

**التسلح
ونزع السلاح
والأمن الدولي
الكتاب السنوي ٢٠٠٤**

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام في العالم، أو «سيبري»، هو معهد دولي مستقل للأبحاث بشأن مشكلات السلام والصراع، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع الأسلحة والحد من انتشارها. أنشئ المعهد في العام ١٩٦٦ إحياءً لذكرى مرور ١٥٠ سنة من السلام المتواصل في السويد.

يقوم البرلمان السويدي بتمويل المعهد، أما هيئة الموظفين فيه ومجلس حكماء فإنهم دوليون. وللمعهد أيضاً لجنة استشارية لها صفة هيئة استشارية دولية. إن مجلس حكام المعهد غير مسؤول عن الآراء التي يعبر عنها في مطبوعات المعهد.

أعضاء مجلس الحكام:

السفير رولف إيكويوس، رئيس المعهد (السويد)
السير مارك غولدنغ، نائب الرئيس (المملكة المتحدة)
د. ألكسي ج. أرباتوف (روسيا)
د. ويليم. ف. فان إيكيلين (هولندا)
د. نبيل العربي (مصر)
البروفسورة هيلغا هافتندورن (ألمانيا)
البروفسور رونالد ج. سنزلند (كندا)

المدير

آيسون ج. ك. بيلز (المملكة المتحدة)، مديرة المعهد، ناشرة الكتاب السنوي ورئيسة تحريره

إيان أنطوني، رئيس التحرير التنفيذي
كوئي وول، مديرة التحرير

المنسقون:

إيان أنطوني، آيسون ج. ك. بيلز، ريناتا دوان، بيورن هاغلين، إليزابيث سكونز

المحررون:

غيتا غيلغان بورغ، إيف جوهانسون، أندي ماش، تسلين سيل، كوئي وول

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

Signalistgatan 9, SE-169 70 Solna, Sweden

Cable: SIPRI

Telephone: 46 8/655 97 00

Telefax: 46 8/655 97 33

Email: sipri@sipri.org

Internet URL: <http://www.sipri.org>



المعهد السويدي
بالإسكندرية

sipri

معهد ستوكهولم
لأبحاث السلام الدولي



مركز دراسات
الوحدة العربية

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي

الكتاب السنوي

٢٠٠٤

فريق الترجمة:

حسن حسن

عمر الأيوبي

ليال مجدلاني

سامية بيطار

بإشراف سمير كرم

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤/ترجمة حسن حسن...
[وآخ.]; إشراف سمير كرم.

١٢٠٠ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-450-54-4

في رأس صفحة العنوان: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم
لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية.

١. التسلح. ٢. نزع الأسلحة. ٣. الأمن الدولي. أ. حسن، حسن (مترجم).

ب. كرم، سمير (مشرف).

327.174

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

عنوان الكتاب بالانكليزية

**Sipri Yearbook 2004: Armaments, Disarmament
and International Security**

(New York, Oxford University Press, 2004)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعبي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

المحتويات

٢٧	مقدمة الطبعة العربية
٣٣	تمهيد
٣٧	ننّ بوديل وكوني وول	معجم المصطلحات
٦٩	مقدمة: العراق: الميراث
٦٩	I مقدمة
		II دور الولايات المتحدة في الأمن العالمي وتأثيرها فيها
٧٠	III التهديدات غير الموازية والردود عليها
٧٥	IV غرب أوسع لكنه منقسم
٨٠	V المؤسسات بوصفها المشكلة أو الحل
٨٢	VI العراق كصراع
٨٨	VII العراق في منطقتة
٩٠	VIII الدروس العسكرية - التقنية
٩٣	IX دروس عامة للحد من الأسلحة وحظر الانتشار
٩٦	X وضع العراق في منظور عالمي
٩٩	XI خاتمة: حقوق الفرد
١٠٢	

القسم الأول

الأمّن والصراعات، ٢٠٠٣

- ١ - المنظمات والعلاقات الأورو - أطلسية بال دانواي ١٠٧
زدزسلو لاتشوفسكي
- I مقدمة ١٠٧
- II سياسات الولايات المتحدة ١٠٧
- وضع الاستراتيجية بشأن الأمن الداخلي
موضع التطبيق العملي - منع انتشار أسلحة دمار شامل
من جانب دول وفاعلين غير دول ١٠٩
- III منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو): التغلب على التهميش ١١٤
الأزمة بخصوص العراق - قوة المساعدة الأمنية الدولية:
مهمة خارج المنطقة - دول البلقان - القدرات الدفاعية ١١٥
- IV الاتحاد الأوروبي: البحث عن دور استراتيجي ١٢٤
المعاهدة الدستورية والمؤتمر بين الحكومات -
سياسة الأمن والدفاع الأوروبية ١٢٥
- V قضايا أمنية أوروبية أوسع ١٣٧
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
تبحث عن أمن ذي بنية أقل ضعفاً - البلقان الغربية:
خطوات إلى الأمام وخطوات إلى الوراء ١٣٧
- VI روسيا ١٤٥
- VII استنتاجات ١٥٢
- ٢ - حرب العراق: الخلافات والتحديات المستديمة أندرو كوتي ١٥٣
- I مقدمة ١٥٣
- II الطريق إلى الحرب ١٥٥
- III الحرب ١٥٦
- تطور الحرب - إدارة الحرب ١٥٧

١٦٨	عراق ما بعد الحرب	IV
		إقامة سلطة سياسية انتقالية - إدارة إعادة الإعمار الاقتصادي -	
١٧٠	النمط المتغير للصراع المستمر	
١٨١	استنتاجات	V
		الجدول رقم ٢ - ١ : المجموعات السياسية والدينية والإثنية	
١٨٤	في عراق ما بعد صدام حسين	
١٨٧	٣ - النزاعات المسلحة الكبيرة	
		ريناتا دوان	
		ميكايلا غوستافسون	
١٨٧	مقدمة	I
١٩٠	استمرار الصراعات ضمن الدول	II
١٩٥	الصراعات المطولة ضمن الدولة الواحدة	III
١٩٥	كولومبيا - إسرائيل/الفلستينيون - سري لانكا	
٢٠٥	تفجر الصراع ضمن الدولة الواحدة	IV
٢٠٦	بوروندي - أوغندا	
٢١١	عمليات السلام الشامل	V
٢١٢	ساحل العاج - ليبيريا - السودان	
٢٢١	تأثير «الحرب ضد الإرهاب» في الصراع ضمن الدولة الواحدة	VI
٢٢٤	روسيا (الشيشان) - اندونيسيا (أتشيه) - الفيليبين	
٢٣٢	استنتاجات	VII
		الملحق رقم ٣ - أ: أنماط النزاعات المسلحة الكبيرة،	
٢٣٥	١٩٩٠ - ٢٠٠٣ ميكائيل إريكسون	
		وييتر ولنستين	
٢٣٥	أنماط عالمية	I
٢٣٦	أنماط إقليمية	II
		الشكل رقم ٣ أ - ١ التوزيع الإقليمي والعدد الإجمالي	
٢٣٨	للنزاعات في كل سنة في هذه الفترة	

٢٣٩	تغييرات في جدول النزاعات لسنة ٢٠٠٣	III
	نزاعات أضيفت الى الجدول في سنة ٢٠٠٣ - صراعات سجلت في سنة ٢٠٠٢ ولم تسجل في سنة ٢٠٠٣ -	
٢٣٩	تغييرات في حدة الصراع	
	الجدول رقم ٣ أ - ١ التوزيع الاقليمي لنزاعات مسلحة كبرى وعدها وأنواعها، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣	
٢٤٤	الجدول رقم ٣ أ - ٢ التوزيع الاقليمي لمواقع ذات نزاع مسلح كبير واحد على الأقل، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣	
٢٤٥	الجدول رقم ٣ أ - ٣ جدول مواقع الصراعات التي فيها صراع مسلح كبير واحد على الأقل في سنة ٢٠٠٣	
	الملحق رقم ٣ - ب: تعريفات بيانات الصراع	
٢٥١	ومصادرها ومناهجها	
	ميكائيل إريكسون ويتر ولنستين	
٢٥١	التعريفات	I
٢٥٣	المصادر	II
٢٥٤	المناهج	III
٢٥٧	٤ - بعثات السلام المتعددة الأطراف	
	ريناتا دوان وشارون ويهارتا	
٢٥٧	مقدمة	I
	دور الأمم المتحدة في بناء السلام	II
٢٦٠	في ما بعد الصراعات	
٢٦٤	المنظمات الاقليمية - عودة إلى المركز	III
	عمليات للاتحاد الأوروبي والناتو خارج حدودهما - حفظ السلام الاقليمي في أفريقيا - تحالفات الراغبين	
٢٦٥	الجدول رقم ٤ - ١ عدد مهمات السلام في أفريقيا، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣	
٢٧١	الجدول رقم ٤ - ٢ عدد بعثات السلام التي تديرها الأمم المتحدة والتحالفات غير الدائمة في أنحاء العالم، ١٩٩٤-٢٠٠٣	
٢٧٢		

٢٧٣ سلامة الموظفين في عمليات السلام	IV
٢٧٥ استنتاجات	V
٢٧٦ جدول مهمات السلام المتعددة الأطراف	VI
٢٧٨ الجدول رقم ٤ - ٣ مهمات حفظ السلام المتعددة الأطراف، ٢٠٠٣	
٣١٣ ٥ - العدالة في ما بعد الصراع: تطورات في المحاكم الدولية شارون ويهارتا	
٣١٣ مقدمة	I
٣١٤ المحكمة الجنائية الدولية بعد سنة واحدة على إنشائها	II
 انتخاب هيئة المسؤولين الرئيسيين - طرائق للتحقيقات واستراتيجية الادعاء - معارضة أمريكية مستمرة للمحكمة الجنائية الدولية	
٣١٦	
٣٢٣ تجربة المحاكم الجنائية الدولية	III
 المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا - المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة	
٣٢٤	
٣٢٧ تقاسم العبء في إحقاق العدالة	IV
٣٢٧ المحاكم الهجينة - المحكمة الخاصة العراقية	
٣٣٢ استنتاجات	V
 ٦ - النزعة الجديدة للصين عن التعددية الأمنية ومعانيها الضمنية	
٣٣٥ بالنسبة إلى منطقة آسيا - المحيط الهادئ بيتس جيل	
٣٣٥ مقدمة	I
٣٣٨ مشاركة الصين في التعددية الأمنية الإقليمية	II
٣٣٨ منتدى آسيان الإقليمي - منظمة شنغهاي للتعاون	
 المفاوضات الأمنية، والدبلوماسية، والحوارات الإقليمية المتعددة الأطراف	
٣٤٦ محادثات لحل الاستعصاء النووي الكوري الشمالي - حوارات ودبلوماسية مع جنوب شرق آسيا - مبادرات أخرى مهمة ومتعددة الأطراف	III
٣٤٧	

٣٥٢	المشاركة العسكرية النشطة	IV
	الأنشطة الاقليمية بين عسكريين وعسكريين -	
٣٥٢	مساهمات في عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة	
	الجدول رقم ٦ - ١ مشاركة الصين	
	في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،	
٣٥٧	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
٣٥٩	عواقب أمام نزعة الصين: التعددية الأمنية	V
٣٦٣	استنتاجات: التأثيرات بالنسبة إلى أمن آسيا - المحيط الهادئ	VI
٣٦٧	٧ - إصلاح الدفاع الوطني والاتحاد الأفريقي	
٣٦٧	مقدمة	I
٣٦٩	إصلاح مؤسسات الدفاع الوطني	II
	خلفية - عمارة دفاعية ملائمة وخاضعة للمساءلة من أجل	
	سيراليون - جنوب أفريقيا: إتمام عملية تحويل الدفاع -	
	عملية مراجعة الدفاع الأوغندية: متطلبات جديدة في «جوار وعر» -	
	التسريح وعملية الإصلاح الجزئي في أنغولا:	
٣٦٩	إصلاح من أجل البراغماتية	
	دفع القارة إلى الأمام:	III
٣٨٤	الاتحاد الأفريقي وتفعيل مجلس السلام والأمن	
٣٨٥	المساعدة الخارجية	
٣٨٨	استنتاجات	IV
٣٩١	٨ - إصلاح قطاع الأمن في بلدان البلقان الغربية	
٣٩١	مقدمة	I
٣٩٤	العوامل الخارجية	II
٣٩٧	تحديات مشتركة في الإصلاحات الأمنية	III
٤٠٢	تطورات في إصلاح قطاع الأمن في خمس دول	IV
	ألبانيا - البوسنة والهرسك - كرواتيا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية	
٤٠٢	السابقة - صربيا ومونتينيغرو - كوسوفو	
٤٢٨	استنتاجات	V

القسم الثاني
الإفناق العسكري والتسلح، ٢٠٠٣

	٩ - الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا:
٤٣٥	الولايات المتحدة وأوروبا بيورن هاغلين
٤٣٥	I مقدمة
٤٣٧	II الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا
	الشكل رقم ٩ - ١ العلاقات بين مراحل الابتكار العسكري
٤٣٩	القائم على العلم والتكنولوجيا القائمة
٤٤١	III الممثل الأمريكي
٤٤٦	IV أوروبا الباحثة عن سياسة
	السياسة البريطانية - نحو ابتكارات عسكرية قائمة
٤٤٨	على العلم والتكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي القائمة
	V تأثيرات الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا
٤٥٦	في الاتحاد الأوروبي القائمة
	البيانات والشفافية - الابتكار العسكري وأخلاقيات البحث -
٤٥٦	التنافس والأمن والحد من الأسلحة القائمة
٤٦٠	VI استنتاجات
٤٦٣	١٠ - الإفناق العسكري إيزابيث سكونز
	كاتالينا بردومو
	سام بيرلو - فريمان
	بيتر ستالنهايم
٤٦٣	I مقدمة
	الجدول رقم ١٠ - ١ تقديرات النفقات العسكرية العالمية
٤٦٥	والإقليمية، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣ القائمة
٤٦٦	II النفقات العسكرية العالمية والاقليمية
	مقارنات بين المصادر العالمية - العبء العسكري وأولويات
٤٦٦	الإفناق العام - البلدان المنفقة الكبرى في سنة ٢٠٠٣ القائمة
	الجدول رقم ١٠ - ٢ النفقات العسكرية، ومساعدات
٤٦٨	التنمية الرسمية والدين الخارجي وفقاً لفئة الدخل، ٢٠٠١ القائمة

٤٧٠	الجدول رقم ١٠ - ٣ البلدان ذات العبء العسكري الأعلى والأدنى في سنة ٢٠٠٢ : النفقات الاجتماعية والعسكرية كحصة من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢	
٤٧٣	الجدول رقم ١٠ - ٤ البلدان الخمسة عشر الكبرى في الإنفاق لسنة ٢٠٠٣	
٤٧٤	الولايات المتحدة	III
	اتجاه النفقات العسكرية الأمريكية - اعتمادات للحروب - أساليب تمويل جديدة - الأثر الاقتصادي وقابلية استدامة مستويات الإنفاق الحالية	
٤٧٥	الجدول رقم ١٠ - ٥ النفقات العسكرية، السنوات المالية ١٩٩٩ - ٢٠٠٦	
٤٧٦	الجدول رقم ١٠ - ٦ المخصصات الإضافية للحرب على الإرهاب للسنة المالية ٢٠٠٤	
٤٧٩	المنفقون الكبار في ظل المارد	IV
٤٨٤	اليابان - المملكة المتحدة - فرنسا - الصين - روسيا - الهند - البرازيل	
٤٨٦	الجدول رقم ١٠ - ٧ النفقات العسكرية لسبعة من البلدان الكبرى الخمسة عشر، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣	
٤٨٧	خلاصة واستنتاجات	V
٥٠٧	الملحق رقم ١٠ - أ جداول الإنفاق العسكري	
٥١١	بيتر ستالنهايم كاتالينا بردومو ووبي أوميتوغن إليزابيث سكونز	
٥١١	الجدول رقم ١٠ أ - ١ الإنفاق العسكري وفقاً للأقاليم، بالدولارات الأمريكية الثابتة، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣	
٥١٥	الجدول رقم ١٠ أ - ٢ الإنفاق العسكري وفقاً للأقاليم والبلدان بالعملة المحلية، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣	
٥٢٦	الجدول رقم ١٠ أ - ٣ الإنفاق العسكري وفقاً للأقاليم والبلدان، بالدولارات الأمريكية الثابتة، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣	

٥٣٦	الجدول رقم ١٠ أ - ٤ الإنفاق العسكري وفقاً للأقاليم والبلدان، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣
٥٥٠	الملحق رقم ١٠ - ب الإنفاق العسكري لحلف الناتو، وفقاً للفئة بيتر ستالنهايم
٥٥٠	الجدول رقم ١٠ ب - ١ الإنفاق العسكري لحلف الناتو على الأفراد والمعدات، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣
٥٥٧	الملحق رقم ١٠ - ج مصادر البيانات والمنهجيات الخاصة بالإنفاق العسكري بيتر ستالنهايم
٥٥٧	I مقدمة
٥٥٨	II هدف البيانات
٥٥٨	III تغطية البيانات
٥٥٨	تعريف النفقات العسكرية
٥٥٩	IV المنهجيات
٥٥٩	التقديرات - كيفية
٥٦٢	V حدود البيانات
٥٦٣	VI المصادر
٥٦٥	الملحق رقم ١٠ - د الإفادة عن بيانات النفقات العسكرية إليزابيث سكونز ناتاشا نازيت
٥٦٥	I مقدمة
٥٦٥	II نظام تقديم التقارير إلى الأمم المتحدة
٥٦٦	الجدول رقم ١٠ د - ١ نموذج الأمم المتحدة المبسط لتقديم التقارير
٥٦٧	III نظام تقديم التقارير الخاص بسيبري
٥٦٧	IV تقديم المعطيات الخاصة بالنفقات العسكرية في سنة ٢٠٠٣
٥٦٨	الجدول رقم ١٠ د - ٢ استبيان سيبري
٥٦٩	الجدول رقم ١٠ د - ٣ تقديم معطيات بيانات النفقات العسكرية إلى سيبري والأمم المتحدة، وفقاً للإقليم، ٢٠٠٣

	الملحق رقم ١٠ - هـ النفقات العسكرية في الشرق الأوسط	
٥٧٣	بعد حرب العراق	ووحي أوميتوغن
٥٧٣	I	مقدمة
	الجدول رقم ١٠ هـ - ١ النفقات العسكرية	
٥٧٥	في الشرق الأوسط، ١٩٨٩ - ١٩٩١ و ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	
٥٧٦	II	العراق وجيرانه
٥٧٨	III	العراق والنفقات العسكرية في الشرق الأوسط
٥٨٢	IV	استنتاجات
٥٨٥	١١ - إنتاج الأسلحة	
		إليزابيث سكونز
		سيبيل باور
		إيمون سوري
٥٨٥	I	مقدمة
٥٨٦	II	اتجاهات إنتاج الأسلحة
	الجدول رقم ١١ - ١ الحصص الإقليمية/ الوطنية لمبيعات	
	الأسلحة للشركات المئة الكبرى في العالم باستثناء الصين، ٢٠٠٢	
٥٨٦		مقارنة بسنة ٢٠٠١
	الاتجاهات الكميّة: الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة -	
٥٨٧		التركيز - اتجاه إعادة الهيكلة
	الجدول رقم ١١ - ٢ الشركات التي حققت أكبر الزيادات	
٥٩٠		في مبيعات الأسلحة، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢
٦٠٠	III	تأثير الحرب في العراق في صناعة الأسلحة
٦٠٤	IV	ديناميات التدويل
	صناعة الأسلحة الأمريكية في سياق «العولمة» -	
٦٠٤		صناعة الأسلحة الأوروبية في سياق التكامل الأوروبي
	الجدول رقم ١١ - ٣ اعتماد الولايات المتحدة على الموردين	
٦٠٦		الأجانب في المنظومات العسكرية المهمة من الناحية العملية
	مسائل نقل التكنولوجيا في العلاقات الصناعية الدفاعية	
٦١٢	V	على جانبي الأطلسي

٦١٤	معالجة مسائل نقل التكنولوجيا في التعاون عبر الحدود
٦٢٣	VI استنتاجات
الملحق ١١ - أ الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة		
٦٢٥	في العالم، ٢٠٠٢. إيمون سوري راينهايلد وايداك وشبكة سيبيري لصناعة الأسلحة
٦٢٥	I معايير الانتقاء ومصادر البيانات
٦٢٦	II تعاريف
٦٢٧	III الشركات الجديدة في لائحة سيبيري للشركات المئة الكبرى
الجدول رقم ١١ أ - ١ الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم (باستثناء الصين)، ٢٠٠٢		
٦٢٩	٢٠٠٢
الملحق ١١ - ب جدول عمليات الشراء، ٢٠٠٣. إيمون سوري هانس بومان		
الجدول رقم ١١ ب - ١ عمليات الشراء الكبرى لشركات صناعة الأسلحة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، ٢٠٠٣		
٦٤١	٢٠٠٣
الملحق ١١ - ج صناعة الأسلحة في الاتحاد الروسي		
٦٤٥	وأوكرانيا وبيلاروسيا
٦٤٥	I مقدمة
٦٤٥	II صناعة الأسلحة في الاتحاد الروسي
الترتيبات الإدارية الحجم والبنية الإجماليان - اتجاهات الإنتاج - الطلب الدفاعي للدولة - مشكلة النوعية - التردد في إعادة الهيكلة - الارتباطات باتحاد الدول المستقلة		
٦٤٥	٢٠٠٣
الجدول رقم ١١ ج - ١ حجم صناعة الأسلحة الروسية: المؤسّسات (٢٠٠٢) والقوة العاملة (٢٠٠١)		
٦٤٨	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
الجدول رقم ١١ ج - ٢ الإنتاج الصناعي لصناعة الأسلحة الروسية، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣		
٦٥٠	٢٠٠٣ - ٢٠٠٠

٦٥٢	الجدول رقم ١١ ج - ٣ بنية الصادرات (العسكرية والمدنية) وفقاً لهيئة صناعة الأسلحة	
٦٥٤	الجدول رقم ١١ ج - ٤ الإنتاج العسكري للاستعمال المحلي والتصدير، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣	
٦٦١	صناعة الأسلحة في أوكرانيا	III
٦٦٣	صناعة الأسلحة في بيلاروسيا	IV
٦٦٥	التوقعات المستقبلية	V
٦٦٧	١٢ - عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي	
	بيورن هاغلين مارك بروملي سايمون ت. ويزمان	
٦٦٧	مقدمة	I
٦٦٨	الشكل رقم ١٢ - ١ اتجاه العمليات الدولية لنقل الأسلحة التقليدية الرئيسة، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣	
٦٦٩	الموردون والمتسلمون	II
٦٦٩	الموردون الكبار - موردون آخرون - المتسلمون الرئيسيون للأسلحة - حظر الأسلحة الدولي	
٦٨٥	تأثير حرب العراق في مستقبل عمليات نقل الأسلحة	III
٦٨٦	الجدول رقم ١٢ - ١ عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسة من الموردين العشر الكبار إلى أكبر ٣٨ بلداً متسلماً، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣	
٦٩٠	التطورات في سنة ٢٠٠٣ - تأثيرات الأجل الطويل - الشفافية الدولية - الشفافية الوطنية	
٦٩٩	الإفادة عن نقل الأسلحة والشفافية	IV
٧٠٠	الشكل رقم ١٢ - ٢ اتجاه صادرات الأسلحة الدولية، ١٩٩٨ - ٢٠٠٢	
٧٠٥	استنتاجات	V

- الملحق ١٢ - أ حجم عمليات انتقال الأسلحة التقليدية الرئيسة:
- ٧٠٧ وفقاً للبلدان المتلقية والموردة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ بيورن هاغلين
مارك بروملي
سايمون ت. ويزمان
- الجدول رقم ١٢ أ - ١ البلدان المتلقية
٧٠٧ للأسلحة التقليدية الرئيسة، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣
- الجدول رقم ١٢ أ - ٢ البلدان الموردة
٧١٤ للأسلحة التقليدية الرئيسة، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣
- الملحق ١٢ - ب سجل الاتجار في الأسلحة التقليدية الرئيسة وإنتاجها
- ٧١٧ بموجب رخص تصنيع، ٢٠٠٣ بيورن هاغلين
مارك بروملي
سايمون ت. ويزمان
- الجدول رقم ١٢ ب - ١ سجل عمليات انتقال الأسلحة
٧١٨ التقليدية الرئيسة، ٢٠٠٣، تبعاً للمتلقين
- الملحق ١٢ - ج المصادر والمناهج لبيانات نقل الأسلحة
- ٧٦٣ بيورن هاغلين
سايمون ت. ويزمان
- I معايير الاختيار والتغطية ٧٦٤
- معايير الاختيار - الأسلحة التقليدية الرئيسة: التغطية ٧٦٤
- II مؤشر الاتجاه الخاص بمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ٧٦٥
- III المصادر ٧٦٨
- الملحق ١٢ - د موردو تكنولوجيا الصواريخ الباليستية سايمون ت. ويزمان
- I المقدمة ٧٦٩
- II موردو الصواريخ الباليستية ٧٧١
- كوريا الشمالية-الولايات المتحدة ٧٧١
- III موردو تكنولوجيا الصواريخ الباليستية ٧٧٩
- الصين - روسيا وأوكرانيا - موردون آخرون ٧٧٩
- IV استنتاجات ٧٨٤

١٣ - الأسلحة البيولوجية والمؤشرات المحتملة على أنشطة

٧٨٩	هجومية بأسلحة بيولوجية	روجر روفني
٧٨٩	I مقدمة	
٧٩٠	II ما الذي يحدد سلاحاً بأنه بيولوجي؟	
٧٩٥	III أنشطة الحرب البيولوجية الهجومية والدفاعية	
٨٠٠	IV طرق التعرف على الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة	
٨٠٣	أمثلة على تمييز الأنشطة	
٨٠٦	V استنتاجات	

القسم الثالث

منع انتشار الأسلحة، الحد من انتشارها، ونزعها، ٢٠٠٣

١٤ - التوجهات الرئيسية في مجال الحد من الأسلحة

٨١١	والقضاء على انتشارها	إيان أنطوني
٨١١	I المقدمة	
٨١٢	II تطور الحد من الأسلحة وحظر انتشارها في العام ٢٠٠٣	
	مبادرة الأمن من الانتشار Proliferation Security Initiative -	
٨٢٢	تقليص التهديد الإرهابي الصادر عن التجارة البحرية	
	III مقارنة الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى الحد من الأسلحة	
٨٢٥	ونزعها وحظر انتشارها	
	وصف وتحليل الوثائق الرئيسية المعتمدة في العام ٢٠٠٣ -	
٨٢٨	الاتجاهات المستقبلية في سياسة الاتحاد الأوروبي	
	IV التفاعل بين قانون الحد من الأسلحة	
٨٣٧	وفروع القانون الدولي الأخرى	
	القيود القانونية الدولية على الأشياء والمواد التي ليست أسلحة -	
٨٣٨	تأثير القانون الإنساني في صناعة الأسلحة	
٨٤٤	V استنتاجات	
٨٤٥	١٥ - الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها	شانون ن. كايل
٨٤٥	I مقدمة	

٨٤٦ إيران وشواغل الانتشار النووي	II
	الإعلان عن منشأتي وقود نووي لم يصرّح عنهما في السابق - مناقشات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية - الإعلان الأوروبي الإيراني المشترك - تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تنفيذ الضمانات في إيران - قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتقاد إيران - البروتوكول الإضافي الإيراني	
٨٤٧ الجدول رقم ١٥ - ١ البنية التحتية النووية الإيرانية ذات الصلة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
٨٥٤	
٨٥٦ برنامج كوريا الشمالية النووي	III
	المحادثات السداسية - إنتاج المواد الانشطارية - برنامج تكثيف اليورانيوم - هل تملك كوريا الشمالية أسلحة نووية؟ - الاستجابات إزاء قدرة أسلحة نووية لدى كوريا الشمالية	
٨٥٧	
٨٦٣ ليبيا وشواغل انتشار الأسلحة	IV
٨٦٥ التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية	
٨٦٦ اكتشافات ما بعد الحرب حول برنامج العراق النووي	V
٨٦٦ التقرير المرحلي عن تقدم عمل فريق مسح العراق	
٨٦٨ الحد من الأسلحة النووية الأمريكية - الروسية	VI
	المصادقة على معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (SORT) الموقعة بين الولايات المتحدة وروسيا وسريان مفعولها	
٨٦٨	
٨٧٠ الأسلحة النووية الأمريكية الجديدة	VII
٨٧١ التعاون الدولي لضمان أمن المواد والمنشآت النووية	VIII
	المبادرة الثلاثية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وروسيا والولايات المتحدة للعام ٢٠٠٢ - الاتفاقية الأمريكية - الروسية لإغلاق مفاعل البلوتونيوم للعام ٢٠٠٣	
٨٧٢	
٨٧٤ استنتاجات	IX
٨٧٧ الملحق ١٥ - أ القوى النووية العالمية هانس م. كريستنسن	
٨٧٧ مقدمة	I

٨٧٨ القوى النووية الأمريكية	II
	الجدول رقم ١٥ أ - ١ القوى النووية العالمية حسب عدد	
٨٧٩ الرؤوس الحربية المنتشرة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
	الأسلحة النووية الاستراتيجية - الأسلحة النووية	
	غير الاستراتيجية - الأبحاث حول أسلحة نووية جديدة -	
٨٨٠ إدارة مخزون الرؤوس الحربية النووية	
	الجدول رقم ١٥ أ - ٢ القوى النووية الأمريكية،	
٨٨٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
٨٨٥ القوى النووية الروسية	III
	الجدول رقم ١٥ أ - ٣ القوى النووية الروسية،	
٨٨٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
٨٩٠ القوى النووية البريطانية	IV
	الجدول رقم ١٥ أ - ٤ القوى النووية البريطانية،	
٨٩١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
٨٩١ القوى النووية الفرنسية	V
	الجدول رقم ١٥ أ - ٥ القوى النووية الفرنسية،	
٨٩٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
٨٩٤ السياسة النووية	
٨٩٤ القوى النووية الصينية	VI
	الجدول رقم ١٥ أ - ٦ القوى النووية الصينية،	
٨٩٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
٨٩٦ القوى النووية الهندية	VII
	تقدير قائمة الجرد - الصواريخ الباليستية والطوافة -	
٨٩٦ القيادة النووية والضبط النووي	
	الجدول رقم ١٥ أ - ٧ القوى النووية الهندية،	
٨٩٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
٩٠٠ القوى النووية الباكستانية	VIII
٩٠١ الصواريخ الباليستية	

	الجدول رقم ١٥ أ - ٨ القوى النووية الباكستانية،	
٩٠٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
٩٠٣ القوى النووية الإسرائيلية	IX
	الجدول رقم ١٥ أ - ٩ القوى النووية الإسرائيلية،	
٩٠٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
٩٠٥ الملحق ١٥ - ب الدفاع ضد الصواريخ الباليستية	
٩٠٥ شانون ن. كاييل	I
٩٠٦ مقدمة	II
	برامج الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ	
	الجدول رقم ١٥ ب - ١ التمويل المخصص	
	للكوالة الأمريكية للدفاع الصاروخي خلال السنوات	
٩٠٧ المالية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦	
٩٠٨ القوة الدفاعية الأولية	
	الجدول رقم ١٥ ب - ٢ موجز عن أبرز البرامج الأمريكية	
٩١٠ للدفاع ضد الصواريخ، بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
٩١٣ التطورات الدولية للدفاع الصاروخي	III
	أوروبا - روسيا والتعاون في مجال الدفاع الصاروخي -	
٩١٤ اليابان - إسرائيل	
٩٢٠ استنتاجات	IV
٩٢٣ ١٦ - تطورات الحرب الكيماوية والبيولوجية والحد من الأسلحة	
	ريتشارد غوثري	
	جون هارت	
	فريدا كولواو	
	جاكلين سيمون	
٩٢٣ مقدمة	I
٩٢٥ نزع الأسلحة البيولوجية	II
	اجتماعات العام ٢٠٠٣ للدول الأطراف في معاهدة	
٩٢٦ الأسلحة البيولوجية والسامة	
٩٣٤ نزع الأسلحة الكيماوية	III

	مؤتمر المراجعة الأولى للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيماوية - مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيماوية - تدمير الأسلحة الكيماوية	٩٣٤
IV	ادعاءات الانتشار وبرامج الماضي	٩٤٥
	ادعاءات الحيازة والنقل - دور المخبرات في الادعاءات - البرامج الماضية للأسلحة الكيماوية والبيولوجية	٩٤٥
V	أنشطة في العراق	٩٥٢
	مقدمة - تقدير قدرات العراق - أنشطة الأمم المتحدة في مجال التفيتش - أنشطة قوات التحالف في مجال التفيتش - وضع الأنموفيك في مرحلة ما بعد الصراع	٩٥٢
VI	جهود أخرى لمنع الحرب الكيماوية والبيولوجية	٩٦٥
	جهود حظر الانتشار - أنشطة إنفاذ القانون	٩٦٥
VII	استنتاجات	٩٦٩
	الملحق ١٦ - أ «السارس»: ضبط الأمراض المعدية		
	وأخطار الأسلحة البيولوجية	٩٧٣
I	مقدمة	٩٧٣
	الجدول رقم ١٦ أ - ١ العدد التراكمي للإصابات المحتملة بوباء السارس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ - تموز/يوليو ٢٠٠٣	٩٧٤
II	تفشي مرض جديد	٩٧٥
	مكافحة السارس: دور منظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى	٩٧٧
III	أسئلة عالقة حول السارس	٩٨٠
IV	حساب التكاليف: التحدي العالمي الذي يشكله وباء السارس وغيره من الأمراض الناشئة	٩٨١
V	الدروس المستفادة من تفشي مرض السارس	٩٨٤
	التواصل والتكافل الدولي-تخطيط مستوى الاستعداد - الإعلام العام كأداة ضد الأمراض الناشئة	٩٨٤

	VI	دروس في كيفية مواجهة استعمال المرض كسلاح:
٩٨٨	دور معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة
٩٩٠	ملاءمة معاهدة الأسلحة البيولوجية
٩٩٢	VII استنتاجات
٩٩٧		١٧ - الحد من الأسلحة التقليدية زدزسلو لاتشوفسكي مارتن سيوغلن
٩٩٧	I مقدمة
٩٩٨	II الحد من الأسلحة في أوروبا
		مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السنوي الأول لمراجعة الأمن والحد من الأسلحة - معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والالتزامات المتصلة بها
٩٩٨	
١٠٠٩	III الحد من الأسلحة وبناء الثقة في البلقان
		الجدول رقم ١٧ - ١ السقوف والمعدات المقتناة بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والمعاهدة ١ - أ، ضمن المنطقة الممتدة ما بين المحيط الأطلسي وجبال الأورال، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
١٠١٢	
١٠١٤	IV بناء الثقة والاستقرار في أوروبا
		تطورات الأسلحة الصغيرة - الميثاق الأخلاقي بشأن الجوانب العسكرية السياسية للأمن - المخاطر الأمنية الناشئة عن مخزونات الذخائر والمتفجرات - اتفاقيات إجراءات بناء الثقة بين اليونان وتركيا
١٠١٤	
١٠٢١	V معاهدة الأجواء المفتوحة
١٠٢٢	VI بناء الثقة والأمن في نصف الكرة الغربي
١٠٢٥	VII مخلفات الحرب القابلة للانفجار
١٠٢٧	VIII استنتاجات
١٠٢٩		١٨ - ضوابط النقل وبرامج التدمير إيان أنطوني سيبيل باور
١٠٢٩	I مقدمة

١٠٣٠	التطورات الرئيسية في أنظمة مراقبة النقل المتعدّد الأطراف في سنة ٢٠٠٣	II
١٠٣١	الجدول رقم ١٨ - ١ عضوية أنظمة الرقابة المتعددة الأطراف على نقل التكنولوجيا والأسلحة، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
١٠٣٣	مجموعة أستراليا - نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ - مجموعة الموردين النوويين	
١٠٣٨	اتفاق واسنار	III
١٠٤٣	التدابير المتصلة بالعرض في الاتحاد الأوروبي الميثاق الأخلاقي للاتحاد الأوروبي	IV
١٠٤٥	بشأن صادرات الأسلحة	
١٠٤٧	مسائل مراقبة النقل الضوابط على سمسة الأسلحة -	V
١٠٤٧	الضوابط على أنظمة الدفاع الجويّ المحمولة على الكتف	
١٠٥٤	التطورات في تدمير الأسلحة التعاوني الشراكة العالمية لمجموعة الثماني لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد الخاصة بإنتاجها	VI
١٠٥٦	استنتاجات	VII
١٠٦٠	١٩ - الانسحاب من معاهدات الحد من الأسلحة كريستر أهلستروم	
١٠٦٣	مقدمة	I
١٠٦٥	قانون المعاهدات ونصوص الانسحاب في معاهدات الحد من الأسلحة	II
١٠٦٧	نصوص الانسحاب في معاهدات الحد من الأسلحة - تقييم صيغة «الأحداث غير العادية»	
١٠٧٠	الجدول رقم ١٩ - ١ نصوص الانسحاب من اتفاقيات الحد من الأسلحة الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تستند إلى صيغة «الأحداث غير العادية»	
١٠٧٢	أمثلة حديثة عن ممارسات الدول	III

	انسحاب كوريا الشمالية من معاهدة حظر الانتشار -
١٠٧٢	انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية
١٠٨١	استنتاجات IV
١٠٨٣	تذييلان
	تذييل رقم أ - الحد من التسليح واتفاقات نزع الأسلحة
١٠٨٥	ننُ بوديل وكوتّي وول
	تذييل رقم ب - جدول زمني لأحداث العام ٢٠٠٣
١١٢١	ننُ بوديل وكوتّي وول
١١٤٣	حول المؤلفين
١١٥٣	ملخصات
١١٦٣	فهرس

مقدمة الطبعة العربية

عندما كنا بصدد تقديم الطبعة العربية من الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لأول مرة (٢٠٠٣) كان المنطق الذي فرض نفسه على ذلك التقديم هو ضرورة التعريف بالمعهد وبالكتاب السنوي بالدرجة الأولى.

الآن - وقد أصبح في إمكاننا أن نعتبر أن هذه مهمة أنجزت . . فإن صدور الكتاب السنوي في طبعته العربية لسنة أخرى (٢٠٠٤) يضعنا أمام مهمة أخرى لا تنفصل عن تلك إنما تتكامل معها، وهي مهمة التعريف بما يميز الكتاب السنوي ٢٠٠٤.

بطبيعة الحال فإن ما يميز أي كتاب سنوي أو تقرير سنوي من هذا القبيل في سنة معينة هو أحداث تلك السنة. ولا يختلف كتاب سيبري السنوي ٢٠٠٤ في هذا عن غيره من التقارير الاستراتيجية المعروفة عالمياً، فقد وجه اهتماماً خاصاً إلى أحداث السنة التي غطاها بمعلوماته وتحليلاته . . . وقد كان الأبرز بينها الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله وما طرأ على ذلك من تطورات أهمها وأكثر تأثيراً ميلاد المقاومة ونموها وتساعد دورها.

وهنا يبدأ الاختلاف الجوهرى. هنا يتضح أن تناول معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي يتميز عن كل التقارير السنوية الأخرى من قبيل الميزان العسكري الدولي الذي يصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن) ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (واشنطن العاصمة) وغيرهما. إن تناول معهد سيبري لا يتفوق فحسب في رصد المعلومات الاستراتيجية والسياسية والدبلوماسية والأمنية . . . إلخ، إنه يتفوق في تحليل هذه المعلومات بأقصى درجة من الموضوعية والدقة.

في هذا الصدد تقول مقدمة هذا الكتاب السنوي التي خصصت لـ «العراق: الميراث»:

«بعد نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لم يطل الوقت بالإدراك اللاحق ليكشف الفوارق بين ما كان في وسع الولايات المتحدة أن تفعله، وما كان ينبغي أن تفعله وماذا كان في إمكانها أن تفعله بنجاح. وما يمكن تحقيقه بالقوة العسكرية وحدها - الاستيلاء على أراضي دولة وتدمير النظام السابق وجيشه - حققته الولايات المتحدة ببراعة في العراق. غير أن مهمات تهدئة مجتمع وطني وجعله سوياً وإعادة بنائه تتطلب أكثر كثيراً من مجرد قوة عسكرية. صحيح أن

المعطيات العسكرية لا تزال مهمة في هذه المراحل ، لكن نوعيتها تغدو أهم حتى من كميتها. وقد تبين أن إحراز السلام في العراق يتطلب درجة من التخطيط والتنسيق والمعلومات المحلية والدهاء السياسي والاستثمار غير العسكري ، كانت الولايات المتحدة إما عاجزة عن تحقيقها وإما أنها أقنعت نفسها ، وعلى نحو مغلوط فيه ، بعدم التفكير بإمعان في هذه الحالة بالذات. وكان العبء المباشر على الموارد العسكرية والمالية الأمريكية هو الأكبر بسبب الطبيعة الأحادية للعمل الأساس. ففي وضع نادر في القانون الدولي ، كان الرأي أن على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كـ «قوتي احتلال» - لا على أي منظمة دولية أو إدارة دولية معينة - أن تتحملا المسؤولية الكاملة عن السيطرة على الأراضي العراقية. وهذا الأمر لم يعقد الكثير من الجوانب العادية للتدخل الدولي عقب أزمة فحسب (انظر المزيد أدناه) ، بل إنه رمز أيضاً إلى الثمن الذي يتعين حتى على قوة عظمى أن تدفعه لتغيير العالم بمفردها».

هذه هي المقدمات العامة للمنطق الموضوعي الذي تناوله به معهد ستوكهولم أهم حدث في السنة السابقة (٢٠٠٣) والتفصيلات الدقيقة بالأرقام والتواريخ والأحداث التي تلي ذلك. أين يمكن في تقرير «غربي» - إلا أن يكون تقرير منظمة أو مؤسسة معارضة - يمكن أن نقرأ:

« . . . يبدو أن الاعتماد الشديد على أمن «صارم» والسعي وراء السيطرة العسكرية لتعزيزه أصبحا سمة دائمة للسياسة الأمريكية أعيد توكيدها بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر الإرهابية».

ونقرأ أيضاً:

«كانت حرب العراق ٢٠٠٣ ، ويرجح أن تبقى ، أحد أكثر النزاعات إثارة للخلاف في العصر الحديث ، إذ إن قرار القوة العظمى الوحيدة في العالم بالذهاب إلى الحرب في العراق من دون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أحدث انقسامات حادة داخل المجتمع الدولي وداخل الدول. والخلاف أحاط بالتعليل العلني للحرب ، وبخاصة درجة وبداهة التهديد الناشئ من برامج أسلحة العراق النووية والبيولوجية والكيميائية وما إذا كان استخدام القوة الطريقة الأنجع للتعامل مع ذلك التهديد. وكانت الحرب مثيرة للخلاف أيضاً لأنها أثارَت قضايا أكثر عمقاً هي قضايا مبدأ وتعد سابقة ، بما فيها قضية ما إذا كان استخدام القوة رداً شرعياً وفعالاً على انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحت أي ظروف ، وما إذا كان إسقاط حكومات أو زعماء - «تغيير النظام» - سياسة شرعية وحكيمة وتحت أي ظروف ، ودور مجلس الأمن في الوصول إلى قرارات من هذا النوع في ظل القيود الملازمة لذلك المجلس ، ودور الولايات المتحدة في الشؤون العالمية في ظل قوتها العسكرية الغالبة».

ونقرأ بعد ذلك - وفي بعد آخر للأزمة التي خلقتها حرب أمريكا في العراق :

«إن تأثير حرب العراق في المؤسسات الأمنية العالمية وفي التحالف تأثير معقد أيضاً. ولا شك أن الحرب أضعفت الأمم المتحدة في المدى القصير، ولكن ثبت أن التكهّنات بموت الأمم المتحدة مبالغ فيها كثيراً. ويرجح أن تبقى الأمم المتحدة، بوصفها الإطار الدولي العالمي الوحيد حقاً، منظمة لا غنى عنها حتى لو تصدعت. وتطور التحالف في العراق وضح تشديداً متزايداً في السياسة الأمريكية على تحالفات لغرض معين مرتبطة بقضايا وحالات معينة - وهو ما يوحي بأن نمط التحالف الثابت نسبياً بقيادة أمريكية في حقبة ما بعد سنة ١٩٤٥ يستبدل بمجموعة علاقات أكثر مرونة وتعقيداً».

وتبلغ صراحة التحليل ذروة غير مسبوقة في التقارير المماثلة حين يقول سيبري ٢٠٠٤ :

«واظبت إدارة بوش على سياستها الشرسة المناوئة للمحكمة الجنائية الدولية في سنة ٢٠٠٣. وهي تعارض المحكمة بسبب مخاوف من احتمال استخدامها قناة لاتهامات ضد مواطنين أمريكيين بدوافع سياسية».

بطبيعة الحال تبقى شمولية هذا الكتاب أشد ما يميزه وضوحاً وقيمة. فهو مفعم بالمعلومات والتحليلات حتى أن قراءة سريعة لقائمة المحتويات التفصيلية تكفي لمعرفة حجم وعمق الجهد الفكري والبحثي المبذول فيه.

وإذا كان مركز دراسات الوحدة العربية يضع بين يدي القارئ العربي هذا المجلد الكبير للمرة الثانية مع تأكيد لا تردد فيه بأن ليس ثمة في العالم مرجع آخر له أهميته في تسجيل الأحداث والتطورات وتحليلها - من حيث الدقة الموضوعية والاهتمام بالتفاصيل والتأسيس على المعلومات - فإن ثمة حاجة إلى ربط هذا كله ليس فقط بمناهج وأساليب عمل معهد ستوكهولم، إنما أيضاً بثقافة السويد، بالعقل السويدي.

لعل بالإمكان أن نشير إلى ما قاله الكاتب الأمريكي جوناثان باور في صحيفة هيرالد تريبيون (الأمريكية التي تصدر في أوروبا) في مقالة نشرت يوم ١٢/٨/٢٠٠٤ :

«لو أن الأمور تجري في سائر أنحاء العالم مثلما تجري في السويد، لما كان هناك خبر يستحق أن تنشره وكالات الأنباء . . . والحقيقة كما جاءت في أحد التقارير من الأمم المتحدة إنك إذا أخذت في الاعتبار، ليس فقط متوسط الدخل، بل متوسط الأعمار ونسبة وفيات الأطفال ونسبة المتعلمين، فإن السويد تعتبر المجتمع الأمثل في سائر أنحاء العالم».

ويمكننا أن نذكر دراسة للبروفيسور الأمريكي ريتشارد فلوريدا الأستاذ بجامعة كارينغي ميللون نشرتها دورية واشنطن منثلي (*Washington Monthly*) في عدد كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٤ تحت عنوان «حرب الطبقات الإبداعية»^(١) والتي قال فيها إن

Richard Florida, «Creative Class War,» *Washington Monthly* (January-February 2004).

(١)

القدرات الإبداعية اللازمة للنجاح في العمل متوافرة لدى السويديين أكثر منها لدى كل الأوروبيين، كما أنها متقدمة على الولايات المتحدة . . . وانتهى من هذا إلى أن السويد يمكن أن تتحول إلى مركز لذوي القدرات الإبداعية في العالم. ونبه فلوريدا إلى تراجع دور النخبة المبدعة في الولايات المتحدة في الوقت الذي يتصاعد فيه دورها في السويد وتليها دول أخرى مثل فنلندا وهولندا والدانمارك.

ولعل هذا يقودنا إلى تأكيد بعض حقائق عن السويد تدعم محاولة تفسير تميز عمل معهد ستوكهولم هذا على كافة ما عداه، وتميزها عن الدول الغربية الأخرى في رؤيتها للعلاقات الدولية والمشكلات التي تواجهها، وفي مقدمتها مشكلة الديمقراطية في العلاقات بين الأمم.

- عاش السويديون في البلاد التي تسمى اليوم السويد منذ ما لا يقل عن خمسة آلاف سنة، وهذا زمن أطول من أي زمن عاشه أي من شعوب أوروبا الأخرى في بلده.

- لعب السويديون - بالأخص القبائل القوطية القديمة - دوراً مهماً في تفكك الامبراطورية الرومانية. ولعب سويديون آخرون في زمن لاحق - بالتحديد في القرن التاسع الميلادي - دوراً مساعداً في تأسيس أول دولة روسية.

- أصبحت السويد بلداً مسيحياً في القرن الحادي عشر الميلادي. وبعدها تطورت ملكية مركزية قوية، وتآلف فيها أول برلمان في أوروبا في عام ١٤٣٥.

- في القرن السادس عشر تمكن السويديون بقيادة الملك غوستافوس الأول - وهو في الوقت نفسه أعظم مؤرخيها القدامى - من التحرر من حكم ملوك هولندا، وأصبحت بعد ذلك - في القرن السابع عشر - قوة دولية كبرى، لكنها لم تلبث أن انحدرت. وفي حروب نابليون في أوائل القرن التاسع عشر استولت السويد على النرويج (وبقي هذا الوضع حتى استقلت النرويج في عام ١٩٠٥) لكن هذه كانت آخر عهد السويد بالحروب. أقامت حياداً ظلت متمسكة به حتى وقتنا الحاضر.

- معظم فترات القرن العشرين كان الديمقراطيون الاجتماعيون في الحكم، وحتى في غيابهم ظل التوجه السياسي والاقتصادي في السويد نحو الحفاظ على الأسس الاجتماعية راسخاً من خلال الإبقاء على المكاسب الاجتماعية.

هذه الملامح التاريخية والثقافية تقدم مؤشرات على ثقافة السويد الحالية التي أقامت بين ما أقامت من مؤسسات أكاديمية - معهد ستوكهولم، والمعهد نفسه ينتج - بين ما ينتج - الكتاب السنوي عن التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي.

يقول البروفيسور فلوريدا: «إن العالم في المستقبل سوف يأتي إلى السويد وليس العكس». وهذا قول صحيح من خلال تجربتنا مع ترجمة الكتاب السنوي - وللعام الثاني على

التوالي - فالكتاب يدل على مدى إلمام السويديين بفضائل الخارج ومخاطره. . .

في عام ١٩٠٢ - أي قبل قرن كامل - نشر المؤرخ السويدي المحافظ هارالد يارني (Harald Hjarne) كتاباً بعنوان الحية الأمريكية المجلجلة. كان الكتاب بمثابة تحذير - ربما سبق العالم كله - من «جاذبية أمريكا الفتاكة». وقد صنع هذا الكتاب تقليداً امتد بعد ذلك في كتابات بالم (Palm) وميردال (Myrdal) ورasmusson) الذين كتبوا جميعاً عن التحدي الأمريكي. ونمت فكرة ضرورة مواجهة النفوذ الأمريكي في نهايات القرن العشرين، وبالتحديد في عام ١٩٩٩ لتصبح مشروعاً بحثياً بعنوان النفوذ الأمريكي في السويد، وينسب قيام هذا المشروع إلى صحفي وناقد سويدي اسمه ميكايل تيم (Mikael Timm) كان قد كتب في عام ١٩٩٥ محذراً من «أن أشكال النفوذ الثقافي الأمريكي في السويد المعاصرة هي أقوى مما كانت في أي وقت مضى» ووصف الظاهرة بأنها «أمركة السويد». وسريعاً ما لقي تيم تأييداً من كتاب ونقاد وصحفيين سويديين آخرين، أحدهم - كارل أندرسون (Carl Anderson) - قال «كنا نسمي ما يحدث لنا الآن على أيدي الأمريكيين، في أيام الحرب الباردة وعند الإشارة إلى بلدان الكتلة الشرقية - «غسيل الدماغ».

وهكذا وجدت الثقافة السويدية نفسها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة في مواجهة مهمتين متكاملتين: أولاهما كشف حقائق تأثيرات النفوذ الأمريكي في السويد، والثانية التأكيد بأن السويد ليست بصدد الرضوخ الكامل لعملية أمركة تقضي على هويتها القومية وثقافتها.

والمشروع البحثي بعنوان «النفوذ الأمريكي في السويد» هو مشروع متعدد الجوانب يتناول بالمناقشة النواحي الأثنولوجية والانثروبولوجية وكذلك العمليات الثقافية القومية وفوق القومية. وقد حدد المشروع بين أولوياته المناقشة النقدية لمفهوم «الأمركة»، وتناول النفوذ الأمريكي في السويد باعتباره جزءاً من عملية عالمية أكبر، مع التأكيد - في الوقت نفسه - على بناء نوع من «السويدية».

إن قيام مركز دراسات الوحدة العربية بمسؤولية نقل هذا المرجع الكبير إلى الوطن العربي بلغته ربما يقدم الدليل على أن السويد تأتي إلى العالم ثقافياً (الكتاب السنوي يصدر بالإنكليزية أصلاً فيترجم بالإضافة إلى العربية إلى الروسية والصينية والألمانية والفرنسية والإيطالية. . .). ولعل هذا هو ذاته الطريق الذي سيسلكه العالم أيضاً ليأتي إلى السويد.

المعهد السويدي
بالإسكندرية

معهد ستوكهولم
لأبحاث السلام الدولي

مركز دراسات الوحدة العربية

تمهيد

يقدم معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي في هذا المجلد الطبعة الخامسة والثلاثين من الكتاب السنوي لسيبري. وهو يجمع استمرار العمل الوثائقي والتحليل التقليدي للبيانات مع فصول تقدم تقارير وتعلق على تطورات في مجالات الأمن السياسي والمؤسسي والحد من الأسلحة، وحظر الانتشار ونزع السلاح.

في الطبعة السابقة من الكتاب السنوي لسيبري، الذي سجل أحداثاً من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان قرار واع قد اتخذ بأن لا ندع موضوع العراق يصبح بؤرة الاهتمام الوحيدة أو المهيمنة. وقد أثبتت محاولة الحفاظ على نظرة أكثر توازناً واتزاناً للتطورات العالمية - حفاظاً على تقاليد «سيبري» - أنها محاولة سليمة بقدر ما ساعدت المعهد في تجنب تأكيد ما هو أكثر فعلياً مما يعرفه عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. أما هذه السنة فلا سبيل إلى تجنب الفكرة المهيمنة العراقية، إنما تختلف مضامين تبني الموضوع. فقد سيطر على النصف الأول من عام ٢٠٠٣ قرار الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف بشن عمل عسكري في العراق دون تفويض من الأمم المتحدة، والانقسامات عبر الأطلسية والأوروبية البينية التي أثارها ذلك القرار. وبحلول نهاية العام كان هناك وقت للتفكير مرة ثانية وثالثة بشأن مبرر غزو العراق وللتفكير في عواقب ذلك؛ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى وراء حالات أخرى من الانشغال بأسلحة الدمار الشامل بطريقة تختلف تماماً، وكان بناء جسور إيجابية يتم عبر خلافات من كل نوع. ولهذا فإن تبني العراق كنقطة بداية - وكما تفعل مقدمة هذا الكتاب السنوي - يجعل من الممكن تسليط الضوء على عدد كبير من قضايا التسليح ونزع السلاح وسياسة الأمن الدولي على نحو مناسب حيث الأضواء تسلط من جوانب عديدة.

مع ذلك فإن هذا الكتاب السنوي يرمي إلى تناول اختيار من القضايا أوسع من أن يكون مرتبطاً بصورة مباشرة بالعراق، وكما كان الحال من قبل فإن عدداً من الفصول قد اختير إدخاله لأنه يوضح قضايا يمكن الزعم بأنها لا تحظى إلا بانتباه ضئيل في الوقت الحاضر، أو هي تسمح لأصوات من أقاليم وتقاليد مختلفة بأن تسمع، أو هما معاً. ومن الأمثلة على ذلك الفصل الذي كتبه بيتس جيل (Bates Gill) عن الصين ومنطقة آسيا - المحيط

الهادي : والتحليل عن نفقات الشرق الأوسط العسكرية (وليس فقط النفقات على أسلحة الدمار الشامل) الذي كتبه وويي أوميتوغن (Wuyi Omitoogun)، والعمل الجديد الذي جرى على دروس أعراض الجهاز التنفسي الحادة (مرض السارز) بالنسبة لإمكان وقوع هجوم بأسلحة بيولوجية، الذي كتبه باحث كيني شاب هو جيمس ثيو إينوغونا (James Thuo Njuguna).

لا يحتوي هذا الكتاب السنوي على تجارب كبيرة في الشكل. إن أقسامه الثلاثة - التي قمت بتنسيقها بنفسني مع ريناتا دوان (Renata Dwan) بيورن هاغيلين (Bjorn Hagelin) واليزابيث سكونز (Elizabeth Skons) وإيان أنطوني (Iyan Anthony) - تتبع التقسيم نفسه للموضوعات الذي اتبعناه من قبل. وتحقيقاً للتبسيط فإننا لم نكرر تجربة السنة الماضية لإدخال «مقالات» قصيرة بموضوعات محددة، على الرغم من أن رد الفعل إزاءها كان جيداً وأن كثيراً من الموضوعات التي غطتها في الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٣ وجدت طريقها في الحقيقة إلى برنامج سيبري للبحوث والمؤتمرات. وإذا كان هناك اتجاه إلى تغيير ارتقائي يربط الكتاب السنوي السابق بهذا الكتاب، فإنه محاولة إلحاق قاعدة فعلية تخضع باستمرار للاختبار والتهديب بأكثر قدر ممكن من التفكير المفاهيمي القوي والأصلي. والأمثلة على هذا موجودة في كل قسم من الكتاب السنوي، وتتراوح من محاولة تصنيف جديد للاتجاهات في الصراعات المسلحة الكبرى، إلى مناقشة لدور العلم والتقانة في تطورات التسليح، إلى مسألة «ما هو السلاح البيولوجي؟» وتأملات في العلاقة بين القانون والحد من الأسلحة.

كذلك فإن الإصدار المنتظم لهذا الكتاب السنوي يشكل أضخم مساهمة واحدة لمعهد سيبري في المعلومات العامة والشفافية العامة - على الرغم من أن موقع المعهد - يأتي في المرتبة الثانية قريباً منه وكما في السنوات السابقة فإن الكتاب سيجتمع إلى الروسية والأوكرانية والصينية (مع نوع من الدعم من الإدارة الاتحادية السويسرية للدفاع والحماية المدنية والرياضة) وكذلك إلى العربية (بفضل المعهد السويدي بالإسكندرية). كذلك ينتج معهد سيبري أشكالاً بحجم الجيب من الكتاب السنوي بالإنكليزية والسويدية والفرنسية والألمانية، واعتباراً من ٢٠٠٤ كذلك تنتج أشكالاً بالإسبانية والعربية والصينية من قبل معاهد مشاركة (ويمكن استخراج نصوص هذه الكتيبات الصغيرة من موقع سيبري على شبكة الانترنت). ويبقى معهد سيبري معنياً للعمق بإيجاد شركاء لتمويل وترجمة وتوزيع أشكال من أي من الكتاب السنوي المختصر أو الكتيب الأصغر في لغات إضافية.

إن إنتاج كل كتاب سنوي هو مجهود هائل يساهم فيه بنصيب كبير كافة أعضاء فريق العاملين في سيبري - وعديد من الباحثين والمؤلفين الخارجيين. وإنني إذ أتقدم بأحر الشكر لكافة هؤلاء الزملاء، فإنني مدين بالتقوية بشكل خاص بمديرة التحرير كوني وول (Connie Wall) وغيرها من فريق التحرير - جيتا كاليغان بورغ (Jetta Gilligan Borg)، أندي ماش (Andy

Mash وتيسلين سيل (Teslin Seale)؛ وإلى نَنّ بوديل (Nenne Bodell) وفريق العاملين في مكتبة سيبري، الذين تنمو مساهمتهم في الكتاب السنوي باستمرار وتنفذ بكل دقة؛ وإلى جيرد هاغماير - غافيروس (Gerd Hagemeyer-Gaverus) ودائرة مقارنة المعلومات، وبيتر ري (Peter Rea) خبير الفهرسة، ولمساعدتي سينثيا لو (Cynthia Loo).

آيسون ج. ك. بيلز

مديرة سيبري

حزيران/يونيو ٢٠٠٤

معجم المصطلحات

ننّ بوديل
وكوني وول

معاني الاختصارات

ABM Anti-ballistic Missile	صاروخ مضاد للصواريخ الباليستية
ACM Advanced Cruise Missile	صاروخ كروز متطور
ACV Armoured Combat Vehicle	مركبة قتال مدرّعة
AFB Air Force Base	قاعدة جوية
AG Australia Group	مجموعة أستراليا
ALCM Air-launched Cruise Missile	صاروخ كروز جو - أرض
AMU Arab Maghreb Union	اتحاد المغرب العربي
APEC Asia-Pacific Economic Forum	المنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ
APM Anti-personnel Mine	لغم مضاد للأفراد
ARF ASEAN Regional Forum	المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا
ASEAN Association of South-East Asian Nations	رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)
ASEAN-PMC ASEAN-Post-Ministerial Conference	المؤتمر ما بعد الوزاري لرابطة آسيان
ASTOP Asian Senior-level Talks on Non-Proliferation	المحادثات الآسيوية على مستوى رفيع بشأن حظر الانتشار
ATTU Atlantic-to-the Urals (zone)	المنطقة الممتدة ما بين المحيط الأطلسي وجبال الأورال
AU African Union	الاتحاد الأفريقي
BIA Bilateral Immunity Agreement	اتفاقية المناعة الثنائية
BMD Ballistic Missile Defence	دفاع مضاد للصواريخ الباليستية
BSEC Organization of Black Sea Economic Cooperation	منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود

BTWC Biological and Toxin Weapons Convention	معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسمية
BW Biological Weapon/warfare	أسلحة حرب بيولوجية
C-41 Command, Control, Communications and Intelligence	القيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات (سي - ٤١)
C-41 Computers, Command, Control, Communications and Intelligence	الحواسيب والقيادة والتحكم والاتصالات، والاستخبارات (سي - ٤١)
C ISTAR Computers, Command, Control, Communications, Intelligence, Surveillance, Target Acquisition and Reconnaissance	الحاسوبات، القيادة، التحكم، الاتصالات، المعلومات، المراقبة، اكتساب الهدف والاستطلاع
CAR Central African Republic	جمهورية أفريقيا الوسطى
CARDS Community Assistance for Reconstruction, Development and Stabilization	
CASDP Common African Security and Defence Policy	السياسة المشتركة الأفريقية للأمن والدفاع
CBM Confidence-building Measure	إجراءات بناء الثقة
CBW Chemical and Biological Weapon/warfare	الأسلحة/ الحرب الكيماوية والبيولوجية
CD Conference on Disarmament	مؤتمر نزع السلاح
CEI Central European Initiative	مبادرة دول أوروبا الوسطى
CEMAC Communauté Economique et Monétaire d'Afrique Centrale (Economic Community of Central African States)	الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول أفريقيا الوسطى
CESDP Common European Security and Defence Policy	السياسة المشتركة للأمن والدفاع الأوروبي
CFE Conventional Armed Forces in Europe (Treaty)	(معاهدة) القوات المسلحة التقليدية في أوروبا
CFSP Common Foreign and Security Policy	السياسة الخارجية والأمنية المشتركة
CICA Conference on Interaction and Confidence-building Measures in Asia	مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا
CIS Commonwealth of Independent States	كومونولث الدول المستقلة
CPC Conflict Prevention Centre	مركز تجنب الصراعات
CSBM Confidence- and Security-building Measure	إجراءات بناء الثقة والأمن
CSCAP Council for Security Cooperation in the Asia Pacific	مجلس التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
CST Collective Security Treaty	معاهدة الأمن الجماعي

CSTO Collective Security Treaty Organization	منظمة معاهدة الأمن الجماعي
CTBT Comprehensive Nuclear Test-Ban Treaty	معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية
CTBTO Comprehensive Nuclear Test-Ban Treaty Organization	منظمة معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية
C-TPAT Customs-Trade Partnership Against Terrorism	شراكة جمركية - تجارية ضد الإرهاب
CTR Co-operative Threat Reduction	الخفض التعاوني للخطر
CW Chemical Weapon/warfare	الأسلحة/ الحرب الكيماوية
CWC Chemical Weapons Convention	معاهدة (حظر) الأسلحة الكيماوية
DDR Demobilization, Disarmament and Reintegration	تسريح، نزع سلاح، وإعادة إدماج
DPA Department of Political Affairs (United Nations)	إدارة الشؤون السياسية (الأمم المتحدة)
DPKO Department of Peacekeeping Operations (United Nations)	دائرة عمليات حفظ السلام
DPRK Democratic People's Republic of Korea (North Korea)	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)
DRC Democratic Republic of the Congo	جمهورية الكونغو الديمقراطية
EAEC European Atomic Energy Community (also Euratom)	المنظمة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم)
EAPC Euro-Atlantic Partnership Council	مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية
ECAP European Capability Action Plan	خطة عمل القدرة الأوروبية
ECOMOG ECOWAS Monitoring Group	مجموعة المراقبة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا
ECOWAS Economic Community of West African States	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
EEBC Eritrea-Ethiopia Boundary Commission	لجنة الحدود الاثيوبية - الاريتيرية
EMU European Monetary Union	الوحدة النقدية الأوروبية
ESA European Space Agency	وكالة الفضاء الأوروبية
ESDP European Security and Defence Policy	السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية
ESS European Security Strategy	استراتيجية الأمن الأوروبي
EU European Union	الاتحاد الأوروبي
FP Framework Programme	برنامج إطار
FRY Federal Republic of Yugoslavia	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
FSC Forum for Security Co-operation	منتدى التعاون الأمني

FY Fiscal Year	السنة المالية
FYROM Former Yugoslav Republic of Macedonia	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
G7 Group of Seven	مجموعة الدول السبع
G8 Group of Eight	مجموعة الدول الثماني
G-21 Group of 21 (Non-Aligned States)	مجموعة الدول الـ ٢١ (الدول غير المنحازة)
GAERC General Affairs and External Relations Council	مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية
GCC Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجي
GDP Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GLCM Ground-launched Cruise Missile	صواريخ كروز أرض - أرض
GNI Gross National Income	الدخل القومي الإجمالي
GNP Gross National Product	الناتج القومي الإجمالي
GPC General Purpose Criterion	معيار عام الأغراض
GPS Global Positioning System	النظام العالمي لتحديد الموقع
HCOC Hague Code of Conduct (as ICOC)	ميثاق لاهاي للشرف
HCNM High Commissioner on National Minorities	المفوض السامي للأقليات القومية
HEU Highly Enriched Uranium	اليورانيوم العالي التخصيب
IAEA International Atomic Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ICBM Intercontinental Ballistic Missile	صاروخ باليستي عابر للقارات
ICC International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICISS International Commission on Intervention and State Sovereignty	المفوضية الدولية بشأن التدخل وسيادة الدول
ICOC International Code of Conduct (Against Ballistic Missile Proliferation)	ميثاق السلوك الدولي (لمكافحة انتشار الصواريخ الباليستية)
ICTR International Criminal Tribunal for Rwanda	المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا
ICTY International Criminal Tribunal for Yugoslavia	المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا
IGAD Intergovernmental Authority on Development	الهيئة بين الحكومية للتنمية
IGC Intergovernmental Conference	المؤتمر بين الحكومي
IMF International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
INF Intermediate-range Nuclear Forces (Treaty)	(معاهدة) الحد من القوى النووية المتوسطة المدى

IOR Indian Ocean Region	منطقة المحيط الهندي
IRBM Intermediate-range Ballistic Missile	صاروخ باليستي متوسط المدى
ISG Iraq Survey Group	مجموعة مسح العراق
IT Information Technology	تكنولوجيا المعلومات
JACO Joint Armaments Cooperation Organization (as OCCAR)	منظمة التعاون المشترك بشأن التسليح
JCG Joint Consultative Group	المجموعة الاستشارية المشتركة
JHA Justice and Home Affairs	الشؤون العدلية والداخلية
JSF Joint Strike Fighter	مقاتلة صاربية مشتركة
LACM Land-attack Cruise Missile	صاروخ كروز أرض - أرض
LEU Low-enriched Uranium	يورانيوم قليل التثقيف
LOI Letter of Intent	خطاب نوايا
MANPADS Man-portable Air Defence System	قطاع دفاع جوي يحمله إنسان
MEADS Medium Extended Air Defense System	نظام دفاع جوي متوسط الامتداد
MER Market Exchange Rate	سعر الصرف في السوق
MERCOSUR Mercado Común del Sur (Southern Common Market)	السوق الجنوبية المشتركة
MIRV Multiple, Independently Targetable Rre-entry Vehicle	مركبة متعددة الاستخدام ضد أهداف مستقلة
MOU Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
MOX Mixed Oxide (Fuel)	أكسيد مختلط (وقود)
MTCR Missile Technology Control Regime	نظام مراقبة تقانة الصواريخ
NAM Non-Aligned Movement	حركة عدم الانحياز
NATO North Atlantic Treaty Organization	منظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو)
NBC Nuclear, Biological and Chemical (Weapons)	(الأسلحة) النووية والبيولوجية والكيميائية
NCW Network-centric Warfare	حرب تتركز على الشبكات
NEPAD New Partnership for Africa's Development	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
NGO Non-governmental Organization	منظمة غير حكومية
NPR Nuclear Posture Review	مراجعة الوضعية النووية
NPT Non-Proliferation Treaty	معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية
NRF NATO Response Force	قوة الناتو للرد
NSG Nuclear Suppliers Group	مجموعة الموردين النوويين

OAS Organization of American States	منظمة الدول الأمريكية
OAU Organization of African Unity	منظمة الوحدة الأفريقية
OCCAR Organisme Conjoint de Coopération en Matière d'Armement	منظمة التعاون المشترك ضد التسليح
OCHA Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
OECD Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OIC Organization of the Islamic Conference	منظمة المؤتمر الإسلامي
OPCW Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons	منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
OSCC Open Skies Consultative Commission	اللجنة الاستشارية لمنظمة الأجواء المفتوحة
OSCE Organization for Security and Co-operation in Europe	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
PA Palestinian Authority	السلطة الفلسطينية
PC Permanent Council	المجلس الدائم
PFP Partnership for Peace	شراكة من أجل السلام
PMF Private Military Firm	مؤسسة خاصة عسكرية
PPP Purchasing Power Parity	تكافؤ في القوة الشرائية
PSI Proliferation Security Initiative	مبادرة انتشار أمنية
PRC People's Republic of China	جمهورية الصين الشعبية
R&D Research and Development	البحث والتطوير
RD&E Research, Development and Engineering	البحث والتطوير والهندسة
RDT&E Research, Development, Testing and Evaluation	البحث والتطوير والاختبار والتقييم
RMA Revolution in Military Affairs	القدرة في الشؤون العسكرية
S&E Science and Engineering	العلم والهندسة
S&T Science and Technology	العلم والتكنولوجيا
SAA Stabilization and Association Agreement	اتفاقية إشاعة الاستقرار والترابط
SADC Southern African Development Community	الجماعة الجنوب أفريقية الجنوبية
SALW Small Arms and Light Weapons	الأسلحة الصغيرة والخفيفة
SAM Surface-to-air Missile	صاروخ أرض - جو
SCO Shanghai Cooperation Organization	منظمة شانغهاي للتعاون
SCSL Special Court for Sierra Leone	المحكمة الخاصة في سيراليون

SLBM Submarine-launched Ballistic Missile	صاروخ باليستي يطلق من الغواصات
SLCM Sea-launched Cruise Missile	صاروخ كروز يطلق من البحر
SNDV Strategic Nuclear Delivery Vehicle	مركبة استراتيجية لنقل رؤوس نووية
SORT Strategic Offensive Reductions Treaty	معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية
SRBM Short-range Ballistic Missile	صاروخ باليستي قصير المدى
SSM Surface-to-surface Missile	صاروخ أرض - أرض
SSR Security Sector Reform	إصلاح قطاع أمني
SST Security Sector Transformation	قطاع أمني
START Strategic Arms Reduction Treaty	معاهدة تقليص الأسلحة الاستراتيجية
THAAD Theater High-Altitude Area Defense	دفاعات مسرح العمليات ضد أهداف على علو مرتفع
TLE Treaty-limited Equipment	تجهيزات محددة بموجب معاهدة
TMD Theatre Missile Defence	دفاع صاروخي تابع لمسرح العمليات
TNF Theatre Nuclear Forces	قوى نووية ميدانية
UAE United Arab Emirates	الإمارات العربية المتحدة
UAV Unmanned Air Vehicle	طائرة من دون طيار
UCAV Unmanned Combat Air Vehicle	طائرة قتال من دون طيار
UCDP Uppsala Conflict Data Project	مشروع أوبسالا لبيانات الصراع
UN United Nations	الأمم المتحدة
UNDP UN Development Programme	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNHCR UN High Commissioner for Refugees	مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNMOVIC UN Monitoring, Verification and Inspection Commission	لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش
UNROCA UN Register of Conventional Arms	سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية
UNSCOM UN Special Commission on Iraq	لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق
WA Wassenaar Arrangement	ترتيبات فاسينار
WEAG Western European Armaments Group	المجموعة الأوروبية الغربية للأسلحة
WEAO Western European Armaments Organisation	منظمة المجموعة الأوروبية الغربية للأسلحة
WEU Western European Union	اتحاد أوروبا الغربية
WHO World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
WMD Weapon(s) of Mass Destruction	أسلحة الدمار الشامل
WTO Warsaw Treaty Organization (Warsaw Pact)	منظمة معاهدة وارسو (حلف وارسو)
WTO World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

الهيئات بين الحكومية والمنظمات الدولية

يوجد في معجم المصطلحات وصف المنظمات الرئيسية وأنظمة مراقبة الصادرات التي يبحثها هذا الكتاب السنوي. ويرد أعضاء هذه المنظمات أو المساهمين فيها في الصفحات ٦٧-٥٤ من هذا الكتاب. أما بالنسبة إلى المختصرات الواردة هنا، فيمكن مراجعة الصفحات ٤٣-٣٧ من هذا الكتاب، في حين يمكن مراجعة التذييل (أ) في هذا الكتاب للاطلاع على اتفاقيات نزع الأسلحة والحد منها.

- **الاتحاد الإفريقي (African Union (AU))**: دخل قرار تأسيس الاتحاد الإفريقي حيز التنفيذ في سنة ٢٠٠١، وبموجبه أنشئ الاتحاد الإفريقي بشكل رسمي. ويوجد مقره في أديس أبابا وعضويته مفتوحة أمام الدول الإفريقية. وفي العام ٢٠٠٢ حل محل منظمة الوحدة الإفريقية. ويهدف الاتحاد الإفريقي إلى ضمان الانسجام وتنسيق الجهود المبذولة لتعزيز الوحدة والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والظروف الاقتصادية والتنمية المستدامة في إفريقيا. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- **وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (Agency for the Prohibition of Nuclear Weapons in Latin America and the Caribbean (OPANAL))**: أنشئت بموجب معاهدة ثلاثيوكو لسنة ١٩٦٧ لحل مشكلات الالتزام بالمعاهدة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- **جماعة دول الأنديز (Andean Community of Nations)**: أنشئت هذه الجماعة بموجب اتفاقية قرطاجنة في سنة ١٩٦٩ (باسم حلف الأنديز)، وهي تدعو إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء والتكامل في ما بينها.

- **جامعة الدول العربية (Arab League)**: أنشئت جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥، وهي تتخذ من القاهرة مقراً دائماً لها. وهدفها الرئيس هو إيجاد اتحاد أوثق بين الدول العربية وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي. وتم في العام ١٩٥٠ التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي فيما بين أعضائها. انظر لائحة الأعضاء.

- **المحادثات الآسيوية العالية المستوى لمنع الانتشار (Asian Senior-level Talks on Non-proliferation (ASTOP))**: تم تكريس الحوار العالي المستوى بين البلدان الآسيوية بصورة خاصة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها فضلاً عن المواد والتكنولوجيا المتصلة بها. وقد عقد الاجتماع الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. انظر لائحة الدول المشاركة.

- **منظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) (Association of South-East Asian Nations (ASEAN))**: أنشئت هذه المنظمة في العام ١٩٦٧ لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن السلام والأمن الإقليميين في جنوب شرق آسيا. ويوجد مقر الأمانة

العامّة في العاصمة الإندونيسية جاكرتا. وقد أنشئ منتدى آسيان الإقليمي في العام ١٩٩٤ للتعامل مع المشكلات الأمنية. وأنشئ مؤتمر آسيان ما بعد الوزاري في سنة ١٩٧٩ كمنتدى لمناقشة القضايا السياسيّة والأمنيّة مع «شركاء الحوار». انظر اللوائح الخاصّة بأعضاء هذه المنظّمات.

- مجموعة أستراليا (Australia Group (AG)): مجموعة من الدول تأسست في العام ١٩٨٥، وهي تجتمع سنويّاً بصورة غير رسميّة لمراقبة انتشار المنتجات الكيماويّة والبيولوجيّة ومناقشة البنود المتعلّقة بالأسلحة الكيماويّة والبيولوجيّة والتي يجب أن تخضع لإجراءات تنظيميّة وطنيّة. انظر لائحة الدول المشاركة.

- التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (Black Sea Economic Cooperation (BSEC)): انظر منظّمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود.

- مبادرة دول أوروبا الوسطى (Central European Initiative (CEI)): أنشئت في العام ١٩٨٩ لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجالين السياسي والاقتصادي. وهي تقدّم الدعم إلى أعضائها غير المنضمّين إلى الاتحاد الأوروبي في أثناء عملية انضمامها إلى الاتحاد. ويوجد مقرّ الأمانة العامّة في مدينة تريست، الإيطاليّة. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- منظّمة معاهدة الأمن الجماعي (Collective Security Treaty Organization (CSTO)): أنشئت هذه المنظّمة بصورة رسميّة في أيار/مايو ٢٠٠٢، وقد انبثقت عن معاهدة الأمن الجماعيّ لسنة ١٩٩٢ لتعزيز التعاون بين الدول الأطراف، ولا سيما دول آسيا الوسطى. ومن أهدافها توفير ردّ أكثر فعاليّة على المشكلات الاستراتيجية في المنطقة مثل الإرهاب وتهريب المخدّرات. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- كومنولث الدول المستقلّة (Commonwealth of Independent States (CIS)): أنشئ في العام ١٩٩١ كإطار للتعاون المتعدّد بين الجمهوريات السوفيّاتية السابقة. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- كومنولث الأمم (Commonwealth of Nations): منظّمة من البلدان المتقدّمة والنامية أنشئت في العام ١٩٧١، وهي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة داخل البلدان الأعضاء وخارجها. يوجد مقرّ أمانتها العامّة في لندن. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- منظّمة معاهدة الحظر الشامل على التجارب النوويّة (Comprehensive Nuclear Test-Ban Treaty Organization (CTBTO)): أنشئت بموجب معاهدة الحظر الشامل على التجارب النوويّة لسنة ١٩٩٦ لحل مشكلات الالتزام بأحكام المعاهدة وكممبر للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف. يوجد مقرّها في العاصمة النمساويّة فيينا.

- مؤتمر نزع السلاح ((Conference on Disarmament (CD)) : هيئة متعددة الأطراف للتفاوض على الحد من الأسلحة، أنشئت في العام ١٩٦١ باسم لجنة البلدان الثمانية عشر لنزع الأسلحة. وقد توسعت وأعيدت تسميتها عدة مرّات، وأطلق عليها اسم مؤتمر نزع السلاح منذ سنة ١٩٨٤. يوجد مقرّه في مدينة جنيف السويسرية ويتكوّن اليوم من دول تمثل كل الأقاليم في العالم، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدوليّ. وهو يرفع تقاريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (Conference on Interaction and Confidence- building Measures in Asia (CICA)) : انطلق هذا المؤتمر في العام ١٩٩٢ وأنشئ بموجب إعلان المبادئ الموجهة للعلاقات لسنة ١٩٩٩ بين الدول الأعضاء فيه. وهو بمثابة منتدى لتعزيز التعاون الأمنيّ وإجراءات بناء الثقة في ما بين أعضائه. وهو يشجّع أيضاً التعاون الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- مجلس التعاون الأمنيّ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (Council for Security Cooperation in the Asia Pacific (CSCAP)) : أنشئ في العام ١٩٩٣ كهيئة غير حكوميّة لبناء الثقة والتعاون الأمنيّ في الإقليم من خلال الحوار والتشاور في الشؤون الأمنية الخاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. انظر لائحة اللجان الأعضاء.

- مجلس أوروبا (Council of Europe) : أنشئ هذا المجلس في العام ١٩٤٩ ويوجد مقرّه في مدينة ستراسبورغ الفرنسيّة. وعضويّته مفتوحة أمام كل الدول الأوروبيّة التي تقبل مبدأ حكم القانون وتضمن مواطنيها حقوقهم الإنسانيّة وحرّياتهم الأساسيّة. ومن الأجهزة التابعة له المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان وبنك مجلس أوروبا للتنمية. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (Economic Community of West African States (ECOWAS)) : أنشئت هذه المنظّمة في العام ١٩٧٥، وتوجد أمانتها العامّة التنفيذية في العاصمة النيجيريّة لاغوس. وهي تعمل على تعزيز التجارة والتعاون والمساهمة في تنمية غرب إفريقيا. وفي العام ١٩٨١ تبنت بروتوكول المساعدة المتبادلة في الشؤون الدفاعيّة. وقد أنشئت مجموعة المراقبة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في العام ١٩٩٠ كقوة متعدّدة الجنسيات لحفظ السلام وفرضه. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسيّة (Euro-Atlantic Partnership Council (EAPC)) : أنشئ هذا المجلس في العام ١٩٩٧ لتأمين الإطار الشامل للتعاون بين حلف شمال الأطلسيّ وشركائه في الشراكة من أجل السلام. انظر لائحة الدول الأعضاء تحت منظّمة معاهدة حلف شمال الأطلسيّ.

- المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (European Atomic Energy Community (Euratom, or (EAEC): أنشئت بموجب معاهدة إنشاء المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (معاهدة يوراتوم) لتعزيز تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وإدارة نظام الضمانات الإقليمي المتعدد الأطراف الذي يشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يوجد مقرّ المجموعة في بروكسل، وأعضاؤه هم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

- الاتحاد الأوروبي (European Union (EU): منظّمة للدول الأوروبية يوجد مقرّها في العاصمة البلجيكية بروكسل. وقد دخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) لسنة ١٩٩٢ حيّز التنفيذ في سنة ١٩٩٣. وسوّت معاهدة نيس لسنة ٢٠٠٠ التي دخلت حيّز التنفيذ في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ القضايا المؤسسية وأعدت الاتحاد الأوروبي لمزيد من التوسيع. وقد قدّم مشروع المعاهدة التي تنشئ دستور أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى المجلس الأوروبي في بروكسل، وتمت الموافقة عليه من قبل المؤتمر بين الحكوميّ المنعقد في ١٧ - ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. ويقوم الاتحاد الأوروبي على ثلاثة «أركان» هي: بُعد المجموعة، بما في ذلك السوق الأوروبية الواحدة والاتحاد الاقتصادي والماليّ ومعاهدة يوراتوم؛ والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة؛ والتعاون في الشؤون القضائية والداخلية. انظر لائحة الدول الأعضاء، وانظر أيضاً المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.

- مجموعة الدول السبع/الدول الثماني (Group of Seven/Eight (G7/G8): مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبع التي تلقت منذ السبعينيات بصورة غير رسمية، على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وتشارك روسيا منذ سنة ١٩٩٧ في اجتماعات هذه المجموعة التي أصبحت تعرف باسم مجموعة الثماني. وهي تعقد اجتماعات سنوية وتبني مبادرات عملية لتفادي النزاعات كما تشارك في العديد من التسويات السلمية. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- مجموعة الدول الإحدى والعشرين (Group of 21 (G-21): كانت تضمّ في الأصل ٢١ دولة غير منحازة أعضاء في مؤتمر نزع الأسلحة، وتضمّ اليوم أكثر من ٣٠ دولة تعمل معاً على اقتراحات ذات اهتمام مشترك. وتعرف أيضاً باسم مجموعة البلدان غير المنحازة.

- ميثاق لاهاي الأخلاقي الدولي (Hague International Code of Conduct (HCOC): انظر ميثاق الأخلاق الدولي لمكافحة انتشار الصواريخ الباليستية.

- الهيئة بين الحكومية للتنمية (إيغاد) (Intergovernmental Authority on Development (IGAD): أنشئت في العام ١٩٩٦ لتعزيز السلام والاستقرار في القرن الإفريقي ووضع آليات تفادي النزاعات وإدارتها وحلّها. توجد أمانتها العامة في جيبوتي. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy Agency (IAEA)) : منظمة بين حكومية تعمل ضمن نظام الأمم المتحدة، ويوجد مقرها في فيينا. وينص نظامها الأساسي الذي دخل حيز التنفيذ في سنة ١٩٥٧ على تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة وضمان عدم استخدام الأنشطة النووية لأغراض عسكرية. وقد تعاونت مع لجنتي أونسكوم وأنموفيك في تنفيذ أعمال التفتيش في العراق. وبموجب معاهدي منع الانتشار والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية، يتعين على الدول غير النووية قبول التدابير الوقائية التي وضعتها الوكالة لإظهار الوفاء بالتزاماتها بعدم صناعة الأسلحة النووية. انظر لائحة أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت الأمم المتحدة.

- ميثاق الأخلاق الدولي لمكافحة انتشار الصواريخ الباليستية (International Code of Conduct Against Ballistic Missile Proliferation (ICOC)) : تشترك في هذا الميثاق لسنة ٢٠٠٢، ويسمى أيضاً ميثاق لاهاي الأخلاقي الدولي، مجموعة من الدول التي تعترف بمبادئها، ولا سيما الحاجة إلى منع انتشار أنظمة الصواريخ الباليستية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل وكبحه وأهمية تقوية آليات منع الانتشار ونزع الأسلحة المتعددة الأطراف. وتعمل وزارة الشؤون الخارجية النمساوية في فيينا بمثابة أمانة عامة لميثاق الأخلاق الدولي لمكافحة انتشار الصواريخ الباليستية. انظر لائحة الدول المشتركة.

- المنظمة المشتركة للتعاون في التسليح (Joint Armaments Cooperation Organization (JACO)) : انظر : منظمة التعاون المشترك في مسائل التسليح (Organisme Conjoint de Coopération en Matière d'Armement).

- اللجنة المشتركة للالتزام والتفتيش (Joint Compliance and Inspection Commission (JCIC)) : أنشئ هذا المنبر في العام ١٩٩١ بموجب معاهدة تقليص الأسلحة الاستراتيجية الأولى (ستارت ١) لحل مسائل الالتزام بمعاهدي ستارت وتوضيح نقاط الغموض فيهما وبحث تحسين تنفيذهما. وتجتمع بناء على طلب أحد الأطراف على الأقل.

- المجموعة الاستشارية المشتركة (Joint Consultative Group (JCG)) : أقامتها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE) الموقعة عام ١٩٩٠، بغرض دعم أهداف المعاهدة وتنفيذها عن طريق التوفيق بين غوامض التفسيرات والتنفيذ. وتتناول هذه المجموعة أيضاً مسائل ناشئة عن نوايا الدول لمراجعة سقف تجهيزاتها المحددة التعاهدية (TLE)) والنظر في إجراءات تعاونية لتعزيز أحكام التحقق، والنظر في طلبات الانضمام إلى المعاهدة وإجراء أي مفاوضات إضافية.

- جماعة ميركادو ديل سور (MECOSUR Mercado Común del Sur (MERCOSUR)) : انظر السوق المشتركة الجنوبية.

- مجموعة مينسك (Minsk Group): مجموعة من الدول أنشئت في سنة ١٩٩٢ وتعمل معاً في منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التسوية السياسيّة للنزاع في جيب ناغورنو كاراباخ الأرميني في أذربيجان. انظر لائحة الدول الأعضاء تحت منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا.

- نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (Missile Technology Control Regime (MTCR): نظام غير رسميّ لمراقبة الصادرات ذات الصلة العسكريّة وضع في العام ١٩٨٧ «إرشادات نقل المواد الحساسة ذات الصلة بالصواريخ» (تمّت مراجعته لاحقاً). وهو يهدف إلى الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل بمراقبة أنظمة إيصالها القائمة على الصواريخ الباليستيّة. انظر لائحة الدول المشاركة.

- مجلس الناتو - روسيا (NATO-Russia Council): أنشئ في العام ٢٠٠٢ بإعلان رؤساء دول وحكومات حلف الناتو وروسيا عن «العلاقات بين الحلف وروسيا: نوعيّة جديدة» كآليّة جديدة للتشاور وبناء الإجماع والتعاون واتخاذ القرارات والإجراءات المشتركة بشأن القضايا الأمنيّة والتركيز على المجالات ذات الاهتمام المشترك التي جرى تحديدها في قانون تأسيس المجلس سنة ١٩٩٧ بشأن العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن والمسائل الجديدة مثل مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات ومنع الانتشار. وقد حل محل المجلس المشترك الدائم بين حلف الناتو وروسيا.

- لجنة الناتو - أوكرانيا (NATO-Ukraine Commission): أنشئت بموجب ميثاق الشراكة المميّزة بين حلف الناتو وأوكرانيا لسنة ١٩٩٧، وتحتّم اللجنة للتشاور بشأن القضايا السياسيّة والأمنيّة وتفاذي النزاعات وحلّها ومنع الانتشار ومراقبة صادرات الأسلحة ونقل التكنولوجيا وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

- الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (New Partnership for Africa's Development (NEPAD)): أنشئت في العام ٢٠٠١ كأحد برامج الاتحاد الإفريقيّ لإقامة شراكة جديدة بين إفريقيا وما تبقى من العالم لتعزيز التنمية الاقتصاديّة والسياسيّة في القارة. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- حركة عدم الانحياز (Non-aligned Movement (NAM)): أنشئت في العام ١٩٦١ كممبر للتشاور وتنسيق المواقف في الأمم المتحدة بشأن قضايا السياسة والاقتصاد والحدّ من التسلّح بين الدول غير المنحازة. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- منظّمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) (North Atlantic Treaty Organization (NATO)): أنشئت بموجب معاهدة شمال الأطلسيّ لسنة ١٩٤٩ (معاهدة واشنطن) كحلف دفاعيّ غربيّ. وتحدّد المادة ٥ في المعاهدة التزام الأعضاء بالردّ على أي هجوم مسلّح يتعرّض إليه

أي طرف في المعاهدة. وينصّ المفهوم الاستراتيجي للناتو لسنة ١٩٩٩ على أنّ الحلف سيسعى إلى تفادي النزاعات أو المساهمة في إدارتها بشكل فعال، إذا ما نشأت، بما ينسجم مع القانون الدولي، بما في ذلك تنفيذ عمليات ردّ على الأزمات لا يندرج تحت المادة ٥. وفي إعلان قمة براغ لسنة ٢٠٠٢، قررت الدول الأعضاء في الناتو إنشاء قوة الناتو للردّ على أنّ تصل إلى قدراتها العمليّة الكاملة في سنة ٢٠٠٦، وتفعيل ترتيبات القيادة العسكريّة للناتو. ووافقت القمة أيضاً على التزام قدرات براغ وصادقت على المفهوم العسكريّ المتفق عليه للدفاع ضدّ الإرهاب. يوجد مقرّ الناتو في بروكسل. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- **مجموعة الموردين النوويين (Nuclear Suppliers Group (NSG))**: أنشئت في سنة ١٩٧٥ وتعرف أيضاً باسم نادي لندن. وهي تنسّق الضوابط المتعدّد الأطراف على صادرات الموادّ النوويّة. وفي سنة ١٩٧٧ وافقت على توجيهات انتقال الموادّ النوويّة (إرشادات لندن، تمت مراجعتها في وقت لاحق)، وهي تحتوي على "لائحة محفزة" بالموادّ التي يجب أن تحفز التدابير الوقائيّة للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة عند تصديرها لأغراض سلميّة إلى أي دولة لا تمتلك أسلحة نوويّة. وفي سنة ١٩٩٢ أقرّت المجموعة التوجيهات الخاصّة بنقل التجهيزات والموادّ والبرمجيات ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا ذات الصلة (إرشادات وارسو، تمّت مراجعتها لاحقاً). انظر لائحة الدول المشاركة.

- **اللجنة الاستشاريّة للأجواء المفتوحة (Open Skies Consultative Commission (OSCC))**: أنشئت بموجب معاهدة الأجواء المفتوحة لسنة ١٩٩٢ لحل مسائل الالتزام بالمعاهدة.

- **منظمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD))**: أنشئت في سنة ١٩٦١، وتسعى إلى تعزيز الرفاه الاقتصاديّ والاجتماعيّ بتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء. مقرّها في باريس. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- **منظمة تحريم الأسلحة الكيماويّة (Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW))**: أنشئت بموجب اتفاقية الأسلحة الكيماويّة لسنة ١٩٩٣ كهيئة للدول الأطراف تتولّى الإشراف على تنفيذ الاتفاقية وحل مسائل الالتزام بها. تتخذ من مدينة لاهاي الهولنديّة مقرّاً لها.

- **منظمة التعاون المشترك في مسائل التسلّح (Organisme Conjoint de Coopération en Matière d'Armement (OCCAR))**: أنشئت هذه المنظّمة، التي تتخذ من مدينة بون الألمانيّة مقرّاً لها، كهيكل إداريّ لبرامج التسلّح التعاونيّة الدوليّة بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدّة.

- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE)) : انطلقت في سنة ١٩٧٣ باسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وتبنت قانون هلسنكي النهائي في سنة ١٩٧٥. وأنشأت شرعة باريس لأوروبا الجديدة في سنة ١٩٩٠. عدّة مؤسسات دائمة واجتماعات القمة المنتظمة. ويتضمّن التفويض الجديد تطبيق حقوق الإنسان والديمقراطية التعددية (مراقبة الانتخابات) والأمن الاقتصادي والبيئي. وفي سنة ١٩٩٥ سمّيت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحوّلت إلى منظمة تتخذ من فيينا مقراً لها، لتكون أداة أساسية للتنبيه المبكر وتفادي النزاعات وإدارة الأزمات. ويتعامل منتدى التعاون الأمني التابع لها، ومقرّة فيينا، مع الحدّ من الأسلحة وإجراءات بناء الثقة والأمن. وتضمّ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عدّة مؤسسات موجودة كلّها في أوروبا. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- منظمة الدول الأمريكية (Organization of American States (OAS)) : مجموعة من دول القارّة الأمريكية التي تبنت في سنة ١٩٤٨ شرعة تهدف إلى تقوية السلام والأمن في نصف الكرة الغربيّ. توجد الأمانة العامة للمنظمة في العاصمة الأمريكية واشنطن. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود (Organization of the Black Sea Economic Cooperation (BSEC)) : أنشئت في العام ١٩٩٢ باسم التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، وأطلقت عليها تسميتها الحالية في سنة ١٩٩٩. توجد أمانتها العامة الدائمة في مدينة إسطنبول التركية. وهي تهدف إلى ضمان السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأسود وتعزيز التعاون والتقدم الاقتصادي وتطويره. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- منظمة المؤتمر الإسلامي (Organization of the Islamic Conference (OIC)) : أنشأت الدول الإسلامية هذه المنظمة في سنة ١٩٧١ لتعزيز التعاون بين الأعضاء ودعم السلام والأمن ونضال الشعب الفلسطينيّ وسائر الشعوب الإسلامية. توجد أمانتها العامة في مدينة جدة السعودية. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- منتدى جزر المحيط الهادئ (Pacific Islands Forum) : منتدى جنوب المحيط الهادئ سابقاً، وهو مجموعة من دول جنوب المحيط الهادئ التي تعقد اجتماعات على مستوى عالٍ. وقد اقترح هذا المنتدى جعل منطقة جنوب المحيط الهادئ خالية من الأسلحة النووية، كما تجسّد في معاهدة راوتونغا لسنة ١٩٨٥. توجد الأمانة العامة في مدينة سوف فيجي. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- الشراكة من أجل السلام (Partnership for Peace (PFP)) : انطلق برنامج الشراكة من أجل السلام في سنة ١٩٩٤ من أجل التعاون السياسي والعسكري بين الناتو والدول الشريكة في إطار مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية. وهو مفتوح أمام كل الأعضاء في

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا القادرة على المساهمة في البرنامج. وفي سنة ٢٠٠٢ أجرى الناتو مراجعة شاملة للشراكة من أجل السلام ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية لاقتراح مزيد من تعزيز آليات التشاور والتعاون. ومن خلال خطة عمل الشركة لمكافحة الإرهاب التي صادقت عليها قمة براغ لحلف الناتو المعقودة في سنة ٢٠٠٢، عززت الدول الأعضاء في مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية للتعامل مع التهديدات الجديدة التي تواجهها. انظر لائحة الدول الشريكة تحت منظمة معاهدة شمال الأطلسي.

- منظمة شانغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization (SCO)) : أنشئت في

العام ١٩٩٦ دول شانغهاي الخمس، وسميت منتدى شانغهاي فيما بعد. وفي سنة ٢٠٠١ أعيدت تسميتها لتصبح منظمة شانغهاي للتعاون، وفتحت عضويتها أمام كل الدول التي تدعم أهدافها. وتتعاون الدول الأعضاء في إجراءات بناء الثقة والأمن الإقليمي وفي المجال الاقتصادي. وتم تبني ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون في سنة ٢٠٠٢. وأنشئت الأمانة العامة للمنظمة في العاصمة الصينية بيجنغ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- المجموعة الجنوب إفريقية للتنمية (Southern African Development Community (SADC)) :

أنشئت في سنة ١٩٩٢ لتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية والمبادئ الأساسية للسيادة والسلام والديمقراطية. توجد أمانتها العامة في غابورون، عاصمة بوتسوانا. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور) (Southern Common Market (MERCOSUR)) :

أنشئت في العام ١٩٩١ لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وأنشئت اللجنة البرلمانية المشتركة في العام ١٩٩٤ ودخلت منطقة ميركوسور للتجارة الحرة حيز التطبيق في العام ١٩٩٥. وفي سنة ١٩٩٦ تبنت قراراً يحدد المشاركة فيها بالدول التي تمتلك مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة. ومجلس السوق المشتركة هو الهيئة العليا لاتخاذ القرار، في حين أن مجموعة السوق المشتركة هي الهيئة التنفيذية الدائمة. توجد الأمانة العامة في مونتيفيديو، عاصمة الأوروغواي. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا (Stability Pact for South Eastern Europe) : أطلقه

الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الخاص بجنوب شرق أوروبا المنعقد في سنة ١٩٩٩ في مدينة كولونيا الألمانية، ووضع في وقت لاحق تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد صادقت الدول والمنظمات المسيرة على حلف الاستقرار عبر إعلان قمة ساراييفو في سنة ١٩٩٩.

ويسعى الحلف إلى تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتنمية والأمن المعزز، وتسهيل اندماج بلدان جنوب شرق أوروبا في الهياكل الأوروبية الأطلسية. وتقوم الطاوله

الإقليمية لجنوب شرق أوروبا بتنسيق أنشطة الحلف ويرأسها المنسق الخاص لحلف الاستقرار الذي يعينه الاتحاد الأوروبي بعد التشاور مع رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويوجد مقرّ المنسق الخاص في بروكسل. انظر لائحة الدول والمنظمات والمؤسسات المبسّرة.

- اللجنة الاستشارية تحت الإقليمية (Sub-Regional Consultative Commission (SRCC)) :

أنشئت بموجب اتفاقية ١٩٩٦ للحدّ من الأسلحة على الصعيد الإقليمي الفرعي الخاص بيوغسلافيا (اتفاقية فلورنسا) كمنتدى تحل فيه الأطراف مسائل الالتزام بالاتفاقية.

- الأمم المتحدة (United Nations (UN)) : المنظمة العالمية بين الحكومية ذات العضوية

المفتوحة أمام جميع الدول والتي تتخذ من نيويورك مقرّاً لها. وقد أنشئت في سنة ١٩٤٥ من خلال تبنيّ شرعتها في مدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا الأمريكية. وتتكوّن الأمم المتحدة من ستّة أجهزة رئيسية هي : الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمناء، ومنظمة العدل الدولية، والأمانة العامة. وتضمّ الأمم المتحدة أيضاً عدداً كبيراً من الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات المستقلة. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- اتفاق فاسنار (Wassenaar Arrangement (WA)) : أنشئ اتفاق فاسنار بشأن الضوابط على

صادرات الأسلحة التقليدية والسلع والتقانات المزدوجة الاستعمال في العام ١٩٩٦. وهو يهدف إلى منع الدول التي يثير سلوكها قلق الدول الأعضاء من حيازة الأسلحة والسلع الحساسة والتقانات المزدوجة الاستخدام للاستعمالات العسكرية. انظر لائحة الدول المشاركة.

- اتحاد أوروبا الغربية (Western European Union (WEU)) : أنشئ بموجب معاهدة

بروكسل المعدلة لسنة ١٩٥٤، ويوجد مقرّه في بروكسل. وقد حولت الأنشطة التشغيلية (مهامّ بيترسبرغ) لاتحاد أوروبا الغربية إلى الاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠٠٠. وأعاد مجلس اتحاد أوروبا الغربية - وهو منتدى للبرلمانيين من الدول الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - تشكيل نفسه في سنة ٢٠٠٣ ليصبح المجلس البرلماني الأوروبي للأمن والدفاع. وهو يتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقرّاً له، ويتولّى مراقبة التعاون الحكومي في المجموعة الأوروبية الغربية للأسلحة والمنظمة الأوروبية الغربية للأسلحة. انظر لائحة الدول الأعضاء.

- لجنة زانغير (Zanger Committee) : أنشئت في العام ١٩٧١ لجنة المصدرين النوويين،

التي سمّيت لجنة زانغير باسم أول رئيس لها. وهي مجموعة من البلدان الموردة للمواد النووية التي تجتمع بصورة غير رسمية مرتين في السنة لتنسيق الضوابط على صادرات المواد النووية. انظر لائحة الدول المشاركة.

الدول الأعضاء في المؤسّسات الحكوميّة والدوليّة حتّى تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

تدرج أولاً تعداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات التابعة لها، وتليها لوائح بأسماء كل المنظمات الأخرى، وفقاً للترتيب الأبجدي. وهنا تجدر ملاحظة أن الدول الأعضاء في هذه المنظمات ليست كلها عضواً في الأمم المتحدة. وهذه اللائحة تضمّ المعلومات المتوافرة حتّى تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وسيتم إثبات مواقع المنظمات على الانترنت كلما أمكن.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (١٩١ دولة) وسنة انتسابها:

< <http://www.un.org> >

أندورا، ١٩٩٣	إثيوبيا، ١٩٤٥
إندونيسيا، ١٩٥٠	أذربيجان، ١٩٩٢
أنغولا، ١٩٧٦	الأرجنتين، ١٩٤٥
الأوروغواي، ١٩٤٥	الأردن، ١٩٥٥
أوزبكستان، ١٩٩٢	أرمينيا، ١٩٩٢
أوغندا، ١٩٦٢	إريتريا، ١٩٩٣
أوكرانيا، ١٩٤٥	إسبانيا، ١٩٥٥
إيران، ١٩٤٥	أستراليا، ١٩٤٥
أيرلندا، ١٩٥٥	إستونيا، ١٩٩١
أيسلندا، ١٩٤٦	إسرائيل، ١٩٤٩
إيطاليا، ١٩٥٥	أفغانستان، ١٩٤٦
بابوا-غينيا الجديدة، ١٩٧٥	الإكوادور، ١٩٤٥
باراغواي، ١٩٤٥	ألبانيا، ١٩٥٥
باربادوس، ١٩٦٦	ألمانيا، ١٩٧٣
باكستان، ١٩٤٧	الإمارات العربيّة المتحدة، ١٩٧١
بالاو، ١٩٩٤	أنتيغوا وباربودا، ١٩٨١

توفالو، ٢٠٠٠	بانااما، ١٩٤٥
تونس، ١٩٥٦	الباهاماس، ١٩٧٣
تونغا، ١٩٩٩	البحرين، ١٩٧١
تيمور الشرقية، ٢٠٠٢	البرازيل، ١٩٤٥
جامايكا، ١٩٦٢	البرتغال، ١٩٥٥
الجزائر، ١٩٦٢	بروناي دار السلام، ١٩٨٤
جزر القمر، ١٩٧٥	بلجيكا، ١٩٤٥
جزر سليمان، ١٩٧٨	بلغاريا، ١٩٥٥
جزر مارشال، ١٩٩١	بنغلاديش، ١٩٧٤
جمهورية أفريقيا الوسطى، ١٩٦٠	بنين، ١٩٦٠
جمهورية التشيك، ١٩٩٣	بوتان، ١٩٧١
جمهورية الدومينيكان، ١٩٤٥	بوتسوانا، ١٩٦٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية، ١٩٦٠	بوركينافاسو، ١٩٦٠
جمهورية الكونغو، ١٩٦٠	بوروندي، ١٩٦٢
جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)، ١٩٩١	البوسنة والهرسك، ١٩٩٢
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، ١٩٩١	بولندا، ١٩٤٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (لاوس)، ١٩٥٥	بوليفيا، ١٩٤٥
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ١٩٩٣	البيرو، ١٩٤٥
جنوب أفريقيا، ١٩٤٥	بيلاروسيا، ١٩٤٥
جورجيا، ١٩٩٢	بيليز، ١٩٨١
جيبوتي، ١٩٧٧	تازانيا، ١٩٦١
الدانمرك، ١٩٤٥	تايلند، ١٩٤٦
دومينيكا، ١٩٧٨	تركمانستان، ١٩٩٢
الرأس الأخضر، ١٩٧٥	تركيّا، ١٩٤٥
رواندا، ١٩٦٢	ترينيداد وتوباغو، ١٩٦٢
	تشاد، ١٩٦٠
	تشيلي، ١٩٤٥
	توغو، ١٩٦٠

روسيا، ١٩٤٥	الصومال، ١٩٦٠
رومانيا، ١٩٥٥	الصين، ١٩٤٥
زامبيا، ١٩٦٤	طاجيكستان، ١٩٩٢
زيمبابوي، ١٩٨٠	العراق، ١٩٤٥
ساموا الغربية، ١٩٧٦	عمان، ١٩٧١
سان مارينو، ١٩٩٢	الغابون، ١٩٦٠
سانت فنسنت وجرينادين، ١٩٨٠	غامبيا، ١٩٦٥
سانت كيتس ونيفيس، ١٩٨٣	غانا، ١٩٥٧
سانتا لوثيا، ١٩٧٩	جرينادا، ١٩٧٤
ساو تومي وبرنسيب، ١٩٧٥	غواتيمالا، ١٩٤٥
سريلانكا، ١٩٥٥	غويانا، ١٩٦٦
السلفادور، ١٩٤٥	غينيا الاستوائية، ١٩٦٨
سلوفاكيا، ١٩٩٣	غينيا-بيساو، ١٩٧٤
سلوفينيا، ١٩٩٢	غينيا، ١٩٥٨
سنغافورة، ١٩٦٥	فانواتو، ١٩٨١
السنغال، ١٩٦٠	فرنسا، ١٩٤٥
سوازيلند، ١٩٦٨	الفلبين، ١٩٤٥
السودان، ١٩٥٦	فنزويلا، ١٩٤٥
سوريا، ١٩٤٥	فنلندا، ١٩٥٥
سورينام، ١٩٧٥	فيتنام، ١٩٧٧
السويد، ١٩٤٦	فيجي، ١٩٧٠
سويسرا، ٢٠٠٢	قبرص، ١٩٦٠
سيراليون، ١٩٦١	قطر، ١٩٧١
سيشيل، ١٩٧٦	قيرغيزستان، ١٩٩٢
صربيا والجبل الأسود، ٢٠٠٠(*)	كازاخستان، ١٩٩٢

(*) في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ أصبح اسم يوغوسلافيا جمهورية الصرب والجبل الأسود وفقاً للدستور الجديد الذي جرى اعتماده.

المملكة العربية السعودية، ١٩٤٥	الكاميرون، ١٩٦٠
المملكة المتحدة، ١٩٤٥	كرواتيا، ١٩٩٢
منغوليا، ١٩٦١	كمبوديا، ١٩٥٥
موريتانيا، ١٩٦١	كندا، ١٩٤٥
موريشيوس، ١٩٦٨	كوبا، ١٩٤٥
موزامبيق، ١٩٧٥	كوت دي فوار، ١٩٦٠
مولدوفا، ١٩٩٢	كوستاريكا، ١٩٤٥
موناكو، ١٩٩٣	كولومبيا، ١٩٤٥
ميانمار (بورما)، ١٩٤٨	الكويت، ١٩٦٣
ميكرونيزيا، ١٩٩١	كيريباتي، ١٩٩٩
ناميبيا، ١٩٩٠	كينيا، ١٩٦٣
ناورو، ١٩٩٩	لاتفيا، ١٩٩١
النروج، ١٩٤٥	لبنان، ١٩٤٥
النمسا، ١٩٥٥	لتوانيا، ١٩٩١
نيبال، ١٩٥٥	اللوكسمبورغ، ١٩٤٥
النيجر، ١٩٦٠	ليبيا، ١٩٥٥
نيجيريا، ١٩٦٠	ليبيريا، ١٩٤٥
نيكاراغوا، ١٩٤٥	ليسوتو، ١٩٦٦
نيوزيلندا، ١٩٤٥	ليشتنشتاين، ١٩٩٠
هايتي، ١٩٤٥	المالديف، ١٩٦٥
الهند، ١٩٤٥	مالطا، ١٩٦٤
هندوراس، ١٩٤٥	مالي، ١٩٦٠
هنغاريا، ١٩٥٥	ماليزيا، ١٩٥٧
هولندا، ١٩٤٥	مدغشقر، ١٩٦٠
الولايات المتحدة، ١٩٤٥	مصر، ١٩٤٥
اليابان، ١٩٥٦	المغرب، ١٩٥٦
اليمن، ١٩٤٧	المكسيك، ١٩٤٥
اليونان، ١٩٤٥	ملاوي، ١٩٦٤

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: < <http://www.un.org/Docs/sc> >

الدول الخمس الدائمة العضوية: الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بحسب الترتيب الأبجدي باللغة الانكليزية.

الأعضاء غير الدائمين للعام ٢٠٠٣ (تنتخبهم الجمعية العامة لولاية مدتها سنتان، والسنة الواردة ضمن هلالين تشير إلى العام الذي تنتهي فيه ولاية كل دولة): أنغولا(٢٠٠٤)، بلغاريا (٢٠٠٣)، الكامبيرون (٢٠٠٣)، تشيلي (٢٠٠٤)، المانيا(٢٠٠٤)، غينيا (٢٠٠٣)، المكسيك (٢٠٠٣)، باكستان (٢٠٠٤)، اسبانيا(٢٠٠٤)، سوريا (٢٠٠٣).

ملاحظة: جرى انتخاب الجزائر وبنين والبرازيل والفلبين ورومانيا كأعضاء غير دائمين للعامين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.

مؤتمر نزع الأسلحة: < <http://www.disarmament2.un.org/cd> >

الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، الكامبيرون، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوبا، الإكوادور، مصر، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار (بورما)، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النروج، باكستان، البيرو، بولندا، رومانيا، روسيا، السنغال، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، سوريا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، زيمبابوي.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية: < <http://www.iaea.org> >

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينافاسو، كمبوديا^(*)، الكامبيرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، كوت دي فوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، الفاتيكان، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان،

(*) كمبوديا سحبت عضويتها اعتباراً من ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣.

الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، ليبيا، ليشتنشتاين، لتوانيا، اللوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مدغشقر، ماليزيا، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار (بورما)، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النروج، باكستان، باناما، باراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، السيشل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، السويد، سوريا، طاجيكستان، تانزانيا، تايلند، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فنزويلا، فيتنام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زيمبابوي.

ملاحظة: كوريا الشمالية كانت عضواً في اللجنة الدولية للطاقة الذرية حتى حزيران/يونيو ١٩٩٤.

الاتحاد الأفريقي: < <http://www.africa-union.org> >

الجزائر، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت دي فوار، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا-بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الصحراء الغربية^(*) (الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية)، ساو تومي وبرنسيب، السنغال، سيشل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تانزانيا، توغو، تونس، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

مجموعة الأمم الأنديزية: < <http://www.comunidadandina.org> >

بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، فنزويلا.

الجامعة العربية: < http://www.arableagueonline.org/arableague/index_en.jsp >

الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

(*) انضمت الصحراء الغربية إلى الاتحاد في العام ١٩٨٢، لكن المغرب ودولاً أخرى تعارض عضويتها. وقد انسحب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية في العام ١٩٨٥ احتجاجاً على ذلك.

اتحاد المغرب العربي : < <http://www.maghrebarabe.org> >

الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس.

مخادشات المستوى العاللي الأسيوية بشأن حظر الانتشار (ASTOP) < <http://www.mofa.go.jp/policy/un/disarmament/arms/astop/summary0311.html> >

بروناي، دار السلام، كمبوديا، اندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاوس، ماليزيا، ماينامار، بورما، الفيليبين، سنغافورة، تايلند، فييتنام.

ملاحظة: شاركت اوستراليا والولايات المتحدة أيضاً في عام ٢٠٠٣ .

رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان): < <http://www.aseansec.org> >

بروناي، دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار (بورما)، الفيليبين، سنغافورة، تايلند، فييتنام.

منتدى آسيان الإقليمي: يضمّ هذا المنتدى دول آسيان العشر بالإضافة إلى أستراليا، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا، روسيا، الولايات المتحدة.

مجموعة أستراليا: < <http://www.australiagroup.net> >

الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، اللوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النروج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

مبادرة أوروبا الوسطى: < <http://www.ceinet.org> >

ألبانيا، النمسا، بيلاروس، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، هنغاريا، إيطاليا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مولدافيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أوكرانيا.

منظمة معاهدة الأمن الجماعي:

أرمينيا، بيلاروس، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجيكستان.

كومونلث الدول المستقلة: < http://www.cis.minsk.by/English/Engl_home.htm >

أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، مولدافيا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

كومنولث الأمم: < <http://www.thecommonweath.org> >

أنتيغوا وباربودا، أستراليا، باهاماس، بنغلاديش، بربادوس، بيليز، بوتسوانا، بروناي دار السلام، الكامرون، كندا، قبرص، دومينيكا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غويانا، الهند، جامايكا، كينيا، كيريباتي، ليسوتو، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالطا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيوزيلندا، نيجيريا، باكستان(*)، بابوا-غينيا الجديدة، سانت كيتس ونيفيس، سانتا لوثيا، سانت فنسنت وجرينادين، ساموا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سريلانكا، سوازيلند، تانزانيا، تونغا، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، فانواتو، زامبيا، زيمبابوي(**).

مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا: < <http://www.mfa.kz/english/cica.htm> >

أفغانستان، أذربيجان، الصين، مصر، الهند، إيران، إسرائيل، كازاخستان، قبرغيزستان، منغوليا، باكستان، فلسطين، روسيا، طاجيكستان، تركيا، أوزبكستان.

مجلس التعاون الآسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: < <http://www.cscap.org> >

أعضاء اللجان: أستراليا، كمبوديا، كندا، الصين، أوروبا، الهند، إندونيسيا، اليابان، كوريا الشماليّة، كوريا الجنوبيّة، ماليزيا، منغوليا، نيوزيلندا، بابوا-غينيا الجديدة، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايلند، الولايات المتحدة، فيتنام.

مجلس أوروبا: < <http://www.coe.int> >

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليشتنشتاين، لتوانيا، اللوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مالطا، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا.

منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا: < <http://www.ecowas.int> >

بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت دي فوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا-بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو.

(*) كانت باكستان قد علقت عضويتها في الكومنولث عام ١٩٩٩ ولكنها أعيدت كعضو في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

(**) في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ زيمبابوي سحبت عضويتها من الكومنولث.

الاتحاد الأوروبي : < <http://europa.eu.int> >

النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة.

ملاحظة: لقد أصبحت، ومنذ ١ أيار/ مايو ٢٠٠٤، كل من قبرص وجمهورية تشيكيا وأستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

مجموعة الدول السبع مجموعة الدول الثماني: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. وتضاف إلى هذه المجموعة روسيا فيصبح اسمها مجموعة الدول الثماني.

الهيئة بين الحكومية للتنمية (إيغاد) : < <http://www.igad.org> >

جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، السودان، أوغندا.

الميثاق الأخلاقي الدولي لمكافحة انتشار الصواريخ الباليستية : < http://www.minbuza.nl/default.asp?CMA_ITEM=MBZ460871 >

أفغانستان، ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جزر كوك، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غينيا-بيساو، الفاتيكان، هنغاريا، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباتي، لاتفيا، ليبيا، لتوانيا، اللوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مدغشقر، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، ميكرونيزيا، موناكو، المغرب، موزامبيق، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النروج، باناما، بالاو، بابوا-غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، كوريا الجنوبية، مولدافيا، رومانيا، روسيا، رواندا، السنغال، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، تانزانيا، طاجيكستان، تيمور الشرقية، تونس، تركيا، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، يوغوسلافيا، زامبيا.

نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ : < <http://www.mtrc.info> >

الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، جمهورية التشيك، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان،

كوريا الجنوبية، اللوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، روسيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: < <http://www.nepad.org> >

الجزائر، بوتسوانا، الكامبيون، جمهورية الكونغو، مصر، إثيوبيا، الغابون، غانا، مالي، موريشيوس، موزامبيق، نيجيريا، رواندا، ساو تومي وبرنسيب، السنغال، جنوب أفريقيا، تانزانيا، تونس، أوغندا، زامبيا.

حركة عدم الانحياز: < <http://www.nam.gov.za> >

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، باهاماس، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بيليز، بنين، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكامبيون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، كوت دي فوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، كوبا، قبرص، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، غويانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، كوريا الشمالية، الكويت، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار (بورما)، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، فلسطين، باناما، بابوا-غينيا الجديدة، البيرو، الفلبين، قطر، رواندا، سانتا لوثيا، ساو تومي وبرنسيب، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود^(*)، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، سورية، تانزانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو): < <http://www.nato.int> >

بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك، الدانمرك، فرنسا^(**)، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

(*) لم يسمح ليوغسلافيا - وهي الآن صربيا والجبل الأسود - بالمشاركة في نشاطات حركة عدم الانحياز منذ عام ١٩٩٢.

(**) ليست فرنسا عضواً في الهياكل العسكرية المتكاملة لحلف الناتو.

ملاحظة: اعتباراً من ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٤، أصبحت بلغاريا وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا أعضاء في الناتو، وبالتالي لم تعد أعضاء في مجلس الشراكة الأوروبية-الأطلسية أو في الشراكة من أجل السلام.

مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية:

يضمّ جميع أعضاء حلف شمال الأطلسي إضافة إلى ألبانيا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، كرواتيا، فنلندا، جورجيا، إيرلندا، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مولدوفا، روسيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

الشراكة من أجل السلام:

ألبانيا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، إستونيا، فنلندا، جورجيا، هنغاريا، إيرلندا، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، لتوانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مولدوفا، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

مجموعة الموردين النوويين المصدرّة: < <http://www.nuclearsuppliergroup.org> >

الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، اللوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: < <http://www.oecd.org> >

أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، اللوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: < <http://www.osce.org> >

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، الفاتيكان، هنغاريا، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليشتنشتاين، لتوانيا، اللوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة، مالطا، مولدوفا، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سان مارينو، صربيا والجبل الأزرق، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوزبكستان.

أعضاء مجموعة مينسك في العام ٢٠٠٣:

أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، السويد، تركيا، الولايات المتحدة.

منظمة الدول الأمريكية: < <http://www.oas.org> >

أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، باهاماس، باربادوس، بيليز، بوليفيا، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا^(*)، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، جورجيا، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، باناما، الباراغواي، البيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانتا لوثيا، سانت فنسنت وجرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، الأوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا.

منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود: < <http://www.bsec-organization.org> >

ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بلغاريا، جورجيا، اليونان، مولدوفا، رومانيا، روسيا، تركيا، أوكرانيا.

منظمة المؤتمر الإسلامي: < <http://www.oic-oci.org> >

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنين، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، كوت دي فوار، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا-بيساو، غويانا، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبيا، ماليزيا، المالديف، مالي، موريتانيا، المغرب، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، سورينام، سوريا، طاجيكستان، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن.

منتدى جزر المحيط الهادئ: < <http://www.forumsec.org.fj> >

أستراليا، جزر كوك، فيجي، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو،

(*) استبعدت كوبا من المشاركة في منظمة الدول الأمريكية منذ عام ١٩٦٢.

نيوزيلندا، نيوي، بالاو، بابوا-غينيا الجديدة، ساموا الغربية، جزر سليمان، تونغابا، توفالو، فانواتو.

منظمة شانغهاي للتعاون :

الصين، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجيكستان، أوزبكستان.

جماعة التنمية الأفريقية الجنوبية : < <http://www.sadc.int> >

السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) : < <http://www.mercosur.org.uy> >

الأرجنتين، البرازيل، الباراغواي، الأوروغواي.

حلف الاستقرار لجنوب شرق أوروبا : < <http://stabilitypact.org> >

البلدان الشريكة : ألبانيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، اللوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

شركاء آخرون : منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود، مبادرة أوروبا الوسطى، مجلس مصرف أوروبا للتنمية، المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بنك الاستثمار الأوروبي، المفوضية الأوروبية، الوكالة الأوروبية لإعادة الإعمار، مؤسسة التمويل الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الأمم المتحدة، اتحاد أوروبا الغربية، البنك الدولي.

اتفاقات واسنار : < <http://www.wassenaar.org> >

الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، اللوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

اتحاد أوروبا الغربية : < <http://www.weu.int> >

بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، اللوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، المملكة المتحدة.

مجموعة أوروبا الغربية للتسلح ومنظمة أوروبا الغربية للتسلح :

النمسا، بلجيكا، جمهورية التشيك، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة.

لجنة زانغير :

الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الصين، جمهورية التشيك، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، اللوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

اصطلاحات

- . . معطيات غير متوفرة أو لا تنطبق في هذا المجال
- صفر أو رقم يمكن إهماله
- () معلومات غير مؤكدة
- ب. بليون (ألف مليون)
- كلم كيلومتر (١٠٠٠ متر)
- ك. ط. كيلوطن (١٠٠٠ طن)
- م. مليون
- م. ط. ميغاطن (مليون طن)
- أ. ألف
- ت. تريليون (مليون مليون)
- \$ دولارات أمريكية، إلا في حال وجود إشارة لغيرها من العملات
- € يورو

مقدمة: العراق: الميراث

آيسون ج. ك. بيلز

I مقدمة

لم يكن الإجراء العسكري الذي اتخذته الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف بالعراق في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الحدث الأمني البارز الوحيد في ذلك العام، لكنه اكتسب صفة رمزية لا مثيل لها. وقد جمع هذا الحدث وعواقبه كل خيوط القضايا السياسية والسياسة والتحليل التي دار الكلام حولها في التمهيد لـ كتاب سيبري السنوي ٢٠٠٣^(١): الخلافات الأمريكية - الأوروبية والخلافات الأوروبية، ودور وصدقية مؤسسات دولية مختلفة، واختيار وسائل معالجة أخطار لا متناظرة كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحديات إدارة أزمة متعددة الوظائف وبناء الأمن، وطبيعة اتجاهاتها وتأثيرها في التكنولوجيا العسكرية، وأمور أخرى عديدة. وفي الحقيقية أثرت المهدات للحملة العسكرية وإدارتها، والمسائل التي برزت مذ ذاك على دول العالم كافة وانطوت على تفاعلات أمريكية و/أو أوروبية مباشرة مع أغلبيتها. ومن هنا فرض العراق نفسه تقريباً بوصفه موضوع الربط لهذه المقدمة وبؤرة رئيسية لكثير من الفصول في هذا الكتاب السنوي.

هنا، ثمة عشرة من ميادين السياسة والتطبيق العملي مأخوذة في الاعتبار، وهي ميادين تركت الأحداث المتصلة بالعراق بصماتها عليها. والقسم II من هذا الفصل يتناول دور الولايات المتحدة، ويتناول القسم III الأخطار اللامتناظرة وجهود مواجهتها، ويتناول القسم IV المجتمع الأورو - أطلسي، ويتناول القسم IV المؤسسات الرئيسية المشاركة، ويتناول القسم VI العراق باعتباره صراعاً، ويتناول القسم VII المنطقة المحيطة بالعراق، ويتناول القسم VIII اعتبارات عسكرية - تقنية، ويتناول القسم IX مراقبة الأسلحة عموماً، ويتناول

A. J. K. Bailes, «Introduction: Trends and Challenges in International Security.» in: *SIPRI* (١) *Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp.1-21.

القسم X أبعاداً أخرى للأمن العالمي، ويتناول القسم XI اهتمامات بالحقوق الفردية. واختيار هذه الموضوعات وتتابعها يعكسان بصورة متأنية سلسلة المسائل المستطلعة بمزيد من التفصيل في هذا الكتاب السنوي. وكان لا بد من التغاضي عن بعض المسائل المهمة الواقعة خارج مجالات خبرة سيبيري التقليدية والحالية، مثل الأبعاد الثقافية والحضارية (بما في ذلك أي تحليل أعمق للتأثيرات في الرأي العربي/الإسلامي) والمعاني الضمنية في ما يتعلق بسوق النفط العالمية وكذلك في ما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي والاقتصادات العالمية.

II دور الولايات المتحدة في الأمن العالمي وتأثيرها فيه

بادئ ذي بدء، كان الاحتلال العسكري للعراق وسحق المقاومة العسكرية المنظمة فيه في غضون أقل من شهر واحد عرضاً غير عادي للقوة الأمريكية. وبالكد كانت المرة الأولى التي دخلت الولايات المتحدة فيها أراضي دولة أخرى ذات سيادة (مع أو من دون شركاء في تحالف) كي تسقط، على نحو أحادي، نظاماً وجدت أنه لا يطاق. إلا أن أهدافاً أمريكية أسبق، مثل غرينادا (١٩٨٣) وبنما (١٩٨٩)، واقعة بالقرب من الأراضي الأمريكية وكانت أصغر كثيراً. أما عراق صدام حسين - دولة ذات ٢٣ مليون نسمة وأراض ممتدة على مساحة ٤٤٤,٠٠٠ كلم مربع - فإنه واقع في منطقة من العالم لم يكن للولايات المتحدة فيها سوى القليل جداً من الحلفاء المضمونين أو معاونين العسكريين أو حتى القواعد الصالحة للاستخدام^(٢). وكان الأمر الذي جعل الاحتلال ممكناً من الوجهة التقنية هو قيام الولايات المتحدة وشركائها في التحالف بالحشد المسبق لقوات محمولة بحراً وقدرتهم على إيصال قوات كافية إلى اليابسة من طريق البحر والجو بما يسمح بالاستيلاء الخاطف على رؤوس جسور رئيسة^(٣). وكان الأمر الذي جعل انتصار التحالف ممكناً من الوجهة السياسية حقيقة عدم وجود منافس استراتيجي عالمي - كالاتحاد السوفياتي في سالف الأيام - في موقع يؤهله لردع العمل الأمريكي أو عرقلته أو الرد عليه، وعدم مجازفة دولة محلية في مهاجمة القوات الأمريكية أثناء احتشادها وخوضها القتال أو خلال المرحلة التالية للنزاع.

إن مزيج التفوق العسكري - التكنولوجي الكبير والغياب الكامل تقريباً لخصوم عسكريين (على مستوى دولة) يضاف إلى ما يدعى غالباً بمقام الولايات المتحدة «بوصفها القوة العظمى الوحيدة». والظرف التاريخي هذا لم ينشئ الميل الأمريكي إلى عمل عسكري أحادي، لكنه قدم لها مسرحاً محتملاً للعمل أوسع كثيراً من ذي قبل، حيث المخاطر والصعوبات المباشرة أقل. وقد صادف إدارة جمهورية داخل الولايات المتحدة جعلت هدفها

(٢) لم يكن في مقدور الولايات المتحدة، لأسباب سياسية، استخدام المملكة العربية السعودية كساحة انطلاق كما فعلت في حرب الخليج ١٩٩١. وأخفقت في التوصل إلى اتفاق مع تركيا في الوقت المناسب لتوفير إمكانية نشر قوات التحالف من أجل الهجوم الأساسي من الطريق الشمالية عبر الأراضي التركية.

(٣) للاطلاع على رواية مفصلة لأحداث الحرب. انظر: الفصل ٢ في هذا الكتاب.

المعلن الدفاع عن تفوق دولتها العسكري، وإذا لزم الأمر من طريق توجيه ضربات استباقية إلى مصادر تحد مدركة^(٤). وقد أوضحت الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٣ أنها كانت مستعدة بمقدار مساو لاستخدام أدوات غير عسكرية، كالضغط السياسي أو المساعدات أو سحب المساعدات، أو إجراء تغييرات في المواقف من مسائل ثنائية شتى، كي تحصل من دول أخرى - في أنحاء العالم قاطبة - على السلوك الذي رغبت فيه.

ولكن بعد نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لم يطل الوقت بالإدراك اللاحق ليكشف الفوارق بين ما كان في وسع الولايات المتحدة أن تفعله، وما كان ينبغي أن تفعله وماذا كان في إمكانها أن تفعله بنجاح. وما يمكن تحقيقه بالقوة العسكرية وحدها - الاستيلاء على أراضي دولة وتدمير النظام السابق وجيشه - حققته الولايات المتحدة ببراعة في العراق. غير أن مهمات تهدئة مجتمع وطني وجعله سوياً وإعادة بنائه تتطلب أكثر كثيراً من مجرد قوة عسكرية. صحيح أن المعطيات العسكرية لا تزال مهمة في هذه المراحل، لكن نوعيتها تغدو أهم حتى من كميتها. وقد تبين أن إحراز السلام في العراق يتطلب درجة من التخطيط والتنسيق والمعلومات المحلية والدهاء السياسي والاستثمار غير العسكري، كانت الولايات المتحدة إما عاجزة عن تحقيقها وإما أنها أفنعت نفسها، وعلى نحو مغلوط فيه، بعدم التفكير بامعان في هذه الحالة بالذات^(٥). وكان العبء المباشر على الموارد العسكرية والمالية الأمريكية هو الأكبر بسبب الطبيعة الأحادية للعمل الأساس. ففي وضع نادر في القانون الدولي، كان الرأي أن على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كـ «قوتي احتلال» - لا على أي منظمة دولية أو إدارة دولية معينة - أن تتحملا المسؤولية الكاملة عن السيطرة على الأراضي العراقية^(٦). وهذا الأمر لم يعقد الكثير من الجوانب العادية للتدخل الدولي عقب أزمة فحسب (انظر المزيد أدناه)، بل إنه رمز أيضاً إلى الثمن الذي يتعين حتى على قوة عظمى أن تدفعه لتغيير العالم بمفردها.

إن من شأن ممارسة سلطة عليا في أي نظام أن تواجه نوعين من المحدوديات: داخلية وخارجية. والتطورات في أزمة العراق، ولاسيما من خريف ٢٠٠٣ فصاعداً، ألقى الضوء على القيود الداخلية المحلية المفروضة على ممارسة الولايات المتحدة للسلطة. ويجدر تذكّر أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش اختارت أولاً أن توجه اهتمامها إلى هم واحد فقط من هموم

(٤) هذه العناصر موجودة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢، انظر: I. Anthony, [et al.], «The Euro-Atlantic System and Global Security», in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, note 1, pp. 48-52.

(٥) يبدو أن العوامل في انعدام الاعداد تضمنت اعتماداً مفرطاً على تأكيدات من لاجئين سياسيين، وحسابات مفرطة في التفاؤل بشأن تمويل مرحلة ما بعد الأزمة من عائدات النفط، وهيمنة وزارة الدفاع الأمريكية في عملية التخطيط.

(٦) أجاز هذا في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، متوفر في: < <http://www.un.org/documents/sres.htm> >

الانتشار الملحة بوسائل عسكرية. وقرر القادة الأمريكيون بوضوح حتى قبل مهاجمة العراق أن إيران وكوريا الشمالية ستعاملان بصورة مختلفة^(٧). وفي ما هم منشغلون في العراق وجدوا أن من الصعوبة إدامة جهودهم الرئيسية في وقت واحد على مسرح غزوهم السابق في أفغانستان أو الاستجابة لنداء الاستغاثة على نطاق متواضع في ليبيريا^(٨). وحالما زالت مشقة إدارة ما بعد الأزمة في العراق، باتت سرّاً ذائعاً في واشنطن أن التفكير في مغامرة عسكرية أخرى على الأقل لن يجري التفكير فيه قبل الانتخابات الرئاسية في خريف ٢٠٠٤.

يمكن تتبع مجموعتي أسباب لكل هذه الخيارات الذاتية المقيدة. كانت الأولى حقيقة أن الولايات المتحدة - وعلى نحو لا يختلف كثيراً عن أي قوة غربية أخرى - واجهت صعوبة في إنفاذ أكثر من نسبة محدودة من قواتها المسلحة إلى موقع ناء لأي فترة من الزمن. فبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ كان ما مجموعه نحو ١٣٠,٠٠٠ جندي أمريكي في العراق مدعومين بمساعدة حوالى ٢٨,٠٠٠ رجل من الحرس الوطني والاحتياط. وبعض هؤلاء - فضلاً عن جنود نظاميين - خدم الواحد منهم فترة تتجاوز الاثني عشر شهراً^(٩). (كان يتوقع مع حلول ربيع ٢٠٠٤ أن يمد الحرس الوطني والاحتياط ما قدره ٣٩,٠٠٠ جندي من مجموع مخفّض قدره ١٠٥,٠٠٠). ولم تستطع الأسلحة الضاربة والبعيدة المدى وغير الآهلة، والتي تزخر بها قائمة الموجودات الأمريكية، أن تكون بديلاً عن الطاقة البشرية المدربة في وضع مثل هذا. ومجموعة الأسباب الثانية هي أن الدعم الشعبي لاحتلال العراق (والرضا عن سياسات الرئيس الأمريكي عموماً) أخذاً يتراجعان ابتداءً من صيف ٢٠٠٣ فصاعداً كردة فعل على طول العملية، والإصابات الواقعة، والتكاليف الاقتصادية^(١٠). ورفعت المعارضة الديمقراطية صوتها مجدداً وبدأت أجزاء من الحزب الجمهوري أيضاً تنتقد العمل بوصفه غير مدروس كما يجب وتنتقد النفقات بوصفها نفقات مغالى فيها. وبدا أن الشعب الأمريكي كان متساهلاً في السماح لقادته بالعمل أكثر مما كان مؤيداً إياهم في متابعة نتائج عملهم.

في إبان القتال الفعلي في العراق، ربما بدت المحدوديات الخارجية على القوة

(٧) انظر القسمين III و IX أدناه.

(٨) نيط بالناتو دور تنسيقي بشأن القوات الدولية في أفغانستان، ومددت فترة انتداب هذه القوات في أواخر سنة ٢٠٠٣ كطريقة لتقاسم العبء. انظر أيضاً الفصل الأول، وبخصوص ليبيريا، انظر: الفصل الثالث في هذا الكتاب.

(٩) نقلاً عن إحصاءات وزارة الدفاع الأمريكية: *C. Caryl, «With the Ghost Squad,» Newsweek* (17 November 2003), pp. 24-27.

(١٠) في الأسبوع المنتهي بـ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، حين فاقت الوفيات الأمريكية في عراق ما بعد النزاع الوفيات التي كابدها الجنود الأمريكيون خلال الغزو، أظهر استطلاع أجرته غالوب (Gallup) أن ٥٠ بالمئة فقط من المواطنين الأمريكيين وافقوا على طريقة إدارة الرئيس بوش لموضوع العراق. انظر: *Financial Times*, 30/10/2004, p. 6.

الأمريكية جلية بفعل غيابها، فالأمر لم يقتصر على عدم وجود معارضة عسكرية أو إثارة سافرة للشقاق في المنطقة، بل إن قوى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا، التي شكلت جبهة للاعتراض على الهجوم، بدت مظهره عجزها ليس إلا. وهي إذ جعلت محاولة الولايات المتحدة للعمل بموافقة الأمم المتحدة أمراً مستحيلاً، أفسحت للولايات المتحدة فرصة لتظهر أنها تحسن بالمقدار ذاته العمل بلا موافقة من الأمم المتحدة. ولكن، بالنظر إلى الماضي يمكن قراءة بعض معالم القصة بطريقة مغايرة. لقد تخلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن محاولة تأمين أغلبية في مجلس الأمن للموافقة على عملهما سلفاً لأنه ثبت أن من الصعوبة بمكان كسب دعم الدول الأصغر الممثلة فيه. وكان لدى التحالف الذي هاجم العراق رسمياً ٣٠ - ٤٠ عضواً فاعلاً^(١١) لكنه كان أقل بشكل ملحوظ، عدداً وصلاحيه، من المجموعات التي تتقاسم المسؤولية عن، لنقل، عمليات الخليج (١٩٩١) وكوسوفو (١٩٩٩) وأفغانستان (٢٠٠٢). وهناك نقطة أخرى واضحة إلى درجة أنه قد يفوت الانتباه إليها وهي أن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على انتزاع تأييد لهجومها من أي مؤسسة كما ذكر، ولا حتى من «الناتو»، حيث يعتبر نفوذها عموماً النفوذ الأكثر حسماً. ومن زاوية إدراك لاحق للحدث، كان نفور هذه الإدارة الأمريكية من استخدام أطر دائمة وذات طابع مؤسسي للعمل العسكري اعترافاً بحد فاصل واحد لقوة الولايات المتحدة بقدر ما هو تأكيد لعزمها على العمل رغم ذلك. لقد أثبتت الولايات المتحدة أنها تستطيع تدمير أعدائها، لكنها أثبتت أنها عاجزة عن إكراه أصدقائها.

كانت المعارضة للهجوم على العراق بقيادة أمريكية قوية في كل ناحية من العالم، بدءاً بأوروبا، حيث كانت التظاهرات المناهضة للحرب تضم مئات الآلاف^(١٢). ولكن بلغة ميزان القوة العالمي، لم تكن ردة الفعل العاطفية الأمر المهم بمقدار ما كان المدى الذي أدت فيه أو لم تؤد إلى سلوك مغاير؟ فهل استمالت واقعة العراق أنصاراً أكثر لموكب النجاح «الأمريكي لأن القوة تتكلم» و «لا شيء ينجح كما النجاح»، أم أنها حفزت على جهود بارزة من أجل توازن مضاد وتعويض استراتيجي؟

(١١) الكثير من الجهات المساهمة «الفاعلة» أرسلت عدداً قليلاً جداً من العسكريين إلى العراق وأرسل معظم هؤلاء بعد مرحلة القتال. وكانت الجهات المساهمة حتى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ووفقاً لمصدر أمريكي، هي ألبانيا وأستراليا وأذربيجان وبلغاريا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمارك وجمهورية الدومينيكان والسلفادور واستونيا وجورجيا وهندوراس وبنغلاديش وإيطاليا وكازاخستان وكوريا الجنوبية ولاتفيا وليتوانيا ومقدونيا ومولدوفا ومنغوليا وهولندا ونيوزيلندا ونيكاراغوا والبرازيل وبولندا والبرتغال ورومانيا وسلوفاكيا وأستراليا وتايوان وأوكرانيا والمملكة المتحدة، انظر: Combined Joint Task Force 7 [CJTF7], Operation Iraqi Freedom, «The Coalition Forces: The World, Working Together, to Make a Difference.» < <http://www.cjtf7.army.mil/the-coalition/coalition-forces.htm> > .

«Worldwide Protests Mark Iraq War.» BBC News Online, 21/3/2004, < http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3552147.stm > .

في مقابل الأطروحة الأولى تقوم حقيقة أن تغيير النظام في العراق لم يأت بأي «تأثير متعاقب على طريقة الدومينو» لمزيد من التحولات المالية للغرب في المنطقة. فالدول العربية المجاورة أمسكت عن التحرك من منطلق مصلحة ذاتية يمكن إثباتها لا من منطلق ارتداد إلى القضية الأمريكية. وحتى شريكات الولايات المتحدة الأوروبية الرئيسية (ومنها المملكة المتحدة وإيطاليا وأسبانيا) شعرت بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات «تصحيحية» تدل على تأييدها لسياسات خارجية أقوى في إطار الاتحاد الأوروبي وتنقل ولاءها إلى برامج تفاوض محددة ومناهضة للولايات المتحدة في الأشهر التي تلت^(١٣). وقد سعت الدول التي كانت عرضة لـ «عقاب» أمريكي بسبب دورها المعرقل قبل العمل في العراق - فرنسا وألمانيا وروسيا - لإعادة بناء الجسور مع واشنطن بعد نيسان/أبريل، إلا أن العملة التي دفعت بها هذه الدول تكاليف السير في هذا الطريق تضمنت تعاوناً أكسب طابعاً قانونياً في أطر عمل ثنائية ومؤسسية مألوفة، لا قبولاً لأي جزء من العقيدة الاستباقية الأمريكية. وبحلول خريف ٢٠٠٣ كانت الصين وروسيا كلتاهما قد اتخذت إجراءات مهمة، إن لم تكن معادية للولايات المتحدة بطبيعتها، أظهرت إرادتهما وقدرتهما على المضي بجدول أعمالهما الخاص بهما على نحو مستقل^(١٤). وثمة فطرة مماثلة لدعم الاكتفاء الذاتي ولتقوية الدفاعات الوطنية والدفاعات الجماعية ضد الضغط السياسي والتدخل العسكري الأمريكيين، والفطرة هذه يمكن تتبعها في سلسلة قرارات اتخذتها مجموعات إقليمية في جميع أنحاء العالم من منتصف سنة ٢٠٠٣ فصاعداً لتعميق مستوى تكاملها واعتماد سياسات أمنية مشتركة وأكثر صراحة^(١٥). وكان محتوى الكثير من هذا النشاط - مثل السياسات المحسنة المضادة للإرهاب والإجراءات الإقليمية لحظر الانتشار - متوافقاً تماماً مع أهداف السياسة التي أعلنتها الولايات المتحدة: غير أن لاعبين إقليميين كانوا يشيرون إلى أنهم فضلوا اتباعها بإرادتهم هم، وبسرعتهم هم، وبطريقتهم هم. ولا يبدو أن هذه الاستجابة السلوكية تتناسب مع أي تعريف معروف سابقاً من تعريفات الامبراطورية أو الهيمنة.

وسيكون التنبؤ بردات فعل الولايات المتحدة وبالدروس الأساسية التي قد تستخلصها من هذا التدخل منظوياً على مخاطر فيما لا يزال وضع العراق وقيادته وسياساته المستقبلية غير محددة وفيما الفائز في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التالية غير معروف. ولا يزال كثيرون من حاملي فكرة الهجوم على العراق يعتقدون أنها كانت صائبة وضرورية، وأن الولايات المتحدة ستكون مبررة في تكرار العمل في أي حالة أخرى مماثلة. (هذا، طبعاً، يستدعي

(١٣) انظر القسم ٧ أدناه.

(١٤) على سبيل المثال، تابع الرئيس فلاديمير بوتين حلولاً سياسية في الشيشان، وجدد التعاون العسكري مع جيران سوفيات سابقين وجرّد حملة على شركة يوكوس، انظر الفصل الأول في هذا الكتاب. وأظهرت الصين نفوذها الثاني في نقاط رئيسية في أزمة كوريا الشمالية، انظر الفصل ٦ و ١٥ من هذا الكتاب. (١٥) الاتحاد الأوروبي هو المثال الأوضح فحسب. انظر القسم ٧ أدناه.

السؤال عن ما إذا كان ثمة هدف آخر هو في الوقت نفسه بالغ السوء وغير منيع مثل العراق^(١٦). إلا أن تجربة ما بعد الصراع تبدو فعلاً أنها عمقت الشروخ في الجبهة المشتركة الأصلية لـ «المحافظين الجدد» ومستعرضي القوة الواقعيين في الإدارة الأمريكية، جاعلة هذه الجبهة غير واثقة مما إذا كان التحالف سيتشكل بسهولة مرة أخرى. وتشعر الجماعات التي عارضت العمل العسكري منذ البداية بأنها على صواب، في حين أن الاتجاه السائد للرأي المحلي (وخياراته الانتخابية) هو حيث تتبع تأثير «دروس» محددة بشأن تكاليف العمل الأحادي على أحسن وجه.

ولكن الصورة تبقى متناقضة وجدانياً ومائعة. وعندما تضاف متغيرات كالاقتصاد وانتهاكات إرهابية أخرى محتملة، يغدو في الإمكان تخيل رئيس أمريكي عنيد إما مواظباً على استراتيجية ذات نزعة تدخلية عالمية مرتكزة على القوة العسكرية وإما متبنياً مقارنة أكثر رصانة ومتعددة الأطراف. وكان بعض المراقبين الخارجيين قد ساورتهم مخاوف من أن يجلب العراق (على نطاق أضيق) «أعراض ما بعد فييتنام» خاصة به، الأمر الذي يؤدي إلى حذر مفرط إن لم يكن نزعة فعلية إلى الانعزال من جانب الولايات المتحدة ويترك شركاء خارجيين بلا قيادة لحظة يكونون قد بدأوا يتبنون أجزاء مهمة من جدول أعمال الرئيس بوش. ومن دون الموافقة على هذه الفرضية بالضرورة، يمكن التعليق بالقول إن تأثير تأرجح من هذا النوع - ضرب من دورة «نجاح وإخفاق» في الدور الأمريكي في الأمن الدولي - يمكن أن يكون السيناريو الأسوأ بالنسبة إلى الاستقرار العالمي.

III التهديدات غير الموازية والردود عليها

طبعاً، لم يتخذ الإجراء في العراق من فراغ وإنما كمرحلة من استراتيجية الإدارة الأمريكية الموضوعية من ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فصاعداً لمواجهة «التهديدات غير الموازية» الجديدة أو التي برزت حديثاً^(١٧). وربما كان العراق صالحاً كهدف تحت عناوين عدة في هذا السياق: ديكتاتورية قاسية، معتد سابق في منطقته، يهزأ بقواعد الأمم المتحدة، ويمكن تصور أنه داعم للإرهاب - رغم أن الدليل القوي بخصوص هذه النقطة الأخيرة أثبت أنه محير. غير أن الولايات المتحدة وشريكاتها في التحالف اختارت من مرحلة مبكرة أن تجعل قدرة العراق المرببة في مضممار أسلحة الدمار الشامل التهمة «القاتلة» ضد نظام صدام حسين. وكان هذا المضممار الذي وضعت الأمم المتحدة فيه العراق تحت تفحص دقيق والتزامات

(١٦) كانت سورية تذكر أحياناً لكنها أبعد من أن تكون معزولة كالعراق أو من أن تعتبر آتمة بالمقدار الكبير ذاته (ولا سيما في ما يخص مسائل أسلحة الدمار الشامل).

(١٧) التهديدات اللاتناظرية هي التهديدات التي تستطيع قوى صغرى (بما في ذلك جهة غير تابعة لدولة) توجيهها إلى مواطني قوى كبرى، مثلاً من طريق عمل إرهابي أو استخدام تكنولوجيات دمار شامل أو تخريب إجرامي.

خاصة، وكان هذا البعد الوحيد الذي كان في وسع العراق أن يهدد فيه أراضي أعضاء التحالف على نحو يمكن إدراكه. وبدأ أن احتمال استخدام دول «مارقة» أسلحة دمار شامل أو نقل مواد أو تكنولوجيا أسلحة دمار شامل إلى إرهابيين محسوب على أحسن وجه لإثارة قلق دولي واسع شديد. لكن كخيار تكتيكي، حمل «مبرر» أسلحة الدمار الشامل لانتخاذ إجراء عسكري استباقي ضد العراق مخاطرتين رئيسيتين بالنسبة إلى المهاجمين. أولاً، بما أن الأمم المتحدة نفسها انبرت إلى معالجة المشكلة بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ وعودة مفتشي لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش (اونموفيك) إلى العراق في أواخر سنة ٢٠٠٢^(١٨)، كان يمكن أن يبدو استخدام القوة العسكرية قبل توصل المفتشين إلى استنتاجات إجراء اتخذ ليس فقط من دون سلطة الأمم المتحدة وإنما في تحد لهذه السلطة أيضاً. ثانياً إن أي أمل بتوطيد شرعية الإجراء أمام الجمهور الدولي الأوسع سيعتمد بشكل حاسم على قدرة المحتلين على إثبات أمرين معاً: وجود تهديد فعلي وعاجل من العراق بأسلحة دمار شامل وتخلص الغزو من هذا التهديد بصورة نهائية.

في ما يتعلق بالنقطة الأخيرة، من المؤكد أن إسقاط نظام صدام حسين وضع حداً لأبي خطر قريب أو متوسط المدى مؤداه إن العراق سيشن هجوماً بأسلحة من أي نوع. والقوى التي احتلت العراق (و، في الواقع، الأعضاء الدوليون المعنيون) لن تعتبر ان عملها قد أنجز من دون امتلاك تأكيدات قوية جداً على امتثال العراق في المستقبل لجميع القواعد الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل^(١٩). غير إن عملية حيازة مثل هذه التأكيدات ومهمة شرعنة الهجوم الأولي ازدادت صعوبة بفعل فشل الولايات المتحدة وشريكاتها في التحالف في اكتشاف أي دليل ذي معنى على وجود مخزونات من أسلحة دمار شامل أو منشآت تطوير مثل هذه الأسلحة على الأراضي العراقية، رغم نشر مجموعة مسح العراق (ISG) ما بين ١٣٠٠ - ١٤٠٠ شخص للبحث عنها من حزيران/يونيو ٢٠٠٣ فصاعداً^(٢٠). وهذا بدوره يشير سؤالين كبيرين: لماذا بدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (بخاصة)

(١٨) Anthony, [et al.], «The Euro-Atlantic System and Global Security,» note 4.

وللاطلاع على قرار ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢،

< <http://www.un.org/documents/scres.htm> > .

انظر:

(١٩) إلا أن إدخال العراق إلى الإطار القانوني الدولي ذي الصلة والى البنى المؤسسية لحظر الانتشار

سيكون عملاً بطيئاً وشاقاً بالنظر إلى التأخر في إقامة حكومة عراقية «طبيعية» والى الإرث القديم من معاملة

الأمم المتحدة الخاصة. من أجل مناقشة للخيارات في قضية الأسلحة الكيميائية. انظر: J. P. Zanders, [et al.],

Non-Compliance with the Chemical Weapons Convention: Lessons from and for Iraq, SIPRI Policy

Paper; no. 5 (Stockholm: SIPRI, 2003), < <http://editors.sipri.se/recpubs.html> > .

(٢٠) للاطلاع على تفصيلات هذه العملية وافتقارها إلى نتائج، انظر الفصل ٢ و١٦ في هذا الكتاب.

وبخصوص إنشاء مجموعة مسح العراق (ISG)، انظر: J. Garamone, «Iraq Survey Group to Take Over

Hunt for Iraqi Weapons,» American Forces Press Service, 30 May 2003, < http://www.defenselink.mil/news/May2003/n05302003_200305305.html > .

متأكدتين جداً من ان الأسلحة كانت هناك من قبل، ولماذا لم يتخذ صدام خطوات أكثر إقناعاً ليبين ان الأسلحة لم تكن موجودة. والإجابات عن السؤال الثاني تراوح بين نظرية ان صدام كان قد زود بمعلومات مضللة عن قدراته، أو كان يخدع أملاً بأمر عدة منها ردع الهجوم الأمريكي، وإيحاءات بان الأسلحة والقدرات كانت موجودة فعلاً لكنها دمرت أو نقلت إلى الخارج قبل وصول الغزاة بفترة غير طويلة. وتركز النقاش بشأن السؤال الأول على موثوقية المصادر التي استخدمتها أجهزة استخبارات القوى الغربية الكبرى (وربما كان كثير من تلك المصادر من زمن ولى أو أنها تضمنت معلومات بشرية غير معول عليها نسبياً)^(٢١)، وعلى الاحتمال الأكثر إثارة للقلق والقائل إن الشكوك في الدليل كتمت عمداً، و/ أو إن تقديرات الحالة الأسوأ ارتفعت إلى مستوى الحقائق في الجهود المبذولة لتقديم براهين وإثباتات مقنعة.

بالنظر إلى الماضي، يبدو ان الاهتمام والطاقة اللذين استثمرتهما إدارة بوش في أجنحة التهديدات غير الموازية قد شجعت بالفعل على المبالغة في تفسير: (أ) الروابط بين مكونات التهديد المختلفة (وخصوصاً بين الإرهاب وامتلاك دول مارقة أسلحة دمار شامل)، (ب) الدليل على الذنب العراقي في هذه السياقات. وهكذا، خاطرت الاستخبارات ومراكز تحليلية واستشارية أخرى بكونها استخدمت - لا لتحديد الهدف الصحيح، كما هي العادة، وإنما - لشرعنة هدف اختيار من قبل. وكان لكشف هذه العمليات لاحقاً مفعول تقويض قضية الهجوم على العراق نفسها، فضلاً عن أنه أثار قلقاً واسعاً - انعكس في بعض الدول تحقيقات رسمية في الأسباب^(٢٢) - بشأن العلاقة بين السلطة التنفيذية ووكالات الاستخبارات. وقد طرحت أسئلة أوسع عن كفاية المعلومات (المكونة على صعيد وطني) كوسيلة لتتبع الامتثال للالتزامات دولية وشرعنة إجراء ضد الطرف غير الممثل. وبالنتيجة، وللمدى القريب على الأقل، سيصعب كسب تصديق دولي واسع لأي تحذيرات أو نتائج بخصوص انتشار أسلحة

(٢١) في حالة العراق، كان يصعب إيجاد مصادر بشرية داخل البلد، وقد يكون الاستخدام المفرط قد قام لاحقاً على شهادة منفيين (أو مصادر توفرت من خلال دول ثالثة) كانت لهم أجندهم في طبيعة الحال. وربما أيضاً شعرت وكالات استخبارات أنها نهبت بصورة غير كافية قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأن عليها ألا تؤخذ على حين غرة مرة أخرى.

(٢٢) بشأن بدء تحقيق أمريكي رسمي، انظر: White House, «Fact Sheet: Commission on the Intelligence Capabilities of the United States Regarding Weapons of Mass Destruction,» 6 February 2004, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/02/20040206-13.html> > .

كان هناك تحفيقان ذوا صلة في المملكة المتحدة: بخصوص التحقيق في الظروف المحيطة بموت الدكتور ديفيد كيلبي (لجنة هوتون للتحقيق)، انظر: < <http://www.the-hutton-inquiry.org.uk> >

وبخصوص المراجعة اللاحقة للمعلومات بشأن أسلحة الدمار الشامل (مراجعة بتلر) انظر: < <http://www.butlerreview.org.uk/index.asp> > .

دمار شامل إذا كانت هذه التحذيرات أو النتائج لا تتضمن أكثر من موافقة وطنية.

هل ثمة خطر محتمل من انقلاب الرأي العالمي، رداً على تضليل ملحوظ بشأن العراق، إلى حد تعرض مجمل قضية العمل ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى التقويض؟ سواء كانت النتيجة خيراً أو شراً، فمنذ أوائل سنة ٢٠٠٣ ازدادت الأدلة على مشكلات حقيقية ومستمرة في هذا الميدان بما يكفي ردع أي عَرَضُ استغاثة كاذبة واسعة الانتشار. إن تهديدات كوريا الشمالية الصريحة بالماضي في إنتاج أسلحة نووية تهديدات مرعبة في حد ذاتها، ولكنها تُوَجِّح أيضاً القلق من احتمال إن تقود الحالة العراقية دولاً معزولة أخرى إلى اعتبار قدرة أسلحة الدمار الشامل الثابتة الوجود والممكن إثباتها بمثابة الوقاية الأكيدة والوحيدة من أي غزو^(٢٣). والمواجهة النووية الهندية - الباكستانية الخطرة دوماً تبقى مواجهة لم يفصل فيها بعد. وقدرات وطموحات أسلحة دمار شامل أخرى في منطقة الشرق الأوسط الأوسع مثيرة للقلق في حد ذاتها من ناحية ولأنها، من ناحية أخرى، تزيد في صعوبة إبقاء العراق خالياً من أسلحة الدمار الشامل على المدى الأبعد. وقد أتاح استعداد الولايات المتحدة لمعالجة هذه الحالات الأخرى - في المدى القريب على الأقل - بطرق دبلوماسية ومؤسسية وغير عسكرية فرصة لبناء استراتيجيات مناهضة للانتشار تشترك سلسلة أوسع من شركاء غربيين ودول إقليمية مسؤولة^(٢٤).

إذا قدر إن حملة العراق هي، في أحسن الأحوال، نجاح مشروط على جبهة أسلحة الدمار الشامل، فليس هناك خير كثير يمكن قوله عن تأثيرها على الإرهاب؛ إذ جرى فتح جبهة جديدة للنشاط الإرهابي بشن هجمات على قوات التحالف وممثلي الأمم المتحدة وموظفي منظمات غير حكومية وأهداف في العراق نفسه^(٢٥)، ولا يبدو أنها صدت التيار على نحو بارز، مهما تكن ضربة أسر صدام حسين كبيرة. وفي هذه الأثناء، لا يزال أسامة بن لادن طليقاً، ولا تزال دائرة المجازر الإرهابية الوحشية والرد العنيف في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على حالها بشكل مخزن^(٢٦). والانتهاكات الكبرى المنسوبة إلى الإرهاب الدولي

(٢٣) انظر الفصل ١٥، القسم III من هذا الكتاب.

(٢٤) كما بحث ثانية في القسمين V و IX أدناه، يقدم قرار الاتحاد الأوروبي باعتماد استراتيجيته الخاصة المضادة لأسلحة الدمار الشامل (والمشاركة بنشاط في جهود حل الشؤون المرتبطة بإيران) مثلاً جيداً على مبادرة ملقمة بتقديرات للتهديد مشاطرة مع الولايات المتحدة وبالرغبة في كبح المظاهر الأكثر تطرفاً في السياسة الأمريكية. والدروس العامة والأبعد مدى في ما يتعلق بطريقة عمل مراقبة الأسلحة وحظر الانتشار مبحوث فيه مجدداً في القسم IX أدناه وفي الفصل ١٥ من هذا الكتاب.

(٢٥) بشأن تحديات تلافي الإرهاب ووضع حد له في بيئات ما بعد نزاعات مع الدفاع عن الأهداف الإيجابية لبناء السلام، انظر: E. Stepanova, *Anti-terrorism and Peace-building During and After Conflict*, SIPRI Policy Paper, no. 2 (Stockholm: SIPRI, 2003), < <http://editors.sipri.se/recpubs.html> > .

(٢٦) انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب.

تحدث في مواقع تمتد من نيبال مروراً بتركيا ووصولاً إلى إسبانيا (مدمرة، من بين أمور أخرى، أي وهم بالمناعة الأوروبية). وبصورة أعم، يصعب عدم تصديق إن الاستياء الذي تغذى على الواقعة العراقية والمتفشي بين قطاعات واسعة من الرأي العربي والإسلامي سينشر بذور موجات جديدة من التطرف - معبر عنها من خلال الإرهاب ومظاهر أخرى - في أجيال قادمة مستقبلاً. وفي الجانب الآخر، من الإنصاف ملاحظة ان التحرك نحو عمل دولي ومؤسسي تقوده الولايات المتحدة من سنة ٢٠٠١ فصاعداً لإعلان الإرهاب خارجاً على القانون ولعرقته وإخماده لم يعكس اتجاهها أو حتى لم يجز ابطاؤها بجدية من طريق التروي خلال سنة ٢٠٠٣. وقد اوصلت مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الثماني والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) تطوير إجراءات جديدة مناهضة للإرهاب وتطبيق هذه الإجراءات و«إدخال» إدراك الإرهاب إلى سياساتها الأخرى. وأخذت اهتمامات جديدة مقبولة تجذب الانتباه، كالحاجة إلى تقليص استهداف بنى تحتية رئيسية في وجه الهجومات (وكذلك في وجه قوى عرضية وطبيعية)^(٢٧). ويأدرäk مؤخر وأبعد مدى، يمكن القول بالتالي إنه لا يزال في الإمكان اعتبار الميزان لسنة ٢٠٠٣ في هذا المجال إيجابياً. ولكن الأمر الذي بدا غير متوفر في سنة ٢٠٠٣ هو أي محاولة جديدة لوضع الإرهاب في موضعه الصحيح ككارثة بالنسبة إلى مطلع القرن الحادي والعشرين، بما يتصل بتحديات أمنية أخرى^(٢٨) - أو أي اختبار جدي في تحويل الموارد لإنهاء «أسباب الإرهاب»، كما اقترح معظم منقدي السياسات الأمريكية.

وكانت هذه السنة أيضاً سنة نجاح متقلب لبرنامج الأمن الداخلي الأمريكي. ففي بعض المجالات، كأمن الطيران العملي، حققت تحسينات دائمة في معايير السلامة مع الحفاظ على رضى الجمهور العام. لكن سلسلة أخرى من التدابير أثار انتقادات متزايدة من جماعات الضغط المعنية بالحريات المدنية والأعمال بسبب تأثيرها السلبي في حرية الحركة والعمليات الاقتصادية داخل الأراضي الأمريكية وخارجها، علماً بأن تلك التدابير أيدتها السلطات الرسمية بقوة وتابعتها بصورة فعالة. والتدابير ذات التأثيرات التي تتعدى حدود الدولة، مثل مبادرة أمن الحاويات المعروفة بشراكة الجمارك - التجارة ضد الإرهاب ومطالبة الدول المتمتعة بحرية دخول الولايات المتحدة من دون تأشيرة سفر بإصدار جوازات سفر تقرأ ألياً وتحوي بيانات حيوية مع حلول نهاية سنة ٢٠٠٤، نقول إن هذه التدابير استمرت

(٢٧) انظر: A. J. K. Bailes and I. Frommelt, eds., *Business and Security: Public-Private Sector Relationships in a New Security Environment* (Oxford: Oxford University Press, 2004), Part 4: «Preserving the Legitimate Economy and Critical Infrastructure.» pp. 171-216.

(٢٨) ثمة أنواع معينة من العمل الإرهابي تتراجع عالمياً، كما تبين إحصاءات الولايات المتحدة. انظر: US Department of State, «Patterns of Global Terrorism 2002.» April 2003, Appendix H: Statistical Review, < <http://www.state.gov/documents/organization/20125.pdf> > .

في إثارة مناقشات جدية وشاقة غالباً مع شركاء الولايات المتحدة في ما وراء البحار^(٢٩). ولازمت مجالات أخرى صعوبات محلية في التطبيق، مثل البرنامج المضاد لهجوم محتمل بأسلحة بيولوجية، وهو البرنامج الذي بالغ مبدئياً في استخدامها في حملة تلقيح واسعة ضد مرض الجدري^(٣٠).

IV غرب أوسع لكنه منقسم

في مناقشة التوترات الأمريكية - الأوروبية التي كانت تتفاقم سابقاً في سنة ٢٠٠٢، أشار كتاب سيبيري السنوي ٢٠٠٣ إلى أن «الغرب» كان يتحول في الوقت نفسه إلى مجتمع أوسع وأكثر انقساماً^(٣١). وكان في الإمكان اعتبار كلا طرفي الرأي مبرراً في سنة ٢٠٠٣. وخلال الفترة آذار/ مارس - حزيران/ يونيو بصورة خاصة، كانت الانقسامات السياسية حادة بين الولايات المتحدة وأوروبا وبين الدول الأوروبية نفسها. وقد جاهد هؤلاء الذين اختاروا الانضمام إلى الهجوم على العراق وأولئك الذين اختاروا عدم الانضمام لحشد كتل من المناصرين ووراءهم والتشكيك في تمثيلية المعسكر الآخر وشرعيته. لكن بحلول الصيف، كانت قوى جاذبة مركزية تعمل لإعادة لم شمل الدول الأوروبية والتخفيف من حدة الخلافات الأمريكية - الأوروبية. وقد عكس هذا إلى حد ما درجة جدية الصعوبات في العراق، لكنه اعتمد أيضاً على سمات مشتركة أصلية في السياسة الأورو - أطلسية. فالولايات المتحدة وأوروبا، مثلاً، كانتا تتابعان مقاربات مشتركة أو متتامة بشأن أفغانستان والشرق الأوسط وكوريا الشمالية على امتداد السنة. أما رسالة السلوك الروسي فكانت ملتبسة، فقد وقفت روسيا في صف فرنسا وألمانيا ضد الولايات المتحدة (ودول أوروبا الوسطى) في مرحلة ما قبل الحرب، لكنها لم تحاول إثارة متاعب أكثر مما أثارته هاتان القوتان الغربيتان، وكانت السبابة إلى السعي للمصالحة في واشنطن. وسلوك الصين يمكن اعتباره

(٢٩) أشارت شكاوى الشركات خصوصاً إلى الزيارات المؤخرة والمعطلة بفعل إجراءات جديدة للتحقق من تأشيرات الدخول المتعلقة بسلسلة طويلة من الدول. وقد اعتبرت الإجراءات أيضاً عوائق أمام التبادل الثقافي. للاطلاع على وصف مفصل. انظر: A. J. K. Bailes, «Business and Security: Public-private Sector Interface and Interdependence at the Turn of the 21st Century»; P. Lenain, «The Economic Consequences of Terrorism.» and P. O. Bonanno, «A Comment on Immigration Controls and Education in the United States.» in: Bailes and Frommelt, eds. Ibid., note 27, pp. 1-24, 31-219 and 255-56 resp.

(٣٠) بشأن العراقيل أمام برنامج الجدري (لكن من وجهة نظر ملتزمة باستمراره). انظر: W. J. Bicknell and K. D. Bloem, *Smallpox and Bioterrorism: Why the Plan to Protect the Nation is Stalled and What to Do*, Cato Institute Briefing Paper; no. 85 (Washington, DC: Cato Institute, 2003), < <http://www.cato.org/pubs/briefs/bp-085es.html> >, and D. MacKenzie, «US «Too Busy» to Spot a Smallpox Outbreak.» *New Scientist* (1 March 2003), p. 10.

(٣١) Anthony, [et al.], «The Euro-Atlantic System and Global Security.» pp. 59-61 and 78, note 4.

فقط سلوكاً حصيفاً في النقاط كافة. وخلاصة القول أن أسرة الدول الديمقراطية في العالم كانت أسرة مختلة الوظائف في سنة ٢٠٠٣، ومع ذلك كانت لا تزال أسرة.

وربما يكون هذا بالضبط هو الذي جعل حدة الانقسامات الأمريكية - الأوروبية تسبب مثل هذا القلق وهذا الشعور العميق بخيبة الأمل أو بالتغيير على كلا الجانبين. وسواء كانت هذه الأزمة أسوأ أزمة أطلسية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية أم لا، فإنها كانت بالتأكيد من أشد الأزمات اضطباعاً بالطابع الايديولوجي والأكثر تعرضاً للتأويل المفرط. وبحلول سنة ٢٠٠٣، أصبحت الفرضية الجريئة، التي سبق أن قالت إن طرفي الأطلسي وضعاً قيماً أمنية - لا مجرد قدرات أو أولويات - مختلفة، أمراً عادياً. وفي استطلاع للرأي صدر في أيلول/سبتمبر، وافق ٨٣ بالمئة من المجيبين الأمريكيين و٧٩ بالمئة من المجيبين الأوروبيين على هذه الفرضية^(٣٢). وقدمت نتائج استطلاع آخر تفسيراً جزئياً بين أن أغلبية المجيبين الأمريكيين كانت تعتقد أن الحرب يمكن أن تكون «عادلة» وأن من المقبول التصرف من دون موافقة الأمم المتحدة حيثما تكون مصالح قومية حيوية في خطر - بينما رفضت أغلبية الأوروبيين كلا هذين الموقفين. وعندما وضعت السلطات الأمريكية هذه الآراء موضع التطبيق في العراق، تراجع نسبة الأوروبيين المؤيدين لـ «زعامة أمريكية» قوية في الشؤون العالمية من ٦٤ بالمئة إلى ٤٥ بالمئة مقارنةً باستطلاع مماثل في سنة ٢٠٠٢، وتراجعت في ألمانيا من ٦٨ بالمئة إلى ٤٥ بالمئة. ولكن الأمر الذي زاد الصورة تعقيداً هو أن المجيبين الأوروبيين والأمريكيين عبروا في سنة ٢٠٠٣ عن استحسان أكبر من ذي قبل لتقلد الاتحاد الأوروبي زعامة قوية: وكان هناك على كلا جانبي الأطلسي أغلبية مساندة لتعاون أمريكي - أوروبي وتحاشي نزعة التفرد الأمريكية والعمل من خلال مؤسسات كالأمم المتحدة والناو حيثما يكون ذلك ممكناً.

إن الرسالة العامة لهذه النتائج عادية بما يكفي ومتوافقة مع الخبرة اليومية: هناك في العلاقات بين دول الغرب مجال لكل من الاغتراب والمصالحة. والتماثل في بنى الديمقراطيات المتطورة الاقتصادية والاجتماعية يدل ضمناً على نقاط ضعف وطموحات ماثلة تنتج مصالح متوازية وكذلك منافسة دائمة (ولاسيما في التجارة)^(٣٣). ومن هنا، فإن

(٣٢) هذه الإحصاءات وإحصاءات أخرى مأخوذة من صندوق الولايات المتحدة لمشروع مارشال الألماني، و Compagnia di San Paol (إيطاليا) و Luso-American Foundation (البرتغال)، انظر: *Transatlantic Trends 2003*, < <http://www.transatlantictrends.org> > .

(٣٣) استمر عدد من الخلافات التجارية الجديدة بين الولايات المتحدة وأوروبا في سنة ٢٠٠٣، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى إقرار مراسيم ضد الولايات المتحدة في مطلع سنة ٢٠٠٤ في حالة واحدة (هي حالة نوع جديد من الدعم للمنتجين الأمريكيين سبق لمنظمة التجارة العالمية أن اعتبرته غير قانوني). انظر: P. Lannin and R. Waddington, «EU Seeks Trade Sanctions against US,» 15 January 2004, < <http://news.myway.com/top/article/id/379263%7Ctop%7C01-15-2004:08:09%7CReuters.html> > .

خاصية فرض الحدود الذاتية التي تتصف بها المشاجرات الغربية - والتي كان لها دائماً نكهة الحرب الزائفة حتى في أسوأ لحظات ربيع ٢٠٠٣^(٣٤) - لا تستعصي على التفسير. وسيكون الأكثر تشويقاً للمدى الأبعد دلالة التغييرات الواضحة في الموقف من الولايات المتحدة لا داخل أوروبا أو في مناطق أكثر عدائية فحسب، بل أيضاً في الرأي العام لدى كثير من الدول المتقدمة وشبه المتقدمة. وقد تكون هذه بصورة قابلة للجدل جزءاً من «حركة موجة» - هبوط غير عادي للتضامن بعد الصعود غير العادي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ - أو قد تنذر بحذر متنام، وابتعاد ذهني إن لم يكن ابتعاداً سياسياً عن الرؤى الأمريكية، وتفضيل لبناء اعتماد على الذات حيث يكون ذلك ممكناً من جانب دول ومناطق أخرى. وبالطبع، فإن بإمكان سياسات الولايات المتحدة المستقبلية أن تحدث فارقاً كبيراً.

V المؤسسات بوصفها المشكلة أو الحل

في سنة ٢٠٠٢ أشارت الولايات المتحدة صراحة إلى أنه عند مقاومة التحديات الجديدة المهددة لأمنها، فإن «المهمة» هي التي تحدد «التحالف» وليس العكس^(٣٥). وقد كانت الرسالة الضمنية مزدوجة في الواقع: لن ترى الأطر المؤسسية الراسخة للعمل متمتعة في حد ذاتها بأي ميزة (وقد ترى حقاً كعوائق)، والولايات المتحدة لن تبحث أولاً وبالضرورة عن شركائها بين حلفائها القدامى (وخصوصاً حليفها الأوروبي). والطريقة التي شنت الولايات المتحدة بها الهجوم على العراق وإدارتها للاحتلال عكست كلتاهما هذه المبادئ. وليس الأمر فقط أن الأمم المتحدة تم تجاوزها والكثيرين من الشركاء التقليديين تم استبعادهم، بل إن الولايات المتحدة كانت - في الأسابيع والأشهر الأولى على الأقل - معارضة جداً للسماح لأي مؤسسات خارجية بالعمل على الأرض العراقية التي سيطرت عليها.

وبالنسبة إلى الأمم المتحدة، مثل عمل الولايات المتحدة وشركائها في التحالف تدميراً للمقاربة القائمة على الإجماع والمجسدة في قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١. أما وقد صدر هذا عن أكبر دول العالم ومبدعة فكرة الأمم المتحدة، فلا مجال لتفسيره بغير أنه انتكاسة بالغة للمنظمة بصورة عامة. وفي مقابل هذا، يمكن أن يبرهن (وقد برهن أحياناً أولئك الذين أعاقوا قراراً مفوضاً) على أن الأمم المتحدة تفادت (أ) أن تكون ملطخة بالمسؤولية عن تدخل مشكوك في شرعيته و (ب) أن تكون مرهقة بعملية أكبر ربما من أن تتمكن من إدارتها بأمان (كما جرى بالتأكيد لقوة الحماية الدولية التابعة للأمم المتحدة Unprofor في يوغوسلافيا

(٣٤) كانت سيرورة النزاع رفض المصافحات وسكب خمور فرنسية على شوارع أمريكية لا فرض عقوبات تجارية، أو حتى الانسحاب من التعاون العسكري.

(٣٥) «Secretary Rumsfeld Speaks on «21st century» Transformation of US Armed Forces.» Washington, DC, 31 January 2002, < <http://www.defenselink.mil/speeches/2002/s20020131-secdef2.html> > .

السابقة^(٣٦). وكان هناك أيضاً عزاء لمؤيدي الأمم المتحدة في الطريقة التي دفعت بها ظروف بعد الاحتلال التحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى السعي لتجديد إطار عمل قانوني مرتكز على الأمم المتحدة وتحويل عدد متزايد من نواحي إعادة البناء إلى أيدي الأمم المتحدة. وبحلول مطلع سنة ٢٠٠٤، كانت الولايات المتحدة حتى معتمدة على إجراءات الأمين العام للأمم المتحدة لمساعدتها في حل مأزقها الداخلي - السياسي الأدق في العراق، والمتعلق بموعد إجراء انتخابات عامة. ولا يقتصر الأمر على أن عدداً كبيراً من الدول التي فاتحتها الولايات المتحدة طلباً للوعون في العراق كانت بحاجة إلى «غطاء» من الأمم المتحدة لأسباب سياسية ودستورية، بل أصبح واضحاً أيضاً أنه في ظل نظام اقتصادي عالمي معولم وذو مستوى عال من التنظيم، لا يمكن بأي حال إيجاد حلول لقضايا، مثل الديون العراقية والعقود القديمة والجديدة وإنهاء العقوبات والشروع مجدداً في إيصال النفط، بمرسوم وطني بحت. وعلاوة على ذلك، كان ثمة جوانب وظيفية محددة للسيطرة على الأزمة ولإعادة البناء، وهي الجوانب التي وفرت لها كفاءات الأمم المتحدة ببساطة الحل الأكثر ترمساً وفعالية^(٣٧).

لدى إعداد أي رصيد عام لأموال الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٣، سيكون من الصواب أن تؤخذ في الاعتبار القيمة التي قدمتها المؤسسة ووكالاتها: (أ) في نزاعات غير النزاع العراقي، (ب) في مواصلة المقاومة العالمية لـ «تهديدات جديدة» مشتركة بين الأمم^(٣٨)، و (ج) في مقارنة التهديد القاسي من مرض السارس (أعراض الالتهاب الرئوي اللانمطي) والتحدي المتواصل لمرض الإيدز (متلازمة العوز المناعي المكتسب)^(٣٩). وفي هذين السياقين الأخيرين على وجه الخصوص، كانت الولايات المتحدة تتصدر أولئك

(٣٦) بشأن قوة الحماية الدولية (Unprofor)، انظر: T. Findlay, «Bosnia: From White Painted Tanks to Air Strikes», SIPRI, *The Use of Force in UN Peace Operations* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 219-72.

(٣٧) انظر الفصل IV في هذا الكتاب.

(٣٨) حددت لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة أهدافاً ومقاييس وإجراءات عالمية لمراقبة أموال الإرهابيين. انظر: T. J. Biersteker, «Counter-terrorism Measures Undertaken under UN Security Council Auspices», in: Bailes and Frommelt, eds., *Business and Security: Public-Private Sector Relationships in a New Security Environment*, note 27, pp. 59-75, UN Convention against Transnational Organized Crime <http://www.unodc.org/unodc/en/crime_cicp_convention.html> .

لقد دخل قانون مكافحة الجريمة المنظمة حيز التنفيذ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، مع قانون الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتم توفير الموقع http://www.unodc.org/unodc/en/crime_signatures_corruption.html بين ٩ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مريدا والمكسيك، ومن ثم في مركز الأمم المتحدة ليستمر حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

(٣٩) بشأن مرض السارس، انظر الملحق ١٦ أ من هذا الكتاب. وبشأن مرض الإيدز، انظر القسم X والحاشية ٨٢ أدناه.

الذين يحاولون استخدام إمكانية الأمم المتحدة بطرق جديدة وبناءة. ومع ذلك، لم تظهر الأمم المتحدة ولا مؤيدوها أي ميل نحو الرضا عن الذات، بل تميز افتتاح الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بسلسلة خطب تهز الأرض - للأمم العام كوفي أنان والرئيس بوش وآخرين - دعت إلى إجراء مراجعة جوهرية لدور الأمم المتحدة في إقامة الأمن العالمي وصونه. هل كان واجب الأمم المتحدة الأسمى السهر على القانون وانتقاد أولئك الذين سعوا لتعزيز الأمن خارج القانون والابتعاد عنهم، أم هل ينبغي لها تعديل القانون وطريقة عملها معاً لمعالجة التهديدات الجديدة على نحو أكثر من ذي قبل؟ لقد أعلن أنان في ٢٣ أيلول/سبتمبر أنه سيعين لجنة دولية رفيعة المستوى لمراجعة التهديدات والتحديات الكبرى ووضع توصيات بشأن عناصر رد جماعي؛ وتم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر تعيين أعضاء اللجنة^(٤٠). وقد تجاوز القرار الاقتراح البولندي، الذي دعا في سنة ٢٠٠٢ إلى التفكير في «ميثاق سياسي» جديد للأمم المتحدة، علماً بأن في الإمكان اعتبار القرار مبرراً لمنطق الاقتراح البولندي^(٤١).

كانت الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٣ فترة سيئة الطالع أيضاً بالنسبة إلى المنظمين الأورو - أطلستيين الرئيسيين (الناتو والاتحاد الأوروبي). فأزمة العراق لم تكن «قريبة» منهما بأي معنى من المعاني، ولا هما وفرنسا الحثيثات الأساسية من أجل حل خلافات داخل القوى الغربية. وجاءهما الضرر أولاً من عدم ارتباطهما الملحوظ بالموضوع - وخصوصاً عجزهما عن فرض الانضباط والحلول الوسط على أعضائهما - وثانياً من المرارة الطافحة عليهما من انقسامات في أماكن أخرى^(٤٢). وكما في أزمات أخرى، ساعدت عادة تصنيف معينة على إبقاء أنشطة مؤسسية في حركة دائمة وحتى في تقدم. والتحضيرات لتوسيع كلتا المؤسستين على نطاق واسع في ربيع ٢٠٠٤، مثلاً، استمرت بحسب الجدول الزمني المقرر. إلا إن إنجاز التوسيع في حد ذاته، وهو إنجاز تاريخي، بدا في بعض الأوقات معكراً الصنف أو على الأقل غطت عليه تصدعات مزعومة بين «الدول الأوروبية الجديدة» (دول أوروبا الشرقية السبع المشاركة : بلغاريا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا و سلوفينيا)، التي كانت عموماً موالية للولايات المتحدة في موضوع

(٤٠) للاطلاع على تصريح الأمين العام إلى الجمعية العامة، انظر: < <http://www.un.org/apps/sg/> sgstats.asp?id=517 >, and < www.un.org/apps/news/infocusRel.asp?infocusID=848. Body1 = > .

(٤١) للاطلاع على المقترح البولندي، انظر: UN document A/57/PV.8, 15 September 2002, pp. 20-22, < <http://www.un.org/ga/57/pv.html> > .

(٤٢) شل الناتو بضعة أسابيع في كانون الثاني/يناير. شباط/فبراير بفعل خلاف حول مساعدة الحلفاء لتركيا في حال امتداد القتال من العراق إليها. وقد عانى الاتحاد الأوروبي، من بين أمور أخرى، استخفاف أعضائه بتصريحات خاصة بتسويات متفاوض بشأنها من أجل العراق، ومبادرات مختلفة اتخذت من دون إشراك أو إبلاغ الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة خافيير سولانا والرئاسة.

العراق، و«الدول الأوروبية القديمة» التي كانت ضدها^(٤٣).

ومع ذلك، فإن المخاوف التي عبر عنها في مطلع سنة ٢٠٠٣، بشأن التراجع أو الانهيار الوشيك لمؤسسات النظام المتعدد الأطراف لأواخر القرن العشرين، بدت مبالغاً فيها على نحو واضح بحلول نهاية السنة. وأخذت قوى جاذبة مركزية تكتسب نفوذاً أيضاً على المستوى المؤسسي، وكانت جهود مبكرة تبذل في تموز/ يوليو لتوسيع وإعلان دور الناتو في دعم القوات الدولية في أفغانستان تعبيراً عن أن في استطاعة الولايات المتحدة وأوروبا أن تعملوا معاً عسكرياً في بيئة «خارج حدودهما»^(٤٤). وفي الاتحاد الأوروبي، كانت الجهود لإعادة بناء الوحدة والحرص في المستقبل على تلافى تكرار الإهانات التي كابدها الاتحاد في الربيع متعددة الطبقات بل ربما أكثر دلالة على المدى الأبعد.

وعلى المستوى العملي، قام الاتحاد الأوروبي، بحد أدنى من الإعداد ولكن بنتائج يعتد بها، بتنفيذ عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي «عملية أرتيمس»، من دون دعم من الناتو^(٤٥). وعلى المستوى العقيدى، تبنى مجلس الاتحاد الأوروبي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ في نيسالونيك، اليونان، مبادئ أساسية وخطة عمل لاستراتيجية خاصة بالاتحاد الأوروبي ومضادة لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأيد استراتيجية شاملة للاتحاد الأوروبي في مضممار السياسة الخارجية والأمنية (CFSP) كان قد وضع مسودتها الممثل الأعلى خافيير سولانا^(٤٦). وعلى المستوى المؤسسي، تضمنت مسودة

(٤٣) استخدم الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد كلاهما المصطلحات «القديمة» والمصطلحات «الجديدة». وكان تعريف «القديمة» غير جدير بالثقة نوعاً ما نظراً إلى أن اثنين من أعضاء الاتحاد الأوروبي المؤسسين الستة - إيطاليا وهولندا - انضما إلى التحالف الأمريكي، وأن أعضاء آخرين في التحالف، مثل المملكة المتحدة والدانمارك، موجودون في الاتحاد الأوروبي منذ ٣٠ عاماً على الأقل.

(٤٤) انظر الهامش ٨، والفصل ١ من هذا الكتاب. في مطلع سنة ٢٠٠٤ اتجه النقاش أيضاً نحو دور محتمل للناتو في العراق بعد انتهاء الاحتلال الأمريكي - البريطاني. للاطلاع على رواية وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بشأن مثل هذه المناقشات في لقاء غير رسمي لوزراء خارجية الناتو، انظر: Powell «Briefs in Belgium on NATO Foreign Ministers' Meeting», Brussels, 2 April 2004, <http://usinfo.state.gov/is/Archive/2004/Apr/20-620155.html > .

(٤٥) انظر الفصل ٤ في هذا الكتاب.

(٤٦) بخصوص مجلس نيسالونيك، ١٩ - ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، انظر: <http://europa.eu.int/comm/councils/th20030619/index_en.htm >

وبخصوص وثيقة مسودة استراتيجية سولانا، انظر: «A Secure Europe in a Better World»، وبخصوص المبادئ الأساسية وخطة العمل، انظر «European Council 'Basic Principles for an EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction.» document 10352/03, Brussels, 10 June 2003, <http://register.consilium.eu.int/pdf/en/03/st10/st10352en03.pdf > 18-not have been intended.

وبخصوص تحليل لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي الأمنية، انظر: A. J. K. Bailes, «EU and US Strategic Concepts: A Mirror for Partnership and Difference?», *International Spectator*, vol. 39, no. 1 (March 2004), pp. 19-23.

الاتفاقية الواضحة دستور لأوروبا، وقد أنتجتها المعاهدة الأوروبية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ في منتصف ٢٠٠٣، مقترحات لشد أزر زعامة الاتحاد السياسية وتقوية تأثيره، وخاصة من خلال إطالة فترة رئاسة المجلس واستحداث منصب «وزير خارجية» واحد لإدارة جميع موارد الاتحاد الأوروبي المؤسسية لاستخدامها في الخارج^(٤٧). بيد أن فشل المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في بروكسل، في التوصل إلى اتفاق بشأن تبني الدستور، وفر تصحيحاً لأي تفاؤل جامح. ولبثت أسئلة مطروحة في نهاية السنة، ليس فقط حول سرعة التغيير المؤسسي الرسمي، بل أيضاً حول ما إذا كانت ضوابط سياسة الاتحاد الخارجية الأشد ستممكن فعلاً من الاستيلاء على الدول الأكبر بخاصة. وكانت المخاوف من تشكيل الأخيرة «مجلس إدارة» حصري، ومن التأثير السياسي والإجرائي لدخول عشرة أعضاء جدد (قبرص وجمهورية التشيك واستونيا وهنغاريا ولاتفيا ولتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا) في أيار/مايو ٢٠٠٤، في تزايد في نهاية ٢٠٠٣/بداية ٢٠٠٤. ولكن في ما يتعلق بالنقطة الأخيرة، من المؤكد تقريباً أنه سيكون من الخطأ التخمين بعيداً جداً عن سلوك دول أوروبية وسطى معينة في ظروف العراق. والتزامات الاتحاد الأوروبي أوسع من التزامات الناتو نطاقاً ومتدخلة منهجياً أكثر منها، وهي بالتالي أكثر قابلية لأن تكون لها تأثيرات دائمة على تحول السياسة، بينما تظهر استطلاعات الرأي على نحو يسترعي الانتباه آراء مماثلة في التحديات والقواعد الأمنية بين سكان أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى وسلسلة مشابهة من الآراء على كلا الجانبين في شأن الولايات المتحدة^(٤٨).

ينبغي أن لا نعاذل بصورة آلية بين سياسة خارجية للاتحاد الأوروبي الأكثر توحداً ونشاطاً وموقف مناوئ للولايات المتحدة هو دون محاولة «إنشاء قطب» منافس. وقد تجد أوروبا أكثر وعياً استراتيجياً وأكثر إدراكاً لمسؤوليتها لحماية نفسها وحماية آخرين من تهديدات جديدة أن من الأسهل مشاطرة وجهة النظر الأمريكية أو على الأقل تفهمها في قضايا عدة. ومع ذلك، فإن خطوات تتخذها الدول الأوروبية كافة لتقوية الاتحاد الأوروبي تعكس بلا ريب رغبة في امتلاك خيار التصرف وفق مبادرتها والتعبير عن قيمتها في الميدان العسكري

(٤٧) للاطلاع على خلفية المعاهدة الأوروبية، انظر: SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security, p. 18, note 1.

وللاطلاع على تفصيلات مسودة الاتفاقية الواضحة لدستور أوروبا والمقدمة إلى المجلس في ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٣، انظر القسم IV من الفصل ١ من هذا الكتاب ونص مسودة الاتفاقية متوفر في: <http://europa.eu.int/futurum/constitution/index_en.htm> .

(٤٨) وفقاً لـ *Transatlantic Trends 2003*, note 33 Trends وفي مسح أجري في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، صنفت بولندا وإيطاليا والمملكة المتحدة درجات حماسها تجاه الولايات المتحدة بـ ٦١ بالمئة (المعدل الأوروبي ٥٦ بالمئة)، و ٥٥ بالمئة من البريطانيين و ٥٣ بالمئة من البولنديين أيدوا زعامة أمريكية قوية (المعدل الأوروبي ٤٥ بالمئة)، و ٦٣ بالمئة من البولنديين و ٥٢ بالمئة من البريطانيين أرادوا أن يصبح الاتحاد الأوروبي قوة عظمى (المعدل الأوروبي ٧١ بالمئة).

وفي ميادين أخرى. كما أن الخطوات تشكل تصويتاً جديداً على الثقة بمؤسسات كصيغة لإدارة الأمن وفي عملية التكامل الملحة على نحو فريد والتي مازالت ابتكاراً مؤسسياً عظيماً لأوروبا. وفي التفكير الأوروبي - وخلافاً لأراء عبرت الولايات المتحدة عنها مؤخراً - يمكن أن تكون عملية تشكيل هويات وسياسات مشتركة ومتعددة الجنسية، والكوابح التي تنطوي عليها هذه العملية، قيماً إيجابية في حد ذاتها.

وسيكون من دواعي البحث الجدي النظر إلى الطريقة التي تطورت بها مجموعات إقليمية في مناطق أخرى من العالم في سنة ٢٠٠٣، ودرس ما إذا في الإمكان الإلقاء بتصريحات حولها مماثلة للتصريحات التي قيلت حول الاتحاد الأوروبي. ومع أن الولايات المتحدة لم تجعل شق الاتحاد الأوروبي أو أي منطقة أخرى هدف سياسة رسمية في سنة ٢٠٠٣، فإن ما لا يمكن إنكاره هو أن كثيراً من سياساتها انصرف إلى امتلاك ذلك التأثير^(٤٩). وقد تضمنت قرارات التطوير الجماعي التي اتخذها الاتحاد الأفريقي (AU) ومنظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN) والتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (APEC) والسوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور MERCOSUR) في سنة ٢٠٠٣، سياسات أقوى، مرحبة بالولايات المتحدة على الأرجح (كما ذكر أعلاه) ضد الانتشار والإرهاب^(٥٠). ليس هذا فقط، بل إنها فوضت أيضاً بالتقدم خطوات واسعة في مجالي التكامل الاقتصادي والتشاور السياسي، وحتى، في بعض الحالات، في مجال تعزيز قواعد قيمة مشتركة. وكان ثمة موضوع مشترك آخر هو الحاجة إلى فعالية أكثر - اكتفاء ذاتي بصورة مثالية - في منع النزاعات وإخمادها على المستوى الإقليمي. ولا حاجة لاعتبار هذه التطورات كلها إنشاء لتكتلات معادية للولايات المتحدة أو مستبعدة لها، ولكنها تعبر عن رغبة أكيدة في عدم السماح بشق المنطقة المعنية أو بالتلاعب بها وفي تجنب الأزمات التي قد تجذب أو حتى تقتضي تدخل قوة عظمى. وفي الإمكان أيضاً قراءتها كمرحلة في استكشاف أنماط جديدة للتنظيم العالمي تلي الاستقطاب الثنائي في حقبة الحرب الباردة ومثاليات «العالم الواحد» وخيباته في فترة تسعينيات القرن الماضي. والتحدي لهذا النموذج الناشئ هو إظهار

(٤٩) إلى جانب الجهود لتجنيد شركاء من أجل عملية العراق وجمع أصوات من أجل قرار للأمم المتحدة يمكن من ذلك، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على دول لعقد اتفاقيات ثنائية بشأن استثناء العسكريين الأمريكيين من سلطة المحكمة الجنائية الدولية (انظر الفصل ٥ من هذا الكتاب)، وكافأت الدول التي استجابت لرغباتها في هذا الجانب وفي جوانب أخرى (ذات صلة بالإرهاب مثلاً) بمساعدات كبيرة، منها معدات دفاعية معززة. ولا يبدو أن تأثير هذه الأخيرة على الموازين الاستراتيجية المحلية، وفي الواقع على التحكم الداخلي، يؤخذ في الحسبان كلياً ودائماً. وكان ثمة رجوع مماثل لمحاولة الولايات المتحدة التحول إلى نظام صفقات تجارية ثنائية بعد فشل قمة كانكون التي عقدتها منظمة التجارة العالمية في ١٠ - ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. انظر: http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min03_e/min03_e.htm.

(٥٠) للاطلاع على أسماء الدول الأعضاء في هذه المنظمات، انظر معجم المصطلحات من هذا الكتاب.

كيف أن الأقاليم التي مازالت متخلفة في اقليميتها، والتي تصادف أدهى أخطار الانتشار والكثير من أصعب النزاعات مراساً (مثل الشرق الأوسط الكبير وجنوب آسيا)، يمكنها أن تتقدم إلى نظام أكثر سلمية دون درجة غير مجدية من الإملاء أو الوصاية من الخارج.

VI العراق كصرع

كانت حملة العراق، باعتبارها صراعاً، غير عادية من حيث إن الدول الغربية التي تدخلت بدأت النزاع بدلاً من أن توقفه، ومن حيث إن التدخل (الأولي) كان بلا تفويض أو إطار مؤسسي، ومن حيث إنه لم تكن هناك استراتيجية خروج محددة مسبقاً. وقد كان للعمل العسكري في أفغانستان بعض من الخصائص ذاتها، لكنه حظي بقبول دولي أوسع كثيراً. ولذلك، طرح العراق بشكل حاد وخاص مسألة ماهية الظروف (إن وجدت) التي يمكنها أن تبرر التدخل العسكري ضد دولة أخرى ذات سيادة في غياب مبرر مؤكد من مبررات الدفاع عن النفس. وقد أظهر أن الاستخفاف بالشرعية إبان العمل العسكري يصعب من طرح إطار من الشرعية مقبول على نطاق واسع وقابل للتطبيق من أجل متابعة العمل. وأظهر أيضاً أن ما تدعى غالباً دولا مَارقةً - أي دولا معزولة على صلة قليلة بالعمليات الدولية أو لدعم عام صادق لأنظمتها الحاكمة - هي من بين الدول التي يتم اجتياحها بسهولة كبيرة، لكن إعادة بنائها ومن ثم تركها وشأنها أصعب ما يكون. إن النصر السريع في مثل هذه الحالات لا يعادل استراتيجية خروج مبكر، بل العكس هو الصحيح.

أخيراً وليس آخراً، كما أشير في القسم II، كانت آلام مخاض العراق مثلاً تعليمياً على التطبيقات والثمار المحدودة للقوة العسكرية المحضة، وعلى الحاجة إلى نشر خبرات أخرى سريعاً وعلى نطاق واسع من أجل إعادة بناء سياسي ومؤسسي، وإصلاح البنية التحتية، وتقديم خدمات اجتماعية وصحية، وفوق ذلك كله من أجل القانون والنظام، وعلى الجهد والاهتمام الحاذق اللذين يجب أن يوجها إلى التنسيق، حتى لو كان معظم أدوات التدخل في قبضة كيان واحد. تسليمياً بهذا، كان العراق حالة من الصعوبة - بسبب الفساد البالغ وتصنع نظام حكمه السابق، فضلاً عن انقساماته الاثنية والدينية والحركة المعقدة لمصالح دول الجوار - بحيث لم يكن مرجحاً أن يتسنى حتى لتدخل «مثالي» مع دعم دولي واسع التمتع بسجل لا تشوبه شائبة. ورغم ذلك، كان مفاجئاً ومخيباً أن يرى كيف أن دروساً قليلة من نجاحات وإخفاقات أخرى في إدارة الأزمات (حتى في أحدث الأزمات كالحرب في أفغانستان) بدا أنها وجدت طريقها إلى مقاربة دول الاحتلال.

ولذلك، يرجح أن تتشكل دروس العراق لإدارة الأزمة بصورة رئيسة من أمثلة سلبية، تماماً مثلما يبدو من المرجح أن تبقى الأزمة نفسها حالة استثنائية لا القاعدة. إلا أنها ستوفر أساساً لإعادة فتح ومتابعة بعض من المسائل الإجمالية الكلاسيكية لنظرية إدارة الأزمة. ومثل هذه المناقشات ستكون مفيدة على نحو خاص إذا جمعت اعتبارات قانونية وخلقية مع

اعتبارات عملية تتعلق بفاعلية التدخل. وقد مالت الدروس المدركة للنزاعات في البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية في التسعينيات، وكذلك الأجندة الحالية المضادة للإرهاب، إلى تغذية الرأي القائل إن التدخل المبكر والقوي لسلطات خارجية هو المثل الأعلى، أكان «وقائياً/استباقياً» أم لا. والحجج نفسها بشأن وقف التدهور والتصعيد - وإعادة تأسيس احتكار للقوى على يد سلطات شرعية (دولية و/أو وطنية) - طرحت بمقتضى المبرر «الإنساني» الذي ساد الكثير من تجارب النزاعات في التسعينيات وفي مبرر «التهديدات الجديدة» (وبشكل أساسي مبرر الدفاع عن النفس) الذي يسود الخطاب الراهن. غير أن تجارب الأعوام القليلة الماضية تظهر أن مقارنة كهذه ليست علاجاً حاسماً بقدر ما هي مقامرة بمبالغ طائلة. وعندما تعمل، فإنها تعمل بصورة درامية: ولكن من الممكن أن تشط أيضاً بطرق عدة، بما فيها تصعيد للعنف داخل المنطقة المضطربة أو خارجها، وتحريك جهود إرهابية جديدة، والتسبب في انهيار الدولة (وما يصاحبه من قلق بشري) على نطاق لا قبل للمتدخل على مواجهته. وحتى «أعمال التدخل» غير العسكرية والخالصة النية في هيئة مبادرات سلمية قد تثير قتالاً مجدداً لعدد من الأسباب^(٥١). وبعض هذه المخاطر على الأقل سينطبق بصرف النظر عن مدى ما يمكن أن يكون مبرر التدخل والمصدر المؤسسي والتفويض به. ولذلك فإنها توجب على المؤسسات النشطة في إدارة الأزمة الحرص على مراجعة تفكيرها بشأن جميع مراحل المهمة: ليس فقط الطريقة الصحيحة والوقت المناسب للتدخل عسكرياً، أو طريقة التخطيط المناسب لإعادة البناء، وإنما أيضاً طرق أخرى ممكنة للتعامل مع دورة الأزمة بمستويات أدنى من المخاطرة والعنف بوجه عام.

لقد استمر التوجه الأعم في تدبر المجتمع الدولي للصراعات خلال سنة ٢٠٠٣ باتجاه (أ) عمليات تدخل أكثر تحديداً لأهدافها وتخصصاً وذات طبيعة «ميسرة» و/أو استراتيجيات خروج قصيرة، و (ب) عمليات تدخل «متسلسلة» ذات إطار واحد أو مؤسسة واحدة تلي أخرى مع انتقال المنطقة المعنية نحو المرحلة الأخيرة من «إعادة البناء» و«التطبيع». وكما في سنة ٢٠٠٢، كانت هناك علامات استعداد متزايد في سنة ٢٠٠٣، وخصوصاً بين أعضاء منظمات إقليمية، للعمل «بصورة وقائية» ضد تصعيد الصراعات وزيادة حدتها، وضد استغلالها المحتمل من قبل عناصر إرهابية، ولمصلحة الحد من والسيطرة على ظواهر «انتشار الرذاذ السكاني» مثل حركات انتقال اللاجئين. ومرة أخرى، وجدت أمثلة معاكسة في أوضح صورها في الشرق الأوسط، حيث استحال التقدم الذي حقق ظاهرياً في منتصف سنة ٢٠٠٣ بالترويج لـ «خريطة الطريق» لإحلال سلام بين إسرائيل والفلسطينيين بمساندة أمريكية إلى دورات جديدة من العنف صحبتها مبادرات إسرائيلية ذات سمة أحادية وهادفة إلى وضع حلول مادية بصورة أساسية (إعادة ترسيم

(٥١) انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب.

حدود الأراضي الآهلة بالفلسطينيين وإقامة حاجز على امتدادها^(٥٢).

VII العراق في منطقتة

بالنسبة إلى مراقب من الخارج، ربما يكون أحد أكثر جوانب أزمة العراق ٢٠٠٣ غرابة هو الانعدام الكامل تقريباً لتأثيرها الذي يتجاوز العراق ويؤدي إلى تغييرات في منطقة الشرق الأوسط الأرحب^(٥٣). فقد فشلت «التأثيرات على طريقة الدومينو» لأحلام المحافظين الجدد الأمريكيين في الظهور، ولكن فشل أيضاً كل تدخل (واسع النطاق أو يمكن إثباته) قام به جيران العراق، أو كل اضطراب قصير الأجل أحدث في أسعار الطاقة وإمداداتها، أو كل ربط واضح فعال بالمشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية^(٥٤) وداخل العراق نفسه، لم تتحقق أسوأ المخاوف في ما قبل الصراع من محاولات انفصال إقليمي يشمل الشيعة والأكراد و/أو التركمان خلال سنة ٢٠٠٣ على الأقل، والخط البياني للعنف الداخلي أخذ يثير قلقاً حقيقياً في بداية سنة ٢٠٠٤ فقط. ولم يكن هناك حتى تهجير واسع للسكان (داخلياً أو عبر الحدود).

وكان ثمة مخاوف أخرى لم تتجسد ذات صلة بدور تركيا: فالسيناريو الأكثر مدعاة للقلق، وهو تدخل تركيا من طرف واحد في الشمال العراقي لصون مصالحها بواسطة القتال (وكان يمكن، من بين أمور أخرى، أن يكدر العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي)، استبعدته الحكومة التركية فعلاً في أواخر آذار/ مارس - رغم أن البرلمان أجازها^(٥٥). وكان دافع تركيا السائد طوال المراحل الأولى للأزمة تفادي استخدام قوة عسكرية قد تضعف وحدة التراب العراقي، وتغذي العنف داخل المجتمعات وتؤدي تركيا اقتصادياً (كما فعلت

(٥٢) انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب.

(٥٣) انظر الملحق ١٠ هـ من هذا الكتاب.

(٥٤) كما أشير في: A. Cottey, «Afghanistan and the New Dynamics of Intervention: Counter-terrorism and Nation Building.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 167-94, note 1.

كان هناك في سنة ٢٠٠٢ رأي متفائل مفاده أن سقوط صدام حسين سيخلق مناخاً أفضل (وخصوصاً في الأوساط العربية) لحل هذه المشكلة. وخشي معارضو الحرب في العراق من أن تقوم إسرائيل أو الطرف الفلسطيني أو كلاهما باستغلالها كفرصة لتفجير عنف واسع فيما الاهتمام الدولي منصب على أمور أخرى. وكانت هناك مخاوف أيضاً من احتمال أن يتخذ صدام إجراءات رعناء في المقاومة، منها توجيه ضربات إلى إسرائيل.

(٥٥) انظر «R. T. Erdogan, [Turkish Prime Ministe], «My Country is your Faithfully and Friend.» *Wall Street Journal*, 31 March 2003, < <http://www.turkishembassy.org/pressreleases/arsiv/200303.htm> > .

أعلن ممثل تركيا الدائم في الأمم المتحدة في ٢٦ آذار/ مارس أن ليس لدى تركيا «نية» لدخول العراق، انظر: «Statement by His Excellency-mit Pamir, Permanent Representative of the Republic of Turkey to the United Nations, at the open meeting of the UN Security Council on Iraq.» New York, 26 March 2003, < <http://www.mfa.gov.tr/grupa/ai/pamir26march.htm> > .

حرب الخليج (١٩٩١). وعلى نحو له مغزاه، رفض البرلمان التركي صفقة مقترحة مؤداها السماح لقوات أمريكية بدخول العراق عبر الأراضي التركية^(٥٦). وأقر (في وقت متأخر امتد حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) اقتراحاً رسمياً بخول لتركيا توفير قوات من أجل الاستقرار في العراق^(٥٧)، إلا أن المحاولات الأمريكية لقبول هذا العرض اصطدمت بحساسيات عراقية تجاه أي وجود تركي، وبصعوبة إدخال قوات تركية جديدة إلى مناطق آهلة بالأكراد، وبافتقار تركيا النسبي إلى حافز إلى وضع جنودها في موقف خطر في أي مكان آخر. ويبدو أن النتيجة الخالصة لهذه التجارب، كما قيست في استطلاع للرأي بعد النزاع^(٥٨)، كانت هبوطاً مثيراً في الثقة والتعاطف الشعبيين التركيين تجاه الولايات المتحدة وشيئاً من الحرارة (والتطابق) المصاحبين في المشاعر التركية تجاه أوروبا. والزمن سيكشف ماذا يمكن أن تكون المضامين الأعمق لكل من احتمالات دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وما يمكن أن تحمله العضوية في الاتحاد من دلالة بالنسبة إلى جيران تركيا في الجنوب والشرق.

ولا حاجة إلى تفسير التحفظ في دوائر إقليمية عدة خلال النزاع العراقي بأنه إما تعاض واع وإما قبول ضمنى. ذلك أن قليلين حزنوا لتواري صدام حسين أو للتراجع الشديد في الخطر العراقي عليهم. وفي الوقت نفسه، من شأن عراق ضعيف للغاية وآيل للتفكك إلى مجموعات وأقاليم أن يمثل أخطاراً لجميع جيرانه بما يفوق كثيراً أي فرص جذابة للتدخل. ومن هنا أملت السياسة الواقعية، بالنسبة إلى معظم المراقبين، الإحجام عن أي تحرك قد يزيد الأمور قلقلة. وهذا الأمر لم يمنع تغيير النظام من أن تكون له عدة مسحات مؤلمة ومقلقة بالنسبة إلى المراقبين العرب، منها إذلال دولة عربية شقيقة فيما وقفت «شقيقتها» موقف

(٥٦) سمح لطائرات التحالف باستخدام المجال الجوي التركي. انظر: المصدر نفسه، الهامش ٥٤.

(٥٧) انظر: *USA Today*, «Turkey's Iraq Pledge May Pay Off Later», http://www.usatoday.com/news/world/2003-11-05-turkey-usat_x.htm.

(٥٨) في استطلاع للرأي العام أجراه مركز أبحاث بيو للشعب والصحافة في أيار/مايو ٢٠٠٣، عبر ١٥ بالمئة فقط من المجيبين الأتراك عن مشاعر إيجابية تجاه الولايات المتحدة، وألقى نصف الذين عبروا عن مشاعر سلبية باللائمة على سياسات الرئيس بوش. وأقل من ٢٥ بالمئة من الأتراك أيدوا «الحرب على الإرهاب» بحسب التعريف الأمريكي، وعارضت أغلبية حتى المساعدة المحدودة التي قدمتها حكومتها للنشاط الأمريكي في العراق. انظر: <http://www.people-press.org/reports/pdf/185topline.pdf>, p. T-132ff.

وأظهر استطلاع للرأي أجراه مركز بيو في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٤ بعض التهذئة للمواقف التركية، حيث إن أقل من نصف المجيبين الأتراك نظروا إلى الولايات المتحدة بـ «سلبية شديدة» مقارنة بـ ٦٨ بالمئة في السنة السابقة *Pew Research Center*, «A Year after Iraq War: Mistrust of America in Europe ever Higher, Muslim Anger Persists», 16 March 2004, <http://www.people-press.org/reports/display.php3?ReportID=206>.

ومن ناحية أخرى أظهر هذا الاستطلاع أن أكثر من ٧٠ بالمئة من المجيبين الأتراك يعتبرون الولايات المتحدة «أقل جدارة بالثقة» بسبب الأحداث في العراق.

المتفرج، وتلاعب الغرباء المملووظ بمصادر النفط العراقي، وخطر ترسيخ احتلال طويل الأمد أو نظام «العبودية» في قلب المنطقة. وعلى رأس هذا كله جاء القلق، الذي أججه كلام قاس من واشنطن ضد كل من إيران والعراق، من القول بأن الولايات المتحدة سوف توجه اهتمامها في موعد قريب إلى هدف إقليمي آخر. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن السبيل الوحيد إلى عراق مسلم في جوار مسلم هو تطوير نوع من نظام تعاون إقليمي، بما في ذلك خفض مستويات الاستعداد العسكري من مختلف الزوايا، فإن الظروف للتحرك بهذا الاتجاه كانت معقدة بقدر ما كانت الظروف التي برزت بفعل سقوط صدام^(٥٩). وأي سلام أمريكي للمنطقة - وربما للعراق نفسه - لن تكتب له الحياة. كما أن ردة فعل الدول العربية المحلية وخلفاء صدام في النهاية ضد التدخل الأمريكي بالكاد ستعطي بدورها النتائج المنشودة. وتبقى مشكلة إسرائيل - فلسطين حجر عثرة حقيقي لل غاية.

والمشكلة الكبيرة الأخرى التي سلط الضوء عليها لكن الأزمة تركتها بلا حل هي مشكلة «الديمقراطية العربية». وتعريف التحدي هذه العبارات ليس بأي حال حكراً على المحافظين الجدد الأمريكيين؛ إذ إن تقريراً أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣^(٦٠) أظهر في مصطلحات إحصائية صارمة محدودية حق مواطني معظم الدول العربية في استعمال سلع عامة يعتبر من الأمور المسلم بها في سائر العالم المتقدم، مثل حق استعمال الانترنت والإعلام الحر (ناهيك عن المساواة بين الجنسين). لكن التقرير أشار أيضاً إلى أن موضوعات الحرب على الإرهاب كانت في حالات عدة تستغل من قبل حكام محليين لتقييد الحريات المدنية حتى أكثر من ذي قبل. والأمر الذي يتمم الدائرة الشريفة هو أنه عندما يشرع فاعلون غربيون في انتقاد وإصلاح مثل هذه العيوب يثيرون مزيداً من الاستياء المحلي ويزيدون احتمالات غريبة بأن يسفر عن اللجوء المبكر إلى قاعدة «صوت واحد لكل إنسان واحد» عن ظهور حكومات متطرفة معادية للغرب. كما أن النفط وعلاقات اقتصادية أخرى، مثل حجم استثمارات النخب العربية في الغرب، هي روادع إضافية لأي مقارنة تحويلية بطريقة عدوانية.

تبدت هذه التناقضات بصورة جلية في المعاملة الأمريكية للعربية السعودية قبل الهجوم على العراق وبعده وخلال الحرب على الإرهاب عموماً. لقد كانت العربية السعودية - وربما لا تزال - مصدراً لأموال الإرهابيين. وتزعم نظرية مثيرة للاهتمام أن الولايات المتحدة

(٥٩) لدى كتابة هذه السطور، لم تكن تفصيلات متاحة بشأن مبادرات الترويج للأمن والديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير، وهي مبادرات ستوضحها مجموعة الثماني والناو والاتحاد الأوروبي في لقاءات القمة في منتصف سنة ٢٠٠٤، ولكن يتوقع حالياً أن يكون مستوى الطموح (والمصادر المستخدمة) متواضعاً إلى حد ما مقارنةً برؤى أمريكية أسبق.

United Nations Development Programme [UNDP], *Arab Human Development Report* (٦٠) 2003: *Building a Knowledge Society* (New York: UNDP, 2003).

راهنـت للـحصـول عـلى عـراق مطـيع غـني بالنـفـط وخصـوصاً لتـقلـيـص اعـتمـادها عـلى السـعـودـية وتوسـيع مـدى التـصـلـب حـيالها^(٦١). ومع ذلك، ولا سـيـما عـندما اتـضح أن الدـرب سـيـكـون طويلاً في العـراق، قامـت الإـدارـة الأـمـريـكـية ببـعض الجـهـود لوقـف المـناقـشة المـحـرجـة بشـأن أدوار العـربـية السـعـودـية المـتناقـضة، مثلاً، في سـياق التـحـقـيق العـلـني في المـعـلـومـات الـتي تم تلـقيـها قـبـل ١١ أيلـول/ سـبـتـمـبر ٢٠٠١^(٦٢)، فشـجـعت بالتـالـي عـدداً من «نـظـريـات المـؤامـرة» حـول أشـكال مـخـتـلـفة من التـصـادم مع المـصـالـح السـعـودـية^(٦٣).

وعلى وجـه الإـجمـال، فإن أفضـل وصف للـصـورة الـراهنـة في المـنـطقـة العـربـية هو أنـها مـختـلطة ومـشـوشة، حيث إن بـعض الدـول تجـري إصـلاـحات واعدة لا ريب وعن طـيـب خـاطـر ظاهرياً، كما أن المـجمـوعـة الأورـوبـية مـستـمرة في تـقـديـم دـعم اسـتـراتـيجـي لـبـعض الدـول الأخرى الـتي لم تجـر إصـلاـحات، وأن ثمة تـغيـيرـات مـؤكـدة لا يـمـكـن اعـتـبارها إلا خـطـوات إلى الـوراء، كالانتكاسات الـتي مني بها «المعتدلون» في إيران. ومع ذلك، قد تثبت النـتـائـج النـهـائـية للتحول في العـراق، بما فيها ليس فقط المـستوى الشـكـلي للديمقراطية المـحـقـقة، بل أيضاً المـدى الـذي يـتم إظـهارها فيه متوافقة مع الوحدـة والقـدرـة الوطـنـيـتين، أنها أكثر تأثيراً بالنسبة إلى المـنـطقـة مما يـمـكـن أن تـسـمـح به مـدارس الفـكـر الـحالـية الأكثر تشاؤماً.

VIII الدروس العسكرية - التقنية

هناك ميل نحو إجمال تجارب أفغانستان والعراق ودروسهما العسكرية. فالتدخلان كلاهما منح القوات الأمريكية فرصة لاختبار عناصر ترسانتها التقنية والتكتيكية الجديدة، وسيكون لنتائج الحربين تأثير تراكمي في التطوير الإضافي للعقائد والإجراءات البنيوية وخيارات التجهيز الأمريكية. ولكن الوسائل التي استخدمتها القوات الوطنية الأمريكية بشكل بارز في الحالتين كانت متباينة تماماً: ضربات بعيدة وجوية رافقتها مناورات خفيفة واستخدام متعدد للقوات الخاصة في أفغانستان، وعمليات مدرعة برية واسعة النطاق ولمسافات طويلة في العراق. وكان الرابط بينهما على مستوى «تجهيزات الكمبيوتر» استخدام

(٦١) هذه النظرية يمكن تطبيقها على كل من الاعتماد النفطي والاعتماد الاستراتيجي، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة اتخذت إجراء مبكراً لإغلاق منشآتها العسكرية الباقية في المملكة العربية السعودية (مع الإبقاء على منشآت في قطر والبحرين مثلاً) بعد الانتصار العسكري في العراق. انظر: «Prince Sultan Air Base Al Kharj, Saudi Arabia: 24°03'48"N 47°34'50"E», Global Security.org, <http://www.globalsecurity.org/military/facility/prince-sultan.htm > .

(٦٢) انظر الهامش ٢٢.

(٦٣) تضمنت هذه فضيحة بشأن عروض مفترضة قدمها السفير السعودي إلى الولايات المتحدة الأمير بندر بن سلطان، لإبقاء أسعار النفط منخفضة مع اقتراب حملة الانتخابات الرئاسية التي ستجري في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤. انظر: «Saudis Said to Boost Oil Output», 19 April 2004, CNN.com, <http://money.cnn.com/2004/04/19/news/international/election_saudi/> .

أرقى قدرات الولايات المتحدة في القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات (C3I) والاستشعار وحياسة الأهداف والتوجيه الدقيق، وذلك لتمكين جميع أسلحة القوات الثلاث من التسديد بدقة وتزامن الضربات في الزمن الحقيقي - أي ما يلخص الآن بعبارة الحرب المركزية الشبكية (NCW). ومع أن موجودات عسكرية مألوفة، كالدبابات والمدفعية والطائرات، مدمجة أيضاً في هذه المقاربة، فقد أبرزت عمليتا أفغانستان والعراق القيمة القتالية لبعض الأنظمة أو التكنولوجيا الميسرة الجديدة مثل استخدام الأقمار الاصطناعية (بما في ذلك وظائف تحديد المواقع على الكرة الأرضية) والصواريخ الطوافة والطائرات بلا طيارين^(٦٤).

في العراق، وخلال مرحلة القتال، كان أسلوب الحرب الجديد والفائق الحركية مبرراً في نهاية الأمر - رغم بعض أشكال القلق والإشارات المتضاربة حوالى وقت تطويق بغداد. وكانت الإصابات في صفوف القوات الأمريكية أقل من ١٥٠ إصابة، وكانت الأضرار المدنية متدنية نسبياً، وحقول النفط تم الاستيلاء عليها سليمة تماماً في جوهرها. ويمكن افتراض أن الولايات المتحدة ستترغب في أن تستثمر أكثر من ذلك في المعدات والتكنولوجيات المتضمنة وفي أن تكيف تكتيكات عملياتها لهذه المعدات والتكنولوجيات. ولكن حتى الآن، أضيفت تكاليف أحدث التكنولوجيات المطورة (بما فيها قدرات كَيْفَتْ خصيصاً للحرب على الإرهاب) إلى التزامات وزارة الدفاع الأمريكية الحالية بشأن المشتريات، الأمر الذي يفسر الارتفاع المفاجئ في الميزانية العسكرية الأمريكية لسنة ٢٠٠٣^(٦٥). وكثيرون في الجيش يشعرون بأن نسبة التكلفة إلى القدرة مالت أكثر إلى غير مصلحتهم بفعل الوضع شبه الاحتكاري الناشئ في بعض أجزاء القطاع الصناعي الدفاعي الأمريكي. وقد جعل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد هدفه، في مناسبة تعيينه، تمرير إصلاحات بنوية مصممة لتقليص قدرات دفاعية غير ضرورية وتقليص الإنفاق وبالمقدار نفسه زيادة القدرة على أداء مهام جديدة إلى أقصى حد. وفي خريف ٢٠٠٣ أعرب عن أسفه لأن التقدم الذي أحرز في هذا المجال ضئيل جداً - وعبر عن إدراكه أن عبء حملة العراق الغالب وصرفها للانتباه قد يؤخرانه أكثر فأكثر^(٦٦). ولذلك، حتى لو اعتبر العراق نجاحاً

D. M. Gormley, «New Developments in Unmanned Air Vehicles and Land-attack : انظر (٦٤) Cruise Missiles,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 409-432, note 1.

انظر أيضاً الفصل ١٢ من هذا الكتاب.

(٦٥) انظر الفصل ١٠ من هذا الكتاب.

(٦٦) مذكرة مسربة وتحمل تاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ويزعم أن رامسفيلد كتبها وعبر فيها عن ارتياحه في نجاح العديد من السياسات الأمنية الأمريكية. والمذكرة منشورة في: D.Moniz, and T. Squitieri, «Defense Memo: A Grim Outlook,» *USA Today* (23 October 2003), p. 1.

عسكرياً - تقنياً، فإن الطريق الأمريكي إلى إدماج دروسها وتعزيزها من أجل التحديث العسكري لن يكون طريقاً سهلاً. وتضاف إلى ذلك المسائل التي أثارها المشقة الواضحة التي كابدها القوات الأمريكية في العراق في تنفيذ أي شيء خلاف مهمات قتالية عالية الشدة.

إن التأثير في تفكير شركاء آخرين ودول أخرى بشأن تخطيطاتهم ومشترياتهم الدفاعية ستصعبه هذه العوامل، ولكن ستصعبه أيضاً عوامل أخرى. ومن المؤكد أن بعض الدول التي تتوقع العمل مراراً وتكراراً إلى جانب الولايات المتحدة ستريد إبقاء جزء على الأقل من قواتها على مستوى تقني عال بصورة كافية لضمان التوافق العملياتي (Interoperability). وقد يشعر آخرون بأنهم إما لا يستطيعون أو لا يريدون ترتيب قواتهم من أجل ضربات سريعة وبعيدة المدى من النوع الذي تمثل الحرب في العراق نموذجاً حياً له. والفكرة القائلة - بعبارة بسيطة - بأن الولايات المتحدة ستخصص بمهمات متابعة «صعبة» وأن الدول الغربية الأخرى ستخصص بمهمات متابعة «أخف» ستحرز على الأرجح مزيداً من التقدم وستؤثر في الجدل المستمر بشأن «التخصص» الوطني داخل إطار الناتو - الاتحاد الأوروبي وفي أماكن أخرى. وسيكون لدول أخرى تعتبر نفسها قادة إقليميين و، إلى حد ما، قوى منافسة للولايات المتحدة، دافع أكبر لمواصلة «ثورتها في الشؤون العسكرية»، لكنها ستكون قبل استثمار موارد كبيرة بحاجة إلى التفكير بتمعن في كيف كان النجاح في العراق نموذجياً ومثالاً^(٦٧). وبالنسبة إلى دول محدودة الموارد ولا تتوقع العمل بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة، وقد تشعر حتى بحاجة إلى حيازة قدرة أكبر لردعها والدفاع ضدها، يمكن أن يكون هناك إغراء متزايد لامتلاك قدرات تقنية مستقلة من أجل ردود «لا تناظرية» تصل إلى أسلحة رد شامل وربما تتضمن مثل هذه الأسلحة.

وثمة دافع آخر لأطراف غير أمريكية للسعي وراء بعض التكنولوجيات الجديدة على الأقل (ووراء تكنولوجيات مضادة لها) هو الرغبة في المحافظة على روح المنافسة في صناعاتها الدفاعية. والفجوة المتسعة بين المستويات التكنولوجية والمفاهيم العملية الأمريكية وتلك الأوروبية هي مشكلة أيضاً بالنسبة إلى التعاون الأمريكي - الأوروبي في الصناعة العسكرية. والنزاعات بين الدول الأوروبية في بداية سنة ٢٠٠٣ لم تفد في تحسين الجو العام: كانت هناك إجراءات في الكونغرس الأمريكي كي تفرض على مشتريات الولايات المتحدة العسكرية قواعد تلزم بشراء منتجات أمريكية، وهي قواعد من الصرامة بحيث لا

(٦٧) كانت الظروف مؤاتية على غير عادة وملائمة للحرب المركزية الشبكة على وجه الخصوص، بسبب سيطرة المهاجمين الكاملة على الجو. وهذا ما حدث في أفغانستان أيضاً. وطبوغرافية العراق المسطحة والخالية، فضلاً عن مشكلات مفترضة في حالة المدافعين المعنوية، قد مهدت الطريق لتطبيق طرق الحرب المركزية الشبكة بنجاح بفضل الدرجة العالية جداً من وحدة القيادة والعزم خلال الاحتلال الأولي، الأمر الذي لم تعرفه أنواع عديدة أخرى من التدخل في الأزمات الدولية.

تستطيع الإدارة ولا الصناعيون الأمريكيون تقبلها^(٦٨). وعلى الجانب الآخر من الأطلسي، ستكون الدول الأوروبية التي تؤمن بالحاجة إلى الحفاظ على قاعدة تكنولوجيا عالية مستقلة ومنافسة في الدفاع والقطاعات الصناعية الثنائية الغرض (أي الجو - فضائية)، قد تعززت في رأيها. والقرار الذي اتخذته دول الاتحاد الأوروبي لبدء إنشاء وكالة أسلحة للاتحاد الأوروبي، بحسب توصية المعاهدة الأوروبية، حتى قبل أن تتم الموافقة على أجزاء أخرى من مسودة الدستور^(٦٩)، يعكس في جزء كبير منه القوى المحركة الداخلية لتطور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية. ولكن لا بد أن يكون نكوص أوروبا الجماعي عن انقسامات موحى بها من العراق، كما تم وصفها أعلاه، قد ساعد أيضاً في إعداد المشهد السياسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية.

IX دروس عامة للحد من الأسلحة وحظر الانتشار

بالكاد كان التدخل الأمريكي في العراق تقنية نموذجية لنزع السلاح لأنه لم يجد ولم يتخلص من أي أسلحة^(٧٠). حتى لو كان قد فعل ذلك، وحتى لو نचित جميع القضايا المتعلقة بكفاية الدليل المتقدم، لتساءل كثيرون عما إذا كان العمل العسكري الوسيلة الفضل أو الوسيلة المناسبة لمعالجة مشكلة انتشار. والولايات المتحدة نفسها، كما سبق الإشارة، تعمدت اختيار مقاربات مرسومة لتحاشي مثل هذا الإجراء في حالي إيران وكوريا الشمالية وجعله غير ضروري. ولكن، ما إن تقع مثل هذه الأعمال حتى يصعب إعادة بناء المحرمات المختلفة التي تنتهكها. وهناك خطورة من احتمال أن يصبح آخرون أكثر استعداداً للتفكير في أعمال تدخل استباقية ضد تهديدات ملحوظة موجهة إليهم وذات صلة بالإرهاب أو بأسلحة الدمار الشامل، وفي غالب الأحيان ستكون مثل هذه الأعمال التي يشرع في تنفيذها خارج الولايات المتحدة ضارة أو على الأقل غير مرحب بها لدى الولايات المتحدة نفسها^(٧١).

(٦٨) «Rumsfeld Blinked after «Buy American» Veto Call.» *Financial Times*, 27/9/2003, p. 3.

(٦٩) EU Council Decision of 17 November 2003 «Creating a Team to Prepare for the Establishment of the Agency in the Field of Defence Capabilities Development, Research, Acquisition and Armamen.» *Official Journal of the European Union*, L318 (3 December 2003), pp. 19-20, < http://europa.eu.int/eur-lex/en/archive/2003/l_31820031203en.html > .

(٧٠) كان هناك شكاوى من أن قوات الاحتلال لم تعرا اهتماماً كافياً لتأمين مخزونات من الأسلحة الصغيرة وأسلحة تقليدية أخرى بعد النزاع، الأمر الذي فاقم تهديدات أنشطة حرب العصابات والإرهاب.

(٧١) كانت حالة أسبق من حالات الضربة الاستباقية قد طاولت العراق أيضاً وهي الضربة الجوية الإسرائيلية التي وجهت إلى مفاعل أوزيراك في ٧ حزيران/يونيو ١٩٨١. انظر: «Raid on the Iraqi Reactor.» *Jewish Virtual Library (1981)*, < <http://www.us-israel.org/jsource/History/Osirak.html> > وكاننت محاولات روسيا للاقتداء بعقيدة الضربة الاستباقية الأمريكية لتبرير غاراتها العسكرية في جورجيا قد رفضتها الولايات المتحدة نفسها في سنة ٢٠٠٢. وفي هذه الأثناء ضمننت أستراليا سياستها الأمنية عقيدة مماثلة.

هذا مجرد سبب واحد من أسباب عدة للاعتقاد بأن العالم لا يستطيع أن يعود القهقري لتابعة الحد من الأسلحة بطريقة «تطهيرية» وبأداة واحدة (إذا كان قد سبق له أن فعل ذلك حقاً). وكلا التحديين المرتبطين بالأسلحة، التحدي المحدد والتحدي العام، سيعالج بمزيج من إجراءات تعيين المعيار وتحديد إطار العمل والاعتراض والحظر والتخلص وفرضها. وطبيعة الإجراءات نفسها يجب أن تستمر في التغيير وأن تأخذ في الحسبان التطور التكنولوجي والمصاعب الخاصة التي تشكلها تحديات من فاعلين لا ينتمون إلى دول. والمناهج الجديدة التي تفضي، في الواقع، إلى وقف الإمدادات إلى جميع المستعملين الذي يمكن تصوره والى جميع مصادر الخطر - كضوابط التصدير الفعالة^(٧٢). والتدمير المادي للأسلحة الفائضة وسواها من المواد الخطرة - يجب أن تعتبر بصورة مطردة جزءاً لا يتجزأ من صندوق أدوات الحد من الأسلحة وخيارات مثمرة على نحو خاص داخله^(٧٣). أما هؤلاء الذين يدركون الحاجة إلى وسائل صارمة وقسرية كجزء من الأبهة لكنهم يتلافون الهجوم العسكري، فإنهم سيكونون مدفوعين بقوة إلى وضع بدائل، مثل وقف عمليات التسليم غير الشرعية (راجع مبادرة الانتشار الأمنية المتعلقة بعمليات تفتيش السفن)^(٧٤). والعقوبات الاقتصادية والرشاوى^(٧٥)، وأعمال التفتيش التطفلي والقسري، وربما - على الجانب الأكثر إيجابية - الاستخدام الأكثر نظامية للضمانات لتوجيه العناية إلى مشاعر الشك التي يمكنها أن تحض على سباقات تسليح وطفرة تكنولوجية وحيازة أسلحة دمار شامل. ويبدأ بيد مع التركيز الجديد على حماية بنى تحتية حرجية، ذكرت أعلاه، هناك أيضاً انبعاث للاهتمام بموضوع التخطيط المدني لحالات الطوارئ (وهو موضوع مهم إلى حد ما منذ نهاية الحرب الباردة).

هذا التنوع في جدول أعمال الحد من الأسلحة وفي وسائل تطبيقها لا يقلل من أهمية

(٧٢) انظر الفصل ١٨ من هذا الكتاب.

(٧٣) المثل الأوضح هو الدعم الدولي المتزايد لبرامج التدمير التي استهدفت أسلحة الدمار الشامل الروسية وتحسدت في سنة ٢٠٠٢ في «شراكة مجموعة الثماني العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد دمار شامل». انظر: I. Anthony, *Reducing Threats at the Source: A European Perspective on Cooperative Threat Reduction*, SIPRI Research Report; no. 19 (Oxford: Oxford University Press, 2004).

وسيكون الأمر المرغوب فيه بمقدار أكبر حتى من سواه التطبيق الأوسع لطرق كهذه لمعالجة قدرات تقليدية باقية، وذلك في إطار استراتيجيات «تحويل» شاملة وملائمة إقليمياً. انظر: A. J. K. Bailes, O. Melnyk, and I. Anthony, *Relics of War: Europe's Challenge, Ukraine's Experience*, SIPRI Policy Paper; no. 6 (Stockholm: SIPRI, 2003), <http://editors.sipri.se/recpubs.html>.

(٧٤) انظر الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

(٧٥) وافق الرئيس الليبي معمر القذافي في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر على وقف أبحاثه في تطوير قدرات أسلحة دمار شامل وتسليم النتائج في مقابل حوافز اقتصادية أساساً (لكنها سياسية أيضاً) خلال عملية تفاوض سرية أجرتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. انظر نص التصريح الذي نشرته أمانة الخارجية الليبية، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، في: «Libyan Call against Arms,» *New York Times*, 20/12/2003, p. A8.

المقاربة التقليدية القائمة على معاهدات واتفاقيات قانونية أخرى^(٧٦). على العكس - وكما بينت قصة العراق بالإضافة إلى أي شيء بينته - فإن المناهج الأخرى سنتقنر إلى التركيز والهدف وتماسك التطبيق والتأثير في غياب مثل هذه الإجراءات المعيارية الشفافة والملمزة. وترسخ الاتفاقيات والمعاهدات معنى الامتثال ومعياره، وترسخ بالتالي الهدف الذي يتعين إعادة توجيه الذين حادوا عن الطريق إليه. وهي كلها تجسد سلوك أغلبية الدول الملتزمة وتضمنه من طريق جعل واجبات هذه الدول صريحة وملزمة ومن طريق التأكيد لها بأنها تواجه القليل من خطر التعرض لـ «التشذيب» على أيدي لاعبين أقل شكوكاً ووساوس. إنها وسائل قياس الانتهاكات لفاعدة الإجماع واقامة دليل يستطيع تقديم قاعدة شفافية للعمل التصحيحي الدولي. كما أن التطبيق والاحترام الواسعين لمثل هذه الإجراءات المتعددة الأطراف تقلص من خطر «المعايير المزدوجة»، أي من خطر أن تكون قوى معينة نشطة في معاقبة انتهاكات الآخرين بينما ترتكب أفعالاً أخرى تشكل هي بذاتها خطراً على الأمن الدولي (ومن بينها أفعال في مجال تطوير أسلحة واستخدامها).

ومن الصواب تعريض اتفاقيات المراقبة التقليدية للأسلحة ونزع الأسلحة وحظر انتشارها لاختبار الفاعلية. وهي لها أخطاء فعلاً وخصوصاً مظاهر صرامة وسمات عفا عليها الزمن ويتعين إصلاحها على نحو عملي. ولكن ليس من الإنصاف الحكم على تأثيرها بناء على كفة واحدة فقط من كفتي الميزان (بناء على واقع أن دولاً قليلة تكسر القواعد، في مقابل العدد الهائل من الدول التي تزدعن) أو إلقاء اللوم عليها لأنها لم تفعل شيئاً ليس من المتوقع أبداً أن تفعله، والاتفاقيات لا تستطيع إطلاقاً فرض نفسها بالقوة ولم تفرض نفسها بالقوة قط. ولا بد، بصورة نموذجية، من أن تطبق أهدافها من خلال سلوكيات دول وأطراف ليست دولاً على عدد من المستويات، ولا بد من أن تصان من طريق مواصلة حوافز ومثبطات تعكس شيئاً من مزايا الاتفاقية نفسها. وفي ظروف الوقت الحاضر، قد تشمل وصفة مثالية لسياسة مراقبة تسليح ونزع أسلحة وحظر انتشار شاملة في أي مجال معطى ما يلي: (أ) إجراءات معيارية وتوضيحية جامعة، ويفضل أن تكون ملزمة قانونياً (ب) إجراءات اعتراض جانب العرض (Supply-side) وإنقاص الفوائض والتخلص منها على نحو آمن، ومع أوسع مشاركة ممكنة أيضاً، (ج) مزيد من الإجراءات الإقليمية المفصلة للكبح والشفافية والتدبير والتحويل، وهي الإجراءات التي ستكون أشد فعالية عند تضافرها مع إجراءات تعاون/تكمال أممي إيجابي^(٧٧)، و(د) انتباه مبكر وهادف إلى حالات

I. Anthony, «Arms Control in the New Security Environment,» *SIPRI Yearbook* : انظر : 2003: *Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 563-576, note 1.

S. T. Wezeman, *The Future of the* : انظر : 2003: *UN Register of Conventional Arms, SIPRI Policy Paper*; no. 4 (Stockholm: SIPRI. 2003), <http://editors.sipri.se/recpubs.html> .

محددة من عدم الامتثال تشكل أخطاراً ملموسة على الأمن: استخدام سلسلة أخرى من الإجراءات، بما فيها إجراءات قسرية، ومع استخدام القوة (بتفويض دولي ملائم) بوصفها الملجأ الأخير.

إن محاولة تطوير مقاربات كهذه ليست مجرد وصفة نظرية، لكنها انعكست في بعض أنشطة سياسية واقعية خلال سنة ٢٠٠٣. وثمة مثال عام مثير للاهتمام هو استراتيجية الاتحاد الأوروبي التي وضعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل^(٧٨). فهذه الاستراتيجية تحوي مزيجاً مماثلاً من الوصفات من أجل تقوية وتحديث وسائل معيارية، وتحسين مراقبة تدفق الأسلحة وتسريع تدمير مواد خطيرة، واستخدام نفوذ محدد من أجل إصلاح الاداء في إطار علاقات إقليمية وثنائية معينة، وهكذا دواليك. وثمة أمثلة إقليمية محددة هي المحاولات المبذولة في شراكة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في إيران، والولايات المتحدة والصين وأطراف إقليمية أخرى في كوريا الشمالية لعكس اتجاهات نشر معروفة أو يخشى منها في هذه الدول عن طريق وسائل تصل إلى حدود الغزو أو تغيير نظام الحكم^(٧٩). وسيكون من المهم مراقبة نتائج هذه الجهود بأهمية الأصداء المستمرة للعمل العسكري في العراق. وستكون دلالة ما ينجح عملياً موضوعاً حيويّاً للنقاش الدولي وأداة نفوذ في المستقبل.

X وضع العراق في منظور عالمي

لم يكن العراق حدث سنة ٢٠٠٣ الأمني الوحيد المهيئ لاتجاه جديد وربما لم يكن الأكثر تأثيراً بالنسبة إلى العلاقات بين الدول الغربية والعلاقات بين الشمال والجنوب. لقد كانت هناك تطورات مهمة، بالنسبة إلى النظام الدولي الحالي والنظام الدولي المستقبلي، في الميدان الاقتصادي، مثلاً، مع الحصيلة غير المجدية التي توصل إليها مؤتمر قمة منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير التجارة في كانون الأول/سبتمبر ٢٠٠٣^(٨٠)، ومع التصعيد في عدد من الخلافات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ففي سنة ٢٠٠٣ تحركت الاقتصادات الأمريكية والأوروبية على نحو شامل في اتجاه الانتعاش وباتجاه ثقة أكبر بالأعمال التجارية، ويحتمل أن مؤشرات تحسّن في هذا الصدد ساهمت في الجوّ العام للعلاقات عبر الأطلسي الاشبّه بجوّ الأعمال التجارية في الجزء الأخير من السنة. غير أن

(٧٨) استراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد «انتشار أسلحة الدمار الشامل»، اعتمدها مجلس الوحدة الأوروبية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. انظر: <<http://ue.eu.int/pressData/en/misc/78340.pdf>>.

(٧٩) انظر الفصل ١٥ من هذا الكتاب.

(٨٠) انظر الهامش رقم ٤٩.

الاحتمالات بقيت هشة ونطاق التجارة والعجز في الميزانية الأمريكية أعطى سبباً خاصاً للإحساس بالقلق^(٨١).

لقد كانت تكاليف عملية العراق نفسها كبيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وكانت عنصراً مساهماً رئيساً في اختلال التوازن المالي^(٨٢)، لكنها لم تكن الصدمة الاقتصادية الوحيدة أو الصدمة الاقتصادية الأكبر في سنة ٢٠٠٣. فحكاية مرض السارس في النصف الأول من سنة ٢٠٠٣ كان لها تأثير اقتصادي عالمي قزم تأثير التدخل في العراق، إذ خفضت عدد الرحلات الجوية بنسبة ٢١ بالمائة (مقارنة بالسنة الأسبق) في أيار / مايو وحده وسببت خسائر اقتصادية في شمال - شرق آسيا قدرت بـ ٩ مليارات دولار، وخسائر قدرها مليار دولار آخر في جنوب - شرق آسيا من خلال إغلاق مصانع وهبوط في أنشطة السفر والسياحة، وتكاليف إجراءات مضادة^(٨٣). وكان مرض السارس تذكيراً أليماً بالتهديدات الموجهة حتى إلى أكثر المجموعات السكانية تطوراً (كانت كندا إحدى الدول الأكثر تأثراً) من طريق تحديات ليست غير موازية بقدر ما هي جوهرية خارجة عن السيطرة البشرية. وكان هذا المرض أيضاً تهديداً لا يمكن معالجته بوضوح إلا بتعاون عالمي متعدد الأطراف وملزم، كما ترى الولايات المتحدة التي كانت إحدى أولى الدول المدركة لذلك. وتجلت النفحة العالمية الطابع للمقاربة الأمريكية للتهديدات ذات الصلة بالمرض من خلال المبادرة الشخصية القوية التي اتخذها الرئيس بوش لتعزيز التعاون العالمي ضد مرض الإيدز^(٨٤).

(٨١) أظهرت التجارة الدولية الأمريكية بالسلع والخدمات عجزاً قدره ٤٨٩,٩١١ مليون دولار لفترة كانون الثاني/يناير. كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: انظر: US Department of Commerce, «US International Trade in Goods and Services: March 2004,» Part A: Seasonally Adjusted, pp. 4-8 at <http://bea.gov/bea/newsrelarchive/2004/trad0304.pdf>.

وقدر مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكي العجز في الميزانية الاتحادية لسنة ٢٠٠٣ بـ ٣٧٥ مليار دولار في سنة ٢٠٠٣، وهو مهيباً للوصول إلى ٤٧٧ مليار دولار في سنة ٢٠٠٤. انظر: US Congressional Budget Office, «Monthly Budget Review,» February 2004, p. 3, <http://www.cbo.gov/showdoc.cfm?index=5003&sequence=0>.

(٨٢) طلب من الكونغرس الأمريكي في آذار/مارس ٢٠٠٣ الموافقة على ميزانية إضافية قدرها ٧٤,٧ مليار دولار، وطلب منه في تشرين الأول/أكتوبر الموافقة على مبلغ آخر قدره ٨٧,٩ مليار دولار، لينفق القسم الأكبر منه على العراق.

(٨٣) تقديرات بنك التنمية الآسيوي مستشهد بها في: <http://www.business-in-asia.com/sars.article1.html>.

في موجز خاص صدر في أيار/مايو ٢٠٠٣، قال مجلس الندوة الكندية ان كندا كانت، حتى ذلك الشهر، قد خسرت أيضاً نحو ١,٥ مليار دولار كندي في سنة ٢٠٠٣، أي ما يوازي ١,٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكندي. انظر: «The Economic Impact of SARS,» Conference Board of Canada, <http://www.conferenceboard.ca>.

(٨٤) قدر برنامج الأمم المتحدة/منظمة الصحة العالمية المشترك بشأن مرض الإيدز أن ٤٠ مليون شخص مصابون بالمرض في أنحاء العالم وأن مجموع الوفيات في سنة ٢٠٠٣ تجاوز الثلاثة ملايين. انظر: =

ولكن في ما يتعلق بالخطر الآخر الذي سلط الضوء عليه في سنة ٢٠٠٣ بوصفه تهديداً للأمن البشري - وهو خطر مناخ متغير وعدائي بصورة متزايدة - ظلت السياسة والانقسامات الأيديولوجية عبر الأطلسي على حالها. وقد كانت سنة ٢٠٠٣ السنة الثالثة الأخرى في سجل التاريخ، إذ أدى طقس الدمار الشامل (وخصوصاً الصيف الشمالي) إلى وفاة آلاف الأشخاص في بلدان أوروبية معتدلة عادة^(٨٥). وأحدثت الفيضانات والحرائق أضراراً بشرية واقتصادية في أماكن أخرى^(٨٦). وتكهننت نشرة لمنظمة الصحة العالمية بوفيات متزايدة لأسباب ذات صلة بالمناخ، وبخاصة في أفقر الدول، بينما أشار برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى أن الكوارث الطبيعية حتى الآن حين تضرب بيئات فقيرة تؤدي بأعداد من الضحايا تفوق أعداد الضحايا في بيئات متقدمة تماماً^(٨٧). ويرى معظم المراقبين ان هذا الأمر أكد الحاجة إلى كوابح رسمية وعالمية، كتلك الواردة في بروتوكول كيوتو^(٨٨)، لتلافي تفاقم سرعة التغير المناخي. غير أن الولايات المتحدة استمرت في مقاومة دواعي اتخاذ إجراءات

UNAIDS, AIDS Epidemic Update 2003 (Geneva: UNAIDS 2003), < <http://www.unaids.org> > . =

بخصوص السياسة الأمريكية، انظر: «The President's Emergency Plan for AIDS Relief», Fact sheet (Washington, DC: White House, Office of the Press Secretary, 2003), < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/01/20030129-1.html> > ;

UNAIDS, *Accelerating Action against Aids in Africa*: انظر: المنظمة الدولية للأحصاء الجوية عدد الوفيات بسبب المناخ في فرنسا وإيطاليا وهولندا (Geneva: UNAIDS, 2003), < http://www.unaids.org/html/pub/UNA-docs/ICASA_Report_2003_en.pdf > .

(٨٥) قدرت المنظمة الدولية للأحصاء الجوية عدد الوفيات بسبب المناخ في فرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وأسبانيا والمملكة المتحدة بأكثر من ٢١,٠٠٠ حالة وفاة. انظر: World Meteorological Organization [WMO], *Annual Report 2003* (Geneva: WMO 2004), < http://wmo.ch/files/pdf/annual_report2003_en.pdf > .

(٨٦) وفقاً لأرقام من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة مستشهد بها في: «Planet Goes up in Flames», *New Scientist*, vol. 180, no. 2419 (November 2003), p. 4,

تدمر الحرائق كل سنة نحو ١٧٠ مليون هكتار من الأراضي في أفريقيا شبه الصحراوية، مقارنة بـ ١٨ مليون هكتار في أمريكا الوسطى، و ٢٣,٧ مليون هكتار في روسيا، و ٦٠ مليون هكتار في أستراليا (الصيف الجنوبي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) و ٢,٨ مليون هكتار في الولايات المتحدة. انظر: UN Food and Agriculture Organization, «Fires are Increasingly Damaging the World's Forests.» 9 September 2003, < <http://www.fao.org/english/newsroom/news/2003/21962-en.html> > .

World Health Organization [WHO], UN Environment Programme [UNEP] and World Meteorological Organization [WMO], *Climate Change and Human Health: Risks and Responses* (Rome: WHO, 2003); WHO, «New Book Demonstrates How Climate Change Impacts on Health.» WHO Press Release, 11 December 2003, < <http://www.who.int/mediacentre/releases/2003/pr91/en> > , and UN Development Programme [UNDP], Bureau for Crisis Prevention and Recovery, *Reducing Disaster Risk: A Challenge for Development*, 2 February 2004, < <http://www.undp.org/bcpr/dised/rdr.htm> > .

(٨٨) للاطلاع على بروتوكول كيوتو لسنة ١٩٩٧ وعلى معاهدة الإطار الدولية بشأن التغير المناخي، < <http://unfccc.int/> > . والدول الموقعة، انظر:

مضادة أليمة على المستوى الوطني، وذلك للدفاع عن سياستها بشأن إبقاء أسعار الطاقة منخفضة، ولفتح مصادر نفط وغاز جديدة على أراضيها رغم احتجاجات أنصار البيئة.

XI خاتمة: حقوق الفرد

ثمة جانب من جوانب الأمن العالمي كان ينبغي مناقشته أكثر مما جرى في سنة ٢٠٠٣، وهو مضامين اتجاهات الأمن الحالية وتأثيراتها بالنسبة إلى الحقوق والحريات الفردية. وقد كان هناك بعض التطورات المؤسسية الإيجابية خلال السنة: من ذلك مثلاً، بدء نشاط عملياتي في المحكمة الجنائية الدولية^(٨٩) والاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال مفاوضات الاتحاد الأوروبي الدستورية لتضمين الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان في المراجعة التنتيحية التالية لمعاهدة الاتحاد الأوروبي^(٩٠). ولكن كانت هناك أيضاً دواع عدة عامة وخاصة للإحساس بالقلق. فبيّنت التراجع في حريات الإنسان في أجزاء من العالم العربي، ومرد ذلك جزئياً إلى مبررات أمنية يساء استخدامها، يمكن ربما مجاراتها في مناطق توتر أخرى. ففي العديد من دول الغرب المتقدم، احتج المدافعون عن الحقوق المدنية على مقترحات حكومية تسمح باحتجاز مشتبه فيهم فترة طويلة بلا محاكمة، أو مراقبة مطولة، أو انتهاك واسع لبيانات شخصية كانت مصنونة سابقاً أو فرض قيود على حرية الكلام وحرية الحركة. والقلق المستمر من احتجاز الولايات المتحدة لعدد كبير من السجناء الذين نقلوا من أفغانستان إلى خليج غوانتانامو خارج البر الأمريكي ومن دون إنصاف قانوني^(٩١)، تضاعف أمام صرخة الاحتجاج العالمية التي ارتفعت في أيار/ مايو ٢٠٠٤ ضد إساءة أعضاء وموظفين في قوات التحالف معاملة سجناء داخل العراق نفسه. وكان توجه آخر ملحوظ على نحو خاص في أوروبا هو التوجه نحو خط أشد حزماً بشأن المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وقد وسع هذا التوجه في بداية سنة ٢٠٠٤ ليشمل حتى أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، وذلك عندما اختارت أغلبية الدول الأعضاء الحالية، وبصورة مؤقتة، رفض دخول الأعضاء الجدد بحرية إلى أسواق عملها^(٩٢). وكان عنصر آخر مهدداً بتوجهات ذات نزعة تدخلية وسلطوية

(٨٩) بخصوص المحكمة الجنائية الدولية، انظر الفصل ٥ من هذا الكتاب.

(٩٠) «The Charter of Fundamental Rights of the European Union», <http://www.europarl.eu.int/charter/default_en.htm>.

(٩١) بخصوص الخلفية الأولية وردة الفعل على عمليات الاحتجاز هذه، انظر: الفصل ٤ من هذا الكتاب، و، Anthony, [et al.], «The Euro-Atlantic System and Global Security», note 4, pp. 53-54.

(٩٢) أعلنت النمسا وفنلندا والدانمارك وفرنسا وأسبانيا وبلجيكا واليونان واللوكسمبورغ والبرتغال وإيطاليا قيوداً انتقالية محددة (القيدان الأخيران في هيئة حصص) تطبق لمدة سنتين على الأقل من تاريخ الدخول (أيار/ مايو ٢٠٠٤). انظر: «EU-25: Member States Grapple with the Free Labour Market», EurActiv.com, 6 May 2004, <http://www.euractiv.com/cgi-bin/cgint.exe?204&OIDN=1507666&tt=el>.

في السياسات الحكومية، وهو قطاع الأنشطة التجارية الخاصة. وقد كانت المطالبات بأن تتفادى الشركات الخاصة مد الإرهابيين بالأموال وبأن تساعد في تطبيق ضوابط أشد صرامة على الصادرات الاستراتيجية مطالبات مبررة، لكن التدابير التي فرضتها حكومات من جانب واحد تحقيقاً لتلك الأهداف لم تكن واضحة أو معقولة أو متناسبة دائماً. ووجهت تغييرات أخرى (ضوابط أفسى على تأشيرات الدخول، وعمليات تفتيش الشحنات، وتأخير مواقيت السفر) إلى الأنشطة التجارية الشرعية ضربة أشد مما كان مقصوداً، وكانت أشد ما يكون على مواطني العالم النامي.

ولم تأت نهاية سنة ٢٠٠٣ في هذا البعد بعلامات اتجاهات لردود حادة وتصحيحية بالقدر نفسه من الوضوح كما في كثير من الأبعاد السياسية والمؤسسية. وثمة مسألة ذات علاقة هي ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية الداعية إلى حرية الفكر في العالم قوية وواضحة الرؤية وحسنة التنسيق بما يكفي لاحتواء مخاطر التجاوزات الحكومية في هذا المجال. ويحتاج الأمر إلى مراقبة متأنية إذا أريد ألا يتعثر اندفاع السياسات الغربية نحو جعل العالم أكثر أمناً وديمقراطيةً بتناقضاتها هي. ولا يمكن جعل البشر أحراراً، ناهيك عن جعلهم سعداء، بوضعهم في قفص أمني واق. ولن تكون مهمة تحقيق تحول ديمقراطي في مجتمعات غير غربية، وهي مهمة شاقة جداً بالفعل، ذات جدوى إذا وجد أن الغرب يستنفذ مخزونه من الحريات الموروثة فيما هو يحاول فرض الحرية (وهنا تناقض في التعبير) على الآخرين.

القسم الأول

الأمن والصراعات، ٢٠٠٣

١ - المنظمات والعلاقات الأورو - أطلسية

بال دانواي

وزدزسلو لاتشوفسكي

I مقدمة

كانت سنة ٢٠٠٣ سنة مواقف متطرفة بالنسبة إلى العلاقات الأورو - أطلسية، إذ راوحت بين انقسامات مكدره وجهود لاستعادة الوحدة بحيث إنها أدت ربما إلى أمور شتى، منها تغيير مؤسسي غير قابل للنقض. في النصف الأول من السنة سادت الميول السياسية، حيث كانت أحداث مدفوعة بأولويات السياسة الوطنية للولايات المتحدة من ناحية، وردود الفعل المتشعبة للشركاء الرئيسيين في أوروبا الغربية وروسيا، من ناحية أخرى. وفي النصف الثاني من السنة كان هناك توجه واضح إلى إعادة منظمات مثل الناتو والاتحاد الأوروبي إلى مركز النشاط الأمني، حتى لو كانت المصالحات السياسية الممهدة لهذا قد تمت في مكان آخر. والأمر الذي لم يلحظ إلا قليلاً في هذه المعمعة - مثل تحول الناتو المتواصل من منظمة دفاعية إقليمية والعد العكسي لتوسيع الناتو والاتحاد الأوروبي - هو أن التغييرات المتفق عليها سابقاً استمرت بحسب الجدول الزمني إلى حد كبير.

يناقش القسم II من هذا الفصل تطور هذه السياسات الأمريكية المنسقة في الأصل في فترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢. ويصف القسم III التطورات في الناتو ويبحث القسم IV في الاتحاد الأوروبي، ويتناول القسم V منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) والتطورات السياسية الرئيسية في البلقان الغربية، بينما يدرس القسم VI علاقات روسية بشركائها وجيرانها، ويقدم القسم VII الاستنتاجات.

II سياسات الولايات المتحدة

في سنة ٢٠٠٣، ومع دخول إدارة جورج دبليو بوش سنتها الثالثة في الحكم، انتقلت سياستها الأمنية المعلنة إلى مرحلة التطبيق. وقد توجهت نحو تنفيذ السياسات المحددة بفعل

الصدمة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي وضعت في ثلاث وثائق جرى تبنيها في سنة ٢٠٠٢ لمعالجة مختلف جوانب أمن الولايات المتحدة^(١). وكانت أولويات سنة ٢٠٠٣: (أ) الإدارة الناجحة للحرب في العراق والدعم اللاحق في ذلك البلد في مرحلة ما بعد الحرب؛ (ب) إجراءات إضافية لتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بأمن الوطن، و (ج) إجراءات لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ما إن ذهبت الولايات المتحدة وشريكها الرئيسة في التحالف، المملكة المتحدة، إلى الحرب في العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣، وخلال حشد الثوابت لذلك الحدث، حتى تجاوزت المجادلات المقرونة بها كل بند آخر على الأجندة الأمنية^(٢). ومع انطلاق العملية العراقية كانت الولايات المتحدة في حالة حرب على مستويين - خوض حرب متواصلة على الإرهاب عموماً ونزاع عسكري حاسم في العراق. وكان العنصر الضروري للولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والدولي إقامة صلة عبر ثنائية الصراع هذه وإظهار تماسك دوافعها.

ومع أن هذا الفصل لا يعني بحملة العراق ونتائجها^(٣)، فإن في الإمكان ملاحظة أن إدارة بوش واجهت معضلة حقيقية بشأن كيفية الانكباب على مشكلة نظام صدام حسين السياسية وتحديه الأمني الدائم بما يكون معاكساً لخلفية مبادئ سياستها والتوقعات التي بنتها هذه المبادئ. وقد كان قرارها بتغيير النظام في العراق عنوة، في موعد لا يتعدى آذار/مارس ومن دون تفويض من الأمم المتحدة، مطابقاً لسياساتها المحددة (وبصفة خاصة في موضوع استباق التهديدات الموجهة إلى المصالح الحيوية الأمريكية) لكنه حد من الدعم الدولي المتاح. وكان من شأن تبرير الإجراء علانية بدعوى قائمة على خطر وشيك من أسلحة دمار شامل عراقية أن ساعد في تعزيز مثل هذا الدعم حيث وجد، لكنه انطوى على ثمن تلخص بضياح الصدقية وتبادل مطول للتهم، في الولايات المتحدة ودول أخرى في التحالف، عندما

«The National Security Strategy of the United States of America.» White House, (١) Washington, DC, September 2002, <<http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/pdf>>; «National Strategy for Homeland Security.» White House, Office of Homeland Security, Washington, DC, September 2002, <http://www.dhs.gov.interweb/assetlibrary/nat_strat_hls.pdf>, «National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction.» White House, Washington, DC, September 2002, <<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/12/WMDStrategy.pdf>>, and I. Anthony [et al.], «The Euro-Atlantic System and Global Security.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp.47-78.

(٢) الالفت ملاحظة أن الإدارة الأمريكية السابقة خاضت حرباً في سنتها الثالثة، في تلك الحالة، ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال ربيع ١٩٩٩، وقبل الانتخابات الرئاسية بعشرين شهراً.

(٣) التدخل في العراق وتطورات ما بعد النزاع مضمولة في الفصل ١٢ من هذا الكتاب. وللاطلاع على دروس الحملة العسكرية التكنولوجية، انظر أيضاً الفصلين الحادي عشر والثاني عشر، وللاطلاع على مسألة أسلحة الدمار الشامل، انظر الفصلين ١٥ و١٦ من هذا الكتاب.

ثارت الشكوك حول المعلومات التي بني عليها^(٤). وبالنتيجة، لم تغير الإدارة أي جانب من مبادئها المعلنة واهتمامات سياستها. بيد أنه بحلول نهاية السنة، تحول ميزان وأسلوب أنشطتها في ملاحقة تلك المبادئ والاهتمامات باتجاه مزيد من المقاربات الدبلوماسية والمتعددة الأطراف وحتى المقاربات الدولية - القانونية. وأصبحت التبريرات بأثر رجعي المذكورة للعمل في العراق أقل تركيزاً على أسلحة الدمار الشامل مع مرور الوقت وأخذ ممثلو الإدارة ينزعون التشديد عن مفهوم «العمل الاستباقي» بذاته^(٥). وفي نهاية سنة ٢٠٠٣ كان السؤال لا يزال مطروحاً حول مدى كون تلك التعديلات إجراءات تكيف تكتيكية فرضها إلى حد بعيد الاستنزاف العراقي الشديد للموارد الأمريكية، ومع نظرة إلى الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وإلى أي مدى عكست إعادة تفكير ودروساً بحيث يمكنها في نهاية الأمر أن تسبغ على حملة العراق طابع «حرب لإنهاء الحرب».

وضع الاستراتيجية بشأن الأمن الداخلي موضع التطبيق العملي

لقد أعادت الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ترتيب جدول الأعمال الأمني الأمريكي بصورة جوهرية. فالانطباع القائل إن أراضي الولايات المتحدة كانت ملاذاً بلغ نهايته. ونجم عن هذا تغيير في التشديد على السياسة الأمنية الأمريكية. وكان هناك أيضاً معانٍ ضمنية على صعيد المؤسسات، كان أهمها إنشاء وزارة الأمن الداخلي^(٦). وشملت أنشطتها خلال السنة الأولى الكاملة من عملها، من بين أمور أخرى، تدعيم المؤسسات بما في ذلك تعزيز قاعدة مواردها، وتأسيس تعاون مع منظمات ذات صلة، وطنياً ودولياً، والأهم معالجة مسائل أمنية في مجال مسؤولياتها. ومع أن جزءاً لا بأس به من هذا النشاط لم يكن دولياً بمعنى إشراك دول أخرى في صنع القرارات، فقد كانت له أصداء دولية على مستويات مختلفة.

لقد كان التدعيم المؤسسي ضرورياً لأن بعض الوكالات المسؤولة كان مشوباً بعيوب تنظيمية كبيرة وتجهيزات غير كافية، منها، مثلاً دائرة الهجرة والتجنيس، المسؤولة عن قضايا الهجرة. كما أن التعاون مع وكالات مسؤولة عن الأمن والدفاع المدني (مكتب التحقيقات الاتحادي) FBI ووكالة المخابرات المركزية CIA ووكالة الأمن القومي NSA لم يكن كافياً هو الآخر^(٧).

(٤) انظر: S. Kull, *Americans re-evaluate going to war with Iraq*, Programme on International Policy Attitudes (Menlo Park, CA: University of Maryland and Knowledge Networks: Menlo Park, 2003), p. 15.

(٥) انظر الفصل ٢ من هذا الكتاب.

Anthony, [et al.], *Ibid.*, pp. 54-55, note 1.

(٦)

T. Enders, «The Challenge of Homeland Security to the Industry.» *European Security and Defence*, no.3 (November 2003), p. 10.

وقد تسامحت الولايات المتحدة تجاه عيوب وكالة الأمن القومي مادامت غير مؤثرة في أمن البلد. وعندما ثبت، بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أن مثل تلك العيوب ساهمت في تسهيل شن هجمات إرهابية من داخل الأرض الأمريكية، باتت معالجتها مسألة وقت فقط^(٨) وربما حسن تعزيز البنى الأداء في هذا الشأن.

ورغم أن معظم المناقشات التي تناولت العجز المتنامي في الميزانية الاتحادية الأمريكية في سنة ٢٠٠٣ تركز على تكاليف العمليات في العراق، فقد كان للأمن الداخلي نصيبه في ما يتعلق بهذا الأمر أيضاً. إذ ارتفعت ميزانية وزارة الأمن الداخلي من ٧,٣٧ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٠٣ إلى ٢,٤٠ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٠٤، أي بزيادة إجمالية نسبتها ٦,٦ بالمئة^(٩).

وعكس إنشاء الوزارة الجديدة جدول الأعمال الأمني المتغير، الذي أوجب الانكباب بصورة منطقية على جميع المسائل المتصلة بالدفاع عن الأرض الأمريكية. وركزت الإجراءات المتخذة في السنة الأولى من عمل الوزارة على أمن الحدود في رد على نجاح إرهابيين قبل ١١ أيلول/سبتمبر في التسلل إلى الأراضي الأمريكية. وكأثر جانبي، أسفر استخدام نظام التعرف بالإحصاء الحيوي الذي طرح لهذا الغرض، خلال الأسبوعين الأولين من استخدامه، عن القبض على ١٠٧ أفراد كانوا مطلوبين لارتكابهم جرائم في الولايات المتحدة أو كانوا قد عادوا بعد إبعادهم. وطورت إجراءات المراقبة في الجمارك أكثر فأكثر، ومنها التدقيق الصارم في محتويات الحاويات. وأكثر من ٨٠ بالمئة من شحنات الحاويات البحرية التي تقصد الولاية المتحدة تخضع الآن للتفتيش قبل مغادرتها موانئ منشئها^(١٠). وكأثر جانبي، تم اعتراض شحنات من الكوكايين تجاوزت قيمتها الأربعة مليارات دولار. وجميع طلبات الحصول على الجنسية تخضع الآن لمراجعات أمنية، الأمر الذي قد يزيد أيضاً في صعوبة تحرك شبكات الجريمة المنظمة وعملها في الولايات المتحدة. وكان برنامج «المراقبة البيولوجية» (Bio-watch) قد وضع قيد الاستعمال أيضاً لكشف جرائم محمولة جواً ومسببة

Anthony, [et al.], Ibid., pp. 54, note 1.

(٨)

(٩) تصريح الوزير توم ريدج أمام لجنة مجلس النواب «الأمريكي المختارة للأمن الوطني»، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، انظر: <http://www.dhs.gov/dhspublic/display?theme=45&content=3167&print=true>، and «Remarks by Secretary Tom Ridge on Fiscal Year 2005 Budget for Department of Homeland Security», 2February 2004, < <http://www.dhs.gov/dhspublic/display?theme=43&content=3112&print=true> > .

أحضرت المنظمات المجموعة في وزارة الأمن الوطني معها ميزانية قدرها ٣١,٢ مليار دولار. ولذلك كانت الزيادة الصافية دون العشرة مليارات دولار.

US Department of Homeland Security, «Preserving our Freedoms: Protecting our Nation- (١٠) Strategic Plan.» 23 February 2004, < <http://www.dhs.gov/dhspublic/display?theme=43&content=3241&print=true> > .

للأمراض، كجراثومة الجمرة الخبيثة، في الوقت المناسب لتوزيع علاجات دوائية ناجحة. وجاء هذا البرنامج رداً على مشكلات سابقة^(١١).

ولأسباب أمنية إجرائية، يصعب الوصول إلى معلومات متعلقة بإخفاقات الأمن الداخلي. ومع ذلك، كانت هناك مؤشرات على أن القطاع الأمني من الإدارة لا يستطيع ربما أن يحسن معالجة مشكلات ذات صلة بالاستخدام الواسع لأسلحة بيولوجية على الأراضي الأمريكية. وقد اقترح الرئيس بوش في ميزانيته المعروضة للسنة المالية ٢٠٠٤ تخصيص نحو ٦ مليارات دولار «كي يتم على جناح السرعة تأمين لقاحات وعلاجات فعالة ضد عوامل كالجمرة الخبيثة (Anthrax) والسم (Botulinum Toxin) والاييولا والطاعون» - وهي أمراض يفترض أن أعدها الولايات المتحدة سيستخدمونها كأسلحة^(١٢).

وفي ما يتجاوز الإنجازات الجوهرية للأمن الداخلي، تابعت الوزارة الجديدة مجموعتين مهمتين من التدابير التنظيمية: اللامركزية وإجراءات «التصدير». بالنسبة إلى النقطة الأولى، عززت جهود تحسين الاستعداد في الحالات الطارئة على مستوى الولاية والمستوى المحلي بمخصصات مالية كبيرة. وبالنسبة إلى أنشطة تصدير الدفاع الوطني، تنوي الولايات المتحدة إنشاء شبكة تعاونية مع دول أخرى لضمان تحمل هذه الدول جزءاً من العبء. ومثل هذه التدابير خارج الحدود تتضمن: (أ) التدقيق في محتوى الشحنات البحرية المصدرة إلى الولايات المتحدة، (ب) التدقيق في هويات المسافرين لدى صعودهم إلى طائرات متجهة إلى الولايات المتحدة، و(ج) إقامة حواجز تفتيش على الجانب الآخر من الحدود البرية المشتركة، ويستلزم الإجراء هذا تعاون كندا والمكسيك. وتخطط الولايات المتحدة لنشر مراكز إصدار تأشيرات دخول خارج الولايات المتحدة لضمان استيفاء ضرورات الأمن الداخلي قبل منح تأشيرات الدخول.

وثمة مجموعة واسعة من التدابير التقنية تساهم أيضاً في الأمن الداخلي، بدءاً بوضع أجهزة حديثة قيد الاستعمال لفحص الحاويات وانتهاء بتقنيات كشف جوازات السفر المزورة (منها، مثلاً، تضمين جوازات السفر بيانات بيولوجية). والاهتمام بالأمن التقني منتشر أيضاً خارج الولايات المتحدة وستتحقق السياسات الأمريكية من أن منتجيه قادرون على المنافسة في الأسواق الجديدة الناشئة. وبما أن للصناعة دوراً عملياً تؤديه في مختلف ميادين الأمن

US Department of Homeland Security, Office of the Press Secretary, «President's Budget (١١) Includes \$274 Million to Further Improve Nation's Bio-surveillance Capabilities.» 29 January 2004, < <http://www.dhs.gov/dhspublic/display?theme=43&content=3092&print=true> > .

«The President's State of the Union Address.» White House, Washington, DC, 28 January (١٢) 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/01/0030128-22.htm> > .

انظر الفصلين ١٣ و ١٦ والملحق ١٦ أ من هذا الكتاب.

الوطني، قد يكون من الضرورة تقاسم الجهود بدرجة أعلى بين القطاعات الخاصة والقطاعات العامة في المستقبل^(١٣).

بالنسبة إلى سنة ٢٠٠٤، طرحت وزارة الأمن الداخلي جدول أعمال أكثر طموحاً وتطلعاً للمستقبل من جدول أعمال سنتها الأولى. ويتضمن متابعة: (أ) تقاسم أوسع للمعلومات وحماية أقوى للبنية التحتية، (ب) اتصالات ومعدات قابلة لتبادل الخدمات في ما بينها، (ج) أنظمة أمنية متكاملة للحدود والموانئ، (د) تكنولوجيات وأدوات جديدة، (هـ) خدمة محسنة للمهاجرين^(١٤).

ويرتبط بعض هذه التدابير بتجربة الماضي القريب، كالحاجة إلى أجهزة اتصالات قابلة لتبادل الخدمات في ما بينها، والتي كانت من مواطن النقص المحددة لردة الفعل على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية. وتدابير أخرى، كخدمة المهاجرين المحسنة، متخذة للتعويض عن إجراءات التدقيق المتزايدة من قبل السلطة ومراعاة اهتمامات ملازمة لحقوق الإنسان.

خلاصة القول، ركزت الوزارة خلال السنة الأولى من وجودها على الرد على اخفاقات الماضي القريب. ومع نهاية السنة، كانت مواطن نقص عديدة قد عولجت فعلاً بما يظهر تكييفاً ناجحاً جداً مع التحديات الجديدة. ولكن، لما كان الاستراتيجيون يميلون إلى التخطيط للعملية التالية على أساس الخبرات المحصودة من حروب سابقة - ولما كان مراقبو الأسلحة يسعون جاهدين لمراقبة أسلحة غير ذات صلة بنزاعات مستقبلية - فقد يكون خبراء الأمن الوطني عرضة للاعوجاجات ذاتها.

منع انتشار أسلحة دمار شامل من جانب دول وفاعلين غير دول

لقد واصلت الحكومة الأمريكية في سنة ٢٠٠٣ المطالبة بقوة جديدة وبتغيير للأسلوب في جهود حظر الانتشار الدولية. واعتبرت الترتيبات الرسمية القائمة صعبة التكيف مع الظروف المتبدلة، واعتقدت أن اتساع عضوية الدول ونمط عضويتها حداً، في بعض الحالات، من قدرتها على التكيف والتطور. ومن هنا، شددت الولايات المتحدة على إطلاق برامج جديدة مرسومة لتحقيق أولوياتها الوطنية. وأعطيت الأفضلية لترتيبات لم تكن ملزمة قانونياً، وكان لها دائرة من المشاركين متنامية بصورة مرنة ويمكن تطبيقها على تهديدات

(١٣) للاطلاع على بحث في أمن البنية التحتية، انظر: A. J. K. Bailes and I. Frommelt, eds., *Business and Security: Public-Private Sector Relationships in a New Security Environment* (Oxford: Oxford University Press, 2004), Part IV: Preserving the Legitimate Economy and Critical Infrastructure, pp. 173-216.

(١٤) انظر الهامش ١١.

انتشار صادرة عن دول وعن فاعلين من غير الدول. وكان المثال الأوضح مبادرة الأمن من الانتشار (PSI)^(١٥)، التي ركزت عملياً على الاعتراض البحري والبري والجوي. ولسوف تنفذ عمليات المبادرة على أساس معلومات مخبرية تقدمها الولايات المتحدة على الأغلب. ولعل عدداً من عمليات اعتراض شحنات أسلحة ومعدات مزدوجة الاستعمال في البحر زادت في دوافع دول مثل كوريا الشمالية وليبيا لتغيير موقفها وإبداء مزيد من الشفافية في ما يخص برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل^(١٦). وتتطلع الولايات المتحدة إلى زيادة عدد الدول المشاركة في المبادرة وإشراك الناتو فيها. وكان تسعة من المشاركين الحاليين في المبادرة في سنة ٢٠٠٣ دولاً أعضاء في الناتو^(١٧). وتأكيد المبادرة يجعل من الأهمية أيضاً اتخاذ جميع الترتيبات لإشراك دول بحرية رئيسة. وقد بذلت الولايات المتحدة جهوداً لتحقيق ذلك وأولت أهمية خاصة لجذب الصين وروسيا^(١٨).

كما أن الرئيس بوش ناشد مجلس الأمن أن يتبنى قراراً يطالب جميع أعضاء الأمم المتحدة بـ «تجريم انتشار أسلحة . . . للدمار شامل»^(١٩). وبالترويج لمثل هذه الإجراءات ساهمت الولايات المتحدة في مناخ ربما تنتشر فيه أسلحة دمار شامل على نحو أبسط مما كان يمكن أن تكون الحالة عليه لولا ذلك. وفي الوقت نفسه، صانت أو عززت في واقع الأمر «الميزة الاستراتيجية» لدول تملك أسلحة نووية شرعية^(٢٠).

محمل القول أن السياسة الأمنية الأمريكية بقيت مركزة على أولوياتها كما أعلنت في

(١٥) انظر الفصل ١٥ من هذا الكتاب.

(١٦) تضمنت الأنشطة اعتراض شحنات صواريخ سكود (Scud) من كوريا الشمالية على متن سفن إسبانية مشاركة في عملية الحرية الدائمة التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان. وأعلن اليمن لاحقاً أنه كان قد اشترى الصواريخ.

(١٧) NATO Briefing, December 2003. «Active Endeavour: Combating Terrorism at Sea» NATO.

للاطلاع على المشاركين، انظر الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

(١٨) مبادرة أمن الانتشار الجديدة: مقابلة مع جون بولتون، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. <http://www.armscontrol.org/aca/midmonth/November/Bolton.asp>; US Department of State, «Nuclear Weapons and Rogue States: Challenges and Responses», Remarks to the Conference of the Institute for Foreign Policy Analysis and the Fletcher School's International Security Studies Program, Washington, DC, 2December 2003, <http://www.state.gov/t/us/rm/26786.htm> .

وانضمت روسيا الى المبادرة في ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

(١٩) «President Bush Addresses United Nations General Assembly», White House, Office of the Press Secretary, 23 September 2003, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/09/print/20030923-4.html> .

(٢٠) A. Mallik, SIPRI, *Technology and Security in the 21st Century: A Demand-side Perspective* (2004) (Oxford: Oxford University Press, forthcoming 2004).

استراتيجية الأمن القومي لسنة ٢٠٠٢ وفي وثائق ذات صلة، بما فيها تصريحات للرئيس. وبذلك تابعت الولايات المتحدة أيضاً مصالحتها القومية بصورة منهجية. وقد يكون هناك مجادلات حول ما اذا كانت السياسة الأمنية هذه قد عكست مثابرة على مثل ديمقراطية من طريق استخدام (مفرط) لوسائل عسكرية، أو أجندة واقعية لزيادة مجال النفوذ الأمريكي، و«إثبات لا يحول دونه شيء للقوة والمصالح الأمريكية في نظام دولي وحيد القطبية»^(٢١). وفي كلتا الحالتين، يبدو أن الاعتماد الشديد على أمن «صارم» والسعي وراء السيطرة العسكرية لتعزيزه أصبحا سمة دائمة للسياسة الأمريكية أعيد توكيدها بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية.

III منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو): التغلب على التهميش

وضعت التطورات في سنة ٢٠٠٣ حلف الناتو أمام اختبار وجودي كعامل أمني في أوروبا وفي أماكن أخرى. وبانتفاء مواجهة مفتوحة من خصمه الرئيس السابق، روسيا، عانى صدمة سياسية أخرى بفعل قيام العضو الذي يتصدره، الولايات المتحدة، بخفض مرتبته الى «صندوق أدوات» لبناء «تحالفات طوعية» عند الحاجة - لا منتدى سياسي أو شريك جوهري. كما أنه واجه تحديات ذات صلة بالانقسامات البارزة بين أعضائه وتم، بالنتيجة، تجاوزه أحياناً كثيرة في قرارات سياسية كبرى. وقد جعلت أزمة الناتو، التي طالت مدتها والتي تعود جذورها الى نهاية الحرب الباردة، وما نشأ عن الأزمة من تهميش متدرج في العلاقات عبر الأطلسي، الأمر الذي جعل الأسئلة الرئيسية المتعلقة بمبرر وجود الناتو ومهمته وقدراته أكثر حدة.

وقد عجل الهجوم على العراق والخلافات خلال الإعداد له في بروز انشقاق عميق بين أعضاء الناتو - لخصه تمييز وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بين أوروبا «القديمية» وأوروبا «الجديدة» - ولد شكوكاً جديدة حول قدرة المنظمة على البقاء^(٢٢). وفي مواقف غير معقولة، حط المسؤولون الأمريكيون من قدر المنظمة بينما رفضت فرنسا الخطط الأمريكية الهادفة الى توريث الناتو في ما اعتبرته عمليات «غير عادية». ومع ذلك، كان من بين جهود الناتو خلال سنة ٢٠٠٣ للحفاظ على صلته وطلبه دوراً جديداً للمبادرات التي أطلقت خارج

(٢١) يقسم توماس ريس (T. Risse) إدارة بوش الحالية الى مجموعة «ليبرالية هجومية» ومجموعة «واقعية هجومية» على هذا الأساس. لكنه لا يدع أي شك في أن المجموعتين تتشاطران الرأي القائل إن العالم «بحاجة الى إعادة ترتيب وفقاً لمصالح القوة العالمية الأمريكية». انظر: T. Risse, «For a New Transatlantic-and European-Bargain.» *Internationale Politik* (transatlantic ed.) no. 3 (2003), pp.24-25.

(٢٢) US Department of Defense, «Secretary Rumsfeld Briefs at the Foreign Press Center.» (٢٢) DefenseLink, news transcript, 22 January. 2003, <http://www.defenselink.mil/news/Jan2003/t01232003_t01222sdfpc.html > .

مجال عمل معاهدته والتي أنعشت أملاً ببعث قوته وحيويته من جديد. وفي الأشهر الأخيرة من السنة برزت علامات الشفاء بقيام الولايات المتحدة (وفرنسا) بتبني موقف أكثر إيجابية تجاه المنظمة^(٢٣).

ولم يكن لمشكلات الناتو تأثير ملموس في التقدم في مجالات أخرى من تكيفه مع البيئة الأمنية الجديدة - التوسع وتحول قواته وبناءه - التي اتخذت بشأنها قرارات جديدة ومهمة في نهاية سنة ٢٠٠٢^(٢٤).

الأزمة بخصوص العراق

سمحت الأحداث في سنة ٢٠٠٢ لأمين عام الناتو اللورد روبرتسون بأن يعلن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ أن الناتو «عاد الى العمل»^(٢٥). وكان مؤتمر قمة الناتو في براغ قد اتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عدة قرارات استراتيجية تتعلق بالتوسيع، وتشكيل قوة حملة عسكرية جديدة، وإجراء إصلاح مشدد لبنية القيادة، وإعلان التزام بقدرات يركز بأسلوب جديد وبمزيد من الدقة على عمليات في ما وراء البحار^(٢٦). ودخلت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة برفع الحواجز عن تعاون «برلين زائد» (Berlin Plus) بين كلتا المنظمتين^(٢٧). وجددت الشراكة مع روسيا في مجلس الناتو - روسيا (NCR) في

(٢٣) في رأي في هذا الموضوع أدل به السفير الأمريكي الى الناتو نيكولاس بيزنر الى صحيفة *International Herald Tribune* أعاد تأكيد المصلحة الأمريكية في استخدام الناتو «من أجل أكثر العمليات الأمنية حيوية اليوم». انظر: *International Herald Tribune*, 19/12/2003, p. 8.

(٢٤) في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ وقع ممثلو ١٩ دولة عضواً في الناتو بروتوكولات دخول الدول المرشحة السبع: بلغاريا واستونيا ولاتفيا ولبنانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا. وقدم الناتو تأكيدات بأن يبقى باب العضوية مفتوحاً. وقد زكى وزراء الخارجية ألبانيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً تقديراً لإصلاحاتها ومساعدتها تجاه التعاون الاقليمي ووعدها بمواصلة دعم إصلاحاتها ومساعدتها. انظر: NATO, Final Communiqué, Ministerial Meeting of the North Atlantic Council held in Madrid on 3 June 2003, Press Release (2003)059, 3 June 2003, and NATO, Final Communiqué, Ministerial Meeting of the North Atlantic Council held at NATO headquarters, Brussels, on 4 December 2003, Press Release (2003)152, 4 December 2003.

(٢٥) NATO Secretary General, «I Start this New Year in a Very Optimistic Mood,» *Atlantic News*, (15 January 2003), p.1.

(٢٦) «Prague Summit Declaration Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Prague on 21 November 2002,» Press Release (2002)127, 21 November 2002.

انظر: Anthony [et al.], «The Euro-Atlantic System and Global Security,» pp. 47-78, note 1.

(٢٧) اتفاق «برلين زائد» (Berlin Plus) رزمة شاملة من الاتفاقات بين الناتو والاتحاد الأوروبي. وهو قائم على استنتاجات قمة الناتو في واشنطن ١٩٩٩، ويتألف من الأجزاء الرئيسية التالية: (أ) اتفاق أمني بين الناتو والاتحاد الأوروبي، (ب) وصول مؤكد الى قدرات الناتو بشأن التخطيط من أجل عمليات إدارة أزمات =

«المجلس العشرين»^(٢٨) وأدى الناتو دوراً فعالاً في البلقان. هذا التفاؤل قوضته أحداث لاحقة.

في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ اقترحت الولايات المتحدة «أدواراً محتملة للناتو في حال وقوع عمل عسكري ضد العراق»^(٢٩). وسرعان ما وجد الناتو نفسه في مأزق - عاجزاً عن اتخاذ قرار لأن أعضائه كانوا إما معارضين للحرب أو مطالبين بمشاركة الأمم المتحدة. ولتجاوز المأزق الذي طال، سعى روبرتسون لإحراز إجماع على اقتراح متواضع بشأن تحضيرات لتلبية حاجات تركيا الدفاعية في حال حدوث أعمال انتقامية عراقية. وفي هذا الصدد، استعانت تركيا بالمادة ٤ من اتفاقية واشنطن ١٩٤٩ أول مرة في تاريخ الناتو^(٣٠). غير أن بلجيكا وفرنسا وألمانيا اعترضت سبيل تفعيل خطط من أجل الدفاع عن تركيا، داعية مرة أخرى الى جهود الأمم المتحدة لحل الموقف في العراق. وأدى اعتراضها الى إدخال الناتو في أسوأ أزمة داخلية منذ سنوات عدة^(٣١). وظل الأمر على هذه الحال حتى ١٦ شباط/فبراير، حين استطاع إنهاء الأزمة والتوصل الى اتفاق - لا في مجلس شمال الأطلسي (NAC) وإنما في لجنة الناتو للتخطيط الدفاعي (DPC) - بعد إذ توسل بالتحايل لإحباط مساعي فرنسا، التي كانت أصلب الدول المعارضة لكنها كانت غائبة عن أعمال لجنة الناتو للتخطيط الدفاعي لكونها غير مشاركة في بنية الناتو العسكرية. وعلى الرغم من ضمانات روبرتسون بشأن صحة القرار الشكلية «في المجلس الثامن عشر» بوصفه «إثباتاً مهماً لتماسك الناتو»،

= بقيادة الاتحاد الأوروبي، (ج) توفير موجودات الناتو وإمكاناته من أجل عمليات يقودها الاتحاد الأوروبي، (د) إجراءات لجعل موجودات الناتو وإمكاناته متاحة، (هـ) صلاحيات من أجل القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا وخيارات القيادة الأوروبية من أجل الناتو، (و) ترتيبات تشاور بين الاتحاد الأوروبي والناتو في سياق عملية يقودها الاتحاد الأوروبي مستخدماً موجودات الناتو وإمكاناته، (ز) ترتيبات من أجل متطلبات قدرة متماسكة ومعززة بصورة متبادلة. والأجزاء كلها مترابطة بفعل «اتفاق إطار» سرى مفعوله في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣.

Anthony [et al.], Ibid., pp. 74-75, note 1, and «NATO-Russia Relations: A New Quality.»^(٢٨) Declaration by Heads of State and Government of NATO Member States and the Russian Federation, Summit Meeting of NATO and Russia at the level of Heads of State and Government, Rome, 28 May 2002, <<http://www.nato.int/docu/basic/txt/b020528e.htm>> .

Atlantic News (17 January 2003), p. 1, and (24 January 2003), p. 3. (٢٩)

أصلاً، كان المقترح من لدن نائب وزير الدفاع بول ولفويتز في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتناولت مقترحاته إجراءات تخطيط، منها استخدام قوات جماعية واحتمال حماية تركيا واستخدام مرافق قيادية وغطاء جوي للقوات البرية... الخ.

(٣٠) المادة ٤ تحول حليفاً يشعر بأنه مهدد بأن يطلب من الناتو بدء مفاوضات والاستعداد لاتخاذ إجراءات دفاعية.

J. Dempsey, R. Graham, and J. Harding, «NATO Crisis Deepens Rift between US and Europe.» *Financial Times*, 11/2/2003, p.1, and J. Dempsey, ««Allies» Broken Silence over Turkey Brings «crisis of credibility» for NATO.» *Financial Times*, 11/2/2003, p. 2.

فقد وقع ضرر سياسي جسيم^(٣٢). فمنذ ذلك الحين لا يزال دور الناتو «في المجلس الثامن عشر» محصوراً في تقديم مساعدة دفاعية الى تركيا (عملية استعراض الردع)، وبشكل منفصل تماماً عن العمليات العسكرية التي بدأت في العراق وحولها في ٢٠ آذار/ مارس^(٣٣).

بعد الحرب مباشرة، كان ثمة تخمين من مصادر الدفاع الأمريكية بأن من المحتمل أن تتولى قوات الناتو الدور الأمني الرئيس في العراق، ولكن لم يكن هناك طلب رسمي من الحكومة الأمريكية في سنة ٢٠٠٣^(٣٤). إلا أن الناتو وجد ما يشبه صيغة لإنقاذ ماء الوجه في قبوله طلب بولندا دعماً في سياق إنشاء قوة استقرار في قطاع من العراق، وذلك بتكوين قوة وخدمات لوجيستية واتصالات ومخابرات. وأعطى القرار الذي اتخذته مجلس شمال الأطلسي في ٣ حزيران/ يونيو، وأيد بالإجماع تقديم مساعدة الى بولندا، للناتو دوراً غير مباشر في أمن العراق في ما بعد النزاع^(٣٥). وفي اثر مساعدة كبيرة من مقر القيادة العليا لتقوى الحلفاء في أوروبا (SHAPE) وهيئات أخرى، سلم الجيش الأمريكي في ٣ أيلول/ سبتمبر قيادة القطاع الجنوبي - الأوسط من العراق الى فرقة متعددة الجنسيات بقيادة بولندية. وكان قوام تلك الفرقة نحو ٩٢٠٠ جندي^(٣٦).

وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، أشار وزير الخارجية الأمريكي كولن باول الى الاهتمام الأمريكي بتوسيع دور الناتو في العراق^(٣٧). أما فكرة اسبانيا بوجوب أن يتولى الناتو في نهاية الأمر زمام أمر القوة الخاضعة للقيادة البولندية، فكانت لاتزال في مرحلة

Atlantic News (21 February 2003), pp. 1-2, and «The DPC Should be Seen as an Exception (٣٢) and not the Rule.» «Interview: Lord Robertson-Afghanistan Deal Signals Healing of NATO Wounds.» *Financial Times*, 6/5/2003, p.3. Robertson later described the Iraq ordeal as «Testing Cohesion to Near Breaking Point.» «Keep NATO Dream Alive.» editorial, *Defense News*, 22/12/ 2003.

(٣٣) اختتمت عملية عرض الردع في ١٦ نيسان/ أبريل، وبدأ الناتو في هذا الوقت سحب طائرات الأوكس وبطاريات الصواريخ باتريوت وموجودات أخرى له. وغادرت آخر قوات الناتو تركيا في ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

G. Dinmore, «Washington Pushes for NATO Peacekeeping Role.» *Financial Times*, : انظر 24/4/2003, p. 3.

(٣٥) انظر الهامش ٢٤.

(٣٦) «Poland Assumes Command of Multinational Division in Iraq with NATO Support.» *NATO Press Release* (2003)093, 3 September 2003.

قدمت اسبانيا وحدتها لتخدم الى جانب قوات أخرى تحت قيادة بولندية، وقام ١٨ عضواً من مجموع ٢٦ عضواً حالياً ومحتماً من أعضاء الناتو بإرسال وحداتهم الى العراق.

(٣٧) US Department of State, «Powell Discusses Possible Expanded NATO Role in Iraq.» *International Information Programs*, 4 December 2003, < <http://usinfo.state.gov/topical/pol/nato/03120403.htm> > .

مبكرة. وواصل بعض الأعضاء، وبخاصة فرنسا وألمانيا، الإصرار على دور أقوى للأمم المتحدة في الإشراف على العملية قبل أن تكون هناك أية مشاركة كبيرة للناطو^(٣٨). وعلاوة على ذلك، كان من شأن تولي الناطو عملية العراق أن يعرضه لخطر الانتشار أكثر من اللازم بسبب التزاماته الحالية في أفغانستان.

قوة المساعدة الأمنية الدولية :

مهمة خارج المنطقة

بعد أن وضع الاجتماع الوزاري في ريكيافيك في أيار/ مايو ٢٠٠٢ حداً للخلافات داخل الناطو بشأن ما اذا كان في وسعه العمل «خارج المنطقة»^(٣٩)، أتاحت مشاركة الناطو في أفغانستان السانحة الأولى لإطلاق الناطو على سكتته الجديدة ومدته بشعور جديد بالعزم^(٤٠). ولما كان دور الناطو في زمن الحرب وعراق ما بعد الحرب غير مؤكد بأحسن الأحوال، فقد كانت أفغانستان هي التي قدمت للناطو فرصة للانفكاك عن دوره القديم في الحرب الباردة. وقد غدا الناطو مشاركاً في قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) أول مرة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، وذلك استجابة لطلب من ألمانيا وهولندا بشأن دعم التخطيط والتنفيذ المتعلقين بقوة المساعدة الأمنية الدولية الثالثة (ISAF III)^(٤١).

في شباط/ فبراير ٢٠٠٣، تسلمت ألمانيا وهولندا من تركيا قيادة القوة المؤلفة من ٣١ دولة و ٥٥٠٠ عنصر لفترة ستة أشهر. وكانت هذه المرة الأولى التي تشاطرت الدولتان فيها مسؤولية قيادة قوة دولية. وكانت أيضاً المرة الأولى التي استخدمت فيها قدرات الناطو (تكوين قوة، خدمات لوجيستية، وقيادة وسيطرة ومعلومات) لإعداد مهمة خارج الحدود.

وبعد اذ تغلب أعضاء الناطو على الممانعة الأمريكية والشكوك الفرنسية، فضلوا - في ظل تقديم دول الناطو ٩٥ بالمئة من القوات المشاركة - أن تتسلم المنظمة القيادة الجماعية فتضمن بالتالي استمرار العملية، بدلاً من البحث عن متطوعين للقيادة كل ستة أشهر

(٣٨) وافق الناطو على مراجعة مساهمته في جهود الاستقرار «على أساس منتظم». انظر الهامش رقم ٢٤.

(٣٩) NATO, Final Communiqué, Ministerial Meeting of the North Atlantic Council held in Reykjavik on 14 May 2002, Press Release M-NAC-1(2002)59, 14 May 2002.

(٤٠) J. Dempsey, «Afghanistan Mission Gives NATO a New Sense of Purpose,» *Financial Times*, 12/8/2003, p. 12.

(٤١) أنشئت ISAF ونشرت بتفويض من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٨٦، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١. وكان غرض ISAF حماية كابول وقاعدة باغرام الجوية من عناصر طالبان والقاعدة وأمرء حرب منشقين، وافساح المجال لإنشاء الإدارة الأفغانية الانتقالية وتوفير الأمن لها. وكانت ISAF I (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ - حزيران/ يونيو ٢٠٠٢) بقيادة المملكة المتحدة، و ISAF II (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ - شباط/ فبراير ٢٠٠٣) بقيادة تركيا، و ISAF III (شباط/ فبراير - آب/ أغسطس ٢٠٠٣) بقيادة ألمانيا وهولندا.

ومكابدة التكاليف الباهظة للتناوب. ونتيجة لذلك، قرر الناتو في ١٦ نيسان/أبريل «تعزيز دعمه ل-ISAF» بمقر قيادة دائم وتنسيق متماسك، وقيادة وسيطرة تمارسها SHAPE، ومسؤوليات أخرى يتولاها مجلس شمال الأطلسي. وقد عنى القرار هذا أن الناتو صمم على العمل بصورة جماعية في مهمة خارج منطقته لأول مرة. وبقي اسم المهمة، بالاشتراك مع تفويض الأمم المتحدة، كما هو.

وهكذا استقر الناتو للقيام بعمل طويل^(٤٢). فقد تسلم من ألمانيا وهولندا مقاليد القيادة والسيطرة والتنسيق الاستراتيجية لقوة المساعدة الأمنية الدولية الرابعة (ISAF IV) في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وكانت منطقة عمله في تلك الآونة مقتصره على كابول، ولكن نوقشت فكرة توسيع وجود ISAF الى ما وراء العاصمة لبعض الوقت. وبدعم ومشاركة فاعلين من أفراد أفغان وألمان وطواقم من منظمات غير حكومية ومن الأمم المتحدة، فإن الهدف المتوقع هو إلحاق فرق إعادة إعمار اقليمية (PRTS) ب-ISAF في الأقاليم^(٤٣). وهذا يعكس مهمة جديدة أخرى للناتو - زيادة التدخل لا في الحماية العسكرية فقط بل أيضاً في بناء الدولة، بما في ذلك إنشاء منظمات مدنية. وقد اقترحت ألمانيا قراراً في الأمم المتحدة يميز توسيع ISAF ونشر قوات في عدة مدن أفغانية لضمان الأمن فيها^(٤٤). وقوبلت الفكرة الألمانية برد فاتر بسبب الحاجة الى قوات وقدرات إضافية. ورغم ذلك، بدأت ألمانيا الإعداد لمهمة اختبارية في مدينة كوندوز الشمالية^(٤٥).

عقب قرار الناتو، المتخذ «مبدئياً» في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، لمنح ISAF تفويضاً أوسع لمهمتها في حفظ السلام، وسّع قرار مجلس الأمن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر عمل ISAF الى ما بعد كابول^(٤٦). وبدأ الناتو التخطيط في ثلاثة ميادين - العملية في قندوز بقيادة

«Until We Succeed,» according to NATO Secretary General Robertson in *Atlantic News* (٤٢) (18 April 2003).

يرئس الجنرال الألماني غوتس غلاميروث مهمة الناتو ISAF. وقد وضعت العملية تحت القيادة الشاملة لعمليات قيادة الحلفاء والقيادة العملاقية لمقر القيادة الإقليمية في الشمال الأوروبي (Afnorth).

(٤٣) فرق إعادة الإعمار الإقليمية فرق صغيرة من أفراد مدنيين وعسكريين لإتمام جهود الجيش الوطني الأفغاني الجديد و ISAF وتوفير أمن عاملي المساعدات، والمساعدة بأعمال إعادة الإعمار. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣ أرسلت ألمانيا بعثة تقصي حقائق الى إقليم كوندوز في الشمال الأفغاني للتحقيق في ما اذا كان في استطاعتها الانضمام الى البرنامج الذي تديره الولايات المتحدة حتى الآن.

Atlantic News (1 October 2003), p. 2.

(٤٤)

(٤٥) كان تمديد مهمة ISAF يعتبر، جزئياً، خطوة ألمانية نحو الولايات المتحدة لإصلاح العلاقات التي شابهها توتر بسبب حرب العراق. وقد توجهت الوحدة الألمانية الأولى التي تؤمن أمناً لجهود إعادة الإعمار ومساعدة لنزع أسلحة المقاتلين الأفغان السابقين، الى كوندوز في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويتوقع أن توفر أمناً أيضاً للانتخابات التي ستجري في أفغانستان في منتصف سنة ٢٠٠٤. انظر: H. Williamson, «Berlin Backs Mission beyond Kabul,» *Financial Times*: 25/10/2003, and 26 October 2003, p. 5.

(٤٦) قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٠ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

ألمانية (من المقرر أن تؤخذ من الولايات المتحدة)^(٤٧)، و خطة شاملة لتحديد تفويض ISAF، وتطوير مطار كابول لتلبية احتياجات الأنشطة المتزايدة بفعل مثل هذا التوسيع^(٤٨). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تبنى الناتو رسمياً فكرة عملية تجيز توسيع مجال عمل ISAF الى ما وراء كابول، وذلك لدمج فريق إعادة الإعمار الاقليمي الذي تقوده ألمانيا كمشروع تجريبي في عملية متدرجة تتضمن إنشاء فرق إعادة إعمار اقليمية أخرى في المستقبل^(٤٩). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عين الناتو ممثله المدني الأعلى في أفغانستان، مؤكداً بذلك الأوجه غير العسكرية لمهمته. وكان لا بد أن ينتظره إصدار الخطة العملية للقائد الأعلى للحلفاء في أوروبا من أجل توسيع ISAF حتى كانون الأول/ديسمبر بسبب النقص في عروض التعزيزات، وبخاصة طائرات الهليكوبتر والأفراد العسكريين، من الدول الأعضاء. وكانت هناك أيضاً حاجة الى اتفاق بشأن عدد فرق إعادة الإعمار الاقليمية الجديدة.

كانت المقترحات التي أدلى بها كولن باول ودونالد رامسفيلد في الاجتماع الوزاري ببروكسل في كانون الأول/ديسمبر بخصوص مسؤولية متزايدة للناتو في أفغانستان قد دلت على استعداد امريكي لتفويض الناتو من أجل دوره الجديد^(٥٠).

دول البلقان

فيما كان الناتو يوسع مهماته خارج منطقتة، اتخذ خطوات أخرى لخفض مشاركته في البوسنة والهرسك، حيث حقق الأمن والاستقرار تقدماً كافياً يسمح بتسليم المهمة الى الاتحاد الأوروبي^(٥١). وجاء القرار متوازياً مع تبني البوسنة والهرسك قانونها الدفاعي المركزي الأول الذي وحد قيادة جيوشها الاثنية المنفصلة^(٥٢)، والذي فتح الطريق أمامها

(٤٧) تريد ألمانيا أن يركز فريقها لإعادة الإعمار الاقليمي على مسائل مدنية لا على مسائل عسكرية.

Atlantic News (24 October 2003), p. 1.

(٤٨)

(٤٩) تمت أيضاً مناقشة إجراء آخر لتوحيد القيادة في أفغانستان بتحديد قيادة ISAF لتشمل قيادة «عملية الحرية المستمرة». وقد قدمت الخطة العمالية الضامنة للتنسيق والهيكلية قيادة واضحة في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٥٠) «يجب أيضاً درس احتمال اضطلاع الناتو بجميع العمليات العسكرية في أفغانستان في نقطة معينة في المستقبل». في أول الحاشية ٣٧، انظر: US Department of State, International Information Programs, «Rumsfeld Praises New Freedoms in Afghanistan, NATO Presence,» 5 December 2003, < <http://usinfo.state.gov/topical/pol/nato/03120407.htm> > .

(٥١) في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣ تم الاتفاق على «إطار عمل من أجل حوار معزز بين الناتو والاتحاد الأوروبي ومقاربة منسقة بشأن الأمن والاستقرار في البلقان الغربية»، وذلك لموازرة مساعي كلتا المنظميتين. انظر: *Atlantic News* (6 December 2003), p.2.

(٥٢) «Bosnia-Herzegovina: Officials Agree on Uniting Separate Armies,» Radio Free Europe/ Radio Liberty (RFE/RL), *RFE/RL Features*, 26 September 2003, < <http://www.rferl.org/features/2003/09/26092003165306.asp> > and Reuters, «PFP Membership in Sight for Bosnia after Defense Reform,» 2 December 2003.

ولمزيد من التفاصيل، انظر الفصل ٨ من هذا الكتاب.

أيضاً للمشاركة في شراكة الدول الست والأربعين من أجل السلام^(٥٣). وقضى الناتو بخفض عديد قوة ترسيخ الاستقرار (SFOR) من ١٢٠٠٠ فرد الى قوة ردع قوامها نحو ٧٠٠٠ جندي مع حلول حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وبأن يسعى لإنهاء المهمة في نهاية السنة. إلا أن الناتو لن ينسحب كلياً مع تسلم الاتحاد الأوروبي للمهمة، بل سيبقي على مكتب ارتباط ومتسع لوحدة بموجب ترتيبات «برلين زائد»^(٥٤). وبما أن الموقف في كوسوفو يتطلب استبقاء قوة كبيرة للناتو، فإن قوة كوسوفو (KFOR) ستعاد هيكلتها لا خفض عديدها^(٥٥).

القدرات الدفاعية

وافقت القمة التي عقدها الناتو في براغ سنة ٢٠٠٢ على جدول الأعمال المتعلق بتحويل قدرات الناتو تحت ثلاثة عناوين رئيسية: (أ) «قوة الناتو للرد» (NRF)، (ب) هيكلية جديدة لقيادة الناتو الاستراتيجية، و(ج) التزام براغ بشأن القدرات (PCC). وفي سنة ٢٠٠٣ كانت هناك جهود مكثفة لمتابعة هذه الأهداف^(٥٦).

في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ وافق وزراء دفاع الناتو على مفهوم «قوة الرد» الخاصة بالناتو، بهدف الانتقال بعيداً من إرث الدفاع الاقليمي السلبي الى قوات فاعلة وعالية القدرة ومرنة وسريعة ومتحركة من أجل مهمات متعددة الواجبات. والمخاوف التي سبق أن عبر عنها بعض دول الاتحاد الأوروبي لناحية بروز تنافس محتمل بين «قوى الناتو للرد» و «قوة الاتحاد الأوروبي للرد السريع» (ERRF) لم تبطل، لكنها لم تعرقل أيضاً الاستعدادات لتشكيل قوة الناتو^(٥٧) ومن الواضح أن الانقسام داخل الناتو بشأن العراق سرع عملية إنشاء القوة ذات النوعية العالية. وقد تبني المؤتمر الأول لتكوين قوة الرد الخاصة بالناتو، الذي عقد في ١٦ تموز/ يوليو، المرتبة المتقدمة للقوى بما يمكن من تدشينها قبل سنة من الموعد المحدد. وتم الاتفاق على أن يكون «لواء دخول أولي» ذو عناصر جوية وبحرية جاهزاً بحلول منتصف تشرين الأول/ أكتوبر. وتحقق هذا على خلفية إعلان وزارة الدفاع الأمريكية عن مساهمة أمريكية دنيا في قوة الرد الخاصة بالناتو، ولعل الهدف إنهاء «اعتماد» أعضاء الناتو

(٥٣) ولكن ثمة شرطاً حرجاً آخر هو النجاح في اعتقال مجرمي حرب محتبئين في البوسنة والهرسك. للاطلاع على الدول الأعضاء في «الشراكة من أجل السلام»، انظر معجم المصطلحات من هذا الكتاب.

(٥٤) في هذا السياق، سيدرس الاستخدام المحتمل لـ V قوة الناتو للرد.

(٥٥) NATO, Final Communiqué, Meeting of the North Atlantic Council in Defence Ministers Session Held in Brussels on Monday, 1 December 2003, Press Release (2003)148, 1 December 2003.

(٥٦) انظر الهامش ٢٦.

(٥٧) بخصوص بحث في هذه الأمور، انظر: Anthony [et al.], «The Euro-Atlantic System and Global Security», note 1.

«المفرط» على الولايات المتحدة^(٥٨). وخلال حلقة دراسية عقدت في كولورادو سبرينغز، الولايات المتحدة، في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، وكان محورها إدارة الأزمات، كانت قدرات الشركاء الأوروبيين في الناتو موضوع نقاش مرة أخرى في سياق «قابلية استخدام» القوة. وأثيرت أسئلة حول تشريع وطني يؤثر في الأوقات الواقعة بين الرد على أزمة داخلية وبين نتائجه، وهو ما يمكن أن يعرقل عمليات نشر سريع لقوات حملات عسكرية^(٥٩).

وقد تم في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إطلاق نموذج أولي لـ «قوة الناتو للرد»، الأمر الذي منح الناتو قوى مشتركة تجمع بين عمليات جوية وبرية وبحرية وخاصة تحت إمرة قائد واحد لأول مرة^(٦٠). وينتظر أن تبلغ قوة الرد الخاصة بالناتو القدرة الأولية على العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وأن تكون عاملة بالكامل في خريف سنة ٢٠٠٦. وتضم القوة حالياً ٩٥٠٠ عنصر، وهو عدد أكبر كثيراً من العدد الذي كان متصوراً من قبل (٦٠٠٠ عنصر)^(٦١).

وكانت مسألة إنشاء «هيكلية قيادة استراتيجية جديدة» موضع اعتراض لبعض الوقت من قبل اليونان واسبانيا اللتين شعرتا بأن تمثيلهما في الهيكلية الجديدة سيكون متدنياً^(٦٢). ورغم هذا، وافق وزراء دفاع الناتو في ١٢-١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ على ترتيبات القيادة الجديدة المنظمة الرامية إلى جعل هيكلية قيادة الناتو «أصغر لكن أكثر مرونة وكفاية وقدرة على إدارة عمليات عسكرية في المستقبل» بحلول صيف سنة ٢٠٠٦^(٦٣). وعلى المستوى الاستراتيجي، ستكون هناك قيادة عملياتية واحدة في أوروبا، وقائد أعلى للحلفاء في أوروبا يجمع مسؤولياته الحالية إلى مسؤوليات القائد الأعلى السابق للحلفاء في الأطلسي (SACLANT). وستعهد إلى قيادة تحويل عملية جديدة مقرها الولايات المتحدة مهمة الإشراف على عملية التحويل. وسيتألف المستوى العملياتي من قيادي قوة مشتركة دائمة (وهي الآن

(٥٨) وفقاً لمسؤول أمريكي، «إذا سلمت الدول الأعضاء في الناتو القدرات إلى «قوة الناتو للرد»، فقد تعيد البنتاغون النظر في مساهماتها». انظر: J. Dempsey, «US Offers Minimum Contribution to Allies», *Financial Times*, 28/8/2003, p. 2.

(٥٩) P. Spiegel, «War Game at NATO Talks Highlights the Need for Quick Deployment», *Financial Times*, 10/10/2003, p. 4.

(٦٠) أجري التمرين الاختباري الأول لـ «قوة الناتو للرد» في تشرين الثاني/نوفمبر في زمير بتركيا. (٦١) للاطلاع على تشكيل القوات، انظر: «First NATO Response Force is Larger than Expected», *Defense News* (20 October 2003), p.8.

(٦٢) J. Chalmers, «Haggling over Bases Sours NATO Command Reform», Reuters, 11/6/2003.

(٦٣) NATO, Statement on Capabilities issued at the Meeting of the North Atlantic Council in Defence Ministers Session held in Brussels, 12 June 2003, Press Release (2003)066, 12 June 2003, and NATO, Statement on Capabilities issued at the Meeting of the North Atlantic Council in Defence Ministers Session, Press Release (2003)149, 1 December 2003.

خمس قيادات) ومقر قيادات مشتركة (بما فيها نواة قيادة من أجل قوات مهمة مشتركة مرابطة في البحر وقابلة للانتشار). أما المستوى الثالث، المستوى التكتيكي، فسيخفض من ١٣ قيادة عملياتية فرعية إلى ست قيادات. وهذا يعني انخفاضاً شاملاً من ٢٠ مقر قيادة إلى ١١ مقر قيادة. وبالإضافة إلى ذلك، سينخفض عدد مراكز العمليات الجوية القتالية من ١٠ إلى ٦ مراكز.^(٦٤)

ووجدت المراجعة الأولى لتنفيذ «تعهد براغ» أن تقدماً كبيراً تم إحرازه^(٦٥). وقد أثنى روبرتسون، في تقديره الذي أدلى به في مقر قيادة الناتو في ٢٨ أيار/مايو، على الناتو لتحقيقه تحسينات في الذخائر الدقيقة التوجيه والنقل البحري والنقل الجوي الاستراتيجيين وفي التزويد بالوقود جواً^(٦٦). وفي اجتماع وزراء دفاع الناتو في ١٢ حزيران/يونيو، جرى توقيع رسائل نوايا بشأن التعاون في النقل الجوي والنقل البحري الاستراتيجيين. وكانت أدنى درجات الاستحسان قد أعطيت لجهود مراقبة الناتو الأرضية (الرامية إلى إعطاء الناتو قدرة جماعية على تعقب أهداف أرضية) ودعم الخدمة القتالية (حيث الهدف هو تجهيز لواء أو لواءين من كل دولة عضو لأجل عمليات متواصلة)^(٦٧). وسيبقى التقاسم المتعدد الجنسيات والتخصص في الأدوار وكذلك الفاعلية والقابلية لتبادل الخدمات بؤرة أساسية للقدرات المستقبلية^(٦٨).

إلى جانب برامج التكيف الرئيسية تلك، سعى الناتو إلى إجراءات أخرى خاصة بالقدرات، مثل: إنشاء مجموعة القدرة الخاصة بالناتو - الاتحاد الأوروبي لضمان التطور المتناسك والشفاف لقدرات كلتا المنظمتين (خطة عمل القدرة الأوروبية وتعهد براغ، والتعزيز المتبادل بين «قوة الناتو للرد» وقوة الرد السريع الخاصة بالاتحاد الأوروبي)؛ قرار تأسيس كتيبة متعددة الجنسيات للدفاع الكيماوي والبيولوجي والاشعاعي والنووي^(٦٩)؛ دراسة جدوى لدفاع صاروخي خاص بالناتو، وتدابير لتحقيق تمويل عسكري مشترك وقدرة على تبادل أداء العمليات^(٧٠).

(٦٤) للمزيد بشأن الهيكلية الجديدة، انظر: «NATO Fact Sheet», *Atlantic News* (18 June 2003), pp. 3-4.

(٦٥) انظر الهامش رقم ٦٣.

(٦٦) N. Fiorenza, «Robertson Grades Allies' Capabilities», *Defense News* (2 June 2003), p. 8.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) انظر الهامش رقم ٦٣.

(٦٩) بدأ عملها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وحالما تصبح عملانية بالكامل في تموز/يوليو ٢٠٠٤.

ستكون متاحة لـ «قوة الناتو للرد».

(٧٠) «NATO Missile Defence Advances», *Atlantic News* (14 June 2003), annex, p. 4.

انظر الهامش رقم ٦٣.

IV الاتحاد الأوروبي: البحث عن دور استراتيجي

على غرار الناتو، يواجه الاتحاد الأوروبي تحدي إعادة تحديد دوره ومكانته، رغم أن هذا أمر يحدث على جبهات كثيرة أكثر بكثير بدءاً باختصاصاته التقليدية، مثلاً، في التجارة والاقتصاد وانتهاءً باختصاصات جديدة مثل المشاركة في سياسة خارجية وهوية أمنية وقوة عسكرية. ويجري الآن نشدان تغييرات دستورية، مع الهدف الجدير بالثناء الرامي جعل نظام الاتحاد الأوروبي أكثر فاعلية وأكثر خضوعاً للمحاسبة (ديمقراطي) ومفهوماً أكثر لدى مواطنيه، جنباً إلى جنب مع التوسيع المتفق عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد تفاقمت مشكلات الاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠٠٣ بفعل أزمة العراق والخلافات التي سببها بين أوروبا «العجوز» والأكثر موالاة للولايات المتحدة من بين الدول الأعضاء الحالية والدول التي ستصبح أعضاء قريباً. وفي الأشهر الأولى من السنة لم يترد الانقسام في المواقف من الولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي فحسب بل أثر أيضاً على الوافدين الجدد من أوروبا الوسطى. وقد أظهر هؤلاء الآخرون جميعاً «ميولاً أطلسية» قوية^(٧١)، كما تجل ذلك في رسائل دول «الشماني» و«العشر» التي نشرت في الربيع دعماً لسياسات الولايات المتحدة تجاه العراق^(٧٢). ووجهت فرنسا إليهم انتقاداً شديداً - إذ ان نصيحة الرئيس جاك شيراك الصريحة بشأن «تفويت فرصة طيبة للالتزام الصمت» كانت مصحوبة بتحذير من احتمال وقف عملية التوسيع^(٧٣). هذا التطور وتطورات أخرى أضافت إلى الهموم القائمة مخاوف وشكوكاً حول القيادة والالتزامات المستقبلية، وتقاسم القوة، وشكل المنظمة - الأمر الذي بذر بذور انهيار المفاوضات بشأن دستور الاتحاد الأوروبي الجديد في نهاية السنة، في الوقت الذي يأمل الاتحاد الأوروبي منح الدول الأعضاء فيه والدول الوافدة إليه عزماً جديداً موحداً. ورداً على ذلك، يقوم المؤيدون التقليديون في فرنسا وألمانيا لفكرة مشروع تكامل «مركزي» أكثر تراصاً بطرح هذه الفكرة على بساط النقاش مرة أخرى.

ثمة تحد رئيس مائل أمام الاتحاد الأوروبي هو محو ما تردد قوله مدة طويلة من أنه منظمة «كثيرة الكلام قليلة الفعل» إزاء التحديات والتهديدات الأمنية. وقد نشأت فرصة كبرى من عدم الاهتمام الأمريكي وما نجم عنه من تهميش للناتو. وأسفرت الجهود لبناء مظهر استراتيجي عن فرصة لتفعيل سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة

(٧١) تبين أن هذا يلقى تماماً بمقاربة الدول الجديدة الأكثر انسجاماً مع جوانب الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية والمالية.

«Statement on Iraq by 8 European Leaders, 30 January 2003,» *Disarmament* (٧٢) Documentation, Acronym Institute for Disarmament Diplomacy, <<http://www.acronym.org.uk/docs/0301/doc25.htm>>, and 'Statement of the Vilnius Group countries', 5 February 2003, <<http://www.am.gov.lv/en/news/press-release/2003/feb/2868>>.

I. Black and I. Traynor, «Eastern Europe Dismayed at Chirac Snub: French Leader Hints (٧٣) Support for US May Jeopardise EU Entry», *Guardian Unlimited*, 19 February 2003, <<http://www.guardian.co.uk/international/story/0,3604,898317,00.html>>.

(CFSP) التي كم تباهى بها. وبدا أن المبادرات المشتركة المتفق عليها والمطروحة من قبل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في ما يخص سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP) في النصف الثاني من السنة تقدم وهداً بتعزيز جديد لهذا المشروع. وفي الوقت نفسه جدد تقارب الدول «الثلاث الكبرى» وأنشطتها الدبلوماسية البالغة الأهمية خارج إطار الاتحاد الأوروبي (مثلاً في ما يتعلق ببرنامح إيران النووي) مخاوف حول ما هي الجهة التي ستسيطر على مستقبل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

المعاهدة الدستورية والمؤتمر بين الحكومات

بدا التحدي الذي واجهه المؤتمر الأوروبي (شباط/فبراير ٢٠٠٢ - حزيران/يونيو ٢٠٠٣) مهمة صعبة في بداية الأمر لأن المشاركين فيه بدوا غير متفقين على أي شيء فضلاً عن إجماع عام على ضرورات التوسيع والكفاية والدمقرطة. وبدت الدوافع للشروع فيها متفاوتة. وقد اعتبر البعض الحاجة الى تصنيف الاتفاقيات وتوحيدها في نص واحد فرصة لتقييد سلطات الاتحاد الأوروبي المتنامية بينما اعتبرها آخرون خطوة نحو «الاتحاد الأعسر متناولاً حتى الآن» والذي جرى توقعه في اتفاقية روما ١٩٥٧^(٧٤).

وقد كان الجدول الزمني لإصدار وثيقة الاتحاد الأوروبي الدستورية واضحاً بما فيه الكفاية - اختتام صياغة المعاهدة الأوروبية في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ وإقرارها بعد ذلك بوقت قصير من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي؛ مداوات إضافية تقرر الشروع فيها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وهي تتناول مسودة نص الاتفاقية في المؤتمر بين الحكومات (IGC)؛ التوقيع المحتمل لاتفاقية جديدة في كانون الأول/ديسمبر؛ استفتاءات عامة في بعض البلدان وصيغ أخرى للموافقة في بلدان أخرى، تعقبها مصادقات في سنة ٢٠٠٤؛ ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة ٢٠٠٥ أو سنة ٢٠٠٦.

في مستهل سنة ٢٠٠٣ بدا من المستحيل أن يتمكن المؤتمر من التوصل الى إجماع. وكانت الخطوط الرئيسية قد رسمت فعلاً بخصوص التوزيع المستقبلي للسلطة بين «مؤيدي العمل بين الحكومات» - وتشمل على الأغلب دول الاتحاد الأوروبي الكبيرة التي (ليست في هذا الصدد متأثرة بوضوح بأزمة العراق) اختارت معاً قيادة سياسية أقوى للاتحاد الأوروبي. ومجلساً ثابتاً، ورئيساً متفرغاً للمجلس، ووزير خارجية - ومؤيدي المذهب الاتحادي، الذي يشمل دولاً متوسطة الحجم وصغيرة فضلاً عن المفوضية ورئيسها. وفي الوقت نفسه، وبشأن أمور تفصيلية، تشكلت ائتلافات متقلبة وغير متوقعة غالباً عبر انقسامات تقليدية.

«The Great Debate,» *Economist* (14 June 2003), p. 31.

(٧٤)

< <http://europa.eu.int/abc/obj/treaties/en/entoc05.htm> >. ونص اتفاقية روما ١٩٥٧ متوفر على :

وكان هناك أكثر من ٢٠٠ مشارك في المؤتمر ١٠٥ أعضاء كاملين وأعضاء مناوبين) من الدول الأعضاء الـ ٢٨ الحالية والمستقبلية، فممثلو جميع المشارب السياسية تقريباً وطيفاً واسعاً من المصالح. وكان المشاركون سياسيين أكثر مما كانوا دبلوماسيين. وجرت مناقشتهم علانية لا خلف أبواب موصدة. وقد تعرض رئيس المؤتمر الأوروبي فاليري جيسكار ديستان لانتقادات من الاتجاهات كافة إما بدعوى أنه منحاز الى الدول الكبرى وإما أنه ماض بعيداً باتجاه إنشاء «دولة عظمى».

قدم رئيس المؤتمر المسودة الأولى للمواد الـ ١٦ من دستور الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير^(٧٥). وقد قوبلت المسودة بانتقادات من الدول الصغيرة و«القوى الكبرى» على حد سواء. وكان الأمر الذي أثار مزيداً من النقد والقلق مسودات إضافية تتعلق بمواد متتالية وأجزاء من الدستور العتيدي، منها مثلاً، «بند الخروج» من عضوية الاتحاد الأوروبي ومقترحات مؤسسية مثل مقترحات تعزيز موقع المجلس وترتيبات جديدة للرئاسة، والإضعاف المصاحب المتصور لدور المفوضية، وهلم جرا^(٧٦).

لم يكن المؤتمر قائماً في فراغ سياسي. فالأزمة بشأن العراق تلقي ظلها، مظهرة بصورة قاسية حدود سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP). بل إن مجلس الرئاسة قرر في نهاية شباط/فبراير تأخير نشر مزيد من مسودات المواد^(٧٧). وفيما كانت الجادلات الأوروبية وعبر الأطلسي في أوجها في مكان آخر خفت سرعة تقدم المحادثات في الجمعية لكنها لم تتوقف. واللافت أنه رغم الانتقادات الموجهة الى رئيس المؤتمر، فقد ساندت رئاسة المجلس معظم مقترحاته^(٧٨). وكان مرد هذا، الى حد كبير، الى مهارات جيسكار ديستان التفاوضية، إذ وازن بحرص شديد بين مصالح متباينة، متلافياً أي ثغرة نهائية بين الفئات فيما هو يسعى وراء أهدافه. وفي ٢٦-٢٨ أيار/مايو أصدر المؤتمر مسودته الأولى الكاملة للدستور واعترف في الوقت نفسه بأن أعضاءه كانوا منقسمين بحدة حول

(٧٥) مسودة نص مواد الاتفاقية المؤسسة لدستور أوروبا، ٦ شباط / فبراير ٢٠٠٣، انظر: < <http://register.consilium.eu.int/pdf/en/03/cv00/cv00528en03.pdf> > .

European Convention, Secretariat, 'Institutions-draft articles for Title IV of Part I of the (٧٦) Constitution', Brussels, 23 Apr. 2003, document CONV 691/03, < <http://register.consilium.eu.int/pdf/en/03/cv00/cv00691en03.pdf> >

(٧٧) وافق مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية على موقف مشترك من العراق في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ليراه ينحل بسرعة في الأسابيع التالية. وكانت مسودة مواد المؤتمر بشأن العمل الخارجي قد نشرت في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

D. Dombey, «European Constitution Survives Despite Its Author», *Financial Times*, 25/4/ (٧٨) 2003, p. 6.

القسم الرئيسي المتعلق بمؤسسات الاتحاد الأوروبي^(٧٩). واقترح رئيس المؤتمر، من بين أمور أخرى، رئيساً متفرغاً للمجلس الأوروبي بدلاً من التناوب على الرئاسة كل ستة أشهر، ووزير خارجية جديداً «مزدوج المنصب» يتولى الدورين اللذين يؤديانهما الممثل الأعلى ومفوض الشؤون الخارجية، ومفوضية أصغر حجماً لتحل محل الترتيب الحالي، أي لكل دولة مفوض، ونظاماً مبسطاً للتصويت على أساس «الأغلبية المضاعفة»^(٨٠). وأثارت المسودة انتقادات لاذعة من أوساط مختلفة منها رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي، والدول الصغيرة وكثير من المشككين الأوروبيين. وقد شكت تلك الأوساط من أن جيسكار ديستان مضى من دون اعتبار لآرائها. غير أن الدول الخمس الرئيسية ساندت رزمة المقترحات. وبحلول حزيران/يونيو كان جيسكار ديستان قد خفف من مقترحاته أو تخلى عن بعضها^(٨١)، وأخر بعض التغييرات الصعبة وأدخل صيغاً خلاقة تتعلق ببعض المسائل المثيرة للانقسام، فكسب بذلك المساندة الحذرة من أعضاء البرلمان والمفوضية الأوروبيين. وفي إشارة ذات مغزى إلى الدول الصغيرة، أرجى تنفيذ نظام تصويت مبسط إلى سنة ٢٠٠٩ وقصت سلطات رئيس المجلس المقترح - إذ أن الدول الصغيرة تخشى أن يؤدي هذا المنصب الطويل الولاية مضافاً إليه «وزير خارجية» الاتحاد الأوروبي الجديد (الذي يرجح اختياره من دولة كبرى) إلى إضعاف دورها ودور المفوضية. وطرح أيضاً ترتيب جديد لتناوب المفوضين وتمت الموافقة على دور أكبر للبرلمان الأوروبي^(٨٢).

وبقي عدد من القضايا بلا حل بما فيه أمور رئيسية مثل: إجراءات فرض الضرائب؛ إدخال تصويت الأغلبية إلى السياسة الخارجية والضمان الاجتماعي وزيادة الإيرادات؛ نظام التصويت بالأغلبية المضاعفة^(٨٣)؛ القلق البريطاني من تأثير سلطتها القضائية من مقترح دمج ميثاق الحقوق الأساسية في اتفاقية الاتحاد الأوروبي؛ إصرار

(٧٩) للاطلاع على نصوص الأجزاء الإفرادية لمسودة الدستور، انظر: <http://european-convention.eu.int/docregister.ASP?MAX=61&LANG=EN&Content=DOC>.

(٨٠) كان المتصور أن يصوت نصف الدول الأعضاء على الأقل، أي ما يوازي ٦٠ بالمئة من سكان الاتحاد الأوروبي، لمصلحة مسودة الدستور لتحويل مسودة مشروع قانون للاتحاد الأوروبي إلى قانون. وقالت دول صغيرة ومتوسطة الحجم إن من شأن ذلك أن يمنح الدول الكبيرة نفوذاً واسعاً جداً.

(٨١) من بين الفكر التي طرحت فكرة تعيين نائب لرئيس المجلس ومجلس رفيع المستوى لمساعدة الرئيس وإعطاء دور لـ «كونغرس شعوب أوروبا».

(٨٢) وسعت إحالة البرلمان الأوروبي، من ٣٤ مجالاً من مجالات السياسة إلى ٧٠ مجالاً، لتشمل مجالات حساسة مثل سياسة اللجوء والميزانية السنوية والمخصصات المالية الإقليمية.

(٨٣) في صفقة تسوية طرحت اتفاقية نيس نظاماً ثلاثي الأنساق للأصوات «المرجحة» في المجلس، الأمر الذي يعطي أصواتاً إضافية للدول المتوسطة الحجم. وفي الواقع، حصلت كل من إسبانيا وبولندا على ٢٧ صوتاً، أي أقل بصوتين من أصوات كل من الأعضاء الأربعة الكبار. ومن شأن هذا أن يمكنهما من أمور عدة، منها حشد «أقليات متكثلة» بسهولة أكبر لتعطيل قرارات للمجلس غير مرغوب فيها. ومن شأن نظام الأغلبية المزدوجة المقترح بدوره أن يكافئ فرنسا وألمانيا عملياً في ذلك الصدد.

فرنسا على «استثنائها الثقافي»^(٨٤)، وغياب أي إشارة الى الديانة المسيحية في ديباجة مسودة الدستور.

وفي قمة الاتحاد الأوروبي في نيسالونيكى (٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣) وافقت دول الاتحاد الأوروبي الكبرى كلها على مسودة الاتفاقية الدستورية مع إبداء تحفظات^(٨٥). وكان هناك حماسة أقل من الدول الصغيرة. ورغم جميع الانتقادات التي أفصح عنها^(٨٦)، فقد كان واضحاً أن الوثيقة تجاوزت بنطاقها جميع قوانين الاتحاد الأوروبي التشريعية الكبرى السابقة. ومن شأنها أن تعزز سلطات الاتحاد الأوروبي بإعطائها «شخصية قانونية» وبالإعلان صراحة أن قانون الاتحاد الأوروبي فوق التشريعات الوطنية، وتوفير نظام مبسط لتوزيع السلطات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. واتفق المفاوضون والمعلقون على نطاق واسع على أن نحو ٩٥ بالمئة من المسودة كانت مقبولة. وكانت المشكلة تدور حول الى أي مدى ستكون الـ ٥ بالمئة الباقية سهلة الانقياد.

وقد أعرب عن أمل بأن ينهي المؤتمر بين الحكومات عمله بين ٤ تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في الموعد المحدد لتوقيع اتفاقية جديدة في بروكسل. لكن بحلول نهاية الصيف، كانت قائمة القضايا التي يراد إعادة فتحها قد أخذت تكبر. وبدأت الدول الصغيرة، نحو ١٧ دولة «متشابهة في التفكير» تنسق بينها النمسا وفنلندا، توطيد مواقع مشتركة بهدف مواجهة الضغط، أو «الإكراه العنيف» كما تراه، من شركائها الأكبر منها كي تقبل الاتفاقية^(٨٧). ومن حيث المبدأ، كانت نقاط التوقف الرئيسية متعلقة بمكانة المفوضية الأوروبية، وتعريف أو تحديد أفضل لسلطات رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي و«وزير الخارجية» المقترحين، ونظام التصويت، وحقوق النقض الوطنية، وتوزيع المقاعد في البرلمان

D. Dombey and G.Parker., «Autocratic Giscard Seeks Compromise.» *Financial Times*, 13/ (٨٤) 6/2003., p.2.

< <http://europa.eu.int/> : انظر : ٢٠٠٣، ١٩-٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، انظر : http://comm/councils/th20030619/index_en.htm >

< <http://ue.eu.int/pressData/en/ec/76279.pdf> > والاستنتاجات الرئيسية، انظر :

< <http://european-convention.eu.int/docs/Treaty/cv00850.en03.pdf> > نص «مسودة الاتفاقية المؤسسة لدستور أوروبا» ١٨، تموز/يوليو ٢٠٠٣، متوفر في : <http://european-convention.eu.int/docs/Treaty/cv00850.en03.pdf>

(٨٦) مثلاً، في مقالة افتتاحية، وصفت *Economist* المؤتمر بـ «عمل مؤسف»، منحور «بتسويات غير متقنة ومفارقات وحماقات» بحيث ينبغي للحكومات الأعضاء أن تلقي به «الى أقرب وعاء للقمامة»، انظر : «Where to File It.» *Economist* (21 June 2003), p.11.

في الوقت الذي هوجم كمخطط تفصيلي لـ «قلقلة مسرعة»، فقد وصف أيضاً بالمخطط التفصيلي لمركزة

السلطة. انظر : C. MacCarthy, «Europhile Finds Little to Love in EU.» *Financial Times*, 3/9/2003, p. 9.

(٨٧) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أرسلت من السويد إشارة تحذير بشأن جوهر المشروع الأوروبي وسرعة

تقدمه، وذلك عندما صوتت السويد، في استفتاء، ضد اعتماد اليورو عملة لها.

الأوروبي، وسياسات الطاقة^(٨٨). وكانت المعضلة الناجمة عن ذلك هي الى أي مدى كان من الممكن الذهاب في تعديل مسودة الدستور من دون نقضها. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر كان بعض التقدم قد تحقق بشأن معظم القضايا. وبقي مجال الاختلاف الرئيس هو الطلب الاسباني - البولندي، الذي قبلته المملكة المتحدة لاحقاً، بالإبقاء على إجراءات التصويت المركبة والواردة في اتفاقية نيس ٢٠٠٠^(٨٩). ومورست على الدولتين ضغوط متنوعة وغير مجدية للتأثير فيهما^(٩٠).

وبسبب عدم مرونتهما، وعدم مرونة فرنسا وألمانيا، في الإصرار على ألا يحدث أي تغيير في إجراءات التصويت في مسودة الاتفاقية، تعطل اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣. وأجلت محادثات أخرى حتى النصف الثاني من سنة ٢٠٠٤، بينما عادت فرنسا وألمانيا الى تلميحاتهما المألوفة الى مجموعة دول «محرورية» أو «رائدة» ما انفكت تشق طريقها قدماً بتكامل أوثق.

سياسة الأمن والدفاع الأوروبية

بعد أن أفلح الاتحاد الأوروبي في اجتياز عدد من الموانع التي منعت سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP) من تحقيق قدرة عملياتية في السنوات الماضية^(٩١)، نجح في إطلاق «عملية كونكورديا»، أولى علمياته العسكرية الميدانية المتواضعة في جمهورية مقدونيا

G. Parker: «Smaller EU Countries Dig their Heels in,» *Financial Times*, 22/9/2003, p. 2, and (٨٨) «Angry Gods Fail to Smite EU Treaty Talks», *Financial Times*, 1/12/2003, p. 2. G. Parker, and T. Barber, «Small Countries under Pressure over EU Treaty,» *Financial Times*, 4-5/10/2003, p. 1.

(٨٩) معاهدة نيس لعام ٢٠٠٠ التي تحمل محل المعاهدة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي والمعاهدات التي تنظم المجتمعات الأوروبية وبعض القضايا المتعلقة بها. انظر: *Official Journal of the European Communities*, C80/ 1 (10 Mar. 2001), < http://europa.eu.int/eur-lex/en/treaties/dat/nice_treaty_en.pdf >

حظي التغيير بتأييد ٧ دول (النمسا، قبرص، الدانمارك، أيرلندا، ليتوانيا، السويد، وفي أول الأمر، المملكة المتحدة). وطالبت بولندا واسبانيا ببقاء ترتيبات تقاسم السلطة على حالها.

(٩٠) في إحدى المناسبات حذرتها فرنسا وألمانيا من مغبة فقدان قدر كبير من مساعدات الاتحاد الأوروبي. انظر: G.Parker and T. Barber, «Poland and Spain May Face Cuts to EU Aid,» *Financial Times*, 6/10/2003, p. 1.

كان من شأن تعليق أحكام اتفاقية الاتحاد الأوروبي للاستقرار والنمو في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر، لتجنّب فرنسا وألمانيا خطر معاقبتها على عجوزات مالية مستمرة، أن فاقمت مخاوف الدول الأعضاء الصغيرة من منح شركائها الكبار سلطة واسعة جداً.

(٩١) انظر: Z. Lachowski, «The Military Dimension of the European Union,» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp.151-73, and R. Dwan and Z. Lachowski, «The Military and Security Dimensions of the European Union,» *SIPRI Yearbook 2003 Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 213-36.

اليوغوسلافية سابقاً في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٣^(٩٢). وفي أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، أقر الاتحاد الأوروبي ارسال قوة حفظ سلام الى الكونغو بقيادة فرنسية - «عملية أرتميس». وخلافاً للقوى التي أرسلت الى مقدونيا، والتي حظيت بمساعدة من الناتو واستطاعت بالتالي استخدام قدرات القيادة العليا لقوى الحلفاء في أوروبا (SHAPE) لجهة التخطيط والقيادة والإسناد في حال احتاج الاتحاد الأوروبي الى مساعدة، فقد كانت «أرتميس» ذات الـ ١٤٠٠ عنصر عملية «مستقلة» وأول قوة للاتحاد الأوروبي تنشر خارج أوروبا. وكانت الاختبار الناجح الأول لقدرة الاتحاد الأوروبي على الاستجابة سريعاً لطلب من الأمم المتحدة لتقديم العون في الأزمات^(٩٣). غير أن الاختبار الحقيقي للأداء في نزاع كبير مازال أمام قوة الاتحاد الأوروبي للرد السريع.

قبل أن يبدأ الاتحاد الأوروبي أول عملية عسكرية له، قام بإطلاق «مهمة شرطة» في البوسنة والهرسك في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣^(٩٤). ووافق على «مهمة شرطة» أخرى، «عملية بروكسيما»، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وبدت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر في مقدونيا، خلفاً لعملية «كونكورديا» العسكرية^(٩٥).

في تشرين الثاني/نوفمبر نفذت أول مناورة مشتركة بين الناتو والاتحاد الأوروبي لإدارة أزمات (CME / CMX 03)، وذلك وفقاً لترتيبات «برلين زائد». وفي الوقت عينه استعدت كلتا المنظمين لتسليم مهمة «قوة الاستقرار» (SFOR) الى الاتحاد الأوروبي في نهاية سنة ٢٠٠٤، وهي مهمة ثالثة ويحتمل الى حد كبير أن تكون العملية العسكرية الأصعب بالنسبة الى الاتحاد الأوروبي.

ويبقى مدخل سياسة الأمن والدفاع الأوروبية الى النجاح أو الفشل رهن تطورات القدرات الأوروبية. ففي أيار/ مايو ٢٠٠٣ اتفق وزراء الاتحاد الأوروبي على وجوب انتقال مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية (ECAP) الى إنشاء ١٠ مجموعات مشاريع ملء الفجوات في القدرات العسكرية بالتدرج^(٩٦). وبعد أن راجع مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون العامة

(٩٢) انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب، و C. Mace, «Putting «Berlin Plus» into Practice: Taking over from NATO in FYROM,» *European Security Review*, no.16 (February 2003) pp. 2-4.

(٩٣) انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب. انظر: R. Mace, «Operation Artemis: Mission Impossible?», *European Security Review*, no.18 (July 2003) pp. 5-6.

(٩٤) C. Mace, «ESDP Goes Live: The EU Police Mission in Bosnia and Herzegovina,» *European Security Review*, no. 16 (February 2003) pp. 4-6.

(٩٥) انظر الفصل ٨ من هذا الكتاب.

EU General Affairs and External Relations Council, «European Security and Defence Policy: Conclusions,» 19 May 2003, < http://europa.eu.int/comm/external_relations/cfsp/intro/gac.htm >

وفقاً لمسؤول أمني في الاتحاد الأوروبي، فإن «هيئات مستشاري مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية لا تني تحرك الأعمال المكتتبية إياها. وباستثناء هيئة النقل الجوي وعملها المنتظر بشأن الـ (إيرباص) «أ ٤٠٠ م»، =

والعلاقات الخارجية (GAERC) المنجزات السابقة في إدارة العمليات، وتأسيس هيئات ذات صلة، وترتيبات الاتحاد الأوروبي - الناتو والترتيبات الملائمة مع أعضاء في الناتو ليسوا في الاتحاد الأوروبي ومع دول أخرى معنية، أن الاتحاد الأوروبي حقق قدرة عملياتية عبر السلسلة الكاملة لمهمات بيطرسبرغ^(٩٧)، وان تكن «محدودة ومقيدة بنقائص معترف بها»^(٩٨).

على الرغم من هذا التقدم، ظل سجل تطور القدرة غير مرض في سنة ٢٠٠٣. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أعلن GAERC إنشاء وكالة أوروبية للقدرات وعمليات التسلح تبدأ عملها في أواخر سنة ٢٠٠٤ - مع أن المشروع كان لا يزال في نهاية السنة يفترق الى أساس قانوني وميزانية، وكانت تعرفه خلافات سياسية^(٩٩). وكان من دوافع الدول الكبيرة للموافقة، من خارج الإجراءات الدستورية الرئيسية، على إنشاء الوكالة هو الأمل بأن تبتكر الوكالة وسائل أفضل تركيزاً للتعويض عن النقائص في القدرة.

السعي إلى سياسة دفاعية

كي تظهر فرنسا والمملكة المتحدة التزامهما وترفعاً شأن سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، فيما هما على خلاف شديد في الموقف من السياسة تجاه العراق، قامت في قمة الاتحاد الأوروبي التي عقدت في لوتوكي، فرنسا، في شباط/فبراير ٢٠٠٣ بتقديم أمور عدة منها مبادرة جديدة للعمل على إنجاح مبدأ التضامن والتعاوض المتبادل في وجه التهديدات الإرهابية^(١٠٠). إلا أن التطورات في أزمة العراق أفسدت التحسن القصير الأجل الذي ساد الأجواء عقب اجتماعات القمة. وقد دعا اقتراح بلجيكي صيغ في آذار/مارس، أي عشية التدخل في العراق، الى إنشاء «نواة» ائتلاف دول لتعزيز التعاون الدفاعي الأوروبي^(١٠١).

= فإن أيّاً من الهيئات الـ ١٨ الأخرى ليست مستعدة فعلاً لتنفيذ أي شيء ملموس في ما يخص المعدات». انظر: «Compelling Times for European Union», *Defense News* (22 December 2003), p. 24.

(٩٧) إن مهمات بيطرسبرغ، كما اتفق عليها في سنة ١٩٩٢ لتقوية الدور العملائي لاتحاد أوروبا الغربية ومن ثم دجت لاحقاً في اتفاقية أمستردام ١٩٩٧، تشمل تدخلاً إنسانياً وعمليات إخلاء، وحفظ السلام، وإدارة الأزمات، بما فيها صنع السلام.
(٩٨) انظر الهامش ٩٦.

(٩٩) سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، «استنتاجات المجلس بشأن سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP) بما فيها الوكالة في ميدان قدرات الدفاع، والتطوير، والبحث والأسلحة»، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، انظر الفصلان ٩ و ١١ من هذا الكتاب، و <http://europa.eu.int/comm/external_relations/cfsp/intro/gac171103concl.pdf>; «Europeans Bicker over Arms Agency Set-up», *Defense News* (17 November 2003), p. 17.

(١٠٠) وطالبت أيضاً بقدرات كمية ونوعية وبنشاء «وكالة للقدرات الدفاعية». إعلان القمة الفرنسية - البريطانية بخصوص تقوية التعاون الأوروبي في مجالي الأمن والدفاع، انظر: <http://www.france.diplomatie.fr/actu/print_bul.gb.asp?liste=20030205.gb.html> .

(١٠١) G. Parker, D. Dombey and J. Dempsey, «Belgian Plan is «Sign of a Multi-speed Europe»», *Financial Times*, 26/3/2003, p. 7.

و«الائتلاف المقترح من «الدول الراغبة» (أو بالأحرى غير الراغبة في الاصطفاف مع الولايات المتحدة) داخل الاتحاد الأوروبي يقع ضمن التقليد القديم لمدخل «كاملي» الى الدفاع الأوروبي، لكنه يعبر أيضاً عن ردة فعل سياسية ضد ائتلافات مقترحة تقودها الولايات المتحدة وخصوصاً الائتلاف الذي يجري تشكيله ضد العراق. وفي ٢٩ نيسان/أبريل عقدت في لوكسمبورغ «قمة مصغرة» ضمت بلجيكا وفرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ، وأعلنت «استراتيجية» لبناء دفاع أوروبي حول نواة فرنسية - ألمانية. واحتوى البرنامج على خليط من المبادرات القديمة والجديدة التي يستدعي بعضها مزيداً من التفصيل، ويفضل أن يكون ذلك داخل المؤتمر الأوروبي^(١٠٢). ولكن المبادرة التي كانت الأكثر مثاراً للجدل البالغ هي تجديد فكرة بناء مقر قيادة أوروبي مستقل للتخطيط العسكري في تيرفورين، بلجيكا، ففي أعقاب المعارضة الأوروبية «المحورية» للحرب على العراق، اعتبرت الدول غير المشاركة في الخطة أن الفكرة بمثابة وضع ملح على الجرح^(١٠٣). وفشلت «عصاة الأربعة»، كما لقت على سبيل السخرية، في نهاية الأمر في الحصول على دعم أعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي. وسعت الدول المؤيدة للإصلاح، وخصوصاً ألمانيا، لتهدئة المملكة المتحدة غير المدعوة وأصرت على القول إن الاجتماع لم يكن تجمّعاً معادياً للولايات المتحدة بل كان محاولة لإنعاش جهود سياسة دفاعية للاتحاد الأوروبي أكثر اعتماداً على الذات.

ومع أن «مبادرة تيرفورين» كانت فكرة غير صالحة للبدء بها وقتذاك، فقد عادت الى الظهور في صيغة مخففة في وقت لاحق من السنة. وبنية اختراق الطريق المسدود في المؤتمر بين الحكومات القادم وإصلاح العلاقات التي ألحقت مسألة العراق بها ضرراً من قبل، قبلت المملكة المتحدة - في الاجتماع البريطاني - الفرنسي - الألماني غير الرسمي في برلين، ٢٠ أيلول/سبتمبر - اقتراح شركائها بشأن السعي إلى قدرة مشتركة للتخطيط وإدارة عمليات الاتحاد الأوروبي من دون الاستعانة بموجودات الناتو وقدراته، سواء ضمن مجموعة «الدول الـ ٢٥» الأعضاء حالياً ومستقبلاً أو «في دائرة شركاء معينين»^(١٠٤). وتلقت المملكة المتحدة من الشريكين تأكيدات بأن «التعاون المنظم» للاتحاد الأوروبي^(١٠٥) - مفهوم جديد جرى

(١٠٢) بخصوص المقترحات، انظر: «Meeting of the Heads of State and Government of Germany, France, Luxembourg and Belgium on European defence», Brussels, 29 April 2003, < <http://www.elysee.fr/actus/dep/2003/etranger/04-brussel/0304EUDFang.htm> > .

(١٠٣) ما زالت قدرات الاتحاد الأوروبي «المستقلة» أو «المنفصلة» للتخطيط موضع اعتراض من الولايات المتحدة ومن رأي ذي نزعة أطلسية داخل الاتحاد الأوروبي منذ المناقشات التكوينية بخصوص سياسة الأمن والدفاع الأوروبية في سنة ١٩٩٩، وذلك بحجة أنها تنسخ مرافق الناتو وتزاحمها (وهي مرافق مصممة لتكون كذلك في تصرف الاتحاد الأوروبي من خلال «برلين زائد»).

B. Benoit and B. Hall, «Blair Backs more EU Defence Cooperation», *Financial Times*, 22/ (١٠٤) 9/2003, p. 1.

(١٠٥) انظر الهامش رقم ٨٥ المتعلق بمسودة الاتفاقية المؤسسة لدستور من أجل أوروبا، المادة III -

تصوره في مسودة دستور المؤتمر بخصوص مسائل دفاعية تأخذ مجموعة دول فيها زمام المبادرة إلى إنشاء بنى دفاعية أكثر تكاملاً وقدرات أفضل مع وضع معايير لدول أخرى ترغب في الانضمام لاحقاً - سيكون شفافاً وأكثر مرونة في طريقة تأسيسه، ومتعاوناً مع الناتو^(١٠٦).

وقد لقيت موافقة المملكة المتحدة اللاحقة على خلية تخطيط عسكرية أوروبية مستقلة ضمن هيئة الاتحاد الأوروبي العسكرية (EUMS) ليس فقط معارضة من أعضاء الاتحاد الأوروبي الحيايين، الحذرين من مجموعة طليعية أو «ناد حصري» داخل الاتحاد الأوروبي^(١٠٧)، بل أيضاً، وربما قبل ذلك، ردة فعل قوية لا مثيل لها من السفير الأمريكي لدى الناتو^(١٠٨). ومرة أخرى، بذل أعضاء الناتو الأوروبيون جهوداً جبارة لطمأنة الإدارة الأمريكية بأن الخيارات المختلفة التي يدرسها الاتحاد الأوروبي لن تنسخ أو تنافس دور مقر قيادة الناتو^(١٠٩). وفي الإعداد لاجتماعات الناتو والاتحاد الأوروبي في كانون الأول / ديسمبر، بذلت جهود لإعادة التأكيد للولايات المتحدة ودول أخرى بأن أي حل وسط للاتحاد الأوروبي لن يقلل من دور الناتو بوصفه المنظمة الرئيسية التي توفر الأمن لأوروبا.

والقرار الذي اتخذته «خلوة» وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في نابولي، إيطاليا، في ٢٨ - ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر لإنشاء خلية متواضعة للتخطيط العملي وتبني بند دفاع متبادل في إطار الاتحاد الأوروبي (مع شرط ضمان التزامات الناتو) استقبلته الولايات المتحدة والناتو بهدوء شديد، رغم أن مخاوفهما لم تتبدد كلياً^(١١٠). وقد وافقت قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر على: (أ) إنشاء خلية دائمة صغيرة للاتحاد

J. Dempsey, «UK Seeks to Cut Tensions over European Defense,» *Financial Times*, 23/9/ (١٠٦) 2003.

E. Tuomioja, (Finland's Foreign Minister), «Europe Needs to Work as a : مثلاً:» *Financial Times*, 28/10/2003, p. 15.

وقد ووجهت موافقة رئيس الوزراء البريطاني توني بليز على خلية مستقلة للتخطيط العسكري بمعارضة من مؤسسة الدفاع البريطانية.

(١٠٨) ذكر أن السفير الأمريكي إلى الناتو نيكولاس بيرنز وصف خطط الاتحاد الأوروبي الدفاعية بـ «واحد من أعظم المخاطر على العلاقات بين جانبي الأطلسي». انظر: J. Dempsey, «NATO Urged to Challenge European Defense Plan,» *Financial Times*, 17/10/2003.

M. Evans, «Europe Eases US Concerns over NATO, Europe,» *Time* (21 October 2003), (١٠٩) p.18, and *Atlantic News* (24 October 2003), pp. 1-2.

(١١٠) وفرت التسوية أيضاً إمكانية لتلطيغ المادة I - ٤٠ المتعلقة ببند الدفاع المتبادل وإمكانية تحقيق إجماع جميع الأعضاء الـ ٢٥ والأعضاء المنتظرين في قرار لبدء مهمة ضمن «تعاون منسق». انظر: Conference of the Representatives of the Governments of the Member States, European Security and Defence Policy, Intergovernmental Conference, Brussels, 5 December 2003, IGC document CIG 57/1/03, rev. 1, PRESID 13, < <http://ue.eu.int/jgcpdf/en/03/cg00/cg00057-re01.en03.pdf> > .

الأوروبي المدنية والعسكرية مع استخدام موجودات الناتو أو عدم استخدامها^(١١١)، (ب) إنشاء خلية دائمة لعمليات الاتحاد الأوروبي في مقر القيادة العليا والدول المتحالفة في أوروبا SHAPE من أجل علميات للاتحاد الأوروبي تنفذ بموجودات الناتو، و (ج) ضمان الحضور الدائم لضباط ارتباط من الناتو مع هيئة الاتحاد الأوروبي العسكرية لزيادة الشفافية والتعاون مع الناتو^(١١٢). وفي الوقت عينه، ردت دول الاتحاد الأوروبي الحيادية بحدة على صيغة بند الدفاع المتبادل وأصرت على إضافة صيغة أخرى يعطيها عملياً حرية أن تختار عدم الاشتراك، الأمر الذي أوجد مسألة صعبة أخرى في انتظار تسوية نهائية في المحادثات المقبلة بشأن الاتفاقية الدستورية^(١١٣).

نحو شخصية استراتيجية أوروبية

أبرز الاجتماع غير العادي الذي كرسه المجلس الأوروبي لأزمة العراق في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الانقسامات الحادة في الاتحاد الأوروبي وعجز الاتحاد الأوروبي المهين عن التكلم «بصوت واحد» أو الاتفاق على مبرر استخدام القوة في الخارج^(١١٤). وقد جعل التدخل في العراق الدول الأعضاء يعون بشكل مؤلم أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع، من دون مواقف مشتركة من طبيعة التهديدات وأليات التعامل معها، أن يكون مقنعاً ومتماسكاً في سياسته الخارجية والأمنية إزاء الولايات المتحدة، أو إزاء مختلف الدول المعنية، أو إزاء جيرانه الجدد ومشكلاتهم بخصوص الانتشار^(١١٥). وبعد انتهاء القتال في

(١١١) في تقرير لأحد دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي «سيعمل المخططون بصفتهم الوطنية. لا كمخططين في الاتحاد الأوروبي. ولذا، فإن الأمر كله هو في الواقع مجرد تنسيق بين مقار القيادات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي الكبرى، مع وجود للناتو مضاف. إنه وهم التخطيط المستقل لدى الاتحاد الأوروبي. وربما سيتطور في ذلك الاتجاه، لكنه حتى اللحظة ترتيبات غير مألوفة». انظر: «Compelling times for European Union», p. 24.

(١١٢) انظر: Council of the European Union, Brussels European Council, Presidency Conclusions, document SN400/03, 12 December 2003, <http://www.delind.cec.eu.int/en/pressandinfo/press-releases_2003/112.pdf>.

(١١٣) J. Chalmers, «EU Seeks Deal for Neutral States in Defence Policy», Reuters, 8/12/2003. عقب خلوة نابولي، قضت المادة I - ٤٠ (٧) بـ «واجب» تقديم عون ومساعدة في حال وقوع عدوان مسلح على دولة عضو. واعتبر المقترح الذي قدمته النمسا وفنلندا وأيرلندا والسويد أن في إمكان دولة عضو «أن تطلب» عوناً ومساعدة، «عسكريين أو غير عسكريين». انظر: Conference of the Representatives of the Governments of the Member States, European Security and Defence Policy, Intergovernmental Conference, Brussels, 5 December 2003, IGC document CIG 62/03 DELEG30, <<http://ue.eu.int/igcpdf/en/03/cg00/cg00062.en03.pdf>>.

(١١٤) Council of the European Union, Extraordinary European Council, Brussels, 17 February 2003, 6466/03, 21 February 2003.

(١١٥) J. Dempsey, «Greece Calls for EU Policy to Include the Use of Force», *Financial Times*, 3-4/5/2003 p.2, and J. Dempsey, «EU Foreign Ministers Agree on WMD Policy», *Financial Times* 17/6/2003, p. 3.

العراق، أخذ الاتحاد الأوروبي يستعيد وحدته ويعززها في مجال السياسة الأمنية على امتداد مسارات عدة.

في ١٤ نيسان/أبريل أوعز مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون العامة والعلاقات الخارجية (GAERC) الى الأمين العام/الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة خافيير سولانا أن يأخذ على عاتقه العمل بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد تناول الإعلان بخصوص سياسة مشتركة حيال أسلحة الدمار الشامل في قمة الاتحاد الأوروبي في نيسالونيكسي المخاوف الأمريكية الرئيسية المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ^(١١٦). وكما صرح في المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي من أجل استراتيجية للاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطة العمل ذات الصلة لتطبيق هذه المبادئ^(١١٧)، فقد تضمنت السياسة الأوروبية الجديدة تعهدات بتنفيذ تقدير مشترك لتهديدات الانتشار العالمية ونشر جميع الوسائل الضرورية المتعددة الجوانب لردع الانتشار ووقفه وتحويله الى اتجاه معاكس، بما في ذلك استخدام إجراءات قسرية، كملجأ أخير، و«وفقاً لميثاق الأمم المتحدة». كما أنها قدمت قائمة بتدابير محددة لتطبيق خطة عمل الاتحاد الأوروبي. وكانت الرزمة تسوية بين مختلف أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين اعتبروها، ربما، برنامجاً تفاعلياً أو احترازياً أو محدوداً وجزئياً. وكفي تكون الرزمة فعالة، لا بد أن تتبع بعمل منسق ومدعومة بموارد ملائمة^(١١٨).

وأفضت المناقشة بشأن العقيدة الأمنية أيضاً الى انسجام أوسع في الاتحاد الأوروبي؛ فالمبادرة التي قدمت في اجتماع غير رسمي لوزراء الخارجية في رودس، اليونان، في ٢٣ أيار/مايو، لتطوير مفهوم استراتيجي للاتحاد الأوروبي والخيار المحتمل لاستخدام الاتحاد الأوروبي القوة، أيدتها عموماً الدول الأعضاء مع نظرة الى التعامل بفاعلية أكبر مع

«Basic Principles for an EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction,» Council of the European Union, document 10352/03, Brussels, 10 June 2003, < <http://register.consilium.eu.int/pdf/en/03/st10/st10352en03.pdf> > .

انظر الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

«Action Plan for the Implementation of the Basic Principles for an EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction,» Council of the European Union, document 10354/03, Brussels, 10 June 2003, < <http://register.consilium.eu.int/pdf/en/03/st10/st10354en03.pdf> > .

J. Littlewood, «The EU Strategy Against Proliferation of Weapons of Mass Destruction,» *Journal of European Affairs*, vol.1, no.1 (August 2003), < <http://www.eupolicynetwork.org.uk/wmd.pdf> >; G. Quille, «Making Multilateralism Matter: The EU Security Strategy; «A European Response to WMD: Prevention or Pre-emption,» *European Security Review*, no. 18 (July 2003), pp.1-4 and «The European Security Strategy: Towards a Muscular Foreign Policy?», *Strategic Comments*, vol. 9, no. 9 (November 2003).

تهديدات انتقالية كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وعهدت الى خافيير سولانا مهمة رسم استراتيجية أمنية أوروبية. وقدمت وثيقته، التي تحمل عنوان «أوروبا آمنة في عالم أفضل» والتي صادقت عليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة مؤقتة، قائمة بالتهديدات، بما فيها الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانهدام الأمن الاقليمي، وضعف الدول، والجريمة المنظمة^(١١٩). ولكن، خلافاً للمقاربة الأمريكية، شددت على صدارة «التعددية الفاعلة» المرتكزة على القانون الدولي، وعلى أهمية النظام الدولي، والأمم المتحدة تحديداً، والمنظمات الاقليمية، وأنظمة نزع الأسلحة، وما الى هنالك، فضلاً عن ضرورة استخدام الإقناع والطمأننة السياسيين كجزء من مجموعة وسائل متعددة الوظيفة حيال دول تنشُد حيازة أسلحة دمار شامل. وبناء على ذلك، اقترح سولانا ثلاثة أهداف استراتيجية: (أ) توسيع المنطقة الأمنية حول أوروبا بإنشاء «منطقة سيطرة فعالة» كدفاع أول ضد التهديدات، (ب) السعي وراء نظام دولي أكثر استقراراً وعدلاً، وعلى وجه التحديد نظام فعال متعدد الأطراف، و (ج) توفير دفاعات مجدية ضد الأخطار^(١٢٠). وعقب مناقشة مسودة سولانا في ثلاث حلقات دراسية علنية وعملية إعادة صوغ المسودة بين الدول، تبنت قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ نسخة منقحة من وثيقته الاستراتيجية، وفوضت سولانا بالتوسع في مقترحات ملموسة لتطبيقها^(١٢١). وحددت للاتحاد الأوروبي الشروط الأساسية كي يحقق تقدماً في بناء استراتيجيته في العالم الراهن المتقلب، وهي المزيد من النشاط، بما فيه «الاشتباك الوقائي»، لكنه لا يصل - نزولاً عند اصرار ألماني وفرنسي - الى الإشارة الى استخدام القوة أو الضربات الاستباقية^(١٢٢) والمزيد من القدرة والتماسك، والعمل مع الشركاء - وبخاصة الولايات المتحدة. وستألف مجالات المتابعة من العمل على تحقيق «تعددية فعالة» ومكافحة الإرهاب،

(١١٩) «نحن بحاجة الى تطوير ثقافة استراتيجية تتبنى تدخلاً مبكراً وسريعاً، وفضلاً اذا لزم الأمر» انظر: J. Solana, «A Secure Europe in a Better World.» Report submitted by the EU High Representative for the Common Foreign and Security Policy to the Council of the European Union, Thessaloniki, 20 June 2003, < http://ue.eu.int/ueDocs/cms_data/docs/pressdata/EN/reports/76255.pdf > .

(١٢٠) المصدر نفسه. وضعت المسودة النهائية التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر الأهداف الاستراتيجية في ترتيب مختلف: مواجهة التهديدات، وبناء أمن في جوارنا، ونظام دولي قائم على تعددية فعالة.

(١٢١) Council of the European Union, «A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy», Brussels, 12 December 2003, < http://ue.eu.int/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/reports/78367.pdf > .

(١٢٢) كان يصعب إقناع الجمهور بعقيدة أمنية للاتحاد الأوروبي تشير مباشرة الى ضربات استباقية.» انظر: J. Dempsey, «Words of War: Europe's First Security Doctrine Backs away from a Commitment to US-style Preemption.» *Financial Times*, 5/12/2003, p.11.

واستراتيجية من أجل الشرق الأوسط، وسياسة شاملة من أجل البوسنة والهرسك^(١٢٣). وفي الإجمال، تركت حصيلة الوثيقة الاتحاد الأوروبي في منتصف الطريق باتجاه دور استراتيجي أكثر إصراراً.

V قضايا أمنية أوروبية أوسع

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تبحث عن أمن ذي بنية أقل ضعفاً

لبثت مساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) في الأمن الأوروبي في سنة ٢٠٠٣ عرضة للقيود ذاتها التي تواجهها منذ أواخر التسعينيات. والقضايا الأمنية الكبرى تقررها القوى الرئيسية في المنطقة الأورو-أطلسية أو تحالفاتها، كما تقررها المنظمات المتكاملة على نحو أوثق والتي تنتمي إليها معظم هذه الدول، إما كأعضاء وإما كشركاء. ومن هنا تواصل OSCE البحث عن فجوة يمكنها ملؤها في الأمن الأوروبي. وشرعت الرئاسة الهولندية للمنظمة في سنة ٢٠٠٣ في تعديل جدول أعمال المنظمة، مقيمة توازن أفضل بين مختلف أبعاد أنشطتها. ووفقاً لوثيقة أساسية مؤثرة أعدت للرئاسة الهولندية، «بمقدار ما يقل ميل الدول الأخرى المشاركة الى الاعتقاد بأن للدولة المسككة بالرئاسة جدول أعمالها الوطني، تزداد الثقة التي تمنح لها لتعمل كوسيط أمين في التوفيق بين وجهات نظر متباينة. ولما كانت هولندا غير راغبة في الانضمام الى منظمات دولية أخرى... فإن هذا بالضبط هو الموقف الهولندي»^(١٢٤). وخلص الهولنديون الى أن ثمة ضرورة «لإيلاء القضية العسكرية وقضايا أمنية أخرى بالغة الأهمية المزيد من الاهتمام الملموس» وبالتالي «لإنصاف المفهوم الشامل للأمن الذي تمثله OSCE»^(١٢٥). وجمعت أولويات رئاستهم بعض القضايا المنتظمة، إن لم نقل الطقوسية، الى نقطة مركزية جديدة. والجهود المبذولة لزيادة مساهمة المنظمة في مكافحة الإرهاب كانت مصحوبة بتركيز على التهريب، تهريب بشر وأسلحة ومخدرات، وعلى محاولات جديدة لتنازل نزاعات «مجمدة» مع تشديد على القوقاز ومولدوفا. كما اضطرت الرئاسة الهولندية الى تناول إصلاح OSCE إدارياً، وهو إصلاح قيد المناقشة وعصي

(١٢٣) انظر الهامش رقم ١١٢.

Advisory Council on International Affairs, «The Netherlands and the Organization for (١٢٤) Security and Cooperation in Europe in 2003: Role and Direction» (Advisory Council on International Affairs: The Hague, 2002), p.29, <http://www.AIV-Advice.nl>.

هذا الأمر بارز الى أقصى حد في تلميحتها الى التحديات والضغوط التي تواجهها الرئاسة حين تتطلع دولة معنية الى الانضمام الى الاتحاد الأوروبي و/أو الناتو. وهي تتحدث كثيراً وبصورة أوسع أيضاً عن البنية الحالية للعلاقات الأورو-أطلسية.

Keynote Speech of Ambassador Daan Everts, Personal Representative of the Chairman- (١٢٥) in-Office, at the Opening Session of the First Annual Security Review Conference of the OSCE, 25 June 2003, Vienna, CIO.GAL/53/03/Add.5, p.2.

على الحل أكثر مما توقعه كثيرون^(١٢٦).

لقد كانت إنجازات السنة محدودة جداً، وهذا واقع لا يمكن أن تلام الرئاسة الهولندية عليه. وفي أي حال، يصعب غالباً قياس مقدار أداء OSCE، وخصوصاً في ما يتعلق بمساهماتها في مكافحة الإرهاب. والوضع ليس أحسن كثيراً في موضوع التهريب، رغم أن إدراك المشكلة تزايد، وأن خطة عمل OSCE هي أدق مخطط تفصيلي وضعت حتى الآن أي منظمة دولية. وقد عين الوزراء في اجتماع مجلس OSCE في ماستريخت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ممثلاً خاصاً لضمان تطبيق إجراءات المنظمة^(١٢٧). كما أن OSCE أقرت سياسة لتحسين وضع الغجر، وهي الأولى من نوعها في المنطقة^(١٢٨). وفي هذه الحالة، أيضاً، من الأهمية قياس التنفيذ إزاء الالتزامات. وأخيراً، نجحت OSCE في تبني وثيقة رئيسية في مجال مراقبة الأسلحة - وهي دليل لأفضل التطبيقات العملية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة^(١٢٩). وقد عبرت الوثيقة عن فلسفة OSCE الموجودة منذ زمن طويل والقائلة إن الإجراءات الأمنية اللينة هي النهج المفضل حين تكون التحديات الأمنية وثيقة الارتباط بالثقافة والتقاليد. وتنتمي الشفافية وتقاسم الممارسات القومية إلى هذه الفئة.

أما في ما يخص مسألة حل النزاعات المجمدة، فلم يكن سجل OSCE في سنة ٢٠٠٣ إيجابياً. وقد كان التركيز على حالة مولدوفا (منطقة عبر الدنيستر) منطقياً لأنها بدت «ناضجة للحل» أكثر من الحالات الأخرى في القوقاز الجنوبي. ومع ذلك، وصلت المحاولة إلى طريق مسدود لأن الأطراف وجدت أن حلاً مطروحاً وخصوصاً بالشؤون الخارجية والسلامة القومية غير مقبول^(١٣٠) وأضافت دليلاً جديداً على أن OSCE ودولة الرئاسة لا تستطيعان كسب

Jaap de Hoop Scheffer, «Address to the OSCE Permanent Council,» Vienna, 13 January (١٢٦) 2003.

Helsinki Monitor, vol.14, no.1 (2003), pp. 7-10. وهناك نسخة محررة من الخطاب منشورة في:

Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), Permanent Council, (١٢٧) 462nd Plenary Meeting, «Decision no. 557: OSCE Action Plan to Combat Trafficking in Human Beings,» PC.DEC/557, 24July 2003, and OSCE, Ministerial Council, Maastricht, 2003, «Decision no. 2/03: Combating Trafficking in Human Beings,» point 2 MC.DEC/2/03, 2 December 2003, < http://www.osce.org/documents/odihr/2003/12/2108_en.pdf > .

Organization for Security and Co-operation in Europe, Permanent Council, 479th (١٢٨) Plenary Meeting, «Decision no. 566 OSCE Action Plan on Improving the Situation of Roma and Sinti within the OSCE Area,» Annex PC.DEC/566, 27 November 2003, < <http://www.osce.org/documents/pc/2003/11/1550-en.pdf> > .

Organization for Security and Co-operation in Europe, *Handbook of Best Practices on Small Arms and Light Weapons*, < <http://www.osce.org/events/mc/netherlands2003/handbook.htm> > .

انظر أيضاً الفصل ١٧ من هذا الكتاب.

(١٣٠) انظر القسم VI أدناه.

نفوذ كاف لحل نزاعات من دون الاهتمام الحقيقي للأطراف أنفسهم ومن دون تعاون اللاعبيين الرئيسيين، الذين يملكون وسائل الترغيب والترهيب التي يراد أن يؤثر عليهم بها.

إن بعض أنشطة OSCE الروتينية، كالوجود الميداني المستمر في أجزاء من منطقتها حيث تتعين مساعدة دول «ضعيفة» في تنمية قدرات معينة، والمراقبة المنتظمة للانتخابات، وأنشطة المفوض السامي بخصوص الأقليات القومية، مازالت من بين وظائفها الأنفع. ورغم صعوبة قياس تأثيرها الفوري، فإن كثيراً من المشاريع لن يتحقق في هذه الدول من دون وجود مهمات ميدانية. وجميع هذه الأنشطة يلائم إطاراً أمنياً تعاونياً ويدعمه. لكن، ثمة الآن ثلاثة شواغل يعبر عنها في ما يتعلق بمهمات OSCE الميدانية: (أ) اللاتناظر الجغرافي مثل هذه المهمات، التي تتركز في البلقان والاتحاد والسوفيياتي السابق، (ب) لا تناظرها الوظيفي - فهي فاعلة بشكل أساس في البعد الإنساني لـ OSCE، و (ج) الزعم المتكرر بأن المهمات تقحم نفسها في الشؤون الداخلية للدولة المشاركة^(١٣١). ومع أن لهذه الاتهامات شأناً كبيراً بالمآزق الحالي في التطور المؤسسي لـ OSCE، فمن الممكن إبداء الملاحظات التالية. في ما يخص اللاتناظر الجغرافي، ليس ثمة حاجة موضوعية إلى مهمات OSCE في دول كثيرة. وفي حالات أخرى، في حين أن هناك حاجة إلى مثل هذه المهمات، فمن غير المرجح أن تحقق الإجماع الضروري. ثانياً، لا يمكن ربط تطوير مشاريع إدارة المياه وتدريب الشرطة وإقامة تعاون عبر الحدود بالبعد الإنساني حصراً. أخيراً، وليس آخراً، هناك توازن دقيق بين فعالية المهمات والتدخل عنوة، وهذا أمر يمكن تقديره فقط على أساس كل حالة على حدة. وينبغي الاعتراف بأن مهمات OSCE تجاوزت حدود تفويضها في بعض الحالات وأنها جرت إلى المواقف السياسية الداخلية للدولة المضيفة. ومع أن هذا جعل مثل هذه المهمات مصادر قيمة للمعلومات السياسية، إلا أنه أثار لدى السلطات المضيفة سخطاً مفهوماً.

وفي ما يتعلق برصد الانتخابات ومراقبتها، وصف هرير باليان (Hrair Balian)، الرئيس السابق لقسم الانتخابات في مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في OSCE الغرض منها بأنه: (أ) ردع الأمور الشاذة... (حيث إن) حدوث محاولات التلاعب الفاضحة وحالات الغش المتماذية أقل احتمالاً حين يكون هناك مراقبون على الأرض، (ب) «إجراء لبناء الثقة» من أجل «تأمين هامش الثقة الضروري لإقناع أطراف المعارضة أو جماعات المراقبة المحلية بالاشتراك في عملية الانتخاب»، و (ج) «وسيلة لمنع وقوع نزاعات: فمن

W. Zellner, «Asymmetrische Sicherheit in Europa und die Aufgaben der OSCE», (١٣١) [Asymmetric Security in Europe and the Tasks of the OSCE], *OSCE Yearbook 2003*, Institut für Friedensforschung und Sicherheitspolitik an der Universität, Hamburg (Baden-Baden: Nomos Verlag 2003), pp.76-77.

< <http://www.osce.org/documents/sg/> : انظر، أوروبا، الأمن والتعاون في أوروبا، 2003/05/2007 > .

دون حضور لـ OSCE، يرجح أن تسوي الأطراف المعنية خلافاتها في الشوارع لا من خلال وسائل ليبرالية وديمقراطية»^(١٣٢).

وكما بينت، انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ البرلمانية في صربيا والجبل الأسود، فإنه لأمر منعزل احتمال ألا تأتي انتخابات حرة ونزيهة بالضرورة بالنتيجة المفضلة لدى المجتمع الدولي (انظر أدناه). وفي مثل هذه الحالات لا تجدي مراقبة الانتخابات نفعاً ولا بد من توجيه الاهتمام الى عمليات سياسية أوسع وبعيدة المدى.

خلال سنة ٢٠٠٣ كرست الدول المشاركة في OSCE وقتاً طويلاً وطاقة كبيرة للانكباب على التكييف المؤسسي: وكان على جدول الأعمال مبادرات عدة، منها: (أ) إنشاء وحدة تحليلية ضمن مركز تجنب الصراعات، (ب) افتتاح محتمل لمكاتب ارتباط خاصة بـ OSCE، و(ج) تقرير سنوي يتناول أنشطة OSCE. وقد تم التوافق على التقرير السنوي فقط^(١٣٣). وحيل دون اتخاذ قرارات أخرى بفعل تنازع حاد في الرأي بين روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغزستان بشأن القضايا المتعلقة بأنشطة OSCE الميدانية المذكورة أعلاه. والأهم من ذلك هو اعتقاد روسيا بأن OSCE ذات «رئاسة معيقة للحركة»، ورغبتها في حصر أنشطة البعثات في تفويضات هذه الأنشطة وفي زيادة دور الدول المشاركة، بما فيه دورها في تسمية رؤساء البعثات وتعيينهم. ونتيجة لذلك، لم يتحقق إجماع على بنود عدة في ماستريخت.

وبالنسبة الى مستقبل الأمن الأوروبي تجدر الإشارة الى اعتراضات روسيا على إجراءات عدة طرحت في اجتماع ماستريخت. ومن هذه الاعتراضات: (أ) رفض قبول أي صلة بين التزامات روسيا العسكرية في استانبول (سحب قوات وأسلحة من مولدوفا وإزالة قواعدها العسكرية في جورجيا) وسريان مفعول معاهدة ١٩٩٩ المعدلة بخصوص الحد من القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE)، (ب) رفض شروط تؤكد عزم روسيا على مواصلة الامتثال للالتزامات استانبول و (ج) الاستياء من عدم تأييد الكثير من الدول المشاركة لاقتراح روسيا المتعلق بحل النزاع في منطقة عبر الدنيستر بواسطة خطة عمل اتحادية^(١٣٤).

J. Eschenbächer, «Older and Wiser: Election Observation Benefits from Lessons Learned, (١٣٢) Four Years of Overseeing OSCE's Election Operations,» *OSCE Newsletter*, vol. 10, no. 3 (April 2003), p. 11.

OSCE, «Annual Report on OSCE Activities: Security and co-operation for Europe,» (١٣٣) <http://www.osce.org/publications/annual_report> .

(١٣٤) الدعم الروسي جوهرى بالنسبة الى (OSCE) لأن دعم روسيا الفعال هو الذي أدى الى زيادة كبيرة في أهمية OSCE في النصف الأول من التسعينيات ولأن (OSCE) تنهض بمعظم نشاطها في منطقة كومونولث الدول المستقلة، بما فيه روسيا.

وبسبب عدم وجود إجماع على مسودة إعلان ماستريخت الوزاري، أصدرت الرئاسة الهولندية «بيان تصور» بموجب سلطتها. ورفض الوفد الروسي البيان بوصفها ليست وثيقة مجمعة عليها. وهكذا، انتهى اجتماع مجلس OSCE الوزاري من دون إعلان سياسي عام، وذلك للمرة الثانية في تاريخ OSCE القريب العهد^(١٣٥).

هناك مشكلة كامنة سببها التوتر الظاهر على نحو متزايد بين موقف قيادة روسيا الحالية المؤيد للغرب، من ناحية، ومطالبة روسيا بدور مسيطر في فضاء ما بعد الحقبة السوفياتية، من ناحية أخرى. وحالما يتصادم الاثنان، فلا مناص من أي يضعف التعاون بين روسيا والكثير من الدول الأخرى المشاركة. وثمة تناقض واضح بين الاتجاهين الجغرافيين الرئيسيين - الجنوب والغرب - لنشاط السياسة الخارجية الروسية. وبالنظر إلى أهمية روسيا بالنسبة إلى المسائل السياسية العالمية وبعض المسائل السياسية الإقليمية، فإن ما يمكن إدراكه هو أن أغلبية دول OSCE المشاركة ستميل إلى تأجيل لحظة الحسم، وخصوصاً أن بعضها يعتبر النزاعات المحلية وشبه الإقليمية الدائرة في منطقة ما بعد الحقبة السوفياتية ذات أهمية ثانوية. ولوقت الحاضر، أظهر اجتماع مجلس ماستريخت أن ليس ثمة خرق محتمل الحدوث قريباً بشأن قضايا مهمة مرتبطة بالبعد الأمني لـ OSCE، الأمر الذي يدل ضمناً على اعتماد OSCE على البعد الإنساني اعتماداً متواصلًا وحصرياً تقريباً ومفراطاً بصورة قابلة للأخذ والرد.

البلقان الغربية: خطوات إلى الأمام وخطوات إلى الوراء

إن أفضل الطرق لفهم تاريخ أمن البلقان الغربية، أي منطقة ألبانيا ويوغوسلافيا السابقة هو تحليل الهموم الغالبة على جدول الأعمال منذ نهاية الحرب الباردة. ففي النصف الأول من التسعينيات كان يسود همٌّ حروب البلقان واحتمال انتشارها. وفي النصف الثاني من العقد كان هم الاضطراب المحلي والنزعات الديكتاتورية في بعض الدول الرئيسة في المنطقة، بما فيها كرواتيا وصربيا والجبل الأسود، هو الذي أعطى لجدول الأعمال شكله. وفي سنة ٢٠٠٣ ركز الهم الدولي على مسألتين، الأولى نتائج الانتخابات الديمقراطية التي ربما عكست في الحياة السياسية ميولاً معينة مناوئة للغرب، ولاسيما في صربيا والجبل الأسود، أو أعادت إلى السلطة قوى سياسية كانت تعتبر مصادر قلق - مثل الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في كرواتيا. ولا شيء يظهر التبدل في جدول الأعمال بوضوح تام كما تظهره حقيقة أن هموماً يجاهر بها الآن حول نتيجة الانتخابات لا حول الحاجة إلى إجراء

(١٣٥) كانت المناسبة الأولى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حين انتهى اجتماع مجلس فيينا الوزاري من دون إجماع. وعلى نحو متزايد، كان بعض التحفظات الروسية وقتذاك، في ما يتعلق بـ «انحياز OSCE»، وتركيزها شبه الحصري على «الشرق»، مطابقاً للتحفظات التي عبر عنها في ماستريخت.

انتخابات حرة ونزيهة^(١٣٦). وكانت مجموعة الهموم الثانية تتعلق بالحفاظ على مستوى ما من الاستقرار الاقتصادي وتجنب الانهيار الاقتصادي. وكلتا مجموعتي الهموم، مع بعض الاستثناءات، مرتبطة بالاستقرار المحلي وباحتمالات تحول مستدام وناجح.

وضمن منطقة يوغوسلافيا السابقة، سلكت مختلف الكيانات المكونة للاتحاد السابق سبل إنماء متشعبة ووصلت الى مراحل مختلفة في تطورها. ومثل هذا «الافتراق» يتجلى بأشد الصور إثارة بعضوية سلوفينيا في الاتحاد الأوروبي والناتو في سنة ٢٠٠٤. وقد قدمت كرواتيا طلبها للعضوية في الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٣ وتتوقع تلقي رد إيجابي من مفوضية الاتحاد الأوروبي في ربيع سنة ٢٠٠٤. والرغبة في الابتعاد عن ماضيها اليوغوسلافي أطول مسافة ممكنة واحدة من العوامل المشتركة في السياسات الدولية لهذين البلدين.

في البوسنة والهرسك كانت الغلبة للقوى القومية في انتخابات سنة ٢٠٠٢. والوضع السياسي غير مستقر، والوضع الاقتصادي أقل استقراراً. وإذا استمر عدم الاستقرار فسيكون من المستحيل توفير أسباب الازدهار أو حتى منع مزيد من التدهور الاقتصادي. وفي واقع الأمر، يتولى المجتمع الدولي حكم البلد ويرجح كثيراً توافد المزيد من الممثلين الرفيعي المستوى قبل أن يتسنى ترك السلطة السياسية في أيدي الطبقة السياسية المحلية. ولا يزال التحول الاقتصادي فاشلاً الى حد كبير، ولا يزال الاعتماد على المساعدة الأجنبية شديداً. والاستقرار المحلي متوفر جزئياً بفضل قوى خارجية^(١٣٧).

في حالة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ثمة مزيد من علامات المصالحة بين المجتمعين الاثنيين، مع أن التسوية والتعاون بينهما قد لا يسودان الآن، وبخاصة إذا ساهم الانحدار الاقتصادي في تحدي هذه المصالحة. كما أن التغيير في التركيبة الاثنية - القومية الناشئ من معدلات عالية في المواليد لدى الألبان قد يضعف التماسك أيضاً. ولا يزال التحول جارياً منذ اتفاقية أوريد (Ohrid) لسنة ٢٠٠١، غير أن الوضع لا يزال هشاً^(١٣٨).

OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights [ODIHR] «Statement : انظر (١٣٦) of Preliminary Findings and Conclusions» on the 16 November 2003 Presidential Election in Serbia; The 23 November 2003 Elections to the Parliament of the Republic of Croatia; and the 28 Dec. 2003 parliamentary elections to the Republic of Serbia and Montenegro, and OSCE/ODIHR, «Election Observation Mission Report», on the Presidential Election of 11 May 2003 in the Republic of Montenegro (Serbia and Montenegro).

كل التقارير متوفرة على موقع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في : < <http://www.osce.org/odihr> > (١٣٧) لمزيد من البحث في هذه الحالات وغيرها من الحالات القومية المعالجة أدناه، من منظور أمني، انظر الفصل ٨ من هذا الكتاب.

(١٣٨) للبحث في اتفاقية أوريد، انظر الفصل ٨ من هذا الكتاب.

إن صربيا والجبل الأسود هي التي تطرح على المستقبل أصعب الاسئلة، ليس فقط بسبب حجمها وأهميتها في المنطقة، بل أيضاً بسبب ما يعترى مشكلاتها من تعقيد. وقد أظهرت أحداث سنة ٢٠٠٣ مدى تعايش المشكلات الدولية والمحلية في البلد. ودل اغتيال رئيس الوزراء زوران دينديتش على أن الكيانات غير المؤطرة في دولة ترد بعنف حين ترى أن قرارات مركزية ضارة بمصالحها. وفي وسع جماعات الجريمة المنظمة تحدي سلطة الدولة. هذه الإشارات تكررت في خريف سنة ٢٠٠٣. ويمكن اعتبار واقع أن قتلة دينديتش قدموا الى المحاكمة في وقت متأخر من السنة أمراً يبعث على الاطمئنان. ولكن، عموماً، تصر إشارات كثيرة على تأكيد أن صربيا والجبل الأسود دولة ضعيفة. كما أن الأولوية التي أعطتها الحكومة التي ألفت في سنة ٢٠٠٤ لتشريع ضد الفساد يعكس مدى خطورة المشكلة. والوضع من سيئ الى أسوأ بسبب غياب الانتعاش الاقتصادي.

وزادت المشكلات المستمرة تفاقماً بفعل نتائج الانتخابات الصربية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتبين أن من الصعوبة بمكان تشكيل حكومة ائتلافية بعد أن فاز الحزب الراديكالي الصربي (SRS) بأكثر عدد من الأصوات والمقاعد في البرلمان. والحكومة التي ألفت في الختام في آذار/مارس ٢٠٠٤ مرهونة بالدعم من حزب صربيا الاشتراكي (SPS)^(١٣٩)، وهو الحزب الذي دأب الرئيس السابق للجمهورية اليوغوسلافية سلوبودان ميلوسيفيتش على قيادته، ولا يزال الجمهور يجهل نوع التسويات التي أجريت لضمان دعمه الأساسي. وهناك تخمينات مؤاها أن وعداً بعدم تسليم أي مواطن صربي آخر الى المحكمة الجنائية الدولية يشكل جزءاً من الصفقة^(١٤٠). وفي الواقع سيكون على الحكومة الائتلافية غالباً البحث عن تسويات صعبة كي تضمن استمرار دعم حزب صربيا الاشتراكي وتحفظ الائتلاف. وقد يوهن هذا قدرتها على اتخاذ قرارات خلافية أو اتخاذها بالسرعة الضرورية.

إن ما يعقد المشهد المحلي وضع هش بين الكيانات الشرعية وكيانات الأمر الواقع المكونين لصربيا والجبل الأسود. واتحاد دولة صربيا والجبل الأسود الجديد تركيبة مصطنعة من جوانب عدة. وفي الحقيقة، ان الاتفاق الدستوري الذي يقوم الاتحاد عليه عرضة لمراجعة محتملة بعد ثلاث سنوات^(١٤١). وقد تجدد جماعات الاستقلال نشاطها حتى قبل انتهاء مدة التجميد (موراتوريوم) البالغة ثلاث سنوات.

International Foundation for Election Systems, electionguide.org., «Results Summary: (١٣٩) Serbia.» Parliamentary elections, 28 December 2003, < http://209.50.195.230/eguide/resultsum/serbia_par03.htm > .

(١٤٠) بخصوص المحكمة الجنائية الدولية من أجل يوغوسلافيا السابقة، انظر الفصل ٥ من هذا الكتاب.

«Constitutional Charter of the State Union of Serbia and Montenegro.» Article XXV, (١٤١) < http://serbia.sr.gov.yu/cgi-bin/printpage.cgi?filename=/news/2003-02/17/327782.html > .

دولياً، يبقى مستقبل كوسوفو المسألة الأكثر تفرجاً^(١٤٢). وتنبع تعقيدات مشكلة كوسوفو من حقيقة أنها واقعة على تقاطع السياسة المحلية والسياسة الدولية. وسكان صربيا ليسوا جاهزين حتى الآن للتخلي عن أرض يعتبرونها مهد الدولة الصربية. وعلاوة على ذلك، قد تجد الحكومة الحالية أن من الصعوبة الانهماك في الأمر في الوقت الذي يستطيع الحزب الراديكالي الصربي استغلال المسألة لمصلحته بسهولة. ويصعب أيضاً تصور أن حزب صربيا الاجتماعي سيمد الحكومة بالدعم الموعود لحل هذه المشكلة الاستثنائية. وربما يرى سياسيون صربيون وخبراء في ما بينهم أن التقسيم هو الحل، لكن ليست السياسة المحلية وحدها هي التي تمنعهم من درس الفكرة رسمياً^(١٤٣).

فأصدقاء التقسيم الدولية، حيث ينضم شمال كوسوفو الى صربيا ويغدو الباقي مستقلاً^(١٤٤)، يمكن أن تكون هائلة بالنظر الى الانقسامات الداخلية في البوسنة والهرسك، ومقدونيا، وكذلك في حالات أخرى مماثلة في منطقة OSCE كمولدوفا والجنوب القوقازي. والحل الذي جرى تطويره بشأن الوضع القانوني لكوسوفو سيكون محل مراقبة عن كثب من أولئك المعنيين وربما يحتذى به في آخر الأمر. أما الآن، فإن رئيس الإدارة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة (UNMIK) في كوسوفو^(١٤٥)، هاري هولكيري، يولي طابع الكيان الكوسوفي المستقبلي اهتماماً يفوق الاهتمام بوضعه الدستوري^(١٤٦). والمقاربة هذه امتداد للخطة الذي سلكه سلفه مايكل ستاينر، لנاحية أن أمام الكيان عدداً من الشروط العملية التي يجب أن تستوفى قبل أن يتسنى تنظيم وضعه النهائي.

في ظل الظروف الحالية، وبالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي قام فعلاً بعرض العضوية فيه على بلدان البلقان الغربية، فإن أمامه خيارات حساسة في المنطقة، ومصلحته الرئيسة هي المساهمة في استقرارها. وعليه تحديد هدفه بمقياس موارده ودرس الحاجات التي يتعين تقديمها لإبقاء هذه البلدان على المسار وتعزيز استقرارها.

(١٤٢) يشير الميثاق الدستوري الى كوسوفو وميتوهيا (Metohija).

(١٤٣) انظر: J. Bugajski, R. B. Hitchner and P. Williams, *Achieving a Final Status Settlement for Kosovo* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies [CSIS], 2003).

(١٤٤) S. Wagstyl, «The Kosovo Question: Why «the Last Spot of Danger in the Heart of Europe» Holds the Key to the Balkans' Future,» *Financial Times*, 14/10/2003, p.15.

(١٤٥) انظر الفصلين ٣ و ٨ في هذا الكتاب وموقع UNMIK على الانترنت: <<http://www.unmikonline.org>>.

(١٤٦) UNMIK, «UN Envoy Urges Kosovo to Aim for Standards of «Normal Society»,» News Coverage Archives, 16 December 2003, <http://www.unmikonline.org/archives/news12_03full.htm#1212>.

VI روسيا

بصورة عامة سلكت سياسات روسيا في سنة ٢٠٠٣ الطريق المرسومة في سنوات سابقة^(١٤٧). وقد بقي خطها البراغماتي المؤيد للغرب والممزوج بمسار محلي تسلطي من دون تغيير في المبدأ، مع الغاية السائدة التي هي تجديد وتعزيز نفوذها الداخلي في محيطها الجغرافي (التاريخي) المباشر. وعلى الصعيد المحلي، أعيد تأكيد النفوذ المهيمن للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بانتصار أحزاب «السلطة» المدعومة من الكرملين - مثل روسيا الموحدة - في انتخابات الدوما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الأمر الذي يفتح الطريق أمام إعادة انتخابه في آذار/مارس ٢٠٠٤ ويعزز سلطته الشخصية. إلا أن موقع الكرملين المحلي المقوى كان مصحوباً بتراجع مطرد في سجل موسكو المتعلق بحقوق الإنسان والحقوق السياسية. فالانتخابات المحلية والرئاسية المتلاعب بها في الشيشان، والقمع المتواصل لحرية الإعلام، والقوة المطردة التزايد لـ «وكالات السلطة» («سيلوفيكس» siloviki، ولاسيما جهاز الأمن الاتحادي)، والفساد البيروقراطي المستشري، واحتمال إساءة استخدام سلطات الدولة دعماً لرغبة بوتين في كسر السلطة المستقلة لـ «النخبة» الاقتصادية، والى ما هنالك، كل هذا أثار احتجاجات مراكز ضغط مؤيدة للديمقراطية في روسيا - واحتجاجات متزايدة من مراقبين غربيين أيضاً^(١٤٨). وثار جدل واسع حول دوافع الإدارة الكافة تجاه قضية شركة يوكوس النفطية، وخصوصاً اعتقال مديرها الأعلى ميخائيل خودوركوفسكي الذي ساند المعارضة الليبرالية علانية. والى جانب انتخابات كانون الأول/ديسمبر الجائرة^(١٤٩)، تظهر هذه العوامل كافة، وبصورة أشد، أن «الديمقراطية المدبرة» التي يتابعها بوتين بعيدة عن المعايير الغربية وعن الهدف المعلن، أي حكم القانون في روسيا^(١٥٠). وفي نهاية السنة، ومع استمرار الشك في دوافع سياسات بوتين واتجاهاتها - إعادة توجيه استراتيجية أو النفعية

Anthony [et al]., «The Euro-Atlantic System and Global Security», pp. 70-78. (١٤٧)

(١٤٨) انتقد وزير الخارجية الأمريكي كولن باول هذه التطورات. انظر: «US-Russia Partnership is under Construction.» *Izvestiya*, 26/1/2004.

وجه السيناتور الأمريكي جون ماكين في مؤتمر ميونيخ الرابع نقداً أشد إلى السياسة الأمنية. انظر: «Speech on the 40th Munich Conference on Security Policy.» 7 February 2004, <http://www.securityconference.de/konferenzen/rede.php?id=130&menu_konferenzen=&sprache=en> .

(١٤٩) انتقد مراقبون تابعون لـ OSCE ومدعومون من الاتحاد الأوروبي، الانتخابات البرلمانية الروسية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بسبب عدم ارتقاها إلى المعايير الدولية.

(١٥٠) في منتصف سنة ٢٠٠٣ نشرت منظمة أمريكية معنية بحقوق الإنسان تقريراً مفصلاً حول التراجع في احترام حقوق الإنسان والحريات في روسيا، وخصوصاً في مجالات الانتخابات الحرة والنزيهة وحرية التعبير. انظر: OSCE Online, 8 December 2003, Press Release, <http://www.osce.org/news/show_news.php?id=3757> .

الانتخابية - أعرب بعض المراقبين عن الأمل بأن تصبح قراءة سلوك روسيا أسهل بعد الانتخابات الرئاسية^(١٥١).

في موازاة انسحاب روسيا من الشرق الأوسط والبلقان (انظر أدناه) وتركيزها المتزايد على منطقة كومونولث الدول المستقلة (CIS)، شهدت التطورات في روسيا ومحيطها حالات مستمرة من سوء التفاهم والتوقعات غير الواقعية من جانب موسكو والغرب على السواء.

كانت أزمة العراق اختباراً مرحلياً لسياسة بوتين الخارجية. وقد قررت روسيا اتخاذ موقف ملتبس من الانقسام داخل الناتو، فأقامت توازناً دقيقاً بين الشركاء الغربيين المتخاصمين، وسعت لاستخلاص مصلحة وطنية من الشقاق بين دول الناتو. واختارت ألا تواجه الولايات المتحدة بصورة صريحة في الوقت الذي انضمت إلى فرنسا وألمانيا في تأييد دور بارز للأمم المتحدة. ولكن بتشكيلها «ترويكا» نفعية مع الدولتين الأوروبيتين الكبيرتين، جعلت نفسها «دولة تابعة أكثر مما هي دولة قائدة» في التحالف ضد ما يجري في العراق^(١٥٢). وكشف موقف كهذا عن الافتقار إلى سياسة بعيدة المدى بشأن المسألة أكثر مما كشف عن اصطفاف واقعي مع (جزء) من المجتمع الأورو - أطلسي^(١٥٣). ورغم ذلك، اعتد كثير من المحللين الروس بأن روسيا استطاعت زعماً أن تطور علاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا أفضل من العلاقات القائمة بين الجانبين^(١٥٤).

لم يلحق الاصطفاف مع فرنسا وألمانيا خلال حرب العراق أذى واضحاً بعلاقات روسيا مع الولايات المتحدة^(١٥٥). إذ عوملت روسيا بلين مقارنة بالعقاب الذي أنزلته واشنطن بعضوي الترويكا الآخرين، وذلك تماشياً مع النصيحة المنسوبة إلى مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس - «عاقبوا فرنسا، اعزلوا ألمانيا، ساعحو روسيا»^(١٥٦). غير أن

J. Bransten, «Russia: Analysts Weigh Effect of Duma Vote on CIS Behavior, Russian Expansionism.» Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL), RFE/RL Features, 9 December 2003, < <http://www.rferl.org/nca/features/2003/12/09122003160052.asp> > .

«Forgive Russia, but not Forget.» *Wall Street Journal*, 2/6/2003. (١٥٢)

(١٥٣) من ناحية أخرى، ساهم فعلاً في تردد إدارة بوش في موضوع بناء شراكة مجدية مع روسيا. انظر: D. Trenin, «Food for Thought ahead of Bush-Putin Summit.» *Moscow Times*, 22/9/2003, < <http://www.themoscowtimes.com/indexes/01.html> > .

P. Felgenhauer., «Putin Dreaming of Empire.» *Moscow Times*, 2/12/2003. (١٥٤)

(١٥٥) بل زعم أن «السيد بوتين أبقى علاقاته بالولايات المتحدة كاملة، وحسن علاقته بفرنسا وألمانيا وحافظ على مكانته في استطلاعات الرأي الروسية». انظر: A. Jack and S. Wagstyl, «Putin Emerges a Winner after Iraq War.» *Financial Times*, 27/5/2003, p. 2.

(١٥٦) ولكن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ أعلنت الولايات المتحدة مباراة بشأن عقود إعادة الإعمار في العراق، مستثنية ظاهرياً في الوقت نفسه دولاً عارضت الحرب، مثل فرنسا وألمانيا وروسيا.

الجو العام لـ «الشراكة الاستراتيجية» الروسية الأمريكية بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تأثر بعدد متزايد من خيبات الأمل الأمريكية والروسية. والتطورات خلال السنة، مثل افتتاح القاعدة الجوية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، التي تضم روسيا وكومنولث الدول المستقلة، في قيرغزستان وفضيحة «المافيا الروسية» حول الرئيس الليتواني رولانداس باكساس، ونزاع مضيق كيرتش - بحر آزوف الحدودي بين روسيا وأوكرانيا، والمحاولة الأحادية لتسوية مشكلة مولدوفا ولقاء قادة الانفصاليين الجورجيين في موسكو، دفعت مراقباً روسياً مرموقاً إلى استنتاج مؤاده أن «روسيا بوتين تغدو، فيما هي تعود إلى الماضي، لا قوة استبدادية فحسب، بل قوة توسعية أيضاً»^(١٥٧). وشعرت روسيا، بدورها، بخيبة أمل من عدم الإنصاف الأمريكي - الأوروبي الملحوظ تجاه حقوق الأقليات في استونيا ولاتفيا، وعمليات الانتشار الأمريكية «المطولة» في آسيا الوسطى، وطلعات طائرات الأوكس الجوية فوق الأراضي الجورجية، و«استيلاء» الولايات المتحدة على جورجيا بعد سقوط شيفاردنازه، والرفض الغربي لخطة موسكو للسلام في مولدوفا. في ضوء هذه التطورات، وتطورات أخرى، ينشأ في بعض الدوائر في موسكو جو عام جديد يرى أن اتساع مجال الاتحاد الأوروبي (والناتو أيضاً) وقوتها المتناميين يشكلان بطبيعتهما تطوراً خطراً^(١٥٨).

وكان ثمة حدث رمزي في سياق تقليص موسكو لتورطها الأمني النشط خارج إطار كومنولث الدول المستقلة. وهو انسحاب روسيا النهائي من البلقان، وقد أعلن في أيار/مايو ٢٠٠٣، حيث أعادت إلى الوطن وحداتها التي رابطت كقوة حفظ سلام في البوسنة والهرسك منذ سنة ١٩٩٦ وفي كوسوفو منذ سنة ١٩٩٩. وواصلت روسيا تمسكها بموقفها «السلبى الهادئ» من توسيع الناتو^(١٥٩). ورغم المخاوف السابقة التي أفصح عنها بخصوص مستقبل مجلس الناتو - روسيا، فقد شهدت السنة تعاوناً متزايداً «في المجلس العشرين»، وتحقق تقدم كبير في التعاون على قضايا دفاعية وعسكرية^(١٦٠). ولكن في الوقت نفسه، وكجزء من المراجعة العامة للعقيدة العسكرية الروسية، أعلن وزير الدفاع سيرغي ايفانوف

«D. Trenin, «Russia vkhodit v `novyi izolatsyonizm»» [Russia Embraces a 'New (١٥٧) Isolationism'], *Nezavisimaya Gazeta: Dipkur'er*, 8/12/2003, p. 9 and 13.

(١٥٨) المصدر نفسه.

A. Kelin, «Spokoyno negativnoye otnosheniye k rasshireniyu NATO» [A Calmly Negative (١٥٩) Attitude to NATO Enlargement], *Mezhdunarodnaya Zhizn*, no. 12 (December 2003), pp. 10-22.

(١٦٠) بيان، اجتماع مجلس الناتو - روسيا على مستوى وزراء الدفاع، مقر قيادة الناتو، بروكسل، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. أقر المسؤول الكبير في وزارة الخارجية الروسية ألكسندر ياكوفينكو بأن العلاقات بين روسيا والناتو تحسنت. انظر: «Ministry Spokesman says Russia-NATO Relations at «Qualitatively New Level»», ITAR-TASS (Moscow), 2 December 2003, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-Central Eurasia (FBIS-SOV), FBIS-SOV-2003-1202, 3 December 2003.

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر مراجعة للاستراتيجية النووية الروسية في ضوء «العقيدتين العسكريتين الهجوميتين» للناو والولايات المتحدة، مدلاً بذلك على أنه لا يزال يرى الغرب بوصفه الخصم الرئيس الأكثر احتمالاً^(١٦١).

وقد تعرضت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، التي سعت الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي الى ترقيعها، لإجهاد متزايد في بداية ٢٠٠٤. وثمة قائمة بالأولويات الروسية حيال الاتحاد الأوروبي تضمنت : (أ) دخول منظمة التجارة العالمية بشروط موسكو^(١٦٢)؛ (ب) تخفيف مقتضيات الحصول على تأشيرات دخول؛ (ج) عقد مؤتمرات قمة تواتراً مع اشتراك جميع الدول الـ ٢٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، (د) المشاركة في القرارات في المشروع الدفاعي الخاص بالاتحاد الأوروبي، (هـ) «حداً أدنى من تورط الاتحاد الأوروبي» في الجمهوريات السوفياتية السابقة، (و) امتناع الاتحاد الأوروبي عن التعليق على الشؤون الداخلية الروسية، و (ز) التعويض عن التأثيرات السلبية الناجمة عن توسيع الاتحاد الأوروبي^(١٦٣). وكان من جانب روسيا أنها : (أ) لم تصادق على بروتوكول كيوتو بشأن تبادل المناخ^(١٦٤)، (ب) استمرت في مقاومة طلبات الاتحاد الأوروبي بخصوص تعويضات عن تجاوز الطيران في الأجواء الصربية، (ج) هددت بعرقلة تمديد اتفاقها المتعلق بالشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي ليشمل دولاً جديدة، و(د) أخفقت في أن تبرم مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية إعادة إدخال (من أجل مهاجرين مبعدين من الاتحاد الأوروبي بعد عبورهم إليه من أراض روسية). وأعاد بيان تشرين الثاني/نوفمبر المشترك بين الاتحاد الأوروبي وروسيا والمتعلق بحوار حول تدابير سياسية وأمنية تأكيد إصرار كلا الجانبين على بناء «شراكة استراتيجية متوازنة ومتبادلة» لكنه أسفر فقط عن وعد بتعزيز التعاون بنية إنشاء «مجال مشترك للتعاون في مضمار الأمن الخارجي»^(١٦٥).

D. Suslov, 'Rossiya ob'yavlyat NATO kholodnyu voynu [Russian Declares a Cold War (١٦١) on NATO], *Nezavisimaya Gazeta*, 10/10/2003, p. 5.

(١٦٢) تعثر دخول روسيا الى منظمة التجارة العالمية مرة أخرى بالاحتكار الروسي للغاز المحلي، وإجراءات دعم الزراعة، والقيود على دخول مستثمرين أجانب الى الأسواق الروسية وقضايا أخرى.

(١٦٣) اتصال من مفوضية المجلس والبرلمان الأوروبي بخصوص العلاقات مع روسيا، انظر: EU Commission document COM(2004) 106 09/02/04, Brussels, 9 February 2004, < http://europa.eu.int/comm/external_relations/russia/russia_docs/com04_106_en.pdf > .

(١٦٤) بروتوكول كيوتو متوفر على : < <http://unfccc.int/> > .

(١٦٥) إعلان مشترك بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي بشأن تعزيز الحوار والتعاون على أمور سياسية وأمنية، انظر : < http://europa.eu.int/comm/external_relations/russia/summit11_03/jps061103.htm > .

وقد شاركت روسيا في التمارين المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والناو لإدارة الأزمات CME / CMX03 ويعتبر «مجال مشترك للأمن الداخلي» واحداً من الأهداف الاستراتيجية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وهي الأهداف المتفق عليها في سان بطرسبرغ في أيار/مايو ٢٠٠٣. والمجالات الأخرى هي =

في سنة ٢٠٠٣ كان ثمة تكثيف لسياسة موسكو في «الخارج القريب» بهدف تقوية مواقعها الاستراتيجية في شرق حدودها وجنوبها كي تصون مصالحها وتتجنب محاولات غربية مزعومة لـ «إكراه» روسيا على الخروج من الجزء الجنوبي من فضاء ما بعد الحقبة السوفياتية (أسفل الجنوبي)^(١٦٦). والسياسة الروسية إذ حققت بالفعل نجاحاً نسبياً في أرمينيا وبيلاروسيا وآسيا الوسطى، تهدف الآن إلى إعادة تنشيط انهماكها في دول أخرى من منطقة القوقاز الجنوبي المتقلبة ومولدوفا، وخصوصاً في ضوء تدخل الولايات المتحدة المتزايد ومنافستها الاستراتيجية الملحوظة هناك^(١٦٧). وتغدو مسألة «ممرات النقل» من حوض بحر قزوين إلى أوروبا الوسطى والغربية مسألة بالغة الأهمية. والأمر الذي يحظى باهتمام خاص هو طرق أنابيب النفط باكو - تفليس - كيحان وأوديسا - برودي (مع تمديد مخطط له إلى غدانسك، بولندا) التي تتجاوز روسيا - وتنطوي على احتمال تهديد الأرباح الكبيرة التي تجنيها الآن وتعريض نفوذها السياسي في الجمهوريات السوفياتية السابقة للخطر.

وبدت الخطوات التي اتخذتها موسكو في الجزء الجنوبي من أوروبا الشرقية هادفة إلى إعادة إخضاع الجمهوريتين السوفياتيتين السابقتين جورجيا ومولدوفا. وتجهد روسيا بتبنيها استراتيجية معقدة لإخضاع جورجيا لمصالحها السياسية والاقتصادية (والمترتبة بالطاقة) وتعطيل علاقاتها مع الشركاء الغربيين. وداخل جورجيا، ذلك البلد الذي أوهنه حكم فاسد، عززت روسيا صلاتها مع الجمهوريتين الانفصاليتين، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، حيث ترابط قوات روسية، ومع منطقة محتملة الانفصال، أذربايا^(١٦٨). ولكن، في غمرة الأزمة السياسية العميقة في تشرين الثاني/نوفمبر صوتت الحكومة الروسية لمصلحة استقرار جورجيا الهش، وساعدت في إقناع إدوارد شيفاردنادزه بالتخلي سلمياً كرئيس للبلد^(١٦٩).

وأظهر خرق روسيا الثاني لالتزاماتها بموجب قمة OSCE في استانبول ١٩٩٩ وبشأن

= «مجالات مشتركة» للاقتصاد والحرية والأمن والعدالة، والبحث والتعليم، بما فيهما الثقافة. انظر: EU-Russia Summit, Press Release, document IP/03/768, Brussels, 28 May 2003, <http://europa.eu.int/comm/external_relations/russia/sum05_03/ip03_768.htm> .

الشراكة والتعاون (PCA) ليشمل هذا الأخير دول الاتحاد الأوروبي العشر الجديدة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(١٦٦) A. Rahr, «Bolshaya igra» na postsovetkom prostranstve [A 'Great Game' in the Post-Soviet Space], *Nezavisimaya Gazeta*, Dikpur'er, 29/9/2003, pp. 9-10.

(١٦٧) كان من المؤشرات قلق روسيا المتزايد في خريف ٢٠٠٣ حيال خطة أمريكية مزعومة لنشر قواعد عسكرية في الجنوب القوقازي، وخصوصاً في أذربيجان.

(١٦٨) على مدى أسبوع واحد عقدت روسيا في موسكو محادثات مع قادة أبخازيا وأذربايا وأوسيتيا الجنوبية خلال الأزمة الجورجية في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، رغم اعتراضات النظام الجورجي الانتقالي الجديد. ووضعت الولايات المتحدة بدورها دعماً غير مشروط في تصرف السلطات الجديدة، وتعهدت بتقديم مساعدات لتمويل الانتخابات واستئناف المساعدات للبلد.

(١٦٩) A. Gordiyenko, «Krovoprolitiya v Tbilisi nye khotyat» [Bloodshed in Tbilisi is not Desired] *Nezavisimaya Gazeta*, 24/11/2003, pp. 1 and 6.

وجودها العسكري في جورجيا ومولدوفا رفضاً لإرخاء قبضتها عن محيطها الجنوبي. وبقيت مسألة القواعد الروسية الموزعة في جورجيا بلا حل. في مولدوفا، سعت روسيا بلا طائل للتوسط، خارج إطار OSCE، من أجل حل وسط بين الحكومة المركزية وجمهورية عبر الدنيستر الانفصالية التابعة لها، وهو الحل الذي يمنح الحكومة سيطرة وحقوقاً لنشر قواعد في دولة كونفدرالية جديدة. وكان من شأن رفض موسكو في اجتماع OSCE الوزاري في ماستريخت الانتقادات الموجهة إلى خرقها لـ «التزامات استانبول» أن جعل من المستحيل التوصل إلى اتفاق على إعلان سياسي وزاري وبيانات اقليمية متعلقة بجورجيا ومولدوفا^(١٧٠).

وفي ضوء التوسيع الوشيك لأراضي الاتحاد الأوروبي لتشكيل حدود مشتركة مع كومنولث الدول المستقلة، سعت روسيا، بلا جدوى، لإقامة منطقة تجارة حرة تشمل منطقة الكومنولث، ومارست ضغطاً شديداً على مولدوفا، وأوكرانيا كي تنضم إلى المجموعة الاقتصادية الأوراسية، وهي إطار آخر روسي المركز وضع في سنة ٢٠٠١ من أجل التكامل الاقتصادي^(١٧١). وعوضاً عن ذلك، جرى في قمة كومنولث الدول المستقلة ببالطا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ توقيع اتفاق الإطار المعني بإنشاء «مجال اقتصادي واحد» يجمع بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا، بهدف تسريع التكامل الاقتصادي والسياسي بين هذه الدول. وفي هذا السياق، كانت أوكرانيا حريصة على عدم إفساد تكاملها الاقتصادي المنتظر مع الاتحاد الأوروبي أو تعطيل فرصها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية^(١٧٢).

واتخذت موسكو أيضاً تدابير إضافية لدعم موقفها في فضاء ما بعد الحقبة السوفياتية. ففي طاجكستان، سعت روسيا لإسباغ صفة القاعدة العسكرية على فرقة البنادق المتحركة الـ ٢١ المنشورة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية^(١٧٣). وفي ٢٨ نيسان/أبريل وقع زعماء

(١٧٠) وثيقة OSCE التي لم تقبلها روسيا أيضاً ألزمت OSCE بوحدة التراب الجورجي. انظر الفصل ١٧ من هذا الكتاب.

(١٧١) أسست المجموعة الاقتصادية الأوراسية في مينسك في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ لتعزيز التعاون بين بيلاروسيا وكازاخستان وقيرغزستان وروسيا وطاجكستان. وتتمتع مولدوفا وأوكرانيا بمرتبة المراقب.

(١٧٢) عارضت أوكرانيا توقيع اتفاق ذي تأثير كبير بشأن التكامل. ووفقاً لدبلوماسي أوكراني، فإن «مسار أوكرانيا لا بديل له. إنه التكامل الأورو - أطلسي». انظر: A. Samarina, «Amerika odernula» [America Called Ukraine to Heel], *Nezavisimaya Gazeta*, 19 September 2003, p. 2.

إلا أن أوكرانيا، إلى جانب كازاخستان وروسيا، صادقت على الاتفاق في ٢٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٤. (١٧٣) في سنة ٢٠٠٣ أرغمت السلطات الطاجيكية هيئة أركان الفرقة وبعض وحداتها على مغادرة وسط دوشنبه وإعادة التمرکز في ضواحي العاصمة. كما أثارت طاجكستان مسألة دفع روسيا نفقات وجود الفرقة في البلد واحتمال وضع القوة في تصرف القيادة الطاجيكية «في مواقف غير عادية».

أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغزستان وروسيا وطاجكستان، في اجتماع في دونشبه، الوثائق النهائية المتعلقة بإنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي لكومنولث الدول المستقلة، واتفقوا على تأسيس قيادة عسكرية مشتركة لقوة ردع سريع اقليمية بغية مكافحة الإرهاب ومكافحة تهريب المخدرات في منطقة المنظمة. وكررت روسيا عرض تزويد سائر الدول الأعضاء في المنظمة بأسلحة ومعدات عسكرية بالأسعار والشروط المعتمدة لمشتريات الجيش الروسي^(١٧٤). وفي مؤتمر صحفي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير الدفاع سيرغي ايفانوف أن روسيا تحتفظ بحق استخدام القوة العسكرية على أراضي الجمهوريات السوفياتية السابقة^(١٧٥). وأعرب عن إصرار روسيا على تعزيز وجودها العسكري في كومنولث الدول المستقلة، وخصوصاً في آسيا الوسطى، ودعا الى الإغلاق النهائي للقواعد العسكرية التي أقامها هناك التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. وأشار الى أن موسكو وافقت على وجود مثل تلك القواعد ولكن فقط لمدة ضرورية لتثبيت الاستقرار في أفغانستان وتحقيق الأهداف التي حددها التحالف. وبعد ذلك بأسبوعين دشنت قاعدة جوية للمنظمة (لروسيا) في كانط (Kant)، قيرغزستان، كتظاهرة سياسية واضحة وكتأثير مقابل للقاعدة الجوية التي أقامها التحالف بقيادة الولايات المتحدة في مطار ماناس بشكيك. وغرض قاعدة كانط الجوية رسمياً هو حماية حدود روسيا ودول الكومنولث، ولكن على المدى البعيد، تأمل موسكو أن تصبح القاعدة مركزاً متقدماً لمصالح روسيا في آسيا الوسطى^(١٧٦).

وعلى الرغم من إعراب المنظمة عن اهتمامها بتعاون أوثق مع الناتو، فقد رفض الأخير العرض موضحاً أن ليس لديه خطط للعمل مع المجموعة وأنه يفضل تعاوناً ثنائياً مع الدول الأعضاء فيها^(١٧٧).

«Six CIS Countries Formalize Collective-security Bloc,» Radio Free Europe/Radio Liberty (١٧٤) (RFE/RL) RFE/RL Newline, 29/4/2003, < <http://www.rferl.org/newsline/2003/04/290403.asp> > .

(١٧٥) صرح إيفانوف بأن «الكومنولث مجال بالغ الأهمية لأمننا - فعشرة ملايين من مواطنينا يعيشون هناك ونحن نمدهم بالطاقة بأسعار أدنى من المستويات الدولية. ونحن لن نتخلى عن حق استخدام القوة العسكرية هناك في مواقف استندت فيها جميع الوسائل الأخرى». انظر: «Moscow Stresses Possibility of Using Military Force in the CIS», Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL), RFE/RL Newline, 10October 2003, < <http://www.rferl.org/newsline/2003/10/101003.asp> > .

V. Mukhin, «Rossiya vernulas' v Tsentralnuyu Aziyu» [Russia Has Returned to Central (١٧٦) Asia], *Nezavisimaya Gazeta*, 24 October 2003, p.2, and V. Soccor, «More than Just a Base: Russia Opens Airbase in Kyrgyzstan», *IASPS Policy Briefings: Geostrategic Perspectives on Eurasia* (Washington, DC: Institute for Advanced Strategic and Political Studies, 2003).

B. O'Rourke, «NATO: Alliance Praises Efforts of CSTO States, but Cool to Offer of (١٧٧) Cooperation,» Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL), RFE/RL Weekday Magazine, 3 December 2003, > <http://www.rferl.org/nca/features/2003/12/03122003164831.asp> > .

VII استنتاجات

سيطرت الديناميات الغربية - الغربية على المشهد الأمني في سنة ٢٠٠٣ الى درجة أنه حتى روسيا بدت منصرفه الى تمضية معظم وقتها في تحديد المكان الذي تريد أن تضع نفسها فيه ضمن الطيف الغربي. وستستمر جداول أعمال سياسة المجموعة الأورو - أطلسية، وهي كعادتها تمارس تأثيراً هائلاً - سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وما إلى ذلك - في العلاقات العالمية، في بسط سيطرتها على النظام الدولي في المدى بين القريب والمتوسط على الأقل.

وفي الأشهر الأولى من السنة كان ثمة جدل حول تحد للسياسة هو - «دولة مراقبة» مفترضة خارج أوروبا - لم تكن سياسات الناتو ولا سياسات الاتحاد الأوروبي مغايرة له بوضوح. وقد انطوى الجدل على خطر إخراج هاتين المنظميتين من المشاركة الفعالة وحتى «إعادة إضفاء الصفة القومية» على علاقات التأثير داخلهما. والجهود التي بذلت لاحقاً (من نيسان/ أبريل فصاعداً) لإعادة بناء إجماع أورو - أطلسي وأوروبي ولاسترداد وثيقة صلة المؤسسات بالموضوع أسفرت عن تعديلات كبيرة جديدة أجراها الناتو والاتحاد الأوروبي إزاء تحديات عالم يجمع بين أخطار عبر قومية وإقليمية. وقد رأى أن ثمن النجاح في هذا هو تزايد الهيمنة الواقعية لهاتين المنظميتين الغربيتين بفعل مجموعات صغيرة من أقوى الدول. إلا أن الأمر القابل للأخذ والرد هو أن العملية بكاملها غيرت مجرى الطاقات التي كان من الممكن صرفها في تحضير داخلي وخارجي أشمل للانتقال البالغ الأهمية الى ناتو واتحاد أوروبي أوسع كثيراً (ب- ٧ و ١٠ أعضاء جدد، على التوالي) في ربيع سنة ٢٠٠٤. وفي نهاية سنة ٢٠٠٣ وبداية سنة ٢٠٠٤، كان هناك بعض إشارات دالة على أن الخلافات المرتبطة بالتوسيع يمكنها أن تصبح واحداً من عوامل عدة تزيد التوتر بين الغرب وروسيا الرئيس بوتين. وكان لهذا الأمر تأثيرات التغيير الذي يؤدي الى تغييرات مماثلة في أمكنة أخرى، منها OSCE التي ما انفكت تبحث منذ مدة عن طرق ووسائل لزيادة وثيقة صلتها بالموضوع ومنفعتها على خلفية توسيع الناتو وتوسيع الاتحاد الأوروبي. وقد أظهر العنف في كوسوفو في آذار/ مارس ٢٠٠٤ مرة أخرى أن منطقة البلقان الغربية مازالت غير حصينة كلياً حيال بشاعات الاثنية والإرهاب. ولا يبدو أن أسرة الدول الديمقراطية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية قد وجدت، على الأقل في السنوات الثلاث الأولى من القرن الحادي والعشرين، المعادلة كي تصبح دفعة واحدة أكثر شمولاً وتوحداً.

٢ - حرب العراق: الخلافات والتحديات المستديمة

أندرو كوتي

I مقدمة

بدأت «عملية حرية العراق» باكراً في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣. وقد أعلن الرئيس جورج دبليو بوش في خطابه الى الأمة أن «قوات التحالف بدأت تضرب أهدافاً مختارة ذات أهمية عسكرية بهدف تقويض قدرة صدام حسين على شن حرب»^(١). وفي وقت لاحق من اليوم نفسه دخلت العراق قوات التحالف البرية، المؤلفة بشكل أساسي من قوات أمريكية وبريطانية وأسترالية^(٢). وفي ٩ نيسان/ أبريل سيطرت القوات الأمريكية على وسط بغداد وسقطت الحكومة العراقية^(٣). وانتهت العمليات القتالية الرئيسية رسمياً في ١ أيار/ مايو ٢٠٠٣، رغم أن قوات التحالف كانت قد احتلت العراق كله بحلول ١٤ نيسان/ أبريل، حين بسطت القوات الأمريكية سيطرتها على تكريت، آخر المدن العراقية التي أبدت مقاومة

(١) «President Bush Addresses the Nation,» White House, Office of the Press Secretary, (١) 19 March 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/20030319-17.html> > .

(٢) في الوقت الذي تحملت فيه القوات المسلحة الأمريكية والبريطانية والاسترالية أعباء العملية العسكرية، كانت ٣٠ دولة غير الولايات المتحدة قد نشرت بحلول ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ ما مجموعه نحو ٣١,٠٠٠ جندي في العراق كان منهم ١٢,٠٠٠ جندي من المملكة المتحدة. ومن الدول الأخرى التي نشرت قوات كبيرة نوعاً ما في العراق كانت إيطاليا (٣٠٠٠) وهولندا (١١٠٠) وبولندا (٢٣٠٠) وإسبانيا (١٣٠٠) وأوكرانيا (١٦٥٠). وتعهدت اليابان وكوريا الجنوبية بإرسال ٣٠٠ جندي و ١٠٠٠ جندي على التوالي في سنة ٢٠٠٤. انظر: K. Katzman, US Congress, Congressional Research Service, Iraq: *US Regime Change Efforts and Post-Saddam Governance*, CRS Report for Congress (Washington, DC: US Government Printing Office, 2004), p. 36.

(٣) أسس حزب البعث، وهو حزب سياسي عربي قائم على العلمانية والاشتراكية والوحدة العربية، في دمشق في سنة ١٩٤١، وحكم حزب البعث العراقي العراق من شباط/ فبراير ١٩٦٣ حتى انهياره في سنة ٢٠٠٣. وما زال حزب البعث السوري في السلطة في سورية.

منظمة^(٤). وحتى أيار/ مايو ٢٠٠٤ كانت سلطة التحالف المؤقتة (CPA)^(٥) لا تزال في العراق، تواجه مقاومة من قوات عراقية شتى، بينما بقي دور الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع في إعادة بناء البلد مثار نزاع عميق.

كانت حرب العراق ٢٠٠٣، ويرجح أن تبقى، أحد أكثر النزاعات إثارة للخلاف في العصر الحديث، إذ إن قرار القوة العظمى الوحيدة في العالم بالذهاب الى الحرب في العراق من دون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أحدث انقسامات حادة داخل المجتمع الدولي وداخل الدول. والخلاف أحاط بالتعليل العلني للحرب، وبخاصة درجة وبداهة التهديد الناشئ من برامج أسلحة العراق النووية والبيولوجية والكيميائية وما إذا كان استخدام القوة الطريقة الأنجع للتعامل مع ذلك التهديد. وكانت الحرب مثيرة للخلاف أيضاً لأنها أثارَت قضايا أكثر عمقاً هي قضايا مبدأ وتعد سابقة، بما فيها قضية ما اذا كان استخدام القوة رداً شرعياً وفعالاً على انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحت أي ظروف، وما إذا كان إسقاط حكومات أو زعماء - «تغيير النظام» - سياسة شرعية وحكيمة وتحت أي ظروف، ودور مجلس الأمن في الوصول الى قرارات من هذا النوع في ظل القيود الملازمة لذلك المجلس، ودور الولايات المتحدة في الشؤون العالمية في ظل قوتها العسكرية الغالبة.

يراجع القسم II مناب الحرب. ويدرس القسم III المرحلة القتالية الرئيسة للحرب في آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ وأسباب الانتصار الحاسم الذي حققته الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف. ويحلل القسم IV مرحلة ما بعد الحرب من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ الى مطلع سنة ٢٠٠٤، بما فيها سير الأمور في النزاع المنخفض الشدة الناشب ضد قوات الاحتلال والجهود لإعادة بناء العراق سياسياً واقتصادياً^(٦).

«President Bush Announces Major Combat Operations in Iraq Have Ended.» Remarks by (٤) the President from the USS Abraham Lincoln, at Sea off the coast of San Diego, California, White House, Office of the Press Secretary, 1 May 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/05/iraq/20030501-15.html> >, and V. Brooks, (Brig. General), Deputy Director of Operations, CENTCOM, «Operation Iraqi Freedom Briefing», 14 April 2003, < <http://www.centcom.mil/CENTCOMNews/Transcripts/20030414.htm> > .

(٥) «سلطة التحالف المؤقتة» هو اسم الهيئة الحاكمة المؤقتة التي وصفها الأمم المتحدة بحكومة العراق القانونية الى أن يصبح العراق مستقراً سياسياً واجتماعياً بصورة كافية لـ «تولي سيادته»، انظر: < <http://www.cpa-iraq.org> >. قرار مجلس الأمن ١٤٨٣، ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣، يعترف بـ «السلطات والمسؤوليات والواجبات المحددة لـ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بموجب قانون دولي قابل للتطبيق كقوى احتلال تحت قيادة موحدة (السلطة)».

(٦) الأبعاد السياسية الأوسع للحرب في العراق درست في التمهيد لهذا الكتاب، وتأثيرها في المؤسسات الأورو - أطلسية درست في الفصل الأول. مسألة أسلحة الدمار الشامل ونزع الأسلحة العراقية، بما فيها إدارة عمليات الأمم المتحدة بحثاً عن الأسلحة، مطروحة للنقاش في الفصلين ١٥ و ١٦ .

II الطريق الى الحرب

لا يزال الوضع في العراق شاغلاً أمنياً دولياً مركزياً منذ آب/أغسطس ١٩٩٠، حين غزا العراق الكويت المجاورة واحتلها. وفي اثر طرد القوات العراقية من الكويت في سنة ١٩٩١ أدارت الأمم المتحدة وأشرفت على مجموعة إجراءات غير مسبوقه كان يقصد بها دفع العراق الى الإذعان لمطالب مجلس الأمن بأن يتخلص من جميع أسلحته النووي والبيولوجية والكيميائية^(٧). وطوال التسعينيات واطبت الولايات المتحدة على سياسة احتواء العراق من خلال فرض عقوبات اقتصادية بتفويض من مجلس الأمن ومن خلال توجيه ضربات جوية دورية الى أهداف عسكرية عراقية. أما مدى برامج أسلحة العراق النووية والبيولوجية والكيميائية، وطبيعة التهديد الذي كانت مشكلة وأثر سياسة الاحتواء، ولاسيما الأثر الإنساني للعقوبات الاقتصادية، فهذه كلها أمور كانت مسببة لنزاع شديد.

بحلول بداية القرن كانت سياسة احتواء العراق تتعرض لانتقادات متزايدة ولكن لم تكن سياسة جديدة قد نشأت بعد. وبعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية على الولايات المتحدة بدأت إدارة بوش الضغط من أجل عمل عسكري ضد العراق لنزع ما لديه من أسلحة دمار شامل والإحاطة بحكم صدام حسين^(٨). ومن مطلع سنة ٢٠٠٢، عندما أشار الرئيس بوش في خطابه بشأن حال الأمة الى العراق، الى جانب إيران وكوريا الشمالية، بوصفه جزءاً من «محور الشر»، أخذت الولايات المتحدة تضغط من أجل عمل عسكري. وتسارعت التحضيرات للحرب في موازاة المسار الدبلوماسي بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عندما فوض الكونغرس الأمريكي الرئيس بوش باستخدام القوة المسلحة وفق تحديده مدى ضرورتها كي يزود عن أمن الولايات المتحدة القومي في وجه التهديد العراقي المستمر ويطبق جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق^(٩).

وناقش مجلس الأمن سبل الرد على مواصلة العراق عدم امتثاله للقرارات السابقة. وانقسم أعضاؤه الخمسة الدائمون، فالولايات المتحدة مع تفويض باستخدام القوة اذا استمر

(٧) هذه الإجراءات مدونة بحسب تسلسلها الزمني ومحللة في كتب سيبيري السنوية المتتالية منذ سنة

١٩٩٠.

(٨) يبقى الزمن والسبب الحقيقيان لقرار إدارة بوش اتخاذ إجراء عسكري ضد العراق موضع جدل. ومع ذلك، ثمة مصادر متنوعة توحى بأن إدارة بوش قررت في أواخر سنة ٢٠٠١ أو بداية سنة ٢٠٠٢ اتخاذ تدبير عسكري. انظر: B. Woodward, Plan of Attack (New York: Simon and Schuster, 2004); R. Clark, Against All Enemies: Inside America's War on Terror (London: Simon and Schuster 2004), and R. Suskin, The Price of Loyalty: George W. Bush, The White House and the Education of Paul O'Neill (Waterville, Maine: Thorndike Press, 2004).

(٩) الأزمة المتفاقمة خلال سنة ٢٠٠٢ موصوفة في: I. Anthony [et al.], «The Euro-Atlantic System and Global Security», *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 55-58.

عدم امتثال العراق، وفرنسا وروسيا ضد هذا التفويض. وكان قرار مجلس الأمن ١٤٤١، الذي اعتمد بالإجماع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حلاً وسطاً بين هذين الرأيين. وقد أعطى العراق «فرصة أخيرة كي يمثل لواجباته بشأن نزع الأسلحة» وطلب أن يقدم العراق كشفاً وافياً ونهائياً وكاملاً بجميع جوانب برامجه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الى لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش (أونموفيك)(UNMOVIC) في غضون ٣٠ يوماً. وقرر مجلس الأمن عقد اجتماع فور تلقيه التقرير لدرس الموقف وذكر في ذلك السياق بتحذيرات سابقة من مجلس الأمن الى العراق مؤاها أنه [أي العراق] سيواجه عواقب وخيمة نتيجة خروقات مستمرة لالتزاماته^(١٠).

عقب تبني القرار ١٤٤١ انتقل الاهتمام الى أنشطة نظام الأمم المتحدة للتفتيش^(١١). واستمرت أعمال التفتيش عن الأسلحة على خلفية مناقشات متزايدة الحدة ضمن مجلس أمن مستقطب الآراء، حيث أيدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الاستخدام المبكر للقوة، وحيث عارضت فرنسا وألمانيا وروسيا الحرب^(١٢). ضغطت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في شهر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس ٢٠٠٣ من أجل قرار ثانٍ لمجلس الأمن ينص تحديداً على تحويل استخدام القوة. وفي ٥ آذار/مارس أصدر وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وروسيا بياناً مشتركاً ذكروا فيه أنهم في الظروف السائدة «لن يسمحوا بمشروع قرار يحول استخدام القوة بأن يمضي قدماً»^(١٣). وفي ١٧ آذار/مارس أنهت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة محاولتهما لكسب تأييد لقرار جديد من مجلس الأمن. وفي اليوم نفسه وجه الرئيس بوش إنذاراً نهائياً الى الرئيس صدام حسين كي يغادر الأخير البلد في مهلة ٤٨ ساعة وإلا سيواجه هجوماً^(١٤). وبعد ذلك بيومين، بدأت الحرب.

III الحرب

من الناحية العسكرية كانت «عملية حرية العراق» بارعة للغاية. ففي غضون الأسابيع الثلاثة الممتدة بين ٢٠ آذار/مارس و٩ نيسان/أبريل نجحت الولايات المتحدة وشركاؤها في

(١٠) قرار مجلس الأمن ١٤٤١، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(١١) أنشطة أونموفيك مطروحة للمناقشة في الفصل ١٦ من هذا الكتاب.

(١٢) ألمانيا، وهي عضو غير دائم في مجلس الأمن في ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ولذلك تفتقر الى سلطة نقض قرارات، شاركت أيضاً في هذه المناقشات. ومضامين الانقسامات في مجلس الأمن بالنسبة الى الأمم المتحدة والنظام الدولي الأوسع درست في المقدمة لهذا الكتاب.

(١٣) «Iraq: Joint Statement by Russia, Germany and France,» Paris, 5 March 2003, <http://www.ambafrance-au.org/media/pages/s2003/s2303.en.htm >.

(١٤) «President Says Saddam Hussein Must Leave Iraq within 48 Hours,» White House, (١٤) Remarks by the President in Address to the Nation, The Cross Hall, Washington, DC, 17 March 2003, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/20030317-7.html >.

التحالف في إطاحة نظام صدام حسين البعثي، وتدمير الجيش العراقي والسيطرة على المدن والبلدات العراقية الكبرى. وقد أشار السير ايان فوريبس، نائب قائد الحلفاء الأعلى لشؤون التحولات في الناتو، الى أن «بالمقارنة مع حرب الخليج الأولى، حققت الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى في التحالف هدفاً أكثر طموحاً، في نصف المدة الزمنية تقريباً، وبثلث الخسائر البشرية، وربع التكلفة»^(١٥). وكان هناك أقل من ٢٠٠ إصابة في صفوف قوات التحالف (الأمريكية والبريطانية). وقدرت الإصابات في صفوف العراقيين بـ ١٠,٨٠٠ - ١٥,١٠٠ إصابة، ثلاثة أرباعها من العسكريين والربع الأخير من المدنيين. ويذكر بعض المصادر أن عدد الإصابات التي مني بها المدنيون العراقيون أعلى، أي ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ إصابة، بينما تذكر أرقام التحالف الرسمية أن عددها أقل من ثلاثة آلاف إصابة^(١٦).

تطور الحرب

كانت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) مسؤولة الى حد كبير عن تنفيذ العملية في العراق^(١٧). وكانت «عملية حرية العراق» مبنية على أكثر من عقدين من التخطيط لإنفاذ قوة أمريكية الى الشرق الأوسط. وكانت قوة المهام المشتركة للرد السريع الأمريكية (RDJTF) قد أنشئت لهذا الغرض في سنة ١٩٨٠، بعد سقوط الشاه في إيران في سنة ١٩٧٩. وخلفت القيادة المركزية قوة المهمة المشتركة في سنة ١٩٨٣. وبحلول منتصف آذار/ مارس ٢٠٠٣ كانت الولايات المتحدة قد حشدت قوة قوامها نحو ٢٥٠,٠٠٠ عسكري في منطقة الخليج، فضلاً عن ١٢٠٠ دبابة و ١٠٠٠ طائرة مدعومة بخمس مجموعات حاملات طائرات قتالية. وكانت المكونات الأساسية للقوة البرية الفيلق الخامس في الجيش الأمريكي وقوة حملة مشاة البحرية العسكرية الأولى. وساهمت المملكة المتحدة بحوالي ٤٠,٠٠٠ جندي، مع الفرقة المدرعة الأولى كقوة برية رئيسية. وقدر أن لدى العراق ٣٨٩,٠٠٠ جندي، خمسة فيالق نظامية وست فرق حرس جمهوري. وافترض عموماً أن حالة استعداد القوات العراقية وفعاليتها القتالية، وخصوصاً الجيش النظامي ولكن الحرس الجمهوري أيضاً، كانتا متدنيتين.

قبيل الحرب كان ثمة مناقشة وافرة لهجوم كبير سمي «الصدمة والرعب» وصمم لا لإنزال دمار هائل بالجيش العراقي فحسب بل لترهيبه أيضاً وربما لدفع نظام صدام حسين الى

I. Forbes, «Minding the Gap.» *Foreign Policy* (March-April 2004), pp. 76-77. (١٥)

C. Conetta, *The Wages of War: Iraqi Combatant and Non-Combatant Fatalities in the 2003 Conflict*, Project on Defense Alternatives, Research Monograph; no.8 (Cambridge, MA: Project on Defense Alternatives, 2003), and T. Garden, «Iraq: The Military Campaign,» *International Affairs*, vol.79, no.4 (July 2003), p.715 and fn.51. (١٦)

(١٧) القيادة الوسطى (CENTCOM) واحدة من ٩ قيادات قتالية موحدة تعهد الولايات المتحدة إليها مسؤولية تنفيذ عمليات بحسب الموقع. وهي تتحمل مسؤولية عمليات في المنطقة الواقعة بين القرن الإفريقي وآسيا الوسطى.

الانهيار. وفي الواقع بدأت حرب العراق بمحاولة محدودة لـ «قطع رأس» النظام العراقي. ففي صبيحة ٢٠ آذار/ مارس أسقطت طائرتا «ف-١١٧» أمريكيتان أربع قنابل زنة كل واحدة منها ٢٠٠٠ رطل على هدف في بغداد في محاولة غير ناجحة لقتل صدام حسين^(١٨). ونفذت ضربات أخرى في ليلة ٢١ آذار/ مارس ضد القيادة ومراكز القيادة والسيطرة العراقية. وابتداء من الليلة ذاتها نشرت الولايات المتحدة كامل قواتها الجوية ضد العراق. واستطاعت الولايات المتحدة منذ بداية الحرب تحقيق سيطرة تامة على المجال الجوي العراقي. وكانت الولايات المتحدة قد دمرت نظام الدفاع الجوي العراقي المتكامل خلال حرب الخليج الأولى، وأمنت ضربات جوية دورية متتالية ضد العراق عجزه عن إعادة بناء دفاعاته الجوية. وقامت ضربات جوية أمريكية أخرى في أواخر سنة ٢٠٠٢ ومطلع سنة ٢٠٠٣ بتدمير ما بقي من تلك الدفاعات. وفي الإجمال، نفذت نحو ٨٠٠ طائرة قتالية من أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة حوالي ٢١،٠٠٠ طلعة خلال «عملية حرية العراق»، وكان نصيب الولايات المتحدة منها أكثر من ٩٠ بالمئة من إجمالي الطلعات^(١٩). وانطلقت الطائرات من قواعد في الولايات المتحدة والشرق الأوسط وأوروبا، وكذلك من حاملات طائرات^(٢٠).

خلافاً لحرب الخليج ١٩٩١، حين سبق الهجوم البري بقيادة أمريكية بضربات جوية دامت أكثر من شهر واحد، انطوت الاستراتيجية الأمريكية في حرب العراق على هجوم جوي وبري مشترك منذ البداية. وكانت الخطة الأولية الأمريكية شن حرب برية على جبهتين، حيث تهاجم القوات الأمريكية والقوات الحليفة من الكويت والخليج في الجنوب ومن تركيا من الشمال. غير أن رفض البرلمان والحكومة التركيين السماح لقوات أمريكية وبريطانية باستخدام أراضيها أو قواعدهما الجوية أرغم الولايات المتحدة على إعادة التفكير في استراتيجيتها من غير إعطائها مهلة كافية ونقل القوات والمعدات التي كانت تقصد تركيا إلى الكويت على جناح السرعة. ولذلك بدأت الحرب بهجوم من الجنوب فقط.

تقدمت القوات البرية الأمريكية والبريطانية إلى الجنوب العراقي في ٢٠ آذار/ مارس^(٢١). وكانت النقاط المركزية الأولية للحرب البرية حقول النفط في الرميلة ومصبات النفط في شبه جزيرة الفاو وميناء أم قصر، الذي نجحت القوات الأمريكية والبريطانية في

(١٨) كانت الولايات المتحدة قد تلقت معلومات عن مكان وجود صدام حسين واستطاعت إنفاذ طائرات بسرعة لمهاجمة الهدف، فبدأت الحرب في موعد أبكر مما كان مخططاً له.

T. M. Mosely, «Operation Iraqi Freedom by the Numbers,» US CENTCOM Air Forces, (١٩) Analysis and Assessment Division, Shaw Air Force Base, S.C., 30 April 2003, pp. 6-8.

M. Williamson and R. H. Scales, *The Iraq War: A Military History* (Cambridge, MA: (٢٠) Belknap Press of Harvard University Press, 2003), pp.166 and 169.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٨-١٢٨.

تأمينه في ٢٢ آذار/ مارس^(٢٢). وفي اثر ذلك، تضمن الهجوم الأمريكي الرئيس اندفاعاً سريعاً ذا شعبتين عبر الجنوب العراقي، مع تقدم الفيلق الخامس باتجاه بغداد من الجنوب الغربي عبر الناصرية والسماوة والنجف و كربلاء، وتقدم قوة الحملة العسكرية الأولى من الجنوب الشرقي عبر الناصرية والديوانية والكوت والنعمانية. وطوال هذا التقدم استسلمت وحدات الجيش العراقي النظامية بالجملة، بينما ألحقت القوات الأمريكية هزيمة سريعة بالوحدات التي قاتلت. وكان حجم الهجوم الأمريكي وسرعته مثيرين. وبحلول ٢٤ آذار/ مارس كان الفيلق الخامس قد أدرك القوات العراقية في النجف وهزمها الى حد كبير، بعد أن حرك ١٠,٠٠٠ عربة لمسافة تزيد عن ٥٦٠ كلم في ٧٢ ساعة، وخاض ثلاث معارك مختلفة (في الناصرية والسماوة والنجف).

ولكي تحافظ الولايات المتحدة على سرعة الهجوم وزخمه، تجاوزت في معظمه المدن والبلدات بدلاً من أن تجر الى القتال في مناطق مدينية. وابتداء من ٢٣ آذار/ مارس واجهت الولايات المتحدة في تقدمها بعض المشكلات. فقد أبدى فدائيون عراقيون وقوات بعثية مقاومة قاسية في نقاط مختلفة، وأضحت خطوط الإمداد الأمريكية طويلة وعرضة للأذى، وأجبرت عاصفة رملية هوجاء الولايات المتحدة على وقف تحليق طائرات الدعم القريب وإبطاء الهجوم البري، وعانت القوات الأمريكية عدداً من الإصابات^(٢٣).

وبعد توقف تعبوي دام ثلاثة أيام في ٢٨ - ٣٠ آذار/ مارس من أجل تأمين خطوط الإمداد وتعزيز القوات، بدأ القادة الأمريكيون الهجوم الختامي على بغداد. وتقدمت فرقة المشاة الأمريكية الثالثة (المكون الرئيس للفيلق الخامس) الى جنوبي - غربي بغداد عبر ثغرة كربلاء (بين مدينة كربلاء وبحيرة رزاه). واستولت القوات الأمريكية على ثغرة كربلاء في ١ - ٢ نيسان/ أبريل، وانتشرت في الأطراف الغربية لمدينة بغداد في ٣ نيسان/ أبريل واحتلت مطار بغداد في ٤ - ٥ نيسان/ أبريل. وتقدمت قوة الحملة العسكرية الأولى باتجاه بغداد من الجنوب الشرقي عبر النعمانية، ووصلت الى الضواحي الشرقية للعاصمة في ٦ نيسان/ أبريل، وحققت اتصالاً بفرقة المشاة الثالثة في ٧ نيسان/ أبريل فأتمت بذلك تطويق المدينة^(٢٤).

(٢٢) كانت أهداف التحالف المباشرة منع العراق من إضرار النيران في آبار النفط أو تسريب نפט الى مياه الخليج وفتح أم القصر لاستقبال مساعدات إنسانية. انظر: المصدر نفسه، ص ١١٢-١١٧.

(٢٣) مثلاً، في ٢٣ آذار/ مارس، ضل ٣٣ جندياً أمريكياً طريقهم الى الناصرية، الأمر الذي أدى الى مقتل ١١ جندياً وأسر ٦ جنود. انظر: المصدر نفسه، ص ١١١.

(٢٤) تضمن الهجوم الأمريكي أيضاً عملية خداع بارزة. فقد هاجمت عناصر من الفيلق الخامس وقوة الحملة العسكرية الأولى مدينة الحلة على الطريق الجنوبية الرئيسية الى بغداد لإيهام القيادة العراقية بأن الهجوم الرئيسي على العاصمة سيأتي من الجنوب مباشرة. ونجحت الخدعة، إذ دفعت العراقيين الى نقل قوات الحرس الجمهوري من غرب بغداد الى جنوبها، بعيداً عن الاتجاه الحقيقي للهجوم الرئيسي المرسوم، وجعلت هذه القوات مكشوفة وفريسة للقوة الجوية الأمريكية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٨-٢٠٣ و ٢٢٣-٢٢٤.

عند هذه النقطة واجه القادة الأمريكيون مسألة كيف السبيل الى الاستيلاء على بغداد، فمن شأن هجوم مطول أن ينطوي على قتال في بيئة مدنيّة منعزلة وإصابات جسيمة في صفوف القوات الأمريكية والمدنيين العراقيين. وقرر القادة الأمريكيون شن سلسلة من «أشواط الرعد»، أو تحركات سريعة تنفذها قوات أمريكية داخل وسط بغداد وخارجه بغية إظهار سيطرة الجيش الأمريكي على الموقف وتقويض القيادة والقوات المسلحة العراقية. وتم «شوط الرعد» الأول في ٥ نيسان/أبريل وبين أن في إمكان القوات الأمريكية دفع قوة مدرعة الى وسط بغداد. ورأى القادة الأمريكيون أن المكوث في بغداد يفصح عن سيطرتهم على المدينة، ويكون له تأثير نفسي على سكانها، ويؤذن بانتهاء الحرب^(٢٥). وفي ٧ نيسان/أبريل تقدمت ثلاث قوات مهام مدرعة بسرعة عالية الى بغداد من اتجاهات مختلفة، وسيطرت على قلب المدينة. وهيات طريق إعادة إمداد للقوات التي كان عليها البقاء هناك. وفي اليومين التاليين عززت القوات الأمريكية السيطرة على بغداد، وانهار النظام العراقي. وفي ٩ أبريل/نيسان، استقبلت القوات الأمريكية في وسط بغداد بهتافات جموع محتشدة وعلى مرأى مشاهدي صور تلفزيونية حية في العالم، أسقط العراقيون، بمساعدة من القوات الأمريكية، تمثال صدام حسين في ساحة بغداد المركزية - في دلالة على نهاية حكم الزعيم العراقي.

وفي الجنوب واجه البريطانيون المشكلة نفسها، أي مشكلة كيف يمكن السيطرة على مدينة البصرة الرئيسية. وضربت القوات البريطانية حصاراً غير محكم حول البصرة وبدأت تستولي على المدينة بعملية بطيئة من خلال غارات ذات نطاق صغيرة على قوات البعث المسيطرة على المدينة. وسربت بالتدريج عملاء استخبارات وفرق قناصة وقوات خاصة الى داخل البصرة، مستخدمة هؤلاء للحصول على معلومات عن الوضع واستهداف قوات الفدائيين وقادة البعث ومرافق القيادة. وفي مستهل نيسان/أبريل صعّدت القوات البريطانية هجماتها من طريق شن غارات بعربات مدرعة من طراز «وريور» (Warrior)، مدعومة بطائرات هليكوبتر هجومية أمريكية من طراز «كوبرا». وكانت الخطة البريطانية الأولية دخول المدينة ثم الانسحاب منها، إلا أن نظام البعث كان أضعف مما كان متوقعاً، وواصلت القوات البريطانية ضغطها لبسط السيطرة على وسط المدينة ودحر قوات البعث الباقية. وبانهار سلطة البعث على البصرة، خرج السكان الشيعة الى الشوارع للاحتفال والترحيب بالقوة البريطانية^(٢٦).

J. Garamone, «Remembering the 3rd Infantry Division's Thunder Runs.» US Department of Defense, American Forces Information Service, News Articles 18 March 2004, <http://www.defenselink.mil/news/Mar2004/n03182004_200403189.html> .

P. Harris, «Celebrating Freedom in a Spree of Looting.» Guardian Unlimited, 8/4/2003, (٢٦) <<http://www.guardian.co.uk/international/story/0,3604,931963,00.html>> .

في الشمال العراقي أرغم رفض تركيا السماح باستخدام أراضيها ومجالها الجوي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على التخلي عن خطط نشر قوة برية كبيرة والانشغال باستراتيجية بديلة. وكان الأكراد، منذ أن أقام الأمريكيون والبريطانيون «ملاذاً آمناً» لحماية أكراد العراق من قوات صدام حسين في مطلع التسعينيات، قد عززوا سيطرتهم على منطقتهم المستقلة في الشمال العراقي^(٢٧). وواجه الأكراد قوات عراقية على امتداد «الخط الأخضر» البالغ طوله ٣٢٠ كلم. وكان لدى الحزبين السياسيين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني، KDP، وحزب الاتحاد الكردستاني، PUK - انظر الجدول رقم ٢ - ١)، على التوالي، ٤٥,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ رجل من ميليشيا «البشمركة». وكان فيلق واحد من الحرس الجمهوري وثلاثة فيالق نظامية من الجيش العراقي تدافع عن الخط الأخضر، أي عن المدينتين الرئيسيتين الشماليتين الموصل وكركوك وحقول النفط القريبة منهما. وبالإضافة الى ذلك، كان لدى الجماعة الإسلامية المتطرفة «أنصار الإسلام» أيضاً ١٠٠٠ مقاتل تقريباً، من ضمنهم، على ما يقال، مقاتلون من تنظيم القاعدة كانوا قد فروا من أفغانستان منذ التدخل الأمريكي هناك في سنة ٢٠٠١، متمركزين في أقصى شمالي شرقي الحدود العراقية مع إيران. وهناك تقارير مؤاها أن جماعة «أنصار الإسلام» مدعومة من إيران ولها ارتباطات أيضاً بالقاعدة وأجهزة الاستخبارات العراقية. وهذا تحالف مصلحة يقوم على مواجهة الأكراد ليس إلا^(٢٨).

على هذه الخلفية، قررت الولايات المتحدة نقل قوة برية صغيرة نسبياً من طريق الجو الى العراق لشد أزر الأكراد وقيادة هجوم على العراقيين. وجرى نشر قوات خاصة أمريكية في كردستان العراقية قبل بدء الحرب رسمياً، ولكن القوات أخذت تصل بأعداد أكبر ابتداء من ٢٠ آذار/مارس. وكان من ضمن القوات المنتشرة في الشمال العراقي على مدى الأسبوعين أو الثلاثة أسابيع التالية وحدات من الجيش ومشاة البحرية الأمريكيين وقوات خاصة بريطانية. وركزت قوات التحالف والقوات الكردية في بداية الأمر على «أنصار الإسلام». وفي ٢٧ آذار/مارس استهدفت القوة الجوية الأمريكية قاعدة «أنصار الإسلام» في وادي سرغات، تمهيداً لهجوم بري مرسوم على الجماعة. وعندما تقدمت القوات الأمريكية والكردية الى الوادي اكتشفت أن مواقع «أنصار الإسلام» كانت مدمرة بفعل القصف الجوي. وكان المقاتلون في أغلبيتهم إما قتلى أو فارين.

وفي بداية نيسان/أبريل، شرعت القوات الكردية، تدعمها قوات برية أمريكية،

(٢٧) للاطلاع على تحليل للوضع في الشمال العراقي قبل الحرب، انظر: T. Judah, «In Iraqi Kurdistan», *Survival*, vol.44, no.4 (winter 2002-2003), pp. 39-91.

(٢٨) E. Sanders, «Ansar, al-Qaeda Seen as Working more Closely.» < <http://www.puk.org/web/htm/news040225a.html> > .

تهاجم الخط الأمامي العراقي. وأدى خليط من القوة الجوية الأمريكية الدقيقة التصويب، والهجوم البري الكردي - الأمريكي المشترك، والتنظيم السيئ للدفاعات العراقية، وفرار العديد من الجنود العراقيين، الى انهيار الدفاعات العراقية بالفعل. وبعد سقوط بغداد بيوم واحد، في ٩ نيسان/ أبريل، دخلت البشمركة الكردية الموصل بعد استسلام الفيلق العراقي الخامس بكامله.

بسقوط بغداد والبصرة وكركوك والموصل، كان المعقل الوحيد الباقي لنظام البعث مسقط رأس صدام حسين، تكريت، والمنطقة المحيطة الى الشمال من بغداد. وتقدمت عناصر من قوة الحملة العسكرية الأولى، التي احتلت بغداد، شمالاً نحو تكريت. وفي ١٣ نيسان/ أبريل دخلت قوات أمريكية أطراف تكريت واشتبكت في قتال مع قوات عراقية. وفي اليوم التالي أمنت القوات السيطرة على وسط تكريت إيذاناً بالانهيار النهائي لنظام صدام حسين^(٢٩). وبعد أسبوعين فقط، في ١ أيار/ مايو، وفي خطاب النصر على متن السفينة الحربية الأمريكية «أبراهام لينكولن» قبالة ساحل كاليفورنيا، أعلن بوش نهاية الحرب: «انتهت العمليات القتالية الكبرى في العراق. في معركة العراق، تحققت الغلبة للولايات المتحدة وحلفائنا. . . لقد سقط الطاغية، وتحرر العراق»^(٣٠).

إدارة الحرب

انطوت إدارة حرب العراق على عدد من التطورات المهمة في التكنولوجيا والاستراتيجية العسكريتين التي تساعد في تفسير الانتصار الأمريكي ولها دلالات مهمة من أجل نزاعات مستقبلية. وتعكس حرب العراق تطبيق فكر وخطط الثورة في الشؤون العسكرية، والتحول العسكري، والسيطرة في ميدان القتال، وهذه كلها موضع درس منذ التسعينيات^(٣١).

الحرب المشتركة

تضمنت «عملية حرية العراق» درجة من الحرب المشتركة - التعاون بين مختلف عناصر القوات البرية وبين القوات البرية والجوية والبحرية - أعلى كثيراً مما كانت في حروب سابقة. وقد علق قائد القيادة الوسطى الأمريكية الجنرال طومي فرانكس لاحقاً بأن «عملية حرية

M. Olive and M. Tran, «US Marines Enter Tikrit,» Guardian Unlimited, 13/4/ 2003, (٢٩) < <http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,2763,936078,00.html> >, and L. Harding, «The Final Fortress Crumbles,» Guardian Unlimited, 14/4/2003, < <http://www.guardian.co.uk/international/story/0,3604,936274,00.html> > .

(٣٠) انظر الهامش رقم ٤.

(٣١) للاطلاع على مناقشة لهذه التطورات ومضامينها ومحدودياتها المحتملة، انظر: L. Freedman, *The Revolution in Strategic Affairs*, Adelphi Paper; 318 (Oxford: Oxford University Press, 1998).

العراق» كانت «العملية الأشمل من حيث المشاركة والامتزاج في التاريخ الأمريكي»^(٣٢). ويذكر أن التخطيط لتعاون أفقي وعمودي واسع النطاق وتنفيذه خلال عملية عسكرية كبيرة يجب أن يكونا:

على نطاق يقزم أي تطبيق تجاري موجود حالياً. ففي البيئة التعاونية اليوم، كل مستوى من مستويات القيادة من أول القوة بكاملها إلى آخرها ومعها الشركاء في التحالف موصول إلكترونياً بعملية صنع قرار القائد المحارب. والقادة وأعضاء هيئات الأركان المرؤوسون يفهمون الظروف الماثلة خلف تغيرات رئيسية عبر فضاء القتال ويعون تماماً التغييرات في نية القائد لتوجيه أعمالهم خلال مهمات محددة^(٣٣).

وفي حين أن التخطيط في حملات سابقة شدد على «منع تضارب» قوات مختلفة (منها من أن تعيق إحداها الأخرى، والغرض، جزئياً، هو تفادي حوادث تنجم عن «نيران صديقة»)، فقد تضمنت «عملية حرية العراق» عمليات مشتركة واسعة نفذتها وحدات من مختلف أجزاء القوات المسلحة الأمريكية ووحدات وطنية من دول مشاركة في التحالف بقيت تحت سلطات قياداتها ولكن مع ذلك نفذت عمليات ضمن خطة شاملة موحدة^(٣٤). وكان هناك أيضاً استخدام محدود لتعيينات في قيادات متبادلة بين القوات الأمريكية والبريطانية والأسترالية^(٣٥). وقد سمحت طبيعة المشاركة في «عملية حرية العراق» وربط القوات بشبكة للتحالف بحشد القوة النارية بدرجة عالية من الدقة ومن ثم توليد التأثير ذاته الذي يحقق تقليدياً بكتلة من القوات أكبر كثيراً.

القوة الجوية

كانت القوة الجوية عنصراً مركزياً من عناصر الانتصار الأمريكي في حرب العراق. فمزيج السيطرة غير المنازعة على المجال الجوي العراقي ومعلومات الاستهداف المفصلة الصادرة عن أنظمة محمولة جواً (وكذلك عن قوات على الأرض) والذخائر الفائقة الدقة عنى

(٣٢) تصريح للعميد مارك روجرز، مدير سلاح الجو الأمريكي، مديرية المستلزمات والتكامل المشتركة، قيادة القوات المشتركة الأمريكية، انظر: J8 US Joint Forces Command before the 108th Congress House Armed Services Committee Subcommittee on Terrorism, Unconventional Threats and Terrorism, 21 October 2003, <<http://www.defenselink.mil/dodgc/lrs/docs/test03-10-21Rogers.doc>> .

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) رغم أنه لم تتوفر شواهد على حوادث بسبب نيران صديقة خلال العملية العسكرية، انظر: «Friendly Fire Marred Iraq «Battle»» CBSNews.com, Washington, DC, 29 March 2004, <<http://www.cbsnews.com/stories/2004/03/29/iraq/main609179.shtml>> .

Australian Government, Department of Defence, «The War in Iraq: ADF [Australian (٣٥) Defence Forces] Operations in the Middle East in 2003.» 23 February 2004, <<http://www.defence.gov.au/media/download/2004/feb/index.cfm>> .

أن القوة الجوية الأمريكية استطاعت امتلاك تأثير هائل في القوات البرية العراقية مع الحرص على إبقاء عدد الضحايا المدنيين محدوداً. وقد كان ٦٥ بالمئة تقريباً من الذخائر التي أسقطت خلال حرب العراق ذخائر دقيقة، بينما كانت النسبة ٧ بالمئة في حرب الخليج ١٩٩١^(٣٦). واستطاعت القوة الجوية الأمريكية تدمير قسم كبير من القوات البرية العراقية قبل أن تواجهها القوات الأمريكية. ولما تقدمت القوات الأمريكية شمالاً لم تجد غالباً سوى بقايا الدبابات والمعدات الأخرى العراقية المحترقة^(٣٧). وحتى عندما أجبرت العاصفة الرملية في أواخر آذار/ مارس الولايات المتحدة وحلفاءها على عدم استخدام طائرات الدعم القريب، كانت طائرات أنظمة رادار الاستهداف والمراقبة المشتركة (ISTARS) والطائرات بلا طيارين البعيدة المدى الأمريكية تتعقب القوات العراقية رغم العاصفة الرملية، وتقدم إحداثيات استهداف مفصلة الى قاذفات قنابل أمريكية محلقة على ارتفاع عال ومسلحة بقنابل «ذكية» فائقة الدقة.

التكنولوجيا

كان العنصر المركزي في استراتيجية التحالف ما تحقق من تقدم في التكنولوجيا العسكرية، وخاصة الدقة المتزايدة لأنظمة الأسلحة، وأنظمة المعلومات القادرة على توفير معلومات استهداف دقيقة، وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصال والمعلومات (C3I) القادرة على جعل مثل هذه المعلومات متاحة للقادة ولقوات الخط الأمامي البرية والجوية والبحرية:

كانت قوات التحالف الجوية قادرة على إطلاق آلاف القنابل والصواريخ الدقيقة التوجيه في اليوم الواحد، وتركيز المئات منها على نقطة واحدة. وأضافت الصواريخ كروز والصواريخ أرض - أرض أيضاً المزيد من القوة النارية الدقيقة. وحيال قوة هائلة كهذه، يمكن أن يكون الفشل في تأمين وقاية ومخابئ مهلكاً لمئات المحاربين في دقائق معدودة، وقد مكن انكشاف العراقيين أمام التحالف من القضاء على تشكيلات كاملة قضاء مبرماً من مسافة آمنة، وإقناع كثير من العراقيين بترك أسلحتهم وإلا واجهوا المصير نفسه^(٣٨).

هذه التكنولوجيات تتيح أيضاً إمكانية استهداف أهداف شديدة الوضوح على نحو

Williamson and Scales, *The Iraq War: A Military History*, p. 177.

(٣٦)

(٣٧) وفقاً لتقديرات استخبارات الجيش الأمريكي، مثلاً، استطاعت الضربات الجوية ضد ثلاث فرق من الحرس الجمهوري كانت تدافع عن بغداد في أواخر آذار/ مارس وبداية نيسان/ أبريل أن تدمر جميع الدبابات الـ ٨٥٠ ما عدا ١٩ دبابة وجميع القطع المدفعية الـ ٥٥٠ ما عدا ٤٠ قطعة. انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٦-١٧٧.

Statement by Dr. Stephen Biddle, Associate Professor of National Security Studies, US (٣٨)

Army War College, before the Committee on Armed Services, US House of Representatives Hearing on Operation Iraqi Freedom: Outside Perspectives, 21 October 2003, < <http://www.house.gov/hasc/openingstatementsandpressreleases/108thcongress/03-10-21biddle.html> > .

مفاجئ جداً. وقد علق الفريق البحري آرثر سيبروسكي، رئيس مكتب تحويل القوة في وزارة الدفاع الأمريكية، على محاولة قتل صدام حسين في ٢٠ آذار/ مارس، على سبيل المثال، بقوله «كان الأمر المثير حقاً الجمع السريع للمعلومات، وبنية الشبكة، وصنع القرار بسرعة عالية»^(٣٩).

القوات الخاصة

أدت القوات الخاصة دوراً مهماً في الحرب، مظهرة توجهاً لوحظ من قبل في التدخل الذي قاده الولايات المتحدة في أفغانستان في سنة ٢٠٠١ ويرى محللون احتمال تناميته في المستقبل^(٤٠). وكانت قوات خاصة أمريكية وبريطانية وأسترالية قد نشرت في جنوب العراق وغربه وشماله لتوفير معلومات، والمساعدة في توجيه القوة الجوية الى أهدافها، وتدمير أو إعطاب الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل العراقية، ومنع قادة البعث من الفرار. وعند تعذر نشر تشكيلات مدرعة كبيرة في الشمال العراقي، أدت القوات الخاصة دوراً مهماً على نحو خاص في دعم القوات الكردية وتصدر الهجوم ضد القوات العراقية في كردستان - مظهرة النمط الذي شوهد في أفغانستان في سنة ٢٠٠١، أي أعداد صغيرة نسبياً من قوات برية أمريكية متخصصة تعمل جنباً الى جنب حلفاء محليين.

حرب المدن

قبل الحرب وخلالها كانت ثمة مخاوف من احتمال انجرار قوات التحالف الى حرب مدن مطولة تنطوي على إصابات عديدة في صفوف التحالف فضلاً عن احتمال سقوط عدد كبير من المدنيين. وقد تلافى الولايات المتحدة هذا الى حد كبير بإنزال الهزيمة بتشكيلات عسكرية عراقية رئيسة مع تجاوز المدن والبلدات فيما قواتها تتقدم نحو بغداد. وكانت «أشواط الرعد» التي استخدمتها الولايات المتحدة في آخر الأمر لاحتلال بغداد استراتيجية محفوفة بالمخاطر. وواجهت القوات الأمريكية نيراناً غزيرة من مواقع دفاعية حسنة التحضير، وكانت عربات غير مدرعة تتولى نقل وقود وذخائر الى عربات مدرعة عرضة للكمان^(٤١) وفي عملية احتلال البصرة، استخدمت القوات البريطانية استراتيجية أبطأ للتطويق والتسلل، رغم أن البصرة سقطت في الختام حين أدت تكتيكات مماثلة لـ «أشواط الرعد» الأمريكية الى انهيار النظام العراقي المحلي. وكان من الممكن أن تسبب مقاومة أحسن تنظيمياً

P. Stone, «Cebrowski Sketches the Face of Transformation,» US Department of Defense, (٣٩) American Forces Information Service, News articles, 29 December 2003, < http://www.dod.mil/news/Dec2003/n12292003_200312291.html > .

(٤٠) انظر الهامش رقم ٣٥.

D. Zucchini, Thunder Run: The Armored Strike to Capture Baghdad (Boston, MA: (٤١) Atlantic Monthly Press, 2003).

لقوات التحالف مشكلات أكبر كثيراً، وخصوصاً لو كان لديها دعم محلي كبير.

لقد أعقب سقوط بغداد والبصرة والموصل وكرموك سلب واسع النطاق وفوضى وتدمير للبنية التحتية على أيدي عناصر من السكان المحليين، الأمر الذي يوحي بأن قوات التحالف لم تكن مستعدة جيداً لسيطرة سلطة القانون وتأمين النظام بعد الحرب. وقد تعرض قرار تجاوز (بدلاً من احتلال) مدن وبلدات عدة خلال الحرب لانتقادات بسبب مساهمته في المشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة في تعاملها مع المقاومة العراقية، وإنشائها نظاماً سياسياً جديداً، والشروع في إعادة بناء الاقتصاد. وكان التقدير الأمريكي التمهيدي للعمليات القتالية الرئيسية قد حدد العمليات في المدن بدقة كمجال كان يتطلب تعزيزاً إضافياً للقدرات. وحاجج محللون بالقول إن في الوقت الذي يحتمل أن تكون عمليات قتالية ممكنة بقوات أصغر من ذي قبل، فإن حفظ السلام بعد الحرب قد يتطلب نشر قوات متابعة أكبر بعد العمليات مباشرة^(٤٢).

مع أن التكنولوجيا والاستراتيجية العسكرية كانتا عاملين رئيسيين في انتصار التحالف، فإن ضعف الجيش العراقي، بل ضعف الحكومة والدولة العراقيتين ككل، ساهم كثيراً أيضاً في نتيجة الحرب. وكان العراق قد أضعف الى حد بعيد طوال أكثر من عقد من العزلة الدولية، والعقوبات الاقتصادية، والحظر على الأسلحة، والضربات الجوية المتعاقبة. كذلك فإن تدمير الدفاعات الجوية العراقية في حرب الخليج ١٩٩١، والضربات الجوية المتتالية طوال التسعينيات سهلت على الولايات المتحدة نسبياً بسط سيطرة تامة على المجال الجوي العراقي منذ بداية حرب ٢٠٠٣ ويسر لها منذ ذلك الحين استخدام القوة الجوية لاستهداف القوات البرية وأهداف تابعة للقيادة العراقية إزاء تهديد طفيف بالرد. كما أن مستوى التكنولوجيا العسكرية كان أدنى كثيراً من مستوى التكنولوجيا العسكرية الأمريكية^(٤٣). وفي حين أن تكنولوجيا المخابرات والمعلومات الأمريكية وفرت صورة كاملة لميدان القتال، كانت القيادة والقوات المسلحة العراقية «تسير على غير هدى» ربما وفي ظل إمام حقيقي قليل بالوضع المتطور بسرعة أو بما كانت الولايات المتحدة تخطط له. وبالمثل، افتقرت القوات العراقية الى القدرة على استهداف القوات الأمريكية بأي درجة من الدقة. وبينما شكل الفدائيون وقوات عراقية أخرى غير نظامية مشكلات فعلية للقوات الأمريكية

Statement by Admiral Edmund P. Giambastiani Jr., Commander, United States Joint Forces (٤٢) Command and Supreme Allied Commander, Transformation (NATO), on Lessons Learned from Operation Iraqi Freedom before the House Armed Services Committee, US House Of Representatives, 2 October 2003, < <http://www.jfcom.mil/newslink/storyarchive/2003/pa100203.htm> > .

(٤٣) كان عدد كبير من المعدات العراقية من العهد السوفياتي في السبعينيات أو قبل ذلك. وقد وصف ضابط بريطاني معركة بين دبابات «ت» ٥٥ عراقية ودبابات «تشانجر» بريطانية بأنها كانت أشبه بـ «دراجة ضد سيارة». انظر: Williamson and Scales, *The Iraq War: A Military History*, p. 148.

والبريطانية، فإنهم كانوا مسلحين بأسلحة خفيفة فقط، ومدربين تدريباً محدوداً، وكانوا غير مهئين لمجابهة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في حرب تقليدية.

وكان لطبيعة نظام صدام حسين أيضاً نصيب وافر في الهزيمة العراقية. فالأغلبية الواسعة من مجندي الجيش النظامي كانت لا تكن ولاء لنظام البعث، كما دلت على ذلك حالات الاستسلام والفرار الجماعيين التي شهدتها القوات الأمريكية طوال الحرب. وبالنسبة الى صدام حسين، فرغم أن الجيش العراقي كان أداة لحكمه، فإنه كان تهديداً محتملاً لنظامه. ونتيجة لذلك، أبقى الجيش العراقي، بما فيه حتى الحرس الجمهوري، ضعيفاً بصورة معتمدة الى حد ما، ولم يكن بالتالي معداً إعداداً جيداً لمحاربة الولايات المتحدة. وكان مما ساهم في هزيمته أيضاً تدني مهارته وسوء تدريبه وقيادته^(٤٤).

وثمة عاملان آخران كان لهما دور في انتصار التحالف عسكرياً. أولاً، قبل أن تبدأ العمليات القتالية كان هناك قلق كبير من احتمال استخدام القوات العراقية صواريخ، مزودة ربما برؤوس كيميائية أو بيولوجية، ضد قوات التحالف أو ضد أهداف في دول مجاورة. وفي المراحل الأولى من الحرب أعطى التحالف أولوية بالغة لتحديد مواقع منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العراقية وتدميرها^(٤٥). وفي واقع الأمر، لم يبرز خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية قط، وبينت تطورات لاحقة أن تقديرات المخابرات الغربية بشأن قدرات أسلحة الدمار الشامل العراقية كانت غير صحيحة. ثانياً، كانت هناك مخاوف من حملة «أرض محروقة» عراقية تمعن في تعقيد عمليات التحالف وإحداث أضرار جسيمة في البشر والاقتصاد والبيئة. وفي الحقيقة، لم تطبق القوات العراقية هذه الاستراتيجية. فالجسور التي زرعت فيها عبوات ناسفة لم تفجر، وحقول النفط في الرميلة وكركوك لم تنسف (وفي الحالة الأخيرة لم تكن حقول النفط غير مهيأة للنسف فحسب، بل إن دفاعات نصبت حولها لمنع وقوع أضرار عرضية خلال القتال)، وميناء أم القصر لم يخرب الى الحد الذي يحرم التحالف من استخدامه، وحيثما كان في الإمكان إغراق أراضٍ بالمياه لعرقلة التحالف، ولاسيما في ثغرة كربلاء، لم يحدث شيء من هذا القبيل^(٤٦). أما لماذا لم تنفذ القوات العراقية استراتيجية «أرض محروقة»، فهذا أمر غير واضح. ولربما كانت تقديرات الخطط العراقية الموضوعية مقدماً غير دقيقة، ولكن ربما أيضاً فقدت القيادة العراقية سيطرة مركزية على جيشها في مرحلة مبكرة من النزاع - ولم تفوضه صلاحية تنفيذ استراتيجية كهذه في هذه الحال.

خلاصة القول، عكس انتصار قوات التحالف المؤثر تفوق تلك القوات وضعف نظام

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

K. Cowieson, «Operation Iraqi Freedom: Beyond Certification,» *Allied Rapid Reaction* (٤٥) *Corps Journal* (Summer 2003), < http://www.arcc.nato.int/journal/summer03/iraqi_freedom.htm >.

(٤٦) انظر الهامش رقم ٣٨.

صدام حسين وجيشه. والتساؤل عن موقع التوازن بين هذين العنصرين والمضامين التالية بخصوص نزاعات مستقبلية أصعب من أن يجاب عنه. وقد أشار محللون كثيرون الى أن هناك فجوة عسكرية متزايدة بين الولايات المتحدة ومعظم الدول الأخرى، بما فيها معظم الدول الحليفة لها وليس فقط مع خصومها المحتملين. ومن ناحية أخرى، كان ضعف الجيش والنظام العراقيين قد سهل نسبياً على الولايات المتحدة ترجمة تفوقها العسكري الى انتصار حاسم. وقد لا يكون الأمر كذلك في مواقف أخرى. ومن هنا، فإن قدرة الولايات المتحدة على استخدام تفوقها العسكري لتحقيق نصر حاسم في نزاعات مستقبلية ستعتمد، على الأرجح، على سلسلة عوامل أخرى، منها القوة النسبية أو الضعف النسبي لأي خصم مستقبلي ولقواته المسلحة، والجغرافيا، وقدرة الخصم على التهديد بالرد (بما في ذلك الرد بأسلحة دمار شامل)، واستعداد أو عدم استعداد الولايات المتحدة لتحمل خسائر بشرية.

IV عراق ما بعد الحرب

بعد انتهاء العمليات القتالية الرئيسية في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ لم تنته الحرب، وإنما دخلت مرحلة جديدة من نزاع منخفض الشدة استمر طوال بقية السنة ومازالت مستمرة حتى تاريخه (١ أيار/مايو ٢٠٠٤). وطبيعة هذا النزاع وإدارته تثيران جدلاً حاداً. فالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يواجه مقاومة مسلحة بأسلوب حرب العصابات من أوساط متنوعة. وهوية الذين يتولون هذه المقاومة وينظمونها ومدى الدعم الذي يتلقونه من الشعب العراقي يثيران نزاعاً حاداً. وقوات التحالف التي تقاتل هذه المقاومة تعمل تحت إمرة القيادة المركزية الأمريكية، التي هي نفسها تحت سيطرة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد. ومع أن عدد الدول المشاركة في عمليات التحالف في العراق وصل الى ٣٣ دولة، فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة توفران الأغلبية الساحقة من القوات^(٤٧). وفي موازاة هذا، انشئت سلطة التحالف المؤقتة ونيطت بها مسؤولية إدارة احتلال العراق وتحوله السياسي وإعادة بناء اقتصاده^(٤٨).

قبل أن تبدأ الحرب كان هناك جدل واسع بشأن الاحتمالات المتعلقة بعراق ما بعد صدام حسين وكيف ينبغي للولايات المتحدة تناول مهمة تثبيت الاستقرار في البلد بعد الحرب. وقد حاجج مؤيدو الحرب بأن القوات الأمريكية ستستقبل كقوات تحرير وأن الانتقال الى عراق جديد يمكن تدبره بصورة سهلة نسبياً. وحذر المتقنون من أن احتمال ترزعزع الاستقرار وانتشار العنف في عراق ما بعد الحرب سيكون وارداً بقوة. وكان مؤيدون نافذون للحرب - مثل نائب الرئيس ريتشارد تشيني، ووزير الدفاع رامسفيلد، ونائب وزير

(٤٧) انظر الهامش رقم ٢.

(٤٨) انظر الهامش رقم ٥.

الدفاع بول وولفويتز - يميلون الى تقدير متفائل لعراق ما بعد صدام. وعكس رأيهم أيضاً حذراً أعم من مشاركة واسعة في ما يسمى ببناء الأمة، وخصوصاً إذا كان هذا سيتضمن التزاماً كبيراً ومطولاً بحفظ سلام ما بعد الحرب بالنيابة عن الجيش الأمريكي. وقام هذا الموقف على فرضية أن الولايات المتحدة ستتمكن من تسهيل انتقال صريح وسريع نسبياً الى نظام عراقي ديمقراطي، بحيث لا تعود هناك ضرورة لوجود عسكري وسياسي طويل الأمد لترسيخ الاستقرار في العراق، وبحيث يكون المطلوب دعماً مالياً أمريكياً محدوداً فقط من أجل إعادة بناء الاقتصاد بعد الحرب. ولأن هذه المجموعة كانت تتوقع بيئة سمحاء، فقد اقترحت المقاربة بخصوص بناء السلام استغلال ثروة العراق النفطية لمشاركة القطاع الخاص في إعادة بناء الاقتصاد.

في موقع آخر في الحكومة الأمريكية (في وزارة الخارجية، وضمن أجزاء من المؤسسة العسكرية الأمريكية، ووكالة المخابرات المركزية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) وفي المنظمات الإنسانية غير الحكومية، كان ثمة قلق شديد من المشكلات التي يحتمل مواجهتها في عراق ما بعد الحرب. وكانت وزارة الخارجية قد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ التخطيط لعراق محتتمل بعد الحرب في ما أصبح يعرف بـ «مستقبل مشروع العراق»: سلسلة مجموعات عمل تضم مسؤولين في الحكومة الأمريكية، ومنفيين عراقيين وخبراء حكوميين، لاستكشاف مشكلات عراق ما بعد صدام^(٤٩). وخلص المشروع الى أن مشكلات بالغة الأهمية ستظهر على الأرجح في تثبيت الاستقرار في عراق ما بعد الحرب، وأن وجوداً سياسياً وعسكرياً أمريكياً مطولاً وواسعاً سيكون أمراً ضرورياً، وأن كميات ضخمة من المساعدات الاقتصادية الخارجية ستكون مطلوبة. وكانت تقديرات مماثلة قد قدمت من جانب الجيش الأمريكي أيضاً^(٥٠).

وافق البيت الأبيض على الفرضيات الأكثر تفاؤلاً التي عرضتها القيادة المدنية في مكتب وزير الدفاع. وفي أوائل سنة ٢٠٠٣ تم الاتفاق على أن التخطيط لعراق ما بعد الحرب سيكون تحت مراقبة وزارة الدفاع، وعين الجنرال المتقاعد، جي غارنر، منسقاً للسياسة الأمريكية المعنية بعراق ما بعد الحرب. وقد تباينت هذه تماماً مع جهود أخرى بذلت مؤخراً لبناء سلام بعد الحرب، كالجهد في كوسوفو وأفغانستان، حيث أدى المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، دوراً مركزياً، وخولت مؤسسات سياسية مدنية أمر الإدارة السياسية للانتقال، وكان عدد كبير من الجهات والوكالات الدولية والحكومية وغير الحكومية مشاركاً. وعبرت مقاربة إدارة بوش في العراق عن فرضيات مؤاها أن الولايات المتحدة ستبقي

J. Fallows, «Blind into Baghdad,» *Atlantic Monthly*, vol. 293, no.1 (January-February) (٤٩) 2004), < <http://www.theatlantic.com/issues/2004/01/fallows.htm> > .

(٥٠) المصدر نفسه.

سيطرته على الانتقال، وأنها ليست بحاجة كبيرة أو أنها لا تريد عوناً من المجتمع الدولي، وخصوصاً الأمم المتحدة، وأن الولايات المتحدة ستؤدي الدور المركزي في إدارة الانتقال.

إقامة سلطة سياسية انتقالية

في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وصل غارنر الى بغداد آتياً من الكويت. وكما أشير أعلاه، بينما جرى الترحيب بنهاية حكم البعث في العراق باحتفالات في المدن الكبرى في أول الأمر، فقد صاحب ذلك الترحيب أيضاً انحذار واسع الى فوضى مدنية ونهب لمبان عدة. وفي الوقت نفسه، أخذت الهجمات على قوات التحالف (القوات الأمريكية بشكل أساسي) تتصاعد. واتضح بسرعة أن هناك حاجة الى مقاربة أشمل باتجاه بناء السلام.

ووفقاً للقوانين الدولية الخاصة بالحرب تعتبر أرض أرضاً محتلة عندما توضع تحت سلطة جيش معاد. وسلطات الاحتلال مسؤولة قانوناً عن توفير الأمن واعتبارات الصالح العام الأخرى في الأرض المحتلة^(٥١). وقد أعلن الرئيس بوش في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، أي بعد أقل من ثلاثة أسابيع من وصول غارنر الى بغداد، أنه سيعين (حاكماً) إدارياً مدنياً جديداً للعراق، هو السفير بول بريمر، وأن الولايات المتحدة ستقيم سلطة مؤقتة للتحالف كسلطة حاكمة للعراق بصورة مؤقتة. وفي ٨ أيار/مايو أقرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بمسؤولياتهما بوصفهما «سلطة الاحتلال» في رسالة الى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة^(٥٢). ووصل السفير بريمر الى بغداد في ١٢ أيار/مايو، وأقيمت سلطة التحالف المؤقتة كهيئة مؤقتة لحكم العراق في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. وعين بريمر مديراً للسلطة المذكورة. وقد اعترفت ديباجة قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ بوضع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كقوتي احتلال وبوضع سلطة التحالف المؤقتة بوصفها السلطة التي تتولى شؤون احتلال العراق^(٥٣).

وعهدت الى سلطة التحالف المؤقتة مسؤولية تثبيت الوضع السياسي في العراق، والمساعدة في إنشاء حكومة للبلد والحث على تحقيق انتعاش اقتصادي. ومن المهمات المحددة لسلطة التحالف تجنيد وتدريب أفراد لجيش وطني عراقي ولقوة شرطة محلية وجهاز للدفاع

(٥١) التعريف وارد في المادة ٤٢ من معاهدة لاهاي الرابعة ١٩٠٧. انظر: Regulations Respecting the Laws and Customs of War on Land (Annex to Convention IV), The Hague 18 October 1907, reprinted in: D. Schindler and J. Toman, eds., *The Laws of Armed Conflicts: A Collection of Conventions, Resolutions and Other Documents*, 3rd ed. (Dordrecht: Martinus Nijhoff, 1988), pp.63 and 88.

(٥٢) United Nations, Letter from the Permanent Representatives of the UK and the US to the UN addressed to the President of the Security Council, UN document S/2003/538, 8 May 2003, and «US Plans for Postwar Iraq Presented to Security Council,» Online News Hour, 9 May 2003, < http://www.pbs.org/newshour/updates/un_05-09-03.html > .

(٥٣) انظر الهامش رقم ٥.

المدني وقوة لأمن الحدود. كما أن سلطة التحالف وضعت قواعد لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذه المكونات لمهمتها تتعاون بصورة وثيقة مع القوات المسلحة للتحالف الخاضع للقيادة الوسطى، لكنها لا تملك سلطة رسمية على هذه القوات. وفي الوقت الذي يجري بناء قدرات محلية عراقية، تتولى قوات التحالف أيضاً مسؤولية الحفاظ على الأمن. ولهذه الأسباب ترفع سلطة التحالف تقاريرها الى وزير الدفاع الأمريكي، كما يفعل قائد القيادة المركزية.

كان أحد قرارات سلطة التحالف الأولى محاولة «إزالة طابع البعث» عن الدولة العراقية والمجتمع العراقي. وكجزء من هذه العملية، قامت السلطة في ٢٣ أيار/ مايو، وبصورة رسمية، بحل الجيش وأجهزة الأمن العراقية. وتعرض هذا القرار لانتقادات شديدة، إذ إن حل الجيش والأجهزة الأمنية العراقية أزال إحدى القوى التي كان من الممكن أن تساعد في استعادة الأمن والقانون والنظام، وترك عدداً كبيراً من الرجال مع أسلحتهم وتدريبهم العسكري بلا أي دخل، وأوجد المشكلة الكبرى، ألا وهي الاضطرار الى تأسيس جيش وقوى أمينة عراقية من الصفر^(٥٤).

في منتصف نيسان/ أبريل، فيما كانت الحرب مقبلة على نهايتها، جمعت الولايات المتحدة مجموعات عراقية شتى لتدارس مستقبل البلد، غير أن الاجتماعات شابها انقسامات بين تلك المجموعات، وانقسامات داخل الحكومة الأمريكية حول أي المجموعات العراقية التي يتعين مساندها، وقاطعتها إحدى المجموعات الشيعية الرئيسية، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (انظر الجدول رقم ٢ - ١)^(٥٥). وفي ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ عينت سلطة التحالف المؤقتة مجلس حكم من ٢٥ عضواً، واعترفت بالمجلس بوصفه «الهيئة الأساسية للإدارة المؤقتة العراقية» ووافقت على «مشاورتها والتنسيق» معها «حول جميع الأمور المعنية بالحكم المحلي للعراق»^(٥٦). ومع أن الغرض من مجلس الحكم هو أن يمثل جميع مشارب المجتمع العراقي الرئيسية، فقد أدت طبيعة أنه عُين من قِبَل الأمريكيين، وحقيقة أن كلمة الفصل في اتخاذ القرارات بقيت في يد سلطة التحالف، وتردد الولايات المتحدة الظاهر في

(٥٤) صدر الأمر بإنشاء جيش عراقي جديد في ٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وصدر الأمر بإنشاء دائرة تعزيز الحدود في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وصدر الأمر بإنشاء جهاز لحماية المنشآت في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، وصدر الأمر بإنشاء سلك الدفاع المدني في ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. ولم يجر حل قوة الشرطة العراقية قط.

E. MacAskill and O. Burkeman, «Power Vacuum that has Taken US by Surprise.» (٥٥) Guardian Unlimited, 11/4/2003, < <http://www.guardian.co.uk/international/Story/0,3604,934485,00.html> >, and R. McCarthy and E. MacAskill, «Chaos Mars Talks on Iraqi Self-rule.» Guardian Unlimited, 16/4/2003, < <http://www.guardian.co.uk/international/Story/0,3604,937667,00.html> > .

CPA, Regulation no.6: Governing Council of Iraq, 13 July 2003, < <http://www.iraqcoa.gov.lit.org/regulations/index.html> > . (٥٦)

إجراء انتخابات مبكرة، الى نشوء شيء من الاستياء لدى العراقيين^(٥٧). ومع تقدم سنة ٢٠٠٣ كان عدد متزايد من السلطات قد فوض بحكم الأمر الواقع الى مجلس الحكم. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ألف المجلس وزارة، لكنه فشل في الاتفاق على إجراء لوضع دستور جديد أو لإجراء انتخابات وطنية. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تم توقيع اتفاق بين سلطة التحالف ومجلس الحكم عين فيه يوم ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ موعداً لاعتراف سلطة التحالف بالإدارة الانتقالية وتسليم هذه الإدارة سلطات سيادية كاملة لحكم العراق^(٥٨). وتقرر أن يتم هنا حل سلطة التحالف. وفي اتفاق ١٥ أيلول/سبتمبر وضع مجلس الحكم وسلطة التحالف جدولاً زمنياً لنقل السلطة، من ضمنه عدد من المعالم المؤقتة وتعهد بإجراء انتخابات وطنية وفق دستور متفق عليه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥^(٥٩).

إدارة إعادة الإعمار الاقتصادي

إن تمويل جهود إعادة الإعمار وإيصال العون بعد كل نزاع هما دوماً عمليات معقدة، إلا أن السياق الخاص الذي وقعت فيه حرب العراق أضاف طبقات أخرى من التعقيد. فالخلافات السياسية بشأن الحرب هددت بخطر انتقالها الى موضوع المساعدة الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد. وإنشاء قوى الاحتلال سلطة التحالف المؤقتة أثار، قبل أن تصادق عليه الأمم المتحدة، أسئلة حول هوية الجهة التي ستتعاقد مع موردي المساعدات وكيف ستمنح العقود. وقد تصورت الخطط الأمريكية لإعادة بناء اقتصاد العراق دوراً بارزاً للقطاع الخاص وأثارت مسألة كيف ستتعاون القطاعات الخاصة مع موردي الخدمات التقليديين أو كيف ستحل محل هؤلاء الموردين^(٦٠).

وكانت الموارد الرئيسية للعائدات المطلوبة لتمويل جهود إعادة الإعمار هي الموجودات التي خلفتها حكومة العراق، والعائدات الناجمة عن مبيعات النفط العراقي، والأموال المقدمة كمساعدات من حكومات ومنظمات.

M. Howard and J. Steele, «Iraq Takes First Step towards Self-rule.» Guardian Unlimited, (٥٧) 12/7/2003, < <http://www.guardian.co.uk/international/Story/0,3604,996583,00.html> > .

(٥٨) في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ كان النقاش مستمراً حول مدى السيادة التي ستسلم ودور قوات التحالف المتواصل لتوفير الأمن.

(٥٩) «The November 15 Agreement: Timeline to a Sovereign, Democratic and Secure Iraq.» < <http://www.iraqcoalition.org/government.html> > .

(٦٠) ثبت أن استغلال عقود غير تنافسية ممنوحة الى شركات مثل هالبرت من أجل دعم القوات الأمريكية وأنشطة إعادة البناء في العراق كان جانباً خلافاً على نحو خاص من جوانب الترتيبات المنفذة. وفي حين أن الحاجة الى تسليم سريع للسلع والخدمات قدمت كمبرر لهذا التطبيق، فقد كانت هناك مزاعم مفادها أن الفواتير معدة بشكل صحيح وأن العقود أثمرت أرباحاً زائدة. انظر: J. Spinner and M. P. Flaherty, «US Auditors Criticize Halliburton Subsidiary.» *Washington Post*, 12/3/2004, < <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A51961-2004Mar11.html> > .

ولم يكن في وسع سلطة التحالف في أول الأمر أن تضع ميزانية وتديرها، فتم تعيين مسؤول أمريكي يدعى بيتر ماكفرسون لوضع ميزانية تغطي الفترة الممتدة من لحظة إنشاء سلطة التحالف الى نهاية سنة ٢٠٠٣. واقتضت الميزانية هذه إنفاق ٦ مليارات دولار تقريباً وتأمين احتياطي من العملة المتداولة بحوالي ملياري دولار في البنك الوطني. وتوقعت سلطة التحالف جمع نحو ٤ مليارات دولار من هذا المبلغ من مبيعات النفط العراقي. غير أن مبيعات النفط وفرت أموالاً أقل مما كان متوقفاً^(٦١).

واستلزم استخدام العائدات من نفط العراق تعاوناً بين سلطة التحالف والأمم المتحدة. وكانت هذه الأخيرة قد وضعت بعد نيسان/أبريل ١٩٩٥ برنامج «النفط مقابل الغذاء» لتأمين حاجات الشعب العراقي في ظروف لم تكن الحكومة العراقية خلالها تمارس تنازلات متاحة أمامها لاستيراد سلع إنسانية بموجب نظام العقوبات الاقتصادية الشاملة الذي اشترعته الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٠^(٦٢). وجرى تمويل البرنامج بعائدات نفط تحت إشراف الأمم المتحدة وإدارة مكتب برنامج العراق وبمقتضى إجراءات وضعها مجلس الأمن.

وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ منح مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتحدة صلاحية تسهيل تسليم سلع أبرمت عقود بشأنها من قبل^(٦٣). وكان عاملون أجنب في الأمم المتحدة قد تم إجلاؤهم من العراق في ١٨ آذار/مارس، أي قبيل مستهل عمليات القتال الرئيسية. ولكن، كانت الأمم المتحدة قد أنشأت بعد سنة ١٩٩٥ شبكة عاملين محلية لتنفيذ برنامج «النفط مقابل الغذاء».

وفي قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ آيار/مايو، وهو القرار الذي رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق (وأبقى على الحظر المفروض على الأسلحة في شكل معدل نوعاً ما)، استحدث أيضاً منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للعمل مع سلطة التحالف في تسليم المساعدات وتوفير الأموال لجهود إعادة الإعمار^(٦٤). وعين السفير سيرجيو دي ميلو في ذلك المنصب.

وأسس القرار ١٤٨٣ صندوق تنمية العراق (DFI)، على أن يتولى البنك المركزي العراقي هذا الصندوق ويتولى التدقيق في حساباته محاسبون عامون مستقلون بموافقة من

C. Tarnoff, US Congress, Congressional Research Service, Iraq: Recent Developments in Reconstruction Assistance, CRS Report for Congress RL31833 (Washington, DC: US Government Printing Office, 2003), p. 2.

(٦٢) قرار مجلس الأمن ٩٨٦ في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

(٦٣) قرار مجلس الأمن ١٤٧٢ في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ بحلول ٢٨ آذار/مارس كانت عقود بشأن سلع بلغت قيمتها نحو ١١ مليار دولار قد أبرمت وصدقت في مختلف مراحل التسليم.

(٦٤) انظر الهامش رقم ٥.

مجلس دولي كان من بين أعضائه ممثل للأمم المتحدة وممثل لصندوق النقد الدولي وممثل للبنك الدولي وممثل للصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسلطة التحالف، التي تولت مراقبة صندوق تنمية العراق، الذي كانت عائدات مبيعات النفط والمساعدات الخارجية تصب فيه، وزعت أموالاً بالتشاور مع مجلس الحكم العراقي. ووصل برنامج «النفط مقابل الغذاء» الى ختامه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وبالإضافة الى عائدات النفط، وضعت في صندوق تنمية العراق أموال من الولايات المتحدة (التي عززته بنحو ٣ مليارات دولار في هيئة حسابات مساعدة جارية)، ومن أصول عراقية مجمدة ومستعادة (استعيد نحو ٥، ٢ مليار دولار من حسابات عراقية في مصارف خارج العراق، وفي الدرجة الأولى مصارف في الولايات المتحدة واليابان)، ومن مساعدات خارجية قدمتها دول أخرى مانحة (بين إقرار القرار ١٤٧٢ في آذار/مارس ونهاية سنة ٢٠٠٣، تم التعهد بمساعدة دولية قدرها ٢، ٢ مليار دولار).

هذا وقد وضعت الأمم المتحدة ومجلس الحكم ومؤسسات مالية دولية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان خططاً لتمويل إعادة البناء في تعاون وثيق. وفي مؤتمر المانحين الدولي بشأن إعادة بناء العراق الذي عقد في ٢٣ - ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تعهد وزراء من ٧٣ دولة وممثلو ٢٠ منظمة دولية و١٣ منظمة غير حكومية بتقديم ما مجموعه ٣٣ مليار دولار في هيئة هبات أو قروض بحلول سنة ٢٠٠٧^(٦٥). ومن هذا المجموع تعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٢٠ مليار دولار تقريباً، والمبلغ هذا جزء من طلب ميزانية تكميلية قدرها ٨٧ مليار دولار لإدارة عمليات عسكرية وإعادة بناء مالي في العراق وأفغانستان^(٦٦). وتعهد الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك مساهمات من الدول الأعضاء بصفة فردية، والميزانية المشتركة) بتقديم نحو ١، ٢ مليار دولار^(٦٧).

لدى سقوط النظام العراقي، كانت ديون العراق الخارجية حوالي ١٢٠ مليار دولار، وكان حوالي ٢١ مليار دولار من هذا المبلغ ديناً عاماً (قروض قدمتها أو ضمنتها حكومات أجنبية). وكان أكبر الدائنين السبعة (بالترتيب) اليابان وروسيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا والمملكة المتحدة. وفي سنة ٢٠٠٣ عين الرئيس بوش وزير الخارجية السابق

World Bank, Conclusions by the Chair, International Donors Conference for the (٦٥) Reconstruction of Iraq, Madrid, 23-24 October 2003, < <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS> > .

(٦٦) وافق الكونغرس الأمريكي على طلب الميزانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. والتكاليف الاقتصادية للحرب في العراق مبحوث فيها في الفصل ١٠ من هذا الكتاب.

(٦٧) انظر تصنيفاً كاملاً للتعهدات المقدمة في المؤتمر على موقع البنك الدولي على الانترنت: < <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,contentMDK:20142813~menuPK:34466~pagePK:64003015~piPK:64003012~theSitePK:4607,00.html> > .

جيمس بيكر موفداً خاصاً لإقناع الدائنين الأجانب بخفض أو شطب الديون العراقية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، وافقت فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة على خفض مالها على العراق من ديون، ووافقت الصين وروسيا على النظر في خطوة مماثلة^(٦٨).

النمط المتغير للصراع المستمر

بدا الانهيار المثير لنظام صدام حسين في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ مصداقاً للرأي القائل إن القوات الأمريكية والبريطانية ستلقى ترحيباً بوصفها قوات تحرير. ولكن اتضح بعد ذلك بوقت قصير أنه لم يكن هناك فوزى عامة فحسب بل أيضاً معارضة للاحتلال منظمة وذات شأن خطير. فمن نيسان/ أبريل فصاعداً بدأت سلسلة متصاعدة من الهجمات على قوات التحالف^(٦٩).

في الأشهر القليلة الأولى التي تلت إنشاء سلطة التحالف المؤقتة، كانت القوات الأمريكية الهدف الرئيس لهجمات افترض أنها من تنظيم وتنفيذ عناصر النظام السابق. وقد صرح الجنرال جون أبي زيد، الذي خلف الجنرال فرانكس كقائد للقيادة المركزية، بقوله:

«ما هو الوضع في العراق؟ نحن بالتأكيد نحارب بقايا البعثيين في كل مكان من البلد. وأعتقد أن هناك بعثيين متوسطي المستوى، وجماعة جهاز الاستخبارات العراقي، وجماعة منظمة الأمن الخاص، وجماعة الحرس الجمهوري الخاص، التي انتظمت على المستوى الاقليمي في خلايا وتدير ما يمكنني أن أصفه بحملة حرب عصابات كلاسيكية ضدنا. إنها نزاع منخفض الشدة، في مصطلحاتنا العقيدية، لكنها حرب، أنى يكن وصفك لها»^(٧٠).

كان المركز الأولي للمقاومة ضد الولايات المتحدة ما يسمى المثلث السني بين بغداد وتكريت ومدينة الفلوجة في جنوب العاصمة - منطقة نظام صدام حسين المركزية سياسياً واثناً. وقد واجه الجيش الأمريكي مشكلات بارزة في التحكم في هذه المقاومة والرد عليها. وكان في استخدام قوة مسلحة للسيطرة على التظاهرات وبذل محاولات للإمساك بقيادة حرب العصابات خطر وقوع إصابات عراقية، وهو ما كان سيفاقم الاستياء العراقي ويؤكد صورة الولايات المتحدة كقوة احتلال ويعزز الدعم لهؤلاء المعارضين للوجود الأمريكي.

US Council on Foreign Relations, «Iraq: The Regime's Debt.» 31 December 2003, < http://www.cfr.org/background/background_iraq_debt.php?print=1 > .

(٦٩) في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، أي بعد سقوط صدام حسين بأقل من أسبوعين، تظاهر عشرات الآلاف من العراقيين في وسط بغداد ضد الاحتلال الأمريكي. انظر: M. Oliver, «Thousands Demonstrate against US,» Guardian Unlimited, 18/4/2003, < <http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,2763,939468,00.html> > .

US Department of Defense, DOD News Briefing: Mr Di Rita and Gen. Abizaid, 16 July (٧٠) 2003, < <http://www.dod.gov/transcripts/2003/tr20030716-0401.html> > .

وعلى امتداد صيف وخريف سنة ٢٠٠٣ تصاعدت الهجمات على القوات الأمريكية، وسقطت أعداد صغيرة من الجنود الأمريكيين قتلى كل أسبوع في أشكال متنوعة من الكمائن والهجوم بالقنابل والهجمات الانتحارية^(٧١). وفي الوقت نفسه أخذت الهجمات تستهدف بصورة متزايدة قوات أخرى في التحالف (الأمر الذي انعكس جزئياً نقلاً للمسؤولية عن قطاعات معينة كانت القوات الأمريكية تحرسها في السابق). وعلاوة على ذلك، بدأت هجمات تنفذ ضد عاملي وأنشطة الأمم المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية، بما فيها الصليب الأحمر^(٧٢).

في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ فجرت سيارة مفخخة خارج السفارة الأردنية في بغداد فقتل ١١ شخصاً. وكان الأردن قد أدى دوراً مهماً في تقديم تسهيلات تدريبية الى قوات الأمن العراقية الناشئة. وفي ١٩ آب/أغسطس وقع هجوم بشاحنة مفخخة على مقر الأمم المتحدة في بغداد فقتل ٢٠ شخصاً على الأقل، بمن فيهم الممثل الخاص دي ميلو. وقد رمز الهجوم على مقر الأمم المتحدة الى اتساع العنف بما تعدى الولايات المتحدة ليشمل الوجود الدولي بكامله في العراق. ورداً على الهجوم قررت الأمم المتحدة إنهاء وجودها كله عملياً في العراق الى أن جعل وضع أمن عودتها الى العمل ممكنة^(٧٣). كما أن أغلبية وكالات المساعدات الإنسانية غير الحكومية أجلت موظفيها من العراق نتيجة ترددي الوضع الأمني. وانتهت السنة بسلسلة أخرى من الهجمات كان منها: (أ) محاولة اغتيال السفير بريمر، (ب) هجمات على مبان حكومية وقواعد قوات أجنبية في كربلاء، استخدم فيها مفجرو قنابل انتحاريون ورشاشات ومدافع هاون، الأمر الذي أدى الى مقتل ١٩ شخصاً وجرح نحو ١٢٠ شخصاً، و (ج) في عشية السنة الجديدة، فجرت سيارة مفخخة في مطعم في بغداد فقتل ٨ أشخاص وجرح أكثر من ٣٠ شخصاً^(٧٤). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بلغ عدد الأمريكيين الذين قتلوا في العراق منذ نشوب الحرب في آذار/مارس ٢٠٠٣ ما مجموعه ٥٠٠ جندي، وكان عدد القتلى من الجنود الأمريكيين منذ أن أعلن الرئيس بوش نهاية العمليات القتالية الرئيسية أكبر من عدد القتلى الأمريكيين في الحرب نفسها^(٧٥).

الجنوب العراقي - حيث عانت الأغلبية الشيعية كثيراً تحت نظام صدام حسين ذي

«Iraq Timeline: July 16 1979 to January 31 2004.» Guardian Unlimited, <http://www.guardian.co.uk/Iraq/page/0,12438,793802,00.html> . (٧١)

British Ministry of Defence, *Operations in Iraq: Lessons for the Future* (London: Directorate General Corporate Communication, 2003). (٧٢)

(٧٣) للاطلاع على مهمة الأمم المتحدة بالتفصيل، انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب.

(٧٤) انظر الهامش رقم ٧١.

P. Harris and R. McCarthy, «Bomb Takes US Toll in Iraq War to 500,» Guardian Unlimited, 18/1/2004, <http://observer.guardian.co.uk/international/story/0,6903,1125638,00.html> . (٧٥)

السواد السني، والذي ربح في أول الأمر بالقوات البريطانية والأمريكية - والشمال العراقي - حيث عمل الأكراد خلال الحرب بصورة وثيقة مع القوات الأمريكية - كانا كلاهما بمنأى عن العنف نسبياً عقب فترة ما بعد الحرب مباشرة. ولكن العنف امتد الى كلتا المنطقتين أيضاً خلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٣^(٧٦).

واتسعت بؤرة الهجمات لتشمل أهدافاً اقتصادية وأخرى في البنية التحتية فضلاً عن رجال أعمال نافذين ومهنيين وعاملين طبيين عراقيين، وكان الغرض على الأرجح منع أو تأخير إعادة الإعمار الاقتصادي وبالتالي إثارة المزيد من الاستياء تجاه قوى الاحتلال. ففي آب/أغسطس، مثلاً، نسف مقاتلون في حرب العصابات أنبوب نفط رئيسياً في الشمال العراقي، الأمر الذي أدى الى توقف صادرات النفط الى تركيا. ونفذت في أماكن أخرى هجمات مماثلة على أنابيب نفط وأهداف أخرى في البنية التحتية كإمدادات المياه.

واستهدفت الهجمات عراقيين أيضاً، وهو ما زاد في احتمالات تصعيد العنف بين العراقيين وحتى نشوب حرب أهلية. فبعد تموز/يوليو ٢٠٠٣ استهدف أعضاء في مجلس الحكم، وفي أيول/سبتمبر، جرح واحد منهم في محاولة اغتيال ومات آخر في كمين. وبدا أن مثل هذه الهجمات مرسوم لتقويض المحاولة التي تقودها الولايات المتحدة لإعادة بناء البنية التحتية السياسية والبنية التحتية للدولة العراقية، وردع العراقيين عن التعاون مع الولايات المتحدة. وكانت الشرطة العراقية هدفاً متميزاً للهجمات. كما هوجمت أغلبية السكان الشيعة وزعماء الشيعة البارزون وأماكن الشيعة المقدسة في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٣. وفي أواخر آب/أغسطس أودت سيارة مفخخة خارج مسجد في النجف بحياة رجل الدين البارز آية الله محمد باقر الحكيم. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤ جرت محاولة اغتيال آية الله علي السيستاني. ومع أن هوية الضالعين في مثل تلك الهجمات غير مؤكدة، فقد كان يخشى من أن يكون غرضهم تصعيد التوتر الشيعي - السني وربما إثارة حرب أهلية.

من الناحية الاثنية، العراق منقسم بين أغليبيته العربية (التي تشكل ٧٥ - ٨٠ بالمئة من سكان البلد)، والأكراد (١٥ - ٢٠ بالمئة)، والتركمان والأشوريين وعدد من جماعات صغيرة أخرى (حوالي ٥ بالمئة من السكان). ومن حيث الديانة، العراق مسلم بصورة كاسحة لكنه منقسم بين الأغلبية الشيعية (٦٠ - ٦٥ بالمئة من السكان) والأقلية السنية (٣٢ - ٣٧ بالمئة من السكان)^(٧٧). والجدول رقم ٢ - ١ يلخص المجموعات الدينية والاثنية في عراق ما بعد

(٧٦) انظر تفصيلات الإصابات التي وقعت خلال الهجمات على القوات البريطانية في الجنوب العراقي في: <http://www.operations.mod.uk/telic/> : British Ministry of Defence, «Details of British Fatalities.» < casualties.htm > .

(٧٧) US Central Intelligence Agency, «World Factbook: Iraq Page.» < <http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/iz.html> > .

صدام حسين. وقد كان للولاءات القبلية المحلية تاريخياً دور مهم في المجتمع العراقي. ورغم أن نظام صدام حسين البعثي كان علمانياً الى حد بعيد، فقد كان في أغلبه سنياً أيضاً. وكانت أغلبية العراق الشيعية أحد الأهداف الأساسية للقمع على يد النظام. ولذلك أثار انهيار نظام صدام حسين احتمال تحول الشيعة الى القوة السائدة في العراق الجديد، لكنه أثار أيضاً احتمال تجدد التوتر الشيعي - السني. وبدا أن الهجمات المصعدة على السكان الشيعة في أواخر سنة ٢٠٠٣ وأوائل سنة ٢٠٠٤ معدة لتسعير مثل هذا التوتر. على هذه الخلفية، ينطوي بناء حياة سياسية عراقية جديدة على مهمة تدبير ليس فقط أمر التوتر الشيعي - السني بل أيضاً المطالب المتنافسة التي يرفعها أولئك الذين يؤيدون دولة إسلامية ضد الذين يؤيدون دولة علمانية، ومطالب أولئك، وبخاصة الأكراد، الذين يؤيدون دولة اتحادية ضد الذين يؤيدون نظاماً أكثر مركزية.

إن طبيعة العنف المتصاعد في العراق مسألة مثيرة للجدال. والرأي الأولي القائل إن بقايا نظام البعث هي المرتكبة الأساسية للهجمات تعزز بظهور عدد من أشرطة الكاسيت التي يفهم منها أن صدام حسين يحض فيها مقاتلي حرب العصابات والشعب العراقي على تصعيد مقاومتهم للولايات المتحدة^(٧٨). وفي ما يتعلق بالقول إن بقايا نظام البعث كانت مسؤولة عن هذه الهجمات، لم يكن واضحاً الى أي مدى كانت الهجمات منسقة مركزياً من قبل قادة البعث المتوارين عن الأنظار (بمن فيهم صدام حسين قبل وقوعه في قبضة القوات الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) وإلى أي مدى كان توليها يجري على أساس محلي. مع حلول نهاية السنة كان ٤٤ من ٥٥ قائداً عراقياً كبيراً حددت الولايات المتحدة هوياتهم في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بأنهم «على رأس المطلبين» قد اعتقلوا أو قتلوا^(٧٩). ولكن مع تصاعد المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي، برز احتمال أن يكون العنف انعكاساً لروح وطنية عراقية أكثر عفوية. ويصعب تقدير مدى التأييد الشعبي الذي يحظى به العنف الموجه ضد القوات الأمريكية وقوات التحالف والوجود الدولي الأوسع في العراق. ومع ذلك، فإن احتلال قوى غربية للبلد، ومقتل أعداد كبيرة من العراقيين على أيدي قوات التحالف خلال الحرب وبعدها، وعجز الولايات المتحدة عن تحقيق تحسن سريع في أحوال الشعب الأمنية والاقتصادية، كل ذلك ولد بالتأكيد سخطاً كبيراً، وربما ساهم في تأييد العنف. وربما يكون الحال أيضاً أن التكتيكات المستخدمة من قبل قوات أمريكية لم يجر تدريبها في عمليات

(٧٨) ظهرت ثلاثة من هذه الأشرطة في أوائل تموز/يوليو وأواخر أيلول/سبتمبر، انظر: الهامش

رقم ٧١.

(٧٩) في ٢٢ تموز/يوليو قتل نجلا صدام حسين عدي وقصي. ثمة قائمة كاملة بأسماء كبار قادة النظام العراقي وتواريخ استسلامهم أو اعتقالهم أو موتهم موجودة على موقع القيادة الوسطى الأمريكي على الانترنت: http://www.centcom.mil/Operations/Iraqi_Freedom/55MostWanted.htm <

سلام (اشتباك محدود مع عراقيين تستهدف فيه مجموعات من الشبان العراقيين) تساهم في تنفير سكان البلد.

وانتقل الاهتمام أيضاً الى احتمال أن يكون العنف من عمل و/ أو رعاية ارهابيين أجنب، وبخاصة أفراد من تنظيم القاعدة. ولهذا التنظيم وللمجموعات إسلامية أخرى متطرفة دوافع واضحة لمقاومة الاحتلال الأمريكي لدولة إسلامية، ولربما وفر الوضع غير المستقر في العراق أرضاً خصبة لشن هجمات على الولايات المتحدة ولبذل محاولة أشمل للتعبيئة من أجل قضية الإسلام المتطرف. ومع استمرار العنف طوال الجزء الأخير من سنة ٢٠٠٣ ومطلع سنة ٢٠٠٤، حاججت الإدارة الأمريكية بأن القاعدة ومجموعات إسلامية خارجية مرتبطة بها هي التي تتولى أعمال العنف أو تثيرها. ففي شباط/ فبراير ٢٠٠٤، مثلاً، نشرت الولايات المتحدة رسالة قيل إنها من مقاتل معاد للولايات المتحدة الى قيادة القاعدة يطلب فيها إعانته على شن هجمات ضد المسلمين الشيعة من أجل تقويض أي حكومة عراقية مستقبلية^(٨٠). غير أن بعض المراقبين ظلوا مرتابين بمدى وقوف مجموعات إسلامية خارجية وراء العنف. وكان هناك أيضاً نقاش حول مدى التعاون، إن وجد، بين بقايا نظام البعث والقاعدة. وحاول البعض في الولايات المتحدة أن يبرهن على وجود، أو على الأقل احتمال وجود، تعاون ملحوظ بينهما. وقال نقاد إن من غير المرجح أن يكون ثمة تحالف بين البعثيين العلمانيين والإسلاميين الأصوليين^(٨١). والمكان الوحيد المحدد الذي بدا فيه دليل قوي على وجود دعم خارجي للعنف هو الشمال العراقي، حيث كان لأنصار الإسلام ارتباطات بالقاعدة والحكومة الإيرانية. وأوحى تزايد العنف في الشمال العراقي في أواخر سنة ٢٠٠٣ وبدايات سنة ٢٠٠٤، واستهداف الجماعات الكردية الرئيسية، بأن أنصار الإسلام للموا صفوفهم وبدأوا حملة جديدة ضد الأكراد والقوات الأمريكية.

وكان هناك أيضاً نقاش حول مدى قيام حكومات أجنبية، وبخاصة إيران وسوريا، برعاية العنف في العراق. ومع أن نظام البعث السوري والحكم في إيران الإسلامية مختلفان في طبيعتهما اختلافاً جذرياً، فإن كلا الجانبين يخشى توسع النفوذ الأمريكي في المنطقة، ويواجه ضغطاً من الولايات المتحدة في ما يتعلق بما لديه من برامج أسلحة دمار شامل، ويتحسب للتهديد الذي يمكن أن ينجم عن نشوء عراق ديمقراطي. وخلال الحرب نفسها، كان على الأقل بعض البعثيين المقاومين للولايات المتحدة سوريين، على ما يقال^(٨٢). ولمح

D. Teather, «US Claims to Uncover War Plot», Guardian Unlimited, 10/2/2004, <http:// (٨٠)
www.guardian.co.uk/international/story/0,3604,1144777,00.html >.

(٨١) هذه المناقشة عكست المناقشة ما قبل الحرب بشأن صلات صدام حسين بالقاعدة، حيث قال بعض مؤيدي الحرب، بصورة غير مقنعة، إن تعاوناً واسعاً كان قائماً بين الحكومة العراقية والقاعدة.

Williamson and Scales, *The Iraq War: A Military History*, p. 215.

(٨٢)

بعض المسؤولين الأمريكيين الى دعم سوري لقوى مناوئة للأمريكيين داخل العراق، رغم عدم ظهور أي دليل يثبت ذلك^(٨٣). أما إيران فلها تاريخ من التورط في العراق أكثر مباشرة وأحدث عهداً. فإلى جانب صلاتها بأنصار الإسلام، قامت بدعم وايواء فيلق بدر، وهو مجموعة إسلامية مسلحة صغيرة ناهضت نظام صدام حسين. وثمة تخمينات مؤاها أن قوى داخل الحكومة الإيرانية تدعم ربما لواء بدر وإسلاميين آخرين في شن هجمات في العراق^(٨٤). ففي آب/أغسطس ٢٠٠٣، مثلاً، زعم مسؤولون أمريكيون أن مئات من المحاربين الإسلاميين الذين كانوا قد فروا الى إيران خلال الحرب عادوا الى العراق للتخطيط لهجمات إرهابية^(٨٥). غير أنه توجد في كلا البلدين، وخصوصاً في إيران، انقسامات أيضاً بين متشددين معارضين للولايات المتحدة ومعتدلين أكثر استعداداً للسعي لحل وسط. ومن غير المرجح أن تكون إيران الشيعية الطابع راعية لهجمات على الأغلبية الشيعية في العراق. ولم تكن تاريخياً حليفاً لا للبعثيين العلمانيين ولا للقاعدة السنية الطابع. ومن هنا، يبقى مدى وطبيعة التورط الإيراني والسوري في العنف في عراق ما بعد الحرب غير واضحين ومثيرين للخلاف في آن معاً.

ولقد أدى التصعيد المستمر للعنف والاعتراف المتزايد بحجم مشكلة إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في العراق الى إعادة التفكير في السياسة الأمريكية باتجاه تعاون دولي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ استجاب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإقرار بدور القوة التي تقودها الولايات المتحدة في العراق ودعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى مساعدة هذه القوة ومساندتها بقوات^(٨٦). بيد أن عدد الدول الراغبة في إرسال قوات للمشاركة في عملية تثبيت الاستقرار في ما بعد الحرب بقي مقتصراً على الدول التي كانت قد أيدت الحرب.

في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أنشأ الرئيس بوش «مجموعة استقرار العراق» بقيادة مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، كي تتولى مسؤولية التنسيق بين جهود إعادة اعمار العراق عبر الحكومة الأمريكية، بينما تترك مسؤولية التنظيم العملي في عهدة وزارة

R. Scarborough, «US Sees Syria «Facilitating» Insurgents,» *Washington Times*, 21/4/2004, (٨٣)
< <http://www.washtimes.com/national/20040420-115628-7182r.htm> > .

«Iran Embeds Badr Troops in Iraq's Shiite Centers, Races US for Control,» DEBKA File (٨٤)
Special Report, 22April 2003, < <http://www.debka.com/article.php?aid=473> >, and Middle East Media Research Unit, «Iran's Role in the Recent Uprising in Iraqm.» < <http://www.memri.org/bin/latestnews.cgi?ID=SD69204> > .

(٨٥) انظر الهامش رقم ٧١.

(٨٦) قرار مجلس الأمن ١٥١١ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

الدفاع^(٨٧). وبانتهاء سنة ٢٠٠٣، ظلت طبيعة وتوقيت أي انتقال للسلطة من سلطة التحالف المؤقتة الى سلطة عراقية مؤقتة غير مؤكدين، وظلت العلاقة بين هذه السلطة المؤقتة، ودستور جديد، والانتقال الى عراق ديمقراطي وذي سيادة كاملة علاقة غير واضحة.

في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ اعتقلت القوات الأمريكية صدام حسين قرب مسقط رأسه تكريت. وكان هذا بالنسبة الى إدارة بوش المعبأة للقتال ضربة موفقة. إذ تصدره اعتقال أو قتل أغلبية كبار قادة البعث الآخرين رمز الى نجاح الولايات المتحدة في إطاحة النظام العراقي. ورغم ذلك، دل العنف المستمر في أواخر سنة ٢٠٠٣ وأوائل سنة ٢٠٠٤ والجدل المتواصل حول مستقبل العراق السياسي الى أن نجاح الولايات المتحدة في المستقبل في بناء عراق جديد لا يزال محطاً بغموض كثيف. وفي أواخر شباط/ فبراير وبداية آذار/ مارس، وتحت ضغط أمريكي، توصل مجلس الحكم العراقي الى اتفاق على دستور مؤقت يكون العراق بموجبه دولة اتحادية ويكون الإسلام أحد مصادر القانون لا المصدر الوحيد. ولكن الخلافات استمرت بين السلطات الأمريكية ومجلس الحكم العراقي بشأن السلطة المؤقتة وتحديد موعد للانتخابات. ولذلك، حتى بداية سنة ٢٠٠٤، لبثت الاحتمالات المستقبلية للعراق ملتبسة الى حد كبير. ولربما يؤدي انتقال ناجح للسلطة الى سلطة عراقية مؤقتة ومن ثم إجراء انتخابات إلى تمهيد الطريق لإقامة عراق ديمقراطي. ولكن الفشل في السيطرة على العنف المتصاعد والخلاف الأبعد ما يكون عن الحل بين مجموعات العراق السياسية والدينية والإثنية قد يسفران عن نزاع حاد، وحتى عن حرب أهلية، وعن التفكك المستمر للدولة العراقية.

V استنتاجات

كان قرار الولايات المتحدة بالذهاب الى الحرب من جانب واحد كي تفرض على العراق نزع أسلحة الدمار الشامل وتغيير النظام علامة فارقة دالة على إنهاء حُطَر للممارسة الدولية الماضية وسبباً لإثارة انقسامات عميقة داخل المجتمع الدولي. ويرجح أن تبقى حكمة الحرب وشرعيتها ودوافع إدارة بوش في اتخاذ قرار الذهاب الى الحرب مثار خلاف واسع. ويستطيع مؤيدو الحرب الادعاء بأنه تم وضع حد لواحد من أعتى أنظمة العالم، وأن احتمال قيام ذلك النظام بتطوير ترسانة أسلحة دمار شامل أو مد إرهابيين بمثل تلك الأسلحة أزيل بوصفه خطراً

(٨٧) «إني لا أعمل، لا أنفذ. إني أنسق السياسة... وتبقى وزارة الدفاع ووزير الدفاع رامسفيلد الجهة الإدارية الرئيسية في إعادة بناء العراق. إنهما على الأرض. وجيري بريمر يرفع تقاريره الى الرئيس عبر البنتاغون. ولا شيء تغيير في هذا الصدد، ولم يقصد أي تغيير في هذا الصدد... علينا التأكد من أننا نعبئ الحكومة الأمريكية بكاملها. فلوزارة الخزانة دور مهم تؤديه، ولوزارة الخارجية دور مهم تؤديه، ولوزارة العدل دور مهم تؤديه. اننا نحاول تعبئة الحكومة بأسرها لدعم هذا المجهود». انظر: D. Sample, «Pentagon Still in Charge in Iraq, Rice Tells Reporters,» American Forces Information Service, 15 October 2003, <http://www.defenselink.mil/news/Oct2003/n10152003_200310152.html> .

استراتيجياً، وأن احتمالات جديدة لتغيير سياسي في الشرق الأوسط أضحّت موجودة. ويستطيع منتقدو الحرب أن يجادلوا بأن مدى تشكيل العراق تهديداً بأسلحة دمار شامل - وهو الذريعة الأساسية للحرب - بولغ فيه كثيراً، وأن تكاليف الحرب من حيث الأرواح التي أزهقت، والتكاليف الاقتصادية وتزعزع استقرار العراق كانت باهظة، وأن نسيج النظام الدولي أتلّف. والنتيجة الملتبسة للحرب - إطاحة نظام صدام حسين، واكتشاف أن التقديرات السابقة ضخمت التهديد الذي شكلته برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية^(٨٨)، والمشكلات المستمرة في ما بعد الحرب - توحي بأن كلتا الحجّتين لم تبرر تبريراً كاملاً.

لقد أثار حرب العراق وإسباغ إدارة بوش الصفة الرسمية على عقيدة الحرب الاستباقية في استراتيجيتها للأمن القومي لسنة ٢٠٠٢ نقاشاً واسعاً حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستخوض عمليات مماثلة في مكان آخر في العالم - مع اعتبار إيران وكوريا الشمالية وسوريا الأهداف المرجحة أكثر من سواها لتغيير في أنظمتها مفروض من الولايات المتحدة^(٨٩). وبدا النصر العسكري السريع والكاسح في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ داعماً للرأي القائل بأن التفوق العسكري الأمريكي أحدث تغييراً جذرياً في طبيعة الحرب وموحياً بأن حرب العراق يمكن أن تكون سابقة لإجراءات أمريكية مماثلة في مكان آخر. غير أن المشكلات المتلاحقة التي واجهتها الولايات المتحدة بعد الحرب أظهرت أن تحديات تثبيت الاستقرار بعد الحرب يمكن أن تكون أعظم من تحديات الحرب نفسها، وأن التكاليف الطويلة الأجل، المباشرة منها وغير المباشرة، والمترتبة على تغيير النظام قد تكون باهظة فعلاً، وأن من المرجح أن تحتاج الولايات المتحدة إلى دعم دولي أوسع لتحقيق أهدافها. وبالنتيجة يرجح أن تكون الولايات المتحدة حذرة في خوض عمليات مماثلة في مكان آخر في العالم أكثر مما يأمل بعض مؤيدي تغيير الأنظمة ومما يخشى كثيرون من معارضي هذا التغيير.

وعلى الرغم من انتصار الولايات المتحدة الحاسم في العمليات القتالية الرئيسية، فإن النتيجة البعيدة الأجل لحرب العراق تبقى، حتى مطلع سنة ٢٠٠٤، غير مؤكدة. ومع ذلك تستطيع الولايات المتحدة النجاح في بناء عراق ديمقراطي، ودحر أولئك المصممين على الخوؤل دون تحقيق هذه النتيجة، وجعل العراق حافزاً لتغيير ديمقراطي في أماكن أخرى في المنطقة. إلا أن العنف الجاري في العراق والخلافات المستمرة بين مجموعات البلد السياسية والدينية والاثنية يمكن أن تفسر أيضاً عن استمرار انعدام الاستقرار وتحول البلد إلى دولة فاشلة وحتى الانحدار إلى حرب أهلية، مع احتمال انتقال مفاعيل انعدام الاستقرار إلى دول

(٨٨) انظر الفصل ١٦ من الكتاب للاطلاع على مناقشة بشأن البحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق في سنة ٢٠٠٣.

«The National Security Strategy of the United States of America.» White House, (٨٩) Washington, DC, September 2002, < <http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf> > .

مجاورة. ولذلك، فإن تأثير الحرب البعيد المدى على الشرق الأوسط الكبير مشكوك فيه أيضاً. لقد جعلت الحرب العراق موقعاً جذاباً لجهاديين إسلاميين معارضين للولايات المتحدة، وأوقدت السخط العربي والإسلامي على الهيمنة الأمريكية، وأثارت إمكانية انعدام الاستقرار ونشر العنف والتطرف الإسلامي في دول أخرى، وبخاصة في المملكة العربية السعودية. لكنها، في الوقت نفسه، دفعت مسألة الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط الكبير إلى صدارة الأجندة الدولية، وزادت الضغط على الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، وأنشأت بيئة محلية ودولية أكثر ميوعة وغموضاً مما خبرته المنطقة لعقود خلت. يبقى أن يرى تأثير هذه الاتجاهات المتزاخمة على المنطقة. ومن هنا يجب على تقدير أتم لتأثير حرب العراق انتظار التطورات في العراق والشرق الأوسط الكبير في السنوات المقبلة.

والأمر الآخر الذي يبقى محط خلاف أيضاً هو تأثير حرب العراق في البيئة الأمنية الدولية الأوسع - وبالتحديد في سلوك الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وعلى التحديين المتلازمين، الانتشار والإرهاب، وعلى التحالفات العالمية والمؤسسات الأمنية. وقد أوضحت حرب العراق على نحو مثير مدى القوة العسكرية الأمريكية واستعداد الولايات المتحدة، منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لتوكيد هذه القوة. غير أن تطورات ما بعد الحرب في العراق بينت بشكل شديد الوضوح حدود القوة الأمريكية. ويرجح أن تكون مسألة أغراض القوة الأمريكية وحدودها موضوع نقاش مستمر - في انتخابات ٢٠٠٤ الرئاسية الأمريكية وما بعدها.

إن تأثير حرب العراق في انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب أمر يصعب تقديره أيضاً. وقد يصل ناشرون محتملون لهذه الأسلحة إلى الاستنتاج القائل بأن تكاليف مخاطر حيازة أسلحة دمار شامل ترايدت بصورة ملحوظة، ولكن قد يستنتجون أيضاً أن الطريقة الوحيدة لمنع أنفسهم من التحول إلى ضحايا لتغيير الأنظمة هي تطوير رادع جدير بالثقة. وعلى نحو مماثل، ربما فاقمت حرب العراق مشكلة الإرهاب الدولي بإقامتها خط جبهة جديداً في العراق وتأجيجها للسخط العربي والإسلامي. وبالعكس، لعلها - بإثارها جديداً بشأن المستقبل السياسي للشرق الأوسط الكبير قد وفرت فرصة للتطرق إلى عمق أسباب الإرهاب الإسلامي المتطرف.

إن تأثير حرب العراق في المؤسسات الأمنية العالمية وفي التحالف تأثير معقد أيضاً. ولا شك في أن الحرب أضعفت الأمم المتحدة في المدى القصير، ولكن ثبت أن التكهنات بموت الأمم المتحدة مبالغ فيها كثيراً. ويرجح أن تبقى الأمم المتحدة، بوصفها الإطار الدولي العالمي الوحيد حقاً، منظمة لا غنى عنها حتى لو تصدعت^(٩٠). وتطور التحالف في العراق

M. Berdal, «The UN Security Council: Ineffective but Indispensable,» *Survival*, vol. 45, (٩٠) no. 2 (Summer 2003), pp. 7-30.

وضح تشديداً متزايداً في السياسة الأمريكية على تحالفات لغرض معين مرتبطة بقضايا وحالات معينة - وهو ما يوحي بأن نمط التحالف الثابت نسبياً بقيادة أمريكية في حقبة ما بعد سنة ١٩٤٥ يستبدل بمجموعة علاقات أكثر مرونة وتعقيداً. ورغم أن المحصلة النهائية للحرب، ولتأثيرها الأوسع في الشرق الأوسط، تبقى غير مؤكدة، فإن حرب العراق ٢٠٠٣ عززت مركزية الانتشار والإرهاب بالنسبة إلى الأجندة الأمنية الجديدة، ودفعت بمستقبل الشرق الأوسط إلى قمة تلك الأجندة، وشددت على دور الولايات المتحدة المميز في صوغ ردود على هذه التحديات، وساهمت في ما تلا من إعادة صياغة التحالفات والمؤسسات الدولية. وستستمر هذه الاتجاهات في توضيح الصورة الأمنية الدولية لأوائل القرن الحادي والعشرين.

الجدول رقم ٢ - ١

المجموعات السياسية والدينية والإثنية في عراق ما بعد صدام حسين

المجموعة	الزعماء	القوات المسلحة	الدعم الخارجي / الصلات الخارجية
المجموعات الإسلامية الشيعية	آية الله العظمى علي السيستاني ^(١)		
حزب الدعوة الإسلامية ^(ب)	الشيخ محمد الناصري		إيران
المجلس الأعلى للشورى الإسلامية في العراق ^(ج)	آية الله محمد باقر الحكيم (قتل في آب/ أغسطس ٢٠٠٣)	لواء بدر	١٠٠٠٠
جماعة الصدر الثاني ^(د)	عبد العزيز الحكيم، مقتدى الصدر	«الجيش الإسلامي» قوامه ١٠٠,٠٠٠ رجل ^(٤)	
الحزب الإسلامي العراقي ^(هـ)	محسن عبد الحميد		
الحزب الإسلامي الكردي ^(و)	الشيخ صلاح الدين محمد		إسلامية سعودية
المؤسسات المجموعات العلمانية			
الديمقراطيون المستقلون	عدنان باجه جي		الولايات المتحدة الأمريكية ^(٥)
المؤتمر الوطني العراقي ^(ح)	أحمد الجلبي	القوات العراقية الحرة	الولايات المتحدة
الوفاق الوطني العراقي ^(ط)	أياد علاوي		الولايات المتحدة
التحالف الوطني العراقي ^(ي)	توفيق الياسري		
الحزب الشيوعي العراقي ^(ك)	حميد مجيد موسى البياتي		
الحزب الديمقراطي الوطني ^(ل)	نصير الجادرجي		

يتبع

تابع

		الشريف علي بن الحسين	الحركة الملكية الدستورية ^(م)
	عناصر من القوات المسلحة السابقة، الأجهزة الأمنية، الفدائيون، حزب البعث	صدام حسين (اعتقل في كانون الأول ٢٠٠٣)	البعثيون ^(ن)
			الأكراد وأقليات أخرى
الولايات المتحدة	مقاتلو البشمركة (٤٥٠٠٠)	مسعود البارزاني	الحزب الديمقراطي الكردستاني ^(س)
الولايات المتحدة	مقاتلو البشمركة (٢٠٠٠٠)	جلال الطالباني	اتحاد كردستان الوطني ^(ع)
		يوناديم كانا	الحزب الديمقراطي الآشوري ^(ف)
			الجهة التركمانية العراقية ^(ص)
			عرب الأهوار

(أ) السيسستاني، الزعيم الروحي لشبيعة العراق، صاحب نفوذ واسع لكنه يفتقر الى تنظيم سياسي رسمي.

(ب) حركة إسلامية شيعية.

(ج) حركة إسلامية شيعية تعارض الإدارة الأمريكية في العراق.

(د) حركة إسلامية شيعية متطرفة تؤيد إقامة دولة إسلامية.

(هـ) الفرع العراقي من الإخوان المسلمين، حزب إسلامي سني معتدل.

(و) أكبر المجموعات الإسلامية في كردستان.

(ز) مجموعة ديمقراطية ليبرالية.

(ح) مجموعة معارضة نفيت خلال حكم صدام حسين.

(ط) مجموعة معارضة في المنفى خلال حكم صدام حسين وتشكلت بصورة أساسية من منشقين

عسكريين وأمنيين.

(ي) مجموعة معارضة في المنفى مكونة من ضباط سابقين.

(ك) يعود الحزب الشيوعي الى البروز بعد حظر دام ٣٥ سنة.

(ل) حزب سياسي من عراق ما قبل حزب البعث، ويعود الى الظهور حالياً.

(م) مؤيدو العودة الى الملكية الدستورية لما قبل سنة ١٩٥٨.

(ن) بقايا نظام حزب البعث ومسؤولون بعثيون احتفظوا بمناصبهم أو استعادوها.

(س) حزب كردي ينشد الحكم الذاتي أو الاستقلال لكردستان العراق.

(ع) حزب يمثل الأقلية المسيحية الآشورية العراقية الصغيرة.

(ف) حزب يمثل الأقلية التركمانية الصغيرة في الشمال العراقي.

(ص) مجموعة أقلية صغيرة في أهوار الجنوب العراقي.

المصادر : <http://news.bbc.co.uk/1/shared/sp1/> BBC News Online, «Who's who in Post-Saddam Iraq»

hi/middle_east/03/post_saddam_iraq/html/default.stm >, and «PostwarPower Brokers.» CBSNews.com,

< http://www.cbsnews.com/elements/2003/04/15/iraq/whoswho549503_0_1_person.shtml >.

٣ - النزاعات المسلحة الكبيرة

ريناتا دوان

ميكايلا غوستافسون

I مقدمة

كانت النزاعات المسلحة الكبيرة التي زاحمت الحرب في العراق على تصدر العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام الدولية في سنة ٢٠٠٣ نزاعات ضمن دولة واحدة، ما عدا استثناءات قليلة^(١). وقد سجلت لسنة ٢٠٠٣ حالة واحدة فقط لصراع بين دولتين، بخلاف الحرب بين التحالف المتعدد الجنسية وحكومة العراق، إنها النزاع المديد بين الهند وباكستان على منطقة كشمير المتنازع فيها^(٢). وكان ثمة تفاعل حذر إزاء احتمال حدوث تقدم مفاجئ حين عبر رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي، خلال زيارته الجانب الهندي من كشمير في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عن استعداد حكومته لدخول محادثات مع باكستان^(٣).

(١) إن النزاع في العراق من الأهمية بالنسبة إلى الأمن الدولي سنة ٢٠٠٣ بحيث تم تناوله بصورة شاملة في فصل منفرد، انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب. ولأغراض الفصل هذا، فإن «النزاع المسلح الكبير» معروف بأنه تنافر فيه تنازع معني بحكومة و/أو أرض بحيث إن استخدام قوة مسلحة عليها بين القوات العسكرية لطرفين، أحدهما على الأقل هو حكومة دولة، يفسر عن ١٠٠٠ حالة وفاة على الأقل ذات صلة بقتال في سنة واحدة.

(٢) أنهى النزاع رسمياً بين إريتريا وإثيوبيا باتفاقية سلام وقعها الطرفان في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. انظر: United Nations, Agreement between the Government of the State of Eritrea and the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, Annex to identical letters dated 12 December 2000 from the Permanent Representative of Algeria to the United Nations addressed to the Secretary-General and the President of the Security Council, UN document A/55/686-S/2000/1183, 13 December 2000.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وافقت إريتريا وإثيوبيا على قبول توصية لجنة الحدود الإريترية - الإثيوبية الدولية (EEBC) بشأن رسم حدودهما، ووافقنا على الالتزام بهذه التوصية. ولا تزال عملية رسم الحدود جارية.

(٣) S. Bukhari, «PM Extends «Hand of Friendship» to Pakistan», *Hindu*, 19/4/2003, < http://www.hinduonnet.com/thehindu/2003/04/19/stories/2003041905500100.htm > .

واستمر تحسن العلاقات بين البلدين خلال السنة وتوج بوقف إطلاق النار على خط المراقبة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر^(٤). واستؤنفت الرحلات الجوية في كانون الأول/ديسمبر، وأعيدت خدمات القطارات الى حالتها الطبيعية في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤^(٥). ورغم احتجاجات من عدة جماعات إسلامية مسلحة ناشطة في كشمير، اتفق فاجبايي والزعيم الباكستاني الجنرال برويز مشرف في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ على عقد محادثات سلام بخصوص كشمير في شباط/فبراير^(٦). والأمر الذي سهل التقدم بين البلدين هو قرار الهند المرتبط بهذا لإجراء محادثات مع زعماء الانفصاليين الكشميريين لأول مرة منذ أربع عشرة سنة^(٧).

إن تصنيف النزاعات المسلحة الى نزاع «بين دولتين» ونزاع «ضمن دولة واحدة» أمر ينبغي مقارنته بحذر. فالقليل من النزاعات المسلحة الكبيرة «ضمن دولة واحدة» بقي متميزاً باحتواء للذات^(٨). والحروب الأهلية تورط كلاً من الدول المجاورة والمجتمع الدولي الأشمل، كما أوضحت النزاعات في افريقيا الغربية وافريقيا الوسطى في سنة ٢٠٠٣. وهناك مثال آخر، وإن يكن استثنائياً، على نزاع يقاوم التصنيف الدقيق بين نزاع «بين دولتين» ونزاع «ضمن دولة واحدة»، وهو النزاع بين الولايات المتحدة وقوات القاعدة وطالبان في أفغانستان والذي تدور رحاه منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ففي سنة ٢٠٠٣، واصلت قوة التحالف المتعددة الجنسيات بقيادة أمريكية، ومن ضمنها نحو ٨٥٠٠ جندي أمريكي من مجموع ١١,٥٠٠ جندي، جهودها لقتل أو أسر شخصيات رئيسة باقية

B. M. Reddy,, «Pak. Offers Ceasefire along LOC,» *Hindu*, 24/11/2003, < <http://www.hindu.com/2003/11/24/stories/2003112410840100.htm> > .

(٥) علقت الهند جميع رحلاتها الجوية والبرية الى باكستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بعد وقوع هجوم على البرلمان الهندي في نيودلهي. وادعت الهند أن الهجوم من تدبير المجموعات المسلحة الكشميرية التي تتلقى دعماً من باكستان، بحسب زعم الهند. انظر: «India, Pakistan Resuming Air Links,» *CNN.com*, 1 December 2003, < <http://www.cnn.com/2003/WORLD/asiapcf/south/12/01/india.pakistan.airlinks/> >, and «India, Pakistan Resume Train Link,» *BBC News Online*, 15 January 2003, < http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/3395901.stm > .

R. Ramesh, «Musharraf and Vajpayee Pledge Peaceful Links,» *Guardian Unlimited*, 6/1/2004, < <http://www.guardian.co.uk/kashmir/Story/0,2763,1116883,00.html> > .

D. Rohde, «India and Kashmir Separatists Begin Talks on Ending Strife,» *New York Times*, 23/1/2004, < <http://www.nytimes.com/2004/01/23/international/asia/23KASH.html> > .

(٨) بخصوص جعل النزاعات اقليمية، انظر: B. Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-cold War Era*, 2nd ed. (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf 1991); D. A. Lake, and D. S. Rothchild, eds., *The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion and Escalation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003), and A. Adebajo, *Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone, and Guinea Bissau* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2002).

من القاعدة وطالبان^(٩). وكان مقاتلو طالبان الذين كانوا يتجمعون من جديد وينطلقون من باكستان، ناشطين بصورة متزايدة في جنوب شرق أفغانستان في سنة ٢٠٠٣. وفي القتال الأشرس لأطول من سنة، قاتلت قوات أمريكية وأفغانية وقوات من التحالف المتعدد الجنسيات في آب/أغسطس عدداً من مقاتلي طالبان وصل الى ١٠٠٠ مقاتل في إقليم زابول، جنوبي كابول. ووفقاً لمسؤولين أمريكيين، قتل ٢٠٠ من مقاتلي طالبان خلال أسبوعين من القتال^(١٠). وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر شنت الولايات المتحدة، مدعومة بقوات أفغانية، عملية برية كبيرة دامت شهراً كاملاً، تحت اسم «عملية الانهيار الفجائي» (Operation Avalanche)، في الجنوب الشرقي. وذكرت الولايات المتحدة أن ١٠ من مقاتلي طالبان قتلوا و١٠٠ آخرين اعتقلوا. وقد أثار القتل العرضي لمدنيين، ومنهم أطفال، خلال العملية احتجاجاً لدى المواطنين الأفغان في المنطقة^(١١). ولبث الأمن نقطة خلاف في أنحاء البلد فيما واصلت السلطة الانتقالية الأفغانية. بقيادة الرئيس حامد قرضاي، جهودها لوسط سلطتها على أمراء الحرب الأقوياء المسيطرين على مساحات واسعة من أفغانستان. ويجري حالياً تنفيذ برنامج ضخم لنزع الأسلحة وتسريح قوات، الى جانب تطوير الجيش الوطني، تحضيراً للانتخابات وطنية تقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أي بعد نحو ثلاث سنوات من انهيار سلطة طالبان.

إن الهيمنة المستمرة للحرب داخل دول تؤكد ضرورة الالتفات الى أسباب الصراع ضمن الدولة الواحدة وقواه المحركة (Dynamics). ويركز هذا الفصل على نزاعات مسلحة كبيرة ضمن الدولة الواحدة كانت نشطة في سنة ٢٠٠٣، مستخدماً نتائج «مشروع أسسالات لبيانات الصراعات» (UCDP). المعروف في الملحق رقم ٣ أ. ويوجز القسم II الأنواع العامة للصراع ضمن الدولة الواحدة ويضع مخططاً لمحاولات متنوعة لشرح سبب بقاء الصراع ضمن الدولة سمة دائمة من سمات النظام الدولي للدول. أما الأقسام III-V فيعين كل منها هوية جانب مركزي من جوانب صراع ضمن الدولة الواحدة: احتمال امتداد أمد الصراع ضمن الدولة الواحدة، تقلبه كنوع من أنواع الصراع المسلح، ومقاومته لتسويات تقل عن تسويات شاملة. ويضرب كل قسم أيضاً أمثلة على صراعات ضمن الدول كانت ناشطة في سنة ٢٠٠٣ لتوضيح موضوعها التحليلي. وجميع النزاعات هذه، ما عدا اثنين، تظهر في

(٩) هذه القوة منفصلة عن «قوة الأمن والوعون الدولية» (ISAF) في كابول. ولمزيد من المعلومات عن ISAF التي تضم ٥٠٠٠ عنصر، انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب.

D. Priest, «US Officer Says Operation Taking Toll on Taliban,» *Washington Post*, 8/9/2003, (١٠)

< <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A40128-2003Sep7?language=printer> > .

(١١) كان نحو ٢٠٠٠ جندي من التحالف مشاركين. انظر: «US Airborne Assault Targets Taliban Forces,» *International Herald Tribune*, 9/12/2003, < <http://www.iht.com/cgi-bin/generic.cgi?template=articleprint.tmpl&ArticleId=120808> <, and «US Military Kills 10, Arrests 100 in Afghanistan Operation,» *UN Wire*, 30/12/2003, < http://www.unwire.org/UNWire/20031230/449_11604.asp > .

جدول الصراعات المسلحة الكبرى في الملحق ٣ أ (الجدول رقم ٣ أ - ٣). والنزاعات في ساحل العاج وأوغندا، المبحوث فيهما بالتفصيل في هذا الفصل، غير مشمولين في الجدول لأنهما لا يفيان بمعيار صراع مسلح كبير يسقط فيه ١٠٠٠ قتيل خلال معركة في سنة واحدة. ومع ذلك، فإن العدد الإجمالي للضحايا في هذين الصراعين، وحجم الأزمة الإنسانية التي سببها، ومغزيهما ضمن منطقتيهما، كل ذلك يجعلهما حالتين مهمتين من حالات الصراع ضمن الدولة الواحدة في سنة ٢٠٠٣. ويشير القسم VI الى بعض طرق تأثير الحرب ضد الإرهاب على الصراعات ضمن الدول في سنة ٢٠٠٣، ويقدم القسم VII الاستنتاجات، بينما يقدم الملحق رقم ٣ أ نتائج UCDP، ويقدم الملحق رقم ٣ ب تعريفات ومصادر ومناهج لأجل بيانات الصراعات.

II استمرار الصراعات ضمن الدول

إن تسعة من الصراعات ضمن الدول والمدرجة في الملحق رقم ٣ أ هي صراعات على تقرير المصير. وهي صراعات على الأرض، وتتجلى عادة في كفاح تحوضه مجموعة معارضة ضد الحكومة المعترف بها وعينها على دولة مستقلة - على سبيل المثال، الصراعات في اندونيسيا (أتشيه) وأنغولا (كابيندا) وميانمار (النزاع مع اتحاد كارين الوطني) وروسيا (الشيشان)^(١٢). وثمة سمة مشتركة لكثير من النضالات من أجل تقرير المصير هي منظور «المعادلة الصفريّة» (zero-sum)^(*) الذي يعتمد على صراعات حياض صراعهم. فالمجموعات المؤيدة لتقرير المصير والمستعدة لاستخدام العنف كي تحقق أهدافها تميل الى دخول الصراع المسلح برؤية أكمل ما يمكن، وتعتبر الدولة المستقلة أمراً غير قابل للتفاوض في شأنه. والالتزام هذا ليس سهلاً تخفيفه أو إرضاءه بإغراءات اقتصادية أو سياسية بديلة. والدول التي تقاوم المطالبات بتقرير المصير ترى النضال في أغلب الأحيان كفاحاً من أجل بقاء الدولة.

إن رؤية كلا الجانبين للأمر من زوايا مطلقة تشكل تحديات جديدة لحل الصراع، ونادراً ما تتخذ خطوات باتجاه إنهاء الصراع تقرير المصير من دون تنازلات مهمة من الطرفين، كما أظهرت عملية السلام في السودان في سنة ٢٠٠٣. واستعداد الدولة المعنية للتفكير في إدخال تغييرات على توزيع السلطات الدستورية والسياسية شرط مسبق وحاسم لإنهاء الصراع. وتحويل الأطراف المطالبة بتقرير المصير الهدف الأساسي من الاستقلال الى

(١٢) النزاع بين حكومة أنغولا والقوات الانفصالية في إقليم كابيندا الشمالي غير مدرج كنزاع كبير، وهو بالتالي ليس مشمولاً في الملحق رقم ٣ أ.

(*) تقوم المعادلة الصفريّة على أساس أن ربح أحد طرفي نزاع هو حكماً خسارة للطرف الآخر (المترجم).

إدارة حكم ذاتي هو عادة عامل رئيسي من عوامل التقدم باتجاه إنهاء الصراع، كما يمكن أن توضح أمثلة صربيا والجبل الأسود وسري لانكا والسودان^(١٣). وفي حين أنه يمكن أن تكون ترتيبات الحكم الذاتي شرطاً ضرورياً، فإنها ليست، في حد ذاتها، كافية لحل الصراع، كما تبرز أمثلة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومحمية كوسوفو الدولية وجورجيا (أبخازيا).

نتيجة لبروز صراعات اثنية - قومية في أوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا السابقة طوال فترة التسعينيات، فإن نزاعات الانفصاليين توصف غالباً من قبل مراقبين خارجيين ودعاة داخليين بأنها «صراعات اثنية». والمصطلحان غير قابلين للاستخدام بالتبادل، كما تظهر بقوة مجازر ١٩٩٤ في روندا والصراع المستمر في بوروندي. وعلاوة على ذلك، بينما يستمر عدد الصراعات التي يدور القتال فيها حول قضايا محددة إثنياً في الانحدار على النطاق العالمي، تبقى الصراعات حول تقرير المصير مصدراً مهماً للصراع المسلح الكبير في أوائل القرن الحادي والعشرين^(١٤).

إن النوع الثاني العام من أنواع الصراعات ضمن الدولة الواحدة هو الصراع الذي يخاض من أجل السيطرة على الحكومة. وهو يتضمن صراعات تحركها أيديولوجيات غير الأصولية الإسلامية. ورغم انتهاء الحرب الباردة، مع الخصومة فيها بين الشيوعية والرأسمالية وتراجع الأنظمة الشيوعية في العالم، فإن المحاولات الماركسية التأثير باتجاه تغيير الأنظمة مصدر رئيسي معلن للصراعات في كولومبيا والنيبال والبيرو والفلبين (الصراع الذي يشمل الجيش الشعبي الجديد NPA، الجناح المسلح للحزب الشيوعي الفلبيني CPP). والصراعات هذه من بين أشد الصراعات حدة من حيث عدد الإصابات، ومنها ضحايا مدنية، كما شوهد مؤخراً في النيبال، حيث يقدر بأكثر من ١٠٠٠ شخص عدد الذين ماتوا منذ أن انهار في آب/ أغسطس ٢٠٠٣ وقف إطلاق النار الذي استمر سبعة أشهر بين الحكومة النيبالية والحزب الشيوعي النيبالي - الماوي^(١٥). وكانت قوات

(١٣) منذ سنة ١٩٩٠ أسفرت ٤ نزاعات فقط عن إقامة دولة معترف بها دولياً: سلوفينيا وكرواتيا وارتيريا، وتيمور الشرقية في سنة ٢٠٠٢ (دولة تيمور. ليست الجديدة ابتداء من أيار/ مايو ٢٠٠٢).

M. Marshall, and T. Gurr, eds., *Peace and Conflict 2003: A Global Survey of Armed Conflicts, Self-Determination Movements and Democracy* (College Park, MD: University of Maryland, Center for International Development and Conflict Management [CIDCM], 2003), <<http://www.cidcm.umd.edu/inscr/peace.htm>> .

B. Bhattarai, «Shooting Follows End of Nepal Truce.» *Financial Times*, 29/8/2003, p. 5; (١٥) Xinhua (Beijing) (in English), 1/10/ 2003, in: «More than 300 Guerrillas Killed in Nepal in Sep.» Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report-China (FBIS-CHI)*, FBIS-CHI-2003-1001, 2/10/ 2003, and «US freezes Nepal Maoist Assets.» BBC News Online, 31 October 2003, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/3231525.stm> .

المعارضة في جميع هذه الصراعات تنطلق من الأرياف، إلا أن استخدام رجال حرب العصابات النيبالين تكتيكات مدنية المنطلق - كما في الصراعات في كولومبيا (المجموعات شبه العسكرية اليمينية واليسارية على حد سواء) والبيرو (عمليات سنديرو لومينوزو، أو الدرب المضيء) التي تنطوي على عمليات اغتيال وتفجير وابتزاز - يؤثر في المدنيين من الطبقات كافة. وقد يكفي انعدام قابلية التوفيق في الأيديولوجية الماركسية بين أهدافها وبين الحكومة/النظام المقابل لزيادة حدة الصراع وجعل إمكانية التوصل الى تسوية أمراً أكثر صعوبة^(١٦).

ولكن، في أغلب الأحيان، تتميز الصراعات ضمن الدولة الواحدة بغية السيطرة على الحكومة بافتقارها الى أي هدف من جانب قوى المعارضة. وبدلاً من ذلك، ثمة مزيج معقد من القضايا المتنافسة، منها عوامل من مثل التنافس الاثني؛ الوصول الى الموارد (الطبيعية والاقتصادية والسياسية) والتحكم فيها وتوزيعها؛ الافتقار النسبي الى أنظمة حكم تمثيلية، والمظالم الدينية أو مظالم حقوق الإنسان. وهذا النوع من الصراعات المتعددة الأبعاد ضمن الدولة الواحدة هو الشكل الأغلب للصراعات المسلحة في افريقيا - في جمهورية افريقيا الوسطى وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون والسودان وأوغندا. والسماوات المشتركة لهذا الشكل «الحديث» للصراع التقليدي ضمن الدولة الواحدة هي كثرة القضايا والمجموعات المحاربة المتنافسة، وعدم وجود أهداف محددة للحرب، وأنماط التحالفات المتغيرة بين مختلف المجموعات المسلحة المتورطة. والتعقيد هذا يؤثر في طبيعة القتال، وخصوصاً في ما يتعلق بالتكتيكات (حرب عصابات، مجازر، تطهير عرقي، تعذيب)، والحدة (عدم وجود مراقبة لـ «قواعد اللعبة»)، والمواقع المتنقلة (مناطق الصراع، مثل اقليم اتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والهدم (أهداف مدنية ومدنية، واستنزاف الموارد الطبيعية، والفساد). وإدارة مثل هذه الصراعات وحلها هما، حتماً، في غاية الصعوبة^(١٧).

في سياق تناول مسألة الصراعات ضمن الدولة الواحدة، ابتعدت جماعات البحث وصنع السياسة عن تحليل الموارد السياسية وديناميات النزاعات لتركز أكثر على العوامل الاقتصادية للحرب. واهتمام هذه المقاربة بشرح سبب اندلاع الصراعات أقل من اهتمامها

A. Waldman, «Nepal Maoist Rebels Move their Attacks into Cities,» *New York Times*, 12/ (١٦) 10/2003, < <http://www.nytimes.com/2003/10/12/international/asia/12NEPA.html?th=&Pagewanted=Print&Position=> >, and International Crisis Group [ICG] Report, Nepal: Back To The Gun, Asia Briefing (Kathmandu, Brussels: ICG, 2003), < <http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?l=1&id=2328> > .

(١٧) انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب.

بدوافع المحاربين لشن حرب ومتابعتها^(١٨). فالصراع والفوضى التي يحدثها يتيحان لأفراد ومجموعات من داخل الدولة المعنية أو خارجها فرصاً للإثراء، ولا سيما في الدول ذات الموارد الطبيعية «القابلة للنهب» (الماس ومخدرات، مقارنةً بالنفط أو الغاز أو الرواسب المعدنية) والتي تجد أسواقاً دولية جاهزة للذين يستطيعون دخولها ويتمتعون بالقدرة على استغلالها. وثمة سبب وجيه يجعل كسب الحرب وصنع السلام يهددان إمكانية جني مثل تلك المجموعات للأرباح، إذ إنهما يجلان نسيج الاقتصاد الحربي (بما فيه تجارة الأسلحة) وينتزعان السيطرة على الموارد من المجموعات، وينظمان استخراج الموارد، ويرسخان حكم القانون، ويعيدان توزيع السلطة والثروة. ومن هنا، فإن مصلحة المتفعين من الحرب تكمن في الإبقاء على مستوى محدود من الحرب يكفي لاستمرار الأنشطة الاقتصادية^(١٩).

إن هذا التحليل لاستمرار الصراعات لا يزال مؤثراً في صوغ السياسة الدولية تجاه صراعات افريقية، وبخاصة الصراعات في دول غنية بالموارد مثل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون^(٢٠). وقد واصل تقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي رفعته هيئة الخبراء المعنية بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التوجه الذي أعدته تحقيقات سابقة للأمم المتحدة بشأن وضع قائمة بأسماء الأفراد والشركات المتورطين في استغلال الموارد، وهو استغلال ساهم، بحسب مزاعم الهيئة، في تمويل الصراع

D. Keen and International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Economic Functions of Violence in Civil Wars*, Adelphi Paper; no. 320 (Oxford: Oxford University Press, 1998), P. Collier and A. Hoeffler, *Greed and Grievance in Civil War*, Policy Research Working Paper; no. 2355 (Washington, DC: World Bank, 2001), and K. Ballentine and H. Nitzschke, *Beyond Greed and Grievance: Policy Lessons from Studies in the Political Economy of Armed Conflict*, International Peace Academy [IPA] Policy Report (New York: IPA 2003), <http://www.ipacademy.org/PDF_Reports/BGG_rpt.pdf> .

Keen, *Ibid.*, p. 12.

(١٩)

United Nations, «Report of the Panel of Experts Appointed Pursuant to Security Council Resolution 1306 (2000) Paragraph 19, in relation to Sierra Leone.» UN document S/2000/1195, 20 December 2000; «Addendum to the Final Report of the Monitoring Mechanism on Sanctions against UNITA.» UN Security Council document S/2001/363, 18 April 2001, Enclosure; «Supplementary Report of the Monitoring Mechanism on Sanctions against UNITA.» UN Security Council document S/2001/966, 12 October 2001, Enclosure, and United Nations, Letter dated 15 October 2003 from the Chairman of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo addressed to the Secretary-General, UN Security Council document S/2003/1027, 23 October 2003.

وإدامته^(٢١). هذه المقاربة التي تقودها الأمم المتحدة تحاول تسهيل إنهاء النزاع من طريق وقف الاتجار بالموارد الى منطقة الصراع ومنها واستهداف تلك النخب التي تجني من النزاع أوفر الأرباح. ومن الأمثلة على ذلك العقوبات التي فرضت على نظام تشارلز تايلور في ليبيريا في سنة ٢٠٠١ وجددت في سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ رداً على الدعم الليبيري لجماعات المتمردين في سيراليون وغينيا المجاورتين. وقد حظرت العقوبات على ليبيريا الاتجار بالأسلحة والماس، وحظرت ابتداء من سنة ٢٠٠٣ الاتجار بالخشب، وفرضت قيوداً على سفر تايلور ووزرائه^(٢٢).

وثمة مقاربة متصلة بالموضوع وأكثر بنوية لفهم استمرار الصراع ضمن الدولة الواحدة تنظر باهتمام الى طبيعة الدولة، وبخاصة الى هيكليتها وممارستها للحكم. وهذا المنظور، الذي غالباً ما يختزل بفظاظة شديدة الى مشكلة «الدول المتخاذلة»، يركز على النقص في قدرة الدولة على توفير أمن ورخاء أساسيين لمواطنيها وعلى قابليتها للتعرض للاختراق بالفساد والجريمة. والدولة الضعيفة مكشوفة أمام التحديات الى أقصى حد وغير مهيأة جيداً للتعامل مع هذه التحديات بنجاح، سواء من خلال وسائل قمعية أو من خلال تكييف وإدماج. وتشكل التحديات الخارجية مشكلات مماثلة، أكانت دولاً مجاورة معادية و/أو متدخلات أم أطرافاً اقتصادية أجنبية عدوانية أم مجموعات معارضة ناشطة في الشنتات والمنافي. كما أن الضعف البنوي يفسر سبب مواجهة بعض الدول مثل هذه الصعوبة في الحفاظ على السلام بعد توقف الصراع.

نتيجةً لهذا التوكيد الحالي، فإن الردود الدولية على الصراعات، القصيرة الأجل منها والطويلة الأجل، تركز على تحديات بناء الدولة وأنماط الحكم تركيزاً أبعد مدى مما كان عليه الأمر في الماضي^(٢٣). وهذا يفضي الى تركيز أشد على العلاقة بين الأمن والتنمية (اصلاح القطاع الأمني) وكذلك على شرعية التدخل الخارجي وتحدياته العملية في بناء

United Nations, Letter dated 23 October 2003 from the Secretary-General addressed to the (٢١) President of the Security Council, UN document S/2003/1027, 23 October 2003.

United Nations, Second report of the Secretary-General pursuant to Security Council (٢٢) Resolution 1408 (2002) regarding Liberia, UN document S/2003/466, 22 April 2003, and UN Security Council Resolution 1478, 6 May 2003.

United Nations, Implementation of the United Nations Millenium Declaration, Report of (٢٣) the Secretary-General, UN document A/58/323, 2 September 2003; S. Chesterman, *You, the People: The United Nations, Transitional Administration and State-Building* (New York: International Peace Academy, 2003), Executive Summary, <http://www.ipacademy.org/PDF_Reports/YOU_THE_PEO_PLE.pdf>, and A. Schnabel, «Post-conflict Peacebuilding and Second-generation Preventative Action,» *International Peacekeeping*, vol. 9, no. 2 (Summer 2002), pp. 7-30.

الدولة^(٢٤). وينبغي ملاحظة أن على الرغم من أن صلة مفترضة غالباً بين السلام والديمقراطية كشكل من أشكال الحكم، فإن دولاً ديمقراطية أقل رسوخاً تماماً، ومدنية القدرة على توفير أسباب العيش لمواطنيها ومواجهة التهديدات، هي عرضة بالقدر نفسه على الأقل لتحديات وصراعات مخلخلة للاستقرار (كالنزاعات في الجزائر وغينيا بيساو وجورجيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وروندا) كما الأنظمة الأوتوقراطية (أي الخاضعة لحكم الفرد)^(٢٥).

III الصراعات المطولة ضمن الدولة الواحدة

لئن كانت المناقشة أعلاه تشير الى بعض أسباب استمرار الصراعات ضمن الدولة الواحدة، فإنها تساعد أيضاً في تفسير الطبيعة المطولة لكثير من حالاتها. وكان اثنا عشر صراعاً من الصراعات المسلحة الكبرى المدرجة في الملحق ٣ أ قد بدأت قبل سنة ١٩٩٠. وهناك عدد من الصراعات هذه في وضع راكد أدى الى انخفاض مطرد في عدد الإصابات القاتلة لكنه لم يؤد الى نهاية الاعتداءات (مثلاً، ميانمار والبيرو وتركيا). ونادراً ما تظهر هذه الصراعات في عناوين رئيسة دولية لكنها تحتفظ بإمكانية الاشتعال مجدداً، كما أظهر مثل تركيا في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عندما أعلن اجتماع المؤتمر الشعبي الكردستاني (كونغرا - جيل) نهاية وقف إطلاق النار من جانبه^(٢٦). غير أن ثلاثة صراعات مطولة استرعت اهتماماً كبيراً في سنة ٢٠٠٣: كولومبيا، وإسرائيل - الفلسطينيين، وسري لانكا. والصراع الأول يميز عادة بأنه ذو دوافع أيديولوجية، في حين أن الصراعين الآخرين يتمحوران حول تقرير المصير.

كولومبيا

في سنة ٢٠٠٣ اشتدت حدة الصراع بين الحكومة الكولومبية ومجموعتين يسارييتين متمردتين - القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) وجيش التحرير الوطني (ELN) -

R. Paris, «International Peacebuilding and the «Mission Civilisatrice»,» *Review of International Studies*, vol. 28, no. 4 (October 2002), pp. 637-56, and R. Cooper, *The Breaking of Nations: Order and Chaos in the Twenty-first Century* (Boston, MA: Atlantic Books, 2003).

بخصوص إصلاح القطاع الأمني، انظر ٨ من هذا الكتاب.

C. Tilly, *The Politics of Collective Violence* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, (٢٥) 2003), pp. 55-80; M. Marshall, «Global Trends in Democratization,» in: Marshall and Gurr, eds., *Peace and Conflict 2003: A Global Survey of Armed Conflicts, Self-Determination Movements and Democracy*, pp.17-25, and P. Huth and T. Allee, *The Democratic Peace and Territorial Conflict in the Twentieth Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002).

Kurdish Rebels Abandon Truce, «BBC News Online, 2 September 2003, <http:// (٢٦) news.bbc.co.uk/2/hi/europe/3200907.stm > .

كان كونغرا - جيل يدعى في السابق حزب العمال الكردي (PKK) .

وكان الصراعان قد بدأ في أواخر الستينيات. والمجموعتان المهمتان بالأيديولوجية الماركسية تزعمان أنهما تشنان حرباً مشروعة ضد دولة جائرة. ويقول بعض المحللين إن أهداف المتمردين اعترافها التشويش بمرور السنين وأن تهريب المخدرات والابتزاز والحطف أصبحت غاية في حد ذاتها^(٢٧). وتبقى القوات المسلحة الثورية الكولومبية (التي تضم نحو ١٨,٠٠٠ مقاتل ولها معقل في الجنوب) وجيش للتحرير الوطني (يضم ٣٥٠٠ مقاتل في الشمال الكولومبي بشكل أساسي) متنافسين رغم بعض العمليات المشتركة بينهما من حين إلى آخر. وثمة عامل تعقيد في الصراع هو نشوء مجموعات شبه عسكرية ومنظمة يمينية تشكل مظلة لها، هي قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية (AUC)، التي شكلها مهربو مخدرات وملاك أراض معلنين أن هدفهم اجتثاث المجموعتين اليساريتين المذكورتين^(٢٨). وقوات الدفاع الذاتي، بدورها، مدفوعة على نحو متزايد بمغانم الحرب. وقد ارتكبت بتكتيكاتها المخيفة بعض أشنع الفظائع في حق المدنيين^(٢٩). وحتى الآن، قضى الصراع على نحو ٦٠,٠٠٠ شخص. ومحادثات السلام بين الحكومة الكولومبية والمجموعتين المتمردتين انهارت في سنة ٢٠٠٢ وبقيت معلقة في سنة ٢٠٠٣.

وكان التطور الأكثر إيجابية في سنة ٢٠٠٣ محادثات السلام بين الحكومة الكولومبية اليمينية الجديدة في عهد الرئيس ألفارو أوريببي فيليز، الذي انتخب في أيار/مايو ٢٠٠٢، وقوات الدفاع الذاتي (AUC)^(٣٠) وأفضت المفاوضات، التي بدأت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، إلى موافقة المجموعات شبه العسكرية في ١٥ تموز/يوليو على وقف القتال وتسريح مقاتليها الـ ١٣,٠٠٠ بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي المقابل، طالبت قوات الدفاع الذاتي وقف جميع الإجراءات القانونية ضد مقاتليها وإطلاق أفرادها المسجونين. وقدم أوريببي إلى الكونغرس الكولومبي مشروع قانون في آب/أغسطس، مجمالاً خطة يدفع أعضاء قوات الدفاع الذاتي بموجبها رسماً يجنبهم دخول السجن. وأثار هذا العرض انتقادات شديدة من الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان الدولية^(٣١). ولم يجر

J. McDermott, «FARC: Rebels without a Cause?», BBC News Online, 21 May 2002, (٢٧) < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/1998304.stm> > .

(٢٨) أثارَت قوات الدفاع الذاتي (AUC) إدانة دولية باعتبارها مجموعة إرهابية بسبب هجماتها ضد مدنيين اشتبهت في أنهم متعاطفون مع القوات المسلحة الثورية وجيش التحرير الوطني. انظر: J. McDermott, «Colombia's Growing Paramilitary Force», BBC News Online, 7 January 2002, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/1746943.stm> > .

R. Kirk, «Colombia: «Checkbook Impunity» for Murderers», *Human Rights Watch Commentary*, 14 September 2003, < <http://hrw.org/editorials/2003/colombia091403.htm> > .

«Colombia: Peace Talks», *Latin American Andean Group Report*, RA-03-01, 28 January (٣٠) 2003, p. 8.

(٣١) جرد نحو ٨٥٠ مقاتلاً في قوات الدفاع الذاتي من أسلحتهم في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر في ميديلين. وزعم الرئيس أوريببي أن أولئك المقاتلين غير مسؤولين عن مجازر ارتكبت ضد المدنيين، ولذلك عفا =

حتى الآن اتفاق بخصوص مسؤولية المحاربين المنزوعي السلاح القضائية عن المجازر التي اقترفتها قوات الدفاع الذاتي.

ولزم أوريببي موقفه الصارم من مبادرات سلام مع المجموعتين اليساريتين (ELN) و(FARC) ولا يزال يطالب المتمردين بأن يتعهدوا بنبذ العنف كشرط مسبق للمفاوضات^(٣٢). والاستراتيجية التي أطلقتها الحكومة الكولومبية في سنة ٢٠٠٢ لمكافحة المتمردين تمنح الجيش والشرطة مزيداً من السلطات، وتبيى لإنشاء شبكة من المخبرين المدنيين الذين يتلقون مبالغ مالية لقاء معلومات عن أنشطة المتمردين، وكذلك إنشاء قوة جديدة بدوام جزئي قوامها ١٦,٠٠٠ جندي من الفلاحين^(٣٣). وكانت استراتيجية أوريببي نجاحاً شخصياً له، إذ رفعت نسبة استحسان سياسته من ٦٠ بالمئة الى ٧٨ بالمئة تقريباً في النصف الأول من سنة ٢٠٠٣. ولكن يبدو أن استراتيجيته لكبح عنف المجموعتين اليساريتين كانت ذات تأثير طفيف على إمكانية جعل المتمردين أقرب الى طاولة التفاوض^(٣٤). كما أن محاولات الأمم المتحدة لاقتلاع العنف في سنة ٢٠٠٣ باءت بالفشل. ومع أن القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) وافقت في آب/ أغسطس على عقد محادثات في البرازيل مع مستشار الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بشؤون كولومبيا، جيمس ليمون، فإن المحادثات لم تجر حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣^(٣٥).

شنت الحكومة الكولومبية في سنة ٢٠٠٣ عدة هجمات على المتمردين اليساريين في الأقاليم الشمالية الشرقية من البلد (أروكا وسوكري وبوليفار)، وهي الأقاليم التي تشكل جزءاً من منطقة إعادة تأهيل ودعم بقرار أصدرته الحكومة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢^(٣٦). واشتد القتال في اقليم أروكا الغني بالنفط، حيث يبدأ أنبوب نفط كانو ليمون - كوفيناس. والاقليم هذا مهم استراتيجياً بالنسبة الى المتمردين، الذين يعتبرون أنبوب النفط هدفاً عسكرياً ومصدر عائدات من طريق ابتزاز شركات النفط الأمريكية القائمة هناك. وقد زادت مسألة النفط في إشراك الولايات المتحدة في النزاع الكولومبي. وأضحت الولايات المتحدة

= عنهم. انظر: <http://news. BBC News Online, 25 November 2003, <http://news. bbc.co.uk/2/hi/americas/3237310.stm > .

«Country Profile: Colombia.» BBC News Online, 8 November 2003, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/country_profiles/1212798.stm > .

«Superman Uribe Holds Back the Tide.» *Economist* (7 June 2003), p. 49. (٣٣)

«FARC Attempts to Regain Initiative.» *Latin American Andean Group Report*, RA-03-07, 9 September 2003, p. 9. (٣٤)

«Lula's Breakthrough: Brazil as Venue for Talks between FARC and UN.» *Latin American Weekly Report*, WR-03-35, 9 September 2003, p. 1. (٣٥)

«Colombia Creates Security Zones.» BBC News Online, 22 September 2003, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/americas/2273680.stm > . (٣٦)

متورطة في الصراع بصورة مباشرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حين جرى نشر ٧٠ عنصراً من القوات الخاصة الأمريكية في أروكا لتدريب ٦٠٠ جندي كولومبي على تقنيات مكافحة المتمردين وجمع المعلومات. وكان الهدف إنشاء قوة رد سريع كولومبية جديدة لمنع هجمات المتمردين على خط أنابيب النفط^(٣٧).

إن كولومبيا ثالثة أكبر الدول المتلقية للمساعدات العسكرية الأمريكية، فقد تلقت نحو ملياري دولار في هيئة مساعدة عسكرية أمريكية منذ بدء خطة كولومبيا سنة ٢٠٠٢^(٣٨). وزيد حجم هذه المساعدة في سنة ٢٠٠٣، بعد إذ رفعت القيود الأمريكية التي كانت تمنع الحكومة الكولومبية من استخدام المساعدة الأمريكية في محاربة مجموعات مسلحة في سنة ٢٠٠٢. وأمدت إدارة جورج بوش حكومة أوريببي بـ ٣٢٠ مليون دولار لمواجهة عمليات نقل الأسلحة وإنتاج المخدرات وتهريبها، ورصد مبلغ إضافي قدره ١٣٠ مليون دولار لمحاربة متمردي القوات المسلحة الثورية وجيش التحرير الوطني (ELN)، فضلاً عن محاربة قوات الدفاع الذاتي^(٣٩).

وعلى الرغم من الموقف الصارم الذي اتخذته أوريببي، فإن المجموعتين اليساريتين لا تزالان مخيفتين^(٤٠): فالمتمردون لا يزالون يسيطرون على ٤٠ بالمئة من البلد، بالرغم من فقدان المنطقة المنزوعة السلاح في الجنوب نتيجة انهيار محادثات السلام في سنة ٢٠٠٢^(٤١). فقد دفع فقدان هذا الملاذ الآمن أعداداً كبيرة من المتمردين الى الانتقال الى الشمال الشرقي باتجاه الحدود الكولومبية - الفنزويلية^(٤٢). والحوادث المتعددة التي وقعت في سنة ٢٠٠٣ بين كولومبيا والدول المجاورة لها (فنزويلا والاكوادور والبيرو والبرازيل) تؤكد الخطر الذي يشكله الصراع في كولومبيا على الأمن الاقليمي^(٤٣).

J. Wilson., «US Goes Deeper into Colombian Conflict,» *Financial Times*, 29/1/2003, p. 5. (٣٧)

Center for International Policy [CIP], «US Aid to Colombia since 1997: Summary Tables,» (٣٨)
The Colombia Project, < <http://www.ciponline.org/colombia/aidtable.htm> >, and Human Rights Watch, «Colombia: US «Misses an Opportunity,» ReliefWeb, 8 July 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .

(٣٩) المصدر نفسه.

«Once Again, Colombia Mourns,» *Economist*, 15 February 2003, p. 50. (٤٠)

(٤١) أنشأ الرئيس الكولومبي أندرياس باسترانا المنطقة المنزوعة السلاح في سنة ١٩٩٨ لتسهيل محادثات السلام مع القوات المسلحة الثورية. وبقيت المنطقة قائمة حتى انهيار محادثات السلام في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

J. McDermott, «Cross Border Activities Embroil Venezuela in Colombian Conflict,» *Jane's Intelligence Review*, vol. 15, no. 8 (August 2003), pp. 12-13, and «Profile: élvoro Uribe Vélez,» BBC News Online, 25 October 2003, < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/americas/3214685.stm> > .

McDermott, Ibid.

(٤٣)

إسرائيل / الفلسطينيين

يعود أصل الصراع بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومختلف الجماعات الإسلامية المسلحة^(٤٤) إلى حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩، يوم قسمت الأرض المتنازع عليها إلى ثلاثة أقسام: دولة إسرائيل، والضفة الغربية، وقطاع غزة. وقد احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عقب حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ومنذ ذلك الحين يجارب الفلسطينيون للسيطرة على الأراضي المحتلة. ورغم إطلاق «خريطة طريق» للسلام في اثر حرب العراق، تواصل الصراع بشدة في سنة ٢٠٠٣، التي قتل خلالها نحو ٤٠٠ إسرائيلي وفلسطيني في عمليات قتالية^(٤٥). وكان ما مجموعه ٤٠٠٠ شخص قد قتلوا منذ بداية الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، في أعقاب انهيار عملية أوسلو للسلام^(٤٦).

واتبع القتال بين الجيش الإسرائيلي والمحاربين الموالين للفلسطينيين نمط العنف الحزوني نفسه الذي اتبع في سنة ٢٠٠٢. وكانت عمليات اجتياح الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في أغلب الأحيان رداً على هجمات قوات فلسطينية أو إسلامية، وأثارت بدورها ردوداً كانت في أحيان كثيرة في هيئة هجمات انتحارية على أهداف إسرائيلية. وواصلت إسرائيل استراتيجيتها الرسمية المضادة للإرهاب بغية احتواء التفجيرات الفلسطينية الانتحارية من خلال تغلغل عسكري في معظم المدن والبلدات الكبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحافظت على سياسة الاغتيالات التي بدأتها في سنة ٢٠٠١ ضد قادة متشددين. والعمل الجاري منذ حزيران/ يونيو على بناء سور طوله ٣٦٥ كلم قلصت أكثر فأكثر من حركة الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى إسرائيل^(٤٧).

وقد انخفض عدد التفجيرات الانتحارية في سنة ٢٠٠٣ قياساً بالتفجيرات في سنة ٢٠٠٢، حين مات نحو مئتي الأشخاص نتيجة هجمات انتحارية^(٤٨). وكان الحادثان الأكثر

(٤٤) تتضمن هذه الجماعات الجهاد الإسلامي وحماس وكتائب شهداء الأقصى والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجهة الشعبية لتحرير فلسطين وكتائب عز الدين القسام وتنظيم فتح وقوة ال ١٧.

(٤٥) كما هو مسجل في الملحق رقم ٣ أ.

(٤٦) بدأت الانتفاضة الأولى في سنة ١٩٨٧ وانتهت في سنة ١٩٩٣، عندما وقع الطرفان كلاهما إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. انظر: «Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements.» 13 September 1993, <http://www.usip.org/library/pa/israel_plo/oslo_09131993.html>.

وقد نصت المبادئ على انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وأريحا وحثت على مواصلة عملية أوسلو للسلام، التي انهارت في صيف ٢٠٠٠.

«A Safety Measure or a Land Grab.» *Economist* (11 October 2003), p. 27, and «The Fence/ (٤٧) Security Barrier/Separation Barrier.» 19 January 2004, GlobalSecurity.org, <http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/fence-imagery.htm>

«Israel's History of Bomb Blasts.» BBC News Online, 4 October 2003, <http://news.bbc. (٤٨) co.uk/2/hi/middle_cast/1197051.stm>.

دموية هما اللذان وقعا في تل أبيب في ٥ كانون الثاني/يناير، عندما قتل ٢٥ شخصاً في تفجيرين انتحاريين، وفي القدس في ١٩ آب/أغسطس، حين قتل ٢٠ شخصاً وجرح ١٠٠ شخص في تفجير حافلة ركاب^(٤٩). وهددت سياسة إسرائيل القائمة على الرد العدواني بزعة استقرار المنطقة بأسرها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عندما شنت إسرائيل ضربة جوية على معسكر تدريب قرب دمشق، عاصمة سورية المجاورة، بزعم أن حركة الجهاد الإسلامي تستخدمه. وكان الهجوم رداً على هجوم انتحاري وقع في اليوم السابق وأثار قلقاً دولياً واسع النطاق^(٥٠). واستمرت مناقشات متفرقة بين الجيش الإسرائيلي ومقاتلي حزب الله على امتداد الحدود الإسرائيلية - اللبنانية في سنة ٢٠٠٣. ففي ١٠ آب/أغسطس قتل إسرائيلي في السادسة عشرة من عمره وجرح أربعة آخرون عندما قصف حزب الله بلدة شلومي في الشمال الإسرائيلي^(٥١). وكان الهجوم رداً على انفجار سيارة مفخخة في بيروت في ٢ آب/أغسطس ومقتل عنصر من حزب الله بسببه. وادعى حزب الله أن إسرائيل مسؤولة عن الانفجار^(٥٢).

أما «خريطة الطريق» للسلام - التي رسمت خطوطها الرئيسية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ من قبل «الرابعة» التي تضم الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، ولكن لم تطرح إلا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ - فكان لها تأثير طفيف في العنف. وهذه الخطة، المؤلفة من ثلاث مراحل والمرتكزة على عملية أوسلو للسلام، تتصور إقامة دولة فلسطينية مستقلة في سنة ٢٠٠٥. وحدد جدول خريطة الطريق الزمني أيار/مايو ٢٠٠٣ موعداً نهائياً لوقف العنف الفلسطيني، وإصلاح المؤسسات الفلسطينية، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية. وتتطلع المرحلة الثانية، من حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة، وتتطلع المرحلة الثالثة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) إلى نهاية الصراع والوصول إلى اتفاق نهائي على مصير اللاجئين الفلسطينيين^(٥٣).

B. Knowlton, «21 Die in Bombings in Central Tel Aviv,» *International Herald Tribune*, 6/1/ (٤٩) 2003, p. 1, and «Bus Bomb Carnage in Jerusalem,» *BBC News Online*, 20 August 2003, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3165279.stm> .

H. Morris, «Syria Demands Action on Israel Raid,» *Financial Times*, 6/10/2003, p. 1. (٥٠)

«Israelis See Hezbollah Escalation,» *BBC News Online*, 11 August 2003, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3141201.stm> . (٥١)

Hizb Allah Member Killed in Beirut Blast', *Aljazeera*, 2 Aug. 2003, <http://english.aljazeera.net/NR/exeres/E1EBE28E-65CF-4226-9EC2-E0EE703028C1.htm> . (٥٢)

United States Institute of Peace, «A Performance-based Road : انظر : خريطة الطريق، Map to a Permanent Two-state Solution to the Israel-Palestine Conflict,» 30 April 2003, <http://www.usip.org/library/pa/israel_plo/adddoc/roadmap_04302003.html> . (٥٣)

وتحققت خطوة تقدم أولى بعقد مؤتمر تحت رعاية بريطانية للبحث في شأن الإصلاح الفلسطيني في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وذلك بمساندة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومتى روسيا والولايات المتحدة. وأسفر المؤتمر عن تعيين رئيس وزراء السلطة الفلسطينية الجديد، الإصلاحى محمود عباس، في ١٨ آذار/مارس^(٥٤). وفي ٩ حزيران/يونيو شرعت إسرائيل في تفكيك أولى النقاط الاستيطانية اليهودية في نيفا ايرتس وعمونا. وفي ٢٩ حزيران/يونيو أعلن قادة حركتي حماس والجهاد الإسلامى وقفاً لهجمتهما على إسرائيل مدته ثلاثة أشهر. وفي اليوم ذاته، انسحب الجيش الإسرائيلى من شمالي غزة ومدينة بيت لحم في الضفة الغربية. وفي ١٢ آب/أغسطس أنهت حماس وقفها لإطلاق النار بتفجير انتحاري استهدف مستوطنة يهودية في الضفة الغربية رداً على عملية للجيش الإسرائيلى في ٨ آب/أغسطس كانت قد أودت بحياة اثنين من قادة حماس. وازداد الوضع تدهوراً عندما قدم محمود عباس، الذي لم يفلح في انتزاع السيطرة على جيش التحرير الفلسطيني من ياسر عرفات، استقالته في ٦ أيلول/سبتمبر بعد مرور ستة أشهر على توليه منصبه^(٥٥). وقد أبرزت استقالته، وما تلاها من صعوبات في تأليف وزارة فلسطينية جديدة، ثم تجاوز تلك الصعوبات نهائياً بتعيين أحمد قريع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، الانقسامات داخل القيادة الفلسطينية ودور عرفات المستمر. وواصلت إسرائيل رفضها الاعتراف بهذا الدور ورفض التفاوض مع عرفات، الذي لا يزال قيد الأسر الفعلي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حين طوقت دبابات إسرائيلية مجمع السلطة الفلسطينية في رام الله^(٥٦). ولبثت خريطة الطريق للسلام جامدة في نهاية سنة ٢٠٠٣.

ودفع القلق من بناء السور الإسرائيلى الجمعية العامة للأمم المتحدة الى الموافقة في تشرين الأول/أكتوبر على قرار يدعو الى وقف البناء^(٥٧). كما أعربت الولايات المتحدة عن قلقها من قرار شارون بتوسيع السور، وحسمت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد توبيخ نادر، وإن كان خفيفاً، نحو ٢٩٠ مليون دولار من رزمة ضمانات قروض لإسرائيل قدرها

(٥٤) لم تكن إسرائيل مدعوة الى مؤتمر لندن في ١٤ كانون الثاني/يناير. انظر: «London Conference Splits Mid-East Media», BBC News Online, 14 January 2003, < http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/Ñçñç.stm >, and «Abbas Accepts Palestinian PM Post», BBC News Online, 19 March 2003, < http://Pnews.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2866099.stm > .

H. Morris, «Qurei Becomes Palestinian Premier», *Financial Times*, 11/9/2003, p. 1. (٥٥)

J. Bennet, «Abbas Steps Down, Dealing Big Blow to US Peace Plan», *New York Times*, 7/9/ 2003, < <http://www.nytimes.com/2003/09/07/international/07MIDE.html?th=&pagewanted=print&position=>> .

Israeli Troops Besiege Arafat HQ.» BBC News Online, 20/9/2002, < http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/2269610.stm > . (٥٦)

UN General Assembly Resolution A/RES/ES-10/13, 27 October 2003. (٥٧)

٩ مليارات دولار^(٥٨). وأدى الجدل بشأن استراتيجية حكومة شارون الى معارضة ملحوظة داخل إسرائيل. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر انتقد أربعة من رؤساء جهاز الأمن الإسرائيلي، الشين بيت، السابقين سياسات الحكومة تجاه عرفات والفلسطينيين، محذرين من تأثيرها السلبي في ديمقراطية البلد واقتصاده، وحضوا إسرائيل على انهاء احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة^(٥٩). ومن ناحية أخرى، لم يكن للمعارضة الدولية والمحلية تأثير في استمرار بناء السور الإسرائيلي.

ونشأ تفاؤل دولي عندما أطلقت خطة سلام غير رسمية، تعرف بوثيقة جنيف، في سويسرا في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقوبلت المبادرة، وهي نتيحة مفاوضات استمرت سنتين ونصف السنة تولاها وزير العدل الإسرائيلي السابق يوسي بيلين ووزير الإعلام الفلسطيني ياسر عبد ربه، بإدانة من الحكومة الإسرائيلية، ولم يؤيدها المجلس التشريعي الفلسطيني أو حركة الجهاد الإسلامي^(٦٠). وتعنى مبادئ الوثيقة الرئيسية بالمسألتين الحساستين: حقوق العودة الفلسطينية وتقسيم القدس. وبموجب الاقتراح، يتخل الفلسطينيون الذين أرغموا على ترك الضفة الغربية وقطاع غزة عن حقهم في العودة. وفي المقابل، يتم التنازل عن ٩٧,٥ بالمئة من الأراضي التي احتلتها إسرائيل خلال حرب الأيام الستة في سنة ١٩٦٧ لدولة فلسطينية مستقبلاً. وتقسم مدينة القدس إدارياً بين إسرائيل والفلسطينيين وتتولى قوة دولية مراقبة التقسيم^(٦١). وذكر استطلاع أجرته صحيفة إسرائيلية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر أن ٥٣ بالمئة من الرأي العام الإسرائيلي و ٥٦ بالمئة من الرأي العام الفلسطيني يؤيدون وثيقة جنيف. وعارض المبادرة نحو ٣٩ بالمئة من الفلسطينيين و ٤٤ بالمئة من الإسرائيليين^(٦٢).

سري لانكا

يخوض نمور تاميل إيلام للتحرير (LTTE) قتالاً ضد الحكومة السري لانكية ذات الأغلبية السنهالية في الجزء الشمالي الغربي من البلد منذ سنة ١٩٨٣. وسبب الصراع

US Cuts Israeli Loan Guarantees, «BBC News Online, 27 November 2003, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3238632.stm> and «UN Resolution: Israel Halt Security Barrier,» CNN, 22 October 2003, <http://www.cnn.com/2003/WORLD/meast/10/21/un.israel.barrier/> .

G. Myre, «Ex-spy Chiefs Fault Sharon's Policy,» *International Herald Tribune*, 15/11/2003, (٥٩) <http://www.iht.com/articles/117797.html> .

«Striking Accord,» *Economist* (5 December 2003), <http://www.economist.com/agenda/displaystory.cfm?story_id=2260740> .

«A Change of Heart on Mideast Ceremony,» *International Herald Tribune*, 1/12/2003, p. 5. (٦١)

«Most Israelis and Palestinians Support Geneva Accord,» *Haaretz*, 24/11/2003, <http://www.haaretz.com> . (٦٢)

الإنفصالي موت نحو ٦٥,٠٠٠ شخص وتهجير ٨٠٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠,٠٠٠ شخص. وكان ثمة تقدم مهم في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، عندما توصل رئيس الوزراء راميل ويكريما سينغ وزعيم نمور التاميل فيلو بيلاي براهكاران الى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة من النرويج^(٦٣). ولكن، في ٢١ نيسان/ابريل ٢٠٠٣، وبعد ست جولات من المحادثات المباشرة، انسحب المتمردون من المحادثات^(٦٤). ورغم أن ما تبقى من سنة ٢٠٠٣ لم يشهد عنفاً واسعاً، فقد ساهم عدم تحقيق تقدم باتجاه استئناف مفاوضات السلام في انتشار مؤشرات تشاؤمية بشأن سري لانكا.

لقد انسحب نمور التاميل من عملية السلام لأسباب عدة، كان أحدها المعدل البطيء للمنافع التي يدرها السلام. وكان الموقف الإنساني المندهور في الشمال الشرقي الممزق بفعل ١٩ سنة من القتال عاملاً من عوامل وقف إطلاق النار. وفي الجولة الثانية من محادثات السلام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، شدد كلا الطرفين على ضرورة المضي قدماً، وبسرعة، بالجهود الإنسانية وجهود إعادة التأهيل. وشكلت لجنة فرعية مشتركة بين نمور التاميل والحكومة لمعالجة موضوع إعادة توطين اللاجئين ومساعدات التنمية الاقتصادية في المنطقة^(٦٥). وحاجج المتمردون بأن ضالة التقدم في التنمية الاقتصادية لاحقاً أظهرت إخفاق الحكومة في احترام وعدها بإعادة تأهيل منطقة التاميل التي دمرتها الحرب^(٦٦). ثم طالب نمور التاميل برفع الحظر الدولي المفروض على منظمته منذ سنة ١٩٩٨، قبل أن تتسنى إمكانية استئناف المحادثات. وقد رفعت الحكومة السريلانكية الحظر في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لكنه لا يزال قائماً في الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي^(٦٧).

ويبقى لب المسألة في عملية السلام الوضع القانوني المستقبلي لوطن التاميل في شمال شرقي سري لانكا. ومع أن نمور التاميل تخلوا عن مطالبتهم باستقلال تام خلال الجلسة

Ministry of Foreign Affairs of Japan, «Tokyo Declaration on Reconstruction and (٦٣) Development of Sri Lanka,» 10 June 2003, < <http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/srilanka/conf0306/declaration.html> > .

Agence France-Presse (Hong Kong), 4 June 2003, in: «New Diplomatic Push to Revive Sri (٦٤) Lanka Peace Talks,» Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report—West Europe (FBIS-WEU)*, FBIS-WEU-2003-0604, 5 June 2003.

P. Saravanamuttu, «Sri Lanka: The Best and Last Chance for Peace?,» *Conflict, Security (٦٥) and Development*, vol. 3, no. 1 (April 2003), p. 135.

A. Waldman, «In New Proposal, Rebels Seek Territorial : انظر : لزيد من التفصيلات، Autonomy in Sri Lanka,» *New York Time*, 2/11/2003, < <http://www.nytimes.com/2003/11/02/international/asia/02LANK.html> > .

«Rescuing the Peace,» *Economist* (12 July 2003), p. 55, and Government of Sri Lanka, (٦٧) «Government lifts LTTE Proscription,» ReliefWeb, 5 September 2002, < <http://www.reliefweb.int> > .

الأولى من محادثات السلام في شباط/ فبراير ٢٠٠٢، فإنهم لا يزالون يطالبون بحكم ذاتي واسع. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ أعلن نمور التاميل تأسيس إدارة اقليمية مؤقتة ذات سلطات ملائمة للنهوض بأنشطة التنمية وإعادة البناء، وذلك كشرط مسبق لدخول محادثات السلام مجدداً^(٦٨). وأبدى رئيس الوزراء ويكريما سينغ استعداداه لتلبية هذا المطلب خلال مؤتمر لدول مانحة في طوكيو في ١٠ حزيران/ يونيو. وفي ١٧ تموز/ يوليو عرضت الحكومة هيكلية إدارية مؤقتة في الشمال الشرق متمتعة بصلاحيه في مسائل إعادة التأهيل وإعادة التوطين^(٦٩). وأطلق نمور التاميل عرضاً مضاداً في تشرين الثاني/ نوفمبر مع مطالب أخرى، بما فيها سلطة على جميع الأمور المالية والسيطرة على الشرطة والتجارة الخارجية في المنطقة الشمالية الشرقية. وهكذا، فإن العرضين يختلفان كثيراً في ما يتعلق بطبيعة الإدارة المؤقتة ومدى سلطتها المقترحة^(٧٠).

وفي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر انفجرت التوترات المتزايدة بين ويكريما سينغ والرئيسة تشاندرايكا كوماراتونغا، زعيمة التحالف الشعبي المعارض، في ما يخص معالجة عملية السلام، وذلك عندما علقت كوماراتونغا نشاط البرلمان، وسيطرت على وزارات الدفاع والداخلية والاتصالات، وأعلنت حالة طوارئ. واتهمت كوماراتونغا ويكريما سينغ بتعريض أمن سري لانكا وسيادتها للخطر من خلال تنازلات عدة لمصلحة نمور التاميل، قائلة إنه ينبغي أن لا تتخذ أية خطوة باتجاه الحكم الذاتي الاقليمي قبل أن يتعهد نمور التاميل بنزع أسلحتهم. كما أنها اتهمت المتمردين باستغلال وقف إطلاق النار المعلن في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ وعملية السلام اللاحقة، كسانحة لتجهيز قواتهم وإعادة بنائها سرّاً^(٧١). ورد زعيم نمور التاميل براهما كاران على تعليق نشاط البرلمان بإعادة تأكيد التزام نمور التاميل باتفاق وقف إطلاق النار، لكنه حذر من أنه مستعد لإحياء المطالبة بالاستقلال التام إذا بقيت محادثات السلام معلقة^(٧٢).

واستمرت في سنة ٢٠٠٣ المحاولات الدولية لإحياء محادثات السلام بغير طائل. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر أعلنت النرويج، الطرف المفاوض الرئيس في عملية السلام

«Rescuing the Peace,» p. 56.

(٦٨)

Waldman, «In New Proposal, Rebels Seek Territorial Autonomy in Sri Lanka».

(٦٩)

(٧٠) المصدر نفسه.

Sri Lanka Crisis: What Does it Mean for the Peace Process?, «BBC News Online, 13 (٧١) November 2003, < http://news.bbc.co.uk/2/hi/talking_point/3240885.stm >, and *India Today*, 28/4/2003 in: «Kumaratunga Interviewed on Direction of Peace Process in Sri Lanka» pp. 54-55, Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report—Near East and South Asia (FBIS-NES)*, FBIS-NES-2003-0428, 30April 2003.

«Tamil Rebel Chief Warns Leaders,» BBC News Online, 27 November 2003, < http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/south_asia/3242128.stm >.

السريلانكية، أنها ستعلق وساطتها بين المتمردين والحكومة السريلانكية الى أن تحل الأزمة السياسية^(٧٣). وفي ٢٥ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر زار كرييس باتن، مفوض الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية، سري لانكا لإجراء محادثات مع الأطراف كافة في محاولة لإنهاء المأزق السياسي وإطلاق عملية السلام من جديد. وقد وعد الاتحاد الأوروبي بمساعدة كبيرة لإعادة البناء في حال نجاح محادثات السلام^(٧٤). وفي هذه الأثناء، استمرت أعمال عنف متقطعة. وفي ١٠ آذار/مارس، أي قبل شهر واحد من انسحاب المتمردين من مفاوضات السلام، قتل ١١ متمرداً عندما أغرقت البحرية السريلانكية سفينة لنمور التاميل اشتبه في احتوائها على أسلحة مهربة. واتهم متمردو نمور التاميل أيضاً بأنهم كانوا وراء حوالي ٣٥ عملية اغتيال ضد سياسيين ومسؤولين حكوميين مناهضين لنمور التاميل منذ توقيع وقف إطلاق النار في شباط/فبراير ٢٠٠٢^(٧٥).

IV تفجر الصراع ضمن الدولة الواحدة

في ٢٠٠٣ تجدد أو اشتدت حدة القتال في عدد من الصراعات التي بدت سابقاً أنها تحقق تقدماً باتجاه حل و/أو استقرار. وفي بعض الحالات كان تجدد القتال نتيجة رفض المعارضة مبادرات هدفت الى تخفيف شدة الصراع أو إنهائه (كما في النيبال). ولكن قد تعكس زيادة عالية في العنف أيضاً قراراً من جانب الحكومة لدحر متمردى المعارضة بوسائل عسكرية، كما في الصراع في اندونيسيا (آتشيه). وربما تؤدي استراتيجيات هجومية محددة الى عزل مجموعة متمردة و/أو إضعافها الى حد بعيد (جبهة التحرير الإسلامية مورو في الفلبين، والدرب المضنيء في البيرو، ومتمردو الهوتو المتطرفون في روندا) ولكن عادة من دون وقوع إصابات جانبية ملازمة في صفوف المدنيين ومن دون تكاليف بشرية، كما أظهر قتالا الشيشان والشمال الأوغندي في سنة ٢٠٠٣ أن النصر العسكري الناجز أمر نادر. وكان اثنان من الأمثلة الأحدث على حل صراع ضمن الدولة الواحدة - أنغولا وسيراليون - قد ظهرا لأن قائد المتمردين قتل (أنغولا) وأسر (سيراليون)^(٧٦).

S. McDonald, «Norway Sees no Peace Role until Sri Lanka Crisis Ends.» Reuters, (٧٣) ReliefWeb, 14 November 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .

«Tamil Rebel Chief Warns Leaders.» (٧٤)

Agence France-Presse (Hong Kong), 10 March 2003, in: «Tamil Tigers Warn Ship's (٧٥) Sinking Will Affect Sri Lankan Peace Process,» in FBIS-NES-2003-0310, 11 March 2003, and Agence France-Presse (Hong Kong), 14 August 2003, in: «Sri Lanka Warns Peace Confidence Eroding Amid Tamil Tiger Killings,» in FBIS-NES-2003-0814, 15 August 2003.

S. Wiharta and I. Anthony, «Major Armed Conflicts,» in: *SIPRI Yearbook 2003: انظر : (٧٦) Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 87-108.

ولكن الصراع المتجدد مرتبط مباشرة في أغلب الأحيان بعملية سلام جارية. وقد تستخدم الحكومة أو المتمردون العنف كتكتيك لتحسين مواقفهم قبل المفاوضات أو في أثنائها، كما يشير القتال في بوروندي والسودان خلال سنة ٢٠٠٣. ونشوب النزاع خلال تسوية سلمية أو بعدها على نحو أخص، كما تدل حالة عنف «الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي» (RIRA) ومجموعات المتمردين الموالين في أيرلندا الشمالية، على وجود أولئك غير المستعدين لتعريض أهدافهم لتسوية مدلة - وغالباً ما يوصفون بـ «المفسدين»^(٧٧). وهذا بدوره يؤدي الى شقاق حزبي متزايد داخل جماعات المتمردين (كما في ليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) وتصعيد للعنف في ما بينها. وكان كثير من هذه التحديات قد انعكس في حالتين من حالات تجدد الصراع في سنة ٢٠٠٣، بوروندي وأوغندا.

بوروندي

أزرق الصراع بين الحكومة الانتقالية في بوروندي ومجموعتي متمردتي الهوتو - قوات الدفاع عن الديمقراطية FDD، وقوات التحرر الوطني FNL - أرواح ما يقدر بـ ٢٠٠,٠٠٠ إنسان. وقد بدأ الصراع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عندما نفذ جيش التوتسي، الذي أغضبه انتخاب رئيس من الهوتو في حزيران/يونيو، وهو الرئيس ملشيبور نداديي، انقلاباً واغتيال أول رئيس منتخب لبوروندي. واشتد التوتر بين الأقلية التوتسية والهوتو (تقدر بـ ٨٥ بالمئة من سكان بوروندي) بشأن توزيع السلطة داخل الحكومة وتحول الى حرب أهلية. وأدت محادثات السلام، التي أدارها الرئيس التانزاني الراحل جولوس نيريري ثم رئيس جنوب افريقيا نلسون مانديلا، الى توقيع صفقة تقاسم للسلطة أبرمت في تانزانيا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بين الحكومة البوروندية وأطراف المعارضة الرئيسيين^(٧٨). وبموجب شروط اتفاقية أروشا للسلام والمصالحة، ألفت حكومة انتقالية في سنة ٢٠٠١. ولم تشارك مجموعتا الهوتو المسلحتان الكبريان - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نحو ١٠,٠٠٠ مقاتل،

J. S. Stedman, «Spoiler Problems in Peace Processes,» *International Security*, vol. 22, : انظر (٧٧) no. 2 (Fall 1997), pp. 5-53, and J. Darby and R. MacGinty, eds., *The Management of Peace Processes* (Basingstoke: Macmillan, 2000), pp. 231-36.

(٧٨) تضع اتفاقية أروشا للسلام والمصالحة المبادئ التي ينبغي تنظيم المؤسسات العتيدة وفقها. والمبدأ الرئيسي هو احترام التنوع الاثني والديني. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بدأ العمل في الحكومة الانتقالية لسنوات ثلاث. وقد رئس الرئيس بيير بويويا، وهو من التوتسي، الإدارة الجديدة لتقاسم السلطة فترة الأشهر ال ١٨ الأولى. وخلال هذه الفترة، عمل دوميتيان ندانيري، وهو من الهوتو، كنائب للرئيس، ثم تبادلا الأدوار في ٣٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٣ لفترة الأشهر ال ١٨ الثانية. انظر: The Arusha Peace and Reconciliation Agreement for Burundi, 28 August 2000, <http://www.usip.org/library/pa/burundi/pa_burundi_08282000_toc.html>, and T. B. Seybolt, «Major Armed Conflicts,» in: *SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 21-23.

وقوات التحرر الوطني نحو ٢٠٠٠ مقاتل) في عملية السلام وانتقدتا الفريق الجنوب الأفريقي الذي يسر الاتفاق بحجة انحيازه الى التوتسي^(٧٩). وترفض هاتان المجموعتان مقترحات تقاسم السلطة على أساس إثني، وتدعوان الى استعادة دستور ١٩٩٢ ونظامه المتعدد الأحزاب القائم على الأغلبية^(٨٠). غير أن تقدماً مهماً للغاية تحقق في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، عندما وقعت الحكومة الانتقالية وقوات الدفاع عن الديمقراطية اتفاقاً لوقف إطلاق النار في أروشا، تانزانيا، بواسطة من «المبادرة الاقليمية بشأن بوروندي» التي تقودها جنوب افريقيا^(٨١). وينص الاتفاق على إنشاء لجنة وقف إطلاق نار مشتركة (ICC) ونشر بعثة مراقبين عسكرية تابعة للاتحاد الافريقي^(٨٢).

بذلت الحكومة الانتقالية محاولات عدة لاستثمار هذا التقدم وإشراك مجموعتي المتمردين في عملية السلام. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بدت محادثات جديدة بين قوات الدفاع عن الديمقراطية والرئيس بيير بايويبا في بريتوريا، جنوب افريقيا، للبحث في تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار^(٨٣). وأفضى لقاء آخر بين الطرفين في دار السلام، تانزانيا، في ١ - ٢ آذار/مارس، الى موافقة قوات الدفاع عن الديمقراطية على شروط اتفاقية أروشا بخصوص تقاسم السلطة^(٨٤). وفي الشهر نفسه، استضافت سويسرا محادثات سلام بين الحكومة البوروندية وجيش التحرر الوطني في مدينة كوكاو، في محاولة لتسهيل تقدم مفاوضات مماثلة^(٨٥).

على الرغم من هذه الإشارات الإيجابية، اندلع القتال مجدداً بين الحكومة الانتقالية

(٧٩) «Diehard Hutus.» *Economist* (6 December 2003), p. 39.

(٨٠) في سنة ١٩٩٢ قدم الرئيس بويويبا دستوراً جديداً أتاح وجود نظام سياسي متعدد الأحزاب، ورئيس منتخب لولاية أقصاها ٥ - ٢ سنوات، وجمعية وطنية من ٨١ عضواً. والرئيس يتقاسم السلطة مع رئيس وزراء (يعين الوزارة ويرئسها) مختار من الجمعية. ويحظر الدستور الأحزاب القائمة على أساس إثني أو اقليمي.

(٨١) United Nations, Secretary-General Welcomes Ceasefire Agreement in Burundi, UN document SG/SM/8539AFR/529, 3 Dec. 2002, ReliefWeb, 3 December 2002, < <http://www.reliefweb.int> > .

(٨٢) Government of Burundi, «Burundi-Cessez-le-feu: Joint Declaration of Agreement between the Government of Burundi and the CNDD-FDD.» ReliefWeb, 28 January 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .

انظر الجدول ٤-٣ في الفصل ٤ من هذا الكتاب.

(٨٣) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance 2003/04* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 207.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) «Secret Burundi Peace Talks.» BBC News Online, 20 March 2003, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2868037.stm> > .

ومجموعتي المتمردين في حزيران/يونيو^(٨٦). وبين ١٤ و ٢٠ حزيران/يونيو، هاجم متمردو قوات الدفاع عن الديمقراطية عدداً من السياسيين وخطفوه واصطدموا بقوات حكومية في اقليم كايانزا الشمالي، مرغمين ٤٣,٠٠٠ إنسان على الفرار من بيوتهم^(٨٧). وشن متمردو جيش التحرر الوطني، الذين لا يزالون يرفضون الاعتراف بحكومة بوروندي الانتقالية، سلسلة هجمات على العاصمة بوجومبورا بين ٧ و ١٣ تموز/يوليو، وأوقعوا نحو ٢٠٠ قتيل^(٨٨).

هناك أسباب للاعتقاد بأن هجمات قوات الدفاع عن الديمقراطية لم تكن رفضاً لعملية السلام بقدر ما كانت محاولة لتعزيز موقف المتمردين على طاولة المفاوضات. فبعد اندلاع العنف بمدة وجيزة، كررت قوات الدفاع التزامها بتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار ٢٠٠٢. إلا أنها زعمت أن الأقلية التوتسية تحتفظ بسيطرة واسعة جداً على الجيش، وطالبت بدمج ٧٥ بالمئة على الأقل من مقاتليها في الجيش الوطني مستقبلاً. وطالبت أيضاً بـ ٥٠ بالمئة على الأقل من المناصب في الحكومة الانتقالية^(٨٩). وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وقعت قوات الدفاع والحكومة في دار السلام خطة شاملة لتقاسم السلطة، وذلك بوساطة من «المبادرة الإقليمية بشأن بوروندي»، وهي خطة تمنح المتمردين أربع وزارات في الحكومة الانتقالية و ٤٠ بالمئة من مناصب الضباط في الجيش^(٩٠). وأدان جيش التحرر الوطني الاتفاق، وما زال يرفض المشاركة في أي مفاوضات مع الحكومة. وما انفك يشن هجمات على النظام الانتقالي^(٩١). كما أن متمرديه وسعوا حملتهم لتشمل قوات الدفاع عن الديمقراطية. ففي ١٠ كانون الأول/ديسمبر أوقعوا أفراداً من قوات الدفاع في كمين في بوجومبورا، وقتلوا ثلاثة منهم واثنتين من المدنيين أيضاً^(٩٢). واتهم متمردو جيش التحرر الوطني كذلك بقتل سفير

Integrated Regional Information Network for Central and Eastern Africa (IRIN-CEA), (٨٦) «Burundi: Rebel Group Steps up Attacks.» IRIN Weekly Round-up 179, 14-20 June 2003.

United Nations-Office for the Coordination of Humanitarian Affairs [UN-OCHA], (٨٧) «Burundi Situation Report, 23-29 June 2003.» ReliefWeb, 29 June 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .

«Burundi Rebels Renew Assault.» BBC News Online, 13 July 2003, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3062179.stm> > .

(٨٩) بموجب اتفاق أروشا للسلام، لا يمكن سحب أكثر من ٥٠ بالمئة من قوة الدفاع من أي جماعة اثنية. انظر: «Breakthrough» in Burundi Talks.» BBC News Online, 21 July 2003, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3085073.stm> > .

«Burundian Rebels Join Government.» BBC News Online, 24 November 2003, < <http://news.bbc.co.uk/go/pr/ft/-/2/hi/africa/3232126.stm> > (٩٠)

Agence France-Presse, «Eight Die in Two Attacks by FNL Rebels in Burundian Capital.» ReliefWeb, 17 December 2003, < <http://www.reliefweb.int> > . (٩١)

UN-OCHA, «Burundi Situation Report.» 8-14 December 2003, ReliefWeb, 17 December 2003, < <http://www.reliefweb.int> > . (٩٢)

الفاتيكان (السفير البابوي) الى بوروندي، مايكل كورتني، الذي قتل في كمين في كانون الأول/ديسمبر^(٩٣).

أوغندا

تصاعد العنف في سنة ٢٠٠٣ برفع جيش المقاومة الرباني (LRA) حرارة حملته المشتعلة منذ ١٦ سنة في الشمال الأوغندي لإطاحة حكومة الرئيس يويري موسيفيني، الذي وصل الى السلطة عنوة في سنة ١٩٨٦. ويزعم جيش المقاومة، الذي يضم ٤٠٠٠ مقاتل تقريباً، أنه يقاتل في سبيل إقامة نظام مسيحي على أساس الوصايا العشر، ويكثر من استخدام جنود أطفال^(٩٤). وحتى تاريخه أودى الصراع بين جيش المقاومة والحكومة الأوغندية بحياة ٧٠٠٠ إنسان، وبلغ عدد المهجرين داخلياً أكثر من مليون إنسان^(٩٥). وتفاقم الوضع الإنساني في الشمال الأوغندي على نحو بالغ التأثير خلال سنة ٢٠٠٣، إذ كان، بحسب نائب الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في الحالات الطارئة، جان إيغلند، الأسوأ من أي أزمة أخرى في العالم^(٩٦).

في سنة ٢٠٠٣ استفحل التصعيد المنظم للعنف الذي بدأ مع مشروع الحكومة في عملية القبض الحديدية في سنة ٢٠٠٢. وتنشد العملية هذه إعادة إنتاج النجاح الواضح الذي حققته حملة الحكومة العسكرية في جنوب غربي أوغندا واستطاعت في الواقع سحق المجموعة الإسلامية المتمردة، أو القوات الديمقراطية المتحالفة (ADF)، الناشطة انطلاقاً من هناك^(٩٧). ويأذن من الحكومة السودانية، نشر الرئيس موسيفيني ١٠,٠٠٠ جندي أوغندي في الجنوب السوداني في آذار/مارس ٢٠٠٢ لتدمير قواعد جيش المقاومة هناك، وأسر مقاتليه، وإطلاق آلاف الأطفال والراشدين المختطفين^(٩٨). وأجبر هجوم الحكومة عدداً كبيراً

UN-OCHA, «Burundi: Assassination of Apostolic Nuncio blamed on FNL/Palipehutu, (٩٣) <ReliefWeb, 30 December 2003, <http://www.reliefweb.int> .

K. Somerville, «Uganda's Rebels Keep the Faith,» BBC News Online, 3 July 2002, <http:// (٩٤) news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2083241.stm > .

ليست أوغندا مشمولة في الجدول رقم ٣ أ- ٣، والملحق رقم ٣ لأن النزاع بين الحكومة الأوغندية وجيش المقاومة الرباني لم يدرك عتبة ال ١٠٠٠ قتيل في سنة واحدة.

IRIN-CEA, «Uganda: More than a Million Displaced People,» IRIN-CEA Weekly Round- (٩٥) up 194, 27 Sep. - 3 October 2003.

UN-OCHA, «Great Lakes: IRIN Interview with OCHA chief Jan Egeland,» ReliefWeb, 12 (٩٦) November 2003, <http://www.reliefweb.int> .

(٩٧) هدف القوات الديمقراطية المتحالفة إطاحة الحكومة الأوغندية واستبدالها بنظام يقوم على الشريعة. انظر: Amnesty International Report 2003, «Uganda,» <http://web.amnesty.org/report2003/index-eng> .

UN-OCHA, «Uganda: Army Happy with Sudan Protocol on LRA,» ReliefWeb, 19 March (٩٨) 2002, <http://www.reliefweb.int> .

من مقاتلي جيش المقاومة على الفرار من السودان الى معقلهم في أتشوليلاند، في الشمال الأوغندي. وفي المقابل، صعد متمردو جيش المقاومة هجماتهم على المدنيين والقوات العسكرية^(٩٩). ولم يجد نفعاً إعلان جيش المقاومة وقفاً لإطلاق النار في ١ آذار/ مارس ٢٠٠٣، عقب هجوم حكومي كبير. وفي ٢٠ نيسان/ أبريل أعلنت الحكومة حرباً شاملة على المتمردين، بعد أن اتهمتهم بعدم التزامهم بوقف إطلاق النار المعلن من جانبهم في آذار/ مارس^(١٠٠). وأظهر الصراع علامات على توسع أكبر في ٩ آب/ أغسطس، عندما هاجم جيش المقاومة مدينة أثيرير في الشرق الأوغندي^(١٠١).

ولقد أدى اشتداد حدة القتال بين الحكومة الأوغندية ومتمردو جيش المقاومة في سنة ٢٠٠٣ الى زيادة الخسائر البشرية^(١٠٢). إذ اختطف جيش المقاومة نحو ٨٤٠٠ طفل بين حزيران/ يونيو وأيار/ مايو ٢٠٠٣، أي بزيادة كبيرة قياساً بسنة ٢٠٠١، حين أخذ حوالي ١٠٠ طفل عنوة^(١٠٣). وكان جيش المقاومة في السنوات الخمس الماضية قد اختطف أكثر من ٢٠,٠٠٠ طفل^(١٠٤). أما عملية القبض الحديدي، التي خطط أصلاً لتكون عملية قصيرة، فقد جددتها الحكومتان الأوغندية والسودانية للمرة الثامنة في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣^(١٠٥). وكثيرون من الأوغنديين يحدرون من العواقب، بينما تحث مبادرة قادة أتشولي الروحيين للسلام (ARLPI) في الشمال الأوغندي الأمم المتحدة على التدخل في الصراع^(١٠٦).

-
- Human Rights Watch, «Abducted and Abused: Renewed Conflict in Northern Uganda,» (٩٩) *Human Rights Watch*, vol. 15, no.12 (A) (July 2003), < <http://www.hrw.org/reports/2003/uganda0703/> >
- «Uganda Peace Hopes Set Back.» BBC News Online, 21 April 2003, < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2963843.stm> > . (١٠٠)
- IRIN-CEA, «Uganda: Renewed Fighting in the East.» IRIN-CEA Weekly Round-up (١٠١) 187, 9-15 August 2003.
- UN-OCHA, «Great Lakes: IRIN Interview with OCHA Chief Jan Egeland,» < <http://www.reliefweb.int> > . (١٠٢)
- «Schoolgirls Taken by Ugandan Rebels,» BBC News Online, 24 June 2003, انظر: < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/3017442.stm> > , and Human Rights Watch, «Abducted and Abused: Renewed Conflict in Northern Uganda».
- (١٠٤) أعمال الاختطاف تحدث عادة خلال هجمات على قرى أو مخيمات مهجرين. والأطفال الصغار يطلقون عادة بعد ٤٨ ساعة، بينما يدرّب الفتيان الأكبر سناً على حرب العصابات. وترسل الفتيات الى الجنوب السوداني ليعملن «زوجات» لمتمردو جيش المقاومة. انظر: IRIN, «Uganda: Civilians Targeted by their Own People,» IRIN Web Special on Civilian Protection in Armed Conflict, < <http://www.irinnews.org/webspecials/civilprotect/Uganda.asp> > .
- UN-OCHA, «Uganda: Operation Iron Fist agreement renewed Amid Tensions,» (١٠٥) ReliefWeb, 15September 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .
- Agence France-Presse, «Religious Leaders Call for UN Intervention in Uganda War,» (١٠٦) ReliefWeb, 9November 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .

٧ عمليات السلام الشامل

تطرح الطبيعة المستمرة والمطولة والمتقلبة للصراع ضمن الدولة الواحدة تحديات هائلة أمام إدارة الصراع وصنع السلام. وكانت مقاومة نزاعات معاصرة ضمن دول لأي حلول «مدبرة على عجل» والحاجة الى ترتيب سلام شامل في كل حالة أمرين جليين مرة أخرى في سنة ٢٠٠٣. وقد وضع الغياب المتواصل للاستقرار في ساحل العاج خواء الحلول السريعة و/أو التنزلية (Top-down) التي تعتمد على ترتيبات محدودة لتقاسم السلطة. وأوضحت بوروندي عدم جدوى اتفاقات السلام التي تستبعد حركات المعارضة المتمردة المهمة. وفي المقابل، قدم السودان مثلاً إيجابياً على التقدم الذي يمكن تحقيقه بمفاوضات بطيئة وثابتة وصبورة وبمقاربة مرحلية لحل أعقد القضايا التي يتصور أنها متنازع عليها في الصراع^(١٠٧). وثمة أمل بأن تعطي عملية السلام الطويلة الجارية في الصومال المجاورة منذ سنة ٢٠٠٠ مكاسب مماثلة^(١٠٨).

إن عملية السلام الشامل، كما شهدت حالة ليبيريا في سنة ٢٠٠٣، تعتمد اعتماداً شديداً على تدخل طرف ثالث كي يساعد في جمع الأطراف المتحاربة الى الطاولة ويؤمن إطار عمل تتسنى فيه إمكانية التفكير في تسوية وتطبيقها ومتابعتها. كما أن عناصر خارجية - دول أو منظمات اقليمية ودولية أو منظمات غير حكومية - تصلح لأن تكون ضامنة لاتفاقية سلام، من خلال مراقبة اتفاقات وقف إطلاق نار وتوفير حوافز اقتصادية وسياسية لإدامة السلام. وفي حين أن السلام مستحيل من دون التزام المتحاربين الرئيسيين، فإن المساعدة التي قدمها طرف ثالث هي، عادة، خطوة حاسمة على طريق حل الصراع ضمن الدولة الواحدة. وقد انطوت كل عملية سلام ضمن الدولة الواحدة جرت في سنة ٢٠٠٣ على شكل من أشكال المشاركة الخارجية الرسمية^(١٠٩).

إن مشاركة طرف ثالث في حل صراع ضمن الدولة الواحدة تثير أسئلة هائلة حول

(١٠٧) كان لمقاربات مرحلية مماثلة بشأن مفاوضات السلام نصيب من النجاح في حالات مختلفة مثل إيرلندا الشمالية والسلغادور. ومع أن مبادرة السلام الحالية بين الهند وباكستان متمحورة حول نزاع بين دولتين، فإنها تعكس تشديداً مماثلاً على مقاربة لمفاوضات سلام أكثر اعتدالاً وبتناً مما كانت عليه في الماضي.

(١٠٨) أدت مبادرة السلام التي تولتها جيبوتي الى إنشاء الحكومة عبر القومية (TNG) في أيار/مايو ٢٠٠٠. وما زالت ايجاد تفود محادثات السلام منذ سنة ٢٠٠٢. انظر: Wiharta and Anthony, «Major Armed Conflicts», pp. 104-107.

والملاحق رقم ٣ أ من هذا الكتاب.

(١٠٩) جرت محادثات السلام في كولومبيا بين الحكومة والميليشيات اليمينية في سنة ٢٠٠٣ من دون وساطة دولية، ولكن بما أن هذه الترتيبات لا تشمل المعارضة في النزاع الكولومبي، فإنها لا تمثل عملية سلام شامل.

شرعية التدخل الخارجي وجدواه وقابليته للاستمرار، وبخاصة عندما يكون العنصر الخارجي ذا هيمنة اقليمية، كنيجيريا في افريقيا الغربية مثلاً، أو حيث تجري المشاركة دون دعوة من البلد المعني و/أو دون تفويض من الأمم المتحدة. وحتى حيث تكون المشاركة بدعوة أو بترحيب من أطراف الصراع، فإنها تتطلب التزاماً واسعاً من حيث الوقت والموارد كي تثمر نجاحاً (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي في البلقان الغربية، والنرويج في سريلانكا، ونيجيريا والمملكة المتحدة كلتاهما في سيراليون). هذه المطالب تشكل تحديات خاصة لجهود سلام اقليمية غير غربية، مثل دور الوساطة الذي أدته السلطة بين الحكومية للتنمية (ايغاد IGAD) في الصراعات في الصومال والسودان. يضاف الى ذلك أن جهود وساطة طرف ثالث من أجل السلام لا تنجح إلا إذا كانت مسنودة بفاعلية من دعم دولي ذي قاعدة عريضة. وقد قدمت الصومال مثلاً على هذا الأمر في سنة ٢٠٠٣: الافتقار الى الوحدة بين الرعاة الأساسيين لعملية السلام، أي الدول الأعضاء في ايغاد، أعاق سرعة التقدم ومضمونه^(١١٠). وفي سنة ٢٠٠٣ بينت ساحل العاج وليبيريا والسودان، وعلى نحو بليغ، تحديات إنجاز السلام.

ساحل العاج

هوت ساحل العاج الى ساحة حرب أهلية في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حين شن ٨٠٠ جندي مسلح هجمات على منشآت عسكرية في العاصمة أبيدجان والمدينتين الشمالييتين بواكي وكوروغو لخلع الرئيس لوران غباغبو والاحتجاج على خطة تسريحهم من الجيش في مطلع سنة ٢٠٠٣. وكان الجنود قد جندوا في أغليبتهم خلال نظام الحكم العسكري برئاسة الجنرال روبرت غواني، الذي استبدل بغباغبو في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر الرئاسية^(١١١). ومع أن قوى الأمن استعادت السيطرة على العاصمة، فقد احتفظ المتمردون بالمدينتين^(١١٢). وامتد الهجوم أيضاً الى شمال البلد وغربه، وفي غضون أسبوعين بسط المتمردون - الذين يسمون أنفسهم حركة ساحل العاج الوطنية (MPCI) - على النصف الشمالي

(١١٠) اتهمت الحكومة عبر القومية (TNG) اثيوبيا وجيبوتي بالسعي وراء مصالحهما في عملية السلام الصومالية. وفي أيلول/سبتمبر انسحبت جيبوتي من لجنة ايغاد الفنية التي تدير مفاوضات السلام، متهمه كينيا بدفع عملية السلام الى الفوضى. انظر: «Djibouti Quits Technical Committee : Agence France-Presse, Mediating Somali Peace Process», ReliefWeb, 27 September 2003, < http://www.reliefweb.int >. See also ICG, 'Salvaging Somalia's chance for peace', ICG Africa Briefing, 9 December 2002, p. 6, < http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?id=1822&l=1 > .

للاطلاع على أسماء الدول الأعضاء في ايغاد، انظر معجم المصطلحات في هذا الكتاب.

K. Somerville, «Mutiny Caps Years of Ivorian Instability», BBC News Online, 19 (١١١) September 2003, < http://news.bbc.co.uk/1/low/world/africa/2268110.stm >, and Associated Press, «General Dies as Coup Bid Collapses in Ivory Coast», *International Herald Tribune*, 20/9/2003, p. 5. Associated Press, Ibid. (١١٢)

من البلد. وتشكلت مجموعتان أخريان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ - حركة العدل والسلام (MJP) وحركة الغرب الكبير الشعبية في ساحل العاج (MPIGO). وطالبت المجموعات الثلاث كلها باستقالة الرئيس غباغبو^(١١٣). وقد قتل أكثر من ١٠٠٠ شخص وهجر أكثر من مليون شخص منذ اندلاع العنف^(١١٤). ومع ذلك، ليس الصراع في ساحل العاج مشمولاً في الملحق رقم ٣ لأن عدد القتلى بسبب المعارك لم يتعد الألف قتيل خلال سنة واحدة.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أوفدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) مجموعة اتصال للتوسط بين الرئيس غباغبو وقادة حركة ساحل العاج الوطنية^(١١٥). وأثمر ذلك اتفاقاً لوقف إطلاق النار في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ونشر قوة تابعة للمجموعة الاقتصادية - بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOMICI) - في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وتدخلت القوة الاستعمارية السابقة - فرنسا - أيضاً، فنشرت نحو ١٠٠٠ جندي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لحماية ٢٠,٠٠٠ فرنسي وآخرين من جنسيات أجنبية مختلفة^(١١٦).

وفي ٣ - ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ زار وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبان ساحل العاج للتوصل الى اتفاق مع مجموعات المتمردين والحكومة لحضور محادثات في فرنسا وجهاً لوجه. ووافقت الأطراف وجرت محادثات في ليناس - ماركوسيس في ١٥ - ٢٣ كانون الثاني/يناير، وأسفرت عن توقيع اتفاق على تقاسم السلطة^(١١٧). ودعا اتفاق ليناس - ماركوسيس الى إنشاء حكومة مصالحة مؤقتة تتمتع بسلطات تنفيذية واسعة، وتمثل جميع

United Nations, Report of the Secretary-General on Côte d'Ivoire, UN document S/2003/ (١١٣) 374, 26 March 2003, and «Country Profile: Ivory Coast,» BBC News Online, 1 December 2003, < http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/country_profiles/1043014.stm > .

Associated Press, «Ivory Coast again Tries Ceasefire,» *International Herald Tribune*, 5/5/ (١١٤) 2003, p. 5.

(١١٥) ضمت مجموعة الاتصال المنبثقة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) غانا وغينيا بيساو ومالي والنيجر ونيجيريا وتوغو والاتحاد الأفريقي. للاطلاع على أعضاء المجموعة الاقتصادية، انظر معجم المصطلحات في هذا الكتاب.

H. Nevill, «Agence France-Presse, Ivory Coast Prepares to Strike Rebels as Foreigners (١١٦) Pull Out,» ReliefWeb, 27 September 2002, < <http://www.reliefweb.int> > .

للاطلاع على تفاصيل أوفى عن بعثته «ECOMICI»، انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب.

J-P. Tuquoi, 'The Conclusion of the Roundtable Talks on Côte d'Ivoire Should Open the (١١٧) Way to a Peace Process,» 24 January 2003 (in French), in *Le Monde*, «French-sponsored Côte d'Ivoire's Roundtable Talks Concluded,» Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report-Sub-Saharan Africa (FBIS-AFR)*, FBIS-AFR-2003-0124, 27 January 2003.

الأطراف ومجموعات المتمردين، ويرئسها رئيس وزراء جديد. كما دعا اتفاق تقاسم السلطة الانتقالي الى نقل بعض السلطات الرئاسية الى رئيس الوزراء، لكنه لم يحدد عدد الحقائق الوزارية التي ستوزع^(١١٨).

وفي الخطوة الأولى باتجاه تطبيق الاتفاق، قام الرئيس غباغبو بتعيين سيدو ديارا رئيساً للوزراء في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٣^(١١٩). وتمثل المهمة الرئيسية للحكومة الجديدة في إعادة بناء الجيش، ونزع أسلحة المتمردين، وإعداد جدول زمني لانتخابات وطنية في سنة ٢٠٠٥^(١٢٠). غير أن السلام الذي توسطت بشأنه فرنسا رفضه كثيرون من مؤيدي الرئيس غباغبو. ونزل مئات الآلاف الى شوارع العاصمة في شباط/فبراير للاحتجاج على اتفاق ليناس - ماركوسيس ومشاركة المتمردين في الحكومة^(١٢١). واندلع القتال بين المتمردين والقوات الحكومية في ٧ آذار/مارس في بانغولو غربي ساحل العاج، وقتل نحو ١٠٠ شخص^(١٢٢). وازداد العنف حدة بفعل وجود مقاتلين ليبريين أتوا عبر الحدود. وتم في ٣ أيار/مايو توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الرئيس غباغبو والرئيس الليبيري تايلور، وتلكأت مجموعات المتمردين في وقف العنف، الذي امتد الى شمال ساحل العاج^(١٢٣). وتفاقم الوضع في ٢٣ أيلول/سبتمبر عندما قاطع المتمردون الحكومة الانتقالية، متهمين الرئيس غباغبو بالإحجام عن تسليم قدر كاف من السلطة^(١٢٤).

رغم أن الحرب انتهت رسمياً، لا يزال المتمردون يسيطرون على المناطق الشمالية - الغربية من البلد. ولم يشرف في تطبيق عناصر مركزية من صفقة تقاسم السلطة، وخصوصاً تسريح المتمردين ونزع أسلحتهم. وكثيرون من مؤيدي الرئيس غباغبو لا يزالون معارضين

The Linas-Marcoussis Agreement, 24 January 2003, <http://www.usip.org/library/pa/cote_divoire/pa_cote_divoire.html> .

K. Davenport, «Ivory Coast Appoints New Prime Minister,» BBC News Online, 11 February 2003, <<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2747583.stm>> .

(١٢٠) انظر الهامش رقم ١١٨ .

Agence France-Presse, «Hundreds of Thousands Protest Peace Deal: ECOWAS Heads Arrive,» 1 February 2003, in: Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-Sub-Saharan Africa (FBIS-AFR), FBIS-AFR-2003-0201, 3 February 2003.

Agence France-Presse, 15 March 2003 in: «UN Envoy Submits Report on Banholo Fighting, 100 Reported Killed,» Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-Sub-Saharan Africa (FBIS-AFR), FBIS-AFR-2003-0315, 17 March 2003.

Integrated Regional Information Network for West Africa (IRIN-WA), «Côte d'Ivoire-Liberia: Ceasefire Agreement Signed,» IRIN-WA Weekly Round-up 173, 26 April - 2 May 2003.

Agence France-Presse, «Ivory Coast Rebels Shun Officialdom and Threaten a New War,» *New York Times*, 24/9/2003, <<http://www.nytimes.com/2003/09/24/international/africa/24IVOR.html>> .

للاتفاق ؛ وفي ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر اقتحم جنود موالون للرئيس غباغبو مبنى التلفزيون الرسمي في أبيدجان وأذاعوا مناشدات تحض على استئناف الحرب ضد المتمردين وانسحاب قوة حفظ السلام الفرنسية^(١٢٥). وتم في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ صد اقتحام ثان لمحطة التلفزيون قام به مهاجمون مجهولو الهوية^(١٢٦).

ليبيريا

أدى النزاع بين الحكومة الليبيرية ومجموعتي متمردين - اتحاد الليبيريين للمصالحة والديمقراطية (LURD) وحركة الديمقراطية في ليبيريا (MODEL) - الى مقتل أكثر من ٢٠٠٠ شخص وتهجير حوالى نصف مواطني ليبيريا الذين يبلغ عددهم ٨,٢ مليون نسمة. ودمرت الحرب معظم البنية التحتية في ليبيريا، ونحو ٨٥ بالمئة من السكان عاطلون من العمل^(١٢٧). وتنشط مجموعة المتمردين الرئيسية، اتحاد الليبيريين (LURD)، التي تضم حوالى ٣٠٠٠ مقاتل، في مقاطعة لوبا الشمالية منذ سنة ١٩٩٩. أما حركة الديمقراطية (MODEL)، وهي مجموعة منشقة تضم حوالى ١٠٠٠ مقاتل من مقاتلي اتحاد الليبيريين السابقين، وتقع قاعدتها في جنوب البلد، فقد بدأت غاراتها داخل ليبيريا انطلاقاً من ساحل العاج في سنة ٢٠٠٣^(١٢٨). وطالبت المجموعتان كلتاهما باستقالة تشارلز تايلور، الذي انتخب رئيساً في تموز/ يوليو ١٩٩٧ بعد حرب أهلية دامت سبع سنوات^(١٢٩). وثمة مزاعم مؤداها أن حكومتي غينيا وساحل العاج تغذيان الصراع الليبيري من طريق مد المتمردين بدعم مالي وعسكري على نحو مماثل للدعم الذي قدمه تايلور الى متمردى المعارضة في سيراليون وغينيا لسنوات عدة^(١٣٠). غينيا وساحل العاج تنفيذان هذه المزاعم.

انتشر القتال بين اتحاد الليبيريين وقوات الحكومة في سنة ٢٠٠٣ مع تقدم اتحاد

«Ivory Coast Soldiers Call for War.» BBC News Online, 1/12/2003, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3251684.stm> > .

Associated Press, «18 Killed in Ivory Coast in Attack on Troops Guarding TV Station,» *New York Times*, 13/12/2003, < <http://www.nytimes.com/2003/12/13/international/africa/13IVOR.html> > .

S. Sengupta, «In Liberia, UN Refugee Chief Foresees Disaster,» *International Herald Tribune*, 16/5/2003, p. 2, and Norwegian Refugee Council, «Liberia: IDPs Forced to Exodus-is it for a Promised Land?.» ReliefWeb, 13 September 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .

United Nations, Report of the Secretary-General on the Situation in Liberia, Pursuant to the Letter dated 29 November 2002 (S/2002/1305) from the President of the Security Council, UN document S/2003/582, 2 June 2003.

Human Rights Watch, «Human Rights Watch World Report 1998: Liberia,» < <http://www.hrw.org/worldreport/Africa-07.htm> > .

Human Rights Watch, «Back to the Brink: War Crimes by Liberian Government and Rebels,» *Human Rights Watch Report*, vol. 14, no. 4(A), (May 2002), < <http://www.hrw.org/reports/2002/liberia/index.htm#TopOfPage> > .

الليبيريين نحو العاصمة منروفيا^(١٣١). وازداد العنف شراسة عندما هاجم اتحاد الليبيريين مقاطعة سينو في جنوبي - شرقي ليبيريا^(١٣٢). وسبب القتال موجات تهجير جديدة، حيث فر ٣٠٠,٠٠٠ شخص الى غينيا وساحل العاج وسيراليون، بينما أوقفت الهجمات على عمال الإغاثة عمليات إيصال المواد والأغذية ومساعدات إنسانية أخرى^(١٣٣). وبشكل مفاجئ، ألغيت محادثات السلام بين حكومة الرئيس تاييلور ومجموعات المتمردين، وهي المحادثات التي توسطت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأنها في غانا في أوائل حزيران/ يونيو. وتم الإلغاء عندما اتهمت المحكمة الخاصة من أجل سيراليون تاييلور بارتكابه جرائم حرب^(١٣٤). وفر تاييلور عائداً الى ليبيريا، ووافق، في ١٧ حزيران/ يونيو على وقف إطلاق النار كشرط مسبق لإجراء مزيد من محادثات السلام. كما وافق تاييلور، وبصورة حاسمة، على التنازل عن السلطة لحكومة انتقالية تعين في غضون ٣٠ يوماً^(١٣٥). وما هي حتى استؤنف قتال عنيف تركز في منروفيا. وازداد العنف شدة بسبب إحجام تاييلور عن التنحي وتردد المجموعة الاقتصادية والغرب حيال شكل ومضمون أي قوة حفظ سلام دولية^(١٣٦). ودفعت علاقات ليبيريا التاريخية الطويلة مع الولايات المتحدة الأطراف المتحاربة ووكالات العون والعديد من سكان ليبيريا المضطربين الى مناشدة الولايات المتحدة للتدخل في الصراع^(١٣٧). وبتصاعد العنف في تموز/ يوليو، أرسلت الولايات المتحدة ٤١ جندياً إلى

«The Mother of Local Wars,» *Economist* (12 April 2003), p. 42; and International Crisis (١٣١) Group [ICG], «Liberia: Security Challenges,» ICG Africa Report no. 71 (3 November 2003), p. 5. J. Paye-Layle, «New Front in Liberia Fighting,» BBC News Online, <http://news.bbc. (١٣٢) co.uk/1/hi/world/africa/2929749.stm >, and ICG, *Ibid.*, p.11. Sengupta, «In Liberia, UN Refugee Chief Foresees Disaster,» and S. Cooper and R. (١٣٣) Herrmann, «Real Time Evaluation of UNHCR's Response to the Liberian Emergency,» UN document EPAU/2003/05, UNHCR Evaluation and Policy Analysis Unit, December 2003, p. 5. (١٣٤) تتعلق التهم بدوره في الحرب في سيراليون ١٩٩١ و ٢٠٠٠ حيث ساند متمردى الجبهة المتحدة الثورية (RUF) المسؤولين عن فظائع هائلة. وكانت التهمة قد وجهت قبل سبعة أشهر وأبقت طبي الكتمان ثم كشفت عنها حين غادر تاييلور ليبيريا لحضور مفاوضات المجموعة الاقتصادية. انظر: Human Rights Watch, «West Africa: Taylor Indictment Advances Justice,» *Human Rights News*, 4 June 2003, <http://www.hrw.org/press/2003/06/westafrica060403.htm >, and

انظر الفصل ٥ من هذا الكتاب.

IRIN-WA, «Liberia: Ceasefire Signed,» *West Africa: IRIN-WA Weekly* 180, 14-20 June (١٣٥) 2002, and «Praising God, with Human Bones,» *Economist* (21 June 2003), p. 41. M. Peel, «Liberia Ceasefire under Strain as Taylor Dismisses Call to Step Down,» *Financial Times*, 23/6/2003, p. 2, and «Liberia: Weird Scenes inside the Gold-Mine,» *Africa Confidential*, vol. 44, no. 13 (June 2003), pp. 3-4. (١٣٧) في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، أرسل مئات من العبيد الأمريكيين المحررين الى ليبيريا على أيدي جمعيات مناهضة للعبودية. وفي سنة ١٨٤٧، أي سنة تأسيس ليبيريا، وضع الحكام لها دستوراً وعلماً مستوحى من العلم الأمريكي. انظر: «Liberia's Historical US Ties,» BBC News Online, 26 June 2003, <http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/1/hi/world/africa/3022740.stm > .

منروفيا لتعزيز أمن السفارة الأمريكية وإجلاء موظفين أمريكيين^(١٣٨). ورغم أن بعثة أمريكية لتقصي الحقائق في ليبيريا أوصت في تموز/ يوليو بإرسال قوة عسكرية، فقد وافقت إدارة بوش على العمل فقط كقوة دعم لقوات حفظ سلام إفريقية. وصدرت أوامر إلى ثلاث سفن حربية أمريكية، عليها جنود، بالانتشار قرب ساحل ليبيريا في ٢٥ تموز/ يوليو^(١٣٩).

وتحت ضغط دولي قوي، ووسط وضع إنساني كارثي في أنحاء البلد، وفي ظل حصار مضروب على العاصمة، وافق تايلور أخيراً، في ٢ آب/ أغسطس، على تقديم استقالته. وفي ١١ آب/ أغسطس قبل تايلور عرض اللجوء السياسي في نيجيريا، وكان قد قبله أول مرة قبل ذلك بشهر واحد^(١٤٠). وفي ١٨ آب/ أغسطس وقعت مجموعتا المتمردين والحكومة الليبيرية صفقة لتقاسم السلطة، بوساطة من المجموعة الاقتصادية، في أكرا، غانا، وأعدت جدولاً زمنياً لإنشاء حكم مؤقت يتولى تسليم السلطة إلى إدارة تنتخب في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦^(١٤١). وبمقتضى الاتفاق، يضم الحكم المؤقت الجديد ٧٦ عضواً، بمن فيهم ١٢ عضواً من كل من الحكومة الليبيرية ومجموعتي المتمردين، و١٨ عضواً من أحزاب سياسية، و ٧ أعضاء من المجتمع المدني وجماعات مصلحة خاصة، وعضو واحد من كل من مقاطعات ليبيريا الـ ١٥^(١٤٢). ورغم استمرار المناوشات بين المتمردين وقوات الأمن الليبيرية، تم في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر تنصيب الحكم الانتقالي الجديد، بقيادة غايود برايت، فانتهد بذلك مهمة نظام حكم موزس بلاه التي كانت تتولى تصريف الأعمال^(١٤٣).

وأخيراً، في أوائل آب/ أغسطس، بدأت المجموعة الاقتصادية لإرسال قوات، وكانت قد وافقت من قبل (في تموز/ يوليو) على إرسال أكثر من ٣٠٠٠ جندي، معظمهم من نيجيريا، إلى ليبيريا. وكان سبب التأخير في إرسال قوة حفظ سلام إفريقية يعود إلى خلاف

Agence France-Presse, M. Kniazkov, «More US Troops Ordered to Liberia Amid New Fighting», ReliefWeb, 21 July 2003, <http://www.reliefweb.int> .

G. Dinmore and M. Peel, «US Team Recommends Sending Peacekeepers to Liberia.» (١٣٩) *Financial Times*, 19-20/7/2003 p. 1, and J. Borger, «Pentagon Needs more than Suffering from Liberia.» *Guardian Weekly*, (31 July 2003), p. 6.

IRIN-WA, «Liberia: Taylor's Departure Ushers in Prospects for Peace.» IRIN-WA (١٤٠) Weekly Round-up188, 8-15 August 2003.

Comprehensive Peace Agreement between the Government of Liberia and the Liberians (١٤١) United for Reconciliation and Democracy [LURD] and the Movement for Democracy in Liberia [MODEL] and Political Parties, «18 August 2003, <http://www.usip.org/library/pa/liberia/liberia_08182003_toc.html> .

M. Peel, «Interim Liberian Government Set to be Agreed.» *Financial Times*, 19/8/2003, (١٤٢) p. 5.

S. Sengupta, «In Liberia New Leader Vows Reform at Inaugural.» *International Herald Tribune*, 15/10/2003, p. 6.

حول الجهة التي ستتحمل تكاليف مثل هذه القوة، المعروفة بـ «بعثة المجموعة الاقتصادية الى ليبيريا» (ECOMIL)^(١٤٤). وفي النهاية، قدم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة جميعاً دعماً مالياً للقوة^(١٤٥) وتعززت قوة إفريقيا الغربية بوصول نحو ٢٠٠ جندي من مشاة البحرية الأمريكية، الذين ساهموا في توفير الأمن لميناء ليبيريا ومطارها الرئيسي تسهياً لوصول المساعدات الإنسانية الى سكان منروفيا (٣,١ مليون نسمة)^(١٤٦). وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، كانت قوات «بعثة المجموعة الاقتصادية» (ECOMIL) قد بدأت التحرك من العاصمة الى سائر أنحاء البلد^(١٤٧). وسحبت الولايات المتحدة جنودها مع وصول القوة الأولى (٥٥٠٠ جندي) لـ «بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا» (UNMIL) الى ليبيريا في ١ تشرين الأول/أكتوبر^(١٤٨). وفي تشرين الثاني/نوفمبر وافق مجلس الأمن على مواصلة العقوبات المفروضة على ليبيريا بالنظر الى استمرار الاضطراب ووسط مزاعم مؤداها أن تشارلز تاييلور مستمر في التدخل في الشؤون الليبيرية من منفاه^(١٤٩).

السودان

في سنة ٢٠٠٣، دخل الصراع بين الحكومة السودانية وحركة/جيش التحرير الشعبي السوداني (SPLM/A)، الناشط في الجنوب، سنته العشرين. وتشتمل أهداف المتمردين مزيجاً معقداً من القضايا المرتبطة بنزاعات في أمور الدين والحكم والموارد والحكم الذاتي. وجيش التحرير هذا، الذي يضم أكثر من ٢٠,٠٠٠ مقاتل، يسعى لطرد حكومة الجبهة الإسلامية الوطنية ذات الأغلبية الشمالية، والتي حاولت فرض الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء السودان في سنة ١٩٨٣^(١٥٠). وقد لقي أكثر من ٥٠,٠٠٠ شخص حتفهم في القتال، وهناك نحو ٤ ملايين مهجر داخل السودان^(١٥١).

(١٤٤) لمزيد من التفاصيل بشأن (ECOMIL)، انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب.

IRIN-WA, «Liberia: Aid Reaches Rebel Areas, UN Discusses New Mission,» IRIN-WA (١٤٥) Weekly Round-up 193, 13-19 September 2003.

«US Department of State,» 200 US Troops to Support African Peacekeepers in Liberia, (١٤٦) «ReliefWeb, 13 August 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .

UN-OCHA, «Liberia: Peacekeepers Fan out to Rural Liberia,» West Africa: IRIN-WA (١٤٧) Weekly Round-up 192, 6-12 September 2003.

(١٤٨) لمزيد من التفاصيل بشأن (UNMIL)، انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب.

«UN Maintains Sanctions on Liberia,» BBC News Online, 7 November 2003, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3249161.stm> > .

International Crisis Group [ICG], «God, Oil and Country: Changing the Logic of War in (١٥٠) Sudan,» ICG Africa Report; no. 39 (28 January 2002), < <http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?id=1615&l=1> > .

«US Committee for Refugees, «Country Report: Sudan 2002,» < <http://www.refugees.org/world/countryrpt/africa/sudan.htm> > .

في سنة ٢٠٠٣ حدث في الصراع تقدم مفاجئ وكبير، فقد وقّعت حكومة الجبهة الإسلامية وحركة/ جيش التحرير السوداني اتفاقاً أمنياً في ٢٥ أيلول/ سبتمبر، في نيفاشا، كينيا، يعرف رسمياً باتفاق الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية^(١٥٢). وهذا الاتفاق، الذي جرى التفاوض بشأنه مباشرة بين زعيم حركة/ جيش التحرير جون غارانغ ونائب رئيس حكومة الجبهة الإسلامية علي عثمان، هو ثمرة مفاوضات جارية منذ سنة ١٩٩٩، وكان الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وسيطاً فيها بين أوغندا والسودان لإعادة علاقتهما الى طبيعتها ووقف الدعم لمجموعات المتمردين^(١٥٣). كما اعتبر الاتفاق، الذي وقع بين الدولتين في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، خطوة أولى نحو إنهاء الحرب في السودان^(١٥٤).

وبدأت المرحلة النهائية من جهود السودان من أجل السلام في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢. عندما وقّعت الحكومة وحركة/ جيش التحرير بروتوكول ماشاكوس. ووفرت الصفقة - بوساطة من ايغاد، التي تشارك في عملية السلام منذ سنة ١٩٩٤ - الإطار من أجل مفاوضات مستقبلية، ومنحت الجنوب السوداني حرية إجراء استفتاء بخصوص تقرير المصير بعد فترة مؤقتة مدتها ٦ سنوات^(١٥٥). وبين آب/ أغسطس ٢٠٠٢ وأيار/ مايو ٢٠٠٣، نظمت ايغاد عدة جولات من المحادثات بين حركة/ جيش التحرير والحكومة السودانية لمناقشة قضايا أخرى حساسة، كتقاسم السلطة والثروة والمناطق الوسطى الثلاث المتنازع عليها: أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق الجنوبي^(١٥٦). وفي إثر توقيع بروتوكول ماشاكوس، مارست ايغاد وما يسمى الدول المراقبة، أي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنروج وايطاليا، ضغوطاً على الأطراف المعنية لحل أي قضايا بارزة وتوقيع اتفاق سلام نهائي^(١٥٧).

W. Walls and J. Drummond, «Hopes Rise for Deal to End Africa's Longest Civil War», *Financial Times*, 7/10/2003, p. 8.

< http://www.usip.org/library/pa/sudan/sudan_security_09252003.html > .

(١٥٣) طوال التسعينيات، كانت أوغندا تسليح حركة/ جيش التحرير الشعبي السوداني وتدربه بينما كان السودان يدعم جيش المقاومة الرياني ويمده بالقواعد والأسلحة والتدريب. انظر: Carter Center, «Sudanese and Ugandan Delegations Agree on Steps to Implement the Nairobi Agreement», ReliefWeb, 21 January 2000, < <http://www.reliefweb.int> > .

(١٥٤) اتفاق بين حكومتي السودان وأوغندا، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ متوفر على: < http://www.usip.org/library/pa/sudan_uganda/sudan_uganda_12081999.html > .

(١٥٥) بروتوكول ماشاكوس في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ متوفر على: < http://www.usip.org/library/pa/sudan/sudan_machakos07202002_toc.html > .

International Crisis Group [ICG], «Sudan: Towards an Incomplete Peace», ICG Africa (١٥٦) Report; no.73 (11 December 2003), p. 8, < <http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?id=2416&l=1> > .

(١٥٧) المصدر نفسه.

وبموجب شروط اتفاق أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، وافقت الحكومة السودانية على سحب ١٢,٠٠٠ جندي من جنودها الـ ١٠٠,٠٠٠ المنتشرين في الجنوب. وفي المقابل، وافق متمردو حركة/ جيش التحرير على سحب مقاتليهم من الشمال. واتفق الجانبان كلاهما على تقديم ١٢,٠٠٠ جندي الى جيش وطني مدمج. كما سيساهم كل من المتمردين والحكومة بـ ٣٠٠٠ جندي لنشرهم في منطقتين من المناطق الثلاث المتنازع عليها، أي النيل الأزرق الجنوبي ومنطقة جبال النوبة^(١٥٨). وواصلت الولايات المتحدة، التي تعتبر السودان دولة خط أمامي في حربها على الإرهاب، ممارسة ضغوطها على كلا الطرفين للتوصل الى اتفاق: عرض وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في زيارة الى السودان في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ رفع العقوبات الأمريكية وشطب اسم السودان من قائمة الدول المشتبه في رعايتها للإرهاب في حال تم توقيع صفقة نهائية^(١٥٩). وخلال لقاء منفصل مع غارانغ في واشنطن في ٢١ تشرين/نوفمبر أكد باول مجدداً أهمية وضع الاتفاق في شكله النهائي^(١٦٠). وبعد محادثات دامت أشهراً، وقعت الحكومة وحركة/ جيش التحرير اتفاقاً بشأن تقاسم الثروة في نيفاشا في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. واتفق الطرفان على تقسيم ثروة البلد النفطية بالتساوي وإنشاء مفوضية رئاسية للإشراف على عمليات استخراج النفط ومراقبة نزاهة تقسيم العائدات^(١٦١).

ولكن ثمة عدداً من المسائل الأساسية ينتظر الحل - وعلى الأخص، مسألة ما إذا كان ينبغي حكم العاصمة الخرطوم وفق الشريعة. ومطلوب أيضاً اتفاق على الوضع القانوني للمناطق الثلاث المتنازع عليها في وسط السودان. وقد أرسل مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فريقاً من عمال الإغاثة الى السودان في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ كي يعد لما يُتوقع أن يكون أكبر عملية لإعادة لاجئين في السنوات الأخيرة. وكان حوالي ٤ ملايين شخص قد هجروا داخلياً منذ اندلاع الحرب، بينما فر نحو ٥٧٠,٠٠٠ شخص الى دول مجاورة^(١٦٢).

(١٥٨) انظر الهامش رقم ١٥٢ للإطلاع على ترتيبات أمنية خلال الفترة المؤقتة.

(١٥٩) «Peace in our Time,» *Economist* (23 October 2003), < http://www.economist.com/displaystory.cfm?story_id=2158399 > .

للإطلاع على القائمة الأمريكية بأسماء إرهابيين ومنظمات إرهابية المشبوه فيها، انظر: < <http://usinfo.state.gov/topical/pol/terror/designated.htm> > .

(١٦٠) «US Resume[s] Sudan Peace Effort,» *Washington Times*, 21/11/2003, < <http://www.washtimes.com/upi-breaking/20031121-041651-9046r.htm> > .

(١٦١) «Government and Rebels Sign Sudan Wealth-sharing Pact,» *International Herald Tribune*, (١٦١) 8/1/2004, p. 8.

(١٦٢) UN High Commissioner for Refugees [UNHCR], «UNHCR Team Lays Groundwork for Return to Southern Sudan,» UNHCR News Stories, 5/1/2004, < <http://www.unhcr.ch> > .

على الرغم من التقدم المحقق في سنة ٢٠٠٣، فإن تفجر صراع جديد في غرب البلد يؤكد هشاشة تحرك السودان الموجه باتجاه السلام. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٣ بدأت مجموعة سياسية مسلحة جديدة - حركة/جيش تحرير السودان (SLM/A) - هجماتها على قوات حكومية احتجاجاً على ما تصورته فشلاً للحكومة في حماية القرويين من هجمات مجموعات رحالة وتمهيشاً لمنطقة دارفور^(١٦٣). وانضمت الى الحركة - الجيش المذكور مجموعة أخرى مسلحة وذات أهداف مماثلة، حركة العدل والمساواة (IEM). وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٣ كان القتال متفشيّاً في جميع أنحاء منطقة دارفور. وقد صعبت طبيعة دارفور المنعزلة والمجردة من ثروتها التغطية الدولية للصراع. وانهارت في كانون الأول/ديسمبر محادثات تشاد بين الحكومة السودانية وحركة/جيش تحرير السودان بوساطة من الحكومة التشادية^(١٦٤). ووصل موفد الأمم المتحدة الى السودان، توم اريك فراسن الى تشاد في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ للوقوف على أوضاع نحو ٨٠,٠٠٠ لاجئ سوداني كانوا قد فروا نتيجة القتال بين المتمردين وجنود الحكومة ولخص الطرفين على استئناف محادثات السلام^(١٦٥).

VI تأثير «الحرب ضد الإرهاب» في الصراع ضمن الدولة الواحدة

في حين أن شكل الصراع المسلح الكبير ومضمونه في سنة ٢٠٠٣ أظهر استمرارية لا تغييراً بالنسبة الى العقد المنصرم، فإن البيئة منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تحرز تأثيراً بالغاً في الصراعات الجارية بطرق متعددة ومعقدة. وركز قدر كبير من الانهماك الدولي بالتهديدات الإرهابية و الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة على خطر الإرهاب الذي تدعمه دول أو تشرع فيه. وركزت التهم الموجهة الى الإرهاب الذي ترعاه دول على استخدام جماعات إرهابية أسلحة دمار شامل^(١٦٦). إلا أن الحملة استهدفت أيضاً فاعلين غير تابعين لدول وصراعات مستمرة ضمن الدول ورغم أن لا يزال من المبكر استخلاص استنتاجات، ففي الإمكان استنباط بعض الملاحظات غير الحاسمة بشأن تأثير الحرب ضد الإرهاب في تعريف عدد من الصراعات ضمن الدول الناشطة في سنة

Amnesty International, «Sudan-Darfur: «Too Many People Killed for no Reason»,» AI (١٦٣) Index: AFR54/008/2004, 3 February 2004, and Integrated Regional Information Network for the Horn of Africa (IRIN-HOA), «Sudan: Darfur Rebels Keen to Extend Ceasefire,» IRIN-HOA Weekly Round-up 163, 18-24 October 2003.

IRIN-HOA, «Sudan: Resumption of Ceasefire Unlikely, Say Darfur Rebels,» IRIN-HOA (١٦٤) Weekly Round-up 169, 29 November - 5 December 2003.

Agence France-Presse, «UN Envoy in Chad over Sudanese Refugee Plight,» ReliefWeb, (١٦٥) 8 January 2004, < http://www.reliefweb.int >.

(١٦٦) في خطاب عن حالة الاتحاد ٢٠٠٢، أطلق الرئيس بوش عبارة «محور الشر» من خلال الربط بين مزاعم رعاية إيران والعراق وكوريا الشمالية للإرهاب والتطوير المزعوم لأسلحة دمار شامل. انظر: < http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html >.

٢٠٠٣ وعلى سلوك هذه الصراعات وحدثها^(١٦٧).

الاتجاه الأول هو اتجاه إعادة تصنيف حركة المتمردين المعارضة. وقد وجدت التوترات دائماً بين الإدراك الحسي لمجموعات المعارضة المسلحة وسلطة الدولة أو الحكومة التي تقاوم المجموعات، والجدال الدائر حول اعتبار إنسان إرهابياً في نظر جهة، وإنساناً مقاتلاً من أجل الحرية في نظر جهة أخرى جدال معروف جيداً. ولكن، في حقبة إزالة الاستعمار التي وسمت الحياة السياسية في ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت مشروعية حركات تقرير المصير الوطنية قاعدة معترف بها بصورة مطردة. وصاحب هذا تركيز أشد على الرابط بين السلام والحكم الديمقراطي وحل الصراع المتفاوض بشأنه^(١٦٨). وهكذا، تركزت محاولة تمييز الإرهاب من أشكال العنف المسلح الأخرى، ودحض مشروعيتها، على الأجندة السياسية وعلى أساليب المجموعات الإرهابية. واستهداف الجماعات الإرهابية للمدنيين عمداً نقطة مركزية بالنسبة إلى جهود تحديد هويتها وتصنيفها^(١٦٩). ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لا تني حكومات متورطة في صراعات تنعت خصومها بأنهم إرهابيون لا مقاتلين في سبيل التحرر الوطني: على سبيل المثال، في النزاعات في روسيا (الشيشان) وإسرائيل (مع الفلسطينيين) والفلبين (الحزب الشيوعي الفلبيني وأبو سيف) واندونيسيا وأوغندا. وحيث تبنت هذه الحكومات اللغة والمصطلحات المستخدمة في سياق الحرب العالمية ضد الإرهاب، أكدت الروابط (أكانت ثابتة أم غير ثابتة) بين مثل هذه المجموعات المعارضة وحركات الإرهاب الدولية. والتسمية الرسمية المتزايدة للمجموعات الإرهابية (كما في لوائح الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) فضلاً عن تمييز مجلس الأمن للإرهاب كتهديد للسلام والأمن الدوليين، يوفران حوافز للدول التي تتوخى الدفاع عن موقعها وتعزيزه في صراع داخلي^(١٧٠).

(١٦٧) للاطلاع على بحث شامل في التأثيرات الواسعة للحرب ضد الإرهاب على الأمن الدولي، انظر: A. J. K. Bailes, «Introduction: Trends and Challenges in International Security,» pp. 1-22, and G. Simpson, «Terrorism and the Law: Past and Present International Approaches,» pp. 23-31, in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*.

(١٦٨) انظر المسح المقارن في: K. Holsti, *Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991).

(١٦٩) هذه مهمة شاقة بالنظر إلى زيادة استهداف المدنيين في النزاع. للمزيد بشأن تعريف الإرهاب، انظر: E. Stepanova, *Anti-terrorism and Peace-building During and After Conflict*, SIPRI Policy Paper; no. 2 (Stockholm: SIPRI, 2003), < <http://editors.sipri.se/recpubs.html> >, and J. Gearson, «The Nature of Modern Terrorism,» in: L. Freedman, ed., *Superterrorism: Policy Responses* (Oxford: Blackwell Publishing, 2002), pp. 7-24.

(١٧٠) للاطلاع على القائمة الأمريكية بمنظمات إرهابية أجنبية معينة، انظر الهامش رقم ١٥٩. وللاطلاع على قائمة الاتحاد الأوروبي (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، انظر: *Official Journal of the European Union*, L340 (24 December 2003), < http://europa.eu.int/eur-lex/en/archive/2003/l_34020031224en.html >, UN Security Council Resolutions 1373, 28 September 2001, and 1483, 22 May 2003.

إن المعاني الضمنية لإعادة التصنيف هذه تبرز اتجاهاً ثانياً. ففي تعريف حركة معارضة مسلحة كمجموعة إرهابية، لا تجد الحكومة المعنية ضرورة خلقية وسياسية (محلية و/أو دولية) للتفاوض بشأن وضع حد للنزاع. بالعكس، يمكن أن يكون هناك دعم دولي ومحلي أكبر لرد عسكري نشيط على تهديدات عنيفة غير مشروعة وملاحظة ضد الدولة ومواطنيها، ومثال على ذلك، الدعم المحلي الإسرائيلي لحملة الحكومة على الإرهاب والموجهة ضد محاربيين موالين للفلسطينيين والدعم المحلي الإسباني لحملة الحكومة على الإرهاب والموجهة ضد الانفصاليين الباسك. وعلاوة على ذلك، فإن الضغط الدولي من أجل إنهاء صراع واحترام حقوق الإنسان يتراجع كثيراً إذا حسب أن الطرف المواجه في الصراع لم يخسر أسباب الشكوى المشروعة، أو خسرها من خلال أعماله. وفي مثل هذه الظروف، لا ينتهي الصراع إلا هزيمة عسكرية للطرف المعارض أو باستسلامه.

وإذا أدركت دول أو منظمات دولية أن المجموعة الإرهابية المزعومة تشكل خطراً على أمنها و/أو على النظام الدولي، فإن في إمكانها أن تقدم دعماً قوياً لجهود الحكومة في مقاومة الإرهاب. وفي وسع المساعدة العسكرية، كالتى تقدمها الولايات المتحدة لحكومات اندونيسيا والفلبين وأوغندا، أن تسهل هزيمة مجموعات المواجهة المسلحة في صراع ضمن دولة واحدة^(١٧١). ويرجح، في المدى القصير على الأقل، أن يؤدي هذا الى زيادة حدة الصراع، كما تبين في عدد من الحالات في سنة ٢٠٠٣. وحتى حيث لا تكون المساعدة العسكرية متيسرة، فإن الدعم الدولي لكبح تمويل الحركات الإرهابية مرجح بما هو العنصر الرئيسي في الاستراتيجيات الحالية المتعددة الأطراف والمضادة للإرهاب. فالاتحاد الأوروبي، مثلاً، وضع مشروعاً تجريبياً لتقديم مساعدة فنية الى دول ثالثة تسهل تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ بشأن تمويل الإرهابيين. وفي سنة ٢٠٠٣، وصفت اندونيسيا وباكستان والفلبين في مبادرة الاتحاد الأوروبي هذه بأنها دول ثالثة ذات أولوية^(١٧٢).

وقد ترد مجموعات متمردة مقاومة على هجمات جديدة بالاستسلام. ولكن الأمثلة حتى تاريخه، والتوجه الثالث لمضامين الحرب على الإرهاب بالنسبة الى الصراع ضمن الدولة الواحدة، تشير الى اتجاه آخر. فهي تظهر أنه في ظل هجوم عسكري فائق، قد يلجأ

(١٧١) لمزيد من التفاصيل بشأن قرار زيادة الإنفاق العسكري الأوغندي، انظر: E. Skns, [et al.], «Military Expenditure.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 327-28.

(١٧٢) مسودة تقرير رئاسي الى المجلس الأوروبي بخصوص عمل الاتحاد الأوروبي الخارجي في مكافحة الإرهاب (CFSP/ESDP), 10323/2/03 Rev 2, 12 June 2003. وللإستزادة في ما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣، انظر: I. Anthony [et al.], «The Euro-Atlantic System and Global Security.» and G. Simpson, «Terrorism and the Law: Past and Present International Approaches.» in: *Ibid.*, pp.47-78 and pp. 23-31, respectively.

مقاتلو المعارضة المسلحة الى زيادة، لا إنقاص، تكتيكات حرب العصابات واستهداف مدنيين كفريسة أسهل^(١٧٣). ومن المحتمل جداً أن تكون مثل هذه المجموعات مدفوعة الى اللجوء الى مجموعات إرهابية دولية طلباً لموارد ومساعدات مالية وبشرية وعسكرية. والمساعدة التدريبية، كالتي يزعم أن أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي قدمها الى مقاتلي القوات المسلحة الثورية (FARC) في كولومبيا، مثال على الروابط المتعددة التي يمكن أن تعقدتها مجموعات تبدو مختلفة. وإعلان جدول أعمال مشترك و/أو ارتباط بمجموعة إرهابية معروفة دولياً يوفر لمجموعات أصغر طريقة لتحقيق سمعة سيئة أوسع نطاقاً. وفي بعض الحالات، قد يجعل الاهتمام الدولي المتزايد بحملة الحكومة المجموعة المقاومة جذابة بالنسبة الى أفراد يعتنقون أيديولوجيات مماثلة، كما أظهرت النزاعات في البلقان وأفغانستان والشيشان، والعراق ابتداء من آذار/مارس ٢٠٠٣. ولذلك، تبقى علاقة السبب والنتيجة بين هجمات الحكومة العسكرية على تهديدات الإرهابيين علاقة معقدة. وقد أظهرت ذلك بوضوح كل من النزاعات ضمن الدولة الواحدة في روسيا (الشيشان) واندونيسيا والفلبين في سنة ٢٠٠٣.

روسيا (الشيشان)

استمر في سنة ٢٠٠٣ الصراع الذي بدأ في سنة ١٩٩٩ بين الحكومة الروسية ومتمردي الشيشان الانفصاليين في جمهورية الشيشان. وقد لقي نحو ١٠,٠٠٠ شخص حتفهم في أربع سنوات من الصراع، ولا يزال حوالي ١٦٠,٠٠٠ شخص مهجرين داخل الشيشان^(١٧٤). ويصعب تقدير خسائر الصراع بدقة بسبب القيود المفروضة على الصحافة وعلى دخول منظمات الإغاثة الإنسانية الى المنطقة.

وقد ربط الرئيس فلاديمير بوتين الحرب في الشيشان بالحرب العالمية على الإرهاب. وأعلن في ١٢ أيلول/سبتمبر أن لدى الولايات المتحدة وروسيا «عدواً مشتركاً» لأن «جماعة بن لادن مرتبطة بالأحداث التي تجري في الشيشان» وأن «الأحداث في الشيشان لا يمكن اعتبارها خارج سياق مكافحة الإرهاب»^(١٧٥). وبعد أزمة رهائن ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، يوم هاجم ٥٠ شيشانياً مسلحاً مركز دوبروفكا المسرحي في موسكو واحتجزوا نحو ٧٠٠ شخص رهائن، أعلن بوتين أن «روسيا لن تعقد أي صفقة

P. Baev, «Examining the «Terrorism-War» Dichotomy in the «Russia-Chechnya» Case,» (١٧٣) *Contemporary Security Policy*, vol. 24, no. 2 (August 2003), pp. 29-46.

Norwegian Refugee Council, «IDPs in Northern Caucasus Endure Violence and (١٧٤) Destitution,» Russian Federation, Global IDP Database, < <http://www.idpproject.org> > .

S. Glasser and P. Baker, «Putin, Bush Weigh New Unity against a Common Foe,» (١٧٥) *Washington Post*, 13/9/2001, p. 25.

مع إرهابيين ولن تستسلم أمام أي ابتزاز»^(١٧٦).

ومع أن المحاربين الشيشان وهنوا، فإنهم لا يزالون قادرين على إيقاع إصابات كبيرة. وقد استهدف المتمردون بخليط من تكتيكات حرب العصابات في الجبال والمدن القوات الروسية، ومن يزعم أنهم شيشان متعاونون معها، والمدنيين في موسكو. ففي ١٢ أيار/ مايو اقتحمت شاحنة محملة نحو طن واحد من المتفجرات مقر القيادة الاقليمية لجهاز الأمن الاتحادي (FSB) في زانمنسكوي في الشمال الشيشاني. وأدى انفجار الشاحنة الى مقتل ٥٩ شخصاً وجرح أكثر من ٢٠٠ شخص^(١٧٧). وثمة ظاهرة متنامية في حرب الشيشان هي ظاهرة هجمات انتحارية تنفذها نساء. ومن تلك الهجمات واحد وقع في ٥ تموز/ يوليو، عندما فجرت انتحاريتان قنابل في مهرجان كريليا في موسكو، وقتلتا ٢٠ شخصاً^(١٧٨). ويقول بعض المحللين إن الازدياد في عمليات التفجير الانتحارية في سنة ٢٠٠٣ يدل على تحول في تكتيكات المتمردين الشيشان. وزعم رئيس عمليات الشيشان في جهاز الأمن الاتحادي، العقيد اليا شبالكين، أن مجندين إسلاميين جدداً مدربين في معسكرات القاعدة تغلغلوا في صفوف المقاتلين الانفصاليين في الشيشان، وأتوا بتكتيكات إرهابية شوهدت في الشرق الأوسط^(١٧٩). ويؤكد آخرون أن تكتيكات الإرهابيين رد حتمي على القوة القاسية التي تمارسها الحكومة الروسية، وهي، بدورها، ستطيل أمد الصراع^(١٨٠). وقد خفت حدة الانتقادات التي سبق أن وجهت الى إساءة روسيا الى حقوق الإنسان في الشيشان، وبخاصة انتقادات مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في اثر هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١^(١٨١).

«The Chechnya Strike.» *Economist* (26 October 2002), p. 28, and «Tense Vigil for Moscow Relatives.» CNN. com, 29 October, 2002, International Security <<http://www.cnn.com/2002/WORLD/europe/10/29/moscow.gas/>> .

N. Paton Walsh, «At Least 40 Die in Chechnya Blast,» *Guardian Unlimited*, 13/5/2003, (١٧٧) <<http://www.guardian.co.uk/chechnya/Story/0,2763,954746,00.html>> .

«Moscow Mourns Bomb Victims.» BBC News Online, 6 July 2003, <<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/3048942.stm>> .

F. Weir, «Shifting Tactics in Chechnya.» *Christian Science Monitor* (30 December 2002), (١٧٩) <<http://www.csmonitor.com/2002/1230/p01s04-woeu.html>> .

الجدير بالملاحظة أن على الرغم من أن ممارسة عمليات التفجير الانتحارية نشأت في لبنان عقب الاجتياح الإسرائيلي في سنة ١٩٨٢، ففي سريلانكا بالذات، حيث نزاع لا علاقة له بالمسلمين، مورست هذه العمليات حتى مستويات غير مسبوقه. انظر: Gearson, «The Nature of Modern Terrorism.» p. 7-24.

Baev, «Examining the «Terrorism-War» Dichotomy in the «Russia-Chechnya» Case.» (١٨٠) and M. Evangelista, *The Chechen Wars: Will Russia Go the Way of the Soviet Union?* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003).

= (١٨١) مثلاً، في سنة ٢٠٠٢ حالت روسيا مرتين دون مقترحات لتضمين تصريحات مشتركة بين الاتحاد

وتركزت استراتيجية موسكو بشأن إعادة الأمور الى نصابها في الشيشان على استفتاء أجري في ٢٣ آذار/ مارس بناء على دستور مدعوم من الكرملين، وهو الدستور الذي كرر القول أن الشيشان جزء من روسيا، واقترح مجلساً تشريعياً جديداً ورئيساً شيشانياً ينتخب في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣. ووفقاً للسلطات الروسية، وافق على المقترحين نحو ٩٥ بالمئة من النسبة المقدرة (٨٨ بالمئة) للمقترعين المسجلين الذين خرجوا للتصويت^(١٨٢). وفي الانتخابات التي تلت، والتي قاطعها المتمردون الشيشان ورفضتها جماعات محلية ودولية تعنى بحقوق الإنسان، حقق المرشح المدعوم من الكرملين، أحمد قديروف، فوزاً ساحقاً. وكان قديروف، المتمرد الشيشاني السابق الذي غير موقفه بعد إطاحة القوات الروسية حكومة الشيشان الانفصالية في سنة ١٩٩٩، قد عينته موسكو في السابق مديراً للقليم^(١٨٣). ولم يحضر الانتخابات أي من المراقبين الدوليين^(١٨٤).

وكان التطور الآخر باتجاه تطبيع الوضع في الشيشان العفو الذي عرضه بوتين ١٦ أيار/ مايو على الانفصاليين الشيشان الذين يلغون أسلحتهم قبل ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٣. إلا إن العفو لم يكن متاحاً للمطلوبين بجرائم خطيرة كالقتل والختطف، ولم يضمن أي تمثيل سياسي في المجلس التشريعي الجديد. وصوت الدوما الروسي في ٦ حزيران/ يونيو لمصلحة العفو الذي عرضه بوتين (٣٥٢ صوتاً في مقابل ٢٥ صوتاً)^(١٨٥). ويزعم بوتين مذ ذاك أن الوضع في الشيشان مضبوط، غير أن هجوماً انتحارياً في ٩ كانون الأول/ ديسمبر استهدف قطاراً روسياً قرب الشيشان، بين مدينتي منيرالنيي فودي وكسلوفودسك، وأودى بحياة ٣٦ شخصاً على الأقل، الأمر الذي يدل على استمرار التحديات التي تشكلها الشيشان^(١٨٦).

A. Jack, «Chechnya Likely to Overshadow Forthcoming EU-Russia Summit,» *Financial Times*, 26/5/2003, p. 4.

وقد أشير الى الشيشان في التصريح المشترك الصادر عن قمة الاتحاد الأوروبي في روسيا في ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٣ تحت فقرة: «رد مشترك على خطر المخدرات والإرهاب» Council of the European Union Press Release 9937/03 (Presse 154), 31 May 2003.

D. Zaks, «Putin Hails Chechnya Poll as the End of Separatist War,» ReliefWeb, 24 March (١٨٢) 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .

(١٨٣) وفقاً للسلطات الروسية، فاز أحمد قديروف بـ ٨١ بالمئة من الأصوات، وكانت نسبة المقترعين ٨٨ بالمئة. انظر: «Putin's Man Wins Chechen Poll,» BBC News Online, 6 October 2003, < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/3166586.stm> >, and «Vote for the Devil,» *Economist* (9 October 2003), < http://www.economist.com/background/displaystory.cfm?story_id=2122044 > .

A. Lobjaskas, «EU Issues Cautious Assessment of Chechen Elections,» Radio Free Europe/Radio Liberty, 6 October 2003, < <http://www.rferl.org/features/2003/10/06102003154413.asp> > .

D. Zaks, «Russia's Parliament Amnesties Chechen Guerrillas,» ReliefWeb, 6 June 2003, (١٨٥) < <http://www.reliefweb.int> > .

«At Least 36 Killed in Train Blast near Chechnya,» *International Herald Tribune*, 5/12/ (١٨٦) 2003, < <http://www.ihrt.com/ihrtsearch.php?id=120382&owner=&date=20031205053847> > .

اندونيسيا (أتشيه)

تسبب القتال بين حركة أتشيه الحرة (GAM) وقوات الأمن الاندونيسية في اقليم أتشيه في سقوط أكثر من ١٢,٠٠٠ قتيل، معظمهم من المدنيين، في صراع دائر منذ ٢٧ سنة^(١٨٧). وتمرردو حركة أتشيه الحرة ينشدون دولة مستقلة في أتشيه منذ سنة ١٩٧٦. ومع أن الإسلام عنصر من عناصر هوية الحركة، فإن البنية الشعبية المرتكز والأجندة السياسية تمنحان الحركة سمة منظمة محاربة من أجل تقرير المصير، وغير موصوفة دولياً بأنها منظمة إرهابية^(١٨٨). وقد انهارت في سنة ٢٠٠٣ جهود السلام القائمة بين الحكومة الاندونيسية وحركة أتشيه الحرة منذ سنة ١٩٩٩، وذلك بفعل هجوم عسكري كبير شنته الحكومة في أيار/مايو.

والتقدم الذي تحقق سابقاً كان نتيجة ضغط دولي كبير على اندونيسيا كي تتفاوض بشأن حل سلمي للصراع المديد في أتشيه. وكان اتفاق لوقف إطلاق النار في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بوساطة من مركز هنري دونانت للحوار الإنساني (HDC) القائم في جنيف، سويسرا، الاختراق المهم الأول، وحصيلة ثلاث سنوات من الوساطة التي تولاها المركز بين طرفي الصراع^(١٨٩). وتم تأليف لجنة أمن مشترك، مكونة من ١٥٠ مراقب سلام دولياً، للإشراف على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار^(١٩٠). طلب اتفاق كانون الأول/ديسمبر أيضاً انتخابات حرة في سنة ٢٠٠٤ لإقامة حكم ذاتي في أتشيه ونزع أسلحة متمردي حركة أتشيه الحرة^(١٩١). ورغم خلافات لم يجر حلها بعد وهجمات من كلا الجانبين، فقد بدأت عملية نزع السلاح في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣^(١٩٢). ولم يتخذ

S. Donnan, «Murder and Torture Fears Add to the Burden of Suffering in Aceh's Dirty War,» *Financial Times*, 27/5/2003, p. 6.

J. Gershman, (١٨٨) للاطلاع على بحث في الخلافات بين المجموعات الإسلامية الاندونيسية، انظر: «Is Southeast Asia the Second Front?», *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 4 (July-August 2002), pp. 60-74.

(١٨٩) اتفاق إطار وقف الاعتداءات بين حكومة الجمهورية الاندونيسية وحركة أتشيه الحرة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، متوفر على موقع: http://www.usip.org/library/pa/acch/acch_12092002.html.

International Crisis Group [ICG], «Aceh: A Fragile Peace,» ICG Asia Report; no. 47, 27 (١٩٠) February 2003, p. 10, < <http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?id=1396&l=1> >.

قسمت للجنة الى ١٢ فريقاً في كل فريق ٦ مراقبين. ولكل فريق ممثلان من قوى الأمن الاندونيسية، وممثلان من حركة أتشيه الحرة، ومراقبان عسكريان إما من تايلاند وإما من الفلبين. انظر: «Peace Monitors Start work in Indonesia,» BBC News Online, 28 December 2002, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/2610725.stm> >.

(١٩١) انظر الهامش رقم ١٨٩.

Jakarta Media Indonesia, «Popular Jakarta Daily Carries Editorial «Demilitarisation in Aceh,»» 10 February 2003, in: «Demilitarisation in Aceh,» Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-East Asia (FBIS-EAS), FBIS-EAS-2003-0210, 11 February 2003.

أي من الطرفين إجراءات جديدة لتطبيقها، وازداد الوضع تدهوراً. وإزاء هجمات متزايدة وتهديدات من المتمردين، انسحب مراقبو لجنة الأمن المشتركة الدولية من أتشيه في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣^(١٩٣).

وفي ١٧ - ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ عقدت في طوكيو محادثات لإنقاذ عملية السلام، وذلك بعد ضغوط من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة^(١٩٤). بيد أن المحادثات انهارت عندما أخفق الطرفان في الاتفاق على إجراءات نزع السلاح ومسألة الاستقلال في مقابل الحكم الذاتي. وفي ١٩ أيار/مايو، أقدمت حكومة الرئيسة مغاوتي سوكارنوبورتى، التي تصف المتمردين الآن بالإرهابيين، على إخضاع أتشيه لقانون عرفي، وأمرت بشن هجوم مدته ٦ أشهر لدحر الانفصاليين^(١٩٥). وجرى نشر ٣٥,٠٠٠ جندي و ١٤,٠٠٠ شرطي مع إسناد مدفعي للتعامل مع مقاتلي حركة أتشيه الحرة الذين يقدر عددهم بـ ٤٠٠٠ مقاتل. وبين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قتل نحو ١٠٠٠ من مقاتلي أتشيه واستسلم أو وقع في الأسر ٢٠٠٠ من مقاتلي حركة أتشيه الحرة^(١٩٦). كما قتل في الهجوم حوالي ٤٠٠ مدني^(١٩٧). وأعيقت التغطية المستقلة للصراع بالحد من دخول صحافيين وعمال إغاثة أجانب الى الاقليم^(١٩٨). وفي حزيران/يونيو فرضت الحكومة قيوداً قانونية وبيروقراطية أخرى على وسائل الإعلام الأجنبية^(١٩٩).

ويسبب استمرار نشاط متمردي حركة أتشيه الحرة في بعض مناطق أتشيه، مثل بيدي وبيرون وأتشيه بيسار، مدد الهجوم العسكري والقانون العرفي لستة أشهر أخرى

S. Donnan, «Demonstrators Destabilise Aceh Peace Deal.» *Financial Times*, 8/4/2003, (١٩٣) p. 10

Agence France-Presse (Hong Kong), «Indonesia Says Aceh Peace Talks in Tokyo Still on (١٩٤) Despite Rebels' Detention.» 17 May 2003, FBIS-EAS-2003-0517, 19 May 2003.

(١٩٥) في آب/أغسطس ٢٠٠٢ وصف وزير الأمن الأندونيسي، الجنرال بامبانغ يودويونو، حركة أتشيه الحرة، ولأول مرة، بأنها حركة إرهابية. انظر: B. Ghosal, «Indonesia: Which Direction?» *Asian Defence Yearbook 2002-2003* (Kuala Lumpur: Syed Hussain Publications, 2003), p. 13, and «No Early Victory.» *Economist* (24 May 2003), pp. 55-56.

«No Early Victory.» (١٩٦)

Agence France-Presse (Hong Kong), «Indonesia's Military Neutralizing 60 Percent of (١٩٧) Separatist Rebels in Aceh.» 19 Nov. 2003, FBIS-EAS-2003-1119, 20 November 2003.

R. Harvey, «Aceh Reporters «Intimidated»» BBC News Online, 26 November 2003, (١٩٨) < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/3237006.stm> > .

Human Rights Watch, «Aceh under Martial Law: Muzzling the Messengers: Attacks and (١٩٩) Restrictions on the Media.» *Human Rights Watch Report*, vol. 15, no. 9 (November 2003), < <http://www.hrw.org/reports/2003/indonesia1103/> > .

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣^(٢٠٠). وقبول هذا القرار بإدانة من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة، وحضت الجهات الثلاث كلها الطرفين على إحياء محادثات السلام^(٢٠١). وتصر الحكومة الاندونيسية على وجوب إلقاء متمردي الحركة أسلحتهم وقبول الحكم الذاتي أولاً كإجراء مبدئي من أجل اتفاق سلام عتيدي قبل استئناف أي محادثات^(٢٠٢).

ولقد تسرت القابلية السياسية والعسكرية لتنفيذ هجوم الحكومة في أتشي بإعادة تأهيل اندونيسيا كجزء من التحالف العالمي ضد الإرهاب. ففي اثن نهاية الحرب الباردة وانهار نظام سوهارتو، تعرض سجل اندونيسيا بشأن حقوق الإنسان لانتقادات دولية متزايدة. ووصل هذا الأمر الى الذروة عقب المجازر التي وقعت في تيمور الشرقية خلال استفتاء الاقليم على الاستقلال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وفرضت الإدارة الأمريكية حظراً على المساعدة العسكرية المخصصة لاندونيسيا واشترطت أن تقاضي اندونيسيا أولاً أولئك المسؤولين عن الفظائع في تيمور الشرقية وتضمن عودة لاجئي تيمور الشرقية بأمان قبل أن تسنى إعادة العلاقات العسكرية الثنائية^(٢٠٣). ومع أن فشل الحكومة الاندونيسية في إرغام قادتها العسكريين علانية على تحمل مسؤولية مجازر تيمور الشرقية مازال يثير انتقادات دولية، فقد رفعت العقوبات الدولية عن النظام عقب إعلانه الحرب على الإرهاب، وبخاصة الهجوم الإرهابي في بالي في سنة ٢٠٠٢. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢ جددت إدارة بوش المساعدة العسكرية الأمريكية لاندونيسيا. وثمة رزمة تبلغ قيمتها قرابة ٥٠ مليون دولار وتمتد فترتها ثلاث سنوات - السنوات المالية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ - مخصصة لتطوير مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تدابير لتحسين التدريب وجمع المعلومات^(٢٠٤). وفي تشرين الأول/أكتوبر رفعت الإدارة الأمريكية عقوبات عن أنواع معينة من المعدات الدفاعية والتدريب لتعزيز

Z. Jingsheng, «Indonesia to Extend Military Operation in Aceh for another Six Months», (٢٠٠) Beijing Xinhua, 19 November 2003, in «Indonesia to Extend Military Operation in Aceh», Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-China (FBIS-CHI), FBIS-CHI-2003-1119, 20 November 2003, and E. Burhaini Faizal, «Warding off Election Saboteurs, Suara Pembaruan», 19 November 2003, in «Interview with Police Chief on Aceh and 2004 Election Sabotage», FBIS-EAS-2003-1119, 24 November 2003.

Embassy of the Republic of Indonesia, «Indonesia Regrets US, EU, Japan «Meddling» in Aceh», Press Release, Tokyo, Japan, 7 November 2003, <<http://www.indonesian-embassy.or.jp/menue/information/news/meddling.htm>> .

Jingsheng, «Indonesia to Extend Military Operation in Aceh for another Six Months». (٢٠٢)

R. Huang, «Priority Dilemmas: US-Indonesia Military Relations in the Anti-terror War», (٢٠٣) Center for Defence Information [CDI], 23 May 2002, <<http://www.cdi.org/terrorism/priority-pr.cfm>> .

J. Haseman, «USA Thaws Jakarta Split», *Jane's Defence Weekly* (14 August 2002), p. 17. (٢٠٤)

التعاون مع اندونيسيا في مجال مكافحة الإرهاب^(٢٠٥). وتؤكد الولايات المتحدة أن تركيز مساعدتها لاندونيسيا منصب على تطبيق القانون لا على القدرة العسكرية، وتواصل فرض ضوابط صارمة على مبيع أسلحة لذلك البلد^(٢٠٦). وقد احتوى مشروع قانون المساعدة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٣ شروطاً عدة لمنح تراخيص وتمويل صادرات معدات عسكرية الى اندونيسيا^(٢٠٧).

الفلبين

تسلمت الرئيسة غلوريا ماكاباغال أرويو مقاليد السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ومعها استراتيجية لدخول حوار سلمي مع حركتي المعارضة الكبيرتين في الفلبين، الجبهة الإسلامية لتحرير مورو (MILF) وجيش الشعب الجديد. وشهدت المحادثات التي راوحت بين مد وجزر مع كلتا المجموعتين طوال فترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ تحولاً في تصنيف الحكومة الفلبينية لجيش الشعب الجديد، إذ اعتبرته إرهابياً. أما سياسة الحكومة تجاه مجموعة متمردين ثالثة، مجموعة أبو سياف في الجنوب، فإنها مازالت سياسة استئصال بلا هوادة.

قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت الحكومة الفلبينية تعتبر مجموعة أبو سياف منظمة إرهابية بشكل أساسي وذات أهداف مركزة على الابتزاز والاختطاف^(٢٠٨). وتعززت محاولات الحكومة لدحر المجموعة بدعم أمريكي كجزء من حرب الولايات المتحدة على الإرهاب. وقد أعلنت واشنطن أبو سياف منظمة إرهابية أجنبية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وأرسلت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ستمائة جندي أمريكي لمؤازرة ٤٠٠٠ عنصر في القوى العسكرية الفلبينية في هجومها على جزيرة باسيلان الجنوبية^(٢٠٩). ورغم فشل العملية في إلحاق الهزيمة بأبو سياف، فإن التعاون الأمريكي - الفلبيني على الإرهاب ماض في التوسع. وكانت عملية مشتركة على جزيرة جولو (Jolo) قد أعلنت في شباط/فبراير ٢٠٠٣، لكنها ألغيت بعد اشتداد الاحتجاج في الفلبين على احتمال اشتراك قوات أمريكية

S. Bauer, «Arms Exports Post 9/11-and the Flood Gates Open?», *European Security* (٢٠٥) *Review*, no. 11 (March 2002), p. 6.

Gershman, «Is Southeast Asia the Second Front?», and T. Carothers, «Promoting (٢٠٦) Democracy and Fighting Terror», *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 1 (January-February 2003), pp. 84-97.

(٢٠٧) بموجب مشروع القانون، يمكن إصدار التراخيص في حالة واحدة فقط وهي عندما يشهد الرئيس الأمريكي أمام الكونغرس بأن العسكريين الاندونيسيين المسؤولين عن الفظائع رهن المقاضاة أو الفصل. انظر: «Limits on Indonesia's Military», *Far Eastern Economic Review* (6 March 2003), p. 8.

Gershman, *Ibid.*, and Anthony [et al.], «The Euro-Atlantic System and Global Security», (٢٠٨) pp. 50-52.

US Department of State, «Global Patterns of Terrorism 2002», 30 April 2003, <http:// (٢٠٩) www.state.gov/s/ct/rls/pgtrpt/2002/html>, and S. Rogers, «Beyond the Abu Sayyaf: The Lessons of Failure in the Philippines», *Foreign Affairs*, vol. 83, no. 1 (January-February, 2004), pp. 15-20.

في القتال على التراب الوطني الفلبيني^(٢١٠). وفي أيار/ مايو رصدت إدارة بوش أكثر من ١١٤ مليون دولار مساعدات عسكرية للمساهمة في دحر المجموعات الإرهابية في الفلبين. وحزمة المساعدة هذه هي الأكبر منذ أن أغلقت الولايات المتحدة قواعدها في الفلبين في سنة ١٩٩٢. وقد تضمنت ٤٧ مليون دولار لتمويل المناورة التدريبية الأمريكية - الفلبينية «باليكاتان ٢٠٠٣ - ١»، التي أجريت في نيسان/ أبريل - أيار/ مايو ٢٠٠٣ في سولو Sulu، حيث ينشط أبو سياف^(٢١١).

واستغلت حكومة أوريو التهديد بإطلاق صفة الإرهاب للتأثير في المفاوضات مع الجبهة الإسلامية لتحرير مورو في سنة ٢٠٠٣. وكانت محادثات السلام بين الحكومة والجبهة التي تضم ١٢,٥٠٠ مقاتل وتناضل في سبيل دولة إسلامية مستقلة على جزيرة مينداناو ومنذ سنة ١٩٨٤، مستمرة منذ آذار/ مارس ٢٠٠١ وبوساطة من ماليزيا. والمفاوضات المتباطئة منذ سنة ٢٠٠٢، علق في أيار/ مايو ٢٠٠٣، حين حملت أوريو الجبهة مسؤولية الانفجارين في جنوب البلد. وهددت الرئيسة أوريو بوصم الجبهة بأنها مجموعة إرهابية وبتجميد جميع موجوداتها إذا لم توقف هجماتها بحلول ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣^(٢١٢). ولم ينفذ التهديد لأن الجبهة أعلنت في ٢٨ أيار/ مايو وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد لمدة ١٠ أيام. ومهد اتفاق رسمي وقع بين الطرفين في ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ الطريق لمحادثات سلام دائمة وإمكانية تشكيل فريق دولي للمراقبة، وكان ذلك بتسهيل من ماليزيا^(٢١٣). وأعلنت الجبهة إنهاء أي صلة لها بالإرهابيين الدوليين^(٢١٤).

وكانت الحكومة الفلبينية قد أطلقت من قبل صفة الإرهاب على الحزب الشيوعي

(٢١٠) يحظر الدستور الفلبيني مشاركة قوات أجنبية في مهمات قتالية على الأرض الفلبينية. وقد وصف الجنود الأمريكيون بأنهم مدربون للجيش الفلبيني في عملية باسيلان في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

Joint US Military Assistance Group [JUSMAG] Fact Sheet, «RP Biggest Beneficiary of (٢١١) US Military Aid in Asia,» 16 October 2003,

< <http://usembassy.state.gov/posts/rp1/wwwhr126.html> >; Manila Philippine Daily Inquirer, «Arroyo Itemizes Components of Defence, Military Package Coming from US,» 28 May 2003, in: «US Pouring Money, Guns into Mindanao,» Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-EastAsia (FBIS-EAS), FBIS-EAS-2003-0528, 29 May 2003.

«Philippines Rebels Call Ceasefire,» BBC News Online, 28 May 2003, < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/2942814.stm> > .

«Manila Signs Ceasefire with MILF» BBC News Online, 18 July 2003, < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/3077137.stm> >, and Agence France-Presse (Hong Kong), 13 July 2003, in «Malaysian Armed Forces Ready to Send Peace Monitors to Philippines,» FBIS-EAS-2003-0713, 13 July 2003.

Agence France-Presse (Hong Kong), 18 September 2003 in «Philippine President Arroyo (٢١٤) to Push for Talks Resumption before OIC Meeting,» FBIS-EAS-2003-0918, 22 September 2003.

الفلبيني . وقالت الرئيسة أوريو في خطابها الإذاعي الأسبوعي في ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ : «سنعزل هذه المجموعة [جيش الشعب الجديد] عن المجتمع الدولي بفضح حقيقتها - مجموعة إرهابيين في لبوس توار»^(٢١٥). وفي اثر مراجعة لأنشطة المجموعة، اعتبرت الولايات المتحدة جيش الشعب الجديد منظمة إرهابية أجنبية في ٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٢^(٢١٦). وحذا الاتحاد الأوروبي حذوها في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر^(٢١٧) ٢٠٠٢. وبقيت محادثات السلام بين جيش الشعب الجديد والحكومة معلقة في سنة ٢٠٠٣، بعد أن بدأت في سنة ٢٠٠١ بمساعدة من النرويج وتوقفت في السنة ذاتها. وواصلت الحكومة عملياتها العسكرية ضد جيش الشعب الجديد وأعلنت اتخاذ إجراءات صارمة ضد جمعيات خيرية واجتماعية - مدنية كانت بزعم الحكومة واجهات لجيش الشعب الجديد ووسيلة لتجنيد أطفال^(٢١٨). ورغم أنه كانت هناك في تموز/ يوليو مؤشرات على احتمال استئناف محادثات السلام بين الحزب الشيوعي الفلبيني والحكومة، فلم يحدث أي تقدم مفاجئ يذكر في سنة ٢٠٠٣^(٢١٩).

VII استنتاجات

كانت سنة ٢٠٠٣ خير مذكر بأن الصراع بين دولتين يبقى تهديداً للسلام والأمن الدوليين، مهما بلغت العلاقات بين الدول من العالمية والتنظيم في العقد ونصف العقد اللذين تليا نهاية الحرب الباردة. ومن هنا، فإن الاهتمام بالصراعات بين الدول في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية وجنوب آسيا وإفريقيا أمر مهم، والتركيز المتجدد على خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالتحديد، شأن موضع ترحاب. ولكن لا ينبغي أن يجنب هذا التوجس واقع أن معظم الصراعات المسلحة الكبيرة في عالمنا اليوم هي صراعات ضمن دولة واحدة. فالحروب الداخلة كانت، بالاستناد الى الإحصاءات الواردة في الملحق رقم ٣ أ، مسؤولة عن أكثر من ضعفي عدد القتلى الذين سقطوا في أثناء معارك صراعات بين دول في سنة ٢٠٠٣. وواقع الصراع ضمن الدولة الواحدة، وهو واقع بشع، يجعل التركيز المستمر عليه - كظاهرة عامة من ظواهر نظام الدول الدولي وكذلك مظاهره الخاصة

«Arroyo Exposes Terrorists' Links to Drug Trade,» *Manila Times*, 6/7/20022003, (٢١٥)

< http://www.manilatimes.net/national/2003/jul/06/top_stories/20030706top4.html > .

US Department of State, Office of Counterterrorism, «Philippine Communist Party (٢١٦)

Designated Foreign Terrorist Group.» Fact Sheet, 9 August 2002, > <http://usinfo.state.gov/topical/pol/terror/02080903.htm> > .

«The Crossroads for Joma,» *Manila Times*, 3/11/ 2002, < <http://www.manilatimes.net/national/2002/nov/03/opinion/20021103opi1.html> > .

> .

Agence France-Presse (Hong Kong), 9 July 2003, in «Philippines to Crack Down on (٢١٨) Communist Guerrilla «Fronts»,» FBIS-EAS-2003-0709, 10 July 2003.

Agence France-Presse (Hong Kong), 4 July 2003, in «Philippine Negotiators, Communist (٢١٩)

«Insurgents» Agree to Resume Peace Talks,» FBIS-EAS-2003-0704, 7 July 2003.

في كل حالة - ضرورة للسلام والأمن الدوليين.

بتعابير شاملة، كان ثمة تراجع ثابت، وإن غير مثير، في عدد الصراعات ضمن الدول في أنحاء العالم. وبشكل يمكن إثباته، يعبر هذا عن إنجاز عمليات تفكك الكيانات الاتحادية التي كانت في زمن الحرب الباردة (الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا السابقة) أكثر مما يعبر عن الأنماط المعاصرة للصراع ضمن الدولة الواحدة. والأجدر بالملاحظة هو الجنوح باتجاه إطالة أمد الكثير من الصراعات ضمن الدول. وتبدو بديهية أن العنف يورث العنف ثابتة على نحو خاص في ما يتعلق بالصراعات الداخلية، إذ ما إن تبدأ دولة الانزلاق الى صراع مسلح، حتى ترد مؤسساتها وأطرها بشكل حتمي، إن كان في وسعها ذلك، بالتعبئة للحرب. وفي الأمد القصير، على الأقل، يتوقف التطور السياسي والتنمية السياسية والاجتماعية. وحيثما تعجز الدولة عن بذل جهود موفقة للتعبئة للحرب، تؤدي التأثيرات المباشرة (كالتدمير المادي) وغير المباشرة (كالإهمال والفساد) للصراع الى ذبول وحتى انهيار أطر الدولة ومؤسساتها. وأياً تكن قدرة الدولة، فإن إمكانية متابعتها وظائفها بصورة «طبيعية» خلال الصراع الداخلي أمر مستحيل. وفي هذا السياق، تنشأ مصادر توتر وخلاف جديدة، ويغدو إنهاء الصراع أكثر صعوبة. في بعض الأحيان يرى المراقبون من الخارج أن ارتداد الدول والمجتمعات الغارقة في حرب داخلية الى حلول لصراعاتها دليل على عدم جدوى التدخل الخارجي. فالصراعات الداخلية تعتبر معقدة وعسيرة ومتحفظة بحيث لا يستطيع من هم في الخارج فهمها. وطول أمدها يعتبر دليلاً على الافتقار الى إرادة داخلية للتفاوض والوصول الى حل وسط. وقد يبدو أن الحالات الموجزة في هذا الفصل توحى بعكس بذلك. أولاً، مثلما أظهرت صراعات متنوعة، كما الصراعات في كولومبيا واندونيسيا وليبيريا والسودان، فمن النادر أن تكون الصراعات ضمن الدولة متحفظة. والخلاف والصراع ضمن الدولة أظهرها مراراً حساسية تجاه القوى المحركة (الديناميات) الخارجية، أكانت ايجابية (كحالة سيراليون بعد سحب الدعم الليبيري الفعال لمتبردي الجبهة الموحدة الثورية) أم سلبية (الطلب الدولي على المخدرات والأرباح التي تجنى لتسعير النزاع في كولومبيا). وفي ظل العولمة، ما عادت نتائج الصراع الداخلي محصورة في الجوار المباشر للدولة المنكوبة بالحرب. والمشاركة الخارجية حتمية، الى حد ما. والمسألة إذا هي مسألة نوع المشاركة وبأي وسائل.

ثانياً، تشير الحالات التي أبرزت في هذا الفصل الى أن المشاركة الخارجية في حل صراعات داخلية هي، في جميع الحالات تقريباً، شرط ضروري للسلام. وللأسباب الموجزة أعلاه، قلما يكون لدى دولة في حالة حرب القدرة أو الوسائل لتولي هذه المهمة بمفردها. وقد لا يكون في وسع مجتمعات منقسمة وجريحة أن تتفاوض وتدبر حلاً للصراع من دون مساعدة. ولكن هذا لا يعني أن في استطاعة أطراف خارجية فرض سلام على دولة ما. وأي نهاية مستمرة لصراع داخلي، كما يبين الصراع في ساحل العاج، ممكنة فقط إذا كانت،

وعندما تكون «معترفاً بها» محلياً. إلا أن في استطاعة المشاركة الخارجية توفير وساطة بين الأطراف المتحاربين وجمعهم في محيط خلو من أي تهديد (مثل جهود النروج في سريلانكا وجهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا). وفي إمكان المشاركة الخارجية تأمين المساعدة العسكرية والسياسية المطلوبة لدعم اتفاق سلام هش، والتعامل مع خطر المفسدين، والتمكين من الشروع في بناء السلام. وتستطيع المساعدة المالية والتنموية تأدية دور حاسم في إحلال السلام وإدامته وفي مساعدة الدولة والمجتمع على تطوير أطر عمل ومؤسسات لإدارة السلام.

غير أن الحالات التي تمت مراجعتها في هذا الفصل أظهرت أيضاً أن المشاركة الخارجية مهمة طويلة وتتطلب مهارة وجهداً. إنها تقتضي فهماً شاملاً لأسباب الصراع القريبة والبعيدة ومعرفة عميقة بأطراف الصراع وأجندتهم، وتستلزم، بصورة حاسمة، معرفة شاملة بأولئك الراغبين أو غير الراغبين في المشاركة في عملية سلام. ويستدعي التدخل الخارجي قدراً كبيراً من الأدوات، ومشاركين متنوعين ذوي قدرات ملائمة، واستراتيجية لاستخدام هؤلاء وأولئك مجتمعين. وهذه المقاربة الاستراتيجية يمكن تناولها بالتفصيل فقط في شراكة مع الدولة والمجتمع المعنيين. ولكن، في أغلب الأحيان تغفل جهود إدارة الأزمة وحل الصراع من الخارج المشهد بكليته أو تحصره في تنسيق مع الحكومة موضوع الصراع. وفي بيئة تجري فيها إعادة فحص مفهوم سيادة الدولة بشكل حاسم ويزداد فيها التدخل بالإكراه أو بغيره، ثمة حاجة إلى تقدير شامل للعلاقة بين المتدخلين الخارجيين والأطراف المحليين لدولة ومجتمع والمجتمع الدولي الذي يساعد في إدارة صراعاتهم الداخلية وحلها، عبر جميع مراحل دورة النزاع، تحديات مركزية في معالجة الصراع المسلح الكبير.

الملحق رقم ٣ - أ أنماط النزاعات المسلحة الكبيرة، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣

ميكائيل إريكسون

بيتر ولنستين (*)

I أنماط عالمية

في سنة ٢٠٠٣ كان هناك ١٩ نزاعاً مسلحاً كبيراً في ١٨ موقعاً في أنحاء العالم. وعدد النزاعات المسلحة الكبيرة وعدد مواقع النزاعات في سنة ٢٠٠٣ أدنى قليلاً من العديدين في سنة ٢٠٠٢، إذ كانا ٢٠ نزاعاً مسلحاً كبيراً في ١٩ موقعاً^(١). والنزاعات ومواقعها في سنة ٢٠٠٣ مدرجة في الجدول رقم ٣ - أ - ٣. وللاطلاع على تعريف النزاع المسلح الكبير، انظر الملحق رقم ٣ - ب.

كان نزاعان بين دول ناشطين في سنة ٢٠٠٣: النزاع بين الهند وباكستان، والنزاع بين العراق والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا^(٢). وقامت دول أخرى بالمساهمة في

(*) مشروع أبسالا لبيانات النزاعات (UCDP) دائرة أبحاث السلام والنزاع، جامعة أبسالا. وبخصوص الجدول رقم ٣ - أ - ٣، كانت ايلغا بلونديل مسؤولة عن موقع النزاع في الجزائر، ديزيري نلسون عن ليبيريا، لينا ادمارك عن روسيا، ميكائيل إريكسون عن اندونيسيا، كريستين إك عن أفغانستان والهند - باكستان، العراق - الولايات المتحدة، والولايات المتحدة (القاعدة)، هانا فيلدي عن النيبال، اريكا فورسبرغ عن الفلبين، هيلينا كروسيل عن كولومبيا والبيرو، ليزا هالتمان عن السودان، ستينا هوغبلاد عن بوروندي، أنا يارستاد عن تركيا، يواكيم كرويتز عن ميانمار، فريدا مولر عن إسرائيل، ازاك سفنسون عن سريلانكا.

(١) يمكن أن يكون في موقع واحد نزاع واحد أو أكثر يتعلق بالاقليم، ويمكن أن يكون فيه أيضاً نزاع على الاقليم ونزاع على الحكم. ويمكن أن يكون هناك نزاع واحد فقط على الحكم في كل موقع لأنه، تعريفاً، لا يوجد إلا حكم واحد في كل موقع.

(٢) بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، سميت المملكة المتحدة والولايات المتحدة قوتي احتلال. وقدمت ٤٩ دولة أخرى شريكة في التحالف دعماً عسكرياً و/أو سياسياً للحرب في =

العمليات في أفغانستان في الصراع ضمن الدولة الواحدة بين الولايات المتحدة وشبكة القاعدة^(٣). وفي السنوات الـ ١٤ التي تلت الحرب الباردة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)، كان ثمة ٥٩ نزاعاً مسلحاً كبيراً في ٤٨ موقعاً مختلفاً. وكان عدد النزاعات في سنة ٢٠٠٣ الأدنى في الفترة كلها باستثناء ١٩٩٧، حيث كان يوجد ١٨ نزاعاً مسلحاً كبيراً. وكانت النزاعات المسلحة الكبرى كلها ما عدا أربعة منها نزاعات داخلية في فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، أي كانت المسألة متعلقة بالسيطرة على حكومة أو على إقليم دولة واحدة. وكانت النزاعات الأربعة بين دولتين في فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ النزاع بين العراق وإيران والنزاع بين الهند وباكستان والنزاع بين إثيوبيا وإريتريا، والنزاع على الحكم في العراق في سنة ٢٠٠٣.

وكانت نسبة النزاعات المسلحة الكبيرة التي اندلعت بشأن الإقليم مقارنة بالتي اندلعت بشأن الحكم هي نفسها تقريباً في فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣. وكانت النزاعات المتعلقة بالإقليم أقل عدداً من تلك المتعلقة بالحكم في فترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٣.

II أنماط اقليمية

في سنة ٢٠٠٣ كان هناك ٤ نزاعات في افريقيا و ٨ نزاعات في آسيا. وكما خلال معظم فترة السنوات الـ ١٤، وقعت الأغلبية الساحقة لهذه النزاعات سنة ٢٠٠٣ في هاتين المنطقتين. وكان ثمة ٣ نزاعات مسلحة كبيرة في أمريكا (الشمالية والجنوبية) ونزاع واحد في أوروبا و ٣ نزاعات في الشرق الأوسط. والتوزيع الاقليمي للنزاعات المسلحة الكبيرة ومواقعها في فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ واران في الجدولين رقمي ١٣ - ١ و ١٣ - ٢. ويظهر الشكل رقم ١٣ - ١ التوزيع الاقليمي والعدد الإجمالي للنزاعات في كل سنة في هذه الفترة.

بالنسبة الى افريقيا، سجل ١٨ نزاعاً مسلحاً كبيراً لفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣^(٤). وفي سنة

العراق. لمعلومات محدثة بشأن الدول المساهمة، انظر: White House, «Policies in Focus», 4 February 2004, < <http://www.whitehouse.gov/infocus/iraq/news/20030327-10.html> > .

(٣) ساهمت الدول الـ ٢٧ التالية أيضاً بدعم عسكري أو سياسي للتحالف المتعدد الجنسية في أفغانستان: أستراليا، البحرين، بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك، الدانمارك، مصر، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، اليابان، الأردن، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، كوريا الجنوبية، رومانيا، روسيا، إسبانيا، تركيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أوزبكستان. انظر: American Forces Press Service, «United against Terrorism», < <http://www.defendamerica.mil/articles/mar2002/a030402a.html> > .

بشأن أفغانستان انظر: A. Cottey, «Afghanistan and the New Dynamics of Intervention: Counter-terrorism and Nation Building.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 167-194.

(٤) النزاعات الـ ١٨ في افريقيا هي: الجزائر، أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، إثيوبيا، إثيوبيا (إريتريا)، إريتريا - إثيوبيا، غينيا بيساو، ليبيريا، المغرب موزامبيق، روندا، الصومال، جنوب افريقيا، السودان، أوغندا.

٢٠٠٣ كان هناك نزاعات جديداً في أفريقيا: نزاع في ليبيريا، ونزاع في السودان^(٥). وكان ثمة تراجع ملحوظ في عدد النزاعات في أفريقيا من سنة ١٩٩١ الى سنة ١٩٩٦. والأحداث في هذه المنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى قادت الى زيادة حادة من ٣ نزاعات في سنة ١٩٩٦ الى ١١ نزاعاً في سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وعدد النزاعات المسلحة الكبيرة في أفريقيا سنة ٢٠٠٣ هو نفسه الذي كان في سنة ١٩٩٧، لكنه يتراجع. وقد خاضت اريتريا واثيوبيا النزاع الوحيد بين دولتين في أفريقيا خلال فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠١. وتعلقت الأغلبية الساحقة للنزاعات في أفريقيا بالسيطرة على الحكم.

وبالنسبة الى أمريكا (الشمالية والوسطى والجنوبية والكاريبية). سجل في فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ ما مجموعه ٥ نزاعات مسلحة كبيرة^(٦). ومن النزاعات المسلحة الكبيرة الـ ٤ المسجلة لسنة ١٩٩٠، بقي نزاعان ناشطين في سنة ٢٠٠٣. ولم يقع في هذه الفترة أي نزاع مسلح كبير بين دولتين في المنطقة. وكانت النزاعات المدرجة لمنطقة أمريكا متعلقة بالسيطرة على الحكم.

وبالنسبة الى آسيا، سجل لفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ ما مجموعه ١٦ نزاعاً مسلحاً كبيراً^(٧). وكان في آسيا أكبر عدد من النزاعات المسلحة الكبيرة في معظم سنوات هذه الفترة. وكان ثمة تناقص شامل في النزاعات المسلحة في آسيا منذ سنة ١٩٩٠. وكما في الشرق الأوسط، كان معظم النزاعات في آسيا ناشطاً منذ ما قبل التسعينيات بكثير. وكان هناك نزاع واحد بين دولتين خلال فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، وهو النزاع الذي كان ناشطاً بين الهند وباكستان في سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩٢ وفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٣. وفي النزاعات التي نشطت ضمن دولة واحدة طاجكستان في فترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ وفي أفغانستان في سنة ٢٠٠١، ساهمت دول أخرى بقوات نظامية. وكانت الأغلبية الساحقة للنزاعات في آسيا في هذه الفترة المتعلقة بالأقليم.

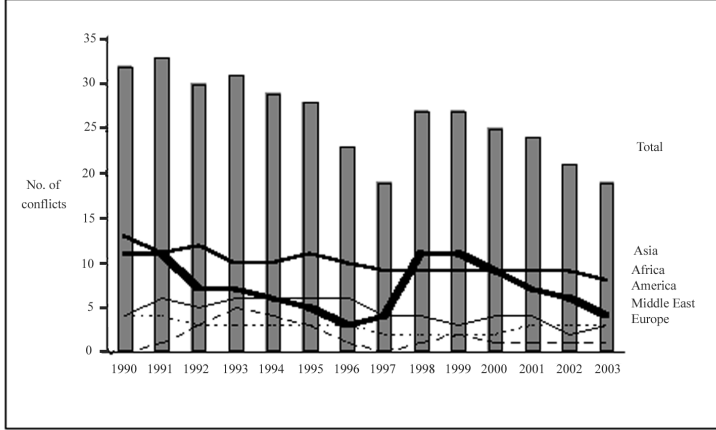
(٥) لاحظ أنه بالنظر الى أن التنافر في النزاع الجديد في السودان يتعلق بالحكم، فان هذا النزاع غير مدرج في الجدول رقم ٣ أ - ٣. وبحسب تعريف مشروع إبسالو للتنافر، يوجد تنافر واحد فقط على الحكم في كل موقع لأنه، تعريفاً، هناك حكم واحد فقط في كل موقع. انظر الملاحظة أ في الجدول رقم ٣ أ - ٣.

(٦) النزاعات الـ ٥ في أمريكا هي: كولومبيا، السلفادور، غواتيمالا، البيرو، والولايات المتحدة (النزاع بين الحكومة الأمريكية والقاعدة).

(٧) النزاعات الـ ١٦ في آسيا هي: أفغانستان، كمبوديا، الهند (كشمير)، الهند (البنجاب)، الهند - باكستان، اندونيسيا (تيمور الشرقية)، اندونيسيا (أتشيه)، ميانمار (كاتشين)، ميانمار (كارين)، ميانمار (شان)، النيبال، الفيليبين، الفيليبين (مينداناو)، سريلانكا، سريلانكا (تاميل عيلام) وطاجكستان.

الشكل رقم ٣ أ - ١

التوزيع الإقليمي والعدد الإجمالي للنزاعات في كل سنة في هذه الفترة



وبالنسبة إلى أوروبا، سجل في فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ ما مجموعه ٨ نزاعات مسلحة كبيرة^(٨). وتراجع العدد السنوي للنزاعات منذ سنة الذروة، ١٩٩٣، إذ كان عددها في هذه المنطقة ٥ نزاعات. وكان النزاع المسلح الكبير الناشط الوحيد في أوروبا في سنة ٢٠٠٣ النزاع في جمهورية الشيشان في روسيا. ولم يقع أي نزاع بين دولتين في المنطقة. وفي ٥ نزاعات من ٨ نزاعات في أوروبا في ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، ساهمت دول أخرى بقوات نظامية - أذربيجان، والنزاعات في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، والجبل الأسود (كوسوفو)^(٩). وكانت النزاعات المسلحة الكبيرة في أوروبا متعلقة بالاقليم.

وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، سجلت ١٠ نزاعات لفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣^(١٠). وكان هناك زيادة في عدد النزاعات من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩١، وبقي العدد بعدها ثابتاً إلى حد كبير إلى أن انخفض في سنة ١٩٩٧ ثم انضاف إليه نزاع واحد في سنة ٢٠٠٣. وكان اثنان من النزاعات المسلحة الكبيرة في سنة ٢٠٠٣، إسرائيل وتركيا، ناشطين خلال الفترة كلها تقريباً. وكان هناك نزاعان بين دولتين: النزاع بين العراق

(٨) النزاعات الـ ٨ في أوروبا هي: أذربيجان، البوسنة والهرسك (جمهورية سراييسكا)، البوسنة والهرسك (هرسيغ - بوسنا)، كرواتيا، جورجيا، روسيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية (كرواتيا)، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كوسوفو).

(٩) سابقاً جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ غير هذا الاسم إلى صربيا والجبل الأسود.

(١٠) هذه النزاعات هي إيران، إيران (كردستان)، العراق، الكويت، العراق - الولايات المتحدة، إسرائيل، لبنان، تركيا، اليمن.

والكويت، في سنة ١٩٩١، والنزاع بين العراق والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، في سنة ٢٠٠٣^(١١). وفي النزاع ضمن الدولة الواحدة في لبنان، الذي كان ناشطاً في سنة ١٩٩٠، ساهمت دول أخرى بقوات نظامية. والنزاعات في الشرق الأوسط كانت في معظمها متعلقة بالاقليم، ولكن في سنة ٢٠٠٣ كان ثمة زيادة طفيفة في عدد النزاعات بشأن الحكم.

III تغييرات في جدول النزاعات لسنة ٢٠٠٣

نزاعات أضيفت الى الجدول في سنة ٢٠٠٣

سجلت لسنة ٢٠٠٣ ثلاثة نزاعات جديدة: نزاع في الشرق الأوسط، تضمن العراق، ونزاعان في افريقيا، تضمننا ليبيريا والسودان.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عندما سمي الرئيس جورج دبليو بوش العراق كجزء من «محور الشر»، أضحى الوضع في العراق ملحوظاً بصورة متزايدة بالنسبة الى الحكومة الأمريكية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر أقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٤٤١^(١٢)، الذي منح العراق فرصة أخيرة للامتثال لقرارات سابقة والتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش (أنموفيك) ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) أو مواجهة «عواقب وخيمة»، قرر العراق الامتثال للقرار، واستأنف مفتشو الأمم المتحدة عملهم. وبناء على اقتناع بأن العراق يواصل التستر على برامج أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، زادت الولايات المتحدة وحلفاؤها الضغط الدبلوماسي بحلول سنة ٢٠٠٣ لإقرار قرار جديد للأمم المتحدة يميز القيام بعمل عسكري ضد العراق بسبب عدم امتثاله للقرار ١٤٤١. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، أصدر بوش إنذاراً الى صدام حسين فيه أن على الأخير مغادرة العراق مع حلول ١٩ آذار/مارس أو يُطاح بغزو مسلح. ومع أنه سبق للولايات المتحدة أن أدانت حكم صدام حسين ودعت الى تغيير النظام، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي فعلت فيها الولايات المتحدة الأمر نفسه مع تهديد بالقوة المسلحة. وبعد إذ أخفقت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حشد عدد كاف من الأصوات لإقرار قرار جديد، قررت اتخاذ تدبير عسكري خارج رعاية الأمم المتحدة، مشكلة «تحالف الاستعداد». وقد تألف هذا التحالف من قوات قتالية أمريكية وبريطانية وأسترالية، مع دعم ثانوي من دول أخرى^(١٣). وحين امتنع صدام حسين من الرضوخ لإنذار التحالف بحلول ٢٠ آذار/مارس،

(١١) انظر الهامش ٢ والجدول رقم ٣ - ٣.

(١٢) قرار مجلس الأمن ١٤٤١ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ متوفر على: <http://www.un.org/Docs/scres/2002/sc2002.htm>.

(١٣) انظر الهامش رقم ٢. لمزيد من التفاصيل حول حرب العراق، انظر الفصل ٢ من هذا الكتاب.

شنت الولايات المتحدة عمليات عسكرية على أهداف مختارة في بغداد.

في ليبيريا، بدأ النزاع بين الحكومة الليبيرية ومجموعة المتمردين (ليبيرون موحدون من أجل المصالحة والديمقراطية (LURD) في مقاطعة لوبا الشمالية في سنة ١٩٩٩^(١٤). واشتد النزاع في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وتخطى عتبة الـ ١٠٠٠ قتيل مع تقدم المجموعة نحو العاصمة منروفيا^(١٥). وتحت الضغط الدولي، وافق الرئيس الليبيري تشارلز تايلور على الاستقالة في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣^(١٦). ووقعت الحكومة الليبيرية اتفاقاً على تقاسم السلطة مع مجموعات المتمردين في ١٨ آب/أغسطس، وراحت تعد جدولاً زمنياً لإقامة حكم انتقالي^(١٧). وبوصول قوة دعم أمريكية من نحو ٢٠٠ جندي من مشاة البحرية، أخذت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) ترسل قوات في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣^(١٨). وحلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL) محل المجموعة الاقتصادية في ١ تشرين الأول/أكتوبر^(١٩).

في السودان، أدرك الصراع الناشط في الجنوب بين الحكومة السودانية وحركة/ جيش التحرير الشعبي السوداني تقدماً كبيراً مفاجئاً في ٢٥ أيلول/سبتمبر، عندما وقع الطرفان اتفاق سلام في نيفاشا، كينيا^(٢٠). وقد وافقت الحكومة السودانية على سحب ١٢,٠٠٠ جندي من جنودها الـ ١٠٠,٠٠٠ في الجنوب. ووافق كلا الطرفين على تقديم ١٢,٠٠٠ جندي إلى جيش وطني مدمج^(٢١). وتواصلت المفاوضات بصورة ناجحة خلال بقية السنة وتناولت القضايا الباقية، ولكن لم يجر توقيع اتفاق سلام نهائي. وانفجر صراع جديد في السودان عبر بروز مجموعتين متمردتين جديدتين في منطقة دارفور الغربية - حركة/ جيش التحرير السوداني وحركة العدل والمساواة. وطالبت المجموعتان بنظام اتحادي

(١٤) لمزيد من التفاصيل حول النزاع الليبيري، انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب.

«The Mother of Local Wars.» *Economist* (12 April 2003), p. 42, and International Crisis Group [ICG], «Liberia: Security Challenges.» ICG Africa Report, no. 71 (3 November 2003), p. 5.

Integrated Regional Information Network for West Africa (IRIN-WA), «Liberia: Taylor's Departure Ushers in Prospects for Peace.» IRIN-WA weekly round-up188, 8-15 August 2003.

Comprehensive Peace Agreement between the Government of Liberia and the Liberians (١٧) United for Reconciliation and Democracy [LURD] and the Movement for Democracy in Liberia [MODEL] and Political Parties, 18 August 2003, <http://www.usip.org/library/pa/liberia/liberia_08182003_toc.html>.

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول قوة مجموعة المراقبة التابعة لـ (ECOWAS)، في ليبيريا (ECOMIL)، انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول (UNMIL)، انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل بشأن الصراع في السودان، انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب.

«Agreement on Security Arrangements during the Interim Period.» 25 September 2003, (٢١) <http://www.usip.org/library/pa/sudan/sudan_security_09252003.html>.

ديمقراطي في السودان على أساس تقرير المصير لجميع الأقاليم في السودان^(٢٢). وتحول القتال في الغرب السوداني إلى صراع واسع النطاق وذي عواقب إنسانية شنيعة. وأودى الصراع بحياة ٣٠٠٠ شخص تقريباً، وبلغ عدد المهجرين داخلياً ٥٠,٠٠٠ شخص^(٢٣).

صراعات سجلت في سنة ٢٠٠٢ ولم تسجل في سنة ٢٠٠٣

في أنغولا، توقف الصراع فجأة بوفاة زعيم الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام (يونيتا UNITA) في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤^(٢٤). والصراع هذا بدأ في سنة ١٩٧٥ بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) ويونيتا للسيطرة على الحكم. وانتهى رسمياً في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، حين وقع الطرفان معاهدة للسلام^(٢٥). واستمرت في سنة ٢٠٠٣ إعادة مقاتلي يونيتا السابقين وعائلاتهم وأشخاص آخرين مهجرين إلى ديارهم وإعادة دمجهم في البلد. ولم يرد خلال السنة أي تقرير عن وقوع قتال بين يونيتا والحكومة الأنغولية. وفي سنة ٢٠٠٣ حولت الحكومة انتباهها إلى الصراع المنخفض الشدة ضد متمردين انفصاليين في جيب كابيندا الشمالي، الذي لا يزال بلا حل^(٢٦).

في راوندا، ما برحت الحكومة الروندية تقاوم القوات الديمقراطية لتحرير راوندا (FDLR) منذ سنة ١٩٨٤. ولم يذكر شيء عن قتال بين متمرد الهوتو والحكومة في سنة ٢٠٠٣. ومتمردو الهوتو يرابطون في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) منذ سنة ١٩٩٨. وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) إعادة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير راوندا إلى راوندا عقب اتفاق السلام الموقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سنة ٢٠٠٢^(٢٧). وأعيد إلى ديارهم أقل من ثلث متمرد الهوتو الراونديين

IRIN-HOA, «Sudan: Darfur Rebels Keen to Extend Ceasefire», IRIN-HOA weekly round- (٢٢) up 163, 18-24 October 2003.

انظر الهامش رقم ٥.

AFP, «UN Envoy in Chad over Sudanese Refugee Plight», in ReliefWeb, 8 January 2004. (٢٣)
< <http://www.reliefweb.int> >; AFP, «Sudan Charges that Meddling Sabotaged Chad-hosted Peace Talks», in ReliefWeb, 17 December 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .

Some Mourn, «More Rejoice», *Economist* (2 March 2002), p. 42. (٢٤)

H-R. Heitman, «Angola Gets a Real Chance for Peace», *Jane's Defence Weekly* (17 April 2002), p. 16. (٢٥)

(٢٦) حاربت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا مختلف فصائل جبهة جيب كابيندا منذ سنة ١٩٧٥. لمزيد من التفاصيل بشأن صراع كابيندا، انظر: < <http://www.irinnews.org/webspecials/cabinda/default.asp> > .

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب.

الـ ١٥,٠٠٠ الذين يعتقد أنهم في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٢٨) .

في الصومال، يقاتل منذ سنة ١٩٩١ عدد من الفئات الصومالية ومجلس المصالحة وإحياء الصومال للسيطرة على البلد في المناطق الوسطى والجنوبية. وقد شن المجلس، وهو منظمة مظلة تضم ١٩ عشيرة صومالية، كفاحه المسلح في آذار/ مارس ٢٠٠١ ضد الحكومة الوطنية الانتقالية التي أقيمت في آب/ أغسطس ٢٠٠٠^(٢٩). وتم في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين المجلس والحكومة في إلدوريت، كينيا. ووافق الطرفان على وقف الاعتداءات كافة، ووضع دستور اتحادي جديد، وتأليف حكومة اتحادية شاملة وتمثيلية ومقبولة من جميع الأطراف^(٣٠). وعقدت محادثات جديدة في ٥ - تموز/ يوليو ٢٠٠٣ في نيروبي، كينيا، حيث اتفق الفرقاء على تأسيس جمعية وطنية انتقالية من ٣٥١ عضواً^(٣١). غير أن الصفقة رفضت من قبل الرئيس المؤقت عبد القاسم صلاص حسن، الذي انسحب من محادثات السلام في ٢٩ تموز/ يوليو، رافضاً التنحي رغم حقيقة أن مدة الحكم الوطني الانتقالي تنتهي في آب/ أغسطس ٢٠٠٣^(٣٢). واستمر القتال في سنة ٢٠٠٣ بين أمراء حرب إقليميين وعشائر صومالية منافسة ولكن، لما لم يكن ثمة تقارير عن قتال بين قوات الحكومة وقوات المجلس خلال السنة، شطب الصراع من قائمة الصراعات المسلحة الكبرى في سنة ٢٠٠٣.

في الهند، لا تزال الجبهة الموحدة لتحرير أسام تقاتل منذ سنة ١٩٧٩ ضد الحكومة الهندية في سبيل أسام مستقلة. واستمر الصراع في سنة ٢٠٠٣، لكنه أودى خلال السنة بحياة أقل من ١٠٠ شخص. ويقدر أن ٣٠٠٠ شخص لقوا مصرعهم خلال أمد الصراع. وبنتيجة استخدام برمجيات مؤتمتة أكثر فعالية لاستخلاص فقرات من قاعدة بيانات فاكتيفا (Factiva) للأبناء، تمكن مشروع أوبسالا لبيانات الصراعات من إعادة درس الصراع في أسام

D. Mahtani, «UN Says Hutu Rebels Blocked from Leaving DR Congo,» in ReliefWeb, (٢٨) 20 January 2004, < <http://www.reliefweb.int/w/rwb.nsf/0/19912850820de3df49256e2300246f03?OpenDocument> > .

«Somali Warlords form Unity Council,» BBC News Online, 22 March 2001, < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/1235434.stm> > . (٢٩)

International Crisis Group [ICG], «Salvaging Somalia's Chance for Peace,» ICG Africa (٣٠) Briefing, 9 December 2002, p. 3, < <http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?id=1822&l=1> > .

Agence France-Presse, «Somalia's Interim Government Rejects Nairobi Peace Accord,» in (٣١) ReliefWeb, 6 July 2003, < <http://www.reliefweb.int> > .

«Somali President Clings to Office» BBC News Online, 11 August 2003, والمصدر نفسه، و (٣٢) < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/3141427.stm> > .

وخلص إلى أنه لم يتخط عتبة الـ ١٠٠٠ قتيل في سنة واحدة. ولهذا شطب الصراع من جدول الصراعات في سنة ٢٠٠٣ (الجدول رقم ٣ - أ - ٣) (٣٣).

تغييرات في حدة الصراع

كجزء من جهود مشروع أوبسالا لإحراز درجة أعلى من الدقة في تصنيف بيانات متعلقة بصراعات مسلحة كبيرة، أضيفت فئتان جديدتان إلى عملية جمع البيانات. وهاتان الفئتان الجديدتان - فئة الصراع الذي لا يشمل دولة - أي الصراع بين مجموعتين ليست أي منهما دولة، وفئة العنف الذي تمارسه من جانب واحد دول أو مجموعات منظمة ضد مدنيين (كالمجازر وأعمال الإبادة) - مرمزتان الآن بشكل منفصل لدى مشروع أوبسالا. ونتيجة لذلك، ربما أثر عدد من التغييرات في العدد الإجمالي للوفيات ذات الصلة بأعمال القتال (انظر الجدول رقم ٣ - أ - ٣).

وأظهرت سبعة صراعات مسلحة كبيرة من بين الصراعات الـ ١٩ في سنة ٢٠٠٣ حدة أكثر مقارنةً بسنة ٢٠٠٢ (٣٤). وفي خمسة من تلك الصراعات، تزايدت الوفيات الناجمة عن القتال بنسبة تجاوزت الـ ٥٠ بالمئة (٣٥). وأظهرت ثمانية صراعات حدة أقل في سنة ٢٠٠٣ قياساً بسنة ٢٠٠٢، وفي أربعة منها كانت مستويات الحدة أدنى بأكثر من ٥٠ بالمئة (٣٦). ولم تظهر ثلاثة صراعات تغييراً في الحدة عما كانت عليه في سنة ٢٠٠٢ (٣٧).

أما الصراعات المسلحة الكبرى الستة التي سببت في سنة ٢٠٠٣ ما لا يقل عن ١٠٠٠ حالة وفاة، فهي: الهند، الهند - باكستان، إندونيسيا، العراق، ليبيريا، النيبال. وفي سنة ٢٠٠٢، كانت الصراعات الستة التي سقط فيها ١٠٠٠ قتيل على الأقل: بوروندي، كولومبيا، الهند (كشمير)، النيبال، روسيا (الشيشان)، السودان (حركة/ جيش تحرير شعب السودان).

(٣٣) انظر الملحق رقم ٣ ب.

(٣٤) الصراعات السبعة هذه هي: بوروندي، ليبيريا، الهند - باكستان، إندونيسيا، ميانمار، الفلبين (الحزب الشيوعي الفلبيني والجهة الإسلامية لتحرير مورو).

(٣٥) الصراعات الخمسة هذه هي: بوروندي، الهند - باكستان، إندونيسيا، ليبيريا، الفلبين (الجهة الإسلامية لتحرير مورو).

(٣٦) الصراعات الثمانية هذه هي: الجزائر، كولومبيا، الهند، إسرائيل، النيبال، روسيا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذه، انخفضت الشدة بأكثر من ٥٠ بالمئة في أربعة صراعات: الجزائر، كولومبيا، النيبال والولايات المتحدة الأمريكية.

(٣٧) الصراعات الثلاثة هذه هي: البيرو و سريلانكا والسودان.

الجدول رقم ٣-١
التوزيع الاقليمي للزراعات مسلحة كبرى وعددها وأنواعها ، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣^(١)

المنطقة	٢٠٠٣		٢٠٠٢		٢٠٠١		٢٠٠٠		١٩٩٩		١٩٩٨		١٩٩٧		١٩٩٦		١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٢		١٩٩١		١٩٩٠			
	ح	١	ح	١	ح	١	ح	١	ح	١	ح	١	ح	١	ح	١	ح	١	ح	١	ح	١	ح	١	ح	١	ح			
افريقيا	-	٤	-	٦	-	٧	١	٨	١	١٠	١	١٠	٤	١	٢	١	٤	١	٥	١	٦	١	٦	١	٦	٣	٨	٣	٨	
أمريكا	-	١٣	-	١٣	-	١٣	-	٢	٢	-	٢	٢	-	٢	-	٣	-	٣	-	٣	-	٣	-	٣	-	٤	-	٤		
آسيا	٦	٢	٦	٢	٦	٢	٦	٢	٦	٢	٥	٣	٥	٣	٥	٤	٦	٤	٥	٤	٥	٤	٥	٤	٧	٤	٧	٣	٨	٤
أوروبا	١	-	١	-	١	-	١	-	٢	-	١	-	-	-	١	-	٣	-	٤	-	٥	-	٥	-	٣	-	١	-	-	
الشرق الأوسط	٢	١	٢	-	٢	٢	٢	٢	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٤	٢	٤	٢	٤	٤	٢	٣	٢	٤	٢	٣	١	
المجموع	٩	١١٠	١٠	١١١	١٠	١١٤	١١	١٤	١٢	١٥	١٧	٨	١١	١٢	١١	١٥	١٣	١٥	١٤	١٦	١٥	١٥	١٥	١٥	١٦	١٧	١٥	١٧		
المجموع	١١٩	٢٠	١٢٣	٢٤	٢٦	٢٦	١٨	٢٢	٢٧	٢٨	٣٠	٢٩	٣٣	٣١																

ح = حكم و١ = إقليم (territory) نوعا التناظر.

(١) لاحظ الجدول رقم ٣-١ معدل لوزن استثناء زراعات أسام في الهند من الجدول رقم ٣-٣، بالنظر الى عدم تغطيته عبئة القنبل الألف في أثناء القتال في أي سنة واحدة.

الجدول رقم ٣ أ - ٢

التوزيع الاقليمي لمواقع ذات نزاع مسلح كبير واحد على الأقل، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣

المنطقة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
أفريقيا	١٠	١٠	٧	٧	٦	٥	٣	٤	١١	١١	٩	٧	٦	٤
أمريكا	٤	٤	٣	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٣
آسيا	٨	٧	٩	٨	٨	٨	٩	٨	٨	٧	٧	٧	٧	٧
أوروبا	-	١	٣	٤	٣	٣	١	-	١	٢	١	١	١	١
الشرق الأوسط	٤	٤	٤	٤	٥	٤	٤	٤	٤	٣	٤	٤	٢	٣
المجموع	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٥	٢٣	٢٠	١٨	٢٦	٢٥	٢٣	٢٢	١٩	١٨

(ب) لاحظ هذا الرقم يشمل النزاع بين الولايات المتحدة والقاعدة. انظر : M. Eriksson, M. Sollenberg and P. Wallensteen, «Patterns of Major Armed Conflicts, 1990-2001.» SIPRI Yearbook 2002, pp. 67-68.

للحصول على تفصيل للتقدير التمهيدي لهذه الحالة وملابساتها.
المصدر: مشروع أسبلا لبيانات النزاعات.

الجدول رقم ٣ أ - ٣

جدول مواقع الصراعات التي فيها صراع مسلح كبير واحد على الأقل في سنة ٢٠٠٣

الموقع	التنافس ^(١)	سنة التشكل/ سنة الانضمام/ سنة الدخول ^(ب)	الأطراف المتحاربة ^(ج)	إجمالي الوفيات ^(د) (من ضمنها سنة ٢٠٠٣)	الوفيات في سنة ٢٠٠٣	الاختلاف عن سنة ٢٠٠٢ ^(هـ)
أفريقيا						
الجزائر	الحكم	١٩٩٣/١٩٩٣/١٩٩٣	حكومة الجزائر ضد «ج.ا.م»	٤٠٠,٠٠٠ - *١٠٠,٠٠٠	أقل من ٥٠	- -

«ج.ا.م»: المجموعة الإسلامية المسلحة.

* لاحظ أن هذه الأرقام تشمل الوفيات في القتال منذ سنة ١٩٩٢ والذي شاركت فيه أطراف أخرى غير الأطراف المدرجة أعلاه، ولا سيما جبهة الإنقاذ الإسلامية.

بوروندي	الحكم	١٩٩٢/٠٠/٠٠	حكومة بوروندي ضد «م.و.د.د.» / «ق.د.د.»	أكثر من ٦٠٠٠*	٩٢٥	++
		١٩٩٢/٠٠/٠٠	ضد «بالهيهيتو» - «ق.ت.و.»			

يتبع

تابع

«م.و.د.» : المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية.

«ق.د.د.» : قوات الدفاع عن الديمقراطية.

«بالبيهوتو» : حزب تحرير شعب الهوتو.

«ق.ت.و.» : قوات التحرير الوطني.

* يذكر أن العنف السياسي منذ سنة ١٩٩٣ أدى إلى سقوط ما مجموعه ٢٠٠,٠٠٠ قتيل على الأقل. والرقم هذا يشمل الوفيات التي تكبدتها مجموعات أخرى غير تلك المدرجة أعلاه ولم تعد ناشطة، ووفيات ناجمة عن التقاتل بين المجموعات، إضافة إلى الوفيات التي لم تصنف كوفيات ناجمة عن قتال.

ليبيريا	الحكم	٢٠٠٣/٢٠٠٢/٢٠٠٠	حكومة ليبيريا ضد «ل.م.م.»	٢٥٠٠	أقل من ٢٣٠٠	++
---------	-------	----------------	------------------------------	------	----------------	----

«ل.م.م.» : ليبيريون موحدون للمصالحة والديمقراطية.

السودان	الحكم	١٩٨٣/١٩٨٣/١٩٨٣	حكومة السودان ضد «ح.ج.ت.ش.س.»*	٥٥٠٠٠	٢٢٧٥	٠
		٢٠٠٣/٢٠٠٣	ضد «ح.ج.ت.س.»			
		٢٠٠٣	ضد «ح.ع.م.»			

«ح.ج.ت.ش.س.» : حركة/ جيش تحرير شعب السودان.

«ح.ج.ت.س.» : حركة/ جيش تحرير السودان.

«ح.ع.م.» : حركة العدالة والمساواة.

* كانت حركة/ جيش تحرير شعب السودان قد أدرجت تحت التحالف الديمقراطي الوطني، لكنها ما فتئت تعمل بصورة مستقلة. ولهذا، تدرج في سنة ٢٠٠٣ كمنظمة مستقلة.

أمريكا						
كولومبيا	الحكم	١٩٩١/١٩٧٨/١٩٤٩	حكومة كولومبيا ضد «ق.م.ث.ك.»	أكثر من ٤١,٠٠٠*	٥٠٠	--
		١٩٩١/١٩٧٨/١٩٦٥	ضد «ج.ت.و.»			

«ق.م.ث.ل.» : القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

«ج.ت.و.» : جيش التحرير الوطني.

* يشمل هذا الرقم الوفيات في القتال منذ سنة ١٩٦٤ والذي شاركت فيه أطراف أخرى غير المدرجة أعلاه.

البيرو	الحكم	١٩٨١/١٩٨١/١٩٨٠	حكومة البيرو ضد «سانديرو لومينوزو»	أكثر من ٢٨,٠٠٠	أقل من ٢٥	٠
--------	-------	----------------	---------------------------------------	-------------------	--------------	---

(«الدرب المضيء»)

يتبع

تابع

الولايات المتحدة	الحكم	٢٠٠١/٢٠٠١/٢٠٠١	حكومة الولايات المتحدة، التحالف المتعدد الجنسيه* ضد تنظيم القاعدة	٣٥٠٠	أقل من ٥٠	--
------------------	-------	----------------	---	------	-----------	----

* الدول التالية ساهمت بقوات قتالية : أستراليا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، نيوزيلندا، النروج، بولندا، رومانيا، والمملكة المتحدة. للاطلاع على قائمة الدول المساهمة بقوات غير متتالية و/أو بدعم سياسي، انظر الملاحظة ٣ في هذا الملحق.

آسيا						
الهند	الإقليم (كشمير)	١٩٩٠/١٩٨٩/٠٠	حكومة الهند ضد متمرد كشمير	أكثر من ٢٦,٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠	-
الهند - باكستان	الإقليم	١٩٤٧/١٩٩٦/١٩٤٧	حكومة الهند ضد حكومة باكستان	--	أكثر من ١٠٠	++
إندونيسيا	الإقليم	١٩٩٠/١٩٨٩/١٩٧٦	حكومة إندونيسيا ضد «ح.أ.ح»	أكثر من ٢٠٠٠	١٠٠٠	++

«ح.أ.ح» : حركة أنشبه الحرة.

ميانمار	الإقليم	١٩٤٨/١٩٤٨/١٩٤٨	حكومة ميانمار ضد «أ.ك.و» ك.و.	١٩٥٠ - ٤٨ : ٨٠٠٠ ١٩٨٨-٨١ : ٨-٥ آلاف	أكثر من ٢٥	+
---------	---------	----------------	----------------------------------	--	------------	---

«أ.ك.و» : اتحاد كارين الوطني.

النيبال	الحكم	٢٠٠٢/١٩٩٦/١٩٩٦	حكومة النيبال ضد «ج.ش.ن.م»	٥٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠	--
---------	-------	----------------	-------------------------------	------	--------------	----

«ج.ش.ن.م» : الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي.

الفيليبين	الحكم	١٩٨٢/١٩٦٨/١٩٦٨	حكومة الفيليبين ضد «ج.ش.ف»*	٢١,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠	أكثر من ٢٠٠	+
	الإقليم	٢٠٠٠/١٩٨٧/١٩٨٤	ضد «ج.ا.ت.م»	أكثر من ٢٥٠٠	أقل من ٨٠٠	++

«ج.ش.ف.» : الحزب الشيوعي الفيليبيني.

«ج.ا.ت.م.» : الجبهة الإسلامية لتحرير مورو.

* أدرج سابقاً كـ «جيش الشعب الجديد»، الجناح المسلح من الحزب الشيوعي الفيليبيني. وبغرض المطابقة، غير مشروع أبسالا الإشارة إلى هذا الحزب في الصراع إلى الجناح السياسي، الحزب الشيوعي الفيليبيني.

يتبع

تابع

سريلانكا	الإقليم	١٩٨٩/١٩٨٣/١٩٧٦	حكومة سريلانكا ضد «ن.ت.ع.»	أكثر من ٦٠,٠٠٠	أكثر من ٢٥	٠
----------	---------	----------------	-------------------------------	-------------------	------------	---

«ن.ت.ع.» : نمور تحرير تاميل إيلام.

أوروبا						
روسيا	الإقليم	١٩٩٥/١٩٩٩/١٩٩١	حكومة روسيا ضد جمهورية الشيشان	- ٤٠,٠٠٠ ٧٠,٠٠٠	أكثر من ٥٠٠	-
الشرق الأوسط						
العراق	الحكم	٢٠٠٣/٢٠٠٣/٢٠٠٣	حكومة العراق ضد غ.ق.ت. الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا*	١٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠	ن. أ

* وفرت هذه الدول الثلاث قوات قتالية في الحرب. وللاطلاع على قائمة الدول التي ساهمت لاحقاً بقوات قتالية وتلك التي تساهم بقوات غير قتالية و/أو دعم سياسي، انظر الملاحظة ٢ في هذا الملحق والفصل الثالث.

إسرائيل	الإقليم	٠٠/١٩٦٤/١٩٩٤	حكومة إسرائيل ضد المنظمات الفلسطينية*	١٩٤٨ - ** أكثر من ١٤,٠٠٠	أكثر من ٤٢٥	-
---------	---------	--------------	--	--------------------------------	----------------	---

* على رأسها كتائب شهداء الأقصى (فتح)، وحماس (حركة المقاومة الإسلامية) والجهاد الإسلامي والجهة الشعبية لتحرير فلسطين.

** لاحظ أن هذا الرقم يشمل أيضاً الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٣، التي شاركت فيها أطراف غير مدرجة أعلاه.

تركيا	الإقليم	١٩٩٢/١٩٨٤/١٩٧٤	حكومة تركيا ضد كونغرا - جيل*	أكثر من ٣٠,٠٠٠	أكثر من ٧٥	-
-------	---------	----------------	---------------------------------	-------------------	------------	---

* في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ قام مؤتمر الحرية والديمقراطية (المعروف سابقاً بحزب العمال الكردستاني) بتغيير اسمه إلى مؤتمر شعب كردستان (كونغرا - جيل).

تنطبق الملاحظات التالية على الجدول رقم ١٣ - ٣. والجدير بالملاحظة أنه على الرغم من أن بعض البلدان هي أيضاً موقع صراعات مسلحة صغرى، فإن الجدول يدرج فقط الصراعات المسلحة الكبرى في هذه البلدان، وللاطلاع على التعريفات والمناهج والمصادر المستخدمة، انظر الملحق رقم ٣.ب.

والصراعات في الجدول رقم ١٣ - ٣ مدرجة بحسب الموقع، بترتيب أبجدي، ضمن خمس مناطق جغرافية هي: أفريقيا - باستثناء مصر، أمريكا - بما فيها أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية والدول في البحر الكاريبي، آسيا - بما فيها أوقيانيا وأستراليا ونيوزيلندا، أوروبا - بما فيها الدول في القوقاز، والشرق الأوسط - مصر،

إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، سورية، ودول شبه الجزيرة العربية.
(أ) المواقف العلنية والمنافرة عموماً. و«الحكم» و«الإقليم» يشيران إلى أشكال تنافر إزاء موضوع صراع تتعلق بالحكم (نوع النظام السياسي أو تغيير الحكومة المركزية أو تركيبها) والإقليم (السيطرة على إقليم [صراع بين دولتين]، أو الانفصال أو الحكم الذاتي)، على التوالي. ويمكن أن يكون لكل موقع شكل واحد أو أكثر من أشكال التنافر بشأن الإقليم إذا كانت الأراضي المتنازع فيها كيانات مختلفة. ويمكن أن يكون هناك تنافر واحد فقط بشأن الحكومة في كل موقع، إذ إن في كل موقع حكومة واحدة فقط. ويمكن أن يكون لكل تنافر أكثر من طرفين.

(ب) «سنة التشكل» هي السنة التي صرح فيها بالتنافر. و«سنة الانضمام» هي السنة التي بدأ أو استؤنف فيها استخدام القوة المسلحة. و«سنة الدخول» هي السنة التي وصل الصراع فيها إلى عتبة الـ ١٠٠٠ حالة وفاة بسبب القتال في سنة شمسية واحدة، ولذلك تم إدخاله في قاعدة بيانات صراعات مسلحة كبيرة.
(ج) أدرجت الأطراف المتحاربة غير الحكومية تحت اسم الأطراف المستخدمة للقوة المسلحة. ولم تدرج في هذا العمود إلا الأطراف والتحالفات التي كانت نشطة خلال سنة ٢٠٠٣. والتحالفات مشار إليها بفاصلة (،) بين أسماء الأطراف المتحاربة.

(د) تشير أرقام الوفيات إلى إجمالي الوفيات، أي الوفيات الناجمة عن تقاتل الأطراف المتحاربة والتي يمكن ربطها بالتنافر مباشرة، خلال الصراع. والمعلومات التي تشمل سنة شمسية هي بالضرورة غير نهائية بالنسبة إلى الأشهر الأخيرة من السنة. وأظهرت التجربة أيضاً أن موثوقية الأرقام تزداد مع مرور الوقت، ولهذا يجري تنقيحها كل سنة.

(هـ) الـ «الاختلاف عن سنة ٢٠٠٢» يقاس بوصفه زيادة أو نقصاناً في عدد الوفيات الناجمة عن القتال في سنة ٢٠٠٣ مقارنة بالوفيات في سنة ٢٠٠٢. ومع أن الرموز مستندة إلى بيانات لا يمكن اعتبارها موثوقة كلياً، فإنها تمثل التغييرات التالية:

- + + زيادة في وفيات القتال بنسبة تزيد عن ٥٠ بالمئة.
 - + زيادة في وفيات القتال بنسبة تزيد عن ١٠ بالمئة وتصل إلى ٥٠ بالمئة.
 - معدل ثابت لوفيات القتال (١٠ بالمئة).
 - تراجع في عدد الوفيات بنسبة تزيد عن ١٠ بالمئة وتصل إلى ٥٠ بالمئة.
 - تراجع في عدد الوفيات بنسبة تزيد عن ٥٠ بالمئة.
 - غ.ت.ت.: غير قابل للتطبيق، نظراً إلى أن الصراع المسلح الكبير لم يسجل في سنة ٢٠٠٢.
- ملاحظة: في الأعمدة الثلاثة الأخيرة («إجمالي الوفيات»، «الوفيات في سنة ٢٠٠٣»، و«الاختلاف عن سنة ٢٠٠٢»)، تدل إشارة «..» على خلو المصادر المراجعة من أرقام موثوقة أو أرقام موثوقة متفككة.

الملحق رقم ٣ - ب تعريفات بيانات الصراع ومصادرها ومناهجها

ميكائيل إريكسون

بيتر ولنستين

يوضح هذا الملحق التعريفات والمناهج المستخدمة في تصنيف البيانات بشأن صراعات مسلحة كبرى، ويقدم تعليقات متعلقة بالتعامل مع المصادر المراجعة. وسجلات الصراعات المسلحة في الملحق رقم ٣ أ من تصنيف مشروع أوبسالا لبيانات الصراعات (UCDP)، في دائرة أبحاث السلام والصراع، جامعة أوبسالا^(١).

I التعريفات

يعرف مشروع أوبسالا الصراع المسلح الكبير بأنه تنافر متنازع فيه. والتنافر هذا يتعلق بحكومة و/أو إقليم تستخدم القوة المسلحة بسببهما بين القوات المسلحة لطرفين، أحدهما على الأقل حكومة دولة، ويسفر عن هذا الاستخدام ما لا يقل عن ١٠٠٠ حالة وفاة نتيجة قتال في أي سنة واحدة^(٢).

والعناصر المختلفة لهذا التعريف محددة على النحو التالي: (٣)

< <http://www.pcr.uu.se> > .

(١) لمزيد من المعلومات، انظر:

(٢) هذا التعريف للصراع المسلح الكبير يختلف قليلاً عن التعريف المطبق على بيانات مشروع أوبسالا

المشورة في: *SIPRI Yearbooks 1988-1999* (Oxford: Oxford University Press, 1988-1999).

ومقتضى أن يسبب الصراع وفاة ١٠٠٠ شخص أو أكثر في قتال في سنة واحدة لا في مجرى الصراع بكامله، يضمن أن تكون الصراعات التي تبلغ مستوى عالياً من الشدة، مقيساً بعدد الوفيات، هي الصراعات الوحيدة المشمولة بهذا التعريف. وقد عدلت الجداول والأرقام في الملحق رقم ٣ أ بأثر رجعي كي تعكس هذا التعريف المنقح.

(٣) M. Eriksson, ed., *States in Armed Conflict 2002*, Department of Peace and Conflict Research Report; no. 67 (Uppsala: Uppsala Publishing House, 2004).

١ - التنافر المتعلق بحكومة و/ أو إقليم. يجب أن يتعلق التنافر بحكومة و/ أو إقليم، وهو يشير إلى المواقف المتنافرة عموماً والمعلنة. والتنافر الذي يتعلق بحكومة يشير إلى نوع النظام السياسي أو إلى استبدال الحكومة المركزية أو إلى تغيير تركيبة الحكومة الحالية. والتنافر الذي يتعلق بإقليم يشير إلى وضع الإقليم القانوني، مثلاً، تغير الدولة المسيطرة على إقليم معين (صراع بين دولتين) أو الانفصال أو الحكم الذاتي (صراع ضمن دولة واحدة).

٢ - استخدام القوة المسلحة. يشير هذا إلى استخدام قوات الأطراف المسلحة أسلحة كي تعزز موقف الأطراف العام في الصراع، فتتجم عن ذلك وفيات. والأسلحة معرفة بأنها أي وسيلة قتال مادية من مثل أسلحة مصنعة وكذلك عصي وحجارة ونيران ومياه، وما إلى ذلك.

٣ - الطرف. يشير هذا إلى حكومة دولة أو منظمة معارضة أو تحالف من منظمات معارضة. وحكومة دولة هي ذلك الطرف الذي يعتبر عموماً متمتعاً بالسيطرة المركزية، حتى من قبل تلك المنظمات الساعية للاستيلاء على السلطة. وإذا كان هذا المعيار غير قابل للتطبيق، فإن الحكومة هي الطرف المسيطر على عاصمة الدولة. وفي معظم الحالات حيث تكون هناك دولة، يتطابق المعياران. والمنظمة المعارضة هي أي مجموعة غير حكومية تعلن اسمها وأهدافها السياسية وتستخدم القوة المسلحة لتحقيق هذه الأهداف.

٤ - الدولة. الدولة هي حكومة ذات سيادة ومُعترف بها دولياً ومسيطرة على إقليم محدد، أو حكومة غير معترف بها دولياً ومسيطرة على إقليم محدد لا تنازعها على سيادته حكومة ذات سيادة ومُعترف بها دولياً.

٥ - الوفيات لأسباب لها علاقة بالقتال. يشير هذا إلى الوفيات التي تسببها الأطراف المتحاربة والتي يمكن ربطها مباشرة بالقتال على تنازع فيه.

وحالما يصل صراع إلى عتبة الألف قتيل، يستمر في الظهور في الجداول السنوية للصراعات إلى أن يتم حل التنافر المتنازع فيه و/ أو إلى أن لا يعود هناك استخدام مدون للقوة المسلحة، ومفض إلى حالة وفاة واحدة على الأقل، بين الأطراف، ومتعلق بالتنافر نفسه خلال السنة. وقد يظهر الصراع ذاته مجدداً في سنوات تالية إذا كان هناك استخدام مجدداً للقوة المسلحة بين الأطراف عينها، ومفض إلى حالة وفاة واحدة على الأقل ومتعلق بالتنافر نفسه. ونقطة البحث المركزية ليست العنف السياسي في حد ذاته وإنما التنافرات المتنازع فيها عن طريق استخدام القوة المسلحة. وهكذا، يسجل المشروع نوعاً رئيسياً واحداً من العنف السياسي - الوفيات الناجمة عن القتال - الذي يصلح كقياس لحجم الصراع. وثمة أنواع أخرى من العنف السياسي مستثناة، مثل: الاستخدام الأحادي للقوة المسلحة، كالمجازر مثلاً، والعنف غير المنظم أو العفوي، كالعنف الطائفي، والعنف غير الموجه إلى الدولة، كالتقاتل بين منظمات غير حكومية. وفيات العنف السياسي هذه دلالات ظواهر غير الصراع

المسلح كما هو معرف هنا. وعلى سبيل المثال، العنف المتبادل مختلف عن العنف الأحادي، أي أن الحرب مختلفة عن الإبادة الجماعية. ولا يقصد بهذا أن مثل هذه الأنواع الأخرى من العنف أو الصراع العنيف ليست بالأهمية ذاتها، ولكن التمييز بينها مهم.

٦ - عدد القوات في جداول الصراعات المسلحة الكبيرة في كتب سيبري السنوية السابقة، أشارت أرقام القوات إلى القوات المسلحة الإجمالية للطرف الحكومي المحارب (أي حكومة موقع الصراع) والقوات المسلحة للأطراف غير الحكومية في موقع الصراع. وقائمة الصراعات المسلحة الكبرى لسنة ٢٠٠٣ لا تتضمن أعداد قوات كل صراع. وسبب استبعاد أرقام القوات من الجدول هو أن المصادر المستخدمة لتصنيف هذه البيانات لم توفر سوى معلومات عن العدد الإجمالي للقوات العاملة، ولم تعط العدد الدقيق للقوات على كلا الجانبين علماً بأنهم منخرطين بفاعلية في كل صراع. ولم تثبت الأعداد أنها مؤشر مفيد على عدد المحاربين في صراع ما ولذلك شطبت من الجدول الخاص بسنة ٢٠٠٣ (الجدول رقم ٣ - أ - ٣).

كثيراً ما يكون هناك تدخل دولي من أنواع مختلفة في صراعات ضمن دول. وثمة نوع واحد فقط من التدخل الدولي مشمول في الملحق رقم ٣ أ: تعتبر دولة أخرى أو تحالف آخر متعدد الجنسية طرفاً في صراع إذا، فقط إذا، ساهم بقوات نظامية مع أحد الأطراف المحاربة وشاطر ذلك الطرف أهدافه. ولا تعتبر عملية حفظ سلام تقليدية طرفاً في الصراع بل تعتبر جزءاً غير منحاز من عملية سلام بتراضي الأطراف. وينبغي أن يذكر أيضاً أن المجموعات المتمردة العاملة انطلاقاً من قاعدة في دولة مجاورة مدرجة كأطراف في الصراع في الموقع الذي يجري تحدي الحكومة فيه، بصرف النظر عن جنسياتها أو عن مواقع قواعدها.

II المصادر

تقوم البيانات المقدمة في الملحق رقم ٣ - أ على معلومات مأخوذة من مجموعة مختارة من المصادر المتاحة، المطبوعة منها والإلكترونية. وتتضمن المصادر وكالات أنباء وصحفاً ومجلات وتقارير بحثية ووثائق منظمات دولية ومتعددة الجنسيات ومنظمات غير حكومية. والأخيرة تشتمل على واثق الأطراف المتحاربة (حكومات ومنظمات معارضة) حيثما تكون مثل هذه المصادر متوفرة، نظراً إلى أنها تصلح كتتمة حاسمة عند مطابقة بيانات بشأن مواقف الأطراف المتنافرة. وهناك مصادر أخرى مستخدمة هي مصادر عالمية وإقليمية، ومصادر خاصة ببلدان معينة.

تشكل مصادر الأنباء المستقلة التي اختيرت على مدى سنوات عدة أساس مجموعة المصادر. فلا غنى عن قاعدة بيانات أنباء فاكتيفا (Factiva) (كانت معروفة سابقاً بـ «ملخصات أعمال رويترز»). لجمع تقارير أنباء عامة. كما أن المشروع يستخدم مصادر خاصة

بأقاليم وبلدان استخداماً واسعاً. ولكنها غير قابلة للمقارنة بين الأقاليم. وهذا يعني أن بالنسبة إلى بعض البلدان يتم الرجوع إلى مصادر عدة، بينما بالنسبة إلى بلدان وأقاليم أخرى يستخدم فقط القليل من المصادر العالية المستوى الخاصة بأقاليم أو بلدان. ففي حالة آسيا، يرجع إلى مصادر أنباء خاصة ببلدان نظراً إلى ضآلة المصادر الإقليمية الموثوقة المتاحة. وعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى بلدان في جنوب آسيا، يجري استخدام مقالات من عدد كبير من الصحف الوطنية والمحلية.

وكما في السنوات السابقة، استخدمت قاعدة بيانات أنباء فاكتيفا مصدراً رئيسياً لبيانات خاصة بصراعات مسلحة كبيرة. وفي سنة ٢٠٠٣، بدأ مشروع أيسالا استخدام برمجيات مؤتمتة أكثر فاعلية لاستخلاص من فقرات من قاعدة البيانات، الأمر الذي يرفع مستوى الدقة.

ويقوم المشروع بإطراد بتفحص المجموعات المختارة من المصادر للحفاظ على مستوى رفيع من الموثوقية والتغطية المشابهة لجميع الأقاليم والدول. ومن الأولويات التوصل إلى مزيج متوازن من مصادر مختلفة الأصول لتلافي التحيز.

ويجري الحكم على موثوقية المصادر باستغلال الخبرة المتراكمة ضمن المشروع إلى جانب إرشادات من شبكة خبراء عالمية. إن استقلال المصادر أمر حاسم وكذا شفافية أصولها. ويُحكم على كل مصدر بحسب السياق الذي ينشر فيه، أي بحسب مصالح المصدر المحتملة في إساءة تقديم الأحداث السياسية أو الأحداث العنيفة. وفي حالة المصادر المتحيزة والمستخدمة لتحديد بيانات الأطراف، يجب أن تكون مصادر رسمية صادرة عن الأطراف. وبما أن معظم المصادر ثانوية، يحاول المشروع اقتفاء التقارير رجوعاً إلى المصدر الأولي لتقرير ما إذا كانت جديرة بأن يعول عليها. وبالإضافة إلى تحديد مستوى موثوقية المصادر المتاحة، يسعى المشروع جاهداً ليتحقق من وجود رقابة. ولذلك، يجب استخدام مصادر أخرى غير مصادر الأنباء العادية كي يجدد بصورة قاطعة ما يجري في بلد ما. ولهذا الغرض يتم الرجوع إلى وثائق وتقارير صادرة عن منظمات دولية ومتعددة الجنسية ومنظمات غير حكومية.

III المناهج

تجمع البيانات بشأن الصراعات المسلحة الكبرى بحسب السنة الشمسية. وهي تتضمن بيانات عن موقع الصراع، ونوع التنافر، وسنة تشكل التنافر، وسنة شروع الطرف المحارب في استخدام القوة المسلحة، والأطراف المتحاربة، وإجمالي الوفيات ذات الصلة بالقتال، والوفيات خلال السنة، والتغير في عدد الوفيات قياساً بالسنة السابقة^(٤).

(٤) انظر ملاحظات الجدول رقم ٣ أ- ٣ في الملحق رقم ٣ أ.

وتشكل بيانات الوفيات ذات الصلة بالقتال الجزء الأكبر من مجموعة البيانات. ويتم إنتاج أرقام الوفيات من خلال مراجعة شاملة لتقارير خاصة بحوادث عنف إفرادية في كل صراع، ثم يصار إلى تجميع هذه التقارير. وبشكل مثالي، تعزز هذه الأرقام الافرادية بمصدرين أو أكثر من المصادر المستقلة. وتقارن الأرقام المجمعّة أيضاً بأرقام إجمالية ترد في وثائق رسمية وتقارير خاصة ووسائل الإعلام الإخبارية. وتشكل مساهمتها بشكل أساسي توضيحاً للسياقات التي تجري الأحداث فيها، وبالتالي تسهل التفسير الصحيح للتقارير في المصادر المنشورة.

ليس هناك سوى القليل من المعلومات المتاحة عن العدد الدقيق للوفيات في الصراعات المسلحة. ولذلك، فإن المشروع يقدم هذه الأرقام في حالات عدة كأرقام مراوحة أو تقريبية، وهي أفضل التقديرات. وتستند أعداد الوفيات ذات الصلة بالقتال إلى تقديرات متحفظة. وتبين الخبرة أنه عندما تتوفر معلومات أكثر عن صراع مسلح، غالباً ما تكون التقديرات المتحفظة القائمة على معلومات عن كل حادث إفرادي أصح من التقديرات الأعلى والأقل تحفظاً. وفي حال عدم توفر أرقام أو في حال كانت الأرقام المنشورة متضاربة جداً بحيث يتعذر نشر حتى أدنى رقم موثوق، لا يقدم أي رقم. وتعديل الأرقام كل سنة لدى توفر معلومات جديدة.

٤ - بعثات السلام المتعددة الأطراف

ريناتا دوان

شارون ويهارتا

I مقدمة

نفذت في سنة ٢٠٠٣ أربع عشرة بعثة سلام متعددة الأطراف، كانت سبع منها في أفريقيا. وأسفر عقد اتفاقات سلام عن خمس بعثات جديدة: مهمة الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL)، بعثة الأمم المتحدة في ساحل العاج (MINUCI)، البعثة الإفريقية في بوروندي (AMIB)، بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في ساحل العاج (ECOMICI)، بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا (ECOMIL). وفي بعض الحالات، أدى تجديد الاعتداءات (مثلاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية) أو خطر استئناف القتال (مثلاً بين إثيوبيا وإريتريا) إلى تعزيز أو تمديد التكاليفات الرسمية للعمليات الجارية. وكانت إحدى عشرة عملية من العمليات الأربع عشرة التي أقرت في سنة ٢٠٠٢ بإدارة منظمات إقليمية أو تحالفات دول معتمدة من الأمم المتحدة. وكان ثمة استثناء جزئي لهذا الأمر هو القوة المتعددة الجنسيات في العراق، التي تلقت تفويضاً من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ فقط لكنها موجودة منذ أيار/مايو ٢٠٠٣^(١). ونفذ الاتحاد الأوروبي، في أول سنة له في تولي مهمة إدارة أزمات، أربع عمليات: بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (EUPM)، عملية كونكورديا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، عملية أرتميس (Artemis)^(٢) في جمهورية الكونغو

(١) القوة المتعددة الأطراف في العراق عملية مكلفة ومفوضة بقرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ الصادر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ولكن ينفذها تحالف دول شكل لهذا الغرض. هذا القرار وقرارات أخرى لمجلس الأمن مستشهد بها في هذا الفصل متوفرة في موقع الأمم المتحدة على الانترنت. انظر: < http://www.un.org/documents/scres.htm >.

(٢) يشار الى عملية أرتميس أيضاً باسم قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات (IEMF).

الديمقراطية، وعملية بروكسيما في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونفذت منظمات إقليمية أفريقية أربع عمليات: واحدة بواسطة الاتحاد الإفريقي - المهمة الإفريقية في بوروندي، اثنتان بإدارة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOMICI و ECOMIL، وواحدة بواسطة المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى (CEMAC) في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع أن قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) في أفغانستان ليست عملية جديدة، فإنها تعمل منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣ تحت لواء منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو). وفي جنوب المحيط الهادئ، أطلقت تحالفات دول عمليتين كانتا كلتاها بقيادة أستراليا: بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان (RAMSI) وفريق انتقال بوغينفيل (BTT) في بابوا غينيا الجديدة. وتعهدت الأمم المتحدة بثلاث بعثات جديدة في سنة ٢٠٠٣: UNMIL و MINUCI و بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (UNAMI).

ثمة عدد من العمليات الجديدة تجري في مواقع مشتركة، إما بصورة متزامنة وإما بصورة متوالية، وهي لذلك مترابطة على نحو متين. ففي ساحل العاج، توفر ECOMICI مع كتيبة من الجنود الفرنسيين (مفوضة بمقتضى بنود الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥)^(٣)، الإطار الأمني لتطبيق اتفاق ليناس - ماركوسيس ٢٠٠٣^(٤). وكانت MINUCI قد أنشئت بغية تنسيق جميع أنشطة بناء السلام في ساحل العاج. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي عملية أرتيمس، وهي كناية عن قوة قوامها ١٨٠٠ جندي، لاستكمال مهمة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) في منطقة ايتوري الشرقية، إلى أن يتسنى للأمم المتحدة تقوية وجودها هناك. وكانت ECOMIL و عملية ارتيمس قد شرع فيهما بالتحديد لتعملا كأوليات صمود قصيرة الأجل ريثما يتيسر نشر عملية للأمم المتحدة مفوضة ومجهزة بصورة كافية. والعمليتان كلتاها أجزيت بحد ذاتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى وثائق منظمتهما القانونية^(٥).

وكان انعدام روابط مؤسسية بين UNAMI والقوة المتعددة الجنسيات دالة العلاقة المتتبسة بين وجود الأمم المتحدة الموطد في تموز/يوليو وقوة احتلال لم تحظ بتفويض من الأمم المتحدة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣^(٦). وعلاوة على ذلك، لم تنطلق UNAMI

(٣) الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلق بالترتيبات الإقليمية، متوفر في: <http://www.un.org/aboutun/charter/>.

(٤) انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب. وبشأن اتفاق ليناس - ماركوسيس، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ انظر: <http://www.african-geopolitics.org/show.aspx?articleid=3570>.

(٥) الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلق بالإجراءات حيال التهديدات ضد السلام والانتهاكات للسلام وأفعال العدوان، متوفر في: <http://www.un.org/aboutun/charter/>.

(٦) انظر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ الصادر في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

في سنة ٢٠٠٣، فالانفجار الفتاك الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد في آب/ أغسطس أسفر عن سحب معظم موظفي البعثة^(٧).

وقد عزز مجلس الأمن انتدابه لـ ISAF و MONUC في سنة ٢٠٠٣ في محاولة لتحسين سبل معالجة المشكلات الأمنية المستمرة في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على التوالي. وزيد عديد قوات MONUC ليصل إلى قرابة ١٠,٥٠٠ شخص، منهم ٤٨٠٠ شخص مخصصون لمنطقة ايتوري^(٨). وفي تشرين الأول/أكتوبر، وبعد نداءات مكررة من الحكومة الأفغانية، وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ووكالات إنسانية، أقر مجلس الأمن القرار ١٥١٠، موسعاً إطار تفويض ISAF الجغرافي إلى ما بعد كابول^(٩). ولكن الناتو اختار تفسيراً أضيق لهذا التفويض ووسع مجال عمل ISAF فقط لتوفير أمن من أجل فرق إعادة الإعمار الإقليمية (PRTs) تحت قيادة ألمانية في إقليم كوندوز الشمالي وحوله^(١٠). وجرى تمديد بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإريتريا (UNMEE) إلى ما بعد الموعد المتوقع لاختتامها نتيجة عزوف أثيوبيا عن التقيد بقرار لجنة حدود إريتريا - أثيوبيا (EEBC) والفشل اللاحق في إنجاز ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا^(١١).

في سنة ٢٠٠٣ اختتمت ثمانى بعثات سلام متعددة الأطراف، كان أربع بعثات منها قد بدأت في سنة ٢٠٠٣. وقد اختتمت إما لأنها نجحت في الوفاء بالتزاماتها وإما لأنها اعتبرت غير كافية لتناول ظروف جديدة وكان لا بد من عمليات جديدة. وقد توقفت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق - الكويت (UNIKOM) نتيجة التدخل الأمريكي في العراق. أما عملية انسجام الحلفاء الخاصة بالناتو في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وعملية كونكورديا الخاصة بالاتحاد الأوروبي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وعملية ارتميس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد حققت كلها أهداف مهماتها في سنة ٢٠٠٣.

(٧) حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لم تكن UNAMI قد نشرت مجدداً في العراق. وقرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ (انظر الهامش رقم ١) يفوض القوة المتعددة الجنسيات في العراق بتوفير الأمن لعناصر UNAMI. (٨) انظر: الأمم المتحدة، التقرير الرابع عشر للأمين العام بشأن مهمة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، UN document S/2003/1098, 17 November 2003, pp. 2 and 22.

(٩) انظر: قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٠ الصادر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(١٠) NATO/Military Committee Meetings: ISAF, Capabilities, Command Structure-OPLAN for ISAF Extension-Exercises with Russia,» Atlantic News, 19 November 2003.

وقعت حكومتا اثيوبيا وإريتريا اتفاقاً في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وافقتا فيه على إنشاء لجنة حيادية خاصة بحدود إريتريا - أثيوبيا تقوم بتحديد الحدود وترسيمها بين البلدين. ووافق الطرفان على التقيد بقرار اللجنة. انظر: United Nations, Progress Report of the Secretary-General on Ethiopia and Eritrea, UN Document S/2001/45, 12 January 2001.

United Nations, Progress report of the Secretary-General on Ethiopia and Eritrea, UN Document S/2003/858, 4 September 2003, p. 9.

وتم دمج ECOMIL والمفرزة الجنوب الإفريقية للحماية والمساندة (SAPSD) في بوروندي في مهام أوسع - UNMIL و AMIB، على التوالي. وكان معنى التركيز على بناء السلام في بابوا غينيا الجديدة أن ثمة حاجة إلى عملية سلام منتدبة بشكل أنسب لتحل محل مجموعة بوغينفيل لمراقبة السلام (PMG). وكان فريق انتقال بوغينفيل (BTT)، وهو بعثة من مدنيين بشكل أساسي، قد شكل كي يعمل لفترة ستة أشهر ويسهل هذا التحويل.

وفي سنة ٢٠٠٣ بدأت اثنتان من أكبر بعثات الأمم المتحدة - بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (UNAMSIL) وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK) - تخفيض أنشطتهما وفقاً لجدول زمني. وجرى إبطاء تقليص عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (UNMISSET) بعد أن أظهرت أعمال شغب في العاصمة ودليل في مطلع سنة ٢٠٠٣ عيوباً في الإدارة المحلية للتهديدات الأمنية^(١٢).

وأبرزت سنة ٢٠٠٣ عدداً من معالم عمليات سلام وإدارة أزمات معاصرة، بما فيها التركيز المعزز على دور الأمم المتحدة في بناء السلام في ما بعد الصراع والطبيعة المتنوعة لأنشطة حفظ سلام لا تقوم بها الأمم المتحدة. ويتضمن الاتجاه الأخير عمليات تنفذها منظمات إقليمية أوروبية خارج الحدود، وتركيزاً مجدداً على قدرات حفظ سلام إقليمية في أفريقيا والانتشار المتزايد لعمليات تدخل من تحالفات دول غير دائمة. وكان ثمة موضوع آخر من موضوعات الاهتمام في سنة ٢٠٠٣ هو مخاطر حفظ السلام. وهذه الاتجاهات والتطورات تناقشها الأقسام II - IV بينما يقدم القسم V بعض الاستنتاجات المختصرة. أما جدول بعثات السلام المتعددة الأطراف التي بدأت أو ما زالت قائمة أو أنهيت في سنة ٢٠٠٣، فإنه وارد في القسم VI.

II دور الأمم المتحدة في بناء السلام في ما بعد الصراعات

لقد غلب على جدول أعمال الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٣ التحشيد لحرب العراق ثم الحرب نفسها، وأبرزت واحدة من أعمق الأزمات السياسية في تاريخ منظمة الأمم المتحدة المضطرب^(١٣). وتعرض نظام الأمم المتحدة لهزة عنيفة بفعل الانقسامات داخل مجلس الأمن

(١٢) انخفض عدد جنود UNMISSET من ٣٣٠٠ الى ١٧٥٠ جندياً في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٣. وأضيفت وحدة شرطة مشكلة الى UNMISSET وقدم مزيد من التدريب الى قوة الشرطة التيمورية لتحسين إدارة النظام العام. انظر: United Nations, Special Report of the Secretary-General on the United Nations Mission of Support in East Timor, UN Document S/2003/243, 3 March 2003.

قبلت تيمور الشرقية، تحت الاسم الجديد، تيمور - لست، عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(١٣) هذه الحقيقة أقر بها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي، انظر: United Nations, Report of the Secretary-General on the Work of the Organization, UN Document A/58/1, 28 August 2003, Chapter I, «Achieving Peace and Security».

حول كيفية التصدي للخطر العراقي المزعوم على السلام والأمن الدوليين، وإغفال آليات نخول بها الأمم المتحدة الموضوع لمراقبة امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة، وقرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللاحق لاستخدام قوة غير ضد العراق^(١٤) ووجه التفجير التالي لمقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، أي بعد خمسة أيام فقط من إنشاء UNAMI، ضربة مفاجئة إلى ثقة مسؤولي الأمم المتحدة بجهودهم للحفاظ على دور مستقل ومجد في أعقاب الحرب.

لكن مع حلول نهاية السنة، كانت الأمم المتحدة بالتأكيد في وضع أقوى مما كانت عليه في السنوات الأخيرة: في سنة ٢٠٠٣، نشرت عناصر حفظ سلام عسكرية في الميدان بمعدل شهري زاد عن ٣٨,٥٠٠ عنصر^(١٥). أولاً، انعكس دور الأمم المتحدة الفريد كمصدر للشرعية في الاحتجاجات المحلية الواسعة في كثير من الدول التي اختارت حكوماتها مساندة الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق وفي المشقة التي واجهتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تأمين مساعدة دولية خلال الاعتداءات الرسمية في العراق وبعدها. وعكس سعي التحالف الملح وراء استصدار قرار من مجلس الأمن بعد الغزو هذا الإقرار وأفضى في نهاية الأمر إلى قرار يُقر بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة كقوتي احتلال لكنه يشدد على ضرورة استعادة سيادة العراق وحكمه لنفسه بأسرع وقت ممكن^(١٦).

ثانياً، برر على نحو مطرد عمل آليات التفتيش الخاصة بالأمم المتحدة، وخصوصاً لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش (أونوفيك)، بفعل فشل جهود التفتيش التي بذلها التحالف لإلقاء أي ضوء جديد على برامج الأسلحة العراقية وبفعل نتائج تحقيقات محلية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كليهما بشأن قرار كل من حكومتي البلدين بخوض الحرب^(١٧). ثالثاً، والأهم، أوضحت الحاجة إلى مشاركة فعالة من الأمم المتحدة في إدارة بناء السلام في ما بعد الصراع في العراق، وفي تقديم العون، واضحة بصورة متزايدة في الفوضى التي أعقبت الحرب. وتفرد الأمم المتحدة بخبرتها بإدارة سلطة و/ أو مساعدة بعد

(١٤) Irrelevant, Illegitimate or Indispensable,» *Economist*, 22 February 2003, p. 25, and T. L. O'Brien, «US Dismisses Calls for Peace,» *International Herald Tribune*, 20/3/2003, p. 3.

انظر أيضاً: الفصل ٢ من هذا الكتاب.

(١٥) وصل المعدل الشهري لعدد عناصر حفظ السلام العسكريين المرسلين الى الميدان الى الذروة في سنة ١٩٩٤، حيث تحطى الـ ٧٢,٠٠٠ عنصر، وهبط الى أدنى نقطة في سنة ١٩٩٩، حيث بلغ ١٣,٦٠٠ عنصر. وابتداء من سنة ١٩٩٩ كان ثمة ارتفاع عام في عدد عناصر حفظ السلام المنشورين حتى سنة ٢٠٠١. انظر: United Nations, Department of Peacekeeping Operations, «Monthly Summary of Military and CivPol Personnel Deployed in Current United Nations Operations as of 31 Dec. 2003,» < <http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/contributors/index.htm> > .

(١٦) انظر: قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

(١٧) للمزيد من المعلومات حول هذه التحقيقات، انظر الفصل ١٦ من هذا الكتاب.

صراع - كما ظهر في فترة قريبة العهد في كمبوديا وكوسوفو وتيمور - ليستي وأفغانستان - وبقدرتها على حشد وكالات وخبراء تنسيق للمشاركة في هذا المجهود. هذا، فضلاً عن سلطة الأمم المتحدة الفريدة، يجعلها طرفاً حاسماً في بناء سلام في ما بعد صراع.

إن التركيز على صدارة الأمم المتحدة في بناء سلام بعد صراع ومنع وقوع صراعات، أكثر منه على صنع سلام وفرض سلام، يسبق تاريخ حرب العراق ويعكس التغييرات الواسعة في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. وتشمل تلك التغييرات بيئة دولية لم تعد تعتبر مبدأ سيادة الدولة شيئاً مقدساً، وبروز أطراف إقليميين، وتحول عن اتفاقات سلام معقودة بوساطة الأمم المتحدة إلى عمليات سلام متفاوض بشأنها داخلياً^(١٨). كما أنها قائمة على اعتراف صريح بمحدوديات الأمم المتحدة، وبخاصة في صنع سلام وفرضه من خلال قوة عسكرية^(١٩). والتركيز العملي على أنشطة الأمم المتحدة بشأن السلام، من أفريقيا الغربية إلى أفغانستان ومن كوسوفو إلى تيمور - ليستي، استند بصورة متزايدة إلى توطيد أطر عمل وآليات سلام وتنمية قابلين للاستمرار. وفي هذا المجال، جمع داخل نظام الأمم المتحدة قدر هائل من الخبرة والمعرفة، الأمر الذي أسفر عن مجموعة كبيرة من المبادئ^(٢٠) وسلسلة واسعة من الأنشطة، منها تقديم مساعدات إنسانية وإعانات غذائية، وحماية لاجئين إعادتهم، وتأمين خدمات صحية، وصون حقوق الإنسان، وتوفير إدارة وخبرات مدنية، وتنظيم انتخابات ومراقبتها، ورعاية مجتمعات مدنية وأنظمة حكم. وفي ظل ولاية الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وبتحفيز من توصيات تقرير الإبراهيمي في سنة ٢٠٠٠، تحقق تقدم كبير في تحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها وكذلك مع أطراف

(١٨) للاطلاع على مناقشة لهذه الاتجاهات، انظر من بين مصادر أخرى، M. Pugh and W. Singh, Sidhu, eds., *The United Nations and Regional Security: Europe and Beyond* (London: Lynne Rienner, 2003); M. Osman, *The United Nations and Peace Enforcement: Wars, Terrorism and Democracy* (Aldershot: Ashgate, 2002), and J. Darby and R. MacGinty, eds., *The Management of Peace Processes* (Basingstoke: Macmillan, 2000).

(١٩) من أجل مناقشة شاملة، انظر: T. Findlay, SIPRI, *The Use of Force in UN Peace Operations* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

(٢٠) انظر: Reports of the Secretary-General, Implementation of the United Nations Millennium Declaration, UN Document A/58/323, 2 September 2003, and UN Document A/57/270, 31 July 2002, and United Nations, «No Exit without Strategy: Security Council Decision-making and the Closure or Transition of United Nations Peacekeeping Operations,» UN Document S/2001/394, 20 April 2001.

R. Caplan, International Institute for Strategic Studies (IISS), *A New Trusteeship? The International Administration of War-torn Territories*, Adelphi Paper 341 (Oxford: Oxford University Press, 2002), and S. Chesterman, *You, the People: The United Nations, Transitional Administration and State-Building*, Final Report of the Project on Transitional Administrations (New York: International Peace Academy (IPA), 2003), available at: <<http://www.ipacademy.org>>.

آخرين في الميدان^(٢١) وليس هناك دولة أو منظمة دولية أخرى واحدة تستطيع استخدام مجموعة مماثلة من الأدوات والخبراء^(٢٢). وهذه الصفة بالذات هي التي دفعت إلى تنظيم عمليات للأمم المتحدة كبيرة ومتعددة الأبعاد في ليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودفعت أيضاً إلى المطالبة بدور أكبر للأمم المتحدة في العراق سنة ٢٠٠٣^(٢٣).

وفي الوقت الذي يحظى ببناء السلام ودور الأمم المتحدة في بناء السلام باهتمام متجدد، يبقى القلق من احتمال أن تغدو الأمم المتحدة عاجزة عن التقدم في عمليات طويلة ومكلفة. ولذلك أرفق بدء عمليات سلام جديدة في سنة ٢٠٠٣ - في سيراليون وكوسوفو وتيمور - ليستي - بتقليص شديد لعمليات السلام القائمة والمتعددة الأبعاد. ومع أن هذا الإصرار على الانتقال إلى المسؤولية المحلية بأسرع وقت ممكن مرتكز على مخاوف حقيقية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنه مصوغ، حسابياً وعملياً بالقدر نفسه، بما تواجهه الأمم المتحدة باستمرار من قيود على الموارد. وتوخت الأمم المتحدة موازنة اهتمامها ببناء السلام مع حقيقة مواردها المالية والبشرية المحدودة بثلاث طرق متداخلة. الأولى داخلية وتركز على تحسين التنسيق عبر نظام الأمم المتحدة. وفي ما سبق، كانت المهمات السياسية الخاصة وعمليات بناء السلام تدار من قبل دائرة الشؤون السياسية (DPA) في الأمم المتحدة وكانت متميزة من عمليات الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة الواقعة تحت مسؤولية دائرة عمليات حفظ السلام (DPKO) في الأمم المتحدة^(٢٤) وفي بداية سنة ٢٠٠٣ وضعت جميع العمليات المتعددة الأبعاد (مثل UNAMA) تحت إدارة DPKO. وجزء من القصد وراء هذا هو تمكين دائرة الشؤون السياسية من أن تكون أقرب إلى وحدة سياسية واستراتيجية وتمكين DPKO من أن تكون هيئة أكثر تركيزاً على الناحية العملية. وقد بذلت جهوداً أيضاً

United Nations, Report of the Panel on United Nations Peace Operations, UN Document (٢١) A/55/305, 21 August 2000, Known as the Brahimi Report, is available at: <http://www.un.org/peace/reports/peace_operations/>

R. Dwan, «Armed Conflict Prevention, Management and : انظر : مناقشة مستوفاة لهذا التقرير، انظر : Resolution.» in: *SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 71-74.

W. Durch, «Picking up the Peaces: The UN's Evolving Postconflict Roles,» *Washington Quarterly*, vol. 26, no. 4 (Autumn 2003), pp. 195-210, and M. Berdal, «Ten Years of International Peacekeeping,» *International Peacekeeping*, vol. 10, no. 4 (Winter 2003), pp. 5-11.

(٢٢) للاطلاع على موجز لأنشطة مختلف الوكالات، انظر الهامش رقم ١٣.

(٢٣) كان التخطيط لعمليات مستقبلية للأمم المتحدة في بوروندي وساحل العاج والسودان قد حرك أيضاً.

(٢٤) الفصل ٦ من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن تسوية الخلافات، متوفر في: <<http://www.un.org/aboutun/charter/>>.

وحول الفصل ٧، انظر الهامش رقم ٥.

لتطوير تخطيط متكامل للعمليات ضمن الأمم المتحدة وإدخال جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في العملية^(٢٥). وقد استفاد الأمين العام في استخدام ممثلين خاصين في بلد ما ليعملوا بوصفهم سلطة الأمم المتحدة الرئيسية ولينسقوا مختلف عمالي الأمم المتحدة ووكالاتها في الميدان. وتقر هذه الجهود بتحديات التنمية في صلب بناء السلام وتحاول تسريع وتحسين الانتقال من مقاربة أزمة قصيرة المدى إلى منظور إنمائي.

ثمة خيار ثان هو تسليم مسؤولية دعم التنمية البعيدة المدى إلى منظمات إقليمية، إلا أن هذا غير ممكن عملياً حتى وقتنا الحاضر إلا بالنسبة إلى مؤسسات أوروبية أكثر ثراء (على سبيل المثال، الانتقال من عمليات للأمم المتحدة إلى عمليات للاتحاد الأوروبي في البلقان). والخيار الثالث هو من خلال أنشطة تنمية ثنائية (مثلاً، حالة أفغانستان، حيث تولت دول أوروبية مختلفة مسؤولية قطاع محدد، مثلاً تولت المملكة المتحدة موضوع إنتاج المخدرات). غير أن المقاربة هذه تعتمد على المصالح الاستراتيجية أو على مصالح أخرى لعاملين خارجيين في الدولة المضيفة (مثلاً، الروابط الاستعمارية البريطانية والفرنسية في إفريقيا) وتجازف بمقاربة غير مكتملة تجاه بناء سلام متعدد الأبعاد، كما دلت التطورات في أفغانستان^(٢٦).

تفي هذه الاعتبارات بإبراز السلسلة الواسعة من العاملين المشاركين في عمليات سلام دولية والتنسيق المطلوب بينهم. وإذا كانت قدرات الأمم المتحدة تمنحها دوراً فريداً في بناء السلام، فإن لدى الأمم المتحدة أيضاً سبباً للمطالبة بدور خاص ومسؤوليات خاصة في إعلان المبادئ المتعلقة بالتدخل وتنسيق جهود بناء السلام الدولية. وبهذا، تؤكد حقاً مشروعاً في المشاركة في كيفية صنع ذلك السلام.

III المنظمات الإقليمية - عودة إلى المركز

إن اشتراك المنظمات الإقليمية المتزايد في السلام والأمن الدوليين واحد من أبرز معالم بيئة ما بعد الحرب الباردة وأكثرها خضوعاً للدراسة. وفي حين أن أولية الأمم المتحدة في إدارة السلام والأمن معلنة في ميثاق الأمم المتحدة، فإن الميثاق يعترف صراحة بشرعية النشاط الإقليمي في تسوية الخلافات وحل الصراعات، والفوائد المحتملة التي تضيفها

(٢٥) طرح مفهوم «قوة المهمة المتكاملة» أول مرة في تقرير الابراهيمي السنوي لسنة ٢٠٠٠، انظر الهامش رقم ٢١.

(٢٦) في موازاة جهود المملكة المتحدة، تولت ألمانيا مسؤولية اصلاح الشرطة بينما تصدرت إيطاليا الاصلاح القانوني في أفغانستان. ورغم حقيقة أن المجالات الثلاثة مترابطة، فإن هناك القدر القليل من التنسيق الرسمي بين الدول الأوروبية الرئيسية، وهناك خطوات إصلاحية بنسب مختلفة جداً ضمن كل برنامج ثنائي الطرف. انظر: M. Sedra, «Security First: Afghanistan's Security Sector Reform Process», *Ploughshares Monitor* (Winter 2003), available at: <<http://www.ploughshares.ca/content/MONITOR/mond03a.html>>.

المنظمات الإقليمية على أنشطة حفظ السلام معروفة جيداً. وقد يكون في استطاعة المنظمات الإقليمية اتخاذ قرارات وتنفيذها بتماسك أشد، والانتشار بصورة أسرع إلى منطقة صراع، وتولي حفظ السلام وفرض السلام بمهارة وفاعلية أكثر مما تستطيعه قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، إلا أن الأمر يتوقف على طبيعة هذه المنظمات وحجمها وقدرتها وموقعها. وقد تركز الاهتمام خصوصاً على النجاح الأكبر نسبياً الذي حققته قوات حفظ سلام إقليمية في التعامل مع مشكلة «المفسدين» في بيئات ما بعد صراعات^(٢٧).

ثمة سلسلة ممتدة من الفاعلين الإقليميين يشاركون حالياً في عمليات سلام (انظر الجدول رقم ٤-٣). وعلاوة على ذلك، وكما أشير في القسم I، فإن من معالم هذه المشاركة تنوع الشراكات بين فاعلين إقليميين والأمم المتحدة في عمليات سلام محددة. وتتضمن أنشطة هذه المنظمات الإقليمية: البقاء على الأرض مؤقتاً ريثما تأخذ عمليات سلام خاصة بالأمم المتحدة مجراها (كما في الانتقال من ECOMIL إلى UNMIL ومن عملية أرتيميس إلى MONUC II)، عمليات ناتجة من عمليات الأمم المتحدة (مثل EUPM). المشاركة في مهمات الأمم المتحدة ككل (مثلاً، أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في UNMIK)؛ حضور ثنائي مع احتفاظ الأمم المتحدة ببعض السيطرة (كما في عمليات سابقة للناتو في البوسنة والهرسك)، نشر متمم بعضه بعضاً (مثلاً، في ISAF، و UNAMA)، والمشاركة في تحالفات دول تصادق عليها الأمم المتحدة وقد تصبح أو لا تصبح عمليات سلام للأمم المتحدة (مثل SAPSD في الحالة السابقة و RAMSI في الحالة اللاحقة)، وكذلك المشاركة في تحالفات تعمل بصورة مستقلة عن سلطة أو سيطرة الأمم المتحدة (مثلاً، التحالف المتعدد الجنسيات في العراق قبل أن يتم تبني قرار مجلس الأمن ١٥١١^(٢٨)).

عمليات للاتحاد الأوروبي والناتو خارج حدودهما

كان من أكثر الأمور جدارة بالانتباه بين التطورات في سياق الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في سنة ٢٠٠٣ شروع منظمين في عمليات خارج حدودهما: الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية (عملية أرتيميس) والناتو في أفغانستان (اضطلاع ISAF). وكان هذا أمراً جديداً ولافتاً للنظر لعدد من الأسباب. أولاً، كان كثيرون في الأمم المتحدة في أشد القلق من التطور الأخير لقدرات المنظمات الأوروبية

(٢٧) بشأن المفسدين، انظر: J. S. Stedman, «Spoiler Problems in Peace Processes», *International Security*, vol.22, no. 2 (Autumn 1997), pp. 5-53.

(٢٨) للمزيد عن الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، انظر: C. Cater, (Rapporteur), *International Peace Academy (IPA), The Regionalization of Conflict and Intervention*, IPA Seminar Report (New York: IPA, 2003), <http://www.ipacademy.org/PDF_Reports/REGIONALIZATION_OF_CONFLICT.pdf>.

على إدارة أزمات. وليس هذا ناجماً عن الخوف مما يمكن لفاعلين أوروبيين أن يفعلوا وإنما مما لن تفعله الدول الأوروبية، أي المساهمة في عمليات حفظ سلام في إطار الأمم المتحدة. وقد خشي مسؤولو الأمم المتحدة، بعد أن لاحظوا النقص الحالي في مساهمات دول متطورة بعناصر بشرية في عمليات سلام خاصة بالأمم المتحدة، من أن يؤدي تركيز على بناء قدرة الاتحاد الأوروبي والناو على إدارة أزمات إلى إبداء الدول الغربية اهتماماً أقل ومساعدة أقل لعمليات الأمم المتحدة في أفريقيا وآسيا^(٢٩). ونشر عملية الاتحاد الأوروبي (عملية أرتيمس) على نحو واضح لمساعدة عملية للأمم المتحدة لإدارة وضع أمني خطر قطع مسافة باتجاه معالجة هذا القلق. وقد فاجأ نشر القوة بسرعة أولئك المشككين في حقيقة قدرات الاتحاد الأوروبي. والأهم من ذلك هو أن إدخال صراعات أفريقية إلى أجندة الاتحاد الأوروبي ذهب بعض الشيء باتجاه سد الفجوة بين أقوال الدول الأوروبية وأفعالها بشأن ضرورة تقوية عمليات الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بزيادة المساعدة التنموية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكان بحلول نهاية سنة ٢٠٠٣ يستطلع إمكانية إرسال بعثة تدريبية إلى كينشاسا للمساعدة في تأسيس وحدات شرطة متكاملة هناك^(٣٠).

على المستوى المؤسسي، ساعدت تجربة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الحث على تعميق التنسيق الرسمي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما تجلّى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في الإعلان المشترك بشأن تعاون الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على إدارة الأزمات^(٣١) لكن يبقى أن يرى ما إذا كانت مهمة الاتحاد الأوروبي في أفريقيا هي محاولة مرة واحدة. والاتحاد الأوروبي لا يزال يفتقر إلى القدرات اللوجيستية وقدرات القيادة والسيطرة اللازمة لإعداد وإدارة عملية عسكرية ضخمة: عملية أرتيمس كانت عملية بقيادة فرنسية، وتم إعدادها وإدارتها من مقر قيادة في أريس. واستقلالها عن سيطرة الأمم المتحدة ومدتها الزمنية المحدودة شاهدان على استمرار تردد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيال

(٢٩) انظر، مثلاً مقالة لـ نائب الأمين العام لشؤون حفظ السلام: J. M. Guéhenno, «Maintien de la paix: Les Nouveaux défis pour l'ONU et le Conseil de sécurité», [Peacekeeping: The New Threats for the UN and the Security Council], *Politique Etrangère*, vol. 68, nos. 3-4 (Autum-Winter 2003).

ولمزيد من المعلومات عن عدم مساهمة دول متطورة بجنود، انظر: W. Durch [et al.], *The Brahimi Report and the Future of UN Peace Operations* (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, 2003), pp. 70-74.

European Union, 2541st Council Meeting on External Relations, EU Document 14500/03 (٣٠) (Presse321), 17 November 2003.

Joint Declaration on EU-UN Cooperation in Crisis Management, 24 Sep. 2003, available (٣١) at: <<http://europa-eu-un.org/article.asp?id=2768>> .

عمليات خطرة خارج الحدود. وقد يزيد في هذا التردد انضمام عشرة أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/ مايو ٢٠٠٤، إذ ليست لدى أية من هؤلاء الأعضاء مصالح فعلية في أفريقيا. ومع ذلك، فإن التجربة تقدم نموذجاً محتملاً عن تحويل مساعدة وقدرات قصيرة الأمد من الاتحاد الأوروبي إلى جهود الأمم المتحدة في إدارة الأزمات. وظهر أن تطوير استراتيجية أمنية للاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠٠٣، في تبيانها الفعال لمسؤولية يتحملها الاتحاد الأوروبي تجاه الأمن العالمي، يشير إلى أرجحية مساهمات من الاتحاد الأوروبي ومستقبلاً^(٣٢).

في بعض النواحي، بدأ تولى الناتو قيادة ISAF انطلاقاً أكثر جوهرية نحو مشاركة أورو - أطلسية خارج الحدود، نظراً إلى بعد أفغانستان نسبياً عن أوروبا وعدم وجود ارث من علاقة استعمارية مع أي دولة أوروبية. فضلاً عن ذلك، فإن الالتزام هنا أكبر كثيراً من الالتزام في عملية أرميس، سواء من حيث حجم القوات أو من حيث المدة الزمنية إذ أنها مفتوحة في عملية أفغانستان^(٣٣). ولكن، في الواقع، عكست أولى عمليات الناتو خارج الحدود التزامات سبق للدول الأعضاء فيه أن ألقته على عاتقها. وقد تم تداول قيادة ISAF مداورة بين أعضاء الناتو (المملكة المتحدة وتركيا وألمانيا وهولندا)، وكان ذلك أسلوباً مكلفاً وغير فعال في تقاسم أعباء العملية. وسبق لألمانيا وهولندا أن استغلتا قدرات الناتو التخطيطية واستعانتا بها في الأعداد لقيادتهما المشتركة لـ ISAF (شباط/ فبراير - آب/ أغسطس ٢٠٠٣). وهكذا كانت أهمية تولى الناتو بصورة رئيسية أهمية سياسية وذاتية بالنسبة إلى المنظمة، إذ أوّمت إلى موافقة بين الدول الأعضاء في الناتو على ما تدعو الولايات المتحدة إليه من إضفاء دور جديد وهوية جديدة على حلف ذي جذور ضاربة في نموذج دفاع جماعي في حرب باردة. وأوّمت أيضاً إلى محاولة لإصلاح ذات البين بعد تجربة العراق التي أحدثت شقاقاً: كان سبب دخول الناتو إلى أفغانستان بالضبط استحالة تنفيذ عملية له في العراق في أعقاب الحرب في العراق. ولذلك، من غير المرجح أن تؤدي هذه التجربة في الأمد القصير إلى أي إعادة فحص جوهرية للعلاقة بين الأمم المتحدة والناتو. ولا يزال التعاون بين المنظمات على الأرض قائماً على تجاربها المشتركة في البلقان، التي كان حضور الأمم المتحدة والناتو الكبير والمفصل واستقلال الناتو في عمله مبادئ أساسية.

Council of the European Union, « A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy », Brussels, 12 December 2003, available at: < http://ue.eu.int/cm3_fo/showpage.asp?id=391&lang=EN.asp >

انظر أيضاً الفصل ١ من هذا الكتاب.

(٣٣) للمزيد عن تولى الناتو لـ ISAF، انظر الفصل ١ من هذا الكتاب.

ولكن هناك عاملين متميزين يجعلان الصورة أعقد في أفغانستان مما كانت عليه في حالات سابقة من حالات انتشار الأمم المتحدة والناتو في مواقع مشتركة. أولاً، يقبع حضور ISAF، المقتصر حالياً على كابول وكندوز، في محاذة قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة (وبصورة رئيسية في الأنحاء الجنوبية والشرقية من أفغانستان). ورغم أن المهمة الأساسية لقوات التحالف هي مطاردة مقاتلي طالبان واعتقالهم، فإن هذه القوات تشكل حضوراً أمنياً مهماً في البلد المضطرب. وقد شكلت فرق إعادة الإعمار الإقليمية تحت قيادة التحالف وعهدت إليها مسؤولية دعم قوات الحكومة المحلية، وتوفير أمن محلي، ومد يد المساعدة في عمليات نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج^(٣٤) ثانياً، أن حضور الأمم المتحدة في أفغانستان محدود ويتبع، على حد تعبيرها، «مقاربة آثار أقدام خفيفة»^(٣٥) UNAMA عملية بناء سلام موظفوها مدنيون، ومكرسة لتأمين دعم للسلطة الأفغانية المؤقتة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإعمارية في البلد. وبسبب الاضطراب المستمر في أفغانستان، فإن الأمم المتحدة تعتمد كثيراً على الحماية والدعم من قوات أمنية دولية لتنفيذ مهماتها. وتعدد الفاعلين، وحضورهم المرقع عبر أرض واسعة، والبيئة الأمنية العسيرة التي يعملون فيها، كل ذلك يجعل التنسيق الدولي ماثراً بقدر ما هو ضروري. وفي هذا الصدد، تشكل أفغانستان حالة اختبار مهمة لعمليات السلام الدولية.

حفظ السلام الاقليمي في أفريقيا

بقيت أهلية افريقيا لحفظ سلام اقليمي موضوعاً بارزاً في سنة ٢٠٠٣ وأعطيت تعبيراً عملياً مع بدء عمليات جديدة في افريقيا الغربية والوسطى. وعادت ECOWAS كعامل حفظ سلام فاعل في منظقتها المضطربة مع إطلاق ECOMICI في ساحل العاج في شباط/فبراير و ECOMIL في ليبيريا في تموز/يوليو، وهي أولى العمليات التي أخذتها على عاتقها منذ عمليات تدخلها المثيرة للجدال في سيراليون (١٩٩٧ - ٢٠٠٠) وليبيريا (١٩٩٠ - ١٩٩٩). وقد أثرت دروس تلك العمليات في شكل ECOMICI و ECOMIL وسلوكهما. ففي كلتا الحالتين لم تنتشر قوات ECOWAS قبل تلقي تفويض من مجلس الأمن (بموجب

United Nations, «The Situation in Afghanistan and its Implications for International Peace (٣٤) and Security,» Report of the Secretary-General, UN Document S/2003/1212, 30 December 2003.

United Nations, «The Situation in Afghanistan and its Implications for International Peace (٣٥) and Security,» Report of the Secretary-General, UN Document S/2002/278, 18 March 2002, and UN Security Council Resolution 1401, 28 March 2002.

A. Cottey, «Afghanistan and the New Dynamics of Intervention: Counter-terrorism and Nation Building,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 167-194.

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) وعندها فقط بتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة^(٣٦) ECOWAS هي اللاعب الثانوي في كلا الموقفين: في ساحل العاج، كانت فرنسا، الدولة الاستعمارية السابقة، هي التي قادت الوساطة بشأن اتفاق ليناس - ماركوسيس بين حكومة ساحل العاج والمتمردين المتمركزين في الشمال. وثمة نحو ٣٨٠٠ جندي فرنسي يخدمون، بتفويض من مجلس الأمن، الى جانب ١٥٠٠ جندي تقريباً تابعين لـ ECOWAS، في الإشراف على وقف إطلاق النار^(٣٧).

وفي ليبيريا، ورغم الدور الريادي الذي أدته ECOWAS في الوساطة بين قوات المتمردين وحكومة تشارلز تايلور، فقد أنشئت ECOMIL بصورة محددة فقط كرأس جسر قبل أن يتسنى تشكيل قوة أكبر تابعة للأمم المتحدة (UNMIL). وما إن تم هذا الأمر في تشرين الأول/أكتوبر، حتى دمج معظم قوات ECOMIL الـ ٣٨٠٠ جندي تقريباً في UNMIL. وكان الأمر الذي سهل جهود ECOMIL في إدارة الوضع الأمني الفوضوي إنفاذ ثلاث سفن حربية أمريكية الى المياه الليبيرية، فضلاً عن إنزال عدد قليل من جنود مشاة البحرية الأمريكية على البر الليبيري بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر^(٣٨).

اتبعت عملية السلام الأولى للاتحاد الأفريقي الجديد، AMIB، نمطاً مماثلاً لأنماط ECOWAS. وكانت AMIB قد أسست على قاعدة اتفاق مع حكومة بوروندي لتشرف على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار وتعزيز عملية السلام في بوروندي^(٣٩). وتعتبر AMIB بصراحة بشيراً بقوة أكبر للأمم المتحدة يتوقع نشرها في سنة ٢٠٠٤. وقد تم التخطيط للمهمة ونشرها في تنسيق وثيق مع أمانة الأمم المتحدة في نيويورك^(٤٠).

إن الطبيعة المحددة التوقيت لعمليات السلام الثلاث هذه قائمة كلياً على اعتبارات

(٣٦) قرار مجلس الأمن رقم ١٤٦٤ الصادر في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقرار مجلس الأمن رقم ١٤٩٧ الصادر في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣.
(٣٧) انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب.

(٣٨) «US Pulls out of Liberia», BBC News Online, 29 September 2003, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3150650.stm> > .

انظر أيضاً الفصل ٣ من هذا الكتاب.

(٣٩) African Union, Communiqué of the Seventh Ordinary Session of the Central Organ of the Mechanism for Conflict Prevention, Management and Resolution at Heads of State and Government Level, document no. Central Organ/MEC/AHG/Comm.(VII), 3 February 2003, and H. Boshoff and D. Francis, «The AU Mission in Burundi: Technical and Operational Dimensions», African Security Review, vol. 12, no. 3 (2003).

بشأن الصراع في بوروندي، انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب.

(٤٠) African Union, Executive Council, 3rd Ordinary Session, 4-8 July 2003, Maputo, Mozambique, «Report of the Interim Chairperson on Conflict Situations in Africa», Document EX/CL/42 (III), < <http://www.au.org/african union> > .

مالية. ولا تملك المنظمات الاقليمية الافريقية والدول الأعضاء فيها الأهلية والموارد كي تعد وتواصل عمليات سلام متعددة الأبعاد. وثمة عدد من الدول الأفريقية، ألا وهي قوى اقليمية مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وبصورة محتملة اثيوبيا وأنغولا، قادرة على نشر قوات حفظ سلام عسكرية بغير حاجة إلى مهلة طويلة ولكن فقط مع دعم مالي ولوجستي دوليين. وببساطة، ليست أي عملية متواصلة وكبيرة ومستقلة خياراً للدول الافريقية. ولذلك، فإن المساعدة الغربية - في هيئة دعم مالي مباشر لمبادرات اقليمية افريقية أو مشاركة ثنائية في إدارة أزمات (مثل مشاركة المملكة المتحدة في سيراليون، وفرنسا في ساحل العاج، والولايات المتحدة في ليبيريا) أو من خلال تمويل من الأمم المتحدة - أمر حيوي بالنسبة الى جهود السلام والأمن في أفريقيا. والإرادة السياسية المتزايدة بين الدول الافريقية لتطوير قدرات مؤسسية افريقية من أجل إدارة أزمات، وبالتحديد في إطار الاتحاد الافريقي و ECOWAS، وبتردد أشد، مجموعة التنمية الجنوب أفريقية، أمر مرحب به. ولكن، لا يرجح أن تحصد نتائج إلا مع دعم دولي مستمر. وهناك علامة إيجابية هي مؤشرات حديثة على شيء من إعادة توجيه الاهتمام الخاص من توريد تدريب على حفظ سلام الى دول ومناطق افريقية إفرادية باتجاه بناء أهلية مؤسسية اقليمية من أجل إدارة أزمات وحفظ سلام على أيدي مجموعة الدول الصناعية الثماني (G8) والاتحاد الأوروبي ودول غربية فردية^(٤١).

تحالفات الراغبين

أنت حرب العراق بتركيز مجدد على الاستخدام المتنامي لـ «تحالفات دول راغبة» لغرض معين هو عمليات التدخل الخارجية. وقد أصبحت هذه مسألة أكثر إثارة للجدل في ضوء العمل الأمريكي - البريطاني في سنة ٢٠٠٣. لذا من المهم ملاحظة : (أ) تنوع مثل هذه التحالفات، (ب) تنوع علاقاتها مع الأمم المتحدة، و (ج) عدد عمليات التدخل التي نفذتها مثل هذه التحالفات في العقد الماضي^(٤٢).

(٤١) في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ وافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على تقديم دعم مالي الى أدوار حفظ سلام افريقية، والاتحاد الأوروبي يستطلع حالياً مسألة إنشاء مرفق لعمليات دعم السلام لحساب الاتحاد الافريقي. انظر : European Commission, Proposal for a Council Decision on the Position to be Adopted by the Community within the ACP-EC Council of Ministers Regarding the Use of Resources from the Long-term Development Envelope of the Ninth EDF for the Creation of a Peace Facility for Africa (Presented by the Commission), COM (2003) 638, 27 October 2003.

انظر أيضاً : Council of the European Union, Council Common Position Concerning Conflict Prevention, Management and Resolution in Africa, 5268/04, 20 January 2004

وبخصوص مبادرات مجموعة الدول الثماني، انظر الفصل ٧ من هذا الكتاب، وبخصوص أعضاء الدول الثماني والاتحاد الأوروبي، انظر معجم المصطلحات.

(٤٢) انظر : G. Wilson, «UN Authorized Enforcement: Regional Organizations Versus «Coalitions of the Willing»» *International Peacekeeping*, vol. 10, no. 2 (Summer 2003), pp. 89-106.

الجدول رقم ٤ - ١
عدد مهمات السلام في أفريقيا، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
٦	٥	٤	٥	٦	٤	٤	٤	٧	٨	عمليات سلام للأمم المتحدة (مدارة من قبل DPKO و DPA)
	٦	٤	٤	٦	٧	٧	٥	٢٢	٣	عمليات سلام تقودها منظمات اقليمية وتحالفات غير دائمة
١٢	٩	٨	١١	١٣	١١	٩	٦	٩	١١	المجموع

DPKO = دائرة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، DPA = دائرة الشؤون السياسية.

SIPRI Peacekeeping Missions Database.

المصدر:

يمكن أن تكون تحالفات الراغبين، حيث تكون كبيرة، تعبيراً عن دعم دولي واسع لعمل محدد. وعلى سبيل المثال، قام عدد من البلدان بتوفير دعم لعملية عاصفة الصحراء، وهي العملية التي قادتها الولايات المتحدة لتحرير الكويت في حرب العراق ١٩٩١، وللعمليات العسكرية الأمريكية - البريطانية التي شنت ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١^(٤٣). في الأولى، عمل التحالف الذي قاده الولايات المتحدة تحت سلطة قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨^(٤٤)، بينما في الأخيرة توفر الأساس القانوني للعملية بفعل إدانة مجلس الأمن لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية بوصفها تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وبفعل إشارتها الى حق الدول الأعضاء في الدفاع عن النفس، بما فيه العمل الانتقامي.

في أنحاء من العالم حيث المنظمات الاقليمية ليست حسنة التطوير و/أو تتجنب أدوار حفظ سلام (كرابطة دول جنوب شرق آسيا)، تستطيع تحالفات الراغبين أن تعمل كشريك اقليمي بديل للأمم المتحدة. وهي لذلك مؤلفة في أغلب الأحيان من دول من المنطقة المشار إليها. وهكذا وفرت تحالفات بقيادة أسترالية في جنوب المحيط الهادئ عمليات دعم سلام

T. B. Seybolt, «Major Armed Conflicts», in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 21-62, and Cottey, «Afghanistan and the New Dynamics of Intervention: Counter-terrorism and Nation Building».

(٤٤) قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

في سنة ٢٠٠٣ كي ترسخ وتنفذ اتفاقات ما بعد صراعات في بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان. والأساس القانوني لعمليات كهذه هو اتفاق مع الدولة المضيفة وموافقة من مجلس الأمن. في حالة تيمور الشرقية، وفرت القوة الدولية بقيادة أستراليا من أجل تيمور الشرقية (INTERFET) التدخل العسكري السريع المطلوب لتثبيت وضع صراع مشتد قبل أن يتيسر نشر مهمة أكبر خاصة بالأمم المتحدة. وهناك مثل مشابه هو التدخل الذي قاده الولايات المتحدة في هاييتي (عملية تدعيم الديمقراطية) بعد وصول طغمة عسكرية الى الحكم في سنة ١٩٩٤. وقد حظيت عمليتا التدخل هاتان بتفويض من الأمم المتحدة^(٤٥).

الجدول رقم ٤ - ٢

عدد بعثات السلام التي تديرها الأمم المتحدة والتحالفات غير الدائمة في أنحاء العالم، ١٩٩٤-٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
١٨	٢٠	١٨	٢٢	٢٤	٢١	٢٣	٢٤	٢٦	٢٤	عمليات سلام للأمم المتحدة بإدارة DPA و DPKO
٨	٧	٧	٧	٧	٨	٧	٤	٥	٦	عمليات سلام بقيادة تحالفات غير دائمة

DPKO = دائرة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، DPA = دائرة الشؤون السياسية.

SIPRI peacekeeping mission database.

المصدر:

تعتمد قابلية معظم تحالفات الاستعداد للاستمرار على قيادة دولة واحدة وما تستطيع هذه الدولة توفيره من إمكانيات لعملية التدخل كعملية توركواز التي تمت بقيادة فرنسية في رواندا في سنة ١٩٨٤، أو كأدوار الولايات المتحدة وأستراليا في الحالات المذكورة أعلاه. وقد أثار هذا الأمر مخاوف من أن تجازف مثل هذه التحالفات بكونها الأداة لمصالح وسياسات دولة معينة. وفي حين أن هذا هم ولاريب، فهو ليس همًا تتمتع المنظمات الإقليمية بحصانة منه، كما تظهر بإسهاب عمليات ECOWAS السابقة في ليبيريا وتدخل SADC في سنة ١٩٩٩ في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمليات السلام الخاصة بكونولث الدول المستقلة (CIS) في الجنوب القوقازي. وعلاوة على ذلك، ثمة دول قليلة راعية في التدخل أو قادرة

(٤٥) قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦٤ الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وقرار مجلس الأمن رقم ٩٤٠

الصادر في ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٤.

عليه وحدها في صراع مدني لغرض السلام وحفظه، أكان التدخل مخلولاً به من الأمم المتحدة أم لا. وهذه هي الحالة بالذات في أفريقيا. والأمثلة كالمملكة المتحدة في سيراليون في سنة ٢٠٠١ وفرنسا في ساحل العاج في سنة ٢٠٠٣ تعكس إرث العلاقات الاستعمارية والمسؤوليات التي يمكن أن تجلبها على نفسها، كما تعكس شعوراً بكونها المحاولة الأخيرة والقصيرة الأمد. ويرجح أن يبقى مثل هذا العمل الأحادي المدعوم من الأمم المتحدة الاستثناء لا القاعدة. ومع ذلك، فإنه حيثما يحدث يثير تحديات الشرعية والمسؤولية والشفافية.

IV سلامة الموظفين في عمليات السلام

في أعقاب تقارير الأمين العام بشأن إخفاق الأمم المتحدة في منع وقوع مجازر في رواندا وسربونيك، وتقرير الابراهيمي لسنة ٢٠٠٠ وتقرير اللجنة الدولية بخصوص التدخل وسيادة الدولة (ICISS) لسنة ٢٠٠١، تركز الانتباه على حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وعلى التفويضات المطلوبة لعمليات سلام خاصة بالأمم المتحدة لتوفير الحماية^(٤٦). وهذا الأمر يجري تنفيذه بطريقتين: إدراج مبادئ الحماية في تفويضات عمليات السلام في بيئات خطيرة (مثلاً، MONUC وعملية أرتيمس و ECOMICI)، وتنسيق أحسن بين وكالات الأمم المتحدة^(٤٧) وفي سنة ٢٠٠٣ انتقل الاهتمام بعض الشيء الى سلامة عناصر حفظ السلام أنفسهم. ومع أن المخاطر المتنامية التي تواجهها عناصر حفظ السلام وعمال الإغاثة الإنسانية أمر معروف منذ سنوات عدة، فقد أكد تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس والهجمات المتكررة على موظفي الأمم المتحدة وموظفي إغاثة دوليين آخرين في أفغانستان الى أي مدى أصبحت بيئة عمليات السلام عسيرة^(٤٨).

United Nations, Report of the Independent Inquiry into the Actions of the United Nations (٤٦)
During the 1994 Genocide in Rwanda, UN Document S/1999/1257, 15 December 1999; United Nations, Report of the Secretary-General Pursuant to General Assembly Resolution 53/35: The Fall of Srebrenica, UN Document A/54/549, 15 November 1999; United Nations, Report of the Panel on United Nations Peace Operations, UN Document A/55/305, 21 August 2000, Known as the Brahimi Report, and International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), *The Responsibility to Protect* (Ottawa: International Development Research Centre, 2001), available at: < <http://www.dfaict-maeci.gc.ca/iciss-ciise/menu-en.asp> > .

United Nations, Report of the Secretary-General on the Work of the Organization, UN (٤٧)
Document A/58/1, 28 August 2003, p. 21.

(٤٨) بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ونيسان/أبريل ٢٠٠٣، قتل ٢٢٠ من موظفي الأمم المتحدة المدنيين.
انظر: N. Currier, «Protecting the Protectors»: Strengthening Staff Security: Priorities and Challenges,» *United Nations Chronicle*, vol. 40, no. 2 (2003), available at: < <http://www.un.org/Pubs/chronicle/2003/issue2/0203p5.html> > .

ولقد سعت الأمم المتحدة الى تقوية الإطار القانوني الدولي لحماية عناصر حفظ السلام والمساعدة الإنسانية من خلال معاهدة ١٩٩٤ بخصوص سلامة موظفي الأمم المتحدة وموظفين مرتبطين بها؛ قانون روما ١٩٩٨ للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعرف أي هجوم على هؤلاء الموظفين بأنه جريمة حرب؛ وفي سنة ٢٠٠٣، قرار مجلس الأمن ١٥٠٢، الذي يكرر هذا التعريف^(٤٩) وتقرير الأمين العام السنوي الى الجمعية العامة بشأن سلامة وأمن الموظفين هو طريقة أخرى سعت الأمم المتحدة فيها إلى تذكير الدول الأعضاء بواجب توفير بيئة آمنة وتوفير، دعم لموظفي الأمم المتحدة حيث تدعو الضرورة^(٥٠).

وهناك إقرار أيضاً بأن من المطلوب اتخاذ تدابير عملية في إطار الأمم المتحدة، وخصوصاً لأن هموم السلامة تبقى عاملاً رئيساً وراء إحجام بعض الدول الأعضاء الغربية عن المساهمة بعناصر بشرية في مهمات الأمم المتحدة. وعقب الهجوم في بغداد، عين أنان هيئة مستقلة خاصة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في العراق للتحقيق في الحادث. وبعد أن توصلت الهيئة الى استنتاج مفاده أن نظام الأمم المتحدة الحالي لإدارة الأمن كان «مختلاً وظيفياً»، شكل أنان فريقاً من الخبراء لتحديد المساءلة ضمن النظام، ومراجعة تبعات اتخاذ القرارات، وتقديم تقرير في مستهل سنة ٢٠٠٤^(٥١). ورغم أن كثيرين في الأمم المتحدة يخشون من أن يكون هذا التدبير محاولة لإيجاد كبش فداء أكثر من أي شيء آخر، كشف ضعف نظام الأمم المتحدة الخاص بإدارة الأمن.

ويلمس هذا أيضاً مجالاً آخر مثيراً للجدال: العلاقة بين قوات التدخل العسكري وعمال المساعدات الإنسانية، فالمسافة بين هؤلاء وأولئك تزداد ضبابية في ضوء: (أ) عدد عمليات التدخل العسكري التي تنفذ من أجل الإغاثة الإنسانية كغرض معلن، (ب) الاعتماد المتبادل بين العسكريين وعمال المساعدات الإنسانية في الميدان لتأمين الحماية الشخصية والمساندة في تسليم المساعدات الإنسانية، وتوفير الإنذار المبكر والمعلومات المحلية، (ج) استهداف المدنيين في الصراع، (د) التنوع المتنامي لعمليات التدخل،

< http://www.un.org/law/cod/safety.htm > (٤٩) معاهدة سلامة موظفي الأمم المتحدة وموظفين آخرين مرتبطين بها متوفرة على الانترنت:

وضع مشروع روما قيد التوقيع في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨، وتم تبني قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٢ في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٣.

United Nations, «Safety and Security of Humanitarian Personnel and Protection of UN (٥٠) Personnel,» Report of the Secretary-General, UN Document A/58/344, 5 September 2003.

United Nations, Report of the Independent Panel on the Safety and Security of UN (٥١) Personnel in Iraq, 20 October 2003, available at: < http://www.un.org/News/dh/iraq/safety-security-un-personnel-iraq.pdf >.

وترأس هذه الهيئة الرئيس الفنلندي السابق مارتي أهتيساري.

وخصوصاً في سياق الحرب الشاملة على الإرهاب^(٥٢) وليس أي من هذه العناصر جديداً بشكل بارز، فهي تشكل جزءاً من المعضلة الدائمة بشأن الحياد/ عدم التحيز. إلا أن تزامنها في سنة ٢٠٠٣ أطلق شرارة نقاش جديد داخل المجموعات الإنسانية والإنمائية حول فضائل الترابط الوثيق بينها وبين عناصر حفظ السلام والرغبة في هذا الترابط. كما أن مسألة أمن الموظفين في عمليات السلام تكشف عن قضية التعاون والتفاعل بكاملها بين الأمم المتحدة والفاعلين الاقليميين. والمكاسب المحققة في العقد الماضي، في الربط بين الأمن ومجموعات التنمية في علاقة أكثر تعاونية في مناطق صراعات ليست آمنة على الإطلاق.

٧ استنتاجات

على الرغم من الأذى الذي ألحق بفكرة صدارة الأمم المتحدة في السلام والأمن في سنة ٢٠٠٣، فما زالت الأمم المتحدة بالتأكيد ناشطة في عمليات السلام، وبالتحديد في ميدان بناء السلام بعد الصراع، وهو ميدان يتطلب مهارة وجهداً. وقد كانت اثنتان من بعثات الأمم المتحدة الجديدة الثلاث التي أنشئت في سنة ٢٠٠٣، MINUCI و UNAMI، بعثتي بناء سلام، أما UNMIL فكانت العملية الجديدة الوحيدة التي أجيّزت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتضع الأمم المتحدة بناء السلام نصب عينها بصورة مطردة، والسبب في جزء منه محدودية قدراتها في حفظ السلام وفرض السلام، وفي جزء آخر المهارة التي يعود بناء السلام بها عليها. وهي الآن المنظمة التي تجمع لفيفاً عريضاً من المشاركين في الأمن والتنمية عبر الطيف الجغرافي الأوسع وبدرجة من التنسيق في عمليات سلام متعددة الأبعاد. وقد لا يكون هذا الأمر فكرة مريجة، في ظل مواطن الضعف الجلية في الأمم المتحدة، لكن ينبغي أن يكون كافياً لإبراز اعتماد المجتمع الدولي المستمر على الأمم المتحدة.

إن الجهات الفاعلة الاقليمية، أكانت منظمات دائمة أم تحالفات دول لغرض معين أم دولاً بارزة، ليست بديلاً عن الأمم المتحدة. غير أنها تعزز مهم للأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف الذي تمثله كما بيّن عدد من الأمثلة في سنة ٢٠٠٣، وبالتحديد في افريقيا. إن في وسع الجهات الفاعلة الاقليمية توفير الإمكانيات المطلوبة من أجل فرض السلام بسرعة وفاعلية، وهي توفر معرفة وفهماً للعوامل التاريخية والدينية والاثنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنطوي عليها حالات طارئة معقدة، وهي توفر آليات لتأمين مساعدات طارئة وتنفيذ تنمية دائمة. والمسألة هي كيف يمكن تطبيق ذلك بطريقة تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبتنسيق مع الأمم المتحدة ومانحين دوليين. إن الأسس التوجيهية والمبادئ المطلوبة

(٥٢) بشأن النقطة الأخيرة، انظر: J. Macrae and A. Harmer, «Humanitarian Action and the Global War on Terror»: A Review of Trends and Issues, Overseas Development Institute (ODI), Humanitarian Policy Group (HPG) Report, 14 July 2003.

بالإحاح على المستوى الاستراتيجي والعملياتي إذا كان المراد أن تنجح الشراكات الدولية - الإقليمية في عمليات السلام في مواجهة تحديات الإدارة المشتركة للسلام والأمن. وهذه تتضمن مبادئ القيادة والتنسيق، والشفافية، والإبلاغ على المستوى الميداني وكذلك على مستوى القيادة. ومثل هذه الإجراءات ضرورية على نحو خاص لتحالفات غير دائمة بين دول، نظراً لافتقارها إلى أطر مؤسسية وعلاقات رسمية مع الأمم المتحدة.

وعلى مستوى عملي، من الممكن جداً أن تستفيد عمليات يديرها مشاركون إقليميون، وبخاصة تحالفات الراغبين، من معلومات وإرشادات العاملين المحنكين في الأمم المتحدة. وينبغي اعتبار الاتصال العملي (موظفون معارون من الأمم المتحدة، نقاط اتصالات، وهكذا) مبدأ أساسياً لأي تحالف وأنه اتخذ طابعاً مؤسسياً كجزء من علاقات دائمة بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ذات قدرة على إدارة أزمات. ويجب أيضاً مراعاة تقويم مشترك ودروس مكتسبة من أجل عمليات جارية فضلاً عن عمليات منجزة. ولهذا، فإن الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٣ لتمتين التعاون العملي أمر مرحب به، تماماً مثل بيئة التنسيق الوثيق بين المنظمات الأفريقية الإقليمية والاتحاد الأوروبي و ECOWAS.

لم يكن لدى تقرير الأبراهيمي لسنة ٢٠٠٠، وهو المراجعة الأشمل لعمليات حفظ السلام الخاصة بالأمم المتحدة، الكثير ليقوله عن العلاقة بين الأمم المتحدة ومشاركين إقليميين في عمليات سلام. وقد أظهرت سنة ٢٠٠٣ بقوة أنه لم يكن في الإمكان إهمال هذه المسألة. ويرجح أن تكون مسألة مركزية بالنسبة إلى «المجموعة الرفيعة المستوى المعنية بالتهديدات والتحديات والتغيير» التي أنشأها الأمين العام أنان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وهي في حد ذاتها بداية عملية تغيير تنطوي على تحد وقد طال انتظارها^(٥٣).

VI جدول مهمات السلام المتعددة الأطراف

يشتمل الجدول رقم ٤ - ٣ على ٥٢ مهمة سلام متعددة الأطراف (عمليات حفظ السلام وبناء السلام وعمليات هي مزيج من حفظ السلام وفرض السلام)، بدأت في سنة ٢٠٠٣ أو لا تزال جارية أو أنهت في تلك السنة. ويدرج الجدول فقط العمليات المنفذة تحت سلطة الأمم المتحدة أو منظمات إقليمية أو تحالفات دول لغرض معين ومقررة من الأمم المتحدة، مع القصد المعلن لـ (أ) العمل كأداة لتسهيل اتفاقات سلام قائمة فعلاً أو (ب) دعم

(٥٣) الهيئة مكلفة بالنظر في التهديدات والتحديات الكبيرة في مجال السلام والأمن، بما فيها القضايا الاجتماعية - الاقتصادية، ومكلفة بوضع توصيات لرد جماعي. انظر: United Nations, «Secretary-General: Names High-level Panel to Study Global Security Threats and Recommend Necessary Changes.» UN Document SG/A/857, 4 November 2003.

عملية سلام، أو (ج) المساعدة في منع وقوع صراع و/أو بذل جهود لبناء سلام. والقائمة هذه لا تتضمن مكاتب بناء السلام التي أنشأتها دائرة الشؤون السياسية، كما لم يجر تضمين مهمات سلام مشتملة على أفراد غير مقيمين أو فرق مفاوضين أو عمليات غير مقررة من الأمم المتحدة^(٥٤). والمهمات مصنفة في مجموعات وفقاً للمنظمة، أما منفردة وإما بقيادتها، ومدرجة بترتيب زمني ضمن هذه المجموعات.

المجموعة الأولى، التي تشمل مهمات الأمم المتحدة، منقسمة إلى ثلاثة أقسام : ١٤ عملية بإدارة دائرة عمليات حفظ السلام، ٤ عمليات معروفة بأنها مهمات سياسية وعمليات بناء سلام خاصة، مهمة واحدة أجازتها قرارات مجلس الأمن ولكن نفذتها تحالفات دول لغرض معين. وتشمل المجموعات الخمس التالية مهمات نفذتها أو قادتها منظمات اقليمية : ١٠ مهمات لـ OSCE، و ٤ مهمات للنايو، و ٥ مهمات للاتحاد الأوروبي، و ٣ مهمات لـ كومنولث الدول المستقلة، منها مهمة واحدة نفذتها روسيا بموجب ترتيبات ثنائية، مهمة واحدة للاتحاد الأفريقي، ومهمتان لـ ECOWAS، ومهمة واحدة لـ CEMAC. وتدرج المجموعة الأخيرة ٧ مهمات قادتها منظمات أخرى أو تحالفات دول لغرض معين مقررة من الأمم المتحدة.

والمهمات التي بدئت في سنة ٢٠٠٣، أو الدول الجديدة المشاركة في مهمة قائمة مدرجة بحروف سوداء، والعمليات أو المشاركة الفردية التي انتهت في سنة ٢٠٠٣ مدرجة بحروف مائلة. والوثائق القانونية التي ينطوي عليها تأسيس عملية ما - قرارات مجلس الأمن أو القرارات الرسمية التي اتخذتها منظمات اقليمية - مذكورة في العمود الأول. وتواريخ بدء المهمات تشير الى تواريخ نشر فعلي. وإعداد الأفراد تتضمن مراقبين مدنيين أو موظفين مدنيين حيث يشار الى ذلك فقط. والاستثناء الرئيس يتعلق بالمراقبين في مهمات OSCE، الذين هم مدنيون عادة. والإصابات القاتلة في المهمات المسجلة من بداية المهمة حتى آخر تاريخ مذكور لسنة ٢٠٠٣. وكمجموع لسنة ٢٠٠٣. والأرقام كلها هي اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ما لم يذكر خلاف ذلك. وأرقام الميزانيات معطاة بملايين الدولارات الأمريكية. وبالنسبة الى عمليات الأمم المتحدة، فإن أرقام الميزانيات هي للسنة المالية ١ تموز/يوليو ٢٠٠٣ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، ما لم يذكر خلاف ذلك. ويستند التحويل من ميزانيات معدة بعملات أخرى الى أسعار التحويل في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(٥٤) مثلاً، بدأ تحالف دول عملية سلام في منطقة جبال النوبة السودانية كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار في جبال النوبة سنة ٢٠٠٢، وفي أتشبه، أرسلت مجموعة من مراقبي السلام الدوليين في نهاية سنة ٢٠٠٢ مراقبة وقف إطلاق النار بين حركة أتشبه الحرة والحكومة الأندونيسية، وفي الفلبين، أرسلت ماليزيا فريقاً من المراقبين لمراقبة وقف إطلاق النار بين الحكومة والجبهة الإسلامية لتحرير مورو، وفي سريلانكا، أنشئت بعثة المراقبة تحت رعاية إيلام. انظر أيضاً الفصل الثالث في هذا الكتاب، والفصول المتعلقة بالصراعات المسلحة الكبرى في طبعات سابقة من كتاب سيبري السنوي.

الجدول رقم ٤ - ٣
مهام حفظ السلام المتعددة الأطراف ، ٢٠٠٣

الوفيات : التكلفة (ملايين الدولارات) حتى الآن في ٢٠٠٣ / غير مدفوعة	قوات / مراقبون عسكريون / شرطة مدنية	البلدان المساهمة بقوات ومراقبين عسكريين وشرطة مدنية و / أو موظفين مدنيين في ٢٠٠٣	تاريخ البدء	الوقوع	الاسم	(المختصر / الوثيقة القانونية) ^(١)
(٤) ٢١٩,٠٢	(٣) ١٨٦٥	٣٩٣٢٩	(٩٤) يبدأ مشاركا في سنة ٢٠٠٣		عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة (١٤ عملية) ميثاق الأمم المتحدة، الفصلان السادس والسابع (١)	UNTSO (SCR50) (٦)
(٥) ١٠٧,٠٠	٦٣	١٨٥١			منظمة مراقبة الهدنة	
(١٠) ٢٧,٧	٣٨	-	حزيران/يونيو ١٩٤٨	مصر/اسرائيل/لبنان/سورية	مجموعة المراقبين العسكريين الدوليين في الهدنة	UNFICYP (١١) (SCR 91)
(١٥) ٧,٣	٩	-	حزيران/يونيو ١٩٤٩	الهند/باكستان (كشمير)	بجعيكا، التشيلي، كرواتيا، الدانمارك، فنلندا، إيطاليا، بلجيكا، التشيلي، كندا، النمسا، بلجيكا، كندا، فنلندا، هولندا، ألمانيا، السويد، الأوروغواي (١٢)	UNFICYP (١١) (SCR 91)
-	(١٤) -	(١٣) ٤٤	يونيو ١٩٤٩	الهند/باكستان (كشمير)	بجعيكا، التشيلي، كرواتيا، الدانمارك، فنلندا، إيطاليا، بلجيكا، التشيلي، كندا، النمسا، بلجيكا، كندا، فنلندا، هولندا، ألمانيا، السويد، الأوروغواي (١٢)	UNFICYP (١١) (SCR 91)
(٢٠) ٤٣,٨	١٧٢	١٢١٤	آذار/مارس ١٩٦٤	قبرص	قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص	UNFICYP (١٦) (SCR 186)
(٢١) ١٩,٩	(١٩) ٢	-	١٩٦٤	قبرص	قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص	UNFICYP (١٦) (SCR 186)
(٢١) ١٩,٩	(١٩) ٢	(١٨٨) ٤٧	١٩٦٤	قبرص	قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص	UNFICYP (١٦) (SCR 186)

يتبع

(٢٦) ٤١,٨	٤٠	(٢٤) ١٠٣٢	(٢٣) النمسا، كندا، اليابان، بولندا، سلوفاكيا، السويد (٢٣)	حزيران/ ١٩٧٤	سورية (مرتفعات الجولان)	قوة الأمم المتحدة لراقبة فصل القوات	UNDOF (SCR 350) (٢٢)
(٢٧) ٢٦,٠	(٢٥) -	-		آذار/ مارس ١٩٧٨	لبنان	قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	UNIFIL (SCR425) (٢٨) & 426)
(٣٢) ٩٠,٠	٢٤٧	(٣٠) ١٩٩١	فيجي، فرنسا، غانا، الهند، ايرلندا، إيطاليا، بولندا، أوكراينا (٢٩)	أيار/ نيسان ١٩٩١	(المرماني خور عبدالله والمنطقة الدولية المتروعة السلاح)	مهمة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في العراق - الكويت/ الكويت	UNIKOM (SCR689) (٣٤)
(٣٣) ٧٥,٢	(٣١) ١	-					
(٣٨) ١٢,٠	١٨	١	الأرجنتين، النمسا، أستراليا، بنغلادش، الصين، الدانمارك، ألمانيا، فرنسا، فنلندا، غانا، اليونان، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، ايرلندا، إيطاليا، كينيا، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، بولندا، رومانيا، روسيا، السنغال، ستغافورة، السويد، تايلاند، تركيا، المملكة المتحدة، الأوروغواي، الولايات المتحدة، فيتزويلا (٣٥)	أيار/ نيسان ١٩٩١	الصحراء الغربية	مهمة الأمم المتحدة لاجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية	MINURSO (SCR690) (٤٠)
(٤٤) ٤١,٥	١٠	٢٧	الأرجنتين، النمسا، بنغلادش، الصين، كرواتيا، مصر، السلفاور، فرنسا، غانا، اليونان، غينيا، هندوراس، هنغاريا، الهند، ايرلندا، إيطاليا، الأردن، كينيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، منغوليا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بولندا، البرتغال، روسيا، السنغال، سيرلانكا، السويد، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية (٤١)	أيار/ سبتمبر ١٩٩١	الصحراء الغربية	مهمة الأمم المتحدة لاجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية	
(٥٠) ٣٢,١	٧	١	البنيا، النمسا، بنغلادش، جمهورية التشيك، الدانمارك، مصر، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، اندونيسيا، الأردن، كوريا الجنوبية، باكستان، بولندا، روسيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة، الأمريكية (٤٧)	آب/ أغسطس ١٩٩٣	جورجيا (أبخازيا)	مهمة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا	UNOMIG (SCR 849) (٤٦) & 858)
(٥١) ٨,٩	(٤٩) -	١١٨					
		(٤٨) ١٠					

(٥١) ٣١٥,٥	٢٤	-	الأرجنتين، النمسا، بنغلادش، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، النيبال، جمهورية التشيك، الدانمارك، مصر، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إيرلندا، إيطاليا، الأردن، كينيا، قبرغزستان، ليتوانيا، مالاي، ماليزيا، موريشوس، النيبال، نيوزيلاندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، السنغال، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، زامبيا، زيمبابوي (٥٣)	حزيران/ ١٩٩٩ يونيو	جمهورية بوزوسلافيا الاتحادية (كوسوفو)	الإدارة المتحدة المؤقتة في كوسوفو	UNMIK (٥٢) (SCR1244)
(٥٧) ١٠٥,٢	(٥٥) ٤	٤٠	(٥٤) ٣٦٩١	تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩	سيراليون	مهمة الأمم المتحدة في سيراليون	UNAMSIL (٥٨) (SCR1270)
(٦٢) ٥٤٣,٥	١٣١	١١٢٣٢					
(٦٣) ١٨١,٧	(٦١) ٣٢	٢٦٩	(٦٠) ١٣٠				

(٦٨) ٥٨٢,٠	٢٣	٩٩٨١	الجزائر، الأرجنتين، بنغلادش، بلجيكا، بنين، بوليفيا،	الجزائر، تشسترين	جمهورية الكونغو الديمقراطية	مهمة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية	MONUC (SCR1279) (٦٤)
(٦٩) ٢٣٩,٣	(٦٧) ١١	٥٥٣	الكاميرون، كندا،	الغانا/ يتاير الثاني/ ١٩٩٩		جمهورية الكونغو الديمقراطية	
(٧٤) ١٨٨,٤	٥	٣٧٩٥	تشيلي، ساحل العاج، جمهورية التشيك،	غوزا/ يوليو ٢٠٠٠	اثيوبيا، ارتريا	مهمة الأمم المتحدة في اثيوبيا وارتريا	UNMEE (SCR 1312) (٧٠)
(٧٥) ٦٠,١	(٧٣) ٢	٢٠٩	الدانمارك، مصر، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا، الأردن، كينيا،				
			ماليزيا، ناميبيا، النيبال، هولندا، نيجيريا، النرويج،				
			الباراغواي، البيرو، بولندا، رومانيا، روسيا، سنغافورة،				
			سلوفاكيا، تنزانيا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة،				
			أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة الأميركية،				
			زامبيا (٦٥)				

تابع

(٨٠٠) ٠,١٨٥	١٢	١٦٧٥	الأرجنتين، أستراليا، بنغلادش، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، كندا، النيجل، الصين، الدنمارك، مصر، فيجي، غانا، إيرلندا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، موزامبيق، النيبال، نيوزيلندا، النيجر، النروج، باكستان، الفلبين، البرتغال، روسيا، ساموا، صربيا ومونتنيغرو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سريلانكا، السويد، تايلاند، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة، زامبيا، زيمبابوي (٧٧)	أيار/مايو	٢٠٠٢	تيمور - لست	مهمة الأمم المتحدة للمدمع في تيمور الشرقية	UNMISSET (٧٦) (SCR 1410)	
(٨١١) ١١٣,٦	(٧٩) ٧	٧٩	١٦٧٥	الأرجنتين، أستراليا، بنغلادش، بوليفيا، الصين، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدانمارك، الاكوادور، مصر، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، اندونيسيا، ايرلندا، الأردن، كينيا، كوريا الجنوبية، مالاي، ماليزيا، مالي، مولدوفا، ناميبيا، النيبال، هولندا، النيجر، نيجيريا، النروج، باكستان، الباراغوي، البيرو، الفلبين، بولندا، رومانيا، السنغال، صربيا، ومونتنيغرو، جنوب أفريقيا، السويد، توغو، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن، زامبيا، زيمبابوي (٨٣)	أيار/أكتوبر	٢٠٠٣	تيمور - لست	مهمات الأمم المتحدة في لست	UNMIL (٨٧) (SCR 1509)
(٨٦) ٤٧,٥	٥	٨٣٨٧	١٠٧	٢٠٠٣	تيمور - لست	مهمات الأمم المتحدة في لست	UNMIL (٨٧) (SCR 1509)		
(٩٣) ١١,٦	٤	-	٤٠	١٩٩٤	تيمور - لست	مهمات الأمم المتحدة في لست	MINIGUA (A/ (٨٨) RES/48/267)		

تابع

(٩٩) ٣٧,٩	-	-	الجزائر، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلادش، البوسنة والهرسك، البرازيل، بوركينا فاسو، بوروندي، كندا، الصين، كولومبيا، كرواتيا، الدانمارك، السنغافور، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، إيران، أيرلندا، إيطاليا، جاميكا، الأردن، كينيا، قبرغزستان، لبنان، ماليزيا، منغوليا، المغرب، ميانمار، النيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، البيرو، الفلبين، بولندا، روسيا، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، اسبانيا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة الأمريكية، زيمبابوي (٩٥)	آذار/ مارس	٢٠٠٢	أفغانستان	مسهمّة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان	UNAMA (٩٤) (SCR 1401)
(١٠٤) ٢٩,٩	-	-	النمسا، بنغلادش، بنين، البرازيل، غامبيا، غانا، الهند، أيرلندا، الأردن، كينيا، مولدوفا، النيبال، النيجر، نيجيريا، باكستان، الباراغواي، بولندا، رومانيا، روسيا، السنغال، تونس، الأوروغواي (١٠١)	أيار/ مايو	٢٠٠٣	ساحل العاج	مسهمّة الأمم المتحدة في ساحل العاج	MINUCI (١٠٠) (SCR 1479)
(١٠٩) ٢٩,٩	١٥	-	أفغانستان، أستراليا، النمسا، باربادوس، كندا، الدنمارك، إثيوبيا، فرنسا، ألمانيا، غانا، الهند، جاميكا، كينيا، لبنان، مقدونيا، نيوزيلندا، الفلبين، روسيا، السودان، سورية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (١٠٦)	آب/ أغسطس	٢٠٠٣	العراق	مسهمّة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق	UNAMI (١٠٥) (SCR 1500)

تابع

عمليات متعددة الجنسيات مكلفة ومجازة من الأمم المتحدة (عملية واحدة)													
عمليات OSCE (110) (SCR1511)	قوة متعددة الجنسيات في العراق	العراق	تششرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣	العراق	مهمة OSCE المستترة الـ (CSO 18 sept. 1992) (117)							
٥٧٥١٢,٣ (١١٥)	٥٣٩ (١١٤) ٥٣٩	١٥٦٦٥٧ (١١٢)	-	-	ألبانيا، أذربيجان، بلغاريا، جمهورية التشيك، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، السنغال، استونيا، جورجيا، هندوراس، هنغاريا، إيطاليا، كازاخستان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدوفا، منغوليا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، اسبانيا، تايلاند، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية (١١١)	٢١,٠٠٠ (١٢٢)	- (١٢١)	- (١١٩) ١٣٩ (١٢٠) ٦٠	أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروسيا، بلجيكا، البوسنة، والهرسك، كندا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدانمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، آيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، طاجيكستان، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (١١٨)	أيسلور / سبتمبر ١٩٩٢	السابقة	مهمة OSCE المستترة الـ (CSO 18 sept. 1992) (117)	- (١١٧)
عمليات OSCE (١٠) عمليات (١١٦)													

(١٣٧) ٢٧,٦	-	-	-	أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروسيا، بلجيكا، البوسنة والههرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدانمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هتغاريا، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدوفا، هولندا، النرويج، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية (١٢٤)	كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢	جورجيا	مهمة OSCE الى جورجيا	- (CSO 6 Nov. 1992) (١٢٣)
(١٣٢) ١,٦	-	-	-	كندا، فنلندا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النرويج، بولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (١٢٩)	شباط/ فبراير ١٩٩٣	مولدوفا	مهمة OSCE الى مولدوفا	- (CSO 4 Feb. 1993) (١٢٨)
(١٣٨) ٣,٨	-	-	-	بيلاروسيا، بلغاريا، الدانمارك، فرنسا، هتغاريا، إيطاليا، لاتفيا، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولندا، روسيا، سويسرا، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية (١٣٥)	شباط/ فبراير ١٩٩٤	طاجيكستان	مركز OSCE في دوشنبه (١٣٤)	- المجلس الوزاري، ١ كانون الأول / ديسمبر (١٩٩٣) ١٣٣
(١٤٣) ١,٢	-	-	-	جمهورية التشيك، ألمانيا، هتغاريا، بولندا، سلوفاكيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا (١٤٠)	أب/ أغسطس ١٩٩٥	أذربيجان (نساغورفي كاراباخ)	الممثل الشخصي لرئيس المهمة الخاصة بالصراع الذي تعال معه مؤتمر OSCE في مينسك	- / آب ١٠ أغسطس (١٣٩) ١٩٩٥

(١٤٨) ٢٥,٩	-	-	١٤٣	ألبانيا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هونغاري، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (١٤٥)	كانتون الأول / ديسمبر ١٩٩٥	البوسنة والهرسك	مهمة OSCE إلى البوسنة والهرسك	(MCI/DEC/ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥) (١٤٤)
(١٥٣) ١٣,٤	-	-	٦٧	أرمينيا، النمسا، بيلاروسيا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، قبرغزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية (١٥٠)	قوز/ يوليو ١٩٩٦	كرواتيا	مهمة OSCE إلى كرواتيا	(PC/DEC/112 ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٦) (١٤٩)
(١٥٨) ٥,٤	-	-	٣٦	النمسا، كندا، كرواتيا، جمهورية التشيك، فرنسا، فنلندا، ألمانيا، اليابان، إيرلندا، إيطاليا، هونغاري، مولدوفا، بولندا، رومانيا، اسبانيا، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (١٥٥)	نيسان/ أبريل ١٩٩٧	ألبانيا	حضور OSCE في ألبانيا	(PC/DEC/160 ٢٧ آذار / مارس ١٩٩٧) (١٥٤)
(١٦٣) ٦٠,٥	٣	-	٢٧٩	ألبانيا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروسيا، بلجيكا، لبوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدانمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هونغاري، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، قبرغزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية (١٦٠)	قوز/ يوليو ١٩٩٩	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كوسوفو)	مهمة OSCE في كوسوفو	OMIK, (PC/DEC/305, ١ قوز/ يوليو ١٩٩٩) (١٥٩)

تابع

(170) 11,3	-	-	فنلندا، النمسا، بلجيكا، النمسة والهولند، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هونغاريا، ايرلندا، إيطاليا، كوريا الجنوبية، قبرغستان، لاتفيا، هولندا، النرويج، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، اسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية (166)	آثار/ مدارس	صربيا ومونتينيغرو	مهمة OSCE الى صربيا ومونتينيغرو (165)	OMISaM (PC/ DEC/401, 11 كانون الثاني / يناير 2001 (164)
(175) 34,1	809	11900	ألبانيا، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، التشيلي، جمهورية التشيك، الدانمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هونغاريا، أيسلندا، ايرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (172)	كانون الأول / ديسمبر 1996	البوسنة والهرسك	قوة الناتو لثبيت الاستقرار	SFOR (171) (SCR 1088)
30,9 (180)	66	18,500	كندا، الأرجنتين، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جمهورية الشيك، اللندمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، اللوكسمبورغ، المغرب، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، الإمارات العربية، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية (177)	جزيران/ يونيو 1999	جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية (كوسوفو)	قوة الناتو في كوسوفو	KFOR (177) (SCR 1244)

يتبع

تابع

انظر KFOR (18٥)	٢ ٢ (1٨٤)	٣٧٥ (1٨٣)	بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايرلندا، إيطاليا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، اسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (1٨٧)	كانون ديسمبر ٢٠٠٢	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السايقية	الاتحاد التصانيف	(NAC) ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ (1٨١)
٦٤,٧ (1٩٠)	٧٧ ٧١ (1٨٩)	٥٥٠٠ (1٨٨)	ألبانيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدانمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، رومانيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة (1٨٧)	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١	أفغانستان	قوة المساعدة الأممية الدولية	ISAF (186) (1٨٦) (SCR 1386)
٦,٥ (1٩٦)	١١ ١ (1٩٥)	١١٠ (1٩٤)	النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، البرتغال، سلوفاكيا، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة (1٩٣)	نورز/يونيو ١٩٩١	ألبانيا، يوغوسلافيا السايقية (1٩٢)	مهمة الاتحاد الأوروبي للرقابة	EUMM (اتفاق بريني) (1٩١)
٢٥,٠ (٢٠١)	١ ١ (٢٠٠)	٤٩٣ (1٩٩)	النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمارك، استونيا، فنلندا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، ايرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا (1٩٨)	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣	البيوسنة والهرسك	مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي في البيوسنة والهرسك	EUPM العمل المشترك ٢١٠/٢٠٠٢ (CFSP) (1٩٧)

عمليات الاتحاد الأوروبي (٥ عمليات)

تابع

تابع

(٢٠١٦) ٧,٧	(٢٠٥)	(٢٠٤) ٤٠٠	النمسا، بلجيكا، بلغاريا، جمهورية التشيك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة (٢٠٣)	مبارس	٢٠٠٣	جمهورية مقدونيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية السابقة	عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	EUFOR كونكورديا (العمل المشترك ٢٠٠٣ / CFSP) (٩٢ (٢٠٢)
(٢١١) ٨,٧	-	١٨٠٠ (٢٠٩)	النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، ايرلندا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، اسبانيا، جنوب أفريقيا، السويد، المملكة المتحدة (٢٠٨)	حزيران/يونيو ٢٠٠٣	جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	عملية عسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية	عملية أرتيميس (عمل مشترك 2003 / CFSP) 423 (٢٠٧)	
(٢١٦) ٩,٩	-	-	النمسا، بلجيكا، جمهورية التشيك، المانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايرلندا، إيطاليا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، هولندا، بولندا، البرتغال، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة (٢١٣)	كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	EUROPOL بروكسيما (عمل مشترك) / 2003/681 / CFSP (٢١٢)	
٠٠	(٢٢١) (٢)	١٢٠٠ (٢١٩)	جورجيا، روسيا، (جنوب أوسيتيا) (٢١٨)	أبوزو/يوليو ١٩٩٢	جورجيا (جنوب أوسيتيا)	قوة جنوب أوسيتيا المشتركة	ثانية، ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢ (٢١٧)		
٠٠	(٢٢٢) ١	(٢٢٠) ٤٠							

عمليات لروسيا وكومونولث الدول المستقلة (CIS) (٣ عمليات)

تابع

تابع

(٢٢٩) -	(٢٢٧) (-)	١٣٨١	(٢٢٤) أوكرانيا (٢٢٤)	مولدوفا، روسيا، (عبر الدانينستر)	أوكرانيا (٢٢٤)	١٣٨١	(٢٢٧) (-)	(٢٢٩) -
-	(٢٢٨) -	(٢٢٥)	(٢٢٦) ١٠			(٢٢٥)	(٢٢٨) -	-
-	(٢٢٣) ٩٦	٢٢٨٣	(٢٢٣) ١٠			(٢٢٣) ٩٦	(٢٢٣) ٩٦	-
-	(٢٣٤) -	(٢٣٢)	-			(٢٣٢)	(٢٣٤) -	-
عمليات الاتحاد الأوروبي (عملية واحدة)								
(٢٣٩) ٩٠,٧	١	٢٦٣٤	(٢٣٦) ٢٣	أثيوبيا، موزامبيق، جنوب أفريقيا (٢٣٦)	أثيوبيا، موزامبيق، جنوب أفريقيا (٢٣٦)	٢٦٣٤	(٢٣٨) ١	(٢٣٩) ٩٠,٧
-								
عمليات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) (عمليتان)								
(٢٤٥) ٢٣,٦	٤	١٥١٠	(٢٤١) ٢٤	بنين، غانا، النيجر، السنغال، توغو (٢٤١)	بنين، غانا، النيجر، السنغال، توغو (٢٤١)	١٥١٠	(٢٤٤) -	(٢٤٥) ٢٣,٦
-								
(٢٥٠) ٤,١	٤	٣٨٢٠	(٢٤٧) ٢٤	بنين، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، مالي، نيجيريا، السنغال، توغو (٢٤٧)	بنين، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، مالي، نيجيريا، السنغال، توغو (٢٤٧)	٣٨٢٠	(٢٤٩) ٤	(٢٥٠) ٤,١
-								
عمليات المجموعة الاقتصادية والغذائية لدول أفريقيا (CEMAC) (عملية واحدة)								

يتبع

(٢٥٥) ٤,٦	٤	(٢٥٢) ٣٨٠	تنزاد، غابون، جمهورية الكونغو (٢٥٦)	كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٢	جمهورية افريقيا الوسطى	CEMAC قوة المتعددة الجنسيات في جمهورية افريقيا الوسطى	Liberville Summit (قمة ليرفيل) ٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢ (٢٥١)
(٢٦٠) ١,٧	-	-	بولندا، السويد، سويسرا (٢٥٧)	نوز / يوليو ١٩٥٣	كوريا الشمالية / كوريا الجنوبية	قوة متعددة الجنسيات ومراقبون	عملیات أخرى (٧ عملیات)
(٢٦٥) ٥١,٠	٤٨	-	أستراليا، كندا، كولومبيا، فيجي، فرنسا، هونغاري، إيطاليا، نيوزيلندا، النرويج، الأوروغواي، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٦٢)	نيسان / أبريل ١٩٨٢	كوريا الجنوبية	قوة متعددة الجنسيات ومراقبون	MFO (بروتوكول معاهدة سلام) (٢٦١)
(٢٧٠) ٢,٠	٢	-	الدانمارك، إيطاليا، النرويج، السويد، تركيا، (٢٦٧)	كانون الثاني / يناير ١٩٩٧	الخليج	المضور الدولي الموقت في الخليج	TIPH 2 (بروتوكول الخليج) (٢٦٦)
(٢٧٥) ٦,٩	١	-	استراليا، فيجي، نيوزيلندا، فانواتو (٢٧٢)	أيار / مايو ١٩٩٨	باسوا ضينيا الجديدة	مجموعة بونغفيل لرؤية السلام	PMG (اتفاقية ليكولن (٢٧١) (١٩٩٨)
-	٨	٧٥٠	جنوب افريقيا (٢٧٧)	كانون الثاني / يناير ٢٠٠١	بوروندي	المفرزة الجنوب افريقية للحماية والدعم	SAPSD (مبادرة سلام اقليمية بشأن بوروندي) (٢٧٦)

تابع

(٢٨٢) ٢,٩	-	-	(٢٧٩) استراليا، فيجي، نيوزيلندا، فانواتو	تموز/ يوليو	تسوزا/ غينيا	بابوا غينيا	فريق انتقال	BTT (اتفاقية بونغيل للسلام ٢٠٠١) (٧٧٨)
-	(٢٨١) -	٢٢ (٢٨٠)		٢٠٠٣	الجديدة	بونغيل		
(٢٨٨) ٠٠	-	(٢٨٥) ٧٦٠	باوا غينيا الجديدة، ساموا، تونغا، فانواتو (٢٨٤)	تموز/ يوليو	جزر سليمان	مهمة المساعدة	في جزر الاقليمية	RAMSI (اعلان بيكينارا) (٢٨٣)
-	(٢٨٧) -	(٢٨٦) ١٠٨		٢٠٠٣		سليمان		

(١) المختصرات في الجدول والملاحظات : A / RES = قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، CPA = سلطة التحالف المؤقتة، CSO = لجنة كبار المسؤولين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) (حالياً المجلس الأعلى)، DDR = نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج، DMZ = منظمة متروعة السلاح، DPKO = دائرة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، FY = السنة المالية، GA = الجمعية العامة للأمم المتحدة، MC = المجلس الوزاري، MOU = مذكرة تفاهم، NAC = مجلس شمال الأطلسي، PC = المجلس الدائم لـ OSCE، OSCE = قرار المجلس الدائم لـ OSCE، SC = مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، SCR = قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

المصادر:

(١) هذه عمليات تدبيرها وتوجيهها DPKO. عمليات حفظ السلام المنشورة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة هي عادة مهمات تحجير و/أو مراقبة، بينما العمليات المنشورة بموجب الفصل السابع (مهمات فرض السلام) تتمتع بصلاحيّة استخدام القوة عند الضرورة.

(٢) «14 January 2003,» Nations, DPKO, «Monthly Summary of Military and CivPol Personnel Deployed in Current United Nations Operations as of 31 Dec. 2003.» 2004.

(٣) الرقم اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، بما في ذلك عدد العسكريين والراقبين والشروطية والوظائف المدنيين الدوليين والوظائف المحليين و«غيرهم» من موظفي الأمم المتحدة. لاحظ أن الرقم هنا يمثل مجموع الوفيات في جميع مهمات الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٤٨، لا الوفيات المدرجة أدناه. انظر: «Fatalities by Mission and Incident Type-as of December 31 2003.» 7 January 2004. UN Internet Site, <http://www.un.org/Depts/dpko/fatalities/fatali.htm>.

(٤) مجموع تكاليف المهمات الـ ١٤ المدرجة في الجدول. والبلغ هذا لا يشمل نصيب الدول الأعضاء الموزع من حساب الدعم لعمليات حفظ سلام ولا تكاليف القاعدة اللوجيستية للأمم المتحدة في برينديزي (إيطاليا).

(٥) اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، انظر: «15 January 2004, UN Internet site,» United Nations, «Background Note on Peacekeeping Operations,» <http://www.un.org/depts/dpko/dpko/home.shtml>.

(٦) أنشئت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO) في أيار/ مايو ١٩٤٨ لمساعدة الرسيط وبلجة الهدنة في الإشراف على التقيد بالهدنة في فلسطين بعد الحرب العربية-

الإسرائيلية ١٩٤٨. وقد أبقى على التفويض خلال سنة ٢٠٠٣.

(٧) انظر الهامش رقم (١٢) أعلاه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(١٠) تمول UNTSO من خلال ميزانية الأمم المتحدة العادية وبالتالي لا ينبغي أن تتأثر بمتاخرات الدفع. انظر: United Nations, «Middle East-UNTSO: Facts and

Figures.» UN Internet site, < <http://www.un.org/Depts/DPKO/Missions/untsso/untssoF.htm> >.

(١١) أنشئت مجموعة المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في الهند وباكستان (UNMOGIP) في آذار/ مارس ١٩٥١ لتحل محل لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان (قوار UNMOGIP Internet : انظر : ١٩٤٩. انظر : UNMOGIP Internet < www.un.org/Depts/DPKO/Missions/unmogip.htm >.

(١٢) انظر الهامش رقم (٢) اعلاه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) انظر الهامش رقم (٣) اعلاه.

(١٥) تمول UNMOGIP من خلال ميزانية الأمم المتحدة العادية وبالتالي لا ينبغي أن تتأثر بمتاخرات الدفع. انظر : United Nations, 'India and Pakistan-UNMOGIP: Facts and figures', UN Internet site, URL < <http://www.un.org/Depts/DPKO/Missions/unmogipF.htm> > . A positive decision by the Security Council is required to terminate the mission.

(١٦) أنشئت قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص (UNFICYP) بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦ (٤ آذار/ مارس ١٩٦٤) لمنع القتال بين القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك وللمساهمة في استعادة الأمن والنظام والحفاظ على وقف إطلاق النار والحفاظ على متعلقة عازلة بين الجانبين. وجرى تجديد التفويض حتى ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥١٧ (٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣).

(١٧) انظر الهامش رقم (٢) اعلاه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) وفاة بالصدفة. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(٢٠) الرقم يشتمل على مساهمة طوعية بمبلغ ٦,١٤ مليون دولار من حكومة اليونان. انظر : United Nations, Report of the Secretary-General on the United Nations Operation in Cyprus, UN Document S/2003/1078-12 November 2003, para. 15.

(٢١) اعتباراً من ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، انظر الهامش رقم (١٩)، الفقرة ١٧.

(٢٢) أنشئت قوة الأمم المتحدة لمراقبي فصل القوات بعد حرب الشرق الأوسط ١٩٧٣ بموجب اتفاقية فصل القوات وقرار مجلس الأمن ٣٥٠ (٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤)،

للمحافظة على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية وللاشراف على فصل القوات الإسرائيلية والسورية، وجرى تمديد التفويض حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٢٠ (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

(٢٣) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

United Nations, Report of the Secretary-General on the United Nations Disengagement Observer Force, UN Document S/2003/1148, 9 December 2003, (٢٦) para. 8.

(٢٧) لم يسدّد المبلغ ابتداء من ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣. انظر : المصدر نفسه، الفقرة ٩.

(٢٨) أُنشئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL) بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩ آذار/مارس ١٩٧٨) للبتشديد على انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني ومساعدة الحكومة اللبنانية في ضمان عودة سلطتها الفعلية إلى المنطقة. وقد جدد التفويض حتى ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٤ بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٢٥ (٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤).

(٢٩) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) وفاة نتيجة مرض. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

United Nations, Report of the Secretary-General on the United Nations Interim Force in Lebanon, UN Document S/2004/50, 20 January 2004, para. 23, (٣٢)

(٣٣) لم يسدّد المبلغ ابتداء من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. انظر : المصدر نفسه، الفقرة ٢٤.

(٣٤) أُنشئت قوة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (UNIKOM) بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٩ (٩ نيسان/أبريل ١٩٩١) كمهمة مراقبة غير مسلحة مع تفويض لمراقبة الممر المائي حور عبد الله والمنطقة المنزوعة السلاح ورصد أي أعمال عدائية بين الدولتين. وفي شباط/فبراير ١٩٩٣ وسّع التفويض بإضافة كتيبة مشاة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٨٠٦ (٥ شباط/فبراير ١٩٩٣) لمنع حدوث اختراقات صغيرة للحدود والمنطقة المنزوعة السلاح. ونتيجة التدخل العسكري الأمريكي في العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، علّق الأمن العام تفويض المهمة. وباستثناء فريق صغير من الضباط في جنيان، الكويت، تم إجراء باقي الموظفين. وفي وقت لاحق، وبعد إذ أكد قرار مجلس الأمن رقم ١٤٩٠ (٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣) انتهاء ضرورة مراقبة غارات عراقية محتملة على الأراضي الكويتية، قرر وقف تفويض المهمة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٣٥) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

United Nations, Report of the Secretary-General on the activities of the United Nations Iraq-Kuwait Observation Mission for the period 16 June-1 October 2003, UN Document S/2003/933, 2 October 2003, para. 13, and UNIKOM, «Facts and Figures», < <http://www.un.org/Depts/dp/s/ko/missions/unikom/facts.html> >

(٣٧) وفاة بالصدفة. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(٣٨) الميزانية عمولة من خلال الحساب الخاص لـ UNIKOM، حيث تتحمل الكويت ثلثي المبلغ وتوفر الباقي مساهمات محددة. انظر الهامش رقم (٣٦)، الفقرة ١٥.

(٣٩) اعتباراً من ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٣. انظر: المصدر نفسه، الفقرة ١٦.

(٤٠) أنشئت مهمة الأمم المتحدة لأجل الاستفتاء في الصحراء الغربية بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٩٠ (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١) لمراقبة وقف إطلاق النار بين جبهة البوليساريو والحكومة المغربية، والمتحقق من خفض عدد الجنود المغربي في الصحراء الغربية، وتنظيم استفتاء حر ومصفى. وتم تجديد التفويض حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٢٣ (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤).

(٤١) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(٤٤) (٤٤) UN Document S/2004/39, 19 January 2004, para. 25.

(٤٥) (٤٥) يسدّد المبلغ ابتداء من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. انظر: المصدر نفسه، الفقرة ٢٦.

(٤٦) أنشئت مهمة الأمم المتحدة للمراقبة في جوجيا (UNOMIG) بقرار مجلس الأمن رقم ٨٥٨ (٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣). وقد أبطل تفويض المهمة الأصلي، وهي المتحقق من وقف إطلاق النار بين الحكومة الجورجية والسلطات الأبخازية بفعل استئناف القتال في أبخازيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ومنحت UNOMIG تفويضاً مؤقتاً لمراقبة الاتصالات مع كلا جانبي الصراع ومع الوحدات العسكرية الروسية ولراقية الوضع ووضع تقرير بشأنه. وبعد توقيع اتفاق ١٩٩٤ لوقف إطلاق النار والفصل بين القوات، تم توسيع تفويض UNOMIG ليشمل مراقبة تطبيق الاتفاق والتحقق منه بقرار مجلس الأمن رقم ٩٣٧ (٢٧ تموز/يوليو ١٩٩٤). وجرى تجديد التفويض الحالي حتى ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٤ بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٢٤ (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤).

(٤٧) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٤٨) (٤٨) في تموز/يوليو، فرض قرار مجلس الأمن رقم ١٤٩٤ (٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٣) إضافة قوة شرطة مدنية من ٢٠ ضابطاً بقصد المساعدة في تكوين قدرة محلية لتعزيز القانون والنظام في قطاع غالي بحيث تتحسن الظروف من أجل عودة اللاجئين والمهاجرين. انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٤٩) انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(٥٠) (٥٠) UN Document S/2004/26, 14 January 2004, para. 31.

(٥١) (٥١) يسدّد المبلغ ابتداء من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. انظر: المصدر نفسه، الفقرة ٣٣.

(٥٢) أنشئت مهمة الأمم المتحدة في كوسوفو (UNMIK) بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩). واجباتها الرئيسية هي: المضي في تأسيس استقلال واسع

وحكم ذاتي في كوسوفو وظائف إدارية مدنية، الحفاظ على القانون والنظام، تعزيز حقوق الإنسان، وضمان عودة أمة لجميع اللاجئين والمهاجرين، وثمة قرار قاطع مطلوب من مجلس الأمن لإجلاء المهمة. قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ (١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩)، المادة ١٩.

(٥٣) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) إصابة قاتلة واحدة بسبب عمل عدائي، وواحدة بسبب مرض، وإثبات لأسباب أخرى. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(٥٦) (٥٦) إصابة قاتلة واحدة بسبب عمل عدائي، وواحدة بسبب مرض، وإثبات لأسباب أخرى. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.
United Nations, Financing of the United Nations Interim Administration Mission in Kosovo: Report of the Fifth Committee, UN Document A/57/827, 10 (٥٦) June 2003.

(٥٧) لم يسدد المبلغ ابتداء من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. انظر: المصدر نفسه.

(٥٨) أنشئت مهمة الأمم المتحدة في سيراليون (UNAMSIL) بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٠ (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) في اثر توقيع اتفاق لوهي للسلام بين حكومة سيراليون والجهة للتحدة الثورية (RUF) في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٩. وفي سنة ٢٠٠١، راجع قرار مجلس الأمن رقم ١٣٤٦ (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١) تفويض المهمة بهدف مساعدة جهود حكومة سيراليون في سيطر سلطاتها واستعادة القانون والنظام في البلد، والحض على استئناف أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وتقديم العون في الانتخابات المرتقبة. وقد مدد قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٨ (١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) التفويض الجاري حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٥٩) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) (٦١) إصابة قاتلة بسبب حوادث، ١٥ بسبب المرض، ٢ لأسباب أخرى. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.
United Nations, Nineteenth report of the Secretary-General on the United Nations Mission in Sierra Leone, UN Document S/2003/863, 5 September 2003, (٦٢) para. 56.

(٦٢) لم يسدد المبلغ ابتداء من ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٣. انظر: المصدر نفسه، الفقرة ٥٧.

(٦٣) أنشئت مهمة مراقبي الأمم المتحدة في الكونغو (MONUC) بقرار مجلس الأمن ١٢٧٩ (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). وهي منتدبة لتكون صلة وصل مع اللجنة العسكرية المشتركة (MCC)، وتخطط لراقبته وقف إطلاق النار وفصل القوات وتزفر مساعدة إنسانية. وقد وسع التفويض في سنة ٢٠٠٠ ليشمل نشر نحو ٥٠٠٠ جندي لحماية موظفي الأمم المتحدة واللجنة العسكرية المشتركة ومدنيين معرضين لخطر عنف وشيك. انظر: UN Document S/2000/1291, 24 Feb. 2000. و زاد قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٣) قوة المهمة إلى ١٠,٨٠٠ جندي وتفتح التفويض وفقاً للفصل السابع الذي حول المهمة استخدام «جميع الوسائل اللازمة» لتحقيق واجباتها.

(٦٤) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) (٦٦) إصابات قاتلة بسبب حوادث، واحدة بسبب مرض، و ٣ لأسباب أخرى. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(٦٧) (٦٧) إصابات قاتلة بسبب حوادث، واحدة بسبب مرض، و ٣ لأسباب أخرى. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.
United Nations, Fourteenth Report of the Secretary-General on the United Nations Organization Mission in the Democratic Republic of the Congo, UN Document S/2003/1098, 17 November 2003, para. 59.

(٦٨) لم يسدد المبلغ ابتداء من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. انظر: المصدر نفسه، الفقرة ٦٠.

(٦٩) أنشئت مهمة الأمم المتحدة في إريتريا وأثيوبيا (UNMEE) بقرار مجلس الأمن رقم ١٣١٢ (٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٠). وقد فوضت المهمة إعداد آلية للتحقق من وقف

الاعدادات وإنشاء لجنة التنسيق العسكرية المتخصص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار، ونشرت قوة حفظ سلام. ووسعت المهمة لاحقاً بتخصيص ٤٢٠٠ جندي و ٢٢٠ مراقباً عسكرياً وكلفت بمراقبة وقف إطلاق النار وإعادة الجنود الأثيوبيين إلى ديارهم، ومراقبة مواقع القوات الإثيوبية والإريترية خارج منطقة أمية مؤقتة على امتداد ٢٥ كلم، وترؤس لجنة التنسيق العسكرية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمساعدة في إزالة الألغام. قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٠ (١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠). وقد أدى تأخير عملية ترسيم الحدود مراراً إلى تمديد توقيضها إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٧ (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

(٧١) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.
(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) إصابة قاتلة واحدة بسبب مرض والإصابة الأخرى لأسباب أخرى. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(٧٤) (٧٤) إصابة قاتلة واحدة بسبب مرض والإصابة الأخرى لأسباب أخرى. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(٧٥) (٧٥) إيراد الملغ ابتداء من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. انظر: المصدر نفسه.

(٧٦) (٧٦) أُنشئت مهمة الأمم المتحدة للمساعدة في تيمور الشرقية (UNMISSET) بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٦٠ (١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢) كمتابعة لمهمة الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية (UNTAET). وتولى المهمة واجبات تقديم المساعدة إلى البنى الإدارية للحكومة التيمورية، وتأمين تطبيق موقت للقانون فيما هي تساعد في تطوير وكالة جديدة لتطبيق القانون، والمساهمة في الأمن الشامل لتيمور - لست.

(٧٧) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) (٧٩) إصابات قاتلة بسبب حوادث، واحدة بسبب مرض، ٣ لأسباب أخرى. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(٨٠) (٨٠) إصابات قاتلة بسبب حوادث، واحدة بسبب مرض، ٣ لأسباب أخرى. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.
United Nations, Report of the Secretary-General on the United Nations Mission of Support in East Timor, UN Document S/2003/944, 6 October 2003, para. 53.

(٨١) (٨١) اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. انظر: المصدر نفسه، الفقرة ٥٤.

(٨٢) (٨٢) أُنشئت مهمات الأمم المتحدة في لسيوريا بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٩ (٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) مع سلطات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد فوضت المهمة دعم تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار وعمليات السلام، ومساعدة جهود الحكومة في إصلاح الأمن الوطني، بما في ذلك تدريب شرطة وطنية وتشكيل جيش جديد ببنية جديدة، ودعم أنشطة المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومقاتليها والمدنيين.

(٨٣) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) (٨٥) إصابات قاتلة بسبب حوادث، واحدة بسبب مرض. انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

(٨٦) (٨٦) هذا الرقم هو النفقات الوافق عليها للمهمة بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وثمة ميزانية مؤقتة قدرها ٦, ٢٤٤ مليون دولار للفترة المالية ١

آب/ أغسطس ٢٠٠٣ - ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ هي لحظة كتابة هذه السطور قيد المراجعة من قبل الجمعية العامة. انظر : United Nations, First Progress Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in Liberia, UN Document S/2003/1175, 15 December 2003, para. 60.

(٨٧) هذه عمليات سلام للأمم المتحدة ليست منشورة بموجب الفصل السادس أو الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكنها موجهة ومدارة من دائرة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة (DPKO) باستثناء مهمة الأمم المتحدة للتحقق في غوامبالا (MINUGUA) التي تديرها دائرة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة (DPA). والقائمة هذه لا تتضمن مكاتب بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

(٨٨) حصر عمل MINUGUA حتى سنة ١٩٩٧ في التحقق من الاتفاقية الشاملة بشأن حقوق الإنسان وأوجه حقوق الإنسان في اتفاقية ١٩٩٥ المتعلقة بهوية الشعوب المحلية وحقوقها. وفي سنة ١٩٩٧ طلب أطراف الاتفاقية أن توسع MINUGUA وظائفها للتحقق من كلتا الاتفاقيتين ووجوب أن تشمل وظائف المهمة أيضاً مساعي حياة وخدمات استشارية وخدمات دعم ومعلومات عامة. وتم تجديد تفويض MINUGUA لمدة نهائية حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ لمساعدة الحكومة الجديدة في التطبيق التواصل لاتفاقيات السلام. انظر : UN Document A/58/L.30/Rev.1, 15 December 2003.

(٨٩) رسالة بالبريد الإلكتروني من مرسيديس دي أريبالو، كبير المساعدين الشخصيين، MINUGUA، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

(٩٠) المرأبون اللذين الدوليون. المهمة مدعومة من ١١٦ موظفاً محلياً و ٢٩ متطوعاً دولياً في الأمم المتحدة. رسالة بالبريد الإلكتروني من دي أريبالو، المصدر نفسه.

(٩١) انظر : المصدر نفسه.

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) (٤٠٠، ٤٣١، ١١ دولار. رسالة بالبريد الإلكتروني من دي أريبالو، المصدر نفسه.

(٩٤) أنشئت مهمة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (UNAMA) بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٠١ (٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢). والمهمة مفضضة لتعزيز المصالحة الوطنية، وتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إلى الأمم المتحدة في اتفاقية بون ٢٠٠١، بما فيها تلك المرتبطة بحقوق الإنسان، وقضايا القانون والنظام والجنسين، وإدارة جميع أنشطة الأمم المتحدة المعنية بالأصنام الإنسانية والإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار في أفغانستان بالتنسيق مع السلطة الأفغانية الانتقالية.

(٩٥) تمثيل البلدان المدرجة جنسيات المواطنين اللذين الدوليين بصفقتهم الشخصية. وهم ليسوا مؤازرين من حكوماتهم. رسالة بالبريد الإلكتروني من ديفيد ستيغ، كبير مسؤولي العلاقات الإعلامية، UNAMA، ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.

(٩٦) ٨ منهم مستشارون عسكريون وال ١٩٩ الباقون موظفون مدنيون. والمهمة مدعومة من ١٠٤ ضباط محترفين و ٦٣٣ موظفاً محلياً و ٣١ متطوعاً دولياً في الأمم المتحدة. رسالة بالبريد الإلكتروني من ستيغ، انظر : المصدر نفسه.

(٩٧) رسالة بالبريد الإلكتروني من ستيغ، انظر الهامش رقم (٩٥).

(٩٨) إلا أن موظفين محليين اثنين قتلا - وفيات بسبب حوادث طرق وأمراض. رسالة بالبريد الإلكتروني من ستيغ، انظر الهامش رقم (٩٥).
(٩٩) أميرالية للفترة الممتدة من نيسان/ أبريل إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ <http://www.unama-afg.org/about/> UNAMA official Internet site, <http://www.unama-afg.org/about/> index.html#structure >.

(١٠٠) أنشئت مهمة الأمم المتحدة في ساحل العاج (MINUCI) بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٧٩ (١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣) لتتوزع أولية مدتها ٦ أشهر لتسهيل تنفيذ اتفاقية ليسان

- ماكرويسس ولكن قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٤ (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) مددها لاحقاً حتى ٤ شباط / فبراير ٢٠٠٤. ومدد قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٧ (٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٤) تفويض المهمة ثانية إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ ووسع سلطاتها لتشمل صلاحيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن المقرر أن تنتهي المهمة في نهاية فترة انتهائها.

(١٠١) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(١٠٢) المهمة المصومة من ٤٢ موظفاً مدنياً دولياً و ٥٧ موظفاً محلياً. انظر الهامش رقم (٢) أعلاه، و <http://www.un.org/Depts/dpfp/missions/minuci/facts.html> MINUCI, «Facts and Figures».

(١٠٣) رسالة بالبريد الإلكتروني من شيون سانغ، قسم السلام والأمن، دائرة الإعلام، الأمم المتحدة، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٠٤) الأمم المتحدة، ميزانية مهمة الأمم المتحدة في ساحل العاج لفترة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(١٠٥) أُنشئت مهمة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (UNAMI) بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ (تقوز/يونيو ٢٠٠٣) لدعم جهود ممثل الأمم المتحدة الخاص لإنجاز تفويضه بالتنسيق بين جهود الأمم المتحدة في الأعمال الإنسانية وإعادة الإعمار، وتعزيز العودة الآمنة للاجئين والمهجرين، وتسهيل الجهود الدولية للمساعدة في إعادة بناء القدرات الدستورية المحلية. بحسب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣).

(١٠٦) تمثل بلدان الدرجة جنسيات الموظفين المواطنين الدوليين المجندين بصفتهم المتخصصة. وهم ليسوا مؤازرين من حكوماتهم. رسالة بالبريد الإلكتروني من سانغ، انظر الهامش رقم (١٠٣) أعلاه، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٠٧) المهمة تضم موظفين مدنيين ومدعومة حالياً بنحو ١٥٠ موظفاً محلياً. وخفض عدد أفراد المهمة تخفيضاً شديداً في اثر تفجير مقر الأمم المتحدة في العراق في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وفي الوقت الحاضر يعمل موظفو UNAMI انطلاقاً من نيقوسيا، قبرص. رسالة بالبريد الإلكتروني من سانغ، انظر الهامش رقم (١٠٣) أعلاه، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام طبقاً للفقرة ٢٢٤ من القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ١٢ من القرار رقم ١٥١١ (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، UN Document S/2003/149, 5 December 2003, paras. 92-96.

(١٠٨) وفيات بسبب عمل عدائي (تفجير مقر الأمم المتحدة في ١٩ آب / أغسطس ٢٠٠٣). رسالة بالبريد الإلكتروني من سانغ، انظر الهامش رقم (١٠٣) أعلاه، ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤.

(١٠٩) United Nations, Report of the Secretary-General, «Estimates in Respect of Special Political Missions, Good Offices and Other Political Initiatives» UN Document A/C.5/58/20, 1 December 2003, p. 9. Authorized by the General Assembly and/or the Security Council.

(١١٠) غرض ضمان الظروف اللائمة لتطبيق مهمات UNAMI. ذلك غرض ضمان الأمن رقم ١٥١١ (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) القوة المتعددة الجنسيات في العراق بالمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق، بما في

(١١١) رسالة بالبريد الإلكتروني من كيث باترسون، مساعد مسؤول الشؤون العامة، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ستوكهولم، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
(١١٢) ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية ب ١٣٣,٠٠٠ جندي وساهمت دول التحالف الأخرى بالعدد الباقى (٢١٥٤, ٢٢٣). والقوة مدعومة من حوال ٨٥,٠٠٠ عراقي يجري تدريبهم في مجالات الشرطة وخدمات الحدود والدفاع المدني الخ... رسالة بالبريد الإلكتروني من بيترسون، المصدر نفسه.

(١١٣) نشر الضباط البريطانيون لتدريب ضباط الشرطة العراقية في أكاديمية تدريب الشرطة الإقليمية في النصرة، بينما كان ضباط شرطة من كندا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة يدرّبون ضباطاً في الشرطة العراقية في مرفق أردني. انظر: «UK Police Officers Deploy to Iraq» Press Release, 31 December 2003.

(١١٤) من الإصابات القتالية الـ ٥٣٩، كانت ٥٢ إصابة في صفوف الجنود البريطانيين و ٢٩ إصابة في صفوف جنود دول أخرى. وقبل التفويض من مجلس الأمن، كان عدد الإصابات القتالية ٣٨٦ إصابة. ومن ١٦ تشرين الأول / أكتوبر إلى ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ كان هناك ١٥٣ إصابة قتالية. انظر: «AP Web Services, War Casualty Database, < http://apcasualty@datacenter.ap.org/car/casualtyquery/totals.asp >, updated 16 December 2003».

(١١٥) الرقم هو مجموع مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والدول المساهمة تتحمل تكاليف أفرادها. تبلغ المساهمة الأمريكية ٦,١ مليار دولار؛ يمثل ٥١ مليار دولار المجموع الذي طلبه الرئيس بوش من الكونغرس الأمريكي لاستخدامه في «عمليات حرية العراق»، ويأتي المبلغ الباقي (١,١ مليار دولار) من رزمة ميزانية من أجل سلطة التحالف المؤقتة (CPA). انظر: «Letter from Joshua B. Bolton, Director, Office of Management and Budget, Executive Office of the President, to President, 17 Sep. 2003, Estimate No. 17, 108th Congress, 1st Session».

انظر: «Defence News Analysis, Issue 03/47, 8 December 2003, £1 = \$1.7264 (SEBanken, Sweden)». (١١٦) تتضمن مهمات مراقبة الانتخابات أو هيئات الارتباط. الإنسان أو مجموعات مراقبة الانتخابات أو هيئات الارتباط.

(١١٧) اتخذ قرار إنشاء المهمة في اجتماع لجنة كبار المسؤولين (CSO) السادس عشر، انظر: «Annex 1 (18 September 1992)». وقد فوضت المهمة من حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من خلال بنود تفاهم تم الاتفاق عليها تبادل رسائل في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. وتتضمن واجبات المهمة تقدير مستوى الاستقرار واحتمال وقوع صراع واضطراب.

(١١٨) رسالة بالبريد الإلكتروني من إيزابيل دي رويت، الناطقة الرسمية، مهمة OSCE الممتدة إلى سكوبيي، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

(١١٩) مدعوون بـ ٧٢٢ موظفاً حلياً؛ رسالة بالبريد الإلكتروني من دي رويت، انظر: المصدر نفسه.

(١٢٠) ٢٠ مهم ضباط يعملون في الميدان (١) الحفاظ على الأمن والنظام في المجتمع، وكان المواطنون الأربيعون الباقون مدربين أو إداريين في وحدة تطوير الشرطة. حديث هاتفى مع أنطونيو أورتيز كبير مسؤولي برنامج المهمة، أمانة OSCE، ٢٤ شباط / فبراير ٢٠٠٤.

(١٢١) رسالة بالبريد الإلكتروني من دي رويت، انظر الهاش رقم (١١٨) اعلام.

(١٢٢) اتخذ قرار إنشاء المهمة في الاجتماع السابع عشر للجنة كبار المسؤولين، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، انظر: «Annex 2». وقد أجازت حكومة جورجيا المهمة من خلال مذكرة تفاهم في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، كما أجازها قادة جنوب أوسيتيا من خلال تبادل رسائل في ١ آذار/ مارس ١٩٩٣. وكان هدف المهمة في البداية تعزيز المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، ومدد التفويض في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٤ ليتمثل مراقبة قوات حفظ السلام المشتركة في جنوب أوسيتيا. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ وسعت هذه لتشمل مراقبة حدود جورجيا مع الشيشان، انظر: «PC/DEC/344, 15 Dec 1999». في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ وسعت أعمال البعثة لتشمل تسمية

الحدود بين جورجيا وبنغو شيا. انظر: . PC/DEC/450. 13 Dec. 2001. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تم توسيع واجبات المهمة لتشتمل الانتقال بين جورجيا وجمهورية داغستان في الاتحاد الروسي. انظر: . PC/DEC/522. 19 Dec. 2002.

(١٢٤) رسالة بالبريد الإلكتروني من كلير تورني- دان، مسؤولة التدريب والتوظيف، مهمة OSCE إلى جورجيا، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(١٢٥) من الموظفين الدوليين الـ ١٦٩، يعمل ١٤٤ موظفاً كمراقبين للحدود. والمهمة المدعوة بـ ١٠٤ موظفين محليين. رسالة بالبريد الإلكتروني من تورني- دان، انظر: المصدر نفسه.

(١٢٦) انظر الهامش رقم (١٢٤) أعلاه.

(١٢٧) PC/DEC/534. 27 Feb. 2003. انظر: ٢٢، ٢٠، ٣٠ (١٢٧).

(١٢٨) اتخذ قرار إنشاء المهمة في الاجتماع التاسع عشر للجنة كبار المسؤولين، انظر: . Annex 3. Authorized. 3 Feb. 1993. *Journal* no. 3 (4 Feb. 1993). وقد أجازتها حكومة مولدوفا من خلال مذكرة تفاهم، ٧ أيار/مايو ١٩٩٣. وواجباتها تشتمل على مساعدة الأطراف في متابعة المفاوضات وبناء على تسوية سياسية دائمة للصراع فضلاً عن جمع وتوفير معلومات بشأن الوضع.

(١٢٩) رسالة بالبريد الإلكتروني من المقدم هناك فينكر، مهمة OSCE إلى مولدوفا، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٣٠) المصدر نفسه.

(١٣١) المصدر نفسه.

(١٣٢) PC/DEC/534. 27 Feb. 2003. انظر: ٢٧، ٧٠، ٧٠٠ (١٣٢).

(١٣٣) اتخذ قرار إنشاء المهمة في الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري، انظر: . 1 Dec. 1993. Decision 14. OSCE (CSCE/4/C/Dec. 1). ولم يجر توقيع مذكرة تفاهم ثنائية، وتشتمل واجبات المهمة تسهيل الحوار وتعزيز حقوق الإنسان وإبلاغ OSCE عن تطورات مستجدة. وقد وسعت في سنة ٢٠٠٧ لتشمل بعداً اقتصادياً وبيئياً.

(١٣٤) سابقاً مهمة OSCE إلى طاجيكستان. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ اتخذ قرار لتغيير اسم المهمة ليغير عن تيدل مركز اهتمام أنشطة المهمة.

(١٣٥) رسالة بالبريد الإلكتروني من برنارد روات، مركز OSCE في دو شنبه، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(١٣٦) المهمة المدعوة من ٨٠ موظفاً محلياً. رسالة بالبريد الإلكتروني من روات، انظر: المصدر نفسه.

(١٣٧) انظر: المصدر نفسه.

(١٣٨) PC/DEC/527. 30 Dec. 2002. انظر: ٣، ٠٠٩، ٢٠٠ (١٣٨).

(١٣٩) في آب/أغسطس ١٩٩٥، عين رئيس مجلس OSCE عملاً شخصياً له في الصراع الذي يتعامل معه مؤتمر مينسك لـ OSCE الذي يسعى لتسوية سياسية للصراع ناغورنو كاراباخ. ويتألف تفويض الممثل الشخصي من مساعدة مجموعة مينسك في التخطيط لعمليات حفظ سلام محتملة، ومساعدة الأطراف في إجراءات بناء الثقة وفي قضايا إنسانية، ومراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف.

(١٤٠) رسالة بالبريد الإلكتروني من قسم الصحافة والمعلومات العامة، أمانة OSCE، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

- (١٤١) يساعد المشمل الشخصي ٥ مساعدين ميدانيين. انظر : < <http://www.osce.org/publications/survey/survey22.htm> > . Mission Survey, < ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ .
- (١٤٢) رسالة بالبريد الإلكتروني من قسم الصحافة والعلومات العامة، أمانة OSCE، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ . PC.DEC/527, 30 Dec 2002 . انظر : (١٤٣) ١٠,٠٠٠,٨٠٠ جنيه إسترليني، انظر : (١٤٤) اتخذ قرار إنشاء المهمة في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري، بودابست، ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ . انظر : (MC(S)DEC/1) . وفقاً للملحق ٦ لاتفاق الإطار داتين ١٩٩٥ . وتتضمن واجبات المهمة مساعدة الأطراف في إجراءات تثبيت الاستقرار الإقليمي وبناء الديمقراطية.
- (١٤٥) رسالة بالبريد الإلكتروني من ماجا سولانو، المساعد الشخصي لرئيس الأركان والتخطيط، مهمة OSCE إلى البريسته والهرسك، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ . (١٤٦) رسالة بالبريد الإلكتروني من سولانو، المصدر نفسه.
- (١٤٧) المصدر نفسه.
- (١٤٨) ٢٠,٧٤٢,١٠٠ جنيه إسترليني. انظر : 2002 Dec 30 PC.DEC/527, 30 Dec 2002 .
- (١٤٩) اتخذ قرار إنشاء المهمة من قبل المجلس الدائم في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ، انظر : (PC.DEC/112) . وقد أجرى المجلس تعديلاً على التفويض في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٧ (PC.DEC/176) و ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٨ (C/DEC/239) وتتضمن واجبات المهمة المساعدة في عودة اللاجئين والمهجرين ومراقبة العودة فضلاً عن حماية الأقليات القومية.
- (١٥٠) رسالة بالبريد الإلكتروني من سلافكا جوريتا، كبير المساعدين الإعلاميين، وحدة الشؤون العامة، مهمة OSCE إلى كرواتيا، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ .
- (١٥١) المهمة مدعوة بـ ١٦٦ موظفاً علماً برسالة بالبريد الإلكتروني من جوريتا، انظر : المصدر نفسه .
- (١٥٢) انظر الهامش رقم (١٥٠) أعلاه .
- (١٥٣) ١٠,٧٦٦,٩٠٠ يورو. انظر : 2002 Dec 30 PC.DEC/527, 30 Dec 2002 .
- (١٥٤) اتخذ قرار إنشاء المهمة في الاجتماع الثامن عشر للمجلس الدائم في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (PC/DEC/160) ، والتفويض الحالي أعد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (PC.DEC/206) .
- (١٥٥) رسالة بالبريد الإلكتروني من دينكا زيفال، نائب مسؤول الصحافة والعلومات العامة، حضور OSCE في ألبانيا، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ .
- (١٥٦) المهمة مدعوة بـ ٨٩ موظفاً علماً. رسالة بالبريد الإلكتروني من زيفال، انظر : المصدر نفسه .
- (١٥٧) انظر الهامش رقم (١٥٥) أعلاه .
- (١٥٨) ٤,٢٨٨,١٠٠ يورو. انظر : 2002 Dec 30 PC.DEC/527, 30 Dec 2002 .
- (١٥٩) في ١ تموز / يوليو ١٩٩٩ أنشأ المجلس الدائم مهمة OSCE في كوسوفو لتحل محل قوة مهمة كوسوفو الانتقالية التابعة لـ OSCE والتي أنشئت في ٨ حزيران/يونيو ١٩٩٩ (PC.DEC/296) . وتتضمن واجبات مهمة OSCE في كوسوفو تدريب الشرطة وموظفي القضاء والإداريين المدنيين، ومراقبة حقوق الإنسان وتقريرها. وقد مدد التفويض حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بموجب قرار المجلس الدائم ٥٩٤، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ .

- (١٦٠) رسالة بالبريد الإلكتروني من كريس ستشمانيك، مسؤول المعلومات، مهمة OSCE في كوسوفو، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
- (١٦١) المهمة مدعومة بـ ١٠٧٨ عضو هيئة مجدين عملياً. رسالة بالبريد الإلكتروني من ستشمانيك، انظر: المصدر نفسه.
- (١٦٢) انظر الهاش رقم (١٦٠) أعلاه.
- (١٦٣) PC/DEC/527, 30 Dec: 2002. انظر: يوروز. انظر: PC/DEC/444, 15 Nov. 2001.
- (١٦٤) في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ أنشأ المجلس الدائم مهمة OSCE إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتفويض أولي مدته ستة وأحداء. والعرض من التفويض تقديم مساعدة خبراء إلى السلطات اليوغوسلافية وجماعات المجتمع المدني في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والمساعدة في إعادة هيكلة هيئات فرض القانون والقضاء والتدريب في هذا الشأن، وتوفير دعم إعلامي وتسهيل عودة اللاجئين. انظر: PC/DEC/401, 11 Jan. 2001. بدأت المهمة في آذار/مارس، وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أوعز المجلس الدائم إلى المهمة فتح مكتب في بودغوريتسا، مونتينيغرو. انظر: PC/DEC/444, 15 Nov. 2001.
- (١٦٥) سابقاً مهمة OSCE إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، اتخذ قرار (PC/DEC/533) لتغيير الاسم عقب تبني الميثاق الدستوري لاتحاد دولة صربيا ومونتينيغرو.
- (١٦٦) رسالة بالبريد الإلكتروني من أولبا كورباستيش، مهمة OSCE إلى صربيا ومونتينيغرو، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.
- (١٦٧) الهيئة للندبة الدولية. الأرقام تشمل الهيئة العاملة انطلاقاً من مكتب بودغوريتسا. والمهمة مدعومة بـ ١١٨ موظفاً عملياً. رسالة بالبريد الإلكتروني من كورباستيش، انظر: المصدر نفسه.
- (١٦٨) مديرشو الشرطة الدولية. رسالة بالبريد الإلكتروني من كورباستيش، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، انظر: المصدر نفسه.
- (١٦٩) رسالة بالبريد الإلكتروني من كورباستيش، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، انظر: المصدر نفسه.
- (١٧٠) PC/DEC/527, 30 Dec: 2002. انظر: يوروز. انظر: PC/DEC/527, 30 Dec: 2002.
- (١٧١) أنشئت قوة الناتو لتثبيت الاستقرار (SFOR) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لحل محل قوة الناتو للتطبيق (IFOR)، وتنفيذ النواحي العسكرية من اتفاقية دايتون. انظر: (١٧٢) اعتباراً من ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. موقع SFOR الرسمي على الإنترنت <http://www.nato.int/sfor/organisation/sfororg.htm> .
- (١٧٢) المصدر نفسه.
- (١٧٣) تحديث هاتفي مع ديف سوليفان، المناطق باسم SFOR، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
- (١٧٥) (١٧٥) ٢٤,٧٣١,٤٢٥ يوروز. يشمل هذا الرقم التكاليف المشتركة فقط، وخصوصاً تكاليف تشغيل مقر الناتو (تكاليف الموظفين المدنيين والعمليات والصيانة)، والاستثمارات في البنية التحتية اللازمة لدعم العملية. والدول المساهمة تقدم أمراً مستقلة لرحلتها. رسالة بالبريد الإلكتروني من الأمر الملزم أو ليفينه غودار، دائرة الميزانية والمال، مقر القيادة العليا لقوى الحلفاء في أوروبا، مركز العمليات، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
- (١٧٦) تالقت قوة الناتو في كوسوفو (KFOR) تفويضها من مجلس الأمن في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩. وتشمل واجباتها ربح اعتمادات متجددة، وضمان انسحاب

القوات العسكرية وقرات شرطة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبيع عودتها، وتسريح أفراد جيش تحرير كوسوفو، وتثبيت بيئة آمنة، ودعم UNMIK، ومراقبة الحدود. قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤، ١٠ حزيران / يونيو ١٩٩٩.

(١٧٧) موقع KFOR الرسمي على الإنترنت، < <http://www.nato.int/kfor/kfor/nations/default.htm> > .

(١٧٨) رسالة بالبريد الإلكتروني من العقيد هورست باير، مسؤول المعلومات العامة، KFOR، ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٤.

(١٧٩) المصدر نفسه.

(١٨٠) ٢٧، ٢٨٠، ٤٠٢، ٤٠٢ يورو. يغطي هذا الرقم التكاليف المشتركة فقط، وخصوصاً تكاليف تشغيل مقر قيادة الناتو (تكاليف الموظفين المدنيين والعمليات والصيانة) واستثمارات في البنية التحتية اللازمة لدعم العملية. والدول المساهمة تقدم أمراً مستقلة لوجناتها. رسالة بالبريد الإلكتروني من غودار، انظر الهامش رقم (١٧٥) أعلاه.

(١٨١) (رداً على طلب من رئيس جمهورية مقدونيا البرغوسلافية السابقة، أجاز مجلس شمال الأطلسي مهمة لاحقة لاقوة الثعلب الخاصة (TFP). وتألّف عملية انسحاب الحلفاء من رككن، فمناصرها العملائية تقدم الدعم للمراقبين الدوليين، وعناصرها الاستشارية تساعد الحكومة في تسليم الأمن. انظر: NATO Press Release (2002) 31: 29 Nov. (٢٠٠٣) المملكة المتحدة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣).

(١٨٢) رسالة بالبريد الإلكتروني من موريتز دي جيرجي، مكتب الناتو للمعلومات العامة، ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

(١٨٣) المصدر نفسه.

(١٨٤) نتيجته حادث انفجار لغم أرضي. رسالة بالبريد الإلكتروني من دي جيرجي، انظر: المصدر نفسه.

(١٨٥) تمول عملية انسحاب الحلفاء من خلال ميزانية KFOR. رسالة بالبريد الإلكتروني من دي جيرجي، انظر: المصدر نفسه.

(١٨٦) (في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، أجاز مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قوة متعددة الجنسيات لمساعدة سلطة أفغانستان المؤقتة في الحفاظ على الأمن في كابول وحولها، وذلك التصور في الملحق I من اتفاقية يون ٢٠٠١. انظر: UN document SC/7248, 20 Dec 2001. والى أن تول الناتو زمام الأمور، كانت ISAF تحت قيادة وسيطرة دول رئيسية - ألمانيا وهولندا (شباط/ فبراير - آب/ أغسطس ٢٠٠٣) وتركيا (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ - شباط/ فبراير ٢٠٠٣) والمملكة المتحدة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ - حزيران/ يونيو ٢٠٠٢).

(١٨٧) اعتباراً من ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣. في سنة ٢٠٠٣ كانت بلجيكا وكندا وكرواتيا وألمانيا واستونيا ولافيا ولوكسمبورغ وبلندا وسويسرا والولايات المتحدة دولاً مشاركة جديدة. موقع ISAF الرسمي على الإنترنت.

(١٨٨) المصدر نفسه.

(١٨٩) (وقع ما مجموعه ٦٩ إصابة قاتلة خلال ISAF ٣ بقيادة ألمانيا/ هولندا) - مات ٦٢ إسبانياً من عناصر حفظ السلام في تحطم طائرة، ومات أثنان واحد وموظف محلي واحد بسبب انفجار لغم أرضي، ومات ٤ من الألمان نتيجة عمل عدائي وألمانيان بسبب حوادث طبيعية. رسالة بالبريد الإلكتروني من هيرالد غينترراين، مساعد الملحق العسكري الألماني، سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في ستوكهولم، ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٤. ووقعت إصابات قاتلتان خلال ISAF 4 - توفي عناصر من حفظ السلام الكنديين بسبب انفجار لغم أرضي عرضاً. حيث هاتفي مع الرائد تشي زيك، مسؤول المعلومات العامة، ISAF، ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤.

(٢٠٠٣، ٣٩٢٣، ٥١، ٨٤٣، يورو). يعطي هذا الرقم التكاليف المشتركة فقط، وخصوصاً بالتكاليف التشغيلية مقر الناتو (تكاليف الموظفين المدنيين والعمليات والصيانة) واستثمارات في البنية التحتية اللازمة لدعم العملية. والدول المساهمة تقدم أملاً مستقلة لوجانها. رسالة بالبريد الإلكتروني من غودار، انظر الهامش رقم (١٧٥) أعلاه.

(١٩١) أنشئت المهمة بموجب اتفاقية بريوني، التي وقعها في بريوني، كرواتيا، في ٧ غوز/يونيو ١٩٩١ ممثلو المجموعة الأوروبية وجمهوريات يوغوسلافيا السابقة الست. وتم توقيع مذكرات تفاهم مع حكومة ألبانيا في سنة ١٩٩٧ وحكومة كرواتيا في سنة ١٩٩٨. وأصبحت مهمة المجموعة الأوروبية للمراقبة مهمة الاتحاد الأوروبي للمراقبة لدى تحولها إلى أداة لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية، وفرضت بمراقبة التطورات السياسية والأمنية والحدود والنقضايا داخل الأنتيات وعودة اللاجئين، وبالمساهمة في أوالية المجلس الأوروبي للإنداز المبكر، وبالمساهمة في بناء الثقة والاستقرار في المنطقة.

(١٩٢) تعمل مهمة الاتحاد الأوروبي للمراقبة (EUMM) في الأمانة العامة، مجلس الاتحاد الأوروبي، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وبريتيفيو. فاكس من ستيفان مولر، وحدة السياسة في الأمانة العامة، مجلس الاتحاد الأوروبي، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(١٩٣) موقع EUMM الرسمي على الإنترنت.

(١٩٤) المهمة مدعوة بـ ٨٧ موظفاً حلياً، رسالة بالبريد الإلكتروني من مولر، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(١٩٥) وفاة بسبب مرض. رسالة بالبريد الإلكتروني من مولر، انظر: المصدر نفسه.

(١٩٦) (١٩٣، ٥١٨٢، ٥ يورو). انظر: المصدر نفسه.

(١٩٧) أنشأ عمل مجلس المشترك CFSF/210/2002 مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي في البريسته والهرسك (EUPM) في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢. وكان تفويض المهمة يقضي

بضمان ترتيبات حفظ الأمن والنظام بصورة دائمة بموجب ملكية البريسته والهرسك.

(١٩٨) الموقع الرسمي لـ EUPM على الإنترنت < <http://www.eupm.org/people/cn.htm> >

(١٩٩) المهمة مدعوة بـ ٥٩ موظفاً مدنياً دولياً و ٣٣ موظفاً حلياً. رسالة بالبريد الإلكتروني من لينا أندرسون، مسؤولة المعلومات العامة، EUPM، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢٠٠٣

(٢٠٠) وفاة ناتجة من حادثه سير. رسالة بالبريد الإلكتروني من أندرسون، انظر: المصدر نفسه.

(٢٠١) ٢٠ مليون يورو. والرقم يشمل الرواتب الموظفين المدنيين الدوليين والمحليين، والبنية التحتية، ولكنه لا يشمل عناصر الشرطة الدولية، إذ ان الرواتب هذه

تتضمنها الدول المساهمة. رسالة بالبريد الإلكتروني من أندرسون، انظر الهامش رقم (١٩٩) أعلاه.

(٢٠٢) أنشئت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بموجب عمل المجلس المشترك CFSF/92/2003 في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

كمهمة لاحقة لعملية انسحاب التحالف وفقاً لاتفاق الأطار أوريد ٢٠٠١. ولذا، كان تفويض المهمة المساهمة في تثبيت البيئة الأمنية لتسهيل تطبيق اتفاق الأطار. وفي غوز/يونيو

٢٠٠٣ مدد التفويض حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أي حتى انتهائه.

(٢٠٣) موقع كرتكورديا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (EUFOR) على الإنترنت، - Concordia/force - على الإنترنت، < <http://www.delmkd.ccc.eu.int/en/Concordia/force> >

< <http://www.delmkd.ccc.eu.int/en/Concordia/force> >

(٢٠٠٤) يشمل هذا الرقم موظفين مدنيين. انظر : (21 March 2003) *Atlantic News*.
(٢٠٠٥) حديث هاتفي مع Ragne Gustafsson ، كوكورديا EUFOR ، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
(٢٠٠٦) ٦,٢٠٠,٠٠٠ يورو. يشير الرقم إلى التكاليف المنتجة للعملية ولا يشمل رواتب الموظفين، التي تتحملها الدول المساهمة. انظر موقع كوكورديا EUFOR الرسمي على الإنترنت.

(٢٠٠٧) عملية أرتميس (معروفة أيضاً بالقوة الطارئة المؤقتة المتعددة الجنسيات) أنشئت بموجب عمل المجلس المشترك CSFP/423/2003 في ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ وقوار مجلس الأمن رقم ١٤٨٤ (٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣) لبدء ٣ أشهر، كي تساهم في تثبيت الأحوال الأمنية وتحسين الوضع الإنساني في بونيا. وقد مدد التفويض فترة قصيرة حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ليتسنى الانتقال إلى قوات مهمة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC).
(٢٠٠٨) نشرة وقائع العملية العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية : عملية «أرتميس»، تموز/يوليو ٢٠٠٣، متوفرة على موقع الإنترنت <<http://ne.eu.int/pesd/conngo/index.asp?lang=EN>>.

(٢٠٠٩) المصدر نفسه.

(٢٠١٠) رسالة بالبريد الإلكتروني من ستافروس بيتزوبولوس ، مكتب الصحافة في مجلس الاتحاد الأوروبي، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(٢٠١١) ٧,٠٠٠,٠٠٠ يورو. يشير الرقم إلى التكاليف المشتركة للعملية ولا يشمل رواتب الموظفين، التي تتحملها الدول المساهمة. انظر : نشرة وقائع العملية العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية : عملية «أرتميس»، تموز/يوليو ٢٠٠٣.

(٢٠١٢) أنشئت مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بروكسيما بموجب عمل المجلس المشترك CFSP/681/2003 في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً لدعم تطوير جهاز شرطة مخترفة في مقدونيا طبقاً لمعايير الشرطة الأوروبية. والمهمة تتعاون في ممارسة أنشطتها مع مهمة OSCE الممتدة إلى سكونجيه.

(٢٠١٣) حديث هاتفي مع شينا طومسون ، الناطقة باسم عملية بروكسيما، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٠١٤) قوة أولية مشتركة. حديث هاتفي مع طومسون ، انظر : المصدر نفسه.

(٢٠١٥) المصدر نفسه.

(٢٠١٦) ٧,٩٥٠,٠٠٠ يورو، منها ٧,٣٠٠,٠٠٠ يورو خصصت لتكاليف الشروع في المهمة و ٦٥٠,٠٠٠ يورو لتكاليف جارية (بما فيها نفقات المواطنين اليومية) لسنة

٢٠٠٣. انظر : Council Joint Action 2003/681/CFSP of 29 Sep. 2003.

(٢٠١٧) اتفاق بشأن المبادئ الموجة للتسوية السلمية الخاصة بالصراع في جنوب أوسيتيا، وهو الاتفاق الذي وقعته جورجيا وروسيا في داغوميز في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢. وقد أنشئت لجنة مراقبة مشتركة ذات ممثلين عن روسيا وجورجيا وشمال جنوب أوسيتيا لإشراف على تنفيذ الاتفاق.

(٢٠١٨) ليست ممارسة أطراف صراع في عمليات سلام شمولية في الجدول، غير أن تورط أطراف الصراع في هذه العملية تورطاً كبيراً معلّم يميز من معالم عمليات كومنولث الدول المستقلة واتفاقية السلام التي هي أساس إنشاء العملية. والاسم الرسمي للكتيبة الأوسيتية هو كتيبة أوسيتيا الشمالية/الآليا. انظر : رسالة بالبريد الإلكتروني من جو

- ماكيدونا، المستشار العسكري، مهمة OSCE إلى جورجيا، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
- (٢١٩) كل طرف يقدم كتيبة واحدة وتبلغ مساهمة روسيا ٥٤٥ جندياً. رسالة بالبريد الإلكتروني من ماكيدون، انظر الهامش رقم (٢١٧) أعلاه، ورسالة بالبريد الإلكتروني من فلاديمير بارزيف، مستشار السفارة الروسية في ستوكهولم، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤.
- (٢٢٠) رسالة بالبريد الإلكتروني من ماكيدونا، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤. انظر الهامش رقم (٢١٨) أعلاه.
- (٢٢١) هذا الرقم مسجل من سنة ٢٠٠١. وقبل هذه السنة، لم يكن في الإمكان التحقق من المعطيات.
- (٢٢٢) نتيجة انطلاق المفوز من السلاح عرضياً. رسالة بالبريد الإلكتروني من ماكيدونا، انظر الهامش رقم (٢١٨) أعلاه.
- (٢٢٣) اتفاق بشأن المبادئ الموجهة للسوية السلمية للصراع المسلح في منطقة عبر الدنيستر، وقعه في موسكو في ٢١ تموز/يوليو ١٩٩٢ رئيساً مولدوفا وروسيا. وألغت لجنة مراقبة تضم ممثلين عن روسيا ومولدوفا وعبر الدنيستر لتتسحق أنشطة وحدة حفظ السلام المشتركة.
- (٢٢٤) ليست مشاركة أطراف صراع في عمليات سلام شاملة في الجدول، إلا أن تورط أطراف الصراع في هذه العملية تورطاً كبيراً معلم يميز من معالم عمليات كومنولث الدول المستقلة واتفاق السلام الذي يشكل أساس إنشاء العملية. رسالة بالبريد الإلكتروني من وينكر، انظر الهامش رقم (١٢٩) أعلاه.
- (٢٢٥) ساهمت روسيا ومولدوفا وعبر الدنيستر بـ ٤٤٣ و ٣٦٠ و ٥٧٨ موظفاً عسكرياً، على التوالي. رسالة بالبريد الإلكتروني من باربين ووينكر، انظر الهامش رقم (٢١٩) و (١٢٩) على التوالي.
- (٢٢٦) قدمت أوكرانيا المراقبين العسكريين. رسالة بالبريد الإلكتروني من وينكر، انظر الهامش رقم (١٢٩) أعلاه.
- (٢٢٧) هذا الرقم مسجل من سنة ٢٠٠١، وقبل هذه السنة، لم يكن في الإمكان التحقق من المعطيات.
- (٢٢٨) رسالة بالبريد الإلكتروني من وينكر، انظر الهامش رقم (١٢٩) أعلاه.
- (٢٢٩) ليس هناك مبرانية محددة للمهمة. كل جانب يتحمل تكلفة إرسال أفراد. انظر: المصدر نفسه.
- (٢٣٠) الاتفاق الجورجي - الأبخازي بشأن وقف إطلاق النار وفضل القوات، تم توقيعه في موسكو في ١٤ أيار/مايو. وكان رؤساء الدول الأعضاء في مجلس الأمن الجماعي لكومنولث الدول المستقلة قد صادقوا على تفويض العملية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وكانت الأمم المتحدة قد أيدتها من خلال قرار مجلس الأمن رقم ٩٣٧ الصادر في ٢١ تموز/يوليو ١٩٩٤. ومددت فترة التفويض إلى أجل غير مسمى ابتداء من كانون الثاني /يناير ٢٠٠٤. انظر: 2003, in: Russia ITAR-TASS, 17 December 2003, in: «Russia Peacekeepers Begin Planned Rotation in Georgia-Abkhazia Conflict Zone.» Foreign Broadcasting Information Service (FBIS), Daily Report-Soviet Union (FBIS-SO1), FBIS-SOV-3003-1217, 18 December 2003.
- (٢٣١) قد تتشارك دول أخرى من كومنولث الدول المستقلة في المهمة. انظر: Russian Defense Minister Rules Out Use of Russian Defense Forces in Georgian-Abkhaz Conflict, in: FBIS-SOV-2003-1225, 2 January 2004.
- (٢٣٢) رسالة بالبريد الإلكتروني من باربين. انظر الهامش رقم (٢١٩) أعلاه.
- (٢٣٣) حديث هاتفني مع رومان سيسنوك، المسؤول السياسي، مهمة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا (UNOMIG) ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤. انظر: Dialog Iuschie: «

<http://www.redstar.ru/2003/06/27_06/31_01.html> (in Russian), 27 June 2003. «Dialogue is Better than the Thunder of Cannons», *Krasnaya Zvezda*, 27 June 2003. أعلاه.

(٢٣٤) رسالة بالبريد الإلكتروني من بارلين. انظر الهامش رقم (٢١٩) أعلاه.
(٢٣٥) أُنشئت المهمة الأفريقية في بوروبو في (AMIB) في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بموجب قرار الجلسة العادية السابعة للجهاز المركزي لأوابية مع الصراع وإدارته وحله على مستوى رؤساء دول وحكومات، والمهمة مقوضة بمراقبة تطبيق اتفاقات وقف إطلاق النار والتحقق من ذلك، وإقامة ارتباط بين أطراف الصراع، ومساعدة JCC، وتسهيل عملية صراع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية.

(٢٣٦) انظر: فاكس من ساليندا بياناً، السكرتيرة الأولى، سفارة جمهورية جنوب أفريقيا في ستوكهولم، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
(٢٣٧) المصدر نفسه.

(٢٣٨) وفاة نتيجة حادث عرضي. انظر: المصدر نفسه.

(٢٣٩) ميزانية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ساهمت جنوب أفريقيا بـ ٥١٠,٠٠٠,٠٠٠ راند، بينما مولت المملكة المتحدة نشر قوات موزمبيق بمبلغ ٣١,٠٠٠,٠٠٠ راند، ومولت الولايات المتحدة نشر القوات الأثيوبية بمبلغ ٦,١٠٠,٠٠٠ دولار. الراند = ٠,١٥٦٣ دولار. المصدر نفسه.

(٢٤٠) أجاز مجلس الأمن بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة إنشاء مهمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا (ECOWAS) في ساحل العاج (ECOMICI) جنباً إلى جنب قوات فرنسية للمساهمة في بيئة آمنة والتمكين من تنفيذ اتفاق لينايس - ماکوسيس. انظر: قرار مجلس الأمن رقم ١٤٦٤ (٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣). وتتضمن واجبات المهمة مراقبة وقف الاعتداءات، وتسهيل انتقال الأشخاص والسلع بحرية، وتأمين الأمن لأعضاء حكومة المصالحة الوطنية وصالح المساعدات الإنسانية، والمساهمة في تطبيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وقد مدد التفويض حتى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بفعل قرار مجلس الأمن رقم ١٤٩٨ (٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣).

(٢٤١) الجنرال تشيسبيك أوامر ديارا، نائب السكرتير التنفيذي، الشؤون السياسية والدفاعية والأمنية، ECOWAS، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٤٢) يشمل هذا الرقم ٣٢ موظفاً مدياً. فاكس من أوامر ديارا، انظر: المصدر نفسه. وقد دعمت المهمة أيضاً بنحو ٣٨٠٠ جندي فرنسي. انظر: «Ivorian Generals «Not to Resign»» BBC News Online, <http://www.bbc.co.uk>, 3 December 2003.

(٢٤٣) ٥٠ شرطياً من النيجر و ٢٠ شرطياً من توغو. انظر: ECOMAS Press Release, no. 99, 21 September 2003.
(٢٤٤) فاكس من أوامر ديارا. انظر الهامش رقم (٢٤١) أعلاه.

(٢٤٥) كانت اليرانية القدره ٣٩,٥٢٩,٨٠٠ دولار. لكن النفقات الإجمالية اعتباراً من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر كانت ٣٣,٥٦٨,٧٥٦ دولاراً، منها ١٣,٨٨٩,٠٠٠ دولار قيمة دعم عيني من الولايات المتحدة. فاكس من أوامر ديارا. انظر: المصدر نفسه.

(٢٤٦) عملاً بالفصل السابع، أجاز مجلس الأمن قوة متعددة الجنسيات للحفاظ على الأمن في ليبيريا ودعم تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، وبخاصة إنشاء مناطق فصل بين الأطراف المتنازعة، وتوفير الأمن لعمال المساعدات الإنسانية، وتسهيل وظائف JMC طقفاً لاتفاق أكرا ووضع أساس لشهر مهمة الأمم المتحدة. وقد تم دمج قوات مهمة ECOWAS في ليبيريا (ECOMIL) مع مهمات الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL) في ١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣.
(٢٤٧) فاكس من أوامر ديارا، انظر الهامش رقم (٢٤١) أعلاه.

(٢٤٨) يشمل هذا الرقم ٦ موظفين مدنيين. فاكس من أوامر ديارا، انظر: المصدر نفسه. وكانت ECOMIL مدعومة أيضاً بعبء منات من الجنود الأميركيين. انظر: ECOWAS Press Release, no. 99, 21 September 2003.

(٢٤٩) فقدت كل من مالي ونيجيريا ٢٠ جندياً. كانت الوفيات ناجمة عن أمراض وحوادث طرق. فاكس من أوامر ديارا، انظر الهامش رقم (٢٤١) أعلاه.

(٢٥٠) النتائج الإيجابية اعتباراً من ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ كانت ٢٨٨,٨٤٨ يورو ولكن ١٢٠,٠٠٠ يورو كانت مخصصة لغرض معين. انظر: المصدر نفسه.

(٢٥١) أُنشئت القوة المتعددة الجنسيات في جمهورية أفريقيا الوسطى (CEMAC) في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بقرار من قمة ليرفيل لفترة أولية مدتها ٦ أشهر لتأمين الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لضمان سلامة الرئيس السابق باتاسي. وبعد انقلاب ٥ آذار/مارس، قررت CEMAC في قمة ليرفيل (٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣) تعديل تفويض المهمة لتساهم في البيئة الأمنية الشاملة، وتقديم المساعدة في إعادة بناء القوات المسلحة في جمهورية إفريقيا الوسطى، ودعم عملية الانتقال. انظر: Communiqué Final du Sommet des Chefs d'Etat et de Délégation de la Communauté Economique et Monétaire de l'Afrique Centrale, 2 octobre 2002, 3rd Ordinary Session of the Executive Council, African Union, 4-8 July 2003.

(٢٥٢) فاكس من العميد جان كلود ايلا - ايكوها، قوة CEMAC المتعددة الجنسيات، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٥٣) نشرت وحدة فرنسية من حوالي ٣٠٠ جندي إلى جمهورية إفريقيا الوسطى للمساعدة في تأمين سلامة المطار في العاصمة بانغوي. فاكس من ايلا - ايكوها، انظر:

المصدر نفسه، و United Nations, Report of the Secretary-General on the Situation in the Central African Republic and Activities of the United Nations Peace-building Support Office in the Central African Republic (BONUCA), UN Document S/2003/661, 20 June 2003.

(٢٥٤) انظر الهامش رقم (٢٥٢) أعلاه.

(٢٥٥) ٢٧٠,٠٠٠ يورو. انظر: المصدر نفسه.

(٢٥٦) اتفاق يتعلق بهانة عسكرية في كوريا، وقعها في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٣ القائد العام لقيادة الأمم المتحدة، والقائد الأعلى للجيش الشعبي الكوري، وقائد متطوعي الشعب الصيني. وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٣.

(٢٥٧) ليس للموفد البرلماني حضور دائم في كوريا الشمالية. انظر: رسالة بالبريد الإلكتروني من بريجيتا ديلورم، مكتب الملحق العسكري، السفارة السويسرية في ستوكهولم، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(٢٥٨) انظر: المصدر نفسه، وحدث هاتفي مع الرائد ريتس، نائب الملحق العسكري، السفارة السويسرية في ستوكهولم، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

(٢٥٩) انظر الهامش رقم (٢٥٧) أعلاه.

(٢٦٠) يجمع المساهمات المالية التي دفعتها البلدان الثلاثة - ٢٠,٠٠٠ دولار، SEK ٧١٠٠,٠٠٠، CHF ٨٧٠,٠٠٠ = CHF ١٣٦٨,٠٠٠، و٨,٠٠٩ دولار. من إيرينا شولغن، وزارة الشؤون الخارجية، السويد، ١٢ شباط فبراير ٢٠٠٤، ورسالة بالبريد الإلكتروني من ديلورم (الهامش رقم ٢٥٧ أعلاه).

(٢٦١) أنشئت القوة والراغبين من جنسيات متعددة (MFO) في ٣ آب/أغسطس ١٩٨١ بفعل بروتوكول معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية الموقعة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩. وقد بدأ الانتشار في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٢، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء.

٨. تقرير المدير العام مرفوعاً إلى الاجتماع الثلاثي، روما، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٨.
- ٢٢٦٢) MFO، تقرير المدير العام مرفوعاً إلى الاجتماع الثلاثي، روما، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٨.
- ٢٢٦٤) (انظر: رسالة بالبريد الإلكتروني من ماري كورديس، رئيسة شؤون الأفراد والمثورتات، مقر MFO، روما، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.
- ٢٢٦٥) ميزانية لفترة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ - ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تقرير المدير العام، انظر الهامش رقم (٢٦٢٦) أعلاه، ص ٣٢.
- ٢٦٦٦) بروتوكول يتعلق بإعادة الانتشار في الجليل موقع في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.
- ٢٦٦٧) رسالة بالبريد الإلكتروني من روبرت سورنسن كبير مسؤولي الصحافة والمعلومات، TIPH، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.
- ٢٦٦٨) المصدر نفسه.
- ٢٦٦٩) المصدر نفسه.
- ٢٧٠) المبلغ التقريبي للميزانية الأساسية، وهو لا يشمل الرواتب، التي تدفعها الدول المساهمة. انظر: رسالة بالبريد الإلكتروني من سورنسن، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (الهامش رقم (٢٦٧) أعلاه).
- ٢٧١) أنشئت مجموعة مراقبة السلام في سنة ١٩٩٨ لمراقبة وقف إطلاق النار وتقديم المساعدة في حل ديمقراطي للصراع في بوزنغيل. انظر: رسالة بالبريد الإلكتروني من القيت لوران مولهولاند، مسؤول العلاقات العامة، مجموعة مراقبة السلام في بوزنغيل، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. في مطلع سنة ٢٠٠٢، أصبح دعم عملية النخاض من الأسلحة في بوزنغيل أولوية بالنسبة إلى مجموعة مراقبة السلام. وقد أوقفت المهمة عملها في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، ثم انسحبت في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣. انظر: فاكس من ماريا يونغ، السكرتيرة الأولى، سفارة أستراليا في ستوكهولم، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.
- ٢٧٢) (فاكس من يونغ، المصدر نفسه.
- ٢٧٣) يشمل هذا الرقم ٤٢ مؤلفاً مدياً. انظر: المصدر نفسه.
- ٢٧٤) المصدر نفسه.
- ٢٧٥) ١١,٥ مليون أسترالي. الدولار الأسترالي = ٠,٥٩٧٩ دولار أمريكي (SEBanken, Sweden)، انظر: المصدر نفسه.
- ٢٧٦) أنشئت قوة الحماية الخاصة في القمة الـ ١٥ لبادرة السلام الإقليمية بشأن بوزندي، في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠١، مع تفويض لحماية مؤسسات الدولة وقادة بوزندي السياسيين المعتادين من المنفى، والعمل كإجراء لبناء الثقة. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أعربت جنوب أفريقيا لمجلس الأمن عن عزمها على نشر قوة حماية مؤقتة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وصادق مجلس الأمن على إنشاء الحضور المؤقت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٥ (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١). وعصرت منظمة الوحدة الإفريقية أيضاً عن تأييدها لإنشاء الحماية والدعم لجنوب أفريقيا تفويض المهمة حتى أيار/مايو ٢٠٠٣. انظر البيان المشترك للقمة الـ ١٥ لبادرة السلام الإقليمية بشأن بوزندي، ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠١، وفاكس من بيانا (الهامش رقم ٢٣٦ أعلاه)، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أدرجت المهمة في مهمة AMIB.
- ٢٧٧) (انظر: فاكس من بيانا، المصدر نفسه. تعهدت دول إفريقية أخرى المساهمة بأفراد لكنها لم تستطع نشر قوات بسبب قيود على الموارد.

(٢٧٧٨) أتشع فريق انتقال بوغفيل في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ بعد تعديلات أدخلت على اتفاق سلام بوغفيل ٢٠٠١، الذي كان هو نفسه تعديلاً لبروتوكول ١٩٩٧. أوقفت المهمة عملها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(٢٧٧٩) فاكس من يونغ، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. انظر الهامش رقم (٢٧٧١) أعلاه.

(٢٨٠) المصدر نفسه.

(٢٨١) المصدر نفسه.

(٢٨٢) ٥ ملايين دولار أسترالي. انظر: المصدر نفسه.

(٢٨٣) أُنشئت مهمة المساعدة الإقليمية بموجب إطار إعلان بيكتياوا ٢٠٠١، الذي يوافق فيه أعضاء منتدى جزر المحيط الهادي على رد جماعي على أزمات يطلب من الحكومة المضيفة عادة. إعلان المنتدى الـ ٢١ لسنة ٢٠٠٠، كيريباتي، ٢٣-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ والمهمة مقوضة لمساعدة حكومة جزر سليمان في استعادة القانون والنظام وبناء قوة الشرطة.

(٢٨٤) انظر: رسالة بالبريد الإلكتروني من ماريا يونغ، السكرتيرة الأولى، سفارة أستراليا في ستوكهولم، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٨٥) كان الانتشار الأولي ٢٠٠٠، ثم انخفض إلى العدد الحالي مع استمرار الوضع الأمني. ولأن مهمة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان (RAMSI) عملية بقيادة مدنية، يتوقع خفض آخر لعدد الأفراد بالنظر إلى الوضع الأمني في جزر سليمان. انظر: رسالة بالبريد الإلكتروني من يونغ، المصدر نفسه.

(٢٨٦) أفراد مدنيون. يشمل هذا الرقم ٤٨ موظفاً دولياً وموزعين في دوائر حكومة جزر سليمان - دائرة السجنون ووزارات المالية والعدل والتخطيط. انظر: المصدر نفسه.

(٢٨٧) المصدر نفسه.

(٢٨٨) لأن السنة المالية للمهمة لم تكتمل حتى الآن، فإن الأرقام المنشورة غير متوفرة، ويتبعي ملاحظة أن أستراليا تولت مسؤولية تمويل أغلبية التكاليف. انظر: تحديث هاتفي مع ماريا يونغ، السكرتيرة الأولى، سفارة أستراليا في ستوكهولم، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤. إلا أن تكلفة العملية تقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار أسترالي في السنة الأولى من العملية. انظر: 3، no. 57, *Australian Journal of International Affairs*, vol. 57, no. 3, p. 492. (November 2003).

٥ - العدالة في ما بعد الصراع: تطورات في المحاكم الدولية

شارون ويهارتا

I مقدمة

ازدادت الصلة بين العدالة والسلام متانة في السنوات الأخيرة. وكانت التسعينيات متميزة بإفراح دكتاتوريات قمعية عدة في المجال لمزيد من الأنظمة الديمقراطية. وفي ظروف كهذه، كان ثمة إقرار بوجوب معالجة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي معالجة ملائمة إذا كان القصد تحقيق تحول سلمي^(١). كما أن مسألة محاسبة المسؤولين عن اقتراح جرائم خطيرة إبان الصراعات يغدو مكوناً رئيساً من مكونات مفاوضات السلام. وكانت آلية للتعويض، سواء كانت محكمة تشكل لهذا الغرض أو لجنة للحقيقة والمصالحة أو عنصراً من مهمة حفظ سلام معقدة، مؤيدة تقريباً في جميع عمليات السلام التي اختتمت مؤخراً أو التي مازالت مستمرة. ومن النتائج الإيجابية لما لا يزال نقاشاً مطولاً نتيجة واحدة هي أن إحقاق العدالة كعنصر أساسي من عناصر بناء السلام في ما بعد الصراع قد برز كمبدأ مقبول دولياً. والمهم بالقدر نفسه هو فهم أن المحاكم الدولية تمثل عنصراً واحداً فقط في سلسلة طويلة من أدوات منع وقوع صراع. كما أن تأثيرات الردع جزء من الأساس المنطقي الذي يقوم عليه إنشاء مثل هذه المحاكم.

وثمة تطورات مهمة عدة في بناء مؤسسات رسمية حدثت في مضمار العدالة بعد الصراع في سنة ٢٠٠٣. غير أن الوسائل المحددة التي لوحقت بها هذه التطورات كانت مثاراً للخلاف في أغلب الأحيان. والآن، تعمل المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، التي أسست في

(١) مثلاً، الأرجنتين والسلفادور وجنوب أفريقيا. لمناقشة شاملة للعدالة الانتقالية، انظر: N.J. Kritz, ed., *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1995), vol. 2: *Country Studies*.

تموز/ يوليو ٢٠٠٢، بصورة كاملة^(٢). وقد بدأ القضاة وفريق المدعين العامين عملهم. وتلقت المحكمة تقارير جمعة عن جرائم محتملة. كما أنها أرسيت على أساس مالي سليم. وما زال تقدمها يتعثر بفعل معارضة متواصلة، وبالتحديد من الولايات المتحدة. وما انفكت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مستمرة في سياسة السعي وراء اتفاقات حصانة ثنائية (BIAs) مع دول أطراف في قانون روما ومع أطراف من غير الدول.

ويطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المحكمة الجنائية الدولية بشأن رواندا والمحكمة الجنائية الدولية بشأن يوغوسلافيا السابقة بإنهاء جميع أعمالهما بحلول سنة ٢٠١٠. وقد أجريت نتيجة لذلك تغييرات بنوية كبيرة بغية تسهيل هذه العملية - بما في ذلك تعيين مدع عام رئيس مستقل من أجل المحكمة الجنائية الدولية بشأن رواندا. وكان التطور المهم الآخر في سنة ٢٠٠٣ إنشاء محاكم «هجينة» (أو محاكم من جيل ثان كما تدعى أحياناً) مثل المحكمة الخاصة من أجل سيراليون (SCSL) ومكاتب القضاة الاستثنائية من أجل كمبوديا. وقد أثار إنشاء محكمة محلية في العراق في نهاية سنة ٢٠٠٣ أسئلة مهمة عما إذا كان نظام المحكمة الجنائية الدولية الناشئ معرضاً لتهديد.

يقدم القسم II من هذا الفصل آخر التطورات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، ويدرس القسم III المساهمة التي قدمتها حتى الآن المحكمة الجنائية الدولية بشأن رواندا (ICTR) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن يوغوسلافيا السابقة (ICTY) في العدالة بعد الصراع. ويفحص القسم IV الدور المحتمل للمحاكم الهجينة الجديدة ويدرس آليات أخرى بديلة، ويقدم القسم V استنتاجات.

II المحكمة الجنائية الدولية بعد سنة واحدة على إنشائها

تم في سنة ٢٠٠٣ وضع الإطار المؤسسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتم تعيين أعضاء الهيئة الأساسية - القضاة والرئيس وأمين السجل والمدعي العام ونائب المدعي العام. ويتوقع أن يكون قسم ما قبل المحاكمة وقسم الاستئناف كلاهما في موضعيهما الصحيحين وجاهزين تماماً للاستماع إلى أولى قضاياهما مع حلول نيسان/ أبريل ٢٠٠٤. وسيكون مكتب المدعي

(٢) قانون روما، المعاهدة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية، اعتمد في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨ في مؤتمر الأمم المتحدة للدبلوماسيين الكامل الصلاحية بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية، في روما. وقد دخل حيز التنفيذ في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٢. انظر: «Rome Statute: International Criminal Court,» International Legal Materials, vol. 37 (September 1998), pp. 1002-1069, and «Rome Statute of the ICC, as Corrected by the Procès-verbaux of 10 November 1998 and 12 July 1999,» <<http://www.un.org/law/icc/statute/contents.htm>> .

S. Wiharta, «The International Criminal Court: انظر: المحكمة الجنائية الدولية،» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp.153-166.

العام أيضاً جاهزاً للتحقيق في قضيته الأولى في ذلك الوقت^(٣). وقد سمح تعيين كبار المسؤولين للمحكمة بتوسيع نطاق عملها من مهمات إدارية وعملياتية في الدرجة الأولى إلى مسائل قضائية وادعائية. وثمة فريق كبير يضع مسودة القواعد الإجراء والأدلة - وهذا واجب مهم لأنه من دون هذه القواعد، لن يكون في استطاعة المدعي العام المضي في أي قضية^(٤). والقواعد هذه تضمن أن تعمل المحكمة بكفاية وفعالية.

إن للمحكمة الجنائية الدولية سلطة على الأفراد فقط، وهي لا تحاكم حكومات، ولا تستطيع المطالبة بسلطة على جرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة وجرائم حرب وجرائم اعتداء إلا إذا تم استيفاء شروط معينة. ويجب أن يكون العمل الذي يحقق في شأنه قد حدث على أرض دولة طرف في قانون روما، أو يجب أن يكون المتهم من رعايا دولة طرف، ويجب أن يكون طرف واحد أو أكثر من الأطراف المتورطين دولة طرفاً، أو طرفاً من غير الدول وقابلاً لسلطة المحكمة الجنائية الدولية. وبمقتضى مبدأ الاتمام، يتعين على الدولة أن تقاضي في المرحلة الأولى. وفي حال كانت المحكمة الوطنية عاجزة أو غير راغبة في محاكمة القضية، عندئذ فقط تتقدم من المحكمة الجنائية الدولية. وفي الأوضاع التي تكون أطراف من غير الدول متورطة فيها، تندرج القضية تحت سلطة المحكمة الجنائية الدولية فقط إذا قرر مجلس الأمن، عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إحالة وضع على المدعي العام. وأخيراً، ليس للمحكمة الجنائية الدولية سلطة بمفعول رجعي وتستطيع فقط محاكمة جرائم ارتكبت بعد سريان مفعول النظام الأساسي في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

وتستدعي طريقة مشاركة الضحايا في المحاكمات فحصاً أدق لأن مشاركتهم الواسعة في محاكمات ICTR و ICTY، من خلال شهادات شهود في المقام الأول، أطالت، على ما يعتقد، المحاكمات على نحو مفرط وغير ملائم^(٥). بيد أن المحكمة الجنائية الدولية تعترف بحق الضحايا في المشاركة في الدعوى القضائية وفقاً لما نص عليه قانون روما. والأمر الذي تطلب اهتماماً أيضاً هو وضع لائحة بمحامي الدفاع وقواعد سلوك المحامين، فضلاً عن المضامين المالية لتنصيب وحدة محامي الدفاع^(٦). وخلال هذه الفترة، كانت رئاسة المحكمة

(٣) المحكمة الجنائية الدولية، خطاب لفيليب كيرش، رئيس المحكمة، إلى جمعية الدول الأطراف في قانون روما للمحكمة الدولية الجنائية، الجلسة الثانية، نيويورك ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. انظر: <http://www.icc-cpi.int/library/organs/presidency/080903_reg_kirsch_second_ASP.pdf>.

(٤) ليس القضاة الـ ١٨ كلهم بعاملين متفرغين حالياً، ولا هم كلهم مقيمون في لاهاي. انظر: Akua Kuenyehia, «Post-conflict Justice: Lessons for the Future?», paper presented at: Wilton Park Conference, 15-18 September 2003, <http://www.wiltonpark.org.uk>.

(٥) A. Cayley, Senior Trial Attorney for the ICTY, Communication with the Author, 27 October 2003.

(٦) ICC, Assembly of States Parties, «Report of the International Criminal Court», 6 August 2003, Document ICC-ASP/2/5, available at: <http://www.icc-cpi.int/basicdocs/asprecdocs.html>.

متيقظة حيال العلاقات الخارجية للمحكمة الجنائية الدولية وبذلت جهوداً لاطلاع الجمهور على عملها. وأجمع الرأي أيضاً على وجوب أن تعتمد الدول الأطراف مقاربة المساهمات المقدره، المماثلة نهجاً ونطاقاً للمقاربة التي تستخدمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقدير مستحقاتها ودفعها من أجل مد المحكمة بالمال. ومن شأن هذا أن يثبت المحكمة على أساس مالي أكثر استقراراً. ولكن هناك خطر أن تسبب المدفوعات المتأخرة سقوطاً سريعاً للمحكمة في متأخرات مالية، كما في حالة مساهمات الأمم المحددة في حفظ السلام، الأمر الذي يؤثر سلباً في قدرتها على العمل^(٧). وتبلغ الميزانية في السنة المالية ٢٠٠٤ ٥٥,٠٩ مليون يورو (حوالي ٦٧ مليون دولار) - وهي مشابهة لميزانيات المحاكم الهجينة التي أنشئت حديثاً، لكنها أقل كثيراً من ميزانية المحكمة الجنائية الخاصة برواندا (٢٤٠ مليون دولار) والمحكمة الجنائية الخاصة بيوغوسلافيا (٣٢٧ مليون دولار)^(٨).

انتخاب هيئة المسؤولين الرئيسيين

بدأت جمعية الدول الأطراف (ASP) بحثها عن القضاة بعيد انتهاء الاجتماع الثالث للجلسة الأولى، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. غير أن الترشيحات للقضاة المحتملين أتت بطيئة - وخصوصاً من آسيا. ووافقت الجمعية على إمكانية قبول ترشيحات لأفراد من دول ليست حتى الآن طرفاً في قانون روما إذا كانت الدولة المعنية قد بدأت عملية المصادقة وكان ينتظر منها أن تودع وثيقة المصادقة قبل فترة الانتخابات^(٩). وكان وراء هذا أمل بأن تبدأ دول مثل الصين وروسيا المصادقة على قانون روما. وبنهاية فترة الترشيح، بلغ عدد المرشحين لـ ١٨ مقعداً ٤٣ مرشحاً^(١٠).

وشددت جمعية الدول الأطراف حتى على توزيع جغرافي للقضاة في المحكمة بما يشير

(٧) ٣٩ دولة فقط سددت اشتراكاتها كاملة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بينما سددت ١١ دولة مدفوعات جزئية. وكان المبلغ الإجمالي المستحق ٨ ملايين يورو. انظر: ICC, Official Records of the Assembly of States Parties to the Rome Statute of the International Criminal Court, Second Session, New York, 8-12 September 2003, Document ICC-ASP/2/10, p. 178.

(٨) سوف يستخدم ٥٢,٢١ مليون يورو لتمويل المحكمة و ٢,٨٨ مليون يورو لأمانة جمعية الدول الأطراف. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢، و «Fifth Committee Takes up 2004-2005 Budgets for Rwanda, Former Yugoslavia Tribunals», Press Release GA/AB/3594, 24 November 2003.

(٩) ب. هيدبرغ، المدير، دائرة القانون الدولي وحقوق الإنسان، وزارة الشؤون الخارجية، السويد، اتصال مع المؤلف، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(١٠) كان في أول الأمر ٤٥ مرشحاً ولكن جرى سحب اثنين منهم لاحقاً. ومجموعة «الدول الأوروبية ودول أخرى» طرحت العدد الأعلى من المرشحين (١٢)، وطرحت الدول الأفريقية ١٠ مرشحين، وطرحت دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي ٨ مرشحين، وطرحت دول أوروبا الشرقية ٧ مرشحين، وطرحت الدول الآسيوية ٦ مرشحين. ويمكن الاطلاع على اللائحة الكاملة بالمرشحين على موقع الإنترنت: <http://www.un.org/law/icc/elections/judges/judges_allcriteria.htm >.

إلى أن في إمكان المحكمة الجنائية الدولية أن تصبح واضحة قواعد على مستوى عالمي وتشجع بالتالي على قبول المحكمة علمياً^(١١). وكانت هنالك أيضاً ضرورة لإقامة توازن بين المرشحين الأكاديميين والمرشحين المزاويلين لمهنتهم العلمية، وبين الذي يملكون خبرات بالقانون الجنائي والذين يتمتعون بخلفيات قانونية ذات صلة كالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وبخبرة بالجراءات الجنسية والقضايا المتعلقة بالجنسين. وقد وضعت مجموعة معقدة من الأنظمة لتأمين توازن بين الجنسين وتمثيل جغرافي عادل، ولضمان تمثيل التقاليد القانونية الرئيسية المختلفة. وأكثر من ذلك، لم يكن في الإمكان أن يأتي قاضيان من دولة واحدة^(١٢). وجرى إدراج المرشحين على لائحة: اللائحة أ التي ضمت أسماء المرشحين المتمتعين بخبرة بالقانون الجنائي، واللائحة ب التي ضمت أسماء المرشحين ذوي الجدارة في القانون الدولي^(١٣). وحشي المراقبون أن تثبت المعايير المعتمدة كعملية منصفة أنها تؤدي نتيجة عكسية، إذ لكي تستوفي هذه المعايير، قد يتم إهمال مرشح أكثر أهلية لمصلحة آخر يسد الفراغ في نظام الحصص. وعلى سبيل المثال، كان ١٠ فقط من مجموع ٤٣ مرشحاً نساء^(١٤). وهذا جعل الأمر صعباً حيث كان ينبغي إجراء انتخابات ذات معنى للماء المناصب الستة المخصصة للنساء. ولم يكن التركيز على تمثيل قضاة من النساء لأسباب تتعلق بالمساواة بين الجنسين فحسب بل أيضاً لأن قانون روما تضمن، لأول مرة في تاريخ القانون الدولي، العنف الجنسي ضد النساء والأطفال بوصفه جريمة ضد الإنسانية. وأظهرت تجارب ICTY و ICTR أن هناك مزايا متأصلة في وجود نساء رفيعات المراتب في المحكمة لمحكمة مثل هذه الجرائم^(١٥). وقد أثبتت قاضيات خلال دعاوى قضائية أنهن أقدر على إقناع ضحايا الاغتصاب بالإدلاء بالشهادة بينما كان المحققون الذكور أقل استعداداً للمبادرة في البحث عن أدلة على عنف جنسي.

(١١) انظر الهامش رقم (٩) أعلاه.

D. A. Mundis, «The Assembly of States Parties and the Institutional Framework of the (١٢) International Criminal Court,» *American Journal of International Law*, vol. 97, no. 1 (January 2003), p. 143.

(١٣) اشترطت القواعد انتخاب ٩ مرشحين على الأقل من اللائحة أ و ٥ مرشحين على الأقل من اللائحة ب. وبالإضافة إلى ذلك، ينتخب ٣ مرشحين على الأقل من الدول الأفريقية، واثنان على الأقل من الدول الآسيوية، واثنان على الأقل من دول أوروبا الشرقية، و٣ على الأقل من «أوروبا الغربية ودول أخرى»، و٣ على الأقل من دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي. انظر: ICC, Election of the Judges for the International Criminal Court: Guide for the First Election, Document ICC-ASP/1/5, 17 December 2002.

C. Hoyos and N. Tait, «World's Leading Human Rights Job Finds no Takers,» *Financial Times*, 7-8/12/2002 p.4.

C. Booth, «Prospects and Issues for the International Criminal Court: Lessons from (١٥) Yugoslavia and Rwanda,» in: P. Sands, ed., *From Nuremberg to The Hague: The Future of International Criminal Justice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), pp.157-192

جرى انتخاب المرشحين باقتراع سري، وكان على المرشح الناجح أن ينال على الأقل ثلثي الأصوات^(١٦). واقتضى انتخاب القضاة الـ ١٨ إجراء ٣٣ جولة تصويت^(١٧). وسبق لرئيس جمعية الدول الأطراف أن شجع الأعضاء على تحاشي التبادل المعتاد للأصوات والاستعاضة عن ذلك بانتخاب مرشحين يحسنون خدمة المحكمة بصدق^(١٨). وهناك مؤشرات على التزام بهذا الأمر. وفي وقت لاحق حدد القضاة تركيبة رئاسة المحكمة^(١٩)، حيث سيكون الرئيس مسؤولاً عن العلاقات الخارجية، ويكون النائب الأول للرئيس مسؤولاً عن الجوانب الإدارية لعمل الرئاسة، ويكون النائب الثاني للرئيس مسؤولاً عن الجوانب القضائية^(٢٠).

يقوم منصب المدعي العام الرئيس إلى حد بعيد على قوة الشخصية، إذ أن المدعي العام هنا هو أبرز الوجوه في المحكمة ولذلك يتحمل مسؤولية خاصة عن توطيد سمعتها. وفي الأساس، إن المدعي العام هو الذي يحدد أسلوب المحكمة الجنائية الدولية ويرسخه - تماماً مثلما فعلت المدعية العامة الرئيسة كارلا دل بونتي في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا (ICTY)^(٢١). ويعتمد المدعي العام على تعاون الأطراف عند إجراء تحقيقات ومحاميات. ولهذا، إلى جانب المطلب الواضح بأن يكون المدعي العام ذا كفاية في القانون الجنائي، يتعين أن يكون المرشح المثالي أيضاً ذكياً من الناحية الدبلوماسية، مع التحقق من أن العملية نفسها تقف بعيداً عن السياسة - فيصون سلامة منصبه. وقد ذكرت تجارب المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا (ICTR) جميع المعنيين بأن المدعي العام العنيد جداً ليس مرغوباً فيه، وليس مرغوباً أيضاً في المدعي العام الهلوع. وثبت أن البحث عن مدع عام رئيسي ملائم أشق مما كان متوقعاً. فالموعد النهائي للترشيح، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، مدد حتى ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ لأن الدول الأطراف لم تتقدم بأسماء مرشحين. وتطلب إصرار جمعية الدول الأطراف على تلافي عملية ميسّسة ومثيرة للانقسام أن يكون

(١٦) انظر الهامش رقم (١٣) أعلاه.

ICC, Official Records of the Assembly of States Parties to the Rome Statute of the (١٧) International Criminal Court, First Session (First and Second Resumptions), New York, 3-7 February and 21-23 April 2003, Document ICC-ASP/1/3/Add.1.

يمكن الاطلاع على أسماء القضاة الـ ١٨ الأول على موقع المحكمة الجنائية: < <http://www.icc-cpi.int/chambers/judges.html> > .

Mundis, «The Assembly of States Parties and the Institutional Framework of the (١٨) International Criminal Court.» p. 142.

(١٩) انتخب القاضي فيليب كيرش (كندا) من قبل أنداده ليعمل إلى جانب القاضي أكوا كوينيوهيا (غانا) ككاتب أول للرئيس والقاضية اليزابيث أوديو بنيتو (كوستاريكا) ككاتب ثانٍ للرئيس.

(٢٠) انظر الهامش رقم (٧)، ص ٣.

M. Simons, «War Crimes Court Struggles to Fill Chief Prosecutor's Job.» *International Herald Tribune*, 17/3/2003, p. 7.

انتخاب المدعي العام بالإجماع، الأمر الذي حتم إبطاء العملية. ورغم أن الولايات المتحدة ليست طرفاً في قانون روما، وليس لها، من الناحية التقنية، تأثير في اختيار المرشح، فقد حرصت جمعية الدول الأطراف على إيجاد مرشح لا تعترض الولايات المتحدة عليه. واستغرقت الجمعية ستة أشهر للاتفاق على مرشح بالإجماع. وتم بصورة غير رسمية توزيع لائحة مختصرة من الأرجنتين وأستراليا وباربادوس وبوتسوانا وكندا وغامبيا ورومانيا والمملكة المتحدة على وفود الجمعية. وحظي الأرجنتيني لويس مورينو أوكامبو بالتأييد الأوسع ورشح للمنصب رسمياً، ثم أدى اليمين القانونية لتولي المنصب في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ لولاية مدتها ٩ سنوات^(٢٢).

وكان هناك ١٢٠ طلباً خاصاً بمنصب نائب المدعي العام. وخفض العدد إلى مجموعة من ثلاثة مرشحين، من بلجيكا وغامبيا وأوكرانيا. وتم انتخاب المرشح من بلجيكا، سيرج براميرتز، نائباً للمدعي العام لفترة ست سنوات ابتداء من ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣^(٢٣).

طرائق للتحقيقات واستراتيجية الادعاء

يتوقع أن يكون في استطاعة مكتب المدعي العام مبدئياً أن يتولى ما يصل إلى ثلاثة تحقيقات في وقت واحد^(٢٤). وفي أغلب الأحوال، وفي مراحل التحقيق الأولية على الأقل، سيعتمد المكتب على مصادر خارجية كي ينهض بوظائفه^(٢٥). وسيركز المكتب إلى هياكل وطنية، والأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية ملائمة، ومنظمات غير حكومية راسخة كي يجمع أدلة^(٢٦). والمقاربة هذه متماشية مع مبدأ الاتمام، الذي أصبح واحداً من مبادئ التوجيه الأساسية لاستراتيجية أوكامبو (Ocampo) لتسيير شؤون المنصب^(٢٧). ومع أن مشاركة أكبر لمنظمات غير حكومية، عن طريق جمع شهادات وتقديم دعم للضحايا والى ما

(٢٢) يتحل المدعي العام مورينو أوكامبو بخبرة عملية وأكاديمية واسعة بالقانون الجنائي. وتتضمن خبراته محاكمة النظام العسكري الأرجنتيني، ومحاكمة الشرطة السرية التشيلية لمقتل الجنرال كالوس براتس وتسليم ضابط نازي سابق إلى إيطاليا.

(٢٣) خدم نائب المدعي العام براميرتز كمدع عام اتحادي لبلجيكا وكان أستاذاً في جامعة لياج، بلجيكا، انظر: United Nations, «States Parties to the ICC Elect Serge Brammertz of Belgium Deputy Prosecutor.» Press Release L/3048, 9 September 2003.

M. Simons, «An Argentine Prosecutor Turns Focus to New War Crimes Court,» *New York Times*, 29/9/ 2003, p. 13.

ICC, «Paper on Some Policy Issues before the Office of the Prosecutor,» Document ICC- OTP 2003.

(٢٦) مثلاً، تقوم مجموعة الأزمة الدولية بمساعدة مكتب المدعي العام في التحقيق في جرائم ارتكبت في اتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(٢٧) يلقي مبدأ الاتمام العبء على الدول لتتحمل مسؤولية التحقيق ومحاكمة جرائم حرب مزعومة. وفي حال كانت الدول غير قادرة أو غير راغبة في فعل ذلك، تحال الولاية القانونية على المحكمة الجنائية الدولية.

هنالك، هي خطوة مبتكرة، فإنها لن تكون موضع ترحيب عالمياً. وقد أشار المدعي العام أيضاً إلى أن استراتيجية بشأن المحاكمات ستتركز فقط على أولئك الضالعين في جرائم حرب والذين يتحملون المسؤولية الأكبر، أي، استهداف مجرمين مزعومين رفيعي المراتب أكثر من استهداف مجرمين عاديين. أما السؤال هل سيكون مثل هؤلاء في متناوله فيبقى رهن المستقبل.

ولقد اتخذ أوكامبو الخطوة غير المسبوقة وهي السعي في طلب معلومات من الجمهور. وكان قراره بإشراك خبراء قانونيين دوليين واختصاصيين في حقوق الإنسان وعامة الناس في نقاش مفتوح بشأن بنية مكتبه ودوره محط ترحيب واسع. وأدهشت درجة الشفافية داخل مكتبه الكثير من المراقبين. وقد تبنى القضاة هذه المقاربة لاحقاً خلال وضع مسودة قواعد الإجراء والأدلة.

وتحرك المدعي العام بحذر شديد عند تحديده طبيعة المقدار الأولي للقضايا الملقاة على كاهله. واختيار القضايا هذه أمر حاسم لأنه يشير إلى الاتجاه الذي ستسلكه المحكمة ويعتبر اختباراً يرفع صدقيه المحكمة الجنائية الدولية أو يخفضها. وكان مكتب المدعي العام قد تلقى منذ ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ قرابة ٥٠٠ رسالة معلومات من ٦٦ دولة، ليست ١٥ دولة منها دولاً أطرافاً. وبعد تقويم أولي، اعتبر مكتب المدعي العام معظم الرسائل خارج ولاية المحكمة القانونية الزمنية أو خارج موضوعات بحثها. وتتعلق ٥٠ رسالة من تلك الرسائل بحوادث وقعت قبل تأسيس المحكمة وتتعلق ٣٨ رسالة بمزاعم خاصة بـ «جريمة اعتداء» مازالت غير معرفة حتى الآن^(٢٨). وتتصل ١٦ رسالة أخرى بالتدخل في العراق بقيادة الولايات المتحدة، وتتصل رسالتان بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتتصل رسائل عدة بالصراع الداخلي في ساحل العاج. وقد رفضت هذه الحالات لأن الحوادث المبلغ عنها لم تقع على أراضي دول أطراف.

وأعلن مكتب المدعي العام أن الوضع الرئيس الذي سيراقبه سيكون الأزمة الراهنة في منطقة إيتوري (Itori) في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٢٩). وعبرت حكومة هذه الجمهورية عن ترحيبها بقرار المحكمة الجنائية الدولية القاضي بالوقوف على وضع إيتوري وعن تقديرها لالتزام المجتمع الدولي بتقديم مساعدة إلى النظام القضائي الوطني في محاكمة جرائم مرتكبة في نواح أخرى من البلد قبل سنة ٢٠٠٢^(٣٠). ولهذا ثمة إمكان لتبني أسلوب محاكمة متعدد الدرجات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(٢٨) انظر الهامش رقم (٧)، ص ٧، والهامش رقم (٢) أعلاه.

(٢٩) من أجل مناقشة أوفى للصراع، انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب.

(٣٠) Pol Wrangé, International Law and Human Rights Department, Ministry for Foreign Affairs, Sweden, Communication with the Author, 30 October 2003.

معارضة أمريكية مستمرة للمحكمة الجنائية الدولية

واظبت إدارة بوش على سياستها الشرسة المناوئة للمحكمة الجنائية الدولية في سنة ٢٠٠٣^(٣١). وهي تعارض المحكمة بسبب مخاوف من احتمال استخدامها قناة لاتهامات ضد مواطنين أمريكيين بدوافع سياسية. وتتجلى هذه المعارضة في المقام الأول من خلال اتفاقات الحصانة الثنائية (BIA) وتطبيق قانون حماية أفراد القوات الأمريكية (ASPA) لسنة ٢٠٠٢^(٣٢). والدول التي تنضم إلى أحد اتفاقات الحصانة الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية توافق على عدم تسليم مواطنين أمريكيين إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، كانت ٧٠ دولة قد أبرمت اتفاقات حصانة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية. و ٢٩ من تلك الدول، أطراف في قانون روما و ١٣ دولة أخرى موقعة عليه^(٣٣).

وفي نهاية السنة المالية الأمريكية ٢٠٠٣، تم تعليق المساعدة العسكرية لـ ٣٥ دولة رفضت توقيع اتفاقات حصانة ثنائية، وكانت المساعدة قد بلغت ٤٦ مليون دولار مساعدات عسكرية و ٦١٣,٠٠٠ دولار تثقيفاً عسكرياً^(٣٤). وتضاعف هذا المبلغ تقريباً ليصبح ٨٩,٢٨ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤، التي بدأت في ١ تشرين الأول/أكتوبر^(٣٥) ٢٠٠٣. وفي حين أن تنفيذ إدارة بوش لهذه البنود من ASPA لم يكن مفاجئاً، فقد فوجئ كثيرون فعلاً بواقع أن أعضاء الناتو المنضمين في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ - بلغاريا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا - عوقبوا أيضاً لأن التشريع يستثني أعضاء الناتو^(٣٦).

(٣١) وقّعت إدارة الرئيس بيل كلينتون قانون روما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، لكن إدارة بوش سحبت توقيع الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٢.

(٣٢) يشار إلى اتفاقات الحصانة الثنائية أيضاً بـ «اتفاقات عدم تسليم» واتفاقات «المادة ٩٨». للاطلاع على مناقشة أوفى لـ BIAS و ASPA والمعارضة الأمريكية للمحكمة الجنائية الدولية، انظر ويهارتا في الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٣٣) US Department of State, «American Justice and the International Criminal Court.» Remarks Made by John R. Bolton, Under Secretary for Arms Control and International Security, at the American Enterprise Institute, Washington, DC, 3 Nov. 2003, < <http://www.state.gov/t/us/rm/25818.htm> > .

للإطلاع على لائحة بأسماء الدول الموقعة على اتفاقيات الحصانة الثنائية، انظر: Coalition for the International Criminal Court, < <http://www.iccnw.org/documents/usandtheicc.html> > .

(٣٤) الولايات المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية: ٣٥ دولة لم توقع اتفاقاً ثنائياً مع واشنطن بشأن منح حصانة للجنود الأمريكيين عوقبت، ومنها ٧ دول أوروبية. هذا الإجراء لا ينطبق على أعضاء الناتو. انظر: *Atlantic News* (4 July 2003), p. 3.

Coalition for the International Criminal Court, «The US Government Position on the ICC: (٣٥) How Sanctions will Affect US Allies,» < <http://www.iccnw.org/documents/usandtheicc.html> > .

(٣٦) رغم أن رومانيا عضو محتمل في الناتو ودولة طرف في قانون روما، فقد أبرمت اتفاق حصانة ثنائياً مع الولايات المتحدة فاستثنت بالتالي من العقوبات.

حتى الساعة، امتنعت المحكمة الجنائية الدولية عن اتخاذ موقف علني مما إذا كان توقيع اتفاق حصانة ثنائي يخالف التزامات الدول الأطراف بموجب قانون روما. وقد يكون الأمر كذلك - وخصوصاً حيث تكون اتفاقات الحصانة الثنائية متبادلة. ومعظم الدول الموقعة على اتفاقات حصانة ثنائية دول نامية تعتمد على المساعدة العسكرية الأمريكية. وأسفر إصدار مبدأ توجيهي للاتحاد الأوروبي^(٣٧) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ والمساعي المضاعفة مع الدول الأعضاء الطامحة في الاتحاد الأوروبي عن رفض جميع هذه الدول وأغلبية البلدان الأوروبية إبرام اتفاقات حصانة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٨). والبلدان التي تقربت الولايات المتحدة الأمريكية إليها رحبت على ما يروى بالضغط المعاكس الذي أبداه الاتحاد الأوروبي^(٣٩).

وسبب قرار حكومة البوسنة والهرسك توقيع اتفاق حصانة ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية عاصفة من الاحتجاج في أوروبا. إذ رآه كثيرون من دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي ضربة مضاعفة وجهت إلى العدالة الجنائية الدولية، لأن الاتفاق ينطوي على احتمال إضعاف الضغط المعنوي والسياسي على تلك الحكومة كي تتعاون مع المحكمة الجنائية الخاصة بيوغوسلافيا في إجراءات الاعتقال والتسليم^(٤٠). وكان هناك تنافر واضح بين متابعة الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات مناهضة للمحكمة الجنائية الدولية مع بلدان البلقان وضغطها على الدول ذاتها للتعاون مع المحكمة الجنائية الخاصة بيوغوسلافيا. وكان على الحكومة الأمريكية، في إصرارها على موقفها الأيديولوجي المناوئ للمحكمة الجنائية الدولية، أن تتكيف مع واقع أنها أجبرت على التضحية بعدد من الأهداف والعلاقات السياسية الأخرى المرتبطة بالأمن الدولي. وقد بذلت على امتداد سنوات جهوداً ثابتة لتعزيز قدرات حفظ السلام الإقليمية الأفريقية. ولكن، حيثما كانت هذه السياسة متضاربة مع سياستها تجاه المحكمة الجنائية الدولية، كانت الغلبة للأخيرة. ورغم أن جنوب أفريقيا عنصر رئيسي في أنشطة حفظ السلام الإقليمية، فقد قطعت عنها المساعدة العسكرية الأمريكية التي كانت تستخدم في حفظ السلام^(٤١).

في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ سعت الحكومة الأمريكية لتجديد قرار مجلس الأمن

European Union, General Affairs and External Relations Council, «GAC Conclusions», (٣٧) EU Press Release 12134/02 (Presse 279), 30 September 2002, and

وبهارتا، الهامش رقم (٢) أعلاه، ص ٣١٤.

(٣٨) نقطة أقرت بها الحكومة الأمريكية. انظر الهامش رقم (٣٣) أعلاه.

(٣٩) انظر الهامش رقم (٣٠) أعلاه.

G. Dinmore, «Washington Presses Ahead with War Crimes Deals», *Financial Times*, 8/5/ (٤٠) 2003, p. 4.

US Blocks Military Aid to South Africa.» BBC News Online, 2 July 2003, <http://news. (٤١) bbc.co.uk/1/hi/world/africa/3037678.stm >.

١٤٢٢^(٤٢) الذي أُرجم لمدة ١٢ شهراً تحقيقات أو محاكمات المحكمة الجنائية الدولية لعناصر حفظ سلام كانوا يخدمون في عمليات منتدبة أو مفوضة من الأمم المتحدة. وتمت في نهاية الأمر الموافقة على التجديد مع امتناع فرنسا وألمانيا وسورية عن التصويت^(٤٣). وخلال المناقشة، أبدى الأمين العام كوفي أنان وعدة دول أعضاء أخرى احتجاجاً شديداً على الاقتراح الأمريكي وتعبيراً عن الأمل بالألا يغدو هذا ممارسة روتينية^(٤٤). وكان مما لقي نفوراً خاصاً تهديد من الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة حق النقض ضد مسودة قرار برعاية المكسيك تقضي بتوفير حماية أفضل لموظفي مساعدات الأمم المتحدة. واعترضت الولايات المتحدة على بند في القرار اشترط أن تصنف الهجمات على موظفي الأمم المتحدة كجرائم حرب تخضع للسلطة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية^(٤٥). وتحذف الصياغة النهائية للقرار إشارة خاصة إلى المحكمة الجنائية الدولية، مشيرة بدلاً من ذلك إلى «آليات القانون الدولي القائمة»^(٤٦). وما انفكت قوة معارضة أقوى دولة في العالم تحط من منزلة المحكمة الجنائية الدولية وتثبط عملها المؤثر.

III تجربة المحاكم الجنائية الدولية

لقد ساهم عمل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا^(٤٧) مساهمة كبيرة في مضمار العدالة بعد الصراع - ليس فقط في تعزيز السلطة القانونية الجنائية الدولية بشأن أمور مثل المسؤولية الفردية (وخصوصاً بالنسبة إلى المتنفذين في السلطة)، والقابلية لممارسة سلطة قضائية على جرائم مرتكبة في صراعات داخلية و، الأهم، تضمين الجرائم الجنسية كجرائم ضد الإنسانية، بل أيضاً من حيث

(٤٢) انظر: قرار مجلس الأمن رقم ١٤٢٢ الصادر في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

(٤٣) انظر: قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٧ الصادر في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

United Nations, «In Statement to Security Council, Secretary-General Voices Concerns (٤٤) Over Extending UN Peacekeepers' Immunity from ICC Action.» Press Release, UN Document SG/SM/8749, 12 June 2003, and M. Turner, «UN Struggles Over Renewal of Prosecution Ban,» *Financial Times*, 7-8/6/2003 p. 2.

Heading for a New Security Council Spat,» *Latin American Weekly Report*, WR-03-33, (٤٥) 26Aug. 2003, p. 8.

(٤٦) انظر: قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٢ الصادر في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٣.

(٤٧) أنشأ قرار مجلس الأمن رقم ٩٥٥ الصادر في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا لمعالجة جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في رواندا بين ١ كانون الثاني/ يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤. والقانون الملائم للمحكمة، القائمة في أروشا، رواندا، هو قانون المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا. وقد أنشأ قرار مجلس الأمن رقم ٨٠٨ الصادر في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٣، المحكمة، ووضع قرار مجلس الأمن رقم ٨٢٧ الصادر في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٣ تفصيلات عملها.

التدقيقات الإجرائية. وقد استغلت المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة بسيراليون استراتيجيات المحاكم وإجراءاتها وخبراتها عند قيامها برسم استراتيجياتها المؤسسية الخاصة بها. واستطاع المسؤولون تفادي تكرار أخطاء جسيمة في مجالات حاسمة مثل تكوين قاعات المحاكمة، ودور الضحايا، وأهمية مدعى عليه مدني، والعلاقة بين عملية تحت قيادة دولية وعملية تحت قيادة محلية. ولكن مازالت المحكمتان كلتاهما قائمة منذ عقد واحد تقريباً ومازال عدد المحاكمات المعلقة كبيراً. وقد أجبر تقدم العدالة البطيء والتكاليف الباهظة لمواصلة عمل المحكمتين مجلس الأمن على الطلب إلى المحكمتين الشروع في اختتام عملياتهما. ولذا، فإن عليهما إنهاء التحقيقات مع حلول سنة ٢٠٠٤، وإتمام جميع المحاكمات مع حلول سنة ٢٠٠٨، وإنهاء جميع إجراءات الاستئناف مع حلول سنة ٢٠١٠^(٤٨). وعقب هذا القرار، أجريت إصلاحات بنوية داخلية واسعة النطاق في كلتا المحكمتين. وإذ أدرك مجلس الأمن، أن استراتيجيات الإبرام لن تتحقق على الأرجح بالموارد المتاحة، وافق على إضافة قضاة لهذه الدعوى القضائية فقط (ad Litem) لتعزيز قدرة المحكمتين على عقد جلسات استماع^(٤٩). وقد زاد القضاة إنتاجية المحاكمات - حيث أجريت أربع إلى ست محاكمات في آن معاً في وقت محدد. كما أن استراتيجيات المحكمة بشأن المحاكمات عدلت لإتاحة مزيد من معاملات الالتماس وتسريع تحويل قضايا محددة إلى محاكم محلية^(٥٠).

المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا

كان واحد من أكبر الإصلاحات البنوية للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا تعيين مدع عام خاص بها. ففي آب/أغسطس، روفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣، أقيمت المدعية العامة الرئيسة كارلا دل بونتي من منصبها^(٥١). وربما كان هذا الإجراء إقراراً متأخراً من مجلس الأمن بأنه لا يمكن لشخص واحد تقلد منصب مدع عام رئيس لمحكمتين جنائيتين دوليتين. ورغم أن الفصل بين وظيفتي المدعي العام خطوة مرحب بها، فقد أثار قلقاً من

(٤٨) انظر: قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٣ الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٣.

(٤٩) استقبلت المحكمة الدولية الخاصة برواندا ٤ قضاة لهذه الدعوى القضائية فقط في سنة ٢٠٠٢ و ٥ قضاة آخرين في سنة ٢٠٠٣. واستقبلت المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ١٢ قاضياً لهذه الدعوى القضائية فقط في سنة ٢٠٠٢. وفي ما يخص المحكمة الخاصة برواندا، يجدر ذكر أن الطلب الأصلي أرسل إلى مجلس الأمن في سنة ٢٠٠١ ولكن لم يوافق عليه إلا بعد مرور سنة. انظر قرار مجلس الأمن رقم ١٤٣١ الصادر في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، وقرار مجلس الأمن رقم ١٥١٢ الصادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٥٠) United Nations, «Officials of Tribunals for Rwanda, Former Yugoslavia Brief Security Council: Describe Strategies for Concluding Trials by 2008 Deadline.» Press Release, UN Document SC/7889, 9 October 2003, and M. Simons, «Serb at Hague Pleads Guilty to Brutalities.» *New York Times* (Internet ed.), 4/9/ 2003, <<http://www.nytimes.com/2003/09/05/international/europe/05HAGU.html>>.

(٥١) انظر الهامش رقم (٤٨) اعلاه.

احتمال وقف التحقيقات في شأن الجيش الوطني الرواندي^(٥٢). وتم تعيين المدعي العام الجديد حسن جالو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويتوقع أن يركز مكتب المدعي العام انتباهه على القضايا المترابطة وغير المنجزة. وقد أشار إلى أن عرائض الاتهام كافة ستكتمل مع حلول تموز/يوليو ٢٠٠٥. كما أن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا قررت زيادة إحالاتها لقضايا «أدنى مرتبة» على السلطة القضائية الوطنية^(٥٣). وما زالت عملية «النقاش في الهواء الطلق» («غاتشاتشا» بالغة الكينا رواندية) على مستوى المجتمع تجري بالتوازي مع العملية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا^(٥٤).

ونتيجة للإصلاحات، ستكون المحكمة قد نطقت بتسعة أحكام تشمل ١٤ منهما خلال فترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، الأمر الذي يجعل هذه الفترة الأوفر ثماراً في «عمر» المحكمة حتى الآن. وقد شرع في نهاية سنة ٢٠٠٣ في محاكمات مدوية سياسياً شملت الجيش وأعضاء الوزارة الرواندية السابقة والإعلام^(٥٥). وكان ثمة تغيير عملي لكنه مهم في إجراءات المحكمة وهو اعتماد الترجمة الفورية من اللغة الكينيارواندية إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية. ويوحي الفحص الدقيق والطموح للمحكمة بأن من المرجح كثيراً أنها ستكون قادرة على تنفيذ استراتيجية إبرامها تنفيذاً تاماً.

المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة

إن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، والتي أنشأها مجلس الأمن في سنة ١٩٩٣ للتعامل مع جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبت منذ سنة ١٩٩١، تتولى حالياً دعاوى قضائية ضد نحو ٩٠٠ شخص - كان معظمهم في مناصب قيادية أو مسؤولين عن جرائم واسعة النطاق^(٥٦). كما أن استراتيجية إبرامها تستلزم توكيل

International Crisis Group (ICG), «The International Criminal Tribunal for Rwanda: Time (٥٢) for Pragmatism,» Africa Report, no. 69 (ICG: Nairobi/Brussels) (26 September 2003).

(٥٣) الأمم المتحدة، تقرير المحكمة الجنائية الدولية بشأن محاكمة أشخاص مسؤولين عن جرائم إبادة وانتهاكات خطيرة أخرى للقانون الدولي ارتكبت على الأرض الرواندية ومواطنين روانديين مسؤولين عن جرائم إبادة وانتهاكات أخرى ارتكبت على أراضي دول مجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، انظر: UN document A/58/140-S/2003/707, 11 July 2003.

(٥٤) يركز «النقاش في الهواء الطلق» (gachach) على الشكل التقليدي للعدالة الذي يعمل وفق مبدأ عقد مصالحة بين الأطراف وتشجيع الانسجام الاجتماعي بدلاً من معاقبة الطرف المذنب.

(٥٥) اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ثمة ٢١ قضية جارية: ٢٤ متهماً مسجونون و ينتظرون المحاكمة، و ٩ متهمين طلقاء. انظر الهامش رقم ٥٣ أعلاه، وموقع المحكمة الجنائية الخاصة برواندا، <http://www.ict.org>.

(٥٦) اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أنهت المحكمة ٣٥ قضية، بما في ذلك إدانة راديسلاف كرسيتش لارتكابه جرائم إبادة، وهناك ٦٢ متهماً مسجونون و ينتظرون المحاكمة، و ٢٠ متهماً طلقاء، بمن فيهم رادوفان كارادزيتش وراتكو ميلاديتش. انظر: Amnesty International, «Bosnia-Herzegovina: Shelving

السلطات في البوسنة والهرسك بقضايا حالية ومستقبلية. وفي حين أن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا لم تأل جهداً لتكون أكثر كفاية ولتسهل الأمور بصورة أسرع، فإن هناك عوامل معينة قد تحول دون التزام المحكمة بموعدها المحدد في سنة ٢٠٠٨. ومن أكبر التحديات تردد دول في المنطقة في التعاون، وبخاصة رفضها تسليم مشتبه فيهم إلى المحكمة.

وسيكون نظام العدالة الجنائية المعزز في البوسنة والهرسك واحداً من الموارد الصامدة للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا. وكان اقتراح لإنشاء غرفة خاصة بجرائم الحرب في محكمة الدولة قد طرح للمناقشة، وذلك لأسباب عدة. أولاً، كان يتضح أن المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا لن تستطيع على الأرجح إتمام عملها مع حلول سنة ٢٠٠٨ ما لم تتخذ إجراءات جذرية. ثانياً، كان أسلوب إدارة المحاكمات المحلية دون المستوى المطلوب - كان المتهم يجرم أحياناً من محاكمة مشروعة بينما لم يكن يتخذ أي إجراء ضد آخرين^(٥٧). ثالثاً، كان إنشاء غرفة جرائم حرب جزءاً من إصلاح قضائي أوسع ومستمر في البوسنة والهرسك بموجب إطار عمل اتفاق دايتون للسلام في سنة ١٩٩٥^(٥٨). وقد اقترح نقل قضايا متوسطة ومتدنية المستوى إلى السلطات القضائية لغرفة جرائم الحرب في سراييفو. وتقرر نقل قرابة ١٥ متهماً و ٥٠ ملفاً من ملفات المحاكمات إلى الغرفة ابتداء من سنة ٢٠٠٥^(٥٩). وقد وافق مجلس الأمن على الاقتراح في سنة ٢٠٠٢ ووافق عليه مجلس تنفيذ السلام في سنة ٢٠٠٣^(٦٠). ويقدر أن تكون ميزانية الغرفة نحو ٣٠ مليون يورو (نحو ٣٦ مليون دولار) على مدى خمس سنوات^(٦١). وستكون تكلفة إنشاء الغرفة ملقاة على عاتق المجتمع الدولي، مبدئياً على الأقل.

Justice-War Crimes Prosecutions in Paralysis.» EUR63/018/2003, November 2003, and ICTY, «Key = Figures of ICTY Cases.» <<http://www.un.org/icty/cases/factsheets/procfact-e.htm>> .

(٥٧) انظر المصدر نفسه.

(٥٨) للاطلاع على الإطار العام لاتفاقية السلام في البوسنة والهرسك، انظر اتفاق دايتون للسلام، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. ومتوفرة على الموقع : <http://www.ohr.int/dpa/default.asp?content_id=> 379 .

United Nations, «Security Council Briefed on Establishment of War Crimes Chamber (٥٩) within State Court of Bosnia and Herzegovina.» Press Release, UN Document SC/7888, 8 October 2003.

(٦٠) أنشئ مجلس تطبيق السلام عقب إبرام اتفاق دايتون. وهو يضم ٥٥ بلداً (منها ٨ بلدان بصفة مراقب) ووكالات دولية تدعم عملية السلام في البوسنة والهرسك بمساعدتها مالياً أو توفير جنود لقوة تثبيت الاستقرار أو بإدارة عمليات بصورة مباشرة على الأرض. هناك مزيد من المعلومات على موقع الإنترنت الخاص بمكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك، انظر الموقع : <<http://www.ohr.int/pic>> .

(٦١) حتى الآن، الولايات المتحدة هي أكبر الدول المانحة، إذ تساهم بنحو ثلث هذا المبلغ. انظر الهامش رقم (٥٣) أعلاه.

IV تقاسم العبء في إحقاق العدالة

المحاكم الهجينة

لأن للمحكمة الجنائية الدولية سلطة قضائية زمنية متقدمة، ولا تستطيع بالتالي تناول جرائم وقعت قبل ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٢، كان لا بد من إيجاد آليات بديلة لمحاسبة أولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب خطيرة. والمحكمة الخاصة بشأن سيراليون تسلمت مقاليد وظائفها في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٢. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٣، توصلت الأمم المتحدة والحكومة الكمبودية إلى اتفاق على شروط إنشاء الغرف الاستثنائية لتناول جرائم حرب اقترفت في ظل نظام الخمير الحمر.

تمثل المحكمة الخاصة بشأن سيراليون والغرف الاستثنائية من أجل كمبوديا نموذجاً جديداً لمؤسسات العدالة الجنائية الدولية من حيث إنها قائمة على منظمات وتقع خارج سلطة مجلس الأمن. والمصطلح هجينة مستمد من واقع أن المحكمتين دوليتان في جزء منهما ووطنيتان في جزء آخر - المحكمتان مكونتان من قضاة ومدعين عامين دوليين وقضاة ومدعين عامين محليين. وهما واقعتان في عاصمة كل منهما على حدة - فريتاون وبنوم بنه. ويؤمل بأن يؤدي وجود مقري المحكمتين في سيراليون وكمبوديا إلى تمكين البلدين من كسب ملكية عملية العدالة والتأكيد لشعبيهما أن العدالة تحقق في مصلحتيهما - وهذا أمر أهملته المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا والمحكمة الخاصة برواندا.

إن النموذج الهجين يبرز أن هناك، في أغلب الأحيان، افتقاراً إلى نظام قضائي يؤدي وظيفته في دول في أوضاع ما بعد الصراع. والنموذج محاولة لمعالجة هذه الفجوة بإدخال خبرة دولية تساعد في تعزيز القدرة المحلية في القطاع القضائي للبلد المشار إليه. وأكثر من ذلك، يمنح الحضور الدولي المحكمة شرعية وموضوعية أكبر بالنسبة إلى المتهمين والضحايا معاً. ويمكن للطبيعة الدولية للمحكمة أيضاً أن تجذب المزيد من الأموال. ويبرز النموذج الهجيني إقرار المجتمع الدولي بأن الشراكة مع عاملين محليين منذ البداية أمر أساسي لعملية بناء سلام مستدامة. ومن المبكر جداً القول ما إذا كان النموذج الهجين هو النموذج المثالي، لكنه يعتبر حتى الآن الاحتمال الأكثر تأثيراً بالنسبة إلى عدالة ما بعد الصراع.

المحكمة الخاصة بشأن سيراليون

أنشئت المحكمة الخاصة بشأن سيراليون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ كي يقدم إلى العدالة الأشخاص «الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية» في صراع سيراليون الداخلي الذي طال أمده. ولهذه المحكمة سلطة قانونية على جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة أخرى للقانون الإنساني الدولي (بما فيها الهجمات على أفراد حفظ السلام وتجنيد الأطفال)، فضلاً عن جرائم محددة في القانون

السيراليوني مثل إساءة معاملة الفتيات اللواتي هن دون الرابعة عشرة وتدمير واسع للممتلكات جرى منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦^(٦٢). وبالإضافة إلى الأدوات العادية لأي محكمة، خلص مسؤولو المحكمة الخاصة بشأن سيراليون إلى أن مكتباً مدعي عام من المكونات الضرورية لتوفير مساواة أمام القانون ولكبح تكاليف دفاع غير لازمة^(٦٣). ومكتب المدعي العام ذو تركيب مختلط، حيث إن الأمم المتحدة عينت ديفيد كرين مدعياً عاماً رئيسياً للمحكمة وعينت حكومة سيراليون ديزموند دي سيلفا نائباً له. ولم يكن بالأمر السهل إيجاد مسؤولين قضائيين مهرة للعمل في المحكمة، وكانت عملية التدقيق صعبة جداً.

خلافاً لسابقتها، ليس للمحكمة الخاصة بسيراليون تفويض مفتوح، بل يتعين عليها إنجاز مهماتها في غضون فترة ثلاث سنوات. وكما تحقق هذا، حصرت قضاياها المتراكمة في نحو ٣٠ قضية، وهي لن تستهدف سوى مسؤولين من رتب رفيعة المستوى. وقد حققت حتى الآن بعض التقدم في تأدية تفويضها: تم تنفيذ عدة إجراءات اعتقال وإصدار ١٢ لائحة اتهام، وغرفة المحاكمة قائمة، ويرجح الشروع في المحاكمات الأولى في مستهل سنة ٢٠٠٤^(٦٤). وسيكون التحدي الأكبر أمام المحكمة الجنائية الخاصة بسيراليون مدى النجاح الذي ستحققه محاولتها لمحاكمة واحد من المتهمين لديها: الرئيس الليبيري السابق تشارلز تاييلور^(٦٥). وفي ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، وجه المدعي العام الرئيسي كرين التهم إلى تاييلور وأصدر مذكرة التوقيف في غانا، حيث كان تاييلور يحضر مفاوضات سلام مع المتمردين الليبيريين تحت رعاية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)^(٦٦). واعتبر رئيس غانا ورئيس المجموعة الاقتصادية جون كوفور أن الاتهام يشكل خطراً على محادثات السلام الحساسة، وسبب هذا تطور علاقة قاسية بين حكومات غانا ونيجيريا وسيراليون^(٦٧). وقد عرض على تاييلور لجوء سياسي في نيجيريا في ١١ آب/أغسطس

(٦٢) تجدر الإشارة إلى أن جريمة الإبادة ليست جزءاً من اختصاص المحكمة الخاصة بسيراليون لأن الجريمة لم ترتكب في سيراليون، رسالة بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام، انظر: UN Document S/2000/1234, 22 December 2000.

(٦٣) غرفة المحاكمة مكونة من قاضيين دوليين وقاض سيراليوني. وتتألف غرفة الاستئناف من ٤ قضاة دوليين وقاض سيراليوني. انظر المصدر نفسه.

(٦٤) R. Vincent, «Post-conflict Justice: What Lessons for the Future?» paper presented at: (٦٤) Wilton Park Conference.

(٦٥) كان تاييلور ذا أثر في إطالة الصراع في سيراليون من طريق دعمه للجبهة المتحدة الثورية. «Sierra Leone Tribunal Indicts Taylor: Talks Open in Ghana.» UN Wire, 4 June 2003, (٦٦) < http://www.unwire.org/UNWire/20030604/34080_story.asp >.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أصدر البوليس الدولي (الانتربول) مذكرة «Red Notice» لاعتقال تاييلور. للاطلاع على لائحة بأعضاء ECOWAS، انظر معجم المصطلحات في هذا الكتاب.

(٦٧) «Ghanaian President Wants Lift of Taylor Indictment.» Afrol News (Internet ed.), 1 July (٦٧) 2003, < <http://www.afrol.com/articles/10443.htm> >.

٢٠٠٣ في محاولة من المجتمع الدولي لدفع عملية السلام في ليبيريا. وتعرض هذا الأمر لانتقادات من نشطاء في مجال حقوق الإنسان باعتباره إهانة للعدالة^(٦٨).

ويثير قرار التركيز على عدد قليل من الأشخاص فقط التساؤل عما إذا كانت الممارسة أكثر رمزية من نتاج رغبة حقيقية في إقامة العدل. وهناك مشكلة أخرى ضاغطة على المحكمة هي قابليتها المالية للاستمرار. فالمحكمة هذه ليست عضواً في الأمم المتحدة ولذلك تتلقى أموالها من مساهمات طوعيه. ويعتبرها البعض ثقلاً موازناً للمحكمة الجنائية الدولية وضعته الولايات المتحدة، وقوبلت المحكمة الخاصة بسيراليون نتيجة لذلك بمقاومة من متبرعين محتملين. ويذكر أن ميزانية هذه المحكمة تبلغ ٥٧ مليون دولار مخصصة لكامل فترة تفويضها ولكن التمويل لعملها في السنة الثانية مازال معلقاً.

وإذا حققت المحكمة الخاصة بسيراليون جميع ما شرعت في تنفيذه فقد تصلح كنموذج لإقامة العدل، وكذلك لإعداد الأسس لتطوير نظام عدالة جنائية يؤدي وظيفته، في سيراليون.

الغرف الاستثنائية من أجل كمبوديا

بعد عدة سنوات من المفاوضات المطولة والتسويات الفاشلة تم في آذار/مارس ٢٠٠٣ التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة الكمبودية بشأن إنشاء محكمة خاصة بشأن جرائم الحرب لمحكمة مرتكبي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال حكم نظام الخمير الحمر^(٦٩). وستنظر المحكمة، بموجب القانون الكمبودي، جرائم اقترفت بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٩. ورغم أنها هيئة هجينة، فإن تكوين الغرف الاستثنائية مختلف قليلاً عن المحكمة الخاصة بسيراليون وتشكل تحديات سياسية معينة. وعلى سبيل المثال، سيكون للمحكمة مدعون عامون مشاركون وقضاة محققون مشاركون، وفي حال نشأ خلاف بين المدعين العامين أو القضاة، فإن التحقيق أو المحاكمة لن تمضي قدماً إلا إذا طلب المدعي

Human Rights Watch, «West Africa: Taylor Must Face Justice, Nigeria Must Not Allow (٦٨) Impunity to Reign,» 11 August 2003, and Amnesty International, «Nigeria: Impunity-legal Concern, Charles Ghankay Taylor, Former President of Liberia,» Document no. AFR 44/025/2003, 12 August 2003.

أعلنت الحكومة الأمريكية جائزة بشأن تايلور قيمتها مليوناً دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

United Nations, «Agreement between the United Nations and the Royal Government of (٦٩) Cambodia Concerning the Prosecution under Cambodian Law of Crimes Committed During the Period of Democratic Kampuchea,» < <http://www.cambodia.gov.kh/krt/english/image%20doc.htm> > .

وقع كلا الطرفين الاتفاق في ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣. وتصريحات كمبوديا القائلة إن محاكمها الوطنية ستكون في موقع يؤهلها لإقامة العدالة لم تقنع المجتمع الدولي بأن هذا الأمر سيكون عملية منصفة.

العام المشارك خطياً أن تحال المسألة على غرفة ما قبل المحاكمة^(٧٠). وضرورة الترافع عن قضايا خطياً أمر غير فعال ويرجح أن تبطئ عملية المحاكمة كثيراً. وفي ضوء الطبيعة المتخلفة للنظام القضائي الكمبودي وانعدام خط واضح للسلطة أو الاستقلال من أجل المدعي العام، يبدو من غير المرجح أنه سيكون في الإمكان إحراز محكمة مقنعة ومحيدة ومستعدة لتولي قضايا حساسة سياسياً.

ومسألة العفو الذي منح سابقاً ليست معالجة بصورة ملائمة^(٧١). وخلافاً لاتفاقات مماثلة، فإنها لا تصرح بأن حقوق العفو الممنوحة سابقاً ستلغى^(٧٢). وتطرح حالة كمبوديا معضلة إضافية أمام المجتمع الدولي بشأن السبيل الأفضل لإقامة العدالة في الوقت الذي يظل بقايا النظام المسؤول عن الفظائع في السلطة بعد الصراع.

لقد مضى على الفظائع التي حدثت زمن طويل وسيكون من الصعوبة بمكان إيجاد شهود وضحايا وأدلة حسية وما إلى هناك. وثمة خطوات قليلة اتخذت لتنفيذ الاتفاق، وليس واضحاً متى ستستأنف المحكمة مهماتها. ومرد هذا جزئياً إلى واقع أن المحكمة لا تملك الموارد المالية اللازمة لفعل ذلك. وكما اتفق كلا الطرفين، فإن الأمم المتحدة ستتحمل تكاليف جميع الموظفين الدوليين ومعظم التكاليف العمالية، بما فيها تكاليف محامي الدفاع^(٧٣). وعلى غرار المحكمة الخاصة بسيراليون، سيتم تمويلها من خلال مساهمات طوعية. وما زال في الانتظار جمع الميزانية الأولية، التي أعدت لأن تبلغ ١٩ مليون دولار^(٧٤).

المحكمة الخاصة العراقية

في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ أنشأ مجلس الحكم العراقي المحكمة الخاصة العراقية، التي هي انحراف لافت للنظر عن الممارسة الأخيرة في عدالة ما بعد الصراع من حيث إنها محكمة محلية كلياً. والمشاركة الدولية، حيث توجد، هي من خلال استخدام مستشارين ومراقبين وقضاة معنيين لهذا الغرض خصيصاً. ويشكك كثيرون داخل مجتمع

(٧٠) تتألف غرفة ما قبل المحاكمة من ٥ قضاة، ٣ كمبوديين واثنتان معينان دولياً. وأي قرار تتخذه يتطلب موافقة ٤ قضاة. وليس هناك تدابير لاتخاذ قرار في حال عجزت الغرفة عن التوصل إلى قرار كهذا يحظى بأغلبية فائقة. انظر: J. E. R. S. Taylor, «Better Late than Never: Cambodia's Joint Tribunal», in: J. E. Stromseth, ed., *Accountability for Atrocities: National and International Responses* (Aldsey, NY: Transnational Publishers, 2003), pp.237-270.

(٧١) تم منح عفو شامل لواحد من مسؤولي الخمير الحمر كان وزيراً سابقاً للشؤون الخارجية.

(٧٢) في حالة سيراليون، لا تعترف الأمم المتحدة بأي عفو شامل بموجب اتفاق لومي للسلام (١٩٩٩).

(٧٣) الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة A/RES/57/228B، ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

United Nations, «Third Committee Approves Draft Resolution on Khmer Rouge Trials: (V٤) Extraordinary Chambers Would be Established and Operated within Cambodian National Courts.» Press Release GA/SHC/3734, 2 May 2003.

حقوق الإنسان في أن تتمكن المحكمة من عقد محاكمات منصفة^(٧٥).

إن للمحكمة الخاصة العراقية سلطة قضائية زمنية وجغرافية كاسحة وواسعة. وسيكون في وسعها محاكمة مواطنين عراقيين أو مقيمين متهمين بجريمة إبادة وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات لقوانين عراقية معينة على أراضي إيران والعراق والكويت بين ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ وأيار/ مايو ٢٠٠٣^(٧٦). وستألف المحكمة القائمة في بغداد من غرفة محكمة واحدة أو أكثر، وغرفة استئناف، وقضاة تحقيق، ودائرة محاكمات، ودائرة إدارية. وسيكون في كل دائرة ٢٠ مدعياً عاماً وقاضي تحقيق كحد أقصى، وستكون كل دائرة برئاسة المدعي العام الرئيسي وقاضي التحقيق الرئيسي، على التوالي. ويشير تركيب المحكمة الخاصة إلى أن واضعي أطر التشريع البرلماني اختاروا مدخلاً أكثر طموحاً وشمولاً إلى عدالة جزائية ويتوقعون أن تنظر المحكمة عدداً كبيراً من القضايا. ويوحى كل من واقع أن المحكمة الخاصة أنشئت قبل أيام قليلة من اعتقال الرئيس السابق صدام حسين وولايتها القضائية بأن المحكمة ستكون على الأرجح المنبر الذي سيحاكمه.

إن تشكيل المحكمة الخاصة العراقية يثير أسئلة عدة^(٧٧). فالمستشارون المعيّنون دولياً يملكون سلطة محدودة ضمن إطار المحكمة وليس واضحاً إلى من سيرفع المستشارون تقاريرهم إذا تبين أن المحكمة لا تتبع المقاييس الدولية. وهناك أيضاً مسألة توفر موارد قضائية - إذ لا يمكن التغاضي عن ضخامة مهمة إيجاد وفحص مدعين عامين وقضاة مستقلين وذوي مهارة راقية. ويعلق نشطاء حقوق الإنسان وكثيرون من السياسيين الأوروبيين ومكتب المفوض السامي الدولي بشأن حقوق الإنسان أهمية على امتلاك المحكمة سلطة فرض عقوبة الإعدام^(٧٨). ومن غير الواضح أيضاً كيف ستمول المحكمة^(٧٩).

K. Roth, «Now Try Him in an International Court,» *International Herald Tribune*, 15/12/ (٧٥) 2003, p. 10.

(٧٦) قانون المحكمة الخاصة العراقية متوفر على موقع الإنترنت الخاص بسلطة التحالف المؤقتة في العراق، انظر: < http://www.cpa-iraq.org/human_rights/Statute.htm > والى جانب القوانين العراقية، فإن تعريفات هذه الجرائم تنسجم مع تعريفات المحكمة الجنائية الدولية. والقوانين العراقية التي تدرج تحت ولاية المحكمة القضائية هي قوانين ضد التلاعب بالقضاء، وهدر الموارد الوطنية وتبديد أصول وأموال عامة، وإساءة استخدام مناصب واتباع سياسات تؤدي إلى خطر الحرب.

(٧٧) جرى إنشاء لجنة للنظر في إصلاح قضائي في العراق. ومع أن اللجنة أمريكية الأساس بصورة غالبية، فقد تضمنت أيضاً خبراء دوليين وعراقيين.

M. Turner, «UN Concern Over Iraqi War Crimes Tribunal Plan,» *Financial Times*, 6/12/ (٧٨) 2003, p. 4.

(٧٩) تعهدت الولايات المتحدة بدفع ٧٥ مليون دولار لدعم المحكمة. انظر: «Bringing the Old Regime to Trial,» *Economist* (13-19 December 2003), pp. 39-40.

٧ استنتاجات

لتكوين فكرة عن مختلف الآليات القانونية الأساسية القائمة، يظهر أن هناك إجماعاً ناشئاً بين صنّاع سياسة وأكاديميين على أن إحقاق العدالة أمر مهم من أجل عملية بناء سلام قابلة للاستمرار. ولكن مازال هناك جدل حول كيف ينبغي إقامة العدل وفي أي شكل. والوضع في العراق مثل واضح على هذا الخلاف، إذ كان أعضاء المجتمع الدولي قد اعترفوا بعد التدخل الذي قاده الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٣ مباشرة بوجوب التعامل مع الفظائع المترفعة خلال حكم صدام حسين، لكنهم لم يتفقوا على آليات ملائمة للإنصاف القانوني. وقد أخذت نماذج مختلفة في الاعتبار، بدءاً بمحكمة عسكرية وانتهاءً بمحكمة هجينة. وفي النهاية تم اختيار محكمة محلية مع قليل من المشاركة الدولية - والسبب، هو إلى حد بعيد، أن القوة المحتلة الرئيسة تمتت المحاكم الدولية. ويمكن أن يعد إنشاء المحكمة الخاصة العراقية ارتداداً إلى نظام يقوم على عدالة المنتصر، التي كان المجتمع الدولي حريصاً في ما سبق على النأي بنفسه عنها^(٨٠).

ويمكن القول إن قانون روما أسس نظام قانون جنائي دولي لا مجرد محكمة. وقد بدأت دول عدة دمج جرائم داخل الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية في القانون المحلي. ومن شأن هذا أن يزيد في تطويق مفهوم عدم الحصانة تطويقاً محكماً. وفي الوقت نفسه، يبقى سؤال عن إلى أي مدى يجري السعي لتحقيق العدالة. ويمكن القول إن العقوبة الكاملة والقصوى ضرورية دائماً، أو حتى ملائمة، لبناء السلام بشكل ناجح. ويمثل التفويض المحدود للمحكمة الجنائية الخاصة بسيراليون وقرار المحكمة الجنائية الدولية باستهداف أولئك الذي يتحملون المسؤولية القسوى فقط انعكاساً لحدود التزام المجتمع الدولي بالعدالة. ومع ذلك، يبقى السؤال مطروحاً عما إذا كان المجتمع الدولي يسيء إلى نفسه في تعجله لاختتام أكبر عدد ممكن من المحاكمات وإنهاء تفويضات المحاكم الدولية. وقد تجعل معاملات الالتماس الضحايا يشعرون بأن العدالة ليست مستوفاة.

وقد لا تكون قساوة الجرائم المرتكبة مميزة بالأحكام الصادرة والخفيفة نسبياً. وأكثر من ذلك، إذا حوكم كبار القادة فقط، فإن المواطنين العاديين لا يشعرون دائماً بأن ظلاماتهم

(٨٠) الجدل بشأن العراق يوازي الوضع في أفغانستان، حيث أفراد مأسورون محتجزون في خليج غوانتانامو، كوبا، في ظروف قانونية غير واضحة. والمحتجزون ليسوا ممنوحين صفة «أسرى حرب» وينتظرون محاكمتهم من قبل لجنة عسكرية أمريكية. لمزيد من المناقشة بشأن الرابط بين الإرهاب والقانون الدولي انظر: A. Roberts, «Counter-terrorism, Armed Force and the Laws of War,» *Survival*, vol.44, no.1 (Spring 2002), pp. 7-32, and R. Wedgwood, «Al Qaeda, Military Commissions, and American Self-defense,» *Political Science Quarterly*, vol. 117, no.3 (Fall 2002), pp. 357-372.

أخذت في الاعتبار على نحو ملائم. ولذلك ثمة ضرورة واضحة لأن تتمم عمليات أخرى العملية الموجهة دولياً وتكملها. ويمكن فعل ذلك من خلال آليات مثل لجان الحقيقة والمصالحة، التي تعمل كأدوات عدالة تعويضية، وعمليات قضائية محلية. ويجب أيضاً توسيع مفهوم العدالة إلى ما يتعدى بناء المؤسسة ليشمل نواحي اجتماعية واقتصادية^(٨١).

والأمر الأهم هو أن مفهوم خليط منسوج من الوسائل القضائية العالمية (المحكمة الجنائية الدولية)، والدولية (مثل المحكمة الخاصة بسيراليون)، والوطنية (مثل المحاكم الرواندية) والأساسية، بدلاً من مقارنة كتلة واحدة، يلقي الآن قبولاً أوسع على المستوى الدولي.

ويجب أيضاً تناول قابلية الاستمرار مالياً لعدالة ما بعد الصراع. فقد أنفق المجتمع الدولي، وبخاصة مجموعة مختارة من الدول، على المحاكم الدولية أكثر من مليار دولار. وبوجود هذا العدد الكبير من المحاكم الآن، تبرز مسألة الاستدامة المالية لصونها والحفاظ عليها. وما المزيد من الانحدار إلى المستوى المحلي بحل لأن التكاليف لا تني تنهال على المجتمع الدولي، كما في حالة البوسنة والهرسك. وسوف يستمر لبعض الوقت الجدل حول إقامة توازن دقيق بين القيود المفروضة على الموارد والعدالة الرمزية التي تضمن مستويات من العقوبة قصوى وملائمة.

(٨١) للتوسع في أمر أبعاد العدالة الثلاثة - البعد القانوني والبعد التصحيحي والبعد الإفرادى، انظر:

R. Mani, *Beyond Retribution: Seeking Justice in the Shadows of War* (Cambridge, MA: Polity Press, 2002).

٦ - النزعة الجديدة للصين عن التعددية الأمنية ومعانيها الضمنية بالنسبة إلى منطقة آسيا - المحيط الهادئ

بيتس جيل

I مقدمة

اغتربت جمهورية الصين الشعبية عن المجتمع الإقليمي والعالمي في فترة طويلة من تاريخها الباكر في الخمسينيات والستينيات، فنظرت إلى الأحلاف والآليات الأمنية الأخرى بعين الشك العميق. وبالفعل، لم تكد سنة واحدة تمضي على تأسيسها، حتى كانت في حالة حرب مع المجتمع الدولي، مع صدمات دموية بين «متطوعي الشعب» الصيني وقوات الأمم المتحدة تحت قيادة أمريكية في شبه الجزيرة الكورية^(١). وبحلول منتصف الخمسينيات إلى أواخرها، مع التوطيد الثابت لبنية التحالف الأمريكي في آسيا، كانت الصين مطوّقة على نحو مطرد بعلاقات أمريكا الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف مع: أستراليا (ابتداء من سنة ١٩٥١)، اليابان من سنة ١٩٥٤، تايوان من سنة ١٩٥٤، تايلاند من سنة ١٩٥٤، منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO) من سنة ١٩٥٤، ومنظمة الحلف المركزي (CENTO) من سنة ١٩٥٩^(٢). أما النظام الأمني الخاص بالصين، والذي كان

(١) للمزيد بخصوص الحرب الكورية، انظر: R. Foot, *The Wrong War: American Policy and the Dimensions of the Korean Conflict, 1950-53*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1985).

(٢) في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٥٤ صدقت أستراليا وفرنسا ونيوزيلندا وباكستان والفلبين وتايلاند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية معاهدة جنوب شرق آسيا للدفاع المشترك (معاهدة مانيليا). تم حل SEATO في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٧. يمكن الاطلاع على المعاهدة في: <http://www.yale.edu/lawweb/avalon/intdip/usmulti/usmu003.htm>

وكانت CENTO قد تشكلت في ١٩ آب/أغسطس ١٩٥٩ من إيران والعراق وباكستان وتركيا والمملكة المتحدة. وكانت الولايات المتحدة عضواً مشاركاً. والمنظمة السابقة على CENTO، حلف بغداد أو منظمة معاهدة الشرق الأوسط تشكلت في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٥٥ من إيران والعراق وباكستان وتركيا والمملكة =

مرتكزاً على تحالف منكود الحظ مع الاتحاد السوفياتي، فقد هوى في شكوك واتهامات متبادلة في سنة ١٩٦٠.

على خلفية هذا التاريخ، ومع أنها أصبحت دولة عضواً في الأمم المتحدة في سنة ١٩٧١، أقدمت الصين، ولكن بتردد، على المشاركة في بعض الآليات الأمنية العالمية المتعددة الأطراف في السبعينيات والثمانينيات. ولما كانت الصين غير معتادة على الهيئات الدولية، وكانت تراها «شراكاً» لتقيدها باتفاقات وأنظمة لم يكن لها يد في إنشائها، فقد كانت عموماً مشاركة سلبية أو وجوداً معرقلاً في نظرية الأمن المتعدد الأطراف خلال هذه الفترة^(٣). وعلى المستوى الإقليمي، كانت الصين أسيرة حالة إهمال وسط القطبية الثنائية في الحرب الباردة، فانهزت أولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في وجه السياسة التوسعية السوفياتية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ثم نأت بنفسها عن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت لاستئناف العلاقات الودية مع الاتحاد السوفياتي بحلول أواخر الثمانينيات، ولكن في كلتا الحالتين لم توازر التطورات في الأمن الإقليمي المتعدد الأطراف ولم تشارك فيها.

وقد أدى التحليل الاستراتيجي لزعيم الصين العظيم وقتذاك، دينغ سياو بينغ، دوراً حرجاً في قرار اتباع مقاربة أكثر نزوعاً إلى التعددية في السياسة الخارجية والأمنية. فقد حاجج دينغ بأن العالم كان يميل نحو السلام والتنمية، وأن احتمال وقوع حرب عالمية كان بعيداً، وأن على الصين العمل ضمن بيئة دولية مستقرة تستطيع أن تنفذ فيها تنمية داخلية تمس حاجتها إليها.

وأخذ نمط التردد والتشكيك يتغير عقب لقاء القمة الصينية - السوفياتية في ١٥ - ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، وأزمة ساحة «السلام السماوي» (تيان آنمين) في حزيران/يونيو ١٩٨٩، وانهيار نظام القطبية الثنائية مع نهاية الحرب الباردة^(٤). وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وقعت الصين وروسيا بروتوكولاً يعبر عن «الرغبة المتبادلة في تنمية علاقة مودة

= المتحدة. وجرى حل CENTO في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩. نص معاهدة بغداد متوفر في: <http://www.yale.edu/lawweb/avalon/mideast/baghdad.htm> > .

(٣) للاطلاع على موجز لمقاربة الصين تجاه المجتمع الدولي والمؤسسات والمعايير المتعددة الأطراف قبل التسعينيات انظر، مثلاً، Y. Zhang, *China in International Society Since 1949: Alienation and Beyond* (Houndsmills: Palgrave Macmillan, 1999); G. Chan, *Chinese Perspectives on International Relations: A Framework for Analysis* (Houndsmills: Palgrave Macmillan, 1999), and S. S. Kim, *China, the United Nations and World Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979).

(٤) للمزيد بخصوص لقاء القمة انظر: R. S. Norris [et al.], «Nuclear Weapons,» in: *SIPRI Yearbook 1990: World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 47-48.

وحسن جوار على أساس المبادئ الخمسة للتعایش السلمي^(٥). ومنذ أوائل التسعينيات، وبخاصة منذ أوائل سنة ٢٠٠٠، شاركت الصين بصورة مطردة في سلسلة آليات أمنية متعددة الأطراف. وعلى المستوى العالمي، أصبحت الصين لاعباً أقل سلبية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبدأت تساهم في عمليات حفظ سلام في ظل الأمم المتحدة. كما أنها غدت مناصرة فاعلة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحد من الأسلحة وحظر انتشارها. وعلى المستوى الإقليمي، شاركت الصين في المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN) منذ تأسيسه في سنة ١٩٩٤، وشرعت في عملية خمسة شنغهاي مع جاراتها في آسيا الوسطى، وشاركت بمزيد من النشاط في مجموعة كبيرة من آليات حوار أمني شبه رسمية وغير رسمية^(٦). وانعكس توسع المشاركة الصينية في الأدبيات التحليلية البازغة بشأن الموضوع وفي النقاش الفعال بين مراقبي شؤون الصين لجهة ما إذا كانت مشاركة البلد الأمنية المتزايدة والمتعددة الأطراف قد مثلت اعتناقاً معيارياً حقيقياً لنظرية التعددية، أو إذا كانت مجرد تغيير تكتيكي ناشئ من مصلحة ذاتية ضيقة وقصيرة الأجل^(٧).

إن تحسین الصين لعلاقتها مع الدول الكبيرة المجاورة لها وطمأننتها الدول الصغيرة الإقليمية إلى نباتها الحميدة يتيحان لها التركيز على تحديثها الداخلي وتمييزها الاقتصادية. وقد خلص الاستراتيجيون الصينيون من تجربتهم إلى أن نزعة التعددية الأمنية تلائم استراتيجية البلد الأمنية الشاملة إلى حد بعيد جداً. وفي حين أن النقاش لم ينته، فإن هناك الآن أدلة متزايدة ليس فقط على أن الصين تشارك في أمن متعدد الأطراف بمزيد من التهيؤ - بما في ذلك اتخاذ مبادرات لإنشاء وتعزيز آليات أمنية إقليمية - بل أيضاً على أنها تدرك على نطاق أوسع قيمة مثل هذه الآليات، بالنسبة إلى أمنها وبالنسبة إلى أمن آسيا - منطقة المحيط

(٥) المبادئ الخمسة للتعایش السلمي هي: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، عدم اعتداء متبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنافع المتبادلة، التعایش السلمي. انظر: Q. Chen, «Sino-Russian Relations after the Break-up of the Soviet Union», in: G. Chufirin, ed., *SIPRI, Russia and Asia: The Emerging Security Agenda* (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 289.

(٦) للاطلاع على الدول الأعضاء في آسيان، انظر المسرد في هذا الكتاب، وللإطلاع على الدول الأعضاء في منتدى آسيان الإقليمي، انظر الهامش رقم (٩) أدناه. في عام ٢٠٠١ أصبحت عملية خمسة شنغهاي تعرف بـ «منظمة شنغهاي للتعاون». انظر: القسم ٢ أدناه.

(٧) انظر، مثلاً، D. M. Lampton, ed., *The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform, 1978-200* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2001); E. Economy and M. Oksenberg, Eds., *China Joins the World: Progress and Prospects* (New York: Council on Foreign Relations, 1999); A. I. Johnston and P. Evans, «China's Engagement with Multilateral Security Institutions», in: A. I. Johnston and R. S. Ross, eds., *Engaging China: The Management of an Emerging Power* (London: Routledge, 1999, pp. 235-272 and S. S. Kim, ed., *China and the World: Chinese Foreign Policy Faces the New Millennium* (Boulder, CO: Westview Press, 1998).

E. S. Medeiros and M. T. : انظر : Frave, «China's New Diplomacy» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 6 (November-December, 2003), pp. 22-35.

الهادئ، من شبه الجزيرة الكورية إلى كشمير. وهذا يبرز تغييراً حيوياً في سياسة الصين الخارجية الشاملة، ويشير إلى دور للصين ذي تأثير سياسي وأمني متزايد في المنطقة، ويحمل معاني ضمنية مهمة بالنسبة إلى الشؤون الأمنية الإقليمية والعالمية.

يفحص الفصل الحالي هذه التطورات المهمة ويحللها بوصف سلسلة آليات أمنية متعددة الأطراف تشارك الصين فيها. ويناقش القسم II مؤسسات أمنية إقليمية متعددة الأطراف، ويوضح القسم III المفاوضات والحوارات والجوانب الدبلوماسية للأمن الإقليمي المتعدد الأطراف. أما القسم IV، فيناقش مشاركة الصين العسكرية النشطة، بما فيها أنشطة بين عسكريين وعسكريين، والمشاركة في عمليات حفظ سلام تحت لواء الأمم المتحدة. ويدرس القسم V العوائق المحتملة أمام التطوير الإضافي للنزعة التعددية الصينية، بينما يقدم القسم الأخير استنتاجات بشأن معالم أساسية لنزعة الصين التعددية الأمنية ويتناول معانيها الضمنية بالنسبة إلى آسيا - منطقة المحيط الهادئ^(٨).

II مشاركة الصين في التعددية الأمنية الإقليمية

تتجلى النزعة الجديدة الأمنية للصين كأوضح ما يكون في ما يتعلق بمؤسستين أمنتين إقليميتين، حيث يؤدي البلد دوراً نشطاً بصورة مطردة: منتدى آسيان الإقليمي (ARF) ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO).

منتدى آسيان الإقليمي

عقد منتدى آسيان الإقليمي، الذي ناقشه أعضاء آسيان جدياً لأول مرة في سنة ١٩٩٢، اجتماعه الرسمي الأول مع شركاء حوار وشركاء استشاريين ومراقبين في تموز/ يوليو ١٩٩٤. وبدأ المنتدى بـ ١٨ عضواً وكبير منذ ذلك الحين فأصبح يضم ٢٣ عضواً^(٩). وهو يشتمل في واقع الأمر على جميع دول آسيا - المحيط الهادئ الرئيسة ابتداء من الهند باتجاه الشرق. كما أنه يتضمن كندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. واجتماعه الرئيسي هو الاجتماع الصيفي السنوي لوزراء الخارجية، ويسبقه اجتماع كبار المسؤولين في

(٨) تشارك الصين بصورة مطردة أيضاً في سلسلة أنشطة إضافية متعددة الأطراف تتناول قضايا اقتصادية وتجارية وعلمية وتكنولوجية وأكاديمية وقضايا أخرى. إلا أن الفصل هذا يتناول، بشكل أساسي، الأنشطة المتعددة الأطراف المعنية، إلى حد بعيد، بمسائل الأمن والاستقرار السياسيين - العسكريين.

(٩) جمع لقاء منتدى آسيان الإقليمي الأول وزراء خارجية أستراليا وبروناي دار السلام وكندا والصين والاتحاد الأوروبي (الرئاسة) واندونيسيا واليابان وكوريا (الجنوبية) ولاوس وماليزيا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وروسيا وسنغافورة وتايلاند والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام. وانضمت كمبوديا في سنة ١٩٩٥، والهند وميانمار (بورما) في سنة ١٩٩٦، ومنغوليا في سنة ١٩٩٩، وكوريا الشمالية في سنة ٢٠٠٠. انظر: < http://www. The Australian Department of Foreign Affairs and Trade Internet site at: < http://www. dfat.gov.au/arf/arf_members.html > and The ASEAN Internet Site at: < http://www.aseansec.org > .

أيار/ مايو. كما أن الاجتماعات بين الدورات تعقد على مدى السنة للانكباب على قضايا محددة تهم المنتدى، وتشارك في ترؤس الاجتماعات بين الدورات دولة من آسيان ودولة من غير دول آسيان. ويمنح المنتدى الأولوية القصوى للتشاور والإجماع حيث إن الهدف، من خلال الحوار، هو توفير درجة عالية من «الارتياح» لجميع المشاركين. وليس للمنتدى أمانة دائمة، والأمن يعزز لا من خلال أمن جماعي أو هيكلية دفاعية رسمية، وإنما من خلال إجراءات تشاورية. وقد أعدت المجموعة لعملها ثلاث مراحل: (أ) تطوير إجراءات بناء الثقة، (ب) تطوير آليات للدبلوماسية الوقائية، (ج) تطوير ترتيبات لحل الصراعات. وحتى الآن، ليست المرحتان الأخيرتان مطورتين جيداً بمستوى المرحلة الأولى.

غدت الصين أكثر انخراطاً في ما سيصبح عملية منتدى آسيان الإقليمي حين قامت، في تموز/ يوليو ١٩٩١، بحضور المؤتمر ما بعد الوزاري التابع لآسيان (ASEAN-PMC) كـ «شريك استشاري»^(١٠). ولكن خلافاً لجهودها لإنشاء وتعزيز منظمة شنغهاي للتعاون، لم تكن الصين مؤيدة لفكرة منتدى آسيان الإقليمي حين طرحت أول مرة^(١١). وكما أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الصيني كيان كيتشين في اجتماع المنتدى الافتتاحي في بانكوك في تموز/ يوليو ١٩٩٤، كان المطلوب مقاربة مخرج مشترك أصغر تتطور ببطء. فقد صرح بقوله:

إن للأمم آسيا - المحيط الهادئ تقاليد تاريخية وجذوراً ثقافية وأنظمة سياسية ومعتقدات دينية وحتى أنظمة قيمة ومستوى تطور مختلفة. وطبيعي أن لها آراء ومقترحات متباينة بشأن الوضع الأمني والتعاون الأمني. . . علينا أن ندرس تماماً الخصائص التاريخية، وفي الوقت

(١٠) نشأ منتدى آسيا الإقليمي من آسيان - المؤتمر ما بعد الوزاري، والأخيرة مجموعة حوار سياسي وأمني أقل التزاماً بالشكليات. وعند تأسيسها في سنة ١٩٧٩ ضمت الدول الأعضاء في آسيان زائد ٧ «شركاء حوار»: أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، «منح لقاء آسيان الوزاري في سنة ١٩٩١ «الصين وروسيا» صفة ضيف، أي كان في استطاعتها إجراء مشاورات مستقلة خلال المؤتمر ما بعد الوزاري ولكن لا يستطيعان مراقبة اجتماعات المؤتمر الفعلية». انظر: T. Findlay, «South-East Asia and the New Asia-Pacific Security Dialogue», in: *SIPRI Yearbook* 1994 (Oxford: Oxford University Press, 1994), p. 135.

والصين وروسيا الآن شريكان استشاريان في آسيان.

(١١) وفقاً لمحلل استراتيجي صيني مرموق، تصورت خطة الصين بشأن المنتدى، في شباط/فبراير ١٩٩٣، حداً أدنى من إجراءات بناء الثقة، وقيوداً على عضوية المنتدى، ودوراً محدوداً لروسيا والولايات المتحدة في المنطقة. انظر: X. Yan, «China's Security After the Cold War.» *Contemporary International Relations*, vol. 3, no. 5 (May 1993), p. 15; K. Ding, «ASEAN Regional Forum: Its Role in Asian Pacific Security Cooperation.» *Contemporary International Relations*, vol. 8, no. 7 (July 1999) pp. 20-25, and P. Wu, «Shilun woguo yatai diqu anquanguan ji fazhan' [A Treatise on China's Security Concept for the Asia-Pacific Region and its Development], *Shijie Jingji yu Zhengzhi*, no. 5, (1999) p. 13.

نفسه الخصائص الحالية لهذه المنطقة . . . وليس في وسع المنتدى أن ينجح في تعزيز تطور صحي في هذه المنطقة إلا إذا استند إلى المصالح والاحتياجات المشتركة لجميع الأعضاء . . . وفي الإمكان الانتصار على القيم والمعايير المختلفة [بين أعضاء منتدى آسيان الإقليمي] على أحسن وجه بتقوية العلاقات الثنائية مع دول أخرى واحترام مبدأ المساواة في المفاوضات كافة^(١٢).

وفي كلمة أخرى له أمام المنتدى في سنة ١٩٩٧، أشار كيان كيتشين إلى «التنوع» و«التجارب الأمنية المختلفة في التاريخ في هذه المنطقة» كأسباب لـ «وجوب أن يكون» بناء الثقة (بالمقارنة مع مهمات أكثر طموحاً في الدبلوماسية الوقائية أو حل الصراعات) «مهمة المنتدى المركزية لفترة طويلة من الزمن». وذهب خليفة كيان، تانغ جيا سوان، في سنة ١٩٩٩ إلى أن على المنتدى مواصلة التركيز على إجراءات بناء الثقة وعدم الانتقال إلى ترتيبات الدبلوماسية الوقائية. وذكر تانغ أنه ينبغي للمنتدى «أولاً إجراء مناقشة كاملة لفهوم الدبلوماسية الوقائية وتعريفها ومبادئها ومداهها في منطقة آسيا - المحيط الهادئ للوصول إلى إجماع أساسي»^(١٣). وحتى مصطلح «حل الصراعات» نفسه لم يكن مقبولاً لدى الصين كهدف رسمي لمداوات المنتدى. والمصطلح، الذي وضع أصلاً لوصف المرحلة الثالثة من عمل المنتدى، تم تغييره، بإصرار من الصين، في المداوات الرسمية إلى «تفصيل مقاربات للصراعات»، لأن الصين خشيت من أن تكون المنظمة متجهة بسرعة كبيرة نحو بنية أمنية ذات طابع مؤسسي^(١٤).

ولقد نشأ تردد الصين في دعم منتدى أقوى بادئ ذي بدء من خشية أن يصبح وضع تايوان وصراعات بحر الصين الجنوبي جزءاً من مناقشات المنتدى. ثانياً، كان الاستراتيجيون الصينيون قلقين أيضاً من أن يصبح المنتدى تحت هيمنة دول قوية كالإبابان والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يشكل المنظمة بحيث تلبى مصالح هذه الدول وتضر بمصالح الصين. أخيراً، كانت الصين متخوفة من أن يغدو المنتدى مكاناً «تتحالف» الدول فيه ضدها وتنتقدها بسبب بنيتها العسكرية وسجلها في مجال حقوق الإنسان وسياسات أخرى مثيرة للاضطراب.

Q. Qian, Speech at the Opening of the ARF in Bangkok, 25 July 1994, in: «China's Position (١٢) on Asia-Pacific Security.» *Beijing Review*, vol. 37, no. 32 (August 1994), p. 21.

China: ««Text» of Qian Qichen Speech to ARF.» Xinhua Domestic Service (Beijing), 27 (١٣) July 1997, Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-China (FBIS-CHI), FBIS-CHI-97-219, 8 August 1997, and ««Text» of Chinese FM [Tang] Jiakuan's Speech at the 7th ARF Meeting.» Beijing Xinhua, 27 July 2000, FBIS-CHI-2000-0727, 28 July 2000.

A. Acharya, *The ASEAN Regional Forum: Confidence Building* (Ottawa: Department of (١٤) Foreign Affairs and International Trade, 1997).

ومع ذلك، لم تكن في الصين رغبة في أن تكون «بلدًا دخيلاً»، وقد أدركت أن عدم المشاركة في أوليات أمنية متعددة الأطراف أخطر من المشاركة على أساس انتقائي ومدرّوس بعناية^(١٥). وبالتدرّج، بدأت الصين ترى أنه سيكون في وسعها، من خلال المشاركة، أن تقيّد دور اليابان والولايات المتحدة في المنطقة، وطمأنة جاراتها في جنوب شرق آسيا وإقامة علاقات أفضل معها، والمساعدة في رعاية بيئة إقليمية أكثر استقرارًا تفضي إلى هدفها الشامل المتعلق بالتنمية الاقتصادية. وبحلول سنة ١٩٩٧، لاحظ أحد مراقبي المنتدى أن الصين أصبحت مشاركة أنشط كثيرًا في المنظمة، بل إنها تقاسمت في آذار/مارس ١٩٩٧ (مع الفيليبين) رئاسة اجتماع بين الدورات بخصوص إجراءات بناء الثقة في بكين. وكانت هذه المرة الأولى التي استضافت الصين فيها مؤتمرًا رسميًا متعدد الأطراف بشأن قضايا الأمن الإقليمي^(١٦).

ويمكن أن تكون مشاركة الصين في عملية منتدى آسيان الإقليمي قد ساهمت في قرار إصدار الكتاب الأبيض الصيني الأول بخصوص قضايا الدفاع ومراقبة الأسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥^(١٧). كما أن كتاباً بيضاء أصدرت في السنوات ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢^(١٨). وأقدمت الصين في نهاية الأمر على دعم تطوير إجراءات «أكثر ليناً» لبناء الثقة في المنطقة تحت رعاية منتدى آسيان الإقليمي، بما فيها تبادل معلومات الدفاع، وتبادل موظفين من جامعات وكليات الدفاع. وعلى سبيل المثال، استضافت الصين في ٢٥ - ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ حلقة دراسية للمنتدى حول علم الصحة المدارية والوقاية من أمراض مدارية معدية ومعالجتها، وبرنامج المنتدى التدريبي المهني الخاص بسياسة الصين الأمنية في ١٠ - ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، واجتماع المنتدى الرابع لرؤساء الدفاع في ٦ - ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وندوة للمنتدى حول التعاون على التحول الدفاعي في ٢٠ - ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وندوة للمنتدى حول شراء المستلزمات اللوجيستية

B. Garrett and B. Glaser, B., «Multilateral Security in the Asia-Pacific Region and its (١٥) Impact on Chinese Interests: Views from Beijing,» *Contemporary Southeast Asia*, vol. 16, no. 1 (June 1994), p. 14.

R. Foot, «China in the ASEAN Regional Forum: Organizational Processes and Domestic (١٦) Modes of Thought,» *Asian Survey*, vol. 38, no. 5 (May 1998), p. 426.

White Paper: *China: Arms Control and Disarmament* (Beijing: Information Office of the (١٧) State Council, (1995), < <http://www.fas.org/nuke/guide/china/doctrine/wparms.htm> > .

China's National Defense (Beijing: Information Office of the State Council, 1998), < <http://www.fas.org/nuke/guide/china/doctrine/cnd9807/> >; China's National Defense in 2000 (Beijing: Information Office of the State Council, 2000), <http://www.china.org.cn/e-white/2000/>, and China's National Defense in 2002 (Beijing: Information Office of the State Council, 2002), < <http://www.china.org.cn/e-white/20021209/> > .

العسكرية من موردين أجنب في ٢٥ - ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تتخذ الصين موقفاً أكثر انفتاحاً تجاه مسألة تناول «الدبلوماسية الوقائية» ضمن إطار عمل المنتدى. والكتاب الأبيض الصيني لسنة ٢٠٠٢ يعبر عن رأي أكثر استحياساً تجاه الدبلوماسية الوقائية، إذ يقول: «لقد حقق منتدى آسيا الإقليمي إنجازات كبيرة في الانتقال من إجراءات بناء الثقة إلى الدبلوماسية الوقائية»^(١٩). ونوه بعض المحللين بهذه التطورات في سياق المنتدى كسبب لتفاؤل حذر حيال المقاربات الصينية في ما يتعلق بآليات الأمن المتعددة الأطراف^(٢٠).

وفي تطور آخر لفت للانتباه، قدم الوفد الصيني في لقاء المنتدى في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ «ورقة موقف» رسمية تضمنت شرحاً مفصلاً لـ «مفهوم الأمن الجديد» عند الصين، وهذه هي المرة الأولى التي تقدم الصين فيها مثل هذه الورقة إلى المنتدى^(٢١). وقد ربطت ورقة الموقف بوضوح مفهوم الأمن الجديد بعمل المنتدى: «إن خط تفكير المنتدى [آسيان الإقليمي] في تعزيز الأمن من خلال الحوار بين متساوين يلائم فكرة مفهوم الأمن الجديد»^(٢٢). وفي مثال آخر على الدعم المتصاعد للأمن الإقليمي المتعدد الأطراف، اقترح وزير الخارجية الصيني في الاجتماع الذي عقده المنتدى في بنوم بنه، كمبوديا، في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ أن تنشئ المنظمة مؤتمراً جديداً للسياسة الأمنية، بحضور شخصيات عسكرية رفيعة المستوى من الحكومات المشاركة في المنتدى^(٢٣).

China's National Defense in 2002, Ibid., «I. The Security Situation». (١٩)

J. Wanandi, «ASEAN's China Strategy: Towards Deeper Engagement», *Survival*, (٢٠) انظر: vol. 38, no. 3 (Autumn 1996), pp. 117-128, and Foot, «China in the ASEAN Regional Forum: Organizational Processes and Domestic Modes of Thought», pp. 431-432.

«من الإنصاف القول ان المواقف الصينية تحولت أكثر من مواقف أي دولة مشاركة أخرى تقريباً. وللمرة الأولى منذ ٥٠ سنة، هناك دوائر انتخابية في الصين وحسنة الاتصال بالعالم الخارجي. وهي تعيد التفكير في مستقبل علاقات الصين الدولية». انظر: P. M. Evans, «Assessing the ARF and CSCAP», in: H. Tien and T. Cheng, *The Security Environment in the Asia-Pacific* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2000), pp. 166-170.

(٢١) بشأن «مفهوم الأمن الجديد»، انظر القسم VI. انظر أيضاً تقديراً ممتازاً للعوامل الدافعة وراء مفهوم الأمن الجديد في: D. Finkelstein, *China Reconsiders its National Security: The 'Great Peace and Development Debate' of 1999* (Alexandria, VA: CNA Corporation, 2000).

F. Appendix, «Text of PRC Document on «New Security Concept'», in: «Special Press (٢٢) Summary: 35th ASEAN Ministerial Meeting, 3rd ASEAN+3 Foreign Ministers, Meeting, 9th Regional Forum, 29 July-1 August 2002», < <http://www.vic-info.org/regionstop.nsf/0/ca750046f5909bef0a256c0a000305bf?OpenDocument> >, and «China Releases Position Paper, Offers New Security Concept at ASEAN Meetings», Xinhua (Beijing), 1 August 2002, FBIS-CHI-2002-0801, 2 August 2002. FM Stresses Asian Security Issues in ASEAN Forum», Xinhua, 19 June 2003, < <http://www.china.org.cn/english/international/67429.htm> >. (٢٣)

منظمة شنغهاي للتعاون^(٢٤)

يتميز تاريخ منظمة شنغهاي للتعاون القصير نسبياً بتكثيف مستمر للاتصال المتعدد الأطراف والحوار ومأسسة العلاقات بين أعضائها، فيما الصين هي القوة الحافزة. وقد نشأت المنظمة أصلاً تحت اسم خمسة شنغهاي في منتصف التسعينيات، وكان أعضاؤها الصين وكازاخستان وقيرغزستان وروسيا وطاجكستان. وعقدت الدول الأعضاء الأساسية اجتماعات عمل في مطلع التسعينيات، لكن المجموعة أطلقت رسمياً حين عقدت أول لقاء قمة لها في شنغهاي في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وجاءت بعد اجتماع ١٩٩٦ اجتماعات قمة في موسكو في سنة ١٩٩٧، ألمانيا، كازاخستان، في سنة ١٩٩٨، بشكيك، قيرغزستان، في سنة ١٩٩٩، دوشنبه، طاجكستان، في سنة ٢٠٠٠، شنغهاي، الصين، في سنة ٢٠٠١، سان بطرسبرغ، روسيا، في سنة ٢٠٠٢، وموسكو في سنة ٢٠٠٣. وفي اجتماع شنغهاي في سنة ٢٠٠١، اتسع إطار المجموعة لتضم أوزبكستان وحولت نفسها إلى مؤسسة رسمية تحت اسم منظمة شنغهاي للتعاون^(٢٥). وصدر ميثاق رسمي للمنظمة في اجتماع القمة في سان بطرسبرغ في صيف ٢٠٠٢ وافتتحت أمانة المنظمة في بكين في أوائل سنة ٢٠٠٤^(٢٦).

تمتد الحدود بين الصين وجاراتها في آسيا الوسطى نحو ٧٠٠ كلم، من الحدود الصينية - الأفغانية في منطقة هملايا الصينية في الجنوب - الغربي الأقصى إلى منغوليا في الشمال، وفي الشمال - الشرقي، تمتد الحدود الصينية - الروسية إلى بحر اليابان جنوبي فلاديفوستوك. وقد كانت تسوية الصراعات الإقليمية المزممة على امتداد تلك الحدود الطويلة، وإحداث تحول في العداء ذي الصبغة العسكرية الذي وسم جزءاً من العلاقات الصينية - الروسية ما بعد الحرب، الدافعين الرئيسيين كي تتقدم الصين في عملية خمسة شنغهاي. وفي المراحل الأولى من

D. Ren, SIPRI, «The (٢٤) للاطلاع على المنظور الصيني بخصوص منظمة شنغهاي للتعاون، انظر : Central Asia Policies of China, Russia and the USA, and the Shanghai Cooperation Organization Process: A View from China.» (Stockholm: SIPRI, 2003), < <http://editors.sipri.se/pubs/CentralAsiaSCO.pdf> > .

ومن وجهة نظر روسية، انظر :

D. Trofimov, «Arms Control in Central Asia'» in: A. J. K. Bailes [et al.], *Armament and Disarmament in the Caucasus and Central Asia*, SIPRI Policy Paper; no. 3 (Stockholm: SIPRI, 2003), pp. 46-56.

(٢٥) ما خلا الصين، جميع أعضاء شنغهاي خمسة والمنظمة التالية لها، منظمة شنغهاي للتعاون، هم أيضاً أعضاء في شراكة الناتو للسلام. وقد انضم أربعة من أعضاء شنغهاي خمسة، كازاخستان وقيرغزستان وروسيا وأوزبكستان، إلى شراكة الناتو للسلام في سنة ١٩٩٤، وانضمت طاجكستان في سنة ٢٠٠٢. وفي المسرد في هذا الكتاب لائحة بالدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون والناتو وشراكة الناتو للسلام.

(٢٦) لمناقشة مفصلة لدور الصين الأكثر فعالية في آسيا الوسطى، انظر : B. Gill and M. Oresman, *China's New Journey to the West: China's Emergence in Central Asia and Implications for US Interests* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2003).

العملية، وبخاصة بين سنتي ١٩٩٨ و ٢٠٠١، استغللت الصين اجتماعات المجموعة لتعرب عن معارضتها للتصرفات والسياسات الأمريكية الدولية. والآن ترى الصين منظمة شنغهاي للتعاون أداة لتقوية سيطرتها على الانفصاليين الأويغور المسلمين في مناطق تشنجانغ الحدودية وحولها في أقصى الشمالي الغربي، وذلك من خلال أنشطة مكافحة الإرهاب بين أعضاء المنظمة ومن خلال تعاون اقتصادي في المنطقة.

ومن أهم إنجازات منظمة شنغهاي للتعاون حزمة إجراءات بناء الثقة العسكرية في ما بينها، بما فيها سحب بعض القوات والمعدات مسافة ١٠٠ كلم من الحدود المشتركة، وتدابير تحقّق على امتداد الحدود، وإشعار مسبق بالمناورات التدريبية وغيرها من الأنشطة العسكرية. وقد تحققت هذه الخطوات بمعظمها مع حلول منتصف إلى أواخر التسعينيات حيث إن محادثات حدودية أسفرت في نهاية الأمر عن اتفاق خمسة شنغهاي لسنة ١٩٩٦ لبناء الثقة في الميدان العسكري على امتداد المناطق الحدودية واتفاق سنة ١٩٩٧ بشأن تقليص القوات العسكرية لكل طرف على امتداد المناطق الحدودية^(٢٧). وينص اتفاق ١٩٩٦ على عدم قيام القوات المسلحة للدول الأعضاء في المناطق الحدودية بمهاجمة دول أعضاء أخرى وعدم استهداف مناوراتها العسكرية لدول أعضاء أخرى، وأن تكون هذه المناورات محدودة من حيث التواتر والحجم، وأن يتم إشعار الدولة العضو المجاورة بالمناورات العسكرية الكبيرة التي تجرى على مسافة ١٠٠ كلم من الحدود، ودعوة هذه الدول إلى إرسال مراقبين، وأن تنفذ إجراءات تبادل ودية بين القوات المسلحة للدول الأعضاء. واتخذ اتفاق ١٩٩٧ خطوات لتطبيق هذه التدابير على نحو أكمل^(٢٨). وفي اجتماع قمة خمسة شنغهاي في تموز / يوليو ٢٠٠٠، أعلن الرفقاء أن تطبيق هذين الاتفاقين «ساعد لأول مرة، في الحزام الحدودي البالغ أكثر من ٧٠٠٠ كلم، على بناء

(٢٧) تم في ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٩٦ توقيع الاتفاق بين روسيا وكازاخستان وقيرغزستان وطاجكستان (كطرف مشترك) والصين بشأن بناء الثقة في المجال العسكري في المنطقة الحدودية (اتفاق شنغهاي). ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في ٧ أيار / مايو ١٩٩٨. للاطلاع على النص انظر: United Nations, «Agreement between the Russian Federation, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan and China on Confidence Building in the Military Field in the Border Area.» in: «Letter Dated 96/05/13 from the Representatives of China, Kazakhstan, the Russian Federation and Tajikistan to the United Nations.» UN Document A/51/137,17 May 1996.

وتم في ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٩٧ توقيع الاتفاق بين روسيا وكازاخستان وقيرغزستان وطاجكستان (كطرف مشترك) والصين بشأن خفض التبادل للقوات المسلحة في المنطقة الحدودية. ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في ٦ آب / أغسطس ١٩٩٩. للاطلاع على مقتطفات من الاتفاق، انظر: Sbornik rossiysko-kitaiskikh dogorov. 1949-1999 [Collection of Russian-Chinese Agreements, 1949-1999] Moscow: Terra-sport, 1999, in Russian, translated and reproduced in: J. Goldblat, SIPRI, *Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements* (London: SAGE, 2002), part II: Agreements and Parties, pp. 653-659. China's National Defense (1998), «IV. International Security Cooperation».

منطقة ثقة وشفافية بحيث يمكن التكهن بالأنشطة العسكرية ومراقبتها»^(٢٩).

وبالإضافة إلى ذلك، أدلت المنظمة ببيانات قوية تتعلق بمعارضتها لسلسلة من الأنشطة غير القانونية ذات التأثير السلبي في المنطقة بكاملها، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات وما تشير منظمة شنغهاي للتعاون إليه بـ «الإرهاب والدعوات إلى الانفصال والتطرف». وللتعامل مع مثل هذه التحديات الأمنية عبر الحدود، زادت المنظمة التعاون وجعلته في إطار مؤسسة بين قوى الدول الأعضاء السياسية والدفاعية والأمنية والجمركية والعسكرية. ومنذ سنة ١٩٩٦ تعقد المنظمة اجتماعات قمة سنوية. ووزراء خارجيتها ودفاعها يعقدون اجتماعات سنوية منفصلة منذ سنة ٢٠٠٠. أما الاجتماع السنوي الأول لرؤساء الحكومات (رؤساء الوزراء) فقد عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وقد أنشأت المنظمة أيضًا مجموعة مراقبة مشتركة للإشراف على تطبيق مختلف إجراءات بناء الثقة العسكرية والتحقق من تطبيقها، وخصوصًا اتفاق ١٩٩٦ واتفاق ١٩٩٧. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، في بشكيك، عقدت خمسة شنغهاي أول اجتماع مشترك لمسؤولين معنيين بالأمن العام وأمن الدولة. وهم منذ ذلك الحين يعقدون اجتماعات سنوية تحت اسم مجموعة بشكيك. وفي بيانات من اجتماع القمة في دونشبه سنة ٢٠٠٠، دعا أعضاء خمسة شنغهاي إلى تأسيس مجموعات عدة بين الدول تكون مشتركة وبين إدارية، والإعداد لمحاربة أنشطة إجرامية عبر الحدود كتهريب المخدرات، وتهريب الأسلحة، والهجرة غير المشروعة. وتم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ افتتاح مركز المنظمة لمكافحة الإرهاب في طشقند، وأوزبكستان، وكان مقررًا في الأصل افتتاحه في بشكيك. وفي المجال العسكري، شاركت الصين وجاراتها الأعضاء في المنظمة في مناورتين تدريبيتين، عسكريتين اثنتين على الأقل: الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بين الصين وقرغيزستان، والثانية في آب/أغسطس ٢٠٠٣ بمشاركة الصين وكازاخستان وقيرغزستان وروسيا وطاجيكستان (مبحوث فيها أدناه)^(٣٠).

وكان ثمة إنجاز كبير لاجتماع قمة المنظمة في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ وهو إتمام ميثاق المنظمة. ولم يجز نشر الميثاق على الملأ - وكانت الحجة وقتذاك أن العمل لا يزال جاريًا فيه - ولا بد من مصادقة برلمانات الدول الأعضاء عليه ليُدخل حيز التنفيذ. ومع ذلك، فقد روج

Xinhua: «Full Text» of Dushanbe Statement of «Shanghai Five», Xinhua Domestic (٢٩) Service, 5 July 2000, FBIS-CHI-2000-0705, 7 July 2000.

في تموز / يوليو ١٩٩٨، توصلت الصين وكازاخستان إلى اتفاق نهائي بخصوص النزاعات الحدودية المتبقية على حدودها الممتدة ١٧٠٠ كلم.

(٣٠) للاطلاع على منظمة شنغهاي للتعاون وعلاقات الصين في آسيا الصغرى بصورة أعم، انظر: الهامش رقم (٢٦) أعلاه.

له بوصفه خطوة مهمة في ترسيخ إطار عمل رسمي وقانوني للمنظمة. وأشار تقرير صيني بشأن الميثاق إلى أن الميثاق «يشرح مبادئ المنظمة وهدفها ومهمتها، وإجراءات اعتماد أعضاء جدد، والتأثيرات القانونية لقرارات المنظمة ووسائل التعاون بين المنظمة ومنظمات دولية أخرى»^(٣١). كما أشارت تقارير صحافية إلى أن الميثاق سيوسع التعاون ويرتقي به بين الدول الست في عديد من المجالات، منها الأمن والدفاع والاقتصاد والمال والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والنقل والطاقة. كما أشير إلى مكافحة الأنشطة المحظورة عبر الحدود، بما فيها المشكلات المتعلقة بـ «الإرهاب ودعوات الانفصال والتطرف»، على نحو لافت في الميثاق، وفقاً لتقارير صحافية^(٣٢). وقد أوضح الميثاق أيضاً أن المنظمة ليست موجهة ضد أي دولة أو منظمة دولية أخرى. ولتوطيد المنظمة ضمن إطار مؤسسي، تطلع الميثاق إلى إنشاء أمانة إدارية تشرف على التنسيق بين أنشطة المنظمة.

لقد كانت الصين، ولانترال، القوة الحافزة وراء منظمة شنغهاي للتعاون، وأنشطتها في هذا المنظمة تظهر كواحد من أبرز الأمثلة على نظرية البلد الأكثر احترازاً بشأن الأمن المتعدد الأطراف. وبإنشاء أمانة المنظمة بصورة رسمية في بكين في مطلع سنة ٢٠٠٤، وترؤس الدبلوماسي الصيني المحنك جانغ ديغوانغ لها، يمكن افتراض أن الحكومة الصينية ستوجه عناية متواصلة إلى تعزيز منظمة شنغهاي للتعاون ودور الصين فيها.

III المفاوضات الأمنية، والدبلوماسية، والحوارات الإقليمية المتعددة الأطراف

بالإضافة إلى المشاركة في منتدى آسيان الإقليمي ومنظمة شنغهاي للتعاون، رفعت الصين درجة مشاركتها في سلسلة من المفاوضات الأمنية، والدبلوماسية، والحوارات الإقليمية المتعددة الأطراف والمحددة القضايا. وتجدر بالملاحظة، بصورة خاصة، جهودها التي بدأت في سنة ١٩٩٤ لحل الاستعصاء النووي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (أو كوريا الشمالية). كما أن الصين بدأت أو شاركت بفعالية في سلسلة مناقشات مهمة متعددة الأطراف مع جاراتها في جنوب شرق آسيا بهدف تناول هموم أمنية متبادلة، بما فيها اتفاق على تخفيف حدة الصراعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي.

«Shanghai Cooperation Organization Approves Center of Anti-terror.» *China Daily* (٣١) (Internet ed.), 8 June 2002, < <http://www.china.org.cn/english/FR/34120.htm> > .

منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لم يعد يوقع على الميثاق من قبل كل برلمانات الدول الأعضاء.
«Charter for Shanghai Cooperation Organization Adopted at Summit in Russia.» *Xinhua News* (٣٢) Agency, 8 June 2002., and S. Blagov, *The St Petersburg Summit: Good Intentions.* Asia Times Online, 7 June 2002., <http://www.china.org.cn/english/2002/Jun/34117.htm>, and S. Blagov, «The St Petersburg Summit: Good Intentions.» *Asia Times Online*, 7 June 2002, < <http://www.atimes.com/c-asia/DF07Ag02.html> > .

محادثات لحل الاستعصاء النووي الكوري الشمالي

تتجلى نزعة أكثر احترازا بشأن الأمن المتعددة الأطراف، وبصورة مطردة، في مقارنة الصين لحل خلافات مرتبطة بالتوترات المقرونة ببرنامج السلاح النووي الكوري الشمالي وبمشكلات أخرى بارزة بين كوريا الشمالية وجاراتها. وفي فترة طويلة من التسعينيات، كانت الصين مكتفية إلى حد بعيد بالبقاء بعيداً عن الأنظار في تعاملها مع كوريا الشمالية، وفضلت، بدلاً من ذلك، أن تدع الولايات المتحدة الأمريكية ودولاً أخرى كاليابان وكوريا الجنوبية تتحمل الوطأة الدبلوماسية للتوصل إلى علاقة بناء أكثر مع كوريا الشمالية. وخلال التعقيدات النووية الكورية الشمالية الأولى، في ١٩٩٤ - ١٩٩٥، كانت الصين مستعدة للقيام بدور مهم، ولكن من وراء الكواليس، في حض كوريا الشمالية على التفاوض مع الولايات المتحدة. وتجنبت الصين العضوية الرسمية في منظمة تنمية طاقة شبه الجزيرة الكورية (KEDO)، الأداة الأمنية المتعددة الأطراف الأبرز لإشراك كوريا الشمالية وقتذاك^(٣٣).

ولكن، نزولاً عند إلحاح الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية، وافقت الصين فعلاً على المشاركة في المحادثات الرباعية القصيرة الأجل مع كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية. وانهقدت ست جلسات بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وآب/أغسطس ١٩٩٩. وكان القصد من تلك المحادثات رعاية حوار شمالي - جنوبي، مع حضور الصين والولايات المتحدة الأمريكية كشريكين للتقريب بين الدولتين الكوريتين للوصول إلى حل خلافتهما. وازدادت هذه المحادثات صعوبة نتيجة سعي كوريا الشمالية وراء منافع حوار ثنائي مباشر أكثر مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولزمت الصين الصمت ولم تتدخل فيما اكتسبت المفاوضات الثنائية مع كوريا الشمالية زخماً وتتوجت بلقاء القمة التاريخي بين رئيس كوريا الجنوبية كيم داي - جونج ورئيس كوريا الشمالية كيم جونج - ايل في حزيران - يونيو وزيارة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لبيونغيانغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

وعندما فطنت الحكومة الصينية تماماً إلى تعذر التكهن بتصرفات كوريا الشمالية وإلى الأخطار المحتملة المهددة للمصالح الصينية، عند ذلك فقط، أخذت الصين تنتهج بمزيد من الفعالية سبيل الحوار المتعدد الأطراف لوضع حلول لبؤر التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وبحلول منتصف سنة ٢٠٠١، كان قد اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد جورج

(٣٣) لمزيد من المعلومات عن KEDO (منظمة تنمية طاقة شبه الجزيرة الكورية) انظر: <http://www.kedo.org>; and S. N. Kile, «Nuclear Arms Control, Non-proliferation and Ballistic Missile Defence,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 578 and 585.

دبليو بوش لم تكن جاهزة للتفاوض مع كوريا الشمالية - ولكن قد تتخذ إجراء عسكرياً من جانب واحد. وكانت مشاعر القلق الصينية على استقرار جاراتها قد تفاقمت فعلاً بفعل تدفق اللاجئين من كوريا الشمالية إلى الصين في سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ومحاولات بعضهم العلنية المخرجة لطلب اللجوء السياسي في مجتمعات دبلوماسية أجنبية في بكين ومدن صينية كبيرة أخرى^(٣٤).

ومع تزايد القلق من مطامح الأسلحة النووية الكورية الشمالية خلال سنة ٢٠٠٣، وتوجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية إلى مزيد من التدهور، غدت الصين منهمكة أكثر فأكثر بالسعي وراء حل دبلوماسي^(٣٥). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وخلال المحادثات الثلاثية التي ضمت الصين وكوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، قيل إن نائب وزير خارجية كوريا الشمالية لي غن أبلغ إلى المسؤولين الأمريكيين أن لدى كوريا الشمالية أسلحة نووية وهددت بإثبات وجودها أو ربما تصديرها^(٣٦). وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، أعلنت كوريا الشمالية أنها في صدد الانسحاب أيضاً من الإعلان المشترك الذي اتفقت فيه مع كوريا الجنوبية في سنة ١٩٩٢ على جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، والذي تعهد فيها كلا الطرفين بعدم «اختبار أسلحة نووية أو صنعها أو إنتاجها أو تلقيها أو امتلاكها أو تخزينها أو نشرها أو استخدامها»^(٣٧).

دفعت هذه الأحداث الصين إلى العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية بفعالية أكبر لجلب كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات، مستخدمة نفوذها الفريد (وخصوصاً الجانب الاقتصادي منه). وفي أول الأمر، ما انفكت الصين تصر على مباحثات ثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية (وهذا ما كانت الأخيرة تفضله) وكانت مستعدة للعمل فقط كداعية إلى المحادثات في بكين. ولكن، نتيجة للإلحاح الأمريكي وتزايد انزعاج الصين من كوريا الشمالية، أضحى الحكومة الصينية أميل إلى تشجيع مقاربة متعددة الأطراف. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٣، استضافت بكين مجموعتين من المحادثات المتعددة الأطراف، عقدت الأولى في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بمشاركة الصين وكوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذه المحادثات بالذات زعمت كوريا الشمالية أول مرة أنها تملك أسلحة نووية. وعقدت مجموعة المحادثات الثانية في آب/أغسطس ٢٠٠٣ ووسعت لتشمل اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا. وخطط لعقد جلسة محادثات سداسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لكن

«N. Korean Defectors Arrive in South», BBC News Online, 12 October 2002, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/2322025.stm > . (٣٤)

(٣٥) انظر أيضاً الفصل الخامس عشر في هذا الكتاب.

G. Kessler, «N. Korea Says it Has Nuclear Arms», *Washington Post*, 25/4/2003, p. A1. (٣٦)

«Joint Declaration [on] the Denuclearization of the Korean Peninsula», 20 January 1992. (٣٧)
<http://www.globalsecurity.org/wmd/library/news/rok/1992/appendix17.htm > .

الجلسة أجلت حتى ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٤. ومن خلال دبلوماسية مكوكية، وخصوصاً في واشنطن وفي بيونغيانغ، ومع تعيين منسق خاص لقضية كوريا الشمالية في وزارة الخارجية الصينية، يرجح أن تواصل الصين مجهودها الدبلوماسي الفاعل والمتعدد الأطراف لحل المأزق الكوري الشمالي.

حوارات ودبلوماسية مع جنوب شرق آسيا

على الرغم من أن الصين لا تواجه في جنوب شرق آسيا الشواغل الأمنية الضاغطة والمباشرة على النحو القائم في ما يتعلق بكوريا الشمالية، فقد باتت في الفترة الأخيرة أكثر نشاطاً في تشجيع سلسلة من المشاورات المتعددة الأطراف وذات التوجه الأمني مع جاراتها في المنطقة. ومن أكثر جوانب هذه الدبلوماسية إثارة للاهتمام إن الصين وضعت مع شركاء في جنوب شرق آسيا مجموعة من إجراءات بناء الثقة، ولكن خارج العملية الرسمية لمنتدى آسيان الإقليمي، حيث لها نصيب مباشر أوفر في صوغ مضمون مثل هذه المناقشات وحصيلتها.

وعلى سبيل المثال، ساعدت الصين في إنشاء منتدى آسيان + ٣، الذي يشمل دول آسيان العشر زائد الصين واليابان وكوريا الجنوبية، والذي بدأ اجتماعاته في سنة ١٩٩٧. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ أصدر المنتدى البيان المشترك بشأن تعاون شرق آسيا، الذي أكد التزامها بالتعاون على قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وأمور ذات صلة بالأمن. كما أن آسيان + ٣ عين قوة مهمة خاصة - مجموعة رؤية شرق آسيا - أصدرت تقريراً مع إطار عمل لتعاون آسيان + ٣ في المستقبل على قضايا اقتصادية وسياسية وأمنية وبيئية وأمور ذات صلة بالطاقة^(٣٨). وفي المجال السياسي - الأمني، دعا التقرير إلى الترسخ المنتظر لاجتماع قمة سنوي لدول شرق آسيا، وتقوية منتدى آسيان الإقليمي كأولية أمنية تعاونية متعددة الأطراف وأكثر فعالية.

وقد أدت اجتماعات القمة التي عقدها آسيان + ٣ إلى اجتماعات قمة آسيان - الصين السنوية المصاحبة لها، والتي أنتجت عددًا من الاتفاقات المهمة ذات الصلة بالأمن^(٣٩). ففي سنة ٢٠٠٠ مثلاً، أوجد الفريقان عمليات آسيان والصين التعاونية ردًا على العقاقير الخطرة، وهي خطة عمل مفصلة مع تشديد خاص على التعاون بين الصين ولاوس وميانمار (بورما)

«Joint Statement on East Asia Cooperation,» 28 November 1999, <http://www.aseansec.org/5469.htm>, and «Toward an East Asian Community: Region of Peace, Prosperity and Progress,» Report of the East Asia Vision Group, 31 October 2001, <http://www.aseansec.org/pdf/east_asia_vision.pdf> .

(٣٩) بالإضافة الى الاتفاقات المتصلة بالأمن والمدروسة أدناه، فقد أعلن اجتماع قمة الصين - آسيان في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢ أيضاً أن الفرقاء سيسعون لإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول سنة ٢٠١٢.

وتاييلاند. وتضمنت الخطة تطوير وتنفيذ برامج وعي مدني تعاوني، وخفض الطلب، وتطبيق القانون، وحكم القانون، واستئصال المحاصيل وأنشطة المخدرات المحظورة^(٤٠).

وأسفر اجتماع قمة آسيان - الصين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عن الإعلان المشترك لآسيان والصين بخصوص التعاون في مجال القضايا الأمنية غير التقليدية. والاتفاق هذا يبرز قلقاً متبادلاً من «تهريب المخدرات غير المشروعة، وتهريب الأشخاص بمن فيهم النساء والأطفال، والقرصنة البحرية، وتهريب الأسلحة، وتبييض الأموال، والجرائم الاقتصادية الدولية والجرائم المتعلقة بشبكات الكمبيوتر»، ويلزم الفرقاء بالتصدي لهذه التحديات من خلال أنشطة من قبيل مشاورات منظمة، وتبادل معلومات، والتدريب، والبحث العلمي^(٤١).

وربما الأهم أن اجتماع قمة آسيان - الصين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تمخض عن الإعلان بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي لضبط أنشطة الفرقاء لناحية مطالباتهم بأجزاء مختلفة من البحر وتقليص احتمال نشوء توتر وصراع هناك^(٤٢). وكانت النقاط الأهم في هذا الاتفاق التزام الأطراف بـ «حل صراعاتهم الإقليمية والاختصاصية بوسائل سلمية من دون اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة... وفقاً لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً، بما فيها معاهدة الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٢ بشأن قانون البحار» و«ممارسة ضبط للنفس في إدارة أنشطة من شأنها أن تعقد الصراعات أو تصعدها وأن تؤثر سلباً على السلام والاستقرار»^(٤٣). ووافق الفرقاء على إجراء مشاورات مع موظفي أمن ودفاع مناسبين، والإبلاغ، طوعاً، عن مناورات عسكرية، والمشاركة في أنشطة تعاونية مثل حماية البيئة البحرية وإجراء أبحاث علمية وعمليات بحث وإنقاذ ومكافحة الأنشطة الإجرامية التي تتعدى الحدود الوطنية في المنطقة. وينم الإعلان عن تحول كبير عن المواقف الصينية السابقة. فقبل سنة ٢٠٠٢، أصرت الصين على وجوب تسوية الصراعات بين الدول المطالبة بحقوق في بحر الصين الجنوبي من خلال مفاوضات ثنائية فقط وعلى عدم تدخل أطراف من الخارج.

«ASEAN and China Cooperative Operations in Response to Dangerous Drugs (٤٠) (ACCORD)» Bangkok, Thailand, 13 October 2000, < <http://www.aseansec.org/645.htm> > .

«Joint Declaration of ASEAN and China on Cooperation in the Field of Non-Traditional (٤١) Security Issues, 6th ASEAN-China Summit.» Phnom Penh, Cambodia, 4 November 2002, < <http://www.aseansec.org/13185.htm> > .

(٤٢) لا يزال النزاع قائماً منذ السبعينيات حول ملكية عدد من الجزر في بحر الصين الجنوبي. وقد أدى النزاع الى عسكرة بعض الجزر، وأدى في أكثر من مناسبة الى صدامات مسلحة، ولاسيما بين الصين وفيتنام.

«Declaration on the Conduct of Parties in the South China Sea.» 4 November 2002, < <http://www.aseansec.org/13163.htm> > . (٤٣)

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ازدادت العلاقات الأمنية المتعددة الأطراف بين آسيا والصين تماسكاً بفعل اتفاقات أساسية أخرى. وبعد أن طلبت الصين الانضمام إلى اتفاقية الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا في آذار/مارس ٢٠٠٣، تم لها ذلك في تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها^(٤٤). وفي اجتماع القمة ذاته، وقعت الصين ودول آسيا أيضاً اتفاقاً يؤسس لشراكة استراتيجية للسلام والرخاء ويلزم الدول الإحدى عشرة بالعمل معاً في قضايا الاهتمام المتبادل على الصعيد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ذات المستويين الدولي والإقليمي^(٤٥).

مبادرات أخرى مهمة ومتعددة الأطراف

ساعدت الصين مؤخراً في بدء مباحثات أمنية أخرى متعددة الأطراف، بما فيها حوار مع الناتو ومشاورات ثلاثية بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية. وساعدت أيضاً في تسهيل الحوار الهندي - الباكستاني. ولا تزال هذه المباحثات في مرحلة مبكرة نسبياً، لكنها دالة على مقاربة الصين الأكثر احترازا ودعمًا لنزعة التعددية الأمنية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اقترح السفير الصيني إلى بروكسل على اللورد روبرتسون، الأمين العام للناتو، إقامة حوار استراتيجي بين الصين والناتو. وعقد الجانبان أولى مشاوراتهما الرسمية في مطلع سنة ٢٠٠٣^(٤٦). وأدى توطيد اجتماعات قمة بين الصين والاتحاد الأوروبي في منتصف التسعينيات إلى قنوات حوار مأسسة بعمق عبر سلسلة من القضايا. وفي اجتماع القمة السادس الذي عقده الصين والاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم توقيع اتفاق التعاون بخصوص نظام القمر الاصطناعي للملاحة العالمية المدنية، «غاليليو» (GALILEO) بين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء وجمهورية الصين الشعبية^(٤٧). وفي

«Instrument of Accession to the Treaty of Amity and Cooperation in Southeast Asia», 8 (٤٤) October 2003, and «Treaty of Amity and Cooperation in Southeast Asia, Indonesia, 24 February 1976», < <http://www.aseansec.org/1217.htm> > .

«Joint Declaration of the Heads of State/Government of the Association of Southeast Asian Nations and the People's Republic of China on Strategic Partnership for Peace and Prosperity», 8 October 2003, < <http://www.aseansec.org/15265.htm> > .

Z. Zhang, «Beijing Calling», مثلاً، انظر، الناتو، تحليل للعلاقات بين الصين والناتو، NATO Review, Autumn 2003, < <http://www.nato.int/docu/review/2003/issue3/english/special.html> > , and B. Gill and M. Oresman, «NATO's Border with China», PacNet Newsletter, no. 50 (November 2002), < <http://www.csis.org/pacfor/pac0250.htm> > .

(٤٧) تم توقيع الاتفاق في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣ ولم يجر تصديقه بعد. انظر: Commission of the European Communities, «Proposal for a Council Decision on the Signing of the Cooperation Agreement on a Civil Global Navigation Satellite System (GNSS)-GALILEO between the European Community and its Member States and the People's Republic of China», COM (2003) 578 final, Brussels, 30 October 2003.

= ولمزيد من المعلومات عن اجتماعات القمة بين الصين والاتحاد الأوروبي في السنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ =

قمة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، جرت مناقشة مذكرة تفاهم بين إدارة السياحة الوطنية لجمهورية الصين الشعبية والمجموعة الأوروبية بشأن تأشيرة السفر وقضايا ذات صلة بهم مجموعات سياحية من جمهورية الصين الشعبية (مذكرة التفاهم بخصوص الوضع المعتمد للجهات المقصودة بالسفر)، وتم توقيعها في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤^(٤٨). وعلاوة على ذلك، أبرم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ اتفاق الإطار لإقامة حوار حول السياسة الصناعية بين مفوضية المجموعة الأوروبية وجمهورية الصين الشعبية^(٤٩).

ومنذ سنة ١٩٩٧، صاغت الصين واليابان وكوريا الجنوبية مجموعة جديدة من المشاورات الثلاثية عن طريق عقد اجتماعات قمة سنوية خارج اجتماعات آسيان+٣^(٥٠). واتفقت الدول الثلاث على وضع عدد من برامج «الأمن اللين» التعاونية، التي تضم مجموعة عمل بشأن قضايا بيئية وقضايا تكنولوجيا المعلومات. وفي أواخر سنة ٢٠٠٣، كانت تقارير متزايدة تفيد بأن الصين أصبحت أنشط في تشجيع الحوار وتسهيله بين الهند وباكستان في محاولة لحل الصراع بخصوص كشمير وحل قضايا بارزة أخرى بطرق سلمية^(٥١).

IV المشاركة العسكرية النشطة

الأنشطة الإقليمية بين عسكريين وعسكريين

غدت الصين من منتصف التسعينيات إلى أواخرها أكثر رغبة في بدء سلسلة من إجراءات بناء الثقة المتعددة الأطراف بين الجيوش والمشاركة في هذه الإجراءات في أنشطة أخرى أمنية التوجه. وترتدي هذه الخطوات أهمية خاصة بالنظر إلى السرية التي طالما أحيطت الشؤون العسكرية الصينية بها ومازالت تضرب ستارًا من الغموض عليها. ومع ذلك، اتخذت الصين خطوات لتنفيذ مناورات عسكرية مشتركة مع جاراتها، والسماح لأجانب بمراقبة المناورات العسكرية الصينية، والمشاركة بصفة مراقب في مناورات عسكرية أجنبية، ورفع مستوى دبلوماسيتها العسكرية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ من خلال زيارات

= و٢٠٠٣ انظر: «EU-China Summit», European Union, Directorate General External Relations, < http://europa.eu.int/comm/external_relations/china/summit/index.htm > .

(٤٨) نص مذكرة التفاهم متوفر في: < http://europa.eu.int/comm/external_relations/china/intro/mou_291003_en.pdf > .

(٤٩) نص اتفاق الإطار متوفر في: < http://europa.eu.int/comm/external_relations/china/intro/ipd_291003_en.pdf > .

V. D. Cha, «Ending 2000 with a Whimper, not a Bang.» Comparative Connections, vol. 2, (٥٠) no. 4 (Fourth Quarter 2000), < http://www.csis.org/pacfor/cc/004Qjapan_skorea.html > .

K. Hasan, «Indo-Pak Peace Moves Attributed to Global Pressure.» *Daily Times* (Lahore) (٥١) (Internet ed.), 16 December 2003, < http://www.dailytimes.com.pk/default.asp?page=story_17-12-2003-pg1_8 > .

متبادلة للموائى وأعمال تبادل عسكرية أخرى ، وتوسيع مشاركتها في عمليات حفظ سلام دولية.

إن المناورتين العسكريتين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون المذكورة أعلاه هما أوسع الأنشطة المشتركة التي نفذتها الصين مع قوات مسلحة أجنبية منذ حرب فيتنام ، حين ساعدت بطاريات الدفاع الجوي الصينية في الدفاع عن المدن الفيتنامية الشمالية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، وربما هما المناورتان العسكريتان الرئيسيتان الأوليان اللتان نفذتهما باسم بناء الثقة والاستعداد الأمني. وقد جرت المناورة الأولى مع قيرغزستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ونفذت ، على سبيل المحاكاة ، عملية ضد خلايا إرهابية في المنطقة الجبلية التي تشكل حدود البلد. واشتملت المناورة على نحو ١٠٠ جندي من كل جانب ، وعمل هؤلاء الجنود في مرتفعات عالية واستخدموا أسلحة خفيفة وأسلحة مضادة للدبابات وطائرات هليكوبتر وناقلات جنود مدرعة. وتمت المناورة في الجنوب القيرغزستاني ، قرب حدود اركشتام مع الصين ، وتضمنت قوات عسكرية وقوات حدود من منطقة زينجيانغ الصينية العسكرية وقوات قيرغيزية وبعض المراقبين من دول منظمة شنغهاي للتعاون الأربع.

وجرت المناورة الثانية في آب/أغسطس ٢٠٠٣ وشملت قوات من الصين وكازاخستان وقيرغزستان وروسيا وطاجكستان. وتم النصف الأول من هذه المناورة في منطقة تالدي - قورنمان من ألماتا الكازاخية ، وشمل ، بشكل رئيس ، قوات كازاخية وقيرغيزية وروسية. وتم النصف الثاني خارج مدينة اينين في زينجيانغ ، وشمل ، على الأغلب ، قوات صينية وقيرغيزية ، وركز على تدمير معسكر زائف للإرهابيين وتحرير رهائن^(٥٢).

وشاركت البحرية الصينية في مناورات ثنائية مع البحرية الباكستانية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ومع البحرية الهندية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي أول مناورة بحرية مشتركة للصين ، وهي المناورة «دولفين ٣١٠». نفذت القوات البحرية الصينية والباكستانية عمليات بحث وإنقاذ ومكافحة الإرهاب قبالة ساحل شنغهاي ، ونشرت سفنًا حربية وطائرات هليكوبتر. وبعد ثلاثة أسابيع ، انضمت ثلاث سفن من البحرية الهندية إلى القوات البحرية الصينية قبالة ساحل شنغهاي لتنفيذ مناورة بحث وإنقاذ شملت أكثر من ١٥٠٠ جندي^(٥٣).

C. Carlson, «Central Asia: Shanghai Cooperation Organization Makes Military Debut», (٥٢) Radio Free Europe/Radio Liberty, 5 August 2003, <<http://www.rferl.org/nca/features/2003/08/05082003154708.asp>> .

«Yearender: Joint Military Drills Draw Attention Worldwide.» *People's Liberation Army Daily* (Internet ed.), 15 December 2003, <<http://english.pladaily.com.cn/english/pladaily/2003/12/15/20031215001011-TodayHeadlines.html>> .

وانخرط مشاركون من الجيش الصيني أيضًا في مناورة بحث وإنقاذ صغيرة شملت حرس السواحل والحرس الوطني الجوي الأمريكيين ومصلحة الطيران التابعة لحكومة هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وساهمت الصين، التي دعته حكومة منطقة الحكم الذاتي الخاصة في هونغ كونغ، بطائرة هليكوبتر وفرقاطة كي تشارك في المناورة التي تدوم عادة أربعة أيام، والتي تجرى سنويًا بين الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ منذ السبعينيات.

وفي خطوة أولى أخرى، سمحت الصين في آب/أغسطس ٢٠٠٣ لـ ٢٧ عسكريًا من ١٥ بلدًا - بما فيها كندا وفرنسا وألمانيا وإسرائيل وباكستان وروسيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتايوان وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية - بمراقبة تدريبات عسكرية ضمت ٥٠٠٠ جندي صيني في قاعدة التدريب التكتيكي الكبيرة في الداخل المنغولي. وشملت المناورة وحدة مدرعة في حجم لواء من منطقة بكين العسكرية ضد مدربي «الجيش الأزرق» في القاعدة، وتضمنت استخدام دبابات وعربات مدرعة ومدفعية وطائرات هليكوبتر قتالية^(٥٤).

ومنذ أواخر التسعينيات، أوضحت الصين مراقبة أكثر ترددًا على مناورات جاراتها في آسيا - المحيط الهادئ. وقد أرسلت مراقبين إلى مناورات «حافة المحيط الهادئ» (RIMPAC) في سنة ١٩٩٨ وإلى مناورة «لسان المحيط الهادئ ٢٠٠٠» (Pacific Reach 2000) الأولى، وهي مناورة بحث وإنقاذ مشتركة خاصة بقوات غواصات استضافتها سنغافورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بمشاركة اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، راقب ضباط صينيون مناورة إزالة الغام بحرية في سنغافورة، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ راقبوا مناورة بحث وإنقاذ قامت بها غواصات برعاية اليابان. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، شاركت الصين أيضًا، أول مرة، كمراقبة لمناورات «كوبرا غولد» (Cobra Gold) العسكرية بقيادة أمريكية في تايوان، فأرسلت ستة عسكريين^(٥٥). ثم أرسلت الصين مراقبين إلى مناورة «كوبرا غولد» في أيار/مايو ٢٠٠٣،

«China Invites Foreign Observers to Military Exercises,» Xinhua News Agency, 25 August (٥٤) 2003, < http://news.xinhuanet.com/english/2003-08/25/content_1044252.htm, and «We Saw Highly Qualified Chinese Soldiers,» *People's Daily* (Internet ed.), 2 September 2003, 200309/02/eng20030902_123564.shtml > .

(٥٥) «كوبرا غولد» هي أكبر مناورة وتحريك للقوات المتعددة الجنسيات في المحيط الهادي. وفي سنة ٢٠٠٣ كان مراقبو المناورة من استراليا وكمبوديا والصين وفرنسا والهند واندونيسيا واليابان وكوريا (الجنوبية) وماليزيا ومنغوليا والفلبين وروسيا وسريلانكا وتونغا.

منظمة بذلك إلى ١٠ دول أخرى تراقب المناورات السنوية الأمريكية - التايواندية - السنغافورية^(٥٦). وفي سنة ٢٠٠٣، راقبت الصين مناورات عسكرية أجرتها فرنسا وأخرى أجرتها روسيا.

وأصبحت الصين أيضًا أنشط كثيرًا في إرسال قطع بحرية إلى خارج البلد للقيام بزيارات ودية لموانئ أجنبية. وقد أجرت أول رحلة بحرية لها عبر المحيط الهادئ في مطلع سنة ١٩٩٧، حيث زارت قطع بحرية تابعة لها الولايات المتحدة ثم التشيلي وماليزيا والمكسيك والبيرو والفيليبين وتايلاند. وفي فترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، قامت قطع بحرية صينية بزيارات ودية لأستراليا وماليزيا ونيوزيلاندا والفلبين وجنوب أفريقيا وتنزانيا. وأتمت البحرية الصينية تطوافها حول العالم في سنة ٢٠٠٢ زارت خلاله ١٠ دول^(٥٧). وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قامت مدمرة وسفينة تومين صينيتان برحلة دامت ٣٧ يومًا، تمت خلالها زيارة موانئ بروناي دار السلام وغوام وسنغافورة^(٥٨). وفي سنة ٢٠٠٣ وحدها، سافرت وفود عسكرية صينية إلى أكثر من ٥٠ بلدًا واستضافت ٦٨ وفدًا من ٥٠ بلدًا أو يزيد^(٥٩).

مساهمات في عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة

في السنوات الأخيرة، أظهرت الصين أيضًا دعمًا متزايدًا للأنشطة الأمنية المتعددة الأطراف من طريق توسيع دعمها لعمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة وزيادة مساهمتها فيها^(٦٠). ومع أن الحكومة الصينية مازالت حذرة إزاء نزعة التدخل، فإنها لم تعد تعرقل قرارات مجلس الأمن في ما يتعلق بإنشاء عمليات سلام، وأضحت تؤيد عمليات حفظ سلام دولية محددة جيدًا ومدعومة بتفويض تام من الأمم المتحدة.

كما أن الصين ساهمت طوعًا في منطقتها هي، فقد قدمت ما مجموعه ٨٠٠ جندي

(٥٦) في سنة ٢٠٠٣ أرسلت الدول التالية مراقبين: أستراليا، الصين، الهند، اندونيسيا، اليابان، كوريا (الجنوبية)، منغوليا، باكستان، الفلبين، سريلانكا، فييتنام.

(٥٧) China's National Defense (2000), «VI International Security Cooperation».

(٥٨) «Chinese Navy Fleet Back at Port after Overseas Visit», Xinhua News Agency, 21 November 2003, < http://news.xinhuanet.com/english/2003-11/21/content_1192547.htm >.

(٥٩) G. Chen, «Military Diplomacy Scores New Success», Xinhua News Agency, 29 December 2003, FBISCHI-2003-1229, 30 Dec. 2003.

(٦٠) بشأن أنشطة الصين في حفظ السلام الدولي، انظر: B. Gill and J. Reilly, «Sovereignty, Intervention and Peacekeeping: The View from Beijing», *Survival*, vol. 42, no. 3 (Autumn 2000), < <http://www.brook.edu/dybdocroot/views/articles/gill/2000survival.htm> >.

تابعين لسلاح الهندسة إلى سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (UNTAC) في فترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣، وتعتبر هذه الخطوة مساهمة كبيرة من حيث ضخامة عدد الجنود الذين يرسلون إلى مهمة معينة. ولكن في ما تبقى من التسعينيات، أرسلت الصين ما معدله ٦٠ - ٩٠ عنصرًا كل سنة للمشاركة في مهمات حفظ السلام، وكانوا معظمهم بصفة مراقبين.

ومنذ أواخر التسعينيات، تنوع الصين مساهمتها في حفظ السلام وتوسعتها. ففي سنة ٢٠٠٠ أرسلت عناصر شرطة إلى مهمة للأمم المتحدة لأول مرة - إلى تيمور الشرقية، كجزء من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (UNTAET). وقدمت الصين قوات شرطة إلى مهمة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (UNMIBH) في أوائل سنة ٢٠٠١. وفي سنة ٢٠٠١، أخذت الصين مجددًا ترسل جنودًا إلى مهمات الأمم المتحدة، مبتدئة بأعداد قليلة من الجنود أرسلوا إلى مهمة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC). وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كانت الصين نشطة في أكثر من نصف مهمات حفظ السلام القائمة (٧ من ١٣) وكان لها في الميدان ٤٨ مراقبًا و٢٨٩ جنديًا و٢١ رجل شرطة - أي ما مجموعه ٣٥٨ عنصرًا، وهي المساهمة الصينية الأكبر في حفظ السلام منذ مهمة UNTAC^(٦١).

وهذه الزيادة في عدد الجنود جديدة بالملاحظة على نحو خاص، إذ إن مساهمة الصين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تمثلت في شخصين فقط. وقد رفعت المساهمة المتزايدة الصين من المرتبة ٤٤ إلى المرتبة ٢٧ بين الدول المساهمة في مهمات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. (انظر الجدول رقم ٦-١)^(٦٢).

UN Department of Peacekeeping Operations, «UN Missions Summary of Military and (٦١) Civilian Police,» 31 December 2003, pp. 35-36, in: «Monthly Summary of Military and Civilian Police Contribution to United Nations Operations,» December 2003, < <http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/contributors/December2003Summary.pdf> > .

انظر أيضاً الفصل الرابع، الجدول رقم (٤-٣) من هذا الكتاب.

UN Department of Peacekeeping Operations, «Ranking of Military and Civilian Police (٦٢) Contributions to UN Operations,» 31 January 2004, p. 5, in: «Monthly Summary of Military and Civilian Police Contribution to United Nations Operations,» January 2004, < <http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/contributors/January2004/Summary.pdf> >, and UN Department of Peacekeeping Operations, «Ranking of Military and Civilian Police Contributions to UN Operations,» 31 December 2002, p. 5, in: «Monthly Summary of Military and Civilian Police Contribution to United Nations Operations,» December 2002, < <http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/contributors/December2002Summary.pdf> > .

انظر أيضاً الفصل ٤، الجدول رقم (٤-٣) من هذا الكتاب.

الجدول رقم ٦ - ١
مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،
حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣

مناصب الأفراد المشغولة	نوع المساهمة	تاريخ دخول الصين	العمليات المنجزة (تواريخ العمليات)
	الأشخاص المنشورون		العمليات المنجزة
١١ ١	مراقبون عسكريون قوات	أيار/ مايو ١٩٩١	UNIKOM نيسان/ أبريل ١٩٩١ - تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣
٣	مراقبون عسكريون	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١	UNAMIC تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ - آذار/ مارس ١٩٩٢
٤٧ ٤٠٠	مراقبون عسكريون قوات	نيسان/ أبريل ١٩٩٢	UNTAC آذار/ مارس ١٩٩٢ - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣
١٠	مراقبون عسكريون	شباط/ فبراير ١٩٩٣	UNOMOZ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤
١٠	مراقبون عسكريون	تشرين الأول/ أكتوبر ١٠٠٣	UNOMIL أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ - أيلول/ سبتمبر (١٩٩٧)
١٥	شرطة مدنية	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١	UNMIBH كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢
٨١ ٤٠١ ١٥	مراكز المراقبين العسكريين مراكز القوات مراكز الشرطة المدنية		المجموع الجزئي
	الأشخاص المنشورون حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	٢٠٠٣ كانون الأول/ ديسمبر	العمليات الحالية حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣
٤	مراقبون عسكريون	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩	UNTO حزيران/ يونيو ١٩٤٨ - الوقت الحاضر
١٩	مراقبون عسكريون	حزيران/ يونيو ١٩٩١	MINURSO أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ - الوقت الحاضر
٦	مراقبون عسكريون	حزيران/ يونيو ١٩٩٩	UNOMSIL/UNAMSIL تموز/ يوليو ١٩٩٨ - الوقت الحاضر

يتبع

تابع

١٦	أفراد شرطة مدنية	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	UNTAET/UNMISSET تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩- الوقت الحاضر
٩ ٢٢١	مراقبون عسكريون جنود	نيسان/أبريل ٢٠٠١	MONUC تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩- الوقت الحاضر
٦	مراقبون عسكريون	أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	UNMEE تموز/يوليو ٢٠٠٠ - الوقت الحاضر
٤ ٦٨ ٥	مراقبون عسكريون جنود أفراد شرطة مدنية	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣	UNMIL تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣- الوقت الحاضر
٤٨ ٢٨٩ ٢١	مراقبون عسكريون جنود أفراد الشرطة المدنية		المجموع الجزئي
١٣٥ ٦٩٠ ٩٦ ٧٠٠ ١١٠٠ ٢٠٠	مراكز مراقبين عسكريين مراكز جنود مراكز شرطة مدنية مراقبون عسكريون مستعدون جنود مستعدون أفراد شرطة مدنية مستعدون	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩- كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	المجاميع (أ)

MINURSO = مهمة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، MONUC = مهمة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، UNAMIC = مهمة إدارة الأمم المتحدة في كمبوديا، UNAMSIL = مهمة الأمم المتحدة في سيراليون، UNIKOM = مهمة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق - الكويت، UNMEE = مهمة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، UNMIBH = مهمة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، UNMIL = مهمة الأمم المتحدة في ليبيريا، UNMISSET = مهمة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، UNOMIL = مهمة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا، UNOMOZ = عمليات الأمم المتحدة في موزمبيق، UNOMSIL = مهمة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، UNTAET = سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، UNTAC = سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، UNTSO = منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

الملاحظات والمصادر: (أ) مقدرة. شغلت الصين ما مجموعه نحو ٩٢١ «مركز» حفظ سلام ماضياً وحاضراً. والعدد الإجمالي للجنود والمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية الذين تناوبوا على ملء المراكز يبلغ حوالي ٢٠٠٠ شخص. انظر: <http://www.un.org/> UN Department of Peacekeeping Operations Internet site, < <http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/home.shtml> >;

مقابلات أجراها المؤلف مع عسكريين صينيين في الأمم المتحدة في نيويورك، معطيات أخذت من العميد هيلدت، أكاديمية فولكه برنادوت، السويد، وتقديرات المؤلف. وثمة معطيات صينية سابقة قد لا تتطابق تماماً مع معطيات مصادر الأمم المتحدة، انظر: *China's National Defense in 2002* (Beijing: State Council: انظر: Information Office, 2002), «VI. International Security Cooperation.» and «Appendix IV». «Participation in UN Peace-keeping Operations.» < <http://www.china.org.cn/e-white/20021209/> > .

V عوائق أمام نزعة الصين : التعددية الأمنية

رغم أن نجاحات عدة قيضت نزعة الصين المتطورة بشأن الأمن المتعدد الأطراف، فإن هذه المقاربة تواجه قيوداً. ورغم بيئة أمنية إيجابية عموماً في المنطقة في ما بعد الحرب الباردة وقدرة الصين في السنوات الأخيرة على اغتنام هذه السانحة بمزيد من الاحتراز والحنكة، يبقى عدد من الظروف الملحة التي تمنع الصين من إحراز وجود سياسي وأمني أكثر هيمنة تماماً في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. ومن المثير للاهتمام أنه - في الوقت الذي تطور الصين نزعتها التعددية الأمنية، وتصيب نجاحاً في ذلك، فإنها تجد نفسها مغולה اليدين بحيث لا تستطيع تأدية دور أكبر بسبب صعوبات حقيقية مترسبة في الكثير من علاقاتها الثنائية في شمال شرق آسيا - وخصوصاً مع اليابان وتايوان - وفي علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن غير المرجح أن تلتطف هذه المشكلات أو أن تحل من خلال عمليات متعددة الأطراف.

لقد تحسنت العلاقات بين الصين واليابان عموماً خلال العقد الماضي بحيث إن البلدين اجتماعاً لتقديم المساعدة في وضع آليات أمنية اقليمية متعددة الأطراف والتعاون ضمنها، مثل آسيان + 3 والمحادثات السادسة. وبصورة ثنائية، اتخذت الصين واليابان خطوات لتحسين الحوار وتنظيمه، وبدأت المشاركة بنشاط أكبر في قضايا تمتد من الأمن الاقليمي الى تنمية الطاقة وفي إجراءات إزالة الأسلحة الكيماوية التي خلفتها اليابان على الأرض الصينية منذ أكثر من 60 سنة^(٦٣).

ولكن تحت سطح العلاقات الصينية - اليابانية الهادئ نسبياً يكمن توتر ثابت يؤكد الريبة المتبادلة والمستمرة بين «العملاقين الآسيويين»^(٦٤). وبينما تسعى اليابان وراء مصالحها في منطقة آسيا - المحيط الهادئ بمفردها وبالتوافق مع حليفاتها، الولايات المتحدة الأمريكية، فإن قدرة الصين على أن تصبح طرفاً أكثر هيمنة في المنطقة محدودة بحكم الأمر الواقع. وفي اليابان، ينظر الى نمو الصين المثير كقوة اقتصادية وزعيمة سياسية اقليمية بشيء من القلق، وبخاصة عندما يوضع هذا النمو في محاذة فتور اليابان الاقتصادي والحدود المستمرة التي فرضتها بنفسها على تأكيد ذاتها بصورة أشد كزعيمة اقليمية في قضايا سياسية أو قضايا مرتبطة بالأمن. وتميل اليابان الى اعتبار عرض العضلات الصينية السياسية والعسكرية في المنطقة سبباً لانتهاج مقاربة متأنية في علاقاتها مع الصين. وبصفة خاصة، لم تعد اليابان تمد الصين بأشكال معينة من المساعدة الإنمائية اليابانية في ما وراء البحار،

(٦٣) للمزيد عن إزالة الأسلحة الكيماوية اليابانية في الصين، انظر الفصل ١٦ في هذا الكتاب.

(٦٤) للاطلاع على خلاصة ممتازة ومنسقة للعلاقات بين الصين واليابان، انظر: James Prystup «قسم الصين - اليابان»، في المجلة الفصلية الإلكترونية: Comparative Connections, < <http://www.csis.org/pacfor/ccejournal.html> > .

والسبب، على ما يبدو، هو نجاحات الصين الاقتصادية. ومنذ تجارب الصين النووية النهائية في ٨ حزيران/يونيو ١٩٩٦ و ٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٦^(٦٥). مع اقتراب المفاوضات بشأن اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية من نهايتها، لا تزال الخارجية اليابانية تتعرض لضغوط كي تحذ من مساعدتها للصين لأنها تعزز قواتها التقليدية والصاروخية والنووية على نحو ثابت وخطر وتستهدف منطقة المحيط الهادئ الغربي، بما فيها اليابان وتايوان^(٦٦). ومما يفاقم المخاوف اليابانية من صين ناهضة اقتصادياً وعسكرياً الوجود المتزايد للقطع البحرية العسكرية الصينية في المياه حول اليابان والنزاع المتواصل على جزر سنكاكو/دياويو في شرق بحر الصين والذي تتخلله من حين الى آخر مواجهات بين القوات البحرية اليابانية ومراكب صيد واحتجاج صينية. وعلاوة على ذلك، يتزايد استياء اليابانيين الأحدث سنأ من مواظبة الصين على إبقاء الإحساس بالندم ملازماً لليابان بتذكيرها بعدوانها على الصين وأجزاء أخرى من آسيا في الثلاثينيات والأربعينيات.

وقلق الصين العميق من عجز اليابان الملحوظ عن مواجهة ماضيها الامبراطوري والتعامل معه بشكل ملائم يؤكد إدراكها للقومية اليابانية المنبعثة وسعيها العسكري الأنشطة. والصين تراقب اليابان وهي توسع إطار عملها العسكري الى درجة غير مسبوقه بذريعة مساعدة المجتمع الدولي، وخاصة من خلال تقديم قطع بحرية للدعم اللوجستي من أجل مكافحة الإرهاب في أفغانستان ومن خلال إرسال نحو ٥٥٠ - ٦٠٠ جندي ياباني الى الجنوب العراقي في أوائل سنة ٢٠٠٤ كجزء من القوة المتعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية هناك^(٦٧). والخطوة الأخيرة هي الأولى من نوعها، إذ لم يسبق لليابان منذ الحرب العالمية الثانية أن زجت بجنود لها في بلد متأثر بعنف داخلي. وإلى ذلك، ترى الصين اليابان تواصل تقوية تحالفها مع الولايات المتحدة. وهي قلقة على نحو خاص من قرار اليابان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٦٨). باستثمار مليار دولار ك مبلغ تأسيسي في

R. Ferm, «Nuclear Explosions, 1945-96, in: *SIPRI Yearbook 1997: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1997), pp. 433-436.

(٦٦) عرضت اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية للتوقيع في ٢٤ أيلول/سبتمبر وستدخل حيز التنفيذ بعد مرور ١٨٠ يوماً على المصادقة عليها من قبل أعضاء مؤتمر نزع السلاح ٤٤ الذين لديهم طاقة نووية أو مفاعلات أبحاث على أراضيهم، كما هو مدرج في قائمة في الملحق ٢ من الاتفاقية. للاطلاع على أسماء الدول التي وقعت الاتفاقية وصادقت عليها، انظر التذييل رقم أ في هذا الكتاب. يمكن الاطلاع على نص الاتفاقية في: *SIPRI Yearbook 1997: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 414-431.

C. Recknagel, «Iraq: First Japanese Troops Arrive on Reconstruction Mission.» Radio (٦٧) Free Europe/Radio Liberty, 19 January 2004, < <http://www.rferl.org/featuresarticle/2004/01/73bff3c0-de7a-449b-902f-210d00ea082d.html> > .

«Japan to Introduce Missile Shield.» BBC News Online, 19 December 2003, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/3333117.stm> > .

تطوير نظام دفاع صاروخي باليستي ذي قواعد بحرية وقواعد برية، وستبلغ تكاليف هذا النظام عدة مليارات أخرى قبل نشره كاملاً (ربما ليس قبل سنة ٢٠١١)^(٦٩). وفي حين أن المقصود بهذا النظام، على ما يبدو، إحباط هجوم صاروخي كوري شمالي على اليابان، ففي الإمكان استخدامه للدفاع عن البلد ضد تهديدات صاروخية صينية، ومن المحتمل أيضاً نشر عنصره ذي القواعد البحرية لمساعدة اليابان. وبصورة أعم، تنظر الصين بعين الحذر الى توطد علاقة اليابان السياسية مع تايوان، التي كانت مستعمرة يابانية في فترة ١٨٩٥ - ١٩٤٥، وهي اليوم جارة لليابان تتمتع بأهمية اقتصادية واستراتيجية.

تشكل تايوان وتحديات العلاقات عبر مضيق تايوان مجموعة أخرى من التحديات الثنائية لنظرية الصين للأمن الإقليمي المتعدد الأطراف. ومن الناحية الشكلية، تتفق جميع جارات الصين الاقليمية أو تقرر بموقف الصين القائل إن تايوان جزء من الصين، لكن للمنطقة أيضاً مصلحة استراتيجية واضحة في الحفاظ على الاستقرار عبر مضيق تايوان وفي رؤية تسوية سلمية للخلافات بين الصين وتايوان. وفي الوقت عينه، تشكل ديمقراطية الجزيرة وتعلقها المتزايد بـ «هوية لتايوان» مصدر قلق للصين، وخصوصاً منذ أن أصر آخر رئيسين لتايوان، لي تنغ - هوي وتشين شوي - بيان، على أن تايوان مستقلة عن الصين وأيدا إجراءات لتصلب ذلك الموقف^(٧٠). ولم تتخل الصين عن احتمال استخدام القوة لتسوية مشكلاتها مع تايوان، وواظبت على بناء قدراتها العسكرية - وبخاصة قوتها المؤلفة من نحو ٥٠٠ صاروخ باليستي قصير المدى - في الأقاليم والمياه المواجهة لتايوان مباشرة.

إن التوترات المستمرة عبر مضيق تايوان تضعف نظرية الصين للأمن الإقليمي المتعدد الأطراف بثلاث طرق مهمة. أولاً، تصر الصين على استبعاد تايوان من أي منظمة متعددة الأطراف تقوم العضوية فيها على كون الطرف فيها دولة. وبالإضافة الى ذلك، بما أن الصين تعتقد أن قضية تايوان «شأن داخلي» صيني، فإن الحكومة الصينية ترفض مناقشة مسائل أمنية مرتبطة بتايوان في منظمة أمنية اقليمية مثل منتدى آسيان الإقليمي. وفي حين أنه قد يكون لهذا معنى على صعيد دبلوماسي رسمي، فإنه يقوض صدقية الصين كقوة معنية فعلاً بتسوية قضايا ذات دلالة بالنسبة الى المنطقة من خلال وسائل متعددة الأطراف. ثانياً، إن الصين

«Raytheon may Get Japan Missile Order, Analyst Says (Update 4)» Bloomberg.com, 18 (٦٩) March 2004, <<http://quote.bloomberg.com/apps/news?pid=10000101&sid=a1TSgtZxhQ.M&refer=japan>> .

انظر ايضا الملحق ١٥ ب من هذا الكتاب.

(٧٠) للمزيد عن هذه القضايا، انظر: A. Romberg, *Rein in at the Brink of the Precipice: American Policy Toward Taiwan and US-PRC Relations* (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, 2003), and M. Swaine, «Trouble in Taiwan,» *Foreign Affairs*, vol. 83, no. 2 (March-April 2004), <<http://www.foreignaffairs.org/20040301faessay83205/michael-d-swaine/trouble-in-taiwan.html>> .

بتطويرها قدرات عسكرية جديدة مستندة الى اهتمامها المتزايد بتايوان انما تفاقم أشكال القلق الاقليمي من القوة العسكرية الصينية المتنامية واستخدامها في المحيط الهادئ الغربي، وتضفي بالتالي طابعاً حذراً على علاقات الصين مع جارات رئيسية وشركاء متعددي الأطراف كاليابان والدول الأعضاء في آسيان. ثالثاً، قد تؤدي مقارنة صينية عدائية تجاه تايوان أيضاً الى انهيار في العلاقات الصينية مع الطرف الأوحد والأهم في ما يخص منطقة آسيا - المحيط الهادئ، أي الولايات المتحدة الأمريكية. وربما سيكون لهذا الأمر عواقب سلبية بالنسبة الى وضع الصين الاقليمي بأكمله. ومشكلة الصين في كل من هذه الحالات هي أنها تفتقر الى سيطرة كافية أو حتى قدرة على التكهن بالاتجاهات التي قد تجري فيها عملية تايوان السياسية في المستقبل. ولهذا، سيبقى الوضع عبر مضيق تايوان بالنسبة الى الصين تعقيداً مزعجاً في جدول أعمال أمن اقليمي متعدد الأطراف وأكثر توسعاً بقيادة الصين، وقيداً على جدول الأعمال هذا.

وربما ستضع قضايا العلاقات الثنائية الأوسع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مجموعة أخرى من القيود على نزعة بكين التعددية الأمنية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. وفي الإجمال، فيما البلدان يمران حالياً بفترة علاقات بناءة، لا يزال أمامهما تسوية خلافات جوهرية بشأن قضايا استراتيجية من قبيل تأثير الدفاعات الصاروخية الأمريكية في رادع الصين النووي، والرغبة في بنية أمنية و«هيمنة» عالميتين بقيادة أمريكية مقابل ميزان قوى موزع بمزيد من الإنصاف في عالم متعدد الأقطاب، ودور التحالفات الأمريكية واستخدام القوة، وبخاصة عندما تستعمل حول أطراف الصين.

لا تزال الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتبادلان الشكوك على أعلى مستويات صنع القرار. وعلى سبيل المثال، ملاحظة كيان كيتشين بعد مرور سنة على هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية: «على وجه التعميم، تمضي العلاقات الصينية - الأمريكية قدماً، ولكن هناك أيضاً احتكاكات عدة ومعاناة حمة . . . ليس ثمة تغيير في التناقضات الأساسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية»^(٧١). وفي ما يشبه صدى لمثل هذه الهموم، جاء في تقرير مراجعة الدفاع لسنة ٢٠٠١، وهو تقرير تعده وزارة الدفاع الأمريكية كل أربع سنوات، أن «هناك احتمال بروز منافس عسكري ذي قاعدة موارد هائلة في المنطقة» (شرق آسيا)، وأن من بين «المصالح القومية الثابتة» للولايات

Q. Qian, «The International Situation and Sino-US Relations since the 11 September (٧١) Incident,» *Waijiao Xueyuan Xuebao* [Foreign Affairs College Journal], no. 3 (25 September 2002), pp. 1-6.

في فترة قريبة العهد كتب كيان الذي تقاعد لكنه ما زال مؤثراً في السياسة الخارجية، وقد بدا عليه القلق، عن المقاربات الأمريكية بشأن التدخل العسكري. انظر: Q. Qian, «US Adjusts Security Strategy after Sept. 11 Attacks,» *People's Daily*, 19/1/2004, p. 3.

المتحدة الأمريكية «الحؤول دون سيطرة معادية على مناطق حرجة»، بما فيها شمال شرق آسيا والساحل الآسيوي، معرفة بـ «المنطقة الممتدة من جنوب اليابان مروراً بأستراليا وصولاً إلى خليج البنغال»^(٧٢). ويرجح أن تدوم مثل هذه الآراء على الرغم من التحسن المستمر في العلاقات الثنائية.

تنتج من هذا التباعد خلافات حقيقية حول كيف السبيل إلى تحقيق الأمن على أحسن وجه في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. و«المفهوم الجديد للأمن» الصيني يدعو إلى تغيير في الطريقة التي يوطد بها الأمن الاقليمي، ويمكن رؤية أنه يطرح على نحو واع إطار عمل بديلاً عن الزعامة الأمريكية والتحالفات العسكرية والحضور الغربي المتقدم. ومثال على ذلك، يمكن تأويل التركيز على «المساواة والاحترام المتبادل»، جزئياً، بأنه دعوة إلى الولايات المتحدة كي تتصرف بطريقة أقل غطرسة وأحادية. وتشدّد الصين على «عدم الاعتداء» و«عدم التدخل» وعلى ضرورة تسوية النزاعات سلمياً من طريق الحوار، الأمر الذي يعكس قلقها من التدخل بقيادة أمريكية. وبالإشارة إلى لزوم التخلي عن «ذهنية الحرب الباردة»، يعبر الزعماء الصينيون عن قلقهم من التحالفات الأمريكية، وخصوصاً التحالفات في شرق آسيا. وهم يرتابون في هذه التحالفات على أسس فلسفية، إذ يرونها مؤذية لتوجهات الاقليمي، ولأنهم أيضاً يعتقدون أن التحالفات الأمريكية قد ترمي إلى «احتواء» الصين والحيلولة دون إعادة توحيدها مع تايوان بالشروط الصينية. ومن غير المرجح أن تدعّن الولايات المتحدة الأمريكية بملاء إرادتها في وضع يتنامى فيه نفوذ الصين ويطغى على مجالات تتمتع فيها الولايات المتحدة الأمريكية بسيطرة تقليدية منذ عقود. وحتى الولايات المتحدة الأمريكية ترتبك استراتيجياً في جنوب غرب آسيا، فإن قواعدها المتقدمة وصيف تحالفاتها وعلاقتها الدفاعية في آسيا - المحيط الهادئ تبقى حضوراً عسكرياً ودبلوماسياً خفيفاً عبر المنطقة، وهو ما يعقّد مساعي الصين لتوطيد دور قيادي اقليمي أكثر اكتمالاً وتجلياً من خلال آليات أمنية متعددة الأطراف.

VI استنتاجات : التأثيرات بالنسبة إلى أمن آسيا - المحيط الهادئ

إن معظم تصريحات الصين العلنية الحازمة بشأن أهداف دفاعها وأمنها تدعو إلى «مفهوم أممي جديد» ونظام سياسي واقتصادي وأمني دولي جديد يستجيب لضرورات عصرنا^(٧٣). وهي تؤكد أن «النظام السياسي والاقتصادي الدولي القديم، وهو نظام غير منصف وغير منطقي، ينبغي تغييره جذرياً»^(٧٤)، وأن «مصالح الصين الأساسية تكمن في

US Department of Defense (DOD), Quadrennial Defense Review Report (Washington, (٧٢) DC: DOD, 2001), pp. 2-4, <http://www.defenselink.mil/pubs/qdr2001.pdf> .

China's National Defense in 2000, 'I. The Security Situation'. (٧٣)

China's National Defense in 2002, 'I. The Security Situation'. (٧٤)

إقامة وإدامة نظام أمني اقليمي جديد^(٧٥). ولهذا الأمر تأثيرات واضحة وعسيرة بالنسبة الى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي لها نصيب في الحفاظ على جوانب عدة من النظام الاقليمي على نحو ما هي عليه، الأمر الذي يشير السؤال عما اذا كان تعايش استراتيجية الصين الأمنية الاقليمية والطبيعة الإيجابية الحالية للعلاقات الصينية - الأمريكية سيستمر الى وقت غير محدد. ولا بد أن تتقن الصين والولايات المتحدة إدارة هذه الدينامية الشاقة بصورة محتملة، حيث إن هذه الدينامية تتطلب تفاعلاً وتداولاً أعمق وأكثر اعتياداً بشأن الشؤون الأمنية الاقليمية، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي.

لقد دعمت المقاربات المتعددة الأطراف استراتيجية الصين وأهدافها الأمنية البعيدة. وفي الإمكان توقع قيام الصين بتوسيع تقبلها للنزعة التعددية الأمنية وتعميقها، وخصوصاً حول محيطها. ومن شأن مشاركة الصين المتزايدة في آليات أمنية متعددة الأطراف والتزامها بهذه الآليات أن يساعد في تثبيت الصين في إطار عمل أطول بقاء ويراد به التعاون لا المواجهة.

لقد وجدت الصين من خلال أنشطة متعددة الأطراف أنها تستطيع اجتذاب دول كبيرة مجاورة لها لتدبر أمر مشكلات أمنية اقليمية تكمن فيها عوامل الانفجار حول محيطها. وتأمل الصين، من خلال عملها مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية لحل المشكلات في شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية، أن تتحاشى صراعات في جوارها. وعلى نحو مماثل، يقصد حوار الصين المكثف مع الدول الصغيرة في جنوب شرق آسيا طمأنة جاراتها الى نياتها الحميدة والتزامها الحلول الدبلوماسية للمشكلات، وإزالة احتمال «تحالف» الدول المجاورة ضد الصين حتى لو أصبحت قوة سياسية واقتصادية وعسكرية أقوى. وفي آسيا الوسطى، ساعد تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون الصين في طمأنة جاراتها في الغرب والشمال، وأتى بإمكانية أكبر للتكهن بهذه العلاقات، ووفر إطار عمل تستطيع هذه الدول أن تناول فيه أخطاراً وأهدافاً مشتركة.

وفي حين أن الصين ستتردد في التورط بصورة مفرطة في النزعة التعددية خشية أن يحد هذا من خياراتها الأمنية، فمن المرجح، في ضوء هذه النجاحات، أن تتوسع هذه النزعة وتعمق في المدى القريب - المتوسط. وبازدياد الصين قوة، ستصبح المشاركة المتعددة الأطراف أداة لزيادة نفوذها في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. وقد تقلدت الصين دوراً قيادياً في تشكيل عدد من الأطر والآليات الأمنية المتعددة الأطراف - مثل منظمة شنغهاي للتعاون وعدد متنام من الاتفاقات مع دول في جنوب شرق آسيا - التي لا تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية (صاحبة التأثير الأساسي في المنطقة). وعلاوة على ذلك، تثبتت الصين

(٧٥) انظر الهامش رقم (٧٣) أعلاه.

نفسها باطراد كزعيم اقليمية من خلال مشاركتها في آليات أمنية متعددة الأطراف في الوقت الذي يجري فيه إرباك الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياً في آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا. ويحدث عرض السياسة الصينية وممارستها، الى حد بعيد، تبايناً مقصوداً مع ميل إدارة بوش الى عمل مباشر في الشؤون الأمنية والإضعاف الراهن لبعض علاقات التحالف الأمريكية في آسيا - المحيط الهادئ - كعلاقات التحالف مع كوريا الجنوبية.

بالتطلع الى المستقبل، سيكون من شأن التوجهات الآنفة الذكر - إذا أدارتها الصين والولايات المتحدة الأمريكية وجارات الصين الاقليمية بتأن - أن تساهم في أمن اقليمي أوسع مع قبول الصين حصة أكبر في ترسيخ الاستقرار الاقليمي وإدامته. وفي التحليل النهائي، سيأخذ الأمن في منطقة آسيا - المحيط الهادئ شكله، الى حد بعيد، بفعل مزيج من عاملين: كيف تدير الصين والولايات المتحدة الأمريكية علاقاتهما، وكيف تدبر الصين نفسها أمر تخفيف التوترات بين نزعة التعددية ومعارضتها الثابتة لتدخل طرف ثالث في ما تعتبره «شؤوناً داخلية»، والمقصود، أولاً وقبل أي شيء، وضع تايوان.

٧ - إصلاح الدفاع الوطني والاتحاد الإفريقي

روكي وليامز

I مقدمة

تميزت سنة ٢٠٠٣ بخطوات مهمة للغاية اتخذت في القطاع الأمني الإفريقي. فعلى المستوى السياسي - الاستراتيجي تقدمت صراعات معينة نحو الحل بالتدرج، وإن بتردد واضطراب، كما أظهرت النجاحات النسبية لعمليات السلام المسيرة والجارية في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والسودان^(١).

وقد وجدت حكومات عسكرية جرى تنصيبها مؤخراً، وهي الداء المزمن لكثير من الدول النامية، نفسها تحت ضغط هائل من الاتحاد الإفريقي^(٢)، ومجموعات أفريقية مختلفة شبه اقليمية، ودول رئيسة في مناطقها كي تنفك عن العملية السياسية. وكانت عودة القوات المسلحة التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج وغينيا بيساو الى ثكناتها نتيجة لهذا الضغط - وهو شكل من أشكال العقوبة التي طبقتها مجموعة المراقبة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) على الحكومة العسكرية في سيراليون في سنة ١٩٩٧، والتي طبقتها جماعة أفريقيا الجنوبية للتنمية (SADC) على الحكومة العسكرية في ليسوتو في سنة ١٩٩٨. وفي تحول استراتيجي ملحوظ عن السياسة المحدودة للمشاركة الدبلوماسية الى تكوين قدرات أفريقية أمتن لحفظ السلام والتدخل، بدأ الاتحاد الأوروبي ومنظمات معينة شبه اقليمية، مثل ECOWAS والهيئة بين الحكومية بشأن التنمية (IGAD) وجماعة أفريقيا الجنوبية للتنمية، صوغ استراتيجيات وهيكلية للسلام والأمن تصورت دوراً

(١) انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب.

(٢) أسماء الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي مدرجة في معجم المصطلحات في هذا الكتاب. والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الذي ووفق عليه في لومي، توغو، في ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٠، متوفر على موقع الانترنت: < http://www.au2002.gov.za/docs/key_oau/au_act.htm > .

معزراً جداً لهذه الهيئات في إدارة الصراعات الأفريقية وحلها^(٣) .

قامت دائرة متزايدة الاتساع من الحكومات الوطنية بإطلاق مراجعات وسلسلة كتب بيضاء ومبادرات إعادة هيكلة في القطاع الأمني. وهذه كلها مرسومة لتحسين احترافية قواتها الأمنية وقابليتها للمحاسبة من قبل سلطات مدنية منتخبة. والمبادرات هذه، التي تجتاز تلك الحدود الاستعمارية واللغوية التي أربكت الوحدة الأفريقية، واضحة في دول متباينة كما غانا وموزامبيق ورواندا والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا وأوغندا. وتستجيب هذه المبادرات كلها، الوطنية منها والإقليمية، لضغوط الجهات المانحة الدولية ولتدفق المساعدات في بعض الحالات.

ورغم ذلك، لا تزال التوترات البنوية تعم المجتمعات الأفريقية وأنظمة الحكم فيها. وقد سبقت الإدارة الناجحة للصراعات في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا ورواندا والسودان صراعات سياسية واقتصادية وبنوية، وصراعات عرقية في حالات معينة، كانت لها جذورها في تاريخ أفريقيا الاستعماري وما قبل الاستعماري. وفي النهاية، يقتضي بلوغ حالات متينة وثابتة من السلم والأمن في أفريقيا صوغ وتطبيق استراتيجية معقدة تتكامل مع عمارتها مكونات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وروحية وأمنية. وهذا هو بالذات الواجب العظيم الشأن الذي يؤمن عليه الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية (NEPAD)^(٤).

ولا يحاول هذا الفصل تناول جميع جوانب وتحديات ما يشار إليه تكراراً بـ «نموذج الأمن الإنساني». وهو يسلم بأن السلام والاستقرار والأمن ليست مستمدة بالضرورة من عمليات سياسية واقتصادية واجتماعية أوسع، وإن تكن مشروطة بهذه العمليات. وفي الواقع، ثمة أمثلة عدة على مجتمعات حسنة التكامل مزقتها عنف متزايد وحالات متدهورة من الأمن المادي.

ليس هناك قالب شامل لإعادة البناء يمكن تطبيقه على مجتمعات ما بعد الصراع. وسواء أعطيت الأولوية لإعادة بناء الجيوش الوطنية أو خفض الدين الخارجي أو خصخصة

(٣) إيغاد (IGAD) معترف بها كمجموعة اقتصادية إقليمية بارزة في أفريقيا لكنها لا تشكل ركناً من أركان المجموعة الاقتصادية الأفريقية لأن السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (COMESA) سميت الركن الشرق الأفريقي. والأركان الأخرى هي ECOWAS و SADC والمجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى (ECCAS/CEEAC) واتحاد المغرب العربي (AMU/UMA). للاطلاع على أعضاء ECOMOG و ECOWAS و IGAD و SADC و AMU، انظر معجم المصطلحات في هذا الكتاب.

(٤) بشأن NEPAD انظر: J. Adisa, «The African Union: The Visions, Programmes, Policies and Challenges,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 79-84.

المؤسسات العامة أو تقليص الفقر، بوصف هذه كلها قضايا أساسية يتعين التصدي لها، فإن مثل هذه الأهداف لا يحققها سوى مواطني البلد المعني على أساس تضافر للقوى (المادية والمعنوية) فريد وملائم لذلك البلد في أي وقت معين.

يدرس هذا الفصل، وفقاً للملاحظات الواردة أعلاه، سلسلة من مختلف المبادرات الملموسة في مجال إصلاح القطاع الأمني الأفريقي وتحويل القطاع الأمني (SST)^(٥). ويفحص القسم II هذه المبادرات الجارية والساعية لإعادة إضفاء الصفة الاحترافية على الأجهزة الأمنية الأفريقية، وعلى رأسها القوات المسلحة، وتلك الآليات التي يجري تأسيسها للإبقاء على إشراف مدني فعال على أنشطة مثل هذه الأجهزة. ويتناول القسم III المدى الذي تم التوصل إليه في إضفاء طابع إقليمي على العديد من هذه المبادرات ويدرس أنشطة مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. ويقدم القسم IV استنتاجات.

II إصلاح مؤسسات الدفاع الوطني خلفية

منذ منتصف التسعينيات، ينهمك كثير من البلدان الأفريقية في مبادرات تحويل الدفاع وإصلاح الدفاع. وليست هذه المبادرات، بأي حال، المبادرات التحويلية الأولى من نوعها. غير أن الإجراءات السابقة كانت ناجمة عن ضرورة عملية أكثر مما كانت ناجمة عن تخطيط معياري. وتتضمن إجراءات بارزة من هذا النوع الأقدم توحيد قوات حرب العصابات والقوات النظامية لتكوين جيوش وطنية جديدة في زيمبابوي (١٩٨٠) وأوغندا (١٩٨٦) وناميبيا (١٩٨٩) وموزمبيق (١٩٩٢) وأنغولا (١٩٩٤) وجنوب أفريقيا (١٩٩٤). غير أن مبادرات تحويل الدفاع وإصلاحه ابتداء من منتصف التسعينيات كانت مختلفة جوهرياً من حيث أغراضها ومجالاتها.

وكانت معظم مبادرات إعادة بناء الدفاع في بلدان أفريقيا ما بعد الحقبة الاستعمارية مقتصرة على إصلاحات تدريبية استهدفت، عند إجرائها، تحسين القدرة العسكرية للقوات بصرف النظر عن تأثيرها في نظام الحكم والمجتمع الأوسع. وكانت برامج إصلاح معتدلة وليست ذات طبيعة تحويلية.

ومبادرات التحويل (كتب بيضاء أو مراجعات للدفاع أو إجراءات إعادة هيكلة الدفاع

(٥) يدل التحويل بصميم طبيعته على إعادة نظر جوهري في الأسلوب الذي تعمل به منظمة ما، بينما يدل الإصلاح إما على عملية إعادة هيكلة مؤسسية جزئية وإما على محاولة لتحسين أداء منظمة ما في ما يتصل بمقادير إنتاجها المحددة، مثلاً، برنامج تحسين الأداء الذي تموله بريطانيا في غانا. بخصوص تحويل القطاع الأمني، انظر الفصل ٨ في هذا الكتاب.

أو إجراءات توحيد عسكرية أو برامج تسريح) كانت مجسدة برغبة من جانب حكومات متنوعة، وفي بعض الحالات مشجعة بقوة من قبل جهات خارجية مانحة، في ضمان أن تكون إدارة عمل دفاعها الوطني بأسلوب شفاف قد تمت بصورة منحازة الى الحقائق الوطنية المتعلقة بالتنمية والميزانية وخاضعة فعلاً للإشراف ومراقبة سلطات مدنية منتخبة كما ينبغي.

هذه الإجراءات لتحويل الدفاع أو لإصلاحه بأسلوب جديد، وهذه مشار إليها أدناه، كانت نتيجة عوامل متنوعة ومتراطة. وقد تضمنت هذه الأخيرة تغيراً مهماً في البيئة السياسية للبلد المعني (أنغولا وسيراليون وجنوب أفريقيا)، وتبدلاً كبيراً في البيئة الاستراتيجية (جنوب أفريقيا وأوغندا)، وإعادة تحديد أولويات البلد الانمائية والاقتصادية (أنغولا وجنوب أفريقيا)، وأزمة مؤسسية داخل القوات المسلحة (جنوب أفريقيا وسيراليون).

يتناول هذا القسم مدى وفعالية بعض هذه المبادرات على المستوى الوطني في غضون سنة ٢٠٠٣. وقد تم اختيار ثلاثة أنواع من عملية تحويل القطاع الأمني لإبراز تعقيدات هذه العملية. يشير النوع الأول إمّا الى البلدان التي تحققت فيها نجاح إجراءات تحويل القطاع الأمني (إعادة هيكلية واسعة وجذرية وأساسية لأجهزة الدفاع والشرطة والاستخبارات والمنظمات شبه العسكرية ومنظمات أخرى) وإمّا الى البلدان التي تجري فيها إدارة مثل هذه الإجراءات. وثمة مثالان في هذا الصدد: سيراليون وجنوب أفريقيا. ويشير النوع الثاني الى البلدان التي بدت فيها إجراءات إصلاح القطاع الأمني (إعادة هيكلية القوى الأمنية تدريجياً أو جزئياً). إلا أن تحديات تاريخية ومؤسسية تعقد حلها الناجح. وقد اتخذت أوغندا هنا كحالة للدراسة. ويشير النوع الثالث الى البلدان التي بدت فيها مبادرات إصلاح جزئي ولكن القوات المسلحة بقيت الى حد بعيد غير متأثرة بمثل هذه الإجراءات. والحالة الأنغولية مثل واضح على هذه النزعة.

عمارة دفاعية ملائمة وخاضعة للمساءلة من أجل سيراليون

ما زالت سيراليون منهكة، بأسلوب منهجي وتدرجي، في عملية إصلاح للدفاع ربما هي الأطول في التاريخ الأفريقي الحديث. وقد أحدث طرد مجلس كوروما (Koroma) العسكري في آذار/مارس ١٩٩٨ «فراغاً جزئياً» كان يمكن أن يؤدي فيه بمبادرات مختلفة لإصلاح الدفاع^(٦). وضيّق هدف هذه المبادرات - جيش فاسد ومجزأ وواهن العزيمة ومسيّس للغاية - على النجاح المحتمل لهذه المبادرات، كما فعل غياب دولة ذات عزم و متماسكة لتوجيهها.

(٦) أطاح المجلس الثوري للقوات المسلحة (AFRC) والجهة الثورية المتحدة الرئيس أحمد تيجان كبا في انقلاب في أيار/مايو ١٩٩٧. وأعدت قوات ECOMOG مع ميليشيا كاماجور المحلية، كبا الى الحكم في آذار/مارس ١٩٨٨ في إثر قتال صار.

وجاءت الخطوات الأولى نحو إعادة هيكلة مؤسسة الدفاع السيراليونية على الأرجح من قوات مجموعة المراقبة (ECOMOG)، وعلى الأخص القوات النيجيرية، تحت قيادة العميد ماكسويل كوب (M.KOBE)، الذي أصبح لاحقاً رئيساً بالنيابة لأركان الدفاع في سيراليون، والذي عمل على تأمين التدريب الأولي المطلوب على مستوى ضباط وضباط صف لتأسيس قوة دفاعية وطنية حديثة.

وجاءت تدخلات أخرى معدة لدعم حكومة الرئيس أحمد تيجان كبا في محاولاتها لإعادة إضفاء طابع مهني على القوات المسلحة من مصادر متنوعة - الحكومة البريطانية، بوصفها القوة الاستعمارية السابقة والمحاور الرئيس في هذا المجال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الميسر للحدود البينية المجتمع المدني، والوكالة الأمريكية لمكتب التنمية الدولية للمبادرات الانتقالية. وقد أخرجت غارات الجبهة الثورية المتحدة (RUF) في فترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ وفي سنة ٢٠٠٠ الكثير من هذه المبادرات عن مسارها ولكن التدخل الجريء والحاسم من الحكومة البريطانية دعماً لحكومة سيراليون والصد الفعال لقوات الجبهة في فترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١^(٧) حققاً البيئة المحيطة المستقرة التي يستند إليها برنامج إصلاح الدفاع الحالي في تقدمه^(٨).

وقد صيغ برنامج الإصلاح على خلفية أحداث ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. فموت فوداي سنكوم وسام بوكاري (المعروف أيضاً بـ «الجنرال موسكيتو») والقائد السابق للانقلاب الرائد جوني بول كوروما، من جانب المتمردين حرم الجبهة الثورية المتحدة الزعامة المتبقية التي امتلكتها بعد توقيع اتفاق لومي للسلام (١٩٩٩). كما أن استدعاء المحكمة الخاصة بشأن سيراليون للنائب السابق لوزير الدفاع، الزعيم هينغا نورمان، واعتقاله أزاخا عن خريطة سيراليون العسكرية شخصية قوية ومثيرة للجدل في أغلب الأحيان^(٩).

تميز برنامج سيراليون لإصلاح الدفاع بأربع مبادرات رئيسة. كانت الأولى تعيين جيل «جديد»، وأقل فساداً من القادة السياسيين والعسكريين داخل هيئة الدفاع. وتضمنت الثانية إعادة هيكلة وزارة الدفاع، التي كانت حتى ذلك الحين بنية إدارية مستضعفة، لضمان إشراف أكثر فاعلية على التوجه الاستراتيجي لقوات جمهورية سيراليون المسلحة. وكانت

W. Reno, «War and the Failure of Peacekeeping in Sierra Leone,» in: *SIPRI Yearbook 2001: (V) Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 149-161, and T. B. Seybolt, «Major Armed Conflicts,» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 34-36.

(٨) شارك المؤلف شخصياً في عدد من هذه المبادرات بين سنتي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢.

(٩) ان اتفاقية السلام ١٩٩٩ بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة متوفرة على موقع الإنترنت: < http://www.usip.org/library/pa/sl/sierraleone_07071999_toc.html > .

وللاطلاع على دراسة لعمل المحكمة بشأن سيراليون، انظر الفصل ٥ في هذا الكتاب.

الثالثة إعادة هيكلة وتوحيد هذه القوات المسلحة لإنشاء مؤسسة وطنية أكثر مما كانت الحال عليه، وكانت الرابعة الشروع في برنامج تسريح ونزع سلاح وإعادة دمج في البلد^(١٠).

وكان تعيين السفير جو بليل، السفير السابق الى نيجيريا خلال سنوات الانقلاب والمحترم جداً بين مختلف قطاعات الدولة والمجتمع، نائباً لوزير الدفاع قد جاء بمدني بلا خبرة عسكرية، خلافاً للقاعدة القوية التي كان يتمتع بها نائب وزير الدفاع السابق هينغا نورمان في أواسط ميليشيا الكماجور^(١١)، الى أرفع منصب أمني في البلد. ويتولى الرئيس كلاً منصب وزير الدفاع، رغم أن السفير بليل يبقى وزيراً للدفاع في الواقع بموجب هذا الترتيب المؤسسي. وتعيين العميد طوم كارو، وهو واحد من الضباط القلائل الذين ظلوا أوفياء لحكومة كلاً خلال فترة ما بعد سنة ١٩٩٦، رئيساً لهيئة أركان الدفاع في سيراليون أزال في الواقع الصبغة السياسية عن أرفع منصب عسكري في مؤسسة البلد الأمنية. وأدخل تعيين الموظف الحكومي المحنك ك. أو. با مديراً عاماً لدائرة الدفاع الى هذه الدائرة المستوى اللازم من القيادة المدنية. وفي سنة ٢٠٠٢ أنشئت وزارة جديدة ضمت نحو ١٦٥ موظفاً مدنياً وعسكرياً. وقد وضع رئيس أركان الدفاع والمدير العام في موقع مشترك في البنية التنظيمية نفسها، على أن يرفعا تقاريرهما الى السفير بليل.

خلال سنة ٢٠٠٣، بدأت المسؤوليات التي انتقلت الى وزارة الدفاع من حيث المبدأ تغدو حقيقة شبه مطلقة. فالمدير العام مسؤول أمام البرلمان بشأن نفقات الدفاع وهو، بصفته هذه، مسؤول الحسابات الرئيس في وزارة الدفاع. كما أن الوزارة، تحت إشراف المدير العام، مسؤولة عن صياغة سياسة الدفاع وإدارتها. وتمارس وزارة الدفاع سيطرة حاذقة على القوات المسلحة عبر السلطة المخولة لرئيس هيئة أركان الدفاع بوصفه قائداً للقوات المسلحة السيراليونية. وأخيراً، تتولى وزارة الدفاع مسؤولية توفير المستويات اللازمة للدعم الإداري واللوجستي للقوات المسلحة في تنفيذها لواجباتها.

وقد تمت عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة السيراليونية في سنة ٢٠٠٣. وتحت إشراف فريق دولي للاستشارة والتدريب العسكريين بقيادة بريطانية، بدأت عملية إعادة دمج عسكرية حيث أمكن تمييز جنود ومحاربين وإعادة دمجهم في جيش وطني^(١٢) مؤلف من الأعضاء السابقين في المجلس الثوري للقوات المسلحة (أي القوات الموالية للراحل جوني بول كوروما)، والجيش السيراليوني السابق، والجهة الثورية المتحدة (القوات الموالية للراحل فوداي سنكوم) وقوات الدفاع المدني أو الكماجور.

(١٠) انظر: Sierra Leone Ministry of Defense, *Defense White Paper: Informing the People* (Freetown: Ministry of Defense, 2003).

(١١) قوات الدفاع المدني، ميليشيا معروفة بالكماجور وكانت في ما سبق موالية لنورمان.

(١٢) انظر الهامش رقم (١٠) أعلاه.

ثمة تشابه طفيف بين هيكلية القوات المسلحة السيراليونية الحالية والهيكلية المتداعية التي ورثتها حكومة كَبَا من مجلس حكم كوروما في سنة ١٩٩٨. فلقوات المسلحة الآن جناح بحري وجناح جوي فضلاً عن هيكلية متنوعة لوحدة ومقار قيادة جديدة^(١٣).

ورغم أن تحويل القوات المسلحة دعم من جهات خارجية مانحة، فقد أظهرت الحكومة أيضاً التزامها بالعملية عن طريق مخصصات مالية. واستناداً إلى إحصاءات متوفرة، ارتفع الإنفاق العسكري من ١٥,٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠١ إلى نحو ١٧,٩ مليون دولار في سنة ٢٠٠٣، أي بنسبة تتعدى الـ ١٥ بالمئة بالسعر الحقيقي^(١٤). وتعي الحكومة ضرورة الحفاظ على هذا المستوى (أو على مستوى أعلى) من التمويل لفترة معقولة من الوقت كي تؤتي جهود التحويل ثمارها.

وينبئ مجرد الدمار الهائل الذي شهدته سيراليون إبان الحرب بأن عملية الإصلاح الأمني الحارية ستستمر سنوات عدة. وقد تم أيضاً وضع إطار سياسي واسع وتصور للمراجعة الأمنية والدفاعية. وتتضمن قضايا أخرى محددة في الكتاب الأبيض وموضوعة قيد مراحل أولى من التطبيق :

١- يجب إعادة فتح ملف الحاجات الصحية والخدمات الاجتماعية للعاملين العسكريين (بما فيها فيروس نقص المناعة، HIV، ونقص المناعة المكتسب، AIDS). وكان هذا الأمر مشكلة ثابتة خلال الإدارات العسكرية السابقة، وكان له دور لا يستهان به في سلسلة متلاحقة من عمليات التدخل التي حصلت خلال الثمانينيات والتسعينيات.

٢- يجب رسم خطة شاملة للتسريح ونزع السلاح وإعادة التوجيه والشروع فيها. وكان توحيد الخصوم السابقين في جيش وطني مدفوعاً بمبادئ المصالحة الوطنية بقدر ما كان مدفوعاً بالصلح العسكرية. غير أن الجيش يهرم، والكثيرون من أفراد غير قابلين للتدريب، وينبغي خفض عدد أفرادهم إلى مستويات قوة ملائمة ويمكن تحمل أعباء نفقاتها في المستقبل القريب. ومع أن عملية تسريح غير رسمية جرت، وهي أمر حاولت عملية إعادة التوحيد العسكرية أن تنطرق إليه، فإن هناك حاجة إلى درس عملية تسريح رسمية تنفع أفراد مختلف القوات الحاليين والسابقين.

٣- يجري تنفيذ برنامج حيوي لتكافؤ الفرص، وهو يبرز الحساسيات البالغة المستمرة

(١٣) تشمل هذه قيادة القوة المشتركة، وقيادة الدعم المشتركة، ووحدة الاتصالات المشتركة، والوحدة اللوجيستية المشتركة، والوحدة الطبية المشتركة، ووحدة الشرطة العسكرية المشتركة، ومركز أفراد القوات المسلحة. كما تم توسيع الإمكانات الطبية العسكرية لتشمل مستشفى عسكرياً مجدداً ومدرسة عسكرية للتمريض.

(١٤) انظر الفصل ١٠ من هذا الكتاب.

بشأن وجود اختلال التوازن العرقي أو، في بعض الحالات، الهيمنة العرقية داخل القطاعين الخاص والعام في البلد.

وفي حين أن سيراليون حققت تقدماً كبيراً منذ تدخل ECOMOG في آذار/مارس ١٩٩٨، فلا يزال هناك كثير لا بد من إنجازه. وسيكون لمشكلات الفساد والممتلكات المالية الموروثة والانقسامات الداخلية المستمرة ومشكلات الخدمات الاجتماعية داخل القوات المسلحة تأثير سلبي في تقدم عملية الإصلاح في البلد.

جنوب أفريقيا: إتمام عملية تحويل الدفاع

تقدم جنوب أفريقيا، رغم المشكلات المتأصلة والمشار إليها أذناه، واحدة من أنجح عمليات التحويل التي بوشر فيها دولياً في فترة ما بعد الحرب الباردة. وكان للتوحيد الناجح بين أعداء مترعين بالأحقاد في مؤسسة دفاع وطني متماسكة أساس براغماتي (عملي) على نحو بارز. وقد أدى وجود اقتصاد سليم ودولة قوية، فضلاً عن التسوية التي جرى التفاوض بشأنها مطولاً، إلى نشوء إطار عمل لم يكن لتحويل القطاع الأمني خيار فيه سوى إحراز النجاح.

وكان للتحويل الجنوب الأفريقي الناجح أربعة عناصر رئيسية. أولاً، استتبع توحيد ثمانية فصائل مسلحة متحاربة في قوة دفاع وطني متماسكة - وهذا أمر اكتمل في سنة ٢٠٠٣. ثانياً، شهد تكوين لجان برلمانية قوية للدفاع وضبط الأمن والمخابرات، ولم يكن دور اللجان مقتصرًا على المراقبة التشريعية وإنما تضمن أيضاً مشاركة نشطة في عملية صوغ سياسة الدفاع^(١٥).

ثالثاً، استتبع التحويل إعادة التوجيه التنظيمي، والثقافي للمؤسسة الدفاع، التي جرى من أجلها إنشاء وحدة التحويل في دائرة الدفاع في سنة ١٩٩٥. وقد تمت هذه العملية في سنة ٢٠٠٣، عندما تمت المصادقة على الإطار التنظيمي الواسع لكل من تصميم القوة وهيكله القوة. وأخيراً، تضمن بدء عملية مراجعة الدفاع التاريخية، حيث شارك الآلاف من الجنوب الأفريقيين في مناقشة وطنية بهدف تكوين إجماع على أهداف الدفاع^(١٦).

وخلال سنة ٢٠٠٣، نشأت في مضممار الدفاع الجنوب أفريقي مبادرتان تحويليتان كبيرتان: حيازة أولى المعدات التي كان على قوة الدفاع الوطني الجنوب أفريقية (SANDF) أن

R. Williams, «Integration or Absorption? The Creation of the South African National Defence Force, 1993 to 1999,» *African Security Review*, vol. 11, no. 2 (February 2002), available at: < <http://www.iss.co.za/pubs/ASR/11No2/Williams.html> > .

South African Ministry of Defense: *Defense White Paper* (Pretoria: Ministry of Defense, 1996), and *South African Defense Review* (Pretoria: Ministry of Defense, 1998).

تنفذ مهماتها بها في العقود المقبلة، وبدء عملية تحويل داخل قوة الاحتياط الضخمة انطوت على دروس كثيرة لمؤسسات دفاع أفريقية أخرى.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وافق البرلمان ومجلس الوزراء في جنوب أفريقيا على حزمة دفاع استراتيجي قائمة على توصيات قدمت إليها فوافقا عليها في تشرين الأول/أكتوبر. وتم في سنة ١٩٩٩ توقيع عقد الحزمة بتكلفة إجمالية بلغت ٣,٣ مليار راند (٨,٤ مليارات دولار) وموزعة على فترة ١٢ سنة ابتداء من السنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١^(١٧). ونصت حزمة الدفاع الاستراتيجي على شراء ٤ سفن حراسة (كورفيت Corvette) من كونسورتيوم (ائتلاف شركات) فرقاطات ألمانية، و ٣ غواصاتمن شركة «فيروستال» (Ferrostaal) الألمانية، و ٢٨ طائرة مقاتلة من طراز «غريبين» من كونسورتيوم «بريتيش إيروسبيس سيستم» / «ساب»، و ٢٤ طائرة تدريب من طراز «هوك» من «بريتيش إيروسبيس»، و ٣٠ طائرة هليكوبتر خفيفة للاستخدامات العامة من طراز «أغوستا أ-٩١٠» من شركة «أغوستا» الإيطالية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، دخلت أولى سفن الحراسة، «أماتولا» (Amatola)، إلى ميناء سيمونزتاون لتجهيزها بمجموعات قتال وأنظمة تكنولوجيا جنوب أفريقية. وقد مثل هذا الحدث، رغم أنه لا يظهر مباشرة كمثال على تحويل الدفاع، النتيجة المنطقية لعملية مراجعة الدفاع التي كانت تشاورية وشفافة. وقامت وزارة الدفاع ولجنة الدفاع البرلمانية الدائمة المشتركة معاً بإدارة عملية مراجعة الدفاع والإشراف عليها. وضمنت هذه العملية مشاركة شريحة واسعة من المجتمع المدني والقطاع العام فيها. ورغم اتهام أعضاء الحكومة بعدم اللياقة خلال عملية إبرام العقد^(١٨)، فقد أظهر وصول سفينة الحراسة «أماتولا» أن عمليات تحويل الدفاع كانت معنية بنتائج الدفاع بقدر ما كانت معنية بتأمين إجماع وطني على حاجات البلد الدفاعية^(١٩).

(١٧) كانت التكلفة الإجمالية لرزمة الدفاع الاستراتيجي منذ ذلك الحين مصدراً رئيسياً للخلاف لأن نقاداً كثيرين والمدقق العام للحسابات حاججوا بأن التكلفة الاجمالية للرزمة بحلول سنة ٢٠٠٢ عدة ملايين من الراندات زيادة على المبلغ الأولي المشار إليه أعلاه حالما تضاف تكاليف أخرى كالتضخم وأسعار الصرف وقروض المصارف. انظر، مثلاً: «South African MPs Left Cold by Arms Deal.» *Military Affairs*, 19 October 2000, p. 5, and «Parliamentary Committee Chairman on Spiralling Cost of Arms Purchases.» *Johannesburg Saturday Star* (28 April 2001), p. 9, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-Africa (FBIS-AFR), FBIS-AFR- 2001-0428, 30 April 2001.

(١٨) «SA Arms Deal under Investigation.» BBC News Online, 5 April 2001, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/1262969.stm> > .

(١٩) للاطلاع على بعض الآراء المخالفة بشأن حاجات البلد الدفاعية خلال عملية مراجعة الدفاع، انظر: T. Crawford-Browne, «The Arms Deal Forecast to Cost R287 Billion by 2010.» paper presented at: The Jubilee 2000 National Conference, East London, 2 March 2001.

كانت تأثيرات عملية مراجعة الدفاع الجنوب الأفريقية، وهي أول عملية تنجز في القارة، واضحة بالنسبة الى بلدان أفريقية أخرى. ومن شأن مراجعة شفافة وسليمة منهجياً أن يكون لها، كواحدة من النتائج الرئيسية، تعيين المعدات والأنظمة الضرورية واقتناؤها، حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية المالية، لتمكين القوات المسلحة من تادية مسؤولياتها المفوضة اليها دستورياً.

ولقد كان التركيز الرئيس لعملية تحويل الدفاع الجنوب الأفريقي في فترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٢ منصباً على دمج القوات النظامية من الفصائل العسكرية الثمان السابقة في قوة الدفاع الوطني الجنوب الأفريقي. وإعادة هيكلة العلاقات المدنية - العسكرية في البلد. وكان لدى قوة الدفاع، في حدها الأقصى خلال سنة ١٩٩٥، حوالى ١٠١,٠٠٠ فرد. وتناقصت مستويات القوة هذه في سنة ٢٠٠٣ الى نحو ٧٤,٠٠٠ فرد، وذلك من خلال الاستنزاف الطبيعي والفصل والتسريح. ومن قوة غلب عليها الذكور البيض خلال فترة ما قبل سنة ١٩٩٠، بات العنصر النظامي في قوة الدفاع الوطني مؤلفاً من ٦٣,٢ بالمئة من الجنوب الأفريقيين السود، و١٠,٦ بالمئة من الملونين، و ٢٤,٨ من البيض، و ١,٤ من الآسيويين. وشكلت النساء ٢٠ بالمئة من القوة بكاملها (أي ١٦,٥٧٤ امرأة)، وسمح لهن بالخدمة في أي وحدات قتالية أو غير قتالية داخل القوات (بما في ذلك الخدمة في سفن القتال والطائرات المقاتلة والدبابات وعربات القتال المدرعة والقوات الخاصة والمشاة)^(٢٠). وكان ذلك متبايناً تماماً مع الرقم الذي لم يتعد الـ ١٠ بالمئة تقريباً خلال فترة ما قبل سنة ١٩٩٠، عندما كانت النساء محصورات في وحدات غير قتالية فحسب (الإشارة والإدارة والمالية والدعم). وبالإضافة الى ذلك، قدمت سياسات جديدة منها تأسيس مجلس الفرص المتكافئة، ومجلس التربية المدنية، وسياسة بشأن عدم التفرقة، وسياسة ضد التحرش الجنسي، وسياسة تحظر التمييز على أسس التوجه الجنسي.

يتجاهل هذا التخمين الجوانب الديمغرافية لهذا التنظيم الجديد ومستويات القوة فيه حقيقة أن قوة الدفاع الوطني الجنوب أفريقية تتألف أيضاً من حوالى ٦٠,٠٠٠ جندي احتياطي فاعل مستجمعين في ميليشيات اقليمية - كانت كلها جيشاً من ١٨٣ وحدة و ٥٤,٠٠٠ مقاتل، وكانت مرابطة الى حد كبير في مناطق ريفية محافظة في البلد ومسؤولة، بصورة رئيسة، عن دعم جهاز الشرطة الجنوب أفريقية - واحتياطي القوة التقليدية - ٩٥ وحدة من الجيش وسلاح الجو والخدمات الصحية العسكرية. وكانت الأغلبية الساحقة في هذه الوحدات من البيض، وكانت عملياً تحت قيادة ضباط كبار من البيض أيضاً.

كان ثمة سببان وراء قيام الحكومة الجنوب أفريقية بهذه العملية الهائلة لإعادة هيكلة

(٢٠) انظر الهامش رقم (١٦) أعلاه، وتحديدأ ص ٧١ من المصدر.

قوات الاحتياط في سنة ٢٠٠٣ - الأول سياسي والثاني براغماتي (عملي). فخلال سنة ٢٠٠٢ اعتقلت الشرطة الجنوب أفريقية عدداً كبيراً من الأعضاء البيض في منظمة تآمرية يمينية معروفة باسم «بويرماغ» (القوة الأفريكانية) في أنحاء البلد كافة. وزعم أن هؤلاء الأفراد كانوا متورطين في الإعداد لانقلاب ضد الحكومة. وخلال تحقيقات تالية وجلسات استماع في المحكمة اتضح أن كثيرين منهم لم يكونوا أعضاء في الميليشيات الاقليمية فحسب، بل كان عدد منهم أيضاً قد استغل بنى الوحدات التحتية وموجوداتها لأغراضهم التآمرية.

ومن هنا حوى خطاب حالة الأمة، الذي ألقاه الرئيس الجنوب أفريقي تابو أمبيكي في ٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣، الأمر الذي أيدته وزير الدفاع ووزير السلامة والأمن كلاهما والذي قضى بحل جميع الميليشيات الاقليمية في غضون فترة ست سنوات وتحويل مسؤولياتها الى الشرطة الجنوب أفريقية. وقبول هذا القرار باحتجاجات صاخبة - ولا سيما من القطاع الزراعي والمعارضة البرلمانية.

ولكن، في حقيقة الأمر، كان القرار متبصراً وبراغماً (عملياً) بالمعنى العسكري وتواءم مع عملية تحويل موازية كانت تجري منذ سنة ٢٠٠٢ داخل بنى قوة الاحتياط التقليدية التابعة لقوة الدفاع الوطني. وكانت سياسة الدفاع الجنوب أفريقية صريحة بشأن دور القوات المسلحة في الساحة الداخلية. وكان دعم الشرطة، بحسب منطوق الكتاب الأبيض ومراجعة الدفاع، مبرراً في ظروف استثنائية فقط - في المواقف التي تفتقر الشرطة فيها بصورة جلية الى القدرة على الحفاظ على القانون والنظام بقواها الذاتية، منها مثلاً احتجاجات عنيفة واسعة النطاق وأعمال تمرد في موضع معين. وكان من شأن الإخفاق في فصل القوات المسلحة عن دور الحفاظ على الأمن الداخلي أن يوصل الى مخاطرتين كبيرتين: احتمال تسييس القوات المسلحة بسبب نشرها في بيئات غير تقليدية ومسيسة الى درجة عالية، وتفتت دورتها المتعلقة بالتخطيط للميزانية والقوة.

وفي سنة ٢٠٠٢ بدئت داخل قوة الدفاع الوطني عملية إعادة تركيب مؤسسية عرفت بـ «مشروع فيونيكس». وكانت هذه العملية معنية في المقام الأول بإعادة هيكله احتياطيات القوة التقليدية في قوات الدفاع الوطني (حيث كمن الجزء الأكبر من القدرات التقليدية للقوة) لضمان قدرة البلد على تلبية حاجاتها الدفاعية - الدفاع ضد العدوان، والمشاركة في مهمات سلام ومهمات أخرى متفرعة عنها. وكانت ثمة نتيجة أخرى لهذا المشروع هي تصنيف كبار أفراد «رمح الأمة»^(٢١) وجيش التحرير الشعبي الأرازي ووضعهم في قوات الاحتياط - وهو إجراء كان مجلس قوة الاحتياط يدعو إليه منذ سنة ١٩٩٥.

(٢١) «رمح الأمة» (Umkhonto we Sizwe) كان الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي. وقد تم حله رسمياً في ١ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

وقد اشتملت إعادة هيكلة قوات الاحتياط الجنوب أفريقية على دروس كثيرة لإجراءات تحويل أخرى للدفاع الأفريقي. وكان الدرس الأول الاستخدام العسكري لقوات الاحتياط - قدرتها على إتمام الإمكانات العملية للقوات النظامية. وكان الدرس الثاني الاستخدام المدني لقوات الاحتياط - قابليتها للتصرف كعامل مؤثر يجعل الطموحات العامة للقوة النظامية معتدلة (وهي المعبر عنها بالمثل المشهور «مواطنون في لباس رسمي موحد»). وكان الدرس الثالث فعالية التكلفة وتدني متطلبات اعمالها. وتاريخياً، وكانت جميع مؤسسات الدفاع الأفريقية ما قبل العهد الاستعماري، عملياً وحصرياً، قوة احتياط في تركيبها. وفي الوقت الحاضر، هناك أنظمة احتياط ذات معنى في حفنة فقط من الجيوش الأفريقية - دول اتحاد المغرب العربي (تقوم قوة الاحتياط على التجنيد الالزامي لا التطوع) وبوركينا فاسو وسيراليون وجنوب أفريقيا وتانزانيا وأوغندا.

عملية مراجعة الدفاع الأوغندية: متطلبات جديدة في «جوار وعر»

كانت عملية مراجعة الدفاع الأوغندية، التي بدئت في سنة ٢٠٠٢ على خلفية عمليات تدخل سابقة في إعادة هيكلة الدفاع، نتيجة اعتبارات سياسية واستراتيجية وعسكرية ملموسة. وكانت العوامل العسكرية - الاستراتيجية التي سببت مراجعة الدفاع عديدة بقدر ما كانت ثابتة ومعقدة.

في شمال البلد ما انفك جيش الرب للمقاومة (Lord's Resistance Army)، رغم أيديولوجيته الغريبة والمتخلفة، منخرطاً في حملة مثابرة وقاسية ضد قوة الدفاع الشعبي الأوغندية. وفشلت عمليات عسكرية متعددة، وبخاصة «عملية القبضة الحديدية» الشهيرة، في إنزال الهزيمة بجيش الرب^(٢٢). ومما لا شك فيه أن قسماً كبيراً من قدرات جيش المقاومة العسكرية كان نتيجة للدعم الذي تلقاه من الحكومة السودانية، كما أن أوغندا تواجه الغارات التي يشنها المتمردون في شمال غرب أراضيها انطلاقاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتفتقر هذه الغارات الى مجموعة واضحة من المعتقدات الأيديولوجية، وهي تجمع مقلقل من قوات متمردين (يحمل بعضها أسماء مثل جيش الخلاص الشعبي)، وتتصف بالقساوة ولا يمكن التكهن بتكتيكاتها ضد السكان المحليين وقوات الأمن المحلية (قوة الدفاع الشعبي الأوغندية والشرطة والميليشيا المدنية).

وعلى الرغم من الروابط التاريخية بين حركة المقاومة الوطنية الأوغندية والجهة الوطنية الرواندية^(٢٣)، فقد استمرت التوترات بين البلدين في سنة ٢٠٠٣. ومع أنه لم تحدث

K. Somerville, «Uganda's Rebels Keep the Faith», BBC News Online, 3 July 2002. <http:// (٢٢) news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2083241.stm > .

(٢٣) وفرت الأولى ملاذاً آمناً ودعماً عسكرياً للأخيرة قبل دخول الجيش الوطني الرواندي الى رواندا في سنة ١٩٩٠.

مواجهات عسكرية مباشرة بين قوة الدفاع الشعبي الأوغندية والجيش الوطني الرواندي، وعلى الرغم من شائعات متواصلة بشأن حشود عسكرية على الحدود، فقد استمرت الصراعات بين قوات نابت عنهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس ٢٠٠٣^(٢٤).

واضطرت الحكومة الأوغندية إلى إعادة النظر في كل من وضعها الدفاعي وحاجاتها الدفاعية، وذلك بفعل صدمات عبر الحدود مع أفراد قبائل كينية بسبب قطعان مواش ودخولها مراع، وخلافات داخلية ناتجة من أحزاب معارضة سياسية متململة، وسوء انضباط بين بعض الجنود كما عبّر عن نفسه بقطع الطرق والإجرام. وتقررت الحكومة الأوغندية، الشديدة الاعتماد على مساعدات الجهات المانحة، من الحكومة البريطانية (عبر وزيرة التنمية الدولية وقتذاك، كلير شورت، التي كانت تربطها بالرئيس يويري موسيفيني علاقة طيبة) لإقناع الجهات المانحة برفع سقف الـ ٢ بالمائة المفروض على نفقات الدفاع. وقبل هذا الطلب، كان الإنفاق العسكري الأوغندي قد أصبح مصدر قلق كثير من الجهات الخارجية المانحة التي ارتابت في تخصيص موارد للدفاع أكثر مما كانت الإحصاءات الرسمية تبينه. (ارتفع الإنفاق العسكري الرسمي في أوغندا من ١٢٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٨ إلى ١٥٢ مليون دولار في سنة ٢٠٠٢، أي بزيادة نسبتها نحو ٢٧ بالمائة بالأسعار الحقيقية. وشكّل الإنفاق العسكري في كلتا السنتين ٢,٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي)^(٢٥).

ولما كانت الحكومة البريطانية ملزمة بطبيعة البيئة الأمنية الأوغندية فقد وافقت على ممارسة ضغط على الجهات المانحة شرط أن تبدأ أوغندا عملية مراجعة للدفاع كي تبرر الزيادة في إنفاقها. وبناء على ذلك، تم وضع برنامج لمراجعة الدفاع الأوغندي، على أن تتولى وحدة لإصلاح الدفاع في وزارة الدفاع تنسيقه، وبدئت مراجعة للدفاع في سنة ٢٠٠٢.

ركزت المراجعة على بيئة سياسة دفاعية واسعة (تقدير للبيئة الاستراتيجية وظروف السياسة الخارجية وإطار السياسة الأمنية) في أواخر سنة ٢٠٠٢ وعلى قضايا إصلاح الدفاع الدائمة في سنة ٢٠٠٣^(٢٦). وقد تضمنت تلك القضايا تحديد أدوار الدفاع ومهامه في

(٢٤) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٢٥) للاطلاع على تحليل للإنفاق العسكري الأوغندي وتأثير الجهات المانحة الدولية انظر: W. Omitoogun, *Military Expenditure Data in Africa: A Survey of Cameroon, Ethiopia, Ghana, Kenya, Nigeria and Uganda*, SIPRI Research Report; no. 17 (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 95-108.

(٢٦) انظر: R. Rusoke, Col., «Defence Reform in Uganda: A Case Study.» in: A. Lala and A. M. FitzGerald, eds., *Global Facilitation Network for Security Sector Reform (GFN-SSR), Providing Security for People: Security Sector Reform in Africa*, GFN Paper; no. 23 (Shrivenham: GFN-SSR, 2003), < http://www.gfn-ssr.org/document_result.cfm?id=319 >.

المستقبل ، ودرس استراتيجيات لتحسين قدرات الدفاع ومقادير إنتاجه ، وإبراز بعض تحديات الموارد البشرية الرئيسة التي ستواجهه في المستقبل. والنتيجة المتصورة لعملية مراجعة الدفاع هي كتاب أبيض خاص بالدفاع - ومسودة هذا الكتاب موجودة فعلاً.

وقد واجهت عملية مراجعة الدفاع عقبات كثيرة خلال سنة ٢٠٠٣. وربما كان التحدي الرئيس ، وهو تحد ليس فريداً بالنسبة الى أوغندا، تأمين «قبول» كاف من القيادة السياسية والمستويات التنفيذية للمؤسسة الأمنية. وكان من المحتم أن تنفّر طرافة العملية وطبيعتها التشاورية جداً بعض الضباط الأكثر تقليدية وتكنوقراطية داخل المؤسسة العسكرية. وتضمنت مشكلات إضافية الطبيعة الغربية للمنهجية المتبعة ، والصعوبة في تنسيق بنى حكومية عليا في ما يتعلق بمشاركتها في العملية ، والمستويات غير المتكافئة للأهلية والاهتمام بالعملية كما أظهرتها فاعليات المجتمع المدني.

وكان للدفع السياسي الرسمي لبدء مراجعة الدفاع الأوغندية حافزان رئيسيان ، كان الأول ذا صلة بالبيئة الاستراتيجية المضطربة وحاجة البلد الى تزويد قوة الدفاع الشعبي الأوغندية بموارد ملائمة كي تواجه بها هذه التهديدات. وكان هذا ، بلا شك ، نقطة انطلاق منطقية. وعلى الرغم من تضائل التهديدات في غرب البلد ، فقد برزت المشكلات المستمرة في الشمال إعادة تجهيز قوة الدفاع الشعبي واستبقائها من أجل تكتيكات أجدى لمكافحة المتمردين - وكلتاها تطلبت موارد.

وكان الحافز الثاني أكثر تعلقاً بالمؤسسات ومرتباً بالحاجة إلى «إضفاء سمة الاحتراف» على قوة الدفاع الشعبي وتحقيق تحول منهجي من حركة حرب عصابات - الجيش الثوري الوطني (NRA) - الى قوة دفاعية حديثة وذات كفاءة تكنولوجية ، الأمر الذي استدعى اهتماماً حصيفاً بالمعدات والموارد البشرية اللازمة لانجاز التحول.

وثمة حافز آخر ، أقل وضوحاً ، لوجوب أن يكون لمراجعة الدفاع مكان في تاريخ أوغندا بصورة عامة وتاريخ قوة الدفاع الشعبي بصورة خاصة. فقبل استيلاء الرئيس موسيفيني على كمبرالا في سنة ١٩٨٦ ، «سقطت» جميع أنظمة الحكم الثلاثة السابقة (أنظمة ميلتون أوبوتي وعيدي أمين وأوبوتي مرة أخرى في سنة ١٩٧٩ بمساعدة تانزانيا) مع مؤسساتها العسكرية. وعلى الرغم من أن عناصر الجيوش السابقة تم استيعابهم في بنى جيش ما قبل سنة ١٩٨٦ المهلهل باطراد ، فقد كانت القيادة والسيطرة وإعداد القوة وإعالنتها والتربية المؤسسية متأكلة بشدة.

وقد أكد مراقبو برنامج مراجعة الدفاع الأوغندي مراراً أن الرئيس موسوفيني - مؤسس الجيش الثوري الوطني والرئيس الحالي لمجلس الجيش والرئيس الذي لا يزال يحمل رتبة فريق - يريد أن يضمن أن تبقى القوات المسلحة سليمة بعد مغادرته منصبه فلا تنفك في نزاع مدمر. ولا ريب في أن هذه ملاحظة صحيحة في ضوء تاريخ أوغندا العنيف بصورة

فظيعة. ومع ذلك، ينبغي لنظرة عامة أدق الى عملية الدفاع أن تسلّم بمحدودياتها وتدقق في هموم الرئيس السياسية في ما يخص مستقبل قوة الدفاع الشعبي الأوغندية.

يتعلق الهم الأول، والمشروع أيضاً، بمستقبل قوة الدفاع الشعبي. وأياً تكن طبيعة الأزمات الحالية التي تواجه أوغندا، فقلّ من يناقش في الدور الباعث على الاستقرار الذي أدته قوة الدفاع الشعبي في التحول الأوغندي في ما قبل سنة ١٩٨٦. وواقع أن هذه القوة بدأت متأخرة (٢٠٠٣) تتكلم على «إضفاء صفة الاحتراف» بتحويل نفسها من قوة حرب عصابات الى جيش يؤدي شهادة منحازة الى هذه الحقيقة. وتربية قوة الدفاع الشعبي الشبيهة بتربية حرب العصابات وولاؤها السياسي الراسخ علامتان فارقتان لقوة أقيمت في هذه الحالة بالضبط لضمان نجاح وتعزيز مكاسب انتصار ١٩٨٦.

ثانياً، ثمة ولاء عميق ومستمر بين مؤسسي الجيش الثوري الوطني وجيل القادة العسكريين الذين شاركوا في الهجوم الأخير على كمبالا. وهؤلاء معروفون بصورة ساذجة بأنهم «التاريخيون» (الشبهون بمغونيا وتشيمورينغا حركتي التحرير الجنوب الأفريقية والزيمبابوية) ويعرف أن موسيفيني معني برخائهم حالما يخرجون من الخدمة الفعلية. ومراجعة الدفاع توفر في جانب منها برنامجاً سياسياً حيث يمكن إثارة قضايا الرخاء هذه.

أخيراً، هناك شك ضئيل في أن الحكومة الأوغندية تدخل عملية إصلاح الدفاع ومراجعة الدفاع بكاملها كصفقة فاونستية^(*) مع الجهات المانحة الدولية. فاذا وافقت هذه الجهات المانحة على إنفاق عسكري أكبر، فإن الحكومة الأوغندية ستبدأ، بقليل من التردد، عملية إصلاح للدفاع - تستطيع، بطرق عدة، إفادة الأهداف الوطنية للحكومة.

التسريح وعملية الإصلاح الجزئي في أنغولا: إصلاح من أجل البراغماتية

تقدم أنغولا حالة لافتة بشأن حكومة منهمكة، بإرادتها وبقليل من المساعدة الخارجية، في عملية تسريح واسعة المدى وفيها كثير من التحديات في اثر انتهاء الصراع في سنة ٢٠٠٢ بموت جوناس سافيمبي^(٢٧). غير أن تطورات حديثة تبرز حقيقة أن التسريح لا يقتضي ضمناً الإصلاح ولا التحويل في عمارة الدفاع الأنغولي.

إن التسريح مرتبط غالباً بعمليات تحويل الموارد البشرية التي تعتبر كلاً متكاملًا من عمليات بناء سلام أوسع. ولدى الحكومة الأنغولية حالياً نحو ٨٥،٥٨٥ فرداً تؤويهم في

(*) نسبة الى العالم الفلكي والساحر الألماني فاوست (حوالي ١٤٨٨-١٤٥١)، الذي عرف عنه أنه باع روحه الى الشيطان (المترجم).

S. Wiharta, «Multilateral Peace Missions,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 128-129.

مختلف ثكناتها، ومع ذلك يبقى مستوى إنفاقها العسكري على حاله الى حد كبير. ففي سنة ٢٠٠٣ كان الإنفاق على الدفاع والأمن نحو ٤٨ مليون كوانزا (٤٦١ مليون دولار)^(٢٨). أو ٣٦ بالمئة من إجمالي نفقات الحكومة. ووفقاً لإحصاءات نشرت بخصوص ميزانية سنة ٢٠٠٤، جرى خفض المخصصات الاجمالية للدفاع والأمن الى ٣٢ بالمئة من مجموع الإنفاق في سنة ٢٠٠٤.

في نهاية سنة ٢٠٠٢ كانت مستويات قوة الجيش الأنغولي ١٣٠,٥٠٠ جندي في الخدمة الفعلية وحوالي ١٥,٠٠٠ رجل في وحدات شبه عسكرية (باستثناء الشرطة) - وهي أعلى مستويات قوة أي مؤسسة دفاعية في أفريقيا شبه الصحراوية. وليس هناك خطة فورية لخفض مستويات القوة هذه، فيصدق إذ ذاك الاعتقاد بأنها ستستخدم لدعم سلطة الحكومة في معقل يونيتا (الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا) في الجنوب ومنطقة كابيندا الشمالية الغنية بالنفط - وبالتحديد لتفادي صراع من أجل تقرير المصير وحرب أهلية محتملة في كلتا المنطقتين. وربما كانت السرعة التي تفتتت بها يونيتا عقب وفاة جوناس سافيمبي التطور الأكثر إثارة للدهشة، لكنها تشهد على هالة التقديس التي أحيطت بها شخصية سافيمبي وهناك سبب آخر للحفاظ على مستويات القوة، ولزيادتها في بعض الحالات، وهو احتمال استخدامها في مختلف حملات أنغولا العسكرية في منطقة أفريقيا الوسطى. فأنغولا لا تنفك تعتبر نفسها قوة عظمى شبه اقليمية، على النحو الذي أظهرته في استخدامها قواتها في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو منذ سنة ١٩٩٩.

إن برنامج أنغولا للتسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج يخضع لإشراف الجيش الأنغولي ولجنة المراقبة المشتركة. وبحلول تموز/ يوليو ٢٠٠٣ كان نحو ٨٥,٥٨٥ جندياً من يونيتا مع ٢٦١, ٢٨٠ من أفراد عائلاتهم مقيمين في مساكن وطنية خاصة - وقد جرى توسيعها الى ٣٥ موقعاً مختلفاً لرعاية جنود يونيتا المتدققين بشكل غير مسبوق وبصورة تدل على مستويات القوة المفاجئة التي كانت يونيتا تملكها قبيل وفاة سافيمبي. ويفترض أن تتبع عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج بكاملها عدداً من المراحل المختلفة، ولكن لم يدمج في الجيش والشرطة الأنغوليين حتى الآن سوى ٥٠٠٠ من محاربي يونيتا السابقين، ولم يوطن من جديد الا ١١,٠٠٠ جندي و ٣٣,٠٠٠ من أفراد عائلاتهم^(٢٩).

ولأسباب سياسية مفهومة، لم توسع الحكومة الأنغولية عملية إعادة هيكلة الدفاع الى

(٢٨) يجب أن ترى هذه الأرقام في سياق إحصاءات اقتصادية غير مؤكدة بسبب تأثير الحرب في الاقتصاد الأنغولي، والدولار بأسعار ومعدلات الصرف في سنة ٢٠٠٠.

(٢٩) انظر: G. Otieno, «Disarmament, Demobilisation and Reintegration in Angola.» *African Security Review*, vol. 12, no. 1 (January 2003), pp. 55-57.

سائر مكونات القطاع الأمني. ويعود هذا بمعظمه الى عدم نجاح طلبها الى صندوق الائتمان التابع للأمم المتحدة. ويبقى دور البرلمان في مراقبة وتوجيه أنشطة القوات المسلحة ضعيفاً، وليس للمجتمع المدني في الواقع أي تأثير على مناقشات الدفاع، رغم بروز حفنة من المؤسسات الاستشارية. ولم يؤت إلا لماماً على ذكر إضفاء الصبغة الاحترافية من جديد على القوات المسلحة، وتبقى وزارة الدفاع أداة للسيطرة السياسية لا أداة للإدارة الاستراتيجية، ثم هناك مسألة لم يجز حلها حتى الآن في أوساط الخدمة المدنية الأنغولية وهي قضية الاختلال العرقي بين المولاتوس من المناطق الشمالية والساحلية والأوفيمبونودو، قاعدة الدعم السابقة لسافيمبي، في الجنوب.

وفي أنغولا بصورة خاصة، وفي العلاقات المدنية - العسكرية الأفريقية بصورة مزاييدة، ثمة اختراق متبادل وواضح للسلطة والنفوذ بين النخبة الحاكمة (وليس الحزب الحاكم بالضرورة) ونخبة رجال الأعمال وأنساق القيادة في القوات المسلحة يجعل المدى الذي يمكن بلوغه في إجراء إصلاح ملائم للدفاع أمراً مشكوكاً فيه. وكانت مستويات عالية من الإرادة السياسية قد سمحت لجنوب أفريقيا بأن تأخذ على عاتقها عمليات تحويلية وتشرع في هذا العمليات التي كانت، إذا أعدنا النظر الى ما مضى، ثورية في مداها وحجمها. وكانت مشكلات أمنية عميقة مقرونة بدرجة عالية من ضغط الجهات المانحة قد سهلت بدء برنامج إصلاح الدفاع الأوغندي. وكان انهيار الدولة بالفعل وحضور المملكة المتحدة الحاضن قد دفعا سيراليون الى تولي عملية إصلاح للدفاع واسعة - وها هي العملية بدأت تثمر بصورة متدرجة. أما بالنسبة الى بلدان مثل أنغولا، فيتعين ابتكار مغريات وحوافز مختلفة: فحمل الدولة القوية اقتصادياً والمهمة استراتيجياً، وذات المصادر المطلوبة بشدة، على الإصلاح لا بد من السعي إليه في ناحيتين: من داخل النخبة الحاكمة نفسها، وهذه عملية ستنمى ببراغماتية أكثر مما ستنمى بميل معياري، ومن الدول الشريكة لها - دول معاهدة الدفاع لسنة ١٩٩٧^(٣٠). ولكن في ما عدا ناميبيا، فإن أندا أنغولا مشكوك في التزامهم بعملية إصلاح الدفاع. وهناك أيضاً مسألة مقدار الضغط الذي ستمارسه الجهات المانحة الخارجية وماذا سيكون أثره.

يبدو من غير المرجح من دون درجة من المصلحة الذاتية المستنيرة أن تخضع مؤسسة الدفاع الأنغولية لإصلاح جوهرى في المستقبل القريب. وحتى على العكس من ذلك، فإن مجيء السلام والفرص الاقتصادية الظاهرة للعيان في أفريقيا الوسطى قد تشهد بالفعل قيام الحكومة الأنغولية بتجديد قواتها المسلحة من أجل إنفاذ قوة أمتن دعماً لأهداف سياستها الخارجية في المنطقة.

(٣٠) الدول الأعضاء في معاهدة الدفاع المشترك لسنة ١٩٩٧ هي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية

وناميبيا وزيمبابوي.

III دفع القارة إلى الأمام : الاتحاد الأفريقي وتفعيل مجلس السلام والأمن

أسس الاتحاد الأفريقي رسمياً في دوربان، جنوب أفريقيا، في تموز/ يوليو ٢٠٠٢. وكان قانونه التأسيسي قد وقر له الأساس القانوني في ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ في لومي، توغو^(٣١). وأهداف الاتحاد الأفريقي هي، من بين أمور أخرى: (أ) تسريع توحيد القارة سياسياً واجتماعياً - اقتصادياً، (ب) توطيد السلام والأمن والاستقرار في القارة، (ج) تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن إقامة التكامل بين الاقتصادات الأفريقية، و(د) إقامة الشروط لتمكين القارة من تأدية دورها المشروع في الاقتصاد العالمي وفي المفاوضات الدولية^(٣٢).

ويرى الاتحاد الأفريقي أن تحقيق السلام والاستقرار في القارة الأفريقية واحد من الشروط الأساسية للنمو والتطور. ولهذه الغاية تم رسمياً تأسيس مجلس السلام والأمن في سنة ٢٠٠٣ مع الأهداف الرئيسية التالية: (أ) توطيد السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، (ب) توقع الصراعات ومنع وقوعها، (ج) تعزيز وتنفيذ أنشطة بناء السلام وإعادة الإعمار في ما بعد الصراع لثمتين السلام والحؤول دون عودة العنف، (د) تطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأفريقي، و (هـ) دعم وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الصالح وحكم القانون^(٣٣).

الى جانب تأسيس مجلس السلام والأمن، كان نشاطا الاتحاد الأفريقي الرئيسيان ذوا الصلة بالأمن خلال سنة ٢٠٠٣ بدء إجراء لصوغ سياسة أمنية ودفاعية أفريقية مشتركة والشروع في عملية تخطيط لتأسيس قوة احتياطية أفريقية^(٣٤).

وكان قرار المضي في خطط إنشاء سياسة أمنية ودفاعية أفريقية مشتركة أساساً استجابة، استهلها الرئيس إمبيكي، لدعوة أطلقها الرئيس الليبي معمر القذافي لتأسيس جيش أفريقي، وهي الدعوة التي طرحت - وتم تبنيها كقرار - لدى إطلاق الاتحاد الأفريقي

(٣١) انظر الهامش رقمي (٢) و(٤) أعلاه. أجهزة الاتحاد الأفريقي مسجلة ضمن قائمة في المادة ٥ من القانون التأسيسي.

(٣٢) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه وتحديداً المواد ٣، ٣، ٣، ط، منه على التوالي.

(٣٣) بروتوكول يتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، المواد أ.هـ، ص ٥.

تم توقيع البروتوكول في قمة منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي، دوربان، جنوب أفريقيا،

في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٢. انظر: < http://www.au2002.gov.za/docs/summit_council/secprot.htm >

(٣٤) انظر: < <http://www.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/3496204.stm> > BBC News Online, 28 February 2004, «Africa Leaders Agree Joint Force».

في دوربان^(٣٥). وعقد خبراء اجتماعات عدة خلال سنة ٢٠٠٣ لمناقشة إطار عمل مثل هذه السياسة المشار إليها، وتم وضع إطار واسع لمسودة سياسة تتناول قضايا مثل حفظ السلام، وتعزيز القدرات الأمنية شبه الاقليمية، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وإصلاح القطاع الأمني، والتسريح من الخدمة.

أما الاقتراح بشأن إنشاء قوة احتياطية أفريقية، فإنه أكثر طموحاً. فهو يدعو الى «إنشاء وحدات نظامية متعددة مع عناصر مدنية وعسكرية من الدول الأفريقية يمكن، عند الاقتضاء، نشرها بسرعة في الوقت المناسب» مضيفاً أن «مثل هذه الوحدات الاحتياطية، وعديدها، واستعدادها وموقعها، تحددها إجراءات الاتحاد الأوروبي الموحدة بقياس العمل لدعم السلام»^(٣٦).

وخلال سنة ٢٠٠٣ شرع في العمل التمهيدي لإنشاء القوة - رغم أن تفعيل وحدات كهذه سيستغرق، في الواقع، سنوات عديدة. ويتوقع أن تتضمن مسؤولياتها: (أ) مهمات رصد ومراقبة، (ب) أنواعاً أخرى من مهمات دعم السلام، (ج) التدخل في دولة عضو في ما يختص بظروف خطيرة أو بناء على طلب دولة عضو بهدف استعادة السلام والاستقرار^(٣٧)، (د) انتشاراً وقائياً لحصر الصراع أو منع حدوثه إما في دول فردية أو في مناطق، (هـ) بناء السلام، بما فيه التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج، (و) تقديم مساعدات إنسانية، و (ز) أية وظائف أخرى مفوضة من مجلس السلام والأمن.

وطرح أيضاً وجوب اختيار قائد للقوة، وإنشاء لجنة عسكرية لشؤون العاملين تكون الخلية المسؤولة عن المهمات الجارية ومهمات العاملين، وإعطاء جميع الوحدات المستويات اللازمة من التدريب. وأن تكون الأشكال التدريبية والعقيدية للقوات المسلحة الأفريقية موحدة المقاييس^(٣٨).

المساعدة الخارجية

منذ تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، يعتبر السلام والأمن عاملاً حاسماً لنجاحها بمقدار ما تدل عليهما أهدافها

(٣٥) انظر الهامش رقم (٤) أعلاه.

(٣٦) الاتحاد الأفريقي، جمعية الاتحاد، الجلسة الاستثنائية الثانية، ٢٧ - ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، انظر: < http://www.africa-union.org/Official_documents/Decisions_Declarations >.

(٣٧) انظر الهامش رقم (٢) أعلاه وتحديداً ما ورد على موقع الإنترنت عن المادة ٤ ح و ي، يسمح بمثل هذا التدخل في حالات انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، و حرب أهلية أو إبادة.

(٣٨) بروتوكول يتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، ٢٠٠٣، انظر: < <http://www.pmg.org.za/docs/2003> >.

الرئيسة: (أ) تحسين إمكانات الإنذار المبكر في أفريقيا، وخصوصاً جمع المعلومات وتحليلها، (ب) ضمان أن يؤدي الإنذار المبكر إلى عمل مبكر وفعال، (ج) دعم إعادة بناء وتنمية مستدامتين، بما في ذلك التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج والتأهيل، (د) كبح الانتشار والتداول والتهرب غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القارة، (هـ) دعم الديمقراطية والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان من خلال سياسة مناسبة لقطاع الأمن وإصلاحات مؤسسية^(٣٩). والحكومة البريطانية ناشطة فعلاً في تقديم مساعدة مع تأسيس مجلس السلام والأمن، وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٤٠ مليون يورو، وتعهدت كندا بتقديم نصف مليار دولار كندي (حوالي ٣٧٠ مليون دولار أمريكي)، كما أن القطاع الخاص الجنوب الأفريقي يدخل شراكات خاصة مع برامج NEPAD المقترحة.

وورد تعبير آخر عن هذه المقترحات في خطة عمل أفريقيا التي وضعتها مجموعة الدول الصناعية الثماني (G8) في سنة ٢٠٠٢ ونقحتها في سنة ٢٠٠٣^(٤٠). وهذه الخطة تعهد إلى المجموعة ب: (أ) دعم الجهود الأفريقية لحل صراعات رئيسية، وبالتحديد الصراعات في أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون والسودان، مع تشديد خاص على التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج، (ب) تقديم مساعدة تقنية ومالية بحيث تكون الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية قادرة بحلول سنة ٢٠١٠ على منع الصراعات العنيفة ووضع حلول لها وتوليّ عمليات دعم للسلام طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، (ج) دعم مساعي الدول الأفريقية والأمم المتحدة لضبط أنشطة سماسرة الأسلحة بشكل أفضل ووقف تدفق الأسلحة المحظورة إلى أفريقيا وداخلها، (د) دعم الجهود الأفريقية للتخلص من الألغام المضادة للأفراد وإزالتها، (هـ) العمل مع الحكومات والمجتمعات المدنية الأفريقية وسواها للوقوف على الرابط بين الصراع المسلح واستغلال الموارد الطبيعية، و (و) توفير مزيد من الدعم الفعال لبناء السلام من أجل مجتمعات خارجة من صراعات مسلحة أو عاملة على منع وقوع صراعات مسلحة.

وقد أفضى واقع أن كلاً من الاتحاد الأفريقي و NEPAD طوراً تركيزاً شديداً على قضايا السلام والأمن إلى درجة كافية من التوتر بين مجلس السلام والأمن وأمانة NEPAD الموجودة في بريتوريا. وتؤكد هذا أكثر فأكثر بفعل إصرار الاتحاد الأفريقي على القول إن NEPAD هو برنامج للاتحاد الأفريقي وليست بنية قارية مستقلة. كما أن موقع جنوب أفريقيا كرئيسة للجنة السلام والأمن المتفرعة عن NEPAD عَجَل في ظهور بعض القلق بين أعضاء أمانة مجلس السلام والأمن.

NEPAD, Conditions for Sustainable Development: Towards the Implementation of the (٣٩) New Partnership for Africa's Development (Progress Report and Initial Action Plan, June 2002).

G8, «G8 Africa Action Plan.» points 1.5, 1.6 available at: <http://www.g8.gc.ca/2002 (٤٠) kananaskis/kananaskis/afraction-en.asp >.

ولتلافي ازدواجية المهمات عقد اجتماع في أديس أبابا في شباط / فبراير ٢٠٠٣ لتحقيق مستوى أعلى من التنسيق وتوحيد الجهود. ونتيجة لذلك قام كل من الاتحاد الأفريقي وأمانة NEPAD بتحديد المبادئ ومجالات الاتفاق المشتركة التالية، في ما يخص السلام والأمن الأفريقيين :

١- الاتحاد الأفريقي هو الهيئة القارية ذات المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الأجندة الأفريقية بشأن السلام والأمن عامة، ومنع الصراعات وإدارتها وحلها خاصة.

٢- تضيف NEPAD قيمة بتعزيز مساعي الاتحاد الأفريقي في مجالات تأييد وتعبئة الدعم لتنفيذ مبادرات سلام وأمن وطنية وإقليمية وقارية، ومنها في المجال الحرج المتعلق بإعادة البناء في ما بعد الصراع.

٣- جدول أعمال الاتحاد الأفريقي - NEPAD للسلام والأمن واحد لا يتجزأ لتناول قضايا وتحديات متعلقة بالسلام والأمن في إفريقيا.

٤- هدف جدول أعمال الاتحاد الأفريقي - NEPAD المتكامل للسلام والأمن هو ضمان التعزيز المتزامن والتعاوني للقدرات الاستراتيجية والتنظيمية للمنظمات الإقليمية والقارية.

٥- يبقى السلام والأمن شرطين مسبقين رئيسيين لتحقيق نمو وتطور متينين مستدامين في القارة الأفريقية وينبغي أن ينعكسا، بكونهما كذلك، في الأنشطة المتنوعة لكل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة NEPAD.

وتم الاتفاق أيضاً على أن يشار إلى أنشطة الاتحاد الأفريقي و NEPAD كليهما في مضممار السلام والأمن في المستقبل بوصفها استراتيجية سلام وأمن خاصة بالاتحاد الأفريقي - NEPAD. ولهذه الغاية تم الاتفاق على أن تشمل المدايك الأساسية لهذه الاستراتيجية : (أ) تطوير آليات تساعد في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا، (ب) تحسين القدرة على منع الصراع وإدارته وحله بما في ذلك تطوير قدرات حفظ سلام، (ج) تحسين إمكانات الإنذار المبكر في أفريقيا، (د) تبني تعريف أفريقي لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في أوضاع ما بعد الصراع، (هـ) تنسيق القدرات الأفريقية للرد على الإرهاب، (و) ضمان ردود واستراتيجيات متكاملة لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة، (ز) تحسين الإدارة في القطاع الأمني، و (ح) المساعدة في تعبئة الموارد من أجل صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام^(٤١).

(٤١) تقرير مشاورات الاتحاد الأفريقي. NEPAD بشأن السلام والأمن، أديس أبابا، اثيوبيا، ١٧ - ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، انظر : < http://www.sarpn.org.za/documents/d0000225/index.php >

ولكن يجدر التشديد على أن NEPAD هو برنامج للاتحاد الأفريقي وليس بنية مستقلة. وهو في جوهره معبئ للموارد يضمن توفر العلانية والموارد المطلوبة لبرنامج الاتحاد الأفريقي المتنوعة.

ثمة عدد من التحديات الأساسية تواجه وضع استراتيجية الاتحاد الأفريقي - NEPAD للسلام والأمن موضع التنفيذ. ويجب إضافة قدر من التفصيل الى الاستراتيجية، التي لا تزال حتى الآن رؤية وتحتاج الى مزيد من العمق. وقد حددت داخل الاستراتيجية أولويات لمجالات التدخل، ولكن لم يجر تحديد البلدان التي يتعين وضعها في قائمة الأولويات ولا المقاييس التي يتعين استخدامها.

وفي الإمكان تطبيق المقاييس التالية : (أ) مدى مساهمة التدخل بأسلوب جذري في نشر الاستقرار في البلد المعني (مثلاً، تجربة سيراليون)، (ب) مدى مساهمة التدخل في السلام والأمن شبه الاقليميين (مثلاً، بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا)، (ج) مدى مساهمة التدخل في بناء قدرات مستدامة في بنى ذات صلة بحل الصراع.

إن مداميك أي استراتيجية قارية هي قدرات المنظمات شبه الاقليمية نفسها. ولا بد من إجراء تقدير لقدرتها وسياساتها والى أي مدى وضعت، أو ينبغي أن تضع، إجراءات بناء ثقة وبناء سلام ملائمة ضمن مجالات كل منها. ولا بد من تحديث صفحة معايرة الممارسة الأفضل وقواعد المعطيات الملائمة في ما يتعلق بعمليات التدخل هذه.

وإذا كانت سياسة الدفاع والأمن الأفريقية المشتركة تعني أي شيء، فإن عليها، في مختلف مراحل استهلالها، أن تركز على مستويين للعمل يمكن استخدامها - تلك المبادرات الموجودة على الأرض حالياً ضمن مناطق فرعية مختلفة : حفظ سلام، إدارة كوارث، إنذار مبكر، والى ما هنالك، وتلك المبادرات الاستراتيجية التي تستطيع المساهمة في إدارة أفضل لعمليات قارية وشبه اقليمية، ومن ذلك، مثلاً، تفعيل مجلس الأمن والسلام في الاتحاد الأفريقي وجهاز السياسة والدفاع والأمن في مجموعة التنمية الجنوب أفريقية (SADC).

IV استنتاجات

ليست التطورات المشار إليها في هذا الفصل شاملة بأي حال من الأحوال، إذ لا يزال هناك في أفريقيا فيض من المبادرات المماثلة التي تراوح بين إعادة تنظيم التركيب الهندسي للأمن شبه الاقليمي وتنمية قدرات حفظ سلام في العدد الكبير من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف والموجودة في القارة. وفي ضوء هذه التطورات، ومع النتائج الإيجابية عموماً الناشئة من عمليات تحويل الأمن هذه، من الممكن جداً أن يكون العقد المقبل العقد الذي تنشئ أفريقيا فيه مؤسسات أمنية وترتيبات أمنية مبررة في سلوكها وكافية في استعدادها المهني المسبق.

وبينما يمثل تأسيس الاتحاد الأفريقي و NEPAD وتفعيل مختلف الهيئات شبه الاقليمية خطوة إيجابية الى الأمام باتجاه أفرقة عملية، فمن المهم أيضاً التشديد على أن هناك تحديات هائلة يجب مواجهتها لجعلها فاعلين. وحتى الآن، ثمة بلدان أفريقية كثيرة متأخرة عن إخضاع نفسها لعملية المراجعة الأفريقية (جنوب أفريقيا وغانا أول بلدين أقدماً على ذلك)، وتوجد خلافات بين مصر وجنوب أفريقيا حول أي منهما ستكون مقراً للبرلمان الأفريقي الأول.

وستشمل التحديات الأخرى ما يلي : (أ) بناء القدرة على المستويات الوطنية للحكم، إذ إن عدم وجودها سيجعل المنظمات شبه الاقليمية بلا حول ولا قوة، (ب) ضمان وجود تعاضد على المستويين التنظيمي والسياسي بين هيئات وطنية وشبه اقليمية وتنظيمية، وتحديد موارد ملائمة من أجل مختلف مهماتها، (ج) خطر تنافس وتزاحم مفرطين بين «القوى العظمية» في القارة (الجزائر ومصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا) على المواقع المسيطرة في المنظمات الأفريقية، (د) خطر المبالغة في توسيع القدرات - المدنية منها والعسكرية^(٤٢)، و(هـ) المشكلة الدائمة المتجددة والمتمثلة في بدء سلسلة طويلة من المبادرات في جميع قطاعات جماعات الاتحاد الأوروبي - NEPAD من دون امتلاك الموارد والأهلية والقدرة على التخطيط لإتمامها كلها.

(٤٢) هذا درس تعلمته نيجيريا في ليبيريا وسيراليون كلتيهما وتخطر جنوب أفريقيا في تعلمه بنشر قوات لها في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك بمطالبتها بالمساهمة في القوة الاحتياطية الأفريقية بوحدة كبيرة نسبياً.

٨ - إصلاح قطاع الأمن في بلدان البلقان الغربية

مارينا كابريني

I مقدمة

تختلف دول منطقة البلقان الغربية^(١) عن الديمقراطيات الانتقالية الأخرى في أوروبا الوسطى في طرائق مهمة ذات تأثير في الظروف والتحديات في سبيل إصلاح قطاع الأمن^(٢). ومجتمعات البلقان الغربية في انتقالها من اشتراكية الدولة واستبدادية الحكم تتحمل أيضاً النتائج المادية والنفسية المتخلفة عن الصراع المسلح والتطهير العرقي الحديث العهد. وتنزع قطاعاتها الأمنية إلى أن تكون مجزأة، ومختلفة (مع أن بعض القطاعات، وبشكل معهود القوات المسلحة، مفرطة في التطور من أجل حالات زمن السلم)، ومفرطة في التسييس، ومبنيّة وفقاً لاتجاهات عرقية أو دينية. ومن الممكن أن توجد تشكيلات مسلحة غير تابعة للدولة، بما فيها منظمات شبه عسكرية مشكلة وفق اتجاهات حزبية أو عرقية وشركات عسكرية خاصة وجماعات إجرامية وحركات مقاتلين غير نظاميين، جنباً إلى جنب بنى أمنية

(١) «البلقان الغربية» هي المصطلح الذي يستخدمه الاتحاد الأوروبي منذ سنة ١٩٩٩ للإشارة إلى بلدان في جنوب شرق أوروبا ليست حتى الآن أعضاء في الاتحاد الأوروبي ولم تتلق بعد التزاماً أو موعداً محدداً للعضوية في المستقبل، ولكنها تتمتع باحتمال حقيقي للانضمام حالما تتم استعادة الاستقرار السياسي فيها. وتتألف المنطقة من ألبانيا و ٤ دول خلفت يوغوسلافيا السابقة - البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا ومونتينيغرو (أو الجبل الأسود)، بما فيها محمية كوسوفو الدولية، وهي إقليم من جمهورية صربيا - وسلوفينيا ليست مشمولة، حيث إنها انضمت إلى الاتحاد الأوروبي (أيار/ مايو ٢٠٠٤) ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو) (أذار/ مارس ٢٠٠٤).

(٢) يتضمن المصطلح «إصلاح قطاع الأمن» إصلاح السياسات والقوات الدفاعية فضلاً عن إصلاح عاملين آخرين في الأمن الداخلي، حكوميين وغير حكوميين، لأغراض الكفاية والسيطرة الجيدة. انظر: D. Hendrickson and A. Karkoszka, «The Challenges of Security Sector Reform.» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 175-201, and M. Caparini, «Security Sector Reform and NATO and EU Enlargement.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 237-260.

رسمية أضعفها الفساد. وتبقى مشكلات عودة اللاجئين وإعادة توطين المهجرين ومجهم وعودة الممتلكات بلا حل في مناطق أساسية. ولا يزال أفراد وجماعات يعانون آثار صدمات نفسية أحدثتها الحرب والقومية المتطرفة. وتستمر الانقسامات القومية (العرقية والدينية)، ويقدم انبعاث الأحزاب القومية في الانتخابات الأخيرة في أنحاء المنطقة كافة - تبعها عنف مكشوف في كوسوفو في آذار/ مارس ٢٠٠٤ - دليلاً واضحاً على هشاشة الديمقراطية والسلام في هذه المجتمعات.

في البلقان الغربية، يجب معالجة مهمة إصلاح قطاع الأمن بتزامن مع استقرار ما بعد الصراع. وكان من شأن الوجود المستمر لقوات حفظ سلام في معظم أجزاء المنطقة - بما فيها قوات شرطة دولية في البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والإدارات الدولية ذات السلطات الداخلية الواسعة في البوسنة والهرسك وكوسوفو - أن عطل احتكار السلطات المحلية للمسؤوليات الأمنية لسنوات بلا انقطاع. وفي الإمكان تحقيق أهداف إصلاح قطاع الأمن، كما هي متخيلة بشكل اعتيادي، فقط بإتمام تحديد مواقع الوظائف الأمنية كجزء من التحويل العام للسلطة من الفاعلين الدوليين إلى الحكومات الوطنية والإقليمية. ويمكن أن تتعطل خطط إعادة الأمور إلى طبيعتها في أي وقت بفعل بروز المشكلات الأمنية مجدداً في أي مكان في المنطقة. ولذلك، يجب أن تكون أهداف الإصلاح والتطبيع، والمسامحة الخارجية لدعمها، متصورة من منطلقات إقليمية أكثر مما كانت عليه الحال في أماكن أخرى في أوروبا بعد الحرب الباردة. وثمة تركيبة معقدة خاصة هي النزاع والريبة في شأن الوضع النهائي لكوسوفو، التي تطمح إلى الاستقلال لكنها لا تزال محكومة كمحمية للأمم المتحدة منذ سنة ١٩٩٩.

إن إرث الصراع يفاقم البيئة المؤاتية لإصلاح قطاع الأمن ويعقدها بطرائق مادية أخرى. والانقسامات والتوترات العرقية داخل دول البلقان الغربية (بصرف النظر عن ألبانيا) تجعل التمثيل العرقي وسيطرة الجهاز الأمني قضيتين أكبر كثيراً مما كانا عليه في أجزاء أخرى من أوروبا الوسطى. وتغدو نقاط الضعف الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل أكثر حدة بفعل كل من خسائر الحرب وأخطار الاعتماد على المعونة، كما تجل ذلك على نحو خاص في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو^(٣). والاحتمالات الاقتصادية الضعيفة

(٣) في السنتين الأوليين بعد الصراع تلقت البوسنة والهرسك مساعدة قدرها ٥، ٤ مليارات دولار، أي أن المبلغ المخصص لكل شخص أعلى من أي مبلغ تم تلقيه في أي مكان آخر منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أصبح اقتصادها معتمداً بشكل حاسم على الحضور والدعم الدوليين، مع ما يرافق ذلك من مخاطر الهدر والفساد. وتلقت كوسوفو نحو مليار دولار في فترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ لكنها تشكو الآن من انخفاض المساعدات. انظر: European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, The Western Balkans in Transition, European Economy Occasional; Paper no. 5 (January 2004), < http://europa.eu.int/comm/economy_finance/publications/occasional_papers/occasionalpapers5_en.htm > .

لا تشجع الاضطراب والتطرف في السياسة فحسب بل تشجع أيضاً تهريب النساء والأطفال لأغراض جنسية وأغراض أخرى غير مشروعة، وهي أمور تورط فيها أيضاً بعض عناصر الوجود الدولي^(٤).

وبدرجات متفاوتة، تعاني أمم البلقان الغربية كافة من ظاهرة الدولة الضعيفة التي تنشأ من خليط من مشكلات الحكم الطويل الأجل في يوغوسلافيا السابقة، وقلة خبرتها كدول جديدة، والأضرار الناجمة عن الصراع، بما فيها التهريب الذي يزدهر بفعل العقوبات الاقتصادية. وقد جعلها هذا الأمر عرضة على نحو خاص للاستغلال من منظمات الجريمة الدولية، ومن ضمنها تجارة المخدرات، وتهريب مواد أخرى خطيرة، ونقل مهاجرين غير شرعيين من مناطق أخرى، وتسليح إرهابيين (والنقطة الأخيرة هم استثنائي بمقتضى جدول الأعمال الأمني الغربي الحالي). وتعاني السلطة النسبية للدولة ضعفاً بسبب استمرار بنى سلطوية متوازية وفساد راسخ. أخيراً وليس آخراً، لم تكن جهود المجتمع الدولي لإقامة العدل في ما بعد الصراع في المنطقة، وخصوصاً من خلال المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا^(٥)، عبثاً إضافياً على إدارة الأمن فحسب، بل كانت أيضاً سبباً متكرراً للاحتكاك بالحكومات والسكان المحليين، لأن ما يتم عمله لمحاسبة مجرمي الحرب إما كثير جداً وإما قليل جداً.

يدرس هذا الفصل الجهود الرئيسة المبذولة لتحديث وإعادة تنظيم هذه المؤسسات التي تمثل احتكار الدولة الشرعي لاستخدام القوة في دول البلقان الغربية الخمس وكوسوفو. ويدرس القسم II تأثير فاعلين خارجيين أساسيين وعوامل أخرى على إصلاح قطاع الأمن في المنطقة من خلال تطوير علاقات بين دول البلقان الغربية والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. ويجري القسم III مسحاً للتحديات المشتركة في المجالات المكونة لإصلاح قطاع الأمن - القوات المسلحة، الشرطة، المخابرات وإدارة الحدود. ويتناول القسم IV آخر تطورات إصلاح قطاع الأمن في كل دولة من دول البلقان الغربية، ويقدم القسم V بعض الاستنتاجات والملاحظات الموجزة بشأن المستقبل.

A. Dragicevic, «Poverty Forcing Bosnian Girls into Prostitution,» Associated Press, 18 (٤) December 2003; D. Hipkins, «Bosnia Sex Trade Shames UN,» Scotland on Sunday (9 February 2003), p. 24; Hopes Betrayed: Trafficking of Women and Girls to Post-Conflict Bosnia and Herzegovina for Forced Prostitution, Human Rights Watch Report, vol. 14, no. 9 (D), (November 2002), <http://www.hrw.org/reports/2002/bosnia/>, and US Department of State, Victims of Trafficking and Violence Protection Act of 2000: Trafficking in Persons Report, June 2003, <http://www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2003/>.

(٥) للاطلاع على التطورات الأخيرة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الخاصة بيوغوسلافيا، وعلاقتها بالمحاكم المحلية والتحديات العامة للعدالة في ما بعد الصراع، انظر الفصل ٥ من هذا الكتاب.

II العوامل الخارجية

ما زال العرض المشروط للاندماج في المؤسساتين الغربيتين الأساسيتين - الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو - واحداً من الضغوط الرئيسة التي يستطيع المجتمع الغربي ممارستها من أجل الإصلاح والتطبيع في ما بعد الصراع في البلقان الغربية. فبموجب عملية الاستقرار والمشاركة (SAP) الخاصة بالاتحاد الأوروبي، تستطيع دول البلقان الغربية التفاوض بخصوص اتفاقات الاستقرار والمشاركة، الأمر الذي يمنحها مدخلاً إلى التجارة والى ارتباطات أخرى مع الاتحاد الأوروبي شريطة استيفاء شروط سياسية واقتصادية أخرى محددة. ويعتبر عموماً أن الطريق باتجاه العضوية في الاتحاد الأوروبي تبدأ مع عقد اتفاق استقرار ومشاركة. وبالتالي يقوم الاتحاد الأوروبي باستحضار إمكانية توجيه دعوة نهائية للانضمام إلى الاتحاد كوسيلة للإصرار على سلسلة إصلاحات وصولاً إلى جعل نظامي الدول المرشحة السياسي والاقتصادي متوافقين مع المعايير الأوروبية^(٦).

وقد تم توقيع اتفاقات استقرار ومشاركة مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، على التوالي^(٧)، ولا يزال آخر قيد هو التفاوض مع ألبانيا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وخلصت دراسة جدوى أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بخصوص البوسنة والهرسك إلى أن هذا البلد لا يزال غير جاهز لبدء إنجاز اتفاق استقرار ومشاركة، ولكن الاتحاد الأوروبي سيجري إعادة تقييم بحلول منتصف سنة ٢٠٠٤. وبدئت دراسة جدوى متعلقة بصربيا ومونتينيغرو في خريف ٢٠٠٣ لكنها أرجئت بعد الانتخابات البرلمانية في صربيا في كانون الأول/ديسمبر

European Commission, «The EU's Actions in Support to the Stabilisation & Association (٦) Process.» <http://europa.eu.int/comm/external_relations/see/actions/sap.htm> .

(٧) تقدمت حكومة جمهورية مقدونيا بطلبها الرسمي للعضوية في الاتحاد الأوروبي في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤. وتقدمت كرواتيا بطلب للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وهي ترتقب أن تبدي المفوضية الأوروبية رأياً في ربيع ٢٠٠٤. والرأي هذا سيكون الأساس الذي سيستند إليه مجلس الوزراء ليقرر ما إذا كان سيتم منح كرواتيا صفة الدولة المرشحة وبدء المفاوضات بشأن العضوية الكاملة. ويترشح موقف كرواتيا الفاتر من التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا عقبه خاصة، الأمر الذي دفع هولندا والمملكة المتحدة إلى رفض المصادقة على اتفاق كرواتيا بشأن الاستقرار والمشاركة طوال سنة ٢٠٠٣. وقد دعا الاتحاد الأوروبي كرواتيا إلى التعاون كلياً مع المحكمة المذكورة وتطبيق إجراءات إعادة اللاجئين والإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان. انظر، مثلاً: Council of the European Union, General Affairs and External Relations Council (GAERC), 2553rd Council Meeting on External Relations, «Western Balkans-(Council Conclusions),» Brussels, 9 December 2003, and «Relations with the Western Balkans,» Brussels, 13 October 2003—both available at: <http://europa.eu.int/comm/external_relations/see/gac.htm> .

انظر أيضاً: «Mesic Pushes Croatia's EU Bid,» *Southeast European Times* (27 February 2004), <<http://www.balkantimes.com/html2/english/040227-SVETLA-001.htm>> .

٢٠٠٣^(٨). ويدعم الاتحاد الأوروبي عمليات الانتقال مالياً من خلال برنامج مساعدات المجموعة لإعادة البناء والتنمية والاستقرار (CARDS)^(٩)، الذي تبلغ قيمته نحو ٤,٦٥ مليار يورو مخصصة للمنطقة في فترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦، وسياسياً من خلال منتدى الاتحاد الأوروبي - البلقان الغربية، الذي أطلق في جلسة مجلس الاتحاد الأوروبي في نيسالونيك في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣. وقد عقد المنتدى اجتماعه الأول في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مع تركيز شديد على الأمن الداخلي^(١٠). وفي حين أن معظم المراقبين يعتبرون تأثير الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد الصراع إيجابياً، تستمر الأسئلة حول مقبولية ما تواجهه معظم دول البلقان الغربية من انتظار طويل جداً للعضوية - وخصوصاً في بيئة من إرهاق التوسع الأخذ بالزيادة بعد عمليات التوسيع في سنة ٢٠٠٣.

وتتعامل «عملية الاستقرار والمشاركة» من طريق تقارير سنوية عن كل بلد مع جوانب إصلاح قطاع الأمن تلك الموافقة لاختصاص الاتحاد الأوروبي، من خلال مراقبة عناصر متميزة مثل حكم القانون واستقلال القضاء والرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وإجراءات مكافحة الفساد. وتجري تقارير الاستقرار والمشاركة المفصلة تقديراً لكل دولة في مجال العدالة والشؤون الداخلية (JHA) وتتضمن توصيات خاصة بإصلاح التنظيمات القانونية والمؤسسية. وتدعم التقارير القوانين والمعايير الأوروبية (قوانين ومعايير الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا) كتلك المشمولة في معاهدة ١٩٥٠ لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية^(١١). وفي ميدان ضبط الأمن، تراقب عملية الاستقرار والمشاركة التبنّي الوطني لمجموعة مبادئ الشرطة لسنة ٢٠٠١، وإنشاء الشرطة كجهاز عام، ووجود تدابير داخلية وخارجية لمراقبة الشرطة ومحاسبتها^(١٢). كما أن SAP تركز انتباهها على مراقبة فعالة للحدود، وإدارة تدفق المهاجرين، وأنظمة منح تأشيرات الدخول واللجوء السياسي. وفي ضوء

(٨) للاطلاع على وضع علاقات كل دولة من دول جنوب شرق أوروبا مع الاتحاد الأوروبي، انظر:

< <http://www.seerecon.org/gen/eu-see.htm> > .

وقد اتهم Seselj من قبل ال ICTY، انظر: «Vojislav Seselj Indicted by the ICTY for Crimes Against Humanity and War Crimes», ICTY Press Release, The Hague, 14 February 2003, < <http://www.un.org/icty/pressreal/2003/p728-e.htm> > .

(٩) للاطلاع على تفصيلات برنامج CARDS لفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦، انظر: < http://europa.eu.int/comm/external_relations/see/docs/cards/sp02_06.pdf > .

(١٠) Council of the European Union, «Joint Conclusions», EU-Western Balkans Forum, JHA Ministerial Meeting, Brussels, 28 November 2003, SN3559/1/03, REV1, < http://www.ueitalia2003.it/NR/rdonlyres/3F0A32BC-C573-4553-8EB7-08ABA8C60CDA/0/1128_JHA_Balkans_jconcl_EN.pdf > .

(١١) بشأن المعاهدة وبروتوكولاتها فضلاً عن الأطراف الموقعة عليها، انظر: < <http://www.pfc.org.uk/legal/echrtext.htm> > .

(١٢) بخصوص مجموعة مبادئ الشرطة التي وضعها مجلس أوروبا، انظر: < <http://www.iocoe.org/mk/> > .

الأولوية المتزايدة لقدرات مكافحة الجريمة المنظمة والتخريب والإرهاب، تنزع «عملية الاستقرار والمشاركة» في هذا المجال إلى منح امتيازات لاعتبارات الكفاية بالتنسيق بين الأجهزة والتعاون الانتقالي على ضبط الأمن والتعاون الإقليمي على مكافحة مشكلات مشتركة عبر الحدود، وهي أقل اهتماماً بقضايا المساءلة^(١٣). وبالإضافة إلى تلبية «معايير كوبنهاغن» للعضوية^(١٤) فإن دول البلقان الغربية يتوجب أن تحقق معايير عملية الاستقرار والمشاركة (SAP) الخاصة بالاتحاد الأوروبي التي تركز بصفة أولية على تطوير قدرة مؤسسية مناسبة.

ولقد جذبت إمكانية الانضمام إلى الناتو اهتماماً خاصاً من أمم البلقان الغربية في فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والسبب، من ناحية، هو أن هذا الانضمام يعتبر أسهل من تلبية مطالب الاتحاد الأوروبي الأكثر تفصيلاً (راجع انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الناتو قبل انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي)، وهو، من ناحية أخرى، يرمز عند بلدان محلية إلى تحولها من كونها «مستهلكة» للأمن إلى «منتجة» له. وقد قدمت ألبانيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة طلبات رسمية للعضوية، وتركز صربيا ومونتينيغرو حالياً على الانضمام إلى برنامج الناتو المعروف باسم برنامج الشراكة من أجل السلام - بدعم سياسي من الولايات المتحدة الأمريكية في الحالات كافة. ويمكن أن يكون الالتزام بمعايير الناتو ومقاييسه للقدرة الدفاعية قوة دافعة باتجاه الإصلاح الديمقراطي والتحديث العسكري، لكنه يتطلب أيضاً إخضاع ثقافة الدول الدفاعية لحاجات الناتو الجماعية (السريعة التبدل)، التي ليست دائماً حسنة التوافق مع بيئة ما بعد الشيوعية لجهة إصلاح قطاع الأمن^(١٥). وبالإضافة إلى ذلك، ليس دخول عالم شؤون الناتو السياسية تجربة بسيطة أو سارة دائماً، كما أظهرت قصة الضغط الأمريكي على الدول لتوقيع اتفاقات الحصانة الثنائية (BIAs) التي تعفي الأفراد الأمريكيين من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية^(١٦). وقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على جميع دول البلقان الغربية في هذا الشأن، رغم أنها حثتها في الوقت نفسه على التعاون كلاً مع المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا. وامتثلت ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (وكذلك رومانيا)، بينما

Commission of the European Communities, «Report from the Commission: The (١٣) Stabilisation and Association Process for South East Europe, Third Annual Report.» COM(2004)202/2 final, Brussels, 30 March 2004, pp. 20-21 <http://europa.eu.int/comm/external_relations/see/sap/rep3/index.htm> .

(١٤) حول الموافقة على «معايير كوبنهاغن» في مجلس كوبنهاغن الأوروبي عام ١٩٩٣، انظر: European Commission, «EU Enlargement: a Historic Opportunity.» <<http://europa.eu.int/comm/enlargement/intro/criteria.htm>> .

(١٥) هذا الأمر مفسر بما يتعلق بدول أوروبا الوسطى في كابريني، انظر الهامش رقم (٢) أعلاه.

(١٦) بشأن المحكمة الجنائية الدولية، انظر الفصل ٥ من هذا الكتاب.

رفضت كرواتيا وصربيا ومونتينيغرو (وكذلك سلوفينيا) فخرت بسبب ذلك كميات من المساعدة العسكرية الأمريكية^(١٧).

ولربما تعززت القوة المتأصلة في عمليات توسيع الاتحاد الأوروبي، والشراكة من أجل السلام، والنااتو من أجل الدول الطامحة بالاتفاق في سنة ٢٠٠٣ بين الاتحاد الأوروبي والنااتو لتطويع مشاورات كثيفة من خلال حوار معزز يفضي إلى نظرة موحدة إلى الأمن والاستقرار في البلقان الغربية^(١٨). وتحدد «نظرتهم الاستراتيجية المشتركة» رؤية مشتركة للمنطقة تقوم على استقرار مستمر ذاتياً، وحكومة ديمقراطية وفعالة، واقتصاد سوق حر قابل للاستمرار، واندماج أمتن مع الهيكليات الأورو - أطلسية. ويعترف الاتفاق ضمناً بتقسيم معين للعمل في ميدان الإصلاح ذي الصلة بالأمن، حيث يتولى الاتحاد الأوروبي القيادة في مسائل إصلاح الشرطة وتوجيهها بينما يتولى النااتو القيادة في مسائل الإصلاح العسكري والدفاعي. وبصرف النظر عن الاتفاق على الاجتماع بانتظام وتبادل المعلومات بشأن أمور أمنية في البلقان الغربية، فإن الاتفاق يبقي الطريق مفتوحة لمبادرات أخرى مشتركة بين الاتحاد الأوروبي - النااتو.

III تحديات مشتركة في الإصلاحات الأمنية

إن المقاربات الدفاعية والأمنية الجديدة، مثل مقارنة التعاون الأمني الإقليمي والمقاربات القائمة على هدف العضوية في النااتو والشراكة من أجل السلام، تستوجب تغييرات عقيدية وإصلاحاً بنيوياً للقوات المسلحة في المنطقة. ويمثل الإصلاح وتقليص حجوم القوات المسلحة والقوات شبه العسكرية المتضخمة تحديات مشتركة في أنحاء المنطقة ويتوقفان على سياسات فعالة لنزع سلاح الجنود السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم. وتعلل مستلزمات التحديث والإصلاح البنوي استمرار مستويات الإنفاق العسكري العالية نسبياً في المنطقة^(١٩). ويتطلب

(١٧) في ١ تموز/يوليو ٢٠٠٣ علقت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية بقيمة ٤٦ مليون دولار لـ ٣٥ دولة وقعت النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لكنها لم تعقد اتفاقات حصانة ثنائية. وكانت هذه الدول في معظمها من دول جنوب شرق أوروبا: بلغاريا، كرواتيا، صربيا ومونتينيغرو، سلوفاكيا وسلوفينيا. وتم تمديد وثيقة تنازل مؤقتة إلى ٢٢ دولة، منها ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا ورومانيا. انظر: «Questions & Answers: US Bilateral: Coalition for the International Criminal Court,» Fact Sheet, 30 September 2003, <http://www.iccnw.org/pressroom/factsheets/FS-BIAs Sept2003.pdf>, and

الفصل الخامس من هذا الكتاب.

Commission of the European Communities, «EU and NATO Concerted Approach for the (١٨) Western Balkans.» Council of Ministers Press Release PRES 03/218, 29 July 2003.

B. Hagelin, S. Perlo-Freeman and P. D. Wezeman, «Military Spending, Armament and (١٩) Arms Transfers,» in: I. Gyarmati and S. Vesel, eds., Security Sector Governance in the Western Balkans 2003-2004 (Baden-Baden: Nomos, forthcoming 2004).

إدخال قواعد متعلقة بالسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة وبالشفاية والمساءلة تكييف الأطر التشريعية وسياسات الأمن القومي ومقاصد كل من الفاعلين المدنيين والعسكريين. وفي حين أن التركيز على الجيش مفهوم في منطقة تخرج من صراع مسلح، فقد قدمت تجربة البلقان الغربية نفسها واحداً من أوضح الأمثلة على أن القدرات العسكرية ليست سوى أحد مكونات الأمن وأن المؤسسات الأمنية الأخرى أكثر حيوية من أجل أمن الأفراد والمجتمع في زمن السلم.

يواجه إصلاح الشرطة في بلدان البلقان الغربية الإرث المزدوج : اشتراكية الدولة والتورط الأخير في صراع مسلح. وإرث الدولة التيتوية^(*) اليوغوسلافية مماثل بوضوح لإرث أنظمة اشتراكية أخرى في أوروبا الوسطى : عملت الشرطة النظامية كأداة رئيسية لأمن الدولة وللمراقبة السكان، وتحولت إلى قوة ممرضة وذات نزعة عسكرية وخدمت مباشرة، من خلال روابطها المتينة مع شرطة أمن الدولة، مصالح النظام الحاكم وحمت ذلك النظام. وبانحلال يوغوسلافيا في سنة ١٩٩١، أصبحت الشرطة في المنطقة كلها متورطة مباشرة في صراع عنيف وتطهير عرقي، وأعانتها على ذلك زيادة حادة في عددها ومعدات وأسلحتها الثقيلة^(٢٠). وكانت في الغالب ميسسة للغاية وشبه معسكرة، وكانت في بعض الأحيان مشيدة كقوة مؤسسية موازنة للقوات المسلحة. وقد أثر الصراع بين الأعراق على تركيبها، إذ تحولت من قوة متنوعة عرقياً في مراكز مدنية كبيرة إلى قوة متجانسة في مناطق عرقية فرعية. وأسفرت الزيادة السريعة في عدد أفراد الشرطة عن فقدان ملكة الاحتراف، إذ تدنت معايير التجنيد وتم التغاضي عن مقتضيات التثقيف والتدريب المعهودة.

وجعل الفاعلون الدوليون خلال الصراع وبعده إصلاح الشرطة مكوناً ذا أولوية من مكونات حل دائم للصراع في البلقان الغربية، غير أن النتائج لا تزال غير مرضية. وتبقى مشكلات كبيرة تتعلق بالشبكات الإجرامية التي تستخدم هذه الدول ممرات لتهرب بشر ومخدرات وما إلى ذلك. وتشير فضائح متكررة إلى تواطؤ واسع للدولة والسلطات، بمن فيها الشرطة وحرس الحدود ومسؤولو الجمارك، في الجريمة المنظمة. وبالإضافة إلى مواطن

(*) نسبة إلى الرئيس اليوغوسلافي الأسبق جوزيف بروز تيتو (المحرر).

(٢٠) انظر : M. Dziedzic and A. Bair, «Bosnia and the International Police Task Force», in R. Oakley, M. Dziedzic and E. Goldberg, eds., *Policing in the New World Disorder: Peace Operations and Public Security* (Washington, DC: Institute for National Strategic Studies, National Defense University, 1998), available at: <<http://www.ndu.edu/inss/books/Books%20-201998/Policing%20the%20New%20World%20Disorder%20-%20May%2098/chapter8.html>>; G. Partos, «Serbia's «Elite» Enemy within.» BBC News Online, 26 March 2003, <<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/2888943.stm>>, and S. K. Ivkovic, «Distinct and Different: The Transformation of the Croatian Police.» in: M. Caparini and O. Marenin, eds., *Transforming Police in Central and Eastern Europe: Process and Progress* (Münster: Lit Verlag, forthcoming 2004).

الضعف في القوانين الوطنية وفي تطبيق هذه القوانين وفي البنى التحتية المؤسسية، فإن بلدان منطقة البلقان الغربية مقيدة أيضاً في التعاون في ما بينها بانعدام هيكلية وشبكات لعمل مشترك ذي طبيعة انتقالية، مثلاً، من خلال إدارة تعاونية للحدود وتعاون الشرطة والقضاء. وقد فشلت المنطقة في إنتاج سياسات مشتركة تتعلق بتأثيرات السفر وحقوق الدخول وإعادة السماح بالدخول واللجوء، فتركت ثغرات تستطيع جماعات إجرامية استغلالها. وهي تفتقر إلى أنظمة معلومات مترابطة إقليمياً ومنسجمة مع معاهدة شنغن Schengen (١٩٩٠)، الأمر الذي يجد من التحقيق الجنائي المشترك وتقاسم البيانات^(٢١).

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق إصلاح للشرطة على نحو فعال دون معالجة نظام العدالة الجنائية الأوسع. وترسيخ حكم القانون وتطبيقه هو مكون أساس، وهما يعتمدان على عناصر من مثل قضاء مستقل وحيادي والقدرة الإدارية على فرض الأحكام.

إن من القضايا الرئيسية في إصلاح قطاع الأمن في جميع أنحاء منطقة البلقان الغربية هي إدارة الحدود الدولية، التي تكوّن ٥٠٠٠ كلم منها بفعل تفكك يوغوسلافيا ونشوء خمس دول جديدة. وما زال الكثير من هذه الحدود تنتظر الترسيم، وأجهزة مراقبة الحدود غير مؤهلة غالباً، وريثة التجهيز، وعرضة للفساد. والى جانب كون المنطقة ساحة للتهريب، فإنها مصدر وممر للمهاجرين غير شرعيين إلى الاتحاد الأوروبي. ويشير أحد التقديرات إلى أن أكثر من ١٠,٠٠٠ مهاجر غير شرعي قدموا سنوياً من البلقان إلى منطقة الاتحاد الأوروبي، منهم ١٥ بالمائة نشأوا أصلاً من المنطقة نفسها^(٢٢). كما أن المناطق الحدودية يغلب عليها سكان من الأقليات، فإذا ضيقت عليهم في رزقهم - وهو ما يحدث غالباً - يتحولون إلى بؤرة اضطراب ومصدر لضغوط انفصالية.

ويشدد الاتحاد الأوروبي بقوة على تحسين مراقبة الحدود للتصدي للتهريب وكوسيلة لبيث الاستقرار في العلاقات بين الدول وفي العلاقات بين مجتمعات الدول. ومن خلال برنامج مساعدات المجموعة لإعادة البناء والتنمية والاستقرار (CARDS) التابع للاتحاد الأوروبي، يجري تشجيع ودعم إدارة متكاملة للحدود بين أجهزة وطنية واستراتيجيات إقليمية ضد تهديدات انتقالية. وفي مؤتمر أوريدي (Ohrid) الإقليمي بشأن أمن الحدود وإدارتها، وهو المؤتمر الذي عقد في أيار/ مايو ٢٠٠٣، تبنى الاتحاد الأوروبي والناو ومنظمة

European Commission, External Relations, «CARDS Regional Strategy Paper 2002- (٢١) 2006)» Adopted 22 October 2001, pp. 8-9, < http://europa.eu.int/comm/external_relations/see/news/ip01_1464.htm > .

< http://europa.eu.int/comm/justice_home/fsj/freetra : انظر حول معاهدة شنغن وحول الموقعين، انظر < http://europa.eu.int/comm/justice_home/fsj/freetra > .

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨.

الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) وميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا برنامجاً مشتركاً من أجل البلقان الغربية بهدف إنشاء «حدود مفتوحة، ولكن مراقبة وآمنة، في المنطقة بأسرها وفقاً لمعايير ومبادرات أوروبية»^(٢٣). والهدف النهائي للمجموعة بين المؤسسة هو وضع مهمة مراقبة الحدود في المنطقة كلها في أيدي أجهزة (شرطة) مدنية مع إشراف شامل من قبل سلطات مدنية.

تتفاوت دول البلقان الغربية الخمس وكوسوفو كثيراً في مقدار تطويرها لأجهزة مراقبة الحدود، وأمام معظمها شوط طويل إلى أن تصبح متوافقة مع معايير الاتحاد الأوروبي. وقد أنشأت كرواتيا جهازاً مدنياً لمراقبة الحدود منذ أن أعلنت استقلالها في سنة ١٩٩١. وألبانيا، التي تشكو من أمن حدودي بالغ السوء، وصربيا ومونتينيغرو في صدد استبدال حراس حدودهما العسكريين بحراس مدنيين. وتواجه جمهورية مقدونيا عقبات حقيقية تعترض إنشاء مراقبة فاعلة للحدود نتيجة للجريمة المنظمة الواسعة الانتشار ولتحديات التهريب والعصيان التي تطرحها قوات الجيش الوطني الألباني من كوسوفو ووادي بروسيفو في الجنوب الصربي، والفساد المقيم، واشتراك أفراد من القوات المسلحة في الجرائم، والمستوى العالي من عدم الاستقرار. ويقوم الاتحاد الأوروبي، من خلال بعثته الجديدة إلى جمهورية مقدونيا، بمساعدة البلد في إنشاء شرطة حدود غير عسكرية، إلا أن قوات عسكرية من الناتو لا تزال تشارك في حماية الحدود - التي مازالت مهددة بعصابات مدججة بالسلاح وبأخطار غارات كبيرة - في المنطقة التي تتلاقى فيها صربيا (كوسوفو) وجمهورية مقدونيا وألبانيا^(٢٤). وقد عوضت البوسنة والهرسك عن افتقارها إلى الخبرة بمساعدة دولية كبيرة تلقتها لإنشاء جهاز حدود الدولة (SBS)، وهو ما يشكل مثلاً ناجحاً على جهاز مدني متعدد الأعراق لفرض القانون على مستوى الدولة ويرتكز على قواعد سلوك أوروبية ودولية، لكنه تعريف معتمد كثيراً على الالتزام الدولي، وخصوصاً من دائرة خدمة الحدود التابعة لمهمة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (UNMIBH). وعلاوة على ذلك، تبقى مشكلات خطيرة متعلقة بالتهريب والفساد والعلاقات مع أجهزة فرض القانون والتعاون الإقليمي غير الكافي لمكافحة تهريب البشر^(٢٥).

(٢٣) بشأن ميثاق الاستقرار، الذي وضعه الاتحاد الأوروبي ثم وضع تحت رعاية OSCE، انظر: < <http://www.stabilitypact.org/> >.

وللاطلاع على قائمة الدول المشاركة، انظر معجم المصطلحات في هذا الكتاب. انظر أيضاً: NATO Common Platform of the Ohrid Regional Conference on Border Security and Management, 22-23 May 2003, available at: < http://www.nato.int/docu/conf/2003/030522_ohrid/c030522a.htm > .

(٢٤) أشير إلى أن هذا الوضع يرسل رسائل متفاوتة إلى جمهورية مقدونيا بشأن جعل المهمات على الحدود مهمات مدنية. انظر: International Crisis Group (ICG), Macedonia: No Room for Complacency, ICG Europe Report; no. 149, Skopje/Brussels, 23 October 2003, p. 8.

A. Hills, *Europe's Gatekeepers: Border Security in South-East Europe* [Adelphi Paper], (٢٥) (Oxford: Oxford University Press, forthcoming 2004).

وفي كوسوفو، تشغل شرطة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو (UNMIK) مراكز حدودية، بينما تراقب قوة كوسوفو (KFOR) «الحدود الخضراء»^(٢٦).

وثمة ظاهرة أخرى تستدعي اهتماماً دولياً متزايداً هي الوجود المزعوم لـ «إرهابيين» إسلاميين في الجيوب والمناطق الإسلامية من البلقان الغربية. وتدعي مصادر متعددة، منها ممثلون للحكومة الأمريكية، وأكاديميون وأوساط إعلامية، أن إرهابيين موجودون في البوسنة والهرسك وأن لدى بعض المواطنين البوسنيين والأجانب ارتباطات، على ما يعتقد، مع حركات إسلامية متطرفة، منها القاعدة، وأنهم يشكلون تهديداً لأمن البوسنة والهرسك. وما يثير قلقاً خاصاً وجود مجاهدين ومقاتلين إسلاميين من دول أجنبية كانوا قد وصلوا خلال صراع ١٩٩٢ - ١٩٩٥. ومع أن شروط الإطار العام لاتفاق السلام (١٩٩٥) في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون للسلام)^(٢٧) قضت بأن يغادروا البلد، فإن بعضهم لا يزال في البوسنة، وتزوج على الأغلب من نساء محليات^(٢٨). ورغم أن عدد هؤلاء محدود، فقد دفع بقاؤهم جنود قوة تثبيت الاستقرار (SFOR) بقيادة الناتو إلى توقيف أفراد مشتبته فيهم بين فينة وأخرى، ولا يزالون مستمرين في ذلك^(٢٩). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ اعتقل رجل بتهمة التجسس على SFOR وارتباطه بالقاعدة. وتم تسليمه إلى سلطات البوسنة والهرسك في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بعد أن احتجت غرفة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك على ظروف اعتقاله^(٣٠).

يرى بعض المراقبين مزاعم وجود إرهابيين في البوسنة والهرسك مناورة مأكرة من قوميين صربيين وكرواتيين لعزل المسلمين البوسنيين، وضمان حماية أمريكية، وتثبيت

«Annual Report of the Special Coordinator 2003.» Newsletter of the Special Coordinator (٢٦) of the Stability Pact for South Eastern Europe, no. 20 (December 2003).

تشير الحدود الخضراء إلى تلك الأجزاء من الأرض الواقعة بين نقاط عبور حدودية رسمية. ويجري استخدام دوريات للاستطلاع بهدف تأمين الحماية من محاولات دخول مباشر وغير شرعي عند الحدود الخضراء.

(٢٧) بخصوص اتفاق دايتون للسلام، انظر: < http://www.ohr.int/dpa/default.asp?content_id=380 > .

«Greece Deems Threat from Bosnian Arabs.» *Middle East Newline* (19 December 2003), (٢٨) and «US Ambassador to Bosnia Warns of Terrorist Threat.» Radio Free Europe/Radio Liberty, RFE/RL Newline-Southeastern Europe, vol. 7, no. 237 (December 2003).

Agence France-Presse, «NATO Forces in Bosnia Detain Suspect Accused of Security Threat.» 22 December 2003.

Agence France-Presse, «Bosnia Demands NATO Hand over Al-Qaeda Suspect.» 14 (٣٠) January 2003, and D. Sito-Sucic, «NATO Hands over Terror Suspect to Bosnia Police.» 31 January 2003, Reuters, Balkan Peace Archive, January 2003, < <http://www.balkanpeace.org/hed/archive/jan03/hed5450.shtml> > .

الانقسامات العرقية^(٣١). ولكن، سواء كان هناك إرهابيون أم لا، فإن الخشية من احتمال وجودهم تؤثر في سياسة الجهات المانحة وعلى توزيع الموارد. فوزارة الخارجية الأمريكية، مثلاً، أطلقت برنامج مكافآت يقدم للبوسنين مبالغ نقدية لقاء معلومات عن أنشطة إرهابية^(٣٢). وثمة مسألة أعم هي احتمال أن تصبح مقاربة المجتمع الدولي (وخصوصاً مقاربة الولايات المتحدة الأمريكية) مستقبلاً إزاء دول ضعيفة وصراعات وبناء سلام مصبوغة على نحو مفرط باهتمامات ذات صلة بالإرهاب على نحو لا يعزز في واقع الأمر الحكم الصالح أو تحقيق تسويات متوازنة ودائمة^(٣٣).

IV تطورات في إصلاح قطاع الأمن في خمس دول ألبانيا

إن دولة ألبانيا المتجانسة عرقياً إحدى الدول القليلة في المنطقة التي لم تتورط في صراع داخلي صريح أو في تغيير للحدود خلال العقد الماضي. وأشد موروثاتها وطأة هي التخلف والانعزال الناجمين عن توجيهها إبان الحرب الباردة والذي تلاه أكثر من عقد من تكتيكات سياسية شديدة الاستقطاب، بما في ذلك فترة من الفوضى الداخلية في سنة ١٩٩٧ اقتضت تدخلاً عسكرياً دولياً وجيزاً (عملية ألبا قوة الحماية المتعددة الجنسيات)^(٣٤). ولا يزال هناك منذ ذلك الحين شكل من الدعم الدولي للتحسينات الأمنية، وثمة في ألبانيا تأييد عام وسياسي لتكامل أمتن مع الناتو والاتحاد الأوروبي. بيد أن التقدم في إصلاح المؤسسات وتعزيز الحكم المركزي والمحلي ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد ما زال بطيئاً. وكانت الحكومة والمجلس التشريعي الألبانيان طوال سنة ٢٠٠٢ ومعظم سنة ٢٠٠٣ حبيسي حالة من الجمود حيال مناصب عامة، وتلك أزمة لم يحلها سوى انضمام الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى الحكومة في أوائل سنة ٢٠٠٤. وما برح الجمهور الألباني غير راض عن الوضع الاقتصادي المتمثل في فقر مدقع وبطالة مرتفعة وإنتاج منخفض وفساد متفش. وأدى زوال أو هام الجمهور تجاه قيادة الحكومة إلى حشود احتجاج ضخمة في شباط/فبراير ٢٠٠٣ ثم في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

D. Hamilton, «Al Qaeda Bogyman at Work as US Rethinks Balkans.» Reuters, 9 October (٣١) 2003, < <http://www.balkanpeace.org/hed/archive/oct03/hed6041.shtml> > .

ONASA News Agency (Sarajevo), «US Department of Defense Launches Rewards (٣٢) Program in BiH.» 22 December 2003, available at: The United States European Command Internet site at: < <http://www.eucom.mil/directorates/ecpa/news/Release/122203.htm> > .

(٣٣) انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب.

E. Greco, «New Trends in Peace-keeping: Operation Alba.» Security Dialogue, : انظر (٣٤) vol. 29 (June 1998), pp. 201-212

انتدبت عملية ألبا بقرار مجلس الأمن رقم ١١٠١ الصادر في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧.

ومن حيث إصلاح القوات المسلحة، واجهت ألبانيا مهمة كأداء في عملية التحول، التي تستلزم قدرًا ملحوظًا من التحديث ونزع الصفة السياسية. وكان الجيش الألباني، في ظل النظام الشيوعي الشمولي والانعزالي والعسكري النزعة، تحت سيطرة شديدة من الحزب، الذي فتتت عمليات التطهير وإجراءات أخرى قام بها حس الهوية والمهنية العسكرية. وفي فترة ما بعد الشيوعية، لبثت قضايا الدفاع مرتبطة في ذهن الجمهور بالانعزال والضيق والتخلف. كما أن إجراءات التخفيض الحاد التي طاولت عدد أفراد الجيش منذ التبدل في النظام زادت في إضعاف مغريات الخدمة العسكرية كمورد للتكسب بالنسبة إلى الشباب^(٣٥).

تبنت ألبانيا في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ «استراتيجية عسكرية للدفاع» تضمنت خطوطاً رئيسية لتطوير جيش محترف، وخفضاً لعدد المجندين إلزامياً، وزيادة في ميزانية الدفاع بنسبة ١٠،٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي كل سنة حتى سنته ٢٠١٠. ولكن ما زال أمام ألبانيا شوط طويل كي تدرك معايير الناتو لجهة المعدات والتدريب. ففي أثناء الفوضى المدنية في آذار/ مارس ١٩٩٧، عقب انهيار المخططات الهرمية المالية المدعومة من الحكومة، تفكك الجيش بينما أغرق البلد في فيض من الأسلحة المنهوبة، الأمر الذي أدى إلى نشوء إرث من تهريب أسلحة غير شرعية وتخزينها. وقام ائتلاف الحكومة اليسارية التي تسلمت السلطة لاحقاً بتطهير القوات المسلحة من ١٥٠٠ ضابط، كان ٤٠٠ ضابط منهم قد تلقوا تثقيفاً وتدريباً غريبين في فترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦، وإعادة بعض الموالين للنظام القديم^(٣٦).

وعلى الرغم من التصريحات الرسمية المتعلقة بضرورة الشفافية في التخطيط للدفاع وفي الرقابة التي تمارسها اللجان البرلمانية، فإن الإشراف التشريعي على القوات المسلحة، بما في ذلك ميزانية الدفاع، ضعيف ومؤدى من دون عناية^(٣٧). ويعيق النقص في المال والموظفين المؤهلين مزاولة اللجان البرلمانية لإجراءات الإشراف^(٣٨). ويعترف البرلمانيون بالمشكلة ويحاولون إيجاد سبل للتغلب عليها. ولكن ثمة ملاحظة إيجابية مؤداها أن الجيش لم يأت بأي محاولة للتدخل في السياسة أو إظهار أية ميول تسلطية (بريتورية)^(*)، على الرغم من الأحداث في كوسوفو والاضطراب والصراعات السياسية في ألبانيا على امتداد العقد الماضي^(٣٩).

H. Cili, «Security and Defence: Civil Society and the Media.» in: J. Trapans and P. Fluri, (٣٥) eds., *Defence and Security Sector Governance and Reform in South-East Europe: Insights and Perspectives, A Self-Assessment Study* (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF): Geneva and Belgrade, 2003), vol. 1: Albania, Bulgaria, Croatia, p. 119.

A. Bumci, «Overview of Security Sector Reform in Albania.» in: Ibid., p. 25. (٣٦)

V. Gumi, «Parliament and the Security Sector.» in: Ibid., pp. 60-71. (٣٧)

B. Kajsii, «Transparency and Accountability in Governance.» in: Ibid., pp. 111-114. (٣٨)

(*) Praetorian، نسبة إلى الحرس الإمبراطوري في الدولة الرومانية القديمة (المترجم).

Bumci, «Overview of Security Sector Reform in Albania.» p. 25. (٣٩)

ومع أن ألبانيا تظل البلد الأكثر تحلفاً في المنطقة، فقد انخفض منسوب المهاجرين إلى إيطاليا عبر البحر الأدرياتيكي لأسباب اقتصادية انخفاضاً ملحوظاً قياساً بالسنوات السابقة، وذلك نتيجة جهود وطنية أنشط لضبط الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي وعقد اتفاقات إعادة سماح بالدخول مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومع دول أخرى. ولكن ما انفكت ألبانيا تعاني مشكلات كبيرة تتعلق بتهريب بشر ومخدرات، بما فيها الهيرويين والكوكايين، والجريمة المنظمة، وتبييض الأموال، وإفساد واسع ومنهج للمؤسسات الدولة، منها القضاء والشرطة والجمارك.

وما زال تهريب النساء والأطفال من ألبانيا لأغراض البغاء أو الاسترقاق مشكلة رئيسية تغذيها نسبة البطالة المرتفعة والفقر المدقع في الأرياف ووضع المرأة المتدني تقليدياً في المجتمع. واستخدمت ألبانيا أيضاً ممرّاً لتهريب مواطنين تابعين لدول ثالثة. وفي الفترة الأخيرة فقط، وتحت ضغط دولي، أقرت الحكومة بالمشكلة وتبنت إجراءات أشد ضد التهريب، مثل موافقتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على استراتيجية وطنية لمحاربة التهريب غير المشروع للبشر، وتبعتها استراتيجية وطنية من أجل الأطفال، ولجنة جديدة تابعة للدولة والمكتب الجديد لشرطة مكافحة التهريب، مع وحدات محلية في مختلف أنحاء البلد^(٤٠).

وتبقى المشكلة خطرة، فلا يوجد إطار عمل تشريعي وعملي لحماية الشهود، والمهربون يتعرضون غالباً لأحكام متساهلة عند أدانتهم^(٤١)، والشرطة تتواطأ عموماً في التهريب وتفلت من العقوبة^(٤٢). إلا أن الحكومة الألبانية قامت أخيراً في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ بإنشاء مجموعة مهمة خاصة بحماية الشهود، من ضمنها خبراء دوليون، لمساعدة الشهود مادياً ومساعدة الحكومة في الإعداد لتشريع خاص بحماية الشهود وتطبيق هذا التشريع^(٤٣). وأمام البرلمان الآن مشروع قانون تنتظر الموافقة عليها^(٤٤).

International Organisation for Migration (IOM), «II Research Report on Third Country (٤٠) National Trafficking Victims in Albania,» June 2002, p.4, < www.icmc.net/files/traffalbn.pdf > .

Human Rights Watch, «Human Rights Overview: Albania,» January 2004, < http:// (٤١) hrw.org/english/docs/2003/12/31/albani7270.htm > .

US Department of State, «Albania: Country Reports on Human Rights Practices-2002,» (٤٢) 31 March 2003, < http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2002/18349pf.htm > .

OSCE: «OSCE-Facilitated Agreement on Witness Protection Signed Today in Albania,» (٤٣) Press Release, 17 June 2003, < http://www.hrea.org/lists/hr-legal-professionals/markup/msg00091.html >, and «Report to the Permanent Council,» Ambassador Osmo Lipponen, Head of OSCE Presence in Albania, 26 February 2004.

OSCE Presence in Albania, «Legal Sector Report for Albania,» 2004, p. 47, < http://www. (٤٤) osce.org/albania/documents/reports/ > .

وقد أولى الاتحاد الأوروبي اهتماماً خاصاً لحاجة ألبانيا إلى إجراء إصلاحات في قطاع العدالة والشؤون الداخلية^(٤٥). فالنظام القضائي ضعيف، حيث يستشري الفساد وينتشر الأفراد غير المدربين بشكل لائق على مستوياته كافة. وقرارات المحاكم لا تطبق دائماً، وطالما كان الفشل مصير الجلسات القضائية المتعلقة بجرائم خطيرة، بما فيها الجريمة المنظمة والتهريب والفساد. وبالنتيجة ليس لدى الجمهور الألباني ثقة بالنظام.

يجري إصلاح تدابير حفظ الأمن والنظام، وإن ببطء، وفقاً لاستراتيجية إصلاح شرطة الدولة. وعلى الرغم من المهمات الدولية لتدريب الشرطة^(٤٦)، فلا تزال مشكلات بارزة قائمة، وخصوصاً في فساد الشرطة وافتقارها إلى صفة الاحتراف بحيث وصفت في معظمها بأنها «غير مدربة، وهزيلة الرواتب، ولا يعول عليها»^(٤٧). وينتشر سوء معاملة الموقوفين وتعذيبهم على أيدي الشرطة الألبانية التي لا تعاقب في كثير من الأحيان، مع أن هذا الأمر قد يكون أقل شيوعاً في الوقت الحاضر^(٤٨). والشرطة القضائية التي تجري التحقيقات لجهاز الادعاء ليست مدربة أو مجهزة بشكل مناسب. والتعاون رديء بين مختلف هيئات تطبيق القانون، وتبقى الإدارة غير فعالة، ويمارس النفوذ السياسي على اختيار الإجراءات بصورة متكررة^(٤٩).

وهناك عقبة كبيرة أمام معالجة الفساد وتحميل موظفي الحكومة والدولة المسؤولية هي جنوح الحكومة الألبانية إلى الرد على التقارير الانتقادية بإعاقة عمل وسائل الإعلام من خلال التهيب المادي والتهديد بالمحاكمة بتهمة التشهير وممارسة ضغوط مالية أو تنظيمية، كتطبيق إجراءات تدقيق أو تفتيش مالية مشددة. كما أن الإعلانات الرسمية تستخدم أداة ضغط

Commission of the European Communities, Albania: Stabilisation and Association Report, (٤٥)
Commission Staff Working Paper, COM (2003) 139 final, 26 March 2003, p. 1, < http://europa.eu.int/comm/external_relations/see/sap/rep2/com03_339.htm > .

(٤٦) عملت وحدة الشرطة الاستشارية المتعددة الجنسيات في ألبانيا في فترة ١٩٩٧ - ٢٠٠١ تحت قيادة أوروبية غربية. وتم وضع مشروع مساعدة شرطية في سنة ٢٠٠١ لضمان الاستمرارية إلى أن أنشئت المفوضية الأوروبية لمهمة المساعدة الشرطية (PAMECA) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. انظر: < <http://www.mpo.gov.al/PAMECA/Background.htm> > .

(٤٧) انظر الهامش رقم (٤) أعلاه.

(٤٨) المصدر نفسه، و Comité européen pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants, «Rapport au gouvernement de l'Albanie relatif à la visite effectuée en Albanie par le Comité européen pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants du 22 au 26 octobre 2001.» [Report to the Government of Albania by the European Committee for the Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Punishment (CPT) on its Visit to Albania from 22 to 26 October 2001], 2003, < <http://www.cpt.coe.int/documents/alb/2003-11-inf-fra.htm> > .

(٤٩) انظر الهامش رقم (٤٥) أعلاه، وتحديدًا ص ٦ منه.

وتنشر من خلال وسائل إعلام مؤيدة فقط^(٥٠). وتؤكد مشكلات كهذه أن التقدم في إشاعة الديمقراطية وإصلاح قطاع الأمن لا يمكنه أن يعتمد على الإصلاح المؤسسي وحده، بل يعتمد بصورة حاسمة أيضاً على قابلية المجتمع المدني لمناقشة سياسة الحكومة وتحديها بلا خوف.

البوسنة والهرسك

إن إصلاح القوات المسلحة من أشد القضايا حساسية في البوسنة والهرسك منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام. وقد أنشأ هذا الاتفاق كيانيين مستقلين في البلد: اتحاد البوسنة والهرسك (البوسني - الكرواتي) (FBiH)، وجمهورية سربسكا (البوسنية - الصربية). وكل كيان مسؤول عن دفاعه الخاص به ولديه قواته المسلحة. ولكن، عملياً، للبلد ثلاث قوات مسلحة: مع أن جيش اتحاد البوسنة والهرسك أعد كقوة واحدة، فإنه مقسم إلى جيش اتحاد البوسنة والهرسك (البوسني - المسلم) والجيش الكرواتي (HVO).

تصوّر اتفاق دايتون للسلام الإصلاح العسكري على أساس قوة مقسمة ومتوازنة بين الكيانيين (اللذين هما الآن متجانسان تقريباً من الناحية العرقية)^(٥١). وتم التوافق بين البوسنة والهرسك والولايات المتحدة على تطوير برنامج «تدريب وتجهيز» بصورة محددة بغية بناء القدرات العسكرية لجيش اتحاد البوسنة والهرسك بحيث يكون قوياً ومحترفاً كما خصمه خلال الحرب، أي جيش جمهورية سربسكا^(٥٢). وقامت شركة عسكرية أمريكية خاصة تدعى «الموارد الاحترافية العسكرية المندمجة» (MPRI)^(٥٣) بتنفيذ البرنامج رسمياً من سنة ١٩٩٦ حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وقد عزز هذا جيش اتحاد البوسنة والهرسك، ولكن كان الثمن تعميق سوء الظن بين الصرب البوسنيين وتقويض محاولات توحيد قوات البوسنة والهرسك المسلحة^(٥٤). ومنذ ذلك الحين لا يزال التحدي الأساس أمام إصلاح قطاع الأمن إعادة اليسير من السلطة والسيطرة في حقل الأمن إلى السلطات المركزية الضعيفة، وهذا أمر مهم بالنسبة إلى المساءلة والشفافية الديمقراطيةين فضلاً عن الفعالية وتساوي المعايير.

وقد فتر إصلاح الدفاع بعد تنفيذ التقليل الأولي لحجم قوات البوسنة والهرسك

Human Rights Watch, *The Cost of Speech: Violations of Media Freedom in Albania*, vol. 14, (٥٠) no. 5 (June 2002).

(٥١) انظر الهامش رقم (٢٧) أعلاه.

«US Wraps up Military Program in Bosnia,» Radio Free Europe/Radio Liberty Newline- (٥٢) Southeastern Europe, 31 October 2002.

(٥٣) بخصوص MPRI انظر: < <http://www.mpri.com/channels/home.html> >

D. Orsini, «Security-sector Restructuring in Bosnia-Herzegovina.» *Conflict, Security & Development*, vol. 3, no. 1 (April 2003), p. 81.

المسلحة في فترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢^(٥٥). وكان وجود مؤسسات أمنية متوازية وقائمة على أسس عرقية استنزافاً هائلاً لموارد البوسنة والهرسك العامة، وقد أنفق البلد أكثر من ٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي على الدفاع كل سنة منذ إبرام اتفاق دايتون للسلام (١٩٩٥)^(٥٦). وقد انتقد الناتو هذا الأمر باعتباره إنفاقاً مفرطاً، بينما أعلن مكتب الممثل الأعلى^(٥٧) أن النفقات العسكرية تؤدي بالدولة البوسنية إلى الإفلاس.

وأعطى المأزق المالي المجتمع الدولي حجة جديدة للإصرار على الإصلاح، مستخدماً أيضاً عروضاً تدريبية وتجهيزية كـ «جزرة» للقوات المعاد بناؤها، واعتمد مكتب الممثل الأعلى مقاربة وقائية قوية، تدفع أساساً باتجاه إصلاح الدفاع في البوسنة والهرسك. وربط الناتو الإصلاح، وبالتحديد إنشاء هيئة دفاع موحدة على مستوى الدولة (نظام قيادة وسيطرة)، بقيام البوسنة والهرسك بتطوير علاقات أمتن مع الناتو، بما في ذلك عضوية نهائية في الشراكة من أجل السلام^(٥٨). ونتيجة لذلك، وجهت إصلاحات مهمة في سنة ٢٠٠٣ نحو إنشاء قيادة موحدة للقوات المسلحة، ومن تلك الإصلاحات قرار مكتب الممثل الأعلى في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بإلغاء مجلس الدفاع الأعلى الخاص بجمهورية سربسكا منعاً لانتهاك اتفاق دايتون للسلام وللحظر الذي فرضه الاتفاق على امتلاك هذه الجمهورية هيكلية قيادة عسكرية مستقلة^(٥٩).

وكانت مفاوضات الإصلاح الدفاعي قد أقيمت في أيار/مايو ٢٠٠٣ بواسطة الممثل الأعلى لورد أشداون (Ashdown) لوضع مسودة أو تعديل التشريع المطلوب لإصلاح هيكلية الدفاع في البوسنة والهرسك وفقاً للقواعد الأوروبي - أطلسية، بما فيها مستلزمات العضوية في الشراكة من أجل السلام وتعهدات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

(٥٥) بحلول نهاية الحرب في سنة ١٩٩٥، بلغ عدد أفراد القوات المسلحة ٤٣٠,٠٠٠ جندي. ومع أوائل سنة ٢٠٠٤ كان العدد قد خفض إلى ما مجموعه ٢١,٠٠٠ جندي نظامي و ١٢,٦٠٠ مجند و ٣٦٠,٠٠٠ جندي احتياط، ويتوقع إجراء تخفيضات أخرى في المستقبل. انظر: «Developments in South-Eastern Europe», Report of the Assembly of the Western European Union, 49th Session, Submitted by Mr. Hancock, Rapporteur, on Behalf of the Political Committee, Document A/1820, 4 June 2003, p. 16.

(٥٦) انظر الهامش رقم (١٩) أعلاه.

(٥٧) استحدثت منصب الممثل الأعلى بموجب اتفاق دايتون للسلام (الحاشية ٢٤) للإشراف على تطبيق الجوانب المدنية من الاتفاق بالنيابة عن المجتمع الدولي. والممثل الأعلى يتولى مسؤولية تنسيق أنشطة منظمات ووكالات مدنية تعمل في البوسنة والهرسك. انظر موقع مكتب الممثل الأعلى على شبكة الانترنت: < http://www.ohr.int/ohr-info/gen-info/> .

(٥٨) «NATO Decision-makers Urge Bosnia to Reform Military», NATO Update, 10 April 2003, (٥٨)

< http://www.nato.int/docu/update/2003/04-april/e0410a.htm > .

Office of the High Representative, «High Representative Acts to Ensure that Military in (٥٩)

BiH are under Effective Civilian Control.» 2 April 2003, < http://www.ohr.int/ohr-dept/presso/pressr/default.asp?content_id=29614 > .

(OSCE)^(٦٠). وفي تقرير أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الذي قدم قانون الدفاع المقترح مع تعديلات تشريعية متصلة به، أقرت لجنة إصلاح الدفاع الشراكة من أجل السلام والعضوية في الناتو في نهاية الأمر كهدفين لإرشاد الإصلاح^(٦١). وكان ثمة خطوة أساسية هي إنشاء مؤسسة دفاع مركزية واحدة - وأصبحت هذه الخطوة ممكنة حالما تخلى حزب العمل الديمقراطي، والقومي المسلم، عن مطالبته بجيش موحد واحد^(٦٢). وتحت ضغط شديد من المجتمع الدولي، وافقت سلطات البوسنة والهرسك على إنشاء قيادة وسيطرة مركزية على مستوى الدولة للجيشين، اللذين سيكون لهما علم واحد وزى موحد لكنهما سيبقيان متميزين عرقياً^(٦٣). وسيحتفظ الكيانان بقوات مسلحة مستقلة ووزارتى دفاع منفصلتين لأغراض إدارية. وستكون وزارة الدفاع والأركان العامة على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك مسؤولة عن «وظائف أعلى مرتبة»، وستكون القيادة العليا هي الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك لاتخاذ قرارات قائمة على الإجماع^(٦٤).

ويحلول نهاية سنة ٢٠٠٣، كان برلمان البوسنة والهرسك قد فرغ من سن قانون الدفاع لسنة ٢٠٠٣ وتوصيات لجنة إصلاح الدفاع التشريعية كلها تقريباً^(٦٥). ومع ذلك، اعتبرت وتيرة الإصلاح بطيئة جداً باتجاه تلبية أهداف الشراكة من أجل السلام مع حلول موعد قمة الناتو في استانبول في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، الأمر الذي سبب قراراً بتوسيع تفويض اللجنة وإعادة تعديل بؤرته^(٦٦). واللجنة منتدبة الآن للإشراف على تطبيق توصياتها، بما فيها

(٦٠) تضمنت أهداف مفوضية إصلاح الدفاع قيادة وسيطرة مركزيين والتشغيل المتبادل، والمراقبة الديمقراطية لميزانية الدفاع والإشراف الديمقراطي على القوات. انظر: Office of the High Representative, «Decision Establishing the Defense Reform Commission,» 9 May 2003, < http://www.ohr.int/decisions/statemattersdec/default.asp?content_id=29840 > .

The Path to Partnership for Peace, Report of the Defence Reform Commission, Bosnia and Herzegovina, Sarajevo, 25 September 2003, < <http://www.ohr.int/archive/drc-report/pdf/drc-eng.pdf> > .

Agence France-Presse, «International High Representative in Bosnia Welcomes Defence Reform,» 26 September 2003.

Agence France-Presse, «Bosnian Leaders Agree on Central Command for Armed Forces,» 26 September 2003.

A. Prlenda, «Defence Reform in BiH Enters New Phase,» *Southeast European Times*, (٦٤) 21 October 2003.

«International Community Welcomes Adoption of Crucial Defence Law in BiH,» *Southeast European Times*, 2 December 2003, and «Law on Defence of Bosnia and Herzegovina,» *Official Gazette of Bosnia and Herzegovina*, vol. 43, no. 3 (December 2003).

(٦٦) يرأس الممثل الأعلى هيئة التوجيه في مجلس تطبيق السلام (PIC)، التي عدلت انتداب مفوضية إصلاح الدفاع، والتي تتألف من ممثلين لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ورئاسة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. انظر: «Communiqué by the PIC Steering Board,» 11 December 2003, < http://www.ohr.int/pic/default.asp?content_id=31361 > .

شروطاً أساساً لبدء التفاوض مع البوسنة والهرسك بشأن أي اتفاق استقرار ومشاركة في سنة ٢٠٠٤. وشكل اللورد أشداون لجنة خبراء من سبعة أعضاء من أجل إصلاح المخابرات، وذلك عقب عدد من الفصائح التي شملت هيكلية أمنية موازية تابعة للبوسنة والهرسك^(٧٢). وتم وضع صيغة لمسودة قانون الاستخبارات، ونقحت بنصح دولي، و - بعد ثلاثة أشهر من تردد الرئاسة الثلاثية - أرسلها اللورد أشداون إلى البرلمان مباشرة، متجاوزاً بذلك مجلس الوزراء. وأشار اللورد أشداون إلى أنه سيفرض الإصلاح في غياب التعاون من السلطات في جمهورية سربسكا، وأنه حدد ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موعداً نهائياً لموافقة برلمان البوسنة والهرسك على جهاز المخابرات والأمن الجديد والوحيد، ولتأسيس هذا الجهاز^(٧٣). وسيقوم الجهاز بجمع معلومات عن التهديدات الموجهة إلى أمن البوسنة والهرسك داخل البلد وخارجه وستكون ملزمة بتقديم معلومات إلى المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا حول المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب.

ولا يزال إصلاح الشرطة في البوسنة والهرسك مدفوعاً على الأغلب من المجتمع الدولي من خلال مهمات متوالية للشرطة الدولية - مهمة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (UNMIBH) وقوة مهمة الشرطة الدولية (IPTF) من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ حتى نهاية سنة ٢٠٠٢، ومهمة شرطة الاتحاد الأوروبي (EUPM) منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد حققت قوة مهمة الشرطة الدولية الأهداف المحدودة لإصلاح عام لقوات الشرطة المحلية، والإبقاء على كبار ضباط الشرطة، وتدريب أكثر من ١٠٠٠ طالب عسكري. وجرى خفض عديد الشرطة من ٤٤,٠٠٠ شرطي بعد نهاية الاعتداءات في سنة ١٩٩٦ مباشرة إلى ١٦,٠٠٠ شرطي في منتصف سنة ٢٠٠٣^(٧٤). وحددت عملية سحب اعتماد إدارتها الأمم المتحدة الأشخاص الذين أفقدتهم سجلاتهم خلال الحرب أهليتهم، إلا إن كثيرين ممن سحبت مهمة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك اعتمادهم أعيد توظيفهم في وزارات الداخلية، حيث يستطيعون مواصلة التأثير في ضبط الأمن والنظام^(٧٥). وكانت عملية

Office of the High Representative, «Decision Establishing the Expert Commission on (٧٢) Intelligence Reform.» 30 May 2003, < http://www.ohr.int/decisions/statemattersdec/default.asp?content_id=29988 > .

Office of the High Representative, «Decision Proposing the Law on the Intelligence and (٧٣) Security Agency of BiH to the Parliamentary Assembly of BiH.» 17 December 2003, < http://www.ohr.int/decisions/statemattersdec/default.asp?content_id=31403 > .

Assembly of Western European Union, «Developments in South-Eastern Europe.» WEU (٧٤) Document A/1820, 4 June 2003, < http://assembly-weu.itnetwork.fr/en/documents/sessions_ordinaires/rpt/2003/1820.html > .

L. K. Palmer, «Police Reforms in Bosnia-Herzegovina: External Pressure and Internal (٧٥) Resistance.» in: Caparini and Marenin, eds., *Transforming Police in Central and Eastern Europe: Process and Progress*, p.179.

سحب اعتماد الشرطة قد وقعت في مشكلات مؤخراً، مثل مطالبة أكثر من ١٥٠ فرداً صرفتهم قوة مهمة الشرطة الدولية بأن تعيد المحاكم النظر في دعوهم وإعادة بعض ضباط الشرطة إلى مراكزهم في اثر أمر من محكمة^(٧٦).

يعاني ضبط الأمن والنظام في البوسنة والهرسك تدخلاً وسيطرة سياسيين مستمرين على هيكليات الشرطة وتعييناتها، في ظل نزر يسير من المساءلة الديمقراطية. ويشار إلى أن الشرطة هزيلة الرواتب، وتعتبر فاسدة، ولا تحظى بثقة الجمهور لجهة تطبيقها للقانون على نحو منصف. ويعد السياسيون ورجال الشرطة والجمارك هم من بين أكثر المسؤولين فساداً في البلد^(٧٧). وسلطات الشرطة لا مركزية إلى حد بعيد، إذ إن لكل كانتون من كانتونات البوسنة والهرسك العشرة وزارة داخلية، بينما سلطات الدولة المركزية مسؤولة فقط عن ضبط الأمن والنظام الدوليين وفي ما بين الكيانات. وهذا التجزؤ البالغ وغياب التعاون يعيقان ضبطاً فعالاً للجريمة المنظمة والتهريب، اللذين لا يزال يشتبه في أن السلطات والشرطة المحلية وضالعة فيهما. ويراد بإنشاء برنامج وكالة الدولة للمعلومات والحماية (SIPA)، وهي وكالة تحقيقات لتطبيق القانون على مستوى الدولة، تيسير التعاون بين الكيانات والشرطة الدولية على مكافحة الجريمة المنظمة، ولكن بحلول نهاية سنة ٢٠٠٣ كان البرنامج لا يزال بلا ميزانية ومرافق دائمة^(٧٨). وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك محاولات حثيثة للحؤول دون قيام سلطة قضائية مستقلة وحيادية ومتعددة الأعراق، إذ تعتبر عائقاً أساسياً أمام المزيد من التقدم في ترسيخ حكم القانون. ويبدو مرجحاً بصورة مطردة أنه سيكون على مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي، التي هي بعدد ضباطها الـ ٥٠٠ تقريباً أصغر كثيراً من قوة مهمة الشرطة الدولية (١٨٠٠)، تطوير تعاون أمتن مع الممثل الأعلى بحيث يمكن استغلال السلطات التقديرية لهذا الأخير لمعالجة مثل هذا التداخل^(٧٩).

خلاصة القول، كان هناك في سنة ٢٠٠٣ تقدم في إصلاح مؤسسات البوسنة

Office of the High Representative, «Speech by the High Representative for BiH Paddy (٧٦) Ashdown at the United Nations Security Council,» 3 March 2004, <http://www.ohr.int/ohr-dept/presso/pressr/default.asp?content_id=31948>.

Transparency International (TI), «TI: Corruption, Bribery Drop in Bosnian Federation, (٧٧) Rise in Serb Entity.» BBC Monitoring Service, 11 March 2004, in TI Daily Corruption News, 12 March 2004.

US Department of State, «Bosnia and Herzegovina: Country Reports on Human Rights (٧٨) Practices-2003,» 25 February 2004.

D. Orsini, «Case Study: EUPM in Bosnia and Herzegovina.» International Alert and (٧٩) Saferworld, in Association with the European Peacebuilding Liaison Office, *Strengthening Global Security Through Addressing the Root Causes of Conflict: Priorities for the Irish and Dutch Presidencies in 2004* (London: Saferworld and International Alert, 2004), p.11.

والهرسك الأمنية، لكنه كان معتمداً بصورة حرجة على الضغط الدولي وعلى ممارسة الممثل الأعلى لسلطاته لفرض سن القوانين وطرد المسؤولين الحائلين دون ذلك. وقام الاتحاد الأوروبي والنااتو على نحو مطرد بتحويل نفوذهما المؤسسي (بما فيه نفوذ مخصصاتهما المالية كجهتين مانحتين) إلى الهدف نفسه، ويفترض أن الاتحاد الأوروبي سيحاول فعل ذلك بطريقة أكثر تركيزاً حتى إذا تولى مسؤولية قوة SFOR لحفظ السلام ومسؤولية مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي أيضاً. ويثير هذا الأمر سؤالاً عن الكيفية التي بها يمكن أن يكون الإصلاح ذا معنى ومتيناً من دون مشاركة كافية وموافقة صريحة من المؤسسات السياسية المحلية. ويبدو أن الاختيار القائم في بلد يعتمد هذا القدر على الرعاية والمساعدة الدوليتين كالبوسنة والهرسك هو اختيار بين إصلاح فعال لقطاع الأمن وإصلاح ديمقراطي لقطاع الأمن. ولما كان إصلاح قطاع الأمن يتعلق في نهاية الأمر بقدرة السلطات الوطنية على ضبط البعد الأمني بفعالية، فإن الأمر المقلق هو أن العملية السياسية المحلية يجري تجاوزها في معرض هندسة بعض التغييرات البنوية المهمة^(٨٠). وقد تثار أسئلة حول شرعية ومتانة إجراءات تنقصها «ملكية» محلية حقاً.

كرواتيا

كان على كرواتيا أن تبني قواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية (المخابرات) من الصفر في بداية التسعينيات في سياق «حرب الاستقلال» وتحت الحكم الاستبدادي للاتحاد الديمقراطي الكرواتي (HDZ) القومي بزعامة الرئيس فرانجو تودجمان. وحدث تغيير جوهري في البيئة الأمنية الإقليمية لدى وفاة تودجمان وسقوط نظام سلوبودان ميلوسيفيتش في صربيا ومونتينيغرو المجاورة (كانت تعرف آنذاك بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) في سنة ٢٠٠٠، الأمر الذي عنى اضمحلال التهديد الخارجي الرئيس ضد كرواتيا وتحسن العلاقات بالتدرج مع صربيا ومونتينيغرو. ودخلت كرواتيا القرن الحادي والعشرين بحكومة مؤيدة للإصلاح. وقد أعدت تلك الحكومة مساراً جديداً للاندماج في الهيكليات الأورو - أطلسية. غير أنها واجهت أيضاً تحديات إصلاح الهيكليات الأمنية المتضخمة والمسيسة التي ورثتها من عهد تودجمان.

وانطوت إصلاحات لاحقة لقطاع الأمن بشكل رئيسي على تغييرات دستورية (تقليص سلطات الرئيس) وقوانين جديدة (مثلاً، في سنة ٢٠٠٢ سنت قوانين جديدة بشأن الدفاع والأجهزة الأمنية واستراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الدفاع الوطني). أما الإصلاحات العملية فكانت نادرة: على سبيل المثال، أسس قانون الأجهزة الأمنية مجلساً للأمن القومي،

(٨٠) بخصوص نزاعات مماثلة، انظر: D. Chandler., «Anti-corruption Strategies and Democratization in Bosnia-Herzegovina,» *Democratization*, vol. 9, no. 2 (Summer 2002), p.117.

لكن هذا المجلس لم يعقد أي اجتماع بعد، الأمر الذي يترك وزراء مسؤولين عن أجهزة الاستخبارات^(٨١) وأصبح النظام السياسي الكرواتي شبه رئاسي بشكل أساسي، مع تقاسم للمصالحات الرئيسية يجب المساواة السياسية وبرز احتمال الوصول إلى طريق مسدود عندما يتعارض سياسياً موقفاً الرئيس ورئيس الوزراء (التعايش)^(٨٢).

بسبب اندلاع الحرب في بداية التسعينيات، لم يجز أعضاء جهاز أمن الدولة (جهاز المخابرات الذي ورثته الحكومة الجديدة) أي عملية تدقيق أو مراجعة لطرد المتورطين في الإساءة لحقوق الإنسان إبان العهد الشيوعي. وعقب نهاية الحرب، كابدت أجهزة الاستخبارات الكرواتية «أزمة هوية ما بعد الحرب» أصبحت مصدراً للمعارضة السياسية لحكومة الحزب الواحد، بينما أصبح بعض الأعضاء متورطين على نحو نشط في أعمال التهريب والجريمة المنظمة^(٨٣). وبعد سنتين من التخاصم داخل السلطة التنفيذية، تم إنجاز إطار عمل قانوني في هيئة قانون الأجهزة الأمنية ٢٠٠٢، الذي أعاد تسمية الأجهزة ووضعها تحت السلطة المشتركة لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء والرئيس. ولكن لم تبذل سوى جهود قليلة لتطبيق الإجراءات الجديدة (مثلاً، ليست هناك عملية تطهير لغريلة الموظفين)^(٨٤). وعاقت «حروب» متواصلة بين السياسيين في فترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ الإصلاحات الملحة بشدة، واستفحل الأمر بفشل مجلس الأمن القومي في عقد اجتماعات وتقديم التوجيه الاستراتيجي. ومن الناحية العملية، لا وجود لأي إشراف ومراقبة للأجهزة لأن اللجنة البرلمانية للشؤون الداخلية والأمن القومي لم تنهض بواجباتها كما هي محددة في قانون الأجهزة الأمنية، ولم يتم إنشاء هيئات أخرى للإشراف على الاستخبارات^(٨٥). وخلاصة القول، مازالت أجهزة الاستخبارات الكرواتية لا تعمل وفقاً لمبادئ ديمقراطية.

إن القوات المسلحة الكرواتية جديدة أساساً، إذ بنيت في السنوات الأولى من كفاح الاستقلال وتألقت من متطوعين مدنيين، ووحدات شرطة سابقة ذات صبغة عسكرية،

S. Vesel, «Security Sector Reform in Croatia: Summary of Self-assessment Studies,» in: E. (٨١) Cole, T. Donais and P. Fluri, eds., *Defence and Security Sector Governance and Reform in South East Europe: Self-Assessment Studies Regional Perspectives* (Nomos: Baden-Baden, forthcoming 2004), vol. 3: *Comparative Perspectives*.

M. Stanicic, «Security Sector Reform in Croatia,» in: Gyarmati and Vesel, eds., *Security Sector Governance in the Western Balkans 2003-2004*.

O. Zunec, «Democratic Oversight and Control over Intelligence and Security Agencies,» in: (٨٣) eds Trapans and Fluri, eds., *Defence and Security Sector Governance and Reform in South-East Europe: Insights and Perspectives, A Self-Assessment Study*, pp. 384-385.

(٨٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

وقوات دفاع إقليمية محلية، ونفر قليل من ضباط الجيش الشعبي اليوغوسلافي سابقاً^(٨٦)، حيث كانت مستويات التثقيف والتدريب متدنية وكانت القوات ميسسة للغاية. وكرواتيا بحاجة الآن إلى تكييف القوات المسلحة لبيئة أمنية جديدة من خلال تقليص حجمها (بما في ذلك وزارة الدفاع). وفي الوقت نفسه، ثمة تخفيض شديد لميزانية الدفاع. غير أن استمرار اعتماد أجزاء من المجتمع الكرواتي ومناطق محددة على الجيش، في سياق بطالة مستفحلة، يجعل تقليص الحجم صعباً من الناحية السياسية، وهو ما يفسر سبب عدم ترجمة إعلان الحكومة مبادئ بشأن المسألة إلى أي خطط لسياسة واضحة^(٨٧).

ولكن يسجل تقدم في نزع الصبغة السياسية عن سلك الضباط وشفافية متزايدة في ميزانية الدفاع وإجراءات المشتريات. ومع ذلك تبقى ضرورة تناول إدارة الأفراد داخل القوات المسلحة، بما فيها نظام الترقيات. وما زال الإشراف البرلماني على شؤون الدفاع يجري من دون عناية. فأعضاء لجنة الأمن القومي والسياسة المحلية مسؤولون عن جميع القضايا ذات الصلة بالأمن لكنهم يفتقرون إلى الخبرة الكافية لممارسة واجباتهم بفعالية، وليس لدى كرواتيا لجنة محددة للإشراف على القوات المسلحة^(٨٨). وهناك نقض شامل في الخبرة الأمنية في المجتمع المدني وبالتالي لا يوجد خبراء لإسداء نصيحة مستقلة إلى اللجان البرلمانية.

تجري كرواتيا مراجعة للدفاع الاستراتيجي ينتظر إتمامها في سنة ٢٠٠٤. وقد انتقد الناتو الإفراط في التركيز في قوات كرواتيا المسلحة على الدفاع الإقليمي، وعدم كفاية قدرة القوات على الحركة، والأسلحة الثقيلة والمتقدمة، والبنية العسكرية الجوفاء^(٨٩). ويتوقع أن توصي المراجعة بتحول نحو دفاع جماعي ضمن إطار الناتو ونحو توفير قوات قابلة للانتشار في عمليات خاصة بالناتو، وبالتحديد في عمليات قوات الرد السريع. وقد تعهدت كرواتيا بتخصيص ٨٠٠ جندي لعمليات الناتو لدعم السلام في إطار خطة عمل عضويتها في الناتو. كما أنها رصدت ٥ ملايين دولار لعمليات حفظ السلام في أفغانستان، وخططت لإنفاق ٣٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠٤ للمشاركة في عمليات دعم السلام^(٩٠). إلا أن مراقباً حذر من «وضع تؤدي محاولات كرواتيا فيه لإرضاء الناتو وإظهار استطاعتها لأن تكون موفرة للأمن

T. Edmunds, International Institute for Strategic Studies, *Defence Reform in Croatia and Serbia-Montenegro*, Adelphi Paper; 360 (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 9.

M. Stanicic, «Croatia, SEE Self-Assessment Study.» in: Trapans and Fluri, eds., *Defence and Security Sector Governance and Reform in South-East Europe: Insights and Perspectives, A Self-Assessment Study*.

NATO Parliamentary Assembly, Sub-committee on Future Security and Defence (٨٨) Capabilities, «Mission Report on Visit to Croatia, 2-4 Mar. 2004.» <<http://www.naa.be/default.asp?TAB=470>> .

Stanicic, Ibid.

(٨٩)

(٩٠) المصدر نفسه.

إلى مشتريات عسكرية غير ضرورية وغير مقدور عليها أو أنها ستشوه أولويات إصلاحها لقطاعها الأمني»^(٩١).

وقد كان ضبط الأمن في كرواتيا شديد التأثير بالصراع المسلح في التسعينيات ويعقد من الحكم اليميني القومي في عهد الرئيس فرانجو تودجمان. وكان الاستخدام العسكري للشرطة في حرب ١٩٩١ - ١٩٩٢ قد عزز وشائج ولائها المهني، الأمر الذي جعل الواجبات اللاحقة من أجل استئصال فساد الشرطة أو وضع ضوابط داخلية لسوء السلوك مهمة أصعب. ومن الناحية الأخرى، ساعدت الحرب في إنشاء قوة شرطية محلية وشرعية كانت متميزة في ذهن الجمهور عن الميليشيا اليوغوسلافية القمعية والمحتقرة^(٩٢)، وعادت على الشرطة بتقدير عام أعلى كثيراً مما تتمتع به نظيراتها في كثير من دون أوروبا الوسطى. ومع ذلك، تآكلت شرعيتها ابتداء من أواخر التسعينيات، وربما كان ذلك نتيجة مستويات عالية من فساد الشرطة. والنقطة الأخيرة هي مسألة أساسية من مسائل إصلاح الشرطة، إلى جانب الاستخدام المفرط للقوة، وتنفيذ ضبط أمن المجتمع، وإصلاح سياسات تنظيم الشرطة والعاملين فيها^(٩٣). وهناك مشكلات خطيرة في تأدية القضاء لعمله، منها مشكلة عدم أهلية موظفيه وعدم كفاية ميزانيته، وفترات التأخير الطويلة، وضخامة عدد دعاوى القانون المدني غير المبتوتة، وهذه كلها تضعف أيضاً حكم القانون وتطبيقه بفاعلية وتنفيذ القرارات^(٩٤).

وهكذا، في حين أن كرواتيا حققت تقدماً سريعاً، ويعترف بأنها متقدمة على سائر دول البلقان الغربية اقتصادياً وفي الكثير من إصلاحاتها المؤسسية، فلا يزال هناك عدد كبير من المشكلات في قطاعها الأمني.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

خلال التسعينيات كانت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة [في ما يلي جمهورية مقدونيا] تعتبر جزيرة تعايش عرقي مسالم في المنطقة. بيد أن هذا السلام بني على الانقسام الفعلي للمجموعتين الرئيسيتين في الدولة - مجموعة العرق المقدوني ومجموعة العرق الألباني - اللتين عاشتا في مجتمعات متوازية ومنعزلة تقريباً، مع درجة عالية من انعدام الثقة المتبادلة. وكان التمييز ضد الأقلية الألبانية العرقية سمة بنيوية في الدولة، ولكن من غير أعمال

(٩١) Vesel, «Security Sector Reform in Croatia: Summary of Self-assessment Studies.» p. 63.

(٩٢) Ivkovic, «Distinct and Different: The Transformation of the Croatian Police.»

(٩٣) Commission of the European Communities, «Croatia: Stabilisation and Association Report 2003,» COM(2003) 139 final, Brussels, 26 March 2003, p. 7.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٦-٧.

العنف ومحاولات التطهير العرقي التي اتصفت بها كوسوفو. وكان للألبان وضعية الأقلية الرسمية في جمهورية مقدونيا، وكانت لهم أحزابهم السياسية ووسائل إعلامهم ومؤسسات تعليمهم بلغتهم حتى المرحلة الثانوية.

وقد حط الصراع في الإقليم الصربي من كوسوفو المجاورة بتوتر أشد على العلاقات البنية العرقية بين المجموعتين المقدونية والألبانية. ففي شباط/فبراير ٢٠٠١ نشب صراع مسلح في شمال غرب جمهورية مقدونيا بين المتمردين الألبان المسلحين والقوات الأمنية المقدونية. واستخدم جيش التحرير الوطني، الذي جند متمردين من كوسوفو ومن المجموعة الألبانية في جمهورية مقدونيا، حرب العصابات وتكتيكات إرهابية، احتجاجاً، بحسب ما زعم، على التمييز ضد الألبان وبطء سرعة تقدم الإصلاح. واعتقدت سلطات جمهورية مقدونيا أن المتمردين كانوا يسعون لفصل الجزء الشمالي الغربي عن البلد وضمه إلى «ألبانيا الكبرى» (أو «كوسوفو الكبرى»). واستمر صراع حرب العصابات هذا ستة أشهر وصعد التوتر العرقي إلى أن توسط المجتمع الدولي وصولاً إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في آب/أغسطس ٢٠٠١ - اتفاق إطار أوريد (Ohrid). وأعطى الاتفاق الألبان حقوقاً وتمثيلاً أوسع وعفواً عن مقاتلي جيش التحرير الوطني في مقابل نزع سلاح الجيش وحله^(٩٥).

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ استبدلت مهمة الناتو المعروفة بـ «الحصاد الجوهري» بقوة حفظ سلام قوامها ١٠٠٠ جندي تحت اسم «الثعلب الكهرماني»، وذلك لحماية مراقبي الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) الذين كانوا يشرفون على تطبيق اتفاق أوريد ويراقبون انتخابات ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ العامة. وغادرت هذه القوات في كانون الأول/ديسمبر واستبدلت في آذار/مارس ٢٠٠٣ بعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (EUFOR)، وهي «عملية كونكورديا»، التي تولى أفرادها الـ ٣٥٠ حراسة مناطق واقعة في معظمها حول حدود كوسوفو. وكانت «عملية كونكورديا» أول عملية إدارة أزمة عسكرية قام بها الاتحاد الأوروبي^(٩٦). وطلبت حكومة جمهورية مقدونيا تمديداً لمهمة الاتحاد الأوروبي حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك التاريخ، وباتفاق مع الحكومة وبدعم من الناتو و OSCE، استبدلت مهمة الاتحاد الأوروبي العسكرية بمهمة شرطة الاتحاد الأوروبي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (EUPOL)، «عملية بروكسيما»، الأمر الذي أشار إلى انتقال التركيز من مهمات حفظ السلام

(٩٥) للاطلاع على اتفاق الإطار أوريد، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، انظر: <http://www.president.gov.mk/eng/info/dogovor.htm>.

(٩٦) انظر: R. Dwan and L. Lachowski, «The Military and Security Dimensions of the European Union», in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 213-236, and

الفصل ٤ من هذا الكتاب.

إلى مهمات الأمن الداخلي، بما في ذلك تحسين مستوى تدريب الشرطة، وإعادة اللاجئين، وإجراءات مكافحة الجريمة^(٩٧).

وفقاً لمراقبين دوليين، فإن الوضع الحالي «يتحسن» رغم حوادث عنف سياسية وبين عرقية متقطعة. ويرى مراقبون آخرون حوادث أمنية متوالية ومقلقة توحى بتوترات كامنة ونزعة نحو العنف. ويؤكد أحد المحللين أن جمهورية مقدونيا في حالة ما بعد صراع وربما في حالة ما قبل صراع أيضاً، بالنظر إلى التوترات المتواصلة، واستمرار وجود بقايا مجموعات شبه عسكرية البانية (بعد أن وافق جيش التحرير الوطني على حل نفسه)، وانتشار الأسلحة الصغيرة^(٩٨). ومن عوامل عدم الاستقرار الأخرى تآكل وانهيار القطاع الصناعي، والتخلف الريفي، والضعف الاقتصادي، وترهل القطاع الخاص - مما يزيد في إضعاف دولة ليست تمثيلية في بنيتها ولا منصفة في توزيعها للممتلكات والخدمات العامة.

يواجه إصلاح قطاع الأمن في جمهورية مقدونيا التحدي الجوهري المتمثل في واجب تحسين كفاءة الهيكليات الأمنية في تأدية مهامها الأساسية - في زمن السلم وفي زمن الصراع كليهما. وقد بينت أزمة ٢٠٠١ اضطراباً في ما يتعلق بالسلطة القانونية لجهات حكومية أساسية على المؤسسات الأمنية. وثمة مراجعة للدفاع الاستراتيجي جارية في جمهورية مقدونيا، ويُتوقع أن يتبناها البرلمان في صيف ٢٠٠٤. وهي تتضمن خططاً للجيش ليكون جيشاً محترفاً كلياً بحلول سنة ٢٠٠٨، مع تمثيل مناسب للمجموعات العرقية، بينما يجري تنفيذ إصلاحات أخرى (منها تحديث المعدات وخفض العديد) استباقاً لقمة الناتو في استانبول. وسيتم إنفاق ما مجموعه ١٤ مليون يورو على التحديث في سنة ٢٠٠٤ ونحو ١٦ مليون يورو في سنة ٢٠٠٥^(٩٩). وستقلص جمهورية مقدونيا حجم جيشها من ٦٠٠٠٠ جندي، بمن فيهم ٤٥٠٠٠ جندي احتياط، إلى حوالي ٨٣٠٠ جندي، منهم ٥٠٠ موظف تقريباً في هيئة وزارة الدفاع^(١٠٠). وستعاد هيكله القوات المسلحة لإنشاء قوة صغيرة وكافية وحديثة ولا تتعارض مع قوات الرد السريع التابعة للناتو والاتحاد الأوروبي.

J. Dempsey, «EU to Beef up Police Training in the Balkans,» *Financial Times*, 8/8/2003, (٩٧) p. 6.

B. Vankovska, Current Perspectives on Macedonia, Part IV, «Problems and Prospects of (٩٨) Security Sector Reform: Conflict Prevention and/or Post-conflict Reconstruction in Macedonia,» 2003, p.7, <http://www.boell.de/downloads/konflikt/vankovska_pt4.pdf> .

«Macedonian Leaders Review Progress of Army Reform, Relations with NATO,» MIA (٩٩) News Agency (Skopje), in English, 2 February 2004, Global News Wire-Asia Africa Intelligence Wire, BBC Monitoring International Reports, 2 February 2004.

«Macedonian Army, Defence Ministry, to Employ 8,300 after Downsizing,» Urinski (١٠٠) Vesnik (Skopje), (in Macedonian), 19 January 2004, Global News Wire-Asia Africa Intelligence Wire, BBC Monitoring International Reports, 22 January 2004.

وتعيد المراجعة أيضاً تحديد دور جيش جمهورية مقدونيا، الذي سيتخلى عن مراقبة الحدود لتتولى شرطة الحدود هذه المهمة في سنة ٢٠٠٥. وسيجري تطوير قدرة محدودة لدى جيش جمهورية مقدونيا لمكافحة متمردين بعد أن زال اعتراض الألبان على تقديم الجيش دعمه للشرطة إبان عمليات أمنية. ولكن السياسيين الألبان نجحوا في هذا السياق في إصرارهم على وجوب وضع آلية محددة لتوضيح حدود دعم الجيش في عمليات الشرطة وإجازة هذا الدعم^(١٠١).

والمشكوك فيه أكثر هو إصلاح عملية ضبط الأمن في جمهورية مقدونيا. فالعلاقات بين الشرطة والمجتمع الألباني العرقي يشوبها الاضطراب على نحو خاص. وضبط الأمن مركز جداً وكان، قبل اتفاق أوريد، بالغ السوء في تمثيله للسكان. وانعدام ثقة الألبان العرقيين داخل وزارة الداخلية مشكلة مستمرة على الرغم من بذل محاولات بعد اتفاق أوريد لرفع مستوى تمثيل الألبان في الشرطة وفي الوزارة نفسها. وقد جعلت الهيمنة العرقية المقدونية في الشرطة، الى جانب توترات عرقية ضمنية وعدم ثقة الألبان بسلطات الدولة، قطاع الأمن العام نقطة وميض لصراع بين أعراق. وفي ما مضى، أثارت أعمال استفزازية للشرطة، وخصوصاً أعمال القوة الخاصة المعروفة باسم «الأسود» بقيادة وزير الداخلية السابق ليوب بوسكوفسكي، احتمال مواجهات مسلحة مع الألبان العرقيين.

وقد وجه المجتمع الدولي اهتماماً جماً الى مراقبة الشرطة وتوجيه إصلاح الشرطة في جمهورية مقدونيا منذ انعقاد اتفاق أوريد. وقامت OSCE على الأخص بدور كبير في مراقبة الشرطة، وطرح خطة لضبط أمن المجتمع، وتوفير تدريب ودعم لوحدة متعددة الأعراق^(١٠٢). وساعدت جمهورية مقدونيا في تحقيق المستويات التي اعلنتها اتفاق أوريد لتجنيد المزيد من العرق الألباني ونشر مهمات متعددة الاثنيات لضبط الأمن في مناطق الصراع السابق. ومع ذلك، فإن أداء الشرطة في جمهورية مقدونيا لا يزال غير كاف، وخاصة من حيث فعاليتها العملية^(١٠٣). وهناك حاجة الى إصلاحات أخرى في اتجاه توزيع صلاحيات ضبط الأمن وتعزيز الإشراف المدني على الشرطة. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تُتهم الشرطة بإساءة المعاملة، ومن ذلك الاعتقالات العشوائية وحتى التعذيب. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، فإن مقاضاة ضباط الشرطة المتهمين بسوء المعاملة «لا تكاد تذكر»،

«Macedonian Government to Define Scope for Future Army Intervention,» Lobi (١٠١) (Skopje), (in Albanian), 28 October 2003, BBC Monitoring Europe–Political, BBC Worldwide Monitoring, 29 October 2003.

OSCE, Police Development Unit, «OSCE Spillover Monitor Mission to Skopje,» انظر: (١٠٢) < <http://www.osce.org/skopje/pdu> > .

International Crisis Group (ICG), Macedonia: No Room for Complacency, ICG Europe (١٠٣) Report no.149 (23 October 2003), p. 4.

وتم صرف النظر عن معظم الدعاوى التي أحالها مكتب المراقب على وزارة الداخلية^(١٠٤). ووجدت لجنة مجلس أوروبا لمنع التعذيب والمعاملة غير الإنسانية أو المهينة أو المعاقبة في تقريره مرتكز على زيارة قامت بها في سنة ٢٠٠١ أن إساءة معاملة الموقوفين جسدياً مشكلة خطيرة، وأن ليس هناك ما يضمن إجراء تحقيق^(١٠٥).

وفي حين أن الألبان العرقين ربما يحققون تقدماً في الشرطة من خلال برنامج تجنيد وتدريب مستهدفة، فإن عناصر داخل وزارة الداخلية والشرطة السرية تواصل إظهار مشاعر مناوئة للألبان^(١٠٦). وهناك ضرورة لأن يقدم المقدونيون العرقيون على «مشاطرة [الألبان] المزيد من امتيازات الدولة في مقابل إبداء الألبان العرقين قبولاً أوسع لوحدة الدولة وسلطتها»^(١٠٧). ولم يكن لدى الألبان من جانبهم تقليدياً ثقة بمؤسسات الدولة، وكان لا بد من بذل جهود كي يولد في ما بينهم احترام أكبر لمؤسسات الدولة وسلطتها، لا من حيث ضبط الأمن فحسب، بل أيضاً من حيث تقبل خدمات ومسؤوليات عامة أخرى، كدفع الضرائب.

صربيا ومونتينيغرو

ما برح اتحاد دولة صربيا ومونتينيغرو يجاهد ليجد سبيله بعد أكثر من عقد من الصراع والهزيمة والعقوبات والإدانة والعزلة الدوليتين. وقد أنعشت هزيمة الرئيس ميلوسوفيتش في الانتخابات وطرده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ آمالاً من أجل حكم ديمقراطي، لكن التوترات داخل الحكومة التي خلفته والغموض المحيط بالطبيعة الدستورية لاتحاد يوغوسلافيا سببت تأخير الإصلاحات بحلول أواخر سنة ٢٠٠٢. وبدا بعد اغتيال رئيس وزراء صربيا الإصلاحية زوران دينديتش في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ أن الحكومة الصربية ستتشط أخيراً للعمل ضد التهديد الذي تشكله قوى الجريمة المنظمة والفساد والقوات غير النظامية والمنفلتة وارتباطاتها بالسياسة والأعمال التجارية وقوى الأمن. وبموجب حالة طوارئ دامت حتى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، جددت الحكومة حملة اعتقالات واسعة، «عملية السيف»، ضد المجرمين المنظمين. وخلال هذه الفترة استجوبت الشرطة الصربية أكثر

Amnesty International (AI), «Continuing Failure by the Macedonian Authorities to (١٠٤) Confront Police Ill-treatment and Torture.» AI Index EUR 65/008/2003, 1 June 2003, <http://web.amnesty.org/library/print/ENGEUR650082003 > .

<http://www.cpt.coe.int/en/> and «Council of Europe Anti- (١٠٥) Torture Committee Publishes Reports on «The Former Yugoslav Republic of Macedonia.»» Press Release, 16 January 2003. The Report and Press Release are available at: <http://www.cpt.coe.int/en/states/mkd.htm > .

International Crisis Group (ICG), Macedonia: No Room for Complacency, p. 5. (١٠٦)

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٧.

من ١١٠٠٠ متهم بأعمال إجرامية، واحتجزت ٢٧٠٠ متهم، واتهمت ٤٠٠٠ شخص تقريباً بارتكاب جرائم^(١٠٨). غير أن كنس الجريمة فشل في الوصول الى المرتكزات المالية للمنظمات الإجرامية العديدة، التي استطاع الكثير منها إقامة مشاريع تجارية مشروعة ونافذة. وتبدو الحكومة عاجزة عن التغلب على قوى إعاقة قوية داخل القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية أو في صفوفها هي^(١٠٩).

في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نال حزب فويسلاف سيسيلي الصربي القومي المتطرف - وفويسلاف هذا تحت الحراسة في لاهاي بسبب جرائم حرب مزعومة - حوالى ٢٨ بالمئة من الأصوات ونحو ثلث المقاعد الـ ٢٥٠ في الحكم، وتلاه حزب صربيا الديمقراطي القومي المعتدل بزعامة فويسلاف كوستونيكيا. وتُرك البلد في حالة جمود سياسي لأشهر عدة كانت الأحزاب الرئيسية المؤيدة للديمقراطية خلالها تتشاجر حول تأليف حكومة. وتم أخيراً تكوين الحكومة الجديدة في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ برئاسة رئيس الوزراء كوستونيكيا^(١١٠). ويشكل ضعفها واعتمادها على دعم أصوات من الحزب الاشتراكي الصربي (حزب ميلوسيفيتش)، الذي يحافظ على أجندة مغالية في نزعتها القومية، شيئاً من القلق لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية^(١١١). وبالفعل، أعلن كوستونيكيا بعيد تسلمه منصبه أنه سيرفض تسليم أي متهم آخر بجرائم حرب وسيسعى لتسريع محاكمات جرائم الحرب في محاكم محلية - رغم أن الإحجام عن تسليم متهمين ذوي رتب رفيعة، ومنهم القائد العسكري الصربي البوسني السابق راتكو ملاديتش، الى المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا قد يكلف صربيا خسارة مساعدة أمريكية قدرها ١٠٠ مليون دولار، ومساعدة من الاتحاد الأوروبي قدرها ٣٤٠ مليون دولار^(١١٢). كما أن اقتراح كوستونيتشا بأن تقسم كوسوفو الى كانتونات وفق اعتبارات عرقية - بوصف ذلك الوسيلة الوحيدة لتأمين بقاء الأقلية الصربية فيها، سبب ذعراً في المجتمع الدولي وكوسوفو والدول المجاورة مثل جمهورية مقدونيا، التي يمكن أن

V. Matic, *Serbia After Djindjic: Can Invigorated Reforms be Sustained?* (Boston, MA: (١٠٨) Public International Law & Policy Group, 2003), pp. 3-4.

International Crisis Group (ICG), *Serbian Reform Stalls Again*, ICG Balkans Report no. (١٠٩) 145, 17 July 2003.

(١١٠) انظر القسم ٧ من الفصل ١ من هذا الكتاب.

Z. Cvijanovic, Institute of War and Peace Reporting, *Serbia: Doubts Cast Over New (١١١) Reform Pledge*, Balkan Crisis Report; no. 483 (4 March 2004), and N. Clark, «Wrong Sort of Government; Observations on Serbia,» *New Statesman*, 15 March 2004, p. 11.

A. Todorovic, «Serbia Says it will not Hand over War Suspect,» *The Telegraph*, 6 March (١١٢) 2004, p. 16; «US «Concerned» about the New Serbian Government's Policy on the War Crimes Tribunal,» RFE/RL Newsline-Southeastern Europe, vol. 8, no. 42 (March 2004), and «EU Concerned over Serbian Developments,» RFE/RL Newsline-Southeastern Europe, vol. 8, no. 35 (February 2004).

تزعزع مثل هذه السابقة الاستقرار في علاقاتها البين الاثنية^(١١٣).

وفي هذه الأثناء سبب دليل الانتخابات على انبعاث القومية الهجومية في صربيا ومونتينيغرو الكثير من الفحص الدقيق للضمير، مع تبريرات تركز على استياء بأشكال متنوعة من مطالب دولية ومشكلات الفقر والفساد. فنحو ٣٠ بالمائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ويبدو أن البلد ينزلق أكثر فأكثر الى ركود اقتصادي^(١١٤).

وكان إصلاح الدفاع في صربيا ومونتينيغرو ما بعد ميلوسوفيتش قد شل الى حد بعيد بفعل غموض دستوري متوان ومعارضة قيادة عهد ميلوسوفيتش العسكرية للإصلاح، وبخاصة معارضة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش اليوغوسلافي والمعيّن من قبل ميلوسوفيتش الجنرال نيبويسا بافكوفيتش، الذي قاوم رئيس الاتحاد السابق كوستونيكازإزاحته حتى سنة ٢٠٠٢^(١١٥). وحف الغموض الدستوري نوعاً ما بوضع الميثاق الدستوري الجديد بشأن اتحاد دولة صربيا ومونتينيغرو. وبعد رحيل بافكوفيتش بقيت هيئة الأركان العامة هيكلية مستقلة الى حد كبير حتى أيار/ مايو ٢٠٠٣، عندما وضعت تحت الإمرة المباشرة لوزارة الدفاع في محاولة لتقوية السيطرة المدنية على الجيش.

تجري حالياً مراجعة عدد من الوثائق الأساسية، منها، على مستوى الاتحاد، صيغة جديدة لاستراتيجية الدفاع أنجزت في نهاية شباط/ فبراير ٢٠٠٤^(١١٦)؛ وعقيدة عسكرية منقحة؛ وكتاب أبيض بشأن إصلاح قطاع الدفاع، المنتظر حصوله في ربيع سنة ٢٠٠٤. ويُتَوَقَّع أيضاً أن تقوم برلمانات الجمهورية بتطوير استراتيجيات وطنية أمنية وتبنيها^(١١٧).

ولقد ركزت صربيا ومونتينيغرو جهودها على العضوية في الشراكة من أجل السلام، مع احتمالات دخول هذه الشراكة في قمة الناتو في استانبول. والعضوية الفعلية في الاتحاد الأوروبي والناتو هي هدف سياسة خارجية أبعد مدى وذات تأثير متزايد في إصلاح قطاع الأمن. وكان تصريح وزير الدفاع السابق بوريس تاديتش بخصوص اصلاح الدفاع في آذار/

P. V. Zimonjic, «Serbia in Threat to Partition Kosovo,» *Independent*, 3/3/2004. (١١٣)

Experts Say Nearly One-third of Serbs Live Below the Poverty Line,» RFE/RL Newsline- (١١٤)
Southeastern Europe, vol. 8, no. 5 (January 2004).

Edmunds, International Institute for Strategic Studies, Defence Reform in Croatia : انظر : (١١٥)
and Serbia-Montenegro, pp. 11-12.

Internet site of the Serbian and Montenegrin Armed Forces, News Archive, 25 February (١١٦)
2004, < http://www.vj.yu/english/en_aktuelno/vesti/februar2004/v0225-e.htm > .

Ministry of Defense of Serbia and Montenegro, «Defense Sector Reform in Serbia and (١١٧)
Montenegro,» paper presented at: The Donors Meeting for Serbia and Montenegro, Brussels, 18
November 2003, < <http://www.seecon.org/serbiamontenegro/documents/su> > .

مارس ٢٠٠٣^(١١٨) قد صيغ في هذا السياق، وقد شدد على مشاركة البلد في عمليات دعم السلام الدولية، بما فيها عرض إرسال جنود الى العراق لمؤازرة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية هناك. كما أن السيطرة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة أصبحت أولوية معلنة. إلا أن الزخم تباطأ مع تأخر تشريع جديد للدفاع، وتبقى مشكلات ملازمة للوضع الدستوري المتنبس، والتمويل غير الكافي، وانعدام الإجماع السياسي.

يشكل الاتحاد الرخو بين صربيا ومونتينيغرو عاملاً خاصاً من عوامل الريبة. وكان الاتفاق بشأن اتحاد صربيا ومونتينيغرو في آذار/ مارس ٢٠٠٢ قد حول الدولة الى اتحاد كيانين شبه مستقلين، مع سياسة خارجية ودفاعية مشتركة و رئاسة اتحادية، ولكن بأنظمة اقتصادية و عملات وخدمات جمركية منفصلة^(١١٩). غير أن الجمهوريتين كليهما مخرولة مراجعة وضع الاتحاد في غضون ثلاث سنوات والاحتفاظ بخيار الانسحاب من الاتفاق. ويشار الى أن المؤسسات الاتحادية هشة بالنظر الى استبقاء كل جمهورية حكماً مطلقاً على أراضيها. وبالإضافة الى ذلك، لم يشأ الجمهور الصربي ولا جمهور مونتينيغرو اتحاداً؛ إذ نشأ هذا الاتحاد بعد ضغط شديد من الاتحاد الأوروبي، الذي عارض استقلال مونتينيغرو بقوة بحجة احتمال تشجيعه مجموعات أخرى ذات نزوع الى الاستقلال (كوسوفو وجمهورية مقدونيا)، وإطلاقه مزيداً من العنف، وإرغامه المجتمع الدولي على التعامل مع وضع كوسوفو قبل الأوان^(١٢٠).

وهكذا أوجد ضغط الاتحاد الأوروبي ترتيباً مصطنعاً بشكل أساسي بين جمهوريتين متنافرتين^(١٢١)، تفتقران الى شرعية شعبية وتبقيان العلاقة في ما بينهما غير واضحة. ويقدر ما يبقى وضع كوسوفو النهائي بلا حل، سيكون التركيب الدستوري لصربيا، وبالتالي التركيب الدستوري لاتحاد دولة صربيا ومونتينيغرو، مشكوكاً فيه. وما زال تأييد الاستقلال في مونتينيغرو شديداً، وكان قد تعزز بانبعث أحزاب قومية في الانتخابات الصربية الأخيرة. وهناك انتقاد محلي ودولي متنام لمعارضة الاتحاد الأوروبي لاستقلال مونتينيغرو^(١٢٢).

Edmunds, International Institute for Strategic Studies, *Defence Reform in Croatia and Serbia-Montenegro*, p. 50.

«Serbia and Montenegro in Deal to Reshape Yugoslavia.» *Financial Times*, 14/3/2002. (١١٩)

M. Hadzic, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), «New Constitutional Position of the Army.» DCAF Working Paper no. 112 (February 2003), p. 1, <http://www.dcaf.ch/publications/Working_Papers/112.pdf> .

(١٢١) يبلغ عدد سكان صربيا حوالي ٧ ملايين، بينما يبلغ عدد سكان مونتينيغرو حوالي ٦٥٠٠٠٠ نسمة.

International Crisis Group, *A Marriage of Inconvenience: Montenegro 2003*, Balkans (١٢٢) Report no.142 (16 April 2003).

إن لمونتينيغرو نصيباً من مشكلات الفساد والجريمة المنظمة الخطرة التي هي من شأن البلقان الغربية، وهي بحاجة الى تطبيق إصلاحات على نظام عدالتها الجنائية. ورغم أن ديوكانوفيتش وحكومة مونتينيغرو اتخذوا خطوات لوقف أعمال التهريب غير المشروعة وسواها من الأنشطة المحظورة، فلا يزال هناك الكثير لتحقيقه. وتتطلب إصلاحات العدالة الجنائية، توجيه الاهتمام الى قضاء مستقل وإصلاح الشركة الفاسدة وغير الفاعلة وشرطة على درجة عالية من المركزية والتسييس، والتي تغيرت بصورة طفيفة تنظيمياً وبنية وقيادة منذ أوائل التسعينيات^(١٢٣).

خلاصة القول، رغم بعض التقدم في علاقة صربيا ومونتينيغرو مع الناتو والاتحاد الأوروبي، فقد أُلقي بمواصلة إصلاحات قطاع الأمن في صربيا ومونتينيغرو في دائرة الشك حتى قبل العنف المفتوح في كوسوفو في آذار/ مارس ٢٠٠٤ بفعل عوامل من مثل الصراعات الداخلية بين أعضاء الائتلاف الحاكم الجديد وتردي الوضع الاقتصادي، وتصلب في موقف حكومة كوستونيكيا من المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، وتفاقم علاقات بلغراد مع الغرب. كما أن الاتحاد بين صربيا ومونتينيغرو بنية هشّة.

كوسوفو

يخضع الاقليم الصربي من كوسوفو منذ حزيران/ يونيو ١٩٩٩ لسيطرة الأمم المتحدة بصفة محمية دولية، وذلك بعد أن انتهت عملية القصف التي نفذها الناتو الإجراءات الصارمة التي اتخذتها قوات بقيادة صربيا في ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ضد مقاتلين ألبان تابعين لجيش تحرير كوسوفو بهدف تحقيق استقلال الاقليم. والإطار الضابط في كوسوفو هو قرار مجلس الأمن ١٢٤٤، الذي قضى بأن توفر قوات للناتو بيئة مستقرة وأمنة لشعب كوسوفو^(١٢٤). وقد تعاونت مهمة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK) بصورة وثيقة مع قوة كوسوفو (KFOR) بقيادة الناتو لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو وتسريحه.

إن لوضع كوسوفو القانوني الذي لا يزال بلا حل تأثيراً في الأمن في أنحاء المنطقة كافة. والأغلبية الألبانية في الإقليم تفضل الاستقلال، بينما تصر الأقلية الصربية والسلطات في بلغراد على إبقاء الاقليم ضمن صربيا أو فصله كما البوسنة والهرسك الى كيانات، بما في ذلك إنشاء كيان يسمى جمهورية الصرب. وقد حدد الممثل الخاص للسابق للأمين العام للأمم المتحدة، مايكل ستاينر، ثمانية أهداف أو معايير يتعين على سلطات كوسوفو أن تفي

Z. Sevic and D. Bakrac, «Police Reform in the Republic of Montenegro», Caparini and (١٢٣) Marenin, eds., *Transforming Police in Central and Eastern Europe: Process and Progress*.

UN Security Council Resolution 1244, 10 June 1999, available at: <<http://www.nato.int/> (١٢٤) kosovo/docu/u990610a.htm > .

بها كي يتم النقل المتدرج للأهلية والمسؤولية الى المؤسسات الكوسوفية المؤقتة^(١٢٥). وهي تشمل: تفعيل المؤسسات الديمقراطية، وفرض حكم القانون، وحرية الانتقال، وعودة جميع سكان كوسوفو وإعادة دمجهم، وتطوير اقتصاد السوق، وحقوق التملك الكاملة لجميع المواطنين، وحواراً وعلاقات طبيعية مع بلغراد، وتقليص هيئة حماية كوسوفو (KPC) وتغييرها وفقاً للتفويض الممنوح لها^(١٢٦).

وفي أواخر سنة ٢٠٠٣، أكد الممثل الخاص الحالي، هاري هولكيري^(١٢٧)، مقاييس الأداء الثمانية من جديد وأعلنها بمزيد من التفصيل، وما زالت تلقى دعماً من دول مجموعة الاتصال غير الرسمية الخاصة بالبلقان الغربية (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية). وقد أكدت هذه الدول أن تحقيق الأهداف الثمانية شرط أساسي كي تتناول جهود المجتمع الدولي الوضع القانوني لكوسوفو، ربما بحلول منتصف سنة ٢٠٠٥^(١٢٨).

إن لواقع أن تبقى كوسوفو محمية دولية مضامين ذات دلالة خاصة بالنسبة إلى عملية إصلاح قطاع الأمن وجوهره. ومع أن لكوسوفو رئيساً ورئيس وزراء وبرلماناً، فإن معظم سلطة صنع القرار متروكة لـ UNMIK. وقد حاول رئيس وزراء كوسوفو باجرام ريكسهيبي في ربيع ٢٠٠٣ إقناع الممثل الخاص بإنشاء وزارات لمعالجة المجالات «المدخرة»، التي تشمل الدفاع والشؤون الخارجية. ورفض ستاينر ذلك بحجة أن القيام بذلك سيكون خرقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ وأن سلطات ألبان كوسوفو عاجزة عن ضمان سلامة الأقليات^(١٢٩). إلا أن UNMIK نقلت مسؤوليات أخرى محددة إلى المؤسسات المحلية المؤقتة (أي الرئاسة والحكومة وجمعية كوسوفو) كجزء من التزامها بتمهيد السبيل بالتدرج لحكم

«Address to the Security Council by Michael Steiner, Special Representative of the Secretary-General,» UNMIK Press Release PR 719, 24 April 2002, <<http://www.unmikonline.org/press/2002/pressr/pr719.htm>> .

(١٢٦) أنشئت هيئة حماية كوسوفو KPC في سنة ١٩٩٩ كمنظمة طوارئ مدنية و متعددة الأعراق. بشأن UN Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Interim Administration Mission in Kosovo, 26 January 2004, p. 15, <<http://www.un.org/Depts/dhl/da/kosovo/kosovo3a.htm>> .

«Standards for Kosovo,» UNMIK Press Release 1078, 10 December 2003, <<http://www.unmikonline.org/press/2003/pressr/pr1078.pdf>> .

US Department of State, «The Future of Kosovo,» Testimony of Deputy Assistant Secretary for South Central Europe Janet Bogue before the House International Relations Committee 21 May 2003, and Agence France-Presse, «Kosovo Given Timetable for Democratic Reform,» 10 November 2003.

B92 (Belgrade), «Steiner: No Chance for Speedy Kosovo Independence,» 3 May 2003, (١٢٩) available at: <http://news.serbianunity.net/bydate/2003/May_03/0.html> .

ذاتي في كوسوفو في ظل إطار العمل الدستوري.

على الرغم من الحضور الدولي الواسع، فإن الاستقرار في كوسوفو هش، والتوترات ما زالت شديدة، مع حوادث إجرامية عنيفة وهجمات على السكان من الأقلية الصربية. وطبقاً لإحصاءات جمعيتها المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، قُتل ١١٩٢ صربياً وحُطف ١٣٠٣ وجُرح ١٣٠٥ في كوسوفو خلال سنة ٢٠٠٣^(١٣٠)، على الرغم من وجود جنود KFOR الـ ١٨٠٠ وقوة شرطة دولية يزيد عدد أفرادها عن ٤٠٠٠ شرطي. واعتُبرت الميليشيات الألبانية العرقية الجهة الرئيسة وراء تلك الهجمات، مع أن عدداً قليلاً نسبياً من الأشخاص جرى التحقيق معهم ومفاوضاتهم في هذا الشأن. وتتولى جماعات الجريمة المنظمة وجماعات شبه عسكرية الإشراف على التهريب عبر المنطقة التي تُستخدم، بحسب رأي الإنتربول، ممر عبور لأكثر من ٨٠ بالمئة من كميات الهيروين التي تندفق إلى أوروبا الغربية^(١٣١). ويقدر أن ٣٣٠,٠٠٠ - ٤٦٠,٠٠٠ قطعة سلاح غير قانونية، معظمها أسلحة نارية صغيرة، موجودة في أيدي المدنيين في كوسوفو^(١٣٢). وجرى أيضاً شن هجمات ضد مؤسسات ثقافية ودينية تابعة لصرب كوسوفو؛ إذ هوجمت أكثر من ١٠٠ كنيسة وموقع مقدس أرثوذكسي منذ نهاية الحرب في سنة ١٩٩٩. وفي عهد ميلوسيفيتش والقمع العسكري، ألحقت أضرار بنحو ٢١٢ مسجداً للمسلمين^(١٣٣). وتعرضت UNMIK و KFOR كليهما لانتقادات حتى قبل أحداث سنة ٢٠٠٤ بسبب عجزهما عن حماية الصرب من العنف ذي الدوافع العرقية. وحُرمت مجتمعات الأقلية تعويضات مجدية عما عانت من تهديدات وعنف، وكانت هناك ظنون في أن تطهيراً عرقياً كان مستمراً خلال زيادة في هجمات وجرائم ارتكبت في حق أفراد وأسر صربية خارج الجيوب المحمية، ولم يُفصل فيها بعد. وقد كان الصرب يشكلون ١٠ بالمئة من سكان كوسوفو قبل حملة القصف التي نفذها الناتو في

I. Vincent, «Crime, Terror Flourish in «Liberated» Kosovo,» National Post, 10/12/2003, (١٣٠) p. A1.

J. Repa, «Europe's Drug : الأمين العام السابق للإنتربول، في : Europe's Drug Gangs,» BBC News Online, 15 June 2000, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/792290.stm>, and Statistics in Council of the European Union, «Draft Action Plan on Drugs Between the EU and Countries of Western Balkans and Candidate Countries (Bulgaria, Romania and Turkey),» Document 5062/203 REV2 COR1, Brussels, 3 June 2003, < http://europa.eu.int/comm/external_relations/drugs/docs/wb.pdf >.

A. Khakhee and N. Florquin, Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, Special Report (Geneva: Small Arms Survey for the United Nations Development Programme, 2003), p. 2, < <http://www.smallarmssurvey.org/SReports/Special%20Report%20Kosovo.pdf> >.

S. Magister, «In Kosovo the Orthodox Church is under Siege.» L'Espresso, 16 December (١٣٣) 2003, available at: < http://213.92.16.98/ESW_articolo/0,2393,41995,00.html >.

سنة ١٩٩٩، لكنهم باتوا يشكلون الآن ٥ بالمائة فقط من السكان. ويعني التهريب والخوف من الانتقال إلى ما بعد الجيوب العرقية المحمية بقوات KFOR أن أقليات كوسوفو محرومة من حرية الانتقال ومضيق عليها بشدة في الوصول إلى حقوقها الأساسية، ومنها الرعاية الصحية، والإسكان، والتعليم والعمل. والمتضيات الرئيسية لمواجهة هذه الظاهرة هي توفير موارد ملائمة لشرطة الأمم المتحدة المدنية والسلطات المحلية كي تحقق في جرائم مرتكبة بدوافع عرقية وتوسع مجال حماية الشهود ليشمل شهادات بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان لأسباب عرقية^(١٣٤).

ظهر الجيش الوطني الألباني في منتصف سنة ٢٠٠٢ كمنظمة ألبانية عرقية متأهبة للقتال وملتزمة بقضية «ألبانيا كبرى». وقد أعلن مسؤوليته عن عدد من الهجمات لا في كوسوفو فقط وإنما في جمهورية مقدونيا وأجزاء أخرى من صربيا أيضاً. وقد اعتبر خارجاً على القانون بوصفه «منظمة إرهابية». وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ جعل رئيس UNMIK السابق مايكل ستاينر العضوية في هذا الجيش جريمة في كوسوفو، بعد أن أعلن الجيش مسؤوليته عن هجوم بالقنابل على سكة حديد في منطقة صربية^(١٣٥).

وأظهرت هيئة حماية كوسوفو (KPC) القضايا المعقدة التي انطوى عليها إصلاح قطاع الأمن في كوسوفو. وهذه الهيئة هي قوة حماية مدنية غير مسلحة مسؤولة عن الإغاثة إبان الكوارث، وعمليات بحث وإنقاذ، وإزالة الألغام، وتقديم مساعدات إنسانية، وإعادة الإعمار في ما بعد الحرب. وكان إنشاء KFOR، المدنية وذات الزي الرسمي والمتعددة الأعراق ظاهرياً، مرتبطاً مباشرة بتسريح أعضاء Ushtria Clirintare e Kosoves (UCK) السابقين، الذين قُدمت لهم العضوية في KPC على أساس مميز^(١٣٦). ومن بين أعضاء KPC المتفرغين (أكثر من ٣٠٠٠ عضو) والاحتياطيين (٢٠٠٠ عضو)، هناك ١٣١ عضواً فقط ليسوا من الألبان و٣١ فقط من هؤلاء من الصرب.

واحتفظت KPC ببنية شبه عسكرية، وكان بعض أعضائها قد تورطوا في عدة تفجيرات ومواجهات مع الصرب وارتبطوا بجماعات ألبانية متطرفة، بما فيها الجيش الوطني الألباني. ويميل كثير من الألبان، وكذلك أغلبية أعضائها والسلطات في بلغراد إلى

Amnesty International, «Prisoners in our Own Homes», EUR 70/010/2003, 29 April 2003, (١٣٤) < <http://web.amnesty.org/library/Index/ENGEUR700102003> >, and OSCE and UNHCR, «Tenth Assessment of the Situation of Ethnic Minorities in Kosovo», March 2003, < <http://www.reliefweb.int/library/documents/2003/osce-kos-10mar.pdf> >.

Agence France-Presse, «UN Official Brands Kosovo Albanian Group «Terrorist» after (١٣٥) Railway Attack», 18 April 2003, < <http://www.balkanpeace.org/hed/archive/apr03/hed5654.shtml> >.

J. C. Cockell, «Civil-military Responses to Security Challenges in Peace Operations: Ten (١٣٦) Lessons from Kosovo», *Global Governance*, vol. 8, no. 4 (2002).

رؤية KPC جيشاً لكوسوفو بحكم الواقع^(١٣٧)، ودعم حجمه المفرط دعم هذا الإحساس (٥٠٠٠) أعضاء فاعلين قبل أن يتحول إلى قوته الراهنة بإلحاح من الأمم المتحدة). وفي ربيع ٢٠٠٣ شكلت UNMIK و KFOR لجنة بحثية لتقرر ما إذا كان أعضاء KPC متورطين في أنشطة منظمات متطرفة محظورة^(١٣٨). واستناداً إلى دليل على أنشطة غير مشروعة توصل إليه تحقيق في تفجير سكة الحديد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أوقف الممثل الخاص هولكيري جنرالين و ١٠ ضباط عن العمل في KPC في كانون الأول/ديسمبر. إلا أن القائد العام لـ KPC أجيم تشيكو، الذي كان رئيساً سابقاً لأركان UCK، صرح بأنه سيتجاهل القرار^(١٣٩).

ويؤكد كثير من المحللين أن غياب قرار نهائي يتعلق بوضع كوسوفو السياسي يغذي التهديدات الخطرة المستمرة ضد الأمن العام، والعنف العرقي، و بروز جيوب عرقية منعزلة. وفي الوقت نفسه، كان المجتمع الدولي قد بدأ عملية موازية من التحرر من الالتزام بكوسوفو والبوسنة والهرسك. وخطط ليكون عدد جنود الناتو العاملين في كلتا المنطقتين قد خفض بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى النصف تقريباً: من ٣٠,٥٠٠ جندي إلى ١٧,٥٠٠ جندي^(١٤٠). وفي هذه الأثناء باتت UNMIK وقوات حفظ السلام الدولية هدفاً للقنابل والعبوات الناسفة في كوسوفو. ويعود هذا، جزئياً، إلى ردات فعل محلية على دور الشرطة الدولية (انظر أدناه) في تنفيذ إجراءات اعتقال أفراد متهمين بجرائم حرب^(١٤١) (وهذه قضية حساسة بشكل خاص في كوسوفو، حيث يعتبر كثيرون من الألبان مقاتلي UCK أبطالاً في حرب تحرير وطني). لكنه يعكس أيضاً شعور الألبان بالإحباط نتيجة إصرار الأمم المتحدة على «المعايير قبل الوضع القانوني» واعتقاد الصرب بأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تحميهم أو أنها لن تحميهم^(١٤٢).

(١٣٧) حث مركز بلغراد للتنسيق في كوسوفو الصرب على عدم الانضمام إلى هيئة حماية كوسوفو إلى أن يحدد دورها بوضوح بحسب ما ورد في قرار مجلس الأمن الرقم (١٢٤٤)، انظر الهامش رقم (١٢١) أعلاه، وإطار عمل كوسوفو الدستوري. انظر: «Belgrade Urges Serbs not to Join Protection B 92 (Belgrade) Corps.» 5 May 2003.

(١٣٨) انظر: A. Mustapha and J. Xharra, «Kosovo Officers under Investigation.» Balkan Crisis Report no.472 (11 December 2003), available at: < http://www.iwpr.net/index.pl?archive/bcr3/bcr3_2003121_47_1_eng.txt > .

(١٣٩) S. Buza, «UN Suspension Move Angers Kosovo Ex-guerrillas.» Reuters, 4 December 2003, available on the Internet site of Global Policy Forum at: < <http://www.globalpolicy.org/security/issues/kosovo1/2003/1203suspension.htm> > .

Agence France-Press, «NATO Troop Numbers to be Slashed in Bosnia, Kosovo: (١٤٠) France.» 14 January 2004, < <http://www.balkanpeace.org/hed/archive/jan04/hed6192.shtml> > .

(١٤١) S. Castle, «KLA Link Suspected in UN Police Murder.» *Independent*, 6/8/2003, p. 11.

(١٤٢) M. Kirby, «Police Defuse Bombs Near UN Headquarters.» *World Markets Analysis* (World Markets Research Centre), 8 March 2004.

إن تطبيق القانون هو مسؤولية UNMIK من خلال نشر قوة شرطة مدنية دولية ومن خلال تجنيد وتدريب قوة شرطة محلية، أي دائرة شرطة كوسوفو KPS، ينبغي نقل المسؤوليات لديها على نحو مطرد. وقد صُمم دائرة شرطة كوسوفو كمنظمة شرطة مدنية متعددة الأعراق وغير سياسية وتضم نحو ٥١٨٥ شرطياً. ويتدرب مجندو هذه الدائرة في مدرسته الجديدة، التي تديرها دائرة تعليم وتطوير الشرطة، التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)^(١٤٣). ويؤخذ نحو نصف المجندين، الذين يخضعون لإجراءات فحص دقيق، من بين أعضاء UCK السابقين المرشحين. وفي حين أن مدرسة دائرة شرطة كوسوفو أعدت حوالي ٥٠٠٠ مجند جديد، فإن وتيرة التدريب السريعة (٢٥٠ خريجاً كل ٤ - ٥ أسابيع) تجعلها غير عملية بالنسبة إلى أفراد UNMIK من حيث توفير تدريب ميداني ملائم للخريجين^(١٤٤).

٧ استنتاجات

إن تعقيدات مهمة تحويل المؤسسات الأمنية موضحة بالفوارق بين تحول ما بعد اشتراكي في أوروبا الوسطى وإعادة بناء ما بعد صراع في جنوب شرقي أوروبا. وتجربة الصراع المسلح الأخيرة، والتطهير العرقي، وإضفاء الصبغة العرقية على هياكل الأمن، والتحول المؤخر، كل ذلك يأتي بتحديات خاصة يواجهها إصلاح قطاع الأمن في المنطقة الأخيرة. ويواجه التحول باتجاه أنظمة سياسية ديمقراطية واقتصادات السوق عوائق أعلى وأكثر عدداً مما يواجهه في أوروبا الوسطى، وهذا تحدٍ يزداد تعقيداً في بعض الأحيان بفعل فيض من الفاعلين الدوليين، وأشكال النفوذ، وبرامج المساعدة المعروضة: ويرسم هذا الفصل صورة دول في البلقان الغربية منهمة في نشاط بناء أمة وإعادة إعمار دولها ومجتمعاتها المتكسرة بعد الحرب. وفي حين أنها لم تصبح بعد ديمقراطيات مفعمة بالقوة والنشاط، فإنها لا تخوض أيضاً صراعاً مسلحاً ولا تتعرض لتطهير عرقي، كما كانت الحال قبل سنوات قليلة.

ولا يزال الالتزام الرفيع بدرجة استثنائية من جهات غربية مانحة وانشغالها بهذه المنطقة، وفوق ذلك كله الاعتراف بأن هذه الدول ستشكل في نهاية الأمر جزءاً من الاتحاد الأوروبي، هو الدافع الرئيسي لبناء السلام والإصلاح، بما فيه إصلاح قطاع الأمن. وفي غياب إجماع محلي واسع، تعتمد قابلية إصلاح قطاع الأمن للاستمرار على النفوذ الذي يستطيع الاتحاد الأوروبي والناطو استخدامه. بيد أن دور المجتمع الدولي متناقض، ليس فقط لأنه ميال إلى الدفع باتجاه إصلاحات ليست مرغوبة أو حتى مفهومة من قبل السكان

< <http://www.osce.org/kosovo/police> .

(١٤٣) بشأن مدرسة سلك شرطة كوسوفو، انظر :

(١٤٤) انظر الهامش رقم (١٣٦) أعلاه.

المحلين، بل لأنه أيضاً مدفوع في جزء كبير منه باهتماماته الأمنية في ما يتعلق بمنطقة قريبة جداً من قلب أوروبا. إذاً، ليس إصلاح قطاع الأمن في البلقان الغربية الناتج الإجماعي لعملية تقويم ذاتي منطقية من نخب سياسية وطنية بقدر ما هو أداة لخدمة مصالح جهات فاعلة وجدول أعمال خارجية. وقاعدته الاقتصادية طارئة على نحو مماثل ولا تدعم نفسها بنفسها، وفي حال «إرهاق الجهة المانحة» - وهو ما يمكن أن يكون خطراً الآن، لأسباب منها الطلبات المتزاخمة من أفغانستان والعراق - يصبح الحفاظ حتى على التقدم المحقق حتى الوقت الحاضر أمراً مختلفاً عليه. ويبقى أن يُرى كيف ستؤثر صدمة العنف المتجدد في كوسوفو في آذار/مارس ٢٠٠٤ في هذه المعادلة.

إن حالة البلقان الغربية توضّح جيداً وعلى نحو خاص الحاجة إلى تحليل الأمن ومعالجته في إطار إقليمي أوسع. ويوفر وضع كوسوفو النهائي غير الثابت، بصفة خاصة، مصدراً محتملاً لعدم استقرار جمهورية مقدونيا والمنطقة. وثمة دينامية إقليمية تضاف باطراد إلى مقاربات إصلاح قطاع الأمن، وعلى الأخص من خلال البرامج الإقليمية لميثاق الاستقرار من أجل جنوب شرقي أوروبا لمحاربة الجريمة المنظمة والتهريب وانتشار الأسلحة الصغيرة. والتركيز على عملية الاستقرار والمشاركة SAP الخاصة بالاتحاد الأوروبي على التعاون الإقليمي بين الشرطة والسلطات القضائية في المناطق نفسها. ولكن هذه المقاربات تتعرض لانتقادات جهات فاعلة في المنطقة لأنها ترهن تقدم كل دولة في نظر الاتحاد الأوروبي والنااتو باستعداد جيرانها للتعاون - بطريقة قلما طبقت في أوروبا الوسطى^(١٤٥). وقد فضلت دول محلية مثل سلوفينيا في الماضي، وكرواتيا وجمهورية مقدونيا الآن، السعي للاندماج في الغرب على أساس مبادرات فردية لا على أساس أنها جزء من منطقة «البلقان» الموصومة بالعار.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي حققه ميثاق الاستقرار من أجل جنوب شرقي أوروبا ومقاربات استراتيجية أخرى، لا يزال هناك نقص في التنسيق بين الجهات الدولية الفاعلة والمشاركة في إصلاح قطاع الأمن، وخصوصاً ضمن دول إفرادية مستهدفة^(١٤٦). وقد وجدت قاعدة بيانات بشأن مشاريع مانحة ذات صلة بإصلاح قطاع الأمن ومنظمة تحت رعاية ميثاق الاستقرار غياباً ملحوظاً لتشاطر المعلومات والاستعداد للتنسيق، حتى بين أولئك الذين يستهدفون القطاع نفسه في بلد معين. ولا شك في أن

S. L. Woodward, «In Whose Interest is Security Sector Reform? Lessons from the (١٤٥) Balkans,» in: G. Cawthra and R. Luckham, eds., *Governing Insecurity* (London; New York: Zed Books, 2003), p. 297.

Edmunds, (١٤٦) لا تشمل المشكلات تداخلات مادية فقط وإنما تشمل نصائح متضاربة أيضاً. انظر: International Institute for Strategic Studies, *Defence Reform in Croatia and Serbia-Montenegro*, pp. 56-57.

درجة من التنافس تساهم في هذا الأمر، والدول المضيفة لا تجعل الأمور أفضل لأنها تفشل في تنسيق المساعدة الدولية وصولاً إلى فاعلية أمثل^(١٤٧). وانتقد ميثاق الاستقرار أيضاً لمنافسته واستنساخه جهوداً أخرى للاتحاد الأوروبي، فوفر بذلك ما لا يشجع الاتحاد الأوروبي على تمويل مثل هذه المشاريع على نحو منتظم^(١٤٨).

وتظهر تجربة البلقان الغربية أيضاً أن بناء المؤسسات وإصلاحها، وهما جزء جوهري من إصلاح قطاع الأمن، لا يمكن فصله عن السياسة والتسويات السياسية. وقد استغل المجتمع الدولي في حالتين - اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك واتفاق إطار أوريد في جمهورية مقدونيا - عقد اتفاقات لوقف النار كي يطرح إصلاح قطاع الأمن كمجال ذي أولوية للمتابعة. ولا تزال هذه الاتفاقات تؤثر في الموقف على الأرض، لكن ليس فقط من حيث تنظيم العلاقات بين أطراف كانوا متحاربين، بل أيضاً من حيث أطر العمل المؤسسية والإجرائية التي تحكم التطورات المستقبلية. وتبرز حالة البوسنة والهرسك أيضاً كيف يمكن للانقسامات العرقية والسياسية داخل الدولة أن تحبط أهداف إصلاح قطاع الأمن المعيارية والعملية. ولئن كانت شرعية دولة تتوقف على قدرتها على توفير الخير العام - ومنه الأمن - لمواطنيها، فلا غرابة في أن يقف تجزؤ الأمن في البوسنة والهرسك حائلاً دون تطوير سلطة مركزية.

كيف يمكن رعاية ملكية محلية لإصلاح قطاع الأمن في بلدان أدى المجتمع الدولي فيها الدور الرئيس في بدء الإصلاح؟ لقد لاحظ علماء سياسيون من دول البلقان الفاصل القائم بين نخبهم السياسية والإصلاحية والمواطنين، الذين هم عادة أقل اهتماماً بالعضوية في الناتو أو الاتحاد الأوروبي، ويشعرون بالإحباط تجاه عمل أنظمتهم السياسية وبالهلح بسبب مستوى المعيشة المتدني ومعدلات البطالة المرتفعة والفساد والأمن الشخصي. ويرى إيفان كراستيف أن المخاطرة الرئيسية التي تواجهها دول البلقان في الوقت الحاضر هي موت الديمقراطية البطيء أو «تآكل الأنظمة الديمقراطية وزوال شرعيتها في الإطار المؤسسي للديمقراطية نفسها»^(١٤٩). والأمر الأبرز حتى في البلقان الغربية هو عجز الميزان الديمقراطي الذي شُخص في سياسات دمج دول الاتحاد الأوروبي الحالية ودول أوروبا الوسطى التي

«Preliminary Gaps Analysis.» Project on Security Sector Reform in South Eastern Europe: An Inventory of Initiatives, Centre for International and Security Studies, York University, Canada, < <http://ssr.yciss.yorku.ca> > .

K. Lamers, «Reform Balkans Stability Pact, German Politician Urges.» : (١٤٨) انظر تعليقات : Die Welt, 23 January 2002, available at: < <http://www.setimes.com/html2/english/020201-SVETLA-001.htm> > .

I. Krastev, The Inflexibility Trap: Frustrated Societies, Weak States and Democracy, (١٤٩) Report on the State of Democracy in the Balkans (Sofia: National Endowment for Democracy, 2002), < <http://www.ned.org/reports/balkansFeb2002.html> > .

يجري إلحاقها الآن^(١٥٠). ويجب على المجتمع الدولي أن يعلم أن إنشاء مؤسسات أمنية سليمة ومسؤولة يشكل جزءاً من عملية ديمقراطية أوسع، وأن الإصلاحات المفروضة قسراً من قادة جماهير متحررة من الوهم ومحرومة من الحقوق السياسية ستقوض في نهاية الأمر الأساس السياسي لبرامج الإصلاح الديمقراطي. وليست مهمة إصلاح قطاع الأمن في مجتمعات ما بعد صراعات كمجتمعات البلقان الغربية أن يحدد مضموناً سياسياً ملائماً فحسب، بل مهمته أيضاً أن يضمن أن تكون العملية السياسية التي يتم بها تطويره وتنفيذه وكسب موافقة الأطراف المسككة بالرهان وعامة الشعب هي عملية تقوي الديمقراطية نفسها.

J. Zielonka, «Challenges of EU Enlargement»; A. Mungiu-Pippidi, «Beyond the New (١٥٠) Borders»; J. Pehe, «Consolidating Free Government in the New EU»; and J. Rupnik, «Concluding Reflections.» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 1 (2004), pp. 22-85.

P. C. Schmitter, «Democracy in Europe and Europe's Democratization.» and R. انظر أيضاً: Dahrendorf, «The Challenge for Democracy.» *Journal of Democracy*, vol.14, no.4 (2003), pp. 101-114.

القسم الثاني

الإنفاق العسكري والتسلح، ٢٠٠٣

٩ - الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا: الولايات المتحدة وأوروبا

بيورن هاغلين

I مقدمة

أثارت التطورات في العلاقات الدولية والمذاهب العسكرية بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة وما تلاها من حروب في أفغانستان والعراق عدداً من القضايا المتعلقة بإنتاج التكنولوجيا العسكرية واستخدامها، وهو ما سنتكلم عنه في هذا القسم وغيره من الكتاب السنوي^(١). يعتمد جزء من الردّ على الحروب غير المتناظرة أو غيرها من الأخطار على استغلال المهارات ذات الصلة في دعم البحوث، والتطوير والإنتاج، وعلى التنظيم الفعال لمثل هذه النشاطات على المستويين القومي والدولي؛ وعلى مشاركة الدول الصديقة والحليفة في النتائج.

يعتبر البحث والتطوير العسكري المرحلة الأساسية والأكثر كلفة لإنشاء منظومة جديدة للأسلحة: بدونها لن يكون هناك نظم عسكرية جديدة أو متطورة، أو إذا أردنا استخدام العبارة الشائعة، لن تحدث «ثورة في الشؤون العسكرية». وهذه الثورة، التي يراها البعض على أنها تطور مستمر أكثر مما هي ثورة، عملية تعرّف اليوم بالحلول العسكرية «التمحورة على الشبكات»، والتي يقال إن الحرب في العراق سنة ٢٠٠٣ كانت الاختبار الميداني الأول لها^(٢). لقد استفاد المجهود الحربي من انهيار الحواجز بين التكنولوجيا المدنية والعسكرية في

(١) للحصول على بحث شامل لتأثيرات هذه الحروب، انظر مقدمة هذا الكتاب.

(٢) للاطلاع على تحليل لموضوع الثورة في الشؤون العسكرية، انظر: B. Heurlin [et al.], eds., *New Roles of Military Forces: Global and Local Implications of the Revolution in Military Affairs* (Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2003), and

الفصلان ٢ و١٢ من هذا الكتاب.

حقوق الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الاستشعار^(٣).

غالباً ما تتضمن الدراسات والتحليلات للإنتاج العسكري الوطني والدولي مقارنات للبيانات المتعلقة بالإنتاج على عمليات البحث والتطوير العسكرية. وينظر عادة إلى مرحلة البحث والتطوير على أنها المرحلة الأولى في إنتاج المعدات العسكرية. لكن هناك مرحلة تسبقها في تلك العملية، وهذا ما سنبحثه في هذا الفصل.

يتوجّه هذا الفصل إلى المستقبل أكثر مما هو سرد للتطورات الحديثة: وهو يرى أن من المرجح أن تنطوي التغيرات الحاصلة في كيفية تطوير الدول المختلفة لقدراتها العسكرية المتباينة على تحوّل في التركيز، إن لم يكن في النوع، من البحث والتطوير العسكري التقليدي لمنظومات الأسلحة المحددة إلى استغلال عسكري أوسع للعلوم والتكنولوجيا^(٤). وهذا ما يسمّى «الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا»، وهو يقتضي التعاون بالإضافة إلى الدعم العسكري المباشر والطويل الأمد - من خلال وزراء الدفاع، والقوات المسلحة ومنظمات الأبحاث ذات الصلة - للبحوث الأساسية، والبحوث التطبيقية، وتطوير التكنولوجيا الاستكشافية لتحقيق القدرات العسكرية المستقبلية ودعمها.

يقدم هذا الفصل بحثاً عن الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا في القسم II، يليه دراستان عن دولتين. في القسم III، توضح الولايات المتحدة حالة بلد يمثل فيه تنفيذ الابتكارات العسكرية القائمة على التكنولوجيا «إجراء نموذجياً» منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل. كما أن المملكة المتحدة هي مثال، نصفها في القسم IV، الدولة الأوروبية الكبرى المنتجة للأسلحة ودولة يتجلى فيها وجود تركيز جديد على الابتكارات العسكرية القائمة على التكنولوجيا بكل وضوح.

لا توجد سياسة أوروبية منسقة بشأن الابتكارات العسكرية القائمة على التكنولوجيا. وعلى الرغم من السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية والإعلان عن الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي للعام ١٩٩٩^(٥) والتطورات اللاحقة له، ليس من الواضح كيف ستحقق أوروبا تلك الأهداف أو ما هي المتطلبات التي تفرضها على العلوم والتكنولوجيا الأوروبية. ومع

M. Kaldor, U. Albrecht and G. Schmöder, eds., *Restructuring the Global Military Sector* (٣)

(London: Pinter, 1998), vol. 2: The End of Military Fordism

(٤) تجدر الإشارة إلى أن العلوم والتكنولوجيا تستخدم دائماً، وإن بدرجات متفاوتة، في الأغراض العسكرية. يطلق على الاستخدام العسكري للعلم والتكنولوجيا أحياناً الإنتاج الرئيسي لتمييزه عن الإنتاج المدني الجانبي في النشاطات العسكرية. وتشير العبارة الأخيرة إلى نشاط مختلف تماماً، لكن الإنتاج الجانبي غير مخطط له ولا يتم إلا بعد تأخيرات طويلة.

(٥) انظر: Z. Lachowski, «The Military Dimension of the European Union,» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 151-173.

ذلك، توحى التطورات الأخيرة بأن التغيير ماضٍ في طريقه. ويصف القسم IV التطورات الأخيرة المتعلقة بالابتكارات العسكرية القائمة على التكنولوجيا في المملكة المتحدة ثم يبحث سياسات الاتحاد الأوروبي الناشئة التي قد تشكل خطوات نحو سياسة لابتكارات عسكرية معتمدة على العلم والتكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي. ويبحث القسم V بعض عواقب التحول نحو الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا بالنسبة إلى البيانات والشفافية، وأخلاقيات البحث، والمنافسة والسيطرة. ويوجز القسم VI النقاط الرئيسة في الفصل.

II الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا

يعكس التغيير العام في المصطلحات التوجه نحو التركيز على العلم والتكنولوجيا في ميدان الابتكارات العسكرية. ومن العبارات الشائعة المستخدمة حالياً البحث والتكنولوجيا العسكرية (R&T) كمتعم للبحث والتطوير العسكري (R&D). وفي حين أن الحرف D في R&D يشير إلى تطوير المعدات العسكرية وفقاً لخصائص محددة، فإن الحرف T في R&T يشدد على تطوير التكنولوجيا العسكرية. لذا يمكن مقارنة الأخيرة بالتطوير الاستكشافي الذي يوضحه عارضو التكنولوجيا لتمييزه عن النماذج الأولية العسكرية الأكثر تقليدية. وقد شرعت الدول الأوروبية كل على حدة في التسعينيات في صياغة استراتيجيات للبحث والتكنولوجيا العسكرية^(٦). تشكلت منظمة البحث والتكنولوجيا العسكرية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٩٨ عبر دمج المجموعة الاستشارية للتطوير والبحوث الفضائية مع مجموعة البحوث الدفاعية^(٧). وكان أحد المواضيع التي جرى التفاوض بشأنها في عملية خطاب النوايا/اتفاقية إطار العمل التي بدأت سنة ٢٠٠٠ كيفية تنسيق سياسات وعمليات البحث والتكنولوجيا الدولية بين الدول الأوروبية المشاركة الست - فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة^(٨).

(٦) من الأمثلة السويد، انظر: Frsvarsmakten Hgkvarteret (Swedish Armed Forces Headquarters), Swedish Armed Forces Strategy for Research and Technology, R&T (Stockholm: Swedish Armed Forces Headquarters, 1997), and Frsvarsmakten Hgkvarteret, «Frsvarsmaktens strategi fr forskning och teknikutveckling: FoT-strategin 2002,» [Swedish Armed Forces Strategy for Research and Technology Development: R&T Strategy 2002], < <http://www.hkv.mil.se/article.php?id=4883> > .

(٧) انظر: N. Holme, «The Research and Technology Agency-RTA: An Essential Contribution to NATO's Future,» NATO's Nations and Partners For Peace, vol. 47, special issue 4 (2001), pp. 16-18, and < <http://www.rta.nato.int/home.asp> > . موقع منظمة البحث والتكنولوجيا على الإنترنت:

(٨) يتوفر نص اتفاقية الإطار وخطاب النيات بشأن تدابير تسهيل إعادة هيكلة صناعة الدفاع الأوروبية، ٦ تموز/يوليو ١٩٩٨، على الإنترنت على العنوان < <http://projects.sipri.se/expcon/loi/liontent.htm> > .

يوضح الشكل رقم ٩-١ معتمداً على العمليات العلاقات بين العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير العسكري، واستخدام السلع والخدمات التجارية والمتوفرة بشكل علني للإنتاج واستخدام المعدات العسكرية. يشير الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا إلى قسمي «المدخلات» في أسفل الشكل ويمينه، أي القاعدة العلم والتكنولوجيا الوطنية والتنسيق الدولي للعلم والتكنولوجيا والتعاون والاستفادة منه. ويوجد في أعلى الشكل «المخرجات»: المنتج النهائي وصيانته والدعم والاستخدام العملي. وغالباً ما تسمى المنتجات المدنية المستخدمة منتجات ذات استخدام مزدوج، مع أنه لم يجر تطويرها لأغراض عسكرية. وهذا الفصل لا يتناول الإنتاج أو النواحي التجارية لعملية الإنتاج أو الاستخدام العملي للمنتجات^(٩). كما أن ثمة ناحية أخرى للمخرجات لم نتطرق إليها هنا ولا تظهر في الشكل رقم ٩-١، وهي السيطرة على تصدير العلم والتكنولوجيا، وليس امتلاكها، وهو الأمر الذي غالباً ما تناوله سياسات التصدير الوطنية^(١٠).

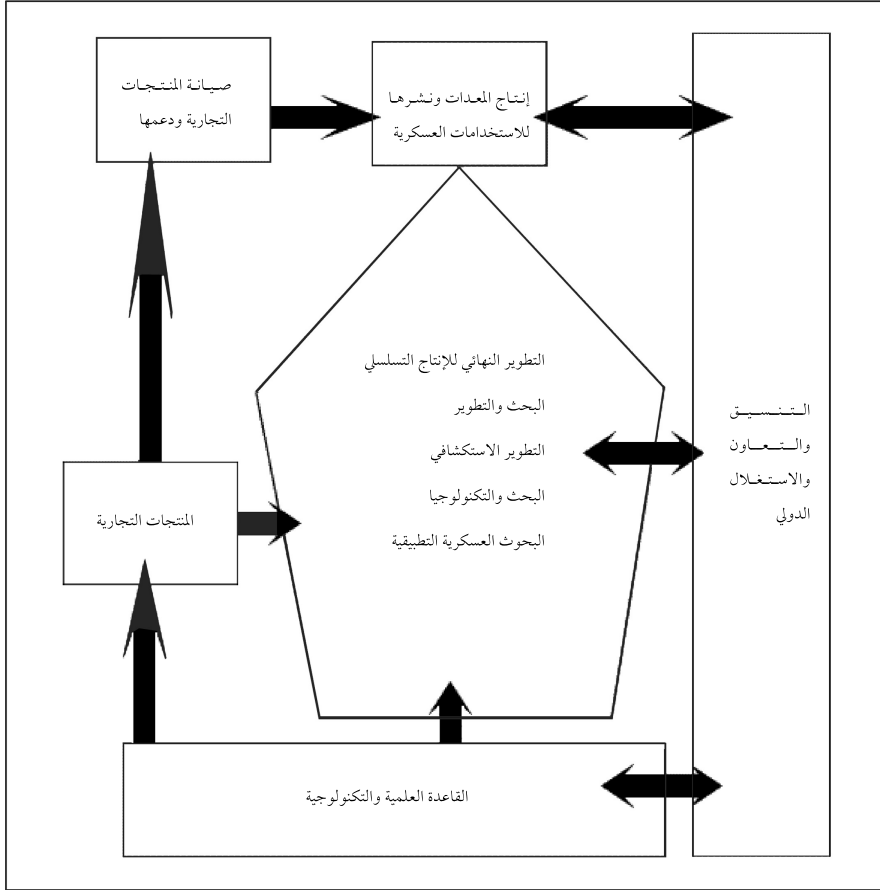
تقتضي الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا الاستغلال العسكري لكل من نتائج العلم والتكنولوجيا المحلية والخارجية في دعم الأفكار الجديدة وحل المشكلات المتعلقة بتطوير القدرات العسكرية. ولطالما كانت نتائج العلم والتكنولوجيا، بسبب طبيعتها الحيادية (لا المزدوجة) مهمة في مجال البحث والتطوير العسكري - سواء أكانت لأغراض دفاعية أم هجومية، أو لإنتاج أسلحة تقليدية أم أسلحة دمار شامل. وتوحي مقولة الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا التي نعرضها في هذا الفصل أن فروع البحث التابعة لوزارة الدفاع والقوات المسلحة يرجح أن تزيد من دعمها المالي إلى أشكال التعاون المتنوعة مع منظمات العلوم والتكنولوجيا الوطنية والأجنبية في نواح ونظم معينة نتيجة لمتطلبات القدرات الجديدة. لكن الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا غير مكلف نسبياً، لأن الدعم العسكري غالباً ما يضاف لمشاريع العلم والتكنولوجيا القائمة، أو لأن الجيش، في حالات أخرى، يكون واحداً من بين داعمين متعددين للمشاريع الجديدة.

يمكن تفسير هذا التحوّل في التركيز على الاستخدام الأوسع للعلم والتكنولوجيا في الابتكارات العسكرية بحدوث عدّة تغييرات. أولاً انتهاء الحرب الباردة وما صاحب ذلك من زوال خطر نشوب حرب كبرى بين الشرق والغرب. وكان ذلك شرطاً ضرورياً لخفض النفقات العسكرية وإعادة صياغة المذاهب العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من استراتيجيات قائمة على الأخطار إلى استراتيجيات قائمة على القدرات.

(٩) بشأن هذه الجوانب، انظر: الفصل ١١ من هذا الكتاب.

(١٠) انظر القسم ٧ من الفصل ١١، والفصل ١٨ من هذا الكتاب.

الشكل رقم ٩-١ العلاقات بين مراحل الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا



ثانياً، أدى ذلك إلى بروز حاجة إلى تحويل المنظمات العسكرية التي أنشئت إبان الحرب الباردة، والمخزونات و«قواعد الاشتباك» العملياتي لتكييفها مع الوضع الأمني الجديد. كما أن ثمة حاجة إلى قدرات جديدة الآن - لتستخدم في بعض الأحيان من قبل أكثر من فرع عسكري واحد - بدلاً من مجموعة منظومات عسكرية محددة. وتلقى هذه التغييرات دعماً من المتطلبات الجديدة في العديد من البلدان، وتصاغ بناء على تصورات لأخطار غير متناظرة ولسياسة مكافحة الإرهاب.

والعنصر الثالث هو الضغط السياسي في أوروبا، ولا سيما لإبقاء الإنفاق العسكري الوطني عند مستويات ما بعد الحرب الباردة المتدنية نسبياً. ويشمل ذلك تغطية الحدود بين

البحوث المدنية والعسكرية والضغط من أجل مزيد من الاستفادة من نتائج العلم والتكنولوجيا بدلاً من تخصيص مبالغ ضخمة لأغراض البحث والتطوير من أجل منظومات عسكرية معينة ومكلفة قد تكون أقل مطابقة لواقع الحال عندما تكون جاهزة للنشر. إن بعض مجالات العلم والتكنولوجيا جديدة وتتطلع إلى الأمام، في حين ترتبط مجالات أخرى بالتكنولوجيات والمعدات المتوفرة على نطاق تجاري والتي أصبحت ذات صلة متزايدة بالأغراض العسكرية بسبب الدوران السريع للمنتجات المدنية المتطورة تكنولوجياً مقارنة بدورات الإنتاج والتطوير الطويلة للمعدات العسكرية الرئيسية. وتشمل الأمثلة على ذلك الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات فضلاً عن الخلفية النفسية والاجتماعية لصنع القرار والقيادة. وتشمل الجوانب الأخرى ذات الصلة بالتكنولوجيات النانوية والروبوتيات والنمذجة والمحاكاة المواد والبنى «الذكية» والتكنولوجيا المضادة للانكشاف^(١١).

التغيير الرابع هو إمكانية استخدام العلم والتكنولوجيا والسلع المتوفرة على نطاق تجاري، والتي تدعمها عوامة التبادل العلمي والعمليات الهادفة إلى التطوير التكنولوجي والإنتاج الصناعي، والذي بدوره يؤدي إلى إمكانية توفير نتائج علم وتكنولوجيا ذات صلة من مختلف أرجاء العالم^(١٢). ونظراً إلى الصلة العسكرية لنطاق واسع من حقول العلم والتكنولوجيا، فقد لا تتمكن دولة بمفردها من تكوين قاعدة كافية للعلم والتكنولوجيا من أجل التوصل إلى المعارف والمهارات الضرورية. لكن ذلك ينشئ خطراً آخر: إذا كان في وسع دولة ما الاستفادة من هذه التكنولوجيات والسلع، فبوسع الأعداء المحتملين الحصول عليها أيضاً. وهكذا لكي تظل المنظمات العسكرية متقدمة على الأعداء والمنافسين المحتملين في هذا العالم المعولم، حيث يمكن إحراز تقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا ذات الصلة خلال فترة زمنية قصيرة، يتعين عليها الاشتراك مباشرة في إنتاج نتائج العلم والتكنولوجيا أو إعلامها بسرعة بهذه النتائج ويتعين عليها امتلاك القدرة على استغلال هذه النتائج بسرعة في الابتكارات العسكرية.

يمكن أن يأخذ الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا أشكالاً عديدة، لكنه

H. Davies, «Defence Research and Technology,» in: K. von Wogau, ed., *The Path to* (١١) *European Defence* (Antwerpen/Apeldoorn: Maklu Publishers, 2004), pp. 265-277.

US Department of Defense (DOD), *Quadrennial Defense Review Report* (Washington, (١٢) DC: DOD, 2001), p. 41, and D. Gold, «US Military Expenditure and the 2001 Quadrennial Defense Review,» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 309-322.

A. Svitak and G. Kaufman: «DOD Outlines : انظر : التقرير. انظر : Service Tech Goals,» *Defense News* (28 April 2003), p. 14, and «DOD may Shift Science Spending Priorities,» *Defense News* (24 March 2003), p. 14.

قد يتضمن، بدرجة أكبر مما هو عليه الحال الآن، دعماً بعيد المدى للبحوث الأساسية والتطبيقية ولتطوير التكنولوجيا من قبل وزارات الدفاع، ومنظمات البحث والتطوير العسكري و/أو اقتناء التكنولوجيا، والقوات المسلحة. يمكن أن يتوسّع هذا الدعم ليشمل علماء أفراداً أو مشاريع مختارة وأن يأخذ، على سبيل المثال، شكل الدعم المالي المباشر، والبرامج المتبادلة، والمرافق المشتركة وبرامج الأبحاث المشتركة، أو قد يشرك الجيش في «مراكز الامتياز». وهكذا فإن الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا يتضمن تدخلاً متزايداً من قبل مشاركين من غير العسكريين في الابتكارات العسكرية، مثل الجامعات والمنظمات العامة والخاصة الأخرى فضلاً عن مشاريع الأعمال التجارية. وبما أن أنشطة العلم والتكنولوجيا لا تعرّف بأنها أنشطة عسكرية، فإن دعم العسكر، وتشارك النتائج وتقاسمها لا يتأثر في العادة بالقيود الأمنية العسكرية. ويمكن أن تتجلى نتائج العلم والتكنولوجيا في أشكال عديدة تتراوح ما بين المعارف والمهارات الفردية غير الملموسة والمخرجات الملموسة التي تأخذ شكل تقارير علمية أو منشورات أخرى، وابتكار تجهيزات وطرق أبحاث جديدة، وإنتاج سلع نهائية^(١٣).

هناك قلة من الدول التي تمتلك الموارد لتنظيم ابتكارات عسكرية واسعة ومنهجية وفعالة قائمة على العلم والتكنولوجيا. ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تقوية هياكلها وسياستها البعيدة المدى لاستغلال العلم والتكنولوجيا في الأغراض العسكرية. يصف القسم III التقليد القديم، والتركيز القوي - ليس من قبل منظمات الأبحاث المتخصصة التابعة للقوات المسلحة وحسب - والابتكارات العسكرية المتواصلة القائمة على العلم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

III المثال الأمريكي

لكي تدعم حكومة الولايات المتحدة طموحاتها العسكرية في مجال البحث والتطوير، خلصت إلى أنه، بدعم العلم والتكنولوجيا، يمكن اكتساب المعارف التي يمكن أن تكون ذات صلة بالابتكارات العسكرية بكلفة متدنية نسبياً وسرعة أكبر مما لو اتبعت القنوات العادية لتوزيع نتائج العلم والتكنولوجيا. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أنشئ عدد من المؤسسات بغية إيجاد أنشطة واعدة في مجال العلم والتكنولوجيا وتوليدها وتقييمها ودعمها، وكان من بينها مكتب تقدير التكنولوجيا (OTA) (١٩٧٢-١٩٩٥)، ومجلس العلوم الدفاعية (DSB)، ووكالة مشاريع البحوث الدفاعية المتطورة (DARPA) ومكتب البحوث العلمية

(١٣) أجري في العام ١٩٦٩ تقييم لدعم المؤسسة العسكرية الأمريكية للعلم والتكنولوجيا واقتنائها وخلص إلى استنتاجات إيجابية عموماً. انظر: US Department of Defense, Project Hindsight, Final Report, AD-495905 (Washington, DC: Office of the Director of Defense Research and Engineering, 1969).

(OSR). وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مركزان للبحث والتطوير تابعان لوزارة الدفاع الأمريكية تديرهما الجامعات أو الكليات: معهد هندسة البرمجيات (التابع لمكتب وزير الدفاع) وتديره جامعة كارنيغي ميلون، ومختبر لينكولن (التابع لوزارة سلاح الجو) ويديره معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT). كما يوجد العديد من مراكز البحث والتطوير التابعة لوزارة الدفاع والتي تديرها مؤسسات لا تتوخى الربح^(١٤). وقام الجيش والبحرية وسلاح الجو الأمريكي بتطوير طموحات قوية للابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا تدعمها منظمات مثل مكتب أبحاث الجيش، ومكتب أبحاث البحرية، ومكتب سلاح الجو للأبحاث العلمية، ودائرة التكنولوجيا التابعة لسلاح الجو، ومكتب الأبحاث الفضائية^(١٥).

كما تنخرط الولايات المتحدة في أنشطة عسكرية في مجال العلم والتكنولوجيا على الصعيدين المحلي والدولي، ويشمل الأخير علاقات ثنائية مع دول من مختلف أرجاء العالم ومع منظمات متعددة الجنسيات مثل حلف الناتو^(١٦). كما أسست الأفرع العسكرية الأمريكية منظمات تركز بوجه خاص على العلوم والتكنولوجيا الأجنبية، مثل مركز العلوم والتكنولوجيا الأجنبية التابع للجيش، ودائرة التكنولوجيا الأجنبية التابعة لسلاح الجو، والبرنامج التعاقدى للأبحاث البحرية الأوروبية. كما تم تأسيس مكاتب في الخارج لدعم الابتكارات العسكرية الأمريكية القائمة على العلم والتكنولوجيا، مثل مركز البحوث البحرية

(١٤) انظر: National Science Foundation (NSF), Division of Science Resources Statistics, *Federal Funds for Research and Development: Fiscal Years 2000, 2001, and 2002* (Washington, DC: NSF, 2002), vol. 50, Section B: «Federally funded research and development centers, by agency and type of administration».

< <http://www.nsf.gov/sbe/srs/nsf02321/start.htm> > . متوفر على الإنترنت:

B. Hagelin, *One for All or All for One? A Study of Pentagon Tapping of Foreign Science and Technology*, Report no. 42 (Uppsala: Uppsala University, Department of Peace and Conflict Research, 1997).

(١٦) تأسست لجنة العلوم التابعة لحلف الناتو في العام ١٩٥٧، ويعود ذلك جزئياً من أجل تطوير قدرات الحلف في مجال العلم والتكنولوجيا. وهذه اللجنة مسؤولة عن برنامج الناتو للعلوم (أصبح برنامج الناتو للأمن من خلال العلم اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، وقد صمم من أجل دعم التعاون بين العلماء الأفراد بدلاً من العمل أو المؤسسات البحثية، انظر: NATO, *NATO Handbook* (Brussels: NATO Office of Information and Press, 2001), p. 193.

في الثمانينيات حدث تركيز متزايد على تعزيز التبادلات الدولية بين الصناعة ومجموعات الأبحاث الجامعية، انظر: NATO, *NATO Handbook* (Brussels: NATO Office of Information and Press, 1985), p. 30.

وفي التسعينيات توسع البرنامج العلمي ليشمل الشركاء في مجلس التعاون لشمال الأطلسي، انظر: NATO, *NATO Handbook* (Brussels: NATO Office of Information and Press, 1992), p. 53.

بدأ التعاون مع أوكرانيا في عام ١٩٩١، وفي عام ١٩٩٨ وقعت اتفاقية تنص على تأسيس لجنة مشتركة للتعاون التكنولوجي والعلمي بين الناتو وروسيا (JSTC). انظر: NATO, *NATO Handbook* (Brussels: NATO Office of Information and Press, 2001), p. 194.

في لندن، والمكتب الأوروبي للبحث والتطوير الفضائي، ومكتب البحوث الأوروبي التابع للجيش^(١٧).

وخطت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات جديدة لاستثمار العلم والتكنولوجيا في الابتكارات العسكرية، بما في ذلك محاولات توليد قدرات مشتركة^(١٨). ومؤخراً، استحدثت مساعد وزير البحرية للبحث والتطوير وحياسة التكنولوجيا في العام ١٩٩٩ منصب رئيس قسم التكنولوجيا كطريقة سريعة للاستفادة من التكنولوجيات الأمريكية والأجنبية الجديدة^(١٩). وفي العام ٢٠٠١، خلصت ديلوريس إيتير (D. Etter)، نائب وكيل وزارة الدفاع السابق للعلوم والتكنولوجيا - وهو منصب يشير بحد ذاته إلى الأهمية العسكرية للعلم والتكنولوجيا - إلى أنّ الفرص العالمية للوصول إلى العديد من التكنولوجيات الجديدة ترغم الولايات المتحدة على اتباع استراتيجية السعي الأسرع في العديد من المجالات التي لا يمكنها فيها منع خصومها من الحصول على التكنولوجيا^(٢٠). وفي وقت لاحق من ذلك العام، أشارت المراجعة الفصلية لوزارة الدفاع إلى أنه يتعين على وزارة الدفاع الأمريكية المحافظة على برنامج قوي للعلم والتكنولوجيا يدعم المتطلبات العسكرية الآخذة في التطور ويضمن التفوق التكنولوجي على الخصوم المحتملين. ولذلك شرعت وزارة الدفاع في العمل على: (أ) التوجه إلى المشاريع الخاصة لإيجاد طرق جديدة لنقل الأفكار من المختبرات إلى القوات العاملة، (ب) الحصول على نتائج الابتكارات التي توصل إليها القطاع الخاص، (ج) دمج البحوث الحكومية والخاصة حيث يكون ذلك ملائماً^(٢١). وفي العام ٢٠٠٢، قدمت دراسة أعدها مجلس العلوم الدفاعية حججاً مشابهة بشأن المحافظة على التفوق التكنولوجي العسكري الأمريكي عبر برنامج للعلم والتكنولوجيا نشط وحسن التمويل وقابل للتكيف^(٢٢). وتنعكس هذه السياسة في توجيهات مراجعة سياسة الصادرات التجارية الدفاعية والأمن القومي، التي بدأت في العام ٢٠٠٢، والتي تهدف إلى المحافظة على المزايا التكنولوجية للولايات المتحدة وتسهيل البحوث الأساسية والاستغلال الدفاعي الأمثل

Hagelin, Ibid.

(١٧) انظر:

(١٨) مثال ذلك المقاتلة الضاربة المشتركة. انظر: B. Hagelin [et al.], «International Arms Transfers», in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security 2002* (note 5), pp. 395-400, and

الفصل ١٠ من هذا الكتاب.

W. B. Scott, «Navy Accelerates Transition of Technology to Weapon Systems», *Aviation Week & Space Technology* (7 May 2001), pp. 82-83.

D. Etter, ««Run Faster» Strategy: Science, Technology Gain New Status», *Defense News* (٢٠) (30 July-5 August 2001), p. 31.

(٢١) انظر الهامش رقم (١٢) أعلاه.

US Department of Defense (DOD), Defense Science and Technology, *Defense Science Board 2001 Summer Study* (Washington, DC: DOD, 2002).

والسريع للتطورات التجارية. تهدف المراجعة، من بين ما تهدف، إلى تحديد تغييرات سياسة انتقال التكنولوجيا التي ستسهّل: (أ) قدرة الجيش الأمريكي على الاستفادة من التطورات التجارية والتعاون الدولي، (ب) البحوث الأساسية المتقدمة في المعاهد الأكاديمية الأمريكية، والمختبرات الحكومية، والصناعة الخاصة وغيرها من المنظمات المنخرطة في البحوث الأساسية^(٢٣).

تعدّ مبادرة البحوث الجامعية المتعددة الاختصاصات مثلاً على برنامج لوزارة الدفاع الأمريكية لدعم العلوم الأساسية. وبالرغم من التمويل الضئيل نسبياً الممنوح له، ينبغي النظر إليه إلى جانب ميزانيات تطوير التكنولوجيا العسكرية الأمريكية الضخمة ومشترياتها^(٢٤). وهذه المبادرة مصممة للتعامل مع مجالات الموضوعات الكبيرة المتعددة الاختصاصات التي تمثل فرصاً لتطبيقات عسكرية مستقبلية وخيارات تكنولوجية. في العام ٢٠٠٠، كانت وزارة الدفاع مسؤولة عن قرابة ١٣ في المئة من كافة الالتزامات الاتحادية بالبحوث، وقد خصّصت أساساً لحقول الهندسة، والرياضيات وعلوم الحاسوب، وعلوم الحياة، والعلوم الفيزيائية والعلوم البيئية^(٢٥). وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أعلنت وزارة الدفاع عن خطط لتقديم ٢٦ منحة بلغت بمجموعها ١٤ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٢، وما يصل إلى ٢٤ مليون دولار كل عام بدءاً من السنة المالية ٢٠٠٣، إلى ٢٢ معهداً أكاديمياً للبحوث المتعددة الاختصاصات في كل مجالات العلوم الأساسية تقريباً والهندسية (العلوم والهندسة هي العبارة التي تستخدمها وزارة الدفاع كبديل لعبارة العلوم والتكنولوجيا)^(٢٦).

وبالإضافة إلى ذلك، شرعت وزارة الدفاع في أوائل عام ٢٠٠٣ في عملية تطوير

(٢٣) انظر: White House, «Bush Administration Review of Defense Trade Export Policy and National Security,» Fact Sheet, Washington, DC, 21 November 2002, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/11/20021121-5.html> >, and B. Hagelin [et al.], «International Arms Transfers,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 440-441

ولم تنشر مثل هذه المراجعة في سنة ٢٠٠٣ بسبب الحرب في العراق وكثير من القضايا المثيرة للخلاف.
(٢٤) انظر الفصل ١٠ من هذا الكتاب.

(٢٥) انظر: NSF, Division of Science Resources Statistics, *Federal Funds for Research and Development: Fiscal Years 2000, 2001, and 2002*, Section C, Table C-20: Federal Obligations for Research, by Agency and Field of Science and Engineering: Fiscal Year 2000.

(٢٦) انظر: US Department of Defense (DOD), «University Research Awards Announced,» News Release no.135-02, 20 March 2002, < http://www.defenselink.mil/news/Mar2002/b03202002_bt135-02.html > .

لمراجعة منح وزارة الدفاع السابقة، انظر المعلومات في موقع وزارة الدفاع على الإنترنت: < http://www.defenselink.mil/news/Feb2001/b02022001_bt054-01.html >; < http://www.defenselink.mil/news/Feb2000/b02042000_bt051-00.html >, and *Aviation Week & Space Technology* (19 May 2003), p. 15.

«دليل تخطيط تكنولوجيا، وهي أداة جديدة للتخطيط للميزانية الجديدة للأفرع العسكرية والوكالات الدفاعية. يحدد هذا الدليل حقول العلوم والتكنولوجيا ذات الأولوية بالنسبة إلى وزارة الدفاع وسيستخدم لوضع خطط إنفاق الأفرع العسكرية والوكالات الدفاعية نحو مجالات التكنولوجيا التحويلية مثل الفضاء، والطاقة والقوة، ونظم المراقبة.

تعتبر الفئة الرئيسية للالتزامات الفدرالية الإجمالية نحو الأنشطة الأكاديمية في العلوم والهندسة قسماً من نفقات البحث والتطوير التي تشمل البحوث الأساسية وصولاً إلى التطوير الاستكشافي، أي ما يزيد على ٨٠ في المئة من الدعم الأكاديمي الاتحادي للعلوم والهندسة في العقد الماضي^(٢٧). وقد خصّصت الحصص الكبرى لما قد يبدو غرضين متناقضين - إنقاذ الأرواح (وزارة الصحة والخدمات الإنسانية) والحرب (وزارة الدفاع)^(٢٨). غير أن ثمة خاصية أساسية للعلوم والتكنولوجيا وهي أنّ المخرجات قد تتصل بأغراض عديدة، بما في ذلك الأغراض الهجومية والدفاعية، وكلاهما «يقتل ويحمي». على سبيل المثال، تعكس دراسة أعدها المجلس القومي الأمريكي للبحوث سنة ٢٠٠٢ التزاماً للمجتمعات الأمريكية العلمية والهندسية والصحية للمساعدة في الرد على التحديات التي تلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١^(٢٩). وكان للتشديد على الحرب على الإرهاب والدفاع عن الوطن تأثير مباشر في مخصصات البحث والتطوير في السنة المالية ٢٠٠٤^(٣٠)،

National Science Foundation (NSF), Division of Science Resources Statistics, *Survey of Federal Science and Engineering Support to Universities, Colleges, and Nonprofit Institutions: Fiscal Year 2001* (Washington, DC: NSF, 2003), < <http://www.nsf.gov/sbe/srs/infbrief/ib.htm> >.

I. Taipale [et al.], eds., *War or Health? A Reader* (London; New York: Zed Books Ltd, 2002), and R. J. Benhof, «Federal Academic S&E Obligations Increased 13 Percent in FY 2001: Record Highs Reported in Five of Six Funding Categories.» National Science Foundation InfoBrief NSF 03-317, April 2003, < <http://www.nsf.gov/sbe/srs/infbrief/nsf03317/start.htm> >

في الواقع، بالرغم من إمكانية ملاحظة اختلافات معينة في دعم وزارة الصحة والخدمات الإنسانية ووزارة الدفاع للعلوم والتكنولوجيا، كانت هناك أوجه تشابه جلية. انظر: Hagelin, *One for All or All for One? A Study of Pentagon Tapping of Foreign Science and Technology*.

National Research Council of the National Academies, Committee on Science and Technology for Countering Terrorism, *Making the Nation Safer: The Role of Science and Technology in Countering Terrorism* (Washington, DC: National Academies Pres, 2002).

C. Smith, «Homeland Defense and Security Big Winners in Proposed Funding for Federal R&D.» News & Reporter Help (American Association for the Advancement of Science, Washington, DC), 19 August 2003, < <http://www.aaas.org/news/releases/2003/0819rd.shtml> >; American Association for the Advancement of Science (AAAS), «Congress Proposes Increases for Defense and Homeland Security R&D, Flat Funding for Other Programs.» August Status Report on R&D in FY 2004 Appropriations, 19 August 2003, < <http://www.aaas.org/spp/rd/sum81503.pdf> >, and

الفصل ١٠ من هذا الكتاب.

وأخذت وزارة الأمن الداخليّ تبحث عن التكنولوجيات والخبرات داخل الوطن وفي الدول الصديقة أيضاً^(٣١).

إن حقيقة كون السياسة الأمريكية الداعمة باستمرار للابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا هي سياسة متعمدة لا تعني أنها ستصيب نجاحاً دائماً في كافة نواحيها. وفي نفس الوقت، لا يمكن تقييم نتائج الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا إلا من خلال الإمكانيات التي تولدها في المستقبل. وللابتكارات العسكرية الأمريكية القائمة على العلم والتكنولوجيا المحلية والأجنبية على السواء. وينعكس ذلك على سبيل المثال في المحاولات الأمريكية لتطوير قدرات عسكرية تتمحور حول الشبكات، وتتضمن تدخلات تكنولوجية مدنية وعسكرية في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات، وجمع المعلومات، والمراقبة للحصول على معلومات فورية من أرض المعركة وإيصال الأوامر إليها. ومن الأمثلة التوضيحية الأخرى إنشاء منصب ضابط ارتباط (اتصال) في الجيش الأمريكي مختص بالشؤون العلمية من أجل نقل الخبرة العملية بسرعة إلى المختبرات والمساعدة في تحقيق متطلبات التكنولوجيا الجديدة^(٣٢).

IV أوروبا الباحثة عن سياسة

برغم عدم توفر بيانات تفصيلية علنية وقابلة للمقارنة، قليلة هي البلدان الأوروبية التي جعلت الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا سياسة قومية متعمدة ومنهجية على غرار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المرجح أن نجد أوجه الشبه الأكبر في

(٣١) انظر: B. Tigner, «Terrorism Concerns Prompt Talk of EU Funding Research,» *Defense News* (23-29 September 2002), p. 3; J. Fournet, «Science and Society: A NATO Asset in a Global World,» *NATO's Nations and Partners for Peace*, no. 4 (2002), p. 265, and «NATO/Russia: Agreement by Reykjavik, Says Lord Robertson,» *Atlantic News* (4 April 2002).

في فترة السنوات المالية ١٩٧٩-٢٠٠١، ارتفعت مخصصات البحث والتطوير التي شاركت فيها DOD إلى أكثر من ٦٠ بالمئة من مخصصات البحث والتطوير الفدرالية في السنة المالية ١٩٨٦. انظر:

R. L. Meeks, FY 2001 Department of Defense Share of Federal R&D Funding Falls to Lowest Level in 22 Years, Data Brief NSF01-319 (Arlington, VA: National Science Foundation (NSF), Division of Science Resources Studies, 2001).

في سنة ٢٠٠٣، طلبت وزارة الدفاع زيادة ٩ بالمئة للبحث والتطوير في سنة ٢٠٠٤ على الأموال التي أنفقت سنة ٢٠٠٣، انظر: F. Tiboni and G. Kaufman, «Nine Percent Boost for R&D,» *Defense News* (10 February 2003), p. 22, and «US Army Aims to Accelerate Introduction of New Technology,» *Jane's International Defence Review*, vol. 37 (March 2004), p. 6.

M. Cox, «US Army to Field New Science Officers,» *Defense News* (15 September 2003), (٣٢) p. 40.

البلدان الملتزمة بمشاريع عسكرية ضخمة ومتعددة الأنظمة، مثل البرامج النووية والمشاريع المستندة إلى الفضاء، أو حيث يحصل البحث والتطوير العسكري على حصة كبيرة نسبياً من الاعتمادات العامة والعسكرية. وفي هذه البلدان، إما أن يكون الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا بمثابة سياسة عامة وإما مركزاً في حقول معينة من الابتكارات العسكرية. ومن المفترض على سبيل المثال أن تكون فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا مدركة للحاجة إلى مزيد من الاستغلال العسكري للعلوم والتكنولوجيا والمنتجات التجارية^(٣٣). وتملك فرنسا، والمملكة المتحدة على وجه الخصوص بعضاً من أكثر نظم البحث والتكنولوجيا تطوراً في العالم^(٣٤). وتشير الإحصاءات الدفاعية البريطانية إلى أنّ وزارة الدفاع تدعم الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا، وقد قوّت المملكة المتحدة هذه السياسة في السنوات القليلة الماضية^(٣٥). كما أن المملكة المتحدة استفادت على الأرجح من علاقاتها العسكرية الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. ومن المؤشرات على هذه العلاقة والدور البريطاني في العلوم والتكنولوجيا الأوروبية أن كافة مكاتب البحوث التابعة للقوات المسلحة الأمريكية في أوروبا موجودة في لندن منذ السبعينيات. وستتطرق إلى عمليات التطوير في الابتكارات العسكرية البريطانية القائمة على العلم والتكنولوجيا أدناه.

من ناحية أخرى، بدأ الاتحاد الأوروبي للتو في صياغة متطلبات قدراته العسكرية. وفي الوقت نفسه، ترتبط الموارد الأوروبية المخصصة للتطوير الصناعي أيضاً على الابتكارات العسكرية الوطنية على الأرجح (انظر أدناه)، كما يتضح من استفادة القوات المسلحة الأمريكية من العلوم والتكنولوجيا الأوروبية^(٣٦). وفي السنة المالية ٢٠٠٠، خصصت البلدان الأوروبية ٨٦ في المئة من الالتزامات البحثية الأساسية لوزارة الدفاع لمتعهدين

(٣٣) P. Gummett and W. Walker, «Changes in Defence Procurement and the European Technology Base,» in: R. Coopey, M. R. H. Uttley and G. Spinardi, eds., *Defense Science and Technology: Adjusting to Change* (Chur: Harwood Academic Publishers, 1993), pp. 145-169.

B. Hagelin, «Sweden,» in: P. Gummett and J. : انظر : انظر أدناه، B. Hagelin, A. Stein, eds., *European Defence Technology in Transition* (Amsterdam: Harwood Academic Publishers, 1997), and S. Dresner, «Reforming Research Systems,» *Science and Public Policy*, vol. 29, no. 3 (June 2002), pp. 169-180.

J. Clevstrm and M. Winnerstig, *Defence Technology as Security Policy: Defence R&T as Security Policy Tool in Europe, France and the United Kingdom*, FOI Report FOI-R-0813-SE (Stockholm: National Defence Research Establishment, 2003).

(٣٥) يوجد إجمالي النفقات المخصصة للبحوث والتكنولوجيا الخارجية، بما في ذلك الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى، والصناعة الخاصة والشركات العامة، إضافة إلى التمويل الخارجي في: British Ministry of Defence (MOD), *UK Defence Statistics* (London: MOD, annual).

Hagelin, *One for All or All for One? A Study of Pentagon Tapping of Foreign Science and Technology*. (٣٦)

أجانب^(٣٧). ويرى البعض أنّ الفجوة التي غالباً ما يدور الحديث عنها بين جانبي الأطلسي ليست على مستوى التكنولوجيات الأساسية وإنما على مستوى التطبيقات العسكرية^(٣٨). ومن الأسئلة التي ستثار في المستقبل ما إذا كانت البلدان الأوروبية سوف تستغل بطريقة مشابهة قاعدتها العلمية والتكنولوجية المشتركة في الابتكارات العسكرية.

السياسة البريطانية

في العام ٢٠٠٢، صاغت وزارة الدفاع البريطانية سياسة صناعية دفاعية حذت حذو «المراجعة الدفاعية الاستراتيجية» للعام ١٩٩٨^(٣٩). وقد جرى التأكيد على أهمية العلوم والتكنولوجيا، ما انعكس على الابتكارات العسكرية القائمة على العلوم والتكنولوجيا. ولقيت هذه السياسة مزيداً من الدعم في العام ٢٠٠٣^(٤٠).

يعتبر الاستثمار في البحث والتكنولوجيا حيويّاً من أجل الازدهار المستقبلي للقاعدة الصناعية الدفاعية وقدرات القوات المسلحة. وسنعمل مع الصناعة والمجتمع الأكاديمي من أجل تنسيق مواردنا المشتركة، والاستغلال الأقصى للتكنولوجيا المدنية، وتوجيه استثماراتنا نحو المجالات ذات الأهمية العسكرية... وسنعمل على تحسين فرص وصول صناعتنا إلى التكنولوجيا الأجنبية، وزيادة حصة التكافل البحثي^(٤١).

بعد أن كانت وزارة الدفاع مورّداً وحيداً للبحوث ذات الصلة عبر وكالة التقييم الدفاعي والبحوث السابقة، لم تعد تملك الآن سوى قدرات بحثية علمية داخلية بسيطة. وفي العام ٢٠٠٣، توصل مركز المفاهيم والعقيدة المشتركة التابع لوزارة الدفاع إلى أن البحوث التي تجريها الوزارة تقلصت بنسبة ٥٠ في المئة بالطلق منذ أواسط الثمانينيات^(٤٢). وبالتالي

NS), Division of Science Resources Statistics, *Federal Funds for Research and Development: (٣٧) Fiscal Years 2000, 2001, and 2002*, tables C-80 and C-81, and W. Matthews, «Looking for the World's Best Ideas,» *Defense News* (10 March 2003), pp. 1-2.

Center for Strategic and International Studies (CSIS), *The Future of the Transatlantic (٣٨) Defense Community: Final Report of the CSIS Commission on Transatlantic Security and Industrial Cooperation in the Twenty-First Century* (Washington, DC: CSIS Press, 2003).

British Ministry of Defence (MOD), *Defence Industrial Policy, Ministry of Defence Policy (٣٩) Paper*; no. 5 (London: MOD, 2002).

British Ministry of Defence (MOD), «Making Defence Industrial Policy Work for the (٤٠) Armed Forces and UK Industry,» *Delivering Security in a Changing World, Defence White Paper, vol. 2* (London: MOD, 2003), and «Partnerships Must be «Broad and Deep», Says MOD,» *Jane's Defence Industry* (March 2004), pp. 11-12.

British Ministry of Defence (MOD), *Defence Industrial Policy*, pp. 5 and 18. (٤١)

Joint Doctrine and Concepts Centre (JDCC), *Strategic Trends: The Science and Technology (٤٢) Dimension* (Swindon: JDCC, 2003), p. 5, and Gummett and Walker, «Changes in Defence Procurement and the European Technology Base».

أصبح التعاون الوثيق مع الصناعة والمعاهد العلمية أكثر أهمية. وفي هذا الصدد تمّ تحديد طريقتين أساسيتين «للتشارك» مع الصناعة والمجتمع الأكاديمي: «أبراج الامتياز» ومراكز التكنولوجيا الدفاعية». تسعى أبراج الامتياز إلى تحسين الامتياز التكنولوجي لوزارة الدفاع والقاعدة «الرأسيّة» لتوريد المعدات في المجالات الرئيسية ذات الأولوية القصوى عند مستوى النظام أو النظام الفرعي الرئيس.

وفي حين أن المراد من أبراج الامتياز القيام بالإنتاج والبحث والتطوير العسكري الأكثر تقليدية، وتحقيق متطلبات معدات معينة، نجد أن مراكز التكنولوجيا الدفاعية ليست ملزمة بذلك^(٤٣). وهي تستند إلى قرار صادر عن وزارة الدفاع في شباط/فبراير ٢٠٠٢ ينص على الانضمام إلى قوى الصناعة، والمجتمع الأكاديمي ووزارة الدفاع. ويمول التعاون مع مراكز التكنولوجيا الدفاعية بشكل مشترك من المشاركين ووزارة الدفاع، بغية توليد التكنولوجيات والاستفادة منها. وتتوقع وزارة الدفاع أن تجني فائدة من مصدر للخبرات في مجالات معينة ذات صلة بالعلوم والتكنولوجيا، في حين قد يجني المشاركون عوائد من استثمارهم في معدات دفاعية مستقبلية وتطبيقات مدنية. وقد أطلقت أولى مراكز التكنولوجيا الدفاعية في العام ٢٠٠٣^(٤٤).

وفقاً للسياسة الصناعية الدفاعية البريطانية، ستعمل وزارة الدفاع بشكل وثيق مع مجالس الصناعة والبحوث لتعريف العلوم والتكنولوجيا ذات الصلة. وبالإضافة إلى وكالة التنوع الدفاعي التي لعبت منذ العام ١٩٩٩ دوراً مهماً في استغلال التكنولوجيا المدنية لأغراض عسكرية، يسعى برنامج مراقبة التكنولوجيا إلى ردم الفجوات عبر أنشطة على الصعيدين الوطني والدولي في أسواق الابتكارات حيث لا تملك وزارة الدفاع برنامج أبحاث قوياً^(٤٥).

لا ينعكس الابتكار القائم على العلم والتكنولوجيا في خطط وزارة الدفاع وحسب، وإنما أيضاً في ردود الوزارات الأخرى على أخطار الإرهاب، وبخاصة في النواحي المتعلقة باكتشاف المواد الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ورغم أنّ برنامج أبحاث مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة برنامج مدنيّ تابع لوزارة الداخلية، فإنه يجمع بين المجالات البحثية المدنية والعسكرية، والمسؤوليات الوزارية والحكومة والخاص والعام

(٤٣) «A Better outlook for R&D?», *Interavia* (July-August 2002), p. 29.

(٤٤) أولى هذه المراكز قام بتغطية البيانات وانتشار المعلومات، وتكامل العوامل الإنسانية والاستشعار الكهرمغناطيسي من بُعد، انظر: *Defence Industry* (June 2003), p.8, and «Underwater Sensor Technology is a New «Tower of Excellence»», *Defence Industry* (August 2003), p. 11.

JDCC, *Strategic Trends: The Science and Technology Dimension*, p. 6.

(٤٥)

والحدود القومية. ولمختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية، إلى جانب مؤسسة الأسلحة الذرية والوكالات والمنظمات المدنية، دور مهم^(٤٦). وليس من المرجح أن يمنح مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية هذا البرنامج أهمية وحسب، بل أن يمنح البرنامج مختبر العلوم قيمة مضافة.

وبصرف النظر عن التنسيق البحثي القوي على الصعيد القومي، بما في ذلك تعاون المؤسسة العسكرية مع المجتمع الأكاديمي والصناعة، ثمة تشديد على الحاجة إلى وجود روابط قوية مع مؤسسات الأبحاث الأجنبية. ويقال إن التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ربما بما في ذلك برنامج الإطار السادس، مهم في برنامج أبحاث مكافحة الإرهاب^(٤٧). كما أن الحاجة إلى الإبقاء على فرص الوصول إلى التكنولوجيا الأمريكية ملحوظة أيضاً في السياسة الصناعية الدفاعية لوزارة الدفاع، إلى جانب أهمية برنامج البحث والتكنولوجيا الوارد في خطاب النوايا^(٤٨).

نحو ابتكارات عسكرية قائمة على العلم والتكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي

الإطار العام

بالنظر إلى الاستبعاد الصريح للدفاع من مهام الاتحاد الأوروبي سابقاً، لم يكن من الممكن وجود دعم رسمي مركز وبعيد المدى من جانب الاتحاد الأوروبي للبحث والتطوير العسكري. ونتيجة لذلك، لم يكن للاتحاد الأوروبي سياسة متبعة للتوصل إلى ابتكارات عسكرية قائمة على العلم والتكنولوجيا. لكن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك إقرار بوجود صلة بين العلوم والتكنولوجيا والشؤون العسكرية: فقد كان ذلك ظاهراً في برنامج الأبحاث التعاوني الخاص بالتعاون الأوروبي للدفاع على المدى الطويل، وقد أدمج الآن بمجموعة الأسلحة الأوروبية الغربية^(٤٩). كما أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يدركون منذ وقت بعيد أهمية

The Scientific Response to Terrorism: The Government Reply to the Eighth Report from (٤٦) the House of Commons Science and Technology Select Committee, Cm 6108, January 2004,

متوفر على الإنترنت: < http://www.homeoffice.gov.uk/docs2/stc_report_reply.pdf > .

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٨

MOD, *Defence Industrial Policy*, p. 21.

(٤٨)

Western European Armaments Group, «Panel II: Research & Technology : انظر: Cooperation.» < <http://www.weu.int/weag/panel2.htm> > .

كان الدفاع النشاط المحوري للاتحاد الأوروبي الغربي منذ العام ١٩٥٤ كامتداد لمعاهدة بروكسل الموقعة في العام ١٩٤٨. لمعرفة أعضاء الاتحاد الأوروبي الغربي، انظر معجم المصطلحات في هذا الكتاب.

الاستثمار في «قاعدة معارف مشتركة»^(٥٠). وكان الدافع الرسمي لبرامج مثل أوريجا وبرامج الإطار هو التطور الصناعي، لكن النتائج كانت في بعض الأحيان ذات صلة أيضاً بالطموحات العسكرية القومية أو الأمنية الواسعة^(٥١).

أعادت بنية «الدعائم» في الاتحاد الأوروبي والمسؤوليات المتداخلة بعض الشيء صياغة وتنفيذ سياسة منسقة للاتحاد الأوروبي. فالأبحاث والسياسة الصناعية وسياسة المنافسة تقع على عاتق «الدعامة الأولى» لقدرة المجتمع الأوروبي، حيث تلعب المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي أدواراً أساسية. غير أن السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية تقع على عاتق «الدعامة الثانية»، حيث تقوم الدول الأعضاء باتخاذ القرارات. وبما أن القرارات المتعلقة بالتطوير العسكري المشترك أو المنسق وامتلاك الأسلحة لا تزال تعيقها الأولويات القومية المتضاربة والمنافسة، فإن الصناعة تميل إلى دعم القرارات في الدعامة الأولى.

في العام ٢٠٠٣ وأوائل العام ٢٠٠٤ على التوالي، تم اتخاذ قرارين لا يشيران إلى مساندة المفوضية للعلوم والتكنولوجيا لدعم الابتكار العسكري وحسب، وإنما إلى انخراطها المباشر في ذلك. الأول هو القرار المتخذ في العام ٢٠٠٣ بإنشاء وكالة مرتبطة بالأسلحة ضمن إطار الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٤^(٥٢). ويتوقع أن تقوم، من بين عدة أمور أخرى، بدعم الأبحاث المتعلقة بالتكنولوجيا الدفاعية وتشجيع تحسين القدرات^(٥٣). وأشار

(٥٠) انظر : European Commission, Research Directorate General, *Towards a European Research Area: Science, Technology and Innovation, Key Figures 2002* (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2002), p. 15.

للإطلاع على طرق قياس الابتكارات الأوروبية، انظر : «The European Innovation Scoreboard» < <http://trendchart.cordis.lu/Reports/index.cfm?fuseaction=ReportInnovationHome> >.

(٥١) انظر الحالات الوطنية في : Gummett and Walker, «Changes in Defence Procurement and the European Technology Base».

أطلق برنامج أوريجا في العام ١٩٨٥ للتشجيع على مقارنة (صناعية) من أسفل إلى أعلى لتحقيق تطور تكنولوجي؛ لمعرفة أعضاء أوريجا، انظر الموقع : < <http://www.eureka.be/ifs/files/ifs/jsp-bin/eureka/ifs/jsp/publicAboutEurekaMembers.jsp> >.

وقد زادت حصة برامج الإطار من تمويل الاتحاد الأوروبي الإجمالي لعمليات البحوث والتطوير منذ بدء العمل ببرنامج الإطار الأول في الأعوام ١٩٨٥-١٩٧٨.

(٥٢) انظر : Council of the European Union, «Council Decision of 17 November 2003 Creating a Team to Prepare for the Establishment of the Agency in the Field of Defence Capabilities Development, Research, Acquisition and Armaments,» 2003/834/EC, *Official Journal of the European Union*, L318 (3 December 2003), pp.19-21, and

الفصل ١١ من هذا الكتاب.

(٥٣) انظر : «Council Decision of 17 Nov. 2003 Creating a Team to Prepare for the Establishment of the Agency in the Field of Defence Capabilities Development, Research, Acquisition and Armaments,» *Official Journal of the European Union*, L 318 (3 December 2003), pp. 19-21; «Draft

مفوض الاتحاد الأوروبي للبحوث، فيليب بوسكويين، في أوائل العام ٢٠٠٤ إلى أن جزءاً من تبريره يعود إلى تجنب الانقسام وتكرار الجهود، وتطوير مبادرات مشتركة من أجل التعاون المدني-العسكري، وقبل كل شيء، تحقيق التفوق العلمي والتكنولوجي عبر المنافسة على المستوى الأوروبي^(٥٤).

وهكذا كان هناك دعم قوي لوكالة التسليح الجديدة، على الرغم من أنها ستكون على ارتباط وثيق بالدعم الثنائي بين حكومية. وكان القرار الآخر إطلاق المفوضية في أوائل العام ٢٠٠٤ برنامج عمل تحضيرى مدته ثلاث سنوات من أجل تعزيز القرارات الصناعية الأوروبية في مجال «البحوث الأمنية». ويكمن هدفها في توفير قاعدة علم وتكنولوجيا متينة للقرارات الأوروبية المتعلقة بأمن «المواطنين» (أي الدفاع عن الوطن)، والتنافسية الدولية للصناعة الدفاعية الأوروبية^(٥٥). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، صرح بوسكويين بأن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى «تتي مقارنة أكثر تنظيماً وأوروبية للبحوث الأمنية. فأوروبا تدفع ثمناً باهظاً جداً للفصل الأوروبي المصطنع والفريد من نوعه بين البحوث المدنية والعسكرية»^(٥٦). وقد حظي القرار بدعم البرلمان الأوروبي بالإضافة إلى الجمعية الأوروبية للصناعات الفضائية^(٥٧).

Articles on External Action in the Constitutional Treaty, Note from the President to the European = Convention,» CONV 685/03, European Convention, Brussels, 23 April 2003, Article 30.3, p. 16, < <http://foreignaffairs.gov.ie/eu/CV00685.pdf> >, and «Final Report of Working Group VIII-Defence.» WG VIII 22, CONV 461/02, European Convention, Brussels, 16 December 2002, < <http://register.consilium.eu.int/pdf/en/02/CV00/00461en2.pdf> >.

سيكون هناك في البداية خليط من الدعم المالي على الصعيد القومي وعلى نطاق الاتحاد الأوروبي بموازاة الدعم العيني من قبل الصناعة في سبيل إنجاز مهام بيطرسبيرغ الموسعة و"متطلبات الأمن العالمي". وستعزف هذه الاحتياجات الأخيرة المفوضية الأوروبية والخبراء الوطنيين، ويقال إنها ستضمن مشاريع تتعلق بالفضاء، وجمع الاستخبارات وتكنولوجيا المعلومات، بما يوفر دفاعاً موسعاً وتطبيقات للحماية المدنية. انظر: B. Tigner: «EU Moves to Directly Fund Research.» *Defense News* (10 March 2003), p. 14, and «EU to Shift Research Funds into Defense.» *Defense News* (19 May 2003), p. 14.

Busquin, «Security Research in the European Union: Current Status and Strategic (٥٤) Prospects,» in: von Wogau, ed., *The Path to European Defence*, pp. 54-60.

(٥٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٥٨، والفصل ١١ من هذا الكتاب.

B. Tigner, «EU to Unveil its First Defense Research Projects in November.» *Defense News* (20 October 2003), p. 13, and B. Schmitt, «Armaments: New Opportunities, New Challenges.» *Newsletter* (EU Institute for Security Studies), no. 8 (October 2003), p. 4.

European Association of Aerospace Industries (AECMA), «Security Research : انظر» Addresses a Fundamental Need for Community Action,» AECMA Press Information, Sky & Space Intergroup Meeting, European Parliament, 19 Decemebr 2003, < <http://www.aecma.org/News.htm> >; P. Sparaco and M. A. Taverna, «Propping Up R&D: Homeland Security Program, French Spending = Hike Bolsters Prospects for European Research.» *Aviation Week & Space Technology*, 27 October 2003,

تقع البحوث الدفاعية والأنشطة الصناعية عند نقطة اتصال كفاءة المجتمع الأوروبي والدول الأعضاء. وقد أدى إنشاء جدول أعمال «للبحوث الأمنية» بتمويل من المجموعة الأوروبية إلى توسيع أدوار المفوضية والبرلمان الأوروبيين في مجال الأبحاث الدفاعية^(٥٨). ويبدو الآن أن تحريم دعم الأبحاث العسكرية قد أصبح شيئاً من الماضي. وسيعتمد توزيع الكفاءة المؤسسية بين الدعامتين الأولى والثانية على كيفية تعريف عبارة «الارتباط بالأمن»، وكيفية صياغة تفويض الوكالة المرتبطة بالتسلح بإجراء الأبحاث وتنفيذها، وهياكل صنع القرار التي ستأسس في دستور مستقبلي.

وفي خط مواز، تستمر البرامج التقليدية، لكن مع إعادة صياغتها وتركيزها في اتجاه مزيد من التنسيق وكذلك التداخل بين المدني والعسكري. ولا يزال التعاون الأوروبي في البحوث الدفاعية وطنياً بشكل أساسي أو بين الحكومات، وكلها اليوم تحت مظلة مجموعة الأسلحة الأوروبية الغربية. والترتيب الأوروبي الوحيد المنسجم مع طموح البحث والتكنولوجيا لعملية خطاب النوايا هي مجموعة البحوث الأوروبية الأولى التابعة لمنظمة التفاهات الأوروبية للأبحاث والبرامج والنشاطات، وهي مذكرة تفاهم مظلة موقعة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١. وليس من غير المرجح أن يتم دمج عمليات البحث والتكنولوجيا بموجب خطاب النوايا مع منظمة التفاهات الأوروبية للأبحاث والبرامج والنشاطات.

وعلى الرغم من أن البحث والتكنولوجيا التابع لمجموعة الأسلحة الأوروبية الغربية يدرج مذكرات التفاهم في ترتيب التكنولوجيا للمختبرات في الدراسات الدفاعية الأوروبية، وفي مرافق الاختبارات وخليّة البحوث التابعة لمنظمة الأسلحة الأوروبية الغربية، فذلك لا يعكس استغلال الاتحاد الأوروبي المقصود والمركز والبعيد المدى للعلم والتكنولوجيا في مجال الابتكارات العسكرية^(٥٩).

p. 60, and B. Tigner, «Terrorism Concerns Prompt Talk of EU Funding Research,» *Defense News* (23- = 29 September 2002), p. 3.

(٥٨) يمكن إيضاح الدور الجديد أيضاً بسياسة الاتحاد الأوروبي الفضائية، المرتبطة بسياسة الأمن والدفاع المقررة في العام ٢٠٠٣، والتي أبرزت خلافاً بين جانبي الأطلسي بشأن استخدام نظام تحديد المواقع العالمي الأمريكي، انظر: *Military*: M. Annati, «GALILEO vs. GPS: Battle over Navigation Warfare?», *Technology* (December 2003), pp. 10-198, and Commission of the European Communities, *Space: A New European Frontier for an Expanding Union, An Action Plan for Implementing the European Space Policy*, White Paper, COM(2003)673 (Brussels: European Commission, 2003).

(٥٩) انظر موقع مجموعة الأسلحة الأوروبية على الإنترنت: <http://www.weu.int/weag/panel2.htm>.

وقد صممت مذكرة تفاهم منظمة التفاهم الأوروبي للبحوث من أجل تغطية شريحة واسعة من مشاريع وبرامج البحوث والتكنولوجيا المختلفة.

ويطمح الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى مزيد من التنسيق بين أمريكا وبرنامج الإطار^(٦٠). فقد تميزت خلفية مبادرة منطقة الأبحاث الأوروبية في العام ٢٠٠٠ بالنقص في التنسيق الإقليمي بين «مراكز الامتياز» الأوروبية. وتسعى هيكلية منطقة البحوث الأوروبية إلى إعادة تجميع كل دعم الاتحاد الأوروبي من أجل تحسين تنسيق أنشطة الأبحاث والتقارب بين الأبحاث وسياسات الابتكار^(٦١). كما أن تطبيق برنامج الإطار السادس أدخل «شبكات الامتياز» و«المشاريع المتكاملة»، ولم يستبعد المشاريع المتصلة بالدفاع. يعني هذا في الواقع أن ما كان يعتبر ارتباطات غير رسمية لكن حقيقية أصبح اليوم يحظى بقبول رسمي.

في الوقت الحالي، تتخذ القرارات المتعلقة بمعظم الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا على صعيد قومي. والنموذج البريطاني مثال على ذلك، وقد تسعى بلدان أوروبية أخرى إلى صياغة سياسات أخرى وتنفيذها. صحيح أن من المرجح حصول تقارب بين سياسات العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير المختلفة على الصعيد القومي، بالإضافة إلى التعاون الأوروبي المستند إلى الطموحات المشتركة، فإن دعم المفوضية الجديدة والاستراتيجية الأمنية الأوروبية للعام ٢٠٠٣^(٦٢) - «مراكز الامتياز» في الاتحاد الأوروبي وبرنامج الإطار السادس الملحوظ في السياسات الصناعية الدفاعية وسياسات مكافحة الإرهاب البريطانية - والمنافسة بين الدول الأوروبية ستظل قائمة. وستبقى محاولات الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى التوصل إلى مزيد من التنسيق في مجال العلم والتكنولوجيا غير فعالة طالما كانت طوعية، وغير مركزة وغير موجهة بسياسة صريحة ومقصودة وبعيدة المدى للابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا^(٦٣).

هل تقوم ابتكارات عسكرية أوروبية خارجية قائمة على العلم والتكنولوجيا؟

بالرغم من سياسات وتصريحات الاتحاد الأوروبي التي تعكس توجهاً نحو ابتكار عسكري قائم على العلم والتكنولوجيا، لا وجود حتى الآن لمثل هذه السياسة للاتحاد

«Guidelines EUREKA 2000plus,» paper presented at: The 18th Ministerial Conference, (٦٠) Hanover, Germany, on 23 June 2000, < <http://www.eureka.be/ifs/files/ifs/jsp-bin/eureka/ifs/jsps/publicHome.jsp> > .

European Union, «What is the European Research Area?», < http://europa.eu.int/comm/research/era/index_en.html > .

Council of the European Union, «A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy», Brussels, 12 December 2003, available at: < http://ue.eu.int/cm3_fo/showpage.asp?id=391&lang=EN.asp > , and

الفصل ١ من هذا الكتاب.

B. Schmitt, *The European Union and Armaments: Getting a Bigger Bang for the Euro*, (٦٣) Chaillot Papers; no. 63 (Paris: Institute for Security Studies, 2003).

الأوروبي. كما أن الاتحاد الأوروبي لم يعمد إلى صياغة سياسات أو بيانات بشأن استغلال معارف العلم والتكنولوجيا خارج أوروبا، باستثناء الإشارات العديدة إلى التكنولوجيا الأمريكية. لكن على الرغم من موارد الولايات المتحدة الهائلة، فإنها تستغل أيضاً العلوم والتكنولوجيا الأجنبية في الابتكار العسكري، على الأقل في أوروبا. وما يساعد على ذلك نشاطات وزارة الدفاع على الصعيد الدولي ومنظمات الأبحاث التابعة للقوات المسلحة وإرسال الخبراء في مجال التكنولوجيا إلى الخارج سعياً وراء مشاريع أجنبية محتملة ذات صلة، وما ينتج عن ذلك من إيجاد تعاون وتوجيه النتائج نحو الابتكار العسكري. ولهذا السبب توصف وزارة الدفاع بأنها «وكالة متعددة الجنسيات»^(٦٤).

يمكن القول إن كافة البلدان الأوروبية بنت إلى حد ما قدراتها العسكرية بالاعتماد على التجهيزات والتكنولوجيات الأمريكية^(٦٥). غير التعاون التكنولوجي بين جانبي الأطلسي مبتلى بالتعقيدات^(٦٦). وحتى لو لم يحدث صدع خطير في التعاون بين جانبي الأطلسي في المستقبل، فإن من المشكوك فيه أن يقبل الاتحاد الأوروبي بالتبعية الأطلسية الطويلة المدى في التكنولوجيا والقدرات العمليّة^(٦٧). وعلى أي حال يمكن أن يدفع ذلك إلى صياغة وتنفيذ سياسة أوروبية بشأن الابتكار العسكري القائم على التكنولوجيا. ويمكن النظر إلى العلم والتكنولوجيا الأجنبية الأخرى (غير الأمريكية) كمكمل للابتكار العسكري الأوروبي القائم على التكنولوجيا، وبخاصة إذا بقيت سياسة نقل التكنولوجيا الأمريكية وضوابطها مقيّدة. ومقارنة ببعض البلدان الأوروبية الصغيرة، حتى بعد توسيع الاتحاد الأوروبي، قد يكون هناك شركاء في العلم والتكنولوجيا مكافئين حتى أكثر صلة بها خارج أوروبا.

في سنة ٢٠٠٣، اقترح خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، أن يطور الاتحاد الأوروبي «شراكات استراتيجية» مع روسيا واليابان والصين وكندا والهند، فضلاً عن بلدان أخرى غير محدّدة تقاسم الاتحاد الأوروبي

Hagelin, *One for All or All for One? A Study of Pentagon Tapping of Foreign Science and Technology*, p. 26. (٦٤)

(٦٥) يرى البعض أن بعض البلدان مضت أبعد من الولايات المتحدة في تطوير مجالات قدرات حربية متمحورة حول الشبكات، والسويد مثال أوروبي على ذلك. ومن الأمثلة الأخرى، إسرائيل وأستراليا، انظر: D. Hughes, «Swarming: Sting Like a Bee.» *Aviation Week & Space Technology* (29 September 2003), pp. 52-54.

D. Mulholland, «Drive for a Transatlantic Market Stalls in the US.» *Jane's Defence Weekly* (٦٦) (29 October 2003), p. 19, and

الفصل ١١ من هذا الكتاب.

E. Brimmer, *The EU's Search for a Strategic Role*: تبحت هذه التعقيدات وغيرها في: (٦٧) (Washington, DC: Center for Transatlantic Relations, 2002).

أهدافه وقيمه ومستعدّة للعمل من أجل دعمه^(٦٨). وعلى الرغم من أنّ الابتكار العسكري لم يكن من الأهداف الصريحة، فإنّه يمكن أن يكون جزءاً من هذه الشركات^(٦٩).

٧ تأثيرات الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي

البيانات والشفافية

إنّ الحدود بين ما له علاقة بالعسكري وما لا علاقة له بالعسكري آخذة بالتغيّر. فعلى غرار المفهوم الموسّع والمعتمّق للأمن، فإنّ مصطلحات مثل الاستخدام المزدوج والبحوث والتكنولوجيا العسكريّة والابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا ومراكز الامتياز تعقّد استخدام بيانات البحث والتطوير العسكري التقليديّة وصلتها بالموضوع^(٧٠). ويبدو أنّها تشير إلى أنشطة مختلفة عن البحث والتطوير العسكري التقليديّة، على الرغم من عدم وجود بيانات كافية تبيّن ما الذي يتغيّر بالفعل وكيف^(٧١). ويؤثّر ذلك في القرارات وتوفّر البيانات

(٦٨) انظر الهامش رقم (٦٢) أعلاه، و«Making Multilateralism Matter: The EU Security Strategy.» *European Security Review* (International Security Information Service, Europe, ISIS Europe) no. 18 (July 2003), pp. 1-3.

(٦٩) انظر الهامش رقم (٦٢) أعلاه. ومن بين البلدان الخمسة التي ذكرت في وثيقة استراتيجية الأمن الأوروبيّة، سمّيت روسيا كعامل رئيسي عند دراسة الأمن الأوروبي، واتخذت خطوات للتعاون بين الشركات الروسيّة والأوروبيّة في الابتكار العسكري. ويشدّد على الدور الروسي في المساهمة البلجيكيّة في مناقشة الاستراتيجية الأمنيّة الأوروبيّة في: *A European Security Concept for the 21st Century* (Brussels: Royal Institute for International Relations, 2003), p. 7; *The Twain Shall Meet: The Prospects for Russia-West Relations*, The Report of a Joint Working Group of the Atlantic Council of the United States, the Centre for European Reform, and the Institute for the US and Canadian Studies at the Russian Academy of Sciences, Policy Paper (London: Centre for European Reform, 2002); R. Dwan, and Z. Lachowski, «The Military and Security Dimensions of the European Union,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, especially pp. 234-235, and

الفصل ١٢ من هذا الكتاب.

(٧٠) انظر: B. Hagelin and E. Skns, «The Military Sector in a Changing Context,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 281-300.

(٧١) مثلاً، يرى البعض أنّ متطلبات كندا الدفاعيّة متواضعة نسبياً وغير محدّدة جيّداً من ناحية التطبيقات العسكريّة الخاصّة. ونتيجة ذلك انتقلت أقسام من وزارة الدفاع الوطني في كندا إلى سياسة الاستخدام المزدوج. انظر: J. de la Mothe and G. Paquet, «Critical Technologies, Policy and Scarcity in a Middle Power Country: A Case of Avionics and Systems Integration in Canada,» in: P. Gummert [et al.], eds., *Military R&D after the Cold War: Conversion and Technology Transfer in Eastern and Western Europe*, NATO Advanced Science Institutes Series 4: Science and Technology Policy, vol. 6 (Dordrecht; Boston, MA; London: Kluwer Academic Publishers: Dordrecht, Boston, London, 1994), pp. 107-18.

وقد خلص تارجا كرونبرغ في سنة ١٩٩٦ إلى أنّ استراتيجية الاستخدام المزدوج سيكون لها معانٍ =

وشفافيتها، واحتمالات البحوث الكمية والمراقبة الديمقراطية^(٧٢).

وهذه التعقيدات شديدة على المستوى القومي لكتّنها تزداد تعقيداً بفعل التعاون الدولي^(٧٣). وفي حين تتوفر معلومات مشابهة عن نفقات البحث والتطوير العسكري من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لا تجمع البيانات عن التمويل العسكري للعلم والتكنولوجيا بانتظام من قبل كل البلدان، وليس من السهل اكتسابها عندما تكون موجودة، وغير متوفرة على المستوى الإقليمي الأوروبي. لذا ليس من الممكن عقد مقارنات بين البلدان الأوروبية أو بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أو بلدان أخرى خارج الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بتنفيذ سياسات الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا.

هل يهّم هذا؟ إنّ القيمة المالية للدعم العسكري للعلم والتكنولوجيا متدنّ عامّة، وبخاصّة عند مقارنته بنفقات البحث والتطوير العسكري التقليدي. ولا يكون السؤال ذا صلة إلا إذا كان الافتراض بأنّ النفقات المرتفعة تساوي عوائد عسكرية عالية والنفقات المتدنية تساوي عائدات عسكرية متدنية. لكن في مجال الابتكار العسكري القائم على التكنولوجيا قد تكون العوائد العسكرية المحتملة الصافية مرتفعة في الواقع لأنّ النفقات متدنية. ويقدر أيضاً أنّ وزارة الدفاع البريطانية تتلقّى عائداً بمقدار ٥ إلى ١ على استثمارات برامج الأبحاث المشتركة^(٧٤). ويوحى ذلك بأنّ أوروبا يمكن أن تتلقّى عائدات كبيرة من سياسة مركّزة ومتواصلة للابتكار العسكري القائم على التكنولوجيا.

إنّ الطبيعة المحايدة للعلم والتكنولوجيا والتشارك المفتوح للنتائج يعني أنّ البلدان الأخرى يمكن أن تحصل على النتائج ذاتها. هل يبقى هذا الانفتاح عند النظر إلى المصالح العسكرية (الأمنية) ومصالح الشركات (التجارية) معاً إلى جانب المصالح الأكاديمية؟ تحظى

= مختلفة جداً في البلدان المختلفة. ويوحى ذلك أنّ ما قد يكون ذا صلة كبيرة بالعسكري في بلد ما قد يبدو قليل الصلة بالعسكري في بلد آخر أو عديمها. انظر: T. Cronberg, «Concepts of Military Technology: Contesting the Boundaries between the Civilian and the Military.» in: Gummett, ed., *Military R&D after the Cold War: Conversion and Technology Transfer in Eastern and Western Europe*, p. 61.

(٧٢) أشير إلى المشكلات المحتملة في التعاريف والبيانات في سنة ١٩٩٣. انظر: Coopey, Uttley and Spinardi, eds., *Defense Science and Technology: Adjusting to Change*, p. 2.

(٧٣) رغم أنّ الولايات المتحدة تعتبر استثناءً عموماً في ما يتعلق بالوصول إلى المعلومات، فقد خلصت حلقة دراسية للمؤسسة القومية للعلوم إلى أنّ البيانات عن شركات الأبحاث الاستراتيجية الأمريكية والأشكال المماثلة للتعاون محدودة من عدّة نواح، ولا تجمع أو تنسّق بشكل متناظر، وغير متكافئة في النوعية ودرجة التغطية. ومن بين البيانات المهمة اللازمة بيانات عن التعاون الدولي. انظر: National Science Foundation (NSF), Division of Science Resources Studies, *Strategic Research Partnerships: Proceedings from an NSF Workshop*, NSF 01-336 (Arlington, VA: NSF, 2001).

British Ministry of Defence, *Maximising the Benefits of Defence Equipment Co-Operation: Report by the Comptroller and Auditor General*, HC 300, Session 2000-2001 (London: Stationery Office, 2001), pp.15-16.

الإجابة بأهمية أكبر بكثير عندما تميل طموحات مكافحة الإرهاب إلى الوصول إلى تسوية بين القيم مثل حقوق الإنسان والسلامة الشخصية والديموقراطية - أشير في المملكة المتحدة على سبيل المثال إلى أن الاتصالات العلمية يجب ألا تصبح من ضحايا «الحرب على الإرهاب»^(٧٥). ومن المهم بالنسبة إلى الحكومات حماية انفتاح الأبحاث الأكاديمية والحرية العامة للمعلومات.

الابتكار العسكري وأخلاقيات البحث

يعني الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا ضمناً تزايد الأهمية العسكرية للأبحاث الأساسية والتطبيقية والتكنولوجيا التجارية مع انخراط أكثر للمشاركين غير العسكريين في الابتكار العسكري. هل يؤدي ذلك إلى تزايد عسكرة المجتمع أو مزيد من المنظمات العسكرية المدونة؟ من المرجح أن تختلف الإجابة تبعاً لمن طرح عليه السؤال، السؤال يوضح أن الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا يمكن أن تكون له عواقب أخلاقية على المؤيدين غير العسكريين على وجه الخصوص. تعترف الحكومة البريطانية على سبيل المثال، بأن برنامج أبحاث مكافحة الإرهاب ينطوي على مشاكل أخلاقية بما في ذلك التطبيقات الأوسع للعلوم وقد اقترح إدخال ميثاق أخلاقي^(٧٦).

تتبع المشاكل الأخلاقية من الحقوق العديدة للعلم والتكنولوجيا ذات الصلة العسكرية والتعاون الدولي وعدم الوعي بل حتى السداجة لدى العديد من الباحثين والعلماء في ما يتعلق بأهمية العلم والتكنولوجيا للابتكار العسكري. على سبيل المثال، أصبح التدخل العسكري الأمريكي في فييتنام من نحو أواسط الخمسينيات إلى سنة ١٩٧٣ صحوه أخلاقية للعديد من الباحثين والعلماء الذين ترعاهم وزارة الدفاع، في الولايات المتحدة وفي الخارج على السواء. وعلى غرار ذلك، يمكن أن يصبح الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا دعماً لقدرات عسكرية أوروبية أقوى أمراً مثيراً للخلاف، وبخاصة إذا انخرطت الأمم الأوروبية في عمليات عسكرية في الخارج بدون دعم عام أو بدعم عام متدن.

ويكمن جزء من المشكلة الأخلاقية في معرفة نوع الابتكار العسكري الذي تدعمه أنشطة العلم والتكنولوجيا التي يساهم بها المرء، مثل الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل، وفئة الأسلحة المحددة بأنها تشكل تهديداً رئيساً اليوم^(٧٧). وقد لا يعرف الإجابة إلا

The Scientific Response to Terrorism: The Government Reply to the Eighth Report from the House of Commons Science and Technology Select Committee, p. 30.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٧٧) انظر الفصل ١٣ في هذا الكتاب.

من يرمى العلم والتكنولوجيا. ويتضح التأثير التام للابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا عندما توجه نتائج مؤذين مختلفين إلى البحث والتطوير العسكري. وذلك يجعل شفافية الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا أكثر أهمية، لا في ما يتعلق بالراعي والمتلقي والنفقات فحسب، وإنما أيضاً فيما يتعلق بصلة هذه النفقات بالقدرة العسكرية المتوقعة.

لكن المشاكل الأخلاقية تبقى قائمة حتى لو كان من المعروف بأن عملاً معيناً للعلم والتكنولوجيا ذو صلة محتملة بقدرة عسكرية معينة. ويرجع ذلك إلى العلاقة المعقدة في الغالب بين القدرات «الدفاعية/الوقائية» أو «الهجومية/التدخلية». هل يعتبر النظام المضاد للصواريخ البالستية بمثابة «مضاد للانتشار» فحسب - وبالتالي المشاركة في مثل هذا الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا أموراً أخلاقية - أم هل يجب اعتبار مثل هذه الأنظمة «غير أخلاقية» وجزءاً من منافسة «هجومية - دفاعية» على الأسلحة؟ أو هل كل أنشطة العلم والتكنولوجيا التي تدعم الابتكار العسكري الوطني مشروعة، في حين أن دعم الابتكار العسكري الأجنبي أو الدولي غير مشروع؟ إن مثل هذه الأسئلة قد يصبح ذا صلة متزايدة بأوروبا بموازاة تزايد التعاون العسكري الأوروبي والتدخل في أجزاء أخرى من العالم.

ومن المضاعفات الأخرى أن التعاون الدولي في العلم والتكنولوجيا للتوصل إلى الابتكار العسكري يمكن أن يستخدم لأغراض تنافسية بدلاً من الأمن الوطني أو المشترك.

التنافس والأمن والحد من الأسلحة

إن الغاية الأساسية للابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا هي تقوية الأمن. غير أن الأنشطة التي تهدف إلى المحافظة على التقدم التكنولوجي على الخصوم المحتملين تتصل بغرض آخر أقل وضوحاً: أي تحقيق منافع تجارية على حساب المنافسين العسكريين. وفي حين أن التعاون الدولي لدعم أمن كل الشركاء هو هدف مشترك، فإن التعاون لتحقيق المنافع التجارية على حساب واحد أو أكثر من الشركاء ليس كذلك. فكثير من المنافسين في مجال الأسلحة شركات قائمة على الجانبين المتقابلين للحدود الوطنية الأوروبية أو على جانبي الأطلسي. ولا ينظر إلى قاعدة العلم والتكنولوجيا الوطنية أو الإقليمية من هذا المنظور التنافسي^(٧٨). غير أنه مع تزايد تدويل الإنتاج العسكري أو حتى عولمته، قد لا يكون من

(٧٨) تمت الإشارة إلى أن الأسئلة المتعلقة بخفض القدرات الصناعية والعلمية الموروثة أو إعادة هيكلتها

لم تخضع لأي بحث منهجي دولي. انظر: A. J. K. Bailes, O. Melnyk and I. Anthony, Relics of Cold War: Europe's Challenge, Ukraine's Experience, SIPRI Policy Paper; no. 6 (Stockholm: SIPRI, 2003), p. 19, < <http://editors.sipri.se/recpubs.html> > .

السهل دائماً التمييز بين التعاون والتنافس حتى بين الأصدقاء^(٧٩).

كما أنّ استخدام نتائج العلم والتكنولوجيا في العديد من القدرات العسكرية يعني أنّ نتائج العلم والتكنولوجيا قد لا تكون ذات صلة بفتة معينة فحسب من تكنولوجيات الأسلحة مثل الأسلحة التقليدية، وإنما بأسلحة الدمار الشامل أيضاً. وقد أدى ذلك إلى حدوث جدل بشأن التعاريف وتغطية السيطرة على الصادرات. ويرى بعد المراقبين أنّ أسلحة الدمار الشامل لا تشمل الأنماط التقليدية من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية فحسب، وإنما أيضاً الوسائل الأخرى لقتل أعداد كبيرة من البشر، وهي ما توضحه الأجهزة اللاسلكية المنخفضة التردد. غير أنّ توسيع تعريف أسلحة الدمار الشامل بشكل رسمي يمكن أن يحجب التمييز بين أسلحة الدمار الشامل - التي يوجد اتفاق دولي واسع بشأن ضرورة الحدّ من تصديرها بشكل صارم على الصعيد الدولي - والأسلحة التقليدية التي يمكن أن تستخدم صادراتها كأداة للسياسات والتي تعتبر ضرورية من أجل دعم الصناعات الوطنية والقدرات العسكرية و/أو التطورات التكنولوجية^(٨٠).

VI استنتاجات

يشير هذا الفصل إلى أنّ هناك تحوّلاً في التشديد في البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة نحو مزيد من استخدام العلم والتكنولوجيا للأغراض العسكرية، أي نحو الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا. ويمكن النظر إلى ذلك باعتباره مرحلة ثالثة في تطوّر المصطلحات - من البحث والتطوير العسكري لمنظومات عسكرية محدّدة، وأثناء التسعينيات، الأبحاث والتكنولوجيا العسكرية لعارضي التكنولوجيا.

تشكّل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مثالين للأمم التي تمتلك سياسة ابتكار عسكري قائمة على العلم والتكنولوجيا. وعلى الرغم من الاختلافات بينهما، فإنّ سياساتهما تعكس التداخل بين ما يعتبر مجالات علم وتكنولوجيا عسكرية ومدنية، وتجاوز الحدود بين المسؤوليات الوزارية والمسؤوليات الحكومية الخاصّة والعامّة والوطنية.

لا يوجد سياسة مماثلة في الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك جزئياً إلى إدخال الدفاع مؤخراً كمهمّة للاتحاد الأوروبي. كما أنّ منظّمة الاتحاد الأوروبي تعكس تداخل الحدود وعدم

(٧٩) أثبتت الخسارة المحتملة للأفضلية التكنولوجية الأمريكية كقضية في عمليات بيع طائرات قتالية مؤخراً إلى الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية لأنها تضمّ رادارات وإلكترونيات طيران متفوّقة على الأنظمة الموجودة في مخزون وزارة الدفاع. انظر: US General Accounting Office (GAO), Defense Trade. Better: Information Needed to Support Decisions Affecting Proposed Weapons Transfers, GAO-03-694 (Washington, DC: GAO, 2003).

«Threat Watch.» *Aviation Week & Space Technology* (30 June 2003), p. 23.

(٨٠)

وضوحها بين دعائمتها. ومع ذلك ثمة صعوبة أخرى وهي التنافس الوطني في أوروبا: محاولات الحفاظ على المهارات الوطنية بدلاً من تجميعها. غير أن هذا الفصل يشير إلى أن هناك تغييرات يمكن أن تشكل خطوات نحو إنشاء سياسة منسقة أكثر للابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا. وإذا ما صيغت مثل هذه السياسة، يمكن أن يحمّل توسيع الاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠٠٤ معه فوائد العلم والتكنولوجيا وغيوب التنافسية على السواء.

وتثار أيضاً مسألة إذا كانت العلوم والتكنولوجيا الأوروبية كافية للوفاء بطموحات القدرات الأوروبية^(٨١). هناك بالطبع توازن بين الطموحات والأداء، لكن يبدو أن التاريخ يوحي بأن الموارد تنشأ لتحقيق أهداف عسكرية أعلى بدلاً من خفض مستوى الطموح للتوافق مع الموارد المتاحة. يمكن أن يضيف استغلال العلم والتكنولوجيا الأجنبية من أجل الابتكار العسكري الأوروبي إلى الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا الوطنية وبرامج الأبحاث الدولية. ويمكن أن يشير «الشركاء الاستراتيجيون» الذين ذكرهم خافيير سولانا في سنة ٢٠٠٣ إلى شركاء محتملين في الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا.

هناك ثلاث عواقب على المدى الطويل للتحوّل نحو ابتكار عسكري قائم على العلم والتكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي: على البيانات والشفافية وعلى أخلاقيات البحث وعلى إيجاد توازن سياسي بين التعاون والتنافس والضوابط على التكنولوجيا بين الأصدقاء والأعداء. يزيد الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا من تعقيد مشكلة البيانات والشفافية - وهي مشكلة عامة في الدراسات العسكرية والأمنية. والمشكلة الأخلاقية هي أساساً مشكلة رئيسة للمؤدّين غير العسكريين المنخرطين في الابتكار العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا. وستنطوي الطبيعة المحايدة للعلم والتكنولوجيا والشكوك الكثيرة في ما يتعلّق باستخدامهما العسكري المحتمل على اعتبارات صعبة بالنسبة للمؤدّين، وبخاصة إذا ما بقيت الشفافية متدنية. إنّ مشكلة إيجاد توازن سياسي مقبول بين المشاركة الحرة في نتائج العلم والتكنولوجيا ومحاولة تحقيق مزايا تجارية وتكنولوجية على المنافسين العسكريين، بما في ذلك الأصدقاء، والوقاية من الابتكار العسكري من قبل الأعداء المحتملين أو تأخيرها، من المرجح أن تصبح مهمة دقيقة.

(٨١) انظر القسم IV في الفصل ١ من هذا الكتاب.

١٠ - الإنفاق العسكريّ

إليزابيث سكونز
كاتالينا بردومو
سام بيرلو-فريمان
بيتر ستالنهايم

I مقدّمة

ازداد الإنفاق العسكريّ العالميّ سنة ٢٠٠٣ بنحو ١١ بالمئة بالمعدّلات الحقيقيّة. وذلك معدّل زيادة ملحوظ، بل هو ملحوظ أكثر بالنظر إلى الزيادة بنسبة ٦,٥ بالمئة التي سبقته في سنة ٢٠٠٢. وهكذا ازداد إنفاق العالم على الأسلحة في سنتين بنحو ١٨ بالمئة بالمعدّلات الحقيقيّة، ليصل إلى ٩٥٦ مليار دولار (بأسعار الدولار الحاليّة) في سنة ٢٠٠٣.

إنّ البلدان العالية الدخل مسؤولة عن ٧٥ بالمئة من الإنفاق العسكريّ العالميّ لكنّها لا تشكّل سوى ١٦ بالمئة من سكّان العالم. وكان مجموع الإنفاق العسكريّ لهذه البلدان، وهي أيضاً من المانحين الرئيسيّين لمساعدات التنمية، أعلى بقليل من مجموع الدين الخارجيّ لكل البلدان المتدنيّة الدخل وأعلى بـ ١٠ أضعاف من مجموع مساعدات التنمية الرسميّة التي منحتها في سنة ٢٠٠١ (انظر القسم II).

وفي حين أنّ الافتقار إلى البيانات يجعل من المتعدّر عقد المقارنة نفسها لسنة ٢٠٠٣، من الواضح أنّ هذه الفجوات اتسعت بفعل الزيادة البارزة في الإنفاق العسكريّ العالميّ منذ سنة ٢٠٠١. وهكذا، ثمة فجوة كبيرة بين ما تكون البلدان مستعدّة لأنّ تخصّصه للوسائل العسكريّة لتوفير الأمن والمحافظة على مكانة قوّتها العالميّة والإقليميّة من جهة، وما تخصّصه لخفض الفقر وتعزيز التنمية الاقتصاديّة من جهة أخرى.

ترجع الأسباب الرئيسية لارتفاع الإنفاق العسكري العالمي إلى الزيادة الهائلة في الولايات المتحدة التي تشكل، باعتبارها القوة الأعظم الوحيدة، نحو نصف إجمالي العالم. فبعد عقد من التخفيضات في النفقات العسكرية في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٨، والزيادات المعتدلة في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١، أطلقت التغييرات التي أدخلت على العقيدة والاستراتيجية العسكرية الأمريكية في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية زيادات هائلة في الإنفاق العسكري الأمريكي في سنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. ويرجع كثير من الارتفاع إلى المخصصات الإضافية لتغطية العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق وإلى أنشطة مكافحة الإرهاب بشكل أعم (انظر القسم III).

ما هو ردّ القوى الكبرى الأخرى من حيث الإنفاق العسكري؟ هل تقوم بزيادة ميزانياتها العسكرية، وإن كان كذلك، لأية أغراض؟ في حين أنّ كل البلدان توافق على أنّ ما من أمة قادرة حالياً على مجاراة الولايات المتحدة في القوة العسكرية، ثمة أنواع أخرى من الاستجابات التي يمكن أن يكون لها تأثير في إنفاقها العسكري (القسم IV).

تقدّم إحصاءات سيبري عن الإنفاق العسكري في القسم II. ويحلّل القسم III اتجاهات الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة، في حين يقدم القسم IV رواية لاتجاهات الإنفاق العسكري في سبعة بلدان منفقة كبرى: اليابان والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا والهند والبرازيل، وفقاً لمرتبتها.

وتتنمي كل هذه البلدان إلى البلدان الـ ١٥ الكبرى في الإنفاق العسكري وهي أيضاً قوى كبرى في أقاليمها أو أقاليمها الفرعية. وتقدّم اتجاهات ثلاثة بلدان أخرى تلائم هذه الاتجاهات - إيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية - في الملحق رقم ١٠ هـ. ويقدم القسم ٧ استنتاجات الفصل.

يقدم الملحق رقم ١٠ - أ بيانات سيبري عن الإنفاق العسكري لـ ١٥8 بلداً للسنوات العشر ١٩٩٤ - ٢٠٠٣. وتقدم المجاميع العالمية والإقليمية والأسعار الثابتة (٢٠٠٠) أسعار صرف الدولار الأمريكي في الجدول رقم ١٠-أ-١ وتقدم البيانات الخاصة بالبلدان في ثلاثة أساق: في شكلها الأصلي وفي العملة المحلية وفي الأسعار الحالية (الجدول رقم ١٠-أ-٣)، وكحصّة من الناتج المحلي الإجمالي (الجدول رقم ١٠-أ-٤). ويقدم الجدول رقم ١٠ ب بيانات الإنفاق على القوّات والمعدّات العسكريّة للدول الأعضاء في حلف الناتو. ويقدم الملحق رقم ١٠-ج مصادر بيانات سيبري عن الإنفاق العسكري وطرقها. ويعرض الملحق رقم ١٠ د معدّلات الاستجابة إلى الطلبات المقدّمة من الأمم المتحدة وسيبري إلى الحكومات للحصول على بيانات عن النفقات العسكريّة. ويحلّل الملحق رقم ١٠ هـ اتجاهات الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط.

الجدول رقم ١٠-١
تقديرات النفقات العسكرية العالمية والإقليمية، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣

الأرقام بمليارات الدولارات، بالأسعار ومعدلات الصرف الثابتة (لسنة ٢٠٠٠). لا تجمع الأرقام في مجاميع إجمالية دائماً بسبب اصطلاحات التدوير.

الإقليم أ	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٠٠	٠١	٠٢	٠٣	بالمئة للتغير ٩٤-٠٤
إفريقيا	(٩,٢)	(٨,٧)	(٨,٤)	٨,٦	٩,٢	٩,٩	١٠,٣	١٠,٥	١١,٣	١١,٤	(٢٤ +)
شمال ^ب	(٤,١)	(٣,٩)	(٤,٠)	٤,٢	٤,٤	٤,٣	٤,٧	٤,٨	٥,٤	٥,٥	(٣٥+)
جنوب الصحراء	٥,١	٤,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٨	٥,٦	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٩	(١٥+)
القارتان الأمريكيتان	٣٦٥	٣٤٧	٣٢٨	٣٢٩	٣٢١	٣٢٣	٣٣٤	٣٣٩	٣٧٦	٤٥١	٢٤+
أمريكا الشمالية	٣٤٤	٣٢٤	٣٠٦	٣٠٤	٢٩٨	٢٩٩	٣١٠	٣١٣	٣٥٠	٤٢٦	٢٤+
أمريكا الوسطى	٣,٥	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٤	٣,٣	٥-
أمريكا الجنوبية	١٧,٦	٢٠,٢	١٨,٤	٢١,٢	٢٠,٢	٢٠,١	٢٠,٧	٢٢,٦	٢٢,٩	٢١,٨	٢٤+
آسيا وأوقيانيا	١٢	١٢٣	١٢٧	١٢٧	١٢٦	١٢٨	١٣٣	١٤٠	١٤٦	١٥١	٢٥+
آسيا الوسطى	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	(٠,٤)	٠,٥	٠,٥	(٠,٥)	٠,٥	٠,٥	٠٠
شرق آسيا	١٠١	١٠٣	١٠٧	١٠٧	١٠٥	١٠٥	١١٠	١١٥	١٢١	١٢٥	٢٤+
جنوب آسيا	١٢,٠	١٢,٦	١٢,٨	١٣,٤	١٣,٥	١٤,٦	١٥,٢	١٥,٨	١٥,٩	١٦,٩	٤١+
أوقيانيا	٧,٣	٧,٠	٧,٠	٧,١	٧,٤	٧,٧	٧,٧	٨,٠	٨,٣	٨,٥	١٧+
أوروبا	٢٠٠	١٨٧	١٨٦	١٨٦	١٨٤	١٨٨	١٩١	١٩١	١٩٤	١٩٥	٢-
الوسطى والشرقية	٢٦,٤	٢٠,٦	١٩,٣	٢٠,١	١٧,٥	١٨,٣	٢٠,٠	٢١,٥	٢٢,٢	٢٤,٥	٨-
الغربية	١٧٤	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٦٧	١٧٠	١٧١	١٧٠	١٧٢	١٧١	٢-
الشرق الأوسط	٤٧,١	٤٣,٨	٤٣,٨	٤٨,١	٥١,٩	٥٠,٣	٥٨,٠	٦٣,١	٦٣,٨	٧٠,٠	٤٨+
العالم	٧٤٢	٧٠٩	٦٩٣	٦٩٣	٦٩٣	٦٩٩	٧٢٧	٧٤٣	٧٩٢	٨٧٩	٤٨+
النسبة المئوية للتغير	-	-	-	٠,٩	-	٠,٨	٤,٠	٢,٣	٦,٥	١١,٠	

أ- لتغطية البلدان في الأقاليم، انظر الملحق رقم ١٠ والجدول رقم ١٠-١. استثنيت بعض البلدان نظراً لعدم وجود بيانات سلسلة زمنية متسقة. تستثنى من إفريقيا أنغولا وبينين وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والصومال؛ وتستثنى من آسيا أفغانستان؛ ويستثنى من الشرق الأوسط العراق. وتستثنى الأرقام الإجمالية للعام كل هذه البلدان.

ب - ثمة تغطية زائدة لشمال إفريقيا وإفريقيا مقارنة بتلك الواردة في كتاب سيربي السنوي ٢٠٠٣ لأن أرقام ليبيا متوفرة للمرة الأولى. غير أنها تغطي الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ فقط، لذا فإن المجاميع الإقليمية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ تبقى تقديرات تقريبية.

المصدر: الملحق رقم ١٠ والجدول رقم ١٠-١ و ١٠-٣.

II النفقات العسكرية العالمية والإقليمية

بلغت النفقات العسكرية العالمية في سنة ٢٠٠٣ نحو ٨٧٩ مليار دولار بالأسعار الثابتة (٢٠٠٠) وأسعار الصرف ونحو ٩٥٦ مليار دولار بالدولارات الحالية^(١). ويمثّل ذلك زيادة قدرها ١١ بالمئة بالتكاليف الحقيقية عن السنة الماضية و١٨ بالمئة عن فترة العشر سنوات.

تأثرت الزيادة سنة ٢٠٠٣ بقوة باتجاه الإنفاق العسكري الأمريكي، ولا سيما بسبب المخصّصات الإضافية للعمليات العسكرية الأمريكية في الخارج و«الحرب على الإرهاب». وقد بلغت هذه ٦٢,٦ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٠٣ (انظر القسم III). وعند استثناء تأثيرات هذه المخصّصات، تبلغ النفقات العسكرية العالمية في سنة ٢٠٠٣ نحو ٨٢٠ مليار دولار بالأسعار الثابتة (٨٩٣ مليار دولار بأسعار الدولار الحالية) وتمثّل زيادة حقيقية بنسبة ٣,٥ بالمئة على العام ٢٠٠٢.

حدثت الزيادات الكبرى في النفقات العسكرية في سنة ٢٠٠٣ في أمريكا الشمالية (٢٢ بالمئة بالتكاليف الحقيقية)، والشرق الأوسط (١٠ بالمئة) وأوروبا الوسطى والشرقية (١٠ بالمئة) وشرق آسيا (٣ بالمئة). وكانت الأقاليم التي تسببت بالزيادات الكبرى بالتكاليف المطلقة في سنة ٢٠٠٣ أمريكا الشمالية (٧٦ مليار دولار) والشرق الأوسط (٦ مليارات دولار) وشرق آسيا (٤ مليارات دولار)، في حين شهدت ثلاثة أقاليم انخفاضات: أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وأوروبا الغربية (الجدول رقم ١٠-١).

وفي فترة العشر سنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٣، كانت الأقاليم التي شهدت الزيادات الكبرى في النفقات العسكرية، بالتكاليف الحقيقية، إفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وشرق آسيا وجنوبها والشرق الأوسط. وكانت الأقاليم التي لم يتغيّر فيها الإنفاق تقريباً أو انخفض في سنة ٢٠٠٣ مقارنة بسنة ١٩٩٤ أمريكا الوسطى وأوروبا الوسطى والشرقية وأوروبا الغربية (الجدول رقم ١٠-١).

مقارنات بين المصادر العالمية

تقابل النفقات العسكرية العالمية سنة ٢٠٠٣ ٢,٧ بالمئة بالمتوسط من الناتج المحلي

(١) يحسب إجماليّ العالم بالدولارات الحالية كمجموع لكل بيانات البلدان بالأسعار الحالية وأسعار الصرف. ويعكس فارق ٨,٨ بالمئة بين رقم أسعار الدولار الثابتة لعام ٢٠٠٠ والدولارات الحالية ارتفاع التضخم بنسبة ٦,٩ بالمئة في الولايات المتحدة للحصّة الأمريكية البالغة ٤٧ بالمئة من إجماليّ العالم وزيادة ١٠,٤ بالمئة كتأثير مشترك للتضخم وتبديل العملات في النفقات العسكرية في بقية العالم (٥٣ بالمئة).

الإجمالي العالمي^(٢) و١٥٢ للدخل الفردي^(٣). وقد ازدادت حصة إجمالي الناتج المحلي العالمي ٠,٢ بالمئة على ما كانت عليه سنة ٢٠٠٢ - عندما شكّلت النفقات العسكرية العالمية ٢,٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي^(٤).

هذه الأرقام هي متوسطات للعالم. غير أنّ النفقات العسكرية موزّعة بشكل غير متساوٍ حول العالم. تشكّل البلدان الـ ٣٢ الغنيّة (تلك التي يصنّفها البنك الدوليّ بأنها بلدان عالية الدخل)^(٥) نحو ٧٥ بالمئة من نفقات العالم العسكريّة رغم أنّها تضمّ ١٦ بالمئة فقط من سكّان العالم. وتشكّل البلدان الـ ٥٨ الأفقر (متدنيّة الدخل)، حيث يعيش ٤١ بالمئة من سكّان العالم، ٤ بالمئة من الإنفاق العسكريّ العالميّ (الجدول رقم ١٠-٢).

لوضع الإحصاءات بشأن الإنفاق العسكريّ في نصابها، يقدّم الجدول رقم ١٠-٢ مقارنة مع مساعدات التنمية. تكشف هذه البيانات أنّ البلدان الـ ٣٢ العالية الدخل، وهي أيضاً بلدان مانحة للمساعدات، خصّصت للقطاع العسكريّ موارد اقتصادية عامّة (٥٥٥ مليار دولار) تفوق عشرة أضعاف مساعدات التنمية الرسميّة التي قدّمتها (٥٢,٩) في سنة ٢٠٠١. ويقدم الجدول رقم ١٠-٢ أيضاً مقارنة مع الدين الخارجيّ، وهي تكشف أنّ مجموع الإنفاق العسكريّ للبلدان الـ ٣٢ المرتفعة الدخل يساوي تقريباً مجموع الدين لدى كل البلدان المتدنيّة الدخل، وأنّ الإنفاق العسكريّ للولايات المتحدة وحدها يقابل ٦٠ بالمئة من إجماليّ دينها في العام ٢٠٠١. وهكذا تستطيع البلدان العالية الدخل دفع دين البلدان المتدنيّة الدخل بأقل من سنة واحدة من إنفاقها العسكريّ^(٦). وتوفّر هذه البيانات إيضاحاً تقريبياً للأحجام النسبيّة للاعتمادات العالمية للمصادر. صحيح أنّ النفقات القوميّة العامّة لا تحوّل بسرعة للوفاء بالاحتياجات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للبلدان الفقيرة، لكن الصحيح أيضاً أنّ

(٢) تستند هذه الحصة إلى رقم متوقّع للناتج المحليّ الإجماليّ العالميّ لسنة ٢٠٠٣ يبلغ ٣٥٥٩٩ دولار بأسعار الصرف في السوق، كما ورد في: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook*, Sep. 2003, Statistical Appendix, table 1: «Summary of World Output», p. 173, < <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2003/02/pdf/appendix.pdf> > .

(٣) يستند هذا التقدير للنفقات العسكريّة العالمية بالنسبة إلى الدخل الفرديّ إلى رقم متوقّع بأن يبلغ سكّان العالم ٦,٣ مليار نسمة في سنة ٢٠٠٣، كما ورد في: United Nations, *World Population 2002* (New York: UN, Department of Economic and Social Affairs, Population Division: 2002), < <http://www.un.org/esa/population/publications/wpp2002/wpp2002wc.htm> > .

(٤) بلغ إجماليّ الناتج المحليّ العالميّ ٣٢١٧٧ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢ بأسعار الصرف في السوق، انظر: IMF, *World Economic Outlook*.

(٥) World Bank, *World Development Indicators 2002* (Washington DC: World Bank, 2002).

(٦) انظر: D. M. Roodman, *Still Waiting for the Jubilee: Pragmatic Solutions for the Third World Debt Crisis*, Worldwatch Paper; no. 155 (Washington, DC: World Watch Institute, 2001), < <http://www.worldwatch.org/pubs/paper/155excerpt.html> > .

هناك، في ظل تزايد الاعتماد العالمي المتبادل، ارتباط متبادل بين قضايا أمن الإنسان في البلدان النامية والمخاطر والأخطار وانعدام الأمن في البلدان الغنية^(٧). لذا ثمة حاجة إلى منظور وآلية عالمية لتخصيص الموارد. وما مبادرة السلع العامة العالمية لبرنامج التنمية للأمم المتحدة إلا أحد الجهود لتوجيه التطورات في هذا الاتجاه^(٨).

الجدول رقم ١٠-٢ النفقات العسكرية، ومساعدات التنمية الرسمية والدين الخارجي وفقاً لفئة الدخل، ٢٠٠١

الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية^أ لا تجمع الأرقام دائماً في إجماليات بسبب طريقة تدوير الأرقام.

الدين الخارجي ٢٠٠١ مليار دولار	مساعدة التنمية الرسمية المعطاة ٢٠٠١ مليار دولار	النفقات العسكرية		السكان ٢٠٠١ بالملايين	عدد البلدان	إجمالي الدخل القومي للفرد ٢٠٠٠ دولار	فئة الدخل ^ب
		٢٠٠٣ مليار دولار	٢٠٠١ مليار دولار				
٥٣٣	٠,٠	(٣٦)	(٣٣)	٢٥٠٥	٥٨	٧٥٥ أو أكثر	متندنية
٩١٨	٠,٠	٩١	٧٦	٢١٦٤	٤١	٢٩٩٥-٧٥٦	وسطى دنيا
٨٨٢	٠,٦	٨٠	٨٠	٥٠٤	٢٧	٩٢٦٥-٢٩٩٦	وسطى عليا
٣٠٠	٥٢,٩	٦٧٢	٥٥٥	٩٥٧	٣٢	أقل من ٩٢٦٦	عليا
٣٠٠	٥٣,٥	٨٧٩	٧٤٣	٦١٣٠	١٥٨		المجموع

أ- أرقام إجمالي الدخل القومي ومساعدات التنمية والدين الخارجي بالدولارات الحالية، في حين أنّ أرقام النفقات العسكرية بالأسعار الثابتة (٢٠٠٠) وأسعار الصرف.
ب- البلدان المدرجة في كل فئة دخل مذكورة في هوامش الجدول رقم ١٠-أ و١-الملحق رقم ١٠ في هذا الكتاب.

ج- لا تتوفر أرقام الدين الخارجي التي يمكن مقارنتها للبلدان العالية الدخل.

المصادر: السكان، انظر: World Bank, World Development Indicators 2003 (Washington, DC: World Bank, 2003), table 2.1: «Population Dynamics.» p. 40;

مساعدات التنمية الرسمية، انظر: table 6.9: 'Aid flows from Development Assistance Committee members', p. 336; and table 6.9a: «Official Development Assistance from Selected non-DAC Donors, 1997.2001.» p. 337;

الدين الخارجي، انظر: Table 4.16: «External Debt.» p. 248
النفقات العسكرية: الملحق رقم ١٠-أ والجدول رقم ١٠-أ في هذا الكتاب.

(٧) انظر مثلاً: B. Hagelin and E. Skons, «The Military Sector in a Changing Context.» in: SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 291-293.

(٨) United Nations Development Programme, Office of Development Studies, Providing Global Public Goods: Managing Globalization (Oxford; New York: Oxford University Press, 2003).

العبء العسكري وأولويات الإنفاق العام

يُدرج الجدول رقم ١٠-٣ البلدان الأعلى والأدنى من حيث العبء العسكري المعروف، كما تقاس مقيسة بحصّة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي. ويوفّر هذا الجدول أيضاً مقارنة بين الإنفاق العسكري والإنفاق الحكومي على الصحّة والتعليم في هذه البلدان. وقد أدرجت البلدان بشكل منفصل وفقاً لفئات الدخل: أولاً، البلدان العشرة ذات العبء العسكري الأعلى بين البلدان الـ ٣٢ العالية الدخل (في الربع العلوي الأيسر من الجدول رقم ١٠-٣)، ثمّ البلدان العشرة ذات العبء العسكري الأعلى بين البلدان الـ ١٢٦ في الفئات المتدنية والوسطى (الربع العلوي الأيمن). وفي القسم السفلي من الجدول يدرج الأمر نفسه بالنسبة إلى البلدان ذات العبء العسكري الأدنى في كل من فئات الدخل هذه.

يبيّن الجدول أنّ معظم البلدان ذات العبء العسكري الأعلى المعروف هي بلدان متورّطة في صراع مسلّح أو موجودة في مناطق ذات مشاكل أمنية كبرى^(٩). والاستثناءات الرئيسيّة هي فرنسا وسنغافورة، وهما في فئة البلدان العالية الدخل. ويتبيّن بالمتوسط أنّ العبء العسكري أعلى في البلدان ذات الدخل المتدني والمتوسط - يتراوح بين ٤,٩ و ٢٣,٥ بالمئة - مما هو عليه في البلدان العالية الدخل - يتراوح بين ٢,٣ و ١٠,٤ بالمئة. والفارق أكبر من ذلك في الواقع لأنّ مستوى الإنفاق العسكري يعاني من نقص شديد في التقارير في بعض البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل ذات العبء العسكري العالي^(١٠).

إنّ معظم البلدان ذات العبء العسكري المتدني بلدان صغيرة في بيئة مسالمة في الغالب. ويوجد عدّة بلدان غير منحازة في هذه الفئة بين البلدان العالية الدخل - ولعلّه أمر مفاجئ إذ ينظر إلى تشارك التكاليف كأحد المنافع الكبرى لعضوية الأحلاف. والقوة الكبرى الوحيدة في هذه الفئة هي اليابان التي تنتهج سياسة عدم زيادة العبء العسكري على ١ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. ومن بين البلدان العشرة المتدنية والمتوسطة الدخل ذات العبء العسكري المتدني، توجد خمسة في أمريكا الوسطى، وهو إقليم شهد فترة

(٩) بعض البلدان التي تتحمّل عبئاً عسكرياً عالياً نتيجة الصراع المسلّح غير مدرجة في هذا الجدول بسبب نقص البيانات، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(١٠) هذه هي حال عدّة بلدان في إفريقيا. انظر: W. Omitoogun, *Military Expenditure Data in Africa: A Survey of Cameroon, Ethiopia, Ghana, Kenya, Nigeria and Uganda*, SIPRI Research Report; no. 17 (Oxford: Oxford University Press, 2003).

كما يتمّ تقصي تغطية النفقات العسكرية معوّلتها في عدد من البلدان الإفريقيّة في دراسة سيبري، انظر: W. Omitoogun, *SIPRI: Budgeting for the Military Sector in African Countries: The Process and Mechanisms of Control* (Oxford: Oxford University Press, forthcoming).

طويلة نسبياً من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تلا الحل الناجح للصراعات في الثمانينيات. ومن ثم فإنها تشكل مثلاً على إمكانية إعطاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي في بيئة أمنية حميدة.

الجدول رقم ١٠-٣

البلدان ذات العبء العسكري الأعلى والأدنى في سنة ٢٠٠٢^أ: النفقات الاجتماعية والعسكرية كحصة من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢

الأرقام هنا هي نسب مئوية

البلدان المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل ^ب				البلدان العالية الدخل ^ب			
العسكري ^د	الصحة ^د	التعليم ^د	البلد ^د	العسكري ^د	الصحة ^د	التعليم ^د	البلد ^د
البلدان ذات العبء العسكري الأعلى سنة ٢٠٠٢							
٢٣,٥	٢,٨	٤,٨ ^د	إرتريا	١٠,٤	٢,٦	٠٠	الكويت
[١٢,٣]	٢,٣	٣,٩ ^د	عمان	٩,٢	٨,٣	٧,٣	إسرائيل
٩,٨	٤,٢	٩,٥ ^د	السعودية	٧,٠	٢,٥	٤,٨	بروناي
٨,٤	٤,٢	٥,٠	الأردن	٥,٢	١,٢	٣,٧ ^د	سنغافورة
٧,٦	١,٦	٣,٤	بوروندي	٤,٣	٤,٦	٣,٨	اليونان
(٧,٥)	٠٠	٠٠	ليبيريا	٣,٧	٢,٥	١,٩ ^د	إع م
٧,١	٠٠	١٠,٠	اليمن	٣,٤	٥,٨	٤,٨	أمريكا
[٦,١]	١,٦	٤,١	سوريا	٢,٥	٧,٢	٥,٨	فرنسا
٥,٢	١,٨	٤,٨	إثيوبيا	٢,٤	٥,٩	٤,٥ ^د	بريطانيا
٤,٩	٣,٦	٣,٥	تركيا	٢,٣	٠٠	٠٠	تايوان
٩,٧	٢,٨	٤,٩		٤,٧	٤,٨	٤,٦	المتوسط
البلدان ذات العبء العسكري الأدنى في سنة ٢٠٠٢							
٠,٠	٤,٤	٤,٤	كوستاريكا	٠,٠	٧,٥	٥,٩	أيسلندا
٠,٢	١,٩	٣,٧	موريشوس	٠,٧	٥,١	٤,٤	أيرلندا
٠,٤	٢,٩	٤,٠ ^د	مولدوفا	٠,٨	٥,٦	٥,٨	النمسا
٠,٥	٢,٥	٤,٤ ^د	المكسيك	٠,٩	٥,٣	٣,٧ ^د	لوكسبورغ
٠,٦	٢,٢	٤,١ ^د	غانا	١,٠	٦,٠	٣,٥	اليابان
٠,٦	٢,٣	١,٧	غواتيمالا	١,١	٦,٢	٦,١	نيوزيلندا

يتبع

تابع

٠,٧	١,٨	٢٤,٤	الرأس الأخضر	١,١	٥,٩	٢٥,٥	سويسرا
٠,٨	٤,٣	٢٤,٠	هندوراس	١,٢	٥,٠	٢٦,١	فنلندا
٠,٨	٣,٨	٢٢,٣	السلفادور	١,٢	٥,٤	٢٤,٥	إسبانيا
٠,٩	٠,٧	٠٠	جورجيا	١,٥	٦,٨	٠٠	سلوفينيا
٠,٥	٢,٩	٣,٧		٠,٩	٥,٨	٥,١	التوسط

[] = تقديرات سبيري

- أ- أعلى/أدنى عشرة بلدان حصة إنفاقها العسكري من إجمالي الناتج المحلي معروفة في سنة ٢٠٠٢.
- ب- للحصول على تعريف وتغطية لفئات الدخل، انظر الملحق رقم ١٠.
- ج- البلدان مرتبة وفقاً لحصة نفقاتها العسكرية من إجمالي الناتج المحلي في سنة ٢٠٠٢.
- د- الأرقام عن حصة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي هي للسنة ٢٠٠١/٢٠٠٠، باستثناء الأرقام المشار إليها الهامش د، وهي للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠.
- هـ- الأرقام عن حصة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الناتج المحلي هي للسنة ٢٠٠٠.
- و- أرقام النفقات العسكرية كحصة من إجمالي الناتج العام هي للسنة ٢٠٠٢.
- ز- تشمل أرقام الحصة المتوسطة فقط البلدان التي يتوفر عنها بيانات للمتغيرات الثلاثة (التعليم والصحة والعسكري) للوصول إلى قابلية المقارنة بين الحصص.

المصادر: حصة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي هي للسنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ : UN Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], Institute for Statistics Database Access Statistics.table on «Public Expenditure on Education as Percentage of GDP.» <http://stats.uis.unesco.org/eng/TableViewer/wdsview/disview.asp> ;

ححصص التعليم للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ وحصص الصحة : UN Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2003* (New York: Oxford University Press, 2003), annex table 17, «Priorities in Public Spending», and حصص الإنفاق العسكري : الملحق رقم ١٠ والجدول رقم ١٠-أ.

إن المقارنة بين النفقات العسكرية والنفقات الاجتماعية والصحة والتعليم - توفّر مؤشراً على أولويات الحكومات. وفي بعض البلدان توجد نفقات إضافية مهمة على الصحة والتعليم يقدمها القطاع الخاص. وتظهر هذه المقارنة أنه في البلدان ذات العبء العسكري العالي تبلغ حصة الإنفاق العسكري المستوى نفسه المخصص للتعليم والصحة أو تزيد عليه. وفي البلدان ذات العبء العسكري المتدني بالمقابل، يشكّل الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة حصة أعلى بكثير من حصة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي^(١١).

(١١) انظر : S. Gupta [et al], «The Elusive Peace Dividend.» *Finance and Development*, vol. 39, no. 4 (December 2002), p. 2, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2002/12/gupta.htm> .

هناك أيضاً اختلافات ضمن فئة البلدان ذات العبء العسكريّ العالِيّ. فالبلدان العالية الدخل تظهر أولويات متساوية بين الإنفاق على التعليم والصحة والإنفاق العسكريّ، في حين أنّ البلدان الفقيرة تخصص حصّة أكبر بكثير للإنفاق العسكريّ من الإنفاق على التعليم والصحة على السواء. ويزيد تعقيد إعطاء تفسير أكثر دقّة نظراً لأنّه في العديد من هذه البلدان يوجد مقدار مهمّ من النفقات غير الحكوميّة على الأغراض الاجتماعيّة^(١٢).

ومن بين البلدان ذات العبء العسكريّ المتدنيّ، توجد في البلدان العالية الدخل فجوة أكبر بين الإنفاق العسكريّ والاجتماعيّ مما هو موجود في البلدان الفقيرة. وربما يعكس ذلك أنّ البلدان العالية الدخل يمكنها تحمّل حصّة مرتفعة، في حين أنّ البلدان الفقيرة مجبرة على تخصيص قسم كبير من نفقاتها الحكوميّة إلى إعادة تسديد الدين والبنية التحتيّة والتنمية الاقتصاديّة.

البلدان المنفقة الكبرى في سنة ٢٠٠٣

تدرج البلدان الخمسة عشر ذات الإنفاق العسكريّ الأعلى في سنة ٢٠٠٣ وفقاً للمرتبة في الجدول رقم ١٠-٤: أولاً عند إجراء المقارنة بأسعار الصرف في السوق (الأعمدة اليسرى)، وثانياً عند إجراء المقارنة وفقاً لمكافئ القوّة الشرائيّة (الأعمدة اليمنى).

ويبيّن الجدول أنّ البلدان المنفقة الرئيسيّة شكّلت ٨٢ بالمئة من مجموع النفقات العسكريّة العالميّة في سنة ٢٠٠٣، عندما تحسب بأسعار الصرف في السوق (للسنة الأساس ٢٠٠٠). وقد شكّلت الولايات المتحدة وحدها ٤٧ بالمئة، عند أخذ الميزانيّة الإضافيّة المخصّصة للحرب على الإرهاب في الحسبان، وهي بحدّ ذاتها أعلى بـ ٢٥ بالمئة من مجمل النفقات العسكريّة لكل من الأربعة التاليين في المرتبة: اليابان وبريطانيا وفرنسا والصين. وتشكّل هذه الأربعة ٤ - ٥ بالمئة من الحصّة الاجماليّة.

الإنفاق العالِيّ

وتفاوت الإنفاق العسكريّ لكل فرد كثيراً بين الدول المنفقة الكبرى. ففي حين تنفق إسرائيل والولايات المتحدة ١٥٠٠ دولار تقريباً لكل مواطن في السنة، تنفق بعض أفقر البلدان المنفقة - البرازيل والصين والهند - أقل من ١٠٠ دولار للفرد.

تقدّم السلسلة البديلة لأسعار مكافئ القدرة الشرائيّة بسبب المشكلة المعترف بها في

(١٢) من المصاعب الأخرى نقص البيانات القياسيّة عن فئات الميزانيّة، ومن ثمّ مشاكل إجراء مقارنة بين البلدان. للحصول على عرض عامّ للقضايا التي ينطوي عليها تفسير الإحصاءات في القطاع العسكريّ، انظر: P. Dunne, «The Statistics on Militarism,» in: D. Dorling and L. Simpson, eds., *Statistics in Society* (London: Arnold: London, 1999), pp. 376-383.

المقارنات العالمية للبيانات الاقتصادية: تميل أسعار الصرف في السوق إلى التقليل من القدرة الشرائية للنفقات في البلدان النامية والبلدان الانتقالية، وبالتالي تشوّه المقارنات الدولية^(١٣). وكما يبيّن الجدول رقم ١٠-٤، فإنّ لاستخدام أسعار مكافئ القدرة الشرائية تأثيراً مهماً في أرقام الصين والهند وروسيا. وتعكس هذه الأرقام بشكل أفضل مقدار ما تشتريه الميزانية العسكرية بدلالة سلّة قياسية من المخرجات الوطنية. بالمقابل، فإنّها تبالغ في تقدير القدرة الشرائية في سوق السلاح الدولي ولا تعكس بشكل ملائم المستوى التكنولوجي للمعدّات العسكرية.

الجدول رقم ١٠-٤

البلدان الخمسة عشر الكبرى في الإنفاق لسنة ٢٠٠٣

الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة (لسنة ٢٠٠٠) وأسعار الصرف في السوق وبمكافئ القدرة الشرائية.

المرتبة بدلالة دولار مكافئ القدرة الشرائية ^أ				المرتبة بدلالة الدولار بأسعار الصرف في السوق			
الحجم (مليار دولار)	البلد	المرتبة	الحصة العالمية (بالمئة)	لكل فرد دولار	الحجم (مليار دولار)	البلد	المرتبة
٤١٧,٤	أميركا	١	٤٧	١٤١٩	٤١٧,٤	أميركا	١
[١٥١,٠]	الصين	٢	٥	٣٦٧	٤٦,٩	اليابان	٢
٦٤,٠	الهند	٣	٤	٦٢٧	٣٧,١	بريطانيا	٣
[٦٣,٢]	روسيا	٤	٤	٥٨٣	٣٥,٠	فرنسا	٤
٣٨,٤	فرنسا	٥	٤	٢٥	[٣٢,٨]	الصين	٥
٧٣٤,٠	المجموع الفرعي للخمسة الأولى		٦٤		٥٦٩,١	المجموع الفرعي للخمسة الأولى	
٣٥,٠	بريطانيا	٦	٣	٣٢٩	٢٧,٢	ألمانيا	٦
٣٢,٨	اليابان	٧	٢	٣٦٢	٢٠,٨	إيطاليا	٧
٣٠,٤	ألمانيا	٨	[٢]	٢٧٩	[١٩,٢]	إيران	٨
٢٦,٤	إيطاليا	٩	[٢]	٧٨٩	١٩,١	السعودية	٩
٢٥,٦	السعودية	١٠	٢	٢٩٢	١٣,٩	كوريا الجنوبية	١٠

يتبع

(١٣) لمزيد من المعلومات عن المحاسن النسبية لاستخدام أسعار الصرف في السوق وأسعار مكافئ

القدرة الشرائية، انظر: Hagelin and Skons, «The Military Sector in a Changing Context.» pp. 304-306.3

تابع

٨٨٤,٢	المجموع الفرعي للعشرة الأولى		٧٦		٦٦٩,٣	المجموع الفرعي للعشرة الأولى	
٢٥,٠	كوريا الجنوبية	١١	١	٩١	[١٣,٠]	روسيا	١١
[٢٣,٧]	إيران	١٢	١	١٢	١٢,٤	الهند	١٢
٢٢,٥	تركيا	١٣	١	١٥٥١	١٠,٠	إسرائيل	١٣
[٢١,٠]	البرازيل	١٤	١	١٣٩	٩,٩	تركيا	١٤
١٥,٠	باكستان	١٥	١	٥١	٩,٢	البرازيل	١٥
٩٩١,٤	المجموع الفرعي للخمسة عشر الأولى		٨٢		٧٢٣,٨	المجموع الفرعي للخمسة عشر الأولى	
٠٠	العالم		١٠٠		٨٧٩	العالم	

[] = تقديرات سيبري.

أ - الأرقام بمكافئ القدرة الشرائية للدولار محولة بأسعار مكافئ القدرة الشرائية (للعام ٢٠٠٠)، ومحسوبة من قبل البنك الدولي استناداً إلى مقارنات الناتج القومي الإجمالي.
ب - ربما تشمل لائحة الخمسة عشر بلداً الأولى بمكافئ القدرة الشرائية ميانمار لو كانت البيانات متوفرة.

ج - بيانات إيران تشكل النفقات المخصصة للنظام والسلامة العامة وهي تقديرات مفرطة قليلاً.
المصادر: النفقات العسكرية: الملحق رقم ١٠، أسعار مكافئ القدرة الشرائية، انظر: *World Development Indicators 2002* (Washington, DC: World Bank, 2002), table 5.6.

III الولايات المتحدة

ارتفع مستوى النفقات العسكرية الأمريكية بشكل كبير أثناء سني القرن الحادي والعشرين، بعد أن شرعت الحكومة الأمريكية في الحرب على الإرهاب في سنة ٢٠٠١ وشنت حربي أفغانستان سنة ٢٠٠٢ والعراق سنة ٢٠٠٣. ولم يرتفع مستوى النفقات العسكرية المعتادة إلى مستوى أعلى بكثير فحسب، وإنما ألحق اعتمادان إضافيان كبيران بميزانيتي السنتين الماليتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ لتغطية تكاليف العمليات العسكرية في الخارج. كما تسببت الحروب على الإرهاب في الخارج وداخل الوطن بتكاليف إضافية لغايات غير عسكرية: إعادة إعمار أفغانستان والعراق، والأمن الداخلي.

وينطوي هذا المستوى العالي للإنفاق على عبء اقتصادي كبير من ناحية تنامي عجز الميزانية وتنامي الدين الاتحادي. ومع ذلك، ترى فروع القوات المسلحة أن المخصصات الحالية غير كافية لاحتياجاتها الشرائية وتسعى للتوصل إلى طرق جديدة لتمويل مشتريات

الأسلحة. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك الترتيب المالي المقترح لاستئجار طائرات لإعادة التزويد بالوقود جواً (طائرة صهريج) من قبل سلاح الجو الأمريكي. يجلل هذا القسم اتجاه الإنفاق العسكري الأمريكي، والمخصصات الإضافية لحربي أفغانستان والعراق، وأساليب التمويل، والتأثير الاقتصادي للمستويات الحالية للإنفاق العسكري.

اتجاه النفقات العسكرية الأمريكية

اتجهت النفقات العسكرية الأمريكية إلى الصعود منذ تدنيها في سنة ١٩٩٨، عندما اكتملت التخفيضات الأمريكية في الإنفاق العسكري والأفراد العسكريين بعد انتهاء الحرب الباردة. وأثناء السنوات المالية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤، حدثت زيادات هائلة في الإنفاق العسكري. ويوضح الجدول رقم ١٠-٥ الإحصاءات الرسمية الأمريكية للنفقات الفعلية والمطلوبة والمتوقعة للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٨. وتغطي أرقام الدفاع الوطني بنود وزارة الدفاع بالإضافة إلى البنود ذات الصلة العسكرية في الوزارات الأخرى، ولاسيما الأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية والتي تجري بإشراف وزارة الطاقة. ويوفر الجدول أرقاماً لسلطة الميزانية والمصروفات على السواء (موضحة في هوامش الجدول). إن الأرقام التي تفيد عنها الصحافة ويناقشها الكونغرس هي عادة الأرقام التي تصرفها سلطة الميزانية، في حين تنعكس النفقات الفعلية في الأرقام المخصصة للمصروفات.

يبين الجدول رقم ١٠-٥ أن سلطة الميزانية المنتظمة للدفاع الوطني، كما صدرت للسنة المالية ٢٠٠٣، بلغت ٣٩٢,٧ مليار دولار، وأن الطلب للسنة المالية ٢٠٠٤، كما قدمته إدارة جورج دبليو بوش في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بلغت ٣٩٩,٧ مليار دولار^(١٤). وكان من المتوقع أن ترتفع المصروفات الفعلية بمقدار ٦ بالمئة بالمعدلات الحقيقية في السنة المالية ٢٠٠٣، و١,٤ بالمئة في السنة المالية ٢٠٠٤. وعندما تضاف المخصصات الإضافية للعمليات العسكرية في السنتين الماليتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ - البالغتين ٦٢,٦ مليار دولار و ٦٥,٦ مليار دولار على التوالي - ترتفع مصروفات السنة المالية ٢٠٠٣ أكثر بكثير. وهي تمثل زيادة مقدارها ٢٣ بالمئة بالمعدلات الحقيقية على السنة المالية ٢٠٠٢ و ٣٨ بالمئة عن السنة المالية ٢٠٠٠. وتتوقع الإدارة للسنوات الأربع التالية، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨، استمرار المستويات العالية لسلطة الميزانية والمصروفات، بل إنها ترتفع - بنحو ٢٠ مليار دولار سنوياً، أو أكثر بقليل من ٢,٣ بالمئة بالمعدلات الحقيقية.

US Department of Defense, «Fiscal 2004 Department of Defense Budget Release.» News (١٤) Release, no. 044-03, 3 February 2003, < http://www.defenselink.mil/news/Feb2003/b02032003_bt044-03.html > .

تختلف هذه الأرقام الأصلية قليلاً عن أرقام ٣ أيلول/سبتمبر المنقحة قليلاً والتي يعرضها الجدول رقم ١٠-٥.

الجدول رقم ١٠-٥
النفقات العسكرية، السنوات المالية ١٩٩٩ - ٢٠٠٦

الأرقام بمليرات الدولارات

مترقعة	مترقعة			مطلوبية ٢٠٠٤ ب	صادرة أ٢٠٠٣	فعالية				١٩٩٩	
	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥			٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠			
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٣٤٧,٠	٣٤٥,٠	٣١٩,٥	٢٩٠,٥	٢٧٨,٦	٢٧٨,٦	٢٧٨,٦	سلطة الميزانية، الدولارات الحالية
٢٠١٦	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٣٨٢,٧	٣٦٠,٦	٣٤٣,٠	٣٢٠,٨	٣١٥,٥	٣١٥,٥	٣١٥,٥	سلطة الميزانية، دولارات ثابتة (بالقئة)
٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٩	٠,٨-	٦,١	٥,١	٦,٩	١,٧	٠,٠	٠,٠	تغير فعلي في التكاليف الحقيقية (بالقئة)
١١,١٣٣	١٦,٦٣	٢٠,٢٧	٢٨٩,٦	٣٧٠,٧	٣٥٨,٢	٢٩١,٠	٢٨١,٢	٢٦١,٤	٢٦١,٤	٢٦١,٤	المصروفات، دولارات الحالية
٣٥٢,١	٣٧٩,٠	٣٧٥,٥	٣٨٠,٨	٣٧٠,٧	٣٦٦,٥	٣١١,٠	٣١٠,٧	٢٩٦,٩	٢٩٦,٩	٢٩٦,٩	المصروفات دولارات ثابتة
٣,٥	٥,٩	١,٤-	٢,٧	١,١	٥,٩	١١,٠	٩,٤	٤,٧	٠,٠	٠,٠	تغير سنوي في التكاليف الحقيقية (بالقئة)
الدفاع الوطني											
٨٠٨,٧	١,٣٦٠,٣	٠,٠٣٣	٠,٠١٣	٣٩٩,٧	٣٩٢,٧	٣٦٢,١	٣٣٥,٥	٣٠٤,١	٢٩٢,٣	٢٩٢,٣	سلطة الميزانية دولارات الحالية
٥,٣٧٠,١٣	٠,٢٢٣	٠,٢٠٣	٣,١٠٣	٣٩٩,٧	٣٧٨,٥	٣٦٠,١	٣٣٥,٨	٣٣١,١	٣٣١,١	٣٣١,١	سلطة الميزانية، دولارات ثابتة (بالقئة)
٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٧	-٥,٠	٦,٢	٥,١	٧,٢	١,٤	٠,٠	٠,٠	تغير سنوي في التكاليف الحقيقية (بالقئة)

يتبع

تابع

٤٦٠,٥	٤٣٦,٤	٤٢٣,٢	٤١٠,١	٣٩٠,٤ (٤٥٦,٠)	٣٧٦,٣ (٤٣٨,٩)	٣٤٨,٦	٣٠٥,٥	٢٩٤,٥	٢٧٤,٩	المصروفات، دولارات حالية
٤٠٩,٣	٣٩٧,٣	٣٩٤,٦	٤٠٠,٩	٣٩٠,٤ (٤٥٦,٠)	٣٨٥,١ (٤٤٨,٩)	٣٦٣,٤	٣٢٧,٤	٣٢٥,٣	٣١٢,٢	المصروفات دولارات ثابتة
٣,٥	٠,٧	١,٦-	٢,٧	١,٤ (١,٦)	٦,٥ (٢٣,٥)	١١,٥	٠,٦	٤,٢	٠,٠	تغير سنوي في التكاليف الحقيقية (بالئة)
٣,٣	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٠	٣,٠	المصروفات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (بالئة)

أ- أرقام السنة المالية ٢٠٠٣ لا تشمل قسم وزارة الدفاع (٦, ٦٢ مليار دولار) من المخصصات الإضافية الطارئة التي وافق عليها الكونغرس في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لحرب العراق وللعمليات العسكرية الأخرى. وإذا أدخلت فإن مصروفات الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٠٣ تصبح ٤٣٨,٩ مليار دولار (معروضة بين قوسين).

ب- أرقام السنة المالية ٢٠٠٤ لا تشمل قسم وزارة الدفاع (٦, ٦٥ مليار دولار) من المخصصات الإضافية الطارئة التي طلبتها الإدارة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وإذا أدخلت فإن مصروفات الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٠٤ تصبح ٤٥٦,٠ مليار دولار (معروضة بين قوسين).

سلطة الميزانية هي السلطة التي تفتح الترامات الحكومية الملتزمة التي ستنفق عليها مصروفات فورية أو مستقبلية. وتفتح معظم هذه السلطة من قبل الكونغرس على شكل مخصصات صادرة بمرسوم، تشمل مخصصات الدفاع الوطني تخصصات وزارة الدفاع وتخصصات الأغراض العسكرية التي تحملها وزارة غير وزارة الدفاع.

المصدر: : Congressional Research Service, «Defense» CRS Report for Congress, Congressional Research Service, A. Belaso and S. Daggett, «Authorization and Appropriations for FY2004: Defense», updated 26 September 2003, table 3, p. 18, and Outlays as a share of GDP. *Historical Tables, Budget of the United States Government, Fiscal Year 2004* (Washington, DC: US Government Printing Office, 2003), table 6.1: «Composition of Outlays: 1940-2008» p. 115, <http://www.whitehouse.gov/omb/budget>

كان هناك تأييد حزبي واسع في الكونغرس أثناء سنة ٢٠٠٣ لمستوى الإنفاق المرتفع الذي طلبته إدارة بوش. وقد أقرّ ميزانية الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٤ بتأييد ٤٠٧ مقابل ١٥ في مجلس النواب وبالإجماع في مجلس الشيوخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣^(١٥).

وقد بلغ إجماليّ مخصّصات الدفاع في مشروع ميزانية السنة المالية ٢٠٠٤، الذي أقرّه الكونغرس في أيلول/سبتمبر، ٣٩٧,٣ مليار دولار للدفاع الوطنيّ: ٣٦٨,٢ مليار دولار لوزارة الدفاع، و١٧,٣ مليار دولار لأنشطة الأسلحة النووية التي تشرف عليها وزارة الطاقة، و٩ مليارات دولار للمنشآت العسكرية، و٢,٨ مليار دولار للأنشطة الأخرى ذات الصلة العسكرية. وقد أقرّ الكونغرس على العموم طلب الإدارة بأكمله لسلطة الميزانية في السنة المالية ٢٠٠٤، كما يعكسه قانون تفويض الدفاع الوطنيّ للسنة المالية ٢٠٠٤ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، حيث تمّ تقديم ٤٠١,٣ مليار دولار لسلطة ميزانية وزارة الدفاع^(١٦).

لا يوجد اختلاف كبير بين الكونغرس والإدارة من ناحية مستوى المخصّصات وتوزيعها. وحيث كان الكونغرس مختلفاً فقد كان ذلك بشكل أساسيّ في رفض طلبات الإدارة منح مزيد من سلطة الإدارة الذاتية لوزارة الدفاع^(١٧).

ومن حيث المخصّصات، وافق الكونغرس على كافة الطلبات الرئيسية للإدارة. بل إنّ الاختلاف الأهمّ هو أنّ الكونغرس رفع المبلغ المخصّص للبحث والتطوير العسكريّ - ففي حين طلبت الإدارة ٦١,٨ مليار دولار، أدخل مشروع قانون مخصّصات الدفاع الصادر عن الكونغرس ٦٥,٢ مليار دولار.

كما أنّ الكونغرس أعطى أولوية أكبر للمشتريات (٧٤,٧ مليار دولار مقابل طلب ٧٢,٧ مليار دولار) وأقلّ مما طلبته الإدارة للأفراد والعمليات والصيانة^(١٨). لكن بحلول أوائل سنة ٢٠٠٤، بدأت المعارضة الديمقراطية تتحدّى بشكل جدّيّ الإنفاق العسكريّ والسياسة الضريبية لإدارة بوش.

«Pentagon Given \$368.7 billion. other Agencies get Stopgap Bill,» *Wall Street Journal*, 26/ (١٥) 9/2003, in: Early Bird Brief, 26 September 2003.

«Pentagon Wins much, not all, in Appropriations,» *Defense News* (13 October 2003), (١٦) p. 18.6

(١٧) المصدر نفسه. ٧.

(١٨) «2004 Defense Appropriations Bill,» *Defense News* (13 October 2003), p. 20.

الجدول رقم ١٠-٦
المخصّصات الإضافية للحرب على الإرهاب للسنة المالية ٢٠٠٤

الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الحالية

الفئة	المبلغ المطلوب
وزارة الدفاع والعمليات السرية	
عملية حرية العراق	٥١٠٠٠
عملية الحرية الدائمة، في أفغانستان	١١٠٠٠
دعم شركاء الائتلاف والتعبئة	٣٦٠٠
الإجمالي العسكري	٦٥٦٠٠
سلطة الائتلاف المؤقتة ووزارة الدولة للإنشاء	
صندوق إغاثة العراق وإعادة إعمارها (لاستخدام المحاسب المجاز):	٢٠٣٠٠
لتعزيز الأمن (الجيش والشرطة وتعزيز الحدود)	٥١٠٠
لتوفير الخدمات الكهربائية الأساسية	٥٧٠٠
لتوفير خدمات المياه والصرف الأساسية	٣٧٠٠
لإعادة تأهيل البنية التحتية النفطية	٢١٠٠
أخرى	٣٧٠٠
الأمن وإعادة الإعمار في أفغانستان (بما في ذلك أموال لبناء الجيش الوطني الأفغاني)	٨٠٠
عمليات وزارة الخارجية (لتوفير أمن مرافق وزارة الخارجية في العراق ودفع مكافآت الحرب على الإرهاب)	١٤٠
أخرى	١٦٠
إجمالي إعادة الإعمار	٢١٤٠٠
إجمالي المخصّصات الإضافية	٨٧٠٠٠

المصادر : «President Office of Management of Budget [OMB], Executive Office of the President, «President Submits Request for Funding War on Terrorism-Provides Resources for the War on Terror, Including Military and Intelligence Operations in Iraq and Afghanistan and the Relief and Reconstruction of Those Countries.» Press Release, Washington, DC, 17 September 2003.

للحصول على التفاصيل، انظر : 17 «Transmittal Letter from the Director of OMB to the President.» September 2003, < http://www.whitehouse.gov/omb/budget/amendments/supplemental_9_17_03.pdf > .

اعتمادات للحروب

في أثناء سنة ٢٠٠٣، طلبت إدارة بوش اعتمادين إضافيين يتعلّقان بالحرب في أفغانستان والعراق، بلغ مجموعهما الإجمالي ١٦١,٧ مليار دولار للعمليات العسكرية وإعادة

الإعمار العسكرية وغير العسكرية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أقرّ الكونغرس اعتماداً إضافياً طارئاً للسنة المالية ٢٠٠٣ بلغ ٧٤,٧ مليار دولار، منها ٦٢,٦ مليار دولار لوزارة الدفاع «لدعم العمليات العسكرية في العراق والحرب العالمية على الإرهاب» و١٢,١ مليار دولار لأنشطة وزارة الدفاع غير العسكرية^(١٩). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ طلبت الإدارة اعتماداً إضافياً للسنة المالية ٢٠٠٤، يبلغ إجماليه ٨٧ مليار دولار، منها ٦٥,٦ مليار لعمليات وزارة الدفاع العسكرية والعمليات السرية.

ضمّ الجزء الخاصّ بوزارة الدفاع من الاعتمادات الإضافية للسنة المالية ٢٠٠٤ ٥١ مليار دولار للعمليات العسكرية في العراق، و١٤,٦ مليار دولار للعمليات العسكرية في أفغانستان والقرن الإفريقيّ ومهامّ عملية الحرية الدائمة الأخرى (الجدول رقم ١٠-٦). واعتمد المبلغ المتبقي، ٢١,٤ مليار دولار، لإعادة الإعمار بعد الحرب، ومعظمه للعراق وبعضه لأفغانستان. ومن بين الطلب الإجماليّ المخصّص للعراق، ٢٠,٣ مليار دولار، والذي سيوزّع على سلطة الائتلاف المؤقتة، طلب ١٥,٢ مليار دولار لإعادة إعمار البنية التحتية الأساسية في العراق و٥,١ مليار دولار للنظام الأمنيّ في العراق. ويشمل الرقم الأخير ملياري دولار للسلامة العامة، بعضها لتدريب ٤٠٠٠٠ رجل شرطة إضافي، وملياري دولار لتدريب جيش عراقيّ جديد وقوّات الدفاع المدنيّ العراقيّ، ومليار دولار لنظام العدالة^(٢٠). ووفقاً لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ستساهم بلدان أخرى في جهود إعادة إعمار العراق، لكنّ معظم الأموال ستأتي من العراق نفسه. ووفقاً لسلطة الائتلاف المؤقتة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، يجب أن تعود إيرادات النفط العراقيّ بنحو ٢,٥ مليار دولار في سنة ٢٠٠٣، ومنتظر مع تحسّن البنية التحتية أن ترتفع هذه الإيرادات إلى ٢٠ مليار دولار في سنة ٢٠٠٥^(٢١). وقد دفع ذلك بعض أعضاء الكونغرس إلى محاولة تحويل جزء من مخصّصات إعادة الإعمار إلى قروض على العراق، وكانت حجّتهم أنّ «العراق الذي يمتلك أكبر احتياطيّ نفطيّ في العالم سيكون ذات يوم قادراً على إعادة دفع القروض وأنّ الحكومة الأمريكية المتبلة بعجز الميزانية مضطرة إلى اقتراض المال الذي توفّره للعراق»^(٢٢). وقد حدّرت الإدارة الأمريكية من تلك المساعي لأنّها ستمنح مصداقية للشكوك بأنّ أحد مبررات الحرب كان توفير فرص عمل للشركات الأمريكية.

«FY2003 Emergency Supplemental Appropriations.» Testimony by Secretary of Defense (١٩) Donald H. Rumsfeld to US Senate Appropriations Committee and House Appropriations Committee, 27 March 2003, < <http://www.defenselink.mil/speeches/2003/sp20030327-secdef0102.html> >

J. Garamone, «Rumsfeld, Myers Urge House to support \$87B Supplemental Bill,» (٢٠) American Forces Press Service, Washington, DC, 30 September 2003, < http://www.defenselink.mil/news/Oct2003/n10012003_200310011.html > .

(٢١) المصدر نفسه ١.

«\$87B Request for Iraq Goes to Congress.» *Defense News* (13 October 2003), p. 26. (٢٢)

أساليب تمويل جديدة

بالرغم من الزيادة الهائلة في الإنفاق العسكري، لا تكفي الاعتمادات الحالية لتمويل خطط المشتريات الأمريكية. لذا ثمة حاجة إلى البحث عن أساليب تمويل جديدة. ومن الأساليب التي أثارت جدلاً في سنة ٢٠٠٣ خطط تأجير ١٠٠ طائرة بوينغ ٧٦٧ معدلة لاستخدامها كطائرات صهاريح. وبموجب ترتيب التمويل الذي اقترحه بوينغ وسلاح الجو الأمريكي وصادقت عليه وزارة الدفاع في أيار/مايو ٢٠٠٣، سيتم تمويل الاستئجار عن طريق «كيان لغرض خاص» على شكل شركة ائتمان لا تتوخى الربح، تنشئها شركة في وول ستريت تشتري الطائرة وتؤجرها لسلاح الجو الأمريكي. وتصدر شركة الائتمان سندات لجمع ١٦ مليار دولار لتأجير ١٠٠ طائرة إلى سلاح الجو الأمريكي لمدة ست سنوات (٢٣). وعند نهاية الإيجار، يكون أمام سلاح الجو الأمريكي خيار شراء الطائرة بسعر يتفاوض عليه مسبقاً، بانتظار موافقة الكونغرس. وقد رأى النقاد في هذا النهج التمويل «احتياطياً بطريقة إنرون»، لأنه صمم لإبقاء الصفقة بعيداً عن السجلات المحاسبية لسلاح الجو الأمريكي وبوينغ على السواء (٢٤).

كان الاقتراح ذا أهمية اقتصادية حيوية بالنسبة إلى بوينغ. ومن الإشارات على ذلك أنه كانت لدى الشركة في مرحلة ما من سنة ١٩٩٢ مجموعة ضغط من ٩٢ عضواً تعمل على الترويج للصفقة، واحد لكل شيخ أمريكي تقريباً، وأنفقت ملايين الدولارات على الضغط أثناء النصف الأول من سنة ٢٠٠٣ (٢٥). ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ خسرت بوينغ المنافسة على برنامج المقاتلة الضاربة المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، وتبلغ قيمته ٢٠٠ مليار دولار طوال عمر البرنامج (٢٦). وكان من الممكن أن يبقى اقتراح الطائرة الصهاريح على خط إنتاج طائرات بوينغ ٧٦٧ الذي يواجه الإغلاق بدون حدوث طلبات جديدة. وكان المبرر الرئيس بالنسبة إلى سلاح الجو الأمريكي أن ذلك يتيح له الحصول على الطائرات الصهاريح على الفور، رغم أنه كان مكلفاً جداً في ذلك الوقت (٢٧)، وأن يحول التكاليف إلى المستقبل.

«U.S. Tanker Trust Opens New Door for Acquisition.» *Defense News* (2 June 2003), p. 8. (٢٣)

«Creative Deal or Highflying Pork?» *New York Times*, 10/4/2003, pp. 1 and 12. (٢٤)

«Lawmakers Debated Lease as Boeing Lined Pockets.» *Defense News* (15 September 2003), p. 18. (٢٥)

Congressional Budget Office [CBO] Testimony on «Modernizing Tactical Aircraft.» before (٢٦) the Subcommittee on Airland Committee on Armed Services, US Senate, 10 March 1999, <http://www.cbo.gov/showdoc.cfm?index=1127&sequence=0>.

«Final Battle Looms for US Air Force : وفقاً لوزير سلاح الجو جيمس روش المقتبس في : Tanker Lease.» *Defense News* (1 September 2003), p. 18. (٢٧)

تعرّضت الشروط المالية للاقتراح إلى انتقاد شديد في سنة ٢٠٠٣. فقد خلصت دراسات مكتب إدارة الميزانية^(٢٨) التابع لمكتب الرئيس، وهيئتين للكونغرس - مكتب المحاسبات العامة^(٢٩) ومكتب الكونغرس للميزانية^(٣٠) - إلى أنّ مخطّط تمويل الاستئجار سيكون أكثر تكلفة من الشراء المباشر للطائرات^(٣١). وقد أذان السناتور جون ماكين (شيخ جمهوري عن ولاية أريزونا) الخطّة باعتبارها «نهباً لدفاعي الضرائب»^(٣٢). ثانياً، أثبت أنّ نهج التمويل المقترح لا يمثل لشروط استئجار تشغيلي وفقاً لقواعد الاشتراء لدى وزارة الدفاع^(٣٣). ثالثاً، رأى مكتب إدارة الميزانية عدم وجود سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنّ سلاح الجو الأمريكي سيكون في موقف مالي أفضل للطائرة في سنة ٢٠١٢، عندما يدفع ٢,٩ مليار دولار مقابل الاستئجار فيما سيبدأ في الوقت نفسه دفع ٣ مليار دولار تقريباً لشراء الطائرات الصهاريح - لأنّ عقد الاستئجار سينتهي - ونحو ٧ مليارات دولار سنوياً لبرنامج المقاتلة الضاربة المشتركة. وسيستهلك هذان البرنامجان عندئذ نحو ٧٠ بالمئة من أموال المشتريات الإجمالية المعتمدة للطائرات، وفقاً لتقديرات مكتب إدارة الميزانية^(٣٤).

عدّلت الشروط في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما توصلت الإدارة إلى تسوية مع الكونغرس لاستئجار ٢٠ طائرة وشراء ٨٠، على أن تدفع بوينغ تكاليف التطوير وتحمّل المخاطر^(٣٥). لكن يعد أسبوع أعلنت بوينغ عن طرد أعلى موظفين لديها لأنهما خرّقا القواعد الأخلاقية للشركة أثناء التفاوض على الصفقة^(٣٦)، ما دفع وزارة الدفاع في كانون الأول/

Office of Management and Budget, Quarterly Reports on Iraq, Part IV, <http://www.whitehouse.gov/omb/legislative/20040105-sec2207_main_report.pdf> . (٢٨)

General Accounting Office [GAO], «Aviation Assistance Programs,» GAO-03-1156R, 17 (٢٩) September 2003, <<http://www.gao.gov>> .

Congressional Budget Office [CBO], «Assessment of the Air Force's Plan to Acquire 100 Boeing Tanker Aircraft,» 4 September 2003, <<http://www.cbo.gov/showdoc.cfm?index=4519&sequence=0>> . (٣٠)

«Creative Deal or Highflying Pork?,» and «Two Lawmakers Seek New Tanker Hearings,» (٣١) *Defense News* (13 October 2003), p. 20.

US Senate, US Senator John McCain, Arizona, News Center, «CBO Analysis: Boeing Leasing Deal totals \$37 Billion; «Significantly More Expensive» than Tanker Purchase,» 8 May 2002, <http://mccain.senate.gov/index.cfm?fuseaction=Newscenter.ViewPressRelease&Content_id=1000> . (٣٢)

CBO, «Assessment of the Air Force's Plan to Acquire 100 Boeing Tanker Aircraft,» and «Final Battle Looms for US Air Force Tanker Lease,» (٣٣)

«Assessment of the Air Force's Plan to Acquire 100 Boeing Tanker Aircraft,» (٣٤)

«Keep Tanker Deal; Guard other USAF Programs,» *Defense News* (17 November 2003), (٣٥) p. 29.

«Boeing Dismisses 2 in Hiring of Official Who Left Pentagon,» *New York Times*, 25/11/ (٣٦) 2003, p. 1.

ديسمبر إلى تأجيل الصفقة حتى اكتمال مراجعة شروطها المالية من قبل المفتش العام في وزارة الدفاع^(٣٧).

الأثر الاقتصادي وقابلية استدامة مستويات الإنفاق الحالية

إن مستوى الإنفاق المرتفع في الميزانية العادية لوزارة الدفاع الأمريكية والحرب على الإرهاب تساهم بشكل كبير في العجز والدين الاتحادي الأمريكي، وهو الذي يعاني أصلاً من حزمتي الضرائب اللتين نفذتهما إدارة بوش^(٣٨). وقدّر تقرير لمكتب الميزانية في الكونغرس في آب/أغسطس ٢٠٠٣ أنّ عجز الموازنة سيصل إلى رقم قياسي مقداره ٤٨٠ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٤، ما يجعل الدين الاتحادي الإجمالي ٧,٥ تريليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤ - ما يعادل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي تقريباً - والعجز المتراكم نحو ٤,١ تريليون دولار (١٤٠٠ مليار دولار) في السنوات المالية العشر ٢٠٠٤ - ٢٠١٣^(٣٩). لقد كان ذلك تقديراً أدنى، استناداً إلى الافتراض بأنّ برنامج خفض الضرائب لسنة ٢٠٠١ سيبقى مؤقتاً وسينتهي في نهاية سنة ٢٠١٠. وإذا ما أصبح دائماً، كما تعهّد الرئيس، فإنّ العجز المقدّر سيصل إلى ٣ تريليونات (٣٠٠٠ مليار) دولار تقريباً.

كانت توقّعات مكتب الميزانية في الكونغرس في آب/أغسطس ٢٠٠٣ ترى أنّ خطط الدفاع الحالية تتطلّب تمويلاً سنوياً بمستويات أعلى بالمعدّلات الحقيقية على المدى الطويل (من سنة ٢٠١٠ فما يليها) من ذروة الإنفاق الأمريكي في الثمانينيات. ومع ذلك، تشكّل مستويات الإنفاق العسكريّ حصّة من الناتج المحلي الإجمالي أدنى مما كانت عليه في الثمانينيات: مقارنةً بالمتوسط السنويّ البالغ ٦ بالمئة في الثمانينيات، سوف يهبط الإنفاق إلى ٣,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة ٢٠٠٩. غير أنّ هذه التوقّعات لا تأخذ في الحسبان احتمال تجاوز تكاليف برامج الأسلحة، وهو ما يحدث بانتظام. كما أنّها تستثني تكاليف العمليّات المتواصلة في أفغانستان والعراق والأنشطة الأخرى التي تجري كجزء من الحرب العالمية على الإرهاب، لا لأنّ وزارة الدفاع لا تتوقّع أن تكون هناك حاجة إلى مثل هذه الظروف الطارئة في المستقبل، بل لأنّها تخطّط لتمويلها باستخدام اعتمادات إضافية

«Pentagon Delays Boeing Tanker Deal.» *Defense News* (2 December 2003).

(٣٧)

(٣٨) صدرت الحزمة الأولى لخفض الضرائب في سنة ٢٠٠١ واشتملت على تكلفة من حيث خسارة العائدات تبلغ ١,٤ تريليون دولار في الميزانية الأمريكية في فترة عشر سنوات. وصدرت الحزمة الثانية في أيار/مايو ٢٠٠٣ بتكلفة ٣٥٠ مليار دولار. وكلا الحزمتين محدود بمدة عشر سنوات.

Congressional Budget Office [CBO]. «The Budget and Economic Outlook: An Update.» (٣٩)

August 2003, tables 1-1 and 1-5, < <http://www.cbo.gov/showdoc.cfm?index=4493&sequence=2> >, reported on in «Iraq War Adds to US Budget Trouble.» BBC News Online, 26 August 2003, < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/3182339.stm> >.

طارئة سنوية عندما تدعو الحاجة إلى ذلك^(٤٠).

انتقد الديمقراطيون المعارضون والمؤسسات الحكومية الرقابية الارتفاع غير العادي في للإنفاق العسكري في سنة ٢٠٠٣^(٤١). وعبروا عن قلقهم حيال العواقب الاقتصادية، وبخاصة بشأن التخفيضات في البرامج الاتحادية للرفاه الاجتماعي والاقتصادي^(٤٢). وقد استبعدت الإدارة وجود قلق بشأن العواقب الاقتصادية للعجز، نظراً لأنّ تخفيضات الضرائب، وفقاً لتوقعاتها، ستؤدي إلى انتعاش اقتصادي يحسّن بدوره الوضع المالي للحكومة^(٤٣). غير أنه في أوائل سنة ٢٠٠٤ أعدت إدارة بوش خطة لخفض العجز بالسيطرة على الإنفاق على برامج أخرى غير تلك المتعلقة بالشأن العسكري أو الأمن الداخلي^(٤٤)، وهو ما سيعزز مخاوف المنتقدين على الأرجح. وهكذا على الرغم من أنّ مستويات الإنفاق العسكري يمكن أن تكون محتملة من الناحية الاقتصادية، إلا أنّها قد لا تكون محتملة من الناحية السياسية.

IV المنفقون الكبار في ظلّ المارد

إنّ الهيمنة العسكرية غير المسبوقة من قبل قوّة واحدة، والزيادات الهائلة لنفقاتها العسكرية، تثير مسألة وقع ذلك على القوى الكبرى الأخرى، سواء أكانت منافسة محتملة للولايات المتحدة أم حليفة لها أم «لا حليفة ولا عدوة»^(٤٥). ويخشى كثير من القوى الكبرى

Congressional Budget Office [CBO], «The Long-term Implications of Current Defense (٤٠) Plans: Summary Update for Fiscal Year 2004.» July 2003, <<http://www.cbo.gov/showdoc.cfm?index=4449&sequence=0>> .

(٤١) كان آخرون معجبين بذلك. فقد رأى محلّل شؤون الدفاع لورين طومسون، من معهد كسنغتون (أرلنغتون، فيرجينيا)، أنّ إدارة بوش حققت إنجازاً رائعاً بحصولها على "مخصصات إضافية هائلة" لتسديد نفقات الحرب وتجنّب نضوب الأموال نتيجة للأسلحة الجديدة والبحث والتطوير من أجل تحقيق التحوّل العسكري، رغم أنّ الدولة في حالة حرب وأنّ الميزانية الفدرالية محاصرة بالعجز. ففي مثل هذه الظروف عادة ينجّض الاشتراء دون شكّ لتمويل العمليات وكبح الإنفاق بالعجز. انظر: «Pentagon Wins much, not all, in Appropriations.» p. 16.

(٤٢) انظر مثلاً: «The War on the Budget: Undermining the Common Good.» Friends Committee on National Legislation [FCNL], Washington Newsletter, no. 678 (June 2003), p. 1, and J. Madrick, «Economic Scene; America is Paying a Significant Price for Favoring Unilateralism over International co-operation. Is the Price too High?», *New York Times*, 25/12/2003.

(٤٣) «Experts Ponder Direction of Pentagon's Priorities.» *Defense News* (13 October 2003), (٤٣) p. 22.

Congressional Budget Office [CBO], «The Budget and Economic Outlook: Fiscal Years (٤٤) 2005 to 2014.» 27 January 2004, <<http://www.cbo.gov/showdoc.cfm?index=4987&sequence=0>> .

(٤٥) استخدم هذا التعبير من قبل وزير الدفاع الروسيّ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. انظر: «U.S. Neither Enemy Nor ally of Russia, Defense Minister Says.» Agence France-Press (Moscow), 28 October 2003.

تضاؤل نفوذها العالمي إذا كان اتساع فجوة الإنفاق يعني تزايد التفرد الأمريكية. فهذه البلدان تخشى من أن يأتي يوم تختلف فيه مع الولايات المتحدة، وتشمل خياراتها تضيق الفجوة في القدرات، و/أو تطوير قدرات عسكرية بديلة، و/أو تطوير استراتيجيات أمنية غير عسكرية. ويخشى حلفاء الولايات المتحدة بشأن قدرتهم على المحافظة على قدرة القيام بعمليات مشتركة مع القوات الأمريكية للتمكن من استمرار المشاركة في العمليات العسكرية كتلك التي تجري في العراق. ففي أوروبا، غالباً ما توضع المقولات التي تؤيد زيادة الإنفاق في إطار المسؤوليات عن السلام والأمن الدوليين وأن تكون ذات تأثير إلى جانب الولايات المتحدة في تغيير النظام الدولي^(٤٦). ومن وجهات النظر الأخرى اعتبار العلاقة بين جانبي الأطلسي علاقة اعتماد متبادل واحدة تاريخية، تعتمد فيها أوروبا على القوة العسكرية للولايات المتحدة في حين تحتاج الولايات المتحدة إلى أوروبا لأسباب اقتصادية وسياسية أوسع^(٤٧).

يراجع هذا القسم اتجاهات الإنفاق العسكري لسبع قوى إقليمية وتحت إقليمية رئيسة في مجموعة البلدان المنفقة الكبرى الخمسة عشر: وهي اليابان والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا والهند والبرازيل. وكانت الأربعة الأولى هي البلدان التي تلي الولايات المتحدة مباشرة في ارتفاع النفقات العسكرية في سنة ٢٠٠٣، في حين أنّ روسيا تكمل سجل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي. أما الهند والبرازيل فهما في عداد أعلى البلدان المنفقة الخمسة عشر ولديهما طموحات إقليمية. وتظهر كل هذه البلدان اتجاهات تصاعديّة في الإنفاق العسكري في فترة الخمس سنوات ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ (الجدول رقم ١٠-٧). والبرازيل هي البلد الوحيد الذي خفّض الإنفاق في سنة ٢٠٠٣. وتواصل الصين والهند واليابان وروسيا اتجاهاتها التصاعديّة في سنة ٢٠٠٣، فيما ابتدأت فرنسا والمملكة المتحدة برامج زيادة النفقات على عدّة سنوات. ولا يمكن اعتبار هذه الاتجاهات بمثابة دالة في سلوك الإنفاق الأمريكي. فالشروط الاقتصادية والصراع الإقليمي والحرب على الإرهاب وخطط التحديث العسكرية الطويلة الأمد كلّها عوامل مهمّة. ويحلل هذا القسم الاتجاهات على أساس هذه العوامل، فضلاً عن سياق علاقة كل بلد بالقوة الأعظم العالمية^(٤٨).

(٤٦) انظر مثلاً مقولة أحد المستشارين الكبار للممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، بأن أوروبا بحاجة إلى البدء في رفع قدراتها العسكرية لأنها القوة الوحيدة التي تتحمّل المسؤولية. انظر: R. Cooper, «How Shall we Answer Robert Kagan?», *Transatlantic*, pp. 19-25, and R. Kagan, «Power and Weakness.» *Policy Review*, no. 113 (June-July 2002), < http://www.policyreview.org/JUN02/kagan_print.html > .

R. Rosecrance, «Croesus and Caesar.» *National Interest*, no. 72 (Summer 2003), pp. 31-34. (٤٧)

(٤٨) يستند هذا القسم إلى أوراق الخلفية الشاملة لكل بلد، وهي متوفرة على موقع مشروع سيبري للنفقات العسكرية على الإنترنت: < http://projects.sipri.se/milex/mex_bg_papers.html > .

اليابان

أخذت النفقات العسكرية اليابانية تزداد بشكل تدريجي في السنوات الأخيرة، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة نسبياً. وقد طلب ارتفاع أكثر حدة للسنة المالية ٢٠٠٤ لكن تم تخفيضه لأسباب اقتصادية. ومع ذلك يعكس تكوين الميزانية مخاوف اليابان حيال برنامج الأسلحة النووية في كوريا الشمالية، كما أنه موقف عسكري جازم مترافق مع التراجع التدريجي عن الدستور «المسلم» الذي وُضع في أعقاب الحرب.

أظهرت ميزانية الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٣ زيادة هامشية بنسبة ٠,٣ بالمئة بالمعدلات الحقيقية^(٤٩). وقد طلبت هيئة الدفاع اليابانية زيادة أكبر للسنة المالية ٢٠٠٤ تبلغ ١,٤ بالمئة بالمعدلات الحقيقية لتصل إلى ٤,٩٦٠ تريليون ين (نحو ٤٣ مليار دولار)، بما في ذلك نفقات نقل قاعدة أوكيناوا العسكرية وتحجيمها (لجنة العمل الأمريكية اليابانية الخاصة بأوكيناوا)^(٥٠). وقد خفّضتها وزارة المالية إلى ٤,٩٠٣ تريليون ين، أي ما يوازي خفصاً بنسبة ٠,٤ بالمئة بالمعدلات الحقيقية^(٥١). وتمثل هذه الميزانية نحو ١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي - كان في السابق سقف الإنفاق بموجب الدستور، لكنه لا يزال يحترم كمسألة سياسة. غير أنها تستثني تعويضات نهاية الخدمة العسكرية وميزانية خفر السواحل اليابانية و٥٧٨ مليار دولار ضمن ميزانية المكتب الحكومي لتشغيل نظام المراقبة العسكري الياباني في سنة ٢٠٠٤^(٥٢). وعندما تضاف مثل النفقات العسكرية من خارج الميزانية إلى ميزانية الدفاع الرسمية، فإن ذلك يكشف خرقاً لسقف الواحد بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

أخذت اليابان منذ سنة ٢٠٠١ تبتعد تدريجياً عن سياسة الدفاع الذاتي، كما تحددها المادة ٩ من الدستور. فقد أرسلت قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية سفناً إلى المحيط الهندي لإعادة تزويد السفن الحربية الأمريكية والبريطانية بالوقود دعماً للحرب على الإرهاب منذ أواخر سنة ٢٠٠١، كما أرسلت مدمرة إلى المنطقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢^(٥٣). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أغرق خفر السواحل اليابانية سفينة تجسس

(٤٩) تتوفر ميزانية سنة ٢٠٠٣ على الإنترنت على العنوان: < <http://www.mof.go.jp/english/budget/> > budget.htm , < <http://www.mof.go.jp/english/budget/brief/2003/2003-12.htm> >

(٥٠) «Japanese Budget to Boost Ballistic Missile Defence», *Jane's Defence Weekly* (10 September 2003), p. 25.

وقد قدّم طلب ميزانية الدفاع لسنة ٢٠٠٤ في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

Ministry of Finance, Japan, «Highlights of the Budget for FY2004», December 2003, (٥١) < <http://www.mof.go.jp/english/budget/e20031224a.pdf> >.

E. Sekigawa, «Strategy Confirmed», *Aviation Week and Space Technology* (29 September 2003), p. 60.

(٥٣) «Japan», in: C. Morrison, ed., *Asia Pacific Security Outlook 2003* (New York: Japan Center for International Exchange, 2003), pp. 78-86.

كورية شمالية مزعومة في المياه اليابانية^(٥٤). وفي ما يتعلّق بالأزمة النووية الكورية الشمالية، أشار وزير الدفاع الياباني إلى أن اليابان تستطيع شنّ هجوم استباقيّ ضدّ كوريا الشمالية إذا ما هُدّدت بأسلحة نووية، لكن هذا الرأي دحض في البرلمان الياباني في ما بعد باعتبار أنّ ذلك يتعارض مع الدستور^(٥٥). وفي آذار/ مارس ٢٠٠٣ أطلقت اليابان أيضاً أول قمرين اصطناعيّين للمراقبة لرصد كوريا الشمالية، بعد أن كانت تعتمد على المخابرات الأمريكية.

الجدول رقم ١٠-٧

النفقات العسكرية لسبعة من البلدان الكبرى الخمسة عشر، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة (٢٠٠٠) وأسعار الصرف في السوق.

النفقات العسكرية						المرتبة ٢٠٠٣		
ح ن م ٢٠٠٢ بالمئة	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	م ق ش	س س	البلد
١,٠	٤٦,٩	٤٦,٨	٤٦,٣	٤٥,٨	٤٥,٥	٧	٢	اليابان
٢,٤	٣٧,١	٣٦,٧	٣٦,٤	٣٥,٧	٣٥,٢	٦	٣	بريطانيا
٢,٥	٣٥,٠	٣٤,٤	٣٣,٧	٣٣,٨	٣٤,٢	٥	٤	فرنسا
[٢,٥]	[٣٢,٨]	[٣٠,٣]	[٢٥,٩]	[٢٢,٠]	[٢٠,٠]	٢	٥	الصين
[٤,٠]	[١٣,٠]	[١١,٤]	[١١,٢]	[٩,٧]	[٨,٣]	٤	١١	روسيا
٢,٣	١٢,٤	١١,٤	١١,٤	١٠,٩	١٠,٥	٣	١٢	الهند
١,٦	[٩,٢]	٩,٩	٨,٩	٧,٦	٧,٢	١٣	١٤	البرازيل
٣,٤	٤١٧,٤	٣٤١,٥	٣٠٤,١	٣٠١,٧	٢٩٠,٥	١	١	مذكّرة: أمريكا

[] = تقديرات سيبري.

س س = سعر الصرف في السوق، م ق ش = مكافئ القدرة الشرائية، ح ن م أ = حصّة من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: الملحق رقم ١٠، الجدول رقم ٣،١٠، والجدول رقم ٤،١٠. انظر أيضاً الجدول رقم ١٠-٤.

M. Brooke, «Japan's Role in Regional Security.» *Asian Defence Journal* (April 2003), (٥٤) pp. 4-8.

(٥٥) مثلاً: «Japan Threatens Force against North Korea.» BBC News Online, 14 February 2003, <<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/2757923.stm>>, and «Pre-emptive Strike on DPRK Won't be Illegal.» *Asia Defence Journal* (May 2003), p. 43.

وقد دعمت اليابان بقوة غزو العراق بقيادة أمريكا ووافقت في تموز/ يوليو على إرسال قوات إلى البلد باعتبارها قوات دعم، رغم أنّ ذلك تأجل لاحقاً. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٣ وافق البرلمان الياباني على القوانين الجديدة التي ترفع القيود عن قوات الدفاع الذاتي في حال تعرّضت اليابان لهجوم. كما قال الأمين العام للحكومة اليابانية في آب/ أغسطس ٢٠٠٣ إنّ الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم يدرس تعديل المادة ٩ من الدستور، وهي المادة التي تحظر اللجوء إلى الحرب^(٥٦). وفي الورقة البيضاء «الدفاع عن اليابان ٢٠٠٣»، ابتعدت تشديد السياسة الدفاعية اليابانية لأول مرة عن الدفاع في مواجهة غزو رئيس، معترفاً بأنه مستبعد، باتجاه الاستجابة إلى التهديدات النابعة من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، واقترح تحويل في سياسة المشتريات من مفردات الدفاع الرئيسة عن الأراضي إلى الدفاع ضدّ الصواريخ الباليستية^(٥٧). وتقدّم الحكومة اليابانية هذه التغييرات باعتبارها ردّاً طبيعياً على التهديدات الجديدة، في حين أنّ بعض جيران اليابان - الصين وكوريا الشمالية على وجه الخصوص - تشبه بأنّ هذه التهديدات تستخدم ذريعة كعادة ترسيخ اليابان كقوة كبرى ومن أجل التأكيد الجازم لمصالحها الإقليمية. وأياً يكن الأمر، تنبئ التغييرات بدور عسكري أكثر نشاطاً لليابان، وأكثر توافقاً مع قوّتها العسكرية، وهو أمر طالما شجّعت عليه الولايات المتحدة^(٥٨).

تشكّل مشتريات الأسلحة حصة متدنية نسبياً من النفقات العسكرية اليابانية. فمن بين سقف النفقات البالغ ٢٥ تريليون ين (٢١٧ مليار دولار) للبرنامج الدفاعي لنصف الفترة الثانية للسنوات المالية ٢٠٠١ - ٢٠٠٥، لم يُعتمد سوى ٤ تريليون ين (٣٥ مليار دولار) «للمعدات العسكرية الأكثر تقدماً»، وهو رقم مشابه لرقمي المملكة المتحدة وفرنسا اللتين يقلّ إنفاقهما الإجماليّ كثيراً عن إنفاق اليابان. ولا يعكس برنامج الاشتراء للسنة المالية ٢٠٠٣ تحويل الأولويات العسكرية اليابانية بشكل خاص، باستثناء إطلاق القمرين الاصطناعيين للمراقبة، وهما الأولان بين ثمانية محتملة بحلول سنة ٢٠٠٩^(٥٩)، في برنامج شامل يكلف

(٥٦) مثلاً: C. Scanlon, «Japan's Landmark Military Move», BBC News Online, 16 May 2003, <<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/3034685.stm>>; «Japan Party Reviews Pacifist Constitution», BBC News Online, 26 August 2003, <<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/3181083.stm>>, «Japan to Send Troops to Iraq», BBC News Online, 26 July 2003, <<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/3097947.stm>>, and «Japan May Delay Iraq Force», BBC News Online, 21 August 2003, <<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/3169401.stm>>.

Japan Defense Agency, Defense of Japan 2003 (Tokyo: Intergroup, 2003), <<http://www.intergroup.co.jp>>, «Defense White Paper Calls for «Country Capable of Meeting Threats»,» Foreign Press Center, Japan, 14 August 2003, <<http://www.fpcj.jp/e/shiryo/jb/0341.html>>.

انظر الملحق ١٥ ب في هذا الكتاب.

Brooke, «Japan's Role in Regional Security», (٥٨)

«Japan Launches Spy Satellites», *Asian Defence Journal* (May 2003), p. 42. (٥٩)

٢٥٠ مليار ين^(٦٠).

غير أن خطط المشتريات للسنة المالية ٢٠٠٤ تلحظ تحولاً مهماً، حيث توجد خطة لإنفاق ١٤٢ مليار ين (نحو ١,٢ مليار دولار) على أنظمة الدفاع ضد الصواريخ الباليستية^(٦١)، وهي الدفعة الأولى لبرنامج تكلفته ٥٠٠ مليار ين (نحو ٤,٤ مليار دولار) بحلول سنة ٢٠٠٧^(٦٢). ويشمل ذلك ٦٦١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤ لصواريخ باتريوت PAC-3 و٤٧٦ مليون دولار لصواريخ أرض جو SM-3 من أجل مدمرات الصواريخ الموجهة اليابانية إيغيس (Aegis)^(٦٣). وتشمل المخصصات المهمة الأخرى ١٠ مليارات ين (٨٧ مليون دولار) لخفر السواحل الياباني لإيجاد قوارب التجسس الكورية الشمالية والاستيلاء عليها^(٦٤) و١١٦,٤ مليار ين (١٠٠ مليون دولار) لتطوير حامله مروحيات جديدة يمكن النظر إليها باعتبارها خطوة نحو تطوير قدرات نشر القوات^(٦٥). وكانت اليابان قد أعلنت في سنة ١٩٨٨ أنها لن تمتلك البتة حاملات طائرات ثانية وأطلقت رسمياً على السفينة المخططة اسم «مدمرة مجهزة بالمروحيات»^(٦٦).

ولا تزال اليابان تعتبر تحالفها مع الولايات المتحدة والضمانة الأمنية الأمريكية بأنهما حيويان، ولاسيما في ما يتعلق بكوريا الشمالية. لكن يبدو أن ثمة ما يبعث على الشك في أن تفرض الزبادات الكبيرة في الإنفاق العسكري الأمريكي ضغوطاً كبيرة على ميزانية الدفاع اليابانية. وفي حين أن دوائر السياسة الدفاعية تلحظ مسألة قابلية القيام بعمليات مشتركة مع القوات المسلحة الأمريكية^(٦٧)، ليس من المحتمل أن تشارك اليابان في عمليات عسكرية هجومية قريباً، بالنظر إلى الرأي العام والقيود الدستورية^(٦٨). وبدلاً من ذلك، يبدو أن مجال

«N Korea Angry at Japan Launch.» BBC News Online, 28 March 2003, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/2893869.stm> . (٦٠)

«Japan Defense Agency Asks for Budget for Ballistic Missile Defense.» Agence France- Presse (Tokyo), 29 August 2003, <http://www.spacewar.com/2003/030829100718.14282yx9.html> . (٦١)

Sekigawa, «Strategy Confirmed». (٦٢)

Brooke, «Japan's Role in Regional Security,» and «Japan Aims to Make Missile Shield,» *Guardian*, 24/11/2003, <http://www.guardian.co.uk/worldlatest/story/0,1280,-3426101,00.html> . (٦٣)

«Japan Defense Agency Asks for Budget for Ballistic Missile Defense». (٦٤)

Brook, *Ibid.* (٦٥)

P. Thompson, «Japan Reveals More Details of New Carrier,» *Jane's Defence Weekly* (٦٦) (17 September 2003), p. 13.

R. Karniol, «Japan's Joint Approach,» *Jane's Defence Weekly* (14 May 2003), p. 23. مثلاً: (٦٧)

D. Lague and S. Moffet, «A New Menace Makes Japan Rethink,» *Far Eastern Economic Review*, 27 February 2003, pp. 13-14, and C. Scanlon, «Japan's Binding Ties to the US,» BBC News Online, 19 March 2003, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/2864769.stm> . (٦٨)

التركيز الرئيس الجديد هو الدفاع الصاروخي، مع خطوات تدريجية باتجاه تطوير قدرة عسكرية مركزة أكثر على الخارج.

وهكذا نظراً لركود حالة الاقتصاد الياباني، من غير المرجح أن تشهد اليابان زيادات مهمة في النفقات العسكرية في المستقبل القريب، في حين يرجح أن تمول التطورات الجديدة من خلال إجراء تخفيضات على معدّات صد كل الغزوات المحتملة، كما تلحظها الورقة البيضاء لسنة ٢٠٠٣.

المملكة المتحدة

أدت الحرب على الإرهاب ورغبة المملكة المتحدة في المشاركة في عمليات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة، كما في العراق وأفغانستان إلى زيادة النفقات العسكرية البريطانية، ما عكس الاتجاه الهابط ما بعد الحرب الباردة. وتحفز هذه السياسة التطورات السريعة في التفكير العسكري التي من المرجح أن تنعكس في طريقة تركيز الموارد الشحيحة.

ازدادت النفقات العسكرية، وفقاً لتعريف حلف الناتو^(٦٩)، بمعدّل سنوي مقداره ١,٣ بالمائة بالتوسّط بالتكاليف الحقيقية في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣. وتحدّد خطط الإنفاق الحكومية التي صدرت في أيار/مايو ٢٠٠٣ «الإنفاق العامّ الإجمالي» على الدفاع بمبلغ ٣٣,٨ مليار جنيه إسترليني (نحو ٥٥ مليار دولار) في السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ و ٣٤,٣ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ما يمثّل زيادة مقدارها ٣,٣ و ٠,٣ بالمائة على التوالي بالتكاليف الحقيقية^(٧٠). وتوضع اليوم خطط الإنفاق لثلاث سنوات بدلاً من كل سنة، لذا من غير المرجح أن تحدث تغييرات كبرى في المستوى الشامل حتى السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، باستثناء احتياطات الطوارئ للعمليات العسكرية^(٧١).

غير أنّ طريقة إنفاق هذه الأموال قد تتغيّر نظراً لعلاقة المملكة المتحدة بالولايات المتحدة ونوع الصراعات التي من المتوقع أن تواجهها المملكة المتحدة في المستقبل. وتعكس

(٦٩) للحصول على التعاريف، انظر الملحق رقم ١٠ ج.

British Ministry of Defence, The Government's Expenditure Plans, 2003/2004 to 2005/ (٧٠)
2006,Cm 5912 (London: Stationery Office Ltd, London, 2003), p. 21, <<http://www.mod.uk/publications/expenditure2003/index.htm>>

لا يمكن مقارنة أرقام النفقات البريطانية العامة من السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بما يليها بأرقام السنوات السابقة لأنها تحسب بموجب نظام المحاسبة الجديد وفقاً لموارد الميزانية.

C. Adams and M. Odell, «UK pours extra £1.25 bn into Defence Budget.» *Financial Times*, (٧١)
28/3/2003, p. 7; E. Davis, «Brown's Budget and the War.» BBC News Online, 3 April 2003, <<http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/2914899.stm>>, and «Hoon: «No Squeeze on Iraq Budget»» BBC News Online, 5 November 2003, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/3242721.stm> .

تصريحات رئيس الوزراء طوني بليز وغيره الرأي بأن الهدف هو التأثير في سياسة الولايات المتحدة باتجاه المصالح البريطانية، لكنّ هذا التأثير يتطلّب «ثمناً بالأرواح» يدفع من خلال المشاركة في الحملات التي تقودها أمريكا^(٧٢). وقد صرّح وزير الدفاع البريطاني جيفري هون في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ بأنّ من غير المرجّح أن تشارك المملكة المتحدة في عمليات قتالية كبرى بدون مشاركة الولايات المتحدة^(٧٣). لذا ثمة حاجة ملحة على وجه الخصوص إلى المحافظة على قابلية العمليات المشتركة مع الولايات المتحدة. ثانياً، ذكر هون أنّ المملكة المتحدة ستتخاطر على الأرجح في المستقبل في عمليات صغيرة ومتوسطة الحجم في كل أنحاء العالم لمواجهة الأخطار المتنوعة، ما يعطي أهمية كبرى مرونة القوّات وقابلية نشرها^(٧٤). وقد عزّزت حرب العراق التي وضعت مفهوم «الحرب ذات التركيز على الشبكات»^(٧٥) موضع التنفيذ هذه الاتجاهات. فأتاحت شبكات المعلومات التي تربط أجهزة استشعار المراقبة وأنظمة السيطرة والقيادة والأسلحة الدقيقة التصويب درجة غير مسبوقه من معلومات ميدان القتال الفورية والسيطرة والسرعة والاستجابات دقيقة التصويب^(٧٦).

وهكذا توحى التقارير قبل حرب العراق وبعدها بأنّ الأولوية الممنوحة لتكنولوجيا الحرب ذات التركيز العالي حول الشبكات - الحواسيب والقيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات والمراقبة وتعيين الأهداف والأسلحة الدقيقة - ستواصل ارتفاعها على الأرجح، وربما على حساب منظومات الأسلحة الرئيسة^(٧٧). وكتب رئيس أركان لقوات المسلّحة، السير مايكل بويس، في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ يقول: «علينا أن نضع الأولويات لمصلحة القدرات الحاسمة... وهكذا ربما يتعيّن علينا أن نضع عدداً أقل من الخطط وعدداً أكبر من الاستثمارات في أجهزة تفعيل القدرات والأسلحة الدقيقة»^(٧٨). وتعني تقديرات زيادة

A. Danchev, «Greeks and Romans: Anglo-American Relations after 9/11,» *RUSI Journal* (٧٢) (April 2003), pp. 16-19, and M. Codner and E. Thomas, «Missile Defence and the United Kingdom: Option for Government and Opportunity for Industry?,» *RUSI Journal* (April 2003), pp. 50-54.

G. Hoon, «Defence Secretary's Speech to the Royal United Services Institute,» Ministry of Defence, 26 June 2003, < http://news.mod.uk/news/press/news_press_notice.asp?newsItem_id=2493 > .

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) القدرة المعززة بالشبكات وفق التعبير البريطاني. لمزيد من المعلومات عن الحرب المتمحورة على الشبكات في العراق، انظر الفصل ١٢ من هذا الكتاب.

I. McNicoll, «Effects Based Air Operations: Air Command and Control and the Nature of the Emerging Battlespace,» *RUSI Journal* (June 2003), pp. 39-45.

D. Mulholland, «Who Will Gain Most from War in Iraq?,» *Jane's Defence Weekly* (23 (٧٧) April 2003), p. 20, and D. Barrie, «Cuts Loom in British Procurement Reshuffle,» *Aviation Week and Space Technology* (20 January 2003), pp. 34-35.

M. Boyce, (Admiral Sir), «Achieving Effect: Annual Chief of Defence Staff Lecture,» *RUSI Journal* (February 2003), pp. 30-37.

التكاليف بأن من المرجح خفض حجم وطاقة حمل حاملتي الطائرات الجديدتين المخطط لبنائهما. وتوحي التقارير في تشرين الأول/أكتوبر بخفض أعداد طائرات القتال يوروفايتر من ٢٣٢ إلى ١٣٠، والمدمرات من الفئة ٤٥ من ١٢ إلى ٨، ووقف عمل ١٢٠ دبابة تشالنجر - ٢ من أصل ٣٨٦ سلّمت أثناء فترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢. من المتوقع أن تصل قيمة التخفيضات الإجمالية في عمليات التسليح المخطط لها إلى بليون جنيه استرليني في العقد القادم^(٧٩). وتنبع الحاجة إلى التخفيضات من فجوات التمويل، ربما بسبب حسابات خاطئة ناتجة عن نظام المحاسبة الجديد لوضع الميزانية وفقاً لمحاسبة المصادر. ويبدو على المدى الطويل أن هناك عدم تطابق بين طموحات الاستملاك والتمويل المتوقّر في العقد القادم^(٨٠). وقد كشف تقرير لمكتب المراجعة الحسابة الوطني في كانون الثاني/يناير عن تجاوز للتكاليف في نظم الأسلحة بإجمالي يبلغ ٣ مليارات جنيه (٤,٩ مليار دولار) في سنة ٢٠٠٣ ما يسلط الضوء على مصاعب التمويل التي تواجهها وزارة الدفاع^(٨١). وأفاد وزير المالية غوردون براون في كلمته «ما قبل الميزانية» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بأن الإنفاق على الحرب على الإرهاب ارتفع إلى ٦,٣ مليار جنيه (١٠,٣ مليار دولار)، بما في ذلك ٥,٥ مليار جنيه (٨,٩ مليار دولار) لحربي أفغانستان والعراق، وأنّ توقّع عجز الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ارتفع ١٠ مليارات جنيه منذ نيسان/أبريل ليصل إلى ٣٧ مليار جنيه (٦١ مليار دولار)^(٨٢).

اقتربت المملكة المتحدة أكثر من التعاون الدفاعي للاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠٠٣، ما أحدث مزيداً من المطالب المحتملة للموارد العسكرية، على الرغم من أن المملكة المتحدة تحافظ على منظور مقيّد لأهداف سياسة الدفاع والأمن الأوروبية، حيث تصرّ على أنّ حلف الناتو يبقى جوهر الدفاع الأوروبي. وتعكس الورقة البيضاء للدفاع التي صدرت في

P. Beaumont, J. Burke and F. Islam, «Defence Chiefs Angry over Huge Cuts,» *Observer* (19 (٧٩) October 2003), < http://observer.guardian.co.uk/uk_news/story/0,6903,1066438,00.html >; R. Scott, «Cost Concerns Force UK to Consider Smaller Carrier,» *Jane's Defence Weekly*, 23 July 2003, p. 2, and D. Mulholland, «UK Minister Hints at Defence Cuts,» *Jane's Defence Weekly* (29 October 2003), p. 21.

Barrie, «Cuts Loom in British Procurement Reshuffle,» and R. Norton-Taylor, «UK ٨٠ (٨٠) Armed Forces in Cash Crisis,» *Guardian*, 28/10/2003, < <http://www.guardian.co.uk/guardianpolitics/story/0,3605,1072303,00.html> > .

British National Audit Office [NAO], Ministry of Defence: Major Projects Report 2003 (٨١) (London: NAO, 2004), p. 5, < http://www.nao.org.uk/publications/nao_reports/#2003-2004 >, «Warning over MoD kit Overspend,» BBC News Online, 23 January 2004, < http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/3421309.stm > .

«Brown Bullish Despite 37 bn Deficit,» BBC News Online, 10 December 2003, < http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/3304339.stm >, and «First 11 Days of War Cost UK 90 m,» BBC News Online, 8 December 2003, < http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/3302217.stm > .

١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ هذه المطالب المتنافسة معلنة أنه «فيما سيكون هناك تركيز كبير على مزيد من قابلية العمليات المشتركة مع القوات الأمريكية، فإننا سنحتاج إلى مواصلة تحسين قدرتنا على العمل مع حلفائنا الأوروبيين وغير الأوروبيين»^(٨٣). وباستثناء قرار يقضي بخفض عدد الألوية المدرعة من ثلاثة إلى اثنين والتخفيضات التي أجريت على أعداد السفن القديمة، لم تقدّم الورقة البيضاء للدفاع أية تفاصيل عن خطط التجهيز. غير أنه يبدو من الواضح أنّ إعادة التوجّه نحو نشر القوات والعمليات المتعدّدة والمتزامنة للعمليات الصغيرة والمتوسطة^(٨٤) يعني ضمناً إجراء تخفيضات على مشتريات بعض أنظمة الأسلحة الرئيسيّة.

إنّ النفقات العسكريّة البريطانيّة أخذت في الارتفاع، لكن الأدوار المؤسسيّة والعمليّاتية المتعدّدة الملقاة على عاتق القوات المسلّحة تتطلّب «خيارات قاسية» في ما يتعلّق بمكان صرف الأموال. فالعجز الحاليّ المرتفع في الميزانيّة البريطانيّة وأولويّات الإنفاق الاجتماعيّ لدى الحكومة تعني أنّ ارتفاع مستويات التمويل العسكريّ غير محتمل على المدى المتوسّط. وفي هذه الظروف، من المرجّح أن تعطى الأولويّة للتكنولوجيات التي تضمن قابلية العمليات المشتركة مع القوات الأمريكيّة وتلك التي تعزّز المرونة وقابلية الانتشار السريع.

فرنسا

شرعت فرنسا في خطة دفاعيّة مدتها ست سنوات، كما أعلن قانون البرنامج العسكريّ ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ الذي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وينطوي على ارتفاع كبير لمستوى النفقات العسكريّة بالمعدّلات الحقيقيّة يفوق النفقات العسكريّة في فترة التخطيط السابقة^(٨٥). بدأ ارتفاع الإنفاق العسكريّ الفرنسيّ في سنة ٢٠٠٢ بعد فترة طويلة من النفقات الثابتة أو المتراجعة. ووفقاً لبيانات حلف الناتو، بلغ الارتفاع نحو ٢ بالمئة بالمعدّلات الحقيقيّة في سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وقد تابعت هذا الاتجاه مسودة الميزانيّة لسنة ٢٠٠٤ - ٣٢,٤ مليار يورو (نحو ٣٦ مليار دولار) باستثناء تعويضات نهاية الخدمة ٤١,٦ مليار يورو (٤٦ مليار دولار) شاملة التعويضات - التي كُشف عنها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إذ إنّها

British Ministry of Defence, *Delivering Security in a Changing World: Defence White Paper 2003*, Cm 6040, Dec. 2003, chap. 6, < <http://www.mod.uk/publications/whitepaper2003/index.html> > .

(٨٤) المصدر نفسه، الفقرة ٣-٢.

(٨٥) انظر : <http://www.defense.gouv.fr/english/files/d140/index.htm> , and S. Vincon, «Loi de programmation militaire 2003.2008: Rapport sur le projet de loi de programmation militaire.» [2003-2008 Military Programme Bill: Report on the Military Programme Bill of Law], *Défense Nationale* (January 2003), pp. 135-144.

اقتُرحت زيادة إضافية مقدارها ٤ بالمئة مقابل معدّل تضخّم متوقّع يبلغ ١,٥ بالمئة^(٨٦). وتركّز الزيادات على وجه الخصوص على نفقات المعدّات (البحث والتطوير العسكريّ والمشتريات)، مع زيادة اسميّة تبلغ ٩ بالمئة في أعقاب معدّل زيادة مماثل في سنة ٢٠٠٣. وفي مسعى لزيادة توفّر المعدّات من المعدّلات الحاليّة البالغة ٤٠ - ٦٥ بالمئة لمعظم الأنظمة والاقتراب أكثر من ٧٥ - ٨٠ بالمئة، ارتفعت نفقات الصيانة من ٢,٤ مليار يورو في سنة ٢٠٠٣ إلى ٢,٩ مليار يورو في سنة ٢٠٠٤^(٨٧).

إنّ الزيادات في ميزانيّة الدفاع الفرنسيّة التي تتجاوز المعدّلات المتوقّعة لنموّ الناتج المحليّ الإجمالي^(٨٨)، تستحقّ الذكر نظراً للوضع الماليّ الفرنسيّ الصعب الذي أدّى إلى تجميد ميزانيّات الوزارات الأخرى أو خفضها^(٨٩). وتتوقّع ميزانيّة العام ٢٠٠٤ عجزاً يساوي ٣,٦ بالمئة من الناتج المحليّ الإجماليّ ويخرق حدّ تعاهد الاتحاد الأوروبيّ للنموّ والاستقرار الذي يحدّد العجز بـ ٣ بالمئة للسنة الثالثة على التوالي. وقد تسبّب ذلك بصدور انتقادات قويّة من بعض شركاء فرنسا في الاتحاد الأوروبيّ^(٩٠). وكانت فرنسا من بين البلدان الأربعة التي اقترحت أن يستثنى «الاستثمار» في الدفاع من حساب العجز بموجب تعاهد الاتحاد الأوروبيّ للنموّ والاستقرار^(٩١). وفي إشارة إضافية إلى الالتزام السياسيّ بقانون البرنامج العسكريّ، أنشأت لجنة الدفاع في الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة آليّة لمراقبة الإنفاق. ويهدف ذلك إلى ضمان الاستخدام الفعّال للأموال وتجنّب تكرار التجارب السابقة، عندما أنفقت

«Ministry by Ministry, the Government's Choices Examined Closely.» *Paris Le Monde*, 25/ (٨٦) 9/2003, in «French ministries» 2004 Budget Appropriations Reviewed,» Foreign Broadcast Information Service, Daily Report–West Europe (FBIS-WEU), FBIS-WEU-2003-0926, 26 September 2003, and «France: un projet du budget en hausse 4,3%» [France: a draft budget increase of 4.3%], *Air and Cosmos*, no. 1905 (26 September 2003), p. 40.

«Paris to Boost Defence Spending 9.2%.» *Air Letter* (30 September 2003, p. 1, and R. (٨٧) Carmona, «La loi de programmation militaire 2003-2008: L'entretien du materiel: un sursaut necessaire.» [2003.2008 Military Programme Law: Equipment Maintenance: A Necessary Awakening], *Défense Nationale* (January 2003), pp. 86-97.

Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, «Projet de loi de finances rectificative (٨٨) pour 2003.» [Ministry of Economics, Finance and Industry, «Amendment to the Budget Bill of Law for 2003»], 19/11/2003, < <http://www.finances.gouv.fr/minofi/actualites/actu1/index.htm> > .

J. A. C. Lewis, «France Plans Spending Increase for 2004.» *Jane's Defence Weekly* (13 (٨٩) August 2003), p. 5.

«Paris Vows Action on Deficit», BBC News Online, 25 Sep. 2003, URL < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/3138520.stm> > .

يمكن إيجاد تفاصيل عن تعاهد الاتحاد الأوروبيّ للنموّ والاستقرار على موقع الاتحاد الأوروبيّ على الإنترنت: < <http://europa.eu.int/scadplus/leg/en/s01040.htm> > .

«Four EU Nations Back Budget Exemption for Defence–French Minister.» Agence (٩١) France-Presse, 19 May 2003, in FBIS-WEU-2003-0519, 19 May 2003.

المخصّصات بموجب قوانين البرنامج العسكريّ السابقة بالكامل وجرى التعامل مع الميزانية العسكريّ باعتبارها بمثابة «متغيّر تعديل» خاضع للإلغاءات أموال منتصف السنة وتجميدها وتحويلاتها^(٩٢).

وتتصل الأولويّة الاستثنائيّة المعطاة للإنفاق العسكريّ، كما تظهرها ميزانية سنة ٢٠٠٤، بعدّة عوامل: انتخابات سنة ٢٠٠٢ لحكومة من يمين الوسط؛ والاعتقاد بوجود مجموعة من التهديدات والشكوك المختلفة المتزايدة، التي زادت من حدّتها هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابيّة؛ والرغبة في الحفاظ على القدرة على القيام بعمل عسكريّ مستقلّ وبناء دفاع أوروبيّ مستقلّ وفعال، وهو الأمر الذي ينظر إليه باعتباره ضرورياً للأمن والنفوذ العالميّ على السواء^(٩٣)؛ وتنامي فجوة نفقات البحث والتطوير العسكريّ بين الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما وصفته وزارة الدفاع الفرنسيّة بأنّه يهدّد «بنزع سلاح تكنولوجي» من جانب أوروبا^(٩٤).

إنّ وضع فرنسا كحليف حيويّ للولايات المتحدة يشكّل سبباً مضاعفاً لكي تقلق فرنسا من هذه الفجوة. فهي من جهة تريد المحافظة على قابليّة العمليات المشتركة مع الولايات المتحدة: فقد شارك سلاح الجوّ الفرنسيّ في حملات القصف ضدّ طالبان والقاعدة في أفغانستان سنة ٢٠٠٢^(٩٥)، وواصلت القوّات الخاصّة الفرنسيّة القتال إلى جانب القوّات الأمريكيّة في أجزاء من البلاد. ومن جهة أخرى، لا تشعر فرنسا بالارتياح لوضع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ونهجها الأحاديّ، كما تجلّى في معارضتها لحرب العراق، ولديها طموحات في ترسيخ أوروبا «كثقل موازن» للولايات المتحدة في عالم «متعدّد الأقطاب» وبناء قوّة عسكريّة أوروبية قادرة ومستقلّة^(٩٦). وبالنظر إلى تردّد ألمانيا وبلدان أوروبية في زيادة الإنفاق العسكريّ، ينظر إلى ذلك على أنّه يتطلّب دوراً فرنسياً قيادياً.

تهدف النفقات المتوقّعة على المعدّات بموجب قانون البرنامج العسكريّ، والتي تبلغ

G. Tessier, «Garantir le budget de la defense» [Responsibility for the Defence Budget], (٩٢) *Défense Nationale* (May 2003), pp. 13-22.

J. P. Raffarin, «Politique de defense et de securite» [Defence and Security Policy], *Défense Nationale* (November 2003), pp. 5-18.

(٩٤) استخلصت هذه النتيجة من تقرير أعدته دائرة الشؤون الاقتصاديّة في وزارة الدفاع الفرنسيّة ونشر

في آذار/مارس ٢٠٠٣. انظر: J. A. C. Lewis, «France: Europe Faces R&D Crisis», *Jane's Defence Weekly* (23 April 2003), p. 11.

(٩٥) تعرف باسم عمليّة هرقل في فرنسا.

R. Graham and A. Gowers, Interview with President Jacques Chirac, *Financial Times*, 26/5/ (٩٦) 2003, p. 9, and M. Brenner, «The CFSP Factor: A Comparison of United States and French Strategies», *Co-operation and Conflict*, vol. 38, no. 3, (2003), pp. 187-209.

في مجملها في ست سنوات ٨٩ مليار يورو (٩٩ مليار دولار) (بأسعار ٢٠٠٣)، إلى السعي لتطوير التكنولوجيا التي تتطلبها حرب ذات تركيز على الشبكات، وزيادة نشر القوّات الفرنسية وقدرات الضرب في الأعماق وتعزيز الردع النوويّ الفرنسيّ. وينظر إلى تكنولوجيا الفضاء كجزء من بناء قدرات حرب تركيز الشبكات ومجال رئيسي للشركات الأوروبية^(٩٧). وستشمل ميزانية الفضاء البالغة ٤٠٢ مليون يورو (٤٤٧ مليون دولار) للسنة ٢٠٠٤ تكاليف إطلاق قمر الرصد الاصطناعي هليوس II وقمر للاتصالات سيراكوز III. ويتطلع قانون برنامج الأسلحة أيضاً لتطوير مجموعة جديدة من المركبات الجوية بدون طيار والطائرات القتالية بدون طيار، وهو مجال تسعى فرنسا لأن تكون رائدة فيه في أوروبا^(٩٨). وستعزز قدرات نشر القوّات بالإعلان عن شراء حاملة طائرات ثانية وشراء أول أربع فرقاطات متعددة الأدوار من بين ١٧ فرقاطة مخطّط لها في قانون برنامج الأسلحة وطائرة النقل إيرباص الأوروبية A400M التي طال انتظارها. وسيساهم تسليم أول خمس طائرات قتال من طراز رافال (Rafale) وأول دفعة من صواريخ كروز ستورم شادو - سكالب (Storm Shadow - SCALP) في سنة ٢٠٠٤ في قدرات الضرب في الأعماق^(٩٩). وستعزز قدرة فرنسا النووية باستبدال ثالث غوّاصاتها الأربع الحاملة للصواريخ الباليستية في سنة ٢٠٠٤^(١٠٠).

وسيبليغ إجمالي نفقات البحث والتطوير العسكري ٧ مليارات يورو في فترة السنوات الست، وهي تنطوي على زيادة كبيرة على رقم سنة ٢٠٠٢ البالغ ٦٧٨ مليون يورو (٦٤٠ مليون دولار)^(١٠١). وتكرّس الحكومة جهوداً كبيرة لإنتاج نماذج بيانية تكنولوجية للأنظمة المتقدمة الجديدة، بما في ذلك ٨٠ مليون يورو لنظام رادار أرضي جديد و٧٠ مليون يورو لنموذج بياني لطائرة بدون طيار^(١٠٢).

H. Bentegeat, (Chef d'etat-major des armees), «Strategie militaire francaise» [French (٩٧) Military Strategy], *Défense Nationale* (June 2003), pp. 28-40.

«French Funds Spur Europe's Quest for Combat Drone.» *Jane's Defence Weekly* (25 June (٩٨) 2003), p. 10. A. Chuter, «French-Dutch UAV Draws Interest in Europe.» *Defense News* (14 October 2003), and P. Tran, «French UCAV Program Draws Interest.» *Defense News* (24 October 2003).

«Country Briefing: France.» *Jane's Defence Weekly* (4 June 2003), pp. 21-26, and S. (٩٩) Vincon, «Loi de programmation militaire 2003-2008» [Draft Military Programme Bill for 2003-2008], *Défense Nationale* (February 2003), pp. 135-144.

S. Rynning, «Potent or Paralyzing? Nuclear Weapons in Contemporary French Military (١٠٠) Strategy.» *Defense and Security Analysis*, vol. 19, no. 1, (2003), pp. 55-68.

(١٠١) انظر الهامش رقم ٩٩.

Bentegeat, (Chef d'etat-major des armees), «Strategie militaire francaise» [French (١٠٢) Military Strategy], and P. Tran, «France Starts \$81 Million Air-defense Radar Project.» *Defense News* (7 October 2003), < <http://www.defensenews.com/story.php?F=2257903&c=df> > .

إنّ الاعترافات المزدوجة للشراكة مع الولايات المتحدة والاستقلال عنها في سياق المفاهيم الجديدة للأخطار^(١٠٣) هي التي تدفع البرنامج الفرنسي لإعادة التسلّح والتقدّم التكنولوجي الذي وضعه قانون برنامج الأسلحة. ويبدو أنّ هذا البرنامج متواصل بالسرعة القصوى على الرغم من المصاعب الماليّة التي تواجهها فرنسا.

الصين

عادت النفقات العسكريّة الصينيّة الرسميّة في سنة ٢٠٠٣ إلى اتجاهها الطويل الأمد. فقد بلغت ميزانيّة الدفاع الرسميّة لسنة ٢٠٠٣، كما قدّمت في آذار/مارس ٢٠٠٣، ١٨٥,٣ مليار يوان (١٨٥٣ رنمينبي، نحو ٢٢ مليار دولار بأسعار الصرف في السوق)^(١٠٤)، بزيادة ٩,٦ بالمئة بالمعدّلات الاسميّة - وهي ماثلة تقريباً للمعدّلات الحقيقيّة لأنّ معدّل التضخّم في الصين قريب من الصفر - وهي نسبة قريبة من معدّل النموّ الاقتصاديّ الصينيّ البالغة ٧ - ٨ بالمئة في معظم السنين.

وجاء ذلك بعد سنتين من الزيادات التي تفوق الاتجاه في ٢٠٠١ و٢٠٠٢، حيث بلغت ١٧,٧ بالمئة و١٧,٦ بالمئة على التوالي، والتي ترجع، بشكل جزئيّ على الأقل، إلى ارتفاع رواتب وعلاوات جيش التحرير الشعبيّ في أعقاب حظر الأنشطة التجاريّة العديدة في سنة ١٩٩٨. ووفقاً لوزير الماليّة شياشيانغ هوايتشنغ، اكتمل إلغاء الأعمال التجاريّة لجيش التحرير الشعبيّ في سنة ٢٠٠٣ ولم يعد هناك حاجة إلى التعويض عن ذلك^(١٠٥).

(١٠٣) كما تعكسها بيانات السياسة الدفاعيّة الصادرة عن شخصيات سياسيّة وعسكريّة بارزة: Bentegeat, Ibid., and Raffarin, «Politique de defense et de securité» [Defence and Security Policy].

(١٠٤) «China's Defense Spending Much Lower than World's Average: Interview.» *People's Daily*, 8/3/2003, < http://english.peopledaily.com.cn/200303/08/eng20030308_112973.shtml >

رنمينبي واحد = ١٠٠ مليون يوان. وتعتبر التقديرات الغربيّة للنفقات العسكريّة الصينيّة أعلى في المستوى، لكنّها لا تختلف كثيراً في الاتجاه. ويعكس عدم يقين هذه التقديرات أنّ وزارة الدفاع الأمريكيّة عدّلت في سنة ٢٠٠٣، بدون أي تفسير، تقديراتها للإنفاق العسكري الصيني من أربعة أضعاف الرقم الرسمي، وذلك يعني ضمناً ٨٠ مليار دولار، إلى ثلاثة أضعاف، ومدى يتراوح بين ٤٥ و٦٥ مليار دولار.

انظر: D. J. Blasko, ««Bureaucracy in Action»: The 2003 Department of Defense Annual Report to Congress on the Military Power of the People's Republic of China,» *Chinese Military Update [RUS]*, vol. 1, no. 3 (August 2003), p. 2.04

(١٠٥) «Wen Wei Po Two Sessions Reporting Team: «China's Defense Budget Markedly Drops.» Hong Kong Wen Wei Po (Internet ed., in Chinese), 7 March 2003, in «Observers Analyze Drop in Chinese Defense Budget.» Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report—China (FBIS-CHI)*, FBIS-CHI-2003-0307, 7 March 2003.

ويتسق المبرّر المقدم لميزانية الدفاع في سنة ٢٠٠٣^(١٠٦) على العموم مع الأهداف المجلّة في الورقة البيضاء للدفاع لسنة ٢٠٠٢: التحديث العسكري، وخفض عديد القوآت، وتحقيق النسبة المثلى للفروع العسكرية وهيكل القوآت، وتحسين الأسلحة وتحديثها، وتحسين التدريب للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فضلاً عن العمليات المشتركة والمتحرّكة، وبناء نظام لوجستيّ حديث^(١٠٧).

إنّ الهدف الإجماليّ لبرنامج التحديث العسكريّ الصينيّ على المدى الطويل هو ضمان أمن الصين ووحدها إضافة إلى الهدف بأن تصبح قوّة كبرى في عالم متعدّد الأقطاب^(١٠٨). غير أنّ هذا الهدف يتبع التحديث الاقتصاديّ ويستند إلى افتراض «السلام والتنمية» كخصائص جوهرية للوضع الدوليّ^(١٠٩). ورغم أنّ جزءاً من البرنامج ممولّ من خارج ميزانية الدفاع^(١١٠)، فقد ارتفعت مخصّصات المعدّات بنسبة ٢٧ بالمئة في سنة ٢٠٠١ و١٦ بالمئة في سنة ٢٠٠٢^(١١١). وتواصل الصين السعي للحصول على الأسلحة الحديثة وأنظمة الحواسيب والقيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات والمراقبة وتعيين الأهداف والاستطلاع العالية التقانة والأسلحة الدقيقة. ويشير المحلّلون الصينيون إلى إدخال المعلوماتية في القوآت المسلّحة الصينية على أنّها الخطوة التالية بعد «المكننة»^(١١٢). وقد وجد ذلك حافزاً من حرب العراق التي وصفها بعض المحلّلين بأنّها «حرب المعلومات» الحقيقية الأولى في التاريخ^(١١٣). ومن

X. Zhuanzhi and L. Guoli, «PLA Financial Official Explains China's Increased Military (١٠٦) Budget in 2003,» *Beijing Xinhua Domestic Service* (in Chinese), 6 March 2003, in FBIS-CHI-2003-0306, 6 March 2003.

Chinese State Council, Information Office, China's National Defense in 2002 (Beijing: (١٠٧) New Star, 2002), and L. Guangye, «China's National Defense Building at the Beginning of the New Century,» *International Strategic Studies*, no. 2 (2003), pp. 13-35.

(١٠٨) انظر الفصل ٦ من هذا الكتاب.

D. Roy, «China's Reaction to American Military Predominance,» *Survival*, vol. 45, no. 3 (Autumn 2003), pp. 53-78, Z. Tao, [et al.], «PLA Deputies Discuss National Defence and Economic Development at NPC session,» *Beijing Xinhua Domestic Service* (in Chinese), 9 March 2003, in FBIS-CHI-2003-0309, 9 March 2003, and «White Paper on China's National Defence», Information Office of the State Council, 9 December 2002, < http://www.nti.org/db/china/engdocs/whpandef_2002.htm >. 09

S. Wang, «The (١١٠) ثمة تقدير تفصيليّ لمفردات النفقات العسكرية الصينية من خارج الميزانية في: Military Expenditure of China, 1989-98,» in: *SIPRI Yearbook 1999* (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 334-349.

(١١١) ردّ الحكومة الصينية على استبيان سيبري، ٣٠ أيار/ مايو (لا يتوقّف تفكيك لسنة ٢٠٠٣).

Z. Zhaoyin, «Firmly Seize Period of Important Strategic Opportunities to Promote Leap-type Development,» *Beijing Jiefangjun Bao* (Internet ed., in Chinese), 25 February 2003, p. 6, in FBIS-CHI-2003-0225, 25 February 2003.

G. Albert [et al.], «China's Preliminary Assessment of Operation Iraqi Freedom,» *RUSI* (١١٣) *Chinese Military Update*, vol. 1, no. 2, (July 2003), pp. 1-4.

المرجح أن يحول هذا الجدال داخل المؤسسة العسكرية الصينية لصالح النظرة إلى الحرب الحديثة المركز على المعلومات، مقابل النظرة التي ترى أن تكتيكات «حرب الشعب» لا تزال فعالة^(١١٤).

يتقدم إصلاح القوات المسلحة من الناحية العددية، مع الإعلان عن تخفيضات إضافية لنحو ٢٠٠,٠٠٠ رجل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ما يخفض حجم جيش التحرير الشعبي إلى ٢,٣ مليون رجل^(١١٥)، مقارنة بنحو ٤ ملايين قبل إجراء التخفيضات الرئيسة الأولى سنة ١٩٨٥. وتشير التقارير إلى التفكير أيضاً بإعادة هيكلة جذرية لتنظيم القوات البرية^(١١٦). ومن الواضح أن ثمة تركيزاً كبيراً على تدريب الضباط والقوات على الحرب الحديثة واستخدام معدات التكنولوجيا العالية. وتدعو مجموعة من «اللوائح» التي نشرت في آب/أغسطس إلى تجنيد مزيد من المتخرجين كضباط وإحضر خبراء تقنيين مدنيين لمساعدة العسكريين وتمكين الضباط من متابعة دراسة الهندسة بدوام جزئي في الكليات والجامعات^(١١٧). وتعتبر هذه التطورات جزءاً من العملية المتواصلة لإعادة توجيه عقيدة جيش التحرير الشعبي وتدريبه من تفكير الحرب الباردة إلى «الانتصار في حرب محلية في ظل ظروف حديثة»^(١١٨).

يميل الاتجاه العام للتحديث العسكري الصيني إلى حد كبير تقليدياً نحو قضية تاوان والولايات المتحدة. ويركز التفكير العسكري الصيني على كيفية تمكّن القوات الصينية المتدنية تكنولوجياً من إلحاق الهزيمة بعدوّ متفوق يمتلك وسائل غير متناظرة^(١١٩). ويبقى القادة السياسيون والمحللون الصينيون قلقين من ميول «الهيمنة» الأمريكية واستراتيجيتها العدائية والاستباقية في ما يتعلق بالأخطار المحتملة أو المنافسين، والخطاب المعادي للصين في

Nan Li. «Chinese Views of the US War in Iraq: Warfighting Lessons.» *RUSI Chinese* (١١٤) *Military Update*, vol. 1, no. 2 (July 2003), p. 5.

P. Guangqian and Z. Yanping. «The Strategic Significance of Reducing 200,000 Troops.» (١١٥) *Beijing Liaowang in Chinese* (15 September 2003), pp. 30-31, in FBIS-CHI-2003-0923, 23 September 2003.

R. Sae-Liu. «The Great Chinese Puzzle.» *Jane's Defence Weekly*, (24 September : مثلاً) (١١٦) 2003), p. 25.

Z. Hongjun. «PLA Issues «Regulations» on Developing Ranks of Technical Support (١١٧) Cadres.» *Beijing Jiefangjun Bao* (Internet ed., in Chinese), 18 August 2003, p. 1, in FBIS-CHI-2003-0818, 18 August 2003.

S. M. Puska. «Rough but Ready Force Projection: An : ثمة وصف تفصيلي لهذه العملية في : Assessment of Recent PLA Training.» in: A. Scobell and L. M. Wortzel, eds., *China's Growing Military Power: Perspectives on Security, Ballistic Missiles, and Conventional Capabilities* (Carlisle, Penn.: Strategic Studies Institute, 2002), pp. 19-62.

Roy. «China's Reaction to American Military Predominance».

(١١٩)

جوانب من الرأي الأمريكي، والاعتقاد بوجود محاولات أمريكية «لشطر» الصين من خلال دعم تايوان. غير أن الحرب الأمريكية على الإرهاب ساعدت في خلق فرصة لزيادة التعاون. فقد دعمت الصين الهجوم الأمريكي على طالبان في أفغانستان ولم تعترض على التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى، في حين أعلنت الولايات المتحدة أن الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية في مقاطعة تشينينجيانغ الصينية «منظمة إرهابية» رسمية وقللت من انتقاداتها لسجل حقوق الإنسان في الصين^(١٢٠). كما وقّرت أزمة برنامج الأسلحة النووية الكوري الشمالي أرضية مشتركة للمصالح بين الصين والولايات المتحدة في السعي إلى التوصل إلى حل سلمي. ويمكن بشكل جزئي تفسير ذلك باعتباره يهدف إلى تحقيق التفوق الإقليمي المقترض نتيجة للاتجاه الحالي الذي يسلكه التحديث الصيني.

تستند توقعات النفقات العسكرية الصينية إلى النمو الاقتصادي المتوقع^(١٢١). غير أنه يظهر فقط أن الصين تستطيع أن تنفق، لكنه لا يوفر أي توجيه في ما يتعلق باحتمال أن تفعل ذلك. ومن المرجح أن تواصل النفقات العسكرية الصينية ارتفاعها في المستقبل المنظور سعياً لتحقيق أهداف التحديث العسكري، أو لتضييق الفجوة الهائلة مع القوة الأمريكية، أو على الأقل لخفض سرعة اتساع هذه الفجوة. غير أنه من غير المتوقع أن تحدث زيادات تتجاوز معدلات النمو الاقتصادي ما لم يحدث تراجع خطير في الموقف الاستراتيجي الصيني، ولا سيما نشوب أزمة بشأن مضايق تايوان أو تدهور حاد في العلاقات مع الولايات المتحدة. ولا تزال الصين تعتبر رسمياً أن «السلام والتنمية» هدف رئيسي وأنها مصممة على عدم تكرار أخطاء الاتحاد السوفياتي في السماح بفرط الإنفاق العسكري بحيث يعيق التنمية الاقتصادية^(١٢٢).

روسيا

تتجه النفقات العسكرية الروسية إلى الارتفاع بشكل ثابت منذ أن بلغت نقطتها الدنيا في سنة ١٩٩٨. وفي الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ ازداد الإنفاق العسكري بمعدل ١٠ بالمئة سنوياً بالمعدلات الفعلية. وتظهر الميزانية المعتمدة لسنة ٢٠٠٤ زيادة أبطأ. وبالنظر إلى التضخم المتوقع البالغ ١٢ بالمئة، من المنتظر أن يرتفع الإنفاق العسكري الوطني الذي يبلغ إجماليه

(١٢٠) مثلاً: المصدر نفسه، و «Sino-US Relations after the «Ranch Meeting»»، Lin Huisheng, *International Strategic Studies*, no. 1 (2003), pp. 16-35.

(١٢١) مثلاً: The US DOD projection of a 3- to 4-Fold Growth in Chinese Defence Spending between 2003 and 2020. US Department of Defense, «Annual Report on the Military Power of the People's Republic of China, Report to Congress pursuant to the FY 2000 National Defense Authorization Act.» 28 July 2003, p. 42, < <http://www.defenselink.mil/pubs/20030730chinaex.pdf> > .

(١٢٢) مثلاً: Zhao Yin, «Firmly Seize Period of Important Strategic Opportunities to Promote Leap-type Development» .

٤١١,٥ مليار روبل (نحو ١٤ مليار دولار بأسعار الصرف في السوق) بنحو ٤ بالمئة بالمعدّلات الفعلية. وسترفع النفقات العسكرية الإجمالية لسنة ٢٠٠٤ المقدّرة، وفقاً لتعريف سيبري، بـ ٦٣٢ مليار روبل (٢١ مليار دولار)، بما في ذلك الإنفاق على القوّات شبه العسكرية والبحث والتطوير العسكريّ خارج ميزانية الدفاع الرسمية^(١٢٣)، بنحو ١ - ٢ بالمئة بالمعدّلات الحقيقية في سنة ٢٠٠٤.

لا تتوفّر سوى تفاصيل قليلة عن مضمون ميزانية الدفاع الروسية. لكن وزارتي المالية والدفاع اختارتا في سنة ٢٠٠٣ إصدار مزيد من التفاصيل عما كان يصدر في السنوات الأخيرة استجابة لضغط من البرلمان. ففي وثيقة بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، صدرت أرقام عن نفقات الاشتراء والصيانة والبحث والتطوير في ميزانية ٢٠٠٤، وبلغ مجموعها ١٣٧,٦ مليار روبل (نحو ٤,٧ مليار دولار)، أي بارتفاع عن رقم ١١٨ مليار روبل في سنة ٢٠٠٣^(١٢٤). وقد حلّل الإجماليّ ثلث لكل من البحث والتطوير العسكريّ والاشتراء، والباقي للإصلاحات والصيانة التي تجريها الصناعة، والإصلاحات التي تجريها الأسلاك العسكرية. وثمة تركيز كبير في ميزانية الاشتراء على الحرب الإلكترونية. وقد قدّم الإصدار بمثابة جزء من عملية تدريجية لإزالة السرية عن مفردات في ميزانية الدفاع لكي تصبح أكثر شفافية.

يبقى الدفاع التقليديّ أولويّة قصوى، لكن يعاد تعريف أهداف الدفاع الروسية باستمرار وتنهك القوّات المسلّحة الروسية بشكل متزايد في أنشطة ضدّ أعمال التهريب غير القانونية للأسلحة الصغيرة والذخيرة وضد الإرهاب الدوليّ. كما أنّ روسيا مهتمة بالتعاون الدوليّ الكبير ضمن ائتلاف مكافحة الإرهاب الذي تشكّل في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١^(١٢٥).

الهند

تسلك النفقات العسكرية الهندية مسار نموّ طويل الأمد، حيث بلغ متوسط الزيادة السنويّة ٤,٩ بالمئة بالمعدّلات الحقيقية في فترة السنوات العشر ١٩٩٤ - ٢٠٠٣. وتمثّل ميزانية

(١٢٣) بالنسبة الى المفردات المدرجة في أرقام النفقات العسكرية الروسية وفقاً لسيبري، انظر: J. Cooper, «Russian Military Expenditure and Arms Production,» in: *SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 313-322.

للاطلاع على تعريفات سيبري، انظر: الملحق ١٠ ج.

L. Pronina, «Russian Budget Plans Made Public: 2004 Defense Spending Released,» (١٢٤) *Defense News* (20 October 2003), p. 13.

S. Ivanov, (Russian Defence Minister), «Russia Rethinks Security: Wanted: New (١٢٥) Institutions, Global Partners,» *Defense News* (1 December 2003), p. 44.

الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ البالغة ٦٥٣ مليار روبية (نحو ١٤ مليار دولار) زيادة قدرها ١٢ بالمئة بالمعدلات الفعلية على الميزانية المنقحة للسنة الماضية (بلغت ٥٦٠ مليار روبية)^(١٢٦). وفي حين أنّ النفقات العسكرية تشكّل ١٥ بالمئة من الإنفاق الحكومي وتأتي في ظروف مالية صعبة (يبلغ عجز الميزانية المتوقع ٥,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)، على الرغم من النمو الاقتصادي القوي.

لم يتمّ إنفاق ميزانية الدفاع المخصصة للسنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ بأكملها: فقد بلغت النفقات الفعلية ٨٥ بالمئة فقط من رقم الميزانية. وأدى ذلك إلى تأخر عدد من برامج الجيش والبحرية. ويعزى تدني تطبيق ميزانية الدفاع إلى عيوب في عملية مشتريات الأسلحة، فكل مشتريات الأسلحة على سبيل المثال يجب أن تحصل على إذن من مؤسسة البحث والتطوير الدفاعي التي يجب أن تؤكد بأن تلك المعدات لا يمكن صنعها محلياً. وقد أوصت لجنة الدفاع بخطط خمسية للدفاع بمخصصات مضمونة لتجنّب تكرار تدني التطبيق^(١٢٧).

تعكس الزيادة الطويلة المدى في النفقات العسكرية الهندية استمرار الصراع مع باكستان على كشمير لدرجة الاقتراب من وقوع حرب سنة ٢٠٠٢، والطموحات الإقليمية الهندية، كما شدّد عليها رئيس الوزراء أتال بهاري فاجبائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣^(١٢٨)، ولا سيّما هدفها بتطوير بحرية للمياه العميقة لسط نفوذها في منطقة المحيط الهندي^(١٢٩). وقد تحسّنت العلاقات مع باكستان في سنة ٢٠٠٣، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تمّ التوصل إلى اتفاق لمعاودة المفاوضات على مستوى عالٍ^(١٣٠). وقد تأثرت عودة الهند إلى طاولة المفاوضات بالانتخابات القادمة في سنة ٢٠٠٤ وإدراك أنّ الناخبين يفضلون

Government of India, Ministry of Finance, Union Budget 2003-2004, 28 February 2003, (١٢٦)

< <http://indiabudget.nic.in/> >

< <http://indiabudget.nic.in/ub2003-04/cb/stat02.pdf> >. انظر الباب الفرعي للنفقات على العنوان:

انظر أيضاً على سبيل المثال: «India's Defence Budget 2003-04: An IDC Analysis», *India Defence Consultants*, 5 May 2003, < <http://www.defenceindia.com/budget2003/news7.html> > .

M. K. Dhar, «Populism at the Cost of National Defence», *New Delhi The Pioneer*, 2/4/ (١٢٧) 2003, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-Near East/South Asia (FBIS-NES), FBIS-NES-2003-0402, *India Defence Consultants*, and «Indian MoD Criticised for not Spending its Budget», *Jane's Defence Weekly* (30 April 2003), p. 12.

V. Raghuvanshi, «India Aims to Project More Power», *DefenseNews.com*, 10 November (١٢٨) 2003, < <http://www.defensenews.com/story.php?F=2364595&C=asiapac> > .

A. K. Singh, «India's Maritime Security: Challenges Ahead», *Indian Defence Review*, (١٢٩) vol. 18, no. 2 (2003), pp. 26-35; P. S. Das, (Vice-Adm., rtd), «Maritime Dimensions of India's Security», *Indian Defence Review*, vol. 18, no. 2, (2003), pp. 43-47, and R. Bedi, «Interview: Admiral Madhavendra Singh (India's Chief of Naval Staff)», *Jane's Defence Weekly* (21 May 2003), p. 32.

S. Majumder, «India and Pakistan Seek Fresh Start», *BBC News Online*, < http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/3369629.stm >, 7 January 2004.

تخصيص الموارد الشحيحة للأغراض الاجتماعية بدلاً من مواصلة القتال في كشمير. كما أنّ حل نزاع كشمير يمكن من إعادة تخصيص موارد ميزانية الدفاع من أجل تحديث القوات البحرية.

يتلقّى الجيش الهنديّ ٥٣ بالمئة من ميزانية الدفاع، الأمر الذي يعكس ضغط المتطلبات العمليّاتية فيما يتعلّق بباكستان وكشمير. غير أنّ ميزانية الجيش الأساسية، البالغة ٥٦ مليار روبية (١,٢ مليار دولار)، تزيد قليلاً على ربع الميزانية الأساسية الإجمالية، الأمر الذي يقيد تحديث ما يزعم الضباط الكبار المتقاعدون أنّه معدّات قديمة^(١٣١). وتشير التقارير إلى أنّ خطط توسيع سلاح الجوّ على المديين المتوسّط والطويل تهدف إلى تعزيز سلاح الجوّ عموماً ولا تقصد باكستان^(١٣٢). وارتفعت حصّة البحرية الهندية في الميزانية العسكرية من ١٤ بالمئة إلى ١٨ بالمئة للسنة الماليّة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، كما ارتفعت حصّتها من الميزانية الأساسية. ويعكس ذلك تزايد التركيز على القوّة البحرية من قبل بلد ذي توجّه برّيّ تقليديّ فيما تسعى إلى تطوير دوره كلاعب فاعل في منطقة المحيط الهنديّ. يشكّل المحيط الهنديّ مرّ ٥٠ بالمئة من التجارة العالميّة ويحظى بأهميّة شديدة للهند بسبب اعتماد البلاد على إمدادات النفط من منطقة الخليج ووجود مجتمعات هندية مهمّة في الشتات في معظم البلدان الساحليّة^(١٣٣). وينظر إلى القوّة البحرية كقوة مهمّة لمجابهة الأخطار المحتملة مثل الإرهاب والقرصنة في المنطقة، وفي زمن السلم للدبلوماسية والتعاون مع القوات البحرية الأخرى، ولا سيما الولايات المتحدة التي توسّعت معها التدريبات المشتركة^(١٣٤). وتخشى الهند أيضاً تنامي النفوذ الصينيّ في المحيط الهنديّ في المستقبل، رغم أنّ العلاقات بين الخصمين التقليديّين تحسّنت بشكل ملحوظ في سنة ٢٠٠٣، حيث أجريت تدريبات بحريّة مشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر تركّزت على الإنقاذ ومكافحة القرصنة^(١٣٥).

تحسّنت علاقة الهند الباردة تقليدياً بالولايات المتحدة بشكل ملحوظ منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حيث استؤنفت التدريبات المشتركة في سنة ٢٠٠٢ بعد انقطاع دام ٣٩ سنة

Union Budget 2003-2004, and R. Bedi, «Country Briefing: India,» *Jane's Defence Weekly* (١٣١) (21 May 2003), pp. 18-24.

«Indian Air Force to Expand,» Agence France-Press (New Delhi), 7 November 2003, in (١٣٢) DefenseNews.com, < <http://www.defensenews.com/story.php?F=2377982&C=asiapac> > .

Singh, «India's Maritime Security: Challenges Ahead,» and Das, «Maritime Dimensions (١٣٣) of India's Security».

Singh, *Ibid.*, and Bedi, «Country Briefing: India» (١٣٤)

B. Morgan, «China, India, Complete Historic Exercises,» Agence France-Press (١٣٥) (Shanghai), 14 November 2003, DefenseNews.com, < <http://www.defensenews.com/story.php?F=2398935&C=asiapac> > .

واتجه البلدان إلى التعاون الاستراتيجي، بما في ذلك مبيعات الأسلحة المحتملة^(١٣٦). وتدعم الهند بقوة الحرب الأمريكية على الإرهاب، في حين تقرّ الولايات المتحدة بأنّ الهند «عامل استقرار» في منطقة المحيط الهندي^(١٣٧). بالمقابل، ترتاب الهند بنزعة الانفراد الأمريكية وتعارض حرب العراق وهي غير راضية عن الدعم الأمريكي للحكومة الباكستانية مقابل الدعم الباكستاني في أفغانستان، ولا تثق بالولايات المتحدة كمزود للسلاح بسبب العقوبات التي فرضتها سنة ١٩٩٨ في أعقاب التجارب النووية الهندية^(١٣٨). وجزئياً قد يرجع تحسّن العلاقات الهندية الصينية مؤخراً فضلاً عن انضمام الهند إلى الصين والبرازيل وغيرهما من البلدان النامية من أجل التفاوض بشأن قواعد التجارة العالمية إلى الرغبة في موازنة القوة الأمريكية في المنطقة^(١٣٩). مع ذلك، يبدو أنّ العلاقات الأمريكية الهندية تتجه بشكل رئيس نحو زيادة التعاون، حيث تظهر الهند الرغبة في عدم السماح للخلافات بشأن قضايا مثل حرب العراق بأن تعيق ذلك^(١٤٠). وليس هناك أي دليل على أنّ الإنفاق العسكري الهندي موجّه بأي شكل من الأشكال نحو التوازن مع الولايات المتحدة، وهي مهمّة مستحيلة بالنسبة إلى الهند على أي حال.

نظراً لخطط الهند التي تقضي بتعزيز قوتها الإقليمية على المدى الطويل، يمكن توقّع أن تواصل النفقات العسكرية الهندية ارتفاعها بقدر ما تسمح به الموارد المالية، رغم تحسّن العلاقات مع باكستان في نهاية العام. غير أنّ ذلك يتوقّف في جزء منه على القدرة الإدارية لوزارة الدفاع على تطبيق الإنفاق المخطّط له. وإذا ظلّ ذلك ناقصاً، فإنّ معدّل الزيادة في ميزانية الدفاع قد يبقى هدفاً لإدارة العجز الماليّ الآخذ بالاتساع.

البرازيل

البرازيل من البلدان المنفقة الرئيسة في أمريكا اللاتينية، حيث تشكّل ٣٧ بالمئة من الإجماليّ الإقليمي. وطالما رأّت البرازيل نفسها قوة إقليمية وقوة عالمية محتملة. وفي سنة

«India-US DPG..Joint Statement: An IDC Analysis,» *India Defence Consultants*, 11/8/ (١٣٦) 2003, < <http://www.indiadefence.com/> > .

R. Budania, «The Emerging International Security System: Threats, Challenges and Opportunities for India,» *India Defence and Security Analysis* (January-March 2003), < <http://www.idsaindia.org/SA200301/JAN-MAR%2005.htm> >, and R. Bedi, «Deep-seated Distrust Mars US Relations with India,» *Jane's Intelligence Review* (April 2003), pp. 34-37.

(١٣٨) المصدران نفسهما.

J. McGivering, «Analysis: Old Asian Rivals Get Together,» BBC News Online, 21 June (١٣٩) 2003, < http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/south_asia/3007746.stm >, and «China-India Competition an Obstacle to Cooperation?,» Stratfor, 22 June 2003, < <http://www.stratfor.info/Story.neo?storyId=219129> > .

Budania, Ibid.

(١٤٠)

٢٠٠٣ زادت حكومة الرئيس لولا دا سيلفا جهودها لتوكيد القيادة الإقليمية البرازيلية، والقيادة داخل العالم النامي بشكل أوسع - كثقل موازن إلى حد كبير للبلدان الغنية، وبخاصة الولايات المتحدة. ولعبت البرازيل دوراً قيادياً في إنشاء مجموعة - ٢٢ (مجموعة - ٢٠)^(١٤١)، التي قاومت جدولي أعمال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مفاوضات منظّمة التجارة العالمية والاستثمار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وشجّعت بنشاط الجهود لتقوية الاتحاد الجمركي الأمريكي الجنوبي (مركوسور MERCOSUR)^(١٤٢)، ومن أهدافه مجابهة نزعة الانفراد الأمريكية^(١٤٣).

ارتفعت النفقات العسكرية البرازيلية بمعدّل ١٠ بالمئة سنوياً في المتوسط بالتكاليف الفعلية بين ١٩٩٩ و٢٠٠٢. غير أنّ ميزانية الدفاع تراجعت في سنة ٢٠٠٣ بنسبة ٧,٣ بالمئة لتصل إلى ٢٢,٥ مليار ريس (٧,٢ مليار دولار). وقد خفّضتها أيضاً حكومة الرئيس لولا دا سيلفا بأكثر من ١ مليار ريس أثناء سنة ٢٠٠٣^(١٤٤). ويمثّل رقم ميزانية ٢٠٠٣ المنقح نحو ١,٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتكشف خطط ميزانية ٢٠٠٤ عن ثبات النفقات العسكرية بالمعدّلات الاسميّة^(١٤٥)، ما يمثّل خفصاً مهماً بالمعدّلات الحقيقية، بالنظر إلى أنّ معدّل التضخّم المستهدف يبلغ ٥,٥ بالمئة^(١٤٦). ويجب توخّي الحذر في الاستدلال على معدّلات تغيير النفقات، إذ قد لا تصرف ميزانية الدفاع لسنة ٢٠٠٣ بأكملها، كما جرت العادة في السنوات الأخيرة، لكن يبدو أنّ الاتجاه إلى التراجع بالمعدّلات الحقيقية.

(١٤١) كانت تدعى مجموعة - ٢٢ سابقاً بالنظر إلى عدد البلدان، لكن بعد أن قرّرت ثلاثة بلدان ترك الاتحاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ سمّيت مجموعة - ٢٠، نسبة إلى تاريخ إنشائها في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣. انظر: «Brazil seeks to forge common stance for trade talks», *Instituto de Estudos do Comércio e Negociaç, es Internacionais*, 12 Dec. 2003; and «Defections Hit G21 Doha Rebels», *Financial Times*, 10/10/2003, Internet site of the Institute for International Trade Negotiations, <http://www.iconebrasil.org.br/english/index_news.asp?idnews=411&secao=1> .

(١٤٢) للحصول على أعضاء مركاسور، انظر معجم المصطلحات من هذا الكتاب.

(١٤٣) «Sleeping Giant Flexes its Muscles.» *Latin American Regional Report—Brazil and Southern Cone*, 30 September 2003, pp. 8-9; «Lula Launches Diplomatic Crusade to Shore up Hemispheric Support.» *Latin American Brazil Report*, 29 April 2003, p. 1, and «Flying the Flag for Mercosul.» *Latin American Brazil Report*, 3 June 2003, p. 2.

(مركاسول هو مرادف مركاسور بالبرتغالية).

Ministerio do planejamento [Ministry of Economics], «A Programacao Orcamentaria e Financeira para 2003» [The Budgeting and Financial Program for 2003], 11 February 2003, <http://www.planejamento.gov.br/arquivos_down/assec/programacao_orcamentaria_financeira_03.pdf> .

(١٤٥) «Anexo II-Despesa dos Orcamentos Fiscal e da Seguridade Social por Orgao Orcamentario» [Annex II-Expenditures of the Fiscal and Security Budgets by Budget Heading], Brazil Budget Law 2004, <http://www.planejamento.gov.br/arquivos_down/sof/orcamento_2004/PL_2004/anexo_II.pdf> .

(١٤٦) «Economy: Pretty Rosy.» *Latin News Brazil and Southern Cone Report*, 28 October 2003, pp. 6-7.

ترجع التخفيضات إلى الظروف الاقتصادية الصعبة في البرازيل في أعقاب انهيار الأرجنتين في سنة ٢٠٠٢ وما نتج عن ذلك من سياسة مالية متشددة، حيث تهدف الحكومة إلى تحقيق فائض أساسي بنسبة ٤,٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في شباط/فبراير^(١٤٧). غير أن ثمة سبباً آخر للتخفيضات في سنة ٢٠٠٣ وهو الأولويات الاجتماعية لإدارة حزب العمال الجديدة، ولا سيما برنامج «القضاء على الجوع» الذي أُجّل بسببه خطط لشراء ١٢ طائرة مقاتلة بتكلفة ٧٠٠ مليون دولار (برنامج F-X)^(١٤٨). ويبرز التحول في الأولويات بعيداً عن الجانب العسكري بأن ميزانيات كل الوزارات خُفّضت في شباط/فبراير ٢٠٠٣ للوفاء بهدف تحقيق فائض الميزانية المعزّز، لكن وزارة الدفاع تحمّلت خفصاً يزيد على ٣٢ بالمئة في التمويل «الاستثنائي»^(١٤٩)، مقارنة بمتوسط ٢٢ بالمئة^(١٥٠). وأدى خفض الإنفاق في سنة ٢٠٠٣ إلى تأجيل المشتريات المزمعة للمروحيات وطائرات الدوريات البحرية، وعدم إقلاع ٧٠ بالمئة من طائرات سلاح الجو البرازيلي بسبب نقص الوقود وقطع الغيار، وخفض تدريب الجيش وصيانة الشكنات، وإجراء تخفيض في أسبوع عمل البحرية^(١٥١). لكن أعيد إحياء برنامج F-X في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وينتظر صدور قرار بالنسبة لأحد المتقدمين بعروض في شباط/فبراير ٢٠٠٤^(١٥٢).

ليس من المفاجئ حصول نقص في تمويل المؤسسة العسكرية نظراً لعدم وجود تهديد خارجي تقليدي للبرازيل. غير أن ثمة مجالاً حظي بأولوية متزايدة وهو جهود التعامل مع تنامي مشاكل تهريب المخدرات والسلاح في حوض نهر الأمازون الواسع، وما يفتح من الصراع في كولومبيا - حيث تفيد التقارير بأن مقاتلي القوات المسلحة الكولومبية الثورية

«Brazil: Letter of Intent.» Letter from Government of Brazil to IMF, 28 February 2003, (١٤٧)
< <http://www.imf.org/external/np/loi/2003/bra/01/index.htm> > .

Ministerio do planejamento [Ministry of Economics], «A Programacao Orcamentaria e Financeira para 2003, and S. Cviic, «Brazil Opts for Butter before Guns,» BBC News Online, 4 January 2003, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/2626683.stm> > .

(١٤٩) لا يُخضع التمويل الاستثنائي لتنظيم قوانين خاصة وبالتالي لا يحدّد مسبقاً.

Ministerio do planejamento [Ministry of Economics], «A Programacao Orcamentaria e Financeira» para 2003.

M. Day, «Country Briefing: Brazil,» *Jane's Defence Weekly* (7 May 2003), pp. 22-27, and (١٥١)
T. Monteiro, «Brazil: Defense Minister Refers to Armed Forces Budget Constraints,» *O Estado de São Paulo* (Internet ed.) (in Portuguese), 12/10/2003, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report. The Americas (FBIS-LAT), FBIS-LAT-2003-1013, 13 Oct. 2003.

P. P. Rezende, «Brazil Will Restart Next-generation Fighter Contest,» *Jane's Defence Weekly* (17 September 2003), p. 6.

أنشأوا معسكرات تدريب وقواعد في البرازيل^(١٥٣). وقد ساعد في ذلك نظام مراقبة الأمازون الذي دخل حيز العمل في سنة ٢٠٠٢. وكان من المنتظر أن تقام ثلاث عشرة قاعدة عسكرية جديدة على طول حدود الأمازون مع كولومبيا في سنة ٢٠٠٣، وفقاً لتقارير أوردتها الصحف البرازيلية^(١٥٤). ورغم حصول تخفيضات في البرامج الأخرى، فقد سلمت الدفعة الأولى من الطائرات الهجومية الخفيفة إمبيرير EMB-314 سوبر توكانو، المصممة لتعزيز قدرات نظام مراقبة الأمازون^(١٥٥). غير أن البرازيل حافظت على حيادها في ما يتعلق بالصراع في كولومبيا رغم سعيها للتعامل مع المقاتلين الذين قد يعبرون إلى البرازيل من البلدان الأخرى، رافضة طلباً كولومبياً في آذار/مارس ٢٠٠٣ لاعتبار القوات المسلحة الكولومبية الثورية منظمة إرهابية. ويعكس ذلك إعراض البرازيل عن الانجرار إلى ما تراه صراعاً تقوده الولايات المتحدة، صراع نظر إليه بارتياح حتى قبل انتخاب الرئيس اليساري لولا دا سيلفا^(١٥٦).

إن ما يشير الاهتمام بشأن التطورات الأخيرة في البرازيل هو أنها تبدو ساعية إلى زيادة نفوذها العالمي دون رفع النفقات العسكرية، خلافاً للقوى الأخرى الكبرى والمتوسطة الحجم. ويشكل مزيج من الادعاء بالقيادة الأخلاقية والعلاقات التجارية والصناعية الجديدة والمعززة محرك النفوذ، في حين أن الاستراتيجية تتيح بعض إعادة تخصيص الموارد الشحيحة من المجال العسكري إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين أن هذه الخيارات تعكس دون شك الموقف الاستراتيجي المريح والموقف المالي غير المريح للبرازيل، فإنها توحي أيضاً بوجود نموذج «للقوة الناعمة» التي تعطي أكثر بقليل من مجرد المديح اللفظي في أنحاء أخرى من العالم.

V خلاصة واستنتاجات

إن تسارع الإنفاق العسكري في العالم في سنة ٢٠٠٣ ناتج بشكل رئيسي عن ارتفاع النفقات العسكرية الأمريكية التي تعززت كثيراً بسبب المخصصات الإضافية في العراق

«Colombia Chaos Bridges Geopolitical Divides in South America.» *Stratfor*, 15 May (١٥٣) 2003, < <http://www.stratfor.biz/Story.neo?storyid=217343> > ..

وعن الصراع في كولومبيا، انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب.

Journal do Brasil, 5 May 2003,

(١٥٤)

نقلاً عن: «China-India Competition an Obstacle to Cooperation?» *Stratfor*, 22 June 2003, < <http://www.stratfor.info/Story.neo?storyId=219129> > .

«Brazil: Sivam, Attack Aircraft Remain Priorities Despite Reduced Budgets.» *O Estado de São Paulo* (Internet ed., in Portuguese), 25 May 2003, in FBIS-LAT-2003-0527, 27 May 2003.

«Colombia's Uribe Courts Brazil on Guerrilla War.» *Latin American Weekly Report*, (١٥٦) 18 March 2003, p. 4.

وأفغانستان. وفي غياب هذه المخصّصات، تظلّ النفقات العسكريّة الأمريكيّة تظهر زيادة ملحوظة، ولكن بمعدّل أدنى بكثير، ويكشف الإنفاق العسكريّ العالمي ارتفاعاً بنسبة ٣,٥ بالمئة بدلاً من ١١ بالمئة في سنة ٢٠٠٣.

وفي حين أنّ النفقات العسكريّة ترتفع أيضاً في العديد من البلدان الكبرى، فإنّ هذه الزيادات صغيرة جداً وثمة إشارة ضئيلة إلى أنّ الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكريّ الأمريكيّ تؤدّي إلى ميل متساوٍ في القوّة في سبعة بلدان منفقة كبرى أخرى لكي تحذو حذوها. وتكشف مراجعة اتجاهات النفقات العسكريّة في سبعة بلدان منفقة كبرى أخرى في هذا الفصل أنّ النفقات العسكريّة ارتفعت في معظم سنوات الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ في كافّة البلدان السبعة، لكن ثمة اختلافات في الاتجاه والخلفيّة والسياق في ما بينها. تمتلك الصين والهند تاريخاً طويلاً من الارتفاع السريع للنفقات العسكريّة في حين أنّ الاتجاه بطيء في اليابان. أما اتجاه الصعود فهو ظاهرة حديثة في البلدان الأخرى. ففي روسيا والمملكة المتّحدة لم يرتفع الإنفاق سوى أثناء السنوات الخمس الأخيرة، وأثناء السنتين الأخيرتين في فرنسا. وفي البرازيل انعكس ارتفاع الإنفاق العسكريّ أثناء السنوات الثلاث الأولى من القرن الجديد في سنة ٢٠٠٣. أما في ما يتعلّق بالعبء العسكريّ، فقد رفعت الهند واليابان إنفاقهما العسكريّ تماشياً مع نموّ ناتجهما المحليّ الإجماليّ. وينطبق الأمر على الصين باستثناء سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وفي فرنسا والمملكة المتّحدة تراجع العبء العسكريّ في السنوات الأخيرة، لكنّه بدأ في الارتفاع في فرنسا في سنة ٢٠٠٣ ومن المخطّط أن يرتفع العبء في المملكة المتّحدة أيضاً. وفي البرازيل وروسيا، تحطّمت الزيادات معدّل نموّ الناتج المحليّ الإجماليّ في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ وبالتالي انطوت على عبء عسكريّ ثقيل. وكان من المتوقّع أن يخفّ العبء العسكريّ في البرازيل ثانية في سنة ٢٠٠٣.

إنّ تأثير الاتجاه الجديد في الإنفاق العسكريّ الأمريكيّ على الاتجاه في البلدان المذكورة، باستثناء الصين وفرنسا والمملكة المتّحدة، يبدو ضعيفاً. غير أنّه من الصعب تقييم أهميّة التأثير الأمريكيّ بالنسبة إلى الدوافع الأساسيّة أكثر للإنفاق العسكريّ، مثل تغيير مفاهيم التهديد، وتزايد المسؤوليات العالميّة ونشر القوّة، ومحركات التكنولوجيا العسكريّة - ولا سيما لأنّ هذه العوامل ترتبط في الغالب بقوّة بعلاقات البلدان ذات الصلة بالولايات المتّحدة. تواصل الصين برنامج التحديث الطويل الأجل الذي ينعكس في نموّ الإنفاق العسكريّ الثابت الطويل الأمد، دون وجود أية قيود اقتصادية في الظاهر. وتستند طموحات النفوذ العالميّ على المدى الطويل بالنسبة إلى الصين إلى حسابات قوّتها العسكريّة قياساً على القوّة العظمى العالميّة، لكن من الصعب تبيّن إن كان للتغيّرات في النفقات العسكريّة الأمريكيّة أي تأثير في المدى القصير على التغيّرات الحاصلة في الصين. وربما يبدو الارتباط أقوى بالنسبة إلى فرنسا، حيث تتحدّد الخطى الجديدة بكون الولايات المتّحدة الحافز لتجديد القدرات العسكريّة الفرنسيّة لتجنّب خسارة النفوذ العالميّ. أما بالنسبة إلى المملكة

المتحدة فإنّ الرغبة في قدرة العمليّات المشتركة مع الولايات المتحدة في العمليّات الهجومية المشتركة يرتبط بشكل حاسم بالمفاهيم المشتركة للخطر في الحرب على الإرهاب. مع ذلك يلاحظ بوضوح في هذه البلدان الثلاثة رغبة على الأقل في إنقاذ التقدّم العسكريّ الأمريكيّ منظوراً بالنسبة إليها، إذا لم يكن مجاراته. كما أنّ من الواضح أنّ التقدّم السريع في التكنولوجيا العسكريّة الأمريكيّة يؤثّر بقوة في تركيز إنفاقها العسكريّ. وترى هذه البلدان أنّ تكنولوجيايات التركيز على الشبكات حاسمة لملاءمة قوّاتها العسكريّة مع القرن الحادي والعشرين.

بالنسبة الى اليابان وروسيا والهند والبرازيل، لا يبدو أنّ تطوّرات الإنفاق العسكريّ والتكنولوجيايّ الأمريكيّ تؤثر بشكل مباشر في مستوى إنفاقها أو تركيزه. بالنسبة الى اليابان، يعتبر التحالف مع الولايات المتحدة حاسماً في استراتيجيّتها العسكريّة. غير أنّ التركيز الرئيس ليس على قابلية العمليّات المشتركة من أجل الإجراءات العسكريّة المشتركة، بل على الرغبة في «توليّ مسؤوليّة» دفاعها والتراجع عن الدستور «المسلم» في أعقاب الحرب ومجابهة التهديدات المحتملة من كوريا الشماليّة. وتسعى روسيا حثيثاً إلى إعادة بناء قوّاتها العسكريّة وإصلاحها، وهو ما أدى إلى زيادة نفقاتها العسكريّة بالمعدّلات الحقيقيّة وكحصّة من المخرجات الوطنيّة، لكن ليس ثمة دليل قويّ على وجود تأثير أمريكيّ في إنفاقها العسكريّ. وبالنسبة إلى الهند، يعتبر الصراع مع باكستان مصدر قلق دائم، في حين أنّ تطوير بحريّة للمياه العميقة لسيط نفوذها في منطقة المحيط الهنديّ يمثل نقطة تركيز جديدة لإنفاقها العسكريّ. وهناك رغبة لدى البرازيل في موازنة الهيمنة الأمريكيّة يعبر عنها في المجال الاقتصاديّ لا العسكريّ. وتقدّم البرازيل مثلاً مثيراً للاهتمام على بلد نام يحاول بموارد اقتصادية شحيحة تحقيق طموحات اقتصادية واجتماعيّة دون اعتماد مكلف على القدرات العسكريّة الوطنيّة.

أثناء سنة ٢٠٠٣، تواصل تركّز جانب كبير من الجدل بشأن الإنفاق العسكريّ الوطنيّ على الحاجة إلى زيادة الإنفاق العسكريّ لأغراض المصالح الوطنيّة والأمن العالميّ، ومجابهة تزايد المخاطر في عالم معولم يتزايد تعقيده. لكن مع نهاية السنة وبداية سنة ٢٠٠٤، كانت هناك مؤشّرات عديدة على أنّ ثمة اتجاهات لتزايد أهميّة عوامل أخرى تتعلّق بالعبء الاقتصاديّ للقطاع العسكريّ والاعتبارات الأخلاقيّة في العديد من البلدان. وقد تعرضت العقيدة الأمريكيّة للحروب الاستباقية على وجه الخصوص إلى التحدّي على أسس أخلاقيّة وقانونيّة دوليّة فضلاً عن التكاليف الكبيرة والنجاحات المربية المرتبطة بها. وهكذا رغم أنّ الإنفاق العسكريّ الأمريكيّ سيواصل ارتفاعه ويواصل دفع الإنفاق العسكريّ العالميّ، من المرجّح أنّ يهبط المعدّل إلى حدّ ما في السنوات القليلة القادمة. ومن المشكوك فيه على المدى الطويل ما إذا كان يمكن تحمّل المستويات الحاليّة على الصعيدين الاقتصاديّ والسياسيّ.

الملحق رقم ١٠ - أ جداول الإنفاق العسكري

بيتر ستالنهايم
كاتالينا بردومو
وويي أوميتوغن
إليزابيث سكونز^١

يوجد شرح للمصادر والأساليب في الملحق رقم ١٠ ج. وتوجد الملاحظات والتوضيحات للاصطلاحات المستخدمة في أسفل الجدول رقم ١٠ أ ٤. يجب ألا تمزج البيانات الواردة في هذا الملحق مع تلك الواردة في الكتب السنوية السابقة لسبب المراجعة^٢.

الجدول ١٠ أ-١

الإنفاق العسكري وفقاً للأقاليم، بالدولارات الأمريكية الثابتة، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣
الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية بالأسعار ومعدلات الصرف الثابتة للعام ٢٠٠٠ وأسعار الصرف. ولا تُجمع الأرقام دائماً في مجاميع إجمالية بسبب طريقة التدوير.

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
٨٧٩	٧٩٢	٧٤٣	٧٢٧	٦٩٩	٦٩٣	٦٩٩	٦٩٣	٧٠٩	٧٤٢	إجمالي العالم
										الأقاليم الجغرافية
١١,٤	١١,٣	١٠,٥	١٠,٣	٩,٩	٩,٢	٨,٦	(٨,٤)	(٨,٧)	(٩,٢)	إفريقيا
٥,٥	٥,٤	٤,٨	٤,٧	٤,٣	٤,٤	٤,٢	(٤,٠)	١٣,٩	(٤,١)	شمال إفريقيا
(٥,٩)	٥,٩	(٥,٨)	٥,٧	٥,٦	٤,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٨	٥,١	إفريقيا جنوب الصحراء
٤٥١	٣٧٦	٣٣٩	٣٣٤	٣٢٣	٣٢١	٣٢٩	٣٢٨	٣٤٧	٣٦٥	الأمريكات

يتبع

تابع

٤٢٦	٣٥٠	٣١٣	٣١٠	٢٩٩	٢٩٨	٣٠٤	٣٠٦	٣٢٤	٣٤٤	أمريكا الشمالية
٣,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٥	٣,٤	٣,٢	٣,٣	٣,٢	٣,١	٣,٥	أمريكا الوسطى
٢١,٨	٢٢,٩	٢٢,٦	٢٠,٧	٢٠,١	٢٠,٢	٢١,٢	١٨,٤	٢٠,٢	١٧,٦	أمريكا الجنوبية
١٥١	١٤٦	١٤٠	١٣٣	١٢٨	١٢٦	١٢٧	١٢٧	١٢٣	١٢٠	آسيا وأوقيانیا
..	..	(٠,٥)	..	٠,٥	(٠,٤)	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	آسيا الوسطى
١٢٥	١٢١	١١٥	١١٠	١٠٥	١٠٥	١٠٧	١٠٧	١٠٣	١٠١	شرق آسيا
١٦,٩	١٥,٩	١٥,٨	١٥,٢	١٤,٦	١٣,٥	١٣,٤	١٢,٨	١٢,٦	١٢,٠	جنوب آسيا
٨,٥	٨,٣	٨,٠	٧,٧	٧,٧	٧,٤	٧,١	٧,٠	٧,٠	٧,٣	أوقيانیا
١٩٥	١٩٤	١٩١	١٩١	١٨٨	١٨٤	١٨٦	١٨٦	١٨٧	٢٠٠	أوروبا
٢٤,٥	٢٢,٢	٢١,٥	٢٠,٠	١٨,٣	١٧,٥	٢٠,١	١٩,٣	٢٠,٦	٢٦,٤	الوسطى والشرقية
١٧١	١٧٢	١٧٠	١٧١	١٧٠	١٦٧	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٧٤	الغربية
٧٠,٠	٦٣,٨	٦٣,١	٥٨,٠	٥٠,٣	٥١,٩	٤٨,١	٤٣,٨	٤٣,٨	٤٧,١	الشرق الأوسط المنظمات
..	٢٠,١	١٨,٠	١٨,١	٢٠,٢	١١,٩	١١,٤	٩,٩	آسيان
١٥,٢	١٣,٤	١٢,٨	١١,٧	١٠,١	٨,٩	١١,٦	١٠,٨	١١,٨	١٧,٨	اتحاد الدول المستقلة
..	..	(٠,٥)	..	٠,٥	(٠,٤)	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	اتحاد الدول المستقلة آسيا
١٤,٧	١٢,٩	١٢,٤	١١,٢	٩,٥	٨,٤	١١,١	١٠,٤	١١,٤	١٧,٤	اتحاد الدول المستقلة أوروبا
١٥٥	١٥٦	١٥٥	١٥٥	١٥٤	١٥٢	١٥١	١٥٢	١٥٢	١٥٢	الاتحاد الأوروبي
٧٩٢	٥١٧	٤٧٦	٤٧٤	٤٦٢	٧٥٣	٧٥٩	٧٦٣	٧٤٩	٥٠٦	حلف الناتو
١٦٥	١٦٦	١٦٣	١٦٤	١٦٣	١٥٦	١٥٥	١٥٦	١٥٥	١٦٢	الناتو أوروبا
٥٣,١	٤٧,٦	٤٨,٥	٤٤,٥	٣٧,٦	٣٩,٧	٣٧,٠	٣١,٨	٣١,٩	٣٥,٦	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
٥٣,١	٤٧,٦	٤٨,٥	٤٤,٥	٣٧,٦	٣٩,٧	٣٧,٠	٣١,٨	٣١,٩	٣٥,٦	أوبك
٦٢٢	٥٤٥	٥٠٤	٥٠١	٤٨٧	٤٨٢	٤٩٠	٤٩٢	٥١١	٥٤٤	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
مجموعة الدخل (الدخل القومي الإجمالي/ الفردي ٢٠٠٣)										
(٣٦,١)	(٣٤,٣)	(٣٣,٤)	٣٢,٧	٢٩,٤	٢٧,٨	٣٠,٢	٣١,١	٣٠,١	٢٩,٣	متدنية (=S75)
٩٠,٩	٨٢,٠	٧٥,٦	٦٦,٨	٥٨,٠	٥٤,٦	٥٤,٣	٥٢,٠	٥١,٣	٥٨,٦	دنيا (S756-S2995)

يتبع

تابع

متوسطة عليا (\$2996)	٦٥,٧	٦٦,٩	٦٦,٠	٧٣,٠	٧٤,٤	٧٣,١	٧٦,١	٧٩,٦	٧٨,٩	٧٩,٥
عالية (\$9266) (=	٥٨٩	٥٦١	٥٤٤	٥٤١	٥٣٦	٥٣٨	٥٥١	٥٥٥	٥٩٧	٦٧٢

ملاحظات:

إجماليّ العالم وإجماليّات الأقاليم ومجموعات الدخل الواردة في الجدول رقم ١٠ ١، تقديرات تستند إلى البيانات الواردة في الجدول رقم ١٠ ٣. عندما تكون بيانات الإنفاق في دولة ما ناقصة بضع سنوات، تجرى تقديرات تستند في الغالب إلى أنّ معدّل التغيّر في الإنفاق العسكريّ لذلك البلد مماثل للمعدّل السائد في الإقليم الذي ينتمي إليه. وعندما لا يمكن التوصل إلى تقديرات، تستثنى البلدان من المجاميع الإجمالية. والبلدان المستثناة من كل المجاميع الإجمالية في الجدول رقم ١١٠، هي أفغانستان وأنغولا وبنين وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبيريا والصومال. تقدم المجاميع الإقليمية بين أقواس عندما تستند إلى بيانات البلدان التي تشكل أقلّ ٩٠ بالمئة من الإجماليّ الإقليمي. ولا تعرض البيانات عندما يستند التقدير إلى بيانات تشكل أقلّ من ٦٠ بالمئة من الإجماليّ الإقليمي. تجمع المجاميع الإجمالية للأقاليم الجغرافية في إجماليّ العالم وتجمع المجاميع الإقليمية الفرعية في المجاميع الإجمالية الإقليمية. وتغطّي المجاميع الإجمالية للأقاليم ومجموعات الدخل المجموعات نفسها من البلدان في كل السنين، في حين تغطّي المجاميع الإجمالية للمنظمات البلدان الأعضاء في السنة المعطاة فقط.

تستند تغطية البلدان في مجموعات الدخل إلى أرقام الدخل القوميّ الإجماليّ للفرد في سنة ٢٠٠٠ كما حسبه البنك الدوليّ في: *World Development Indicators 2002* (Washington, DC: World Bank, 2002), and *World Development Report 2002* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

إفريقيا: الجزائر أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إرتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، السودان، سوازيلاند، تانزانيا، توغو، تونس، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي. شمال إفريقيا: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب. إفريقيا جنوب الصحراء: أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إرتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، السودان، سوازيلاند، تانزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

الأمريكات: الأرجنتين، بيليز، بوليفيا، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكارغوا، بناما، باراغواي، البيرو، الأوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا. أمريكا الشمالية: كندا، الولايات المتحدة. أمريكا الوسطى: بيليز، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكارغوا، بناما. أمريكا الجنوبية: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، الإكوادور، غويانا، باراغواي، البيرو، الأوروغواي، فنزويلا.

آسيا وأوقيانيا: أفغانستان، أستراليا، بنغلاديش، بروناي، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، إندونيسيا، اليابان، كازاخستان، نيوزيلندا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، فيرجستان، لاوس، ماليزيا، منغوليا، ماينمار (بورما)، نيبال، باكستان، بابوا نيو غينيا، الفلبين، سنغافورة، سريلانكا، تايوان، طاجيكستان، تايلند، تركمانستان، أوزبكستان، فيتنام. آسيا الوسطى: كازاخستان، فيرجستان،

طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان. شرق آسيا: بروناي، كمبوديا، الصين، إندونيسيا، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، لاوس، ماليزيا، منغوليا، ماينمار (بورما)، الفلبين، سنغافورة، تايوان، تايلند، فيتنام. جنوب آسيا: أفغانستان، بنغلاديش، الهند، نيبال، باكستان، سريلانكا. أوقيانيا: أستراليا، فيجي، نيوزيلندا، بابوا نيو غينيا.

أوروبا: ألبانيا، أرمينيا، النمسا، آذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، لتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مالطا، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولونيا، البرتغال، رومانيا، روسيا، صربيا ومونتينيغرو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، أوكرانيا. **أوروبا الوسطى والشرقية:** ألبانيا، أرمينيا، آذربيجان، بيلاروس، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، إستونيا، جورجيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مولدوفا، بولونيا، رومانيا، روسيا، صربيا ومونتينيغرو، سلوفاكيا، سلوفينيا، أوكرانيا. **أوروبا الغربية:** النمسا، بلجيكا، قبرص، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة.

الشرق الأوسط: البحرين، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان): بروناي، كمبوديا (١٩٩٩ -)، إندونيسيا، لاوس (١٩٩٧ -)، ماليزيا، ماينمار (بورما) (١٩٩٧ -)، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام (١٩٩٥ -).

اتحاد الدول المستقلة: أرمينيا، آذربيجان، بيلاروس، جورجيا، كازاخستان، قيرغستان، مولدوفا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا أوزبكستان. **اتحاد الدول المستقلة أوروبا:** أرمينيا، آذربيجان، بيلاروس، جورجيا، مولدوفا، روسيا، أوكرانيا. **اتحاد الدول المستقلة آسيا:** كازاخستان، قيرغستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان.

الاتحاد الأوروبي: النمسا (١٩٩٥ -)، بلجيكا، الدانمرك، فنلندا (١٩٩٥ -)، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد (١٩٩٥ -)، المملكة المتحدة.

منظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو): بلجيكا، جمهورية التشيك (١٩٩٩ -)، الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا (١٩٩٩ -)، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولونيا (١٩٩٩ -)، البرتغال، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة الولايات المتحدة. **حلف الناتو أوروبا:** بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك (١٩٩٩ -)، الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا (١٩٩٩ -)، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولونيا (١٩٩٩ -)، المملكة المتحدة.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك (١٩٩٥ -)، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا (١٩٩٦ -)، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية (١٩٩٦ -)، لوكسمبورغ، المكسيك (١٩٩٦ -)، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولونيا (١٩٩٦ -)، البرتغال، سلوفاكيا (٢٠٠٠ -)، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): الجزائر، الغابون (١٩٩٥ -)، إندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: ألبانيا، أرمينيا، النمسا، آذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، كازاخستان، قيرغستان، لاتفيا، لتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً) (١٩٩٥ -)، مالطا، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولونيا، البرتغال، رومانيا، روسيا، صربيا ومونتينيغرو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوزبكستان.

الجدول رقم ١٠-أ-٢
الإنتفاق العسكري وفقاً للإقليم والبلدان بالعملة المحلية، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣

الأرقام بالعملة المحلية، الأسعار الحالية والسنوات الروزنامة.

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	العملة	الدولة
شمال إفريقيا											
إفريقيا											
١٧٠٧٦٤	١٦٧٠٠٠	١٤٩٤٦٨	١٤١٥٧٦	١٢١٥٩٧	١١٢٢٤٨	١٠١١٢٦	٧٩٥١٩	٥٨٨٤٧	٤٦٨٠٠	مليون دينار	الجزائر
٦٢٦	٥٧٥	٤٩٦	٥٥٦	٥٣٥	٦٧٥	٥٧٧	٠٠	٠٠	٠٠	مليون دينار	ليبيا
١٧٧٢٢	١٦٩٩٤	١٥٦٤٣	١٤٦٣٩	١٣٩٢١	١٢٦٦٦	١٢٤٧٦	١٢٨٩٠	١٢٩٥٧	١٣٥٥٧	مليون درهم	العرب
٠٠	٠٠	[٤٥٩]	٤٤٢	٤٢٤	٤١٧	٣٩٦	٣٨٧	٣٢٤	٣٠١	مليون دينار	تونس
											جنوب الصحراء
٤٨٠٩٠	١٦٢٠٠	٦١٠٠	٤٤٠٠	٣٦٧٠	٢٨٨	(٣٩١)	١٦٣	٢٤٦٩	١٣٠	ألف/مليون كوانزا	أنغولا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	مليون فرنك فرنسي	بنين
١٤٨٢	١٢٣٥	١٠٥٥	٩٧٤	٨٥٥	٨٠٨	٥٨٦	٤٦٧	٤٦٠	٤٥٨	مليون بولا	بوتسوانا
٣١٩٦١	٣٣٤٠٠	٢٧٠٠٠٠	٢٦١٠٠٠	٢٥٧٠٠	٢٣٣٠٠	٢٢٥٠٠	١٩٠٠٠	١٨٤٠٠	١٦٨٠٠	مليون فرنك فرنسي	بوركينافاسو
٤٠٠٠٠٠	٤٤٢٠٠	٤٤٢٠٠	٣٠٥٠٠	٢٨٥٠٠	٢٦٣٠٠	٢١٨٠٠	١٥٤٠٨	١٠٥١٧	١٠٥٨٩	مليون فرنك فرنسي	بوروندي
١١١٦٥٠	١٠١٥٠٠	٩١١١٨	٨٧٥٩٨	٨٩٠٩٥	٨٠٩٦٩	٦٩٢٨٨	٥٩٨١٩	٥٦٦٩١	٥٢٤٧٧	مليون فرنك فرنسي	كامرون
٥٥٤	٥٣٠	٥٧٢	٨١٤	٥١٨	٤٤٣	٣٨٢	٣٥٢	٤٧٧	٢٨١	مليون إسكودو	الرأس الأخضر

يتبع

تابع

٧٨٨٤	٧٤٤٥	٦٣٣٩	٦٤٩٦	٥٩٣٥	مليون فراك فرنسي	جمهورية أفريقيا الوسطى ^٥
٢٢٧٠٠	١٩٣٠٠	١٨٢٠٠	١٥٢٠٠	١٢٩٠٠	٩٥٠٠٠	٩٧٠٠٠	١٢٦٨١	١٠٠٠٠٠	١٢٣٣٣	مليون فراك فرنسي	تشاد	
٢٨٣٧٤	مليون فراك فرنسي	جمهورية الكونغو الديمقراطية ^٦
..	٢٩٠١	٦٠٠	٤٢,٨	١١٠	٤٤,٨	مليون فراك فرنسي	جمهورية الكونغو الديمقراطية ^٦
١٢٤	٠٠	٥٤,٦	٥٢,٥	٠٠	٤٦,٧	٤٦,٧	مليون فراك فرنسي	مساحل العاج
..	٤٠١٣	٤٠١٩	٣٧١٢	٤٤٨١	٤٦٤٨	٤٦٤٨	مليون فراك فرنسي	جيبوتي
..	١٧٢١	١٣٢١	١٣٢١	مليون فراك فرنسي	غينيا الاستوائية
٢٠٢٠	٢١٠٤	١٨٨٤	٢٢٢٠	٢٢٢٥	١٩٣٦	٦٣٤	٩٦٨	٧٧١	٤٣٩	٤٣٩	مليون بير	إرتريا ^٧
٢٥٦٥	٣٠٠٠	٣١٥٤	٥٠٧٥	٥٥٨٩	٣٢٦٣	١٥١٢	٨٠٣	٧٥٤	٨١٣	٨١٣	مليون بير	اثيوبيا ^٨
..	٩٠٠٠	مليون فراك فرنسي	غابون
(٦٤,٠)	(٦٣,٥)	(٦٣,٠)	(٥٧,٢)	٤٥,١	٤٣,١	٤٢,٦	٣٨,٥	٢٧,٦	٢٢,٢	٢٢,٢	مليون دلالي	غامبيا
٤٣٩٢٠٠	٢٩٧٨٠٠	٢٣١٧٤٥	٢٧٧٢٦٩	١٥٠٠٦٠	١٣٢٨١٢	٩٣١٤٨	٧٢٦٤٤	٥٨٨٢٣	٣٦١٤٧	٣٦١٤٧	مليون سيندي	غانا
..	١٨٥٠٠	١٧١١٠٠	٨٠٣٠٠	٧٦٦٠٠	٥٥٧٠٠	٤٨٦٠٠	٤٤٨٠٠	٤٤٨٠٠	مليون فراك فرنسي	غينيا
..	..	٤٥٣٣	٦٧٨٦	..	١٧٠٠	١٠٦١	٧٧٠	٦١٥	٤٠٠	٤٠٠	مليون فراك فرنسي	غينيا بيساو ^٩
١٨٧٢٦	١٦٨٧١	١٥٥١٠	١٤٥٦٨	١١٨٢٦	١٠٦٢٤	١٠٣١٧	٩٧٥٦	٧٦٦٨	٦٥٧٧	٦٥٧٧	مليون شلن	كينيا

تابع

تابع

٠٠	٢٠٦	٢٠١	٢١٢	٢٠٨	١٥٤	١٣٢	١٢٢	١٢٥	٩١,٨	مليون مالونى	ليسوتو
٠٠	(٢٥٩٠)	(١٩٩٠)	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	(٤١,٣)	مليون دولار	ليسوتو ^{١١}
٠٠	٠٠	٤٢٨	٣٢٠	٢٨٣	٢٧٥	٢٦٧	٢٠١	١١٦	٨٤,٦	مليار فرنك فرنسي	مدغشقر ^{١٢}
٠٠	٠٠	١٠٢١	٩١٦	٦٣٥	٤٥٠	٤٣٤	٣٠٩	١٦٩	١٤٩	مليون كواتشا	ملاوي
٠٠	٠٠	٩٣,٣	(٤١,٤)	٣٦,٥	٣٢,٢	٣١,٣	٢٧,١	٢٦,٩	٢٢,٢	مليار فرنك فرنسي	مالي
٥١٠٠	٤٩٠٠	٤٤٢٠	٤٢٠٠	٤٠٩٠	٣٩٥٠	٣٦٦٠	٣٦٨٠	٣٦٤٠	٣٦٤٠	مليون اوجويا	موريتانيا ^{١٣}
٣٢٩	٢٨٥	٢٦٢	٢٤٦	٢٢٨	٢٠٣	٢٠٦	٢٣٣	٢٣٤	٢١٣	مليون روبية	موريشوس
٢,٥	٢,٥	١,٧	١,٤	١٢٥٠	١٠١٣	٨٤٠	٧٠٤	٥٢٢	٧٦٢	مليار ميتيكا	موزمبيق ^{١٤}
٩٨٣	٨٨٠	٧٣٦	٧٨٦	٦٦٠	٤٣٥	٣٨٣	٢٨٦	٢٤٨	٢٠٢	مليون دولار	ناميبيا ^{١٥}
٠٠	١٤٢٦٦	٠٠	١٤٠٠٠	١٤٣٠٠	١٣٠٠٠	٩٦٠٠	٨٩٠٠	٩٢٠٠	٩٧٠٠	مليون فرنك فرنسي	النيجر
٧٦٨٩٠	٦٤٩٠٨	٦٣٤٧٢	٣٧٤٩٠	٤٥٤٠٠	٢٥١٦٢	١٧٩٢٠	١٥٣٥٠	١٤٠٠٠	٧٠٣٢	مليون نايرا	نيجيريا ^{١٦}
٢٦,٦	٢٧,٥	٢٨,٦	٢٥,٨	٢٩,٠	٢٧,٧	٢٣,٣	٢٢,٦	١٤,٨	٥,٧	مليون فرنك فرنسي	رواندا ^{١٧}
٠٠	٥١٦٠٠	٥٠٥٠٠	٤٤٤٠٠	٤٨٢٠٠	٤٤٣٠٠	٤١٣٢٤	٤٠٨٠٩	٤٠٣٨٩	٣٦٧٢٥	مليون فرنك فرنسي	السنغال ^{١٨}
٦٤,١	٦٤,١	٦٤,٨	٥٩,٠	٥٩,٣	٥٥,٥	٥٧,٣	٥٢,٤	٥٥,٢	٦٠,١	مليون روبية	سيشل
(٣٩٠٠٠)	(٣٦٠٠٠)	(٣٣٠٠٠)	(٤٨٠٠٠)	٠٠	٠٠	(٩٣١٥)	١٧١١٩	١٨٨٩٨	١٥٥٤٦	مليون ليونى	سيراليون
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	مليون شلن	الصومال
٢٠٢٨٦	١٧٥٥٩	١٥٣٠٣	١٣٠٣١	١٠٦٧٨	١٠٧١٦	١١١٣١	١١١٤٣	١١٩٤٢	١٢٣٥٢	مليون راند	جنوب إفريقيا

تابع

تابع

١٠٢٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠٠	٠٠	٨٤١٠٠٠	٦٢٦٠٠٠	٤٢٨٠٠٠	١٦٣٠٠٠	٩٥٢٠	٨٠٦٠	٥٩٣٩	مليون دينار	السودان ^{١٩}
٠٠	٠٠	١٨٤	١٨٦	١٨٦	١٦٣	١٣٧	(١٣٠)	(١٢٠)	(١٠٣)	مليون ايمبالانجاني	سوزيلاند
٠٠	١٣٨	١١٨	٩٧,٠	٠٠	٠٠	٦١,٢	٥٢,٨	٤٤,٠	٢٦,٧	مليار شلن	تانزانيا
١٦٧٥٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥٤٠٠	١٤١٠٠	مليون فرنك فرنسي	توغو
٢٩٧	٢٥٥	٢١٤	٢٠٣	٢١٢	١٨١	١٣٩	١٣٥	١١٨	٩٥,٨	مليار شلن	اوغندا ^{٢٠}
٠٠	٠٠	٠٠	(٥٨,٠)	٧٣,٧	١١٤	٩٠,٨	٥٦,٩	٦٥,٨	٣٩,٠	مليار كواتشا	زامبيا ^{٢١}
١٢٣١٠٠	٣٤٤٠٣	١٦٢٠٨	١٥٣٦١	١٠٠٦٨	٣٧١٠	٣٤٤١	٢٧٤٢	٢٢١٤	١٨٢٦	مليون دولار	زيمبابوي ^{٢٢}

امريكا

امريكا الوسطى

٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٨٧٩٠	١٥٩٣٢	١٦١٠٦	١٥٧٩٩	الف دولار	بنيليز
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	مليون كولون	كوستاريكا ^{٢٣}
١٠٦	١٠٩	١٠٩	١١٢	٩٩,٨	٩٦,٣	٩٧,٥	٩٦,٤	٩٧,٠	٩٤,٧	مليون كولون	السلطانية ^{١٩}
٩٥٠	١٠٢٠	١١٤٣	١٢٢٥	٩١٤	٨٧٥	٨٠١	٧٨٤	٨٤٣	٨٠٦	مليون كوينزال	غواتيমাلا
٩١٩	٨٩٨	٦٤٦	٥١٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	مليون ليبرا	هندراوس
٣١٧٣٠	٣١٢٢٤	٣١٢٩٨	٢٨٣٣٥	٢٥٨٢٥	٢٠٩٥٠	١٨٣٠٦	١٤٦٣٧	١٠٣٦٨	(٨٦٩٤)	مليون بيرو جديد	الكمبيك
٥٣٧	٥٠١	٣٨٩	٣٩٠	٣١٨	٢٧٨	٢٨٦	٢٦٦	٢٦٥	٢٣٨	مليون كورودونيا ذهبي	نيكاراغوا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٢	١٠٤	١١٨	١٠١	٩٦,٦	١٠١	مليون باليوا	بناما ^{٢٤}

تابع

تابع

أمريكا الشمالية											
١٤٠٦٤	١٣٣٧٩	١٣١٩١	١٢٣١٤	١٢٣٦٠	١١٧١٦	١٠٨٣١	١١٥١١	١٢٤٥٧	١٣٠٠٨	مليون دولار	٢٥١كس
٤٤١٣٢٠	٣٥١٧٢٠	٣١٢٧٤٣	٣٠١٦٩٧	٢٨٠٩٦٩	٢٧٤٢٧٨	٢٧١٣٢٣	٢٧١٤١٧	٢٨٨٨٥٦	٢٨٨٠٥٩	مليون دولار	أمريكا ^{٢٥}
أمريكا الجنوبية											
(٤٢٣٣)	٣٧٥٥	٣٧٢٦	٣٧٣٩	٤١٤٣	٣٩٦٢	٤٠١٦	٤١٣٦	٤٣٦١	٤٠٢١	مليون نيزو	الأرجنتين ^{٢٦}
••	٩٥٦	٨٥٨	٧٩٢	٨٦٤	١١٢٨	٨٥٧	٦٨٢	٦١٢	٥٦٩	مليون بوليفيانو	بوليفيا
(٢٥٥٠٠)	٢٠٩٧٠	١٧٣٩٩	١٣٩٨٨	١٢٣٢٨	١٢٧٤٣	١٣١٠٤	٩٩٩٤	١٠٠٠٨	٤١٠٨	مليار ريال	البرازيل ^{٢٧}
١٧٤٣	١٧٦٥	١٦١٥	١٥٠٢	١٣٦٧	١٢٤٩	١١١٤	(٩٦٥)	(٨٦٦)	(٧٨١)	مليار نيزو	تشيلي ^{٢٨}
٩٠٠٨	٨٤٣٠	٧٢٢٨	٥٩٣٥	٥٣٧٢	٤٣٥٦	٣٥٣٧	(٢٧٨٦)	(٢٢٢٩)	(١٧٤٥)	مليار نيزو	كولومبيا ^{٢٩}
٦٤١	٥٥٨	٣٨٤	٢٦٦	٢٤٩	٥٤٩	٤٩٩	٤١٩	٤٧٥	٤٤٧	مليون دولار	الأكوادور ^{٣٠}
••	••	••	••	••	••	••	٧٨٠	٨٠٨	٧٥٩	مليون دولار	غويانا
٢٨٥	٢٨٨	٢٧٥	٢٧٤	٢٥٨	٢٨٤	٢٧٥	••	••	••	مليار غارانج	الباراغواي
٣٠٦٦	٢٩٨٧	٣١٨٦	٣٦٨٤	٣٣٩٨	٣٣٨٤	٣١٧١	••	••	••	مليون نيوسول	النيجر
٣٥٥٣	٤٣٣٣	٤٣٨٣	٤٣٢١	٣٥٧٥	(٣٢٦٧)	(٣٠٢٧)	(٢٥٥٧)	(٢٠٨٤)	(٢٣٩٠)	مليون نيزو	الأوروغواي
١٨١٢	١٥٧٥	١٥٥٤	١٢١٨	٩٢٧	٧١٦	٧٥٣	٣٠٦	٢١٢	١٣٨	مليار بوليفار	فنزويلا
آسيا وأوقيانيا											
آسيا الوسطى											
(٤٢٠٠)	٣٧٠٧	٣٢٠٥	٢٠٠٤	١٧٠٢	١٩٠٠	١٧٠٩	١٦٠٣	١٠٠٨	(٣٠٨)	مليار تنج	كازاخستان ^{٣١}

تابع

تابع

(115)	(1130)	(1010)	1173	876	515	501	334	267	105	مليون سوم	٣١ قبر غيستان
..	(354000)	٢٩٥٧٧	٢١٤٩٦	١٨٧٢٣	١٣٥٦٢	١٠٧١٣	٣٩٧٧	٧١٣	٣٤٧	ألف سوموني	٣١ طاجيكستان
..	٥٨٢	٤٣٦	٤٤٠	١٥٨	١٥,١	١,٥	مليار مانات	٣١ تركمانستان
..	..	٥١١١٤	..	٣٤٨٦٥	..	(١٣٧٠٠٠)	(٦٩٠٠٠)	(٣٣٥٥)	(٩٩١)	مليون سوم	٣١ اوزبكستان

شرق آسيا

..	٥٠٧	(٥٤٨)	(٥٧٥)	(٥٢٠)	٦١٤	٥٥٥	٤٧٤	(٤٢٥)	(٤٢٠)	مليون دولار	٣٣ بروناي
(388)	(388)	3٠3	٥٥3	3٧٤	١٨١	٤٤٧	3٣٤	٤٥٦	٤١٠	مليار رايال	٣٤ كمبوديا
(3٧)	(٢٥١)	(٢١٥)	(١٨٧)	(١٦٥)	(١٤٩)	(١٣١)	(١٢٦)	(١٠٥)	(٨٧,٤)	مليار بيزان	٣٥ الصين
..	١٩٢٩١	١٦٤١٦	١٣٩٤٥	١٠٢٥٤	١٠٣٤٩	٨٣٣٦	(٨٤٠٠)	(٧١٥٨)	(٦٢١٥)	مليار روبية	إندونيسيا
٤٩٥٤	٤٩٥٤	٤٩٥٠	٤٩٣٥	3٩3٤	3٩3٢	3٩٢٢	٥٨١٥	3٧١٤	٤٦٣٧	مليار ين	اليابان
(3,9)	(3,3)	(3,١)	(3,٠)	(٢,9)	(٢,9)	(٤,٨)	مليار وون	٣٦ كوريا الشمالية
١٧٤٢٦	١٦٣٦٤	١٥٣٨٨	١٤٤٧٧	١٣٣٣٧	١٣٥٩٤	١٣١٠٢	١٢٢٤٣	١١٠٧٤	١٠٠٧٥	مليار وون	٣٧ كوريا الجنوبية
..	..	٣٢٥	٧٧٨	٢٢٤	٦٦,٥	٥٣,٥	٤٩,٢	مليار كيب	لاوس
٩١٦٦	3٠٥٠	٧٣٥١	٥٨٣٦	٦٣٢١	3٥3٧	٥٨٧٧	٦٠٩١	٦١٢١	٥٥٦٥	مليون ريغيت	ماليزيا
..	٢٦٤٠٠	٢٦٤٠٠	٢٦٦٢٦	١٨3٨١٦	١٦٧٤٩	١٤٨٣٠	١١٧٥٠	3٥3٧	٦٧٦٦	مليون توغريت	منغوليا
..	٥٨,٨	٤٣,٧	٣٧,٣	٢٩,٨	٢٧,٧	٢٢,٣	١٦,٧	مليار هيات	مايتمار
(٤33)	(٦٨٦٤)	٣٥٩٧٧	٧٠٨	٣٢٩٥٩	٣١٥١٢	٢٩٢١٢	٨٧٨	٢٧٤٩٣	٢٣١٢٥	مليون بيزو	الفلبين
٨٢٤٠	٧٨٠	١٧٧١	٦٦٦	٦١١٦	٧٤٧٥	٦٦١٨	١٨٧٢	٦٠٦	٤٢٧٣	مليون دولار	سنغافورة

تبع

تابع

٢٢٧	٢٢٧	٢٤٨	٢٤٣	٢٥٨	٢٩٩	٣٠٢	٢٨٨	٢٧٧	٢٩٦	مليار دولار	تايران
(٧٦٣٤٣)	٧٥٧٤١	٧٢٣٠٤	٧٢٩٢٤	٨٣٣٠٢	٩٥١٦٢	٩٩٧٠٨	٩٦٠٦٦	٨٨٣٤٣	٧٨٢٨١	مليار باهت	تايلند
•••	•••	•••	•••	•••	•••	•••	•••	•••	٤٧٣٠	مليار دونغ	فيتنام
جنوب آسيا											
•••	•••	•••	•••	•••	•••	•••	•••	•••	•••	مليار افغانى	افغانستان
٣٤٩٢٥	٣٤١٠٥	٣٤٠٢٠	٣٣٣٧٧	٣١٢٧٧	٢٨٤٣٦	٢٥٨٦٣	٢٣٠٧٦	٢١٥٨٢	١٩٠٢١	مليار تاكا	بنغلاديش
٦٣٠	٥٥٦	٥٣٤	٤٩٠	٤٥٣	٣٨٧	٣٣٩	٢٩١	٢٦٠	٢٣٠	مليار تاكا	الهند
•••	٦٥١٢	٤٧٧٧	٣٦٥٠	٣٣٤٠	٢٧٨٩	٢٤٧١	٢٢٤٢	٢٠٦٤	١٩٣٩	مليون روبية	نيپال ^{٣٨}
(١٩٦٠٠٠)	١٨٨٨٥٠	١٦٩٩٥٠	١٥٣٧٩٥	١٤٦٩٣١	١٣٩٨١٨	١٣١٨٠٣	١٢٣٥٥٠	١١٢٠٨٥	٩٨١٤٤	مليون روبية	باكستان
(٤٤,٦)	٤٩,٢	٥٤,٢	٥٦,٩	٤٠,١	٤٢,٥	٣٧,١	٣٨,١	٣٥,٢	١٩,٤	مليار روبية	سريلانكا ^{٣٩}
أوقيانیا											
١٤٨٦٣	١٤٠٧٧	١٢٩٩٥	١١٩٧٥	١١٤٩٦	١٠٧٩٩	١٠٢٠٧	١٠٠٠٥	٩٨٧١	٩٧٣٩	مليون دولار	أستراليا
•••	٧١,٠	٨٦,٠	٧٣,٠	٤٩,٠	٤٨,٠	٤٧,٠	٥١,٢	٤٨,٤	٤٩,٣	مليون دولار	فيجي
١٤٢٦٦	١٤١١	١٤٢٨	١٤٢٢	١٣٨٠	١٣٦٣	١٣٤	١٣٥٦	١٣١٦	١٢٤٥	مليون دولار	نيوزيلندا
•••	•••	•••	٨٥,٠	٩١,٧	•••	١١٤	١,٤	٧٢,٢	٨٤,٢	مليون كينا	بابوا غينيا
أوروبا											
٩٢٧٩	٨٢٢٠	٧٦٣٨	٦٥١٩	٥٨٩١	٥٠٦٧	٤٤٤٢	٤٧٧٧	٤٧١٩	٤٦٩٨	مليون لك	ألمانيا ^{٤٠}

تابع

تابع

٣٤٣٠٠٠٠٠	٣٦٣٨٩	٣٦٤٤٦	٣٦٧١٦	٣٥٥٧٥	٣٣٧٠٧	٣١٤٤٥	٢١٧٠٠	٢١٢٠٠٠٠	٠٠	مليون درهم	أرمينيا
١٧٤٠	١٦٦٤	١٦٦٦	١٧٤٢	١٦٦٢	١٦١٩	١٦٠٠	١٥٧٦	١٥٦٢	١٥٤١	مليون يورو	النمسا
(٦٨٠)	٦٠٥	٥٣٢	٥٤٣	٤٣٦	٣٨٨	٣٥٣	٣٠٥	٢٤٨	٥٨٠,٦	مليار مانا	أذربيجان
٤١٨٧٦٣	٣٦٦٤٨٩	٢٤٧٠٠٠٠٠	١١٥٢٥٠٠	٣٨٧٤٠	٩٨٣٤	٦٠٧٩	٢٢٦٦	١٩٣٣	٦٠٤	مليون روبل	بيلاروسيا ^{٤١}
٢٤٥٢	٢٣٣٤٣	٢٣٩٣	٢٤٦٣	٢٣٧٧٨	٢٢٩٧	٢٢٦٧	٢٢٥٦	٢٢٥١	٢٢١	مليون يورو	بالحيك
٠٠	٠٠	٠٠	٨٦٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	مليون مراك	البحرسي ^{٤٢} والهوسك ^{٤٣}
٨٩٥	٨٥٩	٨٠٥	٦٧٧	٥٩٥	٥١٢	٣٧٢	٣٤,٥	(٢٢,٨)	(١٩,٠)	مليون ليفا	بلغاريا
٢٩٩٠	٤٣٥٥	٤٣٣٦	٤٥١٠	٦٠٨٤	٧٥٠٠	٧٠٠٠	٧٧٦٠	٩٢٨٢	٧١٤٩	مليون كونا	كرواتيا ^{٤٣}
١٠٠	١٠٠	١٤٢	١١٨	١٠٦	١٦٩	١٨٥	١٤١	٩١,٠	٩٩,٠	مليون جينه	قبرص
٥٢٣٥٢	٧٧٣٠٨	٤٧٤٢	٣٩٨٠٧	٣٧٢١٠	٣٣٥٧٠	٢٧٥٨٢	٢٦٨١٧	٢٥٠٧٠	٢٤٣٧٥	مليون كورونا	جمهورية التشيك ^{٤٤}
٢١٩٣٥	٢١٢٦٩	٢١٠١٧	١٩٣٣٩	١٩٤٢٨	١٩٠٧١	١٨٥٢١	١٧٨٩٦	١٧٤٦٨	١٧٢٩٣	مليون كرون	الدانمارك
٢٣٢٣	٢٠٣٧٨	١٦٤٠	١٣٢٩	١٠٨٣	٨٤٣	٧٣٦	٤٩٩	٤١٧	٣٢٧	مليون كرون	استونيا ^{٤٥}
١٧٢٢	١٦٧	١٦٣١	١٦٤٧	١٤٩٤	١٧١٥	١٥٥٥	١٦٤٤	١٤٤٥	١٥٤٣	مليون يورو	فنلندا
٤٠٢١٢	٣٧١٦٨١	٣٧١٨٧٧	٣٦٧٠٢	٣٦٥١٠	٣٦٠١٢	٣٦٧٥٦	٣٦١٨٨	٣٦٦٤٩	٣٧٥٧٤	مليون يورو	فرنسا
٩١,٥	٧٤,٦	(٣٩,٤)	(٣٧,٢)	(٤٥,٢)	(٥٧,١)	(٥٧,١)	٨٥,٥	٠٠	٠٠	مليون لاري	جورجيا ^{٤٦}
٣٠٩٢٨	٣١١٦٨	٣٠٦٤٨	٣٠٥٥٤	٣٠٦٠٣	٢٩٨٢٢	٢٩٤٥١	٢٩٩٩٨	٣٠١٥٩	٣٣٤	مليون يورو	ألمانيا

تابع

تابع

٦٣٠٩	٦٠٨٥	٥٩٨٦	٥٩٢١	٥٤٣٩	٥٠٦١	٤٤٣٣	٣٩٤٢	٣٤٣٨	٣٠٩٠	مليون يورو	اليونان
٣٤١٣١٠	٢٩٩٤٤٨	٢٧٢٤٢٤	٢٣١٠٤١	١٩١٤٨٥	١٥١٢١٥	١٤٦٨٢٠	١٠٣١٢٣	٨٩٣٩٧	٩٠٧٥١	مليون فورنيت	هنگاريا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	مليون كرونور	أيسلندا
٨٧٤	٨٤١	٨٣٥	٧٣٤	٦٧٧	٦٤٤	٦٢٣	٥٨٠	٥٤١	٥٢٣	مليون يورو	أيرلندا
٢٤٤٢١	٢٥٨٨٧	٢٤٥٩٢	٢٤٣٢٥	٢٢٢٤٠	٢١٠٥٢	١٩٩٨٧	١٨٦٨٠	١٦٣٠٠	١٦٩٥٨	مليون يورو	إيطاليا
١١١	٩١,٠	٥٤,٩	٤٢,٤	٣٣,١	٢٤,٨	٢٢,٠	٢١,٠	٢٣,٠	١٩,٠	مليون لات	لاتفيا ^{٤٧}
١٠٧٧	٩٠٦	٨٦٠	٧٦٠	٤٧٩	٥٥٣	٣٠٢	١٦٩	١١٥	٧٩,٣	مليون ليتايي	ليتوانيا
٢٠٥	١٩٢	١٧٩	١٣٩	١٣٢	١٢٩	١١٩	١٠٩	١٠٤	١٠٥	مليون يورو	لوكسمبورغ
٧٠٥٣	٦٨٤١	١٥٣٩٧	٤٦٠٢	٣٧٦٩	٤٣٠٢	٤١٦٣	٥٢٢٣	٠٠	٠٠	مليون دينار	مقدونيا
١٥٠٥٨	١٤٥٥٧	١٢٢٠٥	١١١٠٩	١١١٦٤	١١٢٩٧	١٢,٠٢٠	١٢٠٠٢	١٠٩٩٦	١٠٥٣٣	ألف ليري	مالطا ^{٤٨}
١١٠	٩٤,٧	٧٦,٦	٦٣,٣	٦٣,٠	٥٧,٠	٨٠,٥	٧٠,٧	٦٠,٠	٣٦,٧	مليون لاي	مولدوفا ^{٤٩}
٧٣٦٥	٧١٤٩	٦٩٢٩	٦٤٨٢	٦٥٩٥	٦١٥٤	٦٠٥٦	٥٩٨٩	٥٨٣٤	٥٨٩٥	مليون يورو	هولندا
٣١٠٦٠	٣٢٤٦١	٢٦٦٦٩	٢٥٧٢٢	٢٥٨٠٩	٢٥٠٨٧	٢٣٠١٠	٢٢٨١٣	٢٢٢٢٤	٢٤٠١٦	مليون كرونر	النرويج
١٥١٨٥	١٤٥٨١	١٤٠٣٢	١٣٢٣٩	١٢٢٤٢	١١٦٨٧	١٠٠٧٥	٨٣١٨	٦٥٩٦	٥١٧٧	مليون زلوتي	بولونيا
٢٩٢	٢٧٦٥	٢٥٩٨	٢٣٩٣	٢٥٩	٢٠٩٨	٢٠٨٩	٢٠٠١	٢٠١٣	١٨٠٠	مليون يورو	البرتغال
٣٤٦٣٩	٣٤٩١١	٣٢٦٤٤	٢٠٣١٠	١٤٦٤٨	(١١١٣٢)	(٧٧٠٣)	(٢٦٩٧)	(١٩٩٩)	(١٥٥٣)	مليار لاي	رومانيا
(٥٧٢٤٩٣)	(٣٤٩٥٠٠)	(٣٦٥٣٧٩)	(٢٧٧٧٠٦)	(١٦٥٤٧٧)	(٣٥٥٧٤)	(١٠٥٠٣٤)	(٨٢٤٨٥)	(٦٣٢٢٠)	(٣٥٨٩٠)	مليون روبل	روسيا ^{٥٠}

تابع

تابع

١٥٥٣	١١٢١	٩٤٢	٨٧٥	٧٤٠	٦٩٥	٧٤٥	٩٧١	١١٠٢	٩٧٩	مليون دينار	الكويت
(١٢٤٤)	١٢٢	١٣٨٣	١٣٢٧	١٢٥١	١٠٥٢	(١٠٤٤)	(١١٥٦)	(١٢١٠)	(١٠٧١)	مليار ليرة	لبنان
٩٣٨	(٩٥٨)	٩٣٣	٨٠٩	٦٨٧	٦٧٦	٧٦٠	٧٣٧	٧٧٦	٧٧٩	مليون ريال	عمان ^{٦١}
٧٠٣٠٣	٦٩٣٨٢	٧٩٠٠٠	٧٥٠٠٠	٦٩٠٠٠	٧٨٠٠٠	٦٦٠٠٠	٥٠٠٢٥	٤٩٥٠١	٥٣٥٤٩	مليون ريال	المملكة العربية السعودية ^{٦٢}
(٧٤,٤)	(٦٢,٦)	(٦١,٤)	(٤٩,٦)	(٤٦,١)	٤٦,١	٤٢,٨	٤٠,٧	٤٠,٥	٣٧,٣	مليار جنيه	سوريا
٩٩٣٠	٩٣٨١	٨٨١١	٨٦٨٨	٨٧٩٠	٨٧١٢	٨٦٢٩	(٨٢٩٢)	٨١٢٩	٧٩٩٩	مليون درهم	الإمارات العربية المتحدة ^{٦٣}
٠٠	١٢١٩٠٠٠	(٨٦٤٠٠٠)	(٧٢٤٠٠٠)	٥٨٣١١	٥٣٨٢٤	٥٥١٠٤	٤٤٩٦٤	٣٥٨٩٧	٣٠٢٧٣	مليون ريال	اليمن

الجدول رقم ١٠-أ-٣
الإلتحاق العسكري وفقاً للأقاليم والبلدان، بالدولارات الأمريكية الثانية، ١٩٩٤-٢٠٠٣

الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية، بالأسعار الثابتة للعام ٢٠٠٠ وأسعار الصرف، ووفقاً لسنوات الروزنامة.

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	الدولة
أفريقيا										
شمال أفريقيا										
٢١٠٠١	٢٠٩٩	١٩٠٦	١٨٨١	١٦٢١	١٥٣٦	١٤٥٢	١٢٠٨	١٠٦١	١٠٩٥	الجزائر ^٣
١٤٥٣	١٣٧١	١٠٦٨	١٠٩٠	١٠١٩	١٣١٩	١١٦٩	٠٠	٠٠	٠٠	ليبيا
١٦٢٧	١٥٤٦	١٤٦٣	١٣٧٨	١٣٣٥	١٢٢٣	١٢٣٨	١٢٩٢	١٣٣٨	١٤٨٥	المغرب
٠٠	٠٠	(٣٢٨)	٣٢٢	٣١٨	٣٢١	٣١٥	٣١٩	٢٧٧	٢٧٣	تونس
جنوب الصحراء										
٤٦١	٣٠٣	٢٣٩	٤٣٨	١٥٥٣	٤٢٤	(١١٩٥)	١٥٨٩	١٠٢٢	١٤٩١	أنغولا ^٤
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	بنين
٢٢٨	٢٢٥	١٩٤	١٩١	١٨٢	١٨٥	١٤٣	١٢٤	١٣٥	١٤٨	بوتسوانا
٤١,١	٤٣,٧	٣٦,٢	٣٦,٧	٣٦,٠	٣٢,٣	٣٢,٧	٢٨,٣	٢٩,١	٢٨,٥	بوركينافاسو
٤٦,٢	٥٦,٩	٥٦,١	٤٢,٣	٤٩,٢	٤٦٣٩	٤٣,٧	٤٠,٥	٣٥,٠	٤٢,٠	بوروندي
١٤١	١٣٣	١٢٢	١٢٣	١٢٣	١١٣	٩٩,٨	٩٠,٣	٨٨,٩	٨٩,٨	كاميرون
٤,٤	٤,٣	٤,٨	٧,٠	٤,٤	٣,٩	٣,٥	٣,٥	٥,٠	٣,٢	الرأس الأخضر

يتبع

تابع

أمريكا الجنوبية										
(٢٩٩٩)	٣٠١٧	٣٧٦٨	٣٧٤١	٤١٠٦	٣٨٨١	٣٩٧٠	٤١١٠	٤٣٤١	٤١٣٧	
٠٠	١٥٤	١٣٧	١٢٨	١٤٦	١٩٥	١٦٠	١٣٣	١٣٤	١٣٧	
(٩١٧٢)	٩٨٩١	٨٨٩٨	٧٦٤٤	٧٢١١	٧٨١٦	٨٢٩٤	٦٧٦٤	٧٨٨١	٥٣٤٣	
٢٩٧٥	٣١٠٥	٢٨١٢	٢٨٠٥	٢٦٥٠	٢٥٠٢	٢٣٤٧	(٢١٥٦)	(٢٠٧٨)	(٢٠٢٩)	
٣٥٠١	٣٥١٦	٣٢٠٦	٢٨٤٣	٢٨١٠	٢٥٢٦	٣٤٣٤	(٢٢٧١)	(٣١٨٨)	(٢٠٦٩)	
٢٨٣	٣٦١	٢٧٩	٢٦٦	٢٣١	٣٥٨	٣٢٥	٢٨٤	٣٢٢	٣١٩	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٣	٥,٩	٦,٢	
٥٩,٨	٦٩,٧	٧٣,٥	٧٨,٦	٨٠,٥	٩٤,٩	١٠٣	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٤١	٨٣٨	٨٩٥	١٠٥٦	١٠١٠	١٠٤١	١٠٤٦	٠٠	٠٠	٠٠	
٢٠١	٣٠١	٣٤٧	٣٥٧	٣١٠	(٢٩٩)	(٣٠٧)	(٣١١)	(٣٢٥)	(٥٣٠)	
١٤٧٥	١٦٨١	٢٠٣١	١٧٩١	١٥٨٤	١٥١٢	٢١٥٩	١٣١٧	١٨٢٣	١٨٩٨	
آسيا وأوقيانوسيا										
آسيا الوسطى										
(٢٤٣٣)	٢٣١	٢١١	٣٤٤	١٣٧	١٦٤	١٦٥	١٧٧	١٦٣	(١٥٨)	
(٢١,٦)	(٢١,٧)	(١٩,٨)	٢٤,٦	٢١,٨	١٧٣٤	١٨,٧	١٥,٤	١٦,٣	٨,٩	
٠٠	(١٦,٢)	١١,٩	١١,٩	١٣,٨	١٢,٨	١٤,٤	١٠,١	٩,٤	٣٢,٤	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢١	١١٢	١٣٢	٨٧,١	٩٠,٥	١٠٢	
تركمانستان ^{٣٢}										

تابع

تابع

••	••	١١٧	••	٢٢	••	(١٤٧)	(١٢٧)	(٩٤,٩)	(١١٣)	أوزبكستان ^{٣١}
••	••	••	••	••	••	••	••	••	••	شرق آسيا
••	٢٧٥	(٢٩١)	(٢٨١)	(٣٧٥)	٤٥٨	٤١٤	٣٦٠	(٣٢٩)	(٣٤٤)	بروناي ^{٣٣}
(٩٧,١)	(٩٧,٤)	١٠٦	١١٨	١٢٢	١٢٩	١٣٨	١٣٨	١٦٠	١٤٥	كمبوديا ^{٣٤}
(٣٣٨٠٠٠)	(٣٠٣٠٠٠٠)	(٢٥٩٠٠٠٠)	(٢٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)	(١٧٨٠٠٠)	(١٥٥٠٠٠)	(١٥٣٠٠٠)	(١٣٩٠٠٠)	(١٣٥٠٠٠)	الصين ^{٣٥}
••	١٨٣٥	١٧٤٠	١٦٥٦	١٢٧٣	١٥٤٥	١٩٦٣	(٢١١١٠٠)	(١٩٤٣)	(١٨٤٥)	إندونيسيا
٤٦٨٩٥	٤٦٧٣٣	٤٦٢٥٩	٤٥٧٩٣	٤٥٤٧٩	٤٥٣٩٤	٤٥٥١٠	٤٥٢٩٣	٤٤٣٩٨	٤٣٩٥٨	اليابان
(١٧٣٩)	(١٥١٧)	(١٤٣٩)	(١٣٧٩)	(١٣٤٣)	(١٣٤٣)	••	••	••	(٢٢١٥)	كوريا الشمالية ^{٣٦}
١٣٩٢٥	١٣٥٣٣	١٣٠٧٩	١٢٨٠١	١٢٠٦١	١٢٣٩٨	١٢٨٤٢	١٢٥٣٩	١١٨٩٧	١١٣١٠	كوريا الجنوبية ^{٣٧}
••	••	٣٨,٢	٣٥,٢	٣٥,٦	٢٤,١	٣٦,٧	٤٣,٤	••	••	لاوس
٢٣١٢	٢١٦٩	١٩٠٨	١٥٣٣	١٦٨٩	١٢٤٨	١٦٩٨	١٨٠٧	١٨٧٩	١٧٦٩	ماليزيا
••	٢٢,٥	٢٢,٧	٢٤,٣	١٩,١	١٨,٧	١٨,١	١٩,٧	٢٣,٣	٢٥,٩	منغوليا
••	••	••	٩٠٣١	٦٦٩٦	٦٧٥٢	٨٢٠٤	٩٨٦٦	٩٢٣٩	٨٦٩٠٠	مليسيا
(٨٨١)	٨٦٨	٧٦٧	٨١٩	٧٧٨	٧٩٤	٨٠٨	٩٠٧	٨٧٧	٧٩٧	الفلبين
٤٧٣٣	٤٦٧٩	٤٤٣٤	٤٣٣١	٤٤٤٧٨	٤٣٩٦	٣٨٨٢	٣٤٥٩	٣١٥٧	٢٦٣٦	سنغافورة
٧٢٧٢	٧٢٨١	٧٩٢٩	٧٧٧٠	٨٣٧٧	٩٧٢٣	٩٩٧٣	٩٦٠٦	٩٥٢٥	١٠٥٣٥	تايلاند
(١٨٢٧)	١٨٤٧	١٧٧٣	١٨٤٣	٢١٠٩	٢٤١٧	٢٧٣٦	٢٧٨٤	٢٧,٩	٢٥٤٠	فيتنام
••	••	••	••	••	••	••	••	••	٤٦٨	

تابع

تابع

جنوب آسيا												
افغانستان												
۰۰	۰۰	۰۰	۰۰	۰۰	۰۰	۰۰	۰۰	۰۰	۰۰	۰۰	۰۰	۰۰
۳۰۱	۶۲۱	۶۴۰	۶۴۰	۳۱۱	۵۹۳	۳۸۵	۵۷۸	۳۵۳	۵۱۰	۵۱۰	۵۱۰	۵۱۰
(۱۲۳۹۶)	۱۱۴۲۶	۱۱۳۹۷	۱۱۳۹۷	۱۰۴۸۲	۹۳۸۷	۹۳۰۷	۸۵۶۵	۸۳۴۰	۸۱۰۹	۸۱۰۹	۸۱۰۹	۸۱۰۹
۰۰	۸۷,۳	۱۵۰,۶	۱۵۰,۶	۱۰۶,۳	۶۱,۶	۶۰,۳	۳۸,۱	۳۸,۶	۳۹,۰	۳۹,۰	۳۹,۰	۳۹,۰
(۰۰۳)	۳۰,۳	۳۰,۷	۳۰,۷	۲۸,۷	۲۸,۳	۲۸,۳	۲۹,۶	۲۸,۶	۲۹,۱۷	۲۹,۱۷	۲۹,۱۷	۲۹,۱۷
(۴۳۵)	۵۱۱	۶۱۷	۶۳۹	۵۵۳	۶۱۳	۵۸۵	۶۵۹	۷۰,۶	۶۱۹	۶۱۹	۶۱۹	۶۱۹
سريلانكا ^{۳۹}												
اوقيانيا												
استراليا												
۷۸۲۱	۷۶۲۴	۷۲۴۹	۶۹۷۳	۶۹۹۳	۶۶۶۶	۶۳۵۴	۶۲۴۴	۶۳۲۱	۶۵۲۶	۶۵۲۶	۶۵۲۶	۶۵۲۶
۰۰	۳۱,۵	۳۸,۸	۳۴,۴	۲۳,۳	۲۳,۲	۲۴,۱	۲۷,۱	۲۶,۶	۲۷,۵	۲۷,۵	۲۷,۵	۲۷,۵
۶۰۶	۰۰	۶۳۶	۶۵۰	۶۴۸	۶۳۹	۶۳۸	۶۵۱	۶۴۷	۶۳۵	۶۳۵	۶۳۵	۶۳۵
نيوزيلندا												
۰۰	۰۰	۰۰	۳۰,۷	۳۸,۳	۰۰	۳۲,۴	۵۸,۹	۵۵,۷	۶۲,۵	۶۲,۵	۶۲,۵	۶۲,۵
اورروپا												
المانيا ^{۴۰}												
۵۷,۶	۵۱,۵	۵۱,۵	۴۴,۵	۴۱,۰	۳۵,۴	۳۷,۵	۵۳,۷	۵۹,۷	۶۴,۱	۶۴,۱	۶۴,۱	۶۴,۱
۷۶,۵	۶۴,۷	۶۵,۵	۶۸,۱	۶۵,۴	۶۲,۶	۶۳,۲	۶۹,۷	۵۷,۶	۰۰	۰۰	۰۰	۰۰
۱۵۱۳	۱۴۶۷	۱۴۹۵	۱۶۰,۵	۱۵۶۷	۱۵۳,۵	۱۵۳,۱	۱۵۲,۸	۱۵۳,۲	۱۵۵,۶	۱۵۵,۶	۱۵۵,۶	۱۵۵,۶
(۱۴۲)	۶۲۹	۱۱۷	۷۰,۸	۹۹,۲	۸۰,۷	۷۲,۹	۶۵,۱	۶۳,۵	۱۱۲	۱۱۲	۱۱۲	۱۱۲
۱۷۰	۱۸۲	۱۷۵	۱۳۱	۱۱۹	۱۱۹	۱۲۷	۷۷,۵۸	۱۰۱	۳۵	۳۵	۳۵	۳۵
نيٹالروسيا ^{۴۱}												

تبع

تابع

٣٠٠٥	٢٩٥٨	٣٠٥٠	٣١٩١	٣١٩١	٣١٥٠	٣١٥١	٣١٩١	٣٢٥٢	٣٣٢٠	بالمخكا
٠٠	٠٠	٠٠	٣٩١	٠٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	البرسنة والهورسك ^{٤٢}
٣٦٤	٣٥٦	٣٥٣	٣١٩	٣٠٩	٢٧٣	٣٥٥	٢٥٣	(٣٧٠)	(٥٠٠)	بغاريا
١٣٣	١٩٣	٠٠٠	٥٣٥	٧٧٤	٩٨٧	٩٨٠	١١٣٢	١٤١٢	١١٣٠	كرواايا ^{٤٣}
١٣٧	١٥٣	٣٢٢	١٩٠	١٧٨	٢٨٨	٣٢٢	٣٥	١٦٩	١٨٩	قيرص
١٢٧٤	١١٥١	١١١٠	١٠٣١	١٠٠٢	٩٢٣	٨٣٩	٨٨٦	٩٠١	٩٥٦	جمهورية التشيك ^{٤٤}
٢٥٣٣	٢٥١١	٢٥٤١	٣٣٩٣	٣٧٣٢	٢٤٨٩	٢٤٦٢	٢٤٣١	٢٤٢٣	٢٤٤٩	المانمرك
١٢٣	١٠	٩١,٤	٧٨,٣	٦٦,٨	٥٣,٤	٥٠,٤	٣٧,٨	٣٨,٨	٣٩,٢	أستونيا ^{٤٥}
١٥٢٦	١٤٩٢	١٤٧٨	١٥١٧	١٤٢٣	١٦٥٢	١٥١٨	١٦٢٥	١٤٣٦	١٥٤٩	فلاندا
٣٥٠٣٠	٣٤٣٩٤	٣٣٧٠٨	٣٣٨١٤	٣٤٢٠٩	٣٣٩٢٢	٣٤٨٥٦	٣٤٧٢٩	٣٥٥٨٤	٣٧,٤٣٨	فرنسا
٤,٣	٣٤,٢	(٢٣,٩)	(١٨,٧)	(٢٧,٦)	(٣٥,٧)	(٣٧,١)	٥٩,٥	٠٠	٠٠	جورجيا ^{٤٦}
٢٧١٦٩	٢٧٦٤٣	٢٧٥٥٥	٢٨١٥٠	٢٨٧٤٢	٢٨١٧٤	٢٨٠٨١	٢٩١٤٦	٢٩٧١٧	٣٠٢١٤	ألتيا
٥٢٤١	٥٢٣٦	٥٣٣٦	٥٤٥٥	٥١٦٩	٤٩٣٧	٤٥٣٠	٤٢٥١	٤٠١١	٣٧٢٩	اليونان
١٠٠٣	٩٢٥	٨٨٥	٨٠١	٧٤٥	٦٤٧	٧١٨	٥٩٧	٦٣٨	٨٣١	هنغاريا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	أيسلندا
٧٢١	٧٠٦	٧٣٣	٦٧٦	٦٥٨	٦٣٧	٦٣١	٥٩٥	٥٦٥	٥٦٠	إيرلندا
١١٧٠١	٢٢٦٥٥	٢٣٠٦٢	٢٢٤١١	٢١٠١٠	٢٠٢١٨	١٩٥٧٢	١٨٦٦٥	١٦٩٣٣	١٨٥٤٠	إيطاليا
١٧٠	١٣٣	٨٨,٣	٧٠,٠	٥٦,٠	٤٣,٠	٤١,٣	٥٣,٢	٥٤,٩	٥٤,٩	لاتفيا ^{٤٧}

تابع

تابع

٢٦٨	٢٢٣	٢١٢	١٩٠	١٢١	١٤٧١	٨٠,٨	٤٩,٢	٤١,٨	٤٠,٢	ليبرانيا
١٧٦	١٦٩	١٦١	١٢٨	١٢٦	١٢٤	١١٥	١٠٧	١٠٤	١٠٦	لو كسمبورغ
١٠٨	١٠٥	٢٣٥	٦٩,٨	٥٦,٦	٦٤,٩	٦٣,١	٨٠,١	٠٠	٠٠	مقدونيا
٣٢,٦	٣١,٦	٢٧,١	٢٥,٤	٢٦,١	٢٧,٠	٢٩,٤	٣٠,٣	٢٨,٣	٢٨,٣	مالطا ^٤
.٧٠	٦,٦	٥,٦	٥,١	٦,٧	٨,٨	١٣,٢	١٢,٥	١٢,٩	٨,٨	مولدوفا ^٤
٦٠٥	٦٠٨٨	٦١٠٧	٥٩٧٢	٦٢٣٠	٥٩٤١	٥٩٦٢	٦٠٢٤	٥٩٩٠	٦١٦٥	هولندا
٣٢٩٢	٣٥٣٣	٢٩٤١	٢٩٢٢	٣٠٢١	٣٠٠٥	٢٨١٩	٢٨٦٧٢	٢٨٢٨	٣١٣١	النرويج
٣٢٣٥	٣١٢٣	٣٠٦٠	٣٠٤٦	٣١٠٣	٣١٧٩	٣٠٦١	٢٩٠٧	٢٧٦٣	٢٧٤٦	بولونيا
٢٣٠٣	٢٣٥٩	٢٢٩٥	٢٢٠٤	٢١٤١	٢٠٣٥	٢٠٨٢	٢٠٣٨	٢١١٣	١٩٦٨	البرتغال
١٠٨٦	٩٧٦	٩٨١	٩٣٦	٩٨٣	(١٠٨٩)	(١١٩٩)	(١٠٦٩)	(١١٠٠)	(١١٣١)	رومانيا
(١٣٠٠٠)	(١١٤٠٠)	(١١٢٠٠)	(٩٧٠٠)	(٨٣٠٠)	(٧١٠٠)	(٩٧٠٠)	(٩١٠٠)	(١٠٠٠٠)	(١٥٨٠٠)	روسيا ^٥
٠٠	٦٠١	٥٨٣	٧١٠	٥٠٤	٥٣٧	(٥٨٥)	٥٠٧	٠٠	٠٠	صربيا ومونتينيغرو ^٥
٣٩١	٣٩٠	٣٨٦	٣٤٢	٣٣٩	٣٧٧	٤٨٢	٥٩٩	٦٠٣	٣٤١	سلوفاكيا ^٥
٣٢٤	٢٩٨	٢٦٧	٢٢	٢٤٤	٢٦٠	٢٦٠	٢٧١	٢٦٤	(٢٣٠)	سلوفينيا
٧٣٢٥	٧٢٦١	٧٠٨٩	٧٠٠١	٦٧٥٩	٦٥٨٧	٦٧٠١	٦٦٤١	٦٧٩٨	٦٥٦١	إسبانيا ^٥
(٤٤٣٦٣)	(٤٤٨٦٦)	٤٦١٠	٤٨٦١	٤٦٨٩	٤٥١٥	٤٣٩٢	٣٠٠١	٤٥٦٤	٤٥٥٥	السويد
٢٣٩١	٢٦٠٦	٢٦٢٥	٢٦٦	٢٦٥٦	٢٧٤٦	٢٨١١	٢٩١٦	٣٠٨٠	٣٥٨١	سويسرا ^٥
٩٨٨٨	٩٧٤٨	٩١٦١	٩٩٩٤	١٠٣٣٦	٩٣٥٢	٨٩٢٦	٨٥٦٩	٧٦٥٢	٧٤٦٢	تركيا

يتبع

تابع

٣٧١٣٧	٣٦٧٣٨	٣٦٤٢٠	٣٥٦٧٧	٣٥١٧١	٣٥٦٠٣	٣٥٤٠١	٣٧٧١٩	٣٧١١٩	٤٠٢٦٨	المملكة المتحدة ^{٥٥}
(١١٨٧)	(١٠٢٩)	(٩٦٣)	(١١٣٨)	٩٢١	١٠٧٣	١٠٩٦	١٠٥١	١١١٣	١٠٧٤	أوكراينا ^{٥٦}
الشرق الأوسط										
٤٥٦	٣٣٠	٣٣٤	٣٢٢	٣٢٤	٢٨٩	٢٨٣	٢٨٩	٢٧١	٢٦٢	البحرين
٠٠	٢٧٦٦	٢٦٤٣	٢٤٧٢	٢٣١١	٢٣٤٠	٢٣٨٨	٢٣٦٨	٢٤٠١	٢٥٩٣	مصر ^{٥٧}
(١٩١٨٩)	(١٥٣٦٩)	(١٤٦٠٩)	١٢٤٣٢	١٢٩١	٨٢٧٦	٧٨٤١	٧٠٠٣	٦١٩٢	٣٦٤	إيران ^{٥٨}
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	العراق
٩٩٨١	١٠٥١٨	٩٠٤٤	٨٩٣٥	٨٤٣٩	٨٤٦٨	٨١٣٨	٨٠٩١	٧٥١٤	٧٢٨٤	إسرائيل ^{٥٩}
٧٩٨	٧٥٠	٧٤٤	٧٤٩	٧٢٧	٧٠١	٦٥٥	٦٣٣	٩٤٧	٥٩٧	الأردن ^{٦٠}
٣٨٣٤	٣٥٤٧	٣٠٢٠	٢٨٥٣	٢٥٣٤	٢٣٧٥	٢٥٤٨	٣٣٤٤	٣٩٣٢	٣٥٨٥	الكويت
(٧٩٨)	٨٠٠	٩٢١	٨٨٠	٨٢٦	٦٩٧	(٧٢٣)	(٨٦٣)	(٩٨٣)	(٩٦٣)	لبنان
٢٧٢٣	(٢٥٣٦)	٢٤٥٣	٢١٠٣	١٧٦٧	١٧٤٥	١٩٤٦	١٨٨٩	١٩٩٢	١٩٧٥	عمان ^{٦١}
١٩١٠٢	١٨٧٠٤	٢١١٨٨	٢٠٠٢٧	١٨٨٧٦	٢٠٣٣٥	١٧١٠٥	١٣٠٠٣	١٣٠٢٤	١٤٧٧٥	المملكة العربية السعودية ^{٦٢}
(٥٩٣٠)	(٥٣٦٦)	(٥٣١٥)	(٤٤١٩)	(٣٩٥٢)	٣٨٠٥	٣٥٠٨	٣٤٠٠	٣٦٥٨	٣٦٣٥	سوريا
٢٥٤٩	٢٤٦٦	٢٣٤٩	٢٣٦٦	٢٤٢٦	٢٤٤٦	٢٤٨٠	(٢٤٥٣)	٢٤٧٧	٢٥٤٣	الإمارات العربية التحدة ^{٦٣}
٠٠	٦٠٠	(٤٧٧)	(٧٣٣ ^{٥٥})	٠٠٣	٣٣	٦٨٦	٧١٨	٣٢٤	٥٧٢	اليمن

الجدول رقم ١٠ - أ-٤
الاتفاق العسكري وفقاً للأقاليم والبلدان، كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣

الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
إفريقيا										
شمال أفريقيا										
الجزائر ^٣	٣,٧	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٣,٦	٣,١	٢,٩	٣,١	
ليبيا	٢,٤	٢,٩	٣,٢	٣,٨	٥,٣	٤,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
المغرب	٤,٣	٤,١	٤,١	٤,٠	٣,٧	٣,٩	٤,٠	٤,٦	٤,٩	
تونس	٠,٠	(١,٦)	١,٧	١,٧	١,٨	١,٩	٢,٠	١,٩	١,٩	
جنوب الصحراء										
أنغولا ^٤	٣,٧	٣,١	٤,٨	٢١,٤	١١,٣	(٢٢,٣)	١٩,٥	١٧,٦	١٩,٨	
بنين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
بوتسوانا	٤,٠	٣,٥	٣,٦	٣,٧	٣,٩	٣,١	٢,٩	٣,٥	٣,٩	
بوركينافاسو	١,٨	١,٦	١,٧	١,٧	١,٦	١,٦	١,٥	١,٦	١,٧	
بوروندي	٧,٦	٨,٠	٦,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٤	٥,٨	٤,٢	٣,٩	
كاميرون	١,٤	١,٣	١,٤	١,٣	١,٣	١,٢	١,١	١,٢	١,٢	
الرأس الأخضر	٠,٧	٠,٨	١,٣	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	١,٣	٠,٨	
جمهورية أفريقيا الوسطى ^٥	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢	١,٢	١,٣	
تشاد	١,٤	١,٥	١,٦	١,٤	٠,٩	١,١	١,٥	١,٤	١,٩	
جمهورية الكونغو	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	

تابع

تابع

٠٠	٠٠	٠,٩	١,٢	٠,٤	١,٤	١,٥	٠٠	٠٠	جمهورية الكونغو
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٨	٠,٩	٠٠	١,١	الدييمتراطية ^١
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٤	٤,٥	٤,٢	٥,١	٥,٤	ساحل العاج
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢,١	٢,٠	جمبوتي
٢٣,٥	٢٤,٤	٣٦,١	٣٧,٥	٣٥,٣	١٢,٨	٢٢,٠	٢٠,٨	١٣,٤	غينيا الاستوائية
٥,٢	٦,٠	٩,٦	١٠,٧	٦,٧	٣,٤	١,٨	٢,٠	٢,٤	أرتريا ^٧
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	إثيوبيا ^٥
(٠,٩)	(١,٠)	(١,١)	٠,٨	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٨	٠,٦	غابون
٠,٦	٠,٦	١,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٨	٠,٧	غامبيا ^٩
٢,٦	٢,٩	١,٥	١,٦	١,٣	١,٢	٠٠	٠٠	١,٤	غانا
٠٠	٣,١	٤,٤	٠٠	١,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٣	غينيا بيساو ^{١٠}
١,٧	١,٩	١,٨	١,٦	١,٥	١,٧	١,٨	١,٦	١,٦	غينيا
٢,٧	٣,٠	٣,٦	٣,٧	٣,١	٢,٨	٣,٠	٣,٧	٣,١	كتيا
(٧,٥)	(٧,٧)	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	(٣١,٢)	ليسوتو
٠٠	١,٤	١,٢	١,٢	١,٣	١,٥	١,٢	٠,٩	٠,٩	ليسوتو ^{١١}
٠٠	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٨	١,٥	مدغشقر ^{١٢}
٠٠	١,٨	(٢,٢)	٢,٠	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٣	ملاوي
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	مالديف

تابع

تابع

١,٩	١,٨	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٢,٩	موريتانيا ^{١٣}
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	موريشوس
٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٢	٢,١	٢,٢	٢,٥	٥,٧	موزمبيق ^{١٤}
٢,٩	٢,٨	٣,٤	٣,٢	٢,٣	٢,٣	١,٩	١,٩	١,٨	ناميبيا ^{١٥}
١,١	٠,٠	١,٢	١,٢	١,١	٠,٩	٠,٩	١,١	١,٢	النيجر
١,١	١,١	٠,٨	١,٤	١,٩	٠,٦	٠,٥	٠,٧	٠,٨	نيجيريا ^{١٦}
٣,٣	٣,٩	٣,٨	٤,٦	٤,٤	٤,١	٥,٣	٤,٤	٣,٤	رواندا ^{١٧}
١,٥	١,٥	١,٤	١,٧	١,٦	١,٦	١,٧	١,٨	٢,٥	السنغال ^{١٨}
١,٥	١,٨	١,٧	١,٨	١,٧	٢,٥	٢,١	٢,٣	٢,٤	سيشل
(٢,٢)	(٢,٢)	(٣,٦)	٠,٠	٠,٠	(١,١)	٢,٥	٢,٩	٢,٩	سيراليون
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الصومال
١,٦	١,٦	١,٥	١,٣	١,٥	١,٦	١,٨	٢,٢	٢,٦	جنوب إفريقيا
٢,٨	٠,٠	٢,٩	٢,٤	١,٨	١,٥	٠,٩	١,٧	٢,٥	السودان ^{١٩}
٠,٠	١,٨	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٣	(٢,٤)	(٢,٧)	(٢,٨)	سوازيلاند
١,٥	١,٤	١,٣	٠,٠	٠,٠	١,٣	١,٤	١,٥	١,٢	تانزانيا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٤	٢,٦	توغو
٢,٤	٢,١	٢,١	٢,٤	٢,٣	١,٩	٢,٥	٢,٥	١,٩	أوغندا ^{٢٠}
٠,٠	٠,٠	(٠,٦)	١,٥	١,٩	١,٨	١,٤	٢,٢	١,٧	زامبيا ^{٢١}

تابع

تابع

٣,٢	٣,٢	٤,٩	٤,٧	٢,٦	٣,٣	٣,٢	٣,٦	٣,٣		٢٢ زيمبابوي
										أمريكا
										أمريكا الوسطى
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥	١,٣	١,٤	١,٤		بيليز
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		كوستاريكا ^{٢٣}
٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٢		السلفادور ^{١٩}
٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٨	١,٠	١,١		غواتيمالا
٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		هندوراس
٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	(٠,٦)		الكمبيك
١,٤	١,١	١,٣	١,٢	١,٣	١,٥	١,٦	١,٩	٢,٠		نيكاراغوا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,١	١,٠	١,٢	١,١	١,١	١,٢		بناما ^{٢٤}
										أمريكا الشمالية
١,٢	١,٧	١,٢	١,٣	١,٣	١,٢	١,٤	١,٥	١,٧		كندا ^{٢٥}
٣,٤	٣,١	٣,١	٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٥	٣,٨	٤,١		أمريكا ^{٢٥}
										أمريكا الجنوبية
١,٢	١,٤	١,٣	١,٥	١,٣	١,٤	١,٥	١,٧	١,٦		الأرجنتين ^{٢٦}
١,٧	١,٦	١,٥	١,٨	٣,٤	٢,١	١,٨	١,٩	٢,١		بوليفيا
١,٦	١,٤	١,٣	١,٣	١,٤	١,٥	١,٣	١,٥	١,٢		البرازيل ^{٢٧}

يتبع

تابع

٣,٩	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٤	٣,٢	(٣,١)	(٣,١)	(٣,٣)	
٤,٢	٣,٨	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,١	٢,٩	(٢,٨)	(٢,٦)	(٢,٦)	
٢,٨	٢,٢	١,٩	١,٨	١,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٢	٢,٦	٢,٧	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٩	١,٠	
٠,٩	١,٠	١,٠	١,١	١,١	١,٢	١,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
١,٥	١,٧	٢,٠	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
١,٧	١,٨	١,٨	١,٥	١,٥	(١,٤)	(١,٥)	(١,٦)	(١,٧)	(٢,٧)	
١,٤	١,٧	١,٥	١,٥	١,٥	١,٤	١,٧	١,٠	١,٥	١,٦	

آسيا وأوقيانوسيا

آسيا الوسطى

كازاخستان^{٣١}

قيرغيزستان^{٣١}

طاجيكستان^{٣١}

تركمانستان^{٣٣}

أوزبكستان^{٣١}

شرق آسيا

بروناي^{٣٣}

كمبوديا^{٣٤}

٧,٠	(٧,٦)	(٦,٥)	(٧,٣)	٧,٤	٧,٣	٦,٤	(٥,٧)	(٦,٣)	
(٢,٧)	٣,٠	٣,٥	٣,٨	٤,٢	٤,٦	٤,٩	٥,٦	٦,٠	

تابع

تابع

(٢,٥)	(٢,٢)	(٢,٠)	(٢,٠)	(١,٩)	(١,٧)	(١,٨)	(١,٨)	(١,٨)	(١,٩)		الصين ^{٣٥}
١,٢	١,١	١,١	٠,٩	١,١	١,٣	(١,٦)	(١,٦)	(١,٦)	(١,٦)		إندونيسيا
١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠		اليابان
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		كوريا الشمالية ^{٣٦}
٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,١	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,١		كوريا الجنوبية ^{٣٧}
٠,٠	٢,١	٢,٠	٢,٢	١,٦	٢,١	٢,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠		لاوس
٢,٤	٢,٢	١,٧	٢,١	١,٦	١,٨	٢,٤	٢,٨	٢,٨	٢,٨		ماليزيا
٢,٣	٢,٥	٢,٧	٢,١	٢,٠	٢,٧	١,٨	١,٧	٢,٤	٢,٤		منغوليا
٠,٠	٠,٠	٢,١	٢,٠	٢,٣	١,٢	٣,٥	٣,٧	٣,٥	٣,٥		ماتيمار
١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٢	٤,٧	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤		الفلبين
٥,٢	٥,١	٤,٧	٥,٥	٥,٥	٣,٦	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٠		سنغافورة
٢,٣	٢,٦	٢,٥	٢,٨	٣,٣	٢,١	٣,٨	٤,٠	٤,٦	٤,٦		تاوان
١,٤	١,٤	١,٥	١,٨	٢,٤	٠,٠	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٢		تايلند
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٦	فيتنام	٠,٠		جنوب آسيا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		أفغانستان
١,١	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٢	١,٢		بنغلاديش
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٣		الهند
١,٤	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩		نيبال ^{٣٨}

يتبع

تابع

٤,٧	٤,٦	٤,٥	٤,٧	٤,٨	٤,٩	٥,١	٥,٣	٥,٣	
٣,١	٣,٩	٤,٥	٣,٦	٤,٢	٤,٢	٥,٠	٥,٣	٣,٤	
١,٩	١,٩	١,٨	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,١	
١,٨	٢,٢	٢,١	١,٤	١,٥	١,٥	١,٧	١,٧	١,٨	
١,١	١,٢	١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٥	١,٥	
٠,٠	٠,٠	٠,٩	١,٠	٠,٠	١,٦	١,٥	١,٢	١,٦	
١,٢	١,٣	١,٢	١,١	١,١	١,٤	١,٧	٢,١	٢,٥	
٢,٧	٣,١	٣,٦	٣,٦	٣,٥	٣,٩	٣,٣	٤,١	٠,٠	
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	
٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٤,٦	
١,٤	١,٤	١,٣	١,٣	١,٤	١,٧	١,٢	١,٦	٣,٤	
١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٥	١,٥	١,٦	١,٦	١,٧	
٠,٠	٠,٠	٩,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٢,٥	٢,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,٠	(٢,٦)	(٣,٦)	
١,٦	٢,٧	٣,٠	٤,٣	٥,٥	٥,٧	٧,٢	٩,٤	٨,٢	
٢,١	٢,٤	٢,١	٢,١	٣,٦	٤,٢	٣,٤	٢,٣	٢,٧	

أوروبا

ألبانيا^{٤٢}

أرمينيا

النمسا

أذربيجان

بيلاروسيا^{٤١}

بلجيكا

البوسنة والهرسك^{٤٢}

باغاريان

كرواتيا^{٤٣}

قبرص

تابع

١,٦	٢,١	٢,٥	٢,٥	١,٨	١,٦	١,٧	١,٨	٢,١	جمهورية التشيك ^{٤٤}
١,٩	١,٦	١,٥	١,٦	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٨	المانمرك
١,٢	١,٧	١,٥	١,٤	١,١	١,١	١,٥	١,١	١,١	إستونيا ^{٤٥}
٢,٥	١,٢	١,٣	١,٢	١,٥	١,٥	١,٧	١,٥	١,٨	فنلندا
٥,٩	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٣,٥	٣,١	٣,٣	فرنسا
١,٥	(٥,٧)	(٥,٦)	(٥,٩)	(١,١)	(١,٢)	٢,٢	٥,٥	٥,٥	جورجيا ^{٤٦}
٤,٣	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٦	١,٦	١,٧	١,٧	ألتانيا
٢,٥	٤,٦	٤,٩	٤,٨	٤,٨	٤,٦	٤,٥	٤,٣	٤,٤	اليونان
١,٨	١,٨	١,٧	١,٧	١,٥	١,٧	١,٥	١,٦	٢,١	هنگاريا
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	أيسلندا
٥,٧	٢,٥٥٧	٥,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٩	١,٥	١,٥	١,١	أيرلندا
٢,١	١,١	٢,١	٢,٥	٢,٥	١,٩	١,٩	١,٨	٢,٥	إيطاليا
١,٨	١,٨	١,٥	٥,٩	٥,٧	٥,٧	٥,٧	١,٥	٥,٩	لاتفيا ^{٤٧}
١,٨	٥,٨	١,٧	١,١	١,٣	٥,٨	٥,٥	٥,٥	٥,٥	ليتوانيا
٥,٩	٦,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	لوكسمبورغ
٢,٥٨	٥,٧	١,٩	١,٨	٢,٢	٢,٢	٣,٥	٥,٥	٥,٥	مقدونيا
٥,٩	٥,٤	٥,٧	٥,٥٨	٥,٨	٥,٩	١,٥	١,٥	١,٥	مالطا ^{٤٨}
٥,٤	١,٦	٥,٤	٥,٥	٥,٦	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٨	مولدوفا ^{٤٩}

يتبع

تابع

١,٦	١,٧	١,٦	١,٨	١,٧	١,٨	١,٩	١,٩	٢,٠	
٢,١	١,٩	١,٨	٢,١	٢,٢	٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٨	
١,٩	٢,١	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٣	
٢,١	٢,٥	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٦	٢,٥	
٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٧	(٣,٠)	(٣,٨)	(٢,٥)	(٢,٨)	(٣,١)	
(٤,٠)	(٤,٤)	(٣,٧)	(٣,٥)	(٣,١)	(٤,٢)	(٣,٨)	(٤,١)	(٥,٩)	
٤,٥	٤,٩	٥,٩	٤,٥	٤,٤	(٤,٨)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	صربيا وهو يتنبأ بغيره ^{٥١}
١,٩	١,٩	١,٧	١,٦	١,٨	٢,٤	٣,١	٣,٣	٢,٠	سلوفاكيا ^{٥٢}
١,٥	١,٤	١,٢	١,٤	١,٥	١,٦	١,٧	١,٨	(١,٧)	سلوفاكيا
٢,١	١,٢	١,٢	١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٥	١,٥	إسبانيا ^{٥٣}
(١,٨)	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,١	١,٥	٢,٣	٢,٤	السويد
١,١	١,١	١,١	١,١	١,٢	١,٢	١,٣	١,٤	١,٦	سويسرا ^{٥٤}
٤,٩	٥,٠	٥,٠	٥,٤	٤,٤	٤,١	٤,١	٣,٩	٤,١	تركيا
٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٣,٠	٣,٣	المملكة المتحدة ^{٥٥}
(٢,٩)	(٢,٩)	(٣,٦)	٣,٠	٣,٦	٣,٧	٣,٥	٣,١	٢,٨	أوكراينا ^{٥٦}
الشرق الأوسط									
٣,٩	٤,٢	٤,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٦	البحرين
٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٣,١	٣,٣	مصر ^{٥٧}

يتبع

تابع

(٤,٥)	(٤,٣)	٣,٨	٣,٥	٣,٢	٢,٩	٢,٦	٢,٤	٣,١		إيران ^{٥٨}
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		العراق
٩,٣	٧,٧	٨,٢	٠,٠	٨,٤	٨,٤	٨,٦	٨,٣	٨,٨		إسرائيل ^{٥٩}
٨,٤	٨,٦	٨,٨	٨,٤	٨,٨	٨,٧	٨,٥	١٢,٤	٨,٣		الأردن ^{٦٠}
١٠,٤	٩,٥	٧,٧	٨,٩	٩,١	٨,٢	١٠,٤	١٣,٩	١٣,٣		الكويت
٤,٧	٥,٥	٥,٤	٨,٣	٤,٣	(٤,٦)	(٥,٧)	(٦,٧)	(٧,٥)		لبنان
(١٢,٣)	١٢,٢	١٥,٦	٥,٥	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	١٤,٦	١٥,٧		عمان ^{٦١}
٩,٨	١١,٥	١٥,٦	١١,٤	١٤,٣	١٥,٧	٨,٥	٩,٣	١٥,٦		المملكة العربية السعودية ^{٦٢}
(٦٠١)	(٦٠٤)	(٥,٥)	١١,٤	٥,٨	٥,٧	٥,٩	٧,١	٧,٤		سوريا
٣,٧	٣,٦	٣,٥	(٥,٦)	٥,١	٤,٨	(٥,١)	٥,٥	٥,٩		الإمارات العربية المتحدة ^{٦٣}
٧,١	(٥,٥)	(٥,٣)	٤,٥	٦,٧	٦,٥	٦,٤	٧,٣	١٥,٤		اليمن

الاصطلاحات:

() رقم غير مؤكد.

[] تقدير لسبيري.

تغيرت مضاعفات العملة.

الملاحظات:

١- تشكر السادة التالية أسماءهم على مساهمتهم في بيانات الإنفاق العسكري وتقديراتها ونصائحهم: كورسي أونغ (المركز الأفرقي لحوار وأبحاث الأمن، أكرا)، مسفن بينغا (الاتحاد الإفريقي، أديس أبابا)، جوليان كوبر (مركز الدراسات الروسبية والأوروبية الشرقية، جامعة بيرمنغهام)، ديفيد دارشا شيفيلي (مركز دراسات العلاقات المسكرية المدنية والأمن، تيبلسي)، ديميتار ديميتروف (جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي، صوفيا)، بول دون (جامعة وست إنغلتند، بريستول)، أليانا نور (معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية، كوالالمبور)، غارا باتريا (معهد القوقاز للسلام والديمقراطية والتنمية، تيبلسي)، روفين بيدالزور (جامعة تل أبيب)، توماس شيتير (يونيس أيريس)، نوحوم سافار (وزير القوات المسلحة، باماكو)، رون سميت (كلية بيريك، لندن)، شاعرانغ وانغ (الجامعة القسبية في هونغ كونغ)، أوزونك زونك (جامعة زغرب).

٢ - يجب عدم مزج بيانات الائتاق العسكري المستقاة من أجزاء مختلفة من الكتب السنوية لسبيري بسبب مراجعة البيانات بين الأجزاء. وقد تكون المراجعة كبيرة: على سبيل المثال، عندما تتوفر سلسلة زمنية أفضل، تراجع سلسلة زمنية أسوأ، ويمكن أن تؤدي المراجعات في سلاسل الدولار الثابت مراجعات مهمة في الإحصاءات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي التي تستخدم في هذه الحسابات، وعندما تتوفر البيانات بالعملة المحلية بدون الدولار الأمريكي أو كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، يرجح ذلك إلى الافتقار إلى البيانات الاقتصادية.

٣ - الأرقام عن ميزانية الجزائر تتعلق بالنفقات المتركزة فقط.

٤ - يجب النظر إلى الأرقام المتعلقة بأنغولا في سياق إحصاءات اقتصادية كتبنيها شكوك كبيرة بسبب تأثير الحرب في الاقتصاد الأنغولي. الأرقام تتعلق بالدفاع والنظام العام والأمن.

٥ - الأرقام المتعلقة بجمهورية إفريقيا الوسطى خاصة بالنفقات الحالية فقط.

٦ - زائر سابقاً.

٧ - تشمل أرقام إثريا في سنة ١٩٩٥ نفقات تسريح الجنود. وقد غيرت هذه الدولة عملتها أثناء تلك الفترة. لذا حوّلت كل الأرقام إلى العملة الأحدث.

٨ - تضمّ أرقام إثيوبيا للعام ١٩٩٩ تخصيص مبلغ مليار بر إضافة إلى ميزانية الدفاع الأصلية.

٩ - أرقام غامبيا خاصة بالنفقات الحالية فقط.

١٠ - اندلع نزاع مسلح في غينيا بيساو سنة ١٩٩٨، وأدى إلى زيادة كبيرة في الائتاق الدفاعي، وبخاصة في سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠. وقد موّلت الزيادة وفقاً لصندوق النقد الدولي بقرض من النظام المصرفي فضلاً عن سندات اذنية. وقد غيرت هذه الدولة عملتها في تلك الفترة. وحوّلت كل الأرقام إلى العملة الأحدث.

١١ - أرقام لستريا لا يمكن أليها بسبب استمرار الصراع في البلد والمتنازل المرتطة بأسعار الصرف.

١٢ - تضمّ أرقام مدغشقر نفقات الدرك والشرطة الوطنية.

١٣ - أرقام موريتانيا تتعلق بالنفقات التشغيلية فقط.

١٤ - تضمّ أرقام موزمبيق نفقات تسريح جنود الحكومة وحرقة رينامو وتشكيل جيش موحد جديد منذ سنة ١٩٩٤ وما يليها. الأرقام تتعلق بالدفاع والأمن.

١٥ - تشير أرقام ناميبيا في سنة ١٩٩٩ إلى ميزانية وزارة الدفاع فقط. كما أنّ ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٩٩ تضمّ خصصات طارئة تبلغ ١٠٤ ملايين دولار ناميبية للوجود العسكري الناميبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويضمّ رقم سنة ٢٠٠٢ خصصاً إضافياً يبلغ ٧٨,٥ ملايين دولار ناميبية.

١٦ - أرقام نيجيريا قبل سنة ١٩٩٩ ميجوسية القيمة بسبب استخدام سعر صرف تقصيلي خاص من قبل الجيش.

١٧ - لا تشمل أرقام رواندا لسنة ١٩٩٧ علاوة تسريح الجنود الباغعة ملبار فرنك. ورقم سنة ١٩٩٨ هو رقم ميزانية الدفاع الرسمية. وفقاً لصندوق النقد الدولي، ثمة مصادر إضافية لتمويل النشاطات العسكرية، من داخل الميزانية وخارجها على السواء. وتبلغ التقديرات الأولية للائتاق العسكري لرواندا ضعف الرقم الرسمي.

١٨ - لا يشمل رقم السنغال نفقات القوات شبه العسكرية التي بلغت ٢١١٠ مليون فرانك في سنة ١٩٩٨.

١٩ - غيرت هذه الدولة عملتها أثناء تلك الفترة. وقد حوّلت كل الأرقام إلى العملة الأحدث.

- ٢٠ - أرقام أوغندا تتعلّق بالإنفاق الحالي فقط. وقد تجاوزت نفقات أوغندا العسكرية في ميزانية سنة ٢٠٠٢ بنسبة ٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي التي فرضتها الجهات المانحة برفض نفقات التنمية عن وزارات أخرى غير معيّنة بمرامج خفض النفق بنحو ١٣ بالمئة و ٢٣ بالمئة. وقد حفز على اتخاذ هذا الإجراء وفقاً لوزارة لادفاع الأوغندية الحاجة إلى شراء مزيد من المعدات للجيش لمحاربة التمرد الذي يقوده جيش الرب ويرتفع الإقليم الشمالي من البلاد.
- ٢١ - أرقام زامبيا غير أكيدة، وبخاصة بالمولد الذي يقوده جيش الرب وبرنامج الناتج المحلي الإجمالي، بسبب التضخم السريع والتغيرات العديدة التي طرأت على العملة.
- ٢٢ - يشمل رقم زيمبابوي في سنة ١٩٩٩ تخصصاً إضافياً يبلغ ١٨٠٠ مليون دولار زيمبابوي.
- ٢٣ - لا يوجد في كوستاريكا قوزات مسأحة. وتقلّ النفقات على القوزات شبه العسكرية وحرس الحدود والمراقبة البحرية والجوية عن ٠,٠٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢٤ - حلت قوزات الدفاع البنائية في سنة ١٩٩٠ وحلّ عملها الحرس الوطني، ويتكون من الشرطة الوطنية والخدمات الجوية والبحرية.
- ٢٥ - الأرقام هي للسنة المالية لا لسنة الروزنامة.
- ٢٦ - أرقام الأرجنتين غير مؤكدة بسبب التضخم السريع جداً وتغيرت العملة، وقد حوزت كل الأرقام إلى العملة الأحدث.
- ٢٧ - رقم البرازيل للسنة الأحدث هو رقم البرازيلية الرسمية. في الماضي، كانت كان رقم الإنفاق العسكري الفعليّ عادةً أدنى بكثير من البرازيلية.
- ٢٨ - تضمّ أرقام تشيلي تعويضات نهاية الخدمة والتحويلات المبشرة من شركة النحاس الوطنية التي تملكها الدولة للمشتريات العسكرية.
- ٢٩ - يشمل رقم كولومبيا لسنة ٢٠٠٢ تخصصاً خاصاً بقيمة ٥٧٩ مليار بيزو من ضريبة للحرب بمرسوم صدر في ١٢ آب / أغسطس ٢٠٠٢.
- ٣٠ - غيرت الإكوادور عملتها من السوكر إلى الدولار الأمريكي في ١٣ آذار / مارس ٢٠٠٠، بسعر دولار واحد لكل ٢٥ ألف سوكر، وتقلّ أرقام الأسعار الحالية لكل ستة قيمة الإنفاق العسكري بالدولار بسعر الصرف في السوق لتلك السنة.
- ٣١ - استخدمت أسعار مكافئ القدرة الشرائية لهذا البلد من أجل التحويل إلى دولارات ثابتة حتى الكتاب السنوي لسيري ٢٠٠٢.
- ٣٢ - تتفاوت تغطية السلسلة لتركمانستان على مر الزمن بسبب تغيرات التصنيف في النظام التركمانستاني للحسابات المعانة. وقد استخدمت أسعار مكافئ القدرة الشرائية حتى الكتاب السنوي لسيري ٢٠٠٢ من أجل تحويل أرقام العملة المحلية إلى دولارات ثابتة.
- ٣٣ - أرقام بروناي هي النفقات الجارية للقوزات الملكية المسلحة في بروناي.
- ٣٤ - أرقام كمبوديا خاصة بالدفاع والأمن، بما في ذلك قوزات الشرطة النظامية.
- ٣٥ - أرقام الصين هي الإنفاق العسكري الإجمالي القدر. وحول التقديرات بالعملة المحلية والخصّة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٨، انظر : Shaoguang Wang, «The Military Expenditure of China, 1989-98.» in: *SIPRI Yearbook 1999: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 334-349.
- وتستند أرقام السنوات ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ إلى النسبة المئوية للتغير في الإنفاق العسكري وعلى افتراض حدوث انخفاض تدريجي في الإيرادات التجارية لجيش التحرير الشعبي.
- ٣٦ - رقم الدولارات لكوريا الشمالية بالدولارات الأمريكية الحالية.
- ٣٧ - لا تشمل أرقام كوريا الجنوبية تعويضات نهاية الخدمة العسكرية أو واردات السلاح أو القوزات شبه العسكرية.

- ٣٨- لا تشمل أرقام النسيال النفقات على القوات شبه العسكرية التي وصلت في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى ٣٣١٥ مليون تكا.
- ٣٩- أرقام سربلاك للنفقات الحالية فقط. وثمة تخصص خاص في سنة ٢٠٠٠ مبلغ ٢٨ مليار روبية متعلق بالإنتاق على الحرب لا يعكسه الرقم الرسمي تماماً.
- ٤٠- تستثنى أرقام البانيا للنفقات على القوات شبه العسكرية.
- ٤١- تستثنى أرقام بيلاروسيا للإنتاق على تعويضات نهاية الخدمة العسكرية وعل القوات شبه العسكرية.
- ٤٢- تشمل أرقام البروسنة والهرسك نفقات جيش اتحاد البروسنة والهرسك وجيش جمهورية سرسكا. وينقسم الأول إلى مكوّنين، بوسني وكرواتي. ورقم سنة ٢٠٠٠ ناتج عن تدقيق أجرته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للإنتاق العسكري في اتحاد البروسنة والهرسك وجمهورية سرسكا. والعملية الحالية مثل قانون الثاني/ يناير هي المارك المتحول، حيث المارك المتحول يساوي ماركاً ألمانيا واحداً. ووجدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ضوابط مالية مهاوية جداً في كلا الكيانين، بحيث إن أرقام الميزانية المشبورة لا تعني شيئاً بالفعل. ويقدر الإنتاق العسكري في اتحاد البروسنة والهرسك بنحو ١٠٥ بائلة من الناتج المحلي الإجمالي، أو ٧٠٠٠ مليون مارك متحول، وإنتاق جمهورية سرسكا بنحو ٦,٥ من الناتج المحلي الإجمالي، أو ١٦٦ مليون مارك متحول.
- ٤٣- تستثنى أرقام كرواتيا وتعويضات نهاية الخدمة العسكرية البالغة ٤٤٨ مليون كونا لسنة ٢٠٠٠، و٤٢٨ مليون كونا لسنة ٢٠٠١، و٤٣٣ مليون كونا لسنة ٢٠٠٢ و٤٣٠ مليون كونا لسنة ٢٠٠٣.
- ٤٤- لا تشمل أرقام جمهورية التشيك تعويضات نهاية الخدمة العسكرية حتى سنة ١٩٩٩.
- ٤٥- لا تشمل أرقام استونيا نفقات القوات شبه العسكرية.
- ٤٦- أرقام جورجيا في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ خاصة بالنفقات الواردة في السرائية، وفي الفترة ١٩٩٧- ٢٠٠١ تقلب معدل تطبيق ميزانية الدفاع بين ٥٦ بائلة و ١٩٩٠ بائلة.
- ٤٧- لا تشمل أرقام لاتفيا: (١) تخصصات تعويضات نهاية الخدمة العسكرية التي تدفعها روسيا، وتبلغ بالترسب ٢٧ مليون لات في السنة على مدى ثلاث سنوات ١٩٩٦- ١٩٩٨؛ (ب) الإنتاق على القوات شبه العسكرية التي بلغت ٩٨,٥ مليون لات في سنة ١٩٩٩.
- ٤٨- لا تشمل أرقام مالطا تعويضات نهاية الخدمة العسكرية.
- ٤٩- تستثنى أرقام مولدوفا نفقات التعويضات العسكرية والقوات شبه العسكرية.
- ٥٠- للحصول على مصادر عن أرقام الإنتاق العسكري للاتحاد السوفياتي وروسيا، انظر: J. Cooper, «The Military Expenditure of the USSR and the Russian Federation, 1987-97.» in: *SIPRI Yearbook 1998: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1998), appendix 6D, pp. 243-259.
- استخدمت أسعار مكانفي القدرة الشرائية لروسيا لتحويل الأرقام بالعملة المحلية إلى دولارات ثابتة، بما في ذلك كتاب سيربي السنوي ٢٠٠٢.
- ٥١- جمهورية بوزغسلافيا القدرالية سابقاً. في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ تغير اسم البلد ليصبح صربيا ومونتينيغرو.
- ٥٢- لا تشمل أرقام سلوفاكيا نفقات تعويضات نهاية الخدمة أو القوات شبه العسكرية. وقد بلغ الإنتاق على القوات شبه العسكرية ٤٠٠ مليون كورونا في سنة ١٩٩٨ و ٤٥٨ مليوناً في سنة ١٩٩٩.

- ٥٣ - لا تشمل أرقام إسبانيا قسماً رئيسياً من الائتلاف الحكومي على البحث والتطوير العسكري البالغ نحو ١١١,٧ مليار بيزيتا تقريباً (٧٠٠ مليون دولار) في سنة ١٩٩٨ ، و ١٦٣,١ مليار بيزيتا (١٠٠٠ مليون دولار) في سنة ١٩٩٩ ، و ١٥٩,٤ مليار بيزيتا (٩٠٠ مليون دولار) في سنة ٢٠٠٠ ، وهي يتحمل من وزارة الصناعة.
- ٥٤ - لا تشمل أرقام سويسرا الائتلاف على تعويضات جأية الخدمة العسكرية.
- ٥٥ - هناك انقطاع في سلسلة المملكة المتحدة بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ لأن المملكة المتحدة غيرت نظامها المحاسبي للإنتفاق الدفاعي في سنة ٢٠٠١ من "قاعدة النقد" إلى "قاعدة المباد". ولم يتضح تأثير هذا التغيير على اتجاه الإنفاق العسكري في المملكة المتحدة. الأرقام الواردة للسنة المالية بدلاً سنة الروزنامة.
- ٥٦ - أرقام أوكرانيا هي لبيزيتة "الدفاع الوطني" المثبتة وبعض البنود الدفاعية الأخرى. وتشير التقارير إلى أن الإنفاق الفعلي يبلغ ٩٥ - ٩٩ بالمئة من الرقم الوارد في البيزيتة للسنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٩ ، و ٨٠ - ٩٠ بالمئة تقريباً للسنة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .
- ٥٧ - لا تشمل أرقام مصر المعونة العسكرية الأمريكية البالغة ١,٣ مليار دولار سنوياً تقريباً.
- ٥٨ - لا تشمل أرقام إيران نفقات النظام والسلامة العامة لسنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ .
- ٥٩ - لا تشمل أرقام إسرائيل المعونة العسكرية الأمريكية البالغة ٢ مليار دولار سنوياً تقريباً.
- ٦٠ - أرقام الأردن هي نفقات الدفاع والأمن.
- ٦١ - أرقام عمان للنفقات التكررة على الدفاع والأمن الوطني.
- ٦٢ - أرقام المملكة العربية السعودية للدفاع والأمن الوطني.
- ٦٣ - لا تشمل أرقام الإمارات العربية المتحدة الائتلاف العسكري المحلي لكل من الإمارات السبع التي تتشكل دولة الإمارات العربية المتحدة. المصدر: قاعدة بيانات سيبيري للإنتفاق العسكري.

الملحق رقم ١٠ - ب
الإنتفاق العسكري لحلف الناتو، وفقاً للفئة

بيتر ستانهايم

الجدول رقم ١٠ - ب-١
الإنتفاق العسكري لحلف الناتو على الأفراد والمعدات، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣

الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابتة لسنة ٢٠٠٠ وأسعار الصرف.

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	البيد	البلد
٣٦٨٦	٣٨٧٦	٣٧١٢	٣٦٣٨	٣٥٩٨	٣٥٦٢	٣٢٦٩	٣٨١٣	٤٣٦٢	٥٠٠٨		الولايات المتحدة
٤,٩ -	٤,٤	٢,٥	١,١	١,٥١	٨,٩	١٤,٣ -	١٢,٦ -	١٢,٩ -	٥,٢	الأفراد	
١٤٥٤	١١٩٤	٩٦٥	١٠٢٨	٦٩٨	٩٥٧	٩٩٢	١٢٩٣	١٦٩٢	١٦٩٥		المعدات
١٧,٦	٢٤,٤	٦,٦ -	٤٧,٢	٢٣,٥ -	٨,٦ -	٢٣,٣ -	٢٣,٦ -	٥,٢ -	١١,٥ -		تغير المعدات
١٢٦٦٥٦	١٣٣١١٥	١١٥١٢٥	١١٣٨٢	١١٥٥٨٢	١١٢٩٥	١١٦٥١	١١٥٦٥	١٢٥٤٧	١٣٥٤٧		الأفراد
٢,٩	١١,٨	٣,٣ -	٢,٩	٢,١ -	٢,٧ -	٥,٣	٧,٨ -	٣,٨ -	٥,٢ -		تغير الأفراد
٩٩١٨٣	٩٣٦٦٨	٧٨٥٧٢	٦٦١٢١	٧٢٣٧٣	٧٤٥٧٦	٧٧٥٢٩	٨٥٥٣٥	٨٧٢٦٩	٩٧٦٨٥		المعدات
٥,٩	٢٥,٥	١٨,١	٨,٦ -	٢,٣ -	٣,٨ -	٣,٨ -	٨,٣ -	١٥,٦ -	٢٥,٢		تغير المعدات

يتبع

تابع

أوروبا											
بلجيكا											
٢١٦٧	٢١١٤	٢٠٩٧	٢١٠٠	٢١٨٤	٢١٥٧	٢١٨٥	٢٢٠٣	٢٣١٢	٢٣٠١	الأفراد	جمهورية التشيك
٢,٥	٠,٤	٠,١-	٣,٩-	١,٣	١,٣-	٠,٨-	٤,٧-	٠,٥	١,٥-	تغيير الأفراد	
١٥٧	٢١٠	٢١٨	١٨٥	٢٠٩	١٨٥	١٩٦	١٦٩	١٧٤	٢٥٩	المعدات	
٢٥,٥-	٣,٨-	١٧,٩	١١,٤-	١٢,٦	٥,٣-	١٦,٥	٣,٣-	٣٢,٧-	١٠,٧	تغيير المعدات	
٦١٩	٥٢٤	٥١١	٤٤١	٤٦٩						الأفراد	
١٨,١	٢,٦	١٥,٧	٦,٥-							تغيير الأفراد	
٢٦٧	٢٠١	٢٢٦	٢٣٢	١٦٣						المعدات	
٣٢,٨	١٠,٩-	٢,٥-	٤٢,١							تغيير المعدات	
١٢٤٧	١٣٠٦	١٣٣٠	١٣٠٦	١٤٨٥	١٤٩٤	١٤٤٨	١٤٥١	١٤٦٦	١٤٣٧	الأفراد	
٤,٥-	١,٨-	١,٩	١٢,٥-	٠,٧-	٣,٢	٠,٢-	١,٥-	٢,٥	٠,٧	تغيير الأفراد	
٤٥٧	٣٣٩	٤٢٦	٣٥٣	٢٨٢	٣٤٤	٣٣٨	٣٠٤	٣٠٣	٣٨٩	المعدات	
٣٤,٩	٢٠,٦-	٢٠,٧	٢٥,٣	١٨,١-	١,٩	١١,٢	٠,٥	٢٢,٣-	٦,١	تغيير المعدات	
٢٠٥٩٥	٢٠٨٨٢	٢٠٤٠٧	٢٠٤٢١	٢٠٦٤١	٢٠٥٦٤	١٩٩١١				الأفراد	
١,٤-	٢,٣	٠,١-	١,١-	٠,٤	٣٠,٣					تغيير الأفراد	
٧٢٢٩	٦٥٧٥	٦٥٣٦	٦٣٧٧	٦٦٣٦	٦٥٦٧	٧٦٧٣				المعدات	
٩,٩	٠,٦	٢,٥	٣,٩-	١,١	١٤,٤-					تغيير المعدات	
١٦٤٢٢	١٦٤٢٨	١٦٦١٩	١٧٠٧٨	١٧١٨٨	١٧٢٣٠	١٧٦٠٧	١٨٠٩٠	١٨٣١٩	١٨٣٧٠	الأفراد	
فرنسا											
ألمانيا											

تابع

تابع

٠,٠-	١,٢-	٢,٧-	٠,٦-	٠,٣-	٢,١-	٢,٧-	١,٣-	٠,٣-	٤,٦-	تغيير الأفراد	اليونان	
٣٨٠٧	٣٨٨٦	٣٨٦٥	٣٨٠٤	٣٧٩٤	٣٥٧٥	٣٠٢٣	٣٢٣٢	٣٣٨٣	٣٢٩٣	المعدات		
٢,٠-	٠,٥	١,٦	٠,٢	٦,١	١٨,٣	٦,٥-	٤,٥-	٢,٧	٨,٤-	تغيير المعدات		
٣١١٥	٣٥٣٩	٣٤١٣	٣٤٠٨	٣١٧٤	٢٩٨٣	٢٨٢٠	٢٦٠١	٢٥٤٠	٢٤٧٤	الأفراد		
٢,١	٣,٧	٠,١	٧,٤	٦,٤	٥,٨	٨,٤	٢,٤	٢,٧	٣,٥	تغيير الأفراد		
٦٦٤	٦٨٥	٨١١	٩٧٢	١٠٠١	١٠١٩	٨٧٩	٨٩٨	٧٦٥	٩٥٨	المعدات		
٣,١-	١٥,٥-	١٦,٦-	٢,٩-	١,٧-	١٥,٩	٢,١-	١٣,٥	١٧,٥-	٠,٤	تغيير المعدات		
٤٨٨	٤٥٦	٤٢٤	٣٩٠	٣٤٨						الأفراد		
٧,١	٧,٥	٨,٧	١٢,١							تغيير الأفراد		
١٠٣	١٠٣	٩٣	٩٩	١٥٦						المعدات		
٠,٣-	١٠,٦	٦,١-	٣٦,٧-							تغيير المعدات	إيطاليا	
١٥٣٤٠	١٦٧٦٨	١٥٩٤٧	١٥٩٩٤	١٥٥٥٢	١٤٨٢٩	١٤٧٥٠	١٢٩٢٤	١١٤١٠	١٢١٦٢	الأفراد		
٨,٥-	٥,٢	٠,٣-	٢,٨	٤,٩	٠,٥	١٤,١	١٣,٣	٦,٢-	١,٧	تغيير الأفراد		
٢٢٣٥	٢٨٠٦	٢٢٧٣	٣٢١٤	٢٤٥٦	٢٥١٤	٢٢٢١	٢٦٧٧	٢٥٣٨	٢٨٧٤	المعدات		
٦,١-	٢٣,٤	٢٩,٣-	٣٠,٨	٢,٣-	١٣,٢	١٧,٥-	٥,٥	١١,٧-	١٢,١-	تغيير المعدات		
١٢٢	١١٣	١١٠	٩٧	٩٦	٩٥	٩١	٨٨	٨٤	٨٣	الأفراد		
٨,٥	٢,٤	١٢,٩	١,٩	٠,٢	٥,١	٣,١	٥,١	١,٠	١٢,١	تغيير الأفراد		
٣٠	٢٣	١٩	٦	٦	٨	٤	٤	٢	٢	المعدات		
												لو كسمبورغ

يتبع

تابع

٨,٩-	٧٠,٧	٢٢٧	٥,٧-	٢١,٣-	١٠١	٨,٩-	٧٩,٢	١٠,٠	٢٥,٧-	تغيير المعونات	هولندا	
٣١٦٩	٣١١٩	٢٩٣٣	٣٠٣٦	٣١٠٢	٣١٠٦	٣٣٣٧	٣٣٥٩	٣٥٩٣	٣٥٩٤	الأفراد		
١,٦	٦,٤	٣,٤-	٢,١-	٠,١-	٦,٩-	٠,٧-	٦,٥-	٠,٠-	٥,٣-	تغيير الأفراد		
١٠٣٨	٩٦٧	١٠١٨	١٠١٨	١٠٥٢	٩١٢	٩٣٩	١١٢٧	٩٣٢	١٠٣٦	المعونات		
٧,٤	٥,١-	٠,٠	٣,٣-	١٥,٤	٢,٩-	١٦,٧-	٢١,٠	١٠,٠-	١٥,٧	تغيير المعونات		النرويج
١٣٢٤	١٣٣٩	١١٤٩	١١٩٢	١١٧٨	١١٣٣	١٠٨٥	١٠٧٥	١٠٥٦	١٠٩٣	الأفراد		
١,١-	١٦,٦	٣,٦-	١,٢	٣,٩	٤,٥	٠,٩	١,٨	٣,٤-	١,٩	تغيير الأفراد		
٧١٦	٨٣٨	٦٢٣	٥٦٨	٦٨٣	٧٥١	٦٩٤	٧٢٣	٧١٧	٨٩٢	المعونات		
١٤,٥-	٣٤,٥	٩,٦	١٦,٨-	٩,١-	٨,٣	٤,٥-	٠,٧	١٩,٦-	٨,٦	تغيير المعونات		بولونيا
٢٠٨٥	٢٠٢٨	١٩٦٩	١٨٩٧	١٩٣٦						الأفراد		
٢,٨	٣,٠	٣,٨	٢,٠-							تغيير الأفراد		
٤٦٥	٣٤٧	٢٧٠	٢٦٧	٣٤٥						المعونات	البرتغال	
٣٣,٧	٢٨,٦	١,٣	٢٢,٦-							تغيير المعونات		
١٨٤٧	١٩٨٥	١٨٥٥	١٨٠٤	١٧٨١	١٦٨٥	١٦٦٥	١٦٤٤	١٦٤٣	١٥٤٩	الأفراد		
٦,٩-	٧,٠	٢,٨	١,٣	٥,٧	١,٢	١,٣	٠,٠	٦,١	٣,٨-	تغيير الأفراد		
١٦٨	٩٧	١٢٢	١٤١	٨٩	٧٨	١٧١	١٢٨	١٢٤	٨٣	المعونات		
٧٢,٥	٢٠,٣-	١٣,٧-	٥٧,٨	١٥,٢	٥٤,٦-	٣٣,٨	٢,٩	٥٠,٥	٤٣,٠-	تغيير المعونات		
٤٥٧١	٤٥٣٢	٤٤٩٦	٤٤٧٦	٤٥٨	٣٣٣٣	٤٤٣٢	٤٤٧٢	٤٤٦٧	٤٣٤٣	الأفراد		

يتبع

تابع

٠,٣ -	٠,٨	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٩ -	٠,١	٢,٨	٤,٣ -	تغيير الأفراد	تركيا
٨٦١	٩٣٠	٨٩٧	٩,٦	٧٧٩	٧٨٩	٩١١	٨٨٨	٩٣٦	٨٠٠	المعدات		
٧,٤ -	٣,٧	١,٠ -	١٦,٣	١,٣ -	١٣,٤ -	٢,٦	٤,٠ -	١٥,٧	١٨,٦ -	تغيير المعدات		
٤٤٩١	٤٤٦٩	٤٠٩٢	٤٥٠٦	٤٨٥٦	٤٥٣٢	٤٣٢٣	٣٩٥٩	٣٨٩٦	٣٨٠٦	الأفراد		
٠,٥	٩,٢	٩,٢ -	٧,٢ -	٧,٢	٤,٨	٩,٢	١,٦	٢,٤	٨,٣ -	تغيير الأفراد		
٣٢٥٣	٣٠٧١	٣٠١٩	٢٨٢٨	٢٦٣٤	١٩٣١	٢٤١٢	٢٦٣٤	٢٢٧١	٢١٨٦	المعدات		
٥,٩	١,٧	٦,٨	٧,٤	٣٦,٤	١٩,٩ -	٨,٨ -	١٦,٤	٣,٩	٢٥,٣	تغيير المعدات		
١٤٧٣٩	١٤٦٨٩	١٤٠٨٦	١٣٦٣٣	١٣٣٤١	١٣٥٢٧	١٣٩٣٣	١٥١٨٤	١٥٥٢٧	١٦٦٧١	الأفراد		
٠,٣	٤,٣	٣,٣	٢,٢	١,٤ -	٢,٩ -	٨,٢ -	٢,٢ -	٦,٩ -	٧,٩ -	تغيير الأفراد		
٨٧١٠	٨٦٦٠	٨٨٠٦	٩١٨١	٩٤٤٣	٩٤١٨	٨٨٢٩	٩٠١٧	٨١٧٧	١٠٠٢٧	المعدات	المملكة المتحدة	
٠,٦	١,٧ -	٤,١ -	٢,٨ -	٠,٣	٦,٧	٢,١ -	١٠,٣	١٨,٥ -	٧,٤ -	تغيير المعدات		
٧٢١٩٥	٧٣٤٠٩	٧١٠٢٩	٧١٣٥٨	٧١١٤٦	٦٧٢١٥	٦٧١٧٥	٦٧٠٥٠	٦١٣١٣	٦٧٨٨٣	الأفراد		
-١,٧	٣,٤	٠,٥ -	٠,٣	٥,٨	٠,٧ -	٠,٩	١,١	٢,٣ -	٤,٥ -	تغيير الأفراد	حلف الناتو أوروبا	
٢٣٣٣١	٢٣١٧٢	٢٢٦٨٧	٢٣٧٧٣	٢٣٠٩٤	٢١٥٢٤	٢٠٦١٧	٢١٨١٠	٢٠٤٣٢	٢٢٨٠٠	المعدات		
٠,٧	٢,١	٤,٦ -	٢,٩	٧,٣	٤,٤	٥,٥ -	٧,٢	١٠,٨ -	٤,٤ -	تغيير المعدات		
٦٩٠٠٣	٧٠٤٢	٦٨١٢٦	٦٨٦٣٠	٦٨٣٩٢	٦٧٢١٥	٦٧٦٧٥	٦٧٠٥٠	٦٦٣١٣	٦٧٨٨٣	الأفراد	حلف الناتو أوروبا (بلداً)	
٢,٠ -	٣,٣	٠,٧ -	٠,٣	١,٨	٠,٧ -	٠,٩	١,١	٢,٣ -	٤,٥ -	تغيير الأفراد		
٢٢٤٩٧	٢٢٥٢١	٢٢٠٩٨	٢٣١٧٦	٢٢٤٣٠	٢١٥٢٤	٢٠٦١٧	٢١٨١٠	٢٠٣٤٢	٢٢٨٠٠	المعدات		

تابع

تابع

٠,١ -	١,٩	٤,٧ -	٣,٣	٤,٢	٤,٤	٥,٥ -	٧,٢	١٠,٨ -	٤,٤ -		تغيير المعدات
٢٠٢٥٣٦	٢٠٤٠٠٠	١٨٤٨٦٥	١٨٨١٨٨	١٨٥٣٢٥	١٨٣٦٧٨	١٨٦٩٦٥	١٨٦٥١٨	١٩٦١٤٨	٢٠٣٣٦١		الأفراد
١,١	٨,٤	٢,١ -	١,٩	٠,٩	١,٨ -	٠,٢	٤,٩ -	٣,٥ -	٤,٦ -		تغيير الأفراد
١٣٣٩١٧	١١٨٠٣٥	١٠١٧١٩	٩٠٩٢٢	٩٦١٦٥	٩٦٥٠٧	٩٨٦٣٨	١٠٣١٣٣	١٠٩٣٣٠	١٢٢١٨١		المعدات
٥,٥	١٦,٥	١١,٩	٥,٥ -	٠,٤ -	٢,٢ -	٤,٤ -	٥,٧ -	١٠,٥ -	١٧,٧		تغيير المعدات
١٩٩٣٤٤	١٩٧٣٩٣	١٨١٩٥٧	١٨٦٠٨٩	١٨٢٥٧٢	١٨٣٦٧٨	١٨٦٩٦٥	١٨٦٥١٨	١٩٦١٤٨	٢٠٣٣٦١		الأفراد
١,٥	٨,٥	٢,٢ -	١,٩	٠,٦ -	١,٨ -	٠,٢	٤,٩ -	٣,٥ -	٤,٦ -		تغيير الأفراد
١٢٣٠٨٣	١١٧٣٨٣	١٠١١٣٥	٩٠٣٢٤	٩٥٥٠١	٩٦٥٠٧	٩٨٦٣٨	١٠٣١٣٣	١٠٩٣٣٠	١٢٢١٨١		المعدات
٤,٩	١٦,١	١٢,٥	٥,٤ -	١,٥ -	٢,٢ -	٤,٤ -	٥,٧ -	١٠,٥ -	١٧,٧		تغيير المعدات

إجمالي حلف الناتو
(١٤ بلداً)

ملاحظة: تم حساب الأرقام الواردة في الجدول استناداً إلى إحصاءات حلف الناتو بشأن توزيع الإنفاق العسكري الإجمالي وفقاً للفترة، بتطبيق حصص الأفراد والمعدات على أرقام الإنفاق العسكري الإجمالي بالدولارات الأمريكية الثابتة لسنة ٢٠٠٠ كما وردت في الجدول ٣١٠. لم تدرج فرنسا في إحصاءات الإنفاق العسكري وفقاً للفترة قبل سنة ١٩٩٧. لذا تستثني سلسلة حلف الناتو أوروبا وإجمالي حلف الناتو أوروبا وبنوليا في حلف الناتو أوروبا وإجمالي حلف الناتو منذ سنة ١٩٩٩ عندما انضمت إلى الحلف. وأضيف سلسلة جديدة للمجموع الإجمالية للدول الأعضاء فقط في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣ (١٢) في حلف الناتو أوروبا وإجمالي حلف الناتو، من أجل بيان اتجاه مجموعة متسقة من البلدان وقد استميت فرنسا من هذه المجموع الإجمالية.

المصادر: NATO, Financial and Economic Data Relating to NATO Defence-Defence Expenditures of NATO Countries (1980-2003), Press release M-DPC-2 (2003)146, 1 December 2003, < <http://www.nato.int/docu/pr/2003/p03-146c.htm> >, and NATO Press releases M-DPC-2 (2002)139 (20 December 2002), M-DPC-2 (2001)156 (18 December 2001); M-DPC-2 (2000)107 (5 December 2000); M-DPC-2 (1999)152 (2 December 1999); and M-DPC-2(97)147 (2 December 1997).

الملحق رقم ١٠ - ج مصادر البيانات والمنهجيات الخاصة بالإنفاق العسكري

بيتر ستالنهايم

I - مقدمة

يصف هذا الملحق مصادر بيانات سيبري للإنفاق العسكري المقدمة في جداول الفصل ١٠ والملحق رقم ١٠ أ وفي موقع سيبري على الإنترنت < <http://projects.sipri.se/milex.html> > ومنهجياتها. وللحصول على نظرة عامة أكثر شمولاً على المشاكل المفهومية ومصادر الريبة التي تنطوي عليها كل مجموعات بيانات النفقات العسكرية، يحال القارئ إلى مصادر أخرى^(١). ويجب ألا تربط البيانات في هذا الكتاب السنوي بسلسلة النفقات العسكرية لسيبري الواردة في الكتب السنوية السابقة لأن البيانات تراجع وتحديث باستمرار. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على السنوات الحديثة، إذ تستبدل بيانات النفقات الفعلية ببيانات مخصّصات الميزانية. وتتوفّر البيانات المتسقة للفترة التي تبدأ بالسنة ١٩٨٨. ولا يمكن جمع هذه مع سلاسل سيبري للسنوات الأولى، ١٩٥٠ - ١٩٨٧، نظراً لحدوث مراجعة كبرى للبيانات الخاصة بكثير من البلدان للفترة التي تبدأ في سنة ١٩٨٨. كما تعيق التغيرات في سنوات الأساس وطرق تحويل العملة أيضاً إجراء مقارنة بين أجزاء الكتاب السنوي لسيبري. وفي الكتاب السنوي الحالي، استخدمت سنة الأساس ٢٠٠٠ لسلاسل الدولار الثابت. وقد أجري التحويل إلى الدولارات الأمريكية الثابتة باستخدام أسعار الصرف في السوق لكل البلدان (للحصول على تفاصيل، انظر القسم IV). وتتوفّر البيانات للفترة منذ ١٩٨٨ عند الطلب من سيبري في موقع سيبري على الإنترنت.

(١) تضمّن مثل هذه النظرات العامة، انظر: M. Brzoska, «World Military Expenditures», in: K.Hartley and T. Sandler, eds. *Handbook of Defense Economics*, (Amsterdam: Elsevier, 1995), vol. 1; R. Herrera, *Statistics on Military Expenditure in Developing Countries: Concepts, Methodological Problems and Sources* (Paris: OECD Development Centre, 1994), and N. Ball, «Measuring Third World Security Expenditure: A Research Note, *World Development*, vol. 12, no. 2 (1984), pp. 157-164.

II هدف البيانات

إنّ الغرض الرئيسي للبيانات عن الإنفاق العسكري هو توفير قياس يسهل التعرف إليه للحجم النسبي للموارد التي يمتصّها القطاع العسكري. والإنفاق العسكريّ قياساً للمدخلات، ولا يرتبط بشكل مباشر بنشاطات «المخرجات» العسكرية، مثل القدرة العسكرية أو الأمن العسكري^(٢). وقد تكون الاتجاهات الطويلة المدى في الإنفاق العسكري والتغيرات المفاجئة للاتجاه إشارات على تغيير في المخرجات العسكرية، لكن يجب توخّي الحذر عند التوصل إلى مثل هذه التفسيرات.

تشكّل بيانات الإنفاق العسكري عندما تقاس بالدولارات الثابتة (الجدول رقم ١٠ أ-٣) مؤشراً على الاتجاه في حجم الموارد المستخدمة للنشاطات العسكرية بغية السماح بإجراء مقارنات للبلدان كل على حدة على مرّ الزمن ومقارنات في ما بينها. وتشكّل حصة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول رقم ١٠ أ-٤) مؤشراً على نسبة الموارد الوطنية المستخدمة للنشاطات العسكرية، وبالتالي العبء الاقتصادي المفروض على الاقتصاد الوطني.

III تغطية البيانات

تغطّي جداول النفقات العسكرية في الملحق رقم ١٠ أ-١٥8 بلداً، بما فيها معظم البلدان التي يزيد عدد سكّانها على مليون نسمة. ويغطّي هذا الجزء من الكتاب السنوي فترة العشر سنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٣.

تحسب أرقام النفقات العسكرية الإجمالية لثلاث مجموعات من البلدان - وفقاً للإقليم الجغرافي والعضوية في المنظّمات الدولية والدخل الفردي. وتقدّم تغطية هذه المجموعات في الملاحظات على الجدول رقم ١٠ أ-١.

تعريف النفقات العسكرية

يستخدم تعريف النفقات العسكرية الذي تبناه سيبري كموجّه، وهو يستند إلى تعريف حلف الناتو. وتضمّ بيانات النفقات العسكرية لسيبري حيث أمكن كل النفقات الحالية والرأسمالية على: (أ) القوآت المسلّحة، بما في ذلك قوآت حفظ السلام؛ و(ب) وزارات الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المنخرطة في المشاريع الدفاعية؛ و(ج) القوآت شبه العسكرية عندما يقدر أنّها تدرّب وتجهّز للعمليات العسكرية؛

(٢) للرجوع إلى بحث لهذه المسألة، انظر: B. Hagelin and E. Sköns, «The Military Sector in a Changing Context.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 282-300.

و(د) النشاطات الفضائية العسكرية. ويجب أن تشمل مثل هذه النفقات: (أ) الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك تعويضات تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للعسكريين؛ و(ب) العمليات والصيانة؛ و(ج) المشتريات؛ و(د) البحث والتطوير العسكري؛ و(هـ) المعونة العسكرية (في الإنفاق العسكري للجهة المانحة). وتستثنى نفقات الدفاع المدني والنفقات الحالية للنشاطات العسكرية السابقة، مثل إعانات المحاربين القدامى وتسريح الجنود وتحويل السلاح وتدميره.

لا يمكن من الناحية العملية تطبيق هذا التعريف على كل البلدان، إذ إن ذلك يتطلب معلومات أكثر تفصيلاً بكثير مما هو متوفّر عما يدخل في الميزانيات العسكرية وبنود النفقات العسكرية من خارج الميزانيات. وفي أحيان كثيرة يكون سيبري مضطراً لاستخدام البيانات الوطنية المقدمة بصرف النظر عن التعريف. وتعطى الأولوية لاختيار سلسلة زمنية منتظمة لكل بلد من أجل تحقيق الاتساق على مرّ الزمن، بدلاً من تعديل الأرقام لسنوات منفردة وفقاً لتعريف مشترك. وإذا تعذّر استخدام المصدر والتعريف نفسه في كل السنوات، تطبق النسبة المئوية للتغيّر في المصدر المنحرف على السلسلة القائمة من أجل جعل الاتجاه صحيحاً قدر الإمكان. وتظهر مثل هذه الأرقام بين أقواس مربعة. وعلى ضوء هذه الصعوبات، لا تكون بيانات النفقات العسكرية ملائمة للمقارنة الدقيقة بين البلدان المنفردة وإنما تستخدم بشكل أكثر ملاءمة للمقارنة على مرّ الزمن.

IV المنهجيات

التقديرات

تعكس بيانات سيبري البيانات الرسمية التي تفيد عنها الحكومات. وكقاعدة عامة، يفترض سيبري أنّ البيانات دقيقة إلى أن يتوصّل إلى دليل على عكس ذلك. وتجري التقديرات بشكل أساسي عندما لا تقابل تغطية البيانات الرسمية تعريف سيبري أو عندما لا تتوفّر سلسلة زمنية متنسقة. في الحالة الأولى، تجرى التقديرات على أساس تحليل الميزانية الحكومية الرسمية وحسابات النفقات. وقد قدّمت أكثر تقديرات هذا النوع شمولاً، تلك المتعلقة بالصين وروسيا، بالتفصيل في الكتب السنوية السابقة^(٣). وفي الحالة الثانية، تربط السلاسل الزمنية المختلفة معاً. ولكي لا تدخل افتراضات في إحصاءات الإنفاق العسكري، تستند التقديرات دائماً إلى الدليل التجريبي ولا تستند قطّ إلى الافتراضات أو الاستكمالات. وهكذا

J. Cooper, «The Military Expenditure of the USSR and the Russian Federation, 1987-97, in: (٣) SIPRI Yearbook 1998: Armaments, Disarmament and International Security (Oxford: Oxford University Press, 1998), pp.243-259, and S. Wang, «The Military Expenditure of China, 1989-98, in: SIPRI Yearbook 1999: Armaments, Disarmament and International Security (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 334-349.

لا تُجرى تقديرات للبلدان التي لا تُصدر بيانات رسمية، وتظهر هذه البلدان بدون أرقام. وتقدّم تقديرات سيبري بين أقواس مربعة في الجداول (غالباً ما تستخدم عندما ترتبط سلسلتان زمنيّتان معاً). وتستخدم الأقواس الهلالية عندما تكون البيانات غير أكيدة لأسباب أخرى، مثل قابلية الركون إلى المصدر أو الظرف الاقتصاديّ.

تضمّ بيانات معظم السنوات الأخيرة نوعين من التقديرات التي تنطبق على كل البلدان. أولاً، أرقام السنوات الأحدث تعود إلى الميزانية المتبناة أو تقديرات الميزانية أو التقديرات المراجعة، وبالتالي تراجع في الغالب في السنوات اللاحقة. ثانياً، إنّ محدّد الانكماش المستخدم في السنة الأخيرة من السلسلة هو تقدير يستند إلى قسم من سنة أو كما قدّمه صندوق النقد الدوليّ. ولا توضع هذه التقديرات بين أقواس مربعة ما لم تكن تنطوي على عدم يقين استثنائيّ.

إنّ إجماليّ العالم وإجماليّات الأقاليم والمنظّمات ومجموعات الدخل الواردة في الجدول رقم ١٠ أ-١ هي تقديرات لأنّ البيانات ليست متوفّرة دائماً لكل البلدان في كل السنوات. وغالباً ما تجرى هذه التقديرات بافتراض أنّ معدّل التغيّر في بلد منفرد تنقص بياناته هو المتوسط نفسه للإقليم الذي ينتمي إليه. وعندما لا يمكن التوصل إلى تقدير، تستثنى البلدان من المجاميع الإجمالية.

كيفية

تقدّم أرقام النفقات العسكرية لسيبري على أساس سنة الروزنامة مع بعض الاستثناءات. وهذه الاستثناءات هي كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث تفيد إحصاءات حلف الناتو عن بياناتها على أساس السنة المالية. وتحسب بيانات سنة الروزنامة على افتراض وجود معدّل متساوٍ للإنفاق طوال السنة المالية. وتحسب نسبة النفقات العسكرية إلى الناتج المحليّ الإجماليّ بالعملة المحليّة وبالأسعار السائدة لسنوات الروزنامة.

تقدّم البيانات الأصليّة بالعملة المحليّة وبالأسعار السائدة (في الجدول رقم ١٠ أ-٢). وللتمكين من إجراء مقارنات بين البلدان على مرّ الزمن، تحوّل هذه إلى دولارات أمريكيّة بأسعار ثابتة (الجدول رقم ١٠ أ-٣). ويكون محدّد الانكماش المستخدم للتحويل من الأسعار السائدة إلى الأسعار الثابتة هو مؤشّر أسعار الاستهلاك للبلد المعنيّ. ويرتبط هذا الاختيار لمحدّد الانكماش بالغرض من بيانات سيبري - يجب أن تكون مؤشراً على استخدام الموارد على أساس تكلفة الفرصة البديلة^(٤).

(٤) محدّد الانكماش الخاصّ بالقطاع العسكريّ يكون اختياراً أكثر ملاءمة إذا كان الهدف قياس القدرة الشرائية بدلالة حجم العسكريين والسلع والخدمات التي يمكن شراؤها من المخصّصات الماليّة للأغراض العسكريّة.

بدءاً من الكتاب السنوي الحالي لسيبري، يجري التحويل إلى دولارات ثابتة لكل البلدان باستخدام متوسط أسعار الصرف في السوق. وكان يجري في السابق تحويل البيانات الخاصة بالبلدان الانتقالية وكوريا الشمالية باستخدام معدل تحويل مكافئ القدرة الشرائية^(٥). وأدى التغيير من مكافئات القدرة الشرائية إلى أسعار الصرف في السوق إلى تحول نزولي كبير في مستوى الإنفاق العسكري لهذه البلدان. على سبيل المثال، النفقات العسكرية الروسية بالدولارات وفقاً لأسعار الصرف في السوق (٩,٧ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠) تقل خمسة أضعاف تقريباً عما تكون عليه عند تحويلها إلى دولارات باستخدام مكافئ القدرة الشرائية (٤٧,٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠). وفي الحالات القصوى يمكن أن يؤدي عامل تحويل مكافئ القدرة الشرائية بدلاً من سعر الصرف في السوق إلى زيادة مقدارها عشرة أضعاف في قيمة دولار النفقات العسكرية للبلد^(٦).

إن سعر مكافئ القدرة الشرائية أفضل من عدّة نواح من سعر الصرف في السوق لإجراء مقارنات دولية للبيانات الاقتصادية، وبخاصة للبلدان الانتقالية والبلدان النامية. والنهج المثالي هو استخدام أسعار مكافئ القدرة الشرائية لكل البلدان. غير أن ذلك غير ممكن لأنّ بيانات مكافئ القدرة الشرائية المتوفّرة حالياً لا يمكن الركون إليها بالقدر الكافي لكل البلدان في قاعدة بيانات سيبري. كما أنّ بيانات مكافئ القدرة الشرائية للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا تحدّث بشكل منتظم، ما يعني أنّ أسعار مكافئ القدرة الشرائية التي يمكن مقارنتها غير متوفّرة للسنوات الحديثة. لذا بغية تحقيق الاتساق والبساطة، تبنّى سيبري استخدام أسعار الصرف في السوق لكل البلدان من أجل التحويل إلى دولار في قاعدة بياناته عن الإنفاق العسكري إلى أن تتوفّر بيانات أكثر حداثة وثقة عن مكافئ القدرة الشرائية^(٧).

إنّ لاختيار سنة الأساس لسلسلة الدولارات الثابتة تأثيراً مهماً أيضاً في مقارنات

(٥) يعرف سعر الدولار بمكافئ القدرة الشرائية لعملة البلد «بعدد وحدات عملة البلد المطلوبة لشراء المقدار نفسه من السلع والخدمات في السوق المحلية الذي يشتريه الدولار الواحد في الولايات المتحدة». انظر: *World Bank Indicators 2003* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development; World Bank, 2003), p. 285.

(٦) يبيّن الجدول ١٠-٣ في الفصل ١٠ تأثير استخدام أسعار مكافئ القدرة الشرائية بدلاً من أسعار الصرف في السوق على مستوى النفقات العسكرية بالدولار بالنسبة إلى البلدان المنفذة الكبرى الخمسة عشر في سنة ٢٠٠٣. ويكشف الجدول ٧-ج ١- التأثير نفسه على مجموعة من البلدان النامية والبلدان الانتقالية في: *SIPRI Yearbook 1999* (الهامش ٣)، ص ٣٣٢.

(٧) بدأت جولة جديدة من المسوح المرجعية لمستويات الأسعار المستخدمة لإنتاج أسعار مكافئات القدرة الشرائية في سنة ٢٠٠٣. ويؤمل أن تنتج هذه الجولة أسعار مكافئات قدرة شرائية يمكن الركون إليها أكثر. وثمة وصف لقضايا تحويل الأرقام بالعملة المحلية إلى دولار في الملحق الخاص بالصادر والمنهجيات في: *SIPRI Yearbook 1999: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 327-333, appendix 7C, note 3.

الإنفاق العسكري بين البلدان لأن العملات الوطنية المختلفة تتحرك مقابل الدولار بطرق مختلفة. وتتحرك سنة الأساس لسلاسل سبيري للنفقات العسكرية إلى الأمام في كل فترة. وفي هذا الإصدار من الكتاب السنوي، استخدمت سنة الأساس ٢٠٠٠. ولاختيار سنة الأساس تأثير أيضاً في الحصص الإقليمية في إجمالي النفقات العسكرية العالمية. والمثال الأكثر تطرفاً هو شرق آسيا، بسبب عواقب الأزمة المالية في ١٩٩٧ - ١٩٩٨ على تلك البلدان: ويؤدي تحويل سنة الأساس من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠ في زيادة نقطتين مئويتين إلى حصة الإقليم من الأنفاق العسكري العالمي.

٧ حدود البيانات

ترتبط البيانات عن الإنفاق العسكري بعدد من الحدود. وهي تنتمي إلى ثلاثة أنواع رئيسية: قابلية الركون إليها وصحتها وقابلية المقارنة بينها.

ترجع المشاكل الرئيسية لقابلية الركون إلى البيانات إلى التعاريف المحدودة والمتغيرة للإنفاق. وتختلف تغطية البيانات الرسمية للإنفاق العسكري بشكل كبير بين البلدان وعلى مر الزمن بالنسبة إلى البلد نفسه. وفي كثير من البلدان، لا تغطي البيانات الرسمية سوى جزء من النفقات العسكرية الفعلية. ويمكن أن تكون بنود مهمة مخفية تحت عناوين غير عسكرية للميزانية أو يمكن تمويلها بأكملها من خارج الميزانية. وتستخدم العديد من آليات الإنفاق من خارج الميزانية من الناحية العملية^(٨). كما أن النفقات الفعلية في بعض البلدان يمكن أن تكون مختلفة جداً عن النفقات الواردة في الميزانية - غالباً ما تكون أعلى، لكنها قد تكون أدنى بكثير في بعض الحالات. وتحدد هذه العوامل من فائدة بيانات النفقات العسكرية.

ثمة عامل ثانٍ لمحدودية منفعة البيانات وهو طبيعة بيانات النفقات بحد ذاتها. فنظراً لكونها قياسات للمدخلات وحسب، فإن ذلك يجعلها محدودة المنفعة كمؤشر للقوة أو القدرة العسكرية. ولتكوين النفقات العسكرية في الواقع تأثير كبير في القدرة العسكرية التي توفرها، كما هو حال المستوى التكنولوجي للمعدات العسكرية وحالة الصيانة والإصلاح وغير ذلك. لذا فإن أكثر استخدامات بيانات النفقات العسكرية ملاءمة، حتى عندما تقاس بشكل يمكن الركون إليه، هو كمؤشر للموارد الاقتصادية المستهلكة لأغراض عسكرية.

ولإجراء مقارنات دولية، يستخدم عامل تركيبية ثالث هو طريقة التحويل إلى عملة مشتركة، الدولار الأمريكي عادة. وكما أوضحنا أعلاه، فإن اختيار عامل التحويل له تأثير

(٨) للاطلاع على عرض مجمل عن مثل هذه الآليات، انظر: D. Hendrickson and N. Ball, *Off-Budget Military Expenditure and Revenue: Issues and Policy Perspectives for Donors, CSDG Occasional Papers*; no.1 (London: King's College, London, Conflict, Security and Development Group (CSDG), 2002).

كبير في مقارنات النفقات العسكرية بين البلدان. وهذه مشكلة عامّة في المقارنات الدولية للبيانات الاقتصادية غير الخاصة بالنفقات العسكرية. ومع ذلك فهي تمثّل محدودية كبرى يجب عدم إغفالها عند استخدام بيانات النفقات العسكرية المحوّلّة بأنواع مختلفة من أسعار التحويل.

VI المصادر

إنّ مصادر بيانات الإنفاق العسكريّ بترتيب الأوليّة هي : (أ) المصادر الأوليّة ، أي البيانات الرسميّة التي تقدّمها الحكومات الوطنيّة ، إما في نشراتها الرسميّة وإما استجابة لاستبيانات ؛ و(ب) المصادر الثانويّة التي تستشهد بالبيانات الرسميّة ؛ و(ج) المصادر الثانويّة الأخرى.

تتألّف الفئة الأولى من مستندات الميزانيات الوطنيّة والأوراق البيضاء للدفاع والإحصاءات الماليّة العامّة فضلاً عن الردود على استبيان سيبري الذي يرسل سنويّاً إلى وزارات الماليّة والدفاع والمصارف المركزيّة ومكاتب الإحصاء الوطنيّة للبلدان الموجودة في قاعدة بيانات سيبري. وتشمل أيضاً ردود الحكومات على الاستبيانات عن الإنفاق العسكريّ التي ترسلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتشمل الفئة الثانية الإحصاءات الدوليّة، مثل تلك التي تصدرها منظمة معاهدة شمال الأطلسيّ (حلف الناتو) وصندوق النقد الدوليّ. وتؤخذ البيانات عن بلدان حلف الناتو من إحصاءات الإنفاق الدفاعيّ لحلف الناتو التي تنشر في عدد من مصادر حلف الناتو. وتؤخذ البيانات عن عدد من البلدان النامية من الكتاب السنويّ للإحصاءات الماليّة الحكوميّة *Government Finance Statistics Yearbook* الذي يصدره صندوق النقد الدوليّ، وهو يوفرّ خطّ دفاع لمعظم البلدان الأعضاء فيه ، ومن خلال «تقارير البلدان الصادرة عن الهيئة العاملة في صندوق النقد الدوليّ» *Country Reports by IMF staff* وتشمل هذه الفئة أيضاً إصدارات المنظمات الأخرى التي توفّر مراجع ملائمة إلى المصادر الأوليّة المستخدمة، مثل «تقارير البلدان» *The Country Reports* الصادر عن وحدة استخبارات الإيكونومست، لندن.

تتألّف الفئة الثالثة من الدوريات والجرائد المتخصّصة.

والمصدر الرئيس للبيانات الاقتصادية هو «الإحصاءات الماليّة الدوليّة: IMF *International Financial Statistics* و«التوقّعات الاقتصادية العالميّة» *World Economic Outlook* و«تقارير البلدان الصادرة عن الهيئة العاملة في صندوق النقد الدوليّ» *Country Reports by IMF staff* ومصدر معظم أسعار مكافئات القدرة الشرائيّة هو «مؤشّرات التنمية العالميّة» *World Development Indicators* (International Bank for Reconstruction and Development).

الملحق رقم ١٠ - د الإفادة عن بيانات النفقات العسكريّة

إليزابيث سكونز
ناتاشا نازيت

I مقدّمة

للحصول على بيانات أوليّة عن النفقات العسكريّة قابلة للمقارنة، يرسل سيبري طلباً سنوياً إلى الحكومات يسألها فيه الإفادة عن نفقاتها العسكريّة باستخدام استبيان قياسي. وتطلب الأمم المتحدة من أعضائها أيضاً تقديم بيانات عن النفقات العسكريّة وقد طوّرت وثيقة إفادة قياسية معقّدة لهذه الغاية. ومنذ العام ٢٠٠٢ انهمكت الأمم المتحدة في بذل جهود لتشجيع البلدان على تقديم تقارير لأنّ مستوى الاستجابة إلى الطلب متدنّ. ولتسهيل تقديم التقارير، أدخلت الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٣ نسخة مبسّطة عن وثيقتها لتقديم التقارير. يقدّم هذا الملحق معلومات عن مستوى تقديم التقارير إلى سيبري والأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٣ (القسم IV). ويصف القسمان II وIII نظامي تقديم التقارير ويتحدّثان بإيجاز عن جهود الأمم المتحدة لتحسين معدّل الاستجابة إلى أداها لتقديم التقارير.

II نظام تقديم التقارير إلى الأمم المتحدة

تطلب الأمم المتحدة معلومات عن النفقات العسكريّة من الدول الأعضاء (١٩١ دولة حالياً) منذ سنة ١٩٨١^(١). يقدّم الأمين العام للأمم المتحدة الطلب في بداية كل سنة تقويمية، وتدير دائرة الأمم المتحدة لشؤون نزع الأسلحة نظام تقديم التقارير. ويُطلب من البلدان تقديم التقرير بحلول ٣٠ نيسان/أبريل عن النفقات العسكريّة للسنة الماليّة الأحدث التي تتوفّر بيانات عنها، ويفضّل بالقدر الممكن استخدام وثيقة تقديم التقارير المطوّرة لهذا الغرض، وتسمّى رسمياً وثيقة الأمم المتحدة القياسية للإفادة عن النفقات العسكريّة.

(١) انظر: UN General Assembly Resolution 35/142B, 12 December 1980, «Reduction of Military Budgets.» < <http://www.un.org/documents/ga/res/35/ares35.htm> > .

تقدّم التقارير على أساس طوعيّ. وبما أنّ معدّل التسليم متدن بشكل مخيب للآمال، اتخذت دائرة الأمم المتحدة لشؤون نزع الأسلحة عدة مبادرات لتحسين مستوى الاستجابة. أولاً، نظّمت مشاورات غير رسمية وندوات في مقرّ الأمم المتحدة. ثانياً، سهّلت دائرة شؤون نزع الأسلحة بمساعدة الحكومات المهتمة عقد حلقات دراسية إقليمية ودون إقليمية لزيادة الألفة مع وثيقة الإفادة وتشجيع مزيد من مشاركة الدول الأعضاء في نظام تقديم التقارير. وقد عقدت مثل هذه الحلقات الدراسية في أكرا، بغانا، لعدّة دول أعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي وندهورك، بناميبيا، للدول الأعضاء في مجموعة التنمية الجنوب إفريقية، وفي ليما، بالبيرو، بلبلدان من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويجري الإعداد لمزيد من الحلقات الدراسية لأقاليم فرعية أخرى. ثالثاً، تتخذ وثيقة الإفادة القياسية شكل مصفوفة معقّدة للإفادة عن البيانات وفقاً للتعريف القياسيّ وبتفصيل كبير. ورغم أنّ الحكومات حرة في الامتناع عن ملء البيانات التفصيلية ويمكنها تقديم الوثيقة بمعلومات إجمالية فقط أو حتى كمجموع إجماليّ للنفقات العسكرية، فقد عزيّ تدنيّ مستوى الإفادة إلى أنّ الحكومات وجدت صعوبة في تقديم البيانات في هذه المصفوفة. لذا أدخلت الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٣ نموذجاً بديلاً مبسّطاً للإفادة (الجدول رقم ١٠-د١) «يهدف إلى تسهيل مشاركة الحكومات التي قد لا تكون قادرة على توفير كل البيانات المطلوبة في النموذج القياسي»^(٢).

الجدول رقم ١٠-د١ نموذج الأمم المتحدة المبسّط لتقديم التقارير

البلد :

العملة الوطنية :

السنة المالية :

المجموع	القوات الجوية	القوات البحرية	القوات البرية	
				الأفراد
				العمليات
				الاشتراء
				المجموع

المصدر : United Nations, Department for Disarmament Affairs, *Transparency in Armaments: United Nations Instrument for Reporting Military Expenditure, Global and Regional Participation 1981-2002*.

United Nations, Department of Disarmament Affairs, *Transparency in Armaments: United Nations Instrument for Reporting Military Expenditure, Global and Regional Participation 1981-2002* (New York: UN, 2003), p. 3, < <http://disarmament.un.org:8080/cab/milex.html> > .

III نظام تقديم التقارير الخاصّ بسبيري

ترسل سبيري طلباً للحصول على البيانات كل عام في شهر آذار/ مارس إلى حكومات البلدان المدرجة في قاعدة بيانات سبيري للنفقات العسكرية (١٥٨ دولة حالياً). وتجري هذه العملية بطريقة منهجية منذ سنة ١٩٩٣. ويرسل الطلب إلى الوزارات والوكالات الحكومية المعنية أو إلى سفاراتها في ستوكهولم أو في الموقع الأقرب إليها. وتذكر البلدان التي لا تستجيب عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني في أوائل أيلول/ سبتمبر، وفي بعض الحالات يفتحهم سبيري بالأمر ثانياً إذا لم يقدموا التقارير. ويطلب من البلدان تقديم البيانات عن السنوات الخمس الأخيرة. وسبب طلب بيانات عن فترة مطوّلة هو السماح بعقد مقارنة مع بيانات مقدّمة سابقاً وبالتالي ضمان الاتساق مع الزمن.

يطلب إلى البلدان أن تقدّم تقاريرها بإكمال استبيان سبيري (الجدول رقم ١٠-د-٢). وهو يستند إلى وثيقة الأمم المتحدة لتقديم التقارير، لكنّه مختلف إلى حدّ ما عن نموذج الأمم المتحدة المسّط لتقديم التقارير. ويطلب سبيري معلومات تتوزّع على ستّ فئات: (أ) الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك تعويضات تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للعسكريين؛ و(ب) العمليات والصيانة؛ و(ج) الاشتراء؛ و(د) البناء العسكري؛ و(هـ) البحث والتطوير العسكري؛ و(و) القوّات شبه العسكرية. ويطلب من البلدان أيضاً الإفادة عن نفقات الحكومة المركزيّة الإجماليّة. وإدراكاً من سبيري أنّ البلدان غير مستعدّة لإعادة حساب بيانات إنفاقها العسكريّ وفقاً لتعريف سبيري للنفقات العسكريّة (انظر الملحق رقم ١٠ج)، فإنّه يطلب معلومات عما إذا كانت البيانات المقدّمة تضمّ الفئات الأربعة التالية أو تستثنيها: التعويضات العسكريّة والواردات العسكريّة والقوّات شبه الحكوميّة والدفاع المدنيّ.

IV تقديم المعطيات الخاصّة بالنفقات العسكريّة في سنة ٢٠٠٣

قدّم ٨٣ بلداً بيانات عن النفقات العسكريّة في سنة ٢٠٠٣ إلى الأمم المتحدة أو إلى سبيري (الجدول رقم ١٠ د ٣، العمود ٦). كما أنّ ١٢ بلداً قدّموا تقارير بدون بيانات (تقارير صفريّة) إلى الأمم المتحدة. وهكذا قدّم ما مجموعه ٩٥ بلداً تقارير في سنة ٢٠٠٣. ويركّز العرض أدناه على البلدان التي قدّمت بيانات بالفعل ويهمل التقارير الصفريّة التي قدّمتها بلدان ليس لديها قوّات دفاع باستثناء بلد واحد (زامبيا).

كانت معدّلات الاستجابة إلى وثيقتي الأمم المتحدة وسبيري متماثلة تقريباً. فقد تلقى سبيري ٦٢ تقريراً يضمّ بيانات (العمود ٢) - أي ٣٩ بالمئة تقريباً من ١٥٨ بلداً تغطّيها قاعدة بيانات سبيري. وتلقّت الأمم المتحدة ٦٤ تقريراً يضمّ بيانات (العمود ٤) - أي ٣٤ بالمئة تقريباً من كل الدول الـ ١٩١ الأعضاء، وما مجموعه ٧٦ تقريراً، بما فيها التقارير الـ ١٢ الصفريّة (العمود ٥).

الجدول رقم ١٠ د-٢ استبيان سيبري

سنة التقويم المالية ^أ	(١) الأفراد ^ب	(٢) العمليات والصيانة	(٣) الاشتراء ^ج	(٤) البناء العسكري	(٥) البحث والتطوير العسكري	(٦) القوّات شبة العسكرية ^د	(٧) النفقات العسكرية الإجمالية ^{هـ}	(٨) نفقات الحكومة المركزية
٢٠٠٠								
٢٠٠١								
٢٠٠٢								
٢٠٠٣								
٢٠٠٤								

(أ) رجاء تحديد بداية السنة المالية.

(ب) الأفراد: هل نفقات التعويضات العسكرية مشمولة؟ إذا لم تكن كذلك، رجاء تقديم تقدير لنفقات التعويضات العسكرية إذا أمكن.

(ج) الاشتراء: هل النفقات على واردات الأسلحة مشمولة؟ إذا لم تكون كذلك، رجاء تقديم تقدير لنفقات واردات الأسلحة إذا أمكن.

(د) القوّات شبة العسكرية: هل النفقات على القوّات شبة العسكرية (حرس الحدود والجنדרمة، إلخ) مشمولة في النفقات العسكرية الإجمالية؟ إذا لم يكن كذلك، رجاء تقديم تقدير للنفقات على القوّات شبة العسكرية إذا أمكن.

(هـ) النفقات العسكرية الإجمالية = ١+٢+٣+٤+٥+٦. ووفقاً لتعريف سيبري، يجب أن تشمل النفقات العسكرية التعويضات العسكرية وواردات الأسلحة والقوّات شبة العسكرية وتستثني الدفاع المدني. هل نفقات الدفاع المدني مشمولة في أرقام النفقات العسكرية؟ إن كان كذلك، رجاء تقديم بيانات منفصلة لنفقات الدفاع المدني إذا أمكن.

ومقارنة بمعدّل الاستجابة في سنة ٢٠٠٢، عندما قدّم ما مجموعه ٧٩ بلداً معطيات^(٣)، قدّمت أربعة بلدان إضافية معطيات في سنة ٢٠٠٣. وازداد عدد الاستجابات إلى سيبري من ٥٩ في سنة ٢٠٠٢ إلى ٦٢ في سنة ٢٠٠٣. وتراجع عدد البلدان التي قدّمت معطيات إلى الأمم المتحدة من ٦٧ في سنة ٢٠٠٢ إلى ٦٤ في سنة ٢٠٠٣. قدّمت عشرة بلدان تقارير إلى الأمم المتحدة باستخدام النموذج المبسّط لتقديم البيانات، لكنّ واحداً منها فقط، بنغلادش، لم يكن ممن قدّم تقريراً في سنة ٢٠٠٢. وهكذا فإنّ إدخال النموذج المبسّط

E. Skns and P. Stolenheim, «Sources and Methods for Military Expenditure Data,» in: (٣) SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 369-370.

لم يكن له تأثير قويّ في تقديم التقارير في سنة ٢٠٠٣. وتراجع العدد الإجماليّ للتقارير المقدّمة إلى الأمم المتحدة والتي تشمل التقارير الصفريّة من ٨١ في سنة ٢٠٠٢^(٤) إلى ٧٦ في سنة ٢٠٠٣. لكن مقارنة بالفترة الإجماليّة لنظام تقديم التقارير في الأمم المتحدة (١٩٨١ - إلى الآن)، تعتبر مستويات تقديم التقارير الحاليّة مرتفعة. فقد بقي مستوى المشاركة السنويّة دون ٣٥ تقريراً حتى سنة ١٩٩٨. وابتداءً من سنة ١٩٩٩، ارتفع مستوى تقديم التقارير وفي سنة ٢٠٠١ و٢٠٠٢ ارتفع بشكل كبير^(٥).

الجدول رقم ١٠ د-٣ تقديم معطيات بيانات النفقات العسكريّة إلى سيبري والأمم المتحدة، وفقاً للإقليم، ٢٠٠٣

الأرقام تمثل عدد البلدان

الأقاليم/الأقاليم الفرعية	تغطية سيبري ١	تقارير سيبري ٢	تغطية الأمم المتحدة (٣)	تقارير الأمم المتحدة بيانات صفريّة (٤) - (٥)	التقارير الإجماليّة بيانات الجميع (٦) - (٧)
إفريقيا	٥٠	٤	٥٢	٣ (١)	٧٦
أمريكا الجنوبيّة	٢	٢	٢	٢ (٠)	٢٢
أمريكا الوسطى	٨	٣	١٣	٣ (١)	٦٥
أمريكا الجنوبيّة	١١	٤	١٢	٥ (٠)	٧٧
آسيا الوسطى	٥	٠	٥	٢ (٠)	٢٢
شرق آسيا	١٦	٤	١٦	٧ (٠)	٩٩
جنوب آسيا	٦	٢	٦	٢ (٠)	٤٤
أوقيانیا	٤	٢	٦	٢ (٠)	٢٢
أوروبا الغربيّة	٢١	١٩	٢١	١٦ (١)	٢١٢٠
أوروبا الوسطى والشرقيّة	١٥	١٥	١٦	١٢ (٠)	١٥١٥
اتحاد الدول المستقلّة، أوروبا	٧	٥	٧	٥ (٠)	٦٦

يتبع

(٤) انظر الهامش رقم (٢).

(٥) الإحصاءات عن تقديم التقارير («المشاركة في لغة الأمم المتحدة») إلى الأمم المتحدة موجودة في الأمم المتحدة (الهامش ٢).

تابع

الشرق الأوسط	١٣	٢	١٥	٢ (٠)	٢٢
الدول الصغيرة ^٦	-	-	٢٠	٣ (٩)	١٢٣
الإجمالي	١٥٨	٦٢	١٩١	٦٤ (١٢)	٩٥٨٣

أ - البلدان التي قَدِّمَت تقارير إلى سيبيري هي: ألبانيا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، تشيلي، الصين، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، السلفادور، الإكوادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا جمهورية يوغسلافيا سابقاً، مالطا، موريشوس، مولدوفا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، الباراغواي، الفلبين، بولونيا، البرتغال، رومانيا، صربيا ومونتينيغرو، سيشل، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، تايوان، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

ب - البلدان التي قَدِّمَت تقارير إلى الأمم المتحدة: أرمينيا، أستراليا، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كمبوديا، كندا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، الإكوادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، هنغاريا، إندونيسيا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، لوكسمبورغ، ماليزيا، مالطا، موريشوس، المكسيك، مولدوفا، نيبال، نيوزيلندا، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، الباراغواي، الفلبين، البيرو، بولونيا، البرتغال، رومانيا، روسيا، صربيا ومونينغرو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور-لست، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة، أورغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، زيمبابوي.

ج - البلدان التي سلَّمت تقارير صفرية هي: أندورا، جزر كوك، كوستاريكا وفيجي، غرانا، أيسلندا، لنششتاين جزر مارشال، موناكو، ناورو، سانتا لوشيا، سان مارينو، زامبيا.

د - يعرض العمود ٦ العدد الإجمالي للبلدان التي قَدِّمَت تقارير تضمَّ معطيات عن النفقات العسكرية (باستثناء التقارير الصفرية). وقد تكون المجاميع أصغر من مجموعي العمودين ٢ و ٤ لأنَّ البلد نفسه قد يظهر في العمودين.

هـ - يعرض العمود ٧ العدد الإجمالي للتقارير، بما في ذلك التقارير الصفرية المقدَّمة إلى الأمم المتحدة.

و - يستثني صفَّ أوروبا الوسطى والشرقية الدول الأعضاء في اتحاد الدول المستقلة.

ز - ثمة ٢٠ دولة عضو في الأمم المتحدة صغيرة جداً بحيث لا يوجد فيها قوَّات دفاع.

المصدر: استبيانات سيبيري المقدَّمة، و United Nations, Report of the Secretary-General on objective information on military matters, including transparency on military expenditure, UN documents A/58/202, 1 August 2003, and A/58/202/Add. 1, 6 November 2003, available on the DDA's Internet site under «Reporting of Military Expenditures.» < <http://disarmament.un.org/cab> > .

يكشف الجدول رقم ١٠ د-٣ على أساس إقليمي ما يلي: في إفريقيا، رَدَّت أربعة بلدان فقط - أنغولا وموريشوس وسيشل وجنوب إفريقيا - على استبيان سيبيري^(٦). وتلقَّت

(٦) توجد دراسة عن توافر ونوعية بيانات النفقات العسكرية في ٦ بلدان إفريقية في: W. Omitoogun, *Military Expenditure of Africa: A Survey of Cameroon, Ethiopia, Ghana, Kenya, Nigeria and Uganda*, SIPRI Research Report; no.17 (Oxford: Oxford University Press, 2003).

الأمم المتحدة ٥ بيانات من ثلاثة بلدان - غانا وموريشوس وزيمبابوي. وقد وُفرت ليبيا، التي لم تصدر بيانات عن نفقاتها العسكرية منذ عقد من الزمن على الأقل، بيانات عن نفقاتها العسكرية لأول مرة على موقع الحكومة على الإنترنت.

في أمريكا الوسطى قُدمت ٣ من ٨ بلدان تقارير إلى سيبري - السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، في حين قُدمت غواتيمالا والمكسيك ونيكاراغوا بيانات إلى الأمم المتحدة. وفي أمريكا الجنوبية، قُدمت ٤ بلدان من ١١ بلداً تقارير إلى سيبري - الأرجنتين (تقدم تقريراً للمرة الأولى) وتشيلي والإكوادور وباراغواي. وقُدمت خمسة بلدان - البرازيل والإكوادور والباراغواي والبيرو والأوروغواي - بيانات إلى الأمم المتحدة.

ولم تقدم أي بلدان آسيا الوسطى تقريراً إلى سيبري، في حين قُدم بلدان بيانات إلى الأمم المتحدة - كازاخستان وأزبكستان. وقُدمت ٤ من ١٦ بلداً في شرق آسيا تقريراً إلى سيبري - الصين (لأول مرة) واليابان والفلبين وتايوان. واستجابت كوريا الشمالية التي لا تصدر معلومات عن نفقاتها العسكرية إلى طلب سيبري للبيانات كما نقل عن السفارة السويدية في بيونغ بيانغ، بقولها إنه ستكون مسرورة بتقديم البيانات عندما تهدأ مخاوفها الأمنية^(٧). وقُدمت سبعة بلدان من شرق آسيا على الأمم المتحدة - كمبوديا وإندونيسيا واليابان ولاوس، وماليزيا والفلبين وتايلند.

وفي جنوب آسيا، قُدم بلدان - الهند وسريلانكا - تقريراً إلى سيبري، وقُدم بلدان آخران - بنغلادش والنيبال - تقريراً إلى الأمم المتحدة. وفي أوقيانيا، قُدمت أستراليا ونيوزيلندا تقارير إلى سيبري والأمم المتحدة على السواء.

قُدمت معظم الحكومات الأوروبية، وإن لم يكن كلها، بيانات عن نفقاتها العسكرية. في أوروبا الغربية استجاب ١٩ من ٢١ بلداً إلى سيبري و١٧ بلداً إلى الأمم المتحدة. أما بالنسبة إلى أوروبا الوسطى والشرقية، فقد قدمت البلدان الخمسة عشر المسجلة في قاعدة بيانات سيبري تقارير إلى سيبري. و١٢ من ١٦ دولة عضواً في الأمم المتحدة إلى الأمم المتحدة. ومن بين أعضاء اتحاد الدول المستقلة السبع في أوروبا، قُدمت أرمينيا وبيلاروس وجورجيا ومولدوفا تقريراً إلى سيبري والأمم المتحدة على السواء، في حين

(٧) في اجتماع مع مسؤول رفيع في وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية كوريا الشمالية الشعبية الديمقراطية، حث السفير السويدي كوريا الشمالية على المشاركة في ممارسة جمع البيانات التي يجريها سيبري. وعبر المسؤول الرفيع عن تقديره لما يقوم به سيبري لكنه أعلن أنه «في الوضع الحاضر، حيث تواجه كوريا الشمالية تهديداً خطيراً من «قوى أجنبية معادية»، لا يمكن تقديم المعلومات المطلوبة. وعندما تهدأ مخاوف كوريا الشمالية الأمنية، ستكون الحكومة مسرورة للمساهمة في هذا النوع من المعلومات وهو ما تراه تجميع قيم يساهم في الإجراءات الدولية لبناء الثقة». يبارب. سفير السويد في كوريا الشمالية، رسالة بالبريد الإلكتروني، بيونغ بيانغ، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

قدمت أوكرانيا تقريراً إلى سيبري دون الأمم المتحدة، وقدمت روسيا تقريراً للأمم المتحدة دون سيبري.

وفي الشرق الأوسط، لا يزال معدّل الردّ متدنّياً: فقد قدّم بلدان - الأردن ولبنان - تقارير إلى سيبري والأمم المتحدة على السواء. غير أنّ عدّة بلدان شرق أوسطية بدأت بتقديم بيانات عن ميزانيات الدفاع على مواقع حكوماتها على الإنترنت.

الملحق رقم ١٠ - هـ

النفقات العسكرية في الشرق الأوسط بعد حرب العراق

ووبي أوميتوغن

I مقدّمة

ارتفعت النفقات العسكريّة في الشرق الأوسط^(١) في سنة ٢٠٠٣ بنسبة ١٠ بالمئة تقريباً بالمعدّلات الحقيقيّة، وهو أكثر من ضعف المعدّل السنويّ المتوسّط للسنوات التسع الماضية من فترة العشر سنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٣ (انظر الملحق رقم ١٠-أ، الجدول رقم ١٠-أ-١)^(٢). ويعطي ذلك انطباعاً بأنّ حرب العراق كان لها تأثير كبير في النفقات العسكريّة الإجماليّة في الشرق الأوسط في سنة ٢٠٠٣. وقد يكون الأمر كذلك بالضرورة للأسباب الثلاثة التالية. أولاً، لقد تقلّب الإنفاق العسكريّ الإقليميّ في الشرق الأوسط كثيراً خلال فترة العشر سنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٣، دون وجود ارتباط واضح بالمتطلّبات الأمنية المباشرة للمنطقة. وليس من غير العاديّ بالنسبة الى منطقة تتحمّل أحد أعلى الأعباء العسكريّة في العالم أن تبلغ الزيادة السنويّة ١٠ بالمئة للإنفاق الإقليميّ في الشرق

(١) بلدان الشرق الأوسط وفقاً لتعريف سيبري هي: البحرين ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والمملكة العربيّة السعوديّة وسوريا والإمارات العربيّة المتحدّة واليمن.

(٢) لا تتوفّر البيانات عن النفقات العسكريّة في الشرق الأوسط بشكل جاهز، وتعاني البيانات المتوفّرة من مشاكل المعوّلية الناتجة عن السريّة الرسميّة ونقص الشفافيّة في عملية الميزانيّة. ويقتصر هذا البحث على البلدان التي كانت تتوفّر عنها بيانات لسنة ٢٠٠٣. وفي حين أنّ بلداناً مثل مصر وسوريا مهمّة في بحث الإنفاق العسكريّ في الشرق الأوسط، فإنّ نقص البيانات (في حالة مصر) أو نقص البيانات التي يمكن الركون إليها بقدر كافٍ (في حالة سوريا) تحول دون إدراجهما في هذا الملحق. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ الاتجاهات المذكورة هنا تشير إلى إنفاق بلدان الشرق الأوسط، وللحصول على صورة تامة عن الإنفاق في الشرق الأوسط، على المرء أن يضيف ما تنفقه بلدان من خارج المنطقة في هذه المنطقة (المساعدات العسكريّة والتواجد العسكريّ الأجنبيّ).

الأوسط^(٣). وقد كان هناك معدّل ارتفاع مماثل في سنة ١٩٩٧، وفي سنة ٢٠٠٠ ازداد الإنفاق العسكريّ الإقليميّ بنسبة ١٥ بالمئة بالمعدّلات الحقيقيّة (الملحق رقم ١٠-أ، الجدول رقم ١٠-أ) متأثراً بارتفاع عائدات النفط بالدرجة الأولى.

ثانياً، لم تكن الزيادة التي طرأت في سنة ٢٠٠٣ تشمل كل منطقة الشرق الأوسط، وإنّما شكّلتها الاتجاهات في بلدين - إيران والكويت - ولكل منهما حدود متاخمة للعراق، في حين أنّ الكويت شاركت في الحرب. وقد ارتفع إنفاقهما العسكريّ ٢٥ بالمئة و٣٦ بالمئة على التوالي بالمعدّلات الحقيقيّة في سنة ٢٠٠٣ (الجدول رقم ١٠-هـ-١). ورفعت البحرين أيضاً نفقاتها العسكريّة بشكل كبير في سنة ٢٠٠٣، لكن لم يكن لذلك تأثير في الإجماليّ الإقليميّ لأنّ ميزانية الدفاع البحرينيّة صغيرة في المنظور الإقليميّ. وزادت أكبر البلدان المنفقة في المنطقة، أي المملكة العربيّة السعوديّة، نفقاتها العسكريّة بشكل هامشيّ فحسب. وقد درست إسرائيل، أقوى القوى العسكريّة في المنطقة، الوضع في العراق عند اتخاذ قرار بخفض مستوى نفقاتها العسكريّة. وهكذا تنوّعت ردود الفعل على الحرب في العراق، تبعاً إلى حدّ كبير لنظرة كل بلد إلى التهديدات التي تمثّلها الحرب على وجوده. لكن تجدر الإشارة إلى وجود تأثيرات أخرى في أنماط الإنفاق العسكريّ غير حرب العراق.

ثالثاً، توفّر المقارنة بين حربيّ الخليج ٢٠٠٣ و١٩٩١ بعض الفهم العمق لحركيّات الاتجاه في سنة ٢٠٠٣ وفي السنوات التالية. ففي سنة ١٩٩١ ارتفع الإنفاق العسكريّ لدول الشرق الأوسط بنسبة ٣٤ بالمئة، بالمقابل، كان للحرب على العراق سنة ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة تأثير عامّ محدود في الإنفاق العسكريّ في المنطقة. ومن التفسيرات المهمّة لهذا التناقض العامّ لمعظم البلدان العربيّة تجاه الحرب في العراق: الرغبة من جهة في فشل الولايات المتحدة لأنّها شنت الحرب بشكل أحاديّ متجاهلة أولويّات الشركاء الإقليميّين المهمّين، والخوف من عواقب فشل المهمّة الأمريكيّة في العراق، وبخاصّة إذا كسبت المجموعات الإسلامويّة السيطرة في البلد من جهة أخرى^(٤). ويمكن تقديم تفسيرين

(٣) لمعرفة البلدان ذات الأعباء العسكريّة الأعلى والأدنى في العالم، انظر الفصل ١٠ والجدول ١٠-٣ من هذا الكتاب. وتقع سبعة من بلدان الشرق الأوسط الأربعة عشر في فئة البلدان ذات العبء العسكريّ الأعلى في العالم وفقاً لتعريف سيبيري.

(٤) انظر: N. MacFarquhar, «Arabs Are of Two Minds in Iraq,» *International Herald Tribune*, 29/10/2003. pp. 1 and 5, and R.Kahwaji, «Saddam's Capture Rattles many Arab Leaders,» *Defense New* (22 December 2003), pp. 1 and 33.

وللحصول على تحليل عن كينيّة مساهمة السياسة الأمريكيّة في الشرق الأوسط في هذا التناقض، انظر: G. Hamontree, «The Middle East: Operational Victories and Strategic Setbacks,» *Armed Forces Journal* (January 2004), pp. 46-49.

ولمعرفة مخاوف جيران العراق من عواقب عدم الاستقرار والانقسام في البلد على المنطقة، انظر: «Saudi = Envoy Alarmed over Iraq Partition Possibility,» *Gulf News*, 13/1/2004, < <http://www.gulfnews.com/>

إضافيين للارتفاع المحدود في الإنفاق برغم الحرب: (أ) لم تشارك معظم البلدان العربية في الحرب لذا لم تكن بحاجة إلى دفع تكاليف مشاركتها، (ب) استثمرت معظم البلدان في المنطقة بكثافة في المعدات العسكرية منذ نهاية حرب الخليج ١٩٩١، وبعضها تواجه صعوبات في استيعاب مزيد من المعدات.

الجدول رقم ١٠ هـ - ١
النفقات العسكرية في الشرق الأوسط، ١٩٨٩ - ١٩٩١ و ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ أ
الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة (٢٠٠٠) وأسعار الصرف. ولا تجمع الأرقام دائماً في مجاميع إجمالية بسبب اصطلاحات التدوير.

البلد	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	بالمئة للتغير ٩١-١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	بالمئة للتغير ٢٠٠٣-٢٠٠٢
البحرين	٢١١	٢٣٠	٢٥٠	٩+	٣٣٤	٣٣٠	٤٦٥	٣٨+
مصر	٢٨٠٤	٢٧٦١	٢٧٦١	٢٧٨٥	١+	٢٧٦٦	-	-
إيران	٤٢٦٢	٤٩٣٢	٥١٤٧	٤+	[١٤٦٠٩]	[١٥٣٦٩]	[١٩١٨٩]	[٢٥+]
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-
اسرائيل	٧٥٤٨	٧٨٨٩	٧٥٧٠	٤-	٩٠٤٤	١٠٥١٨	٩٩٨١	١٠+
الأردن	٦٠٢	٥٢٤	٥١٣	٢-	٧٤٤	٧٥٠	[٧٩٨]	[٧+]
الكويت	٢٧٤٠	١٠٥٧٣	١٣٧٨٠	٣٠+	٣٠٢٠	٣٥٤٧	٤٨٣٤	٦٠+
لبنان	-	١٠١٧	٥١٥	٤٩-	٩٢١	٨٠٠	٧٩٨	١٣-
عمان	١٧٧٨	١٩٩٧	١٦٥٤	١٧-	٢٤٥٣	[٢٥٣٦]	٢٧٢٣	١١+
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	١٤٦٧٩	١٤٦٩٠	٢٨٠١٨	٩١+	٢١١٨٨	١٨٧٠٤	١٩١٠٢	١٠-
سوريا	٣٠٦٤	٢٨٤٠	٤٥٩٢	٦٢+	[٥٣١٥]	[٥٣٦٦]	[٥٩٣٠]	[١٢+]

يتبع

Articles/News.asp?ArticleID=107900>; B. E. Bekdil, «Syria, Turkey Find Common Ground on Iraqi = Kurds,» *Defense News*, 7/12004, <http://www.defensenews.com/story.php?F=2534069&C=mideast>, and Atlantic Council of the United States, «US Challenges and Choices in the Gulf: Turkey, Iraq and regional Security,» *Policy Brief*, no. 12 (July 2003).

وللاطلاع على حرب العراق، انظر الفصل ٢ من هذا الكتاب.

تابع

الإمارات	٣٠٤٥	٢٩٩٢	٢٨٦١	٤-	٢٣٤٩	٢٤٦٦	٢٥٤٩	٩+
اليمن	-	٦١٢	٥٧٣	٦-	[٤٧٧]	٦٠٠	-	-
إجمالي الشرق الأوسط	-	٥١٠٥٧	٦٨٢٥٨	٣٤+	٦٣٠٩٧	٦٣٧٥٢	[٧٠٠٥٩]	[١٠+]

أ - تعاني بيانات النفقات العسكرية لمعظم بلدان الشرق الأوسط من عدم إمكانية مزمته للركون إليها بسبب نقص الشفافية والسرية الرسمية. الإحصاءات المتوفرة بيانات رسمية وقد لا تمثل بالضرورة كل نفقات الأغراض العسكرية.

المصدر: الملحق رقم ١٠ أ والجدول رقم ١٠ أ-١، والجدول رقم ١٠ أ-٣، وقاعدة بيانات سيبيري للنفقات العسكرية.

II العراق وجيرانه

ضمنت طبيعة القيادة العراقية المحبة للقتال برئاسة صدام حسين منذ سنة ١٩٧٩ أن تكون البلاد مصدرًا دائمًا لانعدام الاستقرار في المنطقة. كان لدى صدام حسين طموحات لهيمنة وكان مستعدًا للسعي إلى تحقيقها باستخدام الموارد الوطنية المتاحة له، بما في ذلك المشتريات الكبرى لأنظمة الأسلحة المتقدمة التي زوّده بها الاتحاد السوفياتي بشكل رئيسي، وكذلك البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة في الغرب^(٥). وقد خاض العراق تحت قيادته حرباً مدمرة مع إيران في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ وقاتل ائتلافاً بقيادة الولايات المتحدة في سنة ١٩٩١ بعد غزو الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. وقبل ذلك أكد صدام على مطالبته بأراض سعودية. وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى القوة العسكرية العراقية بأنها تمثل تهديداً كبيراً محتمل لكي تتطلع دول الخليج الأخرى إلى الحصول على القدرات نفسها.

ويكشف استخدام الأسلحة الكيميائية ضد مواطنين عراقيين وضد إيران في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، فضلاً عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل والمملكة العربية السعودية أن صدام حسين كان مستعداً لاستخدام كل الأسلحة الموجودة في حوزته أثناء

I. Anthony, «The Trade in Major Conventional Weapons,» in: *SIPRI Yearbook 1989: World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, 1989), pp. 194-225, in particular table 6-1, p. 196, and appendix 6B, pp. 253-254; I. Anthony and H. Wulf, «The Trade in Major Conventional Weapons,» in: *SIPRI Yearbook 1990: World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 119-249, in particular from p. 230.

الحرب. تعتبر الحربان مع إيران والائتلاف الذي قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت، إلى جانب النفور العام لكافة البلدان العربيّة من إسرائيل، العوامل الرئيسيّة التي أطلقت الاستثمار الهائل في الأسلحة من قبل دول الخليج في الثمانينيّات^(٦)، حيث سعت معظم البلدان إلى تعزيز قدراتها عن طريق حيازة الأسلحة والتحالفات العسكريّة مع القوى الكبرى. وقد أدخلت الولايات المتحدة، وهي الحليف الرئيسيّ لمعظم الدول في المنطقة، مذهب الاحتواء المزدوج في التسعينيّات بغية الحؤول دون هيمنة العراق وإيران على المنطقة^(٧). وبالتالي زوّدت الولايات المتحدة دول الخليج بكميّات كبيرة من الأسلحة، وبخاصّة إلى البحرين والكويت والمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتحدّة^(٨).

ومنذ سنة ١٩٩٨ فما يليها، فيما كانت معظم الأنظمة في المنطقة لا تزال تنظر إلى العراق بقيادة صدام بمثابة تهديد، بدأ يتبلور موقف جديد متعاطف مع العراق في أوساط البلدان العربيّة. وكان السبب الرئيسيّ وراء ذلك اعتقاد عدّة حكومات وشعوبها بأنّ الضربات الجويّة المتواصلة التي تشنّها القوّات الأمريكيّة والبريطانيّة التي تحاول فرض احترام «منطقة حظر الطيران» المفروضة على النظام العراقيّ كجزء من سياسة الاحتواء لم تعد مبرّرة على ضوء الضعف الفعليّ للقوّة العراقيّة في ذلك الوقت. وفي الوقت نفسه، كان ينظر إلى استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق على أنّها غير فعّالة وتحتاج إلى مراجعة، لأنّها كانت تؤذي العراقيين العاديين أكثر من النظام العراقيّ المستهدف^(٩). وقد وجد هذا الرأي العامّ العربيّ المتعاطف، والموقف الرسميّ إلى حدّ ما، الداعم لمراجعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ما يساندّه في التطوّرات التي أعقبت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، وهي الهجمات التي كان معظم المتورّطين فيها من المواطنين العرب. فالاعتقاد الذي ساد العالم العربيّ بأنّ الولايات المتحدة وحلفاءها في ائتلاف الحرب (وبخاصّة بريطانيا، وإسبانيا وإيطاليا بدرجّة أقلّ) اختاروهم بمثابة كبش فداء، وتوتّر

N. Kawach, «Saudi Budget Reels under Heavy Defence Spending.» *Gulf News*, 13/12/2003, (٦) < <http://www.gulfnews.com/Articles/News.asp?ArticleID=105368> > .

M. Matri, «The Balance of Forces.» in: S. Brom and Y. Shapir, eds., *The Middle East (V) Military Balance 1999-2000* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000), p. 23.

I. Anthony, [et al.], «The Trade in Major Conventional Weapons.» in: *SIPRI*: (٨) انظر مثلاً: *Yearbook 1992: World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, 1992), pp. 271-301, in particular table 8-4, p. 284.

M. Bossuyt, «The Adverse Consequences of Economic Sanctions on the Enjoyment of (٩) Human Rights.» Working Paper, UN Economic and Social Council Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights, 21 June 2000; E. Herring, «Power, Propaganda and Indifference: An Explanation of the Continued Imposition of Economic Sanctions on Iraq Despite their Human Cost.» T. Ismail, ed., *Sanctioning Iraq: The Iraq Question in World Politics* (London: Zed Books, 2002), < <http://www.apr152.dsl.pipex.com/eric/Indifference.htm> > .

العلاقات بين الولايات المتحدة وإحدى أكبر شركائها في العالم العربيّ، المملكة العربيّة السعوديّة، بسبب الهجمات، زاد من المشاعر المناهضة للولايات المتحدة ووجهت انتقادات إلى الحكومات الإقليمية المختلفة على تبيد الموارد على الأسلحة الأمريكيّة.

وعندما جاء الغزو الأمريكيّ للعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، كان الرأي العامّ المناهض للحرب قوياً في معظم البلدان العربيّة بما يكفي لاستبعاد دعم هذه البلدان العلنيّ لذلك الإجراء، رغم أنّها لم تكن ضدّ الحرب وكان من الواضح أنّ معظمها يريد رحيل صدام حسين. لكن ما لم تكن الحكومات المعنية واثقة بشأنه هو عراق ما بعد صدام وعواقب ذلك على أمنها. فنظراً لأنّ معظم الدول المتاخمة للعراق (وبخاصّة إيران والأردن والمملكة العربيّة السعوديّة) لديها ما تواجهه من مشاكل داخلية اجتماعية وسياسية وأمنية، فقد اكتفت بمراقبة التطوّرات في العراق من الخارج. وكان ذلك متماسياً مع تطلّعات سكّانها. وتعكس اتجاهات النفقات العسكريّة في بعض هذه الدول في سنة ٢٠٠٣ موقف الانتظار والمراقبة.

III العراق والنفقات العسكريّة في الشرق الأوسط

على الرغم من العلاقات الصعبة لمعظم البلدان مع العراق في الماضي والطبيعة التي لا يمكن التنبؤ بها لردود أفعال العراق أثناء الحرب، لم يعكس الإنفاق العسكريّ في معظم الدول زيادة كبيرة تتجاوز الزيادات السنويّة «العاديّة» التي تميّز الإنفاق العسكريّ في المنطقة. غير أنّ بعض البلدان المتاخمة للعراق (الكويت وإيران والأردن)، وتلك التي شاركت في الحرب على وجه الخصوص (البحرين وقطر) زادت نفقاتها العسكريّة بحدّة في سنة ٢٠٠٣. ومن المثير للاهتمام أنّ معظم هذه البلدان إما أنّها زادت نفقاتها العسكريّة بشكل هامشيّ في سنة ٢٠٠٢ وإما أنّها خفّضتها كثيراً، ما يوحي بأنّ التغيّر جاء بالفعل كردّ فعل على التطوّرات في العراق. وعلى ضوء المعارضة الشعبيّة الواسعة لزيادة الإنفاق العسكريّ في معظم البلدان العربيّة في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة^(١٠)، ما دفع دول المنطقة إلى بذل جهود مقصودة لزيادة الإنفاق الاجتماعيّ على حساب الإنفاق العسكريّ^(١١)، ولا يمكن تبرير الزيادات الجديدة إلا على أساس وجود حرب في بلد مجاور. واستجابت بلدان أخرى غير متاخمة للعراق للتطوّرات الحاصلة في ذلك البلد. فازداد الإنفاق العسكريّ أو تراجع تبعاً لعلاقتها بالعراق قبل الحرب ومستوى دعمها الغزو الذي تقوده الولايات المتحدة. غير أنّ مستوى الإنفاق في المنطقة لم يرتفع بشكل عامّ

E. Sköns, [et al.], «Military Expenditure», in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 322-324.

(١١) ثمة ستة بلدان عربيّة: عمان والكويت والمملكة العربيّة السعوديّة والأردن واليمن وسوريا، بهذا الترتيب، من بين البلدان ذات العبء العسكريّ الأعلى في العالم. ويقاس العبء العسكريّ كحصة النفقات العسكريّة من الناتج المحليّ الإجماليّ. للحصول على تفاصيل، انظر الفصل ١٠، الجدول رقم ١٠-٣.

بما يتجاوز ما يمكن وصفه «بالعادي»، بالنظر إلى الاتجاه العام للإنفاق العسكري في المنطقة في العقد الماضي.

سجلت أعلى الزيادات في الإنفاق العسكري في سنة ٢٠٠٣ في الكويت وإيران المجاورتين، وهما بلدان كانا في حالة حرب مع العراق في الماضي. وعلى الرغم من صعوبة نسبة كل الزيادات إلى تأثير حرب العراق بسبب وجود عوامل مؤثرة أخرى، كانت بعض هذه الزيادات بسبب الحرب. طرأت أعلى الزيادات في الكويت في سنة ٢٠٠٣، وكان هذا البلد أكثر جيران العراق رغبة في تقديم أراضيه للولايات المتحدة كقاعدة للهجمات على العراق. فقد زادت نفقاتها العسكرية السنوية بنسبة ٣٦ بالمئة بالمعدلات الحقيقية على ما كانت عليه في سنة ٢٠٠٢. ويمثل ذلك زيادة كبيرة عند مقارنته بسنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، عندما ارتفع الإنفاق العسكري بنسبة ٦ بالمئة و١٨ بالمئة على التوالي. ويمكن مقارنة الزيادة الحاصلة في سنة ٢٠٠٣ بمستوى الزيادة التي طرأت في سنة ١٩٩١، بعد الغزو العراقي للكويت في سنة ١٩٩٠ وحرب الخليج التي أعقبته. وهكذا فإن البرلمان الكويتي «النشط» عادة وافق على مخصص إضافي للدفاع قبل بدء الحرب بقيادة الولايات المتحدة على العراق في ٢٠ آذار/ مارس، رغم أنه يعارض زيادة الإنفاق العسكري، وبخاصة شراء معدات باهظة الثمن ولا تستخدم إلا قليلاً في الغالب^(١٢).

ارتفع الإنفاق في إيران سنة ٢٠٠٣ بنسبة ٢٥ بالمئة بالمعدلات الحقيقية. وكانت الزيادة ٥ بالمئة فقط في سنة ٢٠٠٢. ويمكن تقديم ثلاثة أسباب رئيسية للزيادة، اثنين منها على علاقة مباشرة بالتطورات في العراق. الأول هو السبب الواضح للحرب في دولة مجاورة والحاجة إلى الاستعداد لتفانم الوضع المحتمل داخل الأراضي الإيرانية (بما في ذلك التدفق الهائل للاجئين من العراق إلى إيران)^(١٣). والثاني تصنيف الولايات المتحدة إيران في عداد «محور الشر» في سنة ٢٠٠٢ والاعتقاد في إيران بوجود حاجة إلى الاستعداد لهجوم أمريكي محتمل بعد حرب العراق^(١٤). وتعزز ذلك بالنظر إلى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج كتهديد للأمن القومي الإيراني^(١٥). كما أنه مع تغيير المشهد السياسي في المنطقة، أصبحت

R. Kahwaji, «Parliament MoD Row Delays C4I Deal in Kuwait,» *Defense News* (1 (١٢) December 2003), p. 34.

«Armed Forces Deputy Commander Asks for Higher Budget in Face of Threats,» Tehran (١٣) Iranian Students News Agency (Tehran), 7 January 2003, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report–Near East and South Asia (FBIS-NES), FBIS-NES-2003-0108, 9 January 2003.

«Remarks by A'лами on the Country's Defence Budget for the Year 1382,» Tehran (١٤) Mardom Salari (Tehran), 14 January 2003, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report–Near East and South Asia (FBIS-NES), FBIS-NES-2003-0122, 26 February 2003.

«Defense Minister Comments on Regional Security, US policy,» *Iranian Students News* (١٥) Agency (Tehran), 7 February 2003, in FBIS-NES-2003-0207, 10 February 2003.

إيران محاطة تماماً تقريباً بحكومات مؤيدة للولايات المتحدة وتستضيف قاعد عسكرية أمريكية فيها. أما السبب الثالث، ولازمة للنقطة السابقة، فهو استمرار البناء العسكري الإيراني من خلال واردات الأسلحة والجهود المحلية، وبخاصة مشروع الصاروخ الباليستي شهاب، لبناء قوة «رادعة» لحماية البلد ضمن «دبلوماسية الدفاعية» الشاملة^(١٦). وقد أدت العوامل الثلاثة مجتمعة إلى ارتفاع الإنفاق العسكري الإيراني.

يشارك الأردن في الحدود مع العراق لكنه زاد نفقاته العسكرية بنسبة ٦ بالمئة فقط بالمعدلات الحقيقية. وفي حين أن ذلك أقل بكثير من الزيادات في الكويت وإيران، فقد طرأت إزاء خلقية زيادة تقل عن ١ بالمئة في سنة ٢٠٠٢ وتراجع في سنة ٢٠٠١ (الملحق رقم ١٠ والجداول رقم ١٠ أ-٣). لقد حافظ الأردن على علاقات ممتازة مع صدام حسين واستفاد بالفعل من العقوبات الدولية المفروضة على العراق^(١٧)، حيث خدم أولاً كمرمر انهمك عبره العراق في أنشطة لكسر العقوبات، وبخاصة في ما يتعلق بصادرات النفط. ثانياً، كان الأردن يتلقى ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار من النفط العراقي المجاني سنوياً^(١٨). وفي الوقت نفسه عرض الأردن على القوات الأمريكية أن تستخدم أراضيه كقاعدة ووعد بمساعدة مقدارها مليار دولار^(١٩). وكان ارتفاع الإنفاق العسكري في الأردن لأسباب داخلية بقدر ما كان استباقاً للتطورات في العراق. فقد تصاعد العنف الداخلي في الأردن فيما تزايدت المعارضة المحلية للحرب الوشيكة في العراق، ما دفع إلى تشديد الأمن وفرض منع تجول صارم جداً في بلدة معان (موطن المعارضة) في جنوب عمان^(٢٠).

على الرغم من التوترات الإقليمية والدولية، لم ترفع المملكة العربية السعودية - أكبر البلدان المنفقة في المنطقة - نفقاتها العسكرية إلا بشكل هامشي في سنة ٢٠٠٣، بنسبة ٢ بالمئة بالمعدلات الحقيقية، في حين أنها في ظروف مماثلة في الماضي (أثناء حرب الخليج ١٩٩١ مثلاً) رفعت إنفاقها العسكري أكثر من ٩٠ بالمئة. بل إن الإنفاق العسكري ارتفع في سنة ١٩٩٧ أكثر من ٣٠ بالمئة عندما لم يكن هناك تهديد عسكري ظاهر للمملكة العربية السعودية. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى زيادة ٢ بالمئة باعتبارها استمراراً لاتجاه ناشئ لتغيير الأولويات في البلاد ناتج عن الاحتجاج العام على استمرار تصاعد النفقات العسكرية

(١٦) المصدر نفسه، و «Iranian Defence Minister on Iran's Defense Doctrine», Middle East Media Research Institute (MEMRI) report no. 502 (9 May 2003), < http://www.memri.org/bin/opener_latest.cgi?ID=SD50203 > .

«Iraq and Jordan: A Delicate State of Affairs», *Economist* (2 October 2003), and *Economist* (١٧) Intelligence Unit [EIU], Country Report: Jordan (London: EIU, 2003), p. 19.

EIU, Ibid.

(١٨)

International Institute for Strategic Studies [IISS], *Strategic Survey 2002/3: An Evaluation and Forecast of World Affairs* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 167.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨ .

في وجه انكماش فرص العمل والتعليم أمام سكان المملكة العربية السعودية^(٢١). كما أنه يعكس تغيير نمط النفقات، حيث تراجعت النفقات العسكرية السعودية بنسبة ١٢ بالمئة في سنة ٢٠٠٢. ورغم أن ثمة تقارير تتحدث عن مخصصات إضافية للدفاع والأمن الداخلي في أعقاب الهجمات الإرهابية في البلاد في أيار/ مايو وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، فإن هذه المخصصات كانت موجهة إلى نحو تهديدات ناشئة للأمن الداخلي أكثر من توجيهها نحو الأمن الخارجي^(٢٢). وعلى غرار ذلك توجي التفاصيل القليلة عن ميزانية السنة المالية ٢٠٠٤ باستمرار سياسة تفضيل زيادة الإنفاق على الأمن الداخلي^(٢٣). كيف يؤثر ذلك في مستوى النفقات العسكرية ما زال غير واضح حتى الآن. غير أن الطبيعة الشديدة الإجمال لبيانات النفقات السعودية المخصصة للدفاع والأمن، والتي تجمع في بعض الأحيان مع نفقات وزارة العدل، قد تكون حرج كبير أمام فهم هذا النمط المتغير للنفقات داخل القطاع الأمني في البلاد.

عدلت بلدان أخرى لا تشترك في حدود مع العراق إنفاقها العسكري أيضاً. فزادت البحرين نفقاتها العسكرية بنسبة ٣٨ بالمئة بالمعدلات الحقيقية إزاء خلفية من التراجع بمقدار ١ بالمئة في سنة ٢٠٠٢. وفي عمان ارتفعت النفقات العسكرية أكثر من ٧ بالمئة بالمعدلات الحقيقية في حين أن الإنفاق ارتفع بمقدار ٣ بالمئة فقط في سنة ٢٠٠٢. غير أن زيادة ٧ بالمئة أقل بكثير من الزيادة الكبيرة التي بلغت ١٩ بالمئة في سنة ٢٠٠٠، عندما لم يكن هناك أي أزمة أمنية في المنطقة. وفي الإمارات العربية المتحدة تكشف الإحصاءات المتوفرة عن زيادة مقدارها ٣ بالمئة في النفقات العسكرية بعد أن كانت ٥ بالمئة في سنة ٢٠٠٢. ومن الأسباب الرئيسية لذلك الخوف العام من القوة العسكرية الإيرانية^(٢٤) في منطقة الخليج وتوقع الأسوأ في حالة تفاقم الحرب في العراق، وبخاصة في حالة البحرين، رغم أن الأخيرة بدأت عملية شراء كبيرة لطائرات عسكرية جديدة بعد غياب طويل عن سوق السلاح^(٢٥).

(٢١) انظر : G. Joffe, «Saudi Arabia after 9/11.» *Transatlantic Internationale Politik*, no. 2 (2002), pp. 51-57, and J. A. Kechichian, «The Direction of a New Generation in Saudi Arabia.» *Gulf News*, 8/12004, < <http://www.gulfnews.com/Articles/news.asp?ArticleID=107409> > .

(٢٢) Economist Intelligence Unit [EIU], *Country Report: Saudi Arabia* (London: EIU, 2003), p.19.

(٢٣) N. Kawach, «Saudi Economy to Shrink in 2004.» *Gulf News*, 25/12/2003, < <http://www.gulfnews.com/Articles/News.asp?ArticleID=106332> > .

(٢٤) E. Kam and Y. Shapir, *The Middle East Strategic Balance, 2002-2003* (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 2003).

انظر الفصلين ٢ و ٣ على وجه الخصوص، وثمة نزاع متواصل بين الإمارات العربية المتحدة وإيران بشأن احتلال الأخيرة بعض الجزر الإماراتية. وفي السنوات الأخيرة حدث بعض التقارب بين البلدين في هذه القضية.

(٢٥) انظر الملحق رقم ١٢-ب من هذا الكتاب.

خلافاً للتوقعات، خفّضت إسرائيل نفقاتها العسكرية في سنة ٢٠٠٣ بنسبة ٤ بالمئة بالمعدلات الحقيقية وتخطّط لإجراء مزيد من التخفيضات في السنوات القادمة^(٢٦). وقد حصل هذا التخفيض إزاء خلفيّة من الارتفاع المتواصل منذ سنة ٢٠٠٠ عند ابتداء الانتفاضة الفلسطينية. وفي حين أنّ التراجع الاقتصادي في إسرائيل نتيجة لاستمرار الصراع مع الفلسطينيين يعتبر من الأسباب الرئيسيّة لقرار خفض الإنفاق العسكري، إلى جانب تخفيضات أخرى في إنفاق القطاع العام، فإنّ الانتصار الأمريكي في العراق أزاح عدوّاً عربياً كامناً لإسرائيل في الجبهة الشرقيّة وبالتالي قلّص التهديدات ضدّ دولة إسرائيل في منطقة معادية بخلاف ذلك^(٢٧). وأظهر الانتصار السريع في العراق أيضاً أنّ التهديد الذي يشكّله بعض الدول العربيّة لإسرائيل قد يكون مبالغاً فيه. وقد منح ذلك الثقة إلى وزارة الماليّة الإسرائيليّة لإجراء تخفيضات في النفقات العسكريّة، حتى في زمن الحرب في المنطقة. ومن المثير للاهتمام أنّ إسرائيل خفّضت نفقاتها العسكريّة بنفس النسبة في سنة ١٩٩١ عقب حرب الخليج، رغم أنّ البلدان العربيّة المتاخمة لها رفعت إنفاقها العسكريّ بشكل كبير. ومنذ ذلك الوقت تراجعت أسباب القلق من قوّة الجيران، فيما ازداد العسر الاقتصاديّ. فكلّ البلدان المتاخمة لإسرائيل، باستثناء سوريا، تقيم سلاماً معها أو لا تمتلك قوّة عسكريّة كبيرة تشكّل تهديداً خطيراً لها. ففي الجنوب توجد مصر، وهي إحدى البلدان العربيّة القليلة التي تعترف بدولة إسرائيل، كما أنّ وزير الخارجيّة المصريّ زار إسرائيل في سنة ٢٠٠٣. ووقع الأردن، الذي يشكّل الفلسطينيون قسماً كبيراً من سكّانه، اتفاقية سلام مع إسرائيل في سنة ١٩٩٤. وفي حين يمتلك لبنان والسلطة الفلسطينيّة قدرات عسكريّة لا تقارن البتّة بقوّة إسرائيل، تبقى إيران التهديد العسكريّ الرئيسيّ الوحيد المحتمل لإسرائيل^(٢٨). غير أنّ الضغط الدولي على إيران في نهاية سنة ٢٠٠٣ لفتح برنامجها النوويّ أمام التفتيش الدوليّ قد يقلّل قدرتها كثيراً على إنتاج سلاح نوويّ يمكن أن يهدّد إسرائيل^(٢٩).

IV استنتاجات

واصلت النفقات العسكريّة الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط في سنة ٢٠٠٣ اتجاهاها الصاعد الطويل المدى. ويبدو أنّ الحرب في العراق كان لها تأثير من ناحية الزيادات المهمّة

B. Opall-Rome, «Israel Explores Funding Schemes,» *Defense News* (26 May 2003), p. 6, (٢٦) and A. Ben-David, «IDF to Streamline Service Benefits,» *Jane's Defence Weekly* (10 September 2003), p. 32.

J. Marcus, «Cuts Planned for Israeli Army,» *BBC News Online*, 9 June 2003, <http://www.news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2975126.stm >. (٢٧)

Defense News (26 May 2003), p. 30. انظر أيضاً مقابلة مع وزير الدفاع الإسرائيليّ شاول موفاز في: (٢٨) Kam and Shapir, *The Middle East Strategic Balance, 2002-2003*.

(٢٩) حول إيران، انظر الفصل ١٥ من هذا الكتاب.

في الإنفاق العسكريّ في الدول التي لديها حدود متاخمة للعراق وفي الدول التي شاركت في الحرب (دول الخليج الصغيرة بشكل رئيسي). أما في المملكة العربيّة السعوديّة وإسرائيل ، وهما دولتان مهمّتان في المنطقة، فيبدو أنّ المشاكل الداخليّة كان لها تأثير مباشر في اتجاهات الإنفاق أكثر من تأثير الحرب في العراق. ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أنّه كان هناك لامبالاة تجاه الحرب. بل يعني أنّ الحرب لم تشكّل أساساً رئيساً بالنسبة الى قرارات الإنفاق في هذين البلدين. وهي شكّلت هذا الأساس بالنسبة الى البلدان التي شعرت بأنّها مهدّدة بشكل مباشر من قبل العراق - مثل الكويت - أو بالتواجد الأمريكيّ في المنطقة - مثل إيران. وقد عكست أولويّات الإنفاق في الدول الأخرى التناقض الذي ميّز بشكل عامّ مواقف الزعماء العرب من الحرب التي قادتها أمريكا في العراق.

١١ - إنتاج الأسلحة

إليزابيث سكونز
سيبيل باور
إيمون سوري

I مقدّمة

يتم إنتاج الأسلحة بشكل أو بآخر في معظم البلدان، لكنّ الشركات الكبيرة المنتجة للأسلحة توجد في عدد صغير من البلدان. ويتم إنتاج الحصة الكبرى من السلع والخدمات العسكرية من حيث القيمة في الصين وأوروبا وروسيا والولايات المتحدة. يركّز هذا الفصل على صناعة الأسلحة في الإقليم الأطلسي الأوروبي. ويصف الملحق رقم ١١ التطورات الحديثة في صناعة الأسلحة الروسية، ويقدم أيضاً رواية موجزة عن التطورات في بيلاروسيا وأوكرانيا.

يعرض القسم II من هذا الفصل موجزاً للاتجاهات الرئيسة لإنتاج الأسلحة على أساس التطورات بين ١٠٠ أكبر شركة منتجة للأسلحة في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى. وهو يصف صناعة في طور التحوّل وتحاول التكيف مع التغيرات الحاصلة في التكنولوجيا العسكرية، ويركّز على الولايات المتحدة، حيث هذه الاتجاهات أشدّ بروزاً ومرئية أكثر، وحيث هناك سياسة متعمّدة لتعزيز هذا النوع من التغيّر. وفي أوروبا، لا يزال التوحّد الهدف الرئيس لإعادة الهيكلة. ويراجع القسم III تأثير الحرب في العراق سنة ٢٠٠٣ في صناعة الأسلحة ويربطه بهذه الاتجاهات الأوسع. ويبحث القسم IV ديناميات تدويل صناعة الأسلحة، مركزاً على التطورات في صناعة الأسلحة في أوروبا الغربية والشركات الصناعية على جانبي الأطلسي. ويحدّد القسم V قضايا نقل التكنولوجيا في العلاقات بين جانبي الأطلسي، وعواقبها على التعاون في صناعة الأسلحة، وطريقة معالجة الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية المسائل ذات الصلة. وتقدّم الاستنتاجات في القسم VI. ويدرج الملحق رقم ١١ بيانات مالية وتوظيفية عن الشركات المئة الأكبر في إنتاج الأسلحة في العالم (باستثناء الصين). ويشمل هذا الجدول الشركات الروسية لأول مرة، على الرغم من أنّ

البيانات عن هذه الشركات لا تزال تقريبية. ويقدم الملحق رقم ١١ أيضاً المصادر والطرق المستخدمة في جمع البيانات. ويدرج الملحق رقم ١١ استملاكات الشركات الأمريكية الشمالية والأوروبية الغربية الكبرى لأنشطة صناعة الأسلحة الوطنية والدولية في سنة ٢٠٠٣. ويقدم الملحق ١١ج رواية عن التطورات في صناعة الأسلحة في الاتحاد الروسي وبيلاروسيا وأوكرانيا.

II اتجاهات إنتاج الأسلحة

الجدول رقم ١١-١

الحصص الإقليمية/ الوطنية لمبيعات الأسلحة للشركات المئة الكبرى في العالم
باستثناء الصين، ٢٠٠٢ مقارنة بسنة ٢٠٠١

لا تجمع الأرقام دائماً بسبب طريقة التدوير.

عدد الشركات	الإقليم/ البلد	مبيعات الأسلحة ^أ (مليارات الدولارات) ٢٠٠١	٢٠٠٢	(بالمئة) للتغير ٢٠٠٢-٢٠٠١	الحصة من إجمالي مبيعات الأسلحة (بالمئة) ٢٠٠٢
٤٢	أمريكا الشمالية	[٩٨,٤]	١٢٠,٨	[٢٣]	٦٢,٨
٢	كندا	٠,٧	٠,٧	-٤	٠,٣
٤٠	الولايات المتحدة	[٩٧,٧]	١٢٠,١	[٢٣]	٦٢,٥
٣٨	أوروبا	٥٢,٢	٥٧,٩	١١	٣٠,٢
١١	المملكة المتحدة	٢٣,١	٢٣,٨	[٣]	١٢,٤
٨	فرنسا	[١,٣]	١٣,٩	[٢٤]	٧,٢
١	عبر أوروبا ^ب	٥,٥	٥,٦	٢	٢,٩
٣	إيطاليا	٣,٧	٤,٩	٣٤	٢,٥
٥	ألمانيا	٣,٦	٤,١	١٤	٢,١
٦	روسيا ^ج	[٢,٣]	٢,٨	[٢١]	١,٥
١	السويد	١,١	١,٣	٢٤	٠,٧
٢	إسبانيا	٠,٦	٠,٨	٢٩	٠,٤
١	سويسرا	٠,٥	٠,٥	٤	٠,٢
١	النرويج	٠,٣	٠,٣	٣٢	٠,٢
١٠	دول م ت ا أخرى	[٧,٢]	[٧,٤]	[٣]	[٣,٩]

يتبع

تابع

٧	اليابان	٥,٩	٥,٩	١-	٣,١
٢	كوريا الشماليّة	[١,٢]	[١,٠]	[١٣]	[٠,٦]
١	استراليا	[٠,٤]	٠,٣	٢٥	٠,٢
١٠	بلدان أخرى غير أعضاء في م ت ا	٦,٠	٦,٣	٤-	٣,١
٤	إسرائيل	٣,٢	٣,٢	٢	١,٧
٣	الهند	١,٦	١,٩	١٧-	٠,٨
١	سنغافورة	٠,٨	٠,٨	٤	٠,٤
١	جنوب إفريقيا	٠,٣	٠,٤	٩-	٠,٢
١٠٠	المجموع	١٩٢,١	[١٦٤,١]	[١٧]	١٠٠,٠

[] = مجاميع إجمالية تضمّ تقديرات لشركة واحدة أو أكثر، م ت ا = منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أ - تشمل مبيعات الأسلحة المبيعات الخاصّة بالاشتراء المحليّ ومبيعات التصدير.

ب - تستند النسب المئوية للتغير إلى أرقام مبيعات الأسلحة غير المدوّرة.

ج - الإجمالي الخاص بفرنسا في سنة ٢٠٠١ يشمل تقديراً لقيمة إنتاج الأسلحة DCN.

د - الشركة المصنّعة عبر أوروبية هي الشركة الأوروبية للدفاع الجويّ والفضاء المتواجدة في ثلاثة بلدان: فرنسا وألمانيا وإسبانيا، ومسجّلة في هولندا.

هـ - البيانات الخاصّة بروسيا وكوريا الشماليّة لا يمكن الركون إليها وبيانات مبيعات الأسلحة الروسية لسنة ٢٠٠١ مقدّرة على أساس الاتجاه في إجماليّ مبيعاتها.

المصدر: الملحق رقم ١١١ والجدول رقم ١١١-١.

يتميّز القطاع العلويّ لصناعة الأسلحة العالمية، كما تقدّمه لائحة سيبري للشركات المثة الكبرى بثلاثة اتجاهات سائدة: (أ) ارتفاع مبيعات الأسلحة، و(ب) استمرار التركيز، و(ج) الحركات (الديناميات) المتغيرة للنمو وإعادة الهيكلة.

الاتجاهات الكميّة: الشركات المثة الكبرى المنتجة للأسلحة

من الصعب تقدير التغيرات الكميّة في مبيعات الأسلحة العالمية والإقليمية والوطنية بسبب نقص البيانات الشاملة والمتسقة. ولا تقدّم معظم البلدان بيانات عن مبيعات الأسلحة الإجمالية أو القيمة الإجمالية لإنتاج الأسلحة في صناعاتها العسكرية. لذا يجمع سيبري بياناته عن مبيعات الأسلحة الخاصّة بالشركات بدلاً من مبيعات الأسلحة الوطنية. وتقدّم بيانات سيبري عن الشركات الكبرى المنتجة للأسلحة في البلدان التي يمكن الحصول منها على مثل هذه البيانات في لائحة الشركات المثة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم في سنة ٢٠٠٢ في الملحق رقم ١١١ وتوجز في الجدول رقم ١١-١. وتشكّل هذه الشركات المثة حصّة كبيرة من

إجمالي الإنتاج العالمي للأسلحة^(١)، وبالتالي تقدّم تطوّراتها إشارة تقريبية عن اتجاهات صناعة الأسلحة في البلدان الكبرى المنتجة للأسلحة. غير أنّ الصين هي أحد الاستثناءات الكبرى ولم تدرج الشركات الصينية في اللائحة نظراً لعدم وجود بيانات مماثلة عنها^(٢). وتشمل لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى هذا العام شركات في بلدين، هما كوريا الجنوبية وروسيا، لم تكن مدرجة عندما نشرت لآخر مرّة^(٣). وفي حين أن البيانات عن هذه الشركات تقل إمكانيةً الركون إليها عن الشركات الأخرى في اللائحة، لكنها تقدّم مع ذلك إشارة تقريبية إلى حجم مبيعاتها من الأسلحة.

بلغت مبيعات الأسلحة الإجمالية للشركات الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم (باستثناء الصين) ١٩٢ مليار دولار. وشكّلت الشركات الأمريكية والأوروبية الغربية غالبية مبيعات الأسلحة. وتمثّل ٤٠ شركة أمريكية في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى ٦٢,٥ بالمئة من مبيعات الشركات المئة الكبرى، وتمثّل ٣٢ شركة أوروبية غربية ٢٨,٧ بالمئة من الأجمالي، بما في ذلك ٦ شركات روسية تشكّل ١,٥ بالمئة من مبيعات الأسلحة الإجمالية. وشكّلت ١٠ شركات في بلدان أخرى من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٣,٩ بالمئة من الحصّة الإجمالية في سنة ٢٠٠٢، فيما شكّلت ١٠ شركات من بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بخلاف روسيا ٣,١ بالمئة من مبيعات الأسلحة المجتمعة للشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم.

في سنة ٢٠٠٢ حدثت زيادة كبيرة في مبيعات الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم مقارنة بسنة ٢٠٠١. وتبيّن كل المؤشرات أنّ هذا الاتجاه تواصل في سنة ٢٠٠٣، ولا سيما في الولايات المتحدة، حيث ارتفعت المخصّصات الحكومية للأسلحة ارتفاعاً كبيراً. وقد زادت الشركات المدرجة في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى مبيعاتها المشتركة من الأسلحة بنسبة ١٧ بالمئة بالدولارات الحالية، من ١٦٤ مليار دولار في سنة ٢٠٠١ إلى ١٩٢ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢. ويمثّل هذا المعدّل للزيادة مبالغة قليلة بالنسبة للاتجاه العام في الصناعة، نظراً لأنه يشمل بعض الداخلين الجدد في اللائحة التي كانت مبيعاتها من الأسلحة

(١) في سنة ١٩٩٧ شكّلت الشركات المدرجة في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى ٧٥ بالمئة تقريباً من إنتاج الأسلحة العالمي. انظر: *SIPRI Yearbook 1999: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 387.

(٢) قد يكون هناك شركات أخرى في بلدان أخرى يمكن أن تدرج في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى لو توقّرت بيانات عنها، مثل بعض الشركات في جمهورية التشيك وكازاخستان وبولونيا وتايوان وأوكرانيا.

(٣) R. Weidacher, «Arms Industry Data,» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp.357-363.

أدنى بكثير في سنة ٢٠٠١^(٤). وإذا أُجريت المقارنة بدلاً من ذلك مع شركات لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى في سنة ٢٠٠١ (أي تلك التي حققت أعلى مبيعات الأسلحة في سنة ٢٠٠١، باستثناء الشركات الروسية)، لكانت الزيادة أصغر إلى حد ما: ١٤ بالمئة بالدولارات الحالية^(٥).

وهكذا رغم صعوبة تقدير معدّل الارتفاع الدقيق، أو الأكثر شمولاً، على أساس هذه البيانات، من الواضح أنّ مبيعات الأسلحة للشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة ارتفعت في سنة ٢٠٠٢ بشكل عامّ. وتشير التقارير الأولية إلى أن مبيعات الأسلحة واصلت ارتفاعها في سنة ٢٠٠٣.

على المستوى الوطنيّ، حدثت الزيادات الكبرى في مبيعات الأسلحة في سنة ٢٠٠٢ في الشركات التي توجد مقارها في أستراليا وفرنسا وإيطاليا والنرويج وإسبانيا والسويد (الجدول رقم ١١-١). فقد تجاوزت الزيادة في مبيعات الأسلحة في هذه البلدان ٢٠ بالمئة بالدولارات الحالية. وتجاوزت مبيعات الأسلحة المجتمعة لسنتي شركات روسية في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى ٢٠ بالمئة أيضاً، لكن هذا الرقم أقلّ يقيناً لأنّه مقدّر على أساس اتجاه مبيعات الشركات الإجمالية لا مبيعات الأسلحة فحسب. وفي أربعة بلدان - كندا والهند واليابان وجنوب إفريقيا - تراجعت مبيعات الشركات من الأسلحة في سنة ٢٠٠٢.

وعلى مستوى الشركات، كان هناك عديد من حالات النموّ الاستثنائيّ في مبيعات الأسلحة في سنة ٢٠٠٢ (الجدول رقم ١١-٢). ومن حيث الحجم، سجّلت أكبر الشركات أكبر الزيادات المطلقة أيضاً في مبيعات الأسلحة. وتغطّي لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى مجموعة متنوّعة من الشركات التي تتراوح مبيعاتها من الأسلحة من ٢٣٠ مليون دولار للأصغر إلى ٢٠٥٠٠ مليون دولار للشركة الكبرى. وقد شكّلت الشركات الإحدى عشرة المدرجة في الجدول رقم ١١-٢ والتي حققت أكبر زيادة مطلقة في مبيعات الأسلحة ثلثي (١٨,٦ مليار دولار) الزيادة الإجمالية لشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة (٢٧,٩ مليار دولار). غير أنّ كثيراً من الشركات الصغيرة شهدت نموّاً كبيراً أيضاً. فقد رفعت ١١ شركة أمريكية و ٩ شركات أوروبية غربية مبيعاتها من الأسلحة بنسبة ٣٠ بالمئة أو أكثر

(٤) من الصعب تحليل الاتجاهات في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى بسبب التغيّر السريع لمكونات اللائحة. فثمة شركات جديدة تدخل اللائحة من خلال ازدياد مبيعاتها أو لأنها تنفصل عن شركات أخرى، وثمة شركات تكون سابقاً في اللائحة وتشتريها شركات أخرى. وبالنسبة للشركات الجديدة لا تتوفر بيانات مماثلة لبيانات سنة ٢٠٠١ وتجري التقديرات بشأنها. ومع ذلك فإنّ البيانات الواردة في الجدول رقم ١١-٢ توفر مؤشراً تقريبياً للاتجاهات الفعلية لأنّ تأثير تغيّر مكونات اللائحة صغير نسبياً على أساس سنة مقابل سنة.

(٥) بلغت مبيعات الأسلحة الإجمالية للشركات المئة الكبرى في سنة ٢٠٠١ ما مقداره ١٦٨ مليار دولار.

بالدولارات الحالية^(٦). وتنتمي أربع شركات روسية أيضاً إلى هذه الفئة، على افتراض أنّ مبيعاتها من الأسلحة نمت بشكل منسجم مع مبيعاتها الإجمالية.

الجدول رقم ١١-٢
الشركات التي حققت أكبر الزيادات في مبيعات الأسلحة، ٢٠٠١-٢٠٠٢
الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية، بالدولارات الحالية

التغير ٢٠٠١-٢٠٠٢		مبيعات الأسلحة				
ملايين ^٢	بالمئة	٢٠٠٢	٢٠٠١	القطاع ^٣	البلد	الشركة
الشركات التي حققت أكبر زيادة في المطلق في مبيعات الأسلحة (مرتبة وفقاً للزيادة بالدولار)						
٧٢٢٠	٦٨	١٧٨٠٠	١٠٥٨٠	Ac El Mi SA/A	الولايات المتحدة	نورثروب غرومان
٢٥٠٠	١٤	٢٠٥٠٠	١٨٠٠٠	Ac El Mi	الولايات المتحدة	بوينغ
٢٠٣٠	٢٦	٩٨٢٠	٧٧٩٠	A El MV Sh	الولايات المتحدة	جنرال داينمكس
١٣٠٠	٧٦	٣٠٢٠	١٧٢٠	El	الولايات المتحدة	ل-٣ موميونيكيشنز
١٢٥٠	٢٢	٦٨٨٠	٥٦٣٠	El Mi SA/A	فرنسا	ثيلز
١١٣٠	٦٤	٢٩٠٠	١٧٧٠	Comp	الولايات المتحدة	كمبيوتر ساينسس
١٠١٠	٦	١٨٨٧٠	١٧٨٦٠	Ac El Mi	الولايات المتحدة	لوكهيد مارتن
٩١٠	٦	١٥٢٥٠	١٤٣٤٠	El Mi	الولايات المتحدة	رايثيون
٨٦٠	٣٠	٣٧٢٠	٢٨٦٠	Ac El MV Mi SA/A	إيطاليا	فينميكانيا
٧٥٠	٢٠	٤٥٥٠	٣٨٠٠	El Eng	الولايات المتحدة	يونتايد تكنولوجيز
٥١٠	٢٢	١٧٨٠	٢٢٧٠	A MV Mi Sh	اليابان	متسوبيشي هفي إند
١٨٥٦٠		مجموع الإحدى عشرة شركة				
الشركات التي حققت أكبر زيادة في المطلق في مبيعات الأسلحة (مرتبة وفقاً للنسبة المئوية للزيادة)						
[٣٠٠]	[١٤٣]	٥١٠	[٢١٠]	Ac	روسيا	إيركوت ^٤
١٣٠٠	٧٦	٣٠٢٠	١٧٢٠	El	الولايات المتحدة	ل-٣ كومونيكيشنز
[١١٠]	[٦٩]	٢٧٠	[١٦٠]	MV	روسيا	أورالغوانزافودج
٧٢٢٠	٦٨	١٧٨٠٠	١٠٥٨٠	Ac El Mi SA/A	الولايات المتحدة	نورثروب غرومان
٣٦٠	٦٧	٩٠٠	٥٤٠	El Eng MV Mi	الولايات المتحدة	جنرال موتورز

يتبع

(٦) غير أنّ شركتين من الشركات الأوروبية الكبرى المنتجة للأسلحة - بي إي سيستمز وإيلز - شهدتا انخفاضاً في مبيعات الأسلحة في سنة ٢٠٠٢، بالدولار وبالعلة المحلية على السواء.

تابع

١٢٠	٦٧	٣٠٠	١٨٠	Comp (El Mi)	الولايات المتحدة	مونغ
١١٣٠	٦٤	٢٩٠٠	١٧٧٠	Comp (Oth)	الولايات المتحدة	كمبيوتر ساينسس
٤١٠	٥٦	١١٤٠	٧٣٠	Ac	فرنسا	داسو أفياسيون
١٢٠	٥٥	٣٤٠	٢٢٠	MV Oth	المملكة المتحدة	ألفيس
١٧٠	٥٢	٥٠٠	٣٣٠	Comp (Oth)	الولايات المتحدة	فيريديان
٢٣٠	٤٧	٧٢٠	٤٩٠	Eng MV SA/A	إيطاليا	فيات
١٥٠	٤٧	٤٧٠	٣٢٠	Sh	إيطاليا	فينكاتتيري
[١٠٠]	[٤٥]	٣٢٠	[٢٢٠]	Eng	روسيا	أوفيمسكوج
١٨٠	٤٣	٦٠	٤٢٠	MV	الولايات المتحدة	أوشكوش تراك
٢٤٠	٣٥	٩٢٠	٦٨٠	Eng	ألمانيا	ديملر كرايسلر
١٧٠	٣٥	٦٦٠	٤٩٠	Sh	المملكة المتحدة	في تي غروب
١٠٠	٣٤	٣٩٠	٢٩٠	Sh	إسبانيا	سيبي
١٨٠	٣٣	٧٣٠	٥٥٠	Comp (Oth)	الولايات المتحدة	تايتان
٨٠	٣٢	٣٣٠	٢٥٠	El Mi SA/A	النرويج	كونغسيبرغ
٧٠	٣٢	٢٩٠	٢٢٠	El	الولايات المتحدة	إيدو
٤١٠	٣١	١٧٣٠	١٣٢٠	MV	الولايات المتحدة	يونتايد دفنسن
٨٦٠	٣٠	٣٧٢٠	٢٨٦٠	Ac El MV Mi SA/A	إيطاليا	فينميكانكا
[١١٠]	[٣٠]	٤٨٠	[٣٧٠]	El	روسيا	إيروكوز ميتشسكوج
١٠٠	٣٠	٤٣٠	٣٣٠	El	الولايات المتحدة	كاسي

- أ - شركات زادت مبيعاتها من الأسلحة ٥٠٠ مليون دولار على الأقل أو ٣٠ بالمائة في سنة ٢٠٠٢.
- ب - لمعرفة المختصرات المستخدمة في القطاع، انظر الملحق رقم ١١أ.
- ج - بالنسبة الى الشركات الروسية، قدر التغيير في مبيعات الأسلحة بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على أساس اتجاه المبيعات الإجمالية لكل من هذه الشركات.
- المصدر: الملحق رقم ١١-أ.

تشمل معدلات النمو هذه تأثير التضخم وتقلبات أسعار الصرف. ويعتبر تأثير تقلبات أسعار الصرف على الشركات غير الأمريكية ذا صلة لأن العديد من هذه الشركات تعمل في السوق الدولية ومعرضة للمنافسة الدولية. على سبيل المثال، عانت الشركات الأوروبية من تأثير تقلبات أسعار الدولار الأمريكي. ففي سنة ٢٠٠٣ خفّضت تقلبات العملة الأجنبية

عائدات شركة ثاليس (Thales) الفرنسية بنحو ٣٧٨ مليون يورو (نحو ٤٢٠ مليون دولار)^(٧).

التركيز

تميّزت صناعة الأسلحة منذ أواسط التسعينيات بزيادة التركيز من خلال الاندماج والشراء. وكان هذا الاتجاه أكثر بروزاً في الولايات المتحدة. أما في أوروبا الغربية فقد كانت عملية التركيز أكثر تباطؤاً لأنها بلغت حدودها الوطنية في معظم المجالات، في حين واجه التوحيد عبر الحدود عدداً من العقبات، مثل اختلاف متطلبات الاشتراء الوطنية والأولويات، وهو ما أدى إلى تجزؤ إنتاج الأسلحة الأوروبي^(٨).

بلغ نشاط التركيز في الولايات المتحدة ذروته في النصف الثاني من التسعينيات. وتشير بيانات «إنفوبيز» (Infobase)، وهي نشرة إحصائية للشركات التجارية تتعلق بالاندماج والشراء في صناعة الدفاع والفضاء في كل أنحاء العالم، إلى اتجاه هابط قوي بين ١٩٩٩ و٢٠٠٢، وهي السنوات الأحدث التي تتوفر بيانات عنها. وتكشف بيانات «إنفوبيز» عن تراجع في القيمة الإجمالية لصفقات الاندماج والشراء من ٦٥,٩ مليار دولار في سنة ١٩٩٩ إلى ٢٧,٢ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢^(٩). ومن المرجح أن يتأثر هذا الاتجاه بقوة بتطورات صناعة الأسلحة الأمريكية. وقد أفاد تقرير «إنفوبيز» نصف السنوي الصادر تموز/ يوليو ٢٠٠٣ عن حدوث ١٢٩ عملية شراء لشركات ذات صلة بالدفاع في النصف الأول من سنة ٢٠٠٣، أي زيادة نشاط الاندماج والشراء بنسبة مقدارها ٣٠ بالمئة مقارنة بما كانت عليه في سنة ٢٠٠٢^(١٠)، لكن ذلك انجهاً في عدد المشتريات، لا في قيمتها، وبالتالي يمكن أن يشمل عدداً كبيراً من المشتريات الصغيرة.

وتدعم البيانات الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية هذا الاستنتاج، حيث تشير هذه

«Thales 03 Revenue EUR10.6 Billion,» *Dow Jones Business News*, 13 February 2004, (٧) < http://biz.yahoo.com/djus/040213/0155000093_6.html > .

(٨) ثمة وصف لذلك في الكثير من الكتابات حول هذا الموضوع. انظر مثلاً: K. Hartley, «The Future of European Defence Policy: An Economic Perspective,» *Defence and Peace Economics*, vol. 14, no. 2 (January 2003); F. Heisbourg, [et al.], «European Defence: Making it Work,» Chaillot Paper no. 42 (Paris: EU Institute for Security Studies [EUISS], 2000); J. Howorth, «European Integration and Defence: The Ultimate Challenge?», Chaillot Paper no. 43 (Paris: EUISS, 2000), and B. Schmitt, «The European Union and Armaments: Getting a Bigger Bang for the Euro,» Chaillot Paper no. 63 (Paris: EUISS, 2003).

«Defense Mergers and Acquisitions Tallies \$27 Billion in Deals in 2002,» PR Newswire, (٩) 24 January 2003, < http://www.findarticles.com/cf_dls/m4PRN/2003_Jan_24/96806858/p1/articlejhtml > .

«Defense Mergers and Acquisitions Tallies Nearly \$10 Billion in Dealmaking in First Half (١٠) of 2003,» PR Newswire, Infobase Press Release, 24 July 2003, < <http://www.infobasepub.com/> > .

البيانات إلى ارتفاع عدد صفقات الاندماج والشراء التي سجّلتها وزارة الدفاع، لكن ثمة اتجاهًا نحو انخفاض قيم كل منها وتحوّل في الصفقات من مستوى المتعهدين الرئيسيين إلى مستوى المتعهدين الثانويين^(١١). وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كانت وزارة الدفاع قد سجّلت ٣٧ صفقة اندماج وشراء لسنة ٢٠٠٣، وهو رقم مرتفع مقارنةً بالمتوسط السنويّ البالغ ٢٣ صفقة اندماج وشراء في فترة السنوات العشر ١٩٩٤ - ٢٠٠٣. غير أنّ قيمة هذه الصفقات السبع والثلاثين مجتمعة تبلغ ٨ مليارات دولار فقط، أي ثمن قيمة صفقات الاندماج والشراء الثماني والعشرين المسجّلة في سنة ٢٠٠١.

وتشير بيانات سيبري أيضاً إلى تواصل نشاط التركيز بمعدّلات عالية نسبياً في الولايات المتحدة في سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، رغم أنّ المستوى أدنى بكثير مما كان عليه في فترة الذروة في أواخر التسعينيات. وينعكس ذلك في نموّ مبيعات الشركات من الأسلحة في سنة ٢٠٠٢ (الجدول رقم ١١-٢) ويتّضح في اللائحة لائحة المشتريات في سنة ٢٠٠٣ (الملحق رقم ١١ ب).

كما يظهر أعلاه (الجدول رقم ١١-٢)، شكّلت ١١ شركة في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى ثلثي الزيادة الإجمالية في سنة ٢٠٠٢، وبالتالي ارتفع معدّل التمرکز بين الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة بشكل كبير: ٨ من هذه الشركات أمريكية. ويرجع جزء من هذه الزيادات إلى النموّ العضويّ (ارتفاع مبيعات الوحدات القائمة)، لكنّ العديد من هذه الشركات رفعت مبيعاتها بشكل أساسي من خلال شراء وحدات منتجة للأسلحة من شركات أخرى. وتشمل الأمثلة الرئيسة في الولايات المتحدة شراء نورثروب غرومان (Northrop Grumman) شركة تي آر دبليو (TRW) لتكنولوجيا المعلومات والفضاء في صفقة كبرى قيمتها ٧,٨ مليار دولار، وشراء ل-٣ كوميونيكيشنز (Communications) شركة رايشيون إيركرافت إنتغريشن سيستمز (Raytheon Aircraft Integration Ststems) مقابل ١,١٣ مليار دولار، وشراء جنرال داينمكس (General Dynamics) شركة جنرال موتورز ديفنس (General Motors Defense) في كندا بمبلغ ١,١ مليار دولار^(١٢). وفي أوروبا الغربية اشترت فينميكانيكيا شركة ماركوني موبيلز بمبلغ ٥٥٧ مليون دولار في سنة ٢٠٠٢. ومن الشركات الأوروبية الغربية الأخرى المدرجة في الجدول رقم ١١-٢ والتي نمت من خلال عمليات

(١١) US Department of Defense, Deputy Under Secretary of Defense [DUSD] for Industrial Policy, Remarks at the Defense Manufacturers Conference, Marriot Wardman Park Hotel, Washington, DC, 2 December 2003, < http://www.acq.osd.mil/ip/speeches/defense_mfg_conference-12-2-2003.pdf >.

(١٢) انظر جداول الاندماج والشراء في: H. Baumann, «Tables on National Arms Production», in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), table 11A.5, pp.407-408.

الشراء الكبرى أفييس وثيلز وفي تي غروب (فوسبر ثورنيكروفت سابقاً).

تواصلت أنشطة التركيز أيضاً بمعدّل مرتفع نسبياً في سنة ٢٠٠٣. ويظهر الجدولان رقما ١١ب و١١أ، صفقات الشراء الكبرى في صناعة الأسلحة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في سنة ٢٠٠٣. وهي تشمل عدداً كبيراً من صفقات الشراء في صناعة الأسلحة الأمريكية، أربعة منها بلغت قيمة صفقتها نحو مليار دولار أو يزيد: واحدة لشركة كمبيوتر ساينسس كوربوريشن، واثنان لجنرال داينمكس، وواحدة للوكهيد مارتن. لكن مع نهاية سنة ٢٠٠٣ بدأ أن الاهتمام التجاري والصناعي في الاندماج والشراء أخذ يتراجع. وقد تنبأ المحللون في قطاع الاستثمار الأمريكي بأن القيمة العالية «للشراء والاندماج الدفاعي» ستتراجع نتيجة لتبريد «مخزونات الأسلحة» وارتفاع احتمال حدوث صفقات في الصناعة الجوية الفضائية التجارية وعودة انتعاش شركات تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يجذب المستثمرين بعيداً عن قطاع الصناعة العسكرية^(١٣).

جرى القليل من المشتريات الكبرى في صناعة الأسلحة في أوروبا الغربية في سنة ٢٠٠٣. وأهم هذه الصفقات شراء فينميكانيك الإيطالية شركة أميرماكي بمبلغ ١٧٦ مليون دولار وشراء شركة الفضاء والدفاع الجوي الأوروبية (إيدز) حصّة بي أي سيستمز البالغة ٢٥ بالمئة في شركة أستريوم ما جعلها المالك الوحيد لهذه الشركة المشتركة سابقاً^(١٤). وقد مهد الشراء الأخير السبيل لاندماج أنشطة الفضاء العالمية لإيدز وإعادة هيكلتها وسهّلت أيضاً حدوث اندماج مع الشركة الأوروبية الكبرى الأخرى المصنّعة للقمر الصناعي الأوروبي، ألكاتل سبيس، وهو ما كان يدرس في سنة ٢٠٠٣^(١٥). وقد قرّرت وزارة التجارة والصناعة البريطانية عدم رفع القضية إلى لجنة المنافسة البريطانية، شريطة أن تبدّد إيدز المخاوف الأمنية المتعلقة بسرّيّة المعلومات الحساسة والحفاظ على القدرة البريطانية على تطوير الاتصالات العسكرية وتشغيلها وصيانتها^(١٦).

كان التطوّر الرئيسي في المشتريات عبر الأطلسي في سنة ٢٠٠٣ شراء الشركات

«Defense Mergers Slow Down: Few Big Deals due as Investors Eye Tech, Commercial Aerospace,» *Defense News* (8 December 2003), < <http://www.defensenews.com/storyphp?F=2449596&C=thisweek> > .

EADS, «EADS Completes Full Acquisition of Astrium,» Press Release, Schiphol Rijk, (١٤) 26May 2003, < http://www.eads.net/en/press/eads/20030526_astrium.xml > .

«Wooing Alcatel,» *Aviation Week and Space Technology* (5 May 2003), pp.25-26, and (١٥) «Alcatel to Start Talks on Space Links with EADS,» Air Letter (1 May, 2003), p.7.

British Department of Trade and Industry, «Sutcliffe's Decision on Space Systems (١٦) Merger,» Press Release, 2 September 2003, < <http://www.gnn.gov.uk/gnn/national.nsf/0/D1AD53AD0CCA184780256D950053B93C?opendocument> > .

الأمريكية اثنتين من كبريات شركات إنتاج محركات الطائرات الأوروبية (انظر القسم IV)، وشراء جنرال داينمكس للشركة النمساوية المنتجة للمركبات العسكرية، ستير سبيسيفارسوغ. وكانت المشتريات الأوروبية لشركات مقرها الولايات المتحدة صفقات صغيرة، وقامت بها شركات بريطانية بصورة أساسية (انظر الجدول رقم ١١ ب).

جرى في سنة ٢٠٠٣ مزيد من التطور في الخطط المعدة من مدة طويلة لإعادة هيكلة صناعة الأسلحة الروسية، عندما أعلنت الحكومة عن خطة جديدة لتوحيد صناعة الطائرات. وهي تتطلع إلى اندماج المكاتب الروسية الكبرى لتصميم الطائرات - إيوشن وميغ وسوخوي وتوبوليف - في شركة طائرات كبيرة بحلول سنة ٢٠٠٧. وتوصف الشركة الجديدة التي سميت بشكل مؤقت يونيتد إيركرافت مانوفاكشرنغ هولدنغ (تعرف باسم أولك في روسيا) بأنها شبيهة في هيكليتها بشركة إيدز عبر الأوروبية. وستضم أيضاً منشآت صناعية مثل إيركوت التي تنتج طائرة سوخوي بموجب ترخيص، لكنها ستستثني شركات محركات الطائرات وشركات المروحيات^(١٧). ومن المتوقع أن تكون سوخوي الشركة الرائدة لأنها اختيرت لتطوير الجيل الخامس من الطائرات القتالية الروسية^(١٨).

اتجاه إعادة الهيكلة

تغير اتجاه إعادة هيكلة صناعة الأسلحة بشكل كبير منذ فترة تخفيض حجم القوة العاملة التي حدثت في معظم العقد الذي تلا انتهاء الحرب الباردة. ورغم أن التغييرات متفاوتة بين منطقة وأخرى، من الواضح بأن إعادة الهيكلة واستراتيجيات الشركات تخضع بشكل متزايد التطورات الأخيرة في تطبيق التكنولوجيا العسكرية وتوقعات الاتجاهات المستقبلية في هذه المجالات. وفي حين لا تزال هناك قطاعات تجد فيها إعادة الهيكلة الدافع في الحاجة إلى التكيف مع مستوى الطلب المتدني، مثل صناعة بناء السفن في أوروبا، لم تعد الضغوط من أجل تخفيض حجم العمالة والترشيد الدافع البارز لعملية إعادة الهيكلة. فقد أخذت عمليات الشراء واستراتيجيات الشركات تندفع بالرغبة في الحصول على قدرات في القطاعات المتنامية، مثل الإلكترونيات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات. وتستند هذه العملية إلى الاتجاهات الطويلة المدى في تطور التكنولوجيا العسكرية وتحول القوات العسكرية التي برزت في التسعينيات. غير أن هذا الاتجاه تسارع بشكل كبير عبر ارتفاع الإنفاق على المشتريات الذي أعقب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتتقدم الشركات

L.Pronina, «Aviation Industry to Go Private,» *Moscow Times*, 1/12/2003, and (١٧) «Rosaviakosmos to Merge Five Aerospace Firms,» *Air Letter* (17 December 2003), p. 7.

انظر أيضاً الملحق رقم ١١ ج من هذا الكتاب.

R. Pettibone, «Sukhoi Hopes to Head Russian Consolidation,» *Forecast International*, 19/ (١٨) 12/2003, < <http://emarketalerts.forecast1.com/mic/eabstract.cfm?reco=101734> > .

بسرعة كبيرة إلى المجالات التي ترتفع فيها ميزانيات المشتريات.

تطبق وزارة الدفاع الأمريكية سياسة نشطة لتسهيل التحوّل الصناعي في هذا الاتجاه وتعزيزه. وتشمل هذه السياسة مشتريات من شركات أجنبية والتعاون معها من أجل الحصول على تكنولوجيا جديدة^(١٩). ويجذب الازدهار في «السوق العسكرية» الأمريكية أيضاً شركات غير أمريكية تبنت استراتيجيات متنوّعة للوصول إلى السوق الأمريكية. وفي أوروبا، تجري التطوّرات في سياق سياسة الأمن والدفاع الأوروبية^(٢٠)، والاتحاد الأوروبي وقوات ردّ الفعل السريع التابعة لمنظمة معاهدة شمالي الأطلسي (ومصادر إدارة الأزمة بشكل عام) وما يرتبط بذلك من حاجة مدركة إلى الاشتراء المشترك وقدرات الإنتاج المشتركة. وقد أدى ذلك الآن إلى أوّل قرار من نوعه وكالة متصلة بالأسلحة في إطار الاتحاد الأوروبي^(٢١).

القطاعات المتوسّعة

القطاعات المتوسّعة الرئيسة هي الإلكترونيات العسكرية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأنماط متنوّعة من الخدمات. وتؤدي تطوّرات التكنولوجيا العسكرية والعمليات العسكرية مثل تكامل الأنظمة والحرب المتمركزة في الشبكات إلى إحداث طلب جديد في هذه القطاعات. وثمة مصدر آخر للطلب وهو زيادة الإنفاق الحكومي على الأمن الداخلي والأنشطة المخبرانية. وتتولّد زيادة ثالثة في الطلب عبر زيادة تزييم الحكومات للخدمات إلى القطاع الصناعي الخاص، ما يجعل تقديم الخدمات قطاعاً نامياً في الصناعة. وأخذت تتكوّن شركات جديدة متخصصة في تقديم الخدمات إلى وزارات الدفاع والقوات المسلّحة، كما تقوم الشركات القائمة المنتجة للأسلحة بتطوير شركات خدمات، إما ببناء مثل هذه القدرات بشكل عضويّ وإما من خلال شراء شركات الخدمات. وتتعدّد أنواع هذه الخدمات، حيث تتراوح بين خدمات الإصلاح والخدمات اللوجستية إلى خدمات القتال الفعليّ. ويركّز معظمها على الأنشطة التي تتمّ وقت السلم، لكنّ بعض هذه الخدمات يتوجّه أيضاً إلى ظروف الحرب^(٢٢). وهكذا في أعقاب خصخصة الإنتاج المملوك من قبل الدولة في

(١٩) للحصول على وصف لهذه السياسة، انظر الفصل ٩ من هذا الكتاب.

(٢٠) انظر الفصل ١ من هذا الكتاب.

Council of the European Union, «Council Decision of 17 November 2003 Creating a Team (٢١) to Prepare for the Establishment of the Agency in the Field of Defence Capabilities Development, Research, Acquisition and Armaments,» 2003/834/EC, *Official Journal of the European Union*, L318, 3 December 2003, pp.19-21; «EU Agency Gets Go Ahead,» EUobserver.com, 17November 2003, < <http://www.euobserver.com/index.phtml?sid=13&aid=13577> >; M. Thurston, «EU Agency Aims to Boost Bloc's Military Muscle,» *Defense News* (17 November 2003), and B. Tigner, «Europeans Bicker over Arms Agency Set-up,» *Defense News* (17 November 2003), p. 4.

N. D. Schwartz, «The War Business: The Pentagon's Private Army,» *Fortune.com*, (٢٢) 17March 2003, < <http://www.fortune.com/fortune/articles/0,15114,427948,00.html> >.

الثمانينيات والتسعينيات، توجد الآن موجة جديدة من تأمين مصادر مثل هذا النوع من الأنشطة، وهو ما سيستمر على الأرجح. من الصعب الحصول على أرقام ملموسة، لكن تنفيذ التقارير بأن وزارة الدفاع الأمريكية تفكر في تلزيم ما يصل إلى ٢٢٦٠٠٠ عمل إلى شركات خاصة بحلول سنة ٢٠٠٨^(٢٣)، ويمكن أن يتضاعف حجم الصناعة العسكرية الخاصة في السنوات العشر القادمة وفقاً لبعض التقديرات^(٢٤).

تضمّ لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى عدداً من الشركات المتخصصة في الخدمات أو التي يمثل قطاع الخدمات فيها حصّة كبيرة من أنشطتها العسكرية. وتشمل هذه كاسي إنترناشيونال وكمبيوتر ساينسس كوربوريشن (التي اشترت دينكورب) وفينل، التي اشترتها نورثروب غرومان في سنة ٢٠٠٣. وفي بعض الحالات، تتكوّن شركات بفصل وحدات عن وزارات الدفاع. وتلك هي حالة بريتيش كينتيك التي أنشئت في تموز/ يوليو ٢٠٠١ من قسم رئيس من هيئة البحث والتقييم الدفاعي التابعة لوزارة الدفاع البريطانية^(٢٥). الخدمات التي تقدّمها كينتيك واسعة التنوع، وتشمل الاستشارات العسكرية الاستراتيجية والبحث والتطوير العسكري والدعم اللوجستي وخدمات المخابرات التكتيكية وخدمات الشبكات والتدريب العسكري^(٢٦). ومن بين الشركات القائمة، طوّرت الشركات التالية قدرات كبيرة في مجال الخدمات: بي إي سيستمز (المملكة المتحدة) وبابوك (المملكة المتحدة) وبوينغ وإيدز ولوكهيد مارتن ونورثروب غرومان ورايثيون وفي تي غروب (المملكة المتحدة). وخلال فترة بضع سنوات، طوّرت في تي غروب شركة كبيرة لبناء السفن (فوسبر ثورنيكروفت Vosper Thornycroft) إلى شركة متخصصة في الخدمات شكّلت ٨٠ بالمئة من مبيعاتها في سنة ٢٠٠٢^(٢٧). وتظهر كثير من هذه الشركات أيضاً أقوى نموّ في مبيعات الأسلحة بين

G. F. Segal, «DOD Aims to Compete,» *Privatization Watch* (June-July 2003), p.7, <http://www.rppi.org/junejuly03pw.pdf> . (٢٣)

(٢٤) أصبحت الشركات العسكرية الخاصة جزءاً لا يتجزأ من القوّات المسلّحة، ولا سيما في الولايات المتحدة. فمع تخفيض حجم القوّات العسكرية في التسعينيات، لزمّت العديد من الأعمال إلى الشركات العسكرية الخاصة. ووفقاً لأحد التقديرات، كانت وزارة الدفاع تخطّط لإنفاق ٨ بالمئة من ميزانيتها الإجمالية (٣٠ مليار دولار على الأقل) على الشركات العسكرية الخاصة في سنة ٢٠٠٣. انظر: P. W. Singer, *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry* (New York: Cornell University Press, 2002), نقلاً عن: «Warfare Goes Private: Government Outsourcing Creates Growing Military Industry Sector for Service Firms,» *Defense News* (21 July 2003), p. 48

(٢٥) في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ باعت الحكومة البريطانية حصّة مقدارها ٣٣,٨ بالمئة من الشركة إلى شركة الاستثمار الأمريكية كارلايل غروب.

Skns and Weidacher, «Arms Production,» pp. 341-346. (٢٦)

يقدم الجدول رقم ٧-٧ لائحة بالشركات التي تقدّم مثل هذه الخدمات.

«Warfare Goes Private: Government Outsourcing Creates Growing Military Industry Sector for Service Firms».

الشركات المدرجة في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى (انظر الجدول رقم ١١-٢ والقسم III).

ثمة مجموعة أكثر أهمية من الشركات، وهي تلك التي تعمل في الإلكترونيات العسكرية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويتأثر نمط النمو في مبيعات الأسلحة الخاصة بالشركات الأمريكية واتجاه إعادة هيكلة صناعة الأسلحة الأمريكية بقوة بنمو هذه الأسواق. فالشركات المتخصصة في تكنولوجيايات القيادة والسيطرة والاتصالات والكمبيوتر والمخابرات والمراقبة والاستطلاع والخدمات التقنية المتخصصة تجد نفسها بصورة متزايدة هدفاً للشراء من قبل الشركات الكبيرة القائمة. ومن الأمثلة الكبرى في سنة ٢٠٠٣ شراء جنرال داينمكس شركة فيريديان مقابل ١,٥ مليار دولار، وشراء لوكهيد مارتن شركة تايان مقابل ٢,٤ مليار دولار. ومن الشركات الأخرى المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات أنيتون ول-٣ كوميونيكيشنز وسائيس أبليكيشنز وسيليكون غرافيكس، ومعظمها قامت بعمليات شراء رئيسية في هذه القطاعات في ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

لم يعد نظام مراجعة عمليات الاندماج والشراء التابع لوزارة الدفاع يفرض أية قيود كبيرة على التركيز. في سنة ٢٠٠٣، لم تمنع سوى عملية اندماج وشراء واحدة فحسب^(٢٨). ويبدو أن المخاوف السابقة من الميول الاحتكارية الناشئة من عمليات الاندماج والشراء قد تبددت. ويجد استرخاء عملية المراجعة الأمريكية لعمليات الاندماج والشراء حافزاً في رؤية وزارة الدفاع «القاعدة الصناعية الدفاعية في القرن الحادي والعشرين»، على أساس «قدرات خوض الحرب» التي تتطلب تحوّل هيكليّة صناعة الأسلحة وقدرتها. وتهدف وزارة الدفاع، كجزء من هذا التحوّل، إلى إدخال تدابير تدفع إلى بروز موردين جددًا وتيسر ذلك^(٢٩).

وفي سنة ٢٠٠٢ طوّرت هيئة الأركان المشتركة^(٣٠) «لغة جديدة لخوض الحرب»^(٣١) من أجل تحويل صناعة الأسلحة وتطوير ما يسمّى «المفاهيم الوظيفية» الخمسة لهذه الغاية - إدراك فضاء المعركة، والقيادة والسيطرة، وممارسة القوة، والحماية، واللوجستيات المركّزة - كما أجملتها وزارة الدفاع لأول مرّة في «تحويل قاعدة الصناعة الدفاعية: خريطة طريق»

(٢٨) انظر الهامش رقم ١١ .

(٢٩) هذه ليست فكرة جديدة، بل على العكس من ذلك، كانت إحدى الأفكار الرئيسية لجاك غانسلر، خدام كمساعد لوزير الدفاع للمشتريات والتكنولوجيا في إدارة كلينتون. غير أنّه تبين صعوبة تطبيق هذه الاستراتيجية لأنها تتطلب إنهاء عقود عدد من أنظمة الأسلحة التقليدية، وهو ما تبين أنّه ممكن سياسياً في ذلك الوقت، في فترة تراجع الإنفاق على شراء الأسلحة.

(٣٠) كانت تسمّى سابقاً هيئة رؤساء الأركان المشتركة.

(٣١) انظر الهامش رقم ١١ .

Transforming the (Defense Industrial Base: A Road Map) في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ (٣٢).
وتهدف هذه المفاهيم إلى أن تكون أساساً لوزارة الدفاع في مراجعة المشتريات.

في سنة ٢٠٠٣ بدأت وزارة الدفاع عملية تقدير لقدرات صناعة الأسلحة باستخدام اللغة الجديدة لخوض الحرب. وقد اكتمل التقدير الأول في سنة ٢٠٠٣ وقدم في تقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ حول أحد المفاهيم الوظيفية الخمسة: إدراك فضاء المعركة^(٣٣). وفي الفترة التي تمتد إلى أوائل سنة ٢٠٠٥، ستشرع وزارة الدفاع في عمليات تقدير مماثلة «لقدرات القاعدة الصناعية الدفاعية» بالنسبة إلى المفاهيم الوظيفية الأربعة الأخرى. وتهدف هذه السلسلة من التقييمات إلى «إعادة تعريف وتقدير ما هي قدرات القاعدة الصناعية الحاسمة حقاً لخوض الحرب ضمن هذه البنية المعمارية الجديدة... والمساعدة في تركيز قاعدتنا الصناعية على تحديات الحرب في القرن الحادي والعشرين»^(٣٤). ويؤمل في المستقبل أن يحدث الداخلون الجدد إلى صناعة الأسلحة مزيداً من المنافسة. غير أن هناك أيضاً ميلاً قوياً في الاتجاه المعاكس، حيث من المرجح أن تقل القيود على مستوى نشاط الاندماج والشراء لاعتبارات تتعلق بالمنافسة وأن تدفع بدلاً من ذلك بالحاجة إلى قدرات جديدة لخوض الحرب. وتشترك «إنفوبيز» في هذا الاستنتاج «هذه إدارة تريد أدوات لخوض الحرب، وهي راغبة في قبول نشاط الاندماج والشراء كوسيلة مشروعة لتحقيق تلك الغاية»^(٣٥). وليس من الواضح إذا ما كانت هذه السياسة ستكون ناجحة، إذ إنها ستتوقف على التوافر المستمر للمخصصات الكبيرة من أجل تمويل هذه القدرات. وثمة عاملان على وجه الخصوص يمكن أن يثيرا المشاكل في وجه ذلك: (أ) توزيع أموال الاستملاك بين القدرات الجديدة وأنظمة حقبة الحرب الباردة التي يشك في منفعتها في البيئة الأمنية الحالية، و(ب) عدم التوافق المستمر بين خطط الدفاع المستقبلية ومصادر الميزانية المستقبلية لتمويل هذه الخطط، وهو ما يمكن أن يزيد على ضوء عدم يقين الاستدامة الاقتصادية والسياسية حتى مخططات ميزانيات الدفاع الأمريكية الحالية^(٣٦).

US Department of Defense, Office of the Deputy Under Secretary of Defense (Industrial (٣٢) Policy), *Transforming the Defense Industrial Base: A Roadmap* (Washington, DC: US Department of Defense, 2003), < <http://www.acq.osd.mil/ip> >, Sköns and Baumann, «Arms Production», pp.373-403.

US DOD, Deputy Under Secretary of Defense for Industrial Policy, «Defense Industrial (٣٣) Base Capabilities Study: Battlespace Awareness.» January 2004, < <http://www.acq.osd.mil/ip/> > .

(٣٤) انظر الهامش رقم ١١ .

(٣٥) ستيوارت ماكوتشام، رئيس إنفوبيز، وناشر نشرة عمليات الاندماج والشراء الدفاعية، مقتبس في: «Defense Mergers and Acquisitions Tallies \$27 Billion in Deals in 2002».

D. Gold, «The Coming Bush Defense Budget Train Wreck in Historical Perspective.» Paper (٣٦) for the Study Group on the Economics of Security in the post-9/11 world, New School University, 14 November 2003, < <http://worldpolicy.org/projects/arms/study/> > .

الفصل ١٠ عن النفقات العسكرية في الكتاب.

III تأثير الحرب في العراق في صناعة الأسلحة

لا يمكن التوصل الآن إلى تقييم نهائي لتأثير الحرب في العراق في صناعة الأسلحة. وقد انقسمت التقييمات التي أجريت في سنة ٢٠٠٣ إلى فئتين عريضتين. أشار «دعاة الشبكات المركزية» من جهة إلى الانتصار السريع الذي تحقّق باعتباره إثباتاً للاشتراء المركزي على الحرب بالشبكات المركزية، ورأوا أنّ ذلك سيسرّع الانتقال نحو قوّات أخفّ وأسرع يمكن نشرها بسرعة في أيّ مكان. بالمقابل، كان هناك المحلّلون الذين شدّدوا على أنّ التخطيط العسكريّ القائم، وبالتالي المعدّات المطلوبة، لن تتأثّر بالحرب بشكل كبير^(٣٧). وأشاروا إلى الدور الرئيسيّ الذي لعبته منظومات الأسلحة التقليديةّ الأقدم من النوع الذي ساد في الحرب الباردة. فقد أسقطت القاذفات البعيدة المدى ٢٨ بالمئة تقريباً من المتفجّرات المستخدمة في الحرب^(٣٨)، وحظيت دبابات أبرامز وتشالنجر بتقدير كبير بسبب دروعها وقدرتها على البقاء^(٣٩). لكن هذه الآراء لا تبدو متناقضة عند دراستها من منظور أعمق. فقد أفاد النزاع في إبراز التطوّرات الرئيسيّة في صناعة الأسلحة، لكن هذه الاتجاهات تطوّرت على مدى عدّة سنوات. ومن هذا المنظور يرجّح أن يكون تأثير الحرب في منتجيّ الأسلحة محدوداً على المدى الطويل. ومع ذلك ربما يتواصل الجدل الحادّ بشأن أولويّات الاستملاك بسبب النجاح المتوازي للتكنولوجيات التقليديةّ وغير التقليديةّ في حرب العراق وعدم يقين الأخطار المستقبلية.

الطريقة الأولى التي أظهرت فيها حرب العراق اتجاهاً متغلغلاً في صناعة الأسلحة تتعلّق بهيكلية الصناعة نفسها، كما أشرنا في القسم II. فحدود «صناعة الأسلحة»، كما هي معرفة تقليدياً، تتوسّع بسرعة لأنّ وزارات الدفاع أخذت بشكل متزايد تلزم المهّمات إلى شركات متخصصة في تأمين الخدمات العسكرية. وفي حرب العراق، كان هناك نحو ٢٠٠٠٠ متعهّد في المنطقة يؤدّون أعمالاً متنوّعة مثل خدمة المعدّات وتقديم الدعم اللوجستي^(٤٠). وأظهرت الحرب مدى تقدّم «خصخصة» القوّات المسلّحة الأمريكيّة. ومن المفيد إلقاء نظرة عامّة موجزة على قيمة العقود الممنوحة إلى الشركات العسكريّة الخاصّة

«Our Basic Thesis is that the War doesn't Matter.» Chris Meccray, Deutsche Bank, (٣٧)

D. Mulholland, «Who Will Profit from the War in Iraq?», *Jane's Defence Weekly*: مقتبس في: (23 April 2003), p.20.

P. Spiegel, «The Technology is Put to the Test.» Special Report: Defence Industry, (٣٨) *Financial Times Insert* (19 November 2003), p. 1.

Mulholland, Ibid. (٣٩)

G. F. Segal, «Contractors at War.» *Privatization Watch* (June-July 2003), p.4, <http://www.rppi.org/junejuly03pw.pdf>. (٤٠)

ونوعها لإدراك مقدار اعتماد وزارة الدفاع على متعاقدى القطاع الخاص في حرب العراق سنة ٢٠٠٣. وهذه الشركات التابعة للقطاع الخاص هي من أنواع مختلفة^(٤١).

منحت «كيلوغ وبراون وروت»، وهي شركة تابعة إلى «هالبيرتون» عقداً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لتقديم الدعم اللوجستي إلى العمليات الميدانية للجيش الأمريكي. وهذه الاتفاقية التي تعرف باسم عقد برنامج زيادة اللوجستيات المدنية هي عقد «مقاوله على أساس التكلفة زائد رسم مكافأة»، ما يعني أنّ القيمة الإجمالية مفتوحة وأنها تتوقف على المتطلبات العسكرية. يصدر الجيش الأمريكي «أمر القيام بمهمة» عندما يحتاج إلى تأدية خدمة. ويدفع إلى «كيلوغ وبراون وروت» تكلفة الخدمة المقدمة زائد رسم يشكل نسبة مئوية. ووفقاً لمركز السلامة العامة، منحت الشركة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ طلبات في العراق يبلغ مقدارها ٢ مليار دولار^(٤٢).

منحت «فينل كوربوريشن» وهي شركة تابعة لنورثروب غرومان عقداً بقيمة ٤٨ مليون دولار لتدريب الجيش العراقي الجديد^(٤٣). المدربون من المدنيين، لكنّ غالبيتهم من العسكريين الأمريكيين السابقين^(٤٤). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فازت «دينكورب» وهي شركة تابعة إلى «كمبيوتر ساينس كوربوريشن» بعقد قيمته ٥٠ مليون دولار لتدريب قوات الشرطة العراقية^(٤٥). وبموجب الاتفاق، تقدّم «دينكورب» ما يصل إلى ١٠٠٠ مستشار مدني. واشترك عديد من الشركات البريطانية العسكرية الخاصة في أنشطة ما بعد الحرب في سنة ٢٠٠٣. واعتباراً من أيلول/سبتمبر بلغ عدد العاملين التابعين لشركة «غلوبال ريسك ستراتيجيز» ١١٠٠ في العراق، معظمهم جنود سابقون^(٤٦).

غير أنّ الدور الأساسي للشركات العسكرية الخاصة في مناطق النزاع كان قد ترسخ

(٤١) محدّد أحد تصنيفات الشركات العسكرية الخاصة ثلاثة أنماط عريضة من هذه الشركات: شركات «تقديم خدمات عسكرية» و«استشارات عسكرية» و«إسناد عسكري». انظر: P. W. Singer, *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry* (Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 2003).

(٤٢) Center for Public Integrity, «Windfalls of War: Kellogg Brown and Root: Background,» 4 February 2004, < <http://www.publicintegrity.org/wow/bio.aspx?act=pro> > .

(٤٣) «US firm to Rebuild Iraqi Army,» BBC News Online, 26 June 2003, < <http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/3021794.stm> > .

(٤٤) «Pentagon: A Third of Iraqi Army Troops Quit,» CNN.com, 11 December 2003, < <http://www.cnn.com/2003/US/12/11/sprj.nirq.new.army.ap/> > .

(٤٥) «CSC's Dyncorp International Awarded \$50 Million Contract to Support Law Enforcement Functions in Iraq,» Computer Sciences Corporation Internet site 'News and events', 18 April 2003, < <http://www.csc.com/newsandevents/news/2072.shtml> > .

(٤٦) T. Catan and S. Fidler, «The Military Can't Provide Security,» *Financial Times*, 30/9/2003, (٤٦) p. 13.

قبل حرب العراق. على سبيل المثال، فازت شركة «دينكورب» بعقد لتوفير الأمن إلى الرئيس الأفغاني حميد قرضاي. وكان موظفو «دينكورب» المسلحون أعضاء سابقين في وحدات النخبة في الجيش الأمريكي^(٤٧). ولاستخدام الشركات العسكرية الخاصة لتدريب القوات المسلحة تاريخ طويل قبل العراق. ففي وقت مبكر يرجع إلى سنة ١٩٧٥، عملت «فينل كورب» في مشروع مماثل في الشرق الأوسط لتدريب الحرس الوطني السعودي. وقد استمرت تلك العلاقة، حيث تقدم «فينل كورب» أيضاً التدريب إلى القوات العسكرية السعودية في سنة ٢٠٠٣ بموجب عقد قيمته ٨٠٠ مليون دولار^(٤٨).

الطريقة الثانية التي أبرزت فيها حرب العراق تطوراً مهماً في صناعة الأسلحة تتعلق بالتكنولوجيا العسكرية. مع تحوّل الخطّ الفاصل بين عمل الشركات المتعاقدة والعسكريين، حدث تحوّل أيضاً في الخطّ الفاصل بين الإنتاج «التجاري» و«العسكري». ولن تكون القوات العسكرية قادرة فعلياً على العمل بدون خبرة شركات الإلكترونيات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وي طرح هذا مسألة ماهية الشركة «الدفاعية» بالفعل. لقد أبرزت الحرب في العراق أهمية الشركات التي تصنع المكونات الإلكترونية التي تعتمد عليها تكنولوجيا القيادة والسيطرة والاتصالات والكمبيوتر والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

كان للنجاح المؤكّد للتكنولوجيا الجديدة في ميدان القتال^(٤٩) عواقب مهمة أيضاً على صناعة الأسلحة، لأنّه قد يعزّز الإنفاق على قدرات القيادة والسيطرة والاتصالات والكمبيوتر والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في السنوات القليلة القادمة^(٥٠). غير أنّ التحرك نحو الحرب ذات التركيز على الشبكات هو اتجاه متوسّط إلى طويل المدى. لقد ثبتت بالفعل أهمية السيطرة على المعلومات بشكل حاسم في حرب أفغانستان في سنة ٢٠٠١، حيث استخدمت القوات الأمريكية تكنولوجيا الاتصالات «لإيجاد الأهداف وضربها بسرعة

(٤٧) Schwartz, «The War Business: The Pentagon's Private Army».

(٤٨) Center for Public Integrity, «Windfalls of War: Background: Vinnell Corporation.» 4 February 2004, < <http://www.publicintegrity.org/wow/bio.aspx?act=pro&ddc=64> > .

خدم توماس فينتل، الرئيس التنفيذي لشركة فينل، مدّة ٢٧ سنة في الجيش الأمريكي.

(٤٩) لبحث التأثير التكنولوجي لحرب العراق، انظر الفصل ١٢ من هذا الكتاب.

(٥٠) في كلمة أمام اللجنة الفرعية للدفاع في مجلس الشيوخ في أيار/ مايو ٢٠٠٣، ابرز وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أهمية الاستخبارات في حرب العراق والقدرة على العمل بناء على تلك الاستخبارات بسرعة... إنّ نجاح هذه الجهود في عملية حرية العراق يثبت صحة التوصيات في هذه الميزانية بزيادة الاستثمار في القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات والمراقبة المباشرة. انظر: D. H. Rumsfeld., «Prepared Statement for the Senate Appropriations Defense Subcommittee: 2004 Defense Budget Request.» Washington, DC, 14 May 2003, < <http://www.defenselink.mil/speeches/2003/sp20030514-secdef0202.html> > .

ودقة غير مسبوقتين»^(٥١). وفي سنة ١٩٩٩ في كوسوفو استخدمت الأسلحة «الذكية» على نطاق واسع أيضاً. ويمكن أن تعزى الطلبات المستقبلية على الأسلحة الدقيقة والإلكترونيات المعقدة إلى نجاحها في تلك الحروب بقدر ما تنسب إلى أحدث صراع.

وهذا لا يعني القول إنَّ حرب العراق لم يكن لها تأثير في صناعة الأسلحة. فقد ولدت عقوداً لم تكن لتمنح لولا ذلك. وفاز عديد من الشركات بطلبات لتجديد مخزونات الأسلحة. على سبيل المثال، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تلقت «راييون» من البحرية الأمريكية طلباً لتسريع إنتاج صواريخ توماهوك التكتيكية^(٥٢). وتنتمي الشركات التي تخطى حالياً بحظوة لدى المستثمرين إلى فئتين: تلك التي تنتج تكنولوجيات القيادة والسيطرة والاتصالات والكمبيوتر والمعلومات والمراقبة والاستطلاع، وتلك التي تقدّم الدعم اللوجستي وغيره من الخدمات إلى القوات المسلحة. وقد حصلت هذه الشركات مؤخراً على حصة كبيرة من الإنفاق العسكري، لكن بعض ذلك يرجع إلى الاتجاهات الطويلة الأمد المتواصلة لخصخصة صناعة الأسلحة وتحديثها أكثر مما يرجع إلى الحرب العراقية.

وفي حين أنّ الاعتمادات الإضافية، التي بلغ مجموعها ١٢٧ مليار دولار، لحربي أفغانستان والعراق^(٥٣) حرّرت أموالاً لم تكن لتوفّر لولا ذلك، فإنّ حصة صغيرة نسبياً من هذه الأموال ستنفق على الاستملاك. ومن المرجح أن يكون لها تأثير في المدى القصير. غير أنّ صناعة الأسلحة تستند إلى العقود الطويلة المدى التي تمتدّ على فترة طويلة. والشركات الرئيسية كبيرة وتنخرط عادة في مجالات صناعية عديدة، لذا فإنّها تشكّل حصة صغيرة فقط من عائداتها. بل إنّ ١١ أيلول/سبتمبر كان له تأثير أكبر من حرب العراق على المدى القصير. ومما يشير إلى ذلك أنّ مخزونات الدفاع ارتفعت بنسبة ٤٠ بالمئة في الأشهر التي تلت ١١ أيلول/سبتمبر، تحسباً لزيادات كبرى في الإنفاق^(٥٤). وكانت الأرباح المحققة بعد غزو العراق أكثر تواضعاً بكثير ويمكن أن تفسّر إلى حدّ كبير بالتحسينات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي الإجمالي^(٥٥).

J. Krane, «Pentagon Could Debut New Weapons in Iraq.» GlobalSecurity.Org, 13 February (٥١)
2003, < <http://www.globalsecurity.org/news/2003/030213-newweapons01.htm> > .

انظر أيضاً الفصل ١٢ من هذا الكتاب.

S. Holmes, [et al.], «More Chips, Fewer Choppers.» Business Week Online, 14 April 2003, (٥٢)
< http://www.businessweek.com/magazine/content/03_15/b3828610.htm > .

(٥٣) ٥٣ انظر الفصل ١٠ في هذا الكتاب.

«Wall Street Week: Talk of War isn't Helping Defense Stocks.» Reno Gazette-Journal, 1/3/ (٥٤)
2003, < <http://www.rgj.com/news/stories/html/2003/03/01/35736.php> > .

(٥٥) كسب مؤشر ستاندرد أند بور للدفاع والفضاء الجوي ١٠ بالمئة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. غير أنّه تحلّف وراء مؤشر ستاندرد أند بور للشركات الـ ٥٠٠، وهو مؤشر يعتبر مرجعاً لكل سوق الأسهم الأمريكية. وخلال الفترة نفسها كسب ستاندرد أند بور ٥٠٠ و ٢٠ بالمئة. انظر: Defense =

IV ديناميات التدويل

صناعة الأسلحة الأمريكية في سياق «العولمة»

لقد أصبحت عولمة صناعة الأسلحة أمراً مألوفاً، ولا تزال الكتابات في هذا الموضوع تتوسع. غير أن العولمة نادراً ما تعرّف بوضوح من حيث ما يميّزها أو ما يدفعها. ولا يوجد على نحو الخصوص إطار تحليلي يضع تطورات صناعة الأسلحة في سياق العولمة الأوسع، بدلاً من التركيز بصورة أضيق على صناعة الأسلحة.

إن مقدار حدوث العولمة في صناعة الأسلحة الأمريكية يبقى نقطة خلاف مهمّة. وما هو واضح أن الفاعلين المحليين في المؤسسة العسكرية - الصناعية يقومون بشكل واع بتبني استراتيجيات للتعامل مع العولمة. وهم إما يسعون إلى التقدّم مع تلك القوى وتغييرها إذا أمكن وإما عزل أنفسهم عنها. وقد أصبح الفاعلون المحليون الذين يتعاملون مع مسائل السياسات المتعلقة بصناعة الأسلحة - مثل توحيد الصناعة وعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود والتعاون الدولي في الأسلحة - متخصصين في عملية عولمة للسياسات. وفي هذا السياق، سعت المؤسسة العسكرية - الصناعية إلى إعادة هيكلة «شاملة» ومبادرات تعاونية معيّنة عابرة للقومية، في حين تجنّبت مبادرات أخرى^(٥٦). وما الجهود الأمريكية لاستغلال مصادر التكنولوجيا الأجنبية، فيما تحمي في الوقت نفسه الولايات المتحدة من أن تصبح معتمدة جداً على المصادر الأجنبية للتكنولوجيا والمعدات العسكرية، إلا مثال على التحرك نحو والابتعاد عن المقاربات العالمية في الوقت نفسه. ومن عناصر التحول العسكري - الصناعي لوزارة الدفاع تقديرها لمساهمة صناعة الأسلحة العالمية في دعم قدرات خوض الحرب الأمريكية. ولهذه الغاية، تحطّط وزارة الدفاع لـ «وضع أنشطة اختبار وتطوير تعاونية مع البلدان والشركات الأجنبية حيث تكون تكنولوجياها حاسمة بالنسبة إلى مقاتلينا في الحروب»^(٥٧).

ومع ذلك تجرى تقديرات متأثية لضمان ألا تؤدّي مثل هذه الأنشطة إلى تبعية مضرّة على الموردين الأجانب. ومن الأمثلة على ذلك دراسة وزارة الدفاع الأمريكية، التي جرت في سنة ٢٠٠٣ في أعقاب حرب العراق، لمراجعة مقدار اعتمادها على الموردين الأجانب في الأنظمة العسكرية المهمّة من الناحية العمليّاتية. وقد شُرح في هذه الدراسة لأنّ «العمليات العسكرية الأخيرة في العراق أحدثت مخاوف من أن تقيّد البلدان الأجنبية شحنات المواد

Stocks Gain during US Election Years: Study.» Forbes.com, 7 November 2003, < <http://www.forbes.com/markets/newswire/2003/11/07/rtr1140596.html> > .

T. Lavalley, «Globalizing the Iron Triangle: Policy-making within the US Defense (٥٦) Industrial Sector.» *Defense and Security Analysis*, vol.19, no.2 (June 2003), pp. 149-64

(٥٧) انظر الهامش رقم ١١، وحول الاختبار التنافسيّ الأجنبيّ، انظر أيضاً الفصل ١٢ من هذا الكتاب.

الدفاعية لتطبيقات وزارة الدفاع أو تمنعها أثناء العمليات العسكرية التي لم تحظ بتأييد دولي^(٥٨). وقد أشعل أحد الحوادث الخلافية على وجه الخصوص شرارة نقاش انطوى على دعوى إلى «شراء الصناعة الأمريكية» في الكونغرس الأمريكي، عندما رفضت شركة سويسرية توريد مكونات حيوية^(٥٩). وقد ركزت الدراسة على البنود التي كان عليها أو سيكون عليها طلب عالٍ و/أو تستهلك في عمليات مستقبلية ماثلة - ما مجموعه ١١ برنامجاً لمنظومات الأسلحة (الجدول رقم ١١-٣) قيمة عقودها الممنوحة مجتمعة ٢,٢٣ مليار دولار والقيمة الإجمالية لعقودها من الباطن ٩٨٦ مليون دولار. ووجدت الدراسة أن المصادر الأجنبية توفر مقادير محدودة من المواد لبرامج الأسلحة المحددة. وتشكل العقود الثلاثة والسبعين الأجنبية من الباطن التي تشتمل عليها هذه البرامج ٩,٨ بالمئة من القيمة الإجمالية للعقود من الباطن و٤,٣ بالمئة من القيمة الإجمالية للعقود الأساسية الممنوحة لهذه البرامج - بل أقل من ذلك إذا استثنى برنامج ملابس الوقاية من الأسلحة الكيماوية، وهو البرنامج الذي يحظى بالحصة الأعلى من بينها.

وخلصت وزارة الدفاع، بشكل يتسق مع دراساتها السابقة عن تأمين المصادر من الخارج، إلى أن استغلالها لهذه المصادر الأجنبية ليس له تأثير سلبي: لا يؤثر في مدى استعداد القوات المسلحة الأمريكية على المدى الطويل، ولا يؤثر في قابلية البقاء الاقتصادي للتكنولوجيا والقاعدة الصناعية الوطنية، وفي معظم الحالات يتوفر الموزعون المحليون للمواد التي توفرها المصادر الأجنبية. وفي تقرير آخر لوزارة الدفاع، حدد أن تأثير تأمين المصادر من الخارج على القاعدة العسكرية - الصناعية الأمريكية لا يعتد به. ولاحظ التقرير أن «العقود التي تؤدي خارج الولايات المتحدة» تبلغ قيمتها ٧ مليارات دولار وتشكل ٤ بالمئة من إجمالي العقود الأساسية التي منحتها وزارة الدفاع في السنة المالية ٢٠٠٢ (يبلغ إجماليها ١٧٠,٨ مليار دولار)، ولكن ٢٣ بالمئة فقط من العقود الأجنبية كانت للعتاد

US Department of Defense, Office of the Deputy Under Secretary of Defense for Industrial Policy, «Study on Impact of Foreign Sourcing of Systems,» January 2004, p.iii, < <http://www.acq.osd.mil/ip/> > .

B. Gertz, «Swiss Delay of Military Parts Sparks «Buy American» Push,» *Washington Times*, 25/7/2003, < <http://www.washtimes.com/national/20030724-113347-4214r.htm> > .

غير أن الجدل لم يؤدي إلى إدخال أي قيود كبيرة في التشريع الأمريكي. وفي سنة ٢٠٠٣، اقترح رئيس لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب دونكان هنتر إدخال تعديلات على مشروع قانون تفويض ميزانية الدفاع القومية للسنة المالية ٢٠٠٤ تهدف إلى توسيع قانون شراء الأميركي ليشمل سلعة جديدة وتقليص المحتوى الأجنبي في الأسلحة الأمريكية المشتراة من ٥٠ إلى ٣٥ بالمئة، عنوان الإنترنت < http://thomas.loc.gov/cgi-bin/cpquery?&dbname=cp108&maxdocs=100&report=hr106.108&sel=TOC_657531& > .

ولا يحتوي مشروع القانون النهائي أي قيود كما اقترح أصلاً، رغم الإبقاء على نسخ مخففة من بعض الأحكام. ويشمل ذلك تفضيل استخدام المكونات الصناعية المنتجة في الولايات المتحدة، عنوان الإنترنت < <http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/D?c108:7:./temp/~c108UkrEla::> > .

العسكري. أما الباقي فكان للوقود وخدمات الإنشاءات وغيرها من البنود الأخرى غير العسكرية^(٦٠).

الجدول رقم ١١-٣ اعتماد الولايات المتحدة على الموردین الأجانب في المنظومات العسكرية المهمة من الناحية العملية

منظومة الأسلحة	الوصف	عدد المتعاقدين الأجانب من الباطن	قيمة العقود الأجنبية من الباطن كحصة من	
			بملايين الدولارات	مجموع المتعاقدين من الباطن، بالمتة الأساسي، بالمتة
JSLIST	ملابس واقية من الأسلحة الكيميائية	٨	٣٥,٠	١٢,٥
PAC-3	صاروخ سطح جو	٢٥	٢٣,١	٦,٢
F-414	محرك طائرات	٤	١٩,١	٤,٦
Predator	طائرة بدون طيار	٥	١,٠	٣,٣
WCMD	أداة توزيع قنابل/ ذخائر	١١	٢,٠	٣,٢
Tomahawk	صاروخ هجوم أرضي	٣	٦,٨	٢,٨
SFW	أداة توزيع قنابل/ ذخائر	٤	٢,٩	٢,٥
GMLRS	ذخيرة راجمة صواريخ	٣	٢,٦	٢,٣
SLAM-ER	صاروخ هجوم أرضي	٥	١,٠	١,٦
ATACMS	منظومة صواريخ تكتيكية	٣	٢,٢	١,٥
PAVEWAY	قنابل موجهة بالليزر	١	٠,٧	٠,٢
JSOW	قنبلة منزلقة	١	٠,١	٠,١
	مجموع جزئي بدون JSLIST	٦٥	٦١,٥	٣,٢
	المجموع	٧٣	٩٦,٥	٤,٣

المصدر : US Department of Defense, «Study on Impact of Foreign Sourcing of Systems,» Office of the Deputy Under Secretary of Defense for Industrial Policy, Washington, DC, January 2004, p. 33, <http://www.acq.osd.mil/ip/> .

US Department of Defense, Department of Defense Fiscal Year 2002 Purchases from (٦٠) Foreign Entities, <http://www.acq.osd.mil/ip/> .

وحَدّدت وزارة الدفاع أيضاً بعض العواقب الإيجابية لتأمين المصادر من الخارج، بما في ذلك ما يلي: أنه يتيح لوزارة الدفاع الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والقدرات الصناعية غير الأمريكية، ويعزّز الاتساق والعدالة في التعامل مع حلفاء الولايات المتحدة، ويشجّع تطوير أنظمة تدار بشكل مشترك، وتسهّل تطوير ارتباطات صناعية مفيدة متبادلة تعزّز وصول الصناعة الأمريكية إلى الأسواق العالمية، وتعرض الصناعة الأمريكية للمنافسة العالمية ما يضمن بقاء الشركات الأمريكية فعّالة وخلاقة^(٦١).

صناعة الأسلحة الأوروبية في سياق التكامل الأوروبي

شهدت صناعة الأسلحة الأوروبية الغربية تحولاً كبيراً منذ نهاية الحرب الباردة، وأصبح التدويل عنصراً مسيطراً في هذا التحول. غير أنّ تطورها كان غير متساوٍ ومثير للمشاكل. فقد غيّر مزيج من التعاون الدولي في الأسلحة والمشاريع المشتركة وشراء الشركات عبر الحدود وقرارات السياسات الحكومية وبين الحكومية هيكلية صناعة الأسلحة الأوروبية من عدد كبير من الشركات الصغيرة المتميزة (للتوريد المحلي الوطني بشكل رئيس) إلى صناعة تسيطر عليها ثلاث شركات كبرى منتجة للأسلحة - بي إي سيستمز، وإيدز وثاليس - تعمل في أسواق أوسع. ولشركة إيدز هيكلية عابرة للقوميات أوسع، لكن بي إي سيستمز وثاليس لديهما تنظيم متعدد الجنسيات قويّ بفضل ملكيتهما المتبادلة مع شركات أخرى والعدد الكبير من الشركات الأجنبية التابعة لهما. وفي حين أنّ تراجع الإنفاق العسكريّ بعد نهاية الحرب الباردة كان العامل المساعد الرئيس لهذه التطورات، حدّدت أربعة عوامل إضافية كعوامل حاسمة في هذه العملية: التطورات الحاصلة في صناعة الأسلحة الأمريكية، وتأثير التكنولوجيا العسكرية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية العامة في الاتحاد الأوروبي، وإنشاء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن^(٦٢). وأثناء معظم فترة ما بعد الحرب الباردة، كانت هذه العملية مدفوعة بالصناعة إلى حدّ كبير، لكن الاتحاد الأوروبي لعب دوراً متزايد النشاط في السنوات الأخيرة. وفي سنة ٢٠٠٣ اتخذت عدّة مبادرات في الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه لتعزيز الانسجام وتسهيله بين الحكومات الأوروبية في استملاك الأسلحة وتكامل صناعة الأسلحة الأوروبية.

في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قرّر مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه في بروكسل

US Department of Defense, Office of the Deputy Under Secretary of Defense for Industrial Policy, «Study on Impact of Foreign Sourcing of Systems,» pp. 33-35.

الفصل ١٩ من هذا الكتاب.

T. Guay and R. Callum, «The Transformation : يوجد من التفاصيل عن دور هذه العوامل في: and Future Prospects of Europe's Defence Industry,» *International Affairs*, vol. 78, no.4 (2002), pp.757-776

إنشاء فريق للإعداد لإنشاء وعمل هيئة أوروبية للأسلحة والبحوث والقدرات العسكرية، مع تصوّر لتبتي القرارات الضرورية من قبل المجلس في حزيران/يونيو ٢٠٠٤^(٦٣). وستكون الهيئة تحت سلطته ومفتوحة أمام مشاركة كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي^(٦٤). وقد أشارت النرويج، وهي ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى أنها ترغب في الاشتراك في التخطيط لهذه الهيئة^(٦٥). وأعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أيضاً عن دعمه لإنشاء هذه الهيئة في اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في اليوم نفسه^(٦٦).

وتسعى المفوضية الأوروبية إلى تعزيز دورها في مجال التسلّح واتخذت عدداً من المبادرات المتعلقة بالسياسة الصناعية والاقتصادية والمنافسة. وقد بسّطت المديرية العامة للمشاريع استراتيجيتها للصناعة المتعلقة بالدفاع في مبدأين أساسيين للتحوّل: (أ) توسيع قواعد السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي لتشمل القطاع الدفاعي، ولا سيما استملاك الأسلحة والمعايير التقنية ومنح التراخيص، و(ب) استراتيجية استثمارية تتطلب مزيداً من التركيز والترشيد^(٦٧). وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ أصدرت المفوضية الأوروبية بياناً عن قضايا الصناعة والسوق التي تنطوي عليها سياسة الدفاع الأوروبية^(٦٨). وقد اقترح العمل في سعة مجالات لاستملاك الأسلحة وإنتاجها وعمليات انتقالها: توحيد المقاييس، ومراقبة الصناعة ذات الصلة العسكرية، والانتقالات داخل المجتمع، والمنافسة، وقواعد الاشتراء، والرقابة على صادرات السلع ذات الاستعمال المزدوج، والبحوث.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ نشرت المفوضية الأوروبية بالتعاون مع وكالة الفضاء

(٦٣) انظر الهامش رقم ٢١.

(٦٤) للحصول على تحليل حديث للمسائل التي ينطوي عليها توفير القدرات العسكرية - الصناعية لإدارة الأزمات في الاتحاد الأوروبي، انظر: J. Mawdsley and G. Quille, eds., *The EU Security Strategy: A New Framework for ESDP and Equipping the EU Rapid Reaction Force* (Brussels: Bonn International Center for Conversion (BICC) and International Security Information Service (ISIS), 2003).

«Norway Wants Role in EU Arms Agency,» EUobserver.com, 18 November 2003, <http://www.euobserver.com/index.phtml?sid=13&aid=13610> (٦٥).

«Powell Positive on EU Defence Plans,» EUobserver.com, 18 November 2003, <http://www.euobserver.com/index.phtml?sid=13&aid=13605> (٦٦).

(٦٧) انظر: «Europas Skepsis gegenüber einer grenzüberschreitenden Zusammenarbeit» [Europe's Scepticism about Transnational Cooperation], K. von Wogau, ed., *Auf dem Weg zur Europäischen Verteidigung [The Path to a European Defence]* (Freiburg: Herder, 2003), pp.255-73.

وللمديرية العامة للمشاريع وحدة خاصة لصناعة الأسلحة. انظر موقع المديرية العامة للمشاريع/قطاع الدفاع E5 على الإنترنت على العنوان: <http://europa.eu.int/comm/enterprise/defence/def_teamlist.htm>.

(٦٨) European Commission, «European Defence-Industrial and Market Issues: Towards an EU

= Defence Equipment Policy,» Communication from the Commission to the Council, the European

الأوروبية (إيسا) ورقة خضراء عن السياسة الفضائية الأوروبية. وقد اقترحت جعل البحوث الفضائية من مجالات سياسة الاتحاد الأوروبي وشدّدت على إدخال بعد أمنيّ في أي سياسة أوروبية فضائية. وفي أيار/مايو صادقت إيسا على برنامج غاليليو، وهو منظومة ملاحية عالمية تضمّ ما يصل إلى ٣٠ قمراً اصطناعياً، ومن العناصر المهمة في السياسة الفضائية الأوروبية ويعتبر أيضاً بمثابة تحدّ لنظام تحديد المواقع العالمي الذي تديره القوات المسلحة الأمريكية. وقد صار ذلك ممكناً بعد أن توصلت ألمانيا وإيطاليا إلى اتفاق في آذار/مارس بشأن تمويل برنامج غاليليو الذي تصل تكلفته إلى ٣,٦ مليار يورو (٣,٩ مليار دولار) وتشارك العمل فيه. ويعطي الاتفاق حصّة مقدارها ٢١ بالمئة من التمويل والعمل لألمانيا و١٦ بالمئة لإيطاليا، على أن توزّع الحصص الباقية بين الدول الأعضاء في إيسا، بما في ذلك فرنسا والمملكة المتحدة^(٦٩). وسيكون مقرّ الشركة الرئيسة «غاليليو إندستريز» في ألمانيا، وستوجد قاعدة ثانية مسؤولة عن هندسة النظم في إيطاليا.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أصدرت المفوضية الأوروبية بياناً عن صناعة الفضاء الجويّ الأوروبية يحدّد الخطوات اللازمة لتحسين الإطار السياسي والتنظيمي الذي يؤثر في القدرة التنافسية لصناعة الفضاء الجويّ في الاتحاد الأوروبي^(٧٠). وتشمل هذه الخطوات إنشاء «سوق أوروبية للمعدّات الدفاعية»، وإطلاق عمل تحضيريّ عن بحوث الأمن، وتطوير سياسة فضاء جويّ أوروبية وخطة للبحث والتطوير في مجال الفضاء الجويّ الدفاعي الأوروبي^(٧١). وفي تشرين الثاني/نوفمبر أصدرت المفوضية ورقة بيضاء عن السياسة الفضائية الأوروبية^(٧٢).

إنّ توسيع قواعد السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي لتشمل قطاع إنتاج الأسلحة يمكن أن يثير مشاكل في وجه السيطرة الحكومية على إنتاج الأسلحة. وقد تعرّز ذلك بحكم صادر عن محكمة العدل الأوروبية في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ يعلن عن العواقب الكاملة للخصخصة

Parliament, The European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, COM = (2203) 113 final, Brussels, 11 March 2003.

«Galileo Deal Sets EU Up to Rival US on Space.» *Financial Times*, 29-30/3/2003, p. 7. (٦٩)

European Commission, «A Coherent Framework for Aerospace—A Response to the Star 21 (٧٠) Report.» Communication from the Commission to the Council, the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, COM (2003) 600 final, Brussels, 13 October 2003, <<http://europa.eu.int/comm/enterprise/aerospace/>>

(٧١) انظر الفصل ٩ من هذا الكتاب.

European Commission, «Space: A New European Frontier for an Expanding Union: (٧٢) An Action Plan for Implementing the European Space Policy.» White Paper, COM (2003) 673, Brussels, 11 November 2003, <http://europa.eu.int/comm/space/whitepaper/whitepaper/whitepaper_en.html> .

وستكون له عواقب على كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي حكيمين متوازيين - في قضية بريطانية وقضية إسبانية^(٧٣) - قرّرت محكمة العدل الأوروبية أنّه متى خصّصت أي حكومة شركة ما، لا يعود بإمكانها السعي لفرض رقابة عليها من خلال قوانين خاصّة أو موادّ غامضة أو «أسهم ذهبية». وهكذا سيكون الاحتفاظ بالرقابة الحكومية على الشركات المخصّصة أكثر صعوبة بعد صدور الحكم^(٧٤). وفي ظل الشروط القائمة حالياً، لن تصدر المفوّضية حكماً ضدّ الأسهم الذهبية في شركات إنتاج الأسلحة، لكن إذا كانت قوانين الاتحاد الأوروبي ستطبّق بصورة متساوية على القطاع الدفاعي، يمكن أن يصبح هذا ممكناً.

لفتت ثلاث عمليّات شراء أمريكية خلال العام ٢٠٠٣ الانتباه إلى نقص التدعيم في صناعة الأسلحة الأوروبية: اثنتان في صناعة محرّكات الطيران وواحدة في صناعة بناء السفن. وفي المنافسة على شراء الشركة الإيطالية فيات أفيو (Fiat Avio)، رابع أكبر مصنع لمحرّكات الطيران في منطقة الاتحاد الأوروبي، خسرت سنكما (Snecma) (فرنسا)، وهي أكبر شركة للمحرّكات في أوروبا، أمام عرض مشترك من مجموعة كارلايل (الولايات المتحدة) وفينميكانيا (إيطاليا). وكارلايل هي شركة مساهمة أمريكية تملك مجموعة من الشركات تبلغ قيمتها ١٦ مليار دولار، ولا سيما في الفضاء الجويّ والإلكترونيات العسكرية. وهي تعمل في شراء وبيع الشركات المنتجة للأسلحة، في الولايات المتحدة بصورة رئيسة، لكنّها تستكشف بشكل متزايد أصولاً في صناعة الأسلحة الأوروبية. وفي سنة ٢٠٠٢ اشترت كارلايل حصّة مقدارها الثلث في كينتيك، وهي هيئة البحث والتطوير المخصّصة التابعة سابقاً لوزارة الدفاع البريطانية. وقد حاولت الحكومة الإيطالية منع عرض كارلايل، لكنّ فيات شاركت في الشراء في النهاية^(٧٥). ومهدت المفوّضية الأوروبية الطريق لعملية الشراء بدافع أنّ الصفقة لا تشكّل حالة للقلق في ما يتعلّق بالمنافسة لأنّ أنشطة الأطراف غير متداخلة^(٧٦). وستكون كارلايل مالك الحصّة الأكبر من أسهم فيات أفيو (٧٠ بالمئة)، لكنّ فينميكانيا ستملك حقوق النقض في القرارات الاستراتيجية الكبرى. وتضع الصفقة حدّاً، بشكل مؤقت على الأقل، لاتحاد ثلاثيّ الاتجاه في أوروبا بين سنكما وفيات أفيو وأم تي يو إيرو إنجنز الألمانية^(٧٧). وبدلاً من ذلك اشترت شركة أمريكية أخرى، كولبرغ كرافيس (Kohlberg Kravis)، شركة أم تي يو إيرو إنجنز. وكانت كارلايل قد تقدّمت بعرض

(٧٣) محكمة العدل الأوروبية، القضيتان C-98/01 المفوّضية ضدّ المملكة المتحدة و C-463/00 المفوّضية ضد إسبانيا، وكلاهما في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣.

«Court Order to Cut Apron Strings will Reverberate throughout EU,» *Financial Times*, 14/ (٧٤) 5/2003, p. 3.

«Brussels to Probe Italian Groups' Aid,» *Financial Times*, 23/9/2003, p. 34. (٧٥)

«Fiat Avio Sale Gains EU Competition Clearance,» Air Letter (21 August 2003), p. 6. (٧٦)

«Snecma Sees no Role in Consolidation,» Air Letter (11 June 2003), p. 6. (٧٧)

أيضاً لشراء هذه الشركة لكنّها انسحبت بعد أن أطلقت الحكومة الألمانية مراجعة للصفحة المقترحة، ولا سيما لدراسة عواقب ابتعاد تكنولوجيا أم تي يو الحساسة عن السيطرة الألمانية^(٧٨). وقد أقرّت سلطات المنافسة في الاتحاد الأوروبي عملية الشراء من قبل كولبرغ كرافيس في كانون الأول/ ديسمبر^(٧٩).

بعد أن بدت توقّعات توحيد صناعة بناء سفن البحريّة الأوروبيّة تحت السيطرة الأوروبيّة مؤاتية لفترة من الوقت في سنة ٢٠٠٣، أصبحت موضع شكّ ثانية في نهاية السنة. وفي بداية سنة ٢٠٠٣، أعلنت المالكة الأمريكيّة لشركة هوفالدسفيرك دويتش فيرت الألمانيّة^(٨٠)، وهي منتج رائد للغوّاصات التقليدية، أنّها تعترض عرض الشركة للبيع. وفي سنة ٢٠٠٢، اشترت الشركة المصرفيّة الاستثماريّة الأمريكيّة ون إكويتي بارتنرز شركة هوفالدسفيرك دويتش فيرت، لكن عندما اتضح أنّ الحكومة الألمانيّة ترفض بيع تكنولوجيا الغوّاصات الألمانيّة إلى تايوان، تبين أنّ ون إكويتي بارتنرز لم تعد مهتمة في هوفالدسفيرك دويتش فيرت. ودفع ذلك ثايسن كروب، مالكة حوضي السفن الألمانيّين الآخرين الكبيرين، بلوم + فوس ونورسفيرك، إلى أن تتصدّر التوحيد المحتمل لصناعة بناء السفن. تقدّمت ثايسن كروب بعرض لشراء هوفالدسفيرك دويتش فيرت، وكانت تعترض دمجها في أحواض السفن الخاصّة بها لإنشاء شركة جديدة تشارك فيها ثالث أيضاً^(٨١). وكان من شأن ذلك أن يبدأ مخطّطاً لإنشاء مجموعة أوروبية لبناء السفن، وهو الأمر الذي طالما لقي دعماً من الحكومتين الألمانيّة والفرنسيّة، واهتماماً قوياً من الحكومة الإسبانيّة^(٨٢). لكن في تشرين الأول/ أكتوبر قرّرت ون إكويتي بارتنرز عدم بيع هوفالدسفيرك دويتش فيرت^(٨٣). ومن المرجح أن يؤخّر هذا القرار خطط توحيد صناعة بناء سفن البحريّة الأوروبيّة، رغم أنّه لن

(٧٨) في سنة ٢٠٠٣ اقترحت الحكومة الألمانيّة إدخال تغيير على القانون لكي يطلب إذنها قبل الشراء الأجنبي لحصص في شركة ألمانيّة تطوّر أو تنتج أسلحة أو تكنولوجيا سرّيّة، ما لم تكن الحصّة المشتراة أقل من ٢٥ بالمئة. انظر: < <http://www.bicc.de> >

ونصّ القانون المقترح < <http://www.bundestag.de> > (Deutscher Bundestag, Drucksache 15/2537 of 18 February 2004)

Reuters, «EU Clears Daimler's Sale of MTU Aero Engine Unit», 22 December 2003, (٧٩) < http://wardsauto.com/ar/transportation_eu_clears_daimlers/ > .

Skns and Baumann, «Arms Production». (٨٠) انظر :

«Thyssen Krupp beschleunigt den Konzernumbau» [Thyssen Krupp Speeds up Restructuring (٨١) of the Group], Frankfurter Allgemeine Zeitung, 7/10/2003, p. 21.

«Konkurrenz und strategische Allianzen (IV)» [Competition and strategic alliances (IV)], (٨٢) Informationen zur Deutschen Außenpolitik, 15 July 2003, < <http://www.german-foreign-policy.com/de/news/article/1058225131.php> > .

«Care-Paket für HDW» [Care package for HDW], Tageszeitung, 21/10/2003, < <http://www.taz.de/pt/2003/10/21/a0231.nf/text> > . (٨٣)

يوقفها. وفي هذه الأثناء، ينظر في أنواع مختلفة من التعاون يمكن أن تفيد في تسهيل التوحيد في نهاية المطاف.

من الأمثلة الرئيسة على تشارك العمل ضمن أوروبا في بناء السفن العقد المشترك الذي أعلن عنه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بين شركتين متنافستين كبيرتين، بي إي سيستمز وثاليس، لبناء حاملتي طائرات جديدتين للبحرية البريطانية^(٨٤) قيمت الصفقة بمبلغ ٢,٩ مليار جنيه استرليني (٤,٧ مليار دولار). وستكون بي إي سيستمز المقاول الرئيس وتحمل مسؤولية المشروع وإدارة بناء السفن، في حين تقدم ثاليس المملكة المتحدة تصميم السفن. وسيضمن لشركة بي إي سيستمز ما قيمته ١ مليار جنيه على الأقل من العمل الإنشائي الذي تبلغ قيمته ٢,٥ مليار جنيه في أحواض بناء السفن التابعة لها في المملكة المتحدة^(٨٥).

وتشعر الحكومة الفرنسية بالقلق أيضاً من أنّ عمليات الشراء الأمريكية في صناعة الأسلحة الأوروبية. ففي حزيران/يونيو ٢٠٠٣، أطلق وزير الدفاع الفرنسية ميشال أليو -ماري تحقيقاً عن شركات الاستثمار الأمريكية التي تشتري في صناعة الأسلحة الأوروبية^(٨٦). وللحكومة البريطانية رأي مختلف بصورة جذرية: أنّ ملكية شركاتها المنتجة للأسلحة لم تعد مشكلة أساسية. ففي كلمة في صيف سنة ٢٠٠٣، ذكر وزير المشتريات الدفاعية البريطاني اللورد باخ أنّ الحكومة تهتم أكثر بمكان تطوير التكنولوجيا ومكان الوظائف الناشئة. «لذا فإنّ ملكية الشركات لم تعد صراحة الشيء الأهم بالنسبة إلينا»^(٨٧). غير أنه لم يصل إلى حد الإفصاح عما إذا كانت الحكومة ستلغي حدّاً لحيازة الأسهم في بي إي سيستمز. وقد اعتبر حدّ ملكية الأسهم الحالي البالغ ١٥ بالمئة في تلك الشركة عائقاً محتملاً أمام أي شراء أو اندماج. وتنظر شركة بي إي في إنشاء ارتباط عبر الأطلسي مع شركة متعهد في الولايات المتحدة.

٧ مسائل نقل التكنولوجيا في العلاقات الصناعية الدفاعية على جانبي الأطلسي

شدّدت الحكومات في أوروبا وأمريكا الشمالية على الحاجة إلى تعاون أكبر بين الموردين للوفاء باحتياجات قواتها المسلحة من المعدات. وفي الوقت نفسه، ألزمت الحكومات أنفسها بممارسة الرقابة على عمليات انتقال السلع والتكنولوجيات التي يمكن أن تساهم في

S. Bauer, «Naval Shipbuilding in the EU-Escaping Cross-border Consolidation?», (٨٤) Unpublished paper, June 2004.

«BAe, Thales Set to Share UK Defence deal», Air Letter (28 January 2003), p. 4. (٨٥)

«Brussels to Probe Italian Groups' Aid», *Financial Times*, 23/9/2003, p. 34. (٨٦)

«UK Says Ownership of Firms not a Key Issue», Air Letter (11 September 2003), p. 6. (٨٧)

القدرات العسكرية للبلدان الأخرى^(٨٨). وتعتبر الأهداف المشتركة من أكثر الاستخدامات كفاءة للرقابة على انتقال الموارد والتكنولوجيا الفعالة، لكن لا توجد رؤية منسجمة بشأن كيفية تحقيق هذه الأهداف. بالإضافة إلى ذلك، توجد في بعض الأحيان توترات بين السياسات التي تتبعها البلدان المختلفة في المنطقة الأوروبية الأطلسية لتحقيق تلك الغاية.

شكّلت مسائل انتقال التكنولوجيا نقطة خلاف في العلاقات بين جانبي الأطلسي منذ الخمسينيات، وهي الفترة التي بدأ فيها عدد من مشاريع التعاون الدولي ينمو بشكل كبير. غير أن العثور على نهج فعال لإدارة المشكلة أصبح أكثر إلحاحاً وصعوبة على السواء. فقد أدى تزايد أهمية البنود التي تدخل في الإنتاج العسكري دون أن تكون مصممة للاستعمال العسكري على وجه الخصوص إلى تشويش حدود ما يشكل مكونات عسكرية. وزاد التركيز الدولي لصناعة الأسلحة مقدار التعاون عبر الحدود على مستوى الشركات/ رغم أن التعاون الأوروبي الداخلي أكثر اتساعاً من التعاون في المشاريع المشتركة بين جانبي الأطلسي. وزادت طرق التصميم والإنتاج الحديثة عدد عمليات نقل التكنولوجيا «غير المحسوسة» - أي عمليات النقل بوسائل إلكترونية لا تشمل النقل المادي للبنود عبر الحدود. كما تم الحفاظ على العمليات التنظيمية أثناء الحرب الباردة، رغم أن التركيز انتقل إلى الأخطار الأمنية التي تستند إلى الدول. وتشكو الشركات من أن تطوّر أنظمة الرقابة لم يسر جنباً إلى جنب مع هذه التغيرات وأن اللوائح القديمة تشكّل عقبة أمام التعاون بين جانبي الأطلسي في الأسلحة.

تملك الولايات المتحدة أكبر صناعة للأسلحة في العالم وهي المركز الرئيس لتطوير التكنولوجيا العسكرية في العالم. ولهذا لديها أكبر عدد من البنود التي تراقبها وأكبر كمية من المعلومات التي تحميها. كما أن لدى الولايات المتحدة إطاراً قانونياً ودستورياً مختلفاً عن الإطار الموجود في البلدان الأوروبية. فالقوانين التي تنشئ نظام الرقابة الوطنية على الصادرات تتطلب من السلطة التنفيذية للحكومة النظر في السياسات الخارجية والأمن القومي والقضايا التي تتعلق بالأمن الاقتصادي عند اتخاذ كل قرار بمنح الإجازة. ويطلب من السلطة التنفيذية تقديم تقارير منتظمة ومفصلة إلى السلطة التشريعية التي تفحص التنفيذ. وقد تعرّض جهاز مراقبة الصادرات الأمريكي الشامل والمعقد إلى انتقاد الشركات التي تجد أنه شديد التقييد وفهمه صعب والامتنال إليه مكلف^(٨٩). وكانت النتائج العملية لجهود سياسة الإصلاح

(٨٨) تستخدم أيضاً أعمال الرقابة على انتقال الأسلحة كأداة لمنع انتشار المفردات ذات الاستعمال المزدوج التي يمكن أن تساهم في حيازة أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية فضلاً عن أنظمة الصواريخ الموصلة لها. ولا تبحث هذه الضوابط في هذا القسم. انظر الفصل ١٨ من هذا الكتاب.

(٨٩) في مثال حديث متعلّق بتصدير نظام رؤية ليليّ خاصّ بالمرحّيات الحربية إلى ألمانيا، ادّعت الشركة المعنية أنّها فقدت قسماً رئيسياً من قيمة العقد لأنّها لم تحصل على تفويض بتصدير بعض الخبرات الصناعية. انظر: D. Mulholland, «UK and US Export-Control Disarray Worsening», *Jane's Defence Weekly* (26 November 2003), pp. 24-25.

محدودة جداً. ويتعزز الضغط من قبل الصناعة لتسهيل نقل التكنولوجيا بممارسة عرض مثل هذا النقل كجزء من اتفاقيات التبادل لزيادة فرص الفوز بعقد في سوق المشتريين الحاليين. والإصلاح مطلوب للتوفيق بين مصالح التجارة الحرة هذه ومصالح المراقبة^(٩٠).

بالمقابل، تمنح قوانين المراقبة الأوروبية على الصادرات المسؤولين سلطة استثنائية أكبر لتفسير توجيهات السياسة العريضة عند النظر في تطبيقات إجازة الصادرات. وفي حين أنّ درجة الشفافية والتدقيق البرلمانيّ نمت كثيراً في السنوات الأخيرة في بعض البلدان الأوروبية^(٩١)، تقلّ الممارسة الأوروبية شمولاً بشكل عام عن الممارسة الأمريكية بهذا الخصوص. وهذا النقص في الوضوح والمساءلة، إلى جانب نهج محدود أكثر لضوابط الاستخدام النهائي، أثار الخوف في الولايات المتحدة بشأن نوعية الضوابط الأوروبية.

يحمل القسم التالي الآليات التي تستخدمها الحكومة الأمريكية للمراقبة على عمليات نقل التكنولوجيا في إطار برامج الاستملاك الدولية - تعرّف بأنها تعاون للتسلّح يضم عنصراً للتطوير المشترك والإنتاج المشترك^(٩٢). كما تحدّد عواقب مثل هذه الضوابط على التعاون التسلّحيّ بين الشركات الأمريكية والأوروبية، وتوجز الطرق التي تتعامل بها الحكومات الأوروبية والأمريكية مع القضايا ذات الصلة.

القيود الأمريكية على نقل التكنولوجيا

تشمل ضوابط نقل التكنولوجيا في إطار برنامج دوليّ عدداً من العناصر. فعندما تنقل البنود الأمريكية المنشأ التي صمّمت أو طوّرت أو عدّلت خصيصاً للاستعمال العسكريّ إلى شركاء أجنبيّ، تكون الضوابط على الصادرات مطلوبة بموجب قانون الرقابة على صادرات الأسلحة لعام ١٩٧٦ ولوائح التهريب الدوليّ للأسلحة التي تنفّذه^(٩٣). وإذا كانت البنود مصمّمة «للاستعمال المزدوج» (أي غير المصمّمة أو المطوّرة خصيصاً للاستعمال العسكريّ لكن يمكن استخدامها في برنامج للتسلّح)، فإنّها تخضع للمراقبة بموجب لوائح إدارة الصادرات^(٩٤). ويكون نقل المعلومات السريّة إلى شركاء

(٩٠) حول اتفاقيات المبادلة وسياساتها، انظر: J. Brauer and J. P. Dunne, *Arms Trade and Economic Development: Theory, Policy, and Cases in Arms Trade Offsets* (London: Routledge, 2004).

(٩١) انظر الفصل ١٢ من هذا الكتاب.

(٩٢) الضوابط على صادرات الأسلحة الوطنية الصنف خارجة عن نطاق هذا الفصل. انظر الفصل ١٨ من هذا الكتاب.

(٩٣) لمزيد من المعلومات عن لوائح التهريب الدوليّ للأسلحة، بما في ذلك الذخيرة، انظر عنوان الإنترنت: < <http://www.pmdtc.org/reference.htm#ITAR> >.

(٩٤) وزارة التجارة هي المسؤولة عن البنود المراقبة بموجب لوائح إدارة الصادرات. وتتوفّر لوائح إدارة الصادرات على الإنترنت على العنوان: < http://w3.access.gpo.gov/bis/ear/ear_data.html >.

أجانب محكوماً بقرارين رئاسيين^(٩٥)، ينشئان إطاراً لتحديد إذا ما كان ينبغي تقديم البنود (سلع وتكنولوجيات ومعلومات) إلى الشركاء الأجانب. ويستند ذلك التحديد إلى نوعين من حسابات المصلحة. أولاً، هل وصول الشريك الأجنبي إلى البند هو في مصلحة الولايات المتحدة (حساب يأخذ في الحسبان العوامل العسكرية والاقتصادية والسياسية)؟ ثانياً، هل يستطيع الشريك الأجنبي حماية البند لضمان عدم استخدامه بطريقة غير مأذون بها أو توزيعه بدون الموافقة الأمريكية؟ وعند تقييم الشريك قبل السماح بإعادة تصدير، تطبق السلطات الأمريكية معيار الحماية نفسه الذي ينطبق عند النظر في نقل من الولايات المتحدة.

وبموجب القانون الأمريكي، يمتد تعريف نقل المواد والخدمات التي تنطبق عليها الضوابط لتتجاوز البنود المادية من الأراضي الأمريكية. وتشمل «الخدمة العسكرية» توفير البيانات التقنية بشكل ملموس. ولذلك فإن نقل البيانات التقنية، بما في ذلك الشكل المرئي أو الشفهي، إلى مواطنين أجانب يعتبر صادرات حتى وإن حصل على الأراضي الأمريكية^(٩٦). وعلى غرار ذلك يعتبر تدريب المواطنين الأجانب في الولايات المتحدة توفيراً لخدمة عسكرية.

على متلقي البنود الخاضعة للمراقبة والمعلومات السرية أن يتعهدوا باستخدامها فقط للأغراض المتفق عليها مع الولايات المتحدة، وعدم نقلها إلى فريق ثالث بدون موافقة الولايات المتحدة وتوفير الدرجة نفسها من الأمن التي توفرها الولايات المتحدة. وتستثمر الولايات المتحدة موارد مهمة في تنفيذ هذه الأحكام المتعلقة بالاستعمال النهائي، بما في ذلك جمع المعلومات بوسائل تقنية وطنية وإجراء زيارات وأعمال تفتيش. وإذا لم تمثل شركة (بقصد أو بغير قصد) بتعهداتها فقد تلحق بها مجموعة من العقوبات. على سبيل المثال، يمكن أن تمنع من تلقي المواد الأمريكية الخاضعة للمراقبة لفترة محددة أو من التنافس للحصول على عقود تمنحها الحكومة الأمريكية. وهذه العقوبات تشكل رادعاً فعالاً للشركات التي تعتمد على التكنولوجيا الأمريكية.

عندما يشمل برنامج دولي حيازة منتج للقوات المسلحة الأمريكية، فإنه يخضع لقواعد

Executive Order [EO] 12958, < http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/2003_0325-11.html >, and National Security Decision Memorandum [NSDM] 119, < http://www.fas.org/spp/library/ipshbook/Chap_01.html > and < <http://www.disam.dsc.mil/Research/Presentations/11%20TechTranExportControls.ppt> > .

وتنفذ سياسة الكشف الوطنية عن طريق سياسة الكشف الوطنية وأمر وزارة الدفاع ٥٢٣٠ - ١١، انظر: < http://www.fas.org/irp/doddir/dod/d5230_11.htm > .

(٩٦) يعرف هذا النوع من نقل التكنولوجيا بأنه «تصدير اعتباطي».

بشأن التصنيف والاستعمال. وعندما ينطوي مثل هذا البرنامج على نقل التكنولوجيا إلى شريك أمريكي، يجب أن تحمي تلك التكنولوجيا بما يتماشى مع الدليل التشغيلي للأمن القومي الصناعي^(٩٧). وتنطبق هذه القواعد أيضاً على الشركات المقيمة في الولايات المتحدة التابعة للشركات الأجنبية وقد يتطلب تنفيذ الدليل التشغيلي للأمن القومي الصناعي أن تعبر مثل هذه الشركات التابعة هيكلتها الإدارية. وقد يتطلب التعامل مع المعلومات السرية أن يكون العاملون مواطنين أمريكيين ويحتم إنشاء «جدار نار» للمعلومات بين الشركة الأجنبية الأم وتابعتها الأمريكية، بما في ذلك إدخال تغييرات على الشبكات الإلكترونية الداخلية التي تغطي مساحة واسعة.

إن إنجاز هذا النظام يتطلب التعاون بين مختلف أقسام الحكومة الأمريكية. وتتخذ وزارة الخارجية لوائح التهريب الدولي للأسلحة لكنها غالباً ما تقوم بذلك بالتشاور مع وزارات مثل وزارتي الدفاع والتجارة ومع وزارات أخرى ذات صلة مثل وزارة الطاقة ووزارة العدل. ووزارة التجارة مسؤولة عن تنفيذ لوائح إدارة الصادرات لكنها غالباً ما تفعل ذلك مع وزارات من بينها وزارتي الدفاع والخارجية. ومكتب وزير الدفاع هو المسؤول عن ضمان أمن المعلومات السرية.

القيود الأمريكية على اقتناء التكنولوجيا الأجنبية

يلعب الكونغرس الأمريكي دوراً مركزياً في المشتريات من خلال سيطرته التفصيلية على الميزانية ومن خلال عملية رصد الاعتمادات والتفويض. وتفرض متطلبات تأمين المصادر المحلية، التي تشجع الإشارة إليها باسم أحكام «شراء ما هو أمريكي» اقتناء التكنولوجيا الأجنبية من أجل تقليل التبعية وتعظيم أمن التوريد والمراقبة^(٩٨).

بالنسبة إلى الشركات الأجنبية، قد تكون الطريقة الوحيدة للوصول إلى السوق إنتاج المفردات في الولايات المتحدة من خلال شركة تابعة أو توريد المواد إلى الشركات الأمريكية التي تقوم بدورها بالتعاقد مع القوات المسلحة الأمريكية. لكن للنجاح مع هذه الاستراتيجيات من الضروري الحصول على معلومات تقنية من الحكومة الأمريكية وعلى التكنولوجيا من شركة أمريكية شريكة، وتخضع هذه للضوابط المذكورة أعلاه. لذلك يمكن أن تحدّ العتبات التي تفرضها الولايات المتحدة على التكنولوجيا الأجنبية من فرص الشركات الأجنبية في المشاركة في الإنتاج المشترك والتعاقد من الباطن مع شركاء أمريكيين. وتنطبق

(٩٧) يتوفّر الدليل التشغيلي للأمن القومي الصناعي على الإنترنت على العنوان: < <http://www.dss.mil/isec/nispom.htm> >. وتتوفّر معلومات واسعة عن أحكام الأمن الصناعي على الإنترنت على العنوان: < <http://www.dss.mil/seclib/> >.

US Code of Federal Regulations, Title 41, Section 10a to 10d, < http://uscode.house.gov/title_41.htm >.

هذه القواعد حتى عندما تبادر الشركات الأمريكية إلى التعاون^(٩٩).

لقد فشلت الجهود الأخيرة في الكونغرس لتوسيع إجراءات الحماية لضمان تفضيل المحلي في المشتريات الأمريكية، لكنها تشير إلى ميل بين المشرعين إلى محاولة السيطرة على عملية الميزانية بحيث تشجع القوات المسلحة على شراء معدات منتجة في الولايات المتحدة أو يفرض عليها^(١٠٠).

عارضت الحكومات والشركات الأجنبية^(١٠١)، ووزارة الدفاع الأمريكية^(١٠٢)، والعديد من الشركات الأمريكية وكثير من أعضاء الكونغرس هذه الإجراءات لأسباب عديدة. أولاً، ان الولايات المتحدة لا تنتج كل التكنولوجيات والمنتجات المطلوبة لتلبية احتياجات القوات المسلحة في الوقت المحدد وبطريقة ذات مردودية عالية وخلافة. ثانياً، أن مثل هذه الأحكام تعرقل أو ربما تمنع مشاريع التعاون الدولية. ثالثاً، أن ردود الفعل الأوروبية والانتقام التجاري يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بمصالح الشركات الأمريكية في الدفاع والمجالات الأخرى غير المتصلة به. رابعاً، أن قابلية إجراء العمليات المشتركة مع حلف الناتو والحلفاء الآخرين يمكن أن تتأثر^(١٠٣)، وهي مقولة ذكر بعض الخبراء أنها لا تصمد عند الفحص^(١٠٤).

إن سياسة «شراء ما هو أمريكي» تفيد شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بشكل أساس بدون المتعاقدين الأجانب من الباطن. لكنها قد تكون مضرّة بالقوات المسلحة الأمريكية والمواطنين الأمريكيين (في دورهم كدافعين للضرائب والأفراد الذين يسعون لتحقيق الأمن المادي) من حيث إن من شأن ذلك أن يقلل الكفاءة في المشتريات ويحد من الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة. كما أن الشركات الأمريكية الكبيرة، التي من المرجح

(٩٩) على سبيل المثال، اشترت الشركات وصناديق الاستثمار الأمريكية شركات أوروبية منتجة لتكنولوجيات غير متوفرة في الولايات المتحدة، مثل تلك اللازمة لبناء غوّاصات تقليدية. انظر: Sköns and Baumann, «Arms Production», pp. 385-386.

(١٠٠) انظر الهامش رقم ٥٩.

Society of British Aerospace Companies [SBAC], «SBAC Policy Brief: The «Buy (١٠١) America» Provisions of the US 2003 Defence Authorizations Bill», 1 December 2003, < <http://www.sbac.co.uk/newsview.asp?n=728> > .

W. Matthews, ««Buy-American» Bill Thwarted, but Expected to Resurface» *Defense News*, 22 December 2003, pp.28 and 30.

W. Matthews, «U.S. Industry Tries to Kill Buy-American Bills», *Defense News* (7 July (١٠٣) 2003), p. 6.

D. M. Smith, «U.S. Arms Exports and Interoperability: Fighting with each other,» in: T. (١٠٤) Gabelnick and R. Stohl eds., *Challenging Conventional Wisdom: Debunking the Myths and Exposing the Risks of Arms Export Reform* (Washington, DC: Federation of American Scientists and Center for Defense Information, 2003), pp. 65-85.

أن تكون منخرطة في مشاريع تعاون دولية، تفضّل اختيار شركائها ومورديها على أسس أخرى.

عبر تقرير المفوضية الأوروبية لسنة ٢٠٠٣ بشأن العوائق الأمريكية بوجه التجارة والاستثمار عن مخاوف متعدّدة في ما يتعلّق بتفضيل الولايات المتحدة المشتريات الدفاعية المحلية، ويشير كثير منها إلى القيود على نقل التكنولوجيا. وتماشياً مع رؤية العديد من الشركات والحكومات الأوروبية، ترى المفوضية أنّ مثل هذه القيود هي بمثابة عوائق تجارية لا تلقى الترحيب أو هي حتى انتهاك لاتفاقيات التجارة الدولية أو إساءة لاستعمالها^(١٠٥).

قضايا نقل التكنولوجيا الأمريكية في التعاون التسلّحي بين جانبي الأطلسي

برزت مجموعتان من المشاكل في بحث ضوابط نقل التكنولوجيا في سياق التعاون التسلّحي بين جانبي الأطلسي: كيفية إدارة برامج التسلّح الدولية، والقضية الثنائية لكيفية الوصول إلى التكنولوجيا والمعدّات الأمريكية. توضح الأمثلة التالية المدى الذي يمكن أن تصل إليه المشاكل حتى في البرامج التي تجربها الولايات المتحدة مع حلفاء وثيقين، مثل المملكة المتحدة.

المقاتلة الضاربة المشتركة، وهي طائرة مقاتلة متعدّدة الأدوار^(١٠٦)، مشروع تعاونيّ كبير وحيويّ يضمّ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بصورة رئيسة، ويسهم فيه ماليّاً عدد من البلدان الأعضاء في حلف الناتو وأستراليا^(١٠٧). وعلى الرغم من أنّ المشروع قدّم في البداية على أنّه نموذج أوليّ للتعاون بين جانبي الأطلسي، عبّرت الشركات البريطانية عن مخاوفها من أنّ القيود على نقل التكنولوجيا قد تقصر دورها على تجميع القطع بدلاً من تطوير التكنولوجيا المتقدّمة. وشكّت المملكة المتحدة والحلفاء الأوروبيون الآخرون من أنّها لن تتمكّن بسبب القيود الأمنية التي تفرضها الحكومة الأمريكية من الوصول إلى التكنولوجيات الحسّاسة كما كان متوقّعاً أو تكون قادرة على أداء دورها كمتعاقد من الباطن لأنّ مساهمتها

European Commission, 2003, «Report on United States Barriers to Trade and Investment.» Brussels, December 2003, <http://trade-info.cec.eu.int/doclib/docs/2003/december/tradoc_115383.pdf>.

Hagelin [et al.], «International Arms Transfers.» pp. 395-400.

(١٠٦)

(١٠٧) ينقسم «الشركاء» إلى ثلاثة مستويات من المشاركة المالية تؤدّي إلى درجات متفاوتة من تكامل العاملين في فرق المقاتلة الضاربة المشتركة والشراكة الصناعية: المستوى I (نحو ١٠ بالمائة): المملكة المتحدة؛ المستوى II (نحو ٥ بالمائة): إيطاليا وهولندا؛ المستوى III (نحو ٢ بالمائة): أستراليا وكندا وتركيا والدانمرك/النرويج (مساهمة مشتركة). عنوان الإنترنت: <<http://www.jsf.mil>>.

تشمل الحصول على بيانات تعتبرها الحكومة الأمريكية سرية^(١٠٨).

تري وزارة الخارجية أنّ العقود الممنوحة إلى الشركات الأجنبية لبناء مكونات منفردة لا تتطلب حصولها على بيانات عن العمل الإجمالي للطائرة أو بعض قطعها. وقد أنشئ نوع جديد من إجازة التصدير، تفويض المشاريع العالمية، لتسهيل انتقال المواد غير السرية إلى الشركاء الأجانب وأصدرت للمرة الأولى من أجل المقاتلة الضاربة المشتركة^(١٠٩). لكن تبين أنّ إجازة المقاتلة الضاربة المشتركة لم تكن ذات منفعة كبيرة كما أمل الشركاء الأوروبيون. فهم يرون أنّ الشروط المرفقة بالإجازة تقيّد منفعتها، حيث تغطّي على سبيل المثال نسبة مئوية صغيرة من البيانات غير السرية. ولم تمنح الشركات الأجنبية عموماً عقوداً للأعمال التي تنطوي على انتقال معلومات عسكرية سرية من الشركات الأمريكية إلى الشركاء الأجانب^(١١٠)، رغم التفاوض على نقل التكنولوجيا إلى الشريك الرئيس، في أي سيستمز، في نهاية سنة ٢٠٠٣^(١١١).

يشكّل التعاون بين جانبي الأطلسي بشأن نظام الدفاع الجوي المتوسط الموسع مثلاً آخر على هذه الحالة. فقد ثار الخلاف بشأن إصرار الولايات المتحدة على إجراء أعمال تفتيش في الموقع في البلدان الأخرى المشتركة (إيطاليا وألمانيا) وعلى نهج «الصندوق الأسود» (أي دون كشف الرموز الشيفرية لمصادر البرمجيات) تجاه نقل التكنولوجيا السرية إلى الشركاء الأوروبيين^(١١٢). وتمّ التوصل اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى اتفاق على الشروط الخاصة بالبرنامج التي تحكم مثل عمليات نقل التكنولوجيا هذه^(١١٣).

وتوضح الجهود الألمانية للحصول على الطائرة بدون طيار غلوبل هوك عبر مشروع مشترك يضمّ نورثروب غرومان وإيدز التأثير المحتمل لضوابط نقل التكنولوجيا إلى التعاون الثنائي. فالحكومة الألمانية تفضّل اتفاقية المبيعات التجارية المباشرة التي تشتري بموجبها أبرز المكونات من نورثروب غرومان مباشرة. وتفضّل وزارة الدفاع الأمريكية أن تدير هذا

(١٠٨) في نهاية سنة ٢٠٠٣، هدّدت الشركات الدانمركية بالانسحاب من البرنامج، «Danish Firms Mulling Leaving Joint Strike Fighter Jet Program: Report.» 7 January 2004.08.

(١٠٩) يبحث تفويض المشاريع العالمية لاحقاً في هذا الفصل.

(١١٠) R. Merle, «Allies Feel Left out in Fighter-jet Program: Lockheed, Pentagon Urged to Share Data.» *Washington Post*, 2/1/2004, p.D10.

(١١١) D. O'Connell, «BAE Clinches Key accord on Joint Strike Fighter with US.» *Sunday Times*, 30/11/ 2003, < <http://www.timesonline.co.uk> > .

(١١٢) A. D. James, «The Prospects of a Transatlantic Defence Industry.» in: B. Schmitt, ed., *Between Cooperation and Competition: The Transatlantic Defence Market*, Chaillot Paper; no.44 (Paris: Western European Union Institute for Security Studies, 2001), pp. 97-98.

(١١٣) M. Agüera, «U.S.-European Consortium Hits a Bump on MEADS.» *Defense News* (1 March 2004), p. 10.

التعاون من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية الذي تشتري بموجبه البنود الضرورية من نورثروب غرومان نيابة عن العميل الألماني ثم توّزدها إلى العميل في إطار اتفاقية من حكومة إلى أخرى^(١١٤).

قد يكون شراء بموجب اتفاقية المبيعات التجارية المباشرة أقل تكلفة بالنسبة إلى ألمانيا لأن المبيعات العسكرية الخارجية تنطوي على رسم إضافي لتغطية التكاليف الإدارية للحكومة الأمريكية^(١١٥). كما أن برنامج المبيعات التجارية المباشرة أسرع وينطوي على بنية إدارية أقل تعقيداً. وفي الوقت نفسه، تكون اتفاقية المبيعات التجارية المباشرة أقل شفافية بالنسبة إلى الحكومة الأمريكية، ولا سيما أنها تقدّم معلومات أقل إلى وزارة الدفاع الأمريكية^(١١٦).

محاولات معالجة مسائل نقل التكنولوجيا في التعاون عبر الحدود

لتقليل الاختلافات المحتملة، استعرضت الحكومات الأمريكية والأوروبية إدخال إصلاحات لإحداث انسجام في نطاق الضوابط على الصادرات وجعل الضوابط القائمة تعمل بقدر ما أمكن من السرعة والكفاءة. وتشتمل مبادرة الأمن التجاري الدفاعي في أيار/ مايو ٢٠٠٠ ١٧ اقتراحاً تهدف إلى «رفع الكفاءة في منح إجازات التصدير، وتشجيع قابلية العمليات المشتركة وتوحيد المقاييس بين الحلفاء في الناتو، وتسهيل المشاريع الصناعية المشتركة بين جانبي الأطلسي ورفع المعايير المشتركة لحماية التكنولوجيا»^(١١٧). وفي سنة ٢٠٠١، جرى توسيع مبادرة الأمن التجاري الدفاعي لتشمل دولة غير حليفة هي السويد.

تضمّنت محاولات تبسيط قواعد نقل التكنولوجيا لتسريع عملية منح الإجازات ورفع كفاءتها إعفاءات من لوائح التهريب الدولي للأسلحة. فقد أقرّ التنازل عن لوائح التهريب الدولي للأسلحة بالنسبة إلى كندا منذ سنة ١٩٤٠، وتعتبر الشركات الكندية جزءاً من القاعدة

M. Agüera and G. Kaufman, «Germany, U.S. Spar over Global Hawk Tech Transfer.» (١١٤) Defense News» (22 December 2003), p. 4.

وللحصول على عرض لهذه الأساليب التصديرية الأمريكية، انظر: SIPRI Yearbook 2003: Arms, Disarmament and International Security, appendix 13E, pp. 550-554.

«Why FMS? Why DCS? A Comparison of Foreign Military Sales (FMS) and Direct Commercial Sales [DCS] Procedures for the Acquisition of US defense Articles and Services.» Military Technology, 10/2003, pp. 76-81

(١١٦) تجاز كل عمليات الانتقال بموجب اتفاقية مبيعات تجارية مباشرة عن طريق وزارة الخارجية بعد التشاور مع وزارة الدفاع. وفي حين تملك وزارة الخارجية السلطة القانونية الكاملة لإصدار الإجازة، من غير المرجح أن تفعل ذلك إذا اعترضت وزارة الدفاع على ذلك. كما أن عمليات الانتقال بموجب اتفاقية المبيعات العسكرية الخارجية يجب أن تجزئها وزارة الخارجية أيضاً. لكن البرنامج يدار من قبل وزارة الدفاع، ما يمنحها سيطرة مباشرة ووصولاً كاملاً إلى كل المعلومات المتعلقة بالبرنامج.

White House, Office of the Press Secretary, «Fact Sheet: Defense Trade Security Initiative (١١٧) Extended to Sweden.» 14 June 2001, < <http://www.pmdtc.org/reference.htm#ITAR> > .

الصناعية الأمريكية. وتستطيع شركة كندية تابعة لشركة أمريكية ما نقل السلع والتكنولوجيا بحرية ضمن الشركة والعكس بالعكس، وبالتالي تسهيل التكامل عبر الحدود بين الشركات المنتجة للأسلحة. وقد مكن التكامل الاقتصادي والاستخبارات الوثيقة والتعاون الجمركي بين البلدين من إقامة مثل هذا الاتفاق والمحافظة عليه^(١١٨).

وفي سياق مبادرة الأمن التجاري الدفاعي، يمكن توسيع الإعفاء من لوائح التهريب الدولي للأسلحة «إلى البلدان التي تشارك مع الولايات المتحدة في سياسات متماثلة ومتبادلة في ضوابط التصدير والأمن الصناعي وفرض القانون والتبادل في الوصول إلى الأسواق»^(١١٩). وستكون مثل هذه الإعفاءات محدودة بصادرات المعلومات غير السرية «وتتوقف على وضع الاتفاقيات الدولية الملائمة بشأن الاستخدام النهائي وإعادة نقل المواد الدفاعية والخدمات والبيانات التقنية وعلى الامتثال الدقيق بمبادئ المراقبة الضرورية على الصادرات»^(١٢٠).

يوضح ذلك المنطق الذي تقوم عليه ضوابط نقل التكنولوجيا الأمريكية: تسعى الولايات المتحدة إلى تجنب فقد السيطرة على التكنولوجيا المصدرة أو تدنيها ويمكنها القيام بذلك بسبب قوتها السياسية والاقتصادية وتقدمها التكنولوجي. ولذلك فإن الإعفاء من لوائح التهريب الدولي للأسلحة يمنح شرط ألا يزيد من احتمال أن تنتهي السلع والبيانات التي تنشأ في الولايات المتحدة إلى أيدي مستخدمين غير مرغوبين أو في منتجات غير مرغوبة. ويؤخذ في الحسبان أيضاً التأثير في الأفضلية التنافسية الأمريكية.

تبدو البلدان الأخرى أقل قلقاً من أن تفقد سيطرتها على المفردات متى خرجت من أراضيها أو تقل سيطرتها عليها. فليست هناك في كثير من البلدان الأوروبية أسس قانونية للسيطرة على انتقال العديد من أنواع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، رغم أن الاتحاد الأوروبي أقرّ تشريعاً مشتركاً ينظم التكنولوجيا غير المحسوسة ذات الاستعمال المزدوج. غير أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مسؤولة كل بمفردها عن السيطرة على صادرات العتاد وكثير من هذه الدول لم تقرّ القوانين التي تتطلب إجازات لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أو «الصادرات الاعتبارية».

في الماضي، عبرت الولايات المتحدة عن قلقها بشأن سياسة التصدير الأوروبية. على

CSIS Military Export Project, *Technology and Security in the Twenty-First Century: U.S.* (١١٨) *Military Export Control Reform*, CSIS Panel Report (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2001), p. 9.

«Seventeen Agreed Proposals to Defense Trade Security Initiative.» < <http://www.pmdtc.org/reference.htm#ITAR> > .

(١٢٠) المصدر نفسه.

سبيل المثال، أثارَت اتفاقية الإطار في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ لتسهيل التعاون في شؤون التسلّح بين ستّة منتجين رئيسيين للأسلحة في الاتحاد الأوروبي^(١٢١) قلق الحكومة الأمريكية لأنّ مكوّنات المعدّات المنتجة بشكل مشترك يمكن أن «تنتقل بحريّة» بين الدول المشاركة. وفي سنة ٢٠٠٤ تنوي الولايات المتحدة بحث عواقب اتفاقيات الاستعمال النهائيّ مع البلدان المشاركة في اتفاقية الإطار.

بدأت الولايات المتحدة مفاوضات بشأن التنازل عن لوائح التهريب الدولي للأسلحة مع أستراليا واليابان والمملكة المتحدة. وقد وقّعت وزارتا الدفاع الأسترالية والبريطانية بيانات مبادئ التعاون المعزّز مع الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٠^(١٢٢)، وحذت السويد حذوها في سنة ٢٠٠٣. وتجمل هذه البيانات الخطوات الضرورية لإعادة طمأنة الفريقين فيما يتعلّق بأمن التوريد وتنفيذ إجراءات التصدير من أجل تسهيل التعاون وتلبية متطلبات السيطرة عند كلا الفريقين. وقد حثّت هذه التعهّدات المملكة المتحدة بشكل جزئيّ على إجراء مراجعة جوهرية لتشريع الصادرات لديها في سنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٣: على سبيل المثال، لتعزيز السيطرة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وسمسة الأسلحة^(١٢٣). وعلى الرغم من التوصل إلى اتفاقيات مع أستراليا والمملكة المتحدة في سنة ٢٠٠٣، أعيقت المصادرة عليها في مجلس الشيوخ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، الأمر الذي يوضح ثمانية الدور القويّ الذي يمارسه الكونغرس^(١٢٤).

تميل الدول عموماً إلى طلب تفويض لكل نقل دوليّ مفرد للبنود المصمّمة أو المطوّرة خصيصاً لأغراض عسكرية. كما أنّها تجنّب استخدام إجازات عامّة أو شاملة تعطي تفويضاً مسبقاً لبعض أنواع الصفقات أو الشحنات المتعدّدة إلى مستعملين نهائيّين متعدّدين. لكن لزيادة سرعة وفعالية البتّ بطلبات الإجازة، يجري الآن تعديل الممارسة التي تتطلّب إجازات منفصلة.

يشكّل تفويض المشاريع العالمية الصادر إلى الشركات المشاركة في المقاتلة المضاربة

I. Anthony, «Multilateral Export Controls,» in: *SIPRI Yearbook 2000: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp.635-638.

B. Hagelin [et al.], «Transfers of Major Conventional Weapons,» in: *SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 342-344.

A. Chuter, «U.K. Tries to Rein in Technology Transfers,» *Defense News* (1 December (١٢٣) 2004), p. 4.

(١٢٤) ترجع المعارضة إلى حدّ كبير إلى المقولات بأنّ التنازل عن لوائح التهريب الدوليّ للأسلحة يضعف الضوابط على الصادرات، في حين أنّ التهديدات الإرهابية تستدعي ضوابط أشدّ. انظر: «Congressman Opposes White House Proposal to Relax Export Controls,» *Global Security Newswire*, 1 December 2003.

المشتركة مثلاً على الكيفية التي يمكن بها أن تستخدم مثل هذه الإجازات بصورة أوسع في المستقبل. فهو يتيح لحاملي الإجازة نقل البنود بحرية إلى الشركاء في المشروع دون تفويض آخر أثناء فترة صلاحية الإجازة. وتحدّد البنود والشركاء ومدة الإجازة في الوثيقة. ويطلب من حامل الإجازة أن يحتفظ بسجلات عن كل عملية نقل يقوم بها باستخدام الإجازة وتقديم هذه السجلات إلى سلطات مراقبة الصادرات عند الطلب. وتعمل التدقيقات الدورية على الاستعمال بمثابة آلية تنفيذ. ويرتبط استخدام هذه الإجازات بالإجراءات التي تضعها الشركات لإقناع سلطات المراقبة على الصادرات بأنها قادرة على أن تنظّم بفعالية البنود والتكنولوجيات الخاضعة للمراقبة لضمان الامتثال للقوانين المعمول بها. وإذا استطاعت الشركات أن تظهر أن لديها إجراءات فعّالة، يمكن أن يصبح استخدام مثل هذه الإجازات واسع الانتشار.

VI استنتاجات

أكدت التطورات التي حدثت في إنتاج الأسلحة في سنة ٢٠٠٣ الاتجاهات الأساسية في صناعة الأسلحة وعززتها. أولاً، أخذت مرحلة التحجيم التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة تصل إلى نهايتها بالتدريج في العديد من البلدان. ثانياً، أخذت خصائص صناعة الأسلحة تتغيّر بحيث صار تحديدها أكثر صعوبة في ما يتعلق بالحدود الوطنية ومخرجات الإنتاج على السواء.

لا تزال أنشطة التركيز متواصلة لكنّ هدفها واتجاهها أخذ في التغيّر. ولم تعد المشتريات مدفوعة بشكل أساسي بالحاجة إلى تخفيض القوة العاملة، بل بالحاجة إلى تكييف قدرات الشركات مع فرص العقود الكبيرة الدولية والوطنية الجديدة الناشئة.

أدت البيئة العسكرية التكنولوجية التي تستخدم فيها الإلكترونيات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل متزايد إلى الاستخدام المتعاظم للتكنولوجيا التجارية والخدمات المقدمة بصورة خاصة. وهكذا يتوجّه العديد من المشتريات نحو هذه القطاعات. وفي بيئة أمنية أصبحت فيها الحدود بين الأمن العسكري والأمن الداخلي، وبين الأمن القومي والأمن الدولي أكثر غموضاً، تنتقل صناعة الأسلحة التقليدية إلى مجموعة جديدة من المنتجات الأمنية في منطقة رمادية بين القطاعين العسكري والتجاري. فالبيئة العسكرية الاستراتيجية تتجه على نحو متزايد إلى الأنشطة العسكرية الدولية - سواء في حفظ السلام أو حروب التحالفات الدولية - ويتعزّز الميل نحو تدويل بنية الشركات وملكيّتها والتعاون الدولي في التسلّح. وعلى الرغم من أن «صناعة الأسلحة» أو «الصناعة الدفاعية» - بصرف النظر عن المصطلح المستخدم - لم تكن يوماً محددة بشكل واضح، فإنّ هذه الميول تجتمع لتزيد من تعقيد تحديدها. وقد أصبح تحديد الشركات المنخرطة في «إنتاج الأسلحة» وتحديد أي قسم من أنشطة شركة ما على هذا النحو أمراً مثيراً للخلاف.

قدّمت حرب العراق فهماً معمّقاً ذا دلالة لبعض القضايا الرئيسة التي تؤثر في صناعة الأسلحة، بما في ذلك الاتجاهات الحاليّة نحو الخصخصة والتحديث. غير أنّه من المستبعد أن يكون لها تأثير كبير على المدى الطويل، بل هي تعكس بدلاً من ذلك الاتجاهات القائمة المعزّزة.

إنّ لهذه الاتجاهات تأثيرات جوهرية في الرقابة على انتقال التكنولوجيا، ولا سيّما انتقال التكنولوجيا غير المحسوسة، لأنّها تزيد من صعوبة تنفيذ إجراءات الرقابة. وسيطلب التعاون العسكريّ الصناعيّ بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حدوث تغيير على جانبي الأطلسيّ: إصلاح الولايات المتحدة القيود التي تحكم التعاون في إنتاج الأسلحة مع البلدان الحليفة، وبخاصّة من خلال الإعفاء من لوائح التهريب الدوليّ للأسلحة واستخدام إجازات المشاريع العالميّة، وتشديد أوروبا على ضوابط الاستخدام النهائيّ وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. فالولايات المتحدة تمارس رقابة أكبر بكثير من أوروبا في مشاريع التعاون القائمة حالياً. ولذلك لا يمكن معالجة قضايا انتقال التكنولوجيا بشكل شامل إلا في سياق العلاقات الأوسع بين جانبي الأطلسيّ، وهي العلاقات التي تتسم بالهيمنة ونزعة الانفراد الأمريكيّة.

الملحق رقم ١١ - أ الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم، ٢٠٠٢

إيمون سوري

راينهايلد وايدراكر

وشبكة سيبري لصناعة الأسلحة(*)

I معايير الانتقاء ومصادر البيانات

يسرد الجدول رقم ١١ الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم (باستثناء الصين)، مرتبة بمبيعاتها من الأسلحة في سنة ٢٠٠٢. ويحتوي الجدول على معلومات بمبيعاتها من الأسلحة في سنة ٢٠٠١ ومبيعاتها الإجمالية وربحها وعدد مستخدميها في سنة ٢٠٠٢. وهو يضم شركات عامة وخاصة، لكنه يستثني وحدات الصناعة أو الصيانة في الأسلحة العسكرية. ولا تدرج سوى الشركات ذات الأنشطة الصناعية في مجال السلع والخدمات العسكرية، لا شركات الهولدنغ أو الشركات الاستثمارية. واستثنت الشركات الصينية بسبب نقص البيانات. وكان يمكن إدراج شركات من بلدان أخرى في الطرف السفلي من اللائحة لو توفرت البيانات الكافية.

(*) المشاركون في هذا الكتاب السنوي هم: كن إيس (بروجكت بلاوشيرز، كندا)، جان بول هيبير (المركز المتعدد الاختصاصات لأبحاث السلام والدراسات الاستراتيجية، باريس)، روفين بيداتزور (جامعة تل أبيب)، جيوفاني غاسبارينيني (معهد الشؤون الدولية، روما)، مانويل مانونيلس وأركادي أوليفارس وغيمما أكزالرز (مركز دراسات السلام ونزع الأسلحة، برشلونة)، غولاي غونلوك - سينييسين (جامعة إسطنبول)، بول دون (كلية الاقتصاد، جامعة وست إنغلند، بريستول)، جوليان كوبر (مركز الدراسات الروسية والأوروبية الشرقية، جامعة بيرمنغهام).

إنّ البيانات المتوقّرة بصورة عامّة عن مبيعات الأسلحة وغيرها من البيانات الماليّة وبيانات الاستخدام في صناعة الأسلحة في العالم محدودة. وتشمل مصادر بيانات الجدول رقم ١١-١ ما يلي: تقارير الشركات السنويّة ومواقع الإنترنت، واستبياناً أرسلته سيبري إلى أكثر من ٢٠٠ شركة فضلاً عن أخبار الشركات المنشورة في أقسام الأعمال من الصحف والدوريات العسكريّة والخدمات الإخباريّة على الإنترنت المتخصّصة في المسائل العسكريّة. كما استشيرت البيانات الصحافيّة والتقارير التسويقية والمنشورات الحكوميّة عن العقود الرئيسة وأعمال مسح البلدان. وقد أجرت سيبري تقديرات في غياب البيانات من هذه المصادر. ويتحدّد نطاق البيانات والتغطية الجغرافيّة بتوفّر المعلومات إلى حدّ كبير. وتراجع كل البيانات وتحديث بشكل متواصل ويمكن أن تتغيّر بين كتب سيبري السنويّة المختلفة.

II تعاريف

مبيعات الأسلحة: البيانات عن مبيعات الأسلحة غير قياسيّة لأنّه لا يوجد تعريف لمبيعات الأسلحة متفق عليه عموماً. ولذلك تكون قابليّة إجراء مقارنة مبيعات الأسلحة بين الشركات محدودة.

يحدّد سيبري مبيعات الأسلحة بأنّها مبيعات السلع والخدمات العسكريّة إلى زبائن عسكريّين وتشمل المبيعات الخاصّة بالمشتريات المحليّة والتصدير على السواء. ولا تشمل البيانات الخاصّة بمبيعات الأسلحة إلا مبيعات الأسلحة والخدمات المصمّمة خصيصاً لأغراض عسكريّة. وتستثنى منها مبيعات السلع ذات الأغراض العامّة (مثل النفط والكهرباء وحواسيب المكاتب وخدمات التنظيف والألبسة والأحذية، لكن ليس تكنولوجيا المراقبة والإلكترونيات ذات الصلة بمنظومات الأسلحة). وتشمل بيانات مبيعات الأسلحة ما أمكن ذلك كل العائدات ذات الصلة ببيع المعدّات العسكريّة، أي ليس صناعتها فحسب بل أيضاً البحث والتطوير والصيانة والخدمة والتوصيل. وتشمل بيانات الشركات الأمّ المبيعات الموحّدة، بما في ذلك مبيعات أسلحة الشركات الفرعيّة الوطنيّة والأجنبيّة.

تستخدم بيانات مبيعات الأسلحة بمثابة رقم تقريبيّ للقيمة السنويّة لإنتاج الأسلحة. وثمة استثناء لشركات صناعة السفن. إذ هناك فارق كبير بالنسبة إلى هذه الشركات بين قيمة الإنتاج السنويّ والمبيعات السنويّة بسبب وقت الإنتاج الطويل للسفن والعدد المتدنّي للإنتاج. لذلك فإنّ قيم الإنتاج السنويّ يجب أن تكون تقديريّة. وتستطيع معظم شركات بناء السفن تقديم مثل هذه التقديرات لقيمة إنتاجها العسكريّ على أساس سنويّ.

يقدر سيبري مبيعات الأسلحة للشركات التي تقدم تقارير عن مبيعاتها من الأسلحة، إذا كان هناك أساس كافٍ لإجراء مثل هذا التقدير. وتختلف أنواع التقديرات التي يجريها سيبري. فحيث لا تتوفر عن مبيعات الشركة من الأسلحة معلومات كافية، يستخدم سيبري رقم المبيعات الإجمالية لقسم الدفاع، رغم أنه قد يكون لدى القسم بعض المبيعات المدنية غير المحددة في الغالب. وعندما لا تقدم الشركة تقريراً عن أرقام مبيعات قسم دفاعي أو كيان مائل، يجري سيبري تقديرته استناداً إلى البيانات عن العقود الممنوحة، أو معلومات عن برامج الإنتاج الحالية للأسلحة في الشركة، أو تقارير أخرى.

المبيعات الإجمالية والأرباح والمستخدمون: البيانات الخاصة بالمبيعات الإجمالية والأرباح والمستخدمين تتعلق بالشركة بأكملها، لا بقطاع إنتاج الأسلحة فحسب. وبيانات الأرباح تشير إلى الأرباح بعد اقتطاع الضرائب. أما بيانات الاستخدام فهي أرقام نهاية السنة، باستثناء الشركات التي تنشر متوسطاً سنوياً فقط. وتقدم كل البيانات على أساس السنة المالية التي تفيد عنها الشركة في تقريرها السنوي.

معدّل التحويل: يستخدم متوسط فترة أسعار الصرف في السوق للإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي للتحويل من العملات المحلية إلى الدولارات الأمريكية.

III الشركات الجديدة في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى

أضيفت شركات إنتاج الأسلحة من بلدين، روسيا وكوريا الجنوبية، إلى الجدول منذ أن نشر آخر مرة في سنة ٢٠٠٢. وقد أصبح مزيد من المعلومات متوفراً علناً في كلا البلدين في السنتين السابقتين.

الشركات الروسية: هذه هي المرة الأولى التي تدمج فيها الشركات الروسية في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى لإنتاج الأسلحة، رغم أن كتاب سيبري السنوي ٢٠٠٢^(١) قدّم لائحة منفصلة للشركات الروسية العشرين الكبرى. ويضمّ هذا الملحق ست شركات بلغ مجموع مبيعاتها من الأسلحة ٢,٨ مليار دولار. وربما كانت اللائحة ضمت شركات روسية أخرى لو كانت تتوفر عنها بيانات كافية. ولا يزال الوضع مائعاً جداً في شركات صناعة الأسلحة الروسية، ومن المحتمل أن تتغير أسماء الشركات قبل نشر هذا الكتاب أو بعده بقليل. انظر الملحق ١١ ج في هذا الكتاب للاطلاع على بحث عن الاتجاهات في صناعة الأسلحة الروسية.

(١) قدّمت هذه البيانات من قبل مركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيات، موسكو، ووردت في: R. Weidacher, «Arms Industry Data», in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), appendix7, table 7A-3, «A Tentative List of the 20 Largest Arms-producing Companies in Russia, 2000», pp.364-365.

الشركات الكورية الجنوبية: أدرجت الشركات الكورية الجنوبية في كتاب سيبري السنوي ١٩٩٨^(٢). ولم يكن ممكناً الحصول على البيانات المطلوبة للسنوات اللاحقة، لكن ثمة إشارات الآن عن تحسّن في شروط الشفافية في صناعة الأسلحة. وقد تغيّرت بنية صناعة الأسلحة في كوريا الجنوبية كثيراً منذ أن أدرجت لآخر مرّة في لائحة سيبري للشركات المئة الكبرى. وكان أكثر هذه التغيّرات أهمية إنشاء الصناعات الفضائية الجوية الكورية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وهو ما نشأ عن اندماج أنشطة الفضاء الجوي لدايوو وسامسونغ وهيونداي. وفي سنة ١٩٩٩ تكوّن مشروع مشترك لأنشطة الإلكترونيات العسكرية، سامسونغ تاليس، بين سامسونغ إلكترونيكس وطومسون - سي أس أف، فرنسا.

(٢) عرضت البيانات في: R. Weidacher, «Arms Industry Data.» in: *SIPRI Yearbook 1998: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1998), appendix 6E, table 6E, «The 100 Largest Arms-producing Companies in the OECD and Developing Countries, 1996.» pp.261-266.

الجدول رقم ١١ أ-١
الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم (باستثناء الصين)، ٢٠٠٢

الأرقام في الأعمدة ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ يمثلان الدولارات الأمريكية بالأسعار الحالية وأسعار الصرف.

مبيعات الأسلحة										
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
الترتيب	الشركة (الشركة الأم)	البلد	التصنيف	٢٠٠٢	٢٠٠١	المبيعات الإجمالية ٢٠٠٢	العمود ٦ أو بالمتة من العمود ٨	الريخ ٢٠٠٢	عدد الموظفين ٢٠٠٢	
١	Boeing	الولايات المتحدة	Ac El Mi	٢٠٥٠٠	١٨٠٠٠	٥٤٠٦٩	٣٨	٤٩٢	١٦٦٠٠٠	
٢	Lockheed Martin	الولايات المتحدة	Ac El Mi	١٨٨٧٠	١٧٨٦٠	٢٦٥٧٨	٧١	٥٠٠	١٢٥٠٠٠	
٣	Northrop Grumman	الولايات المتحدة	Ac El Mi/Sa/A	١٧٨٠٠	١٠٥٨٠	٢٢٦٥٢	٧٩	١٧٥	١٢٠٠٠٠	
٤	Raytheon	الولايات المتحدة	El Mi	١٥٢٥٠	١٤٣٤٠	١٦٧٦٠	٩١	٦٤٠-	٧٦٤٠٠	
٥	BAE SYSTEMS ^٢	المملكة المتحدة	A Ac El Mi/Sa/A Sh	١٤٠٧٠	١٤٤٤٠	١٨٢٣٣	٧٧	١٠٣٠-	٩٦٣٠٠	
٦	General Dynamics	الولايات المتحدة	A El M V Sh	٩٨٢٠	٧٧٩٠	١٣٨٢٩	٧١	٩١٧	٥٣٩٠٠	
٧	Thales	فرنسا	El Mi/Sa/A	٦٨٤٠	٥٦٣٠	١٠٤٥١	٦٦	١٠٤	٦٠٦٦٠	
٨	EADS ^٢	أوروبا الغربية	Ac El Mi	٥٦٣٠	٥٥١٠	٢٨١٣٩	٢٠	٢٨١-	١٠٣٩٧٠	
٩	United Technologies, UTC	الولايات المتحدة	El Eng	٤٥٥٠	٣٨٠٠	٢٨٢١٢	١٦	٢٢٣٦	١٥٥٠٠٠	

يتبع

٤٤٩٦٠	١٩١	٥١	٧٣٥١	٧٨٦٠	٣٧٢٠	A Ac EI MV MI	إيطاليا	Fimmechanica	١١	١٠
٢٧٠٠٠	١٧٨	٧٥	٤٠١١	١٧٢٠	٣٠٢٠	EI	الولايات المتحدة	L-3 Communications	١٨	١١
٢٨٧٠٠	٢٤٦	٥١	٥٩٠٣	٢٥٣٠	٣٠٠٠	Comp (oth)	الولايات المتحدة	Science Applications	١٣	١٢
٩٠٠٠٠	٤٤٠	٢١	١٣٧٠٤	١٧٧٠	٢٩٠٠	Comp (oth)	الولايات المتحدة	Computer Sciences Corporation	١٦	١٣
٢٧٣٠٠	٨٠	٢٣	٨٦٨٩	٢٥٩٠	٢٨٥٠	Eng Mv	المملكة المتحدة	Rolls Royce	١٢	١٤
٦١٢٩٠	٢٧٤	١٣	٢٠٦٨٧	٢٢٧٠	٢٧٨٠	Ac MV Mi Sh	اليابان	Mitsubishi Heavy Industries	١٤	١٥
..	٠	٢٣	٧٦٤٥	١٧١٠	٢٤٩٠	Eng	الولايات المتحدة	Pratt & Whitney (UTC)	S	S
٣٠٩٠٠٠	١٤١١٨	٢	١٣١٦٩٨	١٩٠٠	٢٢٠٠	Eng	الولايات المتحدة	General Electric	١٥	١٦
١٣٣٠٠	١١١	١٠٠	٢٠٥٣	..	٢٠٥٠	Sh	فرنسا	DCN	..	١٧
١٠٠٠٠٠	٠	١٠٠	١٨٨٢	..	١٨٨٠	Mi	أوروبا الغربية	MBDA (BAE Systems, UK/EADS/Finmeccanica, Italy)	S	S
١٠٨٠٠٠	٢٢٠-	٨	٢٢٢٧٤	١٦٣٠	١٨٣٠	EI	الولايات المتحدة	Honeywell International	١٩	١٨
٣٦٠٥٠	١٥٠	٢٧	٦٦٨٤	١٧٣٠	١٨٠٠	Ac MV	المملكة المتحدة	GKN	١٧	١٩
٧٤٠٠	١٣٥	١٠٠	١٧٢٥	١٣٢٠	١٧٣٠	MV	الولايات المتحدة	United Defense	٢٢	٢٠
٢٥٩٥٠	٢٥٨	٢٧	٤٣٠٢	١٤٤٠	١٥٨٠	A EI MV SA/A	ألمانيا	Rheinmetall	٢٠	٢١

٨٨٣٠	٠	١٠٠	١٥٧٨	١٤٤٠	١٥١٠	A/EI/MV/SA/A	ألمانيا	Rheinmetall DeTec (Rhenim.)	S	S
٣٨٠٠٠	٣٨٠	٣٠	٤٩٨٥	١٣٠٠	١٣٩٠	EI	الولايات المتحدة	ITT Industries	٣٣	٣٢
٤٩٠٠٠	١٢٤ -	١٣	١٠٦٥٨	١٣٣٠	١٣٨٠	Ac/EI/Eng/MV	الولايات المتحدة	Textron	٣٤	٣٣
..	٠	٣٠	٤٦٠٩	١٠٨٠	١٣١٠	EI	المملكة المتحدة	Smiths	٣٨	٣٤
١٤٠٤٠	٧٥	٧٧	١٦٩٨	١٠٦٠	١٣١٠	Ac/EI/Mi	السويد	Saab	٣١	٣٥
١٤٤٠٠	٣٣	٦١	٢٠٦٨	١٣٣٠	١٣٢٠	Ac/EI/Mi	إسرائيل	Israel Aircraft Industries	٣١	٣٦
١٢٠٠٠	١٢٤	٥٨	٢١٧٢	١٠٦٠	١٢٥٠	SA/A	الولايات المتحدة	Alliant Tech Systems	٣٢	٣٧
٣٦٠٠٠	٤٩	٣٨	٣١٨٥	٠	١٢٠	Comp (oth)	الولايات المتحدة	URS Corporation	-	٣٨
٣٨٩٩٠	١٠٠	١٩	٣١٢١	١١١٠	١١٦٠	Eng	فرنسا	SNECMA Groupe	٣٧	٣٩
١٢١٧٠	٣٩٤	٣٥	٣٢٣٥	٧٣٠	١١٤٠	Ac	فرنسا	Dassault Aviation Groupe	٤٢	٣٠
١٤٥٠٠	٣٣٦	٤٥	٢٤٩٢	١٠٧٠	١١٢٠	EI	الولايات المتحدة	Rockwell Collins	٣٩	٣١
١٥٠٢٠	١٥٨ -	٤١	٢٧٠٠	٩٦٠	١١٠٠	Oth	فرنسا	CEA	٣٤	٣٢
٣٣٩٠٠	١١٨	٣٦	٣٩١٠	٨٤٠	١٠٣٠	Comp (Ac)	الولايات المتحدة	Goodrich	٣٧	٣٣
٣٠٧٠٠	١٤٠	٩٥	١٠٠٨	..	٩٦٠	Ac	روسيا	KnAAPO	..	٣٤
٩٧٠٠	٨٣	٥١	١٨٧٦	٨٦٠	٩٦٠	EI	الولايات المتحدة	Harris	٣٦	٣٥
٩٣٨٠	١٥	٨٠	١١٦٧	٨١٠	٩٣٠	Comp (oth)	المملكة المتحدة	QinetiQ	٣٩	٣٦

٣٦٥٥٧٠	٤٤٤٠	١	١٤٠٧٧١	٦٨٠	٩٢٠	Eng	ألمانيا	DaimlerChrysler, DC	٤٦	٣٧
..	١٧٣٦	..	١٨٦٧٦٣	٥٤٠	٩٠٠	El Eng MV Mi	الولايات المتحدة	General Motors, GM	٥٢	٣٨
..	*	٥٤٠	٩٠٠	Eng MV	كندا	GM Canada (GM, USA)	S	S
٢٨٦٤٠	١٠٤	٩	٩٨٨٦	١٠٠٠	٨٨٠	Ac Eng Mi Sh	اليابان	Kawasaki Heavy Industries	٣٣	٣٩
٥٠٠٠	٥٠	١٠٠	٨٦٠	٧٦٠	٨٦٠	El	إسرائيل	Elbit Systems	٤١	٤٠
٢١٩٣٠	١١٠	١٨	٤٥٥٦	٧٣٠	٨٤٠	Comp (oth)	الولايات المتحدة	Jacobs Engineering Group	٤٣	٤١
..	*	٨٠٠	٨٣٠	Ac El MV SA/A sh	سنتاغورة	Singapore Technologies, St	٤٠	٤٢
١١٤١٠	١٨٥	٥٧	١٤٦٣	٨٠٠	٨٣٠	Ac El MV SA/A sh	سنتاغورة	ST Engineering (ST)	S	S
٥٠٠٠	٢٨	١٠٠	٧٦٢	٧١٠	٧٦٠	SA/A Oth	إسرائيل	Rafael	٤٥	٤٣
٣٢٥٠	١١١ -	١٠٠	٧٣١	٧١٠	٧٣٠	A MV SA/A	فرنسا	GIAT Industries	٤٤	٤٤
٩٩٠٠	٢٧١ -	٥٢	١٣٩٢	٥٥٠	٧٣٠	Comp (Oth)	الولايات المتحدة	Titan	٥١	٤٥
..	*	٤٩٠	٧٢٠	Eng MV SA/A	إيطاليا	FIAT	٥٨	٤٦
..	*	٨٨	٧٧٨	١١٣٠	٦٩٠	ASA/A	الهند	Ordnance Factories	٢٦	٤٧
٧٩٣٠	٤	٧٨	٨٤٨	٤٩٠	٦٦٠	Sh	المملكة المتحدة	VT Group	٥٩	٤٨

١٢١٠٠	٧٢	٢٤	٢٦٠١	٦١٠	٦٢٠	EI	فرنسا	SAGEM Groupe ^٦	٤٩	٤٩
٣٢٧٠	١٣	٨٠	٧٦١	٥١٠	٦١٠	Ac	كوريا الجنوبية	Korea Aerospace Industries ^٦	٥٥	٥٠
٣٧٥٠	٣٠	٩٠	٦٧٦	٥١٠	٦١٠	EI	الولايات المتحدة	DRS Technologies	٥٦	٥١
..	٩٤ -	٢	٢٩١٠١	٨٣٠	٥٩٠	EI Mi	اليابان	Mitsubishi Electric	٣٨	٥٢
٦١٠٠	٦٠	٣٤	١٧٤٤	٤٢٠	٥٩٠	MV	الولايات المتحدة	Oshkosh Truck	٦٨	٥٣
٥٧٠٠	٢٩	٧٠	٨٢٦	٥٠٠	٥٨٠	Comp (oth)	الولايات المتحدة	Anteon ^٦	٥٧	٥٤
..	٠	١٠٠	٥٦٩	٦٠٠	٥٧٠	MV	ألمانيا	Krauss-Maffei Wegmann	٥٠	٥٥
١٣٧٠٠٠	١١١٦	٣	٢١٥٠٢	٥٣٠	٥٧٠	Oh	الولايات المتحدة	IEDS	٥٣	٥٦
٢٣٥٨٠	٧٧ -	٧	٨١٢٧	٦٧٠	٥٥٠	Eng Sh	اليابان	Ishikawajima-Harima	٤٧	٥٧
..	٠	٥٢٠	٥٥٠	A EI MV MI Sh	كوريا الجنوبية	Samsung ^٦	٥٤	٥٨
٧٩١٠	٦٨	٤٩	١١٠٣	٤٦٠	٥٤٠	Comp (Ac EI)	المملكة المتحدة	Cobham	٦٣	٥٩
٥٠٥٠	١٠٩	٣٧	١٤٤٤	٣١٠	٥٣٠	Eng SA/A	إيطاليا	FIAT Avio (FIAT) ^٦	S	S
٩٨٣٠	٠	٣٨	١٣٤٩	٤٧٠	٥١٠	Mi SA/A	ألمانيا	Diehl	٦٠	٦٠
..	٨٠	٨٠	٦٤٢	٤٧٠	٥١٠	Ac Mi	الهند	Hindustan Aeronautics	٦١	٦١
١٥٥٠٠	١١	٩٠	٥٦٢	..	٥١٠	Ac	روسيا	Irkut ^٦	..	٦٢

٧١٠٠	٣٠ -	٤٩	١٠١٦	٣٣٠	٥٠٠	Comp (Oh)	الولايات المتحدة	Veridian	٨٤	٦٣
٤٢٥٠٠	٢٣	٩٠	٥٣٠	..	٤٨٠	EI	روسيا	Aerokosmicheskoe Oborud	..	٦٤
٦٦٩٠	٠	٤٠	١١٩٨	٣٢٠	٤٨٠	Eng	ألمانيا	MTU Friedrichshafen (DC)	S	S
١٩١٢٥٠	٢٠٣	..	٣٤٥٣٦	Sh	ألمانيا	ThyssenKrupp, TK	[٧٨]	[٦٥]
٣١٢٠	٠	..	٨٥٧	Sh	ألمانيا	ThyssenKrupp Marine (TK)	S	S
٤٥٤٠	٢٨	٧٢	٦٤٥	٤٥٠	٤٧٠	A Ac Eng SA/A	سويسرا	RUAG	٦٤	٦٦
٩٤٨٠	٧٥	٢٣	٢٠٥٩	٣٢٠	٤٦٠	Sh	إيطاليا	Financieri	٨٦	٦٧
٥٢٧٠	١٩	٨٠	٥٦٣	٦٢٠	٤٥٠	Sh	المملكة المتحدة	Devonport Management	٤٨	٦٨
٣٦٠٠	٧ -	٣٨	١١٧٦	٤٣٠	٤٥٠	MV	الولايات المتحدة	Stewart & Stevenson	٦٥	٦٩
..	٠	٨٩	٥٠٦	٤٣٠	٤٥٠	Comp (oth)	الولايات المتحدة	The Aerospace Corp.	٦٦	٧٠
٦٩١٠	١٢	٦٨	٦٣٦	٤٢٠	٤٤٠	Sh	المملكة المتحدة	Babcock International Group	٦٧	٧١
٥٥٢٠	٣١	٦٤	٦٨٢	٣٣٠	٤٣٠	EI	الولايات المتحدة	CACI	٨٢	٧٢
٤٤٤٠	١٩	٨٧	٥٠٠	٣٧٠	٤٣٠	Oth	الولايات المتحدة	ManTech International	٧٦	٧٣
٨٣٨٠	٠	٢١	٢٠٨٥	٣٦٠	٤٣٠	Eng	ألمانيا	MTU Aero Engines (DC)	S	S

..	٠	٥٧	٧٤٠	٣٩٠	٤٢٠	Oth	الولايات المتحدة	Mitre	٧٢	٧٤
٣٧٠٠	٣١	٣٦	١١٤٧	٤٣٠	٤٢٠	A El Eng MV	كوريا الجنوبية	Samsung Technwim (Samsung)	S	S
١٣٧٥٠	٥٤	٧٩	٥١٦	٣٣٠	٤١٠	EI	الهند	Bharat Electronics	٨٠	٧٥
١٧٦٤٠٠	٢٠٢٦ -	١	٤٣٠١٨	٣٧٠	٤٠٠	EI Mi	اليابان	Toshiba	٧٥	٧٦
١٥٦٠	١٠	٧٣	٥٥٠	٤٠٠	٤٠٠	MV	الولايات المتحدة	AM General Corporation	٧٠	٧٧
..	٠	٠	٤٠٠	Comp (ac)	الولايات المتحدة	Vertex Aerospace	-	٧٨
..	٧٥	٥٤	٧٢٠	٣٨٠	٣٩٠	EI	كندا	CAE	٧٤	٧٩
١٤٥٨١٠	١٩٦ -	١	٣٧٤٤٣	٤٧٠	٣٩٠	EI	اليابان	NEC	٦٢	٨٠
..	٠	٢٩٠	٣٩٠	Sh	إسبانيا	SEPI	٨٩	٨١
١٠٩٩٠	١١٤ -	٢٧	١٤٤٦	٢٩٠	٣٩٠	Sh	إسبانيا	Lazar (SEPI)	S	S
٢٤١٠	٢٤	٩٣	٤٠٨	٣٣٠	٣٨٠	EI	الولايات المتحدة	Engineered Support Systems	٨٣	٨٢
٣٥٠٠	٠	١٠٠	٣٦١	٤٠٠	٣٦٠	A MV SA/A	إسرائيل	Israel Military Industries	٦٩	٩٣
٦٤٢٠	٥٤	٤٣	٨٢٢	٢٩٠	٣٦٠	EI	إسبانيا	Indra	٨٨	٨٤
٣٤٠٠٠	٠	٧٨	٤٥١	٢٨٠	٣٥٠	EI SA/A Sh	أستراليا	Tenix	٩٠	٨٥
٠	٠	٩٦	٣٦٣	٣٠٠	٣٥٠	EI	إسرائيل	Elisra	S	S

٢٨٠٠	١٥	١٠٠	٣٣٩	٢٢٠	٣٤٠	MV Oth	المملكة المتحدة	Alvis	-	٨٦
٤٤٤٠	٤٦ -	٢٥	١٣٤١	٣٩٠	٣٤٠	Comp (Oth)	الولايات المتحدة	Silicon Graphics	٧٣	٨٧
٤٢١٠	٢٧	٣٨	٨٧٤	٢٥٠	٣٣٠	El Mi Sa/A	النرويج	Kongsberg Gruppen	٩٤	٨٨
٢٥٠٠	٠	٨٤	٣٩٤	٣٢٠	٣٣٠	El SA/A Sh	أستراليا	ADI (Tenix/Thales, France)	S	S
٢١١٠٠	٥٤	٩٥	٣٤١	..	٢٢٠	Eng	روسيا	Ufimskoe MPO	..	٨٩
١٠٨٨٠	٧ -	٧٧	٤١٥	٣٥٠	٢٢٠	A Ac El MV Mi SA/A	جنوب إفريقيا	Denel	٧٩	٩٠
٢٤٠٠	٢٧	٨١	٣٩١	٢٥٠	٣٢٠	El	المملكة المتحدة	Ultra Electronics	٩٦	٩١
٤٥٠٠	٢٩	٥٦	٥٦٠	٢٨٠	٣١٠	Comp (El oth)	الولايات المتحدة	Cubic Corporation	٩٢	٩٢
٢١٠٠	٤ -	١٠٠	٣٠٤	٢٦٠	٣٠٠	El	الولايات المتحدة	Integrated Defense Technologies	٩٣	٩٣
٤٨٢٠	٣٨	٤٢	٧١٨	١٨٠	٣٠٠	Comp (El Mi)	الولايات المتحدة	Moog	-	٩٤
..	٠	٣١٠	٢٩٠	MV SA/A	اليابان	Komatsu	٨٧	٩٥
١٩٣٠	١١	٨٨	٣٢٩	٢٢٠	٢٩٠	El	الولايات المتحدة	EDO	-	٩٦
٨٠٠٠٠	٣٩٢ -	٢	١٥٠٨٠	٣٢٠	٧٨٠	El Mi	كندا	Bombardier	٨٥	٩٧
١٤٥٠٠	٢٨	٩٥	٢٨٥	..	٢٧٠	Ac	روسيا	MiG	..	٩٨
٣١٩٠٠	٤٤	٥٧	٤٧٥	..	٢٧٠	MV	روسيا	Uralvagonsovod	..	٩٩

تابع

١١٥٠	٩	١٠٠	٢٥٨	١٩٠	٢٦٠	EI	كوريا الجنوبية	Samsung Thales (Thales, France/ Samsung, S. Korea)	S	S
..	٠	١٠٠	٢٥٥	٢٥٠	٢٦٠	Comp (sh)	الولايات المتحدة	United States Marine Repair (United Defense)	٩٧	S
٢٣٣٠	٣ -	١٠٠	٢٣٤	٢٢٠	٢٣٠	Comp (Ao)	فرنسا	SMA	٩٩	١٠٠

أ - الشركات مرتبة وفقاً لقيمة مبيعاتها من الأسلحة في سنة ٢٠٠٢. والشركات التي يظهر ترتيبها بين قوسين مرتين [] تكون مرتبة وفقاً للتقديرات التقريرية لمبيع الأسلحة، وفي هذه الحالة يظهر (٠). في العمود المخصص المرتبة في عمود مبيعات الأسلحة. والشركات التي يظهر S في العمود المخصص للمرتبة هي شركات تابعة. وتبين الشرطة في عمود المرتبة في السنة ٢٠٠١ أن الشركة لم تصدر مبيعاتها للأسلحة في سنة ٢٠٠١، أو أنها لم تكن موجودة قبل سنة ٢٠٠١ حيث أنشئت في سنة ٢٠٠٢، وفي هذه الحالة يوجد (٠) في العمود ٧، أو أنها لم تكن بين الشركات المئة الكبرى في سنة ٢٠٠١. وللشركات التي كانت موجودة في سنة ٢٠٠١ والتي لم تتوفر بيانات عن مبيعاتها من الأسلحة، يوجد (٠) في العمود المخصص لمرتبتها. وتدرج أسماء الشركة وهيكلاتها كما كانت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتقدم الملاحقات التالية معلومات عن التغيرات اللاحقة.

ب - مفتاح المختصرات: A = مدفعية، Ac = طائرة، EI = إلكترونيات، Eng = محركات، Mi = صواريخ، MV = مركبات عسكرية، SA/A = أسلحة صغيرة/ذخيرة، Sh = سفن، Oth = أشياء أخرى، Comp O = مكائن المتج الراد بين القوسين. ولا يستخدم إلا للشركات التي لا تتيج أي أنظمة هائلة.

ج - بيانات لو كهيد مارتن تشمل رسوم الإدارة التي تدفعها من وزارة الطاقة لإدارة برامج الأسلحة النووية.

د - بيانات نورثروب غرومان هي مبيعات شكلية كما لو أن شراء TRW وقع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد اشترت TRW في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

هـ - بيانات مبيعات بي أي من الأسلحة تشمل كل المبيعات غير التجارية، رغم أنه من المعروف أن بعض عناصر أقسامها الدفاعية مدنية بطبيعتها، وأن بعض العناصر في الأقسام التجارية عسكرية بطبيعتها.

و - الشركة الأوروبية للفضاء والدفاع الجوي (إيدز) تملكها ديميلر كريسلر (ألمانيا) بنسبة ٣٠،١% والباقي إلى جانب مؤسسات مالية فرنسية وروسيا (شركة قاضية عملة للوكالة الفرنسية)، ويسي (شركة قاضية عملة للدولة الإسبانية) بنسبة ٥،٥% وبالباقي. وإيدز مسجلة في هولندا.

ز - بالنسبة إلى أرقام فيمكيناكا، أدرجت ماركوني سولينا كومونيكيشنز لمدة خمسة أشهر ولم تدرج إير ماكي.

ح - سائيس أبلكيشنز شركة تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات ومنتجاتها إلى وزارات الدفاع. أرقام مبيعات الأسلحة هي للمبيعات الإجمالية إلى وزارات الدفاع، وقسم غير معروف منها للتطبيقات العسكرية.

ط - بيانات كميتر ساينس كوربوريشن مبيعات شكلية كما أن عقد شراء ديكورب وقع في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وقد اشترت ديكورب في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣.

وتقدّم كسينوتر سانس كوربوريشن خدمات تكنولوجيا المعلومات وتتجّنها إلى وزارات الدفاع، وأرقام مبيعات الأسلحة هي للمبيعات الإجمالية إلى وزارات الدفاع، وجزء غير معروف منها للتطبيقات العسكرية.

ي - أرقام التبركات اليابانية في عمود مبيعات الأسلحة تُمثل عقوداً مسكوية جديدة لا مبيعات أسلحة.

ك - قبل سنة ٢٠٠٠ أفادت دي سي عن قيمة عقودها بعد اكتمالها (مبيعات أسلحة). وابتداء من سنة ٢٠٠٢، تقدّم تقريراً في كل مرحلة من مراحل العمل الذي تقوم به (قيمة إنتاج الأسلحة). لذلك فإن بيانات مبيعات الأسلحة لسنة ٢٠٠١ لم تعرض لأن الأرقام لا يمكن مقارنتها.

ل - أنشئت أم بي دي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ باندماج ماترا بي أي دايكمس واير وسيسيمال ماترا سيسيمال. والأنشطة الصاروخية لشركة ألبيا ماركوني سيسيمو. وتلك بي أي ٣٧,٥ بالمئة من الشركة ورايدز ٣٧,٥ بالمئة وفيميكا ٢٥ بالمئة.

م - تلك شركة الاستثمار الخاصة كارلايل غروب شركة يونتايد دفنس.

ن - بيانات يو آر أس كوربوريشن هي بيانات مبيعات شكلية لأن شراء إي جي أند جي ولير سينغر وقع في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وقد اشترت إي جي أند جي ولير سينغر في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

س - هذه السنة الأولى التي تدمج فيها الشركات الروسية في لائحة سبيري للشركات المنتجة للأسلحة. قد يكون هناك شركات أخرى يجب أن تكون في اللائحة، لكن لم تتوفّر عنها معلومات كافية. ولا يزال الوضع في صناعة الأسلحة الروسية مازعاً كما أنّ أسماء الشركات تتغيّر عند إعادة هيكلتها.

ع - هاريس شركة تقدّم خدمات تكنولوجيا المعلومات وتتجّنها إلى وزارات الدفاع. أرقام مبيعات الأسلحة هي للمبيعات الإجمالية إلى وزارات الدفاع، وقسم غير معروف منها هو للتطبيقات العسكرية.

ف - أنشئت كينيك في ١ تموز/يوليو ٢٠٠١ من قسم رئيسي من هيئة البحث والتقييم الدفاعي التابعة لوزارة الدفاع. بيانات سنة ٢٠٠١ تغطّي تسعة أشهر فقط. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣ باعت الحكومة البريطانية ٣,٨ بالمئة من الشركة إلى شركة الاستثمار كارلايل غروب، الولايات المتحدة، وحافظت الحكومة البريطانية على حصة تبلغ ١٢,٥ بالمئة.

ص - البيانات الخاصة بمبيعات ديملر كرايسلر هي لأنشطة إنتاج الأسلحة لشركة أم تي يو إيرو رام تي يو فريد-شتافن لكنها تستثني حصة ٣,١ من ديملر كرايسلر في إيلز.

ق - كانت جنرال موتورز دفنس في كندا الوحدة الرئيسية المنتجة للأسلحة في جنرال موتورز في سنة ٢٠٠٢. وفي آذار/مارس اشترتها جنرال دايكمس.

ر - تيانا شركة تقدّم خدمات تكنولوجيا المعلومات وتتجّنها إلى وزارات الدفاع. أرقام مبيعات الأسلحة هي للمبيعات الإجمالية إلى وزارات الدفاع، وقسم غير معروف منها هو للتطبيقات العسكرية.

ش - تقدّم مبيعات أودنسن فاكوريز الإجمالية استناداً إلى بيانات الفترة نيسان/أبريل - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتستند بيانات مبيعات الأسلحة في سنة ٢٠٠٢ إلى حصة مبيعات الأسلحة لسنة ٢٠٠١.

ت - تستند مبيعات ساغن من الأسلحة إلى مبيعات "الطيران والدفاع" التي أفادت عنها الشركة، وتستثني مبيعاتها "الأمنية" المدنية بشكل أساسي.

ث - أنشئت كوربا إيرسيس إندمستريز في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عبر اندماج أنشطة القضاء الجوي لشركات سامسونغ ودايو وهيرنابي. وتلك الشركات التابعة

وخلف (دايو) هذه الشركات ، سامسونغ تكترون ودايو وهيفي إندستريز أند مشينري وهيونداي موتور كورباني ٢٨١،٢ بالية من حصص كوريا إير سببس إندستريز لكل منها ، ويملك عدد من البتراء الكورية الجنوبية الحصّة الباقية البالغة ١٥,٧ بالية.

ح - آتيون شركة تتقدّم خدمات تكنولوجيا المعلومات ومنتجاتها إلى وزارات الدفاع. أرقام مبيعات الأسلحة هي للمبيعات الإجمالية إلى وزارات الدفاع ، وقسم غير معروف منها هو للتطبيقات العسكرية.

ذ - أي دي أس شركة تتقدّم خدمات تكنولوجيا المعلومات ومنتجاتها إلى وزارات الدفاع. أرقام مبيعات الأسلحة هي للمبيعات الإجمالية إلى وزارات الدفاع ، وقسم غير معروف منها هو للتطبيقات العسكرية.

ض - مبيعات أسلحة سامسونغ هي مبيعات سامسونغ تكترون من الأسلحة بالإضافة إلى ٥٠ بالية من مبيعات سامسونغ تاليس من الأسلحة.

ط - في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ اشترت كارلايل غروب ٧٠ بالية من فبات أفنو وفينيكينا ٣٠ بالية منها وأعدت تسميتها لتصبح أفنو سبا.

ظ - بيانات فيريديان هي بيانات مبيعات شكلية كما أن عقد شراء سيغال كوربوريشن وقع في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢. وقد اشترت سيغال كوربوريشن في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢. وقد اشترت جنرال دالمنكس شركة فيريديان في سنة ٢٠٠٣. وفيريديان شركة تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات ومنتجاتها إلى وزارات الدفاع. أرقام مبيعات الأسلحة هي للمبيعات الإجمالية إلى وزارات الدفاع ، وقسم غير معروف منها هو للتطبيقات العسكرية.

أ - فكتيشيري عمولة من شركة فنكنا التي تكونت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ من الشركة القابضة التابعة للحكومة الإيطالية - معهد إعادة الإنشاء الصناعي - التي تخضع لعمالية تصفية منذ سنة ٢٠٠٠.

ب - ديفنيتورت مانجمنت عمولة لشركة كبلوغ براون أند روت ، وهي شركة تابعة لها لليبورتون ، الولايات المتحدة.

ج - تدبير إيرو سببس كوربوريشن مراكز البحث والتطوير الممولة مالياً لحساب وزارة الدفاع الأمريكية.

د د - مان تك إيتريناشونال شركة تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات ومنتجاتها إلى وزارات الدفاع. أرقام مبيعات الأسلحة هي للمبيعات الإجمالية إلى وزارات الدفاع ، وقسم غير معروف منها هو للتطبيقات العسكرية.

ه ه - أم جنرال كوربوريشن عمولة لشركة رينكو. بيانات سنة ٢٠٠٢ تستند إلى البيانات المتوفرة في سنة ٢٠٠١.

و و - اشترت فيركس إيرو سببس (رايشون إيرو سببس سابقاً) من قبل شركة الاستثمار فيريانس كابينال في حزيران/ يونيو ٢٠٠١. وقد أعدت تسمية الشركة لتصبح فيركس إيرو سببس في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣. واشترت فيركس بعد ذلك من قبل ل-٣ كومونيكيشنيز في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

ح ح - سيليكور غرافيكس شركة تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات ومنتجاتها إلى وزارات الدفاع. أرقام مبيعات الأسلحة هي للمبيعات الإجمالية إلى وزارات الدفاع ، وقسم غير معروف منها هو للتطبيقات العسكرية.

ط ط - انترتيد دفسن تكنولوجيا عمولة من قبل شركة الاستثمار فيريانس كابينال.

الملحق ١١ - ب
جدول عمليات الشراء، ٢٠٠٣

إيمون سوري
هانس بومان

الجدول رقم ١١ - أ
عمليات الشراء الكبرى لشركات صناعة الأسلحة
في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، ٢٠٠٣^أ
الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية، بالأسعار الحالية^ب

الشركة المشترية (البلد)	الشركة المشترية (البلد)	الشركة البائعة (البلد)	قيمة الصفقة (م د)
داخل أمريكا الشمالية (بين الشركات المقيمة في أمريكا ما لم يذكر خلاف ذلك)			
Alliant Tech Systems	Composite Optics
Alliant Tech Systems	GASL and micro Craft	Allied Aerospace	..
Anteon	Information Spectrum	ملكيّة خاصّة	٩١
Armor Holdings	Simula	..	١١١
Boeing	Conquest
CACI	Premier Technology Solutions
CACI	Applied Technology Solutions
Computer Sciences Corporation, CSC	Dyncorp	..	٩٥٠
Curtiss wright	Dy 4 Systems	Solectron	١١٠
Curtiss Wright	Systran	..	١٨

يتبع

..	Kaman	Kaman unit	DRS Technologies
٤٥٣	..	Integrated Defense Technologie	DRS Technologies
٣٨	Privately held	Advanced Engineering	EDO Corporation
٢٩	Privately held	Darlington	EDO Corporation
١٣٣	Sequa	Sequa Atlantic Research	Gencorp
..	Privately held	Creative Tecnology	General Dynamics
..	ملكيّة خاصّة	Digital Systems Resources	General Dynamics
١١٠٠	General Motors	GM Defense (CAN)	General Dynamics
١٥٠٠	Datron	Intercontinental Manufacturing	General Dynamics
٢٠	..	Verdian	General Dynamics
١٨٨	..	Aeromet	L-3 Communications
٢٨	Goodrich	Goodrich Avionics Systems	L-3 Communications
٦٥٠	IPICOM	IPITEK	L-3 Communications
٩٠	Veritas Capital	Vertex Aerospace	L-3 Communications
	Bombardier (CAN)	Bombardier Military Aviation Services (CAN)	L-3 Communications
٥٥١	ACS	ACS Federal Technology and IT	Lockheed Martin
..	ملكيّة خاصّة	Leigh aerpspace unit	Lockheed Martin
٢٥٠٠	ملكيّة خاصّة	Orincon	Lockheed Martin
٦٣	..	Titan	Lockheed Martin
..	..	Integrated Data Systems	ManTech International
	Northrop Grumman	Poly Scientific	Moog
..	..	JPS Communications	Raytheon
..	..	Solipsys	Raytheon
١٢٥	Arlington Capital Partners	NLX Holding Corp.	Rockwell Collins
٤٠	ملكيّة خاصّة	Adroit Systems	SRA International
..	..	Aerostructures	Vought Aircraft

تابع

داخل أوروبا الغربية			
..	..	Piper Group (UK)	BAE Systems (UK)
..	Dräger (FRG)	Dräger Aerospace (FRG)	Cobham (UK)
٩٧	BAE Systems (UK)	Astrium (W. Eur.)	EADS (W EUR.)
١٧٦	Foresio Family (ITA)	Aermacchi (ITA)	Finmeccanica (ITA)
..	Zenitel (BEL)	EMG EurMarine Elecs (FRG)	Rheinmetall (FRG)
١٨	(UK) ^٢ VT Group	VT Controls (UK)	Rolls Royce (UK)
..	Smiths (UK)	Icore (UK)	Zodiac (FRA)
عبر الأطلسي : عمليات الشراء الأوروبية لشركات مقرها في كندا والولايات المتحدة			
٢٧	ملكيّة خاصّة	Advanced Power Tech. (USA)	BAE Systems (UK)
٨٢	..	MEVATEC (USA)	BAE Systems (UK)
..	Pilkington (UK)	Pilkington unit (USA)	GKN (UK)
..	Boeing (USA)	Boeing plant (USA)	Labinal (FRA)
١٠	BAE Systems N. AM. (USA)	Ocean Systems (USA)	Ultra Electronics (UK)
عبر الأطلسي : عمليات الشراء الأمريكية والكندية لشركات مقرها في أوروبا			
١٦٩٥	Fiat (ITA)	Fiat Avio (ITA)	The Carlyle Group (USA)
..	SSF-Holding (AST)	Steyr Spezialfahrzeug (ast)	General Dynamics (USA)
١٧٧٠	DaimlerChrysler (FRG)	MTU Aero Engines (FRG)	Kohlberg Kravis (USA)
١٠٠٠	..	Chubb (UK)	United Technologies (USA)

AST = النمسا، BEL = بلجيكا، CAN = كندا، FRA = فرنسا، FRG = ألمانيا، ITA = إيطاليا، SWE = السويد، UK = المملكة المتحدة، USA = الولايات المتحدة، W.Eur. = أوروبا الغربية

أ- يسرد الملحق عمليات الشراء الكبرى في صناعة الأسلحة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية التي أعلن أنها أكملت بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وهي ليست لائحة شاملة لكل أنشطة الشراء، لكنها نظرة عامة على الصفقات المهمة من الناحية الاستراتيجية وتستحق الذكر من الناحية المالية.

ب- إذا لم تكن قيمة الصفقة متوفرة بالدولارات الأمريكية، استخدم تحويل العملة باعتماد متوسط سعر صرف صندوق النقد الدولي للشهر الذي تمت فيه الصفقة. ولا تكشف الشركات دائماً عن قيمة الصفقات.

ج- كانت Vertex Aerospace تسمى Raytheon Aerospace سابقاً.

د- كانت VT Group تسمى Vosper Thornycroft.

المصدر: ملفات سيبري الخاصة بعمليات الاندماج والشراء في صناعة الأسلحة.

الملحق رقم ١١ - ج صناعة الأسلحة في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروسيا

جوليان كوبر

I مقدّمة

الاتحاد الروسيّ وأوكرانيا وبيلاروسيا هي الدول الثلاث ذات الصناعات العسكريّة الأكبر من ناحية عدد المرافق وحجم الإنتاج العسكريّ وصادرات الأسلحة من بين كل الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتيّ. وهي أيضاً قريبة جغرافياً من أوروبا ولديها الإمكانيّة لتصبح شريكة وثيقة للاتحاد الأوروبيّ أو حتى أعضاء في الاتحاد الأوروبيّ، في المستقبل البعيد.

شهدت صناعة الأسلحة الروسيّة منذ سنة ١٩٩٩ نمواً غير منقطع للإنتاج وفترة طويلة غير معتادة من الاستقرار في ترتيباتها الإداريّة. غير أنّ النموّ واصل انقياده للصادرات وكان الاستقرار الظاهر خادعاً. فقد اضطرت إعادة الهيكلة والإصلاح وبدأت المشاكل العميقة الجذور تهدّد قدرة الصناعة على البقاء في المستقبل. واجه تحليل هذه التطوّرات تعقيدات القيود على الوصول إلى المعلومات التي يمكن الركون إليها^(١).

II صناعة الأسلحة في الاتحاد الروسيّ الترتيبات الإداريّة

في أيار/ مايو ١٩٩٩ أعيد تنظيم صناعة الأسلحة في خمس هيئات تقود سياساتها وزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا. ويشغل وزير الصناعة، أيليا كليبانوف، منصب نائب

(١) في سنة ٢٠٠٣ تحوّلت وكالة الإعلام المتخصّصة التي تخدم صناعة الأسلحة الروسيّة، تي أس في بي ك، إلى أساس تجاريّ ومنظّم أكثر، الأمر الذي حدّ من الوصول إلى المعلومات الحديثة، بما في ذلك البيانات الكميّة عن أداء الصناعة وبنيتها.

رئيس الوزراء ويتحمل المسؤولية الكاملة عن القطاع الدفاعي. وبقيت هذه الترتيبات دون تغيير حتى آذار/ مارس ٢٠٠٤، باستثناء أن كليبانوف فقد في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ منصب نائب رئيس الوزراء، وغادر في تشرين الثاني/ نوفمبر الحكومة ليصبح المبعوث الرئاسي إلى المقاطعة الفدرالية الشمالية الغربية. وشغل منصبه كوزير للصناعة على أساس الوكالة بانتظار الانتخابات الرئاسية في آذار/ مارس ٢٠٠٤. وتولى نائب رئيس الوزراء بوريس أليشين، كان سابقاً نائب وزير الصناعة ورئيس لجنة الدولة للمواصفات والمقاييس، المسؤولية في الحكومة عن صناعة الأسلحة منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

وفي الحكومة الجديدة التي شكّلت في آذار/ مارس ٢٠٠٤ برئاسة ميخائيل فرادكوف، حلّت الهيئات الخمس لتصبح الهيئة الفدرالية للصناعة، برئاسة أليشين. ويؤقّر هذا التغيير إشرافاً إدارياً موحداً مرة ثانية، بل إعادة في الواقع لمنصب وزير الصناعة الدفاعية الذي كان قائماً قبل أيار/ مايو ١٩٩٩. غير أنّ الهيئة الجديدة ستكون أكثر اندماجاً، حيث يقل عدد العاملين فيها عن ٢٠٠ موظف^(٢). تخضع الهيئة بصورة رسمية إلى وزارة الصناعة والطاقة برئاسة فيكتور كريستنكو. وتقوم اللجنة الحكومية للمسائل العسكرية الصناعية، برئاسة رئيس الوزراء، بالإشراف العام على صناعة الأسلحة، لكنّها لم تجتمع كثيراً في السنوات الأخيرة، ما ترك أمر الإشراف الفعليّ في يد أليشين.

في حين هناك استقرار في الترتيبات الإدارية لصناعة الأسلحة ذاتها في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، لم يكن الحال كذلك في ما يتعلّق بمجالين وثيقي الصلة: شراء الأسلحة والصادرات العسكرية. وتقع المسؤولية الإجمالية عن وضع النظام الدفاعي للدولة وتنفيذه، وهو يشمل شراء الأسلحة للقوّات المسلّحة وما يتصل بها من البحث والتطوير، على عاتق وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة، ولا سيّما على عاتق فلاديسلاف بوتيلين، وهو نائب وزير عيّّن في سنة ٢٠٠٠. كما أنّ بوتيلين مسؤول أيضاً القضايا الاقتصادية المتعلقة بالقوّات المسلّحة والإعداد لتعبئة الاقتصاد ونظام الاحتياطات الماديّة^(٣).

وكما هو الحال من قبل، تمتلك وزارة الدفاع والهيئات الأخرى للقوّات المسلّحة - مثل وزارة الأمن الفدرالي وحرس الحدود (أخضع في سنة ٢٠٠٣ إلى هيئة الأمن الفدرالية) وقوّات السكك الحديدية - مديريّات خاصة بها للأسلحة مسؤولة عن الاشتراء. لكن في آذار/ مارس ٢٠٠٣، أمر بوتين بإنشاء هيئة جديدة، لجنة دولة الاتحاد الروسي للطلب

(٢) موقع Rossiiskoe agentstvo po sistemam upravleniya [الهيئة الروسية لأنظمة الرقابة] على العنوان: <http://www.rasu.ru>، ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤.

(٣) مقابلة مع بوتين في: <http://www.redstar.ru/2003/08/20>، Krasnaya Zvezda, 20/8/2003.

الدفاعي، ملحقة بوزارة الدفاع. ويرأس هذه الهيئة الجديدة نائب أول لوزير الدفاع، فلاديمير ماتيوخين، وهي مسؤولة عن ضمان تنفيذ سياسة واحدة للدولة في حقل تطوير وإنتاج أسلحة ذات أغراض عامة تستخدم من قبل أكثر من هيئة عسكرية^(٤). والهدف هو تحقيق درجة أعلى من الشيوخ وتوحيد المقاييس في الأسلحة التي تشتريها القوات المسلحة، والإلغاء التدريجي لسمة موروثه من الأزمنة السوفياتية: عادة كل وزارة ذات توجه دفاعي طلب أنواع مختلفة من السلاح من الفئة نفسها. فقد عززت وزارة الدفاع الآن قوتها في الشراء مقابل وزارة الداخلية وهيئة الأمن الفدرالي وغيرها من القوات، ويتوقع بأن يؤمن ذلك دورات إنتاج أطول بتكاليف أقل.

كما كسبت وزارة الدفاع قوة إضافية في مجال صادرات الأسلحة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أنشئت لجنة جديدة للاتحاد الروسي للتعاون العسكري - التقني مع الدول الأجنبية، برئاسة نائب وزير الدفاع ميخائيل ديمترييف. وتضم اللجنة مجموعة عمل بين الهيئات لتأمين الموافقة السريعة على العقود الجديدة^(٥). ويعتقد المحللون أن هذا التعزيز لدور وزارة الدفاع في الإشراف على صادرات الأسلحة مصمم لتقوية النفوذ العسكري على إيرادات صادرات الأسلحة لضمان تطوير أسلحة جديدة وفقاً لبرنامج الدولة للأسلحة^(٦). وفي مرسوم صادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ فقدت شركة تصدير الأسلحة التابعة للدولة، روسوبورونكسبورت، استقلاليتها. وأصبحت خاضعة للجنة الاتحاد الروسي للتعاون العسكري - التقني، الأمر الذي يعزز نفوذ وزارة الدفاع بشكل أكبر في مجال صادرات الأسلحة^(٧). ويعني ذلك أن لوزارة الدفاع الآن دوراً مزدوجاً بإعطاء التفويض والترويج لمبيعات الأسلحة.

Sobraniye Zakonodatel'stva Rossiyskoy Federatsii [The Collection of Laws of the Russian Federation], no. 12 (2003), article 1102.

وللجنة الدولة الجديدة هيئة عاملة مكونة من ٣٠٠ شخص، بمن فيهم ٢٥٠ عسكرياً. في إعادة التنظيم الحكومي التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٤، أعيدت تسميتها لتصبح الهيئة الفدرالية للنظام الدفاعي.

Mezhregional'nyi Fond Informatsonnykh Tekhnologii, [The Inter-regional Fund for Information Technology], 1 August 2003, < <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob01-08-03> > 1 August 2003.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ أعيدت تسمية هذه اللجنة لتصبح الهيئة الفدرالية للتعاون العسكري - التقني.

B. Kuzyk, [et al.], Rossiya na mirovom rynke oruzhiya [Russia in the World Arms Market] (٦) (Moscow: Voennyi Parad, 2001), pp. 721-722 and 772.

Nezavisimoe Voennoe Obozrenie, 21/11/2003, < <http://nvo.ng.ru/armament> > . (٧)

الجدول رقم ١١ ج - ١
حجم صناعة الأسلحة الروسية : المؤسسات (٢٠٠٢) والقوة العاملة (٢٠٠١)

الأرقام هي عدد المؤسسات

قوة العمل، ٢٠٠١	نوع الملكية			نوع المؤسسة			العدد الكلي	القطاع الصناعي
	ش م م	ش م م (د)	الدولة	أخرى	مؤسسات بحث وتطوير	مشاريع صناعية		
٥٠٤٠٠٠	٨١	١٣٩	٨١	٣٣	١٠٦	١٥٢	٣٠١	الطيران
٢٦٦٠٠٠	٥١١	٥١٥	٨٢	٩	٦١	٣٨	١٠٨	الصواريخ والفضاء ^ب
١٥٦٠٠٠	١٢٣	٩١	٧٩	١٩	٩٦	١٧٨	٢٩٣	الإلكترونيات
١٦٧٠٠٠	١٣٧	٧٢	٩٩	٣٣	١١٥	١٦٠	٣٠٨	اللاسلكي ^ج
٩٨٠٠٠	٤٩	٤٠	٦٢	٥	٦٧	٧٩	١٥١	الاتصالات ^{هـ}
٢١٣٠٠٠	٤١	٥٤	٧١	٤	٥٣	١٠٩	١٦٦	بناء السفن
٣٢٩٠٠٠	٣٠	٤٥	٥٣	١١	٥٤	٦٣	١٢٨	الأسلحة ^د
٢١٩٠٠٠	١٦	١٥	١٠٣	١٧	٣٦	٨١	١٣٤	الذخيرة
١٩٥٢٠٠٠	٤٨٨	٤٧١	٦٣٠	١٣١	٥٨٨	٨٦٠	١٥٨٩ ^ز	المجموع

أ- شركة مساهمة مغفلة للدولة أسهم فيها، وفي بعض الحالات حصة ذهبية واحدة.

ب- بيانات صناعة الصواريخ - الفضاء تشير إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢

ج- تقدير المؤلفين استناداً إلى بيانات معروفة لسنة ٢٠٠٠.

د- تشمل صناعة اللاسلكي إنتاج وتطوير أنظمة اللاسلكي والرادار فضلاً عن صواريخ الدفاع الجوي.

هـ- تشمل صناعة الاتصالات أجهزة الاتصالات من بعد للأغراض العسكرية والمدنية.

و- تشمل صناعة الأسلحة المعدات الخاصة بالقوات البرية بما في ذلك الدروع وأنظمة المدفعية وأسلحة المشاة والأجهزة البصرية.

ز- بالإضافة إلى ذلك هناك نحو ٢٨ مشروعاً خاضعاً لوزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا، لكنها تشكل ٠,٥ بالمئة من إنتاج صناعة الأسلحة.

المصادر : عدد المؤسسات ونوعها : Teleinformatsionnaya Set' VPK (Tele-informational Network of the Military-industrial Complex), 10 December 2003, < <http://ts.vpk.ru/corporate/otrasl> > ;

لصناعة الصواريخ والفضاء، انظر أيضاً : Informatsionnoe Agenstvo (Information agency) TS VPK, 25 January, 2003, < <http://i.vpk.ru/rest/struct/sostav> > ;

عدد العاملين : حسب المؤلفان، البنية من : Informatsionnoe Agenstvo TS VPK, 11 July 2002, < <http://i.vpk.ru/vpkrus/vvedenie/2001> > ;

المجموع حسب من الإجمالي المعروف لشهر كانون الثاني/يناير- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ : Informatsionnoe Agenstvo TS VPK, 25 January 2003, < <http://i.vpk.ru/vpkrus/otrasli> > , and

مؤشر العمالة الإجمالية : مؤشر العمالة الإجمالية : Informatsionnoe Agenstvo TS VPK, 25 January 2003, < <http://i.vpk.ru/sbornik2001/proizvodst> > .

بالإضافة إلى روسوبورونكسبورت ، تحتفظ ست شركات بحقوق تصنيع مستقلة ، أبرزها ميغ ومكتب تولا للتصميم وصناعة الأجهزة (مطور رئيسي للأسلحة المشاة). بالإضافة إلى ذلك ، في أعقاب مرسوم تشرين الثاني/نوفمبر ، تملك الآن ١٥ شركة حق العمل بصورة مستقلة في الأنشطة الخارجية لإبرام صفقات صغيرة الحجم تشمل توريد قطع الغيار والخدمة والتدريب^(٨).

الحجم والبنية الإجماليان

بقي الحجم الإجمالي لصناعة الأسلحة تحت الهيئات الخمس مستقراً نسبياً من حيث المرافق وعدد العاملين. وبالإضافة إلى الوكالات ، كان نحو ٣٠ مشروعاً ومؤسسة للبحث والتطوير خاضعة لوزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا تعتبر أيضاً منتمية إلى صناعة الأسلحة ، ويبدو أنها ستنتقل إلى الوكالة الفدرالية الجديدة للصناعة. يوجز الجدول رقم ١١-ج١ الوضع في سنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢. لا تعمل كل هذه المرافق في الإنتاج العسكري الذي يميل إلى التمركز مع الوقت. وفي سنة ٢٠٠٣ أعدت وزارة الصناعة سجلاً جديداً للمؤسسات التي تكوّن صناعة الأسلحة بالمفهوم الضيق. ووفقاً للتفاصيل التي نشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ، أدرج السجل ١٢٧٩ مشروعاً ومؤسسة للبحث والتطوير ، منها ١٩١ ورشة تصليح تخضع حالياً لوزارة الدفاع و٦٣ مرافق تخضع لوزارة الطاقة الذرية ، ويفترض أنها منخرطة في عمل مرتبط بالأسلحة النووية. ولا يزال السجل ينتظر موافقة الحكومة^(٩). ويثير وضع مرافق وزارة الدفاع خلافاً اليوم. فقد أكد ألكسندر برينديكوف ، وهو نائب سابق للوزير في وزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا مسؤول عن قضايا صناعة الأسلحة ، بأن قراراً اتخذ لنقلها إلى صناعة الأسلحة. ويلقى هذا الاقتراح مقاومة من قبل نقابات العاملين للقوات المسلحة ، التي تزعم أن هناك نية لتصفية الكثير من ورشات التصليح. ويقول برينديكوف رداً على ذلك أنه يتصور حدوث تغيير تدريجي يأخذ العوامل الاجتماعية في الحسبان^(١٠).

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, the inter-regional fund for (٨) information technology; 11 December 2003, < <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob11-12-03> >, and Nezavisimoe Voennoe Obozrenie, 28/11/2003, < <http://nvo.ng.ru> > .

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 6 November 2003, < <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob06-11-03> >, and Mezregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 2 December 2003, < <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob02-12-03> > .

وقبل جمع السجل الجديد كان يعتبر أن هناك ٢٠٥٢ مرفقاً صناعياً ذا صلة عسكرية.

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 21 November 2003, < <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob21-11-03> > .

= ولبرينديكوف خلفية عسكرية حيث خدم ٢٦ سنة في القوات المسلحة وكان نائب رئيس لجنة هيئة =

اتجاهات الإنتاج

تشير كل الأدلة المتوفرة إلى أن إنتاج صناعة الأسلحة الروسية أخذ ينمو في السنوات الأخيرة بخطى سريعة. ويوفر الجدول رقم ١١-ج ٢ مؤشراً على الاتجاه العام. وفي نهاية سنة ٢٠٠٣، بلغ إجمالي إنتاج صناعة الأسلحة ما يقرب من ٥٠ بالمئة من المستوى الذي كان عليه في سنة ١٩٩١، حيث يزيد الإنتاج العسكري قليلاً على ٤٠ بالمئة من مستوى سنة ١٩٩١ ويبلغ الإنتاج المدني ٦٠ بالمئة تقريباً^(١١).

تفسر العديد من العوامل هذه الزيادة. ويبقى العامل الرئيسي نمو صادرات الأسلحة، لكن ثمة زيادة أيضاً في الشراء المحلي وتوسع في الطلب على السلع المدنية التي تصنعها هذه الصناعة يترافق مع تعافٍ قويٍ للاقتصاد منذ سنة ١٩٩٩. غير أن النمو لم يكن متعادلاً بين القطاعات، وتأثرت التغييرات السنوية جداً بفرص التصدير. وكما يعرض الجدول رقم ١١-ج ٣، تظهر مساهمة كل من الهيئات الخمس في الصادرات الإجمالية تغيراً سنوياً.

الجدول رقم ١١-ج ٢ الإنتاج الصناعي لصناعة الأسلحة الروسية، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٠

تستند الأرقام إلى بيانات بالأسعار الثابتة.

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
بالمئة للتغير السنوي				
١٨,١	٢٤,٥	١,٥-	٢٩,٥	الإنتاج العسكري
١٣,٢	٥,٦	١١,٨	٢٠,٣	الإنتاج المدني
١٦,١	١٦,٠	٤,٥	٢٥,٣	الإنتاج الإجمالي
المؤشر، ١٩٩٩ = ١٠٠				
١٨٨	١٥٩	١٢٨	١٢٩	الإنتاج العسكري
١٦١	١٤٢	١٣٥	١٢٠	الإنتاج المدني
١٧٦	١٥٢	١٣١	١٢٥	الإنتاج الإجمالي

يتبع

= الأركان العامة للسياسة العسكرية - التقنية لفترة من الوقت. انظر: Voенно-Промышленный Кур'ер, 14 January 2004, <http://www.vpk-news.ru>.

(١١) محسوبة من الجدول رقم ١١-ج ٢ ومؤشرات الإنتاج، ١٩٩١-٢٠٠٠، انظر: Informatsionnoe Agentstvo (Information agency) TS VPK, 11 July 2002, <http://i.vpk.ru/vpkrus/vvedenie/2001>.

تابع

يشمل				
١٩٩	١٩١	١٥٦	١٤٠	الطيران
١٣٩	١٢٦	١٠٥	١٠٤	الصواريخ والفضاء
٢٠٥	١٨١	١٥٩	١٣٥	الإلكترونيات
١٨٩	١٤٥	١٢٣	١٢٩	اللاسلكي
٢١٧	١٥٧	١٥٠	١٤٤	الاتصالات
١٩٢	١١٥	١٠٨	١١٩	بناء السفن
١٦٢	١٤١	١٢٠	١٠٨	الأسلحة
١١٧	١١١	١١٦	١٢٢	الذخيرة

المصادر: بيانات سنة ٢٠٠٠، الإنتاج الإجمالي والمدني: Tsentr Ekonomicheskoi Kon'yuntury pri Pravitel'stve Rossiiskoi Federatsii [TsEK], The Economic Conjunction Centre of the Government of the Russian Federation, *Rossiia 2002(3)*, p. 55;

TsEK, *Rossiia 2003(3)*, p. 58

بيانات سنة ٢٠٠١ والإنتاج الإجمالي والمدني:

TsEK, *Rossiia 2004(1)*, p. 65.

بيانات سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، الإنتاج الإجمالي والمدني:

بيانات الإنتاج العسكري محسوبة باستخدام الحصص المدنية والعسكرية من إنتاج صناعة الأسلحة الإجمالي، كما هو موفّر للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣، في: Informatsionnoe Aгенstvo (Information agency) TS VPK, 25 January 2003, < <http://i.vpk.ru/sbornik/2001/proizvodst> > ;

Ministry of Economic Development, 30 May 2003, < <http://www.economy.gov.ru> > ;

Teleinformatsionnaya Set' VPK, the Tele-informational Network of the Military-Industrial Complex, 23 January 2004, < <http://ts.vpk.ru> > .

وهكذا كان أداء صناعة الطيران جيّداً، لكن صناعة الذخيرة شهدت ركوداً، حيث الشراء المحلي للذخيرة قليل جداً وإمكانيات التصدير محدودة. ويعتمد إنتاج صناعتي بناء السفن واللاسلكي على التصدير وقد تفاوتت بشكل كبير بين سنة وأخرى، وتأثرت الأخيرة بوجود طلبات تصدير لأنظمة الدفاع الجوي، أحد منتجاتها الرئيسية. ونما إنتاج صناعة بناء السفن بمقدار الثلث في سنة ٢٠٠٠، وهبط نحو ١٠ بالمئة في سنة ٢٠٠١، ثم ارتفع بنسبة ٧ بالمئة في السنة التالية^(١٢).

سيتوقّف نموّ الإنتاج على الصادرات إلى حدّ كبير. فكما يعرض الجدول رقم ١١ ج -

٤، تمثل الصادرات حصة متزايدة من الإنتاج العسكري الإجمالي، حيث ارتفعت من ٦٠

Teleinformatsionnaya Set' VPK, 1 July 2003, < <http://ts.vpk.ru> > ; and the Internet site of (١٢) Rossudostroenie, the shipbuilding agency, 5 November 2003, < <http://www.rossud.ru/problemi> > .

بالمئة في سنة ١٩٩٨ إلى ٧٥ بالمئة في سنة ٢٠٠٣، عندما فاقت الصادرات العسكرية الإجمالية ٥ مليارات دولار، وذلك رقم قياسي لروسيا ما بعد الشيوعية^(١٣). لكن يجب أن يكون هناك بعض الشكوك في ما إذا كان يمكن المحافظة على هذا المستوى. وفي رأي أحد المحللين المستقلين الروس لتجارة الأسلحة، مكسيم بيادوشكين من مركز تحليل الاستراتيجية والتكنولوجيا، ربما تمّ بلوغ القمة الآن وينبغي تنفيذ إصلاحات هيكلية حاسمة في صناعة الأسلحة للحؤول دون تراجع حتمي تقريباً^(١٤).

الجدول رقم ١١ ج-٣ بنية الصادرات (العسكرية والمدنية) وفقاً لهيئة صناعة الأسلحة

الأرقام نسب مئوية.

يناير - يونيو ٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	العام هيئة صناعة الأسلحة
٧٣,٣	٧٥,٩	٥٢,٥	إيروسبيس (روسفياكوزموس)
١٤,٠	٨,٢	٨,٨	الأسلحة التقليدية (راف)
٣,٥	٢,٥	٣,٤	الذخيرة (روسبويرياسوف)
٢,٧	٥,٧	١٧,٨	بناء السفن (روسود)
٦,٥	٧,٧	١٧,٥	منظومات التحكم (راسو)
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الإجمالي

أ- تشمل هيئة منظومات التحكم صناعات اللاسلكي وأجهزة الاتصالات والإلكترونيات.

المصدر: Teleinformatsionnaya Set' VPK, the tele-informational network of the military-industrial complex, 21 July 2003, <http://ts.vpk.ru/corporate/otrasl> .

لا تتوفر بيانات أحدث.

الطلب الدفاعي للدولة

يجري عمل الشركات المنتجة للأسلحة لتلبية لاحتياجات وزارة الدفاع والقوات المسلحة الأخرى في إطار الطلب الدفاعي للدولة^(١٥). وتحيط كثير من السرية بالطلب الدفاعي للدولة، لكن رُفِعَ ذلك إلى حدّ ما في السنوات الأخيرة ما مكن من تحديد بعض سماته

(١٣) Voennno-Promyshleenyi Kur'er, 16 March 2004, <http://www.vpk-news.ru> .

(١٤) موقع Otkrytaya ekonomika على الإنترنت : «Open Economy» expert network, 29 December 2003, <http://www.opec.ru> .

(١٥) كان الطلب الدفاعي للدولة في سنة ٢٠٠٣ وثيقة سرية من ٤٠٠٠ صفحة. انظر: Izvestiya, 19/1/ 2003, p. 25.

الرئيسية. وينبغي التمييز بين الطلب الدفاعي للدولة الخاص بوزارة الدفاع والطلب الإجمالي الذي يشمل كافة الهيئات المعنية بالدفاع والأمن واستخدام المعدات العسكرية. وينبغي إجراء تمييز ثانٍ بين قسم الطلب الدفاعي للدولة الذي يشمل تطوير الأسلحة وغيرها من العتاد العسكري وإنتاجها وتحديثها وتصليحها واختبارها والقسم الذي يشير إلى الأبعاد الأخرى النظام العسكري والأمني. وفي التفسير العريض، يشمل الطلب الدفاعي للدولة بنوداً مثل الألبسة والطعام والوقود وزيت التزليق وخدمات النقل وأعمال البناء. ويشمل أيضاً تدابير تدمير الأسلحة والذخائر القديمة^(١٦).

ويشمل الطلب الدفاعي للدولة بالمعنى الضيق البحث والتطوير العسكري وشراء أسلحة ومعدات عسكرية (شاحنات مثلاً) جديدة، وتصليح وتحديث الأسلحة والمعدات الموجودة في الخدمة بالفعل مع القوات المسلحة. وفي إعداد هذا القسم من الطلب الدفاعي للدولة، يقدم التوجيه المتعلق بحجمه وهيكلته عن طريق برنامج الدولة الطويل الأمد للأسلحة. ويجري حالياً تنفيذ البرنامج للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠. وقد بدأ العمل في سنة ٢٠٠٣ على برنامج الدولة التالي للأسلحة للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥، ويشمل ٣٠ وزارة وهيئة أخرى تخضع لقيادة وزارة الدفاع^(١٧).

أثناء الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ ارتفع حجم التمويل بموجب الطلب الدفاعي للدولة (بالمعنى الضيق) بشكل كبير. وفي حين أنّ التمويل الفعلي هبط في التسعينيات دون المستويات المرصودة في الميزانية بكثير، مع تراكم ديون كبيرة على وزارة الدفاع إلى صناعة الأسلحة، إلا أنّ وضع التمويل تحسّن كثيراً في السنوات الأخيرة. ارتفعت الديون لأنّ صناعة الأسلحة، تماشياً مع الطلب الدفاعي للدولة، سلّمت السلع والخدمات إلى القوات المسلحة، ولم تتمكّن وزارة الدفاع من تسديد ثمنها بسبب نقص التمويل. وقد تمّ الوفاء بالطلب الدفاعي للدولة في سنة ٢٠٠١ بنسبة ١٠٠ بالمائة تقريباً، وبالطلب الدفاعي للدولة في سنة ٢٠٠٢ بنسبة ١١٠ بالمائة بسبب الحصول على تمويل إضافي^(١٨). وربما تمّ الوفاء

(١٦) في سنة ٢٠٠٤، سيبلغ النظام الدفاعي الإجمالي للدولة ٣٤١,٢ مليار روبل، منها نحو ١٠ مليارات روبل ستكون من خارج الميزانية، ربما من إيرادات صادرات الأسلحة. ومن هذا الإجمالي ستبلغ حصة الطلب الدفاعي للدولة الخاص بوزارة الدفاع ١٤٠ مليار روبل. انظر: AK&M Informatsionnoe Agenstvo: (Information agency), 28 November 2003, <<http://www.akm.ru/rus/news>>, and Law on Federal Budget, 23 December 2003, Ministry of Finance, <http://www.minfin.ru/dec03_02.htm>.

Nauchno-Issledovatel'skii Institut Ekonomiki Aviatsionnoi Promyshlennosti, the research (١٧) institute for the economics of the aviation industry, 26 February 2003, <<http://www.aviaport.ru/news>>.

Nezavisimoe Voennoe Obozrenie, 1 February 2002, <<http://nvo.ng.ru>>, and RosBiznes (١٨) Konsulting (Russian business consulting), 18 February 2002, <<http://www.rbc.ru>>.

بأكثر من الطلب الدفاعي للدولة لسنة ٢٠٠٣ من الناحية المالية وكان من المتوقع في نهاية سنة ٢٠٠٣ تصفية كل الديون السابقة، لكن ذلك لم يتحقق^(١٩).

الجدول رقم ١١ ج-٤ الإنتاج العسكري للاستعمال المحلي والتصدير، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

الأرقام نسب مئوية.

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٢٥,٤	٣٧,٩	٣٣,٣	٤١,١	٣٦,٨	٣٩,٠	لوزارة الدفاع والقوات الأخرى (ضمن الطلب الدفاعي للدولة)
٧٤,٦	٦٢,١	٦٦,٧	٥٨,٩	٦٣,٢	٦١,٠	الصادرات العسكرية ^٣
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الإنتاج العسكري الإجمالي

أ- المصادر تعطي «٢٠٠٣»، لكنها قد تشير إلى فترة يناير - يونيو أو يناير - سبتمبر فقط نظراً إلى تاريخها.
ب- تستثني هذه الأرقام بعض الصادرات ضمن إطار النظام الدفاعي للدولة، ولا سيما بعض الصفقات ضمن إطار اتفاقيات تسوية الديون، وبالتالي تقلل من قيمة حصة الصادرات بمقدار ضئيل.

المصادر: بيانات ١٩٩٨ و ١٩٩٩: TS VPK (Information agency) Informatsionnoe Agenstvo, 8 November 2000, < http://i.vpk.ru > ;

لسنة ٢٠٠٠: Informatsionnoe Agenstvo TS VPK, 10 November 2001, < http://i.vpk.ru/vpkrus/vvedenie > ;

لسنة ٢٠٠١: Informatsionnoe Agenstvo TS VPK, 11 July 2002, < http://i.vpk.ru/vpkrus/vvedenie/2001 > ;

لسنة ٢٠٠٢: Problemy PrognozIrovaniya, no. 6 (2003), p. 61, and

لسنة ٢٠٠٣: Teleinformatsionnaya set' VPK, the tele-informational network of the military-industrial complex, 23 January 2004, < http://ts.vpk.ru > .

لا شك في أنّ صناعة الأسلحة استفادت من هذا التحسّن في تمويل الطلب الدفاعي للدولة، لكنّ وزارة الدفاع تشكو باستمرار من أنّ برنامج التسلّح لم يتم الوفاء به بعد بسبب ارتفاع أسعار العتاد العسكريّ كثيراً وبسرعة أكبر مما كان متصوّراً عند الموافقة على الطلب

(١٩) في تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وزير المالية ألكسي كودرين النيّة في تسوية دين ٧ مليارات روبل المستحقّ في بداية سنة ٢٠٠٤. انظر: Mezhtsional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 21 November 2003, < http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob21-11-03 > .

إلا أنّه في بداية سنة ٢٠٠٤ كانت وزارة الدفاع لا تزال مديونة بمبلغ ٢ مليار روبل بالنسبة للطلب الدفاعي للدولة في سنة ٢٠٠٢ و٣ مليارات روبل لسنة ٢٠٠٣، مع عدم تحديد الدين في ما يتعلّق بالطلب الدفاعي للدولة في سنة ٢٠٠١. انظر: GOZ. Voenno-Promyshlenniy Kur'er 24 February 2004, < http://www.vpk-new.ru > .

الدفاعي للدولة. وعندما تعدّ العقود بين وزارة الدفاع وشركات صناعة الأسلحة يتمّ الاتفاق على أسعار المنتجات النهائية، لكنّ الأسعار تميل إلى الارتفاع بسرعة أكبر مما هو متوقّع، وبخاصّة لأنظمة المشتراة والمكوّنات التي يشتريها المتعاقد الرئيسيّ من شركات أخرى. ووفقاً لكلام وزير الدفاع سيرغي إيفانوف، «إنّ وزارة الدفاع لا تهتمّ بالأموال بل بالموادّ الفعلية»^(٢٠). ووفقاً لمديريّة الأسلحة في وزارة الدفاع، ارتفعت في سنة ٢٠٠١ أسعار الأعتدة العسكرية المنتجة وفقاً للطلب الدفاعي للدولة ٥٢ بالمئة بالمتوسط، مقارنة بمؤشّر قيمته ١٥ بالمئة استخدم عند إعداد الطلب الدفاعي للدولة لتلك السنة. وفي سنة ٢٠٠٢ كانت الأرقام المكافئة ٢٥ بالمئة و١٢ بالمئة^(٢١).

يضمّ الطلب الدفاعي للدولة لسنة ٢٠٠٤ بعض السمات الجديدة. ففي الماضي لم تكن العقود ضمن الطلب الدفاعي للدولة تبرم حتى أيار/ مايو من السنة ذات الصلة، ثم غالباً ما كانت تبرم بعد ذلك بعجلة دون التفات كبير إلى السعر. في سنة ٢٠٠٤ سيدخل الطلب الدفاعي للدولة حيّز العمل في وقت مبكر من السنة، مع حدّ صارم مدّته أربعة أشهر لإبرام العقود. وللمشاريع الواسعة النطاق، يمكن إبرام العقود بتمويل مضمون لمُدّة ثلاث سنوات، على أن تثبت الأسعار في السنة الأولى، كما ستقدّم مزيد من الأعمال في إطار طلب الدولة الدفاعي لاستدراج العروض. وينصّ الطلب الدفاعي للدولة لسنة ٢٠٠٤ على شراء بعض الأسلحة الجديدة والمحدّثة، بما في ذلك ٦ صواريخ توبول - أم الاستراتيجية، و٦ أنظمة فضائية عسكرية، وقاذفة تي يو - ١٦٠ استراتيجية واحدة، و١٥ دبابة تي - ٩٠ أس، و٢٠ مقاتلة محدّثة سو - ٢٧ أس ك أم، وبعض منظومات صواريخ إسكندر للفرق. وينصّ الطلب الدفاعي للدولة أيضاً على العمل على تحديث القاذفات البعيدة المدى تي يو - ١٦٠ وتي يو - ٩٥ وتي يو - ٢٢ أم وقاذفات الجبهة سو - ٢٤ وسو - ٢٥ ومواصلة العمل على بناء غواصة نووية استراتيجية جديدة في سفيرودفنسك، التي تطوّر من أجلها صواريخ بولافا البالستية^(٢٢). ويفترض أن يشمل الطلب الدفاعي للدولة لسنة ٢٠٠٤ على تمويل للمشروع الرئيسيّ لصناعة الطيران: تطوير طائرة مقاتلة جديدة من الجيل الخامس. تقود سوخوي التنظيم لكنّها ستعمل مع ميغ، رغم أنّ هناك احتمالاً واضحاً لأن يندمجاً لتشكيل مكتب تصميم وشركة واحدة.

Vremiya Novostei, 16/1/2004, p. 3.

(٢٠)

Russkii Kur'er, 12 Jan. 2004, p. 1.

(٢١)

ونتيجة لذلك تدعي وزارة الدفاع أنها خسرت ٥٠ - ٥٥ مليار روبل منذ سنة ٢٠٠١، مع ما يكافئها من عدم وفاء الدولة ببرنامج التسلّح.

Kommersant-Daily, <http://www.kommersant.ru>, 26 December 2003; Nezavisimoe (٢٢)

Voennoe Obozrenie, 26 December 2003, <http://nvo.ng.ru/forces/2003-12-26>; Natsional'naya Informatsionnaya Sluzhba StranaRu, the national information service StranaRu, 25 December 2003, <http://www.strana.ru>, and Moscow Times, 15/1/2004, <http://www.themoscowtimes.com>.

مشكلة النوعية

ثمة قلق متزايد لدى وزارة الدفاع وبعض المشتريين الأجانب للأسلحة الروسية من تدهور نوعية السلع التي تنتجها صناعة الأسلحة. وقد ظهرت مشكلات خطيرة جداً في منظومات صواريخ الفرقاطات التي بنيت للهند، وواجه بناء مدمرات للصين تعقيدات بسبب مزاعم بأن حوض السفن سان بطرسبرغ سفنانيا فيرف يستخدم مكونات ومعدات قديمة من سفن مسحوبة من الخدمة، ورفض عميل تشيكي قبول مروحية مي - 35 بناء على الخلفية نفسها، وثمة مزاعم بأن محركات طائرات سو - أم ك أي المزودة إلى الهند تعاني من عيوب عديدة، ما يجعل دورة حياتها قصيرة جداً. إلا أن وزارة الدفاع الهندية أنكرت هذه التهم لاحقاً^(٢٣). وقد أقرت وزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا بمشكلة الجودة. وكشف مسؤول دائرة السياسة الصناعية الدفاعية فيها، فيكتور سيرغيف، بأن الوزارة خلصت إلى أن نوعية العتاد العسكري انخفضت إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى تزايد شكاوى العملاء، بما في ذلك العملاء الأجانب. وبرأيه أن أصل المشكلة هو المشاكل التنظيمية والتقنية ذات الخاصية الجهازية، والأهم من ذلك رداءة حال الرأسمال البشري والمادي للصناعة بعد أكثر من عقد الضمور وقلة الاستثمار. فقد ارتفع متوسط عمر العاملين بشدة ولم يوظف سوى القليل من العاملين الجدد. ويفترض أن المهارة المهنية للعمال قد تدهورت، بما في ذلك مهارات المسؤولين عن إدارة الجودة^(٢٤).

لم يحدث سوى تجديد قليل لمعدات الإنتاج منذ نهاية التسعينيات. وفي سنة ٢٠٠١ كان أقل من ٥ بالمئة من آلات ومعدات صناعة الأسلحة يقل عمرها عن خمس سنوات، و٧٥ بالمئة يفوق عمرها ١٠ سنوات. أما في صناعة الأسلحة في الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٩٠، فقد كانت الأرقام المكافئة ٣٥ و٣٧ بالمئة، و١٦ بالمئة فقط تزيد عمرها على ٢٠ سنة^(٢٥). وبلغ حجم الاستثمار في صناعة الأسلحة في سنة ٢٠٠١، ١٠,٥ بالمئة فقط من مستوى سنة ١٩٩٢، لكن ذلك كان تحسناً متواضعاً على الأقل عما كان عليه في سنة ١٩٩٨، عندما كان

Nauchno-Issledovatel'skii Institut Ekonomiki Aviatsonnoi Promyshlennosti, 16 December (٢٣) 2003, < <http://www.aviaport.ru/news/AviaContracts> > .

تصنع هذه المحركات اتحاد يوفاليناء المحركات وإنتاجها.

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 2 December 2003, < <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob02-12-03> > .

Informatsionnoe Agenstvo TS VPK, 11 July 2002, < <http://i.vpk.ru/vpkrus/vvedenie/> (٢٥) 2001 > ; V. Katayev, «MIC: The View from Inside,» in: V. E. Genin, ed., *The Anatomy of Russian Defence Conversion* (Walnut Creek, CA: Vega Press., 2001), p. 60.

في مشاريع هيئة بناء السفن في بداية سنة ٢٠٠٢، كانت ٦٨,٥ بالمئة من معدات الإنتاج أقدم من ٢٠ سنة، وفي صناعة الذخائر ٦٥ بالمئة، وفي الطيران ٥٨ بالمئة، وفي هيئة الأسلحة ٤٧ بالمئة، وفي هيئة منظومات التحكم ٣٥ بالمئة .

٦,٩ بالمئة^(٢٦). ووفقاً لسيرغيف، بلغ المعدل السنوي لتجديد المعدّات في السنوات الأخيرة أقلّ من ١ بالمئة، بدلاً من نسبة ١٠ بالمئة المطلوبة. وترجع المعايير المستخدمة في صناعة الأسلحة الروسية بمعظمها إلى الأزمنة السوفياتية ولا تتوافق مع الممارسة الدولية الحالية. ومن المشاكل الأخرى التي تواجه الصناعة أنّ العديد من البنود التي تصدّر الآن لا تستخدمها القوآت المسلّحة الروسية ولم تخضع لاختبار صارم في الاستعمال اليومي. ونظراً لأنّ من غير المرجح شراء أسلحة جديدة جدّية لعدد من السنين، فسوف تصبح هذه المشكلة أكثر خطورة ويمكن أن تقوّض احتمالات التصدير الروسية. في آب/أغسطس ٢٠٠٣ تبنّت وزارة الصناعة برنامجاً لرفع نوعية المنتجات في صناعة الأسلحة، لكن من المسلّم به عدم وجود حلول سريعة. وتشمل التدابير التي ستتخذ إجراء تجديد جوهريّ للمعايير في السنوات السبع القادمة، وتوفيقها مع الممارسة الدولية، وتبنيّ الشراء المتواصل وأنظمة دعم دورة الحياة وغيرها من أنظمة إدارة الجودة الحديثة. وثمة تقارير عن الشروع في بعض المشاريع التجريبية^(٢٧). وقد جرى التعبير في البرنامج عن مخاوف جدّية من أنّه بغياب أي إجراء حاسم لتحديث المعايير وإدارة الجودة، قد تجد روسيا بحلول سنة ٢٠٠٧ أنّ أسواق الأسلحة والتكنولوجيا العالية والسلع المدنيّة وذات الاستعمال المزدوج صارت محدودة جدّاً.

ونظراً لقصر أشواط الإنتاج وتدنّي معدّلات طاقة الاستخدام - ٢٤ بالمئة في المتوسط سنة ٢٠٠١، منها ٦ بالمئة فقط لصناعة الذخائر، ولكن ٤٠ بالمئة للصناعة الجوية - ليس من المستغرب أن تكون التكاليف مرتفعة وأن تشهد العديد من الشركات مشاكل مالية^(٢٨). وفي سنة ٢٠٠٣ لحقت الخسائر نصف الشركات المنتجة للأسلحة تقريباً^(٢٩).

التردد في إعادة الهيكلة

إنّ إعادة هيكلة صناعة الأسلحة هي من أهداف السياسة منذ عدّة سنوات، لكن لم يتحقّق حتى الآن سوى إنجازات متواضعة. وآخر برنامج إعادة للهيكلة هو الذي الذي روج له وزير الصناعة السابق ونائب رئيس الوزراء، إيليا كليبانوف: البرنامج الفدراليّ لإصلاح

Informatsionnoe Agenstvo TS VPK, 4 Sep. 2002, <<http://i.vpk.ru/fin/itogi/2001>>, and (٢٦)

Informatsionnoe Agenstvo TS VPK, 15 November 2001, URL <<http://i.vpk.ru/fin>>.

Teleinformatsionnaya Set' VPK, 1 December 2003, <<http://ts.vpk.ru/programs>>, and (٢٧)

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 2 December 2003, <<http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob02-12-03>>.

Informatsionnoe Agenstvo TS VPK, 25 January 2003, <<http://i.vpk.ru/sbornik2001/>> (٢٨)

proizvodst>; Krasnaya Zvezda, 5/9/2001, p.3; and RosBiznesKonsulting, 6 March 2002, <<http://www.rbc.ru>>.

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 2 December 2003, <<http://>> (٢٩)

www.mfit.ru/defensive/obzor/ob02-12-03.

المجمّع العسكريّ الصناعيّ وتطويره، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦، الذي تبنته الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وقد واجه هذا البرنامج المشاكل منذ بدايته، وربما ليس من المفاجئ أن يكون تنفيذه غير مرضٍ. دعا البرنامج إلى مجموعة تدعى البنى المتكاملة مصمّمة لتركيز الجهود على التطوير وصناعة الأسلحة الرئيسيّة التي تدخل في برنامج الدولة للتسلّح حتى سنة ٢٠١٠. وكان من الاعتبارات الرئيسيّة تأمين الاستخدام الفعّال لمرافق الإنتاج وتخريب صناعة الأسلحة من الطاقات الزائدة. وبذلك تكون المشاريع غير المطلوبة لإنتاج الأسلحة حرّة في ترك قطاع إنتاج الأسلحة وإيجاد مستقبلها كشرركات مدنيّة. وكان الهدف الأصليّ تكوين ٧٥ شركة بحلول سنة ٢٠٠٦، تضمّ أكثر من ٥٢٠ مشروعاً^(٣٠). وكان من المتصوّر أن تشهد الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ جولة أخرى من التوحيد بغية تركيز معظم تطوير الأسلحة وإنتاجها في بضع شركات كبيرة الحجم. وكان ينتظر تشكيل البنى المتكاملة بإنشاء شركات قابضة على هيئة شركات مساهمة، تمتلك الدولة ١٠٠ بالمئة من أسهمها في البداية.

كان تنفيذ البرنامج أبطأ بكثير مما هو منتظر. فهناك نقص في التشريع الملائم، ولا سيّما أنّ الوضع القانونيّ للشركة القابضة يبقى غير واضح. ووقعت خلافات بشأن إذا كانت الشركات المساهمة ستديرها شركات إداريّة منشأة حديثاً أو شركة قويّة قائمة. وسعت السلطات الإقليميّة إلى حماية المصالح المحليّة خوفاً من فقدان السيطرة على الشركات في أراضيها. ومن الممكن تفهّم مخاوفها لأنّ غالبية بنى الشركات المخطّط لها ستكون مقرّاتها الرئيسيّة في منطقة العاصمة موسكو^(٣١).

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ قامت الحكومة بمراجعة تنفيذ البرنامج. وعبر عن القلق من التقدّم المحدود الذي تحقّق، حيث لم تنشأ سوى أربع بنى كبيرة متكاملة عمودياً وفقاً للبرنامج. ووفقاً لما جاء على لسان رئيس الوزراء ميخائيل كاسيانوف، «لعبت العوامل البشريّة الذاتية» دوراً سلبياً. وانتقدت وزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا بشدّة لعدم حصول تقدّم وكلفت بمراجعة البرنامج وتنفيذ الجدول. ومنح نائب رئيس الوزراء أليشين مسؤوليّة الإشراف عليها^(٣٢). إلا أنّه لم يشكّل سوى أربع بنى جديدة. وهناك عدد من بنى

Informatsionnoe Aгенstvo TS VPK, 18 June 2002, < <http://i.vpk.ru/rst/integr/fpgplan> >. (٣٠)

يضمّ الإجمالي ١٩ مشروعاً في صناعة الطيران، و ١١ في صناعة الصواريخ والفضاء، و ٩ في هيئة الأسلحة، و ٦ في هيئة الذخائر، و ١٣ في هيئة بناء السفن، و ١٧ في هيئة منظومات التحكم.

Kommersant-Daily, 6/6/2002, p. 201.

(٣١)

Prain-Tass Aгенstvo Ekonomicheskoi Informatsii, [The Prime-Tass Agency for Economic Information], 13 November 2003, < <http://www.prime-tass.ru> >; and Rossiiskaya Gazeta, 14 November 2003, < <http://www.rg.ru/2003/11/14oboronka.html> >.

وتحدّد الأخيرة ٤ بنى مثل شركة سوخوي القابضة للطيران، ومنشأة ألاماز - أنتي وشركة تكتيشيسكو راكتنو فوروزيني (أنظمة الصواريخ التكتيكيّة للطائرات) ومنشأة غرانيت - إلكترون (صناعة بناء السفن).

الشركات التي لم تدرج أصلاً في برنامج إعادة الهيكلة، تشكل بعضها بمبادرة من الشركات أنفسها لا بإجراء من صنع الدولة. وتلعب الشركات الخاصة دوراً مهماً. ويبقى معرفة إذا ما كانت ستتم إعادة التفكير في برنامج إعادة الهيكلة بعد إلغاء الهيئات المنفصلة وإحلال الهيئة الفدرالية للصناعة محلها بقيادة أليشين في آذار/ مارس ٢٠٠٤.

من أهمّ البنى الخاصة الجديدة أن بي ك إيركوت، بقيادة إيركوتسك لأعمال الطيران، وهي من أنجح شركات التصدير في صناعة الأسلحة الروسية. وتملك إيركوت، التي تبني نسخاً محدثة للتصدير من مقاتلات سو ٣٠ وسو ٢٧ وطائرة بي إي - ٢٠٠ البرمائية للبحث والإنقاذ، حصصاً مسيطرة في شركة تانغروغ بيريف الجوية ومكتب التصميم روسكايافيونيكاستحصل قريباً على حصة ٧٥ من مكتب ياكوفليف للتصميم. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٤ قدّمت إيركوت عرضاً عاماً برفع رأسمالها (١٢٧ مليون دولار) لشراء ياكوفليف ومنح الشركة مزيداً من القوة^(٣٣). ومكتب ياكوفليف مسؤول عن تصميم طائرة ياك - ١٣٠ التي تبناها سلاح الجوّ بمشابهة طائرة التدريب الأساسية لديه في المستقبل. وسيتمّ بناؤها عن طريق مصنع نيزني نوفغورود سوكول الذي تسيطر عليه الشركة الخاصة كاسكول، وهي من أكثر الشركات الروسية التي لديها مشاريع في صناعة الطيران الروسية، والتي تقوم بتطوير تعاون مع شركة إيدز الأوروبية^(٣٤). وثمة تعارض مدهش بين النجاح النسبي لإعادة الهيكلة التي تمت بمبادرة خاصة وتلك التي تمّ السعي إليها من فوق في إطار برنامج الدولة.

الارتباطات باتحاد الدول المستقلة

كما نبحت أدناه، تحافظ صناعة الأسلحة الروسية على روابط واسعة مع نظيرتها في أوكرانيا وبيلاروسيا. وفي السنوات الأخيرة توسّع باع الصناعة وتعمّق في ما يتعلّق ببلدان اتحاد الدول المستقلة الأخرى ولا سيما أرمينيا وقرغيزستان. ففي حالة أرمينيا، تمتلك روسيا الآن بموجب تسوية للدين في صفقة أبرمت سنة ٢٠٠٢ عدّة مشاريع في صناعة الإلكترونيات العسكرية^(٣٥). وفي سنة ٢٠٠٠ اقترحت صفقة ماثلة على قرغيزستان، حيث تحتفظ بعض المصانع بروابط وثيقة مع روسيا^(٣٦). ولم يتمّ إبرام الصفقة، لكن تمّ التوصل إلى اتفاق لإنشاء شركات قرغيزية روسية مشتركة لاستغلال إمكانيات التصدير. وتهتمّ روسيا

Moscow Times, 14/5/2004, < <http://www.themoscowtimes.ru> > .

(٣٣)

وتعتزم إيركوت دخول التبادل في سوق لندن المالية في سنة ٢٠٠٥ ومن المرجح أن تكون أول شركة روسية تدرج فيها. وقد عبّرت إيدز عن اهتمامها في الحصول على حصة أقلية فيها. انظر: *Vedomosti*, 26/3/2004, < <http://www.vedomosti.ru> > .

Vedomosti, 21/8/2003, < <http://www.vedomosti.ru> > .

(٣٤)

RosBiznesKonsulting, 17/7/2002, < <http://www.rbc.ru> > .

(٣٥)

Kommersant, 25/10/2000, p. 116.

(٣٦)

على وجه الخصوص بمصنع بيشك داستان الذي ينتج الطوربيد^(٣٧). وثمة حالات لشركات روسية منتجة للأسلحة تشتري مشاريع في بلدان أخرى في اتحاد الدول المستقلة. على سبيل المثال، في سنة ٢٠٠٢ اشترت شركة موسكو ساليوت للمحركات الجوية مصنع توباز، وهو من أشهر المصانع المنتجة للأسلحة في مولدوفا. ولديها أيضاً اهتمامات في مجموعة من المشاريع في مولدوفا وتنوي إنشاء شركة قابضة هناك^(٣٨). وفي سنة ٢٠٠٣ اشترت شركة الصناعات الجوية نازني نوفوغرود، المملوكة من قبل شركة الطائرات الروسية ميغ، الشركة الأرمينية أوربيتا، وهي تنتج أجهزة للرؤية الليلية^(٣٩). ومن خلال الشراء والمشاريع المشتركة، تجري حالياً استعادة جزئية لصناعة الأسلحة السوفياتية السابقة. وأعلنت كازاخستان أيضاً عن اهتمامها في إقامة تكامل بين مشاريعها الـ ٢٢ لإنتاج الأسلحة وصناعة الأسلحة الروسية^(٤٠). ويبدو أن هذه العملية تحظى بدعم على مستوى رفيع. فقد أعلن الرئيس بوتين أثناء حديثه في اجتماع لوزراء دفاع اتحاد الدول المستقلة في أواخر سنة ٢٠٠٣ قائلاً، «إننا نرى إمكانيات مهمة في إنشاء مجمع واحد لصناعة الأسلحة»^(٤١).

غير أن هناك تطورات معاكسة. فثمة روابط وثيقة وقديمة بين الصناعة الجوية الروسية وأوزبكستان، حيث يبني مصنع طشقند شاكلوف طائرة النقل العسكرية إليوشن، ولا سيما إيل - ٧٦، وتزوّد روسيا بنحو ٩٠ بالمئة من المكونات. وتودّ روسيا إدخال مصنع طشقند في شركة إيلوشن التي تشكل حالياً، لكن السلطات الأوزبكية رفضت السماح لروسيا بامتلاك حصّة فيه. ويرغب سلاح الجوّ الروسي بشراء النسخة الأحدث من طائرة إيل - ٧٦ أم أف كبديل عن طائرة النقل العسكريّ الثقيلة الجديدة أن - ٧٠ لكنّها قرّرت ان تبنيها الآن في روسيا في مصنع فورونك بدلاً من طشقند^(٤٢).

Informatsionnoe Aгенstvo TS VPK, 30 October 2001, <http://i.vpk.ru>; *Nezavisimoe* (٣٧)
Voennoe Obozrenie, 31/10/ 2003, <http://nvo.ng.ru>, and *Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii*, 24 October 2003, <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob24-10-03> .

Moldova Promyshlennaya, 1/9/2003, <http://md.all-biz.info/news> . (٣٨)

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 21 March 2003, <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob21-03-03> . (٣٩)

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 18 July 2003, <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob18-07-03>, and *Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii*, 24 October 2003, <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob24-10-03> . (٤٠)

وفي أوائل سنة ٢٠٠٣، تركّزت المصانع الدفاعية الكازاخية في شركة جديدة تدعى كازاخستان أنزيرنغ.

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 11 December 2003, <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob11-12-03> . (٤١)

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 9 January 2004, <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob09-01-04>; *Nezavisimoe Voennoe Obozrenie*, 17 October 2003, <http://nvo.

III صناعة الأسلحة في أوكرانيا

تعتمد صناعة الأسلحة في أوكرانيا على التصدير أكثر من اعتماد روسيا عليه، ولا سيّما الأنظمة والمكوّنات المصدّرة إلى روسيا. لكن في السنوات الأخيرة، انطوت معظم الصفقات الكبيرة على بيع الفائض من الحقبة السوفياتية. وأكبر تصدير للمعدّات الجديدة مؤخراً هو بيع ٣٢٠ دبّابة قتال تي - ٨٠ يو دي إلى باكستان في ١٩٩٧ - ١٩٩٩، وهي الدبّابات التي تصنعها شركة خاكيف ماليشيف. ومنذ سنة ١٩٩٩ كانت الدبّابات القليلة المصدّرة هي تي-٧٢ الروسية القديمة. أما أهمّ مبيعات المعدّات الحديثة فهو منتج جانبيّ للنجاح الروسيّ في التصدير، أي تزويد الطائرات المقاتلة التي بيعت إلى الصين والهند وبلدان أخرى بصواريخ جو جو (أر - ٢٧ وأكس - ٥٥ بشكل رئيسي). وهذه الصواريخ جو جو التي تصنعها شركة كييف أتم القابضة هي من نوع لا تنتجه صناعة الأسلحة الروسية.

تشرف وزارة السياسة الصناعية على معظم المشاريع الأوكرانية ذات الصلة العسكرية ومؤسسات البحث والتطوير، لكن عدداً من مصانع التصليح التابعة لوزارة الدفاع تلعب دوراً مهمّاً في تحديث المعدّات القديمة. ووفقاً لفلاديمير هوربولين، الرئيس السابق للجنة الدولة الأوكرانية للمجمّع الصناعي الدفاعي، تقلّصت صناعة الأسلحة بحلول سنة ٢٠٠١ إلى خمس مرافقها السابقة وسبع قوّة العمل السابقة^(٤٣). وتحتفظ كثير من هذه المرافق المتبقية بروابط قويّة مع روسيا وستكون في حالة أسوأ بكثير لولا الطلبات الروسية. وتفرّ صناعة الطيران مؤشراً في هذا الصدد. فهناك ادعاء بأنّ ٧٠ بالمئة من المكوّنات المستخدمة في صناعة الطيران الأوكرانية و٩٥ بالمئة من موادّها تورّد من روسيا^(٤٤). كانت مؤسسة أنطونوف في كييف مركز التصميم الرئيسيّ في الاتحاد السوفياتي لطائرات النقل الثقيلة وغيرها من الطائرات. وكان مكتب برورز للتصميم في زابورزيا ومصنع موتور سيك التابع له مورداً رئيسياً لمحرّكات الطائرات، مع شبه احتكار لمحرّكات المروحيّات ووحدات نقل الحركة. ولا تزال هذه المحرّكات تشغّل مجموعة من الطائرات الروسية الصنع، بما في ذلك الطائرة البرمائية بي إي - ٢٠٠، وطائرة التدريب الجديدة يالك - ١٣٠، وطائرة الركب تي يو - ٣٣٤ ومروحيّات ميل، ما يضمن للمرافق الأوكرانية سوقاً مستقرّة^(٤٥). وفي صناعة الطائرات، تكمن القضية المركزية في رغبة روسيا في الحفاظ على العلاقات التعاونية. وثمة

ng.ru>, and *Nauchno-Issledovatel'skii Institut Ekonomiki Aviatsionnoi Promyshlennosti*, 28 November = 2003, < <http://www.aviaport.ru/news> > .

Eksport Vooruzheniy, no.1 (2002), p. 11.

(٤٣)

Eksport Vooruzheniy (January- February 2001), p. 11.

(٤٤)

(٤٥) تصدّر أكثر من ٦٠ بالمئة من المحركات التي تنتجها موتور سيك إلى روسيا وقد ارتفعت هذه الحصّة

في السنوات الأخيرة. انظر: *Aviatsionnaya Tekhnika* (28 May 2003), < <http://www.aerotechnics.ru/> : news > .

ما يوضح أنها متوترة في قضية طائرة النقل الثقيل أ أن - ٧٠ التي يجري تطويرها الآن. فقد ابتداء هذا المشروع الروسي الأوكراني المشترك وفقاً للاتفاقيات الحكومية البينية لسنة ١٩٩٣ و١٩٩٩. وكان من المتصور أن تشتري وزارة الدفاع الروسية ١٦٤ طائرة وأن تشتري وزارة الدفاع الأوكرانية ٦٥ طائرة، على أن يتم تمويل التطوير بنسبة ٧٢: ٢٨ الأمر الذي يعكس الدور الروسي الأكبر. واجه هذا المشروع مصاعب خطيرة، وفي السنوات الأخيرة فقد سلاح الجو الروسي اهتمامه به. فقد أصبح قائده الأعلى، فلاديمير ميخائيلوف، معارضاً شديداً لمشروع أ أن - ٧٠ ويفضّل عليه نسخة محسّنة من طائرة النقل إيل - ٧٦، التي تعتبر أنها تقدم مواصفات أفضل بسعر أدنى. أدى هذا الخلاف إلى توقّف روسيا عن الدفع، ما أحدث مشكلة للمؤسسة أنطونوف التي عليها أن تستثمر ١٣٠ مليون دولار من أموالها الخاصة. ومما أثار خوف سلاح الجو الروسي الذي يخشى أن يحوّل تمويله بموجب الطلب الدفاعي للدولة، أن الحكومة الروسية تعهدت بتسوية الدين المستحق والمحافظة على التزامها بالمشروع، لأسباب سياسية في الظاهر^(٤٦). ويهدّد هذا النزاع بإفساد التعاون في صناعة الأسلحة بين البلدين وقد يؤدي إلى سعي وزارة الدفاع الروسية إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد من أوكرانيا.

إنّ التعاون أضعف في المجالات الأخرى كما تظهر الجهود الأوكرانية لتعزيز القدرات المحلية وتقليل الاعتماد على روسيا، وينطبق ذلك على وجه الخصوص على معدّات القوّات البرية، وهي من أولويّات الدفاع الوطني الأوكراني. وعندما زوّدت أوكرانيا باكستان بالدبابات، طوّرت إنتاجه لمواسير المدافع والبنود الأخرى التي كانت تزوّدها بها روسيا سابقاً. وفي صناعة الذخائر، يقوم مصنع لوهانسك، وهو منتج رئيسي للخرطوش، بتوريد الخرطوش وفقاً لمعايير حلف الناتو^(٤٧). وكانت أوكرانيا تمتلك قدرات فريدة في صناعة بناء السفن السوفياتية لبناء سفن السطح الكبيرة، وكان لدى مؤسسة ميكولايف ماشبرويكت شبه احتكار لتصميم وصناعة التوربينات الغازية للسفن الكبيرة. ولا تزال تحتفظ بروابط مع روسيا^(٤٨).

في حين بلغت صادرات الأسلحة الأوكرانية نحو ٤٥٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠١،

Nezavisimoe Voennoe Obozrenie, 15 August 2003, <http://nvo/ng/ru/armament/2003-08- (٤٦)
15>, *Moscow Times*, 11/8/2003, <http://www.themoscowtimes.com>, and *Polityburo*, 24/11/2003,
p. 18.

يشمل الطلب الدفاعي للدولة لسنة ٢٠٠٤ تمويل طائرتي أ أن - ٧٠ وإيل - ٧٦ أم أف، والثانية هي
Voeno-Promyshlennyi Kur'er, 31 December 2003, <http://www.vpk- التي يفضلها سلاح الجو. انظر :
news.ru >.

Nezavisimaya Gazeta (23 June 2003). (٤٧)

Polityburo, 24/11/2003, p. 18. (٤٨)

يرى المعلقون الروس أنها تراجعت في السنتين الأخيرتين، وأن هذا الاتجاه التراجعي يفسر قراراً مفاجئاً في أواخر سنة ٢٠٠٣ بإعادة تنظيم شركة أوكربستسكسبورت لتصدير الأسلحة التابعة للدولة، وتصفية اثنتين من الشركات التابعة لها، سبتسخونيكسبورت وبروموبورونسكسبورت^(٤٩). وسيعقد تدني إيرادات الصادرات مهمة توحيد صناعة الأسلحة. ففي بداية سنة ٢٠٠٢ تبنت الحكومة برنامجاً لإعادة الهيكلة يضع تصوراً لعملية تركز لتشكيل عدد صغير من الشركات المتكاملة. غير أن المصدر الرئيسي لتمويل تنفيذ هذا البرنامج هو الإيرادات المتأتية من الصادرات^(٥٠).

IV صناعة الأسلحة في بيلاروسيا

لم تكن بيلاروسيا تعتبر أنها تمتلك صناعة أسلحة مهمة في معظم سنين التسعينيات، لكنّها برزت منذ سنة ١٩٩٨ كمصدّر كبير للأسلحة. وفي سنة ١٩٩٩، وفقاً لردها على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية^(٥١)، شملت الصادرات ١٥٤ دبابة و٦٢ مركبة قتال مدرّعة و٤٨ قطعة مدفعية من عيار كبير و٣٠ طائرة قتال. وكان العملاء الجزائر وأنغولا والمغرب. غير أن تقارير لاحقة كشفت عن تراجع مستمرّ في عدد الأنظمة المصدّرة. في سنة ٢٠٠٢ لم يصدّر سوى ١٥ دبابة و١٢ مركبة قتال مدرّعة و٢٤ قطعة مدفعية وطائرتي قتال ومروحيّتين هجوميتين، وكان العملاء الجزائر وكوت ديفوار وإيران والسودان^(٥٢). وفقاً لسيبري بلغ حجم الصادرات البيلاروسية من الأسلحة التقليدية الرئيسية في سنة ٢٠٠٣ ثمن المستوى الذي كان عليه فقط في سنة ١٩٩٩^(٥٣). وفي التقرير المقدم إلى الأمم المتحدة، اعترفت بيلاروسيا صراحة أن كل الصادرات المسجلة كانت أسلحة من إنتاج روسي لا بنوداً من صناعة محلية. وقد ورثت بيلاروسيا فائضاً كبيراً من مخزون الأسلحة السوفياتية الصنع من الاتحاد السوفياتي. ومن هذا المخزون تأمنت الصادرات، وفي بعض الأحيان بعد تحديثها محلياً. وفي حين أن بيلاروسيا تمتلك ٧٠ مشروعاً ومؤسسة للبحث والتطوير تعمل في أنشطة

(٤٩) *Nezavisimoe Voennoe Obozrenie* (note 7), 16 January 2003, <http://nvo.ng.ru/armament>.

وفقاً لتقديرات المركز الأوكراني لشؤون الجيش والتحويل ونزع الأسلحة المستقل، بلغ إجمالي صادرات الأسلحة والسلع ذات الاستعمال المزدوج نحو ٦٠٠ مليون دولار، و٥٧٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠١، ونحو ٤٥٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠٢، ونحو ٥٤٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠٣. انظر: *Voenna-Promyshlennyi Kur'er*, 23 March 2004, <http://www.vpk-news.ru>.

(٥٠) *Zerkalo Nedeli*, 1 March and 31 May 2002, <http://www.zerkalo-nedeli.com>.

S. T. Wezeman, *The Future of the United Nations Register of Conventional Arms*, SIPRI (٥١) Policy Paper; no.4 (Stockholm: SIPRI, 2003), <http://editors.sipri.se/recpubs.html>.

United Nations Register of Conventional Arms, <http://disarmament.un.org:8080/UN_REGISTER.nsf> (٥٢).

(٥٣) انظر الفصل ١٢ من هذا الكتاب.

ذات صلة عسكرية، فإنها مخصصة بشكل حصري تقريباً للأظمة والمكونات الموجهة بشكل كبير إلى متطلبات صناعة الأسلحة الروسية، لا إلى الأسلحة المنتجة بشكل نهائي^(٥٤).

تتركز أهم المرافق البيلاروسية ذات الصلة العسكرية في ثلاثة مجالات رئيسية: (أ) هياكل ناقلات الصواريخ (مصنع مينسك للسيارات ومصنع مينسك للجرارات المدولة)، و(ب) المعدات البصرية، ولا سيما للدبابات وغيرها من المركبات المدرعة والمروحيات (يلومو، بلنغ، ومعهد بحوث الفيزياء التطبيقية)، و(ج) المعدات الإلكترونية، ولا سيما في مجال منظومات التحكم للقوات البرية (اتحاد أبحاث للبحوث والإنتاج ومعهد أن أي إي في أم لبحوث الحاسوب) والمكونات الإلكترونية (إنتيغرال). كما طورت بعض القدرات في مجال المركبات المدرعة (مرفق تابع لوزارة الدفاع ومصنع بوريسوفو ١٤٠ للتصليح وشركة خاصة جديدة، ميناور - سيرفيس). ويتم تحديث طائرات سو ٢٧ وميغ ٢٩ في مصنع تصليح الطائرات ٥٥٨ التابع لوزارة الدفاع في بارانوفيتشي، بمساعدة تقنية روسية.

يتكامل العديد من هذه المرافق مع صناعة الأسلحة الروسية، ومن الناحية التنظيمية في بعض الأحيان. وينطبق ذلك على كل المشاريع أعلاه المرتبطة بإنتاج معدات دفاع جوي. ومنذ سنة ٢٠٠٠، أصبح مصنع مينسك للجرارات المدولة والمصنع ٢٥٦٦ التابع لوزارة الدفاع لتصليح الأسلحة الراديوية الإلكترونية عضوان في المجموعة الصناعية المالية أوبورونيتلني سيستمي (المنظومات الدفاعية) التي تتخذ من موسكو مقراً لها. وهي تصدر نظام الدفاع الجوي الصاروخي أس - ٣٠٠ بي أم يو ونسخة محدثة من نظام أس - ١٢٥ بيكور المضاة للطائرات (تسميه حلف الناتو أس أ - ٣ غوا) الذي يعمل في أكثر من ٣٠ بلداً. غير أن ذلك لا يشمل أي حصص ملكية. بعض المرافق الصناعية البيلاروسية حيوية للمجهود الدفاعي الروسي. فمصنع مينسك للجرارات المدولة يزود بالهياكل النسخة المتحركة من النظام الصاروخي الاستراتيجي توبول - أم.

تخضع غالبية المشاريع البيلاروسية التي تقوم بأعمال ذات صلة عسكرية للملكية الدولة الكلية أو الجزئية بإشراف وزارة الصناعة. وفي أواخر سنة ٢٠٠٣ اقترح الرئيس ألكسندر لوكاتشونكو أن تشكل المرافق العسكرية الرئيسية هيئة متخصصة. ونتج عن ذلك إنشاء لجنة الدولة العسكرية الصناعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٥٥). ويعتقد المحللون أن اقتراح لوكاتشونكو يتصل بقدرة القطاع على التصدير حيث ثمة زعم روسي بأن قسماً كبيراً من إيرادات صادرات الأسلحة البيلاروسية تدخل صندوقاً من خارج الميزانية يسيطر عليه

(٥٤) وفقاً لمصدر روسي حديث، تمتلك بيلاروسيا الآن ٦٦ مرفقاً لصناعة الأسلحة *Nezavisimoe Voennoe Obozrenie*, 26 December 2003, <http://nvo.ng.ru/armament/2003-12-26> .

(٥٥) *Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii*, 9 January 2004, <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob09-01-04> .

الرئيس^(٥٦). غير أن إيرادات الصادرات ستعتمد إلى حد كبير في المستقبل على مقدار التطورات في روسيا، ولا سيما درجة توسع الأسواق أمام الأسلحة التي تضم مكونات بيلاروسية، إما للشراء المحلي وإما للتصدير. ووفقاً لاتفاق تم التوصل إليه في أواخر سنة ٢٠٠٣، تتعهد بيلاروسيا وروسيا التسليم المتبادل للأسلحة بالأسعار المحلية للبلد المسلم بدءاً من سنة ٢٠٠٤. وتقرر أيضاً أن تنشأ عدد من المشاريع المشتركة التي تعمل لصالح صناعات الأسلحة في كلا البلدين في الأراضي البيلاروسية في سنة ٢٠٠٤^(٥٧).

V التوقعات المستقبلية

تكتنف الشكوك التوقعات المستقبلية لصناعة الأسلحة الروسية. فمن المرجح أن يرتفع الشراء المحلي بالتدريج أثناء السنوات القليلة القادمة، لكن الأولوية ستعطي للنسخ المحدث من الأسلحة القائمة بدلاً من المنظومات الجديدة. وفي الوقت نفسه، قد تبدأ الصادرات في التراجع. ويتوقف الكثير على سرعة إعادة الهيكلة الصناعية، وقد يكون على السلطات الروسية أن تتقبل أن تلعب الشركات الخاصة دوراً أكبر، وربما مع روابط خارجية، في تزويد العملاء الأجانب والقوات المسلحة. وقد أوضح القائد الجديد لصناعة الأسلحة، نائب رئيس الوزراء السابق بوريس أليشين، أنه لا يمانع في أن تلبّي الشركات غير المملوكة للدولة الطلب الدفاعي للدولة^(٥٨). وفي هذا السياق، يمكن أن تقدم منشأة إيركوت مثلاً يحتذى في المستقبل.

تختلف حالة أوكرانيا من حيث إن قيادتها متلهفة لتقوية علاقتها مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. ومن المرجح أن يقوى هذا الاتجاه المترکز نحو أوروبا إذا ما فاز مرشح مؤيد للإصلاح في الانتخابات الرئاسية المقررة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفي نهاية سنة ٢٠٠٣، وافقت الولايات المتحدة، من حيث المبدأ، على احتمال تزويد أوكرانيا بأسلحة أمريكية. ولن يكون من المفاجئ إذا ما سعت أوكرانيا إلى إضعاف اعتمادها على روسيا بالتدريج وزيادة روابطها مع الشركات المنتجة للأسلحة في الغرب وأوروبا الوسطى. ومن هذا المنظر، يبدو أن مصير الصناعة الجوية الأوكرانية سيكون عويصاً ما لم يتم تشكيل روابط أقوى مع المصنعين الأوروبيين والأمريكيين.

يجب أن تكون مصانع الأسلحة في بيلاروسيا قادرة على توريد بعض الأسلحة المحدث

Nezavisimoe Voenoe Obozrenie, 19 December 2003, <http://nvo.ng.ru/cis/2003-12-19>. (٥٦)

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 19 December 2003, <http://www.mfit.ru/defensive/obzor/ob19-12-03>. (٥٧)

RosBiznesKonsulting, 4 August 2003, <http://www.rbc.ru>. (٥٨)

من الحقبة السوفياتية إلى القوّات المسلّحة المحليّة، لكن وفقاً للعميد بيتر روغوزيفسكي، مسؤول الأسلحة في القوّات المسلّحة لبيلاروسيا، لن تشهد السنوات الخمس القادمة سوى شراء محدود للأنظمة الجديدة^(٥٩). ولعل احتمالات تصدير معدّات القوّات المسلّحة الفائضة قد وصلت إلى نهايتها، رغم أنّ الكثير يعتمد على رغبة بيلاروسيا في التصدير إلى بلدان ترفض روسيا والمصدرون الرئيسيّون التجارة معها لأسباب سياسيّة. غير أنّ بيلاروسيا يجب أن تكون قادرة على شغل بعض الأسواق المناسبة، ولا سيّما لبعض أنواع المركبات المدرّعة والأجهزة البصريّة ومنظومات التحكّم. ومن المستبعد أن تبقى بيلاروسيا لاعباً فاعلاً متقدّماً في مسرح تصدير الأسلحة. فالأعمال العسكريّة في المستقبل تتوقّف إلى حدّ بعيد على علاقتها التعايشيّة مع روسيا.

Mezhregional'nyi Fond Informatsionnykh Tekhnologii, 5 April 2002, <<http://www.mfit.ru/> (٥٩) defensive/obzor/ob05-04-02> .

١٢ - عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي

بيورن هاغلين

مارك بروملي

سايمون ت. ويزمان

I مقدّمة

يحدّد مشروع سيبري لعمليات نقل الأسلحة الاتجاهات الدولية لنقل الأسلحة التقليدية الرئيسية باستخدام مؤشر سيبري للاتجاه^(١). تقدّر قيمة مؤشر الاتجاه حجم عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية الرئيسية والتكنولوجيا العسكرية لإنتاج هذه الأسلحة بإجازة في الخارج. ويظهر الشكل رقم ١٢-١١ أنّ اتجاه حجم عمليات نقل الأسلحة الرئيسية ارتفع ثانية في سنة ٢٠٠٣ بعد انخفاض ضئيل في سنة ٢٠٠٢. ولا تكون هذه الزيادة مرئية عند قياسها كمتوسط خمس سنوات متحرك. يقدّم القسم II من هذا الفصل الاتجاهات السائدة للموردين والمستقبلين للأسلحة الرئيسية في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ فضلاً عن التطوّرات المتعلقة بعمليات الحظر الدولي على الأسلحة في سنة ٢٠٠٣.

خلص كتاب سيبري السنوي ٢٠٠٣ إلى أنّ عمليات نقل الأسلحة الرئيسية في سنة

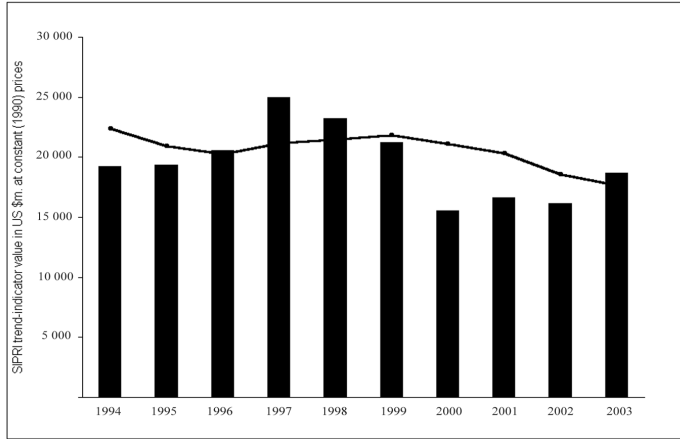
(١) تشير بيانات سيبري عن عمليات نقل الأسلحة إلى عمليات التسليم الفعلية للأسلحة التقليدية. وللسماح بإجراء مقارنة بين البيانات الخاصة بعمليات التسليم المختلفة هذه وتحديد الاتجاهات العامة، يستخدم سيبري قيمة مؤشر الاتجاه. لذلك فإنّ قيم سيبري هي مؤشر لحجم عمليات النقل الدولية لا القيم المالية الفعلية لمثل عمليات النقل هذه. وهكذا فإنها ليست قابلة للمقارنة بالإحصاءات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو أرقام الصادرات/ الواردات. وتوصف الطريقة المستخدمة في حساب مؤشر الاتجاه في الملحق رقم ١٢ ج. ويتوفّر وصف أكثر اتساعاً للمنهجية المستخدمة، بما في ذلك لائحة بالمصادر، على موقع سيبري على الإنترنت. < <http://www.sipri.se/projects/armstrade/atmethods.html> >، وقد تختلف الأرقام عن تلك الواردة في كتب سيبري السنوية السابقة. وتحديث قاعدة بيانات سيبري لعمليات نقل الأسلحة باستمرار عندما تتوفّر بيانات جديدة وتراجع قيم مؤشر الاتجاه كل سنة.

٢٠٠٢ لا تكاد تتصل بصورة مباشرة بالحرب على الإرهاب، بسبب خصائصها الخاصة^(٢). ويوحي القسم III من هذا الفصل بأنّ حرب العراق ٢٠٠٣ ربما تؤدي إلى رفع الاهتمام الدوليّ ببعض أنواع الأسلحة الرئيسية. وتوصف التطوّرات الوطنيّة والدوليّة لشفاقيّة عمليات نقل الأسلحة في سنة ٢٠٠٣ في القسم IV. ويضمّ هذا القسم أيضاً تقديراً سيبري للقيمة الماليّة لتجارة الأسلحة العالميّة في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، مستقى من تقارير وطنيّة^(٣). ويختلف هذا الرقم عن قيمة مؤشّر الاتجاه ويعكس ما يرى في الغالب على أنّه تجارة الأسلحة الدوليّة. وتوجز النتائج الرئيسيّة للفصل في القسم V.

يقدم الملحق رقم ١٢-أ حجم عمليّات نقل الأسلحة الرئيسيّة وفقاً للمستلم والمورّد^(٤). ويسرد الملحق رقم ١٢-ب تفاصيل المعدات المسلّمة والمستلمة. ويحمل الملحق رقم ١٢-ج المصادر والطرق المستخدمة عند جمع بيانات عمليّات نقل الأسلحة، ويبحث الملحق رقم ١٢د مورّدي الصواريخ الباليستيّة.

الشكل رقم ١٢-١

اتجاه العمليّات الدوليّة لنقل الأسلحة التقليديّة الرئيسيّة، ١٩٩٤ - ٢٠٠٣



ملاحظة: يعرض مخطّط الأعمدة المجاميع الإجماليّة السنويّة ويشير الخطّ إلى متوسط الخمس سنوات المتحرّك. توفّع متوسطات السنوات الخمس عند السنة الأخيرة لكل فترة خمس سنوات.

B. Hagelin [et al.], «International Arms Transfers», in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp.439-465.

(٣) تشير قيمة تجارة الأسلحة إلى القيم الماليّة لعمليّات نقل الأسلحة.

(٤) يتوفّر تحليل لحجم عمليّات نقل الأسلحة التقليديّة الرئيسيّة وفقاً للإقليم وغيره من مجموعات المسلّمين والمورّدين على موقع سيبري على الإنترنت، صفحة مشروع عمليّات نقل الأسلحة، انظر: <http://projects.sipri.se/armstrade/at_gov_ind_data_html>.

II الموردون والمتسلّمون

استأثرت الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، الموردون الخمسة الكبار للأسلحة التقليدية في فترة الخمس سنوات ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، بنسبة ٨١ بالمئة من كافة عمليات النقل. ويميل اتجاه الولايات المتحدة إلى الارتفاع الآن بعد عدّة سنوات من الهبوط، في حين يتواصل ارتفاع عمليات نقل الأسلحة الروسية.

نشرت أوكسفام ومنظمة العفو الدولية في سنة ٢٠٠٣ انتقاداً قوياً لسياسات تصدير موردي الأسلحة الكبار^(٥). وقد حثّ الحكومات على الموافقة على «معاهدة لتجارة الأسلحة» بحلول سنة ٢٠٠٦ لتجنّب الإساءة المحتملة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وأوصى مجموعة البلدان الصناعية الثمانية^(٦)، إلى جانب أكبر عدد ممكن من البلدان الإضافية، ببذل جهود مخلصه للتفاوض بشأن مثل هذه المعاهدة. وعلى الرغم من أنّ الانتقاد يتركز على استخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة، يمكن النظر إلى الحجّة بأنها أكثر عمومية. فالتواعد المتعلقة باستعمال الأسلحة أو إساءة استعمالها في النزاعات المسلحة يجب ألا تتأثر بنوع الأسلحة. فالأسلحة الرئيسة والأسلحة الصغيرة والخفيفة تنقل إلى معظم النزاعات المسلحة وتستخدم فيها^(٧). وعلى الرغم من أنّ أعضاء مجموعة الثماني وبعض الحكومات الأخرى قد تدعم هذه الفكرة من حيث المبدأ، فإنّ تأثير هؤلاء الفاعلين في أصحاب المصلحة في مواصلة عمليات نقل الأسلحة تجعل هذه المعاهدة أمراً مستبعداً.

الموردون الكبار

الولايات المتحدة تبقى أكبر الموردين في فترة السنوات الخمس ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، حيث تستأثر بـ ٣٤ بالمئة من الأسلحة المسلمة. ويفسر ذلك بالحجم الكبير لعمليات نقل الأسلحة في الجزء المبكر من الفترة. والمتسلّمون الكبار للأسلحة الأمريكية في الفترة ١٩٩٩ -

Amnesty International and Oxfam, *Shattered Lives: The Case for Tough International Arms Control* (Hackney: Colibri Press Ltd, 2003), and Amnesty International, *A Catalogue of Failures: 88 Arms Exports and Human Rights Violations*, Amnesty International Index ENGIOR 30/003/2003 (London: Amnesty International, 2003), < <http://web.amnesty.org/library/Index/ENGIOR300032003?open&of=ENG-366> > .

(٦) تشارك في مجموعة الثماني كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة فضلاً عن الاتحاد الأوروبي. ويمثّل الاتحاد الأوروبي برئيس المفوضية الأوروبية ورئيس البلد الذي يرأس مجلس الاتحاد الأوروبي عند انعقاد مؤتمر مجموعة الثماني.

B. Hagelin [et al.]: «International Arms Transfers.» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments*, (V) *Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 380-387, and «International Arms Transfers.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp.460-462.

٢٠٠٣، الذين استأثروا بنحو ٥٠ بالمئة من الأسلحة المنقولة، هم وفق الترتيب: تاوان، مصر، المملكة المتحدة، اليونان، تركيا، اليابان. وفي سنة ٢٠٠٣، استأثرت الولايات المتحدة بنحو ٢٣ بالمئة من كل الأسلحة المنقولة، واحتلت المرتبة الثانية بعد روسيا للسنة الثالثة على التوالي.

في أوروبا، أدخلت الولايات المتحدة سياسة تسويق جديدة في محاولتها بيع الطائرة المقاتلة أف - ١٦ إلى جمهورية تشيكيا. فقد أمرت هيئة التعاون الأمني الدفاعي، وهي مؤسسة المبيعات الخارجية لوزارة الدفاع، شركة لوكهيد مارتن فضلاً عن القوات المسلحة الأمريكية بتقديم الدعم والتدريب ما بعد البيع - لا لطائرة أف - ١٦ فحسب، وإنما أيضاً للطائرات المصممة أو المنتجة في الولايات المتحدة والتي صدرتها الولايات المتحدة سابقاً ويعرضها الآن منافسون قد لا يكونون قادرين على تقديم مثل هذا الدعم^(٨). مع ذلك اختارت الحكومة التشيكية طائرة القتال السويدية جاس - ٣٩ غريبن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. فقد عرضت السويد ١٤ طائرة غريبن جديدة متوافقة مع حلف الناتو للتسليم في سنة ٢٠٠٥. وهي الآن قيد الإنتاج وكان من المخطط أن تدخل في مخزون سلاح الجو السويدي^(٩). وفي حين أن القرار السياسي اتخذ، كانت الحكومة التشيكية في أوائل سنة ٢٠٠٤ لا تزال تتفاوض بشأن شروط الإيجار لمدة ١٠ إلى ١٥ سنة.

إن سياسة التسويق الأمريكية المستخدمة في جمهورية تشيكيا هي إحدى تغييرات السياسة التي جرت مؤخراً. فعمليات نقل الأسلحة التي أعيدت قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بإجراءات الكونغرس بصورة رئيسية والمرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان في البلد المتسلم، منحت الإذن لدعم الحرب على الإرهاب^(١٠). على سبيل المثال، رفعت العقوبات الأمريكية المفروضة على الهند وباكستان في أواخر سنة ٢٠٠١ وصارت سياسة وزارة الخارجية في سنة ٢٠٠٣ دراسة التصدير إلى هذه البلدان على أساس كل حالة على حدة^(١١).

في سنة ٢٠٠٣، اقترحت وزارة الدفاع الأمريكية إدخال عدة تغييرات من أجل كسب

R. Wall, «Sold!», *Aviation Week & Space Technology* (29 September 2003), p.43, and «Tender (٨) Conditions to be at Government Office, not Notary Public», CTK (Prague), 21 October 2003, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-East Europe (FBIS-EEU), FBIS-EEU-2003-1021, 22 October 2003.

«Ny Offert Till Tjeckien.» [New Offer to the Czech Republic], *Svenska Dagbladet* (5 November (٩) 2003), p. 8.

R. Stohl, «Post-Sept. 11 Arms Sales and Military Aid Demonstrate Dangerous Trend.» (١٠) Center for Defense Information Terrorism Project, Center for Defense Information, Washington, DC, 14 January 2003, <<http://www.cdi.org/terrorism/military-transfers-pr.cfm>> .

A. Svitak, «US Relaxes Export Rules for India, Pakistan.» *Defense News* (30 June 2003), (١١) p. 12.

مزيد من السيطرة على صادرات الأسلحة ودعم أنشطة ائتلافها في العراق. فوضعت مديرية صوابط التجارة الدفاعية التابعة لوزارة الدفاع إجراءات منفصلة في ربيع ٢٠٠٣ للصادرات إلى الشركاء في الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق^(١٢). وكانت تلك مماثلة للإجراءات المستخدمة مع الشركاء في أفغانستان^(١٣).

إن مراجعة سياسة الصادرات التجارية الدفاعية والأمن القومي، التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، كانت تهدف إلى تقديم تقرير عن تقييمها لفاعلية السياسات التجارية الدفاعية الأمريكية أثناء سنة ٢٠٠٣ وتحديد التغييرات المطلوبة لدعم الأمن الأمريكي وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية^(١٤). لم يصدر مثل هذا التقرير في سنة ٢٠٠٣. ويعكس ذلك مشاكل في اتساع التفويض، فضلاً عن تأثير حرب العراق. في هذه الأثناء، قدّم مكتب المحاسبات العامة عدداً من التوصيات لتسهيل تسويق الإطلاق المحتمل للأسلحة والتكنولوجيات المتقدمة^(١٥).

بالإضافة إلى البلدان الرئيسة المتلقية للأسلحة الأمريكية (انظر الجدول رقم ١٢-١)، تقدّم العلاقات الأمريكية الهندية، على وجه الخصوص، احتمالات ارتفاع عمليات نقل الأسلحة من الولايات المتحدة إلى الهند في أعقاب رفع العقوبات عن الهند في سنة ٢٠٠١. وتتفاوض الهند على طلب محتمل لطائرة بي سي - ٣ أوريون المضادة للغوّاصات وخفر السواحل. وسمحت الولايات المتحدة لإسرائيل بتصدير معدّات إلى الهند ذات مكونات أمريكية أو تمّ تطويرها بتمويل أمريكي، مثل الرادارات (انظر أدناه). غير أنّ التجارة العسكرية الأمريكية الهندية لا تخلو من التعقيدات بسبب استمرار التوترات بين الهند

(١٢) للحصول على تفاصيل عضوية الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق، انظر الفصل ٢ في هذا الكتاب.

(١٣) يتمّ التعامل مع هذه التطبيقات بصورة منفصلة والهدف هو معالجتها خلال ٤٨ ساعة. انظر: T. Gabelnick and R. Stohl, eds., *Challenging Conventional Wisdom: Debunking the Myths and Exposing Risks of Arms Export Reform* (Washington, DC: Center for Defense Information, 2003), p. 9, < <http://www.cdi.org/document/search/displaydoc.cfm?DocumentID=1479&Start Row=1&List Rows=10> >; A. Svitak: «Bush Seeks more Control over Arms Exports,» *Defense News* (31 March 2003), p.4, and «Pentagon vs. State Department,» *Defense News* (7 April 2003), p.1, and US Department of State, «Department of State to Expedite Export Licences for Iraq Coalition Partners,» Media note, Office of the Spokesman, Washington, DC, 26 March 2003.

«US Review of Defense Trade Export Policy,» Fact Sheet, Issued at the Prague North (١٤) Atlantic Treaty Organization Summit, The White House, Office of the Press Secretary, Washington, DC, 21 November 2002, < <http://usembassy-australia.state.gov/hyper/2002/1121/epf412.htm> > .

US General Accounting Office (GAO), *Defense Trade: Better Information Needed to Support Decisions Affecting Proposed Weapons Transfers*, GAO-03-694 (Washington, DC: GAO, 2003), p.22, < <http://www.gao.gov> > .

وبباكستان (رغم أنها قد تتراجع بعد بداية التقارب بينهما في سنة ٢٠٠٤) واعتماد الهند التقليدي على الأسلحة الروسية والتوقعات المتعارضة في الولايات المتحدة والهند^(١٦). وينعكس الحرص الهندي على تجنب عواقب أي حظر أمريكي جديد في إصرارها على استبدال المكونات الأمريكية في طائرة التدريب البريطانية هوك بمكونات غير أمريكية^(١٧). وفي الوقت نفسه، تبدو الهند مستعدة لقبول الشروط الأمريكية لإعادة التصدير وضوابطها من أجل الحصول على التكنولوجيا الأمريكية^(١٨). وقد يشمل ذلك الكشف عن خططها المحلية لنشر الأسلحة التي تريد الحصول عليها من الولايات المتحدة^(١٩). ويمكن ألا يفسر الاهتمام العسكري الأمريكي بالهند في أهمية الهند الاستراتيجية والحجم المحتمل لسوقها فحسب، وإنما أيضاً بتوقعات خفض النفوذ الروسي هناك^(٢٠). وتبحث الهند أيضاً بين المتلقين الرئيسيين للأسلحة أدناه.

استأثرت روسيا بما يقرب من ٣٠ بالمئة من عمليات نقل الأسلحة العالمية في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، وهي تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. وتسلمت الهند والصين ٦٧ بالمئة من الأسلحة الروسية المسلمة في تلك الفترة. وكانت روسيا المورد الأكبر في سنة ٢٠٠٣، بنسبة ٣٧ بالمئة من كل الأسلحة المسلمة - بزيادة ١٧ بالمئة على سنة ٢٠٠٢، حيث كانت أكبر مورد أيضاً. وبقية الهند والصين السوقين الرئيسيين، حيث استأثرتا بنسبة ٣٥ و ٣٩ بالمئة على التوالي من الحجم الكلي لعمليات نقل الأسلحة الروسية في سنة ٢٠٠٣.

في حين أنّ تطوير معظم الطائرات في روسيا يتم من أجل عملاء خارجيين، فإنّ

J. A. MacDonald, *Indo-US Military Relationship: Expectations and Perceptions* (١٦) (Washington, DC: Booz Allen Hamilton, 2002).

R. Bedi, «India Close to Signing Hawk Trainer Deal,» *Jane's Defence Weekly* (10 September (١٧) 2003), p. 10.

G. Ratnam, «India, US Work to Restore Trust, Ties,» *Defense News* (3 November 2003), (١٨) pp. 1 and 8, and V. Raghuvanshi, «India, US Boost Technology Ties,» *Defense News* (1 December 2003), p. 29.

V. Raghuvanshi, «India Balks at US Demand in Weapons Deal,» *Defense News* (1 September (١٩) 2003), p. 15, and

الهامش رقم (١٥) أعلاه.

N. Joshi, «India and Russia: Enduring Partnership,» *India Quarterly*, vol. 58, no. 3 (July-September 2002); N. Gaan and S. Das, «Indo-US Relations Towards a Rapprochement: From Post-cold War to Post September 11,» *India Quarterly*, vol. 18, no. 3 (July-September 2002), and B. Gogoi, «Military-technical Collaboration between India and Russia: An Overview of the Post-Soviet Period,» *India Quarterly*, vol. 18, no. 4 (October-December 2002).

حول الهند، انظر: العنوان الفرعي «المسلمون الرئيسيون للأسلحة» في هذا الفصل.

روسيا نفسها تستفيد من ذلك العمل. فالدخل المتأتي من الصادرات والنتائج المترتبة على التطوير الممول من الخارج أو تحديث المعدات القائمة يوفر لروسيا الوسائل المالية والتكنولوجيا اللازمين لتطوير أسلحتها المتقدمة. ففي سنة ٢٠٠٣ تسلّم سلاح الجو الروسي أول طائرة قتال من طراز سو - ٢٧ أم ك (سوخوي)، باستخدام التكنولوجيا المطوّرة بتمويل صينيّ لطائرة سو - ٣٠ أم ك للصين^(٢١). وعلى غرار ذلك، يقدّم التعاون الروسي الهنديّ في التطوير والإنتاج فرصة للهند للوصول إلى التكنولوجيا الروسية المتقدمة ويدعم صناعة الأسلحة الهندية ويقدم لروسيا الموارد المالية لتطوير المفاهيم المحلية. وعلى العموم، تسعى روسيا إلى إنشاء علاقات صناعية وعسكرية وعلاقات شراء مع العديد من البلدان، على الأقل في آسيا^(٢٢).

ثمة تفاوض واسع في أوساط المسؤولين الروس عن شؤون الدفاع والتصدير بأن تبقى روسيا مورداً للأسلحة على نطاق واسع، رغم أنّ المحلّلين الأجانب ليسوا مقتنعين بذلك بالقدر نفسه (انظر الملحق رقم ١١ ج)^(٢٣). وقد قدّر نيكولاي مويستيف، النائب الأول لرئيس الهيئة الفضائية والجوية، «روسافياكوزموس»، في سنة ٢٠٠٣ بأن قيمة العقود الإجمالية ستبلغ نحو ٥ مليارات دولار إذا تم تنفيذ كل الخطط لعقود المبيعات وأعمال التحديث الفضائية الجوية^(٢٤). ويرتبط التفاوض بشأن ارتفاع الحجم بالوصول إلى أسواق جديدة^(٢٥). ويمكن مساعدة هذا الوصول عن طريق الأنشطة الداعمة للتصدير على غرار ما

P. Butowski, «Show Debut for Upgraded Su-27,» *Jane's Defence Weekly* (11 June 2003), (٢١) p. 20.

(٢٢) انظر: «Russian Deputy Prime Minister Outlines Plans for Overhaul of Defense Industry,» ITAR-TASS (Moscow), 8 November 2003, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-Central Eurasia (FBIS-SOV), FBIS-SOV-2003-1108, 10 November 2003; «Presidential Bulletin Report: Putin Arrives in Malaysia,» Interfax (Moscow), 4 August 2003, FBIS-SOV-2003-0804, 5 August 2003; «Russian Defense Minister Leaves for Seoul to Discuss Military Cooperation,» ITAR-TASS (Moscow) 9 April 2003, FBIS-SOV-2003-0409, 10 April 2003; «India and Russia Move to Expand Collaborative Defense Efforts,» *Aviation Week & Space Technology* (27 January 2003), p. 40, and V. Raghuvanshi, «No Arms Sales in Russian-Indian Accord,» *Defense News* (9-11 December 2002), p. 12.

D. Barrie, «Lo and Behold,» *Aviation Week & Space Technology* (11 August 2003), pp.50 (٢٣) and 54; L. Pronina, «Russia Draws up New Plan for Re-armament,» *Defense News* (10 March 2003), p.20, and A. Komarov, «Mixed Fortunes,» *Aviation Week & Space Technology* (23 February 2004), p. 52.

«Rosaviakosmos Chief Says Russian Air Industry has Pulled out of its Slump,» ITAR-TASS (Moscow), 25 August 2003, in FBIS-SOV-2003-0825, 26 August 2003.

(٢٥) تدرس روسيا إمكانات المبيعات الدفاعية إلى إسرائيل والبلدان الإفريقية. انظر: V. Sokolova, «Russia: Putin, Israel's Sharon Discuss Sales of Arms to Israel,» ITAR-TASS (Moscow), 4 November 2003, in FBIS-SOV-2003-1104, 5 November 2003; «Russian Orientalist Welcomes Opening of Libyan

تفعل البلدان الأخرى. على سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ اتفق بنك المدّخرات الروسيّ (سبرينك) واللجنة الروسية للتعاون العسكريّ والتقني مع الدول الخارجيّة على التعاون في ما بينهما. وسينظّمان معاً خدمة التعاون العسكريّ والتقنيّ الخارجيّ وتمويله، والمساعدة في المبيعات العسكريّة للمعدّات والتكنولوجيا، والتشاور في ما بينهما من أجل تنسيق الخدمات المصرفيّة^(٢٦).

خلافاً لهذا التفاؤل، أثارت العمليّات في العراق شكوكاً بشأن كفاءة الأسلحة الروسيّة وتنافسيّة الأسلحة المنتجة في روسيا^(٢٧). إلا أنّ أحد المحلّلين استنتج أنّ الإمكانيّات الصناعيّة المتبقّيّة يمكن استخدامها بكفاءة أعلى من خلال التغيّرات التنظيميّة التي يمكن أيضاً أن تقوّي إمكانيّات روسيا التصديريّة^(٢٨). وقد أقرّ نائب رئيس الوزراء الروسيّ بوريس أليشين بأنّ على روسيا أن تطوّر الأسلحة الذكيّة وتصدّرها نظراً لأنّ الحروب الحديثة تستخدم مثل هذه الأسلحة^(٢٩). كما أنّ الشركات الروسيّة تسعى بنشاط أكبر إلى إقامة تعاون دوليّ. وتنظر هيئة تصدير الأسلحة الروسيّة، «روسوبورن»، وشركة تصنيع الأسلحة الروسيّة الرائدة، سوخوي، وشركات أوروبية، ولا سيما فرنسيّة، إلى التعاون المتبادل باعتباره الثقل الموازن للهيمنة التكنولوجيّة الأمريكيّة^(٣٠). وتستخدم روسيا الإلكترونيّات وإلكترونيّات الطيران الأوروبيّة والإسرائيليّة منذ سنين في صادراتها من الأسلحة. على سبيل المثال، اختيرت أنظمة فرنسيّة في ١٨ طائرة قتال من طراز سو - ٣٠ أم ك طلبتها ماليزيا في سنة ٢٠٠٣، وربّحت

Markets.» ITAR-TASS (Moscow), 20 November 2003, in FBIS-SOV-2003-1120, 21 November 2003; = «Russia: Kenya to Become «New Promising» Market for Russian Arms Sales.» ITAR-TASS (Moscow), 27 October 2003, in FBIS-SOV-2003-1027, 28 October 2003, and «Russia: Arms Exports in First Half of 2003 Overfulfilled by more than 30 Percent.» ITAR-TASS (Moscow), 4 November 2003, in FBIS-SOV-2003-1104, 5 November 2003.

«Russia's Sberbank in Deal to Help Finance Military Exports.» ITAR-TASS (Moscow), (٢٦) 23 January 2004, in FBIS-SOV-2004-0123, 26 January 2004.

«Russia: More on Defense Minister Criticism of Top Brass.» *Izvestiya* (Moscow), (٢٧) 19 November 2003, in FBIS-SOV-2003-1119, 20 November 2003.

والفصل ١٠ في هذا الكتاب.

V. Dvorkin, «Russia: Iraq War Lessons for Russian Military Organizational (٢٨) Development.» *Yaderny Kontrol* (Moscow), 22 May 2003, pp.125-130, in FBIS-SOV-2003-1021, 28 October 2003.

وحول إعادة هيكلة الصناعة الدفاعيّة الروسيّة، انظر الملحق ١١ - ج من هذا الكتاب.

«Official Says Russia to Sell more Smart Arms Systems in Future.» ITAR-TASS (٢٩) (Moscow), 29 September 2003, in FBIS-SOV-2003-0929, 30 September 2003, and «Russia: Deputy PM Aleshin Says Defense Industry to be Reorganized in 2003.» ITAR-TASS (Moscow), 8 November 2003, in FBIS-SOV-2003-1108, 10 November 2003.

H. Ivanov, «Russia and France Beef up Cooperation.» *Jane's Defence Weekly* (9 July 2003), (٣٠) p. 21.

أنظمة فرنسيّة وإسرائيليّة في طائرة القتال الهندية سو - ٣٠ أم ك. ويزعم أنّ روسيا تفكّر في استخدام إلكترونيات الطيران والإلكترونيات الأجنبية في الأسلحة المشتراة للقوات المسلّحة الروسيّة^(٣١).

في حين أنّ تعاون الاتحاد الأوروبي المتعلّق بالأمن مع روسيا ازداد في التسعينيات، وتوسّعت طموحاته، يرى البعض أنّ أوروبا لم تطوّر فهماً واضحاً لكيفية تعزيز دور روسيا - ولا سيما ضمن الأمن العسكري^(٣٢). وليس هناك فهم أوسع للكيفية التي يمكن لروسيا بها أن تسهّل الدور الأوروبي. وثمة افتقار إلى التعاون العسكري مع روسيا. غير أنّ الشركات الفرنسيّة أفترت بالمهارات الروسيّة، ولا سيّما في مجال المحرّكات الجويّة، وكذلك الشركة الأوروبيّة للفضاء والدفاع الجويّ (إيدز EADS)^(٣٣). وستزيد الأخيرة تعاونها مع بلدان غير أوروبية، بما في ذلك روسيا، لتجنّب الارتياح بشأن السياسة الأمريكيّة وموازنة الهيمنة

(٣١) لا تريد ماليزيا شراء أنظمة إسرائيلية لأسباب سياسيّة. انظر: L. Pronina, «Malaysia's Air Force Buys 18 Su-30 jets.» *Moscow Times* (Internet ed.), 20 May 2003, <<http://www.moscowtimes.ru/stories/2003/05/20/001.html>>; Jane's All the World's Aircraft 2002-2003 (Jane's Information Group: Coulsdon, 2003); Prospect Investment, «Fact Sheet on Irkut, KHP and UMPO,» Moscow, March 2003, <http://www.prospect.com.ru.html>, and H. Ivanov, «Malaysia Sets \$1.4bn Deal for Russian Fighters,» *Jane's Defence Weekly* (28 May 2003), p. 4.

(٣٢) H. Haukkala, «A Problematic «Strategic Partnership», Part 2,» in: D. Lynch, ed., Institute for Security Studies, EU-Russian Security Dimensions, Occasional Papers; no. 46 (London: ISIS, 2003). وقّع الاتحاد الأوروبي وروسيا في سنة ٢٠٠٣ اتفاقية تسمح للعلماء والمهندسين الروس بالمشاركة في برنامج الإطار الأوروبي السادس في مجالات البحوث الأساسية فضلاً عن تطوير التكنولوجيا وعروض لرصد الأرض والبيئة/ المناخ وعلوم المعلومات، انظر: «World News Roundup: Russia,» *Aviation Week & Space Technology* (10 November 2003), p.19; A. Moshes, ed., *Rethinking the Respective Strategies of Russia and the European Union*, Carnegie Endowment for International Peace (Moscow: Carnegie Moscow Center, 2003), and D. Lynch, «Russia's Strategic Partnership with Europe,» *Washington Quarterly*, vol.27, no.2 (Spring 2004), pp.99-118.

انظر أيضاً الفصل ٩ من هذا الكتاب.

(٣٣) هذه الخطط مثيرة للاهتمام على ضوء الاهتمام العسكري الأمريكيّ (واهتمام المجموعة الاستشارية لأبحاث الفضاء الجويّ وتطويره، أغارد) في التكنولوجيا الروسيّة في التسعينيات. وكانت المشاركة في مؤتمرات أغارد الدوليّة محصورة بممثلين عن البلدان الأعضاء في حلف الناتو، رغم إمكان دعوة مشاركين آخرين عندما يكون لهم معارف خاصّة ذات صلة. وتوحي المؤسسات الروسيّة المشاركة بوجود اهتمام غربيّ في تكنولوجيا المحرّكات الجويّة الروسيّة، وقد تلقت ٣ مؤسسات على الأقل دعماً تكنولوجياً من سلاح الجوّ الأمريكيّ. انظر: A. Komarov and M. A. Taverna, «Russia, France Set More Ties,» *Aviation Week & Space Technology* (13 October 2003), p. 28; P. Betts, «Europe «Must Speed Plans for R&D Defence Body,»» *Financial Times*, 5/11/2003, p.1, and B. Hagelin, «US Tapping of Foreign Science and Technology for Military Purposes,» (Unpublished Working Paper for the Managing European Technology: Defence and Competitiveness Issues Project funded by the EU under the Targeted Socio-Economic Research (TSER) programme, 1998-2000.

التكنولوجية الأمريكية^(٣٤). وقد أبرمت اتفاقيات تعاون بين إيدز والأكاديمية الروسية للعلوم فضلاً عن الهيئة الفضائية الجوية، «روسافياكوزموس»، في سنة ٢٠٠٣. وقد نتج عن ذلك، من بين ما نتج، فتح مركز للهندسة ومكتب للتكنولوجيا في موسكو^(٣٥).

لا تستفيد روسيا وحدها من عمليات نقل الأسلحة الروسية. فقد وقعت روسيا وأوكرانيا، سادس أكبر مورّد في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ اتفاقية في سنة ٢٠٠٣ للتعاون في الصادرات العسكرية إلى بلدان ثالثة^(٣٦). وبشكل أعمّ، أضفت روسيا شكلاً رسمياً على علاقات نقل الأسلحة مع بعض بلدان اتحاد الدول المستقلة. وسوف يتلقى أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي (أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان) أسلحة روسية بنفس الشروط التي تتلقاها بها القوات المسلحة الروسية اعتباراً من سنة ٢٠٠٤^(٣٧). بالإضافة إلى ذلك، ستحاول روسيا إقامة تعاون في البحث والتطوير والصناعة مع هذه البلدان - التي يمكن أن تزيد من الأسلحة التي تنقلها إلى روسيا - فضلاً عن تنسيق نقل الأسلحة إلى بلدان ثالثة (انظر الملحق رقم ١١ ج)^(٣٨).

وتقوم روسيا بمراجعة سياساتها على المدى الطويل في التكنولوجيات الأساسية والحيوية والتعاون العسكري التكنولوجي من أجل ضمان وتأمين قدراتها التكنولوجية

P. Sparaco and M. A. Taverna, «Perched for Recovery.» *Aviation Week & Space Technology* (10 November 2003), pp.26-27; and H. Ivanov, «Russia and France Beef up Co-operation.» *Jane's Defence Weekly* (9 July 2003), p. 21.

EADS Moves into Moscow Venture.» *Jane's Defence Industry*, vol.20, no.12 (December 2003), pp.12-13; «Science Solidarity.» *Aviation Week & Space Technology* (20 October 2003), p.13; A. Komarov, «EADS East.» *Aviation Week & Space Technology* (11 August 2003), p.54; «Franco/Russo UAV Deal.» *Aviation Week & Space Technology* (27 October 2003), p.11, and G. Blaeske, «EADS Head Looks at UK, Russia Markets, Military Use of Galileo System.» *Sueddeutsche Zeitung*, 19 August 2003, in Foreign Broadcasting Information Service, Daily Report West Europe (FBIS-WEU), FBIS-WEU-2003-0819, 21 August 2003.

«Ukraine to Seek Own Niche on Malaysian Arms Market.» ITAR-TASS (Moscow), (٣٦) 6 October 2003, in FBIS-SOV-2003-1006, 7 October 2003; «Azerbaijani Daily Notes Russian Intent to Supply Weapons to FSU Nations.» *Zerkalo* (Baku), 26 August 2003, in FBIS-SOV-2003-0917, 22 September 2003, and «Round up.» *Jane's Defence Weekly* (6 August 2003), p. 21.

B. Hagelin, «Arms Transfers to the South Caucasus and Central Asia Compared, 1992-2002.» in: A. J. K. Bailes [et al.], *Armament and Disarmament in the Caucasus and Central Asia*, SIPRI Policy Paper; no. 3 (Stockholm: SIPRI, 2003), pp.21-31

< <http://editors.sipri.se/recpubs.html> > .

متوقّف على الإنترنت على العنوان :

«Russia may Offer Military Products to Kyrgyzstan at Preferential Prices.» *Kabar News* (٣٨) Agency (Bishkek), 13 November 2003, in FBIS-SOV-2003-1113, and «Moscow Daily Gives Details of Russia, Armenia Military Cooperation Agreements.» *Izvestiya*, 13 November 2003, in FBIS-SOV-2003-1114, 17 November 2003.

والصناعية الدفاعية بشكل أفضل^(٣٩). ويكمن جزء من الحل في تنظيم ما يحدث للأسلحة الروسية بعد أن يتم نقلها. ويجب أن يشمل أي تعديل أو تحديث للأنظمة ذات التصميم السوفييتي الروسي الشركة الروسية الأصلية. وإذا لم يحدث ذلك، لن تقدم روسيا المخططات التفصيلية أو قطع الغيار، وستلغى أي ضمانات لا تزال صالحة. باختصار، يجب احترام «حقوق الملكية التجارية والفكرية الروسية»^(٤٠). وقد وقعت اتفاقية بشأن حقوق الملكية التجارية والفكرية الروسية مع إسرائيل في آذار/مارس ٢٠٠٣. ورغم ما أفيد عن أن الاتفاقية لا تلبّي التوقعات الروسية بشأن المبالغ المدفوعة للحقوق، فقد وافقت إسرائيل على إشراك الشركات الروسية في الصادرات الإسرائيلية المستقبلية والعقود الأخرى التي تشمل معدات روسية^(٤١).

موردون آخرون

استأثرت الولايات المتحدة وروسيا معاً بنحو ٦٣ بالمئة من عمليات نقل الأسلحة العالمية في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣. واستأثر الموردون الثلاثة الكبار التالون - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - بنسبة ١٨ بالمئة، أي أكثر بقليل من نصف الحجم الأمريكي.

احتلت فرنسا المرتبة الثالثة بين الموردين الكبار في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، بنسبة ٧ بالمئة من الأسلحة المسلمة عالمياً. وكانت البلدان المتلقيّة الرئيسة، التي استأثرت بنسبة ٤٧ بالمئة من عمليات نقل الأسلحة الفرنسية في ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وباكستان. وكانت فرنسا أيضاً ثالث أكبر مورد في سنة ٢٠٠٣ أيضاً، بنسبة ٩ بالمئة من كل الأسلحة المسلمة - بسبب تسليم الصواريخ والمروحيات بشكل رئيسي. وقد ارتفع حجم عمليات النقل الفرنسية في سنة ٢٠٠٣ بنسبة ٣٢ بالمئة مقارنة بسنة ٢٠٠٢، حيث كانت فرنسا ثالث أكبر مورد أيضاً. غير أن هذا الموقع غير آمن. فشركة داسو تبحث عن شريك لتطوير نسخة تصديرية لطائرة القتال رافال بسبب نقص التمويل

(٣٩) انظر الهامش رقم (٢٣) أعلاه.

J. Silent, «Visegrad Four Hind Upgrade Problems.» *Air Forces Monthly*, no. 183 (June (٤٠) 2003), p. 9.

B. Opall-Rome and L. Pronina, «Israel, Russia Establish Intellectual Property Deal.» (٤١) *Defense News* (17March 2003), p. 28.

تنشئ هذه السياسة، والتشريع بشأن تحديث الأسلحة المتخلفة من الحقبة السوفياتية، مشاكل للبلدان المتلقيّة، مثل أوكرانيا والهند، التي قد ترغب في تغيير المورد أو إجراء مثل هذا التحديث بنفسها. كما يمكن أن تخلق مشاكل للأعضاء الجدد في حلف الناتو. فإجبار البلدان التي تستخدم أسلحة سوفييتية أو روسية التصميم على قبول الإشراف الروسي على التحديث والوصول إلى التكنولوجيا المستخدمة قد يجعل الموردين الأوروبيين يرفضون تقديم التكنولوجيا المتقدمة.

المحلي^(٤٢). وأفيد بأن الحكومة الفرنسية مستعدة لعرض حصّة على سنغافورة في تطوير رادار طائرة رافال، شريطة أن توافق على شراء الطائرة^(٤٣). وتشمل العقود المستقبلية المهمة التي تشارك فرنسا في عطاءاتها قرار البرازيل بشأن طائرة قتال في سنة ٢٠٠٤.

ولزيادة الارتباطات الفرنسية، أمرت الحكومة الفرنسية موردي الأسلحة بعدم عرض منتجاتهم بأسعار دون تكلفة الإنتاج للفوز بالعقود، لأنّ مثل هذه العقود تجبر الدولة على تغطية الخسائر. ومن الأمثلة على ذلك طلب الإمارات العربية المتحدة ٤٦٣ دبابة ومركبة انتشال مدرّعة «لوكليرك» في سنة ١٩٩٣. فقد بيعت بمبلغ ٣,٤ مليار دولار وأدت إلى خسارة ١,٢ مليار دولار. وفي سنة ٢٠٠٢ عرضت فرنسا ٣٩٣ دبابة ومركبة انتشال مدرّعة من طراز «لوكليرك» على المملكة العربية السعودية بمبلغ ٤,٦ مليار دولار في ما يبدو أنه عرض خاسر آخر. وفي سنة ٢٠٠٣ غيّرت فرنسا العرض إلى ١٥٨ دبابة لوكليرك بمبلغ ٣,٤ مليار دولار، وهو ثمن يبدو متماشياً أكثر مع تكاليف الإنتاج^(٤٤). وبالإضافة إلى المنافسة الدولية التي تجبر فرنسا على خفض الأسعار، يمكن أن تجعل تعليمات الحكومة الأسلحة الفرنسية أقلّ قدرة على المنافسة. ففي سنة ٢٠٠٣ فضلت البرتغال العوّاصات الألمانية على الفرنسية بعد أن رفع المنتج الفرنسيّ ثمنها ١٥ بالمئة على الأقل، تماشياً مع تعليمات الحكومة فيما يفترض^(٤٥).

استأثرت ألمانيا بنسبة ٦ بالمئة تقريباً من الأسلحة المسلمة دولياً في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، ما يجعلها رابع أكبر مورّد للأسلحة في تلك الفترة. وكان نصف حجم الأسلحة تقريباً قد سلّم إلى إسرائيل وتركيا والمملكة المتحدة واليونان. وكانت ألمانيا أيضاً رابع أكبر مورّد في سنة ٢٠٠٣، بزيادة ١٧٠ بالمئة عن سنة ٢٠٠٢، عندما كانت خامس أكبر مورّد. وقد تحقّق موقعها عن طريق تسليم معدّات مستعملة، بعضها لم تكّد تستعمله القوّات الألمانية. وتشمل الطلبات الأخيرة للمعدّات الجديدة طائرة القتال يوروفايتر/تايفون إلى النمسا ابتداء من سنة ٢٠٠٧، وربما إلى اليونان أيضاً، وعوّاصات إلى البرتغال تسلّم في سنة ٢٠٠٨.

احتلتّ المملكة المتحدة المرتبة الخامسة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ بنسبة ٥ بالمئة من كل

P. Tran, «Dassault Seeks Rafale Export Partner,» *Defense News* (17 March 2003), p.27, and (٤٢)

V. Muradian, «US Aims to Punish France,» *Defense News* (28 April 2003), p. 1.

«World News Roundup: Asia-Pacific,» *Aviation Week & Space Technology* (10 November (٤٣) 2003), p. 19.

J. A. C. Lewis, «France Takes Final Shot at Selling Leclerc to Saudi Arabia,» *Jane's (٤٤) Defence Weekly* (9 July 2003), p. 5.

D. Kemp and J. Lewis, «Portugal Set to Buy German Submarines,» *Jane's Defence Weekly (٤٥)* (1 October 2003), p. 5.

عمليات نقل الأسلحة الرئيسية. وكانت أكبر البلدان المتلقية كندا وماليزيا وأستراليا، التي استأثرت معاً بنسبة ٥٠ بالمئة من الأسلحة المسلمة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣. وخلافاً لفرنسا وألمانيا، انخفض حجم عمليات نقل الأسلحة البريطانية بأكثر من ٥٠ بالمئة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣. وقد جعل ذلك بريطانيا تحتل المركز السادس في سنة ٢٠٠٣، حيث تراجعت عن المركز الرابع في سنة ٢٠٠٢. ومن بين الصفقات الأكثر أهمية اختيار اليابان مروحيات كسح الألغام والنقل البريطانية الإيطالية إي أتش - ١٠١ (EH 101)، ما يمثل تحدياً للموقع الأمريكيّ القويّ في سوق المروحيات اليابانيّ^(٤٦). وقد طلبت البحرين طائرة التدريب هوك، ويبدو أنّ عملية الاختيار الهندية توصلت إلى قرار بطلب ٦٦ طائرة تدريب هوك تسلّم في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩.

ومن بين الموردّين المتبقّين في سنة ٢٠٠٣، تجدر الإشارة إلى اثنين. فقد حققت كندا وأوزبكستان أحجام مبيعات للأسلحة متدنية ولكن متزايدة بثبات منذ سنة ٢٠٠١، بحيث احتلت كندا المرتبة الخامسة وأوزبكستان المرتبة السابعة في سنة ٢٠٠٣. ويفسر تسليم رئيس واحد أو عدد من عمليات التسليم الصغيرة احتلالهما هذين الموقعين في سنة ٢٠٠٣، ومن المستبعد أن يبقى كلاهما بين الموردّين العشرة الكبار لفترة طويلة.

بعد انحلال الاتحاد السوفياتي وإعادة الوحدة الألمانية، نقلت أحجام كبيرة من فائض الأسلحة السوفياتية إلى عملاء خارجيين. ولا تزال بعض البلدان الأوروبية الشرقية تصدر أسلحة من تصميم سوفياتي أو نسخاً محسنة منها، مثل المركبات المدرعة البولونية أو السلوفاكية إلى الهند وماليزيا^(٤٧).

والأهم من ذلك على المدى البعيد أن بعض هذه البلدان تصنع أيضاً معدّات غربية للأسواق الخارجية، مثل المروحيات الفرنسية أس أ - ٣٣٠ بوما (Puma) التي تصنعها رومانيا وطلبتها ساحل العاج والإمارات العربية المتحدة. ويمكن أن يكون العراق بين المتلقين المحملين للفائض فضلاً عن المعدّات الجديدة^(٤٨).

A. Chuter, «Japanese EH101 Buy Marks First Crack in US Hold on Market,» *Defense* (٤٦) *News* (9 June 2003), p. 6.

«Polish Exports of Arms to Asian Countries Reported «Growing,» *Rzeczpospolita* (٤٧) (Warsaw), 25 February 2004, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report Near East and South Asia (FBIS-NES), FBIS-NES-2004-0225, 27February 2004.

«Daily Previews Polish Bid to Supply Armaments to Future Iraq Army,» *Rzeczpospolita* (٤٨) (Warsaw), 2 December 2003, in FBIS-NES-2003-1202, 3 December 2003; «Polish Companies Make Bid to Equip Iraq Army,» *Polish Radio1* (Warsaw), 3 December 2003, in FBIS-EEU-2003-1203, 4 December 2003, and «Polish Government Underwrites Bid to Supply Arms to Iraq,» *Polish Radio1* (Warsaw), 4 December 2003, in FBIS-EEU-2003-1204, 5 December 2003.

شكّلت الأسلحة المسلّمة فعلياً من أعضاء الاتحاد الأوروبي ٢٣ بالمئة من عمليات نقل الأسلحة العالميّة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ و ٢٥ بالمئة في سنة ٢٠٠٣. وفي الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ ذهب نحو ٨٠ بالمئة من الأسلحة المسلّمة التي سلّمها الاتحاد الأوروبي إلى بلدان غير أوروبية، وهو ما يعادل ١٩ بالمئة من عمليات نقل الأسلحة العالميّة. واستأثر الأعضاء الستة لاتفاقية الإطار الخاصّة بتدابير تسهيل إعادة هيكلة وتشغيل صناعة الدفاع الأوروبيّة نحو ٢١ بالمئة من عمليات نقل الأسلحة العالميّة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ و ٢٤ بالمئة في سنة ٢٠٠٣.^(٤٩)

المتسلّمون الرئيسيون للأسلحة

استأثرت البلدان الخمسة الكبرى المتلقّية - الصين واليونان والهند وتركيا والمملكة المتحدة - بنحو ٣٥ بالمئة من كل واردات الأسلحة الرئيسيّة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣. ومقارنة بالموزّدين الخمسة الكبار، تمثّل هذه البلدان المتلقّية مجموعة أكثر تنوعاً بكثير من البلدان. أما في ما يتعلّق بالحجم، فإنّ الخطّ الفاصل هو أكبر بلد متلقّ في تلك الفترة وكل البلدان الأخرى.

بقيت الصين أكبر البلدان المتلقّية في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، مشكّلة نحو ١٣ بالمئة من الواردات العالميّة. وشكّلت روسيا مصدر ٩٥ بالمئة من واردات الأسلحة الصينيّة في تلك الفترة و ٩٧ بالمئة في سنة ٢٠٠٣. وفي سنة ٢٠٠٣ كانت الصين ثاني أكبر متلقّ، حيث تسلّمت ١٤ بالمئة من كافّة الواردات. وقد طلبت الصين من روسيا أسلحة أكثر تقدماً في السنة الماضيّة، وهي ستبقي عند تسليمها حجم الواردات الصينيّة مرتفعاً.

وفي حين أنّ حجم الواردات الصينيّة أخذ يتقلّص منذ سنة ٢٠٠١، فإنّ البلدين المتلقّيين الرئيسيّين التاليين في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ يظهران ارتفاعاً في الحجم في سنة ٢٠٠٣. تبحث الهند، وهي المتلقّي الرئيسيّ الأوّل في سنة ٢٠٠٣، أدناه. وقد رفعت اليونان، ثالث أكبر مستورد في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، حجم وارداتها بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بأكثر من ٢٧٠ بالمئة. وقد تسبّب هذه الزيادة الطائرات والرادارات والسفن المسلّمة.

في سنة ٢٠٠٣، احتلّت الإمارات العربيّة المتحدّة وباكستان المرتبة التاليّة بعد الهند والصين واليونان. فقد رفعت الإمارات العربيّة المتحدّة حجم وارداتها بشكل كبير منذ سنة ٢٠٠١. وتشمل المشتريات الإماراتيّة مروحيّات ومركبات مدرّعة، بينها دبابات من فرنسا، وصواريخ وطائرات نقل من الولايات المتحدّة، وصواريخ ومركبات مدرّعة من روسيا.

(٤٩) اتفاقية الإطار بين جمهورية فرنسا وجمهورية ألمانيا الفدراليّة وجمهورية إيطاليا ومملكة إسبانيا ومملكة السويد والمملكة المتحدّة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشماليّة الخاصّة بتدابير تسهيل إعادة هيكلة وتشغيل صناعة الدفاع الأوروبيّة متوفّرة على الإنترنت على العنوان: < <http://projects.sipri.se/expcon/loi/indrest02.htm> >

وفي حين أنّ الولايات المتحدة مشهورة كمورد رئيس، نادراً ما ينظر إليها باعتبارها بلداً متلقياً. فقد كانت مرتبتها ٢٧ في لائحة البلدان المتلقية في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، واحتلت المرتبة ١٩ في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ والمرتبة ٧ في سنة ٢٠٠٣ (انظر الملحق رقم ١١٢). ورغم أنّ الولايات المتحدة لم تستأثر سوى بنسبة ٣ بالمئة من الواردات العالمية في سنة ٢٠٠٣، فإنّها قد تبقى في مرتبة متقدمة بين البلدان المتلقية نتيجة توسيع نطاق برنامجها للاختبارات المقارنة الخارجية في سنة ٢٠٠٣. ويدعم برنامج الاختبارات المقارنة الخارجية التقييمات الأمريكية للتكنولوجيا الأجنبية من مرحلة التطوير إلى المعدات المستعملة في القوّات المسلّحة الأجنبية. كما أنّ التركيز لن يكون على البلدان التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة - منذ سنة ١٩٨٠ استأثرت فرنسا وألمانيا والسويد والمملكة المتحدة بنحو ٧٠ بالمئة من برنامج الاختبارات المقارنة العالمية للمشتريات - سيستخدم البرنامج أيضاً كأداة سياسية لدعم البلدان التي تنشر قوّات إلى جانب القوّات الأمريكية أو تستضيف القوّات الأمريكية فضلاً عن البلدان التي تشتري المعدات الأمريكية. ويعني ذلك أنّ الأعضاء الجدد في حلف الناتو فضلاً عن كوريا الجنوبية واليابان قد تلقى اهتماماً أكبر في المستقبل^(٥٠). وقد اختيرت معدّات من ١٥ بلداً، بما فيها تلك المذكورة أعلاه، للاختبار في سنة ٢٠٠٤^(٥١).

الهند

ارتفع مستوى واردات الأسلحة في الهند بأكثر من ١٠٠ بالمئة في سنة ٢٠٠٣ عما كان عليه في سنة ٢٠٠٢ ليلبغ أعلى مستوى لفترة الخمس سنوات الحالية، ومحافظاً على الارتفاع الدائم منذ سنة ٢٠٠٠. وفي حين أنّ الواردات الهندية شكّلت ٩ بالمئة فقط من واردات الأسلحة الرئيسة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، ما جعلها تحتل المرتبة الثانية، فإنّها استأثرت بنحو ١٩ بالمئة من عمليات نقل الأسلحة العالمية في سنة ٢٠٠٣، ما جعل الهند أكبر البلدان المتلقية في تلك السنة. وقد زوّدت روسيا الهند بنسبة ٧٩ بالمئة من كافة وارداتها من الأسلحة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ و٧٥ بالمئة في سنة ٢٠٠٣.

توجد خطط واسعة لتحديث معظم قوّاتها العسكرية على مدى عدّة سنين من أجل

T. Kington, «Shopping for World's Newest Technologies,» *Defense News* (5 January 2004), (٥٠)

p.10 حول ملخص ٢٠ سنة من برنامج الاختبارات المقارنة العالمية للمشتريات، انظر:

D. Davis and D. Solters, «Foreign Comparative Testing Program Promotes Global Defense Industry Partnership,» *Defense International Security Assistance Management (DISAM) Journal*, vol. 21, no. 3 (Spring 1999), pp.123-127.

B. Peniston, «DOD to Test Foreign Defense Equipment,» *Defense News* (2 February 2004), (٥١) p. 16.

بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٩٩ مَوَّل البرنامج ٣٨٩ تقييماً لاختبارات مقارنة خارجية نتج عنها ١٧٥ اختباراً ناجحاً و٩٧ عملية شراء تبلغ قيمتها أكثر من ٤,٩ مليار دولار بأسعار السنة المالية ١٩٩٩.

تعزيز قدرتها الدفاعية فضلاً عن تناولها وقدراتها على إطلاق الأسلحة^(٥٢). وينشغل سلاح الجو في عمليات شراء كبرى. ففي سنة ٢٠٠٣ نظر في زيادة قدرته على إطلاق الأسلحة النووية بالحصول على مزيد من طائرات القتال ميراج ٢٠٠٠ من قطر. غير أن ذلك كان أيضاً من أجل منع باكستان من الحصول عليها إلى جانب خدمات أخرى^(٥٣). وكان تسليم ثلاث فرقاطات من فئة تالوار من روسيا من بين أهم عمليات نقل الأسلحة في سنة ٢٠٠٣. وقد كان لهذه السفن والصواريخ المرافقة لها تأثير قوي في قيمة مؤشر اتجاه سيبري لسنة ٢٠٠٣، كما أن لها أهمية في سياق طموح البحرية الهندية لتزيد مداها وتصبح بحرية لأعالي البحار. وعلى لسان رئيس أركان الجيش الهندي مدهافندرا سنغ، سيضيف هذا الشراء «مدى أوسع بكثير وقدرة أكبر على الاستشعار من أي سفينة في البحرية الهندية اليوم. وسيمكّن الهند من استهداف أماكن أبعد كثيراً»^(٥٤).

كانت طموحات نشر القوة نفسها في البال عند التخطيط لشراء حاملة الطائرات الروسية «أدميرال غورشكوف» منذ عدة سنوات. ولم تتوصل روسيا والهند إلى اتفاق بشأن الثمن حتى أواخر سنة ٢٠٠٣، وقد وُقِع العقد، بما في ذلك طائرات القتال التي تقلها الحاملة، في أوائل سنة ٢٠٠٤. وتخطّط الهند لتجهيز السفينة بأنظمة دفاع جويّ خارجية غير روسية. وسيطلب ذلك مزيداً من العمل، ولذلك مزيداً من المال، لجعلها متوافقة مع أنظمة التحكم القتالية في السفينة^(٥٥) لكنّه يعكس قلقاً هندياً أكثر عموميّة، لأنّ الهند لم تكن راضية دائماً عن أداء المعدات الروسية. ويقال إنّ الهند حذرت روسيا من أنّه إذا بقيت هناك مشكلة في الأداء، فسوف تشتري المعدات من أماكن أخرى^(٥٦). ويشمل ذلك قطع غيار للسفن التي اشترت سابقاً من الاتحاد السوفياتي^(٥٧). وثمة مورّدون محتملون عدّة مهتمون بزيادة حصّتهم

V. Raghuvanshi, «India Aims to Project more Power,» *Defense News* (10 November 2003), (٥٢) p. 10.

V. Raghuvanshi: «India to Vie for Mirage Fighters from Qatar,» *Defense News* (1 September ٥٣) 2003), p.15; «Indian Army outlines Big Weapon Buying Blueprint,» *Defense News* (24 November 2003), p.11, and «Indian Army Plans Massive Upgrade to Infantry Forces,» *Defense News* (10 November 2003), p. 23.

«India Finally Receives First Frigate from Russia,» *Jane's Defence Weekly* (25 June 2003), (٥٤) p. 4.

«Russian Source: Three Issues Remain Unresolved in Aircraft Carrier Sale to India,» (٥٥) ITAR-TASS (Moscow), 2 December 2003, in FBIS-SOV-2003-1202, 3 December 2003.

V. Raghuvanshi, «Indian Fleet Faces Spare Parts Shortage,» *Defense News* (9 February ٥٦) 2004), p. 14.

(٥٧) هذا طموح شركة هندوستان للطيران، وهي شركة الطائرات الرئيسة، لدعم المنافسة بين شركات الطيران المحلية، وفي الوقت نفسه، خفض إنفاقها في الخارج. وتهدف الخطة إلى انتقاء عدد من الشركات المحلية ومساعدتها في اختيار الشركاء الأجانب للشروع في دمج الأنظمة والأسلحة. ويزعم أنّ الهدف هو طلب المساعدة في إنتاج برنامج مروحية خفيفة متقدّمة وفي تحديث طائرة القتال البريطانية التصميم جاغوار =

في السوق الهندية، كما توضح الصفقة البريطانية لتوريد طائرات هوك، والعرض الفرنسي للتعاون العسكري على الأجل الطويل^(٥٨). وتحاول الولايات المتحدة تحسين علاقاتها مع الهند وقد أدرجت أنظمة الدفاع الجوي مع القدرات المضادة للصواريخ الباليستية مثل باك-٣ وصواريخ السطح ذات القاعدة البحرية أس أم-٢ في المناقشات بينهما^(٥٩). وقد زادت فرصة اكتساب موطن قدم قوي في سوق الدفاع الهندية، إلى جانب طموحات مضادة للإرهاب، رغبة الولايات المتحدة لتقوية العلاقات العسكرية الهندية الإسرائيلية^(٦٠).

رغم أن روسيا تبقى المورد الأكبر للهند بسبب الأسلحة الرئيسة المسلمة لها، أصبحت إسرائيل، وفقاً لنائب رئيس الوزراء يوسف لايبند، ثاني أكبر مورد للمعدات العسكرية إلى الهند في السنوات الخمس الماضية^(٦١). ومن الأسلحة الرئيسة التي سلّمت مؤخراً صاروخ أرض جو باراك. وقد أصبحت الحاجة إلى صواريخ أرض جو من الخارج ملحة بشكل خاص بعد المشاكل التي واجهتها صواريخ أرض جو المحلية أكاش وتريشول، التي تتخلف عدة سنوات عن الموعد المحدد وربما تلغى تماماً^(٦٢). وتبدي الهند اهتماماً كبيراً بالحصول على مزيد من الأسلحة الإسرائيلية بما في ذلك الصاروخ المضاد للصواريخ الباليستية أرو-٢. ونظراً للعلاقات العسكرية - السياسية الوثيقة التي تجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تشمل عمليات نقل الأسلحة والتكنولوجيا إلى إسرائيل، أدى هذا الاهتمام الهندي إلى مفاوضات ثنائية أمريكية هندية حول شروط شحنات الأسلحة الإسرائيلية^(٦٣). وفي سنة

= وتحديثها. ويُطمح إلى إشراك الشركات الغربية، إلى جانب شركات روسية في بعض الأحيان، كما هو الحال مع طائرة النقل المتعددة الأغراض. انظر: V. Raghuvanshi: «Indian Ministry Puts Russian Arms Manufacturers on Notice.» *Defense News* (24 November 2003), p.11; «HAL to Help Indian Firms Find Foreign Defense Partners.» *Defense News* (10 March 2003), p.36, and «India's HAL is Eager for Aviation Ventures.» *Defense News* (17 November 2003), p. 18.

S. Mitra, «New Dimension to Indo-French Military Relations.» *Sentinel* (30 June 2003). (٥٨)

A. Koch, «US, India Agree Future Defence Cooperation.» *Jane's Defence Weekly* (٥٩) (20 August 2003), p.5, and G. Ratnam and V. Raghuvanshi, «Patriot Threatens Indo-Pak Balance.» *Defense News* (13 October 2003), p. 1.

N. Mathews, «India on Israel's Radar.» *Aviation Week & Space Technology* (22 September (٦٠) 2003), p. 27.

«India Seeks Missile Cooperation with Israel.» *Jane's Missiles & Rockets*, vol. 7, no. 11 (٦١) (November 2003), p. 13.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) من التعقيدات السياسية المحتملة أن الهند تقوّي أيضاً علاقاتها مع إيران. وتحتاج الهند إلى إظهار مهارة دبلوماسية في علاقاتها مع إسرائيل وإيران. انظر: B. Opall-Rome and V. Raghuvanshi: «Indo-Israeli Arms Trade Soars.» *Defense News* (15 September 2003), p.12, and «India's Balancing Act.» *Defense News* (15 September 2003), p.1., and V. Raghuvanshi, «Israel May Become India's Top Source.» *Defense News* (10 March 2003), p. 32.

٢٠٠٣، تلقت إسرائيل إذناً أمريكياً بنقل ثلاثة أنظمة إنذار مبكر وسيطرة من طراز فالكون مع بعض الرادارات والإلكترونيات الإسرائيلية الأخرى المركبة على طائرة آي أل - ٧٦ المعدلة (تسمى أيضاً برييف أ - ٥٠) على أن يبدأ التسليم في سنة ٢٠٠٦^(٦٤).

حظر الأسلحة الدولي

طبّق حظر دولي جديد للأسلحة في سنة ٢٠٠٣. ففي ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ أنشأ مجلس الأمن الدولي حظراً إلزامياً على الأسلحة والمساعدات العسكرية الأخرى إلى المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الحظر محصوراً بالمجموعات التي لم تشارك في اتفاقية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكيفو الشمالية والجنوبية ومناطق إيتورو (القسم الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية)^(٦٥).

وتعكس التغييرات التي طرأت على عمليات الحظر السابقة التغييرات السياسية الدولية في السنوات الأخيرة. فقد رفعت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد ليبيا في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣^(٦٦)، وعدّل حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق في أيار/ مايو ٢٠٠٣ بعد الإنهاء الرسمي لأعمال القتال من قبل قوات الاحتلال وإقامة سلطة الائتلاف المؤقتة^(٦٧). ففي العراق أوجبت الأسلحة والمعدات العسكرية إعفاء حرس الحدود والأمن الداخلي فيما بقيت شروط الحظر الأخرى قائمة.

اتهم بعض البلدان بخرق الحظر الدولي. فقد اتهمت الولايات المتحدة سوريا بتوريد ٥٥٠ صاروخاً مضاداً للدبابات من طراز أت - ١٤ (يسمى أحياناً كورنت - إي) في أواخر سنة ٢٠٠٢ وأوائل سنة ٢٠٠٣. ووفقاً للولايات المتحدة، استخدمت بعض هذه الصواريخ ضد قوات الائتلاف في سنة ٢٠٠٣. ويزعم بعض المصادر بأن هذه الصواريخ سلمت إلى سوريا من روسيا كجزء من طلبية أكبر حجماً^(٦٨). وتكررت المزاعم بأن سوريا كانت منذ سنة ١٩٩١ طريقاً تصل عبره الأسلحة والمكونات إلى العراق من أوروبا الشرقية

R. Bedi, «Phalcon Sales to India Cleared,» *Jane's Defence Weekly* (24 September 2003), p.5. (٦٤) and «India and IAI AWACS,» *Aviation Week & Space Technology* (20 October 2003), p. 13.

(٦٥) انظر: قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (١٤٩٣) الصادر في ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، والفصل ٣ في هذا الكتاب. كما أن جميع قرارات مجلس الأمن الدولي الواردة في هذا الفصل متوفرة على الموقع: <http://www.un.org/documents/scres.htm>.

(٦٦) انظر: قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (١٥٠٦) الصادر في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، والفصلان ١ و ١٦ من هذا الكتاب.

(٦٧) انظر: قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (١٤٨٣) الصادر في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣، والفصل ٢ من هذا الكتاب.

A. Ben-David, «Syria Upgrades T-72 Tanks,» *Jane's Defence Weekly* (6 August 2003), (٦٨) p. 17.

والجمهوريات السوفياتية السابقة. ويقال إن مثل هذه الشحنات دُفع ثمنها بنفط عراقيّ يساوي ما يصل إلى ٢ مليار دولار في السنة صدر إلى سوريا أو عبرها خلافاً لحظر الأمم المتحدة^(٦٩).

وجدت لجنة من الخبراء أنشأها مجلس الأمن الدوليّ للتحقيق في فاعلية حظر الأمم المتحدة على الصومال أنّ هذا الحظر غير فعّال، حيث تقع انتهاكات خطيرة^(٧٠). وأنشأ مجلس الأمن لجنة أخرى من الخبراء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ للقيام بمزيد من التحقيقات في احتمالات تحسين الضوابط على الحدود ومراقبة الصومال داخل الصومال وخارجه^(٧١). وفي أوائل سنة ٢٠٠٤ أثار بعض البلدان الأوروبية احتمال رفع حظر الأسلحة الذي يفرضه الاتحاد الأوروبيّ على الصين، لكن لم يتخذ أي قرار في ذلك.

III تأثير حرب العراق في مستقبل عمليّات نقل الأسلحة

في ستينيات القرن العشرين صيغت نظرية مؤداها أنّ سباقات الأسلحة الدولية يمكن أن تؤديّ إلى الحرب («نظرية الفعل وردّ الفعل»)^(٧٢). لكن وفقاً لتفسيرات نظرية أخرى، فإنّ تحديد وجود سباق أسلحة واختباره من الناحية التجريبية ليس عملاً تحليلياً بسيطاً. فهل يشكّل تراكم الأسلحة المتفرّق ولكن التنافسيّ بين بلدين أو أكثر سلوك سباق على التسلّح؟ أو هل سباق التسلّح هو التراكم الأسيّ للأسلحة من قبل الجانبين - بحيث يتمّ الوصول بسرعة إلى تراكم فائض ومثير لعدم الاستقرار؟ ليس من الواضح إن كانت حيازة بلدين للأسلحة - حتى لو كانا جارين - تستند فقط أو بشكل رئيس على العلاقات غير الآمنة بينهما، وليس نتيجة مشاكل مع بلدان أخرى أو عوامل محلية صرف. كما أنّه نتيجة للوضع الأمنيّ الدوليّ الجديد، يمكن أن تزعم العديد من الدول بطريقة مقنعة أنّها تتسلّح دعماً لعمليّات السلام. ويمكن أيضاً طرح التساؤل إن كان المؤشّر الكميّ النسبيّ لسباق التسلّح هو الإنفاق العسكريّ الإجماليّ، أو الإنفاق على المعدات (بما يتضمّن البحث والتطوير أو يستثنيه)، أو العدد الفعليّ للأسلحة المنشورة التي يمكن أن يكون بعضها قد استورد.

R. Hughes, «Syria in the US Spotlight,» *Jane's Defence Weekly* (23 April 2003), pp. 22-23. (٦٩)

(٧٠) الأمم المتحدة، الرسالة المؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ والموجهة من رئيس اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار رقم ٧٥١ (١٩٩٢) بخصوص الصومال، إلى رئيس مجلس الأمن ذات الرقم (S/2003/223) بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣.

(٧١) قرار مجلس الأمن الدوليّ الرقم (١٤٧٤) الصادر في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

L. F. Richardson, *Arms and Insecurity: A Mathematical Study of the Causes and Origins of War* (Chicago, IL: Boxwood Press, 1960). (٧٢)

الجدول رقم ١٢-١
 عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية من الموردين العشر الكبار
 إلى أكبر ٣٨ بلداً متسلماً، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

الأرقام هي قيم تشير إلى الاتجاه معبراً عنها بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة (١٩٩٠). وقد لا تجمع الأرقام بسبب اصطلاحات التدوير

		الموردون											
المجموع	أخرى	كندا	هولندا	الصين	إيطاليا	أوكرانيا	المملكة المتحدة	ألمانيا	فرنسا	روسيا	الولايات المتحدة	البلد المتسلم	
٤٩٩٨	١٩٨٣	-	-	٨١	٣٨	٥٣٩	٣	٢١	١٧٧	١٩٩٣	١٦٣	إفريقيا	
٢٠٩٥	٤٤٢	-	-	٣٣	-	٢٤٨	-	-	-	١٢٨٤	٨٩	الجزائر	
٨٣٩	٧٥٢	-	-	-	-	٣١	-	-	-	٥٧	-	أنغولا	
٢٠٦٤	٧٨٩	-	-	٤٨	٣٨	٢٦٠	٣	٢١	١٧٧	٦٥٢	٧٤	أخرى	
٦٧٢٨	٨٥٣	٧٣٩	٣٤٢	-	٥٠٦	١١	١٣٦٥	٤٧١	٦٩٥	٣٩١	١٣٥٥	الأمريكتان	
٦٩٤	١٢	-	١٢	-	١٩٧	-	-	٢١٨	٦٠	-	١٩٦	الأرجنتين	
١١٣٩	١٦٢	١٦	-	-	٧٦	-	٢٤	١٢٨	٥٣٥	-	١٩٨	البرازيل	
١٣٨٢	٢٦	٠٠	-	-	١٢٥	-	٩٩٥	٩٢	١٨	-	١٢٧	كندا	
٥٧١	٧٤	-	٣١٠	-	٨	-	١٣١	-	٢٤	-	٢٤	تشيلي	
٤٩٠	١١	-	-	-	-	-	-	-	-	٤١	٤٣٨	كولومبيا	

يتبع

تابع

١٢٨٢	٣٠٠	٦٩٥	-	-	-	٦٦	-	١٩٥	٢٥	-	-	١٣١٠٨	الولايات المتحدة
١١٧٠	٢٦٨	٢٨	٢٠	-	٣٤	١١	٢٠	٢٠	٨	٥٨	٣٥٠	٣٧٢	أخرى
٣٦٧١٦	٢٤٩٩	٥٦	١٩٣	١١٣٧	٥٩٢	١١١٣	١١٤٥	٥٧٩	١٢٤٢	١٩٨٣٩	٧٩١١	٧٩١١	آسيا
٦١١	١٦٦	-	١٦	١٣	١٤	-	-	-	-	٣٣١	٤٨	٤٨	بنغلاديش
١١٨٠٠٠	٣٥	-	-	٠٠	١٤	٤١٠	١٠	-	٤٦	١١٢٣٧	٣١	٣١	الصين
٧٨٣٣	١٠٣٥	-	١٠٢	-	٢٤	١٣٥	٣٧	٨٨	١٩٢	٦٢٢٣	١٠	١٠	الهند
٧٦٩	٢٤	-	٢١	-	-	٢	٢٢٦	٧٤	١٢١	٢٧٤	٢٩	٢٩	إندونيسيا
١٧٩٥	-	-	-	-	-	-	-	١	٥	-	١٧٨٩	١٧٨٩	التايان
١٢٠٥	٢٣٣	-	١٩	-	٢٥١	-	٦٢٧	-	٥	٧٢	-	-	ماليزيا
٤٧٨	١٥	-	-	١١١	-	٤٣	-	-	-	٣١٠	-	-	مايتيمار
٢٥٢٥	١٢١	-	-	٩١٧	١٤٥	٤٢٠	-	-	٨١٣	٩٩	١٠	١٠	باكستان
١٢٨٢	٣٧١	-	-	-	٣٦	-	-	-	٣	١٦	٥٥٨	٥٥٨	سنغافورة
٢٨٢٢	١١١	-	٣٤	-	-	-	١٩٥	٢٨٣	٤٣٩	٨٥	١٦٩٨	١٦٩٨	كوريا الجنوبية
٣٠٨٤	٩	٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٠٧٠	٣٠٧٠	تايبوان
٦٨٠	٣٤	٤٢	-	٢٨	١١٢	-	١٢	١٣٢	-	-	٣٤٢	٣٤٢	تايلاند
١٧٨٩	٣٤٨	٨	-	٤٠	-	١٠٣	٣٨	-	٨	١١٩٢	٣٦	٣٦	أخرى
٢١٨٢٥	١٩٣٧	١٣٩	٦٠٦	٢	٦٣٩	٤٥٦	٤١٦	٦٨١٩	١٠٧٧٩	٣٢٤	٧٠٨	٧٠٨	أوروبا

تابع

تابع

١٤٧٦	٦٢	-	١	-	-	-	-	٩٩	١٩	-	١٢٩٨	فنلندا
٤٤٠٩	١٠٨	٤٠	٥١٥	-	٥٨	٦٠	٥٢	٤٢٧	١٩٠	٤٩٩	٢٣١١	اليونان
١٢٧٠	١	-	-	-	٠٠	-	٨	٦	٤٣	-	١٢١٣	إيطاليا
٩٥٤	٣٢	-	٠٠	-	٦	-	-	٢٣٨	٣	-	٦٧٦	جولندا
٦٩٤	١٩٤	-	٩١	-	-	-	٦٥	٦	١٢	-	٣٢٥	النرويج
٩٢٥	١٧٦	-	-	-	٢	-	-	٤٠٤	-	٤	٣٤٢	بولندا
١٠٦٦	٧	٧	-	-	٥٤	-	٩٦	٤٤	١٣٨	-	٧٢١	أيسلندا
٦٥٢	٥٣	-	-	-	-	-	-	-	١٠٢	-	٤٩٨	سويسرا
٣٤٩٧	٢٩٨	-	٤٠	-	٥١	-	٢٨	٦٥٧	٤٩٢	-	٢٠٢٢	تركيا
٣٢٥٦	٦٨	٢٩	٤	-	-	-	٠٠	٤٦٦	-	-	٢٦٩١	المملكة المتحدة
٣٨٧٦	٩٣٨	٦٣	٥٥	٢	١٦٨	١٩٦	٢٦٧	٥٦٢	٧٩	٥٢١	١٠١١	أخرى
١٤٧٧١	٦٩٣	١٨٦	٤١	٢٠٠	٧٧	٢٧٧	٦٩٩	١٢١٦	٢٥٢١	٢٩٥١	٥٨٠٢	الشرق الأوسط
٣٢٣٥	١٣٣	-	-	١٤١	-	-	-	١٣٥	٢	٤٧	٢٧٧٩	مصر
١٦٤٠	٣٩	-	-	٥٩	-	١٥٠	-	-	-	١٣٩٣	-	إيران
٢١٩٥	-	-	-	-	-	-	-	١٠٨١	-	-	١١١٦	إسرائيل
٧٥٢	١١١	-	-	-	-	٤٦	٤٣٢	-	١١	-	١٤٢	الأردن

تابع

تابع

٢٤٢٠	-	١٨٦	-	٦٨	-	٢٢	-	٨٣٣	-	١٣١١	المملكة العربية السعودية
٢١٢٠	٥٩	-	٤١	-	٨١	٢٥	-	١٣٤٤	٥٢٤	٤٦	الإمارات العربية المتحدة
٨٢١	٣٠٢	-	-	-	-	-	-	١	٥١٧	-	اليمن
١٥٨٨	٤٩	-	-	٩	-	٢١٠	-	٣٣٠	٤٧٠	٤٠٨	أخرى
٢٨٤٥	٧٨١	٦٤	٤٤	٩٨	-	٤٧٦	١٣٥	-	-	١٢٤٧	أوقيانيا
٢٣٩٤	٤٧٦	٥٢	-	٩٨	-	٤٧٦	١٣٥	-	-	١١٦١	أستراليا
٤٥١	٣٠٦	١٢	٤٤	-	-	-	-	-	-	٨٦	أخرى
١١٠	١٠٥	-	-	-	-	-	-	٥	-	-	أخرى ^١
٨٨٢٤٠	٨٨٤٦	١٨٤	١٢٢٦	١٥٢٨	١٦٤٨	٢١٩٥	٤٢٠٤	٥٢٤٠	٦٣٧٢	٢٦١٩٨	الجميع

ملاحظة : تشير بيانات سبيري عن عمليات نقل الأسلحة إلى التسليم الفعلي للأسلحة التقليدية الرئيسية. وللسماح بإجراء مقارنة بين البيانات عن تسليم الأسلحة المختلفة وملاءمة وتحديد الاتجاهات العامة، تستخدم سبيري قيمة مؤشر الاتجاه. وتشكل قيم سبيري مؤشراً على حجم عمليات نقل الأسلحة الدولية لا القيم المالية الفعلية لنقل عمليات النقل هذه وهكذا لا يمكن مقارنتها بالأرصعات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو أرقام الصادرات/الواردات.

١- تشمل الأمم المتحدة وحلف الناتو (كمنظمتين)، لا كائتلاف لكل الدول الأعضاء) والمتسلمين المجهزين.
المصدر: قاعدة بيانات سبيري لعمليات انتقال الأسلحة.

يمكن أن تكون لنظريّات سباق التسلّح التقليديّة قدرة تفسيرية أقلّ اليوم مما كانت عليه في السابق. فليس معظم الحروب ليست بين الدول إنما داخل الدول كما أنّ الحروب بين الدول يمكن أن تخاض على مسافات بعيدة بين بلدان لا توجد بينها علاقات حيازة أسلحة أو علاقات ضعيفة^(٧٣). وقد خيضت الحروب الدوليّة في الخمس عشرة سنة الماضية من قبل بعض القوى العسكريّة الكبرى في العالم والبعيدة جغرافياً عن منطقة الحرب.

وهناك أيضاً التأثير العكسيّ - أنّ الحرب تؤديّ إلى عمليّات نقل أسلحة. ويرجع ذلك إلى أنّ: (أ) القوات المشاركة في الحرب تحتاج إلى إعادة بناء مخزوناتها^(٧٤)، و(ب) يمكن أن تؤكّد المعدّات المستخدمة بنجاح في الحرب الخطط الموضوعة بالفعل فضلاً عن خلق طلبات جديدة في البلدان التي لم تشارك في الحرب. ويبحث هذا القسم إذا ما كانت عمليّات نقل الأسلحة الرئيسيّة والخطط والتوقّعات تتأثّر، أو يمكن أن تتأثّر، بالحرب في العراق في سنة ٢٠٠٣، وإن كان كذلك، كيف.

التطوّرات في سنة ٢٠٠٣

في آذار/مارس ٢٠٠٣، أشير إلى أنّ الولايات المتحدة ستفعل ما بوسعها لتظهر فاعلية بعض منظومات الأسلحة في العراق لزيادة مبيعاتها المحتملة إلى الحلفاء^(٧٥). ورأى البعض أيضاً أن حرب العراق شكّلت نجاحاً لأكبر شركات الأسلحة الأمريكيّة^(٧٦) ومن المراجعة أدناه فإنّ تنبؤ المحلّلين الأمريكيّين في آذار/مارس ٢٠٠٣ - بأنّه لن تكون هناك زيادة كبيرة في مبيعات الأسلحة الأمريكيّة على المدى القصير - يبدو أنّه صحيح^(٧٧). لكن قد تكون التأثيرات مختلفة على المدى البعيد.

كثير من الأسلحة الرئيسيّة المستخدمة في العراق، وليس أقلّها الصواريخ، كانت من صنع أمريكيّ وحظيت بتغطية رئيسية من وسائل الإعلام. وقد أشارت التقارير إلى أنّ بعض الأنواع استخدمت على نطاق واسع، مثل الصواريخ الجوّالة توماهوك المنطلقة من البحر والجوّ (بي أم جي - ١٠٩). في الأسبوعين الأولين من العمليّات العسكريّة أطلق ٧٠٠ صاروخ جوّال للهجوم الأرضيّ من طراز توماهوك بي جي أم - ١٠٩ وبدأت المباحثات مع المنتج

(٧٣) انظر الفصل ٣، والملحق ٣-أ من هذا الكتاب.

(٧٤) لكن تجدر الإشارة إلى أنّ الجانب الخاسر في الحرب قد يمنع من إعادة تسليح نفسه.

(٧٥) «Iraq War Showcases Weapons' Effectiveness», Air Letter, no. 15209 (28 March 2003), p. 5.

(٧٦) «Irakkriget slljussucc fr vapenjlttar.» [The Iraq War a Sales Success for Weapon Giants], Svenska Dagbladet (Stockholm), 24 April 2003, p. 9

(٧٧) G. Ratnam, «No Postwar Book Seen for US Exports», Defense News (31 March 2003), p. 15.

لا يعالج هذا القسم القنابل الدقيقة التوجيه التي لا يعرفها سبيري بأنّها أسلحة رئيسية.

الأمريكيّ لتسريع الإنتاج^(٧٨). وقد وضعت المملكة المتحدة، وهي المستخدم الأجنبيّ الوحيد لصواريخ توماهوك، طلبين لاحقين لصواريخ توماهوك التي تطلق من الغوّاصات في سنة ١٩٩٩ و٢٠٠١، على أن تسلّم الدفعة الأخيرة في سنة ٢٠٠٣. وتقرّر أيضاً في سنة ٢٠٠٣ الحصول على ما يصل إلى ١٠٠ من صواريخ توماهوك بلوك IV (أو توماهوك التكتيكية) لتُنشر في سنة ٢٠٠٦^(٧٩).

كانت الصواريخ الأمريكية الصنع التي استخدمتها القوّات الأمريكية والبريطانية نسخاً مختلفة عن صواريخ جو أرض مافريك أ جي أم - ٦٥^(٨٠). وربما يكون استخدامها قد دعم القرارات التي اتخذتها في سنة ٢٠٠٣: (أ) هنغاريا (المجر) لتجهيز طائرات القتال بصواريخ أ جي أم - ٦٥ جي^(٨١)، و(ب) سنغافورة لطلب حزمة تدريبية تضمّ هذه الصواريخ^(٨٢). وصواريخ مافريك خيار لبلدان أخرى بينها بولندا وتايلاند والإمارات العربية المتحدة، ويمكن أن يكون الاستخدام الناجح في العراق عاملاً إضافياً في حساباتها لحيازتها.

تمّ استخدام نسختي أ جي أم - ١١٤ أم وأ جي أم - ١١٤ أن من صواريخ هلفاير المضادة للدبابات والتي تطلق من المروحيّات لأول مرّة أثناء العملية العسكرية في العراق^(٨٣). وهذا الصاروخ متضمّن في خطط مشتريات كل من مصر واليابان وتايوان والإمارات العربية المتحدة.

استخدمت الولايات المتحدة أسلحة طوّرتها بلدان أخرى، رغم أنّ ذلك لم يتضح دائماً في التقارير الإعلامية. ومن هذه الأسلحة الصاروخ الهجوميّ الإسرائيليّ بوباي الذي ينتج في الولايات المتحدة تحت اسم أ جي أم ت ١٤٢ هاف ناب (أو رابتور). ويجري حالياً اختبار نسخة أحدث من بوباي في الولايات المتحدة. واشترت أستراليا أيضاً صواريخ هاف ناب

«Raytheon may Speed up Tomahawk Production,» Air Letter, no. 15214 (4 April 2003), (٧٨) p. 4.

D. Barrie: «Cruise Control,» *Aviation Week & Space Technology* (14 July 2003), p.42, (٧٩) «Storm Trials,» *Aviation Week & Space Technology* (31 March 2003), pp.25-26.

L. Dickerson, «Almost 800 Mavericks Used During Fighting in Iraq,» *Missile Forecast* (٨٠) (Forecast International/DMS), 28 May 2003.

L. Dickerson, «Hungary to Arm Gripens with AMRAAMs, Sidewinders,» *Missile Forecast* (٨١) (Forecast International/DMS), 27 May 2003.

Defense Security Cooperation Agency, «Singapore Pilot Training Program with Munitions, (٨٢) Services, and Support,» Press Release, 1 May 2003, < <http://www.defense-aerospace.com/data/communiqués/data/200.html> > .

R. Wall, «Cobras in Urban Combat,» *Aviation Week & Space Technology* (14 April 2003), (٨٣) pp. 73-75.

وثمة صاروخ أمريكي قيد التطوير حالياً، الصاروخ النسقيّ المشترك (CMM)، قد يكون البديل المستقبليّ لصواريخ مافريك وهلفاير في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على السواء.

من الولايات المتحدة في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢. ويبدو أن مشكلة دمجها مع طائرات القتال الأسترالية قد حلت، ويمكن أن يكون هناك طلبات إضافية.

الطائرات بدون طيار هي من أكثر ما كتب عنه من أنظمة الأسلحة المستخدمة في العراق^(٨٤). والطائرتان بايونير وهنتر هما من بين الطائرات بدون طيار الإسرائيلية التي تستخدمهما القوات الأمريكية في العراق. وطائرة المراقبة بايونير بدون طيار هي نسخة محدثة منتجة في الولايات المتحدة. غير أن طلبات الجيش الأمريكي المحتملة لطائرة هنتر ليست كبيرة بما يكفي لدعم خط إنتاج أمريكي لها. لذا ستستورد من إسرائيل عند الحاجة^(٨٥).

وفي حين أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لم يدعم الحرب في العراق، فقد كان موقفه المعلن أكثر تحفظاً من موقف فرنسا. وبينما رفض وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف المزاعم عن عمليات نقل أسلحة روسية إلى العراق، فقد رأى في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أن العراق كان مصدراً جيداً للإعلان عن الأسلحة الروسية وأن الأسلحة الروسية المسلمة قبل الحظر المفروض من قبل الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٠ أبلت بلاءاً حسناً في العراق^(٨٦). لكن يبدو أن الأسلحة العراقية، من الاتحاد السوفياتي السابق ومن مصادر أخرى على السواء، لم تتمكن على العموم من إلحاق أي خسائر جديّة. ويبدو أن معظم الخسائر التي لحقت بقوات الائتلاف نتجت عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ومع ذلك أفيد في وقت متأخر من تلك السنة أن بلداناً في الشرق الأوسط أبدت اهتماماً بصواريخ كورنت - إي (Kornet - E) وأسلحة روسية أخرى^(٨٧).

Aviation Week & Space Technology (22September 2003), p. 18.

(٨٤)

R. Wall, «Iraq-bound,» *Aviation Week & Space Technology* (2 September 2003), pp. 57-58, (٨٥) and B. Opall-Rome, «US Goes to War with Israeli Arms,» *Defense News* (31 March 2003), p. 4.

وكانت البرازيل من الموردين الآخرين للمعدّات العسكرية للقوات الأمريكية. وتوحي المعلومات بأن البرازيل تمزّست في تكنولوجيا الأسلحة الموجهة بالأقمار الاصطناعية (الذكية) وأن الشركات البرازيلية تطوّر صواريخ، بما في ذلك صواريخ كروز مائلة لصاروخ توماهوك. انظر: R. Godoy, «Brazilian Firm Producing «Smart Bombs» for Armed Forces,» OEstado de Sao Paulo, 25 May 2003, in Foreign Broadcasting Information Service, Daily Report–The Americas (FBIS-LAT), FBIS-LAT-2003-0527, 3 June 2003.

L. Pronina, «Russian Defense Industry Sees Postwar Gains,» *Defense News* (14 April 2003), (٨٦) p. 6, and «French Arms Ethics Committee Report Critical of French Weapons Sales to Iraq,» *Le Monde*, 16/4/2003.

«Control Systems Agency Says Sales of Russian Weapons Rise Following Iraq War,» (٨٧) ITAR-TASS (Moscow), 16 May 2003, in FBIS-SOV-2003-0516, 19 May 2003; «Russian Official: US Sanctions Against Tula Plant not to Affect Greece Contract,» ITAR-TASS (Moscow), 19 September 2003, in FBIS-SOV-2003-0919, 22 September 2003, and

الهامش رقم (٨٥) أعلاه.

وقد أدرجت الصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات في الطلبات الإندونيسية للمروحيات الروسية في سنة ٢٠٠٣، وأيدت فيتنام اهتماماً بالأنظمة المضادة للطائرات أس أ-١٠/أس-٣٠٠. وتشمل البلدان الأخرى التي تذكر خططها الأخيرة لمشتريات الأسلحة صواريخ أس أ-١٠ الجزائر والهند وسوريا وأوكرانيا.

استخدمت القوات البريطانية أسلحة محلية فضلاً عن أسلحة أجنبية في العراق، بما في ذلك أول استخدام حربي من قبل سلاح الجو البريطاني لصاروخ كروز البريطاني - الفرنسي شادو/سكالب^(٨٨). وستسلم شحنات من هذا الصاروخ من بريطانيا إلى الإمارات العربية المتحدة قريباً تماشياً مع طلب منذ سنة ١٩٩٨^(٨٩).

استخدمت القوات البريطانية رادار تحديد مواقع المدفعية السويدي آرثر في أفغانستان والعراق على السواء^(٩٠). وتسلمت الدنمارك وماليزيا والنرويج رادارات آرثر أيضاً قبل بدء الأعمال الحربية في العراق. والكويت من بين البلدان الأخرى التي أبدت اهتماماً بهذا النظام. وفي بداية سنة ٢٠٠٤ تسلمت القوات البريطانية أربعة أنظمة كاملة من النسخة الجديدة (تسمى في المملكة المتحدة رادار مراقبة المدفعية المتحركة في ميدان المعركة) بموجب برنامج المتطلبات العمليّة الملحة البريطاني. يركب الرادار على المركبة المجهزة السويدية بي في ٢٠٦^(٩١). ومن أنظمة الأسلحة السويدية الأخرى صاروخ أرض جوّ الموجه بالليزر آر بي أس - ٧٠ الذي سلّم إلى عدّة بلدان. وأفيد عن أنّ القوات الأسترالية أخذته إلى أفغانستان والعراق. وتقوم أستراليا بتحديث الأنظمة الموجودة حالياً وقد قرّرت في سنة ٢٠٠٣ شراء مزيد من صواريخ آر بي أس - ٧٠^(٩٢). واستخدمت القوات الأسترالية أيضاً صواريخ جافلين الأمريكية المضادة للدبابات، وكانت طلبتها لأول مرة في سنة ٢٠٠١^(٩٣). وزادت

N. Fiorenza, «European Advance on Precision Strike Goals,» *Defense News* (29 September ٨٨) 2003), p. 12; A. Chuter, G. Kaufman and A. Svitak, «New, Old Weapons See Service in Iraq,» *Defense News* (31 March 2003), p. 11, and D. Barrie, «Precision Guidance,» *Aviation Week & Space Technology* (28 April 2003), p. 52.

R. Scott, «UK Pushes Surplus Equipment Sales,» *Jane's Defence Weekly* (1 October 2003), p. 13. (٨٩)

A. Chuter, «UK Weapons Debut in Iraq,» *Defense News* (12 May 2003), p. 3. (٩٠)

«Army Gets Radar Six Months Early,» Preview, British Defence Procurement Agency no. (٩١) 120 (February 2004), and «UK Gets Battlefield Radar,» *Defense News* (2 February 2004), p. 18.

L. Dickerson, «Saab Bofors Wins Australian SAM Contract,» *Missile Forecast* (Forecast (٩٢) International/DMS), 23 May 2003.

(٩٣) في حالة واحدة على الأقل اختلفت مراجعات قوّات المارينز الأمريكية والقوّات الخاصة الأمريكية حيال صاروخ جافلين المضادّ للدبابات. وقد أدّى قرار رايشون، وهي شركة مشتركة في إنتاج الصاروخ، بشأن استخدام مراجعة القوّات الخاصة في موقعها على الإنترنت، إلى جدال في الولايات المتحدة بشأن الحدود القانونية للمعلومات عن الأسلحة وتسويقها. انظر: R. Kerber, «Raytheon Site Features Good Reviews of : انظر : *Boston Globe* (27 November 2003), p. D1.

العمليات في العراق أيضاً الاهتمام الذي أبدته أستراليا بالفعل فضلاً عن بلدان أخرى. ففي سنة ٢٠٠٣ سجّلت طلبات على صاروخ جافلين من أيرلندا ونيوزيلندا والنرويج والمملكة المتحدة^(٩٤).

توحي الأمثلة أعلاه أنّ قليلاً من القرارات الجديدة اتخذت بعد نهاية العمليات الحربية في أيار/ مايو ٢٠٠٣ وأدت إلى طلبات جديدة. فقد كانت معظم منظومات الأسلحة معروفة مسبقاً - وبعضها استخدم بالفعل في القتال - لذا خضع للدراسة من قبل العديد من المشتريين المحتملين^(٩٥). ربما تؤدي دروس العراق إلى تجديد الاهتمام بالأسلحة «التقليدية» مثل الدبابة الثقيلة. وفي موازاة ذلك، ربما تكون البلدان التي ترى نفسها «ضحايا» محتملة لتدخل من قبل قوة كبرى أو قوة ائتلاف قد تعلّمت دروساً مختلفة. فقد يكون الخيار الأوضح بالنسبة إليها الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ففي حين تحاول الولايات المتحدة وبلدان أخرى السيطرة على انتشار أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وخفضها، فقد كانت مثل هذه الصواريخ أكثر الأسلحة المضادة للطائرات فاعلية في العراق. لذا من المرجح استمرار الاهتمام بهذه الأسلحة أو حتى ارتفاعه. كما أثبتت الأسلحة الخفيفة غير الموجهة المضادة للدبابات مثل الصاروخ السوفياتي التصميم أر بي جي - ٧ والسويدي التصميم أ تي ٤ فائدتها لقوات الائتلاف وقوات المعارضة.

تأثيرات الأجل الطويل

رغم أن استخدام أسلحة معينة تأكد أثناء سنة ٢٠٠٣، لقي الهجوم على العراق ترحيباً باعتباره أول اختبار للحرب المتمركزة على الشبكات. ويقال إنّ العملية أثبتت قدرات التطورات الجديدة في حيازة المعلومات وتحليلها، والأسلحة الدقيقة التوجيه، وتقنيات الهجمات باستخدام الأقمار الاصطناعية، وأنظمة تحديد المواقع العالمية، والتفوق الجوي، وضرب عدّة أهداف من الجو في عبور واحد بصرف النظر عن الارتفاع، وقابلية العمليات المشتركة لعدّة فروع عسكرية وقوات متعدّدة الجنسية^(٩٦). لذا قد يكون من أكثر العواقب

Lockheed Martin, «Norway Selects Raytheon-Lockheed Martin Javelin Anti-tank Weapon (٩٤) System,» Press Release, 28 January 2004.

(٩٥) قد تكون حرب العراق مختلفة عن الحرب في أفغانستان، حيث قيل إنّ الولايات المتحدة اختبرت ٣٠ تكنولوجيا غير مطوّرة من الطائرات بدون طيار المسلّحة إلى مقاييس الجرعات التي تقيس التعرّض للمواد الكيميائية السامة، من أجل حفز الابتكار العسكري. انظر: V. Loeb, «Afghan War is a : انظر: Lab for US Innovation: New Technologies are Tested in Battle,» *Washington Post*, 26/3/2002, p. 16.

D. Hughes, «Networking, Swarming and Warfighting,» *Aviation Week & Space Technology* (٩٦) (29 September 2003), pp. 48-51.

= غير أنّ النتائج مختلفة. ومن المخاوف التي ثارت في أواخر سنة ٢٠٠٣ أنّ النواحي التقنية لمفهوم الحرب =

الطويلة الأجل أهمية التطور المستقبلي للمذهب والقدرات العمليّاتية وخيارات الإيصال بدلاً من ما يتعلّق بمنظومات أسلحة محدّدة^(٩٧). على سبيل المثال، تقوم البلدان الأوروبيّة - ربما بالتعاون مع بلدان أخرى - بتطوير أقمار اصطناعيّة للاستطلاع والاتصالات العسكريّة والحصول عليها فضلاً عن نظام ملاحّي خاصّ بها من نوع نظام تحديد المواقع العالميّة^(٩٨)، وتخطّط اليونان لاستئجار قمر اصطناعيّ أوروبيّ أو إسرائيليّ أو أمريكيّ للاستخدام العسكريّ وربما شرائه لاحقاً^(٩٩).

سيبقى الاستخدام الناجح في القتال إحدى أدوات التسويق بالنسبة لمنتجي الأسلحة وموزعيها، رغم أنّه ليس دائماً الأكثر إقناعاً^(١٠٠). وسيواصل المحلّلون العسكريّون في المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة وغيرهما من البلدان دراسة المعلومات الواردة من العمليّات لكي يحدّدوا الدروس المستقاة من المنظورين الهجوميّ والدفاعيّ على السواء. غير أنّ بعض الدروس لن تكون ذات صلة إلا بعدد صغير من البلدان. أما بالنسبة إلى معظم المشتريين المحتمليين، فمن المرجّح أن تكون الخبرات المكتسبة من العراق أكثر إثارة وذات صلة أكبر بالتخطيط العسكريّ على المدى الطويل من اتخاذ القرارات بشأن الاستجابة إلى الفجوات المباشرة في المخزونات أو خطط التحديث.

وقد يستمر تحديث هياكل القوات القديمة ومخزونات الأسلحة خطوة خطوة وشراء أسلحة أقل تكلفة أو حلولاً عمليّاتية النهج الأكثر مردوديّة لمعظم البلدان. وتلائم أمثلة الصواريخ في القسم أعلاه مثل هذه الاستراتيجيّات، في حين أنّ أكثر طائرات القتال تقدّماً المستخدمة في العمليّات وتلك التي يجري تطويرها قد لا تلائمها - لأسباب ماليّة أيضاً. ورغم أنّ كثيراً من التركيز على الهجوم على العراق كان على الضربة الجويّة ونواحي الدفاع

= المتمركزة على الشبكات على وشك أن تصبح المهيمنة وأن تقودها بعيداً عما هو عمليّ. انظر: D. A. Fulghum, «Hi-tech Reassessed,» *Aviation Week & Space Technology* (10 November 2003), pp.29-30.

D. Barrie, «Missile Guidance,» *Aviation Week & Space Technology* (6 October 2003), p. 50, (٩٧) and R. Wall, «Assessing the War,» *Aviation Week & Space Technology* (16 June 2003), pp.163-164.

J. S. Edwards, «Galileo's List of Partners Keeps Growing,» *Space Systems* (٩٨) انظر مثلاً، (Forecast International/DMS), 5 November 2003; M. A. Taverna and R. Wall, «The Chinese Connection,» *Aviation Week & Space Technology* (29 September 2003), p. 23, and J. Dempsey, «Israel and India Look to Participate in Galileo,» *Financial Times*, 25/9/2003, p. 2

«Greek Defense Minister Announces Proceeding with Military Satellite,» *Ta Nea* (Athens), (٩٩) 9 May 2003, in FBIS-WEU-2003-0509, 12May 2003.

(١٠٠) في المنافسة على طائرة القتال في جمهوريّة التشيك، استخدمت مقولة من قبل الولايات المتّحدة لصالح طائرة أف - ١٦ الأمريكيّة مفادها أنّها أثبتت نفسها في عدد من الحروب في حين أنّ طائرة غريبن لم تثبت ذلك. انظر: J. Novotny, «Sweden to Offer Offsets Regardless of Czech Cabinet's Decision on Fighters,» *Pravo* (Prague), 3 December 2003, in FBIS-EEU-2003-1204, 5 December 2003.

الجويّ، فستبقى المركبات الأرضيّة، مثل الدبّابات مهمّة، فضلاً عن الأسلحة المضادة مثل الأسلحة المضادة للدبّابات^(١٠١).

لذا فإنّ أهميّة العمليّة في العراق بالنسبة الى نقل الأسلحة في المستقبل ربما لا تكمن في الدروس المستفادة من الحملة نفسها بقدر ما تكمن في طريقة دعمها للاستنتاجات السابقة المستقاة من الحرب في أفغانستان والمتعلّقة بصلّة أنواع معيّنة من الأسلحة مثل الصواريخ الموجهة والطائرات بدون طيارين.

إنّ الاتجاهين الرئيسين في تطوير الصواريخ هما التوجيه الدقيق خارج مدى الرؤية، والدفاع ضد الهجوم بأسلحة مثل الصواريخ الباليستيّة^(١٠٢). وتشمل الأمثلة على الصواريخ الموجهة بدقّة خارج مدى الرؤية صواريخ كروز المنطلقة من البحر والجوّ. وإذا بقيت الولايات المتحدة تقيّد بيع صواريخ توماهوك، فقد يزيد ذلك إمكانية تصدير الصواريخ مثل صواريخ كروز الأوروبيّة ستورم شادو/سكالب وطوروس : ك إي بي دي-٣٥٠، فضلاً عن الأسلحة الروسيّة المماثلة. وتشمل صواريخ أرض جو الدفاعية: منظومة الصواريخ الروسيّة أس-٤٠٠، وصاروخ باتريوت باك-٣ الذي استخدم في العراق أيضاً، ومنظومة الدفاع الجويّ الأوروبيّة الأميركيّة المتوسطة الموسّعة (ميدز)، وصواريخ أرو ودليلة/لايت دفندر الإسرائيليّة. وقد طلبت الهند صواريخ أرو، وبدعم من الحكومة الأميركيّة، تتوقّع إسرائيل أن يشمل السوق المحتمل اليونان وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبيّة وتايوان وتركيا^(١٠٣).

وفي سنة ٢٠٠٣ وافقت أستراليا واليابان على التعاون مع الولايات المتحدة في تطوير

G. Ferguson, (١٠١) يجد ذلك انعكاساً له في قرارات الشراء الأسترالية والبريطانية والتشيكية. انظر : «Australia Cuts Deep to Fund Future Needs», *Defense News* (17 November 2003), p. 18; «Plenty of Praise for UK Defence Industry Equipment», *Jane's Defence Industry*, vol. 20, no. 9 (September 2003), pp. 9-10, and I. Bostock, «Australia Mulls Leopard 2», *Jane's Defence Weekly* (28 May 2003), p. 6.

J. Stocker and D. Wiencek, eds., *Missile Defence in a New Strategic Environment: Policy, (١٠٢) Architecture and International Industrial Co-operation After the ABM Treaty*, Whitehall Papers, Royal United Services Institute (London: Stephen Austin & Sons Ltd, 2003).

B. Opall-Rome, «Arrow Production Turns Focus to US Parts», *Defense News* (29 January (١٠٣) 2001), pp. 3 and 19; A. O'Sullivan, «Boeing Halts Arrow Co-production Talks», *Jerusalem Post* (Internet ed.), 26/1/2001, < <http://www.jpost.com/Editions/2001/01/26/Business/Business/20285.html> >, and C. Ahlstrm, «Arrows for India? Technology Transfers for Ballistic Missile Defence and the Missile Technology Control Regime», *Journal of Conflict and Security Law*, vol.9, no.1 (Spring 2004), pp. 103-125.

G. Lindstrm and B. Schmidt, eds., *Fighting* : انظر : انتشار الصواريخ، *Proliferation: European Perspectives*, Chaillot Papers; no.66 (Paris: Institute for Security Studies, 2003).

منظومة دفاع صاروخية، وتوجد خطط لدى مجلس التعاون الخليجي للحصول على منظومة دفاع جوي منسقة^(١٠٤). لكن أُرجئت دراسة كان سيجريها مجلس التعاون الخليجي بسبب الأحداث في العراق^(١٠٥). وقد أدى مشروع اليابان المشترك مع الولايات المتحدة لبحوث الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية اليابان إلى النظر في طرق تخفيف القيود عن لوائح صادراتها للسماح بتشارك تكنولوجيا الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية مع الولايات المتحدة. وإذا تمّت الموافقة على ذلك، فقد توسّع سياسة اليابان نحو مجالات تكنولوجيا أخرى ونحو بلدان أخرى^(١٠٦).

صدّرت أعداد قليلة نسبياً من الطائرات بدون طيار في الماضي، لكن الاحتمالات المتزايدة للمزج بين الطائرات بدون طيار الصغيرة والكبيرة والمسلّحة وغير المسلّحة سيضيف إلى إمكاناتها في المستقبل^(١٠٧). وقد ارتفع عدد البلدان والشركات المشاركة في تطوير الطائرات بدون طيار في السنوات العشر الماضية لكنّها تطوّر طائرات غير مكلفة من نوع المراقبة بشكل رئيسي^(١٠٨). لذا سيكون على معظم استيراد الطائرات المتقدّمة بدون طيار، بما في ذلك الطائرات ذات الحمولة الصافية الأكبر التي تتيح لها حمل الأسلحة - تسمّى طائرات قتال بدون طيار^(١٠٩). غير أنّ من المرجّح أن تنخفض تكاليفها ويرتفع توافرها بمرور الوقت. وفي سنة ٢٠٠٢، قرّرت الحكومة الأمريكية استبدال الافتراض السابق القوي بمنع نقل معظم الطائرات المتقدّمة بدون طيار، مثل غلوبال هوك وبريديتور، بقرار يتخذ بدراسة

V. Raghuvanshi and J. Sherman, «Despite Discomforts, Asian Nations Support Iraq (١٠٤) Stabilization Efforts,» *Defense News* (2 December 2003), p. 32.

R. Kahwaji, «Iraq War Stalls GCC Missile Defense Plans,» *Defense News* (1 December (١٠٥) 2003), p. 1.

«Missile Milestone,» *Aviation Week & Space Technology* (1 December 2003), p. 17, and (١٠٦) *Aviation Week & Space Technology* (24 November 2003), p. 17.

«Anti-terrorism Drive Creates Significant Opportunities for Unmanned Air Vehicles (١٠٧) Market, Says Frost & Sullivan UAV Market Report,» 2 December 2002, <<http://www.defense-aerospace.com/data/communiques/data/2002Dec13298/index.htm>> .

D. M. Gormley, «New Developments in Unmanned Air Vehicles and Land-attack : انظر (١٠٨) Cruise Missiles,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 409-432.

D. A. Fulghum, «UAV Appetite Grows, Questions Linger,» *Aviation Week & Space (١٠٩) Technology* (2 July 2001), p. 66; D. A. Fulghum and R. Wall, «South African UAV Targets Low-end Niche,» *Aviation Week & Space Technology* (16 July 2001), p. 85.

وينطبق الأمر نفسه أيضاً على أوروبا حيث من المرجّح أن ترتفع الطلبات بعد أن قرّر حلف الناتو في سنة ٢٠٠٢ تحديد المواصفات التقنية (اتفاقية حلف الناتو لتوحيد المقاييس) لدعم قابلية العمليات المشتركة للطائرات بدون طيار.

كل حالة على حدة عندما يكون النقل موجّهاً إلى أعضاء في حلف الناتو واستراليا واليابان. وقد عبّرت أستراليا وألمانيا عن اهتمامهما في بطائرة غلوبال هوك، غير أنّ الشروط الأمريكية لنقل هذه الطائرات ليست واضحة حتى الآن^(١١٠).

ربما تؤدّي بعض النتائج على المدى الطويل إلى الحدّ من عمليّات النقل هذه. وتلك التي أوردناها بالفعل، مثل الحاجة إلى تبني سياسات وبنى دفاعية مختلفة والمتطلّبات العسكرية واعتبارات التكليف، ستجعل بعض الأسلحة الجديدة وخيارات القدرة غير واقعية في بعض البلدان^(١١١).

وتشمل الاتجاهات التقييدية الأخرى اتفاقيات جديدة دولية وملتددة الأطراف أو قيوداً وطنية طوعية. ومن الأمثلة على ذلك الصواريخ المحمولة المضادة للطائرات. ففي سنة ٢٠٠٣ اتفقت دول مجموعة الثماني، إلى جانب دول أخرى، على مراجعة سياسات التصدير والتدابير الأخرى من أجل منع الانتشار غير القانوني لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف^(١١٢)، وستكون اعتباراً من سنة ٢٠٠٤ بين منظومات الصواريخ التي يفاد عنها إلى سجلّ الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية^(١١٣).

«Going Global.» *Aviation Week & Space Technology* (4 February 2002), p.13; US (١١٠) Department of State, «US Works to Stop Proliferation of Unmanned Air Vehicles,» 11 June 2002, < <http://www.defense-aerospace.com/data/communiques/data/2002Jun10658/index.htm> >; A. Svitak, «US Lawmakers Try to Limit UAV Exports,» *Defense News* (10-16 June 2002), p. 6, and «Weapons Alert!,» *Arms Sales Monitor*, no.48 (August 2002), p. 6.

ليس من المفاجئ أن يحدث القرار مخاوف في الكونغرس فضلاً عن أوساط مؤيدي الحد من الأسلحة. انظر: M. Agüera and G. Kaufman, «Germany, US Spar over Global Hawk Tech Transfer,» *Defense News* (22 December 2003), p. 4.

(١١١) يقوم العديد من البلدان، ليس أقله في آسيا والشرق الأوسط والخليج، بتنفيذ خطط تحديث بعد حرب أفغانستان وحرب الخليج في سنة ١٩٩١. وتشمل هذه الأنشطة بالنسبة الى كثير من البلدان استثمارات كبيرة لا تدع مجالاً لمزيد من الطلبات. أما بالنسبة الى الدول الأخرى فإن غياب التهديد العراقي يمكن أن يؤدّي إلى تأجيل عمليّات الشراء أو تخفيضها. انظر: R. Kahwaji, «War may Slow Arab Arms Buys,» *Defense News* (17 March 2003), pp. 1 and 10.

(١١٢) حول MANPADS، انظر: I. Anthony, *SIPRI, Reducing Threats at the Source: A European Perspective on Cooperative Threat Reduction* (Oxford: Oxford University Press, 2004), pp. 59-68, and Wassenaar Arrangement, «2002 Plenary of the Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-use Goods and Technologies,» Plenary Statement, Vienna, 12 December 2002.

«Bush och Chirac Sluter Fred,» [Bush and Chirac Make Peace], *Svenska Dagbladet* (١١٣) (Stockholm), 3 June 2003, p.13; «Tracking MANPADS,» *Aviation Week & Space Technology*, 3 November 2003, p.11; Barrie, «Missile Guidance,» p.51; Pronina, «Russian Defense Industry Sees Postwar Gains,» p.6, and Graduate Institute of International Studies, *Small Arms Survey* (Oxford: Oxford University Press, 2004), < <http://www.smallarmssurvey.org/> > .

IV الإفادة عن نقل الأسلحة والشفافية

لم توضع قيمة مؤشّر اتجاه سيبري لتقييم الحجم الاقتصاديّ لأسواق الأسلحة الوطنية، أو السوق العالمية^(١١٤). وللقيام بمثل هذه التقييمات، ثمة حاجة إلى بيانات عن القيم المالية لمبيعات الأسلحة، تسمّى هنا تجارة الأسلحة. وجمع البيانات التي تصدرها الحكومات الموردة عن قيمة تجارة أسلحتها يمكن الوصول إلى تقدير تقريبيّ للقيمة المالية لهذه التجارة. قدّرت القيمة لسنة ٢٠٠٢، وهي أحدث سنة تتوافر بيانات عنها، بما بين ٢٦ و٣٤ مليار دولار (انظر الشكل رقم ١٢-٢)^(١١٥). وذلك يقرب من ٦٠ إلى ٦٧ بالمئة من تقدير سنة ١٩٩٨ البالغ ٤٣ - ٥١ مليار دولار. ويفاد عن الرقم كمدى بسبب التعاريف المختلفة المستخدمة داخل البلدان وفي ما بينها. ويشكّل رقم ٢٠٠٢ ما نسبته ٤,٥ - ٥,٥ من التجارة العالمية الإجمالية^(١١٦).

الشفافية الدولية

سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية

في سنة ٢٠٠٣ راجعت مجموعة من الخبراء الدوليين سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وقدمت تقريراً عن استنتاجاتها وتوصياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة^(١١٧). وكانت هذه المجموعة الرابعة التي تقوم بذلك منذ وجود السجل قبل عشر سنوات. وقد صاغت توصيتين بشأن توسيع الفئات التي يطلب من البلدان أن تقدّم عنها طوعاً تقارير تتعلق بصادراتها و/أو وارداتها. وقد أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة كلا التوصيتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(١١٨). أولاً، وسّعت الفئة الثالثة (منظومات المدفعية ذات العيار الثقيل) لتشمل كل منظومات المدفعية ذات العيار ٧٥ ملمتراً أو أكبر بدلاً من حدّ ١٠٠ ملم السابق. وقد استجاب ذلك إلى حدّ ما إلى الانتقادات الصادرة عن البلدان الإفريقية بصورة رئيسية التي اعتبرت بعض فئات سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية محدوداً جداً

(١١٤) انظر الهامش رقم (١) أعلاه.

(١١٥) لا يمكن الركون تماماً إلى البيانات الحكومية عن صادرات الأسلحة أو مقارنتها. وتشير البيانات عادة إلى تجميع الأسعار المتفق عليها بين الموردين والمتسلمين للبنود المحددة كسلع عسكرية عبرت الجمارك. وقد يكون وقت الدفع الفعلي مختلفاً عن وقت التسليم ولا تقدّم البيانات التدفقات المالية الفعلية أو الأرباح أو العائدات. ولا تتوفر بالنسبة للبلدان الصغيرة إلا بيانات عن رخص الأسلحة.

(١١٦) بلغت الصادرات العالمية الإجمالية في سنة ٢٠٠٢ نحو ٦٤٢٠ مليار دولار، صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية على الإنترنت، متوفرة على العنوان: <http://ifs.spdn.net/imf>.

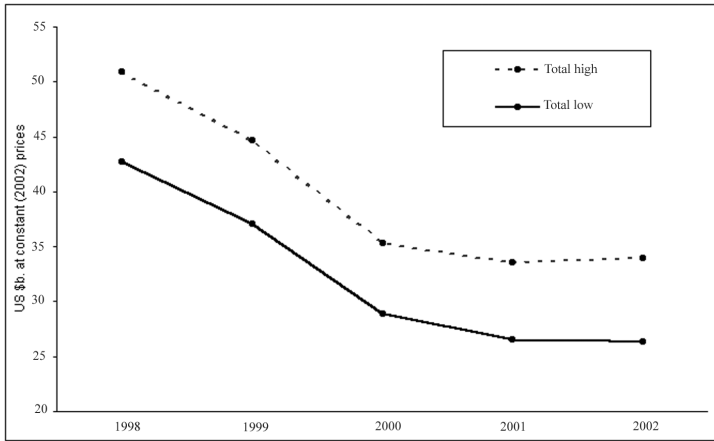
(١١٧) تتوفر التقارير وتقارير من مراجعات سابقة في سنوات ١٩٩٤ و١٩٩٧ و٢٠٠٠ على موقع الأمم المتحدة على الإنترنت على العنوان: <http://disarmament2.un.org/cab/register.html#item3>.

(١١٨) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٥٤، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ويستثني بعض المنظومات الخاصة بالبلدان الصغيرة. ويغطي تغيير هذا العيار أكثر مدافع الهاون شيوياً (٨١ و ٨٢ ملم).

ويمكن أن يشمل البنادق عديمة الارتداد إذا اختارت الحكومات تحديدها كأسلحة مدفعية. غير أنه لا يزال يستثني قاذفات الصواريخ المضادة للدبابات.

الشكل رقم ١٢-٢ اتجاه صادرات الأسلحة الدولية، ١٩٩٨ - ٢٠٠٢



ملاحظة: الأرقام معطاة بمليارات الدولارات الأمريكية بأسعار ٢٠٠٢ الثابتة. التقدير المنخفض هو تجميع القيم الدنيا التي أفيد عنها لصادرات الأسلحة. والتقدير المرتفع هو تجميع القيم القصوى التي أفيد عنها. ولا توافر بيانات رسمية بالنسبة إلى بعض البلدان وبعض السنوات وقد أجريت التقديرات على أساس الافتراض بأن معدل التغيير في البلد الفرد الذي تنقص عنه البيانات مائل للمتوسط في العينة ككل.

المصدر: توجد البيانات المستخدمة في جمع هذا الجدول على الإنترنت على العنوان: [http:// projects.sipri.se/armstrade/at_gov_ind_data.html](http://projects.sipri.se/armstrade/at_gov_ind_data.html).

ويشمل التغيير الثاني منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكنف في الفئة السابعة (الصواريخ وقاذفات الصواريخ). استثنيت صواريخ أرض جوّ صراحة في التعريف الأصلي. وكان السبب وراء إدخال منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكنف وهو إمكانية حصول الإرهابيين عليها - بدلاً من احتمال تأثيراتها في الاستقرار في سياق العلاقات بين بلدين، وهو المبرر الرئيس لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويوسع هذا التغيير صلاحية السجل إلى مجال مختلف تماماً من مجالات الأنشطة المضادة للإرهاب بل وحتى إلى منع الجريمة. لكن ثمة تشككاً فيما إذا كانت الشفافية الغامضة والمحدودة التي يقدمها سجل

الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سيساعد في منع وصول منظومات الدفاع الجوي المحمول على الكتف إلى الإرهابيين.

والأهم من ذلك أنّ المجموعة لا تزال غير متفّقة على إدخال التقارير عن المشتريات من خلال الإنتاج الوطني، توسيع السجل ليشمل «مضاعفات القوة» مثل الطائرة الصهريج وغيرها من معدّات إيصال القوة. وكلا القضيتين مهمّة في السياق الذي أنشئ لأجله سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليديّة، وهو تجنّب تراكم الأسلحة الذي يمكن أن يخلّ بالاستقرار^(١١٩).

ميثاق أخلاق الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ نشر الاتحاد الأوروبي مراجعته السنويّة الخامسة بشأن تنفيذ الميثاق الأخلاقي الخاص بصادرات الأسلحة لسنة ١٩٩٨^(١٢٠). وقد شمل التقرير للسنة الثانية على التوالي مراجعة لبيانات صادرات الأسلحة من كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي مفصّلة وفقاً للبلدان المتسلّمة. كما أفيد أيضاً عن العدد الإجماليّ لطلبات التصدير التي منعت عن كل متسلّم والمعايير ذات الصلة المستخدمة. وفي مزيد من دعم الشفافيّة، أدرجت إيطاليا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة تفصيلاً للرفض وفي بعض الأحيان تبرير الرفض، وفقاً للمنطقة الجغرافية. غير أنّ قيمة هذه المعلومات تثير الجدل.

وفي كل الحالات، كان عدد مرّات الرفض في كل منطقة أقل من الرقم المعطى لعدد مرّات الرفض الإجماليّة الصادرة. على سبيل المثال، أدرجت إيطاليا ١٣ رفضاً لبلدان في أمريكا الجنوبيّة و٣ لشمال شرق آسيا و١٨ للدول غير الأوروبيّة، في حين بلغ العدد الإجماليّ لمرّات الرفض التي أفيد عنها ٧١.

تمّ تحقيق مزيج من النجاح والفشل بالنسبة إلى عقبتين تعيقان إنتاج تقرير أكثر شفافيّة - استعداد الدول للإفادة عن البيانات عن كل الفئات المحدّدة، وتوافق البيانات المقدّمة. وقد وافقت الدول على تقديم «بيانات مفصّلة وفقاً للبلد المتسلّم وعدد التراخيص الممنوحة

(١١٩) تبحث فائدة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليديّة في التعامل مع الإرهاب والجريمة فضلاً عن خطر الفشل بسبب انعدام الاتفاق على تحسين السجل بشكل كبير في: S. T. Wezeman, *The Future of the United Nations Register of Conventional Arms*, SIPRI Policy Paper no. 4 (Stockholm: SIPRI, 2003), available at: < <http://editors.sipri.se/recpubs.html> > .

Council of the European Union, «Fifth Annual Report According to Operative Provision 8 (١٢٠) of the European Code of Conduct on Arms Exports,» Brussels, 26 November 2003.

وقد أعاد موقع سيبري على الإنترنت إصدار هذا التقرير ومدوّنة السلوك على العنوان: < <http://projects.sipri.se/expcon/euocode.htm> > .

وقيمتها وقيمة صادرات الأسلحة (إذا توقرت)»^(١٢١). لكن كما أشار التقرير^(١٢٢)، لم تقدّم سوى ثمانية بلدان من بين الخمسة عشر المحتملة بيانات قيمة إجازاتها التصديرية وصادراتها من الأسلحة. وخلافاً للسنوات السابقة، لم تقدّم فرنسا وألمانيا بيانات عن قيمة صادراتها الوطنية. وتفاوت أسباب ذلك بين السرية وغياب تقليد جمع بعض أنواع البيانات وإلى إعداد البيانات في الوقت المناسب، كما في حالتنا فرنسا وألمانيا. وقد قدّمت النمسا لأول مرة بيانات عن قيمة الإجازات الممنوحة وقيمة الصادرات الفعلية على السواء. وقبل التغيير الذي حدث في سنة ٢٠٠١ في التشريع المحلي، كانت النمسا مقيّدة فقط بإصدار بيانات عن الإجازات الممنوحة فقط^(١٢٣).

غير أن الحالة النمساوية تفتيد في إبراز مسألة عدم توافق البيانات. فبسبب نظام جمع البيانات ونقلها الذي تستخدمه الحكومة النمساوية، يتعلّق رقم صادرات الأسلحة النمساوية «بالمواد الحربية» فقط، كما هي محدّدة في نظام المواد الحربية النمساوي (١٩٧٧)^(١٢٤). وبالتالي لا تعطى قيمة صادرات «المواد غير الحربية»، الأمر الذي يثير أسئلة بشأن توافق البيانات النمساوية مع تلك التي تقدّمها البلدان الأخرى المقدّمة للتقارير^(١٢٥). وقد أشارت النمسا إلى أن هناك خطأً لتحسين أساليب جمع البيانات، الأمر الذي سيّيح لها تقديم تقارير عن صادرات «المواد غير الحربية»^(١٢٦). وعلى غرار ذلك، فإنّ أرقام الصادرات الألمانية مقيّدة بالأسلحة الحربية كما تحددها لائحة الأسلحة الحربية الألمانية^(١٢٧). ويعترف تقرير الاتحاد الأوروبي بالمشكلة المستمرة لتوافق البيانات والافتقار إلى معيار موحد^(١٢٨).

يمكن أن تتفاقم المشاكل المحيطة بفتات البيانات المسلمة وتوافق تلك البيانات بانضمام قبرص وجمهورية تشيكيا وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا إلى

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٤.

Austrian Government, «Report on the Export of Arms by the Republic of Austria for the (١٢٣) Year 2000, Pursuant to Paragraph 8 of the Operative Provisions of the EU Code of Conduct for Arms Exports,» 2001, p. 2.

(١٢٤) انظر الهامش رقم (١٢٠) أعلاه وتحديداً ص ٢٤ منه.

(١٢٥) كما أنّ الرقم النمساوي لقيمة إجازات التصدير يتعلّق «بكل البنود الواردة في «اللائحة المشتركة للمعدات العسكرية التي تغطّيها مدوّنة الاتحاد الأوروبي لسلوك الخاصة بصادرات الأسلحة» بخلاف «المواد الحربية»»، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٢٦) مسؤول رفيع في الحكومة النمساوية، اتصال خاص مع المؤلّفين، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

Council of the European Union, «Fourth Annual Report According to Operative (١٢٧) Provision 8 of the European Code of Conduct on Arms Exports,» document 13779/02, Brussels, 11 November 2002, p. 19.

(١٢٨) انظر الهامش رقم (١٢٠) أعلاه، وتحديداً ص ٢٤ منه.

الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/ مايو ٢٠٠٤. وقد التزمت هذه البلدان جميعاً بالتقيّد بقواعد الميثاق الأخلاقي للاتحاد الأوروبي التي تجبرها على تقديم بيانات عن نقل الأسلحة من تاريخ انضمامها فما بعد من أجل نشرها في التقارير المستقبلية^(١٢٩). غير أن قضايا السرية والقدرة والإرادة السياسية التي أحاطت بالنقاشات بشأن إنتاج التقارير الوطنية قد تعيق إرسال البيانات الكاملة والقابلة للمقارنة.

الشفافية الوطنية

حدث قليل من التطوّرات في مستوى الشفافية العامة الخاصّة بعمليات انتقال الأسلحة أثناء سنة ٢٠٠٣^(١٣٠). وفي خطوة يمكن أن تؤدّي إلى زيادة مستويات الشفافية، شجّعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ الدول على «تقديم المعلومات، على أساس تطويعي، إلى الأمين العامّ عن تشريعاتها الوطنية ولوائحها وإجراءاتها الخاصّة بنقل الأسلحة والمعدّات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا»^(١٣١).

وضعت بيلاروسيا تقريراً وطنياً للمرة الثانية، يكرّر البيانات المقدّمة إلى سجلّ الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وكجزء من وثيقة منقّمة الأمن والتعاون الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة^(١٣٢). ومن بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تصدّق تقارير وطنية منذ عدّة سنوات، يحتوي التقرير الفرنسيّ للإصدارات في سنة ٢٠٠١، المنشور في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، على عدّة تحسينات مقارنة بالإصدارات السابقة. على سبيل المثال، تقدّم معلومات مفصّلة عن كل بلد متسلّم، بما في ذلك قيمة التراخيص الصادرة والسلع المصدّرة محلّلة وفقاً للائحة المعدّات العسكريّة المشتركة للاتحاد الأوروبي^(١٣٣). كما أنّ التقرير

(١٢٩) انظر تقارير المفوضية الأوروبية لسنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ عن تقدّم البلدان المرشحة، متوفّر على الإنترنت على العنوان: <http://europa.eu.int/comm/enlargement/report2002> and http://europa.eu.int/comm/enlargement/report_2003, respectively.

(١٣٠) تتوفّر الإحصاءات الحكوميّة والصناعيّة عن القيم السنويّة لصادرات الأسلحة الوطنيّة على موقع سيبري على الإنترنت على العنوان: http://projects.sipri.se/armstrade/at_gov_ind_data.html.

ويركّز هذا القسم بشكل حصريّ على قضايا الشفافية العامّة، أي المعلومات المنشورة بطريقة غير تقييدية على الملأ. ولا ينظر في المعلومات الصادرة إلى اللجان البرلمانيّة أو الحكوميّة الأخرى.

(١٣١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٤٢، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

(١٣٢) جرى تبني وثيقة منقّمة الأمن والتعاون الأوروبي بشأن الأسلحة الخفيفة والصغيرة في الاجتماع العامّ الـ ٣٠٨ لمنتدى التعاون الأمنيّ لمنقّمة في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠. وقد أعيد إصدارها في: *SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 590-598.

(١٣٣) French Ministry of Defence, Rapport au Parlement sur les exportations d'armement de la France en 2001 [Report to Parliament on French arms exports in 2001], June 2003, <<http://www.defense.gouv.fr/actualites/dossier/d163/accueil.htm>>.

الألماني عن الصادرات العسكرية في سنة ٢٠٠٢، المنشور في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، يضم جداول مفصلة عن الإجازات الممنوحة لتصدير الأسلحة الصغيرة وذخائرها. وإلى جانب عدد الإجازات الممنوحة، تقدّم الجداول معلومات عن قيمة البنود المشمولة وعددها^(١٣٤). وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ أصدرت الحكومة الألمانية أيضاً تقريرها إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي طبقاً لوثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، معطية تفاصيل عن واردات الأسلحة الصغيرة والخفيفة وصادراتها في سنة ٢٠٠٢^(١٣٥).

وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ عكست إسرائيل سياستها السابقة في إصدار بيانات الصادرات من خلال تقارير موجزة خلفية بنشر أرقام إجازات التصدير الرسمية في العقد الماضي^(١٣٦). وأشارت وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أنّ هذا التحوّل في السياسة دافعه الرغبة في إنهاء «المفاهيم الخاطئة» عن صادراتها الدفاعية، لكنها رفضت تحليل الأرقام وفق وجهة الأسلحة أو فئتها، ذاكراً أسباب السرية التجارية^(١٣٧).

لم تصدر تقارير وطنية عن جمهورية تشيكيا وبولندا، برغم التطمينات السابقة بأنّها ستصدر^(١٣٨). وقد كرّر البلدان إعلان نيتهما إصدار تقرير في سنة ٢٠٠٤. وتشمل الأسباب المذكورة للتأخر التشيكي الافتقار إلى القدرة والخلافات بين الوزارات بشأن المطالب المتنافسة للشفافية والسرية التجارية^(١٣٩). غير أن جمهورية تشيكيا نشرت تقريراً على صادرات الأسلحة الصغيرة والخفيفة و وارداتها وحيازتها للسنة الثالثة على التوالي^(١٤٠). وذكرت إستونيا

Bericht der Bundesregierung über ihre Exportpolitik für konventionelle Rustungs Güter (١٣٤) im Jahre 2002 [Report of the Federal Government on its Export Policy for Conventional Armaments in the Year 2002], Berlin, 17 December 2003.

German Foreign Office, Information Exchange Pursuant to the OSCE Document on (١٣٥) Small Arms and Light Weapons, Annual Report 2003, 30 June 2003, <http://www.auswaertiges-amt.de/www/de/aussenpolitik/friedenspolitik/abr_und_r/kleinwaffen_html> .

«Israel now in Top Five of Defense Exporters,» *Jerusalem Post*, 23/11/ 2003. (١٣٦)

B. Opall-Rome, «Israel Unveils Improved Weapon Export Figures,» *Defense News* (١٣٧) (16 June 2003), p. 12.

Hagelin [et al.], «International Arms Transfers,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, p. 464, and «International Arms Transfers,» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security*.

«Transparency International Faults Lack of Controls over Czech Arms Exports,» *Lidove Noviny* (Prague), 7 October 2003, in FBIS-EEU-2003-1009, 10 October 2003.

Czech Ministry of Foreign Affairs, «Information about the Czech Republic's Approach (١٤٠) to International Negotiations on the Issue of Small Arms and Light Weapons and about the Volume of Production, Exports, and Imports and the Numbers of Weapons among Holders of Arms Permits and Licences in the Czech Republic in 2002,» <<http://www.czechembassy.org/www/mzv/default.asp>> .

أنها ستصدر تقريرها العلني الأول في أوائل سنة ٢٠٠٥^(١٤١).

٧ استنتاجات

يبدو أنّ الاتجاه التنازلي لعمليات نقل الأسلحة الكبرى كما يقيسه مؤشر اتجاه سيبري قد انعكس. ففي سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، بعد تراجع متواصل بين ١٩٩٨ و٢٠٠٠، حدثت زيادات واضحة في أحجام الأسلحة الرئيسية المسلمة. وتبقى روسيا والولايات المتحدة الموردتين الرئيسيتين. وكانت البلدان المتلقية الرئيسة منهنما الصين والهند (في حالة روسيا) وتايوان ومصر والمملكة المتحدة واليونان وتركيا واليابان (في حالة الولايات المتحدة). وسيؤثر استمرار زيادة عمليات نقل الأسلحة الأمريكية في الاتجاه العالمي. مع ذلك، تشير العوامل المحلية إلى أنّ مستوى عمليات نقل الأسلحة الروسية لن يبقى مرتفعاً لفترة طويلة على الأرجح. والمستقبل غير أكيد بالنسبة الى الموردتين الكبار الآخرين بسبب المنافسة الدولية واستمرار عدم اليقين بشأن الاحتمال المستقبلي للتطوير والإنتاج الأوروبي. ومن الناحية النسبية، يمكن أن يحقق الموردون الصغار أهمية قصيرة الأجل، كما توضح حالتني كندا وأزوبكستان في سنة ٢٠٠٣.

لا يبدو أنّ للأحداث في العراق تأثيراً قوياً فورياً في طلبات الأسلحة الرئيسية أو تسليمها. بل يبدو أنّها دعمت بدلاً من ذلك القرارات التي اتخذت بالفعل نتيجة للحرب في أفغانستان. كما أنّ العملية في العراق ربما نفذت بطريقة تتجاوز ما يعتبره معظم البلدان ذا صلة بسياسته الدفاعية أو استراتيجيته العسكرية أو احتياجاتها من المعدات. من المرجح أن تسجل طلبات لأسلحة جديدة مثل الصواريخ الدقيقة التوجيه خارج مدى الرؤية ومنظومات الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية والطائرات بدون طيار. ويتوقف نوع من منظومات الأسلحة بشكل خاص، من حيث عمليات النقل، على التوازن بين القيود المفروضة على منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف والسماح بها. فمنذ الحرب في أفغانستان، ارتفعت أهميتها في جدول الأعمال الدولي للحدّ من الأسلحة وأدخلت في سنة ٢٠٠٣ بين الصواريخ ومنصات إطلاق الصواريخ التي تقدّم عنها تقارير في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في المستقبل. مع ذلك، يمكن أن يتمّ الطلب عليها أيضاً لأنها كانت بين الأسلحة المضادة للطائرات الأكثر فعالية في أفغانستان والعراق.

(١٤١) رابا، ت.، وزير الشؤون الخارجية الإستوني، اتصال خاص مع المؤلفين، ١١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٣.

الملحق رقم ١٢-أ
حجم عمليات انتقال الأسلحة التقليدية الرئيسية: وفقاً
للبلدان المتلقية والموردة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

بيورن هاغلين
 مارك بروملي
 سايمون ت. ويزمان

الجدول رقم ١٢-أ
البلدان المتلقية للأسلحة التقليدية الرئيسية، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

يضم هذا الجدول كل البلدان/الجهات الفاعلة من غير الدول التي استوردت أسلحة تقليدية رئيسية في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣.

الترتيب وفقاً لمجموع الواردات في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣. والأرقام هي قيم سبيري لمؤشر الاتجاه معتبراً عنها بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة (١٩٩٠). وقد لا تجمع الأرقام بسبب اصطلاحات التدوير.

								المرتبة	
٢٠٠٣-١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	البلد المتلقي	١٩٩٨- ٢٠٠٢	٢٠٠٣-١٩٩٩	
١١٨٠٠	٢٥٤٨	٢٨٤٢	٣٠٤٩	١٨٢٢	١٥٣٩	الصين	١	١	
٧٨٤٣	٣٦٢١	١٦٩١	٩٠٨	٥٨٠	١٠٤٣	الهند	٣	٢	
٤٤٠٩	١٩٥٧	٥١٧	٦٩٧	٦٨٢	٥٥٦	اليونان	٦	٣	
٣٤٩٧	٥٠٤	٨٠٤	٣٧٢	٦٩٢	١١٢٥	تركيا	٤	٤	

يتبع

تابع

٣٢٥٦	٥٥٥	٥٦٧	١٢٠٢	٨٣٤	٩٨	المملكة المتحدة	١٠	٥
٣٢٣٥	٥٠٤	٦٤٦	٧٧٥	٨٢٠	٤٩٠	مصر	٨	٦
٣٠٨٤	١٧٩	٢٩٣	٤١١	٥٣٦	١٦٧٠	تايوان	٢	٧
٣٨٥٥	٢٩٩	٣٠٠	٣٧٥	٧١٩	١١٦٢	كوريا الجنوبية	٧	٨
٢٥٢٥	٦١١	٦٠٠	٣٩١	١٣٥	٧٨٨	باكستان	١٢	٩
٢٤٢٠	٤٨٧	٥٧٦	٧٤	٦٨	١٢١٥	المملكة العربية السعودية	٥	١٠
٢٣٩٤	٤٨٥	٦١٦	٦٣٦	٣٢٦	٣٣١	أستراليا	١٣	١١
٢١٩٥	٣١٨	٢٦٧	٨٨	٣٢٠	١٢٠٢	إسرائيل	٩	١٢
٢١٢٠	٩٢٢	٣٥٦	١٨٦	٢٤٣	٤١٣	الإمارات العربية المتحدة	١٤	١٣
٢٠٩٥	٥١٣	٢٢٨	٥٢٣	٣٧٢	٤٥٩	الجزائر	١٧	١٤
١٧٩٥	٢١٠	١٥٤	٢٠٦	١٩٧	١٠٢٨	إيران	١١	١٥
١٦٤٠	٣٢٣	٣٤١	٤١٠	٢٩٤	٢٤٢	اليابان	١٨	١٦
١٤٧٦	١٢٥	٣١	١٠	٥١٣	٧٩٧	فنلندا	١٥	١٧
١٣٨٢	٩٤	٣٥١	٤٦٦	٤٢٤	٤٧	كندا	١٩	١٨
١٢٨٢	٥١٥	٣٦٤	١٦٧	١٣٣	١٠٣	الولايات المتحدة	٢٧	١٩
١٢٨٢	١٢١	٢٢٧	١٦٧	٥٤٨	٢١٩	سنغافورة	١٦	٢٠
١٢٧٠	٣٤٨	٣٢٣	٣٥٥	٢٣٦	٨	إيطاليا	٢٦	٢١
١٢٠٥	٢٤٢	١١٠	٢٦	٤٠	٧٨٧	ماليزيا	٢٥	٢٢
١١٣٩	٨٧	١٥٠	٥٣٩	٩١	٢٧٢	البرازيل	٢٠	٢٣
١٠٦٦	٩٧	٢١٥	١٧٦	٢٦٤	٣١٤	إسبانيا	٢٤	٢٤
٩٥٤	١٣٢	٢٥٥	١٤٢	١٣١	٢٩٤	هولندا	٢١	٢٥
٩٢٥	٤٢٠	٣٠٠	٦٨	١٣٦	١	بولندا	٤١	٢٦
٨٣٩	-	٢٩	٣١٣	١١٨	٣٧٩	أنغولا	٢٣	٢٧
٨٢١	٣٠	٤٨٧	٩٢	١٥٨	٥٤	اليمن	٢٩	٢٨
٧٦٩	٣٣٣	٥٣	٣٨	١٦٤	١٨١	إندونيسيا	٣٩	٢٩
٧٥٢	٢٥٨	١٢١	١٧٤	١٢٩	٧٠	الأردن	٣٠	٣٠

يتبع

تابع

٦٩٤	-	٨٢	١٥٠	٢٦٩	١٩٣	النرويج	٢٨	٣١
٦٩٤	١٢٧	١٠٧	٧٧	١٨٤	١٩٩	الأرجنتين	٣١	٣٢
٦٨٠	١٦٣	١٤٨	١١٥	٨٦	١٦٨	تايلاندا	٣٥	٣٣
٦٥٢	٤١	٤٠	٤٧	٢٦	٤٩٨	سويسرا	٢٢	٣٤
٦١١	٠	٢١	١٧٦	٢٢٢	١٩٢	بنغلادش	٣٣	٣٥
٥٧١	١٥٦	٥٦	٢٤	١٥٦	١٧٩	تشيلي	٤٢	٣٦
٤٩٠	٤٨	١١١	٢٢٢	٧١	٣٨	كولومبيا	٣٧	٣٧
٤٧٨	٣١	١٩٨	١٣٠	١	١١٨	ماينمار (بورما)	٣٢	٣٨
٤٧٧	٦٩	٤٦	١٠٧	١٢٠	١٣٥	ألمانيا	٤٠	٣٩
٤٧٠	١٥	١٥	-	٤٢٠	٢٠	سوريا	٤٥	٤٠
٤٥٠	٧١	١٧	٤٥	-	٣١٧	نيوزيلندا	٥٠	٤١
٤٢٣	٨	١٢	١٢٣	٢٣٦	٤٤	سريلانكا	٤٣	٤٢
٤٠٣	-	٥٨	٣١	٣١٤	-	البحرين	٤٩	٤٣
٣٩١	٢٣	٤٧	٩٣	١٠٧	١٢١	السويد	٣٤	٤٤
٣٨٣	٤٣	٢١	١١٤	١٧٣	٣٢	المكسيك	٤٧	٤٥
٣٧٦	٧	١٣٧	٧٢	٨	١٥٢	فييتنام	٣٨	٤٦
٣٧٣	٦٢	٦٩	٣١	١٤٧	٦٤	كازاخستان	٥٤	٤٧
٣٧٢	-	-	١٢٨	٢	٢٤٢	قبرص	٥١	٤٨
٣٦٥	٢١	٢٦	٧٣	١٣٥	١١٠	الكويت	٣٦	٤٩
٣٥٧	-	١٧٣	-	١٢٤	٦٠	المغرب	٥٢	٥٠
٣٢٤	٧	٨	١١٢	٦٤	١٣٣	الدنمارك	٤٤	٥١
٢٨٣	-	٥٠	٧٤	٩٠	٥٩	فنزويلا	٥٧	٥٢
٢٧٣	١٢٠	٢٢	-	٤٣	٩٤	فرنسا	٥٦	٥٣
٢٦٤	-	٥	١٦٠	-	٩٩	بيرو	٥٥	٥٤
٢٥٤	١٨٠	-	٦٠	-	١٤	إرتريا	٥٨	٥٥
٢٣٩	-	٥٧	١٤٦	-	٣٦	السودان	٥٩	٥٦
٢٢٦	-	-	٢٠٤	٢٠	٢	أفغانستان (تحالف الشمال)	٦٠	٥٧

يتبع

تابع

٢٢٠	-	٢٠	-	١٢٥	٧٥	إثيوبيا	٤٨	٥٨
٢١٨	-	١٤	٥٧	٧٥	٧٢	الكونغو (ج ك) (د)	٦٢	٥٩
٢١٦	-	-	١٣٣	١١	٧٢	مقدونيا	٦١	٦٠
٢١٠	-	٣	٢٢	١٢	١٧٣	كوريا الشمالية	٦٤	٦١
٢٠٤	٥٥	٦١	١٥	٢٥	٤٨	النمسا	٥٣	٦٢
١٩٦	١٤	٦١	١٢	١٠٩	-	عمان	٦٥	٦٣
١٩٦	١١١	٣٨	٢٧	١٨	٢	جمهورية تشيكيا	٧٤	٦٤
١٧٨	٢٧	٢٩	٣٣	٣٠	٥٩	بلجيكا	٦٣	٦٥
١٧٠	-	١٧٠	-	-	-	روسيا	٦٦	٦٦
١٤٧	١٠	١٢	١٢	١٢	١٠١	قطر	٤٦	٦٧
١٤٥	-	٠	١٤٥	-	-	ليبيا	٦٧	٦٨
١٤٣	-	١٤٠	-	٣	-	أذربيجان	٦٨	٦٩
١٣٣	٤٦	١٣	٢٢	١٨	٣٤	رومانيا	٦٩	٧٠
١١١	-	-	٨٠	٦	٢٥	جورجيا	٧١	٧١
١٠٥	٥١	٥	٧	٤٢	-	نيجيريا	٨٢	٧٢
٩٦	٦٨	-	٢٤	٢	٢	البرتغال	٩٢	٧٣
٩٦	٢	١٨	٤٦	-	٣٠	إيرلندا	٧٣	٧٤
٩٣	٧٦	-	١	١٣	٣	جمهورية الدومينيكان	١٠٢	٧٥
٨٦	١٩	٢٢	-	٦	٣٩	أوغندا	٧٠	٧٦
٨٦	١٤	١	٥٥	-	١٦	سلوفينيا	٧٧	٧٧
٧٨	-	-	١٤	١٤	٥٠	هنغاريا (المجر)	٧٢	٧٨
٦٣	-	٢	٦١	-	-	كرواتيا	٨٠	٧٩
٦٠	-	-	١	٥١	٨	الأمم المتحدة	٨١	٨٠
٥٩	٢٣	-	٨	٤	٢٤	زيمبابوي	٩٠	٨١
٥٤	-	-	-	٥٤	-	بهاماس	٨٣	٨٢
٥٢	٢٩	٣	١٣	٣	٤	لاتفيا	١٠١	٨٣

يتبع

تابع

٤٨	١٧	٣١	-	-	-	أفغانستان	٩٥	٨٤
٤٦	-	-	٣٤	٧	٥	لاوس	٧٩	٨٥
٤٤	١٣	-	١٧	-	١٤	جنوب إفريقيا	٩٤	٨٦
٤٤	٢٢	٢٢	-	-	-	ساحل العاج	١٠٣	٨٧
٤٤	١٦	١	-	٢٦	١	إستونيا	٩٧	٨٨
٤١	-	-	-	-	٤١	بيلاروسيا	٧٥	٨٩
٤٠	-	-	-	١٤	٢٦	رواندا	٨٨	٩٠
٣٧	-	١	١٢	٢٤	-	بتسوانا	٨٩	٩١
٣٤	٨	١٩	٧	-	-	الفيليبين	٧٦	٩٢
٣٤	٥	١١	١٨	-	-	نامبيا	٩١	٩٣
٣١	-	٧	١٥	٤	٥	ليتوانيا	٨٥	٩٤
٣٠	-	٢٧	-	٣	-	سلوفينيا	٩٦	٩٥
٢٨	-	١	-	٢٧	-	سلوفاكيا	٩٨	٩٦
٢٧	-	-	٢٧	-	-	زامبيا	٩٣	٩٧
٢٧	-	٧	١١	-	٩	صربيا ومونتينيغرو	٨٦	٩٨
٢٥	-	-	-	-	٢٥	تونس	١٠٠	٩٩
٢٤	-	١١	-	٤	٩	البوسنة والهرسك	٨٧	١٠٠
٢٤	-	-	٥	١٩	-	الأوروغواي	٩٩	١٠١
٢٤	-	١	-	٤	١٩	غينيا	٨٤	١٠٢
٢٣	٥	٨	١٠	-	-	الإكوادور	١٠٥	١٠٣
٢٢	-	-	٢٢	-	-	نيبال	٧٨	١٠٤
١٧	-	١	٨	١	٧	حلف الناتو	١٠٧	١٠٥
١٥	-	-	١٥	-	-	غانا	١٠٦	١٠٦
١٣	-	-	-	-	١٣	تشاد	١٠٩	١٠٧
١٢	-	-	١	١١	-	سيراليون	١٠٨	١٠٨
١٠	-	٥	٥	-	-	ترينيداد وتوباغو	١١٥	١٠٩

يتبع

تابع

١٠	٤	-	٦	-	-	أوزبكستان	١٢١	١١٠
٩	-	-	-	٩	-	باراغواي	١١٢	١١١
٩	-	-	-	٨	١	موريتانيا	١١٨	١١٢
٩	٩	-	-	-	-	ليبيريا	١٤٢	١١٣
٨	-	-	-	-	٨	قرغيستان	١١٩	١١٤
٨	-	١	-	٧	-	سورينام	١١٣	١١٥
٨	-	-	-	٤	٤	مالي	١١٠	١١٦
٨	-	-	٨	-	-	لبنان	١٢٠	١١٧
٨	٢	-	-	-	٦	غينيا الاستوائية	١٢٣	١١٨
٨	-	-	٣	-	٥	بلغاريا	١٠٧	١١٩
٦	-	-	٦	-	-	ليسوتو	١١٤	١٢٠
٦	-	-	٦	-	-	غويانا	١٢٢	١٢١
٦	٦	-	-	-	-	بنين	١٤٢	١٢٢
٥	-	-	-	-	٥	جامايكا	١١٦	١٢٣
٤	-	٣	١	-	-	الكامرون	١١١	١٢٤
٣	-	٢	١	-	-	جيبوتي	١٢٦	١٢٥
٢	-	-	١	١	-	سوازيلندا	١٢٧	١٢٦
٢	١	-	-	-	١	اللوكسمبورغ	١٣٢	١٢٧
٢	-	-	-	-	٢	جمهورية الكونغو	١٢٨	١٢٨
٢	-	-	-	-	٢	أرمينيا	١٢٩	١٢٩
٢	١	١	-	-	-	ألبانيا	١٢٤	١٣٠
١	-	-	-	-	١	الصومال	١٣٠	١٣١
١	-	-	-	١	-	الرأس الأخضر	١١٧	١٣٢
١	-	-	-	١	-	بوليفيا	١٣٤	١٣٣
١	-	-	١	-	-	بوروندي	١٣٥	١٣٤
-	-	-	-	-	-	سريلانكا (نمور تحرير تاميل) ^٣	١٣٦	١٣٥

يتبع

تابع

-	-	-	-	-	-	جيش التحرير الوطني (مقدونيا) ^ب	١٣٧	١٣٦
-	-	-	-	-	-	لبنان/ حزب الله ^ب	١٣٨	١٣٧
-	-	-	-	-	-	السلفادور	١٢٥	١٣٨
-	-	-	-	-	-	شمال قبرص	١٣١	١٣٩
-	-	-	-	-	-	مالطا	١٣٩	١٤٠
-	-	-	-	-	-	موزمبيق	١٤٠	١٤١
-	-	-	-	-	-	غواتيمالا	١٣٣	١٤٢
-	-	-	٢٢	-	٥	بلدان مجهولة ^د	٠٠	٠٠
٨٨٢٤٠	١٨٦٨٠	١٦١٤٣	١٦٦١١	١٥٥٤٩	٢١٢٥٧	المجموع		

ملاحظات:

- أ - مرتبة المتلقين في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ تختلف عن تلك المنشورة في كتاب سيبري السنوي ٢٠٠٣ بسبب المراجعة اللاحقة لأرقام تلك السنوات.
- ب - فاعل من غير الدول/ مجموعة متمردة.
- ج - فاعل من غير الدول/ منظمة دولية.
- د - متلق واحد مجهول أو أكثر.
- ٠٠ غير متوفر أو لا ينطبق
- بين ٠ و٠,٥.
- تتصل بيانات سيبري عن عمليات نقل الأسلحة بعمليات التسليم الفعلية للأسلحة التقليدية الرئيسية. وللسماح بعقد مقارنة بين البيانات عن الأسلحة المختلفة وتحديد الاتجاهات العامة، تستخدم سيبري قيمة مؤشر اتجاه. وقيم سيبري هي مؤشر فحسب على حجم عمليات نقل الأسلحة الدولية لا قيم الأموال الفعلية لمثل عمليات النقل هذه. وهكذا فهي غير قابلة للمقارنة بالإحصاءات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو أرقام الصادرات والواردات.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري لعمليات نقل الأسلحة.

الجدول رقم ١٢ أ-٢
البلدان الموردة للأسلحة التقليدية الرئيسية، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

يضم هذا الجدول كل البلدان/ الجهات الفاعلة من غير الدول التي صدرت أسلحة تقليدية رئيسية في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣.

الترتيب وفقاً لمجموع الصادرات في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣. والأرقام هي قيم سيبري مؤشر الاتجاه معيّراً عنها بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة (١٩٩٠). وقد لا تجمع الأرقام بسبب اصطلاحات التدوير.

المرتبة								
١٩٩٩-٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	البلد المورّد	١٩٩٨-٢٠٠٢	١٩٩٩-٢٠٠٣
٢٩٥٩٩	٤٣٨٥	٤٢٧٩	٤٨٨٧	٦٠٧١	٩٩٧٧	الولايات المتحدة	١	١
٢٦١٩٨	٦٩٨٠	٥٩٦٣	٥٥٢١	٤٠٠٣	٣٧٣١	روسيا	٢	٢
٦٣٧٢	١٧٥٣	١٣٢٤	١٠٩٥	٧٤٣	١٤٥٧	فرنسا	٣	٣
٥٢٤٠	١٥٤٩	٥٧٣	٥٧٥	١٢٦١	١٢٨٢	ألمانيا	٤	٤
٤٢٠٤	٥٢٥	٦٣٩	٩٦٨	١١٠٥	٩٦٧	المملكة المتحدة	٥	٥
٢١٩٥	٢٣٤	٢٣٣	٦٣١	٣٢٧	٧٧٠	أوكرانيا	٦	٦
١٦٤٨	٢٧٧	٥١١	٢٦٠	١٧٤	٤٢٦	إيطاليا	٧	٧
١٥٢٨	٤٠٤	٤١٠	٣٤٧	١٦٠	٢٠٧	الصين	٩	٨
١٢٢٦	٢٦٨	٢٥٧	١٨٨	١٩٥	٣١٨	هولندا	٨	٩
١١٨٤	٥٥٦	٣١٦	٨٠	١٠٢	١٣٠	كندا	١٣	١٠
١١٧١	١٨٦	١٢٣	٤٣٢	٢٨٠	١٥٠	السويد	١١	١١
١١٥٥	٦٠	٥٤	٢٩٩	٢٦١	٤٨١	بيلاروسيا	١٠	١٢
١٠٩٠	٢١٢	٢٨٠	٢٣٢	٢٧٠	٩٦	إسرائيل	١٢	١٣
٦٨٠	٥١٠	١٧٠	-	-	-	أوزبكستان	٢٥	١٤
٥١٩	١٥٠	٢٠٣	١٢٧	٣٣	٦	النرويج	١٦	١٥
٤٠٠	٣٠	٣٠	٤٢	-	٢٩٨	أستراليا	١٥	١٦
٣٧١	-	٤٧	١٠٠	٨٣	١٤١	سلوفاكيا	١٤	١٧
٣٥٤	٤٨	٧٠	٩٠	٨١	٦٥	جمهورية تشيكيا	١٧	١٨
٣٣٥	٨٩	٤٣	٩٣	٤٣	٦٧	بولندا	٢١	١٩

يتبع

تابع

٣٠٠	-	١٢٠	٥٤	٥٤	٧٢	جورجيا	١٩	٢٠
٢٦٩	١٢٤	٥٧	٨	٥١	٢٩	إسبانيا	١٨	٢١
٢٤٠	٣٦	-	١٩٨	٦	-	كوريا الجنوبية	٢٢	٢٢
٢٣٢	١٨	٤٢	٤	٤	١٦٤	بلغاريا	٢٠	٢٣
٢٠٥	-	-	٩	١٦	١٨٠	كازاخستان	٢٣	٢٤
١٧٦	٢	١٢٤	٢٢	٢٦	٢	النمسا	٢٤	٢٥
١٧٠	٢٠	٧٠	٢٠	-	٦٠	إندونيسيا	٢٧	٢٦
١٦٧	٣٥	١١	٣٦	٤٤	٤١	سويسرا	٢٦	٢٧
١٥٦	٦١	٢٩	٢	٢١	٤٣	تركيا	٣١	٢٨
١٢١	٦	١٤	٧٢	٢	٢٧	بلجيكا	٢٨	٢٩
١١٩	٢٣	٢٩	٣١	١٩	١٧	جنوب إفريقيا	٢٩	٣٠
٩٦	-	٣٢	٦٤	-	-	كوريا الجنوبية	٣٠	٣١
٧٦	٧٦	-	-	-	-	قرغستان	٦٠	٣٢
٥٨	١٠	١٤	١٢	٩	١٣	فنلندا	٣٣	٣٣
٤٥	-	-	٤٥	-	-	لبنان	٣٥	٣٤
٤٤	٢٢	-	-	٣	١٩	رومانيا	٣٨	٣٥
٣٤	٢٣	١١	-	-	-	ليبيا	٤٣	٣٦
٢٦	٣	٥	-	١٨	-	الدنمارك	٣٩	٣٧
٢٥	-	-	٢٥	-	-	مصر	٣٧	٣٨
١٨	-	١٨	-	-	-	البرازيل	٣٦	٣٩
١٧	-	-	١	١٦	-	الهند	٤١	٤٠
١١	-	٨	-	٣	-	باكستان	٤٢	٤١
١٠	-	-	٩	-	١	اليونان	٤٠	٤٢
٩	-	-	-	-	٩	قطر	٤٤	٤٣
٩	-	٥	٤	-	-	بيرو	٤٥	٤٤
٨	-	-	٥	٣	-	مولدوفا	١٦	٤٥
٨	-	-	-	-	٨	ماليزيا	٤٧	٤٦
٧	-	-	٧	-	-	صربيا ومونتينيغرو	٤٨	٤٧

يتبع

تابع

٦	-	-	٦	-	-	تايبوان	٤٩	٤٨
٥	٥	-	-	-	-	تايلاند	٥٩	٤٩
٥	-	-	٣	٢	-	الأرجنتين	٥١	٥٠
٣	-	٢	-	١	-	سنغافورة	٣٤	٥١
٣	-	٣	-	-	-	لتوانيا	٥٢	٥٢
٣	-	١	-	١	١	تشيلي	٥٠	٥٣
٢	-	-	-	٢	-	كرواتيا	٥٣	٥٤
٢	-	٢	-	-	-	البوسنة والهرسك	٥٤	٥٥
٢	-	-	٢	-	-	البحرين	٥٥	٥٦
١	-	-	-	١	-	أوروغواي	٥٦	٥٧
١	-	-	-	١	-	ملاوي	٥٧	٥٨
١	-	١	-	-	-	أنغولا	٥٨	٥٩
-	-	-	-	-	-	الكويت	٣٢	٦٠
-	-	-	-	-	-	أيرلندا	٦١	٦١
-	-	-	-	-	-	إيران	٦٢	٦٢
-	-	-	-	-	-	ارتريا	٦٣	٦٣
٨١	-	٢٠	٥	٥٤	٢	بلدان مجهولة ^٣		
٨٨٢٤٠	١٨٦٨٠	١٦١٤٣	١٦٦١١	١٥٥٤٩	٢١٢٥٧	المجموع	٠٠	٠٠

ملاحظات:

أ - مرتبة المتلقين في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ تختلف عن تلك المنشورة في كتاب سيبري السنوي ٢٠٠٣ بسبب المراجعة اللاحقة لأرقام تلك السنوات.

ب - متلق واحد مجهول أو أكثر.

٠٠ غير متوفر أو لا ينطبق

- بين ٠ و٠,٥.

تتصل بيانات سيبري عن عمليات نقل الأسلحة بعمليات التسليم الفعلية للأسلحة التقليدية الرئيسة. وللسماح بعقد مقارنة بين البيانات عن الأسلحة المختلفة وتحديد الاتجاهات العامة، تستخدم سيبري قيمة مؤشر اتجاه. وقيم سيبري هي مؤشر فحسب على حجم عمليات نقل الأسلحة الدولية لا قيم الأموال الفعلية لمثل عمليات النقل هذه. وهكذا فهي غير قابلة للمقارنة بالإحصاءات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو أرقام الصادرات والواردات.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري لعمليات نقل الأسلحة.

الملحق رقم ١٢ - ب
سجلّ الاتجار في الأسلحة التقليدية الرئيسيّة
وإنتاجها بموجب رخص تصنيع، ٢٠٠٣

بيورن هاغلين

مارك بروملي

سايمون ت. ويزمان

يسرد السجلّ في الجدول رقم ١٢ ب-١، الأسلحة الرئيسيّة التي هي تحت الطلب أو في طريق التسليم، أو التي ابتيعت ويجري العمل على إنتاجها أو اكتمل خلال العام ٢٠٠٣. ويوجد في الملحق رقم ١٢-ج شرح عن المصادر وطرق جمع المعلومات.

وقد رتبت المداخل في الجدول رقم ١٣ ب-١، وفقاً للألفباء والبلد المتلقّي والبلد المورّد والبلد المانح للرخصة. وتشمل «سنوات التسليم» مجموع كلّ الأسلحة المستلمة والإنتاج المرخص منذ ابتداء العقد. وتشير «قيم الصفقات» في عمود «التعليقات» إلى القيم المالية الحقيقية كما أفيد عنها في المصادر لا إلى قيم مؤشر اتجاه سيبري.

للحصول على بيانات السنة الحاليّة أو السنين السابقة وسجالات الموردين، يمكن الاتصال بمشروع سيبري لعمليات انتقال الأسلحة عبر عنوان الإنترنت <<http://projects.sipri.se/armstrade/atrequest.html>> .

الجدول رقم ١٢ ب-١
سجل عمليات انتقال الأسلحة التقليدية الرئيسية، ٢٠٠٣، تبعاً للمتلقين

المتلقي/الورد (م) أو المانح للرخصة (ر)	العدد الطلوب	تسمية السلاح	وصف السلاح	سنة الطلب أو الترجيح	سنة أو سنوات التسليم	العدد المستلم أو المنج	تعليقات
أفغانستان	(١٠)	Mi-8T/Hip-C	طائرة مروحية	(٢٠٠٢)	٢٠٠٣-٢٠٠٢	(١٠)	روسيه سابقة، مساعدة، الحالة غير مؤكدة
م : روسيا							البايا
م : إيطاليا	٧	Bell-205/UH-1D	مروحية	(٢٠٠٢)	٢٠٠٣-٢٠٠٢	٠٠	إيطالية سابقة؛ طراز AB-205؛ التسليم ٢٠٠٤
	٧	Bell-206/OH-58	مروحية خفيفة	(٢٠٠٢)	٢٠٠٣-٢٠٠٢	(٧)	إيطالية سابقة؛ طراز AB-206C-1
الجزائر							
م : بيلاروسيا	٢٨	MiG-29S/Fulcrum-C	طائرة FGA	(١٩٩٨)	٢٠٠٣-١٩٩٩	(٢٨)	بيلاروسية سابقة؛ جزء من صفقة تضم ٨ طائرات MiG-29UB مسلحة من روسيا عبر بيلاروسيا
جمهورية تشيكيا	١٧	L-39Z Albatros	طائرة تدريب ثنائية	٢٠٠١	٢٠٠٣-٢٠٠٢	(١٧)	صفقة بقيمة ٣٠ مليون دولار؛ طراز L-39ZA
روسيا	٤٢	Mi8/Mi-17/HipH	مروحية	٢٠٠٢	٢٠٠٣-٢٠٠٢	(٤٨)	صفقة بقيمة ١٨٠ مليون دولار؛ الطراز المسلح Mi-17ISH
	٢٢	Su-24MK-Fencer-D	طائرة قاذفة	٢٠٠٠	٢٠٠٣-٢٠٠١	(٢٠)	روسية سابقة؛ صفقة بقيمة ١٢٠ مليون دولار؛ ربما طُورت قبل التسليم؛ التسليم ٢٠٠١-٢٠٠٥
	٣	Drum Tilt	رادار موجه للبران	(١٩٩٧)	٢٠٠٠	١	من أجل تحديث ٣ فرقعات من فئة كوكي
	٣	Plank Shave	رادار مراقبة جوي	(١٩٩٧)	٢٠٠٠	١	من أجل تحديث ٣ زوارق طرازات من فئة نانو شكا

يتبع

تابع

من أجل تحديث ٣ فرقاطات من فئة كوني و ٣ طرازات من فئة نانو شكا (حميدو)	٢	٢٠٠٠	(١٩٩٧)	رادار مراقبة جوي بحري	Positiv-ME12	٦	
من أجل طرازات محدثة من فئة نانو شكا (حميدو)	(٤٨)	٢٠٠٢-٢٠٠٠	١٩٩٨	صاروخ مضاد للسفن	SS-N-25/kh-35 Uran	(٩٦)	
من أجل تحديث فرقاطات محدثة من فئة كوني التسمية غير محددة	(١٦)	٢٠٠٣-٢٠٠٠	(١٩٩٧)	طوربيد	AS/ASW	(٢٤)	
		٠٠	٢٠٠٣	طائرة نقل	C-295M	٦	إسبانيا
		٠٠	٢٠٠٣	طائرة ASW/MP	C-295MPA	٤	إنگولا
برو فية سابقة : صفقة بقيمة \$٤,٨ مليون دولار ، الحالة غير مؤكدة			٢٠٠٢	طائرة تدريب	EMB-312 Tucano	٦	بيرو
							الأرجنتين
من أجل ٦ فرقاطات من نوع MEKO-140 (فئة إسبورا)	٦	٢٠٠٣-١٩٨٥	(١٩٧٩)	رادار مراقبة جوي	DA-05	٦	م: هولندا
من أجل ٦ فرقاطات من نوع MEKO-140 (فئة إسبورا)	٦	٢٠٠٣-١٩٨٥	(١٩٧٩)	رادار ضابط للبيروت	WM-28	٦	
من أجل طائرة A-4AR FGA	(٢١٦)	٢٠٠٣-٢٠٠٢	(٢٠٠١)	SRAM	سايدوايندر AIM-9L	(٢١٦)	الولايات المتحدة
تسمية أرجنتينية من فئة إسبورا (Espora Class)، تأخر تسليم آخر الفئتين حوال ١٠ سنوات بسبب نقص التمويل	٦	٢٠٠٣-١٩٨٥	١٩٧٩	فرقاطة	MEKO-14 نوع	٦	ر: ألمانيا

يتبع

تابع

أستراليا

م : كندا

مشروع لاند- 112 المرحلة 3 أو برنامج ASLAV بقيمة 180 مليون دولار يشمل 29 APC، التسمية الأسترالية ASLAV-25، مجموعة في أستراليا، التسليم 2002-2005	(40)	2002-2003	1998	APC	Piranha 8 x 8	14	
«مشروع لاند- 112 المرحلة 3» أو برنامج ASLAV بقيمة 180 - 210 مليون دولار يشمل 81 IFV، 7 سيارات إسعاف، 11 ARV، 14 CP، 15 زرادار استطلاع و 11 نسخة إصلاح، التسمية الأسترالية ASLAV-PC/R/ASLAV-PC/R، مجموعة في أستراليا، التسليم 2002-2005	(20)	2003	1998	IFV	Piranha/LAV-25	81	
«مشروع إير- 87» بقيمة 170 مليون دولار (تشمل المبيعات إنتاج المكونات وبرنامج مروجية EC-120 للأسواق الأسيوية)، نسخة أو سي تايجر، تشمل 4 من فرنسا و 8 مجموعة في أستراليا، التسليم 2004-2007	00		2001	مروجية حربية	AS-665 Tiger	72	فرنسا
مشروع 2 - Land-106 Phase، بقيمة 780 مليون دولار يشمل تحديث 81 مركبة M-113 إلى M-113AS3، أعيد بناء M-113A1 الأسترالية من أجل Waran؛ التسمية الأسترالية M-113AS4، التسليم حتى 2009	00		2007	APC	Waran	209	ألمانيا
جزء من مشروع Air- 5276 بقيمة 495 - 372 مليون دولار لتحديث 18 طائرة P-3C ASW/MP لتصبح نموذج الطائرة 2002 - 2004	(12)	2002-2003	1995	طائرة زرادار خفي السواحل	EL/M2022	(18)	إسرائيل

يتبع

تابع

«مشروع دجيميني» بقيمة ٨٨ مليون دولار أو ٢٠٠ مليون دولار	٠٠			٢٠٠٠	ASW	طوربيد	MU-90 Impact	(٢٠٠)	
مشروع Air-87 بقيمة 1٧٠ مليون (التفريع تتضمن إنتاج قطع وانماح طائرات مروحية EC-120 من أجل السوق الأسيوي). أبتعت من فرنسا وألمانيا؛ نموذج Aussie Tiger، تتضمن ٤ مجتمعة في فرنسا و١٨ مجتمعة في أستراليا، تسليم ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧				٢٠٠١	طائرة مروحية مقاتلة	AS-665 Tiger	٢٢	باتعون مختلفون	
مشروع Djinnidi بقيمة 8٨ مليون أو ٢٠٠ مليون.				٢٠٠٠	طراز ASW	MV-90Impact	(٢٠٠)		
مشروع Sea-1414 بقيمة 4٩-٣٦ مليون دولار، SH-2G Mod-7 Penguin-2 من أجل مروحيات	(٦٠)	٢٠٠٣ - ٢٠٠٢	١٩٩٩		صاروخ مضاد للسفن	Penguin -2	(٦٠)	الزويج	
طراز 9LV453 من أجل (٨) فرقاطات MEKO-200 ANZ Type (من فئة أنراك) من أجل الاستعمال مع صاروخ أرض جوي من طراز (سي) سبارو) Seasparrow	٥	٢٠٠٣-١٩٩٦	(١٩٩١)		رادار ضابط للتيران	9LV	٨	السويد	
من أجل ٨ فرقاطات من نوع MEKO-200ANZ (من فئة أنراك)	٥	٢٠٠٣-١٩٩٦	١٩٩١		رادار مراقبة جوي - بحري	Sea Giraffe-150	٨		
«مشروع Land-19 Phase-6» بقيمة ٥٥ مليون دولار يشمل قاذفات صواريخ وتحديث أنظمة RBS-70 والرادارات الموجودة، التسليم في ٢٠٠٦	٠٠		٢٠٠٣		صاروخ SAM íafíÖ	RBS-70 Mk-2	٠٠		
برنامج «Wedgetail» بقيمة ١,٦ - ١,٨ مليار دولار، خيار لطايرتين إضافيتين، التسليم ابتداء من ٢٠٠٧	٠٠	٢٠٠٠			طائرة AEW&C	Boeing-737 AEW	٤	الولايات المتحدة الأمريكية	
SH-2G(A)، Ex-US SH-2F «مشروع Sea-1411» بقيمة 4٢١ - ٣٠٠ مليون دولار (يشمل ٦٧ مليون دولار لمدة ١٠ سنوات)، يتم بعض التسليم في أستراليا	(١١)	٢٠٠٣ - ٢٠٠١	١٩٩٧		مروحية ASW	SH-2G Super Seasprite	١١		

يتبع

تابع

نموذج MK-45Mod-2، من أجل ٨ فرقاطات من نوع MEKO-200 ANZ (فئة أتراك)	٥	٢٠٠٣_١٩٩٦	(١٩٨٩)	مدفع بحري	MK-45 127 mm/54	٨	
صفيفة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار أسترالي (١٥٠ مليون دولار أمريكي) من أجل تحديث طائرة F/A-18FGA	(٧١)	٢٠٠٣-٢٠٠١	٢٠٠٠	رادار طائرة مقاتلة	AN/APG-73	٧١	
نموذج AN/SPS-49 V(8)، من أجل ٨ فرقاطات من نوع MEKO-200ANZ (فئة أتراك)	٤	٢٠٠٣-١٩٩٦	١٩٩٣	رادار مراقبة جوي	AN/SPS-49	٨	
لروحيات تايفو، لم يوقع العقد حتى الآن	٠٠		(٢٠٠٣)	صاروخ مضاد للدبابات	AGM-114K Hellfire	٠٠	
مشروع Air-5400	(٢٥٠)	٢٠٠٣-٢٠٠١	(٢٠٠٠)	BVRAM	AIM-120B AMRAAM	(٤٠٠)	
مشروع Land-40-1 بقيمة ١١٠-٢٠ مليون دولار، التسليم ٢٠٠٥-٢٠٠٧	٠٠		٢٠٠٣	صاروخ مضاد للدبابات	Javelin	(٦٧٦)	
صفيفة بقيمة ٩٧ مليون دولار، نموذج RGM-84L، من أجل فرقاطات من نوع MEKO-200ANZ (فئة أتراك)، ربما تشمل نموذج Harpoon-1B	٠٠		٢٠٠٢	صاروخ مضاد للسفن	RGM-85 Harpoon	٦٤	
من أجل فرقاطات من نوع MEKO-200ANZ (فئة أتراك)، وفرقاطات محيثة من فئة أديليد بييري Perry، التسليم ربما ابتداء من ٢٠٠٤	٠٠		٢٠٠٢	صاروخ أرض جو	RIM-162 ESSM	(٦٧٣)	
صفيفة بقيمة ٢,٦ مليار دولار التسمية الأسترالية فئة أتراك (Anzac Class)، التسليم ١٩٩٦-٢٠٠٦	٥	٢٠٠٣-١٩٩٦	١٩٨٩	فرقاطة	MEKO-200ANZ TYPE	٨	ر: ألتيا
صفيفة بقيمة ٢,٨ مليار دولار، التسمية الأسترالية الفئة كولينز	٦	٢٠٠٣-١٩٩٦	١٩٨٧	غواصة	Type-471	٦	السويد

تابع

تابع

مشروع نينوكس NINOX بقيمة ٣٢ مليون دولار، تتضمن التسليم الفوري لـ ٦	(١٠)	٢٠٠٢	١٩٩٩	رادار لساحة القتال	MSTAR	٥٥	المملكة المتحدة
صفحة بقيمة ٢,٢ مليار دولار (المبالات بقيمة ٤,٧ مليار دولار)، التسليم ابتداء من ٢٠٠٧	٠٠		٢٠٠٣	طائرة FGA	Eurofighter/ Typhoon	١٨	م : ألمانيا
بريطانية سابقة، صفقة بقيمة ٣٦ مليون دولار، عمالة قبل التسليم	٣	٢٠٠٣	٢٠٠٢	طائرة نقل	C-130K Hercules	٣	المملكة المتحدة
البحرين							
طراز هوك - ١٢٩ (Hawk-129)، رسام مع خيار شراء ٦ إضافية، التسليم ٢٠٠٦	٠٠		٢٠٠٣	طائرة تدريب FGA/	Hawk-100	٦	م : المملكة المتحدة
طراز T-67 M260	٣	٢٠٠٣	٢٠٠٢	طائرة تدريب	T-67 Firefly	٣	بنغلاديش
باكستان							
باكستانية سابقة، طراز T-37C	٠٠		٢٠٠٣	طائرة تدريب ثقيلة	T-37B	١٩	م : باكستان
بالحجكا							
من أجل MLV تحديث ٩٢ طائرة F-16A/BFGA لتصبح نسخة: F-16AM/BM (F-16C/D)، التسليم ١٩٩٦ - ٢٠٠٤	(٨٦)	٢٠٠٣-١٩٩٦	١٩٩٣	رادار طائرة مقاتلة	AN/APG-66	(٩٢)	الولايات المتحدة الأمريكية
طراز BGM-71ETOW-2A	(٥١٧)	٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٠٠١	صواريخ مضاد للبيات	BGM-71TOW	(٥١٧)	
بين							
بالحجكية سابقة، مساعدة	٢	٢٠٠٣	(٢٠٠٢)	طائرة نقل	HS-748	٢	م : بالحجكا

تابع

تابع

اليونانية والهرسك						
م : غير معروف	Mi-24V/Mi-35/ Hind-E	مروحية مقاتلة	١٩٩٨			
م : سويسرا						
برتسوانا						
م : سويسرا						
البرازيل						
م : كندا	IRIS	رادار	١٩٩٧	٢٠٠٣ - ٢٠٠٢	(٣)	جزء من SIVAM شبكة المراقبة الجوية، من أجل طائرة EMB-145 RS (R-99 B) AGS
فرنسا	AS-532U2/AS-332 L2	طائرة مروحية	٢٠٠١	٢٠٠٣ - ٢٠٠٢	(٥)	صفحة بقيمة ١٦٠ مليون دولار، مجمعة في البرازيل، التسليم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤
	Ocean Master	رادار طائرة حفر سواحل	(٢٠٠٢)		٠٠	جزء من صفقة بقيمة ٣٢٦ مليون دولار من أجل تحديث (٩) طائرات P-3A ASW/MP لتصبح نموذج P-3BR، التسمية غير محددة، التسليم ابتداء من ٢٠٠٥
	MM-40 Exocet	صاروخ مضاد للسفن	(١٩٩٥)	٢٠٠٢	(١)	من أجل النفاذة من فئة باروسو (Barroso Class)
إيطاليا	Grifo	رادار طائرة قتال	٢٠٠٠	٢٠٠٣	(١)	من أجل برنامج تحديث «F-5BR» بقيمة ٢٨٥ مليون دولار لطائرة F-5EM/FM لتصبح F-5E FGA
	RAN-20S	رادار مراقبة جوي/بحري	١٩٩٥	٢٠٠٣ - ٢٠٠١	٥	صفحة بقيمة ١١٢ مليون دولار تتضمن (١٣) رادار RTN-30X و٦ أنظمة صوراريخ أرض جو، من أجل فرقاطة واحدة من فئة باروسو وحميت ٢ فرقاطات من فئة نيتروا (Niteroi Class)
	RTN-30X	رادار ضابط للتيار	١٩٩٥	٢٠٠٣ - ٢٠٠١	١٠	انظر التعليق الأسبق

يتبع

تابع

تحديث ٥٣ طائرة AMX A-1 FGA	٠٠	(٢٠٠٣)	رادار طائرة	SCP-01 Scipio	(٥٣)	
صفحة بقيمة ٤٩ مليون دولار، من أجل ٦ فرقاطات محمّلة من فئة نيتروا (Niteroi Class)	(٧٢)	٢٠٠٣-٢٠٠١	BYRAAM/ SAM	Aspide Mk-1	(٩٦)	
برنامج CL-X (جزء من برنامج Phoenix) بقيمة ٢٧٠ مليون دولار، الحالة غير محمّلة	٠٠	٢٠٠٢	طائرة نقل	C-295M	١٢	إسبانيا
صفحة بقيمة ٤٣ \$ مليون، جزء من برنامج SIVAM، من أجل طائرة AEW-99A (EMB-145AEW&C(CR-99A) AEW)	(٥)	٢٠٠٣-٢٠٠٢	رادار طائرة AEW	١٠	٥	السويد
صفحة بقيمة ١٠ مليون دولار، من أجل غواصات من نوع Type-209/1400 (فئة Tupi وريما Tikuna)	٠٠	١٩٩٩	طرزيب AS/ASW	Torpedo - 2000	٠٠	
أمريكي سابق، برنامج P-X، محمّلت في إسبانيا لبرنامج 3P BR قبل التسليم، ٣ إضافية من أجل قطع الخيار فقط	٠٠	٢٠٠٢	طائرة ASW/MP	P-3A Orion	٩	الولايات المتحدة
صفحة بقيمة ٣٩ \$ مليون، قد تكون طراز AGM-84، الرضعية غير محمّلة	٠٠	(١٩٩٩)	صواريخ مضاد للسفن	RGM-84 Harpoon	٢٠	
التسمية الرازبائية فئة تيكونا (Tikuna Class)، كان محمّلاً لواحدة إضاقيه والبعيت، التسليم ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٠٠	١٩٩٥	غواصة	Type-209/1400	١	ر : ألمانيا
بروناي						
من أجل فرقاطات من نوع Yarrow-95m، نموذج MM-40 Block -2	٠٠	٢٠٠٠	صواريخ مضاد للسفن	MM-40 Exocet	(٣٦)	
الرضعية غير محمّلة	٠٠	(١٩٩٥)	طائرة خفر سواحل	CN-235 MPA	٣	أندونيسيا
تسمية سلطنة بروناي (Nakhoda Ragam Class)، التسليم ابتداء من ٢٠٠٤	٠٠	١٩٩٨	فرقاطة	Yarrow-95m Type	٣	المملكة المتحدة

يتبع

تابع

بلغاريا									
م: سويسرا	١	PC-12	طائرة نقل خفيفة	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
	٦	PC-9	طائرة تدريب	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
كندا									
م: فرنسا	٦	Sperwer	UAV	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
س: إيطاليا	١٥	EH-101-400	مروحية	١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٣	١٥	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
المملكة المتحدة	٤	Hawk-100	طائرة تدريب FGA	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
	٤	Upholder Class	غواصة	١٩٩٨	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	PC-9/T-6A Texan-2	طائرة تدريب	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢

يتبع

تابع

صفحة بقيمة ٤٥٩ مليون دولار، التسليم ٢٠٠٦-٢٠٠٩، لم يوقع العقد بعد	٠٠		(٢٠٠٣)						
من أجل تحديث (٨٠) طائرة CF-18 (F/A-18) لتصبح نسخة CF-18IMP	(١٠)	٢٠٠٣	٢٠٠١						
صفحة بقيمة ١٣ مليون دولار، من أجل Piranha-APC (طراز مراقبة تيرانا المدفعية)	(٤٧)	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠١						
صفحة بقيمة ٨٠ مليون دولار، التسليم ٢٠٠٤	٠٠		٢٠٠٣						
لتحديث فواقات فئة هاليفاكس، التسليم ٢٠٠٤-٢٠١٠	٠٠		٢٠٠١						
صفحة بقيمة ١٩ مليون دولار	٠٠		٢٠٠٢						
تتضمن ٧١ مدمرة دبابات، ٣٩ ABEV و ٤٧ نسخة لراقية تيرانا المدفعية، التسمية الكندية كوديالك Kodiak، التسليم ٢٠٠٢-٢٠٠٤	(١٦٠)	٢٠٠٢-٢٠٠٣	(١٩٩٩)						
تشيلي									
مستعملة، عمالة قبل التسليم	٠٠		(٢٠٠٣)						
نسخة MM-40 Block-2، من أجل فواقات من فئة يو كسر (Almirante Williams)	٠٠		(٢٠٠٣)						
برنامج نبتون Neptune بقيمة ٤٠٠ - ٤٦٠ مليون دولار يتضمن ١ من إسبانيا، التسمية التشيلية فئة حياة (Hyatt Class)، التسليم ٢٠٠٤	-		١٩٩٧						

تابع

من أجل طائرة FGA عمليّة (3-Tigre) F-5E	(٨٤)	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	(٢٠٠١)	BVRAM	Derby	(٨٤)	إسرائيل
من أجل غوّاصات فئة سكوربين (جياة) وغوّاصات Type 209 (فئة طرسون)، لم يوقع العقد بعد	٠٠		(٢٠٠٣)	ظوربيد مضاد للسفن	Black Shark 533 mm	٠٠	إيطاليا
برنامج نبتون Neptune بقيمة ٤٦٠ - ٤٠٠ مليون دولار يتضمن ١ من إسبانيا، التسمية الشبيهة فئة حياة (Hyau) Class)، التسليم ٢٠٠٦	٠٠		١٩٩٧	غوّاصة	Scorpen Class	١	إسبانيا
بريطانية سابقة، صفيّة بقيمة ٣٥ مليون دولار من أجل فوقاطة من فئة Boxer	(٢٤)	٢٠٠٣	٢٠٠٣	صواريخ أرض-جوّ	Seawolf	(٢٤)	المملكة المتّحدة
بريطانية سابقة، صفيّة بقيمة ٣٥ مليون دولار تشمل صواريخ سطح جوّ من طراز Seawolf	١	٢٠٠٣	٢٠٠٣	فوقاطة	Boxer Class	١	
برنامج 2000 - 2000 أو Caza بقيمة ٦٦٠ مليون دولار (البيانات ١٠٠ بالاقبل)، نموذج F-16C/D Block-50، التسليم من ٢٠٠٦ - 52، تشمل ٤ نسخ F-16D، التسليم من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧	٠٠		2003	طائرة FGA	F-16C	١٠	الولايات المتّحدة

الصين

طلبت بعدما رفضت إسرائيل (بضغط أمريكي) تسليم طائرات AEW & C الطلوية، الوضعية غير عمليّة	٠٠		(٢٠٠١)	طائرة AEW & C	A-50U Mainstay	(٤)	٢: روسيا
طراز Mi-17-V5(Mi8MTV-5)	(٢٥)	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	(٢٠٠١)	مروحيّة	Mi-8/Mi-17/Hip-H	٣٥	
صفيّة بقيمة ١,٥ - ٢,٥ مليار دولار، مجموعة في الصين، التسليم ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ١٩٩٨، التسليم I-11، التسليم ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ١٩٩٨	(٤٧)	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	١٩٩٦	طائرة FGA	Su-27K/Flanker-B	(٢٠٠٠)	
صفيّة بقيمة ٢ مليار دولار، طراز Su-30 MKK	٣٨	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	٢٠٠١	طائرة FGA	Su-30MK/Flanker	٣٨	

تابع

تابع

صفحة بقيمة ١ مليار دولار ، طراز Su-30MKK2 للمهجوم البحرى ، التسليم ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤	(٤)	٢٠٠٢	٢٠٠٢	FGA طائرة	Su-30MK/ Flanker	٢٤	م : روسيا
من أجل مدربين من نوع Type-052B	٠٠		(٢٠٠٢)	رادار موجة للبيزان	MR-90/ Front Dome	(١٢)	
للاستخدام على متطاول لرافقه مضيق تاوان	(١)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	رادار طائرة حفره سواحل	Zmei/Sea Dragon	١	
Su-30MKK FGA و Su-27SK	(١٦٠٠)	١٩٩٦-٢٠٠٣	(١٩٩٥)	صاروخ جو-جو تصغير المدى	AA-11 Archer/ R-73	(٣٧٢٠)	
من أجل طائرات Su-30MKK و Su-27 UBK FGA ، لعل التسمية الصينية R-129	(٣٥٠)	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	(٢٠٠٠)	BVRAMM	AA-12 Adder/ R-77	٠٠	
من أجل طائرات Su-30MKK و J-8MIIM /، من أجل JH-7FGA ، قد تتضمن جميع أو إنتاج مخصص في الصين ، الرصية غير محددة	(١٠)	٢٠٠٣	(١٩٩٧)	صاروخ مضاد للسفن	AS-17/Kh-١٤31	٠٠	
من أجل طائرة FGA Su-30MKK	(١٠)	٢٠٠٣	(١٩٩٩)	صاروخ مضاد للسفن	AS-18 Kazoo/ Kh-59M	٠٠	
طراز SA-N-12/9M317 من أجل مدورات من فئة Type-052B ، التسمية غير محددة	٠٠		(٢٠٠١)	صاروخ سطح جو	SA-17 Grizzly/ 9M317	(٢٦٤)	
من أجل نظام Kashtan AD على مدورات من فئة Sovereignty	٠٠		(٢٠٠٢)	صاروخ سطح - جو	SA-19 Grison/ 9M111	(٢١٧)	
طراز 3M80MBE من أجل مسدورات من فئة Sovereignty	٠٠		(٢٠٠١)	صاروخ مضاد للسفن	SS-N-22 Sunburn/p-80	(٣٢)	
من أجل غواصات من فئة (كيلو) المحذثة والجديدة	٠٠		٢٠٠٢	صاروخ مضاد للسفن	SS-N-27/ 3M54EI	٠٠	

تابع

تابع

صفقة بقيمة ١,٥ - ١,٦ مليار دولار، التسليم قبل ٢٠٠٨	٠٠		٢٠٠٢		غواصة	Kilo Class/ Type-636E	٨	م: روسيا
طراز EM-956 Type، صفقة بقيمة ١ - ١,٤ مليار دولار، مع خيار شراء (٢) إضافيتين، التسليم ٢٠٠٦.	٠٠		٢٠٠٢		مدمرة	Sovremenny Class	٢	
صفقة بقيمة ٢٢ - ٦٦ مليون دولار، من أجل طائرات Y-٨ AEW، وطائرات خفر السواحل أو من الممكن من أجل طائرات مروحية SA-341/Z-8 و/أو رادار AEW صيني التطوير محمول على طائرة نقل IL-76، الرصمعية غير محملة	(١)	١٩٩٩	١٩٩٦		رادار	Searchwater	(٦)	المملكة المتحدة
من أجل طائرات Su-27SK و Su-30MKK FGA، قد يتم تسليم البعض من روسيا	(٨٠٠)	٢٠٠٣-١٩٩٦	(١٩٩٥)		طائرة نقل	AA-10a/ bAlamo/R-27	(١٨٦٠)	أوكرانيا
من أجل طائرات Su-27SK و Su-30MKK FGA	(٨٠٠)	٢٠٠٣-١٩٩٦	(١٩٩٥)		BVRAMM	AA-10c/d Alamo/R-27E	(١٨٦٠)	
التسمية الصينية Z-9A أو Z-9A-100 Haitun و Z-9B/C/ و Z-9C ASW و Z-9G، تتضمن نسخ مقاد للبيانات	(٢٣)	٢٠٠٣-١٩٩٢	١٩٨٨		مروحية	AS-365/AS56S		٧: فرنسا
كولومبيا								
إسبانية سابقة، مساعدة								
مستعملة، صفقة بقيمة ١١ مليون دولار، طراز CN-235-200، من أجل عمليات مكافحة المخدرات	٢	٢٠٠٣	(٢٠٠١)		طائرة نقل	CN-235	٢	م: إسبانيا
أمريكية سابقة، صفقة بقيمة ٣٣ مليون دولار، جزء من مساعدة خطة كولومبيا (Colombia Plan) لمكافحة المخدرات بقيمة ١,٣ مليار دولار، حذائة لتصبح UH-1H Huey-II قبل التسليم	(٤٢)	٢٠٠٣ - ٢٠٠٢	(٢٠٠٠)		مروحية	Bell-205/UH-1H	(٤٢)	الولايات المتحدة

تابع

تابع

(Plan Colombia)	جزء من مساعدة خطة كولومبيا	(٥)	٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٠٠٠	طائرة استطلاع	SA-2-37 Condor	٥	الولايات المتحدة
	الكلافة المدرات، طراز B SA-2-37							
الكويت، جمهورية								
	الوضعية غير محددة	٠٠		(١٩٨٩)	طائرة نقل	G-222	٣	م: إيطاليا
ساحل العاج								
	صنفة بقيمة ١٢ مليون دولار، طراز IAR-330	٤	٢٠٠٣	(٢٠٠٢)	مروحية	SA-330 Puma	٤	م: رومانيا
كرواتيا								
	من أجل مراقبة الشواطئ	(٤)	٢٠٠٢ - ٢٠٠١	١٩٩٨	رادار استكشاف بحري	Falcon-2	٤	س: إيطاليا
جمهورية تشيكيا								
	من أجل ٧٢ طائرة تدريب 72L-159A، طراز Gribo-L	(٧٢)	٢٠٠٣-٢٠٠٠	(١٩٩٨)	رادار طائرة قتال	Gribo	٧٢	س: إيطاليا
	جزء من شبكة المراقبة الجوية NADGE طراز RAT-3IDL	٠٠		٢٠٠٢	رادار مراقبة جوي	RAT-3IS/L	٢	
	دفعة لديون روسية إلى جمهورية التشيك	٧	٢٠٠٣	٢٠٠٢	مروحية مقاتلة	Mi-24V/Mi-35/Hind-E	٧	روسيا
	طلبت أصلاً للسويد لكن أعلن أنها فائضة، تأجير لمدة ١٠ سنوات بقيمة ٧٥٠ مليون دولار (البيانات ١٥٠ بالية)، طراز JAS-39D ، تشمل طائرتين من طراز JAS-39D ، التسليم ٢٠٠٥ ، لم يوقع العقد بعد	٠٠		(٢٠٠٣)	طائرة FGA	JAS-39 Gripen	١٤	السويد
	صفحة بقيمة ٣٥ مليون دولار، من أجل حماية قمة حلف ناتو (NATO) المتوقعة في براغ، من أجل طائرة التدريب L-159 FGA	(١٥٠)	٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٠٠٢	صواريخ جو-جو قنصر المدى	AIM-9M Sidewinder	(١٥٠)	الولايات المتحدة

يتبع

تابع

الدنمارك									
من أجل زورق الهجوم السريع Flyvefisken	(١٢)	٢٠٠١-٢٠٠٣	١٩٩٩	طوربيد ASW	MU90 Impact	(١٦)			
صفقة بقيمة ٣٠ مليون دولار، طراز Piranha-3C، تشمل ١١ نسخة إسعاف، التسليم ٢٠٠٥	٠٠		٢٠٠٣	APC	Piranha-3 8x8	٢٢		م : ألتيا سويسرا	
صفقة بقيمة ٣٢٩ \$ مليون (المعدات تتضمن إنتاج قطع EH-101 في الدنمرك)، تتضمن البحث والإنقاذ، التسليم ٢٠٠٤-٢٠٠٦	٠٠		٢٠٠١	طائرة مروحية	EH-101-500	١٤		المملكة المتحدة	
صفقة بقيمة ٣٢٩ مليون دولار (تشمل شراء ٣ طائرات دانمركية C-130H من قبل المنتج)، التسليم ابتداء من ٢٠٠٤، مع جاز شراء واحدة إضافية	٠٠		٢٠٠٠	طائرة نقل	C-130J-30 Hercules	٣		الولايات المتحدة	
أمريكي سابق، محدث ليصبح نموذج MK-45 Mod-4 قبل التسليم، صفقة بقيمة ٣٠ مليون دولار، من أجل قاطنين من نوع LSS-FS	٠٠		٢٠٠٢	مدفع بحري	MK-45 127mm/54	٢			
من أجل قاطنين نوع LSS-FS	٠٠		٢٠٠٢	صاروخ سطح جو	RIM-162 ESSM	(٣٦)			
Flyvefisken Class من أجل سفن من فئة فالافيسكين Nielsen Nielsen Class FAC/MCM والنقاط المحطة من فئة Nielsen Nielsen	(١٨٠)	١٩٩٨-٢٠٠٣	(١٩٩٤)	صاروخ سطح جو	RIM-7M Sea Sparrow	(١٨٠)			
جمهورية الدومينيكان									
من أجل عمليات مكافحة المخدرات، الوضعية غير محددة	٠٠		(٢٠١١)	طائرة تدريب	EMB-314 Super Tucano	١٠		م : البرازيل	
أمريكية سابقة، مساعدة، محدثة لتصبح Huey-2 قبل التسليم	(١١)	٢٠٠٣	(٢٠٠٢)	مروحية	Bell-205/UH-1H	(١١)		الولايات المتحدة	

يتبع

تابع

أمريكية سابقة، طراز OH-58C	١٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	مروحية خفيفة	Bell-206/OH-1H	١٢	الولايات المتحدة
أمريكية سابقة للبحث والإنقاذ، الرضعية غير محددة	٠٠		(٢٠٠٢)	مروحية	S-61r/hh-3E/F	(٣)	
طراز Schweizer-333، للتدريب	٠٠		(٢٠٠٣)	مروحية خفيفة	Schweizer-330	(٨)	الوكوادور
محولة جزياً من قبل إسبانيا	٠٠		٢٠٠٣	طائرة خفر سواحل	CN-235MP Persuader	١	
مصر							
صنفة بقيمة ٣٤٥ مليون دولار، نموذج K-8E، تتضمن ٧٠ طائرة أو متجربة في مصر	(٤٩)	٢٠٠٣-٢٠٠١	١٩٩٩	طائرة نفاثة للتدريب	K-8 Karakorum 8	٨٠	م: الصين
ألمانية سابقة، التسمية الألمانية 148 - Type أو Tiger Class	٥	٢٠٠٣-٢٠٠٢	(٢٠٠٢)	FAC (M)	Combatante-2 مقاتلة - ٢ Type	٥	ألمانيا
ألمانية سابقة	١	٢٠٠٣	٢٠٠٢	سفنينة إسطاد	Luneburg Class	١	
ألمانية سابقة	٠٠		٢٠٠٢	سفنينة إسطاد	Wester wald Class	١	الولايات المتحدة الأمريكية
أمريكية سابقة، مساعدة، صنفة بقيمة ٢٥ مليون دولار تشمل التجديت لتصبح ٢٠٠٠ - Hawkeye قبل التسليم أمريكي سابق، صنفة بقيمة ٧٧ \$ مليون، الرضعية غير محددة	١	٢٠٠٣	٢٠٠١	طائرة AEW & C طائرة ذاتي الحركة مدفع ذاتي الحركة	E-2C Hawkeye	١	
صنفة بقيمة ٣٥٤ \$ مليون تتضمن صواريخ 3M-88-A2، ARVs و ٣٠ M-113 A2 APC/CPS، مساعدة FMF، ربما يكون التسليم عام ٢٠٠٤	-		٢٠٠١	MRL	M-270MLRS	٢٦	

يتبع

تابع

انظر التعليقات السابق	(٣٠)	٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٠٠١	ناقلة أفراد مدرعة	M-113 A2	٣٠	الولايات المتحدة الأمريكية
انظر التعليق السابق	-		٢٠٠١	عربة إخلاء مدرعة	M-88 A2 Hercules	٣	
صفحة بقيمة \$1٩٧,٩ مليون، جبهة في مصر	(٥٠)	٢٠٠٢-٢٠٠٠	١٩٩٨	عربة إخلاء مدرعة	M-88 A2 Hercules	٥٠	
صفحة بقيمة \$٧٣ مليون، مجموعة في مصر			(٢٠٠١)	عربة إخلاء مدرعة	M-88 A2 Hercules	١٣	
صفحة بقيمة \$١٣٨ مليون، من أجل تحديث ٥ طائرات E-Hawkeye & C 2C لتصبح نسخة ٢٠٠٠ -	(١١)	٢٠٠٢	١٩٩٩	رادار AEW	AN/APS-145	٥	
صفحة بقيمة \$١٤٣ مليون، طراز AN/SPS-48E، التسليم قبل ٢٠٠٦	-		٢٠٠١	رادار الاستكشاف الجوي	AN/APS048	٦	
أمريكي سابق، صفقة بقيمة \$٨٣ مليون، محدثة قبل التسليم تتضمن نسخة واحدة من Block-1B	-		٢٠٠١	CIWS	Phalanx MK-15	٤	
من أجل ٣٤ من أنظمة أفنجر (Avenger) صاروخ أرض جو	(٢٦٣)	٢٠٠٢	٢٠٠٠	صاروخ أرض جو محمول	FIM-92A Stinger	(٥٧٦)	
صفحة بقيمة \$٤٠٠ مليون، طراز Ambassador MK-3، التسليم ٢٠٠٤-٢٠٠٥	-		٢٠٠٠	صاروخ مضاد للسفن	RGM-84 Harpoon	(٤٢)	
صفحة بقيمة \$٣٤٥ مليون تتضمن التسليم المباشر لـ ٣٥ ساعة من K-8E	-		٢٠٠٠	طائرة تدريب	Ambassador Type	٤	
صفحة بقيمة \$٢١-١٧ مليون تتضمن التسليم المباشر لـ ٢	(١١)	٢٠٠٢	(١٩٩٩)	مدفع مقنطر	K-8 Karakorum-8 155-GH-52	٤٥	ل: الصين
						-	فيلندا

تابع

تابع

صفحة بقيمة \$5٦٤ مليون، التسليم ٢٠٠٢-٢٠٠٣	(٤٥)	٢٠٠٢	١٩٩٩	دبابة للمعارك الرئيسية	M-1A1 Abrams	١٠٠	الولايات المتحدة
صفحة بقيمة \$٥٩٠ مليون، التسليم ٢٠٠٤-٢٠٠٥	-		٢٠٠١	دبابة للمعارك الرئيسية	M-1A1 Abrams	١٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
إريتريا							
-	(٨)	٢٠٠٢-٢٠٠١	(١٩٩٩)	طائرة FGA	MiG-29S/ Fulcrum-C	(٨)	روسيا
استونيا							
مساعدة بقيمة \$٢ مليون	٤	٢٠٠٢	٢٠٠١	طائرة مروحية	R44		روسيا
صفحة بقيمة \$١٢ مليون، جزء من شبكة الاستكشاف الجوي BSLTNET	-		٢٠٠١	رادار استكشاف الجوي	AN/TPS-117	١	الولايات المتحدة الأمريكية
أثيوبيا							
بلغاري سابق، قد يتضمن البعض من أوكرانيا و/أو رومانيا تتبع من خلال بلغاريا، الوضعية للأرضين الأخيرة غير محددة	(١٤٠٠)	٢٠٠٢-١٩٩٩	(١٩٩٨)	دبابة للمعارك الرئيسية	T-55	(١٤٠٠)	بلغاريا
فنلندا							
من أجل نظام صواريخ أرض جو ساكو (SAKO) (حدثت SADRAL) على زراعة الألبان من نوع هامينا، هامينا ويوجس (Hamina, Hameena, Pojanna Class) وعلى Rauma Class FAC و Helsinki Class FAC	(٥٤٠)	٢٠٠٢-١٩٩٠	١٩٨٩	صواريخ أرض جو محمول	Mistral	(٥٤٠)	فرنسا
أثاني سابق، صفقة بقيمة \$٦٦ مليون، التسليم ٢٠٠٣-٢٠٠٤	-		٢٠٠٢	دبابة للمعارك الرئيسية	Leopard-2A4	١٢٤	ألمانيا
من أجل FAC ٢ Hamina Class، مجموعة في فنلندا	-		٢٠٠٢	رادار استكشاف جوي - بحري	TRML-CS	٢	

تابع

تابع

صفقة بقيمة \$3٠٠ مليون، منتجة وجمعة في ألمانيا، نسخة Spike-2.5	-		٢٠٠٠	صاروخ مضاد للدبابات	Spike-MR/LR	-	إسرائيل
صفقة بقيمة \$٣٥٠ مليون (\$٥٢٠ مليون تتضمن الاسناد) تتضمن الإنتاج المرخص لـ (١٨)، مُزوَّدة في فرنسا وألمانيا، التسليم ٢٠٠٤	-	٢٠٠١	٢٠٠١	طائرة مروحية	NH-90TTH	٢	بأنغون مختلفون
من أجل ٢ FAC Hamina Class	١	١٩٩٨	١٩٩٨	رادار استكشاف بحري	Scout	٢	هولندا
صفقة بقيمة \$١٧٠ مليون، من أجل Hamina و-FAC T2000 Class		٢٠٠٢	٢٠٠٢	صاروخ أرض جَوّ	Umkhonto-1R	-	جوب أفريقيا
صفقة بقيمة \$١٧٦ مليون (الفروع تتضمن إنتاج القلح في فنلندا)، مشروع TA-2000، التسليم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥	(١٠)	٢٠٠٢	٢٠٠٠	IFV	CV-9030	٥٧	السويد
طراز 9LV225 من أجل FAC2 Haminaclass منتجة في فنلندا	١	١٩٩٨	(١٩٩٧)	رادار ضابط للتيران	9LV	٢	
من أجل FAC Hamina Class	(١٦)	٢٠٠٢-١٩٨٩	(١٩٩٧)	صاروخ مضاد للسفن	RBS-15SF	(١٦)	
صفقة بقيمة ٥٠٠ مليون (\$٥٠) تتضمن تحديث الصاروخ القنبردي الموجود RBS-15 ليصبح نسخة RBS-15SF-3، الرمز قنبردي	-	٢٠٠١	٢٠٠١	صاروخ مضاد للسفن	RBS-15MK-3		
من أجل أنظمة صاروخ أرض جَوّ ASRAD	-	٢٠٠٢	٢٠٠٢	رادار استكشاف جَوّ	HARD	(٤)	
من أجل الاستعمال مع نظام صاروخ أرض جَوّ ASRAD	-	٢٠٠٢	٢٠٠٢	صاروخ أرض جَوّ محمول	RBS-70 MK-2	(٢٠)	
صفقة بقيمة \$٣٥٠ مليون (\$٥٢٠) تتضمن الاسناد) تتضمن التسليم المباشري لـ (٢)، مزوَّدة من قبل فرنسا وألمانيا، التسليم ابتداءً من ٢٠٠٤	-	٢٠٠١	٢٠٠١	طائرة مروحية	NH-90 TTH	١٨	ل: بأنغون مختلفون

تابع

تابع

فرنسا									
الائق سابق	١٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	طائرة بلا طيار	CL-289	١٢		فرنسا
برنامج طائرة بلا طيار MALE، التسليم ٢٠٠٣	-		٢٠٠١	٢٠٠١	طائرة بلا طيار	Eagle	٣		إسرائيل
-	٢	٢٠٠٢	(٢٠٠١)	٢٠٠٢	طائرة نقل	CN-235	٢		إسبانيا
التسليم ٢٠٠٣	-		٢٠٠٢	٢٠٠٢	طائرة نقل	CN-235	٣		
التسليم ابتداء من ٢٠٠٣	-		٢٠٠١	٢٠٠١	رادار استكشاف جوي	Giraffe AMB-3D	٤		السويد
صنفة بقيمة \$٨٩٤ مليون تتضمن (٢) طلبا عام ١٩٩٥ (الزوائد بقيمة \$٤٤٠ مليون تتضمن الإنتاج الفرنسي للقطع)، التسليم ٢٠٠٣	-		١٩٩٩	١٩٩٩	طائرة AEW & C	E-2C Hawkeye	١		الولايات المتحدة الأمريكية
ألمانيا									
Sachsen (F-124 أو Type-124) من أجل ٣ سفن بحرية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ Class، التسليم	-		(١٩٩٧)	(١٩٩٧)	رادار متعدد الاستعمال	APAR	٣		من: هولندا
انظر التعلق السابق	-		(١٩٩٧)	(١٩٩٧)	رادار استكشاف جوي - بحري	SMART-L	٣		
صنفة بقيمة \$١٢ مليون، طراز سيارة الاسعاف، التسليم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤	(٥)	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	ناقلة أفراد مدرعة	Bv-206S	٣١		السويد
من أجل أنظمة صاروخ أرض جو (ASRAD أو TeFlasYs (Ozelot متجهة في ألمانيا، التسليم ٢٠٠١ - ٢٠٠٣	(٧)	٢٠٠٢-٢٠٠١	١٩٩٨	١٩٩٨	رادار استكشاف جوي	HARD	١٠		
من أجل طائرات من نوع K-130 Class، تتضمن التجميع في ألمانيا، لم يتم توقيع العقد بعد	-		(٢٠٠٢)	(٢٠٠٢)	صاروخ مضاد للسفن	RBS-15 MK-3	-		

تابع

تابع

جزء من ١٢٥ \$ مليون لتحديث ١٧ طائرة مروحية من نوع Super Lynx MK-88A تصبح طراز Super Lynx MK-88	(٣)	٢٠٠٢	(١٩٩٩)	طائرة رادار للبشرية العسكرية	Scaspray-3000	(١٥)	الملكة المتحدة
من أجل سفن بحرية من نوع (F-124) أو Type-124 Sachsen Class	-		٢٠٠١	صاروخ أرض جو	RIM-66M Standard 2	-	الولايات المتحدة الأمريكية
الرمز ألتي-2، Fliegerfaust، جزء من برنامج الإنتاج الأوروبي Stinger Production Programme تتضمن التجميع النهائي في ألمانيا	(١٤٠٠)	٢٠٠٢-١٩٩٨	١٩٨٦	صاروخ أرض جو محمول	FIM-92C Stinger	(١٤٠٠)	الولايات المتحدة الأمريكية
اليونان							
صفحة بقيمة ٤٦٧ - ٥٠٠ \$ مليون تتضمن (٤) رادارات PS-890 من السويد، التسليم ابتداء من ٢٠٠٣، مع خيار شراء (٢) إضافيتين	-		١٩٩٩	طائرة AEW & C	EMB-145 AEW & C	٤	س: البرازيل
من أجل مقاتلات SAR، التسليم ٢٠٠٣	-		١٩٩٨	طائرة نقل	CL-415	٢	كندا
صفحة بقيمة ٩٠ \$ مليون (الترائد ١١٠ بائنة)، من أجل مقاتلة SAR، مع خيار شراء (٢) إضافيتين من نسخة النقل، التسليم ٢٠٠٣	-		٢٠٠٠	طائرة مروحية	AS-532 UL/AS-332 LI	٤	فرنسا
صفحة بقيمة ٣٥ \$ مليون	-		٢٠٠٢	طائرة بلا طيار	Crocetelle	(٨)	
صفحة بقيمة ١,٤ \$ مليون تتضمن ٢٠٠ صاروخ MICA و٦٥ صاروخ SCALPEG وتحديث ١٠ Mirage-2000-EG يونانية لتصبح Mirage-2000-5، التسليم ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤	-		٢٠٠٠	طائرة FGA	Mirage-2000-5	(١٥)	
طراز MICA-EM، MICA-IR، مع خيار شراء (٥٠) إضافية، انظر أيضاً التعليق السابق	-		٢٠٠٠	BVRAMM	MICA	٢٠٠	

يتبع

طراز SCALP-PEG ، التسليم ابتداء من ٢٠٠٣ ، انظر أيضا التعليق السابق	-			٢٠٠١	ASM	Storm Shadow/ SCALP	٥٦	ألمانيا
-	-			(٢٠٠٢)	آلية الاستطلاع	VBL	٧٠	
صفحة بقيمة ٤,٥ - \$٤,٩ بليون، لم يتم توقيع العقد بعد	-			(٢٠٠٢)	طائرة FGA	Eurofighter/ Typhoon	٦٠	
صفحة بقيمة ١٢٤ - \$٢٧٨ مليون (الرواند ١٢٠ يالينغ) تتضمن ALVs ٧٨ ، التسليم ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤	-			٢٠٠١	مدفع دفع ذاتي	PZH-2000 155mm	٢٤	
انظر التعليق السابق	-			٢٠٠١	ALV	PZH-2000 ALV	٢٨	
طراز Leopard-2HEL ، التسليم ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨	-			٢٠٠٢	ذخيرة للمعارك الرئيسية	Leopard-2A5	١٧٠	
مجموعة في اليونان	-			٢٠٠٢	APC	Buifel	٢٤	
-	-			٢٠٠٢	ABL	PSB-2	(١٢)	
جزء من برنامج Peace Icarus - 2000 الذي يساوي \$٣١٥ مليون لتحديث (٣٦) طائرة F-4E FGA ، التسليم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	(١٠)		٢٠٠٢	١٩٩٧	طائرة زرادع مقاتلة >	AN/APG-65	(٣٦)	
جزء من برنامج الإنتاج الأوروبي ستيغر (European Stinger Production Programme) بتضمن إنتاج الأجزاء في تركيا	(٣٥٠)		١٩٩٨-٢٠٠٢	١٩٨٦	صاروخ أرض جو محمول	FIM-92C Stinger	(٣٥٠)	
صفحة بقيمة \$١٣٤ مليون تتضمن أنظمة صاروخ أرض جو ASRAD	(٢١٦)		٢٠٠٢	٢٠٠٠	صاروخ أرض جو محمول	FIM-92C Stinger	(٤٣٢)	
لم يتم توقيع العقد بعد، التسليم ابتداء من ٢٠٠٤	-			(٢٠٠٢)	صاروخ جو-جو قصير المدى	IRIS-T	(٣٥٠)	

تابع

صنفية بقيمة \$٢٥ مليون تتضمن (٣) قاذفات ، من أجل Super Vita Class FAC (٣)	-		٢٠٠٠	صاويخ أرض جوي	RIM-116A RAM	(١٢٦)	ألمانيا
صنفية بقيمة ٠,٩٢ - ١,٢٦ بليون تتضمن ٢ صنف من شخص (الفرع ١١٥ بالبلدة) ، الرمز يوناني Katsomis Class التسليم ٢٠٠٥	-		(٢٠٠٢)	غواصة	Type-214	١	
صنفية بقيمة \$٢٢ مليون (الرواند ٢٠١٠ بالبلدة) ، التسليم ٢٠٠٥ - ٢٠٠٤	-		(٢٠٠٢)	طائرة نقل	C-27J Spartan	١٢	إيطاليا
جزء من شبكة NADGE (NATO Air Defence) البيئية البرية للدفاع الجوي (Ground Environmental) طراز RAT-3IDL	-		(٢٠٠٢)	رادار استكشاف جوي	RAT-3IS/L	١	
صنفية بقيمة \$٢٥٥ مليون ، من القروض أن تسلم من فرنسا و/ أو ألمانيا ، مع خيار شراء ٤ إضافية ، لم يتم توقيع المقدم يعد	-		٢٠٠٢	طائرة مروحية	NH-90TTH	٤٢	باتاغون مختلفون
هولندي سابق	٨		٢٠٠٠	AEV	PIPz-1		
من أجل (٣) FAC من نوع Super Vita Class و (٤) FAC محمّلة من نوع Osprey-55 (Pirpolitis Class Type	(١١)		٢٠٠٠	رادار ضابط للبريان	LIROD	(٧)	هولندا
انظر التعليق السابق	(١١)		٢٠٠٠	رادار استكشاف جوي - بحري	Variant	(٧)	
من أجل (٣) FAC من نوع Super Vita Class	-		٢٠٠٠	رادار استكشاف جوي	MW-08	٣	إيطاليا
من أجل (٣) FAC من نوع Super Vita Class	-		٢٠٠٠	رادار ضابط للبريان	STING	٣	
من أجل (٣) FAC من نوع Super Vita Class	-		٢٠٠٠	رادار استكشاف بحري	Scout	٣	

يتبع

تابع

هلندي سابق، بصفتين واحدة بقيمة \$٣٤ مليون وأخرى بقيمة \$٥٥ مليون، الرمز يوناني Elij Class	١		٢٠٠٢	سفنينة حربية	Kortenaer Class	٣	هولندا
صفقة بقيمة \$٤٠٠ مليون أو \$٧٠٠ مليون تتضمن الصواريخ، الرصعة غير محددة	-		(٢٠٠٢)	نظام صاروخي أرض جو متحرك	SA-15/9A331 Tor-M1	١٩	روسيا
انظر التعليق السابق	-		(٢٠٠٢)	صاروخ أرض جو	SA-15 Gauntlet/9M338	(٣٢٣)	
صفقة بقيمة \$٣٠٠ مليون، لاستبدال (٦) من طليبة ١٩٩٩ بـ (٢١) تحوذة إلى قبرص	١٠		٢٠٠٠	نظام صاروخ أرض جو متحرك	SA-15/9A331 Tor-M1	١٠	
من أجل أنظمة صاروخ أرض جو SA-15/9A331 Tor-M1	(١٧٠٠)		(٢٠٠٠)	صاروخ أرض جو	SA-15 Gauntlet/9M338	(١٧٠٠)	
صفقة بقيمة \$٩٥ مليون	(٥٠)	٢٠٠٢	٢٠٠١	صاروخ مضاد للدبابات	AT-14/9M133 Kornet	١١٠٠	
صفقة بقيمة \$٦٤ مليون، الرمز يوناني Kefallinia Class التسليم ٢٠٠٤	-		٢٠٠٢	عربة قيادة مدرعة/ مركب هبوط	Pomornik Class	١	
صفقة بقيمة ٣٤ - \$٤٤ مليون، التسليم ٢٠٠٤	-		٢٠٠٢	Arty locating رادار	ARTHUR	(٦)	السويد
من أجل ٤ طائرات EMB-145AEW & CAEW مطلوبة من المرازيل، صفقة بقيمة ٤٧٦ - \$٥٠٠ مليون تتضمن الطائرات، مع خيار شراء (٢) إضافيتين، التسليم ابتداء من ٢٠٠٣	-		١٩٩٩	طائرة رادار AEW	PS-890 Erieye	٤	
صفقة بقيمة \$٦٨٠ مليون، مع خيار شراء (٤) إضافية، لم يتم توقيع العقد بعد	-		(٢٠٠٢)	طائرة مروحية مقاتلة	AH-64D Apache	١٢	الولايات المتحدة الأمريكية

يتبع

طائرة من طراز ايطالي سابق قد أعيد شرائها من قبل مصنع أمريكي وبيعت إلى اليونان	-	٢٠٠٢	طائرة نقل	C-130H Hercules	٢
صفقة F-16C بقيمة ٢,١ \$ مليون، طراز F-16C Block-52+، تتضمن طراز F-16D، التسليم ٢٠٠٣-٢٠٠٤	-	٢٠٠٠	طائرة FGA	F-16C	٥٠
صفقة Peace Xenia بقيمة ١٨٣ \$ مليون، تتضمن (٤) من طراز F-16D، التسليم ٢٠٠٤	-	٢٠٠١	طائرة FGA	F-16C	١٠
صفقة بقيمة ٢٢٣-٢٤٠ \$ (الزوائد ١٢٠ بالغة تتضمن إنتاج القطع من أجل T-6A/PC-9/300PC-9) في اليونان، تتضمن T-٦٥) طراز مسلح من T-6A، و(٢٠) طراز مسلح من OB، مع خيار شراء (٥) إضافية، التسليم ٢٠٠٣-٢٠٠٣	(٣٠)	٢٠٠٢-٢٠٠٠	طائرة تدريب	PC-9/T-6A Texan-2	٤٥
طراز Aegean Hawk S-70B-6، مع خيار شراء (٧) إضافيتين	-	٢٠٠٠	طائرة مروحية AS/ASW	S-70B/SH-60B Seahawk	٢
أمريكي سابق، مساعدة، طراز T-2C	١٠	٢٠٠١-٢٠٠٢	طائرة تدريب ثنائية AEV	T-2E Buckeye	١٠
أمريكي سابق، مساعدة، الرضعة غير عمدة	(٧)	٢٠٠٢	طائرة تدريب ثنائية	M-728	٧
صفقة بقيمة ٨٨٧ \$ مليون (١٣، ١) مليون تتضمن خيار شراء ٢ إضافيتين، الزوائد ١٢٠ بالغة	(١١)	٢٠٠٢	نظام صواريخ أرض-جو	Patriot	٤
من أجل أنظمة صواريخ أرض-جو Patriot	-	(١٩٩٩)	صواريخ أرض-جو	MIM-104 PAC-3	-
أمريكي سابق، طراز Phalanx Block-1A، التسليم ٢٠٠٤	-	٢٠٠٢	CIWS	Phalanx MK-15	٢
أمريكي سابق، مساعدة، الرمز غير عمدة، الرضعة غير عمدة	(١٠٠)	٢٠٠٢	BVRAM	AIM-7M Sparrow	١٠٠

تابع

جزء من صفقة بقيمة 8٨9 مليون من أجل ١٠٠٧ صاروخ لليونان ، إيطاليا والمملكة المتحدة ، التسليم ٢٠٠٣-٢٠٠٤	-			٢٠٠١	صاروخ أرض جو محمول	FIM-92A Singer	-	الولايات المتحدة
	(٥١)	٢٠٠٢-٢٠٠١	١٩٩٩	صاروخ سطح - سطح	MGM-140A ATACMS	(٥١)		
أمركي سابق ، مساعدة ، الرضعية غير محددة	(٢٠٨)	٢٠٠٢	١٩٩٩	صاروخ أرض - جو	RIM-66B Standard-IMR	٢٠٨		
صفقة بقيمة 9٨,٥ مليون ، الرمز يوناني Katalimia Class	٢	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٠	عربة قيادة مسلحة/ مركب هبوط	Pomornik Class	٢	أوكرانيا	
الرمز يوناني Pirpolitis Class أو 56 - Type Hellenic	(١١)	٢٠٠٢	١٩٩٩	مركز دورية	Osprey-55Type	٤	ل : الدنمارك	
صفقة بقيمة ١,٢٦ - ١,٠٩٢ مليون تتضمن التسليم المباشر لواحده (الرواند ١١٥ سائلة) ، الرمز يوناني Katsonis Class ، التسليم ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨	-		٢٠٠٠	غواصة	Type-214	٢	ألبانيا	
صفقة بقيمة 7٧٠ مليون تتضمن تحديث ٣ غواصات من نوع يوناني 209 - Greek Type	-		٢٠٠٢	غواصة	Type-214	١		
، Promethus ، الرمز يوناني 1٢٨ مليون ، التسليم ٢٠٠٣	-		١٩٩٩	سفينة الاسناد	Eina Class	١	إيطاليا	
صفقة بقيمة 3٢4 مليون ، مع خيار شراء (٤) إضافية ، التسليم ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤	-		١٩٩٩	FAC (M)	Super Vita Type	٣	المملكة المتحدة	
جزء من شبكة NADGE (البيئة البرية للدفاع الجوي لحلف ناتو) (NATO Air Defense Ground) ، طراز RAT-3IDL ، Environmental	-		٢٠٠٢	رادار استكشاف جوي	RAT-3IS/L	٣	س : إيطاليا	

هنغاريا

تابع

تابع

صفقة بقيمة \$٢٨٠ مليون، من أجل تحديث طائرة حاملة Viraat Class وربما (٥) مدفعات Rajput Class وسفن أخرى، من أجل الاستعمال مع صواريخ أرض – جو Barak	(١)	٢٠٠١	(٢٠٠١)	رادار ضابط للتيار	EL/M-2221	(٧)	إسرائيل	
صفقة بقيمة \$٢٨٠ مليون، من أجل تحديث طائرة حاملة Viraat Class وربما (٥) مدفعات عدائية Rajput Class وسفن أخرى	(٢٤)	٢٠٠١	(٢٠٠١)	صواريخ أرض – جو	Barak	-		
-	-	-	٢٠٠٢	رادار استكشاف جوي	Green Pine	٢		
من أجل سفن حربية Brahmaputra Class (٣) من أجل سفن حربية حاملة طائرة و (٣) سفن Class، قد تكون مضمنة في الهند على أنها NST-58 Class	(١٨)	٢٠٠٢-٢٠٠٠	(١٩٩٣)	توريد ASW	A244/S 324 mm	٣٦		
من أجل تحديث طائرة حاملة Viraat Class و (٣) سفن حربية Class، تتضمن Brahmaputra Class (Project-16A)، تتضمن التجميع في الهند	(٣)	٢٠٠١-١٩٩٥	(١٩٨٩)	رادار استكشاف جوي	DA-05	٤		
من أجل تحديث طائرة حاملة Viraat Class و (٣) مدفعات Class (Project-15) Delhi Class و (٣) سفن حربية Class (Project-16A) Brahmaputra Class، تتضمن التجميع في الهند	(٦)	٢٠٠١-١٩٩٧	(١٩٨٩)	رادار استكشاف جوي	LW-08	٧		
انظر التعليق السابق	(٨)	٢٠٠١-١٩٩٧	(١٩٨٩)	رادار استكشاف بحري	ZW-06	(١٠)		
صفقة بقيمة ٢٠ – \$٧٥ مليون، تتضمن ٤٠ نجمة في الهند وبنزودة كلها بمحركات هندية، الرمز هندي ARV-3، مع خيار شراء ١٢٠ واحدة إضافية، التسليم ٢٠٠٢-٢٠٠٤	(١٤)	٢٠٠٢	٢٠٠٢	ARV	WZT-3	٨٠		
								بولندا

تابع

صفحة بقيمة \$92 مليون، التسليم 2002-2003	(٢)	٢٠٠٢	١٩٩٩	٢٠٠١	AEW	طائرة مروحية	Ka-31/Helix		روسيا
صفحة بقيمة \$108 مليون، التسليم 2003	-				AEW	طائرة مروحية	Ka-31/Helix	٥	
صفحة بقيمة 1٥٥ - ١,٨ بليون، طراز Su-30MK1، طلبت وهي في مرحلة التطوير وقد تم تسليم الـ (١٦) الأولى بشكل طراز Su-30K على أن تُحدَّث لتصبح طراز Su-30MK1، بعد التسليم، التسليم ١٩٩٧-2003	(٢٨)	٢٠٠٢-١٩٩٧	١٩٩٦	٢٠٠١	FGA	طائرة	Su-30MK/ Flanker	٤٠	
طراز Su-30MK1، التسليم 2003/2004	-		١٩٩٨		FGA	طائرة	Su-30MK/ Flanker	١٠	
من أجل طائرة FGA Su-30MK1	(٣٠٠)	٢٠٠٢-١٩٩٧	١٩٩٦		BVRAMM		AA-10C/d Alamo/R-27E	(١١٤٠)	
من أجل FGA Su-30MK1 ومن أجل الطائرة القتالية المحيثة Mig-21 bis (Mig-21-93) وروسيا من أجل الطائرة Mig-29 والمحثة الأحدث Mig-27ML	(٦٠٠)	٢٠٠٢-١٩٩٧	(١٩٩٦)		صاروخ جو-جو قصير المدى		AA-12Archer/ R-73	(٣٩٠٠)	
انظر التعليق السابق	-		(٢٠٠٠)		BVRAMM		AA-12Archer/ R-77	(٧٥٠)	
روسي سابق، تأجير، لم يتم توقيع العقد بعد	-		(٢٠٠٢)		طائرة قاذفة للقتال		Tu-22 M3/ Backfire-C	(٤)	
من أجل ٢ سفن ايراز Magar Class. الرمز غير محدد	(٢)	١٩٩٧	(١٩٩٢)		بحري		140mmRL	(٤)	
صفحة بقيمة ١٢ بليون روبل، لم يتم توقيع العقد بعد	-		(٢٠٠٢)		MRL		BM-9A52 Smerch	١٤	
صفحة بقيمة ٦ بلايين روبل تتضمن صواريخ SA-19	(١٤)	٢٠٠٢	(٢٠٠١)		AAV (GIM)		256M Tunguska	١٤	
صفحة بقيمة ٦ بلايين روبل تتضمن (١٤) (GIM AAV)	(٢٢٤)	٢٠٠٢	(٢٠٠١)		صواريخ أرض-جو		SA-19 Grimson/ 9M111	(٢٢٤)	

صفحة بقيمة ٢٠٠٠ - \$٧٠٠ مليون (تتضمن ٥٥ بناية دفعة مقدمة)، قد تم طلبها كجزء من جوائز باكستان على ديابات 320T-80UB، تتضمن ١٨٦ بجتهمة في الهند، التسليم ٢٠٠١_٢٠٠٤	(١٢٤)	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠١	دبابة المعارك الرئيسية	T-90S	٣١٠
من أجل (٣) مدشترات Delhi Class (Project-15) و(٤) جائرات Kora Class (Project - A25)	١٠	٢٠٠٢-١٩٩٧	(١٩٩٣)	رادار ضابط للبرون	Bass Tt It	١٠
من أجل (٣) مدشترات Delhi Class (Project - 15) و(٤) جائرات Kora Class (Project - A25)، من أجل الاستخدام مع صواريخ SS-N-25	٧	٢٠٠٢-١٩٩٧	(١٩٩٣)	رادار استكشاف جوي	Plank Shave	٧
من أجل (٤) جائرات Kora Class (Project-A25)	٤	٢٠٠٢-١٩٩٨	(١٩٩٢)	رادار استكشاف جوي	Cross Dome	٤
من أجل مدشترات Delhi Class (Project-15) و المدشترات المحشثة-2 (Rajput Kashit، السفن الحربية Class Brahmaputra 16A (Project-، وخسافترات Class FAC و (Project - 25A) Kora Class (Vibhrut) Tarantul-1	(٣٠٠)	٢٠٠٢-١٩٩٧	(١٩٩٣)	صاروخ مضاد للسفن	SS-N25/Kh-35 Uran	(٤١٦)
جزء من صفقة بقيمة ٤٧٨-٦٢٦ مليون من أجل تحديث ما يصل إلى (١٢٥) طائرة قتال من طراز MiG-21bis لتصبح طراز (MiG-21I (UPG)، مع خيار شراء (٥٠) إضافية، التسليم ٢٠٠١-٢٠٠٥/٢٠٠٥	(٧٨)	٢٠٠٢-٢٠٠١	١٩٩٦	طائرة زراد مقاتلة	Kopyo	(١٢٥)
صفحة بقيمة ١٥ - \$٢٥ مليون تتضمن ١٥٠ صاروخاً، قد لا يكون تم توقيع العقد بعد	-		(٢٠٠٢)	نظام صاروخ أرض - جوي	SA-12/S-300V	(٤)
انظر التعليق السابق	-		(٢٠٠٢)	صاروخ أرض - جوي	SA-12b Gianu/9M82	١٥٠

من أجل تحديث ٨ طائرات ASW/MP وTu-142و لتصحيح طراز Tu-142١، وحوال (١٤) طائرة مروحية-Ka-28ASW وطائرات MP/ASW-11-38	(٣)	٢٠٠٢	(٢٠٠٠)	MP طائرة رادار	Zmei/Sea Dragon	(٢٧)	(١٤٤٠)
من أجل الطائرات الروحية Mi-17	(٤٨٠)	٢٠٠٢	(٢٠٠٠)	صاروخ مضاد للسفن	AT-16/9M120	٣	(١٤٤٠)
صفحة بقيمة ٣٥،٤ بليون روبل (٠،٨٢ - ١ \$ بليون)، الرمز هندي Talwar Class ، الرمز روسي ٣٥،٦ Type-11، قد تم طلبها بسبب المشاكل بالنسبة لإنتاج الهندي للسفن الحربية الرئيسية، التسليم ٢٠٠٣/٢٠٠٤	-	١٩٩٧	(٢٠٠٠)	سفينة حربية	Krivak-4Class	٣	(١٠٨)
طراز SA-N-7/9M38M1 من أجل سفن حربية Class Krivak-4 (Talwar)	-	(٢٠٠٠)	(٢٠٠٠)	صاروخ أرض - جو	SA-11 Gadfly/9M38M1	(١٠٨)	(١٠٨)
من أجل سفن حربية Class Krivak-4 وقطاعات جديدة وأخرى عملاقة من نوع Kilo Class	(٣٨)	٢٠٠١-٢٠٠٢	(١٩٩٨)	صاروخ مضاد للسفن	SS-N-27/3M54E1	(٩٦)	(٩٦)
صفحة بقيمة ٣٢-٥٠ مليون	(١٥٠٠)	٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٠٠١	صاروخ أرض - جو محمول	SA-18 Grouse/Igla	(٢٥٠٠)	(٢٥٠٠)
روسي سابق، تم تحديته قبل التسليم، لم يتم توقيع العقد بعد، التسليم ٢٠٠٤/٢٠٠٥	-	(٢٠٠٢)	(٢٠٠٢)	حاملة طائرات	Gorshkov Class	١	(٢٠٠٢)
طراز AD/SAM أنظمة (٦) من أجل SA-N-11/9M1111 من أجل Kashan على حاملة طائرات واحدة من نوع Gorshkov Class لم يتم توقيع العقد بعد	-	(٢٠٠٢)	(٢٠٠٢)	صاروخ أرض - جو	SA-19 Gritson/9M111	(٣٦٠)	(٣٦٠)
طراز AD/SAM أنظمة (٦) أنظمة AD/SAM Krivak-4 (Talwar) على Class Kashan (٣) سفن حربية Class Kashan	-	(١٩٩٧)	(١٩٩٧)	صاروخ أرض - جو	SA-19 Gritson/9M111	(٣٦٠)	(٣٦٠)
قد يكون روسي سابق، إيجار، التسليم ٢٠٠٤، لم يتم توقيع العقد بعد	-	(٢٠٠٢)	(٢٠٠٢)	غواصة نووية	Akula-2 Class	٢	(٢٠٠٢)

تابع

صفقة بقيمة \$3٠,٤ مليون	(٤٢)	٢٠٠١-٢٠٠٢	١٩٩٩	ARV	VT-72B	٤٢	سلوفاكيا
بريطاني سابق، صفقة بقيمة \$٢٤ مليون، محادثة التصحيح من طراز T-4 (١) قبل التسليم، التسليم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	١	٢٠٠٢	١٩٩٧	طائرة التدريب/FGA	Harrier T-4	٢	المملكة المتحدة
صفقة بقيمة \$١٤٦ مليون	-		٢٠٠٢	رادار لرصد المدفعية	AN/TPQ-37 Firefinder	٨	الولايات المتحدة الأمريكية
			(٢٠٠٢)	رادار لرصد المدفعية	AN/TPQ-37 Firefinder	(٦)	
صفقة بقيمة \$١٤٢ مليون	صفقة بقيمة \$١٤٢ مليون	-	(١٩٩٦)	BVRAMM	AA-10a/b Alamo/R-27	(١١٤٠)	أوكرانيا
من أجل طائرة Su-30MKI FGA، الرمز غير محدد	(٣٧٠)	١٩٩٧-٢٠٠٢	٢٠٠٢	طائرة نقل	Il-76M/Candid-B	٣	أوزبكستان
بيعت عبر روسيا، من أجل التعديل في إسرائيل لتصحيح من طراز C & A-50EMI AEW، التسليم ابتداء من ٢٠٠٥، لم يتم توقيع العقد بعد	-		٢٠٠١	طائرة وقود	Il-78M/Midas	٦	
صفقة بقيمة \$١٥٠ مليون، طراز Il-78MK، قد يكون العدد المطلوب ٤٠، التسليم ٢٠٠٣	-	١٩٨٤-٢٠٠٢	(١٩٨١)	صاروخ مضاد للسباتات	MILAN	-	ل: فرنسا
طراز MILAN-2، من أجل BMP-2IFVs	(٥٠,٥٠٠)		(٢٠٠٢)	غواصة	Scorpene Class	٦	
مشروع - ٧٥ (Project -75) بقيمة \$٨,١ بلون، لم يتم توقيع العقد بعد	-		١٩٨٣	طائرة MP	Do-228MP	٤٧	ألمانيا
من أجل حراسة الشواطئ	(٣٢)	١٩٩٣-٢٠٠٢	٢٠٠٠	طائرة FGA	Su-30MK/Flanker	١٤٠	روسيا
صفقة بقيمة ٣ - \$٤,٢ بلون، طراز Su-30MKI، من أجل التسليم ٢٠٠٥-٢٠١٤ أو ٢٠١٧-٢٠١٨	-		(١٩٨٨)	صاروخ مضاد للسباتات	AT-5 Spandrel/9M113	-	
من أجل BMP-2، IFVs، تم طلبها من الاتحاد السوفياتي وقد صنعت بموجب رخصة روسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي	(٤٨٠٠)	١٩٩٢-٢٠٠٢					

يتبع

تابع

طرز Jaguar International-IT، الرمز هندي Shamsheer، قد يكون التسليم إبتداء من ٢٠٠٣/٢٠٠٤	-	١٩٩٩	طائرة FGA	Jaguar International	١٧	المملكة المتحدة
طرز Jaguar International - IT، التسليم حتى ٢٠٠٧	-	(٢٠٠٠)	طائرة FGA	Jaguar International	٢٠	
-	-	(١٩٩٦)	سفينة ائزال	Magar Class	١	الندونيسيا
اندونيسيا						
تتضمن (٦) من أجل SAR، قد تم طلب المزيد من أجل نقل الشخصيات الهامة	(١١)	٢٠٠١-٢٠٠٢	طائرة مروحية	AS-332 B Super Puma	١٣	سن : فرنسا
من أجل التدريب	(١١)	٢٠٠٢	طائرة مروحية خفيفة	EC-120B Colibri	١٥	
صفحة بقيمة \$٥٠ مليون، من أجل (٣) طائرات CN-235 MPA صُغت في أندونيسيا، تسليم الطائرات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	(١)	٢٠٠٢	طائرة رادار للشرطة العسكرية	Ocean Master	١٣	هولندا
صفحة بقيمة \$٢٢ مليون تتضمن (٤) ادرات Variant، من أجل مركب الدورية Type (Singa Class APB-57)	٢	٢٠٠٠	رادار ضباط للبريان	LIROD	٤	
انظر التعليق السابق	٢	٢٠٠٠	رادار استكشاف جوي - بحري	Variant	٤	روسيا
صفحة بقيمة ١١ - ١٢ مليون تتضمن طائرتين مروحيتين Mi-2	-	٢٠٠٢	طائرة مروحية	Mi-17/HipH	(٨)	
روسى ساتي، صفقة بقيمة ١١ - ١٢ مليون تتضمن ٨ طائرات مروحية Mi-17	-	٢٠٠٢	طائرة مروحية خفيفة	Mi-2/Hoplite	٢	ستغافورة
ستغافوري سابق	٢٠٠٢	(٢٠٠١)	طائرة تدريب	SF-260M	١٩	

تابع

تابع

-	(٢٠٠٠)	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٠	صاروخ مضاد للدبابات	AT-4 Spigot/ 9M111	-	
الرمز الإيراني Towsan-1	(٤٠٠)	٢٠٠٢-١٩٩٩	(١٩٩٨)	صاروخ مضاد للدبابات	AT-5Spandrel/ 9M113	-	
الرمز الإيراني Iran-140، الوضعية غير محددة	-		١٩٩٧	طائرة نقل	An-140		أوكرانيا
إيرلندا							
هولندي سابق	(٩)	٢٠٠٢	٢٠٠٢	رادار ضابط للتيار	Flycatcher	٩	سن: هولندا
صفحة بقيمة \$٦٣ مليون، طراز PC-9M، التسليم ٢٠٠٤			(٢٠٠٢)	طائرة تدريب	PC-9	٨	سويسرا
صفحة بقيمة \$٥٠,٨ مليون، تتضمن CP (٤) وواحد ARV وواحد من طراز سيارة الإسعاف، طراز Piranha - 3H	٤٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	١٩٩٩	APC	Piranha-3 8x8	٤٠	
طراز Piranha-3H، تتضمن CP (٤) وواحدة من طراز سيارة الإسعاف	-		(٢٠٠٢)	APC	Piranha-3 8x8	٧٥	
إسرائيل							
مجموعة وسفينة من قبل شركة مدنية من أجل القوات المسلحة الإسرائيلية، طراز G-120A-1، الرمز الإسرائيلي Snuni	٣	٢٠٠٢	٢٠٠٢	طائرة تدريب	G-115T Acro	٢٧	سن: ألمانيا
أثلاثي سابق، قرض لمدة سنتين لوجود احتمال حرب في الشرق الأوسط، التسليم ٢٠٠٣	-		(٢٠٠٢)	نظام صاروخ أرض-جو	Patriot	٢	
انظر التعليق السابق	-		(٢٠٠٢)	صاروخ أرض-جو	MIM-104 Patriot	١٢٨	
صفحة بقيمة \$٥,٩ مليون تتضمن تحديث AH-64As ١٠ و AH-64D، الرمز الإسرائيلي Sharaf، مع خيار شراء ١٢ إضافية، التسليم ٢٠٠٥	-		٢٠٠١	طائرة مروحية مقاتلة	AH - 64D Apache	٨	الولايات المتحدة الأمريكية

يتبع

من أجل طائرات مروحية AH-64D	-	-	-	(٢٠٠٠)	صاروخ مضاد للدبابات	AGM-114K Hellfire	(٤٨٠٠)	الولايات المتحدة
من أجل تحديث طائرة مروحية واحدة AH-64A لتصبح من طراز AH-64D، التسليم 2003	-	-	٢٠٠١	طائرة زرادق مقاتلة	AN/APG-78 Longbow	(١١)		
صفحة 5- Peace Marble بقيمة ٢,٥ \$ بليون (الرواند ٢٥ بالغة)، محمولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، الرمز إسرائيل Sufa، التسليم ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥	-	١٩٩٩	١٩٩٩	طائرة FGA	F-16I	٥٠		
صفحة 5- Peace Marble بقيمة ٢ \$ بليون (تتضمن ١,٣ بليون من أجل الطائرات و ٣٠٠ \$ مليون من أجل المحركات)، التسليم ٢٠٠١ - ٢٠٠٩	-	-	٢٠٠١	طائرة FGA	F-16I	٥٢		
صفحة بقيمة ١٧٤-٢٠٦ \$ مليون، معدلة في إسرائيل لتصبح طائرة ELINT، التسليم ابتداء من ٢٠٠٣	-	-	٢٠٠١	طائرة نقل	Gulfstream-5	٣		
طراز B200CT، معدّل في إسرائيل لتصبح الرمز الإسرائيلي Zuffi-3، التسليم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	(٣)	٢٠٠٢	٢٠٠١	طائرة نقل خفيفة	King Air B200/ C12	٨		
طراز B200CT، من أجل التدريب، الرمز الإسرائيلي Zuffi	-	-	٢٠٠٢	طائرة نقل خفيفة	King Air B200/ C12	(٦)		
صفحة بقيمة ٢١٢ \$ مليون، طراز S-70A-55، الرمز الإسرائيلي Yanshuf-3	(٢٤)	٢٠٠٢	٢٠٠١	طائرة مروحية	S-70A/DH-60L	٢٤		
-	(٤٢)	٢٠٠٢-٢٠٠١	١٩٩٩	BVRAAM	AIM-120B AMRAAM	(٤٢)		
التسليم ٢٠٠٣	-	-	٢٠٠١	BVRAAM	AIM-120C AMRAAM	٤٨		

تابع

صفحة بقيمة 8٨٠ مليون	-	٢٠٠٢	صاروخ مضاد للبيات	BGM-71 TOW	٢٠٣٠	
صفحة بقيمة 3٣١ مليون	(٢٠)	٢٠٠٢	ASM	Popeye-1	٤٠	
صفحة بقيمة ٢٦ مليون	(١٦)	٢٠٠٢-٢٠٠١	صاروخ مضاد للسفن	RGM-84 Harpoon	١٦	
إيطاليا						
طراز NBC استطلاعي	(١٤)	٢٠٠٢-٢٠٠٠	ناقلة أفراد مدرعة	VAB-VTT	١٤	فرنسا
من أجل تحديث (١٨) طائرة Atlantic MP-1/ASW	(١٧)	٢٠٠٢-١٩٩٧	طائرة زلزال MP	Ignaea/Yaran	١٨	
صفحة بقيمة ٤٥٥-٥١٠ مليون تتضمن ٦٨ إنتاج مرخص، التسليم ٢٠٠٣	-	٢٠٠٢	مدفع ذاتي الحركة	PZH-2000 155mm	٢	ألمانيا
لم يتم توقيع العقد بعد	-		صاروخ جو-جو قصير المدى	IRIS-T	-	
ربما لم يتم توقيع العقد بعد	-		ناقلة أفراد مدرعة	Bv-206S	٥٨	السويد
التسليم ٢٠٠٣	-		ASM	Storm Shadow/SCALP	(٢٠٠٠)	المملكة المتحدة
-	(٤)	٢٠٠٢	طائرة نقل	C-130J-30 Hercules	٤	الولايات المتحدة الأمريكية
-	(١)	٢٠٠٢-٢٠٠١	طائرة نقل	C-130J-30 Hercules	٦	
أمريكي سابق، إيجار بقيمة ٧٦٠ مليون حتى يتم تشغيل القاتلة الأوروبية (Eurofighter) ستة ٢٠١٠، طراز F-16B، F-16A، SADF Block-16، تتضمن ٤ من طراز F-16B، حذائية قبل التسليم، قد تم طلب ٤ إضافية من أجل قطع الإيجار فقط، التسليم ٢٠٠٣-٢٠٠٤	-	٢٠٠١	طائرة FGA	F-16A	٢٤	

يتبع

تابع

صفقة بقيمة 119 \$ مليون (تصل كلفة الزوائد إلى 1.1 \$ مليون) مع خيار شراء 2 إضافية، التسليم 2008-2005	-			2002	طائرة وقود/تقل	KC-767	4	
صفقة بقيمة 500 مليون، مع خيار شراء (2) إضافية	4	2002	2001	طائرة بلا طيار	RQ-1A Predator	4		
أمريكي سابق، صفقة بقيمة 90 \$ مليون تتضمن التحديث بمعدات منتجة في أمريكا بعد التسليم وتحديث 25 الإيطالية LVTP-7A1	(9)	2002	1999	ناقلة أفراد مدزعة	LVTP-7A1/AAV-7A1	9		
طراز AN/TPS-117	-		2002	رادار استكشاف جوي	AN/FPS-117	2		
صفقة بقيمة 112 \$ مليون من أجل طائرات AV-8B + FGA	(103)	2002-2000	1997	BVRAAM	AIM-120B AMRAAM	233		
صفقة، ربما تصل قيمتها إلى 10 \$ ملايين، من أجل الطائرات الروحية A-129	(100)	2002	2000	صاروخ أرض-جو محمول	FIM-92 A Stinger	(100)		
جزء من صفقة بقيمة 89 \$ مليون من أجل 1007 صاروخ لليونان، إيطاليا والمملكة المتحدة، التسليم 2003-2004	-		2001	صاروخ أرض-جو محمول	FIM-92A Stinger	-		
صفقة بقيمة 450 \$ مليون تتضمن التسليم الفوري لـ (2)، التسليم 2003-2004	-		2002	مدفع ذاتي الحركة	PzH-2000	28	ل: ألمانيا	
الرمز الإيطالي Todaro Class، مع خيار شراء (2) إضافية، التسليم 2004-2005	-		1997	غواصة	Type-212	2		
اليابان								
من أجل طائرتين اثنتين من طراز Gulfstream-5 MP قد تم تسليمها من الولايات المتحدة الأمريكية	-		(2001)	طائرة رادار MP	Ocean Master	2	س: فرنسا	
من أجل (5) سفن حربية من نوع Takanami Class	-		(1999)	مدفع بحري	127mm/54		إيطاليا	

يتبع

تابع

برنامح MCH-X من أجل الطائرات المروحية للنقل / لكسح الأبنام مع خيار شراء المزيد، لم يتم توقيع العقد بعد	-			(٢٠٠٢)	طائرة مروحية	EH-101-500		المملكة المتحدة:
برنامح AH-X، التسليم ابتداء من ٢٠٠٥	-		٢٠٠١	٢٠٠١	طائرة مروحية مقاتلة	AH-64D Apache	(٢٠)	الولايات المتحدة الأمريكية
برنامح H-X، من أجل SAR، الرمز ياباني U-125A	(١٥)	٢٠٠٢-١٩٩٧	١٩٩٥	٢٠٠١	طائرة MP	BAC-125/RH-800	(٢١)	
صفحة بقيمة ١٠٠ مليون، من أجل حراسة الشواطئ البعيدة المدى للشرطة العسكرية لمراقبة القرصنة في جنوب - شرقي آسيا	-				طائرة نقل	Gulfstream-5	٢	
برنامح KC-X، التسليم ابتداء من ٢٠٠٦، لم يتم توقيع العقد بعد	-			(٢٠٠٢)	طائرة وفود/نقل	KC-767	٤	
من أجل الاستطلاع، الرمز ياباني LR-2	(٤)	٢٠٠٢-١٩٩٩	١٩٩٧		طائرة نقل خفيفة	King Air-350/C-12S	(٢٠)	
مُجمعة في البيان	(٧٢)	٢٠٠٢-١٩٩٥	١٩٩٣		MRL	M-270 MLRS	(٧٢)	
من أجل تحديث طائرات AEW 8C E-2C، التسليم ابتداء من ٢٠٠٤	-			٢٠٠٠	طائرة رادار AEW	AN/APS-145	(١٣)	
من أجل مدرّتين اثنتين عمليتين من نوع كونغو (Kongou Class)	-			(٢٠٠٢)	رادار ضابط للبيزان	AN/SPG-62	٦	
من أجل مدرّتين اثنتين عمليتين من نوع كونغو (Kongou Class)	-			٢٠٠٢	رادار استكشاف جوي	AN/SPY-1D	٢	
من أجل (٩) سفن حربية Murasame Class و (٥) أخرى من نوع Osunmi و Takannamu Class و AALS ٣ من نوع Class، تتضمن طرازات Block-1B	(٢٢)	١٩٩٦-٢٠٠٢	(١٩٩٣)		CIWS	Phalanx MK-15	(٣٤)	

يتبع

-	-	-	٢٠٠٢	٢٠٠٢	صاروخ مضاد للبيات	BGM-71 TOW	-	الولايات المتحدة الأمريكية
صفحة بقيمة \$٢٧ مليون، قد يكون طراز Block-3B	-	-	٢٠٠١	٢٠٠١	صاروخ أرض - جو	RIM-66M Standard-2	١٦	
صفحة بقيمة \$٢٧ مليون، طراز Block-3A ، التسليم ٢٠٠٤	-	-	(٢٠٠١)	(٢٠٠١)	صاروخ أرض - جو	RIM-66M Standard-2	(١٦)	
صفحة بقيمة \$٢٤ مليون، طراز Block-3A	-	-	(٢٠٠٢)	(٢٠٠٢)	صاروخ أرض - جو	RIM-66M Standard-2	١٦	
من أجل السفن الحربية من أنواع Takaranami Class و Murasame Class	(٢٠١١)	٢٠٠٢-١٩٩٦	١٩٩٣	١٩٩٣	صاروخ أرض - جو	RIM-7M Seas Parrow	(٣٣٦)	
من أجل الاستعمال مع حاملات الجازان Type-96 المصنعة في اليابان	(٣٣٥)	٢٠٠٢-١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٢	هاون	MO-120-RT-61 120mm	-	
برنامج AH-X، التسليم ابتداء من ٢٠٠٥	-	-	٢٠٠١	٢٠٠١	طائرة مروحية مقاتلة	AH-64D Apache	(٤٠)	
طراز CH-47I وطراز CH-47IA	(٢١٠)	٢٠٠٢-١٩٨٨	١٩٨٦	١٩٨٦	طائرة مروحية	CH-47D Chinook	٧٩	
طراز F-15DJ ، F-15DJ ، التسليم ٢٠٠٢-١٩٨٢	(١٩١١)	٩٩-١٩٨٢	١٩٧٨	١٩٧٨	طائرة تدريب/FGA	F-15C Eagle	(٢٠٣)	
-	(٤٣)	٢٠٠٢-١٩٩١	١٩٨٨	١٩٨٨	طائرة مروحية	S-70/UH-60J Blackhawk	(٦٤)	
طراز UH-60JA ، صفحة بقيمة \$٢,٦٧ بليون	(٢١١)	٢٠٠٢-١٩٩٨	١٩٩٥	١٩٩٥	طائرة مروحية	S-70/UH-60J Blackhawk	(٨٠)	
-	(٩٣)	٢٠٠٢-١٩٩١	١٩٩٨	١٩٩٨	طائرة مروحية ASW	S-70B/SH-60J Seahawk	١٠١	

تابع

BAC-125-800/RH-800(U- طائفة ٢٧ من أجل 125A)SAR	(٢١)	٢٠٠٢-١٩٩٥	١٩٩٢	MP	طائرة وادار	Sea Vue	(٢٧)	
الأردن								
من أجل دوريات الحدود، لم يتم توقيع العقد بعد	-		(٢٠٠٢)	طائرة مروحية	EC-135/EC-635		+	فرنسا
مع خيار شراء (٢٠) واحدة إضافية، التسليم ٢٠٠٤	-		(٢٠٠٢)	مدفع ذاتي الحركة	MOBAT 105mm		(١٨)	هولندا
طراز T-67M260	(١٦)	٢٠٠٢	٢٠٠١	طائرة تدريب	T-67 Firefly		١٦	المملكة المتحدة
بريطاني سابق، الرمز أردني Al Hussein (الحسين)	(٢٧٦)	٢٠٠٢-١٩٩٩	١٩٩٩	دبابة للمعارك الرئيسية	Challenger		(٢٨٨)	
أمريكي سابق، طراز F-16A Block-15، مساعدة بمخاطبة مكافئة للأردن بسبب الذي قدمه ضد العراق، لم يتم توقيع العقد بعد	-		(٢٠٠٢)	طائرة FGA	F-16A		١٧	الولايات المتحدة الأمريكية
طراز BGM-71E/TOW-2A، التسليم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	(٢٨١)	٢٠٠٢	٢٠٠١	صاروخ مضاد للدبابات	BGM-71TOW		(٥٢٢)	
صفحة بقيمة \$١٢ مليون تتضمن ٣٠ قاذوة	(٥٥)	٢٠٠٢	٢٠٠١	صاروخ مضاد للدبابات	Javelin		١١٠	
كازاخستان								
طراز Mi-17V5	١	٢٠٠٢	(٢٠٠٣)	طائرة مروحية	Mi-17/Hip-H		-	روسيا
روسي سابق، كدفعة للدين روسي لكازاخستان	(٢٢)	٢٠٠٢-١٩٩٦	(١٩٩٥)	طائرة مقاتلة	Su-27S/FlankerB		(٣٨)	
الكويت								
ALVs PC V45، مليون تتضمن \$٢٠٠ صفتة بقيمة CP/Type-84 (Type-653) ARV وناقلات أفراد مدزعة/ ZCL-45(Type YW-531H) وZCY-45	(١٢)	٢٠٠٢	٢٠٠١	مدفع ذاتي الحركة	PZL-45 155mm		(٢٤)	الصين

يتبع

تابع

انظر التعليق السابق	(١٢)	٢٠٠٢	٢٠٠١	ALV	PCZ-45	(٢٤)	
انظر التعليق السابق	(١٢)	٢٠٠٢	٢٠٠١	ناقلة أفراد مدرعة	Type YW-531/ Type-85	(٤)	
انظر التعليق السابق	-		٢٠٠١	ARV	Type-653	(١)	
طراز استطلاع NBC	(٥)	٢٠٠٢	٢٠٠٠	ناقلة أفراد مدرعة	Typ-1Fuchs	١١	الدنيا
صنفة بقيمة \$A٦٨ مليون تتضمن (٨) AH-64D مع رادار Longbow (١, ٢) \$٢١,١ بليون تتضمن التدريب، صواريخ AGM-114، قطع الغيار والأعم، التسليم ابتداء من ٢٠٠٥	-		٢٠٠٢	طائرة مروحية مقاتلة	AH-64D Apache	١٦	الولايات المتحدة الأمريكية
صنفة بقيمة \$A٦٨ مليون تتضمن ١٦ طائرة مروحية AH-64D	-		٢٠٠٢	صواريخ مضاد للدبابات	AGM-114K Hellfire	٣٨٤	
لافتيا							
تروحي سابق، التسليم ٢٠٠٣	-		٢٠٠٢	MCM	Vidar Class	١	سن: الترويج
صنفة بقيمة \$٢١,٦ مليون، جزء من شبكة الاستكشاف الجوي، BALTNET، التسليم ٢٠٠٣	-		٢٠٠١	رادار استكشاف جوي	AN/TPS-117	١	الولايات المتحدة الأمريكية
مستعملة على الأرجح، تتضمن SAR	١	٢٠٠٢	(٢٠٠١)	طائرة مروحية	Mi-17/Hip-H	١	مجهول
ليبيا							
طراز An-124-100، قديم تسليمه رسمياً إلى شركة مدنية	١	٢٠٠١	٢٠٠٠	طائرة نقل	An-124 Conder	٢	سن: أوكرانيا
ليبيريا							
دائماكي سابق، مساعدة	٧٢	٢٠٠٢	٢٠٠١	مدفع جحور	M-101A1	٧٢	سن: السنغاف
-	-		٢٠٠٢	رادار الاستكشاف جوي - بحري	TRML-CS	(٣)	الدنيا

يتبع

تابع

صفحة بقيمة \$31 مليون، تتضمن (8) قاذفات و (2) رادار	-		2002	صاروخ أرض-جوز محمول	FIM-92A Stinger	٦٠	الولايات المتحدة: الأمريكية
صفحة بقيمة \$10 مليون، التسليم 2004	-		2001	صاروخ مضاد للدبابات	Javelin	٧٥	الولايات المتحدة: الأمريكية
اللو كسمبورغ							
جزء من صفقة بقيمة \$٥٢ مليون من أجل طراز 1٦٨9 TOW-2A/2B وصواريخ تدريب لإسرائيل، اليابان، الأردن واللو كسمبورغ وإسبانيا	-		2002	صاروخ مضاد للدبابات	BGM-71 TOW	-	سن : الولايات المتحدة: الأمريكية
ماليزيا							
صفحة بقيمة \$1٩٧ مليون	(1٨)	2000	(2000)	MRL	Astros-2	١٨	سن : البرازيل
صفحة بقيمة \$3٨ مليون، التسليم 2003	-		2001	طائرة مروحية خفيفة	AS-555UN Fennec	٦	فرنسا
صفحة بقيمة \$٥٢ مليون، ربما لم يتم توقيع العقد بعد	-		(2002)	طائرة مروحية خفيفة	AS-555UN Fennec	١١	
صفحة بقيمة 94٧ - 1,١ مليون، تتضمن واحدة مرسلية من إسبانيا، التسليم 2007	-		2002	غواصة	Scorpene Class	١	
من أجل غواصات Scorpene، التسليم 2007-200٨	-		2002	صاروخ مضاد للسفن	SM-39 Exocet	4٠	
فرنسي سابق، تمثّل قبل التسليم، قد يكون التسليم 2003	-		2002	غواصة	Agosta Class	١	
برنامج مركب الدورية للجبل الجديد (New Generation Vessel NGPV) بقيمة \$١,4٢ بلون - يتضمن (4) إنتاج متخصص، طراز MEKO-100RMIN، مجموعة في ماليزيا، التسليم 2004	-		1٩٩٩	سفينة حربية	MEKO-A100 Type	٢	الديا
من أجل ٦ سفن حربية من نوع MEKO-A100 Type	-		(2000)	رادار الاستكشاف جوي-بحري	TRRS-3D	٦	

يتبع

تابع

صنفة بقيمة \$٣٤.٢ مليون، التسليم ٢٠٠٤	-		٢٠٠٢	٢٠٠٢	MP	طائرة	CN-235 MPA	٢		أندونيسيا
صنفة بقيمة \$٥٤ مليون، طراز RAT-3IDL	-		٢٠٠١	٢٠٠١	رادار استكشاف جوي	رادار	RAT - 3IS	١		إيطاليا
من أجل ٦ سفن حربية من نوع MEKO-A100 Type، الرمز غير محدد	-		(٢٠٠٠)	(٢٠٠٠)	رادار ضابط للتيران		Skyguard	٦		
Scorpene Class من أجل غواصات من نوع	-		٢٠٠٢	٢٠٠٢	AS	توريد	Black Shark 533 mm	-		
صنفة بقيمة \$١٢.٨ مليون	(١٠٠)		٢٠٠٢	٢٠٠١	صاروخ أرض - جو محمول		HN-5A/Anza-1	(١٠٠)		باكستان
صنفة بقيمة \$٨.١ مليون	(٢٥٠)		٢٠٠٢	٢٠٠١	صاروخ مضاد للدبابات		Red Arrow-8	(٢٥٠)		
صنفة تصل قسمها إلى ٢٥٠-٤٤٠ مليون، تتضمن (٤٨) دبابة PT-91 و (١٠) ARVs WZT-4، التسليم ٢٠٠٣-٢٠٠٤	-		٢٠٠٢	٢٠٠٢	ABL		PMC-90	٤		بولندا
انظر التعليق السابق	-		٢٠٠٢	٢٠٠٢	دبابة للمعارك الرئيسية		PT-91	٤٨		
انظر التعليق السابق	-		٢٠٠٢	ARB	WZT-4		١٠			
طراز Mi-17 - ١٧	(١٠)		٢٠٠٢	٢٠٠٢	طائرة مروحية		Mi-17/Hip-H	(١٠)		روسيا
من أجل تحديث (١٧) طائرة MIG - 29N FGA	(٥)		٢٠٠٢	(١٩٩٩)	طائرة رادار مقاتلة		N-019ME Topaz	(١٧)		
من أجل طائرة MIG - 29N FGA، الوضعية غير محددة	-		١٩٩٧	١٩٩٧	BVRAMM		AA-12 Adder/ R-77	(٢٠٤)		
صنفة بقيمة \$٣٠ مليون	(٥٠٠)		٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٠٠١	صاروخ مضاد للدبابات		AT-13 Saxhorn/ 9M131	(٥٠٠)		

تابع

تابع

صفقة بقيمة \$ 48 مليون	-	٢٠٠٢	٢٠٠٢	١٩٩٩	صاروخ أرض-جوز محمول	SA-16 Gimlet/ Iglal	-	
صفقة بقيمة \$ 5٠ مليون، طراز G-5 MK-3	(٢٢)	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٢	مدافع جروزور	G-5	٢٢	جنوب أفريقيا
صفقة بقيمة \$ 4٧ مليون - ١,١ مليون تتضمن واحدة مبرثة من فرنسا، التسليم ٢٠٠٨	-		٢٠٠٢		غواصة	Scorpene Class	١	إسبانيا
صفقة بقيمة ٢٧٨ - \$٣٠٠ مليون تتضمن (١٦٧) طراز آخر، الرمز هاليزي Adnan، مع خيار شراء المزيد، التسليم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	(١٥)	٢٠٠٢	٢٠٠٠		IFV	AIFV	٤٤	تركيا
انظر التعليق السابق، تتضمن سيارة إسعاف، ALV، حاملة هاون 81mm و طراز CP، تتضمن تجميع (٦٥) في ماليزيا	(٥٠)	٢٠٠٢	٢٠٠٠		ناقلة أفراد مدرجة	AIFV-APC (ناقلة أفراد مدرعة)	١٦٧	
صفقة بقيمة \$ ١٥٨ مليون، التسليم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	(٢)	٢٠٠٢	١٩٩٩		طائرة مروحية / ASW	Super Lynx	٦	المملكة المتحدة
من أجل ٦ طائرات مروحية من نوع Super Lynx	(4٨)	٢٠٠٢	٢٠٠١		صاروخ مضاد للسفن	Sea Skua	(4٨)	
صفقة بقيمة \$ ٣١٦ مليون (الزوائد تتضمن إنتاج القاطع في ماليزيا)، التسليم ابتداء من ٢٠٠٤	-		٢٠٠٢		نظام صاروخ أرض- جوز	Jernas	(١٢)	
من أجل نظام صاروخ أرض جو Jernas	-		٢٠٠٢		صاروخ أرض-جوز	Rapier MK-2	-	
برنامج مركب الدورية للجيش الجديد (New Generation Vessel NGPV) بقيمة \$ ١,٤٢ مليون يتضمن التسليم المباشر لـ (٢)، طراز MEKO-100RMN، التسليم ابتداء من ٢٠٠٥	-		١٩٩٩		مفجئة حربية	MEKO-A100 Type		ل : ألمانيا

الملحق رقم ١٢ - ج المصادر والمناهج لبيانات نقل الأسلحة

بيورن هاغلين

سايمون ت. ويزمان

يضع مشروع سيبري لنقل الأسلحة تقارير عن التدفق الدولي للأسلحة التقليدية. وحيث إن المعلومات المتاحة علناً غير كافية لتتعب كل الأسلحة والمعدات الأخرى، يغطي سيبري ما يسميه أسلحة تقليدية رئيسة فحسب^(١).

تجمع البيانات من مصادر مفتوحة في قاعدة بيانات سيبري عن عمليات نقل الأسلحة وتعرض في سجلّ يحدّد موردي الأسلحة ومنتقليها وشحناتها وفي جداول توفر مقياساً للاتجاهات في التدفق الإجمالي للأسلحة الرئيسة ونمطها الجغرافي. وقد طوّر سيبري نظاماً فريداً لقيمة مؤشر الاتجاه. ولا تقارن الأرقام التي تنتج عن هذا النظام بالإحصاءات الاقتصادية الرسمية، مثل الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام وأرقام الصادرات والواردات.

وتغطي قاعدة البيانات الفترة منذ سنة ١٩٥٠. وجمع البيانات وتحليلها هو عملية متواصلة. وحينما تتوفر بيانات جديدة تحدّث قاعدة البيانات لكلّ السنوات التي تشتمل عليها قاعدة البيانات^(٢).

(١) ثمة وصف كامل لمنهجية مشروع سيبري لنقل الأسلحة، بما في ذلك قائمة بالمصادر المستخدمة، متوفّر على موقع سيبري على الإنترنت على العنوان: <http://www.sipri.se/projects/armstrade/atmethods.html>.

(٢) وهكذا لا يمكن الجمع بين بيانات الكتب السنوية العديدة أو سواها مما يصدر عن سيبري أو المقارنة بينها. وينبغي على القراء الذين يطلبون سلاسل زمنية لبيانات قيمة مؤشر الاتجاه لفترات سابقة على السنوات التي يغطيها هذا الكتاب السنوي، أو الذين يطلبون سجلات محدّثة، الاتصال بسيبري، ويفضّل أن يتمّ ذلك عبر موقعه على الإنترنت على العنوان: <http://projects.sipri.se/armstrade/atrequest.html>.

I معايير الاختيار والتغطية

معايير الاختيار

يستخدم سيبري مصطلح «نقل» بدلاً من «تجارة» لأن الأخير يرتبط عادة «بالبيع». ولا يغطي سيبري مبيعات الأسلحة فقط، بما في ذلك إجازات التصنيع، وإنما أيضاً أشكال التوريد الأخرى للأسلحة بما في ذلك المعونات والهبات.

وينبغي أن تكون الأسلحة المنقولة موجهة إلى القوات المسلحة أو القوات شبه العسكرية أو وكالات المخابرات في بلد آخر. وتدرج الأسلحة التي تورّد إلى قوى متمردة في صراع مسلّح أو منها بمثابة شحنات مسلّمة إلى القوى المتمردة الفردية أو منها، وترد تحت عنواين «متلق» أو «مورّد» المنفصلين. كما تدرج الإمدادات إلى منظمات دولية أو منها وتصنّف بالطريقة نفسها. وفي الحالات التي تحدّد فيها الشحنات المسلّمة لكن يتعدّد تحديد الجهة المورّدة أو المتلقية بدرجة مقبولة من اليقين، تسجّل عمليات نقل الأسلحة على أنّها قادمة من مورّدين «مجهولين» أو متجهة إلى «متلقين «مجهولين». ولا يسمّى المورّدون «متعدّدين» إلا إذا كانت هناك اتفاقية لنقل أسلحة ينتجها بلدان متعاونان أو أكثر وإذا لم يتضح البلد الذي سيقوم بالتسليم.

ينبغي أن تكون الأسلحة منقولة طوعاً من قبل المورّد. ويشمل ذلك الأسلحة المسلّمة بطريقة غير قانونية - بدون تفويض مناسب من حكومة البلد المورّد أو المتلقي - لكنّها تستثنى الأسلحة التي يتم الاستيلاء عليها أو الأسلحة التي يتم الحصول عليها من الفارين. وأخيراً ينبغي أن يكون للأسلحة غرض عسكري. وتستثنى الأنظمة مثل الطائرات المستخدمة بشكل رئيس من أجل فروع أخرى من الحكومة لكنّها مسجّلة لدى القوات المسلحة أو تدار من قبلها. ولا تدرج الأسلحة المورّدة فقط لأغراض التقييم التقني أو التقييم من أجل الشراء.

الأسلحة التقليدية الرئيسية : التغطية

يغطي سيبري ما يعتبره أسلحة تقليدية رئيسية، محدّدة على النحو التالي :

١ - طائرات : كل الطائرات ذات الأجنحة الثابتة والمروحيّات، بما في ذلك طائرات الاستطلاع/ المراقبة بدون طيار، وباستثناء الطائرات الصغيرة الخفيفة والطائرات الشراعية المزوّدة بمحرك أو غير المزوّدة به والطائرات بدون طيار الموجهة إلى هدف محدّد.

٢ - المركبات المدرّعة : كل المركبات ذات الحماية الدرعية المتكاملة، بما في ذلك كل أنواع الدبابات ومدمّرات الدبابات والعربات المدرّعة وناقلات الجنود المدرّعة ومركبات الدعم العام المدرّعة ومركبات المشاة القتالية.

٣ - المدفعية: المدافع البحريّة والثابتة والذاتيّة الحركة والمقطورة، والمدافع القاذفة (الهاوتزر) وراجمات الصواريخ ومدافع الهاون من عيار ١٠٠ ملم أو أكثر.

٤ - أنظمة الرادار: كل أنظمة المراقبة الأرضيّة أو التي تحملها الطائرات أو السفن الفاعلة (رادار) والمنفصلة (مثل الكهربيّة) التي لا يقل مداها عن ٢٥ كيلومتراً، باستثناء رادارات الملاحة والطقس وكل رادارات التحكّم بالنيران، وباستثناء رادارات التوجيه. وحيث يكون النظام مثبتاً على منصّة (مركبة أو طائرة أو سفينة)، يشير السجل فقط إلى الأنظمة التي تأتي من مورّد غير مورّد المنصّة.

٥ - الصواريخ: كل الصواريخ ذات المحرّكات والصواريخ الموجهة والطوربيدات التي تحمل رؤوساً حربيّة تقليديّة. وتستثنى الصواريخ غير الموجهة والقنابل والقذائف الموجهة وغير المزودة بمحرّك والذخائر الجويّة التي تسقط بحريّة والصواريخ المضادّة للغوّاصات والطائرات بدون طيار الموجهة نحو هدف محدّد.

٦ - السفن: كل السفن التي تبلغ حمولتها القياسية ١٠٠ طنّ أو أكثر، وكل السفن المسلّحة بمدفعية من عيار ١٠٠ ملم أو أكثر أو الطوربيد أو الصواريخ الموجهة، باستثناء معظم سفن المسح والقطر وبعض سفن الشحن.

تشير الإحصاءات المقدّمة إلى عمليّات نقل الأسلحة في هذه الفئات الست فقط. ولا تدرج عمليّات نقل المعدّات العسكريّة الأخرى - مثل الأسلحة الصغيرة/ الخفيفة والشاحنات والمدفعية دون عيار ١٠٠ ملم والذخائر ومعدّات ومكوّنات الإسناد، فضلاً عن نقل الخدمات والتكنولوجيا.

II مؤشّر الاتجاه الخاصّ بمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

صمّم نظام سيبري لتقييم عمليّات نقل الأسلحة كأداة لقياس الاتجاه. وهو يسمح بقياس التغيّرات في التدفق الإجماليّ للأسلحة التقليديّة ونمطها الجغرافيّ. وتستند الاتجاهات المعروضة في جداول سيبري لقيم مؤشّر الاتجاه إلى الشحنات المسلّمة فعلاً أثناء السنة/ السنوات التي تغطّيها الجداول والأرقام ذات الصلة، لا الطلبات الموقّعة في تلك السنة.

ويعكس نظام قيم مؤشّر الاتجاه كميّة الأسلحة المنقولة ونوعيّتها على السواء. وتعكس القيمة نقل الموارد العسكريّة.

يمكن قياس عمليّات نقل الأسلحة استناداً إلى أهداف متعدّدة. والهدفان الأكثر شيوعاً بينها اكتساب المعرفة عن العامل الاقتصاديّ وعن النتائج العسكريّة لنقل الأسلحة. غير أنّ الأهداف المختلفة تتطلّب مقاربات إحصائيّة مختلفة.

لا تعكس قيمة سيبري القيمة الماليّة للأسلحة المنقولة (أو المبالغ المدفوعة مقابلها). فهذا

متعدّد لثلاثة أسباب. أولاً، لا تتوافر في كثير من الحالات بيانات يمكن الركون إليها عن قيمة عمليّة النقل. ثانياً، إذا كانت قيمة عمليّة النقل معروفة، تكون القيمة الإجمالية للصفقة في كل حالة تقريباً، وهي لا تشمل فقط الأسلحة التي تدخل في قاعدة بيانات سيبري وإنما بنوداً أخرى أيضاً تتعلّق بهذه الأسلحة (مثل قطع الغيار أو التسليح أو الذخيرة) فضلاً عن أنظمة الدعم (مثل المركبات المتخصّصة) وبنود تتعلّق بدمج السلاح في القوّات المسلّحة (مثل التغييرات التي تجرى على برمجيات الأنظمة القائمة أو التدريب). ثالثاً، إذا كانت قيمة عمليّة النقل معروفة، تبقى هناك مشكلة أنّ التفاصيل المهمّة عن الترتيبات الماليّة للنقل (مثل شروط الائتمان/ القرض والخصم) لا تكون معروفة عادة^(٣).

يتطلّب قياس التأثيرات العسكريّة لعمليات النقل التركيز على قيمة الأسلحة المنقولة كمصدر عسكريّ. ويمكن القيام بذلك ثانية عن طريق القيم الماليّة للأسلحة المنقولة، على افتراض أنّ هذه القيم تعكس عموماً القدرة العسكريّة لهذه الأسلحة. غير أنّ المشاكل المعدّدة أعلاه لا تزال تنطبق (كأن ينقل سلاح مكلف جداً كمساعدة ثمنها «صفر»، ولذلك لن تظهر في الإحصاءات الماليّة، ولكنه يبقى مع ذلك نقلاً مهماً للموارد العسكريّة). يتكوّن حل سيبري من نظام تقاس فيه الموارد العسكريّة بإدخال تقييم للعوامل التقنيّة للأسلحة. تقيّم مهمّات الأسلحة وأدائها وتعيّن للأسلحة قيمة في فهرس. وتعكس هذه القيم قيمة الموارد العسكريّة للأسلحة في ما يتعلّق بأسلحة أخرى. ويمكن عمل ذلك بموجب شرط تحديد عدد من النقاط المرجعيّة بتعيين قيم ثابتة لبعض الأسلحة في هذا الدليل. وهذه هي محور الدليل، وتقرن كل الأسلحة الأخرى بهذه الأسلحة المحوريّة.

باختصار، تتمّ عمليّة حساب قيمة مؤشر اتجاه سيبري للأسلحة الفرديّة كما يلي:

من الممكن بالنسبة الى عدد من أنواع الأسلحة (يشار إليها في السجل بأنّها «اسم السلاح») إيجاد متوسط السعر الفعليّ لشراء الوحدة من المصادر المفتوحة. ويفترض أنّ هذه الأسعار الحقيقيّة تعكس بشكل تقريبيّ قيمة المورد العسكريّ للنظام. على سبيل المثال، يمكن افتراض أنّ طائرة القتال التي تكلف ١٠ ملايين دولار مورداً يبلغ ثمنها ضعف طائرة تشتري بخمسة ملايين دولار، ويمكن افتراض أنّ الغوّاصة التي تشتري بمئة مليون دولار تساوي ١٠ أضعاف المورد الذي يمكن أن تمثله طائرة قتال ثمنها ١٠ ملايين دولار. وتستخدم هذه الأسلحة ذات الأسعار الحقيقيّة باعتبارها أسلحة التقييم المحوريّة.

أما الأسلحة التي لا يعرف سعرها فتقرن بالأسلحة المحوريّة. وتتمّ هذه المقارنة في الخطوات التالية.

(٣) من الممكن عرض فكرة تقريبيّة عن العوامل الاقتصاديّة من الإحصاءات الماليّة المتوفّرة الآن من معظم البلدان المصدّرة للأسلحة. لكن تفتقر معظم هذه الإحصاءات إلى التفاصيل الكافية.

١ - يقارن وصف السلاح بوصف السلاح المحوري. وحيث لا توجد أسلحة محورية تتطابق تماماً مع وصف السلاح الذي يراد معرفة ثمنه، يجري البحث عن أقرب مطابقة.

٢ - تقارن الخصائص القياسية للحجم والأداء (الوزن والسرعة والمدى والحمل الصافي) بخصائص سلاح محوري ذي وصف مماثل. على سبيل المثال، تقارن طائرة قتال تزن ١٥٠٠٠ كلغ مع طائرة قتال من الحجم نفسه.

٣ - تقارن الخصائص الأخرى، مثل نوع الإلكترونيات، وترتيبات الشحن والتفريغ، والمحرك، والجنزير أو الدواليب، والسلاح والمواد.

٤ - تقارن الأسلحة بسلاح محوري من الفترة نفسها.

يدرج الإنتاج بموجب ترخيص في إحصاءات عمليات نقل الأسلحة ليعكس النسبة المئوية المتوسطة للمكونات المستوردة المرخصة الميَّنة في السلاح (يمكن أن تتقلب هذه الحصّة المستوردة في الواقع، وغالباً ما تتناقص مع الوقت). ولا تدرج إمدادات الأنظمة الفرعية من مصادر أخرى غير المرخص المسجل في قاعدة البيانات، وفي هذه الحالة يدرج سجل منفصل في قاعدة البيانات مع تفاصيل عن هذه الأنظمة).

تعطى الأسلحة المسلمة في حالة «مستعملة» قيمة قياسية تبلغ ٤٠ بالمئة من القيمة المحددة للسلاح الجديد، أما الأسلحة المستعملة التي جددت أو عدلت بدرجة كبيرة من قبل المورد قبل التسليم (ولذلك أصبحت مورداً عسكرياً أكبر) فتعطى قيمة تبلغ ٦٦ بالمئة من قيمة السلاح الجديد. وقد يكون هناك في الواقع اختلافات هائلة في قيمة المورد العسكري للسلاح المستعمل تبعاً لحالته بعد الاستعمال والتعديلات التي أدخلت أثناء سنوات الاستعمال.

لا يقيس مؤشر اتجاه سيبري القيمة العسكرية أو الفاعلية. فهو لا يأخذ في الحسبان الشروط التي يشغل فيها السلاح (مثلاً، طائرة قتال من طراز أف - ١٦ تشغل من قبل قوات مسلحة جيدة التوازن والتدريب والتكامل لها قيمة عسكرية أكبر بكثير من طائرة مماثلة يشغلها بلد نام، المصدر واحد لكن الأثر مختلف جداً). كما يفترض أيضاً أن الأسعار الحقيقية للأسلحة المحورية حقيقية بالفعل ولا تشمل التكاليف التي لا تتعلق بشكل حصري بالسلاح نفسه، حتى وإن كانت تشكل جزءاً رسمياً من البرنامج - مثلاً، الأموال التي تبدو جزءاً من برنامج ما يمكن أن تكون ذات صلة بإضافات اختيارية وتسليح أو بتطوير التكنولوجيا الأساسية التي ستدخل أيضاً (بدون تكلفة) في برامج أخرى لكنها وضعت تحت برنامج واحد لأغراض الملاءمة، والمساعدات الحكومية الخفية الرامية إلى المحافظة على بقاء الصناعة بدفع ثمن أعلى مما يستحقه السلاح.

III المصادر

تتنوع كثيراً مصادر البيانات المعروضة في سجل الأسلحة المنقولة - الصحف والدوريات والكتب والبحوث والمراجع السنوية، والوثائق الوطنية والدولية. والمعيّار المشترك لكل هذه المصادر أنها علنية - منشورة ومتاحة للجمهور.

لكن لا يمكن أن توفر مثل هذه المعلومات العلنية صورة شاملة لعالم نقل الأسلحة. فعالباً ما تقدّم التقارير المنشورة معلومات جزئية فقط، ويشيع اختلاف كبير في ما بينها. وقد لا تتضح من المصادر تواريخ الطلبات والتسليم وأعداد الأسلحة الدقيقة، أو حتى أنواعها، المطلوبة أو المسلمة، أو هوية الجهات الموردة أو المتلقية. ولذلك فإنّ إطلاق الأحكام وإجراء التقديرات تشكّل عناصر مهمّة في جمع قاعدة بيانات سيبري عن عمليّات نقل الأسلحة. وتبقى التقديرات عند مستويات منخفضة بصورة متحفّظة (وقد تكون تقديرات مبخوسة بدرجة كبيرة).

توثق في قاعدة بيانات سيبري كل مصادر البيانات فضلاً عن حساب التقديرات التي لا ينشرها سيبري.

الملحق رقم ١٢ - د مورّدو تكنولوجيا الصواريخ الباليستية

سايمون ت. ويزمان

I المقدمة

تنظر البلدان الغربية إلى انتشار الصواريخ الباليستية باعتبارها مشكلة منذ أكثر من عشرين سنة. وزاد من حدّتها استخدامها في حرب الخليج سنة ١٩٩١، ولا سيّما تهديد الرؤوس الحربية الكيماوية المركّبة فيها، وأكد امتلاك الهند وباكستان صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية منذ سنة ١٩٩٨ مشكلة أن تصبح الصواريخ الباليستية متاحة أمام دول غير مسؤولة في نظر كثير من الحكومات الغربية.

ينظر هذا الملحق في المعلومات الحديثة عن صادرات الصواريخ الباليستية وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية. وتتنحصر هذه النظرة العامة في الصواريخ التي يزيد مداها عن ٣٠٠ كلم. كما أنّ نطاقها محدود بعمليات نقل صواريخ كاملة ومكوّنات رئيسة^(١). ويستند أي

(١) لأسباب المساحة يبحث هذا الملحق الصواريخ التي يبلغ مداها ٣٠٠ كلم أو يزيد. ويستخدم حدّ الـ ٣٠٠ كلم من قبل نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (لمعرفة الدول المشاركة انظر معجم المصطلحات في هذا الكتاب). وقد وجه انتقاد قويّ لحدّ نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ لأنّه يتجاهل السياق الجغرافي للصواريخ. فالصاروخ ذو المدى الأقصر قد يكون سلاحاً استراتيجياً في سياقات جغرافية محدّدة. وغالباً ما تنقل الصواريخ الباليستية التي يقل مداها عن ٣٠٠ كلم للاستخدام في راجمات الصواريخ التي يقل مداها عن ٥٠ كلم. ومثل هذا النقل، فضلاً عن نقل الصواريخ الموجهة المضادة للطائرات والسفن والتكنولوجيا في إطار التعاون بخصوص مركبات الإطلاق الفضائية المدنية والعسكرية، يمكن أن ينظر إليه أيضاً على أنّه مشكلة لأنّ التكنولوجيا المستخدمة في هذه الصواريخ يمكن أن تستخدم لتطوير الصواريخ الباليستية الأطول مدى. غير أنّها لا تدرس هنا أيضاً لأسباب تتعلق بالمساحة. للحصول على نظرة عامة على تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، انظر: A. Karp, *SIPRI, Ballistic Missile Proliferation: The Politics and Technics* (Oxford: Oxford University Press, 1996);

وللحصول على نظرة عامّة على نقل هذه التكنولوجيا وغيرها وانتقاد نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، انظر: D. Mistry, *Containing Missile Proliferation* (Seattle; Washington; London: University of Washington Press, 2003).

تقييم عام لعمليات نقل الصواريخ الباليستية إلى مصادر أقل مما هو الحال في الغالب في عمليات نقل الأسلحة الأخرى. ولهذا السبب لا تدرج الكثير من عمليات نقل الصواريخ الباليستية التي أفيد عنها في إحصاءات سيبري عن عمليات نقل الأسلحة^(٢). وفي حين أن عدداً من المصادر قد ينقل تقريراً عن عملية نقل، فإنها غالباً ما تعتمد على مصدر أولي واحد، لا يمكن الركون إليه بالضرورة - غالباً ما يكون هيئة حكومية قد تصدر معلومات انتقائية.

وفي العديد من الحالات يتضح بشكل جلي متى يطوّر بلد صواريخ بالستية، وبخاصة عند اختبار الصواريخ. ومعظم البلدان التي لديها برامج صواريخ نشطة تعلن ذلك على الملأ، حيث تعرض الصواريخ وتختبرها بشكل علني. لكن من الصعب جداً، حتى على الحكومات ذات الوسائل الكبيرة، مراقبة البرامج الأجنبية. بل أصعب على منظمات الأبحاث المستقلة، مثل سيبري، تقييم التقارير الصادرة عن عمليات نقل الصواريخ أو مكوناتها أو التكنولوجيا ذات الصلة. وعديد من الجهات الموردة أو الملقية المثيرة للمشاكل، مثل الصين وإيران وكوريا الشمالية وسوريا، هي من بين أكثر البلدان سرية في العالم. وتستند معظم التقارير عن أنشطتها على مصادر مخبرانية إسرائيلية أو أمريكية أو غربية أخرى ومن المتعدّر فعلياً التحقق منها باستخدام مصادر مستقلة. وقد تبين خطأ أجهزة المخابرات الغربية في سنة ٢٠٠٣ بشأن برامج الأسلحة والقدرات الصاروخية العراقية. ويسلط ذلك الضوء على ندرة المعلومات الصحيحة حتى بالنسبة للحكومات، فضلاً عن احتمال التفسير المتحيز عن الأدلة الظرفية^(٣).

إن إنتاج العديد من البلدان صواريخ بالستية تبدو شديدة الشبه بعضها ببعض يمكن أن يدعم مزاعم وجود ارتباطات بين البلدان المعنية. غير أن ذلك قد يكون مصادفة أيضاً إذ إن الصواريخ الباليستية متشابهة، من الخارج على الأقل، ولأن مبادئ الديناميكا الهوائية لا تترك مجالاً كبيراً للتصاميم المختلفة.

ونظراً للطبيعة السرية لمعظم برامج الصواريخ الباليستية، فإن التفاصيل المتعلقة بتطويرها، بما في ذلك اسم البرنامج أو منظومة الأسلحة، تكون ضبابية ومتناقضة في

(٢) لكي تدرج عملية النقل في إحصاءات سيبري، يجب أن تذكر في عدة مصادر مستقلة يمكن أن يركن إليها الباحثون بشكل عام. انظر الملحق رقم ١٢ ج.

(٣) انظر مقدمة الفصل ٢ في هذا الكتاب. ووفقاً لهانس بليكس، رئيس لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش في العراق في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣، في ما يتعلق بالرؤية الأمريكية لأسلحة الدمار الشامل العراقية «فسر كل شيء كما لو أن المرء يؤمن بالساحرات. فإذا رأى المرء باروناً كان ذلك دليلاً على وجود الساحرات». انظر: [Blix: Invasion of Iraq was : Based on the Wrong Diagnosis], Metro (Stockholm), 4 March 2004, p. 10.

الغالب - ما يضيف مزيداً من التشويش إلى التقارير والتحليل^(٤). على سبيل المثال، تشير التقارير إلى أن مدى صاروخ أعني - I (Agni-1) الهندي يبلغ ٨٠٠ كلم أو ١٥٠٠ كلم، في حين أن عديداً من البيانات التي تدلي بها السلطات الإيرانية تبدو مبالغاً في التفاؤل بشأن منجزاتها أو مشوشة لأن الصواريخ تحمل أسماء عديدة^(٥).

II مۆردو الصواريخ الباليستية

عندما نوقشت عمليات نقل الصواريخ الباليستية لآخر مرة بالتفصيل في كتاب سيبري السنوي في سنة ١٩٩١، تمّ تحديد أربعة موردين على الأقل: الصين وكوريا الشمالية وروسيا والولايات المتحدة^(٦). اليوم يوجد بلدان فقط (وربما ثالث، رغم أن وضع الصين غير واضح) راغبان في توريد صواريخ باليستية كاملة وقادران على ذلك - كوريا الشمالية والولايات المتحدة. وتوفّر البلدان الثلاثة مكونات وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية.

الولايات المتحدة هي المورّد الوحيد المعروف بأنه نقل صواريخ باليستية طويلة المدى تستخدم مع رؤوس نووية (إلى المملكة المتحدة). وتشمل عمليات نقل الصواريخ الأمريكية الكاملة الأخرى طراز MGM-140 Block-I ATACMS، الذي يبلغ مداه ٣٠٠ كلم وله رأس تقليديّ صغير ولكن مفيد. في حالة صواريخ ATACMS، تورّد الصواريخ مع ضوابط قويّة لتفادي تسرّب التكنولوجيا إلى برامج الصواريخ الباليستية المحلية.

كوريا الشمالية

كوريا الشمالية هي بلا شك المصدر الرئيس للصواريخ الباليستية. وتشير التقارير إلى وجود تعاون قويّ بين إيران وليبيا وكوريا الشمالية وباكستان وسوريا في تطوير هذه الصواريخ وإنتاجها. وقد يتّضح مقدار قوّة هذه الروابط عندما تتوفّر التفاصيل الكاملة عن تعاملات عبد القدير خان مع كوريا الشمالية (انظر أدناه) وبرنامج الصواريخ الباليستية الليبي^(٧). وتورّد كوريا الشمالية، وهي الأكثر تقدماً بين هذه المجموعة في تطوير الصواريخ

(٤) بعض تسميات الصواريخ الباليستية، مثل رودونغ أو نودونغ الكورية الشمالية هي من مصادر أجنبية لتحديد صواريخ معينة عندما لا يكون اسمها الحقيقيّ معروفاً. انظر: Karp, SIPRI, Ballistic Missile Proliferation: The Politics and Technics, pp. 6-7.

(٥) تبدو إيران منفتحة بشأن معظم برامج تطوير الأسلحة وإنتاجها. لكن غالباً ما تكون تقاريرها متناقضة أو تدعي نجاحات غير موجودة، مثل التقارير عن إنتاج فرقاطة تيبين في ما بعد مراكب خفر صغيرة، أو تقارير عن إنتاج طائرة قتال ناقضتها في ما بعد تقارير عن تأخر للإنتاج مرتبط بمشاكل تصميمية خطيرة. انظر: P. Jackson, Jane's All the World's Aircraft 2003-2004 (Coulsdon: Jane's Information Group, 2003), p. 269.

(٦) A. Karp, «Ballistic Missile Proliferation,» in: SIPRI Yearbook 1991: World Armaments and Disarmament (Oxford: Oxford University Press, 1991), pp.317-343.

(٧) تخلّت ليبيا عن برنامجها للصواريخ الباليستية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. انظر الفصل ١٦ في هذا الكتاب.

البالستية، مصانع الصواريخ والمكونات والصواريخ الكاملة. وقد وصف مساعد وزير الخارجية الأمريكي للحد من الأسلحة جون بولتون كوريا الشمالية بأنها «البائع الأول في العالم للمعدات والمكونات والمواد والخبرة التقنية ذات الصلة بالصواريخ البالستية»^(٨).

ويستند برنامج كوريا الشمالية للصواريخ البالستية إلى صاروخ سكود - ب الذي يبلغ مداه ٣٠٠ كلم والذي حصلت عليه في الثمانينيات من الاتحاد السوفياتي ومصر^(٩). وقد نقلت كوريا الشمالية سكود - ب وأنتجته باسم سكود مود - ب وأنتجت التطورات اللاحقة صاروخ سكود مود - ج الذي يبلغ مداه ٥٠٠ - ٦٠٠ كلم^(١٠). ويعتقد بأنه بحلول أواخر الثمانينيات لم تعد كوريا الشمالية تعتمد على المدخلات الخارجية وأنها أقامت برنامج صواريخ محلياً يتكوّن من نسخ من صواريخ سكود. وفي سنة ١٩٩٣ أجرت اختباراً على سكود مود - د، أو رودونغ، الذي يبلغ مداه ١٣٠٠ كلم، ويستند بشكل جزئي إلى تكنولوجيا سكود المنقولة. وقد يكون البرنامج معتمداً بشكل جزئي أيضاً على مكونات وتكنولوجيا صينية (انظر أدناه).

تنتج كوريا الشمالية صواريخ بالستية لا لقواتها المسلحة فحسب وإنما للتصدير أيضاً من أجل كسب عملة أجنبية^(١١). وتعتبر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية صدارات الصواريخ الكورية الشمالية «أحد أهم مصادر العملة الصعبة لكوريا الشمالية»^(١٢). غير أنّ أهمية صدارات الأسلحة بالنسبة إلى كوريا الشمالية أمر مختلف عليه. ففي سنة ٢٠٠٢ قدّر «مسؤول عسكري أمريكي في سيول» لم يذكر اسمه قيمة مبيعات الصواريخ الكورية الشمالية بنحو ٥٦٠ مليون دولار في السنة^(١٣). غير أنّ هذا الرقم تناقضه المصادر الكورية الجنوبية. فوفقاً لتقرير كوري جنوبي في سنة ٢٠٠٣، بلغت صدارات الصواريخ من كوريا

D. Kirk, «US Assails North Korea's Arms Sales,» *International Herald Tribune*, 30/8/2002, p. (٨) 8.

(٩) تسمى صواريخ سكود الكورية الشمالية والنسخ التي طوّرت لاحقاً سكود - مود - أ، ومود - ب، ومود - ج، أو هواسونغ V أو هواسونغ IV أو رودونغ - ١ ورودونغ - ٢ أحياناً. وما يشير الالتباس أنّ صواريخ سكود السوفياتية الأصلية تعرف أيضاً باسم سكود أ - إي. ولذلك يستخدم هذا النصّ تسمية «مود».

(١٠) «Nodong-1,» *Missile Forecast* (Forecast International), February 2004, p. 4.

(١١) Karp, *SIPRI, Ballistic Missile Proliferation: The Politics and Technics*, p. 18.

(١٢) US Central Intelligence Agency, «Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions, 1 July through 31 December 2001,» January 2003, p.4, < http://www.cia.gov/cia/reports/721_reports7_july_dec2001.html > .

(١٣) A. Ward, «North Korea Involved in Narcotics Trade, Says US,» *Financial Times*, 4/12/ 2002, p.6, and D. Lague and M. Hiebert, «Pressure Politics,» *Far Eastern Economic Review*, 17 July 2003, p. 22.

الشمالية ٣٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٩، و ٢٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠١ و ٦٠ مليوناً في سنة ٢٠٠٢^(١٤). وتضع وزارة الوحدة لكورية الجنوبية قيمة ٦,٤٤ مليار دولار لإجمالي الصادرات الكورية الشمالية عن الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، تشكّل منها الأسلحة ٣٠٠ مليون دولار. وقد ادعى المسؤولون الكوريون الجنوبيون في سنة ١٩٩٩ أنّ صادرات الصواريخ الكورية الشمالية إلى الشرق الأوسط في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ تقدّر بنحو ٥٨٠ مليون دولار، أو أقلّ بقليل من ١٠٠ مليون دولار في السنة^(١٥). ويقال إنّ كوريا الشمالية طلبت ٥٠٠ دولار من الولايات المتحدة في سنة ١٩٩٨ مقابل التخلي عن برنامجها للصواريخ البالستية، وهو طلب رفضته الولايات المتحدة^(١٦).

في أوائل سنة ٢٠٠٣ فرضت الولايات المتحدة حظراً على شركة كورية شمالية تملكها الدولة بعد تسليم كوريا الشمالية المزعوم ٤ إلى ٦ صواريخ من طراز رودونغ - ١ إلى باكستان في آب/أغسطس ٢٠٠٢. كما فرضت حظراً على شركة الأبحاث النووية الباكستانية KRL لأنها اشترتها^(١٧). وتحظر العقوبات على هاتين الشركتين القيام بأعمال مع الولايات المتحدة، وذلك شيء رمزي في حالة كوريا الشمالية. ولم تفرض الولايات المتحدة تحديداً عقوبات على حكومة كوريا الشمالية أو الحكومة الباكستانية، ربما في الحالة الأخيرة لأنّ باكستان لا تزال تعتبر أكثر أهمية كحليف في محاربة الإرهاب من ناشر للصواريخ البالستية. وفي الوقت نفسه، نقل عن مسؤول أمريكيّ دون تسميته قوله إنّ كوريا الشمالية سلّمت أيضاً نحو ١٠ صواريخ سكود مود - ب إلى باكستان^(١٨).

يعتقد على نطاق واسع بأنّ التكنولوجيا الكورية الشمالية كانت فاعلة في تطوير الصواريخ البالستية الباكستانية، التي ينظر إليها أحياناً على أنّها لا تعدو أن تكون نقلاً للصواريخ الكورية الشمالية. وفي أوائل سنة ٢٠٠٤، اعترف عبد القادر خان، «أبو» برنامج الأسلحة النووية والصواريخ البالستية الباكستانيّ والمدير العامّ لشركة KRL، بما اشته به منذ

Y. Yong-won, «Pyongyang Keeps up Weapons Purchases,» *Chosun Libo* (Internet ed.), 23 (١٤) October 2003, < <http://english.chosun.com/w21data/html/news/200310/200310230005.html> > .

«Missile Export: North Korea Earns \$100m per Year, Says Paper,» *Dawn*, 3 April 1999. (١٥)

«DPRK Defense Industry Said Suffering from Reduced Exports,» *Korea Times* (Internet (١٦) ed.), 30 August 1998, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-East Asia (FBIS-EAS), FBIS-EAS-98-242, 30 August 1998.

M. Hiebert, «Spotlight: Punishing Kim,» *Far Eastern Economic Review*, 10 April 2003, (١٧) p.11; «Vajpayee's Offer: The US Needs to Make Pakistan Keep its Promise,» *Far Eastern Economic Review*, 1 May 2003, p.8, and Agence France-Press, «US Says Pakistan Imported Missile Technology from North Korea,» 2 April 2003, < <http://www.defense-aerospace.com/afp/defense/030402114414.mv2zvtfi.html> > .

Agence France-Press, «N. Korea Exported Scud Missiles to Pakistan in March: Japanese (١٨) Report,» 2 April 2003, < <http://www.defense-aerospace.com/afp/defense/030402021241.8i8tjmet.html> > .

مدّة طويلة - بأنه نقل التكنولوجيا النووية بصورة غير قانونية إلى عدد من البلدان، بما فيها كوريا الشمالية. ووفقاً للولايات المتحدة، دفع ثمن عمليات النقل هذه الصواريخ كورية شمالية وتكنولوجيا صاروخية^(١٩). وفي سنة ١٩٩٨ و ٢٠٠١ فرضت الولايات المتحدة حظراً على شركة كورية شمالية، تشانغ وانغ سينيونغ، لبيعها تكنولوجيا الصواريخ إلى باكستان^(٢٠). وترجع هذه الروابط إلى سنة ١٩٩٣، عندما زارت رئيسة الوزراء بناظير بوتو كوريا الشمالية. ويعتقد أنه تم توقيع اتفاقية نهائية بشأن شحنات صواريخ رودونغ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويعتقد أن صاروخ الغوري - I الذي يبلغ مداه ١٥٠٠ كلم (يسمى أيضاً حنف - ٧)، والذي اختبر إطلاقه لأول مرة في سنة ١٩٩٨ هو ثمرة هذا الاتفاق^(٢١). كما يعتقد أن الغوري - III يستند إلى صاروخ تايبو - دونغ - ١ (ربما يكون مائلاً للصاروخ الكوري الشمالي المسمى رودونغ - ٢ أو سكود مود إي). ويقال إن تكنولوجيا الصواريخ الكوري الشمالي تايبو - دونغ - ١ وتايبو - دونغ - ٢ استخدمت في صواريخ باكستانية مختلفة أبعد مدى (تفوق ٢٠٠٠ كلم، مثل عبدلي وغزنوي وتيبو الذي يبلغ مداه ٤٠٠٠ كلم)^(٢٢). واعترفت كوريا الشمالية بأنها باعت ١٢ صاروخاً من طراز رودونغ - ١ في سنة ١٩٩٨ لكنها تنكر أن تكون تكنولوجيا رودونغ قد استخدمت في صاروخ الغوري. ولم تعترف باكستان سوى «بمدخلات أجنبية في تطوير الغوري»^(٢٣).

تعتبر إيران زبوناً مخلصاً لكوريا الشمالية فضلاً عن الصين، منذ سنة ١٩٨٠، واستوردت من بين ما استوردت المدفعية والصواريخ والتكنولوجيا من أجل قيام إيران بتطوير عدّة صواريخ. ويعتقد أن راجمة الصواريخ الإيرانية فجر - ٥ عيار ٣٣٣ ملم التي يبلغ مداها ٧٥ كلم تستند إلى التكنولوجيا الكورية الشمالية جزئياً على الأقل^(٢٤). كما اشتركت إيران في برنامج الصواريخ البالستية الكوري الشمالي منذ أوائل الثمانينيات، بتوفير التمويل بشكل رئيس وكذلك بتقديم صواريخ الحسين العراقية التي تمّ انتشالها من تلك المستخدمة

(١٩) أثبتت الشبهات بشأن صفقة التكنولوجيا النووية مقابل الصواريخ في أواسط التسعينيات. انظر: J. S. Bermudez, «Lifting the Lid on Kim's Nuclear Workshop», *Jane's Defence Weekly* (27 November 2002), p.21, and A. Rashid, «The Bomb Traders», *Far Eastern Economic Review*, 12 February 2004, p. 16.

A. W. Crispin and B. Lintner, «Dangerous Bedfellows», *Far Eastern Economic Review* (٢٠) (20 November 2003), p. 24.

Bermudez, «Lifting the Lid on Kim's Nuclear Workshop», p. 21. (٢١)

«Ghauri», *Missile Forecast* (Forecast International/DMS), January 2004, p. 2. (٢٢)

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٤) تطلق هذه صاروخاً غير موجه وزنه ٩١٥ كلف مزوداً بمحرك وقود صلب حتى مدى ٧٥ كلم على الأبعد ويحمل رأساً حربيّاً وزنه ١٧٥ كلف. انظر: Jane's Armour and Artillery 2003-2004 (Coulson: Jane's Information Group, 2003), p. 859.

ضدّ إيران في الحرب العراقية الإيرانية بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨^(٢٥). وتجمّع إيران صواريخ سكود الكوريّة الشماليّة من مجموعات من القطع^(٢٦). ويقال أيضاً إنّ التكنولوجيا الكوريّة الشماليّة تستخدم في تطوير الصواريخ الباليستيّة الإيرانيّة. ويعتقد أنّ أحدث صاروخ بالستيّ إيرانيّ، شهاب - ٣ الذي يبلغ مداه ١٣٠٠ - ١٥٠٠ كلم، يستند إلى صاروخ رودونغ الكوريّ الشماليّ ويستخدم محرّكاً كوريّاً شماليّاً يعمل بالوقود السائل، استورد ٢٠ منها في سنة ١٩٩٩^(٢٧). وقد اختبر الصاروخ في تموز/ يوليو ٢٠٠٣. وحسب ما أعلنت إسرائيل، تقوم إيران حالياً بتطوير صواريخ أبعد مدى (تشمل شهاب - ٤ الذي يبلغ مداه ٢٠٠٠ كلم وشهاب - ٥ الذي يبلغ مداه ٥٠٠٠ كلم)، ويستند بعضها إلى التكنولوجيا الكوريّة الشماليّة^(٢٨). ويبدو أنّ إيران تسمح لكوريا الشماليّة بإجراء اختبارات للصواريخ في إيران كجزء من التعاون القائم بينهما^(٢٩).

ويقال أيضاً إنّ كوريا الشماليّة شاركت في برنامج الصواريخ الباليستيّة الليبيّ المتوقّف الآن. ففي السنوات القليلة الماضية وردت عدّة تقارير عن اعتراض شحنتين من أجزاء من صواريخ سكود المرسلّة من كوريا الشماليّة إلى ليبيا، بما في ذلك مكونات لإطالة مدى صواريخ سكود الليبيّة، وقد سلّم عدد كبير منها في أواخر السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات من الاتحاد السوفياتيّ^(٣٠). ويقال إنّ ليبيا أنتجت صواريخ سكود معدّلة في السنوات الأخيرة، ولكن النتائج كانت رديئة^(٣١). وربما كان البرنامج الليبيّ يضمّ أيضاً صاروخ رودونغ الكوريّ الشماليّ، إما باستخدام تكنولوجيا رودونغ في صاروخ ليبيّ أو باستيراد الصواريخ كاملة^(٣٢). وتدعيّ مصادر أخرى أنّ ليبيا لم تحصل على سكود مود - ج حتى سنة

«Nodong-1.» pp. 4-5, and D. Lennox, «Iran's Ballistic Missile Projects: Uncovering the (٢٥) Evidence,» *Jane's Intelligence Review*, vol.10, no.6 (June 1998), p. 24.

«Nodong-1.» pp. 1-4. (٢٦)

R. Hughes: «Iran Denies Shahab-4 Development,» *Jane's Defence Weekly* (12 November (٢٧) 2003), p.19, and «Iran Claims «Success» with Latest Missile Test,» *Jane's Defence Weekly* (5 June 2002), p. 12.

R. Hughes, «Interview: Arieh Herzog, Director, Israel Missile Defense Organization,» (٢٨) *Jane's Defence Weekly* (22 October 2003), p. 32.

«Nodong-1.» p. 1. (٢٩)

Jane's Defence Weekly (13 February 2002), p.16, and Air & Cosmos, 21 January 2000, p. 7. (٣٠)

وكانت أعمال الاعتراض قانونيّة لأنّ ليبيا كانت تخضع لخطر ملزم للأسلحة في ذلك الوقت.

«Nodong-1.» p. 1., and M. Sirak, «Faux Reform,» *Jane's Defence Weekly* (3 September (٣١) 2003), p. 21.

K. Kneissl, «Internationale Rundschau: Libyen,» [International Round-up: Libya], (٣٢) *österreichische Militärische Zeitschrift*, November/December 2002, p.787, and Hughes, «Interview: Arieh Herzog, Director, Israel Missile Defense Organization,» p. 32.

١٩٩٩ وأنها كانت تطوّر في سنة ٢٠٠٢ صاروخاً بالستية يستند الى رودونغ ولكن بمدى يتراوح بين ٩٠٠ و١٢٠٠ كلم^(٣٣). وفي السنوات الأخيرة، أخذت إسرائيل تهديد الصاروخ الليبيّ رودونغ على محمل الجدّ بحيث أدخلت نظاماً مضاداً للصاروخ الباليستية في خطط مشترياتها^(٣٤).

وتلقّت سوريا صواريخ سكود مود - ج من كوريا الشمالية. ويقال إنّ الصواريخ تجمع في سوريا، وحسب ما أعلنته الولايات المتحدة، فإنّ الصين وكوريا الشمالية ساعدتا في إنتاج صواريخ سكود مود - ج في سوريا منذ سنة ١٩٩٣^(٣٥).

وكما أشرنا أعلاه، شاركت مصر في برنامج الصواريخ الباليستية الكوري الشمالي بتوفير صواريخ سكود - ب من أجل الهندسة العكسية والتطوير. ومنذ سنة ١٩٩٣، أفادت التقارير بشكل متكرّر عن مبيعات صواريخ سكود - ج إلى مصر، أنكرتها مصر كلها^(٣٦). وتشمل التقارير ادعاء سويسرياً صدر في سنة ١٩٩٨ باعتراض عدّة صواريخ سكود كانت تهرّبها كوريا الشمالية إلى مصر. وفي سنة ٢٠٠١ اتهمت الولايات المتحدة وإسرائيل مصر بشراء ٥٠ صاروخ رودونغ^(٣٧). وفي سنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ حققت السلطات السلوفاكية مع شركة نيو وورلد تريدينغ في سلوفاكيا لوجود روابط لها مع كوريا الشمالية. فقد عملت الشركة بمثابة وسيط لموادّ كيميائية مزدوجة الاستخدام ومعدّات بين الصين وروسيا وأوكرانيا وشركة قادر المصرية المملوكة للدولة. وفي سنة ١٩٩٩ اتهمت هذه الشركة من قبل الولايات المتحدة، إلى جانب شركتين مصريّتين أخريين، بالتورّط في صفقات صواريخ مع كوريا الشمالية^(٣٨).

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢ فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركة تشانغوانغ سينونغ، وخلافاً للحالة التي ذكرت مع باكستان أعلاه، وعلى حكومة كوريا الشمالية لبيع

«Libya Increases Investment in Medium-range Missiles,» *Middle East Newline*, 3 March (٣٣) 2002, < http://www.menewline.com/stories/2002/march/03_01_2.html > .

A. Ben-David, «Israel Navy Seeks to Bolster Surface Fleet,» *Jane's Defence Weekly* (٣٤) (3 December 2003), p. 5.

«Chinese ICBM,» *Missile Forecast* (Forecast International/DMS), January 2004, p.6, and (٣٥) «Nodong-1,» p. 1.

Defense News (29 July 1996), p.3, and «Additional Worldwide Missile Programs,» *Missile Forecast* (Forecast International/DMS), January 2004, p. 16.

«En bref: soupçons sur L'Egypte,» [In Brief: Missiles for Egypt], *Air & Cosmos*, 30 November (٣٧) 2001, p. 32, and «ágypten kauft 24 Raketen,» [Egypt Buys 24 Missiles], *Soldat und Technik*, vol. 45, no.3 (March 2002), p. 61.

B. Lintner, «Nordkoreaner styr hemliga vapenaffärer,» [North Koreans Steer Secret (٣٨) Weapon Deals], *Svenska Dagbladet* (Stockholm), 6February 2003, pp.14-15.

مكوّنات صواريخ سكود إلى اليمن^(٣٩). وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ اعترضت القوّات الإسبانية والأمريكية شحنة كورية شمالية كانت تحمل ١٥ صاروخ سكود مود - ج. وادعت المصادر الإسرائيلية أنّ الصواريخ كان مقصدها العراق^(٤٠). غير أنّه أفرج لاحقاً عن الصفقة عندما اتضح أنّ صواريخ سكود مقصدها اليمن. وقد سلّمت دفعتان بالفعل إلى اليمن في سنة ٢٠٠١^(٤١).

وقد برزت بعض الأدلّة في سنة ٢٠٠٣ عن أنّ شركة ديسونغ الكورية الشمالية ذات الارتباطات بشركة تشانغوانغ سينيونغ أبرمت عقوداً مع ماينمار (بورما) - ما أدى إلى سريان شائعات بأنّ ماينمار لديها اهتمام بالصواريخ الباليستية. غير أنّه لم يتضح ما إذا كان للعقود مع ديسونغ أي ارتباط بالصواريخ الباليستية كما أنكرت ماينمار أي مشتريات ذات صلة بالصواريخ^(٤٢).

الولايات المتحدة

أقدمت الولايات المتحدة على تنفيذ عدّة عمليّات نقل للصواريخ الباليستية والتكنولوجيا المتصلة بها. ومعظم هذه تاريخية أو متعلّقة ببرامج فضائية مدنية. فالكوّن الطويل المدى لبرنامج الصواريخ الباليستية الهندي، آغني - II، يستند بشكل جزئيّ على تكنولوجيا مستمّدة من برنامج قاذفة SLV-3 المدني، الذي يستند بدوره الى التكنولوجيا المدنية المكتسبة طوال ٢٠ عاماً مضت. ويسلّط ذلك الضوء على مشكلة تحويل التكنولوجيا الخاصّة بالبرامج الفضائية المدنية إلى برامج عسكرية^(٤٣).

وهناك ما هو أحدث وأكثر صلة وهو تزويد المملكة المتحدة بـ ٥٨ صاروخاً بالستياً طويل المدى يطلق من الغوّاصات من طراز ترايدنت في التسعينيات، ولا يزال الدعم اللوجستيّ لها مستمراً^(٤٤). ونقل صواريخ ترايدنت جزء من ترتيب طويل الأمد بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تزوّد بموجبه الولايات المتحدة الصواريخ لكي

M. R. Gordon, «North Korea Incurs US Penalty for Sale of Missile Parts to Yemen,» (٣٩) *International Herald Tribune*, 24-25/8/2002, p. 2.

U. Dan, «Yemen Scuds Baghdad-bound,» *New York Post*, 27/12/2002, p. 4. (٤٠)

Lague and Hiebert, «Pressure Politics,» pp. 22-23. (٤١)

Crispin and B. Lintner, «Dangerous Bedfellows,» pp. 22-24, and L. Dickerson, «Myanmar (٤٢) Denies Purchasing Missile from North Korea,» *Forecast International*, World Aerospace and Defense Intelligence Newsletter, Washington, DC, 18 November 2003.

(٤٣) عارض رئيس مؤسسة الأبحاث الفضائية الهندية التي طوّرت قاذفة SLV-3 استخدام التكنولوجيا التي تطوّرها مؤسسته لأغراض عسكرية. انظر: «Agni,» *Missile Forecast* (Forecast International/DMS), January 2004, p. 3.

(٤٤) انظر الملحق رقم ١٥ ب في هذا الكتاب.

تستخدم مع الرؤوس النووية البريطانية^(٤٥).

في سنة ٢٠٠١ وقّعت كوريا الجنوبية عقداً للحصول على ١١ صاروخاً MGM-140 Block-1A ATACMS الذي يبلغ مداها ما بين ٢٥٠ و ٣٢٠ كلم^(٤٦). وقد سلّمت النسخة التي يبلغ مداها ١٥٠ كلم من هذا الصاروخ إلى عدّة بلدان. والفارق الرئيس بين هذه النسخة وطراز Block-1A هو أنّ الحمل الصافي لـ Block-1A قد خفّض لزيادة مداها. وهناك عدّة بلدان أخرى مهتمة بصواريخ ATACMS، رغم عدم اتضاح النسخة التي تثير اهتمامها^(٤٧). وربما تحاول كوريا الجنوبية تطوير صواريخها الباليستية الخاصة، لكنها ربما تأمل بأن تحرّر الولايات المتحدة بعض التكنولوجيا. ففي أواخر التسعينيات أعلنت كوريا الجنوبية عن خطط لشراء أو إنتاج صواريخ أرض - أرض ذات مدى يصل إلى ٥٠٠ كلم وطلبت الدعم من الولايات المتحدة. وأشارت التقارير إلى أنّ الولايات المتحدة علّقت في سنة ٢٠٠٠ صادراتها من بعض قطع الصواريخ الأساسية إلى كوريا الجنوبية، ويفترض أنّها تتصل بالصواريخ الباليستية الكورية الجنوبية السابقة التي يقل مداها عن ٣٠٠ كلم. ومن المحتمل أنّ تلك كانت محاولة لكسب القدرة على الضغط على كوريا الجنوبية في المباحثات بشأن هذه الخطط^(٤٨).

أفيد في عدّة مناسبات أنّ تايوان تقوم بتطوير أو حتى بإنتاج صاروخ بالستي يصل مداها إلى ٣٠٠ كلم أو يزيد. وترى مصادر تايوانية مجهولة أنّه تمّ الحصول على مكونات رئيسية للصاروخ المتوسط المدى من الولايات المتحدة وأن العلماء التايوانيين أو التايوانيين السابقين في الولايات المتحدة قد عرضوا المساعدة. ولا تقدّم المصادر تفاصيل عما إذا كانت تايوان قد اشترت أو طوّرت صواريخ مداها ٣٠٠ كلم أو ١٠٠٠ كلم^(٤٩). وتكرّر تايوان وجود برنامج

(٤٥) تسلّمت المملكة المتحدة الصواريخ الباليستية الأمريكية في الخمسينيات لكنها أوقفت التطوير المحلي للصاروخ الباليستية في سنة ١٩٦٢ مقابل صواريخ بولاريس الأمريكية بموجب ما صار يعرف باسم «اتفاق ناسو». وتمّ الاتفاق على طلب صواريخ ترايدنت في سنة ١٩٨٠ كمتابعة لصواريخ بولاريس. انظر: Federation of American Scientists, «WMD Around the World: Polaris A-3P», < <http://www.fas.org/nuke/guide/uk/slbm/a-3.htm> >, and R. S. Norris, A. S. Burrows and R. W. Fieldhouse, *Natural Resources Defense Council, Nuclear Weapons Databook* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), vol.5: British, French and Chinese Nuclear Weapons

Agence France-Presse, «South Korea's New Missiles Put most of North Korea within (٤٦) Range.» 4 January 2002, < <http://www.defense-aerospace.com/afp/defense/020104093859.kwk1sbv2.html> > .

«MGM-140 ATACMS,» *Missile Forecast* (Forecast International/DMS), January 2004, (٤٧) p. 6.

R. Matthews and Kim Chul-Whan, «Self-reliance Still Ultimate Goal of South Korea's (٤٨) Defence Industry,» *Asia-Pacific Defence Reporter*, vol.29, no.6 (September 2003), pp.32-35.

Taiwan: Progress on Domestic Surface-to-surface Missiles Slow.» *Taipei Times* (Internet (٤٩) ed.), 3 April 2004, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report—China (FBIS-CHI), FBIS-CHI-2004-0405, 6April 2004.

صواريخ بالستية متوسطة المدى لديها^(٥٠). مع ذلك، أفادت تايوان في آب/أغسطس ٢٠٠٣ عن اختبار غير ناجح لصاروخ دايفنغ، ربما يستند إلى صاروخ أرض - جو تيان كونغ (قوس السماء) التايواني الذي يصل مداه إلى ٦٠٠ - ٩٠٠ كلم. وربما نفذت الاختبار كرد فعل على نشر الصين صواريخ أرض - أرض موجهة ضد تايوان^(٥١).

وثمة اتهامات بأن الشركة الأمريكية لورال قد نقلت بشكل غير قانوني تكنولوجيا توجيه إلى الصين^(٥٢).

III مورّدو تكنولوجيا الصواريخ الباليستية

إضافة إلى البلدان التي تورّد الصواريخ الكاملة، ثمة عدّة بلدان صدّرت مكوّنات أو خبرات إلى برامج الصواريخ الباليستية. وفي بعض الحالات شملت عمليات النقل تكنولوجيا خاصة بالصواريخ الباليستية، في حين أنّ التكنولوجيا قد تكون ذات استخدام مزدوج في حالات أخرى. ويمكن أن تكون عمليات النقل غير قانونية وتشتمل على جهات فاعلة من غير الدول، مثل بعض الحالات الروسية والأوروبية. وفي العشر إلى الخمس عشرة سنة الماضية، تقلّصت بدرجة كبيرة تورّط كيانات أوروبية غربية، وبخاصة ألمانية، في البلدان النامية. ويرتبط ذلك من جهة بتراجع سوق الصواريخ الباليستية بعد تفكيك برامج التطوير في الأرجنتين والبرازيل وجنوب إفريقيا، وبفرض البلدان الأوروبية الغربية قيوداً على صادرات التكنولوجيا ذات الصلة بالصواريخ الباليستية من جهة أخرى^(٥٣).

الصين

تتهم الولايات المتحدة الصين منذ أوائل التسعينيات بأنها تورّد صواريخ بالستية كاملة والتكنولوجيا ذات الصلة إلى إيران وباكستان، حليفها الأوثق. وفي حين أن الصين غير مشاركة في نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ^(٥٤)، فقد وعدت في عدّة مناسبات منذ سنة ١٩٩١ بالالتزام بنظام مراقبة الصواريخ. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ اتفقت الصين

«CNA: Defense Ministry Denies Developing Offensive Missiles,» Taipei Central News (٥٠) Agency, 1 April 2004, FBIS-CHI-2004-0401, 2 April 2004.

«Highlights,» *Missile Forecast* (Forecast International/DMS), December 2003, p.1; (٥١) «Taiwan Quiet over Missile Plans,» *Australian Herald Sun* (Internet ed.), 29/10/2003, <http://www.heraldsun.news.com.au/common/story_page/0,5478,7705870%255E1702,00.html>, and «In Brief: Taiwanese Missile Test Failed,» *Jane's Defence Weekly* (26 November 2003), p. 18.

«Chinese ICBM,» *Missile Forecast* (Forecast International/DMS), January 2004, p. 1. (٥٢)

Karp, «Ballistic Missile Proliferation,» pp. 317-343, انظر: هذه البرامج السابقة، انظر: (٥٣) and Mistry, *Containing Missile Proliferation*.

(٥٤) انظر الهامش رقم (١) أعلاه.

والولايات المتحدة على أن تطبّق الأولى لوائح تصدير جديدة للصواريخ الباليستية والتكنولوجيا ذات الصلة. لكن، وفقاً للولايات المتحدة، لم يكن لهذه التطمينات والاتفاقيات سنة ٢٠٠٠ تأثير كبير^(٥٥). ونتيجة لاستمرار الصادرات إلى إيران فرضت الولايات المتحدة عقوبات على نورينكو، وهي شركة مصدّرة تملكها الدولة. فقد منعت نورينكو من التصدير إلى الولايات المتحدة، ما أدى إلى خسارتها ما يقدر بمئة مليون دولار في السنة^(٥٦).

ومن بين البنود التي باعتها الصين إلى إيران في التسعينيات قذائف مدفعية وصواريخ بالستية، أفيد عن أنها تضمّ صواريخ M-11 التي يبلغ مداها ١٢٠ - ٣٠٠ كلم^(٥٧) (تسمى أيضاً DF-11 أو CSS-7)، وربما تكنولوجيا إنتاج أنظمتها الموجهة التي تعمل بالوقود الصلب^(٥٨). ويوحى بعض المصادر بأنّ صاروخ DF-25 الصيني المتحرّك الذي يبلغ مداه ١٧٠٠ كلم كان برنامجاً مشتركاً مع إيران. لكن التطوير توقف في سنة ١٩٩٦ بسبب نقص التمويل^(٥٩). وقد ارتبطت الصين مؤخراً بتطوير إيران صواريخ بعيدة المدى - ربما شهاب - ٤ الذي يبلغ مداه ٢٠٠٠ كلم وشهاب - ٥ الذي يبلغ مداه ٥٠٠٠ كلم - وقد نفت إيران وجود كلا الصاروخين^(٦٠). وحسب ما أعلنت الولايات المتحدة، تبقى الصين مصدراً رئيساً لنقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية إلى إيران، بما في ذلك محرّكات الصواريخ التي تعمل بالوقود الصلب^(٦١).

شكّلت عمليات النقل الصينية إلى باكستان مشكلة أخرى. فقد اتهمت الولايات المتحدة الصين بتسليم الصواريخ الباليستية وتكنولوجياها منذ أواخر الثمانينيات. وقد أنكرت الصين تسليم الصواريخ الباليستية الذي يخالف نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ. غير أنّ الصين، سلّمت وفقاً للولايات المتحدة ٣٤ صاروخ M-11 منذ سنة ١٩٩٣ ومعدّات

J. Rowan, «China Spurns Nonproliferation Efforts,» *Taiwan Journal*, 2 April 2004, p. 6. (٥٥)

S. V. Lawrence, «Ties that Bind: Costly Sanctions against Chinese Conglomerate don't (٥٦) Seem Set to Damage Sino-US Relations,» *Far Eastern Economic Review*, 5 June 2003, p. 26.

لم تفرض الولايات المتحدة عقوبات مباشرة على الحكومة الصينية التي تمتلك نورينكو. للحصول على فكرة عامّة عن «التزامات» الصين بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، انظر موقع مبادرة التهديد النووي على الإنترنت على العنوان:

A. Koch and D. Lennox, «٥٧) وفقاً لمصادر أمريكية مسؤولة، يزيد مدى M-11 على ٣٠٠ كلم. انظر:» *Pakistan's Tests: Warning for India,» Jane's Defence Weekly* (5 June 2002), p. 2.

«Chinese ICBM,» p. 4. (٥٨)

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٦.

Hughes: «Iran Denies Shahab-4 Development,» p. 19, and «Interview: Arieh Herzog, (٦٠) Director, Israel Missile Defense Organization,» p. 32.

«CIA: China Remains Key Missile Supplier to Iran,» *Middle East Newslines*, 4 April 2002, (٦١) < http://www.menewslines.com/stories/2002/april/04_18_3.html > .

وتكنولوجيا لإنتاج هذا الصاروخ، فضلاً عن وقوده وأنظمة توجيهه. وربما يكون صاروخ شاهين (أو حتف - ٣) الباكستاني الذي يبلغ مداه ٣٠٠ كلم صاروخ M-11 تنتجه باكستان^(٦٢). وساعدت الصين باكستان أيضاً في تطوير الصواريخ البالستية، بما في ذلك عمليات تسليم صاروخ M-9 الذي يبلغ مداه ٦٠٠ كلم (يسمى أيضاً CSS-6 أو DF-15) الذي يعتقد أنه استخدم في تطوير الصواريخ البالستية الباكستانية حتف (أو شاهين - I وشاهين - II). ووفقاً للهند، لا يعدو صاروخ الغوري أن يكون سوى تجميع لصاروخ DF-3 (يسمى أيضاً CSS-2) البالغ مداه ٢٨٠٠ أو نسخة عنه، أو صاروخ DF-25 المتحرك الذي يبلغ مداه ١٧٠٠ كلم (بدلاً من نسخة عن الصاروخ الكوري الشمالي رودونغ، كما زُعم أعلاه)^(٦٣). وقد اشترت المملكة العربية السعودية نحو ٣٦ صاروخ DF-3 في سنة ١٩٨٨ وثمة إحصاءات بأن بعض هذه الصواريخ نقل إلى باكستان أو أنّ السعوديين منحوا الباكستانيين فرصة الوصول إلى تكنولوجياه^(٦٤). وفي كلتا الحالتين سيكون هناك استمرار للتورط الصيني لأنّ التقارير تفيد بأنّ صواريخ DF-3 السعودية يديرها فتيون صينيون. وتتهم الهند الصين أيضاً بتزويد باكستان بتصميم رأس نووي لصاروخ M-11^(٦٥). ووفقاً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فإنّ برنامج الصواريخ البالستية الباكستاني «مستمر في الاستفادة من المساعدة الصينية المهمة»، بما في ذلك الصاروخان اللذان يعملان بالوقود الصلب شاهين - I وحيدر - I. ولم يكن من الممكن تطوير صاروخ شاهين - II المؤلف من مرحلتين بدون مساعدة من الصين (أو سواها)^(٦٦).

هناك مزاعم منذ أوائل التسعينيات بأنّ الصين زوّدت سوريا بصاروخ M-9 الذي يبلغ مداه ٦٠٠ كلم (يسمى أيضاً DF-15 و CSS-6)، ومنحت سوريا فرصة الوصول إلى تكنولوجيا المرحلتين، و صاروخ M-11، كما أنّ الصين وكوريا الشمالية ساعدتا سوريا منذ سنة ١٩٩٠، وفقاً للولايات المتحدة، في إنتاج الصواريخ ودرّبت المهندسين السوريين^(٦٧).

هناك بعض المؤشرات على أنّ الصين زوّدت في السابق وتواصل تزويد كوريا الشمالية بالمساعدة في تصميم الصواريخ البالستية مثل رودونغ وبعض المكونات والوقود السائل والصلب لمحركات الصواريخ^(٦٨).

Koch and Lennox, «Pakistan's Tests: Warning for India».

(٦٢)

«Ghuri» pp. 3-4.

(٦٣)

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤، و 4.4 «Chinese ICBM».

«Chinese ICBM» pp. 6-7.

(٦٥)

(٦٦) انظر الهامش رقم (١٢) أعلاه.

«Chinese ICBM» p. 6.

(٦٧)

(٦٨) طوّرت الصين صاروخ DF-61 لكوريا الشمالية بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٨. وقد حفز إلغاء DF-61

البرنامج الكوري الشمالي المحلي. «Nodong-1» pp. 1-3.

روسيا وأوكرانيا

ثمة تقارير بأن الصين حصلت على تكنولوجيا الصواريخ الباليستية العابرة للقارات من روسيا وأوكرانيا واستخدمتها في تطوير صاروخ DF-31 الذي يبلغ مداه ٨٠٠٠ وصاروخ DF-41 الباليستي العابر للقارات^(٦٩). وتزعم التقارير بأن صاروخ DF-31 (دخل الخدمة منذ نحو سنة ٢٠٠٢) ونسخته التي تطلق من الغواصات JL-2 يستندان إلى التكنولوجيا الروسية إلى حد كبير، وبأن الصاروخ الباليستي العابر للقارات DF-41 الذي يبلغ مداه ٧٥٠٠ - ١٢٠٠٠ كلم (يجري تطويره) «قد يحتوي» تكنولوجيا صاروخ SS-18 الروسي^(٧٠).

أشارت التقارير إلى روابط روسية ببرنامج الصواريخ الباليستية الإيراني لكنّها غير واضحة. وقد أفيد عن أنّ صاروخ شهاب - ٤ يستند إلى تكنولوجيا SS-4 السوفياتية من الخمسينيات، لكن لم يتّضح متى وكيف وصلت التكنولوجيا إلى أيدي الإيرانيين^(٧١). وقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عدّة شركات روسية في سنة ١٩٩٨ و١٩٩٩ بسبب مزاعم عن عمليات نقل تكنولوجيا باليستية إلى إيران^(٧٢). وفقاً لوكالة المخابرات المركزية، زوّدت «كيانات» روسية إيران بمعدّات وتكنولوجيا للصواريخ الباليستية، وبخاصّ لصاروخ شهاب - ٣، ومن «المرجّح» أن تدعم المزيد من التطوير الإيراني للصواريخ الباليستية^(٧٣).

كان للتكنولوجيا السوفياتية السابقة، ولا سيما صاروخ سكود - ب، تأثير مهمّ في تطوير الصواريخ الباليستية الكورية الشمالية فضلاً عن البرامج المصرية والليبية والسورية. وقد ادّعت روسيا حقوق ملكية كل الأسلحة السوفياتية السابقة، لكنّها فقدت السيطرة على تكنولوجيا صواريخ سكود^(٧٤). وارتبطت روسيا ببرنامج الصواريخ الباليستية الليبيّ في سنة ١٩٩٣ عندما اعترضت أوكرانيا شحنة مؤكسد يستخدم في محرّكات الصواريخ من صنع روسي^(٧٥). وفي سنة ٢٠٠١ عززت روسيا قوانين صادراتها من الأسلحة مع لوائح جديدة لمراقبة أسلحة الدمار الشامل والموادّ ذات الصلة بالصواريخ^(٧٦).

I. Zulkarnaen, «Russia-China Defence Technology Cooperation and Her Emerging (٦٩) Military Capability,» *Asian Defence Journal*, nos.7-8 (July-August 2003), p. 5.

وتعرف الصواريخ الصينية أيضاً بالأسماء التي يطلقها عليها حلف الناتو - DF-31 يصبح DF-31 و CSS-9 و DF-41 يصبح CSS-10 و JL-2 يصبح CSS-N-4 أو CSS-NX-5.9

«Chinese ICBM,» p. 4. (٧٠)

Hughes, «Iran Denies Shahab-4 Development,» p. 19. (٧١)

Mistry, *Containing Missile Proliferation*, p. 72. (٧٢)

(٧٣) انظر الهامش رقم (١٢) أعلاه وتحديداً ص ٣ منه.

(٧٤) انظر الفصل ١٢ من هذا الكتاب.

Karp, «Ballistic Missile Proliferation,» p. 1. (٧٥)

(٧٦) انظر الهامش رقم (١٢) أعلاه وتحديداً ص ٣ منه.

موردون آخرون

كتب كثير عن التورط الأوروبي، ولا سيّما من خلال الأفراد والشركات الألمانية، في برامج الصواريخ الباليستية في الأرجنتين والبرازيل ومصر وليبيا وغيرها من البلدان^(٧٧). وقد فكّك معظم هذه البرامج الآن ووسّعت الدول الأوروبية ضوابطها لتجنّب التورط في المستقبل. مع ذلك، وردت عدّة تقارير عن وجود نشاط حديث. وقد يكون تطوير الصاروخ الهندي بريثفي (Prithvi) تمّ بمساعدة تكنولوجيا أوروبية، لكن المصادر لم تحدّد من أي بلد جاءت المساعدة^(٧٨). وقبل غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٣، لم يكن الوضع الدقيق لبرنامج الصواريخ العراقيّ واضحاً، وكان كثير منه قد فكّك بالقوّة بعد هزيمة العراق في سنة ١٩٩١. ومنذ سنة ١٩٩١، قيّد العراق بالصواريخ الباليستية التي لا يزيد مداها على ١٥٠ كلم، لكن يتفق معظم المصادر على استمرار بعض التطوير على الصواريخ ذات المدى الأبعد^(٧٩). وتنبأ بعض المصادر بأنّ العراق سيكون لديه عدّة صواريخ بالستية ذات مدى يصل إلى نحو ٢٠٠٠ كلم في سنة ٢٠١٥. وستستند هذه الصواريخ صاروخ كوندور - ٢ الأرجنتينيّ، على افتراض الحصول على مساعدة من بعض البلدان أو الشركات أو الأفراد المشتركين في برنامج الصاروخ الأصليّ كوندور - ٢، الذي فكّكته الأرجنتين في التسعينيات^(٨٠). ورغم التحقيقات الواسعة بعد هزيمة العراق في سنة ٢٠٠٣، لم يعثر سوى على قليل من الأدلة على وجود برنامج لتطوير صواريخ بالستية التي يفوق مداها ١٥٠ كلم.

ارتبطت إسرائيل ببرنامج الصواريخ الباليستية الهنديّ في سنة ٢٠٠٣ عندما أفيد عن أنّ الهند تسعى إلى الحصول على المساعدة الإسرائيلية في تطوير الصواريخ، بما في ذلك صاروخ آغني - III الذي يبلغ مداه ٣٥٠٠ كلم والنسخة التي تطلق من الغوّاصات من الصواريخ الباليستية دانوش التي يبلغ مداها ١٥٠ إلى ٢٥٠ كلم^(٨١). وقد أصبحت إسرائيل

Mistry, *Containing Missile Proliferation*.

(٧٧) انظر مثلاً:

D. Lennox, ed., *Jane's Strategic Weapon Systems* (Coulson: Jane's Information Group, (٧٨) 2003), pp.84-85.

(٧٩) على سبيل المثال، عمليات نقل مكوّونات لصواريخ سكود من جمهورية التشيك عبر سوريا إلى العراق، وهو الأمر الذي نفته الحكومة التشيكية. انظر: G. Piper, «USA: der nächste Angriff auf den Iraq». [USA: The Next Attack on Iraq], *Antimilitarismus Information* (July-August 2002), p. 49.

(٨٠) المصدر نفسه.

R. Bedi, «India Courts Missile Help from Israel», *Jane's Defence Weekly* (1 October 2003), (٨١) p.4; «Highlights», p. 2, and «Agni», pp. 4-5.

وربما يسمى آغني - III أو تابعه آغني - IV باسم سوريا. وتكتنف الريبة وضع دانوش. فوفقاً لمعظم التقارير دانوش هو نسخة من بريثفي، لكن ثمة تقارير أخرى تمنحه قدرة مضادّة للسفن، وهو أمر يصعب تحقيقه بصاروخ بريثفي.

موردًا مهمًا للتكنولوجيا العسكرية إلى الهند في السنوات الخمس الماضية، ويمكن أن يرتبط التعاون بشأن الصواريخ الباليستية بالمشتريات الهندية الأخرى للأسلحة والتكنولوجيا العسكرية من إسرائيل. غير أنّ المشاركة الإسرائيلية قد تكون محدودة بأنظمة أرض جو، وهي التي واجه تطويرها مشاكل خطيرة في أواخر سنة ٢٠٠٣، عندما سعت الهند إلى المساعدة الإسرائيلية وجددت برنامجي صواريخ أرض جو أكاش وتريشول الهنديين^(٨٢). وتحاول إسرائيل أيضاً بيع الصاروخ المضاد للصواريخ الباليستية أرو - ٢ إلى الهند، وفي أوائل سنة ٢٠٠٤ كانت تنتظر الموافقة الأمريكية على البيع. وقد يثير مثل هذا البيع الخلاف لأن أرو - ٢ يدخل من الناحية التقنية تحت نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ لأن الصاروخ قادر على حمل رأس حربيّ زنته ٥٠٠ كلغ مسافة تزيد على ٣٠٠ كلم^(٨٣).

وقد استوردت عدّة بلدان أخرى الصواريخ الباليستية أو التكنولوجيا ذات الصلة وأعدت نقل بعضها في وقت لاحق. ومن البيانات السابقة عن أعمال التفتيش الليبية يبدو أنّ ليبيا نقلت بيانات الصواريخ الباليستية أو تكنولوجيتها إلى مصر^(٨٤).

IV استنتاجات

ثمة سببان رئيسيان يدعوان المصدرين إلى توريد الصواريخ الباليستية أو مكوناتها أو تكنولوجيتها. وهي مالية بالدرجة الأولى بالنسبة لبعضهم^(٨٥). ويعتبر دخل كوريا الشمالية من الصادرات محدوداً جداً لكن مبيعات الأسلحة توفر جزءاً مهماً منها. ومعظم الأسلحة الكورية الشمالية قديمة وغير تنافسية، لكنّ هذا البلد وجد سوقاً مناسبة لصواريخه الباليستية. وسيكون التخلي عن مثل هذه الصادرات، وهي ليست غير قانونية، تضحية اقتصادية كبيرة.

R. Bedi, «Israeli Help Boosts Indian Missile Project,» *Jane's Defence Weekly* (21 January (٨٢) 2004), p. 16.

C. Ahlstrm, «Arrows for India?: Technology Transfers for Ballistic Missile Defence and the Missile Technology Control Regime,» *Journal of Conflict and Security Law*, vol.9, no.1 (Spring 2004), pp.103-125.

L. Dickerson, «Libya may Have Traded Missile Data with Egypt,» 31 March 2004, (٨٤) < <http://emarketalerts.forecastl.com/mic/eabstract.cfm?reco=104357> > .

وتستشهد المقالة بـ *Middle East Newsline* كمصدر لهذا الزعم.

(٨٥) من الصعب العثور على بيانات عن أسعار الصواريخ الباليستية الكاملة. مثال ذلك، تقدّر فوركاست إنترناشيونال سعر أغني بما بين ٢ و٣ ملايين دولار لكنها تشير إلى أنّ مصادر أخرى تقدّم عطاء يصل إلى ١٧ مليون دولار للصاروخ. وتقدّر سعر الصاروخ الصيني الأكثر قوة DF-5 بنحو ١,٧ مليون دولار، وسعر صاروخ سكود مود-ج الكوري الشمالي بنحو ٨٩٠٠٠٠ ألف دولار، وسعر رودونغ-١ بنحو ١-٤ مليون دولار، لكنها تشير إلى أنّ مصادر أخرى تعطي أسعاراً أعلى تصل إلى ٢ - ٢,٢٥ مليون دولار لصاروخ سكود مود-ج ونحو ٧ ملايين دولار لرودونغ-١. انظر: *Missile Forecast* (Forecast International/DMS), ١. انظر: February 2004.

وبالإضافة إلى العملة الصعبة، باعت كوريا الشماليّة تكنولوجيا الصواريخ إلى باكستان مقابل الحصول على التكنولوجيا النوويّة الباكستانيّة لكي تستخدمها في برنامج الأسلحة النوويّة الكوريّة الشماليّة. وتاجر الشركات والأفراد من الجمهوريات السوفيّاتية السابقة بمنتجاتها ومعارفها لأسباب تجاريّة، لكن بدون مشاركة الدولة أو إذنها بشكل عام. وقد تكون الأسباب سياسيّة بالنسبة إلى المصدرين الآخرين. فالصادرات التكنولوجيّة الصينيّة إلى باكستان ذات صلة أكثر بدعم بلد حليف، وكذا الصادرات الأمريكيّة إلى المملكة المتّحدة.

يدرك المصدرون أنّ معظم الصواريخ البالستيّة ثبتت عدم فاعليتها في الأدوار التقليديّة^(٨٦). ففي الثمانينيّات هاجم العراق وإيران مدن أحدهما الآخر وقصف الاتحاد السوفيّاتيّ وحلفاؤه الأفغان مواقع المتمرّدين بمئات الصواريخ. وبعد الانسحاب السوفيّاتيّ استخدمتها الحكومة الأفغانية والمتمرّدون الأفغان أحدهما ضدّ الآخر. واستخدم العراق الصواريخ ضدّ إسرائيل وقوّات الائتلاف في سنة ١٩٩١، وثانية على نطاق محدود جدّاً في سنة ٢٠٠٣. ولم تكن هذه الهجمات فعّالة مع أنّ بعضها كان مثيراً. فقد كانت الصواريخ المستخدمة غير دقيقة ولا تحمل سوى رؤوس حربيّة تقليديّة صغيرة. وبهذه الرؤوس الحربيّة، وبخاصّة الرؤوس الحربيّة الأحاديّة التقليديّة، أثبتت الصواريخ البالستيّة أنّها هدر نسبيّ للموارد إذا لم تعوّض الدقّة المتناهية عن الافتقار إلى القوّة^(٨٧).

يمكن الحصول على الصواريخ البالستيّة كرمز للقوّة والتكنولوجيا المتقدّمة وبالتالي فإنّها سلاح أكثر أهميّة من الناحية النفسيّة والدعائيّة مما هو من الناحية العسكريّة. وقد يشعر بعض البلدان مثل إيران وسوريا أنّ الصاروخ البالستي هو سلاح لاخترق دفاعات العدو فحسب وأنّ الرضا الناتج عن «الردّ» يمكن أن ينظر إليه على أنّه تعزيز مهمّ للحالة النفسيّة، حتى وإن كان الحمل الصافي التقليديّ محدوداً واحتمال إصابة هدف عسكريّ مهمّ متدنياً. وقد تكون أيضاً على بعد خطوات في اتجاه تطوير صواريخ بالستيّة دقيقة جدّاً يمكن أن تستخدم رؤوساً نوويّة أكثر فعاليّة. وقد تحسّن أنظمة الملاحاة الجديدة الدقّة بشكل كبير دون إضافة تكاليف استثنائيّة. فتكنولوجيا تحديد المواقع العالميّة واسعة الانتشار، وثمة أنظمة أخرى محتملة لا تعتمد على إشارات من الأقمار الاصطناعيّة^(٨٨).

غير أنّ القلق الرئيس والإلحاح في الجدل بشأن انتشار الصواريخ يتعلّق بتلك

(٨٦) الاستثناء هو الصواريخ ذات نظم التوجيه العالية الدقّة، مثل ATACMS الأمريكيّة.

(٨٧) يبلغ احتمال الخطأ الدائريّ لصواريخ سكود - ب الواسعة الانتشار عدّة مئات من الأمتار. وقد أفيد عن أنّ احتمال الخطأ الدائريّ لصاروخ رودونغ يتراوح بين ٧٠٠ و ٤٠٠٠ متر. وتحمل معظم الصواريخ البالستيّة رؤوساً حربيّة يقلّ وزنها عن ١٠٠٠ كلغ.

A. Ben-David, «IMI Concludes Rocket System Tests,» *Jane's Defence Weekly* (8 October ٢٠٠٣), p. 15.

الصواريخ التي تهدف إلى إيصال الرؤوس الحربية المسلحة بأحمال صافية بيولوجية أو كيميائية أو نووية، حيث الرؤوس النووية هي الأكثر فاعلية^(٨٩). ولا تتطلب هذه المستوى نفسه من الدقة كالصواريخ التي تحمل رؤوساً تقليدية. بل إن تهديد هذه الرؤوس الحربية يغيّر الصاروخ الباليستي إلى سلاح فعال لإحداث الفوضى، كما أوضحت حرب الخليج سنة ١٩٩١ عندما وجّه قسم كبير من الحملة الجوية للاتلاف إلى عدد صغير من قاذفات الصواريخ الباليستية العراقية.

عندما تسير برامج الصواريخ الباليستية جنباً إلى جنب مع برامج أسلحة الدمار الشامل يكون هناك سبب للقلق بشأن انتشار الصواريخ الباليستية^(٩٠). ولذلك يستهدف ترتيب واسنار (Wassenaar)^(٩١)، ونظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ منذ سنة ١٩٨٧، انتشار الصواريخ الباليستية والتكنولوجيا ذات الصلة. ويرتبط هذا النجاح بشكل جزئي بأنّ الصواريخ الباليستية - وبخاصة إذا كان مداها يزيد على ١٥٠٠ كلم، عند مواجهة مشاكل تعدد المراحل وعودة الرأس الحربي - أنظمة معقدة بدرجة كبيرة وتتطلب دائماً مساعدة خارجية^(٩٢). ونظراً لأنّ الصواريخ الباليستية تتطلب الكثير من التكنولوجيات الرئيسة (مثل الوقود ومركبات عودة الرأس الحربي والمحركات)، فقد ساعد ذلك على التحكم في انتشارها.

إنّ ما يثير المشاكل، من وجهة نظر الحدّ من الأسلحة، هو أنّ كوريا الشمالية، المصدر الرئيس للصواريخ الباليستية والتكنولوجيا ذات الصلة، أظهرت أنها بدون مبادئ في ما يتعلّق بصادراتها من الأسلحة ولا تهتمّ بأنّ برامج الصواريخ الباليستية ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببرامج أسلحة الدمار الشامل. كما أنّها بلد غير حسّاس للضغط الممارس من الخارج^(٩٣). إنّ

(٨٩) الصواريخ الباليستية أقل فاعلية من صواريخ كروز أو الطائرات في إيصال الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. انظر: International Institute of Strategic Studies, *Strategic Survey 2002-2003* (Oxford: Oxford University Press, 2003); and US Congress, Office of Technology Assessment, *Technologies Underlying Weapons of Mass Destruction* (Washington, DC: US Government Printing Office, 1993), p. 9.

(٩٠) يمكن أن تنطبق مخاوف مماثلة على وسائل إيصال أخرى، مثل طائرة مسلّحة بصواريخ كروز أو تكنولوجيات جديدة، بما في ذلك القنابل الانزلاقية غير المزودة بمحرك. ويمكن تزويد «القنبلة ذات القطر الصغير» الأمريكية الجديدة التي تزن ١٣٠ كلف بجوانح تطوي تمّحها مدى يزيد على ١٠٠ كلم، ونظام توجيه بنظام تحديد المواقع العالمية ونظام توجيه حدّي اختياري. انظر: M. Sirak, «Small Diameter Bomb may Get Seeker, Datalink.» *Jane's Defence Weekly* (14 January 2004), p. 10.

(٩١) للاطلاع على المشاركين في ترتيب واسنار، انظر معجم المصطلحات في هذا الكتاب.

Karp, «Ballistic Missile Proliferation».

(٩٢) انظر:

(٩٣) وفقاً لمساعد وزير الخارجية للحدّ من الأسلحة جون بولتون، لم تظهر كوريا الشمالية «سوى القليل من الإشارات هذا إن أظهرت شيئاً للخروج من مسألة الانتشار»، وحتى بعد الضغوط الأمريكية. انظر: D. Kirk, «US Assails North Korea's Arms Sales.» *International Herald Tribune*, 30/8/2002, p. 8.

القلق من كوريا الشماليّة باعتبارها مصدرّاً غير مسؤول قوياً جدّاً بحيث إنّ الولايات المتحدة «والبلدان ذات الفكر المماثل» نظّمت في سنة ٢٠٠٣ مبادرة الأمن من الانتشار لمراقبة واعتراض السفن والطائرات التي يشتبه بأنّها تنقل أسلحة دمار شامل أو أنظمة إيصال مثل الصواريخ ومكوّناتها، منشئة حصاراً فعلياً على كوريا الشماليّة^(٩٤). وتحتاج كوريا الشماليّة من ناحية أخرى بأنّه ليس هناك أي شيء غير قانوني بشأن بيع الصواريخ الباليستيّة أو التكنولوجيا ذات الصلة إذ لا يوجد أي اتفاق دولي يحظر ذلك. ولا تلعب كوريا الشماليّة أي دور في أنظمة مثل نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ. ولا تعتبر بلدان مثل سوريا وإيران نفسها ملزمة بوقف مشترياتها للصواريخ الباليستيّة. بل إنّ بلداناً لديها علاقات أفضل مع الولايات المتحدة لديها أفكار مماثلة، كما بيّن اليمن في سنة ٢٠٠٢ عندما اشتكى إلى الولايات المتحدة بشأن اعتراض صواريخ سكود المتّجهة إلى اليمن من كوريا الشماليّة وأشار إلى أنّه لا يتصرّف بشكل غير قانوني^(٩٥).

ومن المهمّ أنّ بعض الارتياح بشأن برامج الصواريخ الباليستيّة ونقلها والارتباطات بين البلدان قد ينخفض قريباً. وقد أصبح العديد من مصادر المعلومات متوقفاً مؤخراً. وزادت «الحرب على الإرهاب» الضوابط على الصفقات الماليّة وعلى نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة وشحنها. وفي الوقت نفسه، ستزيد اعترافات خان ووصول الغرب إلى برنامجي الصواريخ الليبيّ والعراقيّ من فهم مصادر انتشار الصواريخ الباليستيّة وآلياتها. وقد يقود ذلك إلى تحسين الضوابط واللوائح وتعزيز الحدّ من الانتشار حتى فيما تبقى تجارة الصواريخ الباليستيّة قانونيّة.

(٩٤) تضمّ مبادرة الأمن من الانتشار، وهي مبادرة غير رسمية، أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج وبولونيا والبرتغال وروسيا وسنغافورة وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ولم يتضح الأساس القانوني لأي اعتراض. انظر: Lague and Hiebert, «Pressure Politics», p. 22-23, and M. J. Valencia, «Why Interdiction Could Fail», *Far Eastern Economic Review*, 28 August 2003, p. 23.

ولبحث العوامل الأخرى خلف فكرته، فيما يتعلّق بأسلحة الدمار الشامل وأنظمة الإيصال، انظر الفصل ١٤ في هذا الكتاب.

J. Bermudez, «Yemen Continues Ballistic Missile Procurement Programme.» *Jane's Intelligence Review*, vol.15, no.4 (April 2003), pp.28-29.

١٣ - الأسلحة البيولوجية والمؤشرات المحتملة على أنشطة هجومية بأسلحة بيولوجية

روجر روفي

I مقدمة

التحديات الحالية والمستقبلية أكثر تعقيداً وأصعب على التنبؤ من التحديات الأمنية المتصورة للحرب الباردة. وتقدّم الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والرسائل المحتوية على الجمره الخبيثة أمثلة على ذلك. فقد أخذت الحدود بين التحديات الأمنية الداخلية والخارجية تصبح أقل وضوحاً بالنسبة إلى الدول. وأصبحت التحديات أكثر عالمية وأخذت التحديات غير المتناظرة والعابرة للقوميات تحل محل التحديات العسكرية التقليدية. كما أنّ اجتماع تزايد انتقال الناس والمعرفة والمنتجات عبر الحدود فضلاً عن تعاظم الخبرة المتاحة والمعلومات عبر الإنترنت جعل من السهل الحصول على موادّ الأسلحة البيولوجية وأسرارها. وهناك أيضاً مخاطر استخدام الأسلحة البيولوجية في النزاعات المسلحة بين الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول. وقد أظهرت حالة العراق المضاعف التي ينطوي عليها جمع استخبارات يمكن الركون إليها وتقييم ما إذا كان بلد ما يسعى وراء برنامج للأسلحة البيولوجية.

يمكن أن تكون التطورات السريعة في التكنولوجيا البيولوجية القوة الدافعة لحضّ الدول على السعي لاكتساب قدرة الأسلحة البيولوجية وفتح إمكانات جديدة لاحتمال إساءة استخدامها العسكري أو الإرهابي في المستقبل^(١). ويملك الباحثون اليوم منهجيات قياسية

US, Central Intelligence Agency, «The Darker Bioweapons Future,» Unclassified report, (١) Office of Transnational Issues, 3 November 2003, <<http://www.fas.org/irp/cia/product/bw1103.pdf>>; M. Wheelis and M. Dando, «New Technology and Future Developments in Biological Warfare,» Disarmament Forum, no.4 (2000), pp.43-55; J. B. Petro, T. R. Plasse and J. A. McNulty, «Biotechnology: Impact on Biological Warfare and Biodefense,» *Biosecurity and Bioterrorism: Biodefense Strategy, Practice and Science*, vol. 1, no.3 (2003), pp.1-8, and E. Geissler, ed., *SIPRI, Biological and Toxin Weapons Today* (Oxford: Oxford University Press, 1986).

لتغيير التكوين الجيني لكائن عضوي، بما في ذلك إجراء تعديلات لزيادة المقاومة للمضادات الحيوية، ورفع القدرة على التسبب بالمرض وزيادة استقرار الغلابة الهوائية أو تعديل مغيرات الخصائص المهمة للتحديد والتشخيص على الكائنات العضوية. ويمكن أن يؤدي التقدم السريع في التكنولوجيا البيولوجية إلى فئة جديدة من وسائط الأسلحة البيولوجية التي تتم هندستها لكي تستهدف أنظمة بيولوجية بشرية محددة على المستوى الجزيئي، وبالتالي تحويل التركيز من عوامل الأسلحة البيولوجية التقليدية وجعل الدفاع أكثر صعوبة^(٢).

وللتعامل مع التهديدات المستقبلية وإنشاء سياسة عدم انتشار فعالة فضلاً عن فهم طبيعة الأسلحة البيولوجية والطرق المحتملة للتعامل معها بشكل أفضل. في القسم II تجمل خصائص الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك كيفية تعريفها. وبحث القسم III الحدود بين الأنشطة الدفاعية والهجومية والمعايير المحتملة لتحديد الأبحاث «الحساسة» وتقييمها. ويحدد القسم IV عوامل التمييز المحتملة التي يمكن استخدامها لكشف الأنشطة الهجومية. وتقدم الاستنتاجات في القسم V.

II ما الذي يحدّد سلاحاً بأنه بيولوجي؟

لا بدّ من وجود فهم دويّ مشترك لمصطلح الأسلحة البيولوجية لتجنّب الخلط بين مصطلحات مثل «الإرهاب البيولوجي» وقانونية برامج الدفاع البيولوجي. وقد أصبحت الحاجة إلى تعريف الأسلحة البيولوجية واضحة في أواخر الستينيات أثناء التحضير للمفاوضات حول اتفاقية تغطّي الأسلحة البيولوجية والسامة. ولا يزال يستخدم أحد التعاريف التي وضعت في دراسة أجرتها الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٩ للأمين العام: «عوامل الحرب الجرثومية البيولوجية (البكتريولوجية) هي كائنات عضوية حيّة، أيّاً تكن طبيعتها، أو موادّ معدية مستخرجة منها، يقصد بها السبب بالمرض أو الموت عند الإنسان أو الحيوانات أو النباتات، وتعتمد في تأثيراتها على قدرتها على التكاثر عند الشخص أو الحيوان أو النبات المهاجم»^(٣) وقدّمت تعاريف مماثلة في تقرير لمنظمة الصحة العالمية^(٤) في سنة

Petro, Plasse and McNulty, Ibid.; C. M. Fraser and M. R. Dando, «Genomics and Future (٢) Biological Weapons: The Need for Preventive Action by the Biomedical Community,» *Nature Genetics*, vol. 29 (November 2001), pp. 253-256.

United Nations, Department of Political and Security Council Affairs, «Chemical and (٣) Bacteriological (Biological) Weapons and the Effects of their Use,» (Report of the Secretary-General, UN Document A/7575/Rev1, no. E.69 I. 24, New York, 1969).

World Health Organization, *Health Aspects of Chemical and Biological Weapons: Report of a (٤) WHO Group of Consultants* (Geneva: WHO, 1970).

١٩٧٠ وفي إصدارات لسبيرى في أوائل السبعينيات^(٥). ولا تشمل هذه التعاريف السموم في مصطلح الأسلحة البيولوجية. ولم يدرك المفاوضون في معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة الحاجة إلى تضيق تعريف الأسلحة البيولوجية إذ كان هدفهم التحكم بالتكنولوجيات التي غالباً ما كانت ذات استخدام مزدوج (أي يمكن استخدامها للأغراض الحربية والسلمية على السواء)^(٦). كما كانوا يريدون تغطية أية تطورات علمية مستقبلية يمكن أن يكون لها تأثير في الحظر بموجب المعاهدة. ويحدد المفهوم المتفق عليه، ما يسمّى بمعيار الغرض العام، الحظر في المادة الأولى:

تتعهد كل دولة طرف في هذه المعاهدة ألا تطوّر في أيّ ظرف من الظروف أو تنتج أو تخزّن أو تحصل بخلاف ذلك أو تحتفظ بـ:

- ١- عوامل ميكروبية أو بيولوجية أخرى، أو سموم أياً كان أصلها أو طريقة إنتاجها، وبأنواع وكميات لا مبرر لها من أجل الأغراض الوقائية أو الحماية أو السلمية الأخرى.
- ٢- أسلحة أو معدّات أو وسائل إطلاق مصمّمة لاستخدام مثل هذه العوامل أو السموم لأغراض عدائية أو في نزاع مسلّح^(٧).

وهكذا من المهمّ معرفة قصد أي نشاط ينطوي على عوامل بيولوجية أو سموم. ومن الواضح أيضاً أنّ الأبحاث غير متضمّنة، ولذلك كان يمكن للبعض أن يجادل بأنّ البحوث الهجومية غير مشمولة (لم يتفق المفاوضون على إدراج كلمة «أبحاث» بسبب صعوبة التمييز بوضوح بين الأبحاث الدفاعية والهجومية). وقد تناولت أول أربعة مؤتمرات مراجعة معاهدة

(٥) كان التعريف الذي استخدمه سبيرى: «الحرب البيولوجية تعني استخدام عوامل في زمن الحرب ضدّ العدوّ تسبّب المرض أو الوفاة عند البشر أو الحيوانات أو النباتات بعد تكاثرها داخل العضوية المستهدفة. وهكذا تشمل عوامل الحرب البيولوجية العضويات الدقيقة الممرضة والموادّ المعدية المستخرجة من مثل هذه العضويات الدقيقة». انظر: SIPRI, «The Developing Technology of CBW,» in: *Problem of Chemical and Biological Warfare* (Stockholm: Almqvist & Wiksell, 1971), vol.I: The Rise of CB Weapons, p. 25. انظر أيضاً تاريخ المفاوضات التي أدت إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة في: SIPRI, *The Problem of Chemical and Biological Warfare* (Almqvist & Wiksell: Stockholm 1971), vol.IV: CB Disarmament Negotiations, 1920-1970, pp. 253-279, and 290-321. The Problem of Chemical and Biological Warfare volumes are available from SIPRI on CD-ROM, <<http://editors.sipri.se/CDPAGE.html>> .

(٦) أُعيد نشر الاتفاقية الخاصة بحظر تطوير الأسلحة الجرثومية البيولوجية والسامة وإنتاجها وتخزينها والخاصة بتدميرها في موقع مشروع سبيرى للحرب الكيماوية والبيولوجية على الإنترنت على العنوان: <<http://projects.sipri.se/cbw/docs/bw-btwc-text.html>> .

وتتوفّر القوائم الكاملة للدول الموقعة وغير الموقعة على موقع مشروع سبيرى للحرب الكيماوية والبيولوجية على الإنترنت على العنوان: <<http://projects.sipri.se/cbw/docs/bw-btwc-mainpage.html>> . انظر أيضاً التذييل رقم أ في هذا الكتاب. (٧) المصدر نفسه.

حظر الأسلحة البيولوجية والسامة مع نطاق المادة I، بما في ذلك قضية «الأنواع والكميات» وكيف يمكن أن تؤثر فيها التطورات في العلوم والتكنولوجيا. وتعكس التقارير الإجماعية عن مؤتمرات المراجعة والإعلانات الأخيرة الرضا المستمر للدول الأطراف عن أحكام المادة I. على سبيل المثال، توصل مؤتمر المراجعة الرابع لسنة ١٩٩٦ في المادة الأولى من إعلانه النهائي: «يلحظ المؤتمر أهمية المادة I باعتبارها للحكم الذي يحدّد نطاق المعاهدة»^(٨).

لقد صيغت المادة I بشكل جيّد ولا تزال تشمل كل أنواع التقدّم في التكنولوجيا البيولوجية. ولو كانت صياغتها أكثر تحديداً لما تمكّنت من ذلك، وبالتالي فإنّ معظم الأطراف راضية عن أنّ التعريف سيتعامل بشكل ملائم مع التطورات العلمية والتكنولوجية في المستقبل. وفي مفاوضات المجموعة المخصّصة لتقوية اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة بأداة ملزمة قانونياً، اقترح بعض الأطراف تعاريف مختلفة في المادة I ورأوا أنّ يربطوها بلوائح الوسائط^(٩). وقد بحثت القيمة المحتملة لمثل هذه العوامل لعدّة سنين، وثار جدال حول إذا ما كان يمكن أن تساعد في توضيح الحدّ بين الأنشطة المسموح بها والأنشطة المحظورة، رغم أنّ هذه النظرة لم تحظّ قطّ بدعم عريض. وليس هناك دليل على أنّ غياب لوائح أنواع وكميات الوسائط في المادة I قد قلّل من فعالية اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة. فمثل هذه اللوائح لن تكون مفيدة وإنما يمكن بدلاً من ذلك أن تضيق نطاق المادة I وتتطلب تحديداً متواصلاً لكي تجاري التطورات العلمية والأمراض المعدية الناشئة. ويضمن غياب لائحة العوامل تغطية أي عامل معروف أو أي عامل يمكن أن ينشأ أو يطور باستخدام الهندسة الوراثية.

إنّ عنوان معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة يوضح بجلاء أنّه يغطّي الأسلحة البيولوجية والسامة على السواء. ومنذ دخول المعاهدة موضع التنفيذ في سنة ١٩٧٥ أصبح الوضع أقلّ وضوحاً لأنّ عبارة «وسائط الحرب البيولوجية» تستخدم مراراً للإشارة إلى

(٨) وأشارت المادة ٦ بالإضافة إلى ذلك: «إنّ المؤتمر إدراكاً منه للمخاوف الناشئة عن التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة، من بين أمور أخرى، في مجالات البيولوجيا المجهرية والتكنولوجيا البيولوجية والبيولوجيا الجزيئية والهندسة الوراثية، وأي تطبيقات ناشئة عن دراسات الجينوم، واحتمالات استخدامها لأغراض لا تتسجم مع أغراض الاتفاقية وأحكامها، يعيد التأكيد على أنّ التعهد الذي التزمت به الدول الأطراف في المادة I ينطبق على كل مثل هذه التطورات». انظر: United Nations, Fourth Review Conference of the Parties to the Convention on the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on their Destruction, Geneva, 25 November-6 December 1996, Final Document, Part I, BWC/CONF. IV/9, Geneva, 1996.

(٩) United Nations, «Working Paper Submitted by the Russian Federation.» The Ad Hoc Group of the States Parties to the Convention on the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on their Destruction, Fifteenth Session, Geneva, 28 June-33 July 1999, BWC/AD HOC GROUP/WP.381, 29 June 1999.

السموم المنتجة بأيّ عضوية حيّة (لا العضويات الدقيقة فحسب) أو أي وسيلة أخرى، بما في ذلك التخليق. وتصنّف عوامل الحرب البيولوجية بمثابة سموم من قبل الولايات المتحدة (بما في ذلك مراكز التحكّم بالأمراض والوقاية منها) وحلف الناتو والصين^(١٠). بالمقابل، في مفاوضات المجموعة المخصّصة لمعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، اقترحت روسيا على سبيل المثال تعريف الأسلحة البيولوجية والسامة بأنهما نوعان من الأسلحة تماشياً مع عنوان المعاهدة^(١١).

وقد استخدم تقرير لمنظمة الصحة العالمية في سنة ٢٠٠٤ تعريفاً أكثر حداثة:

تعتبر الأسلحة البيولوجية تلك الأسلحة التي تحقّق أهدافها المقصودة من خلال عدوى الكائنات العضوية الدقيقة المسبّبة للمرض وغيرها من مثل هذه الكائنات، بما في ذلك الفيروسات والأحماض النووية المعدية والبريونات. ويمكن استخدام مثل هذه الأسلحة لمهاجمة البشر والحيوانات أو النباتات الأخرى. . . وترجع قابلية التسبّب بالمرض عند بعض هذه العوامل البيولوجية إلى الموادّ السامة التي تولّدها بنفسها. ويمكن في بعض الأحيان عزل مثل هذه السموم واستخدامها كأسلحة. وبما أنّها تحقّق عندئذ تأثيراتها لا نتيجة للعدوى بل للسمية، فإنّها تدخل ضمن تعريف. . . الأسلحة الكيماوية، رغم أنّها أسلحة بيولوجية أيضاً ضمن معنى الأسلحة الكيماوية والبيولوجية^(١٢).

E. Geissler, «Introduction,» in: Geissler, ed., SIPRI, Biological and Toxin Weapons Today. (١٠) p. 5.

ووفقاً لحلف الناتو، العامل البيولوجي «عضوية دقيقة (أو سمّ مستخرج منها) تسبّب المرض عند البشر أو الحيوانات أو النباتات أو تسبّب تدهور المادّة». والحرب البيولوجية هي «استخدام العوامل البيولوجية لإيقاع الإصابات عند البشر أو الحيوانات وإتلاف النباتات أو الموادّ». والسلاح البيولوجي «مادّة تصدر عاملاً بيولوجياً أو تشنّته أو تنشره، بما في ذلك نواقل المرض المفصليّة». انظر: *NATO Handbook on Part II. Biological, AMedP-6(B), FM 8-9, NAVMED P-5059, AFJMAN 44-151 (Washington, DC: US Department of the Army, the Navy and the Air Force, 1996), available at: <http://www.vnh.org/MedAspNBCDef/toc.htm>; Centers for Disease Control and Prevention (CDC), «Bioterrorism Agents/diseases,» <http://www.bt.cdc.gov/agent/agentlist.asp>, and United Nations, «Definitions for Some Items Related to Measures Under Discussion For Strengthening The Convention On Biological Weapons,» (Working Paper Submitted by China, Ad Hoc Group of the States Parties to the Convention on the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on their Destruction, Second Session, Geneva, 10-21 July 1995, BWC/AD HOC GROUP/ 27, 5 July 1995).*

United Nations, «Working Paper Submitted by the Russian Federation». (١١)

World Health Organization, *Public Health Response to Biological and Chemical Weapons: WHO Guidance*, 2nd ed. (Geneva: WHO, 2004), <http://www.who.int/csr/delibepidemics/biochemgui de/en/index.html> . (١٢)

لا تدخل السموم في لائحة التقرير للعوامل البيولوجية في الملحق رقم ٣^(١٣). وكانت تلك هي الحال أيضاً في تقرير صادر عن الجمعية الطبية البريطانية^(١٤). توضح هذه الأمثلة عدم وجود اتفاق على ما إذا كان يجب إدخال السموم في فئة الأسلحة البيولوجية، ومن المهم عدم إغفال ذلك عند استخدام المصطلح.

ولكي يستخدم وسيط حرب بيولوجية واحد أو أكثر كسلاح، يجب تعبئة الوسائط في وسيلة إيصال أو في ذخائر (قنابل أو رمانات يدوية أو خزانات رش أو أجهزة أخرى). ويمكن أن تختلف وسائل الإيصال بالنسبة إلى الإرهاب البيولوجي بشكل كبير وقد تشمل الرسائل أو غيرها من الوسائل البسيطة.

لا تلائم معظم عوامل الأمراض المعدية كعوامل حرب بيولوجية للاستخدام العسكري أو حتى للاستخدام من قبل الإرهابيين. ويجب الوفاء بخمسة متطلبات على الأقل للتوصل إلى وسيط فعال قابل للاستخدام. فمثل هذا الوسيط يجب أن: (أ) يعطي تأثيراً معيناً بشكل متسق، (ب) يكون إنتاجه ممكناً على نطاق واسع، (ج) يكون مستقرأثناء الإنتاج والتخزين في الذخائر وأثناء النقل، (د) يكون قادراً على الانتشار بشكل فعال، (هـ) يبقى مستقرأ بعد الانتشار. بالإضافة إلى ذلك، يفضل أن: (أ) تكون القوة التي تستخدمه قادرة على حماية نفسها من الوسيط، (ب) يكون من الصعب على العدو المحتمل أن يحمي نفسه من الوسيط، (ج) يكون للوسيط فترة حضانة متوقعة قصيرة، (د) يكون استمرار الوسيط قصيراً ومتوقعأ إذا ما كانت قوات صديقة ستحتل المنطقة الملوثة بسرعة^(١٥).

تبيّن هذه اللائحة التوضيحية للمعايير أنّ عدد وسائط الحرب البيولوجية المناسبة للاستخدام العسكري على نطاق واسع محدودة وستستمرّ كذلك. أما للاستعمال الإرهابي فإنّ عدد الوسائط المحتملة أكبر، لكنّ العديد من الوسائط المذكورة أعلاه تصلح أيضاً لمجموعة إرهابية تهدف إلى إحداث إصابات شاملة.

حاولت برامج الأسلحة البيولوجية الهجومية السابقة أن تحسّن أداء الوسائط التي تتيح إعدادها لإطلاقها كأسلحة بتعديل الخصائص الفيزيائية لمستحضر الوسيط. وقد تمّ عمل ذلك بإضافة وسائط مساعدة أو تثبيت، باستخدام تقنيات التغليف المجهرية وتعديل الوسيط

Ibid., Annex 3, table A3.1, pp. 230-231.

(١٣)

W. Assche [et al.], eds., British Medical Association, «Table3.3. the CBW Spectrum» and (١٤) «Glossary» (Definition of Biological Warfare), *Biotechnology Weapons and Humanity* (Amsterdam: Harwood Academic Publishers, 1999), pp.43 and 117.

SIPRI, *The Problem of Chemical and Biological Warfare* (Stockholm: Almqvist & Wiksell, (١٥) 1973), vol.II, CB Weapons Today, p.311, available from SIPRI on CD-ROM, <http://editors.sipri.se/CDPAGE.html > .

وراثياً لتغيير خصائصه أو تحسين طرق وتكنولوجيا انتشاره. ويجب أيضاً تحسين طرق التجفيف والطحن من أجل إنتاج مساحيق وسائط جافة قابلة للحياة وذات حجم جسيمي ملائم. ولأسباب واضحة، لا توجد معلومات عامة عن ذلك ويجب أن تكون كذلك. غير أن العديد من التطورات في البحث والتطوير المدنيّ تحمل في طياتها إمكانية إساءة الاستعمال في هذا المجال.

III أنشطة الحرب البيولوجية الهجومية والدفاعية

من المهم أن يكون برنامج دفاعي للحرب البيولوجية قادراً على أن يثبت للعاملين فيه وللمراقبين الخارجيين أنه دفاعي محض. ويدرك معظم هذه البرامج في الغرب هذه الحاجة جيداً، لكن ثمة خطراً أن يصبح الإشراف الملائم على مثل هذه البرامج صعباً. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، ازدادت أهمية العمل الدفاعي البيولوجي في النطاق والحجم وهي تشمل الآن عدّة وزارات أمريكية ومتعهدين من الباطن في الجامعات أو في الصناعة. وعندما تكون وكالات المخابرات مشاركة أيضاً في برنامج للدفاع البيولوجي ويجري الكثير من العمل بسريّة، ينتاب القلق المراقبين الخارجيين، وبخاصّة إذا اعترى الغموض النوايا الكلية للبلد. والحل الوحيد الطويل الأمد هو أن تكون برامج الدفاع البيولوجي أكثر تركيزاً إنما أصغر حجماً، وأن تكون أنشطتها شفافة قدر الإمكان. لكن سيبقى دائماً هناك بعض أنواع العمل والتحليل التي لا يمكن أن يكشف عنها على الملأ لأسباب أمنية. ولا يكشف سوى القليل من البلدان عن معلومات عن سياساتها أو برامجها للدفاع البيولوجي، ولأسباب السياسة المحليّة عادة من أجل إبلاغ الهيئة التشريعيّة أو الجمهور. وتشترط إجراءات بناء الثقة الملزمة سياسياً الخاصّة باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة بأن تقدّم المعلومات عن برامج الدفاع البيولوجي، بما في ذلك البرامج الهجومية والدفاعية السابقة منذ سنة ١٩٤٦، لكن لا يفعل ذلك سنوياً سوى قليل من البلدان. وأصبح من الواضح أيضاً أنّ إجراءات بناء الثقة غير كافية وأنّ محصلاتها لم تكن مرضية. وقد وضعت المجموعة المخصّصة للمفاوضات اقتراحاً للتعامل مع هذه المشكلة يطوّر صيغاً مفضّلة للإعلانات السنويّة عن البرامج، لكن نظراً لأنّ المفاوضات انهارت في سنة ٢٠٠١ لم يتمّ الاتفاق على أي اقتراح.

إنّ دور العلماء في برامج الدفاع البيولوجي حاسم. ففي ظروف معيّنة، يمكن أن تنساق مختبرات الأبحاث من الأبحاث الدفاعية الصرف إلى العمل الهجومي لأسباب دفاعية، ثم من خلال العمليّة التدريجيّة، إلى عمل بحث وتطوير هجومي صرف. ويمكن أن تتمّ هذه العمليّة خلال فترة طويلة من الزمن، وقد يكون من الصعب على العلماء الأفراد أن يدركوا أنّها حاصلّة - وبخاصّة في البرامج الكبيرة «المقسّمة إلى أجزاء»، حيث لا تكون الصورة كاملة معروفة إلا للذين يعملون على أعلى المستويات. وفي سنة ١٩٦٩، عندما أنهت الولايات المتحدة برنامجها للحرب البيولوجية الهجومية، ذكرت: «أنّ البرامج الجرثومية

البيولوجية/ البيولوجية الأمريكية سننحصر بالبحث والتطوير لأغراض دفاعية (دعم المناعة وإجراءات السلامة وإلى آخره). ولا يستثني ذلك الأبحاث في النواحي الهجومية للعوامل الجرثومية البيولوجية/ البيولوجية اللازمة لتحديد ما هي التدابير الدفاعية المطلوبة»^(١٦). وسيكون من الصعب جداً تحديد ما هي نواحي البحوث الهجومية اللازمة للتدابير الدفاعية والتي يمكن أن تسمح بها بالتالي معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة. وقد وضعت حدود الأبحاث الدفاعية البيولوجية الأمريكية في المستقبل في مذكرة سكوكروفت التي عرّفت الأنشطة التي تحدّد أنّها لأغراض وقائية أو حامية سلمية^(١٧). وهذا الجمع للأنشطة لا يزال صالحاً لتحديد ما الذي يمكن تضمينه في برنامج بيولوجي دفاعي جيد التطوير فضلاً عن تحديد ما الذي يشكل أنشطة هجومية محتملة.

وقد اقترح عدم اعتبار بعض الأنشطة مبرراً بموجب المادة I من معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة^(١٨). وفي ورقة عمل في اجتماع عقد سنة ١٩٩٢ لمجموعة خاصة من الخبراء الحكوميين لتحديد وفحص تدابير التحقق المحتملة من وجهة نظر علمية وتقنية (VEREX) اقترحت إيران توجيهات للتمييز بين الأنشطة المحظورة والمسموح بها^(١٩).

US National Security Council, «National Security Decision Memorandum 35, United States policy on Chemical Warfare Program And Bacteriological/Biological Research Program,» 25 November 1969,

متوفّر على الإنترنت على العنوان : <http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB58/> .
(١٧) «١. الوقاية من أمراض البشر أو الحيوانات أو النباتات أو تشخيصها أو علاجها، أنشطة البحث والتطوير بغية تطوير وسائل وطرق للوقاية من المرض أو تشخيصه أو علاجه؛ ٢. الأنشطة التي تعنى بوقاية البشر والحيوانات والنباتات والمواد من تأثيرات التعرّض للعوامل الميكروبية أو غيرها من العوامل البيولوجية أو السموم، بما في ذلك دراسات وأبحاث قابلة للتعرّض للإصابة وتكوين واختبار المعدات والأجهزة مثل الأقنعة والملابس الواقية وأنظمة ترشيح الماء والهواء وأجهزة الكشف والتنبيه والتحديد وأنظمة إزالة التلوث؛ ٣. البحث والتطوير واختبار استخدام المعدات والأجهزة وتقنيات لكشف تطوير العوامل الميكروبية أو البيولوجية الأخرى أو السموم أو إنتاجها أو تخزينها أو حيازتها أو الاحتفاظ بها؛ ٤. الأبحاث البيولوجية الطبية أو غيرها بغية زيادة المعرفة البشرية لا بقصد تطوير الأسلحة؛ ٥. الأبحاث أو التطوير أو الإنتاج أو الاستخدام من أجل تعزيز الزراعة أو البيئة أو حمايتها؛ ٦. استخدام تقنيات المعالجة البيولوجية لأغراض سوى الأسلحة، بما في ذلك الاستخدام في الصناعات الكيميائية والدوائية والغذائية واستخراج المعادن والصناعات الأخرى، أو في بحث مثل هذه التقنيات أو تطويرها؛ ٧. أنشطة تربية أو تعليمية تتعلق بما ورد أعلاه». انظر : «Preventing the Hostile Use of Biotechnology: The Way Forward Now,» *CBW Conventions Bulletin*, no. 57 (September 2002), pp. 1-2.

S. Wright, S., «Responding to the Problems of Defensive Biological Warfare Programs: (١٨) Beyond Confidence-Building and Verification,» in: E. Geissler and R. H. Haynes, eds., *Prevention of a Biological and Toxin Arms Race and the Responsibility of Scientists* (Berlin: Akademie-Verlag, 1991).

United Nations, «Guidelines to Differentiate Between Prohibited and Permitted (١٩) Activities,» (Working Paper Submitted by the Islamic Republic of Iran, Ad Hoc Group of Governmental Experts to Identify and Examine Potential Verification Measures from a Scientific and Technical Standpoint, BWC/CONF.III/VEREX/WP.28, 7 April 1992.

النص متوفّر في : «Strengthening the Convention, VEREX: Session I,» <http://www.opbw.org/> .

كما بحث الخبراء أيضاً ما إذا ما كان ممكناً تحديد التكنولوجيا البيولوجية ذات «الخطورة المحتملة» استناداً إلى أفكار مقدّمة أثناء مفاوضات المجموعة المخصّصة لمعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة^(٢٠) وفي سنة ٢٠٠٢ قدّم اقتراح لإقامة ضوابط معينة على نشر الأبحاث «الحساسة» الخاصّة بوسائط منتقاة (كما حدّتها المراكز الأمريكية للتحكّم بالأمراض والوقاية منها). وتهدف مثل هذه الوسائط إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأغراض المتعلّقة بالتسليح: (أ) تعزيز عدوى مسبّات المرض أو تسبب المرض أو مقاومة المضادّات الحيويّة أو مقاومة الدفاعات المناعيّة للعائل؛ (ب) تحسين قدرة مسبّب المرض الميكروبيّ على البقاء وإلحاق الأذى أثناء التخزين الطوّل و/أو بعد إطلاقه في البيئة؛ (ج) تسهيل انتشار الوسائط البيولوجية بمثابة غلالة هوائية ذات جسيمات دقيقة؛ (د) تسهيل انتشار العامل البيولوجيّ بتلويث المصادر الغذائيّة أو المائيّة؛ (هـ) إنشاء مسبب مرض مبتكر غيرت خصائصه لتفادي طرق الكشف القائمة أو الدفاعات المناعيّة للعائل؛ (و) تجميع النوكليوتيدات الأوليغية لتكوين جينوم عضويّة دقيقة مسبّبة للمرض^(٢١).

لعل بعض أكثر التهديدات خطورة لا تنشأ عن إرهابيين منعزلين أو منظمات ذات خبرة علمية محدودة ولكن من العلماء الذين يعملون في برامج حرب بيولوجية وطنية معقّدة وجيدة التمويل أو منظمات إرهابية غنيّة تستطيع الوصول إلى الخبرة الخارجية. ويقرأ مثل هؤلاء الخبراء اكتشافات الأبحاث الحديثة لمتابعة التطوّرات ذات الصلة بالأسلحة^(٢٢).

وقد أوصى المجلس الأمريكيّ للأكاديميّات القوميّة إضافة بعض التجارب التي

M. Dando, «Defining «Potentially Dangerous» Biotechnology Research,» paper presented (٢٠) at: The Conference on The Possible Use of Biological Weapons by Terrorist Groups: Scientific, Legal and International Implications, International Centre For Genetic Engineering and Biotechnology and Landau Network-Centro Voltà, Rome, 15 April 2002.

R. A. Zilinskas and J. B. Tucker: «Limiting The Contribution Of The Scientific Literature (٢١) To The BW Threat,» paper presented at: The Workshop On Guidance For The Publication Of Scientific Research Potentially Related to Biological And Toxin Warfare, Washington, DC, 12 August 2002, Center For Nonproliferation Studies (CNS), Monterey Institute of International Studies, Available at: <<http://cns.mii.edu/pubs/week/021216a.htm>>, and «Limiting the Contribution of the Open Scientific Literature to The Biological Weapons Threat,» Report From The Workshop on Guidance For The Publication of Scientific Research Potentially Related to Biological And Toxin Warfare, Washington, DC, 12 August 2002, CNS, Monterey Institute of International Studies, *Journal of Homeland Security*, December 2002, <<http://www.homelandsecurity.org/journal/Articles/Tucker.html>> .

(٢٢) انظر المصدران نفسهما.

تستخدمها المعاهد القومية الأمريكية للصحة إلى عملية الإشراف القائمة لضمان إجراء الأبحاث البيوتكنولوجية بسلام. غير أن هذه التوجيهات لا تنطبق مثلاً على وزارة الدفاع^(٢٣). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تبنت الجمعية الأمريكية للبيولوجيا المجهرية سياسة يقوم بموجبها محررو الدوريات العلمية الكبرى بتفحص أوراق البحث على ضوء المخاوف الأمنية^(٢٤).

ويمكن أيضاً التشكيك في ما إذا كانت الولايات المتحدة قد تجاوزت الحدود بين أبحاث الأسلحة البيولوجية الدفاعية والهجومية، عندما بنى مشروع لوكالة المخابرات المركزية، الرؤية الواضحة، نموذجاً لقبلة عنقودية بيولوجية أمريكية واختبره^(٢٥). ووفقاً لناطق باسم البيت الأبيض، «ذلك بحث بيولوجي دفاعي صرف أجاز بموجب معاهدة الأسلحة البيولوجية»^(٢٦). وحاول مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي أيضاً إنتاج مسحوق جاف لجمرة من النوع الذي يستخدم في صنع السلاح عبر الهندسة الارتجاعية لجمرة من النوع الذي استخدم في الرسائل الملوثة التي استخدمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وذلك كجزء من تحقيقها في الحادث^(٢٧). بالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن وزارة الدفاع الأمريكية أنتجت لعدة سنوات كميات صغيرة من جراثيم الجمرة الخبيثة بدرجة سلاح لاختبار معدات الكشف والحماية، وربما تجرى تجارب مماثلة ضمن حدود معاهدة

J. D. Steinbrumer and E. D. Harris, «When Science Breeds Nightmares: Dangerous (٢٣) Research,» *International Herald Tribune*, 3/12/2003; US National Research Council of the National Academies, *Biotechnology Research in an Age of Terrorism: Confronting the Dual Use Dilemma* (Washington, DC: National Academies Press, 2003), <<http://books.nap.edu/catalog/10827.html>>, and E. L. Epstein, «Controlling Biological Warfare Threats: Resolving Potential Tensions Among The Research Community, Industry, and the National Security Community,» *Critical Reviews in Microbiology*, vol. 27, no. 4 (2001) pp. 321-354.

B. Vastag, «Openness in Biomedical Research Collides With Heightened Security (٢٤) Concerns,» *Journal of the American Medical Association*, vol. 289, no. 6 (12 February 2002), pp.686-690, and J. L. Fox, «Bioterrorism Threat Could Make Some Research Too «Sensitive» to Disclose,» *American Society of Microbiology News*, vol. 69, no.3 (2003), pp. 112-114.

J. Miller, S. Engelberg and W. Broad, *Germes: The Ultimate Weapon* (New York: Simon & Schuster, 2001), pp.208-209 and 219, and M. Leitenberg, «Biological Weapons and «Bioterrorism» in the First Years of the 21st Century», paper prepared at: The Conference on The Possible Use of Biological Weapons by Terrorists Groups: Scientific, Legal, and International Implications, <<http://disarm.igc.org/bioweapDeanart.htm>> .

Agence France-Presse, «US Plans to Produce New Anthrax Strain for Testing: Pentagon,» (٢٦) 4 September 2001, <<http://www.commondreams.org/headlines01/0904-05.htm>> .

G. Matsumoto, «Anthrax Powder: State of the Art?,» *Science*, vol.302, no. 5650 (٢٧) (28 November 2003), pp. 1492-1497.

حظر الأسلحة البيولوجية والسامة في عدد من برامج الدفاع البيولوجي. وقد أطلقت وكالة المخابرات الدفاعية الأمريكية مشروع جفرسون^(٢٨) لإنتاج كميات صغيرة من سلالة من الجمره الخبيثة المعدلة وراثياً والمقاومة للمضادات الحيوية لمحاكاة سلالة ادعى العلماء السوفييات أنهم أنتجوها في برنامج حرب بيولوجية سوفيائي^(٢٩) (حاولت الولايات المتحدة عدة سنوات الحصول على السلالة من روسيا دون نجاح). فقد تضمن مشروع باخوس لوكالة خفض التهديدات الدفاعية الأمريكية، بصورة سرية، إنشاء مرفق إنتاج صغير من معدات متوفرة تجارياً في موقع اختبار ناء في صحراء نيفادا. وقد أجري ذلك من أجل اختبار إذا كان الإرهابيون يستطيعون إنتاج محاك لوسيط سلاح بيولوجي مثلاً وتعلم ما هي أنواع الإشارات التي يمكن أن يصدرها مثل هذا المرفق وإذا ما كان يمكن كشفها. وضع الفنيون أجهزة استشعار خارج المرفق لمراقبة الحرارة والانبعاثات في الهواء والتربة. وخلص المشروع إلى أن من السهل على شخص ذي معرفة تقنية محدودة إنشاء مثل هذا المرفق وإدارته وأن من الصعب حتى على أعقد أجهزة الاستشعار كشفه^(٣٠). وكشف أيضاً أن الجيش الأمريكي درس وسائل تفجيرية وغير تفجيرية لإيصال مسببات المرض الخطيرة. وكانت الغرف المستخدمة غرف اختبار تفجيري تستخدم في برنامج الأسلحة الكيماوية الأمريكي^(٣١).

وربما توجد أمثلة أخرى على الأبحاث الحساسة في قطاع الأبحاث الممول من مصادر خاصة أو يمكن أن تعبر الحدود بين الأبحاث الدفاعية والمدنية. ومن هذه الأمثلة، إنشاء فيروس مخلق لشلل الأطفال باستخدام معلومات منشورة عن السلاسل الجينية لفيروس شلل الأطفال المتوفرة بحرية. واكتشف العلماء أن السلالة الجديدة أقل تسبباً للمرض بـ ١٠٠٠٠ مرة من النوع الطبيعي. غير أن البحث بين أن تخليق الفيروسات ممكن وقد يشكل مخاطر في المستقبل. ربما لا يحاول الإرهابيون محاكاة هذا البحث بسبب تعقيده والحاجة إلى معدات وخبرة متقدمة. بالإضافة إلى ذلك، ليس من السهل التنبؤ بتأثير إدخال الطفرات^(٣٢). وتبين

Miller, *Engelberg and Broad, Germs: The Ultimate Weapon*, pp. 308-310. (٢٨)

A. P. Pomerantsev [et al.], «Expression of Cereolysine AB Genes in Bacillus Anthracis (٢٩) Vaccine Strain Ensures Protection Against Experimental Hemolytic Anthrax Infection.» *Vaccine*, vol. 15, nos. 17-18 (December 1997), pp.1846-1850 (Translated from Russian); A. V. Stepanov [et al.], «Development Of Novel Vaccines Against Anthrax in Man.» *Journal of Biotechnology*, vol. 44 (1996), pp. 155-160, (Translated from Russian), and J. Broad, «Gene-engineered Anthrax: Is It a Weapon?» *New York Times*, 14/2/1998, section A, p. 4.

Miller, *Engelberg and Broad, Ibid.*, pp. 297-299. (٣٠)

M. Leitenberg, «Distinguishing Offensive from Defensive Biological Weapons Research.» (٣١) *Critical Reviews in Microbiology*, vol. 29, no. 3 (2003), pp. 223-257, and A. Koch, «USA Exposes Previously Secret Work on Biological Warfare.» *Jane's Defence Weekly* (12 September 2001).

J. Cello, A. V. Paul and E. Wimmer, «Chemical Synthesis of Poliovirus DNA: Generation (٣٢) of Infectious Virus in the Absence of Natural Template.» *Science*, vol. 297, no. 5583 (August 2002), pp. 1016-1018.

أيضاً أنه يمكن إعادة تخليق حمى أيبولا النزفية وسلالة فيروس الإنفلونزا الإسبانية لسنة ١٩١٨ باستخدام التقنية نفسها^(٣٣)، وأن العلماء أنشأوا عرضاً شكلاً أكثر وبالأ من أشكال السل عند محاولة تغيير بنيته الوراثية^(٣٤).

واشتملت تجربة أخرى على هندسة إنزيم، من سلاسل حمض نووي ريبوي منشورة، ينتجه فيروس الجدري قادر على التغلب على الجهاز المناعي. ويمكن أن تؤدي النتائج إلى توفير معلومات عن كيفية زيادة وبال فيروس الجدري^(٣٥). وفي حالة أخرى حاول العلماء تعقيم فئران باستخدام فيروس جدري فئران معدّل (يحتوي على جينات لبروتين بيض الفئران وبروتين منظم للمناعة وإنترلوكين - ٤ كجزء من لقاح تعقيمي). وقد اكتشفوا أنهم عدّلوا فيروساً يتغلب على الأجهزة المناعية للقوارض وبالتالي أصبح أكثر وبالأ^(٣٦). وأنشأ العلماء الأمريكيون مؤخراً شكلاً مميّناً جداً من فيروس جدري الفئران بجدل جينة واحدة للإنترلوكين - ٤ مع منطقة غير مهمّة من حمض الفيروس الريبي النووي (الدنا). وذكر أنّ الدافع وراء هذا البحث إنشاء شكل أكثر فتكاً من أشكال الفيروس من أجل تطوير تدابير مضادة له وردع الإرهابيين. كما ذكروا أيضاً أنهم عدّلوا فيروس جدري البقر لكي يفهموا بصورة أفضل إذا ما كان يمكن تعديل فيروس جدري البقر بشكل مماثل لجعله أكثر فتكاً^(٣٧).

IV طرق التعرف على الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة

ما هي الأدلة التي يمكن أن تشير في اتجاه برنامج أو أنشطة هجومية؟ وهل هناك وسائل حماية كافية تضمن أنّ العمل المنفّذ سيستخدم فقط لأغراض سلمية، وهل الأبحاث

S. Pagán Westphal, «Ebola Virus Could be Synthesised,» *New Scientist* (17 July 2002), (٣٣)
< <http://www.newscientist.com/news/news.jsp?id=ns99992555> > .

N. Shimono [et al.], «Hypervirulent Mutant of Mycobacterium Tuberculosis Resulting from Disruption of the MceI Operon.» *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 100, no. 26 (December 2003), pp.15918-15923

A. M. Rosengard [et al.], «Variola Virus Immune Evasion Design: Expression of a Highly Efficient Inhibitor of Human Complement,» *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 99, no. 13 (June 2002), pp. 8808-8813.

R. Jackson [et al.], «Expression of Mouse Interleukin-4 by a Recombinant Ectromelia Virus Suppresses Cytolytic Lymphocyte Responses and Overcomes Genetic Resistance to Mousepox,» *Journal of Virology*, vol. 75, no. 3 (February 2001), pp. 1205-1210.

W. J. Broad, «Bioterror Research Builds More Lethal Mousepox,» *New York Times*, 1/11/ (٣٧) 2003, section A, p. 5; «Team Creates Vaccine-Evading Virus,» *Bioterrorism Week* (24 November 2003), p. 9, < <http://www.NewsRx.net> > ; D. MacKenzie, «US Develops Lethal New Viruses,» *New Scientist*, 29 October 2003, < <http://www.newscientist.com/news/news.jsp?id=ns99994318> >, and M. Buller, «The Potential of Genetic Engineering to Enhance Orthopoxviruses as Bioweapons,» paper presented at: The Smallpox Biosecurity Summit, Geneva, 21-22 October 2003.

البيولوجية الدفاعية «شفافة» بشكل كافٍ بحيث يتمكن «شخص غريب» من التأكد بسهولة من نيته الدفاعية^(٣٨)؟ لقد قيل إنّ الأبحاث الدفاعية تستند إلى مسلمّات وافتراضات مختلفة الأبحاث الموجهة نحو الاحتياجات الهجومية. وكانت تلك نظرة العقيد دونالد هكسول (Huxsoll)، القائد الأسبق (١٩٨٣ - ١٩٨٦) لمعهد الأبحاث الطبية للأمراض المعدية التابع للجيش الأمريكي، وكان قد قدّم في شهادة أمام مجلس الشيوخ الأمريكي مخططاً يوضح الفارق بين إنتاج اللقاح وإنتاج وسائط حرب بيولوجية^(٣٩). ورغم أنه كان مفيداً كإيضاح إلا أنه بالغ في تبسيط المشاكل التي يواجهها برنامج كبير تكون فيه الأنشطة مجزأة، كما في برنامج الأسلحة البيولوجية الروسي.

يمكن أيضاً أن تمتلك الدولة قدرة تعبئة سرية تستخدم عند الحاجة إلى كميات كبيرة من الوسيط. وفي مثل هذه الحالة، عند النجاح في تطوير وسيط أو تصنيعه في سلاح، لا تحفظ إلا الوثائق المطلوبة للإنتاج الواسع النطاق/التصنيع في أسلحة و«القوارير الابتدائية» (القوارير التي تحتوي على السلالات الابتدائية لعمل المختبر) في شروط أمنية بالغة السرية. ويمكن استخدام هذه المرافق المخصصة لإنتاج وسيط الحرب البيولوجية/السمم للإنتاج السلمي المشروع، ولكن يمكن أيضاً تعبئتها خلال مهلة وجيزة من أجل إنتاج الوسيط.

لا تذكر معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة أنشطة أو برامج الحرب البيولوجية الهجومية أو الدفاعية. لكن بالرجوع إلى المادة I من هذه المعاهدة، ثار نقاش حول ما إذا كانت الأنشطة المسموح بها يمكن تمييزها عن الأنشطة المحظورة باستخدام عتبات كمية للوسائط والسموم المستخدمة لأغراض سلمية. وقد تناولت هذه المسألة المجموعة الخاصة لمفاوضات تقوية معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة بأداة ملزمة قانونياً. على سبيل المثال، اقترحت روسيا أنه يجب السماح بما يصل إلى خمسة كيلوغرامات من أي عامل في أي مرفق. وتشمل هذه الكمية أيضاً المقادير المسموح بها من الوسائط الحية التي يمكن استخدامها لاختبار المعدات الوقائية^(٤٠). واقترحت إيران عتبة لكميات السموم تستند إلى

R. A. Zilinskas, «Introduction,» in: R. A. Zilinskas, ed., *The Microbiologist and Biological* (٣٨) *Defense Research: Ethics, Politics and International Security* (New York: New York Academy of Sciences, 1992).

D. Huxsoll, Testimony, Hearings on Germ Wars: Biological Weapons Proliferation and the (٣٩) *New Genetics*, US Senate, Committee on Governmental Affairs and Permanent Subcommittee on Investigations of the Committee on Governmental Affairs, 17 May 1989 (Washington, DC: US Government Printing Office, 1990).

United Nations, «On Determining the Quantity of Microorganisms and Toxins Required (٤٠) for Protective Purposes,» (Working Paper, Russian Federation, Ad Hoc Group of Governmental Experts to Identify and Examine Potential Verification Measures from a Scientific and Technical Standpoint, BWC/CONF.III/WP.95, 4 December 1992).

ثلاث فئات تبعاً لجرعتها القتالة^(٤١). وكان العيب الأساسي لهذا الاقتراح أنه لا يتطلب عتبة كميات منفصلة لكل عامل وأن كميات كبيرة من العامل يمكن إنتاجها في فترة زمنية قصيرة باستخدام مخزونات ابتدائية صغيرة. واقترح أيضاً تحديد العتبات العليا والدنيا للمواد البيولوجية لكل عامل مدرج في اللائحة يمكن للدولة الطرف خزنها في مرفق مشارك في برنامج للوقاية من الأسلحة البيولوجية^(٤٢). وربما يلزم عدة سنوات للتوصل إلى اتفاق، إذا أمكن ذلك، بشأن طريقة الحساب، وليس على الأقل بشأن كيفية تحديد قيم الجرعات الفعالة.

وبعد عدة سنوات من المناقشات، رفضت فكرة استخدام عتبات كمية لوسيط ما من أجل تحديد الكمية المبررة مثل هذا العامل أو المقياس المبرر للعمل. ولا يمكن تحديد الكميات المخصصة للأغراض السلمية بشكل مستقل عن الظروف الخاصة لاستخدامها. ولا يمكن إطلاق أحكام رشيدة من الناحية التقنية عن مصداقية المزاعم بأن الأنشطة مبررة إلا على أساس كل حالة على حدة، ويجب أخذ العديد من الوسائط في الحسبان في كل حالة. ومن الممكن أن يتداخل نطاق البرنامج الدفاعي المسموح به وذلك الضروري للبرنامج الهجومي الصغير. ويصبح ذلك أكثر صعوبة إذا نُظر أيضاً في الكميات الصغيرة نسبياً التي يمكن أن يستخدمها الإرهابيون أو المجرمون.

يمكن أن تبيّن معلومات المصادر المفتوحة إذا ما كان هناك سبب للخوف من الأنشطة الهجومية المحتملة، لكنها لا يمكن أن توفر اليقين. وفي بعض الحالات، يستند هذا النوع من المعلومات إلى التسريبات المقصودة أو غير المقصودة من قبل منظمات المخابرات. وفي حالات أخرى، تكون معلومات مختلفة. وقد زوّد المنشقون والمخبرون أوسع المعلومات عن البرامج المحظورة حتى الآن.

قيمت اجتماعات الخبراء الحكوميين لتحديد وفحص تدابير التحقق المحتملة من وجهة نظر علمية وتقنية (VEREX) أثناء مفاوضات معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة ٢١ تدبير تحقق محتملاً. وقد خلصت إلى أنه لا يوجد من وجهة نظر تقنية وعلمية تدبير واحد قادر

United Nations, «Threshold Quantities for Toxins.» (Working Paper Submitted by the (٤١) Islamic Republic of Iran, Ad Hoc Group of the States Parties to the Convention on the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on their Destruction, Third Session, Geneva, 27 November-8 December 1995, BWC/AD HOC GROUP WP 40, 5 December 1995).

United Nations, «Procedural Report.» Ad Hoc Group of the States Parties to the (٤٢) Convention on the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on their Destruction, Twenty-third session, Geneva, 23 April-11 May 2001, BWC/AD HOC GROUP/56-1, 18 May 2001, AnnexA, p.26, and sectionIII, p. 207.

على التمييز بشكل قاطع بين الأنشطة المسموح بها والأنشطة المحظورة. لكن يمكن تُوَدِّي هذا الغرض ائتلافات مختلفة من التدابير. ووجد أن التدابير من خارج الموقع مثل المراقبة من الأقمار الاصطناعية أو الطائرات فضلاً عن المراقبة البصرية من خارج المرفق ذات قيمة محدودة في التمييز بين الأنشطة المسموح بها والأنشطة المحظورة^(٤٣). وخلص مسح لصناعات التكنولوجيا البيولوجية إلى العثور على أدوات للتمييز بين الأنشطة المسموح بها والمحظورة يتطلب معرفة معمقة بالأنشطة. ويجب أن تفي المنتجات التكنولوجية البيولوجية مثل اللقاحات وأدوات التشخيص والمستحضرات الدوائية بمعايير نوعية صارمة، غالباً ما تتطلب أحكام احتواء. ويتوجه الاحتواء الصناعي عادةً إلى حماية المنتج بدلاً من العاملين، ولذلك فإن مرافق الاحتواء تعمل تحت ضغط جوي إيجابي (أي أن الضغط الجوي داخل المصنع أعلى من الضغط الجوي خارجه). وهذا يناقض أحكام الاحتواء المطلوبة للتعامل مع مسببات المرض. وعمليات معالجة المشتقات (التركيز والفصل والتنقية والاختبار والتوضيب، إلخ) للمنتجات عدة خصائص تقنية مميزة بحيث يستطيع الخبراء في هذا المجال تحديد أدوات التمييز وتفسيرها بسهولة. وليس من الصعب تحديد ما إذا كان استخدم خطأ معالجة انسياً^(٤٤).

أمثلة على تمييز الأنشطة

لا توجد لوائح كاملة للنقاط الحاسمة في مرحلة التطوير والإنتاج من البرنامج، لكن يمكن إعطاء أمثلة عن كيفية كشف المؤشرات المحتملة على النوايا الهجومية^(٤٥). ومن الصعب جداً جمع لوائح بالنشاطات في مرفق تميّز بين مرفق مشروع و«مرفق أسلحة بيولوجية»^(٤٦).

United Nations, «Report, Including Final Report,» Ad Hoc Group of Governmental (٤٣) Experts to Identify and Examine Potential Verification Measures from a Scientific and Technical Standpoint, BWC/CONF.III/VEREX 9, Geneva, 1993.

J. I. F. Gerbrandy, «Search for Discriminators between Permitted and Prohibited Activities (٤٤) in Technical Microbiology,» (Presentation by TNO Medical Biological Laboratory, Rijswijk, the Netherlands at Seminar of the Ad Hoc Group of Government Experts to Identify and Examine Potential Verification Measures from a Scientific and Technical Standpoint, Seminar on On-site Inspections, Stockholm, 16-17 October 1992).

«Appendix 2. Verification of CB Disarmament,» in: *SIPRI, The Problem of Chemical and Biological Warfare*, vol. V, The Prevention of CBW (Stockholm: Almqvist & Wiksell, 1971), p. 142, available from SIPRI on CD-ROM, <<http://editors.sipri.se/CDPAGE.html>>; and M. G. Anchuleta [et al.], «Proliferation Profile Assessment of Emerging Biological Threats,» Air Command and Staff College Research Paper ACSC/DEA/012/06-04, April 1996, available at: <www.fas.org/irp/threat/cbw/96-012.pdf> .

J. Hart, «The ALSOS Mission: A Case Study of Evaluation of Intent and its Relation to the Biological and Toxin Weapons Convention (BTWC) Protocol,» paper presented at: Workshop on On-site Inspection in Arms Control and Disarmament Regimes: Theory and Practice, London, 8-9 March

وقد جمع بارند تر هار (Barend ter Haar) لائحة بالأنشطة التي تشير إلى تلك المسموح بها وتلك المحظورة. والمعايير الرئيسية التي استخدمها تر هار لإجراء التمييز هي غرض النشاط^(٤٧). وفي سنة ١٩٩٣ نشرت المخابرات الروسية لائحة بالمؤشرات الخاصة ببرامج الأسلحة البيولوجية الهجومية. ومن بين هذه وجود برامج لتدريب القوات، ووحدات فرعية خاصة أو مجموعات استخبارات وتخريب للعمليات التي تنطوي على استخدام الأسلحة البيولوجية، وتطوير برامج أبحاث سرية، ووجود مرافق عسكرية سرية خاصة^(٤٨). لقد كانت برامج إنتاج الأسلحة البيولوجية العسكرية كبيرة، ولا يزال ينطبق ذلك على البرامج الواسعة النطاق للدول في المستقبل^(٤٩). أما بالنسبة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، فإن الكمية اللازمة تكون أقل بكثير، وتكفي المعدات والمرافق الصغيرة وغير المعقدة. ولا تولد هذه المرافق أي توقعات يمكن كشفها بسهولة. ولا تعتمد الجهة الفاعلة من غير الدول على الاختبارات الواسعة لوسيط ما لكنها ربما تستخدم العامل وتقيم تأثيراته. وثمة مؤشرات قليلة يمكن مراقبتها بالطائرات والأقمار الاصطناعية (مثل مواقع الاختبار ومناطق التخزين وتكبير المرافق المعروفة أو تعديلها والصور الجوية لمرافق معروفة، إلخ). غير أن الولايات المتحدة تمكنت من استخدام التصوير العلوي لتعيين مزايا محددة لمرافق الأسلحة البيولوجية السوفياتية في أواسط السبعينيات^(٥٠)، رغم أنه لم يتم تحديد المرافق التي بنيت لاحقاً. وقد بحث ملتون لايتنبرغ (Leitenberg) مؤشرات محددة في مرفق يمكن

2001; M. Leitenberg: «Biological Weapons Arms Control,» *Contemporary Security Policy*, vol. 17, no. 1 = (April 1996), pp. 57-58 and «Distinguishing Offensive from Defensive Biological Weapons Research,» *Critical Reviews in Microbiology*, vol. 29, no. 3 (2003), pp. 223-257 ; Center for Counter proliferation Research, *Towards a National Biodefense Strategy: Challenges and Opportunities* (Washington, DC: National Defense University, 2003), table 1; J. P. Robinson, «Some Lessons for the Biological Weapons Convention from Preparations to Implement the Chemical Weapons Convention,» in: O. ThrInert, ed., *Enhancing the Biological Weapons Convention* (Bonn: Verlag J. H.W. Dietz Nachfolger., 1996), p. 111, table 1, «Acquiring Offensive Biological-Warfare Capability», and US Congress, Office of Technology Assessment, *Technologies Underlying Weapons of Mass Destruction*, OTA-BP-ISC-115 (Washington, DC: US Government Printing Office, 1993), table 3-2, «Biological Weapons Program Signatures and Concealment,» pp. 112-113.

B. ter Haar, Center for Strategic and International Studies, *The Future of Biological Weapons* (٤٧) Washington Papers; no. 151 (New York: Praeger, 1991), table 1, p. 63.

Russian Federation, «Proliferation Issues: A New Challenge after the Cold War: (٤٨) Proliferation of Weapons of Mass Destruction,» Foreign Intelligence Service Report, 3 March 1993, Joint Publication Research Service TND-93-007, pp. 15-16, available at: < <http://svr.gov.ru/material/2-1.html> > .

«Appendix 2. Verification of CB Disarmament,» pp. 147-154. (٤٩)

W. E. Lexow and J. Hoptman, «The Enigma of Soviet BW,» *Studies in Intelligence*, vol. 9 (٥٠) (1965) pp. 15-19.

استخدامها للتمييز بين الأنشطة المسموح بها والأنشطة المحظورة. وقد ركّز على خمس فئات من الأنشطة مثل احتياطات السلامة، وإذا ما كانت المعدّات قد وضعت في مناطق للسلامة البيولوجية أم لا، ووجود أو غياب المنتجات التجارية وهلمّ جرّاً^(٥١). وتقدّم الفقرات التالية لوائح للمؤشّرات المحتملة على أنشطة أسلحة بيولوجية هجومية استناداً إلى الأمثلة الواردة أعلاه.

للبحث والتطوير والاختبار والتقييم يكمن أن يكون ما يلي مؤشّرات على مثل هذا النشاط: (أ) البحث والتطوير والتقييم في مناطق ذات صلة بالأسلحة البيولوجية أو التكنولوجيات الداعية للقلق، مثل العوامل الخاصة (زيادة الوبال ومقومة المضادّات الحيوية المتعدّدة وزيادة قابلية البقاء في البيئة وعمليات الإنتاج والاستعادة، إلخ) والروابط الدفاعية والتعاون الدوليّ؛ (ب) عدد الخبراء وفئة الخبرة ونوعها في المرفق/المختبر؛ (ج) وجود غرف حلاله كبيرة بما في ذلك تلك المخصّصة للاختبارات والدراسات في الغرف مع العوامل الحية؛ (د) منطقة الاختبار/أراضي الإثبات والشبكات الخارجية ومعالم المواقع وعربات نقل الحيوانات ومعدّات النشر في المنطقة وبقايا الأسلحة والاختبارات بمسبّبات المرض والأسلحة وشبكات اختبار البقاء والمباني التي تؤوي الحيوانات ومحارق الحيوانات وأجهزة الأرصاد الجوية وغرف الحلاله الهوائية/المتفجّرات والملاجئ المبرّدة ومعدّات إزالة التلوّث الواسع النطاق والتخلّص من حيوانات الاختبارات والنفايات؛ (هـ) وحدات الاحتواء BL3(P3) أو BL4(P4) والمنطقة التي تغطّيها والمعدّات (مثل أدوات التخميم ومجموعات المعدّات التي يمكن استخدامها للتغليف المجهرّي للكائنات العضوية الدقيقة أو السموم).

لإنتاج العوامل وتخزينها يشكل ما يلي أدلّة على أنشطة الحرب البيولوجية الهجومية: (أ) تناقضات التمويل وأي تناقض في الميزانية؛ (ب) شراء (استخدام بنى شركات مستترة ومعقّدة) معدّات محدّدة وأنواع من معدّات الإنتاج المطلوبة ووسائط زراعة ومكوّنات خاصّة تختلف عن الإنتاج المدني المذكور؛ (ج) وجود واستخدام يختلف النوايا المذكورة ونوع المعدّات وتشكيلاتها وحجم أدوات التخميم وعددها وزراعة الخلايا أو حواضن البيض ومعالجة المشتنّات (مثل الترشيح وأدوات الفصل/الصفق ومحفّفات الجليد ومحفّفات الرذاذ) ومولّدات البخار ومقطّر للمياه (النوعية المستخدمة والضوابط) وقلنسوات الاحتواء أو المختبرات وبدلات الوقاية والحاويات المبرّدة للنقل والمخزن المبرّد الكبير الحجم وصهاريج التخزين/النقل الأخرى والمحارق (للحيوانات الكبيرة والكثيرة) والقدرة على توليد البخار ووسائط الزراعة المستخدمة (النوع والكمية)؛ (د) مستوى سلامة العمّال وتوفير مناعة العاملين ولقاحات أو أمصال مشتراة أو مطوّرة واستخدام بدلات وقائية ومرشّات لإزالة

Leitenberg: «Biological Weapons Arms Control,» and «Distinguishing Offensive from (٥١) Defensive Biological Weapons Research».

التلوث وأدلة سلامة وسجلات طبية وسجلات للحوادث وثورانات غير عادية قرب المرفق؛ (هـ) بارامترات معالجة تختلف عن العملية المذكورة وضغط سالب ومواد خام لا تتوافق مع المخرجات المذكورة ومعدات محمولة من مرافق أخرى في البلد واستخدام معدات مصنعة محلياً بدلاً من المعدات المتوافرة تجارياً وبقياً وسائط حرب بيولوجية داخل المرفق أو خارجه وإغفال التدابير المكلفة لبرنامج جودة النقاء والتعقيم (ممارسة مختبرية جيدة وممارسة صناعية جيدة) للمنتجات الدوائية المذكورة ومعالجة النفايات ومرشحات هواء جسيمية عالية الكفاءة/إحراق الهواء من أجل الهواء المتدفق إلى الخارج والقدرة على التوضيب/معدات التوضيب؛ (و) الأمن، بما في ذلك الأسوار وأبراج الحراسة والوجود العسكري وتقييد الدخول والترخيص المطلوب للزيارات وتقسيم المرفق إلى عدة مناطق أمنية والاحتياطات الأمنية المستخدمة لحماية البشر ومرافق ولوائح الحجر الصحي.

الأسلحة وأنظمة الإيصال والبحث والتطوير والتعبئة والتخزين يشكّل ما يلي مؤشرات على أنشطة الأسلحة البيولوجية الهجومية: (أ) أجهزة تعبئة ذات تصميم خاص مناطق تخزين/مستودعات تضمّ العوامل جزافاً أو أسلحة معبأة وإعداد العوامل إيصالها كأسلحة ونقل العوامل أو الأسلحة بحاويات خاصة أو شاحنات؛ (ب) أسلحة أو ذخائر أو صواريخ أو طائرات بدون طيار أو غيرها من وسائل الإيصال وأنواع متعددة من مولدات الحلاّلة الهوائية وخزانات رشّ لأنواع مختلفة من المركبات أو الطائرات وذخائر تقليدية يمكن تعديلها لاستخدام الأسلحة البيولوجية وأراضي اختبار أو نوع مماثل من الأراضي؛ (ج) نماذج تشييت وأدلة للاستخدام والنشر ومبادئ انتشار وأدلة للتدريب العسكري وتدريبات عسكرية/تدريب يشتمل على الدفاع ضدّ الحرب البيولوجية (مع عوامل حيّة) ومعدات للدفاع ضدّ الأسلحة البيولوجية ومبان أو مركبات محمية من الأسلحة البيولوجية وبرامج تلقيح عسكرية شاملة والإعداد للتلقيح الشامل.

يمكن التوصل من اللوائح أعلاه إلى أنّ الأنشطة التي تبيّن وحدها النوايا الهجومية قليلة جداً. وثمة حاجة إلى التحليل المنهجيّ لكثير من أنواع المعلومات التي يمكن أن تشير مجتمعة باتجاه النوايا الهجومية. وعندما تنتقل الأنشطة من مرحلة الأبحاث إلى الإنتاج ولاحقاً إلى الاختبار، يصبح من الأسهل تمييز الأنشطة الدفاعية عن الأنشطة الهجومية. وتعتبر قيمة المراقبة بالأقمار الاصطناعية أو المراقبة الجوية محدودة. ولا بدّ من الحصول على معلومات من الداخل للعديد من العوامل المذكورة أعلاه من أجل إصدار حكم يمكن التعويل عليه.

٧ استنتاجات

إنّ تهديد الأسلحة البيولوجية المعروف يتغيّر بسرعة، على الأقل بسبب التغيرات السياسية ومخاطر الإصابة الجماعية والإرهاب عبر الدول والتطورات السريعة في مجال التكنولوجيا البيولوجية.

تقدّم الأمثلة التي ناقشناها أعلاه على حساسية الأبحاث مقدار صعوبة التمييز بين الأنشطة المسموح بها والأنشطة المحظورة بموجب معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة. ويمكن أن يكون الباعث وراء كل الأمثلة عن هذه الأبحاث أسباب دفاعية وبالتالي يكون مسموحاً بها. لكن ثمة مشكلة تتعلق بكيفية استخدام نتائج الأبحاث لاحقاً ومن يستخدمها، إن للعلماء الذين يعملون في برنامج دفاع بيولوجي ما دوراً حاسماً يلعبونه في الحؤول دون تجاوز أبحاثهم الحدود التي وضعتها معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة وفي ضمان الالتزام بالمدونات الأخلاقية للعمل العلمي. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم أن يراقبوا أنشطة الأبحاث لتجنّب أي تحوّل نحو العمل الهجومي الذي يمكن أن يحدث إذا لم يكن الإشراف والشفافية كافيين.

إذا لم يسمح بالزيارات أو أعمال التفتيش التي تأخذ في الحسبان شروط الوصول المدبر، فمن الصعب جداً مراقبة الأنشطة من الخارج لضمان عدم القيام بأنشطة هجومية، على الرغم من أنّ هناك عدداً من المؤشرات المحتملة التي يمكن مراقبتها إلى جانب مصادر المعلومات الأخرى. وفي قسم المشتقات من مرحلة الإنتاج من السهل التعرف على مؤشرات على أنشطة محظورة. ويمكن أن يبيّن كل مؤشر محتمل على أنشطة هجومية، إلى جانب مؤشرات أخرى، أنشطة حرب بيولوجية هجومية، ولذلك لا بدّ من المراقبة المتأنية. ويجدر تذكّر أنه في معظم هذه الحالات تلزم معلومات من داخل المرفق، ومن الصعب جداً في الأوضاع الفعلية الحصول عليها دون شكل من أشكال الدخول إلى المرفق.

إنّ الشفافية في مجال البحث والتطوير البيولوجي الدفاعي الذي يتطور بسرعة أمر حاسم من أجل بناء الثقة بين الدول بعدم إساءة استعمال التكنولوجيات الجديدة. والقيام بالمزيد لتعزيز تبادل معلومات تدابير بناء الثقة بموجب اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة وتحويلها إلى إعلانات إلزامية عن برامج الأسلحة البيولوجية الهجومية والدفاعية الحاضرة والماضية يمكن أن يساعد في بناء هذه الثقة. وستبقى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل تشغل موقعاً متقدماً في جدول الأعمال السياسي وكذا العمل على تقوية معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة.

القسم الثالث

منع انتشار الأسلحة، الحد من انتشارها، ونزعها، ٢٠٠٣

١٤ – التّوجّهات الرئسيّة في مجال الحد من الأسلحة والقضاء على انتشارها

إيان أنطوني

I المقدّمة

أكد اجتياح العراق واحتلاله في العام ٢٠٠٣ بالإضافة إلى النقاشات التي سبقته ضرورة معالجة مسألة انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. ففي حين يعتبر الحس المرتفع بالإلحاح بين الدول شرطاً مسبقاً لحشد مستوى الدعم السياسي الضروري لإعداد رد فعلي على الانتشار، بات واضحاً خلال الأشهر التي تلت الأزمة في العراق أنه لم يتم التوصل بعد إلى تشخيص أو رد متفق عليه حول نطاق أو تأثير انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

سلطت التطورات الأخيرة في العراق وفي أنحاء العالم الأخرى الضوء على الجهود الدؤوبة والمنظمة التي بذلها بعض الدول للحصول على الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وعلى أنظمة استعمالها هذه الأسلحة. بغض النظر عن العراق، دلت أحداث العام ٢٠٠٣ على تطورات تثير القلق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (أو كوريا الشمالية) وإيران وليبيا^(١). توسع نطاق المحادثات حول مسألة انعدام الانتشار تدريجياً ليتجاوز إطار برامج التسليح للدول ويشمل سلسلة أوسع من المسائل. وقد ازدادت مخاوف الحكومات بشأن التهديدات الأمنية من فاعلين لا ينتمون إلى فئة الدول وقد يستعملون معدات وتكنولوجيا لا تعد أسلحة بالمعنى التقليدي للكلمة لشن اعتداءات إرهابية. كما أن تلك الاعتداءات قد تتم بواسطة أنظمة استعمال جديدة.

(١) تشكل التطورات المتعلقة بالأسلحة النووية في هذه البلدان الثلاثة موضوع الفصل ١٥ من هذا

الكتاب.

في العام ٢٠٠٣، شارك عدد متنام من الدول في المحادثات حول انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وتأثير هذا الانتشار وكيفية الحد منه. وقد دارت المحادثات ضمن مجموعات خاصة وغير رسمية وفي إطار منظمات إقليمية في الأمريكيتين وآسيا وأوروبا.

فور اجتياح العراق واحتلاله في آذار/مارس ٢٠٠٣ على يد تحالف قوى بقيادة الولايات المتحدة، لاحظ نائب وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أرميتاج Richard Armitage أن النظام الحالي الذي وضع لمعالجة مسألة انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية «يرمي إلى لجم الطلب على هذه القدرات وحجب ومنع وسائل تطويرها وقد سجل بعض النتائج الإيجابية. ولكنه ليس نظاماً يتبع طريقة واضحة ومتماسكة للتعامل مع بلدان تتخطى علامات معينة»^(٢).

في الماضي، انصب تركيز جدول الأعمال الخاص بعدم الانتشار على الإجراءات الكفيلة بردع الدول عن اكتساب الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أو أنظمة استعمالها. ولكن، في حين لا يسعنا نكران أهمية الجهود الآيلة إلى تعزيز إجراءات الوقاية، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٣ على ضرورة دعم تلك الإجراءات بجهود إضافية من أجل القضاء على برامج الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية الحالية إضافة إلى أنظمة استعمالها - ولاسيما منها الصواريخ الباليستية.

يتطرق هذا الفصل إلى التوجهات الرئيسية في العام ٢٠٠٣ على ضوء بروز هذه الأهداف المشتركة والنقاشات التي دارت بين الدول حول كيفية بلوغها. يعكف القسم II على بعض العمليات الناشئة التي تسعى الدول من خلالها إلى تطوير إجراءات يمكن جمعها بطريقة مرنة لبلوغ أهداف عدم الانتشار. يبحث القسم ٣ في جهود الاتحاد الأوروبي الآيلة إلى رفع فعالية أنشطته لمكافحة الانتشار في حين ينظر القسم ٤ في القانون حول ضبط الأسلحة وغيره من فروع القانون الدولي التي قد تساهم في ضبط الأسلحة (بما فيه تلك التي لا تعد أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية) أو المعدات الخطيرة ويمدنا القسم ٥ ببعض الاستنتاجات.

II تطور الحد من الأسلحة وحظر انتشارها في العام ٢٠٠٣

لاحظت الحوليات الأخيرة لمعهد ستوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام ميلاً إلى دعم الجهود المتواصلة الآيلة إلى لوضع المزيد من المعاهدات حول الحد من الأسلحة ونزعها

«Iraq Showed Limits Of Non-Proliferation Regime, Armitage Says,» Remarks of Richard (٢) Armitage, Deputy Secretary of State, to the National Defense University, Washington, DC, 30 April 2003, < <http://www.useu.be/Categories/Defense/Apr3003ArmitageNonProliferation.html> > .

وتعزيز المعاهدات الحالية بجهود ترمي إلى تحقيق الأهداف عينها أو أهداف مشابهة. استمر هذا الميل طيلة العام ٢٠٠٣.

في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، طلب الرئيس جورج بوش من مجلس الأمن إعداد واعتماد «قرار مناهض للانتشار» Anti-proliferation Resolution، داعياً الدول الأعضاء في المنظمة إلى إدانة انتشار أسلحة الدمار الشامل وفرض مراقبة صارمة على الصادرات تماشياً مع المعايير الوطنية والإبقاء على جميع المعدات الحساسة ضمن حدودها^(٣).

شدت الدول المشاركة بشكل خاص على حاجتين حاليتين^(٤) من خلال مجموعات غير رسمية تسعى إلى تعزيز الرقابة على الصادرات - ألا وهي المجموعة الأسترالية ونظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ Missile Technology Control Regime، مجموعة الموردين النوويين Nuclear Suppliers Group واتفاق واسنار حول مراقبة الصادرات Wassenaar Arrangement on Export Controls. تمثلت الحاجة الأولى بضرورة تنفيذ الدول المشاركة لجميع القواعد والتوجيهات المتفق عليها بصورة فعالة ومتجانسة، في حين تجلت الحاجة الثانية بضرورة تشجيع الدول غير المشاركة بصورة أكثر منهجية على اعتماد القواعد والتوجيهات التي تم وضعها كجزء من أنظمتها الوطنية الخاصة بمراقبة الصادرات^(٥).

خلال اجتماع قمتهم المنعقد في إفيان، فرنسا في ١-٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، راجع قادة مجموعة الدول الصناعية الثماني التقدم المحرز على صعيد تنفيذ الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل Global Partnership Against the Spread of Weapons and Materials of Mass Destruction - وهو الجهد الجماعي المبذول في العام ٢٠٠٢ لإبقاء الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أو المواد المشعة خارج متناول الإرهابيين أو الدول العدائية^(٦). في إفيان، زود قادة مجموعة الدول الثماني الشراكة العالمية بوسائل إضافية كفيلة

(٣) The White House, Office of the Press Secretary, «President Bush addresses United Nations General Assembly,» 23 September 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/09/20030923-4.html> > .

(٤) ترد أسماء الدول المشاركة في أنظمة مراقبة تصدير الأسلحة في معجم المصطلحات التابع لهذا الكتاب.

(٥) تناقش مداورات مجموعات مراقبة الصادرات في الفصل ١٨ من هذا المؤلف.

(٦) الدول الأعضاء في مجموعة الثماني هي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. الدول المنضمة إلى الشراكة العالمية هي الدول الأعضاء في مجموعة الثماني زائد فنلندا وهولندا والنرويج وبولندا والسويد وسويسرا. للمزيد من التفاصيل حول الشراكة العالمية، انظر: I. Anthony, «Arms Control In The New Security Environment,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 567-570.

بتحديد مكان المواد المشعة وزيادة أمن أنظمة الدفاع الجوي التي يحملها الإنسان أثناء التخزين والنقل^(٧).

في العام ٢٠٠٣، وضعت مجموعة من الدول مبادرة الأمن من الانتشار Proliferation Security Initiative بهدف توسيع نطاق جهودها الآيلة إلى حجز حمولات البضائع المزمع تسليمها إلى البلدان التي تشكل خطراً على مستوى الانتشار والموني استخدامها في إطار برامج الأسلحة النووية والبيولوجية أو الكيماوية أو أنظمة استعمال الصواريخ بالنسبة إلى تلك الأسلحة (مراجعة الفقرات أدناه).

يزداد تنظيم الإجراءات الآيلة إلى معالجة الشواغل على صعيد الانتشار في دولة محددة من أجل دعم الاتفاقات العالمية في هذا المجال. على سبيل المثال، عندما اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية وقوى التحالف العراق واحتلته في آذار/مارس ٢٠٠٣، بررت قرارها بالحاجة إلى القضاء على التهديد المحدق الذي يشكله امتلاك نظام حكم عدواني لأسلحة الدمار الشامل.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أعلنت كوريا الشمالية عن انسحابها من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - وكانت الدولة الأولى التي تعلن انسحابها من المعاهدة - كجزء من سلسلة أحداث نتجت عن المعلومات المنشورة في العام ٢٠٠٢ بشأن برنامج حول تكثيف اليورانيوم^(٨). اتخذت كوريا الشمالية إجراءات من شأنها أن توسع إلى حد بعيد حجم المعدات الانشطارية التي تعتبر بمرتبة الأسلحة النووية (بما فيه الأورانيوم والبلوتونيوم العالي التركيز) المتوفرة لبرامج الأسلحة النووية^(٩).

أعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قلقها تجاه الخطة الطويلة الأجل حول الأنشطة النووية التي كشفت عنها إيران في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. فقد لاحظت الوكالة أن الإجراءات المتخذة من قبل إيران لا تتماشى مع الموجبات التي تحملتها وفقاً لمعاهدة حظر الانتشار. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أدانت الوكالة بشدة فشل إيران في الامتثال إلى موجباتها المنصوص عليها في اتفاق الوكالة ووضعت عملية تسمح لإيران الامتثال بمزيد من الصرامة إلى موجباتها من خلال التعاون الفعال والشفافية الكاملة^(١٠).

(٧) تناقش مبادرات مجموعة الدول الثماني وجهودها الأخرى الرامية إلى تعزيز الرقابة على أمن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة من الإنسان في الفصل ١٨ من هذا الكتاب.

(٨) تناقش مسألة انسحاب الدول من المعاهدات حول ضبط الأسلحة في الفصل ١٩ من هذا الكتاب. في ما يتعلق بالجهات الموقعة وبأطراف معاهدة القضاء على الانتشار، انظر التذييل أ في هذا الكتاب.

(٩) انظر الفصل ١٥ من هذا الكتاب.

(١٠) International Atomic Energy Agency (IAEA), Resolution GOV/2003/81, 26 November

= 2003, < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2003/gov2003-81.pdf> >.

في العام ٢٠٠٣، درس عدد من الدول إضافة إلى الأمم المتحدة (من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية) والاتحاد الأوروبي مسألة ما إذا كان برنامج إيران النووي مطابقاً لالتزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار وفي حال لم تكن الحال كذلك، كيفية إيجاد الرد الأفضل على هذا الأمر. وفرت معاهدة حظر الانتشار إطاراً بحثت فيه الدول عن مقاربة إزاء المشاغل الأمنية الناجمة عن أنشطة إيران النووية.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تبين أن ليبيا المنضمة إلى معاهدة حظر الانتشار تطور دورة وقود نووي بهدف دعم تطوير الأسلحة النووية. وقد تم إطلاع المسؤولين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الذين زاروا ليبيا على عدد من المشاريع، بما فيه مشروع لتركيز اليورانيوم كان مجهولاً. كما أن ليبيا التي ليست طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيماوية للعام ١٩٩٣ كانت قد أنتجت كميات كبيرة من الوسط الكيماوي وصممت قذائف قد تستخدم كأسلحة كيماوية^(١١).

في حين تم الاتفاق على مجموعة من القواعد الشاملة في إطار المعاهدات والاتفاقات الآيلة إلى الحد من الأسلحة، يشير التركيز على عدد صغير من الأماكن إلى أن حرص الدول الأساسي بات يتعلق بتنفيذ المعايير والقواعد أكثر منه السعي إلى وضع موجبات شاملة إضافية^(١٢).

اعتمدت مقاربة مرنة لجهة الإطار الذي سيتم فيه تناول هذه المسائل المحددة المثيرة للقلق. في ما يتعلق بالعراق، شددت الدول، بما فيه الولايات المتحدة وشركائها في التحالف على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بنزع السلاح، نظراً للتقارير حول عدم امتثال العراق للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتدقيق والتفتيش (UNMOVIC) وهي لجنة الأمم المتحدة المكلفة تنفيذ هذه القرارات. بما أن هذه اللجنة لم تطالب باستخدام القوة لدعم أنشطتها وبما أن مجلس الأمن لم يأمر بذلك، خرجت الولايات المتحدة عن

= للحصول على معلومات وافية حول المقاربة التي اعتمدها الوكالة تجاه إيران، انظر: <http://www.iaea.org/NewsCenter/Focus/IaeaIran/>.

British Foreign Secretary Jack Straw, «Our Relationship with Libya has Enabled a (١١) Successful Outcome.» Statement in the House of Commons, London, 5 January 2004.

إن النص الصحيح لاتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وإتلافها متوفر على: <http://projects.sipri.se/cbw/docs/cw-cwc-texts.html>.

للحصول على لائحة شاملة بالدول الأطراف والدول الموقعة وغير الموقعة، انظر: <http://projects.sipri.se/cbw/docs/cw-cwc-mainpage.html> والفصل ١٦ من هذا المؤلف.

(١٢) في العام ٢٠٠٣، فشل مؤتمر الأمم المتحدة حول نزع السلاح وهو المنتدى الأساسي لتعديل القديم أو التفاوض بشأن الجديد من المعاهدات حول ضبط الأسلحة، في إقرار برنامج عمل للجنة السابعة على التوالي.

منظومة الأمم المتحدة لتخط ملامح سياستها الخاصة.

بوجه عام، شددت الولايات المتحدة على أن الخطر الذي يشكله الانتشار بالنسبة إلى الأمن الوطني هو من الضخامة بحيث يجدر دعم الجهود القانونية والسياسية من خلال إجراءات أكثر صلابة وإيجابية - بما في ذلك الحاجة إلى الردع وتطوير الدفاعات ووسائل أكثر فعالية للتدخل - تستلزم تحديثاً عسكرياً متواصلاً.

سعت الدول (الصين، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، روسيا والولايات المتحدة) التي تقلق أكثر ما تقلق بشأن التطورات في مجال الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية إلى إيجاد حل سلمي ودبلوماسي للأزمة النووية، إنما خارج إطار معاهدة حظر الانتشار^(١٣).

قد يتم التوصل في المستقبل إلى فرص إضافية لمواجهة المشاغل الناتجة عن الانتشار وذلك بتعزيز المقاربات الإقليمية. أثناء المؤتمر السنوي الأول حول مراجعة المسائل الأمنية المنعقد في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، ناقشت الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاقتراحات الكفيلة بتحسين الوضع الأمني في دول المنظمة وخارجها^(١٤). أشارت تدخلات واقتراحات الدول الأعضاء على ضرورة تحليل العلاقة القائمة بين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وصف أحد المتدخلين وهو نائب وزير الخارجية البولندي، السيد آدم دانييل روتفيلد Adam Daniel Rotfeld، نفاذ شبكات الجريمة أو المجموعات الإرهابية إلى أسلحة الدمار الشامل بـ «أكثر التحديات التي تواجهها الدول الديمقراطية إلحاحاً»^(١٥).

عقدت منظمة الدول الأمريكية مؤتمرها الخاص الأول حول الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في المكسيك لتتويج الأنشطة التي أطلقتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١^(١٦). حدد الإعلان بشأن الأمن الذي أقرته الدول المشاركة في المؤتمر سبعة تهديدات جديدة يتعين على منظمة الدول الأمريكية معالجتها، بما فيها «إمكانية نفاذ واكتساب واستخدام أسلحة الدمار

(١٣) تناقش المسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية في الفصل ١٥ من هذا الكتاب. يناقش تطور المقاربات الصينية تجاه مسألة التعاون الإقليمي في الفصل ٦ من هذا الكتاب.

(١٤) ترد أسماء الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في معجم المصطلحات في هذا الكتاب.

(١٥) A. D. Rotfeld, «European Security System In Transition,» in Organization for Security and Cooperation in Europe, Permanent Council, «First Annual Security Review Conference: Vienna, 25 and 26 June 2003: Chair's Report,» document PC.DEL/835/03, 16 July 2003, p. 9, < http://www.osce.org/documents/sg/2003/07/504_en.pdf > .

(١٦) يرد اسم الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في معجم المصطلحات في هذا الكتاب.

الشامل ووسائل استعمالها من قبل الإرهابيين»^(١٧).

شاركت اثنتا عشرة دولة آسيوية في المحادثات الآسيوية الرفيعة المستوى حول حظر الانتشار Asian Senior-Level Talks on Non-Proliferation المتعددة في اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣^(١٨). شكلت هذه المحادثات الحوار الرسمي الأولي بين البلدان الآسيوية في سبيل الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. ركزت هذه المحادثات التي شددت على ضرورة إضفاء بعد إقليمي على حظر الانتشار على الجهود الوقائية ولم تعكس تركيز الاتحاد الأوروبي-الولايات المتحدة الأمريكية على البرامج السابقة الفاضية بالحد من الأسلحة.

سلطت الصين الضوء على ضرورة الاستمرار في التركيز على تعزيز العمليات القانونية الدولية. أكد بيان أبيض أصدره مجلس شورى الدولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حول السياسة والإجراءات التي تعتمد عليها الصين بشأن حظر الانتشار على أن «من الأهمية بمكان ضمان نظام عادل ورشيد وغير مميز ويدين الانتشار. يجب أن يستند تحسين النظام الحالي أو استحداث نظام جديد على مبدأ المشاركة الشاملة لجميع البلدان وعلى القرارات التي اتخذتها من خلال عملية ديمقراطية. يجب التخلي عن الأحادية وسياسة الكيل بمكيالين وإيلاء أهمية قصوى لدور الأمم المتحدة»^(١٩).

في معرض تجاوزها لهذه الاتفاقات الإقليمية، قد تعتمد الدول مقاربات مختلفة إزاء التطورات المتعلقة بالانتشار. فعالباً ما تصدر الولايات المتحدة تصريحات واثقة حول وضع تطوير الأسلحة في عدد من المواضيع استناداً إلى المعلومات المتوفرة من خلال الوسائل التقنية الوطنية. كما أن الولايات المتحدة تعتمد سياسة مختلفة لمكافحة انتشار الأسلحة عن غالبية البلدان الأخرى وقد لجأت لبعض الوقت إلى العقوبات كجزء من سياسة حظر الانتشار. نذكر كمثال عن الاختلاف في المقاربات السياسية الأمريكية تجاه سوريا. فالولايات المتحدة تعتقد أن لدى سوريا مخزوناً من الأسلحة الكيماوية التي يمكن إطلاقها سواء بواسطة

Organization of American States Special Conference on Security, «Declaration on Security (١٧) in the Americas (Adopted at the Third Plenary Session of October 28, 2003).» Document CES/DEC.1/03 rev.1, < <http://www.oas.org/csh/ces/documentos/ce00339e04.doc> > .

Asian Senior-Level Talks on Non-Proliferation, 'Chairman's summary', Tokyo, 13 Nov. (١٨) 2003, URL < <http://www.mofa.go.jp/policy/un/disarmament/arms/astop/summary0311.html> > .

الدول الآسيوية الـ١٢ المشاركة هي: بروناي دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاوس، ماليزيا، بورما، الفيليبين، سنغافورة، تايلند وفيتنام. كما شاركت أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر.

China's Non-Proliferation Policy and Measures, White Paper (Beijing: Information Office (١٩) of the State Council, 2003), < <http://www.fas.org/nuke/guide/china/doctrine/wpnp1203.html> > .

الصواريخ أو الطائرات^(٢٠). كما أشارت إلى «الجهود السورية الرامية إلى اكتساب التكنولوجيا الثنائية الاستعمال - منها بواسطة برنامج التعاون التقني الذي وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية - التي يمكن استعمالها في معرض برامج الأسلحة النووية» وأعربت عن قلقها حول إمكانية استعمال سوريا للمعلومات والمواد المكتسبة من خلال برنامجها النووي المدني^(٢١). سوريا ليست طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيماوية ولا يمكن اعتبار امتلاكها لهذه الأسلحة أمراً غير مشروع. من جهة أخرى، إن سوريا طرف في معاهدة حظر الانتشار وأبرمت اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٢٢).

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقع الرئيس بوش وثيقة محاسبة سوريا واسترجاع السيادة اللبنانية Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act^(٢٣). وفقاً لهذه الوثيقة، لن تمد الولايات المتحدة سوريا بأي مساعدة، وستعارض أي مساعدة متعددة الجوانب لسوريا إلى أن تكف عن دعم الإرهاب، وتسحب جيوشها من لبنان، وتضع حداً لتطوير ونشر أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية أرض أرض المتوسطة والطويلة المدى. يوصي القانون الجديد الرئيس الأمريكي بأن يمنع التصدير إلى سوريا لأي مادة ترد على لائحة الذخائر أو لائحة الضبط التجاري الخاصة بالمواد الثنائية الاستعمال وفقاً لأنظمة إدارة الصادرات ومنع إصدار إجازة تصدير لهذه المواد^(٢٤).

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات أحادية ضد سوريا منذ العام ١٩٧٩ رغم تخوف الأسرة الدولية ككل من غياب أي أساس لاتخاذ الإجراءات القسرية. وحيث إن

J. R. Bolton, Under Secretary of State for Arms Control and International Security, (٢٠) «Syria's Weapons of Mass Destruction and Missile Development Programs.» Testimony before the House International Relations Committee, Subcommittee on the Middle East and Central Asia, Washington, DC, 16 September 2003, < <http://www.state.gov/t/us/rm/24135.htm> > .

J. R. Bolton, Under Secretary of State for Arms Control and International Security, «The (٢١) New World after Iraq: The Continuing Threat of Weapons of Mass Destruction,» Remarks to the Bruges Group, London, 30 October 2003, < <http://www.state.gov/t/us/rm/25752.htm> > .

IAEA, «Agreement of 25 February 1992 between the Government of the Syrian Arab (٢٢) Republic and the International Atomic Energy Agency for the application of Safeguards in Connection with the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,» Document INFCIRC/407, July 1992.

Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act of 2003, Public Law (٢٣) no. 108-175, 12 December 2003, < http://www.fas.org/asmp/resources/govern/108th/pl_108_175.pdf > .

Federation of American Scientists, «International Traffic in Arms Regulations, Part 121: (٢٤) The United States Munitions List,» < <http://www.fas.org/spp/starwars/offdocs/itar/p121.htm> > , and US Department of Commerce, Bureau of Industry and Security, «Export Administration Regulations Database,» part 774: The Commerce Control List, URL < http://w3.access.gpo.gov/bis/ear/ear_data.html > .

حظرت وزارة التجارة منح تراخيص التصدير للأجهزة النائية الاستعمال إلى سوريا أو لأي معدات تخضع إلى من يستخدمها في القوات المسلحة في سوريا، من المحتمل أن يكون التأثير العملي للقانون الجديد محدوداً.

على النقيض من المقاربة الأمريكية، لم تلجأ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - وإن كانت تدين انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية - إلى فرض العقوبات الجماعية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا متى جاء ذلك نتيجة قرار صدر عن الأمم المتحدة^(٢٥). فقد فضّل الاتحاد الأوروبي مقاربة تستند إلى الارتباط. أتم الاتحاد الأوروبي وسوريا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ المفاوضات بشأن اتفاق رابطة أوروبية - متوسطة ينبغي المصادقة عليها من قبل البرلمان الأوروبي وتتضمن ضرورة التعاون للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل استعمالها^(٢٦).

مبادرة الأمن من الانتشار Proliferation Security Initiative

أطلقت مبادرة الأمن من الانتشار على إثر خطاب ألقاه الرئيس بوش في أيار/ مايو ٢٠٠٣ شدد فيه على ضرورة وضع اتفاقات جديدة لتقفي الطائرات والسفن التي تنقل الحمولات المشكوك فيها وضبط الأسلحة أو الصواريخ غير المشروعة^(٢٧). في حين سجلت حالات اعتراض لبعض الشحنات في الماضي، لم يتم التوصل إلى فهم واضح للقاعدة القانونية لهذه الأنشطة ولم يوضع إطار يحول الدول تبادل المعلومات والمعارف والخبرات أو التعاون في القيام بتلك الأنشطة. قد تكمل مبادرة الأمن من الانتشار الإجراءات الأخرى التي تستهدف الدول التي تضع البرامج حول الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وأنظمة استعمالها وتسمح بمعالجة كافة أوجه هذه البرامج. وتتطلع هذه المبادرة إلى فرض عقوبات بحق الدول التي تضطلع بدور المورد بالنسبة إلى الدول التي تطور برامج أسلحة تنطوي على خطر الانتشار وترمي إلى زعزعة شبكة التوريد الداعمة لهذه البرامج واعتراض

(٢٥) لجأ بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض العقوبات بصورة فردية. فعلى سبيل المثال، فرضت السويد العقوبات ضد الهند وباكستان في العام ١٩٩٨ بعد إقدام هذين البلدين على إجراء الاختبارات النووية، وأثارت مسألة فرض العقوبات الجماعية ضمن الاتحاد الأوروبي. إلا أن هذه الفكرة لم تلاق الترحيب الضروري لاعتماد أي إجراء ضمن إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. أبدت كندا، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية، عن ميل إلى اللجوء إلى العقوبات للرد على الانتشار كجزء من سياستها الوطنية.

European Union Directorate General External Relations, «EU-Syria: Conclusion of the (٢٦) Negotiations for an Association Agreement,» Document IP/03/1704, Brussels, 10 December 2003, < http://europa.eu.int/comm/external_relations/syria/intro/ip03_1704.htm > .

White House, Office of the Press Secretary, «Remarks by the President to the People of (٢٧) Poland,» President George W. Bush, Krakow, Poland, 31 May 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/05/20030531-3.html> > .

وضبط المواد التي تنقل لتستعمل في برامج تثير قلق الانتشار.

اجتمع ممثلو إحدى عشرة دولة أربع مرات بموجب مبادرة الأمن من الانتشار قبل نهاية العام ٢٠٠٣ وذلك في مدريد وبريزين و(أستراليا) وباريس ولندن^(٢٨). بحلول نهاية العام ٢٠٠٣، تمكنت المبادرة من تحقيق ثلاثة إنجازات، تمثل أولها في وضع إعلان حول مبادئ الحظر في اجتماع في باريس في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ حدد نطاق المبادرة. ثانياً، تم الاتفاق على جدول أعمال حول الأنشطة اشتمل بشكل أساسي على عشرة تمارين تدريبية خضع كل واحد منها لإشراف مشاركون مختلفين في المبادرة. في نهاية المطاف، تم وضع إجراءات حول الشفافية للتأكد من أنه تم إبلاغ جميع المنتديات ذات الصلة بالأنشطة المتصلة بالمبادرة ولتشجيع الدول الأخرى على دعم الإعلان.

احتوى البيان بشأن مبادئ اعتراض الشحنات على أربع نقاط محورية. أولاً، وافق المشاركون على اتخاذ إجراءات فعالة لحظر نقل أسلحة الدمار الشامل وأنظمة استعمالها والمعدات ذات الصلة إلى ومن الدول وغير الدول التي تشكل خطراً على مستوى الانتشار. ثانياً، وافق المشاركون على التبادل السريع للمعلومات ذات الصلة حول أنشطة الانتشار المشبوهة. ثالثاً، وافق المشاركون على تعزيز قدرات السلطات القضائية متى كان ذلك ضرورياً لتحقيق أهداف مبادرة الأمن من الانتشار. وأخيراً، عدّد البيان ستة إجراءات محددة يتعين على المشاركين اتخاذها. فعليهم منع الأشخاص الخاضعين لسلطتهم من نقل أو المساعدة في نقل الحمولات الخاضعة للمبادرة؛ الصعود على متن وتفتيش السفن التي تحمل علماً والراسية في المياه الداخلية أو الإقليمية أو الدولية والتي يشبه بأنها تنقل الحمولات الخاضعة للمقاربة وضبطها في حال وجودها؛ النظر في إمكانية السماح لدولة أخرى في الصعود على متن وتفتيش السفن التي تحمل علماً وضبط الحمولات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل؛ إرغام السفن الواصلة إلى المرفأ أو المغادرة على السماح للسلطات المعنية بالصعود على متنها لتفتيش وضبط الحمولة الخاضعة لمبادرة الأمن من الانتشار؛ الطلب من الطائرة المشتبه بأنها تنقل الحمولات الخاضعة للمبادرة بأن تحط ليصار إلى تفتيشها أو منع تلك الطائرة من التحليق فوق مجال الدولة الجوي؛ تفتيش الحمولات في المرفأ والمطارات وغيرها من المنشآت المستخدمة للمسافنة وضبط الحمولات الخاضعة للمبادرة^(٢٩).

(٢٨) الدول الـ ١١ هي: أستراليا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، بولندا، البرتغال، اسبانيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. انضمت إليها كندا والداغرك والنرويج وسنغافورة. التحقت روسيا بالمبادرة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤. تمت مناقشة مسألة انضمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى مبادرة الأمن من الانتشار ضمن المجلس السياسي والأمني للاتحاد الأوروبي للبحث في ما إذا كانت الأنشطة الممارسة في إطار المبادرة مطابقة للتشريعات الأوروبية الحالية والآخذة في التطور المتعلقة بالنقل والجمارك وأمن الحدود.

Proliferation Security Initiative, «Statement of Interdiction Principles.» 4 September 2003, (٢٩)

< <http://www.mofa.go.jp/policy/un/disarmament/arms/psi/psi.html> > .

اشتمل جدول أعمال الأنشطة الذي أقره المشاركون في المبادرة على اعتراض بحري واعتراض بري وتعقب جوي وتمارين في مراكز القيادة. ووفقاً لوزير الخارجية البريطاني، أبدى أكثر من ٥٠ بلداً دعمه - وإن كان دعماً مشروطاً في بعض الأحيان - لأهداف المبادرة ونطاقها^(٣٠). وفي حين لم يتم وضع قائمة بالدول المشاركة المحتملة، اقترح الممثلون الأمريكيون توسيع نطاق المبادرة لتشمل أي دولة لديها القدرة والرغبة في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف شحنات أسلحة الدمار الشامل وأنظمة استعمالها والمعدات ذات الصلة^(٣١).

اضطر المشاركون في المبادرة إلى تناول مجموعتين من الأسئلة: ذات طابع قانوني وتعريفية. صرح ناطق باسم الحكومة الصينية بأن «مشروعية بعض الإجراءات المتعلقة بالمبادرة لها آثار سلبية قد تؤدي إلى عواقب وخيمة وقد أثارت العديد من الشواغل. على الدول المنضمة إلى المبادرة النظر بجديّة في هذه المسألة»^(٣٢). وأشارت التحليلات الأخرى إلى ضرورة ممارسة سلطات قانونية إضافية لتمكين مبادرة الأمن من الانتشار من سد «الثغرة بين حاجات الأمن الدولي والحدود الحالية للقانون الدولي»^(٣٣).

وأظهرت النقاشات حول مبادرة الأمن من الانتشار أن القوانين والأنظمة الحالية قد لا توفر بالضرورة السلطة القانونية الكفيلة بتنفيذ الالتزام باتخاذ الإجراءات ضد سفينة تحمل علماً تتواجد في «مناطق تتعدى المياه الإقليمية لأي دولة أخرى ويشتهب بأنها تنقل الحمولات المعنية بالمبادرة إلى أو من دول أو غير دول تشكل خطراً على مستوى الانتشار وضبط هذه الحمولات متى تم العثور عليها». قد يصطدم إنفاذ المبادرة بالصعوبات متى تم تخزين الحمولة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمستودعات الجمركية والمرافئ الحرة التي تقع خارج الحدود الجمركية العادية للدول المشاركة. يسود لغط قانوني حول أي مطالبات بالتعويض أو مسؤولية قانونية يتم إثارتها في حين عدم العثور على حمولة غير مشروعة. من جهة أخرى، يتعين على الدول المشاركة معالجة مسألة كيفية تحديد الطابع الشرعي أو غير الشرعي لحمولة قد يتوخى منها أهداف مدنية شرعية.

British Foreign and Commonwealth Office, «Proliferation Security Initiative: London, 9-10 (٣٠) October 2003: Chairman's Conclusions,» <<http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1065432161812>> .

J. R. Bolton, Under Secretary of State for Arms Control and International Security Affairs, (٣١) «Proliferation Security Initiative: Statement of Interdiction Principles,» Remarks at the Proliferation Security Initiative Meeting, Paris, 4 September 2003, <<http://www.state.gov/t/us/rm/23801pf.htm>> .

China Warns of Illegalities in US-backed Non-proliferation Plan,» Agence France-Press, (٣٢) 4 December 2003, <<http://www.spacewar.com/2003/031204112915.1v17ne05.html>> .

B. Friedman, «The Proliferation Security Initiative: The Legal Challenge,» *Bipartisan (٣٣) Security Group Policy Brief* (Washington, DC: Global Security Institute, 2003), p. 8, <http://www.gsinstiute.org/docs/09_03_PSI_brief.pdf> .

في الحالات التي تتميز بغياب السلطة، سيسعى المشاركون في المبادرة إلى «توسيع نطاق السلطات القانونية المتوفرة حسب الحاجة بغية سد الثغرات أنى كانت»^(٣٤). حضر الاجتماع المنعقد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ حول مبادرة الأمن من الانتشار الخبير القانونيون من الدول المشاركة في المبادرة لمناقشة الثغرات المحتملة في التغطية القانونية^(٣٥).

لدى تحديد نطاق جهود الاعتراض، سيركز المشاركون في المبادرة على البلدان أو الوحدات التي يجب إخضاعها إلى أنشطة الحظر «كونها تساهم في الانتشار من خلال: (١) الجهود الآيلة إلى تطوير أو اكتساب الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية وأنظمة الاستخدام ذات الصلة؛ أو (٢) نقل (سواء بيع، استلام أو تسهيل) أسلحة الدمار الشامل وأنظمة استخدامها أو المعدات ذات الصلة»^(٣٦). اعتبر الاجتماع المنعقد حول مبادرة الأمن من الانتشار في بريزين دولتين - ألا وهما إيران وكوريا الشمالية - مصدر قلق. قبل اتخاذ أي إجراء اعتراض، على الدول المعنية مباشرة بالإجراء التأكد من أنها تتصرف ضمن حدود المبادئ المتفق عليها. إلا أنه لا حاجة لتلك الدول إلى استشارة الدول المنضمة إلى المبادرة كمجموعة أو أي مجموعة أو منظمة أخرى.

وقد تم إنشاء فريق عمل ميداني وفريق عمل مخبراتي في إطار مبادرة الأمن من الانتشار كلفا تنفيذ المبادرة وذلك بتبادل المعلومات حول الشحنات المشتبه بأمرها والتي قد تؤدي إلى اتخاذ قرار بالاعتراض المناسب لاتخاذ الإجراءات الضرورية^(٣٧).

تقليل التهديد الإرهابي الصادر عن التجارة البحرية

كما سبق وأشرنا أعلاه، ازداد القلق في السنوات الأخيرة حول استعمال نوع غير تقليدي من أنظمة الاستعمال في معرض الهجمات الإرهابية. شكل اللجوء المحتمل إلى السفن وهولاتها لاستخدام أو نقل الأسلحة أو المعدات الخطيرة المنوي اعتمادها في معرض

J. S. Porth, «Pacific Exercise Simulates Interdiction on the High Seas,» Washington File (٣٤) (US Department of State, International Information Programs, 12 September, 2003), < <http://usinfo.state.gov/topical/pol/terror/texts/03091211.htm> > .

(٣٥) في ملاحظاته خلال الاجتماع الذي استضافته وزارة الدفاع، اعترف نائب وزير الدفاع، بول وولفويتز Paul Wolfowitz بالحاجة إلى سد «الثغرات التي تعاني منه السلطة القانونية». «Deputy Secretary» Wolfowitz Remarks to Proliferation Security Initiative Conference,» Washington, DC, 17 December 2003, < <http://www.defenselink.mil/transcripts/2003/tr20031217-depsecdef1024.html> > .

(٣٦) انظر الهامش رقم (٢٩) أعلاه.

(٣٧) يبدو أن مجموعة مبادرة الأمن من الانتشار نفذت عمليات حظر مسهلة خلال العام ٢٠٠٣. في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، تعاونت السلطات الألمانية والإيطالية والأمريكية والبريطانية لحظر شحنة تحتوي على أجزاء نايدات معدة للبرنامج النووي الليبي. انظر: C. A. Robbins, «Cargo Seizure Fueled Libya Arms Shift: US-Initiated Interdiction Led to Discovery of Parts Used in Uranium Enrichment,» *Wall Street Journal*, 31 December 2003, p. A4.

اعتداء إرهابي محور نقاش مسهب ووضعت الحكومات والجهات المسؤولة عن الأنشطة البحرية الدولية مبادرات ترمي إلى تعزيز الأمن البحري.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة أمن الحاويات Container Security Initiative كإجراء مضاد للإرهاب. تهدف هذه المبادرة إلى تحديد ومراقبة الحاويات البحرية قبل وصولها إلى الحدود الأمريكية. يتم تقييم الحاويات بالنسبة إلى خطر احتوائها على أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية. كما ترمي إلى منع استيراد المعدات الخطرة التي قد تستخدم لشن هجوم إرهابي واسع النطاق وتقليل خطر دخول الإرهابيين إلى الولايات المتحدة في حاويات يتم تغييرها للتحايل على قيود الهجرة^(٣٨).

حددت مبادرة أمن الحاويات أربعة عناصر أساسية: (أ) وضع المعايير الكفيلة بتحديد الحاويات الشديدة الخطورة استناداً إلى المعلومات المسبقة؛ (ب) الفرز المسبق للحاويات عند أول موقع ممكن؛ (ج) اعتماد التكنولوجيا الضرورية لتسريع عملية الفرز المسبق للحاويات (وتطوير هذه التكنولوجيا)؛ (د) تطوير حاويات أكثر أمناً.

في المرحلة الأولى من مبادرة أمن الحاويات، كان الهدف الأمريكي يقضي بتطبيق إجراءات في المرافئ الـ ٢٠ التي تمثل معاً ٦٨ بالمئة من الحاويات الوافدة إلى المرافئ الأمريكية. بنهاية العام ٢٠٠٣، تم إبرام اتفاقات ثنائية مع جميع البلدان التي تقع فيها هذه المرافئ. في المرحلة الثانية من مبادرة أمن الحاويات، تسعى الحكومة الأمريكية إلى توسيع نطاق المبادرة لتشمل عدداً أكبر من البلدان والمرافئ^(٣٩). تشمل المشاركة وضع المسؤولين الجمركيين الأمريكيين في المرافئ المعنية للمساعدة على توفير المعلومات التي يستطيع المسؤولون الجمركيون المحليون استعمالها لدى تحديد الحاويات الواجب فرزها (لا يمكن عملياً الكشف إلا على عدد صغير منها).

يشكل التطور السريع للمبادرة إحدى العمليات الرامية إلى رفع مستوى أمن التجارة البحرية، بما فيه من خلال تقليل خطر استغلال التجارة المشروعة لشن أعمال إرهابية واسعة النطاق. ثمة حاجة إلى تأمين الانسجام بين مبادرة أمن الحاويات وغيرها من العمليات من أجل المساهمة بشكل أساسي في تحسين الأمن على المدى الطويل.

(٣٨) يرد وصف لمبادرة أمن الحاويات على موقع وكالة الجمارك الأمريكية وحماية الحدود على شبكة الإنترنت وهي تابعة لوزارة الأمن الداخلي، انظر: http://www.cbp.gov/xp/cgov/enforcement/international_activities/csi_in_brief.xml.

(٣٩) ترد لائحة البلدان والمرافئ التي تطبق فيها مبادرة أمن الحاوية على موقع وكالة الجمارك الأمريكية وحماية الحدود على شبكة الإنترنت، انظر: http://www.cbp.gov/xp/cgov/enforcement/international_activities/sci/.

في العام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أبرمت ثمانى دول أعضاء في لاتحاد الأوروبي (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، اسبانيا، السويد والمملكة المتحدة) اتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة للانضمام إلى المبادرة. شككت المفوضية الأوروبية المسؤولة عن تطبيق القوانين بهذه الاتفاقات الثنائية، بما أن الأنظمة التجارية تشكل جزءاً من قانون المجموعة ولا تخضع للقوانين الوطنية، إلا متى تعلق الأمر بالأسلحة. في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أصدر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إعلاناً مشتركاً أعرب فيه الاتحاد الأوروبي عن «دعمه القوي» للمبادرة^(٤٠). اقترحت المفوضية توسيع نطاق اتفاق التعاون الجمركي بين المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة للعام ١٩٩٧ ليشمل الشواغل الأمنية التي ستتطرق إليها لجنة التعاون الجمركية المشتركة^(٤١).

في تموز/يوليو ٢٠٠٣، نشرت المفوضية الأوروبية نموذجها الخاص حول إدارة الأمن بالنسبة إلى الحدود الخارجية للاتحاد الذي اشتمل على نظام متناسق لتقدير المخاطر^(٤٢). شددت المفوضية الأوروبية على ضرورة تطبيق الدول الأعضاء إجراءات الرقابة الجمركية عينها لأغراض أمنية على حركة الحاويات وعلى الحاجة إلى توسيع هذا النظام المتناسق في إطار توسيع الاتحاد الأوروبي.

تنص كل من مبادرة أمن الحاويات والمفوضية الأوروبية على ضرورة تصريح المصدرين عن محتوى الشحنات إلى المسؤولين الجمركيين في مرفأ الوصول قبل ٢٤ ساعة من نقلها إلى منطقة التعرف كإجراء أمني. من شأن هذا التبليغ المسبق السماح بالتنسيق مع الوكالات

US Mission to the European Union, Brussels, «U.S., EU Initial Container Security Accord.» (٤٠) 19 November 2003, <http://www.useu.be/Terrorism/USResponse/Nov1903CSIAccord.html> .

Council Decision 97/541/EC of 21May 1997 Concerning the Conclusion of the Agreement (٤١) between the European Community and the United States of America on Customs Cooperation and Mutual Assistance in Customs Matters.» *Official Journal of the European Communities*, L 222 (12 August 1997), pp.16-25, <http://www.eurunion.org/partner/agreemen.htm> .

(٤٢) يرد اقتراح المفوضية الأوروبية في بيانين أرسلتهما المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بعنوان «بيئة سهلة وبسيطة للجمارك والتجارة» (A Simple and Paperless Environment for Customs and Trade).

و«دور الجمارك في الإدارة المتكاملة للحدود الخارجية» (On the Role of Customs in the Integrated Management of External Borders).

كما اقترحت المفوضية الأوروبية على المجلس والبرلمان الأوروبي مشروع نظام لتغيير قانون الجمارك الذي تطبقه المجموعة: «اقتراح إلى المجلس والمفوضية الأوروبية لتعديل أنظمة المجلس، رقم ٩٢/٢٩١٣ يحدد قانون الجمارك الخاص بالمجموعة (المقترح من المفوضية) (Proposal for a regulation of the European Parliament and of the Council Amending Council Regulation (EEC) No.2913/92 establishing the Community Customs Code (presented by the commission). Commission of the European Communities Com(2003) 452 final, 2003/0167 (COD)

ترد هذه المستندات في وثيقة مفوضية المجتمعات الأوروبية ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٣، <http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2003/com2003_0452en01.pdf> .

الأخرى القادرة على تقدير المخاطر استناداً إلى المعلومات المزودة من المصدرين. تقدمت وكالة الجمارك والإيرادات الكندية Canada Customs and Revenue Agency بالاقتراح عينه في ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٣^(٤٣). وقد تم الاعتراف بالحاجة إلى نقاش دولي واسع النطاق حول كيفية النهوض بصورة فعالة بنظام تبادل المعلومات والمستندات علاوة على تقدير المخاطر^(٤٤).

لسنوات خلت، مول الاتحاد الأوروبي شبكة النقل الموضوعية السالمة والأمنة Safe and Secure Intermodal Transport Thematic Network. وهذه الشبكة المدارة بالتعاون مع وزارة النقل الأمريكية تسمح لممثلين من القطاع الصناعي والسلطات العامة والحكومة بمناقشة وتنفيذ المشاريع المتعلقة بأمن النقل الجوي والبري والبحري.

في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، اعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية قراراً بشأن أمن وتسهيل سلسلة إمدادات التجارة الدولية Security and Facilitation of the International Trade Supply Chain^(٤٥). وتم إنشاء فريق عمل لمساعدة أمين عام المنظمة على وضع وتنفيذ الإجراءات العملية التي ينص عليها القرار^(٤٦).

III مقارنة الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى الحد من الأسلحة ونزعها وحظر انتشارها

شهد العام ٢٠٠٣ تكتيفاً للجهود الأوروبية في مجال الحد من الأسلحة ونزعها وحظر انتشارها نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي.

عندما دخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) حيز التنفيذ في العام

(٤٣) Canada Customs and Revenue Agency (CCRA), «CCRA Announces New Timeframes for Advance Cargo Reporting.» *News Release*, 22 July 2003, < <http://www.cbsa-asfc.gc.ca/newsroom/releases/2003/july/ottawacargo-e.html> > ..

تم استبدال الوكالة الجمركية الكندية بالوكالة الكندية للخدمات الحدودية Canada Border Services Agency.

(٤٤) أثارت الحكومة اليابانية بشكل خاص مسألة التأثير الاقتصادي لهذه الإجراءات الجديدة في التجارة الدولية.

World Customs Organization (WCO), «Resolution of the Customs Co-operation Council on Security and Facilitation of the International Trade Supply Chain, June 2002.» < <http://www.wcoomd.org/ie/En/Press/Declaration%20Final%20Council%20June%202002%20-%20E.html> > .

الاسم الرسمي لمنظمة الجمارك الدولية هو «مجلس التعاون الجمركي».

WCO: «World Customs Organization Task Force meets in Brussels to Secure the International Trade Supply Chain from the Threat of Terrorism.» *Press Release*, 5 September 2002, < <http://www.wcoomd.org/ie/En/Press/SecureSupplyChain.html> > , and «Customs Task Force to Take a Multi-faceted Approach to Protect International Trade from the Threat of Terrorism.» *Press Release*, 6 September 2002, < <http://www.wcoomd.org/ie/En/Press/pressreleasetf2.htm> > .

١٩٩٣، اعتبرت مسألة ضبط الأسلحة والقضاء على انتشارها والحد من تصدير الأسلحة وبناء الثقة والأمن موضوعات مهمة جدية بأن تدرج في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة^(٤٧). وعليه، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي خطأ شوطاً بعيداً في تطوير موقف مشترك إزاء مسألة نزع الأسلحة البيولوجية والكيميائية واختبار الأسلحة النووية وممارسة الرقابة على صادرات الأسلحة التقليدية والمواد الثنائية الاستعمال التي يمكن استخدامها في إطار برامج الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. كما وضع الاتحاد الأوروبي مدونة ميثاق شرف لاهاي ضد انتشار الصواريخ الباليستية^(٤٨). ولكن، لا تزال هنالك ثغرات هامة في ما يتعلق بمواقف الاتحاد الأوروبي من عدد من المسائل بما فيه الحد من الأسلحة النووية ونزعها، الدفاع الصاروخي والحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا.

على مر الوقت، اعتاد الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات جماعية معينة مثل إعداد بيانات متفق عليها مسبقاً لاجتماعات الدولية ليلقيها رئيس الاتحاد وقد تبني مؤخراً موقفاً مشتركاً خلال المفاوضات على معاهدة حول الحد من الأسلحة وفي غيرها من العمليات^(٤٩). ولكن، على المستوى الخارجي، ونظراً للوزن الدبلوماسي والاقتصادي الجماعي لأعضاء الاتحاد الأوروبي، كانت نتائج السياسة محدودة ونخبية للأمال^(٥٠). على سبيل المثال، جاء تأثير الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهداف نزع السلاح وحظر انتشارها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا محدوداً جداً على الرغم من سجل الاتحاد الأوروبي الحافل بالتفاعل السياسي والاقتصادي بين الدول.

أشار العجز عن إيجاد مقاربة مشتركة لإدارة الأزمة التي أعقبت فشل العراق في الامتثال لقرارات نزع السلاح الصادرة عن مجلس الأمن إلى الحاجة لإجراءات متفق عليها لمكافحة حيازة الأسلحة (لتقليص احتمال لجوء الولايات المتحدة إلى القوة للقضاء على برامج الأسلحة المثيرة للقلق).

(٤٧) يمكن الإطلاع على نص معاهدة الاتحاد الأوروبي للعام ١٩٩٣ (معاهدة ماستريخت) على الموقع التالي: <http://europa.eu.int/en/record/mt/top/html>.

(٤٨) للمزيد من المعلومات حول مدونة السلوك، انظر: C. Ahlstr, m, «Non-proliferation of Ballistic Missiles: The 2002 Code of Conduct.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 749-759, and for the text, pp. 760-761.

(٤٩) أبدى الاتحاد الأوروبي عن تعاون أكبر خلال مؤتمر العام ٢٠٠١ حول معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة للعام ١٩٧٢ Biological and Toxin Weapons Convention أثناء المؤتمر الذي انعقد من جديد في العام ٢٠٠٢ وأثناء العملية الآيلة إلى اعتماد مدونة سلوك لاهاي للحد من انتشار الصواريخ الباليستية في العام ٢٠٠٢.

(٥٠) يرد مسح للأنشطة المنفذة لغاية العام ٢٠٠١ لدى: I. Anthony, «European Union Approaches to Arms Control, Non-Proliferation and Disarmament.» in: *SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 599-614.

صرح عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي القيام بالمزيد من الأنشطة الجماعية وبدرجة أكبر من الإلحاح. في هذا السياق، أدت مداخلة وزيرة الخارجية السويدية أنا ليند (Anna Lindh) إلى جانب وزراء آخرين أمام مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣ إلى قرار إدراج مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل على جدول أعمال المجلس في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣^(٥١). وقد تمت مناقشة هذا الجانب وغيره من عملية الحد من الأسلحة ونزعها وحظر انتشارها سابقاً ضمن فرق عمل تضم المسؤولين الوطنيين. ولكن، حتى وإن اجتمعت تلك الفرق في إطار مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية قبل العام ٢٠٠٣، نادراً ما أخذ بنتائجها وتوصياتها على مستوى سياسي عالٍ^(٥٢).

أدت الاعتداءات الإرهابية ضد الولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ (حيث تم استعمال جراثيم الجمرة في الاعتداء الثاني) إلى تقييم مدى ملائمة الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي، ولاسيما بمواجهة خطر اكتساب غير الدول واستعمالها للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أو للأسلحة الإشعاعية.

على ضوء التطورات في العراق، أُنذرت أنشطة كوريا الشمالية وإيران المشار إليها أعلاه بأزمات مستقبلية أكثر خطورة. علاوة على ذلك، أثارت الأولوية القصوى التي أعطتها الولايات المتحدة إلى مسألة حظر انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ضرورة تحسين التعاون عبر الأطلسي. وبصورة أكثر حسية أشارت الولايات المتحدة مسبقاً إلى أنه يجب اعتبار هذه المسألة جزءاً لا يتجزأ من جدول الأعمال الخاص بالقيمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في واشنطن في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

عقب الاعتداءات التي استهدفت الولايات المتحدة في العام ٢٠٠١، تضمن جزء من رد الاتحاد الأوروبي «مبادرة مستهدفة» حول حظر انتشار الأسلحة ونزعها وضبطها أطلقها وزراء خارجية الاتحاد في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ وأدت إلى مجموعة من

Council of the European Union, «2501st Meeting of the Council of the European Union (٥١) (General Affairs and External Relations),» Document 7949/03, 10 April 2003.

خلال الاجتماع، تقدمت ليند Lindh باقتراح حول الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وأنظمة استعمال الصواريخ. نشرت ليند ووزير الخارجية اليوناني جيورجيوس باباندريو Giorgios Papandreu عناصر اقتراحهما الأيل إلى إعطاء الاتحاد الأوروبي دوراً أكثر فعالية في مجال نزع السلاح في مقالة مشتركة بعنوان: «So undviker vi nytt Irak!» [‘In this Way we can Avoid a New Iraq’],» *Dagens Nyheter*, 10 April 2003, p.4;

ترجمة غير رسمية بعنوان: / <http://www.papandreu.gr/> : 10 April 2003, «No more Iraqs!», < <http://www.papandreu.gr/content/articlepage.aspx?articleid=1718&language=0> > .

(٥٢) نادراً ما تكون أنشطة مجموعات العمل التابعة للمجلس ذات صلة بالموضوع: ونذكر منها فريق عمل الاتحاد الأوروبي حول القضاء على الانتشار وفريق عمل الاتحاد الأوروبي حول الأسلحة التقليدية وفريق عمل الاتحاد الأوروبي حول نزع السلاح والأمن.

الاستنتاجات خلال اجتماع مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. توزعت الاستنتاجات على أربعة أقسام، ألا وهي الأدوات المتعددة الأطراف ومراقبة الصادرات والتعاون الدولي والحوار السياسي^(٥٣).

ولكن، في حين شددت استنتاجات مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية على دعم الاتحاد الأوروبي لعدد كبير من العمليات ذات الصلة وحددت سلسلة من الأفعال، غير أنها افتقرت إلى جوانب نقدية، ما قلص تأثيرها، ولا بد من أن نقول قلص أيضاً مصداقيتها بنظر المراقبين الأمريكيين.^(٥٤) كما أن هذه الاستنتاجات لم تؤد إلى برنامج عمل منهجي على مستوى الاتحاد الأوروبي أو من قبل الدول الأعضاء، بل اكتفت بأن تلحظ بأن مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية «سينظر في تبني مواقف وأنشطة مشتركة لضمان التطبيق الفعلي للإجراءات المنصوص عليها».

وصف وتحليل الوثائق الرئيسية المعتمدة في العام ٢٠٠٣

في العام ٢٠٠٣، كان ثمة عدد من الوثائق الجديرة بالملاحظة في تحديد التوجهات الأساسية لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الحد من الأسلحة ونزعها وحظر انتشارها.

في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، قدم ممثل الاتحاد الأوروبي الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك، خافيير سولانا Javier Solana، إلى مجلس الاتحاد الأوروبي ورقة بعنوان «أوروبا آمنة في عالم أفضل»^(٥٥). كانت الوثيقة حصيلة جهد رمى إلى وضع أولويات من شأنها مساعدة الاتحاد الأوروبي في إعداد البرامج الملموسة لاتخاذ الإجراءات المشتركة وتوجيه الموارد إلى هذه البرامج. حدد سولانا في الورقة ثلاثة أخطار جديدة يتعين على

EU General Affairs and External Relations Council, «Council Conclusions: CFSP: (٥٣) Implications of the Terrorist Threat on the Non-proliferation, Disarmament and Arms Control Policy of the EU.» 15 April 2002, < http://europa.eu.int/comm/external_relations/cfsp/intro/gac.htm#sd150402a > .

كانت الأدوات المتعددة الأطراف: اتفاقية الألغام المضادة للأفراد للعام ١٩٩٧، معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة، اتفاقية الأسلحة التقليدية، اتفاقية العام ١٩٨١ حظر أو تقييد حول استعمال بعض الأسلحة التقليدية التي قد تشكل أضراراً فادحة أو يكون لها آثار عشوائية (اتفاقية «الأسلحة غير الإنسانية»)، معاهدة العام ١٩٩٦ لحظر الاختبارات النووية وبروتوكول جنيف للعام ١٩٩٥ ومعاهدة القضاء على الانتشار. انظر التذييل أ من هذا الكتاب.

(٥٤) في المقارنة، أدت أنشطة الاتحاد الأوروبي الخارجية في القضاء على الإرهاب بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى اعتماد سريع لمقاربة متعددة الأوجه كان لها أثر كبير في القوانين والسياسات والأنشطة وأنماط إنفاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

J. Solana, «A Secure Europe in a Better World.» Thessaloniki European Council, 20 June (٥٥) 2003, < http://ue.eu.int/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/reports/76255.pdf > .

يرد نقاش حول الوثيقة في المقدمة والفصل ١ من هذا الكتاب.

الاتحاد الأوروبي مواجهتها بشكل طارئ، ألا وهي: الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والرباط بين الدول الفاشلة والجريمة المنظمة. تبنى المجلس تحليل سولانا واعتمد استراتيجيته بصورة مؤقتة. وفي استنتاجاته لشهر حزيران/يونيو ٢٠٠٣، صرح المجلس بأنه نظراً للخطر الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ على أمن الدول الأعضاء والشعوب والمصالح، «يجب أن تشكل مواجهة هذا التحدي عنصراً مركزياً في أنشطة الاتحاد الأوروبي الخارجية»^(٥٦). اعتمد قادة الاتحاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في بروكسل نسخة منقحة عن ورقة سولانا لتشكيل استراتيجية الأمن الخاصة بالاتحاد. اعتبرت هذه الوثيقة النهائية انتشار أسلحة الدمار الشامل «التهديد المحتمل الأكبر بالنسبة إلى أمن الاتحاد»^(٥٧).

وقد تم اعتماد وثيقة رئيسة أخرى في العام ٢٠٠٣ بعنوان المبادئ الأساسية لاستراتيجية للاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل أقرتها اللجنة السياسية الأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي^(٥٨). استعادت هذه المبادئ التزام الاتحاد الأوروبي بتدعيم العمليات المتعددة الأطراف المتوفرة بشأن الحد من الأسلحة ونزعها وحظر انتشارها، ولكنها جديرة بأن تذكر نظراً للأفكار العديدة الأخرى التي تمت صياغتها. كما تم التشديد على الحاجة إلى سياسات تستند إلى تقييم مشترك لتهديدات الانتشار العالمية. وعليه، أعد مركز وضع الاتحاد الأوروبي EU Situation Center تقييماً لتهديدات «باللجوء إلى جميع المصادر المتاحة» ينبغي الحفاظ عليه وتحديثه بصورة مستمرة. بالإضافة إلى ذلك، صدرت التعليمات إلى أجهزة الاستخبارات في الدول الأعضاء بالمشاركة في هذه العملية.

وسعيًا لتحسين مصداقية المعاهدة المتعددة الأطراف، شدد المجلس السياسي والأمني على ضرورة رفع مستوى الامتثال بتحسين القدرة على رصد الانتهاكات الكبرى وتدعيم تطبيق المعايير المحددة في المعاهدات. علاوة على ذلك، أشارت اللجنة إلى أنه متى فشلت الإجراءات الوقائية (بما فيه المعاهدات ومراقبة الصادرات على المستوى الوطني) في منع الانتشار، «يمكن النظر في إمكان تطبيق الإجراءات القسرية المنصوص عليها في الفصل

Council of the European Union, «Thessaloniki European Council, June 19, 2002-2003 (٥٦) Presidency Conclusions, AnnexII: Declaration on Non-proliferation of Weapons of Mass Destruction.» < <http://www.eu2003.gr/en/articles/2003/6/20/3121/print.asp> > (emphasis added).

Council of the European Union, «A Secure Europe in a Better World: European Security (٥٧) Strategy.» Brussels, 12 December 2003, p. 3, < http://ue.eu.int/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/reports/78367.pdf > .

اعتبرت مسودة الورقة المقدمة في حزيران/يونيو انتشار أسلحة الدمار الشامل «أكبر تهديد لسلام الدول وأمنها». انظر: Solana, «A Secure Europe in a Better World.» p. 5.

Council of the European Union, «Basic Principles for an EU Strategy Against Proliferation (٥٨) of Weapons of Mass Destruction.» Document 10352/03, Brussels, 10 June 2003, < <http://register.consilium.eu.int/pdf/en/03/st10/st10352en03.pdf> > .

السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي (العقوبات ، سواء كانت انتقائية أو شاملة ، تعقب الشحنات واللجوء إلى القوة ، على النحو الملئم)»^(٥٩).

في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ ، قرر الاتحاد الأوروبي رفع فعالية مقاربتة المشتركة بالنسبة إلى الحد من الأسلحة ونزعها وحظر انتشارها وذلك باعتماد خطة عمل لإنفاذ المبادئ الأساسية توجهاً لوضع استراتيجية أوروبية للقضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل. حددت خطة العمل سلسلة من الإجراءات الواجب اتخاذها على الفور وأخرى يجب صياغتها واعتمادها قبل نهاية العام^(٦٠). حددت خطة العمل الموارد الضرورية لتطبيق الإجراءات الواجب اتخاذها على الفور واستحداث نظام لمراقبة التنفيذ. أُنذرت هذه المقاربة بشعور جديد بالإلحاح ووسعت نطاق الإجراءات التي قد تعد ضرورة كجزء من استراتيجية فعالة لردع ، ومتى أمكن ذلك ، عكس برامج أسلحة الدمار الشامل المثيرة للقلق على المستوى العالمي. صنفت خطة العمل الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن فئتين ، ألا وهما الإجراءات الفورية والإجراءات الواجب تطبيقها على فترة مطولة.

حددت سبعة إجراءات فورية واحتوت خطة العمل لكل منها على جدول زمني وعلى الأنشطة المحددة الواجب اتخاذها والكلفة المتوقعة. أما الإجراءات السبعة فهي التالية : (أ) خطة مفصلة بالإجراءات الدبلوماسية ؛ (ب) التزام شديد بتعزيز تعميم وتطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف^(٦١) ؛ (ج) تمديد برنامج الاتحاد الأوروبي حول نزع السلاح وحظر انتشاره في روسيا ؛ (د) المصادقة والتنفيذ السريع للبروتوكولات الإضافية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قبل جميع دول الاتحاد الأوروبي الحاليين والمستقبليين^(٦٢) ؛ (هـ) زيادة موازنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتتمكن هذه الأخيرة من تنفيذ مهامها الوقائية ؛ (و) دعم عمليات تفتيش على سبيل التحدي في إطار اتفاقية الأسلحة الكيماوية ؛ و (ز) جعل الاتحاد الأوروبي عنصراً محورياً في أنظمة مراقبة الصادرات. نفذت هذه المهام قبل نهاية العام

(٥٩) المصدر نفسه.

Council of the European Union, «Action Plan for the Implementation of the Basic (٦٠) Principles for an EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction,» Document 10354/03, Brussels, 10 June 2003, < <http://register.consilium.eu.int/pdf/en/03/st10/st10354en03.pdf> > .

(٦١) اعتمد المجلس بصورة لاحقة الموقف المشترك للمجلس «Council Common Position 2003/805/CFSP of 17 November 2003 on the : انظر : CFSP /٨٠٥ /٢٠٠٣ Universalisation and Reinforcement of Multilateral Agreements in the Field of Non-proliferation of Weapons of Mass Destruction and Means of Delivery,» *Official Journal of the European Union*, L 302, vol. 46 (20 November 2003), pp. 34-36..

(٦٢) بنهاية العام ٢٠٠٣ ، أطلع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنهم ليوا الشروط الداخلية لاعتماد بروتوكول إضافي. إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفرض أيضاً تبيعاً خطياً من وكالة Euratom Supply Agency بأنه تم الامتثال لشروطها المتعلقة بالاعتماد.

٢٠٠٣ كما تم التخطيط لها. وقد تم تحديد خمسة عشر إجراء لا يمكن تطبيقه بصورة واقعية ضمن مهلة ستة أشهر، إنما على فترة أطول. شددت خطة العمل على ضرورة المباشرة بالعمل على الفور بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة بأسرع وقت ممكن.

فتم إقرار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ضمن المجلس في بروكسل^(٦٣). استندت الاستراتيجية إلى حد بعيد إلى المناقشات السابقة واشتملت على عناصر عملية مثل تأسيس مركز مراقبة لجمع المعلومات حول تطبيق الاستراتيجية ومراجعة التنفيذ مرتين في السنة من قبل مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية. من شأن تلك العناصر أن تضمن استمرار اهتمام الاتحاد الأوروبي بمسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

في الشهور التي تلت اعتماد هذه الوثائق، بدا واضحاً أن الاتحاد الأوروبي أخذ ينظر إلى مسألة حظر الانتشار بجدية. وتشير الأمثلة التالية إلى أن المقاربة الجديدة سيكون لها أثر ضمن الاتحاد الأوروبي وفي علاقاته الخارجية.

في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، مدد الاتحاد الأوروبي البرنامج المتعلق بمساعدة روسيا على التخلص من الأسلحة الفأضة^(٦٤). وأكد أن هذا البرنامج الذي خضع للتمديد سيركز موارده على مشروعين، ألا وهما دعم تصريف البلوتونيوم المستخرج من الأسلحة النووية السوفياتية السابقة وتزويد الأجهزة الضرورية لضمان تشغيل منشأة التخلص من الأسلحة الكيماوية التي يتم بناؤها في كامبركا في جمهورية أدمورتيا في روسيا^(٦٥).

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة بشأن إدارة عملية القضاء على الانتشار في إطار علاقاته مع دول العالم الثالث^(٦٦). تم الاتفاق على نص حول «بند للقضاء على الانتشار» ليصار إلى إدراجه ضمن الاتفاقات المستقبلية المعقودة مع البلدان

Council of the European Union, «EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction,» Brussels, 12 December 2003, <http://ue.eu.int/cms3_applications/Applications/newsRoom/LoadDocument.asp?directory=en/misc/&filename=78340.pdf>.

Council Joint Action 2003/472/CFSP on the Continuation of the European Union (٦٤) Cooperation Programme for Non-proliferation and Disarmament in the Russian Federation,» *Official Journal of the European Union*, L 157, vol. 46 (26 June 2003), pp. 69-71.

Council Decision 2003/874/CFSP of 8 December 2003 Implementing Joint Action 2003/ 472/CFSP with a View to Contributing to the European Union Cooperation Programme for Non-proliferation and Disarmament in the Russian Federation,» *Official Journal of the European Union*, L326, vol. 46 (13 December 2003), pp. 49-54.

Council of the European Union, «Fighting Against the Proliferation of Weapons of Mass Destruction—mainstreaming Non-proliferation Policies into the EU's Wider Relations with Third Countries,» Document 14997/03, Brussels, 19 November 2003.

الثالثة. اشتمل النص المتفق عليه على التزام بالانضمام إلى الوثائق الدولية ذات الصلة التي ترمي إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والمصادقة عليها وتنفيذها والتقيدها، علاوة على التزام بإنشاء نظام فعال لمراقبة الصادرات على المستوى الوطني يسري بالنسبة إلى تصدير وعبور السلع المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

منذ العام ١٩٩٥، استند الأساس القانوني لمراقبة الصادرات المتعلقة بالمواد الشنائية الاستعمال ضمن دول الاتحاد الأوروبي إلى قانون الاتحاد وذلك على شكل أنظمة مشتركة. ولكن، لا تصف هذه الأنظمة بالتفصيل الطريقة التي يتعين فيها على الدول الأعضاء تقييم الطلبات على تراخيص التصدير المقدمة من المصدرين الأفراد. تنهض الدول الأعضاء بوظائف منح التراخيص والتقييم وفقاً لأنظمة وإجراءات تطورها على المستوى الوطني. على المفوضية الأوروبية التأكيد من أن أنشطة الدول الأعضاء مطابقة لتشريعات الاتحاد. في العام ٢٠٠٣، وضع الاتحاد الأوروبي إجراء عرف بـ «مراجعة النظير» peer review تقوم من خلال فرق الخبراء بتقييم الأنظمة والإجراءات الوطنية للدول الأعضاء^(٦٧). تقوم المفوضية الأوروبية بتنسيق أنشطة هذه الفرق التي ستضم المسؤولين من الدول الأعضاء غير تلك التي تتعرض للمراجعة. من شأن هذا التجديد إثارة مسألة تماسك وفعالية الإجراءات الوطنية لإنفاذ التشريع المشترك.

في العام ٢٠٠٣، أثار الاتحاد الأوروبي مسألة حظر الانتشار خلال الاجتماع الآسيوي-الأوروبي المنعقد في إندونيسيا، وهو بمثابة حوار غير رسمي بين الاتحاد الأوروبي و١٠ بلدان آسيوية تطور ليشكل هيكلًا يشتمل على اجتماعات منتظمة على المستوى الوزاري ومستوى المسؤولين الموزعين ضمن فرق عمل^(٦٨). في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٣، أقر وزراء خارجية أعضاء الاجتماع الآسيوي-الأوروبي إعلاناً سياسياً حول الوقاية من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل استعمالها. يستند إعلان الاجتماع الآسيوي-الأوروبي إلى حد بعيد إلى المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي^(٦٩).

خلال العام ٢٠٠٣، أعرب الاتحاد الأوروبي عن مخاوف جدية في مناسبات عديدة بشأن سعي إيران إلى تطوير دورة وقود نووي كاملة^(٧٠). كما أثنى الاتحاد الأوروبي على

(٦٧) تمت مراجعة هذا النظام وتحديثه في العام ٢٠٠٠.

(٦٨) البلدان الآسيوية الـ ١٠ هي: بروناي، دار السلام، الصين، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند وفيتنام.

(٦٩) نشر «الإعلان السياسي حول الوقاية من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل استعمالها» كملحق لكلمة الرئيس خلال الاجتماع الخامس لوزراء خارجية بلدان الاجتماع الآسيوي-الأوروبي المنعقد في بالي، إندونيسيا في ٢٢-٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٣، < <http://www.mofa.go.jp/policy/economy/asem/asem5/> >.

(٧٠) وصف رئيس منظمة الطاقة النووية في إيران البرنامج الإيراني خلال المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. يرد وصف لأنشطة إيران النووية في الفصل ١٥ من هذا الكتاب.

جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الآيلة إلى جمع المزيد من المعلومات حول أنشطة إيران النووية بعد شباط/فبراير ٢٠٠٣ عندما أطلع مدير عام الوكالة على وجود عدد من الأنشطة والمنشآت التي كانت مجهولة أثناء زيارة قام بها إلى إيران^(٧١).

حدد المجلس الشروط لأنشطة إيران النووية والعلاقات التي تجمعها بالاتحاد الأوروبي. باشر الاتحاد الأوروبي مفاوضاته مع إيران من خلال اتفاق حول التجارة والتعاون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢^(٧٢). وقد أثار مفاوضو الاتحاد في إطار فريق العمل الأوروبي-الإيراني حول التجارة والاستثمار، الذين يناقشون اتفاق التجارة والتعاون، مسألة الانتشار النووي^(٧٣).

وقد تم التوصل إلى حوار سياسي أكثر منهجية مع إيران حول مسألة مكافحة الإرهاب من خلال عقد اجتماعات منتظمة بين المسؤولين الإيرانيين ونظرائهم من الاتحاد الأوروبي^(٧٤). حذر كل من الأمين العام/الممثل الأعلى سولانا (باسم المجلس) ورئيس مجلس الوزراء اليوناني كونستانتينوس سميتيس Konstantinos Simitis (باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي) إيران بالامتنال لشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء زيارتهما إلى إيران في آب/أغسطس ٢٠٠٣^(٧٥).

علاوة على ذلك، بدأ وزراء خارجية ثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا والمملكة المتحدة) يتراسلون مع نظيرهم الإيراني في آب ٢٠٠٣ حول مسألة أسلحة

(٧١) لاحظ مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران «لم تتقيد بموجباتها المنصوص عليها في اتفاق الوقاية في ما يتعلق بالتبليغ عن المعدات النووية، معالجة واستعمال هذه المعدات والتبليغ عن المنشآت التي تم فيها تخزين المعدات ومعالجتها.» «Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran.» Report by the Director General to the IAEA Board of Governors, GOV/2003/40, 6 June 2003, < <http://www.iaea.org/NewsCenter/PressReleases/2003/06JUNStatementIRAN.pdf> > .

يرد اتفاق الوقاية المبرم مع إيران في وثيقة الوكالة المعنونة: «The text of the Agreement between Iran and the Agency for the Application of Safeguards in Connection with the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons.» Document INFCIRC/214, 13 December 1974, < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infircs/Others/infcirc214.pdf> > .

(٧٢) الاتحاد الأوروبي هو أهم وأكبر شركاء إيران التجاريين ويعتبر أي اتفاق من شأنه رفع مستويات التجارة والاستثمار مستحبا من قبل الطرفين. يرد وصف للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإيران على موقع < http://europa.eu.int/comm/external_relations/iran/intro/index.htm > .

(٧٣) H. Peimani, «EU and Iran Talk Trade, Not War.» Asia Times Online, 7 June 2003, (٧٣) < http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/EF07Ak02.html > .

(٧٤) G. Kemp, «How to Stop the Iranian Bomb.» *National Interest*, no. 72 (Summer 2003), (٧٤) pp.48-58.

(٧٥) «EU Envoy Warns Iran.» BBC News Online, 30 August 2003, < http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3190319.stm > .

الدمار الشامل^(٧٦). خلال زيارتهم إلى طهران في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، حصل وزراء الخارجية على ثلاثة التزامات من نظرائهم الإيرانيين، ألا وهي التعاون الكامل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ توقيع إيران على بروتوكول إضافي إلى اتفاقه الوقائي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمباشرة الفورية بإجراءات المصادقة؛ وتعليق جميع أنشطة تركيز الأورانيوم وإعادة معالجته^(٧٧).

أشار وزير الخارجية البريطاني، جاك سترو، أن الاتحاد الأوروبي سيراقب أيضاً تنفيذ إيران لهذه الالتزامات، بما فيه تعليق برنامج تكثيف اليورانيوم^(٧٨). توحى هذه المراقبة - التي ستشمل بالضرورة اللجوء إلى المعلومات المزودة من جهاز المخابرات المحلي والتي لا يمكن مشاركتها إلا بين مجموعات صغيرة - بأنه سيكون لأنشطة الدول الأعضاء، التي تتخذ بصورة فردية أو ضمن مجموعات صغيرة خاصة، له دور هام في تطبيق خطة العمل^(٧٩). لاحظ وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في إعلانهم المشترك في نهاية زيارتهم إلى إيران أنه بعد معالجة جميع المشاغل الدولية بشكل تام، ستحصل إيران على نفاذ أسهل إلى التكنولوجيا والإمدادات الحديثة في عدد من المجالات. إضافة إلى ذلك، وافق الوزراء على التعاون مع إيران من أجل ترويج الأمن والاستقرار في المنطقة - بما فيه إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط^(٨٠).

«Visit to the Islamic Republic of Iran,» Interview with Dominique de Villepin, French (٧٦) Minister of Foreign Affairs, Tehran, 21 October 2003, excerpts available at: < http://www.info-france-usa.org/news/statmnts/2003/villepin_iran_102103.asp > .

UK Foreign and Commonwealth Office (FCO), «Agreed Statement at the End of a Visit to (٧٧) the Islamic Republic of Iran by the Foreign Ministers of Britain, France and Germany, Tehran,» 21 October, 2003, < <http://www.acronym.org.uk/docs/0310/doc13.htm> > .

إلا أن أمين مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران، حجة الإسلام حسن روحاني، لطف المعلومات المتعلقة بالجدول الزمني الذي يتعين على إيران تطبيق هذه الالتزامات ضمنه «Rowhani: Iran to Sign up to NPT Additional Protocol before Nov 20,» Islamic Republic News Agency, 21 October 2003, < http://www.irna.ir/?SAB=OK&LANG=EN&PART=_SEARCH&TYPE=_NSEARCH > .

Iran Visit Represented the «Best of European Cooperation», Straw (23/10/03), Edited (٧٨) Transcript of an Interview Given by the Foreign Secretary, Jack Straw, for BBC Radio 4, Thursday 23 October 2003, < <http://www.acronym.org.uk/docs/0310/doc13.htm> > .

(٧٩) رأى سولانا أنه من المنطقي أن تتخذ الدول الأعضاء ذات القدرات اللافئة أو التي تتمتع بميزات مقارنة الصدارة، إنما في إطار سياسة تتم مناقشتها والتوافق عليها مع شركاء الاتحاد الأوروبي «EU's Solana Urges Rapid Implementation of Iran Nuclear Deal,» Agence France-Press, 21 October 2003, < <http://www.eubusiness.com/afp/031021193933.0vijwd2z> > .

(٨٠) انظر الهامش رقم (٧٧) أعلاه.

الاتجاهات المستقبلية في سياسة الاتحاد الأوروبي

تشير القرارات المتخذة في العام ٢٠٠٣ إلى أنه سيتم تعزيز أنشطة الاتحاد الأوروبي على المدى القصير في ثلاثة ميادين. سيتم أولاً تطوير نظام أكثر فعالية لحماية المواطنين ضمن الاتحاد الأوروبي الموسع من تهديد الاعتداءات الإرهابية. كما يتوقع اتخاذ إجراءات إضافية على صعيد التعاون في مجال تقليص التهديدات وفي تعزيز رقابة الاتحاد الأوروبي على الصادات^(٨١).

تكتسب حماية مواطني الاتحاد الأوروبي من خطر الاعتداءات الإرهابية أبعاداً مختلفة عديدة. ففي معاهدة أمستردام للعام ١٩٩٧ المعدلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي وفي المعاهدات التي نصت على إنشاء المجموعة الأوروبية وبعض الصكوك ذات الصلة، كان الفرقاء قد اتفقوا على إنشاء منطقة تقوم على «الحرية والأمن والعدالة» ضمن الاتحاد الأوروبي^(٨٢). وعليه، تم إيلاء اهتمام أكبر إلى مسألة زيادة فعالية التعاون بين الجمارك والشرطة وغيرها من السلطات المسؤولة عن إنفاذ القانون وتدعيم التعاون القضائي في المسائل الجنائية^(٨٣). عقب الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (حيث تم استعمال جراثيم الجمرة في الاعتداء الثاني)، تم تسريع هذه الأنشطة كجزء من برنامج الاتحاد الأوروبي الآيل إلى مكافحة الإرهاب^(٨٤). في حزيران/يونيو

(٨١) يرد وصف عن مبادرات الاتحاد الأوروبي على صعيد التعاون في مجال تقليص التهديدات والرقابة على الصادات في الفصل ١٨ من هذا المؤلف.

European Union, Treaty of Amsterdam Amending the Treaty on European Union, the (٨٢) Treaties Establishing the European Communities and Certain Related Acts (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 1997), Art. 1, para. 3.

Action Plan of the Council and the Commission on How Best to Implement the Provisions (٨٣) of the Treaty of Amsterdam on an Area of Freedom, Security and Justice—Text Adopted by the Justice and Home Affairs Council of 3 December 1998 (1999/C 19/01),» *Official Journal of the European Communities*, C19, vol. 42 (23 January 1999), pp. 1-15.

M. Caparini, «Security Sector Reform and NATO and EU Enlargement.» in: *SIPRI (٨٤) Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 237-260.

وقد قررت الدول الأعضاء في هذا السياق تجريم العديد من الأعمال التي تعتبر إرهابية، نذكر منها «تصنيع وامتلاك واكتساب ونقل وتزويد أو استعمال الأسلحة أو المتفجرات أو الأسلحة النووية والبيولوجية أو الكيماوية، علاوة على البحث حول تطوير الأسلحة البيولوجية والكيماوية»، إذا «ارتكبت هذه الأعمال بهدف ترهيب شعب ما أو إرغام حكومة أو منظمة دولية بغير وجه حق لتنفيذ أو الامتناع عن تنفيذ أي عمل أو زعزعة و نسف البنى السياسية والدستورية والاقتصادية أو الاجتماعية الأساسية لبلد أو منظمة دولية». انظر: Council Framework Decision of 13 June 2002 on Combating Terrorism (2002/475/JHA), *Official Journal of the European Communities*, L 164, vol. 45 (22 June 2002), pp. 3-7, Art. 1.1, discussed in: I. Anthony, «Supply-side Measures.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 727-748.

٢٠٠٢، اكتملت هذه الجهود بسياسة مشتركة حول الهجرة غير المشروعة والحدود الخارجية والتعاون مع البلدان الثالثة. تندرج أنشطة إدارة الحدود الخارجية ضمن جهد الاتحاد الأوروبي الآيل إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. إلا أن الهدف الأساسي قضى بإحكام الرقابة على الأشخاص والبضائع الوافدة إلى الاتحاد الأوروبي، أكان ذلك جواً أو براً أو بحراً^(٨٥). في الشهر نفسه، وافق رؤساء دول وحكومات الاتحاد على إنشاء وحدة مشتركة للمسؤولين عن الحدود الخارجية. كما سبق وأشارنا إليه في القسم III، اقترحت المفوضية في العام ٢٠٠٣ أن تشكل هذه الوحدة شبكة تربط ما بين المسؤولين عن أجهزة مراقبة الحدود لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي علاوة على إيسلندا والنرويج.

قرر الاتحاد الأوروبي رعاية تطوير تقنيات جديدة في مجال تحليل المخاطر توخياً لاستعمال مستهدف للموارد المتوفرة. كما ستضطلع الوحدة المشتركة بدور أساس ضمن نظام موسع يقوم على تشاطر المعلومات الرامية إلى المساعدة على تحديد طرق الاتجار غير المشروعة والتجار غير المشروعين - بما فيه تجار الأسلحة والمواد الخطرة. من المتوقع أن تشكل المعلومات الجمركية جزءاً هاماً من البيانات الإجمالية المستعملة لتحديد وضبط الأسلحة والمواد المستوردة والمصدرة بصورة غير مشروعة وتحديد هوية التجار. في العام ٢٠٠١، وضعت المفوضية الأوروبية استراتيجية خاصة بالوحدة الجمركية ضمن الاتحاد^(٨٦) في شباط/فبراير ٢٠٠٣، اعتمد البرلمان الأوروبي والمجلس برنامجاً يرمي إلى تقييم طريقة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزامهم بالتعاون بفاعلية كبرى وتوفير الموارد لتحسين التنفيذ متى اقتضت الحاجة^(٨٧) من جهة أخرى، وكما أشير إليه في القسم II، تدارست المفوضية الأوروبية كيفية تحسين الرقابة على الحدود البحرية.

كجزء من الجهد العام الرامي إلى تطوير تعاون وثيق حول مسائل السياسة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، تم تحديد عدد من المجالات التي اعتبرت ذات أولوية عالية. تشمل هذه المجالات الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد

Council of the European Union, «Plan for the Management of the External Borders of the (٨٥) Member States of the European Union.» Document 10019/02, 14 June 2002, <<http://register.consilium.eu.int/pdf/en/02/st10/10019en.pdf>> .

«Communication from the Commission to the Council, the (٨٦) European Parliament and the Economic and Social Committee Concerning a Strategy for the Customs Union.» COM/2001/0051 Final, 8 February 2001, <http://europa.eu.int/comm/taxation_customs/publications/customs/customsstratgy_en.htm> .

Decision No. 253/2003/EC of the European Parliament and of the Council of 11 February (٨٧) 2003 Adopting an Action Programme for Customs in the Community (Customs 2007), *Official Journal of the European Union*, L 36, vol. 46 (12 February 2003), pp. 1-6.

السامة والمعدات النووية والمشعة^(٨٨).

باشر الاتحاد الأوروبي بإنشاء نظام مشترك لتبادل البيانات التي قد تساهم في التخفيف من خطر نقل التكنولوجيا غير الملموسة في مجال انتشار الأسلحة^(٨٩).

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بدأت المفوضية الأوروبية تحدد مع الدول الأعضاء عدداً من مشاريع البحث الكفيلة بتطوير التكنولوجيا والأجهزة الضرورية لدعم هذا الجهد^(٩٠). ستركز جهود البحث - التي لا يمكن استعمالها لتطوير الأجهزة الفتاكة - على مراقبة الحدود والسواحل وأمن الطيران والإنذار المبكر ضد الاعتداءات الكيماوية والبيولوجية وحماية البنية التحتية الحساسة والقدرات في مجال المخبرات عبر الأعمار الاصطناعية وتطوير الوسائل غير الفتاكة لإيقاف الأعمال الإرهابية. سيوفر جزء من الموارد الضرورية لدعم هذه المشاريع من قبل برنامج الاتحاد الأوروبي الإطار للبحث والتنمية التكنولوجية والعرض^(٩١).

بحلول نهاية العام ٢٠٠٣، كان الاتحاد الأوروبي قد اتخذ عدداً من الإجراءات لتنفيذ التزاماته بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. يعزز وضع «ورقة عمل» للتنفيذ بموازاة عملية تقضي بمراقبة التنفيذ الثقة بأن الالتزامات الأخرى ستترجم على أرض الواقع. علاوة على ذلك، إن اعتماد استراتيجية الاتحاد الأوروبي للقضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل مع الموارد الكفيلة بتنفيذها تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي سيستمر في الاضطلاع بدور أكثر أهمية في هذا المجال.

IV التفاعل بين قانون الحد من الأسلحة وفروع القانون الدولي الأخرى

تراجع سيناريو الحرب الباردة حيث كان الخصم ووسائل الهجوم المحتملة أكثر سهولة للتنبؤ لتفصح في المجال أمام أخطار أكثر تعقيداً. تشير الأقسام أعلاه إلى بعض الطرق التي تم

«Agreement between Europe and the Russian Federation» in Council of the European Union, Conclusions from the 2529th Meeting on Justice and Home Affairs, Document 12762/03 (Presse 278), Brussels, 2-3 Oct. 2003, p. 13, provisional version available at: < <http://www.statewatch.org/news/2003/oct/jhaprel.pdf> > .

(٨٩) تناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصل ١٨ من هذا المجلد.

B. Tigner, «EU to Unveil its First Defense Research Projects in November,» *Defense News* (٩٠) (20 October 2003), p. 13.

(٩١) إن البرنامج الإطار سار منذ العام ١٩٨٤. أما البرنامج الإطار السادس فهو يسري بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ ويتمتع بميزانية إجمالية قدرها ١٧,٥ مليار يورو و 6th Framework Programme (2002-2006), 5 May 2003, < <http://europa.eu.int/scadplus/leg/en/lvb/i23012.htm> > .

استعمال القانون الدولي بها للمساعدة على إدارة الأخطار الأمنية لتلبية حاجات البيئة المتغيرة. سيناقش هذا القسم وجهين إضافيين لهذه المقاربة القانونية المتغيرة.

سعت العمليات القانونية بادئ ذي بدء إلى مواجهة التحديات الناتجة عن استعمال المواد التي لا تشكل أسلحة تقليدية في سبيل شن هجومات على دولة أو مجتمع ما.

وثانياً، باشرت الحكومات بإجراءات ترمي إلى الفصل بين طرق استعمالها للقوة (التي يجب أن تكون مطابقة لمبادئ قوانين الحرب إذا أريد منها أن تتمتع بالشرعية) والأعمال الإرهابية المنفذة من جهات لا تعمل مباشرة لحساب الدول ولا باسمها. فیتم اللجوء إلى القانون الإنساني الدولي للمساعدة على تحديد طريقة استعمال الأسلحة بصورة شرعية علاوة على نوع الأسلحة التي تعد شرعية. سيؤدي تطوير القانون الإنساني الدولي إلى تقييد أو حظر الأسلحة غير المشروعة.

القيود القانونية الدولية على الأشياء والمواد التي ليست أسلحة

ترجم أحد أوجه المقاربة المتغيرة لإدارة الأمن بجهد آيل إلى تحديد مواطن الاستهداف المجتمعية ووضع إجراءات من شأنها تقليص إمكانية استعمالها^(٩٢). أشارت بعض التحليلات إلى أنه يمكن تصميم وقوع عدد من الإخفاقات في البنى التحتية الحساسة بصورة منسقة وبسوء نية. بناء على هذا المنطق، إذا استحال تحديد الخصوم بثقة، إلا أنه قد يمكن إجراء تقييم فني للتكتيكات التي قد يلجأ إليها أي خصم محتمل كجزء من استراتيجية للزعزعة المجتمعية. فإذا أمكن زعزعة مجتمع معاصر ومتطور إلى حد بعيد بفعل هجمات غير عسكرية، يمكن القول إذاً أن هذا هو نوع الهجوم الذي يجب اتخاذ الإجراءات المضادة ضده.

لا تعد العمليات التقليدية للحد من الأسلحة ونزعها ملائمة لمواجهة أخطار الأمن الوظيفية. طورت عمليات ضبط الأسلحة لمواجهة الأوجه المتصلة بالسلامة لعملية اكتساب الدول للأسلحة. في بعض الحالات، تشمل أخطار الأمن الوظيفية استعمال الأشياء والمواد التي لا تعد أسلحة وفقاً للمعنى التقليدي للكلمة.

في حين يعتبر العديد من الإجراءات المتخذة لحماية المجتمعات والسماح بحل سريع في حال كان الاعتداء محلياً، إلا أن مسألة تواجد المعتدين المحتملين في أماكن غير تلك التي يعتدون عليها يجتم معاملة القانون الدولي للمشاكل المطروحة. وهذا الأمر يتطلب بدوره اعتماد مستندات قانونية دولية خارج النطاق التقليدي لعملية الحد من الأسلحة.

(٩٢) وضع القطاع الصناعي مفهوم «الأمن التشغيلي» لوصف عملية تحديد جميع العناصر التي تحتاج إليه وحدة معينة لتلبية حاجات نشاطها والتأكد من توفرها. أما العملية الموازية بالنسبة إلى الدولة فتتضي بتحديد جميع العناصر الضرورية للنهوض بموجباتها القاضية بتوفير الأمن إلى المواطنين والتأكد من وجود هذه العناصر.

لقد حدا خطر الإرهاب ذو التأثير الشامل الدول على النظر في ثلاثة أنواع من الشواغل في ما يتعلق بالمخاطر النووية. أول هذه الشواغل هو أنه يمكن اكتساب المعدات النووية التي لا تعتبر بمرتبة أسلحة، إنما يمكن استخدامها في تصنيع متفجرة نووية^(٩٣). ثانياً، ثمة خطر أن يتم اكتساب المواد المشعة واستخدامها لإثارة المخاطر الإشعاعية بواسطة جهاز تناثر إشعاعي (أو «قنبلة قذرة»)^(٩٤). أما الخطر الثالث فيتمثل بالخطر الراديولوجي الذي قد يتسبب به هجوم على منشأة نووية.

اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور ريادي في محاولة تصميم مقاربة شاملة ومتناسكة بشأن الأمن النووي والإشعاعي^(٩٥). ولكن، لم يتم تطبيق هذه المقاربة بعد وتوطدت المعايير والأنظمة الحالية في جزء كبير منها في تشريعات وطنية. والعمليات القانونية في تطبيقها للتنفيذ من أجل وضع المعايير الدولية. فالاتفاقيات الدولية التي تحدد معايير للسلامة والأمن النوويين تفتقر إلى نصوص تأخذ بعين الاعتبار الاستعمال المحتمل للمواد الإشعاعية كأسلحة.

أقر نص الاتفاقية المشتركة حول الإدارة السليمة للوقود المستعمل والإدارة السليمة للمخلفات الإشعاعية، وهو المستند القانوني الأول الذي تطرق إلى هذه المسائل بصورة مباشرة، في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠١^(٩٦). إلا أن البلدان الرئيسة التي وقعت الاتفاقية لم تصادق عليها بعد، بما في ذلك روسيا والبرازيل واستونيا وإندونيسيا وإيطاليا وكازاخستان ولبنان وبيرو والفيليبين.

وضعت اتفاقية الحماية المادية من المواد النووية المبرمة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٠

(٩٣) المعدات القابلة للاستعمال في الأسلحة هي الأورانيوم المركز بنسبة ٢٠ بالمائة أو أكثر من الأورانيوم-٢٣٥ والأورانيوم-٢٣٣ والبلوتونيوم الذي يحتوي على أقل من ٨٠ بالمائة من البلوتونيوم-٢٣٨. المعدات التي تعتبر بمرتبة السلاح تعني الأورانيوم المركز بأكثر من ٩٠ بالمائة من الأورانيوم-٢٣٥ أو الأورانيوم-٢٣٣ أو البلوتونيوم-٢٣٩ الذي يحتوي على نسبة أقل من ٦ بالمائة من البلوتونيوم-٢٤٠.

(٩٤) عرف بجهاز التناثر الراديولوجي على أنه «أي جهاز، بما فيه أي سلاح أو جهاز ليس متفجرة نووية، صمم خصيصاً لاستخدام المواد الراديولوجية بنثرها من أجل التسبب بالدمار والضرر من خلال الإشعاع الناتج عن انحلال هذه المادة». انظر: J. L. Ford, «Radiological Dispersal Devices», *Strategic Forum*, no. 136 (March 1998), < <http://www.ndu.edu/inss/strforum/SF136/forum136.html> > .

(٩٥) في آذار/مارس ٢٠٠٢، أقر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطة عمل بخصوص الأمن النووي. يمكن الحصول على نسخة شاملة حول تنفيذ هذه الخطة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، «Measures to Strengthen International Cooperation in Nuclear, Radiation and Transport Safety and Waste Management.» Report to the Board of Governors, document GOV/2003/47-GC(47)/7, 4 August 2003, < <http://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC47/Documents/gc47-7.pdf> > .

(٩٦) نص الاتفاقية والمعلومات حول وضعها متوفرة على الموقع التالي: < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infceirs/Others/inf274r1.shtml> >

والسارية ابتداء من ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ من أجل تقليص مخاطر النقل الدولي للمواد النووية على السلامة العامة والبيئة^(٩٧). إلا أن اتفاقية الحماية المادية من المواد النووية لا تعالج مسألة الاستعمال المحلي وتخزين ونقل المواد النووية أو مسألة حماية المنشآت من أعمال التخريب. تبحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الحالي في كيفية تعديل اتفاقية الحماية المادية من المواد النووية وإضافة ملاحق إليها من أجل وضع معايير متفق عليه حول إجراءات تعالج هذه المسائل^(٩٨). في الوقت الحالي، تبذل الجهود على المستوى الوطني من أجل وضع المعايير والأنظمة الضرورية لترجمة هذه المعايير إلى إجراءات عملية.

مما لا شك فيه أن من شأن مشاريع التعاون في مجال تقليص الأخطار أن تدعم تطبيق المعايير المتفق عليها على المستوى الوطني، في روسيا وفي أي مكان آخر. في حين سجلت صعوبة في تطوير مشاريع المساعدة على ضمان أمن المخزون الاحتياطي العسكري بسبب غياب التقدم في مجال ضبط الأسلحة، قد لا يثير وضع الإجراءات الكفيلة بمواجهة المخاطر المتصلة بالمواد الإشعاعية الموجودة في المنشآت المدنية المشاكل عينها. تعترف السلطات الروسية، إنما يعترف المانحون الأجانب أيضاً بالخطر الناجم عن الوصول غير المجاز إلى المواد الإشعاعية. من جهة أخرى، لن تثير معالجة المسائل المتعلقة بالمنشآت المدنية المشاكل نفسها المتمثلة بمشاطرة المعلومات والوصول إلى المنشآت الموجودة في المؤسسة العسكرية. تعتبر مشاريع المساعدة على الإدارة السليمة والأمنة لكتل الوقود إحدى أولويات التعاون في مجال تقليص الأخطار ومن المتوقع توسيع نطاق تلك الأنشطة لتشمل أنواعاً إضافية من المواد الإشعاعية^(٩٩).

(٩٧) للمزيد من التفاصيل حول الاتفاقية، انظر: IAEA, «The Convention on the Physical Protection of Nuclear Material,» Document INFCIRC/274/Rev.1, May 1980, < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/inf274r1.shtml> > .

(٩٨) في آب ٢٠٠١، اعتمد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٤ أهداف للحماية المادية و١٢ مبدأ لضمان أمن المعدات النووية IAEA, «Nuclear Verification and Security of Material: Physical Protection Objectives and Fundamental Principles,» Document GOV/2001/41, 15 August. 2001, Attachment to IAEA, «Measures to Improve the Security of Nuclear Materials and other Radioactive Materials,» Document GC(45)/INF/14, 14 September 2001, < <http://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC45/Documents/gc45inf-14.pdf> > .

يجتمع فريق خبراء تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ويضم ممثلين من ٤٣ بلداً ومن المفوضية الأوروبية بانتظام منذ العام ٢٠٠١ لمناقشة التعديلات الواجب إدخالها على اتفاقية الحماية المادية من المواد النووية. «Nuclear Security Regime: Work Continues on Strengthening the International Convention on Physical Protection of Nuclear Material,» IAEA World Atom Staff Report, 17 July 2002, < <http://www.iaea.org/NewsCenter/News/2002/NucSecurRegime.shtml> > .

(٩٩) للمزيد من التفاصيل حول التعاون في مجال تقليص التهديدات، انظر: I. Anthony, SIPRI, «Reducing Threats at the Source: A European Perspective on Cooperative Threat Reduction,» SIPRI Research Report; no.19 (Oxford: Oxford University Press, 2004).

ثمة نوع آخر من التهديد الذي يتطلب تعاوناً دولياً بارزاً ألا وهو الجريمة السيبرناطية (أي الجريمة المتصلة بتكنولوجيا التحكم cybernetics). من شأن اتفاقية مجلس أوروبا حول الجريمة السيبرناطية للعام ٢٠٠١ أن تطلب من الدول الأعضاء، من بين أمور أخرى، أن تعتبر بمصاف الجريمة في قوانينها المحلية، تسبب أي شخص عن عمد ومن دون وجه حق بفقدان الآخر ممتلكاته من خلال أي تدخل، تعديل، محو أو إزالة لبيانات مخزنة في الحاسوب أو أي تفاعل مع تشغيل نظام حاسوبي^(١٠٠). قد تساعد تلك الاتفاقية على تقليص الخطر الناجم عن «الإرهاب السيبرنطي» - أي من الاعتداءات السيئة النية على شبكات الحاسوب. في حين عرضت الاتفاقية على أعضاء مجلس أوروبا وعلى دول أخرى في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ليصار إلى توقيعها وتصديقها، إلا أنه بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لم يوقع عليها سوى ٣٣ بلداً، ولم يصادق عليها سوى ٤ بلدان. وقد شددت الولايات المتحدة الأمريكية، دعماً منها للاتفاقية، على أن هذه المبادرة الأوروبية المتعددة الأطراف قد تضطلع بدور حيوي في تقليص المخاطر الناجمة عن الإرهاب ذات الأثر الشامل^(١٠١).

تأثير القانون الإنساني في صناعة الأسلحة

رأت الحكومات في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان أنه لا مفر من استعمال القوة كجزء من الجهد العام الرامي إلى مواجهة التحديات الأمنية الجديدة. وقد تبرز الحاجة إلى نشر هذه القوة على مساحة واسعة^(١٠٢). سيؤدي كل من القوانين التي تحدد متى

(١٠٠) الاتفاقية حول الجريمة المعلوماتية، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المادة ٨، «الجريمة المتصلة بالحاسوب»، < <http://conventions.coe.int/Treaty/en/Treaties/Html/185.htm> >

(١٠١) لاحظ لنكولن بلومفلد Lincoln Bloomfield على سبيل المثال أنه «يجب اعتبار الاستعمال السيئ والضار لتكنولوجيا المعلومات جريمة في البلدان كافة. أوصيكم بالتأكد من أن قوانينكم تغطي بشكل فعلي الجريمة المعلوماتية. في هذا السياق، نضرب مثال القوانين والإجراءات المتبعة في اتفاقية مجلس أوروبا حول الجريمة المعلوماتية لتحذوه الأنظمة القانونية السارية في الدول الأفراد». انظر: L. P. Bloomfield, Jr., Assistant Secretary for Political-Military Affairs, «Cyber Security: Ensuring the Safety and Security of Networked Information Systems.» Remarks at the Southeastern European Cyber Security Conference, Sofia, Bulgaria, 8 September 2003, < <http://www.cybersecuritycooperation.org/bloomfield.html> > .

(١٠٢) أشار وزير الخارجية وشؤون الكومنولث إلى أن «سياسة الأمن والدفاع التي تنتهجها ستركز على فهم ومكافحة التهديدات الجديدة التي غالباً ما تشكلها غير الدول التي تكتسب التكنولوجيا الجديدة والناعبة من خارج أوروبا... مع تطور الفقه والممارسة حول التدخل الدولي، سيستمر دور القوات المسلحة البريطانية في التحول باتجاه الانتشار في مناطق الأزمات من حول العالم. ستشكل قدرتنا على نشر القوات المسلحة عنصراً أساسياً من سياستنا الخارجية». انظر: British Foreign and Commonwealth Office, «UK International Priorities: A Strategy for the FCO,» December 2003, pp. 13-14, < http://www.fco.gov.uk/servlet/ Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/PreviewPage&AssetType=Page&ResolvePageId=FCO_OBJ_StrategyMain > .

يتم اللجوء إلى القوة وتلك التي تنظم سلوك القوات المقاتلة خلال النزاع دوراً أساسياً في التمييز ما بين الاستعمال الشرعي للقوة وأعمال الإرهاب^(١٠٣). أدت الحاجة إلى تنفيذ عمليات عسكرية عشوائية توفر أفضل حماية إلى المدنيين وممتلكاتهم وبيئتهم (بغض النظر عن الهوية أو المواطنة) إلى اهتمام متزايد بمقاربات القانون الإنساني المتعلقة باستعمال الأسلحة كشكل من أشكال السيطرة.

للقانون الإنساني وجهان يؤثران في صناعة الأسلحة. أولاً، يعتبر البروتوكول الإضافي ١ لعام ١٩٧٧ لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ أن الاعتداءات التي تلجأ إلى منهجية لا يمكن حصر تأثيرها بالأهداف العسكرية غير مميزة^(١٠٤). على هذا الأساس، اعتبر عدد من الأسلحة غير مميز وتم التشكيك في شرعية استعماله^(١٠٥).

قد يكون للحاجة إلى التقيد بمعايير التمييز والنسبية تأثير في تطوير الأسلحة في المستقبل، وقد تساهم الحاجة إلى التمييز والنسبية في تطوير أسلحة أكثر دقة من شأنها تحقيق الأهداف بأضرار أقل. فما يعتبر اليوم أسلحة من نوع «أطلق النار وانس» (على غرار أنواع كثيرة من الصواريخ) قد يكتسب في المستقبل سمة «أطلق النار وأسف» يتم من خلالها سحب أو إتلاف أو تدمير هذه الأسلحة وهي في طريقها إلى الهدف (مع أخذ التأثير المحتمل للحطام الناتج عن ذلك في الحسبان).

برز التأثير الثاني للقانون الإنساني في صناعة الأسلحة في العمليات التي نظرت فيها الدول في كيفية التوفيق بين الحاجة إلى تحقيق الأهداف العسكرية والحاجة إلى الوقاية من المشاكل الإنسانية التي قد تنتج عن الاستعمال غير المسؤول للأسلحة. انعقد مؤتمر المراجعة الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال بعض الأسلحة التقليدية التي قد تشكل أضراراً فادحة أو قد تكون لها آثار عشوائية (معاهدة الأسلحة الكيماوية التقليدية

(١٠٣) خلال المعارك التي دارت في العراق في العام ٢٠٠٣، قابل الناطقون الجهود المبذولة من الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في التحالف للامتنال لقوانين الحرب لدى تنفيذ العمليات والتعامل مع سجناء الحرب مع ما صنف به «التجاهل المنهجي لتلك القوانين» من قبل المحاربين العراقيين. انظر: DoD News Briefing: ASD PA Clarke and Maj. Gen. McChrystal, US Department of Defense (DOD) News Transcript, 24 March 2003, <http://www.defenselink.mil/news/Mar2003/t03242003_t0324asd.html>, and «Briefing on Geneva Convention, EPW's and War Crimes,» by Bryan Whitman, W. Hays Parks (Special Assistant to the Judge Advocate General of the US Army) and Ambassador Pierre-Richard Prosper (US Ambassador-at-Large for War Crimes Issues), US DOD News Transcript, 7 April 2003, <http://www.defenselink.mil/transcripts/2003/t04072003_t407genv.html>.

(١٠٤) بالنسبة إلى الموقعين وأطراف البروتوكول الإضافي ١، انظر التذييل أ من هذا المؤلف.

(١٠٥) نذكر كمثال على ذلك ذخائر التشظي والأسلحة البارومترية الحرارية (وقود-هواء). نوقشت لشرعية استعمال هذه الأسلحة في مكان معين لدى: R. Cryer, «The Fine Art of Friendship: Jus in bello in Afghanistan,» *Journal of Conflict and Security Law*, vol. 7, no. 1 (April 2002), pp. 37-83.

للعام ١٩٨١ أو معاهدة «الأسلحة غير الإنسانية» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢^(١٠٦). ركز «فريق الخبراء الحكوميين حول المخلفات المتفجرة للحرب والألغام غير الألغام المضادة للأفراد» - وهو الفريق الذي تشكل أثناء مؤتمر مراجعة معاهدة الأسلحة الكيماوية للعام ٢٠٠١ - على مسألتين خلال مفاوضاته في العام ٢٠٠٣، قضت أولاهما بتقليل المخاطر الإنسانية الناتجة عن مخلفات الحرب المتفجرة المعرف عنها على أنها معدات غير منفجرة ومعدات متفجرة مهجورة، باستثناء الألغام والأفخاخ وغيرها من الأجهزة المحددة في البروتوكول ٢ حول «الخطر أو القيود على استعمال الألغام وأشركة الغفلة وغيرها من المعدات» الملحق باتفاقية الأسلحة الكيماوية التقليدية. قضت المسألة الثانية بحظر أو تقييد استعمال ونقل الألغام المضادة للأفراد، كما حددت في البروتوكول ٢ لمعاهدة الأسلحة الكيماوية.

مهدت مناقشات فريق الخبراء الحكوميين، التي بدأت في آذار/مارس ٢٠٠٣ مسودة وثيقة أعدها المنسق واشتملت على ملحق تقني يحدد الإجراءات العامة الوقائية^(١٠٧). تشمل الإجراءات الوقائية قيد المناقشة التزامات بما يلي: أ) تصنيع الذخائر وفقاً لمعايير فنية عالية (تقليل خطر المعدات غير المنفجرة)؛ ب) اختبار الذخائر من خلال فترة حياتها واعتماد وسائل تخزين تقلص احتمال وجود المعدات غير المنفجرة؛ ج) التدريب بمعايير تقلص خطر المعدات غير المنفجرة؛ ود) التأكد، لدى نقل الذخائر إلى دولة أخرى، من أن المستخدم النهائي يملك الإجراءات والموارد الضرورية لضمان تدريب وتخزين واستعمال مسؤول.

في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اعتمد فريق الخبراء الحكوميين نص بروتوكول سيصبح البروتوكول ٥ حول مخلفات الحرب المتفجرة لمعاهدة الأسلحة الكيماوية^(١٠٨). تنطبق الوثيقة المتفق عليها إلى إجراءات التصحيح ما بعد النزاع. ستستمر المفاوضات خلال العام ٢٠٠٤ لمناقشة كيفية تطبيق الإجراءات المتفق عليها - بما في ذلك مسائل التمويل -

(١٠٦) ترد اتفاقية الأسلحة الكيماوية التقليدية على موقع http://www.mineaction.org/advocacy_conventions/_ccw_amendedprotocolii.cfm.

للمزيد من المعلومات حول الموقعين وأطراف الاتفاقية، انظر التذييل أ من هذا الكتاب.

Draft Proposal for an «Instrument on Explosive Remnants of War by the Coordinator on (١٠٧) Explosive Remnants of War (ERW),» Group of Governmental Experts of the States Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, Document CCW/GGE/V/WG.1/WP.1/Rev.1, 20 May 2003, <<http://disarmament2.un.org/ccw/ccwgedocsfifth.html>>.

سيبري البروتوكول ٥ بعد الإيداع الـ ٢٠ لأدوات المصادقة؛ انظر التذييل أ من هذا الكتاب.

United Nations Information Service at Geneva, «States Parties to Conventional Weapons (١٠٨) Convention Adopt New Protocol on Explosive Remnants of War.» Press Document, 28 November 2003, <<http://www.unog.ch/news2/documents/newsen/dc0347e.htm>>.

ودراسة الإجراءات الوقائية، ولاسيما للبحث في كيفية تكييف تصميم الذخائر لتقليل خطر تحول الأسلحة إلى مخلفات متفجرة^(١٠٩).

٧ استنتاجات

في العام ٢٠٠٤، تأثرت المناقشات حول الحد من الأسلحة وحظر انتشارها ومراقبة الصادرات بالتطورات في العراق. ففي حين يفترض بمجلس الأمن الاضطلاع بدور مركزي في مكافحة الانتشار، إلا أن هذا الأمر ليس ممكناً دائماً. إذ أن النتائج الكاملة للفشل في معالجة عدم تقييد العراق بقرارات مجلس الأمن بصورة سلمية وفي إطار الأمم المتحدة ليست واضحة الملامح. ولكن إحدى العبر المشتركة المستخلصة من أحداث العام ٢٠٠٣ تمثلت بالحاجة إلى تكييف الجهد المشترك الرامي إلى رصد أنشطة الانتشار، سواء الوقاية منها أو مكافحة البرامج المثيرة للقلق متى تم تجاوز الحدود.

أخذت الدول تعترف أكثر فأكثر بأن هذا الجهد المشترك يقوم على سلسلة واسعة من المستندات. فقد تم النظر عن كثب في استعمال المعاهدات المتعددة الأطراف (بما فيه إجراءات التدقيق) ومراقبة الصادرات الوطنية (بما فيها الجهود المبذولة من الدول للتعاون بصورة غير رسمية بهدف تنسيق وتدعيم أجهزة رقابتها الوطنية)، وبرامج التعاون في مجال تقليص الأخطار والالتزام السياسي والاقتصادي والفرز والحظر المادي للحمولات وغيرها من جهود الاعتراض، في العام ٢٠٠٣ بهدف تدعيمها.

بدأت الدول تنظر في تطبيق هذه الإجراءات في أماكن محددة واعتبرتها نشاطاً عالمياً. ويعترف الآن أكثر من أي وقت مضى بأن الانتشار ليس ظاهرة عامة، بل ظاهرة تنحصر في عدد صغير نسبياً من الأماكن المحددة. وتعترف الدول والمنظمات بأن مجموعة المستندات الواجب تطبيقها كجزء من سياسة فعالة لمكافحة الانتشار ليست بالضرورة نفسها في كل من هذه المواقع المحددة.

لا تتمتع الجهود المبذولة من غير الدول لاكتساب أسلحة الدمار الشامل بفهم جيد كما هي حال الجهود المبذولة من الدول - بحيث قد تبرز الحاجة إلى تعريف منفصل بما يشكل «سلاحاً» بين أيدي الأطراف غير الدول وما يشكل «دماراً شاملاً» من قبل هذه الأخيرة. علاوة على ذلك، من المؤكد أن الأدوات المتوفرة لردع هذه الجهود مختلفة وأقل تطوراً من تلك المتوفرة للانتشار على مستوى الدولة.

(١٠٩) تناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصل ١٧ من هذا الكتاب.

١٥ - الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها

شانون ن. كايل

I مقدمة

طرح العديد من تطورات العام ٢٠٠٣ تساؤلات جديدة حول فعالية واستمرارية نظام حظر انتشار الأسلحة النووية. وتعرضت معاهدة ١٩٦٨ حول القضاء على انتشار الأسلحة النووية، وهي المؤسسة القانونية الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام، لهزيمة عندما أصبحت الجمهورية الشعبية الديمقراطية الكورية (كوريا الشمالية) أول دولة تنسحب من المعاهدة بشكل رسمي^(١). وسلّطت الأضواء على مواطن الضعف الرئيسية التي يعاني منها النظام عندما ثبت أن إيران كانت، منذ عقود عديدة، تستعمل بشكل سري تقنيات دورة الوقود النووي إضافة إلى تطبيقات عسكرية مباشرة، وذلك خلافاً لاتفاقية الوقاية النووية التي وقعتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية استناداً إلى أحكام معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية. فضلاً عن ذلك، وافق الكونغرس الأمريكي على السماح بإجراء الأبحاث في مجال الأسلحة النووية الضعيفة الإنتاج بعد أن كان ذلك محظراً خلال عقد كامل، ما اعتبره العديدون خطوة تنسف الجهود الرامية إلى نزع الشرعية عن استعمال الأسلحة النووية كأدوات عسكرية.

لقد شهد العام ٢٠٠٣ تطوراً هاماً واحداً في مجال نظام القضاء على انتشار الأسلحة النووية. في كانون الأول/ديسمبر، صرحت ليبيا بأنها مستعدة لتفكيك والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل لديها وعن برامج الصواريخ الباليستية وذلك، تحت الرقابة الدولية.

(١) ترد دراسة للأوجه القانونية لانسحاب كوريا من معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية في الفصل ١٩ من هذا المؤلف. للمزيد من المعلومات حول الموقعين والأطراف التي وقعت هذه المعاهدة، انظر التذييل أ من هذا المؤلف. يمكن الاطلاع على نص المعاهدة بكامله على العنوان التالي: <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Treaties/npt.html>

يتطرق هذا الفصل إلى أبرز تطورات العام ٢٠٠٣ في مجال ضبط الأسلحة النووية والقضاء على انتشارها. يدرس القسم II الجدل الدولي حول نطاق البرنامج النووي الإيراني وطبيعته، مشدداً على تنفيذ إيران لاتفاقية الوقاية النووية الموقعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية استناداً إلى أحكام معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية. يلخص القسم III الجهود الرامية إلى حل المشاكل الدبلوماسية حول البرنامج النووي لكوريا الشمالية والتطورات ذات الصلة. يدرس القسم IV قرار ليبيا المفاجئ بالتخلي عن برامجها النووية وغيرها من برامج الأسلحة غير التقليدية. يلخص القسم V النتائج المؤقتة التي توصل إليها فرق التفتيش الأمريكي في العراق. يبحث القسم VI في توقيع وسريان مفعول معاهدة الحد من الأعمال العدوانية الاستراتيجية الموقعة بين الولايات المتحدة وروسيا في حين يتطرق القسم VII إلى النقاش الأمريكي حول تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. يفصل القسم VIII المبادرات الدولية الرامية إلى تحسين أمن وسلامة المواد والمنشآت النووية ويعرض القسم IX الاستنتاجات والخاتمة.

II إيران وشواغل الانتشار النووي

شكّل برنامج إيران النووي موضوع جدل منذ عام ١٩٩٥، تاريخ صدور قرار وزير الطاقة الذرية الروسي (ميناتوم Minatom) بإنجاز مُفاعل طاقة مائي خفيف ذي قدرة تعادل ١٠٠٠ ميغاواط-كهربائي بعد أن كانت ألمانيا قد باشرت بتصميمه في الثمانينيات في بوشهر Bushehr، على الساحل الجنوبي الغربي الإيراني. حاولت الولايات المتحدة توقيف المشروع معتبرة أن إيران قد تحاول استخراج البلوتونيوم الذي يعتبر بمرتبة سلاح من الوقود المستعمل لتشغيل المُفاعل^(٢).

خلال عام ٢٠٠٣، اشتد الجدل حول برنامج الأسلحة الإيراني عندما ثبت أن إيران كانت تستعمل بشكل سري تقنيات الوقود النووي الدورية، بما فيه التركيز وإعادة المعالجة، من دون أن تصرح عن أنشطتها هذه إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلافاً لما هو منصوص عليه في اتفاقية الوقاية التي وقعتها في ١٩٧٤ مع الوكالة^(٣). أثار ذلك قلق البعض بأن إيران قد تكون في طور تأسيس المنشآت اللازمة لإنتاج مواد انشطارية ضمن إطار برنامج أسلحة نووية وذلك، تحت غطاء برنامج مدني للطاقة النووية. غير أن المسؤولين

(٢) للمزيد من المعلومات حول الجدل المتعلق بمفاعل بوشهر Nuclear : انظر S. N. Kile, «Arms Control, Non-Proliferation and Ballistic Missile Defence», in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 596-597.

(٣) أبرمت إيران اتفاقية وقاية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ وهي موجودة في مستند INFIRC لهذه الوكالة على العنوان : [http://www.iaea.org/Publications/ Documents/Infircs/Others/infirc214.pdf](http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infircs/Others/infirc214.pdf) > .

الإيرانيين أكدوا خلال السنة أن البرنامج النووي الطموح هدفه الوحيد هو إنتاج الكهرباء^(٤) وأن إيران يحق لها تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية وفقاً لأحكام معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية^(٥).

الإعلان عن منشآت وقود نووي لم يصرح عنهما في السابق

اتخذ الجدل بعداً جديداً في أواخر العام ٢٠٠٢ مع نشر صور التفتت بالأقمار الاصطناعية تُظهر منشآت وقود نووي في جنوب طهران. كما تبين أن الأولى منهما قرب بلدة ناتانز هي مصنع لتكرير اليورانيوم في حين أن الثانية قرب بلدة أراك تعنى بإنتاج الماء الثقيل^(٦). دوت صفارات الإنذار الدولية لدى اكتشاف المنشأتين غير المصرح عنهما، إذ حملت على الاعتقاد بأن إيران تكثف اليورانيوم من جهة وتفصل البلوتونيوم من جهة أخرى لكي تنتج مواد انشطارية تعتبر بمرتبة سلاح.

ازداد القلق الدولي حول الأنشطة النووية الإيرانية عندما صرح الرئيس خاتمي في شباط/فبراير ٢٠٠٣ وللمرة الأولى عن نية البلاد تطوير دورة وقود نووي كاملة، من تعدين خام اليورانيوم ومعالجته لاستعماله في المفاعلات الكهربائية النووية إلى إعادة معالجة الوقود المستخدم وتخزين المخلفات^(٧). وفقاً لخاتمي، كان الهدف التوصل إلى تلبية الحاجة المحلية للوقود من أجل تجنب اللجوء إلى مزودين أجانب لا يمكن الاعتماد عليهم. وأكد خاتمي أن المؤسسة الإيرانية للطاقة الذرية تبني أو تشغل حالياً عدداً من المنشآت ومصانع إعداد الوقود لإنتاج الوقود واستعماله في المفاعلات الكهربائية النووية^(٨). ولكن، رأى الخبراء الخارجيون

(٤) في ٢٠٠٢، أعلنت إيران عن خطط اعتمدت لبناء مصانع كهربائية نووية قدرتها ٦٠٠٠ ميغاواط خلال السنوات العشرين المقبلة، وتندرج هذه الخطط ضمن سياسة طاقة طويلة الأجل من شأنها التعويض عن استنفاد احتياطي البلد من الوقود الانشطاري. انظر: Statement by H.E. Reza Aghazadeh, President of the Atomic Energy Organization of Iran, at the 46th General Conference of the IAEA, Vienna, 16 September 2002, < <http://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC46/iran.pdf> > .

(٥) وفقاً للمادة ٤ من معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية، يتمتع جميع الأطراف بحق «غير قابل للتحويل» في إجراء الأبحاث حول الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها «لأغراض سلمية من دون أي تمييز». وتنص المادة ٤ أيضاً على أنه يتعين على «أطراف المعاهدة القادرين على ذلك» المساهمة في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية.

D. Albright and C. Hinderstein, «Iran Building Nuclear Fuel Cycle Facilities: International Transparency Needed,» Institute for Science and International Security (ISIS), ISIS Issues Brief, 12 December 2002, < <http://www.isis-online.org/publications/iran/iranimages.html> > .

ظهرت المنشآت وكأنها مصممة لتقاوم الهجمات الجوية، ما زاد الشكوك الدولية حول غرضها الحقيقي.

D. Albright, «Iran at a Nuclear Crossroads,» ISIS Issues Brief, 20 February 2003, < <http://www.isis-online.org/publications/iran/crossroads.html> > .

«Iran Mining Uranium for Fuel,» BBC News Online, 9 February 2003, < <http://news.bbc.co> > .

= uk/1/hi/world/middle_east/2743279.stm > , and P. Hafezi, «Iran Reveals Plans to Make Fuel for Nuclear

أن الخطة غير منطقية على الصعيد الاقتصادي نظراً للفائض الحالي في البلوتونيوم واليورانيوم المكثف. كما أنهم أشاروا أن ذلك يعني أن إيران تملك جميع العناصر اللازمة لإنتاج مواد انشطارية لأغراض عسكرية^(٩).

مناقشات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية

في ٢١-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣، زار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد محمد البرادعي طهران لإجراء محادثات مع خاتمي وكبار المسؤولين الإيرانيين. خلال الزيارة، أقرت المؤسسة الإيرانية للطاقة الذرية بأنه يجري بناء مصانع غير مصرح عنها سابقاً في ناتانز وأنها مصانع نابذات الغاز ومصانع تركيز اليورانيوم ذات طابع تجاري^(١٠). كما أنها أكدت أنه يتم بناء مصنع غير خاضع لاتفاقية الوقاية لإنتاج الماء الثقيل قرب أرق وأن ذلك يقتصر بمشروع بناء مفاعل ماء ثقيل نووي^(١١). زار البرادعي المنشأتين في ناتانز ودهش لمرحلة البناء المتقدمة للمصنع^(١٢). وجد في المصنع مجموعة نابذات تعاقبية شاغلة ما حمل خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية والخبراء الآخرين على التشكيك في أن إيران قد أدخلت مواد نووية في النابذات لاختبارها - ما يشكل إخلالاً باتفاقية الوقاية التي وقعتها إيران في حال قامت إيران فعلاً بذلك من دون إعلام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أولاً^(١٣). في نهاية الزيارة، أعلنت إيران موافقتها على تعديل اتفاقية الوقاية وأنها بالتالي ستزود الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمعلومات التصميمية حول منشآت دورة الوقود الجديدة عندما تمت الموافقة على البناء^(١٤).

Plants.» Reuters, 9 February 2003, *Washington Post* (Internet ed.), 10/2/2003, <http://www.washing = tonpost.com/ac2/wp-dyn/A48960-2003Feb9?language=printer> .

P. Slevin and J. Warrick, «U.S. Wary of Iranian Nuclear Aims,» *Washington Post* (Internet (٩) ed.), 10/2/ 2003, <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A54213-2003Feb10> .

Introductory Statement by IAEA Director General Mohamed ElBaradei to the Board of (١٠) Governors.» Vienna, 17 March 2003, <http://www.iaea.org/NewsCenter/Statements/2003/ebsp2003n008.shtml> .

(١١) عبر بعض الخبراء عن قلقهم تجاه غرض مفاعل الماء الثقيل وقدرته ٤٠ ميغاواط النووي بناؤه قرب أرق بما أن هذا النوع من المفاعلات تصلح لإنتاج البلوتونيوم الذي يستعمل في الأسلحة. انظر: «Iran Pursues Plans for Heavy Water Reactor,» *Jane's Intelligence Review*, vol. 15, no. 12 (December 2003), pp. 40-41.

P. Kerr, «IAEA «Taken Aback» by Speed of Iran's Nuclear Program,» *Arms Control* (١٢) *Today*, vol.33, no. 3 (April 2003), p. 32.

(١٣) تنص المادة ٣٤(ج) من اتفاقية الوقاية التي وقعتها إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن «أي مادة نووية ذات تركيبية ونقاوة تسمح بتصنيع الوقود أو تم تركيزها نظائرياً أو أي مادة نووية تم إنتاجها لاحقاً في دورة الوقود النووي تخضع لجميع إجراءات الوقاية المنصوص عليها في الاتفاقية». انظر الهامش رقم (٣) أعلاه.

= «Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran,» Report (١٤)

مهدت زيارة البرادعي السبيل أمام مناقشات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ترمي إلى توضيح عدد من المسائل المتعلقة بإجراءات الوقاية. تعلقت هذه أولاً بتصريح إيران عن استيراد مواد نووية وعن تحديدها للمنشآت والأماكن الأخرى التي تم فيها تخزين المواد ومعالجتها. خلال ربيع وصيف ٢٠٠٣، سمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأخذ عينات بيئية في ناتانز وغيرها من المواقع النووية للتحقق من عدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير مصرح عنها. ولكن، اشتكى البرادعي في آب/أغسطس من بطء المؤسسة الإيرانية للطاقة الذرية في السماح لخبراء الوكالة بالنفوذ الكامل والتام إلى بعض المنشآت الرئيسية ومن أنها زودتهم بمعلومات ناقصة أو متناقضة في بعض الأوقات^(١٥).

المهلة التي حددها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية

إن جميع هذه المشاكل وغيرها حملت مجلس المحافظين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اعتماد قرار في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ يعبر عن «القلق الشديد» من رفض إيران السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق من أنه تم التصريح عن جميع المواد النووية وأنها مطابقة لاتفاقية الوقاية وأن البلاد تخلو من أي أنشطة نووية غير مصرح عنها^(١٦). نص القرار على أنه «من الضروري والملح . . . أن تعالج إيران جميع المشاكل التي أثارها الوكالة وأن تتعاون بشكل كامل مع الوكالة . . . من خلال اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣^(١٧). كما فرض على إيران توقيع وتنفيذ بروتوكول إضافي ملحق باتفاقية الوقاية. هدد القرار ضمناً بإحالة المسألة إلى مجلس الأمن في حال أخفقت إيران في حلّ المسائل العالقة قبل التاريخ المحدّد.

أدى فرض مهلة من قبل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى زيادة حدة

by the Director General to the IAEA Board of Governors, IAEA document GOV/2003/40, 6 June 2003, = p. 4, < <http://www.iaea.org/NewsCenter/PressReleases/2003/06JUNStatementIRAN.pdf> > .

وفقاً للأحكام الأصلية لاتفاقية الوقاية، لم تكن إيران ملزمة بتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمعلومات حول المنشآت النووية إلا قبل ١٨٠ يوماً من تاريخ إدخال المواد النووية في المنشأة.

«Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran.» (١٥)
Report by the Director General to the IAEA Board of Governors, IAEA document GOV/2003/63, 26 August 2003, p. 10, < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2003/gov2003-63.pdf> > .

«Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran.» (١٦)
Resolution adopted by the IAEA Board of Governors, IAEA document GOV/2003/69, 12 September 2003, p. 2, < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2003/gov2003-69.pdf> > .

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢-٣. تضمن الإجراءات التي ينبغي على إيران اتخاذها: تأمين تصريح كامل بجميع المواد والمكونات المستوردة والمتعلقة ببرنامج التركيز؛ السماح بالنفوذ إلى جميع المواقع التي تحددها الوكالة وبأخذ العينات البيئية؛ حل المسائل المتعلقة باختبار نابذات الغاز بواسطة مواد نووية؛ وإعطاء معلومات كاملة حول اختبارات تحويل اليورانيوم.

الضغوطات الممارسة على البرنامج النووي الإيراني. أذرت إيران أنها مستعدة لقبول المزيد من عمليات التفتيش النووية الشاملة شرط الحصول على ضمانات بأنه سيسمح لها بتطوير تقنيات تكثيف اليورانيوم لأغراض سلمية. كما طلب المسؤولون الإيرانيون من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقاومة الضغوط الأمريكية الرامية إلى إحالة المسألة إلى مجلس الأمن^(١٨). في الوقت نفسه، ظهرت إشارات الخلاف بين الولايات المتحدة وبعض شركائها الأوروبيين حول أفضل طريقة للتعامل مع انتهاكات إيران للضمانات، وهذه الأخيرة لا تلي المطالب الأمريكية بمقاربة تنحو أكثر نحو المواجهة^(١٩).

الإعلان الأوروبي الإيراني المشترك

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وبعد مفاوضات مكثفة جرت في طهران، أصدر وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة إعلاناً مشتركاً مع نظيرهم الإيراني حول موضوع الأسلحة النووية^(٢٠). صرحت إيران في الإعلان أنها ستوقع بروتوكولاً إضافياً ملحقاً باتفاقية الوقاية بعض الحصول على جميع التوضيحات اللازمة^(٢١). كما صرحت بأنه، ومن أجل تعزيز الثقة، ستوقف المؤسسة الإيرانية للطاقة الذرية عمليات تركيز وإعادة معالجة اليورانيوم^(٢٢). ولكن، لم تحدد في الإعلان أو في أي تصريح لاحق فترة سريان مفعول القرار أو نطاق تنفيذه. أقرت الحكومات الأوروبية الثلاث حق إيران في الاستمرار في الاستعمال السلمي للطاقة النووية وفقاً لمعاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية. وأكدت أن ما إن بددت إيران المخاوف المتعلقة ببرامجها النووي، «يمكن لها أن تتوقع نفاذاً أسهل إلى التقنيات الحديثة والمواد المتطورة في العديد من المجالات»^(٢٣). لم يكن واضحاً ما إذا كان

F. Barringer, «Iranian Envoy Blames U.S. for Nation's Reticence on Nuclear Plans,» *New York Times* (Internet ed.), 12/9/2003, < <http://www.nytimes.com/2003/09/12/international/middleeast/12IRAN.html> >, and G. Dinmore and M. Turner, «Iran Demands a Trade-off between Nuclear Power Goals and Inspections,» *Financial Times*, 29/9/2003, p. 1.

I. Daalder and M. Levi, «How to Counter the Iranian Threat,» *Financial Times*, 24/9/2003, (١٩) p. 13, and P. Taylor and L. Charbonneau, «Defying U.S., 3 European Nations Engage Iran on Nuclear Program,» Reuters, *Washington Post* (Internet ed.), 20/9/2003, < <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A37181-2003Sep19?language=printer> > .

للاطلاع على مناقشة حول الاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية للقضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل، انظر الفصل ١٥ من هذا المؤلف.

«Iran Agrees to Key Nuclear Demands,» BBC News Online, 22 October 2003, < http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3210574.stm > . (٢٠)

«Statement by the Iranian Government and Visiting EU Foreign Ministers,» Tehran, (٢١) 21 October 2003, < http://www.iaea.org/NewsCenter/Focus/iaeaIran/statement_iran21102003.shtml > .

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

ذلك يعني أن هذه الدول الأوروبية ستدعم مشاريع الطاقة النووية المدنية في إيران.

تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تنفيذ الضمانات في إيران

في حين أدى توقيع الإعلان المشترك إلى تهدئة الأزمة المتزايدة حول أنشطة إيران النووية، ظلت طبيعة هذه الأنشطة وأهدافها تثير الكثير من القلق. في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، استلم مجلس المحافظين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية آخر تقرير من سلسلة التقارير التي رفعها المدير العام، السيد البرادعي، حيث وصف أنشطة الوكالة الهادفة إلى التحقق من تنفيذ إيران للضمانات. ورد في التقرير أن إيران «أخفقت مرات عدة وخلال فترة مطوّلة في تنفيذ موجباتها بموجب الضمانات في ما يتعلق بالتصريح عن المواد النووية وعن معالجتها واستعمالها وعن المنشآت التي جرى فيها معالجة هذه المواد وتخزينها»^(٢٤). في حين أكد التقرير أنه «ما من شيء» يثبت أن المواد النووية غير المصرح عنها سابقاً تدرج ضمن إطار برنامج أسلحة نووية، جاء أيضاً في التقرير أنه «نظراً لسياسة عدم التصريح المتبعة في إيران، ستحتاج الوكالة إلى بعض الوقت قبل أن تثبت من أن أغراض برنامج إيران النووي ليست سوى سلمية»^(٢٥).

تضمن تقرير البرادعي وصفاً مفصلاً لبرنامج إيران النووي ولفشلها في تنفيذ موجباتها المنصوص عليها في الضمانات.

تكثيف اليورانيوم: باشرت إيران بتنفيذ برنامج تكثيف اليورانيوم بواسطة نابذة الغاز في ١٩٨٥. أظهرت نتائج العينات البيئية التي أخذها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مصنع ناتانز في ربيع ٢٠٠٣ جسيمات من اليورانيوم القليل التكثيف واليورانيوم الكثير التكثيف^(٢٦). أوحى ذلك بأن إيران أنتجت يورانيوم يعتبر بمرتبة سلاح - وهذا احتمال أثار مخاوف العديد من المحللين، ولا سيما أن المفاعلات التي تملكها إيران لا تحتاج إلى اليورانيوم الكثير التركيز. عزت السلطات الإيرانية وجود الجسيمات إلى التلوث الناجم عن مكونات الطاردة المستوردة من الخارج. غير أن هذا التعليل ناقض ما صرحت به إيران سابقاً بأن برنامج الطارد محلي بكامله.

«Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran.» Report (٢٤) by the Director General to the IAEA Board of Governors, IAEA document GOV/2003/75, 10 November 2003, p. 9, <<http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2003/gov2003-75.pdf>>.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٦) أقرت إيران أيضاً أنها لم تصرح عن استعمالها لليورانيوم السداسي الفلوريد المستورد (العنصر الأساسي لتركيز اليورانيوم) لاختبار النابذات في شركة كهرباء كالاي بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ وأنها أنتجت بالتالي كميات صغيرة من اليورانيوم المركز.

كما أن إيران في طور تنفيذ برنامج تكثيف اليورانيوم بالليزر منذ ١٩٩١. في ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، قامت باختبارات سرية للتكثيف بالليزر بواسطة معدن اليورانيوم الطبيعي غير المصرح عنه. فككت إيران أجهزة الليزر في أيار/ مايو ٢٠٠٣ وأخضعتها لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٢٧).

تحويل اليورانيوم. قامت إيران بعدد كبير من الاختبارات المخبرية والنضدية بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٣ تضمنت مراحل متعددة لتحويل اليورانيوم وتصنيعه. خلافاً لتصريحاتها السابقة، انتجت إيران «تقريباً جميع المواد الضرورية لتحويل اليورانيوم»، بما فيه معدن اليورانيوم المركز، وذلك من دون تبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٢٨). أثار الإنتاج الإيراني لمعدن اليورانيوم قلقاً دولياً شديداً لأن استعمالاته قليلة جداً خارج نطاق برنامج أسلحة نووية.

إعادة المعالجة. قامت إيران باختبارات في مركز طهران للأبحاث النووية بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٢ وشملت هذه الاختبارات إشعاع ثاني أكسيد اليورانيوم وفصل «كمية صغيرة» من البلوتونيوم المنفصل. لم تصرح إيران عن هذه الاختبارات أو عن البلوتونيوم المنفصل، خلافاً لما هو منصوص عليه في اتفاقية الوقاية^(٢٩).

ردود الفعل على التقرير

أثار محتوى تقرير البرادعي دهشة العديد من الخبراء الغربيين في مجال الأسلحة النووية. إذ أظهر برنامجاً نووياً أكثر اتساعاً وتقدماً مما كان معتقداً في السابق وبرنامجاً أخفته إيران من الرقابة الدولية خلال عقود. ولكن، شكك العديد من المسؤولين الأمريكيين والمحليين المستقلين في النتيجة التي توصل إليها التقرير بأنه «ما من شيء» يثبت اعتماد إيران لبرنامج أسلحة نووية^(٣٠). ومن جهتهم صرح الرئيس خاتمي ومسؤولون إيرانيون آخرون بأن التقرير أظهر أن البلاد لم تعتمد أي برنامج أسلحة نووية وأن المخالفات المنسوبة إلى إيران في التقرير ثانوية وتقنية ومن الطبيعي أن تحصل خلال عقود من النشاط النووي^(٣١).

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٧-٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥.

(٣٠) انظر، مثلاً: D. Sanger and W. Broad, «2 Nuclear Reports Surprise Experts.» *International Herald Tribune*, 13/11/2003, p. 3.

(٣١) «Iran Plays Down IAEA Report Describing Hidden Nuclear Activity.» *Global Security Newswire*, 14 November 2003, <http://www.nti.org/d_newswire/issues/print.asp?story_id=EE41C2D8-6A9F-4F77-8FB4-708893A952E5>, and N. Fathi, «Iran's Leader Says UN Report Removes Suspicions of Weapons.» *New York Times* (Internet ed.), 13 November 2003, <<http://www.nytimes.com/2003/11/13/international/middleeast/13IRAN.html>>.

قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتقاد إيران

في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اعتمد مجلس المحافظين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً «يأسف بشدة لفشل إيران وانتهاكاتهما السابقة لالتزاماتها بالتقيد بأحكام اتفاقية الضمانات» ويحث «إيران على الالتزام الكامل بموجباتها المنصوص عليها في اتفاقية الضمانات» بنصها وروحها على السواء^(٣٢). رحب القرار «بالرد الإيجابي» الإيراني وحذر بأن «مجلس المحافظين سيجتمع مباشرة لدراسة... جميع الخيارات المتوفرة في حال بروز أي فشل إيراني إضافي، وفقاً لنظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

طالب القرار «بالتعاون السريع والكامل والوثيق لجميع الدول الأخرى مع الوكالة» لتوضيح المسائل العالقة في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني^(٣٣). تخص الحاجة إلى «تعاون الدول الأخرى» جميع الأطراف المشار إليها في تقرير البرادعي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر التي منحت دعماً خارجياً غير مصرح عنه وقدمت مكونات ومواد وخبرة تقنية استعملت في برنامج التثقيف الإيراني. خضع دور باكستان لرقابة خاصة كون الوكالة اكتشفت أن برنامج التركيز الإيراني غير المصرح عنه استعمل تقنيات طاردة مطابقة للمخططات الباكستانية^(٣٤).

لم يحل قرار مجلس المحافظين المسألة إلى مجلس الأمن - وهذه خطوة حبذتها الإدارة الأمريكية واعترضت عليها إيران^(٣٥). تمكن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول من إقناع عدد قليل جداً من دول المجلس الـ ٣٥ بتلبية طلب الإدارة باتخاذ إجراءات أكثر صرامة^(٣٦). رأى العديد من الدول الأوروبية أن الخطوات الأخيرة التي قامت بها إيران تضمن مقاربة توفيقية تعد بمكافآت مختلفة على غرار امكانية توقيع اتفاقية تعاون وتجارة مع الاتحاد الأوروبي وبعقوبات^(٣٧).

سعى كبار المسؤولين الإيرانيين إلى تصوير قرار المجلس على أنه انتصار لإيران معتبرين

«Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran.» (٣٢)
Resolution adopted by the IAEA Board of Governors, IAEA document GOV/2003/81, 26 November 2003, p. 3, < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2003/gov2003-81.pdf> > .

(٣٣) المصدر نفسه.

D. Frantz, «Iran-Pakistan Atomic Link Seen.» *Los Angeles Times* (Internet ed.), 28/11/ (٣٤)
2003, < <http://www.latimes.com/la-fg-iaea28nov28,1,7994091,print.story> > .

S. Weisman, «U.S. Acquiesces to Allies on New Iran Resolution.» *International Herald Tribune*, 26/11/ 2003, p. 3, and Reuters, «Iran Warns of a Crisis if UN Finds it Violated Nuclear Pact.» *International Herald Tribune*, 14/11/2003, p. 9.

D. Sanger, «Nuclear Board Said to : انظر : الرؤية الأمريكية. انظر : Rebuff Bush over Iran.» *New York Times* (Internet ed.), 20/11/ 2003, < <http://www.nytimes.com/2003/11/20/international/middleeast/20IRAN.html> > .

T. Fuller, «A Top EU Aide Backs Iran in Feud Over Arms.» *International Herald Tribune*, (٣٧)
18/11/ 2003, p. 2, and

الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

أنه يبين الدعم القليل الذي حظت به «سياسة الضغط» الأمريكية^(٣٨). كما أكدوا أن التقدم في مجال تبديد المخاوف الأوروبية رهن بالتزام الدول الأوروبية بتحسين العلاقات^(٣٩). أشار بعض المسؤولين النافذين أن قرار إيران بتوقيف برنامج التخصيف المتبع اتخذ عمداً، وأن الحكومة ستستأنف البرنامج ما إن يتم حلّ المشاكل التي أثارها الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٤٠).

البروتوكول الإضافي الإيراني

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقعت إيران بروتوكولاً إضافياً ملحقاً باتفاقية الضمانات المستندة إلى أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية^(٤١). وكانت الحكومة الإيرانية قد أشارت في الإعلان المشترك تاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أنها ستتصرف وفقاً لأحكام البروتوكول لدى سريان مفعوله رسمياً. غير أنه يجب إحالة البروتوكول إلى المجلس للموافقة، حيث قرر بعض المحافظين النافذين الاعتراض عليه. انتُقد توقيع البروتوكول، ولاسيما في وسائل الإعلام المحافظة إذ اعتُبر رضوخاً للضغوط الأمريكية وإخلاقاً «بالسيادة الوطنية» الإيرانية^(٤٢).

الجدول رقم ١٥-١

البنية التحتية النووية الإيرانية ذات الصلة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

الموقع	المشأة	الوضع
أراك	مفاعل أبحاث IR-40 ^أ	مفاعل ماء ثقيل قدرته ١٠ ميغاواط (حراري) في مرحلته التصميمية النهائية، يبدأ البناء عام ٢٠٠٤
بوشهر	مصنع بوشهر النووي	أشغال بناء مفاعل كهربائي ماء خفيف ذات تصميم روسي وقدرته ١٠٠٠ ميغاواط (كهربائي) في مرحلة متقدمة، من المتوقع أن يصبح المصنع صالح للتشغيل عام ٢٠٠٦

يتبع

«Winners and Losers in IAEA Resolution on Iran,» *Iran News*, 29/11/2003, p. 2, and «US (٣٨) Plot will Get Nowhere: Foreign Ministry Official,» *Tehran Times*, 29/11/2003, p. 2.

«Kharrazi Calls Policy of Dialogue and Interaction with Iran Fruitful,» *Iran News*, 29/11/ (٣٩) 2003, p.2.

«Iran will Start Uranium Enrichment Program at its Own Discretion: Official,» *Tehran Times*, 29/11/ 2003, p. 2.

«Iran Signs Additional Protocol on Nuclear Safeguards,» *IAEA News Center*, 18 December (٤١) 2003, < <http://www.iaea.org/NewsCenter/News/2003/iranap20031218.html> > .

G. Smyth, «Iran Signs up to Tougher Supervision of Nuclear Sites,» *Financial Times*, 19/12/ (٤٢) 2003, p. 6, and K. Vick, «Iranian Hardliners Wary of Nuclear Deal,» *Washington Post* (Internet ed.), 20/11/2003, < <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A63382-2003Nov19?language=printer> > .

تابع

مركز اصفهان للتقانة النووية	مفاعلات أبحاث/ مجموعات حرجة ج مختبر تصنيع الوقود مصنع تصنيع الوقود منشأة تحويل اليورانيوم	موردة من الصين؛ تعمل، مطابقة لاتفاقية الوقاية شغالة، مطابقة لاتفاقية الوقاية في مرحلة التصميم المفصل، يبدأ البناء عام ٢٠٠٤ مصنع لتحويل خام اليورانيوم إلى يورانيوم سداسي الفلوريد UF ₆ لاستعماله في برنامج التخصيب المحلي. في طور، البناء مع أول وحدات معالجة عاملة
كرج	منشأة لتخزين المخلفات المشعة ^أ	في طور البناء، تعمل جزئياً
لاشقر أبعاد	مصنع تكثيف بالليزر	موقع لاختبارات تركيز اليورانيوم في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بواسطة معدن اليورانيوم غير المصرح عنه؛ فككت الأجهزة وأخضعت لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيار/ مايو ٢٠٠٣
ناتازر	مصنع نابذة الغاز ^أ	منشأة تركيز اليورانيوم للأبحاث. البناء في مرحلة متقدمة مع ١٠٠٠ طاردة من المتوقع أن تتركب في أوائل العام ٢٠٠٤ .
	منشأة تكثيف اليورانيوم ^أ	منشأة تركيز اليورانيوم للأغراض التجارية في طور البناء، مصممة لتستقبل ٥٠,٠٠٠ طاردة غاز ^ب ؛ من المتوقع أن تدخل أول نابذات عام ٢٠٠٥.
مركز طهران للأبحاث النووية	مفاعل أبحاث مختبرات جابر بن حيان ^أ	مفاعل أبحاث قدرته ٥ ميغاواط (حراري)، شغال ومطابق للضمانات الدولية شغالة. موقع جرت فيه اختبارات غير مصرح عنها بواسطة مواد نووية، بما فيه إنتاج معدن اليورانيوم
طهران	شركة كهرباء كالاي	فككت في أواسط ٢٠٠٣؛ كانت تتضمن ورشة لإنتاج قطع النابذات واختبارها

ملاحظات: أ- منشآت صرحت عنها إيران في مرحلة أولى إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠٠٣. كما صرحت عن منشآت تخزين المخلفات النووية في أراك وفي مركز طهران للأبحاث النووية في ٢٠٠٣.
ب- قدّر بعض الخبراء غير الحكوميين إنتاج المفاعل ب ٨-١٠ كغ من البلوتونيوم في السنة أو ما يكفي ل ٢-١ سلاح نووي بسيط.

ج- تتضمن هذه المفاعل النيوتروني الصغير Miniature Neutron Source Reactor، المفاعل دون الحرج للماء الخفيف Light Water Subcritical Reactor ومفاعل القدرة الصفري للماء الثقيل Heavy Water Zero Power Reactor.

تم إلغاء المفاعل دون الحرج الغرافيتي Graphite Sub-Critical Reactor .

د - وفقاً لتقدير واحد، سيؤمن ذلك قدرة منفصلة تكفي لإنتاج ٥٠٠ كغ من اليورانيوم المركز في السنة أو ما يكفي ل ٢٥-٣٠ سلاحاً نووياً.

المصادر: «Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran», Report by the Director General to the IAEA Board of Governors, IAEA document GOV/2003/75, 10 November 2003, p. 9, <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2003/gov2003-75.pdf>, and D. Albright and C. Hinderstein, «Iran, Player or Rogue?», *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 59, no. 5 (September-October 2003), pp. 52-58.

III برنامج كوريا الشمالية النووي

في عام ٢٠٠٣ لم تهدأ الأزمة حول برنامج كوريا الشمالية النووي. فقد دخل البرنامج في مرحلة جديدة أكثر خطورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عندما أقرت كوريا الشمالية، رداً على اتهامات الحكومة الأمريكية، بأنها اعتمدت برنامجاً سرياً لتكثيف اليورانيوم لإنتاج اليورانيوم الكثير التكثيف. نتج عن هذا الإقرار سلسلة من الخطوات المرتكزة على المعاملة بالمثل بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة ما أدى إلى انهيار إطار العمل المتفق عليه تاريخ ١٩٩٤^(٤٣).

ساهمت الخطوات التي اتخذتها كوريا الشمالية في ربيع ٢٠٠٣ في رفع مخاطر الأزمة. في نيسان/أبريل، أصبحت الدولة أول طرف ينسحب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية^(٤٤). كما أعلنت كوريا الشمالية أنها باشرت بإعادة معالجة قضبان الوقود النووي الـ ٨٠٠٠ المخزنة في بركة تبريد في يونغبيون Yongbyon^(٤٥). في أيار/مايو ٢٠٠٣، صرّحت حكومة كوريا الشمالية بأن تعهداً لكوريا الجنوبية في عام ١٩٩٢ بإزالة برنامجها النووي تحول إلى «حبر على ورق» بسبب التهديدات النووية الأمريكية المستمرة^(٤٦).

أتت هذه الخطوات في وقت كانت إدارة جورج بوش منشغلة بالمسألة العراقية. أكد مسؤولون في البيت الأبيض أن حالة «الجمود» بشأن برنامج كوريا الشمالية النووي لا تشكل «أزمة» وشددوا على التزام الولايات المتحدة بإيجاد حل دبلوماسي، بالتعاون مع حلفاء

(٤٣) للمزيد من المعلومات حول أحكام إطار العمل المتفق عليه تاريخ ١٩٩٤ بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة والأحداث التي أدت إلى تدهوره، انظر الهامش رقم (٢) أعلاه وتحديداً ص ٥٧٨-٨٧٥ من المصدر. للإطلاع على نص إطار العمل المتفق عليه، انظر: < <http://www.kedo.org/pdfs/AgreedFramework.pdf> >.

(٤٤) كما هو منصوص عليه في المادة ١٠ من معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية، أصبح انسحاب كوريا الشمالية من المعاهدة الذي أعلنت عنه في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لأسباب متعلقة «بالمصالح القومية العليا»، ساري المفعول في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. انظر الفصل ١٩ من هذا المؤلف. اعتبرت اتفاقية الوقاية النووية التي أبرمتها كوريا الشمالية (INFCIRC/403) أنها سقطت أيضاً في هذا التاريخ. انظر: «Agreement of 30 January 1992 between the Government of the Democratic People's Republic of Korea and the International Atomic Energy Agency for the Application of Safeguards in Connection with the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons», IAEA document INFCIRC/403, May 1992, < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/inf403.shtml> >.

(٤٥) Spokesman for DPRK Foreign Ministry on Expected U.S.-DPRK Talks,» Korean Central News Agency (KCNA), 18 April 2003, < <http://www.kcna.co.jp/item/2003/200304/news04/19.htm#1> >.

(٤٦) «U.S. to Blame for Derailing Process of Denuclearisation on Korean Peninsula», KCNA, (٤٦) 12 May 2003, < <http://www.kcna.co.jp/item/2003/200305/news05/13.htm#1> >.

أصبح الإعلان المشترك لكوريا الشمالية والجنوبية حول نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية ساري المفعول في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢؛ يمكن الاطلاع على نص الإعلان على: < <http://www.fas.org/news/dprk/1922/920219-D4129.htm> >.

الولايات المتحدة ودول أخرى في المنطقة. كما أولوا أهمية كبرى لدور الصين في تقييد تحركات كوريا الشمالية ولدورها كوسيط محتمل. أتت هذه المقاربة التقييدية معاكسة تماماً لدعوة الإدارة الأمريكية إلى إجراءات عسكرية وقائية تهدف إلى القضاء على قدرات العراق المزعومة في مجال أسلحة الدمار الشامل وحملت بالتالي بعض النقاد على اتهام الإدارة بالتقلب في تطبيق استراتيجيتها الجديدة الرامية إلى مكافحة الخطر الذي تشكله الدول التي صُنفت مارقة^(٤٧).

المحادثات السادسة

شهد العام ٢٠٠٣ جولتين من المحادثات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة من أجل حل الأزمة. جرت الجولة الأولى بمشاركة صينية في بكين في ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل بعد أن بذلت الصين جهوداً دبلوماسية كبيرة قبل أن تجد صيغة مقبولة للاجتماع^(٤٨). ثم نظمت جولة ثانية من المحادثات بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا في بكين في ٢٧-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. رغم المرونة الدبلوماسية التي تحلّت بها كوريا الشمالية والولايات المتحدة، لم تسفر جولتنا المحادثات عن نتائج ملموسة.

كان السبب الأساسي وراء هذا الجمود اختلافاً جوهرياً بين آراء اللاعبين الرئيسيين حول توقيت اتفاق محتمل. أراد المسؤولون في كوريا الشمالية التوصل إلى اتفاقية متعددة المراحل تتألف من «إجراءات متزامنة» تدريجية^(٤٩)، تبدّد بفضلها كوريا الشمالية جميع المخاوف الأمنية الأمريكية في مجال الأسلحة النووية، شرط أن تعرض الولايات المتحدة عن «سياستها العدائية» تجاهها^(٥٠). قد يتطلب ذلك في مرحلة أولى تسوية العلاقات الدبلوماسية الثنائية. تستأنف الولايات المتحدة شحن الوقود الثقيل بعد أن توقفت عن ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وتقدم المزيد من المساعدات الغذائية وتلتزم بعدم عرقلة التعاون الاقتصادي بين كوريا الشمالية ودول أخرى. في المقابل، تعلن كوريا الشمالية عن

M. Dobbs, «N. Korea Tests Bush's Policy of Preemption,» *Washington Post*, 6/1/2003, p. (٤٧) A1.

The White House, «National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction,» Washington, DC, December 2002, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/12/WMDStrategy.pdf> > .

(٤٨) كانت الولايات المتحدة قد طالبت بمحادثات متعددة الأطراف كون الأزمة أثرت على جميع دول المنطقة؛ وأكدت كوريا الشمالية أن المسألة النووية هي مسألة ثنائية بينها وبين الولايات المتحدة. للمزيد من المعلومات حول دور الصين في المحادثات، انظر: الفصل ٦ من هذا المؤلف.

«Keynote Speeches Made at Six-Way Talks,» KCNA, 30 August 2003, < <http://www.kcna.co.jp/item/2003/200308/news08/30.htm#5> > .

(٥٠) انظر، مثلاً: «KCNA Slams U.S. Talk About «Early Inspection»,» KCNA, 20 August 2003, < <http://www.kcna.co.jp/item/2003/200308/news08/21.htm#5> > .

استعدادها للتخلي عن برنامجها النووي. في المرحلة الثانية، من المتوقع أن تبرم كوريا الشمالية والولايات المتحدة معاهدة رسمية حول منع الاعتداءات وبعد ذلك، توقف كوريا الشمالية نشاط المنشأة النووية في يونغبيون وتسمح ببعض التفتيشات «من وقت لآخر». في المرحلة الأخيرة، تباشر كوريا الشمالية بتفكيك منشأة يونغبيون لدى انتهاء عملية بناء المفاعلين الكهربائيين النوويين بالماء الخفيف اللذين وعدت بهما الولايات المتحدة بموجب إطار العمل المتفق عليه^(٥١).

لم تنفك الإدارة الأمريكية تؤكد أن وحده التفكيك الكامل والنهائي والمثبت لبرنامج كوريا الشمالية النووي كفيل بالمباشرة بالمحادثات جدية، ما يعني أنه يتعين على كوريا الشمالية أن تجعل جميع منشآتها النووية، بما فيه منشأة تركيز اليورانيوم المزعومة غير المصرح عنها، مطابقة لاتفاقية الوقاية التي وقعتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تفككها تحت رقابة دولية. في ما يتعلق بالضمانات الأمنية، لطفت الإدارة الأمريكية - بتشجيع من كوريا الجنوبية واليابان - من حدة موقفها مشيرة إلى أنها مستعدة لتقديم ضمانات خطية إلى كوريا الشمالية؛ غير أنها استمرت في استبعاد إمكانية معاهدة عدم اعتداء رسمية.

في أوائل العام ٢٠٠٤، ظهرت بوادر استئناف المحادثات إذ أكدت كوريا الشمالية أنها ستمتنع عن اختبار الأسلحة النووية وعن إنتاجها وأنها ستوقف برنامجها النووي «كخطوة أولى من الحل الشامل»^(٥٢). اعتبر كولن باول العرض «مثيراً للاهتمام» و«إيجابياً»، ما حمل بعض المراقبين على استنتاج أن الولايات المتحدة قد تعتنم عرض كوريا الشمالية لتستأنف المناقشات^(٥٣). ولكن، لم تكف الإدارة عن استبعاد أي تجميد جديد لبرنامج كوريا الشمالية النووي.

إنتاج المواد الانشطارية

تضم كوريا الشمالية منشآت عديدة تعنى بدورة الوقود النووي وقادرة على إنتاج مواد انشطارية قادرة على إنتاج أسلحة. ولكن هناك شكوكاً كبيرة حول كمية المواد التي أنتجتها كوريا الشمالية لاستعمالها كأسلحة أو في إنتاج الأسلحة. في صيف ٢٠٠٣، أظهرت صور ملتقطة عبر الأقمار الاصطناعية وغيرها من الوسائل التقنية الوطنية أن كوريا الشمالية بدأت

(٥١) انظر الهامش رقم (٤٩) أعلاه.

KCNA Urges U.S. not to Shun Core Issue at Six-way Talk,» KCNA, 6 January 2004, (٥٢) < <http://www.kcna.co.jp/item/2004/200401/news01/07.htm#2> > .

S. Weisman, «Powell hails North Korea for New Step,» *New York Times* (Internet ed.), 7/1/ (٥٣) 2004, < <http://www.nytimes.com/2004/01/07/politics/07KORE.html> > .

تعيد معالجة قضبان الوقود الـ ٨٠٠٠ المخزنة في يونغبيون. والمعتقد أنها تحتوي على ٢٥-٣٠ كيلوغراماً من البلوتونيوم^(٥٤). حملت وكالة أنباء كوريا الشمالية عدداً من التصريحات القائلة بأن البلاد «أنهت بنجاح» عملية إعادة معالجة قضبان الوقود؛ وأكد أحد هذه التصريحات أن الغرض من إعادة المعالجة هو «زيادة قوة الردع النووية للبلاد»^(٥٥). ولكن، تعذر على الخبراء الخارجيين التحقق من هذه الأقوال. ظهرت تكهنات حول مشاكل فنية محتملة تعرضت لها كوريا الشمالية وأبطأت عمليات إعادة المعالجة أو خفضت كمية البلوتونيوم الذي يعتبر بمرتبة سلاح والذي يمكن فصله من قضبان الوقود المستعمل^(٥٦). في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، زار وفد أمريكي غير رسمي بركة التبريد الفارغة التي خزنت فيها قضبان الوقود المستعمل في يونغبيون، واعتبر ذلك كجزء من جهود كوريا الشمالية لتأييد ادعاءاتها بأنها أعادت معالجة القضبان^(٥٧).

برنامج تكثيف اليورانيوم

خلال عام ٢٠٠٣، بقي العديد من التساؤلات العالقة حول البرنامج الذي يزعم أن كوريا الشمالية اعتمدته لتكثيف اليورانيوم. من جهتها، لطالما أنكرت كوريا الشمالية وجود أي برنامج تكثيف أو أنها اعترفت يوماً لمسؤولين أمريكيين بوجود هكذا برنامج^(٥٨).

اتهمت الحكومة الأمريكية كوريا الشمالية بأنها تحاول تكثيف اليورانيوم بشكل سري. واستناداً لتقارير وسائل الإعلام، اعتقد محللو المخابرات الأمريكية أن البرنامج كان يركز على التقنية الطاردة المستوردة من باكستان^(٥٩). غير أنه لم يتم التأكد من الوضع ومن كمية

D. Albright, «North Korea's Current and Future Plutonium and Nuclear Weapon Stocks», (٥٤) *ISIS Issues Brief*, 15 January. 2003, < <http://www.isis-online.org/publications/dprk/currentandfutureweaponsstocks.html> > .

ما يكفي لتصنيع ٦-٥ سلاح نووي، باعتبار أن كل سلاح يحتاج إلى ٥ كغ من البلوتونيوم. «DPRK to Continue Increasing its Nuclear Deterrent Force.» *KCNA*, 2 October 2003, (٥٥) < <http://www.kcna.co.jp/item/2003/200310/news10/03.htm#12> > .

(٥٦) في تموز/يوليو ٢٠٠٣، أخطرت أجهزة مخابرات كوريا الشمالية لجنة برلمانية أنها تعتقد أن كوريا الشمالية لم تعد معالجة سوى «عدد صغير» من القضبان. انظر: «North Korea: Seoul Says North Korea Reprocessed Some Fuel Rods.» *Global Security Newswire*, 9 July 2003, < http://www.nti.org/d_newswire/issues/2003/7/9/10p.html >, and A. Ward, «North Korea «Has Reprocessed Fuel Rods»», *Financial Times*, 10/7/2003, p. 6.

In First Visit by Outsiders in a Year, U.S. Experts Tour Korea.» *International Herald Tribune*, 12/1/ 2004, p. 4.

G. Kessler, «N. Korea Still Denies Enriching Uranium.» *Washington Post* (Internet ed.), (٥٨) 13/1/ 2004, < <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A11364-2004Jan12.html> > .

D. Sanger and J. Dao, «U.S. Says Pakistan Gave Technology to North Korea.» انظر مثلاً: (٥٩) *New York Times*, 18/10/2002, pp. A1 and 6.

اليورانيوم الكثير التخصيف الذي يمكن إنتاجه^(٦٠). في آذار/ مارس ٢٠٠٣، أكد مسؤول لدى وزارة الخارجية الأمريكية أن برنامج كوريا الشمالية لتخصيف اليورانيوم «ليس بعيداً» عن برنامج الأسلحة النووية المرتكز على البلوتونيوم وسيصبح جاهزاً لإنتاج اليورانيوم الكثير التخصيف «في غضون أشهر لا سنوات»^(٦١)، أي في غضون مهلة أقصر من تلك المحددة في تقرير وكالة المخابرات الأمريكية للعام ٢٠٠٢. وقد جاء في هذا التقرير أن كوريا الشمالية «تبني مصنعاً قادراً على إنتاج يورانيوم قادر على إنتاج سلاحين نوويين إضافيين في السنة وذلك، متى عمل هذا المصنع بكامل طاقته - وقد يحدث ذلك في أواسط العقد»^(٦٢). لم ترض هذه التقديرات جميع الأطراف، ولا سيما على ضوء الشكوك المتزايدة حول دقة معلومات المخابرات الأمريكية حول برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل حرب آذار/ مارس - أيار/ مايو ٢٠٠٣^(٦٣). وورد إخبارياً أن دبلوماسياً صينياً رفيع المستوى قال لزملائه الآسيويين أن حكومته لا تعتقد أن لكوريا الشمالية برنامجاً سرياً لتخصيف اليورانيوم^(٦٤).

هل تملك كوريا الشمالية أسلحة نووية؟

على الرغم من أنه يعتقد أن كوريا الشمالية أنتجت بلوتونيوم قادراً على إنتاج أسلحة، يبقى من غير المؤكد إذا كانت توصلت إلى تصنيع سلاح نووي. أتت تصريحات كوريا الشمالية في هذا المجال ملتبسة. في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، أعلنت كوريا الشمالية للمرة الأولى أنها «لم تملك أي خيار آخر» سوى تطوير قوة ردع نووية لمواجهة الخطر الذي تشكله الولايات المتحدة^(٦٥). صرحت في مناسبات عدة أنها تملك «رادعاً نووياً» جاهزاً للاستعمال وقوياً بما يكفي لردع أي هجوم^(٦٦). في الوقت نفسه، أكدت كوريا الشمالية علناً أنها لم

P. Kerr, «North Korea's Uranium Enrichment Program Shrouded in Mystery.» *Arms Control Today*, vol. 33, no. 4 (May 2003), p. 25.

«Regional Implications of the Changing Nuclear Equation on the Korean Peninsula.» (٦١) Statement of James Kelly, Assistant Secretary of State for East Asian and Pacific Affairs, before the Senate Foreign Relations Committee, US Senate, 12 March 2003, < <http://www.state.gov/p/eap/rls/rm/2003/18661.htm> > .

(٦٢) ترد نتائج تقرير وكالة المخابرات الأمريكية في مركز Nonproliferation Policy Education Center انظر : «Beyond the Agreed Framework: The DPRK's Projected Atomic Bomb Making Capabilities,» 2002-90, Appendix 1, 3 December 2002, < <http://www.npec-web.org/projects/fissile2.htm> >

(٦٣) للمزيد من المعلومات حول حرب العراق، انظر الفصل ٢ من هذا الكتاب.

G. Kessler, «China Not Convinced of North Korean Uranium Effort.» *Washington Post* (٦٤) (Internet ed.), 7/1/2004, < <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A60332-2004Jan6> > .

KCNA on DPRK's Nuclear Deterrent Force.» *KCNA*, 10 June 2003, < <http://www.kcna.co.jp/item/2003/200306/news06/10.htm#6> > .

(٦٦) انظر مثلاً: «U.S. Urged to Drop Attempt at Preemptive Nuclear Attack on DPRK.» *KCNA*, 19 July 2003, < <http://www.kcna.co.jp/item/2003/200307/news07/22.htm#2> > .

تصنع رأساً حربياً نووياً، وادعت أن العديد من التقييمات الخارجية لقدراتها النووية «مغالى فيه»^(٦٧). غير أن جميع التصريحات تشير إلى أن كوريا الشمالية قد اعتمدت سياسة غموض متعمد في ما يتعلق بوضع أسلحتها النووية^(٦٨).

تعتبر الحكومة الأمريكية كوريا الشمالية دولة نووية من حيث الواقع. في تقرير رفعته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتبرت وكالة المخابرات الأمريكية أن كوريا الشمالية صنعت في أواسط التسعينيات «سلاحاً نووياً واحداً وربما سلاحين» من البلوتونيوم المستخرج من وقود المفاعل المستعمل^(٦٩). لن يتم الإفشاء عن الأسس التي ارتكز عليها هذا الاعتبار^(٧٠). ورد في تقدير لوكالة المخابرات الأمريكية في آب ٢٠٠٣ أن كوريا الشمالية صنعت سلاحاً نووياً إضافياً أو سلاحين إضافيين «خلال الأشهر الأخيرة»^(٧١). ولكن خبراء منفصلين ومسؤولين أمريكيين سابقين شككوا في هذه التقديرات الرسمية إذ اعتبروا أنها ارتكزت على تقارير غير كاملة أو متناقضة رفعتها أجهزة المخابرات^(٧٢). كما اختلف التقدير الأمريكي لقدرات كوريا الشمالية النووية عن تقديرات كوريا الشمالية. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ذكر وزير حكومي في سيول تقديرات أجهزة مخابرات كوريا الشمالية التي أكدت أن كوريا الشمالية لم تطور أسلحة نووية بعد على الرغم من أنها كانت تحاول القيام بذلك^(٧٣).

لم تجرِ كوريا الشمالية اختبارات تفجير نووية على الرغم من أنها أشارت من وقت لآخر

B. Demick, «N. Korea Denies it Has a Warhead,» *Los Angeles Times*, 13/1/2004, p. A3. (٦٧)

(٦٨) انظر الهامش رقم (٥٧) أعلاه وتحديداً ص ٤ منه.

National Intelligence Council, Foreign Missile Developments and the Ballistic Missile (٦٩)

Threat Through 2015, December 2001, p. 9, Unclassified Summary available at: http://www.cia.gov/nic/other_missilethreat2001.html > .

(٧٠) وفقاً لمسؤول سابق في وزارة الطاقة الأمريكية، شكل تقييم المخابرات الوطنية لشهر كانون الثاني/

يناير ٢٠٠١ مراجعة هامة للتقييمات التي أجريت في أواسط التسعينيات كونه أشار إلى أن كوريا الشمالية أتمت جميع مراحل تصنيع الرؤوس الحربية النووية. انظر: N. Trulock, «Going Nuclear in North Korea,» *Washington Times* (Internet ed.), 26/6/ 2002, < <http://nucews.net/nucews/2002nn/0206nn/020625nn.htm#035> > .

D. Sanger, «Intelligence Puzzle: North Korean Bombs,» *New York Times* (Internet ed.), 15/ (٧١)

10/ 2003, pp. 1 and 6, < <http://www.nytimes.com/2003/10/14/international/asia/14KORE.html> > .

D. Frantz, «N. Korea's Nuclear Success is Doubted,» *Los Angeles Times* (Internet ed.), 9/ (٧٢)

12/ 2003, < <http://www.latimes.com/news/nationworld/world/la-fg-norkor9dec09,1,2129745.story?coll=la-homhome-headlines> > .

Jeong Se-hyon, Minister for Unification, Republic of Korea, quoted by Yonhap News (٧٣)

Service (Seoul), 7 October. 2003, in «ROK UnifMin Says «Momentum» for Early Resumption of Nuclear Talks «Has been Lost»,» Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-China and East Asia (FBIS-CHI), FBIS-CHI-2003-1007, 8October 2003.

أنها قد تقوم بذلك^(٧٤). عرف أنها تعد برنامجاً لاختبار المكونات الرئيسية غير النووية لسلاح نووي. في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، ورد عن أجهزة مخابرات كوريا الجنوبية أن كوريا الشمالية أجرت حوالي ٧٠ اختباراً للمتفجرات القوية العادية اللازمة لتفجير رأس حربي نووي يتفجر في الداخل^(٧٥). في كتاب غير سري أرسل إلى الكونغرس في أواسط آب/ أغسطس، أكدت وكالة المخابرات الأمريكية على اعتقادها بأن كوريا الشمالية تمكنت من التأكد من صلاحية تصاميم أسلحتها من دون القيام بأي اختبار تفجير نووي^(٧٦).

الاستجابات إزاء قدرة أسلحة نووية لدى كوريا الشمالية

برز سؤال أساسي خلال العام ٢٠٠٣ حول الكيفية التي ينبغي أن يرد بها المجتمع الدولي على احتمال حيازة كوريا الشمالية قذيفة نووية أو قذيفتين وعلى المنشآت اللازمة لإنتاج المزيد منها. تخوف المسؤولون الحكوميون والخبراء المستقلون أكثر ما تخوفوا من إمكانية لجوء كوريا الشمالية إلى بيع مواد انشطارية أو التقنية الداخلة في إنتاجها إلى دول أخرى أو حتى إلى جماعات إرهابية^(٧٧). حملت هذه المخاوف الولايات المتحدة على التركيز على كيفية إدارة نتائج انتشار الأسلحة النووية في كوريا الشمالية. شكل ذلك أحد أبرز العناصر التي أدت إلى إعلان الرئيس بوش في أيار/ مايو ٢٠٠٣ عن جهد كبير في مجال الحظر وعرف ذلك بمبادرة الأمن من الانتشار^(٧٨).

ولكن، لاقت المبادرة الأمريكية رداً فاتراً في كوريا الشمالية، حيث كان الرئيس رو مو هيون Roh Moo Hyun، الذي تبوأ سدة الرئاسة في أوائل العام ٢٠٠٣، حريصاً على الحفاظ على التقدم الذي أحرزه سلفه في تعزيز الصلح بين الكوريتين^(٧٩). كما عزفت دولتان في المنطقة - الصين وروسيا - عن احتضان المبادرة الجديدة والسياسة الأمريكية الأوسع التي

Yonhap News Service (Seoul), 3 September 2003, «Possibility Grows on N. Korea's (٧٤) Nuclear Weapons Test,» in FBIS-CHI-2003-0903, 4 September 2003.

A. Ward, «Plenty of Intelligence but Few Facts Available on North Korea's Weapons Of (٧٥) Mass Destruction,» *Financial Times*, 11/7/2003, p. 6.

D. Sanger, «New CIA Concerns on North Korean Weapons,» *New York Times* (Internet (٧٦) ed.), 9/11/ 2003, < <http://www.nytimes.com/2003/11/09/international/09KORE.html> > .

M. Levy, «Uncontainable: North Korea's Loose Nukes,» *New Republic*, 26 May 2003, (٧٧) < <http://www.brook.edu/views/articles/fellows/levi20030526.htm> > .

The White House, Office of the Press Secretary, «Remarks by the President to the People of (٧٨) Poland,» *Krakow*, Poland, 31 May 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/release/2003/05/20030531-2.html> > .

لدراسة حول مبادئ الحظر المنبثقة عن مبادرة الأمن من الانتشار، انظر الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

D. Pinkston, «South Korean Electoral Politics and Seoul's Position on the North Korean (٧٩) Nuclear Crisis,» Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies, 25 April 2003, < <http://cns.miis.edu/pubs/week/030425.htm> > .

تقوم على عزل كوريا الشمالية واحتوائها. تعود أسباب هذا العزوف إلى المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن نزاع مسلح يمكن أن تؤدي إليه هذه السياسة وإلى اعتبار بأن نية المسؤولين في كوريا الشمالية في التوصل إلى حل الأزمة سلمياً لم يتم اختبارها بما فيه الكفاية^(٨٠).

IV ليبيا وشواغل انتشار الأسلحة

شكلت ليبيا مصدر قلق في مجال انتشار الأسلحة غير التقليدية وأنظمة إطلاق الصواريخ الباليستية. تتمتع ليبيا ببنية تحتية نووية متواضعة تركز على مفاعل أبحاث قدرته ١٠ ميغاواط (حراري) وذي تصميم سوفياتي^(٨١). وقد صادقت ليبيا على معاهدة حظر انتشار الأسلحة في ١٩٧٥، وأبرمت اتفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام ١٩٨٠^(٨٢). غير أن عديدين من المحللين طالما شككوا في أن طرابلس الغرب تسعى، بقيادة العقيد معمر القذافي، إلى التسلح بقدرات نووية^(٨٣). إضافة إلى ذلك، عرف عن ليبيا أنها تبنت منذ زمن برنامجاً يهدف إلى الحصول على أجهزة ومعدات وتكنولوجيا وخبرة أجنبية تتعلق بالصواريخ الباليستية. كما تبين أن ليبيا حاولت تطوير وإنتاج أسلحة كيميائية وعناصر تسمح بشن حرب بيولوجية^(٨٤).

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني طوني بليز بأن ليبيا وافقت على التخلي، تحت الرقابة الدولية، عن برامج الأسلحة غير التقليدية وعن جميع أنشطتها المتعلقة بالصواريخ الباليستية وعلى المشاركة في

B. Graham, «Gaps in Plan to Halt Arms Trade.» *Washington Post* (internet ed.), 3/8/2003, (٨٠) < <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A15522-2003Aug2?language=printer> > .

(٨١) للمزيد من المعلومات حول برنامج ليبيا النووي، انظر : Y. Feldman and C. Mahaffey, «Country Profile 6: Libya.» in the *SIPRI Series* «Countries of Nuclear Strategic Concern.» < <http://projects.sipri.se/nuclear/cnsc11ya.htm> > .

(٨٢) أصبحت اتفاقية الوقاية التي أبرمتها ليبيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية نافذة في ٨ تموز/ يوليو ١٩٨٠ وهي موجودة في مستند الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/282 «اتفاقية بين ليبيا والوكالة المسؤولة عن تطبيق إجراءات الوقاية المنبثقة عن معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية»، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠. كما وقعت ليبيا معاهدة المنطقة الإفريقية الخالية من الأسلحة النووية (معاهدة بيليندانا) للعام ١٩٩٦، التي أسست منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية. للاطلاع على لائحة الدول التي وقعت وصادقت على المعاهدة، انظر التذييل أ من هذا المؤلف.

(٨٣) انظر مثلاً: J. Cirincione, J. Wolfstahl and M. Rajkumar, *Deadly Arsenals: Tracking Weapons of Mass Destruction* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2002), pp. 307-312.

(٨٤) US Central Intelligence Agency, «Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions, 1 January through 30 June 2003.» < http://www.cia.gov/cia/reports/721_reports/jan_jun2003.htm > .

الحرب ضد الإرهاب^(٨٥). في اليوم نفسه، قامت الحكومة الليبية بتصريح جاء فيه أنها تتعهد بتفكيك جميع عناصر برنامج الأسلحة النووية، وبتبليغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطتها النووية السابقة والحالية تمهيداً لتوقيع بروتوكول إضافي يلحق باتفاقية الوقاية المبرمة مع الوكالة، وبإزالة الصواريخ الباليستية القادرة على نقل ٥٠٠ كيلوغرام على أكثر من ٣٠٠ كم؛ وبتدمير جميع المخزون من الأسلحة الكيماوية والانضمام إلى معاهدة ١٩٩٣ لحظر تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وحول تدميرها (معاهدة الأسلحة الكيماوية)^(٨٦). شددت ليبيا على أن قرارها بالتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل قرار تاريخي هدفه دعم تأسيس منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

بتصريحها هذا الذي أتى بعد مرور تسعة أشهر من الدبلوماسية السرية، أقرت ليبيا للمرة الأولى أنها تملك أسلحة غير تقليدية أو برامج تهدف إلى إنتاجها^(٨٧). وعرف أن ليبيا تقربت من مسؤولين في المخابرات البريطانية في أوائل شهر آذار/ مارس بعد أن جرت بعض الاتصالات المتعلقة بدور ليبيا في إطلاق القذائف على طائرة الخطوط الجوية الأمريكية «بان آم» رحلة رقم ١٠٣ فوق مدينة لوكربي في سكوتلندا^(٨٨). بعيد ذلك، دُعي مسؤولون أمريكيون إلى المشاركة في المحادثات.

اعتبر مسؤولون في البيت الأبيض التصرف الليبي محاولة لتثبيت المقاربة القوية التي اعتمدها الإدارة الأمريكية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل^(٨٩). أشاروا إلى أن القذافي باشر بالمحادثات قبل أيام قليلة من اجتياح العراق. كما صرحوا بأن عملية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ التي منعت شاحنة ليبية تحمل شحنة سرية مؤلفة من قطع طاردة يمكن أن

D. Sanger and J. Miller, «Libya to Give up Arms Programs, Bush Announces,» *New York Times*, 20/12/2003, pp. A1 and A8.

(٨٦) نص التصريح الصادر عن وزير الخارجية الليبي، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، في: «Libyan Call Against Arms,» *New York Times*, 20/12/ 2003, p. A8.

فضلاً عن ذلك، صادقت ليبيا على معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية. للاطلاع على لائحة الدول التي وقعت وصادقت على معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية والموقعين على معاهدة الأسلحة الكيماوية، انظر التذييل أ من هذا المؤلف.

G. Frankel, «A long Slog» Led to Libya's Decision,» *Dallas Morning News*, 21 December (٨٧) 2003, p. 18A.

(٨٨) حملت كارثة لوكربي مجلس الأمن على اعتماد في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٢ القرار رقم ٧٤٨ الذي يفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على ليبيا. في آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وافقت ليبيا على تحمل المسؤولية عن إطلاق القذائف ووافقت على دفع تعويض يبلغ ٢,٧ مليار دولار. في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم ١٥٠٦ الذي رفع العقوبات المفروضة في ١٩٩٢.

The White House, Office of the Press Secretary, «The President's National Security (٨٩) Strategy to Combat WMD: Libya's Announcement,» Fact sheet, Washington, DC, 19 December 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/12/20031219-8.html> > .

تكون قد ساهمت إلى حد بعيد في إقناع ليبيا بالتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل^(٩٠). رأى بعض المراقبين الآخرين أن هذا القرار يندرج ضمن إطار الجهود الليبية الطويلة الأجل الرامية إلى الخروج من عقدين من الانعزال السياسي والاقتصادي. أدت العقوبات الدولية الصارمة المفروضة على ليبيا إلى تراجع في اقتصاد البلاد^(٩١).

التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في اجتماع عقد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أبلغ مسؤولون لبييون الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ليبيا كانت تطور برنامج تكثيف اليورانيوم لأكثر من عقد^(٩٢). تضمن هذا البرنامج استيراد اليورانيوم الطبيعي وأجهزة الطرد والتحويل وبناء منشآت الطرد المفككة اليوم. كان من المفترض التصريح عن بعض هذه الأنشطة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لاتفاقية الضمانات التي وقعتها ليبيا مع الوكالة في العام ١٩٨٠. وتعهد المسؤولون باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل إبرام بروتوكول إضافي يلحق باتفاقية الضمانات وذلك، تماشياً مع سياسة ليبيا القضائية بشفافية تامة في ما يتعلق بأنشطتها النووية^(٩٣).

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، سافر مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى طرابلس الغرب مع فريق من خبراء الوكالة من أجل «المباشرة بعملية تفتيش معمقة لجميع أنشطة ليبيا النووية السابقة والحالية»^(٩٤). زاروا تسعة مواقع نووية، منها أربعة لم يصرح عنها سابقاً، تتضمن حاويات للمعدات، بما فيه عشرات من الطاردات. أكد البرادعي أن برنامج التكثيف الليبي الذي بدا مفككاً بالكامل كان «في مرحلته الأولى»^(٩٥). وصرح بأن ليبيا لم تنتج اليورانيوم الكثير التكثيف واعتبر أنها كانت «بعيدة جداً» عن ذلك عندما أوقف البرنامج^(٩٦).

R. Wright, «Ship Incident may Have Swayed Libya,» *Washington Post* (Internet ed.), 1/1/ (٩٠) 2004, < <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A46260-2003Dec31> > .

D. Williams, «Possible Opening to West Stirs Hope in Libya,» *Washington Post* (Internet ed.), 27/12/2003, < <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A33259-2003Dec26.html> > .

IAEA Director General to Visit Libya,» IAEA Press Release 2003/14, 22 December 2003, (٩٢) < <http://www.iaea.org/NewsCenter/PressReleases/2003/prn200314.html> > .

P. Slevin and D. Williams, «Libya Agrees to Rapid Nuclear Inspections,» *Washington Post* (Internet ed.), 23 December 2003, < <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A23080-003Dec22.html> > .

(٩٤) انظر الهامش رقم (٩٢) أعلاه.

«Libya «Not Close to Nuclear Arms,» BBC News Online, 29 December 2003, < <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3355277.stm> > .

A. Koppel, «ElBaradei: Libya Nuclear Program Dismantled,» CNN.com, 29 December (٩٦) 2003, < <http://edition.cnn.com/2003/WORLD/africa/12/29/libya.nuclear/index.html> > .

كما أكد البرادعي أن ليبيا استوردت سرياً تكنولوجيا نووية من خلال شبكة من الوسطاء الأجانب^(٩٧). أشارت تقارير صحفية إلى أن جهاز الطرد الليبي مطابق تمام للجهاز الذي طورته إيران بناء على تصاميم تم تزويدها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من باكستان^(٩٨). قالت مصادر مطلعة في إسلام آباد إن التحقيقات جارية لمعرفة ما إذا قام بعض العلماء العاملين على برنامج باكستان النووي بتزويد تكنولوجيا نووية إلى ليبيا ودول أخرى. غير أنهم أكدوا أن الحكومة الباكستانية لا علاقة لها بالتحويلات^(٩٩).

٧ اكتشافات ما بعد الحرب حول برنامج العراق النووي

ظل برنامج العراق المشتبه في وجود لإنتاج أسلحة دمار شامل محور الانتباه الدولي خلال العام ٢٠٠٣ على إثر الحملة العسكرية الناجحة التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام حسين. في ما يتعلق بالأسلحة النووية، تمثل السؤال الأساسي بما إذا كانت العراق تزاوّل أنشطة نووية كما زعمت التقارير التي أعدتها الحكومتان الأمريكية والبريطانية قبل الحرب. خلال السنة، خضعت دقة هذه التقارير لفحص نقدي حيث فشلت فرق التفتيش الأمريكية في العثور على ما يثبت وجود برنامج نووي عراقي أعيد بناؤه.

التقرير المرحلي عن تقدم عمل فريق مسح العراق

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، رفع السيد دايفد كاي David Kay، رئيس فريق مسح العراق المسؤول عن إيجاد أدلة تثبت وجود برامج أسلحة دمار شامل في العراق، تقريراً عن نتائج التفتيش^(١٠٠). وقال كاي إن فريق مسح العراق «اكتشف عشرات من الأنشطة المتعلقة ببرنامج أسلحة الدمار الشامل وكميات هامة من الأجهزة والمعدات التي أخفاها العراق عن الأمم المتحدة خلال حملات التفتيش التي بدأت في أواخر العام ٢٠٠٢»^(١٠١). وعن برنامج العراق النووي، قال كاي أنه تبين من شهادة علماء ومسؤولين

D. Williams, «Nuclear Program in Libya Detailed,» *Washington Post* (Internet ed.), 29/12/ (٩٧) 2003, < <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A38591-2003Dec29.html> > .

P. Tyler and D. Sanger, «Pakistan Called Libyans' Source of Atom Design,» *New York Times* (Internet ed.), 6/1/2004, < <http://www.nytimes.com/2004/01/06/international/middleeast/06NUKE.html> > .

I. Traynor, «Pakistan Rubbishes Claims it Gave Nuclear Equipment to Libya,» *Guardian* (٩٩) *Unlimited*, 7 January 2004, < <http://www.guardian.co.uk/international/story/0,3604,1117466,00.html> > .

(١٠٠) للمزيد من المعلومات حول عمل فريق التحري العراقي، انظر الفصل ١٦ من هذا الكتاب.

(١٠١) «Interim Progress Report on the Activities of the Iraq Survey Group,» Statement by David Kay before the House Permanent Select Committee on Intelligence, the House Committee on Appropriations, Subcommittee on Defense and the Senate Select Committee on Intelligence, 2 October 2003, < <http://www.fas.org/irp/cia/product/dkay100203.html> > .

عراقيين أن صدام حسين كان ينوي استئناف برنامجه النووي في المستقبل ، ربما بعد رفع العقوبات عن العراق.

أكد كاي أنه ، رغم التأكد من أن صدام حسين كان يطمح إلى الحصول على أسلحة نووية ، لم يجد فريق مسح العراق ما يدل على أن «العراق اتخذ أي إجراءات بعد العام ١٩٩٨ تهدف إلى تصنيع أسلحة نووية أو إنتاج مواد انشطارية»^(١٠٢). لم تشكل مشاريع البحث الصغيرة التي باشرت بها لجنة الطاقة الذرية العراقية في العام ٢٠٠٠ «استئنافاً لبرنامج الأسلحة النووية» ، على الرغم من أنه «كان من الممكن أن تكون مجدية لتطوير قاعدة علمية ملائمة» لبرنامج مستقبلي^(١٠٣). وجد المفتشون أن العراق اتخذ الإجراءات اللازمة من أجل الحفاظ على قسط من قدراته التكنولوجية المتبقية من برنامجه النووي لفترة ما قبل العام ١٩٩١. ارتكزت هذه الإجراءات مثلاً على إخفاء بعض المستندات والأجهزة المفيدة لاستئناف برنامج تكثيف اليورانيوم في منازل العلماء.

أعقبت هذا التقرير المرحلي من كاي تقارير عديدة انتقدت تقييم أجهزة المخابرات الأمريكية لقدرات العراق النووية قبل الحرب ومن بينها، تقرير رفعه خبير غير حكومي ويدقق فيه في ادعاءات أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بأن العراق حاول حيازة أنابيب من سبائك الألومنيوم القوية لاستعمالها في تصنيع طاردات الغاز. توصل التقرير إلى استنتاج أن أجهزة المخابرات الأمريكية كانت تملك ، قبل الحرب ، معلومات كافية حول أنابيب الألومنيوم ، ما كان يخولها التشكيك في الأقوال «المغالي فيها» بأنها معدة للاستعمال في طاردات الغاز ، كجزء من البرنامج العراقي لتكثيف اليورانيوم^(١٠٤). كما استنتج تقرير ثان أن «التحولات المفاجئة» التي شهدتها العام ٢٠٠٢ في مجال تقدير أجهزة المخابرات الأمريكية للبرنامج العراقي النووي تشير إلى أن «أجهزة المخابرات بدأت تتأثر عن غير حق» بأراء المسؤولين الأمريكيين الذين «أدلو بتصريحات خاطئة حول الخطر» الذي تشكله برامج الأسلحة النووية العراقية وغيرها من برامج الأسلحة غير التقليدية^(١٠٥).

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) المصدر نفسه.

D. Albright, «Iraq's Aluminium Tubes: Separating Fact from Fiction,» ISIS Issues Brief, (١٠٤) 5 December 2003, < <http://www.isis-online.org/publications/iraq/IraqAluminumTubes12-5-03.pdf> > .

اعتبر الرئيس بوش ومسؤولون آخرون أن الأنابيب دليل على أن العراق لم يعد تشكيل برنامجه النووي فحسب، بل انه أيضاً سيتمكن قريباً من إنتاج اليورانيوم الكثير التركيز.

J. Cirincione, J. Mathews and G. Perkovich, *WMD in Iraq: Evidence and Implications* (١٠٥) (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004), pp.50 and 52, < <http://www.ceip.org/files/projects/npp/resources/iraqintell/home.htm> > .

VI الحد من الأسلحة النووية الأمريكية-الروسية

المصادقة على معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (SORT) الموقعة بين الولايات المتحدة وروسيا وسريان مفعولها

وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس الروسي فلاديمير بوتين معاهدة خفض القوات الهجومية الاستراتيجية الأمريكية-الروسية في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٢. تفرض المعاهدة على الطرفين تخفيض عدد رؤوسهما الحربية النووية الاستراتيجية المنتشرة بحيث لا يتجاوز عددها الإجمالي ١٧٠٠-٢٢٠٠ بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢^(١٠٦). شكل هذا العدد ثلثي الرؤوس الحربية النووية المنتشرة المسموح بها بموجب معاهدة العام ١٩٩١ حول تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت ١).

لم تثر إجراءات المصادقة على معاهدة خفض القوات الهجومية الاستراتيجية أي جدل أو خلاف في واشنطن. أحال الرئيس بوش المعاهدة إلى مجلس الشيوخ للاستشارة والموافقة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢. وخلال جلسات المصادقة، ظهر بعض الاعتراضات بأن المعاهدة لم تفرض قيوداً هامة على القوى النووية الاستراتيجية وأنها لم تلب الأهداف الهامة في مجال الحد من الأسلحة. ولكن، المعاهدة نالت بصورة عامة دعم الحزبين ووافق مجلس الشيوخ على مصادقتها بالتصويت الإجماعي في ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣^(١٠٧).

في روسيا، أثارت المصادقة على المعاهدة جدلاً. تعرضت المعاهدة لانتقادات لأنها لا تفرض إزالة الرؤوس الحربية النووية بشكل نهائي بحيث يتم تفكيك الرؤوس الفائضة والتخلص من المواد الانشطارية التي تحتويها^(١٠٨). نالت فكرة إزالة الفائض من الرؤوس

(١٠٦) للاطلاع على ملخص عن أبرز أحكام معاهدة ستارت ١، انظر التذييل أ من هذا الكتاب. للمزيد من المعلومات حول معاهدة الحد من الأعمال العدوانية الاستراتيجية، انظر الهامش رقم (٢) أعلاه وتحديداً ص ٦٠٥-٦٠٠ من المصدر. قبل سريان مفعول معاهدة الحد من الأعمال العدوانية الاستراتيجية، كانت معاهدة ستارت ١ الاتفاقية الملزمة الوحيدة التي تنظم القوى النووية الاستراتيجية الأمريكية والروسية. سيستعمل نظام التحقق الذي تنص عليه المعاهدة كأساس لمراقبة تنفيذ معاهدة الحد من الأعمال العدوانية الاستراتيجية.

H. Dewar, «Senate Backs U.S.-Russian Nuclear Pact.» *Washington Post* (Internet ed.), 7/ (١٠٧) 3/2003, < <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A53879-2003Mar6> > .

رفض مجلس الشيوخ تعديلي لقرار المصادقة على المعاهدة. نص التعديل الأول على وجوب موافقة مجلس الشيوخ قبل انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة. نص التعديل الثاني على وجوب رفع تقارير سنوية عن الامتثال بالمعاهدة.

(١٠٨) انظر مثلاً: Interfax (Moscow), 6 May 2003, in «Deputy Says Russia to Ratify SOR Treaty by mid-May.» Foreign Broadcast Information Service, Daily Report Central Eurasia (FBIS-SOV), FBIS-SOV-2003-0506, 6May 2003.

الحربية دعماً هاماً في روسيا إذ اعتبرت كآلية تسمح بالقضاء على عدم التوازن في «القدرة على إعادة تكوين» القوى النووية الاستراتيجية الأمريكية والروسية^(١٠٩). إضافة إلى ذلك، قيل إن السقف المحدد للرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنتشرة منخفض جداً وغير كافٍ بالتالي ليشكل قوة ردع نووية روسية قوية.

رغم هذه الانتقادات، دعم معظم المسؤولين والمحليلين الروسين المصادقة على معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الأمريكية-الروسية، كوسيلة للحفاظ على التساوي الرقمي، على الورق على الأقل، بين القوى النووية الاستراتيجية الروسية والأمريكية. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أحال الرئيس بوتين معاهدة الحد من الأعمال العدوانية الاستراتيجية الأمريكية-الروسية إلى مجلس الدوما للمصادقة. في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣، وافقت الدوما على المصادقة على المعاهدة بأغلبية الأصوات (٢٩٤-١٣٤)^(١١٠). كما أصدرت بياناً حددت فيه مجموعة من الظروف الاستثنائية التي تسمح لروسيا بالانسحاب من المعاهدة^(١١١). شملت هذه الظروف حالات تنشر فيها دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى دفاعات مضادة للصواريخ الباليستية من شأنها أن تضعف القوة النووية الرادعة الروسية. ونص بيان ثانٍ مرفق ببيان المصادقة على أنه يتعين على الحكومة رفع تقارير سنوية إلى الدوما حول استعداد القوى النووية الاستراتيجية ومستقبلها وحول الخطط المتعلقة بحالة القوة النووية الروسية المستقبلية.

أصبحت معاهدة خفض القوات الهجومية الاستراتيجية الأمريكية-الروسية نافذة في ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣. وقع بوش وبوتين صكوك المصادقة على المعاهدة وتبادلها خلال اجتماع قمة في سان بيترسبرغ في روسيا^(١١٢).

S. N. Kile, «Ballistic Missile Defence and Nuclear Arms Control,» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp.517-518.

وفقاً لدراسة الوضع النووي للعام ٢٠٠١ الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، تنوي الولايات المتحدة حفظ الرؤوس الحربية النووية المستخرجة من مركبات التسليم في مخزون احتياطي في مستوى مختلف من القابلية للاستعمال «كقدرة رد». للمزيد من المعلومات حول دراسة الوضع النووي، انظر: H. M. Kristensen and S. N. Kile, «World Nuclear Forces,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 612-613.

Duma Ratifies Moscow Treaty,» Radio Free Europe/Radio Liberty, RFE/RL Newline, (١١٠) 15May 2003, < <http://www.rferl.org/newline/2003/05/150503.asp> > .

في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣، وافق المجلس الفدرالي على المصادقة بأغلبية الأصوات (١٤٠-٥).
ITAR-TASS (Moscow), 14 May 2003, in «Russian State Duma Attaches Condition to (١١١) SORT Ratification,» FBIS-SOV-2003-0506, 14 May 2003.

The White House, Office of the Press Secretary, «President Bush, Russian President Putin (١١٢) Sign Treaty of Moscow,» St Petersburg, Russia, 1 June 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/06/20030601-2.html> > .

VII الأسلحة النووية الأمريكية الجديدة

دار نقاش حاد ومطول في الكونغرس حول إمكانية تصنيع أنواع جديدة من الأسلحة النووية. يقول مؤيدو هذه الفكرة إن الولايات المتحدة تحتاج إلى أسلحة تحترق الأرض («ناسفة الخنادق») لكي تتمكن من تهديد منشآت القيادة والمراقبة ومنشآت إنتاج أسلحة الدمار الشامل التي يبنيها أعداء محتملون تحت الأرض وبعيداً عن متناول الأسلحة التقليدية التي تملكها الولايات المتحدة حالياً^(١١٣). كما يقولون إن أسلحة نووية منخفضة الشدة (ما يسمى «القنابل النووية الصغرى») قد تشكل قوة ردع تمنع ما يسمى الدول «المارقة» من استعمال أسلحة غير تقليدية أو من التهديد باستعمالها وتقنعها بالعدول على تطوير هذا النوع من الأسلحة^(١١٤). وتماشياً مع استراتيجية الردع هذه، على الولايات المتحدة أن تكون قادرة على تهديد جميع أنواع الأهداف، ما يتطلب قدرة محسنة على تدمير الأهداف الصعبة والمدفونة في الأعماق والأهداف المتنقلة^(١١٥).

غير أن المعارضين لهذه الفكرة يقولون إن الأسلحة النووية حتى ولو كانت منخفضة الشدة وإن تم تفجيرها في عمق الأرض ستؤدي إلى دمار هائل مسبب للانفجار وإلى تساقط كمية كبيرة من الغبار الذري^(١١٦). كما يؤكدون على وجود احتمالات كبرى لتعتبر الأسلحة النووية المنخفضة الشدة أكثر قابلية للاستعمال، ولاسيما كجزء من الاستراتيجية الأمريكية للوقاية من خطر أسلحة الدمار الشامل^(١١٧). يعتبر تطوير هذا النوع من الأسلحة خطوة تنسف الجهود الدولية الرامية إلى التقليل من دور الأسلحة النووية في التخطيط العسكري^(١١٨).

S. Younger, «Nuclear Weapons in the Twenty-first Century,» Los Alamos National Laboratory, Report LAUR-00-2850, 27 June 2000, < <http://www.fas.org/nuke/guide/usa/doctrine/doe/younger.htm> > .

House Policy Committee, Subcommittee on National Security and Foreign Affairs, Differentiation and Defense: An Agenda for the Nuclear Weapons Program, February 2003, < http://cox.house.gov/files/nuclear_report.pdf > .

(١١٥) انظر الهامش رقم (٤٧) أعلاه.

R. Nelson, «Low-yield Earth-penetrating Nuclear Weapons,» FAS Public Interest Report, vol. 54, no.1 (January-February 2001), < <http://www.fas.org/faspir/2001/v54n1/weapons.htm#note2> > , and C. Ferguson and P. Zimmerman, «New Nuclear Weapons?,» Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies, 28 May 2003, < <http://cns.mii.edu/pubs/week/030528.htm> > .

C. Pea, «Mini-nukes and Preemptive Policy: A Dangerous Combination,» Cato Institute Policy Analysis, no.499 (19 November 2003), < <http://www.cato.org/pubs/pas/pa-499es.html> > .

S. Drell [et al.], «A Strategic Choice: New Bunker Busters Versus Nonproliferation,» (١١٨) = *Arms Control Today*, vol. 33, no. 2 (March 2003), pp. 8-10, and C. Paine [et al.], «Countering

دخل النقاش مرحلة جديدة عندما اعتمد الكونغرس صيغة حل وسط لقانون اعتمادات الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٠٤. في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس النواب والشيوخ على طلب البيت الأبيض بإلغاء حظر سبرات-فورس Spratt-Furse (المسمى باسمي عضوي الكونغرس اللذين تبناه) المطبق منذ عشر سنوات والذي يمنع الأبحاث الرامية إلى تطوير أسلحة نووية بإنتاج يقل من ٥ كيلوطن^(١١٩). كما وافق على تمويل اقتراحات الإدارة الأمريكية لمواصلة الأبحاث في مجال أنواع جديدة من الأسلحة النووية التي تحترق الأرض لتدمر أهدافاً في عمقها. فضلاً عن ذلك، وافق على الإجراءات الهادفة إلى تقليص الوقت اللازم للتهيؤ لاختبار نووي شامل من ٢٤ شهراً إلى ١٨ شهراً.

ولكن، فرض المسترعون بعض القيود على خطط الحكومة لإنعاش الأبحاث حول الأسلحة النووية وتخضير الاختبارات. وبعد أن ألغوا الحظر على الأبحاث، رفضوا السماح بالعمل على تصميم وهندسة واختبار الأسلحة النووية الجديدة أو المعدلة. كما اشترطوا موافقة الكونغرس على عملية تطوير أو إنتاج أي سلاح نووي جديد. وفي تحرك ذي صلة خفض زعماء الكونغرس المعنيون بالاعتمادات التمويل الممنوح في العام ٢٠٠٤ لبعض برامج الأسلحة النووية^(١٢٠).

VIII التعاون الدولي لضمان أمن المواد والمنشآت النووية

بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، اشتدت المخاوف من خطر وقوع أسلحة نووية وغيرها من الأسلحة غير التقليدية في أيادي جماعات إرهابية عابرة للقوميات على غرار القاعدة. وقد برزت هذه المخاوف جلياً في القرار الذي اتخذته مجموعة الدول الصناعية الثماني في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ بتأسيس الشراكة العالمية ضد انتشار الأسلحة

Proliferation, or compounding it?: The Bush Administration's Quest for Earth-penetrating and Low-yield Nuclear Weapons.» Natural Resources Defense Council, May 2003, < <http://www.nrdc.org/nuclear/bush/abb.pdf> > .

US Law Makers Agree to End Ban on Low-yield Nuclear Weapons Research.» *Global Security Newswire*, 7 November. 2003, < http://www.nti.org/d_newswire/issues/print.asp?story_id=B8DDB202-0889-427B-AD35-CDD79E709BB1 > .

D. Wright, «The Spratt-Furse : انظر : ١٩٩٤، للمزيد من المعلومات حول حظر سبرات-فورس للعام ١٩٩٤، انظر : Law on Mini-Nuke Development.» Backgrounder, Union of Concerned Scientists, 11 May 2003, < http://www.ucsusa.org/global_security/nuclear_weapons/page.cfm?pageID=1182 > .

D. Ruppe, «U.S. Legislators Cut Bush Nuclear Weapon Requests.» *Global Security Newswire*, 6 November 2003, < http://www.nti.org/d_newswire/issues/2003_11_6.html#BB6B3B7C > .

ومواد الدمار الشامل^(١٢١). في العام ٢٠٠٣، وافقت ست دول إضافية على الانضمام إلى أنشطة الشراكة الشاملة^(١٢٢).

لم تتوقف الجهود المبذولة حالياً ضمن إطار البرنامج التعاوني لخفض الخطر Cooperative Threat Reduction Program والرامية إلى تفكيك أو تحويل منشآت الأسلحة غير التقليدية الكبيرة التي كانت في الاتحاد السوفياتي سابقاً وإلى حماية المواد النووية والخطرة الأخرى^(١٢٣). وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في مجال حماية هذه المواد، يحذر تقرير من جامعة هارفرد من وجود «فجوة خطيرة» بين نمط التقدم ونطاق الخطر^(١٢٤). إضافة إلى ذلك، ظلت مشاكل عديدة تعترض طريق برنامج خفض الخطر. في العام ٢٠٠٣، أدى نزاع طويل نشب بين الحكومتين الأمريكية والروسية حول مسائل متعلقة بالمسؤولية القانونية إلى تأخير عملية اتخاذ إجراءات جديدة في مجال خفض الخطر^(١٢٥).

المبادرة الثلاثية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وروسيا والولايات المتحدة للعام ٢٠٠٢

تمثل المبادرة الثلاثية جهداً تعاونياً دولياً يرمي إلى خفض وإذا أمكن، القضاء على استعمال وتخزين اليورانيوم الكثير التكتيف في الأنشطة النووية المدنية. ويضم البرنامج وزارة

I. Anthony, «Arms : انظر : Control in the New Security Environment.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 567-570, and

الفصل ١٨ من هذا الكتاب.

(١٢٢) هذه الدول هي : فنلندا وهولندا والنرويج وبولونيا والسويد وسويسرا.

M. Bunn [et al.], *Controlling Nuclear Warheads and Materials: A Report Card and Action Plan (Project on Managing the Atom, Belfer Center for Science and International Affairs, Kennedy School of Government, Harvard University and the Nuclear Threat Initiative, March 2003)*, at: <<http://www.nti.org/cnwm>> .

I. Anthony, SIPRI, *Reducing Threats at the Source: انظر : A European Perspective on Cooperative Threat Reduction*, SIPRI Research Report; no. 19 (Oxford: Oxford University Press, 2004).

(١٢٤) ورد في التقرير أن فقط ٤١ بالمائة من المواد النووية الروسية تم حمايتها بتمويل من الولايات المتحدة وأن ٣٥٤ طناً من المواد النووية التي يمكن استعمالها في الأسلحة النووية بقيت من دون حماية M. Bunn, *Preventing Nuclear Terrorism: A Progress Update* (Washington, DC: Project on Managing the Atom, Belfer Center for Science and International Affairs, Kennedy School of Government, Harvard University and the Nuclear Threat Initiative, 2003), pp. 6-7, <http://www.nti.org/c_press/analysis_cnmupdate_102203.pdf> .

J. Fiorill, «U.S.-Russian Liability Dispute Could Bode Ill for Threat Reduction Programs.» *Global Security Newswire*, 22 September 2003, <http://www.nti.org/d_newswire/issues/newswires/2003_9_22.html#2> .

الطاقة الأمريكية وشركة ميناتوم Minatom الروسية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. يكمن الهدف في تسهيل عودة الوقود الجديد والمستعمل من وقود مفاعل الأبحاث باليورانيوم الكثير التكثيف والمزود من قبل روسيا لإدارته والتصرف به على المدى الطويل. يوجد اليوم حوالى ٨٠ مفاعل أبحاث في العالم يحتوي على اليورانيوم الكثير التكثيف ويخضع هذا الأخير للرقابة الدولية كونه مادة يمكن استعمالها في الأسلحة^(١٢٦). في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، أعيد ١٧ كغ من اليورانيوم الروسي الكثير التكثيف إلى روسيا تحت إشراف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من مفاعل أبحاث قرب صوفيا، بلغاريا^(١٢٧). شكلت هذه الشحنة الثانية من اليورانيوم الكثير التكثيف التي أرسلت بفضل المبادرة الثلاثية. أما الأولى فأرسلت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ من رومانيا إلى روسيا.

الاتفاقية الأمريكية - الروسية لإغلاق مفاعل البلوتونيوم للعام ٢٠٠٣

في ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٣، وقعت روسيا والولايات المتحدة اتفاقية تهدف إلى حلّ المسائل العالقة الخاصة باتفاقية العام ١٩٩٤ التي تعهدت روسيا بموجبها بإيقاف مفاعلاتها الثلاثة الأخيرة التي تنتج بلوتونيوم قادراً على إنتاج أسلحة^(١٢٨). وكانت شركة ميناتوم الروسية قد انسحبت من اتفاقية العام ١٩٩٤ بحجة عجزها عن التعويض عن خسارة الحرارة والكهرباء التي تمدّهما المفاعلات إلى التجمّعات المجاورة. بموجب اتفاقية أبرمت في العام ١٩٩٧، وعدت روسيا بتحويل محاور المفاعلات النووية الموجودة في مدينتي سيفيرسك Seversk وزيليزنو غورسك Zheleznogorsk في سيبيريا من أجل تقليص إنتاج البلوتونيوم القادر على إنتاج أسلحة. ولكن، قام الخبراء الروسيون والأمريكيون بإعادة تقييم المشروع وأثبتوا أن تحويل المحور قد يهدد سلامة المفاعلات، ما من شأنه زيادة خطر الانتشار، كون المفاعلات تستعمل اليورانيوم الكثير التكثيف^(١٢٩).

«IAEA, USA, Russia Assist Bulgaria in Removal of HEU Fuel.» IAEA Press Release, 24 (١٢٦) December 2003, < <http://www.iaea.org/NewsCenter/News/2003/bulgaria20031224.html> > .

US Department of Energy, «U.S. Nonproliferation Efforts Continue as Nuclear Material is (١٢٧) Removed from Bulgaria.» Press Release PR-03-292, 24 December 2003, < http://www.energy.gov/engine/content.do?PUBLIC_ID=14704&BT_CODE=PR_PRESSRELEASES&TT_CODE=PRESSRELEASE > .

US Department of Energy, «U.S. and Russia Agree to Plan to Shutdown 3 Remaining Russian (١٢٨) Plutonium Production Reactors.» Press Release PR-03-055, 12 March 2003, < http://www.energy.gov/engine/content.do?PUBLIC_ID=12877&BT_CODE=PR_PRESSRELEASES&TT_CODE=PRESSRELEASE > .

C. Kucia, «US, Russia Agree to Plutonium Reactor Shutdown.» *Arms Control Today*, vol. (١٢٩) 33, no. 3 (April 2003), p. 39.

وفقاً لوزارة الطاقة الأمريكية، تعاني هذه المفاعلات «من عيوب في التصميم والأجهزة والمعدات وهي تعتبر من أكثر المفاعلات خطورة في العالم». «الولايات المتحدة وروسيا توافقان على إيقاف المفاعلات الروسية الثلاثة الأخيرة المنتجة للبلوتونيوم». انظر: المصدر نفسه.

بموجب أحكام اتفاقية العام ٢٠٠٣، سيتم إغلاق المفاعلات الثلاثة المنتجة للبلوتونيوم. ستمول الولايات المتحدة عملية تجديد مصنع الوقود الحفري في سفيرسك Seversk، ما سيسمح كلية بإغلاق المفاعلين الموجودين في هذه المدينة في عام ٢٠٠٨؛ كما أنها ستمول عملية بناء مصنع وقود أحفوري جديد في زيليزنوغورسك Zheleznogorsk، من المتوقع أن يفتح أبوابه في العام ٢٠١١ عندما يتم إغلاق المفاعل الأخير. ستكون روسيا مسؤولة عن تكاليف تفكيك المفاعلات^(١٣٠). إن الاتفاقية الجديدة هي جزء من البرنامج الأمريكي-الروسي للقضاء على إنتاج البلوتونيوم القادر على إنتاج أسلحة^(١٣١).

IX استنتاجات

أدت تطورات العام ٢٠٠٣ إلى تعزيز الدعوة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي من أجل معالجة ثغرات نظام حظر انتشار الأسلحة. تخفف هذه الثغرات من حدة المشاكل التقنية - أي صعوبة إنتاج أو شراء المواد الانشطارية التي تستعمل في الأسلحة - التي يركز عليها النظام. سلطت الأضواء على إحدى أبرز أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: أي الضمانة المنصوص عليها في المادة ٤ من هذه المعاهدة التي تتمتع بموجبها جميع الدول غير النووية بحق «غير قابل للتحويل» في استيراد وتطوير مواد وتكنولوجيات معدة للاستعمال في إطار برامج طاقة نووية مدنية. وأشار العديد من المراقبين إلى أن برامج كوريا الشمالية وإيران النووية تبين بوضوح الثغرة التي تحدثها المادة ٤ في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إذ تسمح للدول تأسيس منشآت دورة البترول وبالتالي تصنيع أسلحة نووية تحت ستار برامج طاقة نووية مدنية. من أجل معالجة هذه الثغرة، ظهرت فكرة الحد من أنشطة تكثيف اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم لأغراض البرامج النووية المدينة وحصرتها بمجموعة صغيرة من منشآت شفافة تعنى بدورة الوقود النووي وتعمل تحت إشراف المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية^(١٣٢). وقد تضاف إلى هذه الإجراءات برامج دولية جديدة ترمي إلى إدارة الوقود المستعمل والمخلفات النووية والتصرف بها.

كما ساهمت تطورات العام ٢٠٠٣ في إبراز المشكلة المستعصية التي تتمثل باستعداد بعض الدول أو العلماء لبيع تكنولوجيات نووية وتصاميم على غرار تلك التي اشترتها إيران وليبيا وكوريا الشمالية، ما أدى إلى اعتماد استراتيجيات ومبادرات جديدة لمكافحة انتشار

(١٣٠) انظر الهامشين رقمي (١٢٨) و (١٢٩) أعلاه.

(١٣١) للمزيد من المعلومات حول البرنامج، انظر: US National Nuclear Security Administration, Office of Defense Nuclear Nonproliferation, «Elimination of Weapons Grade Plutonium Production (EWGPP)», < <http://www.nnsa.doe.gov/na-20/ewgpp.shtml> > .

(١٣٢) انظر مثلاً: M. ElBaradei, «Towards a Safer World», *Economist* (18 October 2003), pp. 43-44.

الأسلحة وضبط «انتشار ثانوي»، بحيث يعاد تصدير التكنولوجيات والمواد النووية المكتسبة بصورة غير شرعية. كما استؤنفت المحادثات حول إمكانية فرض عقوبات على الحكومات التي تسمح بهذه التصديرات، حتى ولو كانت الجهة المصدرة شركة خاصة تعمل خارج القانون وذلك، لإرغام هذه الحكومات على ضبط العلماء ورجال الأعمال المارقين.

أظهرت مواطن الضعف هذه التي يعاني منها نظام حظر انتشار الأسلحة النووية الحاجة الماسة إلى إنعاش النظام وتعزيزه. ويشمل ذلك العمل على ردم الهوات في اتفاقيات الضمانات وضبط التصديرات ومعالجة الثغرات التي استفاد منها بعض الدول في الماضي. في الوقت نفسه، وكما يتبين من الحوادث في إيران وليبيا، يجب أن تترافق هذه الخطوات بالتزام متجدد بالمقاربات المتعددة الوظائف الرامية إلى مواجهة تحديات انتشار الأسلحة التي تستعمل جميع المستندات السياسية والاقتصادية والعسكرية المتوفرة لدى المجتمع الدولي.

الملحق رقم ١٥ - أ القوى النووية العالمية

هانس م. كريستنسن

I مقدمة

على الرغم من الجهود التي بذلت خلال السنوات الخمسين الأخيرة والرامية إلى خفض ومن ثم إزالة الأسلحة النووية في العالم ومن تعهدات الأطراف الذين وقعوا معاهدة العام ١٩٦٨ لحظر انتشار الأسلحة النووية^(١) من أجل تحقيق هذا الهدف، لا تزال الدول الخمس التي وصفتها المعاهدة بالدول النووية - الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة - تنشر أكثر من ١٦,٠٠٠ سلاح نووي (انظر الجدول رقم ١٥ أ-١). ويتبين من إحصاء جميع الرؤوس الحربية - المنتشرة والاحتياطية والرؤوس الحربية المخزونة أكانت جاهزة للاستعمال أم لا ومحاور البلوتونيوم الاحتياطية - أن الدول النووية الخمس تملك رؤوساً حربيةً يصل عددها الإجمالي إلى ٣٦,٥٠٠.

باشرت الولايات المتحدة بتنفيذ اتفاقية إعادة النظر في الوضع النووي Nuclear Posture Review التي تطال جميع أوجه الوضع النووي الأمريكي: صواريخ باليستية جديدة، غواصات استراتيجية، قاذفات بعيدة المدى، أسلحة نووية، منشآت لإنتاج الأسلحة النووية وأنظمة ضبط وإدارة الأسلحة النووية^(٢). في هذا السياق، طورت روسيا قواتها النووية وشرعت تغيير بنية قواتها بموجب معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية

(١) أصبحت معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية نافذة في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠؛ ثم تم تمديدها إلى تاريخ غير محدد خلال مؤتمر تمديد ومراجعة معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في العام ١٩٩٥.

(٢) «Nuclear Posture Review [excerpts], Submitted to Congress on 31 December 2001.» 8 January 2002, < <http://www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dod/npr.htm> > .

الأمريكية-الروسية SORT Treaty^(٣) من خلال سحب عوضاً عن تفكيك صواريخها الباليستية العابرة القارات ICBMs المجهزة بمركبات متعددة قابلة للتصويب بشكل مستقل وللإسترداد MIRVed، وتنوي نشر رؤوس حربية مجهزة بمركبات متعددة قابلة للتصويب بشكل منفصل وللإسترداد على عدة أنظمة جديدة. ويبين الجدولان رقما ٢١١٥ و ٣١١٥ تكوين القوى النووية الأمريكية والروسية المنتشرة.

إن مجموعة الأسلحة النووية التي تمتلكها المملكة المتحدة وفرنسا والصين أقل بكثير من مجموعات الأسلحة النووية الروسية والأمريكية، غير أن هذه الدول الثلاث تقوم اليوم بتحديث قواتها وتبقى ملتزمة بعدم استعمال أسلحتها النووية. ترد معلومات حول مركبات الإطلاق البريطانية والفرنسية والصينية وحول مخزونها الاحتياطي من الرؤوس الحربية النووية في الجداول أرقام ٤١١٥ و ٥١١٥ و ٦١١٥. ليس من الواضح ما إذا كانت الصين تنوي نشر عدد أكبر من القوى النووية الاستراتيجية أو إن كانت تخطط لنشر قوة من الحجم عينه ولكن أكثر حداثة. تطور فرنسا اليوم وتنشر جيلاً جديداً من الغواصات المجهزة بصواريخ باليستية نووية والصواريخ الباليستية التي تطلق من غواصات والأسلحة النووية التي تطلق في الجو. يبلغ المخزون الاحتياطي البريطاني من الأسلحة النووية ما دون ٢٠٠ رأس حربي بقليل والمملكة المتحدة هي الوحيدة من بين الدول النووية الخمس التي لا تطور أسلحة نووية جديدة^(٤).

II القوى النووية الأمريكية

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بلغ المخزون الأمريكي من الرؤوس الحربية النووية ٧,٠٠٦ رؤوس حربية نووية جاهزة للاستعمال، منها ٥,٨٨٦ رأساً حريباً نووياً استراتيجياً و ١,١٢٠ غير استراتيجي وتألف الاحتياطي من ٣٧٠ رأساً حريباً. ما يعني أن الولايات المتحدة تخلصت من ٣١٤ رأساً حريباً جاهزاً للاستعمال مقارنة بالعام ٢٠٠٣ وذلك، نتيجة لخفض عدد الصواريخ الباليستية. إضافة إلى ذلك، خزنت الولايات المتحدة ٣٠٠٠ رأس حربي.

باشرت الولايات المتحدة تنفيذ قرارات اتفاقية إعادة النظر في الوضع النووي التي تهدف إلى تخفيض عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنتشرة إلى ١,٧٠٠-٢,٢٠٠ قبل نهاية

(٣) للاطلاع على نص هذه المعاهدة: < http://www.state.gov/t/ac/trt/18016.htm > ؛ أصبحت المعاهدة نافذة في ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣. للمزيد من المعلومات حول نتائج المعاهدة، انظر: «Special Section,» *Arms Control Today*, vol.32, no. 5 (June 2002), pp. 3-23.

(٤) للمزيد من المعلومات حول أحدث التطورات في مجال القوى النووية العالمية، انظر: H. M. Kristensen and S. N. Kile, «World Nuclear Forces,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford University Press: Oxford, 2003), pp. 610-627, and previous editions of the SIPRI Yearbook.

العام ٢٠١٢ بثلاث مراحل. لم تفرض اتفاقية إعادة النظر في الوضع النووي ومعاهدة الحد من الأعمال العدوانية الاستراتيجية تخفيضات جديدة مقارنة بمبادرة ضبط الأسلحة السابقة. شملت تغييرات القوى في العام ٢٠٠٣ عملية تنفيذ التخفيضات المقررة من قبل إدارات أخرى والمباشرة ببرامج تحديث الأسلحة المنصوص عليها في اتفاقية إعادة النظر في الوضع النووي. من المتوقع أن تنتهي الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٤ من وضع خطة لإدارة المخزون تتعلق بتركيبة مجموعة الأسلحة النووية الأمريكية المستقبلية.

الجدول رقم ١٥ أ-١ القوى النووية العالمية حسب عدد الرؤوس الحربية المنتشرة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

البلد	الرؤوس الحربية الاستراتيجية	الرؤوس الحربية غير الاستراتيجية	إجمالي الرؤوس الحربية
الولايات المتحدة	٥,٨٨٦	١,١٢٠	٧,٠٠٦
روسيا	٤,٤٢٢	٣,٣٨٠	٧,٨٠٢
المملكة المتحدة	١٨٥	-	١٨٥
فرنسا	٣٤٨	-	٣٤٨
الصين	٢٨٢	١٢	٤٠٢
الهند	-	-	٣٠-٤٠
الباكستان	-	-	٣٠-٥٠
إسرائيل	-	-	(حوالي ٢٠٠)
المجموع			حوالي ١٦,٠٣٣

أ- يتألف إجمالي المخزون الأمريكي، بما في الاحتياطي، من ١٠,٤٠٠ رأس حربي. يضاف إلى ذلك ٥,٠٠٠ قلب بلوتونيوم مخزن كاحتياطي استراتيجي في حين تشكل قلوب البلوتونيوم الأخرى (٧,٠٠٠) معظم الـ ٣٤ طناً من البلوتونيوم الذي يمكن أن يصنع سلاحاً والذي يمثل الفائض الذي صرحت عنه الولايات المتحدة.

ب - يتألف إجمالي المخزون الروسي من ١٧,٠٠٠ رأس حربي، ٩,٢٠٠ منها مخزن و/أو ينتظر التفكيك.
ج- يعتقد أن الهند وباكستان وإسرائيل لم تنشر سوى جزء من مخزونها.
من الصعب جداً جمع معلومات حول مجموعة الأسلحة النووية الموجودة في الهند وباكستان وإسرائيل - وهي دول لم توقع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - والمعلومات المتوفرة محدودة جداً وغالباً ما تكون متناقضة. وتعرض الجداول أرقام ٧١٥ و ٨١٥ و ٩١٥ التقديرات الحالية لحجم مخزون هذه الدول من الأسلحة النووية ومعلومات حول أنظمة نقل الأسلحة النووية المحتملة.
تمثل الأرقام الواردة في الجداول تقديرات تركز على المعلومات المتوفرة وتتضمن بعض الشكوك كما هو محدد في الحواشي.

الأسلحة النووية الاستراتيجية

قامت الولايات المتحدة بإزالة ١٧ صاروخاً باليستياً بين القارات في العام ٢٠٠٣ مع تفكيك صواريخ بيسكيير (MX) Peacekeeper الباليستية العابرة للقارات. في أوائل العام ٢٠٠٤، بقي فقط ٢٩ صاروخاً جاهزاً للاستعمال من أصل ٥٠.

تم تخزين الرؤوس الحربية الـ ١٧٠ W87 من صواريخ البيسكيير المفككة وستحل مكان الرؤوس الحربية W62 على صواريخ مينوتمان Minuteman الباليستية بين القارات ابتداء من السنة المالية ٢٠٠٦. من المتوقع أن يتم إلغاء الرأس الحربي W62 في العام ٢٠٠٩. في العام ٢٠٠٣، استمر العمل على تحديث أنظمة توجيهه ودفع صواريخ مينوتمان الباليستية بين القارات.

تنوي الولايات المتحدة تركيب رؤوس حربية متعددة على بعض الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. عوضاً عن نشر ٥٠٠ رأساً حريبياً على ٥٠٠ صاروخ بحلول العام ٢٠٠٧، كما كان ذلك مخططاً له بموجب معاهدة ستارت ٢ START II التي تم التخلي عنها^(٥)، تنوي وزارة الدفاع الأمريكية وضع ٨٠٠ رأس حربي على صواريخ مينوتمان وفقاً لأحكام معاهدة الحد من الأعمال العدوانية الاستراتيجية الأمريكية-الروسية^(٦).

في العام ٢٠٠٣، تم اختبار إطلاق أربعة صواريخ باليستية العابرة للقارات: ثلاثة صواريخ مينوتمان III Minuteman III باليستية العابرة للقارات، كل واحدة منها تحمل ثلاث مركبات استرداد صاروخ بيسكيير Peacekeeper باليستي بين القارات مزود بثماني مركبات استرداد. كان الهدف من إطلاق البيسكيير التحقق من دقة الصاروخ وجدارته بأن يعول عليه على الرغم من أنه تم التخلي عنه.

في العام ٢٠٠٢، أصدرت قيادة الأسطول الجوي الحربي الأمريكي بياناً جديداً بالحاجة إلى مهمة Mission Need Statement هدفها بناء قوة ردع استراتيجية أرضية تسمح بالمباشرة باستبدال المينوتمان ٣ بحلول العام ٢٠٢٠. جاء في البيان تأكيد على أن الأسلحة النووية «سيبقى لها دور فريد وضروري في سياسة الأمن الأمريكية» وأن قوة ردع نووية

(٥) صادقت الهيئتان التشريعتان الروسية والأمريكية على المعاهدة الأمريكية - الروسية للعام ١٩٩٣ حول تخفيض الحد من انتشار الأسلحة العدوانية الاستراتيجية غير أنها لم يتصبح نافذة. فضلاً عن ذلك، في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، ورداً على انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة ABM التي أصبحت نافذة في ١٣ حزيران/يونيو، صرحت روسيا بأنها لن تكون ملزمة بعد ذلك بمعاهدة ستارت ٢ START II.

A. J. Herbert, «The Future Missile Force,» *Air Force Magazine*, vol. 86, no. 10 (October 2003), p. 67, and

وزارة الدفاع الأمريكية، الشؤون العامة، مقابلة مع المؤلف.

أرضية يعتمد عليها وفعالة «تكون جاهزة» «بعد العام ٢٠٢٠» قادرة على تهيئة الولايات المتحدة لمواجهة مستقبل غامض بفضل قدرات ردعية نووية ذات تفوق نوعي في الفترة الممتدة بين العام ٢٠٢٠ والعام ٢٠٤٠^(٧). في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بدأت قيادة الأسطول الجوي الحربي الأمريكي تستدرج العروض لبناء الجيل التالي من قوة ردع استراتيجية أرضية متطورة لاستبدال المينوتمان ٣ في العام ٢٠١٨.

في العام ٢٠٠٣، بلغ عدد الغواصات المجهزة بصواريخ باليستية نووية ١٥ غواصةً من أصل ١٦، إذ تم سحب الغواصة الثالثة من أربع أقدم غواصات من الخدمة الاستراتيجية (USS جورجيا) لتستعمل في مهمات غير نووية. إضافة إلى تغيير وجهة استعمال هذه الغواصات الأربع، يتم حالياً تحديث أربع غواصات مجهزة بصاروخ ترايدنت ١ (C-1 Trident I) 4 الباليستي المطلق من غواصة لتحمل صاروخ ترايدنت ٢ (D-5 Trident II) الأحدث والأقوى والأكثر دقة. حتى الآن، تم تغيير وجهة استعمال غواصتين (USS آلاسكا وUSS نيفادا) كما سيتم تغيير وجهة استعمال غواصتين أخريين في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ (USS هنري م. جاكسون وUSS ألباما، على التوالي). وبوشر حالياً بتمديد مدة حياة صاروخ D-5 لكي يتماشى مع مدة الحياة المطولة لغواصات الأسطول البحري الأمريكي لغاية العام ٢٠٤٠. في العام ٢٠٠٣، بدأت قيادة الأسطول البحري الأمريكي باستدراج العروض لتطوير صواريخ باليستية متوسطة المدى جديدة لغواصات مستقبلية.

في العام ٢٠٠٣، تم اختبار إطلاق صاروخين باليستيين مطلقين من غواصة في المحيط الأطلسي: الأول من غواصة USS مين (Maine (SSBN-741) في ٢٣ نيسان/أبريل والثاني من غواصة USS ماريلاند (Maryland (SSBN-738) في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. في اختبار نيسان/أبريل، كانت مركبة الاسترداد W76-1/Mk 4 الجديدة مزودة بصمام صُمم ليمنح الرأس الحربي قدرة انفجار سطحية. بفضل نظام توجيه جديد يتم تطويره لتزويد مركبات استرداد الصواريخ الباليستية المطلق من غواصة بدقة مطابقة لدقة نظام تحديد الموقع على الكرة الأرضية Global Positioning System (أقل من ١٠ أمتار)، سيساهم برنامج التحديث في تعزيز قدرة الرأس الحربي W76 الذي يبلغ وزنه ١٠٠ كيلوطن إلى حد بعيد.

الأسلحة النووية غير الاستراتيجية

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، كانت الولايات المتحدة تملك ١,١٢٠ رأساً حريباً نووياً غير استراتيجي. تألفت هذه الرؤوس من ٨٠٠ قذيفة جاذبية B61 من ثلاثة أنواع ومن ٣٢٠

US Department of the Air Force, HQ, Air Force Space Command/Data Records (V) Management, «Final Mission Need Statement (MNS), AFSPC001-00: Land-Based Strategic Nuclear Deterrent,» *Acquisition Category One (ACATI)*, 18 January 2002, p. 2.

رأساً حربياً W80-0 لصواريخ «توهاموك» أرضية طوافة Tomahawk Land-attack Cruise Missiles. على الرغم من كثرة الرؤوس الحربية غير الاستراتيجية، لا تنص اتفاقية إعادة النظر في الوضع النووي للعام ٢٠٠١ ومعاهدة الحد من الأعمال العدوانية الاستراتيجية الأمريكية-الروسية على أي إجراءات بشأنها.

في العام ٢٠٠٣، قررت وزارة الدفاع الأمريكية استعمال صواريخ «توهاموك» مزودة بأسلحة نووية لنشرها على بعض الغواصات الهجومية فئة لوس أنجلس Improved Los Angeles and Virginia Class Attack Submarines. نتيجة لذلك، من المتوقع أن تمدد حياة الصواريخ والرؤوس الحربية W80-0 لتدوم لغاية العام ٢٠٤٠. عادة، لا تستعمل صواريخ «توماهوك» الأرضية الطوافة في البحر ولكن، في حال أمر بذلك، يمكن نشرها على غواصات حربية في غضون ٣٠ يوماً فقط.

إن القنابل النووية غير الاستراتيجية B61 التي يبلغ عددها ٨٠٠ قنبلة مخصصة للإطلاق بواسطة طائرات أمريكية ومخصصة لحلف شمال الأطلسي. هناك ٥٠٠ قنبلة أخرى مخزنة. نشرت حوالي ١٥٠ قنبلة B61 في تسع قاعدات جوية في ست دول أوروبية عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي (بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، تركيا والمملكة المتحدة) وهي الأسلحة النووية الأمريكية الوحيدة التي لا تزال منتشرة في قواعد متقدمة (إلى جانب الصواريخ الطويلة المدى المحمولة على غواصات (SSBN)). تشمل الطائرات العائدة لدول منظمة حلف شمال الأطلسي غير النووية التي يعد إليها بمهام هجوم نووي بواسطة أسلحة أمريكية الطائرات النووية البلجيكية والهولندية F-16، وقاذفات القنابل تورنادو Tornado الألمانية والإيطالية. انتهت عملية تحسين امتدت على ست سنوات لجميع القذائف من طراز B61-3/4/10 في أوروبا؛ وكان الهدف من ذلك زيادة «سلامة الأسلحة وضبط استعمالها».

الأبحاث حول أسلحة نووية جديدة

في العام ٢٠٠٣، سمح الكونغرس بتمويل لمتابعة الأبحاث الهادفة إلى تطوير سلاح نووي جديد يخرق الأرض ليحل محل أو يعزز القنبلة B61-11 الموجودة حالياً والتي أدخلت في العام ١٩٩٧. نصت اتفاقية إعادة النظر في الوضع النووي للعام ٢٠٠١ على الحاجة لتحسين القدرة على تدمير المنشآت الموجودة في عمق الأرض والمجهزة بأسلحة نووية وتدرس وزارة الدفاع الأمريكية حالياً عملية تحويل القنبلة النووية B61 أو B83 إلى خارق نووي قوي. Robust Nuclear Earth Penetrator في العام ٢٠٠٣، وافق الكونغرس أيضاً على طلب إدارة بوش دراسة برامج أسلحة نووية متطورة، بما فيه الأسلحة النووية الخفيفة الأثر (أقل من ٥ كيلوطن)^(٨).

(٨) انظر الفصل ١٥ من هذا الكتاب.

إدارة مخزون الرؤوس الحربية النووية

يتألف المخزون الأمريكي من فئتين من الرؤوس الحربية النووية. تتضمن الفئة الأولى الرؤوس الحربية النووية السليمة الجاهزة للاستعمال والمخزنة مع جميع مكوناتها التي تكون إما موضوعة على أنظمة نقل جاهزة أو قابلة للانتشار خلال وقت قصير نسبياً. تتضمن الفئة الثانية الرؤوس الحربية النووية غير الجاهزة للاستعمال المخزنة كاحتياطي لوقت طويل بعد إزالة مكوناتها المحدودة العمر (الترتيوم tritium).

أشارت اتفاقية إعادة النظر في الوضع النووي إلى فئة فرعية جديدة من الرؤوس الحربية الجاهزة للاستعمال - قوة الرد - التي تتألف من رؤوس حربية سليمة أزيلت من الخدمة الفاعلة ولا تزال قابلة للتركيب بسرعة نسبياً على الصواريخ الباليستية والطائرات. تعتبر الرؤوس الحربية W87 المستخرجة من صواريخ بيسكيبر الباليستية بين القارات والرؤوس الحربية W76 المستخرجة من غواصات ترايدنت التي غُيرت وجهة استعمالها من بين سلاح قوة الرد. بما أن اتفاقية إعادة النظر في الوضع النووي ستبقى نافذة خلال السنوات العشر المقبلة، سيفوق عدد الرؤوس الحربية غير الجاهزة عدد الرؤوس الحربية الجاهزة بثلاثة أمثال تقريباً.

إضافة إلى حيازتها على ما يقارب ١٠,٤٠٠ رأس حربي سليم نشط وغير نشط، تحتفظ الولايات المتحدة بحوالي ٥,٠٠٠ نواة بلوتونيوم في مصنع بانتكس Pantex في تكساس كاحتياطي استراتيجي. كما تحتفظ بالعدد عينه تقريباً من المجموعات المعلّبة (أسلحة نووية حرارية ثانوية) في مصنع أوك ريدج Oak Ridge Y-12 في ولاية تينيسي.

تشكل نوى البلوتونيوم الأخرى (٧,٠٠٠) الموجودة في مصنع بانتكس Pantex معظم الـ ٣٤ طناً من البلوتونيوم القادر على إنتاج سلاح والذي يمثل الفائض الذي صرحت عنه إدارة الرئيس كلينتون. استخرجت نوى البلوتونيوم هذه وعددها ١٢,٠٠٠ من رؤوس حربية مفككة. في أواخر العام ٢٠٠٣، تم تفكيك آخر رأس حربي W79، ما أنهى عملية إزالة جميع قذائف المدفعية النووية الأمريكية المقررة من قبل إدارة الرئيس جورج بوش في ١٩٩١.

يطبق اليوم برنامج يهدف إلى إعادة تخريم نوى البلوتونيوم الـ ١٢,٠٠٠ في مصنع بانتكس لتخزينها على المدى الطويل واستؤنفت عملية إنتاج صغيرة الحجم لنوى البلوتونيوم في مختبر لوس ألاموس القومي Los Alamos National Laboratory. وتخطط إدارة بوش لبناء منشأة حديثة قادرة على إنتاج ما بين ٢٥٠ و ٩٠٠ نواة بلوتونيوم في السنة.

الجدول رقم ١٥ أ-٢
القوى النووية الأمريكية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

النوع	التسمية	المنتشرة منها	سنة الانتشار	المدى (كم) ^أ	الرؤوس الحربية × زنتها	الرؤوس الحربية
القوى الاستراتيجية						
قاذفات القنابل ^ب						
B-52H	Stratofortress	٥٦/٩٣	١٩٦١	١٦,٠٠٠	٥ صواريخ طوافة مطلقة في الجو ١٥٠ كط	٤٣٠
					٥ صواريخ طوافة مطلقة في الجو ١٥٠ كط	٤٣٠ ^ج
B-2	Spirit	١٦/٢١	١٩٩٤	١١,٠٠٠	قاذف	٨٠٠ ^د
المجموع الفرعي		٧٢/١١٤				١,٦٦٠
الصواريخ الباليستية العابرة للقارات						
Minuteman III					LGM-30G	
	Mk-12	٥٠	١٩٧٠	١٣,٠٠٠	٣ × ١٧٠ كط	١٥٠
		١٥٠			٣ × ١٧٠ كط ^{هـ}	١٥٠
	Mk-12A	٣٠٠	١٩٧٩	١٣,٠٠٠	٣ × ٣٥٥ كط	٩٠٠
LGM-118A	MX/ Peacekeeper ^و	٢٩	١٩٨٦	١١,٠٠٠	١٠ × ٣٠٠ كط	٢٩٠
المجموع الفرعي		٥٤٠				١,٤٩٠
الغواصات/الصواريخ الباليستية المطلقة من غواصة ^ز						
UGM-96A	Trident I (C-4)	٧٢	١٩٧٩	٧,٤٠٠	٦ × ١٠٠ كط	٤٣٢
UGM-133A	Trident II (D-5)	٢٨٨				
	Mk-4	-	١٩٩٢	< ٧,٤٠٠	٨ × ١٠٠ كط	١,٩٢٠
	Mk-5	-	١٩٩٠	< ٧,٤٠٠	٨ × ٤٧٥ كط	٣٨٤
المجموع الفرعي		٣٦٠				٢,٧٣٦
المجموع الفرعي الاستراتيجي						٥,٨٨٦
القوى غير الاستراتيجية						
B61-3, -4, -10		-	١٩٧٩	-	٣, -٠, ١٧٠ كط	٨٠٠

يتبع

تابع

صواريخ توماهوك طوافة مطلقة من غواصة	٣٢٠	١٩٨٤	٢,٥٠٠	١ × ٥ - ١٥٠ كط	٣٢٠
المجموع الفرعي غير الاستراتيجي	١,١٢٠				
المجموع	٧,٠٠٦ ط				

أ- حدّد مدى السفينة الهوائية لأغراض تصويرية فقط؛ يختلف المدى الفعلي وفقاً لنوع الرحلة وحمولة الأسلحة

ب- إن الرقم الأول في المنتشرة منها هو عدد الـ B-52H الإجمالي في المخزون، بما فيه تلك المعدة للتدريب والاختبار والسند. إن الرقم الثاني هو الجردة الأولية لمهمة السفينة الهوائية، أي عدد السفن الهوائية التي تعهد بمهام نووية وتقليدية خلال الحرب.

ج- هناك ٤٠٠ صاروخ طواف مطلق في الجو في المخزون.

د - متوفر للـ B-52H والـ B-2A.

هـ - تم تخفيض عدد الرؤوس الحربية W62 الموجودة على صواريخ Minuteman III الـ ١٥٠ من ٣ إلى ١ في 90th Space Wing في F.E. Warren AFB.

و- بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تم تفكيك ٢١ صاروخ بيسكبير Peacekeeper البالستية بين القارات. ومن المتوقع أن يتم تفكيك ١٣ صاروخاً آخر قبل نهاية السنة المالية ٢٠٠٤ (أي قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) وأن تفك الصواريخ الـ ١٦ المتبقية خلال السنة المالية ٢٠٠٥.

ز - من أصل ثماني غواصات مجهزة بصواريخ باليستية نووية متمركزة في بانغور Bangor، ٤ قيد التحويل إلى غواصات مجهزة بصواريخ موجهة نووية، واثنتين منها تم تركيبها مع الصاروخ ترايدنت Trident D-5 البالستي المطلق من غواصة. في أواخر العام ٢٠٠٢، نقلت غواصتان مجهزتان بصواريخ D-5 باليستية نووية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي وسيليهما ثالث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. سيتم تحسين الغواصتين المتبقيتين المجهزتين بصواريخ C-4 باليستية نووية بواسطة صواريخ باليستية D-5 المطلق من غواصة خلال السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي. استناداً إلى قواعد الاحتمال المنصوص عليها في معاهدة ستارت ١، تعد صواريخ C-4 كأنها لا تحمل أكثر من ٦ رؤوس نووية غير أن صواريخ D-5 لا تزال تعد كأنها تحمل ٨ رؤوس حربية.

ح - لم تعد صواريخ توماهوك الأرضية الطوافة منتشرة مع الأسطول بل أصبحت تخزن على الأرض.

ط- هناك ٣٨٠ رأساً حريباً آخر مخزنة كاحتياطي و ٣٠٠٠ رأس حربي سليم في المخزون.

المصادر: وزارة الدفاع الأمريكية، تقارير مختلفة بالموازنة؛ وزارة الطاقة الأمريكية، تقارير مختلفة بالموازنة؛ وزارة الخارجية الأمريكية، مذكرات تفاهم معاهدة ستارت ١ START I TREATY، من ١٩٩٠ لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ قيادة الأسطول البحري الحربي، مقابلات شخصية مع المؤلف؛ وزارة الدفاع الأمريكية، تقارير متعددة بالموازنة؛ مستندات مختلفة تم الحصول عليها بموجب قانون حرية المعلومات؛ «NRDC Nuclear Notebook»، نشرة العلماء الذريين، أعداد مختلفة؛ وتقديرات المؤلف.

III القوى النووية الروسية

في أوائل العام ٢٠٠٤، قُدّر عدد الرؤوس الحربية النووية العاملة في روسيا بـ ٧,٨٠٠، ٤,٤٠٠ منها رؤوس حربية جوية استراتيجية، و ٢,٤٠٠ منها رؤوس حربية جوية غير استراتيجية، ما يشكل زيادة تبلغ ٣٣٠ رأساً حريباً تقريباً خلال العام ٢٠٠٣،

نتيجة لسحب حوالي ٧٠ صاروخاً باليستياً عابراً للقارات من الخدمة العملية.

غير أن التقديرات حول المخزون النووي الروسي (الجهاز وغير الجهاز للاستعمال)، ولاسيما حول مجموعة الأسلحة غير الاستراتيجية، تلفها بعض الشكوك. يقدر عدد الأسلحة النووية السوفياتية في العام ١٩٩١ بحوالي ٣٠,٠٠٠ سلاح، زائد أو ناقص بضعة آلاف. تشير تقديرات وزارة الدفاع الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) إلى أن روسيا قد فككت أكثر بقليل من ١,٠٠٠ رأس حربي في السنة خلال التسعينيات؛ أي أنه تم تفكيك أكثر من ١٠,٠٠٠ رأس حربي بعد ١٩٩١. وفي حال استمر هذا التوجه، قد يتألف مجموع الأسلحة الروسية من ١٧,٠٠٠ سلاح نووي، زائد أو ناقص بضعة آلاف. مع ٧,٨٠٠ سلاح يعتبر جاهزاً للاستعمال، تمثل الأسلحة الـ ٩,٢٠٠ المتبقية أسلحة مخزنة من المتوقع أن يتم تفكيكها كلياً أو جزئياً.

في العام ٢٠٠٣، أشار بعض الوقائع إلى أن روسيا تجدد صواريخها الباليستية بين القارات. تمثلت أبرز وأهم التطورات بتصريح الرئيس بوتين في تشرين الأول/أكتوبر عن قرار بنشر «عشرات» من صواريخ الـ SS-19 المجهزة «بمئات الرؤوس الحربية»^(٩). سيتم نشر هذه الصواريخ في العام ٢٠١٠ وستبقى على هذه الحال لغاية نهاية العام ٢٠٣٠، ربما في قاعدتي تاريشكيفو Tarishchevo وكوزيلسك Kozelsk. وقد سبق هذا القرار تصريح في العام ٢٠٠٢ بأن روسيا ستحافظ على صاروخ الـ SS-18 المزود بعشرة رؤوس حربية «خلال ١٠ أو ١٥ سنة» (أي لغاية العام ٢٠١٣ أو ٢٠١٨)، في حين كان من المفترض تفكيكه بموجب معاهدة ستارت ٢^(١٠). كما جاء في تقارير عديدة أن روسيا باشرت بتطوير صاروخ باليستي بين القارات جديد وزن ٤,٤ طنًا وقادر على حمل لغاية ١٠ رؤوس حربية، من المتوقع أن يتم نشره بعيد العام ٢٠٠٩^(١١).

استمرت عملية التطوير البطيئة لصواريخ الـ SS-21 (Topol-M) الباليستية بين القارات في

Russian Federation, Ministry of Foreign Affairs, «Concluding Remarks by President (٩) Vladimir Putin at a Meeting with Russian Armed Forces Commanders, Moscow, 2 October 2003.» *Daily News Bulletin*, 3 October 2003. According to a report in *Izvestiya*, this concerns 30 missiles, and D. Litovkin, «We'll Get all of them from Capetown to Beijing.» *Izvestiya*, 21/10/ 2003.

(١٠) جاء في التصريح الأول للعام ٢٠٠٢ أن روسيا ستبقى على صواريخ الـ SS-18 لغاية نهاية العام ٢٠١٦ غير أن رئيس القوة الصاروخية الاستراتيجية قال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ان المهلة هي بين ١٠ سنوات و١٥ سنة. انظر: «Russia Plans to Keep SS-18 ICBMs for at least 10 more Years.» *Nuclear Threat Initiative/Global Security Newswire*, 18 December 2003, < http://www.nti.org/d_newswire/issues/2003_12_18.html > .

«Russia Deploys New Missile Batch.» CNN.com, 22 December 2003, < <http://edition.cnn.com/2003/WORLD/europe/12/22/russia.missiles.ap/> > , and «Russia to Continue Developing Strategic Nuclear Forces.» chinaview.cn, 23 December 2003.

العام ٢٠٠٣، مع نشر ستة صواريخ باليستية بين القارات جديدة في قاعدة تاتيشكيفو Tatishchevo الصاروخية في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر، ما رفع عدد الصواريخ الروسية SS-27 إلى ٣٦. من المتوقع أن تنتهي روسيا من تطوير النسخة النقالة الأولى لصاروخ SS-27 المجهز برأس حربي واحد في العام ٢٠٠٤. وصاروخ SS-27 النقال قادر على حمل ما بين أربعة وستة رؤوس حربية^(١٢).

تم اختبار إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات من طراز SS-27 في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣. في كانون الأول/ ديسمبر، أعلنت القيادة الروسية للصواريخ الاستراتيجية أنها تخطط لإجراء اختبارات إطلاق على ١٠ صواريخ باليستية عابرة للقارات في العام ٢٠٠٤.

الجدول رقم ١٥ أ-٣ القوى النووية الروسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

النوع	تسمية منظمة حلف شمال الأطلسي	المنتشرة منها	سنة الانتشار	المدى (كم) ^أ	الرؤوس الحربية × زنتها	الرؤوس الحربية
القوى الهجومية الاستراتيجية						
قاذفات القنابل ^ب						
Tu-95MS6	Bear-H6	٣٢	١٩٨٤	-٦,٥٠٠ ١٠,٥٠٠	6xAS-15A صواريخ طوافة مطلقه من الجو، قاذف	١٩٢
Tu-95MS16	Bear-H16	٣٢	١٩٨٤	-٦,٥٠٠ ١٠,٥٠٠	16xAS-15A صواريخ طوافة مطلقه من الجو، قاذف	٥١٢
Tu-160	Blackjack	١٤	١٩٨٧	-١٠,٥٠٠ ١٣,٢٠٠	12xAS-15B صواريخ طوافة مطلقه من الجو أو AS-16 SRAM، قذائف	١٦٨
المجموع الفرعي		٧٨				٨٧٢
الصواريخ الباليستية عابرة القارات ^ب						
SS-18	Satan	١٢٠	١٩٧٩	-١١,٠٠٠ ١٥,٠٠٠	٧٥٠-٥٠٠×١٠ كط	١٢٠٠

يتبع

«Russia Deploys Strategic Nuclear Missiles.» *New York Times* (Associated Press), 22/12/ (١٢) 2003, and «Russia Deploys New Missile Batch.» CNN (Associated Press), 22/12/ 2003.

تابع

٧٨٠	٧٥٠-٥٠٠×٦ كط	١٠,٠٠٠	١٩٨٠	١٣٠	Stiletto	SS-19
١٥٠	٥٥٠×١٠ كط	١٠,٠٠٠	١٩٨٧	١٥	Scalpel	SS-24 M1
٣١٢	٥٥٠×١ كط	١٠,٥٠٠	١٩٨٥	٣١٢	Sickle	SS-25
٣٦	٥٥٠×١ كط	١٠,٥٠٠	١٩٩٧	٣٦	(Topol-M)	SS-27
٢,٤٧٨				٦١٣	المجموع الفرعي	
الصواريخ الباليستية المطلقة من غواصة ^ب						
٢٨٨	(MIRV) كط ٢٠٠×٣	٦,٥٠٠	١٩٧٨	٩٨	Stingray	SS-N-18 M1
٤٠٠	(MIRV) كط ١٠٠×١٠	٨,٣٠٠	١٩٨٣	٤٠	Sturgeon	SS-N-20
٣٨٤	(MIRV) كط ١٠٠×٤	٩,٠٠٠	١٩٨٦	٩٦	Skiff	SS-N-23
١,٠٧٢				٢٣٢	المجموع الفرعي	
مجموع القوى الهجومية الاستراتيجية						
القوى الدفاعية الاستراتيجية						
١٠٠×١ كط / ١٠×١ كط ١٠٠			الصواريخ الباليستية ABM			
١,١٠٠	غير متوفر		Gorgon Gazelle 100			
				١,١٠٠	Grumble ^ج	
القوى الدفاعية غير الاستراتيجية						
الأرضية وغير الاستراتيجية						
قاذفات القنابل والمقاتلات						
AS-4 ASM			١٠٥	Tu-22M Backfire		
AS-16 SRAM، قذائف			٢٨٠	SU-24 Fencer		
٣,٥٤٠				٣٨٥	المجموع الفرعي	
البحرية وغير الاستراتيجية						
طائرات الهجوم						
AS-4 ASM، قذائف			٤٥	Tu-22M Backfire		
			٥٠	Su-24 Fencer		
١٩٠				٩٥	المجموع الفرعي	
الصواريخ الطوافة المطلقة من غواصة						
٢٤٠	SS-N-9, SS-N-12, SS-N-19, SS-N-21, SS-N-22					

يتبع

تابع

أسلحة ASW	
٢١٠	- الطربيدات ، SS-N-15, SS-N-16
٣,٣٨٠	مجموع القوى الدفاعية وغير الاستراتيجية
٧,٨٠٢	المجموع

أ - حدّد مدى السفينة الهوائية لأغراض تصويرية فقط؛ يختلف المدى الفعلي وفقاً لنوع الرحلة وحمولة الأسلحة.
ب - استعملت تسميات أمريكية في هذا العمود للصواريخ الباليستية الروسية بين القارات وللصواريخ الباليستية الروسية المطلقة من غواصة.

ج - استخدم الـ SA-10 Grumble ضد بعض الصواريخ الباليستية.

د - يشمل الرقم الرؤوس الحربية لجميع السفن الأرضية والبحرية، على التوالي.

المصادر: US Department of State, START I Treaty Memoranda of Understanding (MOU), 1990 through January 2004; P. L. Podvig, ed., *Russian Strategic Nuclear Forces* (Cambridge, MA: MIT Press, 2001); US Central Intelligence Agency, National Intelligence Council, «Foreign Missile Developments and the Ballistic Missile Threat through 2015,» (unclassified summary), December 2001, < http://www.cia.gov/nic/pubs/other_products/Unclassifiedballisticmissilefinal.pdf >; US Department of Defense, *Proliferation: Threat and Response*, January 2001; US Naval Institute, *Proceedings*, various issues; «NRDC Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues, and Author's estimates.

لم يتغير عدد الغواصات الروسية المجهزة بصواريخ باليستية نووية في العام ٢٠٠٣، على الرغم من أنه يجري بناء ثلاث غواصات مجهزة بصواريخ باليستية نووية من فئة Borey في مسفن سيفيرودفينسك Severodvinsk في شمال روسيا. من المتوقع أن تنتهي الغواصة الأولى من الفئة الجديدة في العام ٢٠٠٥، في حين ستنهي الغواصتان الأخريان في العام ٢٠١١ أو ٢٠١٢. ستحمل كل غواصة فئة Borey ١٢ صاروخاً باليستياً SS-N-27 (Bulava-30) بمدى يفوق ٨,٠٠٠ كم كما ستجهز برؤوس حربية بمركبات متعددة قابلة للتصويب بشكل منفصل وللاسترداد.

تم اختبار إطلاق ثلاثة صواريخ باليستية مطلقه من غواصة في العام ٢٠٠٣. أطلقت الغواصات المجهزة بصواريخ باليستية نووية Arkhangelsk من فئة Typhoon صاروخاً باليستياً SS-N-23 مطلقاً من غواصة من منطقة الأسطول الشمالي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. في ١١ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت الغواصة المجهزة بصواريخ باليستية نووية Dmitri Donskoi من فئة Typhoon المعدلة صاروخاً باليستياً مطلقاً من غواصة، ربما كان الصاروخ الجديد SS-N-27 Bulava الأبيض^(*). في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت

(*) يقع البحر الأبيض في أقصى شمال شرق روسيا، وليس البحر الأبيض المتوسط (المحذر).

الغواصة المجهزة بصواريخ باليستية نووية *Yekaterinburg* من فئة Delta IV صاروخاً بالستياً مطلقاً من غواصة، ربما كان صاروخ SS-N-23، من منطقة الأسطول الشمالي. في العام ٢٠٠٣، استأنفت قيادة الأسطول البحري الروسية دورياتها الردعية بواسطة الغواصات المجهزة بصواريخ باليستية نووية ولكن بمستوى متدن، بعد أن فشلت في إجراء دورية واحدة في العام ٢٠٠٢^(١٣).

IV القوى النووية البريطانية

تملك المملكة المتحدة حوالي ١٨٥ رأساً حربياً لأسطول يتألف من أربع غواصات ترايدنت مجهزة بصواريخ باليستية نووية، مع ١٦٠ رأساً حربياً جاهزاً للاستعمال و ٢٥ رأساً حربياً مخزوناً كاحتياطي، ما يجعل مجموعة الأسلحة البريطانية الأصغر من بين الدول الخمس التي وصفتها معاهدة حظر انتشار الأسلحة بالدول النووية.

منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢، تخضع إحدى هذه الغواصات طراز HMS Vanguard لعملية تزويد بالمواد النووية في قاعدة دفينبورت البحرية ما يترك بالتالي ثلاث غواصات فقط جاهزة للاستعمال. عند الانتهاء من عملية التزويد هذه في العام ٢٠٠٤، ستخضع الغواصة HMS Victorious للعملية عينها.

في أي وقت كان، ستحمل الغواصة البريطانية ترايدنت الوحيدة التي تقوم بدوريات حوالي ٤٠ رأساً حربياً على صواريخ ترايدنت ٢ Trident II (D-5) الأمريكية الصنع. يمكن إبحار الغواصتين الثانية والثالثة بسرعة مع الحمولة عينها، في حين قد يستغرق إبحار الغواصة الرابعة وقتاً أطول بسبب دورة التصليح والصيانة. تبقى الغواصة المبحرة في حالة «استعداد منخفضة» ويقاس «الإشعار بإطلاق النار» بأيام لا بدقائق معدودة.

تشكل المملكة المتحدة الدولة النووية الوحيدة التي عهدت علناً بـ «مهمات شبه استراتيجية» إلى غواصاتها المجهزة بصواريخ باليستية نووية. حسب ما جاء على لسان مسؤول في وزارة الدفاع، «يمثل الهجوم شبه الاستراتيجي استعمال عدد محدود ومختار من الأسلحة النووية ولكن بمستوى من العنف كاف ليقنع المعتدي الذي استخف بعزمنا وشنّ هجوماً ضدنا بوجوب وقف اعتدائه والانسحاب تحت طائلة مواجهة إمكانية هجمة استراتيجية ساحقة»^(١٤). أكد وزير الدفاع البريطاني جيف هون Geoff Hoon أمام لجنة الدفاع البرلمانية في

Kristensen and S. N. Kile, «World Nuclear Forces», p. 615, and W. Pincus, «Russia: انظر: Resumes Strategic Sub Patrols after Year off,» *Washington Post*, 5/7/2003, p.A14. A few days later this was denied by a Russian Navy spokesperson. K. Getmansky, «Nuclear Containment,» *Izvestiya*, 11/7/2003, p. 3.

D. Ormond, «Nuclear Deterrence in a Changing World: The View from a UK Perspective,» (١٤) *RUSI Journal*, vol. 141, no. 11 (June 1996), pp. 15-22.

آذار/ مارس ٢٠٠٢، أنه «على الدول المعنية» المزودة بأسلحة دمار شامل «أن تثق بأننا سنستعمل أسلحتنا النووية عند الحاجة»^(١٥).

على الرغم من أن المملكة المتحدة لا تقوم حالياً بتحديث أسلحتها الاستراتيجية، يتبع برنامجها الهادف إلى تحديث غواصات ترايدنت التي تملكها برنامج الولايات المتحدة لتحديث صاروخ الـ D-5. بموجب إعادة النظر في الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense Review للعام ١٩٩٨، ظهرت الحاجة للحفاظ على غواصات ترايدنت «لفترة تصل إلى ٣٠ سنة»، تماشياً مع مدة حياة الغواصات الأمريكية المجهزة بصواريخ باليستية نووية من فئة Ohio. جاء في الورقة البيضاء لوزارة الدفاع البريطانية أنه من المرجح أن يتوجب اتخاذ قرارات حول احتمال استبدال الترايدنت خلال الدورة البرلمانية التالية^(١٦).

الجدول رقم ١٥ أ-٤ القوى النووية البريطانية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

النوع	التسمية	المنتشرة منها	سنة الانتشار	المدى (كم)	الرؤوس الحربية × الانتاج	الرؤوس الحربية في المخزون
الصواريخ الباليستية الملقاة من غواصة						
D-5	Trident II	٤٨	١٩٩٤	< ٧,٤٠٠	١-٣ × ١٠٠ كط	١٨٥

المصادر : <http://www.mod.uk/issues/sdr/index.htm>; MOD, *Strategic Defence Review* (London: MOD, 1998); British House of Commons, *Parliamentary Debates (Hansard)*; D. Ormond, «Nuclear Deterrence in a Changing World: The View from a UK Perspective,» *RUSI Journal*, vol. 141, no. 11 (June 1996), pp. 15-22; R. S. Norris, [et al.], *Nuclear Weapons Databook*, vol. 5: *British, French, and Chinese Nuclear Weapons* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), p.9, and «NRDC Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues; and Author's estimates.

V القوى النووية الفرنسية

تضم مجموعة الأسلحة التي تملكها فرنسا ٣٤٨ رأساً حربياً يطلق من غواصات استراتيجية، وطائرات هجومية تحمل على حاملات طائرات، وقاذفات قنابل أرضية. تواصل

UK Restates Nuclear Threat,» BBC News Online, 2 February 2003, <http://news.bbc.co. (١٥)
uk/1/hi/uk_politics/2717939.stm > .

British Ministry of Defence [MOD], *Delivering Security in a Changing World: Defence* (١٦)
White Paper, vol. 1, CM 6041 (Norwich: Stationery Office, 2003), p. 9, <http://www.mod.uk/
publications/whitepaper2003/> .

فرنسا عملية تحديث قواتها النووية وفقاً لبرنامج يشمل الغواصتين الثالثة والرابعة المجهزة بصواريخ باليستية نووية من فئة Triomphant، ورأساً حربياً جديداً للصاروخ الباليستي M15 المطلق من غواصة، والصاروخ الطواف جو-أرض المتوسط المدى ASMP-A والطائرة الهجومية Rafale ذات القدرة الضاربة النووية.

تقوم القوة الردعية النووية الفرنسية بشكل أساسي على أسطول مؤلف من أربع غواصات مجهزة بصواريخ باليستية نووية جاهزة للاستعمال تنقسم إلى فئتين: اثنتان من فئة Triomphant الجديدة؛ واثنتان من فئة Redoubtable. بما أن الأخيرين مزودتان بنوعين من الصواريخ الباليستية (M4 و M45)، فهناك بالتالي ثلاث فئات من الغواصات الفرنسية المجهزة بصواريخ باليستية نووية.

تبقى ثلاث غواصات فقط جاهزة للاستعمال مع واحدة أو اثنتين «على الموقع» في المناطق المحددة للدوريات، مقابل ثلاث في أوائل التسعينيات. بما أن الغواصة الرابعة ستبقى دائماً قيد الصيانة، لا توجد سوى ثلاث مجموعات من الصواريخ المزودة بـ ٢٨٨ رأس حربي لثلاث غواصات.

يجري حالياً بناء غواصتين إضافيتين مجهزتين بصواريخ باليستية نووية من فئة Triomphant- من المتوقع أن تنتهي الأولى في أواخر عام ٢٠٠٤ والثانية في ٢٠١٠ - لاستبدال الغواصتين القديمتين. ابتداء من العام ٢٠١٠، ستصبح الغواصات الأربع من فئة Triomphant وأولها لو تريبل Le Terrible مجهزة بالصواريخ الباليستية الجديدة M51 التي هي قيد التطوير. تم اختبار إطلاق صاروخ M51 غير مسلح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. سيسمح مدى الـ M51 المطول، الذي من المتوقع أن يصل إلى أبعد من ٦٠٠ كم (ربما ٨,٠٠٠ كم)، للغواصات الفرنسية بتوسيع مناطق الدوريات ومجموعات أهدافها.

يجري نشر الصواريخ الطوافة (كروز) جو-أرض المتوسطة المدى ضمن الأسطول الحربي الجوي والبحري الفرنسي. يوجد اليوم ثلاثة أسراب من السلاح الجوي Mirage 2000N مسؤولة عن شن هجوم نووي. كما يتم نشر الصواريخ جو-أرض المتوسطة المدى على حاملات الطائرات شارل دو غول Charles de Gaulle لترمي بواسطة الطائرة المطورة Super Etendard. إن الصواريخ جو-أرض المتوسطة المدى مزودة برؤوس نووية TN-81 يبلغ وزنها ٣٠٠ كط ومداهما ٣٠٠ كم تقريباً.

يقدر عدد الصواريخ جو-أرض المتوسطة المدى والجاهزة للاستعمال التي تملكها فرنسا بحوالي ٦٠ صاروخاً. لكن، قد يكون هنالك صواريخ إضافية مخزنة وغير جاهزة للاستعمال.

الجدول رقم ١٥ أ-٥
القوى النووية الفرنسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

النوع	المنتشرة منها	سنة الانتشار	المدى (كم) أ	الرؤوس الحربية × زنتها	الرؤوس الحربية في المخزون
الطائرات الموجودة على الأرض					
Mirage 2000N	٦٠	١٩٨٨	٢,٧٥٠	٣٠٠×١ كط صواريخ جو-أرض متوسطة المدى	٥٠
الطائرات المرابطة على ناقلة					
Super Etendard	٢٤	١٩٧٨	٦٥٠	٣٠٠×١ كط صواريخ جو-أرض متوسطة المدى	١٠
الصواريخ الباليستية المطلقه من غواصة					
M4.71	١٦	١٩٨٥	٤٦,٠٠٠	١٥٠×٦ كط	٩٦
M45	٣٢	١٩٩٦	٤٦,٠٠٠	١٥٠×٦ كط	١٩٢
المجموع					٣٤٨

أ- حدّد مدى الطائرة وفقاً للمدى القتال من دون التزويد بالوقود خلال الرحلة.

ب- تم تفكيك الرؤوس الحربية M4.70 و TN-70 في العام ١٩٩٦.

ج- حدّد مدى الـ M4 والـ M45 بـ ٤,٠٠٠ كم فقط في تقرير للعام ٢٠٠١ وضع من قبل لجنة الدفاع الوطني ومجلس النواب.

المصادر : National Assembly, «Bill of Law for the 2003-2008 Military Programme,» 2002; French Ministry of Defence, «Nuclear Disarmament and Non-proliferation,» *Arms Control, Disarmament and Non-Proliferation: French Policy* (Paris: La Documentation française, 2000), chap. 3, pp. 36-56; R. S. Norris, [et al.], *Nuclear Weapons Databook*, vol. 5: *British, French, and Chinese Nuclear Weapons* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), p. 10; *Air Actualités*, various issues; *Aviation Week and Space Technology*, various issues; «NRDC Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues; and Author's estimates.

يتم حالياً تطوير صاروخ طواف جو-أرض متوسط المدى جديد سميّ ASMP-A لكي ينشر في الأسطول الحربي البحري والجوي الفرنسي لاستبدال الصاروخ ASMP في أواخر العام ٢٠٠٧. لزم عقد التطوير الذي يبلغ أكثر من ٩٢٣ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن تجرى ثلاثة اختبارات إطلاق أرضية للـ ASMP-A في العام ٢٠٠٤ تليها اختبارات إطلاق جوية من Mirage 2000N و Rafale في ٢٠٠٥-٢٠٠٦. سيكون مدى الصاروخ جو-أرض المتوسط المدى أطول بكثير وسيحمل رأساً حريباً جديداً: tête nucléaire océanique) M51.2 TNO صاروخ الـ (tête nucléaire océanique) للصواريخ الباليستية M51 المطلقه من غواصة.

سيتم دمج الصاروخ الطواف جو-أرض المتوسط المدى ASMP-A في نسخة معدلة للـ Mirage 2000N أطلق عليها اسم Mirage 2000N K3. كما سيُلجأ إلى تعديل خمسين سفينة هوائية^(١٧). لزم العقد دمج الـASMP-A بالـMirage 2000N K3 الذي يبلغ ١٧٠ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ستستبدل الطائرة Mirage 2000N K3 بـ Rafale F3 ، التي من المتوقع أن تصبح، ابتداء من العام ٢٠٠٧، قاذفة-مقاتلة متعددة الوظائف التي ستضم إلى الأسطول الحربي الجوي والبحري الفرنسي. ستقوم هذه الأخيرة بشن الهجمات الأرضية التقليدية وبالمدافع الجوي وبرمي الصواريخ جو-أرض المتوسطة المدى النووية ASMP-A.

السياسة النووية

أشار العديد من تقارير العام ٢٠٠٣^(١٨) إلى أن فرنسا حوّلت سياستها النووية إلى سياسة شبيهة بالسياسة الأمريكية - أي استهداف الدول العدائية التي تملك أسلحة نووية، كيميائية أو بيولوجية. كانت التقارير خاطئة لأن التغيير هذا في السياسة النووية حصل تدريجياً خلال التسعينيات. وأكد الرئيس جاك شيراك على ذلك مؤخراً عندما صرح في حزيران/يونيو ٢٠٠١ بأن السياسة تسمح لفرنسا «بمواجهة التحديات التي قد تكون موجهة ضد مصالحنا الحيوية من قبل أي سلطة إقليمية تملك أسلحة دمار شامل». وقال شيراك إن الأهداف المحتملة تشمل مراكز السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية. كما أكد أن «فرنسا ستبقى مخلصه لسياستها القائمة على عدم استعمال الأسلحة كما أنها تملك وستحافظ على جميع الوسائل لتصون مصداقية قوتها الردعية أمام جميع التهديدات والمخاطر الجديدة»^(١٩).

VI القوى النووية الصينية

تضم مجموعة الأسلحة التي تملكها الصين ٤٠٠ رأساً حربياً يطلق من الطائرات والصواريخ الباليستية الأرضية والصواريخ الباليستية المطلق من غواصة. كما يمكن أن يكون للصين أسلحة نووية غير استراتيجية، ربما ترمى بالمدفعية، ؛ غير أن المعلومات المتوفرة محدودة ومتناقضة.

(١٧) مجلس النواب الفرنسي، باسم الدفاع الوطني والقوات المسلحة، حول مشروع قانون حول المالية للعام ٢٠٠٤ (رقم ١٠٩٣)، المجلد ٢، الدفاع، قوة الردع النووية، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٢٧.

(١٨) L. Bryant, «Defense Strategy Seen Shifting to Pre-emption,» United Press International, (18) 28 October 2003, and J. Lichfield, «France may Allow «First Strikes» on Rogue States in Policy Shift,» *Independent*, 28/10/2003.

J. Chirac, Speech before the Institut des Hautes études de Defense Nationale, 8 June 2001. (١٩) included as Sheet 27 of «Part II: Information Sheets» to French Ministry of Defence, «Bill of Law for the 2003-2008 Military Programme,» 2000, <http://www.defense.gouv.fr/english/files/d140/fiches_integrale.pdf> .

وفقاً لتقارير وضعتها الحكومة الأمريكية، تقوم الصين حالياً بتعزيز قواها النووية، ما من شأنه زيادة عدد الصواريخ الباليستية القادرة على التساقط على الولايات المتحدة من ٢٠ إلى ٦٠ وعدد الرؤوس الحربية الموجهة ضد الولايات المتحدة إلى ٧٥-١٠٠ رأس حربي بحلول العام ٢٠١٥. ولكن، يبقى أن المعلومات حول هذا التعزيز غير دقيقة، ولاسيما أن التوقعات الأمريكية السابقة حول زيادة القوة النووية الصينية كانت غير دقيقة ومغالى فيها إلى حد بعيد.

تقوم الصين اليوم بتطوير ثلاثة صواريخ باليستية جديدة: الصاروخ الباليستي العابر للقارات النقال (DF-31 (CSS-X-10)، ونسخة مطوّرة بمدى أطول عن الـ DF-31 (المدعو DF31A أو DF-41)، والصاروخ الباليستي جولانغ ٢ Julang II (الموجة الهائلة) المطلق من غواصة. بدأ تطوير هذه الصواريخ في أواسط الثمانينيات. هناك توقعات بأن الصين ستنتشر العديد من الرؤوس الحربية على كل أو جزء من هذه الصواريخ الجديدة. كما عرف من مصادر غير موثوقة أن الصين كانت قد أطلقت في الماضي الصواريخ الباليستية DF-3 و DF-21 بين القارات بعد أن زودتها برؤوس حربية متعددة.

واجهت الصين صعوبات عدة في مجال تطوير قوة ردع نووية بحرية. إن غواصة Xia Class المجهزة بصواريخ باليستية نووية لم تصل يوماً إلى قدراتها التشغيلية الفضلى. باشرت الصين بمشروع جديد لبناء غواصة مجهزة بصواريخ باليستية نووية وقد سمي هذا المشروع Project 094. غير أن نشر هذه الغواصة لن يحصل قبل سنوات عديدة.

الجدول رقم ١٥ أ-٦ القوى النووية الصينية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

النوع	تسمية منظمة حلف شمال الأطلسي	المنتشرة منها	سنة النشر	المدى (كم)	الرؤوس الحربية × الإنتاج	الرؤوس الحربية في المخزون
الطائرات ^٣						
H-6	B-6	١٢٠	١٩٦٥	٣,١٠٠	٣-١ قذيفة	١٢٠
Q-5	A-5	٣٠	١٩٧٠	٤٠٠	١ × قذيفة	٣٠
الصواريخ الأرضية						
DF-3A	CSS-2	٤٠	١٩٧١	٢,٨٠٠	٣,٣ × مليون طن	٤٠
DF-4	٣- 	١٢	١٩٨٠	٥,٥٠٠	٣,٣ × مليون طن	١٢
DF-5A	CSS-4	٢٠	١٩٨١	١٣,٠٠٠	٥-٤ × مليون طن	٢٠

يتبع

تابع

٤٨	٣٠٠-٢٠٠×١ كط	١,٨٠٠	٨٦-١٩٨٥	٤٨	CSS-5	DF-21A
صفر	١×٩	٨,٠٠٠	٩٠٥-٢٠٠٤	-	CSS-X-10	DF-31
الصواريخ الباليستية المطلقه من غواصة						
١٢	٣٠٠-٢٠٠×١ كط	١,٧٠٠	١٩٨٦	١٢	CSS-N-3	Julang I
٢٨٢	الأسلحة الاستراتيجية					
الأسلحة غير الاستراتيجية						
١٢٠	كط منخفض	أسلحة المدفعية/ صواريخ ADM/ الصواريخ القصيرة المدى				
المجموع ٤٠٢ تقريباً						

أ - حدّد مدى الطائرات وفقاً لمدى القتال من دون التزويد بالوقود خلال الرحلة.
ب- إن جميع الأرقام المتعلقة بالطائرات القاذفة خاصة بالموديلات النووية فقط. ينشر العديد من السفن الهوائية بنسخة غير نووية. يعتبر الجدول وجود ١٥٠ قذيفة في الأسطول القاذف، بإنتاج يتراوح بين ١٠ كط و٣ ملايين طن.

المصادر: US Department of Defense (DOD), Report to Congress Pursuant to the FY 2000 National Defense Authorization Act, «Annual Report on the Military Power of the People's Republic of China,» 28 July 2003; US National Intelligence Council, «Foreign Missile Developments and the Ballistic Missile Threat through 2015,» (unclassified summary), December 2001, <http://www.cia.gov/nic/pubs/other_products/Unclassifiedballisticmissilefinal.pdf>; US DOD, Office of the Secretary of Defense, «Proliferation: Threat and Response,» Washington, DC, January 2001, <<http://www.defenselink.mil/pubs/ptr20010110.pdf>>; US Central Intelligence Agency, various documents; US DOD, National Air Intelligence Center (NAIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NAIC: Wright-Patterson Air Force Base, Ohio, Apr. 1999); R. S. Norris, [et al.], *Nuclear Weapons Databook*, vol. 5: *British, French, and Chinese Nuclear Weapons* (Boulder, CO: Westview Press, 1994); «NRDC Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues; and Author's estimates.

VII القوى النووية الهندية

من الصعب تقدير حجم وتكوين الترسانة النووية التي تملكها الهند. هناك فوارق شاسعة بين التقديرات المنشورة وتتراوح بين عشرات و١٥٠ رأساً حريبياً. والتقدير المتحفظ المقدم هنا هو أن المخزون النووي الذي تملكه الهند يتراوح بين ٣٠ و٤٠ سلاحاً. قد يكون بعض هذه الأسلحة مخزناً بشكل مفكك مع فصل قلب البلوتونيوم عن مكونات لإشعال غير النووية.

تقدير قائمة الجرد

لا يمكن الركون إلى التقديرات المنشورة حول الكمية الإجمالية للبلوتونيوم الجاهز للاستخدام في إنتاج السلاح الذي يعتبر بمرتبة سلاح المنتج في الهند وبالتالي، لا يمكن

الاعتماد على تقديرات عدد الأسلحة النووية التي يتوقع أنها طورتها^(٢٠).

ساهمت عوامل عديدة في زيادة الشكوك حول مخزون الهند من المواد الانشطارية. أولاً، هناك تقديرات مختلفة حول مدة حياة مفاعلي إنتاج البلوتونيوم Dhurva و CIRUS (أي حول إمكانية التعويل عليهما وحول فعالتهما)^(٢١). ثانياً، ليس من الواضح ما إذا استعملت الهند كل البلوتونيوم الجاهز للاستخدام في إنتاج السلاح المتوفر لديها لتصنيع أسلحة نووية، كما ورد عن بعض المحللين. أخيراً، هناك وجهات نظر مختلفة حول كيفية احتساب خسارة المواد النووية التي تحصل خلال الانتاج والمعالجة والاختبار.

إضافة إلى ذلك، يبقى النقاش مستمراً حول ما إذا استعملت الهند بلوتونيوم لا يعتبر جاهزاً للاستخدام في إنتاج السلاح (إما بشكل بلوتونيوم للمفاعلات أو بشكل مزيج من نظائر أقرب إلى البلوتونيوم الجاهز للاستخدام في إنتاج السلاح) خلال أحد الاختبارات التفجيرية النووية التي قامت بها في أيار/ مايو ١٩٩٨. في حال أكد الاختبار على إمكانية استعمال هذه المواد في الأسلحة، قد يحمل ذلك الهند على اعتبار كميات البلوتونيوم الكبيرة ومفاعلات الطاقة لديها كجزء محتمل في برنامجها العسكري النووي.

يعتقد أن الهند تعمل على توسيع مخزونها النووي. لم يرد أي تصريح رسمي يحدد حجم المخزون اللازم لتأمين «القوة الرادعة الدنيا المعقولة» التي يجب توفيرها بموجب السياسة النووية الهندية الحالية^(٢٢). تساءل العديد من الخبراء الغربيين حول ما إذا كانت الهند تملك أسلحة نووية هيدروجينية (حرارية نووية) وذرية. كما أشاروا إلى بيانات خاصة بالزلازل تبين أن اختبار الهند لـ «جهاز حراري نووي» في أيار/ مايو ١٩٩٨ أظهر إنتاجاً أقل من ذلك المصرح عنه ولم يكن ناجحاً على الأرجح^(٢٣).

(٢٠) ورد في تقرير مشهور أنه في نهاية العام ١٩٩٩، بلغ مخزون الهند من البلوتونيوم الجاهز للاستخدام في إنتاج السلاح ٢٤٠-٣٩٥ كغ. إن هذه الكمية تكفي لتصنيع بين ٤٥ و ٩٥ سلاحاً نووياً، باعتبار أن كل سلاح يحتاج إلى ٤,٥ كغ من البلوتونيوم. انظر: D. Albright, «India's and Pakistan's Fissile Material and Nuclear Weapons Inventories, End of 1999.» Background Paper, Institute for Science and International Security (ISIS), 11 October 2000, < <http://www.isis-online.org/publications/southasia/stocks1000.html> > .

(٢١) وفقاً للاتحاد النووي العالمي، كانت مفاعلات الطاقة النووية في الهند تقدم في التسعينات أدنى قدرة تشغيلية في العالم. الاتحاد النووي العالمي، انظر: «India and Pakistan.» *Information and Issues Brief*, March 2004, < <http://www.world-nuclear.org/info/inf53.htm> > .

(٢٢) للمزيد من المعلومات حول السياسة النووية في الهند، انظر: M. V. Ramana, and Z. Mian, «The Nuclear Confrontation in South Asia,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 195-212.

(٢٣) «India has Fusion, Fission Bombs: Abdul Kalam,» *Hindu*, 13/11/ 2001, < <http://www.hinduonnet.com/thehindu/2001/11/13/stories/02130001.htm> > .

الصواريخ الباليستية والطوافة

تملك الهند بنى تحتية محلية كثيرة تعنى بتطوير وإنتاج صواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة المدى. يعتقد أن لمجموعة واسعة من هذه الصواريخ دوراً نووياً.

نشر الجيش الهندي صاروخ Prithvi I في وحدتين صاروختين، وفقاً لبعض المصادر. كما قيل إن الهند قررت في آذار/مارس ٢٠٠٣ إنشاء وحدتي Prithvi إضافيتين^(٢٤). وقررت أيضاً في العام ٢٠٠٣ تحويل صواريخ Prithvi إلى استخدام محركات الدفع بالوقود الصلب.

هناك التباس كبير لدى وسائل الإعلام والخبراء المستقلين حول صاروخ Agni I الذي يقال إنه متوفر بنسخة متوسطة المدى (١٥٠٠ كم) وبنسخة قصيرة المدى (٨٠٠ كم). كان صاروخ Agni الأصلي صاروخاً اختبارياً تم اختبار إطلاقه عدة مرات خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤ غير أنه لم يتم نشره يوماً. يبلغ مدى صاروخ Agni I (وفقاً لتعريف وزارة الدفاع الهندية) ٨٠٠ كم وهو صاروخ بمرحلة واحدة وبالوقود الصلب يستعمل محرك المرحلة الأولى العائد لصاروخ Agni II. يمكن إطلاق الصاروخين من أجهزة إطلاق قائمة على سكة حديدية أو من منصات إطلاق متنقلة.

من المتوقع أن يتم نشر الصاروخين Agni I و Agni II في العام ٢٠٠٤ ضمن الوحدتين الصاروختين ٣٣٤ و ٣٣٥ في الجيش الهندي على التوالي^(٢٥). لا تزال عملية تطوير نسخة جديدة عن صاروخ Agni (الصاروخ Agni III) مستمرة، مع مدى أطول يصل إلى ٣,٠٠٠ كم. تم تأجيل اختبار إطلاق كان من المفترض أن يجري في العام ٢٠٠٣ إلى أوائل العام ٢٠٠٤.

يقال إن الهند تطور حالياً صاروخاً باليستياً عابراً للقارات يعرف بـ Surya، على أساس مركبة إطلاق فضائية محلية. في العام ٢٠٠١، أكدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA أن الهند قادرة على تحويل مركبة الإطلاق الفضائية القطبية المتوفرة لديها إلى صاروخ بالستي عابر للقارات في غضون سنة أو سنتين^(٢٦).

«India Introduces Agni missiles into Service.» *NTI/Global Security Newswire*, 23 September (٢٤)

2003, < http://www.nti.org/d_newswire/issues/thisweek/2003_9_26_misp.html > .

V. Raghavanishi, «India Adopts Solid Fuel Missile Strategy.» *Defense News* (6 October (٢٥) 2003), p. 42.

US National Intelligence Council, «Foreign Missile Developments and the Ballistic Missile (٢٦)

Threat through 2015,“(unclassified summary), December 2001, p. 13, < http://www.cia.gov/nic/pubs/other_products/Unclassifiedballisticmissilefinal.pdf > .

الجدول رقم ١٥ أ-٧
القوى النووية الهندية ، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

النوع	المدى (كم) ^١	الحمولة (كغ)	الوضع
الصواريخ الباليستية			
Prithvi I (SS-150)	١٥٠	٨٠٠	تم اختباره في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣؛ قد يستعمل كسلاح نووي
؁Agni I	٨٠٠	١,٠٠٠	تم اختباره في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ و٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ يتوقع نشره بحلول العام ٢٠٠٤
Agni II	٢,٠٠٠-٢,٥٠٠	١,٠٠٠	في مرحلة الإنتاج الأولية، يتوقع نشره بحلول العام ٢٠٠٤
الطائرات ^٢			
Mirage 2000H Vajra	١,٨٥٠	٦,٣٠٠	قيل إنه اعتمد لرمي قذائف الثقل النووية
Jaguar IS Shamsher	١,٤٠٠	٤,٧٦٠	من المتوقع أن قسم من الأسراب الأربعة الموجودة في الخدمة قد تستعمل لرمي الأسلحة النووية

- أ- قد ينبغي تخفيف حمولة الصواريخ لكي تصل إلى أبعد مدى ممكن. حدّد مدى الطائرات لأغراض تصويرية فقط؛ يختلف المدى الفعلي وفقاً لنوع الرحلة وحمولة الأسلحة.
- ب - صاروخ Agni طويل المدى تم اختباره على مسافة ١,٥٠٠ كم وكان صاروخاً اختبارياً.
- ج- يتم حالياً تطوير نسخة محسنة بمدى قد يصل إلى ٣,٥٠٠ كم، ربما بحمولة مخفضة.
- د- تصلح سفن هوائية أخرى موجودة لدى الأسطول الحربي الجوي الهندي لرمي الأسلحة النووية وهي الـ MiG-27 والـ SU-30MKI.

المصادر : D. Albright, «India's and Pakistan's Fissile Material and Nuclear Weapons Inventories, End of 1999,» Background Paper, Institute for Science and International Security (ISIS), 11 October 2000, < <http://www.isis-online.org/publications/southasia/stocks1000.html> >; D. Albright, F. Berkhout, and W. Walker, in: *SIPRI, Plutonium and Highly Enriched Uranium 1996: World Inventories, Capabilities and Policies* (Oxford: Oxford University Press, 1997); Rakshak Bharat, Consortium of Indian military websites, < <http://www.bharat-rakshak.com> >; D. Lennox, ed., *Jane's Strategic Weapon Systems* (Coulsdon: Jane's Information Group, Ltd, 2003); US Central Intelligence Agency, *Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions*, 1 January through 30 June 2002,» April 2003, < http://www.cia.gov/cia/publications/bian/bian_apr_2003.htm >; US National Intelligence Council, «Foreign missile developments and the ballistic missile threat through 2015» (unclassified summary), December 2001, < http://www.cia.gov/nic/pubs/other_products/Unclassifiedballisticmissilefinal.pdf >; World Nuclear Association, «India and Pakistan,» *Information and Issues Brief*, March 2004, < <http://www.world-nuclear.org/info/inf53.htm> >; *Indian Express*, various issues; *Times of India*, various issues; and Author's estimates.

إن العمل على تطوير القسم البحري من «الثلاثية» النووية الهندية بطيء جداً. لا تزال الجهود مستمرة من أجل حل مشاكل التصميم والهندسة التي تواجهها نسخة جديدة عن صاروخ Prithvi II SS-250 الباليستي القصير المدى المطلق من باخرة والمسماة Dhanush. جرى آخر اختبار في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مع إطلاق صاروخ على مسافة ١٥٠ كم بحمولة ٥٠٠ كغ. تشير بعض التقارير إلى أن مشروع Danush هو برنامج لاختبار التكنولوجيا.

تقوم منظمة الأبحاث والتطوير الدفاعية بدراسة حول صاروخ بحري سمي Sagarika قد يستعمل لأغراض نووية. وورد عن بعض المصادر أن Sagarika هو صاروخ طواف غير أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أكدت أنه صاروخ باليستي مطلق من غواصة^(٢٧). وفقاً لتقرير من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، لن يكون الصاروخ الباليستي الجديد المطلق من غواصة جاهزاً قبل العقد المقبل. يعتقد أن منصة الإطلاق الخاصة به هي غواصة نووية محلية يشار إليها بسفينة التكنولوجيا المتطورة. لا يزال برنامج سفينة التكنولوجيا المتطورة القائم منذ عقدين يواجه مشاكل هامة في مجال التصميم والتطوير.

القيادة النووية والضبط النووي

تأخرت عملية إنشاء بنية متماسكة لقيادة وضبط القوى النووية الهندية وتأسيس سلطة مسؤولة عن الأمر بإطلاق الأسلحة النووية بسبب الخلافات بين الأجهزة العسكرية الهندية والأجهزة السياسية. غير أن العام ٢٠٠٣ شهد بعض التطورات في هذا المجال: المجلس السياسي لسلطة المراقبة النووية اجتمعه الأول في أيلول/سبتمبر لإعادة النظر في «الترتيبات» المتعلقة بنشر الأسلحة النووية الهندية. أنشئت اللجنة السياسية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وكانت مهمته الوحيدة هي الأمر بإطلاق الأسلحة النووية. تألف هذا المجلس من وزراء الداخلية والخارجية والمالية والدفاع ومن مستشار الأمن الوطني^(٢٨).

VIII القوى النووية الباكستانية

من الصعب تقدير حجم وتكوين ترسانة الأسلحة الباكستانية. كما هي الحال في ما يتعلق بالهند، يصعب معرفة كمية المواد الانشطارية القابلة للاستعمال في الأسلحة التي أنتجتها باكستان. من المعروف أن باكستان اعتمدت تكنولوجيا طاردة الغاز لتركيز اليورانيوم من أجل إنتاج المواد اللازمة لأسلحته النووية في مختبرات عبد القادر خان في كاهوتا. غير أن التقديرات حول كمية اليورانيوم المنتجة تختلف، يعود ذلك جزئياً إلى التقارير المتناقضة حول عدد الطاردات المشغلة في باكستان.

US National Intelligence Council, Ibid.

(٢٧)

P. Bidwai, «India Toys with its Nuclear Button», *Asia Times*, 4/9/2003.

(٢٨)

يقدر أن باكستان صنعت ٣٠-٥٠ سلاحاً نووياً. وقد يكون جزء من هذه الأسلحة مفككاً ومخزناً في مواقع مختلفة. في شباط/فبراير ٢٠٠٠، أعلنت الحكومة العسكرية الباكستانية عن إنشاء قيادة وطنية لإدارة القوى النووية في البلاد.

تستعمل باكستان اليورانيوم الكثير التثقيف في أسلحتها النووية غير أنها قد تكون في قيد تطوير مجموعة أسلحة نووية تركز على البلوتونيوم. يمكن لمفاعل الماء الثقيل بقدرة ٥٠ ميغاواط الموجود في البنجاب الذي شُغّل في ربيع ١٩٩٨ أن ينتج بين ١٠ و ١٥ كغ سنوياً من البلوتونيوم الجاهز للاستخدام في صنع السلاح. كما أنه قادر على إنتاج التريتيوم الذي يمكن أن يستعمل «لزيادة» إنتاج الأسلحة الانشطارية.

الصواريخ الباليستية

قامت باكستان باختبار إطلاق ثلاثة صواريخ باليستية خلال أسبوعين في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. جرى الاختبار الأول لصاروخ غزنوي (Hatf-3) في ٣ تشرين الأول/أكتوبر وتلاه إطلاق الصاروخ شاهين (Hatf-4) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر وصاروخ غوري (Hatf-5) في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

أعلن أن صاروخ Shaheen I قابل لأن يكون صاروخاً نووياً وتم إدخاله رسمياً ضمن الجيش الباكستاني خلال احتفال في آذار/مارس ٢٠٠٣. ولا يعرف المحللون حتى الآن إذا كان الصاروخ شاهين Shaheen I بمرحلة واحدة وبالوقود الصلب نسخة عن الصاروخ الصيني M-9 أو نسخة مطورة عن الصاروخ الصيني M-11. إنه يستعمل الناقل-الرافعة - المنصة ذات العجلات عينها التي يستعملها صاروخ غزنوي Ghaznavi.

لم يتم اختبار إطلاق نسخة مطورة عن الصاروخ الباليستي شاهين Shaheen II بمدى يفوق ٢٠٠ كم. وفقاً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، سيتطلب تطوير الصاروخ مساعدة مستمرة من قبل الجهات الصينية أو غيرها^(٢٩). استفادت البرامج الصاروخية الباكستانية في الماضي من مساعدة فنية من قبل الصين وكوريا الشمالية.

إن الصاروخ غوري، Ghauri II شبيه جداً بالصاروخ غوري، Ghauri I، غير أنه مزود بمحرك مطور. يركز هذان الصاروخان على تكنولوجيا صاروخ رودنغ ٢/١ المطور من قبل كوريا الشمالية ويقال إنه صنع بمساعدة كوريا الشمالية. تشير مصادر باكستانية مقربة من وزارة الدفاع إلى أن صاروخي غوري Gauri I/II دخلا في الإنتاج التسلسلي في أواخر العام

US Central Intelligence Agency, «Unclassified Report to Congress on the Acquisition of (٢٩) Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions, 1 January through 30 June 2002.» April 2003, < http://www.cia.gov/cia/publications/bian/bian_apr_2003.htm > .

٢٠٠٢. ثم سلم رسمياً إلى الجيش الباكستاني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. أعلنت باكستان أن النسختين صالحتين لحمل رأس حربي.

تفيد بعض المصادر بأن صاروخ غوري Ghauri III بمدى ٣,٠٠٠ كم قيد التطوير في مختبرات خان للأبحاث في كاهوتا.

الجدول رقم ١٥ أ-٨ القوى النووية الباكستانية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

النوع/ التسمية	المدى (كم) ^أ	الحمولة (كغ)	الوضع
الطائرة			
F-16A/B	١,٦٠٠	٤,٥٠٠	٣٢ طائرة نشرت في ٣ سرحدات؛ أكثر الطائرات قابلية لأن تستعمل كسلاح نووي
الصواريخ الباليستية ^ب			
Ghaznavi (Hatf-3)	٢٨٠	٥٠٠	تم اختباره في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، يتوقع نشره بحلول العام ٢٠٠٤
Shaheen I (Hatf-4)	٨٠٠-٦٠٠	١,٠٠٠-٧٥٠	نشر ضمن الجيش الباكستاني في آذار/مارس ٢٠٠٣
Ghauri I (Hatf-5)	١,٥٠٠-١,٣٠٠	١,٠٠٠-٧٠٠	نشر ضمن الجيش الباكستاني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣
Ghauri II (Hatf-5A)	١,٨٠٠-١,٦٠٠	١,٥٠٠	نشر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

أ- ربما يكون من الضروري تخفيف حمولة الصواريخ لكي تصل إلى أبعد مدى ممكن. حدّد مدى الطائرة لأغراض تصويرية فقط؛ يختلف المدى الفعلي وفقاً لنوع الرحلة وحمولة الأسلحة.

ب- اشترت باكستان عدداً من الصواريخ الباليستية M-11 من الصين في التسعينيات؛ غير أنه ليس أكيداً ما إذا كانت ستستعمل هذه الصواريخ كسلاح نووي.

المصادر: US Central Intelligence Agency, *Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions*, 1 January through 30 June 2002, April 2003, < http://www.cia.gov/cia/publications/bian/bian_apr_2003.htm >; US Central Intelligence Agency, National Intelligence Council, «Foreign Missile Developments and the Ballistic Missile threat through 2015,» (unclassified summary), December 2001, < http://www.cia.gov/nic/pubs/other_products/Unclassifiedballisticmissilefinal.pdf >; D. Albright, D., 'India's and Pakistan's fissile material and nuclear weapons inventories, end of 1999', Background Paper, Institute for Science and International Security (ISIS), 11 October 2000, < <http://www.isis-online.org/publications/southasia/stocks1000.html> >; PakistaniDefence.com (unofficial Internet site of the Pakistani armed forces), < <http://www.pakistanidefence.com> >; NRDC Nuclear Notebook, *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues; and Author's estimates.

IX القوى النووية الإسرائيلية

تعتبر إسرائيل دولة نووية. وعلى غرار الهند وباكستان، ليست إسرائيل عضواً في معاهدة حظر انتشار الأسلحة على نطاق واسع. على الرغم من النقاش المطول حول الموضوع في الكنيست، لا تزال إسرائيل متمسكة بسياستها القديمة القائمة على الغموض النووي بحيث لا تؤكد ولا تنفي حيازتها على أسلحة نووية. غير أنه يعتقد أن إسرائيل طورت أسلحة نووية في الستينيات. يشير معظم التقديرات إلى أن إسرائيل تملك اليوم حوالي ٢٠٠ سلاح نووي، ما يعني أن مجموع أسلحتها يزيد عن الذي تملكه المملكة المتحدة التي تندرج ضمن الدول النووية الخمس التي تنص عليها معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية. يعتقد العديد من المحللين أن إسرائيل تملك أسلحة نووية مخزنة وغير معبأة تتطلب القليل من التحضير قبل الاستعمال؛ وبالتالي لا يمكن نشر الرؤوس الحربية اللازمة لرمي الأسلحة النووية. كما يعتقد بعض المحللين أن إسرائيل تملك أيضاً مجموعة أسلحة نووية غير استراتيجية قد تتألف من قنابل مدفعية وأسلحة دمار ذرية أو ألغام أرضية.

الجدول رقم ١٥ أ-٩

القوى النووية الإسرائيلية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

النوع	المدى (كم) ^أ	الحمولة (كغ)	الوضع
السفن الهوائية			
F-16A/B/C/D/I Falcon	١,٦٠٠	٥,٤٠٠	٢٠٥ سفن هوائية في المخزون؛ بعض منها يعتقد أنها اعتمدت لنقل الأسلحة النووية
F-151 Thunder	٣,٥٠٠	١١,٠٠٠	٢٥ سفينة هوائية في المخزون؛ بعض منها قد يعتمد لنقل أسلحة نووية طويلة المدى
الصواريخ الباليستية			
Jericho I	٥٠٠	٦٥٠-٤٥٠	١٠٠-٥٠ صاروخ؛ نشرت أولاً في ١٩٧٣؛ قد لا تكون شغالة على أكمل وجه
Jericho II	١,٨٠٠-١,٥٠٠	١,٠٠٠-٧٥٠	٥٠ صاروخاً؛ نشرت أولاً في ١٩٩٠؛ تم اختبار إطلاقها في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠١
الغواصات			
Dolphin			يقال إنها مجهزة بصواريخ طوافة نووية

أ- قد ينبغي تخفيف حمولة الصواريخ لكي تصل إلى أبعد مدى ممكن. حدّد مدى السفينة الهوائية لأغراض تصويرية فقط؛ يختلف المدى الفعلي وفقاً لنوع الرحلة وحمولة الأسلحة.

المصادر: A. Cohen, *Israel and the Bomb* (New York: Columbia University Press, 1998); D. Albright, F. Berkhout and W. Walker, SIPRI, *Plutonium and Highly Enriched Uranium 1996: World Inventories, Capabilities and Policies* (Oxford: Oxford University Press, 1997); D. Lennox, ed., *Jane's Strategic Weapon Systems* (Coulson: Jane's Information Group, Ltd, 2003); NRDC Nuclear Notebook, *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues, and Author's estimates.

ورد في جريدة لوس انجلس تايمز *Los Angeles Times* في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إن إسرائيل عدلت صواريخ Harpoon الطوافة المزودة من قبل الولايات المتحدة على متن غواصات ألمانية تم شراؤها مؤخراً من فئة Dolphin Class لتحمل رأساً حريباً^(٣٠). نفى نائب وزير الدفاع السابق إفرام سنيه هذه الأقوال مؤكداً أن «كل من يدرك القليل عن الصواريخ يعرف أن الـ Harpoon لا يمكن ان يستعمل لنقل رؤوس حربية»^(٣١).

D. Frantz, «Israel Adds Fuel to Nuclear Dispute,» *Los Angeles Times*, 12/10/ 2003, p. A1. (٣٠)

«Experts Scorn Report on Israel's Nuclear Submarines,» *Haaretz* (Associated Press), 13/10/ (٣١) 2003.

الملحق رقم ١٥ - ب الدفاع ضد الصواريخ الباليستية

شانون ن. كايل

I مقدّمة

شهد العام ٢٠٠٣ زيادة في النشاطات المتعلقة بالدفاع ضدّ الصواريخ. فقد مضت الولايات المتحدة الأمريكية قدمًا في برنامج الأبحاث والتطوير الهادف إلى تطوير نظام متعدّد الطبقات للدفاع ضدّ الصواريخ من أجل حماية الأراضي الأمريكية وحلفاء الولايات المتحدة. وسوف يتطوّر مخطّط هذا النظام مع الوقت مع تطوير أجهزة اعتراض ومحسّات. شهدت كلّ من أوروبا وآسيا اهتمامًا متزايدًا بالأنظمة الإقليمية المضادة للصواريخ وبالرغبة في المشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير برامج للدفاع ضدّ الصواريخ.

يلخص هذا الملحق التطوّرات الأساسيّة المتعلقة بالدفاع ضدّ الصواريخ في العام ٢٠٠٣^(١). يتوقف القسم الثاني عند البرامج الحالية للدفاع ضدّ الصواريخ المعتمدة من الولايات المتحدة ويركز على النظام الأولي المبرمج لبدأ العمل به في العام ٢٠٠٤. كما يلقي هذا الملحق الضوء على المخاوف المتعلقة بالاكتمال التكنولوجي للعناصر الأساسيّة في برنامج للدفاع ضدّ الصواريخ في حين ينظر القسم الثالث في البعد الدولي لمناهج الدفاع ضدّ الصواريخ إذ يصف النشاطات الأوروبيّة المتعلقة بالدفاع ضدّ الصواريخ إلى جانب اهتمام منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بنظام إقليمي للدفاع ضدّ الصواريخ. يصف هذا الملحق أيضًا برامج الدفاع ضدّ الصواريخ الجارية في إسرائيل وآسيا مع التركيز على قرار اليابان بتطوير نظام دفاع ضدّ الصواريخ المتعددة الطبقات بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. أمّا القسم الرابع فيتضمّن بعض الخلاصات.

(١) انظر الملحق رقم ١٢-د من هذا الكتاب.

II برامج الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ

في العام ٢٠٠٣، تابعت الوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي خططها من أجل وضع نظام شامل للدفاع ضد الصواريخ كما سرّعت برامج الأبحاث والتطوير والتوريد المتعلقة بأنظمة الأسلحة والمحسات حتى يتسنى لها، البدء بنشر مجموعة أولية من القدرات الصاروخية الدفاعية في العام ٢٠٠٤^(٢). ورد هذا الهدف في نص التوجيه الرئاسي حول الأمن القومي التي أعطاها الرئيس جورج بوش في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢^(٣). وأعطيت تعليمات للوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي لكي تبدأ بين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بنشر نظام أولي للدفاع ضد الصواريخ «تحمساً لخطر الصواريخ الباليستية القريب» وذلك، على «أرض الولايات المتحدة وعلى قواتها المنتشرة في العالم وأصدقائها وحلفائها»^(٤). وفقاً للتوجيه الرئاسي، تعزم الولايات المتحدة متابعة «مقاربة ارتقائية» من أجل تطوير ونشر أنظمة الدفاع ضد الصواريخ^(٥). عوضاً عن تحديد مخطط نهائي للدفاع ضد الصواريخ، سوف تنشر الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من القدرات التي تتطور مع الوقت لتبلي «الخطر المتغير ولتستفيد من التطورات التكنولوجية»^(٦).

تختلف عملية الحيازة المرتكزة على القدرات عن المقاربة الأمريكية التقليدية لتوريد الأسلحة بما أن الوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي عاجزة عن تقدير الكلفة الإجمالية لنظام الدفاع ضد الصواريخ أو تحديد قدراته النهائية؛ سيتغير حجم النظام وتركيبته مع الوقت مع زيادة طبقات جديدة من الأسلحة المتطورة والمحسات. كما تختلف هذه السياسة عن الممارسات العادية بما أن الوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي تنوي نشر أنظمة منفردة قبل اختبارها بشكل كامل من أجل تسريع عملية نشر قوة دفاعية أولية^(٧).

(٢) قبل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، كانت الوكالة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ تعرف باسم منظمة ردع الصواريخ الباليستية.

(٣) White House, «National Security Presidential Directive/NSPD-23: National Policy on Ballistic Missile Defense,» Washington, DC, 16 December 2002, < <http://www.fas.org/irp/offdocs/nspd/nspd-23.htm> > .

(٤) US Department of Defense, «Missile Defense Operations Announcement,» News Release no.642, 17 December 2002, < http://www.defenselink.mil/news/Dec2002/b12172002_bt642-2.html > .

(٥) انظر الهامش رقم ٣، و White House, Office of the Press Secretary, «National Policy on Ballistic Missile Defense Fact Sheet,» Washington, DC, 20 May 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/05/20030520-14.html> > .

(٦) انظر الهامش رقم ٣.

(٧) T. Hitchens and V. Samson, «Technical Hurdles in US Missile Defense Agency Programs,» in: C. Moltz, ed., New Challenges in Missile Proliferation, Missile Defense and Space Security, Occasional Paper; no.12, Center for Nonproliferation Studies and Mountbatten Centre for International Studies (July 2003), p.12, < <http://cns.miis.edu/pubs/opapers/op12> > .

الجدول رقم ١٥ ب-١
التمويل المخصّص للوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي
خلال السنوات المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٦

الأرقام تخص الأموال المجازة، وهي بملايين الدولارات الأمريكية وبحسب الأسعار الحالية

السنة المالية ٢٠٠٢	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٦
٧,٦٤٨	٧,٢٣٠	٧,٦٧٤	٩,١٦٩	٨,٧٠١

أ- مطلوبة

ب- مقدرة

المصادر: US Missile Defense Agency [MDA], «Fiscal Year (FY) 2005 budget estimates overview,» Press Release (n.d.), < <http://www.acq.osd.mil/bmdo/bmdolink/files/budget05.doc> >, and US MDA, «Fiscal Year (FY) 2004/FY 2005 Biennial Budget Estimates Submission,» Press Release (n.d.), < <http://www.acq.osd.mil/bmdo/bmdolink/pdf/budget04.pdf> > .

جمعت الوكالة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ برامج ردع الصواريخ ضمن نظام واحد وهو نظام ردع الصواريخ الباليستية. تم التخلي عن التمييز الذي كانت الإدارة الأمريكية تقيمه سابقاً بين أنظمة الدفاع المصممة لاعتراض الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى وأنظمة الدفاع الاستراتيجية المصممة لاعتراض الصواريخ الطويلة المدى. في العام ٢٠٠٣، أعادت الوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي تنظيم برنامج أنشطتها بحيث قسمته إلى مجموعات مؤلفة من سنتين (مثلاً، المجموعة ٢٠٠٤ تمثل الأهداف التي يجب تنفيذها في ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تمثل المجموعة ٢٠٠٦ السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الخ). سيتم تحويلها لاحقاً وبالتسلسل إلى فرشة اختبار نظام دفاع ضد الصواريخ الباليستية (بنية تحتية للاختبار المدمج) لاختبار العناصر والعمل على دمج النظام كجزء من عملية التطوير التدريجي^(٨).

خلال عهد الرئيس بوش، شكل الدفاع ضد الصواريخ أولوية قصوى في مجال النفقات بالنسبة إلى وزارة الدفاع. كانت أغلبية النفقات تخص الأبحاث والتطوير والاختبار والتقييم. من أجل تمويل خطط تهدف إلى نشر قدرة أولية قصيرة الأجل للدفاع ضد الصواريخ، طالبت الوكالة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ زيادة النفقات المخطط لها للسنة المالية ٢٠٠٥ من ٥٠٠ مليون دولار إلى ٩,١٧ مليار دولار^(٩). في السنة المالية ٢٠٠٤،

Statement of LtGen. Ronald Kadish, United States Armed Forces Director, MDA, Missile Defense Program and Fiscal Year 2004 Budget before the Senate Armed Services Committee, 18 March 2003, < http://www.senate.gov/~armed_services/statemnt/2003/March/Kadish.pdf > .

US MDA, «Fiscal Year (FY) 2005 Budget Estimates overview,» Press Release (n.d.), (٩) < <http://www.acq.osd.mil/bmdo/bmdolink/files/budget05.doc> > .

خصص مبلغ إجمالي قدره ٧,٦٧ مليار دولار لبرامج الوكالة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ.

في العام ٢٠٠٣، صرحت دول أوروبية وآسيوية أنها ستشارك في النظام الأمريكي للدفاع ضد الصواريخ. إلى جانب قرار عضوي منظمة حلف شمال الأطلسي، الدنمارك والمملكة المتحدة، الذي سمح باستعمال منشآت الرادارات الأمريكية الموجودة على أراضيها كجزء من بنية محسات النظام (انظر في ما يلي)، أعلنت أستراليا في كانون الأول/ديسمبر أنها ستشارك في البرنامج الأمريكي. قد تتضمن مشاركتها اكتشاف عمليات إطلاق الصواريخ الباليستية وتطوير المحسات المركبة على السفن أو المحسات الأرضية أو المساهمة في أنشطة الأبحاث والتطوير^(١٠). في أوائل العام ٢٠٠٤، وافقت كندا، وهي عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، على إجراء محادثات إضافية مع الولايات المتحدة من أجل تحديد إطار رسمي لمشاركتها في الأنشطة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ^(١١).

القوة الدفاعية الأولية

ترتكز أنشطة الوكالة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ حالياً على أجهزة اعتراض أرضية وبحرية وعلى المحسات ذات الصلة التي من المتوقع أن يتم نشرها في ٢٠٠٤-٢٠٠٥. سيضاف إليها نظام باتريوت المتطور Patriot Advanced Capability-3 الذي يقوم الجيش الأمريكي حالياً بتطويره.

ترتكز الخطط الأمريكية الحالية للدفاع ضد الصواريخ على نظام الدفاع من قاعدة أرضية ضد صاروخ في منتصف طريقه إلى الهدف Ground-based Midcourse Defense System . سيؤمن هذا الأخير قوة أولية للدفاع عن الأراضي الأمريكية بالدفاع ضد الصواريخ الباليستية الطويلة المدى ابتداء من العام ٢٠٠٤. كما سيستعمل كجزء من فرشة اختبار دفاع ضد الصواريخ لتحسين الأسلحة وتكنولوجيا المحسات.

وتقدر الوكالة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ أنها ستنفق ٢١,٨ مليار دولار بين العام ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٩ من أجل تطوير نظام الدفاع ضد قاعدة أرضية ضد صاروخ في منتصف الطريق إلى هدفه. يتضمن هذا المبلغ ٧,٨ مليار دولار لتطوير ونشر نظام الدفاع من قاعدة أرضية ضد صاروخ في منتصف الطريق إلى هدفه للمجموعة ٢٠٠٤

«Australia Volunteers for Missile Defense,» *Arms Control Today*, vol. 34, no. 1 (January- (١٠) February 2004), < http://www.armscontrol.org/act/2004_01-02/newsbriefs.asp#Australia > .

D. Ruppe, «Canada Agrees to More Missile Defense Talks with the US,» *Global Security* (١١) *NewsWire*, 16 January 2004, < http://www.nti.org/d_newswire/issues/2004_1_16.html#BB8EEB0E > .

ولتطوير الجزء الاختباري من نظام الردع المتوسطي الأرضي خلال الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥^(١٢).

سيستعمل نظام الدفاع من قاعدة أرضية ضد صواريخ في منتصف الطريق إلى هدفه صاروخ اعتراض أرضي متعدد المراحل Ground-Based Interceptor Missile مصمم للاصطدام بالبرؤوس الحربية الصاروخية الباليستية الطويلة المدى القادمة ولتدميرها في وسط مسارها. ستبدأ الوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي بوضع ستة أجهزة اعتراض في سلوات في فورت غريلي Fort Greely، ألاسكا خلال صيف ٢٠٠٤، قبل أن تضع عشرة أجهزة إضافية في العام ٢٠٠٥. سيتم نشر أربعة أجهزة اعتراض في قاعدة فاندنبرغ الجوية Vandenberg في كاليفورنيا في أواخر العام ٢٠٠٤^(١٣).

من أجل تأمين دعم بالمحسات، تقوم الوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي حالياً بتحديث رادار الإنذار المبكر كوبرا داين Cobra Dane في جزيرة شيميا Shemya، ألاسكا، وادارات الإنذار المبكر في قاعدة بيل Beale الجوية، كاليفورنيا وفي فايلينغدايلز Fylingdales، المملكة المتحدة. كان طلب وزارة الدفاع الأمريكية استعمال الرادار الإنكليزي في فايلينغدايلز Fylingdales كجزء من نظام الردع الأرضي GMD موضوع نقاش في المملكة المتحدة^(١٤). كما تنوي الوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي تعديل رادار الإنذار المبكر الموجود في توله Thule، غرينلاند Greenland، لكي يتمكن من اكتشاف الصواريخ القادمة، بعد أن وافق البرلمان الدنماركي في أيار/مايو ٢٠٠٣ على اقتراح الحكومة بفتح باب المحادثات مع الولايات المتحدة حول تحديث الرادارات^(١٥). فضلاً عن ذلك، تقوم الوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي بتطوير رادار بحري X-band، من المتوقع أن يوضع على منصة بعيدة عن ساحل ألاسكا وأن يكون «مدجماً ومتاحاً» بحلول نهاية العام ٢٠٠٦^(١٦).

US General Accounting Office [GAO], Missile Defense: Additional Knowledge Needed in Developing System for Intercepting Long-Range Missiles, GAO-03-600 (Aug. 2003), p. 3.

B. Graham, «US Missile Defense Set to Get Early Start,» *Washington Post*, 2/22/2004, (١٣) <<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/A4411-2004Feb1.html>> .

(١٤) في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعلن وزير الدفاع البريطاني جيف هون (Geoff Hoon) أن الحكومة البريطانية وافقت على طلب الولايات المتحدة بتحديث رادار الإنذار المبكر الإنكليزي الموجود في فايلينغدايلز (Fylingdales) لأغراض الدفاع ضد الصواريخ «MOD Responds to US Request to Upgrade RAF Fylingdales.» Press Notice no. 025/03, 5 February 2003 <http://news.mod.uk/news/press/news_press_notice.asp?newsItem_id=2271> .

Agence France Press, «Danish Parliament Approved Missile Defence Talks with USA,» (١٥) International Network of Engineers and Scientists for Global Responsibility, 27 May 2003, <http://www.inesglobal.com/whats_new_in_ines/wn17_03.html#Danish> .

US MDA, «Sea-based X-band Radar (SBX),» Fact Sheet, 30 January 2004, <<http://www.acq.osd.mil/bmdo/bmdolink/pdf/sbx.pdf>> . (١٦)

الجدول رقم ١٥ ب-٢
موجز عن أبرز البرامج الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ،
بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

البرنامج	النظام	الوضع
أنظمة الاعتراض		
نظام باتريوت المتطور Patriot Advanced Capability-3	جهاز إطلاق أرضي قابل للنقل عبر الجو، مجهز بصاروخ اعتراض مدمر بمرحلة واحدة، وبرادار وبمحطة مراقبة الاشتباك ^١	تم تسريع البرنامج في ٢٠٠٣، سيحصل الجيش الأمريكي على ٢٣٨ صاروخ باتريوت متطور بحلول نهاية ٢٠٠٤
نظام ردع الصواريخ المرتفعة Theater High Altitude Area Defense ^٢	أجهزة إطلاق مركبة على شاحنات ومجهزة بصاروخ اعتراض مدمرة، وبرادار نقال أرضي وبنظام إدارة وقيادة وضبط المعركة	نجاح فحص Critical Design Review في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بعد تغيير كامل في التصميم؛ تم توفيق اختبار الطيران في ١٩٩٩ ليستأنف في أواخر ٢٠٠٤
Ground-based Midcourse Defense	صواريخ اعتراض أرضية متعددة المراحل تحمل مركبة مدمرة لاعتراض الصواريخ الباليستية الطويلة المدى؛ نظام الدفاع من قاعدة أرضية ضد صاروخ في منتصف الطريق إلى هدفه لضبط الإطلاق والاتصالات	٦ أجهزة اعتراض ستنتشر في سلوات في فورت غريلي، ألاسكا قبل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ و٤ في قاعدة فاندنبرغ الجوية، كاليفورنيا في أواخر ٢٠٠٤؛ ١٠ أجهزة اعتراض إضافية ستنتشر في فورت غريلي قبل نهاية ٢٠٠٥
نظام الردع المتوسطي البحري Sea-based Midcourse Defense System	طراد آجيس Aegis مجهزة برادار AN/SPY- 1 المطور وبصاروخ اعتراض معياري يصبغ ليفتسك ذي ثلاث مراحل لاعتراض الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى ^٣	ثلاث طرادات آجيس Aegis تحمل «لغاية ١٠» أجهزة اعتراض معيارية للصواريخ خلال ٢٠٠٥؛ سيتم تحسين رادارات ١٠ طرادات. أجريت ٤ اختبارات اعتراض بواسطة الصواريخ المعيارية في ٢٠٠٣، نجح ٣ منها
ليزر محمول جواً Airborne Laser	طائرة بوينغ ٧٤٧ معدلة حاملة صاروخ ليزر كيمياوي قدرته بالمليغاواط مصمم لإسقاط الصواريخ الباليستية خلال مرحلة التعزيز ^٤	مشاكل فنية كبيرة، سيجرى «عرض كيمياوي قدرته بالمليغاواط مصمم لإسقاط سفينة هوائية معدلة في ٢٠٠٢
المحسّنات ^٥		
نظام تعقب ومراقبة الفضاء Space Tracking and Surveillance System ^٦	مجموعة من الأقمار الاصطناعية المنخفضة لاكتشاف مركبات إعادة الدخول بعد مرحلة التعزيز وخلال المسار وللتمييز بين الرؤوس الحربية والرؤوس غير الحربية	سيتم إطلاق قمرين اصطناعيين في ٢٠٠٧ كجزء من فرشة اختبار نظام ردع الصواريخ الباليستية ^٧ ؛ حجم النظام الشغال غير محدد

يتبع

تابع

سيطلق الصاروخ الأول في ٢٠٠٧	٤ أقمار اصطناعية قريبة من الأرض للإنذار المبكر عن إطلاق الصواريخ الباليستية	نظام الأشعة دون الحمراء الفضائي-مرتفع Space-Based Infrared System-High
سيتم إنهاء الرادار في ٢٠٠٥ لاختبار نظام ردع الصواريخ الباليستية والأعمال الردعية الأولية	رادار متطور على منصة بعيدة عن الشاطئ لاكتشاف الصواريخ القادمة وتأمين معلومات حول المتابعة	الرادار البحري X-Band

أ - صُمِّمَ الباتريوت لاعتراض الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى في المرحلة النهائية من مسارها في جو الأرض.

ب - صُمِّمَ نظام ردع الصواريخ المرتفعة لاعتراض الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى فوق جو الأرض، في وسط مسارها وأيضاً في جو الأرض.

ج - تنص خطط البننتاغون على إمكانية استعمال نظام أيجيس Aegis لاعتراض الصواريخ الباليستية الطويلة المدى بواسطة صاروخ اعتراض مطور.

د - أي يتم اعتراض الصاروخ المستهدف خلال مرحلة الانطلاق والصعود.

هـ - كما تنوي الوكالة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ تحسين العديد من رادارات الإنذار المبكر الموجودة، بما فيه رادارات قاعدة بيل Beale الجوية، كاليفورنيا وفايلينغدايلز Fylingdales، المملكة المتحدة وتوله Thule، غرينلاند Greenland.

و - سابقاً، نظام الأشعة دون الحمراء الفضائي-متدن Space-Based Infrared System-Low.

ز - تهدف فوشة اختبار نظام ردع الصواريخ الباليستية إلى تقييم العناصر المختلفة للبنية الطبقة للدفاع ضد الصواريخ وكيف تعمل معاً.

المصادر: US Missile Defense Agency (US MDA), «Fiscal Year (FY) 2005 Budget Estimates Overview.» Press Release (n.d.), < <http://www.acq.osd.mil/bmdo/bmdolink/files/budget05.doc> >; US MDA, Fact sheets (various), < <http://www.acq.osd.mil/bmdo/bmdolink/html/factsheet.html> >; and Arms Control Association, «US Missile Defense Programs at a Glance.» Fact sheet, September 2003, L < <http://www.armscontrol.org/factsheets/usmissiledefense.asp> > .

ستوضع في حالة تأهب ثلاثة طرادات آجيس Aegis تحمل «لغاية ١٠» أجهزة اعتراض معيارية للصواريخ Standard Missile-3 بحلول نهاية العام ٢٠٠٥ وذلك، في إطار القدرة الدفاعية الأولية^(١٧). ثم، سيجري تعديل ١٠ سفن حربية إضافية بتجهيزها برادار AN-SPY-1 المطور لضمان قدرات أفضل في مجال كشف الصواريخ وتعقبها^(١٨).

وقد كثفت الوكالة الأمريكية للدفاع الصاروخي جهودها لتحقيق قدرة تشغيلية أولية قبل خريف ٢٠٠٤، على الرغم من مشاكل تصميمية وهندسية عديدة في البرامج الرئيسية.

(١٧) انظر الهامش رقم ٩.

(١٨) المصدر نفسه.

تأخرت عملية اختيار واختبار الصاروخ الدافع بسبب سلسلة من المشاكل والحوادث الفنية التي اعترضت عملية تطوير أجهزة الاعتراض الأرضي^(١٩). ما يعني أنه من المفترض أن تنشر وكالة الدفاع الصاروخي أجهزة اعتراض نظام الردع المتوسطي الأرضي بعد إجراء عدد قليل من اختبارات الطيران^(٢٠). كما أجبرت الوكالة الأمريكية للدفاع ضد الصواريخ على تخفيض عدد أجهزة الاعتراض المعيارية للصواريخ المتوقعة خلال المجموعة ٢٠٠٤ بسبب مشاكل فنية في مركبة الفتك^(٢١).

كما شهدت عملية تطوير عناصر المحسات الرئيسة للمجموعة ٢٠٠٤ تأخيرات عديدة. كان من المفترض أن تجهز أجهزة اعتراض نظام الردع الأرضي GMD برادار X-band الجديد الذي سيتم تطويره في جزيرة شيميا Shemya بحلول ٢٠٠٤^(٢٢). نتيجة للتأخير الناجم عن المشاكل الفنية، يبدو أن وكالة الدفاع الصاروخي أعرضت عن استعمال الرادار X-band، أو على الأقل في الوقت الحاضر. لن ينتهي الرادار الجديد SBX الذي تبلغ قيمته ٩٠٠ مليون دولار قبل نهاية العام ٢٠٠٥ كحد أدنى. في هذا الوقت، تنوي وكالة الدفاع الصاروخي تحسين رادار كوبرا داين Cobra Dane الموجود في جزيرة شيميا Shemya الذي كان مصمماً في الأصل لمتابعة الصواريخ المطلقه من الاتحاد السوفياتي، لاستعماله في إطار القوة الردعية الأولية المتوقعة للعام ٢٠٠٤. ولكن، لن يتمتع الرادار سوى بقدرة محدودة لمتابعة الصواريخ الموجهة ضد الولايات المتحدة من قبل الجمهورية الديمقراطية الشعبية الكورية (كوريا الشمالية) وليس من المتوقع أن يستعمل هذا الرادار في اختبارات الطيران المدججة قبل السنة المالية ٢٠٠٧^(٢٣).

(١٩) سيتم استعمال جهاز تعزيز بثلاث مراحل طورته شركة Orbital Sciences Corp! وهي شركة تعهد من الباطن للبوينغ، لنشر نظام الردع المتوسطي الأرضي المؤلف من ١٠ أجهزة اعتراض أرضية كحد أقصى. في آذار/مارس ٢٠٠٢، لزم Orbital بمهمة بناء مركبة تعزيز بديلة بعد أن تعرض المعهد الأصلي لمشاكل عديدة وتأخيرات. انظر: «Missile Defense Agency booster rocket : انظر : US Department of Defense, Press Release no. 831-٥٥ n-Novembre 2003, <http://www.defenselink.mil/releases/2003/nr20031107-0626.html> .

(٢٠) جرى اختبار الطيران الأول مع استعمال معزز Orbital في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. من المتوقع أن يجري العديد من الاختبارات الجوية والأرضية خلال ٢٠٠٤، بما فيه اختبار اعتراض على الأقل. انظر: «Missile Defense Booster Test is Successful,» 27 January 2004, <http://www.acq.osd.mil/bmdo/bmdolink/html/ift13b_test.html> .

(٢١) انظر الهامش رقم ٩.

(٢٢) في ٢٠٠٢، صرح مسؤولون لدى وكالة ردع الصواريخ أمام الكونغرس أن نظام الردع المتوسطي الأرضي من دون رادار X-band لن يكون قادراً على اعتراض الصواريخ القادمة. انظر: Hitchens and Samson, «Technical Hurdles in US Missile Defense Agency Programs,» p. 11.

(٢٣) GAO, Missile Defense: Additional Knowledge Needed in Developing System for

= Intercepting Long-Range Missiles, GAO-03-600 (Aug. 2003), p. 16-17.

في العام ٢٠٠٣، كان قرار إدارة بوش بمتابعة عملية نشر نظام قصير الأجل للدفاع ضد الصواريخ لا يزال موضع انتقاد بما أنه تخلى عن معايير وممارسات المشتريات المعيارية المعتمدة من قبل وزارة الدفاع من خلال نشر أسلحة لم يتم اختبارها والتأكد من حسن عملها^(٢٤). في دراسته السنوية لأبرز الأسلحة الجديدة، عبّر توماس كريستي، رئيس قسم الاختبار والتقييم العملياتي في وزارة الدفاع الأمريكية، عن قلقه إزاء القرار بالمباشرة بنشر قدرة دفاعية أولية في العام ٢٠٠٤، قبل أن يتم التأكد من أن الأسلحة الرئيسية والمحسات تعمل في اختبارات تشغيلية حقيقية^(٢٥).

كما أشار أنه، نتيجة لضيق الوقت وللتأخيرات الناجمة عن المشاكل الهندسية، «لا نعرف ما هي الأنظمة التي سيتم اختبارها قبل إجراء العمليات الدفاعية الأولية»؛ وأن جزءاً كبيراً من التقييم الحالي «يرتكز أولاً على النماذج والتصورات» واختبارات الأنظمة الفرعية ولا على «اختبارات عملياتية رفيعة المستوى لنظام مدمج ناضج»^(٢٦). تم التعبير عن قلق مماثل في تقرير مكتب المحاسبات العامة الأمريكي في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. حذّر التقرير من أن قرار وكالة الدفاع الصاروخي بالمباشرة «بدمج مجموعتها الأولى مع تكنولوجيا غير ناضجة واختبارات غير شاملة» يضعها في «خطر الانحراف مبكراً عن المسار وإضعاف الجهود على المدى الطويل»^(٢٧).

III التطورات الدولية للدفاع الصاروخي

أثار انتشار الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى اهتماماً متزايداً في أنظمة الدفاع ضد الصواريخ في بلدان غير الولايات المتحدة^(٢٨). يدرس العديد من البلدان، بما

= ليس من الواضح ما إذا كانت التحسينات المتوقع إجراؤها على رادار كوبيرا داين ستزوده بقدرات معالجة المعلومات في الوقت الحقيقي وقدرات الاتصال الضرورية للقيام بهذا الدور الردعي الجديد.

P. Coyle, «Is Missile Defense on Target?», *Arms Control Today*, vol. 33, no. 8 (Octobre 2003), p. 9.

يرى الناقدون أن مقاربة «التطوير التدريجي» تحم من قدرة الكونغرس على الإشراف على نفقات البرامج الرئيسية لوكالة دوع الصواريخ بما أنها لا تتقيد بسياسة التوريد العادية لدى وزارة الدفاع.

B. Graham, «Missile Defense Testing may be Inadequate», *Washington Post*, 22/1/ (٢٥) 2004, < <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/A36878-2004Jan21.html> >, and P. Richter, «Missile Defense System Doubts», *Los Angeles Times*, 22/1/ 2004, p. A8.

(٢٦) ورد في: Graham, Ibid.

US General Accounting Office, *Missile Defense: Knowledge-Based Practices are Being Adopted but Risks Remain*, GAO-03-441 (April 2003), p. 2.

(٢٨) انظر مثلاً الاتحاد الأوروبي الغربي، مجلس الأمن والدفاع الأوروبي، «دوع الصواريخ: الحاجة إلى مبادرة أوروبية مشتركة»، مستند أ/١٨٤٣، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

فيه الهند، برامج تهدف إلى تطوير أنظمة دفاع ضد الصواريخ^(٢٩). أعلنت جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) أنها تدرس إمكانية تطوير قوة مستقلة للدفاع ضد الصواريخ^(٣٠). تقوم بلدان أخرى بتعديل أنظمة الردع الجوية الموجودة لديها حالياً من خلال تزويدها بقدرة دفاعية ضد الصواريخ. في روسيا، أعلن أن نظام الدفاع الجوي S-400 يوازي في قدرته على الأقل الصاروخ باتريوت المطور PAC-3. كما يجري حالياً دراسة العديد من البرامج الرامية إلى تطوير قوة دفاع ضد الصواريخ تستدعي تعاوناً هاماً دولياً مع الولايات المتحدة.

أوروبا

تُوّجت الجهود الرامية إلى تطوير قوة أوروبية مشتركة للدفاع ضد الصواريخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عندما لُزمت المنظمة المشتركة للتعاون في مجال الأسلحة Organisation Conjointe de Coopération en Matière d'Armement عقداً، باسم فرنسا وإيطاليا، لتطوير نظام دفاع جوي جديد يتمتع ببعض القدرة على مواجهة الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى^(٣١). لُزِمَ العقد بقيمة ٣ مليار يورو (٣,٤ مليار دولار) إلى أوروبام Eurosam، وهو مشروع مشترك بين MBDA وThales، لكي يتم تطوير وإنتاج نظام الاعتراض أرض-جو المتوسط المدى/أرضي Block I. بعد نشره في العام ٢٠٠٧، سيستعمل نظام بلوك ١ Block I لتأمين حماية المنطقة، دعماً لقوة الرد السريع الأوروبية. ينص العقد على تسليم ١٨ مجموعة صواريخ إلى فرنسا وإيطاليا^(٣٢).

في العام ٢٠٠٣، بقي التعاون الصناعي عبر المحيط الأطلسي حول ردع الصواريخ في مراحله الأولى. رغم توقيع الشركات الأوروبية والأمريكية لمذكرات تفاهم حول التعاون في مجال الدفاع ضد الصواريخ، لم تتطور المشاريع بما فيه الكفاية^(٣٣). وقد ساهمت عوامل عديدة في الحد من البرامج المشتركة الأمريكية-الأوروبية للدفاع ضد الصواريخ. وتضمنت

(٢٩) «India: New Delhi Increases Efforts to Develop Indigenous Missile Defense System,» *Global Security Newswire*, 18 August 2003, <http://www.nti.org/d_newswire/issues/2003/8/18/11p.html> .

(٣٠) Y. Yoo, «Missile Defense Set to Take off,» *Chosun Ilbo*, 11/6/2003, <http://english.chosun.com> .

(٣١) M. Taverna and A. Nativi, «A Missile Shield for Europe,» *Aviation Week and Space Technology*, vol. 159, no. 20 (November 2003), p. 28.

إن مجموعة الصواريخ الأرض-جو المتوسطة المدى/أرضية ١ هي تسمية أخرى لصاروخ الردع الجوي Scud. المصمم لاعتراض الصواريخ الطوافة والصواريخ الباليستية من نوع سكود Aster 30

(٣٢) Thales Group, «Thales Strengthens its Position in Weapon and Missile Systems,» Press Release, 13 November 2003, <http://www.thalesgroup.com/press/press_releases/1_6123_236_8663.html> .

(٣٣) T. Kington, «Hurdles Slow US- > Europe Missile Defence,» *Defense News*, vol. 18, no. 37 (October 2003), p. 10.

هذه تردد وزارة الدفاع في تقاسم التكنولوجيات المتطورة السرية مع شركاء أوروبيين؛ ومخاوف المفاوضين الأمريكيين من خسارة العمل لصالح منافسين أوروبيين؛ والقدرات المحدودة للصناعات الأوروبية في أبرز مجالات تكنولوجيا الدفاع الصاروخي؛ ورفض الحكومات الأوروبية لتخصيص المزيد من الموارد لقطاع الدفاع^(٣٤).

منظمة حلف شمال الأطلسي

في عام ٢٠٠١ وفي إطار الجهود لخلق القدرة الدفاعية الصاروخية التي اعتمدها في العام ١٩٩٩ Defense Capabilities Initiative، قررت منظمة حلف شمال الأطلسي نشر نظام للدفاع ضد الصواريخ بحلول العام ٢٠١٠^(٣٥). غير أن المنظمة لم تسرع في تحديد بنية النظام. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لَزمت منظمة حلف شمال الأطلسي عقداً بقيمة ١٥ مليون يورو (١٧ مليون دولار) إلى كونسورتيوم وراء الأطلسي تقوده مؤسسة Science Applications International Corporation، لدراسة نظام دفاعي للصواريخ من أجل حماية أراضي الدول الأوروبية الأعضاء فيها وقواتها المحافظة للسلام من التعرض لهجوم بواسطة صواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة المدى^(٣٦). تهدف الدراسة إلى التحقق من «الجدوى الفنية والتكاليف والجدول الزمني» لنظام متعدد الطبقات للدفاع ضد الصواريخ من شأنه أن «يؤدي إلى قرارات مستقبلية حول الاستمرار بهذا النظام من الأنظمة»^(٣٧).

إن أبرز برنامج للدفاع ضد الصواريخ قيد التنفيذ في منظمة حلف شمال الأطلسي هو نظام الدفاع الجوي المتوسط الموسع Medium Extended Air Defense System (MEADS)^(٣٨). إنه

(٣٤) المصدر نفسه، و T. Kington and G. Ratnam, «Europe Wary of US Missile Defense Promises.» *Defense News*, vol. 18, no. 38 (October 2003), pp.1 and 8.

(٣٥) R. Bell, «The Pursuit of Enhanced Defence Capabilities.» Address by the NATO Assistant Secretary General for Defence Support to the European Defence R&D, Brussels, 24 January 2002, < <http://www.nato.int/docu/speech/2002/s020124b.htm> > .

E. Skns, [et al.], «Military expenditure.» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 255-257.

(٣٦) NATO, «NATO Missile Defence Feasibility Study: Transatlantic Industry Study Team Selected.» Press Release (2003) 109, 26 September 2003, < <http://www.nato.int/docu/pr/2003/p03-109e.htm> >

في العام ٢٠٠١، لَزمت منظمة حلف شمال الأطلسي عقداً لدراسة جدوى أولية لنظام ردع أوروبي للصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى.
(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) إن نظام الدفاع الجوي المتوسطي الموسع هو نظام ردع جوي نقال أرضي يركز على صاروخ باتريوت PAC-3 المتطور. يتضمن النظام أجهزة إطلاق ومحسّات مراقبة وضبط للإطلاق ومراكز لإدارة المعركة/الاتصالات. تبلغ حصة الولايات المتحدة من البرنامج ٥٥ بالمئة وألمانيا ٢٨ بالمئة وإيطاليا ١٧ بالمئة. انظر: =

برنامج مشترك ألماني-إيطالي-أمريكي مصمم لحماية الفرق المنتشرة في المقدمة ضد الصواريخ الباليستية القصيرة المدى والصواريخ الطوافة والسفن الجوية. في العام ٢٠٠٣، توج نظام الدفاع الجوي الموسع المتوسطي ثلاث سنوات من الجهود الرامية إلى تخفيض الخطر، مع مرحلة تطوير تمتد على أربع سنوات من المتوقع أن تبدأ في العام ٢٠٠٤^(٣٩). تم ضم برنامج تطوير نظام الدفاع الجوي المتوسطي الموسع مع برنامج الباتريوت PAC-3 المتطور في العام ٢٠٠٣ من أجل تطوير قدرة مدججة PAC-3/MEADS^(٤٠).

روسيا والتعاون في مجال الدفاع الصاروخي

في العام ٢٠٠٣، واصلت روسيا والولايات المتحدة محادثاتها حول إمكانيات التعاون في مجال الدفاع ضد الصواريخ. خلال اجتماع قمة عقد في سان بترسبرغ، روسيا، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأمريكي بوش عن نيتهما في «تقديم مشاريع مشتركة ملموسة في مجال الدفاع ضد الصواريخ، ما سيساهم في توطيد العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا»^(٤١). غير أن فريق العمل الثنائي لم يحرز تقدماً ملموساً في مجال تحديد المشاريع وذلك، بسبب عدم الاتفاق على ترتيبات التمويل والمخاوف السياسية إزاء نقل تكنولوجيا الأسلحة^(٤٢). وافق الطرفان على القيام بتمارين مشتركة على الحاسوب في روسيا في العام ٢٠٠٤.

شهد التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا حول الدفاع ضد الصواريخ بعض التطورات خلال السنة. في ٤ حزيران/يونيو، أعلنت لجنة منظمة حلف شمال الأطلسي-روسيا عن التوصل إلى اتفاق حول اعتماد المصطلحات عينها وأساس مفهومي مشترك في إطار النشر المحتمل والمستقبلي لقدرة الدفاع الصاروخي من أجل دعم عمليات الرد التي تشنها القوى الروسية وقوى منظمة حلف شمال الأطلسي^(٤٣). قد يشكل ذلك

US MDA, «Medium Extended Air Defense System (MEADS),» Fact Sheet, 30 January 2004, < <http://www.acq.osd.mil/bmdo/bmdolink/pdf/meads.pdf> > .

«MEADS Ready for Development,» *Jane's Missiles and Rockets*, vol. 7, no. 9 (September ٢٠٠٣), p. 5.

(٤٠) انظر الهامش رقم ٣٨.

White House, Office of the Press Secretary, «Joint Statement by President Bush and President Putin,» Washington, DC, 1 June 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/06/20030601-1.html> > .

«US-Russia Cooperation on Missile Defense may be Slowed,» *Missile Defense Newsletter*, (٤٢) Center for Defense Information, 11 June 2003, < <http://www.cdi.org/newsletter/viewArticle.cfm?documentID=1209&topicID=26&listID=9> > .

NATO, «Statement: Meeting of the NATO-Russia Council at the Level of Ministers of Foreign Affairs,» Press Release, Madrid, 4 June 2003, < <http://www.nato.int/docu/pr/2003/p030604e.htm> > .

تكميلاً للمرحلة الأولى من دراسة مفصلة حول المتطلبات والإمكانيات الفنية للتعاون في إطار العمليات المشتركة والموحدة. كما أعلنت لجنة منظمة حلف شمال الأطلسي-روسيا عن التوصل إلى اتفاق حول إجراء تمارين مشتركة في قيادة الصواريخ الدفاعية في الولايات المتحدة^(٤٤).

في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، صرح وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف أن روسيا «ستقوم حتماً بتطوير أنظمة دفاعية ضد الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى إلى جانب أنظمة الدفاع الفضائية»^(٤٥). لم يأت إيفانوف بأي معلومات حول برامج معينة واكتفى بالإشارة إلى أنها ستركز على التكنولوجيات الموجودة وأن خطط التطوير ستكون رهناً بالوضع الاقتصادي للبلد. تقوم روسيا حالياً بنشر أنواع عديدة من الصواريخ الدفاعية الجوية S-300 وS-400، التي تتمتع بقدرات تحولها اعتراض الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى. أعلنت روسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أنها وافقت على تزويد بيلو روسيا بأربع مجموعات من صواريخ S-300 المطورة، كجزء من سياسة التعاون في مجال الدفاع الجوي^(٤٦).

اليابان

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعلنت حكومة رئيس الحكومة جونيشيرو كوزومي Junichiro Koizumi أن اليابان سيزيد نفقاته على الصواريخ الدفاعية وأنه سيطور وينشر، بالتعاون مع الولايات المتحدة، نظاماً متعدد الطبقات الصواريخ^(٤٧). شكل القرار تغييراً كبيراً في أوليات سياسة الدفاع اليابانية واندراج في إطار إعادة نظر أوسع في بنية قوى الدفاع^(٤٨). في ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ازداد اهتمام اليابان في تطوير قدرات دفاعية ضد الصواريخ نتيجة للخطر المحتمل الذي تشكله برامج كوريا الشمالية النووية والمتعلقة

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) «Ivanov Announces Intent to Build New Missile Defense Systems,» Missile Defense Newsletter, Center for Defense Information, 22 January 2003, < <http://www.cdi.org/missile-defense/russia.cfm> >; and «Comments on Missile Defense,» *Russian Foreign Policy and Security Watch*, Radio Free Europe/Radio Liberty, vol. 4, no. 3 (January 2003), < <http://www.rferl.org/reports/securitywatch/3/01/2003-220103.asp> >.

(٤٦) «Russia to Supply S-300 Missile Systems to Belarus,» *Russia Journal*, 23/10/2003, < <http://www.russijournal.com/news/cnews-article.shtml?nd=40967> >.

(٤٧) D. Pilling, «Japan and US Set for Joint Work on Missiles,» *Financial Times*, 19/12/ 2003, (٤٧) p. 5.

للمزيد من المعلومات حول نفقات اليابان العسكرية، انظر الفصل ١٠ من هذا الكتاب.

(٤٨) A. McAvoy, «Japan Says it Will Go ahead with Missile Defense System,» Associated Press, (٤٨) 19 December 2003, < <http://www.signonsandiego.com/news/world/20031219-0357-japan-missiledefense.html> >.

بالصواريخ الباليستية^(٤٩). نصت الورقة البيضاء السنوية لوكالة الدفاع اليابانية على أن نظام الدفاع ضد الصواريخ قد أصبح مسألة «ذات أهمية قصوى»^(٥٠).

تقوم خطة اليابان الجديدة للدفاع ضد الصواريخ على نظام دفاعي ضد الصواريخ بطبقتين مصمم للدفاع ضد الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى. ستتألف الطبقة العلوية من مدمرات بحرية مجهزة بأنظمة رادار آيجيس Aegis المطورة تكتشف الرؤوس الحربية الصاروخية القادمة وتعرضها في أواسط مرحلة طيرانها، بصاروخ SM-3. كما ستتألف الطبقة السفلى من صواريخ باتريوت المتطورة PAC-3 الأرضية التي ستعرض الرؤوس الحربية داخل جو الأرض خلال المرحلة الأخيرة من مسار طيرانها. في إطار سياسة إدخال عنصر جديد على النظام الجديد للدفاع ضد الصواريخ، أعلنت وكالة الدفاع اليابانية أنها ستطور رادار إنذار مبكر جديد وتحديث سبع مجموعات من رادار FPS-3 المستعمل حالياً، كجزء من جهودها الرامية إلى بناء شبكة مؤلفة من ١١ موقعاً لاكتشاف الصواريخ الباليستية ومتابعتها^(٥١).

بسبب القيود الفنية وتلك التي تفرضها الموازنة، لن يتمكن اليابان من نشر عدد كاف من أجهزة اعتراض الصواريخ ليدافع عن الأرخبيل بكامله. سيركز واضعو الخطط لدى وكالة الدفاع اليابانية أولاً على حماية المدن الكبرى والقواعد الاستراتيجية من خلال استعمال مجموعات صواريخ باتريوت PAC-3 المتطورة ومدمرة واحدة كحد أدنى مجهزة برادار آيجيس Aegis من أجل تأمين «رادع جزئي» لأي هجوم قد تشنه كوريا الشمالية^(٥٢). من المتوقع أن يتم نشر هذا النظام الأولي بحلول العام ٢٠٠٧ والنظام النهائي في العام ٢٠١١.

M. Kamiya, «A Disillusioned Japan confronts North Korea», *Arms Control Today*, vol. 33, (٤٩) no. 4 (May 2003), < http://www.armscontrol.org/act/2003_05/kamiya_may03.asp >, and S. Lieggi and M. Wuebbels, «Will Emerging Challenges Change Japanese Security Policy?», Issue Brief, Nuclear Threat Initiative, December 2003, < http://www.nti.org/e_research/e3_37a.html >.

برزت المخاوف عندما تشدد الموقف الياباني العام تجاه كوريا الشمالية نتيجة للجدل حول عملية اختطاف مواطنين يابانيين من قبل كوريا الشمالية في السبعينيات والثمانينيات.

Japan Defense Agency, *Defense of Japan 2003* (Nagoya: Inter Group Corp., 2003), p.381; (٥٠) N. Shimoyachi, «White Paper Cites Need for Missile Defense», *Japan Times*, 6/8/ 2003, < <http://www.japantimes.co.jp/cgi-bin/getarticle.pl5?nn20030806a2.htm> >, and JDA's Internet site at URL < <http://www.jda.go.jp/e/index.htm> >.

R. Kotani, «Japan's Recent Step-up in Missile Defense», Center for Defense Information, (٥١) 10October 2003, < <http://www.cdi.org/friendlyversion/printversion.cfm?documentID=1725> >.

«Japan: Proposed Missile Defenses Would Build Incrementally, Official Says», *Global Security Newswire*, 19 August 2003, < http://www.nti.org/d_newswire/issues/2003/8/19/10p.html >.

إضافة إلى ذلك، يدرس المسؤولون لدى وكالة الدفاع اليابانية سيناريوهات تعترض بموجبها اليابان الصواريخ الباليستية الطائرة فوق أراضيها، بما فيه الصواريخ غير الموجهة ضدها.

ستكون كلفة نظام الدفاع ضد الصواريخ المقترح رهناً ببنيته النهائية. وفقاً لتقديرات وكالة الدفاع اليابانية، ستبلغ هذه الكلفة ٧٠٠ مليار ين (٦,٥ مليار دولار) على خمس سنوات، ابتداء من السنة المالية ٢٠٠٤^(٥٣). غير أن النقاد يشيرون إلى أن كلفة نظام ردع الصواريخ سيبلغ أكثر من ترليون ين مع احتساب نفقات التشغيل والصيانة. طالبت الحكومة بـ ١٠٠ مليار ين (٩٢٨ مليون دولار) للدفاع الصاروخي في موازنة العام ٢٠٠٤. ويشمل ذلك المبلغ الضروري للبرنامج المشترك بين الولايات المتحدة واليابان حول بحث وتطوير نظام الدفاع ضد الصواريخ، الذي أطلق في العام ١٩٩٩^(٥٤). بالمقارنة، أنفق اليابان ١,٩ مليار ين (١٦ مليون دولار) لنظام الدفاع ضد الصواريخ في العام ٢٠٠٣ و ١٣,٧ مليار ين (١١٥ مليون دولار) بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢^(٥٥). جرت محادثات بين وكالة الدفاع اليابانية والمسؤولين الأمريكيين حول إمكانية إنتاج مشترك لصواريخ جديدة^(٥٦).

إسرائيل

إن أفضل البرامج التعاونية الخاصة بردع الصواريخ هو البرنامج الأمريكي-الإسرائيلي المسمى «نظام آرو ويبون سيستم» Arrow Weapon System. يتضمن هذا النظام صواريخ، ومجموعة قاذفات اعتراضية، وادار متابعة وأنظمة ضبط إطلاق. كما يستعمل صاروخ اعتراض نقلاً وبمرحلتين يحمل رأساً حربياً يجزئ الانفجار. يصنف Arrow-2 بين نظام باتريوت المتطور PAC-3 ونظام الدفاع ضد الصواريخ المرتفعة THAAD^(٥٧). تم اختبار طيران نظام آرو Arrow بكامله ست مرات. وقع آخر اختبار في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عندما دمر صاروخ الاعتراض Arrow-2 صاروخاً مستهدفاً كان تصوراً عن صاروخ باليستي متوسط المدى^(٥٨). تم إدخال أول مجموعة صواريخ Arrow-2 في الأسطول الجوي الحربي الإسرائيلي في آذار/مارس ٢٠٠٠. ينشر الأسطول الجوي الحربي الإسرائيلي حالياً مجموعتين

I. Reynolds, «Japan to Buy US Missile Defense System,» *Washington Post*, 19/12/2003, (٥٣)

< <http://www.nuclearpolicy.org/NewsArticlePrint.cfm?NewsID=1170> > .

(٥٤) وكالة الدفاع اليابانية ووزارة الدفاع الأمريكية يوقعان مذكرة تعاون حول أبحاث وتطوير ردع الصواريخ. تركز الأبحاث على ٤ عناصر من صاروخ SM-3 المحساس، والرأس الحربي الحركي المتطور، ودفعات المرحلة الثانية، ومخروط المقدمة الخفيف الوزن. انظر: «Aegis Ballistic Missile Defense,» US MDA, Fact Sheet, 30 January 2004, < <http://www.acq.osd.mil/bmdo/bmdolink/pdf/seabased.pdf> > .

Japan Defense Agency, *Defense of Japan 2003*, p. 157. (٥٥)

Pilling, «Japan and US Set for Joint Work on Missiles». (٥٦)

Federation of American Scientists Space Policy Project, Special Weapons Monitor, «Arrow (٥٧) TMD,» updated 28 June 2000, < <http://www.fas.org/spp/starwars/program/arrow.htm> > .

R. Hughes, «Arrow 2 Test Exceeds Israeli Expectations,» *Jane's Defence Weekly* (٥٨) (24 December 2003), p. 17.

من صواريخ Arrow، واحدة قرب تل أبيب وقد أصبحت شغالة في العام ٢٠٠٠، وواحدة في شمال إسرائيل. من المتوقع أن تنشر مجموعة ثالثة في جنوب البلاد.

قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بتطوير مشترك لصاروخ Arrow-2 وجهاز إطلاقه؛ طورت إسرائيل ما تبقى من النظام بمفردها. تتراوح تقديرات المصادر حول التكاليف الإجمالية التي دفعتها الولايات المتحدة بين ٤٠-٦٠ في المئة^(٥٩). بما أن الولايات المتحدة ساهمت في تطوير جهاز الاعتراض، يجب على إسرائيل الحصول على موافقتها قبل تصدير نظام آرو وين سيستم إلى بلد آخر. أثارت هذه المسألة جدلاً عندما طالبت الهند بشراء نظام Arrow-2 في العام ٢٠٠٢. في أواخر العام ٢٠٠٣، لم تكن وزارة الخارجية الأمريكية قد قررت بعد كيف ترد على هذا الطلب^(٦٠).

تتمحور أبرز التساؤلات حول ما إذا كان بيع نظام آرو إلى بلد آخر يتماشى مع التزامات الولايات المتحدة بنظام مراقبة التكنولوجيا الصاروخية Missile Technology Control Regime الذي يمنع تسليم صواريخ وزنها ٥٠٠ كغ ومداهها ٣٠٠ كم كحد أدنى^(٦١). وبما أن صاروخ الاعتراض Arrow يتمتع بهذه القدرات، فهو يندرج بالتالي في الفئة ١ من القيود التي يفرضها نظام مراقبة التكنولوجيا الصاروخية^(٦٢). فضلاً عن ذلك، تخشى الولايات المتحدة أن يؤدي بيع صواريخ آرو إلى الهند إلى إشعال سباق تسلح في شبه القارة.

IV استنتاجات

في العام ٢٠٠٣، لم تعد مسألة الدفاع ضد الصواريخ موضوع نقاش حاد حول قيود ضبط الأسلحة والاستقرار الاستراتيجي العالمي. أدى انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة العام ١٩٧٢ حول الحد من أنظمة الدفاع ضد الصواريخ الباليستية إلى ردود فعل

(٥٩) V. Samson, «Israel's Arrow Missile Defense: Not Ready for Prime Time,» Center for Defense Information, 9 October 2002, < <http://www.cdi.org/missile-defense/arrow.cfm> > .

(٦٠) W. Boese, «Proposed Missile Defense Sale to India still in Limbo,» *Arms Control Today*, (٦٠) vol. 33, no.3 (April 2003), < http://www.armscontrol.org/act/2003_04/arrow_apr03.asp?print > .

(٦١) للمزيد من المعلومات حول نظام مراقبة التكنولوجيا الصاروخية، انظر الفصل ١٨ من هذا الكتاب. إن الأطراف الموقعة لهذا النظام محددة في معجم المصطلحات.

(٦٢) «Israel Has already Sold India the Green Pine Radar that Tracks Incoming Missiles and Feeds them into the Arrow's Battle Management System,» C. Raja Mohan, «US Holds back Israeli Arrow,» *Hindu*, 5/9/2003, < <http://www.thehindu.com/2003/09/05/stories/2003090505861100.htm> > , and C. Ahlstrm, «Arrows for India?: Technology Transfers for Ballistic Missile Defence and the Missile Technology Control Regime,» *Journal of Conflict and Security Law*, vol. 9, no. 1 (Spring 2004), pp. 103-125.

دولية، ولاسيما من قبل روسيا^(٦٣). مع عزم إدارة بوش على المضي قدماً بخططها الطموحة المتعلقة بالدفاع الصاروخي، ظلت تساؤلات العام ٢٠٠٣ تتمحور حول كلفة هذه الخطط وجدواها الفنية. هكذا، بقيت الولايات المتحدة تنفق أكثر بكثير من جميع بلدان العالم مجموعة على برامج ردع الصواريخ. وسرّعت الإدارة عملية تنفيذ أنظمة الأسلحة الرئيسية وبرامج المحسات لكي تتمكن من نشر مجموعة أولى من القدرات الدفاعية ضد الصواريخ قبل نهاية العام ٢٠٠٤، ما أثار تساؤلات عديدة في وزارة الدفاع مثلاً حول نضوج تكنولوجيات الدفاع الصاروخي التي يجري تطويرها وحول كلفة فاعلية الأنظمة التي سيتم نشرها.

في العام ٢٠٠٣، أثار انتشار الأنظمة الدفاعية ضد الصواريخ اهتماماً متزايداً في بلدان غير الولايات المتحدة. واختلف هذا الوضع عن زمن الحرب الباردة حيث كانت القوى العظمى وحدها تهتم بردع الصواريخ. ويعود هذا الاهتمام الجديد جزئياً إلى رغبة بعض الدول في تعزيز تعاونها في مجال الدفاع ضد الصواريخ مع الولايات المتحدة. والأهم هو أنه يعزى إلى انتشار الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى في بعض المناطق المعينة، ولاسيما آسيا الشمالية وآسيا الجنوبية والشرق الأوسط. حمل ازدياد عدد الصواريخ وتطورها الهند وإسرائيل وتايوان مثلاً على تطوير قدرات متطورة للدفاع الصاروخي. وأثار ذلك قلقاً دولياً بأن إدخال قدرات دفاعية ضد الصواريخ في هذه المناطق سيؤدي إلى تسابق على الأسلحة الردعية والدفاعية، إلا في حال أمكن وضع قيود جديدة إقليمية لمراقبة الأسلحة.

(٦٣) أصبحت معاهدة الحد من أنظمة ردع الصواريخ الباليستية سارية المفعول في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ وانتهت بسبب انسحاب الولايات المتحدة منها في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢. للمزيد من المعلومات حول قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من المعاهدة وردة الفعل الدولية، انظر: S. N. Kile, «Nuclear Arms Control, Non-proliferation and Missile Defence», in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 603-605, and

١٦ – تطورات الحرب الكيماوية والبيولوجية والحد من الأسلحة

ريتشارد غوثري
جون هارت
فريدا كولاو
جاكلين سيمون

I مقدّمة

عقد نوع جديد من الاجتماعات السنوية للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة للعام ١٩٧٢^(١) ومؤتمر المراجعة الأولى لمعاهدة الأسلحة الكيماوية للعام ١٩٩٣ في العام ٢٠٠٣^(٢). وتم وضع آلية تعاونية خاصة جديدة ترمي إلى الحد من انتشار وسائل الحرب الكيماوية والبيولوجية، ألا وهي مبادرة الأمن من الانتشار^(٣). وسجل العام ٢٠٠٣ الاحتلال العسكري للعراق، وتخلت ليبيا بصورة انفرادية عن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

(١) ترد اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتيرية (البيولوجية) والسامة وتدميرها على الموقع الخاص ببرنامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التابع لمعهد ستوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام: < <http://projects.sipri.se/cbw/docs/bw-btwc-text.html> >. ترد لائحة كاملة بالأطراف والدول الموقعة وغير الموقعة على الموقع الخاص ببرنامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التابع لمعهد ستوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام: < <http://projects.sipri.se/cbw/docs/bw-btw-mainpage.html> >. انظر أيضاً تذييل أ من هذا الكتاب.

(٢) ترد اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وتدميرها (نسخة منقحة)، ٨ آب ١٩٩٤، على موقع < <http://projects.sipri.se/cbw/docs/cw-cwc-texts.html> >. يرد تعديل الجزء ٦ من ملحق التدقيق لمعاهدة الأسلحة الكيماوية تاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ على موقع < <http://projects.sipri.se/cbw/docs/cw-cwc-verannex5bis.html> >. ترد لوائح كاملة بالأطراف والدول الموقعة وغير الموقعة على الموقع الخاص ببرنامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التابع لمعهد ستوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام: < <http://projects.sipri.se/cbw/docs/bw-btwc-mainpage.html> >. انظر أيضاً: تذييل أ من هذا الكتاب.

(٣) انظر الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

عقدت أول سلسلة سنوية لاجتماعات الخبراء والاجتماعات السياسية للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة للعام ١٩٧٢ بموجب القرار الصادر عن مؤتمر المراجعة الخامسة لمعاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة للعام ٢٠٠٢. من المتوقع أن تستمر تلك الاجتماعات لغاية انعقاد مؤتمر المراجعة السادسة في العام ٢٠٠٦. وركزت اجتماعات العام ٢٠٠٣ على ضمان اعتماد الأطراف للإجراءات الوطنية الضرورية لتطبيق إجراءات الحظر التي تنص عليها المعاهدة، بما فيه عبر تطبيق التشريعات الجزائية، كما وعلى وضع وتنفيذ الآليات الوطنية الكفيلة بمراقبة والوقاية من الأجسام المسببة للأمراض والسموم.

أقر مؤتمر المراجعة الأولى لمعاهدة الأسلحة الكيماوية وثيقتين، ألا وهما إعلان سياسي ووثيقة مراجعة موحدة تحدد مجالات التنفيذ الجديرة بالانتباه وتوصي بإجراءات للتحسين. أصدر مؤتمر خاص لأطراف معاهدة الأسلحة الكيماوية انعقد أثناء مؤتمر المراجعة قراراً نهائياً قضى بانتهاج سياسة تقلص ولاية الموظفين في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية إلى سبع سنوات. كما باشرت المنظمة في تطبيق «خطة عمل» تضمن تنفيذ الأطراف لموجباتهم في إطار إجراءات التطبيق الوطنية.

لقد ظلت الدول ذات الذهنية المماثلة تعول على إجراءات التعاون الوطنية والخاصة حول مشاغل محددة لمواجهة تحديات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية المتوقعة. ووضعت مبادرة الأمن من الانتشار على يد دول أقرت مجموعة من «مبادئ المنع» بهدف الحيلولة دون شحن أسلحة الدمار الشامل وأنظمة استعمالها والمواد ذات الصلة^(٤).

في أوائل العام ٢٠٠٣، أجرى المفتشون التابعون للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتدقيق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية التحريات في العراق وانسحبوا من البلاد في آذار/ مارس وتعرضت البلاد إلى الهجوم واحتلتها القوات الأمريكية والبريطانية وعدد من شركائها في التحالف^(٥). في البدء، ألحقت فرق العمل المتنقلة بقوات التحالف وطلب منها كشف النقب عن امتلاك العراق للأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية والصواريخ الباليستية التي يفوق مداها الـ ١٥٠ كيلومتراً والتي حظرت بموجب قرارات مجلس الأمن. وفي حزيران/يونيو، تم استبدال فرق العمل المتحركة بمجموعة التحري في العراق. وبحلول نهاية العام، تم وضع العديد من التقارير وجمع بعض الأجهزة؛ إلا أن فرق التحالف لم تكشف عن أية ذخائر محظورة ولم يسق الدليل على وجود أسلحة كيماوية وبيولوجية وقت شن الهجوم. وأثيرت التساؤلات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها من البلدان حول مدى دقة التقييمات الصادرة عن أجهزة المخابرات

(٤) انظر الفصلين ١ و١٤ من هذا الكتاب

(٥) انظر الفصلين ٢ و٣ من هذا الكتاب.

حول العراق ودرجة تسييس هذه التقييمات للمساهمة في تعزيز الدعم المحلي والدولي للهجوم.

في كانون الأول/ديسمبر، تعهد العقيد معمر القذافي علناً بالكشف عن أسلحة الدمار الشامل في بلاده وتفكيكها، بما فيه مخزون الأسلحة الكيماوية وذلك بعد عدة أشهر من المفاوضات السرية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. يشمل هذا التعهد السماح للمفتشين الدوليين بالدخول إلى ليبيا للتحقق من تدمير وتفكيك هذه الأسلحة والبرامج. وقد ألت ليبيا علناً على جعل منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، انضمت ليبيا إلى معاهدة الأسلحة الكيماوية.

تناقش نتائج اجتماعات الخبراء والاجتماعات السياسية للعام ٢٠٠٣ للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة في القسم II. وترد التطورات المتعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيماوية في القسم III. ويلخص القسم IV ادعاءات الانتشار بحق عدد من الدول في العام ٢٠٠٣. ويصف القسم V الجهد الآيل إلى الكشف عن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والبرامج ذات الصلة من جانب لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتدقيق والتفتيش ومن ثم من قبل قوات الاحتلال في العراق. ويلخص القسم VI الجهود المبذولة خارج نطاق معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة ومعاهدة الأسلحة الكيماوية. وترد الاستنتاجات في القسم VII.

II نزع الأسلحة البيولوجية

دخلت معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة حيز التنفيذ في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥^(٦). في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، كانت ١٥١ دولة قد صادقت عليها. في العام ٢٠٠٣، انضمت كل من أنتيغوا وبربودا وبالاو والسودان وتيمور الشرقية إلى المعاهدة وصادقت عليها مالي. وقعت ١٦ دولة إضافية على المعاهدة، ولكنها لم تصادق عليها^(٧).

في العام ٢٠٠٣، عقدت أطراف المعاهدة اجتماع خبراء واجتماعاً للدول الأطراف. وتعد الاجتماعات التي ستظل تنعقد بصورة سنوية لغاية مؤتمر المراجعة السادسة المزمع عقده في العام ٢٠٠٦ نتيجة قرار اتخذه مؤتمر المراجعة الخامسة الذي أعيدت دعوته للدول

(٦) انظر الهامش رقم ١.

(٧) «لائحة المشاركين»، اجتماع الخبراء المنبثق من معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة، الوثيقة رقم ٢١٧BWC/MSP.2003/MX/INF.2 أب/أغسطس ٢٠٠٣، <www.opbw.org/new-process/mx2003/bwc-2003> .
<msp.2003_mx_Inf02.pdf> .

الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة في العام ٢٠٠٢^(٨).

اجتماعات العام ٢٠٠٣ للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة

قضى هدف اجتماعات العام ٢٠٠٣ بـ «مناقشة وترويج الفهم المشترك والإجراءات الفعالة» حول «اعتماد الإجراءات الوطنية الضرورية لتنفيذ بنود الحظر المنصوص عليها في المعاهدة، بما فيه سن التشريعات الجزائية ووضع الآليات الوطنية لمراقبة والوقاية من الأجسام المجهرية الممرضة والسموم»^(٩).

اجتماع الخبراء

عقد اجتماع الخبراء في جنيف في ١٨-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وجاءت نتائجه معتدلة^(١٠)، ولاسيما في إطار التشجيع الذي ساد في مؤتمر المراجعة الخامسة في دورتي العام ٢٠٠١ و٢٠٠٢. لذا، لم تعلق آمال كثيرة على المؤتمر، ولكن نسبة الإقبال كانت ملحوظة،

(٨) أُرجئت الدورة الأولى لمؤتمر المراجعة الخامسة في العام ٢٠٠١ بناء على اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء ولاية المجموعة الخاصة التي كانت قد عقدت اجتماعات دورية بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وآب/أغسطس ٢٠٠١ لإعداد بروتوكول يرمي إلى تعزيز الامتثال لمعاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة. (صرحت الولايات المتحدة أن البروتوكول لن يضمن الامتثال وسيهدد بغير وجه حق المعلومات التجارية السرية والمعلومات الحساسة في ما يتعلق بأنشطة الدفاع البيولوجي). رغم أن ولاية التفاوض تبقى سارية، إلا أنه تم تعليق مفاوضات المجموعة الخاصة منذ العام ٢٠٠١. وقد وافق الأطراف على الاجتماع بصورة سنوية لغاية مؤتمر المراجعة التالي. وقد اعتبر الكثيرون طريقة التوصل إلى اتفاق العام ٢٠٠٢ على شكل «خذه أو اتركه» «أفضل من لا شيء»، انظر: J. Hart; F. Kuhlau and J. Simon, «Chemical and Biological Weapon: Developments and Arms Control», in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 646-650; N. A. Sims, «Biological Disarmament Diplomacy in the Doldrums: Reflections after the BWC Fifth Review Conference», *Disarmament Diplomacy*, no. 70 (April-May 2003), < <http://www.acronym.org.uk/dd/dd70/70op2.htm> >, and M. Chevrier, «Waiting for Godot or Saving the show?: The BWC Review Conference Reaches Modest Agreement», *Disarmament Diplomacy*, no. 68 (December 2002-January 2003), < <http://www.acronym.org.uk/dd/dd68/68bwc.htm> > .

Final Document of the Fifth Review Conference of the States Parties to the Convention on (٩) the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) Weapons and on Their Destruction, BTWC Review Conference document BWC/CONF.V/17, para. 18 (a), p. 3, < http://www.opbw.org/rev_cons/5rc/5rc_conf.htm > .

J. Littlewood, «Substance Hidden under a Mountain of Paper: The BWC Experts' Meeting (١٠) in 2003», *Disarmament Diplomacy*, no. 73 (October-November 2003), < <http://www.acronym.org.uk/dd/dd73/73news05.htm> >, and G. S. Pearson, «Report from Geneva: The Biological Weapons Convention New Process», *CBW Conventions Bulletin*, no. 61 (September 2003), pp. 8-14, < <http://www.sussex.ac.uk/spru/hsp/cbwc61.pdf> > .

حيث شارك ٤١٦ شخصاً من ٨٣ دولة عضو ودولتين موقعتين^(١١) ودولة مراقبة^(١٢) و ٨ وكالات متخصصة ومنظمات حكومية دولية^(١٣) و ١٥ منظمة غير حكومية^(١٤).

كان التفويض الممنوح من مؤتمر المراجعة الخامسة قصيراً، وذلك عن عمد. وتولى سفير هنغاريا (المجر) تيبور توث Tibor Toth مهمة ترجمته إلى مقارنة ملموسة تستند إلى النتائج. ونقلت هذه المقاربة إلى الفرقاء قبل الاجتماع لمساعدتهم على إعداد جدول أعمال مؤقت وبرنامج عمل وجدول أعمال مذيّل^(١٥). تم إقرار هذه الوثائق أثناء الدورة الأولى لاجتماع الخبراء في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ حيث قدمت الأطراف ٦٦ ورقة عمل – وهو عدد يفوق ذلك المقدم خلال مؤتمر المراجعة الخامسة^(١٦). كما قدم الأطراف أكثر من ٩٠ عرضاً^(١٧). وتم رصد هذه العروض ضمن فئات يومية ووحدت في الجزء ٢ من التقرير النهائي حول الاجتماع^(١٨).

(١١) الدولتان الموقعتان هما مصر ومدغشقر.

(١٢) الدول المراقبة هي إسرائيل.

(١٣) منظمة الغذاء والزراعة والمركز الدولي للهندسة الجينية والتكنولوجيا البيولوجية واللجنة الدولية للصلب الأحمر ومنظمة التعاون والتنمية في ميدان التنمية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة التجارة الدولية.

(١٤) أي مشروع الوقاية من الأسلحة البيولوجية؛ مركز ميريلند للدراسات الدولية والأمنية؛ مركز جنوب أفريقيا لحل النزاعات؛ المجموعة الأوروبية للدراسات في مجال القضاء على الانتشار؛ اتحاد العلماء الأمريكيين؛ معهد الدراسات حول المخاطر الطبية؛ برنامج مكافحة استعمال المرض كسلاح؛ الاتحاد الدولي لمجموعات مصنعي العقاقير الطبية؛ الشبكة الدولية للمهندسين والعلماء للمسؤولية العالمية، شركة إنترفرما سويسرا (Interpharma Switzerland)؛ مركز جونز هوبكنز لاستراتيجيات الدفاع البيولوجية المدنية؛ مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية؛ مركز ماونتباتن (Mountbatten) للدراسات الدولية؛ مكتب كويكر (Quaker United Nations Office)؛ جامعة برادفورد (Bradford)؛ ومركز التدقيق والتدريب والمعلومات. للحصول على لائحة بجميع المشاركين، انظر «لائحة المشاركين» في الهامش رقم ٧.

(١٥) «Provisional Agenda for the Meeting of Experts,» BTWC Meeting of Experts document BWC/MSP.2003/MX/1*, 7 August 2003, and «Provisional Programme of Work for the Meeting of Experts,» BTWC Meeting of Experts document BWC/MSP.2003/MX/2, 28 July 2003.

وزعت النسخة الأولى عن هذه الوثيقة على الأطراف خلال اجتماعات المجموعة الإقليمية في ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٣. انظر: «Annotated Provisional Agenda for the Meeting of Experts,» BTWC Meeting of Experts document BWC/MSP.2003/MX/3, 7 August 2003.

(١٦) للحصول على لائحة كاملة بالوثائق الخاصة باجتماع الخبراء، انظر: «Report of the Meeting of Experts (part I),» BTWC Meeting of Experts Document BWC/MSP.2003/MX/4, 18 September 2003, pp. 5-10.

«يدرج الجزء ١ و١ وثائق الاجتماع في حين يحتوي الجزء ٢ على كامل العروض والتصريحات المدلى بها أثناء اجتماع الخبراء كما عرض على الأمانة.

(١٧) «Closing Remarks of Chair in Open Session,» BTWC Meeting of Experts, 29 August 2003.

(١٨) «Report of the Meeting of Experts (part II),» BTWC Meeting of Experts document BWC/MSP.2003/MX/4, 18 September 2003.

عكست التصريحات الوطنية بوجه عام مواقف البلدان المعروفة. أمام مواجهة نوع جديد من الممارسات في إطار منتدى جديد، لم تعرف الأطراف في البدء كيفية التصرف. لجأ توث إلى مقاربات مختلفة لفتح باب النقاش وحدد المسائل الرئيسية التي قد تشكل موضوع نقاش شفهي وخطي. في الأسبوع الثاني، بدا واضحاً أنّ الأطراف اعتادت على نموذج العمل الجديد، فسجلت تبادلات مكثفة ومفصلة بين الخبراء الوطنيين. وتبدل التردد الذي خالغ العديد من المندوبين قبل الاجتماع بعدما بدا واضحاً أنّ اجتماع الخبراء قد يساهم في تحقيق هدف قيم بتوفير منتدى لتبادل المعلومات المفيدة وذات الجودة العالية حول الموضوعين الأساسيين، ألا وهما تطبيق الإجراءات الوطنية، بما فيه التشريعات الجزائية والأمن ومراقبة الأجسام المجهرية الممرضة والسموم^(١٩).

ركّز اجتماع الخبراء على الموضوعين المنصوص عليهما في الولاية. فكرّس الأسبوع الأول إلى مناقشة الإجراءات الوطنية الكفيلة بتطبيق معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة حيث جرت مناقشة مسألة التطبيق الوطني في إطار مواضيع فرعية محددة بصورة مسقة، ألا وهي الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية؛ الحظر؛ القيود؛ التنفيذ والتطبيق العملي؛ التجريم وإنفاذ القانون^(٢٠).

تم تحديد العناصر المركزية لمقاربة فعلية لمسألة التطبيق الوطني، بما فيه الحاجة إلى تشريع يشمل النطاق الكامل لإجراءات الحظر المنصوص عليها في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة؛ الأحكام الجزائية المناسبة لمعاقبة المخلين وردعهم؛ والأنظمة أو التشريعات الفعالة لمراقبة والإشراف على نقل التكنولوجيا ذات الصلة. إنّ لوائح المواد التي تخضع للرقابة (أي المواد التي يخضع نقلها إلى المراقبة أو الترخيص المحلي و/أو الدولي) والبنود العامة (بما فيه الاعتراف بمعيار الهدف العام)^(٢١)، والتعاون المحلي ما بين الوكالات والمراجعيات المنتظمة للتأكد من أنّ نظام المراقبة والإشراف يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية اعتبرت جميعاً عناصر أساسية من نظام فعال لتطبيق إجراءات الحظر^(٢٢).

تمثّلت إحدى أبرز الاستنتاجات في ما يتعلق بمسألة التطبيق الوطني لإجراءات الحظر المنصوص عليها في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة بوجود فروقات ملحوظة على مستوى وشكل التطبيق وفي ما يتعلق بكيفية معالجة الأحكام الجزائية المتصلة

(١٩) انظر الهامش رقم ١٦.

(٢٠) انظر الهامش رقم ١٥.

(٢١) إنّ معيار الهدف العام مجسّد في المادة ١ من معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة ويراد منه اعتبار جميع الأنشطة محظورة ما لم يمكن هنالك تبرير مشروع للنشاط. انظر الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

(٢٢) انظر الهامش رقم ١٦.

بالخروقات^(٢٣). جرت المناقشة بسهولة كبرى بفضل مجموعة الإجراءات الوطنية التي أعدتها الأمانة^(٢٤) والتي وزّعت على الأطراف على شكل قرص متراص. وزّعت النسخة الأولى من رزمة التشريعات على الأطراف في ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ وطلب منها مراجعة تشريعاتها الوطنية وعرض أي إضافات أو تعديلات على الأمانة.

أضيفت وثائق الاجتماع وغيرها من مصادر المعلومات المكتملة إلى «مخزن المعلومات» وتم توزيع نسخة نهائية خلال اجتماع الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣^(٢٥). أشادت أطراف عديدة بجدوى هذه المبادرة وتم التنويه بأن هذا التبادل يشكّل خطوةً باتجاه تلبية الطلب على المعلومات حول التطبيق الوطني المقدم أثناء مؤتمر المراجعة الأولى في العام ١٩٨٠^(٢٦).

كرّس الأسبوع الثاني من اجتماع الخبراء مسألة مراقبة والوقاية من الأجسام المجهريّة المسببة للمرض والسموم في إطار مواضيع فرعية محددة بصورة مسبقة تشمل الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية؛ المنشآت؛ الموظفين؛ النقل؛ والمراقبة والتطبيق^(٢٧). تشاطرت الأطراف مقاربات متنوعة للوقاية من الاكتساب غير المجاز وسوء الاستعمال والإطلاق المتعمد للأجسام المرضية والسموم وعالجت آليات الرد.

تمثّلت إحدى نقاط النقاش الأساسية في كيفية اتصال «الأمن البيولوجي» بـ «السلامة البيولوجية». وبدا واضحاً أنّ الأطراف فهمت هاتين العبارتين حسب معانٍ مختلفة بعض

D. Ruppe, «Conference Finds Great Variance in How Biological Weapons Treaty is Implemented.» *Global Security Newswire*, 11 November 2003, <http://www.nti.org/d_newswire/issues/2003_11_11.html#F7DCCA7C> .

(٢٤) بهدف إعداد رزمة الإجراءات هذه، استندت الأمانة إلى تقارير CBM السابقة وإلى مصادر على شبكة الإنترنت وإلى المعلومات المزوّدة من منظمة حظر الأسلحة الكيماوية وشبكة لاندو Landau Network ومركز التدقيق والبحث والتدريب والمعلومات وفي نهاية المطاف إلى المعلومات المزوّدة من الأطراف. كما تمت الاستعانة بالأجوبة عن استمارات وزعتها ألمانيا على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. تم جمع هذه الأجوبة في مرحلة لاحقة ضمن: «Austria, Belgium, Finland, France, Germany, Ireland, Italy, the Netherlands, Portugal, Spain, Sweden, United Kingdom–BTWC and related legislation.» BTWC Meeting of Experts document BWC/MSP.2003/MX/WP.62, 4 September 2003.

(٢٥) نفذ مركز التدقيق والبحث والتدريب والمعلومات مشروعاً مماثلاً وأصدر تقريراً تمهيدياً خلال اجتماع شهر آب/أغسطس وتقريراً نهائياً في تشرين الثاني/نوفمبر. انظر: A. Woodward, *Time to Lay Down the Law: National Legislation to Enforce the BWC* (London: VERTIC, 2003), <[http://www.vertic.org/assets/Time to lay down the law-final report.pdf](http://www.vertic.org/assets/Time%20to%20lay%20down%20the%20law-final%20report.pdf)> .

Littlewood, «Substance Hidden under a Mountain of Paper: The BWC Experts' Meeting in 2003.» and N. A. Sims, «A Proposal for Putting the 26 March 2005 Anniversary to Best Use for the BWC.» *CBW Conventions Bulletin*, no. 62 (December 2003), pp. 1-6, <<http://www.sussex.ac.uk/spru/hsp/cbwcb62.pdf>> .

(٢٧) انظر الهامش رقم ١٥ .

الشيء، ما أثار الالتباس. فبعض الوفود اعتبر أنّ العبارة تعني في الوقت عينه «السلامة البيولوجية» و«الأمن البيولوجي»، إلا أنّ الوفود الأخرى لم تشاركها الرأي. على سبيل المثال، تعرف الولايات المتحدة الأمن البيولوجي بأنه «سلسلة الإجراءات الفعلية الكفيلة بالوقاية من الاستعمال غير المشروع أو الكيادي للعناصر الخطرة المسببة للمرض والسموم»^(٢٨). واعتبرت الدول الأخرى أنّ إجراءاتها الحالية في مجال السلامة البيولوجية (أي الإجراءات الرامية إلى الوقاية من إطلاق المواد البيولوجية التي قد تتسبب بالأمراض إلى البشر والحيوانات أو النبات) تحتوي على أحكام مناسبة من شأنها الخيلولة دون وقوع هذه المواد في أيادي أشخاص لا يحق لهم استعمالها. ولكن، تم الاعتراف بالقدرة على تعزيز الإجراءات في الكثير من الحالات للمساهمة في منع الوصول غير المرخص إلى تلك المواد. كما تمت مناقشة الحاجات إلى تقييم المخاطر والتدريب والتعليم والمراقبة القانونية والتطبيق والإجراءات الأمنية المحسنة في المنشآت التي تحتوي على أجسام مجهرية مسببة للأمراض والسموم^(٢٩).

أيدت العروض الفنية والقانونية التي قدّمتها الأطراف أثناء الاجتماع بعروض قدّمت خارجه حيث سجّل خمسة عشر عرضاً من قبل المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة البيئي ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وأمانة معاهدة بازل Basel والشرطة الدولية^(٣٠) والمفوضية الأوروبية ولجنة الأمم المتحدة لمناهضة الإرهاب والمركز الدولي للهندسة الجينية والتكنولوجيا البيولوجية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

قدّمت الاتحادات الصناعية – أي جمعية السلامة البيولوجية الأوروبية وجمعية السلامة البيولوجية الأمريكية – عرضين. كما حضر عدد من المنظمات غير الحكومية الاجتماع حيث تقدّم أربع منها بعروض وحظيت بفرصة التحدّث إلى الأطراف كما كانت الحال أثناء مؤتمر المراجعة الخامسة.

أكّد الرئيس أنّ اجتماع الخبراء شكّل منتدى هاماً لتحديد المسائل والتحديات

USA, «Specific Measures Taken by the United States Relevant to Security of Dangerous (٢٨) Pathogens and Toxins.» BTWC Meeting of Experts document BWC/MSP.2003/MX/WP.6, 4 July 2003, p. 1.

(٢٩) انظر الهامش رقم ١٦. وللحصول على لائحة بأوراق العمل ذات الصلة، انظر: J. B. Tucker, *Biosecurity: Limiting Terrorist Access to Deadly Pathogens, Peaceworks; no. 52* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2003), < <http://www.usip.org/pubs/peaceworks/pwks52.pdf> > .

(٣٠) الشرطة الدولية مشارك جديد في منتدى معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة وقد أطلقت استراتيجية لمعالجة الإرهاب البيولوجي. انظر: T. Agres, «Interpol Pushes Research Controls.» *Scientist*: انظر: (21 July 2003), < <http://www.biomedcentral.com/news/20030721/03> > .

والحاجات الأساسية ولمشاطرة «الممارسات الفضلى» لمواجهة هذه التحديات. أفاد توث أنّ هذا الأمر سيفيد بشكل خاص الأطراف التي تبحث عن المساعدة والمعلومات الفنية لتحسين قدرتها الوطنية على معالجة مسألة الأسلحة البيولوجية^(٣١). وأقر اجتماع الخبراء خلال جلسته الأخيرة تقريراً إجرائياً ووافق على ملحقين^(٣٢).

اجتماع الدول الأطراف

عقد اجتماع الخبراء في جنيف في ١٠-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وحاول توث الاستفادة من أنشطة اجتماع الخبراء والتركيز على المسائل الأساسية التي طرحت خلاله. فقد اجتمع بالمجموعات الإقليمية في ٢٤ أيلول/سبتمبر للتحديث عن هذه المقاربة والطلب من الأطراف تقديم أوراقها بشكل مسبق وإعداد العروض كما كانت الحال بالنسبة إلى اجتماع الخبراء. وصرّح توث أنّه يأمل تخطيطي النقاشات التقنية للتركيز على الإجراءات العملية^(٣٣). رغم أنّه لم يتم عرض أية أوراق قبل اجتماع الدول الأعضاء، ربما بسبب ضيق الوقت وانشغال العديد من الممثلين باجتماع اللجنة الأولى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، قدّمت ١٠ أوراق عمل خلال الاجتماع^(٣٤).

بناء على طلب توث، جمعت الأمانة لائحةً بالاقترحات الرئيسية التي تقدّمت بها الأطراف خلال اجتماع الخبراء على شكل تصريحات وأوراق وعروض. شكّلت هذه اللائحة نقطة انطلاق لتطوير جدول الأعمال المؤقت^(٣٥) وبرنامج العمل المؤقت^(٣٦) وجدول الأعمال المذيل المؤقت^(٣٧) وقد تم إقرارها جميعاً خلال اجتماع الدول الأطراف. (أرفق

(٣١) السفير توث، ملاحظات أثناء مؤتمر صحفي، جنيف، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

(٣٢) انظر الهامش رقم ١٦.

(٣٣) United Nations Office at Geneva, «Biological Weapons Convention Members Hold First Annual Meeting.» Press Release, 7 November 2003, < <http://www.unog.ch/news2/documents/newsen/dc0344e.htm> >.

(٣٤) للحصول على لائحة بجميع وثائق اجتماع الدول الأطراف، انظر: «Report of the Meeting of States Parties.» BTWC Meeting of States Parties document BWC/MSP/2003/4, vol. 1, 26 November 2003.

أخذت برمجية اجتماعات العام ٢٠٠٤ هذه المسألة في عين الاعتبار من أجل إعطاء المزيد من الوقت للتحضيرات.

(٣٥) «Provisional Agenda.» BTWC Meeting of States Parties document BWC/MSP2003/1, 23 October 2003.

(٣٦) «Provisional Programme of Work for the Meeting of States Parties.» BTWC Meeting of States Parties document BWC/MSP/2003/2*, 5 November 2003.

(٣٧) «Annotated Provisional Agenda for the Meeting of States Parties.» BTWC Meeting of States Parties document BWC/MSP/2003/3, 4 November 2003, and

القسم VI أدناه والفصل ١٤ من هذا الكتاب.

ملخص غير رسمي للاقتراحات بنسخة مخزن المعلومات الذي وُزِعَ على الأطراف في نهاية اجتماع الخبراء). وبدا واضحاً أنه تم تقديم عدد كبير من الاقتراحات الملموسة وأن هنالك قواسم مشتركة عديدة في ما يتعلق بتحديد المسائل الرئيسية التي تحتاج إلى المزيد من العمل علاوة على مشاركة الممارسات الفضلى.

حضر اجتماع الدول الأطراف اثنان وتسعون فريقاً و ٤ موقّعين ودولتان مراقبتان ومنظمتان حكوميتان دوليتان و ٩ منظمات غير حكومية^(٣٨). وقد أعطيت المنظمات غير الحكومية فرصة التحدّث أثناء جلسة رسمية للاجتماع بعد ظهر الـ ١٣ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. بدأ اجتماع الدول الأطراف جمعياً وقد استعان باجتماع الخبراء. وتمحورت النقاشات حول التنفيذ والترخيص والتطبيق وتقييم إجراءات الأمن البيولوجي والجهود المبذولة من قبل الهيئات الدولية^(٣٩). إلا أن هذا الجو تآزّم عند بدء المفاوضات حول مشروع تقرير نهائي بسبب اعتقاد بعض الدول الأطراف بأنه يعرض عليه نص على شكل «خذه أو اتركه». وُزِعَ مشروع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وجرت المناقشات ضمن اجتماعات للمجموعات الإقليمية حيث جال توث على المجموعات توصلاً إلى اتفاق حول نص نهائي^(٤٠).

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تبنّى الأطراف وثيقة نهائية ليتم إرفاقها بالتقرير الإجرائي الذي شدّدوا فيه على «الحاجة إلى موازنة الأنشطة على المستوى الوطني بالالتزام بموجباتهم ومسؤولياتهم على صعيد تدعيم وتطبيق معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة. «وافق (الأطراف) على ما يلي»:

مراجعة، ومتى اقتضى الأمر، تطبيق أو تحديث الإجراءات، بما فيه التنظيمية والجزائية منها، الكفيلة بضمان التنفيذ الفعلي لإجراءات الحظر الملحوظة في المعاهدة والتي تساهم في تحسين الأمن من العناصر المسببة للمرض والسموم.

الآثار الإيجابية للتعاون بين الدول الأطراف ذات الأنظمة القانونية والدستورية المختلفة. قد يرغب بعض الدول الأطراف في توفير المساعدة القانونية والتقنية إلى الدول التي تطلبها، إن كان قادراً على ذلك، في ما يتعلق بصياغة و/أو توسيع التشريعات والرقابة في مجال التطبيق الوطني والأمن البيولوجي.

(٣٨) انظر : «Report of the Meeting of States Parties,» vol. I, and and «List of Participants,» BTWC Meeting of States Parties document BWC/MSP/2003/INF.1, 13 November 2003.

Report of the Meeting of States Parties,» vol.II. (٣٩)

A. Scott, «Bioweapon Talks Reopen,» *Scientist* (17 November 2003), < <http://www.biomecentral.com/news/20031117/05> > . (٤٠)

الحاجة إلى إجراءات وطنية شاملة وملموسة لجمع العناصر الممرضة واستعمالها لأغراض سلمية. تم الاعتراف بأهمية الإجراءات المتصلة بالأمن البيولوجي التي ستحول دون وقوع المواد الخطيرة بين يدي أشخاص قد يسيئون استعمالها لأغراض تخالف المعاهدة^(٤١).

استندت النقطة الثانية المتعلقة بالتعاون إلى العروض التي تم تقديمها أثناء اجتماع الخبراء من جانب كوبا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لتوفير الخبرة إلى الأطراف الآخرين لمساعدتهم على تنفيذ موجباتهم على صعيد التشريعات الوطنية^(٤٢). أكملت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية هذا العرض بتوزيع لائحة بالخبراء الوطنيين الذين يمكن للأطراف الآخرين الاتصال بهم^(٤٣). وأكملت هذه العروض بواسطة عرض إضافي تقدمت به سويسرا^(٤٤) ولائحة بالوزارات المعنية زودتها ألمانيا^(٤٥).

ووفقاً لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماع المراجعة الخامسة، سيتراأس اجتماعات العام ٢٠٠٤ ممثل لحركة عدم الانحياز^(٤٦). وافق اجتماع الدول الأعضاء على تعيين حركة عدم الانحياز لبيتر غوسن Peter Goosen من جنوب إفريقيا رئيساً مستقبلياً. وستنظر اجتماعات العام ٢٠٠٤ في تحسين القدرات الدولية في مجال الرد على وتقصي والتقليص من آثار حالات الاستعمال المزعوم للأسلحة البيولوجية أو السامة أو الظهور المريب للأمراض؛ وتعزيز وتوسيع نطاق الجهود المؤسسية الوطنية والدولية والآليات الحالية لمراقبة ورصد وتشخيص ومكافحة الأمراض المعدية التي تصيب الإنسان والحيوان والنبات. وسيعقد اجتماع الخبراء في جنيف في ١٩-٣٠ تموز/ يوليو في حين سيعقد اجتماع الدول الأطراف في ٦-١٠ كانون الأول/ ديسمبر^(٤٧). في غياب آلية لمراقبة التقدم المحرز على مستوى برنامج

«Report of the Meeting of States Parties,» p. 5, and

(٤١)

الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

(٤٢) انظر الهامش رقم ١٦.

(٤٣) تم توزيع هذه اللوائح على جميع الأطراف أثناء اجتماع الخبراء، إلا أنه لم يتم إدراجها في: «Report of the Meeting of Experts (part II),» BWC/MSP.2003/MX/4.

(٤٤) «Working Paper Submitted by Switzerland: National Surveillance of Activities with Pathogenic and Genetically Modified Organisms: Offer to Share Expertise with Interested State Parties of the BWC,» BTWC Meeting of States Parties document BWC/MSP/2003/WP.9, 12 November 2003.

(٤٥) «Working Paper Submitted by the Federal Republic of Germany: Sources of Expert Advice on National BTWC Implementing Legislation and Legislation on Security and Oversight of Dangerous Pathogens in the Federal Republic of Germany,» BTWC Meeting of States Parties document BWC/MSP/2003/WP.4, 11 November 2003.

(٤٦) ترد لائحة بالدول المنتمة إلى حركة عدم الانحياز في معجم المصطلحات من هذا الكتاب.

(٤٧) «Working Paper Submitted by the Federal Republic of Germany: Sources of Expert Advice on National BTWC Implementing Legislation and Legislation on Security and Oversight of Dangerous Pathogens in the Federal Republic of Germany,» p. 5.

عمل العام ٢٠٠٣، سيكون من الصعب تقييم نتائج اجتماعات العام ٢٠٠٣ (أي على سبيل المثال مدى وضع الأطراف للتشريعات الضرورية وغيرها من الإجراءات، بما فيه الوقاية من العناصر الممرضة) لغاية انعقاد مؤتمر المراجعة السادسة في العام ٢٠٠٦.

III نزع الأسلحة الكيماوية

ابتداء من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، صادقت ١٥٨ دولة أو انضمت إلى معاهدة الأسلحة الكيماوية، ووقعتها ٢٢ دولة في حين امتنع ١٤ بلداً عن توقيع أو المصادقة على المعاهدة^(٤٨). عقد أول اجتماع مراجعة للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيماوية في ٢٨ نيسان/ أبريل-٩ آذار/ مارس، وعقد المؤتمر الثامن للدول الأطراف في ٢٠-٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر. وأقر «خطة عمل» من شأنها ضمان التنفيذ الفعلي من قبل الأطراف للالتزامات المنصوص عليها في المادة ٧ من معاهدة الأسلحة الكيماوية (إجراءات التطبيق الوطنية).

في العام ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي خطة عمل لتطبيق المبادئ الأساسية لاستراتيجية خاصة بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل دعت الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة مسألة تفعيل آلية التفتيش وسألت الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيماوية دعم طلبات التفتيش في حال «غياب المعلومات الخاصة التي تتيح أساس التفتيش»^(٤٩). لم ينفذ أي تفتيش منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٧.

مؤتمر المراجعة الأولى للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيماوية

في ٢٨ نيسان/ أبريل-٩ أيار/ مايو، عقد اجتماع لمراجعة الأولى للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيماوية من أجل «الأخذ بالتطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة» ودراسة عدد من المسائل الأخرى^(٥٠). أقر المؤتمر وثيقتين وهما إعلان سياسي ووثيقة مراجعة معززة^(٥١). تحدد هذه الوثيقة مجالات التنفيذ التي تتطلب عناية خاصة وتوصي بإجراءات

(٤٨) الدول التي لم تصادق على معاهدة الأسلحة الكيماوية هي: أنغولا وأنتيغوا وبربودا وبربادوس ومصر والعراق وكوريا الشمالية ولبنان وليبيا ونيو وجزر سولومون والصومال وسوريا وتوفالو وفانواتو.

(٤٩) European Union, «Action Plan for the Implementation of the Basic Principles for an EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction,» Council of the European Union document 10354/1/03 REV 1, 13 June 2003, para. 6, < <http://ue.eu.int> >, and

المقدمة؛ الفصلان ١ و ١٤ من هذا الكتاب.

(٥٠) معاهدة الأسلحة الكيماوية، المادة ٨، الفقرة ٢٢. انظر الهامش رقم ٢.

(٥١) OPCW, «Political Declaration as approved by the First Special Session of the Conference of the States Parties to Review the Operation of the Chemical Weapons Convention (First Review Conference),» OPCW document RC-1/3, 9 May 2003, and OPCW, «Review Document, as Approved by the First Special Session of the Conference of the States Parties to Review the Operation of the Chemical Weapons Convention,» Unnumbered OPCW document, 9 May 2003.

للتحسين^(٥٢). ولم تتخذ أي قرارات أساسية في مجال السياسات أو تسجل تحولات في إجراءات التنفيذ^(٥٣). ويتصل عدد من النقاط المنصوص عليها في الوثائق النهائية بالحاجة إلى عضوية شاملة والتأكد من أن الأطراف سنوا ونفذوا التشريعات الوطنية الضرورية. وقد شكل هذا المجال محط تركيز أساسي بالنسبة إلى نشاط منظمة حظر الأسلحة الكيماوية (مراجعة ما يلي).

في ١ أيار/ مايو، رعت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية كجزء من مؤتمر المراجعة المنتدى المفتوح حول معاهدة الأسلحة الكيماوية حيث قدمت شخصية ريادية من المنظمات غير الحكومية والدبلوماسيون عروضاً في لاهاي. وقد ركز الاجتماع الذي افتتحه مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، السفير روجيليو فيرتير Rogelio Pflirter، على كيفية تفسير أحكام معاهدة الأسلحة الكيماوية في ما يتعلق بالأسلحة غير الفتاكة التي تحتوي على مواد كيماوية سامة (بما فيه الوسائط المستعملة في مكافحة الشغب وغيرها من الوسائط الموهنة). لم يتم الاتفاق على كيفية تطبيق أحكام معاهدة الأسلحة الكيماوية ولم يعالج المؤتمر المسألة بشكل رسمي^(٥٤).

الدورة الخاصة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف

في العام ١٩٩٩، أقر مؤتمر الدول الأطراف الأنظمة الخاصة بموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيماوية التي نصت على أن منظمة حظر الأسلحة الكيماوية هي منظمة غير مهنية وأن مدة خدمة الموظفين لا يجوز أن تتعدى السبعة أعوام^(٥٥). إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تاريخ سريان السياسة. نفذت سياسة التعيين في العام ٢٠٠٣ عندما التأم مؤتمر الدول الأطراف ضمن دورات خاصة بموازاة مؤتمر المراجعة واتخذ قراره بتنفيذ هذه السياسة بصورة

«Where to from Here?: The First CWC Review Conference and the Next Five Years.» (٥٢) *CBW Conventions Bulletin*, no. 60 (June 2003), pp. 1-5, <<http://www.sussex.ac.uk/spru/hsp/cbw60.pdf>> .

B. Mathews, «Reviewing the Chemical Weapons Convention: Gently Does it,» *Verification (٥٣) Yearbook 2003* (London: VERTIC, 2003), pp. 103-24, <http://www.vertic.org/assets/YB03/VY03_Mathews.pdf> .

Open Forum on the Chemical Weapons Convention: Challenges to the Chemical Weapons Convention Ban,» The Hague, Netherlands, Official Transcript, 1 May 2003, <www.sussex.ac.uk/spru/hsp/OpenForumCWC.pdf> .

Hart; and Simon, «Chemical : انظر : الفتاكة، المتعلقة بالأسلحة غير الفتاكة، and Biological Weapon Developments and Arms Control,» pp. 659-66, and N. Lewer, ed., *The Future of Non-Lethal Weapons: Technologies, Operations, Ethics and Law* (London: Frank Cass, 2002).

OPCW, «Decision, OPCW Staff Regulations,» OPCW document C-IV/DEC.25, 2 July (٥٥)

رجعية ابتداء من تموز/ يوليو ١٩٩٩^(٥٦). نتيجة لذلك وابتداء من العام ٢٠٠٣، تقرر تحديد نسبة متوسط معدل موظفي الأمانة الفنية بـ ٧/١ في السنة^(٥٧). ويعفى المترجمون والموظفون الذين يتم حشدهم محلياً من هذا النظام. قد يجيز المدير العام تمديد العقود، ما سيؤدي إلى خدمة تفوق السبع سنوات في الحالات الاستثنائية، إن اقتضى الأمر، كي «لا يتم زعزعة الاستقرار المالي والفعالية التشغيلية لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية»^(٥٨). بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، لن يبقى أي موظف من الأمانة الفنية ذو خبرة من الفترة التي تلي مباشرة سريان معاهدة الأسلحة الكيماوية، باستثناء أولئك الذين تم إعفاؤهم من الأنظمة^(٥٩). وقد غادر أول موظف في الأمانة الفنية الذي كان يجب أن يغادر بموجب السياسة المذكورة المنظمة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

لتطبيق هذه السياسة انعكاسات على المديين القصير والطويل، بما فيه بالنسبة إلى قدرة المنظمة على الإبقاء على الذاكرة المؤسسية ونقل المعلومات الضرورية بصورة فعلية وفعالة إلى الموظفين المستقبليين. أدت هذه العملية إلى حالة من الريبة في صفوف موظفي الأمانة الفنية في ما يتعلق بتاريخ وكيفية انتهاء عقودهم. سيكون لحشد الموظفين الرفيعي المستوى وتدريب الموظفين الجدد تأثير في صعيد الموازنة. ومن الضروري أن يشارك الأطراف بصورة ناشطة في المسائل السياسية والمادية للمحافظة على الخبرة ضمن منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ونقل الخبرات والمعارف الضرورية إلى الموظفين المستقبليين.

مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيماوية

بإقرارها برنامج وموازنة العام ٢٠٠٤، نظرت الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف المنعقدة في ٢٠-٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر في سلسلة من المسائل الشبيهة بتلك التي تمت مناقشتها في السنوات السابقة^(٦٠). وتتصل تلك المسائل بكلفة ونطاق ونسبة تدخل أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيماوية الضرورية لتنفيذ المعاهدة بصورة فعلية. وهي تشمل وضع تدمير مخزون ومنشآت إنتاج الأسلحة الكيماوية وتوزيع ونطاق التحقيقات في مجال الصناعة الكيماوية وسبل رفع نسبة الانضمام إلى المعاهدة - سواء على مستوى العضوية وفي ما يتعلق بضمان اعتماد جميع الأطراف تشريعات منفذة فعالة على الصعيد الوطني. كما نقاش مؤتمر

1999, regulation 4.4.

OPCW, «Decision, Tenure Policy of the OPCW,» OPCW document C-SS-2/Dec. I, 30 (٥٦) April 2003.

(٥٧) لا يحدد القرار الطبيعة الحسابية للـ «متوسط» ويسمح بالتالي بمرونة إضافية في تنفيذ السياسة.

(٥٨) المصدر نفسه، الفقرة ١(ب).

(٥٩) قد يلتحق بعض موظفي الأمانة الفنية السابقين بوفدهم الوطنية أو يعملون كمستشارين مؤقتين.

(٦٠) OPCW, «Decision, Programme and Budget and Working Capital Fund,» OPCW document

الدول الأطراف تنفيذ أحكام معاهدة الأسلحة الكيماوية للمساعدة والحماية من الأسلحة الكيماوية (المادة ١٠) والأحكام الخاصة بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية (المادة ١١).

حدد مؤتمر الدول الأطراف موازنة العام ٢٠٠٤ بـ ٧٣,١٥٣,٣٩٠ يورو (أي ما يعادل ٩٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي)، ما يساوي زيادة نسبتها ٦,٧ بالمائة عن موازنة العام ٢٠٠٣. وعولجت الصعوبات المالية المؤخرة التي واجهتها منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بصورة مطولة ومن المتوقع أن تتمكن من تنفيذ أنشطتها في العام ٢٠٠٤. كما أقر اجتماع الدول الأطراف «خطة عمل» من شأنها ضمان التنفيذ الفعلي من قبل جميع الأطراف لموجباتهم المنصوص عليها في المادة ٧ من معاهدة الأسلحة الكيماوية (إجراءات التطبيق الوطنية)، بما فيه سن التشريعات الجزائية التي تحظر الأطراف والمجموعات الخاضعة لسلطة أو رقابة فريق ما من مزاولة الأنشطة الممنوعة بموجب معاهدة الأسلحة الكيماوية. وتستند خطة العمل في جزء منها إلى الإعلان السياسي ووثيقة المراجعة اللذين تم إقرارهما أثناء مؤتمر المراجعة^(٦١). بادئ ذي بدء، تنيط الخطة الأمانة الفنية بمسؤولية تحديد وتحليل المشاكل والحاجات. ثانياً، ثمة أحكام يراد منها المساعدة على تأمين الدعم المالي والسياسي وغيره من الهيئات التي تشكل منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، بما فيه عبر إنشاء صندوق دعم تطوعي. ثالثاً، تم وضع إطار زمني لإكمال الخطة يوافق أثناءه الأطراف من بين أمور أخرى على سن التشريعات الضرورية، بما فيه التشريعات الجزائية و/أو اعتماد الإجراءات الإدارية الكفيلة بتنفيذ معاهدة الأسلحة الكيماوية قبل انعقاد مؤتمر الدول الأطراف العاشر (المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥). رابعاً، تنص الخطة على قيام المجلس التنفيذي ومؤتمر الدول الأطراف بالإشراف على تنفيذها^(٦٢). وتعتبر خطة العمل التي تعكس الجهود المماثلة المبذولة مؤخراً من قبل الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة ضرورية بسبب فشل الكثير من الدول الأطراف في تطبيق التشريعات الوطنية الضرورية^(٦٣). كما تم وضع خطة العمل نتيجة للقلق المتزايد بشأن التهديد المحتمل الذي

C-8/DEC.17, 24 October 2003.

OPCW, «Committee of the Whole: Report to the First Special Session of the Conference of (٦١) the States Parties to Review the Operation of the Chemical Weapons Convention,» OPCW document pp. 4 and 21-24, ٨٣.٧٤ ، V.RC-1/CoW.1, 9 May 2003, paras. 16

OPCW, «Decision, Plan of Action Regarding the Implementation of Article VII (٦٢) Obligations,» OPCW document C-8/DEC.16, 24 October 2003.

(٦٣) للمزيد من المعلومات حول وضع إجراءات التطبيق الوطنية التي اتخذتها الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيماوية، انظر: OPCW, «Note by the Director-General, Report on National Implementation Measures,» OPCW Document C-8/DG.5, 18 September 2003

تم اقتراح خطة عمل مشابهة، إلا أنها لم تحظ بالموافقة أثناء اجتماع الدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

يشكله غير الدول (الإرهابيون على سبيل المثال) باستعمال المواد السامة^(٦٤).

كما وافق اجتماع الدول الأطراف على تمديد المهل المتوسطة لتدمير مخزون الأسلحة الكيماوية لدى كوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية^(٦٥).

تدمير الأسلحة الكيماوية

إن الدول التي أعلن عن امتلاكها للأسلحة الكيماوية هي ألبانيا والهند وكوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية^(٦٦). في العام ٢٠٠٣، تم تدمير ١٠٤٨ طناً من الأسلحة الكيماوية من الفئة ١ (أي الأسلحة التي تحتوي على المواد الكيماوية المدرجة في الجدول رقم ١ من ملحق معاهدة الأسلحة الكيماوية حول المواد الكيماوية وقطعها ومكوناتها) و٩٧ طناً من الأسلحة الكيماوية من الفئة ٢ (أي الأسلحة التي تحتوي على جميع المواد الكيماوية الأخرى وقطعها ومكوناتها)^(٦٧). ابتداءً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر

(٦٤) «لاحظ (مؤتمر المراجعة) بقلق أنه، بموازاة التهديد المستمر الذي يشكله الاستعمال المحتمل للأسلحة الكيماوية من قبل الدول، يواجه المجتمع الدولي خطراً متنامياً يتمثل بلجوء الإرهابيين إلى الأسلحة الكيماوية». انظر: «Committee of the Whole: Report to the First Special Session of the Conference of the States Parties to Review the Operation of the Chemical Weapons Convention,» para. 10, p. 7.

OPCW: «Decision, Extension of the Intermediate and Final Deadlines for the Destruction (٦٥) by the Russian Federation of its Category 1 Chemical Weapons,» OPCW document C-8/DEC.13, 24 October 2003; «Decision, Request by a State Party for an Extension of the Intermediate Phase 3 Deadline for the Destruction of its Category 1 Chemical weapons Stockpiles, OPCW document C-8/DEC.14, 24 October 2003, and

«Decision, Extension of the intermediate and Final Deadlines for the Destruction by the United States of America of its Category 1 Chemical Weapons,» OPCW document C-8/DEC.15, 24 October 2003.

(٦٦) ابتداءً من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، صرح ١١ طرفاً عن ٦١ منشأة إنتاجية وجرى تدمير أو تحويل ٤١ منشأة. البلدان المعنية هي: البوسنة والهرسك، الصين، فرنسا، الهند، إيران، اليابان، روسيا، كوريا الجنوبية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية ويوغوسلافيا (صربيا ومونته نيغرو - حسب معاهدة الأسلحة الكيماوية، يشمل هذا النوع من المنشآت كل منشأة أنتجت العوامل الكيماوية في أي وقت منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ - معاهدة الأسلحة الكيماوية، المادة ٢، الفقرة ٨.

(٦٧) منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، مقابلة خاصة مع ر. غوثري (R. Guthrie) و ج. هارت (J. Hart) ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤. يشمل ملحق معاهدة الأسلحة الكيماوية حول المواد الكيماوية ٣ جداول. المواد الكيماوية المنصوص عليها في الجدول ١ هي مواد كيماوية والمواد التي تشكل منها لها تطبيقات سلمية قليلة، إن وجدت. للمواد الكيماوية المدرجة في الجدولين ٢ و٣ تطبيقات سلمية أوسع، بما فيها تطبيقات تجارية. تحدد فئات الأسلحة الكيماوية في جزء منها على أساس الجدول الذي يمكن إدراج فيه مادة كيماوية. انظر معاهدة الأسلحة الكيماوية، الجزء ٤(أ)، ملحق التدقيق، الفقرة ١٦. للمزيد من المعلومات حول تدمير الأسلحة من الفئتين ٢ و٣ في روسيا، انظر: J. P. Zanders, J. Hart and F. Kuhlau, «Chemical and Biological Weapon Developments and Arms Control,» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), p. 689.

٢٠٠٣، تم تدمير ١١,٤ في المائة من المخزون المصروح عنه من الفئة ١ وكامل المخزون المصروح عنه من الفئة ٢^(٦٨). المعلومات العلنية المتوفرة حول تدمير مخزون ألبانيا والهند وكوريا الجنوبية محدودة^(٦٩).

تدمير الأسلحة الكيماوية الأمريكية

تقدر الكلفة الإجمالية لتدمير مخزون الأسلحة الكيماوية الأمريكية الموجودة على ثمانية مواقع بأكثر من ٢٥ مليار دولار^(٧٠). ابتداء من ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تم تدمير حوالي ٢٦ بالمائة من مخزون الولايات المتحدة البالغ ٣١٢٧٩,٧٤ طناً، وحوالي ٣٩ بالمائة من مخزون الذخائر^(٧١). ابتداء من التاريخ نفسه، تم تدمير حوالي ٤٥ بالمائة من العوامل الموجودة في تول Toole، يوتاه. في العام ٢٠٠٣، بدأت عملية التدمير في منشآت أبردين، ماريلاند وأنستون، ألباما وأكمل بناء منشآت التدمير في باين بلوف Pine Bluff في أركانساس وأوماتيا Umatilla في أوريغون، في حين أنجز بناء منشأة تدمير في نيوبورت، إنديانا بنسبة ٩٨ بالمائة ابتداء من ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٧٢).

ويسجل بناء منشآت التدمير تأخراً ملحوظاً في لكسنتون-بلو غراس أرمي أكتيفيتي Pueblo Depot Activity في كنتاكي وفي بوابلو ديبو أكتيفيتي Pueblo Depot Activity في كولورادو. وتسجل معارضة محلية ووطنية على اللجوء إلى الإحراق من أجل تدمير المخزون. بالتالي، سيجري الجيش الأمريكي اختبارات توجيهية على تكنولوجيتي تدمير لا تستند إلى الإحراق في تلك المنشآت قبل التوصل إلى قرار نهائي حول ما إذا كان يجدر

(٦٨) منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، مقابلة خاصة مع غوثري (Guthrie) وهارت (Hart).

(٦٩) انظر: Zanders, Hart and Kuhlau, Ibid., p. 686.

(٧٠) US General Accounting Office [GAO], Chemical Weapons: Better Management Tools Needed to Guide DOD's Stockpile Destruction Program, GAO-04-221T (Washington, DC: US General Accounting Office, 2003), p. 7.

(٧١) US Army Program Manager for the Elimination of Chemical Weapons, «PM ECW: Making Chemical Weapons History.» < http://www.pmcd.apgea.army.mil/default.asp?menu_text.asp&title_text.asp&home.asp >.

J. P. Zanders, S. Eckstein, and J. Hart, «Chemical and Biological Weapon Developments,» in: *SIPRI Yearbook 1997: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1997), pp. 449-451.

Zanders, Hart and Kuhlau, انظر: «Chemical and Biological Weapon Developments and Arms Control,» pp. 686-688, and J. P. Zanders and J. Hart, «Chemical and Biological Weapon Developments and Arms Control,» in: *SIPRI Yearbook 1998: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1998), pp. 461-463.

(٧٢) مدير برنامج الجيش الأمريكي لإزالة الأسلحة الكيماوية، انظر: GAO, Ibid.

استعمال تلك التكنولوجيا أو تكنولوجيا التدمير المستندة إلى الإحراق^(٧٣).

أعلن مكتب المحاسبات العامة الأمريكي عن عجز الولايات المتحدة عن إكمال تدمير مخزونها من الأسلحة الكيماوية إلا بعد العام ٢٠٠٢^(٧٤). وتشمل أسباب التأخير والكلفة المتزايدة ضرورة الامتثال للشروط البيئية ومتطلبات سلامة العمال وتطبيق برامج الاستعداد للطوارئ للمجتمعات المحلية ومعالجة مسائل سلامة المصانع^(٧٥). وقد تراجعت وتيرة عملية التدمير في العام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بسبب تعليق عمليات التدمير في تويله Tooele في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ بعدما أصيب عامل صيانة بجروح عقب تعرضه إلى مادة السارين Sarin. وأدى هذا الحادث إلى إعادة النظر في إجراءات السلامة. استؤنفت عمليات التدمير في تويله في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣ ومن المتوقع أن تنتهي في العام ٢٠٠٧^(٧٦). في العام ١٩٩٩، قدرت كلفة تدمير مخزون الولايات المتحدة من الأسلحة الكيماوية بحوالي ٨ مليار دولار^(٧٧). جرى إتمام تفكيك منشأة تدمير نظام التخلص من العوامل الكيماوية في جزيرة جونستون الواقعة جنوب غرب هاواي في العام ٢٠٠٣^(٧٨).

(٧٣) في ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٢، قررت وزارة الدفاع الأمريكية اختبار تكنولوجيا تدمير باستعمال طريقة التعادل التي يليها الانحلال البيولوجي في بوابلو ديوت أكتيفيتي (Pueblo Depot Activity). في ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، قررت وزارة الدفاع اختبار تكنولوجيا معينة باستعمال طريقة التعادل التي تليها الأكسدة القصوى للمياه في لكستون-بلو غراس أرمي أكتيفيتي (Lexington-Blue Grass Army Activity).
(٧٤) GAO, Chemical Weapons: Better Management Tools Needed to Guide DOD's Stockpile Destruction Program, GAO-04-221T, p. 1.

تطالب معاهدة الأسلحة الكيماوية بتدمير المخزون قبل ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٢. وعلى رغم أن معاهدة الأسلحة الكيماوية لا تنص على عقوبات محددة في حال لم يتم التقيد بمهل التدمير، سينظر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية ومؤتمر الدول الأطراف في المسألة عن كثب، ما قد يكون محرراً على الصعيد السياسي أو المالي. وهذا الأمر قد يكون صحيحاً في حال ساد انطباع بأن فريقاً ما لا ينفذ برنامج التدمير بحسن نية. في هذه الحال، قد يلاحظ هذا الفريق تراجعاً في قدرته على التأثير في المسائل المتصلة بمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية.

(٧٥) لمراجعة المسائل والحوادث المتعلقة بالصحة والسلامة في منشآت التدمير الأمريكية، انظر: US National Research Council, *Evaluation of Chemical Events at Army Chemical Agent Disposal Facilities* (Washington, DC: National Academies Press, 2002), < <http://books.nap.edu/books/0309086299/html/index.html> >.

US Army Chemical Materials Agency, Deseret Chemical Depot, «Tooele Chemical Agent (٧٦) Disposal Facility Begins VX Agent/Munitions Destruction Operations.» News Release, 28 March 2003, < <http://www.pcmd.army.mil/include/docrendition.asp?DocID=003672256> >.

T. Stock, «Chemical and Biological Weapons: Developments and Proliferation.» in: *SIPRI Yearbook 1993: World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, 1993), pp. 273-274.

US Army Chemical Materials Agency, «Closure of JACADS to be Celebrated-Honolulu (٧٨) Ceremony will be Followed by a Ceremony at Johnston Island.» Press Release, 23 October 2003, < <http://www.pcmd.army.mil/include/docrendition.asp?DocID=003672947> >.

تدمير الأسلحة الكيماوية في روسيا

يتألف مخزون روسيا المصروح عنه من الأسلحة الكيماوية من حوالي ٤٠٠٠٠ طن مخزن في سبعة مواقع^(٧٩). تقدر كلفة تدمير المخزون بـ ٦-٧ مليارات دولار. وفي العام ٢٠٠٣، أكملت روسيا تدمير ١ بالمئة من مخزونها من الأسلحة الكيماوية^(٨٠). نفذت عمليات تدمير واسعة النطاق في غورني وبوشر ببناء منشآت تدمير في كامبركا وشوشبي Schuchyeh^(٨١). ابتداء من ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كان بناء منشأة التدمير في شوشبي Shchuchye قد استكمل بنسبة ٣ بالمئة تقريباً^(٨٢). قرر المباشرة ببناء منشأة تدمير في ليونيدوفكا Leonidovka بنزا Penza في العام ٢٠٠٤ وتوقع أن تصبح المنشأة صالحة للتشغيل في غضون ٢-٣ سنوات^(٨٣). أنهى تدمير مخزون الخردل الكبريتي الموجود في غورني في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣^(٨٤). في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بوشر بتدمير اللويزيت والخردل

(٧٩) السبع مواقع هي: كامبركا (Kambarka) جمهورية أدمورتيا (Udmurtia)؛ غورني (Gorny) سراتوف (Saratov)؛ كيزنار (Kizner) جمهورية أدمورتيا؛ مراديكوفسكي (Maradikovsky) كيروف (Kirov)؛ بوشيب (Pochep) بريانسك (Bryansk)؛ ليونيدوفكا (Leonidovka) بنزا (Penza) وشوشبي (Shchuchye) كورغان (Kurgan). للمزيد من المعلومات حول عمليات التدمير في روسيا، انظر: J. Hart and C. D. Miller, eds.,

Chemical Weapon Destruction in Russia: Political, Legal and Technical Aspects, *SIPRI Chemical and Biological Warfare Studies*; no. 17 (Oxford: Oxford University Press, 1998).

للمزيد من المعلومات حول وضع التدمير في روسيا، بما فيه المساعدة الأجنبية، انظر وكالة الذخائر الروسية وهي الهيئة المسؤولة عن الإشراف على عملية التدمير في روسيا، والسلطة الوطنية الروسية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية على موقع < <http://www.munition.gov.ru> >.

S. V. Kirienko, «Statement by the Head of the Russian Delegation, Chairman of the State (٨٠) Committee of the Russian Federation on Chemical Disarmament, S. V. Kirienko, at the First Session of the Conference to Review the Functioning of the Chemical Weapons Convention.» Russian Federation Statement to the First CWC Review Conference, The Hague, Netherlands, April 2003.

N. Kalinina, : انظر: «Analysis: Effectiveness of Chemical Weapons Convention Depends on Russia's Actions.» *Yaderny Kontrol* (Moscow), 10 February 2003, pp. 89-122, in «Russia: Effectiveness of Chemical Weapons Convention Depends on Russia's Actions.» Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-Central Eurasia (FBIS-SOV), FBIS-SOV-2003-0621, 13 July 2003.

US Army Program Manager for the Elimination of Chemical Weapons, «PM ECW: (٨٢) Making Chemical Weapons History».

S. Shabayev, «Chemical Processing Plant Planned for Russia's Penza Region.» ITAR- (٨٣) TASS, 13 August 2003, in FBIS-SOV-2003-0813, 14 August 2003.

(٨٤) لم يتم تدمير سوى الخردل الكبريتي الذي يرشح من الحاويات. لا تزال الحاويات تشتمل على مخلفات الخردل الكبريتي التي يجب تدميرها. إن كمية المخلفات رهن نسبة تبلر عامل السلاح الكيماوي. تخزن جميع الأسلحة الكيماوية الموجودة في غورني في حاويات للتخزين بالدكمة (وليست معبأة في أسلحة).

الكبريتي - اللوزيت وأمزجة الخردل الكبريتي - اللوزيت - ثاني كلوريد الإثين^(٨٥). ووافقت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية على مهلة متوسطة منقحة لتدمير ٢٠ بالمئة من المخزون الروسي. إن على روسيا تدمير ٢٠ بالمئة من أسلحتها من الفئة ١ قبل ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧^(٨٦).

ظل مستوى التمويل ومدى مساهمة المساعدة الخارجية في عمليات التدمير يشكلان عاملاً أساسياً يؤثر في تدمير الأسلحة الكيماوية في روسيا^(٨٧). وقدرت المساعدة الخارجية لتدمير الأسلحة الكيماوية في روسيا بـ ٢١٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٣^(٨٨).

الأسلحة الكيماوية القديمة والمهجورة

ابتداء من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، صرحت ثلاثة بلدان بوجود أسلحة كيماوية مهجورة على أراضيها في حين اعترفت عشرة بلدان بامتلاكها أسلحة كيماوية قديمة^(٨٩).

في العام ٢٠٠٣، كانت أستراليا الطرف العاشر في معاهدة الأسلحة الكيماوية الذي

(٨٥) هارت، ج. Hart, J. مقابلة رسمية مع مسؤول من منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، شباط/فبراير

٢٠٠٤.

OPCW, «Decision, Request by a State Party for an Extension of the Intermediate Phase 3 (٨٦) Deadline for the Destruction of its Category I Chemical Weapons Stockpiles, OPCW document C-8/DEC.14, 24 October 2003.

(٨٧) البلدان والهيئات التي تقدم مساعدتها في مجال تدمير الأسلحة الكيماوية هي: كندا وتشيكيا وفنلندا والاتحاد الأوروبي وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد من المعلومات حول المساعدة المقدمة إلى روسيا في مجال تدمير الأسلحة الكيماوية، انظر: Zanders, J. Hart and F. Kuhlau, «Chemical and Biological Weapon Developments and Arms Control,» pp. 691-693.

(٨٨) «Russia: Foreign Funds for Chemical Disarmament to Reach \$216 Million in 2003,»

Interfax (Moscow), 24 April 2003, in FBIS-SOV-2003-0424, 25 April 2003.

(٨٩) البلدان التي صرحت لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية عن وجود أسلحة كيماوية مهجورة على أراضيها هي: الصين وإيطاليا وبنما. البلدان التي صرحت عن امتلاكها أسلحة كيماوية قديمة هي أستراليا وبلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وسلوفينيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. الأسلحة الكيماوية المهجورة هي تلك التي تركتها دولة ما بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٢٥ على أرض دولة أخرى من دون الحصول على موافقة هذه الأخيرة. معاهدة الأسلحة الكيماوية، المادة ٢، الفقرة ٦. الأسلحة الكيماوية القديمة هي تلك التي تم إنتاجها قبل العام ١٩٢٥ أو ما بين العامين ١٩٢٥ و١٩٤٦ والتي أصبحت بالية بحيث لم يعد من الممكن استعمالها كأسلحة كيماوية. معاهدة الأسلحة الكيماوية، المادة ٢، الفقرة ٥. للمزيد من المعلومات حول البلدان التي لم تتم مناقشتها في هذا الفصل، انظر الفصول السابقة للكتاب السنوي، معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام المتعلقة بالتطورات على صعيد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والمتوفرة على موقع: < <http://projects.sipri.se/cbw/research/cbw-yearbook.html> > .

صرح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن امتلاكه أسلحة كيميائية قديمة التي ترجع إلى الحرب العالمية الثانية. انتظرت القنابل التي يبدو أنه كان يجمع ملؤها بالفوسجين أو الخردل الكبريتي (والتي لم يتم ملؤها أبداً) التدمير بنهاية العام ٢٠٠٣^(٩٠).

أعلن رئيس الوفد الياباني إلى مؤتمر مراجعة معاهدة الأسلحة الكيميائية أن الصين واليابان قررا في ٢٥ نيسان/أبريل «اختبار التكنولوجيا الأساسية» لتدمير الأسلحة الكيميائية المتروكة التي خلفتها اليابان في الصين في نهاية الحرب العالمية الثانية. كما وافق البلدان على بناء منشأة للتدمير في شمال شرق الصين قرب قطاع هاربالنغ Haerbaling district في مدينة دونهوا Dunhua City (إقليم جيلين)^(٩١). ستنقل الأسلحة المهجورة المتروكة إلى هذه المنشأة من منشآت التخزين المؤقت أو مباشرة من مواقع اكتشاف الأسلحة^(٩٢). واكتشفت غالبية الأسلحة الكيميائية المهجورة المعروفة في الصين والتي تشكل ٧٠٠,٠٠٠ ذخيرة على الأقل في إقليم جيلين^(٩٣). لم يعط أي من الوفدين تاريخاً للمباشرة بعمليات التدمير. في ٤ آب ٢٠٠٣، تسمم ٤٣ عاملاً صينياً بالخردل الكبريتي في موقع بناء في مدينة كيكيهار الموجودة شمالي شرقي الصين^(٩٤). وقد توفي منهم عامل واحد على الأقل منهم في ما بعد^(٩٥).

(٩٠) في شباط/فبراير وآذار/مارس، اكتشفت ٢٢ قنبلة هاون ملئت بالخردل الكبريتي في تينارو (Tinaroo) شمالي كوينزلند، وتم تدميرها. دلت تحاليل السلطات الأسترالية على أن العامل قد انحل ليستحيل مادة كيميائية غير سامة. في ٨ أيار/مايو، تم اكتشاف فذائف هوائية تزن ١١٠ كلغ في نيو سوث ويلز. سفارة أستراليا (ستوكهولم)، مقابلة خاصة مع ج. هارت (J. Hart 3)، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. للمزيد من التفاصيل، انظر: B. Goodwin, *Keen as Mustard: Britain's Horrific Chemical Warfare Experiments in Australia* (St Lucia: University of Queensland Press, 1998); M. Haug, *Historical Chemical Weapons Sites in the Asia-Pacific Region* (Canberra: Australian National University, 1996); D. P. Mellor, *The Role of Science and Industry, Australia in the War of 1939-1945*, series 4 (Civil), vol. 5 (Adelaide: Griffin Press, 1958), pp. 368-80, and R. G. Gillis, ed., *The Gillis Report: Australian Field Trials with Mustard Gas, 1942-1945*, Peacedoc series; no. 1 (Canberra: Australian National University, 1992).

OPCW, «Japan, Chemical Weapons Convention Review Conference: Abandoned Chemical Weapons in China.» OPCW document RC/1-NAT.7, 25 April 2003, pp. 2-3, para. 5-2.

(٩٢) يبدو أن جميع الأسلحة الكيميائية المتروكة موجودة شمالي شرقي الصين فقط.

J. Hart, «A Review of Sea-dumped Chemical Weapons (with an Annex on the Decommissioning of Russian Nuclear-powered Submarines),» Paper presented at: The Environment and the Common Fisheries Policy, Threats to and Constraints on Sustainability, Greenwich Forum, 27 January 2000, London, pp. 4-5.

Xinhua (Beijing), 18 August 2003, in 'Xinhua: official says Japanese-abandoned Chemical Weapons «Disinfected», Foreign Broadcast Information Service, Daily Report-China (FBIS-CHI), FBIS-CHI-2003-0818, 18 August 2003.

«Chinese Worker Dies after Exposure to Gas,» Chinastar.com (Beijing), 22 August 2003, (٩٥) < <http://news.lchinastar.com/news.shtml?l=english&a=express&p=1276007> > .

IV ادعاءات الانتشار وبرامج الماضي

ادعاءات الحيازة والنقل

في العام ٢٠٠٣، صدرت إدعاءات بأنه ثمة دولاً اكتسبت أو تمتلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية^(١٠٢). ينسب العديد من الادعاءات لمنشورة إلى مصادر أمريكية لأنها تكشف عن الادعاءات أكثر من أي بلد آخر. ترد إدعاءات مختارة في ما يلي، باستثناء تلك المتعلقة بالعراق التي تمت مناقشتها في القسم ٧.

إيران

أثناء مؤتمر مراجعة معاهدة الأسلحة الكيماوية، زعمت الولايات المتحدة بأن إيران تنتمي إلى فئة الدول التي تمتلك أو «تسعى جاهدة إلى تطوير» الأسلحة الكيماوية^(١٠٣). رد الوفد الإيراني بتجديد التزامه بمعاهدة الأسلحة الكيماوية وصرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية سنت تشريعات لتطبيق المعاهدة تتعارض مع شروط المعاهدة المذكورة وأن الولايات المتحدة زودت إسرائيل بالمواد الكيماوية (مراجعة ما يلي)^(١٠٤).

لم تعتد الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءات منظمة حظر الأسلحة الكيماوية الرسمية لاثام إيران بعدم الامتثال لمعاهدة الأسلحة الكيماوية.

(١٠٢) نظراً للاستخدام المتكرر والاستثنائي أحياناً لعبارة «سلاح الدمار الشامل» في بعض الادعاءات، إلا أن نوع السلاح (نووي، كيميائي أو بيولوجي) المشار إليه ليس واضحاً.

(١٠٣) صرح ممثل الولايات المتحدة: «ينتابنا قلق كبير إزاء أنشطة إيران التي لا تزال برأينا تسعى إلى اكتساب المواد الكيماوية وتكنولوجيا الإنتاج والتدريب والخبرة من الخارج. تعتقد الولايات المتحدة أن إيران خزنت وسائط التنفس والدم والمواد التي تسبب الاختناق. كما نعتقد أنها صنعت بعض المواد التي تصيب الأعصاب. يجب معالجة هذه المشاغل على وجه السرعة وبأكبر شفافية وتعاون ممكنين». الولايات المتحدة الأمريكية، «كلمة مساعد وزير شؤون الحد من الأسلحة، ستيفن ج. رادميكير (Stephen G. Rademaker) أثناء مؤتمر المراجعة الأولى لمعاهدة الأسلحة الكيماوية»، لاهاي، هولندا، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، <http://www.cwc.gov/Industry_Outreach/speeches_and_pressreleases/Rademaker_apeech > .

«Statement by the Delegation of the Islamic Republic of Iran, Exercising the Right of (١٠٤) Reply in Response to the US Delegation Statement,» CWC Review Conference, The Hague, Netherlands, 28 April 2003, <www.opcw.org/cwcrevcon/doc/NAT/Iran_reply_2_US.pdf > .

تتطرق هذه الكلمة إلى الشروط التي فرضها مجلس الشيوخ الأمريكي لدى المصادقة على معاهدة الأسلحة الكيماوية في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

«U.S. Senate's Conditions to Ratification of the CWC,» US Chemical Weapons Convention Internet site, <http://www.cwc.gov/ratification_conditions>, and Zanders and Hart, p. 458. The CWC requires that the convention shall not be subject to reservations. CWC, Article XXII.

إسرائيل

صرحت إيران، في ردها على ادعاءات الولايات المتحدة ضدها خلال مؤتمر مراجعة معاهدة الأسلحة الكيماوية في العام ٢٠٠٣، أن «كميات هائلة» من المواد الكيماوية^(١٠٥) نقلت من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل التي تمتلك، على حد قول إيران، الأسلحة الكيماوية و«تتأثر على الأنشطة السرية»^(١٠٦).

ليبيا

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعلنت ليبيا عن التزامها بالكشف عن جميع «أسلحة الدمار الشامل» التي تمتلكها وتفكيكها^(١٠٧). ووفقاً للتصريحات البريطانية والأمريكية الصادرة في اليوم نفسه، وافقت ليبيا بصورة فورية وغير مشروطة على السماح للمفتشين الدوليين بالدخول إلى ليبيا من أجل التحقق من تدمير الأسلحة والقضاء على البرامج^(١٠٨). وقت التصريح، كانت ليبيا طرفاً في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة، وأبدت عن رغبتها في الانضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيماوية^(١٠٩).

(١٠٥) ترد لائحة بتلك المواد الكيماوية في معاهدة الأسلحة الكيماوية، تذييل حول المواد الكيماوية.
(١٠٦) «كلمة وفد جمهورية إيران الإسلامية». وقعت إسرائيل، إلا أنها لم تصادق على معاهدة الأسلحة الكيماوية. لا يجوز نقل المواد الكيماوية المذكورة في الجدولين رقمي ١ و ٢ من ملحق معاهدة الأسلحة الكيماوية حول المواد الكيماوية إلا إلى الدول الأخرى الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيماوية. ويجوز نقل المواد الكيماوية المدرجة في الجدول رقم ٣ إلى أطراف ليست دولاً شرط توفير شهادات حول المستخدم النهائي والامتناع عن إعادة نقل المواد الكيماوية. معاهدة الأسلحة الكيماوية، ملحق التحقق: الجزء ٦، الفقرة ٣؛ الجزء ٧، الفقرتان ٣١-٣٢؛ والجزء ٨، الفقرتان ٢٦-٢٧. يطبق بعض الاستثناءات إلى هذه القيود. للمزيد من التفاصيل حول شروط وقيود النقل، انظر: OPCW، «Transfer of Scheduled Chemicals»، OPCW Information Sheet، <http://www.opcw.org/html/db/chemind_transfer.html>.

(١٠٧) للمزيد من المعلومات حول برنامج ليبيا المتعلق بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية، انظر: T. Stock and A. De Geer، «Chemical Weapon Developments.» in: *SIPRI Yearbook 1994* (Oxford: Oxford University Press, 1994), pp. 317-318; S. J. Lundin and T. Stock، «Chemical and Biological Warfare: Developments in 1990.» in: *SIPRI Yearbook 1991: World Armaments and Disarmament* (Oxford University Press, 1991), pp. 91-93; Zanders, Eckstein, and Hart، «Chemical and Biological Weapon Developments.» pp. 462-463, and T. C. Wiegale, *The Clandestine Building of Libya's Chemical Weapons Factories: A Study in International Collusion* (Carbondale, Ill.: Southern Illinois University Press, 1992).

White House، «President Bush: Libya Pledges to Dismantle WMD programs.» Press (١٠٨) Release، Washington، DC، 19 December 2003، <<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/12/print/20031219-9.html>>، and P. E. Tyler and J. Risen، «Libya Arms Talks Lasted Months.» *International Herald Tribune*، 22/12/2003، pp. 1 and 6.

(١٠٩) صادقت ليبيا على معاهدة الأسلحة الكيماوية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. انظر: OPCW، «Libya Joins the Chemical Weapons Convention.» Press Release no. 1، 14 January 2004، <http://www.opcw.org/html/global/press_releases/2k4/PR1_2004.html>.

يبدو أن المفاوضات بدأت في آذار/ مارس ٢٠٠٣ وأسفرت عن زيارتين إلى ليبيا في شهري تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر أجراهما مسؤولون بريطانيون وأمريكيون، بما فيه وكالة المخابرات المركزية وجهاز المخابرات البريطاني. خلال هذه الزيارات، أجرى المسؤولون مقابلات مع علماء ليبيين وأعربوا عن ذولهم حيال افتتاح المسؤولين الليبيين^(١١٠). أكدت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أن ليبيا تمتلك مخزوناً مترهلاً، إنما قابل للاستمرار، من الأسلحة الكيماوية يشتمل على «عشرات الأطنان» من الخردل الكبريتي ومن القذائف الهوائية^(١١١). كما يبدو أن ليبيا أجرت اختبارات بواسطة السارين. ولكن، «لم تقم أي حجة ملموسة على وجود برنامج حول الأسلحة البيولوجية، ونعتت مختبرات ليبيا للأسلحة بـ «الضعيفة وغير الفعالة»^(١١٢).

وحسب وكالة الأنباء الليبية الرسمية، زودت البلاد المسؤولين البريطانيين والأمريكيين بالمعلومات حول «المعدات والأجهزة والبرامج (الخاصة بأسلحة الدمار الشامل) التي أدت إلى تصنيع أسلحة محظورة دولياً مع نابذات وحاويات لنقل المواد الكيماوية»^(١١٣). وأفادت أن ليبيا «قررت بملء إرادتها التخلص من تلك المعدات والأجهزة والبرامج كي تصبح خالية بالكامل من الأسلحة (أي أسلحة الدمار الشامل) المحظورة دولياً وأن البلاد ستمثل إلى أحكام معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة ومعاهدة الأسلحة الكيماوية ومعاهدة حظر الانتشار للعام ١٩٦٨ والخطوط التوجيهية لنظام ضبط تكنولوجيا الصواريخ»^(١١٤). كما صرحت ليبيا أنها ستسعى إلى جعل كل من الشرق الأوسط وإفريقيا منطقة خالية من «أسلحة الدمار الشامل»^(١١٥).

كوريا الشمالية

أفادت وكالة المخابرات المركزية أنه في العام ٢٠٠٣، ظلت كوريا الشمالية «تكتسب المواد الكيماوية المزدوجة الاستعمال التي قد تستعمل لدعم برنامج بيونغيانغ حول الأسلحة الكيماوية». وأشارت إلى أن البلاد «سعت إلى تطوير القدرات في مجال الأسلحة البيولوجية منذ الستينيات، وأنها تمتلك «بنية تحتية لإنتاج الذخائر كانت لتسمح لها بتحويل العوامل

Tyler and Risen, Ibid.

(١١٠)

P. Slevin and W. Pincus, «Libya Made Progress in Nuclear Goal», *Washington Post*, 21/ (١١١) 12/2003, p. A01, < <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn?pagename=article&contentId=A18171-2003Dec20¬Found=true> >.

(١١٢) المصدر نفسه، والفصل ١٥ من هذا الكتاب.

Jamahiriya News Agency [Jana], «Foreign Liaison Secretary-Statement», 20 December (١١٣) 2003, < <http://www.jamahiriyanews.com> >.

(١١٤) المصدر نفسه.

(١١٥) المصدر نفسه، والفصلان ١٤ و١٥ من هذا الكتاب.

البيولوجية إلى أسلحة وقد تتوفر لها مثل هذه الأسلحة لتستعملها»^(١١٦). والجدير بالذكر أن كوريا الشمالية طرف في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة، إنما ليس في معاهدة الأسلحة الكيماوية.

السودان

صرحت الولايات المتحدة أنها كانت تتعاون مع السودان الذي هو طرف في معاهدة الأسلحة الكيماوية لتهدئة مخاوف الولايات المتحدة بشأن «المحاولات السودانية الرامية إلى اكتساب قدرات إنتاج الأسلحة الكيماوية من الخارج»^(١١٧).

سوريا

في أوائل العام ٢٠٠٣، أفاد تقييم أجرته وكالة المخابرات الأمريكية أن سوريا سعت إلى الحصول على المواد التي تتشكل منها الأسلحة الكيماوية وعلى الخبرات ذات الصلة من المصادر الأجنبية، وأنها تمتلك مخزوناً من السارين، وأنها تحاول «على ما يبدو» تطوير عوامل تصيب الأعصاب «أكثر سمومة وتأثيراً». كما أشار التقييم إلى أن «هنالك احتمالات كبرى» بأن سوريا «تطور قدرتها على شن هجمات بواسطة أسلحة بيولوجية»^(١١٨).

أصدرت الحكومة الأمريكية عدة تصريحات في نيسان/أبريل تنذر فيها سوريا بعدم مساعدة الفرق العراقية المناهضة لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وحسب تلك الادعاءات، كانت سوريا تطور برامج فعالة حول الأسلحة البيولوجية والكيماوية^(١١٩). كما صدرت تقارير حول نقل بعض عناصر برنامج العراق المتعلق بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية إلى سوريا^(١٢٠). صرح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أنّ الولايات المتحدة تملك الدليل على أنّ سوريا أجرت اختبارات في مجال الأسلحة الكيماوية خلال

Central Intelligence Agency [CIA], «Attachment A: Unclassified Report to Congress on (١١٦) the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions, 1 January through 30 June, 2003.» <http://www.cia.gov/cia/reports/721_reports/jan_jun2003.htm> .

(١١٧) انظر الهامش رقم ١٠٣.

(١١٨) انظر الهامش رقم ١١٦.

US Department of State, 'Foreign Press Center Briefing, Secretary Colin L. Powell', 15 (١١٩) April 2003, Press Briefing, <<http://www.state.gov/secretary/rm/2003/19662.htm>> .

A. B. Prados, «مزيد من المعلومات حول المسائل التي تؤثر على العلاقات السورية-الأمريكية، انظر: Syria: U.S. Relations and Bilateral Issues (Washington, DC: Congressional Research Service, 2003).

G. Alon and Z. Schiff, «Military Intelligence: Iraq May be Hiding Weapons in Syria.» (١٢٠) Haaretzdaily.com, 31 March 2003, <<http://www.haaretzdaily.com/hasen/pages/ShArt.jhtml?itemNo=278925&contrassID=1&subContrassID=5&sbSubContrassID=0&listSrc=Y>> .

الأشهر الـ١٢-١٥ الماضية^(١٢١). أما سوريا فقد نفت امتلاكها أسلحة كيميائية وبيولوجية^(١٢٢).

ويبدو أنه في شهر تموز/ يوليو، كان نائب وزير شؤون ضبط الأسلحة والأمن الدولي، جون ر. بولتون John R. Bolton، يتهمياً ليخبر أعضاء لجنة فرعية للعلاقات الدولية منبثقة من مجلس النواب الأمريكي بأن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية التي تمتلكها سوريا باتت من التطور بحيث أصبحت تهدد استقرار المنطقة. وأفادت صحيفة *Miami Herald* أنّ «وكالة المخابرات المركزية وغيرها من وكالات المخابرات أكدت بأنّ هذا التقييم مغالى فيه»، فأرجئت هذه الشهادة لغاية أيلول/ سبتمبر^(١٢٣). وأفادت شهادة بولتون الخطية المعدّة لجلسة استماع أمام اللجنة الفرعية في ١٦ أيلول/ سبتمبر أنّ سوريا تمتلك «مخزوناً من مادة السارين التي تؤثر في الأعصاب والتي يمكن إطلاقها عبر الطائرة أو الصواريخ الباليستية وأنها تخوض الأبحاث في سبيل تطوير المزيد من المواد السامة التي تؤثر بشكل مزمن في الأعصاب على غرار الـ VX». وأكد بولتون من جهة أخرى أنّ سوريا لا تزال تطور قدراتها على شن هجومات بواسطة الأسلحة البيولوجية^(١٢٤). وهذا التقييم مماثل لتقييم وكالة المخابرات المركزية الذي وضع في أوائل السنة^(١٢٥).

دور المخابرات في الادعاءات

من المستحيل الوقوف بشكل وافٍ على دقة ادعاءات الحكومات في ما يتعلق ببرامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية السرية التي تطورها البلدان الأخرى على أساس المعلومات المتوفرة. ولكن، بدا أنّ الادعاءات بإقدام بعض البلدان على تطوير برامج الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية خلسةً استندت إلى أساس واقعي كما أظهرت ذلك أحداث العام ٢٠٠٣. نذكر على سبيل المثال الادعاءات بشأن برامج الأسلحة الكيميائية والنووية في ليبيا

Public Broadcasting Service, «Powell Says U.S. to Examine «Diplomatic, Economic» (١٢١) Measures against Syria.» Online News Hour Update, 14 April 2003, <http://www.pbs.org/newshour/updates/syria_04-14-03.html> .

MENA (Cairo), «Syria Denies Developing Chemical Weapons, Says fully Cooperating (١٢٢) with US.» 16 April 2003, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report–Near East & South Asia(FBIS-NES), FBIS-NES-2003-0416, 17 April 2003.

W. P. Strobel and J. S. Landay, «CIA: Assessment of Syria's WMD Exaggerated.» *Miami Herald*, 15/7/2003, <<http://www.miami.com/mld/miamiherald/6310763.htm?1c>> .

John R. Bolton, Under Secretary for Arms Control and International Security, Syria's (١٢٤) Weapons of Mass Destruction and Missile Development Programs.» Testimony Before the House International Relations Committee, Subcommittee on the Middle East and Central Asia, Washington, DC, 16 September 2003, <<http://www.state.gov/t/us/rm/24135.htm>> .

(١٢٥) انظر الهامش رقم ١١٦.

وتأكيد تطوير كوريا الشمالية لبرنامج حول الأسلحة النووية. ولكن، لم يقيم الدليل على قيام ليبيا بتطوير برنامج بحث متقدم في الميدان البيولوجي^(١٢٦).

في ما يتعلق بإيران، استندت قضية الأنشطة العسكرية التي عرضتها الحكومتان البريطانية والأمريكية على الرأي العام وعلى الحكومات الأخرى في جزء كبير منها إلى المعلومات المزودة من أجهزة المخابرات التي حذرت من الخطر الجدي الذي يشكله مخزون إيران من أسلحة الدمار الشامل. وبعدها بسطت قوات التحالف سلطتها على الأراضي العراقية، لم يتم اكتشاف الأسلحة المحظورة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧^(١٢٧). فأثير العديد من الأسئلة حول نوعية المعلومات المزودة من أجهزة المخابرات بشأن الأنشطة العسكرية. في أستراليا، باشرت لجنة برلمانية التحقيقات حول نوعية هذه المعلومات واستعمالها^(١٢٨) في المملكة المتحدة، شكّل التعامل مع معلومات أجهزة المخابرات جزءاً هاماً من الأدلة في تحقيق هوتون Hutton Inquiry الرامي إلى دراسة ظروف وفاة العالم الحكومي دكتور ديفيد كيلي David Kelly^(١٢٩).

ستظل معلومات أجهزة المخابرات والأنشطة المتخذة على أساسها تؤدي دوراً هاماً في الجهود الدولية الرامية إلى تدارك الحروب الكيماوية والبيولوجية في المستقبل. وهذا الأمر ينسحب على أنظمة الحد من الأسلحة التقليدية المتعددة الأطراف ونزعها وعلى التحالفات القائمة على البلدان التي يجمعها رأي واحد، كما هي حال البلدان المنضمة إلى مبادرة الأمن من الانتشار.

(١٢٦) يشمل هذا الأمر برامج الأسلحة البيولوجية «الدفاعية» أو «الهجومية».

(١٢٧) قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١.

(١٢٨) في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، باشرت اللجنة البرلمانية المشتركة حول الـ ASIO والـ DSD التي تشرف على إدارة وكالات المخابرات الثلاث الأساسية في أستراليا بتحقيق «حول طبيعة ودقة المعلومات الواردة إلى أجهزة المخابرات الأسترالية. علاوة على طبيعة ودقة واستقلالية التقييمات التي تجريها وكالات المخابرات الأسترالية على هذه المعلومات، في ما يتعلق بوجود، وقدرة واستعداد العراق لاستعمال، والتهديد المشكل من، أسلحة الدمار الشامل العراقية». انظر: «Inquiry into Intelligence on Iraqis Weapons of Mass Destruction (WMD)» < <http://www.aph.gov.au/house/committee/pjcaad/WMD/index.htm> >.

(١٢٩) أصدر لورد هوتون (Lord Hutton) تقريره في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وقرر التمسك بتفسير ضيق لمصلاحياته. فأشار في الفقرة ٩ من تقريره النهائي «قضت صلاحياتي بـ «إجراء تحقيق طارئ في الظروف التي أحاطت بوفاة الدكتور كيلي Kelly» . . . وقد دار جدل ونقاش حادان حول ما إذا كانت معلومات أجهزة المخابرات حول أسلحة الدمار الشامل المذكورة في الملف الذي نشرته الحكومة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أكيدة وموثوقة بحيث تبرر قرار الحكومة بأن عراق صدام حسين يهدد سلامة ومصالح المملكة المتحدة لدرجة تحتم اللجوء إلى العمل العسكري ضده. . . أخذت برأي عدد من الشخصيات العامة والمعلقين الذين قالوا إن صلاحياتي تفرض علي، أو على الأقل، تحولني دراسة هذه المسألة. ولكنني، أرى أن مسألة هذه الأهمية التي تتطلب النظر في عدد كبير من الأدلة لا تندرج ضمن نطاق صلاحياتي». يرد تقرير «التحقيق في ظروف وفاة الدكتور كيلي» والأدلة المختارة على موقع: < <http://www.the-hutton-inquiry.org.uk> >، مقدمة هذا الكتاب.

شكل تطوير واستعمال المعلومات الناتجة عن وسائل تقنية وطنية، والمعرف عنها على أنها المعلومات المتوفرة إلى حكومة وطنية، بما في ذلك تلك المزودة من أجهزة المخابرات، مسألة أساسية في تطبيق اتفاقات ضبط الأسلحة ونزعها. ساهم استعمال الوسائل الفنية الوطنية إلى حد بعيد في أنشطة لجنة الأمم المتحدة الخاصة حول العراق الأونسكوم وبعدها الأونموفيك. ونظراً لطبيعتها الحساسة، ترددت الدول كثيراً في خوض مناقشة رسمية لاستعمال الوسائل التقنية الوطنية في المعاهدات المتعددة الأطراف. ويعود ذلك جزئياً إلى الحرص على حماية المصادر والوسائل المستعملة من أجهزة المخابرات وفي جزء آخر إلى المشاكل العملية المتعلقة بعرض معلومات (قد تخضع إلى تأويلات عديدة) مقنعة سياسياً على جميع الدول الأعضاء في نظام متعدد الأطراف. فغالبية الدول لها نفاذ غير كافٍ أو معدوم إلى وسائلها التقنية الوطنية الخاصة. من جهة أخرى، تختلف القدرات في مجال الوسائل التقنية الوطنية المتاحة لدول إلى حد بعيد من حيث النوعية. ينبغي النظر بدقة كبرى في تأثير هذه الاعتبارات.

البرامج الماضية للأسلحة الكيماوية والبيولوجية

استأنفت وزارة الدفاع الأمريكية تحقيقاً باشرته في العام ٢٠٠٠ من أجل تحديد ونشر المعلومات المتعلقة بالصحة في مجال اختبارات التشييت للأسلحة الكيماوية والبيولوجية المزاولة في إطار «المشروع ١١٢»^(١٣٠). نفذت الاختبارات التي اشتملت على «عملية المخاطر والدفاع على متن السفن» Operation Shipboard Hazard and Defense (SHAD) في البحر، وعلى أراضي ثلاثة بلدان على الأقل (كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) وذلك ما بين العامين ١٩٦٣ و ١٩٧٤. أعرب الكونغرس الأمريكي عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية من وزارة الدفاع في حين اعترض بعض أعضائه على قرار وزارة الدفاع بإقفال التحقيق^(١٣١). فقد أصيب المحاربون القدامى بأمراض مشابهة بتلك التي صرح عنها المحاربون القدامى الذين يدعون بأنهم يعانون من أمراض حرب الخليج^(١٣٢). تحتفظ وزارة

(١٣٠) DeploymentLINK, «SHAD-Project 112-Deseret Center Investigation Draws to a Close.» Press Release, 30 June 2003, < http://www.deploymentlink.osd.mil/news/jun03/news_063003_001.shtml > .

M. Thompson, «Open Letter by Congressman Mike Thompson to US Secretary of Defense Donald H. Rumsfeld.» 14 January 2004, < http://www.house.gov/mthompson/press_release_Dr_Spendlove_Testimony_Reaction_and_DoD_Letter.htm > .

(١٣٢) الوثائق الرسمية حول الاختبارات متوفرة على موقع وزارة الدفاع على شبكة الانترنت حول: «Project 112.» < http://www.deploymentlink.osd.mil/current_issues/shad/shad_intro.shtml > .

J. P. Zanders [et al.], «Chemical and Biological Weapon Developments and Arms Control.» in: *SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 545-547, and Zanders and Hart, «Chemical and Biological Weapon Developments and Arms Control.» pp. 486-488.

شؤون المحاربين القدامى بموقع على شبكة الإنترنت يسمح للمشاركين في «المشروع ١١٢» بالحصول على معلومات حول الاختبارات وبالإبلاغ عن المشاكل الصحية التي قد تكون نتيجة عنها^(١٣٣).

V أنشطة في العراق

مقدمة

أدت نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ إلى إنشاء الأونسكوم بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وقضت مهمتها بالإشراف على إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ الباليستية التي يفوق مداها ١٥٠ كيلومتراً من العراق^(١٣٤).

لسبع سنوات خلت، عملت الأونسكوم على تحديد وضع حيازة العراق للأسلحة المحظورة وبرامجها في هذا المجال وتحققت من تدمير هذه الأسلحة والقضاء على البرامج ذات الصلة ومارست رقابة وتدقيق متواصلين. فرض قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٧ على العراق إجراء كشف كامل ونهائي وتام عن كل من فئات الأسلحة المحظورة^(١٣٥). إلا أنّ الأونسكوم اعتبرت التصريحات حول الأسلحة غير دقيقة وغير كافية^(١٣٦).

ونظراً لفشل العراق في التعاون وتقديم المعلومات المطلوبة، اضطرت الأونسكوم إلى الإنسحاب في العام ١٩٩٨ من دون تكوين صورة كاملة حول وضع امتلاك العراق للأسلحة والبرامج والقدرات ذات الصلة^(١٣٧). وأطلقت التفاوتات في تقدير القدرة العراقية زناد قرار المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشن هجوم عسكري على العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بالاستناد إلى مزاعمها بأن العراق يمتلك الأسلحة المحظورة.

في العام ١٩٩٩، استبدلت الأونسكوم بالأنموفيك التي أنشئت بموجب قرار مجلس

Office of Public Health and Environmental Hazards, Veterans Health Administration, (١٣٣)
Department of Defense, «Project 112 (including Project SHAD),» <<http://www1.va.gov/SHAD/>>.

(١٣٤) انظر الهامش رقم ١٢٧. أنيطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمهام مماثلة في ما يتعلق ببرامج العراق المتعلق بالأسلحة الكيميائية.

(١٣٥) قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٧، ١٥ آب/اغسطس ١٩٩١.

(١٣٦) «Letter dated 27 January 1999 from the Permanent Representatives of the Netherlands and Slovenia to the United Nations addressed to the President of the Security Council,» UN document S/1999/94, 29 January 1999, <<http://www.iraqwatch.org/un/UNSCOM/coverletter.htm>>.

M. Wahlberg, M. Leitenberg and J. P. Zanders, «The Future of Chemical and Biological (١٣٧) Weapons Disarmament in Iraq: From UNSCOM to UNMOVIC,» in: *SIPRI Yearbook 2000: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp. 570-574.

الأمن رقم ١٢٨٤^(١٣٨). بعد أربع سنوات من منع الوصول إلى العراق، اعتمد قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ بالإجماع واستأنف مفتشو الأمم المتحدة أنشطة التفتيش والمراقبة في العراق في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وأعطوا البلاد «فرصة أخيرة» لتلبية موجباتها في مجال نزع الأسلحة^(١٣٩).

في أوائل شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، ادعت الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن بأن العراق ارتكب «خرقاً فادحاً» للقرار ١٤٤١ (ناهيك عن امتلاكه لمخزون كبير من الأسلحة البيولوجية والكيميائية ومنشآت جواله لإنتاج الأسلحة البيولوجية) وحثت الأمم المتحدة على إنفاذ قراراتها حول العراق^(١٤٠). لم ينل هذا الرأي إجماع أعضاء مجلس الأمن، ونتج عنه خلاف كبير. فصرحت المملكة المتحدة والولايات المتحدة بأن أعمال العراق تشكل خرقاً للقرار ١٤٤١ واعتدتا بفقرة القرار حول التعرّض إلى «عواقب وخيمة» في حال عدم الامتثال^(١٤١) وصرّحت غالبية أعضاء مجلس الأمن أنّ العراق كان يتعاون، قدر المستطاع، في عملية التفتيش وأنه ينبغي مواصلة التفتيش عن الأسلحة^(١٤٢).

شكل معنى عبارة «عواقب وخيمة» وما إذا كانت تؤدي تلقائياً إلى شن هجوم عسكري موضوع قلق رئيساً. قدمت إسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مشاريع قرارات إلى مجلس الأمن اعتبرت أنّ العراق ارتكب خرقاً مادياً وسمحت باللجوء إلى القوة^(١٤٣). واعترضت فرنسا وألمانيا وروسيا على مشروع القرار، ورأت أنه يجب أن لا يعتمد مجلس

(١٣٨) قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(١٣٩) قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

US Department of State, «Remarks to the United Nations Security Council,» Statement (١٤٠) by US Secretary of State Colin L. Powell, 5 February 2003, <<http://www.state.gov/secretary/rm/2003/17300.htm>>.

(١٤١) قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، الفقرة ١٣. إن العناصر التي تشكل خرقاً فادحاً (الإدعاءات الخاطئة وعدم الامتثال) سواء مجتمعة أم منفصلة (حسب التفسير) توفّر قاعدةً لتحديد طبيعة «العواقب الخيمة» التي سيتم تنفيذها.

United Nations, «Iraq Cooperating with Disarmament Procedures, but many Banned Weapons Remain Unaccounted for, Inspectors Tell Security Council,» Press Release SC/7664, 14 February 2003, <<http://www.un.org/News/Press/docs/2003/sc7664.doc.htm>>, and United Nations, «United Nations Weapons Inspectors Report to the Security Council on progress in disarmament of Iraq,» Press Release SC/7682, 7 March 2003.

United Nations, «Iraq: US/UK/Spain draft Resolution: 24 February 2003,» 24 February (١٤٣) 2003, <<http://www.un.int/usa/scdraft-iraq-2-24-03>>, and United Nations, «Spain, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and United States of America: Draft Resolution,» UN Security Council document S/2003/215, provisional, 7 March 2003, <www.un.org/News/dh/iraq/res-iraq-07mar03-enrev.pdf>.

الأمن قراراً جديداً يسمح باللجوء إلى الحرب^(١٤٤). في ١٧ آذار/ مارس، سحبت إسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مشاريع قراراتها بسبب رفض فرنسا وألمانيا وروسيا دعم قرار ذي مضمون من شأنه تبرير اللجوء إلى القوة العسكرية^(١٤٥).

غادر مفتشو الأمم المتحدة العراق في ١٨ آذار/ مارس، أي قبل حوالي ٢٤ ساعة من شن قوات التحالف بقيادة الأمم المتحدة هجومها على البلاد. كان سبب الحرب الأساس إصرار الأمم المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها من البلدان على امتلاك العراق للأسلحة المحظورة، وعلى أنّ النظام العراقي يشكل تهديداً خطيراً بالنسبة إلى السلام والأمن الدوليين^(١٤٦). وصرّحت أنّ الأنموفيك فشلت في الكشف عن تلك الأسلحة وأنّ الطريقة الوحيدة لنزع السلاح من العراق هي باللجوء إلى القوة العسكرية^(١٤٧).

تقدير قدرات العراق

في ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣، رفعت الأنموفيك إلى مجلس الأمن تقريراً من ١٧٥ صفحة عرف بـ «وثيقة العمل» وتحدث عن المسائل التي لا تزال عالقة في العراق^(١٤٨). اشتملت

(١٤٤) قدّمت روسيا وألمانيا وفرنسا مذكرةً إلى الأمم المتحدة رداً على مشاريع القرارات المقدّمة من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإسبانيا. انظر: French Embassy, Australia, «Franco-German-Russian Memorandum on Iraq submitted to the United Nations Security Council», 24 February 2003, < <http://www.ambafrance-au.org/media/pages/s2003/s2003.en.htm> >, «Joint declaration by Russia, Germany and France on Iraq», 10 February 2003 < <http://www.ambafrance-au.org/media/pages/s2003/s1103.en.htm> >, and «Iraq: Joint Statement by Russia, Germany and France.» 5 March 2003, < <http://www.ambafrance-au.org/media/pages/s2003/s2303.en.htm> > .

United Nations, «United Kingdom, United States and Spain won't Seek Vote on draft (١٤٥) Resolution.» 17 March 2003, < <http://www.un.org/av/photo/sc/sc031703.htm> > .

White House, «President's Remarks at the United Nations General Assembly' Press (١٤٦) Release, 12 September 2002, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/09/20020912-1.html> > ; British Government, Iraq's Weapons of Mass Destruction: The Assessment of the British Government (London: Stationery Office Limited, 2002), < <http://www.official-documents.co.uk/document/rep/iraq/iraqdossier.pdf> > ; White House, President Bush discusses Iraq in National Press Conference.» 6 March 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/20030306-8.html> > , and 10 Downing Street, «PM Focuses on Iraq and Domestic Agenda.» 28 April 2003, < <http://www.number-10.gov.uk/output/Page3535.asp> > .

(١٤٧) صرّح الرئيس بوش في رسالة إلى الكونغرس «إن اعتماد الولايات المتحدة للوسائل الدبلوماسية وغيرها من الإجراءات السلمية وحدها لن (أ) يحافظ بالشكل المناسب على الأمن القومي في الولايات المتحدة إزاء التهديد المستمر الذي يشكله العراق، ولن (ب) يؤدي إلى إنفاذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة حول العراق»، انظر: White House, «Presidential Letter.» 18 March 2003, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/20030319-1.html> > .

UNMOVIC Working Document, «Unresolved Disarmament issues: Iraq's Proscribed (١٤٨) Weapons Programmes.» 6 March 2003, < <http://www.un.org/Depts/unmovic/documents/cluster6mar.pdf> > .

المسائل الأساسية في التقرير على التفاوتات حول مادة الـ VX والخرذل الكبريتي في الميدان الكيماوي والجمرة والبتيولن botulinum في الميدان البيولوجي.

واستنتجت الأنموفيك أنه من غير المحتمل أن يكون قد تم إنتاج كميات من الـ VX قبل حرب الخليج وذلك استناداً إلى الطريقة المزعومة المستعملة لإنتاج الـ VX (المشار إليها بـ «الطريق ب» route B)^(١٤٩). وفقاً للأنموفيك، تفرض وسيلة الإنتاج هذه «استعمال العامل بصورة سريعة نسبياً بعد الإنتاج (حوالي ١-٨ أسابيع)» بحيث لا ينحل لدرجة يصبح فيها غير قابل للحياة^(١٥٠). وجدت آثار لمنتوج انحلال الـ VX إضافة إلى مادة كيماوية هي مثبته للـ VX على مخلفات رؤوس حربية لصواريخ أقدمت العراق على تدميرها بصورة أحادية. وقد نفت العراق مراراً وتكراراً صحة هذه الاكتشافات^(١٥١).

شكل إنتاج الخردل الكبريتي جزءاً هاماً (حوالي ٧٠ بالمائة بالوزن) من إجمالي إنتاج العراق المصرح عنه للأسلحة الكيماوية. حسب الأنموفيك، ثمة دلائل واضحة على أنه تم تدمير الجزء الأكبر من كميات الخردل الكبريتي المتبقية في العام ١٩٩١، كما صرّحت عنها العراق، تحت إشراف الأونسكوم. أما الثغرات الأخرى في التقرير فتتعلق بالتبليغ عن القذائف المعبأة بالخرذل الكبريتي وبالقنابل الهوائية؛ وربما لا تزال هنالك ٥٥٠ قذيفة مدفعية و ٤٥٠ قنبلة هوائية من مخلفات العام ١٩٩١/ قد تكون معبأة بحوالي ٨٠ طناً أو أكثر من الخردل الكبريتي^(١٥٢). كما برز فرق آخر على مستوى القنابل الهوائية الناتجة عن اكتشاف وثيقة القوات الجوية المزعومة التي عثر عليها المفتشون والتي سحبت منهم في وقت لاحق^(١٥٣). أشارت هذه الوثيقة، على ما يبدو، إلى أنه تم استعمال عدد من الأسلحة الكيماوية في الحرب مع إيران أقل بـ ٦٥٢٦ مما صرّحت عنه العراق سابقاً. وهذا يعني أنّ بعض هذه الأسلحة قد لا يزال موجوداً، وإن تم الإعراب عن الشكوك بشأن دقة البيانات الواردة في الوثيقة. على إيران تزويد المعلومات الإضافية، في حال لم تنزل متوفرة، لعام ١٩٨٢-٩٠ ليتم تدليل هذه التفاوتات^(١٥٤).

(١٤٩) استعملت الأنموفيك حروفاً للدلالة على وسائل الإنتاج المختلفة لعوامل الأسلحة الكيماوية، وذلك جزئياً توجهاً للسهولة وجزئياً للحيلولة دون الإفراط في التفاصيل حول طرقات الإنتاج المحتملة. (١٥٠) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٥١) أظهر تحقيق كيماوي أولي آثاراً لمنتوج الانحلال. إلا أنّ مختبرين آخرين لم يعثرا على منتجات انحلال للعامل المؤثر على الأعصاب ولم يتم التوصل إلى توافق حول طريقة تفسير نتائج التحاليل الكيماوية السابقة. وثيقة عمل الأنموفيك، ص ٨١-٨٢.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٧٥-٧٦.

J. P. Zanders, E. M. French, and N. Pauwels, «Chemical and Biological Weapon (١٥٣) Developments and Arms Control,» in: *SIPRI Yearbook 1999: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 590.

(١٥٤) وثيقة عمل الأنموفيك، ص ٧٦-٧٧.

حسب وثيقة العمل ، لا تستطيع الأنموفيك تأكيد تدمير كمية ٨٥٠٠ لتر من بوغات الجمره التي ادعت العراق تدميرها في العام ١٩٩١. بالاستناد إلى وسائط النمو غير المصرح عنها، قُدرت الأنموفيك أنّ قدرة الإنتاج المحتملة لبوغات الجمره كانت لتصل إلى ١٥٠٠٠-٢٥٠٠٠ لتر أو إلى ٢٢٠٠٠-٣٩٠٠٠ لتر في حال توفّر أجهزة أنسب^(١٥٥). استناداً إلى الإثباتات المتوفرة، استنتجت الأنموفيك أنّ هنالك «احتمالات كبرى» بعدم تعرّض حوالى ١٠٠٠٠ لتر من الجمره إلى التدمير، فلا تزال بالتالي موجودة^(١٥٦).

في ما يتعلق بمادة البتيولن (التي تشير إليها الأنموفيك بـ العامل أ)، يبلغ إجمالي الإنتاج العراقي المقدّر ١٩٠٠٠ لتر (الكمية التي صرّح عنها العراق). ولكن، تعتبر الأونسكوم أنّه كان باستطاعة العراق إنتاج ضعفي هذه الكمية على الأقل. وأدعى العراق أنّه أتلّف جميع قيود الإنتاج وأنّ الأونسكوم عاجزة عن التحقق من كميات العوامل المنتجة والمتلفة. صرّحت الأنموفيك أنّه، نظراً لقدرة العراق في مجال التخمّر ووسائط نمو الجراثيم غير المصرح عنها، كان من شأن الإنتاج أن يفوق إلى حد بعيد الكمية التي صرّحت عنها العراق^(١٥٧).

أدى امتناع العراق عن تقديم الوثائق حول إنتاج وتدمير عوامل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية إلى فروقات ملحوظة وأعاق الجهود الدولية الآيلة إلى تقييم عدد ونوع الأسلحة المحظورة التي كان من الممكن ضبطها.

واختلفت التقديرات العامة لقدرات العراق التي أجراها شركاء التحالف عن تلك التي عرضتها الأنموفيك. فقد أفاد بيان بالوقائع أبرزته وزارة الخارجية الأمريكية في شباط/فبراير ٢٠٠٣ أنّه لا تزال هنالك كمية ١,٥ طناً من الـ VX غير المصرح عنها وأنّ الأمم المتحدة قُدرت أنّ العراق قادر على إنتاج ٢٦٠٠٠ لتر من بوغات الجمره و٣٨٠٠٠ لتر من البتيولن^(١٥٨).

وعرضت التقديرات البريطانية للقدرات وجهود الإخفاء العراقية في ملفين، نشر أولهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢^(١٥٩) وثانيهما في شباط/فبراير ٢٠٠٣^(١٦٠). ويبدو أن كلا

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٩٩-١٠٠.

(١٥٨) US Department of State, «Iraq's Hidden Weapons: Failing to Disclose and Disarm,» Fact Sheet, 27 February 2003, < <http://www.state.gov/documents/organization/18130.pdf> > .

(١٥٩) British Government, Iraq's Weapons of Mass Destruction, the Assessment of the British Government (London: Stationery Office Ltd., 2002), < <http://www.officialdocuments.co.uk/document/reps/iraq/iraqdossier.pdf> > .

(١٦٠) Downing Street, «Iraq: Its Infrastructure of Concealment, Deception and Intimidation,» January 2003, < <http://www.number-10.gov.uk/files/pdf/Iraq.pdf> > .

أثار هذا الملف جدلاً بعدما تبين أنّه تم نسخ أقسامه من أطروحة.

الملمفين يتضمن معلومات غير دقيقة. فعلى سبيل المثال، لاحظ الملف الصادر في أيلول/ سبتمبر أنّ «بعض هذه الأسلحة (الكيميائية والبيولوجية) قابل للنشر ضمن مهلة أقصاها ٤٥ دقيقة من صدور القرار بنشرها»^(١٦١).

أنشطة الأمم المتحدة في مجال التفتيش

تفويض التفتيش

طلبت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المشار إليها أعلاه من العراق التصريح عن كافة أوجه برامجه لتطوير الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والصواريخ الباليستية وأنظمة الاستعمال الأخرى والتحقق من تدمير المواد المتصلة بها. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قدّم العراق تصريحاً امتد على أكثر من ١٢٠٠٠ صفحة^(١٦٢). رغم حجم الوثيقة، اعتبرت الأنموفيك أنّ محتواها مماثل للتصريحات السابقة وأنها لا توفّر معلومات جديدة من شأنها المساهمة في حل المسائل العالقة المتصلة بقدرات العراق في مجال الأسلحة^(١٦٣).

اكتشاف الأنموفيك للأسلحة

باشرت الأنموفيك بتفتيشات مكثفة في العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. في نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، كان هنالك ٢٠٢ عضو (منهم ٨٤ مفتشاً) في العراق. فأجروا ٧٣١ تفتيشاً على ٤١١ موقِعاً (منها ٨٨ موقِعاً لم يتم تفتيشه في السابق) قبل أن تعلق أنشطة التفتيش في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣^(١٦٤). كشف المفتشون عن وجود ١٨ رأساً حريبياً كيميائياً طوله ١٢٢ مم ومحركات لم يتم التصريح عنها^(١٦٥). اكتشفت الأنموفيك وقامت بتدمير ١٤ قذيفة معبأة طولها ١٥٥ مم تم تخزينها منذ العام ١٩٩٧. احتوت تلك القذائف على خردل كبريتي تم إنتاجه قبل ١٥ عاماً، إنّما كان لا يزال صافياً بنسبة ٩٧ بالمئة^(١٦٦). في

British Government, Iraq's Weapons of Mass Destruction: the Assessment of the British Government, p. 5.

«News Chronology.» *CBW Conventions Bulletin*, no. 59 (March 2003), p. 21, <<http://www.sussex.ac.uk/spru/hsp/cbwcb59.pdf>>.

(١٦٣) يرد التقرير الفصلي ١٢ للـ (UNMOVIC) كملحق لوثيقة مجلس الأمن رقم S/2003/232 28 شباط/فبراير ٢٠٠٣، الفقرات ٦-١٢. وهو متوفر على موقع الأنموفيك على شبكة الإنترنت: <<http://www.unmovic.org/>>

(١٦٤) يرد التقرير الفصلي ١٣ للـ (UNMOVIC) كملحق لوثيقة مجلس الأمن رقم S/2003/580 30 أيار/مايو ٢٠٠٣، الفقرة ١٧. وهو متوفر على موقع الأنموفيك على شبكة الإنترنت: <<http://www.unmovic.org/>>.

(١٦٥) أنشأ العراق لجنة للتفتيش والتقصي حول الحالات المماثلة. في أواخر كانون الثاني/يناير، مدّدت ولايتها لتشمل البحث عن الوثائق.

(١٦٦) التقرير الفصلي ١٣ للـ (UNMOVIC) ص ٣٠.

٢١ و ٢٥ شباط/فبراير، أبلغت العراق الأنموفيك بأنه تم استخراج قنبلتين هوائيتين كاملتين من نوع R-400 وهما من صنف الأسلحة البيولوجية (واحدة منها ذات محتوى «سائل») في العزيرية^(١٦٧). وبدا للأنموفيك أنّ البنية الجينية لسلالة الجمرة الموجودة في العينات مماثلة للبنية الجينية التي تميّز السلالة التي صرّح العراق أنّه اختارها لتصنيع الأسلحة^(١٦٨).

أنشطة قوات التحالف في مجال التفتيش

نشرت قوات التحالف مفتشيها قبل وبعد ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ وهو التاريخ الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش عن انتهاء الأعمال الحربية في العراق. ونظمت الوحدات للوقوف على حيازة الأسلحة ونزع الأسلحة من العراق، وهي المهمة المنوطة سابقاً بالأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية^(١٦٩). ولم يتم تشاطر المعلومات والنتائج والاختبارات والخبرات بين الأنموفيك وقوات التحالف^(١٧٠).

بين آذار/مارس وحزيران/يونيو ٢٠٠٣، نشرت فرق أمريكية للكشف على المواقع تألفت من حوالي ١٠٠ شخص بغية مراقبة وتقييم الوضع على المواقع التي يشبه بأنها تحتوي على أسلحة الدمار الشامل. وخفّف عدد هذه الفرق وحجمها في أيار/مايو. في الوقت عينه، تم نشر فرق العمل المتحركة بقيادة الجيش الأمريكي^(١٧١) في العراق وطلب منها الكشف عن وجود أسلحة الدمار الشامل وإعداد الوثائق بهذا الشأن. واشتملت الفرق على حوالي ٦٠٠ موظف، بما فيه الموظفون من أجهزة المخابرات وأخصائيو أجهزة الحاسوب والخبراء في مجال أسلحة الدمار الشامل^(١٧٢). في حزيران/يونيو، أعيد تنظيم بنية التفتيش وحلّت مجموعة التفتيش في العراق بقيادة اللواء كيث دايتون Keith Dayton من الجيش الأمريكي محل فرق العمل المتحركة^(١٧٣). كانت مجموعة التفتيش في العراق نتيجة جهود

(١٦٧) التقرير الفصلي الـ ١٢ للـ 28 (UNMOVIC) شباط/فبراير ٢٠٠٣، الفقرات ٤٠-٤٣.

(١٦٨) يرد التقرير الفصلي الـ ١٥ للـ (UNMOVIC) كملحق لوثيقة مجلس الأمن رقم 26 S/2003/1135 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الفقرة ٥. وهو متوفر على موقع الأنموفيك على شبكة الإنترنت: <http://www.unmovic.org/>.

(١٦٩) طلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق من نزع الأسلحة النووية في العراق.

(١٧٠) التقرير الفصلي الـ ١٣ للـ (UNMOVIC) الفقرة ٥؛ والتقرير الفصلي الـ ١٥ للـ (UNMOVIC) الفقرة ٣. سجّل تبادل غير رسمي للمعلومات عندما أصبح عدد من موظفي الأنموفيك مفتشين ضمن مجموعة التحري في العراق.

(١٧١) عرفت أيضاً بفريق العمل الـ ٧٥ وتألفت من ٤ فرق.

J. Cirincione, [et al.], *WMD in Iraq: Evidence and Implications* (Washington, DC: (١٧٢) Carnegie Endowment for International Peace, 2004), p. 19, <http://www.ceip.org/files/pdf/Iraq3FullText.pdf>.

US Department of State, Bureau of International Information Programs, Denny, D. A., (١٧٣) «New WMD Survey Group to Begin Operation in Iraq Soon,» 30 May 2003, <http://usinfo.state.gov/topical/pol/arms/03053004.htm>.

حيثية، واستندت إلى النشاط الذي مارسته فرق العمل المتحركة، إتما تمتعت بقدره تحليلية فضل وجمعت ما بين مختلف الاختصاصات المشاركة^(١٧٤). وتألفت من جنود أستراليين وبريطانيين وأمريكيين ومن موظفين في هيئات حكومية أخرى. ويقع مقرها في بغداد. يقضي الهدف الأساس لمجموعة التفتيش في العراق بالكشف عن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وإزالتها. وصل عدد العاملين في المجموعة إلى ١٤٠٠ شخص وقد عينَ كثيرون منهم بصورة مؤقتة. وهم يرفعون تقاريرهم عبر القنوات العسكرية من خلال اللواء دايتون Dayton إلى القيادة المركزية الأمريكية^(١٧٥).

تتمتع مجموعة التفتيش في العراق بعدد أكبر من الموظفين والموارد مما كانت حال فرق العمل المتنقلة. في حين أنّ عدد «الباحثين عن الأسلحة» يفوق بقليل عددهم في مجموعة التفتيش في العراق، يتم التشديد على التحليل وجمع المعلومات، بما فيه إجراء المقابلات مع العراقيين والتعاطي مع مسائل انتهاك حقوق الإنسان والبحث عن العلاقات مع الإرهابيين. كما تم التركيز على تفتيش أماكن يشتبه بأمرها حسب تحليل أجهزة المخابرات عوضاً عن التركيز على لوائح محددة من المواقع^(١٧٦). طرأ التغيير في منهجية التفتيش في الوقت عينه على شكل تبدل واضح في استعمال المصطلحات التي تدلّ على قدرات العراق. عندما باشرت مجموعة التفتيش في العراق بحثها الأولي، تحوّل الحديث في التصريحات من البحث عن «الأسلحة» الكيميائية والبيولوجية إلى تقصي «برامج الأسلحة».

تقرير فريق التفتيش في العراق

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عرض ديفيد كاي David Kay وهو المستشار الخاص لوكالة المخابرات المركزية في مجال الاستراتيجيات المتعلقة ببرامج أسلحة الدمار الشامل في العراق ومنسّق مجموعة التفتيش في العراق^(١٧٧). واستنتج أنه لم يتم اكتشاف أي أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو أي إثبات لإنتاج مؤخر للأسلحة البيولوجية أو الكيميائية. ولكن، على حد قول كاي Kay، «اكتشفت (مجموعة التفتيش في العراق) عشرات الأنشطة المتصلة

US Department of Defense, «Briefing on the Iraq Survey Group.» 30 May 2003, <http://www.defenselink.mil/transcripts/2003/tr20030530-0231.html > .

US Department of Defense, J. Garamone, «Iraq Survey Group to Take over Hunt for Iraqi weapons.» 30 May 2003, <http://www.dod.mil/news/May2003/n05302003_200305305.html > .

تقضي مهمة مجموعة التفتيش في العراق بجمع واستعمال الوثائق حول الإرهاب وجرائم الحرب وسجناء الحرب.

US Department of Defense, «Briefing on the Iraq Survey Group.» (١٧٦)

CIA, «DCI Tenet Announces Appointment of David Kay as Special Advisor.» Press Release, 11 June 2003, <http://www.odci.gov/cia/public_affairs/press_release/2003/pr06112003.htm > .

برامج أسلحة الدمار الشامل وكميات كبيرة من الأجهزة التي أخفاها العراق عن الأمم المتحدة خلال عمليات التفتيش التي بدأت في أواخر العام ٢٠٠٢». اشتملت اكتشافات الأنشطة غير المصرح عنها على مختبرات وبيوت آمنة تحتوي على أجهزة اعتبرتها مجموعة التحري في العراق مؤاتيةً لاستكمال البحث حول الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وقد تم العثور على آثار ترسبات، بما في ذلك قارورة تحتوي على آثار ترسبات من مادة botulinum Okra B مخبأة في منزل عالم أسلحة عراقي، علاوةً على مركبات جوية مسيرة عن بعد غير مصرح عنها «بالكامل» موجودة في منشأة إنتاج غير مصرح عنها^(١٧٨).

كما أشار التقرير إلى أنه تم «تنظيف» عدد من المنشآت العراقية (أي المختبرات والمكاتب الحكومية)، بما في ذلك إزالة الأجهزة وتدمير الوثائق أو حرقها. وأفاد التقرير أنه لم يتم العثور على إثبات «يؤكد التقارير الصادرة قبل الحرب والتي تشير إلى أن الوحدات العسكرية العراقية مجهزة لاستعمال الأسلحة الكيماوية ضد قوات التحالف». وصرح أنّ البحث عن الأسلحة الكيماوية ازداد تعقيداً بسبب الحجم الهائل لمطامر الأسلحة التقليدية والممارسات العراقية حيث توضع علامات غير كافية أو خاطئة على الأسلحة الكيماوية (كانت الأسلحة الكيماوية مخزنة مع الأسلحة التقليدية)^(١٧٩).

كما اعترف كاي بضرورة الانتهاء من عملية استجواب العلماء والفنيين العراقيين في مجال الأسلحة والتعمق في تحليل الوثائق قبل التوصل إلى استنتاجات أكثر دقة. في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، استقال ديفيد كاي David Kay واستبدل بشارلز أ. دولفر Charles A. Duelfer وهو مفتش سابق ونائب الرئيس التنفيذي للأونسكوم^(١٨٠). بعيد استقالته، صرح كاي أنّ غالبية التقديرات التي أجرتها أجهزة المخابرات الغربية على القدرات العراقية في مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية خاطئة.

(١٧٨) حامت الشكوك حول احتمال قيام العراق بإنتاج المركبات الجوية المسيرة عن بعد القادرة على نقل عوامل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. مراجعة النقاش في الفقرة الفرعية المعنونة «اللجوء المزعوم إلى المركبات المسيرة عن بعد كنظام استخدام للأسلحة الكيماوية والبيولوجية» في هذا الفصل. خطابات وشهادة وكالة المخابرات المركزية، «تصريح دافيد كاي (David Kay) بشأن تقرير التقدم مرحلي حول أنشطة مجموعة التفتيش في العراق أمام لجنة الاستخبارات المختارة المنبثقة من مجلس النواب الأمريكي، اللجنة النيابية حول الحيازة، اللجنة الفرعية حول شؤون الدفاع ولجنة الاستخبارات المختارة المنبثقة من مجلس الشيوخ»، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، < http://www.cia.gov/cia/public_affairs/speeches/2003/david_kay_10022003.html >

(١٧٩) هنالك ١٣٠ نقطة تخزين للأسلحة العراقية، لم يتم تفتيش سوى ١٠ منها بصورة مناسبة وقت إعداد تقرير كاي. وقيل إن الكثير من نقاط التخزين تمتد على مساحة تفوق ٨٠,٥ متر مكعب وتحتوي على ٦٠٠,٠٠٠ سلاح. خطابات وشهادة وكالة المخابرات المركزية.

CIA, «DCI Announces Duelfer to Succeed Kay as Special Adviser.» Press Release, 23 (١٨٠) January 2004, < http://www.cia.gov/cia/public_affairs/press_release/2004/pr01232004.html > .

منشآت الأسلحة البيولوجية النقالة المزعومة

استناداً للمعلومات المزودة من أجهزة المخابرات، صرّحت قيادة قوات التحالف أنّ العراق يمتلك وحدات نقالة لإنتاج الأسلحة البيولوجية. إلا أنّ التصريح العراقي تاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ لم يشر إلى هذا الموضوع^(١٨١). في أواخر شهر نيسان/ أبريل وأوائل شهر أيار/ مايو ٢٠٠٣، تم اكتشاف عربة مقطورة لأغراض خاصة ومنشأة نقالة ثانية^(١٨٢). واحتوى كلاهما على أجهزة وأدوات تخمير. كانت خصائص العربة المقطورة التي تم اكتشافها في أواخر نيسان/ أبريل شبيهة بوصف المنشآت النقالة لإنتاج الأسلحة البيولوجية الذي أجراه مهندس كيمائوي عراقي سابق. استعملت المعلومات التي زودها المهندس لدعم فحوى خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولن ل. باول أمام مجلس الأمن في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ بشأن البرامج العراقية النقالة المزعومة حول الأسلحة البيولوجية^(١٨٣). أرسى خطاب باول Powell الأسس لإعلان الرئيس بوش Bush في أيار/ مايو عن عثور الولايات المتحدة على أسلحة دمار شامل وأجهزة تصنيع محظورة في العراق^(١٨٤).

ودار نقاش مسهب بين المحللين، بما فيهم الخبراء البريطانيون والأمريكيون، حول ما إذا كانت العربات المقطورة تشكّل منشآت متحركة لإنتاج الأسلحة البيولوجية، حيث وجدوا أنّه من السابق لأوانه القول بوجود برنامج حول الأسلحة البيولوجية في العراق. وصرحوا أنّ الوحدات النقالة معدّة لأغراض أخرى، على غرار إنتاج الهيدروجين لمناطد السبر أو إنتاج الوقود للقنابل الصاروخية^(١٨٥). وتمثلت إحدى سمات العربة المقطورة التي أثارت النقاش باشتغالها على جوانب من قماش يمكن لفها لتصل إلى مستوى السقف. رغم أنّ الجوانب القماشية لا توفّر احتواءً كافياً لمختبر بيولوجي، إلا أنّها تسمح بتهوئة ملائمة للتعاطي بالمواد الكيمائية الخطرة، على غرار الهيدروجين أو وقود القنابل الصاروخية^(١٨٦). واستنتجت مجموعة التفتيش في العراق في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ أنّ العربات المقطورة، وإن لم تكن مؤاتية لإنتاج الهيدروجين والوقود للقنابل الصاروخية أو العوامل

White House, «What Does Disarmament Look Like?», January 2003, p. 5, <http://www.whitehouse.gov/infocus/iraq/disarmament/02_examples.html> .

CIA and Defense Intelligence Agency [DIA], «Iraqi Mobile Biological Warfare Agent Production plants», 28 May 2003, <http://www.cia.gov/cia/reports/iraqi_mobile_plants/index.html> .

US Department of State, «Remarks to the United Nations Security Council». (١٨٣)

M. Allen, «Bush: «We Found» Banned Weapons,» *Washington Post*, 31 May 2003, (١٨٤) <<http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A60140-2003May30?language=printer>> .

D. Jehl, «Agency Disputes View of Trailers as Iraqi Weapons Labs,» *New York Times*, 26/ 6/2003, <<http://www.nytimes.com>> .

P. Beaumont and A. Barnett, «Blow to Blair over «Mobile Labs,» *Observer* (8 June 2003), <<http://observer.guardian.co.uk/iraq/story/0,12239,973195,00.html>> .

البيولوجية، فهي قابلة للاستعمال لجميع تلك الأغراض^(١٨٧). في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، لم تتوفر بعد معلومات موثوقة تؤكد وجود منشآت نقالة لإنتاج الأسلحة البيولوجية في العراق.

اللجوء المزعوم إلى المركبات المسيرة عن بعد كأنظمة إطلاق للأسلحة الكيماوية والبيولوجية

وفقاً للتقييم الأمريكي، كان العراق يتدارس سبل اللجوء إلى المركبات المسيرة عن بعد كنظام إطلاق للأسلحة الكيماوية والبيولوجية^(١٨٨) رغم أنّ العراق لم يصرح عن أي مركبات مسيرة عن بعد، إلا أنّ الأنموفيك اكتشفت أثناء تفتيشاتها في ربيع ٢٠٠٣ طائرة مسيرة عن بعد يبلغ باع جناحها ٧,٤٥ متر^(١٨٩). (كان العراق قد صرح عن طائرات مسيرة عن بعد ذات باع جناح يبلغ ٥,٥٢ متر^(١٩٠). اضطرت الأنموفيك إلى مغادرة العراق قبل التأكد مما إذا كانت هذه الطائرات المسيرة عن بعد قادرة على نشر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. اعترضت القوات الجوية الأمريكية على التقييم الذي قال بإمكانية اللجوء إلى الطائرات المسيرة عن بعد كأنظمة تسليم لتلك الأسلحة واعتبرتها معدة للاستخدام في إطار المهمات الاستطلاعية غير المسلحة^(١٩١).

وضع الأنموفيك في مرحلة ما بعد الصراع

في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم ١٤٨٣ وقد امتنعت سوريا عن التصويت^(١٩٢). نصّ القرار ١٤٨٣ على رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق واعترف بالقوى المحتلة (سلطة التحالف المؤقتة)^(١٩٣) بصفتها السلطة الحاكمة. لم تعد لائحة مراجعة السلع^(١٩٤) رائجاً ولم تعد الأنموفيك تراجع العقود لتحديد السلع التي يسمح

(١٨٧) الدعوة لمؤتمر، دافيد كاي (David Kay) والصحافيون، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كما نقل على يد Professional World Processing and Transcribing.

(١٨٨) White House, «President Bush outlines Iraqi Threat,» 7 October 2002, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/10/20021007-8.html >.

(١٨٩) وثيقة عمل الأنموفيك، ص ١٤.

(١٩٠) Cirincione, [et al.], *WMD in Iraq: Evidence and Implications*.

(١٩١) B. Graham, «Air Force Analysts Feel Vindicated on Iraqi Drones,» *Washington Post*, 26/ 9/2003, <http://www.washingtonpost.com >.

(١٩٢) قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣؛ الأمم المتحدة، «مجلس الأمن يرفع العقوبات عن العراق، يوافق على دور الأمم المتحدة ويدعو إلى تعيين ممثل خاص للأمن العام»، بيان صحفي SC/7765 ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، <http://www.un.org/News/Press/docs/2003/sc7765.doc.htm >.

(١٩٣) انظر موقع سلطة التحالف المؤقتة على شبكة الإنترنت: <http://www.cpa-iraq.org/>.

(١٩٤) وضعت لائحة مراجعة السلع بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٠٩، تاريخ ١٤ أيار/مايو

٢٠٠٢. وهي تشمل عدة فئات من السلع والمنتجات الثانوية الاستعمال وتفرض «عقوبات ذكية» لضمان التدفق =

باستيرادها^(١٩٥). رغم رفع العقوبات الاقتصادية الدولية، لا يزال الحظر المفروض على الأسلحة في العراق قائماً^(١٩٦). كما يلحظ القرار نية الأمم المتحدة بـ «إعادة النظر» في ولاياتها ويشجع المملكة المتحدة والولايات المتحدة على إبلاغ مجلس الأمن بأنشطة نزع الأسلحة المنفذة في العراق^(١٩٧). رغم أن القرار ١٤٨٣ وقر الخلفية التي سمحت للتحالف بمنع الأنموفيك من إجراء المزيد من عمليات التفتيش في العراق، إلا أنه لم يتم إلغاء ولاية هذه الأخيرة. بوجه عام، إذا تعذر التوفيق ما بين قرارين، يرجح القرار الأخير على الأول. إلا أن القرارات السابقة تبقى سارية ويمكن التوفيق بينها وبين قرار جديد^(١٩٨). ويمكن إعادة سريان ترتيبات المراقبة والتحقق المستمرة^(١٩٩) التي شكل تطبيقها هدفاً على المدى البعيد في قرارات الأمم المتحدة حول العراق في المستقبل بما أنه يبدو أن قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ لم يعدل تفويض تطبيق المراقبة والتحقق المتواصلين^(٢٠٠).

على الرغم من أنه لم يتم إلغاء القرارات التي تحدّد مهمة الأنموفيك القضائية بنزع الأسلحة، إلا أن احتلال العراق عدّل بصورة فعلية المواقع التي استقرت فيها وأصبحت غير قابلة للتشغيل^(٢٠١). وأثارت طريقة التعاطي مع نظام التفتيش الجديد الحثية، وظهر التشكيك بمشروعية الاكتشافات المستقبلية لأسلحة الدمار الشامل في العراق في حال لم تخضع عمليات التفتيش إلى إشراف دولي. في الوقت عينه، استمرت الأنموفيك في مزاولة بعض المهام على غرار تطوير شروط المراقبة، بما فيه أنشطة المراقبة والتحقق المتواصلة المفصلة على قياس البيئة الجديدة في العراق عقب رفع العقوبات. وتشمل هذه المهام إعداد الجداول الخاصة بالعمليات الكيماوية والبيولوجية وإنتاج الصواريخ وتحديد الترتيبات العملية المطلوبة على المستوى الوطني من أجل دعم نظام مراقبة وتحقيق فعال. كما تم إعداد مخططات تحسباً لتحليل إضافية في حال اكتشفت عينات من الأسلحة البيولوجية (بوغات الجمرة) التي

= السريع والمسهل للسلع المدنية إلى الشعب العراقي مع الإبقاء على رقابة صارمة على السلع «المفيدة عسكرياً». (١٩٥) إن التقرير الفصلي ١٤٤ للأنموفيك ملحق بوثيقة مجلس الأمن رقم ٢٨ S/2003/844 / آب / اغسطس ٢٠٠٣، الفقرة ٥. وهو متوفر على موقع الأنموفيك على شبكة الإنترنت: < http://www.unmovic.org / > .

J. P. Zanders [et al.], *The Relevance of the Chemical Weapons Convention for Cases of Non-Compliance: Lessons from and for Iraq?*, SIPRI Policy Paper; no. 5 (Stockholm: SIPRI, 2003), < http://editors.sipri.se/recpubs.html > , p. 8.

(١٩٧) قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣، الفقرة ١١.

(١٩٨) التقرير الفصلي ١٣٣ للأنموفيك.

(١٩٩) قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

(٢٠٠) التقرير الفصلي ١٤٤ للأنموفيك.

(٢٠١) خضعت الأنموفيك بصورة خاصة إلى قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٨٧ (١٩٩١) و١٢٨٤

(١٩٩٩) و١٤٤١ (٢٠٠٢).

صرّح العراق أنه أتلّفها بصورة أحادية. وتم تقليص عدد الموظفين الأساسيين إلى ٥١ خبير أسلحة وغيرهم مقابل ٢٠٢ موظف (٢٠٢) قبل الحرب (٢٠٣). ينفق مبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي كل شهر بمثابة التكاليف المستمرة التي تتكبّدها الأنموفيك التي تدّعي بأنها مستعدّة لاستئناف البحث إذا ما أجاز لها مجلس الأمن ذلك (٢٠٤). في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، حل ديميتريوس بيريكوس Demetrius Perricos محل هانز بليكس Hans Blix في منصب المدير التنفيذي للأنموفيك (٢٠٥).

من الضروري أن يصدر مجلس الأمن قراراً بغية وضع خطوط عرضية حول كيفية التصرف في المستقبل (٢٠٦). كما ينبغي إصدار قرار من مجلس الأمن لإنهاء أنشطة الأنموفيك والإعلان عن إتمام أنشطة نزع الأسلحة من العراق. اقترحت المملكة المتحدة، بدعم من كندا وروسيا من بين بلدان أخرى، تحويل الأنموفيك إلى وكالة دائمة تابعة للأمم المتحدة تضم مفتشين عن الأسلحة مجازاً لهم التفتيش عن الأسلحة البيولوجية والتقصي عن برامج الصواريخ على المستوى العالمي (٢٠٧). في العام ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي خطة عمل لتطبيق المبادئ الأساسية لاستراتيجية أوروبية خاصة بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبموجب الخطة، سينظر الاتحاد الأوروبي في كيفية استعمال «قدرة التدقيق والتفتيش الفريدة من نوعها» في المستقبل. قد تشمل هذه الأنشطة إعداد إطار تدقيق ضمن الاتحاد الأوروبي بهدف مزولة أنشطة التفتيش والتدقيق بعد صدور قرار بهذا الخصوص عن

(٢٠٢) التقرير الفصلي ١٢ للأنموفيك.

(٢٠٣) التقرير الفصلي ١٥ للأنموفيك.

(٢٠٤) UN News Centre, «Unofficial Transcript of Comments to the Press by UNMOVIC Executive Chairman Hans Blix Following his Briefing to the Security Council,» 25 November 2003, < <http://www.un.org/apps/news/infocusnewsiraq.asp?NewsID=267&sID=6> .

(٢٠٥) كان بيريكوس (Perricos) مدير التخطيط والعمليات في الأنموفيك. وقد عمل سابقاً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكان عضواً في فريق عمل العراق التابع للوكالة والذي فتش عن الأسلحة النووية في العراق بموجب شروط قرار مجلس الأمن، انظر: < <http://www.un.org/Depts/unmovic/new/pages/chairman.asp> > .

(٢٠٦) UN News Centre, «Introduction of Draft UNMOVIC Work Programme, Security Council».

«March 2003 Executive Chairman Dr Hans Blix,» 19 March 2003, < <http://www.un.org/apps/news/iznfocusnewsiraq.asp?NewsID=434&sID=6> > .

(٢٠٧) Global Security Newswire, «France, United Kingdom Want to Convert UNMOVIC into Permanent Inspection Agency,» 26 November 2003, < http://www.nti.org/d_newswire/issues/print.asp?story_id=C94EDA36-CE67-4EB5-B923-DAECA44BF75B > .

تعد منظمة حظر الأسلحة البيولوجية نظام تدقيق بالصناعة الكيماوية وتراقب نقل بعض المواد الكيماوية للتأكد من أنه لا يساء استعمالها لأغراض تحظرها معاهدة الأسلحة الكيماوية.

مجلس الأمن سيبقى على قائمة بالخبراء لغاية هذا الوقت^(٢٠٨). كما تعكس خطة الاتحاد الأوروبي وجهة نظر عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعتبر أنه من الضروري اتخاذ قرار رسمي لتحديد مستقبل الأنموفيك وإجراء ترتيب لتنفيذ الجوانب التي لا تزال قابلة للتطبيق من ولاية الأونسكوم (مثلاً: التأكيد على أن العراق وفى بالتزاماته بنزع السلاح). وثمة مسألة أخرى تتصل بما إذا كان ينبغي استكمال أنشطة المراقبة والتدقيق المستمرة وبأية طريقة^(٢٠٩).

VI جهود أخرى لمنع الحرب الكيماوية والبيولوجية

في العام ٢٠٠٣، اتخذت إجراءات وطنية ودولية مترابطة لمكافحة استعمال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. فقد حدا الخوف المتزايد من إقدام غير الدول (أي الإرهابيين) على حيازة واستعمال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الكثير من الدول على اتخاذ المزيد من الإجراءات للحيلولة دون سوء استعمال بعض المعدات والأجهزة والتكنولوجيا. نفذ بعض هذه الإجراءات باستعمال الآليات الموجودة، بما في ذلك المجموعة الأسترالية^(٢١٠) ومنظمة الصحة العالمية؛ وضعت الإجراءات والآليات الأخرى، على غرار مبادرة الأمن من الانتشار في وقت لاحق^(٢١١).

جهود حظر الانتشار

خطة عمل واستراتيجية الاتحاد الأوروبي

في العام ٢٠٠٣، ناقش مجلس الاتحاد الأوروبي مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك سبل مكافحة وسائل استعمال تلك الأسلحة. فأقر المبادئ الأساسية لاستراتيجية أوروبية خاصة ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل إضافة إلى خطة عمل لتطبيق تلك المبادئ الأساسية^(٢١٢). وحلت استراتيجية الاتحاد الأوروبي التي أقرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ محل هذه الوثيقة^(٢١٣).

European Union, «Action Plan for the Implementation of the Basic Principles for an EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction».

(٢٠٩) انظر المقدمة والفصل ١٤ من هذا الكتاب.

(٢١٠) موقع المجموعة الأسترالية على شبكة الإنترنت هو <<http://www.australiagroup.net/>>.

(٢١١) انظر المقدمة والفصل ١٤ من هذا الكتاب.

European Union, «Action Plan for the Implementation of the Basic Principles for an EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction», and

الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

European Union, «Action Plan for the Implementation of the Basic Principles for an EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction».

مبادرة الأمن من الانتشار

تشكّل مبادرة الأمن من الانتشار جهداً جديداً لمحاربة محاولات الدول الرامية إلى اكتساب المعدات والتكنولوجيا التي يمكن استعمالها لدعم جهود اكتساب الأسلحة الكيماوية والبيولوجية (علاوة على الأسلحة النووية والصواريخ ذات القدرات الخاصة). أعلن عن تلك المبادرة في خطاب للرئيس الأمريكي بوش في كراكوف، بولندا في ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٣^(٢١٤). وهي تعدّ مبادرة جديدة أساسية لمنع انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

المركز العراقي الدولي للعلوم والصناعة

في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، أطلقت سلطة التحالف المؤقتة^(٢١٥) ووزارة الدفاع الأمريكية برنامجاً مدته سنتان ممولاً من الولايات المتحدة لتوفير فرص العمل المدنية للمهندسين والعلماء والفنيين العراقيين الذين شاركوا في السابق في برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. وهو يسعى إلى منع هؤلاء الأفراد من تقديم المساعدة إلى الدول التي تشكل خطراً على مستوى الانتشار ودعم التطور الاقتصادي والتكنولوجي للعراق. سينفذ البرنامج على يد المركز الدولي العراقي للعلوم والصناعة الذي سيقع مقره في بغداد ومن المتوقع أن يكلف مليوني دولار أمريكي^(٢١٦).

أنشطة إنفاذ القانون

التحقيق حول الجمرة

في العام ٢٠٠٣، استمرت التحقيقات بشأن الهجمات على الولايات المتحدة في العام ٢٠٠١ من خلال رسائل تمت تعبئتها بواسطة بوغات جمرة^(٢١٧). واستمرت التكهّنات حول

(٢١٤) لمزيد من المعلومات، انظر الفصل ١٨ من هذا الكتاب.

(٢١٥) انظر موقع سلطة التحالف المؤقتة على شبكة الإنترنت: < <http://www.cpa-iraq.org/> > .

(٢١٦) US Department of State, R. Boucher, «Redirection of Iraqi Weapons of Mass Destruction [WMD] Experts.» Press Statement, 18 December 2003, < <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2003/27408.htm> > , and

US Department of State, «Redirection of Iraqi Weapons of Mass destruction [WMD] Experts Short-term Program.» Fact Sheet, 18 December 2003, < <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2003/27409pf.htm> > .

Federal Bureau of Investigation [FBI], «Amerithrax: Seeking Information.» < <http://www.fbi.gov/anthrax/amerithraxlinks.htm> > , Zanders, Hart and Kuhlau, «Chemical and Biological Weapon Developments and Arms Control.» pp. 696-703; L. A. Cole,

The Anthrax Letters: a Medical Detective Story (Washington, DC: Joseph Henry Press, 2003), and M. W. Thompson, *The Killer Strain* (New York: Harper Collins Publishers, Inc. 2003).

هوية الفاعلين (مواطنون أمريكيون أو أجانب) وحول إمكانية تورط دولة أو غير دولة. فتش مكتب التحقيق الاتحادي (المباحث الجنائية) عدداً من مواقع المياه في منطقة واشنطن الكبرى (العاصمة) بحثاً عن أدلة.

في حزيران/يونيو، فتش مكتب التحقيق الاتحادي بركةً في غابة تبعد حوالي ١٢,٨ كيلومتر عن معهد الجيش الأمريكي للأبحاث الطبية حول الأمراض المعدية الواقع في فورت ديتريك Fort Detrick، بولاية ميريلاند. وقيل إنَّ عمليات التنفيس هذه أجريت للتحقيق في ما إذا تمت تعبئة الرسائل باستعمال علبه قفاز مغمورة بالماء (أو مغمورة جزئياً) للتقليل من خطر التعرّض للمواد الخطرة^(٢١٨). إضافةً إلى مواد متنوعة، بما في ذلك مسدس ونفايات منزلية، أخذ مكتب التحقيق الاتحادي عيّنات تربة ومياه. وليس معلوماً إذا ما تمّت استعادة المواد المشتبه باستعمالها كعلبة قفاز، كما ظلّ الغموض يكتنف نتائج اختبار العينات.

الإدانة في حالات تم فيها استعمال مواد خاضعة للمراقبة

في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أبلغ الدكتور توماس ك. بتلر Thomas C. Butler، رئيس قسم الأمراض المعدية في قسم الطب الداخلي في جامعة Texas Tech، السلطات الجامعية بفقدان أكثر من ٣٠ قارورة تحتوي على جرثومة الطاعون الدملي. فأعلمت الجامعة مكتب الاستخبارات الاتحادي الذي استجوب بتلر، وأقدم على اعتقاله في اليوم التالي. اعترف بتلر أثناء استجوابه بأنّه أتلّف هذه القوارير^(٢١٩). وفي تصريح خطي نشر في ١٦ كانون الثاني/يناير، صرّح بتلر أنّه «أساء التقدير» بامتناعه عن إبلاغ المفتشين بأنّه سبق وأتلّف جرثومة الطاعون الدملي «خطأً» وأنّه عرف بالتالي أنّها لن تشكّل خطراً على أمن الأشخاص^(٢٢٠). في ١ كانون الأول/ديسمبر، ثبت ٤٧ اتهاماً من أصل ٦٩ بحق بتلر، وحدّدت جلسة محاكمته في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٤ وكان يواجه، حسب تقدير القاضي، عقوبة ما بين ٤٦-٦٣ شهراً^(٢٢١).

(٢١٨) علبه القفاز هي حاوية محكمة الإغلاق تسمح بالتعاطي بأمان بالمواد الخطيرة.

(٢١٩) B. Blaney, «Arrest Made in Missing Vials Case», 15 January 2003, <<http://www.intellnet.org/news/2003/01/16/15377-1.html>>.

(٢٢٠) M. Enserink and D. Malakoff, «The Trials of Thomas Butler», *Science* (19 December 2003), p. 2061.

(٢٢١) J. D. Miller, «Butler to Resign Professorship», *Daily News*, 27/1/2004, <<http://www.biomedcentral.com/news/20040127/04>>.

تتوفر مستندات المحكمة على موقع المحكمة الأمريكية، القطاع الشمالي لمدينة تكساس على شبكة الإنترنت، <<http://www.txnd.uscourts.gov/>> كما ترد مستندات المحكمة والمقالات ذات الصلة في: Thomas C. Butler, *Federation of American Scientists* <<http://www.fas.org/butler/index.html>>.

لقد اعتبر البعض التحريات والمحكمة دليلاً على التغييرات القانونية والاجتماعية التي شهدتها الولايات المتحدة نتيجة اعتداءات العام ٢٠٠١ حيث أرسلت الرسائل المملوءة ببوغات الجمرة إلى السياسيين والإعلاميين. وقد أسفرت تلك التغييرات عن وضع أنظمة وطنية للتعاطي مع العناصر المسببة للمرض التي تشكل خطراً محتملاً في مجال الإرهاب البيولوجي («العناصر المسببة للمرض المختارة»). تشمل تلك الأنظمة التي تطبق بشكل أساسي على يد المراكز الأمريكية المسؤولة عن برنامج ضبط الأمراض والوسائط المختارة^(٢٢٢) تفتيش الباحثين والمدنيين الذي يتعاون مع العناصر الممرضة المختارة وفرض تشريعات أكثر صرامة للتعاطي مع تلك العناصر المسببة للمرض.

وتشتمل الأنظمة الجديدة على وضع إجراءات خاصة بالسلام والأمن المختبرين ورفع التقارير وتقني جميع عمليات نقل العناصر المسببة للمرض. وظهر تعبير عن القلق من أن تعيق الإجراءات الجديدة الأبحاث المدنية^(٢٢٣).

في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، كان كينيث ر. أولسن Kenneth R. Olsen أول شخص يحاكم ويدان بخرق قانون الأسلحة الكيماوية الذي يشكل جزءاً من القانون المحلي الأمريكي لتطبيق معاهدة الأسلحة الكيماوية. وقد تمثل جرمه بحيازة مادة الخروع^(٢٢٤). في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، أنزلت بأولسن Olsen عقوبة السجن لمدة ١٣ عاماً و٩ أشهر واتهم بمخالفة القانون الجنائي الأمريكي الذي يحظر تطوير وإنتاج وحيازة واستخدام الأسلحة البيولوجية^(٢٢٥). أظهرت هذه الإدانة أن الولايات المتحدة مستعدة للمرة الأولى لملاحقة الأشخاص المشتبه بامتلاكهم مواد كيماوية وبيولوجية محظورة من دون إثبات نية استخدام تلك المواد كأسلحة.

وأنارت تلك القضية التساؤلات حول ما إذا كان يجب التصريح عن تلك الأسلحة الكيماوية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية وتدميرها بصورة أكيدة^(٢٢٦). علاوة على

(٢٢٢) انظر برنامج العوامل المختارة، المراكز الأمريكية لضرب الأمراض، على شبكة الإنترنت : < <http://www.cdc.gov/od/sap/index.html> > .

Enserink and D. Malakoff, «The Trials of Thomas Butler». (٢٢٣)

US Code, Title 18, part I, chap. 11B, sec. 229, < <http://www4.law.cornell.edu/uscode/18/> (٢٢٤) 229.html > .

يرد القانون الأمريكي لتطبيق معاهدة الأسلحة الكيماوية على الموقع الأمريكي الخاص بمعاهدة الأسلحة الكيماوية على شبكة الإنترنت : < http://www.cwc.gov/Authorities/legislation/cwcIndex_html > .

US Code, Title 18, part I, chap. 10, secs. 175-8, < <http://www4.law.cornell.edu/uscode/18/> (٢٢٥) plch10.html > , and «News Chronology», *CBW Conventions Bulletin*, no. 62 (December 2003), p. 54.

(٢٢٦) تغطي معاهدة الأسلحة الكيماوية السموم، بما فيه مادة الخروع وال (sanitoxin) يتعين على أطراف المعاهدة توسيع نطاق الحظر في مجال الأسلحة الكيماوية ليطال جميع الأفراد والمجموعات الخاضعة لصلاحياتهم ورقابتهم.

ذلك، يحتفظ بالإثبات المستعمل في إطار الملاحقات الجنائية في الولايات المتحدة ما دامت هنالك إمكانية قانونية للطعن^(٢٢٧).

في ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٣، حكم قاضٍ فدرالي في شيكاغو على جوزيف كونوبكا Joseph Konopka البالغ من العمر ٢٦ عاماً والمعروف بـ «دكتور فوضى» Dr Chaos بالسجن لـ ١٣ عاماً بداعي مخالفته لقانون الأسلحة الكيماوية. وكان كونوبكا أول شخص يعاقب^(٢٢٨) بموجب هذا القانون^(٢٢٩). حصل كونوبكا على زجاجتين تحتويان على البوتاسيوم والسيانيد وسيانيد الصوديوم من مخزن مهجور في منتصف العام ٢٠٠١. فخباهما في محطة كهربائية أرضية في المترو في شيكاغو. صرّحت الشرطة في شيكاغو لدى اعتقاله في آذار/ مارس ٢٠٠٢ أنه وإن لم يبد أن كونوبكا يخطط لاعتداء، «فإنه ذكي وقادر على التسبب بالدمار»^(٢٣٠).

VI استنتاجات

أقرّ الأطراف بضرورة تدعيم معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة وتبذل حالياً جهود في هذا الاتجاه ولتحسين تطبيق المعاهدة بعقد اجتماعات سنوية للأطراف. ولكن، على الرغم من إجماع حول مدى بذل تلك الجهود ضمن منتديات أخرى (أي المجموعة الأسترالية، مبادرة الأمن من الانتشار ومنظمة الصحة العالمية) وفي إطار معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة. لا يزال بعض الأطراف والخبراء يعربون عن اهتمامهم بمسألة تعيين سلطة تعنى بالتنفيذ، على غرار أمانة دائمة للمساعدة على تطبيق معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة^(٢٣١) ومن الممكن إعادة النظر في هذه المسألة في المستقبل. من المتوقع أن يتضح مستوى الاهتمام في وطبيعة هذه الجهود لدى انعقاد مؤتمر المراجعة السادسة في العام ٢٠٠٦.

(٢٢٧) في حالات القتل، لا يمر الزمن على الجريمة لغاية (أو إلا في حال) إعدام المتهم. بما أن أولسن (Olsen) اعترض على ادعاء العثور على مادة الخروع، قد يكفل أي قرار بالطعن بالإدانة بالنجاح لو أنه تم تدمير مادة الخروع.

(٢٢٨) بخلاف أولسن (Olsen) لم يعترض كونوبكا (Konopka) على الاتهامات واعترف بذنبه. تميّز وزارة العدل الأمريكية بين شخص يدافع عن قضية وشخص تتم محاكمته وإدانته.

(٢٢٩) سواء تم إسقاط القضايا السابقة المقامة بموجب القانون أو تم تعديل الاتهامات لتشمل قوانين أخرى. انظر: «News Chronology», *CBW Conventions Bulletin*, no. 60 (June 2003), p. 37.

أدين كونوبكا بتهمتين وليس بتهمة واحدة كما أفادت مصادر أخرى.

(٢٣٠) المصدر نفسه، و: M. Jones and J. Garza, «Anarchist» Charged over Cache of Cyanide, *Milwaukee Journal Sentinel* (12 March 2002), <http://www.jsonline.com/news/state/mar02/26684.asp> <

Sims, «Biological Disarmament Diplomacy in the Doldrums: Reflections after the BWC (٢٣١) Fifth Review Conference».

على الأطراف في معاهدة الأسلحة الكيماوية الإبداء عن مشاركة فعالة في المسائل السياسية والمالية لضمان المحافظة على الذاكرة المؤسسية وخبرة منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بالتلازم مع تطبيق سياستها. كما يتعين على الأطراف مراقبة التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة والتأكد من أن إجراءات منظمة حظر الأسلحة الكيماوية تأخذها في عين الاعتبار. على سبيل المثال، إذا لم تأخذ منظمة حظر الأسلحة الكيماوية رسمياً بإمكانية تطبيق أحكام معاهدة الأسلحة الكيماوية في ما يتعلق بالأسلحة غير الفتاكة أو العناصر المؤهنة وتبنت قراراتها ذات الصلة، يبرز خطر تقرير هذه المسألة على أساس ممارسات التنفيذ. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى نتائج غير مخطط لها أو غير متوقعة، ولاسيما في ما يتعلق بالتطبيق الفعلي لمعيار الغرض العام.

من جهة أخرى، ينبغي تنفيذ إجراءات التفتيش بطريقة صارمة ومناسبة. ويمكن التوصل إلى ذلك جزئياً بضمان حداثة وصيانة أجهزة التفتيش. يمكن وينبغي معالجة الفروقات على صعيد جمع البيانات حول نقل المواد الكيماوية والتقارير المرفوعة من الأطراف من خلال تأمين انسجام الخطوط التوجيهية والإجراءات. كما أنّ حرص الأطراف المستمر على معاهدة الأسلحة الكيماوية سيكون، في جزء كبير منه، رهن المحافظة على برامج التعاون والمساعدة الدولية وتطويرها. من جهة أخرى، أصبح القلق بشأن اكتساب غير الدول للأسلحة الكيماوية والبيولوجية يشكل حافزاً أساسياً لرفع العضوية الإجمالية في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة ومعاهدة الأسلحة الكيماوية وتحسين نوعية تطبيقهما.

يوحي قرار ليبيا بأن تبرهن بطريقة يمكن التحقق منها للمجتمع الدولي بأنها لم تعد تمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية وغيرها بأنه لا يسهل على بلد ما، على الأقل في بعض الحالات، في ظل البيئة الأمنية الدولية الحالية، المحافظة على الغموض حول تطويره لبرامج أسلحة نووية وبيولوجية. كما يوحي هذا القرار بأن تحالفات الدول التي تتشاطر الرأي نفسه والتي تعالج مسألة محددة مثل مواجهة خطر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية قد تكون فعالة في ظل بعض الظروف. (لا يمكن إجراء تقييم نهائي قبل توفر المزيد من المعلومات حول حالة ليبيا). من جهة أخرى، أثارت طريقة وصف واستخدام المملكة المتحدة والولايات المتحدة لمعلومات أجهزة المخابرات بشأن العراق الشكوك حول ما إذا كانت تلك التحالفات الخاصة تستطيع التأكد بشكل كافٍ من دقة معلوماتها. إذ ينبغي تبرير أنشطة التحالفات المذكورة بوجود معلومات موثوقة وصحيحة لا تتأثر بالاعتبارات السياسية، وإلا، تقوضت من الأساس مصداقية أفعالها أو ضعفت على الأقل.

وتوفّر الأنظمة المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزعها إطاراً يسمح للدول بإقرار المسائل الحساسة سياسياً التي يتعدّر حلّها بطريقة أخرى. كما يوفّر إنفاذ إجراءات

التدقيق الروتينية نسبةً من الشفافية والثقة تعجز التحالفات الخاصة عن تزودها. من جهة أخرى، تفتقر غالبية الدول للموارد أو لقدرة متابعة التطورات الدولية المتعلقة بسوء استعمال المواد الكيماوية والبيولوجية. وتوفّر معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة ومعاهدة الأسلحة الكيماوية إطاراً يسمح للدول بالإطلاع على تلك التطورات. ونظراً للاهتمام السياسي المستدام والدعم والتنفيذ الوطني الفعلي من قبل جميع الدول الأطراف، لن تنفك تلك المعاهدات تؤدي دوراً أساساً ومفيداً في ظل البيئة الأمنية الدولية الحالية والمستقبلية.

الملحق رقم ١٦ - أ

«الساسرس»: ضبط الأمراض المعدية وأخطار الأسلحة البيولوجية

جيمس ثيو إينو غونا

I مقدمة

اعتبر عديد من الحكومات انتشار المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (الساسرس) السريع في أوائل العام ٢٠٠٣ تحدياً يواجهه أمنها القومي نظراً لأثره السلبي في اقتصاداتها، بما فيه أنظمتها الصحية. كما أدت سرعة انتشار وباء السارس إلى مخاوف من الخطر المحتمل الذي تشكله الأسلحة البيولوجية بصورة عامة واستعمال الأمراض المعدية كسلاح حربي بصورة خاصة. كما ازدادت هذه المخاوف بسبب إدراك متزايد للخطر وحالة الحذر التي تلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية حيث اصطدمت طائرة مخطوفة بمركز التجارة العالمية في نيويورك وبمبنى البنتاغون، وتم من بعدها توزيع رسائل تحمل بوغات الجمرة في الولايات المتحدة^(١).

يشكل وباء السارس دراسة حالة مجدية لتقييم القدرات القومية والدولية لمعالجة تفشي الأمراض بشكل طبيعي أو مفتعل. ويدرس هذا الملحق تطور هذا الوباء وأثره ونطاقه، بما فيه العبر المستخلصة في ما يتعلق بالتخطيط للأمراض المتفشية بشكل طبيعي أو مفتعل وبالإجراءات المتخذة بشأنها والترتيبات الضرورية بموجب معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة^(٢).

(١) لغاية شباط/فبراير ٢٠٠٤، لم تُقم أية دعوى حول قضية الجمرة.

(٢) إن اتفاقية منع تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة البكتيريولوجية (البيولوجية) والسامة والقضاء عليها موجودة على موقع معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام على الإنترنت الخاص بمشروع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية < <http://projects.sipri.se/cbw/docs/bw-btwe-text.html> > . للاطلاع على لائحة =

يصف القسم II من هذا الملحق تفشي وباء السارس ومكافحته على المستوى الدولي ، مع إشارة خاصة إلى دور منظمة الصحة العالمية. يتطرق القسم III إلى بعض الأسئلة العالقة حول وباء السارس ، بما فيه إمكانية تفشيهِ على نطاق أوسع. ويدرس القسم IV المشاكل والنفقات الناتجة عن هذا الوباء وكيفية الاستعداد بشكل أفضل لمواجهةهِ. يورد القسم V بعض الدروس المستفادة من حادثة السارس التي من شأنها أن تكون مجدية في هذا السياق ، بما فيه التعاون الشامل وتخطيط الاستعداد لمواجهة الوباء وسياسة الإعلام. وينظر القسم VI إلى إمكانية استعمال السارس وغيره من الأمراض المعدية كسلاح بيولوجي وإمكانية تطبيق معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة. ويتضمن القسم VII الاستنتاجات.

الجدول رقم ١٦-أ-١ العدد التراكمي للإصابات المحتملة بوباء السارس ، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢- تموز/ يوليو ٢٠٠٣^٢

البلد	عدد الاصابات التراكمي	عدد الوفيات	تاريخ أول إصابة محتملة	تاريخ آخر إصابة محتملة
أستراليا	٦	صفر	٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣
كندا	٢٥١	٤٣	٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣
الصين	٥,٣٢٧	٣٤٩	١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢	٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣
هونغ كونغ	١,٧٥٥	٢٩٩	١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٣
مكاو	١	صفر	٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣	٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣
تايوان	٣٤٦	٣٧	٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣
فرنسا	٧	١	٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٣	٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣
ألمانيا	٩	صفر	٩ آذار/ مارس ٢٠٠٣	٦ أيار/ مايو ٢٠٠٣
الهند	٣	صفر	٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣	٦ أيار/ مايو ٢٠٠٣
اندونيسيا	٢	صفر	٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣	١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣
إيرلندا	١	صفر	٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٣
إيطاليا	٤	صفر	١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٣	٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣

يتبع

= الأطراف الموقعة وغير الموقعة على هذه الاتفاقية ، انظر الموقع التالي -< <http://projects.sipri.se/cbw/docs/bw-btwc-mainpage.html> > .

انظر تذييل أ من هذا الكتاب.

تابع

كوريا الجنوبية	٣	صفر	٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣	١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٣
الكويت	١	صفر	٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣	٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣
ماليزيا	٥	٢	١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٣	٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣
منغوليا	٩	صفر	٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٣	٦ أيار/ مايو ٢٠٠٣
نيوزيلندا	١	صفر	٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣	٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣
الفلبين	١٤	٢	٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣
رومانيا	١	صفر	١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٣	١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٣
روسيا	١	صفر	٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣	٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣
سنغافورة	٢٣٨	٣٣	٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣
جنوب أفريقيا	١	١	٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣	٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣
اسبانيا	١	صفر	٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣	٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣
السويد	٥	صفر	٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣	٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣
سويسرا	١	صفر	٩ آذار/ مارس ٢٠٠٣	٩ آذار/ مارس ٢٠٠٣
تايوان	٩	٢	١١ آذار/ مارس ٢٠٠٣	٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٣
المملكة المتحدة	٤	صفر	١ آذار/ مارس ٢٠٠٣	١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣
الولايات المتحدة ^٣	٢٩	صفر	٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣
فيتنام	٦٣	٥	٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣
المجموع	٨,٠٩٨	٧٧٤		

ملاحظات:

- أ- العدد التراكمي للإصابات والوفيات لغاية ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، تاريخ أعلنت منظمة الصحة العالمية رسمياً عن احتواء وباء السارس.
- ب- نظراً للفوارق في عدد الإصابات، أعلنت الولايات المتحدة عن إصابات ممكنة بعد تاريخ ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

المصدر: World Health Organization [WHO], «Summary of Probable SARS Cases with Onset of Illness from 1 November 2002 to 31 July 2003,» < http://www.who.int/csr/sars/country/table2003_09_23/en/ > .

II تفشي مرض جديد

شكل وباء السارس أول مرض مميت وسريع العدوى عرفه القرن الحادي والعشرون. إنه مرض تنفسي حمي وخيم أبرز عوارضه حرارة مرتفعة، وسعال وصعوبة في التنفس،

وهو ينتج عن عدوى بفيروس إكليلي غير مألوف^(٣).

أطلقت هذه التسمية على الفيروس الإكليلي تيمناً بمظهره الإكليلي في المراسم المجهرية^(٤). وقد ساهم خبر تفشي وباء السارس في إنشاء حالة من الخوف والذعر بين صفوف الناس والعاملين في قطاع الصحة في آسيا ودول أخرى. وازدادت المخاوف بسبب الطبيعة الجديدة وغير المألوفة للمرض وبسبب الجهل بالعامل المسبب له وأنماط انتقاله - ما جعل إيجاد مناهج جيدة لاحتوائه مستحيلاً. وحمل انتشار المرض بشكل سريع (على طول طرق السفر) في مناطق جغرافية أخرى ومعدل الوفيات المرتفع الذي سببه (انظر الجدول رقم ١١٦) المجتمع الدولي على الشك في إمكانية ضبط واحتواء هذا المرض في الحاضر والمستقبل^(٥).

ظهرت أول إصابات بوباء السارس في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في بلدة غوانغدونغ Guangdong في جنوب الصين. ثم انتشر المرض إلى هانوي، في فيتنام؛ وهونغ كونغ في الصين؛ وسنغافورة وتورنتو في كندا. ثم أصبحت هذه المناطق نقاط ارتكاز جديدة للوباء وساهمت في الارتفاع السريع في عدد الإصابات^(٦). وفي هذه المناطق أيضاً، انتشر السارس في المستشفيات حيث تعرض فريق العمل من دون أي تحفظ أو وقاية لهذا المرض. في تايبيه، ٩٤ بالمئة من الإصابات بوباء السارس وقعت في المستشفيات^(٧).

ورد عن بعض المصادر أن أعداداً هائلة من الأطباء والمرضات استقلت أو رفضت الذهاب إلى العمل خوفاً من العدوى^(٨). وعزيت بعض الإصابات التي وقعت بعد انتشار

G. J. Demmler and B. L. Ligon, «Severe Acute Respiratory Syndrome (SARS): A Review of (٣) the History, Epidemiology, Prevention, and Concerns for the Future,» *Seminars in Pediatric Infectious Diseases*, vol. 14, no. 3 (July 2003), pp. 240-244.

E. Qin [et al.], «A Complete Sequence and Comparative Analysis of a SARS-associated (٤) Virus,» *Chinese Science Bulletin*, vol. 48, no. 10 (May 2003), pp. 941-948, < <http://www.scichina.com/ky0941.pdf> >, and W. Spaan, D. Cavanagh and M. C. Horzinek, «Coronaviruses: Structure and Genome Expression,» *Journal of General Virology*, vol. 69 (December 1998), pp. 2939-2952.

WHO, Severe Acute Respiratory Syndrome (SARS): Status of the Outbreak and Lessons for (٥) the Immediate Future (Geneva: WHO, 2003), < http://www.who.int/csr/media/SARS_wha.pdf > .

WHO, Consensus Document on the Epidemiology of Severe Acute Respiratory Syndrome (٦) (SARS)(Geneva: WHO, 2003), WHO document no. WHO/CDS/CSR/GAR/2003.11, < <http://www.who.int/csr/SARS/en/WHOconsensus.pdf> > .

D. McNeil, «SARS Fears Spark Walkout by Health Workers in Taiwan,» *Age* (Taipei) (22 (٧) May 2003), < <http://www.theage.com.au/cgi-bin/common/popupPrintArticle.pl?path=/articles/2003/05/21/1053196639992.html> >, and Canadian Broadcasting Corporation, «Some Toronto nurses quit over SARS,» 26 April 2003, < http://www.cbc.ca/storyview/CBC/2003/04/26/sarsnurses_030426 > .

(٨) المصدران نفسهما.

الوباء إلى إجراءات أمنية غير كافية خلال العمل في المختبرات^(٩). كما نقل العاملون في قطاع الصحة المرض إلى الأشخاص الذين التقوا بهم خارج نطاق عملهم^(١٠). وحينما كان انتشار الوباء في أوجه في آذار/ مارس ٢٠٠٣، كانت منظمة الصحة العالمية تعتبر أن كل بلد مزود بمطار دولي أو يتاخم منطقة ظهرت فيها إصابات حديثة بالمرض يشكل خطراً محتملاً^(١١).

مكافحة السارس : دور منظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى

تحدد قواعد منظمة الصحة العالمية الإطار القانوني للمراقبة الشاملة والإبلاغ عن الأمراض المعدية وآلية يمكن بموجبها تنفيذ الإجراءات الهادفة إلى منع انتشار المرض على المستوى الدولي. ويجري حالياً البحث في إعادة النظر في هذه القواعد ضمن منظمة الصحة العالمية. ويتعين على الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية إبلاغ المنظمة خلال مهلة ٢٤ ساعة عن إصابة أي إنسان ضمن أراضيها بالكوليرا أو الطاعون أو الحمى الصفراء وبإبلاغها عندما تصبح أي منطقة خالية من هذه الأمراض^(١٢).

وقد أثبت تفشي وباء السارس الحاجة إلى هذه القواعد وسلط الأضواء على أمثلة عن المناطق التي هي بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في هذه القواعد وتحديثها. وأعادت الطبيعة غير المألوفة لفيروس السارس الجهود الرامية إلى احتوائه، إذ ترتب على الباحثين إيجاد العامل المسبب وتحديدته ليتمكنوا من تطوير اختبار تشخيصي وعلاج وقاعدة علمية جيدة تسمح بالتوصية بإجراءات الضبط.

كان الأمل الوحيد في احتواء فيروس السارس والقضاء عليه يكمن في إيقاف انتشار الوباء من خلال عزل الأشخاص المصابين به والذين احتكوا بهم^(١٣). ويصعب التحكم

Singapore Ministry of Health, «Biosafety and SARS Incident in Singapore September 2003: (٩) Report of the Review Panel on New SARS Case[s] and Biosafety.» <http://www.moh.gov.sg/SARS/pdf/Report_SARS_Biosafety.pdf> .

M. Varia [et al.], «Investigation of a Nosocomial Outbreak of Severe Acute Respiratory (١٠) Syndrome: (SARS) in Toronto, Canada.» *Canadian Medical Association Journal*, vol. 169, no. 4 (August 2003), pp. 285-292, <http://www.cmaj.ca/pdfs/sars_july29.pdf> .

WHO, «Update 11-WHO Recommends New Measures to Prevent Travel-related Spread of (١١) SARS.» 27 March 2003, <http://www.who.int/csr/SARS/archive/2003_03_27/en> .

World Health Organization, «Current International Health Regulations.» <<http://www.who.int/csr/ihr/current/en/>> .

J. Barbera [et al.], «Large-scale Quarantine Following Biological Terrorism in the United (١٣) States: Scientific Examination, Logistic and Legal Limits, and Possible Consequences.» *Journal of the American Medical Association (JAMA)*, vol. 286, no. 21 (December 2001), pp. 2711-17 <<http://jama.amaassn.org/cgi/reprint/286/21/2711.pdf>> .

بتحركات الأشخاص وتأمين المواقع والخدمات الصحية في جميع البلاد، ولاسيما في الدول التي تعاني مشاكل اقتصادية. غير أن الضغط الفعال تمثل بعزل المصابين بوباء السارس والأشخاص الذين احتكوا بهم كما ساهمت التعميمات ودلائل السفر التي وزعتها منظمة الصحة الدولية إلى حد بعيد في احتواء المرض، ولاسيما خلال الفترة التي تلت الإصابات الأولية مباشرة، أي عندما برزت الحاجة لمعلومات أساسية حول الفيروس^(١٤).

يشكل التحقق من سبب المرض الخطوة الأولى والضرورية التي تسمح باختراع لقاح مناسب وبوضع وصقل مناهج وتقنيات التشخيص. خلال اختبارات أجريت في جامعة إيراسموس Erasmus University في روتردام، هولندا، نقل العلماء الفيروس الإكليلي الذي يعتقد أنه مسبب للسارس إلى بعض القروء بعد أن كان قد تم عزله أولاً من قبل جامعة هونغ كونغ في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣^(١٥). في ١٦ نيسان/أبريل، وفي غضون شهر من تأسيسه، أعلن المختبر عن اكتشاف العامل المسبب لفيروس السارس: ألا وهو فيروس إكليلي يختلف عن جميع الفيروسات الأخرى البشرية أو الحيوانية المعروفة. أظهرت الحيوانات المختبرة العوارض عينها التي تبينت لدى البشر، ما أكد على هوية الفيروس المسبب للسارس^(١٦). في أيار/مايو ٢٠٠٣، نشر العلماء نتائج الدراسات الأولى حول فترة بقاء فيروس السارس في بيئات مختلفة وعينات جسدية مختلفة، بما فيه البراز والإفرازات التنفسية والبول^(١٧). أرفقت النتائج بإرشادات علمية حول الإجراءات الصحية الضرورية وسلط الضوء على سبب عدوى أعضاء فريق عمل المستشفيات المتطورة والمجهزة بشكل جيد.

ينتقل فيروس السارس بصورة خاصة بواسطة الفطرات التنفسية التي تنتشر عند الوقوف وجهاً لوجه مع شخص آخر. وقد تعزى أغلبية حالات العدوى إلى تواجد شخصين أو أكثر معاً الواحد مقابل الآخر. غير أن ظهور هذا المرض بشكل مفاجئ في تجمع سكني واحد في هونغ كونغ أدى إلى استنتاج أن الفيروس يمكن أن ينقل بطرق أخرى^(١٨). في هذه

WHO, Severe Acute Respiratory Syndrome (SARS): Status of the Outbreak and Lessons (١٤) for the Immediate Future.

WHO, «Update 95-SARS: Chronology of a Serial Killer.» 4 July 2003, < http://www.who.int/csr/don/2003_07_04/en/ >, and P. A. Rota, [et al.], «Characterization of a Novel Coron-avirus Associated with Severe Acute Respiratory Syndrome.» *Science* (30 May 2003), pp. 1394-1399, < <http://www.sciencemag.org/cgi/content/full/300/5624/1394> > .

R. A. Fouchier [et al.], «Aetiology: Koch's Postulates Fulfilled for SARS Virus.» *Nature* (١٦) (15 May 2003), p. 240.

WHO, «First Data on Stability and Resistance of SARS Coronavirus Compiled by (١٧) Members of WHO Laboratory Network.» < http://www.who.int/csr/SARS/survival_2003_05_04/en/index.html > .

= S. Manocha, K. R. Walley and J. A. Russell, «Severe Acute Respiratory Distress Syndrome (١٨)

الحالة، تمت العدوى عندما أصبح الفيروس منقولاً بالجو نتيجة لانتشاره من خلال جهاز صرف تشوبه عيوب، ما أثبت أن العامل المعدي قابل للبقاء لبعض الوقت في بيئة مادية من دون أن يكون محمولاً من قبل إنسان أو حيوان. ويجرى اليوم عديد من الدراسات من أجل فهم الطبيعة المركبة لانتقال هذا الفيروس^(١٩).

لقد أتم علماء مركز علوم البنية الجينية Genome Sciences Centre لدى وكالة في كولومبيا البريطانية للسرطان British Columbia Cancer Agency الكندية عملية تحديد بنية فيروس السارس الجينية بوقت قياسي أي خلال أسبوع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣^(٢٠). وساهم ذلك في تشخيص المرض الذي تم سابقاً من خلال عملية استبعاد الاحتمالات. كان التشخيص السريع مجدداً لأنه سمح بعزل أسرع للمرضى المصابين بفيروس السارس. وسيتم الركون إلى البنية الجينية لأغراض أخرى، إذ ستشكل الأساس لتحديد التحولات المحتملة، ولاسيما أن الفيروسات الإكليلية قابلة للتحويل أكثر من الفيروسات الأخرى.

سمحت التداولات التلفزيونية اليومية بين علماء الأوبئة، بما فيه أعضاء فريق عمل منظمة الصحة العالمية في أبرز مواقع تفشي الوباء، بتحديد حالات الإصابة، وسهلت عملية تداول المعلومات اليومية، وأكدت على أنماط العدوى، وتابعت الإصابات الناجمة عن حركة السفر، وساعدت على اعتماد إجراءات الضبط الفضل المناسبة لكل بلد^(٢١).

كما أرسلت منظمة الصحة العالمية فرقاً من علماء الأوبئة وغيرهم من الاختصاصيين لدراسة المصادر البيئية للعدوى وللتشاور مع السلطات المعنية حول الظروف التي أدت إلى ظهور أول إصابات بفيروس السارس. وأدى الاجتماع التشاوري الدولي الأول حول وباء السارس إلى وضع مستند جماعي حول مستوى المعرفة الحالية من أجل التوصية بسياسات الاحتواء والضبط الصارمة^(٢٢). وقدم المشتركون في الشبكة وصفاً للمسار السريري لوباء

(SARS): A Critical Care Perspective,» *Critical Care Medicine*, vol. 31, no. 11 (November 2003), = pp. 2684-2692.

US Department of Health and Human Services, CDC Preparedness Planning for Severe (١٩) Acute Respiratory Syndrome (SARS), Statement by James M. Hughes, Director of the National Center for Infectious Diseases (US Centers for Disease Control and Prevention), before the Permanent Subcommittee on Investigations of the US Senate's Committee on Governmental Affairs, 30 July 2003, < http://www.senate.gov/~govt-aff/_files/073003hughes.pdf > .

M. A. Marra [et al.], «The Genome Sequence of the SARS-associated coronavirus,» *Science* (٢٠) (30 May 2003) pp. 1399-1404, < <http://www.sciencemag.org/cgi/content/abstract/1085953v1> > , and British Columbia Cancer Agency, «Killer Flu Breakthrough: Genome Sciences Centre Sequences SARS Associated Corona Virus,» Press Release, 14 April 2003, < <http://www.sciencedaily.com/releases/2003/04/030414090112.htm> > .

(٢١) انظر الهامش رقم ٥

(٢٢) انظر الهامش رقم ٦.

السارس، وقارنوا الخبرات مع العلاجات المختلفة، ووضعوا الخطوط التوجيهية للعزل وضبط العدوى، وبحثوا في الأسباب المحتملة التي أدت إلى شفاء العديد من المرضى طبيعياً والتراجع السريع في صحة الآخرين وإصابة عدد قليل جداً من الأطفال.

III أسئلة عالقة حول السارس

على الرغم من التطور والإنجازات المذكورة أعلاه، لا تزال أسئلة عديدة حول السارس قائمة^(٢٣). بدأ المرض وكأنه أتى من مصدر مجهول: فيروس خبيث يشبه إلى حد بعيد مسببات المرض الأخرى من فئته. وبعد مرور وقت طويل على إعلان منظمة الصحة العالمية في ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ بأنه تم ضبط وباء السارس في نقاط الارتكاز الوبائية، لا تزال نهج العديد من التفاصيل التي من شأنها أن تحولنا توقع ما سيحصل في المستقبل^(٢٤). أما أبرز الأسئلة العالقة فهي التالية:

١ - من أين أتى الفيروس وهل سيعود؟ هل تطور بشكل مستقل وهل من المؤكد أنه ليس منتجاً مخبرياً؟ تمكن الباحثون من جعل الفيروس الإكليلي يتحول وينتقل إلى أنواع أخرى. بصورة عامة، تكون الفيروسات الإكليلية خاصة بالنوع. غير أن بنية فيروس السارس الجينية تختلف إلى حد بعيد عن الفصائل الثلاثة المعروفة للفيروسات الإكليلية. بالتالي، يصعب القول بأنه «فقر من نوع إلى آخر». هل تطور إذاً بشكل مستقل؟^(٢٥).

٢ - ما هو الاختيار الأفضل، إن وجد، لحيوان يجب أن يستعمل في الأبحاث حول السارس؟ إن الفيروسات الإكليلية خاصة بالنوع؛ يصعب بالتالي معرفة أي حيوان يجب أن يستعمل للأبحاث حول السارس^(٢٦). لم يعتمد أي حيوان معين خلال الأبحاث حول الفيروسين الإكليليين المعروفين سابقاً اللذين يسببان حالات البرد العامة. وأظهرت الأبحاث الهادفة إلى إيجاد لقاح للأمراض الناتجة عن فيروس إكليلي والقائمة على اختبارات أجريت على القطط أنه يترتب على الباحثين العمل بحذر. (في هذه الحال، ساعد اللقاح الفيروس على ولوج الخلايا المضيفة). يجب تجنب زيادة خطر العدوى أو خطر التعرض ثانية للفيروس في

US Department of Health and Human Services, CDC Preparedness Planning for Severe (٢٣) Acute Respiratory Syndrome (SARS).

Demmler and B. L. Ligon, «Severe Acute Respiratory Syndrome (SARS): A Review of the (٢٤) History, Epidemiology, Prevention, and Concerns for the Future.» and «Special Online Collection: The SARS Epidemic.» *Science Magazine*, < <http://www.sciencemag.org/feature/data/sars/index.shtml#genome> > .

Manocha, K. R. Walley and J. A. Russell, «Severe Acute Respiratory Distress Syndrome (٢٥) (SARS): A Critical Care Perspective».

La Montagne [et al.], «Severe Acute Respiratory Syndrome: Developing a Research (٢٦) Response.» *Journal of Infectious Diseases*, vol. 189, no. 4 (February 2004), pp. 634-641.

المستقبل. هل القرد الحيوان الأفضل في هذه الحالة أم لا؟

٣ - لقد ثبت أن الفيروس تحول منذ بداية تفشيهِ ؛ هل العدوى بالفيروسات المتحوّلة أكثر فتكاً؟^(٢٧) وفي حال صحّ ذلك، ما هي الإجراءات الإضافية الواجب اتخاذها لمواجهة الخطر؟

٤ - لماذا يمكن لبعض الأشخاص المصابين بفيروس السارس أن يصابوا بالعدوى عشرات أو مئات من الآخرين في حين يظهر بعضهم الآخر ميلاً أقل بكثير إلى نقل الفيروس؟

٥ - لماذا لم نشهد سوى عدد محدود جداً من الإصابات لدى الأطفال؟

يستحيل توقع نموذج تفشي وباء السارس في المستقبل. في حين غابت بعض الأمراض المعدية الخطيرة وغير المألوفة التي ظهرت في الماضي، أصبحت أخرى، على غرار فيروس نقص المناعة المكتسب، الذي يصيب البشر كوارث عالمية مستوطنة. أشار بعض الخبراء إلى أنه بعد تراجع تفشي وباء السارس، قد يعود الفيروس ويظهر فجأة أو من دون أي تحذير ملموس أو قد يصبح موسمياً على غرار الانفلونزا.

IV حساب التكاليف: التحدي العالمي الذي يشكله وباء السارس وغيره من الأمراض الناشئة

يذكر وباء السارس العالم بالخطر الذي تشكله الأمراض المعدية على الأنظمة الصحية والاقتصادات والأمن العام. في حين اعتبرت الأمراض المعدية مسألة طبية، لم تعد المخاطر التي تشكلها في بيئة عالمية سريعة التغير محدودة بمنطقة المخاطر الصحية. ويندرج انقطاع أنشطة العمل والسفر والسياحة (وبالتالي، النمو والتطور الاقتصادي) الذي تلا تفشي وباء السارس بين النتائج الخطيرة المحتملة التي تحتاج إلى تحديده وغيره من الأوبئة بصورة أوسع وأكثر استراتيجية^(٢٨).

بلغ اليوم حجم وسرعة ونطاق حركة الأفراد والسلع أبعاداً لم يسبق لها مثيل. ساهمت هذه التحركات بدورها في تحديد شكل الأمراض المعدية وانتشارها وتوزيعها ليس فقط على

L. D. Hu [et al.], «Mutation Analysis of 20 SARS Virus Genome Sequences: Evidence for (٢٧) Negative Selection in Replicase ORF1b and Spike Gene.» *Acta Pharmacological Sinica*, vol. 24, no. 8 (August 2003), pp. 741-745, < <http://www.chinaphar.com/1671-4083/24/741.htm> > .

M. Caballero-Anthony, Center for Strategic and International Studies [CSIS], «Make (٢٨) SARS a Security Priority.» *PacNet Newsletter* (17 April 2003), < <http://www.csis.org/pacfor/pac0317.htm> > .

صعيد البشر بل أيضاً على صعيد الحيوانات^(٢٩). إن حالة السارس مفيدة معرفياً ومجدية في هذا المجال. وثمة تكهن بأن مسبب المرض المعدي أتى من حيوان، على غرار الزباد الموجود في سوق المأكولات، وانتقل بعد ذلك إلى أنواع أخرى. في المناطق المكتظة بالسكان يكون احتكاك الإنسان بالحيوان قريباً جداً، ينتقل المرض وينتشر بسرعة أكبر بكثير، في حين يصبح احتواء المرض بشكل فعلي أكثر صعوبة. مع حركة المسافرين من وإلى الصين وتسهيل السفر الدولي جواً، كان من الطبيعي أن ينتشر فيروس السارس في أكثر من ٣١ بلداً في جميع أنحاء العالم أقل من ستة أشهر^(٣٠). في عالم خاضع لظاهرة العولمة، لا يمكن لأي مجتمع أن يكون محصناً بشكل كامل ضد الأمراض المعدية الناشئة^(٣١).

تم احتواء فيروس السارس على الأقل مؤقتاً بحلول نهاية العام ٢٠٠٣. حتى الآن، لم يصبح وباء عالمياً على غرار فيروس نقص المناعة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)^(٣٢)، غير أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عنه قد تبقى ماثلة لوقت طويل في العديد من البلدان. قدرت الخسائر النقدية الإجمالية المتعلقة بالسارس في الاقتصادات الآسيوية بـ ١٠ مليارات دولار أمريكي تقريباً^(٣٣)، في حين قدرت الخسائر الكندية بمليار دولار كندي (أي ٧٦٠ مليون دولار أمريكي)^(٣٤). تأثرت الاقتصادات بشكل كبير بسبب خسارة العائدات من السياحة والتكاليف الإضافية التي تكبدتها المؤسسات الصحية. وهناك مستندات ووثائق كثيرة عن أمراض معدية أخرى بشرية وحيوانية نشأت أولاً في دول نامية وناشئة تبين حالات مماثلة من الأضرار الاقتصادية الكبيرة وتظهر كيف يؤدي غياب الشفافية إلى زيادة النفقات^(٣٥). ما زال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يواصل انتشاره وما من إجراءات دولية ناجحة متفق عليها لمعالجة هذه المشكلة. وهناك فارق كبير جداً بين خطر فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والإجراءات الدولية الفعلية. وفي غضون بضعة سنوات منذ اكتشافه

J. C. Butler and C. J. Peters, «Lessons Learned from the Hantaviruses and other (٢٩) Hemorrhagic Fever Viruses,» *American Journal of Medical Science*, vol. 311, no. 1 (January 1996), pp. 55-59.

(٣٠) انظر الهامش رقم ٦.

(٣١) انظر الهامش رقم ١١.

WHO, «Update 5-New Case of Laboratory-confirmed SARS in Guangdong, China,» 31 (٣٢) January 2004, < http://www.who.int/csr/don/2004_01_31/en/ > .

E. X. Fan, *SARS: Economic Impacts and Implications*, ERD Policy Brief no. 15 (Manila: (٣٣) Asian Development Bank, May 2003), < http://www.adb.org/Documents/EDRC/Policy_Briefs/PB015.pdf > .

P. Ferley, «Special Report: The impact of SARS on the Canadian Economy,» *Bank of (٣٤) Montreal Economic Research and Analysis*, 29 April 2003, < <http://www.bmo.com/economic/special/sars.html> > .

(٣٥) انظر الهامش رقم ٦.

في الثمانينيات، انتشر فيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز في جميع القارات وفي جميع الدول. حتى اليوم، أدى الإيدز إلى وفاة ٢٥ مليون نسمة وهو لا يزال يقضي على ٣ ملايين نسمة في السنة تقريباً، أكثرهم من الطبقة العاملة المنتجة اقتصادياً من الشعب، ما يغيّر البنى الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأكثر إصابة^(٣٦). كما قد يؤدي تفشي الأمراض الحيوانية بشكل طبيعي أو مفتعل إلى أضرار اقتصادية كبيرة وغير مباشرة تطل أمن البشر وسلامتهم. وتجدر الإشارة هنا إلى مرض القدم والفم (Foot and Mouth) الذي تفشى في المملكة المتحدة في العام ٢٠٠١. بين تاريخ التأكيد على وجود وباء القدم والفم في مسلخ في إسكس Essex في ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠١ وتاريخ القضاء عليه في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، تم ذبح أكثر من ٦ ملايين حيوان. بعد القضاء على مرض القدم والفم، تلوث أكثر من ٢٧ مبنى قبل إتمام التحليل الأولي لنطاق المشكلة. وتم مباشرة استعمال جميع الموارد لدى الدائرة البيطرية الحكومية. خلال تفشي المرض، تم تعيين أكثر من ٢٥٠٠ مفتش بيطري مؤقتاً وتم إيفاد ٧٠٠ بيطري حكومي أجنبي إضافي للمساعدة على ضبط المرض واحتوائه^(٣٧).

كان من شأن تخطيط السيناريو أكثر واقعية السماح للدائرة البيطرية الحكومية بالتعامل بشكل أفضل مع الوباء، بما فيه كيفية توسيع الإجراءات لمواجهة تحديات المرض^(٣٨). وكان لتفشي المرض آثار سلبية جداً في الاقتصاد الريفي وقطاع السياحة في المملكة المتحدة وبلغ حجماً لا سابقة له. وقدرت الخسارة الاقتصادية الصافية الناتجة عن المرض بحوالي ملياري جنيه إسترليني (أي ٣,٧ مليار دولار أمريكي).

وتشهد هذه الأمثلة على أن تحسين قدرة المجتمع الدولي على اكتشاف الأمراض الجديدة وضبطها والقضاء عليها سريعاً - مهما كان مصدرها - من شأنه أن يؤدي إلى مكافآت اقتصادية وإنسانية وإلى تحسين ظروف المعيشة والتطوير والأمن بمعناه الأوسع. يدرس القسم

Joint United Nations Programme on HIV/AIDS [UNAIDS] and the WHO, AIDS (٣٦) Epidemic Update (Geneva: UNAIDS, 2003), < http://www.unaids.org/wad/2003/press/Epiupdate2003_en/EpiUpdate2003_part1_en.pdf >.

Veterinary Record, vol. 150, no. 23 (July 2002). (٣٧)

Committee of Inquiry on Foot-and-Mouth Disease, The Report of the Committee of (٣٨) Inquiry on Foot-and-Mouth Disease 1967-68: Applicability of Recommendations During the 2001 Outbreak, < <http://www.defra.gov.uk/corporate/inquiries/lessons/fmdapplic.pdf> >.

ظهر مرض القدم والفم في المملكة المتحدة للمرة الأولى في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧. بلغ أوجه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ مع أكثر من ٤٠٠ إصابة جديدة في غضون أسبوع، ثم تراجع لغاية الأسبوع الأول من شهر حزيران/يونيو ١٩٦٨. في هذا التاريخ، تم تدمير ٢,٣٦٤ مزرعة ملوثة وذبح ٤٣٣,٩٨٧ حيواناً: ٢١١,٨٢٥ من الماشية، ١١٣,٧٦٦ من الخنازير، ١٠٨,٣٤٥ من الغنم و٥١ من الماعز. مقارنة بالفترة عينها (٣٢ أسبوعاً من الوباء) في العام ١٩٦٧، تظهر أزمة القدم والفم للعام ٢٠٠١ نتيجة أسوأ: ٩,٤٧٧ مزرعة ملوثة و٤,٢٠٠,٠٠٠ حيوان مذبح. انظر: MHR Group, «Foot and Mouth Disease in UK: 1967-2001» < <http://www.mhr-viandes.com/en/docu/docu/d9000119.htm> >.

التالي الدروس المستفادة من الإنجازات والأخطاء في مجال تفشي مرض السارس.

V الدروس المستفادة من تفشي مرض السارس

التواصل والتكافل الدولي

في ظل الظروف الراهنة، لا يمكن عملياً تشخيص مرض على غرار السارس واحتوائه سوى من خلال تعاون دولي واسع النطاق (ومن المفضل أن يكون مؤسساتياً). ساهم التدفق الحر للمعلومات الملائمة وحد حركة السفر وعزل المصابين بمرض السارس والذين احتكوا بهم في احتواء المرض وتجنب انتشاره في المزيد من البلدان. غير أنه كان من الصعب وقف انتشار فيروس السارس، كما كانت الحال في كندا، ما حمل على الاعتقاد بأن المرض قد يصبح مستوطناً إذا انتشر في الدول النامية بسبب النقص في أنظمتها الصحية^(٣٩).

عندما بدأت الإصابات الأولى بالسارس تنتشر من الصين إلى بلدان أخرى في آذار/مارس ٢٠٠٣، صرح العديد من أعضاء فريق عمل المستشفيات أن المعلومات الأولى حول المرض كانت متوفرة لديه بفضل تقارير منظمة الصحة العالمية^(٤٠). ولربما أدى ذلك إلى اكتشاف الإصابات وعزلها بسرعة. نتيجة لذلك، تم تجنب انتقال الفيروس أو على الأقل، تم الحفاظ على مستوى متدن من العدوى بحيث بقي عدد الإصابات الإضافية قليلاً. هناك تفسير آخر لقلّة تفشي مرض السارس واحتوائه الجيد في بعض البلدان على غرار الولايات المتحدة وهو التخطيط الوطني الرفيع المستوى والاستعداد لمكافحة المرض بعد عملية توزيع الكتب الملوثة ببوغات الجمرة عبر البريد في الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١^(٤١).

وقد أظهرت الخبرة المكتسبة من وباء السارس أنه، وبفضل قيادة قوية وشاملة، يمكن للخبراء العلميين في العالم العمل بطريقة فعالة وتعاونية من أجل تشخيص مسببات المرض غير المألوفة واحتوائها^(٤٢). غير أن هذا التعاون قد يكون عديم القيمة في حال نُشر عامل

G. H. Brundtland, «New Global Challenges: Health and Security from HIV to SARS.» (٣٩) Speech Given at the Geneva Centre for Security Policy, 18 July 2003, < <http://www.who.int/dg-brundtland/speeches/2003/genevasecuritypolicy/en/> >.

(٤٠) انظر الهامش رقم ١١.

US General Accounting Office [GAO], SARS Outbreak: Improvements to Public Health (٤١) Capacity are Needed for Responding to Bioterrorism and Emerging Infectious Diseases, Testimony Before the Subcommittee on Oversight and Investigations, Committee on Energy and Commerce, House of Representatives, GAO-03-769T (Washington, DC: US GAO, 2003), t < www.gao.gov/cgi-bin/getrpt?GAO-03-769T >.

(٤٢) انظر الهامش رقم ١٩.

مسبب للمرض بشكل مفتعل (مراجعة القسم VI أدناه) أو في حال بروز مسبب للمرض غير مألوف وغير مفهوم في المستقبل. قامت منظمة الصحة العالمية بحملة احتواء موسعة سمحت بتجنب تحول السارس إلى خطر يهدد العالم برمته. وتضمنت الأولويات العلمية الملحة تطوير اختبار تشخيصي متين يمكن الركون إليه وفهم محسن لأنماط العدوى وتحديد قواعد العلاج الفعالة. واستعملت شبكة الانفلونزا كنموذج لشبكة السارس المختبرية، ما يدل على أن مثل هذه المقاربة تسهم بسرعة كبيرة وفاعلية بالمثل^(٤٣).

تخطيط مستوى الاستعداد

ارتكزت ردة الفعل الدولية على السارس إلى حد بعيد على الدروس المستفادة من التخطيط لمواجهة احتمال نشي وباء الانفلونزا في المستقبل أو الأعمال الإرهابية البيولوجية المحتملة. كما استفاد هذان النوعان من المشاكل الطارئة المحتملة التي تطل الصحة العامة من الدور المستفادة من ردة الفعل الدولية إزاء السارس^(٤٤).

كما سلطت ردة الفعل هذه الضوء على عدد من التحديات التي قد تواجه التخطيط للاستعداد المستقبلي. أظهر وباء السارس أن فاعلية التحذير الشامل رهن إلى حد بعيد بالتواصل الإلكتروني^(٤٥) وأن التوعية الشاملة المحسنة متوفرة على جميع المستويات (من المسؤولين الصحيين والسلطات المحلية إلى رجال السياسة والمسافرين الدوليين). عندما ظهر وباء السارس، كان العالم يشهد حالة من الحذر الكبير (بسبب المشاغل المتعلقة بالإرهاب)، ما يساعد على تفسير سرعة البلدان النامية في تجهيز خدماتها الصحية بخطة استجابة وحملات توعية، غالباً بدعم من منظمة الصحة العالمية، للوقاية من الأمراض المستوردة^(٤٦). بعد وباء السارس، أوصى العديد من التقارير باستراتيجية فضلى لمكافحة الأوبئة المستقبلية تقوم على تعزيز المؤسسات القائمة حالياً من خلال زيادة قدرتها على معالجة هذه المشاكل

(٤٣) تجدر الإشارة إلى أن الأبحاث العلمية المتعلقة بالسارس وغيره من الأمراض الخطيرة يجب أن تجرى بعناية قصوى لتجنب الكوارث، نتيجة بعض الإصابات بمرض السارس المتأتبة عن إجراءات مختبرية غير صالحة. وزارة الصحة في سنغافورة، انظر: الهامش رقم ١٩، و D. A. Groneberg, [et al.], «Severe Acute Respiratory Syndrome: Global Initiatives for Disease Diagnosis,» *Quarterly Journal of Medicine*, vol. 96, no. 11 (November 2003), pp. 845-852.

(٤٤) انظر الهامش رقم ٤١.

(٤٥) إن بريد برنامج مراقبة الأمراض الناشئة ProMed-mail وتقسي الأمراض المعدية والسموم التي تطل صحة الإنسان والحيوان والنبات هو نظام إعلام على الانترنت يعنى بالنشر السريع والشامل للمعلومات المتعلقة بتقسي الأمراض المعدية التي تطل صحة الإنسان. يستعمل ProMed-mail التواصل الإلكتروني لتأمين أخبار حديثة وموثوق بها حول تقسي الأمراض في العالم، ٧ أيام في الأسبوع. الشركة الدولية للأمراض المعدية، <http://www.promedmail.org> «ProMed-mail».

(٤٦) انظر الهامش رقم ١١.

وتطوير أدوار محددة بشكل واضح (مراقبة المرض وعزل المرضى والاحتواء البيولوجي وضبط السفر والهجرة)^(٤٧) في حالات الطوارئ. كما تم التشديد على أهمية وجود منسق واحد (مؤسسة أو فرد) يكون مسؤولاً عن العملية بأكملها^(٤٨).

الإعلام العام كأداة ضد الأمراض الناشئة

سلط وباء السارس الضوء على أهمية التزويد بمعلومات متوفرة للجميع ومباشرة ودقيقة حول المسائل المتعلقة بالصحة وكذلك وعلى مسؤولية الحكومات في السماح بإعطاء هذه المعلومات. خلال فترة تفشي الوباء، برزت أمثلة إيجابية وسلبية في هذا المجال. أشارت الخبرة الفيتنامية إلى أن الالتزام السياسي المباشر في أرفع مستوياته له دور حاسم وأنه يمكن لدولة نامية معالجة تفشي أي مرض بفعالية عندما تكون المعلومات حول هذا المرض متوفرة للجميع ومباشرة وعندما تؤمن المساعدة اللازمة بسرعة وعلى أكمل وجه. أعقب الاكتشاف السريع للإصابات بمرض السارس في فيتنام عزل مباشر للمرضى، وضبط لمصادر العدوى المحتملة، ومتابعة شاملة للأشخاص الذي احتكوا بالمصابين^(٤٩).

وفي إطار سياسة الإعلام، هناك نقاط تشابه عديدة بين تفشي مرض السارس وانتشار الإشعاع من حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية في العام ١٩٨٦. في الحالتين، تم الإعلان بشكل مكثف عن الآثار على الصحة العامة خارج البلاد التي وقعت فيها الحادثة. وفي الحالتين أيضاً، اتهمت السلطات المعنية (الاتحاد السوفياتي في ما يتعلق بحادثة تشيرنوبيل والصين في ما يتعلق بالسارس) بإخفاء الحقيقة بما أنها رفضت الاعتراف بحجم المشاكل وطبيعتها^(٥٠).

غير أن الميل إلى ممارسة رقابة مشددة على المعلومات ليس خاصة من خصائص البلدان الشيوعية فقط. وبما أن جميع الدول تملك أسباباً شرعية لمنع الإفشاء عن بعض المعلومات لأغراض أمنية، فيجب أن تخضع المعلومات المتعلقة بالأبحاث العلمية حول الأمراض المعدية والأمراض الأخرى لرقابة نسبية. وقد يؤدي عدم الإبلاغ عن نتائج هذه الأبحاث إلى إعاقة عملية نشر المعلومات التي من شأنها احتواء المرض وضبطه. بصورة عامة، فليس بوسع أي بلد في العالم اليوم القيام وحده بمعالجة أزمة تفشي مرض معد.

(٤٧) انظر الهامش رقمي ٦ و ١١.

(٤٨) انظر الهامش رقم ٦.

(٤٩) المصدر نفسه.

J. Laurance, «It Could be China's Chernobyl»: Beijing Comes under Increasing scrutiny as the Virus Crisis Deepens,» *Guardian*, 22/4/2003, < <http://www.guardian.co.uk/editor/story/0,12900,940695,00.html> > .

يعلم الجميع أن الانفتاح هو الذي سمح لأوغندا بمعالجة مشكلة الإيدز^(٥١). من ناحية، ساهمت التغطية الإعلامية في توعية الشعب حول طبيعة المرض ووسائل الوقاية. من ناحية ثانية، وبفضل استعدادية العاملين في قطاع الصحة لتقاسم معرفتهم وخبرتهم مع الصحفيين وضعت تقارير موثوقة ومطلعة تحت تصرف الجميع، ما عزز قدرة الأفراد على اتخاذ إجراءات الحيطة المناسبة^(٥٢). ويتعارض ذلك مع مقاربة بعض الدول الأخرى للموضوع نفسه، حيث أتت المعلومات المتعلقة بانتقال فيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز ملتبسة وغير واضحة^(٥٣). ولسوء الحظ، يؤدي ذلك إلى غياب الوضوح أيضاً عن المعلومات المتعلقة بضبط المرض والوقاية منه.

إن الدروس المستفادة من تفشي الإيدز في إفريقيا هو أن وسائل الإعلام تقوم بدور هام في إطار السياسة الصحية. إن الدول التي تزود وسائل الإعلام بمعلومات متناقضة أو غير صحيحة، كما هي الحال في ما يتعلق بالإيدز في إفريقيا، أو الدول التي تخفي المعلومات، كما كانت الحال عند ظهور وباء السارس، قد تحقق في التغلب على هذه الأمراض. ولكن، درج العديد من الحكومات على اعتبار وجوب ضبط أو إدارة نفاذ الصحفيين إلى المعلومات، ولو تعلقت بهذه المواضيع^(٥٤). لا يقتصر الانفتاح على وسائل الإعلام والجمهور على إصدار بيانات صحفية توفر المعلومات في الوقت المناسب فحسب^(٥٥)، بل يقوم أيضاً على إدراك بأن مخاطر الاعتراف بوجود مشكلة أقل من مخاطر عدم الإفشاء المحتملة. وبصورة خاصة، في ما يتعلق بالعلم والطب، يجب على الحكومات عدم إخفاء المعلومات إلا في حال وجود سبب موجب. ولا يندرج تجنب الارتباك أو محاولة تهدئة المخاوف «غير الضرورية» ضمن إطار هذه الأسباب الموجبة.

كان من الصعب أن تؤدي سياسة إعلام قومية فعالة أو تغطية صحفية جيدة إلى تجنب وباء السارس أو انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب. غير أنه تبين في الحالتين أن

N. Lewicky [et al.], «The Uganda HIV/AIDS Youth Communication Campaign: (٥١) Preliminary Evaluation Results.» Paper presented at the 124th Annual Meeting of the American Public Health Association, New York, November 1996, pp. 17-21.

S. Keller, «Media Contribute to Better Health.» *Network*, vol. 17, no. 3 (spring 1997), (٥٢) < http://www.fhi.org/en/RH/Pubs/Network/v17_3/nt1739.htm >.

M. Cherry, «Mbeki Disputes AIDS Statistics.» *Nature Medicine*, vol. 7, no. 11 (November (٥٣) 2001), p. 1170.

Reporters Without Borders, «Reporters Without Borders Publishes the First Worldwide Press (٥٤) Freedom Index (October 2002).» Oct. 2002, < http://www.rsf.org/article.php?id_article=4116 >.

S. Ball-Rokeach and W. Loges, «Ally or Adversary?: Using Media for Systems for Public (٥٥) Health.» *Prehospital Disaster Medicine*, vol. 15, no. 4 (October-December 2000), pp. 188-195.

المعلومات الموثوقة عامل أساسي في مكافحة انتشار المرض^(٥٦). وتسمح هذه المعلومات بتحديد الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة: أي الأفراد ولا الحكومات^(٥٧). ولن تكون هذه الإجراءات فعالة إلا إذا ارتكزت على معرفة سليمة. ساهمت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات في ضمان ذلك بما أنها تسمح بتوفير معلومات علمية حديثة مباشرة من دون كلفة وفي الوقت الحقيقي^(٥٨). غير أنه لا يمكن الانتظار من الصحفيين والمعلقين الصحيين أن يفسروا وحدهم هذه المعلومات بشكل دقيق وصحيح، فهم بحاجة إلى مساعدة العلماء والاختصاصيين الطبيين. كما أنهم بحاجة إلى أن تشجع الحكومات هؤلاء الاختصاصيين على المزيد من الانفتاح في علاقتهم بوسائل الإعلام. إذا نجح السارس في توعية العالم على أهمية وسائل الإعلام كأداة لمكافحة الأوبئة، فيشكل ذلك بالتالي الحسنة الوحيدة لهذه المشكلة.

VI دروس في كيفية مواجهة استعمال المرض كسلاح: دور معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة

ربط الباحثون والمنظمات الحكومية^(٥٩)، والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من المراقبين^(٦٠) وباء السارس بمسائل متعلقة بالدفاع البيولوجي، معتبرين إياها فرصة لتقدير استعداد العالم لمواجهة حرب بيولوجية. وظهر قلق حقيقي حول ما إذا كان السارس مرضاً طبيعياً أو مفتعلاً يمكن استعماله «كسلاح إرهابي». كما طُرح العديد من الأسئلة حول ما إذا كانت أغلبية الدول قادرة على مواجهة انتشار أوبئة مستقبلية محتملة.

إن مسألة الإجماع الدولي على كيفية التعريف الدقيق لسلاح بيولوجي واستعماله هي مسألة مركبة^(٦١). مبدئياً، إن أي مرض يمكن عزل عامله المسبب وتخزينه ونشره يجوز

Keller, «Media Contribute to Better Health».

(٥٦)

Barbera [et al.], «Large-scale Quarantine Following Biological Terrorism in the United States: Scientific Examination, Logistic and Legal Limits, and Possible Consequences».

M.-A. Widdowson [et al.], «Automated, Laboratory-based System Using the Internet for Disease Outbreak Detection,» *Emerging Infectious Diseases*, vol. 9, no. 9 (September 2003), pp. 1046-52, < <http://www.cdc.gov/ncidod/EID/vol9no9/02-0450.htm> >, and ProMED Internet site at < <http://www.promedmail.org> > .

(٥٩) انظر الهامش رقم ٤١.

(٦٠) انظر الهامش رقم ٥.

M. Dando, G. Pearson, and B. Kriz, eds., *Scientific and Technical Means of Distinguishing Between Natural and Other Outbreaks of Disease* (Dordrecht, Netherlands: Kluwer Academic Publishers, 2001), pp. 93-104, and

الفصل ١٣ من هذا الكتاب.

استعماله كسلاح بيولوجي ، غير أن الأمراض الحالية المثيرة للقلق تختلف في ملاءمتها لهذا الغرض. باستثناء الإيدز ، أصبحت أغلبية الأمراض الجديدة التي نشأت خلال العقدين الماضيين متركزة في مناطق جغرافية معينة وغير قادرة على تشكيل خطر عام رئيس على الصحة العالمية. حتى اليوم ، فشلت العوامل المسببة (مثلاً فيروس الانفلونزا، فيروس النيبا Nipah ، فيروس الهندرا Hendra ، وفيروس الهانتا Hanta) في نقل العدوى البشرية بشكل فعال. تحتاج الأمراض التي انتشرت في مناطق جغرافية جديدة ، على غرار حمى غرب النيل وحمى وادي ريفت Rift Valley ، إلى ناقل مناسب قادر على اجتياز الحدود الطبيعية على غرار الأنهر ، كجزء من دورة نقل المرض. للأمراض الأخرى (مثلاً Neisseria meningitidis Serogroup W135^(٦٢) ، والإبولا وحمى ماربرغ Marburg والقرم - الكونغو Crimean-Congo) نقطة ارتكاز جغرافية معينة لأسباب شبه مجهولة^(٦٣).

على الرغم من أن معدل الوفيات بسبب حمى الإبولا يتراوح بين ٥٣ بالمئة (أوغندا) و٨٨ بالمئة (الكونغو) ، ساهم العديد من العوامل في الحد من أثر هذه الأمراض. على سبيل المثال ، تستتبع العدوى بين البشر التعرض لدم ملوث أو لإفرازات جسمية أخرى. إضافة إلى ذلك ، إن مرضى الإبولا خلال فترة العدوى الشديدة هم في حالة من المرض الشديد الذي يمنعهم من السفر^(٦٤). (كما تجدر الإشارة إلى أن قدرة المرض على البقاء تتراجع إذا ما تسبب بمقتل حامله على وجه السرعة. وإلا ، فهناك خطر أن يفتقر عامل المرض إلى الوقت الكافي للانتقال إلى حامل جديد ، ما سيؤدي مبدئياً في هذه الحالة إلى انتفاء وجود المرض). مع مراعاة ما سبق ، تم النظر في جدوى استعمال عدد من العناصر المسببة للمرض المشار إليها أعلاه كأسلحة بيولوجية ، بما فيه استعمالها المحتمل كجزء من هجمات عمدية يشنها المجرمون أو المجموعات الإرهابية بواسطة الأمراض^(٦٥).

(٦٢) تم ربط الإصابات بحجاج عائدتين من الحج. انظر : M. I. Issack and C. Ragavoodoo, «Hajj-related Neisseria meningitidis Serogroup W135 in Mauritius.» *Emerging Infectious Diseases*, vol. 8, no. 3 (March 2002), < <http://www.cdc.gov/ncidod/EID/vol8no3/01-0372.htm> >; and A. Wilder-Smith, [et al.], «Persistence of W135 Neisseria meningitidis Carriage in Returning Hajj Pilgrims: Risk for Early and Late Transmission to Household Contacts.» *Emerging Infectious Diseases*, vol. 9, no. 1 (January 2003), < <http://www.cdc.gov/ncidod/EID/vol9no1/02-0131.htm> > .

Butler and Peters, «Lessons Learned from the Hantaviruses and other Hemorrhagic Fever (٦٣) Viruses».

R. R. Arthur, «Ebola in Africa—Discoveries in the Past Decade.» *Eurosurveillance* (٦٤) *Monthly*, vol. 7, no. 3 (March 2002), pp. 33-36, < <http://www.eurosurveillance.org/em/v07n03/0703-222.asp> > .

M. G. Kortepeter and G. W. Parker, «Potential Biological Weapons Threats.» *Emerging Infectious Diseases*, vol. 5, no. 4 (July/Aug. 1999), pp. 523-27, < <http://www.cdc.gov/ncidod/EID/vol5no4/pdf/kortepeter.pdf> > .

على سبيل المثال، تسبب السارس ب وفاة ٦ بالمئة من الأشخاص ما بين الـ ٢٥-٤٤ من أعمارهم، و ١٥ بالمئة من الأشخاص ما بين الـ ٤٥-٦٤ من أعمارهم، وأكثر من ٥٠ بالمئة من الأشخاص في الـ ٦٥ من أعمارهم أو ما فوق^(٦٦). ونقله أفراد لا يزالون قادرين على السفر أو الاحتكاك بالآخرين في المجتمع^(٦٧). تجعل تلك الميزات من فيروس السارس عاملاً أكثر فتكاً، لذا يفضلته المجرمون أو الإرهابيون على غيره من العوامل المعدية القابلة للاستعمال كأسلحة بيولوجية. لذا، لا عجب إن رأى بعض المعلقين أن المرض قد يكون ناشئاً عن مصنع للأسلحة البيولوجية^(٦٨).

ملاءمة معاهدة الأسلحة البيولوجية

تخطر معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة الاستعمال العدائي للأمراض ضد الإنسان أو الحيوان أو النبات^(٦٩). ويمر نظام مراقبة الأسلحة البيولوجية في الوقت الحالي بعملية تطور يجمعها ضعف قدرة معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة على ضمان التقيد بأنظمة التدقيق ذات الصلة^(٧٠).

لقد أثر عدد من الباحثين والحكومات ربط معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة بإجراءات محددة لمكافحة الأمراض المعدية ونقل التكنولوجيا والخبرة ذات الصلة تحقيقاً لهذا الغرض. وعلى سبيل المثال، تم اقتراح إجراء عرف في ما بعد بـ «لقاحات برنامج السلام» للقضاء على الخطر الذي تشكله الأمراض المفتعلة والطبيعية على حد سواء^(٧١). وقدم اقتراح

Manocha, K. R. Walley and J. A. Russell, «Severe Acute Respiratory Distress Syndrome (٦٦) (SARS): A Critical Care Perspective»; M. Dando, M., *The New Biological Weapons: Threat, Proliferation, and Control* (London: Lynne Rienner Publishers, 2001), and E. Geissler, ed., *Biological and Toxin Weapons Today* (Oxford: Oxford University Press, 1986).

(٦٧) انظر الهامش رقم ٥.

«Rumours Abound of Link to Bio-weapons,» *Straits Times* (Singapore, Internet ed.), (٦٨) undated, < http://straitstimes.asia1.com.sg/mnt/html/webspecial/sars/0205_24.html > .

(٦٩) للحصول على تحليل مفردة «استعمال» بموجب معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة، انظر: J. P. Zanders and S. Eckstein, «The Prohibition of «Use» under the BTWC: Background on Relevant Developments during the Negotiations, 1969-1997», December 1996, < <http://projects.sipri.se/cbw/research/btwc-use.pdf> > .

(٧٠) قسم الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، مؤتمر المراجعة الخامسة للدول الأطراف في اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة وإتلافها، وثيقة مؤتمر مراجعة معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة رقم BWC/CONF.V/17 2002 متوفرة على موقع < [http://www.opbw.org/rev_cons/5src/docs/final_dec/BWC-CONF.V-17-\(final_doc\).pdf](http://www.opbw.org/rev_cons/5src/docs/final_dec/BWC-CONF.V-17-(final_doc).pdf) > .

E. Geissler and J. P. Woodall, eds., *Control of Dual-threat Agents: The Vaccines for Peace* (٧١) *Programme*, SIPRI Chemical and Biological Warfare Studies; no. 15 (Oxford: Oxford University Press, 1994).

آخر من أجل وضع برنامج حول المراقبة الشاملة للأمراض^(٧٢).

وإذا تم إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الإجراءات، ستسمح بتقليص الخطر الذي تشكله الأمراض المتعمدة. يعتبر بعض المؤسسات الدولية، على غرار المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الهيئات المناسبة لتطبيق هذه البرامج. ومن شأن هذه الإجراءات توطيد الشعور بالأمن من خلال تقليص تأثير الأمراض، بحيث يبيء الاستعمال المتفعل للأمراض بالفشل^(٧٣). والأهم من ذلك هو أن خيار المواد البيولوجية المستعملة لأهداف عدائية سيتراجع نظراً لوجود اللقاحات والإجراءات المضادة.

في حين صممت معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة بوجه عام بغرض القضاء على نقل المواد والتكنولوجيا المتصلة بالأسلحة البيولوجية، تشجع المادة ١٠ منها «أكمل تبادل ممكن للأجهزة والمعدات والمعلومات العلمية والتكنولوجية الضرورية لاستعمال العوامل البكتيريولوجية (البيولوجية) والسموم لأغراض سلمية^(٧٤)». وتشدد هذه المادة على ضرورة التعاون بين الدول الأطراف من أجل القضاء على الأمراض بتطوير العلاجات واللقاحات وأدوات المراقبة. ولا يخدم هذا الأمر مصالح الدول النامية فحسب، بل يشكل أيضاً خيراً ضماناً لتقليص الخطر الذي تشكله الأمراض المتعمدة.

سيعقد الأطراف في العام ٢٠٠٤ اجتماعات خبراء واجتماعات سياسية للنظر في إمكانية «تحسين القدرات الدولية للرد على وتقصي والتقليص من آثار حالات الاستعمال المزعوم للأسلحة البيولوجية أو السامة أو الظهور المريب للأمراض؛ وتعزيز وتوسيع نطاق الجهود المؤسساتية الوطنية والدولية والآليات الموجودة لمراقبة ورصد وتشخيص ومكافحة الأمراض المعدية التي تصيب الإنسان والحيوان والنبات^(٧٥)».

يجب أن يكون الاهتمام العالمي باحتواء الأمراض المعدية عبر توفير اللقاحات وأدوات المراقبة بنفس أهمية أي بروتوكول مستقبلي يلحق بمعاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة^(٧٦).

M. Wheelis, «The Role of Epidemiology in Strengthening the Biological Weapons (٧٢) Convention,» in: E. Geissler and R. H. Haynes, eds., *The Prevention of a Biological and Toxins Arms Race and the Responsibility of Scientists* (Berlin: Akademie Verlag, 1991), pp. 277-285.

G. S. Pearson, «Deliberate Disease: Why Biological Warfare is a Real Concern,» ISIS (٧٣) Briefing Paper; no. 6, 1996, < <http://www.isis-europe.org/ftp/download/bp-6.pdf> > .

(٧٤) انظر الهامش رقم ٢.

J. Hart, F. Kuhlau, and J. Simon, «Chemical and Biological Weapon Developments : انظر (٧٥) and Arms Control,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 646-650

= P. Goosen, «Statement by Peter Goosen, Chief Director: Peace and Security, Department (٧٦)

بالتالي، إن الدولة التي تبلغ عن ظهور مرض نادر لا تقوم بذلك فقط خوفاً من العقاب لعدم إقدامها على ذلك، بل أيضاً لأنها تتوقع الحصول على دعم لاحتواء المرض.

لقد كشف الظهور المتأخر للساسس واستمرار وباء الإيدز عن الضعف في البنية التحتية لنظام الصحة العامة الإجمالي بمواجهة تهديد ناتج عن عنصر جديد مسبب للمرض^(٧٧). وعلى المجتمع الدولي أن يستمر في استخلاص الدروس من خبرة الظهور الطبيعي للأمراض بغية تحسين الرصد المبكر والمعالجة الفعالة للأمراض الناشئة على أساس عالمي. وسيساهم تقليص تأثير مرض ما، أكان طبيعياً أم متعمداً، في إنقاذ حياة كثيرين، ويردع أعمالاً إرهابية بيولوجية^(٧٨).

VII استنتاجات

قد تثير الأمراض المعدية مسائل أمنية خطيرة - سواء أنتجت عن عملية بيولوجية متعمدة أم ظهرت بصورة طبيعية. ففي العام ٢٠٠٠، اعتبر مجلس الأمن الإيدز بمثابة تهديد أمني دولي وأصدرت تأكيدات سياسية ماثلة خلال اجتماع مجموعة الدول الصناعية الثماني في أوكيناوا، اليابان وجنوا، إيطاليا^(٧٩). ورغم هذه المبادرات، لا يزال عديد من الدول، إذا لم نقل أكثريتها، يعتبر الإيدز والسل والملاريا والساسس اليوم مشاكل صحية أو اجتماعية، لا تهديداً لأمن البشر. عندما أحت الولايات المتحدة في البدء على أن تتم مناقشة مسألة فيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز في مجلس الأمن^(٨٠)، اعترض العديد من الدول على ذلك لأسباب إجرائية بحجة أن مجلس الأمن لا يشكل منبراً مناسباً لما اعتبر مسائل صحية واجتماعية واقتصادية^(٨١).

ما لم يتم الاعتراف بالعلاقة بين الأمراض المعدية والأمن الإنساني، ستستمر غالبية

of Foreign Affairs, Pretoria.» Statement by the South African delegation to the Fifth Review = Conference of the Convention on the Prohibition of the Development, Production, and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on Their Destruction, 19 November 2001, Geneva, Switzerland, < http://www.opbw.org/rev_cons/5rc/docs/statements/5RC-OS-SAFRICA.pdf > .

E. M. Prescott, «SARS: A Warning,» *Survival*, vol. 45, no. 3 (2003), pp. 207-226. (٧٧)

Dando, Pearson, and Kriz, eds., *Scientific and Technical Means of Distinguishing Between (٧٨) Natural and Other Outbreaks of Disease*, pp. 111-142.

UN Security Council Resolution 1308, 17 July 2000, and Ministry of Foreign Affairs of (٧٩) Japan, «From Okinawa to Genoa: G8 Action Based on the Decisions of Okinawa,» July 2001, < <http://www.mofa.go.jp/policy/economy/summit/2000/genoa.html#2> > .

Clinton Administration Declares AIDS a Security Threat,» 30 April 2000, CNN.com, (٨٠) < <http://edition.cnn.com/2000/HEALTH/AIDS/04/30/aids.threat.03/#1> > .

(٨١) انظر الهامش رقم ٢٨.

الدول في السعي إلى «معالجة» الأمراض المعدية على غرار السارس عوضاً عن الوقاية منها^(٨٢) إلى أن يبلغ المرض مستويات مخيفة. إلا أن خبرة إفريقيا جنوب الصحراء مع الإيدز أظهرت أن الآثار الاجتماعية الاقتصادية والسياسية أكثر إضراراً من آثار الحرب^(٨٣). وبالتالي، ينبغي معالجة مسألة ظهور الأمراض بالسرعة والإرادة السياسية عينها المعتمدة لمعالجة المخاطر الأمنية الأخرى^(٨٤). وينبغي جعل تجاوز المقاربة الطبية المعتمدة في ضمان الأمن من الأمراض المعدية ممارسة روتينية عوضاً عن أن تكون الاستثناء.

ما إن يتم فهم المعنى الأمني لهذا النوع من الأمراض، تتمثل الخطوة التالية في تطوير استراتيجية وقاية واحتواء وعلاج عند المستوى الوطني والدولي على السواء. وتبدأ المقاربة الفعلية بالاعتراف بالصلة الوثيقة بين تهديد الأمراض الطبيعية الشديدة العدوى والاستخدام العمدي للأمراض كسلاح بيولوجي. ولحسن الحظ، إن الطريقة الفضلى لمعالجة خطر ما هي الطريقة عينها لمعالجة الخطر الآخر - أي الاستعداد والتخطيط. في حين ركز عديد من الجهود الدولية على مواجهة الأسلحة البيولوجية، قد ينتج الرد الأكثر فاعلية عن تحسن القدرة على معالجة الأمراض التي تنفّس طبيعياً. لذا، يجب أن تعكس الأنشطة الجديدة المخطط لها بموجب معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة حقيقة الأمراض المعدية كتهديد أوسع لأمن الإنسان.

إن فهم المخاطر ومواطن الضعف الآنية والمحددة الناجمة عن الأمراض المعدية لا تشكل سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد^(٨٥). فثمة تحديات كامنة ينبغي مواجهتها من أجل التصدي للمخاطر الناتجة عن الأمراض المعدية، ألا وهي غياب خدمات الرعاية الصحية الأساسية والبنية التحتية الرديئة للخدمات الصحية في عديد من البلدان النامية. فالفقر والأمراض المعدية يتغذيان الواحد على الآخر. كما أن نسبة الأمراض المتصلة بالفقر تزداد ارتفاعاً بسبب سوء التغذية والمشاكل البيئية، ولاسيما غياب المياه النظيفة وخدمات الصحة العامة. إذا ما أضفنا إلى ذلك حالة الاكتظاظ والقدارة، يتشكل بذلك مرتع خصب للأمراض المعدية.

يتطلب التصدي للأمراض المعدية مقارنة متعددة الأوجه تشتمل على وضع آلية فعالة لمراقبة وضبط الأمراض. ويستدعي أي مرض ناشئ وجديد لا يتمتع علاجه بفهم كاف

O. Waever, «Securitization and Desecuritization,» in: R. D. Lipschutz, ed., *On Security* (٨٢) (New York: Columbia University Press, 1995), p. 54.

UN Food and Agriculture Organization, «HIV/AIDS: A Rural Issue,» < <http://www.fao.org/FOCUS/E/aids/aids1-e.htm> > . (٨٣)

Prescott, «SARS: A Warning».

(٨٤)

(٨٥) المصدر نفسه.

تطوير قاعدة بيانات أساسية من المعلومات البيولوجية علاوة على تنسيق فعال على المستويين الوطني والدولي. ويتطلب ذلك استثماراً جوهرياً في الموارد المالية والبشرية التي تعد محدودة في البلدان النامية. على تلك البلدان التعويل على التكنولوجيا التي أبصرت النور في العالم الصناعي. كما أنه من شأن الأنظمة الجديدة التي تؤثر في حقوق الملكية الفكرية أن تزيد في المستقبل من صعوبة نقل التكنولوجيا بين الدول^(٨٦).

من الضروري تسهيل عملية نقل التكنولوجيا بهدف تحديث أنظمة الرعاية الصحية في البلدان الفقيرة. في غياب مثل هذا التغيير، سيصعب حث بعض الحكومات على اتخاذ الإجراءات السريعة والحاسمة. وفي حال ظهور مرض معد يشكل خطراً آمياً، ستلجأ البلدان الأقل نمواً إلى مساعدة المجتمع الدولي لاحتواء المرض وضبطه. من خلال هذا الدعم، ستصبح الحكومة مسؤولة أمام المجتمع المحلي والدولي.

تتحم عولمة المخاطر الصحية على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في ظل دعم دولي. وسيطلب تقليص المخاطر الصحية تعاوناً شاملاً بين مختلف الفاعلين والدول. وتكمن الوسيلة الفضلى لدرء الأخطار على اختلاف مصادرها في تدعيم أنظمة الرعاية الصحية العامة الدولية لمعالجة الأمراض واحتوائها بصورة مناسبة.

أما على المستوى الوطني، فينبغي تجاوز التصريحات الرسمية التي تصف مرضاً معيناً على أنه مسألة تتصل بالأمن القومي. لقد سمحت المقاربة المتكاملة المعتمدة بمشاركة العديد من الوزارات والوكالات الحكومية والقطاع الطبي لكثير من البلدان بالتعاطي مع السارس. وكانت سنغافورة أول من أصدر التشريعات بشأن اللجوء إلى وكالات حكومية متعددة في إطار عملية ضبط السارس واحتوائه. وقد حذت بلدان أخرى، على غرار إندونيسيا وماليزيا وتايلاند، حذوها^(٨٧). من الضروري إعادة تقييم الحساسيات السياسية وغيرها من مواطن التوتر الوطنية، على الأقل في بعض الحالات. بشكل خاص، ينبغي أن لا ينشأ الحرج السياسي عن الانطباع بأن حكومة ما غير قادرة على التعاطي مع مشكلة طبية، ولا أن يفسر ذلك على أنه انعكاس رديء لقدرات الدولية العلمية والفنية وغيرها. كما يجب عدم اعتبار نشر المعلومات الفنية ذات الصلة في حينها اعترافاً بضعف دولة ما.

في ما يتعلق بالخطر الذي يشكله الاستعمال العمدي للأمراض: قد ترسي الاجتماعات السنوية للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة نظاماً أكثر صلابة ذا وسائل كفيلة بضمان الامتثال له، أي نظام قادر على تنفيذ «روح» المادة ١٠.

S. Wright, ed., *Biological Warfare and Disarmament: New Problems/New Perspectives* (٨٦) (Oxford: Rowman and Littlefield Publishers, Inc., 2002), pp. 391-410.

S. Khalik, «Tough New Laws get Firm Backing.» *Straits Times* (Singapore, Internet ed.), (٨٧) 26 April 2003, < <http://straitstimes.asia1.com.sg/mnt/html/webspecial/gallery/mktsars/story.html> > .

وستعقد الدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية السامة اجتماعات خبراء واجتماعات سياسية في العام ٢٠٠٤ حول هذه المسألة.

لقد اضطلعت التكنولوجيا المتقدمة والتعاون الدولي بدور أساس في الجهود الرامية إلى احتواء وباء السارس، ومن شأنها الاضطلاع بأدوار مماثلة في أي هجوم عمدي بواسطة عامل معد. ويشدد التعاون الذي أبدته البلدان التي أصيبت بفيروس السارس والدور الحيوي الذي اضطلعت به منظمة الصحة العالمية على أهمية الجهود التعاونية الدولية في إطار الرد على أي استعمال محتمل للأسلحة البيولوجية.

١٧ - الحدّ من الأسلحة التقليديّة

زدسلو لاتشوفسكي

مارتن سيوغرن

I مقدّمة

بعد مرور أكثر من أربع سنوات على توقيع اتفاقية التعديل في سنة ١٩٩٩ لمعاهدة القوآت المسلّحة التقليديّة في أوروبا لسنة ١٩٩٠، تبقى عملية الحدّ من الأسلحة متجمّدة في سياق قلق البلدان بشأن تأثيرها المعاكس في الأمن الإقليمي^(١). ويتواصل طرح الأسئلة عن امتثال روسيا للالتزامات التي قطعتها في قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقدة في إسطنبول سنة ١٩٩٩، ولا سيما تلك المتعلقة بجورجيا ومولدوفا. وبدأت روسيا أيضاً بالإيحاء بأن مستقبل معاهدة القوآت المسلّحة التقليديّة في أوروبا غير مؤكّد في ظل الوضع الجديد الذي يوجد في أعقاب توسيع حلف الناتو.

في البلقان، يعمل الحدّ من الأسلحة الإقليمي بشكل سلس، دون أن يتأثر على ما

(١) للاطلاع على بحث للحد من الأسلحة التقليديّة في أوروبا قبل سنة ١٩٩٩، انظر الفصول ذات الصلة في الإصدارات السابقة من كتب سيبري السنوية. وللحصول على نصّ معاهدة القوآت المسلّحة التقليديّة في أوروبا وبروتوكولاتها، انظر: S. Koulik and R. Kokoski, *SIPRI, Conventional Arms Control: Perspectives on Verification* (Oxford University Press: Oxford, 1994), pp.211-76.

< <http://www.osce.org/docs/english/1990-1999/cfe/cfetreat.htm> > .

وللحصول على نصّ اتفاقية التكييف، انظر: *SIPRI Yearbook 2000: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford University Press: Oxford, 2000), pp. 627-642, and

وموقع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي على الإنترنت. ويوجد نصّ موثّق يعرف معاهدة القوآت المسلّحة التقليديّة في أوروبا المعدّلة كما تمّ تكييفها وفقاً لاتفاقية التكييف لسنة ١٩٩٩ في: Z. Lachowski, *The Adapted CFE Treaty and the Admission of the Baltic States to NATO*, SIPRI Policy Paper; no.1 (Stockholm: SIPRI, 2002), < <http://editors.sipri.se/recpubs.html> > .

وتوجد أسماء الأطراف في معاهدة القوآت المسلّحة التقليديّة في أوروبا في التذييل أ من هذا الكتاب.

يبدو بالعوامل السياسية والاقتصادية وسواها في الإقليم. وفي سنة ٢٠٠٣ استمر تركيز الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تحسين بعض تدابير وضع المعايير والمقاييس وتطوير تدابير جديدة من أجل الاستجابة بشكل أفضل للتهديدات والتحديات المختلفة التي تواجه أوروبا ومحيطها. وفي أمريكا اللاتينية، تقدّم العمل في توسيع إجراءات بناء الثقة والأمن. ويتواصل انضمام أطراف جدد إلى معاهدة الأجواء المفتوحة لسنة ١٩٩٢. وتلقى مشكلة الأسلحة غير الإنسانية مزيداً من الاهتمام من قبل المجتمع الدولي.

يصف هذا الفصل التطورات الرئيسة ذات الصلة بالحدّ من الأسلحة التقليدية في سنة ٢٠٠٣. ويتناول القسم II جوانب الحدّ من الأسلحة لمؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السنويّ الأول لمراجعة الأمن والعناصر الحاسمة لتنفيذ معاهدة القوّات المسلّحة التقليدية في أوروبا. ويحلّل القسم III الحدّ من الأسلحة وبناء الثقة في البلقان. ويتناول القسم IV الجهود الأخرى لتعزيز الاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ. ويركّز القسم V على القضايا المتعلقة بمعاهدة الأجواء المفتوحة. ويتفحص القسم VI تطوّر إجراءات بناء الثقة والأمن في نصف الكرة الغربيّ. ويتمّ التعامل مع قضية البقايا المتفجّرة للحروب في القسم VII، فيما تعرض الاستنتاجات في القسم VIII.

II الحدّ من الأسلحة في أوروبا

الحدّ من الأسلحة في أوروبا هو النظام الأكثر تقدماً من نوعه في العالم. وقد ساعد بشكل كبير في خفض خطر الهجوم العسكريّ الواسع النطاق، وعزّز أيضاً الثقة والانفتاح والشفافية والاطمئنان المتبادل في أوروبا. وقد أصبح الحدّ من الأسلحة التقليدية جزءاً لا يتجزأ من نظام أمنيّ تعاونيّ شامل يجب أن يتطوّر بشكل متوازٍ مع التغيرات الحاصلة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السنويّ الأول لمراجعة الأمن والحدّ من الأسلحة

عقد في فيينا بين ٢٥ و٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السنويّ الأول لمراجعة الأمن^(٢). وكان يهدف إلى تعزيز وضع البعد السياسيّ العسكريّ لأجندة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحديد الخيارات العملية للتعامل مع البيئة الأمنية المتغيرة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقيم هذا المؤتمر أيضاً فعالية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التعامل مع المهتمات المتعلقة بالأمن وحدد

OSCE, First Annual Security Review Conference, 25-26 June 2003, Vienna, Chair's Report, (٢)
OSCE document PC.DEL/835/03, 16July 2003.

طرقاً لتكييفها مع توسّع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

بحثت مجموعة واسعة من القضايا في مجموعات العمل المختلفة. وتناولت مجموعة العمل ب الحدّ من الأسلحة ومسائل إجراءات بناء الثقة والأمن تحت عنوان «الأمن الشامل». وقد لحظت استمرار صلة أدوات الحدّ من الأسلحة في منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، واقترح وضع شكل من أشكال آليات المراجعة من أجل التحديث المنتظم لهذه الأدوات. وتمّ التشديد على أهمية تنفيذها بشكل صحيح، وبالتالي اقترح إجراء تحقيق في أسباب عدم استعمال بعض الأدوات بشكل مناسب. ووضع تصوّر لبعض الخطوات الجديدة، مثل استخدام ميثاق أخلاقي لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا خاص بالجوانب السياسيّة - العسكريّة للأمن ووثيقة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة لسنة ٢٠٠٠ كنموذجين لإنشاء معايير مماثلة في مجالات أخرى (مثل أنظمة الدفاع الجويّ المحمولة على الكتف ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل)^(٣). وكان من المفترض السعي للتوّ إلى طرق «لتصدير» خبرة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا في الحدّ من الأسلحة إلى الأقاليم غير الأوروبية الأخرى.

وبحثت مجموعة العمل (ب) أيضاً قابليّة تطبيق الحدّ من الأسلحة على النزاعات «غير المتناظرة» الجديدة، وهي الأنواع التي يشيع حدوثها داخل الدول. وفي هذا السياق، رأى البعض أنّ التدابير «التقليديّة» للحدّ من الأسلحة يجب أن تُستكمل بالتدرّج بالآليات أكثر مرونة يمكن تعديلها وفقاً لكل حالة مع الالتزام بالأهداف والمبادئ الأساسيّة للحدّ من الأسلحة. وقد استندت مثل هذه الآليات الجديدة إلى ميثاق الأخلاق وتدابيره لتنظيم الشروط داخل الدول^(٤).

كما بحثت أهمية أدوات الحدّ من الأسلحة وإجراءات بناء الثقة والأمن في مجموعة العمل (أ)، التي تناولت «تجنّب الإرهاب ومكافحته». وتمّ النظر أيضاً في قضايا مثل أنظمة الدفاع الجويّ المحمولة على الكتف، والتخزين الآمن للذخائر، والدور الذي يلعبه ميثاق الأخلاق ووثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

OSCE, OSCE Code of Conduct on Politico-Military Aspects of Security (COC), OSCE (٣) document DOC.FSC/1/95, 3 December 1994, < <http://www.osce.org/docs/english/pia/epia93-4.pdf> >; OSCE, OSCE Document on Small Arms and Light Weapons (SALW), OSCE document FSC.DOC/1/00, 24Nov. 2000, URL < <http://www.osce.org/docs/english/fsc/2000/decisions/fscw231.htm> >. The SALW Document is reproduced in: *SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 590.

OSCE, Working Group B, Brigadier General Dr Heinz Vetschera, Speaking notes, (٤) «Comprehensive Security: The Future Role of Arms Control». First Annual Security Review Conference.

معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا والالتزامات المتّصلة بها

حدّدت معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا سقوفاً متساوية في منطقة تطبيقها الممتدّة من الأطلسيّ إلى جبال الأوروال على الفئات الرئيسة للأسلحة التقليديّة الثقيلة وأسلحة مجموعات الدول الأطراف - أعضاء حلف الناتو^(٥) وحلف وارسو.

تشكّل معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا واتفاقيّة التعديل معاً نظام معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا المعدّل. وتهمل اتفاقيّة التعديل مفهوم لثنائية القطبية لميزان القوى وتقدّم نظاماً جديداً للحدّ من الأسلحة يستند إلى السقوف الوطنيّة والإقليمية، موثقة في بروتوكولات الاتفاقية بمثابة حدود ملزمة وتفتح معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا أمام الدول الأوروبية غير الأطراف في ما بعد. ولم يسر مفعول الاتفاقية بسبب رفض أعضاء حلف الناتو ودول أخرى المصادقة عليها أمام عدم امتثال روسيا للقرارات والالتزامات ذات الصلة بالقوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا التي قطعها في قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ في إسطنبول سنة ١٩٩٩ (سحب القوّات المسلّحة الروسية من القواعد العسكريّة الموجودة في جورجيا والقوّات الروسيّة والذخائر من منطقة ترانس دنيستر في مولدوفا، وهي المعروفة «بالالتزامات إسطنبول»^(٦)).

ولذلك لا تزال معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا والوثائق المرافقة ملزمة لكل الأطراف. والمجموعة الاستشاريّة المشتركة هي الهيئة التي أنشأها الأطراف لمراقبة التنفيذ، وحل المشاكل الناشئة عن التنفيذ، والنظر في تدابير تعزيز بقاء وفعالية نظام معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا.

وبحلول ١ كانون الثاني/يناير تمّ التخلّص من أكثر من ٦٣٥٠٠ قطعة ذخيرة وعتاد تقليديّة داخل أو خارج المنطقة الممتدّة من الأطلسيّ إلى الأورال أو تحويلها إلى الاستخدام المدنيّ من قبل الأطراف، حيث قلّل العديد من الأطراف معدّاتهم المقتناة إلى أدنى من المستويات المطلوبة^(٧). ويقدم الجدول رقم ١٧-١ بيانات عن سقوف القوّات المسلّحة التقليديّة ومقتنياتها في منطقة تطبيق المعاهدة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

(٥) للحصول على لائحة للدول الأعضاء في حلف الناتو، انظر معجم المصطلحات من هذا الكتاب.

(٦) OSCE, Final Act of the Conference of the States Parties to the Treaty on Conventional Armed Forces in Europe, Istanbul, 17 November, 1999.

SIPRI Yearbook 2000: Armaments, Disarmament and International Security, في: SIPRI Yearbook 2000: Armaments, Disarmament and International Security.

D. Crawford, *Conventional Armed Forces in Europe (CFE): A Review and Update of Key Treaty Elements* (Washington, DC: Arms Control Bureau, US Department of State, 2004).

عمل المعاهدة ومشاكل الامتثال

في سنة ٢٠٠٣ أعلنت روسيا أنها وفّت بالتزاماتها بموجب التعهّد السياسيّ الذي قطعه الاتحاد السوفياتي في المجموعة الاستشاريّة المشتركة، في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩١، بتدمير أو تحويل ١٤٥٠٠ بنداً من المعدّات المحددة بالمعاهدة شرقيّ الأورال بحلول سنة ١٩٩٥ (٦٠٠٠ دبابة و ١٥٠٠٠ مركبة قتال مدرّعة و ٧٠٠٠٠ قطعة مدفعية). وفي سنة ١٩٩٦ مدّد مؤتمر المراجعة الأول لمعاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا الموعد النهائيّ لروسيا، مع تعاون محتمل من قبل كازاخستان وأزبكستان، حتى أواخر سنة ٢٠٠٠. فظنّاً للمصاعب الاقتصادية المزعومة، سمح لروسيا باستبدال مركبات القتال المدرّعة بعدد من الدبابات المقرّر تدميرها وأنّ تعالج لاحقاً القصور في ما يتعلّق بالدبابات^(٨). وبحلول سنة ٢٠٠٠، كانت روسيا قد امتثلت للالتزاماتها، لكنّها لم تعلن إلا في منتصف سنة ٢٠٠٣، إلى جانب كازاخستان، أنّها أكملت تدمير ٦٠٠٠ دبابة^(٩). وقد جرى الترحيب بالبيان الروسيّ والمصادقة عليه من قبل دول حلف الناتو.

ومن بين الدول الثلاثين الموقّعة، صادقت على اتفريقيّة التعديل بيلاروسيا وكازاخستان فقط وأودعت وثائق التصديق مع الدولة المستودع، هولندا (بيلاروسيا في سنة ٢٠٠٠ وكازاخستان في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣). وصادقت أوكرانيا على الاتفريقيّة لكنّها لم تودع وثائق المصادقة عليها. وعلى الرغم من أن روسيا أعلنت في أواخر سنة ٢٠٠٢ أنّ عملية المصادقة فيها بلغت مرحلة متقدّمة، فإنّها لم تتمّها في سنة ٢٠٠٣، ويفترض أنّها تنتظر مبادرة دول حلف الناتو إلى العمل^(١٠). وتعهّدت روسيا ودول حلف الناتو على السواء في منتصف سنة ٢٠٠٣ «بالعمل بشكل تعاونيّ» من أجل المصادقة عليها^(١١).

(٨) أعيد نشر نصّ بيان ممثّل روسيا في مؤتمر المراجعة سنة ١٩٩٦ (الملحق هـ) في: *SIPRI Yearbook 1997: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1997), pp.515-517.

(٩) أعلن الوفد الروسيّ تدمير ما مجموعه ٦٠٦٤ دبابة، وتخلّصت كازاخستان من ٢٣٠ دبابة و ٧٠٨ مركبة قتال مدرّعة. انظر: Statement by the delegation of the Russian Federation to the Joint Consultative Group, Joint Consultative Group document JCG.JOUR/498, Annex 1, 3 June 2003.

(١٠) أشار رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الدوما، قسطنطين كوزاتشيف، إلى أنّ ربط التقدّم في التزامات إسطنبول بالمصادقة الروسية على المعاهدة عرض التصديق المبكر من قبل النواب للخطر: ITAR-TASS (Moscow), 22 January 2004 in «Russian MP Predicts Rough Ride for Conventional Forces Treaty in State Duma.» Foreign Broadcast Information Service, Daily Report–Central Eurasia (FBIS-SOV), FBIS-SOV-20040122, 22 January 2004.

(١١) Statement, Meeting of the NATO-Russia Council at the level of Ministers of Foreign Affairs, Madrid, Spain, 4 June 2003, < <http://www.nato.int/docu/comm/2003/06-madrid/0306-madrid.htm> > .

أدت السياسة المتصلبة من قبل روسيا حيال جورجيا ومولدوفا إلى رد فعل غربي قوي في نهاية سنة ٢٠٠٣^(١٢). وفي اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في ماستريخت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، انتقدت دول حلف الناتو السلوك الروسي. وجددت التزامها بسرمان مفعول معاهدة القوات المسلحة التقليدية المعدلة المبكر لكنها كررت أنّ الوفاء بسرعة بالتزامات إسطنبول يتيح لدول حلف الناتو والأطراف الأخرى التقدم في عملية المصادقة^(١٣).

ولا تزال روسيا تواجه مشكلة مواصلة مسار سياستها الخارجية المؤيد للغرب والمحافظة على نفوذها السياسي في محيطها الجنوبي، رغم أنّ الجهود الأخيرة تفاقم خلافها المستمر مع الأطراف الأخرى في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وتتابع روسيا زعمها بأنّ المصادقة على اتفاقية التعديل والتزامات إسطنبول غير مرتبطتين مباشرة. وتعتبر روسيا أنّها أوفت بالتزاماتها بالمعاهدة وأنّ تنفيذ التزاماتها السياسية تأخر بسبب الأوضاع المعقدة في جورجيا ومولدوفا. وأفيد عن أنّ ألمانيا وبلجيكا أبدتا دعمهما لمزيد من المرونة في ما يتعلق بشروط حلف الناتو للمصادقة على الاتفاقية، لكن حلف الناتو ككل لم يكن متعاطفاً مع هذه النظرة. وفي نهاية سنة ٢٠٠٣ رفضت روسيا ثانية مساعي الربط بين المسألتين. وحذرت روسيا من أنّها تدفع مكرهة إلى سلوك «طرق بديلة» للمحافظة على مستويات كافية من الأمن وتطور قدراتها الدفاعية^(١٤). وكان من بين هذه الخيارات اقتراح قدّمه وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف في مؤتمر ميونيخ بشأن السياسة الأمنية في شباط/ فبراير ٢٠٠٤، بالبدا في محادثات بشأن «نظام جديد محتمل» للحد من الأسلحة وإجراءات بناء الثقة والأمن في مجلس حلف الناتو وروسيا^(١٥).

(١٢) انظر أيضاً الفصل ١، القسمين ٧ و٤ من هذا الكتاب.

(١٣) Statement by the Delegation of Portugal, OSCE Ministerial Council, Maastricht 2003, OSCE document MC(11).JOUR/2, Annex 6, 2 December 2003,

وقد أعيد نشره في الاجتماع الحادي عشر للمجلس الوزاري، ص ١٠١، متوفر أيضاً على الإنترنت على العنوان:

Statement by the delegation of the Russian Federation, OSCE Ministerial Meeting, (١٤) Maastricht 2003, OSCE document MC(11).JOUR/2, Annex 11, 2 December 2003

أعيد نشره في اجتماع المجلس الوزاري الحادي عشر، ص ١٠٨، متوفر على الإنترنت على العنوان: < <http://www.osce.org/docs/english/mincone.htm> > .

(١٥) S. B. Ivanov, «International Security in the Context of the Russia-NATO Relationship», Munich Conference on Security Policy, 7 February 2004, < http://securityconference.de/onferenzen/rede.php?menu_2004=&menu_konferenzen=&sprache=en&id=126& > .

غير أنّ وزير الخارجية الروسي الجديد تنصل من هذا البيان بعد مضيّ شهرين وصرّح «أننا لا نتصور بديلاً لسرمان مفعول معاهدة القوات المسلحة المعدلة». انظر: < <http://www.in.mid.ru/ns-dvbr.nsf/6786f16f9aa1fc72432569ea0036120e/432569d800226387c3256e6d002ea2f4?OpenDocument> > .

سحب الأسلحة الروسية المحدودة بموجب المعاهدة من جورجيا

تعهدت روسيا في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في إسطنبول بأن تخفض مستوى أسلحتها البرية الثقيلة المنشورة على الأراضي الجورجية بما يعادل حجم الانتشار المؤقت للواء. وكان مقرراً إزالة الأسلحة الروسية المحدودة بموجب المعاهدة الموجودة في فازياني وغوداوتا (أبخازيا)، وأن تغلق هاتان القاعدتان فضلاً عن مرافق الإصلاح في تبليسي بحلول ١ تموز/يوليو ٢٠٠١. ووافقت جورجيا على احتفاظ روسيا بشكل مؤقت بأسلحة محدودة بموجب المعاهدة في قاعدتي باتومي وأخالكالاي^(١٦).

وقد تعقدت عملية الانسحاب بالوضع الداخلي المتقلب في جورجيا وعلى طول حدودها. وقد سلمت روسيا السيطرة على قاعدتها في فازياني إلى جورجيا في أواسط سنة ٢٠٠١، لكنها احتفظت من حيث الجوهر بالقاعدة العسكرية في غوداتا، وحولتها اسمياً إلى «قوة حفظ السلام» في اتحاد الدول المستقلة. ولم تتم الموافقة على شروط الانسحاب الروسي من قاعدتي بوتامي وأخالكالاي. وتصّر جورجيا على مدة ثلاث سنوات مهلة للانسحاب، في حين اقترحت روسيا جدولاً أطول بكثير للانسحاب. وفي سنة ٢٠٠٣ أدى التوتر بين روسيا وجورجيا إلى اتهامات متبادلة في ما يتعلق بالامتثال لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. فرعمت جورجيا أنّ روسيا نقلت أسلحة ثقيلة إلى جنوب أوسيتيا، وبالتالي خرقت المعاهدة^(١٧). وادّعى المسؤولون الروس بدورهم أنّ اتفاقية الدفاع المشترك بين جورجيا والولايات المتحدة الموقعة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تشكل خرقاً للمعاهدة^(١٨).

في نهاية سنة ٢٠٠٣، بدأ انسحاب القوات الروسية أكثر بعداً من ذي قبل. فتغيّر السلطة في جورجيا (استقالة الرئيس إدوارد شيفارنادزه) لم يؤثر بشكل ملحوظ في قضية انسحاب القوات الروسية. فقد أدى تقدّم روسيا بمطالب (مثل التعويض المالي عن إغلاق

SIPRI Yearbook 2000: Armaments, Disarmament and International Security, pp. 645-646. (١٦)

الانتشار الأساسي المؤقت هو ١٥٣ دبابة و٢٤١ مركبة قتال مدرّعة و١٤٠ قطعة مدفعية. وأفيد عن وجود ٨٢ دبابة ونحو ٥٠٠٠ عسكري روسي في أخالكالاي وباتومي. انظر: *Nezavisimaya Gazeta* (15 January 2004), p. 5.

V. Socor, «Maastricht must not be Another Porto-nor a Mini-Yalta.» *IASPS Policy Briefings: Geostrategic Perspectives on Eurasia*; no. 35 (Washington, DC: Institute for Advanced Strategic and Political Studies, 2003).

ITAR-TASS (Moscow), 4 Feb. 2003, in «Russia's Kormiltsev Refutes Georgia Accusations (١٨) over CFE Treaty.» FBIS-SOV-2003-0204, 4 February 2003, and ITAR-TASS (Moscow), 10 April 2003, in «Senior Russian Official Says Georgian-US Military Agreement Violates CFE Treaty.» FBIS-SOV-2003-0410, 10 April 2003. < <http://www.geplac.org/publicat/law/glr03n1eng/Chachava%20Eng.pdf> > .

القواعد^(١٩) و ضمانات بأن لا تقيم بلدان ثالثة وجوداً عسكرياً في جورجيا، (إلخ) وتعليق جولات المحادثات المتتالية بذرائع مختلفة، إلى تأخير حل المشكلة بصورة فعلية. ومن تكتيكات التأخير الأخرى التي استخدمتها روسيا إصرارها على أن توقع جورجيا كدولة متكاملة (تضم مناطق الانفصاليين الجورجيين في أبخازيا وجنوب أوسيتيا وأدزايا) معاهدة بشأن سحب القوات الروسية. وتدعي روسيا أن ذلك ضروري لضمان سلامة القوات الروسية أثناء الانسحاب^(٢٠). ويإيراد هذه العقبات، تدعي روسيا أنها بحاجة إلى ١١ سنة إضافية لسحب قواتها، رغم أنه يمكن أن تقصر هذه المدة إذا ما أوفت جورجيا المطالب المالية لروسيا. وتواصل جورجيا إصرارها على أن جدول الانسحاب الروسي في ثلاث سنوات ملائم أكثر^(٢١).

وفي اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في ماستريخت، رفضت روسيا الموافقة على نص إعلان سياسي وبيان إقليمي عن جورجيا، وكان «يذكر» روسيا، من جملة ما يذكرها به، بالتزاماتها في إسطنبول في ما يتعلق بسحب القوات وإبرام اتفاقية مبكرة بشأن مدة بقاء القوات العسكرية والمرافق الروسية الأخرى في الأراضي الجورجية وأنظمة عملها^(٢٢).

مسألة القوات المسلحة والذخائر الروسية في مولدوفا

بموجب دستور سنة ١٩٩٤، أصبحت مولدوفا بلداً محايداً بشكل دائم ولا يمكن أن يستضيف قوات أجنبية على أراضيها. وتعهّدت روسيا في قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إسطنبول بسحب أسلحتها وذخائرها المحدودة بموجب المعاهدة من مولدوفا أو تدميرها في نهاية سنة ٢٠٠١، وسحب قواتها بحلول نهاية سنة ٢٠٠٢^(٢٣). وقد سُحبت

(١٩) طلبت روسيا ٥٠٠ مليون دولار كتعويض عن سحب قواتها في السنوات الإحدى عشرة القادمة. وادعت أن هذا المبلغ لازم لإقامة مرافق جديدة وتوفير الإسكان للقوات المسلحة في روسيا. وحذرت من خطورة الوضع الشبيه بالفوضى الذي أعقب انسحاب القوات الروسية من ألمانيا وأوروبا الشرقية في أوائل التسعينيات. *Izvestiya* (Moscow), 13 January 2004.

لكن تجدر الإشارة إلى عدم جواز المقارنة بين سحب القوات في أعقاب الحرب الباردة والانسحاب من جورجيا من حيث الحجم واللوجستيات.

(٢٠) وللسبب نفسه تريد روسيا من جورجيا حل نزاعاتها الداخلية قبل أن تسحب قواتها من الكيانات الانفصالية. والمشكلة أن هذه الكيانات تعتمد على روسيا ومساعدتها.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) انظر: Statement by the Delegation of Georgia, OSCE Ministerial Council, Maastricht : 2003, OSCE document MC(11)JOUR/2, Annex 9, 2 December 2003.

للاطلاع على تأثير النتيجة العامة لاجتماع ماستريخت، انظر الفصل ١، القسم ٧ من هذا الكتاب.

(٢٣) OSCE, Final Act of the Conference of the States Parties to the Treaty on Conventional

= Armed Forces in Europe, para.19.

القوات المسلحة الروسية التقليدية في الوقت المحدد^(٢٤). أثر عدم التوصل إلى تسوية سياسية لمشكلة لإقليم ترانس دنيستر في سنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ على سحب القوات الروسية والتخلص من الذخائر والمعدات التي لا تنظمها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا^(٢٥). وتعهدت روسيا بإكمال سحب قواتها بنهاية سنة ٢٠٠٣ «شريطة توفر الشروط اللازمة»^(٢٦). وفي آب/أغسطس سحبت القوات المسلحة المولدوفية والترانس دنيستريّة ٣٧ مركبة قتال مدرّعة من المنطقة الأمنية (المنطقة الفاصلة بين طرفي النزاع). لكن كان لا يزال يجب إزالة ٣٦ مركبة قتال مدرّعة روسية من الأراضي المولدوفية^(٢٧).

وكما في حالة جورجيا، لم تنجح مولدوفا في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في ماستريخت في مطالبتها بصدر بيان إقليمي بشأن الوضع، بما في ذلك الانسحاب غير المشروط للقوات الروسية^(٢٨).

في بداية سنة ٢٠٠٣ بقي ما يقدر بنحو ٤٢٠٠٠ طنّ من الذخائر الروسية في ترانس دنيستر^(٢٩). ولا يمكن سحب قسم كبير من هذه الذخائر ويجب تفكيكها في مكانها. وقد عرقلت السلطات في ترانس دنيستر سحب المعدات الروسية حتى آذار/مارس، عندما

= كما أنّ الذخائر المخزونة في منطقة ترانس دنيستر تشكل خطراً مميّتاً على هذا الإقليم غير المستقرّ.
Z. Lachowski, «Conventional Arms Control», in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp.717-18.
(٢٥) في سنة ٢٠٠٣ اقترحت عدّة خطط وترتيبات وبحث في مسعى لحل النزاع. وتواصل بحث خطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للفدرالية بين طرفين. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٣ اقترحت المنظمة أن يرسل الاتحاد الأوروبي مفرزة لحفظ السلام في الإقليم. وعارضت روسيا هذا الاقتراح بقوة، معلنة أنّ قواتها لحفظ السلام كافية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اقترحت روسيا خطة «فدرلة» أخرى.
OSCE, Ministerial Council, Porto, 2002, Statements by the Ministerial Council, annex3 (3), (٢٦)
OSCE document MC(10)JOUR/2, 7December 2002, < <http://www.osce.org/docs/english/mincone.htm> > .

وفي هذا السياق شدّد الوفد المولدوفيّ على أنّ مفهوم «الشروط الضرورية» لا يشير إلا إلى الترتيبات التقنية، وليس إلى الظروف السياسية.

OSCE, Mission to Moldova, «Peacekeepers Begin Withdrawal of Armoured Vehicles in Moldova», Press Release, 14 August 2003, < <http://www.osce.org/news/generate.pf.php3?newsid=3473> > , and W. Boese, «Russian Withdrawal from Moldova, Georgia Lags», *Arms Control Today*, December 2003, p. 43.

Statement by the Delegation of Moldova, OSCE Ministerial Council, Maastricht 2003, (٢٨)
OSCE document MC(11).JOUR/2, Annex 10, 2 December 2003,

أعيد نشره في اجتماع المجلس الوزاريّ الحادي عشر، ص ١٠٧، متوفّر على الإنترنت على العنوان:
< <http://www.osce.org/docs/english/mincone.htm> > .

Infotag (Chisinau), 10 Decemoer 2003, in «Moldova: Another Russian Arms Consignment Leaves Dniester Region», FBIS-SOV-2003-1210, 11 December 2003.

مارس الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضغوطاً على ترانس دنيستر للتعاون^(٣٠). وقد أدى ذلك، إلى جانب اتفاق مع روسيا تتعهد بموجبه بشطب ١٠٠ مليون دولار من الدين المتوجّب على ترانس دنيستر مقابل الغاز الذي زوّدته به روسيا، إلى إقناع البرلمان الترانس دنيستريّ بالتعاون والسماح ببدء الانسحاب. وفي ٢١ آذار/ مارس، غادر قطار محمّل بالمعدّات إلى روسيا، وتواصل سحب المعدّات بمعدّل ثابت يبلغ حمولة قطارين في الأسبوع. وقد راقبت أعمال السحب هذه بعثة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ في مولدوفا وأعمال التفتيش التي تقوم بها الدول المختلفة بموجب معاهدة القوّات المسلّحة التقليدية في أوروبا^(٣١). ورفعت الانسحابات المتواصلة الآمال بأن تكتمل في نهاية سنة ٢٠٠٣.

لكن في حزيران/ يونيو، أعاققت السلطات الترانس دنيستريّة ثانية الانسحابات بذريعة أنّ روسيا لم تشطب دين الغاز بعد. واستؤنفت الانسحابات في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر، في أعقاب قرار روسيّ بشطب الدين. وبسبب هذه التأخيرات، يجب تحديد موعد نهائيّ جديد لإكمال الانسحابات. وفي أواسط شباط/ فبراير ٢٠٠٤، كان لا يزال ما يقدر بنحو ٢١٨٦٨ طناً متبقياً في الأراضي الترانس دنيستريّة^(٣٢). واقترحت روسيا تمديداً كبيراً للوقت.

والأهمّ من ذلك أنّ نحو ١٢٠٠ عسكريّ روسيّ، مستقبلهم غير واضح، لا يزالون متمرّكين في منطقة ترانس دنيستر^(٣٣). وأعلنت وزارة الخارجية الروسية بشكل متكرّر بأنّ القوّات ستبقى بعد سحب الذخائر من أجل «ضمان السلام والاستقرار»^(٣٤). وفي نهاية سنة

(٣٠) رفض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة السماح لسبعة عشر زعيماً ترانس دنيسترياً بدخول أراضيها.

ITAR-TASS (Moscow), 18 March 2003, in «Hungarian Experts Checking Russia Moving (٣١) Arms from Dniester Region,» FBIS-SOV-2003-0318, 19 March 2003, and ITAR-TASS (Moscow), 2 April, 2003, in «Russian Defence Ministry Says US Monitoring Withdrawal of Russia Arms from Transnistria,» FBIS-SOV-2003-0402, 3 April 2003.

OSCE Mission to Moldova, Activity Report 1-31 Jan. 2004, SEC.FR/62/04, 13 February (٣٢) 2004.

وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر، زُعم أنّ روسيا سحبت كل أنظمة الدفاع الجويّ المحمول على الكتف. انظر: «Russia Withdraws Anti-aircraft Systems from Dniester Region,» FBIS-SOV-2003-1227, 29 December 2003.

غير أنّ بعثة منظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ في مولدوفا تواصل السعي للحصول على تأكيدات بعدم بقاء أنظمة دفاع جويّ محمولة على الكتف في ترانس دنيستر.

Atlantic News (6 December 2003), p. 3.

(٣٣)

عدد القوّات الروسية غير معروف بشكل موثوق لأنّ القوّات المسلّحة الترانس دنيستريّة روسيّة في كل شيء سوى الاسم.

Interfax (Moscow), 2 January 2003, in «Russian Troops to Remain in Trans-Dniester after (٣٤) Military Property Removed,» FBIS-SOV-2003-0102, 3 January 2003.

٢٠٠٣، كانت احتمالات انسحاب القوّات الروسيّة في موعدها غير مؤكّدة. ورغم تحقّق بعض التقدّم، يوحي عدد من العوامل بأنّ مدّة الانسحاب يمكن أن تطول: إخفاق خطّة السلام الروسيّة في تحقيق تسوية بين مولدوفا وترانس دنيستر و عدم اليقين بشأن دور القوّات الروسيّة في الإقليم، والدور الطموح لروسيا في الجهود لحل المشكلة، وعدم وجود اتفاق على موعد نهائيّ جديد للانسحابات^(٣٥).

القيود على نشر الأسلحة التقليدية في وسط أوروبا

إنّ المصادقة على معاهدة القوّات المسلّحة التقليدية في أوروبا مهمة جدّاً بالنسبة إلى روسيا بسبب وجود الدول الأعضاء الجديد للأطراف في حلف الناتو على حدودها. وهي ترى أنّ المعاهدة بدون اتفاقية التعديل تكون أقلّ قدرة على الحفاظ على الاستقرار والتوازن بين المصالح الأمنيّة للفرقاء. وقد تلقت روسيا الضمانات العامّة بأنّ يمارس حلف الناتو قيوداً في نشر القوّات التقليدية في أراضي الأعضاء الجدد^(٣٦). وتدعي روسيا أنّها تفي بالتزاماتها في ما يتعلّق بالمعدّات المحدودة بموجب المعاهدة في إقليميّ كالينغراد وبسكوف وفي مقاطعة لينينغراد العسكريّة التي تقع على حدود حلف الناتو^(٣٧).

إذا لم تصدّق اتفاقية التعديل قبل قمة حزيران/يونيو ٢٠٠٤ في إسطنبول، فإنّ روسيا ستطلب عندئذٍ التزامات واضحة ومفصلة تتخذها الدول الأعضاء في حلف الناتو التي ليست أطرافاً في معاهدة القوّات المسلّحة التقليدية في أوروبا قبل انضمامها إلى نظام المعاهدة

(٣٥) اقترحت الخطّة الروسيّة في تشرين الثاني/نوفمبر، التي وافقت عليها مولدوفا بشكل مبدئيّ، على تحويل مولدوفا إلى فدرالية منزوعة السلاح. لكن إدخال أحكام مثل الوضع الخاصّ لكيان ترانس دنيستر واعتبار الروسيّة اللغة الرسميّة الثانية للدولة والسماح للقوّات الروسيّة بالبقاء في مولدوفا كقوّات «حفظ سلام»، أطلقت شرارة احتجاجات كبيرة في مولدوفا وسواها. فقد اعتبرت الخطّة محاولة من قبل روسيا لكسب مزيد من التأثير في مولدوفا. وقد أجبرت الاحتجاجات الداخليّة والضغط الممارس من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة الحكومة المولدوفيّة على إعادة النظر في قرارها بشأن الخطّة. وأدى الرفض المولدوفي إلى فشل الخطّة.

(٣٦) انظر: Z. Lachowski, «Conventional Arms Control in Europe.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 697-701.

ومن المثير للاهتمام أنّ استطلاعاً للرأي أجرتّه *Ekho Mooskvy* في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ أفاد أنّ ٥٧ بالمئة من المستجيبين الـ ٢١٨٥ قالوا إنّهم غير مهتمّين بشأن النشر المحتمل لقوّات حلف الناتو في دول البلطيق. انظر: «Russia Seeks Guarantees from NATO on Baltic States.» Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL), vol.7, no.103 (3 June 2003) RFE/RL Newline, < <http://www.rferl.org/newsline/2003/06/030603.asp>>.

(٣٧) وفقاً لوزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف، خفّضت روسيا معدّاتها المقتناة في كل هذه الأقاليم بنحو ٧٠٠ بند. انظر الهامش ١٥.

المعدّل (٣٨). وفي ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٣، اقترحت روسيا أن تتبني الدول الأطراف في المعاهدة التزاماً سياسياً للحدّ من مستوى انتشار العتاد في المنطقة الممتدّة من الأطلسي إلى الأورال في الفترة الفاصلة قبل سريان مفعول اتفاقية التعديل. وقد اقترح أن تقوم دول أخرى أيضاً، بما فيها دول البلطيق، بمثل هذا الالتزام (٣٩).

ولم يقلل المخاوف الروسيّة البيان الصادر عن وزير الدفاع الليتواني ليناس لينكيفيشوس في حزيران/ يونيو بأنّ حلف الناتو سقيم قواعد عسكريّة في ليتوانيا أو في دول البلطيق الأخرى. وكان الاقتراح مخالفاً للالتزامات السياسيّة لحلف الناتو ورفضه رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكيّة الجنرال ريتشارد مايرز بهدوء (٤٠). وبدأت الولايات المتحدة مشاورات مع أعضاء حلف الناتو في ٨ كانون الأول/ ديسمبر في ما يتعلّق بإعادة تنظيم القوّات الأمريكيّة في الخارج، بما في ذلك نشرها في قواعد جديدة في أراضي الدول الأعضاء الجديدة في حلف الناتو. وفي هذا السياق، أصرّ وزير الخارجية الروسيّ إيغور إيغانوف على أن تحترم خطط الانتشار الأمريكيّة حدود معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا (٤١). وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٤ ألحّ وزير الدفاع الروسيّ إلى وجوب السماح للجيش الروسيّ باستخدام الوسائل التقينيّة المناسبة لمراقبة مرافق حلف الناتو في المستقبل في بولندا ودول البلطيق بشكل دائم من أجل التثبّت من أنّها لا تشكّل تهديداً لروسيا (٤٢).

«Russia Seeks Guarantees from NATO on Baltic States», Baltic States Report, vol.4, no.19 (٣٨) (June 2003).

انظر أيضاً مقابلة نائب وزير الخارجية الروسي س. كيسليانك مع *Vremya Novosti*، ٢ أيلول/ سبتمبر على موقع وزارة الخارجية الروسيّة على الإنترنت على العنوان: < http://www.ln.mid.ru/brp_4.nsf/spsvy > (٣٩) انظر المعلومات عن معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا على موقع وزارة الخارجية الروسيّة على الإنترنت في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، على العنوان: < <http://www.ln.mid.ru/nsdvbr.nsf/6786f16f9aa1fc72432569ea0036120e/b40a689056a8695dc3256e29002a36f7?OpenDocument> >. وقد حدّر وزير الدفاع الروسيّ سيرغي إيغانوف من أنّ النظام سيكون بخلاف ذلك «غير كامل وغير فعال وبعيداً عن الوقائع». انظر الهامشين رقمي ٩ و ١٥.

Interfax (Moscow), 25 June 2003, in «Russia assails Lithuania's statement on locating (٤٠) NATO bases in Baltic countries», FBIS-SOV-2003-0625, 25 June 2003.

وكان المدافع وراء هذا الاقتراح المخاوف المألوفة (ألا تصبح أعضاء من المرتبة الثانية) وأسباباً سياسيّة. وأعلنت إستونيا أنّها لا تملك مثل هذه الخطط. انظر: «Estonia not Planning to Host NATO Bases», Radio: Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL), vol.7, no.117 (June 2003) RFE/RL Newline, < <http://www.rferl.org/newline/2003/06/3-CEE/cee-230603.asp> >.

Atlantic News (10 December 2003), p. 5.

(٤١)

(٤٢) انظر: Ivanov, «International Security in the Context of the Russia-NATO Relationship» وبصرف النظر عن «الثقب الأسود» في نقطة اتصال دول البلطيق وروسيا (أي أنّ دول البلطيق التي أصبحت أعضاء في حلف الناتو لا تشملها معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا)، فإنّ أكثر ما يحشاه العسكريون الروس هو تعميم لاتوازن القوى: ميزة حلف الناتو على روسيا في وسط أوروبا والقوّات البريّة الفائضة في =

III الحدّ من الأسلحة وبناء الثقة في البلقان

إنّ الحدّ الإقليمي من الأسلحة مصمّم ليلعب دوراً كبيراً يثبت الاستقرار في بناء الأمن في البلقان بعد الصراع^(٤٣). وبموجب شروط الملحق رقم ١ - (ب)، الاتفاقية الخاصة بالاستقرار الإقليمي، لاتفاقية الإطار العامة للسلام في البوسنة والهرسك سنة ١٩٩٥ (اتفاقية دايتون)، تمّ التوصل إلى اتفاقيات بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن في البوسنة والهرسك (المادة II)؛ والحدّ من الأسلحة في الدول والكيانات التي نشأت من يوغسلافيا السابقة (المادة IV)؛ وإقامة «توازن إقليمي في يوغسلافيا السابقة وحولها» (المادة V). والسمة المميّزة لهذه الاتفاقيات هي مراقبة الالتزام ومساعدته من قبل المجتمع الدولي. وقد بني الأمن العسكري للإقليم على توازن القوى بين الدول والكيانات.

تجمل الاتفاقية بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن في البوسنة والهرسك لسنة ١٩٩٦ مجموعة من الإجراءات لتعزيز الثقة المتبادلة وخفض خطر النزاع في البلاد. وأطراف هذه الاتفاقية هي البوسنة والهرسك وكيانها، الاتحاد البوسني الكرواتي للبوسنة والهرسك، وجمهورية سربسكا. وتحدّد عدّة عوامل محلية مستوى الأمن العسكري. توجد رسمياً قوتان مسلّحتان، لكنّ ثمة ثلاث قوى مسلّحة في الواقع لأنّ مكوّني اتحاد البوسنة والهرسك (الكرواتي والمسلم) لم يتمّ دمجهما. وهناك أيضاً عملية متواصلة لخفض الميزانيات العسكرية المفرطة الارتفاع^(٤٤).

بعد سجلّ «غير معيب تقريباً» للتنفيذ في سنة ٢٠٠٢، اعتُبرت سنة ٢٠٠٣ «اثنى عشر شهراً من التعاون والشفافية وحسن النية الكاملة»^(٤٥). وكان الحدث الأهمّ تبني قانون الدفاع

= منطقة الحاصرة، لا يجرّد أنّ بلغاريا ورومانيا أصبحتا عضوين في حلف الناتو. انظر: «Yuriy Baluyevskiy: Rasshireniye NATO naneset smertelnyy udar po Dogovoru ob obychnykh vooruzhenykh silakh v Evrope» [Yuriy Baluyevskiy: NATO Enlargement will Deal a Fatal Blow to the CFE Treaty], Interview given to *Izvestiya*, 2/3/2004.

وفي ٢٩ آذار/مارس، اليوم الذي انضمت فيه الدول الأعضاء الجديدة إلى الناتو بشكل رسمي، تمركزت أربع مقاتلات بلجيكية في ليتوانيا لحفر المجال الجوي لدول البلطيق، وتمركز ١٠٠ عسكري من قوات الناتو في الموقع نفسه لدعم الطائرات. وقد اعترضت روسيا إلى حدّ ما، لكن ردّ فعلها لم يكن قوياً كما كان يخشى.

(٤٣) أعيد نشر الاتفاقية بشأن الاستقرار الإقليمي في: *SIPRI Yearbook 1996: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1996), pp.241-243.

(٤٤) انظر الفصل ٨ من هذا الكتاب.

(٤٥) OSCE, Annual Report on the Implementation of the Agreement on Confidence- and Security Building Measures in Bosnia and Herzegovina (Article II, Annex 1-B) and the Agreement on Sub-Regional Arms Control (Article IV, Annex 1-B, Dayton Peace Accords), 1 January-1 December. 2003. Major-General Claudio Zappulla (Italian Air Force), Personal Representative of the OSCE Chairman-in-Office, OSCE document CIO.GAL/106/03, 28 November 2003.

المركزي الذي يوحد قيادة الجيوش الإثنية المنفصلة للبلاد، في ١ كانون الأول/ديسمبر، وهو القانون الذي يمكن البوسنة والهرسك من بدء عملية الانضمام إلى الشراكة من أجل السلام التي يقوم بها حلف الناتو.

رغم التغييرات الواسعة التي تطرأ بفضل الإصلاح الدفاعي، فإن تبادل المعلومات العسكرية السنوية كان دقيقاً، وعمل نظام التفتيش وفقاً لأحكام الاتفاقية. وشاركت الأطراف بنشاط في التدابير الطوعية، كما في السنوات السابقة. وتمّ التشديد على وجه الخصوص على الحلقات الدراسية للضباط العسكريين بشأن ميثاق الأخلاق الخاص بالجوانب السياسية العسكرية للأمن وتمارين الإنقاذ أثناء الكوارث والجوانب الاقتصادية للأمن. وقد قرّر مؤتمر المراجعة الرابع، المنعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٣، الإبقاء على الممثل الشخصي للرئيس بمثابة رئيس للجنة الاستشارية المشتركة.

وتمّ الاتفاق أيضاً على نقل مزيد من المسؤولية عن الإشراف على المادة II من الاتفاقية من مكتب الممثل الشخصي إلى دائرة التعاون الأمني التابعة لبعثة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في البوسنة والهرسك. واتخذت قرارات لاستطلاع تبادل المعلومات بشأن أنظمة الدفاع الجوي وتحديد مزيد من شروط «الأنشطة العسكرية غير العادية» والحوادث الخطيرة ذات الطبيعة العسكرية». وسيقيم مؤتمر المراجعة الخامس التالي تأثير الإصلاح الدفاعي على تنفيذ الاتفاقية بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن في البوسنة والهرسك (في ما يتعلق بملاءمة وقف أحكامها على سبيل المثال).

إنّ اتفاقية الحدّ من الأسلحة تحت الإقليمي لسنة ١٩٩٦ (اتفاقية فلورنسا، وتسمى أيضاً اتفاقية المادة IV) - وقعتها البوسنة والهرسك وكيانها، وكرواتيا وجمهورية يوغسلافيا الفدرالية (صربيا ومونتينيغرو الآن) - تبقى الترتيب البنيوي الوحيد (أي الذي يتعامل مع خفض الأسلحة والحدّ منها) للحدّ من الأسلحة الإقليمي الذي يعمل دون المستوى الأوروبي.

كان تنفيذ اتفاقية فلورنسا ناجحاً في سنة ٢٠٠٣^(٤٦). ويواصل التبادل السنوي للمعلومات تحسّنه، وقد أجريت أعمال التفتيش كما هو مقرر. وتمّ أخيراً حل المشكلة القديمة للتفتيش من قبل البوسنة والهرسك. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أجرت البوسنة والهرسك أول تفتيش بقيادة ضابط عسكري من جمهورية سربسكا مع ممثلين إضافيين عن الشعوب الثلاثة المكوّنة للبوسنة والهرسك. وأحرز تقدّم في مشكلة المعدات المعفاة (بموجب المادة III تركت أعداد كبيرة من المعدات المحدودة بموجب المعاهدة خارج نظام التفتيش).

(٤٦) المصدر نفسه.

وتتم إيجاد حل لقضية معدات البحث والتطوير وأحرز تقدّم كبير في فئة الأسلحة التي تمتلكها قوى الأمن الداخلي. ومن المنجزات التي تجدر الإشارة إليها التخفيضات الإضافية للأسلحة في إطار عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة والإجماع على تحديث اتفاقية فلورنسا وحلّ قضية إعلان نقاط الدخول أثناء عمليات التفتيش.

الوثيقة الختامية للمفاوضات بموجب المادة ٧ من اتفاقية الاستقرار الإقليمي تقدّم لائحة بإجراءات بناء الثقة والأمن الطوعية الإضافية بين الدول المشاركة^(٤٧)، ومعظمها مستوحى من الإجراءات الإقليمية لوثيقة فيينا لسنة ١٩٩٩. وهي تشمل المعلومات المتعلقة بالدفاع، والاتصالات العسكرية والتعاون العسكري المتوسّعين، والتعاون العسكري وخفض المخاطر، والأنشطة العسكرية، وزيارات التفتيش والتقييم، وإزالة الألغام وتدمير الألغام المضادة للأفراد، والأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ توصلت لجنة من الدول المشاركة، تراجع تنفيذ هذه الإجراءات، إلى إجماع بشأن إجراءات وطرق العمل، وقد أصبحت نافذة في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وراجع الاجتماع السنوي للدول المشاركة، الذي عقد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الأنشطة، وبعضها ينقذ بموجب ميثاق استقرار جنوب شرق أوروبا لسنة ١٩٩٩^(٤٨). وقد قدّمت الدول المشاركة معلومات عن الأنشطة المزمعة لسنة ٢٠٠٤، بما في ذلك: تكييف أعمال التفتيش الإضافية وزيارات التقييم، والعمل على تبادل المعلومات التي تتجاوز أحكام وثيقة فيينا لسنة ١٩٩٩، وتكثيف إجراءات بناء الثقة والأمن، وتقييم مزيد من التعاون المحتمل والمساعدة فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والخفيفة^(٤٩).

(٤٧) الدول العشرون المشاركة هي جمهوريات يوغسلافيا الخمس السابقة وألبانيا والنمسا وبلغاريا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وإيطاليا وهولندا ورومانيا وروسيا وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

(٤٨) أعيد نشر ميثاق استقرار جنوب شرق أوروبا في: *SIPRI Yearbook 2000: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 214-220.

ويوجد موجز للميثاق والشركاء في معجم المصطلحات من الكتاب.

(٤٩) المعلومات المقدّمة إلى المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنتدى التعاون الأمني بشأن أنشطة لجنة الدول المشاركة، وهي التي أقيمت بموجب الوثيقة الختامية للمفاوضات بموجب المادة ٧ من الملحق ١ - (ب) لاتفاقية الإطار العامة للسلام في البوسنة والهرسك في أعقاب اجتماعها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. انظر: *Delegation of Germany, Chairman of the Art.V Commission, OSCE document: Art V.DEL/5/03, Vienna, 26 November 2003.*

الجدول رقم ١٧-١

السقوف والمعدات المقتناة بموجب معاهدة القنرات المساحة التقليدية في أوروبا والمعاهدة ١- أ ،
ضمن المنطقة الممتدة ما بين المحيط الأطلسي وجبال الأورال ، اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

البلد	دقائق		عربات قتال مدرعة		مدفعية		طائرات		مروحيات		طاقة بشرية CFE-١	
	السقوف	المقتنيات	السقوف	المقتنيات	السقوف	المقتنيات	السقوف	المقتنيات	السقوف	المقتنيات	السقوف	المقتنيات
أرمينيا	٢٢٠	١١٠	٢٢٠	١٤٠	٢٢٩	٢٨٥	١٠٠	٦	٥٠	٨	٦٠٠٠٠	٤٤٨٧٥
أذربيجان	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢١٠	٢٨٥	٢٨٥	١٠٠	٥٤	٥٠	١٥	٧٠٠٠٠	٦٤٩٦٣
بيلاروسيا	١٨٠٠	١٥٧٩	٢٦٠٠	٢٤٨٢	١٠٦٠	١٦١٥	٢٩٤	٢٠٦	٨٠	٣٩	١٠٠٠٠	٦٣٩١١
بلجيكا	٣٢٤	١٤٢	١٠٠٥	٥٨٦	١٩٢	٣٢٠	٢٣٢	١٢٨	٤٦	٤٦	٧٠٠٠٠	٤١٩٥٩
بلغاريا	١٤٧٥	١٤٧٣	٢٠٠٠	١٨٥٦	١١١١	١٧٥٠	٢٣٥	٢١٢	٦٧	٢٤	١٠٤٠٠٠	٤١٦٥٨
كندا	٧٧	٠	٢٦٣	٠	٣٢	٣٢	٩٠	٠	١٣	٠	١٠٦٦٠	٠
ج. تشيكيا	٩٥٧	٣٠٣	١٣٦٧	٧٥٦	٢٩٧	٧٦٧	٢٣٠	١٠٨	٥٠	٣٣	٩٣٣٣٣	٤٨٧٣٤
الدانمرك	٣٥٣	٢٢٥	٣٣٦	٢٧٨	٢٣٣	٥٠٣	١٠٦	٦٨	١٨	١٢	٣٩٠٠٠	١٨٨٦٨
فرنسا	١٣٠٦	١٠٢٠	٣٨٢٠	٣٠٩٢	٧٣٣	١٢٩٢	٨٠٠	٥٤٠	٣٧٤	٢٦٥	٣٢٥٠٠٠	١٨١٠٠٧
جورجيا	٢٢٠	٨٦	٢٢٠	١٠٨	٨٥	٢٨٥	١٠٠	٧	٥٠	٣	٤٠٠٠٠	٢٠٣٠٩
ألمانيا	٤٠٦٩	٢١٧١	٣٢٨١	٢٤٠٦	١٦٤١	٢٤٤٥	٩٠٠	٣٦١	٢٨٠	١٩٩	٣٤٥٠٠٠	٢٥٦٩٣
اليونان	١٧٣٥	١٦٨٣	٢٤٩٨	٢١٤١	١٩٠٩	١٩٢٠	٦٥٠	٥٤٣	٦٥	٢٠	١٥٨٦٢١	١٤٢٩٥٠
هنغاريا (البحر)	٨٣٥	٧٠٤	١٧٠٠	١٤٠٤	٨٤٠	٧٥٠	١٨٠	٧٨	١٠٨	٤٩	١٠٠٠٠٠	٣١٦٠٦

تابع

تابع

١٦٥٤٤٩	٣١٥٠٠٠	١١٦	١٤٢	٤٨٤	٦٥٠	١٤١٢	١٩٥٥	٢٩٣٠	٣٣٣٩	١١٨٩	١٣٤٨	إيطاليا
.	.	.	٢٠	.	١٥	.	١٠٠	.	٢٠٠	.	٥٠	كازاخستان
٦٠٥٩	٢٠٠٠٠	.	٥٠	.	٥٠	١٤٨	٢٥٠	١٩٦	٢١٠	.	٢١٠	مولدوفا
٣٧٩٨١	٨٠٠٠٠	٢٢	٥٠	١٤١	٢٣٠	٣٨٥	٦٠٧	٧٢٤	١٠٤٠	٢٩٨	٧٤٣	هولندا
١٨٥٦٥	٣٢٠٠٠	.	٢٤	٥٧	١٠٠	١١٢	٤٩١	٢٠٩	٢٧٥	١٦٥	١٧٠	النرويج
١٣٦٦٨٨	٢٣٤٠٠٠	١١٠	١٣٠	١٨٠	٤٦٠	١١١٢	١٦١٠	١٣٨٠	٢١٥٠	١٠٣٦	١٧٣٠	بولندا
٣٤٦٢٤	٧٥٠٠٠	.	٢٦	١٠٠	١٦٠	٣٧٧	٤٥٠	٣٤٧	٤٣٠	١٨٧	٣٠٠	البرتغال
١٠٤٨٩٢	٢٣٠٠٠٠	٢١	١٢٠	١٠٥	٤٣٠	١١٧٨	١٤٧٥	١٨٥٦	٢١٠٠	١٢٥٦	١٣٧٥	رومانيا
٥٧٩٨٥٢	١٤٥٠٠٠٠	٤٧٦	٨٥٥	٢٢٤٥	٣٤١٦	٥٨١٠	٦٣١٥	٩٣٦٦	١١٢٨٠	٥٣٠	٦٣٥٠	روسيا
٢٣١٩٧	٤٦٦٦٧	٢٩	٤٠	٦٥	١٠٠	٣٧٣	٣٨٣	٥٢٦	٦٨٣	٢٦٨	٤٧٨	سلوفاكيا
١٢٦٥٠٧	٣٠٠٠٠٠	٢٨	٨٠	١٦١	٣١٠	١٠٠١	١٣٧٠	٩٨٩	٢٠٤٧	٥٣٥	٨٩١	إسبانيا
٣٦٤١٣٦	٥٣٠٠٠٠	٢٨	١٣٠	٣٥٨	٧٥٠	١٥٧٣	٣٥٢٣	٣٠١٥	٣١٢٠	٢٣٥٧	٢٧٩٥	تركيا
٢٦٥٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	١٨٩	٣٣٠	٦٧٦	١٠٩٠	٣٦٤٤	٤٠٤٠	٤٥٩٦	٥٠٥٠	٣٥١٢	٤٠٨٠	أوكراينا
٢٠٠٧٠٢	٢٦٠٠٠٠	٢٧٢	٣٥٦	٥٠٤	٩٠٠	٤١٦	٦٣٦	٢٤٠٣	٣١٧٦	٤٢١	١٠١٥	المملكة المتحدة
١٠٠٣١٥	٢٥٠٠٠٠	١١٥	٣٩٦	٢١٤	٧٨٤	٢٧٢	٢٧٤٢	١٣٠٨	٥١٥٢	٥٦٤	٤٠٠٦	الولايات المتحدة

أ- ليست معدات محدودة بموجب معاهدة في منطقة التطبيق. وتبلغ القدرة البشرية الممنوعة للمكتمل ٩٠٠ رجل ولدتها ٨٥٨.

المصدر: D, Crawford, *Conventional Armed Forces in Europe (CFE)* (Washington, DC: Arms Control Bureau, US Department of State, 2004).

IV بناء الثقة والاستقرار في أوروبا

في سنة ٢٠٠٣ لم تتخذ خطوات كبرى في مجال الإجراءات التقليدية لبناء الثقة والأمن، رغم بحث طرق تحسين تنفيذ الاتفاقيات القائمة^(٥٠). وقد عبّر عن وجهات نظر مختلفة، وبخاصة في ما يتعلق بوثيقة فيينا ١٩٩٩ والمبادئ الحاكمة لمنع انتشار الأسلحة لسنة ١٩٩٤^(٥١). وبالتالي ركّز الاجتماع السنوي الثالث عشر لتقييم التنفيذ المنعقد في آذار/مارس على مسائل مثل تبسيط الإجراءات المتعلقة بتبادل المعلومات وتحديث البيانات المتعلقة بالأسلحة والمعدات الرئيسية ونقل الأسلحة التقليدية وجهود منع الانتشار^(٥٢). وقد اتخذت خطوات لتذليل المصاعب التي تواجه فرق التحقق أثناء انتقالها^(٥٣). وأصرّت دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أهمية آلية التذكير الخاصة بمنتهى التعاون الأمني لضمان التنفيذ التام للالتزامات في الوقت المحدد. وتمّ تحديث شبكة الاتصالات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي الحيوية في أنظمة الإشعار وتبادل المعلومات الخاصة بإجراءات بناء الثقة والأمن/معاهدة القوّات المسلحة التقليدية في أوروبا لتصبح نظاماً مستنداً إلى الإنترنت في سنة ٢٠٠٣، الأمر الذي سهّل على الدول المشاركة الاستفادة منها. وفي أواخر سنة ٢٠٠٣، أصبحت ٤٧ دولة متصلة بها. وأعيد أيضاً تنشيط الحوار الأمني الخاص بمعاهدة القوّات المسلحة التقليدية في أوروبا. وقدّمت عروض عدد من الدول ومعلوماتها مستوى عالياً من الشفافية بشأن عمليتي التخطيط الدفاعي ووضع الميزانية^(٥٤).

تطورات الأسلحة الصغيرة

في سنة ٢٠٠٣ كان التطور الرئيس في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذو الصلة

Z. Lachowski, *Confidence- and Security-Building Measures in the New Europe*, SIPRI (٥٠) Research Report; no.18 (Oxford: Oxford University Press, forthcoming).

Principles Governing Non-Proliferation, CSCE Forum for Security Co-operation, Vienna, (٥١) 3 December 1994, < <http://www.fas.org/nuke/control/osce/text/NONPROLE.htm> > .

Annual ٢٠٠٣ (٥٢) لمزيد من المعلومات عن الاجتماع السنوي الثالث عشر لتقييم التنفيذ، انظر: Implementation Assessment Meeting, Vienna 4-5 March 2003, Consolidated Summary, Chairperson's Rreport, Reports of the Working Sessions Rapporteurs, OSCE FSC document FSC.AIAM/51/03, 12 March 2003.

Statement by the Chairperson, OSCE Forum for Security Co-operation document (٥٣) FSC.JOUR/408/Corr.1, Annex, 8October 2003, < <http://www.osce.org/docs/english/fscce2003.htm> > .

Letter from the Chairperson of the Forum for Security Co-operation to the Minister for (٥٤) Foreign Affairs of the Netherlands, Chairperson of the Eleventh Meeting of the Ministerial Council of the OSCE, OSCE Ministerial Council, Maastricht 2003, document MC/11).JOUR/2, Annex 14, 2 December 2003,

أعيد نشرها في الاجتماع الحادي عشر للمجلس الوزاري، ص ١٤٠ - ١٤٣، متوفرة على الإنترنت على العنوان: < <http://www.osce.org/docs/english/mincone.htm> > .

بالأسلحة الصغيرة والخفيفة إنشاء دليل الممارسات الفضلى في الأسلحة الصغيرة والخفيفة^(٥٥). ففي سنة ٢٠٠٢ اتخذ قرار بتطوير مجموعة من توجيهات الممارسات الفضلى تتعلق بوثيقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي للأسلحة الصغيرة والخفيفة^(٥٦). واستناداً إلى المعلومات المتبادلة من قبل الدول المشاركة، طوّرت مجموعة من ١٢ دولة هذه التوجيهات في سنة ٢٠٠٣. وهي تغطي موضوعات تتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة: الضوابط الوطنية على تصنيعها، وتعليمها وحفظ سجلاتها ومتابعتها، والرقابة الوطنية على أنشطة السمسرة، والرقابة على التصدير، ونزع الأسلحة وتسريح القوّات وإعادة الدمج. وقد صنّفت هذه التوجيهات في دليل قدّم بشكل رسمي في المجلس الوزاري المنعقد في ماستريخت في ١ كانون الأول/ ديسمبر. ويهدف هذا الدليل إلى مساعدة الحكومات والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في مراجعة المقترحات التشريعية وصياغة برامج جديدة للتعامل مع مشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتشمل التطوّرات المهمّة الأخرى المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة تنفيذ القسم V من وثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وهو يتعامل مع الأسلحة الصغيرة كجزء من الإنذار المبكر وتجنّب النزاع وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد النزاع. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، قدّم منتدى التعاون الأمني إلى المجلس الدائم «استشارة متخصصة» بشأن كيفية تنفيذ القسم V^(٥٧). وقد حدّدت العملية التي تتلقى بموجبها الدولة الطالبة مساعدة في التنفيذ. وفي تموز/ يوليو ٢٠٠٣، أصبحت بيلاروسيا أول بلد يطلب المساعدة وفقاً لأحكام هذا الإجراء^(٥٨).

في المؤتمر السنوي للمراجعة الأمنية أثّرت مخاوف تتعلق بالتهديد، ولا سيّما للطائرات المدنية، الذي يشكّله الإرهابيون الذين يمتلكون أنظمة دفاع جويّ محمولة على الكتف. وقد تزايد هذا التهديد بالتوافر الواسع نسبياً لهذه الأسلحة في السوق السوداء. ورداً

OSCE, *Handbook of Best Practices on Small Arms and Light Weapons* (Vienna: OSCE, (٥٥) 2003), < http://www.osce.org/events/mc/netherlands2003/handbook/salw_all.pdf > ,

والفصل ١٨ من هذا الكتاب.

OSCE, FSC Decision no. 11/02, Preparation of Best Practice Guides on Small Arms and Light Weapons, Forum for Security Co-operation document FSC.DEC/11/02, 10 July 2002, < <http://www.osce.org/docs/english/fsce2002.htm> > .

OSCE, FSC Decision no. 15/02, Expert Advice on Implementation of Section V of the OSCE Document on Small Arms and Light Weapons, Forum for Security Co-operation document FSC.DEC/15/02, 20Nov. 2002, < <http://www.osce.org/docs/english/fsce2002.htm> > .

OSCE, Statement by the Permanent Delegation of the Republic of Belarus to the OSCE, (٥٨) the Joint Consultative Group and the Open Skies Consultative Commission, Forum for Security Co-operation document FSC.DEL/331/03, 9July 2003.

على هذه المخاوف، قرّر منتدى التعاون الأمنيّ تعزيز مزيد من الضوابط الفعّالة على صادرات هذه الأسلحة. وجرى حتّ الدول على تطوير مشروعات للتعامل مع المشاكل المتعلقة بأنظمة الدفاع الجويّ المحمولة على الكتف^(٥٩).

الميثاق الأخلاقي بشأن الجوانب العسكرية السياسية للأمن

الميثاق الأخلاقي هو أداة لوضع المعايير لا للعلاقات السياسيّة العسكريّة بين الدول المشاركة في منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا فحسب، وإنّما أيضاً لهذه الشروط داخل الدول.

في سنة ٢٠٠٣ تركّز الجدل حول إلى حدّ كبير على تبادل المعلومات السنويّ والاستبيان المتعلّق به، وقد ردّت ٥١ دولة مشاركة على الاستبيان. غير أنّ ٣٠ فقط من هذه الدول سلّمت ردودها قبل الموعد النهائيّ في ١٥ نيسان/أبريل. ولم تردّ دولتان قطّ منذ تبادل المعلومات الأول في سنة ١٩٩٨. وطُلب من مركز تجنّب النزاعات تقديم عرض مجمل للردود على السؤال الأول الذي يتناول جهود الدول المشاركة في مكافحة الإرهاب. وتم توسيع السؤال الأول في سنة ٢٠٠٢ من أجل تجنّب الالتباس بشأن ما هي المعلومات التي تضمّن في الردود. لكن منذ أن واجه تبادل المعلومات المشكلة نفسها في سنة ٢٠٠٣، اقترح مركز تجنّب النزاع إجراء مزيد من المراجعة. واقترح بدلاً من ذلك إنشاء نموذج للإجابات. وقد وفّرت الردود على السؤال الأول مقداراً كبيراً من المعلومات رغم عدم وجود اتساق^(٦٠).

في نيسان/أبريل قرّر منتدى التعاون الأمنيّ إجراء تحديث تقنيّ لاستبيان الميثاق الأخلاقي من أجل تحقيق مزيد من تبادل المعلومات المركّزة. وبدلاً من تغيير محتوى الاستبيان، أعيد ترتيب الأسئلة واستكمالها^(٦١). وستطبّق الصيغة الجديدة في

OSCE, FSC Decision no. 7/03, Man-portable Air Defense Systems, Forum for Security Co-operation document FSC.DEC/7/03, 23 July 2003, < <http://www.osce.org/docs/english/fsc2003.htm> >.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، نظّم حلقة دراسيّة في فيينا لبحث التهديد الذي تمثله أنظمة الدفاع الجويّ المحمولة على الكتف. وجرى في هذه الحلقة بحث التدابير المضادة المختلفة مثل حماية الطائرات والمطارات. وتمّ النظر إلى دور منظّمة الأمن والتعاون الأوروبيّ بصورة رئيسيّة من خلال التنفيذ الصحيح لوثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. انظر: «Shoulder-fired Rockets Worry Aviation Security Agents», *International Herald Tribune*, 24-25/1/2004, p. 3, and

الفصل ١٨ من هذا الكتاب.

OSCE CPC, Overview of Responses to Question 1 of the April 2003 Information Exchange (٦٠) on the Code of Conduct on Politico-Military Aspects of Security, Forum for Security Co-operation Document FSC.GAL/113/03, 16 September 2003.

(٦١) كانت الإضافة الوحيدة تقديم وصف لعملية التخطيط وصناعة القرار الوطنيّ في تحديد المصروفات الدفاعية/الموافقة عليها.

تبادل المعلومات لسنة ٢٠٠٤ (٦٢).

في مؤتمر المتابعة الثالث بشأن الميثاق الأخلاقي في سنة ٢٠٠٢، تمت التوصية بأن يطور مركز تجنّب النزاعات ممارسته في تنظيم الحلقات الدراسية وورش العمل من أجل رفع الوعي بالميثاق الأخلاقي في الدول المشاركة^(٦٣). وقد عقدت حلقتان دراستيتان بين ١٢ و ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٣ في دوشانبي، بطاجيكستان، وطشقند، بأزبكستان، للبرلمانيين والمسؤولين من الوزارات ومعاهد الأبحاث. وإلى جانب رفع وعي الدول المشاركة بالميثاق الأخلاقي ووثيقة فيينا لسنة ١٩٩٩، قدّمت الحلقات الدراسية أيضاً التوجيه والمساعدة في تنفيذ هذه الاتفاقيات^(٦٤).

ونظّمت حلقة دراسية مماثلة في كييف، بأوكرانيا، في ١٦ - ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣. شارك في هذه الحلقة برلمانيون ومسؤولون حكوميون من بيلاروسيا وبلجيكا ولاتفيا وليتولنيا ومولدوفا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وأوكرانيا. وكان الموضوع الرئيس لهذه الحلقة الدراسية تنفيذ مبادئ السيطرة الديمقراطية على قطاعي الدفاع والأمن. وأوليت عناية خاصة للمسؤوليات البرلمانية المضمنة في الميثاق الأخلاقي فضلاً عن إصلاح القوات المسلحة الوطنية^(٦٥). ونظّمت حلقة دراسية أخرى في ٢ - ٣ أيلول/ سبتمبر في عشق أباد، بتركمانيستان، لتقديم المساعدة إلى تركمانستان في الإعداد لعمليات تبادل المعلومات السنوية المختلفة^(٦٦). وعقدت حلقة دراسية عن السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة للضباط الأرمينيين الصغار في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر^(٦٧).

OSCE FSC, Decision no. 4/03, Technical update of the questionnaire on the Code of (٦٢) Conduct, Forum for Security Co-operation document FSC.DEC/4/03, 9 April 2003, < <http://www.osce.org/docs/english/fsce2003.htm> >

OSCE, Third Follow-up Conference on the OSCE Code of Conduct on Politico-Military (٦٣) Aspects of Security: Survey of Suggestions, Forum for Security Co-operation document FSC.GAL/123/02, 8 October 2002.

OSCE, Information on seminars on implementation of the Code of Conduct and CSBMs, (٦٤) Dushanbe and Tashkent, 12-16 May 2003, Secretariat document SEC.GAL/103/03, 10 June 2003.

OSCE, Information on Seminars on Democratic Control of Armed Forces and the Code of (٦٥) Conduct on Politico-Military Aspects of Security, Forum for Security Co-operation document FSC.GAL/84/03, 1 July 2003.

OSCE, Information on Training Seminar on the Implementation of the OSCE CSBMs held (٦٦) in Ashgabat on 2-3 September 2003, Forum for Security Co-operation document FSC.GAL/112/03, 15 September 2003.

OSCE, Office in Yerevan, «OSCE Seminar Trains Young Armenian Officers on (٦٧) Democratic Control of Armed Forces.» Press Release, 25 November 2003, < http://www.osce.org/news/show_news.php?id=3715 > .

يظهر عدد الحلقات الدراسية المنظمة في آسيا الوسطى والقوقاز قلق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن ضعف تنفيذ بلدان هذا الإقليم للميثاق الأخلاقي واتفاقيات إجراءات بناء الثقة والأمن الأخرى. غير أنّ الردّ الإيجابيّ للمشاركين في الحلقات الدراسية يوحي بأنّ هذه الدول قد تصبح أكثر فعالية في تنفيذ الميثاق الأخلاقي والالتزامات الأخرى في المستقبل.

المخاطر الأمنية الناشئة عن مخزونات الذخائر والمتفجرات

إنّ وجود فائض من الذخائر في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينشئ مخاطر يمكن أن تؤثر بشكل معاكس في السكّان المحليّين والبيئة على السواء، ومن خلال التهريب غير المشروع والانتشار غير المسيطر عليه للإرهابيين والمجموعات الإجرامية في الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبمبادرة من فرنسا وهولندا، قرّر منتدى التعاون الأمنيّ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ التعامل مع مشكلة المخاطر الأمنية التي يحدثها فائض مخزونات الذخائر والمتفجرات المستخدمة في الأسلحة التقليدية (بخلاف الأسلحة الصغيرة) التي تنتظر التدمير في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد عهد إلى مجموعة العمل (ب) مهمة تحليل المشكلة وتحديد التدابير الملموسة^(٦٨). وتم تناول المشكلة أيضاً في إعلان بورتو الوزاريّ^(٦٩).

ركّزت ورشة عمل على الموضوع، عقدت في فيينا في ٢٧ - ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٣، على الخبرات المكتسبة من مشروعات إدارة المخزونات وتدميرها القائمة أو المكتملة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى دور وخبرة المنظّمات الدولية الأخرى التي تتعامل مع هذه القضية^(٧٠). وقد سلّطت ورشة العمل الضوء على حجم المشكلة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومحيطها^(٧١). وتتعامل برامج وطنية ودولية مع عدد من

OSCE, Decision no.18/02, Security Risk Arising from Stockpiles of Ammunition and Explosives for use in Conventional Armaments in Surplus or Awaiting Destruction in the OSCE area, Forum for Security Co-operation document FSC.Dec/18/02, 27 November 2002, < <http://www.osce.org/docs/english/fsce2002.htm> > .

Porto Ministerial Declaration, Responding to Change, MC.DOC/1/02, 7 December 2002, (٦٩) para.13, reproduced in Tenth Meeting of the Ministerial Council, pp. 3-5, < <http://www.osce.org/docs/english/mincone.htm> > .

OSCE, Chair's report on the Workshop on Security Risks Arising from Stockpiles of Ammunition and Explosives for Use in Conventional Armaments in Surplus or Awaiting Destruction in the OSCE area, Forum for Security Co-operation document FSC.DEL/247/03, 17 June 2003.

(٧١) في ورشة العمل هذه قدّمت الدول التالية تقارير عن مخزونات الذخيرة و/ أو المتفجرات الفائضة: ألبانيا (١٠٨٠٠٠ طن)، بيلاروس (٩٧٥٠٠ طن)، جمهورية التشيك (١٠٠٠٠٠ طن)، أوكرانيا (٢٥٠٠٠٠ طن)، روسيا (مقدار غير محدد). وقد أفيد عن الفائض الجورجيّ من قبل بعثة منظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ في جورجيا.

المخزونات القائمة. غير أنّ هناك اتفاقاً عاماً على أنّ البرامج والتمويل الحالي لتدمير المخزونات غير كافية وأنّ ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود^(٧٢).

ومن المقترحات التي قدّمت في ورشة العمل للتعامل مع هذه المشكلة في منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ تطوير «وثيقة ذخائر» منفصلة. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تبنّى منتدى التعاون الأمنيّ مثل هذه الوثيقة، وثيقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ بشأن مخزونات الذخائر التقليديةّ التي جرى التصديق عليها لاحقاً في الاجتماع الوزاريّ في ماستريخت في ١ - ٢ كانون الأول/ديسمبر. وتضع الوثيقة الملزمة سياسياً إجراءً لمساعدة الدول الطالبة في تدمير فائض الذخائر لديها. وكل دولة مسؤولة عن تحديد إذا ما كان لديها فائض في المخزون وإدارته أو تدميره. وطلب المساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمر طوعيّ. وتقدّم الوثيقة مجموعة من المؤشرات لكي تنظر فيها الدول عند تحديد إذا ما كان لديها فائض في المخزونات ومدى كفاية إدارته.

وتقدّم طلبات المساعدة باستخدام استبيان قياسيّ، وتدعى الدول المساعدة والمتبرّعة المحتملة إلى ملء استبيان يبيّن الأموال والخبرات التي هي مستعدّة لتوفيرها. وتساعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدول في تحديد المخزونات القائمة وجمع البيانات عنها وربط الدولة الطالبة للمساعدة بالبلدان المساعدة والمتبرّعة المحتملة. كما أنّ البعثات الميدانيّة للمنظمة يمكن أن تساعد الدول في تنفيذ برامج تدمير مخزونات الذخائر. وأخيراً، تضع الوثيقة إجراءً مفضلاً خطوة خطوة لكيفيّة تعامل المنظمة مع طلبات الدول المشاركة^(٧٣).

إنّ هذه الوثيقة خطوة إيجابية باتجاه التعامل مع مشكلة خطيرة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وستسمح بالتعامل مع المشكلة بفاعلية أكبر وتكون مثلاً تحذيه الأقاليم الأخرى التي لديها مشاكل مماثلة.

تدمير فائض الذخائر والمتفجّرات في جورجيا

في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وُقعت اتفاقية بين جورجيا ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ لإنشاء مشروع لتدمير أو إعادة تدوير الفائض الكبير لدى جورجيا من الذخائر والمتفجّرات المتروكة في القواعد العسكريّة القديمة. فقد اعتُبر أنّ هذه المخزونات

OSCE, FSC Journal, Forum for Security Co-operation document FSC.JOUR/413, (٧٢) 19 November 2003, < <http://www.osce.org/docs/english/fsce2003.htm> > .

OSCE, Document on Stockpiles of Conventional Ammunition, Forum for Security Co-operation document FSC.DOC/1/03, 19 November 2003, < www.osce.org/documents/fsc/2003/11/1379_en.pdf > .

تهدّد أمن جورجيا وبيئتها^(٧٤). وبدأ تدمير القنابل غير المستقرّة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وأقيم مركز لتفكيك ذخائر المدفعية وإعادة تدويرها^(٧٥). واقترحت أيضاً مشروعات لتحديد المخلفات الخطرة في القواعد العسكرية القديمة في جورجيا. وتشكّل هذه المخلفات تهديداً خطيراً للبيئة في المناطق المحيطة بالقواعد^(٧٦).

وفي تشرين الأول/أكتوبر، وافق حلف الناتو على مشروع نزع الصواريخ الدفاعية أرض جوّ والتخلّص من المعدّات غير المنفجرة في المواقع العسكرية السابقة في جورجيا. وقد تمّت الموافقة على المشروع الذي سترأسه لوكسمبورغ بموجب سياسة صندوق ائتمان الشراكة من أجل السلام^(٧٧).

اتفاقيات إجراءات بناء الثقة بين اليونان وتركيا

تلقي النزاعات الرئيسية على قبرص وبحر إيجه بظلالها على العلاقات بين اليونان وتركيا. وقد بدأت منذ سنة ٢٠٠٠ عملية إعادة إنعاش إجراءات بناء الثقة بين البلدين لخفض التوتر السائد بينهما^(٧٨). تركّزت هذه العملية على القضايا المتعلقة بحر إيجه. وتجري مباحثات إجراءات بناء الثقة في حلف الناتو وفي المحادثات بين المديرين السياسيين لوزارات الخارجية المعنية. وأدّت هذه العملية قبل سنة ٢٠٠٣ إلى عدد من الاتفاقيات على إجراءات بناء الثقة^(٧٩).

OSCE, Mission to Georgia, «OSCE States will Fund Long-term Scheme to Destroy Surplus (٧٤) Weapons and Explosives in Georgia.» Press Release, 30 January 2003, < http://www.osce.org/news/show_news.php?id=3024 > .

OSCE, Mission to Georgia, «Bombs Destroyed under OSCE-supervised Disarmament (٧٥) Project in Georgia.» Press Release, 3 October 2003, < http://www.osce.org/news/show_news.php?id=3578 > .

OSCE, Projects, Assessment and neutralization of hazardous wastes in former bases in (٧٦) Akhalkalaki and Akhaltsikhe, < http://www.osce.org/osceprojects/show_project.php?id=455 > «Financial Management Agreement for Trust Fund project with Georgia Signed Today.» (٧٧) NATO Integrated Data Service, PR/CP (2003)127, 28October 2003.

وقد أنشئ صندوق ائتمان الشراكة من أجل السلام في سنة ٢٠٠٠ لمساعدة البلدان الشريكة لحلف الناتو في التدمير الآمن للألغام المضادة للأفراد وغيرها من الذخائر.

(٧٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن خلفيّة النزاع وعملية إجراءات بناء الثقة، انظر: Z. Lachowski, «Conventional Arms Control.» in: *SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 588-589, and Z. Lachowski and P. Kronestedt, «Confidence- and Security-building Measures in Europe.» in: *SIPRI Yearbook 1999: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 650.

(٧٩) تضم الاتفاقيات التي تمّ التوصل إليها على مستوى المديرين السياسيين: (أ) قنوات اتصال مباشرة على مستوى وزراء الخارجية، (ب) دعوة مزيد من الضباط لحضور «يوم الزوّار المميزين» لتدريب سنويّ واسع =

وقد طوّرت إجراءات بناء ثقة جديدة في سنة ٢٠٠٣. وتمّ الاتفاق على ثلاثة منها في اجتماع بين وزيرى خارجيّة تركيا واليونان في ٢٦ أيار/مايو. وتتصوّر هذه الإجراءات: (أ) تنظيم زيارات بين ضباط الأركان في الأركان العامّة للجيش والبحريّة وسلاح الجوّ، (ب) تبادل الطلبة بين الأكاديميات العسكريّة في كلا البلدين، (ج) إقامة تعاون بين مستشفيات عسكريّين، واحد في كل بلد^(٨٠). ونتجت اتفاقيّات جديدة عن عمليّة حلف الناتو أيضاً. ففي ٢٣ تموز/يوليو، أعلن الأمين العام لحلف الناتو عن إجراءين جديدين يشمّلان التعاون بين كليّات الدفاع الوطنيّة وتبادل الأفراد فيها لأغراض التدريب بين مراكز تدريب الشراكة من أجل السلام^(٨١). وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، اتفق وزيراً خارجيّة اليونان وتركيا على مجموعة من إجراءات بناء الثقة تتعلّق بقبرص^(٨٢).

مع ذلك، تواصل التوتّر بين البلدين. فلا يزال الخلاف على مقدار الامتداد الجويّ اليونانيّ في بحر إيجه يسبّب مناوشات جويّة زائفة بين سلاحيّ الجوّ التركيّ واليونانيّ^(٨٣). ويبيّن ذلك أنّ إجراءات بناء الثقة التي تمّ التوصل إليها حتى الآن لا تزال رمزيّة ولا تساهم إلا قليلاً في خفض التوتّر المتكثّر بين البلدين.

V معاهدة الأجواء المفتوحة

تمّ توقيع معاهدة الأجواء المفتوحة في ٢٤ آذار/مارس ودخلت حيّز التطبيق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢^(٨٤). وتدعو المعاهدة الدول المشاركة إلى فتح أراضيها أمام المراقبة بالطائرات بدون طيار. وتمتدّ منطقة تطبيقها من فانكوفر إلى فلاديفوستك.

في السنة الثانية لتنفيذ المعاهدة، أجريت ٣٤ طلعة مراقبة جويّة من كانون الأول/

= النطاق في كل جانب، (ج) التعاون للوقاية من التلوّث في نهر إفروس/ماريس، (د) إقامة خطّ هاتفيّ مباشر بين وزارتي الدفاع في كل من البلدين. وتمّ التوصل إلى اتفاقيّة في إطار حلف الناتو بشأن تبادل جداول مواعيد التدريبات الوطنيّة التي تجرى في منطقة بحر إيجه في السنة التالية. وقد تمّ مثل هذا التبادل في سنة ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

Anatolia (Ankara), 26 May 2003, in «Turkey's Gul Views Ozkok Remarks; Signs (٨٠) Confidence-building Accord with Greece», Foreign Broadcast Information Service, Daily Report–West Europe (FBIS-WEU), FBIS-WEU-2003-0527, 28May 2003.

«Greece and Turkey Agree Confidence-building Measures.» NATO Update, 23 July 2003, (٨١) <<http://www.nato.int/docu/update/2003/07-july/e0723d.htm>> .

Ta Nea (Athens), 14 October 2003, in «Athens Daily Views Cyprus issue, Greek-Turkish (٨٢) CBMs, Powell's visit 22 Oct.» FBIS-WEU-2003-1015, 16October 2003.

«Aerial Skirmishing Overshadows EU Summit.» *Financial Times*, 17/6/2003, p. 2. (٨٣)

(٨٤) توجد لائحة بأسماء الموقعين والجهات الموافقة على معاهدة الأجواء المفتوحة في التذييل أ من هذا الكتاب.

ديسمبر ٢٠٠٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٨٥). وقد صدّقت إيطاليا على طائرة المراقبة التابعة لها وتشكيلات أجهزة الاستشعار، وأشارت عدّة دول إلى نيتها القيام بذلك. وانضمت فنلندا ولاتفيا إلى العاهدة في شباط/فبراير، وانضمت البوسنة والهرسك في آب/أغسطس. وفي نهاية سنة ٢٠٠٣، كان هناك أربع دول في عداد أن تصبح أطرافاً فيها. وقد قبلت اللجنة الاستشارية للأجواء المفتوحة إستونيا وليتوانيا وسلوفينيا لكنّه لم تصدّق على المعاهدة حتى الآن. وصادقت كرواتيا على المعاهدة لكنّها لم تقدّم بعد أدوات التصديق إلى سجل الإبداع. وتواصل تركيا عرقلة انضمام قبرص.

أكملت منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا المراجعة السنوية الأولى للحصص الفاعلة لتحليقات المراقبة الجوية لسنة ٢٠٠٤ في تشرين الأول/أكتوبر^(٨٦). وفي تشرين الثاني/نوفمبر عيّنت للاتفيا حصّة منفصلة من أربع تحليقات مراقبة جوية، وأنهى ذلك نزاعاً حول عدد التحليقات الجوية^(٨٧). وتعاملت منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا مع عديد من القضايا الأخرى في سنة ٢٠٠٣، وأثير عديد منها عند دخول الاتفاقية حيز التطبيق في سنة ٢٠٠٢. على سبيل المثال، غيّر بعض الدول مواقع وعدد «مطارات الأجواء المفتوحة» منذ توقيع المعاهدة. ويشير ذلك لمشاكل لأنها تشوّش العلاقة بين مسافات الطيران القصى وحصص الطيران وعدد مثل هذه المطارات ومواقعها. وتشمل القضايا الأخرى التي تمّ التعامل معها العبور أثناء التحليقات الجوية وتوزيع التكاليف المتعلقة بتنفيذ المعاهدة.

VI بناء الثقة والأمن في نصف الكرة الغربي

ثمة حوار أمني إقليمي يدور في أمريكا اللاتينية منذ أوائل التسعينيات. وقد عقدت سلاسل من الاجتماعات ضمن إطار منظّمة الدول الأمريكية لبحث أفضل السبل لبناء الثقة والأمن في الإقليم، وكان تعزيز إجراءات بناء الثقة والأمن من الجوانب المركزية لهذه العملية. وكان أول اجتماع ركّز صراحة على إجراءات بناء الثقة والأمن اجتماع الخبراء الحكوميين في بوينوس أيريس سنة ١٩٩٤، ونتجت عنه لائحة توضيحية لإجراءات بناء الثقة والأمن التي تنظر البلدان في تبنيها. وتابع مؤتمر إجراءات بناء الثقة والأمن في سانتياغو سنة ١٩٩٥ ومؤتمر سان سلفادور في سنة ١٩٩٦ هذه العملية بتبني إعلانات تجمل المزيد من

Letter from the Chairperson of the Open Skies Consultative Commission to the Minister of (٨٥) Foreign Affairs of the Netherlands, Chairperson of the Eleventh Meeting of the Ministerial Council of the OSCE, OSCE doc. MC(11).JOUR/2, Annex 15, 2 December 2003, < <http://www.osce.org/docs/english/mincone.htm> > .

Open Skies Consultative Commission, Decision no. 18/03 to the Treaty on Open Skies, (٨٦) Redistribution of active quotas for observation flights 2004, OSCC.DEC/18/03, 27 October. 2003.

Open Skies Consultative Commission, Decision no. 19/03 to the Treaty on Open Skies, (٨٧) Allocation of a passive quota to Latvia, OSCC.DEC/19/03, 24 November 2003.

إجراءات بناء الثقة والأمن التي تنفذ بشكل طوعي^(٨٨). لكن إجراءات بناء الثقة والأمن الأمريكية اللاتينية غير ملزمة، خلافاً للإجراءات الأوروبية الحالية، ولا تشكل نظاماً متماسكاً. كما أنه غالباً ما ينظر إلى دورها على أنه غامض نظراً لعدم وجود تهديد بحدوث نزاع كبير بين الدول في الإقليم.

في المؤتمر الخاص بالأمن، المنعقد في مكسيكو سيتي في ٢٧ - ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم تبني مفهوم جديد للأمن في الإقليم. وهو يركز، إلى جانب التهديدات التقليدية للأمن، على «التهديدات الجديدة»، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات العالمية والفساد وغسيل الأموال والتهريب غير المشروع للأسلحة والفقر والتدرك البيئي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين البلدان في نصف الكرة الغربي للتعامل مع هذه التهديدات. ولذلك شدد الإعلان الخاص بالأمن في الأمريكيات على تنفيذ إعلان سانتيago وسان سلفادور وعلى «إجماع ميامي» (يبحث أدناه)^(٨٩).

تخصيصاً للمؤتمر الخاص بالأمن، عقد اجتماع لخبراء إجراءات بناء الثقة والأمن في ميامي في ٣ - ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ للنظر في إجراءات بناء الثقة والأمن الجديدة التي يشمل تنفيذها والخروج بتوصيات إلى المؤتمر الخاص بالأمن. وكان يهدف إلى العمل كمتابعة لمؤتمر سانتيago وسان سلفادور وتقييم تنفيذ إجراءات بناء الثقة والأمن المقترحة في الإعلانين الصادرين عن هذين المؤتمرين.

صدرت وثيقتان عن اجتماع ميامي: إجماع ميامي: إعلان خبراء إجراءات بناء الثقة والأمن، ولائحة توضيحية لإجراءات بناء الثقة والأمن. ويوصي الإعلان بـ ٣٥ إجراء عسكرياً وعماماً لبناء الثقة والأمن تطبقها الدول على أساس طوعي. ووفقاً للمفهوم الأمني الجديد، اقترح أن تتعامل إجراءات بناء الثقة والأمن مع التهديدات التقليدية والجديدة على السواء: (أ) تنفيذ برنامج للإبلاغ عن التدريبات المشتركة والعمليات الروتينية ومراقبتها، (ب) تنظيم زيارات للمنشآت الدفاعية وتبادل الأفراد المدنيين والعسكريين لأغراض تدريبية، (ج) تبادل السياسة الدفاعية وأوراق العقائد الدفاعية، (د) دعوة رئيس لجنة منظمة

(٨٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الاجتماعات، انظر: Z. Lachowski, «Conventional Arms Control», in: *SIPRI Yearbook 1999*, p.641, and Z. Lachowski, «Conventional Arms Control», in: *SIPRI Yearbook 2001*, p. 572.

وقد أعيد نشر نصوص إعلان سانتيago وسان سلفادور على موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت على العنوان: < <http://www.state.gov/t/ac/csbm/amer/rd/c9945.htm> > .

(٨٩) الإعلان الخاص بالأمن في الأمريكيات الصادر عن المؤتمر الخاص بالأمن متوفر على الإنترنت على العنوان: < <http://www.oas.org/main/main.asp?sLang=E&sLink=http://www.oas.org/csh/english> > .

الدول الأمريكيّة للأمن في نصف الكرة لمراقبة التدريبات المشتركة، (هـ) إجراء تدريبات مشتركة بين القوّات المسلّحة و/أو قوّات الأمن العام، (و) تبادل المعلومات عن تنظيم القوّات الأمنيّة وبنيتها وحجمها وتشكيلها الدفاعي، (ز) استخدام نظام معلومات منظّمة الدول الأمريكيّة لتبادل المعلومات والبيانات والاتصالات الأمنيّة والدفاعيّة، (ح) مواصلة المشاورات لدفع تحديد الأسلحة التقليديّة والحدّ منها قدماً في الإقليم. وأدرجت أيضاً سلسلة من إجراءات بناء الثقة والأمن المصمّمة خصيصاً للمخاوف الأمنيّة للدول الجزر الصغيرة^(٩٠). ويوصي إعلان بأن تعمل لجنة الأمن في نصف الكرة أيضاً كمنتدى لإجراءات بناء الثقة والأمن «من أجل مراجعة الإجراءات القائمة وتقييمها وبحث الإجراءات الجديدة والنظر فيها واقتراحها»^(٩١). وقد اقترحت إجراءات إضافية لبناء الثقة والأمن للتعامل مع الأخطار الجديدة على الأمن، بما في ذلك تبادل المعلومات حول هذه القضايا وتحديد فائض مخزونات الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتدميرها.

إنّ اللائحة التوضيحيّة لإجراءات بناء الثقة والأمن هي تحديث لللائحة التي صدرت سنة ١٩٩٤ عن اجتماع الخبراء الحكوميين في بيونس آيريس. ومن بين إجراءات بناء الثقة والأمن الموصى بها، ثمة عدد من التدابير العسكريّة المتعلّقة بانتشار القوّات المسلّحة وتبادل المعلومات وتبادل زيارات الأفراد والاتصالات والتدريب والتعليم والتحقّق^(٩٢). وتوصي اللائحة التوضيحيّة لإجراءات بناء الثقة والأمن بأن تطوّر منظّمة الدول الأمريكيّة وغيرها من المنظّمات الإقليميّة إجراءات خاصّة للتعامل مع التهديدات الجديدة.

إنّ تنفيذ إجراءات بناء الثقة والأمن المجملّة في إعلان سانتياغو وسان سلفادور وفي إجماع ميامي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابيّ في الوضع الأمنيّ في الإقليم. وتقدّم المعلومات عن تنفيذ إجراءات بناء الثقة والأمن إلى الأمانة العامّة لمنظّمة الدول الأمريكيّة وإلى المجلس الدفاعي بين الأمريكيّين. وأجري أحدث جمع لهذه المعلومات في سنة ٢٠٠٢، عندما قدّمت ١٤ دولة تقارير عن تنفيذ إجراءات بناء الأمن والثقة. والإجراءات التي تنفّذ في الغالب

(٩٠) تم ذلك بناء على توصية للاجتماع الثاني العالي المستوى حول المخاوف الأمنيّة الخاصّة للدول الجزيريّة الصغيرة المنعقد في كينغزتاون، سانت فنسنت وغرينادينز، في ٨ - ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. للاطلاع على التوصيات بشأن إجراءات بناء الأمن والثقة، انظر: Confidence- and Security-Building Measures to Enhance the Security of Small Island States, OAS document OEA/Ser.K/XXIX, SEPEIN-II/doc.7/02rev.2, 10 January 2003, < <http://www.oas.org/main/main.asp?sLang=E&sLink=http://www.oas.org/documents/eng/oasissues.as> > .

Consensus of Miami: Declaration by the Experts on Confidence- and Security-Building (٩١) Measures: Recommendations to the Summit-mandated Special Conference on Security. < <http://www.state.gov/t/ac/csbn/rd/17665.htm> > .

Illustrative List of Confidence- and Security-Building Measures, < <http://www.state.gov/t/ac/csbn/rd/18423.htm> > (٩٢)

هي : (أ) المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والتقارير القياسية الدولية للأمم المتحدة عن النفقات الدفاعية، (ب) تبادل المعلومات المتعلقة بالسياسات والعقائد الدفاعية، (ج) دعوة المراقبين إلى التدريبات العسكرية والزيارات إلى المنشآت العسكرية ومراقبة العمليات الروتينية وتبادل الأفراد لأغراض التدريب، (د) الاتصال بين السلطات المدنية والعسكرية للدول المتجاورة، (هـ) حلقات دراسية ومقررات عن إجراءات بناء الثقة والأمن والمخاوف الأمنية الخاصة للدول الجزر الصغيرة. ولم يطبق سوى قليل من الدول أياً من هذه الإجراءات^(٩٣). وعلى العموم، كان تنفيذ الاتفاقيات بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن متفرقاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى استمرار الموقع القوي للعسكر في الإقليم وترددهم في تطبيق إجراءات بناء الثقة بشكل أكثر اتساعاً.

VII مخلفات الحرب القابلة للانفجار

يمكن اعتبار اتفاقية سنة ١٩٨١ الخاصة بحظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية محددة مفرطة الأذى أو تسبب تأثيرات دونما تمييز (اتفاقية الأسلحة التقليدية المحددة أو اتفاقية «الأسلحة للإنسانية») تحظر أو تقيّد استخدام أنواعاً محددة من الأسلحة^(٩٤). وفي مؤتمر المراجعة الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية المحددة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أنشأت الدول الأطراف مجموعة الخبراء الحكوميين لمخلفات الحرب المتفجرة والألغام غير الألغام المضادة للأفراد (الألغام المضادة للمركبات)^(٩٥). ومخلفات الحرب المتفجرة هي عتاد غير منفجر وعتاد تفجيري مهجور، باستثناء الألغام، والأشراك المفخخة والأجهزة الأخرى التي يحددها البروتوكول الثاني من اتفاقية الأسلحة التقليدية المحددة^(٩٦).

تشكّل مجموعة الخبراء الحكوميين من فريقين عمل. يتعامل فريق العمل الأول مع المخاطر الإنسانية التي تسببها مخلفات الحرب المتفجرة، ويركّز فريق العمل الثاني على حظر أو تقييد استخدام ونقل الألغام المضادة للمركبات. ولكل فريق عمل منسق. وفي سنة ٢٠٠٣ تمّ

R. Mace, «Operation Artemis: Mission Impossible?», *European Security Review*, no. 18 (٩٣) (July 2003) pp. 5-6, and

الفصل ٣ من هذا الكتاب.

J. Goldblat, *PRIO, SIPRI, Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements* (London: SAGE, 2002), pp. 260-271.

توجد أسماء الأطراف والموقعين على الاتفاقية في التذييل (أ) في هذا الكتاب. وللإطلاع على بحث للألغام الأرضية، انظر الفصول المناسبة في الإصدارات السابقة من كتب سيبيري السنوية.

(٩٥) لمزيد من المعلومات عن مؤتمر المراجعة الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية المحددة، انظر : Z. Lachowski, «Conventional Arms Control», *SIPRI Yearbook 2002*, pp. 732-734.

(٩٦) أعيد نشر البروتوكول الثاني المعدّل في : Goldblat, *PRIO, SIPRI, Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements*, pp. 561-574.

التشديد على عمل الفريق الأول، في حيث اتفقت الأطراف على «مزيد من البحث لقضية» الألغام المضادة للمركبات.

سهلت مباحثات مجموعة الخبراء الحكوميين، التي بدأت في آذار/ مارس ٢٠٠٣، بمشروع وثيقة أعدها المنسق^(٩٧). وكان الموضوع الأكثر إثارة للخلاف خاصية الوثيقة المستقبلية. ومع أن الولايات المتحدة كانت تحبذ وثيقة سياسية، فإنها لم تعرقل في النهاية الاتفاق على وثيقة ملزمة قانونياً. وتم أيضاً بحث فرض حظر على استخدام الذخائر العنقودية. وكان ذلك مثيراً للخلاف بسبب الاستخدام غير القانوني الواسع لهذه الذخائر من قبل القوات التي تقودها أمريكا في العراق^(٩٨). وقد عارضت الولايات المتحدة ودول أخرى هذا الحظر وتمكنت من منع إدخاله^(٩٩).

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ وافقت مجموعة الخبراء الحكوميين على نصّ البروتوكول ٧ بشأن المخلفات المتفجرة للحرب التابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية المحددة، وقد تمّ تبنيّه من قبل اجتماع الدول الأطراف في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر^(١٠٠). وسيدخل حيّز التطبيق بعد ستة أشهر من مصادقة ٢٠ دولة عليه.

يركّز البروتوكول ٧ بشكل رئيس على التدابير العلاجية بعد النزاع. ويضع مسؤولية رئيس على إزالة مخلفات الحرب المتفجرة المتبقية من نزاع في البلد الذي تقع فيه مخلفات الحرب المتفجرة. ويلزم البروتوكول أيضاً البلدان التي تترك مخلفات الحرب المتفجرة في أراضي البلدان الأخرى بأن تقدّم المساعدة في إزالتها «حيث يمكن». ولا تنطبق الأحكام إلا على النزاعات المستقبلية ولا تلزم الدول بإزالة مخلفات الحرب المتفجرة من حروب سابقة.

Draft Proposal for an Instrument on Explosive Remnants of War by the Coordinator on (٩٧) Explosive Remnants of War, Group of Governmental Experts of the States Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, Document CCW/GGE/V/WG.1/WP.1/Rev.1, 20 May 2003, < <http://disarmament2.un.org/ccw/ccwgedocsfifth.html> >

(٩٨) للاطلاع على بحث لاستخدام الذخائر العنقودية من قبل الائتلاف الذي تقوده أمريكا في العراق، انظر: Human Rights Watch, *Off Target: The Conduct of the War and Civilian Casualties in Iraq*, December 2003, < <http://www.hrw.org/reports/2003/usa1203/> > .

(٩٩) للاطلاع على بحث أكثر توسعاً للمفاوضات في مجموعة الخبراء الحكوميين التي أدت إلى توقيع البروتوكول، انظر المقالات التالية: W. Boese, «Pact on Battlefield Munitions Reached.» *Arms Control Today*, (January-February 2004); «Countries Agree to Negotiate on Explosive Remnants of War.» *Arms Control Today* (January-February 2003); «Talks Focus on Coping with Bombs when the Shooting Stops.» *Arms Control Today* (April 2003), and «Draft on Unexploded Munitions could Prove Controversial.» *Arms Control Today* (June 2003), < <http://www.armscontrol.org/subject/ca/#ccw> > .

(١٠٠) نصّ البروتوكول متوفّر على الإنترنت على العنوان: < <http://www.icrc.org/ihl.nsf/385sec082b509e76c141256739003e636d/c110d2926d08a892c1256e280056b275?OpenDocument> > .

وتشمل الالتزامات الأخرى تسجيل المعلومات بشأن استخدام العتاد المتفجّر أثناء النزاع وحماية المدنيين من مخلفات الحرب المتفجّرة من خلال مثل مساع مثل التعريف بالمخاطر وتعليمها. ويستكمل البروتوكول بملحق يمكن تنفيذه طوعاً من قِبَل الأطراف. وهو يجمل التدابير التي تجعل القنابل والفدائف تنفجر بشكل موثوق أكثر (وبالتالي تجنّب تحوّلها إلى مخلفات حرب متفجّرة) وتضمن أن تخزن بشكل آمن.

ليس البروتوكول ٧ وثيقة قويّة أو شاملة. ونقطة ضعفه الرئيس أنّ عديداً من الالتزامات مشروطة بنصّ مفتوح لتأويل واسع، مثل «حيث يمكن» و«حيث يكون ملائماً» و«وفي موقف يسمح بعمل ذلك» وما شابه.

وفي سنة ٢٠٠٤ ستتابع مجموعة الخبراء الحكوميين بحث كفيّة تنفيذ هذه الإجراءات (بما في ذلك تمويلها)، وستدرس الإجراءات الوقائيّة للتعامل مع كفيّة تعديل تصميم الذخائر، بما في ذلك الذخائر الفرعيّة، لخفض مخاطر تحوّل تلك الأسلحة إلى مخلفات حرب متفجّرة.

وافق اجتماع الدول الأطراف في تشرين الثاني ٢٠٠٣ أيضاً على البدء ببحث التوصيات للحدّ من استخدام الألغام الأرضيّة المضادة للمركبات. وتعارض عديد من الدول البروتوكول المضادّ للمركبات، ولا سيما الصين والهند وباكستان وروسيا. وستبحث عدّة اقتراحات، بما في ذلك اقتراح دنماركي أمريكيّ في سنة ٢٠٠٤^(١٠١).

VIII استنتاجات

إنّ الاهتمام بالحدّ من الأسلحة التقليديّة والقلق بشأنها لا يتوافق مع الدرجة الحاليّة من التركيز على أسلحة الدمار الشامل ومخاطر الانتشار والتهديدات المرافقة لها. وقد تأثّر الحدّ من الأسلحة في أوروبا بالنجاح في إزالة التهديد التقليديّ للهجمات الواسعة النطاق في أوروبا. وهكذا يمكن أن تكون قضية تعديل معاهدة القوآت المسلّحة التقليديّة في أوروبا ويمكن بالتالي أن تهمل نسبياً لعدّة سنوات لأنّ بعض أجزاء المعاهدة المعدّلة (مع أنّها لم تدخل حيّز التنفيذ بعد) تراقب الآن من ناحية الممارسة. وقد بقي الغرب مصراً على احترام روسيا التزاماتها السياسيّة بموجب معاهدة القوآت المسلّحة التقليديّة في أوروبا، حتى مع ما يحمله

(١٠١) في شباط ٢٠٠٤ أعلنت الحكومة الأمريكيّة سياسة جديدة للألغام الأرضيّة لا تشمل التزاماً بالانضمام إلى اتفاقيّة الأسلحة التقليديّة المحدّدة. غير أنّها تعلن أنّ الولايات المتحدة لن تستخدم ألغاماً أرضيّة دائمة بعد سنة ٢٠١٠. وينطبق ذلك على الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للمركبات. انظر: US Department of State, New United States Policy on Landmines: Reducing Humanitarian Risk and Saving Lives of United States Soldiers, Fact Sheet, Bureau of Political-Military Affairs, 27 February 2004, < <http://www.state.gov/t/pm/rls/fs/30044.htm> >.

ذلك من مخاطر على احتمالات التأثير المعاكس على النظام المعدل لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

لقد أحدثت الموجة الثانية من توسيع حلف الناتو وضعاً جديداً من الناحية النوعية. وبالتالي تحوّلت القناة الرئيسية للمحادثات المتعلقة بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا نحو منتدى مجلس حلف الناتو وروسيا. فكثفت روسيا خطاها الدبلوماسية والسياسي في سنة ٢٠٠٣ وأوائل سنة ٢٠٠٤ زاعمة أنها أنّ قبول أعضاء جدد في حلف الناتو يضعها في «موقف عسير» ويوجّه «الطمة مميتة» إلى نظام الحدّ من الأسلحة في أوروبا. وقد جعلت المواجهة الناتجة حلف الناتو وروسيا يدركان الحاجة إلى إيجاد وسيلة للتعامل مع هذه المشكلة. غير أنّ حلف الناتو لا يزال يشدّد على عدم تلبية روسيا التزاماتها بموجب مؤتمر إسطنبول، وهو ما ينذر بالسوء بالنسبة لنظام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ولم تتخذ روسيا أي خطوات جذرية مثل الانسحاب من المعاهدة، لكنّها ألمحت إلى أنّها تعتزم متابعة «آليات ضمان» غير محدّدة لمراقبة الأسلحة على حدودها. ومن الممكن التوصل مع حلول قفّة حلف الناتو في إسطنبول في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ إلى ترتيب سياسيّ لكسر الجمود. ومع ذلك، فإنّ الكثير يتوقّف على سلوك روسيا على حدودها الجنوبية.

لم تُستخدم جهود منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا في مكافحة الإرهاب حتى الآن سوى القليل من التدابير القائمة ذات الصلة بخلاف الميثاق الأخلاقي ووثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وكلاهما يتحسّن بشكل مطّرد. وقد شدّدت منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل أكبر على توفير التوجيه والمساعدة إلى دول الاتحاد السوفياتي السابق تقدّماً في تنفيذ إجراءات بناء الثقة والأمن وما يتّصل بها من إجراءات. وقد دفع إدراك الهجمات الإرهابية المحتملة الدول المشاركة إلى اقتراح مبادرات جديدة، مثل إزالة فائض مخزونات الأسلحة أو إجراء من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف.

وفي سنة ٢٠٠٣ تحقّق بعض التقدّم في أمريكا اللاتينية، حيث اتخذت بعض التدابير للتعامل مع «الأخطار الجديدة» وتشجيع بناء الثقة العسكرية.

يظهر البروتوكول ٧ الخاص بمخلفات الحرب المتفجرة للحرب التابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية المحددة والعمل على الألغام المضادة للمركبات رغبة الدول في تلطيف عواقب استخدام الأسلحة التي تؤثّر على المدنيين بشكل رئيس. وتواصل المنظّمات غير الحكومية توفير زخم كبير والتأثير في تطوّر جدول الأعمال في هذا المجال الخاصّ من الحدّ من الأسلحة.

١٨ – ضوابط النقل وبرامج التدمير

إيان أنطوني
سيبيل باور

I مقّمة

حدّد عديد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي انتشار الأسلحة النوويّة والبيولوجيّة والكيميائيّة ومنظومات إطلاقها بمثابة تهديد رئيس وخطر متنام. ويعرّف قادة مجموعة الدول الصناعيّة الثمانية «التهديد البارز للأمن الدوليّ» بأنّه وضع يستحصل فيه على هذه الأسلحة أو تصبح متوفّرة لمجموعات تحطّط لهجمات إرهابيّة ذات تأثير واسع^(١).

وقد أعلنت أنّ الردّ على هذه التهديدات يجب أن يكون متعدّد الأوجه، وأن يشمل إجراءات تتخذها الدول منفردة والدول التي تعمل معاً بشكل غير رسميّ وفي المنظّمات الدوليّة على السواء. ولاحظ زعماء مجموعة الثماني أنّ هناك عدداً من الأدوات كلّها ضروريّة، ولكنها ليست كافية بحدّ ذاتها، للتعامل مع التهديدات المحدّدة. وتشمل هذه الأدوات ضوابط التصدير والنقل والتدابير العمليّة لتعزيز أمن الموادّ الخطرة التي تنفّذ بشكل مشترك وبالتراضي على أراضي إحدى الدول من قبل ائتلاف من الأطراف التي يمكن أن تكون دولاً ومنظّمات دوليّة وحكومات محليّة وإقليميّة ومنظّمات غير حكوميّة وقطاع خاصّ.

ذكّر غزو العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ واحتلاله الدول بأهميّة تطوير تدابير فعّالة، بما في ذلك ضوابط على التصدير يمكن أن تساعد في وقف انتشار الأسلحة وربما منع مثل هذه الأزمات.

«Non-Proliferation of Weapons of Mass Destruction: A G8 Declaration,» 2003 G8 Summit, (١) Evian, France, 1-3 June 2003, < <http://www.g8.fr/evian/english/home.html> > .

ويدرج أعضاء مجموعة الثمانية في معجم المصطلحات من هذا الكتاب.

يستعرض هذا الفصل التطورات الرئيسية في التعاون المتعدد الأطراف لضبط الصادرات في سنة ٢٠٠٣، بما في ذلك الترتيبات غير الرسمية والاتحاد الأوروبي^(٢). ويركز القسم II على مجموعة أستراليا ونظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ ومجموعة الموردين النوويين^(٣). ويتفحص القسم III اتفاق واسنار Wassenaar بشأن الضوابط على الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، التي أجرت الدول المشاركة فيها مراجعة لأنشطتها في سنة ٢٠٠٣. وتُبحث تدابير جانب العرض في الاتحاد الأوروبي في القسم IV. ويتفحص القسم V مجالين للسياسات اتخذت فيهما مبادرات جديدة مهمة تتعلق بالضوابط على الصادرات في سنة ٢٠٠٣: البحث الدولي للضوابط على سمسة صفقات الأسلحة، والجهود لتنفيذ الضوابط على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف.

وفي حين أن الدول مسؤولة عن إدارة الأسلحة والمواد الخطرة الموجودة على أراضيها وفي حوزتها، بينت التجارب أنها لا تمتلك دائماً القدرات البشرية أو التقنية أو المالية للقيام بذلك بشكل فعال. وقد أظهرت الحرب في العراق صعوبة تأمين الأسلحة التقليدية والمواد الخطرة بعد الغزو فضلاً عن عدم حصانة القوات المحتلة من الهجوم. وتبرز مشكلة تحديد مخزونات الأسلحة والتخلص منها الأهمية المحتملة للدول ذات القدرة النامية على تنفيذ التدابير العملية في مجموعة من المواقع. ويتفحص القسم VI الترتيبات التعاونية لتأمين الأسلحة وتدميرها، بما في ذلك تلك التي لا تخضع لاتفاقيات الحد من الأسلحة. وتقدم الاستنتاجات في القسم VII.

II التطورات الرئيسية في أنظمة مراقبة النقل المتعدد الأطراف في سنة ٢٠٠٣

يمكن تحديد عدد من الموضوعات التي تعالج حالياً من قبل الأنظمة غير الرسمية المتعددة الأطراف التي تجتمع فيها الدول المشاركة لبحث ضوابطها الوطنية على الصادرات وتحسينها: مجموعة أستراليا ومجموعة الموردين النوويين وترتيب واسنار. وتحدد الدول المشاركة في هذه الأنظمة فضلاً عن لجنة زانغير في الجدول رقم ١٨-١^(٤).

في التسعينيات ساعدت المباحثات بين هذه الدول الحكومات في تحديد العناصر

(٢) انظر الفصل ٢ بشأن المؤسسات الأوروبية الأطلسية، والفصل ١٤ بشأن الاتجاهات الرئيسية للحد من الأسلحة وحظر الانتشار من هذا الكتاب.

(٣) تبحث مجموعة الموردين النوويين في الفصل ١٥، الذي يبحث الحد من الأسلحة النووية وحظر الانتشار في هذا الكتاب.

(٤) لجنة زاغر مجموعة غير رسمية من الدول التي تجتمع لبحث كيفية تفسير التزاماتها بموجب المادة ٢،٣ من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٦٨. وهي ليست جزءاً من نظام معاهدة منع الانتشار. لمزيد من المعلومات، انظر موقع الإنترنت: <http://projects.sipri.se/expcon/NSG_documents.html>.

الرئيسية لتشريعات مراقبة الصادرات. وفيما تتواصل هذه المحادثات، بدأت الدول إجراء مباحثات أكثر تركيزاً على الأنظمة المختلفة المتعددة الأطراف بشأن كيفية تنفيذ تنفيذ التشريع الذي وضع بطريقة أكثر فاعلية.

ثمة خاصيتان للضوابط على الصادرات حاسمتان في زيادة فاعلية التدابير الوطنية: اللوائح الشاملة الحديثة للبنود التي يجب التحكم فيها، والمعلومات الحالية عن المستخدمين النهائيين المحتملين. ومراجعة لوائح المراقبة المتفق عليها وتبادل المعلومات التي تساعد الضباط الذين يمنحون التراخيص في تقييم المستخدمين النهائيين عند تقويم التطبيقات على بنود الصادرات الخاضعة للرقابة، هما نشاطان مركزيان في الأنظمة الأربعة. وقد بدأت الأنظمة تشدد في عملها على أهمية قدرات التنفيذ الصلبة، ولا سيما، التأكيد على دور الصناعة في التنفيذ الفعال. وتستخدم الدول المشاركة كل الأنظمة كمسار تبحر فيه مسألة كيفية مساهمة الضوابط على الصادرات في مكافحة الإرهاب.

الجدول رقم ١٨-١
عضوية أنظمة الرقابة المتعددة الأطراف على نقل التكنولوجيا والأسلحة،
اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

الدولة	لجنة زاغراً ^١	مجموعة الموردين النوويين ^٢ ١٩٧٨	مجموعة أستراليا ^٣ ١٩٨٥	نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ ١٩٨٧	ترتيب فاسنار ١٩٩٦
الأرجنتين	x	x	x	x	x
أستراليا	x	x	x	x	x
النمسا	x	x	x	x	x
بيلاروسيا		x			
بلجيكا	x	x	x	x	x
البرازيل		x		x	
بلغاريا	x	x	x		x
كندا	x	x	x	x	x
الصين	x				
قبرص		x	x		
تشيكيا	x	x	x	x	x
الدنمارك	x	x	x	x	x

يتبع

تابع

x	x	x	x	x	فنلندا
x	x	x	x	x	فرنسا
x	x	x	x	x	ألمانيا
x	x	x	x	x	اليونان
x	x	x	x	x	هنغاريا (المجر)
	x	x			أيسلندا
x	x	x	x	x	أيرلندا
x	x	x	x	x	إيطاليا
x	x	x	x	x	اليابان
			x		كازاخستان
x	x	x	x	x	كوريا الجنوبية
			x		لاتفيا
x	x	x	x	x	اللوكسمبورغ
x	x	x	x	x	هولندا
x	x	x	x		نيوزيلندا
x	x	x	x	x	النرويج
x	x	x	x	x	بولندا
x	x	x	x	x	البرتغال
x		x	x	x	رومانيا
x	x		x	x	روسيا
x		x	x	x	سلوفاكيا
			x	x	سلوفينيا
	x		x	x	جنوب إفريقيا
x	x	x	x	x	إسبانيا
x	x	x	x	x	السويد
x	x	x	x	x	سويسرا
x	x	x	x	x	تركيا
x	x	x	x	x	المملكة المتحدة

يتبع

تابع

x	x		x	x	أوكرانيا
x	x	x	x	x	الولايات المتحدة
٣٣	٣٣	٣٣	٤٠	٣٥	المجموع

ملاحظة: السنوات في عناوين الأعمدة تشير إلى تاريخ إنشاء نظام مراقبة الصادرات بشكل رسمي، رغم أن المجموعات ربما تكون قد اجتمعت على أساس غير رسمي قبل ذلك.

أ - تشارك المفوضية الأوروبية في هذا النظام.

ب - المفوضية الأوروبية عضو مراقب في هذه المجموعة.

مجموعة أستراليا

أنشئت مجموعة أستراليا في سنة ١٩٨٥ ردًا على القلق الدولي من استخدام الأسلحة الكيماوية في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨. وقد تعاونت الدول المشاركة في هذه المجموعة غير الرسمية في البداية للحفاظ على ضوابطها الوطنية على الصادرات وتطويرها من أجل منع مزيد من انتشار المواد الكيماوية التي قد تستخدم في برامج الأسلحة الكيماوية أو تحول إليها. وتسعى الدول المشاركة إلى منع قيام مواطنيها من التوريد المقصود أو العرضي للمواد أو المعدات إلى برامج الأسلحة الكيماوية أو الأسلحة البيولوجية. وتقوم مجموعة أستراليا حاليًا بتطوير تدابير لتجنب حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، مع التركيز على التدابير الموجهة إلى الأفراد أو المجموعات التي تخطط للقيام بهجمات إرهابية.

وقد وافقت مجموعة أستراليا على سلسلة من اللوائح التي تحدّد المواد الكيماوية السابقة والعوامل البيولوجية والمعدات الكيماوية والبيولوجية والتكنولوجيا ذات الصلة المزدوجة الاستخدام. وتلتزم الدول المشاركة بصورة غير رسمية في ضمان خضوع هذه البنود للضوابط الوطنية على الصادرات، وقد اتفقت على مجموعة من التوجيهات التي تنظر فيها عند تقييم طلبات الحصول على رخص التصدير. وفي الاجتماع السنوي العام المنعقد في باريس في ٢ - ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، أضافت مجموعة أستراليا ١٤ مادة مرضية للبشر يمكن أن تستخدم في برامج أسلحة الدمار الشامل إلى لوائحها للمراقبة البيولوجية^(٥).

وفي سنة ٢٠٠٣ بحثت مجموعة أستراليا ثلاث مجموعات رئيسية من القضايا. أولاً،

Australia Group, «Strengthening Measures to Prevent the Spread of Weapons of Mass Destruction,» Press Release, June 2003, < http://www.australiagroup.net/en/releases/press_2003_06.htm > .

توسيع وتطوير الصناعات الكيماوية والبيولوجية يعني أن عدداً متزايداً من البلدان يمتلك الآن القدرة التقنية لتوريد المواد المراقبة. ونتيجة لذلك، وسّعت مجموعة أستراليا نطاق عملها وبرامج مساعداتها العملية لضمان تبني أكبر عدد ممكن من هذه البلدان لوائح المراقبة الوطنية المستندة إلى العمل المنقذ في مجموعة أستراليا والالتزام بالتوجيهات المتفق عليها في مجموعة أستراليا. وقد وافق الاجتماع العام لمجموعة أستراليا في سنة ٢٠٠٣ على خطة جديدة لتوسيع نطاق أنشطتها والتركيز على إقليم آسيا الباسيفيكي.

ثانياً، واصلت مجموعة أستراليا عملها لتقوية الحواجز ضدّ حيازة الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية من قبل مجموعات تخطط للقيام بأعمال إرهابية. ومن المعروف أنّ مثل هذه المجموعات قد تحاول الحصول على الموادّ محلياً بدلاً من عمليات النقل الدولية. وبحثت الدول المشاركة في مجموعة أستراليا كيفية المساهمة بمعارفها وخبراتها في العمليات المنقذة داخل الدول. ومن خلال التعاون لتطوير ضوابط على الصادرات اكتسبت الدول الخبرة في تصنيف المنتجات وتنظيمها وتتبعها فضلاً عن إدارة المخاطر.

وقد بحثت مجموعة أستراليا كيف يمكن تنفيذ البرامج التي تهدف إلى رفع الوعي وتوفير التوجيه للصناعة من خلال الآليات المطوّرة للقيام بحوار مع الصناعة بشأن القضايا المتعلقة بمراقبة الصادرات. ونظرت مجموعة أستراليا في إنشاء «لوائح مراقبة» للبنود التي يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة للمجموعات التي تخطط للقيام بهجمات إرهابية مصمّمة وفقاً للقاعدة الصناعية لكل دولة. ولن تكون هذه اللوائح علنية لكنّها يمكن أن توفّر أساساً للمناقشات مع الصناعة. ويمكن أيضاً تزويد الهيئات والسلطات المسؤولة عن تنفيذ الرقابة على الصادرات بهذه اللوائح، وقد تلعب دوراً في مراقبة عمليات الشراء المحلية للبنود ذات الاستعمال المزدوج.

ثالثاً، في الاجتماع العام لسنة ٢٠٠٣ وافقت الدول المشاركة أيضاً على دليل عمليّ للمسؤولين عن التطبيق لمساعدتهم في كشف البنود المراقبة من قبل مجموعة أستراليا وتحديدّها ومنع نقلها بصورة غير قانونية. وطوّرت أيضاً إجراءات جديدة لتحسين الشفافية وتعزيز تشارك المعلومات بين الدول المشاركة.

نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ

إنّ نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ هو ترتيب غير رسميّ تتعاون فيه البلدان التي تشترك في هدف منع انتشار أنظمة الإيصال غير المأهولة للأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية من أجل تبادل المعلومات وتنسيق عمليات منح رخص التصدير الوطنية^(٦).

(٦) تتوفّر معلومات عن نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ على الإنترنت على العنوان: <http://WWW.MTCR.INFO/english/index.html>.

أنشئ نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ في سنة ١٩٨٧. وفي حين أنه شمل دائماً الطائرات بدون طيار في نطاق تطبيقه، إلا أن أنشطته تتركز أساساً على الصواريخ الباليستية التي يمكن استخدامها لإيصال حمولة صافية تزن ٥٠٠ كلغ إلى مدى يبلغ ٣٠٠ كلم. وقد اعتُبرت هذه المتغيرات التقنية منسجمة مع الصواريخ التي يرحح أن تستخدم لإطلاق الأسلحة النووية من الجيل الأول.

وقد ركزت الدول المشاركة في نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ جهودها لاحقاً على الطائرات بدون طيار التي يمكن استخدامها لإطلاق الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وهو تغيير في التركيز يعكس القلق بشأن حجم انتشار الأسلحة والخوف المتنامي من ألا تسعى الدول فقط وإنما الجهات الفاعلة من غير الدول أيضاً إلى استخدام الطائرات بدون طيار لتنفيذ الهجمات. وفي الاجتماع العام المنعقد في بيونس آيريس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لاحظت الدول المشاركة أن نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ «سيواصل مساهمته في محاربة الإرهاب عن طريق الحد من وقوع لائحة البنود المراقبة وتكنولوجيايتها في أيدي المجموعات الإرهابية والأفراد وهو يدعو كل الدول إلى اتخاذ إجراءات مماثلة»^(٧).

كان تأثير هذا التغيير رفع الانتباه الموجه إلى السيطرة على صواريخ كروز فضلاً عن البنود التي يمكن أن تستخدم لصناعة الطائرات بدون طيار أو تكييف الطائرات بدون طيار المدنية لاستخدامها بمثابة أسلحة. وجرى توجيه مزيد من الاهتمام إلى احتمال بناء الطائرات بدون طيار من قبل جهات فاعلة من غير الدول أو تعديل طائرة مدنية من أجل إيصال أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية^(٨).

إن مراقبة التكنولوجيات التي يمكن أن تستخدم لبناء الطائرات بدون طيار أو تكييفها لتستخدم بمثابة أسلحة تزداد تعقيداً بانتشار توافر البنود ذات الصلة بالاستخدامات المدنية - مثل مواد هياكل الطائرات كالفايبرغلاس أو الكيفر، وأجهزة الملاحة مثل نظام تحديد المواقع العالمية، والمحركات المروحية التوربينية الصغيرة. ويعني التوافر الواسع النطاق لهذه البنود أن الضوابط المستندة إلى المواصفات التقنية وحدها توسع الترخيص إلى العديد من تكنولوجيات الطائرات والفضاء الجوي، الأمر الذي يزيد كثيراً من تأثير (وتكلفة) نظام مراقبة الصادرات على التجارة المدنية المشروعة.

Ministry of Foreign Affairs of Argentina, «Plenary Meeting of the Missile Technology (V) Control Regime, Buenos Aires, 19-26 September 2003.» Press Statement, 26 September 2003, < <http://www.mtcr.info/english/press/buenosaires.html> > .

D. Gormley, «New Developments in Unmanned Air Vehicles and Land-Attack Cruise (A) Missiles.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 409-432.

وفي مسعى لحل هذه المشكلة، قرّرت الدول المشاركة إدراج متطلبات وطنية جامعة كعنصر من توجيهات نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ لضمان أن يكون لدى كل الدول المشاركة «أساس قانوني للتحكم بصادرات البنود غير الموجودة في لائحة المراقبة، عندما تتوجّه هذه البنود إلى برامج الصواريخ»^(٩).

وفي الاجتماع العامّ في بيونس إيريس وافقت الدول المشاركة أيضاً على تطبيق الضوابط على عمليات نقل غير المحسوسة، وقد تشمل إرسال تصميمات الصواريخ عبر البريد الإلكترونيّ أو الفاكس. وعلى غرار الأحكام الجامعة، أدرج العديد من الدول المشاركة في نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ ضوابط بالفعل على عمليات نقل التكنولوجيا غير المحسوسة في لوائح المراقبة الوطنية لديها. وستصبح هذه الضوابط الآن مطلباً لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ.

يجري نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ محاولات منهجية أكثر للتوسّع إلى البلدان الأخرى التي وافقت على تطبيق التوجيهات ولائحة الضوابط دون المشاركة في النظام. والصين هي محور هذه الجهود، وقبل الاجتماع العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أرسلت الحكومة الصينية رسالة إلى رئيس نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ تشير فيها إلى أن الصين لا تواجه صعوبات في المشاركة بالنظام على ضوء التغييرات التي أدخلت مؤخراً في تنظيماتها الوطنية لمراقبة الصادرات^(١٠). ويمكن أن تفسّر الرسالة بأنها طلب للانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، وقد تمّ بحث هذه الفكرة في ما بعد^(١١). وجرّت مشاورات بين الخبراء التقنيين من الدول المشاركة في النظام في شباط/فبراير ٢٠٠٤ لتقييم إذا ما كانت الضوابط الوطنية على الصادرات في الصين تفي بالمعايير المطلوبة للمشاركة في نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ.

Ministry of Foreign Affairs of Argentina, «Plenary Meeting of the Missile Technology (٩) Control Regime», Buenos Aires, 19-26 September 2003 > .

(١٠) في آب/أغسطس ٢٠٠٢ أدخلت الصين أنظمة مشددة لمراقبة صادرات الصواريخ والبنود المتعلقة بالصواريخ وتكنولوجياها فضلاً عن لائحة مراقبة محدثة. وتنسجم الأنظمة واللائحة كثيراً مع وثائق نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ نشر مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية ورقة بيضاء تنصّ على أنّ الصين «تتبنّى موقفاً إيجابياً ومنفتحاً تجاه المقترحات الدولية لتقوية نظام منع انتشار الصواريخ»: <http://www.fas.org/nuke/guide/china/doctrine/wpn1203.html> > .

(١١) إنّ توجيهات نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ ولوائح المراقبة الصادرة عنه هي وثائق عامة ويمكن أن تطبقها أي دولة من خلال نظامها الوطني لمراقبة الصادرات. في الماضي ذكرت الصين أنّها ملتزمة بتوجيهات نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ. وكنظام غير رسمي، من غير الواضح ما الذي تنطوي عليه «عضوية» هذا النظام، لكنّها تعتبر هنا المشاركة في الاجتماعات العامة واجتماعات الخبراء، بما في ذلك تبادل المعلومات بين الدول المشاركة.

مجموعة الموردين النوويين

أنشئت مجموعة الموردين النوويين في سنة ١٩٧٨ في أعقاب ثلاث سنوات من المباحثات بين الدول النووية الموردة (كندا وفرنسا وألمانيا الاتحادية واليابان والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). وهو ترتيب غير رسمي للدول النووية الموردة التي تسعى إلى تجنب امتلاك دول أخرى للأسلحة النووية سوى تلك المعترف بها أنها دول نووية في إطار معاهدة عدم الانتشار لسنة ١٩٦٨.

طوّرت مجموعة الموردين النوويين «توجيهات لتصدير الموادّ والمعدات والتكنولوجيا النووية» و«توجيهات للمعدّات والموادّ والبرمجيات وما يتصل بها من تكنولوجيا مزدوجة الاستعمال ذات صلة نووية» تطبقها الدول المشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية بشأن الصادرات التي ترخصها. كما أنها وضعت لوائح للبنود التي تنطبق عليها هذه التوجيهات. وقد نشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه التوجيهات واللوائح في INFCIRC/254^(١٢).

عقد الاجتماع العامّ السنويّ للدول المشاركة في مجموعة الموردين النوويين في ٢٢ - ٢٣ أيار/ مايو في بوسان بكوريا الجنوبية^(١٣). وقد ركّز على التعامل مع التحديات التي يواجهها نظام معاهدة حظر الانتشار والتي تشكّلها إيران وكوريا الشمالية، وتطوير حوار مع البلدان غير المنتمية إلى مجموعة الموردين النوويين بشأن اشتراكها في إجراءات حظر الانتشار، وتنقيح لوائح المراقبة لمجموعة الموردين النوويين وتوجيهاتها الداخلية. ونظر الاجتماع أيضاً في تطبيق أحكام مراقبة جامعة في توجيهات الاستخدام المزدوج^(١٤). كما بحثت العلاقة بين الضوابط على الصادرات ووسائل الوقاية التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وشمل هذا البحث مسألة كيفية زيادة شفافية التدابير الوقائية القائمة في مجموعة الموردين النوويين على سياسة التوريد ومسألة طلب تطبيق البرتوكول الإضافي

IAEA, «Communications Received from Certain Member States Regarding Guidelines for (١٢) the Export of Nuclear Material, Equipment and Technology.» INFCIRC/254/Rev.6/Part 1, 16 May 2003; and IAEA, «Communications Received from Certain Member States Regarding Guidelines for Transfers of Nuclear related Dual-use equipment, Materials, Software and Related Technology.» INFCIRC/254/Rev.5/Part 2, 16 May 2003.

< <http://www.iaea.org/Publications/Documents/index.html> > . وتتوفّر معظم وثائق INFCIR والوكالة الدولية للطاقة الذرية على الإنترنت على العنوان :

NSG, «Confronting the Challenge of Nuclear Proliferation.» Press Statement issued at the (١٣) Nuclear Suppliers Group Plenary Meeting, Busan, South Korea, 22-23 May 2003, < <http://www.nsg-online.org/PRESS/2003-07-press-busan.pdf> > .

(١٤) يوجد في معظم الدول ضوابط محلية بالفعل تميز ترخيص بنود غير مراقبة إذا كان التصدير موجّهاً إلى مستخدم نهائيّ أو لمصلحة مستخدم نهائيّ. وتشترك دول مجموعة الموردين النوويين في منع الصادرات بموجب ضوابط جامعة على أساس طوعيّ لعدد من السنين.

للكوالة الدولية للطاقة الذرية على الدولة المستوردة كشرط للتوريد^(١٥).

في أعقاب اجتماع بوسان، أثارَت روسيا قضية تطبيق البروتوكول الإضافي كشرط لتوريد التكنولوجيا النووية، بحجة أن أنشطة مجموعة الموردين النوويين يجب ألا تضع عوائق أمام التعاون النووي الدولي^(١٦). وتضغَط وزارة الطاقة الذرية الروسية من أجل رفع القيود الدولية عن تدفق التكنولوجيا النووية إلى الهند^(١٧).

في شباط/فبراير اقترح الرئيس جورج و. بوش ألا يسمح إلا للدول التي وقَّعت البروتوكول الإضافي باستيراد المعدَّات إلى برامجها النووية المدنية، وأن الدول المشاركة في مجموعة الموردين النوويين «يجب أن ترفض بيع معدَّات وتكنولوجيا تخصيب وإعادة معالجة إلى أي دولة لا تمتلك بالفعل معامل تخصيب وإعادة معالجة تعمل بطاقاتها القصوى» بصرف النظر عما إذا كانت قد وقَّعت على البروتوكول الإضافي أم لا^(١٨).

ووفقاً لزانغ يان، الممثل الدائم للصين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، قدَّمت الصين طلباً للمشاركة في مجموعة الموردين النوويين في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقبل أن تقدِّم الصين طلبها، عقدت محادثات مع مجموعة الموردين النوويين وتبنت سياسات وآليات مماثلة لتلك المطبَّقة في المجموعة^(١٩).

III اتفاق واسنار

أنشئ اتفاق واسنار في تموز/يوليو ١٩٩٦. وهدفه تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات وتبادل وجهات النظر بشأن عمليات نقل مجموعات متفق عليها من البنود مه اتجاه إلى تعزيز المسؤولية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج وتجنّب تراكم هذه البنود بشكل يخل بالاستقرار.

US Department of State, Bureau of Nonproliferation, «Fact Sheet: The Nuclear Suppliers (١٥) Group.» 10 September 2003, < <http://www.state.gov/t/np/rls/fs/3053pf.htm> > ,

الفصل ١٥ من هذا الكتاب.

Russian Ministry of Foreign Affairs, «On the Plenary Session of the Group of Nuclear (١٦) Suppliers.» Press Release (unofficial translation from Russian), 27 May 2003, < http://www.ln.mid.ru/brp_4.nsf/0/df075067648f4a1043256d3400388f61?OpenDocument > .

V. Radyuhin, «Russia for Lifting Ban on Nuclear Deals with India.» *Hindu* (Internet ed.), 3 (١٧) November 2003, < <http://www.hindu.com/2003/11/03/stories/2003110304141200.htm> > .

White House, «President Announces New Measures to Counter the Threat of WMD: (١٨) Remarks by the President on Weapons of Mass Destruction Proliferation.» Fact Sheet, Washington, DC, 11 February 2004, < <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/02/20040211-4.html> > .

«China Filed to Join NSG.» *Nuclear News* (March 2004).

(١٩)

وقد عقدت الدول المشاركة الثلاث والثلاثين جلسة تقييم ثانية لترتيب واسنار في سنة ٢٠٠٣^(٢٠). وفي حين أعطى تقييم سنة ١٩٩٩ بعض النتائج المدموسة^(٢١)، أدخلت عملية ٢٠٠٣ أول تغييرات واسعة على طريقة عمل ترتيب فاسنار. فقد وافق الاجتماع العام على عدد من الاقتراحات التي لم تقبل في السابق. ونظراً لمبدأ الإجماع الذي يحكم القرارات، فإنّ التقدّم الذي تحقّق يشير إلى أنّ مقاومة الدول المنفردة للتغيير تراجعت أمام نهج بناء أكثر. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حدّ ما إلى تلاشي أنماط السياسات التي كانت تتسم في الماضي بعدائية الحرب الباردة: علّة وجود المنظمة التي سبقت واسنار، لجنة تنسيق الضوابط على الصادرات المتعددة الأطراف^(٢٢). كما أنّ مفاهيم التهديد التي تركزت على الإرهاب صاغت ائتلاف مصالح. وتسلّط الوثائق المتبناة الضوء على المساهمة التي قدّمتها الضوابط على الصادرات في التعامل مع التهديد الإرهابي، وبخاصّة في ما يتعلق بأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف.

وربما تأثرت النتائج أيضاً بوجود طريقة عمل جديدة. فقد أعدت للاجتماع العام ١١ مجموعة عمل خاصّة تتكوّن من عدّة دول مشاركة، عملت منها دولة أو أكثر كرئيس. وقد غطّت مجموعات العمل الخاصّة قضايا مثل تبادل المعلومات العامة والإرهاب وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وتبادل المعلومات المحدّدة عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة ولوائح المراقبة والمتطلبات الجامعة وسمسرة الأسلحة وعمليات نقل التكنولوجيا غير المحسوسة ووثائق مراقبة الصادرات وتوسيع النطاق والمشاركة فضلاً عن القضايا الإدارية والإجرائية. وقد بحثت نتائج عملها في اجتماع مجموعة العمل العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وقدّمت لاحقاً إلى الهيئة التنفيذية. وستعمل في سنة ٢٠٠٤ مجموعات عمل خاصّة جديدة ومجموعات غير رسمية من أجل قضايا خاصّة، مثل توسيع النطاق، وستكون برئاسة جنسيات مختلفة. وتهدف أنشطة توسيع النطاق، من بين ما تهدف إليه، الوصول إلى

(٢٠) عند إنشاء اتفاق واسنار أقرّت الدول المشاركة أنه بحاجة إلى تطوير عناصر إضافية إذا كان يراد له تحقيق أهدافه. وقد انعكس ذلك في قرار تسمية وثيقة التأسيس «العناصر الابتدائية» وإجراء مراجعة للترتيب في سنة ١٩٩٩. وفي أعقاب التقييم الثاني في سنة ٢٠٠٣، قرّرت الدول المشاركة مراجعة الأنشطة بانتظام من خلال عملية كل أربع سنوات. انظر: «Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies: Initial Elements», 12 July 1996, < <http://www.wassenaar.org/docs/IE96.html> > .

(٢١) انظر: I. Anthony, «Multilateral Weapon and Technology Export controls», in: *SIPRI Yearbook 2000: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp. 672-680.

(٢٢) انظر: I. Anthony, ed., *SIPRI, Arms Export Regulations* (Oxford: Oxford University Press, 1991); and I. Davis, *SIPRI, The Regulation of Arms and Dual-Use Exports: Germany, Sweden and the UK* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

البرازيل والصين وجنوب إفريقيا - كل البلدان غير المشاركة حالياً في اتفاق واسنار ولكونها تصدر كميات مهمة من البنود المراقبة الموجودة على لوائح مراقبة ترتيب فاسنار.

وفي الاجتماع العام للتقييم المنعقد في ١٠ - ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وافقت الدول المشاركة على إجراء مراجعات كبرى لوثيقة التأسيس («العناصر الأساسية») وتبنت ثلاث وثائق تهدف إلى تشديد الضوابط على الصادرات في مجال أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف والسمسرة والمعدات غير المدرجة في اللوائح (تبحث في القسم ٧). وقد عدلت لوائح مراقبة اتفاق واسنار بشكل روتيني لكي تأخذ التطورات التقنية في الحسبان. ولأول مرة أكد بيان وزاري على التزام الدول المشاركة بترتيب واسنار. وقد أشار إلى ترتيب واسنار باعتباره «أحد أركان الجهود المتعددة الأطراف من أجل السلام والاستقرار»^(٢٣).

لقد شكّل الاتفاق على التغييرات الواسعة في وثيقة التأسيس اختراقاً رئيسياً. فقد أصبح اسمها - «العناصر الابتدائية» - قديماً، لكنّ تغييره أعيق من قبل. وقد حدث الآن ليصبح «الأهداف والتوجيهات والإجراءات، بما في ذلك العناصر الابتدائية»^(٢٤). في السابق، بصرف النظر عن التعديلات الثانوية لفئات تبادل المعلومات عن الأسلحة المفصلة في الملحق رقم ٣، لم يطرأ تغيير كبير سوى إقحام فقرة في سنة ٢٠٠١ عن الجهود المبذولة لمنع الإرهابيين من الوصول إلى الأسلحة والسلع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج.

وفي سنة ٢٠٠٣ أنشئت فئة جديدة لتقديم التقارير من أجل تبادل المعلومات المحددة: «الأسلحة الصغيرة والخفيفة - الأسلحة التي يحملها الأشخاص والتي صنعت أو عدلت وفق الموصفات العسكرية لاستخدامها كأدوات فتاكة للحرب»^(٢٥). وقد وافقت الدول المشاركة

WA, «Ministerial Statement.» Vienna, 12 December 2003.

(٢٣)

وتوفّر كل الوثائق التي تبناها الاجتماع العام على موقع فاسنار على الإنترنت على العنوان: < http://www.wassenaar.org/2003Plenary/2003PlenaryDocs.htm > .

WA, «Purposes, Guidelines and Procedures, Including the Initial Elements, as Adopted and (٢٤)

Amended by the Plenary of December 2003.» < http://www.wassenaar.org/2003Plenary/2003PlenaryDocs.htm > .

(٢٥) وهي معرّفة كما يلي: «١,٨ الأسلحة الصغيرة - مصنّفة بشكل وواسع لأغراض تقديم التقارير كما يلي: الأسلحة التي يستخدمها أفراد القوّات المسلّحة أو القوى الأمنية، بما في ذلك المسدّسات والمسدّسات ذاتية التلقين والبنادق والأسلحة نصف الأوتوماتية والبنادق الهجومية والمدافع الرشاشة الخفيفة. ٢,٨ الأسلحة الخفيفة - مصنّفة بشكل واسع لأغراض تقديم التقارير كما يلي: الأسلحة التي يستخدمها أفراد أو عدة عناصر من القوّات المسلّحة أو قوى الأمن يعملون بمثابة طاقم وتطلق نيراناً مباشرة بشكل أساسي. وهي تشمل المدافع الرشاشة الثقيلة وقاذفات القنابل اليدوية والمدافع المحمولة المضادة للدبابات والأنظمة الصاروخية ومدافع الهاون التي يقل عيارها عن ٧٥ ملم. ٣,٨ أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف - مصنّفة بشكل واسع لأغراض تقديم التقارير كما يلي: أنظمة الصواريخ سطح جوّ التي يستعملها فرد أو عدة أفراد من القوّات المسلّحة يعملون كطاقم». انظر المصدر نفسه، ص ١١ - ١٢. ويبدو أنّ هذا التعريف يتطلّب مزيداً من التوضيح والتهذيب لتجنّب عدم الاتساق في التقارير الوطنية.

على تبادل المعلومات عن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف إلى الدول غير المشاركة كل ستة أشهر. ويجب أن تشمل المعلومات عن كل الفئات الكميّة والبلد المتلقّي وتفصيل النموذج والنوع (باستثناء الصواريخ وقاذفات الصواريخ). وبإضافة هذه الفئة الثامنة - يتجاوز نطاق تقارير اتفاق واسنار الآن نطاق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية^(٢٦).

وكما في السنوات الماضية، أدخلت الحكومات أيضاً تغييرات ثانوية على تعاريف الفئات السبع للأسلحة التقليدية الرئيسية^(٢٧): وقد خفّضت عتبة تقديم التقارير بالنسبة إلى أنظمة المدفعية ذات العيار الكبير إلى ٧٥ ملم؟. ووافقت الدول المشاركة أيضاً على تبادل الآراء الإقليمية في سياق التبادل العام للمعلومات والآراء التي تعتبرها ذات صلة بأغراض اتفاق واسنار. ويجب أن تستند الآراء الإقليمية إلى القسم الثاني من عناصر التحليل والنصح الموضوعي المتعلق بتراكم الأسلحة التقليدية الذي يمكن أن يخل بالاستقرار دون أن تحدّها، وهي تشير إلى «ميزان القوى الإقليمي والوضع العام في الإقليم»^(٢٨).

وتشير وثيقة الأغراض والتوجيهات والإجراءات إلى ثلاث وثائق متفق عليها منذ سنة ١٩٩٨: «عناصر التحليل والنصح الموضوعي المتعلق بتراكم الأسلحة التقليدية المخل بالاستقرار» (١٩٩٨)^(٢٩)، و«بيان التفاهم على عمليات نقل البرمجيات والتكنولوجيا غير المحسوسة» (٢٠٠١)^(٣٠)، و«توجيهات الممارسة الفضلى لصادرات الأسلحة الصغيرة والخفيفة» (٢٠٠٢)^(٣١).

وتحت عنوان «نطاق» تشير أيضاً إلى ثلاث وثائق اتفق عليها في سنة ٢٠٠٣: «عناصر

(٢٦) للاطلاع على سجل الأمم المتحدة، انظر: S. T. Wezeman, *The Future of the United Nations Register of Conventional Arms*, SIPRI Policy Paper; no. 4 (Stockholm: SIPRI, 2003), < <http://editors.sipri.se/recpubs.html> > .

(٢٧) الفئات السبع هي دبابات القتال ومركبات القتال المدرعة والمدفعية ذات العيار الكبير والطائرات/الطائرات بدون طيار العسكرية والمروحيات العسكرية والهجومية والسفن والصواريخ أو أنظمة الصواريخ.

(٢٨) WA, «Purposes, Guidelines and Procedures, Including the Initial Elements, as Adopted and Amended by the Plenary of December 2003,» p. 4.

(٢٩) WA, «Elements for Objective Analysis and Advice Concerning Potentially Destabilising Accumulations of Conventional Weapons,» 3 December 1998, < <http://www.wassenaar.org/docs/criteria.html> > .

(٣٠) WA, «Statement of Understanding on Intangible Transfers of Software and Technology,» 6-7 December 2001, < <http://www.wassenaar.org/docs/docindex.html> > .

(٣١) WA, «Best Practice Guidelines for Exports of Small Arms and Light Weapons (SALW),» 11-12 December 2002, < http://www.wassenaar.org/docs/best_practice_salw.htm > .

الضوابط على صادرات أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف»^(٣٢)، و«عناصر تشريع فعال بشأن سمسة الأسلحة»^(٣٣)، و«بيان التفاهم بشأن مراقبة البنود المزدوجة الاستعمال غير المدرجة في لوائح»^(٣٤). ويقدم بيان التفاهم مطلباً جامعاً لتعزيز الضوابط على الاستخدام النهائي، وهو اقتراح فشل في سنة ١٩٩٩. ووافقت الدول المشاركة على وجوب طلب التفويض الحكومي من أجل نقل البنود ذات الاستعمال المزدوج غير المدرجة في لوائح إلى البلدان المتلقية والخاضعة لخطر أسلحة ملزم من قبل مجلس الأمن الدولي أو لخطر أسلحة إقليمي، سواء أكان ملزماً أو طوعياً. «إذا كان المصدر يدرك أنّ البنود المعنية تهدف كلياً أو جزئياً إلى الاستخدام النهائي العسكري»، يكون المصدر ملزماً بإبلاغ السلطات ذات الصلة، وهي التي تقرر إذا ما كان التصدير يخضع لمطلب الترخيص»^(٣٥). وتمت الموافقة أيضاً على «لائحة المسائل الاستشارية للصناعة»، وهي تتناول احتياجات الصناعة بإجمال المؤشرات التي تحدّد المستخدمين النهائيين غير المرغوب فيهم، مثل الزبائن الذين يعرضون الدفع نقداً أو طرق الشحن غير المألوفة أو طلبات التوضيب والوسم^(٣٦).

وفي حين جرى تبني عدد من الوثائق في الاجتماع العام، فشلت بعض الاقتراحات في الحصول على الإجماع. فلم يوسع الاجتماع العام عضويته ليضمّ كرواتيا والدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، قبرص وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وسلوفينيا. وستدرس طلباتهم بدلاً من ذلك في سنة ٢٠٠٤ على أساس كل حالة على حدة، وتقييم وفقاً لمعايير المشاركة المجملية في العناصر الأساسية. فقبول البلدان على أساس عضويتها في الاتحاد الأوروبي كان سينشئ سابقة للمجموعات الإقليمية الأخرى مثل الجمهوريات السوفياتية السابقة.

إنّ الطبيعة غير الكاملة لمشاركة الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي في أنظمة مراقبة الصادرات (جمهورية تشيكيا وهنغاريا (المجر) وبولندا هي الدول الوحيد الأعضاء في أنظمة مراقبة الصادرات الأربعة) قد تكون ضارة بفعاليتها بعد أيار/مايو ٢٠٠٤، عندما

WA, «Elements for Export Controls of Man-Portable Air Defence Systems (MANPADS), (٣٢) Adopted by 10-12 December 2003 Plenary Meeting of the Wassenaar Arrangement.» <http://www.wassenaar.org/2003Plenary/MANPADS_2003.htm> .

WA, «Elements for Effective Legislation on Arms Brokering adopted by 10-12 December (٣٣) 2003 Plenary Meeting of the Wassenaar Arrangement.» <http://www.wassenaar.org/2003Plenary/Brokering_2003.htm> .

«Statement of Understanding on Control of Non-listed Dual-use Items (Agreed at the 2003 (٣٤) Plenary Meeting)» <http://www.wassenaar.org/2003Plenary/SOU_CatchALL.htm> .

(٣٥) انظر: المصدر نفسه.

(٣٦) تتوفر «لائحة المسائل الاستشارية للصناعة» على الإنترنت على العنوان: <<http://www.wassenaar.org/2003Plenary/2003PlenaryDocs.htm>> .

ستصبح كل البلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي جزءاً من سوق واحدة. فالدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي غير الأعضاء في أنظمة المراقبة لن تشارك في إجراءات الإخطار بالمنع والمناقشات التقنية لتحديث لوائح البنود المراقبة وتبادل الآراء والمعلومات التي تعتبر ذات صلة بأغراض الأنظمة والارتباط غير الرسمي بالشبكة بين المسؤولين في الاجتماعات.

إن إشراك أعضاء الاتحاد الأوروبي غير المشاركين مسألة رئيسية يجب التعامل معها في سنة ٢٠٠٤. وستشكل هذه القضية جزءاً من تنفيذ «خطة عمل الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ لتنفيذ المبادئ الأساسية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل»^(٣٧) التي تشدد أيضاً على الحاجة إلى تقوية التنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي في أنظمة مراقبة الصادرات.

IV التدابير المتصلة بالعرض في الاتحاد الأوروبي

تحتوي خطة عمل الاتحاد الأوروبي على عدد من نقاط العمل في مجال الضوابط على التصدير. وقد حدّدت بعض التدابير للعمل الفوري: ضمان تنسيق مواقف الاتحاد الأوروبي من البنود التي توضع في لوائح المراقبة التي تطورها أنظمة التعاون في مراقبة الصادرات، ودعم عضوية البلدان المنضمة والنظر في إشراك المفوضية الأوروبية في الأنظمة، وتعزيز المراقبة الموجهة للمستخدم النهائي لصادرات المواد غير المدرجة في لوائح بنود أنظمة مراقبة الصادرات عندما يكون ذلك ملائماً، وتقوية تبادل المعلومات في الأنظمة، ولا سيما في ما يتعلق بالمقاصد الحساسة والمستخدمين النهائيين الحساسين وأنماط الشراء^(٣٨). وتشمل نقاط العمل على المدى المتوسط تبني الدول الأعضاء سياسات مشتركة تتعلق بالعقوبات الجنائية للتصدير غير القانوني أو سمسرة المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وإدخال سياسة عدم تصدير مواد ومعدات ذات صلة نووية إلى البلدان التي لم تصدق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعزيز فاعلية الضوابط على الصادرات في أوروبا المتوسعة بتقوية التعاون والاتصال بين السلطات المانحة لرخص التصدير والمصدّرين، ومراجعة نظم مراقبة الصادرات في الدول الأعضاء والبلدان المنضمة، وإقامة برنامج لمساعدة الدول المحتاجة إلى المعارف التقنية في مجال مراقبة الصادرات.

تحقق تقدّم في عدد من نقاط العمل هذه، وأكثرها وضوحاً دور الاتحاد الأوروبي في

Council of the European Union, «Action Plan for the Implementation of the Basic (٣٧) Principles for an EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction,» Council of the European Union document 10354/1/03 REV 1, 13 June 2003, pp. 5-6.

الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٦-٥.

أنظمة مراقبة الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، يجري النظر في عدد من اقتراحات المفوضية الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي في مجموعات العمل ذات الصلة بالمجلس. على سبيل المثال، اقترحت خدمات المفوضية قيام النظراء بإجراء مراجعة لمراقبة صادرات البنود ذات الاستعمال المزدوج في الدول الأعضاء والبلدان المنضمة. وتهدف مراجعة النظراء إلى تقوية التنسيق بين أنشطة مراقبة صادرات البنود ذات الاستعمال المزدوج في الدول الأعضاء وتوفير فرص التعلّم المتبادل من أجل تعزيز فعالية تنفيذ نظام المجلس 1334/2000^(٣٩) في الاتحاد الأوروبي الموسع. وستتمّ المراجعة على عدّة مراحل، الأولى مقرّرة للنصف الأول من سنة ٢٠٠٤. وستنظّم العملية حول مجموعات من البلدان تشمل دولتين عضوين ودولة منضمة. على سبيل المثال، تجمعت معاً الدولتان العضوان هولندا والسويد والدولة المنضمة إستونيا. وتتمثّل بعض الدول الأعضاء في أكثر من مجموعة. وسيزور خبراء من الدول الأعضاء البلد المنضمّ الذي يقوم بدوره برّد الزيارات. وتشمل القضايا التي يتمّ تناولها منح التراخيص والتنفيذ ووعي الصناعة. وستستند الأنشطة المستقبلية في سياق مراجعة النظراء إلى نتائج هذه الزيارات.

ولا يتوقّع تبني نظام المجلس بشأن الاتجار بالمعدّات التعذيب، وهو الخاضع للمفاوضات منذ عدّة سنوات، قبل ربيع سنة ٢٠٠٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ قدّمت المفوضية مشروع نظام للمجلس بشأن الاتجار بالمعدّات ذات الصلة بالتعذيب وعقوبة الإعدام، وهو يقترح حظر استيراد وتصدير المعدّات المراقبة التي تستخدم بصورة حصرية للتعذيب أو عقوبة الإعدام^(٤٠). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقدّم نظاماً لمنح التراخيص للمعدّات التي لها أيضاً استخدامات مشروعة. وفي حين تأمّنت الموافقة على مبدأ حظر معدّات التعذيب، لا تزال عدّة قضايا غير محلولة، بما في ذلك المسائل القانونية وإشراك المفوضية في إجازة القرارات وأنواع المعدّات التي تدرج في اللائحة^(٤١).

ومن غير المرجّح أن تقود هذه التطوّرات الرئيسية في ضوابط الاتحاد الأوروبي على تصدير السلع ذات الاستعمال المزدوج في المستقبل، لكنّ معظم التغييرات التي أدخلت في

Council of the European Union, «Council Regulation (EC) no. 1334/2000 of 22 June 2000 (٣٩) Setting up a Community Regime for the Control Of Exports of Dual-use Goods and Technologies.» *Official Journal of the European Communities*, no. L159, 30 June 2000, pp. 1-215.

European Commission, «Proposal for a Council Regulation Concerning Trade in Certain (٤٠) Equipment and Products Which Could Be Used for Capital Punishment, Torture or other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment.» European Commission Document COM (2002) 707 final, 30 December 2002.

(٤١) يوجد شرح للاعتراضات التي أثارها الحكومة البريطانية على موقع وزارة التجارة والصناعة على الإنترنت: < <http://www.dti.gov.uk/export.control/policy/tortureria.htm> > .

سنة ٢٠٠٣ في التدابير الخاصة بالعرض كانت في سياق الميثاق الأخلاقي للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة^(٤٢).

الميثاق الأخلاقي للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة

جرى تبني الميثاق الأخلاقي للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة في حزيران/يونيو ١٩٩٨. وقد انحازت البلدان المنضمة وبلدان اتحاد التجارة الحرة الأوروبي الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية - أيسلندا وليختنشتاين والنرويج - وبلغاريا وكندا وكرواتيا ورومانيا وتركيا إلى مبادئ ميثاق الاتحاد الأوروبي. وتحتوي وثيقة الميثاق التي تشمل التزامات سياسية لكنها غير ملزمة قانونياً، على ثمانية معايير لمنح ترخيص التصدير. وتجمل الأحكام الإجرائية إجراءات تقديم التقارير فضلاً عن الإخطار بالرفض بين الحكومات وآليات التشاور. وفي سنة ٢٠٠٠ وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على لائحة بالمعدات العسكرية التي ينطبق عليها الميثاق الأخلاقي.

لقد أصبح التقرير السنوي لتنفيذ الميثاق الأخلاقي أكثر شمولاً واتساقاً من حيث البيانات الإحصائية وأكثر ألفة في ما يتعلق بالقرارات المتخذة لتوضيح وثيقة ١٩٩٨ وشرحها. ومنذ سنة ٢٠٠٢ ضمّ التقرير خلاصة للقرارات المتخذة كل سنة منظمة وفقاً لمجالات القضايا. كما نشر دليل المستخدم لميثاق الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وهي تحدّد وتشرح الشروط والإجراءات المضمنة في الميثاق الأخلاقي لسنة ١٩٩٨^(٤٣). ونتيجة لذلك، تطوّرت المدونة لتصبح أداة لمراقبة الصادرات بما يتجاوز نطاقها الأصلي بكثير، رغم أنّ نصّ الاتفاقية لم يتمّ تعديله.

من القرارات الرئيسية المتخذة في سنة ٢٠٠٣ إقامة قاعدة بيانات مركزية للإخطار بالرفض. وستشمل هذه الإخطارات المتعلقة برفض الترخيص للصادرات ورفض الترخيص للسمسرة عندما توجد (انظر القسم المتعلق بالسمسرة أدناه)^(٤٤). وسيكون موقع قاعدة البيانات في سكرتاريا المجلس في بروكسل، وبالتالي ستمنح الهيئة التنسيقية دوراً في عملية منح الرخص للمرة الأولى، رغم أنّها محدودة بتخزين المعلومات. وستتلقى الدول الأعضاء مثل هذه المعلومات على أساس شهريّ عبر ممثليها في بروكسل

Council of the European Union, «Action Plan for the Implementation of the Basic (٤٢) Principles for an EU Strategy against Proliferation of Weapons of Mass Destruction.» pp. 7-11.

Council of the European Union, «User's Guide to the European Union Code of Conduct (٤٣) on Arms Exports.» Council of the European Union document 1428/03, 6 November 2003.

Council of the European Union, «Fifth Annual Report According to Operative Provision 8 (٤٤) of the European Union Code of Conduct on Arms Exports.» *Official Journal of the European Union*, no. C 320, 31 December 2003, pp. 1-4.

إلى أن تتم إقامة شبكة آمنة للوصول إلى البيانات.

وقرّر المجلس أيضاً نشر أول لائحة مراجعة للاتحاد الأوروبي بالمعدّات العسكرية تستخدم الترميز نفسه المستخدم في لائحة ذخيرة واسنار^(٤٥). لكن لن يتم إدخال التغييرات المستقبلية في لائحة واسنار بصورة تلقائية في لائحة الاتحاد الأوروبي، وبالتالي سيسمح للائحة الاتحاد الأوروبي بأن تكون «مستقلة في ما يتعلّق بالتطوّرات المستقبلية»^(٤٦).

تشمل الأولويات في المستقبل توفير المساعدة العملية والتقنية للبلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي عند الطلب، وتطوير الحوار مع البرلمان الأوروبي، ومراجعة الميثاق الأخلاقي.

ويقدّم دليل المستخدم إلى ميثاق الاتحاد الأوروبي الذي يقع في ١٤ صفحة تفسيراً لمعايير الميثاق ويغلق المنافذ ويضيق نطاق التفسير الوطني. وهو يحدّد الشروط الأساسية (وبالتالي يوضح الحالات التي يجب فيها توزيع الرفض) والخطوات التي تتبع للامتنال المطلوب الإخطار والتشاور بشكل تامّ. كما يحدّد أيضاً المعلومات التي توزّع والإجراءات التي تتخذ من أجل تأكيد المنع أو نقضه. وتستخدم في العادة الشبكة المأمونة لنشر وثائق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة COREU^(٤٧) من أجل الإخطار بالرفض أو نقضه، رغم أنّ الدول الأعضاء يمكنها أيضاً استخدام الملاحظات الشفوية أو رسائل البريد الإلكتروني لبدء الاستشارات. وينشئ دليل المستخدم أيضاً فئة جديدة لإخطارات رفض السمسة.

ستتمّ في سنة ٢٠٠٤ مراجعة رسمية للميثاق الأخلاقي للاتحاد الأوروبي وتوسيع نطاق الاتحاد الأوروبي الجغرافي^(٤٨). وستتطابق عملية المراجعة مع الدمج التامّ لعشر دول جديدة في الاتحاد الأوروبي في إجراءات المعلومات والاستشارات الخاصة بالميثاق الأخلاقي. وفي سنة ٢٠٠٣ تلقت هذه الدول العشر معلومات مجمّعة عن إخطارات الرفض للسنتين الماضيتين. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٣، أخذت تحضر أيضاً اجتماعات مجموعة عمل صادرات

Council of the European Union, «Common Military List of the European Union (٤٥) (Equipment Covered by the European Union Code of Conduct on Arms Exports) adopted by the Council on 17 November 2003 (updating and replacing the Common List of military equipment covered by the European Union Code of Conduct on Arms Exports adopted by the Council on 13 June 2000),» *Official Journal of the European Union*, no. C 314, 23 December 2003, pp. 1-26.

Council of the European Union, «Fifth Annual Report According to Operative Provision 8 (٤٦) of the European Union Code of Conduct on Arms Exports,» p. 2.

COREU (٤٧) هو المختصر الفرنسي للاتصالات الأوروبية، وهي شبكة تلتكس تربط وزارات خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

S. A. Jones, «EU Enlargement: Implications for EU and Multilateral Export Controls,» (٤٨) *Nonproliferation Review*, vol. 10, no. 2 (Summer 2003), pp. 80-89.

الأسلحة التقليدية التابعة للمجلس^(٤٩). غير أنّ عضوية الاتحاد الأوروبي وحدها هي التي تمنحها حق التصويت.

وبموازاة تنامي البعد الأوروبي لسياسة مراقبة الصادرات، أحدثت الحكومة البلجيكية في ربيع سنة ٢٠٠٣ سابقة في الاتحاد الأوروبي بنقل صلاحية الترخيص من الحكومة الفدرالية إلى ثلاث حكومات إقليمية (والونيا وفلاندرز وبروكسل). ولأول مرة في في الاتحاد الأوروبي ستشارك حكومة إقليمية في تنفيذ الميثاق الأخلاقي. وبالتالي يمكن أن تمثل وزارة الخارجية والأقاليم بلجيكا في مجموعة عمل صادرات الأسلحة التقليدية. ويحتزل ذلك الوحدة الفدرالية لمراقبة الصادرات لتصبح ذات صفة استشارية لقرارات الترخيص الإقليمية ووسيطاً بين الأقاليم والسفارات البلجيكية في الخارج التي تشترك في التحقق من صلاحية شهادات المستخدم النهائي.

٧ مسائل مراقبة النقل

الضوابط على سمسة الأسلحة

في تسعينيات القرن العشرين زعمت فرق للتحقيق في العقوبات التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في العقوبات أنّ أنشطة «سمسة السلاح» لعبت دوراً مهماً في واردات السلاح إلى مناطق النزاع في إفريقيا. وفي ما بعد أجرت المنظمات الدولية (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة) تحقيقاً بشأن ما إذا كان يمكن تحديد نشاط «السمسة» في البنود العسكرية والسيطرة عليه وكيف^(٥٠). وفي سنة ٢٠٠٣ اتخذ عدد من القرارات التي تعكس القلق والجدال المتزايد من المفهوم الذي يطلق عليه عموماً اسم سمسة.

وفي الاجتماع العام في سنة ٢٠٠٣، وافقت الدول المشاركة في اتفاق واسنار على «عناصر التشريع الفعال الخاص بسمسة السلاح». وينصّ على أنّ على الدول المشاركة الحصول على ترخيص أو تفويض مكتوب حينما يقوم السماسة «بالتفاوض على العقود أو ترتيبها، أو بيع الأسلحة والمعدات العسكرية المتصلة بها التي تراقبها الدول المشاركة في

(٤٩) للاطلاع على مجموعة العمل الخاصة بصادرات الأسلحة التقليدية، انظر : SIPRI Export Control Project, < <http://projects.sipri.se/expcon/euframe/coarm.htm> >, and < <http://projects.sipri.se/expcon/euframe/euframe.htm> > .

(٥٠) على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة لمنع التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بكل أوجهها ومكافحتها والقضاء عليها يحض الدول على «تطوير التشريعات الوطنية الملائمة أو الإجراءات الإدارية التي تنظم أنشطة من يعملون في سمسة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ويجب أن تشمل مثل هذه التشريعات أو الإجراءات تدابير مثل تسجيل السماسة أو الترخيص لهم أو تفويضهم». انظر : UN document A/ CONF.192/15, 21 June 2001, < <http://disarmament2.un.org/cab/poa.html> > .

واسنار أو الاتجار بها أو نقلها من دولة ثالثة إلى دولة ثالثة أخرى»^(٥١).

وفي سنة ٢٠٠٣ أصدرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دليل الممارسات الفضلى الخاصة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وهو يضم فصلاً يغطي الرقابة الوطنية على أنشطة السمسرة^(٥٢). وفي ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، وافق الاتحاد الأوروبي على موقف المجلس المشترك بشأن مراقبة سمسرة الأسلحة، ووافقت الدول الأعضاء على اتخاذ كل التدابير اللازمة للسيطرة على أنشطة السمسرة «التي تقع خارج أراضيها وينفذها سمسرة يحملون جنسياتها أو مقيمون فيها»^(٥٣). ولم يوضع جدول زمني لتنفيذ هذه التدابير.

كشفت المناقشات التي جرت في هذه المنتديات المختلفة عن وجود عدد من العقبات أمام الاتفاق. أولاً، ليس هناك تعريف متفق عليه «للسمسرة» أو «السمسار». ثانياً، نظراً لوجود اختلافات بنويّة بين أنظمة الرقابة الوطنية على الصادرات في البلدان التي تدرس قضية كيفية السيطرة على السمسرة والسمسرة، لم يكن من الممكن تحديد مقاربة مشتركة.

يشدّد دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للممارسات الفضلى على الحاجة إلى الاتفاق على تعريف للسمسرة لأنّ بحث الضوابط تحفزه الحاجة إلى معالجة مشاكل التهريب غير المشروع للأسلحة. ويلاحظ أنّ:

الهدف الأساسي لضوابط السمسرة هو السماح للدول بتحديد أنشطة الأشخاص الذين يعملون في مناطق رمادية أو في قطاع غير قانوني، وتزويدها بوسائل منع هذه الأنشطة ومعاقبها على السواء. ولذلك يجب أن تفي تعاريف هذه الأنشطة بتعليمات القانون الجنائي بالوضوح القانوني والدقة وقابلية التعرّف. ويجب أن توضح الدول، ضمن أنظمتها الوطنية، ما هي الأنشطة المدرجة في هذه الفئة من السمسرة، ولذلك تخضع للفحص، ومن هم الفاعلون الذين يمكن اعتبارهم سمسرة، وما هي أنواع السلوك التي يمكن اعتبارها غير مشروعة، وما هي أنواع العقوبات المتوقّرة ضدّ مثل هذا السلوك^(٥٤).

WA, «Elements for Effective Legislation on Arms Brokering adopted by 10-12 December (٥١) 2003 Plenary Meeting of the Wassenaar Arrangement,» this Decision Built on the «Statement of Understanding on Arms Brokerage adopted by 11-12 December 2002 Plenary Meeting of the Wassenaar Arrangement,» < http://www.wassenaar.org/docs/sou_arms_brokerage.htm > .

OSCE, «Best Practice Guide on National Controls of Arms Brokering,» OSCE document FSC. GAL/63/03/Rev. 2, 19 September 2003, < <http://www.osce.org/events/mc/netherlands2003/handbook/> > .

ويدرج أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في معجم المصطلحات من هذا الكتاب.

Council Common Position on the Control of Arms Brokering,» *Official Journal of the European Union*, no. L 156, 25 June 2003, p. 79.

Best Practice Guide on National Controls of Arms Brokering,» p. 2.

(٥٤)

في القطاع المالي والتجاري يعرف السمسار عادة بأنه فرد أو منشأة يعمل كوسيط بين المشتري والبائع، لقاء عمولة في العادة. ويمتلك السمسار المعلومات القيّمة التي تساعد المشتري والبائع في إيجاد أحدهما الآخر. والسمسرة ليست ماثلة للتجارة (التعامل) أو الشحن أو التمويل. ورغم أنّ الشخص القانوني نفسه يمكن أن يؤدي كل هذه الأعمال، إلا أنّ الأعمال منفصلة. فالسمسار لا يمتلك البضائع التي تدخل في صفقة معينة، كما أنّ البضائع لا تكون البتّة في حوزة السمسار أو تحت سيطرته.

وبموجب هذا التعريف تقع السمسرة قبل إبرام الاتفاق أو العقد، وعندما تجرى لا يعرف إذا كان سيخرج عن هذا النشاط أيّ نتيجة. وتشمل الوسائل التي يمكن إجراء السمسرة بها الاجتماعات وتبادل الوثائق والمعلومات (إما على الورق وإما بشكل إلكتروني) وتوفير الوصول إلى قاعدة بيانات.

يوصي الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي ودليل الممارسات الفضلى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتوسيع هذا التعريف ليشمل حيازة مواطن أو مقيم دائم بنوداً موجودة في بلد أجنبيّ من أجل نقلها إلى بلد أجنبيّ آخر (أي عندما لا تدخل البضائع أراضي الدولة التي يجري فيها العميل نشاط السمسرة). وقد يفهم الآن أن مثل هذا النوع من النشاط عنصر أساسي في تعريف أنشطة السمسرة.

يطبّق عدد من البلدان ضوابط شاملة على كل مرحلة من مراحل الصفقات التي تشمل على اتجار بالسلع العسكرية أو تعاون عسكريّ تقني. ولا يشمل تعريف التصدير بموجب هذا النهج الشحن الماديّ للسلع فحسب، وإنّما أيضاً أي نشاط اقتصادي أو مرافق (بما في ذلك السمسرة) يتعلّق بتجارة البضائع المعيّنة لأغراض عسكرية. وتطبّق بلدان أخرى الضوابط على مراحل محدّدة ومنفصلة من الصفقة الإجمالية تتعلّق ببند مراقب معيّن (حيث يكون الحصول على ترخيص مطلوباً في الغالب قبل شحن البضائع الفعليّ خارج حدود الجمارك). وفي هذه البلدان لا يمكن الافتراض بأنّ نشاط السمسرة قابل لأن يرخّص به ما لم تكن هناك أحكام مكتوبة في التشريع^(٥٥). وقد أدّت المقاربات المختلفة للسيطرة على السمسرة إلى تباعد واسع في الممارسة.

أولاً، هناك بلدان لا يمكن ممارسة السمسرة فيها إلا من كيانات الدولة. في روسيا وأوكرانيا، على سبيل المثال، تخضع كل المسائل المتعلقة بالتعاون العسكريّ التقنيّ مع الدول الأجنبية، بما في ذلك السمسرة، للسلطة الحصريّة لمؤسسات الدولة (روزوبرونكسبورث

(٥٥) بدون وجود أحكام محدّدة تكون السلطات الوطنيّة غير حصينة أمام المصدّرين الذين يتحدّون الأساس القانونيّ لمنع في الحالات التي تمنع فيها السلطات الوطنيّة صفقة ما أو تفرض عقوبات بعد اكتشاف صفقة غير مرخّص بها.

في روسيا، وأوكرانيا (٥٦).

ثانياً، ثمة بلدان (مثل بلغاريا وهنغاريا (المجر) وبولندا ورومانيا والولايات المتحدة) يطلب فيها من الأشخاص القانونيين تسجيل أسمائهم لدى السلطات الوطنية والحصول على إذن قبل مزاوله أنشطة السمسرة. وبالإضافة إلى إذن مزاوله العمل، تطلب هذه البلدان ترخيصاً لكل صفقة على حدة.

ثالثاً، رغم أن بعض البلدان لا تطلب التسجيل، فإنها تطلب ترخيصاً عند مزاوله أي شخص قانوني أنشطة السمسرة. وهذه هي الحال في عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي (٥٧).

رابعاً، في فئة أخرى من البلدان لا يمكن حالياً منح تراخيص لأنشطة السمسرة. ولم يكن توجد ضوابط على السمسرة سوى في سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي إيطاليا والسويد، تمارس هذه الضوابط بموجب الأحكام العامة لقانون مراقبة الصادرات، كما أن تعريف السمسرة غير دقيق. وفي سياق الموقف المشترك الذي جرى تبنيه في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ ربما تحتاج بعض بلدان الاتحاد الأوروبي إلى تعديل تشريعاتها لتتضمن رقابة أشد دقة على أنشطة السمسرة.

باختصار، رغم عدم وجود ما يلزم البلدان بمراقبة نشاط السمسرة، ثمة ضغط سياسي متنام على الدول لإدخال مثل هذه الضوابط. غير أن عدم وجود إجماع على تعريف السمسرة يشكل عقبة في وجه مقارنة منسجمة. وتقود المناقشات في الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتفاق واسنار البلدان الأوروبية، على وجه الخصوص، إلى النظر في كيفية إدخال ضوابط وطنية فعالة وكيفية التوفيق في ما بينها. ويجب أن تستهدف الضوابط القانونية الفعالة على السمسرة الأشخاص العاملين في المناطق الرمادية أو في القطاع غير القانوني، لكن يجب ألا يؤدي ذلك إلى وضع تقييم فيه الصفقة نفسها عدة مرات.

الضوابط على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف

أثبتت صواريخ أرض جو الخفيفة المحمولة ذات المدى القصير، منذ تطويرها وإنتاجها في أواخر الخمسينيات، أنها تهديد فعال للطائرات العسكرية ذات الأجنحة الثابتة، وربما للمروحيات العسكرية على وجه الخصوص (٥٨). وفي حين أن الرماة الماهرين استخدموا

(٥٦) يوجد في كلا البلدين أحكام لاستثناءات محدودة لهذه القاعدة حيث يمكن أن يجري عدد صغير من المشروعات تعاوناً عسكرياً تقنياً وتجارة في بعض منتجاتها.

(٥٧) تتوفر المعلومات عن السمسرة على الإنترنت على العنوان: <http://projects.sipri.se/expcon/db1.htm>.

(٥٨) وفقاً لأحد المصادر، كانت أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف من مختلف الأنواع مسؤولة عن إسقاط ٢٦٩ طائرة حربية سوفياتية في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ عندما كانت القوات السوفياتية تحتل =

أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف بفعالية ضد الطائرات الحربية، بما في ذلك النفاثات السريعة والطائرات التي تحمل تدابير مضادة، فإن هذه الأسلحة تعتبر ذات فعالية أكبر عند استخدامها ضد الطائرات المدنية البطيئة وغير المحمية.

استخدمت أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف في الهجوم على الطائرات المدنية في عدد من المناسبات. وقد وقع معظم هذه الحوادث في مناطق النزاع في جنوب شرق أوروبا وفي إفريقيا^(٥٩). وبعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تصاعد القلق من الاستخدام المحتمل لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف في الهجمات الإرهابية، لأن أعداداً كثيرة منها متوفرة على الصعيد الدولي (وبعضها معروف أنه في مخازن مجموعات مسلحة من غير الدول). وتسمح التدابير الأمنية في محيط العديد من المطارات الدولية حالياً للمهاجمين المحتملين التحرك ضمن مدى الطائرة أثناء الإقلاع أو الهبوط^(٦٠).

جرت محاولتان غير ناجحتين على الأقل لتدمير طائرة مدنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢: طائرة نقل مستأجرة من طراز بوينغ ٧٥٧ أثناء إقلاعها من مطار مومباسا بكينيا، ومروحية تجارية في طريقها من صنعاء إلى مأرب في اليمن. وفي كلتا الحالتين تمت المحاولة باستخدام صواريخ SA-7 غريل، وهي من الجيل الأول الأقل تعقيداً من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف التي طورها الاتحاد السوفياتي.

ترجع المناقشات الدولية للحاجة إلى اتخاذ إجراء أكثر فاعلية للتحكم بمخزونات أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف إلى ما قبل هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي سنة ١٩٩٨ وافقت الدول المشاركة في اتفاق واسنار على أن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف تشكل تهديداً للطيران المدني وقررت النظر في توجيهات لتقوية ضوابطها الوطنية على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف لتجنب حيازتها واستخدامها دون تفويض^(٦١).

= أفغانستان. وفقاً للمصدر نفسه، كانت الأسلحة الموجهة بالأشعة تحت الحمراء (ربما كانت من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف) مسؤولة عن ٥٦ بالمائة من الطائرات التي أسقطت و٧٩ بالمائة من الطائرات التي أعطبت أثناء عملية عاصفة الصحراء في العراق في سنة ١٩٩١. انظر: «Man Portable Air Defense System» (MANPADS)، < <http://www.globalsecurity.org/military/intro/manpads.htm> >

(٥٩) تشمل الحوادث المسجلة للهجمات على طائرة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، و٣٥ هجوماً

على الأقل منذ سنة ١٩٧٨، معظمها في إفريقيا. انظر: W. Matthews, «Defending Airliners from Portable Missiles», *Defense News* (1 December 2003), p. 22.

(٦٠) يعتقد أن نحو ٢٥ - ٣٠ مجموعة من غير الدول تمتلك أنظمة دفاع جوي محمولة على الكتف. انظر:

C. Bolkcom, B. Elias and A. Feickert, *Homeland Security: Protecting Airliners from Terrorist Missiles*, CRS Report for Congress (Washington, DC: Library of Congress, 2003), pp. 5-5, < <http://www.fas.org/irp/crs/RL31741.pdf> > .

(٦١) . < http://www.wassenaar.org/docs/press_4.html > . WA, «Public Statement», 3 December 1998,

وفي سنة ٢٠٠٠ وافق اتفاق اسنار على وثيقة تحتوي على عناصر للضوابط على صادرات أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف^(٦٢).

وفي سنة ٢٠٠٣ بحثت الحاجة إلى توجيه مزيد من الاهتمام والمصادر إلى السيطرة الفعّالة على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف في مختلف المحافل. ففي الأمم المتحدة تبنت مجموعة من الخبراء الحكوميين بشأن استمرار العمل على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتطويره تقريراً بالإجماع في ١ آب/أغسطس. وأوصت بتعديل تعريف الفئة VII في سجل فئات التقارير، وهي تحمل العنوان «الصواريخ وقاذفات الصواريخ»، لكي تشمل أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف كبنء يجب أن تقدّم عنه التقارير في هذه الفئة^(٦٣).

وافق قادة مجموعة الثماني على خطة العمل لتعزيز المراقبة على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف في قمتهم المنعقدة في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ في إيفيان بفرنسا^(٦٤). وكانت الخطة عنصراً واحداً في برنامج لتعزيز أمن النقل وضعت مسودته مجموعة خبراء مكافحة الإرهاب في مجموعة الثماني. ووافقت مجموعة الثماني على العمل بنشاط لتعزيز الضوابط على صادرات أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وتنفيذ سبعة تدابير على المستوى الوطني: (أ) تقديم المساعدة والخبرة التقنية لجمع فائض أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وإدارة مخزوناته بأمان وتدميره وفقاً للمتطلبات الوطنية، (ب) تبني ضوابط وطنية مشددة على صادرات أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف ومكوناتها الضرورية، (ج) ضمان التنظيم الوطني القوي للإنتاج والنقل والسمسرة، (د) حظر عمليات نقل أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف إلى مستخدمين نهائين من غير الدول (يجب ألا تصدر أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف إلا للحكومات الأجنبية أو إلى وكلاء مفوضين من قبل حكومة ما)^(٦٥)، (هـ) تبادل المعلومات عن البلدان والكيانات غير المتعاونة، (و) دراسة جدوى الحلول التقنية لتجنب الاستخدام غير المفوض به لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف؛ (ز) تشجيع الإجراءات في مجموعة عمل أمن الطيران التابعة للمنظمة الدولية للطيران المدني بشأن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف. ووافقت

WA, «Elements for Export Controls of Man-portable Air Defense Systems (MANPADS)», (٦٢) December 2000, < http://www.wassenaar.org/docs/oth_manpads.pdf > .

«Report on the Continuing Operation of the United Nations Register of Conventional Arms and its Further Development», in «Continuing Operation of the United Nations Register of Conventional Arms and its further development», UN document A/58/274, 13 August 2003.

«Enhance Transport Security and Control of Man-portable Air Defence Systems (٦٤) (MANPADS): A G8 Action Plan», 2 June 2003, < <http://www.g8.fr/evian/extras/502.html> > .

(٦٥) هذا تعديل لسياسة العديد من الموردين بمن فيهم الولايات المتحدة.

الدول المشاركة في مجموعة الثماني على تبادل المعلومات عن تنفيذها الوطني لهذه الخطوات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

في ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، بحث وزراء دفاع اتحاد الدول المستقلة مشروع قرار لإقامة ضوابط أكثر صرامة على بيع أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وتصديرها. ووافقت عليه معظم دول الاتحاد في آب/أغسطس ٢٠٠٣، وهو يتطلب منها حظر عمليات النقل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول وجرم المخزونات واقتسام المعلومات عن المخزونات والصادرات وتدمير الأنظمة الفائضة^(٦٦).

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وافق زعماء ٢١ بلداً اجتمعوا في منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي على خطة عمل تستند إلى العناصر التي تمت الموافقة عليها في مجموعة الثماني^(٦٧).

أقرت جمعية المنظمة الدولية للطيران المدني، وتتألف من ممثلين عن كل الدول المتعاقدة، القرار A32-23 في جلستها الثانية والثلاثين في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وهو يدعو الدول المتعاقدة مع المنظمة الدولية للطيران المدني إلى «خفض التهديد الذي يشكله استخدام الإرهابي وسواه من الاستخدام غير المرخص لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف»^(٦٨). ودرست مجموعة العمل الخاصة بأمن الطيران التابعة للمنظمة الدولية للطيران المدني توجيهاً بخصوص التدابير المضادة لتقييم الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الأعضاء لخفض التهديد الصادر عن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على

«Council of CIS Defense Ministers Approves Draft Resolution on MANPADS,» *NIS* (٦٦)
Export Control Observer, August 2003, p. 12.

استخدمت أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف لإسقاط طائرة عسكرية روسية في الشيشان، وتدعي السلطات الروسية أن أسلحة من مخزونات القوات المسلحة الجورجية كانت من بين المعدات التي استردت أثناء العمليات ضد القوات الشيشانية. ولم توقع جورجيا على مشروع القرار بشأن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف الذي بحثه وزراء دفاع اتحاد الدول المستقلة.

Fifteenth APEC Ministerial Meeting: Joint Statement, 17 Oct. 2003, URL < <http://www.apec2003.org/eng/index.html> > .

وأعلنت كمبوديا في ما بعد أنها ستدمر مخزونها من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف البالغ ٢٣٣ نظاماً كانت قد اشترتها من الاتحاد السوفياتي في الثمانينيات بمساعدة مالية وتقنية أمريكية - Agence France- Presse, «Cambodia to Destroy more than 200 Anti-aircraft Missiles,» December 2003, < <http://www.spacewar.com/2003/031216054035.2iwdmwg6.html> > .

ويدرج أعضاء منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي في معجم المصطلحات في هذا الكتاب. ICAO «MANPADS Export Control,» ICAO Resolution A32-23, < http://www.icao.int/icao/en/res/a32_23.htm > .

وتتوفر لأئحة كاملة بالقرارات التي تم تبنيها في الجلسة الثانية والثلاثين على الإنترنت على العنوان: < <http://www.icao.int/cgi/goto.pl?icao/en/assembly/index.html> > .

الكتف. وتركز مجموعة العمل على توصيات بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها في المطارات والمناطق المحيطة بها مباشرة. وهناك من يرى أن تركيز التدابير المضادة على المواقع التي يكون التهديد منها على أشده والأخذ في الحسبان أن صناعة الخطوط الجوية غير قادرة على تحمل تكاليف تدابير أمنية جديدة^(٦٩).

في الاجتماع العام لاتفاق واسنار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أيدت الدول المشاركة بقوة الجهود المتعددة الأطراف لتطوير ضوابط صارمة على نقل أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف. كما أن الدول المشاركة، وكلها تراقب بالفعل صادرات أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، وضعت توجيهات تطبق عن إجراء التقييم لمنح الترخيص الوطني. ووافقت، من بين ما وافقت عليه، على أن أي قرار بالسماح بصادرات أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف يجب أن يتم على أساس كل حالة على حدة على مستوى سياسة عليا (ويكون التحكم به بترخيص فردي). ويجب ألا يوافق على الصادرات إلا إلى الحكومات الأجنبية أو إلى وكلاء مفوضين بالعمل نيابة عن الحكومة بعد تقديم شهادة رسمية عن المستخدم النهائي مصدق عليها من قبل حكومة البلد المتلقي. وكإجراء لتجنب الاستخدام غير المصرح به لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، اتفق على أن تطبق البلدان المنتجة «مزايا مراقبة للأداء الفني و/أو الإطلاق على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف المصممة حديثاً عندما تصبح مثل هذه التكنولوجيات متاحة لديها». كما وافقت الدول المشاركة على ضمان أن تطبق كل دولة العقوبات الجنائية الملائمة عند ثبوت وقوع عمليات نقل غير قانونية لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف. وستعزز الدول المشاركة في اتفاق واسنار هذه المبادئ والمعايير المتفق عليها في اتصالاتها مع الدول غير المشاركة^(٧٠).

VI التطورات في تدمير الأسلحة التعاوني

ثمة اتجاه متزايد يوجب على الدول أن تتحمل المسؤولية «من المهد إلى اللحد» عن الأسلحة والمعدات العسكرية التي تطورها وتنتجها وتحصل عليها وتستخدمها. ويشمل ذلك وضع أحكام لنزع الأسلحة والمواد ذات الصلة والتخلص منها عندما لا تعود مفيدة. وفي السنوات الأخيرة، أصبح هناك ميل إلى تعاون الدول في تدمير الأسلحة في إطار معاهدات الحد من الأسلحة ونزع الأسلحة. وقد سهّل برنامج خفض التهديد التعاوني الأمريكي تنفيذ معاهدة ١٩٩١ الروسية الأمريكية بشأن خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها

Speech of Giovanni Bisignani, IATA Director General and Chief Executive Officer, at the (٦٩) AVSEC Aviation Security Meeting, Athens, 18 November 2003, < http://www.iata.org/pressroom/iata_speaks/2003-11-18-01.htm > .

(٧٠) انظر الهامش رقم ٦٢ .

(معاهدة ستارت ١). وتعاونت الدول لتدمير مخزونات الأسلحة التقليدية الروسية في إطار اتفاقية الأسلحة الكيماوية لسنة ١٩٩٣^(٧١) فضلاً عن مساعدة الدول في تنفيذ اتفاقية حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدميرها لسنة ١٩٩٧^(٧٢).

ثمة ميل أكبر لدراسة عملية خفض الأسلحة من وجهة نظر تعاونية في الحالات التي لم يتم فيها الاتفاق على معاهدة ولا توجد التزامات وطنية. ويمكن أن يتكوّن ذلك من برامج لتسهيل تنفيذ أنشطة التدمير المستندة إلى معاهدة من قبل دول غير مشاركة في المعاهدة المعنية^(٧٣). كما أنّ بعض الدول تمتلك قدرات عسكرية لا تخضع للاتفاقيات الدولية، ومع ذلك لا تحتاج إليها أو تريدها وتفتقر إلى القدرة المالية و/أو التقنية على التخلص منها بطريقة لا يمكن عكسها وسليمة من الناحية البيئية.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وافق وزراء خارجية الدول الخمس والخمسين الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على وثيقة خاصة بمخزونات الذخيرة التقليدية، وهي تهدف إلى معالجة فائض المخزونات من كل فئات الذخيرة التقليدية والمواد المتفجرة وأجهزة التفجير التي يعتبر أنها تشكل خطراً على الناس والبيئة^(٧٤). وتشمل الوثيقة معلومات عن الخبرة المكتسبة من مشاريع جمع الذخيرة وتأمينها وتدميرها وإجراءات عملية مفصلة يمكن أن تستخدمها الدول على أساس تطوعي. وتحاول منظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ تسهيل برنامج لإعادة معالجة الذخائر والقنابل المخزونة في قواعد عسكرية مغلقة في جورجيا وتدميرها. ويسعى عديد من المبادرات الأخرى بالفعل إلى تعبئة الموارد الدولية

(٧١) اتفاقية حظر تطوير الأسلحة الكيماوية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتدميرها. انظر الفصل ١٦ من هذا الكتاب. وتجند الدول الأطراف والدول الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيماوية مدرجة في التذييل (أ) من هذا الكتاب.

(٧٢) يوجد نصّ هذه الاتفاقية في: «United Nations, «The Antipersonnel Mine Ban Convention», < http://www.mineaction.org/misc/dynamic_overview.cfm?did=23 > .

F. Blom, «Landmines and Destruction Efforts,» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, pp. 712-726.

(٧٣) الولايات المتحدة على سبيل المثال هي الراعي الأهم لتدمير الألغام رغم أنها غير موقعة على معاهدة الألغام المضادة للأفراد.

OSCE Press Office, «New OSCE Document Tackles Risks from Ammunition,» 1 December (٧٤) 2003, < http://www.osce.org/features/show_feature.php?id=197 > . OSCE «Best Practice Guide on National Controls of Arms Brokering,»

للاطلاع على الإجراءات الوطنية لإدارة وأمن المخزون وإجراءات وطنية لتدمير الأسلحة الصغيرة والخفيفة، انظر: < <http://www.osce.org/fsc/documents/salw/> > , and

الفصل ١٧ من هذا الكتاب.

لمساعدة الدول على القيام بنزع الأسلحة والتخلّص منها بطريقة آمنة وسليمة^(٧٥).

في سنة ٢٠٠٣ أعادت الولايات المتحدة تنظيم وتقوية أنشطتها الوطنية لتدمير الأسلحة بإنشاء مكتب نزع الأسلحة وتقليصها ضمن مكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية «لاحتواء الأسلحة وتأثيراتها اللاحقة المسؤولة عن تغذية النزاعات الإقليمية والاضطراب والنشاط الإرهابي في كل أنحاء العالم»^(٧٦). والولايات المتحدة مساهم رئيسي منذ بعض الوقت في برامج نزع الألغام في عدد من البلدان. ويهدف التنظيم الجديد إلى توسيع نطاق الأنشطة لتشمل المساعدة في تأمين أو تدمير فائض مخزونات الأسلحة الصغيرة والخفيفة والعتاد المهجور فضلاً عن التعامل مع المخاطر التي تشكّلها الذخائر المؤمّنة بشكل رديء^(٧٧).

الشراكة العالمية لمجموعة الثماني لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد الخاصة بإنتاجها

في سنة ٢٠٠٢ أنشأت مجموعة الثماني شراكة عالمية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد الخاصة بإنتاجها كمجهود جماعي لمنع وصول الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أو الأسلحة الإشعاعية إلى أيدي الإرهابيين أو الدول المعادية^(٧٨). وفي سنة ٢٠٠٢ وافقت مجموعة الثماني على بيان حدّد فيه نطاق التعاون في إطار الشراكة العالمية بحيث تشمل الأنشطة المتعلقة بمنع الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والسلامة النووية.

وافقت مجموعة الثماني على جمع ما يصل إلى ٢٠ مليار دولار في فترة عشر سنوات لتمويل الأنشطة المنفّذة بإشراف الشراكة العالمية. وكخطوة أولى باتجاه تحقيق الأهداف الإجمالية لمجموعة الثماني، وافقت المجموعة على توجيه أنشطتها نحو روسيا بشكل أولي

(٧٥) مبادرة الأمم المتحدة العملية لنزع الأسلحة وصندوق ائتمان حلف الناتو للشراكة من أجل السلام يوفّران أداة يمكن أن تلجأ إليها البلدان التي تحتاج إلى القيام بمشاريع لنزع الأسلحة لطلب المساعدة المالية والتقنيّة. انظر: A.J. K. Bailes, O. Melnyk and I. Anthony, *Relics of Cold War: Europe's Challenge. Ukraine's Experience*, SIPRI Policy Paper; no. 6 (Stockholm: SIPRI, 2003), <<http://editors.sipri.se/recpubs.html>> .

(٧٦) US Department of State, «Formation of Office of Weapons Removal and Abatement.» (٧٦) 6 October 2003, <<http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2003/24910.htm>> .

(٧٧) موقع مكتب نزع الأسلحة وتقليصها التابع لوزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت على العنوان: <<http://www.state.gov/t/pm/wra/>> .

(٧٨) ثمة بحث للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد الخاصة بإنتاجها في: I. Anthony, «Arms Control in the New Security Environment.» in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security*, and I. Anthony, *Reducing Threats at the Source: A European Perspective on Cooperative Threat Reduction* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

وتركيزها على أربعة مجالات تحظى بالأولوية: تدمير الأسلحة الكيماوية وتفكيك الغوّاصات النووية المتوقّفة عن العمل والتخلّص من المواد الانشطارية (أي جعل استخدام هذه المواد في جهاز تفجير نوويّ أمراً مستحيلاً) ومنع علماء الأسلحة السابقين من المساهمة في برامج أسلحة غير قانونية^(٧٩).

شكّلت مجموعة الثماني مجموعة من المسؤولين الكبار للإشراف على تنفيذ الشراكة العالمية وتسهيله. ويقدم أعضاؤها التقارير مباشرة إلى مكاتب رؤساء الدولة أو الحكومة في بلدانهم لضمان استمرار المشاركة السياسية العليا في الشراكة العالمية.

وفي اجتماع القمة المنعقد في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ في إيفيان بفرنسا، راجع زعماء مجموعة الثماني التقدم الحاصل في تنفيذ الشراكة العالمية^(٨٠) واتفقوا على توجيهات تهدف إلى تسهيل تنفيذ المشاريع. وقد طوّرت التوجيهات على ضوء مصاعب التنفيذ التي ووجهت في الماضي وصمّمت وفقاً للظروف في روسيا - محور اهتمام الأنشطة في المرحلة الأولى من الشراكة العالمية. ومن بين القضايا التي رأت مجموعة المسؤولين الكبار أنها تبطئ تنفيذ المشاريع في روسيا أو تحول دونه المشكلات المتعلقة بالضرائب والحماية من المسؤولية للمتعاقدین الذين يعملون في مشاريع التعاون ووصول المقاولين إلى مواقع العمل.

في الماضي، كانت المعدّات والمواد التي تستوردها روسيا لتستخدمها في مشاريع خفض التهديد التعاونية تخضع في بعض الأحيان للضرائب والرسوم والمكوس وغيرها من الجعالات التي تزيد من تكاليف المساعدة الخارجية على الجهات المتبرّعة. وقد أوضحت الجهات المتبرّعة لروسيا أنّ هذه الرسوم غير المتوقّعة لا يمكن تبريرها، وأنها تزيد من صعوبة مواصلة الدعم السياسي في البلدان المانحة لبرامج المساعدة.

يتعامل كثير من المشاريع المتصوّرة مع موادّ خطيرة، وستجرى في مواقع يمكن أن تكون شروطها الجغرافية والمناخية قاسية. لذلك ثمة خطر لتكبّد خسائر في الأرواح أو حدوث إصابات شخصية وخسارة في الممتلكات أو تضرّرها أثناء إكمال المشروع. وقد شدّد المشاركون في المشاريع على حاجتهم إلى معرفة مدى مسؤوليتهم في مثل هذه الحالات بما في ذلك قواعد التعويض والدفع عن الخسائر الاقتصادية الناشئة من الأضرار الواقعة وتكاليف

«Global Partnership Against the Spread of Weapons and Materials of Mass Destruction, (٧٩) G8 Senior Officials Group: Annual Report,» June 2003, < <http://www.g8.fr/evian/english/home.html> > .

(٨٠) تمّ تبني مبادرات أخرى في مجموعة الثماني تتعلّق بالضوابط على المصادر الإشعاعية في قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الثماني المنعقدة في إيفيان بفرنسا في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، انظر: «Nonproliferation of Weapons of Mass Destruction: Securing Radioactive Sources: A G8 Statement,» 2 June 2003, < <http://www.g8.fr/evian/english> >

التدابير الوقائية والتدابير العلاجية للحدّ من الأضرار أثناء تنفيذ المشاريع.

كثير من المواقع التي تجرى فيها المشاريع خاضعة لترتيبات أمنية تشمل وكالات متعدّدة في روسيا، بما في ذلك جهاز الأمن الاتحادي. وفي عدد من المناسبات في الماضي، منع المواطنون الأجانب من الوصول إلى المواقع في روسيا التي تجرى فيها المشاريع المدعومة بمساعدة دولية. وفي أوقات أخرى، كان الوصول إليها يخضع لتأخير طويل يتمّ في أثناءه تقييم الأفراد الذين يريدون زيارة مواقع المشروع من قبل السلطات الروسية. وقد توصل جهاز الأمن الاتحادي إلى إجراءات تهدف إلى جعل الإشعارات المسبقة أكثر فعالية وتخفيض التأخر.

في سنة ٢٠٠٣ أفيد عن حدوث تقدّم في كل هذه المجالات^(٨١). وقد اتخذ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عدداً من القرارات الرفيعة المستوى في قضية الإعفاء من الضرائب التي كان ينتظر أن تحسّن الوضع.

تقدّم اتفاقية إطار البرنامج البيئي النووي المتعدّد الأطراف في روسيا الاتحادية الذي اتفق عليه في سنة ٢٠٠٣ إطاراً قانونياً لتوجيه الدول لصياغة وثائق محدّدة لإقامة القواعد لتنفيذ المشاريع المتعلقة بإدارة الوقود النووي المستنفد والنفاية النووية في شمال غرب روسيا^(٨٢). وقد بدأت المفاوضات بشأن البرنامج البيئي النووي المتعدّد الأطراف في روسيا الاتحادية في مجلس بارنتس الأوروبي القطبي الشمالي المنعقد في بودو بالنرويج في سنة ١٩٩٩، وتمّ التغلب على العقبات الأخيرة أمام الموافقة على النصّ في اجتماع للمجلس الأوروبي القطبي الشمالي في كيركينز بالنرويج في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣^(٨٣). وفي وقت لاحق، وقع ١١ بلداً فضلاً عن المجموعة الأوروبية ومجتمع الطاقة الذرية الأوروبية على

(٨١) انظر: O. Devaux, «Le Partenariat mondial du G8 contre la proliferation», [G8 world Partnership against Proliferation], *Défense Nationale*, vol. 59 (November 2003), pp. 174-181.

وقد لعب ديفو، وهو مسؤول في وزارة الدفاع، دوراً مهماً في عمل جهاز الأمن الفدرالي أثناء الرئاسة الفرنسية لمجموعة الثماني.

(٨٢) يتوقّر نص هذه الاتفاقية على العنوان: < http://www.utrikes.regeringen.se/fragor/aktuella_fragor/bilder/pdf/MNEPR%20Agreement%20ENGLISH.pdf >. and «Council Decision of 19 May 2003 on the Signing on Behalf of the European Community and provisional Application of a Framework Agreement on a Multilateral Nuclear Environmental Programme in the Russian Federation and its Protocol on Claims, Legal Proceedings and Indemnification and Approving the Conclusion by the Commission on Behalf of the European Atomic Energy Community of the Abovementioned Agreement and its Protocol (2003/462/EC)», *Official Journal of the European Union*, no. L 155, 24 June 2003, pp. 35-46.

(٨٣) أعضاء مجلس بارنتس الأوروبي القطبي الشمالي مدرجون في المسرد في هذا الكتاب وعلى موقع المجلس على الإنترنت على العنوان: < <http://www.beac.st/> >.

اتفاقية إطار البرنامج البيئي النووي المتعدّد الأطراف في استوكهولم في ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٣. وتقدّم اتفاقية الإطار والبروتوكول المرفق بها الخاصّ بالادعاءات والإجراءات القانونية والتعويض مجموعة متفقاً عليها من القواعد التي يستطيع أي من الموقعين استخدامها عند تصميم مشاريع للتنفيذ في شمال غرب روسيا في مجالات تعزيز سلامة الوقود النوويّ المستنفد وإدارة النفايات النوويّة. ويجب أن تسهّل اتفاقية إطار البرنامج البيئيّ النوويّ المتعدّد الأطراف في الاتحاد الروسيّ، التي صدّق عليها مجلس الدوما الروسيّ في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ التفاعل بين المشاركين في المشاريع لحل الخلافات المتعلقة بتنفيذ المشاريع، إذا ما نشأت. وتضع الاتفاقية قواعد الإفصاح عن المعلومات الماليّة والتحقّق من النفقات المتعلقة بالمشاريع فضلاً عن الإعفاءات من الرسوم الجمركيّة والضرائب المتصلة بالمساهمات الماليّة والتقنيّة في مشاريع البرنامج البيئيّ النوويّ المتعدّد الأطراف في الاتحاد الروسيّ. ويضع البروتوكول الملحق باتفاقية الإطار القواعد التي تغطّي قضايا المسؤولية إذا ما أذى تنفيذ المشروع إلى أضرار مختلفة الأنواع.

أنشأت اتفاقية الإطار لجنة للبرنامج البيئيّ النوويّ المتعدّد الأطراف في الاتحاد الروسيّ والمؤلفة من ممثّل مفوض واحد عن كل طرف. وهذا الشخص يعد أيضاً نقطة اتصال بشأن كلّ المسائل ذات الصلة بالبرنامج البيئيّ النوويّ المتعدّد الأطراف في الاتحاد الروسيّ. وقد وقّعت المفوضيّة الأوروبيّة اتفاقية إطار البرنامج البيئيّ النوويّ المتعدّد الأطراف في الاتحاد الروسيّ نيابة عن الاتحاد الأوروبيّ، وهي تمثّل الاتحاد الأوروبيّ في لجنة البرنامج البيئيّ النوويّ المتعدّد الأطراف في الاتحاد الروسيّ. ويشارك في اللجنة أيضاً الممثلون الوطنيّون للدول الأعضاء الثماني في الاتحاد الأوروبيّ التي وقّعت الاتفاقية (بلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا والسويد والمملكة المتحدّة)، وثمة مطلب بأن تنسّق المفوضيّة الأوروبيّة معها مع هذه الدول الأعضاء قبل اجتماعات اللجنة^(٨٤).

حدّد دور مجموعة المسؤولين الكبار التابعة لمجموعة الثماني بأنّه لتسهيل تنفيذ المشاريع وتنسيقها. وليس لمجموعة الثماني مهمّة تنفيذيّة وتنفّذ معظم المشاريع بشكل ثنائيّ إما من قبل الدول أو الاتحاد الأوروبيّ من خلال أنشطته الجماعيّة. وفي سنة ٢٠٠٣ أحرز تقدّم في مشاريع التطوير في كل من المجالات الأربع التي تحظى بأولويّة العمل الابتدائيّ بموجب الشراكة العالميّة لمجموعة الثماني.

في سنة ٢٠٠٣ وسّعت كندا وفنلندا وألمانيا وإيطاليا والنرويج دعمها لتدمير الأسلحة

(٨٤) اجتمعت لجنة البرنامج البيئيّ النوويّ المتعدّد الأطراف في الاتحاد الروسيّ في موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣. انظر: <http://www.ransac.org/> RANSAC Nuclear News, 9 February 2004, < <http://www.ransac.org/Projects%20and%20Publications/News/Nuclear%20News/index.asp> > , and < <http://www.ransac.org/Projects%20and%20Publications/News/Nuclear%20News/index.asp> > .

الكيميائية في روسيا. ولعبت ألمانيا على وجه الخصوص، من بين المانحين الدوليين دوراً بارزاً في مساعدة روسيا في تدمير الأسلحة الكيميائية. وزادت فرنسا وألمانيا واليابان والنرويج والمملكة المتحدة أنشطتها للمساعدة في التفكيك السليم والأمن للغواصات النووية التي توقفت عن العمل. وعلى الرغم من أن إيطاليا والمملكة المتحدة أبدتا اهتمامهما في توسيع تعاونهما في التخلص من البلوتونيوم، إلا أن التقدم باتجاه تطوير مشروعات في هذا المجال كان قليلاً.

يمكن إيضاح طريقة تعاون مجموعة الثماني في تسهيل برنامج التطوير بقضية كندا - وهي بلد قدمت مستوى متدياً من المساعدة الدولية في منع الانتشار ونزع الأسلحة قبل إنشاء الشراكة العالمية. فكندا تجري مفاوضات بشأن اتفاقية ثنائية مع روسيا تفي بتوجيهات الشراكة العالمية لمشاريع التعاون الجديدة أو الموسعة. لكن بدلاً من الانتظار حتى التوصل إلى الاتفاقية، وهي عملية تبين أنها تستهلك الكثير من الوقت، استخدمت كندا في سنة ٢٠٠٣ الترتيبات القائمة لتسريع تقديم المساعدة. وبموجب الشراكة العالمية، ستساهم كندا بـ ٣٣ مليون دولار للمساعدة في بناء سكة حديدية تصل مستودع تخزين الأسلحة الكيميائية قرب بلانوفي بمرفق التدمير في شوتشي^(٨٥). وستجري المساهمة بالأموال باستخدام الاتفاق الثنائي بين المملكة المتحدة وروسيا، وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وقّعت كندا والمملكة المتحدة مذكرة تفاهم تكون بموجبها المملكة المتحدة مسؤولة عن تنفيذ المشروع، بالتشاور مع كندا. وفي مثال آخر، أسهمت كندا بنحو ٣٢ مليون دولار في شراكة البعد البيئي الشمالي التابعة للمصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية^(٨٦). وسيسمح ذلك لكندا بالمساهمة في التفكيك الآمن والسليم للغواصات النووية دون الحاجة إلى إقامة برنامج ثنائي منفصل مع روسيا.

VII استنتاجات

في سنة ٢٠٠٣ واصلت الدول التي تشارك في المجموعات الثنائية لتعزيز فاعلية الضوابط الوطنية على صادراتها الإقرار بالحاجة إلى بذل جهود إضافية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها وعكسه إذا أمكن. ونتيجة للقرارات التي اتخذها اتفاق واستنار، تولّد زخم جديد في مسعى السيطرة على الصادرات الدولية للأسلحة التقليدية.

Canadian Department of Foreign Affairs, «Global Partnership Program: Chemical (٨٥) Weapons Destruction.» < http://www.dfait-maeci.gc.ca/foreign_policy/global_partnership/destruction-en.asp#canadian > .

Canadian Department of Foreign Affairs, «Global Partnership Program: Dismantlement (٨٦) of Nuclear Submarines.» < http://www.dfait-maeci.gc.ca/foreign_policy/global_partnership/submarine-en.asp#partners > .

وقد حاولت الدول المشاركة في المجموعات المختلفة متابعة القضايا ذات الاهتمام المشترك - مثل السيطرة على السمسة والمعلومات عن المستخدمين النهائيين المعنيين والتنفيذ الفعّال للضوابط على الصادرات - بصورة منهجية أكثر باستخدام ترتيبات التعاون غير الرسمية. وسيكون من المنطقيّ تعزيز التعاون بين الأنظمة - بما في ذلك التعاون في القضايا العملية بمثل تنظيم الجداول الزمنية ومواقع الاجتماعات.

وقد جعل اجتماع الالتزامات القانونية والتعهدات السياسية الاتحاد الأوروبي لنظم الدولية لمراقبة الصادرات الأوسع نطاقاً. والتطوير الإضافي للضوابط على الصادرات ذات الاستخدام المزدوج هو جزء من عملية أوسع لتطوير استراتيجية أكثر فعالية للاتحاد الأوروبي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد أصبح الميثاق الأخلاقي للاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة التقليدية، التي تضم عناصر معيارية وعملياتية، إطاراً لتعاون أعمق بين الدول الأعضاء. إنّ الإطار الذي عمل فيه الميثاق الأخلاقي (إعلان سياسي)، بما في ذلك زيادة الشفافية والمناخ الذي تخضع فيه السلطات الوطنية «لضغط النظراء»، قد حفز على مزيد من التعاون المؤثر بين الدول يفوق ما تحقّق حتى الآن في العملية القائمة على وثيقة ملزمة قانونياً.

يوجد في الاتحاد الأوروبي قضية قوية لصالح تقوية التعاون بين الأجزاء المختلفة من جهاز الاتحاد الأوروبي الإجمالي. ويشمل ذلك التعاون داخل المفوضية الأوروبية (بين الهيئات المسؤولة عن العلاقات الخارجية والتجارة) فضلاً عن التعاون بين الأركان بين الحكومية للتعامل مع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (حيث تبحث سياسات مراقبة الصادرات) والشؤون القضائية والداخلية (حيث تبحث وكالات فرض القانون قضايا التعاون بين الشرطة ومراقبة الحدود). وسيصبح التعاون الفعّال أكثر أهمية في الاتحاد الأوروبي الموسّع.

في سنة ٢٠٠٣ درست الضوابط على صادرات البنود المزدوجة الاستخدام والأسلحة في سياق توسيع الاتحاد الأوروبي - وهي عملية ستؤثر بشكل مباشر في الضوابط على صادرات الأعضاء الجدد كما من المرجح أن تؤثر في الضوابط على صادرات البلدان المحيطة بالاتحاد الأوروبي الموسّع.

إنّ تقوية الضوابط على الصادرات هي جزء من الجهد الأوسع لتطوير مجموعة واسعة من أدوات منع الانتشار. وثمة عنصر آخر في العملية الأوسع هي الجهد لتأمين، وفي بعض الحالات إزالة، القدرات العسكرية والمواد الخطرة غير المرغوب فيها. وقد أخذت هذه الجهود التعاونية تصبح سمة متزايدة البروز في المسعى الإجمالي لتعزيز الأمن. وتمّ في إطار مجموعة الثماني ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تطوير عدد من الجهود التعاونية لخفض التهديد وإطلاقها في سنة ٢٠٠٣.

١٩ - الانسحاب من معاهدات الحد من الأسلحة

كريستر أهلستروم

I مقدّمة

خضع دور الاتفاقيات الملزمة قانونياً لتحقيق أهداف الحد من التسلّح للبحث في السنوات الأخيرة. ويتفحص هذا الفصل جانباً محدداً واحداً، أي الظروف التي يمكن أن تنسحب فيها دولة من جانب واحد من التزاماتها القانونية^(١).

ينظر عموماً إلى اتفاقية ملزمة بموجب القانون الدولي - معاهدة - على أنها أداة قوية لتسجيل الاتفاقيات بين الدول^(٢). ويكون إبرام مثل هذه الاتفاقيات وصيانتها وإنهاؤها محكوماً بفرع من القانون الدولي يعرف باسم «قانون المعاهدات». ويصان أداء الالتزامات بموجب معاهدة بفعل المبدأ الذي يعبر عنه بالمثل اللاتيني «المعاهدة شريعة المتعاهدين» (العقد شريعة المتعاقدين)^(٣).

وثمة عنصر مركزي في مفهوم الاتفاقية الملزمة قانونياً هو أنّ إنهاءها يخضع لتطبيق

(١) للاطلاع على الدول الموقعة والأطراف في اتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع التسلّح المذكورة في هذا الفصل، انظر التذييل (أ) من هذا الكتاب.

(٢) وفقاً للمادة ٢، الفقرة ١ من اتفاقية فيينا لسنة ١٩٦٩ الخاصة بقانون المعاهدات، تعرّف المعاهدة بأنها «اتفاق دولي بين دولتين بصيغة خطية ويحكمها القانون الدولي، سواء أكانت متجسدة في أداة واحدة أو في أداتين مترابطتين أو أكثر وبصرف النظر عن تسميتها». يسمّى التعامل المتعدد الأطراف عادة «اتفاقية» أو «ميثاقاً» أو «عهداً»، في حين أنّ التعاملات الثنائية تسمى عادة «معاهدات» أو «اتفاقيات». انظر: *United Nations Treaty Series*, vol. 1155 (1980), p. 331.

(٣) يضيف البعض إلى معنى هذا المثل أنّ «واجبات المعاهدة ملزمة ولا يمكن التخلّي عنها من جانب واحد» انظر: «*Treaties and Other International Agreements: The Role of the United States Senate*», Study prepared for the Committee on Foreign Relations, United States Senate by the Congressional Research Service, Library of Congress (S.PRT 106-71) (Washington, DC: US Government Printing Office, 2001), p. 192.

القواعد القانونية بدلاً من المصالح الاستثنائية لأطراف منفردة^(٤). إن إخضاع إنهاء معاهدة إلى قواعد ومبادئ قانونية يخدم مصلحة الحفاظ على الاستقرار وقابلية التنبؤ في العلاقات الدولية. ووفقاً لتعبير أحد الحقوقيين الدوليين: «لا تستطيع دولة أن تعفي نفسها من التزاماتها التعاقدية متى شعرت بالرغبة في ذلك، ولو كان بوسعها ذلك لأصبحت العلاقات القانونية غير آمنة إلى حد يدعو لليأس»^(٥).

لكن ثمة فئة واحدة من الأدوات القانونية الدولية التي يبدو أنها تتلاءم بصورة قلقة مع الوصف المذكور أعلاه - وتحديدًا تلك المتعلقة بالحدّ الدولي من الأسلحة^(٦). وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ألغت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية) «التجميد المؤقت» منذ عشر سنوات لانسحابها من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٦٨ المتعددة الأطراف^(٧). وكانت في سنة ١٩٩٣ قد استشهدت بنص خاص في معاهدة حظر الانتشار يتيح لدولة طرف، في ممارسة سيادتها الوطنية، الانسحاب من المعاهدة إذا ما قررت أن «أحداثاً استثنائية» تعرّض مصالحها العليا للخطر.

وكان الانسحاب الكوري الشمالي من معاهدة حظر الانتشار في سنة ٢٠٠٣ المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا الشرط في ما يتعلّق باتفاقية حديثة متعددة الأطراف للحدّ من الأسلحة. لكنّها لم تكن المرة التي تستخدم فيها دولة شرطاً مماثلاً لإلغاء التزامات بموجب معاهدة للحدّ من الأسلحة. ففي سنة ٢٠٠٢ انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الحدّ من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية لسنة ١٩٧٢^(٨)، وهي اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي/روسيا، باللاجوء إلى شرط مماثل بشأن الانسحاب من جانب واحد.

(٤) وفقاً لتعبير محكمة العدل الدولية: «إنّ تحديد إذا ما كانت اتفاقية نافذة أم لا، وإذا ما كانت قد علّقت أو ألغيت بشكل صحيح أم لا، يتوقّف على قانون المعاهدات». انظر: Gabcõkovo-Nagymaros Project (Hungary/Slovakia), Judgment, ICJ Reports 1997, p. 7 at p. 35, para. 47.

(٥) M. B. Akehurst, *A Modern Introduction to International Law*, 6th ed. (London: Allen and Unwin, 1987), p. 136.

(٦) يستخدم مصطلح «الحدّ من الأسلحة» في هذا الفصل للإشارة إلى قواعد الأدوات القانونية التي تهدف إلى وضع قيود كمية أو نوعية على الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ووسائل إيصالها، فضلاً عن القيود على نقلها. للاطلاع على بحث لتعريف المصطلح، انظر: J. Goldblat, *SIPRI and PRIO, Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements* (SAGE Publications: London, 2002), Part I (Analytical Survey), p. 1.

Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (Non-Proliferation Treaty, NPT), (٧) United Nations Treaty Series, vol. 729 (1970), p. 161.

Treaty Between the USA and the USSR on the Limitation of Anti-Ballistic Missile Systems (٨) (ABMTreaty), United Nations Treaty Series, vol. 944, no. 13446 (1974).

ليس للعمل الذي قامت به حكومتا كوريا الشمالية والولايات المتحدة سوابق في التاريخ الحديث للحد من الأسلحة، وهما يثيران أسئلة جوهرية مهمة تتعلق بالدور الذي يرتبط عادة بالاتفاقية الملزمة قانونياً كأداة قوية للحد من الأسلحة. يمكن أن يبدو الانسحاب من جانب واحد في ظاهره جرى عكس المفهوم بأن إنهاء اتفاقية دولية ملزمة قانونياً يجب ألا يكون وفق المصلحة الاستثنائية لطرف واحد. بالمقابل، من الصعب رؤية عملهما بصورة مخالفة لمبدأ «المعاهدة شريعة المتعاهدين»، لأن الولايات المتحدة وكوريا الشمالية لجأتا إلى أحكام تشكّل جزءاً من المعاهدة المعنية. لكن يجب التشديد أيضاً على أن السياق مختلف بشكل ملحوظ. فقد لجأت الولايات المتحدة إلى الانسحاب من معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية لأن خطتها بنشر دفاعات وطنية ضد الصواريخ الباليستية تعتبر انتهاكاً لها^(٩). غير أن كوريا الشمالية لجأت إلى شرط الانسحاب بعد أن انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار.

يبحث هذا الفصل هذين المثالين الحديثين في ممارسة الدول اللجوء إلى شروط الانسحاب من اتفاقيات الحد من الأسلحة، من موقع قانون المعاهدات. ويشرح في البداية موقف قانون المعاهدات من الانسحاب. ثم يحلّل المثالين الحديثين لانسحاب كوريا الشمالية من معاهدة الحد من الانتشار وانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية. ويختتم الفصل ببعض الملاحظات بشأن عواقب استخدام شروط الانسحاب على استقرار معاهدات الحد من الأسلحة والعواقب المحتملة على استخدامها في المستقبل من قبل الدول الأطراف في وضع «متفجر».

II قانون المعاهدات ونصوص الانسحاب في معاهدات الحد من الأسلحة

إن اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ هي نقطة انطلاق أي تقييم لموقف قانون المعاهدات من قضية معينة^(١٠). فتحت الاتفاقية للتوقيع في ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٩ ودخلت حيز التطبيق في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠. وليس لاتفاقية فيينا مفعول رجعي ولا تنطبق بشكل رسمي على المعاهدات المبرمة قبل دخولها حيز التنفيذ. كما أنه على

(٩) انظر: S. N. Kile, «Nuclear Arms Control, Non-proliferation and Ballistic Missile Defence», in: *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 603-608.

(١٠) لمعرفة المزيد عن قانون المعاهدات واتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات، انظر: I. M. Sinclair, *The Vienna Convention on the Law of Treaties*, 2nd ed., Melland Schill Monographs in International Law (Manchester: Manchester University Press, 1984), and A. Aust, *Modern Treaty Law and Practice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000).

الرغم من أن الولايات المتحدة من الموقعين على اتفاقية فيينا، إلا أنها لا هي ولا كوريا الشمالية طرف فيها. بعبارة أخرى، لا تنطبق اتفاقية فيينا رسمياً على أي من الحالتين اللتين ندرسهما هنا. غير أن ذلك لا يهيئ صلة الاتفاقية ببحثنا، إذ إن بعض أحكام اتفاقية فيينا هي تفنين للقانون الدولي العرفي وتنطبق على الحالتين الحاضرتين بصرف النظر عن الاتفاقية. وتجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية اعتبرت بشكل عام اتفاقية فيينا نقطة انطلاق مرجعية لتقييم القانون الدولي العرفي بشأن إنهاء المعاهدات^(١١).

يضع الجزء الخامس من اتفاقية فيينا الأحكام بشأن صلاحية عمل المعاهدات وإنائها وتعليقها. وهو تعداد مفضل للخلفيات المختلفة للانسحاب من معاهدة ما أو إنهائها^(١٢). وتعلن القاعدة العامة أن «إنهاء معاهدة ما أو نقضها أو انسحاب طرف ما يمكن أن يتم نتيجة تطبيق أحكام المعاهدة أو الاتفاقية الحالية» (المادة ٤٢، الفقرة ٢). بعبارة أخرى، لا ينتهك مبدأ «التعاهد شريعة المتعاهدين» إذا تم الانسحاب وفقاً لأحكام المعاهدة المعنية أو وفقاً لقانون المعاهدات. ويختلف المفعول القانوني للانسحاب باختلاف طبيعة المعاهدة المعنية - انسحاب أحد طرفي اتفاقية ثنائية يؤدي إلى إنهاء المعاهدة. ولا ينطبق الأمر نفسه على الاتفاقية المتعددة الأطراف. فالحكم الخاص بالانسحاب يعكس القاعدة العامة بالإعلان أن الانسحاب يمكن أن يتم في طرفين اثنين: (أ) انسجاماً مع أحكام المعاهدة المعنية، أو (ب) في أي وقت بموافقة كل الأطراف بعد التشاور مع الدول المتعاقدة الأخرى (المادة ٥٤).

إن الصدارة الممنوحة لأحكام المعاهدة المحددة المعنية تدل على أن أحكام قانون المعاهدات ذات صفة تكميلية. وهذا أمر معقول إذ إن معظم المعاهدات تحتوي على أحكام تتعلق بمدتها وإنائها. كما أنه يعني ضمناً أيضاً بأن قانون المعاهدات لا يحدد بحكم الواقع من قدرة الأطراف على التقرير بشأن مضمون نصوص الانسحاب التي يرغبون تضمينها في الاتفاقية. وتقدم اتفاقية فيينا التوجيه إذا كانت المعاهدة المعنية تفتقر إلى مثل هذه الأحكام^(١٣).

(١١) انظر مثلاً: Gabcõ kovo-Nagymaros Project (Hungary/Slovakia), Judgment, ICJ Reports 1997, p. p. 35 (para. 46).

(١٢) يجدر ذكر ملاحظة عن التعداد هنا. يوجد عموماً حكم بشأن «نقض» معاهدة في المعاهدات (الثنائية) التي تبرم لمدة محددة، ولا يمكن تمديدها في أوقات ثابتة. وتحتوي المعاهدات ذات المدة غير المحددة عادة على حكم بشأن الحق في «الانسحاب». وفي بعض الأحيان يستخدم مصطلح «نقض وإلغاء» وانسحاب بشكل متبادل. وأكثر ما يشيع استخدام «إنهاء» كمصطلح عام يشمل الفسخ والانسحاب. غير أن ممارسة الدول لا تكشف عن نمط متسق لاستخدام هذه المصطلحات. انظر: Sinclair, Ibid., p. 181.

(١٣) وفقاً للمادة ٥٦، لا تخضع مثل هذه المعاهدة للانسحاب ما لم يثبت أن نية الأطراف كانت قبول احتمال النقص أو الانسحاب أو حقّ النقص أو الانسحاب موجود ضمناً بطبيعة المعاهدة. وتنص اتفاقية فيينا على وجوب إشعار مدته ١٢ شهراً بالنية بنقض المعاهدة أو الانسحاب منها.

إن اللجوء من جانب واحد إلى نص الانسحاب يحدّد بوضوح الطرف الذي يبدأ العملية، ويمكن أن ينطوي مثل هذا العمل على خطر إحداث رفض سياسي من جانب الدول الأخرى. وعلى ضوء ذلك قد يكون من المغربي اللجوء إلى أسس أخرى أقل وضوحاً لإنهاء علاقة ملزمة قانونياً. وتقرّ اتفاقية فيينا بأن أفعال الأطراف الأخرى أو سهوها فضلاً عن الأسباب الخارجة عن سيطرة الأطراف يمكن أن تشكّل أسساً لإنهاء أو الانسحاب. على سبيل المثال، يمكن أن يلجأ طرف إلى «خرق مادي» كأساس لإنهاء معاهدة أو تعليق تنفيذها ككل أو بشكل جزئي. ويحدّد مثل هذا الخرق في المادة ٦٠ بأنه «انتهاك حكم ضروري لتحقيق موضوع المعاهدة أو هدفها»^(١٤).

كما أنّ طرفاً ما يمكن أن يلجأ إلى «تعدّر الأداء الطارئ» للمعاهدة كأساس لإنهاء معاهدة أو الانسحاب منها إذا ما نشأ التعدّر عن الاختفاء الدائم لموضوع لا يستغنى عنه لتنفيذ المعاهدة أو تدميره^(١٥). وأخيراً يمكن أن يفيد «التغيّر الجوهرى للظروف» كأساس لإنهاء معاهدة أو الانسحاب منها^(١٦). فإذا ما حدث تغيّر غير متوقّع وجوهري في الظروف التي كانت قائمة عند إبرام الاتفاقية، يمكن أن يلجأ طرف ما إلى هذا الأساس لإنهاء الاتفاقية إذا: (أ) كان وجود الظروف يشكّل أساساً ضرورياً لموافقة الأطراف على أن تلزم بالمعاهدة، و(ب) كان تأثير التغيّر يحوّل بصورة جذرية مدى الالتزامات التي لا يزال يتعيّن الوفاء بها بموجب المعاهدة.

من المهمّ ألا يغيب عن الأذهان أنه يمكن اللجوء إلى «الخرق المادي» و«التعدّر الطارئ للأداء» و«التغيّر الجوهرى للظروف» كأساس لإنهاء معاهدة ما أو تعليقها. وهي لا تنهي المعاهدة بحكم الواقع. وتضع اتفاقية فيينا التدابير الوقائية الإجرائية التي تطبّق عندما يلجأ أحد الأطراف إلى هذه الأسس من أجل إنهاء علاقة ملزمة قانونياً (الموادّ ٦٥ - ٦٨).

نصوص الانسحاب في معاهدات الحدّ من الأسلحة

تبيّن المعاهدات المبكّرة بشأن الحدّ من الأسلحة اختلاف ممارسة إدخال نصوص للانسحاب. ولا تشمل بعض الاتفاقيات معلومات عن مدتها أو احتمال الانسحاب منها من جانب واحد^(١٧).

(١٤) انظر: I. Brownlie, Principles of Public International Law, 4th ed. (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 618.

(١٥) المادة ٦١ من اتفاقية فيينا.

(١٦) المادة ٦٢ من اتفاقية فيينا.

(١٧) انظر مثلاً: «Declaration on Renouncing the Use in Times of War, of Explosive Projectiles

= under 400 Grammes Weight, adopted in 1868 in St Petersburg.» in: D. Schindler and J. Toman, eds.,

وتضمّ اتفاقيات أخرى حكماً بشأن «النقض»، يعلن أنّ طرفاً ما يمكنه الانسحاب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدته سنة^(١٨). وتمدّ بعض الاتفاقيات فترة الإشعار إلى سنتين^(١٩). وغالباً ما لم تكن الاتفاقيات المبكرة التي تضمّ حكماً عن الانسحاب تتطلب من الطرف المنسحب تقديم تفسير لعمله.

وتكشف اتفاقيات الحدّ من الأسلحة بعد سنة ١٩٤٥ عن ممارسة أكثر اتساقاً بتضمين أحكام صريحة عن الانسحاب. ويوجد أول مثال عن نوع شرط الانسحاب من النوع المضمّن في معاهدة منع الانتشار ومعاهدة الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية في معاهدة الحظر الجزئيّ للتجارب التي تحظر إجراء تجارب نووية في الجوّ والفضاء الخارجيّ وتحت الماء^(٢٠). ووفقاً للمادة IV الفقرة ١، لن تكون المعاهدة محدودة بمدّة معينة. وتعلن الفقرة ٢ أنّ «لكل طرف الحقّ عند ممارسة سيادته الوطنية في الانسحاب من الاتفاقية إذا رأى أنّ أحدائاً غير عادية، تتعلق بموضوع المعاهدة، عزّزت للخطر المصالح العليا لبلده. وعليه أن يقدم إشعاراً بهذا الانسحاب قبل ثلاثة أشهر إلى كل الأطراف الأخرى في المعاهدة».

وقد جرى التفاوض على معاهدة الحظر الجزئيّ للتجارب بين الاتحاد السوفياتيّ والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ووفقاً لشولب (Schwelb)، تمّ إدخال هذا الحكم بناء على طلب الوفد الأمريكيّ بإدراج حكم انسحاب بشكل صريح يشير إلى «الأحداث غير العادية» (بالإضافة إلى الأسس المعترف بها «للخرق الماديّ» و«التعذّر الطارئ للأداء» و«التغير الجوهريّ للظروف»)^(٢١). اتخذ الاتحاد السوفياتي في البداية موقفاً يرى أنّ هذا الحكم غير

The Laws of Armed Conflicts: A Collection of Conventions, Resolutions and Other Documents, 3rd ed. = (Dordrecht: Martinus Nijhoff, 1988), p. 101, and Protocol for the Prohibition of the Use in War of Asphyxiating, Poisonous or Other Gases, and Bacteriological Methods of Warfare (1925 Geneva Protocol), *League of Nations Treaty Series*, vol. 94 (1929), p. 65.

Declaration (IV, 2) Concerning Asphyxiating Gases, The Hague, 29 July 1899, (١٨) مثلاً:
Schindler and Toman, *Ibid.*, p. 105. نشرت في:

Treaty between the United States of America, the British Empire, France, Italy, (١٩) انظر مثلاً:
and Japan, Limiting Naval Armament, Washington, DC, 6 February 1922, Art. XXIII in: E. O. Goldman, *Sunken Treaties: Naval Arms Control Between the Wars* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1994), p. 273.

Treaty Banning Nuclear Weapon Tests in the Atmosphere, in Outer Space and Under (٢٠)
Water (Partial Test Ban Treaty, PTBT), *United Nations Treaty Series*, vol. 480 (1963), p. 43.

E. Schwelb, «The Nuclear Test Ban Treaty and International Law.» *American Journal of* (٢١)
International Law, vol. 58 (1964), pp. 660-663.

ضروريّ باعتبار أنّ حقّ نقض المعاهدة ملازم للسيادة الوطنيّة^(٢٢). لم تقبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة هذا الموقف بسبب عواقب «قدسيّة» المعاهدات. وتمت في النهاية الموافقة على إدراج حكم خاصّ في المعاهدة بشأن الأحداث غير العاديّة كأساس للانسحاب من جانب واحد. ولعل في روح التسوية أنّ هذا الشرط للانسحاب ألح إلى السيادة الوطنيّة، بدلاً من الحكم نفسه، كأساس لهذا الحقّ.

وأثناء الإجراءات المحليّة للمصادقة على هذه المعاهدة، ذكر المسؤولون الأمريكيّون مثال إجراء دولة غير طرف اختبار تفجير نوويّاً كحالة تشكّل حادثاً غير عاديّ. غير أنّه تمّ التشديد أيضاً على أنّ مثل هذا الاختبار لن يكون المثل الوحيد على الحادث غير العاديّ وأنّ الولايات المتحدة تفسّر هذا الحكم بأنّه يمنحها بعض المرونة في ما يتعلّق بتصنيف الأحداث.

أصبحت الصيغة المستخدمة في المادة IV من معاهدة الحظر الجزئيّ للتجارب بمثابة قالب تقريباً لاتفاقيّات الحدّ من الأسلحة في المستقبل. وأدخلت إضافة واحدة في اتفاقيّة منع الانتشار لسنة ١٩٦٨ وهي المطلب بأن يتضمّن الإشعار الذي تقدّمه الدولة المنسحبة «بياناً بالأحداث غير العاديّة التي تعتبر أنّها عرّضت مصالحها الوطنيّة للخطر». ويسرد الجدول رقم ١٩-١ اتفاقيّات الحدّ من الأسلحة الثنائيّة والمتعدّدة الأطراف التي تحتوي على نص انسحاب تمّت صياغته على نسق شرط الأحداث غير العاديّة المستخدم في معاهدة الحظر الجزئيّ للتجارب. وتبدو طبيعة النصوص في الاتفاقيّات المختلفة وخصائصها متشابهة بصرف النظر عما إذا كانت الاتفاقيّات تتصل بنزع الأسلحة أو منع الانتشار أم لا^(٢٣).

لكن يجدر التشديد على أنّ اتفاقيّات الحدّ من الأسلحة لا تنسج كلها على منوال معاهدة الحظر الجزئيّ على التجارب. فمع أنّ كل معاهدات الحدّ من الأسلحة تقريباً توفر نصاً للانسحاب، فإنّ بعض المعاهدات تحتوي على نصوص تشير فقط إلى أنّ للأطراف الحقّ في الانسحاب من المعاهدة دون أن يكون عليها أن تقدّم تفسيراً لأفعالها^(٢٤). وتقدّم ممارسات الدول أيضاً بعض الأمثلة على اتفاقيّات الحدّ من الأسلحة الثنائيّة غير المحدّدة

Goldblat, *SIPRI and PRIO, Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements*, (٢٢) p. 50.

(٢٣) للحصول على انتقاد للإدخال شبه الميكانيكي لهذه الشروط في معاهدات الحدّ من الأسلحة، انظر: N. A. Sims, «Withdrawal Causes in Disarmament Treaties: A Questionable Logic?», in: *Disarmament Diplomacy*, no. 42 (December 1999), <<http://www.acronym.org.uk/dd/dd42/42clause.htm>> .

(٢٤) انظر مثلاً، المادة XVI من: Principles Governing the Activities of States in the Exploration and Use of Outer Space, including the Moon and Other Celestial Bodies (Outer Space Treaty), *United Nations Treaty Series*, vol. 610, no. 8843 (1967).

المدة والتي لا تحتوي على أحكام صريحة بشأن الانسحاب^(٢٥).

توجد أحدث صياغة لنص الانسحاب من جانب واحد في المادة IV، الفقرة ٣، من معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بين الولايات المتحدة وروسيا لسنة ٢٠٠٢. ويعلن الشرط أن «كل طرف»، يمكنه، بممارسته سيادته الوطنية، الانسحاب من المعاهدة بموجب إشعار خطي مدته ثلاثة أشهر يقدم إلى الطرف الآخر^(٢٦). وليست هناك حاجة إلى أي حادث غير عادي متعلق بموضوع المعاهدة ويعرض المصالح العليا للخطر لكي يسمح باللجوء إلى هذا النص.

الجدول رقم ١٩-١

نصوص الانسحاب من اتفاقيات الحد من الأسلحة الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تستند إلى صيغة «الأحداث غير العادية»

المعاهدة	الحكم	مدة المعاهدة	مدة الإشعار	التفسير
PTBT ١٩٦٣	المادة IV	غير محددة	٣ أشهر	غير مطلوب
NPT ١٩٦٨	المادة X	غير محددة	٣ أشهر	مطلوب
Seabed ١٩٧١	المادة VIII	غير مذكورة	٣ أشهر	مطلوب
BTWC ١٩٧٢	المادة XIII	غير محددة	٣ أشهر	مطلوب
ABM ١٩٧٢	المادة XV	غير محددة	٦ أشهر	مطلوب
SALT I ١٩٧٢	المادة VIII	محددة	٦ أشهر	مطلوب
TTBT ١٩٧٤	المادة X	محددة	٦ أشهر	مطلوب
SALT II ١٩٧٩	المادة XIX	محددة	٦ أشهر	مطلوب
Rarotonga ١٩٨٥	المواد ٥، ٦، ٥ ج	غير محددة	٣ أشهر	مطلوب
INF ١٩٨٧	المادة XV	غير محددة	٦ أشهر	مطلوب

يتبع

(٢٥) انظر: Agreement between the USA and the USSR on Measures to Reduce the Risk of Outbreak of Nuclear War (US-Soviet Nuclear Accidents Agreement), *United Nations Treaty Series*, vol. 807, no. 11509 (1972); and Agreement between the USA and the USSR on the Prevention of Nuclear War, *United Nations Treaty Series*, vol. 917, no. 13089 (1974).

(٢٦) وقّعت هذه الاتفاقية في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٢ ودخلت حيز التطبيق في ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣. للحصول على نص المعاهدة انظر: <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/05/20020524-3.html>.

تابع

CFE ١٩٩٠	المادة XIX	غير محدّدة	١٥٠ يوماً	مطلوب
START I ١٩٩١	المادة XVII	محدّدة	٦ أشهر	مطلوب
START II ١٩٩٣	المادة VI	محدّدة	٦ أشهر	مطلوب
CWC ١٩٩٣	المادة XVI	غير محدّدة	٩٠ يوماً	مطلوب
Pelindaba ١٩٩٦	المادة ٢٠	غير محدّدة	١٢ شهراً	مطلوب
CTBT ١٩٩٦	المادة IX	غير محدّدة	٦ أشهر	مطلوب

أ- لمدة ٢٥ سنة أصلاً، ومدّدت إلى أجل غير محدّد في سنة ١٩٩٥.

ب- غير سارية المفعول

ج- أي المادة ٥ من البروتوكول I والمادة ٦ من البروتوكول II والمادة ٥ من البروتوكول III.

PTBT: معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء.

NPT: معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

Seabed: معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قاع البحر وقاع المحيط ونحت تربتهما.

BTWC: اتفاقية حظر تطوير الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) والسامة وإنتاجها وتخزينها وتدميرها.

ABM: معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية.

SALT I: الاتفاقية المؤقتة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تدابير محدّدة تتعلق بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية.

TTBT: معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحد من اختبارات الأسلحة النووية تحت الأرض.

SALT II: معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية.

Rarotonaga: معاهدة منطقة جنوب الباسيفيكي الخالية من الأسلحة النووية.

INF: معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإزالة الصواريخ المتوسطة المدى والقصيرة المدى.

CFE: معاهدات القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

START I: معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لخفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها.

START II: معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لمزيد من خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها.

CWC: اتفاقية حظر تطوير الأسلحة الكيماوية وإنتاجها وتخزينها وتدميرها.

CTBT: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تقييم صيغة «الأحداث غير العادية»

يعلن النص أنّ لكل طرف حقاً - يعزى إلى السيادة الوطنية - بالانسحاب إذا رأى أنّ أحداثاً غير عادية تتعلق بموضوع المعاهدة عرضت مصالحه العليا للخطر. وعليه أن يقدم إشعاراً مسبقاً بنيتة الانسحاب، وتتفاوت المدة المطلوبة بين ٣ أشهر و١٢ شهراً. ويجب تبليغ هذا الإشعار المسبق إلى الأطراف الأخرى في المعاهدة، إلى المستأمن عليها، وإلى مجلس الأمن الدولي في حالة بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف. وبصرف النظر عن وضع مطلب

الأحداث غير العادية من الدولة، لا يوفر النص أية تدابير وقائية إجرائية.

إنّ العنصر المهمّ في تطبيق هذا النوع من الشرط هو معنى الحدث غير العاديّ. فكما أشرنا أعلاه لا تحدّد معاهدة الحظر الجزئيّ للتجارب ما الذي يشكّل حدثاً غير عاديّ. ولا تقدّم الاتفاقيات اللاحقة أي تعريف أيضاً^(٢٧). والنص بصياغته واضح في أنّ التقييم والقرار اللاحق بشأن وجود حدث غير عاديّ أم لا يعود بشكل حصريّ إلى الدولة التي تلجأ إلى ذلك الحكم^(٢٨). والحقّ الفرديّ في اللجوء إلى الحكم مجتمعاً مع عدم وجود تعريف لما يشكّل حدثاً غير عاديّ يعطي الشرط سمة «ذاتية» بوضوح. غير أنّ ثمة عنصرين يجب الوفاء بهما: الحدث غير العاديّ المتعلّق بموضوع المعاهدة، وتعريضه المصالح العليا للبلد المعنيّ للخطر. وبناء على الوفاء بهذين الشرطين يستطيع طرف خارجيّ أن يقيم إذا ما كان الانسحاب قد تمّ عن حسن نية. وطالما كان الحال كذلك، من الصعب المناقشة في ما إذا كان الإجراء ينسجم مع مبدأ «التعاهد شريعة المتعاهدين».

III أمثلة حديثة عن ممارسات الدول

انسحاب كوريا الشمالية من معاهدة حظر الانتشار

انضمت كوريا الشمالية إلى معاهدة منع الانتشار في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ كدولة لا تمتلك أسلحة نووية. وأبرمت اتفاقية تدابير وقائية خاصة بالمرافق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سنة ١٩٧٧^(٢٩). وفي سنة ١٩٩٢ أبرمت كوريا الشمالية والوكالة الدولية

(٢٧) تجدر الإشارة إلى ثمة مناسبات قدّمت فيها الحكومات تفسيرها لما يشكّل حدثاً غير عاديّ. فقد أصدرت الحكومة الأمريكية بياناً يتعلّق بإبرام معاهدة الحدّ من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية: «إذا لم يتمّ التوصل إلى اتفاقية تنصّ على حدّ أكثر اكتمالاً للأسلحة الاستراتيجية الهجومية خلال خمس سنوات، يمكن أن تتعرّض المصالح العليا للولايات المتحدة إلى الخطر. وإذا ما حدث ذلك، فإنّه يشكّل أساساً للانسحاب من معاهدة الحدّ من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية». بيان السفير سميث في ٩ أيار/مايو ١٩٧٢ في: Goldblat, SIPRI and PRIO, *Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements, Part II (Agreements and treaties)*, pp. 90, 94 and 155.

كما أنّه فيما يتعلّق بالإجراءات المحلية للمصادقة على معاهدي ستارت ١ وستارت ٢، حدّد التشريع لسوفيّاتي/الروسيّ، كموضوع قانون دستوريّ محليّ، الظروف التي تعتبر «أحداثاً غير عادية» والتي تجبر الحكومة على اللجوء إلى شروط الانسحاب من جانب واحد. ومن هذه الأحداث إلغاء الولايات المتحدة معاهدة الحدّ من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية.

G. Lysén, *The International Regulation of Armaments: The Law of Disarmament*, Skrifter (٢٨) from Juridiska Fakulteten i Uppsala35/Uppsala Studies in Law35 (Uppsala: Iustus, 1990), p. 178.

International Atomic Energy Agency [IAEA], «Agreement of 20 July 1977 between the (٢٩) Agency and the Democratic People's Republic of Korea for the Application of Safeguards in Respect of a Research Reactor Facility.» document INFCIRC/252, 14 November 1977.

للطاقة الذرية اتفاقية تدابير وقائية شاملة بموجب المادة III من معاهدة حظر الانتشار^(٣٠)، ووافقت على تعليق العمل باتفاقية ١٩٧٧^(٣١). ودخلت اتفاقية التدابير الوقائية الشاملة حيز التنفيذ في ١٠ نيسان/أبريل سنة ١٩٩٢. في أيار/مايو ١٩٩٢ قدّمت كوريا الشمالية تقريرها الابتدائي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب الاتفاقية. وسرعان ما ظهرت تباينات - تشير إلى وجود بلوتونيوم غير معلن عنه - بين التقرير الابتدائي وما وجدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. طلبت الوكالة الحصول على مزيد من المعلومات والوصول إلى موقعين من أجل التثبت من اكتمال التقرير الابتدائي وصحته. غير أن الوكالة منعت من الوصول إلى الموقعين. وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ لجأ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إجراء التفتيش الخاص. لكنّ كوريا الشمالية رفضت طلب إجراء تفتيش خاص، وفي ١٢ آذار/مارس أصدرت الحكومة الكورية الشمالية بياناً أعلنت فيه عن نيتها الانسحاب من المعاهدة بموجب المادة X^(٣٢). ويبدو أن هناك حدثين اعتبرتهما كوريا الشمالية «غير عاديين»، رغم أن ذلك لم يوضّح صراحة في البيان: (أ) قرار كوريا الجنوبية والولايات المتحدة إجراء تدريبات عسكرية باسم «روح الفريق» في سنة ١٩٩٣، و(ب) قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطلب التفتيش الخاص.

أصدرت الحكومات الثلاث المودعة لديها معاهدة حظر الانتشار - روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - بياناً في ١ نيسان/أبريل شكّكت فيه في ما «إذا كانت كوريا

IAEA, «Agreement of 30 January 1992 between the Government of the Democratic People's Republic of Korea and the International Atomic Energy Agency for the Application of Safeguards in Connection with the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,» document INFCIRC/403, May 1992, < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/inf403.shtml> > .

IAEA, «Suspension of the Application of Safeguards,» document INFCIRC/252/Mod.1, (٣١) December 1992.

«Statement of the Government of the Democratic People's Republic of Korea, Pyongyang, (٣٢) 12 March 1993,» Annex 7 in IAEA, «Report by the Director General of the International Atomic Energy Agency on behalf of the Board of Governors to all Members of the Agency on the Non-compliance of the Democratic People's Republic of Korea with the Agreement between the IAEA and the Democratic People's Republic of Korea for the Application of Safeguards in Connection with the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (INFCIRC/403) and on the Agency's Inability to Verify the Non-diversion of Material Required to be Safeguarded,» document INFCIRC/419, 8 April 1993, < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/inf419.shtml> > .

ولمزيد من المعلومات عن الأحداث التي أدت إلى قرار كوريا الشمالية الانسحاب من معاهدة منع الانتشار، انظر: Kile, «Nuclear Arms Control, Non-proliferation and Ballistic Missile Defence.» pp. 577-609; M. J. Mazarr, *North Korea and the Bomb: A Case Study in Nonproliferation* (London: Macmillan, 1995), and L. V. Sigal, *Disarming Strangers: Nuclear Diplomacy with North Korea* (Princeton, NJ.: Princeton University Press, 1998).

الشمالية ذكرت أسباباً للانسحاب من المعاهدة تشكل أحداثاً غير عادية تتعلق بموضوع المعاهدة»^(٣٣). كما أنها حثت كوريا الشمالية على «التراجع عن إعلانها والامتنال التام للالتزامات بموجب المعاهدة والتزامات التدابير الوقائية التي لا تزال سارية». وقد كان البيان الذي أصدرته الحكومات الثلاث بوصفها المودعة لديها معاهدة حظر الانتشار فريداً ولا يتماشى مع الواجب المعترف به منذ وقت طويل بتصريف المودع لديه بطريقة منصفة^(٣٤).

وفي ١١ أيار/مايو، تبنى مجلس الأمن الدولي قراراً يتعلق بقرار الحكومة الكورية الشمالية الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار^(٣٥). وقد عبر مجلس الأمن عن قلقه بشأن نية كوريا الشمالية الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار واطلع على بيان الحكومات المودعة لديها المعاهدة^(٣٦). ودعا القرار أيضاً كوريا الشمالية إلى «إعادة النظر في إعلانها الوارد في رسالة ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ وبالتالي إعادة التأكيد على التزامها بالمعاهدة».

كانت فترة الأشهر الثلاثة تنتهي في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٣. وفي أوائل حزيران/يونيو عقدت محادثات ثنائية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة في نيويورك. وفي ١١ حزيران/يونيو صدر بيان أعلن فيه أن حكومة كوريا الشمالية «قررت من جانب واحد أن تعلق تنفيذ انسحابها من [معاهدة حظر الانتشار] طوال المدة التي تراها ضرورية»^(٣٧). وتوالت المحادثات الثنائية بالإطار المتفق عليه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وفي هذه الوثيقة تكرر التعبير عن نية الحكومة الكورية الشمالية البقاء طرفاً في معاهدة حظر الانتشار والسماح بتطبيق اتفاقية التدابير الوقائية. غير أن الولايات المتحدة وكوريا الشمالية

Conference on Disarmament, «Letter Dated 2 April 1993 addressed to the Secretary-General of the Conference on Disarmament by the Representatives of the Depositary Governments of the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons Transmitting a Statement Issued by the Three Governments on 1 April 1993,» document CD/1195, 2 April 1993.

(٣٤) يوجد الواجب مثلاً في المادة ٧٦ الفقرة ٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات: «إن مهمات المستأمن على معاهدة دولية في خاصيتها ومن واجب المستأمن أن يكون أداؤه نزيهاً» وكان على المستأمنين أن يوزعوا البيان الصادر عن كوريا الشمالية دون إطلاق أحكام على صحته. كان بوسعهم القيام بذلك لاحقاً إذا شاؤوا بصفتهم الوطنية. انظر مثلاً: Aust, *Modern Treaty Law and Practice*, p. 265.

United Nations Security Council Resolution 825, 11 May 1993, < <http://www.un.org/Docs/scres/1993/scres93.htm> >.

(٣٦) للأمم المتحدة، انظر: «Letter dated 93/04/01 from the Permanent Representatives of the Russian Federation, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the United States of America addressed to the President of the Security Council,» UN document S/25515, 2 April 1993.

(٣٧) بيان مشترك صادر عن كوريا الشمالية والولايات المتحدة، نيويورك، ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٣، Sigal, *Disarming Strangers: Nuclear Diplomacy with North Korea*, p. 260. مقتطف أعيد نشره في:

اتفقتا أيضاً على أنّ الأخيرة لن تمثل بشكل تامّ لاتفاقية التدابير الوقائية إلا «بعد اكتمال جزء كبير من مشروع مفاعل الماء الخفيف، ولكن قبل تسليم المكونات النووية الرئيسية»^(٣٨). وقد وقع اختلاف في تفسير الوضع الناتج: بالنسبة الى الولايات المتحدة والأطراف الأخرى في معاهدة حظر الانتشار يشير التعليق إلى بقاء كوريا الشمالية طرفاً في المعاهدة. وقد اعتبر ذلك أمراً فائق الأهمية على ضوء مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار وتوسيعها الذي سيعقد في سنة ١٩٩٥. أما بالنسبة الى كوريا الشمالية فإنّ الإطار المتفق عليه منحها «وضعاً فريداً» بموجب المعاهدة - تعتبر نفسها غير ملزمة بالتطبيق الكامل لاتفاقية التدابير الوقائية رغم بقائها طرفاً في المعاهدة. وهذا التفسير يثير المشاكل على ضوء أنّ الإطار المتفق عليه، وهو غير ملزم قانونياً، لا يمكن أن يغيّر الوضع القانوني بموجب معاهدة حظر الانتشار واتفاقيات التدابير الوقائية المرتبطة بها دون موافقة الأطراف على ذلك^(٣٩).

وفي سنة ٢٠٠٢ تعرّض الإطار المتفق عليه إلى ضغط إضافي عندما تبادلت الحكومتان الأمريكية والكورية الشمالية المزاعم بانتهاك الإطار. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أعلنت الولايات المتحدة عن اعتقادها بأنّ كوريا الشمالية اعترفت بامتلاكها برنامجاً سرياً لتخصيب اليورانيوم. وتفاقم الخلاف في خريف سنة ٢٠٠٢ وبلغ ذروته في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عندما أعلنت كوريا الشمالية عن «التنفيذ التلقائي والفوريّ لانسحابها من معاهدة حظر الانتشار التي أعلنت من جانب واحد عن تجميد تنفيذه طالما كان ذلك ضرورياً وفقاً للبيان المشترك للولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٣»^(٤٠). ونتيجة للانسحاب، خلصت كوريا الشمالية أيضاً إلى أنّها «متحررة تماماً من قوّة ملزمة لاتفاقية التدابير الوقائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية»^(٤١). وقد عبّر عديد من الدول والمنظمات الدولية عن أسفه وحثّت كوريا الشمالية على إعادة النظر في قرارها - لكن لم يتمّ تحديّ الحجج المقدّمة دعماً للإجراء بصورة علنية على غرار ما حدث قبل ١٠

IAEA, «Agreed Framework of 21 October 1994 between the United States of America and (٣٨) the Democratic People's Republic of Korea.» document INFCIRC/457, 2 November 1994, < <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/infcirc457.pdf> >

(٣٩) ومن الصعب توفير خلاف ذلك مع مبدأ أنّ الاتفاق بين دولتين لا يمكن أن تكون له مفاعيل قانونية على الدول الثالثة دون موافقتها على ذلك. انظر المادة ٣٤ من اتفاقية فيينا، و R. Jennings and A. Watts, eds., *Oppenheim's International Law*, 9th ed. (London: Longman, 1996), Vol. 1: *Peace*, p. 1260.

(٤٠) Korean Central News Agency [KCNA], «Statement of DPRK Government on its Withdrawal (٤٠) from NPT,» 10 January 2003, < <http://www.kcna.co.jp/item/2003/200301/news01/11.htm#1> > .

ووفقاً للمادة XX من اتفاقية التدابير الوقائية تبقى الاتفاقية سارية طالما بقيت معاهدة منع الانتشار سارية.

KCNA, Ibid.

(٤١)

سنوات^(٤٢). ولم يصدر بيان عن الحكومات المودعة لديها المعاهدة ولم يصدر مجلس الأمن الدولي قراراً.

إنّ موقف الحكومة الكوريّة الشماليّة القائل بأنّ بوسعها إلغاء التجميد المؤقت دون إشعار، أو بإشعار مدته يوم واحد، مثير للمشاكل من وجهة النظر القانونيّة. فكما أشرنا أعلاه، لا تنصّ المادة X على تجميد مؤقت للإشعار بالانسحاب. وبالتالي يجب النظر إلى بيان ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ على أنّه إشعار جديد يتطلّب مرور مدّة ثلاثة أشهر. بعبارة أخرى، لم تعد معاهدة حظر الانتشار ملزمة لكوريا الشماليّة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد كان بيان الحكومة الكوريّة الشماليّة طويلاً جداً وصيغ بنبرة عدائيّة وطئانه. ولم تذكر الأحداث غير العاديّة التي تمّ اللجوء إليها دعماً للانسحاب بشكل صريح، ولكن يبدو أنّ جهود الولايات المتحدة «لخلق جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة» والفكرة بأنّ «الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة تستخدم كأداة لتنفيذ السياسة الأمريكيّة العدائيّة تجاه جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة» هما الحدثان اللذان أثرا في قرار كوريا الشماليّة بالانسحاب من المعاهدة.

يمكن لكوريا الشماليّة أن تنظر بشكل حقيقيّ إلى سياسة الولايات المتحدة تجاهها على أنّها عدائيّة وتعرّض مصالحها العليا للخطر. لكن يجب عدم إغفال أنّ موقف الولايات المتحدة تجاه كوريا الشماليّة ينبع، جزئياً على الأقل، من أنّ الأخيرة لم تنفّذ بشكل تامّ التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار. ويتضح سجلّ عدم امتثال كوريا الشماليّة بصورة جليّة في ما يتعلّق بالإجراءات التي اتخذتها الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، وهي تشكّل ممارسة للواجبات التي تتحمّلها الوكالة بموجب معاهدة حظر الانتشار واتفاقيّة التدابير الوقائيّة^(٤٣).

إنّ سبب لجوء الوكالة إلى إجراء التفتيش الخاصّ في سنة ١٩٩٣ وتبنيها قراراً يشكك في امتثال كوريا الشماليّة لالتزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار هو عدم احترام الأخيرة لالتزاماتها القانونيّة. ومن الصعب التوفيق بين اللجوء إلى حقّ الانسحاب من جانب واحد رداً على قيامها هي بخرق المعاهدة مع المبدأ القائل «إنّ خرق التزام لا يعطي نتائج قانونيّة

(٤٢) انظر مثلاً: Annex II, «Chairman's Factual Summary,» in Preparatory Committee for the 2005 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,» Report of the Preparatory Committee on its Second Session,» NPT/CONF.2005/PC.II/50, 13 May 2003, p. 21, < <http://cns.miis.edu/research/npt/pdf/prepcom.pdf> > .

(٤٣) خلصت الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية إلى أنّها «لم تتمكّن من التحقق من كمال وصحة التقرير الابتدائيّ لجمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة بموجب اتفاقيّة التدابير الوقائيّة». انظر: IAEA, «Fact Sheet on DPRK Nuclear Safeguards (May 2003),» < http://www.iaea.org/NewsCenter/Focus/IaeaDprk/fact_sheet_may2003.shtml > .

لصالح منتهك القانون»^(٤٤). وتماشياً مع هذا التعليل يمكن الاستنتاج بأن الحجج التي ساقتها كوريا الشمالية لدعم انسحابها من معاهدة منع الانتشار يصعب توفيقها مع تطبيق نص الأحداث غير العادية الوارد في المادة X بنيتة سليمة. غير أن عدم وجود إجراء معترف به للشكاوى في مثل هذه النصوص يجعل من المجدي تحدي الانسحاب على هذا النحو.

إن انسحاب كوريا الشمالية من معاهدة حظر الانتشار لا يغيّر أنها انتهكت التزاماتها الدولية، إذ إن برنامج تخصيب اليورانيوم أطلق عندما كانت المعاهدة سارية المفعول. وبالتالي فإن عناصر الفعل الخاطئ دولياً بموجب قانون مسؤولية الدولية يبقى قائماً. ويبدو أن كوريا الشمالية اتخذت خطوة الانسحاب من المعاهدة كتدابير لإحباط تدخل مجلس الأمن الدولي. وفي هذا المجال، تجدر الإشارة إلى عدم وجود أي عائق رسمي يحول دون أن يجد مجلس الأمن الدولي أن أنشطة كوريا الشمالية في المجال النووي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بل حتى بالنظر إلى وسائل التعامل مع هذا التهديد^(٤٥). كما أن العمل الخاطئ دولياً الذي ارتكبه كوريا الشمالية يمكن أن يشكل أيضاً أساساً للجوء دول أطراف أخرى في معاهدة حظر الانتشار إلى اتخاذ تدابير مضادة لها - أي تدابير تكون مخالفة للقانون الدولي لو لم تتخذ رداً على عمل خاطئ دولياً^(٤٦).

إن الحدث غير العادي صيغة ذاتية من حيث إنها امتياز حصري يعود للدولة التي تلجأ إليه تقرير ما إذا كان الحدث قد وقع أم لا. ومما تجدر الإشارة إليه بشأن رد الفعل الدولي الذي أعقب قرار الحكومة الكورية الشمالية في سنة ١٩٩٣ هو تحدي تقييمها من قبل الحكومات المودعة لديها المعاهدة ومجلس الأمن الدولي بصورة غير مباشرة. بالمقابل، فإن ما

Jennings and Watts, eds., *Oppenheim's International Law*, p. 1212.

(٤٤)

وثمة أمثلة أخرى على صيغ مبادئ القانون الدولي التي لا يمكن أن تلجأ إليها الدولة إذا ما نشأ الوضع عن أفعال الدولة نفسها. انظر: مثلاً الفصل ٥، و «Circumstances Precluding Wrongfulness» of the International Law Commission's Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts adopted by the International Law Commission at its fifty-third session (2001). Extract from the Report of the International Law Commission on the work of its Fifty-third Session, Official Records of the General Assembly, 56th session, Supplement no.10 (A/56/10), ch. IV.E.I. November 2001, < [http://www.un.org/law/ilc/texts/State_responsibility/responsibility_articles\(e\).pdf](http://www.un.org/law/ilc/texts/State_responsibility/responsibility_articles(e).pdf) > .

ويلحظ الفصل بأن الأسس مثل المادة ٢٣ عن القوة القاهرة والمادة ٢٤ عن الشدة والمادة ٢٥ عن «الضرورة» لا يمكن اللجوء إليها للحيلولة دون الخطأ إذا كان الوضع ناتجاً عن سلوك الدولة التي تحتج بتلك الأسس.

F. L. Kirgis, «North Korea's Withdrawal from the Nuclear Nonproliferation Treaty.» (٤٥)

ASIL Insights, January 2003, < <http://www.asil.org/insights/insigh96.htm> > .

International Law Commission, chapter II, «Attribution of Conduct to a State.» and J. (٤٦)

Crawford, *The International Law Commission's Articles on State Responsibility* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002), p. 281.

تجدد الإشارة إليه في سنة ٢٠٠٣ هو عدم الرد. ويبدو أن عدم الردّ هذا أعقبته سياسة من الغموض تجاه الوضع الناشئ - في حين عبّرت بعض الدول الغربية عن أسفها لقرار كوريا الشمالية الانسحاب من المعاهدة، على أنّها تجنّبت إصدار بيانات رسمية تشير إلى أنّها تعتبر كوريا الشمالية غير طرف في معاهدة منع الانتشار^(٤٧).

يشير أيضاً انسحاب كوريا الشمالية من معاهدة حظر الانتشار مسألة الوضع الحاضر لاتفاقية التدابير الوقائية الخاصة بالمرافق لسنة ١٩٧٧. فموجب المادة ٢٣ من اتفاقية التدابير الوقائية الشاملة لسنة ١٩٩٢، يعلّق تطبيق اتفاقيات التدابير الوقائية الأخرى في كوريا الشمالية ما بقيت اتفاقية سنة ١٩٩٢ سارية. وبما أنّ الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار ينهي اتفاقية ١٩٩٢، لا يعود تعليق اتفاقية التدابير الوقائية الأخرى السابقة منطبّقاً. وبالتالي لا تزال كوريا الشمالية خاضعة للالتزام باحترام اتفاقية التدابير الوقائية الخاصة بالمرافق.

انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية

لم يكن انسحاب كوريا الشمالية من معاهدة حظر الانتشار المرة الأولى التي يتمّ فيها اللجوء إلى شرط الحدّ غير العاديّ. ففي سنة ٢٠٠١ لجأت الولايات المتحدة إلى الشرط نفسه لإنهاء المعاهدة الثنائية لحظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أرسلت الولايات المتحدة بيانات دبلوماسية إلى روسيا وإلى الموقعين الآخرين على مذكرة التفاهم بشأن الانضمام إلى معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (أي بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا)، تعلمهم فيها بقرارها بالانسحاب من المعاهدة^(٤٨): طبقاً للمادة XV، الفقرة ٢، قرّرت الولايات المتحدة بأنّ أحداثاً غير عادية تتعلق بموضوع المعاهدة قد عرضت مصالحها العليا للخطر. لذلك، وممارسة لحقها بالانسحاب من المعاهدة بموجب المادة XV، الفقرة ٢، فإنّ الولايات المتحدة

(٤٧) انظر مثلاً: Group of Eight [G8], «G8 Action Plan on Nonproliferation,» Sea Island Summit : 2004, 9 June 2004, p.3, < http://www.g8usa.gov/d_060904d.htm > .

يوجد أعضاء مجموعة الموردين النوويين في معجم المصطلحات من هذا الكتاب.

(٤٨) انظر: Goldblat, SIPRI and PRIO, *Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements*, p. 79.

< <http://www.fas.org/nuke/control/abmt/text/العنوان/ad-mou.html> > .

وتجدد الإشارة إلى أنّ مذكرة التفاهم لم تدخل قطّ حيّز التنفيذ وأنّ معاهدة الحدّ من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية بقيت ثنائية.

تقدّم إشعاراً بانسحابها من المعاهدة»^(٤٩).

وتبعاً لأحكام المعاهدة، أصبح الانسحاب ساري المفعول بعد ستة أشهر من تاريخ الإشعار (أي في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢). وقد قدّم التبرير التالي للجوء إلى نص الانسحاب:

منذ دخلت المعاهدة حيّز التنفيذ في سنة ١٩٧٢، حصلت عدة دول وكيانات من غير الدول أو أنّها تسعى بنشاط إلى الحصول على أسلحة دمار شامل. ومن الواضح، وقد ثبت مؤخراً، أنّ بعض الكيانات مستعدة لاستخدام هذه الأسلحة ضدّ الولايات المتحدة. كما أنّ عدداً من الدول تقوم بتطوير صواريخ باليستية، بما في ذلك صواريخ باليستية طويلة المدى، كوسيلة لإطلاق أسلحة الدمار الشامل. وتشكّل هذه الأحداث تهديداً مباشراً على أراضي الولايات المتحدة وأمنها وتعرّض مصالحها العليا للخطر. ونتيجة لذلك، خلصت الولايات المتحدة إلى أنّ عليها أن تطوّر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية وتجربها وتشرها من أجل الدفاع عن الأراضي الوطنية وعن قوّاتها خارج الولايات المتحدة وعن أصدقائها وحلفائها^(٥٠).

لا يحدّد البيان الأمريكيّ بشكل واضح لا لبس فيه تلك الأحداث التي تعتبرها غير عادية. فهو يبدأ بتأكيد عام بأنّ عدداً من الدول والكيانات من غير الدول حصلت، أو تسعى للحصول، على أسلحة دمار شامل. وليس هناك معلومات عن الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول التي نجحت في الحصول على أسلحة الدمار الشامل، ناهيك عن أي تقدير لمدى التقدّم الذي قطعته الكيانات التي تسعى إلى الحصول على تلك القدرة. ولم يوصف «الإثبات» الحديث لاستخدام تلك الأسلحة ضدّ الولايات المتحدة. كما أنّ الصعب القول إنّ انتشار الصواريخ الباليستية الطويلة المدى قد وقع بالفعل، بل يمكن وصفه، كما يشير بيان الولايات المتحدة، إلى أنه تهديد على طريق التحقّق. واللجوء إلى مثل هذا التهديد الناشئ كأساس للانسحاب من جانب واحد يعني أنّ الانسحاب يمكن استخدامه كتدبير وقائيّ ضدّ حدث لم يقع بعد. وليس من الواضح إذا ما كان مثل هذا الاستعمال متصوراً عند صياغة الشرط. كما أنّ انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية لا يقع بشكل مباشر في صلب موضوع معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية - وغايتها وضع حدود على الدفاعات ضدّ الصواريخ الباليستية. وقد عبّرت روسيا من جهتها عن الأسف للقرار الأمريكيّ ووصفت التدبير بأنّه «خطأ» - لكنّها لم تتحدّ بشكل علنيّ الحجاج

US Department of State, Office of the Spokesman, Washington File, «US diplomatic notes on (٤٩) ABM Treaty» 14 December 2001, <<http://www.defenselink.mil/acq/acic/treaties/abm/ABMdipnotes1.htm>> .

(٥٠) المصدر نفسه.

المقدمة لدعم الانسحاب من جانب واحد^(٥١).

لم يكن مفاجئاً أن تنسحب إدارة جورج و. بوش بالنسبة الى من تابعوا الجدل داخل الولايات المتحدة بشأن موضوع نظام الدفاع الصاروخي القومي^(٥٢). فقليلة هي المعاهدات الدولية التي أثارت هذا القدر الكبير من الخلاف السياسي بقدر ما أثارتها معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية^(٥٣). ففي أثناء حملة بوش للانتخابات الرئاسية في سنة ٢٠٠٠، أبدى اعتقاده بأن على الولايات المتحدة أن تقترح إجراء تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وأن على الولايات المتحدة الانسحاب من المعاهدة إذا لم تقبل روسيا هذه التعديلات. وفي يوم الإشعار ألقى الرئيس بوش بياناً أجمل فيه الأسباب التي حدت بالولايات المتحدة إلى اتخاذ هذا التدبير^(٥٤). وقد أشار إلى أن المعاهدة أبرمت في وقت مختلف تماماً وفي عالم مختلف كثيراً. فالولايات المتحدة تعتقد أن بعض الدول تسعى إلى الحصول على القدرة على مهاجمتها بواسطة الصواريخ الباليستية الطويلة المدى، وأن عليها الردّ ببناء دفاع ضدّ مثل هذه الصواريخ.

على ضوء هذه التفسيرات، يمكن التساؤل عما إذا كان على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى حجة تستند إلى مبدأ «التغير الجوهرّي للظروف» بدلاً من الأحداث غير العادية لإنهاء المعاهدة^(٥٥). عندما جرى التفاوض على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، كان الاتحاد السوفياتي بالدرجة الأولى هو الذي يمتلك صواريخ باليستية طويلة المدى. وكان جوهر المعاهدة يقضي بأن يؤخّر الطرفان تطوير التدابير الدفاعية لكي يبقى غير حصينين أمام الأسلحة الاستراتيجية التي يمتلكها كل منهما. وقد نجح هذا المنطق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لأنهما وجدا أنهما متوازنان من الناحية الاستراتيجية. ولعل هذا التوازن الاستراتيجي بين الطرفين اعتُبر ظرفاً جوهرياً لإبرام معاهدة حظر

(٥١) مزيد من المعلومات، انظر: S. N. Kile, «Ballistic Missile Defence and Nuclear Arms Control,» in: *SIPRI Yearbook 2002: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 506-511.

(٥٢) مزيد من التفاصيل، انظر: K. S. McMahon, *Pursuit of the Shield: The US Quest for Limited Ballistic Missile Defense* (Lanham, MD: University Press of America: Lanham, 1997), and B. Graham, *Hit to Kill: The New Battle over Shielding America from Missile Attack* (New York: Public Affairs, 2001).

(٥٣) انظر مثلاً: R. L. Garthoff, *Policy Versus the Law: The Reinterpretation of the ABM Treaty* (Washington, DC: Brookings Institution, 1987).

(٥٤) US Department of State, Office of International Information Programs, «Bush Announces US Withdrawal from ABM Treaty,» Washington File, 13 December 2001, < <http://usinfo.state.gov/topical/pol/arms/stories/01121302.htm> > .

(٥٥) F. L. Kirgis, «Proposed Missile Defenses and the ABM Treaty,» *ASIL Insights*, May 2001, (٥٥) < <http://www.asil.org/insights/insigh70.htm> > .

الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وربما يتغير هذا الحساب إذا طوّرت دول أخرى أيضاً المقذرة التكنولوجية على تهديد الطرفين بواسطة الصواريخ الباليستية الطويلة المدى. من الواضح أنّ ارتفاع عدد الدول التي يمكنها استخدام الصواريخ الباليستية ضدّ الولايات المتحدة يمكن النظر إليه باعتباره تعبيراً يؤدي إلى تحوّل جذريّ في مقدار الالتزامات الواجب أدائها بموجب المعاهدة. غير أنّ إدارة بوش ربما لم تر ذلك بديلاً قابلاً للنجاح على ضوء أنّ إنهاء المعاهدة على هذه الأسس يمكن أن يتطلّب من الولايات المتحدة إجراء مفاوضات إضافية بين روسيا والولايات المتحدة. لذا قرّرت الولايات المتحدة استخدام نص الأحداث غير العادية لأنّه يوفر طريقة أسرع للخروج من المعاهدة.

IV استنتاجات

علّق عدّة كتّاب على نص الأحداث غير العادية المستخدم في اتفاقيّات الحدّ من الأسلحة - ولا سيما عدم وجود تعريف للأحداث التي يمكن أن تصنّف بأنّها «غير عادية»^(٥٦). وقد تأثر تحليل نص الأحداث غير العادية بعدم وجود أمثلة ملموسة في ممارسات الدول للتحليل. غير أنّ المعلقين شعروا عموماً بأنّ الحاجة إلى الدفاع العلنيّ عن الانسحاب من طرف واحد تحدم كعامل يدفع الدول إلى عدم استخدامه. ويشير ليسان (Lysén) على سبيل المثال، إلى «عدم استخدام أي دولة هذا النص حتى الآن، ويبدو أنّ من غير السهل القيام بذلك، رغم طبيعته المرنة»^(٥٧).

نشأت سابقتان جديدتان في ممارسات الدول: واحدة لجأ فيها طرف إلى النص بعد أن خرق المعاهدة، وواحدة لجأ فيها طرف إلى النص كتدبير وقائيّ بالإشارة أحداث لا تقع بشكل لا لبس فيه تحت موضوع المعاهدة المعنية.

تبقى معرفة التأثير الذي سيكون لهذين الحدثين، إن كان هناك أي تأثير، على اللجوء مستقبلاً إلى نص الأحداث غير العادية. وعلى أي حال، لا يمكن القول إنّ مطلب تقديم تفسير عمل كعامل لتلطيّف في كلا الحالتين. فالهجج التي ساقتهما الدولتان دعماً لاستخدام النص لا تبدو مقنعة. ولم تؤدّ أي من الحالتين إلى أية عواقب سلبية على اطرف المنسحب. وقد يضع ذلك معياراً مستقبلياً ويمكن إلى حدّ ما أن «يخفّض عتبة» اللجوء على مثل هذا النوع من شرط الانسحاب لإنهاء علاقات ملزمة قانونياً. وقد يؤثّر ذلك بدوره بشكل معاكس في مصلحة الاستقرار وقابلية التنبؤ في العلاقات الدولية.

(٥٦) انظر مثلاً: Goldblat, SIPRI and PRIO, *Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements*, p. 8.

(٥٧) Lysén, *The International Regulation of Armaments: The Law of Disarmament*, p. 181.

تزييلان

تذييل رقم أ. الحد من التسليح واتفاقات نزع الأسلحة

تذييل رقم ب. جدول زمني لأحداث العام ٢٠٠٣

تذييل رقم أ الحدّ من التسلح واتفاقات نزع الأسلحة

ننُ بديل
كوني وول

ملاحظات

١ - الاتفاقيات مدرجة في قائمة بحسب التاريخ الذي تم فيه تبنيها أو توقيعها أو عرضها للتوقيع (اتفاقيات متعددة الأطراف) أو وقّعت (اتفاقيات ثنائية)؛ والتاريخ الذي دخلت فيه حيز التنفيذ وتحددت فيه أيضاً الجهة المودعة لديها المعاهدات المتعددة الأطراف. والمعلومات هي كما كانت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلا إذا ذكر غير ذلك: حيثما تصبح المعلومات المؤكدة عن أطراف جدد متاحة في مطلع سنة ٢٠٠٣، تذكر أسماء تلك الأطراف بحرف مائل، يليها ملاحظات تفيد بالتواريخ التي أصبحت فيها أطرافاً.

٢ - المصدر الرئيسي للمعلومات هو القوائم بالدول الموقّعة والأطراف كما قدمتها الجهات المودعة لديها المعاهدات.

٣ - بالنسبة إلى معاهدات رئيسية قليلة، ذُكرت في ملاحظات تحت قائمة الأطراف الأجزاء الجوهرية لأهم التحفظات والتصريحات و/أو البيانات التفسيرية المدلى بها بصدد توقيع دولة أو تصديقها أو انضمامها أو خلافتها (succession).

٤ - الدول المدرجة في قائمة صادقت أو انضمت أو خلفت على الاتفاقيات. وفي بعض الأحيان، تدي أقاليم سابقة غير متمتعة بالحكم الذاتي، عند حصولها على الاستقلال، بيانات عامة تفيد بمواصلة الالتزام بجميع الاتفاقيات التي أبرمتها القوة الاستعمارية السابقة. ويدرج هذا الملحق في القائمة كأطراف فقط تلك الدول الجديدة التي تكون قد أدلت بتصريح غير متنازع عليه بشأن مواصلة الالتزام أو أخضرت الجهة المودعة لديها الاتفاقيات بخلافتها.

٥ - تايوان مذكورة كطرف في الاتفاقيات التي صادقت عليها، رغم أن بعض الأمم لا تعترف بها كدولة ذات سيادة.

٦ - أكد الاتحاد الروسي، الذي تشكل في سنة ١٩٩١ كدولة مستقلة، مواصلة الالتزام بالواجبات الدولية التي كانت للاتحاد السوفياتي .

٧ - في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ غير اسم البلد من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى صربيا ومونتينيغرو.

٨ - إن الاتفاقيات المتعددة الأطراف المدرجة في هذا الملحق معروضة أمام جميع الدول للتوقيع أو التصديق أو الانضمام أو الخلافة، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

٩ - في المسرد الوارد في صدر هذا الجزء تظهر قائمة كاملة بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع السنة التي أصبحت فيها هذه الدول أعضاء. وليست جميع الدول المدرجة في هذا الملحق أعضاء في الأمم المتحدة.

بروتوكول تحريم استخدام غازات خانقة أو سامة أو غازات أخرى في الحرب، وتحريم طرائق المحاربة الجرثومية (بروتوكول جنيف)

وُقِعَ في جنيف في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٢٥؛ أصبح نافذاً في ٨ شباط/فبراير ١٩٢٨؛ الجهة المودعة: الحكومة الفرنسية

يعلن البروتوكول أن الأطراف توافق على الالتزام بتحريم استخدام هذه الأسلحة في الحرب.

الأطراف (١٣٣): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر،^(١) أنغولا،^(١) أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين،^(١) بنغلادش،^(١) باربادوس، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا،^(١) الكاميرون، كندا، كيب فيردي، جمهورية إفريقيا الوسطى، التشيلي، الصين،^(١) ساحل العاج، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي،^(١) فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، المقر البابوي، هنغاريا، أيسلندا، الهند،^(١) إندونيسيا، إيران، العراق،^(١) أيرلندا، إسرائيل،^(٢) إيطاليا، جاميكا، اليابان، الأردن،^(٣) كينيا، كوريا (الشمالية)،^(١) كوريا (الجنوبية)،^(١) الكويت، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا،^(١) لختنشتاين، لتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالطا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا،^(١) النرويج، باكستان،^(١) بنما، بابوا غينيا الجديدة،^(١) الباراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال،^(١) قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس

ونيفيس، سانت لوشيا، سانت فنسنت وجريناديز، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، جزر سليمان، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سويسرا، السويد، سوازيلاند، سوريا، تنزانيا، تايلند، توغو، تونغ، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة،^(٤) الولايات المتحدة،^(٤) فنزويلا، فيتنام،^(١) اليمن، يوغوسلافيا،^(١)

دول وقعت لكن لم تصدق: السلفادور.

(١) البروتوكول ملزم لهذه الدولة فقط في ما يتعلق بدول وقعت وصدقت أو انضمت إليه. ويتوقف البروتوكول عن إلزام هذه الدول في ما يتعلق بأي دولة معادية تتخلى قواتها المسلحة أو حلفاؤها عن احترام المحظورات المعلنة فيه.

(٢) البروتوكول ملزم لإسرائيل فقط في ما يتعلق بدول وقعت أو صدقت أو انضمت إليه. ويتوقف البروتوكول عن إلزام إسرائيل في ما يتعلق بأي دولة معادية تتخلى قواتها المسلحة أو قوات حلفائها المسلحة أو القوات النظامية أو غير النظامية أو مجموعات أو أفراد تعمل انطلاقاً من أراضيها، عن احترام المحظورات التي هي هدف البروتوكول.

(٣) يتعهد الأردن باحترام الواجبات الواردة في البروتوكول في ما يتعلق بدول تعهدت بالتزامات مماثلة. وليس ملزماً بالبروتوكول في ما يتعلق بدول لا تحترم قواتها المسلحة، النظامية أو غير النظامية، أحكام البروتوكول.

(٤) يتوقف البروتوكول عن إلزام هذه الدولة بما له علاقة باستخدام غازات خانقة وسامة أو غازات أخرى في الحرب، واستخدام جميع السوائل أو المواد أو الأدوات المماثلة، في ما يتعلق بأي دولة معادية إذا تخلت هذه الدولة أو أي من حلفائها عن احترام المحظورات المعلنة في البروتوكول.

معاهدة التعاون في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللدفاع الذاتي الجماعي بين دول أوروبا الغربية (معاهدة بروكسل)

وقعت في بروكسل في ١٧ آذار/مارس ١٩٤٨؛ أصبحت نافذة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٤٨؛ الجهة المودعة: الحكومة البلجيكية

تنص المعاهدة على تعاون وثيق بين الأطراف في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

الأطراف (٧): الأطراف الأصلية: بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، المملكة المتحدة

انضمت ألمانيا وإيطاليا من خلال بروتوكولات ١٩٥٤.

انظر أيضاً معاهدة وبروتوكولات بروكسل (١٩٥٤) المعدلة.

اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (معاهدة الإبادة الجماعية)

تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ؛ أصبحت نافذة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥١ ؛ الجهة المودعة: الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب المعاهدة يُعلن أي تكليف بأعمال يراد بها تدمير كامل أو جزئي لمجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية بأنه جريمة يعاقب عليها القانون الدولي.

الأطراف (١٣٤): أفغانستان، ألبانيا،* الجزائر،* أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين،* أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، أرخبيل البهاماس، البحرين،* بنغلادش،* باربادوس، بيلاروسيا،* بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا،* بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، التشيلي، الصين،* كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، الإكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هايتي، هندوراس، هنغاريا،* أيسلندا، الهند،* إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جاميكا، الأردن، كازاخستان، كوريا (الشمالية)، كوريا (الجنوبية)، الكويت، قرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، لختنشتاين، لتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، ماليزيا،* المالديف، مالي، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا،* المغرب،* موزمبيق، ميانمار (بورما)،* ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، الفلبين،* بولندا،* البرتغال،* رومانيا،* روسيا،* وأندا،* سانت فنسنت وجريناديز، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشل، سنغافورة،* سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا،* سريلانكا، السويد، سويسرا، سوريا، تنزانيا، توغو، تونغتا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا،* الأوروغواي، الولايات المتحدة،* أوزباكستان، فنزويلا،* فيتنام،* اليمن،* يوغوسلافيا،* زيمبابوي.

* بتحفظ و / أو تصريح.

الأطراف الموقّعة لكن غير المصدّقة: بوليفيا، جمهورية الدومينيكان.

اتفاقية جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيين في زمن الحرب

وقّعت في جنيف في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ؛ أصبحت نافذة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠ ؛ الجهة المودعة: المجلس الاتحادي السويسري.

تضع الاتفاقية قواعد لحماية المدنيين في مناطق تشملها الحرب وفي مناطق محتملة.

الأطراف (١٩٠): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، أرخبيل الباهاماس، البحرين، بنغلادش، باربادوس،* بيلاروسيا، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا،* بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كيب فيردي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، التشيلي، الصين،* كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك،* الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الإستوائية، إستونيا، إرتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا،* غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو،* غويانا، هايتي، المقر البابوي، هندوراس، هنغاريا،* أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران،* العراق، أيرلندا، إسرائيل،* إيطاليا، جاميكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيرباتي، كوريا (الشمالية)،* كوريا (الجنوبية)،* الكويت،* قرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، لختنشتاين، لتوانيا، لوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً،* مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، موزمبيق، ميانمار (بورما)، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان،* بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا،* البرتغال،* قطر، رومانيا،* روسيا،* وَاَندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوشيا، سانت فنسنت وجريناديز، ساموا (الغربية)، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشل، سيراليون، سنغافورة،* سلوفاكيا،* سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام،* سوازيلاند، السويد، سويسرا، سوريا، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمنستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا،* الإمارات العربية المتحدة، الأوروغواي،* الولايات المتحدة،* أوزباكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام،* اليمن،* يوغوسلافيا،* زامبيا، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو تصريح.

في سنة ١٩٨٩ أبلغت منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) إلى الدولة المودعة أنها قررت الالتزام باتفاقيات جنيف الأربع وبرتوكولي ١٩٧٧.

انظر أيضاً البروتوكول ١ والبروتوكول ٢ (١٩٧٧).

معاهدة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والدفاع الذاتي الجماعي بين دول أوروبا الغربية (معاهدة بروكسل المعدلة)؛ بروتوكولات لمعاهدة بروكسل ١٩٤٨ (اتفاقيات باريس)

وُقِّعت في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤؛ أصبحت نافذة في ٦ أيار/
مايو ١٩٥٥؛ الجهة المودعة: الحكومة البلجيكية.

عدّلت اتفاقية بروكسل لسنة ١٩٤٨ بأربعة بروتوكولات قامت بتعديل النص الأصلي لتأخذ في الحسبان تطورات سياسية وعسكرية في أوروبا، ولتسمح لجمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) وإيطاليا بأن تصبحا طرفين في مقابل فرض ضوابط على أسلحة ألمانيا ومستويات قوتها (ألغيت، ما عدا ما يخص أسلحة الدمار الشامل، في سنة ١٩٨٤). وأنشئ اتحاد أوروبا الغربية (WEU) من خلال معاهدة بروكسل المعدلة. والمعاهدة تحوي التزاماً بدفاع جماعي عن أعضائها.

أعضاء اتحاد أوروبا الغربية: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، المملكة المتحدة.

معاهدة المنطقة القطبية الجنوبية

وُقِّعت في واشنطن، دي سي، في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩؛ أصبحت نافذة في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٦١؛ الجهة المودعة: الحكومة الأمريكية.

تعلن أن المنطقة القطبية الجنوبية منطقة تُستخدم حصراً لأغراض سلمية. وتحرم أي إجراء ذي طبيعة عسكرية في المنطقة القطبية الجنوبية، مثل إقامة قواعد وتحصينات عسكرية، وتنفيذ مناورات عسكرية أو اختبار أي نوع من الأسلحة. وتحظر المعاهدة أي تفجير نووي وكذلك التخلص من نفايات مشعة في المنطقة القطبية الجنوبية.

وطبقاً للمادة ٩، تُعقد اجتماعات تشاورية في فترات منتظمة لتبادل معلومات ومشاورات بشأن أمور تتعلق بالمنطقة القطبية الجنوبية، وكذلك للتوصية بإجراءات حكومية تعزيزاً لمبادئ المعاهدة وأهدافها.

المعاهدة رهن التصديق من قبل الدول الموقّعة ومفتوحة أمام انضمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو دول أخرى مدعوة إلى الانضمام مع الموافقة على انضمام جميع الأطراف إلى المشاركة في الاجتماعات التشاورية المنصوص عليها في المادة ٩.

الأطراف (٤٥): الأرجنتين، + أستراليا، + النمسا، + بلجيكا، + البرازيل، + بلغاريا، + كندا، + التشيلي، + الصين، + كولومبيا، + كوبا، + جمهورية التشيك، + الدانمرك، + الإكوادور، + إستونيا، + فنلندا، + فرنسا، + ألمانيا، + اليونان، + غواتيمالا، + هنغاريا، + الهند، + إيطاليا، + اليابان، + كوريا

(الشمالية)، كوريا (الجنوبية)، + هولندا، + نيوزيلندا، + النرويج، + بابوا غينيا الجديدة، البيرو، + بولندا، + رومانيا، روسيا، + سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، + إسبانيا، + السويد، + سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، + أوكرانيا، الأوروغواي، + الولايات المتحدة، + فنزويلا*.

+ طرف مؤهل للمشاركة في الاجتماعات التشاورية.

في سنة ١٩٩٨ سرى مفعول البروتوكول الخاص بمعاهدة المنطقة القطبية الجنوبية والمتعلق بالحماية البيئية (بروتوكول مدريد ١٩٩١).

معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء (معاهدة حظر التجارب الجزئية، PTBT)

وقَّعتها في موسكو ثلاثة أطراف أصلية في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣، وعُرضت لتوقيعها دول أخرى في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في ٨ آب/أغسطس ١٩٦٣؛ أصبحت نافذة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣؛ الجهات المودعة: الحكومات البريطانية والأمريكية والروسية.

تكرم المعاهدة تنفيذ أي تفجير اختباري لسلح نووي آخر: (أ) في الغلاف الجوي، وراء حدوده، بما فيها الفضاء الخارجي، أو تحت المياه، بما فيها المياه الإقليمية أو أعالي البحار؛ و(ب) في أي بيئة أخرى إذا سبَّب تفجير كهذا خطراً إشعاعياً يمثل خارج الحدود الإقليمية للدولة التي يجري التفجير تحت سلطتها أو سيطرتها.

الأطراف (١٢٥): أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أرخبيل الباهاماس، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كندا، كيب فيردي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، التشيلي، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، فيجي، فنلندا، الغابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جاميكا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا (الجنوبية)، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيريا، ليبيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار (بورما)، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، البيرو، الفلبين، بولندا، رومانيا، روسيا، رَوَّاندا، ساموا (الغربية)، سان مارينو، السنغال، سيشل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، سوري، تايوان، تنزانيا، تايلاند، توغو، تونغغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة،

أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا.

الأطراف التي وقَّعت ولم تصدق: الجزائر، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، إثيوبيا، هايتي، مالي، باراغواي، البرتغال، الصومال.

المعاهدة بشأن المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما فيه القمر وأجرام سماوية أخرى (معاهدة الفضاء الخارجي)

عُرِضت للتوقيع في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧؛ أصبحت نافذة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧؛ الجهات المودعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة وضع أي أجسام تحمل أسلحة نووية في المدار المحيط بالأرض أو وضع أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل، ونصب مثل هذه الأسلحة على أجرام سماوية أو تركيزها في الفضاء الخارجي بأي طريقة أخرى. ويُمنع أيضاً إقامة قواعد ومنشآت وتحصينات عسكرية، واختبار أي نوع من الأسلحة، وإجراء مناورات عسكرية على أجرام سماوية.

الأطراف (١٠٣): أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أرخبيل الباهاماس، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، التشيلي، الصين، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غينيا-بيساو، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، كوريا (الجنوبية)، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيا، مدغشقر، مالي، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار (بورما)، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، البيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوشيا، سانت فينسنت وغرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيشل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، جزر سليمان، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سوازيلند، سويسرا، سوريا، تايوان، تايلاند، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا.

الأطراف التي وقَّعت لكنها لم تصدق: بوليفيا، بتسوانا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غوايانا، هايتي، المقر البابوي، هندوراس، إيران، الأردن، ليسوتو، لوكسمبرغ، ماليزيا، نيكاراغوا، بنما، الفلبين، رَواندا، الصومال، ترينيداد وتوباغو، يوغوسلافيا.

معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

عُرضت المعاهدة الأصلية للتوقيع في مكسيكو، المنطقة الفدرالية، في ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٧؛ أصبحت نافذة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٦٨. عدلت المعاهدة في سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩١ وسنة ١٩٩٢؛ الجهة المودعة: الحكومة المكسيكية.

تحظر المعاهدة على بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي اختبار أي سلاح نووي أو إنتاجه أو حيازته بأي وسيلة وكذلك تحظر تلقي أي سلاح نووي وتخزينه ونشره وحيازته بأي شكل من الأشكال.

وينبغي للأطراف إبرام اتفاقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق إجراءات وقائية على أنشطتها النووية. وللوكالة السلطة الحصرية لإجراء عمليات تفتيش خاصة. المعاهدة معروضة للتوقيع من قبل جميع الدول المستقلة في المنطقة.

بمقتضى البروتوكول الإضافي ١ تتعهد الدول التي لها أراض ضمن المنطقة (فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) بتطبيق قانون إزالة الأسلحة النووية العسكرية على هذه الأراضي.

وبمقتضى البروتوكول الإضافي ٢ تتعهد الدول النووية المعترف بها (الصين، فرنسا، روسيا) بالاتحاد السوفياتي إبان توقيع البروتوكول، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) باحترام قانون إزالة الأسلحة النووية العسكرية لأمريكا اللاتينية وعدم المساهمة في أعمال تنطوي على خرق للمعاهدة وعدم استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ضد أطراف المعاهدة.

الأطراف في المعاهدة الأصلية (٣٣): أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرخبيل البهاماس، باربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الدومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الأكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غوايانا، هايتي، هندوراس، جاميكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، الباراغواي، البيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوشيا، سانت فينسنت والغرينادينز، سورينام، ترينيداد وتوباغو، الأوروغواي، فنزويلا.

تعديلات صدقتها: الأرجنتين، باربادوس، بليز، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غوايانا، جاميكا، المكسيك، بنما، الباراغواي، البيرو، سورينام، الأوروغواي، فنزويلا.

ملاحظة: لم تكن جميع البلدان المدرجة في القائمة قد صادقت على التعديلات الثلاثة مع حلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

الأطراف في البروتوكول الإضافي ١ : فرنسا،^(١) هولندا، المملكة المتحدة،^(٢) الولايات المتحدة،^(٣)

الأطراف في البروتوكول الإضافي ٢ : الصين،^(٤) فرنسا،^(٥) روسيا،^(٦) المملكة المتحدة،^(٧) الولايات المتحدة،^(٧)

^(١) أعلنت فرنسا أن البروتوكول لا ينطبق على الانتقال عبر أقاليم فرنسية واقعة ضمن منطقة المعاهدة، والتوجه إلى أقاليم فرنسية أخرى. والبروتوكول لا يحد من مشاركة سكان الأقاليم الفرنسية في الأنشطة المذكورة في المادة ١ من المعاهدة، وفي الجهود المتعلقة بالدفاع الوطني عن فرنسا. وفرنسا لا تعتبر المنطقة الموصوفة في المعاهدة مثبتة وفقاً للقانون الدولي؛ ولا يمكنها، بسبب ذلك، أن توافق على وجوب انطباق المعاهدة على تلك المنطقة.

^(٢) عند توقيع البروتوكولين ١ و ٢ وتصديقهما، أدلت المملكة المتحدة بتصريحات الفهم التالية: لا يمكن اعتبار توقيع المملكة المتحدة وتصديقها مؤثرين في أي حال على الوضع القانوني لأي إقليم تتولى المملكة المتحدة مسؤولية علاقاته الدولية، وضمن حدود المنطقة الجغرافية المرسومة من قبل المعاهدة. وفي حال قيام أي طرف في المعاهدة بأي اعتداء وبدعم من دولة سلاح نووي، ستكون المملكة المتحدة حرة في إعادة النظر في المدى الذي يمكن اعتبارها ملزمة بأحكام البروتوكول ٢.

^(٣) صدّقت الولايات المتحدة البروتوكول ١ مع الأفهام التالية: أحكام المعاهدة لا تؤثر على السلطة الحصرية والأهلية القانونية بموجب القانون الدولي لدولة متقدمة هذا البروتوكول لمنح أو منع امتيازات عبور ونقل لقطعها البحرية وطائراتها أو لأي قطع بحرية أو طائرات أخرى بصرف النظر عن حمولتها وأسلحتها؛ والأحكام لا تؤثر على الحقوق بموجب القانون الدولي لدولة متقدمة هذا البروتوكول في ما يخص ممارسة حرية البحار، أو في ما يخص المرور عبر أو فوق المياه الخاضعة لسيادة دولة. والتصريحات التي ألققتها الولايات المتحدة بتصديقها البروتوكول ٢ تنطبق على البروتوكول ١ أيضاً.

^(٤) أعلنت الصين أنها لن ترسل أبداً وسائل نقل وإيصال حاملة أسلحة نووية كي تعبر أراضي بلدان أمريكا اللاتينية أو مياها الإقليمية أو مجالاتها الجوية.

^(٥) صرحت فرنسا بأنها تفسر التعهد الوارد في المادة ٣ من البروتوكول ٢ بأنه يعني بأنه لا يمثل أي عائق أمام الممارسة الكاملة لحق الدفاع عن النفس المحفوظ في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة؛ وتنتبه إلى تفسير اللجنة التحضيرية لإزالة الأسلحة النووية من أمريكا اللاتينية، وهو التفسير الذي لا تنطبق المعاهدة وفقه على المرور، الذي يقع منحه أو منعه ضمن الأهلية الحصرية لكل دولة طرف طبقاً للقانون الدولي. وفي سنة ١٩٧٤، أدلت فرنسا بتصريح متمم مؤداه أنها مستعدة لاعتبار التزاماتها بمقتضى البروتوكول ٢ منطبقة لا على موقعي المعاهدة فحسب، بل أيضاً على الأقاليم التي سرى من أجلها مفعول قانون إزالة الأسلحة النووية تمشياً مع البروتوكول ١.

(٦) عند توقيع البروتوكول ٢ وتصديقه، صرح الاتحاد السوفياتي بأنه اعتبر أن مفعول المادة ١ من المعاهدة يطاول أي جهاز نووي متفجر وأن قيام أي طرف بتنفيذ تفجيرات نووية لأغراض سلمية سيكون انتهاكاً لالتزاماته بموجب المادة ١ وسيكون متعارضاً مع وضعه كطرف لا يملك أسلحة نووية. وبالنسبة إلى الدول الأطراف في المعاهدة، يمكن إيجاد حل لمشكلة التفجيرات النووية السلمية طبقاً لأحكام المادة ٥ من معاهدة (حظر) انتشار الأسلحة النووية وضمن إطار الإجراءات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعلن أن إجازة نقل أسلحة نووية في أي شكل سيكون مخالفاً لأهداف المعاهدة.

وأي أعمال تشرع فيها دولة طرف أو دول أطراف في المعاهدة وتكون متعارضة مع وضع هذه الدول بوصفها دولاً غير نووية، وكذلك التفويض من دولة طرف أو أكثر في المعاهدة لعمل عدائي مع دعم من دولة تملك أسلحة نووية أو مع مشاركة كاملة من هذه الدولة، سيعتبرها الاتحاد السوفياتي متنافية مع التزامات هذه البلدان بموجب المعاهدة. وفي هذه الحالة سيحتفظ بحقه في إعادة النظر في التزاماته بموجب البروتوكول ٢. كما أنه يحتفظ بالحق في إعادة النظر في موقفه من هذا البروتوكول في حال حدوث أي أعمال من جانب دول أخرى تملك أسلحة نووية تكون متنافية مع التزاماتها بموجب البروتوكول المذكور.

(٧) وقَّعت الولايات المتحدة البروتوكول ٢ وصدقته مع التصريحات والأفهام التالية: يحتفظ كل طرف بسلطة حصرية وأهلية قانونية لمنح أو رفض منح دول غير أطراف امتيازات عبور ونقل. وفي ما يتعلق بالتعهد بعدم استخدام أو التهديد باستخدام أسلحة نووية ضد الدول الأطراف، ستعتبر الولايات المتحدة أن هجوماً مسلحاً من طرف يتلقى مساعدة من دولة نووية سيكون متنافياً مع المعاهدة.

معاهدة (حظر) انتشار الأسلحة النووية (NPT)

عُرِضت للتوقيع في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في ١ تموز/يوليو ١٩٦٨؛ أصبحت نافذة في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠؛ الجهات المودعة لديها: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر الدولة قيام دولة نووية (معرفة في المعاهدة بأنها الدول التي صنعت سلاحاً نووياً أو أي جهاز نووي متفجر آخر وفجرته قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧) بنقل أسلحة نووية أو أي أجهزة نووية متفجرة أخرى إلى أي متلق أو منح هذا المتلقي السيطرة على الأسلحة وكذلك مساعدة أو تشجيع أو حث أي دولة غير نووية على صنع أو حيازة مثل هذه الأسلحة أو الأجهزة. كما أنها تحظر على الدول غير النووية تلقي أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى من أي ناقل، وكذلك تحظر عليها صنع أو حيازة هذه الأسلحة.

وتتعهد الأطراف بتسهيل تبادل معدات و مواد ومعلومات علمية وتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وبضمان إتاحة المنافع المحتملة من التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية للأطراف غير النووية في المعاهدة. وتتعهد أيضاً السعي لمفاوضات بنية

طبية بشأن إجراءات فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في وقت قريب وبنزع الأسلحة النووية، وبشأن معاهدة خاصة بنزع عام وكامل للسلاح.

وتتعهد الدول غير النووية بعقد اتفاقيات إجراءات وقائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بهدف منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى. وقد تمت في سنة ١٩٩٧ الموافقة على بروتوكول نموذجي إضافي لاتفاقيات الإجراءات الوقائية، ومعزز للإجراءات؛ والبروتوكولات الإضافية للإجراءات الوقائية موقعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قبل كل دولة بمفردها.

وقرر مؤتمر مراجعة وتمديد، عقد في سنة ١٩٩٥ طبقاً للمعاهدة، أنه ينبغي أن تبقى المعاهدة نافذة المفعول إلى وقت غير محدد.

الأطراف (١٨٩): أفغانستان،⁺ ألبانيا، الجزائر،⁺ أندورا،⁺ أنغولا، أنتيغوا وباربودا،⁺ الأرجنتين،⁺ أرمينيا،⁺ أستراليا،⁺ النمسا،⁺ أذربيجان،⁺ أرخبيل الباهاماس،⁺ البحرين،⁺ بنغلادش،⁺ باربادوس،⁺ بيلاروسيا،⁺ بلجيكا،⁺ بليز،⁺ بنين،⁺ بوتان،⁺ بوليفيا،⁺ البوسنة والهرسك،⁺ بتسوانا، البرازيل،⁺ بروناي دار السلام،⁺ بلغاريا،⁺ بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا،⁺ الكاميرون،⁺ كندا،⁺ كيب فيردي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، التشيلي،⁺ الصين،⁺ كولومبيا،⁺ جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية،⁺ جمهورية الكونغو،⁺ ساحل العاج،⁺ كرواتيا،⁺ كوبا،⁺ قبرص،⁺ جمهورية التشيك،⁺ الدانمرك،⁺ جيبوتي،⁺ دومينيكا،⁺ جمهورية الدومينيكان،⁺ الإكوادور،⁺ مصر،⁺ السلفادور،⁺ غينيا الاستوائية،⁺ إرتريا،⁺ إستونيا،⁺ إثيوبيا،⁺ فيجي،⁺ فنلندا،⁺ فرنسا،⁺ الغابون،⁺ غامبيا،⁺ جورجيا،⁺ ألمانيا،⁺ غانا،⁺ اليونان،⁺ غرينادا،⁺ غواتيمالا،⁺ غينيا،⁺ غينيا - بيساو،⁺ غوايانا،⁺ هايتي،⁺ المقر البابوي،⁺ هندوراس،⁺ هنغاريا،⁺ أيسلندا،⁺ إندونيسيا،⁺ إيران،⁺ العراق،⁺ أيرلندا،⁺ إيطاليا،⁺ جاميكا،⁺ اليابان،⁺ الأردن،⁺ كازاخستان،⁺ كينيا،⁺ كيرباتي،⁺ كوريا (الشمالية)،⁺ * كوريا (الجنوبية)،⁺ الكويت،⁺ قرغيزستان،⁺ لاوس،⁺ لاتفيا،⁺ لبنان،⁺ ليسوتو،⁺ ليبيريا،⁺ ليبيا،⁺ لختنشتاين،⁺ لتوانيا،⁺ اللوكسمبورغ،⁺ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً،⁺ مدغشقر،⁺ ملاوي،⁺ ماليزيا،⁺ المالديف،⁺ مالي،⁺ مالطا،⁺ جزر مارشال،⁺ موريتانيا،⁺ موريشيوس،⁺ المكسيك،⁺ ميكرونيزيا،⁺ مولدوفا،⁺ موناكو،⁺ منغوليا،⁺ المغرب،⁺ موزمبيق،⁺ ميانمار (بورما)،⁺ ناميبيا،⁺ ناورو،⁺ نيبال،⁺ هولندا،⁺ نيوزيلندا،⁺ نيكاراغوا،⁺ النيجر،⁺ نيجيريا،⁺ النرويج،⁺ عمان،⁺ بالاو،⁺ بنما،⁺ بابوا غينيا الجديدة،⁺ الباراغواي،⁺ البيرو،⁺ الفلبين،⁺ بولندا،⁺ البرتغال،⁺ قطر،⁺ رومانيا،⁺ روسيا،⁺ وَاَندا،⁺ سانت كيتس ونيفيس،⁺ سانت لوشيا،⁺ سانت فنسنت وجرينادينز،⁺ ساموا (الغربية)،⁺ سان مارينو،⁺ ساو تومي وبرينسيب،⁺ المملكة العربية السعودية،⁺ السنغال،⁺ سيشل،⁺ سيراليون،⁺ سنغافورة،⁺ سلوفاكيا،⁺ سلوفينيا،⁺ جزر سليمان،⁺ الصومال،

جنوب إفريقيا،⁺ إسبانيا،⁺ سريلانكا،⁺ السودان،⁺ سورينام،⁺ سوازيلند،⁺ السويد،⁺ سويسرا،⁺ سوري،⁺ تايوان،⁺ طاجيكستان،⁺ تنزانيا،⁺ تايلند،⁺ توغو،⁺ تونغ،⁺ ترينيداد وتوباغو،⁺ تونس،⁺ تركيا،⁺ تركمنستان،⁺ توفالو،⁺ أوغندا،⁺ المملكة المتحدة،⁺ أوكرانيا،⁺ الإمارات العربية المتحدة،⁺ الأوروغواي،⁺ الولايات المتحدة،⁺ أوزبكستان،⁺ فانواتو،⁺ فنزويلا،⁺ فيتنام،⁺ اليمن،⁺ يوغوسلافيا،⁺ زامبيا،⁺ زيمبابوي.⁺

⁺ دولة طرف ذات اتفاقيات إجراءات وقائية نافذة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، كما تتطلب المعاهدة، أو مبرمة من دولة نووية على أساس طوعي.

* أعلنت كوريا الشمالية «انسحابها الفوري» من المعاهدة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ وسرى مفعول انسحابها في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، طبقاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

هناك بروتوكولات إجراءات وقائية إضافية نافذة من أجل ٢٣ دولة: أستراليا، أذربيجان، بنغلادش، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الإكوادور، المقر البابوي، هنغاريا، إندونيسيا، اليابان، الأردن، لتوانيا، موناكو، نيوزيلندا، النرويج، بنما، البيرو، بولندا، رومانيا، سلوفينيا، تركيا، أوزبكستان. ومع أن تايوان لم تعقد اتفاقية إجراءات وقائية، فقد وافقت على تطبيق الإجراءات الواردة في البروتوكول النموذجي الإضافي للإجراءات الوقائية.

معاهدة حظر وضع أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى على قاع البحر وقعر المحيط ومن ذلك التربة التحتية (معاهدة قاع البحر)

عُرضت للتوقيع في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في ١١ شباط/فبراير ١٩٧١؛ أصبحت نافذة في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٢؛ الجهات المودعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تخطر المعاهدة زرع أو وضع أي أسلحة نووية أو أي أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل على قاع البحر وقعر المحيط ومن ذلك التربة التحتية في ما يتعدى الحد الخارجي لمنطقة قاع بحر تمتد ١٢ ميلاً، وتخطر أيضاً وضع بنى أو منشآت إطلاق أو أي منشآت أخرى مصممة تحديداً لتخزين مثل هذه الأسلحة أو اختبارها أو استخدامها.

الأطراف (٩٤): أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين،^(١) أستراليا، النمسا، أرخبيل الباهاماس، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل،^(٢) بلغاريا، كندا،^(٣) كيب فيردي، جمهورية إفريقيا الوسطى، الصين، جمهورية الكونغو، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جمهورية الدومينيكان، إثيوبيا، فنلندا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا-بيساو، هنغاريا، أيسلندا،

الهند،^(٤) إيران، العراق، أيرلندا، إيطاليا،^(٥) جاميكا، اليابان، الأردن، كوريا (الجنوبية)، لاوس، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، لختنشتاين، لوكسمبورغ، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، المكسيك،^(٦) منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، بنما، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت فنسنت وجرينادينز، ساو تومي وبرينسيب، العربية السعودية، سيشل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايوان، توغو، تونس، تركيا،^(٧) المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، فيتنام،^(٨) اليمن، يوغوسلافيا،^(٩) زامبيا.

الأطراف التي وقَّعت لكنها لم تصدِّق: بوليفيا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كولومبيا، كوستاريكا، غينيا الاستوائية، غامبيا، غينيا، هندوراس، لبنان، ليبيريا، مدغشقر، مالي، ميانمار (بورما)، الباراغواي، السنغال، سيراليون، السودان، تنزانيا، الأوروغواي.

^(١) تحول الأرجنتين، من خلال المعاهدة، دون أي إمكانية تعزيز مواقف معينة تتعلق بالأرصدة القارية بما يسيء إلى أخرى قائمة على معايير مختلفة.

^(٢) صرحت البرازيل أن لا شيء في المعاهدة سيُفسر بأنه يضر بأي طريقة بحقوق سيادة البرازيل في منطقة من البحر وقاع البحر ومن ذلك التربة التحتية المجاورة لسواحلها. وتفهم البرازيل أن كلمة «مراقبة»، كما تظهر في الفقرة ١ من المادة ٣ من المعاهدة، تشير فقط إلى المراقبة الجائزة الحدوث في المسار المعتاد للملاحة طبقاً للقانون الدولي.

^(٣) أعلنت كندا، أن المادة ١، الفقرة ١، لا يمكن أن تُفسر بأنها توجي بأن لأي دولة حقاً في زرع أو وضع أي أسلحة غير محظورة بموجب المادة ١، الفقرة ١، على قاع البحر وقعر المحيط، ومن ذلك التربة التحتية، في ما يتعدى حدود السلطة الوطنية، أو بأنها تشكل أي تحديد بناء على مبدأ أن هذه المساحة من قاع البحر وقعر المحيط ومن ذلك التربة التحتية ستحفظ لأغراض سلمية حصراً. ولا يمكن تفسير المواد ١ و٢ و٣ بأنها توجي بأن لأي دولة ما عدا الدولة الساحلية أي حق في زرع أو وضع أي سلاح غير محظور بموجب المادة ١، الفقرة ١، على الرصيف القاري، ومن ذلك التربة التحتية، الذي يخص تلك الدولة الساحلية، في ما يتعدى الحد الخارجي لمنطقة قعر البحر المشار إليها في المادة ١ والمعرفة في المادة ٢. ولا يمكن تفسير المادة ٣ بأنها تدل على أي قيود على، أو حدود لحقوق الدولة الساحلية، تمثياً مع حقوق سيادتها الحصرية لجهة الرصيف القاري، في التحقق أو التفتيش أو إنجاز إزالة أي سلاح أو بنية أو منشأة أو مرفق أو جهاز مزروع أو موضوع على الرصيف القاري أو التربة التحتية الخاصة بتلك الدولة الساحلية، في ما يتعدى الحد الخارجي لمنطقة قاع البحر المشار إليها في المادة ١ والمعرفة في المادة ٢.

(٤) إن انضمام الهند قائم على موقفها القائل إن لها حقوقاً كاملة وحصرية على الرصيف القاري المحاذي لأراضيها وفي ما وراء مياهها الإقليمية والترية التحتية. ولهذا السبب، لا يمكن أن يكون هناك أي قيد على أو حد لحق سيادة الهند كدولة ساحلية في التحقق أو التفتيش أو إزالة أو تدمير أي سلاح أو جهاز أو بنية أو منشأة أو مرفق قد يكون مزروعاً أو موضوعاً على أو تحت رصيفها القاري من قبل أي بلد آخر، أو في اتخاذ خطوات أخرى يمكن اعتبارها ضرورية لحماية أمنها.

(٥) صرحت إيطاليا، من بين أمور أخرى، بأن في حالة الاتفاق على إجراءات إضافية في مجال نزع السلاح لمنع أي سباق تسلح على قاع البحر وقعر المحيط وترتبهما التحتية، سيكون من الواجب في كل حالة فحص وحل مسألة تعيين حدود المنطقة التي ستجد فيها الإجراءات تطبيقاً لها، وذلك بحسب طبيعة الإجراءات التي ستعتمد.

(٦) أعلنت المكسيك أن المعاهدة لا يمكن أن تُفسَّر بأنها تعني بأن لدولة حقاً في وضع أسلحة دمار شامل أو أسلحة أو معدات عسكرية من أي نوع على رصيف المكسيك القاري. وهي تحتفظ بالحق في التحقق أو التفتيش أو إزالة أو تدمير أي سلاح أو بنية أو تركيبة أو جهاز أو معدات موضوعة على رصيفها القاري، بما فيها أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل أخرى.

(٧) أعلنت تركيا أن أحكام المادة ٢ لا يمكن أن تستخدمها دولة طرف دعماً لمطالب غير المطالب المتعلقة بنزع السلاح. ومن هنا لا يمكن تفسير المادة ٢ بأنها تقيم صلة مع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار. وفضلاً عن ذلك، ليس في معاهدة قاع البحر نص يمنح الدول الأطراف الحق في إضفاء صبغة عسكرية على مناطق سبق لوثائق دولية أخرى أن جعلتها منزوعة السلاح. ولا يمكن تفسيرها أيضاً بأنها تمنح الدول الساحلية أو الدول الأخرى الحق في وضع أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل أخرى على الرصيف القاري لمنطقة منزوعة السلاح.

(٨) صرحت فييتنام بأن لا ينبغي تفسير أي حكم في المعاهدة بطريقة تتعارض مع حقوق الدول الساحلية في ما يتعلق برصيفها القاري، بما فيها حق اتخاذ إجراءات لضمان أمنها.

(٩) في سنة ١٩٧٤، أرسل سفير يوغوسلافيا إلى وزير الخارجية الأمريكي مذكرة نصت على أن الحكومة اليوغوسلافية ترى أنه ينبغي تفسير المادة ٢، الفقرة ١، من المعاهدة بطريقة تجعل دولة تمارس حقها بموجب هذه المادة ملزمة بإخطار الدولة الساحلية مسبقاً، ما دامت ملاحظاتها ستتم «ضمن منبسط البحر الممتد فوق الرصيف القاري للدولة المذكورة». وقد اعترضت الولايات المتحدة على التحفظ اليوغوسلافي، الذي تعتبره متنافياً مع هدف المعاهدة وغرضها.

اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين أسلحة جراثومية (بيولوجية) وسامة وتدميرها (معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، BTWC)

عُرضت للتوقيع في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٢؛ أصبحت نافذة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥؛ الجهات المودعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة تطوير أو إنتاج أو تخزين أو حيازة بوسائل أخرى أو الاحتفاظ بعوامل جراثومية أو عوامل بيولوجية أخرى، أو مواد سامة أياً يكن أصلها أو طريقة إنتاجها أو أنواعها وبكميات لا يمر لها من زاوية أغراض وقائية أو أغراض سلمية أخرى، فضلاً عن أسلحة ومعدات أو وسائل إيصال معدة لاستخدام مثل هذه العوامل السامة لأغراض عدوانية أو في نزاع مسلح. ويجب أن يتم تدمير العوامل والمواد السامة والأسلحة والمعدات ووسائل الإيصال التي تملكها الدول الأطراف، أو يجب تحويلها إلى أغراض سلمية في موعد لا يتعدى التسعة أشهر من دخول المعاهدة حيز التنفيذ. ووفقاً لتفويض من مؤتمر مراجعة اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة لسنة ١٩٩٦، تجري مناقشة ودرس إجراءات التحقق وإجراءات أخرى لتعزيز الاتفاقية في مجموعة خاصة لهذا الغرض.

الأطراف (١٤٨): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أرخبيل الباهاماس البحرين، بنغلادش، باربادوس، بيلاروسيا، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، كمبوديا، كندا، كيب فيردي، التشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الإستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا-بيساو، المقر البابوي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جاميكا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، لختنشتاين، لتوانيا، لوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، ماليزيا، المالديف، مالطا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوشيا، سانت فنسنت وجرينادينز، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا،* تايوان، تايلند، توغو، تونغا، تونس، تركيا، تركمنستان، أوغندا،

المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، اليمن، يوغوسلافيا، زيمبابوي.

* بتحفظ.

الأطراف التي وقَّعت لكنها لم تصدق: بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، ساحل العاج، مصر، الغابون، غويانا، هايتي، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، ميانمار (بورما)، نيبال، الصومال، سوريا، تنزانيا، الإمارات العربية المتحدة.

ملاحظة: أصبحت أنتيغوا وبربودا طرفاً في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

المعاهدة بشأن الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (معاهدة ABM)

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٢؛ أصبحت نافذة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢؛ غير نافذة ابتداءً من ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

تتعهد الأطراف بعدم بناء دفاعات على نطاق وطني ضد هجوم بصواريخ باليستية وتحد المعاهدة من تطوير ونشر دفاعات صاروخية استراتيجية مسموح بها. وتحظر المعاهدة على الأطراف عدم مد صواريخ أو رادارات أو قواذف الدفاع الجوي بالقدرة التقنية على مواجهة صواريخ باليستية استراتيجية وعدم اختبارها في صيغة أنظمة صواريخ استراتيجية مضادة للصواريخ الباليستية.

يدخل بروتوكول ١٩٧٤ لمعاهدة ABM قيوداً عديدة أخرى على دفاعات الصواريخ الباليستية المسموح بها.

وقَّعت بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا مذكرة التفاهم على الخلافة (MOUS) لسنة ١٩٩٧، التي تولت فيها التزامات الاتحاد السوفياتي السابق المتعلقة بالمعاهدة. ووقَّعت روسيا والولايات المتحدة مجموعة من التصريحات المتفق عليها، بما فيها اتفاقية ١٩٩٧ لرسم الحدود، التي تحدد خط التمييز بين الدفاعات الصاروخية الاستراتيجية، التي ليس مسموحاً بها بموجب المعاهدة، والدفاعات الصاروخية غير الاستراتيجية أو لمسرح العمليات (TMD)، المسموح بها بموجب المعاهدة. وقد صدقت روسيا مجموعة اتفاقيات ١٩٩٧ بشأن الدفاع ضد الصواريخ في نيسان/إبريل ٢٠٠٠، لكن بسبب عدم تصديق الولايات المتحدة لها، لم تدخل المجموعة حيز التنفيذ رسمياً.

ملاحظة: في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من معاهدة ABM، التي سرى مفعولها في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

المعاهدة بشأن الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض (معاهدة استهلاكية لحظر التجارب، TTBT)

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في موسكو في ٣ تموز/يوليو ١٩٧٤؛
أصبحت نافذة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

تتعهد الأطراف بعدم إجراء أي تجربة لسلح نووي تحت الأرض بقوة تتعدى الـ١٥٠ كيلوطن.

المعاهدة بشأن التفجيرات النووية تحت الأرض لأغراض سلمية (معاهدة التفجيرات النووية السلمية، PNET)

وقَّعتها الولايات المتحدة وروسيا في واشنطن، دي سي، في ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٦؛
أصبحت نافذة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

تتعهد الأطراف بعدم إجراء أي تفجير نووي تحت الأرض لأغراض سلمية يكون بقوة تتعدى الـ١٥٠ كيلوطن أو أي تفجير جماعي تتعدى قوته في مجموعها الـ١٥٠ كيلوطن.

المعاهدة بشأن حظر الاستخدام العسكري أو أي استخدام معاد آخر لتقنيات التعديل البيئي (معاهدة Enmod)

عُرِضت للتوقيع في جنيف في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٧؛ أصبحت نافذة في ٥ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٧٨؛ الجهة المودعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تُحظر المعاهدة الاستخدام العسكري أو أي استخدام معاد آخر لتقنيات التعديل البيئي ذات التأثير الواسع أو الدائم أو الحاد كوسائل التدمير أو الإضرار أو إلحاق الأذى بدول أطراف في المعاهدة. والمصطلح «تقنيات التعديل البيئي» يشير إلى أي تقنية لإحداث تغيير - من خلال تلاعب متعمد بعمليات طبيعية - ديناميات الأرض أو تركيبها أو بنيتها، بما في ذلك نباتاتها وحيواناتها، وياستها، ومحيطها المائي، وغلافها الجوي، أو بالفضاء الخارجي. والتفاهات التي تم التوصل إليها في المفاوضات، لكنها لم تدوّن في المعاهدة، تعرّف المصطلحات «واسع» و«دائم» و«حاد».

الأطراف (٦٩): أفغانستان، الجزائر، انتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، البرازيل، بلغاريا، كندا، كيب فيردي، التشيلي، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، دومينيكا، مصر، فنلندا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية،* الكويت، لتوانيا، لاوس، ملاوي، موريشيوس، منغوليا، هولندا،* نيوزيلندا، النيجر، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة،

بولندا، رومانيا، روسيا، سانت لوشيا، سانت فنسنت وجرينادينز، ساو تومي وبرينسيب، سلوفاكيا، جزر سليمان، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، اليمن.

* مع تصريح.

الأطراف التي وقَّعت لكنها لم تصدق: بوليفيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، المقر البابوي، أيسلندا، إيران، العراق، لبنان، ليبيريا، لوكسمبورغ، المغرب، نيكاراغوا، البرتغال، سيراليون، سوريا، تركيا، أوغندا.

ملاحظة: أصبحت بنما طرفاً في ١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

البروتوكول الإضافي ١ لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ الخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية

البروتوكول الإضافي ٢ لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ الخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية

عُرضاً للتوقيع في بيرن في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧؛ أصبحت نافذة في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨؛ الجهة المودعة: المجلس الاتحادي السويسري.

يؤكد البروتوكول أن حق الأطراف في نزاعات مسلحة دولية أو غير دولية في اختيار طرق أو وسائل المحاربة ليس مطلقاً وأنه يحظر استخدام أسلحة أو وسائل محاربة تسبب أذى زائداً عن الحاجة أو معاناة غير ضرورية.

الأطراف في البروتوكول ١ (١٦٠) والبروتوكول ٢ (١٥٥): ألبانيا، الجزائر،* أنغولا،* أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين،* أرمينيا، أستراليا،* النمسا،* أرخبيل الباهاماس،* البحرين، بنغلادش، بربادوس، بيلاروسيا، بلجيكا،* بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الكامبيون، كندا،* كيب فيردي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، التشيلي، الصين،* كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية،^(١) جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك،* جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر،* السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا،* فرنسا،* الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا،* غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، غوايانا، المقر البابوي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا،* أيرلندا، إيطاليا،* جاميكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية،^(١) كوريا الجنوبية،* الكويت، قرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو،

ليبيريا، ليبيا، لختنشتاين،* لتوانيا، لوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، مدغشقر، ملاوي، المالديف، مالي، مالطا،* موريتانيا، موريشيوس، المكسيك،^(١)، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، موزمبيق،^(١) ناميبيا، هولندا،* نيوزيلندا،* نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بالوا، بنما، الباراغواي، البيرو، الفيليبين،^(٢) بولندا، البرتغال، قطر،*^(١) رومانيا، روسيا،* رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوشيا، سانت فنسنت وجرينادينز، ساموا (الغربية)، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، المملكة العربية السعودية،* السنغال، سيشل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب إفريقيا، إسبانيا،* سورينام، سوازيلند، السويد،* سويسرا،* سوريا،*^(١) طاجيكستان، تنزانيا، توغو، ترينيداد وتوباغو،* تونس، تركمنستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة،* الأوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام،^(١) اليمن، يوغوسلافيا،* زامبيا، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو تصريح.

(١) طرف في البروتوكول ١ فقط.

(٢) طرف في البروتوكول ٢ فقط.

في سنة ١٩٨٩ أبلغت منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) إلى الجهة المودعة أنها قررت الالتزام باتفاقيات جنيف الأربع وبالبروتوكولين.

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

عُرضت للتوقيع في فيينا ونيويورك في ٣ آذار/مارس ١٩٨٠؛ أصبحت نافذة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧؛ الجهة المودعة: المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)

تلزم الاتفاقية الأطراف بحماية المواد النووية للأغراض السلمية في أثناء النقل الدولي.

الأطراف (٨٦): ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين،* أرمينيا، أستراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كندا، التشيلي، الصين،* كولومبيا، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، الإكوادور، إستونيا، يوراتوم،* فنلندا، فرنسا،* ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، الهند،* إندونيسيا،* أيرلندا، إسرائيل،* إيطاليا، اليابان، كينيا، كوريا الجنوبية،* لاتفيا، لبنان، لختنشتاين، ليبيا، لتوانيا، لوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، مالي، جزر مارشال، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا* المغرب، موزمبيق، ناميبيا، هولندا،* النرويج، بنما، باكستان،* الباراغواي، البيرو،* الفلبين، بولندا،* البرتغال،* رومانيا، روسيا،* سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا،* السودان،

سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،*
المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوزبكستان، يوغوسلافيا.

* بتحفظ و/أو تصريح.

الأطراف الموقعة لكن غير المصدقة: جمهورية الدومينيكان، هايتي، النيجر، جنوب إفريقيا.

ملاحظة: أصبحت تونغا طرفاً في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، جزر مارشال في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، موزمبيق في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كولومبيا في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، سوازيلند في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٣.

الاتفاقية بشأن المحظورات أو القيود على استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن أن تعتبر مؤذية بشكل مفرط أو لها تأثيرات غير مميزة (اتفاقية «الأسلحة غير الإنسانية»)

عُرِضت الاتفاقية والبروتوكولات ١ و ٢ و ٣ للتوقيع في نيويورك في ١٠ نيسان/إبريل ١٩٨١؛ أصبحت نافذة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣؛ الجهة المودعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

الاتفاقية «اتفاقية إطارية»، يُمكن أن تُعقد ضمنها اتفاقيات محددة في شكل بروتوكولات. ولكي تصبح أي دولة طرفاً فيها يجب عليها أن تصدق على الأقل اثنين من البروتوكولات الأصلية.

البروتوكول ١ يحظر استخدام أسلحة يُقصد بها الإيذاء بشظايا لا يمكن كشفها في الجسم البشري بأشعة إكس.

البروتوكول ٢ يحظر أو يقيد استخدام ألغام وشراك أو أجهزة أخرى.

البروتوكول ٢ المعدل، الذي أصبح نافذاً في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، يعزز القيود المتعلقة بالألغام الأرضية.

البروتوكول ٣ يقيد استخدام أسلحة حارقة.

البروتوكول ٤، الذي أصبح نافذاً في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٨، يحظر استخدام أسلحة ليزيرية مصممة تحديداً للتسبب في عمى دائم للبصر غير المعزز.

الأطراف في الاتفاقية وبروتوكولات (١٩٨١) الأصلية (٩٠): ألبانيا، الأرجنتين،*
أستراليا، النمسا، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين،^(١) بوليفيا، البوسنة والهرسك،
البرازيل، بلغاريا، كمبوديا، كندا، كيب فيردي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا،

كوبا، قبرص،* جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الإكوادور، السلفادور، إستونيا،^(١) فنلندا، فرنسا،*^(٢) جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، المقر البابوي، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إسرائيل،^(٢) إيطاليا، اليابان، الأردن،^(١) كوريا الجنوبية،^(٣) لاوس، لاتفيا، ليسوتو، لختنشتاين، لتوانيا،^(١) اللوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، المالديف،^(١) مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو،^(٣) منغوليا، المغرب، ناورو، هولندا،* نيوزيلندا، نيكاراغوا،^(١) النيجر، النرويج، باكستان، بنما، البيرو،^(١) الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، السنغال،^(٤) سيشل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، توغو، تونس، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة،^(٢) أوزبكستان، يوغوسلافيا.

* بتحفظ و / أو تصريح.

^(١) طرف في البروتوكولين ١ و ٣ فقط.

^(٢) طرف في البروتوكولين ١ و ٢ فقط.

^(٣) طرف في البروتوكول ١ فقط.

^(٤) طرف في البروتوكول ٣ فقط.

الأطراف الموقعة للاتفاقية والبروتوكولات الأصلية لكن غير المصدقة عليها:

أفغانستان، مصر، أيسلندا، نيجيريا، سيراليون، السودان، تركيا، فيتنام.

الأطراف في البروتوكول ٢ المعدل (٦٨): ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كمبوديا، كندا، كيب فيردي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدانمرك، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، المقر البابوي، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كوريا الجنوبية، لاتفيا، لختنشتاين، لتوانيا، اللوكسمبورغ، المالديف، مالي، مولدوفا، موناكو، المغرب، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باكستان، بنما، البيرو، الفيليبين، البرتغال، السنغال، سيشل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة.

الأطراف في البروتوكول ٤ (٦٧): ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش،

بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كمبوديا، كندا، كيب فيردي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدانمرك، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، المقر البابوي، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، لتوانيا، اللوكسمبورغ، المالديف،

مالي، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، منغوليا، المغرب، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باكستان، بنما، البيرو، الفيليبين، البرتغال، روسيا، سيشل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، المملكة المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان.

معاهدة جنوب الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتونغا)

عُرضت للتوقيع في راروتونغا، جزر كوك، في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥؛ أصبحت نافذة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦؛ الجهة المودعة: مدير سكرتيريا منتدى جزر الهادئ.

تخطر المعاهدة صنع أي جهاز نووي متفجر أو حيازته بطرق أخرى، فضلاً عن امتلاك مثل هذا الجهاز أو السيطرة عليه من قبل الأطراف في أي مكان داخل أو خارج مجال منطقة موصوف في ملحق. وتتعهد الأطراف أيضاً بعدم توريد مواد أو معدات نووية إلا إذا كانت خاضعة لإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوقائية وبمنع وضع وكذلك اختبار أي جهاز نووي متفجر على أراضيها وتتعهد بعدم التخلص وبمنع التخلص من نفايات مشعة ومواد أخرى مشعة في البحر في أي مكان ضمن المنطقة. ويبقى كل طرف حراً في السماح بزيارات، وكذلك النقل، بواسطة سفن وطائرات أجنبية.

المعاهدة معروضة للتوقيع من قبل أعضاء منتدى جزر الهادئ

بموجب البروتوكول ١ تتعهد فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتطبيق محظورات المعاهدة المتعلقة بصنع ووضع واختبار أجهزة نووية متفجرة في الأراضي الواقعة ضمن المنطقة، التي هي مسؤولة عنها دولياً.

بموجب البروتوكول ٢ تتعهد الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام جهاز نووي متفجر ضد الأطراف في المعاهدة أو ضد أي إقليم ضمن المنطقة التي يتولى طرف في البروتوكول ١ مسؤوليتها دولياً.

بموجب البروتوكول ٣ تتعهد الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا بعدم اختبار أي جهاز نووي متفجر في أي مكان ضمن المنطقة.

الأطراف (١٣): أستراليا، جزر كوك، فيجي، كيريباتي، ناورو، نيوزيلندا، نييوي، بابوا غينيا الجديدة، ساموا (الغربية)، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو

الأطراف في البروتوكول ١: فرنسا، المملكة المتحدة؛ الأطراف الموقعة لكن غير المصدقة: الولايات المتحدة.

الأطراف في البروتوكول ٢: الصين، فرنسا، (١) روسيا، المملكة المتحدة، (٢)؛ الأطراف الموقعة لكن غير المصدقة: الولايات المتحدة.

الأطراف في البروتوكول ٣: الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة؛ الأطراف الموقعة لكن غير المصدقة: الولايات المتحدة.

(١) أعلنت فرنسا أن الضمانات السلبية الواردة في البروتوكول ٢ هي نفسها الواردة في إعلان مؤتمر نزع السلاح بتاريخ ٦ نيسان / إبريل ١٩٩٥ والمشار إليه في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٩٨٤ (١١/٤/١٩٩٥).

(٢) أعلنت المملكة المتحدة أن لا شيء في المعاهدة يؤثر في الحقوق بموجب القانون الدولي في ما يخص المرور بالمنطقة أو زيارات تقوم بها سفن وطائرات إلى موانئ ومطارات ضمن المنطقة. ولن تكون المملكة المتحدة ملزمة بتعهدات في البروتوكول ٢ في حال وقوع غزو أو أي هجوم آخر على المملكة المتحدة على أراضيها أو على قواتها المسلحة أو على حلفائها، يشنه طرف في المعاهدة بارتباط أو تحالف مع دولة نووية أو إذا انتهك طرف التزاماته بشأن حظر الانتشار بموجب المعاهدة.

المعاهدة بشأن إزالة الصواريخ المتوسطة المدى والصواريخ القصيرة المدى (معاهدة INF)

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في واشنطن، دي سي، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧؛ أصبحت نافذة في ١ حزيران/يونيو ١٩٨٨
تلزم المعاهدة الأطراف بتدمير جميع الصواريخ ذات القواعد البرية المدى ٥٠٠ - ٥٥٠٠ كلم (المدى المتوسط، ١٠٠٠ - ٥٥٠٠ كلم، والمدى الأقصر، ٥٠٠ - ١٠٠٠ كلم) وقوادفها بحلول ١ حزيران/يونيو ١٩٩١. وقد نفذ الطرفان المعاهدة قبل هذا التاريخ.

المعاهدة بشأن الحد من القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (معاهدة CFE)

وقَّعت المعاهدة الأصلية في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠؛ أصبحت نافذة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الجهة المودعة: الحكومة الهولندية
تحدد المعاهدة سقوفاً لخمس فئات من التجهيزات المحدودة بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا - دبابات القتال، مركبات القتال المدرعة، المدفعية من عيار ١٠٠ ملم على الأقل، الطائرات القتالية، وطائرات الهليكوبتر الهجومية - في منطقة تمتد من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال (منطقة الأطلسي - الأورال، ATTU).

وكانت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو (WTO) والنااتو قد تفاوضت ووقعت المعاهدة ضمن إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (من سنة ١٩٩٥ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، OSCE).

واتفاقية طشقند ١٩٩٢ ، التي تبنتها الجمهوريات السوفياتية السابقة (باستثناء دول البلطيق الثلاث) ذات أراض ضمن منطقة الأطلسي إلى الأورال ، و وثيقة أوصلو ١٩٩٢ (الوثيقة النهائية للمؤتمر الاستثنائي للدول الأطراف في معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا) أدخلت على المعاهدة تعديلات اقتضاها نشوء دول جديدة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

الأطراف (٣٠): أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدانمرك، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، كازاخستان، اللوكسمبورغ، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

وقد تبني مؤتمر المراجعة الأول لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وثيقة المجنبية ١٩٩٦ ، التي أعادت تنظيم المناطق الجانبية جغرافياً وعددياً، الأمر الذي سمح لروسيا وأوكرانيا بنشر المزيد من التجهيزات المحدودة بموجب معاهدة على امتداد حدودهما.

وتستبدل اتفاقية ١٩٩٩ بشأن تعديل معاهدة القوّات المسلّحة التقليدية في أوروبا الميزان العسكري بين كتلة وأخرى في معاهدة القوّات المسلّحة التقليدية في أوروبا بحدود قصوى لمقتنيات كل دولة من التجهيزات المحدودة بموجب معاهدة، وتوفر بنية جديدة للحدود، وآليات مرونة عسكرية جديدة، وحدوداً فرعية جانبية، وشفافية معززة؛ وتمتدح نظام القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا أمام جميع سائر الدول الأوروبية. وستصبح نافذة حين تغدو مصدقة من جميع الموقعين. و القانون النهائي ١٩٩٩ ، مع ملاحق، يحوي ترتيبات ملزمة سياسياً في ما يتعلق بشمال القوقاز وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وانسحابات لقوات مسلحة من أراض أجنبية.

الجهة المودّع لديها تصديق الاتفاق على التعديل: بيلاروسيا.

الإجراء الختامي للتفاوض بشأن قوام عديد القوات

المسلّحة التقليدية في أوروبا (اتفاقية CFE-1A)

وقعه أطراف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في هلسنكي في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٩٢ ؛ أصبح نافذاً في لحظة نفاذ معاهدة القوّات المسلّحة؛ الجهة المودّعة: الحكومة الهولندية.

تحد الاتفاقية عديد القوات التقليدية البرية التابعة للأطراف ضمن منطقة الأطلسي إلى الأورال.

معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة START I)

وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩١ ؛ أصبحت نافذة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ .

تلزم المعاهدة الطرفين بإجراء تقلصات مرحلية في قواتهما النووية الاستراتيجية

الهجومية على امتداد فترة سبع سنوات. وهي تضع حدوداً عديدة لوسائط إيصال أسلحة نووية استراتيجية منشورة - صواريخ باليستية عابرة للقارات وصواريخ باليستية تطلق من غواصات وقاذفات قنابل ثقيلة - ولما تحمله من رؤوس نووية. وفي بروتوكول تسهيل تنفيذ معاهدة ستارت (بروتوكول لشبونة ١٩٩٢)، الذي سرى مفعوله في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تولت بيلاروسيا وأوكرانيا أيضاً التزامات الاتحاد السوفياتي السابق بموجب المعاهدة. وقد تعهدتا بإزالة جميع الأسلحة النووية الاستراتيجية السوفياتية السابقة من أراضيها في غضون فترة التقليل المحددة بسبع سنوات وبالانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة النووية كدولتين غير نوويتين في أقرب وقت ممكن.

المعاهدة بشأن الأجواء المفتوحة

عُرضت للتوقيع في هلسنكي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢؛ أصبحت نافذة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛ الجهة المدعوة: الحكومتان الكندية والهنغارية.

تلزم المعاهدة الأطراف بفتح أراضيها أمام طلعات مسح جوية غير مسلحة في إثر إخطار قصير المهلة. والمجال الخاضع للتطبيق يمتد من فانكوفر (كندا)، شرقاً إلى فلاديفوستوك (روسيا).

وكانت المعاهدة موضع مفاوضات بين الدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو والنااتو. وعُرضت للتوقيع من قبل دول الناتو ودول حلف وارسو السابق والدول الجديدة الناشئة من الاتحاد السوفياتي السابق (باستثناء دول البلطيق الثلاث). وبعد ستة أشهر من دخول المعاهدة حيز التنفيذ (حتى ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢)، كان في إمكان أي دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التقدم بطلب الانضمام. وبعد ذلك يمكن أي بلد أن يطلب الانضمام إلى المعاهدة.

الأطراف (٢٩): بيلاروسيا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، اللوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، إسبانيا، روسيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الأطراف التي وقعت لكنها لم تصدق: قرغيزستان.

معاهدة المزيد من تقليص للأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة START 2)

وقعتها الولايات المتحدة وروسيا في موسكو في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛ لم تدخل حيز التنفيذ.

تلزم المعاهدة الطرفين بإزالة صواريخهما الباليستية العابرة للقارات والمزودة بمركبات

عودة متعددة (MIRV) وبإجراء تقليص حاد لعدد رؤوسها النووية الاستراتيجية المنشورة إلى ما لا يتعدى ٣٠٠٠ - ٣٥٠٠ لدى كل طرف (مع إمكانية نشر ما لا يتجاوز ١٧٥٠ رأساً نووياً على صواريخ باليستية تُطلق من غواصات) بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ أو في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إذا توصلت الولايات المتحدة وروسيا إلى اتفاقية رسمية تلزم الولايات المتحدة بتقديم مساعدة مالية لإزالة أسلحة نووية استراتيجية في روسيا. في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وقَّع الطرفان بروتوكولاً للمعاهدة يتيح تمديد فترة تنفيذ المعاهدة إلى نهاية سنة ٢٠٠٧.

ملاحظة: صدق مجلس الشيوخ الأمريكي والدوما ومجلس الاتحاد الروسيان معاهدة ستارت ٢، لكن المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ. وفي ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، وكرد على سريان مفعول انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة ABM في ١٣ حزيران/يونيو، أعلنت روسيا أنها لن تلتزم بمعاهدة ستارت ٢ بعد ذلك التاريخ.

اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام أسلحة كيميائية وتدميرها (معاهدة الأسلحة الكيميائية، CWC)

عُرِضت للتوقيع في باريس في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛ أصبحت نافذة في ٢٩ نيسان/إبريل ١٩٩٧؛ الجهة المودعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر المعاهدة استخدام وتطوير وإنتاج وحياسة ونقل وتخزين أسلحة كيميائية. ويتعهد كل طرف بتدمير أسلحته الكيميائية ومنشآت إنتاجها في غضون عشر سنوات من دخول المعاهدة حيز التنفيذ.

الأطراف (١٥٢): ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بروندي، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، دومينيكا، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إرتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غويانا، المقر البابوي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، أيرلندا، إيطاليا، جاميكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لاتفيا، ليسوتو، لختنشتاين، لتوانيا، اللوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر،

نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت لوشيا، سانت فنسنت وغرينادينز، ساموا (الغربية)، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور الشرقية، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمنستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فنزويلا، فيتنام، اليمن، يوغوسلافيا (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، زامبيا، زيمبابوي.

الأطراف التي وقعت لكنها لم تصدق: أفغانستان، أرخبيل الباهاماس، بوتان، كمبوديا، كيب فيردي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، غرينادا، غينيا - بيساو، هايتي، هندوراس، إسرائيل، قيرغزستان، ليبيريا، مدغشقر، جزر مارشال، ميانمار (بورما)، رَوَاندا، سانت كيتس ونيفيس، سيراليون

ملاحظة: أصبحت بالاو طرفاً في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وغواتيمالا في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وإندورا في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وتيمور الشرقية في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣.

معاهدة إبقاء جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بانكوك)

وقّعت في بانكوك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ أصبحت نافذة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧؛ الجهة المودعة: الحكومة التايلاندية

تحظر المعاهدة تطوير أو صنع أو حيازة أسلحة نووية داخل أو خارج نطاق المنطقة فضلاً عن وضع ونقل أسلحة نووية في أو من خلال المنطقة. ويُترك لكل دولة طرف أن تقرر لنفسها ما إذا كانت ستسمح بزيارات وعبور من قبل سفن وطائرات أجنبية. وتتعهد الأطراف بعدم إلقاء أي مواد أو نفايات مشعة في البحر أو إطلاقها في المحيط الجوي ضمن المنطقة أو التخلص من مواد مشعة على اليابسة. وينبغي للأطراف عقد اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق إجراءات وقائية كاملة على أنشطتها النووية السلمية.

والمنطقة لا تشمل الأراضي فقط وإنما أيضاً الأرصفة القارية والمناطق الاقتصادية الحصرية للدول الأطراف.

والمعاهدة مفتوحة للتوقيع من جانب جميع الدول في جنوب شرق آسيا.

وبموجب بروتوكول للمعاهدة يتعين على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة

والولايات المتحدة أن تتعهد بعدم استخدام أو التهديد باستخدام أسلحة نووية ضد أي دولة طرف في المعاهدة. وينبغي أيضاً أن تتعهد بعدم استخدام أسلحة نووية ضمن منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من أسلحة نووية. وسيدخل البروتوكول حيز التنفيذ بالنسبة إلى كل دولة طرف في تاريخ إيداعها لوثيقة التصديق.

الأطراف (١٠): بروناي دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار (بورما)، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام.

البروتوكول: لا دول موقعة، لا دول أطراف.

الاتفاق بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن في البوسنة والهرسك بين البوسنة والهرسك واتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربيا

وقّعت في فيينا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ أصبحت نافذة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

تقوم الاتفاقية إلى حد كبير على وثيقة فيينا ١٩٩٤ بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن لكنها تشتمل على تدابير تقييد وكبح إضافية تخص التحركات وأعمال الانتشار والتمرينات العسكرية وتنص على تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بأنظمة أسلحة رئيسية.

معاهدة إبقاء إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندايا)

وقّعت في القاهرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦؛ لن تصبح نافذة حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ الجهة المدعوة: الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (استبدلت بالاتحاد الإفريقي في تموز/يوليو ٢٠٠٢)

تحظر المعاهدة البحث في أجهزة نووية متفجرة وتطويرها وصنعها وحيازتها وتحظر اختبار أو تركيب أي جهاز نووي متفجر. ويبقى كل طرف حراً في السماح لسفن وطائرات أجنبية بإجراء زيارات وكذلك بالمرور. وتحظر المعاهدة أيضاً أي هجوم على منشآت نووية. وتتعهد الأطراف بعدم إلقاء أو السماح بإلقاء نفايات مشعة ومواد أخرى مشعة في أي مكان داخل المنطقة. وعلى الأطراف عقد اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق إجراءات وقائية شاملة على أنشطتها النووية السلمية.

تشتمل المنطقة على يابسة القارة الإفريقية والجزر المنضمة كدول أعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية وجميع الجزر التي تعتبرها منظمة الوحدة الإفريقية أجزاء من إفريقيا.

والمعاهدة مفتوحة للتوقيع من جانب جميع دول إفريقيا. وستدخل حيز التنفيذ عند التصديق الثامن والعشرين.

بموجب البروتوكول ١ يتعين على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التعهد بعدم استخدام أو التهديد باستخدام جهاز نووي متفجر ضد أطراف المعاهدة.

وبموجب البروتوكول ٢ يتعين على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التعهد بعدم اختبار أجهزة نووية متفجرة في أي مكان ضمن المنطقة.

وبموجب البروتوكول ٣ تتعهد الدول التي لها أقاليم ضمن المنطقة وتتولى مسؤوليتها دولياً باحترام نصوص معينة في المعاهدة تتعلق بهذه الأقاليم. ووهذا البروتوكول مفتوح للتوقيع من جانب فرنسا وإسبانيا.

ستدخل البروتوكولات حيز التنفيذ في وقت واحد مع المعاهدة بالنسبة إلى الدول الموقعة على البروتوكولات والمودعة لوثائق التصديق.

١٨ تصديقاً أودعتها: الجزائر، بتسوانا، بوركينافاسو، ساحل العاج، غينيا الاستوائية، غامبيا، غينيا، كينيا، ليسوتو، مالي، موريتانيا، موريشوس، نيجيريا، جنوب إفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، توغو، زيمبابوي

الدول التي وقّعت لكنها لم تصدق: أنغولا، بنين، بوروندي، الكاميرون، كيب فيردي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جيبوتي، مصر إرتريا، إثيوبيا، الغابون، غانا، غينيا - بيساو، ليبيريا، ليبيا، ملاوي، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، رواندا، ساوتومي وبرنسيب، السنغال، سيشل، سيراليون، السودان، تونس، أوغندا، زامبيا

ملاحظة: صدقت غينيا الاستوائية المعاهدة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

البروتوكول ١: التصديقات المودعة: الصين، فرنسا، (١) المملكة المتحدة؛ (٣) وقعت لكن لم تصدق: روسيا، (٢) الولايات المتحدة(٤).

البروتوكول ٢: التصديقات المودعة: الصين، فرنسا، (١) المملكة المتحدة؛ (٣) وقعت لكن لم تصدق: روسيا، (٢) الولايات المتحدة(٤).

البروتوكول ٣: التصديقات المودعة: فرنسا

(١) صرحت فرنسا بأن البروتوكولات لا تؤثر في حقها في الدفاع عن النفس، كما هو منصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأوضحت أن التزامها بموجب المادة ١ من البروتوكول ١ كان متكافئاً مع الضمانات الأمنية السلبية التي قدمتها فرنسا إلى دول غير نووية أطراف في معاهدة (حظر) انتشار الأسلحة النووية، كما هو مؤكّد في تصريحها الذي أدلت به في ٦ نيسان/إبريل ١٩٩٥ في مؤتمر نزع السلاح، وكما هو مشار إليه في قرار مجلس الأمن ٩٨٤.

(٢) صرحت روسيا بأنه ما دامت قاعدة عسكرية لدولة نووية قائمة على جزر أرخبيل تشاغوس، فإنه لا يمكن اعتبار هذه الجزر مستوفية للمتطلبات التي طرحتها المعاهدة من أجل أقاليم خالية من أسلحة نووية. وفضلاً عن ذلك، بما أن دولاً معينة أعلنت أنها ستعتبر أنفسها في جِل من الالتزامات بموجب البروتوكولات في ما يتعلق بالأقاليم المذكورة، لا يمكن لروسيا أن تعتبر نفسها مقيدة بالالتزامات بموجب البروتوكول ١ في ما يتعلق بالأقاليم نفسها. وقد فسرت روسيا التزاماتها بموجب المادة ١ من البروتوكول ١ كما يلي: إنها لن تستخدم أسلحة نووية ضد دولة طرف في المعاهدة، إلا في حال وقوع غزو أو أي هجوم مسلح آخر على روسيا، على أراضيها أو قواتها المسلحة أو قوات أخرى أو على حلفائها أو على دولة تلتزم (روسيا) تجاهها أمنياً، ويكون الهجوم صادراً عن دولة غير نووية وطرف في المعاهدة، بالتعاون أو بالتحالف مع دولة نووية.

(٣) صرحت المملكة المتحدة بأنها لم تقبل تضمين الإقليم البريطاني في المحيط الهندي داخل المنطقة الإفريقية الخالية من الأسلحة النووية من دون موافقتها، ولم تقبل، بالتزامها بالبروتوكولين ١ و٢، وأي التزامات قانونية في ما يتعلق بذلك الإقليم. وعلاوة على ذلك، لن تكون مقبّدة بتعهداتها بموجب المادة ١ من البروتوكول ١ في حال وقوع غزو أو أي هجوم آخر على المملكة المتحدة، على الأراضي التابعة لها وعلى قواتها المسلحة أو قوات أخرى وعلى حلفائها أو على دولة تلتزم (المملكة المتحدة) تجاهها أمنياً، ويكون الهجوم صادراً عن طرف في المعاهدة بالتعاون أو بالتحالف مع دولة نووية، أو إذا كان أي طرف في المعاهدة في حالة انتهاك مادي لالتزاماتها الخاصة بعدم الانتشار النووي بموجب المعاهدة.

(٤) في ما يتعلق بالبروتوكول ١، صرحت الولايات المتحدة بأنها ستعتبر أي غزو أو أي هجوم آخر على الولايات المتحدة، على أراضيها أو قواتها المسلحة أو قوات أخرى أو على حلفائها أو على دولة تلتزم (الولايات المتحدة) تجاهها أمنياً، ويكون هذا الهجوم صادراً عن طرف في المعاهدة بالتعاون أو بالتحالف مع دولة نووية، متناًفاً مع الالتزامات المتناظرة للدولة الطرف في المعاهدة. وصرحت الولايات المتحدة أيضاً بأن لا المعاهدة ولا البروتوكول ٢ قابلان للتطبيق على أنشطة المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو أي دولة ليست طرفاً في المعاهدة على جزيرة دييغو غارسيا أو في مكان آخر في الأقاليم البريطانية في المحيط الهندي. ولذلك لم يُطلب أي تغيير في عمليات القوات الأمريكية المسلحة في دييغو غارسيا وفي أماكن أخرى في تلك الأقاليم.

الاتفاقية بشأن مراقبة أسلحة شبه إقليمية تخص يوغوسلافيا (صربيا ومونتينيغرو) والبوسنة والهرسك وكرواتيا (اتفاقية فلورنسا)

تم تبنّيها في فلورنسا وأصبحت نافذة في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦

كانت الاتفاقية ثمرة مفاوضات تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

وفقاً للتفويض في اتفاقية الإطار العام (١٩٩٥) للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاقية دايتون). وهي تضع سقفاً عددية للأسلحة الأطراف المتحاربة سابقاً: البوسنة والهرسك وكيانها، وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد شملت خمس فئات من الأسلحة التقليدية الثقيلة: دبابات القتال، وعربات القتال المدرعة، والمدفعية الثقيلة (٧٥ ملم وما فوق)، والطائرات القتالية، وطائرات الهليكوبتر الهجومية. وأُنجزت إجراءات التقليل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. والمؤكد أن ٦٥٨٠ قطعة سلاح تم تدميرها حتى ذلك التاريخ.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

عُرِضت للتوقيع في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ ليست نافذة حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ الجهة المودعة: الأمين العام للأمم المتحدة

تحظر المعاهدة إجراء أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر، وتحث كل طرف على منع أي تفجير نووي من هذا القبيل في أي مكان تحت سلطته أو سيطرته على الامتناع من التسبب أو التشجيع أو المشاركة بأي طريقة في إجراء أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر.

ستدخل المعاهدة حيز التنفيذ بعد ١٨٠ يوماً من تاريخ إيداع وثيقة تصديق ٤٤ دولة مدرجة في قائمة في ملحق للمعاهدة. والدول الـ ٤٤ كلها تملك مفاعلات طاقة نووية و/أو مفاعلات أبحاث نووية.

والدول الـ ٤٤ المطلوب منها التصديق لنهاذ المعاهدة هي الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، المكسيك، هولندا، النرويج، باكستان، البيرو، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة وفيتنام.

١٠٠ تصديق وتصديق مودعة: ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوليفيا، بتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، التشيلي، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدانمرك، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غوايانا، المقر البابوي، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيرباتي، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لاتفيا، ليسوتو، ليتوانيا، اللوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا، موناكو، منغوليا، المغرب، ناميبيا، ناورو،

هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النروي، بنما، الباراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت لوشيا، ساموا (الغربية)، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيستان، تركيا، تركمنستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا.

الدول الموقعة لكن غير المصدقة: الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، أرمينيا، البحرين، بليز، البوسنة والهرسك، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، بروندي، الكامبيون، كيب فيردي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الصين، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، قبرص، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، مصر، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، هايتي، هندوراس، إندونيسيا، إيران، إسرائيل، قرغيزستان، ليبيريا، ليبيا، لختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر مارشال، مولدوفا، موزمبيق، ميانمار (بورما)، نيبال، عمان، بابوا غينيا الجديدة، ساو تومي وبرينسيب، سيشل، جزر سليمان، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، تايلند، توغو، تونس، الولايات المتحدة، فانواتو، فيتنام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زيمبابوي.

ملاحظة: صدقت ساحل العاج المعاهدة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣، وألبانيا في ٢٣ نيسان/إبريل ٢٠٠٣، وموريتانيا في ٣٠ نيسان/إبريل ٢٠٠٣، والكويت في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣.

الاتفاقية الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع والتهرب المحظور للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات ومواد أخرى ذات صلة

تم تبنيها في واشنطن، دي سي، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ عُرضت للتوقيع في واشنطن، دي سي، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ أصبحت نافذة في ١ تموز/يوليو ١٩٩٨؛ الجهة المودعة: الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

تهدف المعاهدة إلى منع ومكافحة والقضاء على التصنيع غير المشروع والتهرب المحظور للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات ومواد أخرى ذات صلة، وتعزيز وتسهيل التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف.

الأطراف (١٨): الأرجنتين،* أرخبيل الباهاماس، بليز، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، كوستاريكا، الإكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، الباراغواي، البيرو، الأوروغواي، فنزويلا.

وقعت لكنها لم تصدق: أنتيغوا وباربودا، باربادوس، كندا، التشيلي، جمهورية الدومينيكان، غويانا، هندوراس، جاميكا، سانت لوشيا، سانت فنسنت وجرينادينز،

سانت كيتس ونيفيس، سورينام، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة.

* بتحفظ.

ملاحظة: أصبحت كولومبيا وغواتيمالا طرفين في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

الاتفاقية بشأن حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الأمم المضادة للأفراد وبشأن تدميرها (اتفاقية APM)

عُرضت للتوقيع في أوتواوا في ٣ - ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وفي نيويورك في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛ أصبحت نافذة في ١ آذار/مارس ١٩٩٩؛ الجهة المودعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تخطر الاتفاقية الأمم المضادة للأفراد، والمعروفة بأنها الأمم مصممة للانفجار بفعل وجود أو اقتراب أو ملامسة شخص والتي تُقعد أو تجرح أو تقتل شخصاً واحداً أو أكثر.

ويتعهد كل طرف بتدمير جميع الأمم المضادة للأفراد المخزونة في أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز أربع سنوات من نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف. ويتعهد كل طرف أيضاً بتدمير جميع الأمم المضادة للأفراد في مناطق ملغومة تحت سلطتها أو سيطرتها في تاريخ لا يتجاوز عشر سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف.

الأطراف (١٣٤): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أرخبيل الباهاماس، بنغلادش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كيب فيردي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، التشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إرتريا، فيجي، فرنسا، الغابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، المقر البابوي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جاميكا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباتي، ليسوتو، ليبيريا، لختنشتاين، ليتوانيا، اللوكسمبورغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، نيبو، النرويج، بنما، الباراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوشيا، سانت فنسنت وجرينادينز، ساموا (الغربية)، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، ساوتومي وبرنيسيب، السنغال، سيشل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سورينام،

سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور الشرقية، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، الأوروغواي، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

وقعت لكن لم تصدق: بروناي دار السلام، بوروندي، جزر كوك، إثيوبيا، اليونان، غويانا، هايتي، إندونيسيا، جزر مارشال، بولندا، السودان، أوكرانيا، فانواتو

ملاحظة: أصبحت قبرص طرفاً في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ساو تومي وبرينسيب في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، ليتوانيا في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، تيمور الشرقية في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣.

الاتفاقية الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية

تم تبنيها في غواتيمالا سيتي في ٧ حزيران/يونيو ١٩٩٩؛ أصبحت نافذة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛ الجهة المودعة: السكرتيريا العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

تهدف هذه الاتفاقية إلى المساهمة على وجه أكمل في الانفتاح والشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية من طريق تبادل المعلومات بشأن مثل هذه الحيازة، وذلك بغرض تعزيز الثقة بين الدول في الأمريكتين.

الأطراف (٧): كندا، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، الباراغواي، البيرو، الأوروغواي.

وقعت لكن لم تصدق: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، دومينيكا، هايتي، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، الولايات المتحدة، فنزويلا.

وثيقة فيينا (١٩٩٩) بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن

تبنتها الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إسطنبول في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛ أصبحت نافذة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

تقوم وثيقة فيينا (١٩٩٩) على وثيقة ستوكهولم (١٩٨٦) بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن (CSBMs) ونزع السلاح في أوروبا ووثائق فيينا السابقة (١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٤). وقد اشترطت وثيقة فيينا (١٩٩٠) تبادل الميزانية العسكرية، وإجراءات تقليص الخطر، وشبكة اتصالات، وتقريراً سنوياً لتنفيذ إجراءات بناء الأمن والثقة وأدخلت وثيقتنا فيينا ١٩٩٢ و١٩٩٤ آليات ومعاملاً جديدة للأنشطة العسكرية والتخطيط الدفاعي والاتصالات العسكرية.

وتقدم وثيقة فيينا (١٩٩٩) إجراءات إقليمية هادفة إلى زيادة الشفافية والثقة في سياق ثنائي ومتعدد الأطراف وإقليمي وبعض التحسينات، وبالأخص في ما يتعلق بالإجراءات المقيدة.

معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (SORT)

وقعتها الولايات المتحدة وروسيا في موسكو في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢؛ أصبحت نافذة في ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣

تلزم المعاهدة الأطراف بخفض عدد رؤوسها النووية الاستراتيجية المنشورة عملاً
بحيث لا يتعدى عددها مجتمعة ١٧٠٠ - ٢٢٠٠ رأس لكل جانب مع حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

تذييل رقم ب جدول زمني لأحداث سنة ٢٠٠٣

نن بوديل

وكوني وول

تسهيلاً للقارئ أشرنا إلى الكلمات المفاتيح (Keywords) في العمود الأيسر في كل بند. وهي تشير إلى المجالات المتناولة في البند، ويمكن الاطلاع على تعريفات المختزلات في معجم المصطلحات في الصفحة ٣٧ والتواريخ بحسب التوقيت المحلي.

١ / ١	دخلت حيز التنفيذ الوثيقة بشأن إجراءات بناء الثقة البحر الأسود COMs والأمن في المجال البحري في البحر الأسود، وقعت يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ من قبل بلغاريا، جورجيا، ورومانيا، روسيا، تركيا وأوكرانيا.
١ / ١	بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) OSCE شيشينيا الجماعة المساعدة لشيشينية أوقفت نشاطاتها بعد أن فشلت الدول المشاركة من هذه المنظمة في الاتفاق على حد فترة تفويضها.
١ / ١	بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي (EUPM) تبدأ عملها الاتحاد الأوروبي، في ساراييفو. وهذه هي أول بعثة مدنية لإدارة الأزمات من الاتحاد الأوروبي داخل إطار شرطة الأمن والدفاع الأوروبية.
١ / ٦	مجلس حكام وكالة الطاقة الذرية الدولية يتبنى القرار ٣/٣٠٠٣ بشأن تنفيذ معاهدة خطر الانتشار في كوريا الشمالية، مطالباً بإعادة إدخال مفتشي الوكالة إلى كوريا الشمالية.

- ١/٩ وزير الخارجية التشادي محمد صالح النظيف تشاد وممثل التحالف الوطني للمقاومة (ANR) محمد غارفا في لبيرغيل، غابون بوتغان اتفاقية سلام تكفل وقفاً فورياً لإطلاق النار وِعفواً عاماً لكل مقاتلي ومؤيدي التحالف الوطني للمقاومة.
- ١/١٠ حكومة كوريا الشمالية تعلن انسحابها الفوري من معاهدة حظر الانتشار وحررتها التامة من الالتزام بالقوة الإلزامية لاتفاقية ضمانات معاهدة حظر الانتشار الموقعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكنها تذكر أنها لا تنوي إنتاج أسلحة نووية. ويصبح الانسحاب نافذ المفعول يوم ١٠ نيسان/ أبريل (انظر ١٨/٦).
- ١/٢٥ القوات المسلحة الإسرائيلية تجري أكثر العمليات العسكرية امتداداً في قطاع غزة منذ أن بدأت الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠، وتفرض إغلاقاً كاملاً للأراضي الفلسطينية إلى ما بعد الانتخابات العامة الإسرائيلية في ١/٢٨.
- ١/٢٦ - ممثلو الأحزاب السياسية الرئيسة وجماعات المتمردين في ساحل العاج، يوقعون في باريس، اتفاقية ليناس - ماركوسيس، بإنهاء الحرب الأهلية التي استمرت أربعة أشهر. في ٤ شباط/فبراير يتبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم ١٤٦٤ الذي يقر الاتفاقية ويرحب بنشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) والقوات الفرنسية للمساهمة في حل سلمي للأزمة ولتنفيذ الاتفاقية.
- ١/٣٠ رؤساء حكومات ثمانية بلدان أوروبية - جمهورية تشيكيا، الدنمارك، هنغاريا (المجر)، إيطاليا، بولندا، البرتغال، إسبانيا والمملكة المتحدة يصدرون بياناً مشتركاً يدعو إلى سياسة أوروبية موحدة بشأن العراق ويعلنون تأييدهم لسياسة الإدارة الأمريكية بشأن العراق.

- ٢ / ٣ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (AU) يعقد اجتماعاً في أديس أبابا وتوافق على إقامة مجلس للأمن والسلام (PSC) يعطي الاتحاد الأفريقي سلطة التدخل في الصراعات الدائرة على القارة الأفريقية.
- ٢ / ٤ البرلمان اليوغوسلافي يتبنى الميثاق الدستوري لدولة اتحاد صربيا والجبل الأسود وقانون التنفيذ بأغلبية الأحداث.
- ٢ / ٥ وزير الخارجية الأمريكية كولن باول يقدم التقرير الأمريكي بشأن أسلحة الدمار الشامل لدى العراق إلى مجلس الأمن.
- ٢ / ٥ كوريا الشمالية تعلن أنها بدأت من جديد حمل منشآتها النووية في يونغبيون.
- ٢ / ٩ إيران تعلن أنها للمرة الأولى بدأت تستخرج معدن اليورانيوم وتقدم فتح منشأة لتحويل الخام إلى وقود، وتتعهد بالمضي قدماً في برنامج نووي تزعم أنه لغرض توليد الكهرباء لا غير.
- ٢ / ١٠ في أعقاب اعتراض (فيتو) من جانب بلجيكا وفرنسا وألمانيا على طلب الولايات المتحدة العمل على خطة طوارئ قادرة للردع أو الدفاع ضد الأخطار الموجهة إلى تركيا في حالة نشوب حرب على العراق، حلف الناتو يعقد مشاورات دعت إليها تركيا، بمقتضى المادة ٤ من معاهدة واشنطن لعام ١٩٤٩. في ١٦ شباط/فبراير توافق لجنة التخطيط الدفاعي (بدون مشاركة فرنسية) على بدء التخطيط العسكري للدفاع من تركيا.
- ٢ / ١٢ مجلس حكام وكالة الطاقة الذرية يتبنى القرار ١٢ / ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ الضمانات في كوريا الشمالية ويقرر أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي بعدم وفاء كوريا الشمالية بالتزاماتها بمقتضى اتفاقية الضمانات في معاهدة حظر الانتشار.

- ٢/٢١ رئيس الأونموفيك (UNMOVIC) هانز بليكس العراق، أونموفيك،
الصواريخ يعطي العراق مهلة حتى ١ آذار/ مارس لتقدم ما
يثبت تدميره كل ما لديه من صواريخ الصمود ٢
القصيرة المدى (١٥٠ - ١٨٠ كيلومتراً) أرض -
أرض. والعراق يبدأ في ١ آذار في تدمير هذه
الصواريخ.
- ٢/٢٤ إسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ترفع
مشروع قرار بشأن العراق إلى مجلس الأمن
الدولي، تذكر فيه «أن العراق أخفق في انتهاز
الفرصة الأخيرة التي عرضت عليه في القرار
١٤٤١» فرنسا وألمانيا وروسيا ترفع مذكرة إلى
مجلس الأمن تدعو إلى مواصلة عمليات التفتيش
على الأسلحة من جانب الأمم المتحدة.
- ٣/١ البرلمان التركي يرفض طلب الولايات المتحدة نشر
قوات في تركيا كجزء من الاستعدادات لمهاجمة
العراق.
- ٣/١ الشخص المشتبه في قيامه بالتخطيط لهجمات ١١
أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة - خالد
الشيخ محمد - يعتقل في عملية مشتركة بين باكستان
ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية في باكستان.
- ٣/٤ في هجوم بالقنابل على مطار دافاو بالفلبين يقتل
٢١ شخصاً على الأقل ويصاب أكثر من ١٠٠. في
٣/٥ يعتقل خمسة من أعضاء جبهة تحرير مورو
الإسلامية (MILF) في ما يتعلق بهذا الهجوم
بالقنابل، وهو الأكثر فتكاً بين الهجمات الإرهابية
في الفلبين خلال ثلاث سنوات.
- ٣/٦ مجلس الشيوخ الأمريكي يصادق على معاهدة
خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (SORT) بين
الولايات المتحدة وروسيا الموقعة عام ٢٠٠٢.
- ٣/٧ رئيس الأونموفيك هانز بليكس يرفع تقرير إلى
مجلس الأمن بشأن عمليات التفتيش في العراق.
بليكس يعلن أن العراق قد أبدى تعاوناً «إيجابياً» أو
حتى «نشطاً» مع الأونموفيك، على الرغم من أن
عدداً من المهام الرئيسية لنزع السلاح لا يزال قائماً.

- ٣/٩ في اجتماع في آكرا، غانا، الأطراف في اتفاقية
ليناس - ماركوسيس توافق على تشكيل حكومة
وحدة وطنية للمصالحة برئاسة رئيس الوزراء سيدو
ديارا. كذلك تنفيذ التقارير الإخبارية أن قتالاً ضارياً
يجري في مدينة بانغولو، ويسفر عن قتل مئات من
الأشخاص.
- ٣/١٠ البرلمان الفلسطيني يصوت لصالح إقامة منصب
لرئيس وزراء السلطة الفلسطينية. وسيبقى الرئيس
الفلسطيني ياسر عرفات مسيطراً على الأمن
والسياسة الخارجية، بما في ذلك المحادثات مع
إسرائيل، وسيكون رئيس الوزراء مسؤولاً عن
الشؤون الداخلية.
- ٣/١٢ رئيس وزراء الجمهورية الصربية زوران دينيتش
يُغتال في بلغراد.
- ٣/١٢ روسيا والولايات المتحدة توقعات الاتفاقية التنفيذية
لإزالة إنتاج البلوتونيوم الذي يستخدم في صنع
الأسلحة (EWGPP) التي تتعهد روسيا بمقتضاها
بوقف هذا الإنتاج. وتحل هذه الاتفاقية المسائل
العالقة الأخيرة بشأن الاتفاقية الروسية - الأمريكية
حول مفاعلات إنتاج البلوتونيوم (PPRA) الموقعة
عام ١٩٢٧.
- ٣/١٤ في اجتماع في أثينا يوقع وزير الخارجية اليوناني
جورج بابانديرو والأمين العام لحلف الناتو لورد
روبرتسون الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والناتو
بشأن أمن المعلومات، التي تمكن من تبادل
المعلومات السرية والمواد ذات الصلة بين الناتو
والاتحاد الأوروبي.
- ١٥-١٦/ في جمهورية أفريقيا الوسطى، الرئيس السابق
لأركان الجيش الجنرال فرانسوا بوريزي يفرض
سيطرته على البلد في انقلاب، ويعلق الدستور
ويحل البرلمان. فرنسا ترسل قوات لحماية
الفرنسيين وغيرهم من المواطنين الجانِب في البلد.

- ٣/١٦ كومونلث الدول يعلن أن وقف عضوية زيمبابوي في المنظمة يمد إلى نهاية عام ٢٠٠٣ (أنظر ١٢/٧).
زيمبابوي؟
الكومنولث
- ٣/١٧ الأمين العام لحلف الناتو لورد روبرتسون يعلن أن «اتفاقية برلين زائد»، في خط واحد مع إعلان واشنطن الصادر عن قمة الناتو في عام ١٩٩٩ بشأن ترتيبات توصل الاتحاد الأوروبي إلى موجودات الناتو الجماعية من أجل عمليات يقودها أوروبيون قد وضعت خطوطها النهائية.
- ٣/١٧ حكومة جمهورية الكونغو والمجلس الوطني للمقاومة (CNR) - وهو المجموعة المتحدة - يوقعان في برازافيل اتفاقين لإنهاء القتال في منطقة بول POOL الجنوبية الغربية.
- ٣/٢٠ القوات الأمريكية والبريطانية تشن عملية «الحرية العراقية» ضد العراق بإطلاق صواريخ كروز على «أهداف ذات أهمية عسكرية» في القسم الجنوبي من بغداد العراق يرد بإطلاق صواريخ على القوات الأمريكية في الكويت.
- ٣/٢٠ القوات الأمريكية تشن عملية "الضربة الباسلة" ضد مخابئ مشتبه بها للقاعدة وطالبان بالقرب من مدينة قندهار في جنوب أفغانستان.
- ٣/٣١ عملية حلف الناتو «الانسجام المتحالف» في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (FYROM) تنهى، ويحل محلها رسمياً العملية «كونكورديا» التي يقودها الاتحاد الأوروبي.
- ٤/٢ ممثلو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) واتحاد الوطنيين الكونغوليين (UPC) والتجمع من أجل الديمقراطية الكونغولية (RCD) - وهي جماعات متمردة - يوقعون في صن سيتي بجنوب أفريقيا ميثاق «العمل النهائي»، الذي يحتوي على وثائق عدة، بينها دستور جديد ووثيقة بشأن إدارة على أساس اقتسام السلطة. ويتبنى «العمل النهائي» اتفاقية الصلح التي وقعت في ١٧/١٢/٢٠٠٢ ومسودة اتفاق الدستور المرحلي التي تم التوصل إليها في ٣/٧.

- ٤ / ٩ قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة تحقق سيطرة على بغداد العراق، الولايات المتحدة
- ٤ / ١٨ أثناء زيارة لكشمير الخاضعة للإدارة الهندية، رئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجبائي يعرض عقد محادثات مع باكستان لحل النزاع على كشمير. العرض مشروط بوقف تسلسل باكستان تسلسل الميليشيات الإسلامية إلى كشمير الهندية. الهند/باكستان
- ٤ / ٢٩ في اجتماع قمة بشأن الدفاع عقد في بروكسل، بلجيكا وفرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ تبني بياناً بشأن تقوية القدرات الدفاعية الأوروبية. البيان يقدم إلى المؤتمر الأوروبي وإلى المجلس الأوروبي في تيسالونيك في ١٩-٢٠ / ٦ / ٢٠٠٤. الاتحاد الأوروبي، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، لوكسمبورغ
- ٤ / ٣٠ الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا وإسرائيل / الفلسطينيين والقوات المتحدة (الرباعي) يقدمون إلى القادة الفلسطينيين والإسرائيليين «خريطة الطريق» من أجل حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس قيام دولتين. إسرائيل / الفلسطينيين
- ٥ / ١ الرئيس الأمريكي جورج و. بوش يعلن أن العمليات الحربية الرئيسية في العراق قد انتهت وأن قوات التحالف «حققت الغلبة». العراق، الولايات المتحدة
- ٥ / ٦ الرئيس الأمريكي جورج و. بوش يعين المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية بول ل. بريمر مبعوثاً رئاسياً لدى العراق. العراق، الولايات المتحدة
- ٥ / ١٢ ثلاث هجمات انتحارية منفصلة ومنسقة بالقنابل على مجمعات سكنية في الرياض تقتل ما لا يقل عن ٣٤ شخصاً وتخرج عديدين آخرين. العربية السعودية، الإرهاب
- ٥ / ١٢ هجوم إرهابي ضد المقر الرئيس الاقليمي لدائرة الأمن الاتحادي في ترانمنسكوبي، شيشنيا، يقتل ٥٢ ويجرح عدة مئات آخرين. شيشنيا، الإرهاب

- ٥/١٩ في أعقاب انهيار المفاوضات بشأن استقلال آتشه أندونيسيا، آتشه التي عقدت في طوكيو، الحكومة الأندونيسية تقع آتشه تحت الأحكام العرفية وتبدأ عملية عسكرية كبرى ضد متمردي حركة آتشه الحرة (EAM).
- ٥/٢١ اتفاقية الإطار بشأن برنامج البيئة النووية المتعددة الأطراف في الاتحاد الروسي (اتفاقية NMEPR) يوقع في ستوكهولم من جانب بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، النرويج، روسيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية (يوراتوم). اتفاقية NMEPR تسهل التعاون بشأن سلامة الوقود النووي المستخدم والنفايات المشعة في روسيا.
- ٥/٢٢ مجلس الأمن الدولي يتبنى - بموافقة ١٤ صوتاً وبلا معارضة مغ غياب سوريا عن المشاركة، القرار ١٤٨٣ بشأن العراق، الذي يمنح سلطات حكم انتقالي واسعة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة بوصفهما دولتي الاحتلال، داعياً إلى تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة للعمل مع سلطة التحالف المؤقتة، ويرفع العقوبات التي كانت قد فرضت في آب/أغسطس ١٩٩٠ في أعقاب الغزو العراقي للكويت.
- ٥/٢٨ مجلس الاتحاد الروسي يصادق على معاهدة ٢٠٠٢ SORT الروسية - الأمريكية لتخفيضات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (SORT)، في ٦/١ تدخل المعاهدة حيز التنفيذ.
- ٥/٣٠ وزارة الدفاع الأمريكية تعلن تأسيس «مجموعة مسح العراق» لتوسيع ودعم جهود البحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وإزالتها، في مقر رئيس واحد على مستوى وطني في بغداد.

- ٦/٣-١ قادة مجموعة الثماني لدول الصناعة ، المجتمعين في ايفيان ، فرنسا ، يصدرن بياناً بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل. يقرون خطة عمل بشأن منع الإرهاب الإشعاعي وتأمين المصادر الإشعاعية وخطة عمل بشأن بناء القدرات ضد الإرهاب. ويتم تأسيس «مجموعة العمل لمواجهة الإرهاب» (CTAG) دعماً للجنة مواجهة الإرهاب (CTC) التابعة للأمم المتحدة، والتي تأسست في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- ٦/٤ رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون والملك عبد الله ملك الأردن والرئيس الأمريكي جورج و. بوش يجتمعون في العقبة، الأردن لمناقشة "خريطة الطريق" من أجل سلام في الشرق الأوسط (انظر ٦/٣٠) والزعيمان الإسرائيلي والفلسطيني يوافقان على خطة السلام.
- ٦/٦ مفاوضات السلام بين حكومة ليبيريا و«الليبيرون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية (LURD)» والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (MODEL) - وهما جماعتان متمردتان - تفتتح في أكرا، غانا. وممثلو LURD يصرون على إزاحة الرئيس تشارلز تاييلور من السلطة. في ٦/١٧ يوقع اتفاق لوقف إطلاق النار، ويتطلع الاتفاق إلى تشكيل حكومة انتقالية بدون تاييلور في غضون ٣٠ يوماً.
- ٦/٦ المستشار القانوني للأمم المتحدة هانز كوريل والوزير الكمبودي الأول سو ك أن يوقعان اتفاقاً بشأن إقامة مجالس استثنائية لكمبوديا، وهي بمثابة محكمة خاصة لمحاكمة الباقين على قيد الحياة من قادة الخمير الحمر على أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت أثناء حكمهم في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩.

- ٦/١٢ العملية آرتيميس، وهي بعثة لإدارة الأزمات بقيادة الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي بمقتضى تفويض من مجلس الأمن الدولي، تنتشر في القسم الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه أول عملية يقوم بها الاتحاد الأوروبي خارج منطقتيه.
- ٦/١٦ مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي (GAERC) الاتحاد الأوروبي، المجتمع في لوكسمبورغ، يؤيد «المبادئ الأساسية» لاستراتيجية للاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل ويوافق على خطة العمل من أجل تنفيذ هذه المبادئ الأساسية.
- ٦/١٨ الإعلام الكوري الشمالي يقر للمرة الأولى علناً بأن كوريا الشمالية تملك برنامجاً للأسلحة النووية. المسؤولون يذكرون أن البلد لن يتخلى أبداً عن برنامجه للأسلحة النووية بدون تنازلات من الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢٠-١٩ / اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في تيسالونيكي، اليونان، يؤيد الوثيقة بعنوان «أوروبا آمنة في عالم أفضل: استراتيجية الأمن الأوروبي»، التي صاغها خافيير سولانا، و«الإعلان بشأن خطر أسلحة الدمار الشامل».
- ٢٦-٢٥ / في اجتماع في فيينا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) تعقد مؤتمرها الأول للمراجعة الأمنية السنوية، وتخرج بتوصيات لمواجهة الأخطار والتحديات للأمن الجماعي للدول الأعضاء.
- ٦/٣٠ رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كاييلا يعلن إقامة الحكومة الانتقالية بمقتضى «العمل النهائي» الموقع في ٤/٢. والحكومة الجديدة تقسم اليمن في ٧/١٥.
- ٧/١٠ المعاهدة بين الأمريكيتين ضد الإرهاب، التي أقرتها منظمة الدول الأمريكية (OAS) في عام ٢٠٢٠ تدخل حيز التنفيذ.

- ٧/١٣ مجلس الحكم العراقي (IGC) المؤلف من ٢٥ العراق
عضواً والذي عيّنه التحالف الذي يحتل العراق
بقيادة الولايات المتحدة، يعقد اجتماعه الأول.
- ٧/١٧ روسيا والولايات المتحدة الأمريكية توقعان في روسيا/الولايات
موسكو اتفاقيات بشأن ترتيبات التوصل إلى المتحدة، البرنامج
المدينتين النوويتين/المغلقتين سيفيرسك النووي
وجيليزنو غورسك لبدء العمل لإغلاق آخر
مفاعلات إنتاج اليورانيوم الذي يستخدم في إنتاج
الأسلحة في روسيا. وهذه الاتفاقات هي جزء من
البرنامج الروسي - الأمريكي لإزالة إنتاج اليورانيوم
الذي يستخدم في إنتاج الأسلحة (EWGPP) (انظر
٣/١٢).
- ٧/٢١ لورد هوثون يعين من قبل الحكومة البريطانية
لإجراء تحقيق في الملابس المحيطة بموت دكتور
ديفيد كيللي (تحقيق هوثون) بالإشارة إلى الملحق
الحكومي لعام ٢٠٠٢ عن أسلحة الدمار الشامل
العراقية التي ذكرت كأساس لمشاركة المملكة
المتحدة في الحرب على العراق.
- ٧/٢٨ مجلس الأمن الدولي يتبنى بالإجماع القرار رقم الأمم المتحدة،
١٤٩٣، الذي يمد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو
الديمقراطية لمدة سنة واحدة
ويزيد قوتها العسكرية ويفرض حظر أسلحة ضد كل
الجماعات الكونغولية وغير الكونغولية المسلحة في
شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٨/٥ في جاكارتا، سيارة مفخخة تقتل ١٤ شخصاً على
الأقل وتصيب أكثر من ١٠٠. منظمة إسلامية - هي
الجماعة الإسلامية - تُحمل مسؤولية الهجوم
- ٨/١١ حلف الناتو يتولى قيادة قوة مساعدة الأمن الدولية أفغانستان، الناتو،
(ISAF IV) في أفغانستان. حلف الناتو يعمل في
إطار التفويض نفسه من الأمم المتحدة وسوف ينفذ
عملياته طبقاً لقرارات الأمم المتحدة الحالية
والمستقبلية. وهذه أول عملية يقول بها الناتو خارج
منطقته.

- ٨/١١ الرئيس الليبيري تشارلز تاييلور يسلم إدارة الحكومة لليبيا الليبرية إلى نائب الرئيس موسيز بلاه ويغادر البلد. تاييلور يمنح حق اللجوء في نيجيريا. في يوم ١٨/١١ - الحكومة الانتقالية واثنان من الجماعات المتمردة - الليبريون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية (LURD) والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (MODEL) - توقعان في أكرا، غانا، اتفاقاً للصلح يكفل اقتسام السلطة في الإدارة وانتخابات عامة تعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥.
- ٨/١٩ سيارة مفخخة تنفجر خارج مقر الأمم المتحدة في العراق، الإرهاب بغداد، وتقتل ما لا يقل عن عشرين شخصاً وتجرح عديداً آخرين. بين الذين قتلوا ممثل الأمم المتحدة الخاص في العراق سيرجيو فييرا دو ميللو.
- ٨/١٩ هجوم قنابل انتحاري على حافلة في القدس، إسرائيل/ الفلسطينيين، الإرهاب نحو ٨٠. الجهاد الإسلامي وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) كلاهما يزعم مسؤوليته عن الهجوم. والحكومة الإسرائيلية ترد بقطع كل اتصال مع القيادة الفلسطينية، وتنسحب من محادثات السلام، وتغلق الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ٨/٢١ رداً على هجوم قنابل انتحاري في القدس في ١٩/٨، مروحيات الجيش الإسرائيلي تطلق عدة صواريخ على سيارة في مدينة غزة، فتقتل قائداً في المقاومة الإسلامية (حماس) إسماعيل أبو شنب. حماس تعلن نهاية الهدنة التي كانت قيد إعلانها يوم ٦/٢٩.
- ٨/٢٦ الوكالة الدولية للطاقة الذرية تصدر تقريراً عن البرنامج النووي الإيراني يذكر أن «لا يزال هناك عدد من المسائل المهمة العالقة التي تتطلب حلاً عاجلاً». الضمانات، البرنامج النووي ويقدم التقرير معلومات جديدة عن نشاطات إيران النووية ويكشف عن تناقضات في البيانات الإيرانية بمقتضى اتفاقية الضمانات في معاهدة حظر الانتشار.

SADC	في اجتماع في دار السلام، أعضاء جماعة التنمية الأفريقية الجنوبية (SADC) يوقعون معاهدة الدفاع المتبادل بشأن دعم التعاون الاقليمي في السياسة والدفاع والأمن.	٨/٢٦
كوريا الشمالية، البرنامج النووي	مندوبون من الصين واليابان وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية يجتمعون في بكين ويجرون مناقشات بشأن إنهاء النزاع الذي استمر لعشرة أشهر حول إصرار كوريا الشمالية على استئناف برنامجها النووي.	/٢٩-٢٧ ٨
PSI/أسلحة الدمار الشامل	في اجتماع في باريس، ١١ بلداً - أستراليا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، بولندا، البرتغال، إسبانيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة - توقع بيان مبادئ التحريم من أجل مبادرة الأمن من الانتشار (PSI). وكان هذا البيان قد أعلن في ٥/٣١ في كراكوف، بولندا، من قبل الرئيس الأمريكي جورج و. بوش.	٩/٤
إسرائيل/الفلسطينيون	الحكومة الإسرائيلية تعلن نيتها طرد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من الضفة الغربية، حيث أنها تعتبره «عقبة بوجه السلام» والقرار يعقب هجوماً انتحاريين قامت بهما حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في ٩/٩.	٩/١١
ليبيا، الأمم المتحدة	مجلس الأمن الدولي يتبنى بأغلبية ١٣ صوتاً وبلا معارضة وامتناع دولتين (فرنسا والولايات المتحدة) عن التصويت - القرار رقم ١٥٠٦ الذي يرفع العقوبات المفروضة على ليبيا بعد تفجير طائرة بان أم، رحلة ١٠٣ فوق لوكربي، أسكتلندا. والعقوبات ترفع عندما توافق ليبيا على دفع مبلغ يصل إلى ١٠ ملايين دولار لكل من أسر الضحايا ال ٢٧٠.	٩/١٢

- ٩/١٢ مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتبنى القرار رقم ٦٩/٢٠٠٣ بشأن تنفيذ إيران اتفاقية الضمانات في معاهدة حظر الانتشار، داعياً إيران إلى تسريع تعاونها مع الوكالة وتوفير الشفافية الكاملة التي تحتاج إليها الوكالة لاستكمال مهمة التحقق.
- ٩/١٩ مجلس الأمن الدولي يتبنى بالإجماع القرار رقم ١٥٠٩ الذي يقيم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL) لفترة ١٢ شهراً ويجول السلطة من بعثة المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية (ECOWAS) وقوات البعثة في ليبيريا (ECOMIL) إلى UNMIL .
- ٩/١٩ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يتبنى بالإجماع القرار GC(47)/12 بدعوة كوريا الشمالية إلى الإسراع في قبول الضمانات الشاملة للوكالة والتعاون مع الوكالة من أجل تنفيذها بالكامل وبصورة فعالة.
- ٩/٢٥ في اجتماع في نايفاشا، كينيا، ممثلو الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب السودان/ جيش تحرير شعب السودان (SPLM/SPLA) يوقعون اتفاقية الإطار بشأن ترتيبات الأمن أثناء الفترة الانتقالية، لجنوب السودان. وبمقتضى هذه الاتفاقية يكون للسودان - لمدة ست سنوات انتقالية - جيشان تحت قيادة وسيطرة منفصلتين. وسيتم سحب ثمانين بالمئة من القوات المسلحة الحكومية من الجنوب.
- ١٠/١ مجلس الوزراء الإسرائيلي يوافق على المرحلة الثانية من المشروع المثير للجدل لإقامة حاجز مزود بنظام أمني متطور على طول الحدود مع الضفة الغربية بهدف حماية إسرائيل من مفجري القنابل الانتحاريين الفلسطينيين. وكانت المرحلة الأولى قد بدأت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

- ١٠/٥ في أعقاب هجوم قنابل انتحاري من جانب مجموعة
الجهاد الإسلامي الفلسطيني يوم ١٠/٤ في حيفا،
إسرائيل، السلاح الجوي الإسرائيلي ينفذ غارة جوية
على مخيم عين الصاحب في سوريا. وهذا أول هجوم
إسرائيلي على سوريا في أكثر من ٢٠ عاماً. مجلس
الأمن الدولي يعقد اجتماعاً طارئاً بدعوة من سوريا.
- ١٠/١٣ مجلس الأمن الدولي يتبنى بالإجماع القرار رقم
١٥١٠، مخولاً توسيع قوة مساعدة الأمن الدولية
(ISAF) التابعة لحلف الناتو لتوفير الأمن خارج
عاصمة أفغانستان كابول. وستبدأ ISAF بإرسال
قوات ألمانية إلى مدينة كوندوز الشمالية. وتمد فترة
ISAF لمدة ١٢ شهراً اعتباراً من ١٢/٢٠.
- ١٠/١٤ ممثلو حكومة صربيا والجبل الأسود ومؤسسات
كوسوفو المؤقتة للحكم الذاتي (PISG) يعقدون
اجتماعات في فيينا، بوساطة قام بها الممثل الخاص
للأمين العام للأمم المتحدة لكوسوفو، هاري
هولكيري. وهذه أول محادثات منذ حملة غارات
القذف بالقنابل في عام ١٩٩٩ والتي قام بها حلف
الناتو.
- ١٠/١٥ قوة الرد التابعة لحلف الناتو (NFR) – التي انشئت
في عام ٢٠٠٢ – تدرج رسمياً في مقر قيادة قوات
الحلف في شمال أوروبا (AFNORTH) في
برونسوم، هولندا وستصبح هذه القوة في حالة
استعداد عملياً، بعدد يبلغ ٢١ ألف جندي،
في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ١٠/١٦ مجلس الأمن الدولي يتبنى بالإجماع القرار رقم
١٥١١، الذي يحدد الخطوط العامة لأدوار الأمم
المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات
المتحدة (CPA) ومجلس الحكم العراقي (IGC) في
الجهود لجلب السلام والاستقرار إلى العراق. وهو
يحول قيام قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة.
ويطلب من مجلس الحكم العراقي أن يضع خطة
لدستور جديد وانتخابات.

- ١٠/٢١ في اجتماع مع الحكومة الإيرانية في طهران، وزراء إيران، وكالة الطاقة، خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة يصدران البيان عن الحكومة الإيرانية ووزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الزائرين بشأن المسائل النووية. إيران توافق على أن توقف مؤقتاً تخصيب اليورانيوم وإعادة تحويله والسماح بعمليات تفتيش خلال وقت قصير من الإبلاغ عنها، بمقتضى اتفاقيتها للضمانات، على منشآتها النووية، وذلك لإنهاء النزاع الدولي على برنامجها المشتبه به للأسلحة النووية.
- ١٠/٢١ الاجتماع السنوي الحادي عشر لزعماء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) يعرض إعلان بانكوك بشأن «الشراكة من أجل المستقبل»، ويحتوي على التزامات لدعم الأمن الاقليمي ولتفكيك الجماعات الإرهابية التي تهدد اقتصادات APEC ولتقوية جهود حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- ١٠/٢١ الجمعية العامة للأمم المتحدة، في اجتماع في جلسة طارئة، تتبنى لموافقة ١٤٤ صوتاً ومعارضة ٤ وامتناع ١٢ دولة عن التصويت على القرار A/RES/ES-10/13، الذي يطالب بأن توقف إسرائيل تشييد الحاجز الأمني في الضفة الغربية، ويدعو إلى إزالة الامتدادات القائمة للحاجز (انظر ١٠/١).
- ٢٣-٢٤/ في اجتماع في مدريد، مؤتمر المانحين الدوليين لإعادة إعمار العراق، بحضور ممثلين عن أكثر من ٧٠ بلداً ومنظمة دولية، يرفع التعهدات إلى إجمالي قدره ٣٣ مليار دولار، بما في ذلك ٢٠ مليار دولار وعدت بها الولايات المتحدة الأمريكية.
- ١٠/٢٧ في بغداد، المقر العراقي للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) وأربعة مراكز للشرطة تتعرض للهجوم في خمس هجمات قنابل انتحارية. الهجمات تقتل ٣٥ شخصاً على الأقل وتجرح نحو ٢٠٠.

- ٢٧-٢٨ / مؤتمر منظمة الدول الأمريكية الخاص بشأن الأمن، OAS
١٠ المجتمع في مدينة ميكسيكو يتبنى «الإعلان بشأن الأمن في الأمريكتين» متطلعاً إلى هيكل أممي جديد موسع للمنطقة.
- ١١ / ٤ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان يشكل «المجموعة العليا بشأن الأخطار والتحديات والتغيير»، التي كان قد أعلن عنها في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٩/٢٣. وستفحص المجموعة الأخطار والتحديات الرئيسة أمام السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وتضع توصيات لعناصر استجابة جماعية.
- ١١ / ١٠ مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتلقى تقريراً من مديرها العام محمد البرادعي يصف نشاطات الوكالة للتحقق من تنفيذ إيران لاتفاقية الضمانات. ويذكر التقرير أن إيران وبصورة واضحة «أخفقت في الوفاء بالتزاماتها».
- ١١ / ١٣ في اجتماع بطوكيو لاثني عشر بلداً - بروناي دار السلام، كمبوديا، أندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاوس، ماليزيا، ماينمار (بورما)، الفلبين، سنغافورة، تايلاند وفيتنام - وممثلون عن أستراليا والولايات المتحدة، عقدت أول محادثات آسيوية رفيعة المستوى بشأن حظر الانتشار (ASTOP).
- ١١ / ١٥ سيارات مفخخة بالقنابل تنفجر خارج اثنين من المعابد اليهودية في اسطنبول، وتقتل أكثر من ٢٠ شخصاً وتجرح عدة مئات. القاعدة تدعي مسؤولية عن الهجمات.
- ١١ / ١٥ سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي يوقعان اتفاقية تحديد يوم ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ موعداً لتولي الحكومة الانتقالية السلطة في العراق. وستعهد الحكومة الانتقالية لحكومة عراقية ذات سيادة بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ بعد انتخابات عامة.

- ١١/١٦ حكومة بوروندي والمجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (CNDD-FDD) - وهما مجموعتان متمردتان - توقع في دار السلام على بروتوكول بريتوريا بشأن اقتسام السلطة السياسية والدفاعية والأمنية في بوروندي، الذي كان قد تم الاتفاق عليه في ١٠/٨، والذي بمقتضاه ستكتسب قوات الدفاع عن الديمقراطية سلطة سياسية وعسكرية. المجموعة المتمردة الكبيرة الأخرى في بوروندي - قوة التحرير الوطني (FNL) ترفض الاتفاق.
- ١١/١٧ مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون العامة والعلاقات الخارجية (GAERC) يقرر إنشاء وكالة دفاع أوروبية للقدرات الدفاعية والبحوث والمشتريات والتسلح، تقام في عام ٢٠٠٤.
- ١١/٢٠ هجمات بالقنابل على القنصلية البريطانية ومقر المؤسسة المصرفية لهونغ كونغ وشنغهاي (بنك HSBC) في اسطنبول تقتل ما لا يقل عن ٢٧ شخصاً وتصيب أكثر من ٤٥٠.
- ١١/٢٣ رئيس الوزراء الباكستاني ظفر الله خان جمالي يعلن وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد على طول خط المراقبة (LOC) الذي يقسم منطقة كشمير المتنازع عليها. ووزارة الخارجية الهندية ترد إيجابياً على المبادرة، وفي يوم ١١/٢٥ يصبح وقف إطلاق النار نافذاً تماماً من كلا الطرفين.
- ١١/٢٣ بعد عدة أيام من عدم الاستقرار السياسي، بلغت ذروتها في عاصفة داخل مبنى البرلمان في تيليسي من جانب مؤيدي المعارضة، أجبر الرئيس الجورجي ادوارد شيفرنادزه على الاستقالة. وكانت الاحتجاجات قد بدأت بعد انتخابات ٢/١١ التي أعلن أنها من جانب مراقبين دوليين أنها مزورة.

- ١١/٢٨ في اجتماع في جنيف، الدول الأعضاء في معاهدة ١٩٨١ لتحريم أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن أن تعد مفرطة في الحاق الأذى أو لها آثار بلا تمييز (معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية) تتبنى نص البروتوكول بشأن مخلفات الحرب القابلة للتفجر (ERW) (البروتوكول الخامس).
- ٢٨-٢٩/ في اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في نابولي، إيطاليا، تتوصل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة إلى اتفاق غير رسمي بشأن ترتيب دفاعي مشترك لأوروبا. ويتضمن الاتفاق خطط التعاون الدفاعي ولمقر قيادة عسكري أوروبي.
- ١١/٣٠ في ثلاث هجمات على قوافل أمريكية في سامراء، العراق، القوات الأمريكية تقتل ٥٤ من أفراد الميليشيات العراقية وتجرح نحو ٢٠. هذا القتال هو الأعنف منذ أن انتهت حرب العراق رسمياً في ٥/١.
- ١٢/١ بعد سنتين ونصف السنة من مفاوضات سرية قام بها وزير العدل الإسرائيلي الأسبق يوسي بيلين ووزير الإعلام الفلسطيني السابق ياسر عبد ربه أطلقت مبادرة بديلة غير رسمية لخطة سلام للشرق الأوسط في جنيف. ويدعو اتفاق جنيف إلى حل يقوم على دولتين. وقد حظي بمساندة أوروبية ودعم شفوي من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.
- ١٢/٢ الولايات المتحدة. تدعمها قوات التحالف والجيش الأفغاني وقوات ميليشيا، تشن «عملية الانهيار الجبلي». وهي أكبر هجوم في أفغانستان منذ نهاية حرب ٢٠٠٢، اشترك أكثر من ٢٠٠٠ جندي، ضد مقاومين من القاعدة وطالبان في الأجزاء الجنوبية من أفغانستان.
- ١٢/٧ في اجتماع لدول الكومنولث في أبوجا، نيجيريا، زيمبابوي تسحب من المنظمة.

- ١٢/٩ مجلس الحكم العراقي يعلن رسمياً إقامة المحكمة الخاصة العراقية لمحاكمة المسؤولين في نظام حكم صدام حسين، حيث يرأسها قضاة عراقيون ويستعان فيها بخبراء قانونيين دوليين كمستشارين.
- ١٢/٩ الحكومة اليابانية تقرر إرسال عدد يصل إلى ١٠٠٠ اليابان من الجنود غير المقاتلين إلى العراق، وهو أكبر انتشار للقوات اليابانية منذ الحرب العالمية الثانية. ووفقاً لدستور الياباني السلمي تؤدي هذه القوات دوراً إنسانياً فقط.
- ١٢-١٣/ المجلس الأوروبي، في اجتماع في بروكسل، يتبنى استراتيجية الأمن الأوروبية واستراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل (انظر ١٩-٦/٢٠٠٦). الاجتماع ينتهي دون اتفاق على تبني معاهدة تضع دستوراً لأوروبا.
- ١٢/١٣ الرئيس العراقي السابق صدام حسين يعثر عليه ويلقى القبض عليه بواسطة قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة، خارج تكريت، العراق.
- ١٢/١٥ بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي «العملية بروكسيما» تستبدل كونكورديا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (FYROM).
- ١٢/١٦ لجنة أسلحة الدمار الشامل (WMDC) تقدم في ستوكهولم بواسطة رئيسها هانز بليكس. اللجنة هي مبادرة للحكومة السويدية مبنية على اقتراح قدمه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح جياناتا دانابالا في ١٨/٥/٢٠٠٢.
- ١٢/١٨ إيران توقع بروتوكول ضمانات إضافية إلى اتفاقية ضماناتها لمعاهدة حظر الانتشار. بما يسمح للجنة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات تفتيش على الصناعة النووية الإيرانية بعد وقت قصير من الإبلاغ عنها، وتذكر أنها ستتصرف كما لو أن البروتوكول نافذ المفعول بالفعل.

بعد محادثات مع ممثلي المملكة المتحدة ليبيا، وكالة الطاقة، والولايات المتحدة الأمريكية، ليبيا تعلن قرارها أسلحة الدمار بالتخلي عن برنامج أسلحة الدمار الشامل وقبول عمليات التفتيش الدولي بمقتضى اتفاقية الضمانات في معاهدة حظر الانتشار. وفي ١٢/٢٧ يصل فريق من مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى طرابلس.

حول المؤلفين

الدكتور كريستر أهلستروم (Christer Ahlström) (السويد)

أصبح نائباً لمدير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام («سيبري» SIPRI) في آب/ أغسطس ٢٠٠٢. وعمل سابقاً كنائب مدير في وزارة الخارجية السويدية بشأن قضايا تتعلق بنزع السلاح وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الدكتور إيان أنطوني (Ian Anthony) (المملكة المتحدة)

منسق الأبحاث في «سيبري» ومسؤول قاعدة بيانات الإنترنت الخاصة بـ «سيبري» والمتعلقة بمشروع ضوابط الصادرات الأوروبية. في فترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨، كان رئيساً لمشروع «سيبري» بشأن تحويلات الأسلحة. وأحدث إصداراته لحساب «سيبري» هو: *A Futures Arms Control Agenda: Proceedings of Nobel Symposium 118 1999* (2001).

الذي شارك في تحريره (مع آدم دانييل رونفيلد). كما أنه محرر مجلدات «سيبري»: *Russia and the Arms Trade* (1998), *Arms Export Regulations* (1991) and *SIPRI Research Report; no.7, The Future of Defense Industries in Central and Eastern Europe* (1994).

ومؤلف *The Naval Arms Trade* (SIPRI, 1990 and *The Arms Trade and Medium Powers: Case Studies of India and Pakistan 1947 - 90* (Harvester Wheatsheaf, 1992).

وقد كتب أو شارك في تأليف فصول لكتاب سيبري السنوي منذ سنة ١٩٨٨.

أليسون ج. ك. بيلز (Alyson J. K. Bailes) (المملكة المتحدة)

أصبحت مديرة لـ «سيبري» في تموز/ يوليو ٢٠٠٢. وكانت سابقاً عضو الجهاز الدبلوماسي البريطاني لمدة ٣٣ سنة، منهيّة خدمتها في الجهاز كسفيرة بريطانية إلى فنلندا في ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢. وقد شملت مناصبها الدبلوماسية بودابست، والوفد البريطاني إلى الناتو، وبون وبكين وأوسلو، وأمضت فترات عدة في مهمات خاصة خارج الجهاز، بما فيها إجازتان أكاديميتان للقيام بأبحاث مستقلة، وفترة سنتين مع وزارة الدفاع البريطانية، ومهمات في الاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية. واهتماماتها التحليلية الرئيسية هي الشؤون السياسية - العسكرية، والتكامل الأوروبي وشؤون أوروبا الوسطى. وقد أصدرت عدداً كبيراً من المقالات في مجالات دولية بشأن هذه الموضوعات وكذلك بشأن السياسة الخارجية الصينية.

الدكتورة سيبيل باور (Dr. Siybelle Bauer) (ألمانيا)

باحثة في مشروع سيبري لخطر الانتشار وضوابط التصدير. هي مؤلفة كتاب أوربية سياسات تصدير الأسلحة وأثرها على المساءلة الديمقراطية» (سيبري، معد للنشر في ٢٠٠٥). وفي موقعها السابق كباحثة في معهد الدراسات الأوروبية، الذي يوجد مقره في بلجيكا، أسهمت بفصول من ضبط الصادرات وسياسات التسليح في كتاب إعادة هيكلة الصناعات الدفاعية الأوروبية، (مكتب الإصدارات الرسمية للجماعات الأوروبية، ٢٠٠١). وكتاب *Annuaire Français des Relations Internationales* (French yearbook of International Relations (2001 Bruylant) and *Path to European Defense* (Maklu, 2004).

هانس بومان (Hannes Baumann) (ألمانيا)

باحث مساعد في مشروع «سيبري» للإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة. وهو مسؤول عن الحفاظ على مستوى قاعدة بيانات «سيبري» المتعلقة بصناعة الأسلحة.

نن بوديل (Nenne Bodell) (السويد)

رئيسة دائرة المكتبة والتوثيق في «سيبري» ومشروع المسح التوثيقي لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح.

مارك بروملي (Mark Broomly) (المملكة المتحدة)

باحث مشارك في مشروع سيبري لعمليات نقل الأسلحة. وكان في السابق قد عمل لحساب مجلس معلومات الأمن الأمريكي البريطاني (BASIC) في لندن.

مارينا كاباريني (Marina Caparini) (كندا)

زميلة في مؤسسة مركز جنيف الاستشارية من أجل المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF)، حيث تنسق مجموعات عمل DCAF بشأن الأمن الداخلي (الشرطة، الاستخبارات، إدارة الحدود) والمجتمع الدولي. وهي مرشحة للدكتوراه في قسم دراسات الحرب في كينغز كوليدج التابعة لجامعة لندن. وتقوم بإنجاز أطروحتها بخصوص إصلاح الأمن الداخلي في بلدان مختارة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. من إصداراتها الحديثة المؤلف الذي شاركت في وضعه وتحريه والذي سيصدر قريباً: *Security Sector Reform and Democracy in Transitional Societies* (Nomos, 2002), and *Civil - Military Relations in Central and Eastern Europe: Learning from Crisis and Institutional Change*.

جوليان كوبر (Julian Cooper) (المملكة المتحدة)

نائب مدير (مدير خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠١) لمركز الدراسات الروسية الأوروبية الشرقية (CREES) بجامعة بيرمنغهام، وأستاذ الدراسات الاقتصادية الروسية. مؤلف كثير

من الإصدارات عن اقتصاديات المؤسسة العسكرية في روسيا والجمهوريات السوفياتية السابقة، بما فيها «The Military Expenditure of the USSR and the Russian Federation, 1987-97» in: *SIPRI Yearbook 1998*; and «Russian military expenditure and arms production» in: *SIPRI Yearbook 2001*.

أندرو كوتي (Andrew Cottey) (المملكة المتحدة)

أستاذ كرسي جين مونيت في التكامل السياسي الأوروبي في دائرة الحكم، كلية كورك الجامعية. وقد عمل سابقاً في دائرة دراسات السلام في جامعة برادفورد، ومعهد إيست وست، وسيفورلد، والمجلس الأمريكي البريطاني للمعلومات الأمنية، وكان زميلاً باحثاً في الناتو وباحثاً مشاركاً في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. من إصداراته: *East - Central Europe After the Cold War: Poland, the Czech Republic, Slovakia and Hungary in Search of Security* (Macmillan, 1995); *Subregional Cooperation in the New Europe: Building Security, Prosperity and Solidarity from the Barents to the Black Sea* (Macmillan, 1999), as editor; and *New Security Challenges in Postcommunist Europe: Securing Europe's East* (Manchester University Press, 2002), «Democratic Control of the Military in: *Postcommunist Europe Guarding the Guards*,» (Palgrave, 2002), and *The Challenges of Military Reform in Postcommunist Europe: Building Professional Armed Forces* (Palgrave, 2002), as co - editor.

الدكتور بال دانواي (Pal Dunay) (هنغاريا/المجر)

مدير البرنامج التدريسي الدولي في سياسة الأمن بمركز جنيف لسياسة الأمن (GCSD). تشمل إصداراته الأخيرة مع وولفغانغ تزيلنر - Wolfgang Zellner *Aussenpolitik 1990 - 1997: zwischen Westintegration, Nachbarschafts - und Minderheitenpolitik* (Hungarian Foreign Policy 1990 - 1997: At the Crossroads of Western Integration, Neighbourhood and Minority Policy) (Nomos Verlag, 1998).

الدكتورة ريناتا دوان (Renata Dwan) (أيرلندا)

رئيسة مشروع «سيبري» بشأن منع النزاع وإدارته وحله. كانت سابقاً نائبة مدير برنامج الأمن الأوروبي في مركز معهد إيست وست في بودابست. وكانت زميلة باحثة في العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد. ومن إصداراتها الحديثة المجلد المحرر من *Building Security in the New States of Eurasia: Subregional Cooperation in the Former Soviet Space* (M. E. Sharpe, 2000) and, for SIPRI, *Preventing Violent Conflict: The Search for Political Will, Strategies and Effective Tools* (2000) and SIPRI Research Report; no. 16, *Executive Policing: Enforcing the Law in Peace Operations* (2002): وهي حالياً في إجازة من «سيبري» لتعمل كمستشارة خاصة لبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، في سكرتيريا مجلس الاتحاد الأوروبي.

ميكائيل إريكسون (Mikael Eriksson) (السويد)

باحث مساعد في مشروع أيسالا لبيانات النزاع في دائرة أبحاث السلام والنزاع، في

جامعة أبسالا، وهو يعمل حالياً على مشروع أبسالا لبيانات النزاع وعملية ستوكهولم بشأن تنفيذ عقوبات مستهدفة.

الدكتور بيتس جيل (Dr. Bates Gill) (الولايات المتحدة)

أستاذ كرسي فريمان في الدراسات الصينية بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة. وكان في السابق زميلاً أقدم في السياسة الخارجية ومديراً في بداية تأسيس مركز دراسات سياسة شمال شرق آسيا في مؤسسة بروكنغز. كذلك فقد أدار برامج مركز دراسات حظر الانتشار في معهد مونتييري Monterey للدراسات الدولية (MIIS) وفي سيبري. وتولى في السابق كرسي فاي ييمينغ Fei Yiming في السياسات المقاومة بمركز الدراسات الصينية الأمريكية التابع لجامعة جونز هوبكنز. متخصص في السياسة الخارجية وسياسات جنوب شرق آسيا، تتركز أبحاثه بدرجة أساسية على المسائل السياسية والأمنية والتقنية العسكرية لشمال شرق آسيا، وبالأخص في ما يتعلق بالصين والعلاقات الأمريكية الصينية. ساهم في الكتابين السنويين لمعهد سيبري لعامي ١٩٩٤ و١٩٩٦.

ميكايل غوستافسون (السويد)

كانت باحثة مشاركة في مشروع سيبري بشأن الصراع المسلح وإدارة الصراعات من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤. وقبل انضمامها إلى سيبري عملت كرئيسة مشروع ومحللة دفاعية في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IIS) في لندن، حيث أدخلت وأدارت تطوير قاعدة بيانات الصراعات المسلحة في المعهد نفسه. والذي شرع فيه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

ريتشارد غوثري (Richard Guthrie) (المملكة المتحدة)

أصبح رئيس فريق مشروع سيبري للحرب الكيماوية والبيولوجية ورئيس تحرير سلسلة لسبيري للدراسات الكيماوية والبيولوجية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. قبل ذلك كان مستشاراً مستقلاً يتعامل مع مسائل الدفاع والأمن مع تخصص في ضبط أسلحة الدمار الشامل وكان مشاركاً في تعاون طويل الأجل مع برنامج هارفرد ساسيكس، حيث كان مسؤولاً عن إنتاج نشرة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وعن إدارة مصادر بيانات معينة. كذلك حرر أو شارك في تحرير سبعة مجلدات من الكتاب السنوي لعام ١٩٩١ - ١٩٩٧ بعنوان Verification Research, Training and Information Centre (VERTIC) yearbook والرسالة الإخبارية Trust and Verify (Newsletter)

للفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠١. وشارك في تأليف Non-Compliance with the Chemical Weapons Convention: Lessons from and for Iraq, SIPRI Policy Paper; no. 5 (October 2003).

الدكتور بيورن هاغلين (Bjorn Hagelin) (السويد)

رئيس مشروع «سيبري» لتحويلات الأسلحة. قبل الانضمام إلى «سيبري» في سنة

١٩٩٨ ، كان باحثاً وأستاذاً مساعداً في دائرة أبحاث السلام والنزاع في جامعة أبسالا لمدة ١٠ سنوات. وقبل ذلك عمل كمحلل أمني في المعهد الوطني لأبحاث الدفاع (FOA). من مؤلفاته كتب وفصول ومقالات عن السياسة الأمنية والصناعة العسكرية وتحويلات الأسلحة وموضوعات ذات صلة. وقد ساهم مؤخراً في كتاب: Maciejewski, W. (ed.) *The Baltic Sea*: Region: Cultures, Politics, Societies (Uppsala: Baltic University Press, 2002).

جون هارت (John Hart) (الولايات المتحدة)

باحث في مشروع «سيبري» بشأن الحرب الكيميائية والبيولوجية منذ سنة ٢٠٠١. وسبق له أن عمل كباحث في مركز أبحاث التحقق والتدريب والمعلومات في لندن وكباحث مشارك في معهد مونترلي للدراسات الدولية ومركز دراسات حظر الانتشار. وفي سنة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ عمل باحثاً مساعداً في مشروع «سيبري» بشأن الحرب الكيميائية والبيولوجية. وشارك في تأليف ورقتين من أوراق «سيبري» الدراسية: «اتفاقية الأسلحة الكيميائية» (١٩٩٧) و«التكنولوجيا الحيوية ومستقبل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة» (٢٠٠١). وشارك في تحرير «تدمير السلاح الكيميائي في روسيا: الجوانب السياسية والقانونية والتقنية»، دراسات «سيبري» بشأن الحرب الكيميائية والبيولوجية، رقم ١٧ (١٩٩٨)، وشارك في كتب سيبري السنوية (١٩٩٧، ١٩٩٨، ٢٠٠٢).

شانون ن. كایل (Shannon N. Kile) (الولايات المتحدة)

باحث في مشروع «سيبري» بشأن التكنولوجيا العسكرية والأمن الدولي. وهو مؤلف فصول في مجلد «سيبري»:

A Future Arms Control Agenda: Proceedings of Nobel Symposium 118, 1999 (2001) and SIPRI Research Report no. 7, *The Future of the Defence Industries in Central and Eastern Europe* (1994).

وشارك آدم دانييل روتفيلد في تأليف أحد فصول الكتاب السنوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (1997).

وساهم في كتابين لـ «سيبري» عن السياسة الأمنية الروسية: *Russia and Europe: The Emerging Security Agenda* (1997); *Russia and Asia: The Emerging Security Agenda* (1999).

وألف ورقة «سيبري» الدراسية: *Missile Defense and the ABM Treaty: a status report* (2001).

كما ساهم في كتاب سيبري السنوي منذ سنة ١٩٩٥ ، وبالتحديد في ما يتعلق بمراقبة الأسلحة النووية.

هانس م. كريستنسن (Hans M. Kristensen) (الدنمارك)

محلل لسياسة الأسلحة النووية ومستشار للبرنامج النووي لمجلس دفاع الموارد الطبيعية.

وبعد أن عمل مستشاراً كبيراً في معهد نوتيلوس في باركلي، كاليفورنيا، شارك في تأليف سلسلة «المفكرة النووية» في: *The Bulletin of the Atomic Scientists* (September - October 2002); *The Unruly Hedge: Cold War Thinking at the Crawford summit, Arms Control Today* (December 2001); *The Matrix of Deterrence: US Strategic Command Force Structure Studies* (Nautilus Institute, May 2001), and, (with William Arkin) *The Post Cold War SIOP and Nuclear Warfare Planning: A Glossary - Abbreviations, and Acronyms* (National Resources Defense Council, 1999).

وقد ساهم في كتاب سيبري السنوي في سنة ٢٠٠٢.

فريدا كولاو (Frida Kuhlau) (السويد)

انضمت في سنة ٢٠٠١ إلى مشروع «سيبري» بشأن الحرب الكيميائية والبيولوجية. وهي مشاركة (مع جون هارت وجين باسكال زاندرز) في تأليف ورقة «سيبري» الدراسية: «التكنولوجيا الحيوية ومستقبل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة» (٢٠٠١) و«الحفاظ على فعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية» (٢٠٠٢). وساهمت في كتاب سيبري السنوي في سنة ٢٠٠٢.

الدكتور زدزسلو لانشفوسكي (Zdzislaw Lachowski) (بولندا)

رئيس مشروع «سيبري» بشأن مراقبة الأسلحة التقليدية. عمل سابقاً في المعهد البولندي للشؤون الدولية في وارسو. وأسهب في الكتابة عن مشكلات الأمن العسكري ومراقبة الأسلحة الأوروبية وكذلك عن التكامل السياسي - العسكري الأوروبي. وهو مؤلف: *The Adapted CFE Treaty and The Admission of the Baltic States to NATO* (SIPRI Policy Paper, 2002).

ويساهم في كتاب سيبري السنوي منذ سنة ١٩٩٢.

ناتاشا نازيت (Natasza Nazet) (فرنسا/ بولندا)

انضمت إلى سيبري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وهي أمينة مشروع الانفاق العسكري ومشروع إنتاج الأسلحة ومشروع نقل الأسلحة. وترعى محفوظات مشروع نقل الأسلحة وموقعه على شبكة الانترنت، وكذلك نظام التقارير في سيبري بشأن الانفاق العسكري. وقد ساهمت في الكتاب السنوي لسيبري لعام ٢٠٠٣.

جيمس ثيو إينوغونا (James Thuo Njuguna) (كينيا)

عالم أحياء طبي وكان باحثاً ضيفاً على سيبري في خريف عام ٢٠٠٣. عمل في السابق كباحث في معهد بحوث الثروة الحيوانية الدولي القائم في نيروبي ولحساب وزارة الصحة الكينية. كتب عن خطر الإرهاب البيولوجي في شرق أفريقيا وهو مؤلف لعدد من

الإصدارات عن داء المثقبيات trypanosmosis الذي يصيب الحيوانات.

ووي أوميتوغن (Wuyi Omitoogun) (نيجيريا)

باحث في مشروع «سيبري» بشأن الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة. وهو منسق مشروع جديد خاص بعملية وضع ميزانيات الدفاع في إفريقيا. وضع دراسة بعنوان «مراقبة الأسلحة والنزاع في إفريقيا» في: *Arms Control and Disarmament: A New Conceptual Approach* (UN Department for Disarmament Affairs, 2000):

ووضع تقرير «سيبري» البحثي رقم ١٧، الذي سيصدر قريباً، تحت عنوان: *Military Expenditure of African States - A Survey*.

كاتالينا بردومو (Catalina Perdomo) (كولومبيا)

مساعدة باحث في مشروع سيبري للإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة. مسؤولة عن تفصي الإنفاق العسكري في أمريكا اللاتينية وآسيا. قبل انضمامها إلى سيبري كانت تعمل في بنك التنمية الأمريكي في واشنطن العاصمة في قسم البيئة، بشأن الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي. كذلك عملت مساعدة باحث في مكتب واشنطن العاصمة لمؤسسة أفكار من أجل السلام في كولومبيا.

الدكتور سام بيرلو - فريمان (Sam Perlo - Freeman) (المملكة المتحدة)

انضم إلى مشروع «سيبري» بشأن الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كباحث مساعد مسؤول عن أمريكا اللاتينية وأوروبا. وقد أنهى مؤخراً أطروحة الدكتوراه في الدفاع واقتصاديات السلام في جامعة ميدلسيكس، حيث تناول «طلب الإنفاق العسكري في البلدان النامية». وقد شارك في تأليف ورقة تحمل العنوان نفسه في، *International Review of Applied Economics* وساهم في ورقة السياسة التي سيصدرها «سيبري» قريباً تحت عنوان: *Armaments and Disarmaments in the Caucasus and Central Asia*.

روجر روفي (Roger Roffey) (السويد)

مدير البحوث في وكالة البحوث الدفاعية السويدية (FOI) قسم الدفاع ضد الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. وهو يعمل أيضاً في وزارة الدفاع السويدية على مسائل سياسة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. كما كان خبيراً تقنياً لوزارة الشؤون الخارجية السويدية في مفاوضات نزع الأسلحة التقليدية البيولوجية والسامة في جنيف وفي مجموعة أستراليا لمدة ١٥ عاماً، وكان مفتشاً في اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة في العراق. مجالات دراسته الأساسية هي التطورات الدولية والحد من الأسلحة في ما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والإرهاب البيولوجي ومبادرات خفض الأخطار في روسيا.

جاكلين سيمون (Jacqueline Simon) (كندا)

كانت من أعضاء مشروع «سيبري» بشأن الحرب الكيميائية والبيولوجية في سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. وقد عملت في سكرتارية مؤتمر المراجعة الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة (BTWC) في سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وأنجزت مؤخراً مشروع «إدارة تهديدات غير تقليدية في بيئة أمنية جديدة» لحساب وزارة الخارجية في فنلندا. وهي حالياً تساعد في متابعة شؤون مؤتمر المراجعة الخامس لـ BTWC في دائرة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، جنيف.

مارتن سيوغرن (Martin Sjogren) (السويد)

مساعد باحث في مشروع سيبري للأمن الأوروبي والحد من الأسلحة من عام ٢٠٠٣. قبل انضمامه إلى سيبري كان مشاركاً في مشروعات عدة لإنقاذ أطفال السويد. وساهم في الكتاب السنوي لسبيري لعام ٢٠٠٣.

إليزابيث سكونز (Elisabeth Skons) (السويد)

رئيسة مشروع «سيبري» بشأن الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة، ومؤلفة فصول عن اقتصاديات إنتاج الأسلحة وتدويل إنتاج الأسلحة في كتاب سيبري *Arms Industry Limited* (1993).

وإصدارات أخرى. كما أنها مؤلفة فصول عن الإنفاق العسكري وعوامله الحاسمة وتأثيره الاقتصادي، بما فيها فصل في: *New Millennium, New Perspective: The United Nations, Security and Governance* (UN University, 2000).

وساهمت في معظم طبعات كتاب سيبري السنوي منذ سنة ١٩٨٣.

بيتر ستالنهايم (Petter Stalenheim) (السويد)

باحث في مشروع «سيبري» بشأن الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة. وهو مسؤول عن بيانات الإنفاق العسكري في آسيا وأوقيانيا وعن مداومة قاعدة بيانات «سيبري» بخصوص الإنفاق العسكري. يساهم في كتاب سيبري السنوي منذ سنة ١٩٩٨.

إيمون سوري (Eamon Surry) (أستراليا)

مساعد باحث في مشروع سيبري للإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة. مسؤول عن الحفاظ على قاعدة بيانات المشروع وموقعه على شبكة الانترنت. قبل انضمامه إلى سيبري عمل كباحث في مؤسسة استشارية للإعلام الإذاعي في لندن.

كوني وول (Connie Wall) (الولايات المتحدة)

رئيسة دائرة التحرير والمنشورات في «سيبري». وهي تحرر أو تساهم في تحرير كتاب سيبري السنوي منذ سنة ١٩٧٠.

البروفيسور بيتر ولنستين (Peter Wallensteen) (السويد)

يشغل كرسي داغ همرشولد لأبحاث السلام والنزاع منذ سنة ١٩٨٥، وكان رئيساً لدائرة أبحاث السلام والنزاع، جامعة أوسالا، في ١٩٧٢ - ١٩٩٩. وأصدر منذ وقت قريب: *Understanding Conflict Resolution: War Peace and The Global System* (SAGE, 2003 and *Conflict Prevention through Development Co-operation* (Uppsala, 2001).

وهو يساهم في كتاب سيبري السنوي منذ سنة ١٩٩٥.

راينهايلد وايداكر (Reinhilde Weidacher) (إيطاليا)

كانت حتى خريف عام ٢٠٠٣ باحثة في مشروع سيبري للإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة. وهي مؤلفة تقرير عام ١٩٩٨ لمؤسسة البحوث الدفاعية السويدية عن صناعة الأسلحة الإيطاليين، وشاركت في تأليف (مع اليزابيث سكونز) فصل عن اقتصاديات إنتاج السلاح لموسوعة العنف والسلام والصراع (١٩٩٩) *The Encyclopedia of Violence, Peace and Conflict*.

وهي تعمل في الوقت الحاضر كمحللة صناعية لحساب شركة اتيكس Ethix، وهي شركة لبحوث الاستثمار الأخلاقي ولحاسب مؤسسة مسح الأسلحة الصغيرة القائمة في جنيف.

سايمون ت. ويزيمان (Siemon T. Wezeman) (هولندا)

باحث في مشروع سيبري بشأن تحويلات الأسلحة. وهو مشارك (مع إدوارد ج. لورنس وهربرت وولف) في تأليف تقرير «سيبري» البحثي رقم ٦: Arms Watch: SIPRI Report on the First Year of the UN Register of Conventional Arms (1993).

ومشارك (مع بيت جيل وج. ن. ماك) في تأليف: ASEAN Arms Acquisitions: Developing Transparency (1995).

ومشارك (مع بيتر د. وِزمان) في تأليف ورقة لمركز بون للحوار الدولي بشأن صادرات هولندا من فائض الأسلحة (١٩٩٦). وقد ساهم في تقرير «سيبري» البحثي رقم ١٣: *Arms, Transparency and Security in South - East Asia* (1997).

ويساهم في كتاب سيبري السنوي منذ سنة ١٩٩٣.

شارون ويهارتا (Sharon Wiharta) (إندونيسيا)

باحثة مشاركة في مشروع سيبري بشأن النزاعات وتطبيق السلام ومنع النزاعات وإدارتها وحلها. قبل انضمامها إلى سيبري، عملت في مركز الشؤون الدولية في جامعة واشنطن في سياتل. وقد ساهمت في كتاب سيبري السنوي في سنة ٢٠٠٢.

الدكتور (الكولونيل) روكي وليامز (Dr. (Col.) Rocky Williams) (جنوب أفريقيا)

قائد سابق للجناح المسلح للمؤتمر القومي الأفريقي في جنوب أفريقيا. في عام ١٩٩٤ تولى منصب مدير سياسة الدفاع في وزارة الدفاع في جنوب أفريقيا وكان مسؤولاً عن تنسيق «المراجعة الدفاعية الجنوب أفريقية» في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨. وشارك في تأليف كثير من المذكرات البيضاء والمراجعات بما في ذلك *South African Whiter Paper on Participation in International Peace Missions* (1998) and *the White Paper on Safety and Security* (1997).

وصاغ تقرير العام ٢٠٠١ من لجنة التحقيق الجنوب أفريقية في تحويل المخابرات الدفاعية. وهو مدير معهد العلاقات المدنية العسكرية، الذي يسهل حوار السياسة حول مسائل التحول الدفاعي في مجتمعات ما بعد الصراع.

ملخصات

● بيلز، أيسون ج. ك.، «مقدمة: العراق: الميراث»، في الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤، ص ٦٩ - ١٠٣.

إن العمل العسكري الذي قاده الولايات المتحدة في العراق في عام ٢٠٠٣ قد برهن على قوة الولايات المتحدة العسكرية الفريدة ودورها في وقت واحد. وعلى الرغم من أن الإخفاق في العثور على أسلحة دمار شامل في العراق لم يبطل الجهود لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في أماكن أخرى، فإن العراق فتح جبهة جديدة للإرهاب، وقد أصيبت المؤسسات الغربية بانشقاقات بشأن العراق، ولكنها كسبت من محاولات المصالحة والإصلاح لاحقاً في عام ٢٠٠٣. والتعامل مع عراق ما بعد الصراع لم يفعل سوى القليل لدعم الاستقرار المحلي أو نشر الديمقراطية في العالم العربي. لقد سرّع الصراع الاستثمار في أسلحة جديدة، ولكنه سرع أيضاً مقاربات جديدة متعددة الوظائف للحدّ من الأسلحة. في الوقت نفسه، فإن «الأمن البشري» وحقوق الإنسان كلاهما عانى انتكاسات في عام ٢٠٠٣.

● دانواي، ب. ولاتشوفسكي، ز.، «المنظمات والعلاقات الأورو-أطلسية»، في الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤، ص ١٠٧ - ١٥٢.

أدت الجهود التي بذلت بعد حرب العراق لإعادة بناء الإجماع الأوروبي الأطلسي والأوروبي إلى عمليات تكيف رئيسة لكل من حلف «الناتو» والاتحاد الأوروبي مع التحديات والأخطار العالمية والإقليمية. لقد استمر تحول «الناتو» المتواصل بعيداً عن الدفاع الإقليمي نحو العمليات الطارئة والعدّ العكسي نحو توسيع «الناتو» والاتحاد الأوروبي في مواعيده المقررة إلى حد كبير. وبرهنت الأحداث في عام ٢٠٠٣ أنه ليس من المرجح حدوث انطلاق عاجل في البعد الأمني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). ولقد تعاملت دول البلقان - بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة من النجاح - بمهمات بناء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار لاقتصاداتها. وانتهجت روسيا «ديمقراطية تحت السيطرة»، وبصورة أكثر تأكيداً في سياساتها الداخلية، بينما كانت تسعى لاستعادة نفوذها على الدول المجاورة، حتى مع المخاطرة بإلحاق ضرر بعلاقتها مع الغرب.

● كوتي، أ.، «حرب العراق: الخلافات والتحديات المستديمة»، في الكتاب السنوي سبيري ٢٠٠٤، ص ١٥٣ - ١٨٥.

كان قرار الولايات المتحدة بالذهاب إلى الحرب بصورة انفرادية من أجل فرض نزع لأسلحة الدمار الشامل وتغيير للنظام الحاكم في العراق، علامة على انقطاع مع ماضي الممارسة الدولية وآثار انقسامات عميقة داخل الجماعة الدولية. ومن الناحية العسكرية، كانت الحرب إنجازاً بارزاً، عكس تفوق الولايات المتحدة العسكري وضعف النظام العراقي. وبعد الحرب أقيمت سلطة تحالف مؤقتة لإدارة احتلال العراق. مع ذلك، فإن دول الاحتلال واجهت مقاومة عنيفة، ما أثار الشكوك بشأن احتمالات عراق أكثر استقراراً وجعل العراق الشاهد على صراع أوسع بين الولايات المتحدة والإسلاميين المتطرفين.

● دوان، ر. وغوستافسون، م.، «النزاعات المسلحة الكبيرة»، في الكتاب السنوي سبيري ٢٠٠٤، ص ١٨٧ - ٢٣٤.

بقي الصراع بين الدول المصدر الرئيس للصراعات المسلحة في العالم في عام ٢٠٠٣ بصرف النظر عن هيمنة الصراع بين الدول في العراق، إذ يبقى إلحاح الحروب داخل الدول نقيضاً صارخاً لتدني عدد الحروب بين الدول. وتعكس الصراعات الكولومبية، والإسرائيلية-ال فلسطينية إمكانية إطالة أمد الصراعات داخل الدول، بينما تشير أمثلة بوروندي وأوغندا إلى طبيعتها القابلة للاشتعال السريع. وتبرهن الصراعات في ساحل العاج وليبيريا والسودان على أن عمليات للسلام الشامل هي مطلب مسبق لحلّ صراع داخل دولة ما، ويؤثر التأكيد الراهن على مواجهة خطر الإرهاب الدولي في التصورات عن طبيعة الصراعات المتواصلة داخل الدول ودرجة الدعم الدولي المقدم إلى الحكومات المنخرطة فيها.

● إريكسون، م.، ولنستين، ب.، «أنماط النزاعات المسلحة الكبيرة، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣»، في الكتاب السنوي سبيري ٢٠٠٤، ص ٢٣٥ - ٢٤٩.

كان هناك ١٩ صراعاً مسلحاً رئيساً في ١٨ موقعاً في أنحاء العالم في عام ٢٠٠٣. وكان عدد الصراعات المسلحة الرئيسة وعدد مواقع الصراع أدنى قليلاً في عام ٢٠٠٣ منها في عام ٢٠٠٢، حينما كان هناك ٢٠ صراعاً مسلحاً رئيساً في ١٩ موقعاً. وكان صراعات بين دول نشطا في عام ٢٠٠٣: هما الصراع بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا؛ وكذلك الصراع بين الهند وباكستان. وقد وقعت الغالبية العظمى من الصراعات في عام ٢٠٠٣ في أفريقيا وفي آسيا. وخلال فترة ما بعد الحرب الباردة التي امتدت ١٤ عاماً، كان هناك ٥٩ صراعاً مسلحاً مختلفاً في ٤٨ موقعاً مختلفاً. وكان عدد الصراعات المسلحة الرئيسة في عام ٢٠٠٣ هو الأدنى، باستثناء عام ١٩٩٧، حينما كان هناك ١٨ صراعاً مسلحاً رئيساً.

● دوان، ر. وويهارتا، ش.، «بعثات السلام المتعددة الأطراف»، في الكتاب السنوي سبيري ٢٠٠٤، ص ٢٥٧ - ٣١١.

عكست عمليات السلام المتعددة الجنسيات في عام ٢٠٠٣ الطبيعة المتطورة لتحديات إدارة الأزمات المعاصرة. لقد انعكس التأكيد المعزّز للتسوية لفترة ما بعد الصراع ودور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد الصراع في حقيقة أن اثنتين من ثلاث من مهمات الأمم المتحدة الجديدة - في ساحل العاج والعراق - كانتا مهمتين لبناء السلام. وتُبرز إقامة ١١ عملية بناء سلام في عام ٢٠٠٣ من جانب عدد كبير متنوع من الفاعلين الإقليميين، الغلبة المتزايدة لكل من المنظمات الإقليمية والتحالفات الخاصة المتعددة الجنسيات المفوضة من الأمم المتحدة في مهمات سلام متعددة الجنسيات، كما تبرز تنوع نشاطاتها. وقد اشتمل هذا الاتجاه الأخير على عمليات خارج المنطقة من جانب منظمات إقليمية أوروبية - من جانب الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن جانب حلف «الناتو» في أفغانستان. وقد أظهرت الهجمات المتزايدة ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في العراق وفي غيره مسألة أمن أفراد الطواقم في عمليات السلام في عام ٢٠٠٣.

● وويهارتا، ش.، «العدالة في ما بعد الصراع: تطورات في المحاكم الدولية»، في الكتاب السنوي سبيري ٢٠٠٤، ص ٣١٣ - ٣٣٣.

حقق بناء المؤسسات الرسمية في مجال عدالة ما بعد الصراع تقدماً معتبراً في عام ٢٠٠٣، إذ أصبحت «المحكمة الجنائية الدولية» عاملة بالكامل، وأقيمت المحاكم «الهجينة» - التي هي دولية في جانب منها ووطنية في جانب - مثل المحكمة الخاصة لسيراليون والغرف فوق العادة لكمبوديا؛ وبدأت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا استراتيجيات استكمالهما، ما سيمكّنهما من إنهاء نشاطاتهما بحلول عام ٢٠١٠، وأقيمت المحكمة الخاصة العراقية. لقد أصبح إقرار العدل كعنصر جوهري في بناء السلام بعد الصراع عرفاً مقبولاً دولياً. ومطلوب قيام ربط بين الأجهزة القضائية العالمية والدولية والوطنية والشعبية، بدلاً من مقارنة ذات بعد واحد، من أجل تضيق «هوة الإفلات من العقوبة».

● جيل، ب.، «النزعة الجديدة للصين عن التعددية الأمنية ومعانيها الضمنية بالنسبة إلى منطقة آسيا - المحيط الهادئ»، في الكتاب السنوي سبيري ٢٠٠٤، ص ٣٣٥ - ٣٦٥.

أصبحت الصين بصورة متزايدة شريكاً نشطاً في التعددية الأمنية، بما في ذلك مبادراتها لإقامة وتدعيم آليات أمنية إقليمية جديدة. وتبرز هذه الخطوات النشطة للغاية، تحولاً دينامياً في سياسة الصين الخارجية الكلية، وقد أدت إلى دور سياسي وأمني يزداد نفوذاً للصين على صعيد إقليمي. لقد زادت الصين مشاركتها في المؤسسات الأمنية المتعددة الأطراف؛ وإفراطها في المفاوضات والحوارات الدبلوماسية الأمنية الإقليمية المتعددة

الأطراف، ومشاركتها في عمليات مبادلات عسكريين بعسكريين، والمناورات التدريبية والحوارات. وستشكل الأمن في منطقة آسيا - المحيط الهادي في النهاية بفعل عاملين: كيف تدبّر الصين والولايات المتحدة علاقتهما، وكيف تدبّر الصين عملية التوفيق بين التوترات الناجمة عن النزعات التعددية ومعارضتها الشديدة لتدخل طرف ثالث في ما تعتبره «شأنًا داخليًا»، وهو ما يعني أولاً وقبل كل شيء وضع تايوان.

● وليامز، ر.، «إصلاح الدفاع الوطني والاتحاد الأفريقي»، في الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤، ص ٣٦٧ - ٣٨٩.

كان تحول الدفاع والأمن الأفريقيين عملية غير متوازية في عام ٢٠٠٣. فبينما كانت هناك بعض إنجازات ملحوظة - بصفة خاصة في تأسيس مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، وبدء نشاط «السياسة المشتركة للدفاع والأمن الأفريقي» و«القوة الأفريقية المستعدة»، وكذلك البدء بعمليات إعادة هيكلة دفاعية شاملة متعددة - كانت هناك أيضاً انتكاسات. وتبرهن الصراعات المستمرة في الجزائر وبوروندي وليبيريا والسودان على أن بلوغ السلام والأمن في أفريقيا سيكون عملية طويلة. وتشمل التحديات الرئيسة تطوير قدرة مؤسسية في الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وتطوير إرادة سياسية كافية لضمان تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحويل قطاع الأمن.

● كابريني، م.، «إصلاح قطاع الأمن في بلدان البلقان الغربية»، في الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤، ص ٣٩١ - ٤٣١.

يواجه إصلاح قطاع الأمن في جميع أنحاء البلقان الغربي تحديات ترتبط بالانتقال من اشتراكية الدولة والآثار الباقية للصراع المسلح والتطهير العرقي مؤخراً. وقد نشأت مشكلات مشتركة من ظواهر الدول الضعيفة والمجتمعات الممزقة، والاستغلال من جانب الجريمة المنظمة والفساد. وتشمل التأثيرات في الإصلاح «عملية تحقيق الاستقرار والترابط» التي تتيح اندماجاً مشروطاً في الاتحاد الأوروبي، واحتمال توسيع حلف «الناتو». ويبقى للمجتمع الدولي كذلك نفوذ مهم - وإن يكن مثيراً للجدال - عبر سيطرته المتواصلة على الوظائف الأمنية والإصلاح الأمني في مناطق معينة، وعبر محاولاته لتطبيق عدالة ما بعد الصراع.

● هاغلين، ب.، «الابتكارات العسكرية القائمة على العلم والتكنولوجيا: الولايات المتحدة وأوروبا»، في الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤، ص ٤٣٥ - ٤٦١.

حدث تحول في التشديد في البلدان الرئيسة المنتجة للأسلحة نحو استخدام متزايد للعلم والتكنولوجيا لأغراض عسكرية، وهي ظاهرة تعرف باسم التجديد العسكري القائم على العلم والتكنولوجيا. وسياسات التجديد هذه في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفي المملكة المتحدة تعكس تداخلاً بين ما يعتبر مجالات علم وتكنولوجيا مدنية وعسكرية،

والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى إقامة سياسة تجديد قائم على العلم والتكنولوجيا على أساس تنسيق أكبر هي جارية الآن. والتحول نحو تجديد قائم على العلم والتكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي ستكون له عواقب بالنسبة الى البيانات والشفافية؛ وأخلاقيات البحث، والتوازن السياسي بين التعاون والمنافسة والسيطرة التكنولوجية بين أصدقاء وأعداء على السواء.

● سكونز، إ.؛ بردومو، ك.؛ بيرلو-فريمان، س. وستالنهايم، ب.، «الإنفاق العسكري»، في الكتاب السنوي سييري ٢٠٠٤، ص ٤٦٣ - ٥٠٩.

زاد الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠٠٣ بنحو ١١ بالمئة بالأسعار الحقيقية، وهو معدل زيادة كبير يرجع بالدرجة الأولى إلى الإنفاق الإضافي الأمريكي الضخم على الحرب في العراق. ونتيجة لهذا يَحْصُ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما يقرب من نصف الإنفاق العسكري العالمي. أما كبار المنفقين الآخرين - الصين وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة - فيبلغ نصيب كل منهم ما بين ٤ و ٥ بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي. كذلك، فإن بعض هذه الدول يَحْطَطُ لزيادات في إنفاقها العسكري، إنما بمعدل أدنى كثيراً. ويبلغ نصيب اثنتين وثلاثين دولة من أصحاب الدخل المرتفع ثلاثة أرباع الإنفاق العسكري العالمي. فهي تعتمد للإنفاق العسكري أكثر بعشرة أمثال ما تعتمد لمساعدات التنمية الرسمية.

● أوميتوغن، و.، «النفقات العسكرية في الشرق الأوسط بعد حرب العراق»، في الكتاب السنوي سييري ٢٠٠٤، ص ٥٧٣ - ٥٨٣.

كان لحرب العراق تأثير محدود بوجه عام في الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الإنفاق العسكري الإقليمي زاد بنحو ١٠ بالمئة بالأسعار الفعلية في عام ٢٠٠٣، إلا أن الزيادة نجمت أساساً عن بلدين يتشاركان في حدود ملامسة مع العراق: هما الكويت وإيران. ويشمل بعض العوامل التي أسهمت في أثر الحرب المحدود في الإنفاق العسكري الإقليمي، عدم مشاركة كثير من الدول الشرق أوسطية في الحرب، والقدرات الاستيعابية المحدودة للعديد من هذه الدول بتجهيزات عسكرية إضافية. وعلى النقيض من الأمن الخارجي، فإن الأمن الداخلي يتحول إلى شاغل رئيس لكثير من الدول في المنطقة.

● سكونز، إ.؛ باور، س. وسوري، إ.، «إنتاج الأسلحة»، في الكتاب السنوي سييري ٢٠٠٤، ص ٥٨٥ - ٦٢٤.

تتميز أكبر الشركات في صناعات الأسلحة العالمية بثلاثة اتجاهات رئيسة. على صعيد الشركة، ثمة مبيعات متزايدة من الأسلحة وإعادة توجّه نحو قطاعات آخذة بالتوسع، مثل الالكترونيات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات. وعلى صعيد الصناعة، تستمر عملية التركيز إنما بسرعة أبطأ. والاتجاهات من قبيل تدويل الشركات وهياكل الملكية وزيادة

استخدام التكنولوجيا التجارية والدقيقة تجعل من الصعب أكثر تنفيذ ضوابط التحول. وتقدر القيمة الإجمالية لمبيعات الأسلحة من أكبر ١٠٠ شركة كبرى منتجة للأسلحة في العالم - عدا الصين - بنحو ١٩٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، أي بزيادة تتراوح بين ١٤ و ١٧ بالمئة من عام ٢٠٠١. وقد أضافت حرب العراق تبصراً بالمسائل الرئيسة المؤثرة في صناعة الأسلحة، ولكن من غير المرجح أن يكون لها أثر كبير طويل الأجل فيها.

● **كوبر، ج.**، «صناعة الأسلحة في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروسيا»، في **الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤**، ص ٦٤٥ - ٦٦٦.

نما إنتاج صناعة الأسلحة الروسية بسرعة منذ عام ١٩٩٩، ولكن هذا النمو كانت تغذيه أوامر تصدير، وليس توسعاً ذا مغزى في المشتريات المحلية. وقد طرأ تجديد متواضع على قوة العمل وعلى قدر رأس المال، وتقدمت عملية إعادة الهيكلة لإقامة مؤسسات ضخمة بطء أكثر كثيراً مما كان مأمولاً. وقد بلغت صادرات الأسلحة في عام ٢٠٠٣ مستوى قياسياً، ولكن سيكون من الصعب تعزيز هذا المستوى. وتواجه صناعات الأسلحة في بيلاروسيا وأوكرانيا مشكلات مماثلة كثيرة، وستتوقف احتمالات المستقبل إلى حد كبير على تطور علاقتهما مع روسيا.

● **هاغلين، ب.؛ بروملي، م. ويزمان، س. ت.**، «عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي»، في **الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤**، ص ٦٦٧ - ٧٠٥.

يبدو أن الاتجاه نحو الهبوط في عمليات نقل الأسلحة الرئيسة، كما قاسه مؤشر قياس الاتجاهات في «سيبري»، قد عكس. ففي عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٣ زادت أحجام الأسلحة الرئيسة المسلمة. وتبقى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية موردي الأسلحة الرئيسين، والاتجاه بالنسبة إلى الولايات المتحدة آخذ في الزيادة بعد سنوات عديدة من الانحدار. أما متلقو الأسلحة الأساسيون في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ فكانوا - حسب الترتيب - الصين، الهند، اليونان، تركيا، والمملكة المتحدة. وقد بلغ نصيب هذه البلدان معاً ٣٥ بالمئة من إجمالي الواردات العالمية. وقد تحفز حرب العراق اهتماماً طويل الأجل بأسلحة مثل الصواريخ ذات التوجيه الدقيق في ما وراء مجال الرؤية، وأنظمة الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية والمركبات الجوية بلا طيارين.

● **يزمان، س. ت.**، «موردو تكنولوجيا الصواريخ الباليستية»، في **الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤**، ص ٧٦٩ - ٧٨٧.

إن كثيراً من الحكومات الغربية قلقة بشأن انتشار الصواريخ الباليستية. فمثل هذه الصواريخ تكون مفيدة عسكرياً فحسب بشكل عام إذا سلّحت برؤوس حربية نووية أو بيولوجية أو كيميائية. وكثير من البلدان التي تملك برامج صاروخية يشتهب في أن لديها برامج

لأسلحة دمار شامل. وتعتبر صادرات الصواريخ مصدراً مهماً للدخل في كوريا الشمالية التي تصدّر صواريخ وتكنولوجيا. والصين هي الأخرى مصدر مهم لتكنولوجيا الصواريخ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها هي مجهزة للصواريخ الكاملة. والمصادر عن تجارة الصواريخ لا يعوّل عليها دائماً، كما أن الوصول إلى بيانات عن برامج الصواريخ العراقية والليبية (وبرامج الصواريخ الباكستانية، إذا ما أصبحت متاحة) سيحسن المعرفة عن هذه التجارة ويساعد على تحسين جهود حظر الانتشار.

● روفي، ر.، «الأسلحة البيولوجية والمؤشرات المحتملة على أنشطة هجومية بأسلحة بيولوجية»، في الكتاب السنوي سيبيري ٢٠٠٤، ص ٧٨٩ - ٨٠٧.

أصبحت أخطار المستقبل الأمنية أكثر تعقيداً وأشدّ صعوبة بصورة متزايدة من حيث إمكان الاستعداد لها. والخطر الذي تفرضه الأسلحة البيولوجية مثير للقلق بنوع خاص. ومن الصعب التمييز بين نشاطات بحثية مسموح بها، وأخرى محظورة بمقتضى معاهدة عام ١٩٧٢ للأسلحة البيولوجية والسامة (BTWC). ومن زاوية نظر تقنية وعلمية، لا يوجد مقياس واحد يستطيع أن يميّز بصورة حاسمة بين نشاطات مسموح بها وأخرى محظورة، ولكن جمعاً بين عدة إجراءات يمكن أن يفيد في أداء هذه الوظيفة. ومن أجل تحديد نشاطات محظورة ومنعها، ثمة حاجة إلى فهم أفضل لهذه الأخطار الأمنية. ولا بد من زيادة شفافية جهود البحث والتطوير لحماية السكان من مثل هذه الأسلحة. وينبغي الإعلان عن برامج الدفاع ضد الأسلحة البيولوجية كافة كجزء من تبادل المعلومات السنوي الذي صمم للمساعدة في تقوية معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة.

● أنطوني، إ.، «التوجهات الرئيسية في مجال الحد من الأسلحة والقضاء على انتشارها»، في الكتاب السنوي سيبيري ٢٠٠٤، ص ٨١١ - ٨٤٤.

في عام ٢٠٠٣، ظهرت في دائرة الضوء عدة أنشطة تتعلق بأسلحة كانت في السابق مجهولة. لقد أصبح واضحاً أن تقديرات لنشاطات عراقية ذات علاقة بالأسلحة، وكان يعتقد بصحتها على نطاق واسع، قد ثبت أنها غير صحيحة. وقد نفذت مبادرة أمن الانتشار، بما يسمح بتعقب السفن والطائرات والمركبات التي يشتبه في حملها أسلحة دمار شامل، وصواريخ باليستية وتكنولوجيا ذات علاقة إلى «بلدان تثير قلقاً من الانتشار» أو منها. كما تم تبني «استراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل»، وهي تضمن انتباهاً مستمراً على مستوى عالٍ في تنفيذ حظر الانتشار. وتركز الحد من الأسلحة أساساً على المخاطر التي تفرضها أسلحة تملكها دول. وفي عام ٢٠٠٣ وجّه النظر إلى استخدام مستندات قانونية للتعامل مع خطرين جديدين: أسلحة في أيدي فاعلين ليسوا دولاً، واستخدام مواد لا يعتقد عادة أنها أسلحة.

● كايل، ش.ن.، «الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها»، في الكتاب السنوي سيبيري ٢٠٠٤، ص ٨٤٥ - ٨٧٥.

استمرت أحكام حظر الانتشار النووي في مواجهة تحديات خطيرة في عام ٢٠٠٣. لقد ظهرت أدلة على أن إيران سعت سراً إلى تكنولوجيايات دائرة الوقود النووي مع تطبيقاتها العسكرية المباشرة، منتهكة بذلك اتفاقية ضماناتها الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأصبحت كوريا الشمالية أول طرف ينسحب من معاهدة عام ١٩٦٨ لحظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وأعلنت في وقت لاحق أنها طورت قدرة في مجال السلاح النووي. وقد رفع الكونغرس الأمريكي حظراً استمر عقداً كاملاً على الأعمال البحثية على الأسلحة النووية المنخفضة الشدة. مع ذلك، كانت هناك بعض أخبار طيبة بشأن جهود حظر الانتشار عندما أعلنت ليبيا أنها ستتخلى بطريقة يمكن التحقق منها وتفكك أسلحتها للدمار الشامل وبرامجها للصواريخ الباليستية.

● كايل، ش.ن.، «الدفاع ضد الصواريخ الباليستية»، في الكتاب السنوي سيبيري ٢٠٠٤، ص ٩٠٥ - ٩٢١.

سرّعت وزارة الدفاع الأمريكية برامج البحوث والتطوير والمشتريات لتبدأ بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ بنشر نظام دفاعي صاروخي مبدئي لحماية الأراضي الأمريكية. وستظهر الهندسة المعمارية لهذا النظام مع تطور وسائل الالتقاط والمحسّات. مع ذلك، فإن وزارة الدفاع تعرضت للنقد لاندفاعها إلى نشر أنظمة مضادة للصواريخ قبل أن يكون قد تمّ اختبارها بصورة ملائمة وبرهنت على أنها تعمل بصورة فعالة. وفي أماكن أخرى، كانت برامج الدفاع الصاروخي قيد الإنشاء في إسرائيل وروسيا، وأعربت الهند وكوريا الجنوبية عن اهتمام بتطوير دفاعاتها الصاروخية الخاصة؛ وأعلنت اليابان خطة طموحة لتطوير نظام دفاعي صاروخي متعدد المستويات بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

● غوثري، ر.؛ هارت.ج.؛ كولاو، ف. وسيمون، ج.، «تطورات الحرب الكيماوية والبيولوجية والحد من الأسلحة»، في الكتاب السنوي سيبيري ٢٠٠٤، ص ٩٢٣ - ٩٧١.

في عام ٢٠٠٣، اجتمعت الدول الأطراف في معاهدة عام ١٩٧٢ للأسلحة البيولوجية والسامة للنظر في ما إذا كانت الأطراف قد أخذت على عاتقها إجراءات وطنية - وكيفية اتخاذها - لتنفيذ نصوص المعاهدة وكيفية تنفيذ الآليات الوطنية لتأمين مسببات المرض والسموم والإشراف عليها. وعقد مؤتمر المراجعة الأول للدول الأطراف في معاهدة عام ١٩٩٣ للأسلحة الكيماوية. وبدأت الأطراف تنفيذ «خطة عمل» لتأمين التنفيذ الفعّال للإجراءات الوطنية. ولم تكتشف في العراق أية مخزونات أسلحة كيماوية أو بيولوجية محظورة، وثار تساؤلات عن صدقية تقديرات المخابرات في ما يتعلق بذلك البلد. وأعلنت

ليبيا التزاماً علنياً بالكشف عن برامجها النووية والكيميائية والبيولوجية وبرامج الصواريخ الباليستية، ووافقت على أن تصبح طرفاً في كل الأحكام المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ولنزع السلاح والتي تغطي مثل هذه الأسلحة.

● **إينوغونا، ج. ث.**، «السارس»: ضبط الأمراض المعدية وأخطار الأسلحة البيولوجية»، في الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤، ص ٩٧٣ - ٩٩٥.

تصور عدد من الحكومات انتشار العارض المرضي الحادّ للجهاز التنفسي (SARS) في أوائل عام ٢٠٠٣ باعتباره تحدياً لأمنها القومي بسبب أثره العكسي على اقتصاداتها، وعلى أنظمة الرعاية الصحية فيها. كذلك أسهم الانتشار السريع للمرض في قلق بشأن الخطر الممكن الذي يفرضه استخدام مرض معد كطريقة للحرب، الأمر الذي تصاعد منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية. ووقّر الوباء دروساً ذات مغزى تتعلق بالتخطيط والاستجابة لمرض يحدث بصورة طبيعية وبصورة متعمدة وله معانيه الضمنية بالنسبة الى معاهدة عام ١٩٧٢ للأسلحة البيولوجية والسامة.

● **لاتشوفسكي، ز. وسيوغرن، م.**، «الحد من الأسلحة التقليدية»، في الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤، ص ٩٩٧ - ١٠٢٨.

بعد أكثر من أربع سنوات على التوقيع على اتفاقية عام ١٩٩٩ بشأن تعديل معاهدة ١٩٩٠ الخاصة بقوى الأسلحة التقليدية في أوروبا (معاهدة CFE)، فإن عملية الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا ظلت في حالة جمود، إذ تواجه روسيا مخنة استمرار سياستها الخارجية الموالية للغرب ودعم نفوذها السياسي على مشارفها الجنوبية، على الرغم من أن الجهود الأخيرة تفاقم صراعاها المستمر مع أطراف أخرى في معاهدة قوى الأسلحة التقليدية في أوروبا. وقد أدت جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الإرهاب بالدول المشاركة لأن تقترح مبادرات جديدة ذات علاقة بالحد من الأسلحة، مثل إزالة فوائض الذخائر أو اتخاذ إجراءات بشأن القذائف التي تطلق من على الكتف. ويمكن أن يعتبر البروتوكول الخامس الجديد بشأن مخلفات الحرب من المتفجرات الملحق بمعاهدة عام ١٩٨١ بشأن حظر وتقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة، أو استخدام أسلحة يمكن أن تعدّ مفرطة الإيذاء أو ذات آثار غير تمييزية، والعمل على إزالة الألغام المضادة للمركبات، برهاناً على استعداد الدول للتخفيف من عواقب استخدام الأسلحة على المدنيين.

● **أنطوني، إ. و باور، س.**، «ضوابط النقل وبرامج التدمير» في الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤، ص ١٠٢٩ - ١٠٦١.

أثناء عام ٢٠٠٣، ركزت أنظمة المراقبة الدولية للتصدير اهتمامها على إجراءات مكافحة الإرهاب وتكييف ضوابط التصدير لمواجهة الفاعلين من غير الدول ومنعهم من

حيازة مواد لأسلحة الدمار الشامل وأنظمة الدفاع الجوية التي يحملها الإنسان (MANPADS). وقد أجرت الدول المشاركة في الاتفاق واسنار (Wassenaar) بشأن ضوابط التصدير للأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج بتقدير واسنار الثاني، واتفقت على إدخال تغييرات رئيسة على وثيقة التأسيس. وعشية توسيع الاتحاد الأوروبي، بادر الاتحاد إلى إجراء عملية مراجعة غير مسبقة لتقييم الضوابط الوطنية للصادرات ذات الاستخدام المزدوج وإجراء المراجعة الأساسية الأولى لميثاق الاتحاد الأوروبي للسلك بشأن صادرات الأسلحة. وقامت الحكومات المشاركة في «الشراكة العالمية لمجموعة الدول الثماني ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل» بإزالة بعض العقوبات أمام تنفيذ مشروعات التعاون لخفض الخطر (CTR).

● أهلستروم، ك.، «الانسحاب من معاهدات الحد من الأسلحة»، في الكتاب السنوي سيبري ٢٠٠٤، ص ١٠٦٣ - ١٠٨١.

في يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ألغت كوريا الشمالية «حظراً» مدته عشر سنوات على انسحابها الانفرادي عام ١٩٩٣ من معاهدة عام ١٩٦٨ بشأن حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT). وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت في عام ٢٠٠٢ من معاهدة عام ١٩٧٢ بشأن الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (معاهدة ABM). والإجراءان اللذان اتخذتهما حكومتا كوريا الشمالية والولايات المتحدة، هما إجراءان غير مسبوقين في التاريخ الحديث للحد الدولي من الأسلحة، ويشيران تساؤلات أساسية في ما يتعلق بدور هذه المعاهدات كأداة للحد من الأسلحة. والحجج التي قدمتها كوريا الشمالية، وتلك التي قدمتها الولايات المتحدة، دعماً لاستخدام نصوص الانسحاب ليست مقنعة بالمعنى القانوني، ولم تؤد أي من الحالتين إلى أية عواقب سلبية للطرف المنسحب. ويمكن أن يخلق هذا مقياساً للمستقبل، وربما يخفض «عتبة» اللجوء إلى نص الانسحاب من أجل إنهاء علاقات ملزمة من الناحية القانونية. ومن شأن هذا الأمر بدوره أن يقلص الاستقرار وإمكانيات التوقع في العلاقات الدولية.

فهرس

- أ -

٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،
 ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ،
 ٢٥٩ ، ٢٦٤-٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ،
 ٢٧٧ ، ٣٢٢ ، ٣٣٨ ، ٣٥١ ، ٣٦٧ ،
 ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣-٣٩٧ ،
 ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ،
 ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٠ ،
 ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨-٤٣٠ ، ٤٣٦ ،
 ٤٣٧ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠-٤٥٢ ، ٤٥٤ -
 ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ،
 ٥٠٥ ، ٥٩٦ ، ٦٠٧-٦١١ ، ٦٢١ ،
 ٦٢٢ ، ٦٤٥ ، ٦٦٥ ، ٦٧٥ ، ٦٨٠ ،
 ٦٨٥ ، ٧٠١-٧٠٣ ، ٨١٢ ، ٨١٥ ،
 ٨١٧ ، ٨١٩ ، ٨٢٤-٨٣٧ ، ٨٥٣ ،
 ٩٣٤ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٦ ،
 ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٤٢-١٠٤٤ ،
 ١٠٤٦-١٠٥٠ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦١ ،
 ١١٢١ ، ١١٢٥-١١٢٧ ، ١١٣٠ ،
 ١١٣٦ ، ١١٣٨-١١٤٠

- برنامج الاتحاد الأوروبي حول نزع
 السلاح وحظر انتشاره في روسيا:
 ٨٣٠

- برنامج مساعدات المجموعة لإعادة
 البناء والتنمية والاستقرار (CARDS):
 ٣٩٩ ، ٣٩٥

- الدستور: ١٢٦

آشداون (اللورد): ٤٠٧ ، ٤١٠
 آن، سوك: ١١٢٩
 الإبادة الجماعية: ٢٥٣
 الإبراهيمي، الأخضر: ٢٦٢ ، ٢٧٣ ،
 ٢٧٦
 ابن لادن، أسامة: ٧٨
 أبو زيد، جون: ١٧٥
 أبو شنب، إسماعيل: ١١٣٢
 الاتحاد الإفريقي: ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ٨٧ ،
 ٢٠٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،
 ٣٨٦-٣٨٩ ، ١١١٣ ، ١١٢٣
 - مجلس السلام والأمن: ٣٦٩ ،
 ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨
 - المهمة الأفريقية في بوروندي
 (AMIB): ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ،
 ٢٦٩ ، ٢٧٧
 اتحاد أوروبا الغربية (WEU): ٥٣ ، ٦٦ ،
 ١٠٩٠
 الاتحاد الأوروبي: ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ،
 ٦٢ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٤-٨٦ ،
 ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٢ ،
 ١٠٧ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٤ -
 ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ،
 ١٥٢ ، ١٧٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ،

- السياسة الخارجية : ٨٦
- شرطة الأمن والدفاع الأوروبية : ١١٢١
- وثيقة أوروبا آمنة في عالم أفضل :
استراتيجية الأمن الأوروبي (٢٠٠٣):
تيسالونيكى): ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١١٣٠
اتحاد التجارة الحرة الأوروبي : ١٠٤٥
- اتحاد الدول المستقلة السبع في أوروبا :
٥٧١
الاتحاد السوفياتي :
- الأسلحة : ٦٦٣ ، ٦٧٩
- الأسلحة البيولوجية : ٨٠٤
- الأسلحة النووية : ٨٣١ ، ٨٨٦
اتحاد المغرب العربي : ١٦٠ ، ٣٧٨
الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل
لأنغولا (يونيتا) : ٢٤١ ، ٣٨٢
الاتفاق بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن
في البوسنة والهرسك (البوسنة
والهرسك / اتحاد البوسنة والهرسك /
جمهورية صربيا) (١٩٩٦ : فيينا) :
١١١٣
- الاتفاق بشأن رابطة أوروبية - متوسطة
(٢٠٠٣) (الاتحاد الأوروبي / سوريا) :
٨١٩
- الاتفاق بشأن مراقبة الأسلحة شبه الإقليمية
في يوغوسلافيا (صربيا ومونتينيغرو)
والبوسنة والهرسك وكرواتيا (اتفاقية
فلورنسا) (١٩٩٦) : ٥٣ ، ١٠١٠ ،
١٠١١ ، ١١١٥
- اتفاق التجارة والتعاون بين
الاتحاد الأوروبي وإيران (٢٠٠٢) :
٨٣٣
- اتفاق التعاون بخصوص نظام القمر
الاصطناعي للملاحة العالمية المدنية
١٠٤٧ ، ١٠٦١
- صناعة الفضاء الجوي : ٦٠٩
- قمة الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٣) :
بروكسل) : ١٣٦
- (٢٠٠٣ : لتوكي) : ١٣١
- قوة الاتحاد الأوروبي للرد السريع
(ERRF) : ١٢١ ، ١٢٣
- المجلس : ٨٥ ، ١٢٥ ، ١٠٤٤
- المهمات
- عملية الاستقرار والمشاركة
الخاصة بالاتحاد الأوروبي (SAP) :
٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٤٢٩
- العملية العسكرية في جمهورية
الكونغو الديمقراطية (عملية
أرتيمس) : ٨٥ ، ١٣٠ ، ٢٥٧ ،
٢٥٩ ، ٢٦٥ - ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ١١٣٠
- العملية العسكرية في جمهورية
مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
(EUFOR) - عملية كونكورديا :
١٣٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٤١٦ ،
١١٢٦ ، ١١٤٠
- مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي في
البوسنة والهرسك (EUPM) : ١٣٠ ،
٢٥٧ ، ٢٦٥ ، ٤١٠ - ٤١٢ ، ١١٢١
- مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي في
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
(EUPOL) - عملية بروكسيما : ١٣٠ ،
٢٥٨ ، ٤١٦ ، ١١٤٠
- الميثاق الأخلاقي بشأن صادرات
الأسلحة : ٩٩٩ ، ١٠٢٨ ، ١٠٤٥ -
١٠٤٧ ، ١٠٦١

الأوروبي/ حلف شمال الأطلسي):
١١٢٥

الاتفاقية بشأن حظر استخدام وتخزين
وإنتاج ونقل ألغام مضادة للأفراد
وبشأن تدميرها (اتفاقية APM)
(١٩٩٧): ١١١٨ ، ١٠٥٥

اتفاقية التدابير الوقائية الشاملة (١٩٩٢):
١٠٧٣ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٨

اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في
زمن الحرب (٤ : ١٩٤٩): ٨٤٢ ،
١٠٨٨

- البروتوكول الإضافي (١)
(١٩٧٧): ٨٤٢ ، ١١٠٣

- البروتوكول الإضافي (٢)
(١٩٧٧): ١١٠٣

اتفاقية حظر استعمال بعض الأسلحة
التقليدية (٢٠٠٢): ٨٤٢

اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين أسلحة
جرثومية (بيولوجية) وسامة وتدميرها
(معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية
والسامة BTWC) (١٩٧٢): ٧٩١-
٧٩٣ ، ٧٩٥-٧٩٧ ، ٧٩٩ ، ٨٠١ ،
٨٠٢ ، ٨٠٧ ، ٩٢٣-٩٢٦ ، ٩٢٨ ،
٩٣٢ ، ٩٣٧ ، ٩٤٦-٩٤٨ ، ٩٦٩-
٩٧١ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٨٨ ، ٩٩٠ ،
٩٩١ ، ٩٩٣-٩٩٥ ، ١١٠٠

اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين
واستخدام أسلحة كيميائية وتدميرها
(معاهدة الأسلحة الكيميائية CWC)
(١٩٩٣ : باريس): ١١١١

اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية:
٣٦٠

اتفاقية حقوق الملكية التجارية والفكرية بين
روسيا وإسرائيل (٢٠٠٣): ٦٧٧

(غالبيليو) المجموعة الأوروبية/
الصين): ٣٥١

اتفاق لومي للسلام (١٩٩٩): ٣٧١

اتفاق ليناس-ماركوسيس (٢٠٠٣): ساحل
العاج): ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٩ ،
١١٢٢ ، ١١٢٥

اتفاق واسنار حول مراقبة الصادرات
(١٩٩٦): ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٨٦ ، ٨١٣ ،
١٠٣٠ ، ١٠٣٨-١٠٤١ ، ١٠٤٧ ،
١٠٤٨ ، ١٠٥٠-١٠٥٢ ، ١٠٥٤ ،
١٠٦٠

اتفاقية الأسلحة التقليدية المحددة انظر
اتفاقية الأسلحة للإنسانية (١٩٨١)

اتفاقية الأسلحة للإنسانية (١٩٨١):
١١٠٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٥

اتفاقية الإطار بشأن برنامج البيئة النووية
المتعددة الأطراف في الاتحاد الروسي
(اتفاقية NMEPR) (٢٠٠٣):

ستوكهولم): ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١١٢٨ ،
اتفاقية إعادة النظر في الوضع النووي
(٢٠٠٢): ٨٧٧-٨٧٩ ، ٨٨٣

الاتفاقية الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة
الأسلحة التقليدية (٢٠٠٢): ١١١٩

الاتفاقية الأمريكية لمكافحة التصنيع غير
المشروع والتهريب المحظور للأسلحة
النارية والذخائر والمتفجرات ومواد
أخرى ذات صلة (١٩٩٧ : واشنطن):
١١١٧

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار:
١٠٩٩

اتفاقية برلين زائد (Berlin Plus): ١١٥ ،
١٢١ ، ١٣٠ ، ١١٢٦

الاتفاقية بشأن أمن المعلومات (الاتحاد

٤٦٤ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ،
٥٩٥ ، ٦٠٣ ، ٧٨٩ ، ٨٢٧ ، ٨٣٥ ،
٨٧١ ، ٩٧٣ ، ١٠٥١ ، ١١٢٤

أرميتاج، ريتشارد: ٨١٢

الإرهاب: ٤٥-٤٩ ، ٥١ ، ٦٩ ، ٧٤ ،
٧٥ ، ٧٧-٧٩ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٢ ،
٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٨ ، ١٣٦-١٣٨ ،
١٥١ ، ١٥٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ،
١٩٩ ، ٢٢١-٢٢٤ ، ٢٣١-٢٢٩ ،
٢٧٥ ، ٣٤٤-٣٤٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦٠ ،
٣٨٧ ، ٣٩٦ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤٣٩ ،
٤٤٥ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ،
٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٩ ،
٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ،
٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ،
٥٠٤ ، ٥٠٩ ، ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، ٦٨٣ ،
٧٠٠ ، ٧٧٣ ، ٧٨٧ ، ٨٠٦ ، ٨١٦ ،
٨١٨ ، ٨٢٣ ، ٨٣٣ ، ٨٣٥ ، ٨٣٩ ،
٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٦٤ ، ٩٨٥ ، ١٠١٦ ،
١٠٢٣ ، ١٠٢٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٥ ،
١٠٣٩ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٦ ، ١١٣٠

الإرهاب الإشعاعي: ١١٢٩

الإرهاب البيولوجي: ٧٩٠ ، ٧٩٤ ، ٩٦٨
الإرهاب السيبرنطي: ٨٤١

أرويو، غلوريا ماكابغال: ٢٣٠-٢٣٢

إريكسون، ميكائيل: ٢٣٥ ، ٢٥١
إسرائيل:

- الأسطول الجوي الحربي: ٩١٩

- الأسلحة: ٦٨٣

-- الأسلحة الإشعاعية: ١٠٥٦

-- الأسلحة النووية: ٩٠٣

- الانتخابات العامة (٢٠٠٣):

١١٢٢

اتفاقية الحماية المادية من المواد النووية
(١٩٨٠: جنيف): ٨٣٩ ، ٨٤٠ ،
١١٠٤

اتفاقية دايتون للسلام في البوسنة
والهرسك (١٩٩٥): ٣٢٦ ، ٤٠١ ،
٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٣٠ ، ١٠٠٩ ، ١١١٦

اتفاقية الدفاع المشترك بين جورجيا
والولايات المتحدة (٢٠٠٣): ١٠٠٣
اتفاقية روما (١٩٥٧): ١٢٥

اتفاقية الصداقة والتعاون في جنوب شرق
آسيا (٢٠٠٣): ٣٥١

اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات
(١٩٦٩): ١٠٦٥-١٠٦٧

اتفاقية قرطاجنة (١٩٦٩): ٤٤

اتفاقية مجلس أوروبا حول الجريمة
السيبرناتية (٢٠٠١): ٨٤١

اتفاقية منع ومعاينة جريمة الإبادة الجماعية
(معاهدة الإبادة الجماعية) (١٩٤٨):
١٠٨٨

اتفاقية واشنطن (١٩٤٩): ١١٦

اتفاقية الوقاية النووية (إيران/الوكالة
الدولية للطاقة الذرية): ٨٤٥ ، ٨٤٦ ،
٨٤٨ ، ٨٥٠ ، ٨٥٢-٨٥٤

- البروتوكول الإضافي: ٨٥٤

اتفاقية الوقاية النووية (ليبيا/الوكالة الدولية
للطاقة الذرية) (١٩٨٠): ٨٦٣-٨٦٥

الاجراء الختامي للتفاوض بشأن قوام عديد
القوات المسلحة التقليدية في أوروبا
(اتفاقية (CEF-1A): ١١٠٩

أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
(الولايات المتحدة): ٢٨ ، ١٠٨ ،
١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٥٥ ، ٢٢١ ،
٢٢٥ ، ٢٧١ ، ٣٦٢ ، ٤٣٥ ، ٤٤٥

الأسلحة الذكية: ٦٠٣
الأسلحة السامة: ٧٩٢، ٧٩٣، ٩٣٣،
٩٩١

الأسلحة الكيماوية: ٤٥، ٣٥٩، ٤٦٠،
٥٧٦، ٧٩٣، ٨١١-٨١٥، ٨١٧،
٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٦، ٨٢٧،
٨٩٤، ٩٢٣-٩٢٥، ٩٣٤، ٩٣٨،
٩٤٣، ٩٤٥-٩٤٩، ٩٥١-٩٥٣،
٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٩-٩٦١، ٩٦٥،
٩٦٦، ٩٦٨-٩٧٠، ١٠٢٩،
١٠٣٣-١٠٣٥، ١٠٥٦، ١٠٦٠،
١١١١

الأسلحة النووية: ٤٨، ٥٠، ٥١،
١١٣، ٤٦٠، ٤٧٨، ٤٤٩، ٦٤٩، ٨١١-
٨١٩، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٦، ٨٢٧،
٨٧٧، ٨٧٨، ٨٨٠، ٨٨٣، ٨٩٤،
٩٢٤، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥٩، ٩٦٦،
١٠٢٩، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٧،
١٠٥٦، ١٠٩٢، ١٠٩٧، ١٠٩٩،
١١١٠، ١١١٢، ١١١٣، ١١٢٢،
١١٣٦

الإصلاح الاقتصادي: ٥٢
الإصلاح السياسي: ٥٢، ١٨٣
الإصلاح العسكري: ٤٠٦
إصلاح المؤسسات الفلسطينية: ٢٠٠،
٢٠١

الإصلاحات الأمنية: ٣٩٧
الأصولية الإسلامية: ١٩١
إعادة إعمار أفغانستان: ٤٧٤
إعادة الإعمار الاقتصادي في العراق:
١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٠، ٤٧٤
الإعلان الأوروبي الإيراني المشترك
(٢٠٠٣): ٨٥٠، ٨٥١

- جهاز الأمن (الشين بيت): ٢٠٢
- الكنيست: ٩٠٣
- المستوطنات: ٢٠٠
- وزارة الدفاع: ٧٠٤
الإسلام: ١٨١، ٢٢٧
الإسلام المتطرف: ١٧٩

الأسلحة البيولوجية: ٣٤، ٤٥، ١١١،
٤٤٠، ٧٨٩-٧٩٤، ٧٩٨، ٨٠٢-
٨٠٦، ٨١١-٨١٤، ٨١٩، ٨٢٢،
٨٢٣، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٩٤، ٩٢٣-
٩٢٥، ٩٣١، ٩٣٣، ٩٤٥، ٩٤٧-
٩٤٩، ٩٥١-٩٥٣، ٩٥٦-٩٦٦،
٩٦٨، ٩٧٠، ٩٧٣، ٩٨٩-٩٩١،
٩٩٣، ١٠٢٩، ١٠٣٣-١٠٣٥،
١٠٥٦

الأسلحة التقليدية: ٤٣٨، ٤٥٨، ٤٦٠،
٧٠٧، ٧١٤، ٧١٧، ٧١٨، ٧٦٣-
٧٦٥، ٨٣٨، ٩٦٠، ٩٩٨، ١٠٠٠،
١٠٣٠، ١٠٦١

أسلحة الدمار الشامل: ٢٨، ٣٣، ٣٤،
٤٤، ٤٨، ٤٩، ٦٩، ٧٥-٧٨،
٨٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٨، ١٠٩،
١١٢، ١١٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٤،
١٦٨، ٢٢١، ٢٣٢، ٤٣٨، ٤٥٨،
٤٦٠، ٤٨٨، ٧٨٢، ٧٨٦، ٧٨٧،
٨٠٧، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٦-٨٢٢،
٨٢٧-٨٣٢، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٤٤،
٨٥٧، ٨٩١، ٨٩٤، ٩٢٤، ٩٢٥،
٩٣٤، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٥٠، ٩٥٨،
٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٣-٩٦٥، ٩٩٩،
١٠٢٣، ١٠٣٣، ١٠٤٣، ١٠٥٦،
١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٧٩، ١٠٩٠،
١٠٩٢، ١٠٩٧، ١٠٩٩، ١١٢٩،
١١٣٠، ١١٣٦، ١١٤٠

الإعلان المشترك الكوري الشمالي/الجنوبي
لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من
الأسلحة النووية (١٩٩٢): ٣٤٨

الاقتصاد الحربي: ١٩٣

اقتصاد السوق: ٤٢٤

ألبانيا

- الحزب الديمقراطي الاجتماعي:

٤٠٢

أليشين، بوريس: ٦٤٦، ٦٥٨، ٦٥٩،
٦٧٤، ٦٦٥

أليو - ماري، ميشال: ٦١٢

أمانة معاهدة بازل: ٩٣٠

أمبيكي، تابو: ٣٧٧، ٣٨٤

الأمم المتحدة: ٢٩، ٣٣، ٤٨، ٤٩،

٥٣، ٥٤، ٦٦، ٧٣، ٧٥، ٧٦،

٧٨، ٧٩، ٨١-٨٤، ١٠٨، ١١٣،

١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٣٠، ١٣٦،

١٤٦، ١٥٥، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢-

١٧٤، ١٧٦، ١٨٠، ١٩٣، ١٩٤،

١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٠،

٢١٢، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٩، ٢٥٧،

٢٥٨، ٢٦٠-٢٧٧، ٣١٦، ٣١٩،

٣٢٣، ٣٢٧-٣٣٠، ٣٣٨-٣٣٥،

٣٥٥-٣٥٧، ٣٩٢، ٤١٠، ٤٢٣،

٤٢٧، ٤٦٤، ٥٦٣، ٥٦٥-٥٦٩،

٥٧١، ٥٧٢، ٦٦٣، ٦٨٥، ٧٩٠،

٨١٥-٨١٧، ٨١٩، ٨٤٤، ٨٦٦،

٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٦٣-

٩٦٥، ٩٩٤، ١٠٢٥، ١٠٤٧،

١٠٨٦، ١١٢٤، ١١٢٧، ١١٢٨،

١١٣١

- الأمانة العامة: ٥٣

- برنامج الأمم المتحدة البيئي: ٩٣٠

- الجمعية العامة: ٤٦، ٥٣،

٥٨، ٨٤، ٢٠١، ٢٧٤، ٦٩٩،

٧٠٣، ٨١٣، ١٠٨٨، ١١٣٦،

١١٣٧

- دائرة الأمم المتحدة لشؤون نزع

الأسلحة: ٥٦٥، ٥٦٦

- دائرة عمليات حفظ السلام: ٢٦٣

- صندوق الائتمان: ٣٨٣

- اللجان

-- اللجنة الخاصة بشأن العراق

(أونسكوم): ٤٨، ٩٥١، ٩٥٢،

٩٥٥، ٩٥٦، ٩٦٠، ٩٦٥

-- لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش

(أونموفيك): ٤٨، ٧٦، ١٥٦،

٢٣٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٣٩،

٩٥١-٩٥٩، ٩٦١-٩٦٥، ١١٢٤

-- لجنة مناهضة الإرهاب: ٩٣٠،

١١٢٩

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

٥٣

- مجلس الأمن الدولي: ٢٨، ٤٦،

٥٣، ٥٨، ٧٣، ١١٣، ١٥٤-

١٥٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٨٠، ١٩٣،

٢٢٢، ٢٣٩، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠،

٢٦١، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٧،

٣١٤، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧،

٣٣٧، ٣٥٥، ٤٨٥، ٦٨٤، ٦٨٥،

٨١٣، ٨١٥، ٨٢٦، ٨٤٤، ٨٤٩،

٨٥٠، ٨٥٣، ٩٢٤، ٩٥٣، ٩٥٤،

٩٥٧، ٩٦١، ٩٦٣، ٩٦٥،

١٠٤٢، ١٠٧١، ١٠٧٤، ١٠٧٦،

١٠٧٧، ١١٢٢-١١٢٤، ١١٢٨،

١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٣-١١٣٥

-- الأعضاء غير الدائمين: ٥٨

- وإريتريا (UNMEE): ٢٥٩
- بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC): ٢٤١، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٧٣، ٣٥٦
- بعثة الأمم المتحدة في ساحل العاج (MINUCI): ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٥
- بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (UNAMSIL): ٢٦٠
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (UNMISSET): ٢٦٠
- بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق - الكويت (UNICOM): ٢٥٩
- بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (UNAMA): ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٨
- بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (UNAMI): ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧٥
- عملية ألبا (قوة الحماية المتعددة الجنسيات) (١٩٩٧): ٤٠٢
- قوة الحماية الدولية في يوغوسلافيا السابقة (UNPROFOR): ٨٢
- قوة المساعدة الأمنية الدولية الثالثة في أفغانستان (ISAF III): ١١٨
- قوة المساعدة الأمنية الدولية الرابعة في أفغانستان (ISAF IV): ١١٩
- قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان (ISAF): ١١٨، ١٢٠
- الدول الدائمة العضوية: ٥٨، ١٥٥
- القرار رقم (٦٧٨): ٢٧١
- القرار رقم (٦٨٧): ٩٥٢، ٩٥٠
- القرار رقم (٧٠٧): ٩٥٢
- القرار رقم (٩٨٤): ١١٠٨، ١١١٤
- القرار رقم (١٢٤٤): ٤٢٣، ٤٢٤
- القرار رقم (١٢٨٤): ٩٥٢
- القرار رقم (١٣٧٣): ٢٢٣
- القرار رقم (١٤٢٢): ٣٢٣
- القرار رقم (١٤٤١): ٧٦، ٨٢، ١٥٦، ٢٣٩، ٩٥٣، ١١٢٤
- القرار رقم (١٤٦٤): ١١٢٢
- القرار رقم (١٤٧٢): ١٧٤
- القرار رقم (١٤٨٣): ١٧٠، ١١٢٨، ٩٦٣، ٩٦٢، ١١٧٣
- القرار رقم (١٤٩٣): ١١٣١
- القرار رقم (١٥٠٣): ٣٢٤
- القرار رقم (١٥٠٦): ١١٣٣
- القرار رقم (١٥٠٩): ١١٣٤
- القرار رقم (١٥١٠): ٢٥٩، ١١٣٥
- القرار رقم (١٥١١): ٢٦٥، ١١٣٥
- القرار رقم (١٥١٢): ٢٧٤
- مجلس الأمناء: ٥٣
- المفاوضات السامية لشؤون اللاجئين: ٦٦
- المهمات:
- بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا

- الأمن البيولوجي: ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣٢، ٩٣٣
- الأمن البيئي: ٥١
- الأمن الدولي: ٣٣، ٧٠، ٧٥، ٨٤، ٩٨، ١٠٢
- الأمن السياسي: ٣٣
- الأمن العسكري: ٦٢٣، ١٠٠٩
- الأمن القومي الإيراني: ٥٧٩
- الأمن القومي للولايات المتحدة: ١٠٨، ١١٤، ١٥٥
- الأمن النووي: ٨٣٩
- أمين، عيدي: ٣٨٠
- أنان، كوفي: ٨٤، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٣٢٣، ١١٣٧، ١١٣٩
- إنتاج الأسلحة: ٥٩٢، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٩، ٦٢٣، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٤٧، ٦٦٠
- انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠) (فلسطين): ١٩٩، ٥٨٢، ١١٢٢
- أندرسون، كارل: ٣١
- أندونيسيا
- حركة أتشيه الحرة (GAM): ٢٢٧، ٢٢٨
- قوات الأمن: ٢٢٧
- أنطوني، إيان: ٣٤، ٨١١، ١٠٢٩
- أنظمة الرادار: ٧٦٥
- أنظمة رادار أيجيس (Aegis): ٩١٨
- أنظمة رادار الاستهداف والمراقبة المشتركة (ISTARS): ١٦٤
- رادار الإنذار المبكر كوبرادايين: ٩٠٩، ٩١٢
- رادار الإنذار المبكر في توله (غرينلاند): ٩٠٩
- ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ١١٣١، ١١٣٥
- قوة مهمة الشرطة الدولية في البوسنة والهرسك (IPTF): ٤١٠
- مهمة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (UNMIBH): ٣٥٦، ٤٠٠، ٤١٠
- مهمة الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL): ٢١٨، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٥، ١١٣٤
- مهمة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK): ١٤٤، ٢٦٠، ٢٦٥، ٤٠١، ٤٢٣، ٤٢٨
- الميثاق: ١٣٥، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٥، ٣١٥، ٣٨٦، ٨٣٠، ١٠٧٧، ١١١٤
- وثيقة الأمم المتحدة القياسية للإفادة عن النفقات العسكرية: ٥٦٧، ٥٦٥
- أمن آسيا - منطقة المحيط الهندي: ٣٣٧
- الأمن الإشعاعي: ٨٣٩
- الأمن الاقتصادي: ٥١
- الأمن الإقليمي: ٩٩٧، ١٣٦
- الأمن الإقليمي المتعدد الأطراف: ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٥٩، ٣٦١-٣٦٣
- الأمن الإنساني: ١٠١، ٩٩٢، ٩٩٣
- الأمن الأوروبي: ١٣٧، ١٤٠
- الأمن البحري: ٨٢٣
- أمن البلقان الغربية: ١٤١
- أمن البوسنة والهرسك: ٤٠١

- النفقات العسكرية البحرينية :
٥٧٤ ، ٥٨١
- النفقات العسكرية البرازيلية :
٥٠٥ ، ٥٠٧
- النفقات العسكرية البريطانية : ٤٩٠
- النفقات العسكرية الروسية : ٥٠٠ ،
٥٦١
- النفقات العسكرية الفرنسية : ٤٩٥
- النفقات العسكرية في السعودية :
٥٧٤ ، ٥٨٠ ، ٥٨١
- النفقات العسكرية في الشرق
الأوسط : ٤٦٤ ، ٥٧٣ ، ٥٧٥ ،
٥٨٢ ، ٥٧٨
- النفقات العسكرية الكويتية : ٥٧٤
- النفقات العسكرية الليبية : ٥٧١
- النفقات العسكرية الهندية : ٥٠١ ،
٥٠٢ ، ٥٠٤
- النفقات العسكرية اليابانية : ٤٨٦ ،
٤٩٠
- انهيار الاتحاد السوفياتي : ٦٧٩
أهلستروم، كريستر : ١٠٦٣
أوبوتي، ميلتون : ٣٨٠
أوريبي فيليز، ألفارو : ١٩٦-١٩٨
أوغندا
- الجيش الثوري الوطني (NRA) :
٣٨٠
- جيش الخلاص الشعبي : ٣٨٧
- جيش الرب للمقاومة : ٢٠٩ ،
٢١٠ ، ٣٧٨
- عملية القبضة الحديدية : ٣٧٨
- عملية مراجعة الدفاع (٢٠٠٢) :
٣٧٨
- الرادار الإنكليزي في فايلينغدايلز :
٩٠٩
- الرادار البحري X-band : ٩٠٩ ،
٩١٢
- رادار AN-SYP-1 المطور : ٩١١
- الرادار FPS-3 : ٩١٨
- الرادار SBX : ٩١٢
- رادارات آرثر : ٦٩٣
- رادارات الإنذار المبكر في قاعدة
بيل (كاليفورنيا) : ٩٠٩
أنظمة القيادة والسيطرة والاتصال
والمعلومات (C3I) : ١٦٤
أنغولا
- الحركة الشعبية لتحرير أنغولا :
٢٤١
- الانفاق الاجتماعي : ٤٧٠-٤٧٢
الانفاق العسكري : ٤٣٩ ، ٤٣٨ ، ٣٩٧ ،
٤٦٣-٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ،
٤٨٥-٤٨٧ ، ٤٩٥ ، ٥٠٧-٥٠٩ ،
٥١١ ، ٥١٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٦ ، ٥٥٠ ،
٥٥٧-٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٩ ،
٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٣ ،
٦٠٣ ، ٦٠٧ ، ٦٨٥
- الإنفاق العسكري الرسمي
الصيني : ٤٩٧ ، ٥٠٠
- النفقات العسكرية الأردنية : ٥٨٠
- النفقات العسكرية الإسرائيلية :
٥٨٢
- النفقات العسكرية الأمريكية : ٤٦٤ ،
٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ،
٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٥٠٧-٥٠٩
- النفقات العسكرية الإيرانية : ٥٧٤ ،
٥٨٠

- ب -

- با، ك. أو.: ٣٧٢
- بابانديو، جورج: ١١٢٥
- باتن، كريس: ٢٠٥
- الباسك انظر الحركة الانفصالية
الإسبانية (الباسك)
- بافكوفيتش، نيبويسا: ٤٢١
- باكساس، رولانداس: ١٤٧
- باكستان
- الأسلحة النووية: ٩٠١
- البرنامج النووي: ٨٦٦
- العقوبات الأمريكية المفروضة على
باكستان: ٦٧٠
- باليان، هرير: ١٣٩
- باور، جوناثان: ٢٩
- باور، سيبيل: ١٠٢٩، ٦٠٥
- باول، كولن: ١١٧، ١٢٠، ٢٢٠،
٦٠٨، ٨٥٣، ٨٥٨، ٩٦١،
١١٢٣
- بايويبا، بيير: ٢٠٧
- بتلر، توماس ك.: ٩٦٧
- البحث والتطوير العسكري: ٥٥٩،
٥٦٧، ٥٩٧
- براهاكاران، فيلوبلاي: ٢٠٣، ٢٠٤
- البرادعي، محمد: ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥١-
٨٥٣، ٨٦٥، ٨٦٦، ١١٣٧
- البرازيل
- برنامج (F-X): ٥٠٦
- التنمية الاجتماعية: ٥٠٧
- التنمية الاقتصادية: ٥٠٧
- حزب العمال: ٥٠٦
- سلاح الجو: ٥٠٦
- قادة أتشولي الروحيين للسلام:
٢١٠
- القوات الديمقراطية المتحالفة:
٢٠٩
- قوة الدفاع الشعبي: ٣٧٨-٣٨٠
- أوكرانيا
- وزارة الدفاع: ٦٦٢
- أولبرايت، مادلين: ٣٤٧
- أولسن، كينيث ر.: ٩٦٨
- أوميتوغن، وويي: ٣٤، ٥١١، ٥٧٣
- إيران
- الأسلحة النووية: ٨٤٥، ٨٤٦،
٨٥٠، ٨٥٢
- برامج أسلحة الدمار الشامل: ١٧٩
- برنامج تكثيف اليورانيوم: ٨٥١
- البرنامج النووي: ١٢٥، ٥٨٢،
٨١٥، ٨٤٦، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٣،
٨٧٤، ١١٣٢
- الصناعة النووية: ١١٤٠
- مركز طهران للأبحاث النووية:
٨٥٢
- مشروع الصاروخ البالسستي
(شهاب): ٥٨٠
- المؤسسة الإيرانية للطاقة الذرية:
٨٤٨، ٨٥٠
- إيرلندا
- الجيش الجمهوري الأيرلندي
الحقيقي (RIRA): ٢٠٦، ٢٢٤
- إيغلند، جان: ٢٠٩
- إيفانوف، إيغور: ١٠٠٨
- إيفانوف، سيرغي: ١٤٧، ١٥١، ٦٥٥،
٦٩٢، ٩١٧، ١٠٠٢
- إينوغونا، جيمس ثيو: ٣٤، ٩٧٣

- بليكس، هانز: ٩٦٤، ١١٢٤، ١١٤٠
 بليل، جو: ٣٧٢
 بنك الاستثمار الأوروبي: ٦٦
 البنك الدولي: ٦٦، ١٧٤، ٤٦٧
 بوتو، بناظير: ٧٧٤
 بوتيلين، فلاديسلاف: ٦٤٦
 بوتين، فلاديمير: ١٤٥-١٤٧، ١٥٢،
 ٢٢٤، ٢٢٦، ٦٤٦، ٦٦٠، ٦٩٢،
 ٨٦٨، ٨٨٦، ٩١٦، ١٠٥٨
 بوديل، نَن: ٣٥، ٣٧، ١٠٨٥، ١١٢١
 بوروندي
 - اتفاقية أروشا للسلام والمصالحة:
 ٢٠٦، ٢٠٧
 - جيش التحرر الوطني: ٢٠٦-٢٠٨
 - جيش الثوتسي: ٢٠٦، ٢٠٧
 - الحكومة الانتقالية: ٢٠٦-٢٠٨
 - قوات الدفاع عن الديمقراطية:
 ٢٠٦، ٢٠٧، ١١٣٨
 - المجلس الوطني من أجل الدفاع
 عن الديمقراطية: ١١٣٨
 بوريزي، فرانسوا: ١١٢٥
 بوسكوفسكي، ليوب: ٤١٨
 بوسكوين، فيليب: ٤٥٢
 البوسنة والهرسك
 - برنامج وكالة الدولة للمعلومات
 والحماية (SIPA): ٤١١
 - حزب العمل الديمقراطي: ٤٠٨
 بوش (الابن)، جورج: ٢٩، ٧١، ٧٥،
 ٧٧، ٨٤، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٨،
 ١١١، ١١٣، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦،
 ١٦٢، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٠-
 ١٨٢، ١٩٨، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣١
- نظام مراقبة الأمازون: ٥٠٧
 - وزارة الدفاع: ٥٠٦
 براميرتز، سيرج: ٣١٩
 براون، غوردون: ٤٩٢
 برايت، غايود: ٢١٧
 بردومو، كاتالينا: ٤٦٣، ٥١١
 البرلمان الأوروبي: ١٢٧، ١٢٨، ٤٥١،
 ٤٥٢، ٨١٩، ٨٣٦، ١٠٤٦
 برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP):
 ٩٢، ١٠١، ٣٧١، ٤٦٨
 البرنامج الروسي-الأمريكي لإزالة إنتاج
 اليورانيوم: ١١٣١
 برنامج غاليليو انظر نظام
 القمر الاصطناعي للملاحة العالمية
 المدنية
 بروتوكول تحريم استخدام غازات خانقة أو
 سامة أو غازات أخرى في الحرب
 وتحريم طرائق المحاربة الجرثومية
 (١٩٢٥: جنيف): ١٠٨٦
 برودي، رومانو: ١٢٧
 بروملي، مارك: ٦٦٧، ٧٠٧، ٧١٧
 بريطانيا
 - برنامج أبحاث مكافحة الإرهاب:
 ٤٤٩
 - سلاح الجو: ٦٩٣
 - وزارة الدفاع: ٥٩٧، ٦١٠
 بريمر، بول: ١٧٠، ١٧٦، ١١٢٧
 برينديكوف، ألكسندر: ٦٤٩
 البطالة: ٤٠٤، ٤٣٠
 بعثة المساعدة الاقليمية في جزر سليمان
 (RAMSI): ٢٥٨، ٢٦٥
 بلاه، موسيز: ٢١٧، ١١٣٢
 بلير، طوني: ٤٩١، ٨٦٣

- تشيبي، ريتشارد: ١٦٨ ، ٣٦٥ ، ٣٤٨ ، ٣٢١ ، ٣١٤ ، ٢٣٩ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٨١٣ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩١٣ ، ٩١٦ ، ٩٢١ ، ٩٥٨ ، ٩٦١ ، ٩٦٦ ، ١٠٣٨ ، ١٠٨٠ ، ١١٢٧ ، ١١٢٩ ، ١١٣٣
- بوكاري، سام (الجنرال موسكيتو): ٣٧١
بولتون، جون: ٧٥٢ ، ٩٤٩
بومان، هانس: ٦٤١
بويس، مايكل: ٤٩١
بيادوشكين، مكسيم: ٦٥٢
البيرو
- التدريب المضيء (سنديرو لومينوزو): ١٩٢-٢٠٥
بيريكوس، ديميتريوس: ٩٦٤
بيكر، جيمس: ١٧٥
بيلز، آيسون ج. ك.: ٣٥ ، ٦٩
بيلين، يوسي: ٢٠٢ ، ١١٣٩
- ت -
- تاديتش، بوريس: ٤٢١
تانغ جياسوان: ٣٤٠
تايلور، تشارلز: ١٩٤ ، ٢١٤-٢١٨ ، ٢٤٠ ، ٢٦٩ ، ٣٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٢
تجارة الأسلحة: ١٩٣ ، ١٩٤
التجارة العسكرية الأمريكية - الهندية: ٦٧١
تجارة الماس: ١٩٤
تحرير التجارة: ٩٩
ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا: ٢٥٩
ترهار، بارند: ٨٠٤
تشين شوي-بيان: ٣٦١
- تشيبي، ريتشارد: ١٦٨
التطور التكنولوجي: ٩٧
التعددية الأمنية: ٣٣٥-٣٣٨ ، ٣٥١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤
تفجير مقر الأمم المتحدة في العراق (٢٠٠٣): ١٧٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٣ ، ١١٣٢
تفجير المقر العراقي للجنة الدولية للصليب الأحمر (٢٠٠٣): ١١٣٦
التكامل الأوروبي: ٦٠٧
التكنولوجيا البيولوجية: ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩٢ ، ٧٩٧ ، ٨٠٦
تكنولوجيا الصواريخ البالستية: ٧٨٢
التكنولوجيا العسكرية: ٦٩ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٥٦ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٧ ، ٦١٣ ، ٧٨٤
التكنولوجيا المدنية: ٤٣٥
تكنولوجيا المعلومات: ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٦٠٢ ، ٦٢٣
التكنولوجيا النووية: ٧٧٤ ، ٧٨٥ ، ٨٦٦ ، ١٠٣٨
تنظيم القاعدة: ١٦١ ، ١٧٩ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٧١ ، ٤٠١ ، ٤٩٥ ، ٨٧١ ، ١١٢٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٩
التنمية الاجتماعية: ٤٤ ، ٤٥ ، ٢٣٣ ، ٣٩٢
التنمية الاقتصادية: ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٢٠٣ ، ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٤٧٢
التنمية الثقافية: ٤٤
التنمية السياسية: ٤٩ ، ٢٣٣
التنمية المستدامة: ٤٤ ، ٤٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦
توث، تيبور: ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٣١ ، ٩٣٢

تودجان، فرانجو: ٤١٢، ٤١٥
تيم، ميكايل: ٣١

- ث -

الثقافة السويدية: ٢٩-٣١

- ج -

جاكارتا

- الجماعة الإسلامية: ١١٣١

جالو، حسن: ٣٢٥

جامعة الدول العربية: ٤٤، ٥٩

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون
الاقتصادي (١٩٥٠): ٤٤

جانغ ديغوانغ: ٣٤٦

جدار الفصل العنصري في الأراضي
الفلسطينية المحتلة (السور الواقعي):

٩٠، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢،
١١٣٦

جرثومة الجمرة الخبيثة (Anthrax): ١١١،
٧٨٩، ٧٩٨، ٨٢٧، ٨٣٥، ٩٦٦،

٩٧٣، ٩٨٤

جرثومة الطاعون: ٩٦٧

جماعة دول الأنديز: ٤٤، ٥٩

جماعة ميركادو ديل سور انظر السوق
الجنوبية المشتركة (MERCOSUR)

الجمعية الأمريكية للبيولوجيا المجهرية:
٧٩٨

الجمعية الأوروبية للصناعات الفضائية:
٤٥٢

جمعية الدول الأطراف (ASP): ٣١٦

جمعية السلامة البيولوجية الأمريكية: ٩٣٠

جمعية السلامة البيولوجية الأوروبية: ٩٣٠

الجمعية الطبية البريطانية: ٧٩٤

جمهورية الكونغو الديمقراطية

- اتحاد الوطنيين الكونغوليين
(UPC): ١١٢٦

- التجمع من أجل الديمقراطية
الكونغولية (RCD): ١١٢٦

جيسكار ديستان، فاليري: ١٢٦، ١٢٧

جيل، بيتس: ٣٣، ٣٣٥

- ح -

حادثة تفجير الطائرة الأمريكية (بان أم)
فوق لوكربي (١٩٨٩): ٨٦٤، ١١٣٣

حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية
(١٩٨٦): ٩٨٦

الحد من الأسلحة: ٣٣، ٣٤، ٤٦، ٩٦،

٩٧، ٤٥٩، ٧٨٦، ٨١١، ٨١٢،

٨١٥، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٠،

٨٣٨، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٦٨، ٩٢٣،

٩٩٧-١٠٠٠، ١٠٠٢، ١٠٠٩،

١٠٢٧، ١٠٦٤، ١٠٦٧، ١٠٦٩،

١٠٧٠، ١٠٨١، ١٠٨٣

الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق

(٢٠٠٣): ٢٧-٢٩، ٣٣، ٧٣،

٨٠، ٨٢، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥،

٩٩، ١٠٨، ١١٤، ١١٧، ١٣١،

١٣٢، ١٤٦، ١٥٣-١٥٨، ١٦٠-

١٦٦، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧،

١٨٠-١٨٤، ١٨٧، ١٩٩، ٢٦١،

٢٦٢، ٢٧٠، ٤٣٥، ٤٦٤، ٤٧٤،

٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٩١، ٤٩٢،

٤٩٥، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٧٣، ٥٧٤،

٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٣، ٦٠٠-٦٠٤،

٦٢٤، ٦٦٨، ٦٧١، ٦٨٥، ٦٩٠،

٦٩٦-٦٩٦، ٧٨٣، ٨١٢، ٨١٤،

- القوات الأمريكية في أفغانستان:

١١٢٦

الحرب الباردة: ٣١، ٨٧، ٩٧، ١١٤،

١١٨، ١٤١، ١٩١، ٢٢٩، ٢٣٢،

٢٣٣، ٢٣٦، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧،

٣٣٦، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٩٢،

٤٠٢، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٧٥، ٤٩٠،

٤٩٩، ٥٩٥، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٧،

٦١٣، ٧٨٩، ٨٣٧، ٩٢١، ١٠٣٩

الحرب البيولوجية: ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٧،

٨٠١، ٨٠٥-٨٠٧، ٨٦٣، ٩٢٣،

٩٥٠، ٩٦٥، ٩٨٨

حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١): ٩١،

١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٤، ١٦٦،

٥٧٤-٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٢،

٧٦٩، ٧٨٣، ٧٨٦، ٧٨٦، ٩٥٢، ٩٥٥،

١١٢٨

- عملية عاصفة الصحراء: ٢٧١

الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-

١٩٨٨): ٥٧٦، ٧٧٥، ٧٨٥،

١٠٣٣

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨): ١٩٩

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧):

١٩٩، ٢٠٢

حرب العصابات: ١٦٨، ١٧٥، ١٧٧،

١٧٨، ٢٢٥، ٣٦٩، ٣٨١

الحرب على الإرهاب انظر الإرهاب

الحرب الكرواتية (١٩٩١-١٩٩٢): ٤١٥

الحرب الكيماوية: ٩٢٣، ٩٥٠، ٩٦٥

حرب المدن: ١٦٥

الحرب المركزية الشبكة (NCW): ٩٤

الحركة الانفصالية الاسبانية (الباسك):

٢٢٣

٩٥٤، ٩٥٨، ١٠٣٠، ١١٢٣،

١١٢٦، ١١٣١، ١١٣٩

- الاحتلال العسكري للعراق: ٧٠،

٧٢، ٨٢، ١٦٨، ١٦٩

- الحرب البرية: ١٥٨

- عملية أشواط الرعد: ١٦٠، ١٦٥

- قوات التحالف الدولية في العراق:

٢٩، ٦٩، ٧٣، ٧٦، ٧٨، ١٠٢،

١٠٨، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨،

١٦١، ١٦٣، ١٦٥-١٦٧، ١٧٠،

١٧١، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٣،

٢٣٩، ٤٢٢، ٩٥٨، ٩٦٠، ٩٦١،

١١٢٧، ١١٣١، ١١٤٠

-- القوات الاسترالية: ١٥٣،

١٦٣، ١٦٥، ٦٩٣

-- القوات الأمريكية: ٩٥، ١٥٣،

١٥٨-١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٥-

١٧٩، ١٨١، ١٨٨، ١٨٩، ١١٢٦

-- القوات البريطانية: ١٥٣، ١٥٨،

١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٥،

١٧٧، ٦٩٣، ١١٢٦

- القوات المتعددة الجنسيات:

١١٧، ١٨٧-١٨٩، ٢٥٧، ٢٥٨،

٢٦٥

الحرب الأمريكية على أفغانستان (٢٠٠١):

٧٢، ٨٨، ٩٤، ١٦١، ١٦٥،

٢٣٦، ٢٧١، ٤٣٥، ٤٦٤، ٤٧٤،

٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٩٢، ٦٠٢،

٦٠٣، ٦٩٦، ٧٠٥

- عملية الانهيار الفجائي: ١٨٩

- قوات التحالف في أفغانستان:

٨٥، ٢٦٨

الحكيم، محمد باقر: ١٧٧
حلف الاستقرار لجنوب شرق
أوروبا: ٥٢، ٦٦، ٤٠٠
حلف الأنديز انظر جماعة دول الأنديز
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٤٦، ٤٩-
٥٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧٣، ٨١،
٨٤-٨٦، ٩٥، ١٠٧، ١١٣-١٢٤،
١٣١-١٣٤، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٨،
١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩،
٢٦٥-٢٦٨، ٢٧٧، ٣٢١، ٣٥١،
٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩-
٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٤،
٤١٦، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥،
٤٢٧-٤٣٠، ٤٤٢، ٤٦٤، ٤٩٠،
٤٩٢، ٤٩٣، ٥٥٠، ٥٥٨، ٥٦٠،
٥٦٣، ٥٩٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٠،
٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧٠، ٦٨١،
٦٩٨، ٧٩٣، ٨٨٢، ٩٠٥، ٩٠٨،
٩١٥، ٩١٦، ٩٩٧، ٩٩٩-١٠٠٢،
١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠١٠، ١٠٢٠،
١٠٢١، ١٠٢٨، ١١١٠، ١١٢٣،
١١٢٥، ١١٢٦، ١١٣١، ١١٣٥
- برنامج الشراكة من أجل السلام:
٥١، ٦٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٧،
٤٠٩
- عملية الانسجام المتحالف
(FYROM) في مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة: ١١٢٦
- فرق إعادة الإعمار الإقليمية
(PRTS): ٢٥٩
- قمة حلف شمال الأطلسي
(٢٠٠٢: براغ): ١١٥، ١٢١،
١٢٣
- قوة «الثعلب الكهرمائي» لحفظ

حركة الجهاد الإسلامي (فلسطين): ٢٠٠-
٢٠٢، ١١٣٢، ١١٣٥
حركة طالبان: ١٨٨، ١٨٩، ٢٦٨،
٢٧١، ٤٩٥، ٥٠٠، ١١٢٦، ١١٣٩
حركة عدم الانحياز (NAM): ٤٩، ٦٣،
٩٣٣
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
(فلسطين): ٢٠١، ١١٣٢، ١١٣٣
الحريات الفردية: ١٠٢
الحريات المدنية: ٩٢
حرية الإعلام: ١٤٥
حرية الفكر: ١٠٣
حسين، صدام: ٧٠، ٧٥-٧٨، ٩١،
٩٢، ١٠٨، ١٥٣، ١٥٥-١٥٨،
١٦٠-١٦٢، ١٦٥، ١٦٧-١٦٩،
١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠-١٨٢،
١٨٤، ٢٣٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٥٧٦-
٥٧٨، ٥٨٠، ٨٦٦، ٨٦٧، ١١٤٠
حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل: ٩٦،
١٦٦، ١٧٣
حق تقرير المصير: ١٩٠، ١٩١، ١٩٥
حق العودة للاجئين الفلسطينيين: ٢٠٢
حقوق الأقليات: ١٤٧
حقوق الإنسان: ٤٤، ٤٥، ٥١، ١١٢،
١٤٥، ١٩٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦،
٢٢٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٣٢٠، ٣٢٩،
٣٣١، ٣٤٠، ٣٨٦، ٣٩٥، ٤١٣،
٤٢٦، ٤٥٨، ٥٠٠، ٦٦٩، ٦٧٠،
٩٥٩
الحقوق السياسية: ١٤٥
الحقوق المدنية: ١٠٢
حقوق الملكية التجارية: ٦٧٧
حقوق الملكية الفكرية: ٦٧٧، ٩٩٤

خصخصة القوات المسلحة الأمريكية :
٦٠٠

خمسة شنغهاي انظر منظمة شنغهاي
للتعاون
خودوركوفسكي، ميخائيل : ١٤٥

- د -

دانابالا، جياناتا : ١١٤٠
دانواي، بال : ١٠٧
دايتون، كيث : ٩٥٨ ، ٩٥٩
دبابات أبرامز : ٦٠٠
دبابات تشالجر : ٦٠٠
دل بونتي، كارالا : ٣١٨ ، ٣٢٤
دوان، ريناتا : ٣٤ ، ١٨٧ ، ٢٥٧
دوفيلبان، دومينيك : ٢١٣
دولفر، شارلز أ. : ٩٦٠
دوميللو، سيرجيو فييرا : ١٧٣ ، ١٧٦ ،
١١٣٢
دي سيلفا، ديزموند : ٣٢٨
دي سيلفا، لويس إيناسيو لولا : ٥٠٥ ،
٥٠٧

ديارا، سيدو : ٢١٤ ، ١١٢٥
ديلوريس، إيتز : ٤٤٣
الديمقراطية : ٣٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥١ ، ٥٢ ،
٩٢ ، ٩٣ ، ١٤٥ ، ١٩٥ ، ٢٠٦ ،
٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٢٠ ،
٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٥٨

دينديتش، زوران : ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١١٢٥
دينغ سياو بينغ : ٣٣٦

- ر -

رابطة دول جنوب شرق آسيا
(آسيان) : ٤٤ ، ٦٠ ، ٨٧ ، ٢٧١ ،
٣٣٧ ، ٣٣٩

السلام في جمهورية مقدونيا
اليوغسلافية السابقة : ٤١٦

- القوة الدولية لحفظ السلام في
البوسنة والهرسك (SFOR) : ١٢١ ،
١٣٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٩ ، ٤١٢

- قوة حلف شمال الأطلسي للرد
(NRF) : ١٢١-١٢٣

- قوة كوسوفو (KFOR) : ١٢١ ،
٤٠١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦

- لجنة التخطيط الدفاعي (DPC) :
١١٦

- مجلس شمال الأطلسي (NAC) :
١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩

- منظمة البحث والتكنولوجيا
العسكرية : ٤٣٧

- مهمة «الحصاد الجوهري» في
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية
السابقة : ٤١٦

حلف وارسو (WTO) : ١٠٠٠ ، ١١٠٨ ،
١١١٠

حماية البيئة البحرية : ٣٥٠

حمى إيبولا النزفية : ٨٠٠ ، ٩٨٩

حمى غرب النيل : ٩٨٩

حمى القرم-الكونغو : ٩٨٩

حمى ماربغ : ٩٨٩

حمى وادي ريفت : ٩٨٩

- خ -

خاقي، محمد : ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٥٢

خان جمالي، ظفر الله : ١١٣٨

خان، عبد القادر : ٧٧٣ ، ٧٨٧ ، ٩٠٠

الخصخصة : ٦٢٤

خصخصة صناعة الأسلحة : ٦٠٣

- القوات المسلحة: ٥٠١، ٦٥٧،
٦٧٦، ٦٧٥
- الكرملين: ١٤٥، ٢٢٦
- المافيا: ١٤٧
- مجلس الدوما: ٢٢٦، ١٠٥٩
- نظام الدفاع الجوي S-400: ٩١٤
- الهيئة الفضائية الجوية
(روسافياكوزموس): ٦٧٦
- وزارة الدفاع: ٥٠١، ٦٦٢
- وزارة المالية: ٥٠١
- روغوزيفسكي، بيتر: ٦٦٥
- روفي، روجر: ٧٨٩
- ري، بيتر: ٣٥
- ريكسهيببي، باجرام: ٤٢٤

- ز -

زانغ يان: ١٠٣٨

- س -

ساحل العاج
- حركة العدل والسلام: ٢١٣
- حركة الغرب الكبير الشعبية: ٢١٣
- الحركة الوطنية: ٢١٢
- سافيمبي، جوناس: ٣٨٣-٣٨١
- سباق التسليح: ٦٨٥
- ستالنهايم، بيتر: ٤٦٣، ٥١١، ٥٥٧
- ستاينر، مايكل: ١٤٤، ٤٢٣، ٤٣٤،
٤٢٦
- سترو، جاك: ٨٣٤
- سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية:
٦٦٣، ٦٩٨-٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٥
١٠٢٥، ١٠٤١، ١٠٥٢
- سجناء خليج غوانتانامو: ١٠٢

- مؤتمر آسيان ما بعد الوزاري
(١٩٧٩): ٤٥
- راجمة الصواريخ الإيرانية فجر-٥: ٧٧٤
- الرأسمالية: ١٩١
- رامسفيلد، دونالد: ٩٤، ١١٤، ١٢٠،
١٦٨، ٤٨٠، ٩٤٨
- رايس، كوندوليزا: ١٤٦، ١٨٠
- الرفاه الاجتماعي: ٥٠، ٤٨٤
- الرفاه الاقتصادي: ٥٠، ٤٨٤
- رو مو هيون: ٨٦٢
- رواندا

- الجيش الوطني الرواندي: ٣٧٩
- متمردو الهوتو المتطرفون: ٢٠٥،
٢٤١

- مجازر ١٩٩٤: ١٩١

- روبرتسون (الورد): ١١٥، ١١٦،
١٢٣، ٣٥١، ١١٢٥، ١١٢٦

- روتفيلد، آدم دانيل: ٨١٦

روسيا

- الأسلحة: ٦٥٦، ٦٧٢، ٦٧٤،
٦٧٧، ٦٩٢، ٦٩٦، ٧٠٥، ١٠٠٣
- الأسلحة الكيماوية: ٨٣١، ٩٤١،
٩٤٢

- الأسلحة النووية: ٨٦٨، ٨٧٨

- انتخابات الدوما (٢٠٠٣): ١٤٥

- برنامج الأسلحة البيولوجية: ٨٠١

- التكنولوجيا: ٧٨٢

- جهاز الأمن الاتحادي (FSB):
٢٢٥

- حزب روسيا الموحدة: ١٤٥

- سلاح الجو: ٦٦٢، ٦٧٣

- سري لانكا
- نمور تاميل إيلام للتحرير: ٢٠٢-
٢٠٥
- السعودية
- الحرس الوطني: ٦٠٢
- القوات العسكرية: ٦٠٢
- الهجمات الإرهابية (٢٠٠٣):
١١٢٧، ٥٨١
سكونز، إيزابيث: ٣٤، ٤٦٣، ٥١١،
٥٨٥، ٥٦٥
سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور
الشرقية (UNTAET): ٣٥٦
سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا
(UNTAC): ٣٥٦
سنغ، مدهافندرا: ٦٨٢
سنكوم، فوداي: ٣٧٢، ٣٧١
سنيه، افرايم: ٩٠٤
السودان
- الاتفاق بشأن تقاسم الثروة
(٢٠٠٤: نيفاشا): ٢٢٠
- اتفاق الترتيبات الأمنية خلال الفترة
الانتقالية (٢٠٠٣: نيفاشا): ٢١٩،
٢٤٠
- إقليم دارفور: ٢٢١، ٢٤٠
- بروتوكول ماشاكوس (٢٠٠٢):
٢١٩
- الجبهة الإسلامية الوطنية: ٢١٨،
٢١٩
- حركة جيش التحرير الشعبي
السوداني: ٢١٨-٢٢١، ٢٤٠،
٢٤٣
- حركة العدل والمساواة: ٢٢١،
٢٤٠
- الحكومة السودانية: ٢١٨، ٢١٩
- العقوبات الأمريكية المفروضة على
السودان: ٢٢٠
سوري، إيمون: ٥٨٥، ٦٢٥، ٦٤١
سوريا
- برامج أسلحة الدمار الشامل: ١٧٩
- حزب البعث العربي الاشتراكي:
١٧٩
- القوات المسلحة: ٨١٩
السوق الجنوبية المشتركة (MERCOSUR):
٤٨، ٥٢، ٦٦، ٨٧، ٥٠٥
سوق النفط العالمية: ٧٠
سوكارنوبورتى، مغاواتي: ٢٢٨
سولانا، خافير: ٨٥، ١٣٥، ١٣٦،
٤٥٥، ٤٦١، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٣،
١١٣٠
سوهارتو، أحمد: ٢٢٩
السويد
- الأسلحة: ٦٩٣
- سلاح الجو: ٦٧٠
سياسة الأمن والدفاع الأوروبية: ١٢٥،
١٢٩، ٤٣٦
السياسة الأمنية الأمريكية: ١٠٩، ١١٣،
١١٤
السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد
الأوروبي: ٩٦، ١٢٥، ١٢٦
سيبروسكي، آرثر: ١٦٥
سيراليون
- الجبهة الثورية المتحدة (RUF):
٢٣٣، ٣٧١، ٣٧٢
- مجلس كوروما العسكري: ٣٧٠
سيرغيف، فيكتور، ٦٥٦، ٦٥٧

شركة بريتيش كينتيك (بريطانيا): ٥٩٧
 شركة بوينغ: ٥٩٧
 شركة بي. أ. إي سيستمز (بريطانيا):
 ٦١٩، ٦١٢، ٦٠٧، ٥٩٧
 شركة بي. ك. ايركوت (روسيا): ٦٥٩،
 ٦٦٥
 شركة تاليس الفرنسية: ٥٩٢، ٦٠٧،
 ٦١٢، ٦١١
 شركة تانغروغ بيريف: ٦٥٩
 شركة تايان: ٥٩٨
 شركة تاليس الفرنسية: ٥٩٢، ٦٠٧،
 ٦١٢، ٦١١
 شركة تايسن كروب: ٦١١
 شركة تشانغوانغ سينيونغ: ٧٧٧، ٧٧٦
 شركة جنرال داينمكس: ٥٩٨
 شركة حاكيف ماليشيف: ٦٦١
 شركة دايوو: ٦٢٨
 شركة ديسونغ (كوريا الشمالية): ٧٧٧
 شركة دينكوروب: ٥٩٧، ٦٠١، ٦٠٢
 شركة رايشون (بريطانيا): ٥٩٧، ٦٠٣
 شركة روسوبورونكسبورت الروسية:
 ٦٤٧، ٦٤٩، ١٠٤٩
 شركة سامسونغ: ٦٢٨
 شركة ساينس أليكيشنز: ٥٩٨
 شركة سبتسخنويكسبورت (أوكرانيا):
 ٦٦٣
 شركة سنكما: ٦١٠
 شركة سوخوي: ٦٧٤
 شركة سيليكون غرافيكس: ٥٩٨
 شركة طومسون - سي. أس. أف: ٦٢٨
 شركة غاليليو اندستريز: ٦٠٩
 شركة غلوبال ريسك ستراتيجيز: ٦٠١

السيستاني، علي (آية الله): ١٧٧
 سيسيلي، فويسلاف: ٤٢٠
 سيل، وتيسلين: ٣٥
 سيمون، جاكلين: ٩٢٣
 سيميتيس، كونستانتينوس: ٨٣٣
 سيوغرن، مارتن: ٩٩٧

— ش —

شابالكين، إليا: ٢٢٥
 شارون، أرييل: ٢٠١، ٢٠٢، ١١٢٩
 شبكة سيبري لصناعة الأسلحة: ٦٢٥
 شبكة النقل الموضوعية السالمة والأمنة:
 ٨٢٥
 الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا
 (NEPAD): ٤٩، ٦٣، ٣٦٨،
 ٣٨٩-٣٨٥
 الشراكة العالمية ضد انتشار الأسلحة ومواد
 الدمار الشامل: ٨٧١
 شركات النفط الأمريكية في كولومبيا:
 ١٩٧
 شركة الأبحاث النووية KRL
 (الباكستانية): ٧٧٣
 شركة أم. تي يو إيرو إنجنز (الأمريكية):
 ٦١٠
 شركة أنتيون (Anteon) (الأمريكية): ٥٩٨
 الشركة الأوروبية للفضاء والدفاع الجوي
 (إيدز EADS): ٥٩٧، ٦٠٧، ٦١٩،
 ٦٥٩، ٦٧٦، ٦٧٥
 شركة أوكرسبتكسبورت (أوكرانيا):
 ١٠٥٠، ٦٦٣
 شركة بابوك (بريطانيا): ٥٩٧
 شركة بروموبورونكسبورت (أوكرانيا):
 ٦٦٣

شركة هوفالد سفيرك دويتش فيرت
الألمانية: ٦١١

شركة هيونداي: ٦٢٨

شركة ون إكويتي بارتنز: ٦١١

الشفافية: ١١٣، ١٣٨، ٢٧٣، ٢٧٦،

٣٢٠، ٣٩٨، ٤٠٦، ٤٣٧، ٤٥٦،

٤٦١، ٦١٤، ٦٩٩-٧٠١، ٧٠٣،

٧٠٤، ٨٠٧، ٨١٤، ٨٢٠، ٩٧١،

٩٨٢، ٩٩٨، ١٠٣٤، ١٠٦١،

١١١٩، ١١٣٤

شورت، كلير: ٣٧٩

شياسيانغ هوايتشنغ: ٤٩٧

الشيخ محمد، خالد: ١١٢٤

شيرك، جاك: ١٢٤، ٨٩٤

الشيستان

- أزمة الرهائن (٢٠٠٢): ٢٢٤

- الانتخابات الرئاسية: ١٤٥

- الحرب في الشيستان: ٢٢٤، ٢٢٥

- حكومة الشيستان الانفصالية: ٢٢٦

- متمردو الشيستان الانفصاليون:

٢٢٤

شيفارداندزه، إدوارد: ١٤٧، ١٤٩،

١٠٠٣، ١١٣٨

الشيوعية: ١٩١، ٣٩٦، ٤٠٣، ٦٥٢

- ص -

الصراع الإسرائيلي-الفالسطيني: ٧٨،

٩٠، ٣٢٠، ١١٢٧

- اتفاق جنيف (٢٠٠٣): ١١٣٩

- الحصار الاسرائيلي لمقر السلطة

الفالسطينية في رام الله (٢٠٠٢):

٢٠١

- خريطة الطريق: ٨٩، ١٩٩،

٢٠٠، ٢٠١، ١١٢٧، ١١٢٩

شركة فوسبر ثورنيكروفت: ٥٩٧

شركة في تي غروب (بريطانيا): ٥٩٧

شركة فيات أفيو الايطالية: ٦١٠

شركة في تي غروب (بريطانيا): ٥٩٧

شركة فيريديان: ٥٩٨

شركة فينل كوربوريشن: ٥٨٢، ٥٩٧،

٦٠١، ٦٠٢

شركة فينميكانيك: ٦١٠

شركة كارلايل: ٦١٠

شركة كاسكول: ٦٥٩

شركة كاسي انترناشيونال: ٥٩٧

شركة كمبيوتر ساينس كوربوريشن:

٥٩٧، ٦٠١

شركة كولبرغ كرافيس: ٦١٠، ٦١١

شركة كيلوغ وبراون وروت: ٦٠١

شركة كينتيك: ٦١٠

شركة ل-٣ كوميونيكيشنز: ٥٩٨

شركة لورال (الولايات المتحدة): ٧٧٩

شركة لوكهيد مارتن (بريطانيا): ٥٩٧،

٥٩٨، ٦٧٠

شركة ماينمار (بورما): ٧٧٧

شركة موسكو ساليوت للمحركات الجوية:

٦٦٠

شركة ميغ الروسية: ٦٤٩، ٦٦٠

شركة ميناتوم الروسية: ٨٧٣

شركة نازني نوفوغرود: ٦٦٠

شركة نورثروب غرومان (بريطانيا):

٥٩٧، ٦٠١، ٦١٩

شركة نورينكو: ٧٨٠

شركة نيو وورلد تريدينغ (سلوفاكيا):

٧٧٦

شركة هالبيرتون: ٦٠١

- صناعة الأسلحة الأوروبية: ٦٠٧،
٦١٠، ٦١٢

- صناعة الأسلحة الروسية: ٥٨٥،
٥٩٥، ٦٢٧، ٦٤٥، ٦٤٨، ٦٥٠،
٦٥٧، ٦٥٩-٦٦١، ٦٦٤، ٦٦٥

- صناعة الأسلحة في الاتحاد
السوفييتي: ٦٥٦

- صناعة الأسلحة في أوروبا الغربية:
٥٩٤، ٥٨٥

- صناعة الأسلحة في أوكرانيا: ٦٦١
- صناعة الأسلحة في بيلاروسيا:
٦٦٣

- صناعة الأسلحة في كوريا
الجنوبية: ٦٢٨

صناعة بناء السفن في أوروبا: ٥٩٥،
٦١١

صناعة الطائرات: ٦٥٩، ٦٥١، ٥٩٥
الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية
والاقتصادية: ١٧٤

صندوق النقد الدولي: ٦٦، ١٧٤، ٥٠٦،
٥٦٠، ٦٢٧

الصواريخ

- صاروخ آغني-I: ٧٧١، ٧٧٧،
٨٩٨

- صاروخ آغني II: ٨٩٨

- صاروخ آغني III: ٧٨٣، ٨٩٨

- صاروخ أ تي ٤ (السويدي): ٦٩٤

- صاروخ أ جي أم - ٦٥ جي: ٦٩١

- الصاروخ أ جي أم ت ١٤٢ هاف
ناب (الولايات المتحدة): ٦٩١

- صاروخ أر بي أس - ٧٠ الموجه
بالليزر: ٦٩٣

- اللجنة الرباعية الدولية: ٢٠٠،
١١٢٧

الصراع الشيشاني - الروسي: ١٩٠

الصراع في أنغولا: ١٩٠

الصراع في بوروندي: ١٩١

الصراع في البيرو: ١٩١، ١٩٢

الصراع في ساحل العاج: ٢٣٣

الصراع في الفلبين: ١٩١

الصراع في كولومبيا: ١٩١، ١٩٢، ٢٣٣

الصراع في ليبيريا: ٢٣٣

الصراع في ميانمار: ١٩٠

الصراع في النيبال: ١٩١

صربيا

- الانتخابات البرلمانية: ٣٩٤

- الحزب الراديكالي الصربي (SRS):
١٤٣، ١٤٤، ٤٢٠

- حزب صربيا الاجتماعي: ١٤٤

- حزب صربيا الاشتراكي (SPS):
١٤٣، ٤٢٠

- حزب صربيا الديمقراطي: ٤٢٠

صلاح حسن، عبد القاسم: ٢٤٢

الصليب الأحمر الدولي: ١٧٦

الصناعات العسكرية: ٩٥، ٥٨٧، ٥٩٤،
٥٩٧

صناعة الأسلحة: ٥٨٥-٥٨٨، ٥٩٢،

٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٨-٦٠٠، ٦٠٢-

٦٠٤، ٦١٣، ٦٢٣، ٦٢٨، ٦٤١،

٦٤٥، ٦٤٩، ٦٥٢-٦٥٤، ٦٥٦-

٦٥٨، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٥، ٨٤١،

٨٤٢

- صناعة الأسلحة الأمريكية: ٥٩٢،

٥٩٤، ٥٩٨، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦٤٦

- صاروخ شاهين - I : ٧٨١ ، ٩٠١
- صاروخ شاهين - II : ٧٨١ ، ٩٠١
- صاروخ شهاب - ٣ : ٧٧٥ ، ٧٨٢
- صاروخ شهاب - ٤ : ٧٧٥ ، ٧٨٠ ، ٧٨٢
- صاروخ شهاب - ٥ : ٧٧٥ ، ٧٨٠
- صاروخ عبدلي : ٧٧٤
- صاروخ غزنوي : ٧٧٤ ، ٩٠١
- صاروخ الغوري : ٧٨١
- صاروخ الغوري - I : ٧٧٤ ، ٩٠١
- صاروخ الغوري - II : ٩٠١
- صاروخ الغوري - III : ٧٧٤ ، ٩٠٢
- صاروخ كوندور - ٢ : ٧٨٣
- الصاروخ المضاد للصواريخ
الباليستية أرو - ٢ : ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٩١٩ ، ٩٢٠
- الصاروخ الهجومي الإسرائيلي
بوبياي : ٦٩١
- صاروخ DF-3 : ٧٨١
- صاروخ DF-25 : ٧٨١
- صاروخ DF-31 : ٧٨٢ ، ٨٩٥
- صاروخ DF-31A : ٨٩٥
- صاروخ DF-41 : ٧٨٢ ، ٨٩٥
- صاروخ M-4 : ٨٩٢
- صاروخ M-9 : ٧٨١ ، ٩٠١
- صاروخ M-11 : ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٩٠١
- صاروخ M-15 : ٨٩٢
- صاروخ M-45 : ٨٩٢
- صاروخ M-51 : ٨٩٢ ، ٨٩٣
- صاروخ MGM - 140 Block - 1
- صاروخ ATACMS : ٧٧١ ، ٧٧٧
- صاروخ أر بي جي - ٧
(السوفياتي) : ٦٩٤
- صاروخ أرو : ٦٩٦
- صاروخ اسكندر للفرق : ٦٥٥
- صاروخ أكاش : ٦٨٣ ، ٧٨٤
- صاروخ باتريوت باك - ٣ : ٤٨٩ ، ٦٩٦ ، ٩٠٨ ، ٩١٤ ، ٩١٦ ، ٩١٨ ، ٩١٩
- صاروخ باراك : ٦٨٣
- صاروخ بريثفي : ٧٨٣
- صاروخ بريثفي I : ٨٩٨
- صاروخ بريثفي II (SS-250) : ٩٠٠
- صاروخ بي جي أم - ١٠٩
(توماهوك) : ٦٩٠
- صاروخ تايبو-دونغ - ١ : ٧٧٤
- صاروخ تايبو-دونغ - ٢ : ٧٧٤
- صاروخ ترايدنت ١ (C-4) : ٨٨١
- صاروخ ترايدنت ٢ (D-5) :
٨٨١ ، ٨٩٠ ، ٨٩١
- صاروخ تريشول : ٦٨٣ ، ٧٨٤
- صاروخ تيان كونغ : ٧٧٩
- الصاروخ جو-أرض المتوسط
المدى ASMP-A : ٨٩٢ ، ٨٩٤
- صاروخ جولانغ ٢ : ٨٩٥
- صاروخ حيدر - I : ٧٨١
- صاروخ سكود مود - إي : ٧٧٤
- صاروخ سكود مود - ب : ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٦ ، ٧٨٢
- صاروخ سكود مود - ج : ٧٧٢ ، ٧٧٥ - ٧٧٧
- صاروخ سكود مود - د : ٧٧٢
- صاروخ شاهين : ٧٨١

- صاروخ Sagaika : ٩٠٠
- صاروخ SM-3 : ٤٨٩ ، ٩١٨
- صاروخ SS-18 : ٧٨٢ ، ٨٨٦
- صاروخ SS-19 : ٨٨٦
- صاروخ SS-21 : ٨٨٦
- صاروخ SS-27 : ٨٨٧
- صاروخ SS-N-23 : ٨٨٩ ، ٨٩٠
- صاروخ SS-N-27 : ٨٨٩
- صاروخ Surya : ٨٩٨
- الصواريخ الباليستية : ٤٩ ، ٤٨٨ ، ٤٩٦ ، ٦٩٦ ، ٧٦٩-٧٧١ ، ٧٧٣ ، ٧٧٥ ، ٧٧٧-٧٨٣ ، ٧٨٧ ، ٨١٢ ، ٨١٨ ، ٨٦٣ ، ٨٦٩ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٣ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٨ ، ٩٠١ ، ٩٠٥-٩٠٨ ، ٩١٣-٩١٨ ، ٩٢٤ ، ٩٤٩ ، ٩٥٢ ، ١٠٣٥ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧٩ ، ١١٠١ ، ١١٠٨١ ، ١١١٠ ، ١١١١
- صواريخ بيسكبير (MX) : ٨٨٠ ، ٨٨٣
- صواريخ توبول-أم (الروسية) : ٦٥٥
- صواريخ توماهوك الأمريكية : ٦٠٣ ، ٦٩٦ ، ٨٨٢
- صواريخ توماهوك بلوك IV : ٦٩١
- صواريخ جافلين الأمريكية المضادة للدبابات : ٦٩٣ ، ٦٩٤
- صواريخ الحسين العراقية : ٧٧٤
- الصواريخ الدفاعية الجوية S-300 : الصين ٩١٧
- الصواريخ الدفاعية الجوية S-400 : ٩١٧
- صواريخ دليلية : ٦٩٦
- صواريخ رودونغ : ٧٧٤-٧٧٦ ، ٧٨١
- صواريخ رودونغ-١ : ٧٧٣ ، ٩٠١
- صواريخ رودونغ-٢ : ٧٧٤ ، ٩٠١
- صواريخ ستورم شادو : ٤٩٦ ، ٦٩٦
- صواريخ سكالب : ٦٩٦
- صواريخ سكود : ٧٧٥ ، ٧٧٧ ، ٧٨٢ ، ٧٨٧
- صواريخ طوروس : ٦٩٦
- صواريخ غريل SA-7 : ١٠٥١
- صواريخ كروز : ١٦٤ ، ٦٩٦ ، ٨٩٢ ، ١٠٣٥ ، ١١٢٦
- صواريخ كورنت-إي : ٦٩٢
- صواريخ لايت دفندر : ٦٩٦
- صواريخ مافريك أ جي أم-٦٥ : ٦٩١
- الصواريخ المضادة للدبابات : ٦٩٣
- الصواريخ المضادة للطائرات : ٦٩٣
- صواريخ مينوتمان : ٨٨٠ ، ٨٨١
- صواريخ هلفاير المضادة للدبابات : ٦٩١
- الصواريخ Standard Missile -3 : ٩١١
- الصواريخ Triumphant : ١٩٢
- أحداث ساحة تيان آنمين (١٩٨٩) : ٣٣٦
- التحديث العسكري الصيني : ٤٩٩

- طائرة القتال الهندية سو - ٣٠ أم

ك: ٦٧٥

- طائرة القتال يوروفايتر/ تايغون:

٦٧٨

- طائرة النقل إيرباص الأوروبية

(A400M): ٤٩٦

- طائرة النقل الثقيل أ. أن - ٧٠:

٦٦٢

- الطائرة الهجومية Rafale : ٦٧٧ ،

٨٩٢ ، ٦٧٨

- طائرة هنتر : ٦٩٢

- طائرة ياك-١٣٠ : ٦٥٩

- ع -

عباس، محمود (أبو مازن): ٢٠١، ١١٢٩

عبدالله الثاني (ملك الأردن): ١١٢٩

عبد ربه، ياسر: ٢٠٢، ١١٣٩

عثمان، علي: ٢١٩

العراق

- أجهزة الأمن: ١٧١

- الأسلحة البيولوجية: ١٥٥

١٦٧، ٩٦٢

- أسلحة الدمار الشامل: ٣٣، ٧٦،

٧٨، ١٠٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٥،

١٦٧، ١٨١-١٨٣، ٨٦٦، ١١٢٣،

١١٢٨، ١١٣١

- الأسلحة الكيماوية: ١٥٥، ١٦٧

- الأسلحة النووية: ١٥٥، ٨٦٦،

٨٦٧

- الاقتصاد: ١٧٢

- الأكراد: ٩٠، ١٧٧، ١٧٩

- برامج الأسلحة البيولوجية: ٢٨،

١٥٤، ٢٣٩، ٩٥٧، ٩٦١

- التنمية الاقتصادية: ٥٠٠

- الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية

في مقاطعة تشينينجيانغ الصينية:

٥٠٠

- القوات المسلحة الصينية: ٤٩٨،

٤٩٩

- النمو الاقتصادي: ٤٩٧، ٥٠٠

- ط -

الطائرات

- طائرات الاستطلاع/ المراقبة:

٧٦٤

- طائرات إيوشن: ٥٩٥

- طائرات توبوليف: ٥٩٥

- طائرات سوخوي: ٩٥٩

- الطائرات من دون طيار: ١٦٤،

٨٠٦، ١٠٣٥

- طائرات ميغ: ٥٩٥

- طائرة أي أل - ٧٦ المعدلة: ٦٨٤

- طائرة بايونير: ٦٩٢

- طائرة بريديتور: ٦٩٧

- طائرة التدريب البريطانية (هوك):

٦٧٢

- طائرة سو - ٢٧ أم ك سوخوي:

٦٧٣

- طائرة غلوبال هوك: ٦١٩، ٦٩٧،

٦٩٨

- طائرة القتال أف - ١٦: ٦٧٠،

٧٦٧

- طائرة القتال الصينية سو - ٣٠ أم

ك: ٦٧٣

- طائرة القتال ميراج ٢٠٠٠: ٦٨٢،

٨٩٤

- برامج أسلحة الدمار الشامل: ١٨٢، ٨٦٠، ٨٦٦، ٩٥٩، ٩٦٦
- برامج الأسلحة الكيماوية: ٢٨، ١٥٤، ٢٣٩، ٩٥٧
- برامج الأسلحة النووية: ٢٨، ١٥٤، ٢٣٩، ٨٦٦، ٨٦٧، ٩٥٧
- برامج الصواريخ الباليستية: ١٦٧، ٩٥٧
- برنامج تكثيف اليورانيوم: ٨٦٧
- برنامج النفط مقابل الغذاء: ١٧٣، ١٧٤
- التركمان: ٩٠
- جماعة «أنصار الاسلام»: ١٦١، ١٧٩، ١٨٠
- جهاز الاستخبارات: ١٧٥
- الجيش: ١٥٧، ١٦١، ١٦٦، ١٦٧، ١٧١، ٦٠١
- الحرس الجمهوري الخاص: ١٧٥
- حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK): ١٦١
- حزب البعث العربي الاشتراكي: ١٧١، ١٧٨، ١٨١
- الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP): ١٦١
- الحظر الدولي المفروض على العراق: ٦٩٢
- الحظر المفروض على الأسلحة: ٦٨٤، ٩٦٣
- الخط الأخضر: ١٦١
- الدستور العراقي المؤقت: ١٨١
- ديون العراق الخارجية: ٨٣، ١٧٤، ١٧٥
- السجناء في العراق: ١٠٢
- سقوط النظام العراقي: ١٧٤
- سلطة التحالف المؤقتة: ١٥٤، ١٦٨، ١٧٠-١٧٥، ١٨١، ٦٨٤، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٦، ١١٣٥، ١١٣٧
- الشرطة العراقية: ١٧٧، ٦٠١
- الشيعة: ٩٠
- صندوق تنمية العراق (DFI): ١٧٣، ١٧٤
- العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق: ٨٣، ١٥٥، ١٦٦، ١٧٣، ٥٧٧، ٥٨٠، ٨٦٧، ٩٦٢، ٩٦٣، ١١٢٨
- فريق المسح العراقي: ٧٦، ٨٦٦، ٨٦٧، ١١٢٨
- فيلق بدر: ١٨٠
- قوات الأمن العراقية: ١٧٦
- القوات البرية العراقية: ١٦٤
- القوات العراقية في كردستان: ١٦٥
- لجنة الطاقة الذرية العراقية: ٨٦٧
- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية: ١٧١
- مجلس الحكم العراقي: ١٧٢، ١٧٤، ١٧٧، ١٨١، ٣٣٠، ١١٣١، ١١٣٥، ١١٣٧، ١١٤٠
- المحكمة الخاصة: ٣٣٠-٣٣٢
- المركز العراقي الدولي للعلوم والصناعة: ٩٦٦
- المقاومة العراقية: ٢٧، ١٥٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩
- الملاذ الآمن للأكراد: ١٦١
- منطقة حظر الطيران الجوي في

عملية حرية العراق انظر الحرب
الأمريكية - البريطانية على العراق
(٢٠٠٣)

العنف السياسي: ٢٥٢

العنف الطائفي: ٢٥٢

العولمة: ٢٣٣، ٦٠٤، ٩٨٢

عولمة صناعة الأسلحة: ٦٠٤

— غ —

غارانغ، جون: ٢١٩، ٢٢٠

الغارة الاسرائيلية على قرية عين الصاحب
السورية (٢٠٠٣): ٢٠٠، ١١٣٥

غارفا، محمد: ١١٢٢

غارنر، جي.: ١٦٩، ١٧٠

غباغبو، لوران: ٢١٢-٢١٥

غواصات ترايدنت: ٨٩٠، ٨٩١

غواصات USS جورجيا: ٨٨١

الغواصة JL-2: ٧٨٢

غواصة USS آلاسكا: ٨٨١

غواصة USS ألباما: ٨٨١

غواصة USS م. جاكسون: ٨٨١

غواصة USS ماريلاند (SSBN-738):

٨٨١، ٨٨٢

غواصة USS مين (SSBN-741): ٨٨١،

٨٨٢

غواصة USS نيفادا: ٨٨١

غواني، روبرت: ٢١٢

غوثيري، ريتشارد: ٩٢٣

غوستافسون، ميكايلا: ١٨٧

غوستافوس الأول (ملك السويد): ٣٠

غوسن، بيتر: ٩٣٣

شمال وجنوب العراق: ٥٧٧

- منظمة الأمن الخاص: ١٧٥

- ميليشيا «البشمركة» الكردية:

١٦٢، ١٦٦

- النفط: ٩٢، ٩٤، ١٦٩، ١٧٢،

١٧٣، ٥٨٠

عرفات، ياسر: ٢٠١، ١١٢٥، ١١٣٣

العلاقات الأمريكية - الاسترالية: ٣٣٥

العلاقات الأمريكية - النرويجية: ٣٣٥

العلاقات الأمريكية - التايوانية: ٣٣٥

العلاقات الأمريكية - الهندية: ٥٠٣، ٥٠٤

العلاقات الأمريكية - اليابانية: ٣٣٥

العلاقات الأورو - أطلسية: ١٠٧

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا:

١٤٨

العلاقات بين الصين والولايات المتحدة:

٣٦٤، ٣٦٢

العلاقات بين الهند والولايات المتحدة:

٦٨٣، ٦٧١

العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة

العربية السعودية: ٥٧٨

العلاقات الروسية - الأمريكية: ١٤٦

العلاقات الصينية - الروسية: ٣٤٣

العلاقات الصينية - السوفياتية: ٣٣٦

العلاقات الصينية - اليابانية: ٣٥٩

العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة

وإسرائيل: ٦٨٣

العلاقات العسكرية الهندية - الإسرائيلية:

٦٨٣

العلاقات الهندية - الباكستانية: ١٨٨،

٥٠٤، ٥٠٢

عملية الحرية الدائمة الأمريكية انظر الحرب

الأمريكية على أفغانستان (٢٠٠١)

ف -

فاجبايي، آتال بيهاري: ١٨٧، ١٨٨،
١١٢٧، ٥٠٢

فراذكوف، ميخائيل: ٦٤٦

فرالسن، توم إريك: ٢٢١

فرانكس، طومي: ١٦٢، ١٧٥
فرنسا

- الجمعية الوطنية: ٤٩٤

- الردع النووي: ٤٩٦

- سلاح الجو: ٤٩٥

- قانون البرنامج العسكري: ٤٩٣،
٤٩٥

- ميزانية الدفاع: ٤٩٤

فريق انتقال بوغينفيل (BTT) في بابوا غينيا
الجديدة: ٢٥٨، ٢٦٠

فريق العمل الأوروبي - الايراني حول
التجارة والاستثمار: ٨٣٣

فريمان، سام بيرلو: ٤٦٣

فلوريدا، ريتشارد: ٢٩، ٣٠

فوربس، أيان (السير): ١٥٧

فيرتر، روجيليو: ٩٣٥

فيروس الانفلونزا الاسبانية: ٨٠٠

فيروس الجدري: ٨٠٠

فيروس نقص المناعة (HIV): ٣٧٣

فيروس النيبا: ٩٨٩

فيروس الهاتفنا: ٩٨٩

فيروس الهندرا: ٩٨٩

الفيليبين

- الجبهة الاسلامية لتحرير مورو:

٢٠٥، ٢٣٠، ٢٣١، ١١٢٤

- جماعة أبو سيف: ٢٢٢، ٢٣٠،

٢٣١

- جيش الشعب الجديد: ١٩١،
٢٣٠، ٢٣٢

- الحزب الشيوعي: ١٩١، ٢٢٢،
٢٣١، ٢٣٢

ق -

قاذفة تي يو الروسية: ٦٥٥

قاعدة كانط الجوية (قيرغزستان): ١٥١
قانون حماية أفراد القوات الأمريكية
(٢٠٠٢) (ASPA): ٣٢١

القانون الدولي: ٢٨، ٥٠، ٧١، ١٣٦
قانون روما (١٩٩٨): ٢٧٤، ٣١٤ -
٣٣٢، ٣٢٢، ٣٢١، ٣١٦

قانون هلسنكي (١٩٧٥): ٥١
قائمة الدول المشتبه في رعايتها للإرهاب:
٢٢٠

قديروف، أحمد: ٢٢٦
القذافي، معمر: ٣٨٤، ٨٦٣، ٨٦٤،
٩٢٥

قرضاي، حميد: ١٨٩، ٦٠٢

قريع، احمد: ٢٠١

القطاع الخاص: ١٧٢

القطبية الثنائية: ٣٣٦

قمة آسيان - الصين (٢٠٠٢): ٣٥٠

القمة الصينية - السوفياتية (١٩٨٩): ٣٣٦

القمر الصناعي الأوروبي (ألكاتل سبيس):
٥٩٤

القوة الدولية من أجل تيمور الشرقية
٢٧٢ (INTERFET):

ك -

كاباريني، مارينا: ٣٩١

كايبلا، جوزيف: ١١٣٠

- كاراديتش، رادوفان: ٤٠٩
 كارتر، جيمي: ٢١٩
 كارو، طوم: ٣٧٢
 كاسيانوف، ميخائيل: ٦٥٨
 كاليغان بورغ، جيتا: ٣٤
 كاي، ديفيد: ٨٦٦، ٨٦٧، ٩٥٩، ٩٦٠
 كاييل، شانون ن.: ٨٤٥، ٩٠٥
 كبا، أحمد تيجان: ٣٧١، ٣٧٢
 كراستيف، إيفان: ٤٣٠
 كرواتيا
 - الاتحاد الديمقراطي الكرواتي:
 ١٤١، ٤١٢
 - أجهزة الاستخبارات: ٤١٣
 كريستنسن، هانس م.: ٨٧٧
 كريستكو، فيكتور: ٦٤٦
 كريستي، توماس: ٩١٣
 كرين، ديفيد: ٣٢٨
 كليبانوف، إيليا: ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٥٧
 كليبتون، بيل: ٨٨٣
 كمبوديا
 - الخمير الحمر: ٣٢٧، ٣٢٩،
 ١١٢٩
 - الغرف الاستثنائية من أجل
 كمبوديا: ٣٢٩
 كوب، ماكسويل: ٣٧١
 كوبر، جوليان: ٦٤٥
 كوتي، أندرو: ١٥٣
 كورنتي، مايكل: ٢٠٩
 كوروما، جوني بول: ٣٧١-٣٧٣
 كوريا الشمالية:
 - الأسلحة النووية: ٧٨، ٨٥٧،
 ٨٦٠-٨٦٢، ٨٥٨
- برامج أسلحة الدمار الشامل: ١١٣
 - برنامج الأسلحة النووية: ٤٨٦،
 ٥٠٠، ٧٨٥، ١١٣٠
 - برنامج تكثيف اليورانيوم: ٨٥٩،
 ٨٦٠
 - برنامج الصواريخ الباليستية:
 ٧٧٢-٧٧٤، ٧٧٦
 - البرنامج النووي: ٨٥٦، ٨٥٨،
 ٨٦٠، ٨٧٤، ٩١٧
 - التكنولوجيا: ٧٧٣، ٧٧٥
 كوريل، هانز: ١١٢٩
 كوستونيكيا، فويسلاف: ٤٢٠، ٤٢١،
 ٤٢٣
 كوفور، جون: ٣٢٨
 كولاو، فريدا: ٩٢٣
 كولومبيا
 - جيش التحرير الوطني الكولومبي
 (ELN): ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨
 - قوات الدفاع الذاتي الموحدة
 (AUC): ١٩٦-١٩٨
 - القوات المسلحة الثورية الكولومبية
 (FARC): ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨،
 ٢٢٤، ٥٠٦، ٥٠٧
 كوماراتونغا، تشاندرايكا: ٢٠٤
 كومونولث الدول المستقلة: ٤٥، ٦٠،
 ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥١، ٢٧٧
 كونوبكا، جوزيف: ٩٦٩
 الكويت
 - البرلمان: ٥٧٩
 كوزومي، جونيشيرو: ٩١٧
 كيان كيتشين: ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٦٢
 كيبي، ديفيد: ٩٥٠، ١١٣١
 كيم جونغ إيل: ٣٤٧

كيم داي جونغ : ٣٤٧

- ل -

لابيد، يوسف : ٦٨٣

لاتشوفسكي، زدزلو : ١٠٧ ، ٩٩٧

اللاجئون الفلسطينيون : ٢٠٠

لايتنبرغ، ملتون : ٨٠٤

لبنان

- حزب الله : ٢٠٠

لجنة الاتحاد الروسي للتعاون العسكري -

التقني : ٦٤٧

اللجنة الاستشارية تحت الإقليمية (SECC) :

٥٣

اللجنة الاستشارية للأجواء المفتوحة

(OSCC) : ٥٠

اللجنة الدولية بخصوص التدخل وسيادة

الدولة (ICISS) : ٢٧٣

اللجنة الدولية للصليب الأحمر : ٩٣٠

اللجنة الدولية للطاقة الذرية : ٥٩ ، ١١٤٠

لجنة زانغير (١٩٧١) : ٥٣ ، ٦٧ ، ١٠٣٠

لجنة العمل الأمريكية - اليابانية الخاصة

بأوكيناوا : ٤٨٦

اللجنة المشتركة للالتزام والتفتيش (JCIC) :

٤٨

لجنة منظمة حلف شمال الأطلسي -

روسيا : ٩١٦ ، ٩١٧

لجنة الناتو - أوكرانيا : ٤٩

لو، سينثيا : ٣٥

لوكاتشكو، ألكسندر : ٦٦٤

لي - تنغ هوي : ٣٦١

ليبيا :

- أسلحة الدمار الشامل : ٨٤٥

- الأسلحة الكيماوية : ٨٦٤

- برامج أسلحة الدمار الشامل :

١١٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ١١٤١

- برامج الأسلحة الكيماوية : ٩٤٩

- برامج الأسلحة النووية : ٩٤٩

- برنامج الصواريخ الباليستية :

٧٧١ ، ٧٧٥ ، ٧٨٢ ، ٨٤٥

- العقوبات الدولية المفروضة على

ليبيا : ٦٨٤ ، ٨٦٥ ، ١١٣٣

ليبيريا

- الحركة من أجل الديمقراطية في

ليبيريا (MODEL) : ٢١٥ ، ١١٢٩ ،

١١٣٢

- العقوبات الدولية المفروضة على

ليبيريا : ١٩٤ ، ٢١٨

- الليبيريون المتحدون من أجل

المصالحة والديمقراطية (LURD) :

٢١٥ ، ٢٤٠ ، ١١٢٩ ، ١١٣٢

ليسان، ج. : ١٠٨١

ليموين، جيمس : ١٩٧

لينكيفيشوس، ليناس : ١٠٠٨

- م -

ماتيوخين، فلاديمير : ٦٤٧

الماركسية : ١٩٢ ، ١٩٦

ماش، آندي : ٣٤

ماكفرسون، بيتر : ١٧٣

ماكين، جون : ٤٨٢

مانديلا، نلسون : ٢٠٦

مبادرة الأمن التجاري الدفاعي (٢٠٠٠) :

٦٢٠ ، ٦٢١

مبادرة الأمن من الانتشار (PSI) : ١١٣ ،

٨١٤ ، ٨١٩-٨٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٥٠ ،

٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٩

- مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا: ٦٦
- مبادرة دول أوروبا الوسطى (CEI): ٤٥، ٦٦
- مجلس أوروبا: ٤٦، ٦١، ٢٢٥
- المجلس الأوروبي: ٤٧، ١٢٧، ١٢٩، ١١٣٤، ١١٤٠
- المجلس البرلماني الأوروبي للأمن والدفاع: ٥٣
- المجلس التشريعي الفلسطيني: ٢٠٢
- مجلس التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (CSCAP): ٤٦، ٦١
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٦٩٧
- مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية (EAPC): ٤٦، ٥١، ٥٢، ٦٤، ١٣٠
- مجلس منظمة الجمارك العالمية: ٨٢٥
- مجلس الناتو - روسيا (NCR): ٤٩، ١١٥، ١٤٧
- مجموعة ٢٠: ٥٠٥
- مجموعة ٢٢ انظر مجموعة ٢٠
- مجموعة أستراليا: ٤٥، ٦٠، ١٠٣٠، ١٠٣٣، ١٠٣٤
- المجموعة الاستشارية المشتركة (JCG): ٤٨
- مجموعة استقرار العراق: ١٨٠
- المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى (CEMAC): ٢٥٨، ٢٧٧
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS): ٤٦، ٢١٣، ٢١٦، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٨-٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٢٨، ٣٦٧، ٥٦٦، ١١٢٢، ١١٣٤
- بعثة المجموعة إلى ساحل العاج
- (ECOMICI): ٢١٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٣، ٢٦٨
- بعثة المجموعة إلى غانا: ٢١٧
- بعثة المجموعة إلى ليبيريا (ECOMIL): ٢١٨، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٦٩، ١١٣٤
- مجموعة المراقبة (ECOMOG): ٤٦، ٣٧١، ٣٧٤
- المجموعة الأوروبية: ٩٣، ٣٥٢، ٨٣٥، ١٠٥٨
- المجموعة الأوروبية الغربية للأسلحة: ٥٣، ٦٧، ٤٥٠، ٤٥٣
- المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC): ٤٧
- مجموعة البلدان غير المنحازة انظر مجموعة الدول الإحدى والعشرين (G-21)
- مجموعة بوغينفيل لمراقبة السلام في بابوا غينيا الجديدة (PMG): ٢٦٠
- المجموعة الجنوب افريقية للتنمية (SADC): ٥٢، ٦٦، ٢٧٠، ٢٧٢، ٣٦٧، ٣٨٨، ٥٦٦، ١١٣٣
- مجموعة الدول الإحدى والعشرين (G-21): ٤٧
- مجموعة الدول الثماني (G8): ٤٧، ٦٢، ٧٩، ٢٧٠، ٣٨٦، ٦٦٩، ٦٩٨، ٨٧١، ٩٩٢، ١٠٢٩، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٩-١١٢٩، ١٠٦١
- قمة إفيان (٢٠٠٣): ٨١٣
- مجموعة الدول السبع (G7): ٤٧، ٦٢
- مجموعة العمل لمواجهة الإرهاب (CTAG): ١١٢٩

- ٩٨٣ ، ٩٨٧ ، ٩٨٩ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
(واشنطن): ٢٧
المركز الدولي للهندسة الجينية والتكنولوجيا
البيولوجية: ٩٣٠
مركز هنري دونانت للحوار الانساني
(HDC) (جنيف): ٢٢٧
مروحية أس أ - ٣٣٠ بوما: ٦٧٩
مروحية إي أتش - ١٠١ : ٦٧٩
المساعدة العسكرية الأمريكية لجنوب
أفريقيا: ٣٢٢
المساعدات العسكرية الأمريكية لكولومبيا:
١٩٨
مشرف، برويز: ١٨٨
مشروع أوبسالا لبيانات الصراعات
(UCDP): ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٤٣ ،
٢٥٤ ، ٢٥١
مشروع باخوس لوكالة خفض التهديدات
الدفاعية الأمريكية: ٧٩٩
مشروع جفرسون: ٧٩٩
مشروع الشرق الأوسط الكبير: ٨٨ ،
١٨٣
مشروع فيونيكس: ٣٧٧
مشروع المقاتلة الضاربة المشتركة: ٦١٨ ،
٦١٩
المصرف الاوروي لإعادة الإعمار والتنمية:
١٠٦٠ ، ٦٦
معاهدة إبقاء افريقيا منطقة خالية من
الأسلحة النووية (معاهدة بليندابا)
(١٩٩٦: القاهرة): ١١١٣
معاهدة إبقاء جنوب شرق آسيا منطقة
خالية من الأسلحة النووية (معاهدة
بانكوك) (١٩٩٥: بانكوك): ١١١٢
- مجموعة القدرة الخاصة بحلف شمال
الأطلسي - الاتحاد الأوروبي: ١٢٣
مجموعة الموردين النوويين (NSG): ٥٠ ،
٦٤ ، ٨١٣ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨
- انظر أيضاً نادي لندن
مجموعة مينسك: ٤٩ ، ٦٥
المحادثات الآسيوية لمنع الانتشار (ASTOP)
(٢٠٠٣): ٤٤ ، ٦٠ ، ٨١٧
المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: ٤٦
المحكمة الجنائية الدولية: ٢٩ ، ١٠٢ ،
١٤٣ ، ٣١٣-٣١٨ ، ٣٢٠-٣٢٤ ،
٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣
المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواند
(ICTR): ٣١٤-٣١٨ ، ٣٢٣-
٣٢٧ ، ٣٢٥
المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بسيراليون:
٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣
المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا
(ICTY): ٣١٤-٣١٨ ، ٣٢٢ ،
٣٢٣ ، ٣٢٥-٣٢٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ،
٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥
محكمة العدل الأوروبية: ٦٠٩ ، ٦١٠
محكمة العدل الدولية: ١٠٦٦
مدمرات الصواريخ الموجهة اليابانية إيغيس
(Aegis): ٤٨٩
مدونة ميثاق شرف لاهاي ضد انتشار
الصواريخ البالستية: ٨٢٦
مرض الالتهاب الرئوي اللانمطي
(السنارس): ٨٣ ، ١٠٠ ، ٩٧٣-
٩٨٢ ، ٩٨٤-٩٨٦ ، ٩٨٨ ، ٩٩٠ ،
٩٩٢-٩٩٥
مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب
(الإيدز): ٨٣ ، ١٠٠ ، ٣٧٣ ، ٩٨١-

معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية
الاستراتيجية (START 1) (الولايات
المتحدة/الاتحاد السوفياتي) (١٩٩١):
١١١٠، ١١٠٩، ١٠٥٤، ٨٦٨، ٤٨
معاهدة جنوب الهادي منطقة خالية من
الأسلحة النووية (معاهدة راروتونغا)
(١٩٨٥: راروتونغا): ٥١، ١١٠٧
معاهدة الحد من الأعمال العدوانية
الاستراتيجية (الولايات المتحدة/
روسيا): ٨٧٩، ٨٦٩، ٨٤٦، ٨٨٠
معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة
للصواريخ الباليستية (معاهدة ABM)
(الولايات المتحدة /الاتحاد السوفياتي)
(١٩٧٢): ٩٢٠، ١٠٦٤، ١٠٦٥،
١٠٦٨، ١٠٧٨-١٠٨٠، ١١٠١،
١١١١
معاهدة الحد من تجارب الأسلحة النووية
تحت الأرض (TTBT) (الولايات
المتحدة/الاتحاد السوفياتي) (١٩٧٤):
١١٠٢
معاهدة الحد من القوات المسلحة التقليدية
في أوروبا (CFE) (١٩٩٠):
٩٩٧، ٤٨، ١٠٠٠-
١٠٠٣، ١٠٠٦-١٠٠٨، ١٠١٢،
١٠٢٧، ١٠٢٨، ١١٠٨، ١١٠٩
معاهدة الحد من القوات المسلحة التقليدية
في أوروبا المعدلة (١٩٩٩): ١٤٠
معاهدة حظر الاستخدام العسكري أو أي
استخدام معاد آخر لتقنيات التعديل
البيئي (معاهدة Enmod) (١٩٧٧):
جنيف): ١١٠٢
معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا
الجنوبية ومنطقة الكاريبي (معاهدة تلا
تيلولكو) (١٩٦٧): ٤٤، ١٠٩٣

معاهدة الأجواء المفتوحة
(١٩٩٢: هلنسنكي): ٥٠، ٩٩٨،
١١١٠
معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة المدى
والصواريخ القصيرة المدى (معاهدة
INF) (١٩٨٧: واشنطن): ١١٠٨
معاهدة الأسلحة الكيماوية (١٩٨١):
٥٠، ٨١٥، ٨١٨، ٨٤٣، ٨٤٢،
٩٢٤، ٩٢٥، ٩٣٤-٩٣٨، ٩٤٢،
٩٤٣، ٩٤٥-٩٤٨، ٩٦٨، ٩٧٠،
٩٧١، ١٠٥٥، ١١٣٩
معاهدة أمستردام (١٩٩٧): ٨٣٥
معاهدة الأمم المتحدة بشأن قانون البحار
(١٩٨٢): ٣٥٠
معاهدة الأمن الجماعي (١٩٩٢): ٤٥
معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة
النووية: ٤٨
معاهدة التعاون الاقتصادي والاجتماعي
والثقافي والدفاع الذاتي الجماعي بين
دول أوروبا الغربية (معاهدة بروكسل
المعدلة) (١٩٥٤: باريس): ١٠٩٠
معاهدة التعاون في الأمور الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية والدفاع الذاتي
الجماعي بين دول أوروبا الغربية
(معاهدة بروكسل) (١٩٤٨):
بروكسل): ١٠٨٧
معاهدة التفجيرات النووية تحت الأرض
لأغراض سلمية (PNET): ١١٠٢
معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية
الاستراتيجية (SORT) (الولايات
المتحدة/روسيا) (٢٠٠٢: موسكو):
٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٧،
١٠٧٠، ١١٢٠، ١١٢٤، ١١٢٨

- معاهدة المنطقة القطبية الجنوبية (١٩٥٩):
واشنطن): ١٠٩٠
- معاهدة نيس (٢٠٠٠): ٤٧، ١٢٩
- معاهدة يوراتوم: ٤٧
- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
والدولية (لندن): ٢٧
- المفاوضات الثنائية بين كوريا الشمالية
وكوريا الجنوبية: ٣٤٧
- المفرزة الجنوب الافريقية للحماية والمساندة
(SAPSD) في بوروندي: ٢٦٠، ٢٦٥
- المفوضية الأوروبية: ٦٦، ١٢٦-١٢٨،
٤٥١، ٦٠٨-٦١٠، ٦١٨، ٨٢٤،
٨٣٢، ٨٣٦، ٨٣٧، ٩٣٠، ١٠٤٣،
١٠٤٤، ١٠٥٩، ١٠٦١
- ملاديتش، راتكو: ٤٢٠
- مناورات كوبرا غولد (COBRA GOLD) و
المناورات التدريبية الأمريكية - الفيليبينية
«باليكاتان ٢٠٠٣ - ١»: ٢٣١
- مناورة حافة المحيط الهادي (RIMPAC)
(١٩٩٨): ٣٥٤
- المناورات الصينية - القرغيزية (٢٠٠٢):
٣٤٥
- مناورة لسان المحيط الهادئ (٢٠٠٠):
٣٥٤
- المناورات المشتركة بين حلف شمال الأطلسي
والاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات
(CME/CMX 03): ١٣٠
- المناورات المشتركة (الصين - كازاخستان -
قرغيزستان - روسيا - طاجكستان):
٣٤٥
- المناورات المشتركة الصينية - الباكستانية
(دولفين ٣١٠): ٣٥٣
- منتدى آسيان+٣: ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٩
- معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية
(NPT) (١٩٦٨): ٤٨، ٨١٤-٨١٦،
٨١٨، ٨٤٥، ٨٥٠، ٨٥٤، ٨٥٦،
٨٦٣، ٨٧٤، ٨٧٧، ٨٩٠، ٩٠٣،
٩٤٧، ١٠٣٧، ١٠٦٤، ١٠٦٥،
١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٢-١٠٧٨،
١٠٩٥، ١٠٩٧، ١١١٤، ١١٢٢،
١١٢٣، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٤٠،
١١٤١
- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في
الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي
وتحت الماء (معاهدة حظر التجارب
الجزئية) (PTBT) (١٩٦٣: موسكو):
١٠٩١، ١٠٧٢
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
(١٩٩٦: نيويورك): ١١١٦، ٤٥
- معاهدة حظر وضع أسلحة نووية وأسلحة
دمار شامل أخرى في قاع البحر وقعر
المحيط والتربة التحتية (معاهدة قاع
البحر): ١٠٩٧
- معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية
(١٩٩٤: عمان): ٥٨٢
- معاهدة سلامة موظفي الأمم المتحدة
وموظفين مرتبطين بها (١٩٩٤): ٢٧٤
- معاهدة شنغن (١٩٩٠): ٣٩٩
- معاهدة ماستريخت (١٩٩٢): ٤٧، ٨٢٥
- معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في
استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي
بما فيه القمر وأجرام سماوية أخرى
(١٩٦٧): ١٠٩٢
- معاهدة المزيد من تقليص الأسلحة
الهجومية الاستراتيجية (معاهدة
START 2) (١٩٩٣: موسكو): ٨٨٠،
٨٨٦، ١١١٠، ١١١١

- بروتوكول كيوتو (١٩٩٧): ١٠١،
١٤٨
- مؤتمر القمة (٢٠٠٣): كانكون):
٩٩
- منظمة التحرير الفلسطينية: ١٠٨٩،
١١٠٤
- منظمة تحريم الأسلحة الكيماوية
(OPCW): ٥٠
- منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط
الهادي (APEC): ٨٧، ١١٣٦
- منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر
الأسود (BSEC): ٤٥، ٥١، ٦٥،
٦٦
- منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب
أفريقيا: ٦١
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(OECD): ٥٠، ٦٤، ٦٧، ٤٥٧،
٥٨٨، ٥٦١
- منظمة التعاون المشترك في مسائل التسلح
(OCCAR): ٤٨، ٥٠، ٩١٤
- منظمة التفاهات الأوروبية للأبحاث
والبرامج والنشاطات: ٤٥٣
- مجموعة البحوث الأوروبية: ٤٥٣
- منظمة حظر الأسلحة الكيماوية: ٩٢٤،
٩٣٠، ٩٣٧-٩٣٥، ٩٤٢، ٩٤٣،
٩٤٥، ٩٦٨، ٩٧٠
- منظمة الحلف المركزي (CENTO): ٣٣٥
- منظمة الدول الأمريكية (OAS): ٥١،
٦٥، ٨١٦، ١٠٢٢، ١٠٢٤،
١١١٩، ١١٣٧
- المنظمة الدولية للطيران المدني: ١٠٥٢،
١٠٥٣
- منتدى آسيان الاقليمي (ARF): ٤٥،
٦٠، ٣٣٨-٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٩،
٣٦١
- منتدى جزر المحيط الهادئ: ٥١، ٦٥
- المنطقة الافريقية الخالية من الأسلحة
النوية: ١١١٥
- المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في
الشرق الأوسط: ٨٣٤، ٨٦٤
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
(FAO): ٩٣٠، ٩٩١
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
(OSCE): ٤٩، ٥١-٥٣، ٦٤، ٦٧،
٧٩، ١٠٧، ١٣٧-١٤١، ١٤٤،
١٥٠، ١٥٢، ٢٦٥، ٢٧٧، ٤٠٠،
٤٠٧، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٨
- ٥٦٣، ٧٠٣، ٧٠٤، ٨١٦، ٩٩٨،
٩٩٩، ١٠٠٢-١٠٠٦، ١٠١٠،
١٠١٤-١٠١٦، ١٠١٨، ١٠١٩،
١٠٢٢، ١٠٢٨، ١٠٤٧-١٠٥٠،
١٠٥٥، ١٠٦١، ١١٠٨، ١١١٥،
١١١٩، ١١٢١، ١١٣٠
- قمة المنظمة (١٩٩٠): اسطنبول):
١٤٩، ٩٩٧، ١٠٠٠
- مكتب المؤسسات الديمقراطية
وحقوق الإنسان: ١٣٩
- وثيقة مخزونات الذخائر التقليدية:
١٠١٩
- المنظمة الأوروبية الغربية للأسلحة: ٥٣،
٦٧
- منظمة أوكسفام: ٦٦٩
- منظمة بويرماغ: ٣٧٧
- منظمة التجارة العالمية: ١٤٨، ١٥٠،
٥٠٥، ٩٣٠

- منظمة شانغهاي للتعاون (SCO): ٥٢، ٦٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٣-٣٤٦، ٣٥٣، ٣٦٤
- منظمة الصحة العالمية: ١٠١، ٧٩١، ٧٩٣، ٩٦٥، ٩٦٩، ٩٧٤، ٩٧٧، ٩٨٠، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٩١، ٩٩٥
- منظمة العدل الدولية: ٥٣
- منظمة العفو الدولية: ٤١٨، ٦٦٩
- المنظمة المشتركة للتعاون في التسليح (JACO) انظر منظمة التعاون المشترك في مسائل التسليح (OCCAR)
- منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO): ٤٥، ٦٠، ١٤٧، ٦٧٦
- منظمة معاهدة الأمن الجماعي لكومنولث الدول المستقلة: ١٥١
- منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO): ٣٣٥
- منظمة معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية (CTBTO): ٤٥
- منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي انظر حلف شمال الأطلسي (الناتو)
- منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC): ٥١، ٦٥
- منظمة الوحدة الأفريقية: ٤٤، ١١١٣
- المؤتمر الاقليمي بشأن أمن الحدود وإدارتها (أوريد: ٢٠٠٣): ٣٩٩
- مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا: ٤٦، ٦١
- مؤتمر الدول المانحة لإعادة إعمار العراق (٢٠٠٣: مدريد): ١٧٤، ١١٣٦
- مؤتمر نزع السلاح: ٤٦، ٤٧، ٥٨
- مؤسسة أنطونوف (كيفيف): ٦٦١، ٦٦٢
- مؤسسة التمويل الدولي: ٦٦
- موسيفيني، يويري: ٢٠٩، ٣٧٩-٣٨١
- موسيف، نيكولاي: ٦٧٣
- ميثاق الأخلاق الدولي لمكافحة انتشار الصواريخ الباليستية (ICOC): ٤٧، ٤٨، ٦٢
- الميثاق الأخلاقي الأوروبي الخاص بصائدات الأسلحة (١٩٩٨): ٧٠١، ٧٠٣
- الميثاق الأخلاقي الخاص بالجوانب السياسية العسكرية للأمن: ١٠١٠، ١٠١٦-١٠١٨
- الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان: ١٠٢
- ميثاق الشراكة المميّزة بين حلف الناتو وأوكرانيا (١٩٩٧): ٤٩
- ميثاق لاهاي الأخلاقي الدولي (HCOC) انظر ميثاق الأخلاق الدولي لمكافحة انتشار الصواريخ الباليستية (ICOC)
- ميخائيلوف، فلاديمير: ٦٦٢
- ميردال، غونار: ٣١
- ميلوسيفيتش، سلوبودان: ١٤٣، ٤١٢، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٥
- ن -
- نادي لندن: ٥٠
- انظر أيضاً مجموعة الموردين النوويين (NSG)
- نازت، ناتاشا: ٥٦٥
- ندادايي، ملشيبور: ٢٠٦
- النزاع بين اثيوبيا واريتريا: ٢٣٦، ٢٣٧
- النزاع بين الهند وباكستان: ١٨٧، ٢٣٥-٢٣٧
- نزاع مضيق كيرتش - بحر آزوف الحدودي بين روسيا وأوكرانيا: ١٤٧

- نظام آرو وبيون سيستم : ٩٢٠ ، ٩١٩
 نظام أس - ١٢٥ بيكورا المضاد للطائرات :
 ٦٦٤
- نظام الدفاع الجوي الصاروخي أس - ٣٠٠
 بي أم يو : ٦٦٤
- نظام الدفاع الجوي المتوسط الموسع
 (MEADS) : ٩١٥ ، ٩١٦
- نظام الدفاع ضد الصواريخ المرتفعة
 (THAAD) : ٩١٩
- النظام الدولي الأحادي القطبية : ١١٤
- نظام الردع الأرضي GMD : ٩١٢
- نظام القمر الاصطناعي للملاحة العالمية
 المدنية : ٦٠٩
- النظام المتعدد الطرف : ٨٥
- نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ
 (MTCR) : ٤٩ ، ٦٢ ، ٧٨٠ ، ٧٨٤ ،
 ٧٨٧ ، ٧٨١٣ ، ٩٢٠ ، ١٠٣٠ ،
 ١٠٣٦ ، ١٠٣٥
- النظيف ، محمد صالح : ١١٢٢
- نورمان ، هينغا : ٣٧١ ، ٣٧٢
- النيبال
- الحزب الشيوعي النيبالي -
 الماوي : ١٩١
- نيري ، جولوس : ٢٠٦

- ه -

- هارت ، جون : ٩٢٣
- هاغلين ، بيورن : ٣٤ ، ٤٣٥ ، ٦٦٧ ،
 ٧٠٧ ، ٧١٧ ، ٧٦٣
- هاغمير - غافروس ، جيرد : ٣٥
- هجمات ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١
 الإرهابية انظر أحداث ١١ ايلول/
 سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة)
- وايدرا ، وينهايلد : ٦٢٥
- وباء الانفلونزا : ٩٨٥ ، ٩٨٩
- الوثيقة بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن
 والمجال البحري في البحر الأسود :
 ١١٢١
- وثيقة فيينا بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن
 (١٩٩٩) : ١١١٩

- وثيقة محاسبة سوريا واسترجاع السيادة اللبنانية (٢٠٠٣): ٨١٨
- الوجود الأمريكي في العراق انظر الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق (٢٠٠٣)
- الاحتلال العسكري للعراق
- الوحدة الألمانية: ٦٧٩
- الوكالة الأوروبية لإعادة الإعمار: ٦٦
- وكالة الجمارك واليرادات الكندية: ٨٢٥
- وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (OPANAL): ٤٤
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA): ٤٤، ٤٨، ٥٠، ٥٨، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٨، ٨٣٠، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤٦، ٨٤٨-٨٥٤، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٧٢-٨٧٤، ٩٢٤، ٩٥٨، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٤٣، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٩٣، ١٠٩٦، ١١١٢، ١١١٣، ١١٢١-١١٢٣، ١١٣٢، ١١٣٤، ١١٣٧
- ١١٤١
- المفتشون: ٢٣٩
- وكالة الفضاء الأوروبية (إيسا): ٦٠٩
- الولايات المتحدة الأمريكية
- الأسطول البحري الحربي الأمريكي: ٨٨١
- الأسلحة: ٦٦٩، ٦٧١، ٦٩٠
- أسلحة الدمار الشامل: ٨٧٠
- الأسلحة الكيماوية: ٩٣٩، ٩٤٠
- الأسلحة النووية: ٨٦٨، ٨٧٠، ٨٨٢، ٨٧٨، ٨٧١
- الاقتصاد: ٧٠
- الانتخابات الرئاسية (٢٠٠٤): ٧٢، ١٠٩
- برنامج الأمن الداخلي: ٧٩
- أمن الطيران العملي: ٧٩
- شراكة الجمارك - التجارة ضد الارهاب: ٧٩
- برنامج المراقبة البيولوجية (Bio-Watch): ١١٠
- البرنامج المضاد لهجوم محتمل بأسلحة بيولوجية: ٨٠
- الحزب الجمهوري: ٧٢
- حظر سبرات - فورس: ٨٧١
- الدين الاتحادي الأمريكي: ٤٨٣
- سلاح الجو الأمريكي: ٤٨١، ٤٨٢
- الصناعة: ٦٠٧
- القوات المسلحة: ٦٠٥، ٦٠٩، ٦٧٠، ٦١٥
- الكونغرس: ٩٥، ٤٦٣، ٤٧٨، ٤٨٠-٤٨٣، ٦٧٠، ٨٤٥، ٨٧٠، ٩٥١
- مبادرة أمن الحاويات: ٨٢٣، ٨٢٤
- مجلس العلوم الدفاعية (DSB): ٤٤١
- المحافظون الجدد: ٩٠، ٩٢
- مكتب البحوث العلمية (OSR): ٤٤١
- مكتب التحقيقات الاتحادي (المباحث الجنائية): ٩٦٧
- مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI): ٧٩٨، ١٠٩

١٦٩، ٧٧٢، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٩٨،
٨٦٠-٨٦٢، ٨٨٦، ٨٩٨، ٩٠٠،
٩٠١، ٩٤٧-٩٤٩، ٩٥٩، ١١٢٤
- وكالة مشاريع البحوث الدفاعية
المتطورة (DARPA): ٤٤١
ولنستين، بيتر: ٢٣٥، ٢٥١
وليامز، روكي: ٣٦٧
وول، كوني: ٣٤، ٣٧، ١٠٨٥، ١١٢١
وولفويتز، بول: ١٦٩
ويزمان، سايمون ت.: ٦٦٧، ٧٠٧،
٧١٧، ٧٦٣، ٧٦٩
ويكريما سينغ، راميل: ٢٠٣، ٢٠٤
ويهارتا، شارون: ٢٥٧، ٣١٣

- ي -

اليابان

- الأسلحة الكيماوية: ٩٤٤
- الاقتصاد الياباني: ٤٩٠
- البرلمان الياباني: ٤٨٨
- الحزب الديمقراطي الليبرالي:
٤٨٨
يارني، هارالد: ٣١

- مكتب تقدير التكنولوجيا (OTA):
٤٤١
- الميزانية العسكرية (٢٠٠٣): ٩٤
- وزارة الأمن الداخلي: ١٠٩،
١١٠، ١١٢
- وزارة الخارجية: ١٦٩
- وزارة الدفاع: ٩٤، ١٢١، ١٦٥،
١٦٩، ١٨١، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٣،
٥٩٦-٥٩٩، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٧،
٦١٧، ٦١٩، ٦٧٠، ٩١٣، ٩٥١،
٩٦٦، ١١٢٨
- الوكالة الأمريكية للدفاع
الصاروخي: ٩٠٦-٩٠٩، ٩١١،
٩١٢
- الوكالة الأمريكية لمكتب التنمية
الدولية للمبادرات الانتقالية: ١٦٩،
٣٧١
- وكالة الأمن القومي (NSA):
١٠٩، ١١٠
- وكالة المخابرات الدفاعية
الأمريكية: ٧٩٩
- وكالة المخابرات المركزية
الأمريكية (CIA): ١٠٩،